

إذا

الجزء الاول من حاشية العلامة
الطحاوي على الدر المختار شرح
تنوير الايمان في مذهب الامام
أبي حنيفة النعمان
عليه من ربه مصائب
الرحمة

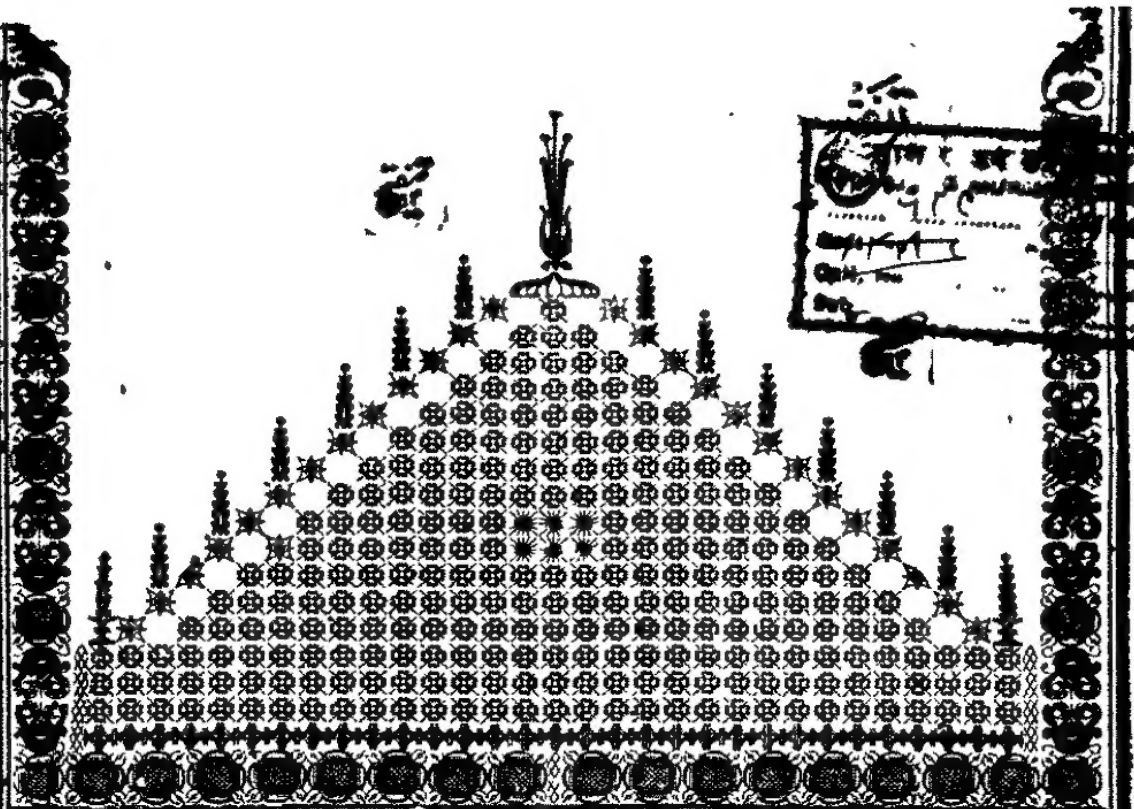
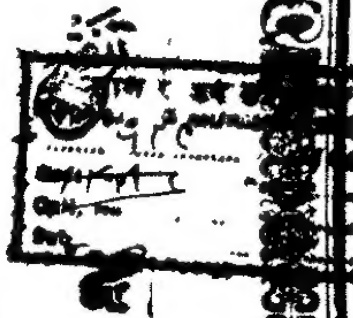
والرضوان

آمين

٢٢

٢

صفحة	موضوع	صفحة	موضوع
٠٠٢	خطبة الكتاب	٤٠٦	باب زكاة المال
٠٥٢	كتاب الطهارة	٤١١	باب العاشر
١٠١	باب الماء	٤١٥	باب الركا
١٢٣	باب التيمم	٤١٧	باب العشر
١٢٧	باب المسح على الخفين	٤٢٣	باب المصرف
١٤٥	باب الحيض	٤٢٢	باب صدقة الفطر
١٥٦	باب الانحسار	٤٢٨	كتاب الصوم
١٦٤	فصل الاستنجا	٤٤٩	باب ما يفسد الصوم وما لا يفسده
١٦٩	كتاب الصلاة	٤٦٣	فصل في العوارض المبيحة لعدم الصوم
١٨٤	باب الاذان	٤٧٢	باب الاعتكاف
١٨٩	باب شروط الصلاة	٤٧٨	كتاب الحج
٢٠٠	باب صفة الصلاة	٤٨٩	فصل في الاحرام وصفة المفرد بالحج
٢١٥	فصل واذا اراد الشروع فيها كبر	٥١٣	باب القران
٢٢٣	فصل يجهرا امام وجوبا	٥١٦	باب التمتع
٢٢٨	باب الامامة	٥١٩	باب الجنائيات في الحج
٢٥٥	باب الاستخلاف	٥٤٣	باب الاحصار
٢٦١	باب ما يفسد الصلاة	٥٤٥	باب الحج من الغير
٢٧٩	باب الوتر والتوافل	٥٥٥	باب الهدى
٢٩٧	باب ادراك القرينة		
٣٠٢	باب قضاء القوائ		
٣٠٩	باب سجود السهو		
٣١٧	باب صلاة المريض		
٣٢١	باب سجود التلاوة		
٣٢٩	باب صلاة المسافر		
٣٢٨	باب الجمعة		
٣٥١	باب العيدين		
٣٥٧	باب الكسوف		
٣٥٩	باب الاستسقاء		
٣٦١	باب صلاة الخوف		
٣٦٢	باب صلاة الجنائز		
٣٨٤	باب الشهيد		
٣٨٧	باب الصلاة في الكعبة		
٣٨٨	كتاب الزكاة		
٣٩٧	باب السائمة		
٣٩٨	باب نصاب الابل		
٣٩٩	باب زكاة البقر		
٤٠٠	باب زكاة الغنم		



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله المنعم على البار والمفاجر يؤتي الحكمة من يشاء ومن يعطاها فقد أعطى الخطا الوافر والصلاح والسلام
 على سيدنا محمد ذي المناقب والمفاخر وعلى آله وأصحابه الذين هم قدوة للأول والآخر (وبعد) فقد كنت في سابق
 الزمان أخطأ الله بقاى أن أكتب بعض تقييدات على الدر المختار شرح تنوير الأبصار فشرعت في ذلك مع
 على بأنى استأهلا ما هنالك وليس لى أن يحوم حول تلك المسالك لقله البضاعة وطمس القف بعدم
 الطاعة وكنت الى قريب من باب المسح على الخفين وأهمتها فلما أراد الله تعالى بقراى في هذا الكتاب ثانيا شرعت
 معقدا على الله تعالى في انعامها وتسهيل مرامها وأرجو من الله تعالى أن يلهىنى الصواب والساد وأن
 يتها على أعلى المراد بحوله وقوته انه على ذلك قدير وبالا لاجية جدير وما كان فيها من صواب فمن المنقولات
 ومن خطافه من كثير الزلات ومعهدى في ذلك على ما كتبه الحق في الفهامة والمدقق العلامة الشيخ ابراهيم
 الحلي جزاه الله تعالى خيرا وطيب ثراه وجعل الجنة مقبلة وما داه ودعا اطلعت على الاصل الذى نقل منه
 فلا أتلف ذكره أدباه بل أذكر عبارته معزية اليه والى أصلها ودعا اختصرت بعض عباراته معاولة فيه والله
 المسئول أن يبلغنى المأمول وأن يجعله من التام المقبول وهما أنا أذكر بعض سندائى في الفقه فمن أخذت
 عنه الفقه شى وبركتى شيخ الوقت الشيخ محمد الحريرى حفظه الله تعالى عن الشيخ حسن المقدسى عن الشيخ
 سليمان المنصورى عن الشيخ عبد الحى عن الشيخ حسن الشربلانى عن الشيخ على المقدسى عن الشيخ أحمد
 ابن يونس الشهير بالشلبى عن الشيخ عبد البر بن النخعي عن الشيخ كمال الدين بن الهمام عن قارى الهداية عن
 السيرامى عن جلال الدين عن أبي الفضل عبد العزيز بن محمد بن نصر البزارى عن صاحب الكنز عن عبد الستار
 الكردرى عن صاحب الهداية عن الشيخ على البزدوى عن المرحضى عن الحلوانى عن القاضي على النسقى
 عن أبي بكر محمد بن الفضل البزارى عن الامام أبي عبد الله السيد موفى بضم السين وقصها بعد علماء موحدة
 مفتوحة ثم ذال مجة ساكنة بعد هامم مضبوطة آخره فون نسبة الى قرية من قرى بشارا عن أبي حفص
 البزارى عن أبيه عن محمد عن أبي حنيفة النعمان عن جاد بن سليمان عن ابراهيم بن يزيد النضوى عن علقمة عن
 ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم وشرف وكرم عن جبريل عليه السلام عن الله تبارك وتعالى (قوله
 بسم الله الرحمن الرحيم) الباء تفتح ما كان كافى الفاموس فمن معانيها الاضافى سواء كان حقيقيا نحو وأسما

بسم الله الرحمن الرحيم

بن يداً ويجلزيانحو ممرت به والتعدي به نحو ذهب الله بنورهم والاستعانة نحو كتبت بالقلم ونحو جرت بالقدر
 والميسية نحو فكلما أخذنا بذنبه والمصاحبة نحو ابط بسلام ومنه بيا البسملة والمراد بالمصاحبة التهجئة
 والكثيرة نحو ولقد نصركم الله بيدرو والبذل نحو فليت لي بهم قوم اذا ركبوا والمقابلة نحو واشتريت بالثمن والجواز
 كمن وقيل يختص ذلك بالسؤال نحو فاسأل به خبيراً وقيل لا يختص فهو ويوم تشق السماء بالغمام والاستعلاء
 فهو ومن أهل الكتاب من ان تأمنه بنظر لانت مادة الا مائة تهذي يعلى قال تعالى هل آمنكم عليه والتبعيض
 فهو عينا يشرب به اعباد الله والضم فهو أقدم بالله والغاية فهو أحسن بي أي أحسن إلى والتوكيد هو
 الزائدة وتكون زيادة واجبة كما حسن يزيد أي أحسن زيداً وغالبية وهي في فاعل كقضى فهو كفى بالله شهيداً
 غالباً مشترك بين هذه المعاني كما هو ظاهر تعدد اصحاب القاموس هذه المعاني لها ولم يذكر يوييه لها
 الا الاصاق فبأن المعاني مجاز عنده وقيل جميع معانيها لا تفارق الا الاصاق انتهى خادى أقول ان صاحب
 القاموس لم يلتزم ذكر المعاني الحقيقية ثم وضع الباء للاصاق ثم في موضع عام موضوع له خاص لان نفس الباء
 بخصوصها معناها هنا الاصاق بين مدخولها ومعلقها وقد استحسن الاصاق الجزئي الذي هو معنى الحرف
 الذي هو الباء بطلاق الصاق وهو كل عام مشترك بين جميع أفراد الاصاق فالوضع يخصى لاعتبار اللفظ حين
 الوضع على الوجه الخصوص وكونه عام لا يكون الله التي هي مطلق الاصاق عامة وكون الموضوع له عام لا يكون
 المعنى جزئياً ولهذا لم تكن الباء اسم لان معاني الاسماء كلية والمأصل أن الباء لفظ حرفي موضوع له في جزئي
 وآلة الوضع كلية ثم الاسم ما أبان من معنى قال في القاموس مما يصفه وارفع فهذا مناسب المذهب البصريين
 من أنه مشتق من السجود وهو الارتفاع لانه يدل على مساهة غيرته ويظهره وفي لفظ اسم لغات متعددة ذكرها
 الاثنيون وغيره والهزمة فيه للوصل والاصل فيها أن تثبت خطأ كغيرها من همزات الوصل ولكن تحذف
 قد أضاف اسم الجلالة خاصة لكثرة الاستعمال وقيل لوافق الخط اللفظ وقيل لاحذف أصلاً وذلك لان الأصل
 سم أو سم بكسر السين أو ضمه قلما دخلت الباء سكنت السين تخفيفاً لانه لو بقيت كسرة لزم وقوع كسرة
 بعد كسرة ولو بقيت مضمومة لوقعت ضمة بعد كسرة وكلاهما ثقل هكذا حكاه النحاس وهو حسن
 ولو أضيف الى غير الجلالة تثبت نحو بيا سم الرحمن قال أبو البقاء ولو قلت لا سم الله أو بيا سم ربى أثبت الالف ونحوه
 مما أضيف الى غير الجلالة من أسماء الباري نحو بيا سم الخالق وقيل يجوز حذفها اذا أضيف الى غير الجلالة
 من أسماء الباري وقيل هذا المحذف مخصوص بما في الابتداء وأما الوسط فلا نحو قوله تعالى اقرأ باسم ربك
 وسبح اسم ربك وفيه نظراً لما عرفت أن الكلام عند الاضافة الى الجلالة فقط واسم افتح حرفي موضوع لما أتبع
 المسعى ملحوظاً كونه مسمى به مشتق من السجود عند أهل البصرة ومن الوجه عند أهل الكوفة وهو من قبيل
 الاشتقاق الاصغر وذلك لان الاشتقاق ان اعتبر فيه الموافقة في الحروف الامول مع الترتيب كضرب وضارب
 يسعى اشتقاقاً أصغراً وبدون الترتيب نحو جند وجندب فصغيراً والمناسبة فيهما أي في الحروف والمعنى نحو ثلب
 وثلم فأ كبر ويعتبر في الاصغر موافقته في المعنى وفي الاخيرين مناسبة والمناسبة أعم ولا بد في الاشتقاق من تغير ما
 بحركة أو حرف بزيادة أو نقصان ثم لفظ اسم عند البصريين ناقص وأوى من الاسماء المحذوفة الالهة كبدودم
 اذا أصله سمويضم السين وكسرها قلما كثر استعماله أريد تخفيفه في الطرفين فعمد والى الاثر فوجدوا الحركات
 الاعرابية متعاقبة عليه مع نقلها فحذفوه ونقلوا حركته الى الميم ثم عمداً الى الاول فحذفوا حركة السين دون
 السين اثلاثاً يجمعون بالكلية ثم اجتلبوا همزة الوصل للسكون فان الابتداء بالسا كن وان لم يتبع في نفسه بل هو
 موجود في غير العربية كلغة الهم كانه السيد الشريف عن لغتهم اسكنه يسر بجا نزل لغة العرب ان يكون ساعلى
 غاية الاحكام وفي الابتداء بالسا كن فوع بشاعة كالوقوف على الحركة مع امكان السكون ومن ادعى الاستناع
 مطلقاً للنجرة فمردود بما قدمناه والمحذف من آخر اسم اعتبار أي غير قياسي كما مر ح به في الشافية وحركت
 الهمزة بالكسرة لانها حركة السين في الأصل مطابقاً لان من يضعها يجعل أصلها كسرة كما قيل وعند الكوفيين
 لفظ اسم وأوى المقاد اذا أصله وسم حذفت واوه اذا كثر ما تحذف الواو في أوائل الكلمة كزينة ودية وعدة اذا أصل
 زنة مثلاً وزن حذفت الواو ووضعت عنها ناء التانيث في آخره فزينة من الاسماء المحذوفة الاوائل ثم أتت همزة الوصل
 وضاعتها ووجه مذهب البصريين بتصريف لفظ الاسم ثم غيرا وجمع تكدير وبعي الفعل منه يقال اسماء واسماء

وسمي وسمي ومن مهابد الاشياء الى اصولها ولو كان من الوسم كما قال الكوفي لقليل اوسام وأواسم ووسيم
ووسجت وأصل أسماء الوالو اوقلت الواو همزة لوقوعها بعد ألف الجمع وأصل أسامي أسامو وقلت الواو يا
لوقوعها بعد كسرة وأصل سمي سيموا اجتمعت الواو والياء وسقت احداهما بالسكون فقلت الواو يا وأدغمت
الثاني في الياء واسم في هذه الجلة يجرور بالياء سواء كانت أصلية أو زائدة وعلى الاول المتعلق اما فعل أو اسم جامد
كأنه داف وتأليني أو مشتق كالمبادئ والفعل اما عام أو خاص والاسم كذلك والفعل أيضا اما ماض أو مضارع
أو أمر وعلى الجميع محل اسم الله نصب على المفعولية وعلى الثاني أعني الزائد فالاسم مبتدأ به مرفوع بضمه
مقدرة والخبر محذوف أي اسم الله الرحمن الرحيم مبتدأ به مثالا والذي اختاره صاحب الكشف وعنى عليه
صاحب التلخيص والتفتازاني قيل وهو الذي اختاره عامة المفسرين وجهه والشارحين تعلق لفظ الباء في باسم
الله بأقرب مقتدر بعده وفيه خسة أمور كون المتعلق فعلا وكونه خاصا وكونه مضارعا وكونه محذوفا وكونه
مؤخر عنها أما كونه فعلا فلا أنه أصل في العمل والاولى العمل بالأصل مهما أمكن وهناك وجوه أخر لتقدير الفعل
وأما كونه خاصا فلا أن الاول أن يقتدر الفعل مناسبا لما جعلت التسمية مبدأ له وأما كونه مضارعا فلا أن المقام
مقام حكاية فعل القراءة مثلا الملازمة البسالة الصادرة عنه أي من المتكلم في الحال مع تجدد الاستمرارى
على وجه أخصر ومفيد هذا المعنى هو الفعل المضارع وأما كونه محذوفا فلا تخفيف لكثرة دورانه في السنة
الخاصة والعامة كما في حذف حرف النداء في مثل يوسف أعرض عن هذا وأما كون المتعلق مؤخر افتراضا
القرآن بالتبرك باسمه تعالى مثلا (والله) أصله الله من أنه قال في القاموس أله الالهة وألوهة وألوهية عبادة
ومنه لفظ الجلالة ولانظله عربى كما هو عند عامة أهل العربية ونقل عن أبي زيد البلخي أنه سرياني إذا صلاها
فعرّب وقيل الله وقيل عبراني وعلى الاول هو علم من الاعلام الغالبة قال المحقق الشريف في حاشية الكشف
الاله قبل حذف الهمزة وبعد ما علم تلك الذات المعينة الا انه قبل الحذف أطلق على غيره تعالى اطلاق النعم على
غيره نظريا وبعده لم يطلق على غيره أصلا واستدل صاحب الكشف على كونه علما أصليا بأنه يوصف ولا يوصف به
تقول الله واحد ولا تقول شئ الله وهو علم شخص على التحقيق موضوع للدلالة على ذات واجب الوجود
بلا حيلة صفاته الجزئية الشريفة وهو غير مشتق كما قيل لأن في الاشتقاق معنى الحدوث لا قضاة تقدم
المشتق منه على المشتق وهذا ليس بجائز في أسماءه تعالى ولا يخفى ان الاشتقاق لا يقتضى التقدم الزمانى على
الذات حتى يلزم الحدوث على أن تختلف الدلالة اللفظية عن مدلولها جائز وعلى كل حال فهو موهم وفى مثل هذا
الموضع يلزم الاحتراز عن الموهوم وقيل انه مشتق من الالهية بمعنى عبد كما مر أو من الاله بمعنى تهيكلان العقول
تصير في معرفة ذاتها أو من الهى بمعنى سكنت لان القلوب تطمئن لذكره أو من الاله اذا فرغ لانه يفرغ
اليه بالتضرع وهو يجبر ويؤمن أو من الاله الفصيل اذا أوع بأته اذا العباد يواعون بالتضرع اليه في الشدائد
أو من الالهية القدوة على الاختراع وأصل الله ككتاب وامام حذفت الهمزة اعتباطا وعوض عنها الالف
واللام في الصحيح وقيل قياسا على ادخل الالف واللام للتعظيم فصار الاله ثم حذفت الهمزة بعد نقل حركتها
الى ما قبلها وهو اللام ثم حذفت الكسرة اعتباطا قصد التخفيف بالسكون أو ليكون الادغام قياسا على
أدغمت اللام الاولى في الثانية ثم غم وعظم ان فتح ما قبله فهو قال الله أو ضم فهو قالوا اللهم ورفق ان كسر فهو
بسم الله وفيه أقوال أخر واختير لفظ الجلالة من بين سائر الاسماء لكونه أشهر في الاسناد وادور في الاستعمال
وهو العلم النبى عن ذاته تعالى وضعا وباعتبار كونه مستجيبا لجميع الصفات يصلح علم الحكم أي التبرك
بذكره تعالى ودلالة الجلالة على الذات بطريق الدلالة المطابقة وعلى سائر الصفات بطريق الالتزام (والرحمن)
من الرحمة وهى لغة الرقة والانعطاف وقيل ارادة الخبر وقيل رقة تقتضى الاحسان الى المرحوم وقد تستعمل
في الرقة المجردة وفى الاحسان المجرد وهى بسكون الحاء وتحرّك وهى اسم فاعل بناء على أن الصفة المشبهة
اسم فاعل عند أهل الصرف كما نقل عن التفتازاني وبعضهم جعلها اسما مقابلا لاسم الفاعل كما هو عند
النصاة وقد ذكر في الاشتقاق انه من رحم بضم العين اما بعد النقل واما ابتداء كما قيل وفى عبارة أهل الصرف
أن فعالان لم يجرى من فعل بضم العين بل من فعل بضم العين وفى عبارة بعضهم انه يجرى من جميع الباب

لكنه مختص بفعل بمعنى الجوع والعطش وهو هما والرحيم قيل هو بمعنى الرحمن وهو ذو الرحمة مثل ندمان
 ونديم وقيل مختلفان فذهب من ذهب الى ابلقية الرحمن وهو مختار الزمخشري اذ الرحمن عام للمؤمن والكافر
 وجبجج الحيوانات والرحيم مختص بالاشرة فيكون للمؤمن فقط فالرحمن خاص اللفظ أي بالله عام المعنى أي
 معناه مطلق بالمؤمن وغيره والرحيم عام اللفظ يطلق على الله وغيره خاص المعنى بالمؤمن في الاشرة فقط ومنهم من
 جعل الرحيم أبلغ لقوله صلى الله عليه وسلم رحيم الدنيا ورحمن الاشرة ويرجع الاول باختصاصه به تعالى وإطلاقه
 على مسيلة تغت وبأن زيادة الحروف تدل على زيادة المعنى وقيل الاظهر أن جهة المبالغة فيها مختلفة فبالغة
 فعلا من حيث الاستيلاء والغلبة ومبالغة فعيل من حيث التكرار والمراد بالرحمن المحسن المنعم وهذا الإطلاق
 مجاز لغوي ولهذا يقال إن أسماء تعالى انما تؤخذ باعتبار الغايات فهو من قبيل ذكر المألوم وإرادة المألوم اذ
 الرقة مقتضية للاحسان على ما في عبارة بعضهم ومن قبيل ذكر السبب وإرادة المسبب كما في عبارة بعضهم آخر
 وليس المراد بالآلوم ما لا يتقلد أبدل ما يصح به الانتقال في الجملة والافتقار بقدر رقة قلب من غير احسان وتأتي
 الاحكام الشرعية في البسلة أما الوجوب فكما في ابتداء الذبح ورمي الصيد والارسال اليه لكن لا تشترط البسلة
 بل يكفي مجرد الذكركما في البحر بشرط كونه خالصا عن شوب حاجة المذاكر وغيره وفي بعض الكتب أنه لا يأتي
 بالرحمن الرحيم لأن الذبح ليس بعلام للآخرة وكما في ابتداء الفاتحة في كل ركعة كما في صهيود السهون القنية حتى
 يلزمه السهو ويتركها وتبعه ابن وهبان قائلا انه قول الاكثر وحاصل حجته أن حديث كون البسلة جزءا من
 الفاتحة ليس بأقل أن يكون خبر واحد والوجوب يثبت بخبر الواحد فصارت من الفاتحة عملا كمن الاصح انها
 سنة وأما التذنب بالمعنى العام للسنة والمستحب فأتينا السنة فكما ذكر آنفا على الاصح كما في البحر سواء كانت البسلة
 في الجهرية أو السرية فإني المنية من أن الامام اذا جهر لا يأتي بها غلط فاحش مخالف لكل الروايات كقول
 من قال انه لا يسمى الا في الركعة الاولى وكقول السنة انها واجبة بين السورة والفاتحة حتى يلزمه بتركها
 السهو وكما في البحر لكن الشرط هنا البسلة لا مطلق الذكر وكما في ابتداء الوضوء قبل الاستنجاء وبعده الاحال
 الانكشاف وفي محل نجاسة فيسمى بقلبه ولو نسيها فسمى في خلاله لا تحصل السنة بل المنذوب كما في السراج
 الوهاج ولفظه اذا نسي التسمية في أول الطهارة أي بها اذا ذكرها قبل الفراغ حتى لا يخلو الوضوء منها فإني أكثر
 الكتب من عبارة تدل على عدم الاتيان بها عملا لا ينبغي وكما في ابتداء الاكل ~~لكن~~ لو نسي في ابتداءه ثم ذكرها
 في خلاله تحصل السنة في باقيها لا فيما فات وليقل بسم الله قوله وآخره كما في البحر عن ابن الهمام والفرق
 أن الوضوء عمل واحد بخلاف الأكل فان كل لقمة فعل مبتدأ كما في الزياحي تخاف أكثر المواضع من الاشعار
 يحصل السنة في الجميع ليس على ما ينبغي وأما المستحب فكما بين السورة والفاتحة سواء كانت القراءة جهر أو
 سرا صرح به في الذخيرة وفي المجتبى أنه حسن عند أبي حنيفة ورجحه ابن الهمام وتلذذه الحلبي وعند أبي يوسف
 وهو رواية عن الامام ليس بسنة ولا مستحب ولكن الاتفاق على عدم الكراهة كما في البحر وكما في بداية كل كتاب
 وفي سائر كل أمر ذي بال كما في بعض الرسائل ولعل الظاهر أنه من قبيل السنة لقوة دليله واتفاق العلماء لا سيما
 صاحب الحل والعقد عليه مع شهادة أسلوب النظم القديم فان قيل استنباط الحكم الشرعي من الأدلة انما هو
 منصب المجتهد قلت هذا مستتر بين من ذهب الى استحبابه والى سنيته على أن الذي يختص بالمجتهد انما هو
 القياس وقد فقد من بعد أربعة مائة من الهجرة كما نقله الحوي في القول البليغ واستخراج الاحكام من عموم
 النسخ والجملة والمشكل والمشتك وأما فهم الاحكام من فهو الظاهر والنس والمفسر فليس يختص به بل يقدر عليه
 العلماء الا هم منه وكما في ابتداء قراءة القرآن بعد التعوذ عند بعض وأما المنكر وهو كما في كل الشبهات قيل ومنه
 الاتيان بها في شرب الدخان عند الجهور ومنه ابتداء سورة قراءة دون اثنتا عشرة وقيدة بعض مشايخنا اجماعا اذ وصل
 قراءتها بالانفال أما اذا ابتدأها فبسن التسمية وأما المباح فكما في ابتداء المشي والتعود والقيام لأن البسلة انما
 تطلب لما فيه شرف وتوابع اقتران اسم الله تعالى بالمحركات والتيسير على العباد فان جئ بها في محقرات الامور
 على وجه التعظيم والتبرك لا بأس به فلا ينبغي اتيانها الا انك قد عرفت أنه انما هو فيما له شرف شأن قيل قد وقع
 في بعض الكتب أنها لا تسرى نحو الصلاة والحج والاذكار والدعوات مع أنها مما فيه شرف عظيم شرعا وعرفا
 قلت قيل في جوابه عن جواهر العمودي أنها مشقة على الذكر وهي نفس الذكر فلا تحتاج الى ذكر آخر لكن

أورد عليه القرآن فانه مشتمل على الذكركمع أن السنة اثباته أقول لعلها فيه ثابته بنص على خلاف قياس
 فلا يقاس عليه غيره وقد ينفع وجود المذكور في جميع القرآن بل الأكثر عدمه والحكم في الجنس بحسب أكثر أفراد
 وأما الحرام فكافي ابتداء المحترم بل قد يكفر قال في الخلاصة ان قال بسم الله عند شرب الخمر أو عند كل الحرام
 أو عند الزنا يكفر ولعل المراد بالحرام ما هو حرام قطعي سواء في ضمنه الحرام لعينه أو لغيره وكانت الوجوه فيه
 استلزام سله واستحلال ما ثبتت حرمة قطعاً كقراذير التسمية انما يتصور فيما فيه اذنه تعالى ورضاه لان التبرك
 باسمه تعالى والاستعانة به لا يتصوران فيما ليس فيه رضا الله تعالى ويؤيده ما في آخر الصيدين هذا الكتاب ونصه
 ورأيت بخط ثقة سرق شاة فذبحها بتسمية فوجدناها صاحبها هل تؤكل الاصح لا ~~كفره~~ بتسميته على الحرام
 القطعي بلا شك ولا اذن فيه وفيه أيضاً وجد شاة مذبوحة هل تحل أم لا ومقتضى ما ذكرنا لا قيل لوقوع الشك
 في أن الذابح من تحل ذكاته أم لا وهل سمي الله تعالى عليها أم لا انتهى فان قيل ما الوجه في عدم كفره بالتسمية
 عند اكل المفصوب والظاهر أن ثبوت حرمة قطعي أيضاً قلت بعدتسليم أنه قطعي لان سلم كونه في مرتبة المسروق
 اذ الجزاء في الغصب بعد الضمان غاية التعزير عند بعض وأما جزاء المسروق فالخذ بقطع اليد على أنهم قالوا في
 الغصب ان الغاصب يملكه من وقت الغصب ولا يحل له التناول والاتقاع على المقتضى به قبل أداء الضمان أو رضا
 مالك بادائه أو ابرائه أو تعيين القاضي فشرط الحل وجود أحد هذه الاربعة لان الحل قضية أخرى غير الملك
 كافي الدرر عن الهداية والكافي وسائر الكتب المعتمدة ونظائر أن السرقة ليست كذلك نحاق الوصايا التركية
 اتفق الدين محمد البركوي من تخصيص الكفر بالحرام لعينه بنسأه على روم تحقير اسمه تعالى استدلالاً بعدم الكفر
 في الغصب عما لا ينبغي أن يتأمل فيه على أن هذه العلة تجري في الحرام القطعي مطلقاً ويحرم قراءة البسملة أي
 تمامها على الجنب والحائض الا اذا قصد التيمن والذكر كافي البصر عن المحيط فان قيل على هذا يلزم جواز الصلاة
 بها فقط لانها آية على هذا التقدير قلت انها وان كانت آية متواترة لكن فيها خلاف ففيها شبهة وفرض القراءة
 فرض ييقن فلا يسقط بمعاينه شبهة (نقطة) قال في الفصول من سمع اسم الله تعالى يجب عليه أن يعظمه
 وان كان غير ظاهر أي بأن ذكر بالضمير نحو عز وجل وان لم يعظمه حين سمع لا يمكن قضاؤه وفي بعض الكتب
 اذا كتب اسم الله تعالى اتبع بالتعظيم نحو عز وجل وكذا يحافظ على كتب الصلاة والسلام على رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ولا يسأم من تكراره وان لم يكن في الاصل ويصلي بلسانه أيضاً وكذا الترضي والترحم
 على العصاة والعلماء ويكره الاقتصار على الصلاة دون السلام وبالعكس ونقل الاسقاطي في حاشية مسكين
 عدم كراهة الافراد أقول لعل المنفية التعريمية والمثبتة التثنية فيحصل التوفيق ويكره الرمز بالصلاة والترضي
 بالكتابة بل يكتب ذلك كله بكاه وفي بعض المواضع عن التارخانية من كتب عليه السلام بالهمزة والميم يكفر
 لانه تخفيف وتخفيف الانبياء كقريلا شك ولعله ان صح النقل فهو مقيد بقصد والافا لظاهر أنه ليس بكفر وكون
 لازم الكفر كفر به تسليم كونه مذهبا مختاراً محله اذا كان اللزوم ينافي الاحتياط في الاحتراز عن الإيهام
 والشبهة والبسملة آية من القرآن أنزلت للفصل بين السور ليست من الفاتحة ولا من كل سورة وهو الصحيح
 من المذهب وذكر الدليل صاحب الجرائم هي الكل من الخادمي على البسملة ببعض زيادة واختصار وفي أبي
 السعود محشئ مسكين (نقطة) روى عن علي أنه نظر الى رجل يكتب بسم الله الرحمن الرحيم فقال جودها
 وفان رجلاً جودها فغضله والحكم فيها خارج الصلاة أنها مندوبة في كل أمر مندوب واتفقوا على جواز كتبها
 أول كتب العلم والرسائل كذا في رياض الطالبين للسيوطي واعلم أن التعبير بالجواز بالنظر الى الكتابة اذ هو قدر
 زائد على التلفظ الذي هو سنة فلا يرد أن كتب العلوم أمر ذوال واختلاف في كتابتها في أول ديوان الشعر فنع
 جماعة واختار الكافي الجواز ان كان في الديوان مواضع أو ~~كم~~ أما صيغة يرغها الشاعر الى مدوحه
 فلا يدل الى كتابتها فيها (قيل) أقل التسمية بسم الله وأكلها بسم الله الرحمن الرحيم (قوله جداً) مفعول مطلق
 لاجد مقدراً واختار الجلة الفعلية لدلائلها على التجدد والاستقرار فكلاماً حدثت نعمة حدث في مقابلتها
 على الله تعالى وأنى بالجد بعد الاثبات بالبسملة عملاً بحديث الحمدلة أيضاً فان قيل حديث البسملة معارض
 لحديث الحمدلة لان الابتداء بأحد هما يفوت الابتداء بالآخر اذا الابتداء ليس له استقرار حتى يمكن اثباتهما
 معاً فيه قلت هذا التعارض انما يأتي في الدليلين اذا تساوى في القوة مع اتحاد الحكم في كل وهل والزمان فاذا

أمكن التوفيق من جهة الحكم بأن حل كل حديث على حكم فلا تعارض أو كان المجل غير مقعد أو الزمان كذلك
فكذلك وهناك يمكن أن يقال إن الزمان غير متعده هنا بأن يقال المراد بالابتداء هنا العرف وهو ما تقدم أمام
المقصود بالذات فيسبح البسملة والحمد لله أو المراد بالابتداء في البسملة الحقيقي كما في أسلوب الكتاب المجدد لا سيما
في السور التي جاءت في أوائلها الحمد لله وفي الحمد لله الإضافي فيجوز اتحاد الدليلين في المجل فإن قلت إن حديث
البسملة متعده ورواه كذلك وحديث الحمد لله ليس كذلك فلم يترجح البسملة قلنا لا ترجيح لكثرة الدليل عندنا
كما لا ترجيح لكثرة الشهود أجماعا وكذا لا يرجح بكثرة الروايات ما لم يبلغ حد الشهرة وبالجملة الاعتبار عندنا إلى
القوة لا إلى العدد انتهى من الخادى بتصريف الحمد هو الثناء على الجليل الاختيارى على قصد التعظيم سواء
كان في مقابلة نعمة أم لا هذا معناه لغة وفي العرف فعل ينبئ عن تعظيم المنعم بسبب كونه منعما فالنسبة بين
الحمدين عموم وخصوص من وجه والشكر لغة هو الحمد عرفا وعرفا صرف العبد لجميع ما أنعم الله تعالى به عليه
لما خلق لاجله فالنسبة بين الشكرين عموم وخصوص مطلق وبين الشكر والحمد اللغويين ما بين الحمدين وبين الحمد
والشكر العرفيين هو ما بين الشكرين وبين الحمد اللغوي والشكر العرفي عموم وخصوص مطلق وبين الحمد العرفي
والشكر اللغوي تساوي ثبت أن النسب بين الحمدين والشكرين ست منها ثلاث عموم وخصوص مطلق واثنان
عموم وخصوص من وجه وواحدة تساوي وهو المعبر عنه في نظم سيدى على الأجهوري بالترادف حيث قال

إذا نسب الحمد والشكر رميا • بوجهه عطف اللبيب يوافق
فشكر لى عرف أخص جميعها • وفي لقبة الحمد عرفا يرادف
عموم لوجه في سواهن نسبة • وذى نسب ست لمن هو عارف

لك يا من شرحت
سابقا • وتزرت بصا

انتهى أقاده بعض مشايخي • ثم إن هذا مصدر يدل عن اللفظ بفعله وعامله حيث لا يذكر قال في الخلاصة
(والحذف حتم مع آت يذلا) ولم يكن مؤكدا لأن عامل المؤكد لا يحذف على ما فيه قال في الخلاصة
(وحذف عامل المؤكد امتنع) والفرق بين البديل والمؤكد بالقصد وقولنا في تعريف الحمد العرفي "فعل ينبئ"
إلى آخره بحث فيه بأن الانباء عن الشيء لا يستلزم تحققه فضلا عن قصده ولا شك أن قصد التعظيم معترف في الحمد
العرفي فالأحسن أن يبدل ينبئ بقصد جوى عن حواشي الفخرى على المطول اه أبو السعود (قوله لك) يدل
عن الغيبة إلى الخطاب تلذذا بخطابه واستحضار له تعالى وهذا المقام عظيم وهو مقام الاحسان المشار إليه
بقوله صلى الله عليه وسلم أن نعتنا الله كأنك تراه (قوله يا من) أيهم المنادى تعظيما له (قوله شرحت) أي وسعت
فالمراد بالشرح التوسيع وهو كتابة عن قبولها لما يرد عليها من الخبرات ويطلق الشرح على الكشف ومن ذلك معنى
شرح المتن لأن عادة الشرح كشف ما في المتن (قوله صدورنا) أي قلوبنا فاطلق المجل وأراد الحال فيه
والضمير فيه وفيما بعده يحتمل رجوعه لمعاشر المسلمين على أن المراد مدلول هذه الألفاظ الالهيّة اللغويّة ويحتمل
معاشر الخنقية بناء على أن المراد الكتب المعلومة المؤلفة في المذهب (قوله بأنواع) أي بجزئيات الهداية وليس
المراد النوع المنطقي (قوله الهداية) هي الدلالة مطلقا سواء وصلت أم لا وهذا عند الإطلاق والخلق من القرائن
وان قيدت بقرينة تدل على الاتصال أو عدمه عمل بها والهداية يحتمل أن المراد بها هنا المعنى اللغوي فالهداية
إلى الصلاة نوع وإلى الحج نوع وإلى الزكاة نوع ويحتمل أن المراد الكتاب المسمى بهذا الاسم فالمراد بأنواع جزئيات
الاحكام القرعية (قوله سابقا) حال من مصدر شرحت أي جعلت صدى ورفا فإله للخبرات حال كون الشرح
سابقا وصفة لذلك المصدر ثم إن أريد بالهداية الدلالة فالمراد بالسبق التقدير الأزلي أي قدّرت شرح صدورنا
بأنواع الهداية أزلا وان أريد الكتاب المعلوم فالمراد بالسبق السابق الزماني لأن الهداية سابق تأليفه على الكتب
بعده (قوله وتزرت بصا) أي جعلت في بصائرنا نوراً معنوياً يدعو إلى الفلاح والخير والبصائر جمع بصيرة قال
بعضهم هي نور في القلب يدركها المعاني كما أن البصير يدركه الأمور الحسية (قوله بتنوير الابصار) من إضافة
المصدر إلى مفعوله أي بتنويرك أبصارنا لاحقا والباء بمعنى مع أي تورّت بصائرنا مع تنوير الابصار ويحتمل أن
الباء لليسية أي تورّت بصائرنا بسبب تنوير الابصار ثم يحتمل أن المراد به الكتاب المعلوم الذي هو متن هذا الشرح
وهو لاحق بالنسبة لما قبله من المؤلفات يعني أن الله تعالى تورّب بصائرنا بسبب تعاطينا هذا الكتاب وتوصلنا به إلى
أحكام الله ولا شك أن الهداية إلى العمل بما في هذا المؤلف سبب لتنوير البصائر ويحتمل أن المراد المدلول اللغوي

فيكون تنوير الابصار بآثار التنوير البصائر وقد يقال انه لا يتسبب تنوير البصائر عن تنوير الابصار وقد يجاب بأنه
 لما قروا الله الابصار تنويرا مخصوصا فصارت لا تستقر الا ما يرضيه تورت البصائر التي في القلوب وكل الحوادث
 فمداها من النظر (قوله وأضئت علينا) أي وسعت وأعطيت (قوله من أشعة) جمع شعاع والاضافة من اضافة
 المشبه به الى المشبه أي أضئت علينا من شريعتك التي هي كالاشعة في النور أو شبه الشريعة بالشعاع بجامع
 الاحتداد والنفذ والاشعة تحييل والشريعة فعياله بمعنى مفعولة أي مشروعة فقد شرعها الله تعالى حقيقة
 والتي تجاوز الشريعة والملة والدين شيئا واحدا فهي شريعة أكون الله شرعها والشريعة في الاصل الطريق
 نورد للاستقاء فأطلقت على الاحكام المشروعة لبيانها ووضوحها والتوصل بها الى ما به الحياة الابدية وملة تكونها
 أمليت علينا من النبي وأصحابه ودين للتدين بأحكامها أي لتعبد بها وقال الحلبي الا ليق بالافاضة والبحر أن يعبر
 بشأيب وهي دفعات المطر لكنه على هذا الا ليق نفوت نكتة التنبية على أن نور هتدي بها كنور الشمس
 (قوله المظهرة) أي من الشبه والزيغ (قوله بجرا) الجراسم للعمل الذي يجري فيه الماء من بحر الماء الارض
 اذا شتت فاطلق اسم الحبل وأريد الحال وهذا اللفظ يحتمل أن يراد به الكتاب المعلوم الذي ألقاه الله لامة محمور
 المذهب الشيخ زين بن نجيم ومعنى التركيب حينئذ أن الله تعالى أفاض على معاشير الخفعية وأنعم عليهم بهذا
 المؤلف المسمى بهذا الاسم الذي فيه من أحكام الشريعة ما لا يحصى وهو حقيق بهذا الاسم اذ هو مع ذلك
 واسع العبارة وادبها خال عن قلاقة اللفاظ ومعبوة المعاني ويحتمل أن يراد بالبحر الرائق الاحكام الشرعية
 التي وصلت اليها ويكون المقام مقام تجريد لان البحر الرائق على هذا هو الشريعة كانه جرد من الشريعة
 أحكاما مشبهة بالبحر الرائق الخالص من المتكدرات هذا اذا أريد بالبحر أحكام الشريعة لا بالنظر للمذهب وان
 أريد به الاحكام القاصرة على أهل المذهب فالشريعة عامة للاحكام المذكورة عند الجميع اذ ما أفاضه الله على
 أهل المذهب من الاحكام أحكام حسنة واضحة خاصة من الاعراض والتردد والاهام مشبهة بالبحر الرائق
 ولا غرابة في ذلك فان أهل كل مذهب يدعون مذهبهم لا تساعدهم له رزقا الله تعالى حب الجميع بنفسه وكرمه
 ويحتمل أن يراد بالشريعة كل ما شرعه الله تعالى ولولغير هذه الامة وبالبحر الاحكام المشروعة على لسانه عليه
 الصلاة والسلام (قوله رائقا) أي صافيا (قوله وأغدقت) في القاموس أغدقت العين كفرحت غزرت انتهى فغنى
 أغدقت أغزرت وأكثرت اهلها (قوله لدينا) أي عندنا أي أكثر لنا (قوله من بحار منك) البحار والبحر وور
 متعلق بأغدقت والاضافة من اضافة المشبه به الى المشبه أي أكثر لنا من منك التي هي كالحار في العظم
 والكثرة ومعومها الخاص والعامة والمنح العطايا وفي القاموس منحه كدعه وضره أعطاه انتهى (قوله الوفرة)
 أي الوفرة الكثيرة (قوله نهر رائقا) النهر اسم للعمل الذي يجري فيه الماء ثم أطلق على الماء الجاري من اطلاق
 اسم الحبل على الحال فيه ثم يحتمل أن يراد بالنهر الكتاب المسمى بهذا الاسم تأليف الشيخ عمر بن نجيم أخى الشيخ
 زين والمعنى عليه أن الله أعطى لنا من عطاياه الكثيرة هذا المؤلف حيث وفق هذا الخبر لائقه فانه كتاب جليل
 ويحتمل أن يراد بالنهر الفائت الاحكام الشرعية المشبهة به لكثرة انتفاع الناس بكل ولان ايامه حياة الناميات
 كذلك الاحكام بها حياة الارواح ونجاتهم من العذاب ولك حينئذ في المنح احتملا لان ابقاؤه على المعنى اللغوي
 وهو العطايا والاشارة الى الكتاب المعلوم الذي ألقاه المصنف على هذا المتن والنهر الفائت الاحكام التي ذكرت فيه
 ولا يصح أن يراد بالمنح الكتاب المعلوم والنهر كذلك لان النهر ليس مأخوذا من المنح لانه اما سابق عليها في التأليف
 أو متاخر لها والاضافة في منح ان جعلت اعمال الكتاب على معنى أنه هو الذي وفق مؤلفها لاجلها حتى صارت
 ملجأ للمنتقى وناصرة للمبتدى والمنتهى (قوله وأعمت) أي اكملت (قوله نعمتكم) أي انعامكم أو ما أنعمت به (قوله
 علينا) الضمير للمؤلف وحده نظر الى عود ثواب الانتفاع به اليه فقط وأنى بضمير العظمة للحدث بالنعمة وهو
 جائز عند الفقهاء والمحدثين أو الضمير لمعاشير الخفعية باعتبار الانتفاع به وهذا حسن نظر من الشيخ ويدل على
 أن الخطبة ألقت بعد ابتداء هذا الكتاب بل على أنها متأخرة عنه بنامة لانه يبعد أن يبيض ابتداء في الروضة
 ثم يشرع في الخطبة ثم يته (قوله حيث) الحثية للتعليق أي لا يلبس يرت أو للتهيب أي أعمت وقت تيسير
 ابتداء الى آخره والاول أولى (قوله يسررت) أي سهلت (قوله ابتداء تبييض الخ) يفهم منه أن المؤلف مؤدبه
 أو لا ثم ابتداء تبييضه في الروضة المأنوسة في مسجده عليه الصلاة والسلام والتبييض في عرف المؤلفين رقم

وأضئت علينا من أشعة شريعتك المظهرة
 بحر رائقا وأغدقت لنا من بحار منك
 الوفرة نهر رائقا وأعمت نعمتكم علينا
 حيث يسرت ابتداء تبييض

المؤلف محرز بعد كتيبه أو لا غير محرز غالباً والاضافة من اضافة المصدر الى مفعوله (قوله هذا الشرح) الاشارة الى ما في الذهن من الافاظ المتخللة الدالة على المعاني وهذا هو الاولى من الالوجه السبعة المشهورة والشرح بمعنى الشارح أي المبين والكاشف أو جعل الالفاظ شرعاً بالغة (قوله المختصر) الاختصار لتقليل اللفظ مع تكثير المعنى وقبل مطلقاً والاقل هو المراد واختصاره تماماً من خزان الاسرار الذي سوده المؤلف ويضبط الجزء الاول منه كما يأتي أو من كتب المذهب (قوله تجاه) أي مقابلة وقوله وجه أي ذات النبي عليه الصلاة والسلام فأطلق الجزء وأراد الكل وخص الوجه لكونه أشرف أعضاء الانسان وكل ذاته وبر من أجزائه صلى الله عليه وسلم شريف (قوله منبع الشريعة) أي محل ينبع الشريعة أي محل ظهور الاحكام فشبّه صلى الله عليه وسلم بالمحل الذي ينبع منه الماء النافع بجامع الانتفاع بكل الاحتياج أو شبهت الشريعة بالماء تشبيهاً مضمراً في النفس وذكر المنبع تخييل وتقدم على الشريعة قريباً (قوله والدرر) أي الاحكام والقوائد المشبهة بالدرر في النفاسة والانتفاع وفيه اشارة الى الكتاب المسمى بالدرر (قوله وضميحه) معطوف على منبع أي وتلقاه وجهه ضميحه أي المضاجعين له تنبيه ضميح بمعنى مضاجع كخلف بمعنى تخالط والمضاجع هو الذي يسطيع بهذا آخر الافاضل وأطلق عليه ما ضميحاً لقرنه ما منه صلى الله عليه وسلم (قوله الجليلين) أي العظيمين بمعنى المعظمين أي الذين عظمهم الله تعالى ويجب علينا تعظيمهم أو والمعظمين لله ورسوله بجليل فعيل بمعنى مفعول أو بمعنى فاعل (قوله أبي بكر وعمر) بدلان من ضميحه وقد ابتدأ الشارح بتبسيط هذا المختصر في الروضة ثم تجاه الكعبة أي فاليد الحقيق كان في الروضة والاضافي كان في الكعبة كما يأتي الاشارة اليه آخر الخطبة ان شاء الله تعالى (قوله بعد الاذن) متعلق بقوله يسر أي أن التيسير لا ينداء بعد الاذن منه صلى الله عليه وسلم وناهيل بكتاب ألف باذنه عليه الصلاة والسلام وبما يحصل فيه من النفع لمن يعاتبه وهذا الشرح حقيق بالممدح كيف لا ولم ينسج على منواله من أهل المذهب فامع بل البعض مولع بتقليل الخلاف والاقوال ولا يميز ضميحة من قويمها والبعض مولع بالاستدلال لاقوال أهل المذهب ومخالفتهم والبعض بسط في العبارة كل البسط حتى أغرط وهذا المؤلف قد ارتكب الشيخ فيه اختصاراً غير محمل مع ذكر الاقوال المعتمدة فاما أن يقتصر على قول واحد واما أن يذكر قولين ~~ككلاهما~~ صحيح ولم يتعرض لكثرة الاستدلال لما أن المقلد لا يطالب بدليل اذا قام الدليل من وظيفة المجتهد فينبغي الاعتناء بما أذن النبي صلى الله عليه وسلم بتأليفه فهذه منزلة عظيمة ومنقبة كريمة واقد وقع لوفاء الاصل منزلة عظيمة وهو أنه ألف هذا المتن اثر ما وقع له من رؤيا دخول صاحب الرسالة صلى الله عليه وسلم منزله بغزة المحروسة فقام له مستقبلاً واعتقه محلاً وألهمه عليه الصلاة والسلام لسانه الشريف وهو يعيش بوسط منزله حتى صعد السرير الذي ينحى عليه الشيخ وألهم ولد المؤلف الشيخ صالح محشي الاشياء ثديه الشريف فتأليفه أيضاً مصطبوحاً بآثار النبوة فانتظر لتأليف هذا المتن والشرح وذلك من كامل اخلاص مؤلفيهما وترجوه من الكرم انعام هذه الكتابة ببركة الرسول صلى الله عليه وسلم (قوله منه) أي من منبع الشريعة بالتبسيط لهذا المؤلف (قوله صلى الله عليه وسلم) أفاد الخادى فيما تقدم كراهة افراد أحد هـ عن الآخر عندنا ونقل الاسقاطى عن منية المقتضى أن الاختصار على الصلاة لا يصح كراهة ان الكراهة في الاختصار مذهب الحديثين فلعل في المسئلة قولين ثم رأيت الحلبي في شرح التعرير أفاد أن القول بالكرهية ضعيف حيث قال ثم ان المصنف ختم هذه الصفات بالمادة للنبي صلى الله عليه وسلم بالصلاة عليه ثانياً عوداً على بدء ما عنده من الشغف بذلك ويحق له وليقرنها بالسلام عليه كما اقترنا في الاخر بهما في الكتاب العزيز فيخرج عن عهدة ما قبل من كراهة افراد هـ عنه وان لم يكن ذلك صحيحاً كما ينفاه في كتابنا حلية الحلبي وصلى مصدره تصليته وقد سمع في قول الشاعر

زكمت القيان وعزف القيان • وأدمنت تصليته وابتهالا

وانما زكمت أكثر أهل اللغة لانه مصدر قيامي وعنايتهم بالسماعى اه اسقاطى والصلاة اسم مصدر واشتهر أنها من الصلاة لانها صلة بين العبد وربه وهذا يقتضى أن أصلها وصل قد دخلها القلب المكاني بتأخير الفاء عن اللام ثم الاعمال بقلب الواو الفاء ودخل في صلة بجذوها وتعويض التأنيلاً وأنه اشتقاق كبير ولا يضر فيه اختلاف ترتيب الحروف والصلاة لغة الدعاء أي ولومن الملائكة وابتهال صلاتهم مقصورة على الاستغفار على التحقيق

هذا الشرح المختصر تجاه وجهه
الشريعة والدرر • وضميحه الجا
أبي بكر وعمر • بعد الاذن منه صلى الله

واعترض هذا ابن هشام بأنه لو جعل مكان صل دعا لانعكس المعنى لأن المعنى حينئذ دعا عليه وهو مبني على أن المترادفين لا بد من جريان أحدهما مجرى الآخر وفيه خلاف عند الأصوليين وفي الاصطلاح الرحمة وتختلف باختلاف ما تسند إليه فهي من قبيل المشترك اللفظي واعترضه ابن هشام بأنه ليس لنا فعل يختلف معناه باختلاف المسند إليه إذا كان الاسناد حقيقة واختار أنها مشتركة معنوية موضوعية لمطلق العطف ثم هو في كل شيء بحسبه ورده الدماميني بإيراد أفعال كثيرة تختلف معانيها باختلاف الاسناد ومع ذلك هو حقيقى مثل أعربت معدة البعير تغيرت وأعربت الثيب أفصح عن مرادها وأعربت الشيء إذا نظمت به معربا وغير ذلك وهذه الجملة خبرية لنظما انشائية معنى وهو الحق لأن الوارد حقيقة طلب من الشارع حيث حال تعالى صلوا عليه وسلوا قول يس أنها خبرية معنى أيضا لا يتم مع ما ورد وقبل معنى الصلاة المغفرة أفاده بعض مشايخى (قوله وسلم) السلام التحية أى بكلامه القديم بأن يجمع ذلك وأبرسال لك كما كان يقع له أن جبريل عليه السلام كان يأتي ويقول له برك يشرقك السلام أو التحية بالانصاف بالنم فيرجع إلى الصلاة (قوله عليه) تنازعه صلى وسلم وأعمل الثاني وحذف من الأول دلالة الثاني عليه (قوله وعلى آله) أى يعلى رذاعلى من منع النصل بينه صلى الله عليه وسلم وبين آله يعلى واستدلوا بحديث موضوع لا تنصلوا بيني وبين آلى يعلى والال فى مقام الدعاء كل مؤمن نقي كما أفاده المولى وقبل مطلقا لأن المطلوب فى الدعاء التعميم وأما فى مقام الزكاة نقي تفسيره خلاف بين المذاهب وهم خمسة عندنا كآيين فى الزكاة إن شاء الله تعالى (قوله وصحبه) هو اسم جمع صاحب بمعنى العصاة أى لا بالمعنى الأقوى وهو من يترك مواسله وداره ولا يعنى صاحب الذى هو معنى التابع المقلد للميرة كاصحاب الأئمة والعصاة كل مسلم رأى النبي صلى الله عليه وسلم أو رآه النبي صلى الله عليه وسلم ومات على ذلك وعن بعض الأصوليين خلاف ذلك والأول هو الصحيح المنع وفى الاندوخ أن اصحاب النبي عليه الصلاة والسلام يشاربون عدة الانبياء وفى الاقضية أنه صلى الله عليه وسلم مات عن مائة ألف وأربعة وعشرين ألفا من العصاة (قوله الذين حازوا) أى جمعوا (قوله من منع) أى عطائيا (قوله فتح) مصدر فتح ضد أغلق ويطلق الفتح على الماء الجارى وعلى النصر أى من منع نصره أو منعه المشبهة بالماء الجارى لكثرة (قوله كشف) الكشف الاظهار كما فى القاموس والمعنى حازوا من عطائيا نصره الكشف بمعنى الكشف أى المظهر فهو مصدر أريد به اسم الفاعل (قوله فض) يقال فاض الماء إذا كثرت (قوله فضلك) الفضل ضد النقص جمعه فضول كما فى القاموس والمراد الانعام (قوله الوافى) أى التام (قوله حقائقا) من حق والحق ضد الباطل وهو أحد اطلاقات له ذكرها فى القاموس أى حازوا من عطائيا نصره تعالى الكشف الذى سببه كثرة احسانه تعالى الوافى أمورا بحقيقة وفى ذلك إشارة إلى أسماء كتب معلومة فى المذهب نقل عنها المؤلف وغيره وهى المنع والفتح والكشف والفيض والوافى والحقائق (قوله وبعد) هو ظرف مقطوع عن الاضافة مبنى على الضم ان نوى معنى المضاف اليه ومنسوب ان نوى لفظه والعامل فيه أما المقدرة أو الواو لنسبته عنها (قائدة) قال السيبه رطى فى شرح عقود الجان قال ابن الاثير الذى أجمع عليه المحققون وهما البيان أن فصل الخطاب هو أما بعد لأن المتكلم يفتح كلامه فى كل أمر ذى شأن بذكر الله وتحميده فإذا أراد أن يخرج منه إلى الغرض المسوق له فصل بينه وبين ذكر الله تعالى بأما بعد وضع أن النبي صلى الله عليه وسلم خطب فقال أما بعد أخرجه الشيخان واختلف فى أول من نطق به افروى الديلى فى مسند الفردوس عن أبي موسى الاشعري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أول من قال أما بعد داود وهو فصل الخطاب اه بجر وفيه أفاده بعض المشايخ (قوله فمقول) أدخل الفاء فى جواب أما المقدرة أو الواو لنسبته عنها أو القول بأى امان مختلفة باعتبار ما يبتدئ به فإذا عذى بالباء كان معنى الحكم وإذا عذى بعن كان معنى الرواية وإذا عذى بنى كان معنى الاجتهاد وإذا عذى باللام كان معنى الخطاب وإذا عذى بعلى كان معنى الاقتراء والعرب تستعمل القول فى غير الكلام فتقول قال يسىده أى أخذ وقال برأسه أى أشار وقال برجله أى مشى وتستعمل معنى ذكر اه غيبى عن الكشف قال الجوى وبقي استعمالان آخران وهما استعماله بمعنى الاطلاق ومنه قولهم مقدمة العلم يقال على كذا أى تطلق وبمعنى الحمل ومنه قولهم الجنس يقال على كذا أى يحمل ويعذى فى كل منهما بمعنى انتهى أبو السعود ويقول اذا بنى له فعول صيغته يقال وهذا اللفظ مشترك بين معان ثلاثة القول والقيولة والاقالة وجمعها الشاعر فى قوله

وسلم عليه وعلى آله وصحبه الذين حازوا من
منع فتح كشف فيض فضلك الوافى حقائقا
وبعد فقول

أقول الظبي مزي وهو رابع • أنت أخو ابلي فقال يقال
فقلت يقال المستجير بأرضكم • إذا ما جنى ذنباً فقال يقال

(قوله فقير) صيغة مبالغة أو صفة مشبهة أي كثير الفقر أو دأبه والفقر من كسرت فقار ظهره وهي العقدة
اللاق في سلسلة ظهره والمراد المحتاج (قوله رجة) أي لا تعام وهو الظاهر وأراد أنها إذا أريدت كانت
والإضافة بمعنى اللام (قوله ذي) أي صاحب ولا يستعمل إلا في ذي شرف بخلاف صاحب (قوله اللطف)
في القاموس لطف بالضم رفق ودناؤه لطيف أو صلب لطف واللفظ البر بهاد المحسن إلى خلقه
بإيصال المنافع إليهم برفق ولطف أو العالم بخصيات الأمور ودقائقها فيستعمل أن المراد الرفق والدنو أي القرب
المعنوي أو ذي إيصال المرادات أو ذي البر والاحسان (قوله الخلق) أي لظاهر فانه من أسماء الأضداد فإن لطفه
تعالى لا يخفى على كل شخص وفي كل شخص أو أراد الخلق عن العبد بأن يدبره الأمر من غير تعان منه ومثقة
ويهيئ له أمور دينه وآخرته من حيث لا يحتسب والله على كل شيء قدير (قوله محمد) بدل من فقير ولا يقال يلزم أن
يكون أثباته المقر غير مقصود أصلاً لأن المبدل منه في نية الطرح لا نأقول المراد يكون المبدل منه في نية
الطرح أنه غير مقصود بالذات هنا وإنما ذكر كونه مقصوداً بالذات ذكر الاسم لاظهار فقره أو يقال
هو مطروح من حيث عمل العامل أو هو عطف بيان فيكون أثباته المقر لنفسه مقصوداً بالذات أفاده بعض
المشايخ (قوله علاء الدين) لقبه رضى الله تعالى عنه أي على الدين ورافقه من حيث الحث على أوامره ونواهيه
فعلا وتركاً وعلى أهل الدين أي دين الإسلام بمعنى أنه ناصرهم وظهرهم الحق وإنما كان مقبلاً لهم لأنهم حيث
عملوا بأوامره ونهيه عاودوا ديناً أخرى هذا بالنظر لله في اللغوى والعلم لا يلزم فيه ملاحظة ذلك وليس هذا
باسم أبيه لأنه سيصرح به بعد (قوله الحسكى) وجد في بعض النسخ بالصاد وعليه فهو نسبة إلى حصى مدينة
بديار بكر كما في باب اللباب (قوله ابن) بارفع صفة محمد أو خبر بليته المحذوف ويكتب بالالف لأنه لم يقع بين علمين
(قوله الشيخ) يطلق على من طعن في السن لغة وفي الاصطلاح على صاحب الرتبة والعلم وإن كان صغيراً في
السن وهو المراد هنا هذا الوصف من قبيل تعظيم الوالدين وهو حسن (قوله على) هو من الأسماء المشتركة قال
الشارح في الخطر والاباحة جازاً التسمية بعلى ورشيد وغيره من الأسماء المشتركة ويراد في حقه غير ما يراد في حقه
لكن التسمية بغير ذلك في زماننا أولى لأن العوام تصغره عند الداء كدافى السراجية اه وعلى ابن الشيخ محمد ابن
الشيخ على ابن الشيخ عبد الرحمن ابن الشيخ محمد ابن الشيخ جمال الدين ابن الشيخ حسن ابن الشيخ زين العابدين
الحصني الدمشقي والخطيب الحنفي انتهى درمشتي (قوله الامام) يحتمل أنه صفة للمؤلف وهو الحسكى
مثل هذه التراكيب ويحتمل أنه وصف لآبيه والمراد به الذي يقتدى به في الصلوات الخمس (قوله بهجامع) يتعلق
بالامام والباء بمعنى في وهذا المسجد صرف على عمارته الاموية ألف كيس وزيادة وكان فيه ألف من خمر وألف
تجار ذكره السير طي في مشتهى العقول (قوله بن أبيه) أمية جددهم الأعلى من ذريته أبو سفيان الصامي وابنه
معاوية ومنتهى جددهم سقانة ألف (قوله ثم المفتي إلى آخره) أفاد بهم أن الافتاء لم يجتمع لهمع الإمامة وإنما أخر
عنها وتنبذ ثم وهبها للمهله والبرأخي وانظر هل في الواقع كذلك أم الافتاء نولاً بعد الإمامة بغير مهله (قوله
بدمشق) هي مدينة الشام وفيها كبر الميم وقصها والصرف وعدمه باعتبار البقعة والسكان (قوله الحجية) أصلها
المجوبة اجتمعت الواو والياء وسبقت احداها بالسين قلبت الواو ياء وأدغمت الباء في الياء والمجبة أي المصونة
بصيانة الله وناهيك بالاحاديث الواردة في مدح الشام (قوله الحنفي) الغالب أن الوصف في مثل ذلك يرجع
إلى المتقدم ويحتمل أنه وصف لآبيه والحنفي من تعبد على مذهب النعمان بن ثابت ورضي الله تعالى عنه
وعن سائر الأئمة (قوله لما يثبت) الجلة إلى آخر الكتاب في محل نصب مقول القول أو كل جلة من الكتاب محلها
نصب بناء على أن جزءاً من القول له محل أو ليس له محل وهما قولان (قوله من خرائص الاسرار) اسم للشرح الذي
كتب مسودته أولاً أي أسرار الفقه وأحكامه وتفاريجه فثبته بالنسخة بالاسرار بهجامع المحافظة على كل (قوله
وبدائع الأفكار) أي أفكارا والمجتهد الأعظم التي قولها بالسنة والكتاب أو من بدائع أفكاره من حيث حسن
التركيب وبدائع الوضع وهذا المعنى قبل به علمه وأما بعد به علمه فهو بجزء اللفظ لا يدل على شيء من الموضوع

فقير رجة ذي اللطف الحنفي • محمد
الحسكى • ابن الشيخ على • الاما
بن أبيه ثم المفتي بدمشق الحجية
بغت الجز الأول من خرائص الاسرار
وبدائع الأفكار

له كذا من زيد لا تدل على شيء من زيد والافكار جمع فذكر وهو حركة النفس وجولاتها في المعقولات
 أي تعقلها بالهيئة المخصوصة التي يريد ها الله تعالى (قوله في شرح) ان مكات من جزء العلم فلا يبعث
 عن الطريقة لأن العلم وأجزائه لا يطل وأما قبل العلية فيقال الأولى حذف في لان خرائن الاسرار هي نفس
 الشرح وظاهر الطريقة يقتضي المغايرة (قوله تنوير الابصار) اسم لهذا المتن وتنوير الابصار أي افارته يقال
 افار الشيء واستناره أي اضاءه والتنوير الاضاءة كافي المختار من (قوله وجامع البصار) جمع الشيء المنفرد فاجتمع
 وبابه قطع والبصار جمع بصير واد بالبحار المتن الذي جمع هذا المتن غالب مسائلها من (قوله وجامع البصار) وظهره أن في العبارة
 مضافا محذوفا (قوله قدرته) أي هذا الشرح المسمى بخرائن الاسرار فالشيخ رضي الله تعالى عنه يبيض
 من هذا الشرح الجزء الاول نظر الى باقيه بالنسبة الى ما يضيئه وجد الذي يضيئه بمقدار العشر من المسودة فيلزم
 أن يكون الكتاب عند تمامه عشرة أجزاء عادة وظاهر العبارة أنه لم يبيض من هذا الشرح الذي هو خرائن
 الاسرار الا جزءا واحدا ثم يحتمل أنه لم يبيض باقيه ويحتمل أنه يضيئه بعد ذلك بنفسه أو أن غيره يضيئه (قوله مجلدات)
 جمع مجلد واسم المفعول من غير العاقل اذا جمع يجمع جمع تأنيث كحفوضات ومرفوعات ومنهوبات والمراد
 أجزاء وانما قال مجلدات لان العادة أن الجزء يوضع في جلد على حدة (قوله كبار) جمع كبير أي عظام أي أنها مشر
 مجلدات ومع ذلك لم تكن تلك المجلدات صغيرة ولا وسطا وانما هي كبار (قوله نصرفت) عطف على قدرته أي أنه
 لما رآه بتقديره اذا جاد يكون كذا كان ذلك دائما وحاملا لنصف عنان العناية فهو الاختصار (قوله عنان) هو
 مقود الدابة وهو بكسر العين وأما بقية فقرات السهام (قوله العناية) أي الاجتهاد من عني بالشيء اذا حصلت
 فيه محاطة ورغبة فشبه الاجتهاد بدابة كفرس لها عنان تشبهها مضمر اود كر العنان تخيل والصرف ترشيع
 (قوله نحو الاختصار) أي جهة الاختصار فالنحو يعني الجهة كما هو أحد اطلاقاته والاختصار تقليل اللفظ
 وتكثير المعنى ولا شك أن هذا الشرح مختصر بالنسبة الى خرائن الاسرار (قوله وسيمته) أي هذا المختصر
 المأخوذ من الاختصار أو الشرح المتقدم في قوله تبيض هذا الشرح وسمي يتعدى الى مفعولين الاول بنفسه
 والثاني بحرف الجز كما هنا أو بنفسه كما في سميت ابني محمدا (قوله بالدر المختار) قال ابن حجر ان أسماء الكتب من
 حيز علم الجنس والعلوم من حيز علم النخص واشتهر هذا الكلام بين الافاضل وفوقه بأنه ان نظر لتعدد الشيء
 بتعدد محله فكلاهما علم جنس وان نظر للاتحاد العرفي فعلم نخص وأما التفرقة فهي تكميكم وترجع من غير
 مرجع أفاده بعض المتأخرين والدر الجواهر وهو اسم جنس يصدق على القليل والكثير (قوله المختار) أي الذي
 من اطلع عليه اختاره وآثره على غيره (قوله في شرح الخ) قد تقدم ما يتعلق به (قوله الذي الخ) نعم لتنوير
 الابصار لانه نسبة للمصنف بعد الاوصاف الاتية وفيه أن تنوير الابصار في هذا التركيب جزء علم وجزء العلم
 لا يوصف فالاولى حينئذ أن يكون خبر المبتدأ محذوف وهو ضمير يعود عليه أو التمتع بالنظر لذاته قبل دخوله
 في العلم وفيه نظر (قوله فاق) أي علا وحسن (قوله هذا القرن) أي الفقه والاشارة الى المستحضر هذا المنزل منزلة
 المحسوس (قوله في الضبط) أي التحرير والمحافظة على جمع الفروع المحتاج اليها (قوله والتعصيف) أي ذكر الاقوال
 المعصية أو تصحيح التراكيب (قوله والاختصار) فهو مع كونه جامعاً للفروع معصية الاشطاط مختصر (قوله
 ولعمري) أي لحياي هذا ليس به من وأقسام الله به في قوله تعالى لعمر الله انهم اني سكرتهم يعمهون وقال بعضهم
 انه على تقدير مضاف أي ولرب حياي (قوله لقد) اللام داخله على جواب القسم وقد التحق (قوله أضحيت)
 أي صارت وان كان أصله الدخول في الضم (قوله روضة هذا العلم) شبه العلم ببستان فيه روضة تشبه مضمر
 في النفس وذكر الروضة تخيل والروضة المحل الذي فيه الاشجار والمياه (قوله هذا العلم) أي علم الفقه فأل فيه
 للعهد (قوله به) أي تنوير الابصار (قوله مقصدة الازهار) أي أنها خرجت من أكاسمها وأزبل غشاؤها
 بسبب هذا المؤلف أي أزبل ما قبله من الخفاء وانما عبر بمادة الفعل ليدل على المبالغة والاضافة من اضافة
 ما كان صفة أي أزهارها مفتحة والذي فتح هو المصنف مجازا والله تعالى حقيقة (قوله الازهار) جمع زهر نور
 الاشجار والمراد بالازهار المسائل الفقهية شبهها بالازهار بجامع النفاسة في كل ومعنى ضكوتها انفتحت به
 أن مسائله به حلت وقربت لسهولة مأخذها ولطافة تراكيبه (قوله سلسلة الانهار) الاضافة من اضافة
 ما كان صفة أي أنها رها سلسلة أي الانهار الكاثنة فيها مجراة قال الجلي في جامع اللغة تسلسل الماء

في شرح تنوير الابصار وجامع البصار
 قدرته في عشر مجلدات كبار نصرفت عنان
 العناية نحو الاختصار وسيمته بالدر المختار
 في شرح تنوير الابصار الذي فاق كتب
 هذا الفن في الضبط والتعصيف والاختصار
 ولعمري لقد أضحيت روضة هذا العلم به
 مقصدة الازهار سلسلة الانهار

في المخلق جرى والمراد بالانهار المسائل فيكون المشبه واحد في هذا وما قبله والمراد بالانهار التراكيب فشيها
بالانهار بجماع العذوبة في كل والاتقاع (قوله من عجائبه) أي هذا المتن أي مما يتجرب منه أن التحقيق المذكور
فيه الذي هو كالتحريات يختار عن غيره فقولته غرات التحقيق من إضافة المشبه به إلى المشبه وهذا كتابة عن نظامه
هذا المؤلف وبراعته حتى أن تحقيقه فاق تحقيقات من قبله ويحتمل أن يشبه التحديق بشجرة لها أغمار تشبهها
مضمر في النفس وذكر الغرات تخييل والمراد بالغررات المسائل والتحقيق يطلق على ذكر الشيء على الوجه الحق
وابتات الشيء بدليل والثاني لا يظهر هنا لأن الأدلة ليس ذكرها من وظيفة أرباب المتون وفي الأقل بحث
وهو أن هذا المختصر من الكتب قبله ولا شك أن أربابهم أقدم ذكر المسائل فيها على الوجه الحق فاعني اختيارها
من هذا المختصر دون غيره مع التساوي في ذلك والجواب أنا نقول أن هذا المختصر لما كانت ألفاظه واضحة
خالية عن التكرار والنفع فيه أكثر من غيره صار يرغب فيه ويختار تحقيقه فإذا أراد الإنسان المراجعة يختاره
ويصدق على ما ذكره دون غيره ويحتمل أن من في قوله من عجائبه تعليلية أي أن تحقيقه يختار لأجل كونه
هذا المؤلف عجيباً في سبك وترتيبه وتركيبه وعجائب جمع عجيبه فعمله بمعنى فاعله أي توقع الغير في العجب
أو مفعولة أي منجبة أي واقع عليها الإعجاب (قوله ومن غرائب) أي من مسائله الغريبة فغرائب جمع غريبة
والإضافة للبيان أو من إضافة الخاص إلى العام لأن في مسائله ما لم يكن غريباً والاول أمده (قوله ذخائر) جمع
ذخيرة بمعنى مذخورة ومحفوطة والذخيرة الشيء النفيس الذي يحافظ عليه ويبقى (قوله تدقيق) الإضافة من
إضافة المشبه به إلى المشبه أي تدقيق كالتدقيق في المحافظة عليه والتدقيق ذكر الشيء على وجه الدقة واشتهر
أن التدقيق ذكر الدليل بعد الدليل وهذا ليس بمراد ويحتمل أن تدقيق مصدر يراد به اسم المفعول أي مدقق
كالتدقيق أي كلام مدقق كالتدقيق وهذا الوجه يجري في غرات التحقيق (قوله الأفكار) جمع فكل وتقدم الكلام
عليه والمراد بالأفكار أصحابها أي أن النفوس تختار فيها أي في صنعه فيها وكيفيته أخذته وجمعه لها وليس
المراد أنها مشكلة تخير النفوس في ادراكها فذلك ليس بمدح (قوله الشيخ شيخنا) قال المحقق متعلق بمذوف
ذمت لتنوير الأبصار أو حال منه أي الكائن أو كائننا اه وبين الشارح والمصنف واسطة وهو الشيخ عبد النبي
الخليلي (قوله شيخ الاسلام) أي شيخ أهل الاسلام أي أفضلهم في عصره وشيخ الاسلام - قبة والمعنى أنه مظهر
أحكام الاسلام ومبينها والإضافة لتشريف المضاف فالسبب في مشيخته الاسلام (قوله ابن عبد الله) بن أحمد
الخطيب بن محمد الخطيب بن محمد الخطيب بن إبراهيم الخطيب ادمخ (قوله القمري) نسبة إلى غرات نقل
صاحب مراد الاطلاع في أسماء الأماكن والبقاع أن غرات بن يمين وسكون الراوناء وألف وشين معجمة قرية
من قرى خوارزم اه (قوله القزى) نسبة إلى غرة البلد المعلوم (قوله عدة المتأخرين) أي ما يعتقد عليه المتأخرون
الموجودون زمنه بحيث أنهم يرجعون إليه عند التوقف (قوله الاخبار) جمع أخير بمعنى الكرام الاتقياء (قوله
فاني أرويه) علمه لما استفيد من شرحه هذا المتن فان شرحه يقتضي تلقيه له عن آبائه والمراد بالرواية
هنا ما يميم الدراية والرواية نقل اللفظ والدراية تفاهم المعنى والضمير راجع للتنوير أي أروى تنوير الأبصار
وهذه الرواية ظاهرة بالنسبة إلى شيخه وإلى المصنف وأما عن ابن نجيم وعن في سنده فلا يظهر لأن هذا المتن لم يكن
موجوداً في زمنهم ويحتمل أن المروي ما فيه من الأحكام التي تتغير بتغير العبارات لا بخصوص هذا
اللفظ المؤلف للمصنف فأده الخليلي ويحتمل أن الضمير راجع للعلم الموهود الذي هو علم الفقه المعبر عنه فيما تقدم
بقوله أمده أضحت دوضة هذا العلم أولفن المتقدم في قوله كتب هذا الفن (قوله عن شيخنا) التوثيق للمعظم نفسه
تحدثاً والمراد هو وأقرانه (قوله الخليلي) نسبة إلى الخليل سميت البقعة باسم الخليل فيها (قوله عن المصنف)
متعلق بمذوف حال أي حال كون الشيخ عبد النبي راويه عن المصنف وجرت العادة قال بالاباطلاق المصنف على
مؤلف المتن والمؤلف أي من ذلك والمصنف هو محمد بن عبد الله وقد تقدم الكلام عليه (قوله عن ابن نجيم) هو
صاحب البحر والاشباه وشارح المناوذة والفتاوى وله الرسائل العديدة واسمه زين وصاحب النهر أخوه واسمه عمر
(قوله المصري) نسبة إلى مصر القاهرة (قوله بسنده) أي راويه لهذا العلم بسنده أي مذهباً بسنده عن شيخه
وشيوخه عن شيخه وهكذا (قوله إلى صاحب المذهب) أي إلى أن يصل السند بصاحب المذهب وانما جعل الإمام
صاحب المذهب ليكون الذي أنشأه بل هو الذي أول من فتح باب الاجتهاد (قوله بسنده) أي الإمام الموصى إلى

من عجائبه غرات اتقاع في تحتها
غراته ذخائر تدقيق تحميد الأفكار
شيخنا شيخ الاسلام محمد بن عبد الله
القزى - عدة المتأخرين الاخبار
عن شيخنا الشيخ عبد النبي الخليلي
القزى عن ابن نجيم المصري
صاحب المذهب أبي حنيفة بسنده
قوله والإضافة لتشريف الخ لا
تأمل وله ذلك سقط من بعض النسخ

الى النبي صلى الله عليه وسلم وقد ذكر الشعراني في الميزان سند الاثثة الاربعة وقد قدم الامام فقال الامام ابو حنيفة
عن عطاء عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم عن جبريل عن الله عز وجل ثم اعقبه بالامام مالك فقال
الامام مالك عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم عن جبريل عن الله عز وجل ثم اعقبه بالامام
الشافعي فقال الشافعي عن مالك الى آخر السند ثم اعقبه بالامام احمد بن حنبل فقال الامام احمد بن حنبل عن
الشافعي عن مالك الى آخر السند رضي الله تعالى عنهم (قوله المصطفي) أصله مصتوفى وقلت التاء طاء لوقوعها اثر
حرف الاطباق وقلت الواو الفتح كها مع افتتاح ما قبلها من الصفة وهو الخلو والاصطفا والاختيار
لان الانسان لا يصطفي الا اذا كان خالصا طيبا (قوله المختار) هو جمع ما قبله وهذا انما من اسمائه
صلى الله عليه وسلم (قوله عن جبريل) أي النبي صلى الله عليه وسلم رواه بذلك عن جبريل ومعه مطيع الله
وعلم صلى الله عليه وسلم أنه ملك لاشيطان يوحى الهامى من الله تعالى أو بهلامات كما فعلت خديجة حين رآه
وكشفت رأسها فاستمع الوحي فلما استقرت جاءه فهدمها بغيره الوحي من الشيطان وفيه كلام غير ذلك ذكره
صاحب المواهب (قوله كما هو) متعلق بأرويه أي أرويه بسندي هذا كما هو أي السند مطلقا مبسوط أي
موسع في اجازتها أي فهذا المذكور هنا من جملة سندات متعددة للشيخ وقد علمت أن الضمير راجع للسند مطلقا
(قوله في اجازتها) بالافراد في نسخة بالجمع يحتمل أن الشيخ جمع اجازاته من مشايخه بالفتح وبسط العبارة
فيما يذكر السند والاجازات جمع اجازة أصلها جواز نقلت حركة الواو الى الجيم فحركت الواو بحسب الأصل
وانفتح ما قبلها باعتبار أن قلب التاء من حذف الالف وعوض عنها فاء التانيث (قوله بطرق عديدة) متعلق
بمبسوط أي مبسوط بسطام صوراً يذكر طرق عديدة قالها في تصوير وشبه السند بطريق يجمع التوصل
في كل (قوله عن المشايخ) متعلق بطرق والمشايخ جمع شيخ وهو أحد جموع المشهورة (قوله المتجربون)
جمع متجرب والمتجرب كثير العلم وانما عبر به اشارة الى أنه لم يأخذ الا من عانى العلم واجتهد فيه (قوله الكبار)
أي العظام في العلم فيرجع الى ما قبله والخطب محلى أطناب (قوله وما كان في الدرر) جملة استتافية قصد بها
بيان أن هذا الكتاب منقول من كتب المذهب المعتمدة غير أن بعض الكتب نقل منها كثيرا كالدرر والدرر
للاخسر ولم ينسب اليها الكثرة نقله منها وبه بعض الكتب ليس النقل منها كالتقل عن الدرر والدرر في الكثرة فينسب
اليها (قوله لم أعزه) أي لم أنسبه أي لم أبين أنه منقول منها فالعزى بأن يعنى الابانة كما ندل عليه عبارة صاحب
القاموس (قوله الاماندر) أي ما قبل لكونه في مقام تصحيح قول درج عليه المؤلفون فيمنه من جعلهم لقوة
التصحيح أو لغير ذلك (قوله عن نقله) أي من نقل الدرر أي نقل منها فهو مصدر مضاف الى المفعول (قوله عزونه
لقائه) هذا من عزيه الدبابة وعدم ادعاء الرئاسة والعلم (قوله روما) أي قصد اللاختصار عليه لقوله لم أعزه
الاماندر أي أن النقل حيث تكرر عن الدرر تركت العزولها لاجل قصد الاختصار (قوله فيه) أي في هذا
الشرح الذي قدمه بقره ومجيبه بالدر المختار (قوله بعين الرضا) أي بالعين الدالة على الرضا ولا يتغير بعين
المفت فان من تعارها تبيين الحق باطلا كما قال الشاعر

المصطفى المختار عن جبريل عن الله الواحد
القهار • كما هو مبسوط في اجازتها بطرق
عديدة عن المشايخ المتجربين الكبار وما
كان في الدرر والدرر لم أعزه الاماندر وما
قاده عن نقله عزونه لقائه رومالا اختصاره
وما ولي من الناظر فيه أن يتغير بعين الرضا
والاستبصاره وأن يتلاني تلافيه بقدر
الإمكان أو يصح

وعين الرضا عن كل عيب كليله • كما أن عين السخط تبدي المساويا

أو أنه شبه الرضا بانسان له عين تشبهها من غير أن النفس وذكر العين تحصيل (قوله والاستبصار) السين والتاء
زائدان أي والابصار والمراد بالابصار التبصر والتأمل (قوله وأن يتلاني) أي يتدارك ذكر السعد في المطول
أن التلافي التدارك وفي القاموس تلافاه تداركه انتهى (قوله تلافه) أي تاهه وعيبه أي وأن يتداركه تلقه
ونقصه باصلاحه بقدر الامكان والتلاف وقع التعبير به لغير المصنف وقد ذكره الامام ابن الفارض
في الكافية بقوله وتلافى ان كان فيه اتلاف • بك عمل به جعلت فداكا ويحتمل أن الالف اشباع وهو لغة
قوم كما قاله في القنية وان استبعده از يلى ونسخه بالشعر (قوله بقدر الامكان) متعلق بتلاني أي يتدارك
عيبه بتداركها وتداركه باصلاحه اما بتغيير لفظ أو تقديمه أو تأخيره فممكن هذا اعتذارا من المصنف
واقترار ابصاف العبودية وأنه لا يسلم من الزلل والخطا وهو اذن من الشارح بالاصلاح ويجعل هذا على
من فيه أهلية ومملكة كما لا عليه قوله فيما بعد لكن بعد الوقوف (قوله أو يصح) أي يسامح ويبقيه على حاله
ان لم يكن فيه أهلية فالامقام فيه توزيع وفي بعض النسخ بالواو والمراد أنه يتدارك نفسه ويصح أي يسامح

ولا يتبع هذا العيب (قوله الاسرار) بكسر الهمزة مصدر أمر وهو ضد الاعلان فهو حيث ذبعتي الاضمار أي
الاختفاء ويصكون العطف عطف مرادف والمراد أنه عالم بما يستره الانسان وما يستره فلهما مصدران مراد
بهما اسم المفعول قال الخليل ويحتمل فتح الهمزة من أمر ويكون جمع مرادف أي بمعنى ستر أي محقق والاولى
أن يقول بدل الاضمار الاظهار ليكون في كلامه من الحسنات البدئية مصنعة الطباقي وهو الجمع بين لفظين
متقابلين المعنى (قوله ولعمري) تقدم ما فيها وهذه العبارة بلفظها وقعت لصاحب النهر في الخطبة (قوله
الخطير) أي الذي هو التلاف والنقص الذي يسميه غالب النسيان والغفلة ومن غير الغالب قد يكون لهو القهم
والخطير الامر العظيم (قوله لامر) خبران (قوله يعز) على وزن يقل أو يقل كافي القاموس والمادة تأتي بمعنى
الامر أي يستر ويعني القلة أي يقل ويستر ويعني الضيق أي يضيق على البشر ويعني العظمة أي يعظم عليهم
فلا يحصلونه أفاده هذه المعاني صاحب القاموس وكل صحيح (قوله البشر) اسم جنس والبشر ظاهر البنية
وهو ما ظهر من الجسد والجن ما اختفى من الاجتنان وهو الاستتار (قوله ولا غرو) بفتح الغين المجهمة وتشكون
الراء المهملة مصدر غر من باب عدا بمعنى عجب والفعل من عجب بوزن علم والمصدر بفتح الجيم أي لا عجب أفاده
الخطي أي لا عجب من كون السلامة منه قليلة وعسرة (قوله فان النسيان) الفاء تعليلية أي لان النسيان الذي
هو سبب التلاف المتقدم (قوله من خصائص الانسانية) أي خاص بالانسان لا يتجاوزها الى غيره كما أن الخلق من
خمس أصناف وما سمي الانسان الانسية فهو من النسيان فأصله على ذلك انسيان تحركت الياء وانفتح ما قبلها
فقلت ألفا فاجتمعت ساكنة مع الالف فحذفت وقبل معناه متحرك من فاص اذا تحركت وقبل من الانس فقلت
الاول والآخر فاصغر على بني آدم وعلى الثاني عام والمراد أن التلاف والنقص الذي هو ناشئ عن النسيان
لا يستقر فان النسيان خاص بالانسان وانظر الى قول الله تعالى ولقد عهدنا الى آدم من قبل نفسي ولم نجعل
له همزا (قوله والخطأ) هو من تمة العلة السابقة والخطأ وقوع الشيء لاعتقاده قصد والزلل مصدر زل عطف تضيير
على الخطأ أو يراد بالزلل ما كان عن قصد فيه ككون العطف للمغايرة (قوله من شأنه) أي علامات حلي عن
القاموس وانما عبر هنا بشعاره وخبره بالتقدم بخصائص لان النسيان من خصائص الانسان والخطأ والزلل
يكون منه ومن غيره حتى من الملائكة كما وقع لا بليس بناء على أنه منهم وإلهاروت وماروت على ما قيل وقولهم
أجعل فيها من يفسد فيها وكثر بعض الملائكة الى مقامه في العبادة وأما الجن فلذلك أكثر حالهم (قوله وأسففر
الله) أي أطلب من الله غفران ذنبي وغفران ما وقع مني من الخطايا في هذا التأليف فالسبب والتلا للطلب
والغفران محو الذنب من الصحيفة أو ستره مع بقائه فيها قولان من القفر وهو الستر وقبل الجمع الكثير من
الناس يسم غفر لسترهم وجه الأرض (قوله مستعبدا) أي متعوزا ومحصنا فالسين والتاء زائدة ثان أي
متحصنا بقلي أو هما للطلب والاستغفار محله اللسان والخص من محله القلب ومحل كل اللسان والحال منتظرة
أو مقارنة والمقارنة في كل شيء بحسبه (قوله به) أي بالله والباء التعليلية (قوله من حسد) هو عني زوال نعمة
الغير وإيصالها لنفسه أو لغيره والزال مطلقا وهو داء عظيم يأكل الحسنات كآفة كل الخطيئة التارويعا أدى
صاحبه الى الكفر لانه يؤل به الى الاعتراض على الله تعالى (قوله يست) من سدد كذبة أي يحول بينه وبين
الانصاف يقال برادست أي كبرست الاق (قوله باب الانصاف) أي بمعنى صاحبه عن الانصاف المشبه بالباب
بجامع الوصول في كل فان الانصاف يتوصل به الى الخير أو شبه الانصاف بيت وإثبات الباب له تخييل والمراد
عدم الانصاف بالكلية والانصاف العدل (قوله ويرد من جيل) عن زائدة ويرد بمعنى يصرف أي يصرفه جيل
الانصاف الى قبورها بحيث اذا رأى وصفا حسنا جعله قبيحا ولم يوجده في القاموس تعدية ورد من بل ذكر أنه
متعدية بنفسه ويقال رده عليه أي لم يقبله ويحتمل جعله عن معنى على بحيث يصكون المعنى أنه يرد على الحسود
جيل أو صافه وأن يكون المعنى أن الحسود رد الحاسد عن جيل الانصاف التي يحق أن تفعل الى قبورها والمراد
جيل أو صاف الحسود والاضافة في جيل الانصاف بمعنى من وهذه العبارة موقع مثلها صاحب المنح
في خطبته ووقعت لابي النخعي في خطبة شرحه منظومة ابن وهبان (قوله ألا) أداة استفهام يستفتح الكلام
بها ليتفطن المخاطب لما يلي اليه (قوله حسدك) أي حسدك الحسد والحسد شولة الحسدان والحسدان يت من
أفضل مراعى الأبل قاموس أه حلي وهذا من التشبيه البليغ فهو على حذف الاداة أو تجري فيه استعانة

لصنف عنه عالم الاسرار والاضمار
ان السلامة من هذا الخطر لا
البشر ولا غرو فان النسيان من
الانسانية والخطأ والزلل
الادمية وأسففر الله
حسب باب الانصاف ويرد
الانصاف ألا واد الحسد حلا

الى النبي صلى الله عليه وسلم وقد ذكر الشمراني في الميزان سند الائمة الاربعة وقد قدم الامام فقال الامام ابو حنيفة
عن عطاء عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم عن جبريل عن الله عز وجل ثم اعقبه بالامام مالك فقال
الامام مالك عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم عن جبريل عن الله عز وجل ثم اعقبه بالامام
الشافعي فقال الشافعي عن مالك الى آخر السند ثم اعقبه بالامام احمد بن حنبل فقال الامام احمد بن حنبل عن
الشافعي عن مالك الى آخر السند رضي الله تعالى عنهم (قوله المصطفي) أصله مصفوق قلت التامه طاء لوقوعها اثر
حرف الا طاء وقلت الواو اقلها اختر كما مع اختناح ما قبلها من الصفوة وهو الخلو والاصطفاء الاختيار
لان الانسان لا يصطفي الا اذا كان خالصا طيبا (قوله المختار) هو بمعنى ما قبله وهذا ان اسمان من اسمائه
صلى الله عليه وسلم (قوله عن جبريل) أي النبي صلى الله عليه وسلم رواه بذلك عن جبريل ومعناه مطيع الله
وعلم صلى الله عليه وسلم انه ملك لاشيطان يوحى الهامى من الله تعالى او بعلامات كانت خديجة حين رآه
وكشفت رأسها فاشبع الوحي فلما استمرت جاءه فهدى بما يقبضه الوحي من الشيطان وفيه كلام غير ذلك ذكره
صاحب المواهب (قوله كما هو) متعلق بأرويه أي أرويه بسندي هذا كما هو أي السند مطلقا مبسوط أي
موسع في اجازته أي فهذا المذكور هنا من جهة سندات متعددة للشيخ وقد علمت أن الضمير راجع للسند مطلقا
(قوله في اجازته) بالافراد وفي نسخة بالجمع يحتمل أن الشيخ جمع اجازاته من مشايخه بالحق وبسط العبارة
فيما يذكر السند والاجازات جمع اجازة أصلها جواز نقلت حركة الواو الى الجيم فحزكت الواو وبسبب الاصل
وانفتح ما قبلها باعتبار الان قلبت الف التاء وحذف الالف وعوض عنها ناء التانيث (قوله بطرق عديدة) متعلق
بمبسوط أي مبسوط بسطامه ويريد كطرق عديدة فالباء للتصوير وشبهه السند بطريق بجامع التوصل
في كل (قوله عن المشايخ) متعلق بطرق والمشايع جمع شيخ وهو أحد جموع المشهورة (قوله المتجربين)
يجمع مشجرو المتجرب كثير العلم وانما عبر به اشارة الى أنه لم يأخذ الا من عانى العلم واجتهد فيه (قوله الكبار)
أي الهظام في العلم فيرجع الى ما قبله والخطب محلى اطناب (قوله وما كان في الدرر) جملة استثنائية قدمها
بيان أن هذا الكتاب منقول من كتب المذهب المعتمدة غير أن بعض الكتب نقل منها كثيرا كالدرر والفرر
للاخسر ولم ينسب اليها الكثرة نقله منها وبسبب الكتب ليس النقل منها كالنقل عن الدرر والفرر في الكثرة فينسب
اليها (قوله لم أعزه) أي لم أنسبه أي لم أبين أنه منقول منها فالعزوة أي بمعنى الابانة كما ندل عليه عبارة صاحب
القاموس (قوله الاماندر) أي ما قل لكونه في مقام تصحيح قول درج عليه المؤلفون فيمنه من جلهم لتقوية
التصحيح أو لغير ذلك (قوله عن نقله) أي عن نقل الدرر أي نقل منها فهو مصدر مضاف الى المفعول (قوله عزوته
لقائه) هذا من مزيد الدبابة وعدم ادعاء الرئاسة والعلم (قوله روما) أي قصد اللامختصار له لتوله لم أعزه
الاماندر أي أن النقل حيث تكرر عن الدرر تركت العزولها لاجل قصد الاختصار (قوله فيه) أي في هذا
الشرح الذي قدمه بقبوله وصحبه بالدر المختار (قوله بعين الرضا) أي بالعين الدالة على الرضا ولا يتظر بعين
الحق فان من نظرها تميزه الحق باطلا كما قال الشاعر

وعين الرضا عن كل عيب كليله • كما أن عين السخط تبدي المساويا

أو أنه شبه الرضا بانسان له عين تشبهها من في النفس وذكر العين تحصيل (قوله والاستبصار) السين والتاء
زائدتان أي والابصار والمراد بالابصار التبصر والتأمل (قوله وأن يتلافى) أي يتدارك ذكر السعد في المطول
أن التلافي التدارك وفي القاموس تلافاه تداركه انتهى (قوله تلافه) أي تأنه وعيبه أي وأن يتدارك تلافه
وقصه باصلاحه بقدر الامكان والتلاف وقع التعبير به لغير المصنف وقد ذكره الامام ابن القارم
في الكافية بقوله وتلافى ان كان فيه اتلاف • بل يعمل به جعلت فداكا ويحتمل أن الالف اشباع وهو لغة
قوم كما قاله في الفنية وان استبعده الزيلعي وخصه بالشعر (قوله بقدر الامكان) متعلق بـ يتلافى أي يتدارك
عيبه يتدارك مكانه وتداركه باصلاحه اما بتغيير لفظ أو تقديمه أو تأخيره فيكون هذا اعتذارا من المصنف
واقرار بصفات العبودية وأنه لا يسلم من الزلل والخطا وهو اذن من الشارح بالاصلاح ويحمل هذا على
من فيه أهلية وملازمة كما يدل عليه قوله فيما بعد لكن بعد الوقوف (قوله أو يصح) أي يسامح وبقية على حاله
ان لم يكن فيه أهلية فالقمام فيه توزيع وفي بعض النسخ بالواو فالمراد أنه يتدارك نفسه ويصح أي يسامح

المصطفي المختار • عن جبريل عن الله الواحد
القهار • كما هو مبسوط في اجازته بطرق
عديدة عن المشايخ المتجربين الكبار • وما
كان في الدرر والفرر لم أعزه الاماندر • وما
قارن نقله عزوته لقائه روما للاختصار
وما مولى من الناظر فيه أن يتلوه بعين الرضا
والاستبصار • وأن يتلافى تلافيه بقدر
الإمكان أو يصح

قوله ويحتمل فتح الهزة من أسرامل
الظاهر ١٠٠٠ يقول من أسرامل لا ينبغي

ولا يشيع هذا العيب (قوله الاسرار) بكسر الهمزة مصدر أمر وهو ضد الاعلان فهو حيث ذبح في الاضمار أي
الاختفاء ويحتمل العطف عطف مرادف والمراد أنه عالم بما يستره الانسان وما يستره فها هو مصدر وان مراد
بهما اسم المفعول قال الحلبي ويحتمل فتح الهزة من أسر ويكون جمع سرائر أي بمعنى سرائر أي مخفي والاولى
أن يقول بدل الاضمار الاظهار ليكون في كلامه من الحسنات البديعة منعمة الطبايق وهو الجمع بين لفظين
متقابلين المعنى (قوله ولعمري) تقدم ما فيها وهذه العبارة بلفظها وقعت لصاحب النهر في الخطبة (قوله
الخطير) أي الذي هو التلاف والتقص الذي يميزه غالباً النسيان والغفلة ومن غير الغالب قد يكون له الفهم
والخطير الامر العظيم (قوله لامي) خبر أن (قوله عز) على وزن يقل أدبيل كافي القاموس والمادة تأتي بمعنى
الاسر أي يستر وبمعنى الغلة أي يقل ويخدر وبمعنى الضيق أي يضيق على البشر وبمعنى العظمة أي يعظم عليهم
فلا يصح لونه أفاده هذه المعاني صاحب القاموس وكل صحيح (قوله البشر) اسم جنس والبشر ظاهر البشيرة
وهو ما ظهر من الجسد والجن ما استخفى من الاجتنان وهو الاستئناس (قوله ولا غرو) بفتح الغين المجهمة وتكون
الراء المهملة مصدر وغرام باب عدا بمعنى عجب والفعل من عجب بوزن علم والمصدر بفتح الجيم أي لا عجب أفاده
الحلبي أي لا عجب من كون السلامة منه قليلة وعسرة (قوله فإن النسيان) الفاء تعليلية أي لأن النسيان الذي
هو سبب التلاف المتقدم (قوله من خصائص الانسانية) أي خاص بالانسان لا يتجاوزها الى غيره كما أن الخلد من
خصائصها وما سمي الانسان الانسية فهو من النسيان فأصله على ذلك انسيان فحركات الباء والتفتح ما قبلها
قبلت ألفاً فاجتمعت ساكنة مع الالف فحذف وقبل معناه مخترع من ناس اذا تخلفوا وقيل من الانس فذلي
الاول والاخير قاصر على بني آدم وعلى الثاني عام والمراد أن التلاف والتقص الذي هو ناسي عن النسيان
لا يستغرب فإن النسيان خاص بالانسان وانظر الى قول الله تعالى ولقد عهدنا الى آدم من قبل قسسى ولم نجد
له عزماً (قوله والخطأ) هو من تمة العلة السابقة والخطأ وقوع الشئ لا عن قصد والزل مصدر زل عطف تفسير
على الخطأ أو يراد بالزل ما كان عن قصد فيكون العطف للمعاصرة (قوله من شاعر) أي علامات حلبي عن
القاموس وانما عبر هنا بثاء وروفاً تقدم بخصائص لان النسيان من خصائص الانسان والخطأ والزل
يكون منه ومن غيره حتى من الملائكة كما وقع لا يلبس بناء على أنه منهم وله اربوت وماروت على ما قيل وقولهم
أجعل فيها من يفسد فيها وكثير بعض الملائكة التي قامه في العبادة وأما الجن فذلك أكثر حالهم (قوله وأستغفر
الله) أي أطلب من الله غفران ذنبي وغفران ما وقع مني من الخطأ في هذا التأليف فالسبب والتألف للطلب
والغفران هو الذنب من العصية أو ستره مع بقاءه فيها قولان من الغفر وهو الستر وقيل الجمع الكثير من
الناس جمع غفيرة سترهم وجه الأرض (قوله مستعذراً) أي منه وذات خصصا فالسبب والتألف للطلب
مخصصا بقلي أو عما لا يطلب والاستغفار عمله اللسان والتحصن بحله الطلب أو محمل كل اللسان والحال مستطرة
أو مقارنة والمقارنة في كل شئ بحسبه (قوله به) أي بالله والياء للتعدي (قوله من حسد) هو غنى زوال نعمة
الغير وإيصالها لنفسه أو لغيره أو زوال مطلقا وهو داء عظيم يأكل الحسنات كما تأكل الحطب النار وربما أدى
صاحبه الى الكفر لانه يؤزل به الى الاعتراض على الله تعالى (قوله يست) من سئ كذبة أي يحول بينه وبين
الانصاف يقال جراد سئ أي كثر سئ الاق (قوله باب الانصاف) أي يعنى صاحبه عن الانصاف المشبه بالباب
بجامع الوصول في كل فان الانصاف يتوصل به الى الخير أو شبه الانصاف بيت وإثبات الباب له تخييل والمراد
عدم الانصاف بالكلية والانصاف العدل (قوله ويرد عن جبل) عن زائدة ويرد بمعنى بصرف أي بصرف جبل
الاصناف الى قبورها بحيث اذا رأى وصفا حسنا جعله قبيحا ولم يوجد في القاموس تعدية ورد عن بل ذكر أنه
منعته بنفسه ويقال رده عليه أي لم يقبله ويحتمل جعل عن بمعنى على بحيث يكون المعنى أنه يرد على الحسود
جبل أو صافه وأن يكون المعنى أن الحسود رد الحاسد عن جبل الاوصاف التي يحق أن تفعل الى قبورها والمراد
جبل أو صاف الحسود والاضافة في جبل الاوصاف بمعنى من وهذه العبارة موقع مثلها لصاحب المنع
في شطبه ووقعت لآلئ الشحنة في خطبة شرحه لظومة ابن وهبان (قوله ألا) أداة استفهام يستفتح الكلام
بها ليتقن المخاطب لما يلي اليه (قوله حسدك) أي حسدك والحسد شدة الحقد والسعدان نعت من
أفضل مراتب الأبل قاموس أه حلبي وهذا من التشبيه البليغ فهو على حذف الاداة أو تجري فيه استعانة

ليفتح عنه عالم الاسرار والاصد ولعمري
ان السلام من هذا الخطر لا من بعض على
البشر ولا غرو فان النسيان من خصائص
الانسانية والخطأ والزل من شاعر
الادمية وأستغفر الله من سيئاتي
حديث باب الانصاف ويرد عن جبل
صاف أأوار الحسد حين

على طريقة السعد (قوله من تعلق به الخ) يشترى وجه الشبه فان الحسد اذا تعلق بائسان اهلكه لانه يأكل
 حبه منه كما تأكل الحطب النار لا سيما اذا كان الشخص ملازما له وبين حبه وحسبك الجنس الا حق وهو
 اختلاف اللغتين بحرفين بعيدى المخرج (قوله وكفى للحاسد) الجار والجرور متعلقين بقوله ذمنا فيزمين
 لا بهام النسبة محمول على فاعل كفى أى كفى ذم آخر السورة للحاسد والمفعول حيث ذم محذوف أى كفى المحذوف
 أو الحاسد هو المفعول واللام زائدة وهو محمول كفى لانه يمتد بنفسه أى وكفى الحاسد ذم آخر سورة الفلق
 أى ذم الله فى آخرها وفى نسخة ما فى آخر وقوله آخر بالرفع فاعل كفى وهو قوله تعالى ومن شر حاسد اذا حسد
 وذمته من حيث ان الله تعالى أسند اليه النثر وأمر بنيه عليه الصلاة والسلام أن يستعيذ بالله منه وأى ذم أعظم
 من ذلك (قوله فى اضطرامه) متعلق بكنى أوفى بمعنى مع أى كفاء الذم مع الاضطرام ونظيره قال ادخلوا فى أم
 أى مع أمم والاضطرام اشتعال النار فيها يسرع اشتعالها فيه كما فى جامع اللغة حلبى وهو بالميم لا بالباء فعنى
 اضطرامه اشتعاله أى الاشتعال الواقع به شبه شدة تحسره لقوات غرضه بالاشتعال بالقلوب والمراد التهب
 والنصب وشبهه القلق بالنار بجامع الايذاء فى كل (قوله لله) جار ومجرور خبر مقدم (قوله در) مبتدأ مؤخر أى در
 الحسد محمول لله تعالى والدر اللين وهم اذا أبهم شخص نسبوادره لله تعالى تعظيما له فى الكلام استعارة شبه
 الحسد بفارس عظيم يجامع تأنى القتل من كل تشبيها مضمرا فى النفس وذكر الدر تحييل فان قلت ان الحسد
 مذموم فلامعنى النسبة در لله تعالى لانه لا يضافه الا ما كان عظيما قلت ان مدحه ليس من كل جهة بل
 من جهة قتل صاحبه قال شيخنا محمد عباد العدي نقلا عن المولى الدر فى الاصل اسم صوت حباب اللين ثم
 أطلق على اللين فالعنى لله لئلا يذم ذلك ثم ذم معنى التعجب اه وفى التصريح الدر مصدر در يدرك بكسر الدال كناية
 عن الفعل المدح او المذموم وانما أضيف الى الله تعالى قصد الاظهار والتعجب منه لانه الله تعالى منزه
 عن المحابى انتهى المراد منه (قوله ما أعدله) ما تنجيبه أى أتجيب من المعدل الذى وقع منه بقتل صاحبه (قوله
 بدأ) الظاهر قرأته بالهمز أى أنه ابتدأ بقتل صاحبه والمراد أنه شره فضرر الحسد عائد على الحاسد والمحسود
 لكنه يأتى على الحاسد أولا (قوله بصاحبه) أى المتصف به ونسبة القتل اليه مجاز من الاسناد الى السبب وبجمله
 بدأ الخ استئنافا قصد بهما التعليل لقوله ما أعدله (قوله وما أنا الخ) ما يحتمل أنها مجازية وأنا اسمها وبأتم
 خبرها ويحتمل أنها تسمية وأنا مبتدأ وهذا بيت من قصيدة ابن وهبان قال ابن السكيت فى شرحه الكيد الخديعة
 والمكر والحسود مفعول من الحسد ثم قال وسبب هذا أنه ابتلى بما ابتليت به من حسد الحاسدين وكيد الماخذين
 فبعضهم استنكر عليه والبعض قال انه مسيق اليه اه مختصرا وقد وقع للشارح مثل ذلك (قوله من كيد
 صدر مضاف لفاعله أى قهر الحسود اياى والجار والجرور متعلقان بأتم (قوله ولا جاهل) عطف على الحسود
 أى وما أنا من كيد جاهل موصوف بما ذكر بأتم أيضا (قوله يزرى) من باب ضرب فهو ثلاثى وتعدى يعلى ومعناه
 عاب أى يعيب على تأنيق وتحريرى أو من أزرى فيه يكون ربا عيا بمعنى تهاون أى يتهاون به أى يستخف
 ويستحقري انظر الحلي (قوله ولا يتدبر) أى لا ينظر فى عاقبة الامور (قوله والله در القائل) تقدم ما فى هذا
 التركيب (قوله هم) أى الحساد المعلومون عند الشاعر ذهنا (قوله هم يحسدونى) يضم السين أصله بنون فون
 الرفع ونون الوقاية محذوف احدها مخفية فاو هل المحذوفة فون الرفع أو الوقاية قولان والاسخ الاول (قوله
 ونثر الناس) اسم تفضيل وسائر العرب تسقط الالف منه وكذا خيرا لابي عاصم فانهم يقولون هذه أخير منه
 وكذا نثر الناس كما فى المصباح وهو لا يبنى ولا يجمع لانه فى معنى أفعل وأما قول الشاعر

الابكر الناصح بغيرى بنى أسد • بهمروبن مسعود وباليد الصمد

فانما تاء لانه أراد خبرى مخففة مثل ميت وبيت وهين قاه فى الصباح وأفضل التفصيل على غير بابيه
 لان الكافرا نثر من غير الحسود أو المعنى أن ذلنا نحن أشتر الناس (قوله كاهم) تأكيد للناس (قوله من عاص)
 خبر نثر (قوله فى الناس) أى مع الناس (قوله يوحا) أى فى يوم يحتمل أن يراد به القطعة من الزمن وان قلت
 ويحتمل أن المراد اليوم المعلوم وهو المتبادر (قوله غير محسود) جفة لليوم والاصل محسود فيه فحذف الجارة
 فاقصلا الخبر وأنه منهوب على الحال من فاعل عاص أى ونثر الناس من عاص حال كونه غير محسود فى يوم
 من الايام وعليه فلا حذف ولا ابدال وهذا الكلام من الشاعر خرج مخرج المبالغة والمراد أن من لم يحسد

من تعلق به هلك • وكفى للحاسد ذمنا
 آخر سورة الفلق فى اضطرامه بالقلوب •
 لله در الحسد ما أعدله • بدأ بصاحبه فقتله
 وما أنا من كيد الحسود بأتم • ولا جاهل يزرى ولا يتدبر •
 والله در القائل
 هم يحسدونى ونثر الناس كاهم
 من عاص فى الناس يوم غير محسود

من شرار الناس لانه لا يحسد الا صاحب المفاخر والحاصل الحسنة ومن لم يحسد لجميع صفاته ذميمة تعود
 بالله تعالى (قوله ادلايسود) علمه تفهيم وشر الناس لانه اذا كان شر الناس من لم يحسد نتج أن خير الناس
 من يحسد وانما كان ذلك مبيها في سادته لان المدح يترتب عليه الرئاسة والسودود والقدح فيه يترتب عليه الخس
 والتحليل والصنع وذلك سبب في السيادة أيضا ويسود أي يصير ذا سودود ونفاذ وأصله يسود كينصر نقلت حركة
 الواو الى الساكن قبلها فسكنت الواو (قوله سيد) في كلامه استعمال السيد في غير الله تعالى وهو جائز لا كراهة
 مطلقا سواء كان مقرونا بأل أم لا وسيد القوم رئيسهم وأكرمهم وبطلق على الخليم الذي لا يستغفره الغضب
 وعلى المقول للسواد أي الجماعة الكثيرة وينسب لذلك فقال سيد القوم ولا يقال سيد النوب وسيد القوم
 ولما كان من شرط المتولي للوداد أن يكون مهذب النفس قبل لكل من كان فاضلا في نفسه سيدا وأصله
 سود بوزن فعيل وكرم فاستنقلت الكسرة على الواو وحذفت فاجتعت الواو وهي ساكنة والياء فتلبت الواو بياء
 وأدخمت في الياء وقيل أصله يسود بوزن فعيل بسكون الياء وكسر العين وهو مذهب البصريين وقيل يفتح
 العين وهو مذهب الكوفيين لانه لا يوجد فعل بكسر العين في الصحيح الأصقل اسم امرأة والعليل محمول
 على الصحيح فتعين الفتح قياسا على عيطل ونحوه كما أعاده في المصباح وذكره بعض المشايخ (قوله بدود)
 أي بغدير وهو أحد أطلاقات لها وتأتي بمعنى المكان الأدنى وهو الأصل فيها (قوله ودود) أي شخص ودود
 فهو وصفة لموصوف محذوف والودود المحب أو المحبوب (قوله يدح) أي يقى بالصفات الحسنة (قوله وحسود)
 صطف على ودود وهو روح العلة لأن المقام فيه والاول لازم لهذا لأن الحسود اذا وجد يلزم وجود الودود
 لأن الحسود يحسد الشخص على الصفات الحسنة وفي الناس من يهواه لاجلها ويمدحه عليها (قوله بقدح)
 أي يذم (قوله لأن من زرع) تعليل للاستقيد من الكلام السابق وذلك لأن قدح الحسود اذا كان سببا في سيادة
 الحسود الموجبة لكدمه كان زروعه الحسد منتجها حسدا لمن والبلايا والاحن جمع احنة بالكسر فمما
 هي الحقد اه حلي عن القاموس ويحتمل أنه تعليل لقوله سابقا ألا وإن الحسد حسدك من تعلق به ذلك
 فالهسود والهلالك الموجود عند التعلق (قوله زرع) أي تعاطى الاحن أي الاحقاد والحسد فثبته الحقد
 بشئ يزرع تشبيها منغمر في النفس وذكر الزرع تخييل (قوله الحن) أي البلايا فعمل ما قاله الحنشي الحن زيادة
 السيادة الموجبة لكدمه الحسد وعلى الثاني هي الهلالك وعلى كل فني المقام استعارة بالكناية تشبه الحن التي
 هي جمع حنة بمعنى بلية بالزرع الذي يحسد تشبيها منغمر في النفس وذكر الحسد تخييل (قوله فاللثيم) اللام
 للجنس وهو مرتبط بقوله وما مولى من الدار فيه أن ينظر بعين الرضى والاستبصار وأن يتلافى الخ أو يصنع
 الخ والمعنى أن بعد ما ذكرته لأن الناس قسمان لثيم وكرم فأما اللثيم يعيب ويفضخ أي ولا اعتداده قال الشاعر
 اذا رويت عن كرام عشيري • فلا زال غضبا فاعلى لثامها

والكرام يصلح واصلاحه أن يتدارك التسلاف أو يفضح كاتقدم ويحتمل أنه متعلق بقوله ادلايسود سيء داخل
 فالودود الكرم والحسود اللثيم فافضح اللثيم قدحه واصلاح الكرم مدحه وحينئذ في العبارة تلف ونشر
 مشوش الاول وهو قوله فاللثيم للتاني وهو قوله وحسود والثاني وهو قوله والكرام راجع للاول وهو قوله ودود
 الخ (قوله يفضخ) يفتح الياء والضاد من باب منع (قوله والكرام) أي جنس الكرم (قوله يصلح) أي يصلح الفساد
 فهو متعلقا والمعنى يوقع الاصلاح ويحتمل أنه هو بمنزلة اللازم وكذا يقال في يفضخ (قوله لكن الخ) استدراك على
 قوله والكرام يصلح لما كان الاذن بالاصلاح مطلقا استدراكا عليه بقوله لكن يا أخى بعد الوقوف بقوله بعد الوقوف
 ظرف ليصلح أفاده الحلبي أي يصلح بعد وقوفه واطلاعه على هذه الكتب ولا يصلح بمجرد التطور بالبال ويصح
 على ذلك أن يكون متعلقا بقوله وأن يتلافى تلافيه ويحتمل أن يكون متعلقا بقوله سابقا فصرفت عنان العناية
 فهو الاختصار أي انما اختصرته بعد الوقوف على حقيقة الحال أي حال المسائل ومعرفة ضعيفها من قويمها
 ويدل لذلك قوله مع تحقيقات نسخ الى آخره ويدل للاول قوله ويأبى الله العصمة لكتاب غير كتابه الخ (قوله الوقوف)
 أي الشورى والاطلاع (قوله على حقيقة الحال) أي على معرفة كون الحال صادرة منك أيها المصلح حقا (قوله
 المتأخرون) أي من أرباب المذهب وليسوا في زمن واحد وجعلهم متأخرين بالنسبة لمن قبلهم (قوله كصاحب
 البحر) أدخلت الكاف الشريفة لاني والواني وابن المصنف الشيخ صالح وغيرهم وصاحب البحر الشيخ زين (قوله

ادلايسود سيد من ودود يدح • وحسود
 بقدح • لأن من زرع الاحن • حسدا لمن •
 فاللثيم يفضخ • والكرام يصلح • لكن يا أخى
 بعد الوقوف على حقيقة الحال • والاطلاع
 ما حزره المتأخرون كصاحب البحر

(قوله فافضح هكذا في الاصل ولعل الحامل
 له على ذلك من اوجه اصلاح والاقصه
 ثلاث كما صرح به بعد في قوله من باب منع
 ولم يذكر في اصحاب ولا في القاموس أنضخ
 راجعا للازماجه في بدا لا بمعنى أبدى
 غيرا جمع اه

والنهر) عطف على البحر أي وكصاحب النهر الذي هو الشيخ هراخو الشيخ زين وهما ولدان نجيب مصريان ألفا النهر
بعد موت أخيه وتلقبه في كثير من المسائل واعتذر عن أخيه بما اعتذر به النوارح سابقا من نفسه حيث قال
ولعمري إن السلامة من هذا الخطر أمر يعزى إلى البشر (قوله والمصنف) أي الغزي أي وبهذا الاطلاع على
ما حزره المصنف في هذا المتن وغيره فإن المصنف له مؤلفات عديدة منها هذا المتن وشرحه ومنظومة في الفقه سماها
تحفة الاقران وشرحها أيضا وسماه مواهب الرحمن وحاشية على الدرر والغرر وتوفي قبل اكملها وشرح الكنز ووصل
فيه إلى كتاب الايمان وتوفي أيضا قبل اكملها وشرح زاد الفقير في الفقه وشرح الوفاة وجمع مجلدين من فتاواه
ورتب فتاوى فائري الهداية وفتاوى شيخه العلامة زين بن نجيم وفتاوى شيخه العلامة ابن عبد العال وشرح
بقول النعبد العقيدة وشرح مختصر المتأرق في الاصول وشرح المنار أيضا وشرح منظومة ابن وهبان وله رسائل
كثيرة معتبرة منها رسالة اصحاب رسول الله العشرة المبشرين بالجنة ورسالة في عصمة الانبياء ورسالة في دخول
الجسم ورسالة في لفظ جوزنك بتقديم الجيم على الزاي هل ينسحقه النكاح كما يقع من كثير من العوام ورسالة
في القضاء ورسالة في الكائن ورسالة في المزارعة ورسالة في الوقوف بعرفة ورسالة في الكراهية وهل اذا طلقت
تتصرف إلى كراهة التحريم أو كراهة التنزيه ورسالة في حرمة القراءة وراء الامام ورسالة في عدم جواز نكاح ما زاد
على أربع نسوة ورسالة في مشكلات مسائل وشرحها وله منظومة في التصوف ورسالة أيضا في نفسه وشرحها
ورسالة في الجواهر والبرقيات وله أيضا معين المفتي على جواب المستفتي كتاب عظيم وله شرح على منظومته
في التوحيد ورسالة في الايمان باللغة الانجليزية ورسالة في جواز الاستتابة في الخطبة ورسالة في علم الصرف
وشرح القطر ورسالة في أحكام الدرر والارفاض وغير ذلك وفي كتاب المناجيات للعلامة الشيخ الطالوي ما
نصه ومن لقيت في خاتمة مطاوفي وجوب البلاد وتطوافي وقد انجفت بفترة هاشم مطايا الهمم الرواسم من العلماء
الاعاظم والافاضل الاخاهم علامة زمانه الشيخ محمد بن شيخ الاسلام عبد الله بن شيخ الاسلام الشيخ احمد بن محمد
الخطيب القرطبي تفتحه رحمه الله تعالى على الشيخ زين بن نجيم وعلى الشيخ امين الدين بن عبد العال وقد تفتحه
عليه جماعة منهم ولده الشيخ صالح صاحب التصانيف المعبرة منها حاشيته على الاشياء والنظار وشرح الوفاة
ومنظومة في الفقه وشرح البردة وغير ذلك وتفتحه عليه ولده الآخر العلامة الشيخ محفوظ شقيق الشيخ صالح
المذكور وكان من العلماء الصالحين وفي غاية من عدم مخالطة الناس بحسب الامكان ومن أخذ عن الشيخ
علاء الدين الغزي والشيخ احمد الغزي وغيرهم من غرة هاشم ومن القدس إلى غير ذلك رحم الله الجميع اه من
خط بعض المشايخ ودفع بفترة هاشم وتوفي اوائل رجب سنة ست بعد الألف كذا بخط ولده الشيخ محفوظ بظاهر
المنظومة السماعية بجملة الاقران للمواقف وقد بلغ من السن خمس وستين سنة اه من خط بعض الفضلاء (قوله
وجتدنا المرحوم) هكذا في النسخ بالاضافة إلى نون العظمة ولعله أحد اجداده المحتررين وتقدم ذكر بعضهم نقلا
عن شرحه للمفتي (قوله وعزى زاده) هو محشي الدرر وزاده معناه بلغتهم ابن الأبن من قاعدة غير العرب
تقديم المضاف إليه على المضاف (قوله وأخى زاده) أي وابن أخي وهو تركيب اشهر به هذا الامام (قوله
والاكل) هو صاحب العناية شارح الهداية (قوله والكمال) هو محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد الاسكندر
مولد السيماسي متنبيا الشهير بابن الهمام وهو لقب والده العلامة عبد الواحد المذكور كان قاضي سيواس
وبئر اثاش لانهم بفضل وسبب العلم والقضاء قدم القاهرة وولي خلافة الحكم بها عن القاضي الخفي بها
البيضاء الشهير بمرسوم وهو من لا يجمع لأتقني معني الكبرياء مثله في ذلك المصنف ومدحه الشيخ
ثم ولي قضاء الحنفية بالاسكندرية وتزوج بها بنت الله تعالى في سنة ١٠٧٠ هـ
بدر الدين الدماميني بقصد بلغة شبيهة فيها بعلوم المرتبة في العلم وحسن السير في الحكم ثم رغب عنها ورجع
إلى القاهرة وأقام بها كما على الاشتغال في العلم إلى أن مات كذا ذكر في المصنف رحمه الله وأما المصنف فتابعه
في تحقيق العلوم المتداولة معلومة معروفة مشهورة وما ذكره في بدل المعروف والقضاء على ضرر وب محفوظه
ما تورة فاكتمينا بترتيب العهد بمرقته عن بسط القول هنا في ترجمته التي ذكره تلميذه ابن أمير حاج في شرحه
لتحريره (قوله مع تحقیقات) قال المصنف حال ما حزره أي صاحب ما حزره هؤلاء الأئمة للتحقيقات الخ وعلى جعل
الاستدراك المرجح الصريح يكون المعنى صرفت عنان العناية بعد الوقوف والاطلاع على الحزرات مصاحبا
للتحقيقات والتحقيق مصدر بمعنى اسم المفعول أي محققات وهو أعم من اثباته بالدليل ومن ذكرها على الوجه

والنهر والفيض والمصنف وجتدنا المرحوم
وعزى زاده وأخى زاده وسعدى اقسدى
والزليعي والاكل والكمال وابن الكمال مع
تحقيقات

قوله ومن أخذ عن الشيخ الخ هكذا في الاصل
وله ومن أخذ عن الشيخ الخ وقوله عقب
ذلك وغيرهم الاولى وغيرهما كالا يخفى اه
معجمه

الحق ويصح أن يكون قوله مع تحقیقات متعلقات بقوله سابقا وما كان في الدور والقرار لم أعزه وما زاد من نقله
عزونه فلما كان يومهم أنه لم يأت من عنده بشئ أصلا قال مع تحقیقات الخ (قوله نسخ بها) في القاموس نسخ بكذا
عروض به ولم يصرح انتهى فكانت هذه التحقیقات لعزتها وودقتها عند البال والتلب بضئ أي بخل أن يصرح بها
أفاده الحلبي قالت والمراد في نحو ذلك الابتكار أي مع تحقیقات ابتكرها البال واختارها لأن الغالب أنه لا بضئ
الابتكار وكروا أما المنصوص فيطاع على محله أنه عند الضئ به فاطلق الألف وهو التعريض وأراد ملزومه وهو
الابتكار ونسبة السيوخ لبال مجاز والتعريض انما هو للنفس لا لبال فان قلت ان التحقیقات لا تدخل لها
في الفقه من نحو الشارح نعمنا الله به فان أمثاله ليسوا بمتحدى مذهب ولا فتوى ولا من أهل القياس أيضا لأن
القياس مفقود من بعد الأربعة مائة وقد نص هو قريبا على أن الفتها في نحو هذا الزمان يتبعون المسطور من
غير ترجيح حيث قال في آخر الخطبة وأما نحن فها هنا اتباع ما رجوه وما صحوه كالوأفتوا به في حياتهم وقد قبلت
هذه المقالة قبله فبالإيه ويمكن الجواب بأن يقال ان تحقیقاته من حيث جمعه للنظائر وذكر المعتمد ودفع
الاشكالات بألفاظ عبارة أما بالعدول عن العبارات المعترضة أو بتقدير مضاف كما يقع له كثيرا أو بمعنى على
القول بأن العبرة بقوة المدرك ويكون الله تعالى أهله ذلك والله أعلم (قوله وتلقب بها) أي تلك التحقیقات بمعنى
المحققات (قوله عن غول الرجال) جمع غل وهو القوى وفي القاموس قال الفعل الذك من كل حيوان وقال
غول الشعراء الغالبون بالهجوم من هاجهم قال الحلبي وأورد أن بين الجملتين تنافيا فان البال اذا ابتكر هذه
التحقیقات جميعها فكيف يكون متلقيا لها جميعها عن غول الرجال وقد يجب أن يكون على تقدير مضاف أي نسخ
بعضها البال وتلقب بعضها عن غول الرجال انتهى (قوله ويأبى الله) يأبى بمعنى يمنع فهو لازم لا يتعدى
الاجن كقوله تعالى الا بليس أي أن يكون أي من كونه وقد لا يتعدى أصلا كقوله تعالى الا بليس أي فقلنا
يا آثم الخ ولا يخل المعنى في تركيب الشارح صحيحا لأن معناه حينئذ امتنع الله العصمة الا أن يقال ان العصمة
منصوب على نزع الخافض أي من العصمة أي من إيجادها وهو مقصور على السماع هكذا اقتصر والذي
في القاموس أي الشئ يأباه ويأبسه اباؤاياه بكسر هـ ما كرهه اه فهو متعدي دائما وقوله الا بليس أي
أن يكون الآية أي كره كونه من الساجدين وحذف من الآية الاخرى للعلم به (قوله العصمة) أي الحفظ
عن الخطأ أو الخلل وهذا من الشارح اعتذار عما طغى به قلبه أو سبق اليه فهمه كانه يقول ان هذا الكتاب
اختصرته واعتنت به بعد وقوفي على الحقيقة وبعد اطلاعي على الكتب المذكورة ووضعت فيه تحقیقات ومع
ذلك لا يلزم من بعض الخلل فان ذلك من خصوصيات الكتاب العزيز فلا يعترض عليه حينئذ فان كان هذا شئ
فيصلحه الكريم أو يعفو (قوله قليل خطأ) أي خطأ المرء القليل فهو من إضافة الصفة للموصوف وعبر بالخطأ
إشارة إلى أن ذلك واقع لاعتبار اختيار فالأثم مرفوع والثواب ثابت (قوله في كثير صوابه) أي في صواب المرء
الكثير أي سائر القليل من الخطأ المطروف في الصواب الكثير أي المختل في أثنائه فقوله في كثير متعلق
بخطأ ويحتمل أن في معنى أي الخطأ القليل المصاحب لكثير من الصواب أو أن في سببية ويكون حينئذ مجازا
والجبرور متعلقا باعتراض أي غفر الخطأ القليل بسبب الصواب الكثير والمعاني الثلاثة متقاربة والمراد بالصواب
الصدق المطابق للواقع باعتبار ما عند هذا المجتهد أو ما في الواقع ونفس الأمر فذكر كونه إلى الله تعالى وكذا يقال
في الخطأ ولا شك أن من أغضى عن قليل الخطأ ملاحظا لكثير الصواب منصف حيث يرجح الكثير على القليل
لا سيما وهذا القليل خطأ قد دفع الله تعالى في الآخرة الأثم عنه وهو في مثل هذه المحلات يشاب عليه لأنه قد
رام الصواب كما قال الساطعي

وسلم لاحدى الحسينين اصابة * والاخرى اجتهاد ارام صوابا محلا

(قوله ومع هذا) أي مع ما حواه من التعريرات والتحقیقات الحلبي قلت والاولى جعله مرتبطا بقوله ويأبى الله
أي مع كونه غير محفوظ من الخلل فن اتقنه كما تقول فلان يميل ومع ذلك هو أحسن حال من فلان (قوله
فهو الفقيه) الجملة خبر من قرنت بالقاء لعموم المبتدأ فأشبه الشرط والفقيه مراده به من يحفظ الفروع
الفقهية وبصيرته ادراك في الاشكام المتعلقة بنفسه وتغيره وسبب أن الكلام على معنى الفقه لغة واصطلاحا
(قوله الماهر) أي الفاضل غيره (قوله ومن ظفر) أي فاعرافه وظفر بكسر الفاء يتعدى بنفسه وبالباء كما هنا ويعلى

نسخ بها البال • وتلقبها عن غول الرجال
ويأبى الله العصمة لئلا يكتب غير كتابه
والمنصف من اغفر قليل خطأ المرء في كثير
صوابه • ومنع هذا فن أنقن كتاب هذا فهو
الفقيه الماهر • ومن ظفر

كجاءات عليه عبارة القاموس (قوله بما فيه) أي من الفروع والاحكام بالاستغفال به مطالعة أو تدريساً
(قوله فيقول) إنما أتى بالسين لأنه إنما يظهر له ذلك عند السؤال أو المناظرة مع الاخوان غالباً لأن العادة
جارية بأن الاستفسار يأتي في نحو هذه المواطن أو أن التنفيس زائد أي فيقول لأنه في حال الاطلاع يرى فيه
ما لم يرى غيره (قوله بل) المثل يفتح الميم المصدر ويكسر هاء ما يعلو به الشيء والقصور من ذلك أنه يقول ذلك القول
ناشئاً منه عن يقين وصدق لأن كذب فكان المتكلم بالصدق امتلاءً به بحيث لا يكون للقول الكذب فيه
مدخل وعلى قرأته بالكسر يصير المعنى فيقول بكلامه (قوله كم) خبرية للتكثير وهو مفعول لترك (قوله
الاول) المراد به من سبق الشارح من المصنفين (قوله لا آخر) يعني أن المتقدمين أغفلوا أشياء كثيرة تنبئ عليها
المتأخرون لتحديد الحوادث بتحديد الأزمان (قوله ومن حصله) هو بمعنى ما قبله أي حصل ما فيه (قوله الحظ)
النصيب (قوله الوافر) أي الكثير أي من الفقه ومن الثواب أي ان حسن التوبة (قوله لأنه) تعليل للعمل
الثلاثة قبله والضمير يرجع الى الكتاب (قوله البصر) أي التسع وفي الكلام استعارة على مذهب السعداء وعلى
حذف الاداة (قوله لكن بلا ساحل) تأكيده للمدح بما يشبهه الذم وفيه مبالغة عظيمة لأنه مدح كأنه سررت
صفاته فوجدت كلها جميلة إلا كونه كذا والحال أن المستغنى ليس يعيب فحقت صفاته جميلة كاملة كتوبه

ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم • بين فلول من قراع الكتائب

بما فيه فيقول بل فيه كم ترك الاول
لا آخره ومن حصله فقد حصل له الحظ
الوافر • لأنه البحر لكن بلا ساحل •
ووايل القطر غير أنه متواصل • بحسن
عبارات • وورث اشارات • وتنقيح معاني •
وتحرير مباني • ولين التلميح كالعيان •
وستقر به بعد التأمل العيان • ونقد
ما نظرت من حسن روضه الاسمي • ودع
ما سمعت من الحسن وسلي

والساحل ما ينتهي اليه البحر وفي القاموس الساحل ريف البحر وشاطئه مقابله لأن الماصحله أي قشره ونحته
وكان القياس مسجولاً اه المراد منه (قوله ووايل القطر) الوايل الكثير فهو من اضافة الصفة للموصوف أي
المطر الوايل (قوله غير أنه متواصل) فيه أيضاً تأكيد المدح بما يشبه الذم فكانه قال هو مطر كثير ولا عيب فيه غير
قواصله وتنابعه وهذا مما لا يمتد عيابه وهذا من الشيخ يتحدث بنعمة الله عليه (قوله بحسن عبارات) متعلق بحذف
حال من كتابي أي حال كون كتابي ملتبساً بحسن عبارات ويصح أن يكون راجعاً للخصيقات أي هذه الخصيقات
لا يجوز فيها بل ملتبسة بعبارات حسنة والعبارات جمع عبارة مصدر بمعنى اسم المفعول أي معبر به ما خوذ من
عبر الزوايا اذ افسرها ويسمى اللفظ عبارة لأن به تفسير المعنى (قوله وورث اشارات) أي وأشارات كل رمز والنشيه
بجامع الخفاء في كل أي اشارات خفية كل رمز والرمز أهم من الغمز ومن الهمز لأن الهمز بالشفة والشارب
والغمز به ما اوبالعين والرمز أهم من ذلك كذا قال بعضهم (قوله وتنقيح معاني) الاضافة من اضافة الصفة
للموصوف أي معاني منقحة أي محذرة (قوله وتحرير مباني) تحرير مصدر بمعنى اسم المفعول أي مباني محذرة
والمباني جمع مبنى ما ينشئ عليه الكلمة من الحروف فرجع المبنى للالفاظ وحينئذ فهو عين قوله بحسن عبارات
والخطب محل اطناب (قوله وليس اطناب) أي ان هذا في خطبة هذا الكتاب خبر والخبر يحصل الصدق
والكذب وبعد اطلاقك على التأليف المذكور ما ذكرته لك ويتحقق عندك بالمشاهدة لأن الخطيب ليس
كالمعان فهو تعليل لمحدوف (قوله العيان) بكسر العين المهملة المعانية والمشاهدة (قوله وستقر) أي تفرح فقرار
العين كناية عن ذلك وهو حذر فيها (قوله بعد التأمل) أي التفكير فيه والتدبر في معانيه وانما عبر بالسين دون
سوف للاشارة بأن ذلك يحصل بعد التأمل بقرب والطرف متعلق بتقرر (قوله العيان) فاعل تقرر تنبيه عين المراد
مولد السيوة هنا واطلق العين ويراد بالهمز وهو توقيف والهمزة هي التي تخرج منها الظهور فيها كآر ضي والخطب
بها اب • • • • •
فهو من اطلاق اسم الجزء على الكل والعين في اللفظة وردت اهان نحو خمسة وعشرين معنى ينفذ في كتب
اللفظة (قوله نخذ) أيها الواقف على هذا الكتاب والقاء للسيدة أي أنه يسبب عن هذا الشرح حيث كان
بهذه الصفة أخذها كما سيأتي (قوله ما نظرت) أي الذي نظرت في اسم موصول (قوله من حسن) بيان لما
واضاخته لما بعده من اضافة الصفة الى الموصوف أي من روضه الحسن والضمير في روضه للكتاب (قوله الاسمي)
صفة للروض وهو أفعول تفضيل بمعنى الأعلى أي لا على من غيره من المؤلفات وفي الكلام استعارة شبه عبارته
الحسنة بالروض بجامع النفاة وتعلق الفوس بكل والقرينة اضافة الروض الى الضمير (قوله من الحسن) قال
المحشي اظاهراً أنه بضم الحاء فالعنى دع الحسن الصورة المحسوس وانظر الى حسن روض هذا الشرح الأعلى
قدرا اه ويصح فتح الحاء أي الحسن أي الم محبوب حسن الوجه أي لا يجعل همك ذلك فكيف لم ما نظرت اليه من
روض هذا الشرح (قوله وسلي) اسم محبوبة اتى وليس المراد التخصيص بل إنما أتى بسلي المؤنث لانه الحسن

المذكور ولا جيل الشافية وعلى كل حال فحاشا لهما ان يصرحا بشيء ويصيحوا به ان يقال الحسن المذهب وسلي المحبوبة
أي دع ذلك بمعنى أنك لا تفعل كفعلهما ولا تشغل بحدسهما عن ذلك وليس المراد سلي المشهورة التي قال فيها
عاشقها

وليت سلمي في المنام ضيعتي • لدى الجنة المضراة أو في جهنم

فان محبهما عربن أبي ربيعة ومرااد الشارح بذلك الاهتمام بهذا الشرح والاعتناء به (قوله خذ الخ) هذا
شعر من البسيط الذي اجراه مستغفل فاعلم ان اربعا (قوله ما نظرت) اراد به الكتاب (قوله به) أي مدحه
كالسنة وسلي مثلا (قوله في طلعة) خبر مقدم وما يفتيك مبتدأ مؤخر والمسمى أن طلعة الشمس أي طلوعها
يكفيك عن نور الكواكب المسمى بزل فكانه نزل كتاب منزلة الشمس بهيما مع الاهتداء بكل ونزل غيره منزلة زحل
ولاشك أن نور الشمس والاهتداء به لا يكون لغير هامن الكواكب وزحل أحد الكواكب السيارة التي هي
الجميع جمعها الشاعر على ترتيب السموات كل كوكب في سماه بقوله

زحل ثرى مريضه من نومه • قزهرت له طاردا الاقار

(قوله زل) بكسر اللام مشبعة لضرورة النظم (قوله هذا الخ) هو اقضاب قريب من التخلص لانه في سياق
التأليف وهذا مفعول لمخدوف أي اعلم هذا (قوله اعراض) جمع عرض بكسر العين محل المدح والذم (قوله
اعراض) خبر اضحى أي كالأغراض فهو تشبيه بليغ والاعراض جمع عرض وهو الهدف الذي يرى بالسهم
فكما أن الفرض يرى بالسهم كذلك اعراض المصنفين ترى بالقول الكاذب وشاع استعمال الرمي في نسبة
القبائح كما قال اصابي والذين يرمون أزواجهم والذين يرمون المحصنات الخ وبين الاعراض والاعراض
الجناس المضارع (قوله سهام السنة) من اضافة المشبه به الى المشبه اي أغراض السنة التي هي كالسهام
أو شبه قول اللسان العنيف بالسهم يجامع الايداع قوله ونفاثس) اضافته الى ما بعده من اضافة الهمزة الى
الموصوف أي تصانيفهم النفيسة (قوله مخرضة) بالتصريح خبر لا ضحى بتسليطه على نفاثس أو بارض ويكون
من عطف الجمل والوالو للسال (قوله تنهب فوائدها) خبر ثان عن نفاثس وفاعل تنهب الحساد (قوله ثم
زها بها بالكساد) والمعنى أنهم بعد انتهاب فوائدها جبرونها كالكسادة التي لا تروج وعلى هذا
ففيه استعارة مكنته حيث شبه التأليف بالسلح الكسادة يجامع عدم الاعتناء بكل (قوله أأنا العلم) أي
يا أحمق في العلم وخصه لانه المقصود هنا ويحتمل أن المراد أأنا العلم نفسه وأضافه الى العلم إشارة الى لانه تله
وحذاقته وفعله كأنه هو والعلم من صلب واحد (قوله بعيب) مصدره مضاف الى مفعوله وان جعل
العيب اسمًا لشيء الذي يوجب الذم فهو على تقدير مضاف أي بذ كرميب (قوله ولم يتيقن) جله حاله (قوله
منه) متعلق بشعر أي لم يتيقن بركة معروفة منه طلائع الذم على اتوهم (قوله فكلم) خبرية لتكثير مفعول مقدم
لافسد أي أفسد الراوي كلاما كثيرا (قوله بعقله) الباء للاسكت أي أن عقله هو الاسكت في الافساد (قوله وكلم - حرف)
التصريف التخيير كافي القاموس والتخيير تبدل لفظ بلفظ أو حرف مجزوف ويأتي بمعنى صرف الشيء عن وجهه
والمعنى أنهم يتأولونها بمعنى غير المراد منها (قوله وصحفوا) عطف على حرفوا من التصحيف وهو الخطأ في العصفه
كافي القاموس فالهاتف للمقابلة ان أريد بالتفسير التفسير بالقول وان أريد ما هو أعم من القول ومن الخطأ
في العصفه فهو عطف خاص (قوله وجاء الخ) جله مؤكدة لقوله غير لانه اذا غير المعنى المراد لزمه الاتيان بشيء
لم يرده المصنف فان قلت ان النسخ ينقل الالفاظ ولا تعلق له بالمعنى فلا يظهر قوله أنضى لمعنى مقيرا أجيب بأن
تغيير المعنى تابع لتغيير اللفظ (قوله وما كان قصدي) مما يدل على أن الخطبة متأخرة عن التأليف (قوله من هذا)
الإشارة الى تأليف الكتاب (قوله ذكرى) مصدره مضاف الى مفعوله (قوله والمؤلفين) مصروف الديق وان خص
المصنفون بأصحاب الآتون والمؤلفون بأصحاب الشروح مثلا كان الدخيل للمقابلة (قوله رياضية) أي تهذيب
النفس وتنشيط الذهن (قوله القرينة) أي الذهن وهو القوة العدة لاكتساب الآراء والقرينة في الاصل أول
ما يتنبط من ماء البئر ثم أطلق على كل مستحيط من العلم ثم أطلق على آلة الاستنباط (قوله وحفظ الفروع) مصدر
مضاف لقوله أي - منطوق لها أي أن المقصود بهذا المؤلف - حفظ الفروع على وجه سهل (قوله مع رجاء الغفران)

خذ ما نظرت ودع شأ معتك به
في طلعة الشمس ما يفتيك من زحل
هذا وقد أضحت أعراض المصنفين اغراض
سهام السنة الحساد ونفاثس تصانيفهم
مخرضة بأيدى هم تنهب فوائدها ثم زها
بها بالكساد
أخلا علم لا تفعل جيب مصنف
ولم يتيقن بركة مشغرف
فكلم أفسد الراوي كلاما معقله
وكلم ناصح أنضى لمعنى مقيرا
وجاء بشيء لم يرده المصنف
وما كان قصدي من هذا أن يدرج ذكرى
بين المحترمين من المصنفين والمؤلفين
بل التصديريضة القرينة وحفظ الفروع
البعيدة مع رجاء الغفران

مصدر مضاف لمفعوله (قوله ودعاء الاخوان) مصدر مضاف لهما فاعلهما والرجاء مسلط عليه والاخوان جمع أخ في غير النسب وأخواله يجمع على أخوة كذا ذكره بعضهم والحق أن أخوان يأتي بجعل الأخ مطلقا كما نقله شيخنا السجاني في حاشيته على ابن عقيل (قوله من اعراض الحاسدين) المفعول لتقصده وهو وجه الغفران ودعاء الاخوان (قوله بعد وفاتي) الطرف المتعلق بقوله وخبر المؤلف بهذا المعنى من حسن هذا التأليف مع الاخلاص وشأن من كان كذلك القبول من الحب والحاسد (قوله ترى) رأى عليه لان الانكار لا يعمس بحسنة البصر والفقه مفعول أول وجهه يشكره مفعول ثان (قوله الفقه) يطلق على من بلغ الثلاثين والمراد الشخص (قوله لوما وخشا) مصدران حالان من فاعل يشكر أى حال كونه لثما خشيئا أو مفعول لاجله (قوله ليح) في الحلبي بالجمع من الباج وهو المصنوعة كما في القاموس وضعه معنى اشتد فمذا بالباء (قوله نكتة) أى صفة دقيقة وانما سميت الدقيقة نكتة لانه عند استقراء اجها من الذهن ينكت بالهوى في الارض كما هو دأب المتفكر فهو من باب النكابة (قوله مهذبا) بصيغة اسم المفعول أى مخلصا من الخسوف والتطويل والاقوال الضعيفة وقوله المهمات متعلق بمؤلفا والمهمات جمع مهمة ما هيهم بتقصيده ويصح أن يقرأ بصيغة اسم الفاعل (قوله استعملت) أى عملت فالسين والذاء زائدتان وعبره اشارة الى الاعتناء والابتعاد (قوله فيها) أى في تحريرها (قوله جن) أى ستر الاشياء بظلمته والمادة تدل على الاستعداد كالحق والجنان والجنين والجنسة وانما خص السيل لكونه محل الافكار غالبا وفيه يذ كوالفهم لقلة الحركة فيه وعادة العلماء يتلذذون بالسر في التصريح بالمسائل كما قال السبكي

سهرى لتنتج المعلوم الذي • من وصل غانية وطيب عناق
وتغابى طربا لحل عويصة • في الذهن أبلغ من مدامة ساق
وصرير أقل على صفحتها • أنهي من الدوكاه والعناق
والذمن نقر القنطرة لدهها • نقرى لائق الرمل عن أوراق

(قوله متصرا) حال من التاء في استعملت والتعصير بذل الجهد وتنبيل المقصود (قوله أريج الاقوال) الاضافة على معنى من وهذا باعتبار غالب ما وقع له والافق ريد كقولين مصعبين أو يذكر المصعب دون الاصح (قوله وأجر العبارة) أى أخصر العبارة والاضافة على معنى من أو من اضافة الصفة للموصوف (قوله معقدا) حال أيضا مترادفة أو تدخله أى معقولا (قوله ألطف اشارة) أى اللطف من الاشارة كتغيير لفظ معترض بآخر (قوله أو دليل) أى بأن يعالج المسئلة بغير ما عطل به غيره (قوله تحسب) بصيغة الفعل أى ظن (قوله من لا اطلاع له) أى على ما اطلاع عليه المؤلف (قوله ولا فهم) أى ولا ادراك لما قصد منه من دفع الابراد (قوله عدولا) أى ميلا مفعول ثان لحسب والاول محذوف أى تحسب المخالفة وفي نسخة تحسبه بالضم فيكون المفعول الاول الضمير (قوله أو حرفا) الحرف يطلق على الاطلاقات طرف الشيء وشقيه وحده وأعلى الجبل وأحد حروف التهجى والناقصة الضامة أو المزهولة أو العظيمة ومسبل الماء وعند النحاة ما جاء بمعنى ليس باسم ولا فعل والوجه ومنه قوله تعالى ومن الناس من يعبد الله على حرف أى وجه واحد وهو أن يعبد على السراء والضراء أو على شئ أو على غير طمأنينة على أمره أى لا يدخل في الدين من مقتضاها ونزل القرآن على سبعة أحرف أى سبع لغات من لغات العرب وليس معناه أن يكون في الحرف الواحد سبعة أو حين أو أن جاء معنى سبعة أو أن أو عشرة أو أكثر ولكن المعنى

الاطلاق اسم المذموم العزوف عنه أو أنه جاء بمعنى سبع أو أنه أو عشرة أو أكثر ولكن المعنى هذه اللغات السبع متفرقة في القرآن أفاده في القاموس (قوله وما دوى) مترتب على محذوف أى فاعترض (قوله أن ذلك) أى الذي كور من المخالفة في الحكم أو الدليل أو تغيير الكلمة أو الحرف (قوله نكتة) هي دفع الابراد أو بيان الحكم (قوله وتنفخ) عطف تفسير (قوله أنشدني) الانشاد نقل كلام الغير أو الانشاء احداث كلام من هذه (قوله الخبر) فتح الحاء وكسر هاء من التصدير وهو التزيين لانه يزين الالفاظ والدروس بتقريره وتقريره (قوله السامى) أى العالى على أقرانه (قوله الطامى) أى كثير الماء (قوله واحد) أى الواحد في زمانه أى المنفرد بالصفات الجميلة (قوله وحسنة أو انه) أى الحسنة في أو انه أى الذى أحسن الله به على الخلق في أو انه والاولان والزمان شئ واحد (قوله الرلى) نسبة الى الرلة بلدة ببلطين وبها توفي وله التأليف الغنية بالنفيسة (قوله أطال الله بقاءه) أى حياته فان قلت هذا الدعاء بما لا فائدة فيه لان الاجل لا يتقدم ولا يتأخر أجيب بأن المراد بذلك

قوله وشأن من لعل الاول ما كماله في
اه

ودعاء الاخوان وما على من اعراض
الحاسدين منه حال حياته فاستلونه
بالقبول ان شاء الله تعالى بعد وفاتي كما قبل
ترى الفقه يشكر فضل الفقه
لوما وخشا فاما اذهب

ليج به الحرس على نكتة
يكذب اعننه على الذهب
فهالك مؤلفا ههنا المهمات هذا الفن مظهرا
لذا فائق استعملت الفكر فيها اذا ما الليل جن
متصرا أريج الاقوال وأبرز العبارة معقدا
في دفع الابراد ألطف اشارة فريحا
خامت في حكم أو دليل تحسب من
لا اطلاع له ولا فهم عدولا عن السيل وريحا
غيرت بها الما شرح عليه المصنف كلمة أو حرفا
وما دوى أن ذلك لا يمكنه تدق من نظره
وتنفخ وقد انشدني شيخى الخبر السامى
والبر الطامى واحد زمانه وحسنة
أوانه شيخ الاسلام الشيخ خير الدين الرمل
أطال الله تعالى بقاءه

البركة فيه أو يكون الزيادة في البقاء معلقة على الدعاء وقد ورد أن صلة الرحم تزيد في العمر وكذا الطاعة فيحصل على ثوابها وفي الشريعة وشراها ما يذكرها هذه الدعاء بذلك (قوله شياً) أي شيئاً يعتد به (قوله ويرى) أي يعتقد على حجة التي (قوله التقديماً) أي رتبة التقدم أي يرى لهم الفضل بسبب تقدمهم (قوله إن ذلك) الجملة مقول القول (قوله وسبق الخ) أي سبقه قدمه وعرض عليه الأمانة والمعنى أن هذا القديم قد وصف بالحدوث وقد اعتد غوه ونسب له صاحب الفضل فلا شيء يهيجرون تأليف المعاصر وترمونه بالحدوث مع استوائه ومن قبله في هذا الوصف ومروور الزمان على شيء لا يوجب له الفضل (قوله على الخ) بمنزلة الاستدراك على ما تروهم من قوله فهالك الخ من أن المراد مدح نفسه وتأليفه وأن المقصود الشهرة بالتأليف (قوله وبركني) البركة اتساع الخير (قوله وولي) فعيل بمعنى فاعل أي متولى نصفي والمراد بالنعمة نعمة العلم التي هي من أعظم النعم (قوله أفتدي) يستعمل هذا اللفظ بمعنى العظم (قوله المحاسن) بالنون نسبة إلى المحاسن وهي الصفات الجبلة (قوله لكل بين الدنيا) الجار والجرور خبر مقدم وحذفت نون الجمع للإضافة واضيفوا إلى الدنيا لجمعهم وتعظيمهم لها كما يعظم الإنسان أتمه (قوله مراد ومصدق) التنوين للتكثير فبعض أولاد الدنيا يقصد جمعها وبعضهم الرياء وبعضهم السمعة وغير ذلك (قوله صحة) أي من الأمراض (قوله وفراغ) أي من التواغل فالعطف للمغايرة (قوله لا بلغ) على لكون الصحة والفراغ مراداً له (قوله مبلغاً) أي بلاغاً (قوله يكون به) أي بذلك المبلغ (قوله في الجنان) وهي سبع بعضها فوق بعض وهي كالدرار أعظمها أعلاها وأوسطها (قوله بلاغ) أي إكمال لمراتب عالية والبلاغ اسم مصدر والمصدر التبليغ (قوله فني مثل هذا) النسبة إلى التعليل وهو على للعلية (قوله هذا) الإشارة إلى البلاغ في الجنة (قوله فلينافس) أي يقاب والمعاد الاجتهاد (قوله أولو النهي) أي أولو القول وخصهم بذلك لأن الانتفاع أنما يكون لهم وأل في النهي لا الكمال (قوله وحسي) مبتدأ أي كاف (قوله من الدنيا) أي من أعراسها سميت بهذا الاسم لأنها أودت بها وهي السماء والأرض وما بينهما أو العالم بأسره (قوله الغرور) فعول يستوي فيه المذكر والمؤنث أي الغارة (قوله بلاغ) خبر حسي بمعنى كفاية والمراد أنه يكفيه قليل من حطام الدنيا ويجهت فيما يترتب عليه النعيم المؤبد والسرور الدائم وينسبه وبين بلاغ الذي في البيت قبله الجناس التام الخطي واللفظي (قوله فما الفوز) على لقوله فني مثل هذا فلينافس والفوز الغفر بالمطلوب والغفر بفتح الفاء (قوله لا في نعيم) المستقنى منه محذوف والتقدير فما الغفر مطلوب ومستحسن في حق (قوله به) أي بالنعيم أي بسببه (قوله العيش) يطلق بمعنى العيشة (قوله رغد) يسكون النعم المعجزة أي راسع طيب كافي القاموس انتهى حلي (قوله وأشراب يساغ) أي يسهل دخوله في الخلق وفي العبارة تجريد ذلك لأن رغد العيش وسهولة الشرب نعيم (قوله مقدمة) بكسر الدال أي نضر هذه الألفاظ المذكورة مقدمة لغيرها لما فيها من تعريف الفقه لغة واصطلاحاً وفضله وغير ذلك هذا إذا أخذت من المتقدم وان أخذت من اللازم فمنها ما تقدمت على غيرها الحسن الذاتي ويصح فيها فتح الدال أي قدمها الموائف على التروع في المقصود أو أن الطالب إذا علم ما احتوت عليه محاله دخل في المقصود بقدمها على غيرها وعلى كل فهي خبر مبتدأ محذوف أو مبتدأ محذوف الخبر (قوله حق) بفتح الحاء بمعنى ثبت وأن يتصور فاعله وأما بعضها فاعناه أخذ وشرع ولا يلائم المقام هذا المعنى إلا أن يؤول بمعنى طلب كما أفاده حواشي الرجسية ويصح قرأته مصدراً أي أن تصور العلم المنروع فيه جهته أو رده الخ حق أي واجب صناعة لاجل أن يكون على بصيرة بما هو قادم عليه (قوله حاول) أي أراد محاولته أي التروع فيه (قوله علمائنا) أي أي علم كان فز يادة مالتاً كيداله موم المستفاد من التنكير (قوله أن يتصوره) أي يدرك هذا العلم (قوله جهته) الحد ما كان بلفظيات كعريف الإنسان بأنه حيوان ناطق والرمس ما كان بالعرض كضاحك واعترضه الحشيش بأن تصور العلم جهته هو غاية العلم لا مقدماته لأن حقيقة العلم المحدودة بالحد إنما بلزيمات أو أدراكها أو القوة التي تدركها وليس واحد من هذه الثلاثة مقدمة شروعي بل إنما يعلم الجزئيات بعد ادراكها بالمكان وذلك بعد الفراغ من تعابيه ومقدمة التروع هو تصور الرسم أي بأعراضه فالأولى أن لا تقتصر على الرسم (قوله ويعرف موضوعه) بقى مما يطلب معرفته في مقدمة التروع ستة الواضع والاسم وحكم الشارع وتصور المسائل والفضيلة والنسبة فالاربعة التي في الشرح تكفل بيانها وأما بيان الستة فواضعه الامام أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه واصله الفقه وحكم الشارع فيه وجوب

قل لمن لم ير المعاصر شيئاً
وبرى للأوائل التقديماً
أن ذلك القديم كان حديثاً
وسبق هذا الحديث قديماً
على أن المقصود والمراد ما الشدني شين
وبركني بولي نيمتي رأس المحققين
والقادر محمد أفتدي الحاشي وقد أجاد
لكل بني الدنيا سراد ومصدق
وأن سرادى صحة وفراغ
لا يبالغ في علم الشريعة مبلغاً
يكون به في الجنان بلاغ
فني مثل هذا فلينافس أولو النهي
وخسي من الدنيا الغرور بلاغ
فما الله وزلا في نعيم ثوب
به العيش رغد وأشراب يساغ
(مقدمة)
حتى على من حاول علمائنا أن يتصور مجتبه
أيديه ويعرف موضوعه

فصّل المكلف ما لا يذم منه إلى آخر ما ذكره الشارح بعد في قوله واعلم أن الخ ومثاله كل جملة موضوعها فصل
 المكلف ومجولها أحد الأحكام الخمسة فهو هذا الفعل واجب مثلاً والنفسيلة كونه أفضل الصلوات سوى
 الكلام والتفسير والحديث واصل الفقه والنسبة هو اصلاح الظاهر كتسبة العقائد والتصرف اصلاح الباطن
 اه حلي (قوله وغايته واستمداده) وانما حق بيان هذه الاشياء ليكون الطالب على بصيرة اه بحر (قوله العلم بالشيء)
 كذا نقله صاحب البحر عن ضياء العلوم وأصرح منه ما نقله قبل بقوله فالذمة لغة انهم تقول منه فقه الرجل
 بالكسر وفلان لا يفقه وأفقهه الشئ ثم خص بعلم الشريعة اه ونقله عن الصحاح (قوله بعلم الشريعة) الباء
 داخلة على المقصور عليه (قوله وفقه بالضم) أي ضم القاف قال صاحب البحر والحاصل أن الفقه الغروي
 مكشور القاف في الماضي والاصطلاح مضمومها فيه كما صرح به الكرماني اه ويفهم من البحر فرق آخر هو
 أن مصدر المكشور فقها وفقها ما مصدر المضموم فقاعة فقط (قوله العلم الخ) اعترض بأن التعريف
 عين المعرفة فيلزم عليه تعريف الشيء بنفسه وأجيب بالفرق بالأجمال والتفصيل فدلالة الحد على أجزاء
 الماهية بطريق التفصيل ودلالة لحدوده عليها بطريق الأجمال نقله أبو السعود عن (الهاوي) (قوله العلم) هو
 مقابل للظن عند الأصوليين وهو الذي جزم به السعد في شرح العقائد آخر وإذا علمت ذلك فقوله العلم منظور
 فيه بوجهه أن الفقه ظني لأن أدلته ظنية فلا يصح الحكم عليه بأنه علم وأجيب بأنه لما كان ظني اجتهد موجباً
 عليه وعلى مظهره العمل بمقتضاه كان لقوته بهذا الاعتبار قرين العلم فعبء العلم عن الظن يجوز وأتقرب
 هذا الجواب بأن فيه ارتكاب مجاز دون قرينة فالأولى ما ذكره في التعريف من ذكر التصديق الشامل للعلم
 والظن بدل العلم ذكره في البحر ويؤخذ من كلام المنحى الجواب وهو أن إطلاق العلم على الظن شاع حتى
 صار سنة عرفية فالتعريف يعني عليه وأطلق العلم على الظن لأنه قريب منه ومجاورة مجاورة معنوية
 فالعلاقة المجاورة المعنوية (قوله بالأحكام) المراد به المجموع من النسب والمراد به علم النسب المكنة التي يقدر
 بها على إدراكها وإطلاق العلم عليها شاع كما نقله في البحر عن التلويح وليس المراد بالأحكام التصديقات
 لأنها علوم فيدخل المعنى في ذلك العلم بالعلوم الشرعية وليس مراداً وليس المراد أيضاً بالحكم هنا خطاب الله
 المتعلق بأفعال المكلفين طلباً لزاماً أو غير لزام أو مالب الترتيل جازماً أو غير جازم أو التحريم كالإيجاب والندب
 والتحريم والكرهية والاباحة لأنه لو أريد ذلك لكان قوله الشرعية ضائعاً فهمه هاهنا الحكم الذي هو
 الخطاب المذكور لأنه لا يكون الا شرعياً وانما يقيد العلم بكونه بالأحكام لخراج العلم بالذوات والصفات
 والأفعال (قوله الشرعية) قيد بها لخراج الأحكام المأخوذة من العقل كالعلم بأن العلم حادث والمأخوذة
 من الحس كالألم بأن النار محرقة والمأخوذة من الاصطلاح كالألم بأن الفاعل مرفوع اه حلي (قوله الشرعية)
 عدل عن قول التلويح وغيره العملية لما أورد عليه أنه إن أراد بالعلم عمل الجوارح فالتعريف غير جامع
 إذ يخرج عنه العلم بوجوب النية وتحريم الزنا ونحو ذلك وإن أريد ما به عمل القلب وعمل الجوارح فالتعريف
 غير مانع إذ يدخل فيه جميع الاعتقادات فمن عدل عن ذكر العملية إلى الشرعية لم يتوجه عليه إلا أراد أصلاً اه
 (قوله المكتسب) صفة للعلم ومعنى المكتسب المتحصل من الأدلة (قوله من أدلتها) شمل الدلائل الأربع الكتاب
 والسمعة والاجماع والقياس ومعنى حصول العلم من الدليل أنه يتطرق الدليل فيعلم منه الحكم فيخرج بذلك علم
 المقلد فعلمه وإن كان مستنداً إلى قول المجتهد المستند إلى علمه المستند إلى دليل الحكم لكنه لم يحصل من النظر
 في الدليل وإذا علمت أن التقييد بالمكتسب لخراج المقلد نعم لم ضعف ما ذكره بعضهم من أن التقييد به لبيان
 لا للاحتراز (قوله التفهيمية) قال الكمال في تحريرها نصريح بما علم التراما ويانه كافي في جمع الجوامع أن اكتساب
 الأحكام لا يكون من غير أدلتها التفهيمية اه أبو السعود (تنبيه) خرج بقوله من أدلتها أيضاً المقصد للاستدلال
 العلم الحاصل بالضرورة كعلم جبريل والرسول عليهم السلام فإنه لا يسمى فقهاً ولم يذكر علم الله تعالى لأنه لا يوصف
 بضرورة ولا استدلال واختلف في علم النبي صلى الله عليه وسلم الحاصل عن اجتهد أهل بيته صلى الله عليه وآله وأما
 أنه باعتبار أنه دليل شرعي للحكم لا يسمى فقهاً باعتبار حصوله من دليل شرعي يصح أن يسمى فقهاً اصطلاحاً
 اه بحر ويؤخذ من التعريف أن الفقيه عند الأصوليين لا يطلق حقيقة الأعلى المجتهد وهو (قوله حفظ الفروع)
 مخلوق على الفقهاء فأراد من حصل من علم الفقه شيئاً وإن قل ولو وقف على المتفهمة فامتنع به قاله في الروض

وغايته واستمداده لغة العلم بالشيء ثم
 به بعلم الشريعة وفقه بالكسر فقها علم
 وفقه بالضم فقاعة صار فقها اصطلاحاً
 عند الأصوليين العلم بالأحكام الشرعية
 والشرعية المكتسب من أدلتها التفهيمية
 وعند انتهاء حفظ الفروع

فاطلاق الفقه على التقليد الخافض للسائل متفق عندهم بدليل انصراف الوقت والوصية للفقهاء اليه وسواء كان يحفظ الأمر ولا تلاها أولا قال في التصريح ان الشائع اطلاقه على من يحفظ الفروع مطلقا سواء كانت بدلائلها أولا اهـ والمراد بالتقليد هنا هو الذي لم يبلغ درجة الاجتهاد لا العاني كذا ذكره شيخنا اهـ أبو السعود ولكن أيت خبير بأن العاني اذا كان يحفظ ثلاثة فروع قبل له فقه بدليل ما ذكره الشارح بعد (قوله وأقله) أي الحفظ بمعنى المحفوظ (قوله ثلاث) أي ثلاثة فروع قال في المتن وأقله ثلاثة أحكام اهـ بغير منه يستفاد أنه اذا كان يحفظ فروع الوضوء وان كان جاهلا بما عداها يقال له فقيه وان فسق بترك ما يجب تعلمه غير الوضوء قال المصنف مع الشارح في باب الوصية للآقارب وغيرهم أوصى بثلاث ماله الى الفقهاء دخل فيها من يدقق النظر في المسائل الشرعية وان علم ثلاث مسائل مع أدلتها كذا في القضية حتى قبل من حفظ ألوانا من المسائل لم يدخل تحت الوصية (قوله وعند أهل الحقيقة) الحقيقة باب الشريعة وليست الحقيقة خارجة عن الشريعة ولا الشريعة خارجة عن الحقيقة ومن ادعى ذلك يخشى عليه الكفر (قوله البصري) من كبار التابعين رضي الله عنه ومناقبه شهيرة وفضائله كثيرة (قوله انما الفقيه) صدر كلامه هل رأيت فقيها قط كما في البحر (قوله المعرض عن الدنيا) أي عن لذاتها وكثير حلالها (قوله الزاهد في الآخرة) لم تكن عبادة له لقصد الانعيم فيها بل هو زاهد في نعمها وانما عبد الله ذاته لا خوف من ناره ولا طمع في جنته وهو لا اذا اطلبوا الجنة يكون طلبهم لا للتفدي بل لرؤية الحق تبارك وتعالى كما قال بعضهم

ليس قصدي من الجنان نعيماً * غير أني أريد هالارا

أقوله البصر بصيوب نفسه الخفية والظاهرة من صحة ورياء وحسد ياسة وجب واذا كان بصيرا جاد دفعها عنهم لان البصر لا يستقر على المعاييب والزلات وخفت النفس لكونها محل الشرود (قوله ثبوتا) كصفة واقتراض أو سلبا كليس بصحيح وليس يفرض ونحو ذلك من حمل ووجوب وندب ففعل غير المكاف ليس من موضوعه ونحوه من التلقات ونفقة الزوجات عليه انما يخاطب بأدائها الولي لا العبي والجنون كما يخاطب صاحب البهجة بضمان ما أنفقت حيث فرط في حفظها فينزل فعلها في هذه الحالة منزلة فعله وأما محنة عبادة العبي كصلاته وصومه الثابت عليهم اقوى حقلية من باب ربط الاحكام بالاسباب ولهذا لم يكن مخاطبهم بما يلزمه من ادائها فلا يترتب عليها بعد بلوغه ان شاء الله تعالى وقيد ناجية التكليف لان فعل المكاف لا من حيث التكليف ليس من موضوعه كفعله من حيث انه مخلوق لله تعالى ولا يرد عليه الفعل المباح والمندوب لعدم التكليف فيها لان اعتبار حجية التكليف اعم من أن تكون بحسب الثبوت كما في الوجوب والتصرح أو بحسب السلب كما في بقية الاحكام فان تجوز الفعل أو التعليل رفع الكلفة عن العبد اهـ بغير (قوله واستداده) السين والهاء زائد نان أي وما أخذه بغير (قوله من الكتاب) وشريعة من قبلنا تابعة للكتاب (قوله والسنة) أقواله وأفعاله صلى الله عليه وسلم وتقريراته وأما أقوال الصحابة متتابعة للسنة بغير (قوله والاجماع) أي اجماع من يعتد باجماعه نحو الصحابة رضوان الله تعالى عليهم اجمعين وأما تعامل الناس فتابع للاجماع كأن يقول لصانع الخفاف اصنع من ماله خفافا من هذا الجنس بهذه الصفة بكذا بياجل شهر اصلا فهو سلم وبدون الاجل يصح استصناؤه للاجماع الثابت بالاعمال اهـ أبو السعود (قوله والقياس) وينبغي التمهيد واستصحاب الحال والمراد بالقياس القياس المستنبط من الثلاثة مثال القياس المستنبط من الكتاب قياس حرمة اللواط على حرمة الوطء في حالة الحيض الشابتة بقوة تعالى قل هو أذى فاعتزلوا النساء في الحيض والعلة هي الايذاء وأما القياس المستنبط من السنة فكقياس حرمة ففيز من الحيض بفيزين منه على حرمة ففيزين من الحنطة بفيزين منها الثابتة بقوله عليه الصلاة والسلام الحنطة بالحنطة مثلا جل يد ايده والنفل ربا ناعا على أن العلة هي الجنس والقدر وأما المستنبط من الاجماع فأوردوا نظيره قياس الوطء الحرام على الحلال في حرمة المصاهرة كقياس حرمة وطء أم الزينة على حرمة وطء أمته التي وطئها والحرم في القياس عليه ثابتة بالاجماع ولا نص فيه بل النص ورد في أمتهات التساهل من غير اشتراط الوطء كما في شرح التنقيح أبو السعود (قوله وغايته) أي غرضه والعلة النهائية المترتبة عليه (قوله القوون) أي القفون (قوله بعبادة الدارين) أي الدنيا يرفع الملق وطو الرتبة وجبانه وموت غيره كما قال * الناس موتى وأهل العلم أحياء وفي الآخرة بالشفاعة فيمن أحب وبالنظر الى وجهه الكريم

وأقله ثلاث وعند أهل الحقيقة الجمع بين العلم والعمل لقول الحسن البصري انما الفقيه المعرض عن الدنيا الزاهد في الآخرة البصر بصيوب نفسه وموضوعه فعل المكاف بغير نا أو سلبا واستداده من الكتاب والسنة والاجماع والقياس وغايته الشوز بعبادة الدارين

والخلود في النعيم المقيم العظيم (قوله وأما فضله) أي الفقه ورد في الحديث الشريف عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فضل العالم على العابد كفضل علي أدناكم إن الله وملائكته وأهل الأرض حتى الغله في جهرها وحق الخوف في البحر يصلون على معلم الناس الخير (قوله فكثير شهير) لأنه وسيلة إلى البر والتقوى الذي يستحق به الكرامة عند الله تعالى والسعادة الأبدية أه تعليم المتعلم (قوله ومنه) أي من الفضل (قوله النظر) أي بالبصر (قوله في كتب أصحابنا) أي أصحاب المذهب والمراد كتب الفقه (قوله من غير سماع) أي من المعلم فالسماع أولى بهذا القدر جلبي (قوله أفضل من قيام الليل) وذلك لأنه ربما كان على خطأ فلا غمرة فيه بخلاف النظر فيه معرفة الأحكام وهل يشترط الفهم مع النظر محذور (قوله وتعلم الفقه) المراد ما زاد على قدر حاجته لتفهم غيره والذي يكون بقدر الحاجة فرض عين (قوله أفضل من تعلم الخ) لأن تعلم الفقه حينئذ فرض كفاية وتعلم القرآن سنة والفرض أفضل من السنة وفيه نظر فإن حفظ القرآن بتمامه فرض كفاية ولأن الفقه يحتاج لجيصة الحدوث الواقع في كل باب منه بخلاف القرآن فالفرض فيه آية والواجب الفاتحة وثلاث آيات (قوله وجميع الفقه لا بد منه) أي ولو على حيل الكفاية أي بخلاف القرآن فإنه لا يفترض تعليم جميعه كالفقه ولا كفاية وفيه ما قدمناه (قوله لا بد) أي لا غنى وبذلك نستعمل الاستنباط لا والادنى أن الفقه بأبوابه لا بد منه للناس فيفترض معرفة الطهارة والصلاة والصوم وهو ما ومعرفة الزكاة والحج والنكاح والطلاق والعتاق والإيمان لمن اجتنب بها وهكذا جميعه بخلاف القرآن (قوله أن يعرف بالشعر) أي يشتم به (قوله إلى المسئلة) أي السؤال من الناس بأن يمدح من لا يستحق المدح للدنيا القسامة وقد يذم من لا يستحق الذم لعدمها قال تعالى والشعراء يتبعهم الغاؤون ألم تر أنهم في كل واد يهيمون أي في كل واد من أودية الكلام يهيمون (قوله وتعليم الصبيان) أي هذا العلم بالاجرة (قوله ولا بالحساب) أي ولا يعلم الحساب الذي هو العلم المشهور بالهوان والغباء (قوله أمره) أي أمر المشتم بذلك (قوله مساحة) أي أن يكون مساحا للأرضين وذلك لأن المساحة أكثر ما تحتاج إلى الضرب والحساب فيقدم فيها الاعرف (قوله التذكير) أي الوعظ (قوله والقصاص) قال الحلي الأذنب أن يكون يفتح القصاص ليكون عطفه على التذكير عطف مصدر على مصدر وإن جاز أن يكون بكسرهما جمع قصة (قوله بل يكون علمه) أي معظم علمه فلا ينافي أن معرفة طرف من العلوم للتوصل لفهم السنة والكتاب مطلوب ويناب عليه أن حسن فتيه (قوله في الحلال) أي في تعلم الحلال والحرام واقصر على التصريح به مما مع أن الأحكام خمسة لأنهم ركابها ومفاهيمها أولان الباقي يرجع إليهما وأدخل باقي الأحكام بتوابعها وما لا بد منه من الأحكام وقوله من الأحكام بيان لما ذكر السبوطي في تبيين الحقيقة في مناقب الإمام أبي حنيفة ما نصه روى الطبيب في تاريخه عن أبي يوسف قال قال أبو حنيفة لما أردت طلب العلم جعلت أغني عن العلوم وأسأل عواقبها قبل أن تعلم القرآن فقلت له إذا تعلمت القرآن وحفظته فما يكون آخره قالوا تجلس في المجلس ويقرأ عليك الصبيان والاحداث ثم لا تلبث أن يخرج منهم من هو أحفظ منك أو من يساويك فتذهب رياءك قلت فان سمعت الحديث وكتبته حتى لم يكن في الدنيا أحفظ مني قالوا إذا كثرت حديث واجتمع عليك الاحداث والصبيان ثم لم تأمن أن تغفل غير مولينا لكذب فصرعنا عليك في حبك قلت لا حاجة لي في هذا ثم قلت أن تعلم الصوف قلت إذا تعلمت الصوف والعبادة ما يكون آخر امرى قالوا اتقعد معلما فأكثروا ذلك ديناران إلى ثلاثة قلت وهذا لا عاقبة قلت فان نظرت في الشعر فلم يكن أشعر مني ما يكون أمرى قالوا اتخد هذا فيم لك أو يعملا على دابة أو يخلع عليك خلعة وان حرمك هجونه فصرت تذف الحصان فقلت لا حاجة لي في هذا فقلت فان نظرت في الكلام ما يكون آخره قالوا لا يسلم من نظرت في الكلام من مشنعات الكلام فيرى بالزندقه قلت فان تعلمت الله قالوا أسأل وتنفى الناس وتطلب إقصاء وان كنت سائما قلت ليس لي في العلوم أنفع من هذا فزمت الله وتعلمته اه (قوله كما قيل) الكاف لا تدل لقوله بل يكون علمه الخ كافي وقوله وإذا كروه كما هذاكم (قوله ما اعتز) ما زائدة واعتز بمعنى اقتصر (قوله بعلم) أي بسبب علمه الذي حصله وهذا عام (قوله فلم) الجمله جواب إذا (قوله أولى) أي أحق وأجدو (قوله باعتزاز) أي باعتزاز صاحبه به (قوله تكلم) كم لكثير وشبه العلوم بالطبيب وهو تشبيه حسن (قوله بفوح) أي يعقب (قوله ولا كسك) لا داخله على محذوف والكاف في محبب نصب نعمت المصدر وقدر والتقدير ولا يفوح ذلك الطيب فوحانا كفوحا المسك بل المسك أشد فوحانا وقد شبه الفقه بالمسك

وأما فضله فكثير شهير ومنه ما في الخلاصة وغيرها النظر في كتب أصحابنا من غير سماع أفضل من قيام الليل وتعلم الفقه أفضل من تعلم باقي القرآن وجميع الفقه لا بد منه وفي الملقط وغيره عن محمد لا ينبغي للرجل أن يعرف بالشعر والنحو ولا بالحساب لأن المسئلة وتعليم الصبيان ولا بالحساب لأن آخر أمره إلى مساحة الأرضين ولا بالتفسير لأن آخر أمره إلى التذكير والقصاص بل يكون عمله في الحلال والحرام وما لا بد منه من الأحكام كما قيل إذا ما اعتز وعلم بعلم فعمل الفقه أولى باعتزاز فكم طيب يفوح ولا كسك وكم طيب يطير ولا كجاذ

(قوله ولا كان) أي ولا يطير طيرا كثيرا أبازي بل هو أشد ذكركم منهم أن لعقاب أشد طيرا لأنه قد يقطع مسافة ألفين في يوم واحد وهو وحيد البصر لا يطبق الرائحة الطيبة ينظر الجيفة من مسافة أربع مائة ميل وأشد بعضهم في مدح الفقه قوله

الفقه أفضل شيء أنت ذاخره • فمن يدرس الفقه لم تندوس مفاسره
فاجهد نفسك ما أصبحت تفهمه • فأقول العسلم اقبال وآخره

وكفى بلذة العلم والفقه والفهم داعيا وباعثا لما قل اه من التعليم (قوله بقوله) بدل من قوله بتسميته أو متعلق بقوله بتسميته والاروى بوصفه بأنه خير كثيرا (قوله ومن هنا) أي من مدح الله اليه حيث جاء خبرا (قوله وخبر علوم) خبر مقدم وعلم فقه مبتدأ مؤخر (قوله الى كل المعالي) متعلق بتوسلا والمعالي الى المراتب العالمة بجمع ملاء محل العاوي وفي نسخة العلوم ولا يظهر لانه ليس وسيلة لها (قوله توسلا) أي وسيلة ووصلة وذلك لان به سعادة الدارين (قوله فان فقها) علمه لقوله لانه يكون فهو علم للعلة (قوله متورعا) أي متجنبيا لبعض الحلال خوف الوقوع في الشبهات والتقى من اتقى الشبهات خوف الوقوع في الحرام والالم لا يتبع الامع الورع روى بعضهم حديثا في هذا الباب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال من لم يتورع في عمله ابتلاه الله تعالى بأحد ثلاثة أشياء اما أن يميت في شبابه أو يوقعه في الرساق أو يتيه به جندمة السلطان فهما كل طاب العلم أو ورع كان علمه أنفع والتعلم أسير والقوائد أكثر ومن الورع أن يتحزرن الشيع وكثرة النوم وكثرة الكلام فيما لا يتقن ولأن يتحزرن أكل طعام السوق ان أمكن لأن طعام السوق أقرب الى النجاسة والنجاسة أبعد عن ذكر الله تعالى وأقرب الى الفحشاء ولأن أبصار الفقهاء تقع عليه ولا يتحدرون على الشرافيتا دون بذل فذهب بركه ومن الورع أن يتحزرن الغيبة وعن مجالسمة المكنار فان من يكثر الكلام معك يسرق عرك ويضيع أوقاتك ومن الورع أن يتجنب أهل المعاصي والفساد والتعطيل فان الجاهولة مزنة لاجمالة وأن يجلس مستقبل القبلة وأن يكون مستنابا للشيء عليه الصلاة والسلام اه من تعليم التعلم (قوله على ألف) متعلق بقوله اعلى وبقدرة تظهيره لتفضل (قوله ذي زهد) أي صاحب زهد والاضافة فيه للنفس أي على ألف من أصحاب الزهد والزهد في الشيء ضد الرغبة فيه كافي القاموس (قوله تفضل) عبرة بالتعليل إشارة الى الكثرة ومنه يقال في الاعتلاء والمراد ألف مجزؤون من الفقه وحيث لا معنى لتخصيص الالف بالذكر إلا أن يكون المقصود به المبالغة ويحتمل أن المراد بالفقيه المستقل به أخذ أو تدريسها من فروض الكفاية أو المتدرب منه إذا تصدى لنفع الخلق فانه أفضل من الفقيه الزاهد المتجانب للخلق لأن نفسه زهده قاصر على نفسه ونفع الفقيه بعد (قوله وهما) أي هذان البيتان (قوله مأخوذان) أي معناه مأخوذ عما قبل الخ ولاخذ من البيت الأول والثالث ظاهر ووجهه من الثاني أن تخصيص الامر بالاستفادة منه يدل على أنه خير العلوم وأفضلها (قوله للإمام) أي خوطب به لأن القول إذا تصدى بالإمام كان معناه الخطاب (قوله محمد) ابن الحسن تليد الإمام وعليه عدة المذهب (قوله فقه) قبله كافي تعليم التعلم

نظم فان العلم زين لاهله • وقيل وعنوان لكل الهامد

وبعد هذا البيت الثاني في الشرح وهو كمن مستفيد أو بعده البيت الأول وهو فقه الخ وبعدة

هو العلم الهادي الى سنن الهدى • هو الحسن يعني من جميع الشدائد) وبعدة البيت الأخير فانت ترى الشارح قد حذف من الايات وقدم وأخر والا حرس هل (قوله فائد) أي موصل (قوله والتهوى) عطف تفسير والمراد بالتهوى ما يتق به النار أو عطف خاص ان أريد بالبر الاحسان فيصدق بالورع (قوله وأعدل قاصد) القاصد القريب كافي القاموس أي أعدل طريق مقرب الى الله تعالى والى المقصود والقصد استقامة الطريق والاعتقاد وضد الافراط (قوله يوم) المراد به القطعة من الزمان والمراد به بياض النهار لانه لا ينبغي الانهماك في ذلك كل الانهماك حتى يؤدي الى السأم (قوله زيادة) مصدر مراد به اسم المفعول لأن الفائدة المزيد لا الزيادة وان تلازما (قوله من الفقه) متعلق بزيادة أو بجهت تفيد (قوله واسم) السباحة قطع الماء عما يشبه الاخذ في أسباب القوائد بالسباحة استعارة تضرعية واشتق من السباحة اسم بمعنى خذ في الاشیاء (قوله في مجور القوائد) من اضافة المشبه الى المشبه أي القوائد التي كالجور (قوله فان فقها) علمه للعمل الثلاث قبله (قوله متورعا)

وقد مدحه الله تعالى بتسميته خيرا بقوله تعالى ومن يوت الحكمة فضلا وفي خبرا كثيرا وقد فسر الحكمة زهرة أرباب الفقه يعرفهم الله الذي هو علم الفروع ومن هنا قيل وخبر علوم علم فقه لانه يكون الى كل المعالي توسلا فان فقها واحدا له متورعا على ألف ذي زهد تفضل واعتلى وهما مأخوذان مما قبل للإمام محمد تفقه فان الفقه أفضل فائد الى البر والتهوى وأعدل قاصد وكن مستفيدا كل يوم زيادة من الفقه واسم في مجور القوائد فان فقها واحدا متورعا

وفسرفى القاموس الورع بالتقوى ومما أشد فى الورع

يا طالب العلم يا شر الورع * وجانب النوم واحذر الشبع
وداوم المدرس لا تفارقه * العلم بالدرس قام وارتفع

١١ من التعليم (قوله أشد) أى أقوى (قوله على الشيطان) أى للجنس أو للعهد والمراد إبليس لعنه الله تعالى والشيطان من شيط بمعنى احترق أو من شطن بمعنى بعد بعد غوره فى الكفر والنجس (قوله من ألق) متعلق بأشد والمراد ألق عابدين غير فقه لأن الشيطان يلعب بالعباد الجاهل حتى يفسد عبادته ويظن أنه قد أحسن الصنع بخلاف الفقيه المتورع فإنه قد عرف مكاييد الشيطان وحيله وخطائعه فيتجنبها ويحجبها الناس بحذيره وهديته (قوله ومن كلام على) خبر مقدم وقوله ما الفضل الخ مبتدأ مؤخر وهو معطوف على قوله بما قبله للإمام محمد بن وهما ما أخذان من كلام على (قوله رضى الله عنه) وتعبير البعض منه بكرم الله وجهه لأن ذلك الوجه الشريف لم يسجد لصنم قط بل أسلم وهو ابن سبع أو ثمان على ما قيل وهو أول من أسلم من الصيادين (قوله ما الفضل) أى الزيادة فى مراتب الخير والرتب (قوله الا لاهل العلم) أى العلم الكفوى وص وهو علم الحلال والحرام فأل للعهد ويؤخذ ذلك من قرينة المقام ودليله قوله أنهم على الهدى وهذا الوصف فى الفقهاء أكثر من غيرهم (قوله أنهم) يفتح الهمزة على حذف لام الاله أى لانهم أوجه استثنائية والمقصود منها التمهيل (قوله على الهدى) متعلق بأدلاء وكذا قوله لمن استهدى والمراد بالهدى المهدى به فالمراد به اسم المفعول أى أنهم أدلاء على الأحكام التى يهتدى بها والمراد بالهدى الايصال الى سبيل الخير والمراد أنهم يدلونه على أسبابه (قوله استهدى) السين والتاء لطلب أى طلب الهداية بمعنى الدلالة (قوله ووزن) أى قدوز كل امرئ أى حسنه بما كان يحسنه أفاده البيضاوى فتدبر الصانع على مقدار حسن صنعه ومن أحسن علوم الآداب فيقدره على قدرها ومن أحسن علم الفقه فيقدره عظيم لعظمه فالخاصل أن من أحسن شياً ما أقامه على قدره (قوله والجاهلون) مبتدأ وأعداء خبر ولاهل العلم متعلق بأعداء قال فى تعليم المتعلم أنشدنا الشيخ الامام ظهر الدين منقلى الأئمة حسن بن على المعروف بالمرغينانى رحمه الله تعالى شعرا

الجاهلون فوق قبل موتهم * والعالمون فان ما نوا فاحياء
وقال الشاعر رحمه الله تعالى

أخواله — لم حتى خالده بعد موته * وأوصاله تحت التراب رميم
وذوالجله لبيت وهو ماش على الترى * ينظن من الاحياء وهو عديم
وقال آخر

أرى الجهل قبل الموت موتا لاهل * وأجسامهم قبل القبور قبور
وان امرأ لم يحى بالعلم ميت * فليس له حين التشور تشور

وسبب العداوة من الجاهل عدم معرفة الحق اذا أفتى عليه أو رأى منه ما يخالف رأيه ورؤية اقبال الناس عليه (قوله بعلم) التنوين للتعظيم وهو العلم المعهود (قوله ولا تجهل به) من جهل الجاهل به تعاطى أسباب الجهل والتسيان كالكسل ويتولد الكسل من كثرة البلم وكثرة البلم من كثرة شرب الماء وكثرة شرب الماء من كثرة الأكل والخبر بانفس يقطع البلم وكذلك أكل الزبيب على الرقيق ولا يكتر منه حتى لا يحتاج الى شرب الماء فيزيد البلم والسؤال يقلل البلم ويزيد الحفظ والقصاحة فإنه سنة سنبة يزيد فى ثواب الصلاة وقراءة القرآن وكذا القى يقلل البلم والطوبى وطريق تقليد الاكل التماثل فى منافع قلة الاكل وهو الصفة والافتقار شغل

فعارثم عارثم عار * سقام المرء من أجل الطعام

ويغض الله تعالى الاكول ومما يورث التسيان المخاصى وكثرة الذنوب والهجوم والاحزان فى أمور الدنيا وكثرة الاشتغال والعلاقات وأكل الكزبرة الخضراء أو التفاح الحامض والنظر الى المصاوب وقراءة ألواح القبور والمرويين قطار الجبال والقاه القمل الحى على الارض والحجامة على نقرة العقاب وما يورث الحفظ الجذو والمواظبة وتقليل الغذاء وصلاة الليل وقراءة القرآن نظرا وهى أفضل من الغيب لقوله عليه الصلاة والسلام أفضل أعمال أتتى قراءة القرآن تطرا الكون ما جعلت بين عبادتين القراءة والنظر فى السطور ولعل محمل ذلك ما ذاتساوت

أشد على الشيطان من ألق عابدين
ومن كلام على بن موسى الله عنه
ما الفضل الا لاهل العلم أنهم
على الهدى لمن استهدى أدلاء
وزن كل امرئ ما كان يحسنه
والجاهلون لاهل العلم أعداء
ففيهم علم ولا تجهل به أبدا
الناس موفى وأهل العلم أحياء

القراءات غيبا وحضورا في الخشوع والانتباه والكثرة التالوات القراءات بالغيب أكثر حضورا أو حفظا أو قراءة فهي
 أفضل وإبراج ومما يورثه أيضا كثرة الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وشرب العدل وأكل الكندر مع
 السكر وأكل إحدى وعشرين زينة جراه كل يوم على الرين يورث الحفظ ويشتق من كثير من الأمراض والاستقام
 وكل ما قيل البلغم والرطوبة فإنه يزيد في الحفظ اه تعليم المتعلم ويحتمل أن قوله ولا تجهل به أى لا تتعاط
 أسباب الجهل معه فالبالغ المصاحبة فيكون حشا على التقوى فأمره بانفوز بالعلم وبأن يلزم معه التقوى
 ولا يفعل أفعال الجهال فإنه يستند به ون علمه وبالأعلى وندامة وحسرة فإن ذنب العالم عظيم (قوله
 الناس موتى) أى كلهم أى لا يعتقدهم لعدم تفهمهم وانما عير بالناس إشارة إلى أن أهل العلم لا سيما العلماء لون
 بالنسبة إلى الناس قليل جدا والمراد بالناس العوام ولذلك قال الامام محمد بن الحسن لو كان الموت كاهم
 عيسى لا يعتقدهم ونزلت عن ولائهم (قوله أحياء) أى ينتفع بحياتهم فوجودهم رحمة وفور كيف لا وهم وورثة
 الانبياء واعلم أن طالب العلم لا يتال العلم ولا ينتفع به الا بتعظيم العلم وأهله وتعظيم الاستاذ وتوقيره وقيل ما وصل
 من وصلى الا بالحكمة وما سقط من سقط الا بترك الحرمة قال على رضى الله تعالى عنه أما عبد من علي حرقا
 ان شاء باع وان شاء أعتق ويحكى عن الخليفة هرون الرشيد أنه بعث ابنه إلى الاصمعي ليعلمه العلم والادب
 فرآه يوما يتوضأ ويغسل رجله وابن الخليفة يصب الماء فعاتب الخليفة الاصمعي في ذلك فقال انما بعثته لتعلمه
 العلم وتؤدبه فلماذا لم تأمره بأن يصب الماء باحدى يديه ويغسل بالآخرى ربك لا ومن تعظيم العلم تعظيم الكتاب
 فينبغي لطالب العلم أن لا يأتى هذا الكتاب الا بطهارة والشيخ الامام شمس الأئمة المرحوم ~~كان~~ كان بطونا
 في ليلة وكان يكثر رده به فتوضأ تلك الليلة تسبيح عشرة مرة لأنه كان لا يكثر الا بطهارة وهذا الآن العلم نور
 والوضوء نور فبذلك نور العلم به ومن التعظيم الواجب أن لا يتدرب له الى الكتاب ومن التعظيم أن يجدد كتابة
 الكتاب ولا يقرمط ولا يترك الحاشية الا عند الضرورة ورأى أبو حنيفة رضى الله عنه كتابا يقرمط في الكتابة
 فقال له لا تقرمط فلهذا ان عشت تندم وان مت تتربعتى اذا صنعت وضعت بصرك تندم على ذلك ومن تعظيم
 العلم تعظيم اخوانه في الطلب والقلق لمدوم الا في طلب العلم فإنه ينبغي أن يبتلى لاستاذه وشركائه يستفيد منهم
 اه من تعليم المتعلم (قوله وقد قيل) أى قال العلماء المجربون (قوله العلم) أى النافع (قوله الى كل فضيلة) أى كل
 صفة فاضلة عظيمة كدخول الجنة وعلو الدرجة دينا وأخرى ورقة الملوك الى شمس الملوك فالجمله الثانية من
 جملة أفراد الاولى (قوله الملوك) المراد به المقبر مطلقا (قوله الى مجالس الملوك) أى مع التعظيم والابجلال
 فالعق الى المجالس في مجالس الملوك وهذا من المشاهد فان أكثر العلماء قد يكون من اناس لا يهابهم عند
 أبواب المناصب وقد يتحكمون فيهم كحكم فرعون في بني اسرائيل فبذلك العلم والتقوى يصير لهم صولة عليهم
 ويحتمل أن المراد أنه يجلس بمجالسهم أى يجعل مجلسه مجلسهم في الاحابة والاجتماع ومراعاة الادب (قوله
 لولا العلم الخ) وذلك لان العلماء نور وهدى وقد علمهم الله تعالى الشريعة وجعلهم حفاظها والامراء قد جعل
 الله لهم السلطنة على الخلق وجعل في قضاء مصالح المسلمين على أيديهم فلو استقلوا بمقولاتهم في الاحكام اضلوا
 واضلوا فاما وجد الله تعالى لهم العلماء صاروا لهم مرجعا في المظهورات ومع ذلك لا ينبغي لاسالم أن يتردد على
 الامير لا مورا لذي القنانية ويذل نفسه له بل يرضى بما قسم له وان كان عنده مال صرفه في نفسه ولا يفضل
 وينبغي أن يتقوا من اجل قال النبي عليه الصلاة والسلام أى دأب من البخل وكان والد الشيخ الامام الاجل
 شمس الأئمة الحلواني فقيرا يسبح الحلوى وكان يهوى الفقهاء من الحلوى ويقول ادعوا لابني ليرزقه الله تعالى
 العلم فببركة جوده واعتقاده وفقهه وتضرعته تعالى نال ابنه ما نال وينبغي أن يشترى الكتب ان كان ذا ثروة
 ليكون ذلك عوناً على التعلم وقد كان لمحمد بن الحسن رحمه الله مال كثير حتى كان له ثلثمائة من الوكلاء على ماله
 فأنته كاه في العلم والفقه ولم يبق له ثوب نفيس فرآه أبو يوسف في ثوب خلق فأرسل اليه ثيابا نفيسة فلم يقبلها
 وقال بخل لكم وأبخل لنا واهل لم يقبلها وان كان قبول الهدية سنة لما رأى في ذلك من مذلة نفسه ولرسول
 الله صلى الله عليه وسلم ليس المؤمن أن يذل نفسه حكى أن الشيخ نضر الاسلام الاسدي رحمه الله تعالى جمع
 عشور البطيخ الملقاة في بزدجته ودخل في مكان خالي فأكلاه فأفترت ذلك تجارية فأخبرت بذلك ولاها فأتته
 دعوة فدعى لها فلم يقبل ~~وهو~~ فذا ينبغي لطالب العلم أن يكون ذاهمة عالية لا يطمع في أموال الناس قال

وقد قيل العلم وسيلة الى كل فضيلة
 العارضة للمملوك الى مجالس الملوك
 لولا العلم لولا الامراء

رسول الله صلى الله عليه وسلم اياها والطمع فانه فقر حاضر وكان الناس في الزمان الاول يتعلمون الحرفة
 ثم يتعلمون العلم حتى لا يطعمون في أموال الناس وفي الحكمة من استغنى بحال الناس افتقر والعالم اذا كان
 طمعا لا يبقى حرة العلم ولا يقول الحق ويخفي للمؤمن أن لا يرجوا الا الله تعالى ولا يضاف الامنه ائمن التلميم
 (نقطة) قال الله تعالى ولا تركنوا الى الذين ظلموا فتمسكم النار اى لا تملوا والركن يكون أدنى ميل والظلم لغة
 وضع الشيء في غير محله وهو قال التعدي الى مال الغير وعرضه ودمه بغير وجه شرعى وورد في الحديث ويل لا تقي
 من علماء السوء يتخذون هذا العلم تجارة يبيعونها من أمراء زمانهم رجلا لانفسهم لأمرج الله لهم تجارة رواء
 ابن عساکر في تاريخه عن أنس وقولهم ثلاثة لا يركن اليها الدنيا والسلطان والمرأة كلام صحيح معنى لين بحديث
 مبنى وورد شرار العلماء الذين يأتون الأمراء وخيار الأمراء الذين يأتون ابواب العلماء وورد صفان من الناس
 اذا صلح الصالح الناس واذا فسد افسد الناس العلماء والأمراء وورد شرار الناس فاسق قرا كتاب الله تعالى ونفعه
 في دين الله ثم بذل نفسه اذا جرد اذا نشط تفكده بقراءته ومجاهدته فيطبع الله على قلب القارئ والمستمع رواء
 الديلى عن ابن عمر قال سفيان في جهنم وادلا يسكنه الا القراء والزائرون للملوك وحكى الاوزاعى عن بلال
 ابن سعد أنه كان يقول ينظر أحدكم الى الشرطى فيستعذب بالله تعالى منه وينظر الى علماء الدنيا يستعذب
 الى الخلق المتشوقين الى الرئاسة فلا يجتهد وهذا أحق بانقت من الشرطى ولا ينبغي الذل في طلب الدنيا
 فقد قال بعض المشايخ ما قدر لما ضيق أن يصفاه فلا يصفاه غيرك فكل ويجعل رزقك بالعز ولا تأكله
 بالذل وأصله انظر المأثور عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لابن مسعود ليلتق همك ما قدر يا ربك وما لم يقدر
 لم يأتك وعن علي أن صبرت جرت عليك المقادير وأنت مأجور وان جرت عليك المقادير وانت مأزور
 وعن بعض الحكماء تركت الدنيا القلة غنائم اذ كثرة غنائمها وسعة فنائمها وخسة شركتها ومعنى قولهم تعلمنا
 العلم لغير الله فأبى أن يكون الا الله تعالى ان العلم يبركته حصل تصحيحه وتصحيح العمل وانصرفت النية عن
 هذا المطلوب الى ما هو اعلى منه وأرفع وفي بعض الكتب السابقة يا بنى اسرائيل لا تقولوا العلم في السماء من
 ينزل به ولا في تخوم الارض من يصعد به ولا من وراء البحار من يهبط به العلم صبيحة مجبول في قلوبكم تأذوا بين
 يدي ما داب الروحانيين وتعلقوا الى ما خلاق المتدينين أظهر العلم في قلوبكم اه ذكره العلامة ملا على خاى
 في الرسالة المتعلقة بالعلماء والأمراء (قوله وانما العلم الخ) من جملة القيل اى وقيل انما العلم وليس المراد حكاية
 ضمه بل المراد النقل فقط والمراد بالعلم الشرعى (قوله لاربابه) أى أصحابه والمراد المتصفون به والبحار والبحر ورو
 متعلق بولاية (قوله ولاية) أى اماره أى سبب اماره على الخلق بسبب امرهم بالمأمورات ونهيهم عن المنهيات
 (قوله ليس له عز) أى من سلطان ونحوه والمراد العلم المصطب بالعلم وأما الجزء عنه فصاحبه معزول
 عنه وهو عليه حجة فى الباطن وان كان فى ظاهر الدنيا له بعض رئاسة (قوله ان الامير) فى مقام العلم لما قبله
 وأمر فعيل بمعنى فاعل وهما بيتان من مجزؤ الكامل المرفل (قوله عند) فى عينها الحركات الثلاث (قوله عزله)
 أى عزل الامير والضمير راجع للامير لا بالمعنى الاول ففيه استخدام فالمراد بالامير الاول العالم والمراد بالضمير
 الامير الذى قد يعزل من منصبه واقتصود بذلك اثبات دوام الامارة لا بمعنى أن اماره العالم انما هى عند
 عزل أمير الولاية ويحتمل أن يكون الضمير راجع للامير الاول والمعنى أنه اذا كان الشخص العالم ذا اماره فترت
 منه اماره الحكم لا تنزع عنه اماره العلم لأن سلطان العلم وقضاه مقيم ثابت له لا يتعزل عنه أصلا فهذه احوال الامير
 حقا لا الامير من يزول عنه هذا الاسم (قوله ان زال سلطان الولاية) أى عن الامير غير العالم على الاول أو عنه
 على الثانى والمراد بولاية السياسة والسلطان القوة أى ان زالت قوة ولايته (قوله فهو فى سلطان فضله)
 أى قوة فضله والضمير فى فضله للشخص المتصف بالعلم (قوله واعلم) أى بم الاهتمام بما بعدهما قوله تعلم العلم
 أعم من أن يكون من الكتب الموثوق بها أو من أفواه المشايخ (قوله يكون فرض عين) قال فى تعليم المتعلم
 اعلم أنه لا يفترض على كل مسلم طلب كل علم بل يفترض عليه طلب علم الحال كما يقال أفضل العلم علم الحال وأفضل
 العمل حفظ الحال ويفترض على كل مسلم ما يقع له فى أى حال كان فانه لا بد من الصلاة فيفترض
 عليه علم ما يقع له فى صلاته بقدر ما يؤدى به فرض الصلاة والشارح نفعا الله به لم يذكر الواجب وقال فى التعليم
 أيضا ويجب عليه بقدر ما يؤدى به الواجب لأن ما يؤدى به الى اقامة الفرض يكون فرضا وما يتوسل به الى

وانما العلم لاربابه ولا يتأبى له عز
 ان الامير هو الذى يضعى امير اعلى عزله
 ان زال سلطان الولاية فهو فى سلطان فضله
 واعلم أن تعلم العلم يكون فرض عين

أخامة الواجب يكون واجبا (قوله وهو) أي فرض العين (قوله بقدر) أي التعلم بقدر ما يحتاج له به أي يحتاجه
وما موصولة بالدين بم الصوم والركاة أن كان له مال والحج أن وجب عليه والبيع أن كان يتجر وكل من اشتغل
بشيء يفترض عليه علم التحريم من الحرام فيه إله من التعليم (قوله وفرض كتابية) اختلاف في الأفضل من
الفرضين والمعتقد أنه العيني لتأ كده بسمومه وفرض الكفاية إذا قام به البعض في بلدة سقط عن الباقيين فإن
لم يكن في البلدة من يقوم به اشتد كواجبها في المأثم فيجب على الإمام أن يأمره بذلك ويجبر أهل البلدة
على ذلك إله من التعليم (قوله وهو ما زاد) أي تعلم ما زاد قال في التعليم وأما حفظ ما يقع في بعض الأحيان
ففرض على سبيل الكفاية فيعلم أن علم ما يقع نفسه في جميع الاوقات بمنزلة الطعام ولا بد لكل واحد
من ذلك وعلم ما يقع في بعض الأحيان بمنزلة الدواء ويحتاج إليه في بعض الاوقات إله (قوله لنفع غيره) أي
من الجهال وانقاذهم من المهالك فلا بد من شخص يقوم بذلك اذ لو ترك لصاع الناس (قوله ومنه ويا)
أي مستحبا (قوله وهو التجبر) أي التوسع (قوله في الفقه) أي سواء كان لنفع غيره أولا كطاعة
المسائل التي لا تقع للعامة (قوله وعلم القلب) أي علم الاخلاق وهو علم يعرف به أنواع الفضائل وكيفية
اكتسابها وأنواع الرذائل وكيفية اجتنابها قاله الحلبي وهو عطف على التجبر فيكون مندوبا وقال
في التعليم وكذلك يفترض عليه علم أحوال القلوب من التوكل والاناية والخشية والرضا فانه واقع في جميع
الاحوال وشرف هذا العلم لا يخفى على أحد ثم قال وكذلك يفترض في الاخلاق معرفة نحو الجود والبخل
والجراة واللين والكبر والتواضع والعفة والاسراف والتقتير وغيرها فان البخل واللين والكبر والتقتير حرام ولا
يمكن التحريم عنها الا بعلمها وعلم ما يضافها والحاصل أن علم التحريم من المحرم فرض كما استفيد من ذلك لا مندوب
واقه تعالى أعلم ويمكن عطفه على الفقه فيكون المتدوب هو التجبر فيه (قوله الفلسفة) هو لفظ يوناني وتعريبه
الحكم الموهبة أي منزلة الظاهر فائدة الباطن كما أقول بقدم العالم وغيره من المكفرات والمحرمات (قوله
والشعبة) هي أفعال عجيبة مرتبة على سرعة الحركة وخفة اليد كأن يرى الناس حرق الشاش وتقطيع
الخط ثم يخرج منه عتدا كأنه لم يتطعم فهو من المحرمات والامور الباطلة ويظهر من ذلك حرمة التفرج عليهم
لان التفرجة على المحرم حرام ونقل الشارح في الخطر الحبل عن الشافي فقال مانعه وهذا الشافي محل المسابقة
بالاقدام والطير والبقرة والسباحة والصولجان والبنديق والسفن وروى الجوزي واشالة باليد والشيال والوقوف
على رجل ومعرفة ما في يده من زوج أو فرد واللعب بالخانم وكذا يحمل كل لعب خطر لحاذي تذهب سلامته كرمي
رام وصيد الحية ويحمل التفرج عليهم وحديث حدثوا عن بني اسرائيل فيمدح من سمع الأعاجيب والغرائب
من كل ما لا يتبين كذبه بقصد الفرجة لا الخجل ومما يتبين كذبه لا يمكن بقصد ضرب الامثال والمواظف
وتعليم نحو الشجاعة على السنة نحو آدميين أو حيوانات ذكره ابن حجر إله (قوله والتنجيم) وهو علم يعرف به
الاستدلال بالتشكلات الفلكية على الحوادث السلفية إله حلي كان يقول المنجم اذا كسفت الشمس في شهر
كذا يحصل في الارض غلاء أو رخاء أو سيف وما ينسبونه من الجفرا للإمام على فهو كذب لأصله والتنجيم
بالمعنى الذي ذكره الحنفي لا شك في حرمة وقد قال في التعليم وعلم النجوم بمنزلة المرض فتعلمه حرام لانه يضره
ولا ينفعه والهوى عن قضاء الله وقدره غير ممكن فينبغي لكل مسلم أن يشتغل في جميع أوقاته بذكر الله والدعاء
وقراءة القرآن والصدقات ويسأل الله العفو والعافية في الدنيا والآخرة ليسوئه الله تعالى عن البلاء والافات
فان من رزق الدعاء لم يحرم الاجابة فان كان البلاء مقدر ايصيبه لا محالة لكن ييسره الله تعالى ويرزقه الصبر ببركة
دعائه اللهم لا اذ اتعلم من النجوم قدر ما يعرف به القبله وأوقات الصلاة فيجوز ذلك إله (تنبيه) لم يذكر الشارح
علم الطب وقد ذكره في التلميم فقال وأما الطب فتعلمه يجوز لانه سبب من الاسباب فيجوز تعلمه كسائر الاسباب
وقد تدوى النبي صلى الله عليه وسلم وحكى عن الشافي رضي الله تعالى عنه أنه قال العلم علان علم الابدان وعلم
الادبان علم الفقه للادبان وعلم الطب للادبان (قوله والرمل) هو علم بضروب أشكال من الخطوط والنقط
بقواعد معلومة تخرج حروفها فتجمع ويستخرج جل دالة على عواقب الامور وعلمت أنه حرام قطعاً وأصله
لا دريس عليه السلام إله (قوله وعلوم الطبائعين) نسبة الى الطبيعة والقياس وعلوم الطبيعة قال الحلبي العلم
الطبيعي علم يبحث فيه عن احوال الجسم المحسوس من حيث هو معرض للتغير في الاحوال والنبات فيها
إله (قوله والصبر) هو علم يستفاد منه حصول ما يكثر تقاضيه فيتمدرجها على افعال غريبة لاسباب خفية إله حلي

وهو بقدر ما يحتاج له به وفرض كتابية
وهو ما زاد عليه لنفع غيره ومنه ويا
البحر في النقة وعلم التاجير واما وعلم
الفلسفة والشعبة والتنجيم والرمل وعلوم
الطبائعين والبحر

وهذا باعتبار ما به من أقسامه وهو ثلاثة فمرح وسرام وبارز فاذا تم السهر لزمه سحر أهل الحرب فهو فرض
ولذا تعلمه يفرقه بين المراد وزوجها فهو سرام وإذا تعلمه ليؤلف بين المراد وزوجها فهو سحر وكذا أيضا بعض
الفضلاء وقوله فاذا تم السهر لزمه الخ المراد ما تعلمه غيره ~~فروضة~~ أنه ورد في الحديث النبي من التوبة وزن
عنية وهو ما يدل ليصب المراد إلى زوجها (قوله والكهانة) هي استخدام بعض الشياطين للاتباع بالاختيار
(قوله علم المتطق) الظاهر أن المراد به المشققة من المعتزلة الزائفة حتى يكون داخل في الفلسفة والأفهم
ذكر قواعد وضوابطه وجرثيمه ليس من الفلسفة في شيء بل قال بعضهم هو حيار العلم ومن لم يدره لا يوتق
بعلمه (قوله ومن هذا القسم) أي المحترم (قوله علم الحرف) يحتمل أن المراد به الكاف الذي هو إشارة إلى
الكيمياء ولا شك في حرمة العلم فيها من ضياع المال والاشتغال بالأيدي ويحتمل أن المراد به جمع حروف يخرج
منها دلالة على حركات ويحتمل أن المراد علم أسرار الحروف بأوقات واستخدام وغير ذلك (قوله والموسيقى)
بذكر القاف علم يعرف به النغم وإيقاعه وأحوالها وسببها في تناويف الألحان وإيجاد آلات كالعود
وأول من استخرجها الفارابي وحده لعدم فائدته والاشتغال بالأيدي وقد علمت من ذلك حرمة إتخاذ
حرفة (قوله ومكرها) يتم كرامة التحريم والتفريق ولم يميز المصنف بينهما (قوله وهو أشعار المولدين) أي علم
أشعار المولدين ~~ككافي فواس~~ وغيره المولود من ولد بين العرب وليس منهم والمراد بذلك الإطلاع على دواوينهم
وفوائد وأصنافهم مع حبهم وذكر القصد والحدود والشعور والنجود وذلك من الذكورة مخربا (قوله من
الغزل) ذكر أوصاف محبوب وفي القاموس معارضة النساء بمحادثتهن والاسم الغزل محركة وكقصد والغزل
التكلف (قوله والبطالة) هو من عطف العام على الخاص أي علم البطالة أي علم ما يكون في باب البطالة وإهمال
ما يعنى والاشتغال بما لا يفيد كالموالي والدويت ومنه ذلك إذا لم يشغل على ذكر ما تقدم ~~يكون~~ سماعه
والاشتغال به مكرها وتزجها وقد أعلم (قوله ومباحا) أي مستوى المارقين فله وفرقه سواء (قوله كشعارهم)
أي المولدين والتقييد بالمولدين لأن الغالب في كلامهم ماذر بخلاف كلام العرب وقد ورد عن ابن عباس
سماع كلام الشعراء كثير اللاتسداد على ألفاظ القرآن وفهم كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله لاسخف
فيها) يضم السين المهملة وسكون الخاء المعجمة الرفة والهزال والمراد الكلام المستخف (قوله ثم نقل) أي الشيخ
زين في الأشياء والتظاهر وقد ذكرها الحسن وخلاصة المقصود منها ما ذكره الشارح فنعنا الله به (قوله
ومعطها) أي عطف المقصود منها وحلاصتها (قوله إن الفتنة هوفرة الحديث) لأن الحديث مشغل على الأوصاف
والنواهي وهو الفتنة حيث لا سيما إذا فسر الفتنة بما فسر أبو حنيفة من أنه معرفة النفس ماله وما عليها
وأما ذكر ذلك من المسئلة لأنه هو المقصود وما يعلق بها نحن فيه وفي الكلام استعارته الحديث بالشجر
بجامع الانتفاع على طريق الاستعارة المسكنة والقرينة الإضافة (قوله وفيها) أي في الأشياء من الفوائد
أيضا نقل عن أول شرح البهجة للراقي (قوله كل إنسان) أي مطلقا لما وكافرا لا العبد بقا لغوام
كافي الحديث وإن أحكم يعمل بعمل أهل الجنة الخ (قوله) أي ما ذكره في الآخرة (قوله وبه) أي ولا يعلم
ما أراد الله إيقاعه في الدنيا حال حياته (قوله لأن إرادته) مصدر مراد به اسم المفعول أي مراده (قوله
غيب) مصدر مراد به اسم المفعول أي مقبب هنا (قوله إلى الفتنة) استثناء من فاعل لا يعلم وانظر ما المراد
بالفتنة هل المراد ما يسمي الفتنة في اصطلاح الفقهاء حتى يعمل من يحفظ ثلاثة فروع أو المراد به الفتنة عند
منه أم هو أحسن الخ معناه أنه لا يدرى ما لا يدرى ~~بما لا يدرى~~ أقول هذه الفائدة أغناسم

والكهانة ودخل في الفلسفة علم المتطق ومن
هذا القسم علم الحرف والموسيقى ومكرها
وهو أشعار المولدين من الغزل والبطالة
ومباحا كشعارهم التي لا يحق فيها كذا في
فوائد شتى من الأشياء والتناثر ثم نقل
في مسئلة الرابعات ومعطها أن الفتنة هوفرة
الحديث وليس ثواب الفتنة أقدر من ثواب
الحديث وفيها كل إنسان غير الانبياء لا يعلم
ما أراد الله تعالى له وبه لا توارثه تعالى
غيب إلا الفتنة فانهم علموا بإرادته تعالى بهم
بحديث الصادق المسروق من برداقه به
شرا يفقهه في الدين وفيها كل شيء يسأل عنه
العبد يوم القيامة إلا العلم لأنه طلب من نبيه
أن يطلب الزيادة منه وقيل رب زدني علما
فكيف يسأل عنه

أن لو تمين إطلاقا فذهب في لسان الشرع على هذا فقط كيف وقد وقع في تعريفه اختلاف ~~كثير~~ حتى حله
الغزالي على علم التعريف وثأل الله تعالى من فضله أن يجعلنا وأجبا بأنهم أرادهم الخير في الدنيا والآخرة
(قوله غير الانبياء) وأما هم فقد علموا ذلك بتناوذك أن سلب المعوم مجال كماله الشعراني في تنبيه المقترين
(قوله فانهم علموا) أنه لا استثناء (قوله إرادته) أي منه لم يردنه وهو الخير أو أطلق المصدر وأراد اسم المفعول
(قوله بحديث) منه لم يعلموا أي علوا بسبب هذا الحديث (قوله المصدر) أي إذا حال يصدق فيما يجمع منه
(قوله من يرد الخ) بدل من حديث فالحال في محل جزم (قوله وفيها) أي الأشياء من الفوائد أيضا نقل عن التصوم
(قوله كل شيء) من الحلال والحرام والصدق والكذب قال تعالى يسأل الصادقين عن صدقهم (قوله إلا العلم)
أي فلا يسأل عنه (قوله طلب من نبيه) أي أمره بالآية الآية (قوله فكيف يسأل عنه) استثناء بمعنى

التي لا يخلو بسأل عنه أقول هذه العلة لا يقيد المذهب لأن كل خير مواء كان علما أو غيره نطلب الزيادة منه في لسان
 التشرع ولما لم تكن هذه الآية دالة على موع ذلك بسأل عنه وقال أبو السعدي في نظر لما ورد في السنة لا تزول
 فقد ما عهد يوم القيامة حتى يسأل من أربع من عمره فيها أفناء وعن شباب فيها إبلاء وعن ماله من أي شيء اكتسبه
 وعن علمه ماذا صنع فيه جوى وفي الحديث والقرآن بجعلك أي من جهة العمل بما علم منه أو بعده
 وبالجملة فهذه العبارة غير مسلمة لا يقال إن قوله إلا العلم أي الاطلب العلم والاخذ في أسبابه فلا يسأل عنها فلا
 يقال لماذا طلبته ولماذا أخذت في أسبابه لا نقول طلب كل خير كذلك ثم يقال ما المانع أن يسأل من طلبه هل
 قصدت طلبه دفع الجهل من نفسك أو نفع القبر أو الرياء أو لتصرف به وجوه الناس اليك أو لتأري به السفهاء
 ويدل لذلك الحديث من طلب العلم ليجاري به السفهاء الخ (قوله وفيها) أي في الأشياء عن آخر المصنف (قوله من
 مذهبنا) أي من صفته فالعنى إذا استلنا أي المذاهب صواب (قوله مخالفنا) أي في الفروع أو أشياء أي الفروع
 الفقهية كالامام الشافعي والامام مالك والامام أحمد رضي الله عنهم وفي نسخة من الأشياء مخالفتنا بصيغة
 الجمع (قوله قلنا) أي في الجواب لسائل وقوله مذهبنا الخ مقول القول وقوله وجوبنا راجع لقلنا أي يجب علينا
 أن نقول ذلك ولذا قال في الأشياء يجب علينا أن نجيب بأن مذهبنا الخ (قوله صواب يحتمل الخطأ) أي صواب
 ذلك لأنه قد قلده ولا يقلد شخصاً مع اعتقاده خطأ وأما لم تقطع بأنه صواب لأنه لم تقطعنا القول بذلك لما صح
 قواهم إن المجتهد يخطئ ويصيب (قوله ومذهب مخالفنا) أي في الفروع كما مر (قوله خطأ يحتمل الجواب) هذا
 بناء على أن الحق واحد وهو المشهور وأما لم تجزم بخطأ المخالف في الفروع لما تقدم من أن المجتهد يخطئ ويصيب
 اه والمراد أن ما ذهب إليه امامنا صواب عنده مع احتمال الخطأ في كل مجتهد يصيب وقد يخطئ في نفس الامر
 وأما بالنظر اليها فكل واحد من الاربعة مصيب في اجتاده فكل مقلد يقول هذه العبارة لو سئل عن مذهبه
 على لسان امامه الذي قلده وليس المراد أنه يكلف كل مقلد اعتقاد خطأ المجتهد الآخر الذي لم يقلده لان تقلده
 واحد منهم انما يسوغ بقدر ضرورة التقليد وهي كون المقلد ليس من أهل النظر في الأدلة لاستنباط الاحكام
 الظنية فقلده في العمل فقط فان قلت أنه مكلف به أيضا فالزم أداء التكليف مع اعتقاده عدم صحتها
 قلت لا يلزم ذلك الا لو اعتقد عدم صحة ما قلده نفسه ونحن لا نقول به بل هو على الصواب ظاهر بحيث فعل
 ما عليه بقوله تعالى فاسألوا أهل الذكر ان كنتم لا تعلمون وهو الاخذ بقول المجتهد وأما تخطئة خلاف مذهبه فها
 هو مكلف بها كذا انصحه شيخنا من القول السيد لاين الملائم فزوج المكي الحنفى اه أبو السعود (قوله معتقدنا)
 أي في العقائد كقولنا بحدوث العالم وأن الافعال كلها لله (قوله ومعتقد خصوصنا) أي أهل الاعتزال القائلين
 بأن العبد يخلق أفعال نفسه وكقول الحكماء ان العالم قديم بعناصره الاربعة ولهذا قال في الاشياء وإذا استلنا
 من معتقدنا ومعتقد خصوصنا في العقائد (قوله قلنا) أي في جواب السؤال عما ذكر وجوبنا (قوله الحق ما نحن
 عليه) أي من العقائد (قوله ما عليه خصوصنا) من الشبهة المخالفة لقواعد التشرع وقانونه وليس المراد بالخصم
 هنا مايمع الاشارة فانهم خالفونا في بعض المسائل كما نقول بأن الايمان يزيد وينقص وبعدم صفه التكوين فان
 هذا الخلاف ليس يساطل وليس يشبه بل لكل وجهة والله تعالى أعلم (قوله وفيها) أي في الاشياء متفلا عن بعض
 المشايخ (قوله العلوم) أي جنس العلوم ثلاثة أي ثلاثة أنواع (قوله علم نضج) أي تفرقت قواعده وتفرعت
 عليها الجزئيات ودقت اعتراضاته وفصلت آقاويله ووضعت معضلاته أفاده الخاي بابضاح (قوله وما احترق)
 أي ما بلغ الغاية والتمية بل ما زالت فيه فروع وأبحاث وأشياء لم يقفوا على حقيقتها من كلام العرب (قوله علم
 التصو) الاضافة للبيان (قوله والاصول) أي علم العقائد وأما اصول الفقه فداخله فيه ويحتمل أن يكون المراد
 ما هو أهم (قوله وعلم لا نضج) أي لم تفرز كل قواعده ولم يوقف لها على آخر وأما حكم فيها بحسب ما ألهمه وفوق
 ذلك لا يعلمه الا الله تعالى ولم يتكلموا على كثير من جزئياته (قوله وهو علم البيان) المراد به مايمع العلوم الثلاثة
 المحسنى والبيان والبديع ولذلك قال الزمخشري ان منزلة علم البيان من العلوم مثل منزلة السماء من الارض اه
 ولم يقفوا على ما في القرآن جميعه من بلاغته وفصاحته وتكته وبديعاته بل على التزاليس قال الله تعالى قل لئن
 اجتمعت الناس والجن على أن يأتيوا بمثل هذا القرآن لا يأتيون بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيرا وأما ذلك لما فيه
 من البلاغة (قوله والتفسير) أي تفسير القرآن فقد ذكر السيوطي في الاتقان أن القرآن في اللوح المحفوظ كل

وفيها إذا قلنا عن مذهبنا ومذهب مخالفنا
 قلنا وجوباً مذهبنا صواب يحتمل الخطأ
 ومذهب مخالفنا خطأ يحتمل الصواب وإذا
 قلنا عن معتقدنا ومعتقد خصوصنا
 وجوباً الحق ما نحن عليه والباطل ما عليه
 خصوصنا وفيها العلوم ثلاثة علم نضج وما
 احترق وهو علم التصو والبيان والتفسير

حرف منه بقرينة جيل كاف وكل آية نعمتها من التفسير ما لا يعلم الا الله تعالى (قوله وعلم نوح) أي قرئت فواحدة
وحيث غالب جريته حتى لم يبق منه الا القدر اليسير مما لا يحتاج له عامة الخلق (قوله واحترق) أي بلغ النهاية
بحيث لا يحتاج الى مزيد بل لو أنى زيادة الا ان لا تقبل لان الجمع بين رحمة الله معنوا النظر في الكتاب والسنة
وخرجوا الاحكام وايدوا قواعدها وهذا تخيير مرادوا لا فلا احتراق مفسد الاشياء (قوله علم الحديث) وذلك
لانه قد تم المراد منه وذلك لان الحديثين جراحهم الله خيرا ووضعهوا كتابا في أسماء الرجال ونسبهم والفرق بين احكامهم
ويبنوا بي الحفظ منهم وفاسد الرواية من صحيحها ومنهم من حفظ المائة ألف والثلاثمائة وحصرهم من روى عن
النبي صلى الله عليه وسلم من العصابة ويبنوا الاحكام والمراد منها بحسب ما يراه كل مجتهد على قدر ما اهتم به
الله تعالى فانكشفت حقيقته وظهرت ما طبع به حيث لا يحظر بوجوده أمر في الحديث بوقت الا وقد يوجد موثقا
على ان اراد وزادة (قوله والفقه) المراد ما بين كتب فروعها واصله وهذا ما هو معلوم فترى حوادث الخلق على
اختلاف واقعهما وتشتيتا امر قومة بعينها أو ما يدل عليها بل قد تكلم الفقهاء على امور قد لا تقع أصلا
فصاعليها خشيعة وقوعها أو تقع نادرا أو ما لم يكن منه صفا نادرا يسير وقد يكون منصوبا غير أن
الناظر يقصر عن البحث عن محله أو عن فهم ما يقصده مما هو منصوص به أو ينطوق (قوله وقد قالوا) أي
بعض فقهاء مذهبنا والمراد بالفقه المذكور الفقه الذي روى من طريق أبي حنيفة والافطريق الامام مالك
مروية عن نافع عن ابن عمر وطريق الشافعي عن مالك الخ وطريق الامام أحمد عن الشافعي الخ فاللائق
بمثل هذه العبارة أن تجعل على ذلك ولوحات على ظاهرها لا يقتضي أن الفقه لم يكتم فيه الا هؤلاء والواقع بخلافه
(قوله الفقه) المراد به الفروع الشرعية فالمراد بالفقه ما هو في اصطلاح الفقهاء (قوله زعمه الخ) أي اقول من
تسبب في كثرة زيادته والاقول الظاهري هو رسول الله صلى الله عليه وسلم والحقيق هو رب الازفة عز وجل
ففيه تفريع الاحكام الشرعية بالزعم واشتق منه فرع بمعنى فرع الاحكام واستنبط استعارة تصريحية تبعية قال
في شرح الطحاوي اعلم أن أبا يوسف ومحمدا وزفر والحسن بن زياد تلاميذ أبي حنيفة وأبو حنيفة كان تلميذ
حماد وحماد تلميذ ابراهيم النخعي وابراهيم كان تلميذ علقمة وعلقمة كان تلميذ سعد الله بن مسعود ورضي
الله تعالى عنهم أجمعين وعبد الله بن مسعود تلميذ رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله وسقاء علقمة) المراد
بالسقي تقويته بتأييده ببعض الادلة والتفاريع (قوله وحده) أي بجمعه أي جمع ما انتشت منه من فوائده
ونواديه لكن لم يكشفه كل الكشف فذهب جمعه للفروع بالحصاد بجمع الفهم في كل (قوله النخعي) نسبة
الى النخع وهي قبيلة وهو كوفي تلميذ حنظلة مات محتقيا من الحجاج اه زرقاتي على المواهب (قوله وداسه)
أي كشف بعض المسائل ووضعهوا وهاها لا تتفارع (قوله وطلحة أبو حنيفة) أي أظهر خباياه وأوضح المقصود
منه (قوله وجهه أبو يوسف) أي أن أبا يوسف عمدا ما قرره أبو حنيفة فذهب وجمع الظاهر وحقق النظر (قوله)
وخبره محمد) أي جمع الروايات عن الامام ونفع الفروع وبين ما رجع عنه الامام وأظهر الفقه من السجين واكثر
الحوادث في زمنه فصار يدونها (قوله وسائر الناس) أي باقي الناس يا كرون من خبره أي من الفقه الذي دونه
وسقته (قوله فقال) أي من البسيط وترتيب هذا النظام بخلاف الترتيب قبله لانه جعل فيه علقمة حمادا
وابراهيم دواسولا يعترض بالمناقاة لانه لم يقل وقد تلمه بل قال وقد تلمه فهي طريقة أخرى وعلقمة بالتسوين
لضرورة النظام (قوله والا كل الناس) أي ناس مذهب والاصرفهم ظاهروا ما بالنسبة للامام مالك فقد نقل
فقهاء المالكية أن المدونة التي هي أصل مذهبهم نقلها أسد بن القرات من أسئلة محمد وكان يذكر أجوبة المسائل
على مقتضى قواعد المذهب ثم انه انتقل الى مذهب الامام مالك فأبقى أصل الاسئلة وغيرها الاجوبة على مقتضى
ما يراه الامام مالك رضي الله تعالى عنه وأما الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه فقد روى الخطيب عن الربيع
قال سمعت الشافعي يقول الناس عيال على أبي حنيفة في الفقه وروى الخطيب عن سمر بن جهمي قال سمعت
محمد بن ادريس الشافعي يقول الناس عيال على أبي حنيفة كان أبو حنيفة ممن وفقه ومن اراد أن يقتصر
في الشعر فهو عيال على زهير بن أبي سلمى ومن اراد أن يقتصر في تفسير القرآن فهو عيال على مقاتل بن حيان
ومحمد بن محمد بن الحسن الشيباني ذكر ذلك السيوطي في تبيين الصيغ في مناقب أبي حنيفة رضي الله
تعالى عنه وعيال من القول بمعنى التكفل فكأن أبا حنيفة تكفل لهم ببيان ما يحتاجون اليه من امور دينهم

وعلم نوح واحترق وهو علم الحديث والفقه
وقد قالوا الفقه زعمه عبد الله بن جبر
وروى الله عنه وسقاء علقمة وحده ابراهيم
النخعي وداسه حماد وطلحة أبو حنيفة وجهه
ابو يوسف وخبره محمد وسائر الناس يا كرون
من خبره وقد تلمه بعضهم فقال
الفقه زرع ابن مسعود وعلقمة
حماد ثم ابراهيم دواس
فسمان طاحنه يعقوب عاجنه
محمد خاير والا كل الناس

(قوله عليه) أي الامام محمد خالص لا قرب مذكور (قوله كالجامعين) الصغير والكبير وقد ألفت في المذهب
 وكيف حيث بالجامع فوق ما ينف على أربعين وكل تأليف لمجد وصف بالصغير فهو من روايته عن أبي يوسف
 عن الامام وما وصف بالكبير فهو روايته عن الامام بلا واسطة (قوله صار الشافعي فقهيا) أي بما اطلع عليه
 من الكتب لا أنه لم يفصل له هذه الصفة الا بسبب محمد لأن الامام الشافعي مجتهد مطلق قبل اجتماعه على محمد
 وقول الحلبي ثم يصح أن يقال فيه اطلع الشافعي على مسائل لم يكن مطلع عليها قبل فان محمد ارجعه الله
 تعالى ابداع في كلمة استخراج المسائل والا فاشافعي رضي الله تعالى عنه فقه مجتهد قبل وروده الى بغداد وكيف
 يستفاد الاجتهاد المطلق من ليس كذلك هو المراد والمتعين في هذا المقام وما أجاب به هو عن قوله والله
 ما صرت فقهيا الا بكتب محمد بن الحسن من أن المعنى ما زدت بصيرة في الفقه الا بذلك هو الجواب عن هذه
 العبارة (قوله حيث قال) الحثية لتعليل (قوله من أراد الفقه) أي تعلمه فليزم أصحاب أبي حنيفة انظر هل
 يخص الموجودين في زمنه أو يعم (قوله والله ما صرت فقهيا) أي ما زدت علما بفروع الفقه (قوله الا بكتب)
 أي بسبب اطلاعي على كتب محمد بن الحسن (قوله هذا العلم) أي علم الفقه ثم يحتمل أن المراد بالعلم الملكية
 أو الادراة والقواعد والضوابط (قوله فوقنا) أي أعلى منا (قوله بدرجتين) أي بمرتبتين ومنازل الجنان
 حساب والدرج يستعمل في العاقل والدر في السفلى والدرجتان لعلهما درجة السبق ودرجة المشيخة
 عليه أو درجة قضاء حاجات المسلمين بال قضاء لأن أبا يوسف نزل في قضاء وعدل وفي نسخة درجة وهو الذي
 في القضاء قال وفي رواية يني وبينه كابين السماء والأرض (قوله فأبو حنيفة) أي فابن أبي حنيفة (قوله هيما)
 اسم فعل أي بعد مكانه عن أبي يوسف (قوله في أعلى عليين) اسم لا على الجنة أي هو في أعلى مكان في الجنة
 وكونه في الأعلى بالنسبة اليهما لا مطلقا لأن الانبياء والعصاة أرفع منه درجة قطعا وأما الله تعالى فهو اللهم
 اجد المعنى مع الذين يفصل على أن المراد في الاجتماع والمؤانسة لا في الدرجة والمنازلة ومنه قوله تعالى فأولئك مع
 الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين الخ (قوله كيف) استفهام انكاري يعني الثاني أي كيف لا يعطى
 هذا المكان الا على (قوله وقد) الواو للعال (قوله بوضوء العشاء) أي الاخيرة كما في مقدمة الفزوني (قوله
 أربعين سنة) قال مسهر بن كدام أتيت أبا حنيفة في مسجده فرأيت به على القعدة ثم يجلس للناس في العلم حتى
 يصلى الظهر ثم يجلس الى العصر فاذا صلى العصر جلس الى المغرب فاذا صلى المغرب جلس الى العشاء فاذا صلى
 العشاء دخل البيت فقلت في نفسي هذا الرجل في هذا الشغل متى يتفرغ لمطالعة لنامته فلما هذا الناس
 خرج الى المسجد فاتصّب بالصلاة الى أن طلع الفجر فلما أصبح دخل منزله ولبس ثيابه وخرج الى المسجد
 وصلى القعدة جلس للناس الى الظهر ثم الى العصر ثم الى المغرب ثم الى العشاء ثم دخل البيت فقلت في نفسي
 ان الرجل قد ينشط الليلة لا تعاهدنه الليلة فتعاهدنه فلما هذا الناس خرج الى المسجد فاتصّب ففعل كفعله
 في الليلة الاولى فلما أصبح دخل منزله ولبس ثيابه وخرج الى الصلاة ففعل كفعله في يومه حتى اذا صلى العشاء
 فقلت ان الرجل قد ينشط الليلة والليلتين لا تعاهدنه الليلة فتعاهدنه كفعله في ليلته فلما أصبح جلس
 كذلك فقلت في نفسي لازمته الى أربعين أو موت قال لازمت في مسجده قال ابن معاذ بطني أن مسعرا
 مات في مسجد أبي حنيفة في مسجده رضي الله تعالى عنه رضي الابرار وسأل حفص بن غياث رجه الله أبا
 حنيفة ط الذي قواه على الطاعة فقال اني دعوت الله تعالى باسمائه على حروف بائنا الخ وقد ذكر الدعاء
 في المقدمة الفزونية اه وقال السيموطي في تبيين الصيغ روى الخطيب عن حفص بن عبد الرحمن قال
 سمعت مسعرا بن كدام يقول دخلت ذات ليلة المسجد فرأيت رجلا يصلي فاستقبلت قرأته فقرأ سبعاً فقلت
 ركع ثم قرأ التثنية فقلت ركع ثم انصف فلم يزل يقرأ القرآن حتى خفه كله في ركعة فظنرت فاذا هو
 أبو حنيفة وروى عن خارجة بن خارجة بن مصعب قال ختم القرآن في ركعة أربعة من الأئمة وعقدتهم
 أنا حنيفة وروى الخطيب عن يحيى بن نصر قال سمعت أبا حنيفة يبايخ القرآن في شهر رمضان ستين
 خقة وروى الخطيب عن حماد بن يوسف قال سمعت أسد بن عمرو يقول صلى أبو حنيفة فبما حفظ عليه صلاة
 الفجر بوضوء العشاء أربعين سنة وكان طاعة الليل يقرأ جميع القرآن في ركعة واحدة حفظ أنه ختم القرآن
 في الموضع الذي توفي فيه سبعين ألف مرة وروى الخطيب عن حماد بن أبي حنيفة قال لما مات أبي سألتنا

وقد ظهر عليه بتمامه كالجامعين والبسط
 والزيادات والنوادر حتى قيل انه صنف في
 العلوم الدينية تصانيف وتسعة وتسعين كتابا
 ومن تلامذته الشافعي وقوض اليه كتبه وماله فبسيه
 صار الشافعي فقهيا ولقد أنصف الشافعي
 حيث قال من أراد الفقه فليزيم أصحاب أبي
 حنيفة فإن المعاني قد تبسرت لهم والله
 ما صرت فقهيا الا بكتب محمد بن الحسن وقال
 اسمعيل بن أبي رجا وأبى محمد في المنام فقلت
 له ما فعل الله بك قال غفرت لي ثم قال لو أردت
 أن أعذبك ما جعلت هذا العلم فيك فقلت له
 فأين أبو يوسف قال فوقنا بدرجتين فأبى
 حنيفة قال هيما ذلك في أعلى عليين كيف
 وقد صلى الفجر بوضوء العشاء أربعين سنة

مسافر) وقع التعبير في مقدمة الغزوي وفي تبيين الصحيفة بمسرح كدام (قوله من جهة) أي الامام أبا حنيفة رضي الله تعالى عنه (قوله أن لا يضاف) أي من غوائل الدنيا والآخرة وتعام كلامه وأن لا يكون شرط في الاحتياط لنفسه كما ذكر في المقدمة (قوله وقال) أي مسافر نسب في المقدمة هذين البيتين لا في يوم حيث قال أئمة الاسناد الاديب أبو يوسف يعقوب بن أحمد رحمه الله تعالى وظاهر عبارة الشارح أنه ما أنشأ لمسافر إلا أن يجعل قوله قال أي نقلاً عن الغير (قوله فيه) أي في الامام أي في مدحه (قوله حسي) اسم بمعنى كافي مبتدأ ومضاف اليه وما أعده خبره وقوله دين النبي الخ يدل من قوله ما أعده وهو على تقدير مضاف أي تدبر دين ويدل عليه ثم اعتقادي (قوله من الخبرات) أي من أفعال الخير والقرابات (قوله ما أعده) أي ما هيأته وحصلته (قوله يوم القيامة) متعلق بحسي وكذلك في رضى الرحمن أي في الاسباب التي توجب الرضوان يعني أن الامور المقتضية لرضى كثيرة يكفي منها هذان الشبان وهما دين النبي ومذهب النعمان ويحتمل أن يوم متعلق بقوله بعد ذلك في رضى الرحمن (قوله وعنه) أي وروى عنه في مدح الامام الاعظم (قوله ان آدم أقصر) حق كآله الله تعالى بأبي محمد وأعلمه الله تعالى بفضل محمد عليه الصلاة والسلام (قوله وأنا أقصر برجل من أمتي) المقصود من هذا مدح أئمة لان كل نبي يفرح بالصالحين من أئمة وأهل الزهد والورع منهم وليس المقصود أنه تزداد به درجته بل النبي في أعلى مراتب الكمال (قوله اسمه نعمان) قال في تبيين الصحيفة في ذكر أصل الامام الاعظم قال الخطيب في تاريخه أئمة القاضى أبو عبد الله الحسين بن عبد الله الصيرفي أئمة من عمر بن ابراهيم المقرئ حدثنا مكرم بن أحمد القاضي حدثنا أحمد بن عبيد الله بن شاذان المروزي حدثني أبي عن جدتي سمعت اسمعيل بن حماد بن أبي حنيفة يقول أئمة اسمعيل بن حماد بن النعمان بن ثابت بن النعمان المروزي من أبناء فارس الاحرار والله ما وقع علينا رق قط ولد جدتي سنة ثمانين وذهب ثابت يجتدي الى علي بن أبي طالب رضى الله عنه وهو صغير دعاله بالبركة فيه وفي ذرية وعن نرجس من الله أن يكون قد استجاب ذلك لعلي بن أبي طالب قبضه الله وقوله وذهب يجتدي الخ فيه أن علياً مات قبل الثلاثين من الهجرة وولد الامام سنة ثمانين من الهجرة وبأنى للشارح أن ثانياً أدرك الامام علياً فدعاله وذرية بالبركة ولم يذكر أنه أخذ الامام معه (قوله هو سراج أمتي) أي المتور على أمتي شبهه بالسراج بجامع الاهتداء في كل والمشببه أمر كل فلاجع بين طرفي التشبيه (قوله يفقرون بي) أي على الملائكة ويحتمل على أهمهم (قوله وأنا أقصر الخ) ان قلت ان العصابة رضى الله عنهم أجيبين أفضل من أبي حنيفة قطعا فهم احق بالاعتزاز أجيب بأن الاقتزار من حيث انه قد وجد في زمن انقطعت فيه العصابة وضعت السنة بعض ضعف فكان في وجوده في زمانه رحمة للخلق ونفع عظيم فن حيث هذه الجهة استحق هذه الخصوصية وهذا كما قالوا في سعيد بن جبيل لما قتله الجراح انه قتل به سبع عشرة مرة وقتل بغيره كل انسان مرة واحدة مع انه قد قتل عبد الله بن الزبير وغيره من العصابة وهم افضل منه قطعاً فاجيب عن ذلك بما ذكرناه (قوله من احبه) أي حباذ فبا محبت انه يحبه لكونه ممثلاً للاوامر متبجاً للتواهي وليس المراد حبا بالاتباع لما رآه ولا حب هوى والمراد حب اتباع في الامور والمثبات (قوله ومن ابغضه) يقال بغض وأبغض والاول اخصم (قوله الضياء المعنوي) هو شرح مقدمة الغزوي (قوله موضوع) أي كذب على النبي عليه الصلاة والسلام (قوله تعصب) أي حبة وانكار الحق ولم يذكر صاحب الضياء هذا في فصل المناقب وانما ذكره خدشاً آخر لفظه من رواية أبي هريرة في أمتي رجل اسمه النعمان وكنيته أبو حنيفة هو سراج أمتي وكثرها ثلاثاً قال في الضياء قال ابن الجوزي في الموضوعات قال الخطيب هذا الحديث موضوع (قوله لانه) أي هذا الحديث (قوله بطرق مختلفة) أي بأشياء متعددة أي فلا أقل من أن يكون ضيفاً لا موضوعاً على أن الضعيف اذا كثرت طرقه ارتقى الى مرتبة الحسن فلم يجازي أن هذا الحديث حسن لسكثرة طرقه (قوله في مناقبه) أي الجرجاني التي ألفها فيه (قوله التسترى) امام عظيم رضى الله عنه كان يقول اني لا عهد لي بشاقي الذي أخذته الله على في عالم الذر واني لا رى أولادي من هذا الوقت الى أن أخرجهم الله الى عالم الشهود والظهور (قوله لو كان) أي وجد فكان تامة (قوله أئمة موسى) خصوا الكونهم اكثر الامم ما عدا الله سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ثم يليه عيسى عليه الصلاة والسلام (قوله مثل أبي حنيفة) أي شخص مثله في الديانة وبذل النصيحة (قوله لما تهودوا) أي لما صاروا يهوداً حتى اليهود هم رد الكونهم يهودون عند قرايتهم اي تعالىون وقيل لانهم من اولاد

قوله بمسرح كدام هرباني القلموس
والصاح اه محمده

قوله يقول أئمة اسمعيل الخ مصوابه أنا اسمعيل الخ بضمير المتكلم كما هو في بعض النسخ وفي عبارة ابن خلد كان أيضاً ما تحريره الى أئمة أنا كما هذا في وقع في الر كما في نسخة العبارة كما لا يخفى فتنبه اه محمده

وقال مسافر بن كدام من جهله بينه وبين
الله رجوت أن لا يخلف وقال فيه
حسي من الخبرات ما أعده
يوم القيامة في رضى الرحمان
دين النبي محمد خير الورى
ثم اعتقادي مذهب النعمان

وعنه عليه الصلاة والسلام ان آدم أقصر
وأنا أقصر برجل من أمتي اسمه نعمان وكنيته
أبو حنيفة هو سراج أمتي وعنه عليه الصلاة
والسلام ان سائر الانبياء يفقرون بي وأنا
أقصر بأبي حنيفة من أحبه فقد أحبني ومن
أبغضه فقد أبغضني كذا في المقدمة شرح

أبغضه أبي الليث قال في الضياء المعنوي
مقدمة أبي الجوزي انه موضوع تعصب
وقول ابن الجوزي في مناقبه وروى الجرجاني
لانه روى بطرق مختلفة وروى الجرجاني
في مناقبه بسنده لسبل بن عبد الله التسترى
أنه لو كان في أئمة موسى وعيسى مثل
أبي حنيفة لما تم ودوا

يهود ابن اسرائيل وهو يعقوب عليه الصلاة والسلام وهذه العلة لا تظهر الا في اولاد يهودا خاصة مع ان
 التسمية عامة وفي حاشية شيخنا محمد عبادة العدوي على المولد اليهود مشتق من اليهود وهو التوبة والميل أو
 الرجوع من شيء الى ضده يقال هاد اذا تاب أو مال أو رجع من شيء الى شريكه معوا بذلك لانهم تابوا عن
 عبادة الجبل أو الموال من الحق الى الباطل ورجعوا من الخير الى الشر وخطوا في اعتقادهم أو هو معرب يهودا
 بالذال المهملة ابن يعقوب اهلقاني (قوله ولا تنصروا) أي ولا صاروا نصارى معوا نصارى لانهم سكنوا بلدا يقال
 لها نصرة وقيل له معوا هم نصرة عيسى عليه الصلاة والسلام وفي العبارة لقب ونشر مرتب فقوله لما تم ودوا يرجع
 لآلته موسى وقوله لما تنصروا يرجع لآلته عيسى وهذه قضية شرطية والشرطية لا تقتضي الوقوع كقوله عليه
 السلام لو عاش ابراهيم لكان نبيا أو ان المراد لو كان فيهم في زمن الفتنة وخلقهم عن الرسل مثل أبي حنيفة
 وروعا زهد الا كما سارهم الذين اختاروا الرشاد وأخفوا الاحكام وغير وانعت النبي صلى الله عليه وسلم خوفا
 على ذهاب رياءهم لما تم ودوا أي لما داموا على ملة اليهود الملة الباطلة التي فيها وبطلوا بل كان يرشدهم الى
 دين موسى وعيسى ومن دسهم ما الايمان بمحمد صلى الله عليه وسلم عند ظهوره والله أعلم (قوله ومناقبه) أي
 مناقب الامام قال السيوطي في تبصير العصفية قد ذكر الائمة أن النبي صلى الله عليه وسلم بشر بالامام مالك
 في حديث يوشك أن يضرب الناس أكباد الابل يطلبون العلم فلا يجدون أحدا أعلم من عالم المدينة وبشر
 بالامام الشافعي في حديث لا تسبوا أقر يشاقق عالمها عيلا طبا في الارض علما أقول وقد بشر صلى الله عليه
 وسلم بالامام أبي حنيفة في الحديث الذي أخرجه أبو نعيم في الحلية عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم لو كان العلم بالثريا تناوله رجال من أبناء فارس وأخرج الشيرازي في الالفاب عن قيس بن
 سعد بن عباد رضي الله تعالى عنه قال قال صلى الله عليه وسلم لو كان العلم معلقا بالثريا تناوله قوم من أبناء فارس
 حديث أبي هريرة في صحيح البخاري ومسلم بافظ لو كان الايمان عند الثريا تناوله رجال من فارس وفي لفظ مسلم
 لو كان الايمان عند الثريا ذهب به رجل من أبناء فارس حتى يتناوله وفي صحيح الطبراني الكبير بافظ لو كان
 الايمان معلقا بالثريا تناوله العرب لئلا رجال من فارس وفي الطبراني أيضا عن ابن مسعود رضي الله
 عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو كان الدين معلقا بالثريا تناوله ناس من أبناء فارس فهذا الاصل
 صحيح يعتمد عليه في البشارة والفضيلة ويستغنى عن أغلب الموضوع اهـ والمناقب جمع منقبة وهي المنصالح
 الحميدة ومن جعلتها مآروا الخطيب عن أبي يحيى الحاشي قال سمعت أبا حنيفة يقول رأيت رؤيا فآفرعتني
 رأيت أني أنيش قبر النبي صلى الله عليه وسلم فأثيت البصرة فأمرت رجلا يسأل محمد بن سيرين فسأله فقال
 هذا رجل ينشر أخبار رسول الله صلى الله عليه وسلم وروى الخطيب عن أبي وهب بن مزاحم قال سمعت عبد
 الله بن المبارك يقول لو أن الله أغاثني بأبي حنيفة وسفيان لكنت كسائر الناس وروى الخطيب عن جبر بن
 عبد الجبار قال قيل للقاسم بن معين بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود رضي الله تعالى عنه أترضى أن
 تكون من غلمان أبي حنيفة قال لا اجلس الناس الى أحد أنفع من مجالس أبي حنيفة وروى روح بن عبادة
 قال كنت عند ابن جريح سنة خمسين ومائة وأتاه موت أبي حنيفة فاسترجع ورجع وقال أي علم ذهب وروى
 الخطيب عن ابن الوزير المروزي قال قال عبد الله بن المبارك اذا اجتمع سفيان وأبو حنيفة فمن يقوم لهما على
 قسي أو كان يقول اذا اجتمع هذان على شيء فذلك يعني الثوري وأبا حنيفة وكان يقول ان كان أحد غيبي له أن
 يقول برأيه فأبو حنيفة يقول برأيه وقال عبد الله بن داود اذا أردت الاثارة أو قال الحديث فسفيان واذا أردت
 تلك الدقائق فأبو حنيفة وروى الخطيب عن محمد بن سعيد الكاتب قال سمعت عبد الله بن داود قال يجب على
 أهل الاسلام أن يدعوا إلى حنيفة في صلاتهم قال وذكر حفظه عليهم السلام والفقه وروى الخطيب عن أحمد بن
 محمد البلخي قال سمعت شاذان بن حكيم يقول ما رأيت أعلم من أبي حنيفة وروى عن اسمعيل بن محمد الفارسي
 قال سمعت مكي بن ابراهيم ذكر أبا حنيفة فقال كان أعلم أهل زمانه وروى الخطيب عن يحيى بن معين قال سمعت
 يحيى بن سعيد القطان يقول لا تكذب الله ما معناه حسن من رأى أبي حنيفة وقد أخف فاما أكثر أقواله وروى
 الخطيب عن سليمان بن الربيع قال سمعت مكي بن ابراهيم يقول جالست الكوفيين فسمعتهم يقولون سمعنا
 أبي حنيفة وروى الخطيب عن علي بن حفص البزار قال كان حفص بن عبد الرحمن شريكا أبي حنيفة فبعث

ولا تنصروا ومناقبه

اليه في رقة شناع وأعله أن في ثوب كذا وكذا ميا فاذا بعته فين فيه فباع خص المتاع ونسى أن يبين
ولم يمسلم من ابتاعه فلما علم أبو حنيفة بذلك تصدق بمن المتاع كله اه مانقة الجلال رضى الله عنه (قوله من
أن قصير) أي من - صرنا وجهها في كتب فن جعلها في كتاب لم يستوفها (قوله سبط ابن الجوزي) السبط
والحنيفة يطلقان على ولد الولد أي كان ذكرًا كان أو أنثى وتخصيص السبط بابن البنت والحنيفة بابن الابن
اصطلاحية وبعضهم نقلها عن أهل اللغة (قوله الانتصار) أي انتصار الشيخ للإمام وعبر فيه بالمطوعة
للاشارة إلى أن ذلك اثر نصرته لله تعالى له (قوله لا امام) هو المتقدم على غيره ولا شك أنه قد سبق الكل وفتح لهم
باب الاجتهاد (قوله غيره) أي غير سبط ابن الجوزي (قوله من ذلك) أي من المجلدين والتأليف في مناقبه كثير
البعض مختصر والبعض بسوط (قوله والحاصل) أي حاصل أمر أبي حنيفة وشأنه في نفسه (قوله من أعظم
مهمزات) لانه قد أخبر به قبل وجوده بالأحاديث الواردة التي ذكرناها آنفاً فانها حلت عليه قطعاً بخلاف
الحديثين الآخرين فان حديث لا نسبوا قبر بشافان عالمه بإعلام طابق الأرض علمه به بعضهم على ابن عباس
وكذلك حمل حديث عالم المدينة على أحد العلماء الذين كانوا بالمدينة بخلاف هذا الحديث فانه ليس له حمل
الآ أبو حنيفة وأصحابه (قوله بعد القرآن) متعلق بأعظم وليس المراد بالمهمزات حقيقة فان المهمزة ما اقترنت
بالصدق بل المراد بالمهمزات الكرامات التي أكرم الله بها أئمة لما تقدم من أنه حفظ على الأئمة السنن والفقهاء
ونصهم وعلمهم وفيه أنه لا يشترط التصديق لكل معجزة (قوله وحسبك) كافك أو اسم فعل بمعنى يكفي والكاف
فيه اسم أو حرف خطاب (قوله اشتهار مذهب) عبر بالاعتقال اشارة إلى أن ذلك شهرة عظيمة لا تعادل وهذه
الشهرة باعتبار بعض الأماكن والمراد بالاشتهار بين العلماء أعني سبق الاجتهاد ويدل لذلك قوله بعد ما قال
قولا الخ (قوله قولا) أي سواء ثبت عليه أو رجع عنه (قوله الأخذ به) أي قال به أو اعتقده (قوله امام من الأئمة
الاعلام) يحصل أن المراد أئمة أهل مذهب فالأخذ بمعنى الاعتقاد والعمل به حقيقة فان صاحبهم وان خلفاه في
نحو الثالث من المذهب لكن المخالفة بروايتهم عنه ويحتمل أن المراد أئمة المذاهب فالمراد بالأخذ الموافقة في
الاجتهاد لان الجهد لا يقلد جمده (قوله وقد جعل الله الحكم لأصحابه) أي التصرف بالشريعة والسياسة من
زمنه الخ والمراد أن ذلك فيهم وان كان في بعض البلاد دون بعض وليس المراد أن ذلك لا يكون إلا منهم فليس
في العبارة حصر وقول الحلبي أن أراد بالحكم السلطنة في زمنه وبعده بكثير كان الحكم للعباسيين ومذهبهم
مذهب جدهم فيقال في ذلك يمكن أن بهما من أمرائهم كان يقول بقول النعمان والذي كان يقول بقول ابن
عباس الخليفة الأعلى على أنه يمكن أن يقال أن مخالفة الامام لابن عباس في زمن المسائل كسلة الاستثناء
والاقتداء وفقه في كثير كعدم توريث الاخوة الاشماع الاخوة لآم في المسئلة المستثناة وكسقوط الاخت
في الاكدرية وغير ذلك وصحة الاستثناء في العيين بالله تعالى والطلاق وغير ذلك فيكون الخليفة على مذهبه
في أغلب الأحكام وقوله بعد ذلك وان أراد القضاء فهذا غير محتمل قد علمت مما ذكرناه ان الشارح لم يدع
الاختصاص فهذا ساقط أيضاً واهه علم (قوله من زمنه) أي الامام (قوله الايام) أي أيام المؤلف وإلى أيامنا
أيضاً فكل حوادث الانام في هذه الاحيان على مذهب الامام أبي حنيفة النعمان رضى الله تعالى عنه (قوله
الى أن يصحكم مذهب) أي ويستقر ذلك الى أن يصحكم قال الحلبي المراد أنه يجتهد بروايت اجتهاده مذهب على أن
الشافعية يقولون بموافقة اجتهاده للشافعي رضى الله عنه اه أقول والذي ينبغي لطائفة الحنفية أن لا يتكلموا
بهذه الافاظ الموهمة فانهم موجهة لتكلم فيهم بل أن بعض الحق يسبون الامام وينفون عنه الاجتهاد
فالاولى تجنبه ولذا ذكر مانقة صاحب الذخائر المهمات عن صاحب الاشاعة وما نقله عن علي القاري فانه
عظيم جداً ومنع للأكاذيب التي كذبها بعض المحدثين سابقاً ولا حقا قال في الذخائر خاتمة قال صاحب الاشاعة
وقع له من جهل الحنفية أنه ادعى أن كلام عيسى والمهدي يقلدان مذهب الامام أبي حنيفة رضى الله عنه
وذكره بعض مشايخ الطريق ببلاد الهند في تصنفه شاع في تلك الديار ثم وقف للشيخ علي القاري الهروي
الحق في زيل مكة المحترقة رحمه الله تعالى على تأليف معناه المشرب الوردى في مذهب المهدي نقله عنه هذا
القول ورد عليه رداً شنيعاً وجهله ولنقل كلامه هذا مختصراً فانه أهون للقبول بعوام الحنفية فانهم يسمون
على نقول أهل مذهبهم وان لم تتعلق بالحق فالرحمة الله تعالى وقد عارضني في هذه القصة يعني مسئلة التقليد

قوله اصطلاحية الخ له دراهم في التخصيص
معنى التفرقة اه معية

من أن تحصر وصفت فيها سبط ابن الجوزي
بجلدين كبيرين وسماه الانتصار لآمام أئمة
الامصار وصنف غيره أحكامهم من ذلك
والحاصل أن أبا حنيفة النعمان من أعظم
معجزات المصطفى بعد القرآن وحسبك من
مناقبه اشتهار مذهبه ما قال قولاً الأخذ به
امام من الأئمة الاعلام وقد جعل الله الحكم
لأصحابه وأتباعه من زمنه الى هذه الايام الى
أن يصحكم مذهب عيسى عليه الصلاة والسلام

المذكورة من هو عار عن الفضيلة بالكلية وأبرز قلاما كتب في قضا الدفاتر يقطع بطلانه حتى العقل القاصر
ومع هذا فهو ومنقول من كتاب مجهول ثم أن ركافة الفاظه ومبانيه تدل على بطلان معانيه وهذا أنا ذكره بلفظه
لتصديقه عما حدث قال ولم يحضر ما عليه من الويال وغضب الملك المتعال اعلم أن الله تعالى قد خص أبا حنيفة
بالشريعة والكرامة ومن كراماته أن الخضر عليه السلام كان يحيى إليه كل يوم وقت الصبح ويتعلم منه أحكام
الشريعة إلى خمس سنين فلما توفي أبو حنيفة ناجى الخضر ربه قال الهى أن ~~سكان~~ كان في عندك منزلة فانتدب لابي
حنيفة حتى يعلم من القبر على حسب عادته حتى اعلم شرع محمد صلى الله عليه وسلم على الكمال لتصل إلى
العارفة والحقيقة فتودى أن اذهب إلى قبره وتعلم منه ما تنتجها الخضر عليه السلام وتعلم منه ما شاء كذلك
إلى خمس وعشرين سنة أخرى حتى أتته الدلائل والآقاويل ثم ناجى الخضر ربه وقال الهى ماذا أصنع فتودى
أن اذهب إلى صفاتك واشتغل بالعبادة إلى أن يأتيك أمرى إلى أن قال ثم بعد المدة ظهر في مدينة ما وراء النهر
شاب وكان اسمه أبا القاسم القشيري وكان يخدم أمه ويحترمها ثم أنه قال وقتما من الاوقات لا تمينا أمه
قد حصل لي الحرص على طلب العلم وقد قال على ~~كترم~~ الله وجهه من كان في طلب العلم كانت الجنة في طلبه
فانتدب لي حتى اذهب إلى بخارى وأتعلم العلم فتفكرت والدته وقالت ان لم أعطه الاذن ~~أمكن~~ ما نفعه للخير
وان أذنت له لم أصبر على قراقه فلم يكن لها بد حتى أذنت له فودع القشيري أمه وعزم على السفر مع صاحب
له شاب يطلبان العلم فتعدت أمه على الباب باكية حزينة وقالت الهى اشهد أنى حرمت على نفسى الطعام
ودخول المنزل ولا أقوم من مقامى حتى أرى ولدى غنى القشيري وصاحبه حتى نزلا منزلا ليا كلافه
طعاما مقام القشيري ليقضى الحاجة فتلوث ثيابه ببوله فقال لصاحبه اذهب أنت فاني أريد أن أرجع
المنزل فاني أخاف أن تصيب النجاسة جسمي في المنزلة الثانية فتعودى عند والدتي أولى ورجع إلى أمه وكانت
تخاطبه على الباب مكاتها الذي ودعت ابنها فيه فقامت ونصاغت مع ولدها وقالت الحمد لله فامر الله الخضر
عليه السلام أن اذهب إلى القشيري وعلمه ما تعلمت من أبي حنيفة لانه أرضى الله بخاء الخضر عليه السلام
إلى أبي القاسم وقال أنت أردت السفر لاجل طلب العلم وقد تركت رضى أمك وقد أمرني الله تعالى أن أجيبك
كل يوم على الدوام وأعلك فكل يوم يحيى إليه الخضر عليه السلام حتى مضى ثلاث سنين وعلمه العلوم التي
تعلمها من أبي حنيفة في ثلاثين سنة حتى علمه الحقائق والدقائق ودلائل العلوم وصار مشهورا وافردي
عصره حتى صنف ألف كتاب وصار صاحب كرامات وكثر مريدوه وتلاميذه وكان له مرید كبير متدين
لا يفارق الشيخ فعلمه الشيخ ألف كتاب من مصنفاته ووضعها في الصندوق وأعطى ذلك المرید وقال قد بدى أمر
فاذهب وارم هذا الصندوق في جيحون فعمل المرید الصندوق وخرج من عند الشيخ وقال في نفسه كيف أرى
مصنفات الشيخ في الماء لكن اذهب وأحفظ الكتب وأقول للشيخ ربيتها وحفظ الكتب وبها للشيخ فقال ربيت
الصندوق في الماء قال الشيخ وما رأيت في تلك الساعة من العلامات قال ما رأيت شيئا قال الشيخ اذهب وارم
الصندوق فذهب المرید إلى الصندوق وأراد أن يرميه فلم يهن عليه فرجع إلى الشيخ مثل الاول فقال له الشيخ
أرسلته قال نعم قال وما رأيت قال لم أر شيئا قال الشيخ ما ربيتها فذهب وارمها قال في سر أمع الله تعالى ولا ترد
أمرى فذهب المرید ورمى الصندوق فخرج من الماء وأخذ الصندوق فقال له المرید من أنت فتنادى في الماء الهى
فتنادى من الماء الهى فتنادى من الماء الهى فتنادى من الماء الهى فتنادى من الماء الهى فتنادى من الماء الهى
وكلت من الماء الهى فتنادى من الماء الهى فتنادى من الماء الهى فتنادى من الماء الهى فتنادى من الماء الهى
رأيت الماء قد انشق وخرج منه يد وأخذ الصندوق وقد صرت مقبلا في ذلك وما السر في ذلك قال الشيخ السر
في ذلك أنه إذا اقتربت القيامة وخرج الدجال ونزل عيسى عليه السلام بيت المقدس فيضع الانجيل بجانبه
ويقول أين الكتب المحمدية وقد أمرني الله تعالى أن أحكم بينكم بكتبه ولا أحكم بالانجيل فيطلبون الدنيا
ويطوفون البلاد فلم يوجد كتاب من كتب الشرع المحمدي فتعجب عيسى عليه السلام ويقول الهى بماذا أحكم
بين عبادك ولم يوجد غير الانجيل فينزل جبريل عليه السلام ويقول له قد أمرك الله تعالى أن تذهب إلى جبر
جيصون ونصلي ركعتين بجانبه وتنادى يا أمين صندوق أبي القاسم القشيري سلم إلى الصندوق وأما عيسى ابن مريم
وقد قتلت الدجال فذهب عيسى عليه السلام إلى جيحون وبسلى ركعتين ويقول مثل ما أمره جبريل عليه
السلام فينشق الماء ويخرج الصندوق ويأخذه ويضعه في جحر فيه ختمه وألف كتاب قبضي الشرع بتلك الكتب

ثم يسأل عيسى جبريل عليه السلام بم قال أبو القاسم هذه المرتبة قال برضا والدته نقل من كتاب أبيس الجلساء
قال الشيخ علي القاري ولا يخفى أن هذا مع ركاكته ولحنه كلام به من المحدثين الساعين في فساد الدين إذا انخرط
الحنفي قال الله تعالى في حقه عبدا من عباده أتينا روحه من عندنا وعلما من لدنا علما وقد نظم عنه موسى
عليه السلام كيف يكون من بطله تلامذة أبي حنيفة ثم عيسى وهو من أولى العزم يأخذ أحكام الإسلام من
تلميذ تلميذ أبي حنيفة وما أسرع فهم التلميذ حيث أخذ من الخضر في ثلاث سنين ما تعلمه الخضر في ثلاثين سنة
وأجيب منه أن أبا القاسم القشيري ليس معدودا في طبقات الحنفية ثم الجيب من الخضر عليه السلام أنه أدرك
التي صلى الله عليه وسلم ولم يتعلم منه ولا من علماء العصاة الكرام كعلي رضي الله تعالى عنه باب مدينة العلم
وأقضى العصاة وزيد رضي الله عنه أفرضهم وأبي بن كعب رضي الله عنه أقرتهم ومعاذ بن جبل رضي الله
عنه أعلمهم بالحلال والحرام ولا من علماء التابعين كالقهاء السبعة وسعيد بن المسيب بالمدينة وعطاء بكة
والحسن بالبصرة ومعه كحول بالشام وقد رضى بجهله بالشريعة حتى تعد لمساثلها في أوامر عمر أبي حنيفة
قال فهذا مما لا يخفى بطلانه على القول الحنفية حتى أن علماء المذهب أخذوا هذه المقالة على وجه الضربة
وجه لو ما دلل على قلة عقل الطائفة الحنفية حيث لم يعلموا أن أحدا منهم لم يرض بهذه القضية بالكلية
ثم لو تم رخصت لما في منقوله من الخطأ في مبادئه الدالة على نقصه معقوله لصار كتابا مستقلا لا في أعرضت
عنه صغها لقوله تعالى خذ العفو وأمر بالعرف وأعرض عن الجاهلين فطل قول القائل بل وكفر فوما أظهر
لا سيما فيما أبرز بالنسبة إلى النبي صلى الله عليه وسلم عليه السلام الجهر على نبوته سابقا ولا حقا فمن قال بلب
نبوته كفر حقا كما صرح به الإمام السبكي كان النبي لا يذهب عنه وصف النبوة ولا بعد مؤنه وأما حديث
لا وحى بعدى فباطل لا أصل له ثم ورد لابي بعدى ومعناه عند العلماء أنه لا يحدث نبي بشرع ينسخ شريعته
وقد صرح الإمام السبكي في نهيفه أن عيسى عليه السلام يحكم بشريعة نبيينا بالقرآن والسنة وحديثه
يترج أن أخذ السنة من النبي صلى الله عليه وسلم بطريق المشافهة من غير واسطة أو بطريق الوحي والآلهام
وقد روى عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه لما أكرأ الحديث وأجيب عليه الناس قال لئن نزل عيسى ابن مريم
عليه السلام قبل أن أموت لاستثنى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيصدق في قوله فيصدق دليل
على أن عيسى عليه السلام عالم بجميع سنة النبي صلى الله عليه وسلم من غير احتياج إلى أن يأخذها من
أحد من الأمة حتى أن أبا هريرة رضي الله عنه الذي سمع من النبي صلى الله عليه وسلم احتاج إلى أن يلجأ
إليه ليصدق في ما رواه ويزكيه فان قلت هل ثبت أن عيسى عليه السلام بعد نزوله يأتيه الوحي فالجواب
نعم ثبت في حديث التوام بن معاذ رضي الله عنه عنده وسلم وغيره فان جبه فيقتل عيسى الدجال عند
باب لذي الشرف فينتقمهم كذلك إذا وحى الله تعالى إلى عيسى ابن مريم أني قد أخرجت لك عبدا لا بد لك بقتالهم
فخرج عبادي إلى الطود الحديث ثم الظاهر أن الباقي إليه بالوحى هو جبريل عليه السلام بل هو الذي قطع
به ولا ترد فيه لأن ذلك وظيفته وهو السفير بين الله وبين أنبيائه لا يعرف ذلك لغيره من الملائكة وقد أخرج
أبو حاتم في تفسيره أنه وكل جبريل عليه السلام بالكتب والوحى إلى الأنبياء عليهم الصلاة والسلام وأما
ما اشتهر على السنة العاقبة أن جبريل عليه السلام لا ينزل إلى الأرض بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم
فلا أصل له وقد ورد في غير ما حديث نزوله إلى الأرض كحضور موت من عورت على طهارة ونزوله ليلة القدر
ومنه الدجال من دخول مكة والمدينة إلى غير ذلك ثم وقفت على سؤال رفع إلى شيخ الإسلام ابن حجر
المسقلاني هل ينزل عيسى عليه السلام في آخر الزمان حافظا للقرآن والسنة أي لسنة نبيينا الكريم أو يتلقى
الكتاب والسنة من علماء ذلك الزمان فأجاب لم يتقبل في ذلك شي صريح والذي يليق بمقام عيسى عليه
السلام أنه يتلقى ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيحكم في أمته كما تلقاه منه لأنه في الحقيقة خليفة عنه
إما ما أردنا نقله من كتاب الأشاعة عن الشيخ علي القاري الحنفى عامله الله بالطف الخفى وهو في غاية القياس ثم
رد أيضا قول القائل أن المهدي يقاد بأحذية بالدلالة الشافية لكونه قرأ أنه مجتهد مطلق وهو يخالف
ما عن الشيخ محيي الدين في الفتاوى أن المهدي لا يعلم القياس ليحكم به وإنما يعلم ليجتبه بما يحكم المهدي
الاجليق إليه الملك من عند الله تعالى الذي بعثه الله تعالى ليعتدده وذلك هو الشرع الحنيفي المهدى الذي

لو كان محمد صلى الله عليه وسلم حيا ورفعت اليه تلك النازلة لم يظهر فيكم فيها الا بحكم المهدي فيعلم ان ذلك
هو الشرع المهدى فيصرم عليه القياس مع وجود التصريح باللاق منه الله تعالى اياها ولذا قال صلى الله
عليه وسلم في صفته ينفو اثرى لا يخطئ فمرقنا انه متبع لا مشرع اعكلام الفتوحات فعلى هذا المهدي ليس
بمجتهد اذا اجتهد بكم بالقياس وهو صرح عليه المحقق بالقياس ولا ان المجتهد يخطئ وهو لا يخطئ قط فانه
معصوم في احكامه بشهادة النبي صلى الله عليه وسلم وهو مبني على عدم جواز الاجتهاد في حق الانبياء عليهم
الصلاة والسلام وهو التصديق وبقائه التوفيق ثم نقول ان كلام القائل المذكور باطل وزور واقترا من وجوه
كثيرة منها ما اشار اليه الشيخ على القاري ومنها ان ابا القاسم القشيري من الفقهاء الشافعية ومشايعه
في الفقه والكلام والتصوف معلومة كما نطق به رسالته المتداولة في ايدي المسلمين شرقا وغربا ومنها انه
لا يصف له من التاكيف غير كتاب الرسالة لا كتب معدودة ألف ورقة فضلا عن ألف كتاب ومنها ان في زمن المهدي
النازل عيسى عليه السلام في زمانه الفقهاء في سائر المذاهب باقية وانهم اكبر اعداء المهدي لذهاب جاههم
وعلمهم والقرآن باق اذ لا لم يرفع الا بعد ومنها انه كيف يجوز ان يصير عيسى عليه السلام ويعطى احكام
المسلمين الى ان يذهب اليهم ويخرجون ويخرج الكذب وكلم من حدود وخصومات ووفات في تلك المدة ومنها ان
جبريل عليه السلام اذ نزل عليه وامره بان يذهب الى جيوش قزوين عليه بالوحى ما المانع منه فيعلمه شرع
النبي صلى الله عليه وسلم ولا يهوجه الى كتب ابي القاسم ومنها ان الخضر عليه السلام المعلم لابي القاسم حتى عند
نزول عيسى عليه السلام فانه هو الذي يقتله الدجال ثم يحياه فلم لا يعلم عيسى عليه السلام كما علم ابا القاسم حتى
لا يكون بين عيسى عليه السلام وبين ابي حنيفة الا واسطة واحدة ومنها ان المسلمين في الصلاة حين نزول عيسى
عليه السلام وان المؤذن يؤذن وانه يقول للمهدي تقدم قائم الك اقيم فان لم يكن القرآن باقيا والمذاهب
باقية كيف يصلون وكيف تصح صلاتهم وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انهم ملحقون بالقرون الثلاثة التي
هي خير القرون ومنها ان الخضر عليه السلام الذي يحاطب ربه ويتاجيه ويحييه ربه ويتاديه لم لا يسأل ربه ان
يعلمه الاسلام من غير واسطة احد حتى يعلم من قبر ابي حنيفة ومنها ان الخضر عليه السلام انما ان يكون ما مورا
بتعلم شرع النبي صلى الله عليه وسلم اولا فان كان ما مورا فتركه التعلم الى زمن ابي حنيفة بل الى بعد موته وهو اغا
مات سنة مائة وخمسين لا يصح وان لم يكن ما مورا بذلك وانما هو زيادة تفصيل الكمال فلم لا يأخذه من النبي صلى
الله عليه وسلم غضا طريا وان لم يعلم انه كمال الا بعد موت ابي حنيفة رحمه الله تعالى فقد جاوز الجاهل بالكمال على
الانبياء عليهم الصلاة والسلام ومنها ان عيسى عليه السلام معصوم مطلقا والمهدي معصوم في الاحكام وابي
حنيفة مجتهد والمجتهد قد يخطئ ويصيب ولذا خالفه اصحابه في اكثر من ثلث قرنه فكيف يقاد من لا يخطئ قط من
يخطئ ويصيب ومنها ان جميع فقه ابي حنيفة يمكن ان يجمع اصوله وفروعه في كتاب واحد وفي كتابين فما الذي
في ألف كتاب وان كان معرفة الله تعالى او الحقائق او السلوك او غير ذلك يلزم ان يكون عيسى عليه السلام ما كان
عرف الله قبل ذلك واعتقاد ذلك كفروا ان كان غير ذلك فليبين ما فيها ومنها ان مذهب ابي حنيفة ان تقبل الجزية
من الكفار وتخرج الزكاة ويبقى الصليب والتعزير في يدهم وان لا يجمع بين الصلاتين وعيسى عليه السلام لا يقبل
الجزية ولا يخرج الزكاة ويكسر الصليب ويقتل التعزير ويجمع الصلاة الى غير ذلك فان كانت هذه الاحكام في كتب
ابي القاسم القشيري فقد خالف ابا حنيفة فيلزم ان يكون مجتهدا مطلقا وحينئذ فيكون الفضل له لا لابي حنيفة
وان لم يكن في كتبه يلزم ان يكون عيسى عليه السلام لم يعمل بما في مذهب ابي حنيفة ومنها ما ساد كثيرا
لا تنحصر ولا تسعها الاوراق تظهر من تتبع الاحاديث المارة في هذا الكتاب ثم ان مثل هؤلاء الجاهل القرمط
تعصمهم وعنادهم ليس مطمع تظهرهم الا تفصيل ابي حنيفة ولو بما لا اصل له ولو بما يؤدي الى الكفر وليس جندهم
علم بفضائل الجيلة التي آلت فيها الكتب فيرضون بالاحكام كاذب والافتراءات التي لا يرضاها الله ولا رسوله
ولا ابو حنيفة نفسه ولو سمعها ابو حنيفة لافق بكفر قائلها وفي فضائل ابي حنيفة المقررة المقررة كفاية
لهبيه ولا يحتاج لاثبات فضله الى الاقوال السكاذبة المقررة المؤدية الى تنقيص الانبياء عليهم الصلاة والسلام
فانا لله واننا اليه راجعون فعليك باتباع السنة الغراء فانها حرز وحسن من الاهواء والآراء وجنة من سهام
الشيطان المرید لعنه الله تعالى ودع الاغترار بمثل هذه النزغات الباطلة ودع التعصب فانه باب عظيم من ابواب

الشیطان الرجیم اللهم انما نعوذ بك من شر الشیطان ونفسه ونفخته ونسألك التوفیق لما تحب وترضى والحدیقة
 رب العالمین وهو كلام فی غاية الحسن واقه تعالی اعلم (قوله وهذا يدل) أى ما تقدم من الاحادیث ومن كثرة
 المناقب ومن كون الحكم لاحداه وأتباعه (قوله من بین سائر) أى باقی (قوله العلماء العظام) الوصف للتقید
 والمراد بهم الائمة الثلاثة ونحوهم (قوله كيف لا) أى كيف لا یجتمس بأمر عظیم من ینسب والاستغناء للثقی
 أى لا یصح القول بعدم الاختصاص (قوله وهو كالصديق) وهو أبو بكر واصله عبدالله وهو أقول من أسلم
 من الرجال وأفضل من علی وجه الارض بعد الانبیاء علیهم الصلاة والسلام ومناقبه شهيرة ووجه ایمان وبفضه
 وانكار جهنته مسكفرة وقد اجتمع فیہ كونه صحابیا ابن صحابی آیاهما بن جد صحابی فكونه صحابیا ظاهرا وأبو
 لحافة أبوه وصار له محبة وعبد الرحمن ابنه وهاشمة واسماء بنتاه من العصابة وعبد الله بن الزبیر بن أسماء
 بنته صحابی وهذه الخفية لم تحصل لغيره (قوله) أى للامام (قوله أجره) أى أجر عمل نفسه وهو تدوين الفقه
 واستخراج فروعه قال انطوارى فیما جمعه من مسانید الامام هو أقول من دون علم الشريعة ورتبه أبو ابانم
 تابعه مالك بن أنس فی ترتيب الموطأ وسبق أبا حنيفة أحد لان الصحابة رضی الله تعالی عنهم والتابعین لم یمنفوا
 فی علم الشريعة أبو ابانم بوقية ولا كبار مرتبة وانما كانوا یعدون علی قوة حفظهم فلما رأى الامام العلم منتشرا
 خاف علیه الخلف السوء أن یضیعوه لقوله علیه السلام ان الله تعالی لا یقبض العلم انتزاعا لم یخفد أبدا بطهارة
 ثم بالصلاة ثم بالصوم ثم سائر العبادات ثم المعاملات ثم ختم الكلام بالمواریث وانما یأید بالطهارة والصلاة
 لانها أهم العبادات وأعمها وختم المواریث لانها آخر أحوال الناس وهو أقول من وضع كتاب الفرائض وكتاب
 الشروط وجمع لكامل المصنف ابن شریح رحمه الله تعالی وهو أزرک أصحاب الشافعی رجلا جاحلا بقیع
 فی الامام فقال له یا هذا أنتفع فی أبی حنيفة وثلاثة أرباع العلم مسلمة وهو لا یسلم الربع الرابع فقال الرجل وكيف
 ذلك فقال لأن الأسلم سؤال وجواب وهو أقول من وضع الاستئله فله نصف العلم وأجاب عنها فقال بحال الله
 فی البعض أصاب وفى البعض أخطأ فاذا قارنا ما صوابه بجهلته فله نصف النصف أيضا فسلم له ثلاثة أرباع العلم وبقی
 الربع فهو یدعیه ومخالفوه یدعیونه وهو لا یسلم لهم (قوله وأجر من دون الخ) أى وتقدر أجر من دون الخ
 فالکلام علی حذف مضاف وانما ثبت له ذلك لقوله علیه الصلاة والسلام من سن سنة حسنة فله أجرها وأجر من
 عمل بها إلى يوم القيامة الخ والكلام فی الحديث علی تقدير مضاف كما علمت ومعنى دون جمع وممیت البريدة التي
 یجمع فیها أسماء الجند وأفضة القضاة وحوادثه دیوان الجمع الذى فیها (قوله وألله) عطف علی دون من
 عطف الخاس لان التدون الجمع مطلقا والتألیف الضم مع ایقاع الائمة (قوله وفتح أحكامه) أى استخرجها
 من أصوله وقواعده (قوله علی أصوله) المراد بها الكتاب والسنة والاجماع والقياس ويدل لذلك الوصف
 بالعظام (قوله إلى يوم الحشر) متعلق بفتح والحشر الجمع أى إلى قربه ويحتمل أنه متعلق بقوله وأجر من دون
 الفقه الخ (قوله والقيام) أى قیام الخلق لفصل القضاء والصدیق رضی الله تعالی عنه له أجر تصدیقه ونظيره أجر
 من صدق برسالته علیه الصلاة والسلام مطلقا ذكرنا وأتى حرا وعبد بالغا وغیر بالغ لان الملاحظة سنية المصدق
 (قوله وقد اتبعه) عطف علی قوله وهو كالصديق أى كيف لا یجتمس وقد اتبعه الخ والاتباع تقليد فیه قال به
 (قوله علی مذهبه) المذهب فی الاصل بفضل یحتمل الزمان والمكان والحديث والمراد به الاحكام التى ذهب إليها
 الامام فهو من اطلاق المتعلق علی المتعلق وهو مصدر مراد به اسم المفعول (قوله من الاولیاء) متعلق بكثیر
 والاولیاء جمع ولی فعیل بمعنى فاعل لانه قد تولى طاعة الله تعالی یعنی لازمه أو بمعنى مفعول لان الله قد تولى
 صانیته (قوله الكرام) جمع کرم أى العظام (قوله من انصف) بدل من الاولیاء (قوله بنبات الجاهدة) من اضافة
 الصفة إلى موصوفها أى الجاهدة الثابتة أى الدائمة والجاهدة جهد النفس واتصل بها فی مرضاة الله تعالی
 والمفاعة علی غیرها بما ألوان الشیطان أو النفس لما كان یجهد الانسان وبلجه إلى فعل الشر والانسان یجهدهما
 باتباع الحق المطلق علی ذلك مجاهدة (قوله وركض) أى سار سريعا (قوله فی میدان) میدان محل المسابقة باللیل
 (قوله المشاهدة) أى مشاهدة الحق یا تارة تعالی والمجنى أسرع فی المشاهدة التى هی كال میدان یجامع القسايق
 والتفاوت فی كل علی حسب الرتب والمراد بالاسراع التجهیل لأن من أسرع إلى شیء حصله غالباً ویحتمل أنه شبه
 المشاهدة بیداه میدان تشبه امضرا فی النفس (قوله كبراهیم بن أدهم) وهو من كبار الاولیاء وكراماته
 وزهده لا یحصى وقد ذكر السیوطی فی تبیيض العصابة نبذة عن أربعين من الرواة عن الامام وذكر غیره

وهذا يدل على أمر عظیم انخص به من بین
 سائر العلماء العظام كيف لا وهو كالصديق
 رضی الله عنه له أجر وأجر من دون الفقه
 وألله وفتح أحكامه على أصوله العظام إلى
 يوم الحشر والقيام وقد اتبعه على مذهبه كثیر
 من الاولیاء الكرام عن انصف نبات الجاهدة
 وركض فی میدان المشاهدة كبراهیم بن أدهم
 وشوقین الجنی ومجروف الكرخی

عدد كثير اوردتهم على حروف المجهول وعن كان على مذهبه سيدي محمد الحنفي كاتبه تليده على المجهول
 في مشاقبه عن حسين الخباز بنده الى ابي الحسن الشاذلي حيث قال يظهر في حصر شاب يعرف بالشاب
 الشاب حنفي المذهب اسمه محمد بن حسن الى آخر ما قال (قوله وأبي زيد) مجرور بالباء مضاف على ابراهيم
 واسمه طيفور بن عيسى ذكر الشرايف أن من عرف اسمه دخل الجنة (قوله وداود) هو بن نصر الطائي له رواية
 عن الامام (قوله وعبد الله بن المبارك ووكيع) هما من روى عن الامام كاذب كسر السجوطي
 في تبليص العيفة (قوله يحصى له عدة) أي بضبطه عدد (قوله أن يستقمي) هو دل من عدة بدل
 احتمال أن منسوب على التميز محلا أي لا يحصى له عدة من جهة التبع للمتبع وإنما احصاه في الواقع فواقع
 وهذا كآية عن الكثرة (قوله ولا اقتدوا به) عطف تفسير على ما قبله وكذا قوله ولا واقفوه (قوله
 الاستاذ) كلمة فارسية ومعناه العظيم (قوله أبو القاسم) تلك كنيته واسمه عبد الله كرم بن
 هوازن الحافظ المفسر الفقيه الثوري المغمى الاديب الكاتب القشيري الشجاع البطل لم يمتل نفسه
 ولا رأى الاثون مثله وانه الجامع لانواع الحسن ولد سنة سبع وسبعين وثلاثمائة ومع الحديث من الحاكم
 وغيره وروى عنه الخطيب وغيره وصفه التصانيف الشهيرة ووفى سنة خمس وستين وأربعمائة اه سيدي محمد
 الزرقاني في شرحه على المواهب وكان شافعي (قوله في رسالته) هي الموضوع في علم التوف (قوله
 مع صلاته) أي قوته وعظمته (قوله في مذهبه) يحقل أن المراد به مذهب الامام الشافعي رضي الله
 عنه وأن المراد طريقة أهل الحقيقة (قوله أخذتها) أي الطريقة (قوله وهو) أي الشبلي (قوله داود)
 هو ابن نصر المتقدم (قوله العلم) أي علم الظاهر من الفقه وغيره (قوله والطريقة) أي طريقة الصوفية
 (قوله وكل منهم) أي كل من الرواة الذين ذكرهم القشيري والمرادهم ومن قبلهم من اتبع الامام على
 مذهبه (قوله اتفق عليه) أي ذكره بخبر ووصفه بصفات جليلة (قوله وأقر به) (الفضل لفة الزيادة
 مطلقا وعرفا الزيادة في العلم والزهو والورع فهو لفظ يتم المحامد كلها) (قوله فيها) هو مفعول مطلق أي فأجيب
 منك بحبا وهذا الخطاب لمن أكرمه فضله أو خالف قوله (قوله يا أخى) مناداة تطف ومطف لا تذللا أقرب
 للامتنان (قوله ألم يكن) استنهام تقريري بما بعد النفي (قوله في هؤلاء) الاولى التمييز بالباء أو هي على
 حقيقتها ويكون يا أبا القندي فيه والعبارة على حذف مضاف أي في تعظيم هؤلاء السادة الكرام لهذا الامام
 رضي الله تعالى عنهم أجمعين (قوله أكانوا) استنهام بمعنى النفي أي لم يكونوا منهم من بأن يقرؤا بالفضل
 لا غرض فاسد حلتهم عليه (قوله الاقرار) أي بالفضل وأخذ الطريقة عنه (قوله والاقتضار) أي اقتضاهم
 بالرواية عنه واتصال سندهم اليه (قوله وهم) الواو والهمال (قوله ومي) اسم موصول (قوله بعدهم) أي
 سواهم (قوله في هذا الامر) صادق بالنسبة والحقيقة (قوله ظلمهم يسع) قدم الجور على المنطق لتصح
 القافية (قوله وكل ما) أي قول أو فعل (قوله ما اعتدوه) أي من التنازع والترضى وليس المراد الاعتقاد على
 على قوله في الفروع لأن القشيري شافعي المذهب فهو بعقد قول الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه
 ولوجود الخلاف من بقية المتهتدين (قوله ومبتدع) يخف الدال اسم مفعول لأن ما واقعه على الاقوال
 والافعال لا الاشخاص ومطفه على ما قبله من عطف الله على المعقول (قوله وبالجملة) متعلق بمحذوف أي
 وأقول قولا بجملا وانما جملة لضيق المقام من تفصيل كرامات الامام رضي الله تعالى عنه (قوله في زهده) الجار
 والجور متعلقان بشارك (قوله وورعه) الورع ترك بعض الحلال خوف الوقوع في الشبهات (قوله وعبادته)
 العبادة عبارة عن الخضوع والتذلل وحدها كما قال اللامع فضل لا يراد به الاتظيم الله تعالى بأمره
 واختلف هل العبادة أفضل أو العبودية يرجح الثاني لبقائهما في الجنة دون الاولى فانها لا تكون
 في الجنة (قوله وعلمه) أي باقته تعالى وكأبه وآثاره وولوه وما حسنت عليه العبادة رضوان
 الله تعالى عليه أي ليس له تطبيق فيذكر (قوله وما قال) أي من بعض ما قال فيه ابن المبارك مدحا والعبادة
 تدل على كثرة المدح عنه وهو عبد الله (قوله البلاد) جمع بلدة وهي الارض كما في الصحاح وفي القاموس كل
 قطعة من الارض منضبة عامرة أو قاصرة والبلدة بلدة ككرم ورض فهو وليد والبلد والتصفيق والتعير
 وذكر معاني عديدة وفي الصحاح بلاد بالكان أو بالباء والبلدة ضد الكا وتعد بالباء ضم فهو وليد والبلدة

وأبي زيد البسطامي وفضل بن عياض
 ودلود الطائي وأبي حامد اللقاني وخلف بن
 أبو بوب عبد الله بن المبارك ووكيع بن الجراح
 وأبي بكر الويراني وغيرهم من لا يحصى له عدة
 أن يستقمي علوه وجدوا فيه شبهة ما اتبعوه
 ولا اقتدوا به ولا واقفوه وقد قال الاستاذ
 أبو القاسم القشيري في رسالته مع صلاته
 في مذهبه وتقدمه في هذه الطريقة مع
 الاستاذ أبي علي الطائي يقول أنا أخذت هذه
 الطريقة من أبي القاسم النصر آبادي وقال
 أبو القاسم أنا أخذتها من الشبلي وهو
 أخذها من السري السعدي وهو من معروف
 الكرخي وهو من داود الطائي وهو أخو
 العلم والطريقة من أبي حنيفة وكل منهم اتقى
 عليه وأقر بفضل فضيلة السادة الكبار كانوا
 أسوة حسنة في هؤلاء الاقرار والافتقار وهم أئمة
 متبين في هذا الاقرار والافتقار والحققة
 هذه الطريقة وأرباب السريية والحققة
 ومن بعدهم في هذا الامر فلو لم يتبع وكل ما
 خالف ما اعتدوه سرود ومبتدع وبالجملة
 لما يس أبو حنيفة في زهده وما قال فيه ابن المبارك
 وعلمه ونعمه بشارك وما قال فيه ابن المبارك
 ولقد زاب البلاد

الذي هو مستحق من قول الله تعالى وقال فلان من اهل المدينة أي المدينة الهامة والبلد حارة ما بين الحاجبين
 يتصل ببلد أي لمع وهو الذي ليس بقرية والبلد الذي جعل العظيم الملقى اه وهو على جذبه مضاف
 أي أهل البلد فيكون مضافا بعد مضافه مضافا مضافا إليه أي أنه من نفس البلاد لأنه أو شد انطلق لما فيه
 من الجاهلهم وتقواهم وما حجب في نزول الغيث المتسبب عنه كثرة النبات وبذلك تزداد الخيرات في البلاد
 من العمارات وهذا بخلاف المعاصي فتفسد في البلاد وتستتبع قال الله تعالى ولا تغربوا في الأرض بعد
 إصلاحها أي لا تبسوا فيها بالمعاصي فتفسد منع الغيث وعدم الاتباع كقوله بعض المفسرين (قوله ومن
 عليها) هم أهلها وثمارها الصالحون لانهم محل ظهور الزينة وتزيينه لهم بنعمهم وارشادهم الى أوامر الدين
 ونواهيها لان الانسان خلق لان يعمل بالعبادة فهو غير بها كالعدم (قوله بأحكام) متعلق بزان والمراد أحكام
 الحق من الحلال والحلوة والصحة والفساد وغير ذلك (قوله وآثار) أي أحاديث وأخبار فان قلت ان الأمام لم
 يشتهر بالرواية قلت سبب قوله الرواية أنه يشترط لرواية أنه قد ذكر من حين التلقي الى حين الانتهاء ولا يمكن
 بغير ذلك الاحتياط على خطه وأن يتفقه فانه أبو السموذوق قد أفردت روايته بتأليف الامام الخوازمي
 في جميع أبواب الفقه (قوله وقته) المراد به ما بين التوحيد فان الفقه كما مر في الامام معرفة النفس حالها وما عليها
 (قوله كآيات الزبور) التشبيه في الايضاح والبيان لا في الاحكام لان الرجوع ومواعظ ويحمل أنه تشبيه في الزينة
 والمعنى أنه زان ما ذكر كآيات النور والبروق (قوله على صحيفه) حال من آيات أي المكتوبة على الصحيفة
 وأنى به تكلمه والافلاك كبيرة فانه في ذلك (قوله خافي المشرقين) تنبيه مشرق محل الشروق أي الطلوع ان قلت
 ان المشرق واحد وكذا المغرب فوجه التنبيه هنا في قوله تعالى رب المشرقين ورب المغربين وما وجه الجمع
 في قوله تعالى رب المشرق والمغرب قلت أجاب القاضي الميضاوي عن الآية الاولى بان المراد مشرق النساء
 والصف ومغربها ما هو قبل مشرق الشمس والمغرب غروب الشمس والشفق كما أفاده بعض المشايخ أو مشرق
 الشمس والقمر ومغربهما كما أجيب عن الآية الثانية أن الجمع باعتبار الاقطار أو باعتبار كل يوم أو باعتبار
 المنازل (قوله ولا يكونه) انما خصهم مع دخولها فيها لتبليها لانها بالدم واليهام يذهب (قوله بيت) جعل
 استثنائية سبقت للميل (قوله شعرا) الشعر كافي القاموس الجذ والتهويل للامر فالمراد الاجتهاد (قوله
 سهر الليالي) يحتمل أنه فعل ماض على حذف العاطف وهو عطف على اسم الفاعل ويحتمل أنه مفعلة مبالغة
 حال ثانية والليالي على الاول مفعول وعلى الثاني مضاف اليه والمراد أنه سهر الليالي أجمع في تلك الليالي منذ
 أربعين سنة وسهر قبل ذلك النصف من الليل (قوله وصام نهاره) أي صام في نهاره ثلاثين سنة متتابعة وأضيف
 النهار اليه لوجوده فيه (قوله لله) متعلق بقوله خيفه واللام بمعنى من أي خيفه من بطش الله تعالى وخيفه
 مفعوله (قوله فن) استفهام بمعنى النفي أي لا أحد مثل أي خيفه فالكاف اسم بمعنى مثل (قوله في علاه) أي
 علو مرتبة وشرفه (قوله امام) خبر ابتداء محذوف (قوله للنفقة) بالكتاب فعليه بمعنى مفعولة (قوله والخليفة)
 أي الامام الاعظم ويرد على النظم ما أورده الحلبي ما يقام من أن العباسية الذين كانوا في زمن الامام كانوا على
 مذهب جدهم ويحجب بأن المراد الاقتداء ولو اجاب لا أي في بعض المسائل (قوله رأيت) من رأى العلية (قوله
 العاتين) أي المتقين وهو بالهمزة لا بالياء (قوله سفاها) جمع للمذكر والمؤنث أي ضيق وخيبة والسفه قبض
 الحلم هو الحق والجهالة والاسراف في الامر فأفاده في القاموس (قوله خلاف الحق) أي ذوى خلاف أو هم
 نفس الخلاف مبالغة أو محققين للحق وهو حال مما قبله مؤكدة أو نعت وهو الاولى (قوله مع حجج ضعيفة) لازم
 لما قبله لانهم اذا خافوا الحق كانت جميعهم ضعيفة والاولى التصدير شبه (قوله وكيف) انكار على من عابه أي
 لا يصل أن يؤذى (قوله في الارض) خبر مقدم وآثار مبتدأ مؤخر والجملة صفة تفيده والآثار العلامات الدالة
 على مؤلفه (قوله فقد قال) كذا تصديق أي ثبت ذلك تحقيرا (لطيفة) قال أصله قول فخرت الواو وانفتح
 ما قبلها قلبت ألفا فهو مثل أجوف لان حرف العلة وقع في وسطه واذا أضيف الى ضمير المتكلم ضمت القاف
 للدلالة على الواو المحذوفة بخلاف بيت فانه بكسر الباء للدلالة على الياء المحذوفة واخر من يخفت فانه مكسور
 لنسبته وقامه الضم لانه واوى كقلت وأجيب بأنهم ظنوا بكسر الواو فكسروا الضم للدلالة على هيئة الواو
 المحذوفة لان اجتناء علماء التصريف بالهيئة أكثر من اعتنائهم بالمادة واخر من بان قياس ذلك أن يقال قلت بفتح

ومن عابها
 احكام المسلمين أو خيفه
 باحكام أو ما دوقته
 كآيات الزبور على صحيفه
 على المنسحقين له تطهير
 ولا في المشرقين ولا يكونه
 بيت شعرا سهر الليالي
 وصام نهاره لله خيفه
 فن كآبي خيفة في علاه
 امام الخليفة والخليفة
 رأيت العاتين له سفاها
 خلاف الحق مع حجج ضعيفة
 وكيف جعل أن يؤذى فقه
 له في الارض آثار شرفه
 فقد قال

الشاف وأجيب بأن الفقه فيها أصلي - فلو قصت لا يعلم أن ذلك لكونه أصل قصة الشاف أو لا تنظر لهيته الواو (قوله ابن ادريس) هو الامام العظيم الزهير قطب الوجود محمد بن ادريس الشافعي رضي الله عنه وهو المتتبعين لضرورة النظم (قوله مقالاً) أمه - قوله ولا نقلت حركة الواو الى الشاف قصرت الواو واصالة وانفتح ما قبله الا ان قلبت الذوا هو احد مصادر قال ميمى قبايى - لاسمايى - (قوله صحيح النقل) أى نقله صحيح عن الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه فهو من اضافة الصفة الى الموصوف (قوله فى حكم) متعلق بقول وفى معنى مع كقوله تعالى قال ادخلوا فى امم أى قال ذلك مع جملة حكم ذكرها ثم ان من أراد أن يقتصر فى الشعر فهو عيال على زهير بن أبي سلمى ومن أراد أن يقتصر فى تفسير القرآن فهو عيال على مقاتل بن سليمان ويحتمل أن فى السببية أى حال ذلك بسبب حكم لطيفة أرادها الامام وهو أن من علم أن الامام قال ذلك وهو رثى أهل الفضل وقدمهم لا يصح لقول العاتيين (قوله لطيفة) أى حسنة أو قليلة (قوله بأن الناس) الباء زائدة أى قال ان الناس والمراد بالناس من كان فى زمنه ومن أتى بعده (قوله عيال) من عالة اذا كفّل له بالنفقة ونحو ما كان فقه الامام الاعظم تكفل للناس بما يحتاجون اليه من أمور دينهم وآخرتهم (قوله على فقه الامام) أى المذقة الذى استنبطه الامام وقد يقال انه اذا دفعه بعد كون صحة النظم عليها لاجل أن يشمل ما ألفه أصحابه كالامام محمد فانه ابدع فى استخراج مسائله (قوله قلعة ربنا) قلعة الطرد والابعاد عن الرحمة أو منازل الارباب (قوله أعداد رمل) أى كثيرة كأعداد الرمل (قوله على من رد قول أبي حنيفة) قال الحلبي المراد من رد قوله مختاراً متكرراً أن يكون فيه قوة الاجتهاد والافهم تزل الائمة ترد أقوال بعضهم مع أنهم متابعون على ذلك نظر النصرة الحق بحسب ظنهم وكان الاسلام أن يقول على من حط قدر روى أبي حنيفة اه وفيه أن غاية من رده به هذه الصفة المتقدمة أن يكون قد ارتكب عيباً محرمًا وهو لا يعلن بل لا يجوز أن يكثر بخصوصه لاحتمال انهم له باب عادة أتا على جملة الكفار فيجوزون في هذا البيت مع الذى قبله عيب الايطاء (قوله وقد ثبت الخ) قال فى تبيين الصيغة قال الخطيب فى تاريخه انبأنا القاضي أبو محمد عبد الله الحسين بن علي الصيرفي انبأنا عمر بن ابراهيم المقرئ حدثنا مكرم بن أحمد القاضي حدثنا أحمد بن عبيد الله بن شاذان المروزي حدثني أبي عن جدي سمعت اسمعيل بن حاد بن أبي حنيفة يقول أنا اسمعيل بن حاد بن النعمان بن ثابت بن النعمان المزياني من أبناء فارس الاحرار والله ما وقع علينا ريق قط ولد جدي سنة ثمانين وذهب ثابت بجدي الى علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه وهو صغير فدعاه بالبركة فيه وفي ذرته ونحن نرجو من الله تعالى أن يكون قد استجاب ذلك لعلى بن أبي طالب فينا اه وتقدم ما فيه (قوله وسمع أن أبا حنيفة الخ) قال فى تبيين الصيغة قد ألف الامام أبو معشر عبد الكريم بن عبد الصمد الطبري المقرئ الشافعي - جراً فمارواه الامام أبو حنيفة عن العصابة قال أبو حنيفة رويت الخ وذكر هؤلاء المذكورين اه قال ابن جبر لانه ولد بالكوفة سنة ثمانين من الهجرة وبها يومئذ من العصابة عبد الله بن أبي أوفى فانه مات بعد ذلك بالاتفاف وبالبصرة يومئذ أنس بن مالك ومات سنة تسعين أو بعد ها وقد أورد ابن سعد بسنداً بأسماء به أن أبا حنيفة رأى أنسا وكان غير هذين من العصابة بالبلاذ أخباء فهو بهذا الاعتبار من طبقة التابعين ولم يثبت ذلك لاحد من أئمة الامصار المعاصرين له كالأوزاعي بالشام والحادى بالبصرة والثوري بالكوفة ومالك بالمدينة ومسلم بن خالد الزنجي بمكة واليث بن سعد بمصر والله أعلم اه ملخصاً (قوله سبعة) قال الخوارزمي فى مستند الامام اتفق العلماء على أن يروى عن اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لكنهم اختلفوا فى عددهم فمنهم من قال ستة وامرأة ومنهم من قال سبعة وامرأة ومنهم من قال سبعة وامرأة أما على القول الاول فهم أنس بن مالك وعبد الله بن أنس وعبد الله بن الحرث بن جبر - الزبيدي - وجابر بن عبد الله وعبد الله بن أبي أوفى ورواه بن الاسقع وبنت جبر ورواهما على القول الثالث فيزاد معقل بن يسار وأما على الثاني فيضرب جابر ومعقل بن يسار ويؤيد وجه الاخبار فيه وعلى كل لم يذكر منهم أبو الطفيل (قوله لسبعة بالنسبة) أى لا بالاخذ عنهم والمراد أن هؤلاء كانوا فى زمن ولادته وان لم يرههم (قوله شاه) كلمة تركية معناه السلطان فأنهى سلطان العرب ومن قاعدة لغة غير العرب تقديم المضاف اليه على المضاف (قوله غانية) بزادة ابن أبي أوفى (قوله مذهب) بسكون الباء لضرورة النظم اه حلبي (قوله عظيم) مضاف اليه (قوله الفقى) من الفتوة وهى السجاء والقوة (قوله الائمة) أى الذين بعده والمراد الائمة الثلاثة قال المعمر (قوله بالمعنى) أى علم الفقه لانه أقول من فتح باب الاجتهاد كما مر (قوله والدين) مصدر مراد به اسم

ابن ادريس مقالاً
صحيح النقل فى حكم لطيفة
بأن الناس فى فقه عيال
على فقه الامام أبي حنيفة
قلعة ربنا أعداد رمل
على من رد قول أبي حنيفة
وقد ثبت أن ما يتساو له الامام أدرك الامام
على بن أبي طالب فدعاه ولذرت به بالبركة
وسمع أن أبا حنيفة سمع الحديث من سبعة
من العصابة كتابه فى أو اخر منية المفسر
وأدرك لسبعة بالسن فهو مشير من حاضريه
كتاب فى أوائل الفساء موقد ذكر الامام
العلامة شمس الدين محمد أبو النصر بن عرب
شاه الائمة ادى الخلفى فى منظومته الائمة
المسماة بجواهر العقائد ودرر التلائم عثمانية
من العصابة ممن روى عنهم الامام الاعظم
أبو حنيفة رحمة الله عليه وطرح اسم أربعين
حيث قال
مقتدا مذهب عظيم الشان
أبو حنيفة الفقى النعمان
التابع سابق الائمة
بالعلم والدين سراج الائمة

المفعول أى الاحكام المتدين بها وهو من عطف المرادف (قوله سراج الامة) أى المنور عليهم ظلمات الجهالات
والشكوك (قوله جمعا) مفعول محذوف بفسره العامل بعده (قوله من اصحاب) بدرجة الهمزة للضرورة (قوله
أدركا) ألفه للاطلاق وقسب من ميزان الشعر بخلاف تنوين الغالى فلا يبعد منه (قوله اترهم) بكسر الهمزة
وسكون النون مع اشباع الميم مفعول لما بعده واقتى اتبع والاثر انطربا ونفل الخبرا ونقل الحديث وروايته كما
في القاموس والمراد الطريقة (قوله وسلكا) ألفه للاطلاق (قوله طريقة) مفعول لسلك (قوله واضحة المنهاج)
في القاموس النهج الطريق الواضح كالنهج والمنهاج ويشتد في النظم مشكل لان معناه على هذا واضحة
الطريق الواضح الهمم الا أن يدعى أنه من قبيل التصريف فيراد بالمنهاج مجزء الطريق أو هو من قبيل المبالغة
حيث أثبت للواضح وضوحا (قوله سالمة) بالنصب وصف لطريق أو حال منها جازا ثباته مع تنكيرها لخصصها
بواضحة المنهاج (قوله الداجي) في القاموس هو شديد الظلة والمراد به الحير أى الضلال الحير لصاحبه كالمظلة
الحيرة لطالب شي فيها (قوله وقد روى عن أنس) بن مالك روى عنه ثلاثة أحاديث الأول طلب العلم فريضة على
كل مسلم الثاني أن الله يحب أغاة اللهفان والثالث لو وثق العبد بالله تعالى ثقة الطير لرزقه ~~ك~~ ما رزق الطير
تقد وخصاصا وتزوج بطانا (قوله وجابر) هو ابن عبد الله روى عنه حديثا واحدا قال جاء رجل الى النبي صلى
الله عليه وسلم من الانصار فقال يا رسول الله ما رزقت ولدا قط ولا ولدي قال فأين أنت من كثرة الاستغفار
وكثرة الصدقة ترزق بها الولد قال فكان الرجل ~~ي~~ ثرا الصدقة ويكثر الاستغفار قال جابر فوبله تسعة أولاد
قال ابن شاهين هذا وهم صريح فان جابر بن عبد الله بانفاق الروايات مات في بضع وسبعين ولم يمت
الى سنة ثمانين وهي التي ولد فيها الامام أبو حنيفة رضى الله تعالى عنه فكيف يتصور رويته عنه ولكن
الحديث الذي خرجه معنعن والاحاديث المعنعنة يدخلها التدليس وهذا مشهور عند أهل الحديث
اه ويمكن أن يقال أنه يتخفى على قول من قال بولادة الامام سبعة وسبعين فقد يمكن الاجتزاع في سماع
أرواح مشايخ (قوله وابن أبي أوفى) هو عبد الله روى عنه الامام حديثا واحدا قال الامام سمعت عبد الله
ابن أبي أوفى يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من بنى لله مسجدا ولو كحفص قطاة بنى الله
له بيتا في الجنة (قوله كذا عن عامر) هو أبو الفضل عامر بن واثله وفي تبيين الضعيفة بدله معقل بن يسار
قال الخوارزمي وفيه كلام فانه مات في اماره معاوية بن أبي سفيان سنة ستين فكيف يتصور
رويته وروايته عنه (قوله وابن أنيس) بالتصغير هو عبد الله روى عنه الامام حديثا واحدا قال الامام ولدت
سنة ثمانين وقدم عبد الله بن أنيس الكوفة سنة أربع وثلاثين وروايته ومعه من واثله ابن أربع عشرة
سنة يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم حبك للشيء يسمى ويصم (قوله القتي) أى السحق الكريم (قوله
وواثله) هو ابن الاسقع روى عنه حديثين الأول روى أبو حنيفة عن واثله بن الاسقع أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال لا دع ما يريك الى ما لا يريك الثاني روى أبو حنيفة عن واثله عن النبي صلى الله عليه وسلم
قال لا تظهر الثمالة لاختيك فيعاقبه الله ويتركك (قوله عن ابن جزم) بفتح الجيم وسكون الراء المجبة وبالهمز كافى
منقلب الكر德里 وهو عبد الله بن الحرث بن جزم الزيدى روى عن أبي حنيفة قال سمع أبي سنة ست وتسعين
وكنيت منه فربيت دون الكعبة حلقه قتل لابي ما هذا فقال فيها واحدا من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم
يحدث فسمعت يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اعانة المسلم فريضة على كل مسلم وذكر في مسند ابنه رزى
بالسند الى ابن جزم حديثا غير هذا والفظه من ثقته في دين الله كفاء الله همه وورقه من حبه ~~ي~~ ينسب
(قوله و بنت مجاهد) اسمها عائشة روى الامام عن واحدنا قال سمعت عائشة بنت مجاهد رضى الله تعالى
عنها تقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أكثر جند الله في الارض الجراد لا آكاه ولا أترمه (قوله هي
القمام) مصدر مجراه اسم الفاعل أى في المقمة لاعداد وعلى تقدير مضاف أى ذات القمام (قوله ببغداد) قال
في القاموس ببغداد وبغداد مجملتين وجمعيتين وتقديم كل منهما ببغداد وبغدادين وبغدادان مدينة السلام اه
ورفاته في رجب وليل في شعبان وكانت ولادته بالكوفة سنة ثمانين للهجرة وقيل سنة سبعين وقيل إحدى وسبعين
والاصح الاول ذكره ابن خلكان (قوله السجين) أى - من المنصور (قوله ليلى القضاء) الذي في المال والنسل
لشهر رمضان أن المنصور انما - به لمبايعته محمد بن عبد الله بن الحسن من آل البيت اه على قلت ويمكن الجمع بأن

قوله في القاموس هو شديد الظلة لم يتعزض
فيه لوصف الشدة ومثله في الصحاح فليراجع

جاء من اصحاب النبي - أدركا
اثرهم قد اقتنى وسلكا
طريقة واضحة المنهاج
سالمة من الضلال الداجي
وقد روى عن أنس وجابر
وابن أبي أوفى كذا عن عامر
أعني أبا الفضل ذا ابن واثله
وابن أنيس القتي وواثله
من ابن جزم قد روى الامام
وفت مجاهد هي القمام
وتوفى ببغداد قبيل في السجين الى القضاء

القول ومطالع التعليل على التصير في الاقتناء القولين المصحين فان في ذلك راحة وتوسعة وقد اشار الى ذلك الحلبي
 (قوله رسم الحق) أي السلامة التي تدل الحق على ما يقضي به وهو مبتدأ وقوله أن الخ خبره والحق عند
 الأصوليين المجهد قال في البحر عن التناسلية اعلم أن أبو يوسف قال لأهل الفتوى الاجتهاد ومهدجوزها
 أن كان صواب الرجل أكثر من خفته وعن الاسكافي أن الامم بالبلد لا يسعه تركها وقال في فتح القدير وقد
 استقر رأي الأصوليين على أن الحق هو المجهد فاما غير المجهد عن يفظ أفعال المجهدين فليس بحت والواجب
 عليه إذا سئل أن يذكر قول المجهد كالأمام على وجه الحكاية يعرف أن ما يكون في زمان من قوى المجهدين
 ليس بشئ بل هو نقل كلام الحق ليأخذ به المستفي وطريق نقله أحد أمرين إما أن يكون له سند فيه أو يأخذه
 من كتاب معروف تدولته الأيدي من كتب الامام محمد بن الحسن وهو ما من التماييف المشهورة لانه بمنزلة
 الخبر المتواتر والمشهور اه تبيينه ينبغي أن يكتب عقب جوابه واقعه أعلم وقيل يكتب في العطاء واقعه الموفق
 ونحوه (قوله أن ما اتفق عليه أصحابنا) المراد بهم الامام وأصحابه (قوله في الرواية الظاهرة عنهم) قيد به لأن
 وجود روايات أخر مرجوع عنها وغيره مشهورة لا يعتبر وصحبت ظاهرا الرواية الزيادة والسير والمبسوط
 والجامعان ومعنى ظاهر الرواية رواية الظاهرة عن الامام التي نقلها الثقات اما التواتر أو بالنسبة (قوله
 والاصح) مقابله قوله بعد وصح في الحاشية الخ (قوله على الاطلاق) أي من غير نظر لقوة المدرك (قوله والحسن
 ابن زياد) ظاهر منعه أن زفر والحسن في درجة واحدة بقي الكلام فيما إذا اجتمع صاحبان واقترب الامام وقد
 خبر بعضهم الحق في الاقتناء بأي قول منهما (قوله قوة المدرك) أي الدليل فأى قول كان دليله أقوى قدم
 والذي يظهر في التوفيق بين القولين أن من كان له قوة ادراك قوة المدرك يفتي بالقول القوي المدرك والا
 فالترتيب اه (قوله وفي وقف البحر الخ) حله الحلبي على ما إذا عبر بالاصح أو الاصح في كل وهذا ليس بظاهر بل
 ظاهر العبارة أنه متى صحسا سواء كان بلفظ الاصح أو الصحيح في كل أو عبر في أحدهما بالاصح والآخر بالصحيح
 (قوله وشوها) كقولهم وعليه العمل اليوم ويهجرى العرف وهو ان تعارف به أخذ علما ونا (قوله وبعض
 الالفاظ) أي اللفاظ علامة الاختصاص كد أي أقوى فتقدم على غيرها وهل التقديم واجب أو أولى فتبا يجرى
 والظاهر من عبارته الثاني لانه أثبت لكل تأكيد وقوة (قوله حافظ الفتوى) أي اللفظ الذي فيه سرور
 الفتوى الأصلية بأي صيغة عبر بها (قوله آكد من لفظ الصحيح) وذلك لانه انما جرت به الفتوى لا مراقتضاها
 من رفق أو أكدي (قوله وغيرها) كالأحوط والظاهر (قوله ولعل عليه يفتي) ومثله وعليه الفتوى (قوله آكد من
 الفتوى عليه) ووجهه افادة المحصر بتقديم المعلوم (قوله والاصح الخ) الظاهر أن يقال ذلك في كل ما عبر به
 بأفضل التفضيل (قوله انتهى) أي عبارة الرمي واعلم أنها لا تنافي التصير الذي استفيد من عبارة البحر السابقة
 لأن الأكدي لا تعين الاقتناء إلا أن يوجد صريح نقل في ذات ولا تنافي عبارة شرح النية التسمية بعد لأن
 أولوية الاشذ بالصحيح لا تنافي أكدي الاصح واقعه أعلم (قوله لكن في شرح النية الخ) هو الشرح الكبير ولا وجه
 للاستدراك على ما قرناه وجعل الحلبي هذا قول آخر مقابلا لما ذكره الرمي بناء على أن المراد بالأكدي أنه يقدم
 على غيره (قوله عند قوله) أي قول صاحب النية (قوله امامان معتبران) أي من أئمة الترجيح (قوله عبرا أحدهما
 بالصحيح) قلت ألم لا يخص هذين اللغتين بل كذلك الوجه والوجه والاحتياط والاحوط (قوله اتفاقا على أنه
 صحيح) وأحدهما انفراد به على الآخر أصح (قوله ثم رأيت الخ) هذه العبارة لا تنافي التصير المستفاد من عبارة البحر
 ولا الأكدي المستفاد من عبارة الرمي ولا الأولوية المستفاد من عبارة النية فكل عبارات متفق (قوله
 وشوها) كالأحوط والاحتياط (قوله وبخالفها) لانه حيث قد فيه منه ووفق (قوله أيا شاء) سواء ذيلت بالأوجه
 أو الاصح أو الاحوط أو غير ذلك ولم تذيل أصلا لأن فعل التفضيل يدل على أن مقابله مرجح (قوله لم يفت
 بخالفه) لأن مقابل هو لا ضعف وغيره أخو ذبه وغيره مقبى به (قوله الا اذا كان في الهداية الخ) استثناء
 منقطع لانه مفروض فواجب فيه التصحيح لكل الطريقين والمستثنى منه مفروض فيما إذا لم يذيل بخالفه بشئ كما
 هو ظاهر فالاستثناء في الحقيقة استدراك لما سبق عن وقف البحر اه ح (قوله الا اذا كان الخ) استثناء من
 قوله لم يفت بخالفه أقول قوله الا اذا كان الخ ليس استثناء منقطعاً كما قاله الحلبي لأن العبارة الأولى لم تحصر
 فيما إذا لم يذيل بخالفه بعلامة بل هو عام ثم انه غير مكرر مع عبارة البحر السابقة لأن مفادها التصير فقط وهما قال

رسم الحق: أن اتفق عليه أصحابنا في الروايات
 الظاهرة عنهم يفتي به قطعاً واختلف فيه
 اختلافوا فيه والاصح كافي السراجية وغيره
 أنه يفتي بقول الامام على الاطلاق ثم يقول
 الثاني ثم يقول الثالث ثم يقول زفر والحسن
 ابن زياد وصح في الحاشية القدي قوا
 المدرك وفي وقف البحر وغيره متى كان في المسألة
 قولان معصيان لحاج القضاء والافتاء أحده
 وفي أول المضمرات أما العلامات الاقتناء
 فقوله وعليه الفتوى وبه يفتي وبه نأخذ
 وعليه الاحتياط وعليه العمل اليوم وعليه
 الاثمة وهو الصحيح أو الاصح أو الاظهر أو
 الاشبه أو الاوجه أو المختار ونحوها ما ذكر
 في حاشية البزدوي اه قال شيخنا الرمي
 في فتاويه وبه بعض الالفاظ آكد من بعض
 لفظ الفتوى آكد من لفظ الصحيح والاصح
 والاشبه وغيرها وان عليه يفتي آكد من الفتوى
 عليه والاصح آكد من الصحيح والاحوط
 آكد من الاحتياط انتهى قلت لكن في شرح
 المسألة الثاني: عند قوله ولا يجوز من معصف
 الا بقله اذا تعارض امامان معتبران عبر
 أحدهما بالصحيح والآخر بالاصح فالأشد
 بالصحيح أولى لانها اتفاقاً على أنه صحيح
 والاخذ بالمتقوى أو فوقه في حفظ ثم رأيت في رسالة
 آداب المفتي اذا ذيلت رواية في كتاب معتقد
 بالاصح أو الأولى أو الاوفق ونحوها قل أن
 يفتي بها وبخالفها أيضاً أيا شاء وإذا ذيلت
 بالصحيح أو الأمانة أو به أو به يفتي أو عليه
 الفتوى لم يفت بخالفه الا اذا كان في الهداية
 مثلاً هو الصحيح مضير

انه يختار الاصح والاخرى والالبق على أن ما هنا عام وما في عبارة البصر بلفظ التصحيح (قوله ويختار الاخرى)
سبق على ما في الحاوي من اعتبار قوة المدرك (قوله أنه لا فرق بين المقتضى والقاضي) أي في العمل بطلان
الافتاء وهذا لا ينافي أن المقتضى لا يفتى بالديانة والقاضي يقتضي بالظاهر (قوله الآن المقتضى) استثناء منقطع
حيث خصصناه بالعمل بعلامه الافتاء (قوله مخبر) أي بالحكم للمقتضى (قوله ملازم به) أي بالحكم بالخاص
والتميز برعده عدم الاستتال وله إقامة الحدود والقصاص (قوله وأن الحكم) أي من القاضي (قوله والفتا) أي
من المقتضى (قوله المرجوح) أي كقول محمد مع أبي يوسف إذا لم يصحح أو بقوله وجهه وأولى بالبطان الافتاء بخلاف
ظاهر الرواية إذا لم يصحح والافتاء بالقول المرجوح عنه أصلي (قوله جهل) أي من القاضي والمقتضى بما نصوا
عليه من أن ذلك لا يعمل به (قوله ونحوه للاجماع) فهو باطل وحرام (قوله وأن الحكم المقتضى) كأن يؤاومع
شعرة من رأسه وصلى معتدياً تارة كالقائض علة بذهب الإمام الشافعي والإمام أبي حنيفة رضي الله تعالى عنهما
وما نزل به الحلبي من التصريح حيث قال مثله توصي سال من يدينه دم وليس امرأة ثم صلى فإن هذه الصلاة
ملققة من مذهب الشافعي والمقتضى لا يظهور فإن هذه الصلاة معتق على بطلانها من المقتضى بطلان الدم
والشافعي بالمرأة (قوله باطل بالاجماع) اهله لم يعتبر بالقول يجوزاه (قوله وأن الرجوع عن التقليد الخ) كأن
قلد المقتضى ما لكافي نكاح بغير شهود ثم أراد الرجوع عن التقليد أي ويحكم بذهب بأن المهر لا يلزم فليس له
ذلك من زيادة واعلم أنه ليس المراد في جواز التقليد مطلقاً بل في نحو ما ذكرنا لأن الرجوع عنه هنا يلزم منه
ضرر الغير واعلم أن تقليد المقتضى الشافعي مثلاً في مسألة عبارة من الاختذ بقوله مع بقاءه على مذهبه في المسئلة
حتى لو استثنى عن خصوص هذه المسئلة التي قلدها لا يوجب السائل الا يطبق مذهب الإمام ومعنى بقاءه على
مذهبه فيه أن يكون وقت العمل بمذهب الشافعي في المسئلة التي قلدها فيها بقاءه على اعتقاده تابعة الإمام
في حكم المسئلة التي قلدها الشافعي في أي بالنسبة لما عساه أن يقع في المستقبل فإن قلت إن بقاءه على مذهبه
ولا يوجب الا يتول امامه يتضمن الرجوع عما قلده نفسه قلت الممتنع الرجوع عن عين تلك الواقعة المنقضية
لا ما يحدث بعدها من جنسها وفي جواز التقليد قولان المختار منهما القول بجوازها ووجهه الاكتفاء بكونه
موا باعند المجهتد المأخوذ بقوله واجماع على احتمال خطئه وهذا بعينه يصلح جواباً لما يقال انه في التقليد يلزم
العمل بالخطأ عنده هذه المص ما أجاب به يحيى بن سيف الدين السبكي المقتضى قال ووافقني عليه رؤساء
المفتين بمصر وأخذ من قوله أن التقليد عبارة عن الاختذ بقول امام مع بقاءه على مذهبه في المسئلة أن الواجب
تقليد واحد لا بعينه وأنه لا يجوز تقليد ما زاد على الواحد بحيث أنه يكون حنفياً وحنبلية في آن واحد كما هو
الواقع الآن من بعض الناس ونقل في الاشياء أن التقليد يجوز ولو بعد الوقوع أخذاً مما نقل عن أبي يوسف أنه
اعتدل من ثمر أخباره وقع فيه أضرار مستتة فقال ناخذ بقول من قال اذا بلغ الماء قلتين لم يصلح خشاً وهو مشكل
اذ المجهتد لا يقدر مجتهداً آخر والجواب أن الممتنع التقليد في الاجتهاد لا في العمل بل الظاهر في الفصل الجواز
وظاهر كلامهم جواز التقليد وان لم يكن عن ضرورة كما وقع للقاضي أبي عاصم العامري المقتضى حين دخل مسجد
القتال وكان شافعي الصلاة المغرب فصار آه القفال أمر المأذون أن يفتي بإقامة وقدم القاضي فتقدم وجهر
بالسئلة مع القراءة وأتى بشعار الشافعية في صلاته ومعلوم أن القاضي أبا عاصم اتماه في قبل بشعار مذهبه
فلم يمتعه سبق علمه بمذهبه في ذلك من تقليد المخالف واعلم أن المقتضى اذا قلده الشافعي مثلاً في مسألة عليه أن يراعي
مذهبه في جميع ما يتعلق بها لا يلزم التطبيق وهو باطل خلافاً لابن القيم أقاده أبو السعود (قوله وأن
الخلافاً) أي بين الإمام وصاحبه فيما اذا قضى القاضي بغير مذهبه هل يتنذراً ولا نقلاً لا يتنذراً وقال
الإمام اذا وقع منه القضاء بغير مذهبه مخالفاً لرأيه ناسياً لمذهبه فذهب عنه وفي العمد عنه روايتان واشتد
الترجيح في قوله وقواهما وقبل ان صاحبين وانما الإمام في نفاذ القضاء ونقله صاحب البصر عن البرازية معزياً
لشرح الطحاوي ونفسه اذا لم يكن القاضي مجتهداً وقضى بالذموى ثم تبين أنه على خلاف مذهبه فتدليس لغيره
نقضه وله أن ينقضه كذا عن محمد وقال الثاني ليس له أن ينقضه أيضاً وهكذا ذكره العماد في الفصول
وفي عدة الفتاوى القاضي اذا قضى بقول مرجوح منه جاز وكذا الوضئ في فصل مجتهد فيه وكذا في السراجية
وفي مال الفتاوى قضى بخلاف مذهبه ولو جده فيه قال أبو حنيفة ينفذ وقال أبو يوسف لا ينفذاه فحصل

ويختار الاخرى عنده والالبق والاصح
تليظظ وحاصل ما ذكره الشيخ طائفي
في نفسه أنه لا فرق بين المقتضى والقاضي الا
أن المقتضى مخبر عن الحكم والقاضي ملازم به
وأن الحكم والفتا بالقول المرجوح جهل
ونرى للاجماع وأن الحكم المقتضى باطل
بالاجماع وأن الرجوع عن التقليد بعد العمل
باطل أيضاً وهو المختار في المذهب وأن خلافاً

كما لو اتقوا في حياتهم فان قلت قد يصح
أقوالا بل ترجيح وقد يختلفون في التصحيح
قلت يعمل بمنزلة ما هو من اعتبار تغير العرف
وأحوال الناس وما هو الارفق وما يظهر عليه
التعامل وما قوى وجهه ولا يجلو الوجود من
مير هذا حقيقة لا تخاف على من لم يميزان يرجع
لمن يميز لبراهمة ذمته قد آرقه تعالى التوفيق
والقبول • بجاه الرسول • كيف لا وقد يسر
الله تعالى ابتداء نبينا في الرخصة المروية •
والقبول المأثورة • بجاه وجه صاحب الرسالة •
وسائر الكمال والجلالة • وضعية الجليلين •
المضمرين الكمالين • رضى الله تعالى عنهما
ومن سائر العصابة أجسين • ووالدينا
ومقلديهم يا حسان الى يوم الدين • ثم بجاه
الكعبة الشريفة تحت الميزاب وفي الحطيم
والمقام • والله تعالى الميسر للتمام
(كتاب الطهارة) •

قد تمت العبادات

قول الهندي يطلق على الاسد الخ مسلم
في الاسد وأما ما بعده فتعني عبارة
القاموس أن الذي يطلق عليه هو ضرورة
بوزن جرالة لا غير بوزن جعفر قبايرج
اه معصية

وما يصحوه (المراد الترجيح بأي لفظ كان من علامات الاقتناء لا خصوص لفظ الترجيح وهو المراد من قوله وما
يصحوه فالعطف مرادف (قوله كما لو اتقوا) أي كتابيا عتالهم أو اتقوا في حياتهم ونحن موجودون وهذا الشارة
الى التسليم وعدم المعارضة باستظهار أو دليل آخر (قوله فان قلت الخ) وأرد على قوله فعلينا اتباع طابعه
الخ وسأله أنه لا يظهر اتباع المرجح الا اذا وجد ترجيح لقول واحد وأما اذا لم يوجد ترجيح أصلاً أو اختلف
ترجيحهم فلا (قوله من اعتبار تغير العرف) ظاهره أنه يستلزم الاقتناء العرف ولو خاصاً وهو قول البعض
(قوله وأحوال الناس) عطف تفسير (قوله وما هو الارفق) أي للعامة بعدم التضييق فيه عليهم كقول صاحبين
في مسئلة البراءة وقت فيها فارة ولم يدروا وقت وقوعها (قوله وما يظهر عليه التعامل) هذا يرجع الى اعتبار
العرف فهو تكرر (قوله وما قوى وجهه) أي دليله هذا مبني على ما في الحاشية من اعتبار قول القائل والمنهور
الترتيب السابق (قوله الوجود) أي الموجودون عن عقل من بنى آدم فأطلق الوجود على الموجود لا نه عنه
أي ليس وحدنا زائد عليه (قوله يميز هذا) أي الارفق وما يظهر عليه التعامل وما قوى وجهه من غيره (قوله
حقيقة يحتمل رجوعه ليزا أو لجهة التي (قوله وعلى من لم يميز الخ) فيه أن الرجوع الى المميز قد يصير لكونه في بلد
آخر أو إقليم آخر فلا يضبط اعتبار الترتيب السابق (قوله لبراهمة ذمته) أي من الاقتناء بغير القوي مثلاً وهو قوله
لقوله يرجع (قوله فسأل الله تعالى) الأولى التعبير بالواو (قوله التوفيق) هو خلق قدرة الطاعة في العبد
فان أريد بالقدرة المقارنة للفعل لا يحتاج في التعريف الى زيادة وتسهيل سبيل الخير اليه وان أريد به الاستطاعة
بحتاج اليها (قوله والقبول) أي لهذا التأليف (قوله بجاه الرسول) أي متوسلاً في ذلك بهذا الجاه العظيم
(قوله كيف لا) أي كيف لا يقبل وقد وصف بما ذكر وذلك علامة القبول (قوله ابتداء نبينا) أي هذا التشرح
(قوله صاحب الرسالة) أي الموصوف بها وأول في الرسالة للكمال لانها ذكر رسالة (قوله وسائر الكمال) أي
جميع الشرف (قوله والبسالة) تطلق على الشدة والنجاسة أي على الكفار كما قال تعالى محمد رسول الله والذين
معه أشد على الكفار والبائل والمتسل من أسماء الاسد كما أذنه في القاموس (قوله وضعية) متنى ضبيع
فصيل بمعنى فاعل أي المضاجعة (قوله الجليلين) أي العظيمين (قوله الضرعين) تنبيه ضمير بوزن جعفر يطلق
على الاسد والتصل القوى والرجل الشديد كافي القاموس ويصح ارادة كل لكن في الاخيرين حقيقة وفيها
قبل على الاستعارة (قوله الكاملين) أي في الفضائل والقواضل حكيك وقد اختصا بمنقبه المضاجعة
صلى الله عليه وسلم (قوله رضى الله تعالى عنهما) الرضا صفة قديمة فاقه بذاته تعالى بناء على المنهور
في المذهب من أن صفات الافعال قديمة فاقه بذاته تعالى (قوله ومن سائر العصابة) أي باقيهم (قوله ووالدينا)
يحتمل قراءته جمعاً وهو الأولى وثق وخصهما لأن حقهما ما أعظم من حق غيره • ما • لانية • الأولى الرضى
على العصابة والترحم على من بعدهم ويجوز العكس ذكره الشارح في المظهر والاباحة (قوله ومقلديهم) الضمير
يرجع الى العصابة أي المعتدين بهم في أقوالهم وأفعالهم ومن انبهم أو اتبع واحداً منهم فقد اعتدى كما قال
عليه الصلاة والسلام أصحاب كالجموم يأبهم اقتديتم بآبهم (قوله ثم بجاه) عطف على بجاه الأثر فلا ابتداء
الحقيق • نجه • صاحب الرسالة صلى الله عليه وسلم والإضافي بجاه الكعبة (قوله تحت الميزاب) أي الذي على
ظهر الكعبة (قوله وفي الحطيم) أي المخطوم حتى به لانه حطم من البيت وأخرج وألحاط لانه يحطم الذنوب
وفيه بعض من البيت ولا يشترط أن يكون الطواف خارجة كاسياً في (قوله والمقام) أي مقام الخليل وهو حجر
كلن يقوم عليه الخليل عليه الصلاة والسلام حال بناء البيت الشريف وقيل غير ذلك (قوله ليسر للتمام)
أي المسهلة والأولى التعبير بالاقسام الذي هو فعل العبد وأما التمام لمطالع الاقام

(كتاب الطهارة) •

الكتاب اسم للاختصاص الدالة على العالي وهو المختار من وجوه سبعة مذكور في التراجم اه (قوله قد تمت
العبادات) اعلم أن مدار أمور الدين على الاعتقادات والعبادات والمعاملات والمزاج والاداب والاقول والاخير
ليس مما نحن بصدد والعبادات خمسة الصلاة والزكاة والصوم والحج والجهاد والمعاملات خمسة المعاوضات
المالية والمناكحات والمخاصمات والامانات والشركات والمزاج خمسة من جرة قتل النفس وأخذ المال وحك السر
وحك العرش وقطع البيضة وقدموا في سائر كتب الفقه العبادات أي غالباً على المعاملات والمزاج لما ذكره

وفي سير الوهبانية (أي كتاب الجهاد من متظومة ابن وهبان) قوله مع القدم) أي حال كونه معاً جبالاً للصد (قوله
 خلق) أي اختلاف بين أهل المذهب والمعتد عدم التكفير كما هو ظاهر المذهب بل قالوا لو وجدوا من يروا به
 متفقة على تكفير المؤمن ورواية ولو ضيقة بعده يأخذ الملقى والقاضي يهادون فيها واختلاف مخصوص
 بشعر فرع الطهريه أما هو فصلاته واجبة عليه بفطر طهارة لا حر الشارح له بذلك (قوله بسطر) أي ينقل في الكتب
 (قوله ثم هو) أي كتاب الطهارة ثم الترتيب المذكور وقد تأنى للاشتغال (قوله مركب اضافي) أي مركب
 من كتبتين أحدهما مضاف والاخرى مضاف اليه قالوا لم يثبت له الاضافة (قوله مبتدأ) أي وخبره محذوف
 تقديره يطلب بيانه أو يعلم ما فيه ورجح بعضهم حذف الخبر بأن المبتدأ هو الخبر لا الاغسطس من ركني الاسماء ولا
 يفقد الخبر فحده فالاولى ايقاظه (قوله أو خبر) أي مبتدأ محذوف وعليه اقتصر صاحب النهر وأبو السعود ورجح
 بأن الخبر الخبر الممن القائده (قوله أو فمول لعل محذوف) تقديره أقرأ وأخبره (قوله فان أريد التعداد) أي
 فعدد تعداد الكتب المذكورة في المتن كما بعد الشخص العدد والأشياء ميسر إذا دلت هناك على أن (قوله بني
 على السكون) لشيء الحروف في الاعمال (قوله تظلم من الساكنين) أي لاجل الفصل من التظلمات وهما
 الباء والطاء الاولى من الطهارة قال في شرح الملقى ويجوز الفتح على النقل أي نقل قصة الطاء اه وفيه أن قصة
 الطاء باقية فالاولى أن يكون تخلفاً بالفتح (قوله واضافته لامية) أي الاضافة في كتاب الطهارة على معنى اللام
 أي هذا كتاب وقصص ابيان مسائلها (قوله لامية) بتخفيف النون وتشديد الباء نسبة الى من التي هي حرف جر
 والاضافة التي على معنى من مجازية لاحقية فانه المؤلف في شرح الملقى وفي المنع وجعلها بمعنى من بعد لان
 مناطها محضة تفصيلها مع محضة الاخبار عن الاول والثاني كخاتمة فضة وهو مفقود هنا لا يصح أن يقال الكتاب
 طهارة والاوجه أن تكون بمعنى في كافر زنا وان كانت قابله وضابطها أن يكون الثاني طرفاً لا قول نحو مكر الليل
 اه وفيه أن الظرفية هنا غير متامة اللهم الآن يقال الظرفية الادعائية المجازية (قوله يتوقف حقه) أي تعريف
 كتاب الطهارة لقباً أي من جهة كونه اسماً لها هذه المسائل أفاده أبو السعود (قوله على معرفة مفردية) أي
 المضاف والمضاف اليه (قوله الراجح نعم) ووجهه أن العلم بالركب بعد العلم بمفرديه ومقابل الراجح أنه لا يتوقف
 لان التسمية سلبت كلا من جزأيه عن معناه الافرادى اه نهر (قوله فالتكتاب) تفريع على الراجح وهو شروع
 في بيان المفردين وبدلاً مضاف مراعاة للفظ قال في النهر ثم اختلف فقيل الاول البداءة بالمضاف لسبقه
 في الذكر وقيل بالمضاف اليه لسبقه في المعنى اذ لا يلزم المضاف من حيث هو مضاف حتى يعلم ما أضيف اليه
 وهو أحسن لأن المعنى أقدم من اللفاظ كذا اقره الامام الابي من المالكية وهو حسن طالما تخلفت عنه اه
 (قوله مصدر) أي لكتب وله مصدران آخران كتابة وكتباً كذا ذكره في البحر والنهر (قوله بمعنى الجمع) وهو ضم
 الشيء الى الشيء ومنه سكنت البغلة اذا جعلت بين شفرها بشرة اه نهر وقول صاحب البحر وهو جمع
 الحروف لاحظ فيه المذام لا المعنى القوي (قوله جعل شرعاً) أي عند أهل النحر والتشديد بالفتح نظر للمقام
 لان التعبير لا يخص أهل النحر وان كان هو الغالب عندهم فالاولى التعبير بالاصطلاح بدل قوله شرعاً (قوله
 عنواتنا) أي عبارة يذكر مصدر الكلام (قوله مسائل مستقلة) أي لالفاظ مخصوصة مستقلة على مسائل مجموعة
 وجوز لبعض المحققين كونه عبارة عن النقوش الدالة عليها توسع تلك الالفاظ وهي احتمالات سبع أشهرها
 الاول ومعنى الاستقلال عدم توقفه ومسايقه على شيء قبله وبعده وكتاب الطهارة كذلك لا الاصله بمعنى
 عدم التبعية أصلاً لعدم محته فان الطهارة تابعة للصلاة وخرج بالمسائل جمع الحروف والكلمات التي ليست
 بمسائل وخرج الباب والفصل لعدم استتلالها لدخولها ما تحت كتاب وشمل ما كان نوعاً واحداً من المسائل
 في كتاب اللفظة أو أنواعاً كتاب البيوع أفاده في البحر (قوله بمعنى المكتوب) راجع لقوله فالتكتاب مصدر
 فهو مصدر مراد به اسم المفعول كما في النهر أو أن مسبقه فعال فجي وهو مضاف بمعنى المنقول (قوله والطهارة)
 أي بفتح الطاء مصدر وبكسر ها لا كة ويضمها فضل ما يتطهر به ذكره في البحر والنهر (قوله بالفتح) أي يضم الهاء
 وظاهر الشرح أنه الاكثر (قوله ويضم) زاد في شرح الملقى ويكسر (قوله التظلمات) قال في النهر عن اللطائف
 حسية كالانجاس أو معنوية كالعبور والذنوب قبل الثاني مجاز وقيل حسية وقد استعملت فيها مترادفات
 اذا لحد شذ لنس حكمتي والتجاسة الحقيقية ونس حقيق وزواها طهارة اه (قوله وان أفرد ما) أي لكونها

وفي سير الوهبانية
 قولي كثر من على غير طهارة
 مع العدد خلف في الروايات بسطر
 ثم هو من كتب اضافي مبتدأ أو خبر
 أو فمول لعل محذوف فان أريد التعداد
 بقي على السكون وكسر تخلفاً من الساكنين
 واضافته لامية لا مئة وهل يتوقف حقه
 لقباً على معرفة مفردية الراجح نعم فالتكتاب
 مصدر بمعنى الجمع لفظه جعل شرعاً عنواتنا
 مسائل مستقلة بمعنى المكتوب والطهارة
 مصدر طهارة بالفتح ويضم بمعنى الطهارة

بعضها المفرد والآخر الاصل فيه الافراد كافي النهر (قوله وشرا) منصوب هو وامثلة على التفسير كما ذكره
ابن هشام في رسالة خامسة (قوله النظافة من حدث أو خبث) هو معنى قول صاحب النهر واصطلاح
لنظافة المحل من النجاسة حقيقة كانت أو محسوسة قال في النهر وهذا أولى من تعريفها بربو ال حدث أو خبث
كأن النهر لو جبهين ظاهر من انتهى أحدهما اشغال تعريف صاحب النهر على أو المفسدة المعنوية التي لا
تأتيها أن هذا العلم باحث من أفعال المكلفين فالأولى التعريف بالازالة دون الزوال اه أبو السعود ياتلما أجله
صاحب النهر قلت وفي هذا البيان نظرين وجهين أحدهما الوجه الأول فلان أو المذكورة في التعريف للتوسيع
لأنه في غير مفسدة على أنها وقعت في تعريف صاحب النهر وأما الوجه الثاني فقد اعترض صاحب
النهر على من ذهب بالازالة حيث قال وقول بعضهم إنها إزالة الحدث أو الخبث غير جامع لخروج الزوال بدون
الازالة كما إذا وقع المطر على أمعاء الوضوء من غير قصد فاته طهارة وليس بإزالة لعدم الصنع مع أن هذا يرد على
صاحب النهر أيضا حيث عبر بنظافة ولم يعبر بتنظيف الذي هو في الفضائل وتماثل (تبينه) لافرق في المظهر
في ذلك التعريف بين أن يكون له معنى بالسلامة كل ثوب والبدن والمكان أو لا كالأواني والأطعمة وأورد
على ما مر في الوضوء على الوضوء مائة ليس بنظافة حدث أو خبث وأجيب بأن نجس طهارة مجاز باعتبار
إزالة الأكل الحادثة والتعريف للحقيقة أعم (قوله لا نواهي) أي باعتبار متعلقها من الحدث والخبث
وأكثر من الماء والأتربة اه نهر (قوله وحكمها) يكسر الحاء جمع حكمه أي ما شرعت لاجل (قوله شهيرة)
منها تكفر الذنوب ومنع الشيطان عنه (قوله وحكمها) أي الحكم الذي يرتب عليها (قوله استباحة) السنين
والسنة زائدتان أو لصبر وروى قال في النهر ولم يذكر من حكمها الثواب لأنه ليس بلازم فيه التوقف على النية
وهي ليست شرطاً فيها اه (قوله ما لا يصل) أي نفسه (قوله أي سبب وجوبها) قدر الشئ من المضائق
أظهروا أن الصلاة ليست سبباً لوجود الطهارة اه حلي (قوله ما لا يصل) أي أراد تعال لا يصل وهذا الغرض
اختاره صاحب النهر آخر أو يصل بكسر الحاء مخروم (قوله فرضاً كان أو غيره) نعم في قوة فعله (قوله
كالصلاة) فيها القسمان الفرض وغيره (قوله ومن المصنف) قاصر على غير الفرض اه حلي لأن الطهارة
أصل واجب لأن الآية وهي لا يمسها إلا الطهرون محقة كسباً في (قوله بعد سرد الأقوال) أي ذكرها وهي
أربعة استوفاهما لا يخرج لحددها أن السبب الحدث وأن ثبت ثانياً أنه إقامة الصلاة فالله إرادة الصلاة
رابعة وأوجب الصلاة لا وجودها (قوله ونقل كلام الكمال) في الرد على من أورد على القول الأول بأن
الحدث والخبث يتقاضان فكيف يوجبها وفي رد القول الثالث بأن السبب إرادة الصلاة وحصولها
الاشكال على الأول لأنها يتقاضان ما كان ويوجبان ما سيكون فلا منافاة وحصول رد الثالث أنه مقتضاه أنه إذا
أريد الصلاة ولم يتوضأ بآثم ولو لم يصل والواقع خلافه لأنه لم يصل به أبعد (قوله الظاهر) أي من الأقوال
في السبب (قوله هو الإرادة) أي إرادة الصلاة في الفرض والنفل وفيه قصور لأنه لم يشمل إرادته المصنف
فلو علم في الإرادة لكان أولى (قوله لكن ترك الإرادة بالنفل الخ) هو جواب عن السؤال الذي أوردته الكمال على
القول الثالث وقد شبهه قريبا وحصل الجواب أن الوجوب في النفل يسقط بترك إرادته أي الوجوب
في الفرض موسع إلى آخر الوقت وقد ذكر صاحب النهر جواباً غير هذا وهو الإجابة بأن السبب الإرادة المستلقة
للتشروع فلا يرد ما ذكر عليها (قوله ذكره الزيلعي) أي هذا الاستدلال الذي قال أن إرادة الصلاة تجب عليه
الطهارة فإذا أوجع وزل النفل سقطت الطهارة لأن وجوبه بالإيجاب اه (قوله في الظاهر) أي في شرح قوله
وعوده عزمه في وطنها اه حلي (قوله المصنف) أي من الأقوال وهو أظهر مما في النهر لأنه يقتضي أن لا يأت
على ترك الوضوء إذا خرج الوقت ولم يرد الصلاة بل على تفويت الصلاة وأنه إذا أراد صلاة الظهر مثلاً قبل دخول
وقتها يجب عليه الوضوء قبل دخول الوقت وكلاهما باطل اه حلي ويرى يقال المراد بالإرادة المعتبرة شرعاً
على أن ما أوردته على صاحب النهر يرد على العلامة قاصم في قوله أو أراد تعال لا يصل (قوله وجوب الصلاة) أي
لا وجود حالاً ولا وجود علم مشروط به فلو كان متأخر الزمان لا يكون سبباً في التقدم ونظاهراً بعد دخول الوقت
يجب الطهارة تأكيده موسع كوجوب الصلاة فإذا فسق الوقت صار للوجوب فيها مضيقات ثم إن هذا القول
لا يشمل سبب الطهارة للصلاة لثبوتها إذ لا وجوب حاله يكون سبباً للطهارة اللهم الآن يبال انه دخل

وشرا النظافة من حدث أو خبث ومن جم
نظر لا فوائدها وهي ككثرة وحكمها
شهيرة وحكمها استباحة ما لا يصل به ومنها
(قوله أي سبب وجوبها) (قوله ما لا يصل) نقله
فرضاً كان أو غيره كالصلاة ومن نقله
(قوله أي بالطهارة) صاحب النهر قال
بعد سرد الأقوال ونقل كلام الكمال
بأن السبب هو الإرادة في الفرض
والنفل لكن ترك الإرادة بالنفل يسقط
الوجوب في النفل والزيادة في الظاهر
وقال العلامة قاصم في نيته المصنف أن
سبب وجوب الطهارة وجوب الصلاة
أو إرادة ما لا يصل إلا بها

في قوله أو لراد ما لا يصلح مع ملاحظة الاستدراك (قوله شرعي) أي حكمه الشرع (قوله يصلح) أي الحكم الشرعي
ويجوز في الجمع ومصدره المثل والمثل والمثل كافي القاموس (قوله في الأضواء) أي من أضواء الوضوء
والفصل كأن الحدث أهم من الأصغر والأكبر وتعرفه بأنه وصف يدل على أنه وللطهارة ضيقان (قوله وما قبله)
قائه صاحب البحر (قوله بانهية) أي كونه مانعاً من الصلاة ومنه المصنف والظاهر أن يقال مانع شرعي
(قوله شرعية) أي اعتبارها الشرع مانعاً (قوله إلى غاية استعمال الخ) الإضافة للبيان والبيان والتأنيذ كان
(قوله المنزل) وهو طبيعي كقوله شرعي كالترايب (قوله تعريف بالحكم) وأما تعريفه من عرفه بذلك لانه يحط
أظهار الفقهاء (قوله في الحقيقة) مرتبة كانت أولاً (قوله مستفظة) أي خيصة معافاة (قوله شرعاً) خرج بذلك
ما استقدر طبعاً وكان طاهراً كالحا طوالبتم (قوله وقيل بينها) هو القول الرابع في الشرع (قوله ونسباً) أي
القول بأن السبب الحدث والتب أو القيام إلى الصلاة أحلي (قوله إلى أهل الظاهر) هم الذين يأخذون
بظاهر الآيات والأحاديث وفيه أن المنسوب إليهم هو القول الثاني كلفي البحر وغيره وأما القول الأول فنسب
إلى أهل الطرد قالوا أنهم لم يدور أن معهوداً وجوداً وعدمه وتسببه في المنع إلى الشرعي أخا ديفنه الحلي (قوله)
وفسادهما ظاهر ببيان الفساد في الأول أنه قد يوجد الحدث ولا يجب الوضوء كما قاله الاتفاق وقد يدغم بأنه
يجب الوضوء فلا يجوز ما سأل إلى القيام إلى الصلاة ولا يتم بالتأخير إلا جاع على عدمه لكن هذا لا يظهر
فيما إذا أحدث قبل الوقت مرة أيضاً بأنها نقصانها فكيف وجباً فيكون الشيء مفضياً إلى ذلك نفسه وبأنه
أن الحدث مفضى إلى الوجوب والوجوب إلى الوجود والمفضى إلى المفضى إلى الشيء مفضى إلى ذلك الشيء
فالحديث مفضى إلى الوجود الطهارة ووجودها مفضى إلى زوال الحدث فالحدث مفضى إلى زواله وفيه أن هذا
لا يضر إلا إذا كان هذا القوم عقلياً وهذا ليس كذلك إذ لا يلزم من وجوب الطهارة وجودها وبيان الفساد
في الثاني أنه يصح الاكتفاء بوضوء واحد لصلوات ما دام متطهراً ولو اعتبرنا القيام سبباً لها لا وجبنا لكل صلاة
أن يكون أو قيد فمع بيان القيام سبب بشرط الحدث فلا يلزم ما ذكره خصوصاً وهو ظاهر الآية ورهه صاحب
الخلاصة كارجح الأول الشرعي وموافقة أهل الظاهر وغيره في هذه الأقوال غير حاجة كما أوضحه صاحب
النهر لكن يلزم عليه أنه إذا كان محدثاً لا يجب الطهارة إلا بالقيام إلى الصلاة فإن لو حلت الإرادة وجع إلى
ما استظهره صاحب البحر (قوله أن أثر الخلاف) أي فرة الاختلاف في السبب (قوله في نحو التعاليق) أي
التهاليق وضوؤها كالأخبار بوجوب الطهارة (قوله فحوان وجب عليك طهارة الخ) تطلق بإرادة الصلاة على
ما استظهره صاحب البحر وبالحديث وان ثبت على ما ربه الشرعي وبالقيام إلى الصلاة كارجحه صاحب
الخلاصة وبالوجوب على ما ربه قاسم (قوله بالتأخير عن الحدث) أي أو تثبت أو من إرادة الصلاة أو القيام
إليها (قوله زه) أي ذكر الإجماع على عدم الانتم (قوله وبه) أي بما في التوشيح (قوله من اثبات المقرة) أي على
الخلاف المتقدم ومما نقله الشارح من السراج نقل في البحر خلافة عنه فقد نقل عنه قول الكلام على سبب الطهارة
الإجماع على عدم الانتم بالتأخير عن الحدث (قوله بل وجوبها) أي الطهارة (قوله موسع) خبراً قبله وبخبر
ثان (قوله فمهما) أي في الطهارة وقول الصلاة (قوله وشراطها) جمع شريطة بمعنى الشرط وهو ما يلزم من عدمه عدم
ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدمه (قوله شراط وجوبها) أي الطهارة أهم من الصغرى والكبرى وشراط
الوجوب هي ما إذا اجتمعت وجبت الطهارة على الشخص (قوله وشراطها) وهي ما لا تصح الطهارة إلا بها
ولا يلزم من فقد شرط الوجوب فقد شرط الصحة ألا ترى أن للصبي إذا تطهر صحت طهارته مع أنها غير واجبة
عليه وأعلم أن شرطين من هذه الشراطين قد ثبت أن من شراطين الوجوب والصحة وهما عدم الحيض والنفس
والحيضة مختلفة فالوجوب من حيث الخطاب والصحة من حيث أداء الواجب (قوله بشرط الوجوب) ظهر
مضاف فيم وهو مبدأ أخيه قوله العقل الخ (قوله العقل) فلا يجب على مجنون (قوله والاحكام) فلا يجب على
الكاثر بناء على المنهوي من أن الكفار غير مخاطبين بفروع الشريعة (قوله وقضية) أي المقدرة على استعمال
الطهر فلا يجب على من قطع يده من المرقين ورجلا من الكعيبين وهو الثوري (قوله ساء) هو الشرط الرابع
وهو ما رفع جذف منه العاطف وفيه قصور إذ لم يتكلم على الترابية (قوله والاحكام) أي البوغ أطلق عليه
لأنه ملزمه وخرج به لا سبي فلا وجوب عليه ولو عزاه لغيره خرج به أيضاً (قوله وحدث) أي وجود حدث

(قوله) أي (الحدث) في الحكمة وهو
وصف شرعي يصل في الأضواء بربيل
الطهارة وهو كالمثل في الأضواء بربيل
بالأضواء إلى غاية استعمال الخ
فكبريف بالحكم (والجلب) في الحقيقة
موجوب مستفظة شرعاً وقيل بغير القيام
إلى الصلاة ونسباً إلى أهل الظاهر وفسادها
ظاهر وأعلم أن أثر الخلاف إنما يظهر
في خصوص التعاليق فحوان وجب عليك طهارة
فأنت طاهر دون الانتم للإجماع على صحة
ثباتاً خبير من الحدث ذكره في التوشيح وبه
انفرد على السراج من أثبت المقرة من
سببه الانتم بل وجوبها موسع بخبر
الوقت كصلاة فإذا ضاق الوقت صار
الوجوب فيها ضيقاً وشراطها ثلاث
عشرة على ما في الاتساع من شرط وجوبها
تسع وثلاثين من شرطها أربع ونفسها أربع
الاحكام شيئاً الصلاة على الشخص
تأخر نظم الكفر فقال
شرط الوجوب العقل والاحكام
وقدر ما هو الاضلال

[illegible]

وحديث رافعي حيف وعلمهم
 فقامها وضيق وقتها بهم
 وشروط عدة عموم البشر
 بما لا يطهرهم في السر
 فقد قامها وعضوان
 نزول كل مانع من الباقين
 وجاءها بعضهم أربعة شرط وجودها
 الحقيق وجود التزويل والمزال عنه والتقدرة
 على الإزالة بشرط وجودها الشرعي كون
 التزويل مشروع الاستعمال في مثل شرط
 وجود التزويل والمزال عنه بشرط
 صدور الطهر من أهله في محله مع تقدم ماله
 وقتها يقال في شرط الوضوء
 مقسمة في أربع وظائف
 بشرط وجود الخمس منها ثلاثة
 سلاطة أعضاء وقدره إمكان
 استعمال الماء القراح وهو ماء
 بشرط وجود الشرع خذها ليعان
 فطابق ما مع طهارته وشمع
 طهره بغيره أيضا فتزويج
 بشرط وجوب وهو لا ينافي
 مع الحديث التزويل العقل بتمام
 بشرط التصحيح كوضوء زوال ما
 بعد اتصال المياه من أذن
 كشمع ورمص ثم لم يفتل الـ
 وضوء منافي بأعظم ذوى الشأن
 وزيد على هذين أيضا تأخر
 مع التسلات ليس هذا الذي الثاني

الأول (قوله فرض) أي تعالى (قوله صلاة) أي فرضها ونظيره (قوله تعالى ومن المصطفى حكمة بطريق المسئلة
إلى غيره وجزم بالوجوب في شرح الملتقى وسنرى التالي الاتراض يقتصر عليه (قوله القول) أنه لا يجوز
لنصف (قوله بأن المظهرين الملائكة) أي في قوله تعالى لا يسه الا المظهرين والمراد المظهرين والمظهرين الملائكة
كلهم مطهرون والمسمى أنه معصون عن غير المقربين من الملائكة لا يظنون عليه والمراد بالكتاب القوم
المحفوظ ووجه لا يسه صفة وقيل عليه أكثر المفسرين أن المراد بالكتاب القرآن المرصوب من الانساق
والمراد النقوش الدالة عليه ونظير هذا كرمنا أن الآية غير قطعية الملائكة فمن قال باقراض الطهارة للمسلم
أراد القرض العملي والمراد من المظهرين من هو على طهارة من الناس (قوله وسنة) أي مؤكدة كما يترخذ
من مقابلة المدحوب (قوله في نيف) قال في المختار النيف وزن الهيف الزيادة ينفث ويثد ويثال عشرة
ونيف ومائة ونيف وكل ما زاد على العدة فهو نيف حتى يبلغ العقد الثاني اه ولعل الحكمة في استنباط هذه
الاشياء تكفي بما كان صغيرة ونقص ما كان كبيرة (قوله بعد كذب) هو حرام والظاهر أنه من الله غائر الا اذا
ترتب عليه مفاسد وهو بائز في القزو واصلاح ذات الدين وعلى الزوجة ولا حياضه وبعضهم قال ان بائز
في هذه الاشياء التعريض لا الكذب الحقيقي وقد اوضح ذلك أبو السعود في حاشية الاشياء (قوله وخيبة) ذكر
الشارح في الخطر أن ما اذا لم تبلغ من قبلت فيه بكفرها التوبة وان بلغت فلا بكفرها الا الاشتغال (قوله وقوله) أي
أي خارج الصلاة وذلك لانها مكروهة لان ضعفه عليه الصلاة والسلام التمس ولا ثم اشبهت المنهى عنه
وهو الواقع منها في الصلاة ونقصها أفادت الوضوء والصلاة (قوله وأكل جزور) أي لم يجرؤ يقول بعضهم
بوجوب الوضوء منه نظر لما ورد أنه عليه الصلاة والسلام أمر من أكل لحم جزور بالوضوء وقد نتم راحة كريمة
وقام للصلاة فقاموا وادعاهم أنهم أكلوا لحم جزور فقاموا بالوضوء ولم يمين من أخرج الریح ستر عليه وهذا
يطلق في عموم قوله بعد والفروج من خلاف العلماء (قوله وشعر) ظاهره وان لم يكن فيه ضعف وذلك لكرهه لما
ورد من قوله عليه الصلاة والسلام لان يتلى جوف أحدكم فيما خير من أن يتلى شعر أو محل ما ذكر ما لم يكن مدحا
فيه عليه الصلاة والسلام أو جمعا لحكم مثلا (قوله وبعد كل خطئة) عطف عام على خاص والخطيئة أهم من
الصغيرة والكبيرة (قوله والفروج من خلاف العلماء) كما اذا من ذكره أو من امرأة فان وضوءه لا ينقض عندنا
وينقض عند الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه فيندب الوضوء بعد ذلك مراعاة لقوله (قوله) يندب الوضوء
بعد غسل الميت ووجهه ولو قتل كل صلاة وقبل غسل الجنابة ولينب عند أكل وشرب وقوم ووطء ونفس وقرائة
قرآن وحديث وروايته ودراسة علم وأذان وإقامة وخطبة وزيارة النبي صلى الله عليه وسلم ووقوف وسعي ونظر
إلى محاسن امرأة ولا جل غسل ميت أهأ والسعود عن الشرب لالبية (قوله وركعتي الغسل الخ) قال في العمدة ركانها
في الحدث الأصغر غسل الاعضاء الثلاثة ومسح ربيع الرأس وفي الأكبر غسل جميع البدن وفي التيمم التيمم الحقيقية
المركبة ازالة عينها وفي غير المربية غسل محلها ثلاثا والعصر في كل مرة ان كان مما يشترط التيمم فيما لا ينصرف
اه وقد دخل كل ذلك تحت قول الشارح غسل ومسح وزوال نجس وانما يذكر العصر والتيمم لانهما شرطان
(قوله وشعرهما) من مانع من بل ويسر أرض ومسح خف ويساق للشارح عند المظهرات (قوله ودليلها) أي
الطهارة أهم من الصغرى والكبرى والمائية والتراية فان الآية احتوت على ذلك جميعه (الطهارة) الطهارة من
الاحكام التعبدية الواقعة على خلاف مقتضى القول البشري بحيث لا يقبل محرج التعبير ونفس الاعضاء
الطاهرة وقد أبدى لها حكم باهرة اه در شق بعض تفسير (قوله وهي مدينة) وذلك لانها من المائدة وهي من آخر
القرآن نزولا (قائدة) المدة في ما نزل بعد الهجرة وان كان في غير المدينة والمكي منازل قبلها وان كان في غير مكة
وهو الأصح من أقوال ثلاثة حكاه السيوطي في الاقتان (قوله أهل الديار) هم الذين تكلموا في محاربة ولأسواله
ومغناه صلى الله عليه وسلم وهي بكسر السين وفتح الياء جمع ميرة (قوله فراضا بكم) وزعم ابن جهم المالكي أنه
كان مندوبا قبل الهجرة وابن حزم أنه لم يشرع الا في المدينة ورده عليهم ما القه طلائق والسبيل جامع أن يجزئ بل
عليه السلام صلى الله عليه وسلم الوضوء في أول ما أرى إليه ونظر ابن عبد البر في حق أهل الديار أن غلى
الجنابة فرض عليه صلى الله عليه وسلم وهو مكروه كما اقترضت الصلاة اه من الدر المنثور (قوله بكم) أي في مكة (قوله
أنه عليه الصلاة والسلام الخ) بماف على أن الوضوء هو جواب من سؤال خاضه من الطهارة ان يكون قد غسل

وصفتها فرض الصلاة وواجب الطهارة وقيل
وسبب المصنف القول بأن المظهرين الملائكة
وسبب التيمم مندوب في نيف وثلاثين موضعا
ذكرتها في الخزانة منها بعد كذب وخيبة
وقوله في قوله وأكل جزور وبعد كل خطئة
والفروج من خلاف العلماء وأنها ما وزاب
ومسح وزوال نجس وأنها ما إلى الصلاة
وقوله ما يدلها آية اذا قم إلى الصلاة
وهي مدينة اجابها وأجمع أهل السبائك
الوضوء والفصل في رضاء بكم مع فرض الصلاة
يتطيم جبريل عليه السلام وأنه عليه الصلاة
والسلام لم يزل قط الا بوضوء

غيره من تركه فلم يفرغ من ما جلي (قوله بل هو الخ) اتفقوا (قوله من قبلنا) بظاهره أن الام السابقة كانوا
 يتوضئون على غير ما يفيد من قول الانبياء قلت هذا يعني يضل في جانبه على الله عليه وسلم فانه قال وضوء
 بل قضيتهم لكونهم المشرعين وقيل غير ذلك كما يسط في الجواب وشرحها وسيأتي طرف مما يتعلق بذلك (قوله
 في الاصول) أي أصول الفقه (قوله شرع لنا) فليتنا العمل به (قوله اذا قصه الله تعالى) أي في كتابه العزيز كقوله
 تعالى وكتبنا عليهم فيها الآية (قوله برسوله) عليه السلام في احاديثه كسوم عاشوراء (قوله من غير انكار)
 الا على الاقتصار على الثاني لان الشرع بعد لا ينكر عليها ويحتل أن المراد الانكار على من فعله من هذه الامة
 (قوله فائدة نزول الآية) جواب عن سؤال قد راجع اذا كان الوضوء فرض يحكم مع فرض الصلاة وهو شرع
 من قبلنا غير منكر ولا منسوخ فما الفائدة في نزول آية المائدة بالمدينة فأجاب بما ذكر (قوله تقرير الحكم الثابت) أي
 حجية فانه لم يكن عبادة مستقلة بل تابعة للصلاة احتل أن لا تتم الامة بشأته ونسأله ان في مراعاة شرائعه
 وأركانه لطول العهد وانقراض الشافلين بخلاف ما ذاب بالانص المتواتر السابق في كل زمان على كل لسان
 اه متخ والحكم هو الفرضية وثبوتها من جهة من جهة كونه شرعا عالم قبلنا ومن جهة فريضة بطلبها بحكمة (قوله
 وبأني) منصوب بأن مضمر عطفا على تقرير رأي وفائدة نزول الآية انيان ولا يصح عطفه على تقرير من غير هذا
 التاويل لأن المصدر كاذ كروا لإيشيه الفعل فليس من مصدر وقوله واعطف على اسم شبيه ففعل فعلا
 ولأن الاخبار لا يصح حثث في نسخة وتأتي وهو مصدر تأتي والعطف عليها ظاهر (قوله اختلاف العلماء) أي في
 حد فرائضهم من قال انها أربع ومنهم من قال انها أكثر ومنهم من جعل الخمس فيها على الجاع ومنهم من جعله
 على المس ووقع الاختلاف في المشرح هل هو الكل أو أربع أو ما قل (قوله الذي هو راحة) لقوله صلى الله عليه
 وسلم اختلاف أمتي راحة (قوله كيف وقد اشقت) أي كيف لا يكون في نزولها فائدة والحال أنها اشقت (قوله
 سكتا) أنها أحكام الوضوء وأحكام التيمم والغسل وغير ذلك (قوله كلها) أي الثمانية أي كل واحد منها فيه شئ
 فالحكمة ستة عشر (قوله طهارتين) تنزيه طهارة بالمعنى المصدوي (قوله والغسل) يضم التيمم اسم لغسل تمام
 الجسد (قوله وحكمين) تنزيه حكمين معنى محكوم به أي أمور به وهو الغسل في ثلاثة أعضاء الوضوء وغسل
 جميع البدن في نحو الجنابة (قوله والمسح) أي في الرأس والتيمم (قوله وموجبين) بكسر الجيم فانه ما موجبان
 للطهارة (قوله المرض والسفر) أي في قوله تعالى وان كنتم مرضى أو على سفر (قوله ودليلين) تنزيه دليلين
 دال أي دليلين على الوضوء والغسل (قوله التفصيل في الوضوء) وهو قوله تعالى فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى
 المرافق واسموا برؤسكم وأرجلكم إلى الكعبين (قوله والاجالتي) أي بقوله وان كنتم جنبا فاطهروا (قوله
 وكلايتين) تنزيه كتابية بمعنى مكفي به (قوله الفائط) هو في الاصل المهل المتفرض فاطلق على الخارج من الانسان
 لأن العرب من عاداتهم اذا أرادوا قضاء الحاجة يذهبون إلى المهل المتفرض فالعلاقة بالجماعة وأحوالها والمصلحة
 (قوله والملازمة) فانهما كتابية بين الجماع وبيانها أن من أراد الجماع توجه إلى المبدأ فانهما التي منها الفم فاطلق
 الوضوء وأريد المقصد (قوله وكرايتين) أي من الله تعالى لمبادء المؤمنين (قوله تطهير الذنوب) أي في قوله تعالى
 ليظهركم (قوله واعمال النعمة) أي في قوله وليتم نعمته عليكم (قوله من داوم على الوضوء الخ) مداومة هي أن
 يظهر كلما حدث ويوجب ذلك نسبة الملقق وعبدة الرزق ومحبة الحفظة وداوم البغض للمعاصي والمهلكات
 ففقداء الوضوء ملاح المؤمنين وهو مجرب ذكره المصنف أحذر في في نصيبته (قوله ليعلم كل من آمن) فعناء
 حيث ذاب أيع الذين اتصفوا بالايمان وهذا بخلاف آمنتم لانه خطاب للموجود حال نزولها (قوله وكأنه) أي ما في
 الضياء قوله المتعنان أي من الخطاب إلى الغيبة (قوله والتحقيق خلافة) فان الذين من الاسماء الظاهرة وهي
 من قبيل الغيبة بل لو قال آمنتم لعم لأن الخطاب يتعلق بالمدوم وجوده كقوله وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة
 وكقوله يا أيها النبي اذا طلقتم النساء أولاًن الحق تعالى يخاطب الموجود والمدوم فان قلت ان فيه التفتا على
 مذهب السكاكي فانه لا يشترط تخالف التعبير بل مخالفة مقتضى الظاهر أو باعتبار ما إذا كان المتكلم يخاطب
 قلبه جوابه ما تقدم وهو أن الخطاب ليس خاصرا على الموجود والمندى بحسب اللفظ ظاهر والظاهر من قبيل
 الغيبة (قوله التحقضية) أي الدالة على تحقيق ما خلفت عليه فالساكن من غير الخطاب قد تقع وقع ان كتمه
 (قوله التشكيكية) أي الدالة على أن ما دخلت عليه من كونه في غير محقق الوقوع (قوله لا إشارة إلى أن الصلاة)

بل هو شرع من قبلنا بدليل هذا وضوء
 وضوء الانبياء من قبل وقد تقرر في الاصول
 أن شرع من قبلنا شرع لنا اذا قصه الله تعالى
 ورأى من غير انكار ولم يلهو ونسفه ففائدة
 نزول الآية تقرير الحكم الثابت وبأن
 اختلاف العلماء الذي هو راحة كلف وقد
 اشتمت على نيف وسبعين حكما بسيطة في
 تبين الضياء عن فوائد الهداية وعلى ثمانية
 أمور كلها مشق ظاهرا وبينا والغسل
 ومكارم الماء والصمد وحكمين الغسل
 والمسح وموجبين الحدث والجنابة ومبينين
 المرض والسفر ودليلين التفصيل في
 الوضوء والاجالتي في الغسل وكلايتين الفائط
 والملازمة وكرايتين طهارة الذنوب واعمال
 النعمة أي بوجه شهاد ذكره في الجوهره وانما
 الوضوء مات شهيد اذ كره في الجوهره وانما
 قال آمنوا بالغيبة دون آمنتم ليعلم كل من
 آمن إلى يوم القيامة فإلا في الضياء وكأنه
 صفي على أن في الآية التفتا والتحقق وفي
 خلافة وأني في الوضوء ماذا التحقيق وفي
 الحياية بان التشكيكية لا إشارة إلى أن الصلاة
 من الأمور

أي التي دخلت عليها إذا (قوله اللازمة) أي التي لا بد منها مع تكررها في اليوم والليلة خمس مرات (قوله والخاتمة
 من الأمور المأخوذة) أي التي يمكن أن لا تقع أصلا (قوله وصريح بذكر الحديث في الأصل) حيث قال وأن كنت
 جنباً فاطهروا (قوله والتيمم) حيث قال تعالى أوجبا أحد منكم من الغائط أو لمستم النساء الآية (قوله ليس
 أن الموضوع الخ) وهو الذي لا يكون من حدث وهذا يدل على أن قوله تعالى لا تغسلوا الخ يستعمل في الوجوب
 والتدبير الوجوب في الحدث والتدبير في غيره وهو مخالف لما ذكره من أن الحدث في الآية مراد به يؤخذ منه
 أن التيمم والفعل لا يكونان إلا فرضا التصريح بالحدث فيهما وفيه أن الفصل يشدب في حواضع ومن في آخر
 وكذا يقرر التيمم مقام الوضوء ليعرف نوم ودخول مسجد فلا يشترط فيهما أن يكونا فرضا (قوله فورا الخ) فور
 أي ذا فور يعني أنه سبب للتور على الصراط أو في القبر ونفس التور مبالغة أو بمعنى اسم الفاعل والمقصود ما مر
 (قوله أركان الخ) جمع ركن وهو في اللغة الجانب القوي من الشيء اه منع قال تعالى أو أدى إلى ركن شديد
 والاضافة يائية أو بمعنى اللام (قوله الوضوء) أل فيه للاستغراق فيعم الوضوء القرض والمندوب كالواضع قبل
 النوم اه در سنن وقد تم على الفصل لأن الحاجة إليه أكثر ولا يجوز من محل الفصل أو لا تقتضيه عليه
 في القرآن وفي تعليم جبريل اه بحر وهو مأخوذ من الوضوء وهي النظافة والحسن وهو بالمضم المصدر وبالفتح
 الماء الذي يوشأ به وفي الاصطلاح غسل الأعضاء الثلاثة ومسح الرأس واعلم أن الفعل كل وضوء والصلاة يطلق
 على المعنى الذي هو وصف لقاعل موجود كالهبة المسماة بالصلاة من القيام وبقي الأركان وبقي الفعل
 الحاصل بالمصدر والتكليف يتعلق به إذا أطلق على نفس ايقاع الفاعل هذا المعنى وبقي المعنى المصدرية
 ولا يتعلق به تكليف لأنه اعتباري لا وجوده في الخارج إذ لو كان وجوده لكان له موقع فيكون له إيقاع وهكذا
 فليزم التسلسل المحال وذلك الجلال في الخصائص أن الموضوع من خصوصيات هذه الأمة وهو لا يصح وجوده
 من الأنبياء كإدله عليه قوله عليه السلام وضوء الأنبياء من قبل لا يدل على وجوده من أهمهم لاحتمال
 الخصوصية وفيه أن الأصل عدمها ويمكن أن يقال إن خصوصيته بهذه الأمة من حيث بهتهم عز المحققين من
 آثاره فلا ينافي بوجوده في غيرهم وهم بغير هذه الخصوصية قال فوح أفندي وهو العيصم (قوله لأنه) أي التعبير
 المأخوذ من عبر (قوله أفيد) وذلك لأن الركن أخص ولينبه على أن مراد من عبر بالقروض الأركان اه منع
 وأما كذا الأركان أخص لأنها القروض الخاصة في الماهية بخلاف القروض وأفيد بالله قال في المختار فادت
 له فائدة من باب ما ع وكذا فائدة مال أي ثبت وأدلت المال أعليه أو استفدته وأما فاد الموموز فهو غير هذا يقال
 فادزيدا أي أصاب فواده ومنه القواد كافي القاسوس (قوله مع سلامة) أي مع سلامة التعبير بالأركان (قوله
 بما يقال) أي على التعبير بقروض الوضوء (قوله القطعي) هو ما قطع بلزومه حتى يكفر بإحده (قوله المسوح) أي
 العضو المسوح وهو الرأس (قوله بالربع) أي فإن التقدير به غير قطعي ولذا وقع الاختلاف فيه بين الأمة (قوله وان
 أريد العملي) وهو ما تضمنت الصحة بقوة كالتقدير والاحتجاج في القروض أي وان أريد ما يلزم عموم المشترك
 أو إرادة الحقيقة والجهل ونحن لا نقول بذلك كذا ذكره في شرح الملتقى (قوله برد المفسول) أي العضو المفسول
 والمراد جنس المفسول فيشمل الأعضاء الثلاثة ظنهم قطعية (قوله عنه) أي عما يقال من الأشكال الواردة على
 التعبير بالقروض (قوله بما تضمنت في شرح الملتقى) من أنه من عموم الجاهز والفرق بينه وبين الجمع بين الحقيقة
 والجهل أن الحقيقة في الأول تحصل فردا من الأفراد بأن يراد معنى يحقق في كل الأفراد بخلاف الثاني فإن
 الحقيقة يراد بها الوضع الأصلي والجهل يراد به الوضع الثانوي فهما انتزعا لأن متباينان أو من أن المراد القطعي
 ويصحب من إيراد المسوح بأن المراد أصل المسح فيه وذلك قطعي لا يوتنه بالكتاب أو العملي ويصحب من إيراد
 المفسول بأن المراد التقدير في الكل ولا شك أنه من هذه الحقيقة على خلاف زفر في المرقين والكسبيين وأبي يوسف
 فها بين العذار والأذن (قوله ثم الركن) ترتيبا خبريا (قوله ما يكون فرضا الخ) هذا معناه الاصطلاح وقد
 مر بيان معناه اللغوي (قوله الماهية) أي الحقيقة وانما سميت ماهية لأنه يسأل عنها بما هو وما هي (قوله
 فما يكون خارجا) الأولى أن يقول فما يصح كون فرضا خارجا لا يعلل أن يظهر التفرع في قوله فالقروض وبين
 القرض والركن المضموم المطلق (قوله فالقروض الخ) القرض يأتي في اللغة تكليف وتلاين معنى كافي نهاية
 التامية والمشهور أنه مشترك وقال الأصوليون أنه حقيقة في الملتقى غير أن في غيره أذهو أولى من الاشتراك

اللازمة والخاتمة من الأمور المأخوذة
 وصريح بذكر الحديث في الفصل والتيمم دون
 الوضوء ليس لأن الموضوع سنة وفرض
 والحدث شرط لأن في الأول فيكون الفصل
 على الفصل والتيمم على التيمم من الوضوء
 على الوضوء فورا على نور (أركان الوضوء
 أركان) عبر الأركان لأنه أفيد مع سلامته عما
 يقال إن أريد بالفرض القطعي برد تقدير
 المسح بالربع وان أريد العملي برد المفسول
 وان أجيب عنه بما تضمنت في شرح الملتقى ثم
 الركن ما يكون فرضا خارجا لعل الماهية وأما
 الشرط كما يكون خارجا فالقروض أهم منهم

بل لا يثبت بحتاج الى غير شي بخلاف الحال فردد في الخبرين ان القرينة في المشرك واحدة وانما تعدد
 تعدد المعاني على البدل (قوله ما قطع بلزومه) هو من فرض بمعنى قطع قال في البصر والظاهر من كلامهم
 في الامور والقواعد ان المرض على نوعين قطعي وظني هو في قوة القطعي في العمل بحيث يفوت الجواز بفواته
 كما تقدم اني سمع الراس من قبيل الثاني وعند الاطلاق ينصرف الى الاول كجمله ثم قال والظاهر بين الظني
 والقوي المتيقن لمرض وبين الظني المتيقن الواجب اصطلاحا خصوص المقام وفي التمر ما يفيد ان دليل المرض
 المعلى اقوى وفيه وقد قسموا الادلة السبعة اربعة انواع قطعي الثبوت والدلالة كالنصوص المتواترة وقطعي
 الثبوت قطعي الدلالة كالآيات المؤثرة وظني الثبوت قطعي الدلالة كالخبر الواحد الذي يفهم منه قطعي
 بوطنيهما واثبتوا المرض بالاول واثبتوا بالثاني والثالث الواجب وبالرابع السنة والاستصحاب وأرادوا بالواجب
 فيما يتعلق بالفرض المعلى ومن هنا قال بعض المتأخرين ان المرض المعلى اقوى نوعي الواجب واضعف نوعي
 الفرض اه (قوله حتى يكفر) يصح بناؤه للفاعل أي يكون كافرا ولم ينعول أي يفتي بـ الى الكفر (قوله كاصل مع
 الراس) المدلول عليه بقوله تعالى واسموا برؤسكم فكنتم من الكفار وهو كافرا (قوله وقد يطلق الخ)
 لما روي ان اطلاقه على الاول حقيقة وعلى الثاني مجاز لان الاول هو المتبادر عند الاطلاق كما قاله صاحب
 البصر والتبادر من علامة الحقيقة (قوله على المعلى) أي المفترض عملا لا اعتقادا فانه لا يفترض على الانسان
 اعتقاد افتراض مسح الربع (قوله ما نفوت العصاة بفواته) تعبير بالعصاة أولى من تعبير بعضهم بالجواز لان عدم
 الجواز يصدق بعدم العصاة وعدم الحل مع العصاة ولا يحتاج في التعريف الى زيادة ولا ينصير بمجاز لان المسألة
 لا ينصير به (قوله كالمقدار الاجتهادي) أي الذي هو مسح ربع الراس ودخول المرفقين والكعبين والعذار
 وما في الغاية من أن المرفوض في مسح الراس قطعي لأن خبر الواحد اذا اتفق بينه وبين الجمهور كان الحجة كما تقدم
 مضافا للجمهور دون البيان والمحل من الكتاب والكتاب دليل قطعي ضعيف اه بجر (قوله فلا يكفر باحده) أي
 لا يلزم منه كفر الجاحد ومنع ذلك الاكل بأن الجاحد لا يكون. وتروا في المانع من تكفيره فاما ما روي
 الاقل كالتأخي أو الامتناع كالتأخي بقوله يعقد شبهة قوية وقوة الشبهة تمنع التكفير من الجانبين لا ترى
 أن أهل البدع لم يكفروا بما منعه عمداً عليه الدليل القطعي في نظر أهل السنة لتأويلهم بجر (تق) الفرض
 قسما فرض عين وهو ما يجب على كل مكلف ولا يسقط عن البعض باقامة البعض كالإيمان والصلاة وفرض
 كفاية وهو ما يلزم جميع المكلفين فاذا قام به البعض سقط عن الباقين كصلاة الجائز وقد يستعمل الفرض
 بمعنى الواجب وبالعكس اه أبو السعود (قوله غسل الوجه) مصدر مضاف الى مفعوله والفاعل محذوف
 والتقدير غسل المتوضي وجهه أبو السعود والغسل يفتح الفين لغة ازالة الوسخ عن الشيء بأجر الماء عليه
 ويضعها اسم اغسل تمام الجسد والماء الذي يغسل به وبمسحها ما يغسل به الراس من خطمي وضوءه اه بجر
 (قوله مع التقاطر) قال في النهر حد الاسالة أن يتقاطر الماء وبه عرف أن ذكر التقاطر مع الاسالة في التعريف
 كما جرى عليه كثير مما لا حاجة اليه لانه حيث أخذ في مفهومه لم يصدق بدونه اه فلو لم يسل الماء بأن استعمل
 استعمال الدهن لم يجر في ظاهرها رواية ولو نوا بالثلج ولم يقطر لم يجر وما ذكر من اشتراط التقاطر قوله ما وعن
 أبي يوسف هو مجرد بل المحل بالماء سال أول يسأل ثم على القولين ذلك ليس من مفهومه وانما هو مندوب
 وفي الخلاصة انه سنة وحده أمر اراد البدعي الأعضاء المفسدة (قائدة) ينبغي في الشتاء أن يسل أعضاءه بالماء
 شبه الدهن ثم يسيل الماء عليه لأن الماء يتصافى من الأعضاء في الشتاء اه بجر والظاهر أن الانبعاث للندب
 (قوله ولو قطرة) على هذا يكون التقاطر بمعنى أصل الفعل اه حلي (قوله وفي الغرض) هو الشيخ برهان الدين
 الكركي اه مخ (قوله اقله) أي التقاطر (قوله قطرتان) ويدل عليه صيغة التناعل اه حلي ثم الظاهر أنه اذا
 سأل الماء وتقطر القطرتين لا يكون تقصيرا في الوضوء ويحتمل أن هذا بيان لماء العصاة وان كان الاقتصار عليه
 مكروها ويحذر (قوله لان الامر) أي في قوله تعالى فاعسلوا اه مخ والغسلان الاخيرتان سنة واحدة أو كل
 واحدة سنة (قوله مشتق الخ) وقد قدم هذه العبارة عند ذكر الوجه لكان أسهل ومشتق خبرا قول وقول المصنف
 من متداهم برهان وفي الحلي المهاد بالاستتقاق لاخذ مجازا وذلك لان الاشتقاق هو أخذ أحد هذه الاشياء
 المشتقة من المصدر وهي الماضي والمضارع والامر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وافتل التفضيل

وهو ما قطع بلزومه حتى يكفر باحده كاصل
 مسح الراس وقد يطلق على المعلى وهو
 ما نفوت العصاة بفواته كالمقدار الاجتهادي
 في المرفوض فلا يكفر باحده (غسل الوجه)
 أي اسالة الماء مع التقاطر ولو قطرة وفي الغرض
 اقله قطرتان في الاصح (متر) لأن الامر
 لا يقتضي التكبير (وهو) مشتق من
 الموجبة

واسم للمكان والالوة والوجه ليس واحدا من هذه الفئتين حلي. واعلم أن الاشتقاق لا بد أن يكون
 جميعها من المناسبة وهو أصغر إذا انفاد في الملائمة مع الترتيب وكبير إذا وافق في كل الحروف ولو مع خير ترتيب
 كعذب وجع أو كبر إذا وافق في أغلب الحروف كقسم وقسم وكل واحد أمر مما قبله وقد يقال أصغر وصغير
 وكبير (قوله اشتقاق) مبتدأ وشأنه خبره (قوله إذا انفاد) أي إذا كان المزيد أشهر في الحق
 المذكور للفتن (قوله من الاشتقاق) وهو الاضطراب أخذ منه الرعد لا اضطرابه في السماء (قوله من التميم) وهو
 القصد في خدمته الميم وهو البحر لكونه مقصودا فأفاده الحلي (قوله سطح جبهة) أي أعلاها (قوله بقرينة المقام)
 وهي جليكون المتوضي أو المكلف فاعل المصدر الذي هو غسل لأنه مفاد من الوضوء اه أبو السعود (قوله السفل)
 العيني ولم يظهر وجه لمنع الثاني (قوله ذقنه) بفتح الذال والفتحة وهي مجمع عليه اه حلي (قوله أي منبت)
 قال في القاموس المنبت كجلس موضع النبات وهو شاذ والقياس كقعد اه أبو السعود (قوله السفل)
 وهو الذي دون العنقة (قوله طولا) منصوب على التبيين (قوله كان عليه) أي على سطح الجبهة (قوله شعر)
 بالساكن العين وتحرى كها ما بينته الجسم بماليس يصوف ولا وبر للأنسان وغيره اه أبو السعود (قوله عدل
 عن قولهم) أي المصنف عن قول بعض الفقهاء في تعريف الوجه طولا كالكل كزوال المتني (قوله قصاص)
 بثلاث القاف والضم أعلاها حيث انتهى بيانه في الرأس وهذا الحد لم يذكر في ظاهر الرواية (قوله الجادري)
 صفة لقولهم (قوله على الغالب) أي في الأشخاص إذا الغالب فيهم طلوع الشعر من مبدأ سطح الجبهة ومن غير
 الغالب الاغم وأخرا (قوله إلى المطرد) أي العاتم لجميع الأفراد (قوله ليعم الاغم) هو الذي سأل شعروا رأسه
 حتى ضيق جبهته (قوله والاصلح) هو الذي انحسر شعر مقدم رأسه (قوله والازرع) هو الذي انحسر شعره من
 جانبي جبهته ذكرت هذه التعاريف في جامع اللغة اه حلي قال في النهر التزعتان بفتح النون والواو وليك
 اسكانها وهما الموضعان المختطان بالناسية في جانب العينين اللذان ينحسر الشعر عنهما في بعض الناس
 لهم ساحتان الرأس ولا يكمل الرأس بل زعمى والعرب به تمدح لانه آية الذكاء والسفاهة وتذم بالغم لانه
 بالفتن اه قال الشاعر

ولا تنكحني ان فرتي الدهر بيننا • أغتم القفا والوجه ليس بانزما

(قوله شحقي الاذنين) الاذن بضم الذال ولك اسكانها بفتحها وكذا كل ما جاء على فعل من الاذن بفتحتين وهو
 الاستماع وشهتهما لانها اه نهو (قوله وجئتند) أي حين اذ علمت حد الوجه طولا وعرضا (قوله فيجب
 غسل الملاق) أي يفترض والملاقى مالا في الوجه من اللحية قال عصام ان غسل ظاهرها الملاقى للوجه فرض
 اه حلي قال ويحتل أن يراد بالملاقى مالا من حدود الوجه الذي هو جزء من الرأس وأسفل الذقن وشحقي
 الاذنين لان ما لا يتم الواجب الا به فهو واجب اه وهو مخالف لما في الدر المنثور من أن الحد لا يدخل في الحدود
 على الاصح وفي أبي السعود عن شبهة قد استفيد من قوله في التنوير والدر وما بين شحقي الاذنين عرضا عدم
 فرضية غسل شيء من الشحمتين في قال لا بد من غسل شيء من الشحمتين لان ما لا يتم الفرض الا به فهو فرض
 مشبه مجازف ومحترج بلا شبهة وما استدلل به غير صالح هنا وفيه التمام بدون غسل شيء منهما مكابرة واتكار
 لحسوس حصوله بدون ما ذكر بأن جعل على الشحمتين ما يمنع وصول الماء الى شيء منهما كشمع ونحوه ولا سند
 في قول الشيخ حسن في نور الابيضاح ويدخل في الفاتين جزء منهما للاتصال بالفرض لانه لا بد من قطعها
 على اقتراض غسل جزء من الاذنين اه (قوله وما يظهر من الشفة) أي يفترض غسله على العقد وقيل انه
 كالقلم أفاده في النهر (قوله عند انضمامها) أشار بصيغة الافعال الى أن المراد ما يظهر عند انضمامها الطبيعي
 لا عند ضمها بشدة وتكلف اه حلي (قوله وما بين العذار) وهو البياض الذي بين العذار والاذن وتسميته عارضا
 للجماورة والعارض صفة انشد اه أبو السعود (قوله وبه يغني) أي بالدخول ومقابله قول أبي يوسف بعدم
 وجوب دخوله في الملقى كما في المتن ومسكين وجعل في البحر والنهر ذلك عنه رواية أما الكوسج والامرء والمرأة
 فيجب عليهم غسله اتفاقا كما قاله المؤلف في شرح المتن (قوله لا غسل باطن الخ) هو جواب عن سؤال وارده على
 التعريف حاصل أنه يلزم على هذا الحد غسل هذه الاشياء وحاصل الجواب أنه انما سقط غسلها للرجح ولا بأس
 بغسل الوجه مفرضا عينيه ويجوز الفصل ولو غمضهما شديدا في ظاهر الرواية كما في الشربلالية ولو رعدت

واشتقاق التلاقي من المزيد إذا كان أشهر في
 الملقى شأنه كاشتقاق الرعد من الارتعاد واليم
 من التيم (من مبدأ سطح جبهته) أي
 المتوضي بقرينة المقام (الأسفل ذقنه) أي
 منبت أعلاه السفل (طولا) كان عليه شعر
 أو لا غسل من قولهم من قصاص شعره الجادري
 على الغالب إلى المطرد ليعم الاغم والاه
 والازرع (وما بين شحقي) وما يظهر من
 وجئتند (فيجب غسل الملاقى) وما بين
 الشفة عند انضمامها (وما بين العذار والاذن)
 لدخوله في الحد وبه يغني (لا غسل باطن
 العينين)

بينا نقرر من حيث يجب اتصال المامقة الرمس ان ينحدر خارجا بمض العين والافلا بهر وظاهره أنه لا يجب غسل
 باطن العينين ولو اكمل بكمل نجس (قوله وأصول شعر الحاجبين) يحصل هذا على ما اذا كانا كتيبتين أما
 اتجاذا البثرة فيجب كما يأتي في قريحان البرهان وسكذا يقال في اللحية والشارب ونفله الحلي عن عصام
 الدين شادح الهداية (قوله وتقليم خباب) أي خرته (قوله للرج) راجع للكل وظاهره أن انوسم لا يمنع
 ولو قطع قدم وصول الماء لعله المذكورة (قوله أسقط لفظ فرادى) تعرض بصاحب الدرر حيث ذكره
 وانه غسلا كل يد منفردة عن الأخرى (قوله لعدم تقيد الفرض) أي فرض غسلهما (قوله بالانفراد)
 فهو أدخلهما ماصح الوضوء (قوله الباديتين) أي الظاهرتين اللتين لا خلف عليهما (قوله فان الجروح حثي الخ)
 على التقيد بالتقيد من السابقين على سبيل المص والتشر المشوش (قوله وتقليم) الأولى وتقليمها (قوله
 المسح) ولكنه محتاج للكيفية كما يأتي وهو في أحدهما خلف وفي الآخر بدل (قوله لما من) أي من أن الأمر
 لا يقتضي التكرار (قوله مع المرفقين) عبر مع المقيدة للمصاحبة في الفصل ليفيد المدخول فاصح ما فيه
 من الإيهام إلى أن إلى في الآية بمعنى مع كقوله تعالى ويردكم قوتكم فان قلت انه يقتضي أن جميع اليد
 مغموسة مع المرقق والحكم ليس كذلك قلت قد يدفع بأن ما زاد على المرفقين خارج بالإجماع والمرفقين تقبسية
 مرقق بكسر الميم ورفع الضاء في الأصح وبها حكمه أيضا من اللسان والهداية أعلى الذراع وأسفل العضد سمى
 بذلك لأنه يرتفع به الإنسان في الاتكاء عليه ونحوه اه ثم رويته لغة نائلة وهي فتح الميم والضم معا كما في كشف
 الرمز وفي المتن لفظ ونشر مرتب فقوله مع المرفقين يرجع إلى اليدين وقوله والكعبين يرجع إلى الرجلين اه
 (قوله على المذهب) مقابلة قول زفر من قال بقوله من أهل الظاهر أن المرفقين والكعبين لا يدخلان قال
 في البحر وهو عجوب بالإجماع والمراد بالكعبين العظامان الناشئان أي المرتفعان في جانبي القدمين وهذا هو
 المنقول عن أهل اللغة وأنكر الأصمعي قول الناس أن الكعب في ظهر القدم ومن ثم قال القدوري لا خلاف
 بين أصحابنا في تفسيره بما ذكرناه وأما ما رواه هشام عن محمد أنه الفصل الذي في وسط القدم عند مفصل الشرة
 فاتفق الشارحون تبعاً لما في الأصول أنه سهو منه وما قاله محمد إنما هو في المحرم إذ لم يجد نطقاً فانه يقطع خفي
 أسفل من كعبه بالمعنى الذي رواه هشام وقامه في النهر (قوله بعبارة النص) أي بصريحه المصوقة (قوله غسل
 يد الخ) وذلك لأن مقابلة الجمع بالجمع تقتضي القسمة على الأحاد (قوله بدلاته) والثابت بها هو الذي يفهم من
 النص بطريق المساواة (قوله ومن البعث في إلى) أي في كونهما تدخل الغاية أو لا تدخلها أو الأمر محتمل
 والمرجع القرائن وغير ذلك مما أطال به في البحر (قوله القراءتين) بالجزء والنصب في أرجلكم وحاصل البحث أن قراءة
 الجزأ متواترة كقراءة النصب فيقتضي الجمع بين القراءتين أما التفسير بين الفصل والمسح كما قالت السبعة أو حل
 النصب على حالة التحني والجزء على حالة التصف كما قال به بعض أهل السنة والتحقق فيهم أن يقال ان قراءة الجزأ
 ظاهرها متروكة بالإجماع لأن من قال بالمسح لم يجعله مقابلاً للكعبين والجزء فيها البوار كما في جرح ضرب خرب وتظيره
 كثير في القرآن والشعر أفاده أبو العمود (قوله قال في الصراخ) خبر ما في قوله وما ذكره (قوله لا طائل تحته)
 أي لا فائدة فيه (قوله بعد انعقاد الإجماع الخ) اعترض بأن هذه الأحكام ثابتة في عهد الرسول صلى الله عليه
 وسلم والإجماع ثمة لا يعتبر لأن العبرة بفعله صلى الله عليه وسلم ويمكن أن يقال ان الفعل يوجب القطع بالنظر في
 شافيه وأما نحن فلا يثبت في حقنا الاتواتر ولم يوجد فيه اعتبار بالإجماع في حقنا أو دلالة النص أفاده المنصف
 (قوله وصبر ريع الرأس) أي من أي جهة كان والمسح أصابة اليد المبته العضو والتقدير بالربع أصح رواية
 وهداية أما الأول فلا توافيق للتون عليها ولتنقل المتقدين لها كما في الحسن الكرخي وأبي جعفر الطحاوي وأما
 الثاني فاختاره المحققون من أن البناء للإصاقي وهي إذا دخلت على الحمل تعدى الفعل إلى الالة فالتقدير
 بواصضوا أي دكم رؤسكم فيقتضي استيعاب اليد دون الرأس واستيعابها لمصلحة الرأس لا يستغرق غالباً سوى
 ربعه فتعين مراد من الآية وهو المطلوب وأما رواية ثلاث أصابع فقد ذكر في البدائع أنها رواية الأصول وفي غاية
 البيان أنها ظاهر الرواية وفي معراج الدراية أنها ظاهر المذهب واختارها جماعة المحققين من أصحابنا وصحبها
 في شرح القدوري وقال في الظهيرية وعليه الفتوى اه بمرور في الأمر قال بعض المتأخرين انه رواية ابن رستم
 في نوادره وغاية ما يلزم من ذكره في الأصول أن تكون ظاهر الرواية عن محمد لأن الإمام كما هو في الفتح

والاختصاص والعدم وأصول شعر الحاجبين واللحية
 والشارب وونيم ذباب البحر (وغسل البدن)
 أسقط لفظ فرادى لعدم تقيد الفرض بالانفراد
 (والرجلين) الباديتين بالسنة فإن
 البحر وحسين والمستورين باللفظ وتقليم
 المسح (مرة) لما مر (مع المرفقين والكعبين)
 على المذهب وما ذكره من أن الثالث بعبارة
 النص قبل يد ورجل والأخرى بدلاته ومن
 البحث في إلى وفي القراءتين في أرجلكم قال في
 الأصول لا طائل تحته بعد انعقاد الإجماع على
 ذلك (ومسح ريع الرأس مرة)

توقفاً وكيفية تأكل (قوله فوق الأذنين) أي فلا يحسبان وما حولهما من الجمل المتصرف عنهما كغير من
الربع لأنهم ما لبسوا من الرأس وقوة على أفعليه وسلم الأذنان من الرأس المراد منه أن ذلك في حكم مخصوص
وهو مسحهما بماء كافٍ الحلي (قوله ولو بأصابعه مطر) وذلك لأن الأكمة لم تصد إلا بالصل إلى الحلي فإذا
أصابه من المطر قدر الفرض أجزأه (قوله أو ببل باقي الخ) أما لو مسح يبل في يده أخذه من عضو
لم يجز مطلقاً كافي الهندي (قوله على المشهور) مقابلة قول الحاكم بالتمنع وفي النهر ما يؤيد صحة فراحه (قوله
لا بعد مسح الآن يتقاطر) لصحة في شرح المتن للمؤلف ولم أر هذا الاستثناء لغيره مع ذكر المسئلة في المطولات
كالحبر والنهر والهندي ولعل هذا سري إليه من مسئلة ذكرها في البحر ونصه ولو مسح بأطراف أصابعه
والماء متقاطر جازون لم يكن متقاطراً لا يجوز لأن الماء إذا كان يتقاطر قائماً ينزل من أصابعه إلى
أطرافها فإذا مدت مراكبته أخذ ما يجديدها نهر أيت صاحب الفروض ذكره في المتن (قوله لم يجز) لأن
المسح حصل بوضع الأصبع وبمدها انفصلت البلية عن الحصل المسوح كما صار مستعملاً فالمسح
بعده يكون بماء غير مطهر وكذا في جمع الأنهر (قوله الآن يكون مع الكف) لعله مقترع على رواية الثلاث
والأفهام هذا القدر لا يبلغ مقدار الربع اللهم إلا أن يقال أنه بالمديبلغ ذلك لأنه يفرق بين المقد والوضع (قوله
أو بالأصابع) والسبابة مع ما بينهما) هذا أيضاً تفرع على رواية الثلاث قال في الهندي ولو مسح بالسبابة
والأصابع مفتوحتين فضعهما مع ما بينهما من الكف على الرأس فحينئذ يجوز لأنهما أصبعان وما بينهما
من الكف قدر أربع أصابع ثلاث أصابع (قوله أو بوجاه) أي بأن يكثر الوضع بماء وهذا يصلح أن يتعلق
بالثلاثين ولا يتغير التفرع على رواية الثلاث كما هو ظاهر (قوله أجزأه) أي أن أصاب الماء الداخل قدر الفرض
من مجزأه لا يدخل لا يعتبر (قوله ولم يصبر الماء مستعملاً) أي الماء الباقي في الأناة لأن المسح هو الإصابة لا الإسالة
والذي يوصف بالاستعمال هو المسال وذلك في الفصل لا المصاب الذي هو في المسح وأوضح الكلام ابن شعبان
في شرح الجمع فقال إن فرض المسح يتأذى بأصل البلية إذا مسح الإصابة دون الإسالة فلم يزل شيء من الحدث
إلى الماء الباقي في الأناة وانما زال إلى البلية أفاده الحلي (قوله اتفاقاً) أي بين الثاني والثالث اه حلي عن البحر
(قوله على الصحيح) أعلم أنه لا خلاف بينهم ما في عدم الاستعمال عند عدم التنية أي نية المسح وأما إذا نوى فقصر
مستعمل أيضاً على قول الثاني واختلف المشايخ على قول الثالث والصحيح من مذهبه أنه يجوز ولا يصبر الماء
مستعملاً أفاده في البحر فقوله اتفاقاً على الصحيح يرجع إلى قوله وإن نوى ولو غسل رأسه مع الوجه أجزأه عن
المسح مع كراهة التفرع لترك القريب ولو مسحت المرأة على الخمار لا يجوز إلا إذا كان الماء متقاطراً بحيث
يصل إلى الشعر فيجوز إذا تعلق الماء بالوجه الخمار هندية (قوله جميع البلية) بكسر اللام وقصها اه
نهر (قوله يعني عليها) أي بالاعتناء دفعاً لما يتوهم من إطلاق الفرض أنه انطى (قوله أيضاً) أي كأن مسح ربع
الرأس كذلك (قوله وما عدا هذه الرواية) وهي روايات ست مسح السكت أو الربع أو الثالث أو غسل الربع أو غسل
الثالث أو عدم الفصل والمسح ولكن الروايات جميعاً انفقت على عدم وصول الماء إلى ما تحت اللحية قال في الدرر
والفروض العذار لا يقطع حكم ما وراءه بل ينقل حكم ما تحته إليه أي المذاحق يجب غسله كالكأرب
والخاجب حيث يغلان حكم ما تحته ما إليها حتى يجب غسلهما ولا يجب إصصال الماء إلى ما تحتها وما تحتها
تنزه أي حكم ما تحتها إلى ما يلاقي البشرة منها أي من اللحية وهو أظهر الروايات اه قال في الترمذية وأطلق
اللحية فتدل الكسفة وغيرها وهو صريح مانق له المتفبع بعد عن المحيط ومثله في البدائع ونسب إلى عاتة المشايخ
والمتأثر أن الشعر أن كان كثيفاً يقطع غسل ما تحته اه ملخصاً (تقنة) في شرح الارشاد اللحية الشعر النسب
يتمتع بالصين والاعراض ما بينها وبين العذار والعذار القدر المحاذي للأذن يصل من الأعلى بالحدس ومن
الأسفل بالعارض اه بحر (قوله لا خلاف) أي بين أهل المذهب على جميع الروايات (قوله المستعمل) أي من
أداة الوجه كذا في المتن (قوله بل يسن) أي المسح لكونه الأقرب لمرجع الضمير وصار التنية صريحة في ذلك
كذا في الحلي (قوله وإن الخفيفة) أي ولا خلاف في أن الخفيفة الخ فعل الخفيف السابق في الكسفة ويقال
بكثرة في ثاقبه ما تقدم قريبا من الترمذية لاني (قوله نرى بشرة ما) أي يجرها الرائي القريب (قوله يجب) أي
يفترض (قوله لم يسترها الشعر) أما المستورقة فاقطع غسلها للبرج (قوله ولا يعاد الوضوء الخ) وذلك لأن

فوق الأذنين ولو بأصابعه مطر أو بالباقي بعده
غسل على المشهور لا بعد مسح إلا أن يتقاطر
ولو دأبها أو أصبعين لم يجز إلا أن يكون
مع الكف أو بالأصابع والسبابة مع ما بينهما
أو بوجاه ولو أذخبل رأسه الأناة أو خفيه
أو جبيرته وهو محدث أجزأه ولم يصبر الماء
مستعملاً وإن نوى اتفاقاً على الصحيح كافي
البحر عن البدائع (وغسل جميع البلية فرض)
يعني عليها (أيضا) على المذهب الصحيح اتفاقاً
المرجوع إليه وما عدا هذه الرواية مرجوع
عنه كافي البدائع ثم لا خلاف أن المستعمل
لا يجب غسله ولا مسحه بل يسن وإن الخفيفة
التي ترى بشرتها يلزم غسل بشرتها لم يسترها
النهر وفي البدائع يجب غسل بشرة في الخمار (ولا
يعد الوضوء) بل ولا بل الحلي (يجلي رأسه
وليغنيه)

المسح على شعر الرأس ليس بدلائل المسح على البشرة لانه يجوز مع القدرة على مسح البشرة ولو كان بدلائل يجرى
 كذا في البصر (قوله ولا الوضوء) لاجابة الى التصريح لعلم حكمه بالطريق الاولى والاخرى في حل المستفاد
 يعود الضمير الى الوضوء لانه هو المذكور أولاً (قوله ظفركه) مثلث الظاهر (قوله وكشط جلده) أي بعضه والكشط
 بالكاف والقاف الازالة كما في شرح الفية العراقي ولا حاجة الى ذكر هذا الفرع لانه يعلم من المسئلة التي ذكرها
 المصنف بعد (قوله على أعضاء وضوئه) الاعضاء جمع العضو يضم العين وكسر هاء كل لحم واقرب بعظمه كذا
 في القاموس (قوله قرحة) أي جراحة (قوله كذا مثله) ما خوذ من دمل بالفتح بمعنى اصلح يقال دملت بين
 القوم بمعنى اصلحت كما في الصحاح وصلحها ما يبرئها فتسعى القرحة دقلاً تنضو لا يبرئها كالفخاظة والمفاضة
 (قوله ان تألم بالنزع) أي ينزع الجلدة اذا لم يخرج منه دم ومفهومه لزوم الاعادة عند عدم التألم قال الحلي
 لانه بمنزلة الشمة المصقة يسهل وفيه خلاف وتوضيح المسئلة كما في الهندية انه اذا كان على بعض أعضاء
 وضوئه قرحة فهو المقتل وشبهه وعليه جلدة رقيقة فتوضاً وأمر الماء على الجلدة ثم نزع الجلدة هل يلزمه
 غسل ما تحت الجلدة قال ان نزع الجلدة بعد ما برئ بحيث لم يتألم بذلك فعلياً أن يغسل ذلك الموضع وان
 نزع قبل البرء بحيث يتألم بذلك ان خرج منها شيء وسال تقض الوضوء وان لم يخرج لا يلزمه غسل ذلك
 الموضع والاشبه أنه لا يلزمه الغسل في الموضعين جميعاً اهـ فالاولى للشارح أن يقول وان لم يتألم بالنزع على
 الاشبه لانه عند التألم لا خلاف في عدم لزوم الغسل ثانياً (قوله لعدم البدلية) هل لعدم الاعادة في المسائل
 كلها (قوله بخلاف نزع الخلف) أي فانه ينزعه بغسل ما تحته لانه بدل عن الغسل لظلاله فلما نزع سرى
 الحدث الى القدم (قوله كالوضوء) تشبيه في المسائل الاولى (قوله ثم حته) أي الخلف أي ما تحتها (قوله
 شقاق) هو بالضم تنقق بصيب أرساغ الدواب كما في القاموس فأطلقه على الشقوق التي في اعضاء الانسان
 مجازاً والشقاق بالكسر الخلاف والاولى للشارح أن يعبر بشقوق وهو جمع شق والفعل منه شق بمعنى جرح
 وله معان أخر مذكورة في القاموس (قوله والامسحه) أي ان قدر كما مر في سابقه (قوله والتركه)
 أي ترك مسح ذلك الموضع وغسل ما حوله اهـ هندية (قوله ولو يده) مفرد مضاف فبهم اليدين اذ لو كانت له
 يد مضممة لتهين الغسل بها (قوله ولو قطع من المرفق الخ) قال في البحر ولو قطعت يده أو رجله فليبق من المرفق
 والكعب حتى يسقط الغسل ولو بقي وجب اهـ (قوله ولو خلق له يدان الخ) أي من أعلى المرفق والكعب (قوله
 فلو يبطش) بالضم والكسر كما في القاموس والبطش قاصر على السدين فلو قال وعشي بها نظر الى الرجلين
 لكان حسناً (قوله ولو باحداهما الخ) أي ولو يبطش باحداهما ففي الاصلية والاخرى زائدة لا يجب غسلها
 ونظاها ولو كانت قائمة وفي النهر ولم أر ~~كم~~ ما لو كانتا قائمتين متصلتين أو منفصلتين والتظاهر وجوب
 غسلها في الاول وواحدة في الثاني اهـ فلم يعتبر البطش والتظاها به يعتبر البطش أولاً فان بطش بهما وجب
 غسلها ما والا فان ~~كانتا قائمتين متصلتين~~ وجب غسلها وان كانتا منفصلتين لا يجب غسل الاصلية
 التي يبطش بها وهو حسن جمع بين العبارتين (قوله وكذا الزائدة) أي اليد الزائدة قال في الهندية ويجب
 غسل ما كان مربكاً على أعضاء الوضوء والكف الزائدة اهـ (قوله والا فاحاذي الخ) أي ان لا تنبت في محل الفرض
 غسل ما حاذى محل الفرض منها وفي البحر ولو خلق له يدان على المنكعب فالتامة هي الاصلية يجب غسلها
 والاخرى زائدة فاحاذي منها محل الفرض وجب غسله وما لا فلا يلزمت به (قوله أقاد) أي يذكر السنن
 عقب الاركان هنا وفي الغسل (قوله ولا للغسل) هو يعلم ما يأتي (قوله لقدمه) أي الواجب لانه أقوى من السنة
 فتقتضي الصناعة تقديمه أما الوضوء نفسه فيكون فرضاً للصلاة ولونظلاً وجوازاً وواجباً للطواف وسنة للتوم
 ومنه دوا في مواضع كثيرة من بعضها (قوله لأن كل سنة مستقلة الخ) أما الاركان فدل عليها واحد وهو الآية فان
 قلت مقتضى هذا التحليل أن يقول ~~وركن~~ الوضوء لا فساد الدليل قلت التكت لا تطرد ولا تتم كس (قوله
 وحكم) فيه أن الحكم الذي ذكره بعد متصرفي كلها وقد يجاب بأن المراد بالحكم الحكم الاخرى وهو الثواب
 فلو أتى بسنة وترك الأخرى أثيب على الذي أتى به بخلاف ما لو ترك ركناً فانه لا يثاب على ما أتى به منها (قوله ما يؤجر
 الخ) الحكم الثابت لها الاجر واللام على الفعل والترك وليس الحكم ما يؤجر لانه ما واقعه على السنة فتأمل
 (قوله وبلام) أي بعصائب لا بما يقاب كذا في البحر وأيده بعض المتأخرين بأنه المعنى المناسب للمقام اهـ ينهر

كلا يعاد لغسل العمل ولا الوضوء (يجلج)
 شاربه وحاجبه وقلم ظفركه) وكشط جلده
 (وكذا لو كان على أعضاء وضوئه قرحة)
 كاللثة (وعاها جلدة رقيقة فتوضاً وأمر
 الماء عليها ثم نزعها لا يلزمه إعادة الغسل على
 ما تحتها) ان تألم بالنزع على الاشبه لعدم
 البدلية بخلاف نزع الخلف نصار كالوضوء
 خفه ثم حته أو قشره فروع في أعضاء
 شقاق غسله ان قدر والامسحه والتركه
 ولو يده ولا يدر على المائيم ولو قطع من
 المرفق غسل محل القطع ولو خلق له يدان
 ورجلان فلو يبطش بهما غسلا وكذا الزائدة
 باحداهما ففي الاصلية نفساها وكما صيغ وكف
 ان نبتت في محل الفرض كاصبع وكف
 زائدة في الا فاحاذي منها محل الفرض غسله
 وما لا فلا تكن يندب مجتبي (وسنة) أقاد أنه
 لا واجب للوضوء ولا للغسل والا فقدمه
 وجهها لأن كل سنة مستقلة بدليل وحكم
 وحكمها ما يؤجر على فعله وبلام على تركه

(قوله وكثيرا ما يعرفون به) أي بالحكم وزيدت مائتا كبد الكثرة (قوله لانه محط مواقع الخ) أي الحكم هو المقصود لافقتها فلذا يعرفون به ككثيرا والاضافة للبيان فالحط موقع النظر أو مواقع جسد موقع معنى ايضاح أي العمل الذي يقع نظرهم عليه والانتظار جمع نظر بمعنى التأمل والتفكر (قوله وعرفها النجني) أي عرف السنة اصطلاحا ما هي لغة فالطريقة مطلقة ولوقعية (قوله أو بفعله) يعني زيادة أو تقريره والتقرير داخل في الفعل لانه عدم التهي عما يقع بين يديه عليه الصلاة والسلام يعني أنه كف والكف فعل من افعل النفس (قوله وليس واجب) مراده به ما يعين الفرض (قوله لمطلقا) أي لمطلق السنة الشامل للمؤكد والمستحب وتبع في الاستدلال صاحب التبرؤات خبير بأنه أخرج المستحب بقوله ولا مستحب (قوله ولو حكما) كعدم الانكار على من لم يفعل لانه ينزل منزلة الترك حقيقة فدخل الاعتكاف في العشر الاخير من رمضان لانه عليه السلام وان اطاب عليه من غير تركه ومقتضاها وجوب الاعتكاف لكن لما لم يشكر عليه الصلاة والسلام على من لم يعتكف كان ذلك منزلة الترك حقيقة والمراد أيضا المواظبة ولو حكما تدخل التراخي فانه صلى الله عليه وسلم بين العذر في التخطف عنها وهو خوف أن تفرض علينا اه أبو السعود (قوله لكن شأن الشروط الخ) وذلك لانها البيان المأهية والشروط خارجة عنها (قوله وأورد عليه) أي على تعريف النجني (قوله بناء على ما هو المنصور) أي حال كون صاحب الجربا يباين اشكاله على القول المنصور أي المؤيد من أقوال ثلاثة الحظروا الاباحة والتوقف (قوله التوقف) أي فلا يعرف اباحة المباح الا بقوله أو بفعله صلى الله عليه وسلم فقد ساوى التعريف المذكور لسنة وكذا ايراد المباح على القول بأن الأصل الحظر (قوله الآن الفقهاء) جواب عن الابرار (قوله كثيرا ما يلهجون) أي يلعنون قال في الصحاح اللهج بالثاء الولوع به وقد لهج به بالكسر يلهج لهجا اذا غرى به اه والمعنى أنهم يتفقون به كثيرا (قوله فالتعريف بناء عليه) ومحط الجواب يعني أن تعريف النجني مبنى على هذا القول فتم اباحة المباح من الأصل لا من جهة الشارع واختار في البحر فمر يقين للسنة الاول وبه صدر وعليه اقتصر المصنف في المنع أنها الطريقة المسلوكة في الدين من غير لزوم على سبيل المواظبة ليخرج غير الهدود الثاني وعليه اقتصر في التبرؤة قال والذي ظهر للعبد الضعيف أن السنة ما اطاب عليه النبي صلى الله عليه وسلم لكن ان كانت لامع الترك فهي دليل السنة المؤكدة وان كانت مع الترك احيانا فهي دليل غير المؤكدة وان اقترنت بالانكار على من لم يفعله فهي دليل الوجوب وهذا في غير الواجب المحتص به صلى الله عليه وسلم أما هو فقد لا يشكر على تركه مع وجوبه في حقه كصلاة الضعي قافهم هذا فان التوفيق يحصل به وفي التساويح أن مطلق المواظبة لا يدل على الوجوب وهذا مذهب أصولي والافهم مصرحون في غير موضع من الفروع أنها تفيد اه (قوله البداية) مصدر بدأ قال المطرزي كالقراءة فهو بكسر الباء وموؤب ابن بكري الضم وهما على غير قياس والبداءة فعل الشيء أو لا تقديمه اه مخ (قوله بالنية) هي لفة عزم القلب على الشيء واصطلاحا قصد الطاعة والتقرب الى الله تعالى في ايجاد الفعل ودخل في ذلك التهيأت فان المكلف به الفعل الذي هو كف النفس والفرق بين العزم والقصد والنية أن العزم اسم للمعقود على الفعل والقصد اسم للمعقود بالفعل والنية اسم للمعقود بالفعل مع دخوله تحت العلم بالمتوى اه بحر (قوله أي نية عبادة الخ) هو على تقديره مضاف وهو اقامة أو استباحة وفي البحر قالوا المعبر قد رفع الحدث أو اقامة الصلاة أو استباحة أو امتثال الامر ولا يتأق الا خبرا لا بعد دخول الوقت اذ ليس مأمورا به الا بعده اه وفيه نظره فانه مأمور به على طريق الذنب قبل الوقت وهو احدى الثلاث التي المتدرب فيها أفضل من الفرض وتكفي نية الطهارة كما في الهندية وكذا نية الوضوء كما جزم به في الفقه قال بل هي أولى من نية رفع الحدث لتزوجه اه وما في البحر من أن نية الطهارة لا تكفي في تحصيل السنة كانه لانها مستنوعة الى ازالة الحدث والحدث فلم ينو خموص الطهارة الصغرى فيه نظره فان الحدث مشتق الى أكبر وأصغر وقد كفي نية رفعه في تحصيل السنة (قوله لا تعصم) الاولى لا تحل كما في الفقه ليشمل مس المحض والطواف (قوله أو وضوء) أي كنية وضوء وهو تنظير (قوله بأنه بدونها) أي الوضوء بدون النية (قوله ليس بعبادة) فلا يثاب عليه لا ناطة الثواب بالنية وفي بسوط شيخ الاسلام لا يصح كلام في أن الوضوء المأمور به لا يحصل بدون النية لكن صحة الصلاة لا تتوقف عليه لأن الوضوء المأمور به غير مقصود وانما المقصود الطهارة وهي تحصل بالمأمور به

وكثيرا ما يعرفون به لانه محط مواقع أنظارهم وعرفها النجني بما ثبت بشيخه عليه السلام أو بفعله وليس واجب ولا مستحب لكنه تعريف لمطلقها والشروط في المؤكدة مواظبة مع ترك ولو حكما لكن شأن الشروط أن لا تذكر في التعاريف وأورد عليه في البحر المباح بناء على ما هو المنصور من أن الأصل في الأشياء التوقف الآن الفقهاء كثيرا ما يلهجون بأن الأصل اباحة فالتعريف بناء عليه (البداية النية) أي نية عبادة لأنصح الأبطال طهارة كوضوء أو رفع حدث أو امتثال أمر وسر حوايا به بينهم ليس بعبادة

وغيره لأن الماء مطهر بالطبع (قوله وبأن يتركها) الحاصل أن نارك السنة المؤكدة هل يأثم أولا خلاف ووفق
 في التبرجمل الاثم على اعتبار التبرجمل وعدمه على عدمه (قوله وبأن يفرض الخ) أفاد في التبرجمل أنه لا بد أن تذكر
 النية من جهة الفرائض في المأمورية إذا لم يتزاحم معها في أن الوضوء المأمورية لا يصح بدون النية لأنه انزاعهم
 في وقت الصلاة على الوضوء المأمورية إلى ذلك أشار الكرخي - وبجوابه الحلبي - بأن الفرض ما يشلب على فعله
 وبما يقب على تركه والنية في المأمورية ليست كذلك فلا تكون فرضا والى جواب أن يقال إنها شرط في كون الوضوء
 عبادة (قول في الوضوء المأمورية) أي الذي أمر به الشارع وتب عليه الثواب (قوله بسؤر جار) كأنه لأن
 ظهورية الماء ضعفت بالشك فتتقوى بالنية (قوله وينبذ عمر) هذا مبني على ضعف والعقد عدم جواز الوضوء
 به (قوله كالتيه) أي كأنه افترض في التيمم وانما تكن النية في الوضوء الذي هو مفتاح الصلاة شرط لعدم
 تعليلها بالأعراب مع جهله فلو كانت فرضا لعلها على الله عليه وسلم (قوله وبأن وقتها) حطفت على قوله
 بأنه بدونها الخ (قوله ينبغي) أي يستحب (قوله أن تكون عند غسل اليدين) قال في الاشياء ليسأل ثواب
 السنن بتوיד ما في الاشياء ما ذكره نوح أفندي حيث قال وانما حال البدء بالنية ولم يقل النية كما قال غيره
 إشارة إلى أن محلها ابتداء الوضوء فيقرنها بأول سنة ويستدعيها إلى غسل الوجه الذي هو أول أركانه هذا هو
 الاظهر لأن ما تقدم بدونها لا ثوابه فينبغي تقديمها اه أبو الورد وهذا حاصل الاستدراك (قوله قبل سائر
 السنن) أي باقي لا يعني جميع والارزاق تقديم النية على نفسها لكونها من السنن أفاده الحلبي (قوله كما يفرض الخ)
 تشبيه في النية (قوله انتهى) أي ما في القهستاني (قوله لذي القهضم) الجار متعلق بأنثى والقهضم الادراك
 (قوله حكى) أي تذكر (قوله في النية) متعلق بحكي أو بعالم وفي معنى الباء أي لكل عالم بما يتعلق بالنية
 (قوله حقيقة) هي قصد الطاعة والتقرب إلى الله تعالى في إيجاد الفعل مع المقارنة واطلاقها على التي
 قبل الفعل فيه مجاز الاول اه الحلبي (قوله حكم) هو السنية في الوضوء الغير المأمورية والغسل والفرصة
 في الوضوء بسؤر الجار وفي المقاصد من العبادات وفي المأمورية اه ح (قوله محصل) هو القالب وأما التلخيص
 به فبعدة في جميع العبادات وانما يحسن لمن لم يجتمع عزيمته كما صرح به في ج البحر اه الحلبي (قوله
 وزمن) هو قبل سائر السنن في نحو الوضوء والغسل في الصلاة أن تكون عند التكبير أو قبله من غير فاصل
 بين البداء (قوله وشرطها) هو الاسلام والقل (قوله والقصد) مصدر بمعنى اسم المفعول والمقصود منها
 تمييز العبادات عن العادات أو تمييز بعض العبادات عن بعض اه الحلبي (قوله والكيفية) هي أن يقصد
 العبادة عاليا أي عبادة هي اه الحلبي أي فلا يكفي مطلق قصد الطاعة والتزب من غير تخصيص (قوله
 والبداء الخ) قدرها إشارة إلى مطلوبية البداء هنا أيضا كما في غسل اليدين والاشياء بينهما وذلك لأن النية
 محلها القالب والتسمية محلها اللسان وغسل اليدين بالقوله الخ والى دفع الثاني أشار المؤلف بقوله قولاً (قوله
 بكل ذكر) فلو هلل أو تكبر كان مقبولا لئلا كذا في التبر (قوله لكن الوارد الخ) أفاد أنه من فروع النية على الله
 عليه وسلم وقيل أنه منقول عن السلف كما في البحر (قوله بسم الله العظيم) كذا ذكره الطحاوي عن السلف وقيل
 أن الأفضل بسم الله الرحمن الرحيم بعد الله وذو كذا زاهد أي أنه يجتمع بينهما كذا في التبر (قوله دين الاسلام)
 الاضافة للبيان (قوله قبل الاستنجاء) لأن الاستنجاء ملحق بالوضوء من حيث أنه طهارة كما في غاية البيان
 وصح أنه عليه الصلاة والسلام كان يقول عند دخوله الخلاء اللهم اني أعوذ بك من الخبث والخبائث يعني
 ذكر الشياطين وانهم نهر والخبث جمع خبيث المؤذي من الجن والشياطين ويرى خبيث بسكون الباء
 مصدر بمعنى الشر اه أبو الورد (قوله وبعد) لأنه ابتداء طهارة كما في غاية البيان (قوله الاحال انكشاف)
 أي فلا يصح سواء كان قبل الاستنجاء أو بعده قبل التبر كذا يفاد من المنع (قوله لا تفصل السنة) وذلك انوات
 محلها وهو الابتداء (قوله بل المندوب) لتلا محله وضوء عنها كذا في السراج (قوله واما الاكل) أي تفصل
 إذا شربها في ابتداءه وأما في خلافه والفرق أن الوضوء محل واحد بخلاف الاكل فان كل لقمة فعل مبتدأ كذا
 في البحر (قوله لا فيافات) تقييد للكمال مجازا (قوله ويلق الخ) قال صاحب التبر رأيت في الشمال الترمذية من
 حديث عائشة رضي الله تعالى عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أكل أحدكم فليقل أن يذكر الله
 تعالى على طعامه فليقل بسم الله آوله وآخره اه وظاهر الحديث الشريف أن السنة تفصل في الاول فذكر

وبأن يتركها وبأن يفرض في الوضوء
 المأمورية وفي التوضي بسؤر جار وينبذ عمر
 كالتيه وبأن وقتها عند غسل الوجه وفي
 الاشياء ينبغي أن تكون عند غسل اليدين
 للرسول ليسأل ثواب السنن قلت لا يمكن
 في القهستاني ومحلها قبل سائر السنن كما في
 التصفة فلا تسن عند ما قبل غسل الوجه كما
 يفرض عند الشافعي اه وفيها سبع سوالات
 مشهورة تنظروا العراقي فقال
 يحكي لكل عالم في النية

حقيقة حكم محصل وزمن
 وترطها والقصد والكيفية
 (و) البداء (بالتسمية) قولاً وتفصيل بكل
 ذكر لكن الوارد عنه عليه الصلاة والسلام
 بسم الله العظيم والحمد لله على دين الاسلام
 (قوله الاستنجاء وبعد) الاحال انكشاف
 وفي محل تقييد فيسبى بقله ولونسيهاضي
 في خلاه لا تفصل السنة في باقيه لا فيافات
 الاكل تفصل السنة في باقيه لا فيافات
 وليقل بسم الله آوله وآخره

الاول فيه وهو خلاف ما بعثه ابن الهمام قد بر قال بعضهم وفائدة أن الشيطان يتقاي ما كاه قبل التسعة
(قوله الطاهرين) أما غسل العجنتين ففرض (قوله ثلاثا) فلا يكون آتيا بسنة الغسل فيه ما حتى يثبته وفيه أن
المصنف ذكر أن الثلاث سنة مستقلة فلا حاجة الى ذكره هنا (قوله قبل الاستنجاء بعده) قال في البحر واختلف
في أن يغسل ما قبل سنة قبل الاستنجاء فقط وقبل بعده فقط وقبل قبله وبعده واليه ذهب الاصح كنه كافي
الجبني وصحبه قاضي خان في فتاواه اه وقد أوضح الدليل على ثبوته في الحالتين فان قلت ان البداءة ظاهرة في
الذي قبل الاستنجاء أما الذي بعده فلا بداءة فيه قلت أجاب في النهر بأن البداء كما يطلق على الحقيقي يطلق على
الاضافي (فرع) كل من الغسلين الاخيرين سنة لا هامة واحدة كذا في النهر (قوله وقيد الاستنقاظ) أي الواقع
في عبارة صاحب الهداية وغيره كافي البحر (قوله اتفاق) أي وقع اتفاقا لا بقصد الاحتراز لأن من حكي
وضو رسول الله صلى الله عليه وسلم كمران مولى عثمان بن عفان وغيره قدم فيه البداءة بغسل اليدين
من غير تقييد بكونه من نوم كذا في البحر (قوله ولذا) أي لكون هذا القيد اتفاقا وأن الغسل مطلوب
مطلقا (قوله لا يتوهم الخ) أي لأن التقييد بهذا الظرف ربما يوهم أن الغسل إنما يطلب خوف أن تكون
على يده نجاسة فيفسد أنه لو تحققت الطهارة لا يطلب الغسل وليس كذلك فلذا لم يذكره وفي الحلبي الاصح
الذي عليه الاكثر أنه سنة مطلقا لكنه عند قوم النجاسة كما إذا نام لا عن استنجاء أو كان على يده نجاسة
تكون مؤكدة وعند عدم نومه كما إذا نام لا عن شيء من ذلك أو لم يكن نائما تكون غير مؤكدة وعند
تحققها يكون فرضا فقول المصنف وغسل اليدين مختص بغير الاخير ومراعاة بالسنة ما يعين المؤكدة
وغيرها اه (قوله لأن مفاهيم الكتب) عليه تعلية في قوله ولذا لم يقل والغسل جميع مفاهيم ما يفهم من
اللفظ لافي محل النطق والظاهر أن المراد كتب ظاهر الرواية (قوله جهة) أطلق فحمل مفاهيم الموافقة
والخالفات كذا في الحلبي (قوله بخلاف أكثر مفاهيم النصوص) أي فلا يعتبر لأن المقصود من النصوص
الاخذ بالاحكام الدالة عليها صريحا والمراد مفاهيم المخالفة أمام مفاهيم الموافقة فتسببه كذا في الحلبي
وقيد بالاكتر لأن الأقل كفهوم العقوبة معتبر كما يأتي للقوسنتاني (قوله وفيه من الحج) أي في النهر من كتاب
الحج (قوله في الروايات) أي عن الامام وأصحابه سواء كان فهوم مخالفة أو موافقة (قوله ومنه) أي من
الذي يعتبر مفهوما اتفاقا (قوله تقييده) أي ما ذكر من اعتبار المفهوم في أقوال الصحابة (قوله بما يدرك
بالرأي) أي ما لا يقتل فيه بحال وتصرف (قوله لا ما يدرك به) أي لأنه في حكم المرفوع والمرفوع نص
والنص لا يعتبر مفهوما (قوله عن حدود النهاية) أي كتاب الحدود ومنها (قوله في نص العقوبة) لا يناقض
ما في النهر لأنه من الأقل (قوله كلاهم) أي القبح المذكور صفته في الآيات قبلها ومفهوم التقييد بهم
أن المؤمنين لا يجيبون عن رقبته تبارك وتعالى (قوله ما كثرى لا كفى) يناقض ما قدمه عن المرفوع وتدفق
المنافضة بتقدير أكثر في قوله المفهوم معتبر في الروايات (قوله الى الرسفين) بالسجين والصاد كافي شرح النقاية
السلامة فاهم وفي النهر الرسخ يضم الرام فصل الكف في الذراع والقدم في الساق (قوله مفصل) بفتح
الميم وكسر الصاد العضو بكسر الميم على وزن مقود السان وكسرت الميم تشبيها بهاء الآلة (قوله قال)
أي الشاء رونا هلوا في حذف فاعله لأنه معلوم لأنه لا يقول النظم الاشاعر (قوله الاجام) أي من اليدين
(قوله لنقصه) أي الشخص المعلوم من المقام (قوله ما وسط) أي قوس بين الكوع والكروع (قوله ملقب)
أي مسمى (قوله بالم) الباء زائدة أي أخذ العلم من أهله أو هو مصدر بمعنى اسم المفعول أي أخذ هذه
المعلومات وحفظها (قوله واحذر من الغلط) أي من أن تغلط في تلك الاشياء المذكورة وتقتارب ألفاظها
أرا حذر مطلقا (قوله ثم ان لم يكن) مقابل لحذف يفاد من البحر وعبارته وكيفية غسله ما أنه ان كان الاناء
صغيرا بحيث يمكن رفعه لا يدخل يده فيه بل يرضه بشماله ويصبه على كفه اليمنى ويغسلها ثلاثا ثم يأخذ الاناء
بيمينه ويصبه على كفه اليسرى ويغسلها ثلاثا ثم ان لم يمكن الخ (قوله أدخل أصابع الخ) هذا ان لم يكن معه
أنا صغير فان كان معه فعل مثل ما ذكرناه سابقا فان قلت ان إدخال الاصابع في الاناء مخالف للهديث الوارد اذا
استنقظ أحدكم من منامه فلا يغمس يده في الاناء حتى يغسلها فإنه لا يدري أين باتت يده قلت النهي محمول على
الاناء الصغير والكبير اذا وجد الصغير معه أما الكبير عند عدم وجود الصغير فلا ينهي عن إدخال الكف فيه

(في البداءة) (بغسل اليدين) الطاهر
ولا ما قبل الاستنجاء وبعده وقيد الاستنقاظ
اتفاق ولذا لم يقل قبل ادخالهما الاناء
ثلاثا توهم اختصار السنة بوقت الحاجة
لأن مفاهيم الكتب مختلفة بخلاف أكثر مفاهيم
النصوص كذا في الروايات اتفاقا ومنه
لفظ ومنه معنى في الروايات بما يدرك
أقوال الصحابة قال ويبنى تقييده بما يدرك
بالرأي لا ما يدرك به اه وفي القوسنتاني
عن حدود النهاية المفهوم معتبر في نص
العقوبة كما في قوله تعالى كلاهم من ربه
ومثلهما وجود ما اعتبره في الرواية
فأكثر لا كفى (الى الرسفين) بالضم
مفصل الكف بين الكوع والكروع وما
التبوع في الرجل قال
ونظم على الاجام كوع وما يلي
لنقصه الكروع والكروع وما يلي
وعظم على اجسام رجل ملقب
يوع غلظ بالم وأحذر من الغلط
ثم ان لم يكن رفع الاناء أدخل أصابع يسره

كذا في البصر (قوله مفهومة) فائدة الضم رفع الماء بها اهبطي (قوله وصب على البص) أي ثم يدخل البص
 في الاناء وبفسل اليسرى كذا في البصر (قوله لاجل التيامن) أي لالان الجمع بين اليدين في كل مرة غير مستنون
 كما عمل به صاحب المحيط بل هو سنة كما تنفذه الاحاديث بل العلة ما ذكر كذا في البصر (قوله ان أراد الفسل)
 أي غسل الكعب (قوله صار الماء مستعملا) أي الماء الملاقى للكعب اذا انشغل لاجبج الماء كما في البصر (قوله وان
 اراد الاغتراف) أي ولو كان جنباً ومثله اذا وقع الكوز في الحب فأدخل يده الى المرفق لا يصير مستعملا
 افاده في البصر (قوله لا) أي لا يصير الملاقى مستعملا وان وجدت عليه الاستعمال وهي القرية أو رفع الحدث
 للضرورة ووضعهما مستثناة افاده الحلبي والحاصل أن الماء الذي في الاناء غير الملاقى غير مستعمل
 مطلقا والملاقى للكعب ان نوى الفسل استعماله واغتلاطه بما في الاناء لا يضر بقلته وان نوى الاغتراف
 لا يستعمل (قوله ولو لم يمكنه الاغتراف بشئ الخ) فوضع ذلك كما في المضمرات انه اذا لم يكن معه ما يغترف به
 ويده نجستان فانه يأمر غيره أن يغترف بيديه وبصب عليه الماء بغسلهما وان لم يجد يرسل في الماء فيسديلا
 ويأخذ طرفه بيده ثم يخرج من الاناء فيغسل اليد اليمنى بقطرانه ثم يغسل اليد اليسرى أو يأخذ الثوب
 بأسنانه فيغسل يديه بالماء الذي يتقاطر ثلاثا فان لم يجد رفع الماء بضمه فيغسل يديه وان لم يجد وقافته بيده
 ويصلي ولا إعادة عليه اه وفي استعمال المرفوع بالقسم خلاف الصحيح الاستعمال فيزيل ما على اليدين من
 الخبث ثم يغسلهما للوضوء (قوله وهو) أي غسل اليدين واه كان عند قوم النجاسة أم لا اه حلبي (قوله
 سنة) أراد بها مطلقا الشامل له وكدة وغيرها اه حلبي (قوله كما أن الفاتحة) أي قراءتها في الصلاة
 تنوب عن القرض قال في الجرا علم أن في غسل اليدين ثلاثة أقوال قيل انه فرض وتقدية سنة واختاره
 في فتح القدير والمهرج والنجارية واليه يشير قول محمد في الاصل ثم يغسل ذراعيه ولم يغسل يديه فلا يجب
 غسلهما ثانيا وقيل انه سنة تنوب عن القرض كالفاتحة فانه واجبة تنوب عن القرض واختاره في الكافي
 وقال السرخسي انه سنة لا ينوب عن القرض فيعيد غسلهما ظاهرهما وباطنهما قال وهو الاصح عندي
 واستشكله في الذخيرة بأن المقصود التطهير فبأي طريق حصل غسل المقصود وظاهر كلام المشايخ
 أن المذهب الاول (قوله عن القرض) هو بالنسبة لليدين غسلهما للفاتحة القراءة (قوله أيضا) أي ثانيا
 بعد غسلهما الاول وفيه أن من قال انه سنة ينوب عن القرض لا يقول باستثنان الغسل ثانيا بل الغسل
 ثانيا هو قول السرخسي ففي كلامه خلط قولين وما في الشرح هو الموافق لما في التمهيد عن الذخائر الاشرافية
 من أن السنة مندغسل الذراعين أن يغسل يديه ثلاثا أيضا اه (قوله والسؤال) يجوز رفعه وجزءه وهو
 الاظهر ليفيد أن الابتداء به سنة أيضا أي بده اضا فيا والسؤال بمعنى الاستئذان ويأتي اسمها للفحشية كذا
 ذكره ابن فارس اه بصر (قوله سنة مؤكدة) هذا بين قراءته بالرفع وتكون سنة أحد قولين معصوبين
 والثاني الاستحباب وادعى الكمال أنه الحق (قوله عند المفضضة) هو قول الاكثر وهو الاول لأنه اكمل
 في الانقضاء (قوله وهو للوضوء عندنا) وعند الشافعي لا صلاة وتظهر الفقرة فيمن صلى بوضوء واحد صلوات
 وقد استأذنه تكون كل صلاة بسبعين صلاة من غير سوال عندنا وعند الشافعي لا يحصل الا اذا استأذنه
 لكل صلاة افاده في البصر (قوله الا اذا نسبه فيندب) في البصر عن فتح القدير ما نسبه وليس هو من خصائص
 الوضوء بل يستحب في مواضع اصرار السن وتغير الرائحة والقيام من النوم والقيام الى الصلاة وأول ما يدخل
 البيت وعند اجتماع الناس وعند قراءة القرآن ثم قال لكن قوله لم يستحب عند القيام الى الصلاة شيئا
 ما نفاه من أنه عندنا للوضوء لا للصلاة خلافا للشافعي وعلمه السراج الهندي في شرح الهداية أنه اذا استأذنه
 للصلاة وجبا يخرج دم وهو نجس بالاجماع وان لم يكن ناقضا عند الشافعي قال في التمهيد نقل هذا كله أقول
 يمكن أن يحجب عنه بما نقله في السراج بعد ذلك حيث قال وأما اذا نسى السؤال للظهر ثم ذكره بعد ذلك فانه
 يستحب له أن يتأكل حتى يدرك فضيلته وتكون صلاته بسؤال الاجماع اه اذا علمت ذلك فالسراج في كلامه على
 ما استظهره صاحب التمر فالاولى التنبية على ذلك فان ظاهر عبارته يفيد أن هذا هو المذهب (قوله وتغير
 رائحة) أي رائحة الفم (قوله وقراءة قرآن) انما كان مندوبا في هذه المحلات لان ظاهر السنة يفيد المواظبة
 عليه وفي أي داود كان عليه الصلاة والسلام لا يستيقظ من ليل أو نهار الا تسوقا قبل أن يتوضأ وفي الطبراني

مفهومة وصب على البص لاجل التيامن
 ولو أدخل الكعبان أراد الفسل صار الماء
 مستعملا وان أراد الاغتراف لا ولو لم يمكنه
 الاغتراف بشئ ويده نجستان ييم وصلي
 ولم يعد (وهو) سنة كما أن الفاتحة واجبة
 (ينوب عن القرض) ويحسن غسلهما أيضا
 مع الذراعين (والسؤال) سنة مؤكدة
 كما في الجوهر عند المفضضة وقيل قبلها
 وهو الوضوء عندنا الا اذا نسبه فيندب
 للصلاة كما يندب لاصفرار السن وتغير الرائحة
 وقراءة قرآن

الصلاة والسلام فمضت ثلاثا واستشاق ثلاثا شذائلا (قوله وهما سستان وكذا ثمان) فان
 ترك المضمضة أو الاستنشاق اثم على الصحيح لان السنة المؤكدة في قوة الواجب وجميع من حكم وضوء عليه
 الصلاة والسلام اثنان وعشرون محاسبا كلهم ذكر هذه افي كذا في البحر من الفتح (قوله على سستان) حسن
 فباعبارهما تكون السنتين سبعا (قوله الترتيب) فاذا قدم وأخر فيهما فانه سنة الترتيب فقط (قوله التثليث) أي
 ولو عا واحد لاجل أن يكون ذكر التعبد بعد فائدة (قوله وتجدد الماء) أي اخذ ماء جديدا في التثليث سنة
 عندنا لا عند الشافعي كذا في البحر (قوله وفضلهما باليمنى) ويعطى الحائط باليسرى كذا في المبسوط وغيره
 وفي المنية انه يستشاق باليسرى كذا في البحر (قوله والمبالغة) هي السنة الخامسة ولم يذكر المص في البحر
 ولو تخمض وابتلع الماء ولم يجبه اجزاء لان المص ليس من حقيقته والافضل أن يلقه لانه ما مستعمل اه (قوله
 بالغرغرة) راجع للمضمضة (قوله ومجاورة المارن) راجع الى غسل الاتق (قوله لاحتمال الفساد) أي بسبب
 الماء من أحدهما ويرى أصحاب السنن الأربع بالغ في المضمضة والاستنشاق الآن تكون صائغا (قوله وسر
 تقديمهما) أي حكمة تقديمهما بالنسبة لما بعدهما والافضل هو الذية وغسل اليدين والسؤال (قوله اعتبار
 أوصاف الماء) أي اعتبار الماء لكاف أوصافه أي الوقوف على كيفية (قوله لانه الخ) هذا لا يصلح دليلا على
 المدعى لان الكلام في غسل القدم والانتف مع انه لا يظهر في غاقد البحر (قوله ويرجعه) أي اذا حدث فيه رائحة لم
 بالانتف وليس المعنى أن الماء يريح لفقده في فيه (قوله ولو عند ماء) في البحر عن المهرج ترك التكرار لا يكره
 مع الامكان ثم قال قال استاذنا يتبين به أن من عنده ماء يكفي للفصل مرة مع المضمضة والاستنشاق وثلاثا
 بدونه ما يغسل مرة معهما اه (قوله غسل مرة) لان ترك التكرار لا يكره مع الامكان وجميع من حكم وضوء
 عليه الصلاة والسلام ذكره افيه وأما الوضوء مرة واحدة فقد ثبت فعله وقال هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة
 بدونه اغاده الحلبي (قوله وعكسه) وهو ما اذا قدم الاستنشاق لا يجزئه لصيرورة الماء مستعملا كذا في البحر
 لان الانتف لا ينطبق على الماء بخلاف القدم فانه ينطبق على بعض الماء فلا يصير الباقي مستعملا اه أبو السعود
 (قوله لا) أي لا يجزئه وتعبير الشارح أولى من تعبیر غيره بلا يجوز لانه يحتاج الى تأويل عدم الجواز بعدم
 الاجزاء أو يحمل على المضمضة والاستنشاق في الغسل الواجب كذا في البحر (قوله الاولى نم) ظاهره ولو من تركا
 لاحتمال أن يفعل من اجزاء السؤال شي أو يبين أثر طعام لا يجزئه السؤال ويجزئ (قوله وتخليل) هو بانطواء
 المصبة جعل الشيء في الخلل الذي هو الفرجة بين الشدين والجمع خلل كبيل وجبال اه صحاح وتخليل الحبة
 تفرق شرها من أسفل الى فوق كذا في البحر (قوله لغبر المحرم) وله مكره كما في التهر وسنة التخليل قولهما
 وعند الامام مندوب كما حكا في خبر مطلوب (قوله بعد التثليث) أي تثليث غسل الوجه كذا في الحلبي (قوله
 ويجعل ظهر كفه) في المنع وكيفية على وجه السنة أن يدخل أصابع اليد في فروجها التي بين شعرات من أسفل
 الى فوق بحيث يكون كسف اليد خارج وظهورها الى المتوضي اه وقيل في السراج بأن يكون عمامة مقاطر
 كما في البحر (قوله وتخليل الاصابع) قال في التهر وادخل بعضها في بعض عمامة مقاطر وبقي عنه ادخالها
 في الماء ولو غير جار وهر سنة مؤكدة اتفاقا اه ونوزع دعوى الاتفاق بما في الشرب لبلية انه سنة عند أبي يوسف
 وهما بفضلانه ورجح في المبسوط قول الثاني اه أبو السعود (قوله اليدين) أي أصابع اليدين (قوله بالتثليث)
 أي تثليث الاصابع بعضها في بعض والتخليل انما هو بعد التثليث لانه سنة التثليث بحر (قوله بخصريده
 اليسرى) اغاد الحلبي انه جاء من رواية ابن ماجه التخليل بالخصر اما كونه بخصر اليسرى أو من أسفل فانه
 اعلم به كذا في التهر قال في البحر وبشكل كونه بخصر اليسرى أن هذه من الطهارة المستحب في فعلها أن
 تكون اليمنى قلت قد ورد في حديث بغيره أنه لا يغسل الرجل اليمنى والفتى الحديث في الجامع الصغير من طريق
 ابن عدي عن أبي هريرة ان افضا أحدكم فلا يغسل أسفل رجله يده اليمنى وسأني الشارح عن غسل الرجلين
 باليسار من المستحبات واعلم الحكمة في كونه بالخصر كونه ادى الاصابع فهي بالتخليل أنيب كذا في شرح
 المنية (قوله باد بخصر) ونحاشا بخصر رجله اليسرى والتخليل من الأسفل ان يبدأ من أسفل الاصابع
 الى فوق من ظهر القدم وقيل المراد من أسفل الاصابع من باطن القدم كما جزم به في السراج الوهاج والاول
 أقرب كذا في البحر (قوله وهذا) أي كون التخليل سنة (قوله فرض) ظاهره أن ضميره يرجع الى التخليل فيفقد

وهما سستان وكذا ثمان مثقلان على سستان
 خمس الترتيب والتثليث وتجدد الماء
 وتعلمها باليمنى (والمبالغة فيهما) بالغرغرة
 ومجاورة المارن (لغير الصائم) لاحتمال
 التماس وسر تقدمهما اعتبارا وأوصاف الماء
 لان لونه يدل على البصر وطعمه بالشم وريحه
 بالانتف ولو عنده ماء يمكنه لأقل مرة معهما
 وثلاثا بدونهما غسل مرة ولو أخذ ما تخمض
 ببعضه واستشاق ياقبه اجزاء وعكسه
 لا وهل يدل على اصبعه في فيه وأفعه الاولى نم
 قه ساق (وتخليل الحبة) لغبر المحرم بعد
 التثليث ويجعل ظهر كفه الى عنقه (و) تخليل
 (الاصابع) اليدين بالتشديد والرجلين
 بخصريده اليسرى بادنا بخصر رجله اليمنى
 وهذا بعد دخول الماء خلاها فلو مضمة
 فرض

فرضية التخليل مع أن الفرض حيثما انما هو الفصل قال في البحر من الفتح لانه اذا لم يصل يكون الفصل فرضا
وليس التخليل فلا كمالا يفتي اه ويحصل أن خبره يرجع الى المدخول (قوله وتثلث الفصل) أي تكراره
ثلاثا سنة الاولى فرض والاخرتان سنتان مؤكداً أن على الصحيح كذا في البحر من السراج وهو المناسب
لاستدلالهم على السنية بأنه عليه الصلاة والسلام لما قوضا مرتين مرتين قال هذا وضوء من يضاعفه
الاجرة مرتين وذلك أنه جعل للثانية جزءاً مستقلاً وهذا يؤذن باستقلالها لانها جزء سنة حتى لا يشاب عليها
وحدداً كذا في التبر وخرج بقيد الفصل المسح فان تنديسه لا يكون سنة ولا مندوباً ولا دليل على كراهته
كما في البحر (قوله المستوجب) يعني أن السنة تكرار الفضلات المستوجبات لا الغرفات كذا في البحر فلو غسل
في المرة الاولى وفي موضع يابس ثم في المرة الثانية يصيب الماء بعضه ثم في المرة الثالثة يصب موضع وضوء
فهذا لا يكون غسل الاضامة ثلاث مرات كذا في الهندية (قوله اذا اعتاده اثم) هذا أحد أقوال ثلاثة
قال في التبر ولو اقتصر على الاولى ففي اثمه قولان قيل بآثم ترك السنة المشهورة وقيل لانه قد أتى بما أمر به كذا
في السراج واختار في الخلاصة أنه ان اعتاده اثم والا لا يؤنبني أن يكون هذا القول محل القولين قال في البحر
وينبغي ترجيح عدم الاثم لقولهم والوجه لعدم رقيته الثلاث سنة فلا اثم بنفس الترتيل لما احتج الى هذا الجدل اه
(قوله لطماً بنية القلب) أي عند الشك وكذا اذا انقصر لعزة الماء أو لغيره أو لم يجد ماء لا يكره كذا في الهندية
(قوله أو قصد وضوء) ظاهره أن يتوضوء آخر منقصة في الغرفة الرابعة أو الخامسة ولا كراهة والحديث
يدل على غير هذا (قوله لا بأس به) الاولى أن يقول لحسن لما علم به في البحر بأنه فوراً على فوراً يستفيد من هذا
أن الوضوء على الوضوء في مجلس طالع كافي للخلاصة وفيه أنه سمى صريحاً جواباً عن تكرار الوضوء في مجلس واحد
لا يستحب بل يكره لما فيه من الاسراف في الماء كذا في البحر عن السراج واجاب في التبر بأنه لا تدافع في كلامهم
لاختلاف الموضوع وذلك أن ما في الخلاصة فيما اذا اعاده مرة واحدة وما في السراج فيما اذا كرره مراراً وهو
صريح ما في السراج وعبارته لو كرر الوضوء في مجلس واحد مراراً لم يستحب بل يكره لما فيه من الاسراف
فتدبر اه وظاهره أن الكراهة تحريمية لما كان الاسراف (قوله وحديث فقد تعدي) وارده على قوله ولو زاد
لطماً بنية القلب والحديث مذكور في البحر وهو أن رسول الله صلى الله عليه وسلم توضأ مرة ثمرة وقال هذا وضوء
لا يقبل الله الصلاة الا به وتوضأ مرتين مرتين وقال هذا وضوء من يضاعفه الاجرة مرتين وتوضأ ثلاثاً ثلاثاً
وقال هذا وضوء في وضوء الانبياء من قبل فن زاد على هذا أو نقص فقد تعدي وظلم (قوله محمول على الاختفاء)
هو ما جزم به في الهداية وقال في البدائع انه الاصح فلا يأنم الا اذا اعتقد أن الوضوء لا يجوز الا بالزيادة أقول انه
يأنم بالاسراف ولو اعتقد سنية الثلاث فقط فلذا قالوا في المفهوم حتى لو رأى حنية العدد وزاد قصد الوضوء على
الوضوء أو أضافاً بنية القلب أو نقص الحاجة فلا بأس به ولو كان كما ذكر لا تكره الزيادة مطلقة وقبل ان الحديث
محمول على الزيادة على حدود الوضوء ورد بأن اطالة الغزوة مطلوبة وهي بالزيادة المذكورة وقوله في الحديث فقد
تعدي راجع الى الزيادة وقوله وظلم راجع الى النقص ففسه اف وثشر مرتب كذا في البحر عن غاية البيان (قوله
ولعل كراهتهم) أي الفقهاء أتى به جواباً عما أورد على قوله أو قصد الوضوء على الوضوء وهذا بناء من الشارح على
أن الوضوء اذا تكرره مرتين يكره كما هو ظاهر جملة جواباً عن قوله أو قصد الوضوء وقد علمت ما ذكره صاحب التبر
من أن الكراهة في تكراره ثلاثاً كما هو صريح عبارة السراج وان حلت عبارة الشارح على التكرار مراراً كما قاله
الجليبي فقيه انه اسراف ومن المعلوم أن الاسراف مكروه تحريمياً لا تنزيهاً (قوله بل في التهستاني) جواب بالترقي
عن الارادين الواردين على قوله ولو زاد وعلى قوله أو قصد الوضوء (قوله معزياً) بصيغة اسم الفاعل حال
من التهستاني أو بفتح الميم وسكون العين وكسر الزاي وتشديد الهمزة وهو اسم فعل أصله معزياً اجتعت الواو
والياء وسبقت احدهما بالسكون فقلت يا وادعجت (قوله الاسراف في الماء) أي فان زاد ولو لم يقصد طمأنينة
ولا وضوءاً على وضوء يكون جائزاً ولكن هذا فاصراً على الجاري وما تقدم اعم (قوله جائز) ضعيف بل هو مكروه
سواء كان في وسط الماء أو في ضفته حيث كان لغير حاجة اه خبي (قوله لانه) أي المتوضئ المأخوذ من المقام (قوله
غير مضيع) أي لانه يعود اليه ثانياً فلا يخرج الماء خارجه يكره انفاً (قوله فتأمل) اشار به الى توجيهه كذا
في الحلبي (قوله ومسح كل رأسه) وذلك لما روى الترمذي في جامعه أن علياً رضي الله تعالى عنه توضأ وغسل

(وتثلث الفصل) المستوجب ولا عبادة
لغرفات ولو اكتفى بمرة اذا اعتاده اثم والا لا
ولو زاد لطماً بنية القلب أو قصد الوضوء
على الوضوء لا بأس به وحديث فقد تعدي
محمول على الاعتقاد ولم يكرههم تكراره
في مجلس تنزيهية بل في التهستاني معزياً
للجواهر الاسراف في الماء الجاري جائز لانه
غير مضيع فتأمل (ومسح كل رأسه مرة)

أضاه ثلاثاً ومسح رأسه مرة وقال هذا وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله مرة) لأن التكرار في الفصل
لا أجل المبالغة في التنظيف ولا يحصل ذلك بالمسح وما روى من تقلبه محمول على ما إذا كان مجاهداً واحداً وهو
مستروع على ما روى الحسن من الأمام وفي العناية ككيفية يكثر المسح وقد صار البطل مستعملاً مرة الأولى
وأجيب بأنه يوصف بالاستعمال إذا أقبل به فرض آخر لا إذا أقبل به السنة لانها تسبغ للفرض لا سيما وهي بينهما
لم يتغير محلها وفيه نظر والظاهر في كيفية المسح أن يضع كفيه وأصابعه على مقدم رأسه ويعددها إلى التقف
في وجهه يستوعب جميع الرأس ثم يمسح أذنيه بأصبعه ولا يكون الماء مستعملاً إذا كذا في البحر عن الزبلي
وما قاله بعضهم من أنه يجافي كعبه حال المسح ردة في البحر (قوله وداوم عليه) ثم هذا هو ثالث الأقوال
كما قد ضاه (قوله معاً) إشارة إلى أنه لا تباين فيها (قوله ولو عاتاه) إشارة إلى خلاف الشافعي القائل أن السنة
لا تحصل إلا معاً جديداً ودولنا قوله عليه السلام الأذان من الرأس فإن المراد بيان الحكم لا بيان الحقيقة
والانطلاق لأن الشارع يثبت لبيان الأحكام لا لبيان الحقائق والخلق كذا في النهر وكيفية أن يمسح
بالسبابتين داخلهما وبالأصابع خارجهما وهو المختار معراج وعن الحلواني وشيخ الإسلام يدخل
الخنصرين في أذنيه ويحزهما (قوله لكن الخ) استدراك على المبالغة (قوله والترتيب) هو سنة مؤكدة على
الصحيح فيكون معاً ثابتاً (قوله المذكور في النص) أي الذي ذكره الله تعالى في نص القرآن ومعدل
عن قول الكثرة المنصوص لما ردد عليه أن الترتيب لم يكن منصوصاً عليه وإن أجيب عنه بأنه منصوص
عليه من العلماء كذا في مدامن المنع وغيرها (قوله وعند الشافعي) زاد في شرح المتيق وأحمد (قوله وهو مطالب
بالدليل) قال في البحر بعد ذكر الأدلة والبحث فيها والحاصل أنه لا حاجة إلى إقامة الدليل على عدم الاقتراض
لأنه الأصل ودفعه مطالب به قال وما استدلل به النووي بأن الله تعالى ذكر مسحاً بين غسلات والأصل
جمع التمسك على نسق واحد ثم عطف غيرها ولا يخرج عن ذلك القاعدة وهي هنا وجوب الترتيب
فقد أجيب عنه بأن القاعدة التيسر على وجوب الاقتداء في صب الماء على الأرجل لما أنها مظنة الأسراف
كافي الكشف وغيره اهـ (قوله والولاء) اسم مصدر والمصدر الموالاة قال الجوهري لا تقتضي الموالاة إلا بعد غسل
الوجه اهـ وفيه تأمل إذا ما ذكره انما يقصده أن لو كانت الموالاة معتبرة في جانب فرائض الوضوء فقط وهو خلاف
الظاهر كذا في أبي السعود (قوله بكسر الواو) وأما بقصدها وصفة فوجب لمن قامت به التحصيل
اعتقه مثلاً (قوله غسل المتأخر) مؤلف الزبلي والولاء بأنه غسل العضو الثاني قبل جفاف الأول زاد الحدادي
مع اعتدال الهواء والبدن وعدم العذر حتى لو فني ماؤه فذهب لطلبه لأبأس به على الانسح وعرفته الأكل
بالتتابع في الانفصال من غير أن يتخللها بضاف عضو مع اعتدال الهواء وثمرة الخلاف أنه لو جف الأول قبل
غسل الآخر وإن كان ما قبل الأخير لم يجب يكون ولا على الأول دون الثاني والظاهر أنه لا يكون ولا ويجعل
لثاني في عبارة الزبلي على ما بعد الأول لا على ما يلي الأول كذا في التمرق الشارح ارضى ما يجنبه صاحب التمر
إسكن في الهندية ما يدل على أن المراد بالثاني ما يلي الأول ونسها ومنها الموالاة وهي التتابع وحده أن لا يجب
الماسح على العضو قبل أن يغسل ما بعده في زمن معتدل ولا اعتباراً بشدة الحر والرياح ولا شدة البرد ويعتبر أيضاً
استواء حال التوضي اهـ (قوله أو مسحه) أي مسح المتأخر كما إذا كان مخففاً أو ذاهباً على رجله (قوله
لأبأس به) يعني لا شيء عليه (قوله ومنه الفصل الخ) أي مثل الوضوء في حكم الولا وتعرفه الفصل والتميم
وفيه أن التيم لا ينافي فيه جفاف ويخفف الأعضاء قبل غسل القدمين فيه ترك الولا وفي التمر مقتضى تعريف
لولا أنه لو وضوءاً أو تمكوا غسل فيه العضو الثاني قبل جفاف الأول يكون آتياً بسنة الولا (قوله الحديث)
هو امر البدن على العضو الممسول (قوله وترك الأسراف) سيأتي أن الأسراف مكره فخر ما يقتضيه أن يكون
ترك واجباً (قوله وترك لطم الوجه) لأنه ليس من الأدب (قوله وغسل فرجها الخارج) قال الحلبي لأنه كالطم
فكما أن التيم يسر غسله في الوضوء ويجب في الفصل فكذا الفرج اهـ وظاهره أن ذلك يطلب في حال الوضوء ولو بعد
الاستبراء وهو يبدل الظاهر أن ذلك حال الاستبراء فقط (قوله ومسحه) السحن والتأ زائدان أي المحبوب
فيه والمحبوب في اللغة ضد المكره وما إطلاقاً ما يثبت على فعله ولا يلام على تركه كما في شرح المتيق (قوله ويسمي
مندوباً) أي لأن الشارع بين قوايه من ندب الميت وهو تعدد محاسنه وكون المندوب هو المنصب ما قاله

مستوعبة فلو تركه وداوم عليه انتهى (وأذنيه)
معا ولولا (عائته) لكن لو من عاتته فلا بد من
ماء جديد (والترتيب) المذكور في النص
وعند الشافعي رضي الله عنه فرض وهو
مطالب بالدليل (والولاء) بكسر الواو غسل
المتأخر أو مسحه قبل جفاف الأول بلا عذر
حتى لو فني ماؤه فذهب لطلبه لأبأس به ومنه
الفصل والتميم وعند مالك فرض ومن السنن
الأول وترك الأسراف وترك لطم الوجه بالمال
وغسل فرجها الخارج (ومسحه) ويسمي

الاصوليون وعند الفقهاء المستحب ما فعله النبي صلى الله عليه وسلم وتزكاه اخرى والمندوب ما فعله
او مرتين تعلبا البوازي كذا في شرح التقاية ويرد عليه ما رغب فيه ولم يفعله وما جعله تعريضا للمستحب جعله
في المحبطات تعريضا للمندوب كذا في البحر (قوله وادبا) لان فعله ادب مع الشارع (قوله وفضيلة) أي لان فعله يفضل
تركه فهو بمعنى فاضل اولاته يصير فاعله ذات فضيلة بالثواب ويسعى فاعله لانه زائد على الفرض والواجب وقطوعا
لان فاعله منقطع به اه أبو السعود (قوله وما أحب السلف) قال أبو السعود اذا كان ما أحب السلف مندوبا
فان كان ما رغب فيه عليه الصلاة والسلام ولم يفعله بالاولى اه (قوله التيامن) هو لغة الذهاب ذات العين
كأن في القاموس والمراد بالبداءة التيامن لما في الكتب الستة كان عليه السلام يحب التيامن في كل شيء حتى
في طهوره وتنعله وترجله اه والطهور يرضم الطاهر والتغسل ليس التغطين والترجل تسريح الشعر مذكوره
المقار في شرح التقاية (قوله ولومعها) كما اذا كان مضمنا أو مجزعا (قوله لا الاذنين) أي في مسحهما
معان أمكنه حتى اذا لم يكن له الايدى واحدة أو باحدى يديه على ولا يصح مسحه ما عدا يدي الأذن اليمنى ثم
باليسرى كما في الهندية (قوله بظهر يديه) لعدم استعمال يدهما ودليله ما روى أنه عليه السلام مسح ظاهر
رقبه مع مسح الرأس (قوله لانه بدعة) هي اذا أطلقت تنصرف الى السيئة (قوله ومن آداب) عذمتها المصنف
خسة مشرو لو قال أو لا ومن مستحباته لاستغنى عن هذا (قوله عبرين) أي القليلة للتبعض (قوله أو صلها
في الفتح الخ) منها زيادة على ما في المصنف والشارح نزاع خاتم عليه اسمه هل أو أسمنه حال الاستنجاء أو كون
آتيته من خرف أو أن يغسل عروة الأبريق ثلاثا ووضع على يساره وأن كانا يغتفر منه فغن عينه ووضع
يده على الفسل على عروته لأرأسه واستصحاب النية في جميع أفعاله والتأني وهو عدم الاستعجال في الوضوء
كما في الهندية ومن آتيته استعدادا قال في البحر ينبغي تقييده بما اذا لم يكن الوضوء من النهر أو الخوض لأن
الوضوء منهما أسير من الاناء والامتناع طبع النعمال عند الاستنشاق ويكره بالعين والزيادة على ثلاث أي
مكروهة قال في البحر الاما قلناه من قصد الطمأنينة أو قصد الوضوء على الوضوء بالماء المتبرر ومنها
غسل ما تحت الحاجبين والشارب لعدم الخرج وأن يبدأ في غسل الوجه من أعلاه وفي مسح الرأس بمقدمه
وفي اليد والرجل بأطراف الأصابع كما في المعراج (قوله استقبال القبلة) لانه اما عبادة أو مقدمة عبادة
فيضار له غير الجالس وهو ما استقبل به القبلة كذا في شرح المنية والفصل لما كان الغالب فيه كشف
الدورة لم يستحب فيه الاستقبال (قوله وذلك أعضائه) ذكره في المندييات وفي الخلاصة أعضائه منسدا وهو
حافظه الشارح خصه وصافي الشاة كما قاله الكمال لأن الجلد مشكك (قوله وادخال خصره) خصه لانه أدق
(قوله وتقديه الخ) في شرح المنية عندي أنه من آداب الصلاة لا الوضوء لانه قصد فعل الصلاة (قوله وهذه)
أي تقديم الوضوء على الوقت (قوله وبعده فرض) لكنه موسع أقول الوقت مضيق في آخره (قوله نظاره) أي
أو الميسرة (قوله الواجب) أي بقوله تعالى وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة وظاهر صنيع الشارع أن المراد
بأن واجب هنا الفرض (قوله وهو فرض) أي كفاية (قوله ونظمه) أي نظم ما ذكر من المسائل (قوله من قال) أي
من الكمال واجزاؤه متفاهل عن دخل بعض اجزائه الاضمار (قوله من تطوع عابد) قالوا ان الفرض أفضل من
التطوع به من ضما (قوله ولو) الوازنية أو عاطفة على محذوف تقديره حتى ان جابته والاولى (قوله
لنفسه باكثر) المبرور متعلق باكثر الضمير لفرض أو منه في مجيء والضمير فتطوع وأكثر ما يصحرك كحصر
في البيت الثاني (قوله التطهر) الاولى التماهير لأن الكلام في غسل الفاعل وسهولة ضرورة الشعر وفيه أنه
مصدر تطهر كما أن التطهير مصدر تطهر (قوله قبل وقت) أي لغیر المعذور (قوله وادبا) يوقف عليه بدون همز
في المصراع الاولي ويؤتى بالهمز مع التنوين في أول المصراع الثاني للضرورة (قوله ابرا) بقطع الهمزة لانه
مصدر والرامي وهو مقصور (قوله ومثله الفرمط) لا ينبغي أن تحريك الفرمط لانه ذكره هنا وانما محله الفصل اه
أبو السعود (قوله ان لم) قيد في الاستصحاب (قوله فرض) أي ايصال الماء بالتحريك أو بانزع (قوله الا لمضر)
كتنيل الاناء أو مرض به (قوله فلتعلم الجواز) وذلك منه صلى الله عليه وسلم أفضل من المستحب وقد يكون
واجبا كما اذا رآه صاحب النهر ساقا (قوله الحاجة) فان دعت الحاجة بخاف فوتم ابتداء كالم يمكن
في الكلام ترك الأدب كما في البحر عن شرح المنية (قوله فخرزا عن الماء المستعمل) أي لوقوع الخلاف في نجاسته

وأدبا رخصته به وهو ما فعله عليه الصلاة والسلام وتزكاه اخرى وما أحب السلف (التيامن) في البدن والرجلين ولومعها لا الاذنين والتيامن فيلغز أي مضمون لا يستحب التيامن فيما (ومسح الرقبة) بظهر يديه (لا الخقوم) لانه بدعة (ومن آداب) عبرين لان له آدابا آخر أو صلها في الفتح الى نصف ومشرين أو صلها في الخزان الى نصف وستين (استقبال القبلة) وذلك أعضائه في المزة الاولى (وادخال خصره) المداولة (سماخ أذنيه) عند مسحهما (وتقدمه على الوقت) غير المعذور وهذه إحدى المسائل الثلاث المستثناة من قاعدة الفرض أفضل من التغل لان الوضوء قبل الوقت مندوب وبعده فرض الثانية ابراء المعسر مندوب أفضل من انظاره الواجب الثالثة الابتداء من قال الفرض أفضل من تطوع عابد حتى ولو قد جاء منه باكثر الا انظر قبل وقت وادبا (لا سلام كذا ابراهم) (وتحريك خاتمه الواسع) ومثله الفرمط وكذا الضيق ان علم وصول الماء والافرض (وعدم الاستعانة بغيره) الا لمذروا ما استعانة عليه الله صلاة والسلام بالمغيرة فلتعلم الجواز (و) عدم التكلم بكلام الناس (الحاجة تقونه) والجلوس في مكان مرتفع فخرزا عن الماء المستعمل

وان كان الاصح طهارته (قوله وبارة الكمال الى آخره) هي المراد بعبارة المصنف لا خصوص الجلموم في مكان
مرتفع قاله أبو السعود (قوله اشمل) أي أعم وأيضا لأنه قد يكون مستمليا ولا يتفقط (قوله هذه) أي الجمع وانت
الضمير نظر الغيب (قوله وسطى الخ) يتأمل في كون الجمع رتبة وسطى اللهم الآن يقال ان الاستحباب رتبة بن
الامتثال والكرامة فيكون المعنى هذه أي الجمع أي القول باستحبابه (قوله من من) أي من قال بنية التلظف
كألا عام الشافعي (قوله كما تر) أي بالمسبغة الواردة وهي بسم الله العظيم والحمد لله على دين الاسلام (قوله
والدعاء بالوارد) قال صاحب البحر الادعية المذكورة في كتب الفقه والوضوء لا أصل لها كما قاله النووي والثابت
الشهادة بعد الفراغ من الوضوء وأقره عليه السراج الهندي في التوشيح والادعية أن يقول عند الخوض
اللهم أعني على تلاوة القرآن وذكرك وشكرك وحسن عبادتك وهذا الاستشاق اللهم أرحق رائحة الجنة
وعند غسل الوجه اللهم يضر وجهي يوم تبيض وجوه وأليانك وعند غسل العين اللهم أعطني ككتابي
بيني وحادي بني حسابي عروا وعند غسل يديه اليسرى اللهم لا تعطيني كفاي بشمالى ولا مروا ظهرى وعند
مسح رأسه اللهم أظلي تحت ظل عرشك يوم لا ظل الا ظلك وعند مسح أذنيه اللهم اجعلني من الذين
يسمعون القول فيتبعون أحسنه وعند مسح عنقه اللهم أعني رقبتي من النار وعند غسل رجليه اللهم
ثبت قدمي على الصراط يوم تزل الأقدام اه منع عن مناخله وروى الهندي عنده غسل رجله اليمنى يقول
ما ذكره المصنف وعند غسل رجله اليسرى اللهم اجعل ذنبي مغفورا وسعي مشكورا وبخيار في لن تبرور
(قوله من طرق) أي يقوى به منها بعضا فارتقى الى مرتبة الحسن (قوله قال محقق الشافعية) وصفه بذلك
لأنه لو قال الرمي مقتصر الا وهم أنه خير الدين الرمي الخفي (قوله في فضائل الاعمال) أي بهذا الحديث
لاجل تحصيل الفضيلة المترتبة على الاعمال قال ابن حجر في شرح الاربعين لأنه ان كان محصيا في نفس الامر
فقد أعلى حقه من العمل والالم يترتب على العمل به مضرة تحليل ولا يحرم ولا ضياع حق فغيره في حديث
ضعيف من بلغه عن قوابل عمل فعمله حصل له أجره وان لم يكن قلته أو كما قال اه (قوله عدم شدة ضعفه) شديد
الضعف هو الذي لا يصلح طريق من طريقه من كذاب أو متهم بالكذب قاله ابن حجر (قوله وأن يدخل تحت أصل
عام) وذلك الأصل هنا هو مطلوبة الدعاء فانه عام في كل وقت (قوله وأن لا يعتقد) أي ييقن الضاعل (قوله شدة
ذلك) أي وروده عن النبي صلى الله عليه وسلم فعلا أو قولاً وأما على مبدل الاحوال فلا مانع (قوله الموضوع) أي
المكذوب على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو محرم اجابا بل قال بعضهم انه كفر قال عليه الصلاة والسلام
من قال على ما لم أقول فتبرأ منه من النار (قوله بجمال) أي حيث كان مخالفا لقواعد الشريعة وأما لو كان
داخلا في أصل عام فلا مانع منه لا لجملة حديث بل لدخوله تحت الأصل اللهم والله اعلم (قوله الاذا قرن)
الاولى قرنت أي الرواية وانما ذكرنا أويل الرواية بالقليل (قوله أي بعد الوضوء) الاظهر من عبارة المصنف أن
يرجع لكل عضو وهو محصل ما استدلوا به من كلام الزيلعي ولكنه يسع في هذا المثل الدور والمصنف تأخذه
الحلي (قوله وان يقول بعده) في الهندية أو في خلافة (قوله القوا بين) هم الذين كلما أذنبوا تابوا والمتطهرون
الذين لا ذنب لهم وقد تم التواين فيه وفي الآية جبر اللهم فتوا آخره لا زاد ذلك لهم وتكبر المتطهرون والمقصود
أن يجعله من إحدى الطائفتين قالوا اجمع على أو بمعنى السائل تحصيل صفة التواين في المستقبل أو اعطاء
نواب قاعها أو اعطاء منزلة المتطهرون وقوابه (قوله وأن يشرب ماء) في الهندية ويشرب قطر من فضل وضوئه
مستقبل القبله قائما (قوله وضوئه) بالفتح الماء الذي يتوضأ منه أي من الذي زاد في الاناء ما روى عن علي رضي
الله تعالى عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يفضله والظاهر أن محل هذا في غير الماء الموقوف الآن قال انه
من نواب الوضوء فيقتصره الواقف (قوله كما زعم) الاول تأخير عن قوله مستقبل القبلة قائما لأن التشبيه فيه
(قوله أو قاعا) أو التفسير كما أخذه الحلي وفي البحر ما يفيد ضعف هذا التفسير حيث قال في نقل كلام الفتح قبل وان
شأنا فاعدا (قوله بكرة قائما) لقوله عليه الصلاة والسلام لا يشرب أحدكم قائما في نسي قلبتي كذا لا يبي السور
(قوله فزنها) قال أبو السعود أجمع العلماء على ان هذه الكرامة تنزيهية لانها لا امر طبعي لا لا مرد في اه (قوله
وعن ابن عمر) قصد بذلك بيان حكم الاكل قائما ودعا الى ذكر الشرب (قوله كذا الخ) هذا التعبير يدل
على الاتياد على قول وفعله ونحن غشي جملته حاله وكذا يقال فيما بعده وقد صح أنه صلى الله عليه وسلم شرب

وبارة الكمال وحفظ ثيابه عن التناطروهي
اشمل (والجمع بينية القلب وفل الان)
هذه رتبة وسطى بين من من التلظف بالنية
ومن كرهه لعدم نقله من الساق (والسجدة)
كما تر (عند غسل كل عضو) وكذا المصح
(والدعاء بالوارد) من غير ضعه عليه الصلاة
وقد رواه ابن حبان ومحقق الشافعية الرمي
والاسلام من طرق قال محقق الشافعية الرمي
في عمل به في فضائل الاعمال وان أشكركم
النوي فائدة شرط العمل بالحديث
الضعيف عدم شدة ضعفه وأن يدخل تحت
أصل عام وأن لا يعتقد شدة ذلك الحديث
وأما الموضوع فلا يجوز العمل به بجمال ولا
روايه الا اذا قرن ببيان وضعه (والصلاة
والسلام على النبي بعده) أي بعد الوضوء
لكن في الزيلعي أي بعد كل عضو (وان
يقول بعده) أي الوضوء (اللهم اجعلني من
التواين واجهاني من المتطهرين وان يشرب
به من فضل وضوئه) كما زعم (مستقبل
القبلة قائما) أو قاعا ودعا عداها بكرة قائما
تزيها عن ابن عمر كما نقل على عهد النبي
صلى الله عليه وسلم ونحن غشي جملته حاله وكذا يقال فيما بعده وقد صح أنه صلى الله عليه وسلم شرب

فأما في غير ما تقدم فمن أم ثابت فالتدخل على عليه السلام فشرب من قربة معلقة فثبت إلى فيه فقطعت
 لا تبرك به وعن علي رضي الله تعالى عنه أنه أتى باب الرحمة فشرب قائما وقال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فعل كما رأيتموني فعلت أه أبو الهود (قوله شربه ماشيا) لأن حاله الغرض على السرعة والجهل (قوله تعاود
 موقبه) الموق آثر العزم من جهة الانق وتعاود معا يوضع الماء عليهما (قوله وعرقويه) أي مقيبه وما علاهما
 أقوله صلى الله عليه وسلم ويل لا عقاب من الشارأي التي لم تعاود غسلها (قوله وانصب) ما نزل من
 باطن القدم لأنه ربما بقي فيه لمة فلا يتم الوضوء (قوله وإطالة غزته) لقوله عليه السلام من استطاع منكم
 أن يطيل غزته فليفعل والحديث في المسايح وإطالة الفترة تكون بازاء على الحلة الحمد وكد في البحر
 (قوله وتجبيل) بالرفع عطفا على إطالة والتجبيل في السابقين ولم ينكح على زيادة الفصل في الذراعين
 هل هو مطلوب أولا ويحترز عن رأي في شرح الشريعة لعل زاد ما أنه يشد غسل الذراعين لأنه في الضدين
 الرجلين نصف السابقين ويحتمل أن يقرأ وتجبيل بالجزء طفا على الفترة (قوله يساره) للنص الثابت
 مالم يكن بها عذر (قوله وباهما) أي الرجلين والذي في الهندية تعميم البيل لا عضاكتها وانها من خلف
 ابن أيوب أنه قال ينبغي المتوضي في الشتاء أن يبل أعضائه بالماء متسببه الله عن ثم يسيل الماء عليها لأن الماء
 ينحاف عن الأعضاء في الشتاء كذا في البدائع (قوله والتسبح) أي مسح موضع الاستسباح بفرقة كذا في فغ
 القدير وفي الهندية ولا يمسح سائر أعضائه بالترفة التي يمسحها موضع الاستسباح فلا ينافي أنه يمسح بغيرها
 وفي المراجعي في أن لا يستقي ويبلغ في المسح (قوله وعدم نفض يده) لأنه يشترط كراهة أمر الطهارة
 والتبري منها (قوله سورة القدر) أي مرة أو مرتين أو ثلاثا لما روي أن من قرأها في أثر الوضوء غفرت ذنوبه سبعين
 سنة فله شارح المنية (قوله وصلاة ركعتين) لقوله صلى الله عليه وسلم لم يزل يقرأ في كل وضوء ركعتين وضوءه
 ثم يقوم فيصلي ركعتين مقبلا عليه مسابقيه ووجهه الأوجبت له الجنة كذا في شرح المنية (قوله في غروقت
 كراهة) هي الاوقات الخمسة الطلوع وما قبله والاستواء والغروب وما قبله بعد صلاة العصر وذلك لأن تزل
 المكروه أولى من فعل المندوب كما في شرح المنية (قوله ومكروهه) هم كراهة التعرير والتزبه (قوله والتقتير)
 بأن يقرب إلى حدة الدهن بل ينبغي أن يكون غلایقین في كل مرة من الثلاث والشارح جعله من قسم
 المكروه فصرح بما شارح المنية جعله من الآداب (قوله والاسراف) هو الزد على قدر الحاجة (قوله الزيادة
 على الثلاث) أي الاطعاما ينشأ ولقد الوضوء في الوضوء كما في اطلاقهم بذلك صاحب البحر (قوله فيه) أي
 في الوضوء ولا حاجة إلى التقييد به الا من جهة أن الكلام فيه لا للاحتراز عن الفصل (قوله فصرحا) هي حين
 الحرام عند محمد وضوءه إلى الحرام أقرب نسبته إلى الحرام كسبة الواجب إلى الغرض كما ذكره المصنف
 أو الحظر (قوله لوجاء النهر) فالاسراف غير مطلوب ولو على شط نهر أي جانبه لقوله تعالى ولا تبذر بثبرا
 ولما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه مر على سعد وهو يتوضأ فقال ما هذا السرف يا سعد قال أوفي
 الوضوء سرف قال نعم ولو كنت على شفة نهر جاروا الضفة بالضاد المحجمة مفتوحة ومكسورة قوبالفا مما به
 أه من شرح المنية للعلی (قوله غرام) أي من غير خلاف لأنه إنما يوفى لمن يتوضأ الوضوء الشرعي كذا
 في البحر (قوله فندوب أو مسنون) قال المصنف كذا ذكر في التبيين وليس في عبارة الدرر ما يجيد أحدهما
 لأنه ربما نزل ذلك لعدم محافظته غالباً من النجاسة لقص دينه وهو هذا يدل على أن الكراهة تنزيهية
 (قوله لأن الماء الوضوء الخ) والمضوف من النجاسة برش الماء عليه (قوله أوفي المسجد) فعله فيه مكروه فصرحا
 لوجوب صلاته مما يقدرون أن كان طاهرا (قوله أوفي موضع اعتد ذلك) كنفية ومبذلة (قوله والقاء الضامة)
 مكروه تنزيها لعدده في المستحبات وكذا الاحتياط (قوله وينفضه) لما فرغ من القرائن ومكملاتها
 شرع فيما يرفع عنه كراهة وجودها ولا خفاء أن ارتفاع الشيء يغيبه والنفض في الأجسام إبطال تركيبتها
 وفي الخافى آخرها عما هو المطلوب كاستباحة الصلاة للوضوء قبل الأولى حقيقة والثاني مجازيها مع
 الإبطال وقيل مشترك كما في كشف الرحمن (قوله خروج) لم يقل يخرج خارجا إلى أن الناقض اغماها وانطروح
 لا النجس إذ لو نفض لما سلت طهارة الشخص إذا الإنسان ملو بالماء كذا قالوا في كنه القاهر أن الناقض

ورحمن للمسافر شربه ماشيا ومن الآداب
 تعاود موقبه وكعبه وعرقويه وانصبه
 وإطالة غزته وتجبيله وغسل رجله يساره
 وباهما عند ابتداء الوضوء في الشتاء والتسبح
 عند بل وعدم نفض يده وقرأ سورة القدر
 وصلاة ركعتين في غير وقت كراهة ومكروهه
 لطم الوجه أو غيره بالماء تنزيها والتقتير
 (والاسراف) ومنه الزيادة على الثلاث (فيه)
 تنزيها لوجاء النهر والجلوك له أما الموقوف
 على من يظهره ومنه ما المداوم فحرام
 (وتبليت المسح) جاء جديدا ما بما واحدا
 فسد وبأومسنون ومن منبائه التوضؤ
 بفضل ماء المراء أوفي موضع فخر لأن لما
 للوضوء حرمة أوفي المسجد الأفي الماء أوفي
 موضع اعتد ذلك والقاء الضامة والاستحاط
 في الماء وينفضه خروج

الخارج من العين الخارج من كونه البصر مؤثر التضرع أن الفسخ هو المؤثر في دفع ضده
 والخروج شرط فقط ولا وجود له شرط بدون شرطه كذا في البحر عن الكمال (قوله كل خارج) زاده دفع توهم
 أن الإضافة في المستف من إضافة الصفة إلى الموصوف أي بصر ذي خروج مع أن ذلك هو المطلوب لكنه سمع
 المصنف في ذلك (قوله نجس) بفتح الجيم اسم لعين النجاسة وبكسر هاء المالا يكون طاهر فهو أعم خبص كما ذكره
 الشارح ضبطه في المستف بهم ما غير أن الفسخ الذي بعده من التكلف ولا فرق بينهما الفسخ كما في النهر (قوله أي
 من المتوضي) حقيقة أو اشترط الذي وضعي فالمتوضي الذي هو مرجع النجس ما أخذ التماس فوضا فصل
 الوضوء أو طواع وضائه وانما قلنا ذلك لأنه لو حمل على المتوضي حقيقة لما كان لتقييد الشارح بالحلي فائدة
 لغرض الميت به ولكن يلزم على هذا استعمال اللفظ وهو متوضي في حقيقة ويجازيه وإن قيل أنه مشترك
 لفظي فالمتوضي المقتضى لا يحوم له كما ذكره في البحر (قوله الحلي) استرا عن الميت فانه لو خرجت منه نجاسة
 لم بعد وضوءه بل يغسل موضع النجاسة فقط ونجاسة في النهر (قوله عند أول) وذلك لأن الله تعالى قال
 أو بأحد منكم من الفائط فأطلق الفائط وهو المحل لتسفل وأراد ملزومه وهو الحدث كناية قاله على
 الأعم وهو الخارج منها. طلقا أولى فبعبه الاحتجاج على مالك رضي الله تعالى عنه في تقييده بالمقتضاد
 فاده في البحر (قوله من السيلان) دليل الشارح من غير ما محوم بأرواء الدار فلفظ الوضوء محوم بالخروج
 وليس مما دخل (قوله حكم التطهير) حكمه اما الوجوب كما إذا سال على ظاهر الجسد واما التندب كما إذا نزل
 الدم إلى ما اشتد من الاتف فانه ينقض الوضوء لتندب غسله بالماء في الاستنساخ وكذا إذا نزل الدم إلى
 صماخ الأذن ينقض ويبس ذلك لا لكونه يندب تطهيره في الغسل ومن اقتصر في بيان حكم التطهير
 على الوجوب أراد النبوت ليعلم التندب ومن قال إن الدم إذا نزل إلى فسيحة الاتف لا ينتقض محمول في أنه لم
 يصل إلى ما يبس إصا الماء إليه في الاستنساخ فهو في حكم الباطن كذا في البحر ووجهه في النهر وجزم بأن
 المراد بالحكم الوجوب فقط وأنه في مسئلة الاتف والصماخ يلحقهما التطهير وجوباً في الغسل والمراد من
 القصبة ما لا نهما والمراد بالصماخ الخرق الذي يجب إصا الماء إليه في الخبث وجعل الوجوب على
 النبوت مما لا داعي له أقول ما في البحر أحوط قتال (قوله مجرد الظهور) من إضافة الصفة إلى الموصوف أي
 الظهور المجزئ من السيلان فلنزل البول إلى فسيحة الدم كذا لا ينقض امدم ظهوره بخلاف الفلقة فانه ينزله
 إليها فتقضى الوضوء وعدم وجوب غسله المخرج لانه في حكم الباطن كما قاله الكمال (قوله عين السيلان)
 اختل في حد السيلان فمن أي يورف حقه أن يعلو فيضد وهو الصحيح وعن محمد إذا انتفض على رأس المخرج
 فظهره قبح وهو نفض أي وإن لم يضر روي الدرابة طول محمد أصح وشارحه الموضي وقال الكمال أنه الأولى
 (قوله لما قالوا) عمله للمبالغة (قوله لو مسح الدم الخ) وكذا لو ألقى عليه رماد أو زبابة ثم ظهر ثانياً وتزبه ثم و
 ينتقض كذا في الهندية قال في البحر وانما يجمع إذا كان في مجلس واحد مرة بعد أخرى أما إذا كان في مجلس
 مختلفة لا يجمع اه (قوله كالوسائل) تشبيه في التني وهو عدم التفض وهو محترق قوله يلحقه حكم التطهير
 ولذا قال في النهر وقائده كرا الحكم دفع ورود داخل العينين وباطن المخرج إذ حقيقة التطهير فيها ممكنة وإن
 الساقط حكمه (قوله أوجرح) في القاموس جرحه كعبه كله والاسم المخرج بالضم (قوله وكدمع) أي فانه
 لا ينتقض ومراده الخارج لا من أذى لما يأتي (قوله على ما سبذ كره المصنف) أي في مسائل شق آخر الكتاب
 (قوله ولنا فيه كلام) حاصله أنه قول ضعيف وتخرجه قريب فلا يعول عليه (قوله وخروج غير نجس) حلف
 على قوله خروج كل خارج نجس (قوله مثل ريم) فانه ناقض مع مسكونها طاهرة على الصحيح حتى لو لبس
 سراويل ممتلئة أو ابتل من البقية الموضع الذي يمتز به الريح نفجر الريح لا يتنجس وهو قول العاتقة وما نقل
 عن الحلواني أنه كان لا يصلي بسراويله فخرج منه كذا في البحر (قوله أودودة) ولو لم يفرج بالاجماع على
 ما في السراج والناسخ ما عليها واختاره الزيلعي وكذا يقال في الحصة وهذا يقتضي أن ذكرهم
 بغد قوله وينتقض خروج نجس مستدرك فان الناقض إذا كان ما عليها من النجاسة صدق أنه خارج نجس
 فسدخل نجسه ولا يصحكون نازجاً قوله إلى ما يظهر لأن ما عليها من النجاسة وإن قل خرج إلى ما يظهر
 كافٍ قبل البول والفائط فلي هذا يكون العطف عليه من قبيل عطف الناص على العام كالاجتناف

على خارج (نجس) بالفتح وبكسر (منه) أي
 من المتوضي الحلي عند أول من السيلان
 أولاً (إلى ما يظهر) بالبناء لينعول أي يلحقه
 حكم التطهير المراد بالخروج من السيلان
 مجرد الظهور وفي غيرهما عين السيلان
 ولو بالنزول لما قالوا الوضوء كما خرج ولو تركه
 إسال نفض ولا لا كما لو سال في باطن من
 أوجرح أو ترك ولم يخرج وكدمع وعرق
 لا يخرج من الخرق ناقض على ما سبذ كره
 المصنف ولنا فيه كلام (و) خروج غير نجس
 مثل ريم أودودة أو حصة من دبر

منه (قوله خروج ذلك) أي المذكور من الثلاثة قاله الحلبي وهو متفق أن الريح يخرج من الجرح وهو كذلك
 كما في القهستاني وحكم الدودة مكرز مع قول المستنصف بسدود دمن جرح (قوله لا يخرج من قبل) فأنه ما
 لا ينقض على الصحيح كذا في البحر (قوله فيسندب لها الوضوء) ولا يجب لأن اليقين لا يزول بالشك (قوله وقيل
 يجب) فائدة محمد وهو واحد روايتين عنه فيه أخذ أبو حفص الكبير للاحتياط ووجه الكمال بأن الفتاب
 في الريح كونها من الدبر بل لا نسبة لكونها من القبل ففسد غلبة الظن التي تقرب من اليقين وهو في موضع
 الاحتياط لمحكم اليقين قريح الوجوب قال صاحب البحر ينبغي ترجيح الوجوب فيما إذا اختلط السيلان
 وحينئذ ذلك ما كان آخران أيضا لو طفت ثلاثا وتزوجت بأخر لا يصل الأول ما لم يحصل لاحتمال أن الوطء
 في الدبر الثاني يجرى على وجهها جاعها إلا أن يمكنه استبانته في قبلها من غير أن تدعو أمّا إذا اختلط مجرى
 البول بسلك الجماع فلا يجب عليها الوضوء بل الريح الخارجة لأن الصحيح عدم النقص بالريح الخارجة من
 الفرج والحكم لا يأتين فيها على هذا المعنى اه وفيه أن الحكم الأول جارها لاحتمال الوطء في سلك البول
 دون سلك الجماع والوطء ما يجملها إذا وقع في التفرج اللهم إلا أن يقال أن سلك البول لضيقه لا يأتى
 فيه وطء (قوله وقيل لو متنته) حاصل هذا القول التفصيل في وصف الريح فان كانت متنته وجب الوضوء
 لأنه دليل أنه من الدبر وان كانت غير متنته فلا يجب الوضوء لأن ذلك دليل أنها من القبل (قوله لأنه اختلاج)
 أي لأن هذا الريح بسبب اضطراب الأعضاء وليست بريح خارجية ولو سلم أنها ریح كما تقول الأطباء
 فليست بمنعقة من محل النجاسة والريح لا ينقض الا ذلك لأن فيها نجاسة لأن العجيج طهارة فيها
 كذا في الصرود كذا كره بعد القبل لا حاجة اليه لأن القبل يشمله كأي شيء استعمله (قوله وهو يعلم)
 أو الأول ليعال والمراد بالعلم غلبة الظن لأنها متقطعة عن حكم اليقين في أحكام الفقه قاله الحلبي ومفهومه
 أنه لا يعلم أن الريح من الدبر أو من الفرج أو من غيرهما لا يعلم شيئا لا ينقض فيها وجوب طهارة المخرج وقيل في الخلاصة النقص بالريح إذا
 خرج من الأصل أما إذا لم يعلم ذلك فهو اختلاج لا وضوء فيه اه وجه يلزم أي ریح خرجت من الدبر وليست
 بناقصة (قوله منها) أي من القبل والذي ذكر (قوله ناقص) أي لما فيها (قوله لا يخرج دودة الخ) لأنها متولدة
 من لحم طاهر وهو لو سقط لا ينقض كذا ما يتولد منه بخلاف الخارجة من الدبر لأنها متولدة من النجاسة
 كذا في المنع (قوله من الجرح) (قوله طهارتها) أي الدودة والجمع وطهارة اللحم بالنسبة له فقد قالوا
 ما أبيض من الحي ككبيته الذي حق نفسه حتى لا تصد صلاته إذا جله فسقط اشكال الحلبي بأن اللحم
 نجس لا طاهر (قوله وعدم السيلان) عطف على مدخول اللام وكأني جواب سؤال راجع إذا كان طاهرا
 ولا ينقضان فليكن النقص عما عليها فاجاب عن ذلك بأن شرط النقص وهو السيلان معدوم وهل يعتبر
 السيلان بالقوة بحيث لو خرج ما علم ما منقردا يسيل يزرر (قوله فيما عليها) أي من البلية بكسر الباء كما
 قاله أبو السعود (قوله وهو مناط النقص) أي السيلان يعني في غير السيلان هذه النقص (قوله حكم النقص)
 الاضافة للسيلان (قوله قال) أي صاحب البرازية (قوله لأن في الانخراج خروجها) المعنى أن الخروج لازم
 للانخراج حتى تحقق الانخراج حتى يخرج القول ان هذا مما لا يشك كل على أسدائنا المقصود التفرقة في الحكم
 بين الخارج بنفسه والخارج بالذنب فلا يحسن هذه التعليل ومقابل المصنف أن المخرج لا يكون نجسا (قوله كالفصد) فانه ناقص
 بنفسه ينقص وهو مختار صاحب الهداية ويرتب عليه أن المخرج لا يكون نجسا (قوله كالفصد) فانه ناقص
 انصافا مع أن الدم فيه يخرج وانما قلنا انصافا لأنه لا يلزم النقص بالافتقار عليه (قوله أنه الاصم) وجهه بأنه
 لا يظهر كون الانخراج حلة في هذا الحكم بل كونه خارجا نجسا ولذا لا يتحقق مع الانخراج كما يتحقق مع عدمه
 وبجميع الأدلة الموردة من السنن والقياس فيسند تطبيق النقص بالخارج النقص وهو ثابت في المخرج كذا
 في البحر (قوله واعتقده) أي التساوي بين الخارج والمخرج (قوله بالتصوير رواية) أي بالذي نص عليه من
 رواية الرواية وهو التصديق بأن الرواية فيه النقص وفيه انخراج (قوله والراجح رواية) بالكسر عطف على المتصور
 والرواية النقل والدابة الادراك العقل وانما شبه الراجح لما قلناه من أن في الانخراج خروجها يقتضي ادراك العقل
 فتدبرها (قوله فيكون) تدرج من الشارح على القول المتقدم (قوله في) أفراد بالذكريان كل واحد اختلا
 فيه بالذكريان في هذا الخروج وانما كان ناقضا لقوله عليه الصلاة والسلام إذا كان في ضلالة أو كثر

(لا) خروج ذلك من جرح ولا خروج (سبح من
 قبل) غير فضاة ما هي في ذنبها الوضوء
 وقيل يجب وقيل لو متنته (وذكر) لأنه
 اختلاج حتى لو خرج ریح من الدبر وهو
 يعلم أنه لم يكن من الأعلى فهو اختلاج
 فلا ينقض وانما قيل بالريح لأن خروج الدودة
 والحاسة منها فالنقص أجابا كما في الجوهر
 (ولا) خروج (دودة من جرح أو أذن أو أنف)
 أو دم (وكذا لحم سقط منه) الطهارته ما وعدهم
 السيلان فيما عليه ما هو مناط النقص
 (والفرج) بعصر (والخارج) بنصفه (سبان
 في حكم النقص على المختار كما في البرازية قال
 لأن في الانخراج خروجها فصار كالنجس
 وفي القنع عن الكافي أنه الأصح واعتقده
 القهستاني وفي القصة وجامع الفوائد
 أنه الأشبه وعنده أنه الأشبه بالنقص
 رواية والراجح رواية فيكون الفتوى عليه
 (و) ينقض (في)

فينصرفوا ويتوضأوا الطهارة وهو ذهب العشرة المبشرين بالجنة ومن تابعهم وفي حديث آخر من
 طأوا وضغوا في صلاته فليصرفوا ويتوضأوا ليسين - في صلاته ما لم يتكلم وروى عن أبي قسطل وضع وروى
 بالضم لغة قليلة والاسم الرغاف وهو خروج الدم من الأثر والقي مصدر طأوا والاصل قبا فخر حكت العين
 وانفتح ما قبلها أو اصل - ضارعه يقبأ بوزن يفتح نفلت حركة العين إلى الساكن الضمير قبلها وقلت كسرة
 للناسبة الياء التي سكنت بعد نقل حركتها كذا في أبي السعود (قوله فاه) وفي نسخة فاه وانما اشتراط في
 مل القم لأن - ل القم من قعر المعدة وهو نجس ودونه من أعلاه فلا يستحب التماسه ولأن القم شبيه شيها
 بالباطن - حتى لو ابتلع لصاحبه ريقه لا يفسد صومه كما لو ابتلع التماسه من محل - إلى آخره في الجوف لا تبطل
 طهارته وشبه بالظاهر حتى لا يفسد الصوم بل يدخل الماشية فراعينا الشبه فلا ينقض القليل ملاحظة
 للباطن ونية من الغرض كثير ملاحظة لا - كذا في البحر (قوله بأن يضبط) أي يمسك ويصحح في البناء أنه
 ما لا يقدر على إسهاله (قوله بالكسر) أي كسر الميم كذا في شرح المثلث (قوله أي صفراء) وهي ماء صفراء
 الاخلط الاربعة الدم والمزلة الصفراء والمزلة السوداء والبلغم وقدر اذ بالمزلة ما يقابل الصفراء فافاده أبو السعود
 (قوله أو علق) في القاء ومن العلق محركة الدم عاتة أو الشد يد الحرة أو الغليظ أو الجليد والمراد الأخير (قوله
 أي سوداء) الا قول دأب الصفراء وهذا دأب السوداء - وانما قيد بالعلق وهو الدم الجاهل لأنه لو كان سائلا
 نقض وان قل واضربه بعد بالقي - ووجهه في الوجه كذا في أبي السعود (قوله فغير ناقض) تبع الشارح
 في هذا أصاب النور والصاب حذف غير كمال عليه كلام الزيلعي وعبارة ولو فاه ما انزل من الرأس
 نقض قل - أركه باجاء أصحابنا اه - أبو السعود وكذا في الشر بلاية والذي في المتن وشرحه بالعلبي عدم
 الانقض بالجاهل اتفاقا فافعل مافى الزيلعي والشر بلاية يحول على المانع (قوله اذا وصل الخ) مقهوره
 حاصر حبه الشارح بعد في قوله ولو هو في المرى (قوله وان لم يستقر) وقال الحسن اذا تناول طعاما أو ماء ثم شرب
 من سائله لا ينقض لأنه طاهر حيث لم يستقر وانما قيل به قليل التي فلا يكون حدثا فلا يكون نجسا كذا
 في البحر وهو المختار كذا في الجنبى ذكر في التهر ووجهه في المخرج فهم اقوالان معجمان (قوله وهو نجس
 مغلط) أي التي وقيل أنه لا يتنجس الثوب الا اذا غس (قوله لمخالطة التماسه) حصة التماسه مطلقا (قوله
 ولو هو في المرى) المرى يجرى العام والشراب كذا في الحلبي وقيل يجرى النفس كما ذكره في الذبائح (قوله
 لطهارته) قال في البحر وقد يقال ينبغي على قول من حكم بنجاسة الدود أن ينقض اذا مسه القم وظاهر
 التشبيه أن عدم النقض متفق عليه وأفراد الضمير لأن العطف بأو (قوله في نفسه) أي وما علمه ما قيل
 لا يعل القم فلا يستبرأ بالقضاء (قوله مطلقا) أي وما انزل من الرأس أو صلا من الجوف وسواء كان أصفر
 متنا أم لا ومقابل الاطلاقة ما اختاره أبو نصر أنه اذا عدم من الجوف بأن كان أصفر أو متناهي - كون مجزئة
 التي ولو نزل من الرأس فطاهر (قوله به يفتي) أي يطهره لأنه مطلقا يفتي ولا يقال في التنجيس أنه طاهر كيف
 ما كان وعليه الفتوى (قوله فانه نجس) أي ولو قليلا بدليل التشبيه (قوله لفته) عليه لقوله لم ينقض (قوله
 بجماسه) - له لقوله كفى - المشبه بجماسه الميت النجس (قوله لا بالجاهل) بخلاف التي من ساعته فانه انما
 تنجس بالجاهل فلذا اشترط فيه مل القم (قوله في من يلزم) شاء في النازل من الرأس والمساعد من الجوف
 وقوله على المعقد راجع إلى الثاني لأن الاول بالاتفاق على الصحيح وفي اطلاق التي على النازل من الرأس التي
 ليست محل التماسه نظر سوى - عن البرجسدي (قوله أصلا) أي ما نازل من الرأس أو صعد من الجوف
 جلا القم أولا لا اختلط بطعام أولا اذا كان الطعام مل القم كذا في البحر والمخ (قوله في سبب الغالب)
 الاولى فيعتبر مل القم من الطعام كما حدته صاحب البحر لشم ما اذا كان الطعام مغلوبا ومع ذلك جلا القم
 ولذلك بين صاحب البحر غلبة الطعام بقوة بحيث لو اتفرد ملا القم فحفظه (قوله فكل على حدة) فإما كان
 الطعام جلا القم نقض والا فلا (قوله مانع) أما لو كان حلقا متجدا يعتبر فيه مل القم بالاتفاق لأنه سوداء
 محترقة كذا في البحر (قوله من جوف أو فم الخ) اشار به إلى عدم الفرق بين المذكورين عند قلبة المذاق
 وهو غلبه المذاق المشاوي من قسلى ابن الملك الاتف - في على أن الدم الخارج من الجوف المذلول لا ينقض
 بل كذا في البحر من غير ملاحظة يفتي فاعتبره به بالقي - وخصص في المحيط والشراب وعند هذا ان مال بقوله نفسه

لا فاه (من مزة) بالكسر
 أي صفراء (أو علق) أي سوداء أو ما علق
 النازل من الرأس فغير ناقض (أو طعام
 أو ماء) اذا وصل إلى معدته وان لم يستقر
 وهو نجس - فلو لم يمسح ساعة ارتشاه
 هو والصحيح فلو لم يمسح ساعة ارتشاه
 ولو هو في المرى مثلا نقض اتفاقا كفى حبة
 أو دود - كثير لطهارته في نفسه كما قدم
 النائم فانه طاهر مطلقا به يفتي بخلاف ماء
 فم الميت فانه نجس - في عينه خراويل
 وان لم ينقض لقائه لجماسه بالاصالة
 لا بالجاهل (لا) ينقضه (من يلزم) على
 المعقد (أصلا) الا القاطع بطعام فيعتبر
 الغالب ولو استويا فكل على حدة
 (و) ينقضه (دم) مانع من جوف أو فم

من الموضوع وان كان قليلا لان العدة ليست بحمل الدم فكون من قرحه على الجرح في كل وقت قال في العدة
 في الشايع اخذ في البحر (قوله على براق) هو براق اي والسبح والصلوات على سراج النبوة (قوله حكمه انساب)
 في النقض (قوله او ساوا) علامة فيكون الدم غالبا او مساويا ان يكون الكراي آخر وتختلف في قوله في قوله
 ان يكون اصغر كذا في البحر (قوله احتياطا) علامة في نقض حال المساواة وذلك لانه يحتمل ان يكون خيرا
 في نفسه او اساه غيره وقد حدث من وجه فربما جاب الى جود احتياطا بخلاف ما اذا شك في الحقيقة
 فانه لم يوجد الا مجرد الشك ولا عبرة له مع اليقين كذا في الخط (قوله لا يتقضه الملقوب الخ) لان الذاب البراق
 والحكم له فكان كذا براق (قوله والقبح كذا) أي غالبا ومطويا ومساويا والقبح المدة التي ليس فيها دم (قوله)
 والاختلاط بالخطا الخ) وما نقل عن الثاني من نجاسة الخطا فضعفتم حكمي في البرازة في سكر راحة
 الصلاة على خرقة عند همالان المسمى معظم والصلوة عليها الا انه ظم فيها سكر كذا في الظهر والمشي في غير ذلك
 لشدة حر (قوله علة) إضافة النقض اليه لانه واقع بظهوره في القاموس الطقة دوية في المطايع
 الدم (قوله وامثلة) لا حاجة لهذا القيد لان المدار على طبة القطن بان هذا الدم الذي فيها فيكون
 مفعولا والم يقيد به في البحر (قوله القراء) سكر ارب دوية كالقرد بالضم والجمع لردان (قوله ان كان)
 أي القراء والعلق كما يؤخذ من قول الشارح بعد والاختلاط (قوله كذا) أي كبريت (قوله سكر حوض) لانه
 من حوض البعوض جمع بعوضة وهو البق كما في القلموس (قوله في القهستاني الخ) نقل في البحر تطهير
 عن بسوط شيخ الاسلام حيث قال تورم رأس جرح فظهر به قيح وهو لا يتقض ما لم يتجاوز اليوم لانه
 لا يجب غسل موضع الورم قبل تجاوزه الى موضع يطقه حكم التطهير اه وبظهر ان ذلك فيما اذا كان الغسل
 يضره والاوجب عليه ومحمل ذكر هذه المسئلة والتي بعدها عند قوله ويتقضه خروج نجس الى ما يظهر
 (قوله) ما يخرج من الحصة ناقض على ما هو الصحيح من عدم الفرق بين الخارج والمخرج وارضى الشرياني
 في آخر رسالته الموضوع في الحصة من سبيل يرجع الى أن هناك فرقا بين الخارج والمخرج ونقل سدي عبد
 الغني التابلسي عن النبي صلى الله عليه وآله في شرح القدرى أن الماء الصافي الخارج من النقطة لا يتقض ثم ذكر أن الحسن
 روى ذلك عن الامام وعن الطائفة القشيري انه لو سال من النقطة ما لا يتقض قال الحلواني وفيه سعة في
 جدوى أو جرب فقال منه عدم النقض رواية وفيه أن يحكم بها في كى الحصة وان ما يخرج منها لا يتقض
 وان تجاوز الى موضع يطقه حكم التطهير اذا كان ما صافيا ما غير الصافي بان كان مخلوطا بدم أو قيح أو صديد
 فانه ناقض اذا وجد السيلان بان تجاوز العصابة والالم يتقض ما دام الحصة في موضع الكى عصابة بالعصابة
 وان امتلأت دما أو قيحا لم يسئل عن حول العصابة أو ينفذ منها دم أو قيح وأما ظهور في بقرة الحصة من
 غير أن يتجاوز فكله وورث ذلك من الجرح نفسه وهو غير ناقض اه أبو الودود مختصرا (قوله نقض) قال في فتح
 القدرى يجب أن يكون معناه اذا كان بحيث لو لا رابط لاسال لأن القيد من لزوم ذلك في الجرح فالحال لا ينقص
 ما لم يكن كذلك لانه ليس يحدث كذا في البحر (قوله متفرق الخ) من إضافة الصفة لوصفها أي المتفرق
 المتفرق (قوله وهو القشيان) أي مثله لانه قد يكون بغير شرب وتكيس بعد امتلاء المعدة خفيف وضبط
 الجوى القشيان بفتح القين المحضة والفاء المثناة والياء المثناة الضمة وبضم القين ومهملون الثامن فثبت
 نفسه هاجت واضطربت مرتجبه في الصحاح والمراد هنا أمر حادث في مزاج الانسان من شدة تغير الجوارح
 احساس النسيء المكرى كذا في أبي الودود (قوله إضافة الاحكام) كالتنقض وجوب بصورة التسلل وقوله
 لا سباجنا كالقشيان والتلاوة (قوله الامان) أي كدورة وذلك كافي معودة التلاوة اذا تكررت فيها الى مجلس
 واتخذ اذ لو اعتبر السبب لاسي التلاوة لان كل تلاوة سبب ومقابل الاضغ ما قاله أبو يوسف من اجتناب
 المجلس فيعتبر باجماعه لان المجلس اثر في جميع المتفرقات ولهذا تجد الاقوال المتفرقة في البيع والمكساج
 وسائر العقود باجماع المجلس قال في التمهيد وقا في المجلس واستغنى عما يفوت المجلس ثم قال تأييدا وحسن كذا
 لا يجمع عنده لان ما احتوى عليه المجلس لم يحد وهذه المسئلة من لزوم وجه لما كان هذا السبب والمجلس
 في قوله لا يجمع عند الاول دون الثاني لوعلى التلب في الاول يجمع اتفاقا وفي الثاني لا يجمع اتفاقا وفي الثالث
 يجمع عند الاول والثاني وفي الرابع يجمع عند الثاني ويستثنى من ذلك الخلاف فيمكن ما حله

(قوله على براق) هو براق اي والسبح والصلوات على سراج النبوة (قوله حكمه انساب)
 احتياطا (قوله لا يتقضه) الملقوب بالبراق
 والقبح كذا (قوله والقبح كذا) أي غالبا ومطويا ومساويا والقبح المدة التي ليس فيها دم (قوله)
 (قوله سكر حوض) لانه يحتمل ان يكون خيرا
 وامثلة من الدم ومثلهما القراء (قوله)
 (قوله) لانه حيث ذكر (قوله) يخرج منه دم
 (قوله) (والا) يمكن الطقة والقراء
 مفعولا (قوله) كبريت (قوله) كبريت (قوله)
 كذا (قوله) يتقض (قوله) كبريت (قوله)
 كذا في القهستاني (قوله) كبريت (قوله)
 وفي القهستاني لا يتقض ما لم يتجاوز اليوم
 ولو شرب باريا ان نقض البلل لتسارج نقض
 (ويجمع متفرق الخ) ويجعل كفى واحد
 (لا اتحاد السبب) وهو القشيان عند محمد
 وهو الاصح لان الاصل إضافة الاحكام
 لاسبابها لا مانع كما بسط في الكافي

في مسئلة الغيب وهي ما لو زرع رجل خائفا أو قلنسة من آخر وهو قائم ثم أعلد طنزع ان أعاده في تلك
النوم فيمن أن الضمان اجما عاوان مكرز نوم وبقظه فرة في مجلس آخر لم يبرأ من الضمان اجما لا اختلاف
السبب والمجلس وان استيقظ قبل أن يعيده ثم نام في موضعه فأعاده في النوم الثانية لا يبرأ من الضمان عند
أي وجه لا اختلاف السبب ويبرأ عند عهد لا عهد للمجلس وان انتقل من موضعه من غير استيقاظ يبرأ عند
أبي يوسف ولا يبرأ عند محمد ولم يذ كر للام قول والصحيح من مذهبه أنه لا يضمن إلا بالقول أبو السعود عن
الشرنبلالية بقليل زيادة (قوله أصلا) أي من كل وجه احتزبه مما يخرج من صاحب العذر قبل خروج
الوقت فإنه وان كان غير حدث في حقه فهو نجس لكونه حدثا في حق غيره فهو بالتقدير بقوله أصلا
غير داخل تحت هذه الكناية (قوله بقرينة زيادة السبب) لان زيادتها تدل على حرم النسي في الخبر (قوله كفى
قليل) لانه من أعلى المدة وهي ليست محل التمسك حكم الزن كذا في المنع ومجمل في غيره
خروج قول فانه ما وان قلنا نجسا بالاصالة (قوله ودم لوزك لم يمسك) لقوله تعلق أو دما مسقوما غير
المفوح لا يكون محزما فلا يصحكون نجسا وهو غير السائل سواء كان من أدنى وغيره لا إطلاق النص
اه منح (قوله ليس نجس) فيلزم من انتفاء كونه حدثا انتفاء كونه نجسا ولا يتعكس ذلك حال ما لا يكون
نجسا لا يكون حدثا فان النوم والاحتفاء والريح هل يستنجس به وهي أحداث (قوله وفقا بأصحاب القروح)
فلا يكون قليل الدم منهم نجسا (قوله خلافا لمحمد) فانه يقول ان الذي والدم القليلين نجسان وذلك لانه
لا أثر للسيلان في العجاسة فاذا كان السائل نجسا تغير السائل يكون كذلك كذا في المنع وهذه خبر رواية
الاصول وظاهر الرواية منه غير هذه كافي النهر (قوله ما نعتا) كالماء ونحوه أي ويقتضي بقول أبي يوسف فيما اذا
أصاب الجامدات كالتياب والأيدان كذا في المنع (قوله حكا) أشاوبه الى أن المصنف شرع يتكلم على النواقض
الحكومية به الحقيقية (قوله نوم) هو قرة طبيعية تحدث في الانسان بلا اختيار منه وقمع الحواس والتأثر
والباطنة عن العمل مع سلامتها واستعمال العقل مع قيامه فيجز العبد عن أداء الحقوق والعبادة في النوم
طريقان احدهما أن النوم ليس بشاقص انما الشاقص ما لا يتخلو عنه النائم فان المسكة اذا زالت لا يعرى عن
خروج شيء عادة والثابت عادة كالتيقن حكا الثانية أن عينه ناقص وصح في السراج الاولى واخارها الزيلعي
مقتصر عليها لانه لو كان ناقضا لاستوى وجوده في الصلاة وخارجها فأعاده في البحر والمنع وفي النهر أقول ينبغي
أن لا يكون عينه ناقضا اتفاقا فيمن به انفلات ربح اذا ما لا يتخلو عنه النائم ولو تحقق وجوده لم ينقض فالوهوم
أولى وفي حاشية الشبلي سئل عن شخص به انفلات ربح هل يتنقض وضوءه بالنوم فأجبت بعدم التنقض بناء
على ما هو الصحيح أن النوم نفسه ليس بشاقص وانما الشاقص ما يخرج ومن ذهب الى أن النوم نفسه ناقص لزم
نقض وضوءه من به انفلات الربح بالنوم والله أعلم (قوله مسكه) المسكه بالنعم ما يتسكب به والعقل الوافر ومثل
لمرض اذا نام في صلاته مضطجعا وفيه خلاف والصحيح النقض كذا في البحر (قوله المسكه) أي عن خروج
الربح منه (قوله بحيث) الباء لتصور النوم الذي تزول معه القوة (قوله أو ركه) أي أو النوم على أحد ركه
وهو قنية وركب بفتح الواو وكسر الراء فوق الفتح كافي الحلبي وكذا اذا كان معده اعلى أحد رفقته كافي
البحر وأما اذا بسط قدميه من جانب وألقى اليه بالارض فهذا غير ناقص كافي الخلاصة (قوله على المختار)
راجع الى الصلاة ومن أبي يوسف اذا نعد النوم في الصلاة تنقض (قوله كالنوم) مثال النوم الذي لا يزول
المسكه (قوله أو ساجدا) أو قائما أو ركعا (قوله على الهيئة المسنونة) أي الصفة المسنونة بأن يكون رافعا
بطنه عن تخذه مجاميعا عليه عن جنبيه وذلك لان الاستسقاء لا ينافي والاستسقاء منعدم كذا في البحر
وظاهره أن المراد الهيئة المسنونة في حق الرجل لا المرأة (قوله على العقد) اعلم أن في النوم ساجدا خلافا
قال بعضهم انه لا ينقض في الصلاة مطلقا في غيرها ان كان على الهيئة المسنونة والقيام في الصلاة
كذلك الا انما تركه بالنعم فيها كذا في البدائع وصريح الزيلعي بأنما الاصع ومجدة التلاوة في هذا كالمطوية
وكذا سجدنا السهو وقال في النهر ما في البحر من تصحيح الزيلعي لهذا فهو سهو في فقد القراءة انما لا يفقد
الوضوء بسجود الساجد في الصلاة اذا كان على الهيئة المسنونة قبية في المحيط هو الصحيح اه وقال في الملتقى
دشرحه للموقف لا ينقض نوم قائم أو ساجدا أو ركعا أو ساجدا على هيئة السجود المعتبة شرعا في الصلاة

(و) كل (ماليس) يحدث أصلا بقرينة زيادة
الباء كفى قليل ودم لوزك لم يمسك (ليس
نجس) عند الثاني وهو الصحيح وفقا بأصحاب
القروح خلافا لمحمد (و) يتنقض حكا (نوم)
محمد والمصاب ما (و) أي قوته المسكه بحيث تزول
يزيل مسكه) أي قوته وهو النوم على أحد
مقدمته من الارض وهو النوم على أحد
جنبه أو ركه أو قاعه أو وجهه (لا) يتنقض وان تعدده
وان لم يزول مسكه (لا) يتنقض وان تعدده
في الصلاة أو غيرها على المختار كالنوم قاعدة
ولو مستند الى ما لا يزول لسطع على المذهب
أو ساجدا على الهيئة المسنونة ولو في غير
الصلاة على ما قدر ذكره الحلبي

او خارجها من المعقولة المستفجرة الله تعالى اه (قوله او متوركا) التوركا ان يحيط بغيره من جمل
ويطيق اليه بالارض (قوله او متعديا) أي واضعا جبينه والحيوة أن يجمع بين ظهره وساقه بصانته اويد
كذلك القاموس (قوله اوسع على ركبته) الواو والمال واللام اذ المنكب رأسه كذلك (قوله اوسع المنكب)
وهو من تمام واضعا اليه على عقبه وبقته على فخذه وملتصبا المنكب على عرجه اقله صاحب الجبر و
نظر (قوله وفي حمل) أي اذا نام خلفا او تعاذا في الخلاصة (قوله او اكلف) جدها بانه يرتفع الحار وهو
ككتاب وغراب والمصدر الا يكلفه صاحب القاموس (قوله مرانا) الظاهر أن يقال مثل ذلك في الموكفة
لظهور الاله فيه في البحر الصبر بمرأته وقل في القرب فرس عروى لا سرج عليه ولا لبد وجهه اولا لا يقل
فرس مهران اه خلعت أن هذا الاستعمال غير عربي بل يقال معروف كافي حديث ركب الحار معروف
(قوله فان حال الهبوط) أي النزول من طو الى سفلى (قوله والام) بأن كان حال السعد أو الاستواء (قوله
حينئذ) أي قبل أن يصيب جنبه الارض او عند لصاية جنبه الارض بالافضل (قوله كناسهم فهمهم)
ظاهرا أنه لا يكتفي السماع بدون فهم وفي النهاية ما يفيد خلاصه حيث قال فيها أما النعاس في حالة
الاضطجاع لا يتولوا أن يكون ثقبلا أو خفيفا فان كان ثقبلا فهو حدث وان كان خفيفا لا يكون حدثا
والفصل بين الخفيف والثقيل أنه ان كان يسمع ما قبل عنده فهو خفيف وان تسكن يفتي عليه عانة ما قبل
عنده فهو ثقيل اه فظاهر تعبیر يسمع اشتراط السماع فقط (قوله والعنه) هو لغة فوجب الاختلال في العقل
بصيرته الشخص محتاط الكلام فاسد التدبير الا أنه لا يضرب ولا يشتم بحر وانما كان وضوءه صيرته الحكمه
على عباده بالصحة وان لم يكن مكلفا بالالحاقه بالصبي لالان عقله قد زال أو السعود وفي البحر ووضع منه
الطبيب وقيل الا في العبادات احتياطا وفي أصول البسطة أن المعتوه ليس بكتاب بأداء العبادات كالصبي
الصاقل الا أنه اذا زال عنه توجه عليه الخطاب بالاداء حاله او بقضاء ما مضى اذا لم يكن فيه سرج كالقليل فقد
صرح بأنه يقتضي القابل دون الكثير وان لم يكن مخاطبا فمقابل كالتائم وهو اقرب الى التحقيق كذا في شرح
المفاتيح الهندية (قوله كنوم الانبياء عليهم الصلاة والسلام) صرح في الفقيه بانه من خصوصياتهم ولهذا ورواه
في الصحيحين أن النبي صلى الله عليه وسلم نام حتى فتح ثم قام الى الصلاة ولم يتوضأ لما ورد في حديث آخر ان صبي
تنام ولا ينام قبي ولا يشكل طبع ما ورد في الصحيح من أنه نام ليلة التعرّيس حتى طالت الشمس لان الغلب
يقتضيان بحسب الحديث وشربه وليس طلوع الشمس والفجر من ذلك فلا يدرك بالقلب وانما يدرك بالعين وهي
ناغة وهذا هو المشهور في كتب المحدثين والفقهاء بحر عن شرح المذهب على أنه لا خصوصية للنوم بل غيره من
الخواص كذلك ولهذا استدرك عليه شيئا بعبارة التهستاني حيث قال ولا تقتضي من الانبياء عليهم السلام
فلا حاجة الى تخصيص النوم بدم النقص وحيث نذكر يكون وضوءهم تشرية باللام ويستثنى من ذلك
اغماؤهم وقشيم اه أبو السعود وظاهره أن الاغماؤ والقشيم نفسهما المقصودان لاما لا يظن ان هذه والاغماؤ
غير باقتضى في فهم أيضا (قوله اغماؤهم) أي الانبياء عليهم الصلاة والسلام والاغماؤ ضرب من المرض
يضعف القوة ولا يزيل الطب أي العقل بل يستره بخلاف الجنون فإنه يزيله (قوله وقشيم) هو تعطيل القوى
الحركة والحاسة لضعف القلب من الجوع أو غيره قه تاني وهو كما في شرح ابن وهبان يفتح الغين
وسكون الشين ويكسرهما مع تشديد الياء ثم نقل عن حدود المتكلمين ضم الغين وعليه اقتصر في التمر
أبو السعود وهو كل نوم في فوت الاختيار وفوت استعمال القدرة حتى يطلعت صباراته بل أشد منه لأن النوم
قوة أصلية والاغماؤ الذي منه القشيم عارض لا يتبناه صاحبه اذا نبهة كان حدثا بأكمل حال (قوله ومنه القشيم)
أي من الاغماؤ فهو نوع منه كافي القاموس وهو الواقف لما في حدود المتكلمين الآن انقضا بفرغون بينهم
كالاطباء نهروا وروى أن مقتضى ما تقدم أن لا يكون القشيم وهو ناقضا بالاول لان الناقض الحقيقي من خبرهم
لا يقتضي منهم فأولى المتكلمين ثم ان هذا ينافي ما ذكره الملا على التاوي في شرح النظام من الاجماع على أنه
صلى الله عليه وسلم في خواص الوضوء كالاتة الا ما صح من استثناء النوم لانه كان صلى الله عليه وسلم تمام عينه
ولا ينام عليه وقد حكى في الشفاخرين بالطهارة والنجاسة في الحديث من صلى الله عليه وسلم (قوله ويصوتون)
هو زوال العقل وقضه ظاهرا باعتبار عدمه بالانه وقبيل الحدث من غيره لانه يصبر صليا فمن هذا صرح

١ او متوركا او متعديا اورا شمه على ركبته
٢ اوسع المنكب اوفي حمل اوسرج او اسكافة
٣ او الدابة مهران فان حال الهبوط ففتن
والالا ولو نام فاهل ايتا بل فسط ان اتبه
٤ حينئذ فخلاقتن به يفتن كعاس ففهم
٥ كثر ما قبل عنده والعنه لا يقتضي
الاداء عليهم الصلاة والسلام وهدنة
وغيرهم وقشيم ظاهرا كلام الجبروطانم
(و) يقضه (اغماؤ) ومنه القشيم (ويصوتون)

الاجماع على الاتباع عليهم الصلاة والسلام دون الجنون انتهى معنى (قوله وسكر) أي ويتنقض سكر وهو سرور
 يطلب على السلب بمسألة بعض الأسباب الموجبة فينتج الانسان عن العمل بموجب عقله من غير أن يزله ولا
 يبقى العقل للطلب وهو الصحيح وقيل انه يزله وتكليفه مع زوال عقله بطريق الإجماع عليه ومعنى السكر سكر الخمر
 العقلية من الاحتداد بنور العقل لأن العقل في الرأس وشعاع في الصدر والقلب فإذا شرب الخمر خلص أثرها
 إلى الصدر فقال منه وبين نور العقل فيبقى الصدر مظلمة فتقطع القلب بنور العقل كذا في البحر (قوله يدخل)
 العبارة فيها حذف الجذر والمجرور أي به ويدخل معنى لفاعله من دخل قال في التبر والاختلاف في حقه هنا
 وفي الإيمان والحديث قال الامام انه سرور يزول العقل فلا يعرف به السجدة من الارض ولا الطول من العرض
 وهو طيب ذبحه وقال لا يلغى عليه نهدي في أكثر كلامه ولا شك أنه إذا وصل إلى هذه الحالة فقد دخل
 في مثبته اختلال والتقييد لا أكثر فيضد أن التصف من كلامه لو استقام لا يكون سكران وقد رجحوا قولهما
 في الابواب الثلاثة حال في حقه الفتح وأكثر المشايخ على قولهما واختاره الفتوى وفي نواقض المجتبى الصحيح
 قولهما اه (قوله ولو لم يكن كل الحشيشة) هو بحث لمصاحب التبر لم يكن منصرفا واستدل به بما في مقد الفران
 أنهم حكموا بوقوع عطالة إذا سكر منها زجر اه (قوله وقهمة) هي في اللغة أن يقول قهمة واصطلاحا
 حاذ كره الشارح وفيه خلاف قيل انهم من الاحداث وقيل لا ولما يجب الوضوء منها عقوبة وزجر وهو القياس
 لأنها ليست بخروج من غير بل هي صوت كالبكاء وينبغي ترجيح الثاني لما وافقته القياس وسلامته عما يقال
 انها ليست بعبادة ولا سيما موافقة الاحاديث فانها على ما رووا ليس فيها الا امر باعادة الوضوء والصلاة
 ولا يلزم منه كونها من الاحداث كذا في البحر وأثر الخلاف يظهر في من المحقق فلي أنها حدث لا يجوز وعلى
 أنها المزجر يجوز لقول وينبغي أن يظهر أيضا في كتابه القرآن وأما حصل الطواف بهذا الوضوء فقيه تردد
 والحال في الصلاة لا يردن بأنه لا يجوز فتدبره كذا في التبر أقول والذي ينبغي ترجيحه الأول لأنه على الثاني يلزم أنه
 لو أدى به صلاة لم يكن فيه الا حرمة فقط ويجب عليه الاعادة لتأخر الاحاديث فقط وهذا ابطال لاصل المذهب
 وموافقة القياس لا تقتضي الترجيح بل العمل في غالب المسائل على خلافه (قوله هي ما يسمع جبرانه)
 احتزب ذلك عن الفصل وهو ما كان مسجوعا فقط وحكمه أنه لا ينقض الوضوء بل يبطل الصلاة وأما التيسر
 وهو ما لا صوت فيه أصلا بل تدبر وأسنانه فقط حكمه أنه لا يبطلهما لأنه صلى الله عليه وسلم تيسر في الصلاة
 حين أتاه جبريل عليه السلام وأخبره أن من صلى عليك حرة صلى الله عليه عشر أكال في البدائع وقال جابر
 ابن عبد الله ما رأي رسول الله صلى الله عليه وسلم التيسر ولو في الصلاة كما في النهاية ونظائر كلامهم أن التيسر
 في الصلاة غير مكره وهذا قال في الاختيار ولا حكم للتيسر كذا في البحر (قوله بالغ) أما الصبي فقهقهته
 لا تنقض وضوءه لكن تبطل صلاته وهو المعتمد من أقوال ثلاثة وهذا للتقييد بما يؤيد أن النقص زجر ويمكن أن
 يقال ان لما هو به الاعادة بالمفهوم فاعتبرها الشارع حدثا في سقمه دون من عداها وان كان الاصل العموم
 وبالجمله فغسله فقهقهته من المشكلات (قوله ولو امرأه) وذلك لان النساء شقائق الرجال في التكليف (قوله
 سهوا) من مدخول المبالغة والنقص في حال السهوا أحد قولين منه جزم الزيلعي (قوله كالباقي) أي إذا فقهقهته
 في ذهابه للوضوء (قوله فلا يبطل وضوءه في ضمن للفعل) أي المندرج فيه أما إذا فوضأ أولا ثم اغتسل فالوضوء
 مستقل كما هو الظاهر (قوله لكن رجح في الخاتمة والفتح والنهارج) الذي في التبر وهو الذي رجحه المتأخرون
 وهذا ليس ترجيحاً منه اللهم إلا أن يقال انه حيث لم يتعقبه فقد مال إلى ترجيحه (قوله النقص عقوبة) اغا ذكر
 النقص لان بطلان الصلاة على خلافه فكأنه عليه في المضمرات (قوله كاملة) أي ذات ركوع ومجسود
 أو ما يقوم مقامهما من الأعيان لعقد أو كذا يوجب بالنقل أو بالعرض حيث يجوز لا تنقض الفقهية في صلاة
 الجنازة وسجدة التلاوة ولكن يبطلان وعقد ما قبلنا حيث يجوز لأنه لو كان راكبا يوجب بالتعاقب في المعرا وفي
 المقررة فقهقهته لا ينتقض وضوءه لعدم جواز صلاته عند الامام خلافاً للثاني بحر وقوله وسجدة تلاوة أي خارج
 الصلاة كما في الشبكي (قوله ولو عند السلام) أي في سجود السهو كما في المحيط (قوله عدا) من مدخول المبالغة أي
 ولو عدا فقيهه ليكون الخرج يصنع فلا تبطل الصلاة بطل الوضوء ولو عدا في جزم منها (قوله لا الصلاة)
 لأنه يخرج يصنع (قوله فلا تنقض) أي الوضوء لأن فقهقهته وقت بعد بطلان الصلاة بفقهقهته الامام (قوله

وسكر) يدخل في حشيشة غمابل ولوياً كل
 الحشيشة (وقهقهة) هي ما يسمع جبرانه
 (بالغ) ولو امرأه سهواً (بقتان) فلا يبطل
 وضوءه (وأنتم بل صلاتهم ما بقي) (يصل)
 ولو سكتا كالباقي (بطلوا ما بقي) ولو تيمما
 صلاة (مستقلة) فلا يبطل وضوءه في ضمن
 الفصل لكن رجح في الخاتمة والفتح والنهارج
 النقص فقهقهته وعليه الجزم وكذا في الآثار
 الانترفية (صلاة كاملة) ولو عند السلام
 عدا فانه تبطل الوضوء لا الصلاة خلافاً لغيره
 كما حرره في التبر بلائيه ولو عدا لم يمسها
 أو أحدث عدا فانه فقهقهة المؤتم ولو مسبوها
 فلا تنقض

بجلاؤها) أي بخلاف فقهه المأموم بعد كلامه أي الامام هذا (قوله في الاصحح) صحة الكمال قال في البحر
والفرق بينهما أن الكلام قاطع للصلاة لا مفسد لها اذ لم يفوت شرط الصلاة وهو الطهارة فترسخ به شيء من
صلاة المأمومين بخلاف حديث محمد التميمي الطهارة فأنسد جبر إبلايه فيفسد من صلاة المأمومين كذلك
فقههم بعد ذلك تكون بعد الخروج من الصلاة فلا تنقض (قوله ومن مسائل الامتحان) أي الاختبار
من السائل للمسؤول هل عنده علم بحكمه (قوله ولو نسي الباقى) أي على صلاته أي مرید البناء والاولى حذف
الاولاه مبتدأ مؤخر خبره قوله من مسائل الامتحان (قوله المسح) أي مسح الرأس والخف وكذا لو نسي
غسل بعض أعضائه اذ المسح ليس قيدا على ما يظهر (قوله قبل قيامه للصلاة) أي شروعه فيها (قوله
اتقض) وذلك لأن الفقهية وجدت في أثناء الصلاة وهي مفسدة للصلاة ناقضة للرؤى (قوله لا بعده) أي
لا يتقضى اذا فقهه بعد القيام الى الصلاة ووجه الامتحان فيها أن يلتزم أفعقه لئلا صدرت في الصلاة
لا تكون ناقضة واذا صدرت خارجها تنقض أو العود أي مع أن الامر بالعكس واطلاق النقص وعدمه
على هذه الطهارة انما هو على قولهما بناء على أن الفقهية تبطل ما غسل من أعضاء الوضوء لا عند أبي يوسف
لأن الفقهية لا تبطل ذلك هذه (قوله فاحشة) المراد بالقص القصير والقصر الذي نهى عنه الشارع
لأن ذلك قد يبيح بين الرجل وامرأته أو المعنى فاحشة أن لو كانت مع الأجنبية أو باعتبار أعظم صورها
لأنها تكون بين المرأة والرجلين والرجل والغلام نهى من الناقض الحكمي (قوله بنحو القرجين)
الباء للتصوير والتماس التلاني واشترط التماس هو الظاهر دراية وصحة الاسيحياتي وفي ظاهر الرواية
لا يشترط ذلك أفاده في البحر (قوله والرجلين) صادق بنحو ذلك كبري سماعين ذكر كذا حداهما بالآخر
(قوله مع الانتشار) في انه يندى عن القضية لاية براتشاراة الرجل في انتقاض طهارة المرأة (قوله ولو لا بطل)
وذلك لأنه يندى بعدم مذى مع هذه الحالة والغالب كالتحقق في مقام وجوب الاحتياط والاصل أن السبب
الظاهر يقوم مقام الامر الباطن وذلك بطريق قيام هذه المباشرة مقام خروج التماس بصر عن الصبي (قوله على
المعتمد) هو قولهما وقال محمد وهو رواية عن أصحابنا أنه لا ينقض ما لم يظهر شيء وقد صححه صاحب الحفاتي
ولا يعتمد على هذا الصحيح فقد صرح في النسخة كما نقله شارح المنية أن الصحيح قولهما وهو المذكور في التون بجر
(قوله لا ينقضه من ذكر) وذلك لارواء أصحاب السنن الاين ما جبه من ملازم بن عمرو عن عبد الله بن بدر عن
قيس بن طلق بن علي عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن الرجل يسد كره في الصلاة فقال هل هو الا
بضعة منك والبضعة بفتح الموحدة القطعة من اللحم قال الترمذي هذا الحديث أحسن شيء يروى في هذا
الباب واضح ورواه الطحاوي أيضا وقال هذا حديث غير مضطرب في اسناده ومنه في معارض حديث
بصرة بنت صفوان الدال على النقص ويرجع حديث طلق على حديث بصرة بأن حديث الرجال أقوى
لأنهم أحفظ للعلم وأضبط ولهذا جعلت شهادة امرأتين بشهادة رجل وقد أسند الطحاوي الى ابن المديني أنه قال
حديث ملازم بن عمرو أحسن من حديث بصرة وعن عمرو بن علي الفلاس أنه قال حديث طلق عندنا أثبت من
حديث بصرة بنت صفوان وقد ضعف حديث بصرة جماعة حتى قال يحيى بن معين ثلاثة أحاديث لم تصح
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم منها حديث مس الذكر وفي شرح الآثار للطحاوي لأنهم أخذوا من الصحابة
أفقي بالوضوء من مس الذكر الا ابن عمرو وقد خالفه في ذلك أكثرهم وأسند عن ابن هيثم أنه عذبا جماعة لم يكونوا
يعرفون حديث بصرة وقد ثبت عن علي وعمر بن ياسر وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن عباس وحذيفة
ابن اليمان وعمران بن الحصين وأبي الدرداء وسعد بن أبي وقاص أنهم لا يرون النقص أفاده ذلك في البحر ومثل
الذكر القرج والدير (قوله لكن يفضل يده) أي من المس وهو أحد ما حل عليه حديث بصرة كما في قوله الوضوء
قبل الطعام ينقض الفقر ويصده ينقض اللحم ومحل الذب اذا استنبح بالاجار خشية التلويث دون الماء نهر وعبرة
المسوط فذهب مطلقا (قوله وامرأة) ولو يشهوة وهو مذهب علي وابن عباس وجماعة من التابعين ودللتنا
أن المس اذا قرن بالتساير اذ به الجامع وحديث عائشة الصحيح الذي رواه مسلم في صحيحه في كتاب الصلاة قالت
فقدت رسول الله صلى الله عليه وسلم من الفراش فالتسته فوقعت يدي على بطن قدميه وهو في جوده وحملا
منه وسان وهو يقول اللهم اني أعوذ برضاك من مخطئك الى آخر الدعاء وحديث عائشة أيضا الذي في الصحيحين

في خلافتها بعد كلامه محمد في الاصحح ومن
مسائل الامتحان ولو نسي الباقى المسح فقهه
قبل قيامه للصلاة اتقض لا بعده لطلانها
بالقيام اليها (ومباشرة فاحشة) بنحو
القرجين ولو بين المرأتين والرجلين مع
الاتنار (البائنين) المباشرة والمباشرة ولو لا
الجل على المعقد (لا) ينقضه (مس ذكر) لكن
يفضل يده نداء (وامرأة) وأمر

في حق من يقتضي الله عليه مسلم كان يسل وهي معترضة بينه وبين القبول فإذا أراد أن يجهد فجزئ بطلانها فحقها
 من حقها (لكن يجب الخ) قال في البحر وهذه المسئلة قد وقع الاختلاف فيها في الصدر الأول وهو اختلاف
 متبرخ حتى قال بعض مشايخنا ينبغي أن يؤتمر أن يختلط فيه وعبارة الشارح أولى لأنها أفادت التنبه للبر الامام
 أيضا (قوله لا سيما الامام) لانه يقتدى به أهل مذهبه وغيرهم (قوله لكن بشرط) استندوا على ما فهم من
 الكلام من أن الامام يراه مذهب من يقتدى به سواء كان في هذه المسئلة أو في غيرها والا فالراجح في المذكور
 هنا ليس فيها ارتكاب مكروه في مذهبه أصابي (قوله عدم لزوم ارتكاب مكروه في مذهبه) قال في النهر الآن
 غير أنه يختلف بحسب قوة دليل الخاتف وضعفه أو هل المراد ما يمتزج الكراهية أو التعرّية فقط لان المكروه
 إذا أطلق فنصرف الى ما سكراته غيرية يجوز والظاهر أن محل ذلك عند عدم ارادة التقليد كما تقدم (قوله
 وثدي) هو فلا دمي بمنزلة الضرع للسبوان غيره (قوله وغيره) أي غير ما ذكر من الماء كقبح وصديق زلا من السرة
 (قوله لانه دليل الجرح) أي لان الخرج يوجب علامة على أن الخارج إما خرج عن جرح والجرح يضم الجسيم
 أما بقية ما خصه بوجه جرحا فإداهما بالعود ثم ما ذكره المصنف هو ما ذكره الزيلعي في التبيين قال في البحر
 وفيه نظر بل الظاهر أنه إذا كان الخارج قبيحا أو صديقا ينقض سواء كان مع وجع أو بدونه لانه لا يخرج من الجرح
 عن هذه نعم هذا التعميل حسن فيما إذا كان الخارج ماء ليس غيرا وأقول لم لا يجوز أن يكون القبح الخارج من
 الاذن من جرح يرى وعلامته عدم التألم فالمصبر عن وجع وقد جزم الحدادي بما في الشرح أنه ثم وقوله في الهندية
 عن المحيط والخبرة وذكر أن عليه أقوى شمس الاثمة الحلوانة (قوله فدمع) أي إذا علمت أن النقص بمائة قدم
 ليس الا لكونه خارجا عن وجع فدمع الخ ينقض لكونه خارجا عن وجع (قوله رمد) الرمد بالتحريك هيان العين
 كالارمد اذ كذا في القاموس (قوله أو عشم) العشم هو ضعف الرؤية مع سيلان الدمع في أكثر الاوقات أو
 قاموس (قوله ناقض) في النهر ولو في عينه رمد أو عشم والدمع منه يسيل فالوايزمر بالوضوء كل وقت صلاة
 لاحتمال أن يكون قبيحا أو صديقا قال في البحر وقضى التعليل أنه أمر ندي وأقول فمفوع اذا الامر للوجوب
 حقيقة وهذا الاحتمال راجع للمريض ثم رأيت كذا في فتح القدير وعمله في الجنب بقوله لاحتمال أن يكون
 من جرح من الجفون أو محتصرا (قوله احليله) بكسر الهمزة مجرى البول من الذكركا في البحر (قول وابتل
 الطرف الظاهر) اشتراط البله عند تعيب البعض فقط وأما عند تعيب الكل اذا خرج منقض مطلقا في البحر
 عن الوالدية كل شيء اذا غيبه ثم أخرجه أو خرج فقلبه الوضوء وقضاء الصوم لانه كان داخلا مطلقا فترتب
 عليه الخروج وكل شيء اذا أدخل بعضه وطرفه خارج لا يتحقق الوضوء وليس عليه قضاء الصوم لانه غير داخل
 مطلقا فلا يترتب عليه الخروج والكلية الثانية مفيدة بعدم البله كما في المحيط ولكن الذي في المنية وشرحها
 أنها اذا غابت ثم خرجت يابسة لا ينقض فيها (قوله هذا الوالدية عالية) أي هذا الحكم بالنقض لو كانت
 القاعة عالية أو محاذية لوجود الخروج (قوله لا ينقض) لعدم الخروج كذا في البحر (قوله والفرج الداخل)
 أما الخارج فقال في منية المصل وان كان في الفرج فاقبل داخل الحشوات تنقض نفذا ولم ينفذ كذا في البحر
 (قوله والا لا) وان كانت متسفلة على ما في المنية وشرحها (قوله وكذا لو أدخل اصبعه) قال في البحر لو أدخل
 اصبعه في دبره ولم يغيبها فانه تعتبر فيه البله والرائحة وهو الصحيح لانه ليس بداخل من كل وجه وكذا الذباب
 اذا طار ودخل في الدبر وخرج من غير بله لا ينقض وكذا الحفنة اذا أدخلها ثم أخرجهما لم يكن عليه بله
 لا ينقض والاحوط أن يتوضأ كذا في منية المصل (قوله فان غيبها) قال في البحر واستفيد من كلام قاضي خان
 أنه اذا غيبها انقض مطلقا (قوله بطل وضوءه) لانه بانخرأها يخرج بها شيء من الدبر أو حلي (قوله وضوءه)
 لان ادخالها حال الاستنجاء يستلزم دخول الماء الى جوفه بخلاف اليابسة كما يأتي في كتاب الصوم مستأه حلي
 وفي كلام الشارح تف وتشر مرتب فبطلان الوضوء يرجع الى قوله ولو غيبها وضوءه وضوءه يرجع الى قوله أو
 أدخلها عند الاستنجاء (قوله فروع) جمع فرع وهو الأعلى من كل شيء ومن القوم ثرية فهم فالمراد أعلى المسائل
 وأشرف المسائل على طريق الاستعارة وهم في الغالب يعتقدون التنبه على مسائل فانهم أو مستغربات
 تناسب المقام (قوله ان ربه الشيطان) أي شكك وسوسة بانزال شيء منه (قوله ويجب) أي بفرض وقوله ان
 كان لا يطلع أي الصدر المحلوم من المقام وقوله الآية أي بالاحتشاش القهوم من أن يقتضى (قوله قد رما يسل)

لكن يندب للدروج من الخلاف لا سيما
 للامام لكن بشرط عدم لزوم ارتكاب مكروه
 في مذهبه (كما) لا ينقض (لو خرج من أذنه)
 وضوءه كمنه ونديه (فيم) وضوءه كمنه
 وما صرة وضوءه (لا يوجب وان) خرج (به)
 أي يوجب (نقض) لانه دليل الجرح فدمع من
 عينه رمد أو عشم ناقض فان احتصر صدر
 ذاعذو مجتبي والناس عنه فافلون (كما)
 ينقض (لو حشا احليله بقطنة وابتل الطرف
 الظاهر) هذا الوالدية عالية أو محاذية فترتب
 الاحليل وان متسفلة عنه لا ينقض وكذا
 الحكم في الدبر والفرج الداخل (وان ابتل)
 الطرف (الداخل لا) ينقض ولو سقطت فان
 رطبة انتقض والا لا وكذا لو أدخل اصبعه
 في دبره ولم يغيبها فان غيبها أو أدخلها عند
 الاستنجاء بطل وضوءه وضوءه (فروع)
 يستحب للزبان يقتضى ان ربه الشيطان
 ويجب ان كان لا ينقطع الآية قد رما يسل

ليؤتي الصلاة بالطهارة المقدورة عليه (قوله يديه) أو بخرقة كافي البصر (قوله انتقض وضوءه) لأنه لا يتحقق فيه
 شيء من العصابة بخرق (قوله وان دخل بنفسه) كأن طس قد دخل بخرق (قوله لا) أي إلا إذا ظهر منه شيء أي
 لا ينتقض وقال الخوافي إن تيقن خروج اليد بخرقة انتقض طهارته بخروج القبضة من البطن إلى الظاهر كذا
 في البصر (قوله فدخلت) الأولى حذفه ليكون التشبيه في طرفي الإدخال والدخول (قوله راسان) أحدهما
 يخرج منه ما يسيل في مجرى البول والثاني يخرج منه ما لا يسيل في مجرى البول عندية (قوله فخرجه إلى الجرح)
 أي فلا تنقض بالخراج منه ما يسيل وإنما الذي يخرج منه البول المحتد فهو بخرة الاحليل إذا ظهر البول على
 رأسه ينقض الوضوء عندية (قوله فخرجه الاسترخاء الجرح) فلا ينقض الخارج منه ما يسيل وهو جرح في الفم وغيره
 وأكثرهم على إيجاب الوضوء عليه فاصلة أن لا ينقض خرق وضوءه بخروج البول من فرجه جرحاً لا أولاً
 تبين حاله أولاً قال في التمهيد قلنا لا يلزم إلا أن الذي ينبغي التعويل عليه هو الأول (قوله والتسكين) هو الذي
 لم تنزع ذكره ولا أخرجه بعلامته من الملامات للذكر كونه قبل البلوغ وبمدها وانحطت حاله لم يقل
 مشكلة فليس الباب الاخرى ولأن الأصل في كونه لأن حواء خلقت من آدم اسطى من كتاب التفتي
 (قوله بكل) أي بالخارج من كل مجرى الطهور عملاً بالاحوط كما في التوضيح (قوله إن انتكر الوضوء للصلاة ثم
 لأنه تكذيب للقرآن قال تعالى يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم وأرجلكم إلى المرافق
 لوقوع الخلاف في آية كاستمر (قوله شك) الشك استواء الطرفين وتقيدهم فخرج الوضوء عنه لأنه لا يعتبر إذا عبرة
 في مسائل الفقه على التمسك فلا يعتبر بقائه وقوله في بعض وضوءه أي فعله سواء كان غسلاً أو مسحاً (قوله أعاد
 ما شك فيه) أي غسل ما شك فيه أو مسحه (قوله لو في خلاه) أي لو كان الشك في أثناء الوضوء (قوله ولم يكن
 الشك عائداً) بأن لم يكن حصل له أصلاً (قوله والا لا) أي والابتن الشك في خلاه بأن كان بعده سواء كان عادة
 أم لا ولو كان عادة سواء كان في خلاه أو بعده لا يعد ويجعل على أنه فعل كما روي عن محمد أن الحديث إذا أخذ
 الكرور ودخل في التوضوء لم يتوضأ ثم شك أنه هل توضأ أو لا فإنه يجعل متوضأ كما في المنع وهذه ترد فتضا على
 قولهم البقن لا يزول بالشك وفي الهندية من شك في بعض وضوءه وهو أول ما شك غسل الموضع الذي شك فيه
 فان وقع ذلك كثيراً لم يفت إليه هذا إذا كان الشك في خلال الوضوء فان كان بعد الفراغ من الوضوء لم يفت
 إليه (قوله لانه آخر العمل) وهو أقرب إلى التيسار وهذه ترد فتضا على قولهم البقن لا يزول بالشك أبو العود
 بنى الكلام فيما إذا يقن غسل الأخرى وللشك بها الطهارة التي يعتبر الاسترخاء الذي قبله وهكذا (قوله وشك
 بالحدث) أي شك في حصوله (قوله أخذ باليقين) وهو الطهارة في الأقل والحدث في الثاني لأن اليقين لا يزول
 بالشك (قوله فهو متطهر) لأن الغالب أن الطهارة بعد الحدث (قوله ومثله للمتميم) أي مثل المتطهر بالمعنى
 أحكام انتقض وأحكام الشك المتيم إذا فرق بينهما لأن كلا طهارة ثابتة بالكاتب (قوله وقامه في الأشياء)
 قال فيها ومنه لو شك هل طلق أم لا لم يقع شك أنه طلق واحدة أو أكثر بنى على الأقل كذا كره الاستصحابي إلا أن
 يتيقن بالأكثر أو يكون أكبر فله على خلافه وإن قال الزوج عزمت على أنه ثلاث يتركها وإن أخبره عدول
 حضر وأذلك المجلس بأنها واحدة وصدة عنهم أخذ بقولهم وعن الإمام الثاني حلف بطلاقها ولا يدري ثلاث أم
 أقل يختص وإن استمر ما حمل بأخذ ذلك عليه كذا في البرزخية (قوله وقرض الفصل) الواو للاستئناف والمعطف
 على قوله أو كان الوضوء والقرض مصدر بمعنى المفروض لأن المصدر كرويه الزمان والمكان والمضارع
 والمفعول كافي المحسك فوضعه منع قال شيخنا لا حاجة إليه لأنه ما بين المنقولات الشرعية طالة العلامة
 سري الدين والمعنى الشرعي ما يثبت الجواز وضوءه أو السجود أو الفصل عن الوضوء لا يقتل في الوضوء
 والفصل بالضم اسم مصدر من الغسل وهو غام غسل الجسد وليس له الماء الذي يقتل به أيضاً قال النووي
 أنه يفتح الغسل وضوءها والمعنى أفتح وأشهر عند أهل اللغة والضم هو الذي يستعمله الفقهاء والمعنى الاصطلاحي
 للفصل هو المعنى الأول المفروق أقدمه في البصر (قوله أراد به مايم العمل) أي أراد بقض المعنى الذي يعم
 العمل وهو ما يثبت الجواز وضوءه قال في المنع المراد به هنا ما يتناول القرض الاعتقادي والعمل وهو ما يثبت
 الجواز وضوءه وإنما كان المراد ذلك لأن المضمة والاستثناء ليسا قاطعين لقول الشافعي "بنيهما" على
 (قوله كالمتر) أي في الوضوء أي من أن لا تقترض يشمل الاعتقادي والعمل (قوله وبالفصل المفروض)

باب توضيحه شرح دبره إن أدخله يده انتقض
 وضوءه وإن دخل بنفسه لا وقد أخرج
 بعض الأدوة قد خلعت من ذكره أو أسان
 فأن لا يخرج منه البول المعتاد بخرقة
 الجرح الخلق غير الشك في بخرقة الاسترخاء
 كالجرح والمشكك ينتقض وضوءه بكل
 الوضوء هل يقصر إن انتكر الوضوء للصلاة ثم
 وبغير طلاء شك في بعض وضوءه أعاد ما شك
 فيه لو في خلاه ولم يكن الشك عادة والا لا
 فيه لو في خلاه لم يسيل وضوءه ولو يقن
 غسل وجهه اليسرى لانه آخر العمل ولو يقن
 بالظاهرة وشك بالحدث أو بالعكس أخذ
 باليقين ولو يتيقن بالحدث وشك في السابق فهو
 متطهر ومثله للمتميم ولو شك في قبضه مايم
 أو قوب أو طلاق أو متى لم يقصر وقامه في
 الأشياء (قوله الفصل) أراد به مايم العمل
 كما روي بالفصل المفروض كافي الجوز

أي ظاهراً وهو غرض التجنب والنجس من السراج (قوله وظاهره) أي ظاهره في الجمهور
من أن المراد بالفضل المقروء من (قوله يعني الخ) هذا التقيد استبعاد من النسخ حيث قل بعد نقل كلام الجروف
نظر لانه ان المراد ان كلامه ليس بغيره في الاتصال المذمومة فسلم وان اراد أنهم ما لبسوا في فصل السنة
فمنع فعل مراد صاحب السراج الاول ولا كلام فيه اه والمراد بعدم القرضية أن جهة الفصل لا تتوقف
عليها وأنه لا يجرم عليه تركها وظاهر كلامه أنهم اذا تركوا لا يكون آتياً بالفصل المنون وفيه نظر لانه من
الظاهر ان يجل انه أي بسنة وتزينة كما اذا تخلف وترى الاستشاق (قوله غسل كل فنه) أشرب بتقدير كل الى
أن الاضافة للمعوم والمراد الخفض والاستشاق فهذا الاطلاق مجاز علاقته الاطلاق والتقيد جوى (قوله
ويصحب في الشرب بها) أي يقوم مقام المخفضة في فصل القرض والصب شرب الماء أو الجرح أو تشابه
كل في القاموس والمراد الاضربوا خرج الشرب بمصانفه لا يميزه كافي الجرح وهل يكون جوازا للماء آتياً بسنة
التثنية يجرى (قوله لان الج ليس بشرط) وليسكنه أحوط كافي التلاصق ووجهه أن المباح خارج عن العهدة
يقين بخلاف غيره وهذا هو معنى الاحتياط نهر (قوله حتى ماتحت الدون) قال في الجرح والدون البايبر
في الاطلاق كالحيز المضوغ والعين يمنع غام الاعتقال (قوله وباقي بدنه) أي ظاهره وباطنه وبالباطن كداخل
العين لكن سقط ذلك لما فيه من الجرح البين اه من (قوله لكن في المغرب) استدراك على ظاهر المصنف حيث
أطلق البدن على الجسد لان المراد ما بين الأطراف والذي في القاموس البدن محرك من الجسد ما سوى الرأس
(قوله من المنكب) منع الميم وهو كافي القاموس مجتمع رأس الكتف والعضد (قوله الى الالة) هي العينة
أو ما ركب العجز من شحم أو لحم قاموس (قوله داخله تبعاً شرعاً) هو جواب عن المصنف (قوله لانه متم) أي
لفصل الذي هو ساق الماء (قوله فيكون مستحباً) فترجع على العلة (قوله خلا فالحالك) أي وأي يوسف في رواية
الامالي عنه والمزني من الشافعية كاذك التورى والدلك هو امرار البدن على الاعضاء المنفصلة فلو فاض الماء
فوصل الى جميع بدنه ولم يصب يده أجزأه فله وكذا وضوءه من (قوله أي يفرض) دفع هذا التفسير ارادة
الوجوب بالمعنى المشهور (قوله غسل كل ما يمكن) لقوله تعالى فاطهروا الدال على المباحة في الفعل الذي
هو الاطهر (قوله بالخرج) خرج ما يمكن يخرج كعين وقومها عما يأتي (قوله مرة) لان الامر بالتطهير لا يقتضي
التكرار (قوله كان الخ) وكذا يفضل البراجم ومفاصلها وما يجتمع من الوسخ في معاطف الاذن وقعر الصماخ
فيزيله بالمسح وكذا جميع الاوساخ جرحوا البراجم بوجهة بنم الجيم عند الاصابع أبو السعود (قوله وسرة)
ويبقى الجنب أن يذبل اصبعه في سرتة عند الاعتقال وان علم وصول الماء من غير ادخال اجزاء أبو السعود عن
عزى زاده (قوله وشارب واجب) أي الاصول وما استعمل عليها (قوله واثنا طية) قال في الهندية ويجب
على الرجل اصال الماء الى أنشاء الية كما يجب الى أصولها (قوله ولو متلبداً) انما غايته لانه ربما يتوهم سقوطه
بمصول المشقة في تفكيكه (قوله لما في فاطهروا) ملة لقوله ويجب (قوله من المبالغة) لانه من باب التفعيل لان
اطهروا بفتح الطاء والهاء المشددة من باب التفعيل أصله تطهروا وقلبت التاء طاء لبعدها عن الطاء
في الصفة وقربها منها في الخروج ثم أدغمت الطاء في الطاء لا تصادها في الذات فاجتلبت همزة الوصل ليتوصل
بها الى التلحق بالساكن لان المدغم ساكن والابتداء بالساكن متعذر أو متعسر أو يقال في المصدر اطهر بكسر
الهمزة وقم الطاء المشددة وتوهم الهاء المشددة أصله تطهر فعل به ما فعل بفعله ومن قال والاطهار غسل جميع
البدن فقد سها فانه فوح أفندي ذكر ذلك أبو السعود مع بيان وجه السهو (قوله لانه باطن) أي وبالباطن ساقط
للمعذر (قوله ولا تدخل اصبعها في قلبها) أي الداخل من غير ذلك لانه وبما حصلت الشهوة وأثرت قد تناقض
الفصل وهذا لما فيه من مظاهر عبارة الشارح وهي عبارة الجرح وبينها وفي الهندية ولا تدخل المرأة اصبعها في
فرجها عند الغسل وهو المختار كذا في التاخرانية اذا علمت ذلك فها نقله للخلي عن الشرب لاني من أن المراد في
وجوب الادخال لا يلزم الا اذا كان من أهل المذهب ولم يذكر هذا المسمى فيما اطلعت عليه حيث قد من البحر والهر
والهندية يقولون بلبي والشبي وغيرها (قوله كمين) فانه يورثها المعنى ومن هنا ذكر الحانوف أن الاصح يلزمه غسل
عنه قال العلامة سري الدين والعلامة العسيرة أن يقال انه بغيره وان لم يورث المعنى فيسقط حتى عن الاصح
أبو السعود ويذهب من تكلف ذلك كابن عباس وابن عمر (قوله وان اكمل الخ) لان العين نعم فلا قبل

وظاهره عدم شرطية غسل فيه وأنفسه
في المنون كذا في الجريفي عدم فرضيتها
فيه والافهم شرط في فصل السنة
(فصل) كل (قوله) ويكني الشرب عبالان
الميم ليس بشرط في الاصح (واتفه) حتى
ماتحت الدون (و) بما في رايته لكن في المغرب
وغرة البدن من المنكب الى الالة وحيث
قال رأس والعنق واليد والرجل خارجة لقلة
داخله تبعاً شرعاً (لادله) لانه متم
فمكون مستحباً لشرطه خلا فالحالك
(وجوب) أي يفرض (غسل) كل ما يمكن
من البدن بلا حرج مرة (لانه) وسر
وشارب واجب (اتناه) (لانه) وسر
رأس ولو متلبداً لما في فاطهروا من المبالغة
(وفرج خارج) لانه كالنم لا داخل لانه باطن
ولا تدخل اصبعها في قلبها به يقتضي (لا) يجب
(غسل ما فيه حرج كمين) وان اكمل بكمل
نحس
قوله التنعيل هكذا في الاصل ولعل سواها
التنعيل كما لا يخفى وقوله بعد ذلك ويقال في
المصدر اطهر الخ لعله مصدر مجازي والافقياس
اطهار بكسر الطاء وفتح الاء المشددة في
يستفاد من عبارة القاموس ونصها واطهر
اطهار أصله تطهر فاطهروا أدغمت التاء في
الطاء واجتلبت الف الوصل هو يرتد اليه
قوله بعد ومن قال والاطهار الخ فتدبر اه
معجمه

الماء خضع (قوله وثقب) لان في ايسال الماء اليه حربا (قوله كلفه) بالقاف والفتح الجملدة التي يقطعها الخفاف
 أبو السعود وهي بالضم وتقرن كافي القاموس (قوله بل يندب) أي غسل داخلها (قوله وعمله) أي عدم وجوب
 ضلها (قوله بالخرج) أي المشقة حتى لو أمكنه بدونها افترض لان لما دخل القلفة حكم المخرج ولو لم يمتنع
 الطهارة بوصول البول اليها أبو السعود (قوله فخط الاشكال) أي اذا كانت العلة هي المخرج خط اشكال
 الزبلي وحاصله أن القول بعدم وجوب ادخال الماء داخل القلفة مشكل لانه اذا وصل البول الى القلفة انتقض
 وضوءه فجعله كالمخرج في هذا الحكم وفي حق الفسل كذا اخل حتى لا يجب ايسال الماء اليه وحاصل ما أشار
 اليه الشارح من الدفع أن العلة في السقوط المخرج لا لكونه خفة أصلية كصفة الذكر وانما نشأ الاشكال
 من تعليله عدم الوجوب بانه خفة كصفة الذكر (قوله وفي المسعودي) هو الذي ارضاه الشربلاني واليه يشير
 كلام الكمال لانه قيد السقوط بالمخرج فمع عدمه لا سقوط أبو السعود (قوله وكفى) أي المرأة عن غسل رأسها
 (قوله بل أصل ضغيرتها) المراد الجففس الصادق بجميع الضغائر (قوله أي شعر المرأة المضمور) اشار به الى أن
 ضغيرة فعيلة بمعنى مفعولة من الضغير بالضاد المجعولة وهو قتل الشعر وادخال بعضه في بعض ولا يقال بالقلاء
 والاصل فيه ما رواه مسلم وغيره عن أم سلمة قالت قلت يا رسول الله اني امرأة أشد ضغرا أي أفأقتضه للفصل
 الجنابة فقال نعم كذا فكيف أن تحني على رأسك ثلاث حشيات ثم تيمضين عليك الماء تطهرين قال في فتح
 القدير وهو يقتضي عدم وجوب الايسال الى الاموال وانما شرط تبليغ الماء أصول الشعر بحيث حذيفة
 كان يجلس الى جنب امرأته اذا اعتقلت ويقول يا هذه أبلغني الماء أصول شعرك رهي بجمع عظام الرأس وليس
 عليها بل ذواتها ولا ايسال الماء الى الاثنا منخ ونهر وحكي في البحر ثلاثة أقوال في هذه المسئلة الأول
 الاكتفاء بالوصول الى الاصول منقوضا كان أومعة وما هو ظاهر المذهب كما هو ظاهر الخيرة ويدل عليه
 الاحاديث الواردة في هذا الباب الثاني الاكتفاء بالوصول الى الاصول اذا كان مضمورا ووجوب الايسال
 الى اثنا عشر مكانا منقوضا ومشي عليه جماعة منهم صاحب المحيط والدايع والسكان والثلث وجوب
 بل الذوائب مع العصور ومع (قوله للخرج) علة القول المصنف وكفى (قوله أما المضمور) محترز قوله ضغيرتها
 (قوله كله) أي اصوله وأثنا عشر على القول الاوسط وهو المشهور (قوله اثنا عشر) عورض بأن ظاهر الرواية
 الاكتفاء ببل الاصول فقط منقوضا كان أومعة وما هو القول الاول من الاقوال الثلاثة فلا وجه لمكانة
 الاتفاق (قوله ولولم يتل أصلها) بأن كان متلبدا أو مضمورا أو مضمورا أو مضمورا أو مضمورا (قوله مطلقا)
 سواء كان فيه مخرج أم لا (قوله هو الصحيح) مقابله أنه لا بد من عصر الشعر ثلاثا بعد غسله مطلقا منقوضا
 أومعة وما (قوله ولو ضربها غسل رأسها) أي في اغتسالها (قوله تركته) المناسب زيادة ولا تمنع ليقابل ما بعده
 (قوله ولا تمنع نفسها من زوجها) أي اذا أراد جاعها لانه حقه ولهامندوحة عن غسل الرأس اما بتركه
 واما بجمعه (قوله وجوبا) أي افتراضا (قوله لا مكان حلقه) أي ولا يلحقه نقص به ولا بد من هذه الزيادة والا
 فامكان الحلق ثبات في النساء غير أنه يشقوهن (قوله لم يصل الماء تحتها) وذلك لعدم امكان الاحتراز عنه
 (قوله ولو جرحه) أي الجنابة لكن لا بد أن يصل الماء تحتها واما اذا لم يصل لاتصح الطهارة ولذا قال في البحر ولو
 أزال المرأة رأسها بالطيب بحيث لا يصل الماء الى أصول الشعر وجب عليها ازالته (قوله ودرن) في الخامس
 الدرر الوجع أو التلطيح به وضعه درن كفرح وأدرن (قوله ولو في ظفر) غيابه اتوهم أن هذا الحل ضيق لا يشذ فيه
 الماء وخالفه الشافعي في ذلك (قوله في الاصح) وجهه أن الماء ينفذ فيه (قوله بخلاف ضغورها) من خبر مضمور
 ودرن يابس في الاثقب وجلدهم كافي البحر (قوله ولا يمنع ماعلى ظفر صباغ) للضرورة قال في المضمرات وعليه
 الفتوى والقول الثاني أنه يمنع به صدق في البحر واطاها أن هذا الخلاف يجري في الجنابة (قوله ولا طعام بين
 أسنانه) لان الماء اللطيف يصل الى كل موضع غالبا كذا في التغميس والاحتياط أن يجرجه ويجري الماء عليه بغير
 عن القنية وقاوى الفضلى (قوله وقبل ان صلبا) يعني ان كان الطعام صلبا أي يابس لا شديدا يمنع فقللي الماء
 والصلب بضم الصاد الشديد حلي من القاموس (قوله هو الاصح) تقدم في رسم الفتى أن ما به الفتوى مقدم
 على الاصح وغيره (قوله وجوبا) أي افتراضا الثلاث بصيغة (قوله كفرط) بضم القاف ما يتعلق بشهوة أذن المرأة
 أي فانه ان كان ضيقا يجب تعريكه كذا في البحر (قوله ولا يتكلم) أي بعد دخول الماء ومجاءة البحر ولا يتكلم

(وثقب انضم) وادخل قلفة) بل يندب هو
 الاصح فله الكمال وعمله بالمخرج فسقط
 الاشكال وفي المسعودي ان أمكن فسح
 القلفة بلا متعصيب والا لا (وكفى بل أصل
 ضغيرتها) أي شعر المرأة المضمور للخرج
 أما المضمور فيفرض غسل كله اتفاقا ولولم
 يتل أصلها يجب قفها مطلقا هو الصحيح
 ولو ضربها غسل رأسها تركه وقيل تحببه
 ولا تمنع نفسها من زوجها وسجي في التيميم
 (لا) بكفى بل (ضغيرة) فتنقضها وجوبا
 (ولو عولوا أو تركها) لا مكان حلقه (ولا يمنع)
 الطهارة (ونيم) أي نزع ذباب وبرفوث
 جميعا (وحناء) ولو جرحه وبه يقتضي
 جميعا الماء تحتها (صنف نفسر وكذا دهن
 (فودرن ودرن) صنف نفسر وكذا دهن
 قدسومة (وتراب) وطين ولو (في ظفر مطلقا)
 أي قرويا أو مدينا في الاصح بخلاف ضغورها
 (ولا يمنع ماعلى ظفر صباغ) (لا) طعام بين
 أسنانه (أوق سنه المحرق) به يقتضي وقبل ان
 صلبا منع وهو الاصح (ولو) كان خاتمه ضيقا
 نزع أو حركه (وجوبا) كفرط ولولم يكن
 يتقب آذنه كفرط فدخل الماء فيه (أي النقب
 عند سدور) على آذنه (أجزأ كسرة)
 وأذن دخله الماء (والا) يدخل (أدخله)
 ولو باصبعه ولا يتكلم بجنب ونحوه والعنبر
 غلبة طه بالوصول

فاحفظ شئ سوى الماء من خشب ونحوه (قوله نسي المضمضة) أي في الفسل المفروض (قوله فلو غفل لم يعد)
وأما الفرض فيطالب بأدائه لعدم انعقاده (قوله لا يده) لعدم العذر في تركه (قوله وإن رآه) والحرمة على
المتعمد للظن (قوله تؤخره) لأن هذا من جهة الاعتذار لها (قوله لا بين نساء فقط) وذلك لأن تطر الجفس
إلى الجفس أخف (قوله واختف الخ) ظاهره يقتضي أن المسئلة نصت في المذهب وقد وقع فيها خلاف وليس
كذلك كما استفت عليه (قوله كما بسطه ابن النخعي) أي في شره فلو هانسة حيث نقل من شرح ناظمها أنه
لم يقف فيها على نقل وأن النصارى أن يؤخر الرجل بين النساء أو بين الرجال والنساء لأنه يقتدر في الجفس مع جنسه
ما لا يقتدر مع غيره وأما الخلفي فلا ينبغي له أن يكشف عورته عند أحد أصلا لأنه ان كشف عند ذكر احتيل أنه أتى
وان كشف عند أنى احتيل أنه ذكر صار الحاصل أن مزيد الاحتسال مع وجود أحد غيره على الماء أما ذكر أو أنى
أو خفى ولا يقتل إلا الرجل بين رجال والمرأة بين نساء لا في غير هاتين صورتين وذكره الحلبي مبسوطا (قوله
ويغني لها) أي للمرأة ومثل المرأة فيما يظهر الرجل بين نساء أو بينهن وبين الرجال (قوله أن تنجم) هذا الاستظهار
وهو خلاف ما يظهر من قوله تؤخره فإنه يقتضي عدم التيمم (قوله مطلقا) سواء كان بين رجال أو نساء أو بينهما
(قوله والفرق لا يخفى) الفرق صحة الصلاة مع الحقيقة فيما إذا لم تكن أكثر من قدر الدرهم وعدم صحتها مع
الحكمة رأيا ١٥ حلي وما ذكره أبو السعود من الفرق في غير محله ثم ظاهر تعبير الحلبي أنه إذا كانت أكثر من
قدر الدرهم يكشف عورته ولكن الذي في النية وشرعها ولا يكشف عورته عند أحد فان كشفها حرام
والاستنماء بالماء أفضل ان أمكنه أي الاستنماء به من غير كشف عند أحد فان لم يمكنه ذلك يكفي الاستنماء
بالأجواء أي يجب عليه أن يكتفي بالأجواء ولا يرتكب المحرم والتقسيد بقوله إذا لم تكن النجاسة أكثر من قدر الدرهم
لا ينبغي أن يعمل بضمومه وهو أنها كانت أكثر من قدر الدرهم يجوز الكشف بل لا يجوز الكشف عند أحد أصلا
لأنه حرام بعذره في ثلث طهارة النجاسة إذا لم يمكن إزالة النجاسة عن غير كشفها (قوله وسننه) أفاد أنه لا واجب له
واتفق العلماء على عدم وجوب الوضوء في الفسل إذا دأبوا الظاهري ومن سننه البداءة بالنية أي نية عبادة أو نية
غسل أو رفع حدث أو امتثال أمر وهو بدو ونها ليس بعبادة ووقتها قبل السنن ليسال أبواب السنن والدليل على
سننه الوضوء فيه ما روى الجماعة عن ميمونة قالت وضعت للنبى صلى الله عليه وسلم ماء يغسل به فافرج على يديه
فغسلهما مرتين أو ثلاثا ثم أفرغ بيمنه على شماله فغسل مفاكه ثم ذلك يده بالأرض ثم تمضمض واستنشق
ثم غسل وجهه ويديه ثم غسل رأسه ثلاثا ثم أفرغ على جسده ثم نفض عن مقامه فغسل قدميه فهذا الحديث
مشتمل على بيان السنه والفرضة وفي الحديث ثم أتته بمندبل فودته والمنقول في معراج الدراية وغيرها أنه لا بأس
بالتمسك بالمندبل المتوضئ والمفلس إلا أنه ينبغي أن لا يبالغ ويستقصي فيبقى أثر الوضوء على أعضائه ولم أر من
صرح باستنابها إلا صاحب منية المصلي فقال ويستحب أن يجمع عند بل بعد الفسل بغير الوضوء كلام غير هذا
ذكره فيه فارجع إليه ان شئت (قوله سوى الترتيب) أي الترتيب المفهوم في الوضوء والألف فسله ترتيب آخر
بينه المصنف بقوله بادأ الخ أبو السعود (قوله وآداب كآداب) من ذلك الأعضاء مواد خال خضره مما خا أذنيه
أي بعد تعميمه بالماء فان غسله فيه فرض ولا يظهر أن يقال تقديمه على الوقت لقبر المعذور بل يحجل به مطلقا
وتحريك خاتمه الواسع والتلفظ بالنية والجلوس في مكان مرتفع للمعظم من الرشاش وعدم الاستعانة فيه وعدم
التكلم بكلام الناس وأما الدعاء فهو مكروه كافي نور الإيضاح ومثل الدعاء التسمية على كل عضو والصلاة على
النبى صلى الله عليه وسلم بعده ومن آداب الوضوء الشرب من فضل الوضوء وظاهره أن ذلك مطلوب في الفسل
وفي نور الإيضاح وكرويه ككرويه من لطم الوجه أو غيره بالماء والتفتير والاسراف (قوله لأنه يكون
الخ) هذا التلطيل يفيد ندب استقبال القبلة حيث لم يكن مكشوف العورة أبو السعود (قوله ماء جار) اشتراطه
ليكون بدلا عن السبب المشترط عند أبي يوسف (قوله أو حوض كبير) هو ما بعده فاسه صاحب البصر على
الماء الجارى (قوله فقد أكل السنه) أي التي تليق به كالتسليم والدلك وأما نقو التلفظ بالنية فلا يكون آتيا به
(قوله البداءة بفسل يديه) وهو غير الفسل الذي في الوضوء السنون كافي نور الإيضاح (قوله وفرجه) مثله الدبر
كأى النهر (قوله اتباعا للعديت) أي حديث ميمونة المتقدم لأن تقديم غسل الفرج لم ينصركونه للنجاسة بل
لأنه لو غسله في أثناء غسله تنقض طهارته عند من يرى ذلك كما أشار إليه القاضي عياض وان خروج

فروع نسي المضمضة أو جزأ من يده فعلى
ثم ذكر فلو غفل لم يعد له دم حنة شروعه عليه
غسل وجهه رجال لا يدهه وإن رآه والمرأة بين
رجال أو رجال ونساء تؤخره لا بين نساء فقط
واختلاف في الرجل بين رجال ونساء أو نساء
قط كما بسطه ابن النخعي لا يخفى (وسننه) كسنت
ونصلي الهنجرها شرعا من الماء وأما الاستنماء
فتترك مطلقا والفرق لا يخفى (وسننه) كسنت
الوضوء سوى الترتيب وآداب كآداب سوى
استعمال القبلة لأنه لا يكون غالبا مع كشف
العورة وقال الوبيكت في ما جاز أو حوض
كبير أو قطر قدر الوضوء والفسل قد أكل
السنه (البداءة بفسل يديه وفرجه) وإن لم
يكن به خشب اتباعا للعديت

من الخلاف مستحب عندنا (قوله ان كان عليه ثوب) فان لم يكن ثوب لا يطلب منه سوى ما تقدم (قوله اطلقه)
 أي الوضوء المأخوذ من قولهم ثم توضأوا أي بتم إشارة إلى أن الوضوء لا يفعل الا بعد ما تقدم وفيه إشارة إلى أنه
 جميع رأسه في هذا الوضوء وهو الصحيح لانه روى أنه صلى الله عليه وسلم توضأ وضوءه للصلاة وهو اسم للفعل
 والمسح وفيه إشارة أيضا إلى أن جميع السرة والمندوبات ثابتة في هذا الوضوء كما قاله صاحب البحر يعني
 سوى ما تقدم (قوله فلا يؤخر) هو قول بعض مشايخنا وهو الاسع من مذهب الشافعي وقيل يؤخر مطلقا
 وقيل يفصل بينه وبين مسكونه فيستنقع الماء أولا وهو ما في المبسوط والهداية (قوله على أنه الخ) الحاصل
 أن في تجزئ الحديث روايتين أما على رواية عدم التجزئ فلا يراد به لأن الماء حينئذ لم يبق مستعملا
 أصلا لعدم الزوال بعد وأما على رواية التجزئ فلا يوصف هذا الماء بالاستعمال الا بعد انقضاءه من جميع
 البدن فالماء الذي أصاب القدمين غير مستعمل لأن البدن كله في الفسل ككاهن واحد حتى يجوز نقل
 اليد فيه من عضو إلى عضو فيستند لا حاجة إلى غسلهما ثانية إلا على سبيل التثنية والافضلية فقوله
 على أنه الخ مبنى على رواية التجزئ وفائدة اختلاف الروايتين أنه لو تخضع الجنب أو غسل يديه هل يعمل به
 قراءة القرآن ومن المصحف في رواية التجزئ يعمل بزوال الجنابة عنه وعلى رواية عدم التجزئ لا يعمل لعدم
 الزوال الآن وقد صحت هذه الرواية واتفقوا على أن الفرض سقط بالفعل المتقصد ولكن هل زالت الجنابة
 عنهما أو هو موقوف على غسل الباقي الروايتان أعاده في البحر (قوله فيستند) أي حينئذ اذ علمت أن الماء
 لم يوصف بالاستعمال (قوله لا حاجة إلى غسلهما) أي لا على سبيل التثنية والافضلية (قوله الا اذا كان الخ)
 أي فعند غسلهما لازالة الجنابة لا الحدث لزواله (قوله ولعل الخ) البحث اما صاحب البحر (قوله لا يأتي به
 ثانيا) أي بعد الفسل (قوله للفسل) هذا التقييد لصاحب البحر قيد به كلام النووي وذكر الاتفاق واقع
 في كلام النووي (قوله أتاووضأ ثانيا) هو بحث لصاحب البحر وقد تقدم أن الوضوء على الوضوء ولو في مجلس
 واحد فور على زواله الذي بعد أسراف الوضوء الثالث كما تقدم تخضعه لصاحب البحر (قوله ثم يفيض) أي يتم
 للإشارة إلى الترتيب وأن في الماء العهد كما أشار إليه الشارح واتمام بقوله ثم يتوضأ ويستنشق ثم يفيض للإشارة
 إلى أن فعلهما في الوضوء كاف عن فعلهما في الفسل فالسنة هنا ثابت من باب الفرض (قوله على كل بدنه) زاد
 ككل لدفع توهم عدم إعادة غسل أعضاء الوضوء لرفع الحدث عنها (قوله ثلاثا) الأولى فرض والثلاثان
 مستان على الصحيح كذا في السراج الوهاج هندية (قوله مستوعبا) يشترط الاستيعاب كل مرة تحصل سنة
 التثليث (قوله وهو غائبة أربال) أي بالرحل البغدادى وهو مائة وثلاثون درهما وهي صاع وذلك لأنهم
 قدروه بمجبع ألفا وأربعين درهما من مائش أو عدس وهو مقدار ابريق ماء ازيد من المتعارف والتقدير بالصاع
 في حق الفسل وأما في الوضوء فقدر مائة والصاع أربعة أمداد هكذا كان يفعل عليه الصلاة والسلام
 في غسله ووضوئه (قوله وقبل المقصود) ظاهره ضعفه وقد اعتمد التبريلاني في منته وقال في البحر وليس
 بتقدير لازم حتى أن من أسبغ بدون ذلك أجزأه وإن لم يكفه زاد عليه لأن طباع الناس وأحوالهم مختلفة كذا في
 البدائع ونقل النووي الإجماع على عدم لزوم التقدير (قوله وفي الجواهر الخ) ضعيف (قوله مع ذلك)
 قيدة في نية المصلي وغيرها بالترتيب الأولى قال صاحب البحر ولعله ليكونها سابقة في الوجود على ما بعد هاهنا
 بالدلالة الأولى لأن السابق من أسباب الترجيح اه أقول هذا ابتداء حكمته والافاديل فعل الشارع صلى الله
 عليه وسلم (قوله والأحاديث) بالجزء أي وظاهر الأحاديث سؤال الجنس قال في البحر وظاهر حديث ميمونة المتقدم
 فليس هناك الأحاديث ميمونة (قوله وبه) أي بكونه ظاهرا للرواية وظاهر لما حديث ميمونة المتقدم هذا هو
 مرجع الضمير في عبارة صاحب البحر (قوله صحيح الدور) أي من أنه يؤخر الرأس (قوله نقل به) من غير
 اتصال بأناء والا كانت مستعملة وأما الوضوء فله بعد انقضاء الوقت حتى أن البدن فيه كعضو واحد واليد
 منه أن لا يكون الماء مستعملا (قوله به) بكسر الباء أبو السعود (قوله بشرط التقاطر) والظاهر أنه بشرط
 ذلك في النقل في عضو واحد في الوضوء ومن المصنف هذا التقييد للقوائد التاجية (قوله لما مر) على لقوله سمع
 وكان الأولى تقديمه على قوله لا في الوضوء (قوله كعضو واحد) يعني بخلاف الوضوء فإنه أربعة أعضاء فلا يجوز
 النقل فيه وقد تقدم الشارح أنه يجوز مسح الرأس ببلل باقي بعد غسل لا مسح وهو ليس بنقل (قوله عند خروج)
 لم يقل بخروج لأن السبب هو ما لا يعمل مع الجنابة ككما اختاره في فتح القدير وانا قد خرج دون أنزال

(ووجب بدنه ان كان) عليه ثوب ثلاثين
 (ثم توضأ) أطلقه فأنصرف الماء الكامل
 فلا يؤخر قدسية ولو في جميع الماء لما أن المعقد
 طهارة الماء المستعمل على أنه لا يوصف
 بالاستعمال الا بعد انقضاءه من كل البدن
 لأنه في الفسل كعضو واحد فيستند لا حاجة
 إلى غسلهما ثانية الا اذا كان يديه خبت
 ولعل القائلين بتأخير غسلهما لما غابا استحبوه
 لكون البدن والجنب بأعضاء الوضوء وقالوا
 لو وضأ أولا يأتي به ثانيا لانه لا يستحب
 وضوء ان للفسل انتفاقا أو لو وضأ بعد
 الفسل واختلف الجاهل على مذهبا أو فصل
 بينهما بسلالة كقول الشافعية فيستحب
 (ثم يفيض الماء) على كل بدنه ثلاثين
 من الماء المهدوق في الشروع للوضوء وانقل
 وهو غائبة أربال وقبل المقصود عدم
 الاسراف وفي الجواهر لا اسراف في الماء
 الجاري لانه غير مضيع وقد تقدمنا من
 القهستاني (بأنه ثمانين كعبه الايمن ثم الايسر
 برأسه ثم على) بقية بدنه مع ذلك (قوله باوقبل
 ينو بالأسر وقيل بيد الأيسر وهو الأصح
 وظاهر الرواية والأحاديث قال في البحر وبه
 يضع تصحيح الدور) ومع نقل به عضوا
 عضو (آخريه) بشرط التقاطر (لا في
 الوضوء) لما مر أن البدن كله كعضو واحد
 (وفرض) الفسل (مد) خروج

لهم تلويح اليه ومن انزال أو نزل وقد اعترض على من عيى بالانزال بالتصويرا فادخل البحر (قوله خلق) فعل بمعنى مفعول من منى النطفة في الرحم قدفها أبو السعود (قوله من المني) أي القبل وهذا باجماع بين أهل المذهب والاختلاف أي يوسف في اشتراط الشهوة حيثنذ (قوله لانه في حكم الباطن) وحكم الباطن عدم الاحتداد به في الشرع كلفاسة الباطنة في البدن (قوله هو صلب الرجل) هو العظم الذي في ظهره (قوله وترائب المرأة) هي عظام الصدر وأما في الترقوتين منه أو ما بين السدين والرقوتين أو أربع اضلاع من عينة السيد وأربع من عينة قاموس (قوله ومنه أيض) أي خائر تنكس به الذكر وتولد عنه الولد والشهوة كما في المختار ضد الرقة وخبر بالفتح يحترق بالضم ومكون الماضي بالضم لفظة قليلة وجمع فيه الكسر أبو السعود (قوله أصفر) أي رقيق أبو السعود (قوله فلا اعتسلت) أي وصلت بدليل آخر العبارة وهو تفرج على التفرج يعني (قوله أن منها) أي أن كان الخارج منها أي ولم يكن بعد نوم أو بول أو منى كذا لانه لا فرق في هذا بين الرجل والمرأة كما أفاده صاحب البحر (قوله أعادت الفصل) أي على قوله كما المعتد لأن الفصل انتقض (قوله الصلاة) لأنها وجدت وهو في حكم الباطن فلا تبطل بغيره بعده (قوله والالا) أي أن لم يكن الخارج منها بأن كان منه لا تعيد الفصل لعدم وجوبه ولا الصلاة للصحة وحديث النخس للوضوء بعد غائما (قوله بشهوة) الباء بمعنى مع أي صاحب الشهوة وهو حال من منى وهو أن كان نكرة لكنه يخص بوصفه منفصل (قوله كسليم) فانه لانه حقيقة لفقد ادراكه (قوله ولم يذكر الدفق الخ) الدفق دفع الما من رأس الذكر وفرج المرأة وليس المراد به انفصاله من المقتزلان المصنف كرهذا بقوله منفصل من مقتزه (قوله غير ظاهر) وذلك لاتساع الحمل فيقول اليه وليس فيه قوة الدفع الى الخارج بخلاف الرجل فانه لضيق الحمل يدفع ماؤه الى خارج (قوله وأما اسناده اليه أيضا) أي اسناد الدفق الى منى المرأة كما أسند الى منى الرجل (قوله خلق من ما عدا دق) الضمير يخلق يرجع الى الانسان المتقدم ذكره في الآية (قوله الآية) أي نعم الآية كان باقيا يدل على أن المراد بالماء ما بين ماء الرجل والمرأة وهو قوله تعالى يخرج من بين الصلب والترائب (قوله فيصنل التغليب) أي تغليب ماء الرجل لأفضليته على ماء المرأة فوصفا يوسف أحدهما والمراد بالدفق نزوله من المقتزولا شك أنه متحقق فيهما وأفاد الأخير الخلق (قوله فالمستدل به) أي على أن كلام الما من دق والغدير يرجع الى الآية وذكره باعتبار أنما دليل وفي نسخة بها (قوله غير مصيب) أي لما قاله من احتمال التغليب والدليل إذا طرقة الاحتمال سقط به الاستدلال (قوله ولانه ليس بشرط) أي الدفق بمعنى الانفصال عن رأس القبل بشهوة ليس بشرط عندهما من قسده فقد وهم للاطلاق (قوله خلا لثاني) وجه قوله أن وجوب الفسحل متعلق بانفصال المني وخروجه وقد شرطت الشهوة عند انفصاله فشرط عند خروجه (قوله ولذا) أي لكون الدفق بشهوة ليس بشرط عندهما وأعلم أن الدفق يأتي مصدر الدفق المتمدى الذي معناه الدفع بشدة وهذا هو الذي لا يشترط عندهما وبأن مصدر لازم الذي معناه الدفق والخروج عن محله وهو رأس الذكر وهذا لا يجب الفصل الا به عند الجميع فالمنق في كلام الشارح الدفق منه در المتعدي (قوله وشرطه أبو يوسف) والقرعة تظهر فين احتمال فاسلما ذكره حتى سكت شهوته ثم أرسله فقال منه واستقنى بكفه كذلك أو فطر حتى فخرت شهوته ثم فصل كذلك أو اعتدل الجميع قبل أن يبول أو ينام أو يمسي كثيرا كما قبله في الجهتي لأن الخطوة والخطوتين لا يكون منها قطع مادة الشهوة ثم نزل منه المني بجر (قوله ربية) أي تهمة بأن طاف حول أهل المنزل (قوله واستصبا) في بعض النسخ بأدوى الصواب لأن المدا على وجود أحدهما وبها يعرف البحر والتمر وغيرهما وفي نسخ بالواو ويعين أن تكون بمعنى أو تقيده بالضيف يقيد أن الفتوى على قولهما في غيره وبه صرح في البحر من السراج (قوله ويقول أبو يوسف تأخذ) أي مطلقا في الصلوات الماضية والآنية وفي المنصوري طرح المسعودي أن الفتوى على قول أبي يوسف تأخذ أي مطلقا في الصلوات الماضية التي سلا مع خوف الرية وعلى قولهما في صلوات مستقبله لا من من الرية أبو السعود من شيء والحاصل أنهم ملقونان معصمان (قوله وذكره) أي الشهوة فانه في البحر ويدل عليه في التفسير بأنه في حالة الانتشار ووجد الخروج والانفصال جميعا على وجه الدفق والشهوة (قوله وهو) أي الحمل المذكور وهو احتيازا وجود الشهوة (قوله بعد البول) أي أو النوم

قوله أي مصاحب هكذا في الأصل ومقتضى قوله بعده وهو حال أن يقول مصاحبا بالنصب أو يقول أو وهو حال الخ فيكون احتمالا ثانيا تأمل اه معصية من العنوا والافلا يفرض اتفاقا لانه في حكم الباطن (منفصل من مقتزه) هو صاحب الرجل وترائب المرأة ومنه أيض صاحب الرجل وأصفر فلما اقتسنت فخرج منها سقى ومنها أعادت الفصل لا الصلاة والالا ان منها أعادت الفصل لا الصلاة والالا (بشهوة) أي لانه ولو حكما كسليم ولم يذكر الدفق ليشمل منى المرأة لأن الدفق فيه ضمير ظاهر وأما اسناده اليه أيضا في قوله تعالى خلق من ما عدا دق الآية فيصنل التغليب فالمستدل به كالأهوتات فيبعا لآخر جليين غير مصيب تأمل ولانه ليس بشرط عندهما خلا لثاني ولذا قال (وان لم يفرج) من رأس الذكر (ج) وشرطه أبو يوسف ويقول يغنى في ضيف خافية واستصبا كما في المستصفي وفي التهافت والتاخرانية معزيا للنوازل ويقول أبي يوسف تأخذ لانه أيسر على المسلمين فأت ولا سيما في الشام والقرو في الثانية خرج منى بعد البول وذكره مستشرنا الفصل قال في البحر ومجمله ان وجد الشهوة وهو تقيده قولهم بعدم الفصل بخروجه بعد البول

مستثنى من ذلك ما يأتي أو يردى ولم يترك الاحتلام فيه ما وهذا التعبير وان لم أجده فيما رأت لكنه يقتضي
 عباراتهم أن ما دونه صاحب البحر ويطلق بذلك ما إذا شك في الثلاثة مع التذكر أو لا في التذكر يجب اتفاقا وفي عدمه
 يجب عندهما لا عند الثاني حكمهما هو صريح النهر وقد اتفقت المصنفين هذه الصورة على أربع بحسب
 ما اتفقوا عليه من أن جميع الجزئيات لا سيما إذا كانت نادرة الوجود (قوله الاحتلام) اتفاقا من الحكم
 بضم الحاء واسكان اللام وهو ما رآه النائم في المنامات يقال سلم في نومه بفتح الحاء واللام واحتلم وحلت
 بحسب هذا الأصل ثم جعل اسم الملبس بالنام من الجماع فيحدث منه انزال المني غالبا فطلب لفظ الاحتلام
 في هذا دون غيره من أنواع المنام الكثيرة الاستعمال من (قوله الا اذا علم) انما عبر بالعلم لأن التيقن متعذر
 مع النوم كما في فتح القدير ولذا قال في النهر وغيره خاف أن التعبير بالعلم أولى من التيقن ~~كثرة~~ إطلاقه
 على غلبة الفائق عند الضمما لمادة هنا لتعذر المعنى الحقيقي مع النوم اه (قوله أنه مذى) أى مع عدم
 التذكر فهو راجع للمعطوف المذكور كما قد مرناه أى فلا يجب الفصل اتفاقا (قوله أو شك أنه الخ)
 هو أيضا متعلق بكلام المصنف الأخير وهو لم يترك الاحتلام والاتفهام يقتضون عطف المستثنى
 المنقطع على المتصل وعكسه إذ ليس المقام الا لأفاده الاحكام على أنه قيل إن الاحتمال فيهما (قوله
 أو كان ذكره مستثرا) عطفها على ما قبلها لاتحاد حكم الجميع وهذه المسئلة مسوقة فيما إذا شك في الذي
 وجده على أحليته أنه منى أو مذى كما في البحر عن الثانية وأما إذا كان ذكره مرتباً فيجب الفصل كما في مسكن
 (قوله كالوردى) فإنه لا غسل فيه اتفاقاً ذكر أو لا (قوله الا اذا نام مضطجعا) فيجب الفصل فحل عدم الوجوب
 اذا نام قائماً أو قاعداً كما في مسكن وانما وجب الفصل اذا نام مضطجعا لأنه نوم استراحة فيقلب كون النازل
 منياً (قوله أو تذكر حلاً) أى مع شك أنه منى أو مذى لاحتمال أنه منى رقيق الهواء (قوله والناس عنه) أى عن
 حكم هذا الموضع فاعلم ان عدم السؤال عن حكمه لندرة وقوعه (قوله ولو مع اللذة والاتزال) أى مع
 تذكرهما وليس المعنى أنه أنزل لأن الموضوع أنه لم يربط (قوله ولم يرب) تعبيرة بالهوية أولى من التعبير
 بالوجود ووجه الأولوية ثم قوله لما لو اختلفت وحلت بخروجها الى الفرج الخارج فبازنها لفصل وان كان
 لا وجوده في الخارج اه وهو ظاهر في أن رأى عليه لا بصيرة أبو السعود (قوله أجاها) من الشجين ومحمد
 والخلاف اتفاقاً في المرأة (قوله مثل الرجل) أى في هذا الحكم وهو على حذف أى التفسيرية بيان معنى التكاف
 (قوله على المذهب) أى المقصد عند الجميع وأما الرواية التي رويت عن محمد بوجوب الفصل لا يقول عليها
 حق قل عن شمس الأئمة الحلواني أنه قال لا يؤخذ بهذه الرواية (قوله بين الزوجين) هذا من الاتفاقيات
 فالاجنبى والاجنبية كذلك وانظر حكم ما إذا كانا رجلين أو امرأتين وانظر اتحاد الحكم (قوله ولا يجرى)
 بأن لم يظهر غلظه ورقته ولا يخاصه ولا صفرته ولم يظهر كونه وقع طرلاً أو عرضاً كما ذكره في البحر (قوله
 ولا تذكر) أى منهما أما لو تذكر أحدهما فقط كان الوجوب عليه وحده فزير أبو السعود (قوله ولا نام قبلهما
 غيرهما) أما اذا نام غيرهما وكان المني المرقى يابساً فظاهر أنه لا يجب الفصل على واحد منهما بمجرد ما وهو
 تقييد حسن (قوله اغتسلا) صممه في الظهيرة والقياس أنه لا يجب الفصل على واحد منهما لوقوع الشك
 (قوله ان وجد الخ) وقيل يجب مطلقاً لأنه يسمى موبلياً وقال بعضهم لا يجب مطلقاً أفاده في البحر والاصح
 التفصيل كما في المنع (قوله والاى) وان لم يجد اللذة والحرارة من (قوله والا حوط الوجوب) أى وجوب الفصل
 في الوجهين بحر (قوله وعند انقطاع حبض الخ) ظاهره أن الوجوب يتحقق عند تحقق الانقطاع بلا مهلة وليس
 كذلك فلو قال وبعد انقطاع لكان أولى والدليل على وجوب الفصل من الحبض الاجماع كما نقله صاحب البدائع
 والتروى في شرح المذهب واستدل بعضهم عليه بالأية الشريفة وهي قوله تعالى حتى يطهرون وبين وجهه
 الدلالة في البحر (قوله ونفاس) في البدائع لأن في النفاس وانما عرف بالاجماع ثم اجاعه به يجوز أن يكون
 على خبر في الباب لكنهم تركوا نقلها ككتاب الاجماع ويجوز أن يكون بالقياس على دم الحبض أكون كل منهما
 فصار جازماً من رحم هو المذكور في الاصول أن الاجماع على كل حادثة لا يتوقف على نص في الاصح بحر (قوله
 هذا) الاشارة راجعة الى انقطاع الحبض والنفاس حلي (قوله وما قبله) أراد به الاشياء الثلاثة خروج المني
 والايلاج ووردية مستترة على (قوله من إضافة الحكم) وهو وجوب الفصل الى الشرط وهو الانقطاع

الا اذا علم أنه مذى أو شك أنه مذى أو يردى
 أو كان ذكره مستثراً قبل التورم فلا غسل عليه
 اتفاقاً كالوردى سكن في الجوهر الا اذا نام
 مضطجعا أو نيقس أنه منى أو تذكر حلاً له
 الفصل والناس عنه فاعلم (لا يفرض
 ان تذكر ولو مع اللذة) والاتزال (ولم يرب) على
 رأس الذكر (بل لا) أجاها (وكذا المرأة) مثل
 الرجل على المذهب ولو وجد بين الزوجين ماء
 ولا يجرى ولا يذكر ولا نام قبلهما غيرهما اغتسلا
 (أو لم يجرى) أو قد رها (مخوفة بخرقة ان
 وجد لذة) الجماع (وجب) الفصل (والالا)
 على الاصح والا حوط الوجوب (و) عند
 انقطاع حبض ونفاس (هذا وما قبله من
 إضافة الحكم الى الشرط أى يجب عنده)

بل بوجوب الصلاة أو إرادة ما لا يصلح كما مر
(الام عند) (مضى وودي) بل الوضوء منه
ومن البول جميعا على الظاهر (و) لا عند
إدخال أصبع وتعدوه) كذا فيفرادي وذكر
شيء وبينه وبين لا يذهب وما يمنع من
الشيء (في الدبر أو القبل) على التناو
لحوشب (وطه بجهة أو مئة أو صغيرة غير
(و) لا عند) بأن يصير مضافا بالوطه وإن غاب
مشكاة) بأن يمسح بالوطه فلا يلزم الاغسل
الحشفة ولا يفتش الوضوء وسجي ان رطوبة
الذكر فمسة إلى عن التلم وسجي ان رطوبة
الفرج طاهرة عند مفسدته

أن لا يفسد ما في القبر ضاؤه لم ينزل ويمكن أن يجاب بأن لزوم ضله على قولهما خلا من الغشاة أقاده الجلي (قوله
 المقصود الشهوة) على عدم وجوب الفسل فيما تقدم ما عدا وضع الأصبع في الدبر فإنه لا شهوة فيه أصلا (قوله
 أقامه في حال عليه) يعني أقام فعل هذه الأشياء المصاحب للانزال في حال وجوب الفسل على الانزال والمقصود أنه
 حديثه هو المنظر واليه والمقصود في الوجوب كالحال عليه فإنه المقصود بالمطالبة (قوله عذراء) بسكون المصيبة
 للبكر (قوله فأنما تمنع الخ) أي وإذا تمت التماسح لم يجب الفسل والختانان للرجل والمرأة وفيه تطلب لانه
 في المرأة يقال له خضاض والمراد بالتقامحما مجاورتهما لأن ختان الرجل هو موضع القطع وهو ما دون
 حزة الخشفة وختان المرأة موضع قطعة جلدة منها كعرف الديك فوق الفرج وذلك لأن مدخل الذكر
 هو مخرج المسنى والولد والحض وفوق مدخل الذكر مخرج البول كجليل الرجل وبينهما جلدة
 رقيقة يقطع منها في الختان فتحصل أن ختان المرأة متسفل تحت مخرج البول وتحت مخرج البول مدخل
 الذكر فإذا غابت الخشفة في الفرج فقد حاذى ختانه ختانها بجر (قوله إذا أحبلت) أي فيجب عليها الفسل
 لو جرد الانزال منها (قوله وتعيدها صلت) لانه ظهر أنها صلت بغير طهارة بجر (قوله وفيه قطر) أي في قولهم
 بوجوب الفسل (قوله ولم يوجد) أي فإذا اغسل عليها ولو حبلت فحصله أن العذراء لا يجب عليها الفسل
 مطلقا وإن حبلت بناء على ما هو الأصح من أن وجوب الفسل عليها بانزالها مقيد بوصوله إلى الفرج الخارج
 وأما هو فيلزمه الفسل لأن ظهوره على آية انزاله وإن خشي عليه اه قاله أبو السعود قلت والنظر لا يتم
 الا إذا كانت البكارة تنسح من خروج المني والامر بخلاف ذلك لخروج المني من ذلك المحل فلا كان الغالب
 في تلك الحالة النزول خصوصا وقد ظهر الحبل وهو أكبر دليل عليه اعتبروه وأقاموا اللازم مقام المألوم ومن
 يعرف مواقع الفقه لا يتبع ذلك والله أعلم (قوله أي يفرض) أشار به إلى أنه ليس المراد بالوجوب هنا
 المصطلح عليه عندنا فكان الأولى فيه ونجا بعده التمييز يفرض اه حلي واقتراضه بالاجماع وهل يشترط
 لهذا الفسل التية الظاهر أنه يشترط لاسقاط وجوبه عن المكف لا تحصيل طهارته وجمعة الصلاة عليه بجر
 من فتح القدير (قوله المسكين) خسهم جريا على القول بأنهم الخاطئون بفروع الشريعة (قوله أن يفلسوا)
 أي على الوجه المطلوب (قوله الميت) هو بالتخصيف من حل به الموت وبالتشديد من سيوت قال الخليل أنشد
 أبو عمرو

أبا ساطي تفسير ميت وميت • فدونك قد فسرمت إن كنت نعقل

فن كان ذاروح فذلك ميت • وما الميت الا من الى القبر يحمل

(قوله المسلم) أما الكافر إذا لم يوجد له الاولية المسلم فيسبل عليه الماء كل مرة التيممة من غير ملاحظة السنة (قوله
 الاغتثنى) استثناء من الميت (قوله فيم) وقيل بفسل في ثيابه والاوّل أولى بجر (قوله كما يجب) أي يفرض
 (قوله على من أسلم) تيممه به على أولى من تعبير الكتبا للام (قوله جنباً) لانه يعلم الواحد والمتعدد والذكر والمؤنث
 (قوله أو حائضا) بدون نالته من خصوصيات وصف المؤنث (قوله ولو بعد الانقطاع) أي انقطاع الحيض
 والنفس (قوله على الأصح) وقال شمس الأئمة لا غسل عليها بخلاف الجنب والفرق أن صفة الجنابة باقية بعد
 الاسلام فكان أنه أجنب بعده والانقطاع في الحيض هو السبب ولم يتحقق بعدها بجر (قوله وعلة) أي علل وجوب
 الفسل على الحائض والنفساء ولو بعد الانقطاع (قوله يتناهى الحدث الحكمي) أي ولا يمكن أداء المنسوط وطرواله
 الا بالفسل منه فيفترض (قوله أو بلغ) عطف على أسلم أي وكما يجب على من بلغ لابس وسن البلوغ في الغلام
 والجارية خمس عشرة سنة على الفتى به (قوله بل بانزال) عام في الغلام والجارية والحيض فاصرها كالأولادة
 (قوله أو بعضه وخفي مكانها) أي فيجب غسله كله وأورد عليه أن الثوب إذا خفي موضع التيمامة في تيمم بعضه
 ففسل بعضه ولو من غير تحز يظهر فلم يجهل البدن مثله (قوله راجع للبعث) ظاهره جريان الخلاف في صورة
 البدن ولم يحك في البحر خلافا في ذلك ونقل الشرنبلالي في امداد الفتاح أن الفسل في نجاسة البعض مندوب
 فيكون في المسألة طولان بالوجوب والتدب والأصح الأول (قوله وهو مخالف ما يأتي متنا) حيث قال المصنف
 وذهب لجنون اتفاقه من المندوبات (قوله الا أن يحمل) أي القول بالوجوب (قوله أنه رأى متنا) أي على
 أنه رأى على نوبه أو أحيطه متنا بعد الاقلية ويحمل القول بالتدب على عدم رؤية ذلك (قوله مستند ذات) أي

(ولا انزال) لقصور الكهنة أقامه في حال عليه
 (كما) لا غسل (لو أن عذراء ولم ينزل عذرتها)
 بضم فسكون البكارة فإنما تمنع التماسح قبل
 الا إذا أحبلت لانزالها وتعيدها صلت قبل
 الفسل كذا قالوا وفيه قطر لأن خروج منها
 من فرجها إلى داخل شرط لوجوب الفسل
 على الفتى به ولم يوجد فله الجلي (وجيب)
 أي يفرض (على الأحياء) المسلمة (كفاية)
 بجاء (أن يفلسوا) بالتخصيف (الميت) المسلم
 الاغتثنى المشكل فيم (كما يجب على من أسلم
 جنباً أو حائضا) أو نساء ولو بعد الانقطاع
 على الأصح كافي الشرنبلالية من الزمان
 وعلة ابن الكمال يتناهى الحدث الحكمي (أو بلغ
 لابس) بل بانزال أو حيض أو ولدت ولم تر
 دما أو أصابت على بدنه نجاسة أو بعضه وخفي
 مكانها (على الأصح) راجع للبعث وفي
 التارخانة معزى العناية والفتار وجوب
 على جنون اتفاقه قلت وهو مخالف ما يأتي
 متنا الا أن يحمل أنه رأى متنا وهل السكبان
 والمفسى عليه كذا

يجب عليهما الغسل (قوله راجع) ذكر في الجبر أن السكران إذا أفاق ورأى سبيل الغسل عليه أتقيا ظن
 فلب أولى إذا لم يروا أما المغمى عليه فقد كرم الموقف بعد في المندوبات وعزاه إلى غرر الأذكار (قوله بأن أسلم طاهرا)
 أي من الجنابة والحيض والنفاس (قوله ومن) فيه رد على أهل الظاهر القائمين بوجوبه بدليل من جاء
 منكم الجمعة فليغتسل والامر للجوب والجواب أنه منسوخ أو من اتهامه بالجمعة بانها مغلته لأن ذلك
 كان لا يحصل لهم من التعب وذفر الرائحة الكريمة مع ضيق المسجد فلما زال ذلك زال الوجوب أو أن المراد
 من الامر التنبه ذكره في البحر (قوله ولصلاة صيد) سواء كان صيد القطر أو الاضحي (قوله هو الصحيح) أي
 القول بأن الغسل للصلاة فيه ما هو الصحيح ومقابله قول محمد والحسن على ما في بعض الروايات أن الغسل
 لليوم وفي البحر عن شرح المجمع فإن قلت هل يتأني الاختلاف في غسل الصيد أيضا قلت يحتمل ذلك
 ولكنني ما ظفرت به اه قلت والظاهر أنه للصلاة أيضا اه أقول الذي في التهستان أن الاختلاف للحسن
 واقع فيه أيضا وتظهر فائدة الخلاف فيما لو اغتسل قبل خروج الفجر وصلى الجمعة فالغسل قبل الغسل على
 القول الأول وهو قول أبي يوسف وعند الحسن لا كذا في البحر وتظهر أيضا في الجمعة عليه كالأبد والمرأة
 والمسافر لو اغتسل هل أتى بالسنة أو لا تبرز زيادة من أبي السعدي ثم قال في البحر في الفرة الأولى ينبغي أن
 لا تحصل السنة عند أبي يوسف لا شرطه أن لا يتخلل بين الغسل والصلاة حدث والغالب في مثل هذا القدو
 من الزمان حصول حدث بينهما اه قلت اللهم إلا أن يحصل على ما إذا بقيت الطهارة حتى صلى بها (قوله لا يعتبر
 اجتماعا) أي من أبي يوسف والحسن وفي حكاية الإجماع نظر فقد قل في البحر عن الشارحين أنه يكون آتيا
 بالسنة على قول الحسن وبذلك صرح المصنف إلا أن يحمل ذلك على اختلاف الرواية كما في أبي السعدي قال في
 البحر وما في الجنابة أولى فيما يظهر لأن سبب مشروعية هذا الغسل لاجل إزالة الأوساخ في بدن الإنسان اللازم
 منها حصول الأذى عند الاجتماع وهذا المعنى لا يحصل بالغسل بعد الصلاة والحسن رحمه الله تعالى وإن
 كان يقول هو لليوم لا للصلاة كما يمكن بشرط أن يتقدم على الصلاة ولا يضر تخلف الحدث بين الغسل والصلاة
 عنده ويضرب عند أبي يوسف اه وفيه أن حصول الحدث لا ينقض الغسل وانما هو باق لا ينقضه إلا الأشياء
 الناقضة له فتخلل الحدث بين الغسل والصلاة انما تنقض الوضوء لا الغسل وبذلك قال بعض الأئمة ولكن الذي
 تحرر أنه لا يكون آتيا بسنة الغسل إلا إذا صلى بظاهره الصغرى الجمعة والعيد (قوله كما فرضي جنابة
 وجبض) أي كما يكفي غسل واحد بجنابة وجبض والاضافة على معنى اللام أي فليس من فروض جنابة وجبض
 (قوله ولا لاجل احرام) قال صاحب النهر ولا أظن أحدا قال أنه لليوم فقط (قوله وفي جبل مرة) أنا وبذلك
 إلى أنه لا بد في تحصيل السنة من كونه داخله قال في البدائع يجوز أن يكون غسل مرة على الخلاف السابق
 قال ابن أمير حاج ولا أظن أحدا قال أنه لليوم فقط بل الظاهر أنه لو قوف (قوله بعد الزوال) انما خصه لأنه أول
 وقت الوقوف (قوله ونذب لجنون) بهذا اقت أقسام الغسل الثلاثة المندوب وهو المذكور هنا والفرض وهو
 ستة أقسام لا تزال التي بشهوة وتواري حشفة ولو من كافر أسلم وانقطاع حبس أو نفاس ولو من كافر أسلمت
 وانما من غسل الميت والسادس الغسل عند اصابتها بجمع بدنه نجاسة أو بعضه وخفي مكانها والمسنون الأربعة
 المذكورة وقيل انها مستحبة قال في الفتح وهو النظر لعدم المواظبة اه لكنها تخلت في الجمعة ومن ثم قال الحلي
 الذي يظهر استثنائه والله أعلم (قوله وهل السكران كذلك) تكرار مع ما سبق قريبا وقد تقدم ما فيه (قوله وعند
 جهامة) أي بعد جهامة لما روى عن عائشة رضي الله تعالى عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يغتسل من
 أربع منها الجمعة رواه أبو داود وأما ذلك تعلم زوال وقت أبي السعدي حيث قال وانظر هل قوله للجهامة
 معنى أنه يندب بعدها ولا جملها وهل هو بالنسبة للفاعل أو المفعول لم أره (قوله وفي ليلة براءة) هي ليلة النصف
 من شعبان تقربا وتغظيما لأنها واحياهم الذي فيها تنضم الأرزاق والاحبال امداد القناح وانما سميت ليلة براءة لأن
 الله تعالى يكتب لكل مؤمن براءة من النار لتوبة ما عليه من الحقوق ولما فيها من البراءة من الذنوب بفقرانها
 اه مروي (قوله وعرفة) أي ليلة عرفة وهل هو للعاج فقط أو أعم ويجوز (قوله إذا رآه أي علمها والمراد
 إذا خلب على ظنه أنها هي وفي امداد الصباح إذا رآها قتيلا أو عملا بما عاين ما ورد في وقتها (قوله غداة يوم النحر)
 أي صبيته (قوله وعند دخول منى) أقاد أن في هذا اليوم غسلين غسل لومر من دلفه وغسل لدخول

راجع (والا) بأن أسلم طاهرا أو لم يغسل بالسنن
 (قوله وبسنن) صلاة الجمعة (قوله صلاة العيد) هو
 الصحيح كما في غرر الأذكار وغيره وفي الجنابة لو
 اغتسل بعد صلاة الجمعة لا يعتبر اجتماعا ويتكفي
 غسل واحد لعيد وجعة اجتماع غسل جنابة
 كما في فرضي جنابة وجبض (قوله لاجل احرام
 وفي جبل مرة) عرفة (قوله بعد الزوال) ونذب لجنون
 (قوله) وكذا المغمى عليه كما في غرر الأذكار
 وهل السكران كذلك أم أراه (قوله جهامة
 وفي ليلة براءة) وعرفة (قوله غداة يوم النحر)
 (قوله وعند دخول منى) في يوم النحر

من وقته أن الفسل الواحد يكتفي لشئتين اجتمعا كالجمعة والعيد والجنابة والحض فلم ينب غسل واحد
 من هذين الفسلين (قوله رى الجفرة) وهي واحدة في ذلك اليوم فقط (قوله وكذا البقية الرى) أى فى الأيام
 الثلاثة بعد يوم النحر ويرى كل يوم ثلاث جرات فينبذ به الاغتسال كل يوم منها (قوله وعند دخوله مكة
 لمواظف الزيارة) فيؤدى الفرض باكل الطهارتين ويقوم بتعظيم حرمة المكان وكذا عند دخوله لالتسك
 كذا فى امداد الفتاح (قوله ولعلامة كسوف وخسوف) الكسوف للشمس والخسوف للقمر وقد يطلق كل
 على الآخر فى القاموس والشمس والقمر كسفا احتجبا كأنكسفا وانه تعالى أحجها والا حسن فى القمر خسف
 وفى الشمس كسف وقال فى فصل الخلاء من باب الفاء خسف القمر كسف أو كسف للشمس وخسف للقمر
 أو الخسوف اذا ذهب بعضهما والكسوف كلهما وهما آياتان لتعريف العباد بما وأقرب أسوال الابتهاال
 الطهارة الكاملة فى الصلاة لهما امداد الفتاح (قوله واستسقاء) لطلب استئزال القيثرة للخلق بالاستغفار
 والتضرع والصلاة بالطهارة الكاملة امداد الفتاح (قوله وفزع) من أى شئ كان التجاء الى عفو الله تعالى وكرمه
 بالوقوف بين يديه بالذلة والافتقار لكشف الكبر مع الطهارة الكاملة امداد بزيادة (قوله وظلة) حصلت نهارا
 امداد (قوله وريح شديد) فى أى وقت لأن الله تعالى أهلك بالريح من طغى كقوم عاد فيلصق الناس الى الله تعالى
 وأقرب أحوالهم الوقوف فى الصلاة باكل الطهارتين امداد الفتاح (قوله وكذا دخول المدينة) أى مدينة
 الرسول صلى الله عليه وسلم تعظيما لحرمتها وقدومه على حضرة المطفى صلى الله عليه وسلم (قوله ولحضور
 جميع الناس) جميعا بمن غلبه ووراثته كريمة وظاهره أن ذلك مخصوص فى المذهب وقال فى الجفر قاله الذوى
 ولم أجده لا تحتمل (قوله ولن لبس نوباجديدا) سواء كان ملاصقا للجسد أم لا كما يفيد الاطلاق (قوله أو غسل
 ميتا) لأنه يورث فتورا فيدفع بالنفس (قوله أو براد قله) أى بمجد أو قصاص أو ظلا لأجل أن يموت طاهرا فيكون
 شهيدا (قوله ولتأب من ذنب) أى لتوافق الطهارة الظاهرية الطهارة الباطنية اذ هى لا تنفع الا بها فان
 الشرب لى لا تشرط الطهارة الشرعية ليصير العبد أهلا للعبودية والقيام بمجدة الربوبية ولا ينفعه ذلك حقيقة
 الا باخلاص الطوبى وتطهيرها عن الادناس المصنوية اذ هى أضرت من النجاسة الحقيقية كالفل والحقد والبغض
 والحسد (قوله ولتأب من ذنب) أى من نحو البغض والنفاس لما فى (قوله ولو غنية) وما فى الخلاصة من التفصيل
 بين الغنية وغيره اذ ضعف (قوله فصار كالشرب) أى فصار كل من الوضوء والغسل كالشرب فى الاحتياج
 اليه فيلزمه (قوله فأجرة الحمام عليه) فى المنع قال مولانا صاحب البحر بعد نقله لكلام الخلاصة به علم أن أجرة
 الحمام عليه لأن ثمن ماء الاغتسال عليه اه فاذكره الشارح بحث لصاحب البحر وفيه نظر لانه قد يكون ثمن ماء
 الاغتسال فى المنزل أقل كلفة من أجرة الحمام فلا يظهر هذا التعرير (قوله بل لازالة الشعث) محو كالأغبار
 الرأس كفى القاموس والتفت هو الوسخ كاذكره الجلال فى سورة الحج فهو أعم مما قبله (قوله قال شيخنا) هو خير
 الدين الرملى قاله الحلبي (قوله الظاهر أنه لا يلزمه) لانه ليس من الوازم وانما هو من قبيل نفاة الجسد ويؤخذ
 منه عدم وجوب ثمن دهن الرأس وأجرة المشاطة (قوله ويحرم) خالف المصنف صاحب الكنز حيث ذكر هذه
 الأحكام هنا وذكرها صاحب الكنز فى الحيز ووجه فعل المصنف أن هذا من تعلقات النفس فلما ذكر ما وجب
 الغسل والوضوء ذكر ما يترتب عليهما من الأحكام يندفع ههنا ووجه ما فعله صاحب الكنز الاتيان بالأحكام
 بعد جميع موجبات الغسل من الحيز والنفاس وغيرهما (قوله لا مصلى عيد وجنازة) لانه ليس له ما حكم
 المسجد على الأصح نهر عن الخلاصة (قوله ودرباط) هو خاتك الصوفية اهل حلى وهو متعبدهم وفى كلام ابن وفى
 فنعنا الله به ما يفيد أنها بالانفاق فانه قال الخلق فى اللغة البضيق وانفاق الطريق الضيق ومنه سميت الزاوية
 التى يسكنها صوفية الروم لانفاقا لتضييقهم على أنفسهم بالشروط التى يلزمونها فى ملازمتها ويقولون فيها أيضا
 من غاب عن الحضور غاب نصيبه الأهل الخوائى وهى مضائق (قوله فهى مسجد) قطع على أحكام المسجد
 وقتنا المسجد حكم المسجد فى حق جواز الاقتداء وان لم تتصل الصفوف لافى حرمة دخوله نهر (قوله ولو
 للغير) لا إطلاق لقوله عليه السلام لا أحل المسجد لغيره ولا حجب والعبور المرود (قوله بحيث لا يمكنه غيره)
 تصوير الضرورة وضمير عكته يعود للمصنف حيث تأكىر المصنف من المقام هذا لبيان مكان طريقه المسجد

قوله أحجها هكذا فى الاصل وصوابه
 أحجها بدون الف ونص القاموس هكذا
 وكسفه يكسفه قطعه وعرفه به صرقه
 والشمس والقمر كسوا احتجبا كأنكسفا
 واقه اياهما أحجها والا حسن فى القمر
 خسف وفى الشمس كسف اه فليراجع

اه محبة

رى الجفرة وكذا البقية الرى (وعند دخوله
 مكة لمواظف الزيارة) ولعلامة كسوف
 وخسوف (واستسقاء) وفزع وظلة وريح
 الجفرة) وكذا دخول المدينة ولحضور
 جميع الناس ومن لبس نوباجديدا أو غسل
 ميتا أو براد قله ولتأب من ذنب وقصا
 من سفر ولتأب من ذنب وقصا (ثمن ماء)
 اغتسالها ووضوئها عليه) أى الزوج
 ولو غنية كفى الفتح لانه لا بد لها من غبار
 كالشرب فأجرة الحمام عليه ولولا كان
 الاغتسال لاحت جنازة وحضيل لازالة
 الشعث والتفت قال شيخنا الظاهر أنه
 لا يلزمه (ويحرم) الحدوث (الأكبر دخول
 المسجد) لا مصلى عيد وجنازة ودرباط
 ومدرسة ذكره المصنف وغيره فى الحيز
 وقيل الوتر لكن فى وقت القنينة المدرسة
 اذ لم يمنع أهلها الناس من الصلاة فيها فهى
 مسجد (ولولا العبور) خلافا للشافعى
 (الضرورية) بحيث لا يمكنه غيره

لا خير كمال في الدنيا المتقى والتقيد بفرا الضرورة لصاحب المذلة في الجبر وهو حسن ولكن ما تطلق
للشأن أقول وينبغي أن يتقيد بأن لا يتمكن من تحويل بابه وأن لا يقصد على السكنى في غيره خبر (قوله
ولو احتل فيه) أي في المسجد ومنه المذمة كما مر (قوله يتيم ندبا) وعليه يحمل ما في منية المصلي من قوله ولو احتل
في المسجد تيم وخبر أن لم يحق (قوله تلوف) أي خوف ضرر في بدنه أو ماله منية (قوله فوجوب) أي ختم
وجوبه وعليه يحمل ما في المحيط فإن ظاهره وجوب التيم إذا فاته في التيم (قوله ولا يسل) لأن شرط التيم المسح
بالصلاة أن يكون لعبادة مقصودة لا تصح بدون طهارة والجلوس في المسجد ليس كذلك (قوله ولودون آية)
عما يسمى به فارتنا ولذا قالوا لا يحكمه التيم بالقرآن ولا خفاء أنه بالتعليم كلة لا يصح فارتنا فارتنا لهذا
التقيد المقيد خبر (قوله على المختار) هو قول الكرخي ووجهه غير واحد ونسبه في البدائع إلى العاتية
لما رواه الترمذي وحسنه لا يقرأ الجنب والمختار شيئا من القرآن والتكرار في سياق النبي ثم وأباح للمعاوي
في رواية ما دون الآية ووجهه في الخلاصة ونسبه الزاهد إلى الأبي كثر فها هو لولان معصيان خبر زيادة
(قوله فلو قصد الدعاء) قال في العيون قراءة الفاتحة على وجه الدعاء أو شيء من الآيات التي فيها معنى الدعاء
ولم يرد القراءة لأبأس به وفي الغاية أنه المختار واختاره الحلواني لكن قال الهندواني أن لا أتقى به وإن روى
عن الإمام واستظهره صاحب الجبر في نحو الفاتحة ووجهه بأنه لم يزل قرأ الفاتحة ومعنى مجزأ فاحتمل به
بخلاف نحو الحمد لله قال في التيم كونه قرأ في الأصل لا يمنع من إخراجها عن القرآنية بقصد تيم ظاهر
تقيد صاحب العيون بالآيات التي فيها معنى الدعاء بهم أن ما ليس كذلك كسورة أبي لهب لا يؤثر فيها
قصد غير القرآنية لكن لم أر التصريح به في كلامهم (قوله أو التناء) كابتداء الفاتحة إلى أياك تعبد ولا خلاف
في جواز التسبحة كما قاله صاحب النهر (قوله أو افتتاح أمر) بأن يقول الحمد لله الخ عند افتتاح الدعاء وانظر
هل يقيد بالآيات التي فصل للاقتتاح (قوله أو التعليم) أي وكان المعلم حاضرا أو جنبا (قوله ولحق كلة) قد
في الخلاصة بما إذا لم يكن من قصد قراءة آية فاتة والاولى أن يقول ولم يكن من قصد قراءة القرآن خبر
ثم بحث فيه بأنه إذا كان بقصد التعليم لا يتعد بالكلمة الواحدة (قوله حل في الأصح) لكنه خلاف الأولى
كما يؤخذ من عبارة الخلاصة حيث عبر بالأبأس (قوله حق لو قصد بالفاتحة الخ) تفريع على قوله أو التناء
ولو أخر التناء وقرع عليه لكان أولى (قوله إذا الخ) هذا الاستثناء مرتبط بمحذوف وتقدير الكلام لغرضها
بقصد التناء عن القرآن إلا الخ وهو جواب عن سؤال حاصله أنه لو صرح إخراجها عن القرآنية بالقصد
لما أجزأت الفاتحة في صلاة بقصد التناء لكنها تجزئ وأجيب بأنها في محلها فلم يؤثر قصد غير ما فيها خبر وقوله
يصل أي الصلاة الكاملة (قوله فأنها تجزئ) الضمائر ترجع إلى القراءة المعلومة من المقام أو إلى الفاتحة (قوله
فلا يتغير حكمها) الذي هو صحة الصلاة وأجزاؤها بقصد أي التناء (قوله ومس معص) أي قرآن غير
منسوخ لفظه أما المنسوخ فذكره الرمي بقوله مثل هل يجوز في المنسوخ أن يسه المحدث أو يتلو الجنب أجاب
فيه تردد والاشبه بجوازه فيما نسخ تلاوته وأقر حكمه لأنه ليس بقرآن إجماعا كذا في شرح مختصر أصول ابن
الكنانجيت المصنف وإذا كان هذا فبما أقر حكمه من باب أولى فيما نسخها معا (قوله مستدرك) أي مدرك
بالاعتراض والمعنى أنه معترض فإنه يفتى منه وفيه أنه لا يعترض بالتأخر على المتقدم لوقوعه في مركبه (قوله
بما عده) أي من قول المصنف وبالأصغر من معص (قوله وما قبله) وهو تلاوة قرآن بقصد (قوله ساقط
من نسخ الشرح) أي من نسخ المتن الذي شرح عليه المصنف (قوله وكأته) أي المصنف اغنا سقطة لأنه ذكره
أي المس وما قبله في الحيف وهذا لا يظهر في المس فإنه مذكور بعد (قوله لوجوب الطهارة فيه) حتى لو لم يكن
تمة مسجد لا يعمل فله بدنها والدليل على ذلك ما في العيصين أنه عليه الصلاة والسلام قال لعائشة رضي الله
تعالى عنها لما لحظت بسرف الغنى ما يقضى الحاج غير أن لا تطوف بالبيت حتى تقتلى فكان طوافها حراما ولو
فعلته كانت عاصية معاقبة وتصل بطواف الزيارة وعليها دم كطواف الجنب كاسيا في منغ وارتكبت محرمين
بدخول المسجد والطواف والمراد بالمدينة (قوله مس معص) ولو كان مكتوبا بالقراءة اجعلها هو المعصية
بما عده الإمام فظاهر وأما عده ما فلتعلق بجواز الصلاة في من من لا يحسن العربية كذا في التيم
التيميس (قوله ما فيه آية) فأراد المصنف بالمصنف مطلق ما كتب فيه قرآن بقيد كونه آية فهو مجاز علاقته

ولو احتل فيه أن يخرج مسرعا يتيم ندبا وان
ممكن تلوف فوجوب ولا يسل ولا يقرأ
(و) يحرم به (تلاوة قرآن) ولودون آية على
المختار (بقصد) فلو قصد الدعاء أو التناء
أو افتتاح أمر أو التعليم ولحق كلة فلو حل
في الأصح حتى لو قصد بالفاتحة التناء
في الجنائز لم يكره إلا إذا قرأ المصلي فاصدا
التناء فأنها تجزئ لأنها في محلها فلا يتغير
حكمها بقصد (مس معص) مستدرك
بما عده وهو ما قبله ساقط من نسخ
الشرح وسكانه لأنه ذكره في الخبر
(و) يحرم به (طواف) لوجوب الطهارة فيه
(و) يحرم به (ب) أي بالأصغر (وبالأصغر
مس معص) أي أو ما فيه آية كدرهم
وجدا

الاطلاق والافرق بين موضع الكتابة وغيرها وقيل يجوز من غيره قال في النهاية وهذا أقرب الى القياس
الان المتع كالحرب الى التحريم وحمل الخلاف في المصنف أما غيره فلا يحرم منه الا المكتوب كذا في باب الحبس
عن النهي (قوله ظاهر كلامهم لا) قال في التهور لم أرفق كلامهم حكم من باقى الكتب كالتوراة ونحوها وظاهر
الاحتياط لا يمتنع بل لا يمتنع على ما لا يمتنع الا المظهرين بناء على أن الجلالة صفة للقرآن يقتضي اختصاص المتع
به اه والذى في التهور استافى من الذخيرة الكراهة في من مالم يبدل منها ونحوه في الملبى (قوله غير مشرذ)
تفسير للمتنافي وهو المتفصل كل خريطة ونحوها وهو الاصح وفي السراج وعليه الفتوى وقيل المتجاني يتم
المشرذ قال في الكافي وهو الاصح وعمله بأن المس المحترم اسم للبشارة بلا حائل وجعله في المحيط قول الجهور
أفاده في التهور فهما قولان معجمان واختلف في مسه بالكم فعلى ما في الكافي يجوز على ما في السراج يكره قال
في الهداية وهو الصحيح وفي التللامة وعليه عامة المشايخ والمراد كراهة التعريم نهي عن الفتح ومثل الصكم
النهي عن الثوب الذى على المس در منقى (قوله وحمل قلبه بعد) لعدم صدق المس عليه (قوله بتفسير
أعضاء الطهارة) هذا لا يظهر الا في الاصغر وأما في الأكبر فالأعضاء كلها أعضاء طهارة (قوله وفي القراءة
بعد المضمضة) أى في الحدث الأكبر (قوله والمتع أصح) بناء على رواية عدم تجزى الحدث وصحة المشايخ
ومقابل هذا رواية التجزى فيلزم زوال الجنابة عنه كذا في الجبر وظاهر التعبير أن المقابل صحيح يجوز الاقتناء
به ويجوز (قوله ولا يكره النظر الخ) لأن الدليل انما منع المس (قوله لأن الجنابة لا تصل العين) بكسر الحاء
وضمها وإذا كان كذلك فلا يحرم النظر لكن تقدم ما يفيد أن الجنابة تصلها وسقط غسلها المخرج (قوله
كما لا تكره أدعية) أى ذكر أدعية قال في التهور ولا خلاف في حل الأذكار واختلف في دعاء القنوت والفتوى
على عدم كراهته أى تحريمها والا فالوضوء لا كراهة مطلقا مندوب وتر كراهة خلاف الأولى وهو مرجع كراهة
التعزية غافى الصرم من أن تركه المندوب لا يوجب الكراهة مطلقا ممنوع اه وقد يقال إن كراهة التعزية انما
هى في مقابلة المؤكدة أما خلاف الأولى فلا كراهة فيه أصلا (قوله ولوح) أى فيه قرآن (قوله ولا بأس بدفعه)
أى دفعه البالغ المتطهر المصنف أو اللوح الى الصبي الغير المتطهر اه لحجى وهذا صريح فى أن دفعه للمسند
البائع لا يجوز نهر وظاهره ولو كان متعلما (قوله وطلبه) أى المذكور من المصنف واللوح (قوله للضرورة)
لأن في تكليف البيان بالوضوء مرجعهم من (قوله إذا حفظ) على حذف تقديره وفي تأخيره الى البلوغ
تقليل حفظ القرآن كما أشد الى ذلك المصنف وكلامهم يقتضى منع الدفع والطلب من الصبي إذا لم يكن معلا
(قوله في الصغر) أى مادون البلوغ وقت التمييز (قوله كالتنقى في الجبر) في شدة التأخير والبقاء حتى لا يزول
وبضد هذا تقررا لا يشاء فان الحفظ في الكبير كالتنقى في الماء (قوله أو اللوح) فيه أنه لا يحتاج لوضعه على الأرض
إذا لوحه ووضع يده على غير المكتوب منه لا يحرم (قوله عند الثاني) قال في الفتح وهو أقرب لما أنه في هذه الحالة
باس بالظن وهو واسطة منفصلة فكان كتب منفصل لأن يسه يده (قوله على العصفية) قيد بها لأن نحو
اللوح لا يعطى حكم العصفية لأنه لا يحرم الاسم المكتوب منه (قوله قاله الحلبي) أقول والذى يظهر فوفين
أنه وإن يحمل قول الثاني على نفي الكراهة الصريحة وقول الثالث على التنزيه بدليل عبارة الامام محمد أحب
الى أن لا يكتب (قوله ويكره قراءة تورات الخ) قال في فتح القدير معزى الى الفتاوى الظهيرية لا ينبغي للمأثض
والجنب أن يقرأ التوراة ولا يجبل كذا روى عن محمد والعلماوى لا يسلم هذه الرواية قال رضى الله تعالى عنه
وبه يقتضى منع (قوله ونحوها في التهور عالم يبدل) بنا فيه قوله وما يبدل غير معين ولا يظهر التخصيص الا اذا كان
معينا (قوله لا قراءة قنوت) أى تحريمها أما كراهة التنزيه فتامة وقال في المنع أى لا تكره قراءة عليه والفتوى
وقيل تكره لأن ما يجعله من القرآن سورتين الأولى من آية الى قوله اللهم مالك ومنها آتية أخرى وظاهر
الذهب ما تضمنه كالأفاده الكمال في قصه انتهى وظاهر القول الثاني اثبات كراهة التعريم نظرا الى قرآنيته
(قوله ولا آكله) أى الجنب والأولى التعريم به (قوله بعد غسل يده) واقتصر في الفتح على المضمضة ولعله تركه
قيل المبدل لأنه مطلوب لا كل مطلقا وفهم منه أنها لا يحملان قبله ما فيه بالنظر الى الأكل نظرا وأما الشرب
فتشيد عدم الحل فيه في البراءة بالعب حيث قال وإن شرب لامل وجه السنة بأن شرب حيا لا يصل لأنه شارب
الماء المستعمل وهو مخرج عن عبادة الماء المستعمل واستعماله أيضا بناء على رواية تجزى الحدث وأما على

وحمل من نحو التوراة كذا لا يظهر كلامهم لا
(الا بخلاف متجاف) غير مشرذ وبصر به
يقضى وحمل قلبه بعدوا واختلفوا في مسه بغير
أعضاء الطهارة وما غسل منها وفي القراءة
بعد المضمضة والمتع أصح (ولا يكره النظر
اليه) أى القرآن (الجنب وحائض) ونساء
لأن الجنابة لا تجعل العين كالاتكراء أدعية
أى تحريمها والا فالوضوء مطلق الذكر مندوب
وتركه خلاف الأولى وهو مرجع كراهة
التعزية (ولا يكره) مس صبي المصنف ولوح
ولا بأس بدفعه اليه وطلبه منه بغير الضرورة
إذا حفظ في الصغر كالتنقى أو اللوح
(و لا تكره) كتابة قرآن والعصفية أو اللوح
على الأرض عند الثاني) خلافا لما يوجب
أن يقال إن وضعه على العصفية ما يجوز فيها
وبغيره بغيره يقول الثاني والأقرب
الثالث قاله الحلبي (ولا يكره قراءة تورات
والجبل وزبور) لأن الكل
وما يبدل غير معين ويجزم العصفى في شرح
الجمع بالممارسة ونحوها في التهور عالم يستدل
(لا قراءة قنوت) ولا آكله ونحوه بعد
فصل يده

رواية الطهارة فعمل وهي المشهورة ولذلك نقل في التهر عن الخليفة أن ذلك مستحب حتى إذا تركه ما لا بأس به ثم قال واختلفوا في الحائض هل هي فحسبها جنب قبل نم وقبل لا يستحب لها ذلك إذ بالنسب لا تزول بحائضه الحيض بخلاف الجنابة (قوله ولا معاودة أهل) أي ولا يكره للجنب بمعاينة من يهل بها معا قبل أن يغتسل (قوله لم يأت أهل) الأولى التعبير بلا وعادة القبح عن المتقي وله أن يعاود أهل قبل الغسل إذا احتلم فلا يأتى أهل ما لم يغتسل اه (قوله اغتاضه الذنب) أي ذنب الاغتسال بعد الاحتلام وسلم العلامة فوح عدم المنع لكنه أنكره على الحلبي قوله ظاهر الأحاديث الخ بأنه لم يفت في الاحتلام على حديث واحد فدل عن أحاديث ثم قال وأما الاحتلام فله في حديثي من القول والفعل على أن الورد من جهة الفعل محال لأن الآية صلوات الله عليهم موصوفون منه (قوله الغضاض من كلامه) أي الكمال في قصه عن المتقي وهي العبارة السابقة وهو بالنسب صفة للثني وهذا المنع من الشارع غير مناسب لأنه لم يقدم للضيم مرجعاً (قوله والتفسير كحصف) فيصير منه مطلقاً سواء كان قليلاً أو كثيراً أو مساوياً (قوله لا الكتب الشرعية) من فهو الحديث والفقه وفي التهر عن الخلاصة كراهة معها عند الإمام لا عندهما (قوله فانه وخصرهما) الضمير للشارح وترخيص معها للحدث لا ينافي إزالة الحدث لمسا على وجه الاستصحاب كما أفادته عبارة السراج الآية (قوله المستحب أن لا يأخذ الخ) بل يحدد الوضوء كما أحدث وهذا أقرب للتعظيم من (قوله تعظيماً) أي لما فيها من العلم قال الحلواني ما أخذت الكاغذ إلا بطهارة والإمام السرخسي كان مبغوضاً في ليله وكان يكرر درس كتابه فتوضأ ثلاث الليلة سبع عشرة مرة من (قوله لكن في الاشياء) استدرك على المصنف (قوله ربح الحرام) أي غلب وهي الواقعة من صاحب الاشياء (قوله وقد جاوز أعصابنا الخ) الجملة مستند أخيره قوله في الاشياء (قوله للحدث) أي مطلقاً ولو أكبر (قوله اعتباراً للغالب) وسكت عن المساوي (قوله قلت لكنه يخالف الخ) لأحاجة إليه لفهم المخالفة من الاستدراك الأقل ويعني علمت ما في المصنف (قوله قد تبر) أي تعلم العيوب والحاصل أن لاهل المذهب مبررين مطلقين بالمنع والجواز وظاهر ما في الاشياء أن الجواز قول الاشياخ والاعجاب جميعاً فيفيد أن ما في الدرر لا يقول عليه لشذوذ قائده عن إجماعهم واقفه أعلم ونقل العلامة فوح عن الجوهرية والسراج أن كتب التفسير لا يجوز من موضع القرآن منها أنه أن يمس غيرها بخلاف المصنف لأن جميع ذلك تبع له اه وقال في حل عبارة الدرر التي نقلها السراج فاعلان فتح القدير قالوا يكره من كتب التفسير والفقه والسنة لأنها لا تعلق من آيات القرآن وهذا التعليق يمنع من شروح الصور أيضاً اه وفي منية المصلي ويكره أي للحدث وغيره من كتب تفسير القرآن وكتب الفقه أيضاً اه فأنبت ترى كلامهم في التفسير انما هو من جهة الكراهة لا المنع فيعمل قول صاحب الدرر لا التفسير أي لا يرخس منه بل يكره وليس المعنى على الحرمة فكما فهمه المصنف فانه لا نص عليه وقول الكمال هذا التعليق يقتضي المنع الأول أن يقول يقتضي كراهة من شروح الصور لأن الموضوع الكراهة لأنه أفاد أن الكراهة للتعريم قلت وأولى عبارات ما في الجوهرية والسراج فانه أوفق بالقواعد (قوله لا يقرأ فيه) اضغ خطه أو قريظه (قوله يذفن) أي في محل غير ممن لا يوطأ بالأرجل وفي الحنف والاباحة من هذا الكتاب الكتب التي لا ينتفع بها يسمى عنها اسم الله تعالى وملائكته ورواه ويحرف الباقي ولا بأس بأن تلقى في ما جاز كاهي أو تدفن وهو أحسن كما في الاشياء اه (قوله ويمنع التصرف من مه) لو قال ويمنع الكافر لكان أولى إذا التصرف في ليس بقيد فيما يظهر والضعيف من يرجع للمصنف مطلقاً كما هو في نسخة (قوله ويجوز به إذا اعتدل) الظاهر اعتماد الأول لانفراد محمد بهذا (قوله ولا بأس بتعليمه) التعبير بلا بأس يفيد أنه غير الأولى وقوله عسى يندى يفيد أولوية التعليم وهو في مقام العلة لما قبله (قوله ويكره وضع المصنف) وهل التفسير والكتب الشرعية كذلك يحرر (قوله اللفظ) أي لا يقصد حفظه من السارق عند النوم (قوله والمقلد) محل الاقلام أي يكره وضعها على الكتاب أي كتاب كان كما يفيد إطلاقه (قوله الالكاتب) أي الألفي حال كتابة وأطلق في الكتابة فم ما إذا كان يكتب منه أولاً (قوله ويوضع الخ) لم يبين حكم هذا الوضع هل هو اتدب أو الوجوب والظاهر الأول (قوله الصور) أي كتب علم الصور ويقال في المعاطيف مثل ذلك (قوله ثم التعبير) أي تعبير الرؤيا كما بن سيرين وابن شاهين لأفضليته لكونه تفسيراً لما هو من ستة وأربعين جزءاً من النبوة وهو الرؤيا (قوله ثم الكلام) أي التوحيد (قوله ثم الفقه) قد يقال أنه علم

ولا معاودة أهل قبل اغتساله إلا إذا احتلم لم يأت أهل قال الحلبي ظاهر الأحاديث انما تفيد الذنب لا تقي الجواز المقاد من كلامه (والتفسير كحصف لا الكتب الشرعية) فانه رخص مع ما لا بد لا التفسير كما في الدرر من جميع الفتاوى وفي السراج المستحب أن لا يأخذ الكتب الشرعية كما لكم أيضاً تعظيماً لكن في الاشياء من فاحضة إذا اجتمع الحلال والحرام ربح الحرام وقد جاوز احداً بناس كتب التفسير أو قرأها ولم يفسلوا بين كون الاكثر تفسيراً أو قرأها ولو قيل به اعتباراً للغالب لكان جوازاً المصنف لكنه يخالف ما ترقده فروع المصنف اذ ما ارجمال لا يقرأ فيه يذفن كالمسلم ويمنع التصرف من مه ويجوز به محمد إذا اغتسل انصرافاً من مه ويجوز به محمد عسى ولا بأس بتعليمه القرآن والفقه عسى يندى ويكره وضع المصنف تحت رأسه الالبظ والمقلد على الكتاب الالكاتب ويوضع الصور ثم فوقه التعبير ثم الكلام ثم الفقه

الكلام أفضل لان الله يشرف بموضوعه وموضوع الكلام ذات الله وذات الرسل من حيث أقسام الحكم العقلي بموضوع الفقه أفصال المكلفين ولذا سمى علم الكلام أصول الدين وعلم الفقه علم الفروع وسمى الامام الاعظم مؤلفه في الكلام الفقه الاكبر (قوله ثم الاخبار) أي أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله والمواظ) أي مافيه وعظ وتذكير للنفس وحفظه بالواو يقتضي عدم الترتيب بينهما (قوله ثم التفسير) لم يذكر المصنف وهو أعلى الكل (قوله عليه آية) لينظر حكم مادونها (قوله الا اذا كسره) لمقتضى لا يكره له عدم الالهانة حيث تترقت الحروف واذا جعلت الالية قسيداً أقاد أن مادون الالية لا يكره ولو لم يكره كانه لان الالية حرمة عظيمة حتى جاز من مادونها (قوله رقيقة في غلاف) الرقة التسمية كالا حجة التي تلبس وفي الحديث ارق ما لم يكن كفرا او كلاما منية وشرها فيها هو اعتم من الرقة كالادعية وغيرها المتصافى هو غير المشرع على ما مر وظاهره أن غير المتصافى يكره لانه لا يتصل به حتى يدخل في بيعه شعاع من غير ذلك كرواق فوح أفندي ولو كان مافيه شيء من القرآن أو من أسماءه تعالى في غلاف متصل عنه أو في جيبه فلا بأس به والاحتراز عن مثله أفضل ان أمكن اه وفي شرح العلامة العزري على الجامع الصغير وقد أجمع العلماء على جوازها عند اجتماع ثلاثة شروط أن تكون بكلام الله تعالى وصفاته وباللسان العربي أو بما يعرف معناه وأن يعتقد أن الرقة لا تنوزر بذاته بل بتقدير الله تعالى وقال القرطبي الرقة ثلاثة أقسام أحدها ما كان يرق به في الجاهلية بما لا يعقل معناه فيجب اجتنابه لئلا يكون فيه شرك أو يؤذى الى شرك الثاني ما كان بكلام الله أو باسمائه فيجوز فان كان مأثورا فيستحب ومن المأثور بسم الله أرقبك من كل شيء يؤذيك من شرك نفس أو غير حامدا لله بشيئك ومنه أيضا بسم الله أرقبك والله يشفيك من كل ما يأتيك من شر النفاثات في الهقد ومن شر حامدا اذا حسد الثالث ما كان بغير اسماء الله تعالى من ملك أو صالح أو معظم من المخلوقات كالعرش فهذا ليس من الواجب اجتنابه ولا من المشرع الذي يتضمن الاتقاء الى الله تعالى والتبرك باسمائه فيكون تركه أولى الآن يتضمن تعظيم الموقر به فينبغي أن يجتنب كالحلف بغير الله تعالى (قوله لم يكره) أي تحرر بما يدل قوله والاحتراز أفضل (قوله يجوز في راية القلم الجديد) لانه لم يوجد منه ما يقتضي احترامه (قوله ولا ترى راية القلم المستعمل) أي في محل يحل بالتعظيم وأطلق في المستعمل ضم المستعمل في علم وغيره لانه قد يكتب اسم الله تعالى والرسل عليهم الصلاة والسلام على أن الحروف في ذاتها لها احترام (قائدة) ينبغي عدم وطء راية القلم لما روى عن الامام علي حين أصابه ألم في بعض الوقايات أنه قال ما لبست السراويل على القدم وما قطعت قطيع الغنم وما وطئت راية القلم فمن أين جاء هذا الالم ذكره على زاده شارح الشريعة (قوله كشيش المسجد) أي النابت فيه (قوله وكأسته) بالضم القامة قاموس (قوله لا تلقى) أي كل من الحشيش والكأسة والاولى تنقية الضمير ويصح جعل كأسة مبتدأ (قوله في موضع يحل بالتعظيم) كالكتيب والمزايل (قوله في كاغد) الكاغد القرطاس معرب قاموس (قوله وفي كتب الطب يجوز) الظاهر أن الصور غير المتعلق بالآيات والمنطق كذلك ويجوز (قوله ولو فيه اسم الله والرسول) الواو معنى أو والضمير يرجع الى الكاغد والطب على تقدير مضاف أي كتبه وهل اذا طمس الحروف يجوز بعد محو ويجوز (قوله ومحو بعض الكتابة) ظاهره ولو قرأنا وقيد بالبعث لاخراج اسم الله فقد نهى عن محوه بالبراق والكتابة مصدر أراد به المفعول (قوله وقد ورد النهي الخ) فهو مكره تحريرا وأما عقسه بلسانه واستلعه فالظاهر جوازه (قوله ومن فهمن) ظاهره يعنى النبي عليه الصلاة والسلام والمسئلة ذات خلاف والاحوط الوقت وعبر عن الموضوع للعاقل لان غيره تتبع له ولعل ذكره هذا الحديث للإشارة الى أن القرآن يلحق باسم الله في النهي عن محوه بالبراق فيض قوله ومحو بعض الكتابة الخ بغير القرآن أيضا ظاهرا (قوله في قديم) المراد محل المشيئة (قوله فيه مصنف مستور) ظاهره تنقيده به عدم جوازه اذا لم يستتر (قوله أو غيره) كوسادة (قوله واستعماله) من عطف العام (قوله لا تعليقه للزينة) أفراد الضمير لان العطف بأو (قوله مطلقا) ولو استعمل (قوله وقيل يكره مجرد الحروف) ظاهره ولو مفرقة (قوله وظاهره) أي ظاهرا في البحر (قوله مجرد تعظيمه) أي بتعظيمه المجزئ عن الاستعمال (قوله وهل ما يكتب) ما مبتدأ أو قوله كذا خبر أي هل هو في حكم البساط (قوله يجوز) سباق في الفروع قبيل التوزن والنوافل مائنه ولا ينبغي الكتابة على جدران

• (باب المياه) •

ثم الاخبار والمواظ ثم التفسير بكره اذا به درهم عليه آية الا اذا كسره وقية في غلاف تصاف لم يكره دخول الحلا به والاحتراز أفضل بجزري راية القلم الجديد ولا ترى راية القلم المستعمل لاحتراجه كشيش المسجد وكأسته لا تلقى في موضع يحل بالتعظيم ولا يجوز نقشي في كاغد فيه فقه وفي كتب الطب يجوز ولو فيه اسم الله والرسول فيجوز محو ويلقى فيه محو ومحو بعض الكتابة بالبراق ويجوز في النهي في محو اسم الله بالبراق وعنه عليه الصلاة والسلام القرآن أحب الى الله تعالى من السموات والارض ومن فهمن • يجوز من المرأة في يث فيه معصية مستورة قربان المرأة في يث فيه معصية مستورة بباط أو غيره مكتوب عليه الله بكره بساط واستعماله لا تعليقه للزينة وينبغي أن لا يكره كلام الناس مطلقا وقيل يكره مجرد الحروف والاول أوسع وتجاه في البحرقات وظاهره انتهاء الكرامة بمجرد تعظيمه وحفظه على أولاد زينة به أو لا وهل ما يكتب على المراوح وجدران الجوامع كذا يجوز والله أعلم (باب المياه)

شروع في بيان ما تحصل به الطهارة السابق بيانها أبو السعود عن التبر واللباب اصطلاحاً عبارة عن مسائل
 فقهية تغيرت أحكامها بالنسبة إلى ما قبلها وإلى ما بعدها فغير مترجمة بكتاب ولا فصل منع والمياه جمع كسنة
 ويجمع على أمواه بحر (قوله ويقتصر) أشار بتغيير التعبير إلى قلته ولذا قال في النهر ومن بعضهم قصره (قوله
 أصله موه) وهو أصل مرغوض فيما أبدل من الهاء أبداً لا لازماً فان الهزة فيه مبدلة من الهاء في موضع اللام
 منع (قوله لطيف) أي لا يحبب البصر غالباً (قوله به حياة كل نام) أي بالعذب منه كما عبر به الشعر بل لا يخرج
 الملح وفي أبي السعود عن والده لا يقال إن التعريف غير صادق على الملح لأن القول الأصل فيه العذوبة وحياة
 كل نام والمالحة وعدم حياة كل نام عارضان أهول انتهى بم الحيوان والنبات (قوله يرفع الحدث) هذا
 التعبير أولى من قول الكثر وتوضاً والحدث ما نفعه شرعية فائقة بالأعضاء إلى غاية استعمال المزيل منع (قوله
 مطلقاً) أي سواء كان أكبر أو أصغر (قوله وهو ما يتبادر) أي ما يدرك بالذهن فهمه بمجرد سماعه مطلقاً وهو
 بمعنى قول المنع هو الباقي على أوصاف خلقته ولم يخالطه نجاسة ولم يفلح عليه شيء اهـ (قوله كما سماه) الإضافة
 لتشريف بخلاف الماء المقيد فان القيد لازم له لا يطلق الماء عليه بدونه ثماء أو رديج (قوله وأودية) جمع واد
 يطلق على الماء الذي في العساري والبطاح (قوله وعيون) جمع عين وهو مشترك بين الشمس والينبوع وهو المراد
 والذهب والديار والمال والنقد والجلسوس والمطرو وولد بقر الوحش وخيار الثني ونفس الثني والناس
 القليل وسرف من حروف المعجم وما عين قبله العراق وعين في الجلد وغير ذلك بحر (قوله ويحاصر) جمع بحر
 معنى ذلك الملوحة لقولهم ماء بحر أي ملح يقتصر بالملح أولسنته وانبساطه ومنه أن فلاناً بحري أي واسع
 المعروف بنهر وأبو السعود فلا يختص به ويجمع على جهور وأبحر وبحار منع وذكره إشارة إلى رد قول من قال
 أن ماء البحر ليس بماء حتى حكى عن ابن عرانة قال في ماء البحر التيم أحب إلى منه بحر من السراج (قوله بحيث
 يتقاطر) هو المعقد وعن أبي يوسف يجوز أن لم يتقاطر فأقاده في البحر (قوله ويرد) يفتح الراء حب القمام (قوله
 وجد) يفتح الجيم والميم الماء الجامد حلي عن القاموس وحكمه كالنج فلا يجوز به الطهارة إلا إذا تقاطر (قوله
 هذا) أي ما ذكره المصنف من تقسيم المياه (قوله والأفالك من السماء) أي بأن قطرات الواقع لا يصح لأن الكل
 من السماء فخطف ما بعده عليه من عطف الخاص على العام وهو كثير ومن عطف المغاير بحسب ما يشاهد والدليل
 لجواز الطهارة بماء السماء هو الدليل لما بعده كذا في المنع (قوله لقوله تعالى) تعطيل لكون الكل من السماء وروح
 الله (قوله والنكرة الخ) (قوله الآية) أي اقرأ الآية وهي فسلكه يتابع في الأرض (قوله والنكرة الخ) جواب
 عن سؤال حاصله ليس في الآية ما يقيد أن جميع المياه تنزل من السماء لأن ما نكرة في الإثبات ومعلوم أنها لا تنم
 فأقاده صاحب البحر (قوله في مقام الامتنان تم) فلو لم تدل على العموم لفات المطلوب بحر وفيه أن التحميم
 يظهر من قوله بعد فسلكه يتابع وأما النازل فما واحد لا تعميم فيه والامتنان ذكر انتم من المتم قبل كل
 ماء في الأرض فهو من السماء ينزل منها إلى المضرة ثم يقسمه الله تعالى غير (قوله وما زعم) بالصرف وعدمه
 وخصه مع دخوله في ماء الأبار لشرفه ووقوع الخلاف في كراهة استعماله (قوله بلا كراهة) أطلقها فم الصريحية
 والتنزيهية لثبوت الإضافة في الأثر (قوله وبما) بالمد والتسوين (قوله قصد تشبيهه) قيد به لأنه لم يقصد
 لم يكره اتفاقاً أبو السعود (قوله طيبة) أي لكونه يورث البرص والمنصوص عن مشايخ مذهبه أنه مما اجتمع فيه
 الكراهتان الشرعية والطبية بشرط أن يكون في أمه شخص في قطران وأن لا يرد بعد ذلك وفيه أن الكراهة
 عنده لا تختص بقصد التشخيص الذي هو موضوع المسئلة (قوله ويرفع) أي الحدث مطلقاً وقوله بماء بالمسلة
 والتنوين أيضاً (قوله بتعدي به ملح) أي مهياً لأن ينعقد لماء (قوله لا بماء ملح) وهو الذي يجمد في السف ويذوب
 في الشتاء معكس الماء بحر (قوله على طبيعته الأصلية) أي حقيقته الخلق عليها (قوله على طبيعته المائية) وهي
 غير لائمه لما ثبت فيكون ماؤه بعد الذوبان كما الذهب والفضة أبو السعود عن الوافي (قوله ولا بصير) فعيل
 بمعنى مفعول واليه أشار بقوله أي معنصر (قوله من تبحر) كالرياس بالكسر وقال العلامة الوافي الر يباس
 ثبت له سابق خبث حاض جداً ثبت في الجبال يقتصر ويؤكل اهـ وهو ينفع من الحصة والجدرى والطاهون
 وعصارته فخذ البصر كلاً قاموس (قوله أوثر) كالعنب (قوله لأنه مفيد) أي الماء المختصر مما ذكره ماء مفيد
 وابس يطلق فلا يجوز الوضوء به لأن الحصى من منقول إلى التيم من فقد الماء المطلق بلا واسطة بينهما بحر

جمع ما بالمد ويقتصر أصله موه قلبت الواو
 ألفا والهاء هزة وهو جسم لطيف سبيل به
 حياة كل نام (يرفع الحدث) مطلقاً (عامة مطلق
 وهو ما يتبادر عند الإطلاق) كما سماه وأودية
 وعيون وآبار وبحار ونيل مذهب بحيث
 يتقاطر ويرد وجد وفي هذا تقسيم باعتبار
 ما يشاهد والأفالك من السماء ماء الآية والنكرة
 الم تر أن الله أنزل من السماء ماء زمزم
 ولو مشددة في مقام الامتنان تم (وما زعم) تم
 بلا كراهة وعن أحد يكره (وبما قصد تشبيهه
 فكره أحد المصنفين بالصباغة (و) يرفع (بما
 ينعقد به ملح لا بماء) حاصله في بيان (ملح)
 لبقاء الأول على طبيعته الأصلية وانقلاب
 الثاني إلى طبيعة الحصة (و) لا (بصير نبات)
 أي معنصر من تبحر أوثر لأنه مفيد

(قوله من الكرم) أي شجر العنب وورد في الأحاديث النهي عن تسميتها بذلك فان الكرم الرجل المؤمن لأنه من مادة تدل على التعظيم وانما نهي عن ذلك لأن الخمر يخرج منها فربما يدع هذا الاسم إلى شربها فأفاده على زاده شارح الشريعة (قوله أو الفواكه) من حطب المبين ويراد بها ما هذا العنب (قوله وهو الاظهر) وهو المصرح به في كثير من الكتب واقتصر عليه فاضى خان في الفتاوى وصاحب الحط وصدر به في الكافي وذكر الجواز بصيغة قيل وفي شرح المنية الأشبه عدم الجواز فكان هو الاول لما أنه كل امتزاجه كذا في البحر (قوله والاعتصار الخ) فالمراد به الخروج (قوله كما الكرم) أي القاطر بنفسه وهو تمثيل للكمي (قوله وكذا ماء الدابوغة) أي مثل ماء الكرم في أن الاظهر عدم جواز رفع الحدث به قال الخطي ولم أجد تفسير الدابوغة فيما عندي من كتب اللغة اه وأخبر بعض من يسكن بلد النخيل عليه الصلاة والسلام أنهم يفرجون عروق حطب من الارض يضعونها في الماء فيصير فيد بغيره به الجلد ويسمونه هذا الاسم ونحوه ماء الدبقة الاحمر الذي يضعونه في القناديل بمصر للزينة (قوله والبطيخ) بفتح الباء وكسر هاء يقال البطيخ (قوله وكذلك انبذ القرم) فهو على الخلاف والمعتد عدم الجواز (قوله ولا بما مغلوب الخ) اطلق عبارته عن تقييد الغلبة بكونها بالاجزاء أو بالوزن لكثرة الخلاف في عباراتهم وتقييد بالمغلوب لانه اذا لم يكن مغلوبا يجوز رفضه به كما سيأتي من واختيار المتأخرين كصاحب البحر والنهر والمنع ما اختاره الزيلعي من الضابط الذي ذكره الشارح بقوله والغلبة الخ (قوله يشرب نبات) متعلق بكال وسواء خرج بعلاج أم لا كافي البحر وهو القسم الاول عما كان فيه الغلبة بكال الامتزاج (قوله أو بطيخ) هو القسم الثاني منه (قوله بما لا يقصده التنظيف) كاشنان وصابون فإنه اذا كان كذلك لا يمنع الطهارة الا اذا أخرجه عن رفته وسيلانه (قوله فبخضانه) أي فالغلبة بخضانه الماء بأن تقتني رفته ويعدم جريانها على الاعضاء بغير (قوله ما لم يزل الاسم) أي اسم الماء منه وهذا تقييد ذكره صاحب البحر وقال أبو السعود ما ذكره في البحر مأخوذ من صريح كلام الزيلعي فتقدير صاحب النهر فيه بما يشهد أن الشارح لم يذ كر ذلك وأن هذا التقييد لا يجدي نفعاً ساقط (قوله كنبذ القرم) فإنه زال عنه اسم الماء ومثل ذلك الزعفران اذا خلط الماء بحيث يصبغ به فليس بما مطلق من غير نظر إلى الخيانة فان اسم الماء قد زال عنه فأفاده صاحب البحر (قوله ولو ما نعا) عطف على قوله فلو جامد أي ولو كان الخاطا ما نعا والماتع أعم من أن يكون مباحا لجميع الارصاف أو لبعضها أو ليس بمباح أصلا لقصده بما قصد (قوله فلو ما ينال او صافه) كتنليل (قوله أو موافقا) أي لبعض اوصاف المادون بعض والاولى أن لو قال أو مباحا ببعض الارصاف (قوله كالب) فإنه موافق في عدم الراتحة ومباين في الطعم واللون فغلبة مثله بظهور أحد الوصفين والضمير في قوله فباحدهما لا مرجع له ولم يذكر ما اذا كان الخلاف في وصف واحد وذكر في البحر حيث قال وان خالف في وصف واحد أو وصفين فالغلبة لظفة مابه الخلاف فاللبن يخالفه في اللون والطعم فان كان لون اللبن أو طعمه هو الغالب فيه لم يجوز الوضوء به والاجازوه كذا ماء البطيخ يخالفه في الطعم فتعبر الغلبة فيه بالطعم اه وكون المخالفة بين الماء والبطيخ في الطعم فقط ليس على اطلاقه بل بالنظر لبعض أنواعه أبو السعود (قوله كاستعمل) على القول المعتمد بطهارته وكالماء الذي يؤخذ من لسان الثور وماء الورد الذي انقطع رائحته بغير (قوله فبالاجزاء) فان كان المطلق أكثر جاز الوضوء بالكل وان كان مغلوبا لا يجوز وان استويا لم يذكرفي ظاهر الرواية وفي البدائع قالوا حكمه حكم الماء المغلوب احتياطا اه مجردا عن ذلك فتقول الشارح والاختصاص صورتان ما اذا كان المستعمل أكثر أو مساويا وقد شرى ليل إلى ذلك بثلاثة أوطال فان كان رطلا كان مطلقا ورطلا مستعمل جاز الوضوء بالكل (قوله وهذا) أي الحكم المذكور في الماء المستعمل (قوله الملق) أي الماء المستعمل الذي يلقى في الطهور ويختلط به وهو بصيغة اسم المفعول (قوله والملاقى) أي الماء الملاقى بصيغة اسم المفعول أيضا وهو الماء الطهور الذي انغمس فيه شخص فأفاده في البحر (قوله في الفساق) أي الحياض كالنضات وهذا تفرع على ما تقدم من جواز الوضوء اذا كان المطلق أكثر وعدمه في غير ذلك (قوله على ما حققه في البحر والنهر) أي من جواز الوضوء بالماء الذي اختلط به ما مستعمل قليل قال في البحر ويبدل عليه ما ذكره الشيخ سراج الدين قاري الهداية في فتاويه الذي جعلها تلبيذه ختم الحقين الكمال بن الهمام بما نقله مسئل من فقيهة صغيرة يتوضأ فيها الناس وينزل فيها الماء المستعمل وفي كل يوم ينزل فيها ماء جديد هل يجوز الوضوء فيها أوجب

(بخلاف ما ينظر من الكرم) أو الفواكه
(بنفسه) فإنه يرفع الحدث وقيل لا وهو
الاظهر كافي الشرب لالبسة عن البرهان
واعتمد القهستاني فقال ولا اعتصار به
الحقيقي والكمي كما الكرم وكذا انبذ
الدابوغة والبطيخ ولا استخراج وكذا انبذ
القمر (و) لا بما (مغلوب) حتى (ظاهر)
الغلبة ما بكال الامتزاج يشرب نبات
أو بطيخ بما لا يقصده التنظيف وما بغلبة
الضابط فلو جامد افشانه ما لم يزل الاسم
كنبذ القرم ولو ما نعا فلو مباحا لا وصافه
فتعبر أكثرها أو موافقا كالب فباحدهما
أو بما تلا كاستعمل فبالاجزاء فان المطلق
أكثر من الحف جاز التطهير بالكل والا
وهذا بيم الملق والملاقى في الفساق يجوز
الوضوء لم يمس تساوى المستعمل على
ما حققه في البحر والنهر والمنع

أذا لم يقع فيها غير الماء المذكور لا يضربها يعني وأما إذا وقعت فيها نجاسة تنبست لمضغها (قوله فرق بينهما) أي بين الملقى والملاقى وعبارته وما ذكره من أن الاستعمال بالجزء الذي يلاقى جسده دون باقي الماء فمميز ذلك الجزء من الماء كافي كثير فهو مردود لسريان الاستعمال في الجميع حكوا وليس كالمغالب بسبب القليل من الماء المستعمل فيه ولكن هذا التوهم قد ذكره في البحر وأعرض عنه حيث قال وإذا عرفت هذا فاعلم أن ضعف قول من يقول في مصر فإن الماء المستعمل إذا صب على الماء المطلق وكان المطلق غالباً يجوز الوضوء بالكل وإذا وضا في فسقة صار الكل مستعملاً إذا لم يمتنع للفرق بين المستثنين وما قد يتوهم في الفرق من أنه في الوضوء يشيع الاستعمال في الجميع بخلافه في الصب مدفوع بأن الشروع والاختلاط في صورتين سواء بل لقائل أن يقول الغشاء الفاسد من خارج أقوى تأثيراً من غيره لتعين المستعمل فيه بالمعينة والتنخص وتنخص الاتصال وبالجملة فلا يعقل فرق بين صورتين من جهة الحكم فالجواب أنه يجوز الوضوء من القساقى الصفراء ما لم يغلب على ظنه أن الماء المستعمل أكثر أو مساوياً يغلب على ظنه وقوع نجاسة أو لعدم ظهور الفرق أشار الشارح بقوله متأملاً (قوله ويجوز) الجواز يطلق تارة بمعنى المثل وتارة بمعنى الصحة وهي لازمة للأول من غير عكس والغالب إرادة الأول في الأفعال والثاني في العقود والمراد هنا الأول ومن قال بصوم المشترك استعمل الجواز هنا بالعنيين بصر (قوله بما ذكر) أي من أقسام الماء المطلق (قوله غير دموي) هو الذي لا دم فيه سائل والدليل على الجواز ما رواه البخاري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا وقع الذباب في إناء أحدكم فليغمسه ثم لينزعه فإن في أحد جناحيه داء وفي الآخر شفاء ووجه الاستدلال أن الطعام قد يكون حاراً فيغوث بالغمس فيه فلو كان يفسده بغمسه لما أمر النبي صلى الله عليه وسلم به ليكون شفاءً لتأذاً أكلناه وإذا ثبت الحكم في الذباب ثبت في غيره ما هو بمعناه كالبق والزنابير والقرب والبعوض والحراد والخنافس والنمل والصرصر والجعلان وبنات وردان والبرغوث والقمل واحترق بغير الدموي عن الدموي وفيه تفصيل أما الدموي المائي ففيه خلاف وظاهر الرواية أنه لا ينجس وهو الذي يعين في الماء ويكون قوداً ومنه ما فيه وأما الدموي غير المائي ففيه قلة القليل من الماء فإن قيل لو كان النجس هو الدم يلزم أن يكون الدموي من الحيوان نجساً سواء كان قبل الحياة أو بعد حاله يشغل على الدم في كلتا الحالتين قلنا الدم حال الحياة في معدته والدم في معدته لا ينجس بخلاف الدم الذي بعد الموت فلا ينجس في معدته لا نجس به من مجاربه أفاده في البحر (قوله كزبور) بضم الزاي فعول وكل ما كان على هذا الوزن فهو بضم الفاء الاصغور فإنه جاء بالفتح وأما صندوق فغير عربي جوي وفي التهر الزبور أنواع منها النحل (قوله أي بعوض) في البحر وغيره هو كجار البعوض والبعوض الناموس وواحدة بقعة وقد يسمى به القفس في بعض الجهات وهو حيوان كآقراد شديد الذن كذا في شرح منية المسلى (قوله بن الخشب) وهو السوس (قوله أنه يفسد) أي ينجس الماء (قوله ومنه) أي من حكم العلق إذا مضى يعلم حكمه في الخ وهو الانسداد وهو من كلام الجنبي لامن الشارح كما يدل عليه عبارة النهر وفيه الترجيع في العلق ترجيع في البق إذا دم فيه ما مستعار (قوله وحلم) في النهر الجملة ثلاثة أنواع قراد وحسنة وحلم فالقراد أصغر ما والحسنة أوسطها والجملة أكبرها ولها دم ساكن أو في الجنبي الجملة دودة تقع في جلد الشاة فإذا دبغ يكون ذلك الموضع رقية جامع اللغة (قوله دود القتر) الذي يتولد منه الحرير (قوله وماؤه) المراد به الذي يغلي به عند استخراج الحرير كافي الحلبي عن شرح الوهبانية (قوله ويرز) هو الذي ينشأ منه الدود (قوله كدودة) أي فإنها طاهرة ولو خرجت من الدبر والنقص إنما هو لما عليها لا لذاتها (قوله وما في مولد) سبع في هذا صاحب الهداية حيث جعل هاتين الاليتين موتاً لا لنفسه سائلة والثانية ماتي مولد ولم يقل كالكثرة وموت ما لا دم الخ مقتصر عليه لأنه وإن كان أخضر مما هنا إلا أنه يرد عليه ما كان ماتي المولد والمعاش وله دم ساكن فإنه لا ينجس في ظاهراً رواية فلذا جاع بينهما (قوله ولو كلب الماء) قال في البحر وفي الكلب المائي اختلاف المشايخ كذا في معراج الدراية من غير ترجيح لكن قال في الخلاصة كلب المائي واختير المائي إذا ما تافى الماء أجبر على أنه لا يفسد الماء فكان له لم يعتبر القول الضعيف بصر (قوله أو خنزيره) في النهر أما الخنزير فاجعوا على عدم التنصص به كذا في الخلاصة أو في ذلك نوع إشارة إلى أن الإجماع في عبارة الخلاصة السابقة راجع إلى الخنزير فقط (قوله كسمل) بسائر أنواعه وإن كان طافياً وكونه لا يؤكل شيء آخر فواقع

لكن التبريد لا في شرح الوهبانية فرق
بينهما فراجع متأملاً (ويجوز) رفع الحدث
(بما ذكر) أن ماتي فيه أي الماء ولو قلب لا
(غير دموي) كزبور وعسرب وبق (أي
بعوض وقيل بن الخشب وفي الجنبي الأصح
في خلق مع الدم أنه يفسد ومنه يعلم حكمه بن
وقراد وحلم وفي الوهبانية دود القتر وماؤه
وبزره ونخروه طاهر كدودة متولدة من نجاسة
(وما في مولد) ولو كلب الماء أو خنزيره
(كسمل)

الطماوى من استثنائه غلط نهر (قوله وسرطان) هو من خلق الماء ويعيش في البر أيضا وهو جيد الماشى سريع
العدو ويكفي ويغالب وأظفار حداد ~~مستوية~~ لا سنان صلب الظهر من رآه رأى حيوانا بلا رأس ولا ذنب
حيوانا في كتفيه وفي صدره فكاه مستويان من جانبيه غماية أرجل وهو عشى على جانب واحد ويستشق
الغذاء وهو ماء مديري ويسمى عقرب البحر وسكننته أبو جبر أبو السعود (قوله وضفدع) بكسر الصاد
والدال وقد تنفع الدال والكسر أنصح فوح أفندي وفي النهر بكسر الصاد في الأصح والفتح ضعيف والاشي
ضفدعة بالفتح (قوله الأبرياء) قال ابن أمير حاج محل عدم الافساد في البرى الذى جزم في الهداية بعدم الفرق
بينه وبين الماء إذا لم يكن له نفس سائلة فإن كان أفد على الأصح نهر (قوله وهو) أى البرى (قوله مالا ستره)
يختلف البحرى مالا ستره كفى أرجل الأوز (قوله ان له ادم) أى سائل كافى المنع (قوله والا) أى ان لم يكن له ادم
سائل بأن لا يكون له ادم أصلا وله ادم غير سائل لا ينصب (قوله ما ذكر) من ماء المولد وغير المديوى (قوله
لحرمة له) قال في النهر روى عن محمد كراهة شرب الماء الذى نقت فيه ضفدع لالتصا به بل حرمة
لحمه وقد صارت أجزاءه في الماء وهذا يؤذن بأنها محرمة ولذا عرفت في التبيين بالحرمة واقفه الموقى (قوله
القليل) أما الكثير فلا ينصب الا ظهورا أحد الاوصاف (قوله واوز) قال في القاموس اوز بكسر الهمزة
وقح الواو وتشديد الزاى القمير الغليظ والبطة وحيدة فلا قاعدة في ذكره بعد البطة أى يقال ان الأوز
لا يعيش من الماء وإنما يسبح في البحر فقط وليس هذا معاش أو يعيش في الماء وغيره وحيد فليس معاش
معاش فقط (قوله في عصير) أى في حوض فيه عصير (قوله مع العصير) أى الجارى (قوله لا ينصب) ما لم يظهر
أحد الاوصاف الثلاثة (قوله وبغير) عطف على موت ماء فكون متعاقبا ينصب المذكور (قوله ينصب
الكثير) أفاد بذلك أن ينصب فعل مضارع والكثير فاعل وحيد ففعله يتغير يتعلق بغيره وهذا غير صواب
لما علمت من تعلقه ينصب الا قول المصنف أيضا حذف الفاعل من غير ما يدل عليه وأيضا لم يعلم المغير أظاهرو
أو ينصب فالأولى أن يقرأ قول المصنف ينصب بالباء الموحدة ويكون الجار والمجرور متعاقبا يتغير ويدل عليه
حل المصنف حيث قال في حل منه أى وان كان كثيرا أو جارا بغير ينصب يتغيرا أحدا وصافه من طم أو لون أو ريح
ينصب فقد أفاد بتعلق ينصب بقوله تغير فلو صرح الشارح بالتعلق الأول وقال وينصب الكثير يتغيرا أحدا
أو صافه ينصب لاسم من هذا كله لكن يكون حكم الماء القليل مسكونا منه انظر حلى (قوله أجماعا) اعلم أن
العلماء أجمعوا على أن الماء اذا تغيرا أحدا أو صافه بالتجاسة لا يجوز الطهارة به قليلا كان الماء أو كثيرا أو جارا
كان أو غير جار هكذا نقل الاجماع في مكتبةنا ونقله النووي أيضا وان لم يتغير بها فاتفق عامة العلماء على أن
القليل ينصب بهادون الكثير لكنهم اختلفوا في الحد الفاصل بين القليل والكثير بغير (قوله خلافا لما لك) راجع
الى المعطوف المذكور لا المعطوف عليه المحذوف وهو ان تغير لكن يرد عليه أن الذى لا يتغير كثير عنده لا قليل
كما أفاده في البحر (قوله لا لتغير) عطف على قوله موت أى ينصب بالون لا لتغير ويصح عطفه على قول المصنف
ينصب أى ينصب يتغيرا أحدا أو صافه ينصب لا لتغير بطول مكث وهذا مما يدل على أن المصنف ينصب بالباء
الموحدة والمراد بالتغير الاثنان وعبري الكثير بأنهم (قوله بطول مكث) أى بمكث طويل والمكث الإقامة والدوام
وهو تثبت الميم مصدر مكث بضم الكاف وقصها أقام وفي المصدر أربعة وهي فتح الكاف والميم قبل وقد قرئ
بها في قوله تعالى لتقرأ على الناس على مكث (قوله فلو علم) هذا مضموم المصنف في النهر فبديه لأنه لو علم تغيره
بتجاسة لم يجزه (قوله ولو شك) في المغير هو المكث أو التجاسة (قوله فالأصل الطهارة) أى فيصل على أصله ولا
يلزمه السؤال كفى المنع (قوله أفضل من النهر) أى أكثر نوابا (قوله ونحالا معتزلة) أى أرغاما واذ لا لاهم وهذا بناء
على مسئلة الجزء الذى لا يتجزأ وأصورته ما لو وقعت تجاسة في الحوض الكبير فانما تجسه عندهم وان قلت لانها
لا تتناهى تجزئتها فكان في كل قطرات الماء تجاسة وعندها لا ينصب البتة لثبوت الجزء الذى لا يتجزأ فتنهاى
أجزاء التجاسة الى جزء لا يمكن تجزئته فيكون باقى الحوض طاهرا سليما وأفاد في البحر أن التوضى من الحوض
شما يكون أفضل اذا تعلق الارغام في مكان لا يتحقق ذلك فيه النهر أفضل وعزاه الى الفتح وقبل في هذه التقرير
فإن وجهه أن المعتزلة حنفيون في القروع وقائلون بالجزء الذى لا يتجزأ وأوجه البناء والرفع واجب بأنه
محقق على أمر مختلف فيه يتناوونهم وهو أن الجزء يتنصب بالجاروة عندهم ولا يتنصب بالجاروة عندنا بل

وسرطان) وضفدع الا بزياله وم سائل وهو
ملا ستره بين أصابعه فيفسد في الأصح مكث
برية ان له ادم والا (وكذا) المكث
(لومات) ما ذكر (نارجه والى فيه)
في الأصح فلو نقت فيه وضفدع جاز
لوضو به لا شرب لحرمة لحمه (وينصب)
الماء القليل (موت ماء معاش برى
مولد) في الأصح (كيت واوز) وحكم سائر
الماءات كالماء في الأصح حتى لو وقع بوله
في عصر عشرين في عشر لم يفسد ولو سالد
رجله مع العصر لا ينصب خلافا لمجذو
الشمى وغيره (ويتغيرا أحدا وصافه) من
لون أو طعم أو ريح (ينصب) الكثير ولو جارا
أجماعا أما القليل فينصب وان لم يتغير خلافا
لما لا (لا لتغير بطول مكث) فلو علم تنذه
بتجاسة لم يجز ولو شك فالأصل الطهارة
والتوضى من الحوض أفضل من النهر رعا
للمعتزلة

بالسريان فاذا اظهر أثره فانه علم انها سرت الى جميع اجزاء الماء فحكم بعبادة الكل واذا لم يظهر أثره فانه علم انها لم تسر الى جميع اجزاء الماء بل الى بعضها فانه ان يكون بعض الاجزاء منه طاهرا لم يمكن لم تفرق الاجزاء الطاهرة من الاجزاء النجسة فحكم بعبادة الكل لانها الاصل (قوله وكذا يجوز عبادة) بالذوق والتذوق (قوله مطلقا) سواء كان المختلط من جنس الارض كالتراب أو قصد بخلطه التنظيف كالأشنان والماء الجوى أو يكون شيئا آخر كالزعفران عند الامام كذا في المنع (قوله كاشنان) بالضم والكسر معروف فافهم الجرب والمكة جلاء منق مدر للطحس سقط للاجنة قاموس (قوله به) أي بالماء المخلوط بما تقدم (قوله يجوز) لما تقدم أن اسم الماحزال عنه والتبذ في حكمه كافي اول التنبيهات من الجبر (قوله وان غير كل أو صافه) لأن المنقول عن الاساتذة أنهم كانوا يتوضئون من المياه التي يقع فيها الاوراق مع تفسير كل الاوصاف من غير تكبر من ركن النهاية (قوله في الاصح) مقابلة ما في الجبر من محمد بن ابراهيم المدياني أن الماء المتغير بكثرة الاوراق ان ظهر لونها في الكف لا يتوضأ به لانه ينسرب (قوله واسمه) وأما ازال اسم الماء عنه كما ان الزعفران اذا كان يصبغ به فلا يتوضأ به لانه يقال له صبغ كنيذ غر (قوله لما سرت) أي في حل قوله ولا مغلوبه بطاهر حيث قال الشارح فلو جامد فبطلت ما لم يزل الاسم كنيذ القر حلبي (قوله يجوز وقعت فيه نجاسة) ولا يتنصص موضع الوقوع كرا كد شير فينوضأ من موضع الوقوع منه ولا فرق بين المريضة وغيرها وهو المروي عن أبي يوسف وبه أخذ شيخ بخاري وهو المختار عندهم وهو الذي ينبغي تعميمه كما في الفتح وفي النصاب وعليه الفتوى كذا في شرح منية الموفق بجر (قوله عرفا) مرتبط بقوله بعد وهو منصوب على التقييد (قوله ما يذهب بنية) ما نكرة وصفت بجملة يذهب ومعنى يذهب يجري ويصع أن تكون موصولة وما أورد عليه من أن الدابة تذهب بها فممنوع لما أنها واقعة على الماء الجاري لتقدم ذكره ويذهب صلته كذا في النهر والناهي من قوله بنية للوحدة (قوله والاول اظهر) وأصح كافي الجبر والنهر لتعويله على العرف والجريانه على قاعدة الامام من النظر الى المبتليز (قوله بمدد) أي بما يعمد بزيده (قوله في الاصح) صحه صاحب السراج وصاحب التبيين في الهداية ومقابل ما في الفتح أن جريانه لا بد وأن يكون عدد كافي العين والبر وهو المختار بجر فهما قولان صحيحان (قوله جاز) وان كان فيه نجاسة ما لم يظهر أحد أو صافها (قوله وكذا لو حفر نهر من حوض صغير) فأجرى الماء في النهر وتوضأ بذلك الماء في حال جريانه فاجتمع ذلك الماء في مكان واستقر فيه فحفر رجل آخر نهر من ذلك المكان وأجرى فيه الماء وتوضأ به في حال جريانه فاجتمع ذلك الماء في مكان آخر أيضا فعمل رجل آخر كذلك جازا لوضوء الكل لأن كل واحد منهم انما توضأ بالماء حال جريانه والماء الجاري لا يجهل النجاسة ما لم يتغير بصر الماء المجمع طاهر وطهور لأن استعماله سهل في حال جريانه والماء الجاري لا يصير مستعملا باستعماله هكذا حكى عن الشيخ الزاهد أبي الحسن الرستغني قال العلامة فوح وهذا الفرع مبنى على نجاسة الماء المستعمل والفتوى على طهارته (قوله وثم) الواو داخلة على محذوف معطوف عليه ثم قد يدخل حرف العطف على مثله أي ويجازي فوضؤه ثالثا ورابعا وخامسا ثم سادسا والقصد التكرير (قوله أي يعلم أنه) بالفتح في الموضوع لعله كالذوق والشم والابصار وقال في العناية أي يبصر وأراد به الابصار بالبصرة نهر (قوله فلو فيه نجاسة أو بال) إشارة الى أنه لا فرق بين المريضة وغيرها (قوله من أسفله) أي أسفل المكان الذي وقعت فيه الجيفة أو البول والجيفة بكسر الجيم كافي القاموس (قوله ظاهره) أي المصنف حيث جعل نجاسة الماء الجاري منوطا بظهور الاثر فقط وهو عام في الجيفة وغيرها (قوله ييم الجيفة) سواء جرى على كلها أو بعضها وقوله وغيرها أي من النجاسة غير المريضة ذكره العلامة قاسم في رسالته (قوله وقواء في النهر) حيث قال أقول قد تقرر أن الجاري وما في حكمه لا يتأثر بوقوع النجاسة فيه ما لم تغلب عليه بأن يظهر أثره فبغير ذلك يبق وجود النجاسة لا أثره (قوله وقيل الخ) وهو المذكور في عامة الفتاوى (قوله حوض الحمام) أي في كونه لا ينسب بوقوع النجاسة فيه الا يظهر أو ترسق لو أدخلت القصة النجاسة فيه والبد النجاسة لا ينسب بجر (قوله والغرف متداركا) أي متتابعين وتفسيره أن لا يكثر وجه الماء فيما بين الفرقين بجر (قوله مطلقا) أي سواء كان أربعا في أربع أو أقل أو أكثر من ذلك وقيل ان كذا أكثر من ذلك تنصص على من الجبر (قوله وكمن هو جنس لرحض) أي فانه يجوز منها للوضوء من كل ثيابا ويحيد بالنسب لانها محل النزاع أما ما دونها فلا يتنصص ايضا فلا يثبت لانه لا يقلل يفتى في جميعه

(وكذا يجوز عبادة طاهر جامد) مطلقا
(كاشنان و زعفران) لكن في الجبر من
المفتة ان أمكر المسبح به لم يجز كنيذ غر
(وقا كونه وهذا شجر) وان غير كل أو صافه
(في الاصح ان بقيت رفته) أي واسمه لما سرت
(و يجوز) جازا لوقوعه في نجاسة (و) الجاري
(هو ما يذهب بها) مرقا وقبل ما يذهب بنية
والاول آله والنسائي أشهر (وان) وصلية
(لم يكن جريانه بمدد) في الاصح فلو سدت النهر
من فوق فتوضأ رجل بجريانه من حوض
جازا لانه جاز وكذا لو حفر نهر من حوض
صغير أو صب رفته الماء في طرفه من الجانب
وقوضأ به وعند طارقه الآخر انما يصح الماء
جازا لوضوءه به فانيا وشيخنا وقاسم في الجبر ان
لم يجرى الماء في النهر وتوضأ بذلك الماء في
رجل متوضأ آخر من أسفله جازا لم يفرق
أدله أنه (وهو) اما طاهر أو لون أو ريح
ظاهره ييم الجيفة وغيرها وهو ما رجه
الكمال وقال المصنف قاسم انه المختار وقواء
في النهر وأقره المصنف وفي القصة ستاقي عن
المضمرات من التماساب وعليه الفتوى وقيل
ان جرى عليها فانه فاضل حوض الحمام لو الماء
والحقوا بالجباري حوض صغير بدله
فازلا والغرف متداركا كمن صغير بجز
الماء من جانب ويخرج من آخر بجز
التوضي من كل الجانب مطلقا به يفتى
وكمن هو جنس لرحض
ينبغي قهستانه من النجاسة

التيج بخلاف ما اذا كان ستافى ست فانه كالخوض في غير فيجبر لان زوايا بعض النجاسة فيه وفي منية المثل
مع شربها للبلى عين الماء اذا كان وسعها خسا في خسر وكان الماء يصرح بها أي من يتبعها ان خصكان
يقترن الماء سرکه ظاهر من جانب العين وهو أي الماء يستعين بالحركة على الخروج من منته العين يجوز
الوضوء فيها لان الظاهر ان الماء المستعمل لا يستقر لشدة اندفاع الماء في خروجه من ينبوع وان لم يكن الماء
بهذه الصفة لا يجوز الوضوء فيها اه وهذا بناء على نجاسة المستعمل (قوله لم يأت) أي لم يعلم (قوله به
يقى) واختار بعضهم أنه يقترن فان وقع فتره على أن النجاسة لم تخلص فوضوا الا قال ابن أمير حاج وهو
الاصح ورجح الصكر حتى وغيره التخصيص وفي البدائع أنه ظاهر الرواية ومعناه أنه يترك من موضع النجاسة
مقدار أربعة أذرع في مثلهوا مشايخ يضاري وما رواه النهر فالواق غير الرتبة يتوضأ من موضع الوقوع
وهو الاصح وقد علمت أن الاقوال جميعها معصية غير أن المقتضى به هو المذکور في الشرح وقال في فتح القدير هو
الذي ينبغي تعصيه أخاذه في النهر (قوله والمعتبر في مقدار الراكد) أي الذي لا ينحس الا بظهور أثر النجاسة فيه
(قوله اكبر رأى المبتلى) يعني به غلبة الظن لانها في حكم اليقين والاولى حذف اكبر ليظهر التخصيص بعده (قوله
جان) أي التطهير به (قوله والا لا) أي ان لا يغلب على ظنه ذلك بل غلب الخلوص أو كان الامر ان على قدموا
لا يجوز التطهير به (قوله وحقق في الصرائع المذهب) بعشرة قول ذكرها فيه ثم قال وأما ما اختاره كثير من
مشايخنا المتأخرين بل عامهم كانه في معراج الدراية من اعتبار العشر في العشر فقد علمت أنه ليس بمذهب
أصحابنا وان محمد وان كان قد ربه رجع منه كما نقله الاثمة الثقات الذين هم أعلم بذهب أصحابنا وعلى تقدير عدم
رجوع محمد عن هذا التقدير فالتقدير به لا يستلزم تقديره الا في نظره وهو لا يلزم غيره وهذا لا يلزم ما وجب كونه
ما استكثره المبتلى فاستكثر واحد لا يلزم غيره بل يختلف باختلاف ما يقع في قلب كل واحد من الاورد
التي يجب فيها على العاصي تقليد المذهب ذكره الكمال (قوله ورد الخ) أي وود صاحب البحر ما أجاب به
صدر الشريعة في شرح الرواية وحاصله أنه انما يقدر بالشر بناء على قوله صلى الله عليه وسلم من حفر بئرًا
حواله أربعون ذراعًا فيكون له حريمها من كل جانب عشرة فقههم من هذا أنه اذا أراد أن يحفر بئرًا يحفر في حريمها
بئرًا يمنع منه لانه يجذب الماء اليها ينقص عن البئر الأولى واذا أراد أن يحفر بئرًا بالوعة يمنع أيضا السراية
النجاسة الى البئر الأولى وتخص ماؤها ولا يمنع فيها واداء الحريم وهو عشر في عشر فقسلم أن الشرع اعتبر العشر
في العشر في عدم سراية النجاسة حتى لو كانت النجاسة تسري حكم بالمتع وحاصل الركن ثلاثة أوجه الاول
أن كون حريم البئر عشرة أذرع من كل جانب قول البعض والعصم أنه أربعون من كل جانب الثاني أن قوام
الارض أضاف قوام الماء فخصه عليها في مقدار عدم السراية غير مستقيم الثالث أن المختار المحقق في البعد
بئرًا بالوعة والبئر والارض اثنتان تغير لونه أو رجه أو طعمه تعبر والا فلا في التثنية أن الجواب يحتف
باختلاف صلاحية الارض ورعايتها اه (قوله لكن في النهر الخ) الوجه مع صاحب البحر واذا اطلعت عليها
جزمت بذلك ولقد تعرض صاحب البحر لما ذكره أخوه وأعرض عنه (قوله أي في المربع الخ) هذا الصنيع
من الشايع ليس على ما ينبغي لأن الضمير الاول يتعين رجوعه الى العشرة فلا يسلب التخصيص فيه بعد ولو صرح
كمنيع النهر بان يقول وهذا في المربع أما في المدور الخ لكان أنسب وفي الخلاصة وصورة الخوض الكبير المقدّر
بعشرة في عشرة أن يكون كل جانب من جوانب الخوض عشرة وحول الماء أربعون ذراعًا ووجه الماء مائة
ذراع هذا مقدار الطول والعرض اه وبما علمت في عبارة بعضهم حيث يقول وهو بئر من عليه عند الحساب
وأهل الهندسة فانه يقتضي أن المراد غير ذلك وليس كذلك بل المراد ظاهره قال عليه الصلاة والسلام تأمته أمتية
الاكتذب ولا لحساب أي لا يتعلق أمره بنا بحساب النجوم وغوامض فنه بل أمر الشريعة ظاهره يعرفه من اطلع
عليه الخصاص منهم والعام (قوله وفي المدور) كظاهرة الامام الحسين وشقيقته السيدة زينب والماء وستان وقوعها
(قوله بسبعة وثلاثين) هو الذي رجه في الظهيرة وذكر في غيرها أنه بستة وأربعين والاحوط اعتبار ثمانية
وأربعين (قوله وفي الثلث) الذي على ثلاث زوايا مثله (قوله وبما وجها) لاجابة الى زيادة النهر
وفي نسخة بأولها لانه لان علوم الحساب والهندسة يقينية لا يشك فيها أخاذه شيئًا الجبرق في رسالته
المنطقية بالخاص حال الكل والكل فبكمالات غير لازمة انما الصحيح ما قدمناه من عدم التعميم بتقدير معين ولما

(وكذا) يجوز للراكد كبر (كذلك) أي
وقع فيه بنفس لم يأت له ولو في موضع وقوع
الرتبة به يقى بجر (والمعتبر) في مقدار
الراكد (أكبر رأى المبتلى) فيه كان غلب
على غلبه عدم خلوص (أي وصول
النجاسة الى الجانب الاخر جالوا لا لا)
هذا ظاهر الرواية من الامام واليه رجع
محدثوه ولا مع كافي الغاية وغيره وافق
في الصرائع المذهب به يعمل وأن التقدير
بشرف في عشر لا يرجع الى أصل يعقد عليه
وردهما أجاب به صدر الشريعة لكن في النهر
وأنت شير بان اعتبار العشر ضبط ولا سيما
في حق من لا رأى له من العوام فلذا أفتى به
المتأخرون الاعلام أي في المربع بأربعين
وفي المدور بستة وثلاثين وفي الثلث من كل
جانب خمسة عشر وبعدها وجها

استحق الى هذا القدر لتبلغ مساحته مائة ذراع يانه أن يضرب أحد جوانبه في نفسه فاصح يؤخذ ثلثه وعشرون
فهو مساحته وتجده في هذه الصورة مائة ذراع وثلاثة أرباع ذراع وشباً قليلاً لا يبلغ ربع ذراع وهذا أقرب به
من مائة ذراع ووجه ذلك أن تضرب خمسة عشر وردياً في مثله يكون الحاصل مائتين واثنين وثلاثين وتسعة
أجزاء من مائة عشر جزءاً من ذراع وذلك نصف ذراع وسدس ثمن ذراع وعشرة ثلاثة وعشرون ذراعاً واحداً
وأربعون جزءاً من مائة وستين جزءاً من ذراع وذلك ربع ذراع ونصف ثمن ذراع فإذا جعت الثلث والعشر
وجده مائة ذراع وثلاثة أرباع ذراع وشباً قليلاً لا يبلغ ربع ذراع اه فوح اقندي (قوله بذراع الكرباس)
هو المختار من أقوال ثلاثة كما في التبيين وفي التهر وعل المختار ذراع الكرباس أو المساحة أو في كل مكان وزمان
بما به يذرون أقوال كلها صحيحة والآخر الأنسب (قوله لكنه يبلغ عشر في عشر) أي لو كسر صار عشرة
في عشر نمر (قوله ولو أعلاه) أي الحوض مثلاً (قوله جاز) التوضي فيه ومثله الاقتسال بحر (قوله حتى يبلغ
الاقبل) أي فلا يتوضأ منه ولكن يفترق منه ويتوضأ كذا في البحر وهذا الضرع ونحوه بناء على نجاسة الماء
المستعمل وأما على طهارته فلا كلام فيه وإذا وقعت فيه نجاسة في تلك الحالة فلا على طاهر إلى أن يبلغ الاقل
فينجس وإذا وقعت النجاسة فيه وهو ناقص تنجس قطعاً فإذا امتلاً لا يظهر أصلاً قال في منية المصلي وشرحها
ولو أن ماء الحوض إذا سكن عشر في عشر فسفل فصار سبعة في سبع فوعدت النجاسة فيه تنجس وان
امتلاً صار نجساً لأن العبرة بوقت وقوع النجاسة وقيل لا يصير نجساً ووجهه غير ظاهر اه (قوله ولو بعكسه)
بأن كان أعلاه ضيقاً وأسفله عشراً (قوله حتى يبلغ العشر) فإذا بلغها جاز قال السراج الهندي وهو الأشبه
وإذا وقعت فيه نجاسة حيث جاز التطهير به فإذا امتلاً حتى بلغ المكان الضيق قال الحلبي لم أجدهم
والظاهر التنجس لأن النجاسة تحقق وقوعها وانما يجوزنا التطهير بسعة وقد ذهب وهذا بناء على اعتبار
للعشر في العشر وأما على أصل المذهب فيعتبر أصح كبري المبتلى (قوله من مفضل من الجسد) أي من مفضل
عنه والجسد الماء الجسد كما في القاموس (قوله لأنه كالسقف) أي كما تحت سقف والعبارة للماء لا سقفه
(قوله وان متصلاً) يعني أن كان الماء متصلاً بالجسد صار هذا كماء في قصعة فينجس بتقليل النجاسة
(قوله لا لو وقع فيه الخ) أي لا ينجس الماء في هذه الصورة لو وقع فيه كلب حتى تم مات لأنه لثقله يتسفل في أصل
الماء وهو كثير فلا ينجس الا يظهر واحد الاوصاف الثلاثة (قوله بجزء جريانه) وقيل حتى يخرج كله وقيل
حتى يخرج ثلاثة أمثاله وعبارة صادقة بما إذا دخل الماء من خارج وبما إذا ثقب وأجرى منه نبي والثانية
ليست مرادة قال في البحر واعلم أن عبارة كثير منهم في هذه المسئلة تنبأ أن الحكم بطهارة الحوض إذا كان
الخروج حال الدخول وهو كذلك فيما يظهر لأنه حيثئذ يكون في المعنى جارياً وكذلك إذا كان ناقصاً ودخل
الماء عليه واستقر جارياً عليه حتى خرج بعضه ثم كلاً هم يشيرون إلى أن الخروج منه نجس قبل الحكم على الحوض
بالطهارة وهو كذلك كما هو ظاهر كذا في شرح منية المصلي (قوله وكذا البئر) أي إذا وقعت فيه نجاسة بغير
طهور ولا لا بحر عن الهندي (قوله وحوض الحمام) أي إذا وقعت فيه نجاسة ثم جرى وتقدم للشارح ما نصه
والحقوا بالخارج حوض الحمام إذا كان الماء نازلاً والقرف متداركاً (قوله ذراع الكرباس) الكرباس بالكسر
نوب من القطن الأبيض معرب فارسيته بالفتح قاموس (قوله فقط) وأما ذراع المساحة فسبع قبضات فوق كل
قبضة أصبع قائمة (قوله فيكون ثمانية الخ) وذلك لأن العشرة في سبعة بسبعين والثمانية في مثلاً بأربعة وستين
قبضة والثمانية في ثلاثة أصابع بأربع وعشرين أصبعاً وهي ست قبضات فست سبعين قبضة وقوله بذراع زماتاً
ليس ذلك بمتعارف عندنا بمصر (قوله على القول المفتي به) أي الذي أتى به المتأخرون وقد علمت أصل المذهب
(قوله ولو حكاً) تكرار مع قوله سابقاً ولوله طول لا عرض لكنه يبلغ عشر في عشر جاز تيسيراً وقوله في الأصح
ربحه قوام الدين الكاكي في ميون المذاهب وجميع صاحب المحيط والاختيار وغيرهما لأن اعتبار الطول لا
يخصه واعتبار العرض يخصه فوقع الشك في تنجسه والأصل فيه هو الطهارة فيبقى طاهر على أصله إذ البقية
لا يزول بالشك ومقابل الأصح أنه ينجس ونسب فاضى خان هذا القول إلى عامة المشايخ واختاره الكمال وقال
تليذه العلامة قاسم الأصم أنه ينجس فما قولان مصححان (قوله عقمها عشر) العمق شخ العين الموهلة وشيها
وبعضين غير الحوض ونحوه أبو السعود وهو في القاموس (قوله وحيثئذ فلو ماؤها) أي حين إذا عظم العمق

بذراع الكرباس ولوله طول لا عرض لكنه
يبلغ عشر في عشر جاز تيسيراً ولو أعلاه عشراً
وأصله أقل جاز حتى يبلغ الأقل ولو بعكسه
فوقع فيه نجس لم يجز حتى يبلغ العشر ولو
جداً فلو فتنجس الماء من مفضل من الجسد
جاز لأنه كالسقف وان متصلاً لأنه كالقصعة
حتى لو وقع فيه كلب تنجس لا لو وقع فيه
فلم تنجس ثم التفت بطهارة التنجس بجزء
جريانه وكذلك البئر وحوض الحمام هذا
وفي القهستاني والمختار ذراع الكرباس وهو
سبع قبضات فقط فيكون ثمانية الخ
بذراع زماتاً ثمانية قبضات وثلاث أصابع
على القول المفتي به بالعشر أي ولو حكاً لم
ياله طول لا عرض في الأصح وحيثئذ فلو ماؤها
عقمها عشر في الأصح وحيثئذ فلو ماؤها
بقدره عشر لم ينجس كما في الآية

(قوله وجبت) أي حين اذ كان البئر العميق مثل الكثير والاولى وعق خسر أصابع وحذف قوله وحيتن (قوله
فعمق خسر أصابع) الحاصل أن مقدار العمق في العشر فيه خلاف في الهداية والعتريق العمق أن يكون
بحال لا ينصر بالاعتراق هو الصحيح أي لا ينكشف حتى لو انكشف ثم اتصل به سد ذلك لا يتوضأ منه
وعليه الفتوى كذا في معراج الدراية وفي البدائع إذا أخذ الماء بوجه الارض يكفي ولا تقدير فيه في ظاهر
الرواية وهو الصحيح اهـ وهو الاوجه لما عرف من أصول الامام بجمعه وقوله لا يتوضأ بناء على أن الماء المستعمل
نجس أو يجعل على ما اذا وقعت فيه نجاسة والشارح قد رده بخمس أصابع فلو وافق أحد القولين اللهم
الآن يقال انه بيان لما أخذ به صاحب الهداية (قوله تقريباً) أي لا يتحقق ما هو راجع لما بعده من التقدير
(قوله منا) المن ويقال منا كصا كافي ثنية المقصور والمدود من الاشرف وطولان فيكون بالارطال
سنة آلاف وسقاة وأربعة وعشر بنوطلا (قوله وبسعه غدیر) أي مربع (قوله كل ضلع) أي جانب (قوله
وعرضاً) المراد به مساحة وجه الماء من الضلع الى الضلع (قوله اهـ) أي مافي القهستاني (قوله وفيه كلام)
أي فيما قاله القهستاني من اعتبار العمق نظر والمراد عدم تسليبه (قوله اذ المعتدل الخ) قال في البحر نقلا
عن الفتح والوجه خلاف جملته كثيراً لأن مدار الكثرة عند الامام على تحكم الرأي في عدم خلوص النجاسة
الى الجانب الآخر وعند تقارب الجوانب لاشك في غلبة الوصول اليه والاستعمال انما هو من السطح
لامن العمق فأقرب الامور الحكم بوصول النجاسة في الجانب الآخر من عرضه وبه خالف حكم الكثير
اذ ليس حكم الكثير تنص الجوانب الاخرى فوطها في مقابله دون تغير اهـ (قوله زال طبعه) أي وصفه
الذي خلقه الله تعالى عليه (قوله والانباء) اقتصر الوان على استزاه الارواء دون العكس فان الانبئة
زوى ولا تنبت والماء المالح طبعه الانبئة الا أنه عدم منه لعارض كالماء الحار وقد قدمناه (قوله بسبب طبع)
لا يقال يدخل في ذلك الماء المسخن لاننا نقول ان الطبع يشمر بالخلط ويجرد تسخين الماء بدون خلط لا يمتنع
طبعاً أبو السعود (قوله وما باقلا) هو القول اذا شدت قصرت واذا خفت مدت كما في الصحاح واذا وجد
مكتوباً بالالف تعين المد والتخفيف أبو السعود عن عزى زاده (قوله كاشنان) ادخلت الكاف الصدر وقد
ذكر في البحر (قوله رفته) أي وسيلته كافي البحر (قوله أو بما استعمال) بالمدة اعلم أن الكلام في الماء المستعمل
يقع في أربعة مواضع الاول في سببه وقد أشار اليه بقوله لقربة أو رفع حدث الثاني في وقت ثبوته وقد أشار اليه
بقوله اذ انفصل الثالث في صفته وقد بينا بقوله طاهر الرابع في حكمه وقد بينا بقوله لا يطهر (قوله لاجل قرية)
هذا باتفاق الجميع سواء كانت وحدها أو مع رفع حدث وقوله أي قواب غير طاهر لان القرية ما يستحق به
الثواب (قوله أو من مجز) أي عاقل ولو لم يبلغ على الفشار كافي البحر عن الخلاصة (قوله لعادة عبادة) العبادة
نعم الفرض والنفل أما الاستعمال لعادة الفرائض فظاهر لانهم صرحوا باستحباب الوضوء للمنافع لكل
فريضة وأن تجلس في مصلاهارة رهاك كملاتسي عادت بها أو أما السفل فمقال في التهرم مقتضى كلامهم
اختصاص ذلك بالفريضة وينبغي أنها لو وضأت تهجد عادي لها أو صلاة نهي وجلست في مصلاه أن يصير
مستعملاً ولم أنه لهم اهـ والشارح أطلق في العبارة وساقها مساق النصوص وما كان ينبغي (قوله أو غسل
ميت) أي فهو طاهر اذ لم يكن على بدنه نجاسة وهو الاصح وقبل نجاسته نجاسة خبيثة تكون غسالة نجاسة
وتصح أيضاً وانما أطلق محمد القول بنجاسة ما غسله لان غسالته لا تخلو عن النجاسة غالباً بجمعه (قوله أو يد لا كل)
قد ربه لانه لو غسل يده من الوسخ لا يصير مستعملاً لهدم ازالة الحدث واقامة القرية كذا في المحيط وهذا التحليل
يقيد أنه كان متوضئاً ولا بد منه كما لا يخفى (قوله بنية السنة) أي الواردة في قوله صلى الله عليه وسلم بركة الطعام
الوضوء قبله وبعده ولا يكون مستعملاً بدون تلك السنة كما أفاده في البحر قال في التهر وعليه فينبغي اشتراطه
في كل سنة كسفل الاتق والقوم وغيرهما وفي ذلك تردد اهـ (تنبيه) انما استعمال الماء بالقرية كل وضوء على الوضوء
لانه لما نوى القرية فقد ازداد طهارة على طهارة فلا تكون طهارة جديدة الا بازالة النجاسة المحكمة حكماً
فصلحت الطهارة على الطهارة وعلى الحدث سواء أفاده صاحب البحر (قوله كوضوء محدث) فانه بنية القرية
يجتمع فيه الامر ان (قوله ولو للتبرد) بمالفة على المصنف وحيتن في فرد رفع الحدث وهذا اتفاق بين الثلاثة
كإذ صكره الجرجاني وقبل هذا عند همدون محمد كذا كره الزاوي قال في المحيط وهذا الخلاف صحيح وعلى كل

وحيتن في فرد رفع حدث خسر أصابع تقريباً ثلاثة
آلاف وثلاثمائة وأثنى عشر من الماء
الصافي وبسعه غدیر كل ضلع منه طولا
وعرضاً وعقد ذراعان وثلاثة أرباع ذراع
ونصف أصبع تقريباً ل ذراع أربع
وعشرون أصبعاً انتهى قلت وفيه كلام
اذا لم يجد عدم اعتبار العمق وحده قسراً
(ولا يبر وجهه) بالمدة (زال طبعه) وهو
السلطان والارواء والانبئة (بسبب طبع
سكوني) وما باقلا لا بما قصد به التلطف
كاشنان وصواب فيجوز ان يقره (أو بما
(استعمل) أجل (قرية) أي ثواب ولو مع
رفع حدث أو من مجز أو ما قصد به عبادة
أو غسل ميتاً أو يد لا شئ أو منه بنية السنة
(أو) لاجل (رفع حدث) ولو مع قرية
كوضوء محدث ولو للتبريد

حال فالمعقد الاستعمال (قوله فلو غاض متوضي) ففرع على تقييد الاستعمال بأحد الشين وانما لم يصير
 مستعملا لعدم تحقق القرية وهي ما يستحق به الثواب لعدم النية اذ لا ثواب الا بهما ولعدم رفع الحدث (قوله
 أو طهر) فان قلت ان التعليم قرية فاذا انعقد إقامة القرية ينبغي أن يصير الماء مستعملا لأن القرية ما يتعلق
 به حكم شرعي وهو استحقاق الثواب ولا شك أن في التعليم المقصود ثوابا أجيب عنه بأن هذا الماء لم يستعمل
 لقرية لأن القرية فيه ليست بسبب استعماله انما هي بسبب تعليمه ولذا القول استغنى عن هذا القول
 (قوله أو طهر) مثله الميخ والدرن وغسل شعر غيرها المتصل بشعرها كما في الهندية (قوله بلانية قرية) أي
 وضوء وان أراد الزيادة على الوضوء الأول اختلف فيه فقال بعضهم لا يصير مستعملا لأن الزيادة من باب التعدي
 بالنص وقال بعضهم يصير مستعملا لأن الزيادة في معنى الوضوء على الوضوء اهـ منح وقال في الصبر ان الوضوء
 على الوضوء لا يكون قرية الا اذا اختلف المجلس فينبذ يكون الماء مستعملا اما اذا قصد المجلس فلا يكون
 قرية بل مكروه ما فيكون الماء غير مستعمل اهـ أقول قد مر أن المكروه الثلاث في مجلس واحد لا الوضوء أن
 (قوله وكفى لغسل) أي من غير أعضاء الوضوء وهو محدث حسدا أصغرا لا كبر وهو الاسع كما في الصبر
 وعلى مقابلة يصير مستعملا فان قلت كيف صار مستعملا ولم يوجد واحد من الثلاثة رفع الحدث والقرية
 واسقاط فرض قلت الظاهر أن هذه الثقات الى خلاف آخر هو أن الحدث الاصغر اذا وجد هل يحصل بكل
 البدن وجعل غسل أعضاء الوضوء رافعا عن الكل قه نصفا وأعضاء الوضوء فقط قولان وكل الرابع هو
 الثاني ولذا لم يصير الماء مستعملا بخلافه على الأول (قوله أو طهر) مثله الاثاء الطاهر كما في المنع (قوله أو دابة
 تؤكل) هذا اتفاق وانظر اذا غسل نحو الكب هل يكون الحكم كذلك بناء على المتقدم من طهارة عينه وإذا
 كان كذلك فلا وجه لتقييد تؤكل (قوله أو لاجل اسقاط فرض) قال في الصبر ما صله ان الماء يصير مستعملا
 بواحد من ثلاثة أشياء اما بازالة الحدث كان معه تقرب أو لا واقامة القرية كان معها ارتفاع حدث أو لا واسقاط
 فرض لقوله من أدهل يديه الى المرفقين في اجابة أو واحد وجلبه يصير مستعملا وفي هذا الميزان الحدث
 ولم توجد نية القرية وانما اسقط الفرض عن العضو المقبول قال صاحب النهر وانما يتم زيادته بتقدير أن
 اسقاط الفرض لا ثواب فيه والا كانت قرية اهـ وفيه أن الفرض يسقط بفعل المكف ولو من غير نية وعقد
 عدم النية لا ثواب فيه فكيف يكون قرية (قوله هو الاصل في الاستعمال) وهو موجود في رفع الحدث
 حقيقة وفي القرية حكما لكونها بمنزلة الاسقاط ثانيا وقد مر (قوله بأن يغسل بعض أعضائه) سواء كان في الحدث
 الاصغر أو الاكبر وبشرط عضواته لم يبرورة الماء مستعملا في الرواية المعروفة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى
 كذا في المحيط وبإدخال اصبع أو أصبعين لا يصير مستعملا أي ولو سقط الفرض عما ذكر وبإدخال الكف يستعمل
 هندية أي يستعمل ما لا في الكف لا كل الماء كما سبب أي التنبيه عليه (قوله في حب) الحب الجزة أو الغضنة
 منها أو الغشبات الاربع موضع علم الجزة ذات العروتين والكرامة قطعة الجزة ومنه حباً وكرامة اهـ فاموس
 (قوله لغسل اغتراف) بل قصد غسل يده من طين أو عجين وأفهم قصيده أنه اذا كان بقصد الاغتراف لا يستعمل
 شيء للضرورة وقوة ونحوه كذا لاخراج كوزاً وزول في بئر لاخراج دلو فانه لا يستعمل (قوله اتفاقاً) بين من
 قال بتجزئ الحدث ومن قال بدمه (قوله وان لم يزل حدث وضوء) أي في الاصغر وقوله أو جنباً به أي في الاكبر
 ولا تلازم بين سقوط الفرض وارتفاع الحدث فسقوط الفرض مثلاً عن اليد يقتضي أن لا يجب إعادة غسلها مع
 بقاء الاضامه يكون ارتفاع الحدث موقفاً على غسل الباقي كذا في الصبر فان قلت يمكن أن يقال ان الحدث زال
 عن هذا العضو والامور فاق الاستعمال لرفع الحدث قلنا المطلق في كتاب الحسن عن الامام اسقاط الفرض
 لا ازالة الحدث (قوله زوالاً وثبوتاً) تميزان محمولان عن المضاف اليه أي لعدم تجزئ زوالهما وثبوتهما فاذا ازالا
 زال جميعاً واذا اثبتا باثباتاً جميعاً (قوله على المعقد) مقابلة القول بالتجزئ قال الشيخ قاسم في حواشي الجمع الحدث
 يقال بمعنى معنى المانعة الشرعية لما لا يصل بدون الجاهلية وهذا لا يتجزئ وبلا خلاف بين الامام وصاحبه
 ومعنى النجاسة الحكمية وهذا يتجزئ بثبوت ارتفاعه بلا خلاف كذلك وصيرورة الماء مستعملاً بازالة الثانية ثم
 قال هذا هو الصحيح خذ فانه بالاختصاص (قوله ويغني أن يزداد أرسنة) فيصير المعنى أو اسقاط سنة ولكن
 هذا يغني عنه القرية لانه لا يكون آتياً بالسنة الا بالنية وهي بها قرينة اهـ حلي ولا معنى للوجه الاول للذكور

فلو غاض متوضي لا يرد أو تعليم أو طهر يديه
 لم يصير مستعملاً انما كذا زيادة على الثلاث
 بلانية قرية وكفى لغسل فهو غرض
 أو دابة تؤكل (أو لاجل اسقاط فرض)
 هو الاصل في الاستعمال كما به الكمال
 بان يغسل بعض أعضائه أو يدخل يده
 أو دابة في حب لتبر اغتراف ونحوه كرفع
 الكوز فانه يصير مستعملاً لا سقوط الفرض
 اتفاقاً وان لم يزل حدث وضوء أو جنباً به
 عالم يتم لعدم تجزئهما زوالاً وثبوتاً على
 المعقد قلت ويغني أن يزداد أرسنة لعدم
 المضمة والاستثنائي فاصل (انما فصل
 من غير وان لم يستقر) في شيء على المذهب

فيه بعد قول الشارح أو سنة (قوله وقيل إذا استقر) فالتأخر من مشايخ طبع واختاره غير الاسلام وصاحب
 الخلاصة وغيرهما كما في النهرواني البصر عن المحيط أن القائل بالاشتراط الاستقر ارضيان فقط دون أهل المذهب
 وقوله إذا استقر أي في مكان من أرض أو كف أو ثوب ويمكن من التعليل وحذف ذلك لأنه أراد الاستقرار
 التام ثم وقائمة الخلاف تظهر فيما إذا انفصل ولم يستقر بل هو في الهواء فسقط على عضو إنسان وجري فيه
 من غير أن يأخذه بكفه فعلى قول العامة لا يصح وضوءه وعلى قول البعض يصح كذا في البحر (قوله العرج)
 لأنه يصيب الماء فيه فيجب منه بناء على القول بجساسة المستعمل (قوله عفو أضافها) أي منهما ومن محمد
 أما عند محمد فالماء المستعمل طاهر عنده وهو المختار والتعبير بالعضو بالنظر إلى قوله غير مناسب وعندهما وإن
 كان نجسا على بعض الروايات فسقط اعتبار نجاسته ههنا لمكان الضرورة بغير زيادة (قوله وهو طاهر)
 عند الكل كما عليه مشايخ العراق وقيل هذا قول محمد وروى عن الإمام وقيل نجس مغاظة ورواه الحسن
 عنه وأخذه وقيل مخفف ورواه عنه أبو يوسف وأخذه (قوله على الظاهر) استظهره في الذخيرة وصح
 المشايخ هذه الرواية حتى قال في المجتبى وقد صحت الروايات عن الكل أنه طاهر غير طهور إلا الحسن وقال
 غير الاسلام هو المختار عندها وهو المذهب كروى في عامة الكتب لمحمد عن أصحابنا واختارها المحققون من مشايخ
 ماوراء النهر وفي المحيط هو المشهور عن الإمام وفي كثير من الكتب وعليه الفتوى من غير تفصيل بين المحدث
 والجنب (قوله لكن يكره شربه) لما كان يتوهم من طهارته عدم كراهة شربه والامر بخلاف ذلك أثبت الكراهة
 بالاستدراك (قوله تنزيها) مرطبا يكره وهذا ما ذكره في البحر بما لا نقول الخلاصة ويكره شرب الماء
 المستعمل (قوله للاستفاد) وكذا هو العلة في كراهة التوضي في المسجد في غير ما عده فإنه مستفاد طبعاً
 فيجب تنزيه المسجد عنه كما يجب تنزيهه عن الخايط والبطم (تمة) الماء إذا وقعت فيه نجاسة فإن تغير وصف الماء
 لا يجوز الانتفاع به بحال وإن لم يتغير الماء جاز الانتفاع به بل طين وسقي دواب بحر (قوله وعلى رواية نجاسته)
 هذا موقوف على معلوم من المقام كأنه قال هذا على رواية طهارته (قوله تنزيها) أي يكره شربه والجهنم به
 كراهة تحريم وفي البحر أما على رواية النجاسة فحرام لقوله تعالى ويحرم عليهم النجاسات والنجس منها اه
 والشارح جرى على ما نصه محمد من أن كراهة التحريم هي عين الحرام فأطلقها عليه (قوله لحدث) وهذا اتفاق
 بينهم (قوله على الراجح المعتقد) راجع إلى قوله بل نثبت هذه رواية محمد عن الإمام ومحمد يقول لا تظهر الحقيقة
 إلا بالطلاق كالحكمة فغاية الأمر أن محمد وإن أخذ برواية الطهارة لأنه خاف في كونه مزبلاً لا لاختلاف خبر
 وبهذا يدفع ما توهمه بعض الطلبة في عصرنا أن الماء المستعمل يزيل النجاس عند محمد لما أنه يقول بطهارته
 فإنه حفظ شيئاً وغابت عنه أشياء وان دفع أيضاً ما توهمه بعض المستغلين أن الماء المستعمل لا يزيل النجاس
 اتفاقاً لما أنه عند الإمام وأبي يوسف نجس فلا يزيل ومحمد وإن كان يقول بطهارته فعنده لا يزيل إلا الماء المطلق
 كما قد نالناه حفظ رواية النجاسة عن الإمام ونسب رواية الطهارة عنه التي اختارها المحققون وأفتوا بها بحر
 (قوله لحدث) يوم الحدث الأكبر من جنابة وحض ونفاس إذا نزلت فيه الحائض والنفساء بعد الانقطاع
 أما قبل الانقطاع وليس على أعضاءهما نجاسة فأنهما كل طاهر إذا انقضى للتبرد لأنهما لا يخرج من الحيض
 والنفاس بهذا الوقوع فلا يصير الماء مستعملاً كذا في الخاتمة والخلاصة (قوله في يتر) أي دون عشر في عشرة اه
 سلب (قوله لولو) أي لا يخرج (قوله أو تبرد) إنما قيد بهما لأنه لو انقضى قصد الاغتسال للصلاة قالوا صار
 الماء مستعملاً اتفاقاً لوجود الازالة لحدث ونية التبريد لكن ينبغي أن لا يزول حدثه عند أبي يوسف لما انفصل عنه
 أن الحب شرط عنده في غير الماء الجاري وما هو في حكمه لاسقاط القرص ولم أر من صرح به كذا في البحر (قوله
 مستحباً للماء) مفهومه أنه لو كان مستحباً بالاجبار تجبى الماء اتفاقاً لكن هذا ينبغي على أن الجبر في الاستبراء
 مخفف لا مظهر وهو المختار كما ذكره صاحب الهداية في التعنيس وبشكل تجبى الماء على القول بأن الجبر مظهر
 (قوله ولا تجبى على يده) هذا من عطف العامة على الخاص فلا يعترض ذكره وأيضاً هو متفق على اشتراط أي
 اشتراط زوال النجاسة في غير محل الاستبراء أما محل الاستبراء ففيه خلاف فأجاب بعضه الحلبي (قوله ولم ينو)
 لا حاجة لذكره بعد قوله لولو أو تبرد اللهم إلا أن يعمل على أنه لم ينو بعد حال استقراره في الماء (قوله ولم يندلج)
 في البحر قيد المسئلة في المحيط والخلاصة بعدم التندلج ولم يبيناً مفهومه وأما طهر منه أنه إذا نزل لولو وتلك

وقيل إذا استقر ورجح العرج وروى
 ما يجب من بدل التوضي وبما به عضو
 اتفاقاً وإن كثر (وهو طاهر) ولو من جنب
 على الظاهر لكن يكره شربه والجهنم به تنزيها
 للاستفاد وعلى رواية نجاسته تحريم
 (و) حكمه أنه (ليس بطهور) بل حدث بل
 نثبت على الراجح المعتقد فرع اختلاف
 في حدث انقضى في يده ولم يندلج
 الماء ولا تجبى على يده ولم يندلج

في الماء صار الماء مستعملاً لا اتصالاً لذلك فعل منه قائم مقامية الاغتسال فصار كالزول للاغتسال (قوله)
والاصح أنه طاهر الخ) مقابلة قولان الاول أن الماء والرجل نجسان وهو رواية عن الامام ووجهها أن القرض
قد سقط من بعض الاعضاء بأقل الاثابة واذا سقط القرض صار الماء مستعملاً فينجس الماء بناء على رواية الخامسة
الماء المستعمل والرجل باق على حاله لبقاء الحدث في بقية الاعضاء وقيل نجاسة الرجل بنجاسة الماء المستعمل
وقاعدة الخلاف تظهر في تلاوة القرآن ودخول المسجد اذا اغتضمض واستنشق وفي تساوي قاضي خان الاظهر
أنه يخرج من النجاسة ثم يتنجس بالماء النجس حتى لو غضمض واستنشق حتى لا قراءة القرآن ودخول المسجد
ا ه وقوله ودخول المسجد لا يظهر لانه يحرم ادخال النجاسة فيه وبدنه نجس القول الثاني أن الماء طاهر مظهر
والرجل محدث على حاله وهو رواية أبي يوسف ووجهها أن المشرط لا يسقط القرض عنده في غير الماء الجاري
وما في حكمه ولم يوجد فكان الرجل محدثاً بحاله فاذا لم يسقط القرض ولم يوجد وقع الحدث ولا يسهل القربة
فلا يصير الماء مستعملاً بل يبقى على حاله والضعيف قول السارح انه طاهر للحدث وهن رواية محمد ووجهها
على ما هو الصحيح عنه أن المشرط يسقط عنه فكان الرجل طاهر اولاً يصير الماء مستعملاً وان اذ يل به
حدث للضرورة كذا في الترمذي وغيره (قوله والماء مستعمل) هذا على ما قاله بعض وأما على ما قدمناه فلا استعمال
أصلاً للضرورة وصار كالحديث اذا اختلف الماء بكفه فانه لا يصير الماء مستعملاً بخلاف كذا في البصر (قوله)
لا تراط الاغتسال) ظاهره أنه يوصف بالاستعمال بعد اقتراع الرجل منه وهو شاق ما قدمناه من أنه
لا استعمال أصلاً للضرورة وهذا التعليل أني للشارح من عبارته في البصر حيث قال فيه وعن أبي حنيفة أن
الرجل طاهر لان الماء لا يعطى له حكم الاستعمال قبل الاغتسال من الضوارة وهذا بناء على رواية نجاسة
المستعمل فليراجع (قوله ما اتصل بالاعضاء) أي ما لا قها (قوله لا كل الماء) أي وليس المستعمل بجمع ماء البئر
لان المستعمل هو ما يسقط عن الاعضاء وهو مغلوب بالنسبة الى الماء الذي لم يستعمله فاحفظ هذا وكرر
على ذكره. نه ينقل ان شاء الله تعالى بجر (قوله على ما مر) أي من أن العبرة للاكتفاء بما مر في قوله في
الفساق يجوز التوضي ما لم يلمسوا المستعمل (قوله وكل اهاب الخ) لما كان يتعلق بدباغ الاهداب ثلاثة
مطاب طهارته وهي تتعلق بكتاب الصيد والصلاة فيه وهي تتعلق بكتاب الصلاة والوضوء منه بأن يجعل
قربة وهو يتعلق بالماء ذكره في بحث المياه لا فائدة جواز الوضوء منه والاهداب الجلد غير المدبوغ والجمع ا ه ب
يضمين وشمل كلامه جلد المأكول وغيره وهو بكسر الهمزة وأما بقية فاقسم موضع قرب المدينة
وبعضها صحابي كذا في القساموس (قوله ومنه الثالثة) أي في كونها تطهر بالدباغة والثالثة كما في القساموس
موضع الولد أو البول (قوله والكسر) بالكسر وكشف لكل بجر بمنزلة المعدة للانسان قاموس وقال أبو يوسف
في الاملاء ان الكرش لا يطهر لانه كاللحم كذا في البصر (قوله فالاولى وما) أي حيث كان الحكم غير قاصر على
الاهداب فالاولى الاثبات بما دلالة على العموم (قوله ديبغ) الدبغ ما جمع عود القساد الى الجلد عند حصول
الماء فيه بجر (قوله ولو بشمس) اعلم أن الدباغ على ضربين حقيق وحكي فالحقيق أن يدبغ بشي له قيمة
كالشيب والقرظ والشب بالشين المجرة وضبطه بعضهم بالشاء الثلاثة وهو نبت طيب الرائحة من الطحيم يدبغ به
ذكره الجوهرى والقرظ بالطاء لا باضاد ورق شجر السلم يفتح السين واللام نبت بنواحي تهامة كذا في شرح
المهذب لقنوي والحكمي أن يدبغ بالشمس والترييب والانتقام في الرمح لا يجزئ التصفيف والتوعان مستويان
في سائر الاحكام الا في حكم واحد وهو أنه لو أصاب الماء بعد الدباغ الحقيق لا يعود نجس لما تفاق الروايات
وبعد الحكمي فيه روايتان فانه في البصر (قوله وهو يحمله) أي الدباغة المأخوذة من دبغ والمراد الدباغة
الحقيقية ولا حاجة اليه لان الاهداب يتناول كل جلد يحتمل الدباغة لا مالا يحتملها أفاده في البصر اللهم الا أن
يقال انما أتى به ليرتب عليه ما بعده (قوله طهر) بضم الهاء والفتح أفصح حوى وذلك الحديث ابن عباس أنه
عليه الصلاة والسلام قال أيما اهاب دبغ فقد طهر وأي تكررة وصفت بصفة عامة قطع ما يؤكل وما لا يؤكل
أبو السهود وطهارته ظاهره ا باطنا عندنا خلافاً لذلك (قوله فصل) الاولى الاقتصار على الوضوء لان المقام له
وجواز الصلاة فيه لازمة لجواز الوضوء منه (قوله وعليه) أي على ما ذكر من أن ما لا يحتمل الدباغة لا يطهر
(قوله جلد صغيرة) أي لها دم أتما لا دم لها فهي طاهرة لعدم حلول الحياة فيها ويعلم مما مر أفاده الحلي

والاصح أنه طاهر والماء مستعمل لا تراط
الاغتسال للاغتسال والمراد أن ما اتصل
بأعضائه وانفصل عنه مستعمل لا كل الماء
على ما مر (وهو كالأهاب) ومنه الثالثة
والكرش قال القهستاني فالاولى وما
(ديبغ) ولو بشمس (وهو يحمله طاهر)
فيه لي به وبشرطاً منه (ومالا) يحتملها
(خلا) وعليه (خلاطه رجليه صغيرة)
ذكره الزبيدي

(قوله أيا قصصها) أي الحية ولو كبيرة (قوله وفارة) بالهمزة واللام (قوله كماله لا يظهر) أي ما ذكر من جلد
 الطبيعة المخبرية والفارة والذات كماله المهيبة الذي (قوله تقصدهم) أي تقصده الطهارة بالذكاة والطهارة
 بالديغ وقوله بخصمه أي الديغ وذلك لأن الذكاة غايات مقام الديغ فيما يخصه كذا في التبيين ونقل
 أبو السعد عن شيخه عن خط الثعلبي لا يظهر الفرق بين الذكاة والديغ لخروج الدم المسفوح بالذكاة
 وإن كان الجلد لا يمتص الديغ ثم لا فرق في الديغ بين أن يكون من مسلم أو كافر أو صبي أو مجنون أو امرأة
 إذا حصل المقصود من الديغ فأن دمه الكافر وغلب على الظن أنهم يدفنون بالسنن الجسد فانه يفصل كذا
 في السراج الوهاج ولا يجوز أن كل جلد الميتة المأكول بعد الديغ على الصحيح وغيره المأكول يظهر بالديغ ولا يجوز
 أكله أيا كان كذا في البحر (قوله خلا لداخل) الاستثناء من ضمير طهر العائد على الأكل وأعلم أن بعضهم قال
 أن جلد الأدي كجلد الخنزير في النجاسة لعدم قابلية الديغ بسبب ترادف جلد هما وحقيقة الاستثناء ظاهر
 وبعضهم قال أن الأدي جلده يظهر بالديغ لكن لا يجوز استعماله وهو المنقول في المذهب وحقيقة فيشكل
 الاستثناء واجب بأن معنى طهر جاز استعماله من إطلاق المذموم وإرادة الإلزام ومعنى الاستثناء حيث أن جلد
 الخنزير والأدي لا يجوز استعمالهما وعليه ذلك في الخنزير النجاسة وفي الأدي التكريم جري عليه الشارع
 وإنما قدر جلد لأن الكلام فيه لا في كل الماشية (قوله فلا يظهر) لأن عينه نجسة ودوى عن الإمام طهارة عينه
 كذا في كتاب الصمد من هذا الكتاب نقل عن القهستاني أفاده أبو السعود (قوله وقدم) أي الخنزير على الأدي
 مع شرف الأدي لأن المقام في بيان النجاسة وتأخير الأدي في ذلك أكمل كافي قوله تعالى له ذمت صوامع
 وبيع وصلوات ومساجد (قوله وإن حرم استعماله) وكذا سائر أجزائه بصر عن الغاية (قوله حتى الخ) لا وجه
 لتفريع إلا أن يجعل الضمير في استعماله للأدي فيكون في الكلام استخدام (قوله احتراماً) لتعليل لعدم
 الأكل أي بولست على النجاسة لأن عظمه طاهر (قوله وأفاد كلامه) حيث أطلق في الأكل (قوله طهارة
 جلد كلب) بناء على أنه طاهر العين بمعنى طهارة عظمه وشعره وعصبه وما لا يؤكل منه لا بمعنى طهارة
 لحمه وهو الأول أن يقول وما لا يؤكله الحياة منه (قوله وقبل وهو المعتقد) وذلك قوله ما فهو كسائر السباع
 وقال محمد بن نجاسة عنه ومقابل المعتقد في الكلب القول بنجاسة عينه (قوله بدياغ) على حذف أي التفسيرية
 (قوله على المذهب) وعند بعضهم أنما يظهر جلده بالذكاة إذ لم يكن سورته نجساً (قوله على قول الأكثر) وهو
 قول المحققين كافي المعراج (قوله هذا أصح) التعبير بأفعل التفضيل يؤذن بتصح كل غير أن القول بنجاسة اللحم
 أصح (قوله لطهارة جلده) أي ولحمه على القول بطهارته بها (قوله من الأهل) وهو من قيل ذبيحته (قوله
 في المحل) وهو ما بين القبة واللبين حيث لو كان مأكولاً لجهل أكله تلك الذكاة كذا في البحر (قوله بالتسمية)
 وهو شرط في الأهل (قوله لأن ذبح الجورسي) مفهوم الأهل وقوله وتارك التسمية مفهوم التسمية وترك
 محترماً للمحل وهو أن يكون الذبح في غير محل الذبح ولو ذكره لاستقام المحترمان (قوله الزاهدي) هو الإمام المشهور
 عليه وقته كذا في البحر وكل من القبة والجبتي تأليفه والأولى فتاوى والثاني شرح القسودري (قوله وأقره
 في البحر) حيث قال وقد قدمنا من معراج الدراية معزى إلى الجبتي أن ذبيحة الجورسي وتارك التسمية عدوا
 فوجب الطهارة على الأصح ويدل على أن هذا هو الأصح أن صاحب النهاية ذكر هذا الشرط الذي قدمناه
 بصيغة قبل معزى إلى فتاوى فاضل خان (قوله كسحاب) اسم لداية والمراد جلدها (قوله فطاهر) فيجوز
 الصلاة فيه وإن لم يفصل (قوله أو نجس) كودك الميتة (قوله نجس) فلا يجوز الصلاة فيه ما لم يفصل فإن غسل
 طهر ولا يضرب في الأثر من المعراج (قوله ففصله أفضل) لترجح جانب النجاسة لخروجه من دائرة قوم لا يرون
 الطهارة ولا يعتبرونها (قوله وشعر الميتة) اتخذ كره في بحث المياه لا فائدة أنه إذا وقع في الماء لا ينجسه الطهارة
 بضم الميتة لأنه يفهم منها حكم شعر الحي بالاولى (قوله غير الخنزير) أم أهوه شعره وعظمه وجميع أجزائه
 نجسة وإن وقع في الماء القليل نجسه عند أبي يوسف وعند محمد لا نجس وإن صلى معه جاز عنده كذا في البحر
 (قوله وعظمها) إذا كانت عليه دسومة كذا في المحط ولا بأس ببيع عظام الموق لأن الموت لا ينجسها وأبى
 فيها دم فليست بنجسة إلا بيع عظام الأدي والخنزير كافي التبيين (قوله على المشهور) فيه جرم في الوقاية
 بالذبح وغيرهما وفي البحر والله ونقله المستف من السراج أن الأصح نجاسة العصب فها قولان معصمان

أما جهات طاهر (فارة) كماله لا يظهر
 في ذكاة تقيد بها بما يجتمع (خلا) جلد
 (خنزير) فلا يظهر وقدم لأن المقام للأمانة
 (وذكر) فلا يظهر ككرامته ولو دبح طهر
 وإن حرم استعماله حتى لو طعن عظمه في
 دققت لم يؤكل في الأصح احتراماً وأفاد
 كلامه طهارة جلد كلب وقبل وهو المعتقد
 (وما) أي أكله (طهارة) بدياغ (لحمه على)
 (سبب) على المذهب (لا) يظهر (غيره) كقول
 قول الأكثر (كان) غيراً كقول
 هذا أصح ما يتفق به وإن قل في الطهارة
 القسودري على طهارته (وهو بشرط) الطهارة
 جلده (كون الذكاة شرعية) بأن تكون
 من الأهل في المحل بالتسمية (قبل نعم وقبل
 لا والأول أظهر) لأن ذبح الجورسي وتارك
 التسمية عدواً كذا ذبح (وإن صح) الثاني
 صحة الزاهدي في القبة والجبتي وأقره
 في البحر (فرض) ما يخرج من دار الحرب
 كسحاب إن علم ديفه بطاهر فطاهر أرنجس
 نجس وإن شك ففصله أفضل (وشعر الميتة)
 غير الخنزير على المذهب (وعظمها وعصبها)

(قوله وحفرها) وكذا ظاهرها (قوله انما عليه عن السومة) الظاهر رجوعه لجميع ما قبله فخرج بذلك
 الشعر المتوف وما بعده اذا كان في حد سومة فيكون نجسا لما عليه لانه (قوله وكذا كل ما لا تحل الحياة) اعم
 من اجزاء الميتة فانه محكوم بطلانه بعد موت ما هي جزؤه بمر (قوله حتى انقضى) بكسر الهمزة وفتح
 القاف وفتح كسر وهي ما يكون في معدة الرضيع من اجزاء اللبن طاهرة عند الامام اذا خرجت من شانه ميتة
 سواء كانت جنده او ملة وتعد هذا الميتة نجسة والجماعة متبسة تطهر بالفصل اما لو خرجت
 من مذقة الاخذ لا في طهرتها بل شرح المتيسر في المحشى الاخصه يكسر الهمزة وقد تشدد العلماء
 وقد تكسر الفاء والنقطة والنقطة شي واحد يخرج من بطن الجدي الرايح امهر فيعصر في صوفة فيخلط
 به اللبن فاذا اكل الجدي فهو كرش قاموس اقول ليس في القاموس ما يفيد هذا الضبط ثم قال وجلدتم ما
 طاهرة وما يفعله الناس الان من تحميم اللبن بوضع الفرف في فيه نجسه مندهما خلا فالجمعة وقال ابو السعود
 وما يخلونه من التخمير بالكروش الذي فيه الفرف بعد غسله بطهره ويصفونه ثم يجهنون به فانه طيب
 اما قلت من الطهارة اذا اخلاص فرثه حتى ان من له خبيرة اخبرني انهم يطهرونه بوات بالماء الحار وانه
 لا يدخل ما في الكرش الذي كان اتفصة حال شرب اللبن بل اكل المرق في التجهين وانهم يشامون بقاء
 الفرف فاذا ماتت بهيمنة من يقيه اضافوا الذبابة بموتها الى تصديره قال ومن القاموس تأخذ قطعة جلدة
 قد عكها في اللبن وتخرجها ولا تبقيها به بل تحفظها لتجهين ما رتة هذا اخرى والفرف بوزن فلس السرجين
 ما دام في الكرش ودعه من باب قطع قلت واذا تحقق وضع ذلك فالخلص تفليد مذهب الامام مالك فانه يجهله
 ظاهر الا ان ما كل له فبره وورثه طاهر عنده او الاخذ بقول محمد فانه يواقة ومن الاجزاء الطاهرة الرئيس
 والمقار والبيض الضعيف القشر والجلين بضم الجيم والياء وقد تشدد الذوق وقد تسكن الباء (قائدة) قال
 في القاموس اذا علق الاناخ لاسما الارنب على اهام المحمود شي (قوله والابن على الرابع) وهو قول الامام
 وعندهما نجس لجوارته الفشاء النجس (قوله وشمر الانسان) ولو ميتا لانه لا تحل الحياة وعدم جواز بيعه
 لكرامته والدليل على طهارته انه عليه السلام ناول شعره طهارة ففرقه بين الناس فلو كان نجسا لما فعل زليخ
 (قوله غير المتوف) اما لا خوف نجس لنباسة ما اتصل به من قليل البشرة ابو السعود (قوله وسنه مطاوعة) اي
 سواء قلنا انه ظم او طوف عصب بابي لان العظم لا يحدث في الانسان بعد الولادة وهذا يحدث بعدها ولا فرق
 بين سنه وسن غيره بمر (قوله على المذهب) مقابله رواية نجاسة شعره وسنه (قوله في البدائع نجسة) لانه ذكر
 فيها ان ما بين من الحي ان كان فيه دم كلبه والاذن والاذن والاذن والاذن فهو نجس اجاعا بمر (قوله وفي الخاتمة لا) عليه
 في التجهين بان ما ليس يلحم لا يجهل الموت واستشكله في الجبراء امر من البدائع ثم روى ابو السعود ملقى البدائع
 من النجاسة على ما اذا اجعلها غير المقطوع منه مسددة هذه العبارة المواتية بقوله وفي الاشياء الخ وان تم هذا
 التوفيق فهو حسن (قوله المنفصل من الحي) اي مما تحل الحياة (قوله فظاهر) الظاهر ان الحكم بطهارة
 المنفصل في حق صاحبه انما هو بالنظر الى خصوص جله في الصلاة لا بالنظر الى تحول الماء والافيشكل فان الماء
 يفسد بوقوع قدر النظر من جلده لا بالنظر الى احواله (قوله بوقوع قدر النظر من جلده) اي او قشره وبعده
 كثير لان الجلد والقشر من جله لانه كذا في البصر وفهم منه ان الذي خرج من الجلد مع الشعر المتوفى
 منه ان لم يبلغ قدر النظر لا يفسد الماء (قوله لا بالنظر) اي لا يفسد الماء بوقوع النظر فيه لانه عصب بمر
 (قوله ودم السمك طاهر) لانه ليس يدم حقيقة بدلي انه يبيض اذا جفح (قوله ليس الكلب نجس العين) اي
 عظمه وشعره وعصبه وما لا يؤكل منه طاهر لانه اقله في البحر (قوله وعليه الفتوى) واخذه الله بالشهد
 وفي البدائع انه الصحيح وهو اقرب القواين الى الصواب وفي التجهين والزيادة الاصح مخ (قوله وان رجع دهنهم
 النجاسة) كل واحد في التجهين والنجاسة اي الدب حال المنف اذا سقطت التأتل في الفروع التي لم تعارضه
 والجمع بينا بالخبر مخ على قوله ما روى (قوله وبزجر) بخلاف السنور لان السنور لا يدم بمر من عدة القهي
 (قوله ويضمن) لو اظنه انسان (قوله ويخذ جلده مصل) يسل على طهارته بالباغة او الذكاة (قوله في المذبح)
 برفع الاول ونسبه الثاني (قوله ما لم يرد حقه) فالنظر للريق سواء كان سلاصبا او غصيانا وهو النجاسة وخلاصة
 الابتلال ان لو اخذ يد متبل يده ولا يجزئ ان الحكم بالقبلة فيه تدبر على القواين اما على القول بالعبادة

قوله اقول ليس في القاموس ما يفيد هذا الضبط
 يعني فان ذلك مذكور في قوله في القاموس
 من باب الحاشية للمصنف في مادة ن ف ح
 الا ان القاموس واحد من قوله شي واحد
 في تخرج زليخ على ما في نسخة القاموس
 التي بيدي وكذلك قوله في غلط به اللبن في
 نسخة المذكورة في غلط كما بين فلما جمع
 ٨٢
 (وسافرهما وقربها) الخاتمة من الدعوة
 وكذا كل ما لا تحل الحياة حتى الانجاسة
 والابن على الرابع (وتشعر الانسان) غير
 المتوفى (وعظمه) وسنه مطاوعة على المذهب
 وانتقضى اذنه في البدائع نجسة وفي
 انتقضى لا وفي الاشياء المنفصل من الحي
 كيتبه التي حق صاحبه فظاهر وان كثر
 ويضد لما هو قوع قدر النظر من جلده
 لا بالنظر (ودم السمك طاهر) اعلم انه
 ليس الكلب نجس العين (قوله الامام وعليه
 الفتوى) وان دبر بجمع بعضهم العادة كما يسطه
 ابن التجهين فيباع ويؤجر ويضمن ويقتضد
 بجلده مصل ودوا ولو اخرج حيا ولم يصب
 قد لا يفسد ماء البر ولا النوب باقتضاه
 ولا يبيته ما لم يرد يده ولا صلاة سامله

مظهره واسما على القول بظاهرة منه لان لعابه نجس لقوله من لحم نجس افاده صاحب الجهر (قوله ولو كبر) فيه
 اشارة الى الرد على صاحب الجهر حيث فهم من تفهيد الاستصحاب بالغير فيما اذا صلى وهو حامل جردا ان
 لا تنصح الصلاة في الكبر مطلقا لانه وان لم يكن نجس العين فهو متنجس لان ماواه النجاسات والشارح تبع
 في ذلك صاحب النهر حيث قال ولما قل منعه بل قيد وبالم غير لبيان التصوير مكونه في كنه (قوله
 بشرط الحلاوى شذذه) بحيث لا يصل لعابه الى ثوبه لان ظاهر كل حيوان طاهر لا يتنجس الا بالموت
 ونجاسة باطنه في معدته فلا يظهركمها كتبصلة باطن المصلى كذا في الجهر (قوله ولا خلاف في نجاسة
 لجه) فقد قالوا ان سوره نجس لما أنه مختلط بعابه ولعابه يتولد من لحمه وهو نجس لاختلاط الدم المسفوح
 بأجزائه حال الحياة مع حرمة أكله فاندفع ما توهم اشكالا وهو أنه كيف يكون سوره نجسا على القول بظاهرة
 عينه فان هذا غلطه عظيمة عن فهم كلامهم فان قولهم بظاهرة عينه لا يستلزم طهارة كل جرم منه ثم هذا
 لا يظهري لما تقدم من الخلاف في طهارة لحم الذئب فان كان متافهوا وغيره سواء الجواب عن ذلك أن لحمه
 وان كان نجسا بالاتفاق لكنه يطهر بالذبح كقوله على الخلاف فاندفع الاشكال (قوله وطهارة شعره) فلا خلاف
 فيه بين من قال بظهوره ومن قال بنجاسته (قوله حلال يؤكل) على حذف أى التفسيرية واغراض لفظ
 حلال لانه لا يلزم من الطهارة الحل أى حل الاكل فان التراب طاهر غير حلال الاكل لا يذام وقوله بكل حال
 أى يجعل في الاطعمة والادوية وسواء كان اضروية أم لا قال في القاموس ومن فوائد أكله أنه مقو
 للقلب شمع للسوداوى مانع للنفقان والرياح الغليظة في الامعاء والسعوم (قوله وكذا نالجته) هي الجلد
 تكون عند السرقة من بعض الفلزات في بعض الاماكن يجتمع فيها الدم ثم يستعمل طبيا وهي تفتح الفم
 كفا في المنع (قوله مطلقا) مقابلة للتفصيل الذي ذكره الزيلعي حيث قال وناجفة المسكن كانت بحال
 لو أصابها الماء لم يفسد فمى طاهرة وانسلاف في الماخوذ من الميتة أمانا من الميتة فمى طاهرة بالاتفاق
 أبو السعود ويرد عليه أن المنفصل من الحي كيمته يقتضاه جريان الخلاف في الماخوذ من الميتة (قوله وكذا
 الزباد) فانه طاهر حلال وهو بوزن هباب الطيب وهو مسموح بجمع تحت ذنبها أى ذنب السور على المخرج
 فتسكن الدابة وتفتح الاضطراب ويطلب ذلك الوسخ المجتمع هناك بليطة أو خرقة وغلط من فسر الزباد بالدابة
 فانه في القاموس (قوله لاستحاله) أى كل من المسك والزباد الى الطيبة فلا يضر كون أصل المسك الدم والزباد
 عرقا لا يؤكل (قوله وطهره محمد) وعلى قوله فلا يزرع الماء بوقوعه الا اذا غلب على الماء فيخرج من أن يكون
 طهورا (قوله أصلا) مصدره وكذا لا تتفاء الشرب أو حال من التمر في يشرب أى انتهى الشرب استفا كليا أو انتهى
 ما يشرب ملتصقا بالكعبة فلا يشرب في حال من الاحوال ولا تدواى بأبو السعود عن الجوى فقوله لا لتدواى
 ولا لغيره بيان لانه ميم في قوله أصلا (قوله عند أبي حنيفة) وعند محمد يجوز مطلقا طهارته وقال أبو يوسف
 يجوز للتدواى (قوله اختلاف في التدواى) حال في النهاية من الذخيرة والاستشفاء بالمحرام يجوز اذا علم أن
 فيه شفا ولم يعلم دواء آخر وفي فتاوى حاشي خان معزى الى نصر بن سلام معنى قوله عليه السلام ان الله لم يجعل
 شفا لم فيما حرم عليكم محمول على الاشياء التي لا يكون فيها شفا فاما اذا كان فيه شفا فلا بأس بما لا ترى أن
 العطشان حل له شرب الخمر للضرورة اه وكذا اختاره صاحب الهداية في التبيين فقال اذا سال الدم من
 أنف انسان يكتب فاقعة الكتاب بالدم على جبهته وأخذه ويجوز ذلك للاستشفاء والمعالجة ولو كتب بالبول ان لم
 ان فيه شفا لا بأس بذلك لكن لا يتقل وهذا لان الحرمة مساقطة عند الاستشفاء ألا ترى أن العطشان يجوز له
 شرب الخمر والجائع يحل له أكل الميتة اه قوله في الجهر وتقل الجوى أن لحم الثور لا يجوز التدواى به وان تعين
 ولوا اختلط بغيره ولو كان الغيرة بالباعية ونقل ذلك من الصالحين والمرضى فان ذلك في التارخانية عن الثقة
 (قوله وهما عن الحارثي) أى القدسي الذي في الحارثي وهو الموافق للقول المتعمد معاهد لما في النهاية عدم
 التقييد بعدم دواء آخر وبأنه كان قلها المصنف اذا سال الدم من أنف انسان ولا يتقطع حتى يشفى عليه الموت
 وقد علم أنه لو كتب فاقعة الكتاب أو الاخلاص بذلك الدم على جبهته يتقطع فلا يرخص له فيه وقيل يرخص
 كذا رخص في شرب الخمر للعطشان في كل الميتة في الفحصة وهو الفتوى اه الا أن يكون الشارح أخذ هذا
 القيد من القريين القيس عليهما فان محل ما عند عدم وجود غيرهما ومن عبارة النهاية السابقة (قوله فملي)

ولو كبر او شرط الحلاوى شذذه ولا خلاف
 في نجاسته وطهارة شعره (والمسك طاهر
 حلال) يؤكل بكل حال (وكذا نالجته)
 طاهرة (مطلقا على الاصح) فتح وكذا الزباد
 اشياء لاستحاله الى الطيبة (وبول
 ما كحل اللحم (نجس) نجاسة مخففة
 وطهره محمد ولا يشرب) بوله (أصلا) لا
 لتدواى ولا لغيره عند أبي حنيفة وفرع
 اختلاف في التدواى بالمحرم وظاهر المذهب
 المنع كافي وضاع الجهر لكن نقل المصنف
 عنه وهناك من الحارثي وقيل يرخص اذا علم
 فيه الشفا ولم يعلم دواء آخر كبرنجس الخمر
 للعطشان وعليه الفتوى (فملي)

أي في بيان أحكام الأبار لما ذكر حكم القليل أنه ينصب كله عند وقوع النجاسة فيه حتى يراق كل واحد منهما بالماء
فمضافاً لا ينزح كله في بعض الصور فذكر أحكامه والمراد بنزح البئر نزح ما فيه من إطلاق اسم الحبل على الجبل
كقولهم جرى الميزاب ومال الوادي والمراد ما حل فيه من النجاسة في أخرج جميع ما فيها (قوله ليست بصحوان)
وأما أحكام الحيوان الواقع فيها فتأتي مفصلة (قوله ولو عتقت) وذلك لأنه لا فرق في الملبس بين الخففة والمخلطة
وهل إذا انصب الماء بصفحة فأصاب نحو ثوب هل تعتبر هذه النجاسة بالخففة وهو الظاهر أو بالمخلطة
يجزى (قوله أو قطرة بول) من حيوان ولو ما كولا على المعقد وسأني شأنا وشرا ولا تنزح في بول غارة في الأصح
ولا يجزى حبل الخ فتأمل (قوله أو ذنب غارة لم يسمع) وذلك لسريان النجاسة من محل القطع (قوله فيه
ما في القارة) فينزح منها عشرة دلو أو ان لم ينفع أو يتفح أو يمتط (قوله في بئر) وزن فعل فالهمزة في العين
ثم انهم لما جعوا على آبار قد مو الهمزة التي بعد الباء عليها وقلت الدنيا عتق ورس أنه اذا سكن ثاني
الهمزة من أبداً انضاف وزنه على هذا أفعال بتقديم العين على الباء كما أفاده في المسباح قال فيه ما فيه البئر
اتى أى مؤنثة ويجوز تحقير الهمزة وجمع القلة اثنتان الباء على أفعال ومن العرب من يظن
الهمزة التي هي عين الكلمة ويقدمها على الباء ويقول أبار فيجتمع همزتان فقلب الثانية أضافاً والثاني
أبوز مثل أفلس قال القراء ويجوز قلبه فيقال أبر وجمع الكثرة بشار مثل كآب وقته غير مبررة بالهاء ونضاف
بئر إلى ما يخصها فنه بئر مونة وبئر حاصلي لفظ حرف الحاء موضع بالمدينة مستقبلي المسجد وهي التي
وقتها أو طلبة الانصاري - وهه بئر مونة بالمدينة اه شجينا أجد المجاهدي رحمه الله تعالى (قوله على ما من)
من أن المعبر فيه أكبر رأى المبني به أو ما كان عشرين عشرين (قوله ولا عبرة بالعق على المعقد) وقيل هذا
اذا لم يكن عشرين عشرين في عشرين كان لا ينصب الا بالتفسير كذا في المتن وعزاء القرائن في شرحه
لا يوضح وجوبه الزاهدي وقواه ابن وهبان مخالفاً لما أطلقه جهور أصحاب وخزرجه في عقد القرائن على قول
من اعتبر الماء من غير إيجاب الطول والعرض غير قال صاحب البحر ولا يفتي أن هذا التصحيح لو ثبت لانهدمت
مسائل أصحابنا المذكورة في كتبهم (قوله ولو غارة يابسة على المعقد) مقابل ما في خزائنه الفناوى من أن القارة
اليابسة لا تنصبها الا أن ليس دباغة (قوله التنظيف) أى من دمه لأنه وان كان طاهر الا أنه في حقه خاصة (قوله
والمسلم المفسول) أما قبل غسله فيفسد بجر واحد محمول على أن نجاسة نجاسة خبث وأنها انما حكم بذلك بناء
على أن الغالب في دمه وقتئذ الشخص والافقد تقدم قريباً أن غسله الميت مستعمله (قوله مطلقاً) غسل أولاً
يناهر هذا الاطلاق على نجاسة الخبث لا الحدث ولا يقال إن ذلك كفر لأنه نجاسة اعتقادية الا أن يجاب بأن
التكريم بطهارته بالفضل خاص بالمؤمن ففصل الكافر لا يده طهارة (قوله كسطة) ظاهره ولو استبان بعض
خلقه وهو شافى ما تقرر من أنه حكم الولد فالذي ينبغي التفصيل بين غسله وعدمه اللهم الا أن يقال إن النجاسة
الما عليه من البله الماصية له الناقضة لوضوئها وفيه أن هذا الجواب لا يظهر اذا غسل قالوا في الجواب أن
يقال أنه لا يعطى حكم الولد من كل الجزئيات (قوله حيوان دموى) فيجده لأن غير الدموى لا ينصبها وان اتفح
أو تنفس في الماء أو العصير مخ (قوله غير مائي) أما المائي ولو دموى لا ينصبها (قوله لما من) أى في قول المصنف
ويجوز بما ذكر وان مات فيه غير دموى كزبد وروماتى موك (قوله وان تنفخ) سواء صغر الحيوان أو كبر لا تشار
البله في أجزاء الماء لأنه عند اتفاحه تنفصل بلة وهي نجاسة مائنة (قوله أو تمط) بأن زال شعره (قوله أو تنفس)
التفح أن يفرق عضو عن عضو (قوله ينزح كل ما فيها) ولا يجب نزح الطين في شيء من الصور لأن النار انما ودرت
بنزح الماء ولا يطعن المذهب بطلانها (قوله الذي كان فيها وقت الوقوع) فلوزاد حتى قبل الترح على ما كان
فيما حين الوقوع لا ينزح كما يفيد ظاهر هذا التقيد وسأني ما يفيد (قوله بعد انراجه) أما قبل الانراجه
فلا يفيد الترح شيئاً لأن الواقع فيها سبب نجاسته اومع بقائه لا يمكن الحكم بالطهارة أفاده صاحب البحر (قوله الا
اذا العذر كشف بخلخ) كان في السراج لو وقعت في البئر خشبة نجسة أو قطعة من ثوب نجس وتعد انراجهما
وتفحيت فيها طهرت النجاسة والقطعة من الثوب تبع الطهارة البئر (قوله فينزح) بالباء الموحدة وهو متعلق بظهور
بعده (قوله لا يعلل) فنه في الدلو وفي الجنبى وهو راجع الداية ونزحها أن يقل ماؤها حتى لا يبقى الله لونه أو أكثر
(قوله يظهر الكل) من الدلو والرشاء والبكرة ونواحي البئر والمستقى تبعاً لأن نجاسة هذه الاشياء نجاسة البئر

في البئر اذا وقعت نجاسة ليست بصحوان -
ولو عتقت منه أو قطرة بول أو دم أو ذنب غارة
لم يسمع ولو شمع نجسه ما في القارة (في بئر
دون المعقد) أو مات فيها أو انراجهما أو انى
على المعقد (أو مات فيها) أو انراجهما أو انى
فيها ولو غارة يابسة على المعقد الا الشهيد
التنظيف والمسلم المفسول أما الكافر
فنجسها مطلقاً كسطة (حيوان دموى)
غير مائي (لما من) وان تنفخ أو تمط (أو تنفخ)
غير مائي (لما من) وان تنفخ أو تمط (أو تنفخ)
ولو تنفس خارجها ثم وقع فيها ذكره الوانى
ولو تنفس خارجها ثم وقع فيها وقت الوقوع
(ينزح كل ما فيها) الذي كان فيها وقت الوقوع
ذكره ابن الكمال (بعد انراجه) الا اذا
ذكره خشبة أو خرقة متنجسة فينزح الماء
الى حدة لا يعلل نصف الدلو يظهر الكل تبعاً

تظهر بطهارتها السرج كذا في الخبر يظهر بها اذا صار خلا وكيد المستنجي تظهر بطهارة الحمل وسكرورة
 الابريق اذا كان في يده نجاسة وطية فجعل يده عليها كما صاب على اليد فاذا غسل اليد ثلاثا ظهرت العروة
 بطهارة اليد ولو سال التمسح على الاتجر ثم وصل الى الماء فزحها بطهارة لكل كذا في الخبر (قوله نزع قدر
 الباقي في الصبي) هذا ما على عدم اشتراط التوالى وهو المختار وقيل بشرط فلا بد من نزع كل الماء (قوله
 وليس بنجس العين) اما لو كان نجس العين كالخنزير والكلب على القول بأنه نجس العين فينجس البثرمان
 او لم يمت أصاب فيه الماء ولم يصب على القول بأن الكلب ليس بنجس العين لا ينجسه اذا لم يصل فيه الماء
 وهو الاصح وقيل بوجه منقلب الى الخارج فلهذا يفسد الماء بخلاف غيره من الحيوانات واما سائر الحيوانات
 فان لم يبد منه نجاسة توجب الماء وان لم يصل فيه الماء وقيدنا بالعلم لانهم قالوا في البقر ونحوه يخرج حيا
 لا يجب نزع شيء وان كان الظاهر اشتغال بولها على انقاذها للكن يمحط طهارتها بان سقطت عقب دخولها
 ماء كثيرا هذا مع أن الأصل الطهارة وان لم يعلم ولم يصل فيه الى الماء فان كان مما يؤكل لحمه فلا يوجب التمسح
 أصلا وان كان مما لا يؤكل لحمه من السباع والطيور وفيه اختلاف المشايخ والاصح عدم التمسح كذا في الخبر
 (قوله ولا به حدث) لعل ذكره هنا مبنى على رواية نجاسة المستعمل (قوله نزع الكل) أي واما تادولو
 (قوله والا) بأن كان طاهرا أو مكروها أو مشكوكا (قوله يندب حشرة في المشكوك) أو أكثر كما في النجاسة
 وقيل يجب نزع الجميع وكل ذلك احتياط (قوله وعشرين في القارة) أي التي أخرجت حبة وعلمه في النهر
 بأن سورهامكروه والغالب إصابة الماشع الواقف (قوله وأربعين في سنور ودجاجة) لانه مكروه وفي القهستاني
 وخسة في المكروه ولعل فيه واثنتين ونخرج غير الخلا فلا يندب وبه صرح في النهر والدجاجة بتلث الدال
 وتاؤها لوحدة للتأنيث (قوله كادى محمد) لعل ذلك مراعاة لرواية نجاسة المستعمل (قوله ثم هذا) أي
 الحكم المذكور فيما اذا أخرج الواقع من البثر حيا وليس بنجس العين وهو عدم نزع ما في البثر (قوله مطلقا)
 أي أصاب فيه الماء أولا (قوله على خلافه) وهو عدم نزع شيء (قوله لا نفي بولها شك) فيه تغلر لاقتضائه
 الصاحبة ان تحقق ذلك وليس كذلك في القارة اذا المتبادر من عبارة التمسح عدم التمسح ببولها مطلقا فاللائق
 بكلام التمسح التعليل فيها بأن البثر لا توجب بول القارة على الرابع صرح بذلك في الفرض وفي الشرب لا لا
 عن الفرض وفي بول القارة لو وقع في البرق ولان أهمهما عدم التمسح في المسئلة قولان في الشارح تعليله
 على أحدهما (قوله فان تعذر نزعها) بحيث لا يمكن الا يخرج عظيم كذا في شرح المنية (قوله لكونه معينا)
 أخذ من ذلك أن البثر يطلق على العين وغيره كذا في النهر (قوله وقت ابتداء النزع) والزائد لا يلزم نزعها كما مر
 والذي قدمه من ابن المكالم اعتبار وقت الوقوع (قوله يؤخذ في ذلك بقول رجلين) فاذا اقتدره بشي وجب نزع
 ذلك القدر لكونه ما ذاب الشهادة المزمعة بجر وظاهر ما في النجاسة الا اكتفاء بواحد لانه أمر ديني فيكفي بواحد
 رأ أكثر الكتب على القول (قوله لهما بادرة) اشترط ذلك باعتبار أن الأحكام انما تستفاد من علم أصله قوله تعالى
 طاسوا أهل الذکر ان كنتم لاتعلمون (قوله وقيل يفتى بما تميز الخ) هو مروى عن محمد وأبي به حين شاهد آثار
 بغداد فان غاب آثارها لا يزيد على ثلثية بصر (قوله وهذا أبسر) أي أسهل على الناس لئلا يفتى بضعفه
 اذ الحكم الشرعي نزع جميع الماء الحكم بخاصته فالقول بطهارة البثر لا يقتصر على نزع عدد مخصوص من الدلاء
 يتوقف على معنى يقتدره وفي ذلك بل المأثور عن ابن عباس وابن الزبير خلافه بجر (قوله وذلك) أي ما في المصنف
 أحوط لكونه موافقا للمأثور (قوله فان كان كادى) أي مثله في النجاسة ان قيل ان مسائل الآثار مبنية على اتباع
 الآثار والنص ورد في القارة والدجاجة والا كادى فكيف قسمتماعادها بما قلنا بعد ما استحكم هذا الامر
 صار كل ذي ثقب على وفق القسم في حق التمسح عليه كافي الاجابة وسائر العقود التي يأتي القياس جوازها
 ولا يفتى ما فيه فانه ظاهر في أن للرأي مدخلا في بعض مسائل الآثار وليس كذلك فالاولى أن يقال ان هذا
 الطائفة يطرق الدلالة لا بالقياس كما اختاره في معراج الدراية (قوله وكذا سقط) الاولى حذف كذا وان يقول
 من نحو سقط ويكون بيان الكفاف التي بمعنى مثل (قوله وسقط) له الشاة ما كان وجهه مثل وسقط وسقطان
 كالموس (قوله نزع كاه) أي ان أسكن والافلى مأمّر (قوله الى ستن نجا) اعلم أن الشتر المستحب لم يصرح
 في ظاهر الرواية وانما فهمه بعض المشايخ من عبارة محمد رحمه الله تعالى حيث قال نزع في القارة عشرون

ولو نزع بعضه ثم زاد في القدر نزع قدر الباقي
 في الصبي خلاه فقدم الموت لانه لو أخرج
 حيا وليس بنجس العين ولا به حدث أو ثبت
 لم ينجح شيء الا أن يدخل فيه الماء فيقترب بسوره
 فان نجح نزع الكل والا هو النجس ثم
 يندب حشرة في المشكوك لاجل الطهورية
 كما في المنية فزاد في السورة ودجاجة خلاه
 في القارة وأربعين في سنور ودجاجة خلاه
 كادى محمد ثم هذا اذا لم تكن القارة
 هاربة من مزر ولا الهز هاربا من كاه ولا
 الشاة من سبع فان كان نزع كاه مطلقا كافي
 الجوهرة تكن في النهر من الجنس القنوي
 على خلافه لان في بولها شك (فان تعذر)
 نزع كاه الكونه معينا (فبقدر ما فيها) وقت
 ابتداء النزع فله الملق (بأن يؤخذ في ذلك
 بقول رجلين) عدلين (لها بادرة بالماء)
 به يفتى وقيل يفتى بما تميز الخ (فان تعذر)
 ايسر وذلك أحوط (فاذا أخرج الحيوان
 غير متنفخ ولا متفصح) ولا سقط (فان)
 كان (كادى) وكذا سقط (فان)
 واخذ كبير (نزع كاه وان) كان (كاهة)
 وهرة (نزع أربعون من الدلاء) وجوبه الى
 ستن نجا

أو ثلاثون وفي الهزة أربعون أو خمسون فلم يرد به التفسير بل أراد به من الواجب والمستحب وليس هذا الفهم
 بل لازم بل يحتمل أنه لما قال ذلك لاختلاف الحيوانات في الصفو والكبر في الصغير ينزع الاقل وفي الكبير
 ينزع الاكثر وقد اختلفوا في بعضهم كما نقل في البدائع قاله في البحر وتكرره في آخره في النهر وأيد ما فهمه المشايخ
 والابطل أحمر الأباريق على الملا فارتأى (قوله وفارة) جمع فارة كذا في الصحاح وقيل اسم جمع وقيل اسم
 جنس جمع وهو المختار وهذا الخلاف يجري في كل ما يفرق بينه وبين واحد بلزامة أبو السعود (قوله كالبئر)
 أي من أن العشرين وجوب والتلثين نهي وأعلم أن ظاهر كلام المصنف أنه لو مات في البئر الحيوان الذي
 هو أصغر من الصفوور والصورة عماله دم سائل هو الحلية وله الفارة يكون عضو الكلى المذكور في الخلاصة
 من الاحكام ينزع فيه عشرة وعشرون أبو السعود عن الجوى قتل والذي قدّمه الشارح نزع العشرين
 في ذنب الفارة المشع فتزحه فيلذ كراوى (قوله وهذا) أي الحكم المذكور في الحيوانات الواقعة في البئر
 (قوله المعين) يجوز أن تكون الميم زائدة من عنت أي بلغت العيون ويجوز أن تكون أصلية من أمنت الأرض
 أي روت وما معين أي جاز أبو السعود (قوله وغيرها) أدخل في الغير بعض أهل العصر الصريح فأفتى في فارة
 وقت فيه بنزع عشرين منه كذا في النهر وهذا بناء على أن اسم البئر بضم (قوله بخلاف خصوصه) أي فانه
 لا يدخل في غير المعينة وهذا التمام إذا كان الصهر بجمع ليس من معنى البئر في كذا في النهر والصهر بجمع
 بوزن قنديل وعلاط حوض يجتمع فيه الماء كذا في القاموس (قوله وجب) في الصحاح الحب الحلية
 الكبيرة كذا في النهر (قوله يراق) أي يراق (قوله لتضيق الأباريق) أي على خلاف القياس فلا يطق
 بها غيرها نهر (قوله ونحوه) أي نحو ما في البحر والنهر (قوله ونقل) أي المصنف (قوله أن حكم الركية كالبئر)
 الركية بوزن عطية وجمعه ركايا كطبايا وهي من أسماء البئر وعليه فلا يظهر التشبيه اللهم إلا أن يراد بها الحفرة
 يقال ركة بمعنى حفرة كافي القاموس ومن أسماء البئر عادية وهي التي حفرت على عهد عاد وطوى وهي التي
 طويت أي غبت بالجار والابتر وأما المطلوبة بالشب فلا تعطى ورواها هي التي فيها عروج أفاده سيدي
 أحمد السجاعي تقدمه الله برحمته (قوله وعن الفوائد) أي ونقل المصنف عن الفوائد (قوله المظهور أكثره)
 أي المدفون أكثره (قوله كالبئر) أي في الاكتفاء بنزع القدر الواجب ومفهومة أنه إذا طهر نفسه أو أقله
 لا يعتبر بها (قوله وعليه) أي على ما في الفوائد (قوله ينزع منه كالبئر) أي الصهر بجمع فيفهم حكمه بالاولى والوزير
 بطريق المساواة أن غيرنا بينهما وأما أن كتلت لير من أفراد الحب فالأمر ظاهر وحينئذ لا يحتاج إلى التنبه
 عليه (قوله انتهى) أي ما نقله المصنف (قوله فان لم يكن) محقق على محذوف تقديره هذا إذا كان لهادلو (قوله
 غابص صاعا) هو ثمانية أطلال وقيل عشرة أطلال كل رطل مائة وثلاثون درهما وهو البقدادى والاول
 أصح لتقديرهم الصاع بما يصح العاوار بعيز درهما من عدس أو ماش وذلك ثمانية أطلال (قوله وغيره)
 أي غير الدلو المذكور بأن كان أصغر أو أكبر (قوله يستحب به) فالوزن القدر الواجب بدلو واحد كبير أجرا
 وحكم بطهارته لو هو ظاهر المذهب لانه قد حصل المقصود وهو إخراج الصدر الواجب كذا في البحر ولو نزع بدلو
 صغيرا ذهب بالكبير وبكفى ملأ كذا الدلو لأن لا أكثر حكم الكل (قوله وان قل) ثم إن عاد لا يجب شيء كذا
 في النهر (قوله ويرى بعضه) أي أن كان لها عينان يخرج الماء من هذين يجري في هذه أو غيرها فغذا فصار الماء
 يخرج منه حتى خرج بعضه ظهرت لوجود ذنب الطهارة وهو جريان الماء وصار كالطوفان إذا انقضى فأجرى
 فيه الماء حتى خرج بعضه بحر (قوله وغوران قدر الواجب) ولا يعود نجسا إذا صب أسفله أما إذا غاور ولم يصف
 أسفله فالاصح العود بجر من السراج الواجب (قوله بطريق الدلالة) فانه يفهم من النص نزع العشرين مثلا فصار
 زاد من جثة الفارة ولم يبلغ جثة النور بالاولى وفيه إشارة لما قدّمنا من السؤال والجواب (قوله كفارة مع هزة)
 قال في السراج الواجب لو أن هزة أخذت فارة فوفاها جميعا في البئر أن خرجنا حينئذ لم ينزع شيء أو مستثنين نزع
 أربعين أو الفارة تميتة فقط فعشرون وان جرحه أو بالث نزع جميع الماء أنه نهر وفي قوله أو بالث ما قدّمنا
 (قوله والست كشاة على الظاهر) أي أخذ صاحب البحر من أجل الثلاثة كالهزة فان الهزتين كذا وقوله على الظاهر
 أي ظاهر الرواية كافي المصنف وأخذ محمد ومقاتله قول أبي يوسف وبينه في البحر (قوله منقطة) هو حكمه
 سواء كان الوازع فارة أو غيرها (قوله من وقت الوقوع) أي وقع الفارة أو الحاجة (قوله ان علم) المراد به ما ينع

(قوله كالبئر) (قوله وفارة) (قوله العشرين)
 إلى ثلاثين كما مر وهذا بضم المعين وغيرها
 بنحو خلاف فحواه حرج بجمع وحج - بنحو راق
 الماء كله لتضيق الأباريق كذا في البحر
 قال المصنف في - وأشبهه على الكثر الركية
 في انتق ونقل عن الفوائد أن الحكم الركية
 كالبئر ومن الفوائد أن الحب المظهور أكثره
 في الأرض كالبئر وعليه فله صهر بجمع والوزير
 الكبير ينزع منه كالبئر فافهم هذا الصهر بجمع
 انتهى (قوله ولو ساء) وهو دلو نك لتبرقان لم
 يكن فابسط صاعا وغيره يستحب به وبكفى
 ملأ كذا الدلو ونزع ما وجد وان قل ويرى أن
 بعضه وغوران قدر الواجب (قوله كالبئر) كما أنه
 وفارة في الجنة (كفارة) في الحكم (قوله فالحق
 ما يزدجاجة وثمة كذا جاجة) فالحق
 بطريق الدلالة بالأصغر كما أدخل الأقل في
 الأكدر كفارة مع هزة ونحو الهزتين كشاة
 اتعافا ونحو الفارة ب كفارة والثلاث إلى
 الخمس كسرة والست كشاة على الظاهر
 (قوله يحكم بصلواته) منقطة (من وقت
 الوقوع ان علم

غلبة الظن (قوله والاول) بأن لم يعلم ولم يطلب على الظن كذا في النهر (قوله ان لم يتفح) أي ولم يتفح ولم يقطع (قوله وهذا) أي الحكم بنجاسة البقر وما وليه (قوله والغسل) أشار به كره إلى أن الاقتصار على الوضوء انشاق (قوله يقطع للكلاب) واستأثره في البدائع وجرم به بسغة قاله شافعي بطعم للكلاب وقال بعضهم يعلق المواشي (قوله من شافعي) أي أو داودي المذهب كافي الجبر والذي يظهر أن ذلك لكونه ما يقولون بتنجسها في الحال وحسنه في معتد مذهب الصاحبين في حكمهما (قوله أما في حق غيره) أي غير ما ذكر من الفروع الثلاثة (قوله كغسل ثوب) أي من نجاسة كأيافي (قوله فيحكم بنجاسته في الحال) من غير امتداد لانه وجد النجاسة في الثوب ومن وجد في ثوبه نجاسة أكثر من قدر الدرهم ولم يدر متى أصابته لا يبعد شيئا بالانفاق وهو الصحيح كذا في المحيط والتبصر بمر قال الحلي إذا كان يلزمهم غسل الثياب لكونهم مفسوخة بماء البئر مع تقدم حال العلم بأشغال البئر على الفارة وما وليه أو ثلاثة أيام كيف يكون الحكم بنجاسة الثياب مقتصر الاستدلال فهذا لا ينع على قول الامام لانه يوجب مع الغسل الاعادة ولا على قولهما لانه لا يوجب غسل الثوب أصلا كذا في النهر على أن نجاسة الثوب متعينة والتطهير مشكوك فيه فقتضاه اجاؤه على النجاسة الاصيلة واعادة الصلاة التي صليت به بعد غسله وقوله مع تقدم حال العلم الخ فيه نظر (قوله وهذا) أي ما تقدم من الحكم بالتبصر في الوضوء والغسل مستندا وفي الثوب مقتصر (قوله لو ظهر من حدث) بعم لوضوء والغسل (قوله أو غسل) أي الثوب عن خبث ولا يظهر هذا التفصيل في الميزان فذكر (قوله والام يلزم نفي) أي ان وضوءا أو اغتسل من غير حدث وغسل الثوب لانه نجاسة لا يلزمه اعادة صلاة ولا غسل ثوب لان مقتضى اعادة الصلاة وجدوه الطهارة الاولى في المنع شك لان الماء صار مشكوكا في طهارته ونجاسته والصلاة لا تبطل بالشك بخلاف الاول فان المانع ثبت فيه يقين وهو الحدث الاصغر أو الاكبر ونجاسة الثوب وفي الميزان شك فإداه أبو السعود (قوله بلياليها) أشد ذلك من ذكر الايام بلفظ الجمع لان كلاهما إذا ذكر بصيغة الجمع شمل الآخر (قوله أو تفسخ) انما لم يقتصر على أحد هلالا لانه لو اقتصر على التفسخ لا وهم اعادة أقل من هذه المدة عند الافتاخ ولو اقتصر على الافتاخ لا وهم اعادة الاكثر في التفسخ لان افساد الماء معه أكثر نهر (قوله استسنا) هو طلب الاحسن من الامور وقيل ترك القياس والاخذ بما هو الارفق للناس وقيل هو طلب السهولة في الاحكام فيما ينبت به انطاس العام وحاصل هذه العبارات أنه ترك العسر اليسر قال الله تعالى يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر وقال عليه الصلاة والسلام خير دينكم اليسر وقال صلى الله عليه وسلم لما ذوى على يسر ولا تعسرا اه ما قاله بعض المشايخ ودليل قول الامام أن في ذلك احاطة على السبب الظاهر وهو الوقوع في الماء عند خفاء السبب وذلك واجب فيجب اعتباره دون الموهوم وهو الموت بسبب آخر والافتاخ دليل التقدم في قدر بثلاث وعدم الانتاخ دليل قرب العهد فقد رناه يوم وليه (قوله وقال من وقت العلم) وهو التماس لأن اليقين هو يتقن الطهارة فيماء ضي لا يزول بالشك وهو النجاسة لا تحتمل أنها مانت في غير البئر ثم ألتزم الراجح العاصفة أو بعض السفها أو البيان أو الطير وقاسا على النجاسة اذا رآها في ثوبه وعلى المرأة اذا رأت الدم في كرسفها ولا تدوى حتى نزل فاته يقتصر على وقت الرؤية (قوله قبله) أي قبل العلم (قوله قبل ويهني) فانه التاب حيث قال ان قولهما هو المختار وانما يعقبيل لرد العلامة فاسمه لخالقته لعمامة الكتب فقد رجع دليله في كثير منها وهو الا حوط نهر والاولى للتأخر أن يقول قبل وهو المختار لانه لا يلزم من الاختيار الاقتابه وحيث وجبت الاعادة على قول الامام فالعاد الصلوات الخمس والوتر وسنة الفجر أتماعا لنقول بوجودها فالامر بظاهره وعلى القول بغيره فبالنظر الى القول بالوجوب (تتمة) في الذخيرة لا بأس برش الماء النجس في الطريق ولا يسقى للهاثم وفي خزائن الفتاوى لا بأس بأن يسقى الماء النجس للبقر والابل والغنم (قوله أعاد من آخر احتلام) أي أوجاع كذا في البدائع ومراده بالاحتلام النوم لانه منبه بدليل ما نقله في المحيط عن ابن رستم أنه بعد من آخر فومة نامها فيه اه بجر وفي التمرح لقف ونشر مرتب (قوله ورماف) هذا ظاهر اذا وقع لرماف ولم يبينوا حكم ما اذا لم يقع له ولا جل هذا واقه أعلم روى ابن رستم أن الدم لا يجيد فيه لان دم غيره قد يصبه والظاهر أن الاصابة لم تتقدم زمان وجوده بخلاف التي فان من غيره لا يصب ثوبه فالتأخر أنه منه فيعين وجوده من وقت وجود سبب خروجه حتى لو سكن الثوب بما يلبسه هو وغيره

والاخذ يوم وليه ان لم يتفح وهذا في حق الوضوء والغسل وما عجز به فيهم للكلاب وقيل يباع من شافعي أما في حق غيره كغسل ثوب فيحكم بنجاسته في الحال وهذا لو ظهر من حدث أو غسل من خبث والام يلزم نفي اجابا وهرمة (ودنه ثلاثة أيام) بلياليها (ان انتفخ أو تفسخ) استسنا وقال من وقت العلم فلا يلزم نفي قبله قبل ويهني فروع وجد في ثوبه ضا أو بولا أو دما أعاد من آخر احتلام وبول ورماف

يستوعبه حكم المني والدم واختار في المحيط ما رواه ابن وسيم ذكره في البحر وقوله والظاهر أن الأصابع
 الخ لا يظهر في الجفاف (قوله ولو وجد في جيبه) أي مضرته (قوله فان لا تنقب فيها) أي منفذ تدخل من مثله
 المارة لا مطلقا كما لا يخفى (قوله أعاد) أي الصلاة وسجود التلاوة (قوله مذ وضع القطن) أي أن استدام لبسها
 (قوله فتلاوة أيام لو متنتفة) هذا التقيد لصاحب النهر حيث قال وينبغي تقييده بكونها متنتفة أو ناشفة
 وإن لم يكن أعاد وما وليه والذي في التبيين والمحيط إعادة التلاوة مطلقا (قوله في الأصبع قبض) ومقابل
 الأصبع القول بالتبليس عند تحقق بولها (قوله بجفرا) انظر بالفتح واحد انطروا بالضم مثل قرء وقرء ومن
 الجوهري أنه بالضم كبسند وجنود والواو بعد الراء غلط وعبارة المصنف صادقة بأن يكون عدم الترح
 اظهارة أو لغوه للضرورة لتعذر الترح زعم كونه نجسا وهو ما قولان ولم يذكر واغادة هذا الاختلاف
 لانهم اتفقوا على سقوط حكم النجاسة وأقول يمكن أن تظهر فيها ولو وجد نجسا على ثوب أو مكان ونعمة ما هو
 حاله لا يجوز الصلاة فيه على الثاني لانتفاء الضرورة وتجهز على الأول نهر وفيه نظر إذ مقتضاه
 عدم جواز التطهر بهذا الماء حيث وجد غيره والأقوى الطهارة والدليل عليها الإجماع العملي فإنها في المسجد
 الحرام مقبلة بما يكون منها من غير تكبير من أحد من العلماء مع ورود الأمر بتطهير المساجد وروى أبو أمامة
 الباهلي أن النبي صلى الله عليه وسلم شكر الحمامة فقال أنها أكرت على باب الغار فجزاها الله تعالى بأن جعل
 المساجد ماؤها (قوله وكذا سابع طبرقي الأصح) صححه في المبسوط وقيل نجس وصححه قاضي خان كما في النهر
 (قوله تعذر صونها) هذا التعليق يدل على أنه محقق لا ظاهر وقد علت المعتقد (قوله كرؤس ابر) ومثل الرؤس
 الجملة الأخرى (قوله وغبار نجس) بالاضافة وعدمها في الجيم الفتح والكسر (قوله وبهرق ايل) استحصانا
 والقياس أن يتنجس الماء مطلقا لوقوع النجاسة في الماء النليل وجه الاستحصان أن آثار القملوات ليس لها
 جازم فأتخذ الرياح ما بعثرته الموائح حواها وتلقه فيها فجعل القمل غشا للضرورة والصحيح عدم الفرق بين
 الأمصار والنفقات لشمول الضرورة في الجملة ولا فرق في هذا بين الرطب واليابس والصحيح والمنكسر والروث
 والبحر والخبيث فالتقييد بالابل والغنم والبعير ليس احترازا يا وانفي بالكسر واحد الاختاء وهو ما يكون
 الذي ظلف كالبحر من شئ البحر من باب ضرب وبهرق من حذ منع والروث للقرس والبغل والحار من راث
 يروث من حذ نصر (قوله في محلب) بكسر الميم ما محلب فيه صحاح (قوله وقت الحلب) وذلك للضرورة لانها
 تهرع عند الحلب عادة لا فيساوراء ذلك كذا في النهر (قوله فريتا) أي البعرتان قديده تبع للبعير وفهم
 منه أن حكم الثلاث ليس كذلك منع والذي في الهداية والنهاية وغاية البيان والمعراج التعبير بالبعير مطلقا
 كما يؤخذ من البحر في الشر بلاية عن القبض ولو وقع البحر في المحلب عند الحلب فرجى من ساعته لا يفسد
 اه أبو السعود والذي يظهر عدم الاحتراز بالتقيد لان هذه النصوص مطلقة وما حكماء المصنف أخذ
 بالمفهوم والعريج أولى ثم التقيد بالبعير في المحلب لا بد منه فأنما الخي اذا وقع نجس لكونه ماء (قوله
 فورا) فعدم التبليس مقيد بعدم المكث اه أبو السعود (قوله قبل تهنت) أي اذا انتهت فنجس لسريان أجزا
 النجاسة فيه ومن هنا أخذ النجاسة بالثني (قوله وتلون) ينبغي ذكر الاثر ملنا غير مقيد باللون اه أبو السعود
 (قوله والتعبير بالبعيرين اتفاق) أي بالنظر الى البرق ظاهر وذلك لانه اختلف في الحد الفاصل بين القليل
 والكثير على أقوال صحح منها أن الكثير ما لا يخلو لو من بعرة ما في المصنف قال في البحر يظهر بهذا أن ما
 ذكره في المتن من البعيرتين لا شامة الى أن الثلاث تبسبى على قول ضعيف بناء على أن مفهوم العدد
 الواقع في عبارة محمد في الجامع الصغير معتبر ولا يتم هذا أن لو اقتصر محمد على التعبير بالبعيرتين ولم يقتصر
 فانه قال اذا وقعت بعرة أو بعيرتان في البئر لا يفسد ما لم يكن كثيرا فاحشا والثلث ليس بكثير فاحش اه وأما
 بالنظر للصليب فقد علت ما تقدم من الهداية وغيرها ونقله الشرنبلالي عن القبض (قوله لان ما فوق ذلك
 كذلك) أي ما فوق البعيرتين لا ينجس (قوله ولذا) أي لكون التعبير بالبعيرتين اتفاقا والمراد القليل وأنت خير
 بأن المصنف حكى قولين واعتقد الأخير فافعله الشارح من جعل سابق المذهب ولا حقه قول واحد عملا لا ينبغي
 (قوله قبل القليل الخ) كتابه بقبيل ليس تضعيفه وشابهه ما لا يخلو كل دلو من بعرة وجمع وقيل غيرة لأن
 وعلى كل حال الأولى للمصنف حذف قبل لانه يقتضي أن التقيد بالبعيرتين قول محمد وقد علت ضعفه (قوله

ولو وجد في جيبه قارة ميتة فان لا تنقب فيها
 أعاد مذ وضع القطن والافسلة أيام
 لو متنتفة أو ناشفة والافسوم ولبسة
 (ولان) في بول فارة في الأصبع قبض ولا
 (بجفرا) وعصفر (و) وكذا سابع طبرقي
 في الأصح تعذر صونها عنه (و) لا يتأخر
 بول كرؤس ابرو غبار نجس (لغوه) من
 (وبهرق ايل وغنم كما) يعني (لو) وقتنا
 في محلب وقت الحلب فريتا (فورا) قبل
 تفنت وتلون والتعبير بالبعيرتين اتفاق
 لان ما فوق ذلك كذلك ذكره في التبسب
 وغيره (و) لذا قال (قبل القليل المعتد به

قوله أن لو اتهم فكذا في الأصل ولعل
 ما رواه الأول واقصر تأمل اه

أيسقطه التطهر المحدث والتام نتيجة أي ما ينسب إليه من الخطأ (قوله وعليه الاعتقاد) وفيه حراج
منه في الاختلاف (قوله بقدر حال يظهر للنفس أثر) هو قول الخطأ وتعبيره بالآثر أولى من اقتضاه صاحب
الشرح في الطهر والريح فإن لم يكن في ماء البئر أثر فهو طاهر وإن كان ينهض ما يباع والافه ونجس وإن كان
ينهض ما يباع وقيل قد يذوب خمسة أذرع وقيل بسبعة (قوله ويستبرأ من الخ) لما فرغ من بيان فساد
الماء وحده بما يعتبر وقوعه في الحيوان فيه ذكرهما باعتبار ما يتولد منها والسوربه موزع العين
التي يجبه الشاب في الأفا وفي الخوض ثم استعملية الطعام وغيره (قوله اسم فاعل) قياسي والسماح
بما رشح (قوله لا تخلطه بلعابه) أنه لا يجزأى ولعابه منوله من لجه فاعتبره طهارة ونجاسة وكرهه
في شكا من (قوله فسور آدمي) إنما كان طاهر إلا أنه ما يتولد من لحم طاهر وإنما لا يؤكل لكرهه
في قوله ولو جنى) فان قيل ينبغي أن نجس سور الجنب على القول بنجاسة المستعمل لسقوط الفرض بهذا
الشرط على الراجح قلنا المستعمل هو المشروب لا ما بقي (قوله أو كفرا) لان نجاستهم اعتقادية لاحسية
تحتين النبي صلى الله عليه وسلم إياهم من الميت في المسجد أفاده صاحب البحر (قوله أو امرأة) ولو كانت
أولفها لم يروى مسلم وغيره عن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت كنت أشرب وأنا تاض فأناؤه النبي
صلى الله عليه وسلم فضع فاه على موضع في (قوله نعم بكرة) يفيد إطلاقه الكراهة أنها تحريمية (قوله
لا استلذا) هذا إذا كان أحدهما أجنبيا من الآخر فلو كانت زوجته أو أمته لم يكره قال شيخنا ويستفاد
منه كراهة الحلاق الأمر إذا وجد الملوقة رأسه من اللذة ما يزيد على ما لو كان ملصقا اه فكرهه التكنيس
في الحجام إذا كان المكس أمر دبالا في اه أبو الهود ومثله كراهة الغمر للرجلين واليدين من الأمر (قوله
واستعمال ريق الغير) غير ناف أن التعليل به يشمل ما إذا استعمل رجل سور وجل آخر والمرأة سور امرأة
أخرى مع أنه لا استلذا فلا اقتصار على التعليل الأول هو الظاهر وهذا واقعه أعلم اقتصر عليه في المهر انتهى
أبو الهود (قوله وهو لا يجوز) يؤيد كراهة التحريم (قوله وما كول لحم) يستثنى منه الإبل والبقر الجلالة
والداجية الخلافة كافي البحر فان سورهم مكروه (قوله ومنه الفرس في الأصح) وهو ظاهر الراية من الإمام
فهو قوله ما وكراهة لجه عنده لاحترامه لانه آله البهاد لا نجاسته فلا يؤثر في كراهة سور بهر والفرس اسم
جنس كالحمار (قوله الذكرا والاني) (قوله ومثله ما لادم) أي سائل سواء كان يبعش في الماء أو في غيره بهر
(قوله طاهر اللحم) محترز ما يأتي من قوله وشارب خراخ (قوله قيد السكل) لا آدمي وما كول اللحم وما لادم له
(قوله طاهر) أي في ذاته طهور رأى مطهر لغيره من الأحداث والأخبار (قوله بلا كراهة) أي مطلقا ولو تنزهية
لا الذكورة في سياق النبي نعم (قوله وسور خنزير) إنما كان نجاسة نجاسة عنه لقوله تعالى أولم خنزير فانه
رجس والرجس النجس والصغير عائله لغيره بهر وقد رشحنا في الاشارة الى أن لفظ خنزير محروور فيجتمل
أن يكون بالصف على ما قبله وهو لا يجوز فالزم العطف على معمولي عاملين الأول من المعمولين آدمي والثاني
طاهر الأول معمول بالإضافة على ما قبل والثاني معمول للمبتدأ الذي هو سور فيكون خنزير معطوفا على
آدمي ونجس مطلقا على طاهر ويحتمل أن يكون جزمه بإضاف الحذف بإبقاء عمله بعد الحذف وهو وإن جاز قليل
فالأولى الزم على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه فهو من عطف الجمل (قوله وكلب) سور بهر
عنه أصحابنا جميعا على القول بنجاسة نجاسة عنه قطا هو وأما على القول المصحح بطهارة نجاسة عنه فلان لجه نجس ولعابه
متولد من لجه ولا يلزم من طهارة نجاسة طهارة سور بهر نجاسة لجه ولا يلزم من نجاسة سور بهر نجاسة عنه كذا
في البحر (قوله وسباع بهائم) لهنه صلى الله عليه وسلم عن أكل كل ذي ناب من السباع والظاهر كونه للنجاسة
والمراد بالسباع هو الأسد والثهد والقر (قوله فور شربها) أما لو مكث قدر ما يقلقه بلعابه ثم شرب لا ينجس
وهو مذهبهم بقوله ان تردد في فيه من البراق بحيث لو كان ذلك الخمر على ثوب طهرها ذلك البراق طهره عند
الإمام ولي يوقف ههنا اعتبارا حسب عده للضرورة وكذا لو أصاب عضو نجاسة فحسها حتى لم يبق أثرها أو فاه
المصغوب على تدي أمته ثم صبه حتى زال الأثر طهرها خلافا لمحمد في جميعها (قوله لا يستوعبه اللسان) أي لا يبعه
(قوله فور كل فائز) أما إذا اعتقها حتى غلب طهارة طهر سورها (قوله مفاط) وقيل يحتمل كقول ما يؤكل
والفريقين ترجيح الأول بهر (قوله بخلافة) أي غير محبوسة وقيل يضبط بالجميع وهي التي تأكل الجمل والنجاسات فاه

ما يستقله الناظر والكثير يعكسه وعليه
الاعتقاد) كافي الهداية وغيره لأن آيا
خشفة لا يقدّر شيئا يرى وفتح البعدين
البئر والبوعدة بقدر ما لا يظهر للنفس أثر
(ويستبرأ من الخ) اسم فاعل من استبرأ
أفنى لا تخلطه بلعابه (قوله آدمي) مطلقا
ولو جنى) أو كافرا أو امرأة ثم يكره سورها
للرجل كمنه لا استلذا واستعمال ريق
الغير هو لا يجوز مجتبي (وما كول لحم)
ومنه الفرس في الأصح ومثله ما لادم له
(طاهر اللحم) قيد للسكل (طاهر) مطلقا
سراة (د) سور (خنزير وكتب وسباع بهائم)
ومنه اللوز البنية (وشارب خراخ فور شربها)
ولو شربه طهره لا يستوعبه اللسان فنجس
ولو بعد زمان (وهو فور أشكل فآثره نجس)
مفاط (د) سور بهر (داجية بخلافة)

أبو السعد فيه بعد (قوله جلالة) هي التي تاكل الجلة بالفتح وهي في الأصل البعثة وقد يكتفى بهم عن العذرة
وهي هنا من هذا القبيل كما أشار إليه في المغرب بحروته في الكراهة بحبسها فإذا حبست في بيت وعلقت فيه
فلا كراهة لعدم النجاسة ونحو الحاجة تحبس ثلاثة أيام والثلاثة أيام والابل والبقرة عشرة وهو المختار على
الظاهر (قوله وسباع طير) هي كالصقروالبازي والقياس نجاسته لنجاسته له الحزمة أكله ووجه الاستصحاب
أنها تشرب بمقارها وهو عظم جاف طاهر لكنهما تاكل الميتات والجيف غالباً فثبت المدحاجة الخلة فأورث
الكراهة بجر (قوله لم يدرهم بهاءهارة منقارها) أشار بذلك إلى رواية أبي يوسف المختارة أن الكراهة لتوهم
النجاسة في منقارها لا لوصولها إلى الماسق ولو سككت بحبوسة يعلم صاحبها أنه لا قدر في منقارها
لا يكره التوضي بسورها واستحسن المتأخرون هذه الرواية وأقواها (قوله وسواكن البيوت) كالحية والقائمة
(قوله للضرورة) بيان ذلك أن القياس النجاسة لحمة لحمها لكن ساقطت به الطواف المذكورة في الهرة
وثبت الكراهة لتوهم النجاسة والعلية في الهرة طاروياً أنها من الطوائف عليهم السلام والمواقف ومنها أن
الطوائف من الخدم والصغار الذين سقط في حقهم الجباب والاستثناء في غير الاوقات الثلاثة التي هي
قبل الفجر وبعد العشاء وحين الظهيرة التي ذكرها الله تعالى إنما سقط في حقهم دون غيرهم للضرورة
وكثرة مدخلهم بخلاف الأحرار البالغين فكذلك يعني عن الهرة المدحاجة اه بجر (قوله معكروه) إذا أطلق
المكروه في كلامهم فالمراد منه التحريم إلا أن ينص على كراهة لتسريته قال أبو يوسف قلت لابي حنيفة رحمه
الله تعالى إذا قلت في شيء أنكروه فما رأيك فيه قال التحريم اه منح (قوله تنزه في الأصح) وهو ظاهر
ما في الأصل حيث قال فان توضحا بغيره فهو أحب إلى وبذلك قال الصكرخي ومال الطحاوي إلى كراهة
التحريم نظر إلى حرمة لحمها (قوله كما كاه لغيره) أي ككل حورما والمراد منه ما يقتضيه من طعام وخبز
خله لا يكره فالكراهة إنما هي في حق الفتي لأنه بقدر على غيره (خرج) تكره الصلاة مع حمل مأسوره مكروه
(فائدة) ستة أشياء ذكرت النسيان أكل سوز الفأرة والقضاء الفقه الحية والبول في الماء الراكد وقطع المقطار
وضغ العلق وأكل التفاح ومنهم من ذكره حديثاً لكن قال أبو الفرج بن الجوزي أنه موضوع (قوله وسور
حمام) الحمام اسم جنس يعم الذكروالانثى (قوله في الأصح) غلبه القول بنجاسته لأنه يشتم بول الانثى ووجه
الأصح أن شتم البول أمر موهوم لا يغلب وجوده فلا يؤثر في إزالة الثابت (قوله أنه حارة) الأولى أن لان
حمار يستعمل للمذكروالمؤنث بلاناء ووجه ما ذكر أن الام هي الممتربة في الحكم (قوله فطاهر) الأولى أن يقول
فغير مشكوك فيه قال في البحر ولا يكره لحم البغل المتولد منه ما كادروى عن محمد وفيه عن الرازي البغال أربعة
بغل يؤكل بالاجماع وهو المتولد من حمار وحشي وبقرة وبغل لا يؤكل بالاجماع وهو المتولد من أنثى أهلى
وبغل وبغل يؤكل عندهما وهو المتولد من ثعل وحمار أن وحشي وبغل يذبح أن يؤكل عندهما وهو المتولد
من رمكة وحمار أهلى (قوله ولا عبرة لغيره الشبه) أي في تحريم الاكل وتعليله ونجاسته السور وطهارته وفيه
رد على مسكين حيث اعتبره (قوله بجل) أكل ذئب ولده شاة) ولم أر حكم ما لو ولدت آدمياً والقاعدة وهي
اعتبار الام نعمه (قوله يستلزم طهارة السور) أي تكون طهارة السور لازمة لحمل الاكل (قوله وما نقله
المصنف عن الاشياء) الصواب عن القوائد الناجبة وعبارة المصنف وفي القوائد الناجبة لا يجل أكل من
أحد أبويه ما كولد ولا ترغوما كولد على الأصح فإذا نزل كلب على شاة لا يؤكل الولد وإذا نزل الحمار على فرس
فولدت بقل لا يؤكل والاهلى إذا نزل على الوحشي فتح لاقبوز الاخصية به اه (قوله قال شيخنا) يريد به
الرملى عند الاطلاق (قوله أنه غريب) لتعريفه اعتبار الام المشهورين المحققين (قوله مشكوك في طهوريته)
الأصح أن دليل الشك والتردد في الضرورة فان الحمار يربط في الذود والاقية فيشرب من الاواني والضرورة
أثر في إسقاط النجاسة كما في الهرة والفأرة إلا أن الضرورة في الحمار دون الضرورة فيهما لدخولهما
مضائق البيت بخلاف الحمار ولو لم تكن الضرورة ثابتة أصلاً كما في الكلب والسباع لوجب الحكم بالنجاسة
بلا اشكال ولو كانت الضرورة فيه مثل الضرورة فيهما لوجب الحكم بإسقاط النجاسة فلما ثبتت الضرورة
من وجه دون وجه واستوى ما يوجب الطهارة والنجاسة تيسر لقطع المراض فوجب المصير إلى الأصل
والأصل هنا شاة أن الطهارة في جانب الماء والنجاسة في جانب الغالب لأن له وجهين كما ينشأ وليس أحدهما

وايل ويقر جلالة لا احسن ترك المدحاجة بجر
الابل والبقرة حسانى (وسباع طير) لم يعلم
وبها طهارة منقارها (وسواكن البيوت)
طاهر للضرورة (مكروه) تنزه في الأصح أن
وبغيره والالم يكره أمبلا كما كاه لغيره
(و) سور (حمار) أهلى ولو ذكر في الأصح
(وبغل) أنه حارة فطاهر ما وبقرة ولا عبرة لغيره
تولد من حمار وحشي وبقرة ولا عبرة لغيره
الشبه لتعريفهم بجل أكل ذئب ولده
شاة اعتباراً للام وجواز الاكل يستلزم
طهارة السور كما لا يخفى وما نقله المصنف من
الاشياء من صحيح عدم الحل قال شيخنا أنه
غريب (مشكوك في طهوريته)

بأنه من الإلزام بقى الأمر مشكلاً بحسب وجه طاهر من وجهه فكان الاشكال عند علماءنا بهذا الطريق لا لاختلاف في وجهه ولا لاختلاف العصابة في سوره كذا في البصر (قوله لا في طهارته) وقيل الشك في طهارته وقيل فيها مع انفساقهم أنه صلى الله عليه وآله لا ينصب الووب والبسند والماء ولا يرفع الحدث فلذا قال في كشف الاسرار ان الاختلاف اظهر لأن من قال الشك في طهارته لا في طهارته أراد أن الطاهر لا ينصب به ووجب الجمع بينه وبين القرب لا أنه ليس في طهارته شك أصلاً لأن الشك في طهارته انما نشأ من الشك في طهارته اهـ ومن يتأمل ما قدمناه عن البصر يجزم بأن الشك في طهارته قطعاً (قوله اعتبار الاجزاء) الماء المستعمل فيجوز الوضوء بالماء ما لم يغلب عليه كذا في التمر (قوله قولان) قد عرفت أن المعتقد أن الشك في الطهوية فيكون مطهر النجاسة كالمستعمل ولذا اعتبرت الاجزاء عند الخلطة وجاز الوضوء ما لم يغلب على الماء وذلك لدليل الطهارة (قوله فيوضاً به) لو قال المصنف فيطهر به لكان أهم وإن كان الجواز في أحد ههنا يستلزم الجواز في الآخر أعني الوضوء والغسل (قوله أي يجمع بينهما احتياطاً في صلاة واحدة الخ) حتى لو وضأ بسورة الجمار وصلى ثم أحدث وتيمم وصلى تلك الصلاة أيضاً لم يجمع بين الوضوء والتيمم في حق صلاة واحدة وهو الصحيح ولو أصاب ماء مطلقاً بعد وضأه حتى ذهب عليه إعادة التيمم فإن قيل هذا الطريق يستلزم أداء الصلاة بغير طهارته في أحدى المزمين لا محالة وهو مستلزم للكفر لافضائه الى الاستغفار بالدين فينبغي أن يجب الجمع في أداء واحد قلنا ذلك فعلاً إذا أدى بغير طهارة يتيقن وأما إذا كان أدؤه بطهارة من وجهه دون وجهه فلا يكون الأداء بغير طهارة من كل وجهه فلا يلزم منه الكفر كالوصل حتى بعد القصد والجملة لا تجوز صلاته ولا يكفر إذا كان الاختلاف في هذا أولى بخلاف ما لو صلى بعد البول كذا في البصر من معراج الدراية واختلفوا في اشتراط النية في الوضوء بسورة الجمار والاحوط أن ينوي نهر من فسخ القدير (قوله ان فقد ماء) أما إذا وجد المطلق تعين المبرأ اليه (قوله في الأصح) أعلم أنه إذا وضأ ثم تيمم جاز بالاتفاق وإن عكس جاز عندنا خلافاً لغيرنا فالتحالف انما هو في النية ووجه الأصح أن الماء إن كان طهوراً فلا معنى للتيمم تقدم أو تأخر وإن لم يكن طهوراً فالطهر هو التيمم تقدم أو تأخر ووجود الماء وعدمه بمنزلة واحدة وانما يجمع بينهما لعدم العلم بالطهر ثم ما عينا فكان الاحتياط في الجمع دون الترتيب كذا في البصر (قوله لا احتفال طهوريته) أي وتيممه مع وجود الطهر لا يعتبر في هذا الوجه قلنا بأجادة الصلاة تيمم آخر بعد تقدم (قوله على نية التيمم) أي على التطهر به الأعم من الوضوء والغسل (قوله على المذهب) وهو أحد روايات ثلاث عن الامام وقد رجع الامام بها عما رواهوا حقيقة التيمم أن يلقى في الماء تميرات فيميرققة بسبل على الأعضاء طواغيم مسكرو ولا مطبوخ وانما قلنا ذلك لأنه لو وضأه قبل خروج الحسلاوة يجوز بخلاف وانما قلنا غير مسكرو لأنه لو كان مسكراً لا يجوز الوضوء به بخلاف لأنه حرام وانما قلنا غير مطبوخ لأنه لو طبخ فالصحيح أنه لا يتوضأ به بخلاف بين الثلاثة كذا في البصر (قوله لان المجتهد الخ) هل لنا استفيد من المقام أنه لا يجوز العمل بغير ما ذكر في المصنف (قوله كافي المستعني) قال في البصر قال في المستعني ظاهر المذهب أن العرق والغلاب مشكوك فيهما اهـ والمطبوخ عند اختلاف ما نسبته العرق بطاهر اعتبار الاجزاء (قوله عذوق الثوب والبدن) ظاهر التقييد بما أنه لا يفتى عنه في الماء (قوله أنه طاهر) أي لا نجس معفو عنه وظاهرها طهارة الماء الواقع فيه

• (باب التيمم) •

(قوله ثلث به) جواب عن سؤال حاصله لم تقدم التيمم مع كونه طهارة تربية على المسح مع أنه طهارة مائية (قوله تأسيا بالكتاب) أي تأقداً بالقرآن حيث ذكره بعد بيان فرائض الوضوء وذكر الفصل وإذا ذكر بعد هم الزم تأخير المسح وأعلم أن التيمم ذكر في القرآن في موضعين في سورة النساء والمائدة وسبب مشروعيته ما وقع لصائفة رضي الله تعالى عنهم في غزوة بني المصطلق وهي غزوة البري سبع وهو ما بنسبة قديد بن مسكة والمدينة لما حلت عقد هاجرت عليه الصلاة والسلام في طلبه لحقات الصلاة وليس معهم ماء فاعطى أبو بكر صلى عاتقه رضي الله تعالى عنهما وقال جئت رسول الله صلى الله عليه وسلم والمسلمين على غير ما فترأت آية التيمم ففعلت ففعل بنحو ما أكثر بركتكم يا آل أبي بكر رواء الشيطان بسبب وجوبه بسبب وجوب أصله

لا في طهارته) حتى لو وقع في ماء قليل اعتبر بالاجزاء وهل يظهر النجس قولان (فتوضأ به) أو يغتسل (وتيمم) أي يجمع بينهما احتياطاً في صلاة واحدة لا في حالة واحدة (ان فقد ماء) مطلقاً (ومع تقديم أحدهما) في الأصح ولو تيمم وصلى ثم رآه زبه إعادة التيمم والسلاة لا احتفال طهوريته (و يقدم التيمم على نية التيمم على المذهب) الأصح المجتهد لأن المجتهد إذا رجع عن قول لا يجوز إلا بخذه (و حكم العرق كسوء) فعرق الجمار إذا وقع في الماء صار مشكوكاً على المذهب كافي المستعني وفي الصلوة عرق الجلالة عذوق الثوب والبدن وفي الخاتمة أنه طاهر على الظاهر (باب التيمم)

ثالث به تأسيا بالكتاب

(قوله من جهز) الجهز على فوجين جهز من حيث الصورة والمعنى جهز من حيث المعنى لامن حيث الصورة فالقول
 أنا وليه بقوله من جهز بعده والثالث أنا وليه بقوله أو لم يرض الخ (قوله مبتدأ) المبتدأ اللفظ من فسط لكن
 لما كان الصلاة والموصول كالشيء الواحد تمنع في اطلاق المبتدأ عليهما (قوله المطلق الكافي) أنا المقيد
 وغير الكافي فبإزالة العدم ولو وجد ما يكفي لازالة الحدث أو ازالة الصلاة المانعة من توبه من غسل به التوب
 وتيمم الحدث عند عاتة العلماء وإن فرضا به وصل في البصر أجزاء وكان مسياً كذا في البصر من التيممية (قوله
 الصلاة نفوت الى خلف) اللام متعلقة باستعمال كافي الخلف وذلك كالصلوات الخمس فإن خلفها ففوتها
 واجبة فإن خلفها الظهر وما لا يخفى الى خلف صلاة الجنائز والعيدين يتيممه ولو من غير جهز (قوله
 بعده) الضمير يرجع الى من (قوله ولو مقبلاً) لان الشرط هو العدم فأبطلنا حتى جاز التيمم نص عليه في الاسرار
 وفي الثانية قليل السجود كغيره سواء في التيمم والصلاة على الدابة خارج المصر انما الفرق بين القليل
 والكثير في ثلاثة في قصر الصلاة والاضطرار والمسح على الخفين اه وفي المحيط المسافر يطأ جاريته وإن علم
 أنه لا يجد الماء لان التراب شرع طهورا حال عدم الماء ولا تتركه الجنابة حال وجود الماء فكذلك حال عدمه
 (قوله يلا) حقيقة ما وبغالب التلق والميل الفباع والباع أربعة أذرع والفرسخ ثلاثة أسبال والبجيد
 أدبه فراسخ (قوله أربعة آلاف ذراع) في العيصي ومسكين وغيرهما تقدر به بستة آلاف ذراع وبينهما
 متافاة ثم رأيت في الشرب ليلية التوفيق بأن يراد بالذراع ما فيه اصبع فأخذ عند كل قبضة منه قبيل ذراعا
 ولغصا بذراع العائمة فلا خلاف حيث شاء أبو السعود ولا يظهر هذا التوفيق مع قول الشارح وهو
 أربع وعشرون اصبعاً (قوله وهي ست شعيرات) أي الاصبع مقدر عرضها بست شعيرات مقطوعة الطرفين
 وقوله ظهر البطن أي حال تكون الشعيرات موضوعة ظهر احداهما البطن الاخرى (قوله وهي ست
 شعيرات بقل) أي مقدار الشعيرة أن يلف الشعرة من شعيرات نحو البقل عليها ست حركات (قوله يشتد)
 لا اطلاق المصنف المرض فعلم أن السير لا يبيح التيمم ولا فرق في الاشتداد بين أن يشتد بالترك كالبطون
 كما أفاده بقوله ولو نصرته أو بالاستعمال كالهدري وجاهزه التيمم إنما كان لا يجد من موضعه ولا يقدر عليه
 وإن وجد خادماً كعبده وولده وأجره لا يجوز التيمم إنما كان يقدر على الحيط كذا في البصر ولو كان معهما يضاف
 المرض لجاهزه التيمم فالأولى للشارح أن يقول يحصل أو يشتد أو يعتد (قوله أو يعتد) أي بطول والظاهر أن النظر
 في الامتداد لما يعتد امتداد اعرفاً (قوله بقلبة ظن) يرجع الى كل من يشتد يعتد (قوله أو قول ساذق مسلم)
 يرجع اليهما أيضاً وخرج غير الحاذق وغير المسلم فإنه لا يعمل بقوله ما في البيانات (قوله ولو نصرته) منطلق
 يشتد قاله الحلبي ولا مانع من تعلقه بيمتد أيضاً لان الترك قد يكون سبباً في الامتداد كما يكون سبباً في الاشتداد
 اه (قوله ولو بأجر مثل) وقيل يجوز التيمم قل الأجر أو كثر كافي التيمم وفي المتنق مرض لم يكن أحد موضع
 الأجر جازله التيمم عند الامام قل الأجر أو كثر وقال لا يتيم إذا كان الأجر ربع درهم اه والظاهر عدم الجواز
 إذا كان الأجر قليلاً إذا كان كثيراً كذا في البصر وكلامه يعطى أن القليل أجزا المثل والصكوك برما زاد عليه ثم
 (قوله لا يجب على أحد الزوجين الخ) قال في البصرون وجد غير خادمه عن لو استعان به أهله ولو زوجة فظاهر
 المذهب أنه لا يتيم من غير خلاف بين الامام وصاحبه فكما يفيد كلام البسوط والبدائع وغيرهما
 وفي التيمم ذكر الخلاف في ذلك وفيما إذا كان مريضاً لا يقدر على الاستقبال أو كان في فرشه نجاسة ولا يقدر
 على التصرف منه ووجد من يصحبه وأما مثله الا هي إذا وجد فأنه أهمل يلزمه الجدة والحج فالحلاف في ذلك
 معروف فعنده لا يفترض ذلك وعندهما يفترض شيء على أن القادر بقدره القليلة قد أدرا أو لا وكان حاسم
 الدين يختار قولهما اه (قوله وفي ماله كجيب) لان السيد لما كان عليه تعاهد العبد في مرضه كان على العبد
 أن يتعاهده كذلك بخلاف الزوجة فإنها إذا مرضت لا يجب عليه أن يرضها ولا أن يتعاهدها في مرضها فيما
 يتعلق بالصلاة فلا يجب عليها ذلك إذا مرضت فلا يعتد قادرها عليها فأفاده في البصر (قوله بهذا الجنب) أي يقتله
 سواء كان في المصر أو خارجه وجوز له المحدث قول بعض المشايخ والصحيح أنه لا يجوز له التيمم وذكر المصنف
 في المعنى أنه لا جاع بناء على أنه مجرد وهم لا يثبت في ذلك في الوضوء عادة ه مجرد ذكر الشرب ليلية في شرح
 نور الايضاح الجواز للمحدث فإنه لا فرق عند تحقق الضرر واليه يشير تعميل الماتعين بعدم تحقق الاهلاك

(من جهز) مبتدأ خبره تيمم (من استعمال
 الماء) المطلق الكافي لظاهره صلاة نفوت
 الى خلف (بعده) ولو مقبلاً في المصر (يلا)
 أربعة آلاف ذراع وهو أربع وعشرون
 اصبعاً وهي ست شعيرات ظهر البطن وهي
 ست شعيرات بقل (أو لم يرض) يشتد أو يعتد
 بقلبة ظن أو قول ساذق مسلم ولو نصرته
 أو لم يجد من موضعه كان وجب ولو بأجر مثل
 وله ذلك لا يتيم من ظاهر المذهب كافي البصر
 وفيه لا يجب على أحد الزوجين وضوء
 صاحب وتعهده وفي ماله كجيب (أو يرد)
 بهذا الجنب أو يرضه ولو في المصر

في الحوض. (قوله اذ لم تكن له ابرة الحمام) ولا يتدر على شخص الماء وليس له مكان يؤويه وهو للبراد بقوى
التسارع ولا يذيقه حتى قدر على الاحتسالي بوجهه من الوجوه لا يسبح في التيم اجاما حسكة تاله في البحر
(قوله انه) أي الخنب الذي يخالف البرد (قوله يغسل بالعدة) بأن يدخل الحمام ويغسل ثم يغسل بعد الخروج
بالسرة وبعد الاغتاء (قوله مما لم يأت به الشرع) لانهم لا يرضون به نحوه اذا علموا منه هذه الخلة تاله
في البحر ومن ادعى اباحته فضلا عن تمسكه عليه البيان (قوله ياتيه الشرع انسيته) أي ان امكن والافاء العذر
(قوله او خرف عذره) العذر يستعمل للضرر والجمع سواء كان آدميا او غيره كذا كره بقوله كية (قوله على
نفسه) متعلق بخوف (قوله ولومن فاسق) بأن كان عند الماء وخافه المرأة على نفسها كذا في البحر والامرء
في حكمه انما يظهر حكمه ما اذا كان الفاسق في طريق الماء كذلك (قوله او جسد غريم) يطلق الغريم
على الدائن والمدين والمراد الاول أي ان خاف المدين المقل من الخبيث جازله التيم وعذرا وانما اذا
كان غريمه مسلح فلا يجوز لانه يكون ظالميا بطله (قوله او ماله) عطف على نفسه اهـ حلي (قوله ولو امانة)
عذرا لامة ماله باعتبار وضع اليد عليها (قوله ثم انتأ الخوف الخ) في التماسه وقساوى فاضى خان
وقهرها الاسبق بد العدا اذا منعه الكافر من الوضوء والصلاة تيم وصل بالايام ثم يعيد اذا خرج وكذا
اذا اقل لعبه اذا وضعت جيبك أو قتلته فانه يصلي بالتيم ثم يعيد كالخبوس لان طهارة التيم لم تظهر في منع
وجوب الاعادة وفي التيمس رجل أراد أن يتوضأ فنهضه انسان عن أن يتوضأ ويعيد قبل ينفي أن يتيم ويصلي
ثم يعيد الصلاة بعد ما زال عنه لان هذا عذر جازم من قبل العباد فلا يسلط فرض الوضوء منه فعمل منه أن العذر
ان كان من قبل الله تعالى لا يجب الاعادة وان كان من قبل العبد وجبت الاعادة وأما الخوف من الصدوق فيه
خلاف قبل هو من الله تعالى فلا يجب الاعادة او هو سبب العذر فوجب الاعادة ذهب صاحب معراج الدراية
الى الاول وذهب صاحب النهاية الى الثاني قال صاحب البحر ولا مخالفة بينهما فان ما في النهاية يجوز
على ما اذا حصل وجب من العبد فنامته الخوف فكان هذا من فصل العباد وما في معراج الدراية يجوز
على ما اذا لم يحصل وجب من العبد أصلا بل حصل خوف منه فكان هذا من قبل الله تعالى اذ لم يتقدم وجب
ومصرح ابن امير حاج بما يستظهره صاحب البحر وهو الذي جرى عليه الشارح فهو ان قضاء منه لما يجنبه صاحب
البحر وأقره أخوه (قوله او عطش) أي او خوف عطش وذلك لان المحتاج اليه العطش مشغول ب حاجته
والمشغول بالحاجة كالعدوم (قوله ولو لكلبه) قبله في البحر والتهربك بالماشية والسيد وهو يفيد أن المكلب
اذا لم يكن كذلك لا يعطى هذا الحكم وانما هو أن كلب الحراسة للمثل في حكم كلب الماشية والصد (قوله
أو رفيق القاطن) أضاف الرفيق الى القاطن إشارة الى أنه ليس المراد به الرفيق الغضائط بل كل من في القاطن
له هذا الحكم (قوله او ماله) راجع الى العطش ولا معنى لرجوعه الى الرفيق الا أن يراد به حدوث رقعة
آخرين يسرون معه فاذا علم احتياجهم الى الماء اجاء اليهم (قوله وكذا الجبين) أما الى حاجة الطبع لا يتيم
لان حاجة الطبع دون حاجة العطش يجرى في أي السعد سيات مما اذا احتاجه القهوة فقلت ينبغي
أن يفصل ان كان يلقه بتركها مشقة تيم والافلا اهـ قلت ينبغي أن يقال هذا التفصيل في الطبع ايضا
(قوله او ازاله نجس) كاه او بعضه للتقليل (قوله عطش دوابه) مراده به ما يمس الكلب (قوله لعدم الاناء) متعلق
بتعذر (قوله للمضطر) أي العطش (قوله أخذته قهرا) أي ان امتنع صاحبه من دفعه وهو غير محتاج اليه العطش
وان كان صاحب الماء محتاجا اليه العطش للوضوء فهو أولى به من غيره كذا في البحر (قوله فهدر) فلا يخاص
فيه ولادية ولا كفارة بحر (قوله ضمن) أي ضمنه ب الماء (قوله بقود) أي بقصاص ان كان القتل عمدا كان
قتله عمدا (قوله اودية) أي ان كان شبه عمدا وخطا او جرى مجرى الخطا اودية على القاتل الكفارة
أفاده في البحر (قوله او عدم آلة) وذلك لتحقق الجوز لانه اذ لم يجدد ولو ايسر في فوجود البئر وعدمها سواء
(قوله طاهرة) فالتجسس بخرقة الدم (قوله ولو شاشا) أي أو نحوه كنديل وقوب فاذا أمكنه ادلائه فبه يفرج
الماء يله لا يجوز التيم (قوله وان نقص الخ) هذا وماله لم يوجد من مافي المذهب وانما ذكره الشافعية قال
في التوشيح وهذا كله موافق لقواعدها (قوله قدوة في الماء) أي وآلة الاستقاء كذا كره صاحب الغرر في صور
الشيء فان زاد النقص في الاولى على غن الماء أو زاد في الثانية على غن الماء آلة الاستقاء جاز التيم بلا اعادة

اذا لم تكن له ابرة الحمام ولا يذيقه
قبل انه قد ماتا يتصل بالعدة فمالم يأت
به الشرع لم يكن له مال فالتيم ياتيه الشرع
انسيته والا لا (أو خرف عذره) كية أو ماله
على نفسه ولومن فاسق أو جسد غريم أو ماله
ولو امانة ثم انتأ الخوف بسبب وجب
اعادة الصلاة والا لانه مماوى (أو ماله)
ولو لكلبه أو رفيق القاطن كالجيب وقيد ابن
وكذا الجبين أو ازاله نجس كالجيب وقيد ابن
الكمال عطش دوابه بتعذر حفظ القساوة
لعدم الاناء على السراج المضطر أخذه قهرا
وقاله فان قتل وب الماء فهدر وان المضطر
منه بقود اودية (أو عدم آلة) طاهرة
يستخرج بها الماء ولو شاشا وان نجس بادلانه
أو شقعه بين قدر قية الماء

(قوله بأجر) أي أجر المثل في إزمه ولم يجز التيمم إلا بغير إعادة جهر (قوله لهذه الأجزاء كلها) أي لأحد حاء (قوله
 حتى لو تيمم) لا يظهر التفرع (قوله ثم مرض الخ) أي والحال أن التيمم لم ينتقض بئارض وضوءه بأن حضر الماء
 بعد أن تحقق المرض المبيح للتيمم وإنما إذا لم يحضر الماء لمحقق المرض المبيح فظاهره أن التيمم الأول بطل
 وقد يقال أن السبب الأول لم يزل إنما اجتمع معه سبب آخر (قوله لم يصل بذلك) أي التيمم الذي كان
 (قوله لأن اختلاف أسباب الرخصة الخ) الرخصة هنا التيمم وأسبابها ما تقدم من البعد والمرض وخوف
 الماء والاعطش ونقد الالة (قوله يجمع الاحتساب) أي الاكتفاء (قوله مستوعبا) أي تيمم جميعا مستوعبا
 فهو رخصة أصدره خوف وهو أولى من جله حال لأنه يدل على أنه ركن وهو كذلك بخلاف الاحتساب فتبدل
 على الشرط لأن الأحوال شروط على ما عرف جهر (قوله وجهه) فيسمح تحت الحاجبين وفوق العينين
 ولا يجب عليه مسح العية ولا البيرة كما في الجهر من السراج ومسح العذار شرط على ما حكى عن أصحابنا
 والثاس عنه غاطون (قوله أو وتره) في القاموس الوتره حركه حرف الغض وأما الوتره فهي الجباب بين الغضين
 ويأزم مسهما أيضا (قوله لم يجز) لزوم الاستيعاب في الأصل فإزم في الخلف جهر (قوله ويديه) مطف بالواو دون
 ثم إشارة إلى أن الترتيب ليس بشرط فيه كاشه والحكم في اليد الزائدة كالوضوء (قوله والسوار) تعبيره به صواب
 بخلاف تعبير صاحب النهج بالقرط فسبق (قوله أو يجررك) جردا الغررك لا يكتفى به لا بد من مسحه لانه إنما
 اكتفى بالتحريك في الوضوء لسريان الماء بخلاف التراب (قوله فيمسحه) أي المرفق المفهوم من المرفقين (قوله
 الا قطع) أي من المرفق فلو كان القطع فوق المرفقين لا يجب أنفا جهر (قوله بضربين) متعلق بتيمم أو مستوعبا
 (قوله ولو من غيره) فلو أضره فيه ونوى هو جاز كذا في التهر وظاهر ما هنا أنه يكفي من الضرب ضربتان وهو
 خلاف ما يأتي عن الفهستاف (قوله أو ما يقوم مقامهما) أعلم أنه وقع في كثير من الكتب ذكر الضرب والمذكور
 في الأصل الوضع دون الضرب فذهب ابن شجاع إلى أن الضرب ممكن فلو أحدث بعد الضرب أو نوى بعده
 لا يجزه وقال الأسدي ليس الضرب بركن فلو أحدث بعد الضرب أو نوى بعده يجزه كمن أخذ الماء فأحدث
 أو نوى بعده قال في الفتح والذي يقتضيه النظر عدم اعتبار ضربه الأرض من معنى التيمم شرعا فان المأمور به
 المسح في الكتاب ليس غير قال الله تعالى قيموا عبيدا طيبا فاستصرا بوجوهكم ويحتمل قوله عليه الصلاة
 والسلام التيمم ضربتان إنما على إرادة الأهم من المسحين كما قلنا أو أنه خرج مخرج الغالب كذا في الصرحاشار
 الشارح بقوله أو ما يقوم مقامهما إلى اختيار ما طاله الذكال (قوله لو حرك رأسه) أي مع وجهه وكذا يقال
 في قوله أو أدخله لأن العبوة في التيمم للوجه لا للرأس (قوله في موضع الغبار) تنازعه حركه وأدخل (قوله والشرط
 وجود الفصل منه) أهم من أن يكون مسحا أو ضربا أو غيره كما في الجهر أي هذا لا يدل على ركنية الضرب بل إنما
 هو أو ما يقوم مقامه من تحريك الرأس أو إدخاله في موضع الغبار وفيه أنهم اكتفوا بتيمم الغيرة ولا فعل منه (قوله
 ولو جنباً) حديث حمار بن يامر أنه عليه الصلاة والسلام أمره بالتيمم وهو جنب أخرجه الستة كذا في النهر (قوله
 ظهرت لعادتها) أما إذا ظهرت بدون العادة فلا يحل قربانها وإن اغتسلت فضلا عن التيمم نهر والعادة صادقة
 بأن تكون أكرممة الحيش أو ملدونها حلي وفي كلام النهر قصور لأن المراد التيمم لما هو أهم من القربان كالصلاة
 وغيرها ولم يبين حكمه فيها وسيأتي أنها تنصلي ونصوم ولا يقر بها زوجها احتسابا في الكل فالتقييد بالمادة
 إنما يفيد بالنظر إلى القربان فقط ومثل ما قيل هنا يقال في النساء (قوله أو نساء) قال في النهر الحائض والنفساء
 ملحقان بالجنب أي في جواز التيمم لهما ولا يشترط التعيين بين الحدث والجنب في الصحيح حتى لو تيمم الجنب يريد
 الوضوء أجزأه نوح أفتدى عن التيمم اه أبو السعود (قوله يظهر) متعلق بتيمم ويجوز أن يتعلق بمستوعبا نهر
 وعبر يظهر دون ظاهر لخرج الأرض النصة إذا جفت وذهب أثر النجاسة منها لأن الجفاف مقلل لا مستأصل
 وقيلها مانع في التيمم دون الصلاة ويجوز أن يعتبر القليل مانعا في شيء دون شيء (قوله من جنس الأرض) دخل
 فيه الحجر والجص والنبوة والصل على الزرع والمقرة والكبريت وفي الملح الجلي روايتان والقوى على الجواز
 كما في التيمم والباقر والزبرجد والمرزد والنبوتج والعقيق والنجش والسجدة والآخر المشوى كذا في
 النهر وخرج الاستبراء والزجاج المتخذ من الرمل والحاصل أن كل ما لا ينطبع ولا يترمد وهو من جنس الأرض جاز
 عليه التيمم والاختلاف (قوله وإن لم يكن عليه نفع أي غبار) هو وصل بما قبله (قوله لم ينجح إلى ضربة ثالثة للقطايل)

كما لو وجد من ينزل إليه بأجر (تيمم) لهنة
 الا هذا كما حق لو تيمم لعدم الماء ثم مرض
 مرضا يبيح التيمم لم يصل بذلك التيمم لأن
 اختلاف أسباب الرخصة يمنع الاحتساب
 بالرخصة الأولى ونسب الأولى كان لم تكن
 جامع الفصولين فليفت (مستوعبا وجهه)
 حتى لو نزل لشدة أو وتره من غيره لم يجز (ويديه)
 فتخرج الخاتم والسوار ويحركه (ضربين) ولو
 مرفقه فيمسحه الا قطع (ضربين) ولو
 من غيرهما أو حرك رأسه أو أدخله في موضع
 وغيره أو حرك رأسه أو أدخله في موضع
 الغبار في التيمم جائد الشرط وجود النعل
 منه (ولو جنباً أو نساء) ظهرت لعادتها
 (أو نساء) يظهر من جنس الأرض وإن لم
 يكن عليه نفع (أي غبار) لم ينجح إلى ضربة ثالثة للقطايل

أى بل يحل من غير ضرورة وليس المراد أنه لا يحل أصلاً لا الاستيعاب من تمام الحقيقة اه قال فى التيسر
 وشرها واعتباب الضوابط واجب أى فرض عند الكرخ وهو ظاهر الرواية عن أصحابنا حتى لو ترك شيئاً
 قليلاً لم يسهده من مواضع التيمم لا يجزئه التيمم اه وفى الهندية وجب تقليل الأصابع ان لم يدخل بينها أصابع
 كذا فى التبيين اه ويجب بمعنى يفرض فيها أى ضاحل يمسح الكف الصحيح أنه لا يمسح وضرب الكف بكل كذا
 فى المضرات (قوله وعن محمد يحتاج إليها) قال فى البحر وما روى عن محمد من الاحتياج الى ثلاث ضربات فليس
 افتراضاً للثلاثة لاحتياجها بل لتقليل الأصابع اذ لم يدخل الغبار فيها وهو خلاف النص والمقصود التقليل وهو
 لا يتوقف عليه (قوله نعم لو يمى غيره) يحرر الفرق بين التيمم لنفسه وميم غيره (قوله للوجه الخ) فكل واحد
 (قوله وبه مطلقاً) أى ويتيمم بانقع مطلقاً (قوله يجرى عن التراب) أى الغليظ (قوله ولا يجرى الخ) أشار بذلك
 الى الرد على صاحب البحر حيث نقل عن القمى عدم الجواز به وحكم بسهولة فى غاية البيان والتوسيع والعناية
 والمهبط ومخرج الدواة والتبيين من الجواز به قال فى الخ أقول الظاهر أنه ليس بسهولة لأنه انما منع جواز التيمم به
 لما قام عنده من أنه يسهل من الماء كاللؤلؤ فان كان الأمر كذلك فلا خلاف فى منع الجواز والقائل بالجواز
 انما قال به لما قام عنده من أنه من جهة أجزاء الأرض فان كان كذلك فلا كلام فى الجواز (قوله لشبهه بالنبات)
 فأخذ حكمه وهو عدم الجواز (قوله على ما حذر المصنف) حيث قال فى شرحه والذي دل عليه كلام أهل
 الخبر بالجواز أن له شبهين شبهه بالنبات وشبهه بالمعادن قال ابن الجوزى أن المرجان متوسط بين عالمي الجهاد
 والنبات فتشبهه بالجهاد بغيره وشبهه بالنبات بكونه اشجاراً ثابتة فى قعر البحرات هروك وأخصان خضر
 متشعبة قائمة اه (قوله ولا يمتنع) هو ما يقطع وبين كالحديد منخ (قوله وذجاج) ولو اتخذ من رمل (قوله
 ولا يمتنع) هو كل ما يمتزج بالتراب فيصير ماداً كالشجر (قوله الاراد الخ) كالخمس (قوله وأوجع) وضع
 عليه الجص يفتح الجص وكسره ما هو الجص يفتح مصر (قوله غير مدهونة) أو مدهونة بصمغ هومن جنس
 الأرض كاستفاد من الجص كالدهونة بالطفل أو الفرة (قوله غير مغلوب بماء) أما المغلوب بالماء فلا يجوز به
 التيمم كذا فى البحر والظاهر من كلامه أن المساوى فى حكم غير المغلوب بالماء والذي يأتى فى قوله والحكم للغالب
 لو اختلط تراب بغيره أنه لا يجوز بالمساوى (قوله لكن لا ينجى) بل هو خلاف الأولى قال فى النهر ولو فعل جازلانه
 تيمم بما هو من أجزاء الأرض ولا جاز أن يكون من أجزاءها فى حال دون حال ومقتضى كونه مثله كراهته
 فخرى (قوله ومعادن) انما لم يجرى التيمم بها لانها ليست تتبع للماء وحده حتى تقوم مقامه ولا للتراب كذلك
 وانما هى مركبة من العناصر الاربعه فليس لها اختصاص بنى منها حتى تقوم مقامه بجر (قوله فى محالها)
 وبالأولى اذا قلت (قوله فيجوز تراب عليها) لا وجه للتفريع (قوله وقيد الاستيعاب) أى قيد جواز التيمم
 بالتراب الذى على ما لا يجوز عليه التيمم من المعادن (قوله بأن يستين اثر التراب بعديده) قال فى الهندية وصورة
 التيمم بالغبار أن يضرب يديه فباليد او بسادة او ما أشبهها من الاعيان الطاهرة التى عليها غبار فاذا وقع
 القبار على يديه يتيمم فترفع يديه حتى يرتفع غباره فيرفع يده فى القبار فى الهواء فاذا وقع الغبار على يديه يتيمم
 كذا فى المحيط (قوله لو اختلط تراب) أى مثلاً والمراد كل ما يجوز عليه التيمم (قوله ولو مسبوكون) تبع فى هذا
 التعميم المصنف فى شرحه ناقلاً عن البحر من المحيط والمكن الذى رأته فى البحر من المحيط التفصيل وبجاءه
 وفى المحيط ولو تيمم بالذهب والنفضه ان كان مسبوكة لا يجوز وان لم يكن مسبوكة وكان مختلطاً بالتراب والغلبة
 للتراب جاز اه ولم يتكلم على ما اذا سبك أحدهما مع التراب وهو غير متأت وفى التبيين ويجوز بالذهب والنفضه
 والطهيد والنحاس وما أشبهها مادامت على الأرض ولا يصنع منها شيء وبعد السبك لا يجوز اه وهذا يفيد جواز
 التيمم عليها فى محالها ولو من غير غبار عليها ثم ذكر الفاصل بين ما هو من جنس الأرض وغيره وذكر أن ما ينطبق
 وذوب ليس من جنسها وهو غير مدهون الجواز وبواقفه ما ذكر هنا (قوله وأرض محترقة) أى احترق ما عليها من
 النبات واختلط بترابها فحينئذ يعتبر الغالب أما اذا حرق ترابها من غير مخالطة حتى صارت سوداء جازلان
 المحترقون التراب لادانته (قوله فلو الغلبة) بيان انه لو اختلط للغالب (قوله ومنه) أى من التقيد بغلبة التراب
 فى كلام النخاعة (قوله لم حكم المساوى) وهو عدم جواز التيمم به لنفد غلبة التراب (قوله ولا كثر من فرض)
 تعبيرة بذلك أولى من تعبيره بالكثرة بقوله وفرضين (قوله وجزاؤه) أى غير الفرض (قوله لانه بدل مطلق)

ومن محمد يحتاج إليها ثم لو يمى غيره يضرب
 ثلاثاً بالوجه واليمين واليسرى فله ستان
 (قوله مطلقاً) يجرى عن التراب أولاً لانه تراب
 رقيق (قوله يجرى عن التراب) يجرى عن التراب
 من حيوان البحر ولا يجرى انما يجرى
 بالنبات لكونه اشجاراً ثابتة فى قعر البحرات
 ما حذر المصنف ولا (يطلع) كقصة
 وزجاج (و) لا (يتمد) بالاحتراق الارصاد
 الجرفية وزجر مدهون أو مدهون
 مطين أو مجصص أو وان من طين غير مدهونة
 وطين غير مغلوب بماء لكن لا ينجى التيمم به قبل
 خوف فوت وقت ذلك لا يصير مثله لا ضرورية
 (ومعادن) فى محالها فيجوز تراب عليها وقيد
 الاستيعاب بأن يستين اثر التراب بعديده
 عليه وان لم يستين لم يجز كذا فى الحكم
 التيمم عليه كقصة وجوخة فليست (قوله ونفضه
 للغالب لو اختلط تراب بغيره) كذهب ونفضه
 ولو مسبوكون وأرض محترقة فلو الغلبة
 التراب جاز ولا لا خاتمة منه علم كحكم
 المساوى (و) جاز قبل الوقت ولا كثر من
 عنه فإ

أي عند عدم الماء فيرتفع به الحدث إلى وقت وجود الماء لأنه مبيح للصلاة مع قيام الحدث كذا في البحر (قوله لا ضروري) فيبيح مع قيام الحدث كما قال الشافعي رضي الله تعالى عنه ثم عندهما البدلية بين الماء والتراب وعند محمد بن الفعليين وهما التيمم والوضوء ويتفرع على هذا جواز اقتداء المتوضي بالتيمم فأجازاه ومنعه بحر (قوله ويجاز خوف فوت صلاة جنازة) أي بعد حضورها ولو بغير الخوف بقلبة الطن والدليل على الجواز ما روى ابن عدي في الكامل عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا غابنا بك الجنازة وأنت على غير وضوء فتميم ولا فرق بين الولى وغيره على المعتمد كما يفاد من البحر ولو لم يخف مكان لم يوجد إلا واحد إذا ذهب للوضوء فتنظر لا يباح له التيمم (قوله أي كل تكبيراً) فإن كان رجلاً يدرك البعض لا يتيمم لأنه لا يخاف الفوت إذ يمكنه أداء الباقي وحده بحر عن البدائع (قوله أو مائلاً) وهذا النساء إذا قطع دمه ما على العادة (قوله أعاد التيمم) أي اتفاقاً كما في البحر عن الحسن وقوله والألا أي أن لم يتمكن لا يصعد عندهما ويصعد عند محمد فقوله به يقتضي راجع إلى الثانية (قوله أو فوت عيبد) أي كلهما فإن كان المقتدى بحيث يدرك بعضهما مع الإمام ولو تأساً لا يتيمم كذا في البحر (قوله بفرغ إمام) في حق المقتدى وقوله أو زوال الشمس في حق الإمام ثم روي عن الحلبي الثاني في الإمام والمأموم (قوله ولو كان يني بناء) أشار بهذا التقدير إلى أن بناء فعل مطلق ونص على البناء لأنه يتوهم عدم الجواز فيه وقال صاحبان لا يجوز البناء بالتيمم كافي البحر وهو راجع إلى الجنازة أيضاً (قوله في الأصح) يرجع إلى قوله بعد شروعه متوضئاً وإلى قوله بلا فرق ومقابل الأصح في الأول قولهما ومقابل في الثاني ما روى الحسن عن الإمام أن الإمام لا يتيمم (قوله لأن المناط) يعني العدة والمدار (قوله خوف الفوت) أي فوت الأداء لا إلى بدل (قوله لجازله كسوف) تفريع على التعليل ومراعاة ما به ما به كسوف وهذا ما به به بحث الحلبي شارح المنية (قوله وسبق رواتب) كالسنن التي بعد الظهر والمغرب إذا أخرها ولو تأساً فأت وقتها فله التيمم والظاهر أن المستحب كذلك لفوته بفوت وقته كما إذا ضاق وقت الضحى عنه وعن الوضوء فتييمم (قوله خاف فوتها وحدها) قيد به لأنه لو خاف فوتها مع الفرض لا يتيمم لأنها تفتنى معه وصورة المسئلة أن يعلم أنه لو تأساً فوته السنة لضيق الوقت ولو تيمم صلاحها مع الفرض لا يمكن يلزم من هذا صلاة الفرض بذلك التيمم مع أن التيمم عند وجود الماء لخوف فوت العبادة لا يكفي في عبادة أخرى إلا إذا كانت الثانية يخاف فوتها بالبدل وليس بين العبادة وبين فاصل يسع الطهارة وفرض الصبح هنا يفوت إلى بدل فلا يجوز أدائه بذلك التيمم وإن أزمناه بالطهارة بالماء بعد ذلك يفوت أداء فرض الصبح فيلزم تقويت الفرض لأجل السنة وهو باطل اه حلي ويمكن تصويرها على قول محمد بفسخها بعد الارتقاء بأن أخرها إلى قبيل الزوال بحيث لو تأساً زالت ولو تيمم أمكن فعلها فتييمم ويقطعها وصورها بعض بأن تيمم للفرض اقتداء الماء وشرع يصلي سنة الغيم فحضر الماء قبل القعود قدر التشهد ولم يبق من الوقت إلا ما يسع الوضوء وركعتي الفرض فإنه تيمم السنة بتييممه وتوضأ وبصلى الفرض ولا يقطعها بوجود الماء إذ لو فضل ذلك فاتته سنة الغيم وحدها وفيه أن سبب الرخصة اختلف فإن السبب الأول عدم الماء والثاني ضيق الوقت (قوله وإن لم تجز الصلاة به) فإن التيمم لها لا بد أن يكون مع فقد الماء حقيقة أو حكماً وأن ينوي عبادة مقصودة لا تقل بدون طهارة أو غيرها كقراءة القرآن للجنب فالتيمم به بهتان جهة صحته للصلاة وقد ذكرناها وجهة صحته في ذاته فتوقف على مطلق التيمم سواء نوى عبادة مقصودة أو غيرها ولا يجوز إلا بالطهارة أو عبادة مقصودة كذلك كدخول المسجد للجنب أو غسل كدخوله للمعدة أو مقصودة تغسل بدون الطهارة كقراءة القرآن للمحدث اه حلي (قوله وكذا الكل ما لا تشترط له الطهارة) أي فإنه يجوز له التيمم مع وجود الماء (قوله ويجاز دخول مسجد) أي جاز التيمم لمحدث حدثنا أصغر إذا دخل مسجد (قوله لكن في النهار الخ) عبارته أت خبير بأن ما في المبتنى إن كان معناه للجنب كما هو الظاهر امتنع هذا التفريع أحياناً تراهم قد تردد في المعنى وقوله كما هو الظاهر لا يسلّم ولذا نظرنه الحلبي بأنه لا يخفى أن يكون الماء الموجود خارج المسجد وهو باطل لعدم جواز دخوله جنباً مع وجود الماء خارجه باتفاق عندنا تماماً أن يكون الماء داخله وهو صحيح إلا أنه بعيد من العبارة بدليل قوله وللنوم فيه ومراعاة بالدليل كلام المبتنى الدال على جواز التيمم مع وجود الماء

لا ضروري (و) جاز (لخوف فوت صلاة جنازة) أي كل تكبيراتها ولو جنباً أو حائضاً ولو حيضاً بآخرى إن أمكنه الوضوء بينهما ثم زال تمكنه أعاد التيمم والألا به يقتضي (أو) فوت (عبد) بفرغ إمام أو زوال الشمس (ولو) كان يني (بناء) بعد شروعه متوضئاً وسبق حدثه (بلا فرق بين كونه إماماً أو لا) في الأصح لأن المناط خوف الفوت لا إلى بدل لجازله كسوف وسبق رواتب ولو سنة فخر خاف فوتها وحدها ولنوم وسلام ورده وإن لم يجز الصلاة به قال في البحر وكذا الكل ما لا تشترط له الطهارة لا في المبتنى ويجاز دخول مسجد مع وجود الماء وللنوم فيه وأقره المصنف لكن في النهار الظاهر أن مراد المبتنى للجنب فقط الدليل

(قوله قلت) تأييد لصاحب النهر (قوله ليس بشئ) يحمل في دخول المسجد على أنه جنب فلا ينافي ما في المبني
 (قوله لانه) أي دخول المسجد ومن المصنف وأورد الضمير باعتبار المذكور (قوله ليس بعبادة بخلاف فوتها)
 أي والتيمع مع وجود الماء لا يجوز إلا للعبادة التي يخاف فوتها وهو مردود بما يأتي (قوله لكن في القهستاني)
 استدلاله على ما يفهم من كلام المنية من أن كل عبادة لا يضاف فوتها لا يتيمع لها (قوله المختار جواز
 لسجدة التلاوة) أي وهي مما بشرطه الطهارة ولا يضاف فواتها قال الحلبي وهو نقل ضعيف مصادم
 للقاعدة لأن سجدة التلاوة لا تحمل إلا بالطهارة وتنفوت إلى خلف (قوله لكن سيجي) أي في الفروع الآتية اه
 حلبي (قوله تقييده) أي تقييد جواز التيمع لسجدة التلاوة مع وجود الماء بالسفر فلا يصح في الحضر
 قال الحلبي وهذا التفصيل ذكره القهستاني مفروضاً عند عدم الماء والقرض هنا أن الماء موجود اه وأنت
 خير بأن الماء إذا كان معدوماً لا وجه للتقييد بالسفر (قوله ثم رأيت في الشريعة) أي شرعة الاسلام للعلامة
 أبي بكر الصاري (قوله وشروحها) قلت قد رأيت ذلك منقولاً في شرح الفاضل على زاده (قوله وان لم تجز
 الصلاة به) وذلك لأن شرط صحتها بالتيمع أن ينوي عبادة مقصودة لا تحمل إلا بالطهارة وهذه الاشياء فقد فيها
 الامران أو أحدهما (قوله أنه يجوز) بدل من الضابط (قوله فلا يجوز) أي التيمع سواء كان من حدث أصفر أو
 أكبر (قوله كالقول) أي ما لا بشرطه الطهارة فليتيمع به مع وجود الماء (قوله فكان الثاني) وهو ما بشرطه الطهارة
 (قوله لدخول مسجد) انما لم تجز الصلاة به لانه ان كان من حدث أصفر فقد الامران كونه عبادة مقصودة
 وكون تلك العبادة لا تحمل بدون طهارة وان كان من حدث أكبر فقد الأول حلبي (قوله أو لقراءة) أي ان كان
 عن حدث لفقد الثاني ولا يراد الجنب لانه اذا تيمع لها جاز به الصلاة كما يأتي (قوله أو مسه) لم تجز الصلاة به لفقد
 كونه عبادة مقصودة سواء كان من حدث أصفر أو أكبر (قوله أو كتابه) انما لم تجز الصلاة به لفقد كونه عبادة
 كما في المس هذا اذا كتب والصفحة في يده أما اذا كتب والصفحة على الارض فقد عدم الامران حلبي (قوله
 أو تعلبه) لانه ان كان التيمع به عن حدث فعدم صحتها به لفقد الثاني وان كان عن جنابة فان مسكناً يعلم كلة
 كلمة لفقد الثاني أيضاً أما اذا كان التعليم أكبر من الكلمة كان من باب القراءة واذا تيمع عن جنابة لها
 صحت به الصلاة (قوله أو زيارة قبور) العلة في عدم صحة الصلاة بالتيمع لها لفقد الثاني وكذا يقال في الثلاثة
 بعده (قوله أو أذان) العلة في عدم الصحة به ان كان من جنابة فقد الأول وان كان من حدث أصفر فقد الامرين
 (قوله أو إقامة) العلة فقد الأول سواء كان التيمع عن حدث أصفر أو أكبر اه حلبي (قوله أو اسلام) جرى فيه على
 مذهب أبي يوسف رحمه الله تعالى القائل بعمته في ذاته وصحة الصلاة به وأما أبو حنيفة ومحمد وجمعا الله تعالى
 فلا يعتبرانه أصلاً لعدم صحة النية من الكافر قال في امداد الفتاح قال أبو يوسف تصح صلاته بتيمعه لدخوله
 في الاسلام لانه نوى قرينة مقصودة تصح منه في الحال فيصحب تيمعه اذ الاسلام رأس القرب واعتباراً سرّاً رها به
 بخلاف تيمع الكافر للصلاة لعدم صحتها منه في الحال ولم يعتبره الامام ومحمد لاسلامه وهو الاصح اه حلبي وفيه
 أنه حينئذ لا يصح قول الشارح بعدم تجز الصلاة به بالنظر للاسلام بخصوصه لان أبي يوسف يجيز الصلاة به والذي
 في الجبر أن عدم صحة الصلاة به منطبق عليه وأبو يوسف انما قال بصحة للاسلام فقط (قوله بخلاف صلاة جنازة)
 أي فان الصلاة تصح بتيمعها اذا كان عند فقد الماء أما اذا تيمع لها عند وجود الماء فلا تصح الصلاة به ولا صلاة
 جنازة أخرى اذا كان بينهما ما فاصل يسع الطهارة أفاده الحلبي (قوله أو سجدة تلاوة) تصح الصلاة بالتيمع لها
 عند عدم الماء أما عند وجوده فلا يصح التيمع لها المسألة من أنها تنفوت إلى بدل (قوله وظاهره) أي ظاهر ما في
 الفتاوى (قوله أنه يجوز له فعل ذلك) أي التيمع لسجدة التلاوة (قوله قتائل) تأملناه فوجدناه مصححاً اه حلبي
 أقول ان كان مراد الشارح جواز التيمع لها مع وجود الماء فعدم الجواز متفق عليه وان كان المراد عدمه فعدم الماء
 فالجواز كذلك فلا وجه لقوله قلت الخ (قوله ولو وقت وزر) لانه فرض عتي تنفوت العدة بفوتها (قوله لفواتها) أي
 هذه المذكرات إلى بدل الاوقات والوزر القضاء وبطل الجملة الظاهر فان قلت ان هذا لا ينافي الا على مذهب
 زفر أما على المذهب فالظاهر أصل قلت الظاهر خلاف ضرورة أصل معنى والاولى أن يقال لانها تنفوت إلى ما يقوم
 مقامها من وجبر (قوله وقبل تيمع لقوت الوقت) هو كما في القنية رواية عن مشايخنا وقرع عليها أنه لو كان في سطح
 لبلاوي ينسما لكنه يخاف في القلة اذا دخل البيت يتيمع ان خاف فوت الوقت وكذا الخوف البني أو المبرد أو المظفر

قلت وفي الآية وشروحها تيمع لدخول مسجد
 ومن مصنف ومع وجود الماء ليس بشئ بل
 هو عدم لانه ليس بعبادة يضاف فوتها لكن
 في القهستاني عن المختار جوازهم
 اما لسجدة التلاوة لكن سيجي تقييد بالضر
 لا الحضر ثم رأيت في الشريعة وترويحها
 ما يقر به كلام الصنف وظاهر البرازية جواز
 تسبح مع وجود الماء وان لم تجز الصلاة به
 قلت بل لعشر بل أكثر لما تيمع به ولو مع
 يجوز لكل ما لا بشرطه الطهارة فقد الماء
 وجود الماء وأما ما بشرطه فبشرط الماء وأما
 كونه ليس بمصنف فلا يجوز لولا جدي الماء وأما
 للقراءة فان محدثاً كالأول أو جنابة فكان الثاني
 وقالوا بالتيمع لدخول مسجد أو لقراءة ولو من
 مصنف أو مسه أو كتابه أو تعلبه أو زيارة
 قبور أو عبادة من يرضى أو دفن ميت أو أذان
 أو إقامة أو اسلام أو سلام أو علة لم تجز الصلاة
 به عند العامة بخلاف صلاة جنازة أو سجدة
 تلاوة فتأوى شيخنا خير الدين الرملي قلت
 وظاهره أنه يجوز له فعل ذلك قتائل (لا) يتيمع
 (لقوت جمعة ووقت) ولو وقت وتر لقوتها
 إلى بدل وقبل تيمع لقوت الوقت

أو الحرة الشديدة حيث خاف فوت الوقت بجر (قوله قال الحلبي) شارح النية (قوله ثم بعيد) أي بوضوء بعد الوقت
 (قوله ويجب) أي على المسافر أما التيمم فالوجوب لا تفصيل فيه لأن العمرات مظنة وجود الماء لأن قيام
 أهلها به كذا في البحر (قوله طلبه) أي الماء (قوله ولو برسوله) أي أن طلب برسوله يكفيه عن الطلب بنفسه
 كما في النهر (قوله ثلثمائة ذراع) أي أربعمائة قال في المنع عن الذخيرة والمقرب وظاهر ما في الخفائي أنه
 لا يلزمه المشي بل يكفيه النظر في هذه الجهات وهو في مكانه وهذا إذا كان ما حواله لا يستتر عنه فان
 سكن بقرية جبل صغير وقصود معدة ونظر حواله ان لم يحضض راعى نفسه أو ماله الذي معه أو الخلف
 في رحله فان خاف لم يلزمه السجود والمشي بجر عن التوشيع (قوله من كل جانب) الذي في الشرب ليلية عن
 البرهان اعتبار الفلوة من جانب غلته فقط لا من كل الجوانب ويؤيده ما في القهستاني عن التمر تاشي حيث
 قال ويجب أي يفترض طلبه في الفلوة بمئة أو مائة أو قد امة كما في التمر تاشي قد رغبوا في جعل قول الشارح
 من كل جانب على أن المراد جانب ظن قربه فيه ويخصر بغير الخلف لأنه قد مر عليه وعرف فقد الماء فيه
 (قوله ورفقت) الأولى التعبير بأول لأن ضرر أحدهما يبيح ذلك اه حلبي (قوله ظنا قويا) الفرق بين الظن وغالب
 الظن أن أحد الطرفين إذا قوى وترجح على الآخر ولم يأخذ القلب ما ترجح ولم يطرح الآخر فهو الظن وإذا
 عقد القلب على أحدهما وترك الآخر فهو أكبر الظن وغالب الرأي (قوله دون ميل) قيده لأن الميل وما فوقه
 بعيد لا يوجب الطلب (قوله بأمانة) متعلق بظن وهو مثل حومان طير وخضرة (قوله أو أخبار عدل) يفهم
 منه أن أخبار الناس مستور الحال لا يوجب الطلب (قوله ولا يغلب على ظنه) بأن شك أو ظن ظنا
 غير قوي كما في النهر (قوله والا لا) أي أن لا يرجح الماء لا يستحب له الطلب لأنه لا فائدة فيه إذا لم يكن على رجاء
 منه كذا في البحر (قوله أعاد والا لا) مقتضى ما في البحر عن السراج من أنه لو تيمم من غير طلب وكان الطلب
 واجبا وصلى ثم طلبه فلم يجده وجبت عليه الإعادة عندهما مطلقا سواء أخبر بذلك بالماء أم لا خلافا لابي
 يوسف أبو السعود وذكر أن يلى ما وافق المذكور هنا من وجوب الإعادة (قوله في حق جواز الصلاة) وأما
 في حق غيره كالسلام وريده فتكفي نية التيمم كذا في البحر (قوله نية عبادة) مثلها نية الطهارة أو استباحة الصلاة
 أو رفع الحدث أو الجنابة والنية المقصود والارادة الحادثة فلهذا لا يقال الله تعالى ناو كذا في البحر (قوله أو سجدة
 تلاوة) لأن كلامها قربة مقصودة والمراد بالقربة المقصودة أن لا تجب في ضمن شيء آخر بطريق التبعية ولا شئ
 أن مجرد التلاوة أو غيرها ابتداء فترت إلى الله تعالى من غير أن يكون تبعا لغيره بخلاف دخول المسجد
 ونحوه (قوله في الأصح) هو قول الامام رضي الله تعالى عنه أما على قولهما أنها سبعية وبه يفتى كما يأتي
 في باب سجود التلاوة فينبغي صحته وصحة الصلاة به اه حلبي (قوله خرج دخول المسجد) لأنه ليس بعبادة
 مقصودة لا يقال ان دخول المسجد عبادة وان لم يكن للصلاة فلا متكاف لا نقول العبادة هي الاعتكاف
 ودخول المسجد تبعية فكانت عبادة غير مقصودة بل لا يلزم أن يكون عبادة وسواء كان داخل المسجد
 جنبا أو محمدا (قوله ومس مصف) أي ولو غلب فانه وان كان لا يعمل إلا بالطهارة لأنه وسيلة للقراءة
 وأما القراءة فخلق فيها التفصيل فان تيمم لها وهو جنب جاز له ان يصلي به سائر الصلوات كذا في البدائع
 (قوله خرج السلام وردة) فانما ما وان كانا عبادة لكنهما يحلان بدون الطهارة (قوله فلما) تفريع على
 اشتراط النية في التيمم ولغا معناه بطل (قوله لا يصح منه) وهذا لأن النية تصير الفعل منه ضائعا للشوَاب
 ولا فعل يقع من الكافر كذلك حال كفره كذا في البحر (قوله نية الوضوء) أي يريد به طهارة الوضوء كما في البحر
 (قوله به يفتى) مقابله أنه لا يثبت التيمم لان التيمم لها يقع على صفة واحدة فميز بالنية كصلوات الفرض وليس
 بصحيح (قوله ونوب راجية) نائب الفاعل يعود على التيمم وعلى الصلاة به كما في الحلبي (قوله رجاء قويا) خرج
 بذلك الخطوب بالبال قال في البحر وإذا لم يكن رجاء وطمع فلا فائدة في الانتظار وهذا إذا كان بينه وبين الماء
 ميل أو أكثر فان كان أقل منه لا يجزئه التيمم وان خاف فوت الوقت (قوله آخر الوقت المستحب) وان كان
 لا يرجو لا يؤخر الصلواتين وقتا المعهود أي وقت الاحتباب وهو أول النصف الأخير من الوقت في الصلاة
 التي يستحب تأخيرها بجر وهذا لا يظهر في العشاء فان تأخيرها إلى النصف الثاني مكروه فخرج ما بين الثلث
 الأول والنصف الأخير مباح قال العلامة فوح المراد من آخر الوقت هو بعيد الوقت المستحب إلى قبل الوقت

قال الحلبي فالأحوط أن يتيمم ويصلي ثم بعيد
 (ويجب) أي يفترض (طلبه) ولو برسوله قدر
 (غلته) ثلثمائة ذراع من كل جانب ذكر الحلبي
 وفي البدائع الأصح طلبه قدر ما لا يضرب نفسه
 وردة بالانتظار (ان ظن) ظنا قويا (قوله)
 دون ميل بأمانة أو أخبار عدل (والا) يطلب
 على ظنه قربة (لا) يجب بل يتدب ان رجاء لا
 لا ولو صلى تيمم وغت من يسأله ثم أخبره بالماء
 اطعمه الا لا (ونشرط له) أي التيمم في حق جواز
 الصلاة (نية عبادة) ولو صلاة جنازة أو سجدة
 تلاوة لا يشكر في الأصح (مقصودة) أي
 دخول مسجد ومس مصف (النيب) بدون
 لا تصل ليعم قراءة القرآن (فلما تيمم) كقوله
 طهارة) خرج السلام وردة (فلما تيمم) كقوله
 لا وضوء) لأنه ليس بأهل لنية فافترض بها
 لا يصح منه وصح تيمم جنب نية الوضوء
 بقى (ونوب راجية) رجاء قويا (آخر الوقت
 المستحب) ولو لم يؤخر وتيمم وصلى جاز لو كان
 بينه وبين الماء ميل والا لا

المكره واما الوصول اليه فالتاخر انه مكروه فاقى له الاستصحاب والمراد بالرجاء هنا هو اليقين أو الخلق يعني اذا
 غلب على ظنه أو يقين أنه يجسد الماء في آخر الوقت يستحب له تأخير الصلاة اليه لكن هذا الاستصحاب اذا كان
 بينه وبين موضع رجوه سبل أو أكثر وان كان أقل منه لا يجوز التيمم وان خاف فوت وقت الصلاة
 وان لم يكن له رجاء بالعنى المذكور لا يؤخر عن أول الوقت المستحب وهذه المسئلة أول واقعة خالف الامام
 فيها استاذة حاد افقد روى أنهم ما خرجا لتشيع الاعش ففقد الماء فصلى جادا بالتيمم أول الوقت وآخر
 الامام الصلاة لا آخر الوقت المستحب فوجد الماء فأدى الصلاة بكل الطهارتين وكان ذلك من اجتهاد
 منه فقبلها الله وصوبه فيها وكانت صلاة المغرب ~~المستحب~~ لم يذكروا للمغرب وقت استحباب ولو علم أنه ان
 آخر الصلاة الى آخر الوقت بقرب من الماء بمسافة أقل من سبل لكن لا يمتنع من الصلاة بالوضوء
 في الوقت الاول أن يصلى في أول الوقت مراعاة لحق الوقت وتنبه على الخلاف كذا في البحر (قوله صلى)
 أي أتم الصلاة ولم يذكر الماء أما لو ذكره وهو في الصلاة قطع وأعاد اجاعا كذا في المنع (قوله من ليس في العمران)
 سواء كان مسافرا أم مقبلا من أمان في العمران فحب عليه الاعادة (قوله ونسى الماء في رحله) أفاد بذلك أنه
 سابق علم به بأن وضعه بنفسه أو غيره بعلمه أو بالوضوء غيره بغير علمه لا بعدد اجاعا سواء كان عبدا أو أجنبيا
 لأن المرء لا يجتنب بفعل الغير أبو السعود وقيد بالتسليم وبالماء لأنه لوطن فناء الماء أو كان ذلك التسليم
 في التوب فله حكم يذكركم بعد والرحل للبعير بمنزلة السرج للفرس ويقال لمنزل الانسان ومأواه والمراد
 هنا مأواه الاعم نهر (قوله وهو مما ينسى عادة) مفهومه ما ذكره الشارح بقوله كالونسيه في عنقه (قوله
 لا اعادة عليه) أي لا في الوقت ولا بعده (قوله ولوطن فناء الماء) مثل الظن الشك (تنبيه) اعلم أن ثبوت القسبة
 ونفيها ان لم يكونا في الذهن أصلا فهو سهل بسيط وان حصل فيه أحدهما فان لم يجوز العقل أن يكون الواقع
 هو الطرف الآخر فهو جزم سواء كان مطابقا للواقع أم لا فان لم يكن مطابقا لمسمى جهلا مركبا وان جاز
 العقل أن يكون الواقع الطرف الآخر فان كان كلا الطرفين عنده على السواء فهو شك وان كان أحد الطرفين
 راجحا والآخر مرجوحا فالراجح ظن والمرجوح وهم جوى (قوله اعاد انتفاضا) أي اذا تبين خلاف ظنه (قوله
 في عنقه أو ظهره) الضميران يرجعان للناسي (قوله أو في مقدمه) ضميره وضمة مؤخره يرجعان الى البعير
 وما ذكره متفق عليه بينهم وأما لو كان سائقا أو الماء في المقدم أو راجحا وهو في المؤخر فعلى الاختلاف فلا بعد
 عندهما وبعد عند أبي يوسف وكذا اذا كان قائدا مطلقا (قوله توب نجس) أي بفساد مائعة (قوله أو مع
 نجس) كشر الخنزير (قوله ومعه ما يزيله) أي مانع قاطع طاهر يزيله سواء كان ماء مطلقا أم لا فاما وصول أو توكرة
 موصوفة ولا يقر بألله (قوله أو توضع بالنجس) مثل ذلك ما إذا نسي بعض أعضاء الوضوء وبعض البدن
 في الغسل (قوله أعاد اجاعا) يرجع الى كل ما تقدم وفي حكاية الاجماع في بعض الصور نظره علم بجراعة البحر
 والمنع (قوله وطلبه الخ) أطلقه وفصل في الوافي فقال مع رفيقه ما فطن أنه ان سأله أعطاه لم يجز التيمم وان كان
 عنده أنه لا يعطيه تيمم وان شك في الاعطاء وتيمم وصلى فسأله فاعطاه بعبد (قوله وجوبا) أراد به الافتراض
 بدليل قوله وقبل طلبه لا يتيمم فليأمل (قوله على الظاهر) الاولى حذفه لأن قول المصنف فيما يأتي على الظاهر
 راجع الى هذا كما أفاده في المنع (قوله من رفيقه) الاولى حذفه وابشاء المصنف على عمومه ولذا قال
 أبو السعود قلا عن الجوى عن البرجسدي قوله من رفيقه جرى مجرى العادة والافكل من يحضر وقت
 الصلاة فحكمه كذلك رفيقا كان أم لا اه (قوله بان استهلكه) أو استهلك البعض والباقي غير كاف (قوله
 وان لم يعطه) أي الماء الكافي للتطهير كذا في النهر (قوله بمن مثله) في اقرب موضع يعز فيه الماء منهر (قوله أو يغتر
 يسير) وهو ما كان دون ضعف القيمة أخذ من تعريف الفاحش (قوله له) أي لطالب الماء من (قوله فاضلا عن
 حاجته) أي الاصلية وان لم يكن في يده بل في ملكه من لانه اذا كان له مال غائب وأمكنه الشراء بمن مؤجل
 وجب عليه الشراء كذا في البحر (قوله لا يتيمم) لتعق القدرة فان القدرة على البدل قدرة على الماء من (قوله
 وهو ضعف قيمته) هذا ما في النوادر وعليه اقتصر في البدائع والنهاية فكان هو الاولى بجر لكنه خاص به اذا
 الباب لما يأتي في شراء الوصى ان الغني الفاحش ما لا يدخل تحت تقويم القومين اه حلي (قوله عن ذلك) الاولى
 حذف عن لان اسم الاشارة راجع اليه لا الى الماء (قوله تيمم) أماني الاولى فلو جرد الضمير بالغني الفاحش

(صلى) من ليس في العمران بالتيمم (ونسى الماء
 في رحله) وهو مما ينسى عادة (لا اعادة عليه)
 ولوطن فناء الماء اعاد انتفاضا كالونسيه في عنقه
 أو ظهره أو في مقدمه وأكب أو مؤخره سائقا
 أو نسي نوبه وصلى عسرا أو نواجا للنجس
 أو مع نجس ومعه ما يزيله أو توضع بالنجس (وطلبه)
 أو مع نجس وطلبه ما يزيله أو توضع بالنجس (وطلبه)
 أو صلى بمحذو نأثم ذكر أعاد اجاعا (وطلبه)
 وجوبا على الظاهر (من) لا يفقه (من) تيمم
 فان منعه (ولو دلالة بان استهلكه تيمم)
 لتعق مجزؤه (وان لم يعطه الا بتمن مثله) لا يتيمم
 يسير (وله ذلك) فاضلا عن حاجته (لا يتيمم)
 ولو أعطاه (بأكثر) يعني بغير فاحش وهو
 ضعف قيمته في ذلك المكان (أو ليس له) ممن
 (ذلك تيمم)

فان حرية طالع المسلم كحرمة نفسه والضرر في النفس مسقط فكذا في المال بغيره وانما في الثانية فالوجه ظاهر
 (قوله وانما قطعش) مقابل لمحذوف معلوم من المقام تقديره هذا الحكم للقيم وانما الخ (قوله اخيا من نفسه) أي
 وهو مقدم على حفظ المال (قوله وقبل طلبه) المصنف في حذ ذاته يحتمل أن يكون من إضافة المصدر إلى فاعله
 أو إلى مفعوله وتقدير الشايع المأبوعين الأول (قوله أي ظاهر الرواية) دفع به فوهم أنه بحث (قوله عن أصحابنا)
 أي الثلاثة وقال الحسن لا يجب السؤال لأن فيه مذلة وفيه بعض سرج والتيم شرع له دفع الحرج كذا
 في البحر (قوله لا تبذول عادة) فلا يقع فيه ضنة وليس في سؤال ما يحتاج إليه مذلة فقد سأل رسول الله
 صلى الله عليه وسلم بعض حواشي من غيره اه بحر (قوله وعليه) أي على وجوب طلب الماء لبذله (قوله فيجب
 طلب الدلو والرشاء) يجامع أنه لا يجرى فيه ما يجزى والرشاء بوزن كآب الجبل كما في القاموس (قوله وكذا
 الانتظار) أي يجب وقيل يستحب (قوله ولو كان في الصلاة الخ) قال في التهرقان كان في الصلاة غلب على
 ظنه الاعطاء قطع وطلب فان لم يعطه بئس تيممه فلو أعطاهم سأل فان أعطاه استأنف والاعت اه (قوله لكن
 في القهستاني) مقابل ظاهر الرواية الذي في المصنف وحاصله التعميل كما مر من الوافي (قوله والمهمور)
 لو حذفه وقال وقاعدليم المريض أو بهم في المهور ويراد به المنوع ليشه ولا يجعله مقيسا لكان أولى
 (قوله ولا يمكنه اخراج مطهر) أما إذا أمكنه بنقل الأرض أو السائط بشئ يستخرج المطهر ويصل بالاجماع
 كذا في الخلاصة وفيه أنه يلزم التصرف في مال الغير وهو أرض الغير أو حائطه بغير إذنه (قوله بئس حادثة)
 ويحرم عليه الصلاة كما نقله النووي مذهبا للامام كذا في المنع (قوله فيركع ويسجد) ولا يقر أكافي أبي السعود
 وسواك أن حدثه أكبر وأصغر (قوله ان وجد سكانا يابسا) أي من النجاسة التي فيه أي ولو باخراج الطاهر
 بالخرق ولو وجد طاهرا يسطه للصلاة تعين الصلاة عليه (قوله كالصوم) التشبيه في التشبه وفي مطلق وجوب
 الاعادة وذلك فيما إذا دخل المسافر موضع اقامته بعد ما أكل في يوم رمضان أو بعد ما فات وقت التيمم
 فانه يجب عليه الامساك تشبها بالصائم ثم يجب عليه الاعادة (قوله إذا كان بوجهه براحة) أما إذا كان
 وجهه سليما صحه على التراب ويصح الاتل وجهه مخرجا به بالارض ولا يترك الصلاة ويصح الاقطع ما بقي من
 المفروض كفله ويسقطان نجسا وإن طلع محل الفرض (قوله ولا يتيمم) من صف النجاس وانما ذكره دفعا
 لتوهم قصر الطهارة على المائية (قوله وهذا) أي يقول المصنف يصل بغير طهارة (قوله غير مكفر) موضوع
 المسئلة فيشد التقيد بالضرورة (قوله وقد مر) أي في أول كتاب الطهارة (قوله أعاد) لأن الهجر انما يفتق
 بصنع العباد وصنع العباد لا يؤثر في اسقاط حق الله تعالى حندية (قوله والا لا) صادق بحسبه في القرية مع أن
 حكمهما حكم المهر فلا أولى أن يقول ان مقيما أعاد والا لا وجهه كما في الهندية أي انضم عذر السفر إلى الهجر
 المطلق واغالب في الفرع عدم الماء فحقق عدمه من كل وجه كذا في محيط السرخسي (قوله ان في السفر
 نس والالا) ان كان هذا القرع مفروضا عند وجود الماء فالحق التقي مطلقا وان كان عند عدمه فالحق الثبوت
 مطلقا قاله الحلبي (قوله المسبل) أي الموقوف الذي يوضع على السبل أي الطرق للشرب لا يمنع التيمم لانه عادم
 الماء المظهر شرعا (قوله ما لم يكن كثيرا الخ) محل ذلك عند عدم التيقن بأنه للشرب أما إذا تيقن أنه للشرب فيصير
 الوضوء لا شرط الواقف كنعن الشارح (قوله وشرب ما للوضوء) ظاهره وان لم يكن للضرورة وفيه أنه يلزم
 مخالفة شرط الواقف (قوله الجنب أولى بجراح من حائض) وذلك لا مكان تيممها باقرب واقتدائها به واقتداء
 التيمم بالمطهر أفضل من معكسه مع عدم تأتبه هنا وهو مفروض فيما إذا كان الماء يمكن للفعل أما إذا كان
 لا يمكن الا للوضوء فالحدث أولى من الباقي فليتأمل (قوله ومحدث) أي حدثا أصغر فأولوته عليه لأن الجناية
 أشد فازالها أهم ولذا اجتمع على الجنب أشياء لا تمتنع على المحدث (قوله وميت) لعل أولوته عليه بسبب أنه
 يؤذى ما كان به من صلاة وقراءة فاحتياجه اليه أكثر من الميت وتعبيره بأولى فيجد جواز التيمم للجنب (قوله
 فهو أولى به) أي أحق به فيقدم على غيره لكونه المالك (قوله ينبغي صرفه للميت) لعل وجهه الاسراع بصهيته
 المطلب ولا أنه لا يمكنه التعديل بخلاف الميت ولا أن المسامحة من الميت في نصيبه لا تنافي بخلاف الباقي وكيفية
 صرفه أنه أن يتبرع بالبقرة وفيه أنه حيث كان المشترك في صرفه للميت فالجراح أولى وقد قلنا ان الجنب
 أولى به (قوله جاز تيمم جماعة من محل واحد) وذلك لأن التراب لا يوصف بالاستعمال ولو الذي على يديه حتى

وانما المأثر فيجب على القادر شراؤه
 بأضعاف قيمته أحياء لنفسه وانما يتبرأ الجبل
 في تسعة عشر وضعا مذكورة في الأشياء
 (وقبل طلبه) الماء لا يتيمم على الطاهر أي
 ظاهر الرواية عن أصحابنا لأنه مبذول عادة
 كما في البحر عن الميسر وعليه فيجب طلب
 الدلو والرشاء وكذا الانتظار وقال في
 استق وان خرج الوقت ولو كان في الصلاة
 ان تلن الاعطاء قطع والا لا لكن في القهستاني
 عن الميسر ان تلن اصطاء الماء أو الألة
 وجب الطلب والا لا (والمهور غلقد) الماء
 والتراب (المهورين) بأن جبر في مكان
 يجب لا يمكنه اخراج مطهر وكذا العاجز
 عنها المارض (بئس حادثة) وقال في نفسه
 بالمسكين وجوب ما في ركع ويسجدان وجهه
 باب الا يوفى فائما ثم بعد ذلك الصوم (به يفيق
 واليه مع رجوعه) أي الامام كما في الفرض
 وفيه أيضا (مقاطع الدين والرجلين إذا
 كان بوجهه براحة يصل بغير طهارة) ولا
 يتيمم (ولا يعيد على الاصح) (به يفيق
 تيمم الصلاة بلا طهر وغير مكفر على صفة وقد
 مرسوم في صلاة المريض فروع على
 المحسوس بالتيمم ان في السفر نيم والالا
 تيمم سجدة الا لا لا يمنع التيمم ما لم يكن كثيرا
 الماء المسبل في الصلاة لا يمنع التيمم ما لم يكن كثيرا
 فيعلم أنه للوضوء أيضا وشرب ما للوضوء
 الجنب أولى بجراح من حائض ومحدث وميت
 ولو لا عدمه فهو أولى به ولو شتر كانه
 صرفه للميت جاز تيمم جماعة من محل واحد

لو تجميع ما ملق بأيدي التيم من يجوز عليه التيم (قوله ولا يضاف العطش) أما عند خوفه فيجوز التيم وإن لم يخلطه لاستئصال الماء بهاجته الأصلية (قوله بما يقبله) أي بشئ يقبله أو ساويه كما هو مذهبهم (قوله أقر به) بفتح الهاء كافي القاموس (قوله على وجه يمنع الرجوع) أصل العبارة لصاحب التيمس وهو صاحب الهداية والمزيد لكن لم يقيد الهبة بهذا القيد فاعترض بأنه يلزمه شرأوه بثنى المثل إذا سكن كان لغيره فإذا تمكن من الرجوع في مال نفسه كيف يجوز له التيم وأجاب الكمال بأن الرجوع في الهبة مذكور في خبرهما وهو مطلوب لعدم شرعائه من الماء معه وما في حقه وإن قدر عليه بالرجوع اه قلت وعدم التقيد أولى لأنه إذا كان جبه على هذا الوجه لا يعود عليه فائدة فالأولى أن يتفق به لنفسه (قوله ولو ضل) تميم للأصل أي أصل التيم اعلم أن كل ما تنقض القيل نقض الوضوء كالمقنن وأبى كل ما تنقض الوضوء نقض القيل فكانت ناقض القيل أخص من ناقض الوضوء حيث لا يشعل الا مثل المسمى وناقض الوضوء أعم حيث يشمل مثل المسمى ويترى عليه مثل الخارج التيمس فالتعبير بنقض الوضوء مبالغة للتعبير بنقض الأصل فترده صاحب البحر والحاصل أن التيم مطلقا سواء سكن أو حدث أصغر أو أكبر ينقض بنقض الوضوء مطلقا سواء كان ناقض الوضوء وحده أو ناقض الوضوء والغسل ثم إذا انتقض التيم بنقض القيل فنقض باعتبار الجنابة فيصير جنبا لا محذورا سواء كان ذلك التيم من حدث أو جنابة وإذا انتقض بنقض الوضوء كالمقبول ينتقض باعتبار الحدث فيصير محدثا لا جنبا اه حلي مختصرا عند التأمل يظهر تصويب ما في المصنف لأن من غير بنقض الوضوء ينفذ أن تيم الغسل ينتقض بنقض الوضوء وليس كذلك بخلاف تعبير المصنف وفي قوله فيصير جنبا لا محذورا نظرا لأنه متى صار جنبا صار محدثا لأن ناقض الأكبر ينقض الأصغر وقوله سواء كان ذلك التيم من حدث أو جنابة أفاده أن تيم الوضوء يمكن الغسل وعكسه وقد مر (قوله فلو تيم الخ) اعلم أن المصنف أفاد أن التيم إن كان من حدث أصغر فنقض بنقض الوضوء ومن المعلوم أن ناقض الغسل ناقض للوضوء فيدخل فيه وأن التيم إن كان من جنابة فنقض بنقض أصله وهو الغسل وسكنت عما إذا أتى في هذه الصورة بنقض الوضوء وهو محقق لوجهين الأول أنه لا ينتقض أصلا والثاني أنه لا ينتقض من جهة الجنابة وينتقض من جهة الحدث وهذا هو المراد إذا علمت احتمال المصنف للوجهين فلا وجه لتفريع الشارح هذه المسئلة على ما قبلها والاولى الانسان بالو أو أفاده الحلي وفيه أن المصنف شامل لما إذا تيم عن الأصلين معان أحد حدثا أصغر فانه ينتقض باعتبار أحد الأصلين وهو الأصغر وهو عين التفريع فليتأمل (قوله في وضوء) أي حيث وجد ماء كافيا للوضوء فقط ولو مرة مرة (قوله وينزع خفيه) يعني وقد لبسهما على طهارة كلمة قبل أن ينجس كافي تصوير الزايلي عند قول الكزبي باب المسح لاجنباء وانما ينزع خفيه لأن الجنابة لا ينجسها الخلف كما يأتي في باب المسح على الخفين اه حلي (قوله ثم بعده) أي بعد الوضوء المفهوم من يتوضأ (قوله في مسح عليه) الأولى بالسباق عليهما وإن كانت إرادة الجنس ظاهرة (قوله ما لم يتر الماء) غاية لقوله في مسح وأراد الماء الكافي للغسل فانه إذا مر به انتقض تيمه للجنابة ثم إذا جاوزه يتيم للجنابة لنقض الأول برؤية الماء الكافي فإذا أحدث حدثا أصغر وجد ماء يكفيه للوضوء فانه لا يمسح بل ينزع ويغسل قدميه لأن الجنابة قد حطمتها ثم يلبس الخفين ويمسح إذا أحدث (قوله في عبارة صدر الشريعة الخ) أي في أول باب التيم منه حيث قال أما إذا كان مع الجنابة حدث وجب الوضوء يجب عليه الوضوء أي إذا وجد الحدث بعد التيم للجنابة كما نص عليه القهستاني وظاهر هذا أنه إذا وجد جن التيم المذكور ماء يمكن للوضوء لا يتوضأ به للاستغناء بهذا التيم عنه وانما يستعمله إذا وجد الحدث بعد ذلك وهو صريح عبارة القهستاني حيث قال الجناب إن كان له ما يمكن بعض أعضائه أو للوضوء يتيم ولم يجب عليه صرفة إليه إلا إذا تيم للجنابة ثم وقع منه حدث موجب للوضوء فانه يجب عليه الوضوء حيث لا تارة قدر على ماء كاف (قوله إن مع العصر يسرا) أي بعد العصر اليسر والبعدية ظاهرة وانما أتى بجمع إشارة إلى قربهما وما ولازمه ما حتى كأنهما ممتقار بأن وفيه التيسر للصابرين (قوله وقدرة ماء) كذا في بعض نسخ المصنف وفي نسخة وقد رتبه على ماء كاف وكتب عليها المصنف في شرحه والتعبير بالقدرة أولى من التعبير بالرؤية لأن الرؤية لا تعبر إلا مع القدرة وليسهل التيم لبرد أو مرض فانه يتيم مع رؤية الماء وإذا زال المانع بطل تيمه لقدرته وإن لم ير الماء واحتقر بالقدرة عما لو مر الزمان

نحوه جواز تيمس من معه ماء زمزم
ولا يضاف العطش أن يخلطه بما يقبله أو يجه
على وجه يمنع الرجوع (وقوله ناقض
الأصل) ولو غسلا فلو تيم للجنابة ثم أحدث
صار محدثا لا جنبا فيوضأ وينزع خفيه ثم
بعده يمسح عليه ما لم يتر الماء فقع في عبارة
صدر الشريعة يعني بعد كافي أن مع العصر
يسر فانهم (وقدره) على (ماء) يسقط

على ما كان حيث لا يتنقض تيممه هو المختار كما إذا سبكت على جنبه يداً على شاطئ نهر لا يعلم به والمراد بالناس
 من نام على صفة لا توجب النقص أو كان تيممه عن جنابة فانه لا يتنقض بالنوم بحر وغيره (قوله ولو اباحه)
 الشارح يأتى أن الوجود الواقع في آية التيمم عن القدرة بخلاف الوجود المذكور في الكفارات فانه بمعنى الملك
 حتى لو أباح له الماء لا يجوز له التيمم للقدرة ولو عرست على العصر الحائث رغبة يجوز له التيمم بغير الاحتاق
 أو السجود والاولى ابدال الحائث بالطاهر (قوله في صلاة) من مدخول المبالغة فيصير أنها إذا حصلت الإباحة
 في غير الصلاة تطل التيمم وهو كذلك غير أنه ان كان قبل الصلاة أخذ وتوضأ به وأدى ما عليه وان كان بعدها
 فانه لا تجل كافي المتق (قوله لطهره) أم من الغسل والوضوء (قوله ولو مرة مرة) فلو توضأ بما زاد من حاجته
 فنقص من إحدى رجله ان غسل كل عضو مرتين أو ثلاثاً بطل تيممه هو المختار كذلك في النهر من الخلاصة
 (قوله فضل من حاجته) الجلة في محل جرعت الماء (قوله كمطش) نكرة لأن المراد العطش في أوله وابه سالاً
 أو ما لا (قوله ومجن) وان لم يحتج اليه حالاً كما يؤخذ من حكم العطش (قوله وغسل نجس مانع) يفيد مفهومه
 أن غير المانع يقدم الوضوء عليه وحيث تنقضي المكره في الصلاة بالنقص الغير المانع لعدم المنزل (قوله
 ولعة جنابة) يعني أن الماء يصرف إليها وينقل الحكم إلى التيمم (قوله لأن المشغول إلى آخره) انكسب
 الشارح في التحليل النشر المشغول (قوله لارثة) لأن الاسلام انما شرط للنية ابتداء لبقاء لأن أثار الردة
 انما يظهر في العبادات والتيمم ليس منها ولم يجهل طهارته مع المصنوع لانه للجانبة وهي هنا متقية ثم سر
 (قوله بعده) أي بعد التيمم (قوله لان ما جاز لغيره) كالصلاة عارياً وبالنجاسة (قوله بطل بزياله) بأن يجد العاري
 ثوباً ومن به نجاسة من بلا فاذا كان ذلك في الصلاة بطلت (قوله بطل بغيره) أي وان لم يكن الماء موجوداً مع وكذا
 يقال فيما بعده (قوله والحاصل الخ) هو من مافي المصنف لا فائدة فيه وايضا حقه أنه لا يجوز التيمم ابتداء مع
 حضور الماء أو بعده أقل من ميل فاذا كان متبعا من حضر الماء أو سار حتى انتقص الميل انتقض تيممه وتوحيث
 المريض يضمن مع عدم الماء ثم حضر الماء لا يتنقض (قوله لكان أظهر) أي من مباركة المصنف فان عبادته
 فيها بعض خفاء وذلك في قوله اذا وجد بعده فان مرجع الضم لا يظهر عوده إلى التيمم الا بتأمل وأما كونها
 أنصر قطار (قوله وعليه) أي على ما ذكر من الضابط (قوله فانتقص) أي الميل بسبب سريه وهو بالصاد
 المهمة وقوله انتقص بالصاد المجمة وضمره يرجع إلى التيمم (قوله ومرورنا عن) صيغة خبره كمن ينقطع فأخذه
 المصنف والناس هو الذي بقي أكثر ما يقال عنده ولم تزل قوته المسكوت ومشل الناس النوم على صفة
 لا توجب النقص (قوله المحصة عنه) وحيثه فالمسئلة اتفاقاً (قوله وقربه ماء) لكن ان كان الماء في برص
 تيممه اتفاقاً وان كان في نهر صرح على قول الامام وهو الاصح فأخذه في البصر (قوله عددا) فلو كان برأسه ووجهه
 ويديه جراحة والرجل لاجر احتقبا تيمم سواء كان الاكثر من أعضاء الجراحة جريحا أو مريحا وهذا القول
 هو المختار كذا في البصر (قوله وفي الفصل مساحة) استظهار لصاحب البحر وتيممه صاحب النهر (قوله أو به
 جدوى) بضم الجيم وقصها كذا في القاموس (قوله اعتبارا لاكثر) عليه لقوله تيمم (قوله وعسع الجريح)
 فيسمع على محل الجراحة ان أمكنه والا فعلى الخرقه بحر وهل يلزمه شذو الخرقه ان لم تكن موضوعة أولا
 يترجم رأيت في شرح النية للعلوي ما يفيد الوجوب (قوله وكذا ان استويا) أشار بذلك إلى أن الحكم واحد
 فلو قال المصنف وبعبارة أو استويا غسل العصى لكان أخصر (قوله ولا رواية في الفصل) أي في صورة
 المساواة واختلاف الشايخ فيها كما صرح به مسكين والاحوط الفصل والمسح كافي المتن حلي (قوله كما تيمم
 الخ) وكذا تيمم لو كان بجالة اذا غسل العصى بمسح الماء الجريح كافي شرح ابن أمير حاج للنية (قوله وان وجد
 من موضعه) ونسب الاعانة بذلك الغير عند الامام وتفترض عندهما وهذا بناء على أن القادر بقدرته القهر
 بعد قادرا أولا حلي (قوله ولا يجمع بينهما) وذلك لما فيه من الجمع بين البذل والمبدل ولا نظيره في الشرع
 (قوله وغسل) بفتح الفين أي الطاهرين حلي (قوله كالأجمع بين حبس وحبل) الاحتمالات في هذه الاربعة
 ستة ثلاثة فيها الحيز مع غيره واثنان نفاس مع غيره والسادس حبل مع استحاضة وقد تركه الشارح لأن
 الجمع فيه يمكن فأخذه الحلي وفيه أن النفاس قد يجمع مع الحبل في التوأم الثاني المأذورة أن النفاس من الاول
 (قوله ولا زكاة وعشر) بأن أدى عشر الخارج وأجاء عنده حتى جال عليه الحول فأبواه التجارة فانه لا يجب

ولو اباحه في صلاة (كاف الطهر) ولو
 مرة (فضل من حاجته) كمطش ومجن وغ
 نجس مانع ولعة جنابة لأن المشغو
 بالحاجة وغير الكافي كالمعدوم (لا
 وكذا) يتنقض (كل مانع وجوده التيمم
 وجد بعده) لأن ما جاز لغيره بطل بزياله فإ
 تيمم لم يزل بطل بغيره أو سجد بطل بزي
 والحاصل أن كل مانع وجوده التيمم
 وجوده التيمم (ومالا) يمنع وجوده التيمم
 الابتداء (فلا) يتنقض وجوده بعد ذلك
 ولو قال وكذا زال ما أباحه أي التيمم لكلا
 أظهر وأخصر وعليه فلو تيمم بعد غسل فساد
 فليتنقض انتقض فليصغ (وسرورنا عن
 فليتنقض انتقض فليصغ (وسرورنا عن
 من غير حدث أو نائم غير ممكن متيمم
 حنابة (على ماء) كاف (كمن ينقطع) فيتنقض
 وأبقا تيممه وهو الرواية الأصح عنه المختار
 للتوحي كالتيمم وقربه ماء لا يعلم كافي البصر
 وغيره وأقر المصنف (تيمم) كان أكثره
 أي أكثر أعضاء الوضوء عدد وفي الفصل
 مساحة (بحر دحا) أو به جدوى اعتبارا
 مساحة (وبعبارة يفسر) الصحيح ويسع
 لاكثر (وبعبارة يفسر) الصحيح ويسع
 الجريح (و) كذا (ان استويا غسل العصى)
 من أعضاء الوضوء ولا رواية في الفصل
 (وسمع الباقى منها) وهو (الاصح) لأنه
 (أحوط) فكان أولى وصح في الفيض وغيره
 التيمم كما تيمم لو الجريح يسديه وان وجد من
 موضع خلافهما (ولا يجمع بينهما) أي تيمم
 وغسل كالأجمع بين حبس وحبل أو
 استحاضة أو نفاس ولا ينفاس واستحاضة
 أو حبس ولا زكاة وعشر

عليه فيه زكاة (قوله أو خراج) بأن أذى خراج الأرض من الخراج وفوى في
 فلا زكاة فيه وكذا الوهم بوزن العشر أو الخراج فان زكاة العجالة لا تصح فيه
 ما ذكره الشارح بالأرض التي أذى خراجها ثم فوى فيها العجالة وحال عليها
 أو فطرة) بأن كان له عبيد للتجارة حال عليها الحول ففهم الزكاة وليس على
 في هذه الأربعة سنة ثلاثة في اجتماع الزكاة مع غيرها وواحد في العشر مع الخراج وترك اثنين في الخراج مع
 الفطرة والعشر مع الفطرة لعدم تصورها لان الفطرة على الرأس والعشر والخراج على الأرض حلي (قوله
 ولا عشر مع خراج) وذلك لان الأرض إما مضمرة أو مخرجة (قوله ولا فدية وصوم) عدم الاجتماع من أحد
 الجانبين وهو أنه اذا صام لا يفدي وأما الذي من الصوم ثم قدر عليه يجب عليه الصوم حلي وفيه أنه حيث
 قدر على الصوم خرج ما أدام عن كونه ذبابة لان شرها لها الجزاء الدائم الى الموت فتكون نافذة فلا يصدق عليه
 أنه جمع بين الفدية والصوم الا صورة (قوله أو قصاص) سقط من قلم الناصح ذكر الكفاية وذكر هافي البصر
 وعبارته ولا بين القصاص والكفاية وذلك لان القصاص انما يتحقق في العمد ولا كفارة فيه والكفارة انما هي
 في شبه العمد والخطا وما جرى مجراه ولا قصاص فيها (قوله ولا ضمان وقطع) عدم الاجتماع من أحد الجانبين
 فانه اذا قطع لا يضمن العين مطلقا هالكه أو مستهلكه وأما اذا ضمنها قبل القطع فلا مانع منه اه حلي (قوله
 أو أبر) أي ولا ضمان وأجر فان المستأجر اذا سلم الدابة وجب عليه الأبر ولا ضمان واذا لم يسلمها ثم استهلكها
 وجب الضمان ولا أبر أما لو أذى الأبر ثم استهلكها وجب الضمان حينئذ اه حلي (قوله ولا جلد مع رجيم) لان
 سدا البكر للجلد وسدا الحصن الرجيم حلي (قوله أو نقي) أي لا يجمع بين جلد ونقي أي تقرب الان يراه الامام
 وأما الجلد والمبش فيجمع بينهما (قوله ولا مهر ومثمة) أي واجبة وذلك لان المطلقة قبل الدخول ان سمي لها
 مهر يجب نصفه وان لم يسم لها مهر تجب المثلثة لا تزاد على نصف مهر المثل ولا تنقص عن خمسة دراهم التي هي
 نصف أقل المهر (قوله أو وحد) أي ولا مهر وحد فان الوطاء ان كان مهيأ وعن شبهة فالمرء ولا حد وان كان زنا
 فالحد ولا مهر سلمي (قوله أو ضمان فضاها) أي ولا يجمع مع بين مهر وضمانه فان الزوج اذا أنفق زوجته
 أو أمانتها من جماعه لا ضمان عليه وانما عليه المهر فقط حلي ولم يذكر ما اذا فضاها أو أمانتها من جماعه وهو غير
 زوج ومقتضاها لزوم الضمان ثم انما يظهر الضمان في الافضاء بأن تقوم بغير من جعلها رقيقة سليمة من
 هذا العيب وتقوم وهوها فبقدر التفاوت يضمن من الدية وأما في موتها من جماعه فالظاهر أنه من قبيل شبهة
 العمد وليتزر (قوله ولا مهر ومثل وتسمية) وذلك لانه اذا سمي الجنازم من المهر وجب وان لم يسم أصلا أو سمي
 ما لا يجوز كتنزيرو غير وجب مهر المثل (قوله ولا وصية وميراث) أي عندهم اجازة الورثة الوصية لما ورد
 عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال لا وصية لوارث ولا اقرار له بدين (قوله وغيرها مما يصح) ذكر الجوى
 في شرحه منها جلة القصاص مع الدية وأجر القصة مع نصيبه اذا قسم أحد الشركاء وظاهر مع الجماعة الا على
 قول الثاني في مصر تعددت فيه الجماعة والشهادة مع اليقين الا على قول وجوهه أن المترك مجهول لجهل
 الحال في الناس فالخلص تخلف النعم ودواته ككاح مع ملك اليقين الا اذا كان للاحتياط لاحتمال الجزية
 والاجر مع الشركه فيما اذا استأجر أحد الشركاء أحدهم لحل المشركه لعله لأجره والحد مع قيمة أمة
 مملوكة زنى بها فاضاها أو قتلها والقيمة مع الفم والحد مع اللسان وأجر تظن الناظر اذا عمل مع العملة فانه أبر
 العمل لا النظارة اه حلي بقابل زيادة (قوله عن غريب الرواية) له كتاب جهت فيه روايات الامام التي
 لم تكن في كتب ظاهر الرواية أو هو من اضافة الصفة أي الرواية الغريبة (فروع) ليس للرائف في هذه الحالة
 أن تمنع زوجها اذا أراد وطأها بل عليها الاجابة وتصح أقادده المنصف (قوله فرض مسبه) أي الرأس والرأس
 من الاعضاء التي تذكر معها ابن مالك في قوله

أو خراج أو فطرة ولا عشر مع خراج ولا فدية
 وصوم أو قصاص ولا ضمان وقطع أو أبر ولا
 جلد مع رجيم أو نقي ولا مهر ومثمة أو وحد
 أو ضمان فضاها أو مهر وميراث وغيرها مما
 مثل وتسمية ولا وصية وميراث وغيرها مما
 سمي في محل ان شاء الله تعالى (من جهتي
 رأس لا يستطيع مع مسبه) محدث لا غيلة
 جنباً في النقص من غريب الرواية بتيسر
 وأفق قارى الهداية أنه (يقط) عنه
 (فرض مسبه)

باسم الله تعالى ذكر في الفقه • لا غير عن صادق لك يجبر
 رأس الفقه وجبته وسواده • والشفر من الشهر من الثغر
 والبطن والفم ثم ظهر بعده • ناب وشدة بالحيا يضر
 والشدى والشر المزيد ونابذ • والباع والذفن الذي لا ينكر

هذي الجوارح لا تؤثنها فاعلم فيه لها حظا اذا ما ذكر

(قوله قولان) أظهرهما الوجوب لأن المسح هنا أصل مندوس عليه ولا مانع من اتامته بدل غسله وقال
شمس الأئمة لا يجب لأن المسح بدل الغسل والبدل لا يدل له بالرأي حلي (قوله وكذا يسقط غسله) أي الرأس
في الغتسال (قوله ولو على جسيمة) ويجب شدة هان لم تكن مشدودة (قوله حكما) تميز أي يجعل عادما من
جهة الحكم فيجوز عليه حكم العدوم وليس معدوما حقيقة

• (باب المسح على الخفين) •

انما في اشارة الى أنه لا يجوز المسح على خف واحد وانما لم يقل وغيرهما لان مسح الجسيمة مذكور تبعاً
فهل في وهو من خصائص هذه الامة أبو العود والخف مأخوذ من الخفة لان الحال خفيه من الغسل
الى المسح بصرونه (قوله آخره) أي عن التيميم (قوله لتبوت بالسنه) أي على الصحيح وقبل انه ثبت بالكتاب
بقراءة الخرف في قوله تعالى وأرسلناكم أي وأما التيميم فثبت بالكتاب بلا خلاف فيكون أقوى فقدم (قوله
وهو لغة امرأ اليد) أي المسح مطلقا لا يقيد كونه على الخفين وقوله وشرا الخ تعرف للمقيد بمافى العبارة
شبه استخدام (قوله اصابة البله الخ) هو أولى مما في البحر عن السراج أنه في الاصطلاح عبارة عن رخصة
مقدرة جعلت للمقيم يوم ما وليه والمسافر ثلاثة أيام ولياليها ووجه الاولوية أن المذكور في البحر بيان مقتضى
والمذكور هنا تبعاً للبيان للعقيدة ثم ان الاصابة اتمام اليمين أو ما يقوم مقامهما كطهرنزل عليهما
وتحذرك (قوله تلف مخصوص) اللام زائدة لان اصابة الذي مصدره الاصابة يعزى بنفسه والخف
المخصوص ما فيه الشروط الاتية (قوله في زمن مخصوص) وهو يوم وليه للمقيم وثلاثة أيام ولياليها للمسافر
ويوجد في بعض النسخ زيادة في محل مخصوص والمراد به أن يكون على ظاهرهما (قوله ونحوه) مما اجتمع
فيه الشروط الاتية (قوله شرط مسحه) عذ شروطة في نور الابضاح سبعة ليسوما على طهارة وسترهما للكعبين
وامكان متابعة المنى وخلو كل منهما عن الخرق المانع واستسما كهما على الرجلين من غير شدة ومنعهما
وصول الماء الى الرجل وأن يبقى من القدم قدر ثلاث أصابع من أصغر أصابع القدم فلو فقد هذا المسح
ولو كان عقب القدم موجودا اه (قوله القدم) بدل من محل حلي (قوله أو يكون) منصوب بأن مقتضى
والمسبك معطوف على كونه الاقل وقوله نقصانه الخ أي نقصان كل واحد من الخفين فلا يقرب الخرق
المجتمع منهما (قوله الخرق) بالضم الموضع المقطوع وبالفخ المصدر اه حلي والظاهر ارادة الاول (قوله فيجوز
على الزبول) تفريع على ما فهم مما قبله أن النقصان عن الخرق المانع لا يمنع المسح والزبول المركوب الذي
يقام على العقب بلغة أهل مصر وقوله لو مشدودا فيه نظرو وجهه أن شرط المسح على الخف أن يستسك
بنفسه من غير شدة فقصاه عدم جواز المسح على الزبول الا أن يقال ان شدة لستره الكعبين وما قاربهما
لاستسكا كفايه يحصل بدون شدة (قوله وجوز مشايخ من قدس سره باللقافة) هذا ضعيف والمقدم عليه
أهل بخاري من أنه لا يجوز الا اذا خيط بنجين بحيث لا يثب الماء بكوخ ونحوه حلي (قوله ولم يقدم قدمه اليه)
أما اذا قدم قدمه اليه ومسح عليه جاز ولو زال بعد ذلك لا يضر لان المصنف خرج القدم أو أكثره من جميع محل
يمكن المسح عليه وهذا وان خرج عن محل المسح بالفعل لم يخرج من موضع يمكن المسح عليه حلي عن شبهة
وفي الهندية عن السراج ولا يعتبر المسح على موضع خال من القدم فلو جعل رجلاه في الخالي وضع جازوان
أزال رجلاه بعد ذلك من ذلكا الموضع أعاد المسح اه حلي (قوله المعتاد) والمنى غير المعتاد لا يعتبر وقوله فمضا
ذكر للتقيد في طية الهداية وفي المحيط وهو شرعا ما يستر الكعب وأمكن السقر به اه (قوله فليجوز على منخذ
من زجاج الخ) لعدم امكان متابعة المنى المعتاد فيه (قوله جاز) أي ثابتا فارقية من التواتر ههنا (قوله
(قوله الائتمة) أي تهمة الرض والخروج فان الواض والخواج لا يرونه وظاهره أن هذا هو المذهب وليس
كذلك بل المذهب أن الغسل أفضل مطلقا قال في البحر من اعته رجوازه ولم يفعله كان أفضل لاتبانه بالغسل
أفهم أشق على البدن قال في التوشيح وهذا مذهبنا اه وفي القهس مافى عن الكرمافى أن المسح أولى لظهور
الاعتقاد ودفع تهمة البدعة والغسل بقراءة البكر لكن في المضمرات وغيرها أن الغسل أفضل وهو الصحيح كما
في الزاهد ع (قوله بل ينبغى وجوبه الخ) قال في البحر بعد ذكر مافى الشرح ولم أر من خرج به من اعتنا

ولو عليه جسيمة نقي مسها قولان وكذا يسقط
غسله في مسحه ولو على جسيمة لم يضره
والاسقط أصلا وجهه عاد ما لا يضره
حكما كما في العدوم حقيقة والله أعلم
• (باب المسح على الخفين) •
آخره لتبوت بالسنه وهو لغة امرأ اليد على
الشي وبشرعا اصابة البله الخف مخصوص
في زمن مخصوص والخف شرعا السائر
للأصابع فليكثر من جلد ونحوه (شرط مسحه)
ثلاثة أمور الاول (كونه ساترا) محل فرض
الغسل (القدم مع الكعب) أو يكون نقصانه
أقل من الخرق المانع فيجوز على الزبول لو
مشدودا الا أن يظهر قدر ثلاثة أصابع ويجوز
مشايخ من قدس سره باللقافة (و) الثاني
(كونه مشدودا) فمسح على الزائد ولم يقدم
الحدث فلو واسعا فمسح على الزائد ولم يقدم
قدمه اليه لم يجز ولا يضر بقوة رجلاه من
أعلاه (و) الثالث (كونه مما يمكن متابعة
المنى) المعتاد (فيه) فمضا فمضا فمضا
متخذ من زجاج أو خشب أو حديد (وهو
جاز) فالغسل أفضل الائتمة فهو أفضل
بل ينبغي وجوبه

لكن رأيت في كتب الشافعية وقواعدنا لا تأباه (قوله على من ليس معه ماء يكفيه) أي يغسل رجله ويكفيه لمسح الخفين (قوله أو خوف فوت وقت) أي لو غسل رجله والاولى أو خوف ويكون معطوقا على ليس (قوله أو وقوف عرفة) قال في النهر وظاهر أن المعنى فيه ولو مسح رجله أدرك الوقوف والصلاة معا اذ لو كان لا يدركه لا يجب عليه الغسل فضلا عن المسح لما قالوه في الحج لو كان مكان بحيث لو صلى فاته الوقوف قدم الوقوف للمسقة اهـ (قوله أنه رخصة مسقطة للعزيمة) أي مسقطة لمشروعيتها بمعنى أن العزيمة لا تبقى مشروعة معها واحتراز بقوله مسقطة عن رخصة الترتيب فان العزيمة تبقى معها مشروعة أي مع بقاء سبب الرخصة كالصوم في السفر والرخصة ما يفي على أعذار العباد ويقابلها العزيمة وهي ما كان سكا أصليا غير مبني على أعذار العباد وهو الاصح في تعريضهما على من البصر (قوله ينبغي أن يصير آثما) أي ولا يصح غسله وذلك لما في تسمية الفتاوى الصغرى عن ابن الفضل لو ابتل قدمه لا يفتن منحه لان استئثار القدم بالخف يمنع سراية الحدث الى الرجل فلا يقع هذا غسله مستبرا فلا يوجب بطلان المسح ونقل الزاهد عن العيصي أنه لا يطل وان بلغ الماء الركبة قال في النهر ثم رأيت في السراج موقفا وغسل رجله وبمس خفيه ثم أحدث ومسح فدخل الماء في أحد خفيه قال بعضهم ان غسل الماء جها مع الكعبين وجب غسل الاخرى وقال بعضهم لا يفتن المسح أصلا وهو الاظهر اهـ ويجب عليه غسل رجله ثانية بعد المدة لعمل الحدث السابق غسله من السراية الى الرجلين فيحتاج الى من يملأ أبو السعد ومافي الحلبي عن الشربلاني ضعيف (قوله مشهورة) المشهور أن يكون رواية أكثر من اثنين في كل طبقة من طبقات الرواة ولم يصل الى حد التواتر كما في الخبة الحلبي وقال الامام ما قلت بالمسح حتى جاءني فيه مثل ضوء النهر ياروعه أخاف الكفر على من لم يرا المسح على الخفين لأن الاثنا عشر التي جاءت فيه في حيز التواتر (قوله فذكره مبتدع) لما روى عن الامام حين سئل عن مذهب أهل السنة والجماعة فقال هو أن تفضل الشيخين وتجب الختتين وتزى المسح على الخفين (قوله وعلى رأى الثاني كافر) لأن المشهور عند من حكم المتواتر فقهستاني (قوله وقيل بالكتاب) أي ثبوت المسح بالكتاب عملا بقراءة الجوز فانهم لما عارضت قراءة النص حملت على ما إذا كان مقتضاها وحلت قراءة النص على ما إذا لم يكن كذلك وهذا القول مقابل ما في المصنف (قوله ورد) أي هذا القول بأنه أي المسح غير مقيد بالكعبين أي وقد ذكر الكعبان في الآية غاية للأصل وردته الشاذي تبعه الرازي بأنه ما المانع أن يكون غاية للمعمل الذي يجوز عليه المسح فلا يلزم المسح الى الكعبين (قوله فالتواتر) جواب عن قراءة الجوز وحاصله أنه معطوف على المقبول ومقتضاه النصيب لعله لما جاور البحر ورجز كقولهم بحر ضرب خرب (قوله لحدث) متعلق بقوله جائز وأطلقه فشمس المذكور والاثني قاله المصنف (قوله ظاهره) البحث والجواب للقهستاني (قوله القرينة بذلك) أي التقرب الى الله تعالى بذلك. التعبد (قوله لا لجنب) الجنب اسم جنس يستوي فيه المفرد والمثنى والجمع مذكروا مؤنثا والذليل على عدم جواز له ما روى عن صفوان قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمرنا اذا كنا حفاضا أن لا تنزع خفافنا ثلاثة أيام وليسا اليها الا عن جناية ولكن من بول وغائط ونوم (قوله وحائض) ذكر الحائض جار على قول الثاني لأن أقل الحيض عنده يومان وأكثر الثالث فاذا كانت المرأة نوضا ابتداء مدة الفرو وليست الخف ثم حاض هذا المقدار فقد بقي من المدة نحو خمس ساعات فلا يجوز لها المسح فيها لعدم نيابته في هذا الحدث عن غسل الرجلين لعدم منع الخف سراية الحدث المذكور الى الرجل شرعا وانما جعلت مسئلة الحائض على قول الثاني لظهور أنه لا يتأتى على أصلهما لأن أقل الحيض ثلاثة أيام فاذا نوضا وليست ثم حاضت وذلك في السفر فان مدة المسح تنقضي مع مدة أقل الحيض ولم يذكروا التفسا وموردتها بأنها ليست على طهارة ثم نضت وانقطع قبل ثلاثة وهي مسافرة أو قبل يوم وقيل هي مقيدة على من البصر (قوله والمثنى) أي الحكم المثنى أي المنوع لا يلزم تصويره لعدم الاحتياج اليه وعدم لزوم تصويره لا ينافي امكانه (قوله وقيل أن النبي الشرعي) البحث للقهستاني وقيل بالشرعي احترازا عن العقلي كقوله الشرع يك الله تعالى فلا يفتر الى اثبات عقلي والمراد بالاثبات التصور بوجه وفيه أنهم مراءو فيه أيضا بالتصور الذهني لئلا يفتن فيه وحينئذ فالاولى عدم التقييد (قوله يفتر الى اثبات عقلي) أي تصور عقلي لأن في الشيء فرع عن تصوره قال الحلبي وهو الحق

على من ليس معه ماء يكفيه أو خوف فوت وقت أو وقوف عرفة بحر وفي القهستاني أنه رخصة مسقطة للعزيمة ولهذا الوصف المأثورة في خفة بنه القليل ينبغي أن يصير آثما (سنة مشهورة) فذكره مبتدع وعلى رأى الثاني كافر وفي الضفة ثبوتها بالاجماع بل بالتواتر رواه أكثر من ثمانين منهم له عشرة فقهستاني وقيل بالكتاب ورد بأنه غير مقيد بالكعبين اجماعا فالجواب (قوله لا لجنب) الجنب جواز له لحدوث الوضوء الا أن يقال لا لجنب (قوله القوية بذلك صار كانه محدث) لا يتركه وبره وفيه أن النبي الشرعي يفتر الى اثبات عقلي

عليه كافي الثانية (قوله لم يجز) لانه مسح في غير محل الحدث بجر (قوله يسكون النون) يسع فيه صاحب النهر
التابع للمعراج وفي البحر وتبعه المصنف في شربه جواز التشديد واستشهاده بالشاهد فيه وقد اوضحه في النهر
(قوله ما جعل على أسفله جلدة) الى القدم دون الكعبين (قوله والمجلدين) هو ما جعل على أعلاه وأسفله الجلدة
كذا في النهر (قوله مرة) وتكراره خلاف المسنون آفاده المصنف (قوله ولو امرأة) وذلك لاطلاق النص وص
والخطاب الوارد في أحدهما يكون واردا في الآخر مخ (قوله لم يوسين) حال من قوله خفيه وما عطف عليه
والتعريف به أولى من تعبير بعضهم بأن لبسهما يشتمل ما اذا غسل رجله أولا وليس خفيه ثم غم الوضوء وأحدث
أو توضأ وغسل إحدى الرجلين وليس خفها ثم غسل الأخرى وليس خفها فيصيح فيها أن يقال هما لم يوسين
على طهارة كاملة وقت الحدث ولا يقال لبسهما على طهارة كاملة وقت الحدث لان الفصل دال على الحدث
والاسم على الدوام والاستقرار كما حققه شارح الوقاية فانه المصنف (قوله على طهر) شتم ذلك الوضوء المنفرد
والمنذور ج تحت الفصل والنوى وغيره (قوله لا يسع عليه) لانه لم يلبس على طهارة بل يتعين المسح على الخلف
لكنه ليس عليها (قوله كلعمة) أي كتفص لعمدة من الأعضاء لم يصبها الماء (قوله كتيم) رأى الماء معذور
بعد الوقت يسع السارح في ذلك الهامم الز يلحق وعروض بأنه لا تقص فيه مما بقي شرطهما وانما لم يسع
الكتيم بعد رؤية الماء والمعدور بعد الوقت لظهور الحدث السابق حيث أخذ على القدم والمسح انما يلبس
بالمسوح لا بالقدم ولذا جوزنا الذي العذر المسح في الوقت كلما توضأ لحدث غير الذي ابتلي به اذا كان السيلان
مقارنا للوضوء واللبس أبو السعود عن النهر ومروعة التيم أن يتيم لفق الماء وليس الخلف فلا يجوز له المسح عند
وجوده وانما اذا توضأ وليس الخلف ثم أحدث ولم يجد ما يقيم ثم وجد الماء في المدة أنه أن يسع الى تمامها (قوله
فكالمسح) اعلم أن صاحب العذر اذا توضأ وليس خفيه فهذا على أربعة أوجه اما أن يكون العذر منقطعاً وقت
الوضوء واللبس أو موجوداً في الحالين أو منقطعاً وقت الوضوء موجوداً وقت اللبس أو موجوداً وقت الوضوء
منقطعاً وقت اللبس فان انقطع في الحالين فحكمه كالأصحاء لان السيلان وجد عقب اللبس فكان اللبس على
طهارة كاملة فتج الخلف سرياً بالحدث للقدمين مادامت المدة بالقيسة وفي الفصول الثلاثة يسع مادام الوقت باقياً
فاذا خرج الوقت نزع خفيه وغسل رجله كذا في البحر (قوله عند الحدث) لفظ عند يقيد المجاورة وهو أولى من
عبر وقت الحدث وشمل كلامه صوراً منها أن يسد بأفسل رجله ثم يلبسهما ثم يكمل الوضوء ومنها أن يتوضأ
الرجل ثم يغسل واحدة وليس خفها ثم يغسل الأخرى وليس ومنها أن يسد بأفلس الخفين ثم يتوضأ الرجلين
ثم يخوض الماء قبل رجلاه مع الكعبين أو ابتلت رجلاه ثم توضأ في جميع هذه الصور يجوز له المسح اذا أحدث
لتمام الطهارة وقت الحدث وان لم يوجد وقت اللبس (قوله يوماً وليله) العامل فيها أحد الضميرين اللذين
في قول المصنف وهو جائز وانما جاز عمل الضمير باعتبار مرجعه فانه يعود على المسح فعمله ويجوز أن يكون
معاً ولا مصدر الصريح الذي في قول المصنف شرط مسحه (قوله اقيم) مراده ما بين الاتي (قوله وللبالها)
لو حذفه ما ضر لان يذكر أحدهما بلقفاً للجمع ينتظم الاثر لكنه انما ذكره ليناسب ذكر البلية في جانب المقيم (قوله
واستاء المدة) فقدره ليفيد أن من الواقعة في كلام المصنف ابتدائية وأن الجواز والجرور خبر بابتداء المحذوف وهو
ذلك المقدور (قوله فقد يسع المقيم سناً) كما اذا أخر الظهور الى آخر الوقت ثم أحدث وصلى بالمسح فيه ثم صلى الظهر
من الغد في أوله فاستأنى (قوله فلما شهد أحدث) فانه لا يمكنه صلاة الفجر من الغد لا مقرأ من الحدث آخر
صلاته فاستأنى قلت وينبغي أن يكون عدم الاستكان في هذه المسئلة على قول الامام فانها من الاتي عشرة
كليات (قوله لا يجوز على عامة) هي ما تناف على الرأس وقال الامام أحمد اذا لبس العمامة على طهر جاز مسحها
أبو السعود عن العدة العتيق (قوله وقلسوة) بفتح القاف وضم السين ما تلف عليه العمامة فانه أبو السعود
(قوله وبرقع) بضم الباء وسكون الراء وضم القاف وقصها وبعضهم أنكر الفتح ما تشر به المرأة وبها كذا
في أبي السعود وهو أولى مما في المخ أنه الجواز لان المشهور بأن الخمار ما تختم به الرأس خاصة (قوله وقفازين)
بفتح القاف وتشديد الفاء وضبطه الحلبي بضم القاف ما يعمل على اليدين وقد يحس بطن ويزر بأزوار
على الساعدين تلبسه المرأة على يديها من البرد وقد يفضه العبادون من جلد أو لبد يتي به نحو مخالب المقر اه
أبو السعود وصوره المسح أن يأمر غيره بمسحه (قوله لعدم الحرج) لعدم صحة المسح على ما ذكره لان المسح

ولو نزع موقيه؟ عاد مسح خفيه ولو نزع أحدهما
مسح الخلف والموقى الباقي ولو أدخل يده
فحتمه ما مسح خفيه لم يجز (والمتعلقين)
يسكون النون ما جعل على أسفله جلدة
(والمجلدين مرة ولو امرأة) أو خشي (لم يوسين)
على طهر) فلما أحدث ومسح بخفيه أو لم يسع
فلبس موقيه لا يسع عليه (زاتم) نرج
التا قص حقيقة كلعمة أو معنى كتيم ومعه
فانه يسع في الوقت فقط اذا أحدث (قوله
على الانقطاع فكالمسح) عند الحدث (قوله
تختلف الحدث ثم خاض الماء فابتل قدماء
ثم قسم وضوءه ثم أحدث جاز أن يسع يوماً
وليلة اقيم وثلاثة أيام وللبالها المسافر) وابتداء
المدة (من وقت الحدث) فقد يسع المقيم سناً
وقد لا يمكن إلا من أربع كن توضأ وتختلف
قبل الفجر فلما طلع صلى فلما شهد أحدث (لا)
يجوز (على عامة وقلسوة وبرقع وقفازين)
أعدم الحرج

على الخلف ثبت بالنص على خلاف القياس فلا يلحق به غيره زيلحي (قوله قدر ثلاث أصابع اليد) هو المعتمد وذلك
 لأن العبرة لا بالتمسح وهي اليد والاثلاث أكثرها (قوله أصغرها) يدل من الأصابع والمراد بالأصغر الجندس
 الصادق بالتمتع (قوله طولاً وعرضاً) أي الفرض قدر طول الأصابع الثلاث وعرضها ومواءمته ابتداء التمسح من
 طول الخلف من الأصابع أو الساق أو في عرضه عينا وشمالا (قوله من كل رجل) أفاد أنه لو قطعت إحدى رجله
 وبقي منها أقل من هذا القدر أو بقي هذا القدر لكن من العقب لا من موضع التمسح فليس على العصبية والمقطعة
 لا يمسح لجوب غسل ذلك الباقي كما لو قطعت من الكعب حيث يجب غسل الجميع ولا يمسح بغير (قوله لا من
 الخلف) أفاد لو كان المراد ثلاث أصابع من كل خلف لما زالمسح على الزائد من الخلف إذا كان كبيرا وهو لا يجوز
 حلي (قوله فتموا) فترجع على المصنف وقوله من الأصابع يعني به مئة أصبع واحدة على الخلف حتى ينزل
 بالمقدور ثلاث أصابع قال في البحر واستقدم منه أنه لو مسح بأصبع واحدة ومدها حتى يبلغ مقدار الثلاث من غير
 أن يأخذ ما يجديد لا يجوز ولو مسح بأصبع واحدة ثلاث مرات وأخذ لكل مرة ما جاز أن مسح بكل مرة
 موضعا غير الذي مسحه (قوله فلو مسح برؤس أصابعه) أي ومدها حتى يبلغ مقدار الثلاث (قوله لم يجز) لأنه
 كذا الأصابع المتقدمة وبذلك لا يحصل فرض المسح (قوله إلا أن ينزل الخ) أي فيجوز لحصول الفرض بغيره
 مستعملة (قوله إن الماء متقاطرا جاز) لأن الماء على حصول الفرض بغيره مستعملة (قوله إن بقي من
 ظهره) قد بدله لأنه محل المسح فلا اعتبار بما بقي من العقب (قوله خلف مقصوب) المراد به المستعمل على وجه
 محرم سواء كان غسبا أو سرقة أو اختلاسا ومثله فيما يظهر إذا كان من حرير واجتعت فيه الشروط (قوله
 كما جاز غسل رجل مقصوبة) إطلاق الغصب على ذلك مساهلة وصورته استحق قطع رجله لسرقة أو قصاص
 فهو بوجوبه وصار يتوضأ عليها (قوله والخرق) بفتح الخاء المعجمة وسكون الراء قاله الحلبي وفيه أنه بهذا الضبط المصدر
 الذي هو فعل القاعل وليس مراداً فالأحسن ضبطه بضمهم بضم الخاء لأنه عبارة عن المثل الخروق (قوله
 بموحدة أو مثلية) الذي في شرح منية المصل عن خواهر زاده الصحيح أن الرواية بالإمام الموحدة لأنه في الكتب
 المنفصل تستعمل الكثرة والقلّة وفي الكتب المتصلة يستعمل الكثرة في الاتساع فيمكن إرادته هنا والمعن الخروق المتسع
 لا الكثرة ولعل وجه المثلية أن العرب قد عملت الكثرة في الاتساع فيمكن إرادته هنا والمعن الخروق المتسع
 ويمكن أن يجعل في حكم المنفصل لمكان الخروق (قوله قدر ثلاث أصابع) هو المقدور وقيل الاعتبار بالأماثل
 والتقدير بالقدم احتراز عن القول باعتبار أصابع اليد من مئة أو مفرجة على خلاف في هذا القول قاله الحلبي
 (قوله يعتبر بأصابع مماثلة) أي في الخلقة وهذا التعبير أولى من تعبيره بالغير لأنه قد يكون أصابع الغير
 أكبر من أصابعه (قوله إلا أن يكون فوقه خف آخر) لأن العبرة للأعلى حيث لم تنظر لوظيفة على الأسفل
 (قوله وهذا) أي اعتبار الأصابع بوصف الصغر (قوله ويرى ما تحتها) قيد ثالث المنع وأنى الشارح بالمقاهيم
 على سبيل التشر المربوب والصغير في تحتها يرجع إلى الخرق (قوله ولو جازا) أي ولا يعتبر الأصغر لأن كل أصبع
 أصل بنفسها فلا يعتبر بغيرها حتى لو انكشف الإبهام مع جازتها وهما قدر ثلاث أصابع من أصغرها يجوز المسح
 وإن كان مع جازتها لا يجوز على الأصح ثم التناوي (قوله ولو عليه) أي على العقب اعتبر بدق أي ظهوراً كثره
 هذا ما اقتصر عليه فاضى خان في شرح الجامع الصغير ونظائر المتون وهو الذي اختاره السكّال والبرخسي
 اعتبار الثلاث فيه وفي غيره (قوله ولو لم ير القدر المانع عند المشي) أي صدر دفع القدم عن الأرض وبه صرح
 الحلبي وهذا صادق بعدم الرؤية في الحالتين بالرؤية عند وضع القدم لا عند دفعها فأما عكس هذه أو رؤيته
 في الحالتين مانع (قوله كما لو انفتحت الظهارة دون البطانة) بأن كان في داخلها بطانة من جلد أو خرقة
 مخروزة بالخلف فإن المسح لا يمتنع (قوله في خف) وإذا امتنع المسح على أحدهما لم يجز الخروق المتفرقة فيه امتنع
 المسح على الآخر حتى يلبس مكان الخرق ما يجوز المسح عليه كذا في البحر (قوله لا فيهما) حتى لو كان الخرق
 في خف واحد قدر أصبعين في موضع أو في موضعين وفي الآخر قدر أصبع جاز المسح عليه (قوله بشرط) متعلق
 بعمدة المسح التي استلزمها قوله لا فيهما اهـ حلي أي فيصح المسح عليه ما بشرط الخ وهذا الاشتراط استظهار
 لصاحب المنية وبه في البحر (قوله يجمع) أي مع خروق آخر (قوله المسح الحالى) أي الذي يراد وقوعه
 حالا والاستقبال الذي يراد إيقاعه فيما بعد الزمن الحاضر (قوله كما ينقض الماضي) صورته إذا مسح

(وفرضه) عملا (قوله ثلاث أصابع اليد)
 أصغرها ولا عرضاً من كل رجل لا من
 الخلف فنه وافيه هذا الأصبع فلو مسح برؤس
 أصابعه وجازي أصولها لم يجز لأن قيل من
 الخلف عند الوضع قدر النرض قاله المصنف
 ثم قال وفي الذخيرة إن الماء متقاطرا جاز
 والألا ولو قطع قدمه ان بقي من ظهره قدر
 القرض مسح والاغسل بمن قطع من كعبه
 ولوله رجل واحدة مسحها وجزع خف
 مقصوب خلافه ثابته كما جاز غسل رجل
 مقصوبه أجماعا (والخرق الكبير) بموحدة
 أو مثلية (وهو قدر ثلاث أصابع
 الأصغر) بكاءها ومقطوعها يعتبر بأصابع
 مماثلة (تجعه) إلا أن يكون فوقه خف آخر
 أو برقوق فيمسح عليه وهذا الخرق على
 غير أصابعه وعقبه ويرى ما تحتها اعتبر بدق
 اعتبار الثلاث ولو كبارا ولو عليه اعتبار
 أكثره ولو لم ير القدر المانع عند المشي لا دون
 لم يمسح وإن كثر كما لو انفتحت الظهارة دون
 البطانة (وتجبع الخروق في خف) واحدة
 (لا فيهما) بشرط أن يقع فرضه على الخلف
 نفسه لا على ما ظهر من خرق يسير (واقول
 خرق يجمع لينعم) المسح الحالى والاستقبال
 كما ينقض الماضي فهو ساقط

على خض سليم من الخرق فانه يصح مسحه فاذا عرض الخرق المانع نقض المسح ورفقه (قوله ومتر) أى فى التيمم
 (قوله أن ما ينقض التيمم) كوجود الماء والقدرة على استعماله (قوله ينجى) أى ابتداء ويرفع انتهاء اذا عرض أى
 فالمسح على الخلف كذلك قال الحلي وفى التركيب حرازة لأن الرفع هو النقض فيه برالحى أن ما ينقض التيمم
 ينقض التيمم وينعنه وعناية المتن فى التيمم سالمة من هذا (قوله كجاءه) تقدير لا تقبل والمعنى أن التيمم للجماعة
 تمنع الصلاة ابتداء وترفعها عرضا ومثلها الانكشاف (قوله حتى انعقادها) أى الصلاة وهو منصوب لكونه
 معطوفاً يفتى على المعقول به المقدور فى الكلام تقديره كجاءه وانكشف فانه ما يمنعان الصلاة ويرفعانها حتى
 انعقادها والمراد بانعقادها التصريخ وانما غيبا بالضرورة لما شرط وينبى على شرطها عدم اشتراط الشروط
 لها لكن الصحيح اشتراط الشروط لها لكونها ركائبا لشدة اتصالها بالركان الحلي وانما أطلق الانعقاد على
 التصريخ لأنها شرط فيه (قوله كما ينجى) أى فى باب شروط الصلاة من أنه بشرط التصريخ ما بشرط للصلاة
 (قوله المسلة) فى القاموس المسلة بكسر الميم محيطة ضم (قوله الحاقاله) أى المحدثون المسلة بمواضع الخرزات
 هى معقوفة متساوية (قوله متفرقة) فى خفيه أرفوه أريدنه أو مكانه أو فى المجموع كذا فى البصر (قوله وانكشف)
 أى متفرق فى أعضائه العورة انكشف شئ من فرج المرأة ونشئ من ظهورها ونشئ من خلفها فيصير كالنساء
 فيمنع جواز الصلاة لأن المانع فى العورة انكشف القدر المانع وفى الجماعة كونه حاملا أو مجاورا للقدر المانع
 وقد وجد ذلك حال التفرق (قوله وطيب محرم) فانه يجمع اذا تفرق فى أكثر من عضو حتى يبلغ عضوا كما سبق
 حلي (قوله وأعلام توب من حرير فانها تجم) حتى تزيد على أربع أصابع تصرم اه حلي وهذا على المعقول
 أن العلم لا يجمع ولو كان كثيرا فلا يحرم لبسه وصحح وألحق به الأساطي السجاف كما ذكره فى الخطر أول فصل
 اللبس ويجوز للأنسان العمل بالقول الضعيف فى خاصة نفسه اذا كان له رأى بل بالحديث الصحيح المخالف
 لمذهبه ذكره البيرى شارح الاشباه وأقره عليه أبو السعود (قوله فانها تجم) أى هذه الأربعة مطلقا أى سواء
 كان التفرق فى موضع واحد أو فى مواضع حلي (قوله وانكشف فى جمع خروق أدنى أنصبة) قبل تجم
 فى أذنين حتى يبلغ أكثر من واحد فيمنع وقيل لا يجمع إلا فى أذن واحدة كما فى الخلف حلي (قوله احتياطا)
 فى باب العبادات من (قوله ناقض وضوء) ولو حكى ما كالتهمة (قوله لانه بعضه) أى وما نقض الكل نقض
 البعض وعلمه بعضه هم بأنه بدل عن غسل الرجلين قال فى البحر وهو لا يظهر لأن البدل هو الذى لا يجوز مع
 القدرة والمسح يجوز مع القدرة على الأصل وانما هو خلاف (قوله ونزع خف) لأن الحدث السابق سرى الى
 القدمين ولما كان الخلف اسم جنس يطلق على الواحد والتعدد مع قول الشارح ولو واحد (قوله ومضى المدة)
 للأحداث المدة على التوقيت والتأقضى فى هذا وما قبله الحدث السابق لكن لما كان الحدث يظهر عند وجودها
 أضيف النقض اليها أبو السعود (قوله وان لم يمسح) لأن العبرة من وقت الحدث (قوله ان لم يحسن بقلبة الظن)
 أشار به الى أنه ليس المراد بالخوف مطلق بل خوف يرتقى الى غلبة الظن وظاهره أن المسح لا يقتضى عند ذلك
 وهو تعقب بأن خوف البرد لا أثر له فى منع السراية فغاية الأمر أنه لا ينزع لكن لا يمسح بل يتيمم عند خوف البرد
 كذا فى أبي السعود ورفقه أنهم منعوا التيمم للوضوء عند خوف البرد ولذا نقل الحلي عن الفتح أن الذى ينبى
 الاقناع به اتقاض المسح بالمضى واستثنى مسح آخر يمسح الخلف كالجبار فقول الشارح قد استوعبه بالمسح أى
 لا تقاض المسح الأول بمضى المدة هو الذى عليه الاعتماد (قوله للضرورة) علمه فهو قوله ان لم يحسن وهو أنه
 اذا خشى لا يشقشق وفيه ما مر (قوله كالجميرة) أى فهو الخلق بها لأنه من ماصدقاتها (قوله فيستوجب) أى الخلف
 بالمسح وهو الأول وان مسح الآخر صح وما قاله صاحب التهمين أن صاحب المراجح سرح بوجوب الاستيعاب
 وهو أبو السعود بأن عبارة المراجح تضمنت الأولوية (قوله ولا يوقت) من جملة المنزوع على كونه كالجميرة (قوله
 ولذا) أى للضرورة (قوله مضى فى الأصح) اذ الفائدة فى النزاع لأنه الغسل ولا ما جهر (قوله وهو الاشبه) أى
 بالتمسك ورواية وبالمعقول دراية وعلى برأية الحدث إلى الرجل لأن عدم الماء لا يمنع السراية فيتيمم له ويصلى
 كما لو بقى من أعضائه لم يمسح ما يغسلها به فانه يتيمم (قوله لا غير) وليس عليه إعادة بقية الوضوء لأن الحدث
 السابق هو الذى حل بقدومه وقد غسل بعده ما رالاعضاء وبقيت القدمان فقط فلا يجب عليه الاغسلها
 ولا معنى لغسل الأعضاء المنفولة ثانياً لأن الفاتت الموالاة وهى ليه تبشرط فى الوضوء عندنا كذا فى البحر

قلت ومتر أن ما ينقض التيمم ينجى ويرفع كجاءه
 وانكشف حتى انعقادها كما ينجى فليحفظ
 (ما تدخل فيه المسلة لا مادونه) الحاقاله
 بمواضع الخرز (بخلاف نجاسة) متفرقة
 (وانكشف) عورة وطيب محرم (وأعلام
 توب من حرير) فانها تجم (وينبى ترجيح
 فى جمع خروق أدنى أنصبة) وينبى ترجيح
 (فى جمع خروق أدنى أنصبة) لانه
 الجع احتياطا (وما نقض وضوء) وفى
 بعضه (ونزع خف) ولو واحد (ومضى
 المدة) وان لم يمسح (ان لم يحسن) بقلبة الظن
 (وما جهر) من برد (للضرورة فيصير
 كالجميرة فيستوجب بالمسح ولا ما مسمى
 قالوا الوقت المدة وهو فى ملأه ولا ما مسمى
 فى الادع وقيل نفسه وينيم وهو الاشبه
 (وبعد ما) أى النزاع والمضى (غسل
 الأوضى رجليه لا غير)

(قوله لحلول الحدث السابق) استشكل بأنه لا يحدث موجود حتى يسرى لأن الحدث السابق حل بالخلف وبالمسح
قد زال فلا يعود الا بخارج لم يمس وخوفه وأجيب بجواز أن يعتبر الشارع ارتفاعه بجميع الخلف مقبداً بعدة منعه
(قوله الامتناع) لا حاجة الى هذا الاستثناء لأنه أغنى عنه قوله ان لم يمسح الخ حاي (قوله فينبهم) غير صحيح لأن
الوطئة عند خوف الضرر بالمسح على الخلف كالجيرة وأن التيمع انما يكون عند كون الرجلين كاللعة وهو
انما يكون عند عدم خوف الضرر وعند عدم الماء حاي (قوله وخروج أكثر لدمه) التقدم من الرسغ الى
رؤس الاصابع كذا في البحر (قوله من الخلف الشرعي) وهو من الكعب الى رؤس الاصابع وما من الكعب
الى الركبة مثلاً فهو داخل في مفهوم الخلف لقطع حاي (قوله وكذا اخراجه) لا حاجة اليه لأن في الاخراج
خروجاً فهو داخل في كلام المصنف وأيضاً اذا علم الحكم في الخروج ففي الاخراج بطريق الاولى (قوله في الاصح)
مقابله أقوال أخر تعلم بمراجعة البحر منها قولان معصمان الاول اعتبار قدر الفرض اذا بقي في الخلف في عدم
التقص والنائي ان كان لباقي بحيث يمسح منه الشيء فيه لا يتقص والا يتقص قال في البحر ولا بأس بالاعتقاد
عليه (قوله ولا عبرة بخروج عقبه ودخوله) أي من غير قصد بل لسهته (قوله أنه) أي القهستاني خرق الاجماع
أي بسبب اختصاره وبعبارة هذا كله ان بداهة أن يزعم الخلف لم يتركه بنه وأما اذا زال لسة أو غير هاهنا لا يتقص
بالاجماع كافي النهاية وهي واضحة تفيد ما ذكره الشارع وفي الحاي أنه أي القول بالتقص بخروج عقب
من غيرنية خرق للاجماع اه وفيه أنه لا وجه للتعبير بالزعم (قوله ايضاً) أي كما يتقص بالثلاثة المتقدمة (قوله
لو أدخل) ومنه لو دخل بنفسه أفاده الحاي (قوله وهو الاظهر) قال القهستاني وفي الاكتفاء الاشعار بأنه اذا
وصل الماء الى وجه واحد لم يتقص وان بلغ الركبة والبعده أبو بكر العباسي وعلى الاتفاض أكثر المشايخ
واليه مال أبو الفضل وهو الاصح كافي الظهيرية وعلى الاصح تصحبه المدة من أول حدث بعده هذا الوضوء وعلى
مقابله تصحبه من بعد حدث وقع بعد الوضوء الاول ونقل صاحب السراج أن الاظهر الاول هو ما قولان
معصمان (قوله كما تر) الذي مر أنه بعد مضى المدة والتمتع بفصل وموضوعه عند عدم وجود غسل في أثناء
المدة وهناك قد وجد فاشتبه الامر على الشارع فقال ما قال حاي أقول قد مر عن تمة الفتاوى وعن أبي السعود
أن هذا الفصل لا يعتبر فلا بد من الفصل بعد المدة قوله وبقي من نواقضه الخرق) مكرز مع قوله سابقاً في الخرق
كما يتقص الماضي حاي (قوله وخروج الوقت للمعذور) مكرز مع قوله سابقاً في حل قول المصنف تام ومعهذور
فانه يمسح في الوقت فقط (قوله بعد حدثه) قيد به لأنه لا عبرة بالمسح للقربة (قوله قافر) بأن جاوز العمران
مريده نهر (قوله فلو بعد نزع) أي بعد التمام نزع وفوض أن كان محدثاً أو لا على رجله فقط (قوله مسح
ثلاثاً) أي أتم مدة المسح بحيث يكون المجموع ثلاثاً دور لأنه يستأنف المسح ثلاثاً أو بالسعود (قوله نزع) أي
خفيه لأن رخصة السفر لا تبقى بدونه زيلعي لأن العبرة ثلاثاً من حيث الاتمام والقصر أبو السعود
(قوله وحكم مسح جبيرة) سواء كانت على البدن أو الرأس غير أنه ان بقي من الرأس ما يجوز المسح عليه مسح عليه
والافعلي العصابة كذا في البدائع والجبراً صلاح العظم (قوله يمسح بها الكسر) أي العظام المكسورة (قوله قرحة)
هي الجراحة كافي المغرب وقد رآها ما يخرج في البدن من شئ في الغلاف الضم والفتح كذا في النهر (قوله
وموضع) بلخر عطف على قرحة (قوله كعصابة جراحة) العصابة بالكسر ما يصيبه كالعصاب وفيه أنها هي
خرقة القرحة اللهم إلا أن يفرق بأن خرقة القرحة نحو الخرقة الصغيرة والعصابة ما عمت العضو مثلاً
أو المراد بها أولاً المعنى الثاني (قوله فيكون فرضاً) تفريع على التشبيه ولما كان يتوهم من الفرض أنه قطعي
قال بصق علياً ولا يقال. قضى التشبيه أن يكون فرضاً اعتقادياً لأن التشبيه لا يعطى حكم التشبيه به من
كل وجه (قوله لا يثبتون بطلان) وهو ما ورد أن علياً كسر أحد زنديه يوم أحد أو شير فأمره عليه الصلاة والسلام
بالمسح على الجبار وهو ضعيف لكنه نفى به قد طرقه (قوله وهذا) أي الاقتصار (قوله والله رجع الامام)
عن قوله أولاً بالوجوب المصطلح عليه وأنه اذا صلى بغير مسح عليها وجب عليه اعادة كل لقاعدة كل صلاة أدبت
مع تركها واجب وجب اعادةها (قوله وقد منّا) أي في رسم المفق (قوله ذكر منها) أفاد أنها أكثر من هذا العدد
(قوله فلا يتوقت) أي المسح على الجبيرة بوقت معين كالفصل وانما قيد بالوقت المعين لأنه موقت بالبركة كذا
في البحر (قوله حتى يؤتم لصحاه) لأنه ليس بذي عذر (فرع) في امامة المنتهدة لغيره أقوال ثمانية لا يؤتم على

لحلول الحدث السابق قدميه الامتناع كبر
فنبهم حينئذ (وخرج أكثر قدميه) من الخلف
الشرعي وكذا اخراجه (نزع) في الاصح
اعتبار الاكثر ولا عبرة بخروج عقبه ودخوله
وما روي من التخصيص زوال عقبه فاصح اذا
كان بنسبة نزع الخلف اما اذا لم يكن أي زوال
عقبه يثبت بل لسعة أو غير هاهنا لا يتقص
بالاجماع كما يعلم من البرجندى من النهاية
وكذا القهستاني لكن باختصار حتى زعم
بعدمهم أنه خرق الاجماع فتنبه (ويقتصر)
أيضا (يقول أكثر الرجل فيه) لو أدخل الماء
خشب ومسحه غير واحد (وقبل لا) يتقص
وان بلغ الماء الركبة (وهو الاظهر) كافي
البحر من السراج لأن استار القدم بالخلف
يجمع مرتبة الحدث الى الرجل فلا يقع هذا
غسل معتبر فلا يوجب بطلان المسح فهو
في نفسه تاماً ما بعد المدة أو التزم كما ترى وبقي
من نواقضه الخرق وخروج الوقت للمعذور
(مسح مقبب) بعد حدثه (قافر قبل تمام يوم
واليلة) فلو بعد نزع (مسح ثلاثاً ولو أقام
مسحاً بعد مضى مدة مقبب نزع والاعتناء)
لا تضره صراحة (و) حكم (مسح جبيرة) هي
عبدان يجبرها الكسر (ونحو ذلك) كعصابة
وموضع فسد (وكن) (ونحو ذلك) كعصابة
جراحة ولو رآه (كفيل لما تمسحها) فيكون
فرضاً يفي الامام خلاصة وعليه الفتوى
والله رجع الامام خلاصة وعليه الفتوى
شرح مجمع وقد منّا أن لفظ الفتوى أكد في
التصحيح من الغتار والاصح والتصحيح ثم انه
يخالف مسح الخلف من وجود ذكر منها ثلاثة
عشر فقال (فلا يتوقت) لأنه كالتفصيل حتى
يؤتم الاصباء

الفور ويؤم بعد زمان وظاهر ما في تساوي قاضي خان الجواز مطلقا كذا في البحر (قوله لم يجب) أي
 لم يفرض (قوله لا يمنع خفيها) أي مع مسح جبيرة الأخرى للزوم الجمع بين الأصل والبدل (قوله بل خفيها)
 يعني أن كانت على إحدى رجليه جبيرة فمسحها وغسل الأخرى ثم ليس خفيها فأحدث بإزالة المسح عليها
 لا تقام الجمع المتقدم (قوله أي يصح) والجواز بهذا المعنى لا يشاقق الاقتراض خلافا لما نوهه صاحب البحر
 (قوله ولو شئت بلا وضوء) لو قال بلا طهارة لكان أشمل إذا فرق في الجبيرة بين الحدثين فزوره الشيخ شاهين
 وبه يستغنى عن زيادة الشارح (قوله وغسل) يضم الغين لما يلبسه بالوضوء ويصح قراءته بالفتح ويكون من
 عطف العام وأورد الحلبي على المصنف تكراره ذاع قوله الثاني والحدث والجنب الخ وأجاب بأنه لا تكرار فإن
 هذه مفروضة فيما إذا شذها على الحدث أو الجذابة وتلك مفروضة فيما إذا أحدث أو أجنب بعد شذها قال
 وهذا هو الثالث من أوجه المخالفة (قوله دة حاله) أي في الأمر بالوضوء عند شذها ولا في غسل ما تحتها
 سقط وانتقل إلى الجبيرة بخلاف الخلف كذا في البحر (قوله كالغسل) أي كما يترك الغسل لما تحتها حلبي وهو الرابع
 (قوله إن ضرر) المراد الضرر المعتد لا مطلقه لأن العمل لا يخلو عن أدنى ضرر وذلك لا يبيح الترتك أبو السعود عن
 شرح الجمع (قوله ولا لا يترك) قال في البحر من المحيط إذا زادت الجبيرة على رأس الجرح إن كان حل الخرقه
 وغسل ما تحتها بضر بالجراحة يمسح على الكل تبعاً وان كان الحل والمسح لا يضر إن بالجرح لا يهزمه مسح
 الخرقه بل يغسل ما حول الجراحة ويمسح عليها على الخرقه وإن كان بضره المسح ولا يضره الحل يمسح على
 الخرقه التي على رأس الجرح ويغسل حولها ويفتح الخرقه الزائدة إذا التابت بالضرورة يتقذر بعدها ولو ضره
 الحل لا المسح يمسح كما شرح به في الدور (قوله وهو مشروط بالخ) هو الخافض (قوله عن مسح نفس الموضع)
 والمهز عن المسح يستلزم المهز عن الغسل حلبي (قوله فإن قدر عليه) أي على مسح نفس الموضع وبهز عن
 غسله (قوله فلا مسح عليها) أي صحح (قوله ولو بما حار) في الشرع لا يلية عن قاضي خان أن كان لا يضره غسل
 ما تحتها يلزمه الغسل وإن كان بضره الغسل بالماء البارد لا بالحار يلزمه الغسل بالماء الحار أي أن قدر
 عليه فله الكمال (قوله فإن ضرر) أي غسله ولو بما حار مسحها اقتراضاً فإن ضرر مسحها مسح جبيرة اقتراضاً
 (قوله على كل عصابة) الصواب أن يقال على كل العصابة لأن كلا إذا دخلت على منكر أفادت استغراق
 الأفراد وإذا دخلت على معرف أفادت استغراق الأجزاء والمقصود الثاني ثم إن المصنف تبع الكفر في ذلك
 والاصح الذي عليه الفتوى الاكتفاء بمسح الأكثرة قال في البحر وكان ينبغي للمصنف أن يقول ويمسح على
 أكثر العصابة ونحوها وإن لم يكن تحتها جراحة إن ضره الحل اه وهل الدواء كالجبيرة في هذا الحكم يجوز
 أفاده الحلبي (قوله مع قرحتها في الاصح) قال في التهريني إصالة الماء إلى الموضع الذي لم تستره العصابة
 فجزم في الخلاصة بأنه فرض وفي غيرها أنه يكتفي بالمسح قال في الذخيرة وهو الاصح لأنه لو كتف ذلك وبما بليت
 العصابة ونفذت البله إلى موضع الجرح وهذا من الحسن يمكن اه ومنه يعلم أن قوله في الاصح يرجع إلى قوله
 مع قرحتها (قوله إن ضره الماء) أي الغسل به أو المسح على المحل (قوله أو حلها) ولو كان بعد البرء بأن التمسكت
 بالمحل بحيث يصسر نزاعها (قوله ومنه) أي من الضرر (قوله لجعل عليه دواء) أو علها أو مرهما أو أدخله
 ببلدة مرارة كذا في البحر (قوله عن بره) أي لاجل بره كذا في العيني وهو صريح في أن عن معنى لام التعليل
 على حد قوله تعالى وما كان استغفار إبراهيم لأبيه إلا عن موعدة كفاً فغنى العيب ويجوز أن تكون بمعنى
 بعد على حد قوله تعالى لترى كعبين طبقاً عن طين أي حاله بعد حالة وفي كلام القهستاني ما يفيد أن عن بمعنى بقاء
 السبيبية والبرء بالفتح عند أهل الجواز والضم عند غيرهم أبو السعود عن الجوى وأعلم أن الجبيرة ان سقطت
 من غير أن كان طريق الصلاة وهو من طهر غسل موضع الجبيرة ولا يجب عليه غسل باقي الأعضاء وإن كان
 في الصلاة فإن كان بعد ما قد قدر التشهده هي إحدى المسائل الاثني عشرية الأولى تيسره وإن كان قبل القعود
 غسل موضعها واستقبل الصلاة لأنه ظهر حكم الحدث السابق على الشروع فصار كأنه شرع من غير غسل ذلك
 الموضع وإن سقطت عن غير بره لم يطل المسح سواء كان في الصلاة أو خارجها حتى أنه إذا كان في الصلاة مضى
 عليها ولا يستقبل كذا في البحر (قوله فإن سقطت في الصلاة) هو النائم (قوله والا لا) هو السابع من أوجه
 المخالفة وذلك لأن نزع الخلف مبطل مطلقاً (قوله وكذا الحكم لو سقط الدواء) يعني يغسل فيه بين السقوط

ولو شذها بأخرى أو سقطت العليا لم يجب
 إعادة المسح بل يندب (ويجمع) مسح جبيرة
 وجل (معها) أي مع غسل الأخرى لا مسح
 خفيها بل خفيها (ويجوز) أي يمسح مسحاها
 ولو شئت بلا وضوء (ويفسد دفعاً للمرج
 ويترك) المسح كالغسل (إن ضرر والا لا) يترك
 (وهو) أي مسحها (مشروط بالهزم من مسح
 نفس الموضع فإن قدر عليه فلا مسح) عليها
 والاصل لزوم غسل المحل ولو بما حار فإن
 ضرر مسحها فإن ضرر مسحها فإن ضرر سقط
 أصلاً (ويصح) نحو (مفتقد) ووجه على
 كل عصابة مع قرحتها في الاصح (إن ضرر)
 الماء أو (حلها) ومنه أن لا يمكنه ربطها
 بنفسه ولا يبيح من ربطها (أن تكسر نظمه لجعل
 عليه دواء أو وضعه على شقوق رجليه أجرى
 الماء عليه) أن قدره ولا مسح والترك
 (والمسح) يبطل سقوطها من بره والا لا
 (فإن) سقطت (في الصلاة) استأنفها وكذا
 الحكم (لو سقط الدواء)

عن بره و عدمه (قوله أو يرى موضعها ولم تسقط) هو التاسع فان العبرة في الخلف للزعم بالثقل (قوله فان ضربه) أي أزالها الثالثة لصوقها بالجل (فرع) في جامع الجوامع رجل به رمق فداو أو أمر أن لا يغسل فهو كالجبيرة أبو السعود (قوله والحدث والجنب الخ) هو العاشر (قوله عليها) أي الجبيرة وعلى قوابعها كثرقة القرحة وموضع الفصد والكتي (قوله ولا يشترط استيعاب) مناف لقوله سابقا ويمح المقصد على ككل عصاية ولو اقتصر على هذا المكان أولى لانه هو المقتضى به (قوله وتكرار في الاصح) والخلف لا يشترط فيه التكرار اتفاقا وهو الحادي عشر من أوجه مخالفة من حيث الاتفاق والاختلاف (قوله فيكتفي مسح أكثرها) والفرص في مسح الخلف قدر ثلاث أصابع اليد وهذا هو الثاني عشر (قوله وكذا لا يشترط فيها نسيئة الخ) هو الثالث عشر من حيث الاتفاق والاختلاف وقد ذكر الشارح وجهين زائدين ما إذا بدل الجبيرة بأخرى وما إذا سقطت العلياء وزاد في البصر أو جهما ستة إذا سقطت عن بره لا يجب الاغسل ذلك الموضع إذا كان على وضوء بخلاف الخلف فانه يجب غسل الرجلين الثاني إذا مسح عليها ثم شد عليها أخرى أو صابها بجاز المسح على الفوقاني بخلاف الخلف إذا مسح عليه لا يجوز المسح على الفوقاني الثالث إذا دخل الماء فغسلها لا يطل المسح اتفاقا بخلاف الخلف الرابع إذا كان الباقي من العضو المعصوب أقل من ثلاث أصابع فكذلك المخطوطة جاز المسح عليها بخلاف الخلف الخامس أن مسح الجبيرة ليس ثابثا بالكتاب اتفاقا بخلاف الخلف السادس أن مسح الجبيرة يجوز تركه في بعض الروايات بخلاف الخلف وزاد في التمرين وجهها وهو أن مسح الجبيرة ليس خلفا عن غسل ما تحتها ولا بدلا بخلاف الخلف فانه خلف والبديل ما لا يجوز عند القدرة على الأصل كالتييم والخلف ما يجوز كسح الخلف وزدت وجهها وهو أن مسح الجبيرة يجوز ولو كانت على غير الرجلين بخلاف الخلف اهـ حلي (قوله وما في نسخ المتن) أي من قوله ويمسح نحو مقصد ويرجع على كل عصاية (قوله يرجع عنه المصنف) فالأولى عدم ذكره دفعا للاعتراض بالتناقض عنه

(باب الحيض)

(قوله عنونه) أي جعل الحيض عنوانا على ما ذكر في هذا الباب من النفاس والاستحاضة وما يتبعهما (قوله وأصله) عطف مرادف على ما قبله فان الأصل يطلق على الكثير المبالغ (قوله والافهي ثلاثة) أي الانتقال اعنون بالحيض لاجل ما ذكر بل لكون المصنف اقتصر عليه فلا يصح لأن المذكر فيه ثلاثة دماء الحيض والنفاس والاستحاضة (قوله السيلان) يقال حاض الوادي إذا سأل وسمى حيضا سيلانه في أوقاته وله خمسة عشر اسماء جمعها التواحي في بيتين فقال من البسيط للحيض عشرة أسماء وخمسها • حيض يحيض محاض طمث اكبار طمس عزالفر الجمع أذى ضحك • درس دراس نفاس قرء اعصار وذكر في التمهيد أن الحيض لا يكون في غير المرأة إلا في الارنب والضبغ والخفاش وذكر بعضهم أن ما يحيض من الحيوانات عشرة جمعت في قوله

الحيض يأتي للنساء وتسعة • وهي النياق وضبعها والارنب والوزغ والخفاش هرة كبة • والعرس والحيات منها تحب والبعض زاد سمكة رعاشة • فاحفظ في حفظ النظائر برغب

(قوله مانعية) أي يمنع عما اشترطه الطهارة كاصلاة ومس المصنف وعن الصوم ودخول المسجد والقرابات ولا يفتي أن هذا تعريف بالحكم (قوله شرعية) أي اعتبرها الشارع مانعا وإن لم تكن حسنة (قوله دم من رحم) يقال على هذا التعريف انه يلزم أن لا يسمى حائضا في غير وقت دور الرحم والواقع خلافه (قوله من رحم) هو عواء الولد ويقال له أم الاولاد وفي فض الفسفار أن الله تعالى خلق الرحم على صورة حيوان فاتح فاه أشد شئ اشتباها بالعمى (قوله خرج) أي بالرحم الاستحاضة أي والرعاف ودم الجراحات وما يكون منه لامن آدمية لأن المراد رحم امرأة وما يخرج من الذكر من الدم فانه ليس بمحض لا يمكن يستحب لها أن تغسل عند انقطاع الدم منه فان أسك زوجه عنها فهو أحب إلى بجرع عن الخلاصة (قوله ومنه) أي من الاستحاضة وذكر الضمير نظر الكون هادما (قوله ومشكل) أي خفي مشكل فانه إذا نزل من ذكره معنى

أو (برئ) موضعها ولم تسقط مجتبى وبغنى تقديره بما إذا لم يضرب من التمس فانه ضربه ولا يجز (والرجل والمرأة والحدث والجنب في المسح عليها وعلى قوابعها سواء) اتفاقا (ولا يشترط) في مسحها (استيعاب وتكرار في الاصح) فيكتفي مسح أكثرها (ترتبه بقى) وكذا لا يشترط فيما (نية) اتفاقا بخلاف الخلف في قول وما في نسخ المتن يرجع عنه المصنف في شرحه

(باب الحيض)

عنونه به كثرته وأصله والافهي ثلاثة حيض ونفاس واستحاضة (وهو) اقعة السيلان وشرها على القول بأنه من الأحداث مانعية شرعية بسبب الدم المذكور وعلى القول بأنه من الانقباس (دم من رحم) خرج الاستحاضة ومنه ما تراه صفة وآية ومشكل

ومن فرجه دم اعتبرنا المني وكان الدم استعاضة بمر وكأنه لأن المني لا يشتبه بغيره بخلاف الحيض فيشتبه بالاستعاضة اه حلي لكن في تسميته مشكلا نظر اللهم الآن يقال باعتبار ما كان وفي تسمية هذا الدم النازل منه استعاضة نظرا أيضا لان الاستعاضة سيلان الدم من الاتي في غير أوقات الحيض (قوله خروج النفاس) فانه وان كان خارجا من الرحم الا أنه بسبب داء الولادة والمراد بالرحم السليم عن داء به واعتقادنا بقولنا به لأن مرض السلبية الرحم لا يمنع ككون مازاء في عاداتها مثلا حيض البحر (قوله وسببه ابتداء) أي السبب في حصوله أولا (قوله ابتداء الله لحواء) فيه ردة على من قال انه أول ما ارسل على بني اسرائيل فان الحديث دال على حومه بل يسمي نبات آدم والحديث أقوى وهو ما روى عن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحيض هذا شئ كتبه الله تعالى على نبات آدم (قوله لا كل الشجرة) عليه ثلاثه ولاه واختلف في الشجرة فقيل هي الخطة وقيل التين وقيل الكرمل لكن ردة على الاول أن الخطة من النجم الذي لا ساق له لامن الشجر اللهم الآن يقال بتغير صفته بعد اخراجه من الخطة (قوله ويركنه بروز الدم) أي الى الخارج هو المعتد وقال محمد بالاحساس وثمرة الخلاف تظهر فيما لو قوضت ووضعت الكرسف ثم أحست بنزول الدم قبيل الغروب ثم رفعت بعد نصف الصوم عنده خلافا له ما يعني اذا لم يهاذ حرف الفرج فان حاذاه كان حضا أو نفاسا انفا كما ذكرنا في النهر (قوله نصاب الطهر) وهو خمسة عشر يوما (قوله ولو حكا) كالمستعاضة فانها طاهرة حكا (قوله وعدم نقصه) أي الدم من أقله وهو ثلاثة أيام كما يأتي (قوله ووقت نبوته بالبروز) لا فائدة له بعد قوله وعدم نقصه بروز الدم (قوله فيه ترك الصلاة) ولا تنتظر مضى أقله (قوله ولو مبتدأة) أي رأت في سنن يحكم فيه يلوغها فانها تترك الصلاة والصوم عند أكثر ما يخبر بخاري (قوله لان الأصل الصحة) أي صحة الاجسام والمرض المقتضى للاستعاضة عارض وهذا تعطيل لقوله فيه ترك الصلاة (قوله أقله) أي مدة أقله أو أقل مدته على طريق الاستعداد فاستأنى أي حيث رجع الضمير الى الحيض بمعنى المدة (قوله ثلاثة أيام) بالنصب على الظرفية على الاول والرفع على الظرفية على الثاني فاستأنى قلت ويجوز الرفع أيضا على الاول (قوله فالإضافة) لوجه لان ربع فالاولى الايمان بالواو (قوله لبيان العدد) أي عدد الليالي وهي كونها ثلاثا مطلقا لا يقيد بكونها ليالي تلك الايام التي فيها الحيض (قوله بالساعات) وهي اثنتان وسبعون ساعة على ما قاله أهل التجميع فان الساعة عند المتشرعة جزء من الزمان وان قل فلورأت المبتدأة الدم حين طلع نصف قرص الشمس وانقطع في اليوم الرابع حين طلع ربه كالاستعاضة حتى يطلع نصفه ويكون حضا فاستأنى (قوله الملكية) هي التي كل ساعة منها خمس عشرة درجة وتسمى المدة أيضا واحترز به عن الساعات القوية ومعناها الزمان القليل وعن الساعات الزمانية وتسمى المعوجة وهي التي كل ساعة منها جزء من اثني عشر جزءا من اليوم الذي هو من طلوع الشمس الى غروبها والليل الذي هو من غروب الشمس الى طلوعها حلي (قوله لا الاختصاص) بكونها ليالي هذه الايام ولم يراد استيجاب ساعات الايام والليالي به لان انقطاعه ساعة أو ساعتين لا يضر اه أبو السعود (قوله وأكثره عشرة) يقال فيه ما قيل في قوله وأقله ثلاثة (قوله كذا رواه الدارقطني وغيره) فروى من طرق متعددة بها ارتقى الى مرتبة الحسن نهر (قوله والنقص) ولو بشئ قليل (قوله والزائد على أكثره) ولو بشئ يسير فالمعتادة بخمسة مثلا اذا رأت الدم حين طلع نصف قرص الشمس وانقطع في الحادي عشر حين طلع ثلثه فالزائد على الخمسة استعاضة لانه زاد على العشرة بقدر السدس فاستأنى (قوله ومازاء صغيرة الخ) نقل في البحر عن بعض المشايخ أن مازاء الصغيرة قبل استحكال تسع سنين دم فساد ولا يقال له استعاضة (قوله وآيسة) بجميع ألوانه (قوله على ظاهر المذهب) احترز به عن قول من يقول ان رأت دم ما قويا كالاسود والاحمر القاني كان حضا حلي عن البحر (قوله ولو قيل خروج أكثر الولد) فتتوضأ ان قدرت في هذه الحالة أو تقيم وتؤتي بالصلاة ولا تؤخر فاعذر الصحيح القادر مخ عن المجتبى (قوله أو النفاس والحيض) أي اذا استكمل النفاس أكثره (قوله اجاعا) أي من العصابة رضى الله تعالى عنهم أجمعين (قوله وان استغرق العمر) صادق بثلاث صور الاولى أن تبلغ بالسن وتبقى بلا دم طول عمرها فتصوم وتصلي ويأتيها زوجها وتنقض عتمة بالاشهر الثانية أن ترى الدم عند البلوغ أو بعده أقل من ثلاثة أيام ثم يستمر انقطاعه وحكمها كالاولى الثالثة أن ترى ما يصلح حضا

(الولادة) خروج النفاس وسببه ابتداء ابتلاء الله لحواء لأكل الشجرة وركنه بروز الدم من الرحم وشرطه تقدم نصاب الطهر ولو حكا وعدم نقصه من أقله وأوانه بعد التسع ووقت نبوته بالبروز فيه ترك الصلاة ولو مبتدأة في الأصل لان الأصل الصحة والحيض دم حصة نقي (أقله ثلاثة أيام بلياليها) الثلاث فالإضافة لبيان العدد المقدور بالساعات الملكية لا الاختصاص فلا يلزم كونها ليالي تلك الايام وكذا قوله (وأكثره عشرة) بغير لبال كذا رواه الدارقطني وغيره (والنقص) من أقله (والزائد) على أكثره أو أكثر النفاس أو على العادة وجاوز أكثره ما (ومازاء) صغيرة دون تسع على المعتد وآيسة على ظاهر المذهب (حائل) ولو قيل خروج أكثر الولد استعاضة وأقل الطهر (بين الحيضتين) أو النفاس والحيض (خمسة عشر يوما) ولياليها اجاعا (ولا حد لأكثره) وان استغرق العمر (الا عند) الاحتياج الى (نسب عادة) لها اذا استغرق الدم

ثم يستقر انقطاعه وحكمها كالأولى إلا أنها لا تنقض له عادة إلا بالحيض ان طرأ الحيض عليها قبل سن
 الإياس وان لم يطرأ قبل الشهر من ابتداء سن الإياس كما يأتي في العدة اهـ حلي (قوله فيصلاجل العدة بشهرين)
 هذا في المعتادة والمهيرة لا في المبتدأة إذ حيضها من كل شهر عشرة من أول ما رأت سوا مكثت في العشرة
 الأولى أو الثانية أو الثالثة وباقية طهر فلو ابتدئت مع البلوغ في رابع عشر المحرم مثلاً يكون ابتداء حيضها
 الثاني في رابع عشر صفر وهلم جرا وإذا عرفت هذا فاعلم أنه ان طأها زوجها في آخر الطهر انقضت
 بتسعة وستين يوماً ثلاث حيض ثلاثين وطهر ان أحدهما عشرون والاخر تسعة عشر وان طأها في أول
 الطهر انقضت عتقاً بمائة وتسعة وعشرين ثلاث حيض ثلاثين وثلاثة أطهار أحدها عشرون واثنان
 كل واحد منهما تسعة عشر أو أحدهما تسعة عشر واثنان كل واحد منهما عشرون وان طأها في أول
 الحيض انقضت عتقاً بمائة وتسعين أو تسعة وتسعين أربع حيض بأربعين وثلاثة أطهار على نحو ما قدمنا
 (قوله وعم كلامه الخ) هو صحيح في ذاته لأن قوله لا عند نصب عادة لها إذا استقر به الدم صادق بالعشرين
 في المبتدأة (قوله والمعتادة) أي التي لم تنس عادت ما جرى به العادة والمقابلة وصورتها إذا بلغت برؤية عشرة مثلاً
 دما وستة طهر اثم استقر به الدم فقال أبو عصمة والقاضي أبو حازم حيضها مارات وطهرها مارات فتتقضى
 عتقاً بثلاث سنين وثلاثين يوماً وفي الفهستانية عن الشهيد أن أكثر الطهر في حقتها شهران وعليه الفتوى
 لأنه أيسر كما في النهاية قوله وتسمى المهيرة) بفتح الهمزة المنقاة تحت أو كسرهما أي حبرها الله تعالى أو هي
 حبرت الفضة ومثله في الوجوه المظلة والفضال ضد الهدى كذا في القاموس حلي (قوله واضلاها)
 المناسب وتضليلها ليناسب مادة المظلة والخطب فيه سهل حلي (قوله اتابعه عدد) صورته نسبت عند أيام
 حيضها مع علمها أنها تخص في كل شهر أي في أول كل شهر مرة لأنها لم تنس الوقت وحكمها أنها تدع الصلاة
 ثلاثة أيام من أول الاستمرار لتيقنها فيها بالحيض ثم تغتسل سبعة أيام لكل صلاة لتردد حالها فيها بين الحيض
 والطهر والخروج من الحيض ثم تنوضاً عشرين يوماً للوقت كل صلاة لتيقنها فيها بالطهر وبأنها زوجها حلي
 (قوله أو يمكن) صورته عتق عدد أيام حيضها ونسبت مكانها وحكمها أنها ان نسبت أيامها في ضعفها أو أكثر
 فلا يتيقن بالحيض في شيء منه كالو نسبت ثلاثة في ستة أو أكثر في تسعة في دون التسع فانها تتيقن بالحيض
 في شيء منه كالو نسبت ثلاثة في خمسة فانها تتيقن بالحيض في اليوم الثالث فلون نسبت ثلاثة في عشرة
 معلومة فوضأت في ثلاثة من أول العشرة لتردد بين الطهر والحيض والدخول في الحيض ثم اغتسلت لكل
 صلاة إلى آخر العشرة لتردد بين الطهر والحيض والخروج من الحيض ومثله إذا نسبت أربعة أو خمسة في العشرة
 حيث تنوضاً في الأربعة وتغتسل في الستة وتنوضاً في الخمسة وتغتسل في الخمسة الأخرى ولون نسبت ستة
 فوضأت أربعة وتدع الصلاة يومين لتيقنها بالحيض فيهما ثم تغتسل أربعة لكل صلاة وان نسبت سبعة فوضأت
 ثلاثة وتدع الصلاة أربعة واغتسلت ثلاثة وقس على هذا حلي (قوله أو بهما) أي بالعدد والمكان وحكمها
 أنها تنقض وان لم يكن لها رأى اغتسلت لكل صلاة وتصل المكتوبات إلى آخر ما ذكره الشارح اهـ حلي (قوله
 وحاصله أنها تنقض الخ) اعلم أن حاصل كلامهم في المهيرة أنهم يفتن بالحيض في وقت تركت العبادة
 والاعتزال فان لم يستقر رأيها على شيء بل ترددت بين الحيض والطهر فوضأت لكل صلاة وهو الأصح وصلت
 الواجبات والسنن المؤكدة وقرأت القدر المفروض والواجب على الراجح وفي الأخيرتين على الصحيح ولا تدخل
 مسجد ولا تأمس معصفاً ولا توطأ بالترعى على الأرجح وتصوم رمضان ثم نقضى عشرين يوماً ما نعت أن ابتداء
 إيسلاجلوازان حيضها في كل شهر عشرة أيام فان قضت عشرة بجوارحه ولو لها في الحيض فتقضى عشرة أخرى
 وان علمت أنها راقضت اثنين وعشرين يوماً لأن أكثر ما قدم من صومها في الشهر أحد عشر يوماً فتقضى ضعفه
 احتياطاً وان لم تعلم شيئاً مع التردد المذكور فصاعداً المشايخ على العشرين لأن الحيض لا يزيد على عشرة وقيل
 اثنين وعشرين احتياطاً لجلوازان به يكون بالهار ولو جهت أنت بطواف الزيارة ثم أعادته بعد عشرة وبالصبر
 ولا تعيده ولو سمعت آية التلاوة فصعدت لا تجب عليها الإعادة لأنها ان كانت طاهرة فقد صح أدؤها إلا لا يلزمها
 وان صعدت بعد ذلك أعادت بعد العشرة لاحتمال طهارتها وقت السماع وحيضها وقت السجود وأما قضاء
 الفرائض فان قضتها فاعلم أنها بعد عشرة أيام لاحتمال حيضها وقت القضاء وقدر طهرها في حق انقضاء

فصل في محل العدة بشهرين به بقى وعم كلامه
 المبتدأة والمعتادة ومن نسبت عادتاً وتسمى
 المهيرة والمظلة واضلاها ما بعدد أو يمكن
 أو بهما كما بسط في الجرد والحاوي وحاصله اهـ

المدة بشهرين وعليه الفتوى أبو السعود عن البحر وقوله تحترق فان وقع تحريمه على طهر نطلى حكم
 الطاهر وان على حبس نطلى حكمه كذا في الحلبي (قوله ودخول فيه) أي في الحيض (قوله تنوضا لكل
 صلاة) قبيل معذورة بدم الاستحاضة (قوله وان بينهما) أي بين الحيض والطهر (قوله والدخول فيه) أي
 في الطهر حلبي (قوله تغسل لكل صلاة) لاحتمال خروجها من الحيض ودخولها في الطهر (قوله وتترك الخ)
 متعلق بالصورة الثانية حلبي (قوله وجاعا) أي تركه ولا يمكن زوجهامنه (قوله ان علت بداهته ليلا) لانه ان بدأ
 ليلا ختم ليلا وبين الليلين عشرة أيام فلم يفسد من صومها سوى عشرة أيام في رمضان وعشرة أيام في القضاء
 اه حلبي (قوله والا فالثاني وعشرين) يوما أي وان علت بداهته نهارا قصوم اثنين وعشرين يوما وذلك لانه ان بدأ
 نهارا ختم نهارا حادي عشر الاول فيفسد أحد عشر يوما من صومها من رمضان ومثلها في القضاء اه حلبي
 (قوله وتغتسل) أي المظلة ومثلها المعتادة مستمرة الدم على ما قاله الحاكم الشهيد (قوله وماتراه من لون) كحمر
 وسواد اجاعا وصفرة مشبعة في الاصح وصفرة ضعيفة وخضرة وذلك لما روي أن النساء كن يبعثن الى عائشة
 رضي الله تعالى عنها بالدرجة فيها الكرسف فيه الصفرة من دم الحيض يسألن عن الصلاة فقول لهن لا تجلن
 حتى ترين القصة البيضاء تريد بذلك الطهر من الحيض والدرجة بضم الدال وسكون الراء وبالهم فخورقة
 أو قطة تدخل المرأة في فرجها تعرف هل بقي شيء من أثر الحيض أم لا والقصة بفتح القاف وتشديد الصاد
 الموحدة وهي الجصة فشبهت الرطوبة الصافية بعد الحيض بالحيض زيلبي وقصر القصة في المغرب بأن يخرج
 القطن أو الخرق التي تحتش بها المرأة كأنها قصة لا يحلها صفرة ولا زربة وقيل شيء كالخيط الأبيض
 يخرج بعد انقطاع الدم كله ويجوز أن يراد انتفاء اللون وأن لا يبقى منه أثر البتة فضربت رؤية القصة مثلا
 لذلك لان رأت القصة غير راء شيئا من سائر ألوان الحيض اه فقد علت أن القصة مجاز عن الانقطاع وتفسر بها
 بأنها كالخيط ضعيف والاعتبار في البياض وغيره حالة البرزخ لو اصفر بعد ذلك أو أبيض كان طهرا
 في الاول لا الثاني ونسحب وضع الكرسف للثيب مطلقا كما كانت أولا وللكرسف موضع البكارة في الحيض
 (قوله في مذهبه) خرج ما زناه صغيرة وحامل (قوله سوى بياض خالص) فانه علامة الانقطاع والكلام
 على حذف مضاف أي ذي بياض (قوله ولو المرقى طهرا) من رأى بدمه علم ولا يصح أن يكون من رأى
 البصرية لان الطهر لا يرى بحاسة البصر (قوله فيها حبس) أي في المدة ومثل الحيض النفاس (قوله وعليه
 المتون) أي على كون العبرة لا قوله وآخره قياسا على النصاب في الزكاة وأشلهم هذا إلى الرد على صاحب البحر
 حيث قال ان هذه الرواية وان اختارها أصحاب المتون لكن لم تصح في الشروح لما أن قياسا على النصاب
 غير صحيح لان الدم منقطع في أثناء المدة بالكلية وفي المقيس عليه يشترط بقائه من النصاب في أثناء الحول
 وانما الذي اشترط وجوده في الابدان والانتها تمامه هو وجه الرقما قاله في النهر لانهم أن هذا قياس بل تطير
 وانهم سلم قائم موجود حكما وانهم سلم حساب دليل ثبوت أحكام الحيض في هذه الحالة واعتماد أصحاب المتون
 على شيء ترجح له اه حلبي وفيه أن الموجود في المقيس عليه الوجود الحسي لا الحكمي (قوله ثم ذكر أحكامه
 بقوله الخ) ظاهره أن المصنف استوفى ما ليس كذلك فنها أنه يمنع صحة الطهارة الا ما قصده التنظيف كغسل
 الاسرام ولا يحترقها فقد قالوا انه يسحب لها أن تنوضا لوقت كل صلاة وتنعقد على مصلحتها تسبح وتهل وتكبر
 وفي رواية يكتب لها أحسن صلاة كانت نطلى ومنها أن العيبة تبلغ به ويتعلق به انقضاء المدة والاستبراء
 ويوجب الغسل بشرط الانقطاع ولا يقطع التتابع في صوم كذارة القتل والقطر والطهارة بخلاف كذارة البين
 (قوله يمنع صلاة) أي يمنع وجوبها بالعدم فأنه لا ينال الاداء أو القضاء ولا شيء منهما يثبت ويمنع صحتها أيضا
 ويحترقها (قوله مطلقا) أي كلاً أو بعضا لان منع الشيء منع لا بد منه كذا في النهر (قوله ولو سجدة شكر) أو تلاوة
 فتمنع صحتها ويحترقها (قوله وصوما) أي يحترق ويمنع صحتها ولا يمنع وجوبها لعلها تطلق الخطاب به لعدم
 المخرج اذا غاية ما تقتضي في السنة خمسة عشر يوما اذا كان حاضها عشرة وطهرها خمسة عشر فأما في البحر
 (قوله وجاعا) أي يحترق وكذا يحترق ما في حكمه وهو قربان ما نقتض الزار (قوله العرج) على قول المصنف
 دونها قال في البحر لان في قضاء الصلاة حرجا بتكررها في كل يوم وتكرار الحيض في كل شهر بخلاف الصوم فانه
 يجب في السنة شهر واحد ولا يقضي عادة في الشهر الامرة فلا حرج وحكمته أن حواء لما رأت الدم أول مرة

ومضى ترددت بين حبس ودخول فيه وطهر
 تنوضا لكل صلاة وان بينهما والدخول فيه
 تغسل لكل صلاة وتترك غير مؤكدة ومسحدا
 وجاعا وتصوم رمضان ثم تقضى شهرين
 واما ان علت بداهته ليلا والا فالثاني وعشرين
 يوما ان علت بداهته بعد عشرة واصعد
 ونطوف لركن ثم تعبد بعد عشرة واصعد
 ولا تعبد وتعتدل لطلاق بسبعة أشهر على
 الملقى به (وماتراه) من لون ككثرة وتربية
 في مذهبه المعتادة (سوى بياض خالص) قبل
 ونسحب وضع الكرسف للثيب مطلقا كما كانت أولا وللكرسف موضع البكارة في الحيض
 (قوله في مذهبه) خرج ما زناه صغيرة وحامل (قوله سوى بياض خالص) فانه علامة الانقطاع والكلام
 على حذف مضاف أي ذي بياض (قوله ولو المرقى طهرا) من رأى بدمه علم ولا يصح أن يكون من رأى
 البصرية لان الطهر لا يرى بحاسة البصر (قوله فيها حبس) أي في المدة ومثل الحيض النفاس (قوله وعليه
 المتون) أي على كون العبرة لا قوله وآخره قياسا على النصاب في الزكاة وأشلهم هذا إلى الرد على صاحب البحر
 حيث قال ان هذه الرواية وان اختارها أصحاب المتون لكن لم تصح في الشروح لما أن قياسا على النصاب
 غير صحيح لان الدم منقطع في أثناء المدة بالكلية وفي المقيس عليه يشترط بقائه من النصاب في أثناء الحول
 وانما الذي اشترط وجوده في الابدان والانتها تمامه هو وجه الرقما قاله في النهر لانهم أن هذا قياس بل تطير
 وانهم سلم قائم موجود حكما وانهم سلم حساب دليل ثبوت أحكام الحيض في هذه الحالة واعتماد أصحاب المتون
 على شيء ترجح له اه حلبي وفيه أن الموجود في المقيس عليه الوجود الحسي لا الحكمي (قوله ثم ذكر أحكامه
 بقوله الخ) ظاهره أن المصنف استوفى ما ليس كذلك فنها أنه يمنع صحة الطهارة الا ما قصده التنظيف كغسل
 الاسرام ولا يحترقها فقد قالوا انه يسحب لها أن تنوضا لوقت كل صلاة وتنعقد على مصلحتها تسبح وتهل وتكبر
 وفي رواية يكتب لها أحسن صلاة كانت نطلى ومنها أن العيبة تبلغ به ويتعلق به انقضاء المدة والاستبراء
 ويوجب الغسل بشرط الانقطاع ولا يقطع التتابع في صوم كذارة القتل والقطر والطهارة بخلاف كذارة البين
 (قوله يمنع صلاة) أي يمنع وجوبها بالعدم فأنه لا ينال الاداء أو القضاء ولا شيء منهما يثبت ويمنع صحتها أيضا
 ويحترقها (قوله مطلقا) أي كلاً أو بعضا لان منع الشيء منع لا بد منه كذا في النهر (قوله ولو سجدة شكر) أو تلاوة
 فتمنع صحتها ويحترقها (قوله وصوما) أي يحترق ويمنع صحتها ولا يمنع وجوبها لعلها تطلق الخطاب به لعدم
 المخرج اذا غاية ما تقتضي في السنة خمسة عشر يوما اذا كان حاضها عشرة وطهرها خمسة عشر فأما في البحر
 (قوله وجاعا) أي يحترق وكذا يحترق ما في حكمه وهو قربان ما نقتض الزار (قوله العرج) على قول المصنف
 دونها قال في البحر لان في قضاء الصلاة حرجا بتكررها في كل يوم وتكرار الحيض في كل شهر بخلاف الصوم فانه
 يجب في السنة شهر واحد ولا يقضي عادة في الشهر الامرة فلا حرج وحكمته أن حواء لما رأت الدم أول مرة

سألت آدم عليه الصلاة والسلام هل صلى أو لا فقال لا أعلم فأوحى الله عز وجل إليه أن تترك الصلاة فلما ظهرت
سأله عن القضاء فقال لا أعلم فأوحى إليه أن لا تفعل عليها ثم رأى في وقت الصوم فسأله فأمرها بترك الصوم
وعدم قضائه قياسا على الصلاة فأمرها الله تبارك وتعالى بقضاء الصوم من قبل أن آدم أمرها بذلك بغير أمر
الله سبحانه وتعالى وقبل القياس انما صدر من حواء عليها السلام (قوله ولو شرعت تطوعا فبها) أي الصلاة
والصوم ونحوه لا يتعارض لأن فرض الصلاة لا يفرض الصوم بقضى (قوله خلافا لما روي عن صدر الشريعة)
من أنه يجب قضاء نفل الصلاة لأن نفل الصوم أحل (قوله حكم ببعضها مذكورات) وهذا الاحتياط فتنقض
الصلاة التي نلت في وقتها حتى خرج لأن الحوادث تنضاف إلى أقرب وأقربا (قوله وبكس مذكورات) أي
إذا ماتت طائفة وقامت طاهرة حكم بطهرها مذكورات قال أبو السعدي ولو قال وبطهرها مذكورات في عكسه
لكان أولى إذا المراد هو هذا بأن ماتت في آخر حبسها وقامت طاهرة فإنه يحكم بطهرها مذكورات احتياطاً لثبته
فإن سياق كلامه يعطى أن المراد من قوله وبكس مذكورات أنه يحكم ببعضها مذكورات وليس كذلك والحاصل
أنه استعمل العكس فيما هو الأعم من عكس المسئلة وعكس حكمها رعاية الاختصار (قوله احتياطاً) علة
للعكس فقط اهـ ح أقول بل هو علة لهما معا كما علمنا به فيما سبق وما يدل عليه عبارة البحر ونحوها ولو وضعت
الكسوف لا فلا أصبحت رأت الطهر تنقض العشاء فلو كانت طاهرة فزاد البسطة حين أصبحت تنقضها أيضاً
ان لم تكن صلتها قبل الوضع أرأيت لاهل طاهرة في الصورة الأولى من حين وضعته وما تنضاف في الثانية حين رفعته
أخذ بالاحتياط فيهما اهـ (قوله ويمنع حل دخول مسجد) انما ذكره دون العصة لأنه لا معنى لثني العصة فيه
والمراد بالمسجد موضع العبادة المعهود فمثل الكعبة دون مسجد البيت وفيه إشارة إلى أنه لا يدخل المسجد
من على جنة فحجاسة وفي النظر انما في المسجد لم ير بعضهم به بأساً وقال بعضهم اذا احتاج إليه يخرج
منه وهو الأصح جازي تقدير المسجد للاحتراز عن الجبانة ومصلي العبد لأنه ليس له ما يحكم المسجد في حرمة
الدخول وان كان له ما يحكمه عند أداء الصلاة حتى صرح الاقراء وان لم تكن الصفوف متصلة وتخرج أيضاً
الرباط والمدرسة وفي البحر عن النية المدرسة كالمسجد اذا لم يمنع أهلها الناس من الصلاة في مسجد هارفناء
المسجد له حكم المسجد في حق جواز الاقتداء بالاحكام وان لم تكن الصفوف متصلة والمسجد ملائك وللحائض
والجنب دخوله وظله بابه كذلك واطلاقه يفيد منع المرور أيضاً وقيد في الدرر بأن لا يكون ثم ضرورة فان كانت
كان يكون باب يته إلى المسجد فلا قال في البحر وينبغي أن يقيد بأن لا يشك من تحويل بابه وأن لا يقدر على
السكنى في غير مولوا احتلم في المسجد تيمم وتخرج ان لم يخف وجلس مع التيمم ان خاف الا أنه لا يصل ولا يقرأ وأظهر
ما في المحيط وجوب هذا التيمم وفصل في السراج بين أن يخرج سريراً فيجوز تركه أو يكث فيه للغوف فلا يجوز
تركه وعليه يحمل ما في المحيط اهـ (تمة) خص صلى الله عليه وسلم بدخول المسجد ومكثه فيه جنباً وبه خص علي
ابن أبي طالب لأن بيته كان في المسجد كما خص صلى الله عليه وسلم إلى غير باباحة ليس الحرير لما شكك من أذية
القلل وخص غيره بغير ذلك وما يطق عن الهوى اهـ أبو السعدي (قوله وحل الطواف) انما قيد بالحل فيه
للاشارة إلى حصته منها فلو فعلته كانت عاصية معاقبة وتنزل به من احرام الطواف الزيارة وعليه بديهة
والطهارة في الطواف واجبة فتر كها صكروه قصر بما لا يمكن لما كان الطواف لا يكون الا في المسجد كان
حراماً من جهته زيادة عليها ولو حاضرت بعد ما دخلت وجب عليها أن لا تطوف وحرم معها البحر بقبيل
زيادة فان قلت اذا كان دخول المسجد حراماً فالطواف أولى فما الحاجة إلى ذكره قلت لئلا يتوهم أنه لما جاز
الوقوف مع أنه أقوى أركان الحج لأن يجوز الطواف أولى كذا في المنع عن العبي (قوله ولو بعد دخولها المسجد)
المراد أن الطواف لا يحمل ولو عرض الحيف بعد دخول المسجد فعدم الحل ذاتي له لانه لا يدخل المسجد (قوله
وشرعها فيه) من مدخول المباعدة وانما ذكره لدفع توهم أنه مما يلزم بالشرع فاذا شرعت فيه تيمم (قوله
وقربان ما تحت ازار) من اضافة المصدر إلى منهوله والتعديرو يمنح الحيف قربان زوجها ما تحت ازاره اقاله
في البحر (قوله بمعنى ما بين سرّة وركبة) فيجوز الاستمتاع بالسرّة وما فوقها والركبة وما تحتها والحرم الاستمتاع
بما بينهما وما يجوز الاستمتاع بما ذكره بوطء وغيره ولو بلا حائل وكذا بما بينهما من غير الوطء ولو تلطخ
دما ولا يكره طيفها ولا استعمال ما منته من عجين أو ماء أو غيره الا اذا وضأت بتصد القرية كما هو المنع

ولو شرعت تطوعا فبها
خلافا لما روي عن صدر الشريعة
لو كانت طاهرة وقامت طائفة حكم ببعضها
مذكورات وبكس مذكورات احتياطاً (د) يمنع
حل دخول مسجد (د) حل (الطواف) ولو
بعد دخوله المسجد وشرعها فيه (وقربان
ما تحت ازار) بمعنى ما بين سرّة وركبة

فانه يصير مستملا في فتاوى الولوالجي ولا ينبغي أن يعزل عن فراشها لأن ذلك يشبه فعل اليهود هكذا
 في البحر (قوله ولو بلاشهوة) أفاد حرمة مسه بلاشهوة (قوله وحل ماعداء) أي ماعداء القربان المذكور
 وهو صادق بالنظر إلى ما تحتها زار سوا مكان بشهوة أم لا ومصادق باستمتاع بقية البدن سواء كان ذلك
 الاستمتاع نظرا أم مباشرة بشهوة أم لا حلي وهذا معنى الإطلاق (قوله وهل يحل النظر) أي بشهوة وهو
 بغيرها لا تردد في جوازها ووجه تردد الشارح في حل النظر ما ذكره الشيطان الأخوان صاحب النهر وصاحب
 البحر فانه قال في البحر ووقع في بعض العبارات لفظ الاستمتاع وهو يشمل النظر والمسه بشهوة ووقع في عبارة
 كثير لفظ المباشرة والقربان ومقتضاها ما يحرم المسه بلاشهوة بخلاف النظر ولو بشهوة فيهما عموم
 وخصوص من وجه والذي يظهر أن التحريم متوط بالمباشرة ولو بلاشهوة بخلاف النظر ولو بشهوة وليس
 هو أعظم من تقبيلها في وجهها بشهوة كما لا يخفى وقال في النهر ولقاتل أن يفرق بينهما بأن النظر إلى هذا
 الخاص استمتاع بما لا يحل بخلاف التقبيل في الوجه كما هو ظاهر قال الحلبي يرد على صاحب النهر أنه
 أن أراد بقوله استمتاع بما لا يحل أنه استمتاع بموضع لا يحل مباشرة ثم سلم لكن لا يلزم من حرمة المباشرة
 حرمة النظر وإن أراد أنه استمتاع بموضع لا يحل النظر إليه فهو وعين الذي نكح مصادرة والدليل مشرق
 على مدعى صاحب البحر وذلك أن الشارع إنما نهى عن المباشرة وهي أن يتلاقى الفرجان بلا حائل لكن
 لما كان للفرج حرمة وهو ما بين السرة والركبة منع منه أيضا خشية الوقوع فيما عساه يقع فيه باقتراب
 هذا الموضع فإن من حرم حول المحي يوشك أن يقع فيه أو يقال إن الشارع حكيم وهذه المواضع لا تخلو عن
 تلوث ونجاسة فنهى عن القرب خشية التلويث فبقى النظر إلى هذه المواضع على أصل الإباحة بالزوجة
 قصره لا دليل عليه فخلص من هذا أنه لا تردد في حل النظر وإنه داخل في قوله وحل ماعداء مطلقا اه (قوله
 ومباشرتها) سبب تردد في المباشرة تردد صاحب البحر فيها حيث قال ولم أر لهم حكم مباشرتها ولقاتل
 أن يمنعه بأنه لما حرم فكبحها من استمتاعها بما حرم فعلها به بالاولى ولذا قل أن يجوز له أن حرمة عليه لكونها حائضا
 وهو منقود في حقه فحل لها الاستمتاع به ولأن غاية مسهها الذكركه أنه استمتاع بكفها وهو جاز نقطه قال في النهر
 ومقتضى النظر أن يقال بحرمة مباشرتها حيث كانت بما بين سرتها وركبتها لا بما بين سرتها وركبتها كما إذا
 وضعت يدها على فرجها اه وفيه نظر لأن حرمة مباشرتها بما بين السرة والركبة على ما ادعاه إنما هو لكونه رجلا
 يكون سببا وباعثا لو طمها لجمع على حرمة وهذا موجود فيها إذا كانت المباشرة بما بين سرتها وركبتها حوى
 وفيه أن التقبيل بشهوة جائز وهو ما يعتد على الوطء (قوله وقراءة قرآن) أي يمنع الحيض ومثله الجنابة وقراءة
 قرآن وشمل الطهارة الآية وما دونها وقول الكرخي وصحبه صاحب الهداية في التنجيس وقاضي خان في شرح
 الجامع الصغير والولوالجي في فتواه ومنع عليه المصنف في المستصحب وقراءة الكافي ونسبه صاحب البدائع
 إلى عامة المشايخ وصحبه مع ذلك أن الحديث لم يثبت لم يثبت بين القبل والكثير يؤيده ما رواه الدارقطني عن علي
 رضي الله تعالى عنه قال اقرؤا القرآن ما لم يصيب أحدكم جنابة فإن أصابه فلا ولا سرا فواحد كذا في البحر (قوله
 بقصده) أما إذا قرأ على قصد التثنية أو افتتاح أمر لا يمنع في أصح الروايات والتسمية لا تمنع اتفاقا إذا كانت على
 قصد التثنية أو افتتاح أمر خلاصة وفي العيون لا يثبت لا يثبت ولو قرأ الفاتحة على دليل الدعاء أو شيئا من الآيات التي
 فيها معنى الدعاء ولم يرد به القراءة فلا بأس به وفي غاية البيان أنه المختار وظاهره تقييد صاحب العيون بالآيات التي
 فيها معنى الدعاء يفهم أن ما ليس كذلك كدورة أبي لهب لا يورث قصد غير القراءة في حله وهو كذلك لأن مقاهيم
 الكتاب حجة وحيث فلا وجه لتوقف صاحب النهر فيه قال في البحر وأما إذا كان كراهة القول بإباحتها مطلقا
 ويدخل فيها اللهم امدنك اللهم انا نتعبدك على ما عليه الفتوى وفي الهداية وغيرها استحباب الوضوء لا كراهة
 تعالى وتركه خلاف الأولى وهو مرجع كراهة التنزيه (قوله ومسه) أي القرآن سواء كان مكتوبا على لوح
 أو درهم أو حائط لا يمكن لا يجوز من المصحف كالمكتوب وغيره على العقد بخلاف غيره فانه لا يتبع الاسم
 المكتوب وتكره القراءة في الفرنج والمقتل والحمام وفي الخلاصة إنما تكره القراءة في الحمام إذا قرأ بها فان قرأ
 في نفسه لا بأس به هو المختار ولو كان على حاقه اسم الله تعالى يجوز له الفحص بالطن الكف وإن غسل الحنظل فيه
 ليعقرأ أو يده ليس أو غسل المحدث يده ليس لم يعلق المس ولا القراءة للجنب لأن الجنابة والحديث لا يجزآن

ولو بلاشهوة وحل ماعداء مطلقا وهل يحل
 النظر ومباشرتها فيه تردد (وقرأته قرآن)
 بقصده (ومسه)

وجود ولا زوالا وكذا لا يقرأ اذا كانت عورته مكشوفة أو امرأ تغتسل مكشوفة أو في الحمام أحد مكشوفاً
 كذا في البحر (قوله ولو مكتوباً بالفارسية في الاصح) ظاهره جريان الخلاف في المسئلة والصحيح أم اجمع عليها
 قال في البحر ولو كان القرآن مكتوباً بالفارسية يحرم على الخنثى والحائض منه بالاجماع وهو الصحيح
 أما عند الامام فظاهره في ذلك عندهما لانه قرآن عندهما حتى يتعلق به جواز الصلاة في حق من لا يحسن
 العربية (قوله المفصل) كالتريطة ونحوها فلا يمس المشرع على ما صححه صاحب الهداية وفي السراج
 أن عليه الفتوى وفي الفتح قال في بعض الاخوان حل يجوز من المصحف بتدليل هو لا يسه على عنقه قلت
 لا أعلم فيه منقولا والذي يظهر أنه ان كان يقرأه وهو يتحرك بحركته فينبغي أن لا يجوز ان كان لا يتحرك
 بحركته فينبغي أن يجوز لا اعتبارهم اياه في الاول تابع له كبده دون الثاني فيا اذا كان بطرف عمامته نجاسة
 والقاء في الصلاة على الارض وقالوا يكروه من كتب التفسير وانفق والدن لانها لا تخلو عن آيات القرآن وهذا
 التامل يقتضي كراهة من جرح شرح التفسير أيضاً ومثل القرآن ما لم يتدل من التوراة والانجيل والربودنهر
 (قوله وكذا يمنع حله) أفاد الحق أن المس المباشرة باليد بلا حائل والحامل ليس به وذكر المحقق أنه لا فائدة
 في ذكره بعد المس (قوله فيه آية) فيذهب لانه لو كتب ما دون الآية لا يكروه منه كما في الفقه الثاني (قوله ولا بأس)
 يشترى أن وضوء الخنثى لهذه الاشياء مستحب كوضوء المحدث حتى (قوله وأكل وشرب الخ) أي فلا كراهة
 فيه ما أصلا بعد المضمضة والغسل فليس المراد بالباس المصطلح عليه أنه خلاف الاولى الذي هو مرجع كراهة
 التنزيه بدليل قول الشارح وأما قبله ما فكره (قوله فيكره لجنب الخ) لانه بالشرب يسقط الفرض عن الفم
 فيصير الماء مستعملاً وشرب المستعمل مكروه لكن هذا التعليل لا يجري في الاكل حتى (قوله لا حائض) مثلاً
 الغشاء لانه لا يرتفع حد من سما قبل الانقطاع (قوله ما لم تطالب بغسل) وإذا غاب يكون بعد الطهارة
 الحيض فيكرهها الا اكل والشرب قبل مضمضة وغسل يد (قوله بكم) مثله كل ما اتصل بالمس (قوله وصح)
 في الهداية الكراهة أي التحريمية (قوله وهو أحوط) لانه أقرب للتعظيم (قوله اذا انقطع حيضها) مثله
 النفاس ولم يقل معها لان انقطاع الدم بعد العشرة ليس شرطاً في حل وعائها كما سرح به ابن ملان في شرح
 الوفاية يؤخذ منه جواز الوطء حال نزول دم الاستحاضة (قوله بل نديا) فكرهه مكره تنزيهاً ويدل له
 ما في الفقه سنا في حيث قال وهو وان لا الا أنه مكروه لانها كالجنب ما لم تغتسل كما في المحيط بقوله وان حل
 ظاهر في كراهة التنزيه أفاده أبو السعود (قوله في آخر الوقت) هل المراد آخر الوقت حقيقة أم المستحب بجزء
 حلي وظاهر الثاني لانه ليس حياً وأعمال الشارح حكم الجماع وظاهر عدم حله بدليل مسئلة انقطاعه
 على اقل وهو دون العادة (قوله وان لا قل) اللام بمعنى بعد (قوله لم يحل) وان اعتدلت حلي عن البحر (قوله
 وتغسل) في التمر عن النهاية تأخيراً غسل الى آخر الوقت مستحب فيم اذا انقطع اتمام عاداتها ولا قلها
 واجب (قوله في الحال) لانه لا اغتسال عليها دم الخطأ بجزء لا ينتظر في حقها بعد الانقطاع اشارة
 زائدة ولا يتغير باسلامها بعده لانا حكمنا بجزء وجهها من الحيض وهذا بناء على عدم خطاب الله كنار
 بالفروع وهو أحد أقوال ثلاثة (قوله لا يحل - ق) تغتسل) أي في آخر الوقت المستحب قال في البحر زيا
 الى المبسوط اذا انقطع لاقبل من عشرة تنظر الى آخر الوقت المستحب دون المس روه نص عليه محمد
 في الاصل قال فاذا انقطع في وقت العشاء فوخر الى وقت يمكنها أن تغتسل فيه وتغسل قبل اتصاف
 الليل وما بعد نصف الليل مكروه اه (قوله أو تقيم) وليس له أن يفرج قبل الصلاة لانه اجماعاً على الاصح
 وحله الا زواج وانقطاع الرجعة موقوفان على الصلاة على المذهب غير (قوله بشرطه) وهو الهجر عن
 استعمال الماء المطبق اليكافي حلي (قوله وليس الثياب) أقول في أن يكون خلع الثياب لغسل مثله
 حلي (قوله يعني من آخر وقت الصلاة) فالمراد أن تطهر في وقت بقي منه الى خروجه قدر الاغتسال وليس
 الثياب والتحريم لا أهم من هذا ومن أن تطهر في أوله ويعني منه هذا المقدار كما غلط فيه بعضهم ألا ترى الى
 تعليلهم بأن الصلاة صارت ديناً في ذمتها وهو انما يتحقق بخروج الوقت وبعبارة المصنف فانه ولكن مراده
 ما ذكره في تخصص الوطء بالذكرا اشارة الى أن الحكم بظاهرها الحائض والنفساء يعني الوقت المذكور انما
 حرق في الوطء وأما في حق قراءة القرآن فلا كما في الحقوى عن البرجندى (قوله هل تعتبر التحريم في الصوم)

ولو مكتوباً بالفارسية في الاصح (الابلاغ)
 المفصل سنا (وكذا) يمنع حله (كأن)
 وورق فيه آية (ولا بأس) الحائض وجنب
 (بقرينة أدعية) وسهواً لها وذكر الله تعالى
 وتسمي (وزيارة قبور ودخول مصلى عيد
 وأكل وشرب بعد مضمضة وغسل يد) وأما
 قبله استكره لجنب لا حائض ما لم تطالب
 بغسل ذكره الحلي (ولا يكرو) تحريم (مس)
 قرآن بكم) عند الجوهري وسيدنا وصح في
 الهداية الكراهة وهو أحوط (ويحتمل ووطئها
 اذا انقطع حيضها لا سكره) لا يغسل وجوبا
 بل نديا (وان) انقطع لدون أقله ثوباً وتصل
 في آخر الوقت (لا قل) فانك دون عاداتها
 لم يحل وتغسل وتصل وتصور استباحا وان
 لم تهاه في كناية حل في الحال والا لا يحل
 لعادتها (ل) أو تقيم بشرطه (أو يعفى عليها
 من بسم الغسل) وليس الثياب (والتحريمية)
 زمني بسم الغسل (وليس الثياب) بوجوبها
 يعني من آخر وقت الصلاة لتعلمهم بوجوبها
 في ذمتها حتى لو طهرت في وقت العشاء بدأ
 بجسدي وقت الظهر كما في السراج وهل تعتبر
 التحريم في الصوم الاصح لا

قال أبو السعود قوله في البحر وهكذا جواب صورهما إذا ظهرت قبل الغبر أي بشرط لوجوب صوم ذلك اليوم
أن يبقى من الليل بعد الانقطاع ما يتمكن فيه من الاعتسال وليس النياب وكذلك بشرط هذا لوجوب
قضاء العشاء فلا فرق بين الصلاة والصوم إلا في زمن الحرمة حيث اختصت الصلاة باعتبار بناءه على
ما سبق من أن عدم اعتباره في حق الصوم هو الأصح (قوله مطلقا) سواء كان الانقطاع لا كثر الحيض
أو لا ومن ذلك حلي (قوله وكذا الفصل لولا كثره) الحاصل كما في النهر أن زمن الفصل من الحيض فيما إذا
نصرم لاقه ومن الظهر فيما إذا نصرم لا كثره ثلاثين الأيام على العشرة وذلك في حق القران وانقطاع الرجعة
وجواز التزوج بها آخر لا في جميع الأحكام ألا ترى أنه لو طهرت عقب غيبوبة الشفق ثم اغتسلت عند الغبر
الكاذب ثم رأت الدم في الليلة السادسة عشرة بعد زوال الشفق فهو طهرت أم لم يمت خمسة عشر من وقت
الاعتسال اه أبو السعود (قوله فتتضح) أي الصلاة (قوله قدر الفصل والحرمة) أي وليس النياب حلي
(قوله فقدرا الحرمة) لأنه لم يحدد الوقت ويكون أداه (قوله كما جزم به غير واحد) أي جماعة منهم صاحب
المبسوط وصاحب الاختيار وصاحب فتح القدير (قوله وكذا مستحيل وطه الدبر) أي دبر الحليلة أتماد برحمي
الذلام فانظروا عدم جريان الخلاف في التمسك بغيره وان كان التمسك لا لا يظهريه أيضا قال الثوري لا
ولم أرسكم وأطى النساء مستحلا من حيث التكفير (قوله خلاصة) لم يمت عرض لك الدبر فيها وقد ذكر
عبارة العلامة زين في محرم قوله لأنه حرام لغیره وهو لا يذبح ولا يكفر مستحل الحرام وعكسه إلا إذا كان
حراما لعينه وثبت حرمة بدليل مقطوع به أما إذا كان حراما لغيره بدليل مقطوع به أو حراما لعينه بانخبار
الأستاذ لا يكفر إذا اعتدله كذا في البحر (قوله ولورواية ضعيفة) وعلى المقتضى أن يعلل إلى تلك الرواية فانه
في الصحيح اتفاقا لا يغير ما عند الله من كثر أو إيمان (قوله ثم هو كبيرة) أي الوطء حال الحيض كبيرة يجب
على فاعله التوبة والاستغفار (قوله لا جاهل الخ) هو على سبيل اللبس والشك المشوش والطاهر أن الجهل إنما
يتق كونه كبيرة لا الحرمه الصغيرة فإن الجاهل بعدم مقترضا بعدم البحث عما طاه (قوله ويندب نصقه
بدينار أو نصفه) قيل بدينار أن كان أول الحيض ونصفه أو طه في آخره كأن طاه رأى أن لا مصفى للتخفيف
بين القليل والكثير في النوع الواحد وقيل أن كان الدم أسود يتصدق بدينار وإن كان أصفر فبنصف دينار
وقيل له ما روى عنه عليه الصلاة والسلام إذا وقع الرجل أهله وهي حائض أن كان دما أحمر فليتصدق بدينار
وإن كان أصفر فليتصدق بنصف دينار وانظروا الظاهر الأخير لتأييده بالحديث (قوله الطاهر لا) قد يقال أنه يحرم
عليها التمسك كما يحرم عليه المباشرة في ندب لها التمسك كما يندب له وقوله وهل على المرأة أي ندبا (قوله
كراف) بضم الراء دم الأنف أبو السعود (تمة) دم الاستحاضة أنواعه ستة الدم الناقص عن أقل الحيض
والناتئ ما زاد على أكثر الحيض والناتئ ما زاد على حيض المبتدأة وحيضها عشرة من كل شهر والرابع
ما زاد على نفاس المبتدأة وهو أر بعون والخامس ما زاد على العادة فيها وجاوزا كثرهما والسادس ما زاء
الحامل حوى ودم الأيسة والصغيرة ومريضة الرحم منه أبو السعود وعلامة دمها أنه لا رائحة له ودم الحيض
ستنق الرائحة بحر (قوله رقنا كاملا) نظرف لقوله دائم والأولى عدم هذا القيد لأنه في حكمه في الدوام وعدمه
(قوله لا يمنع صوما) وقراءة ومسح ودخول مسجد وكذلك الامتناع عن الطواف إذا أمنت من اللوث
فهو سائر عن الخزانة (قوله وجمعا) ظاهره جواز في حال سيلانه وإن لم يمت منه ثوب وكذا هو ظاهر غيره
من المتون والشروح وكذلك الحلي ليس المراد أنه يجوز له وطؤها في حالة السيلان كما توهمه عبارة فانه
يلزم منه التوثيق بالحاسة وهو حرام لغبر ضرورة بخلاف نحو الاستنجاء وبدل عليه تعاليمهم منع قران
ما تحت الأزار بأنه مظنة التلوث بالنجاسة وكذا يدل عليه قول الحلي في شرح التبية الكبير في النفاس التلوث
بالنجاسة مكرره بل مراده أنه إذا كان الدم سائلا بعد العشرة بطوؤها في وقت لا يطر فيه الدم بخلاف الحيض
فانه لا يجل الوطء في أثناءه ولو لم يكن سيلانه وفيه أنها وقت انقطاعه خرجت من كونها استحاضة
وفي كلامه تناف لأنه إذا لم يتطهر كيف يسكن سائلا وكلام ابن ملا السابق يفيد جوازه مع السيلان
وكذا أقولهم يجوز به بآية الحائض فوق الأزار وإن لم يمت منه التلوث بالدم وقال القسستاني عند قول
الوقاية ولا وطء أنه لا يمنع التنفيذ بغيره من الدوام وظاهر حرمة الوطء في العرج (قوله حديث نوضي الخ)

وهي من الطهر مطلقا وكذا الفصل لولا كثره
والأقل الحيض فتتضح مطلقا إن بقي قدر
الفصل والحرمة ولو عشرة فقد رأت حرمة
فقط لا ثلاثين أيامه على عشرة فليحفظ
(و) وطؤها (يكفر مستحله) كما جزم به غير
واحد وكذا مستحل وطء الدبر عند الجاهل وهو
مجتبي (وقيل لا) يكفر في المستلزم وهو
الصحيح خلاصة وعليه القول لأنه حرام
لغيره ولا يجبي في المرتبة لا يفتي بكفره مسلم
كان في كثره خلاف ولورواية ضعيفة ثم هو
كبيرة لو عاهد امتحارا على الجرمه لا جاهلا
أو مكرها أو ناسية قلزمه التوبة ويندب
تصدق بدينار أو نصفه وهو مكره كذا في
على المرأة تصدق قال في الضياء الطاهر لا
(ودم استحاضة) حكمه كراف دائم رقنا
كاملا لا يمنع صوما وصلاة ولو نذرا (وجامعا)
لم حديث نوضي وصلى

ان كانت الدليل أخص من المذبي فان الرسول عليه الصلاة والسلام انما تكلم في الصلاة قلت ثبت بالحديث
حكم الصلاة بمباركة وسكن الصوم والجماع دلالة أقاده المصنف (قوله وشرا عدم) سبي الدم المذکور به
خروج النفس التي هي اسم لجملة الحيوان المولود أو خروج النفس بعد في الدم فانه يسمى نفسا أيضا لأن
قوامها بالدم وهو تسمية بالمصدر كالحيض (قوله المعتقد) وهو قول الامام ومحمده في الظهيرة والسراج وبه
كان يفتي الصدوق الشهيد وبه أخذ أكثر المشايخ فكان هو المذهب فيجب عليها الغسل احتسابا لان الولادة
لا تخلو عن قليل دم أقاده الشيخ زين (قوله فلو ولدته من مريتها) بأن كان بها جرح فانشقت وخرج الولد
بها (قوله فنفسا) لانه وجد خروج الدم من الرحم عقب الولادة (قوله والافذات جرح) يعنى لا تعلى حكم
النفساء (قوله وان ثبت له أحكام الولد) من انقضاء العدة وصيرورة الامه به أم ولد ولو علق طيلةها
بولادتها وقع لوجود الشرط كذا في الفتاوى الظهيرية (قوله لا أقل) أى ان خرج أقل الولد لا يكون حكمها
حكم النفساء (قوله فتتوضأ) تخرج على قوله لا أقل (قوله وتوضأ بصلاة) ولو لم تصل تكون عاصية لربها ثم كيف
تصل قالوا يترك جدر فيصلى تحتها يكون ما زل من الولد فيه أو يحضر لها حفيوة وتجلس هناك وتصلى ككيلا
يؤذى ولدها (قوله فاعذر الصبي القادر) أى في تأخير الصلاة أو تركها أى لا عذر له (قوله الا في سبعة) هي
البلوغ والاستبراء والعدة وأنه لا حد لأقله وأن أكثره أربعون وأنه يقطع التتابع في صوم الكفارة وأنه لا يحصل
به الفصل بين طلاق السنة والبدعة حلي (قوله فقالت مضت عذتي) أى ولدت فتوقع الطلاق وانقضت
عذتي بثلاث حيض بعد النفاس (قوله فقدره الامام) وعلى قوله الفتوى شهر (قوله بخمسة وعشرين) وأقله
في حق الصوم والصلاة ما يوجد كافي النهاية وانما لم تنقض العدة الا بهذا القدر لانه لو صبها دون ذلك
كعشر ين أدى الى نقض العادة عند عود الدم بعد خمسة عشر يوما لان من أصله ان الدم اذا كان في الاربعين
فأظهر انما يخل فيه لا يفصل طال الظهر أو قصر بخلافه على التقدير بخمسة وعشرين يوما فانه اذا عاد
الدم بعد خمسة عشر يوما يجب حصة لوقوعه بعد الاربعين التي هي تمام النفاس (قوله مع ثلاث حيض)
فأدى مدة تصدق فيها عده خمسة وعشرون يوما حتى ينقض نفاس وخمسة عشر يوما طهر منه وبين
الحيض وثلاث حيض بخمسة عشر يوما بينها طهران بثلاثين يوما حتى ينقض زيادة (قوله والثاني بأحد
عشر) أى وقدر أبو يوسف أقل النفاس بأحد عشر يوما ليكون أكثر من أكثر الحيض فأدى مدة تصدق فيها
عنده خمسة وستون يوما أحد عشر نفاس وخمسة عشر طهر وثلاث حيض بتسعة أيام بينها طهران بثلاثين
يوما حتى (قوله والثالث بساعة) فأدى مدة تصدق عنده اربعة وخمسون وساعة فإعادة النفاس وخمسة
عشر طهر وثلاث حيض بتسعة أيام بينها طهران بثلاثين يوما (قوله وأكثره) أربعون يوما لان الروح
لا تدخل في الولد قبل اربعة أشهر فتجتمع الدماء اربعة أشهر واذا دخل الروح صار الدم غذا للولد فاذا خرج
الولد خرج ما كان محتسبا من الدماء اربعة أشهر في كل شهر عشرة أيام عشاية (قوله ولأن أكثر الخ) يعنى
بالاجماع كافى البر حتى ان من جعل أكثر الحيض خمسة عشر يجعل أكثر النفاس ستين حلي (قوله لو مبتدأة)
يعنى انما يعتبر الزائد على الاكثر استحضارة في حق المبتدأة التي لم تثبت لها عادة (قوله فترد لعادتها) فلو كانت
عادتها ثلاثين يوما وزاد الى الخمسين مثلا فالثلاثون هي النفاس وما بقى استحضارة (قوله وكذا الحيض)
يعنى ان زاد على عشرة في المبتدأة فالزائد استحضارة وترد المعتادة لعادتها (قوله فان انقطع على أكثرهما)
محترز قوله والرائد الخ (قوله أو قبله) أى قبل الأكثر (قوله ان وليه طهر تام) يرجع الى كل من الحيض والنفاس
وصورته في الحيض كانت عادتها من كل شهر خمسة مثلا فترد ستة كان السادس حياضا فان طهرت بعد
ذلك اربعة عشر يوما ثم رأت الدم ردت الى عادتها وكان الزائد استحضارة وان رأت خمسة عشر طهرا كانت
الستة عادة لها وصورة في النفاس كانت عادتها في كل نفاس ثلاثين ثم رأت مرة أحد أو ثلاثين ثم طهرا
اربعة عشر ثم رأت الدم فانها ردت الى عادتها وهي الثلاثون ويحسب اليوم الزائد من الخمسة عشر التي هي
طهر حاجي (قوله به بقى) هو قول أبي يوسف وعندهما لا تثبت الاجتزائ لانهم من العود اه أبو السعود (قوله)
وعلمه فباعتقاده على المتقى (ثبوت العادة واتصالها بجزء مذكور في متن المتقى لا فاعلقه عليه كما وجهه
ببارته ولم يأت في الترحيب بشئ يوجب اضيائه اليه حلي (قوله من الاول) لانه بالولد الاول ظهر احتياج الرسم

وان قطر الدم على الحصة (والنفاس) لانه
ولادة المرأة وشرا عدم (دم) فلو لم تره هل تكون
نفساء المعتقد (يخرج) من رحم فلو ولدته
من مريتها ان سال الدم من الرحم فنفاس
والافذات جرح وان ثبت له أحكام الولد
(عقب ولد) أو أكثره ولو مقطعا عنه واعضوا
لا أقله فتتوضأ ان قدرت أو تميم وتوضأ بصلاة
كالحيض في كل شيء الا في سبعة ذكركر
في الخوازن وشرا على المتقى منها أنه (لا حنة
لا أقله) الا اذا احتج اليه لعدة كقوله اذا
ولدت فأنت طالق فقلت مضت عذتي فقدره
الامام بخمسة وعشرين يوما مع ثلاث
حيض والثاني بأحد عشر والثالث بساعة
(وأكثره) أربعون يوما كذا ابداه الترمذي
وغيره ولأن أكثره اربعة أمثال أكثر الحيض
(والزائد) على أكثره (استحضارة) لو مبتدأة
أما المعتادة فترد لعادتها وكذا الحيض فان
انقطع على أكثرهما أو قبله فالكل نفاس
وكذا الحيض ان وليه طهر تام (قوله فان انقطع على أكثرهما)
وهي تثبت وتقل بجزء بقى وقامه فيها
عقدناه على المتقى (والنفاس) لانه لو لم يأت من
الاول (قوله من الاول) لانه بالولد الاول ظهر احتياج الرسم
وكذا الآية ولوين الاول والثالث أكثر منه
في الاصح

فكان المرقى عقبه فحاشا وهو المعتمد وأما المصنف أن ما تراه عقب الثاني ان كان قبل الاربعين فهو نفاس
للاول تمامها واستحضارها بعد غسل وتسلية كما وضعت الثاني وهو الصحيح كذا في البصر (قوله
لتعلقه بالفراغ) أي لتعلق انقضاء العدة بفراغ الرحم وهو لا يفرغ الا بخروج كل ما فيه (قوله مثل السين)
والاكثر الكسر كما صرح به القهستاني وتفيد عبارة البصر (قوله أي سقوط) الذي في البصر التعبير بالساقط
وهو الحق لقضاؤه معنى أما القضاة فلا سقط لازم لا يدين منه اسم المفعول وأما معنى فلا المقصود سقوط
الولد واسقط بنفسه أو أسقطه غيره اهـ حلي (قوله ولا يستين خلقه الخ) في التبرع عن البصر عن الزبلي
في ثبوت النسب أنه لا يستين خلقه الا في مائة وعشرين يوما والمراد نفع الروح والا فلا شاهد ظهر وخلقها
قبلا أو قول انما ذكر الزبلي هذا في نكاح الرقيق وصكون المراد به ما ذكره منوع وقد وجهه في البدائع
وغيرها بأنه يكون أربعين يوما نطفة وأربعين علقه وأربعين مضغة وعبارة في عقد القران قالوا لا يساح لها
أن تعالج في استئصال الدم مادام الحمل مضغة أو علقه ولم يخلق له عضو وقد رواتك المدة بمائة وعشرين يوما
وانما أباحوا ذلك لأنه ليس بأدي اهـ ولا مانع أنه بعد هذه المدة تخلق أعضاؤه وينفخ فيه الروح اهـ حلي
ويدل عليه ما في القهستاني أنه بعد مضي أربعة أشهر ينفخ فيه الروح ويعد مائة خلقه في شهرين (قوله
والامة أم ولد) أي ان ادعاء المولى كافي بشرح الطحاوي والامة خلاف الحرة أصلها أمو قلت الواو انما
وحذف لالتقاء الساكنين ثم عرفت القهستاني (قوله في تعليقه) أي كل ما علق من الطلاق والعناق
وغيرهما بالولادة قهستاني (قوله والاستحاضة) أي عدة الحامل حرة كانت أو أمة مطلقة أو متوفى
عنها زوجها قهستاني (قوله والاستحاضة) أي وان لم يدم ثلاثا وتقدمه طهرت أم أو دام ثلاثا لم يتقدمه
طهرت أم اهـ حلي (قوله ولو لم يدر حاله الخ) اختصر عبارة البصر هنا اختصارا لمخلط بالمعنى واقتضى الحال
إيرادها وهي وان كان لا يدرى أمستين هو أم لا بأن أسقطت في المخرج واستقر بها الدم ان أسقطت أول أيامها
ترك الصلاة قدر عادت بيقين لانها أتما حائض أو نفساء ثم تغتسل وتصلى عادت بها في الطهر بالشك لاحتمال
كونها نفساء أو طاهرة ثم ترك الصلاة قدر عادت بيقين لانها أتما نفساء أو حائض ثم تغتسل وتصلى عادت بها
في الطهر بيقين ان كانت استوفت أربعين من وقت الاستطاط والافبالشك في القدر والدخل فيها وبقين
في الباقي ثم تستمر على ذلك وان أسقطت بعد أيامها فانما تصلى من ذلك الوقت قدر عادت بها في الطهر بالشك ثم
تترك الصلاة عادت في الحيض بيقين وحاصل هذا كانه لا حكم بالشك ويجب الاحتياط اهـ ولتقتل مشالا ليقاس
عليه غيره أسقطت أول يوم من المحرم وبحال الساقط وكان لها عادة في الحيض ثلاثة أيام وفي الطهر خمسة
عشر ووافق أول زمان حيضها أول المحرم فنقول تترك الصلاة الى ثلث المحرم بيقين لانها أتما حائض أو نفساء
ثم تغتسل وتصلى الى ثامن عشر بالشك لاحتمال كونها نفساء أو طاهرة ثم تترك الصلاة الى حادى عشر به
يقين لانها أتما حائض أو نفساء ثم تغتسل وتصلى الى سادس عشر بالشك لاحتمال كونها نفساء أو طاهرة ثم
تترك الصلاة الى تاسع عشر بيقين لانها أتما حائض أو نفساء ثم تغتسل وتصلى يوما بالشك لاحتمال كونها
نفساء أو طاهرة ثم تغتسل وتصلى أربعة عشر بيقين لانها طاهرة فيها قطعها وتصل على بعد ذلك على عادتها
اهـ حلي (قوله ولا يجهت اياها الخ) هذه رواية عن الامام رضى الله تعالى عنه كافي الفخ من العدة اهـ حلي (قوله
مالا يحض مثلها) أي في تركيب البدن والسنن والهزال كما يجتهد الكمال (قوله حكم باياسها) وفائدة هذا الحكم
الاعتداد بالشهر اذا لم ترفى أثباتها ما (قوله وحده) أي المصنف في باب العدة قال في البصر وهو قول مشايخ
بخاري وخوارزم حلي (قوله بعد المدة المذكورة) وهي الخمسون على ما عول عليه المصنف هنا والخمسة
والخمسون على ما عتمد في العدة (قوله فليس يحض) ولا يبطل به الاعتداد بالشهر (قوله لكن قبل غامها)
أي تمام العدة بالشهر (قوله لا بعده) أي بعد تمام الاعتداد بالشهر (قوله وسحقه في العدة) عبارة هناك
آيسة اعتدت بالشهر ثم عادت معها على جاري عادت أم أو حبلت من زوج آخر بطلت عتبتها وفسد نكاحها
واستأنفت بالحيض لان شرط الخلفية تحقق الايام عن الاصل وذلك بالجهز الى الموت وهو ظاهر الرواية
كافي النهاية واختاره في الهداية فتعين المصير اليه فانه في البصر بعد حكاية ستة أقوال معجزة وأقوى المصنف
لكن اختار للمنفى ما اختاره الشهيد أن ما إذا رآه قبل تمام الشهر استأنفت لا بعدها قلت وهو ما اختاره

(و) انقضاء (العدة من الاخير وقتا) تعلقه
بالفراغ (وسط) مثلث السين أي سقوط
(نظير بعض خلقه كبد أو رجل) أو أصبح
أو طفر أو شعر ولا يستين خلقه الا بعد مائة
وعشرين يوما (ولد) حكاه (قصر) المرأة (به)
نفسا والامة أم ولد ويثبت به في تعليقه
(وتقتضى به العدة) فان لم يظهر له شيء فليس
بشيء والمرقة حيض ان دام ثلاثا وتقدمه
طهرت أم والا استحاضة ولو لم يدر حاله ولا عدد
ياها ودام الدم تدع الصلاة أيام حيضها
يقين ثم تغتسل ثم تصلى كعادتها (ولا يجهت
اياس عدة بل هو ان تبلغ من السن مالا يحض
مثلها فيه) فاذا بلغت وانقطع دمها حكم
باياسها (فأرأته بعد الانقطاع حيض) فيبطل
الاعتداد بالشهر وتفسد الاثنية (وقيل لا يجهت
بخمسين سنة وعليه القول) والفتوى
في زمانها متجدي وغيره (تيسرا) وحده
في العدة بخمسين وخمسين قال في الفياض وعليه
الاعتداد (ومأرأته بعد ما) أي بعد المدة
المذكورة (فليس يحض في ظاهر المذهب)
الا اذا كان دما خالصا فيض حتى يبطل به
الاعتداد بالشهر لكن قبل تمامها لا بعده
حتى لا تفسد الاثنية وهو المختار والفتوى
بجوهره وغيره وان سحقه في العدة

صدر الشريعة ومن لا خسر وبالباقى وأقره المتن في باب الحيض وعليه فالتكاح جائز ويستدق المستقبل
بالحيض كما صحه في الخلاصة وغيره في الجوهر والجنس أنه الصحيح المختار وعليه الفتوى وفي تصحيح القدوري
وهذا الصحيح أولى من تصحيح الهداية وفي التمر أنه أعدل الروايات وقامه فيما علقته على الملتقى اه حلي
(قوله وصاحب عذر) مبني على قوله من به سلس بول الخ غيره وهو الذي لا ينقطع تقاطع بوله لنصف
في مثاقفه أو لقلبة البرودة عيسى وفي النهر السلس يفتح اللام نفس الخارج ويكسر هاء من به هذا المرض وعبر
عن ليم الذكر والفتى والختى واختلاف في كل موضع القصد منه مقنن جاهل هوف في حكم المستحاضة
أولا كافي الجوى من الفتنة (قوله لا يمكنه امساكه) أما إذا أمكنه امساكه خرج من كونه صاحب عذر كما يأتي
(قوله أو استطلاق بطن) ليس والتسا زائدان وإطلاقه بخروج غائط قهرا (قوله أو انقلاص ریح) هو من
لا يمكن جمع مقعدته لا سترها فيها (قوله أو بعينه ومد) قال في القاموس هو هيجان العين وأنت خبير بأنه لا يلزم
من الرمد هذا المعنى نزول دم فكل عليه أن يقول أو دم مع رمد اه حلي (قوله أو عيش) ضعف الرؤية
مع سيلان الدم في أكثر الأوقات حلي عن القاموس (قوله أو غريب) يفتح الغين وسكون الراء في آخره ما
موجدة برة في العين قاموس ويرد عليه ما أورد على الرمد فكان عليه أن يقول ودم غريب (قوله وكذا
كل ما يخرج بوجع) ظاهره بيم الالتف إذا ذكر في البحر لو كان في جنبه رمد يسيل دمه
يؤمر بالوضوء لكل وقت لاحتمال كونه صديدا وفي فتح القدير وأقول هذا التعليل يقتضي أنه أمر استحباب
فإن الشك والاحتمال في كونه ناقضا لا يوجب الحكم بالنقض إذا اليقين لا يزول بالشك نعم إذا علم كونه
صديدا من طريق غلبة الظن بانخبار الأطباء أو علامات تغلب على ظن المبني يجب اه وهو حسن لكن
صرح في السراج الوهائج بأنه صاحب عذر فكان الأمر للاستحباب (قوله وقت صلاة مفروضة) خرج به الوقت
المحمل وهو ما ليس له صلاة مكتوبة فلا يعتبر ولو حدث العذر في أثناء الوقت بأن رغب أو سال من نحرجه
دم ينظر آخر الوقت فإن لم ينقطع الدم وضأ وصل قبل خروج الوقت فإن وضأ وصل ثم خرج الوقت ودخل
وقت صلاة أخرى رانق الدم ودام الانقطاع إلى وقت صلاة أخرى وضأ وأعاد الصلاة وإن لم ينقطع في وقت
الصلاة الثانية حتى خرج الوقت بازت الصلاة كذا في الظهيرية (قوله ولو حكما) أي ولو كان الاستحباب حكما
بأن ينقطع شيئا يسيرا لا يمكنه أداء الصلاة خالبا عنه (قوله وهذا) أي استحباب العذر تمام وقت صلاة (قوله
في حق الابتداء) أي في حق ثبوت العذر أو لا (قوله تمام الوقت حقيقة) بأن لا يرى له أثر فيه أصلا ثم إذا انقطع
وعاد في وقت آخر استقر العذر وقتا كاملا كمن صاحب عذر أو انقلا (قوله وحكمه) أي صاحب العذر
(قوله الوضوء) المراد به التطهير ليشمل التيم وانما اقتصر عليه لأنه أشرف قسمه جوى وقيد بالوضوء لأن
الاستحباب غير واجب عليه نهر عن الظهيرية (قوله لا غسل ثوبه) وذلك أن المختار للفتوى أنه إذا كان بهال
لوضوءه تنجس قبل الفراغ من الصلاة لا يلزم غسله وهو الذوب البدن والمكان (قوله لكل فرض) لما كان
طاهره يفيد التوضوء لكل فرض ولو تعدد في وقت واحد أجاب عنه بقوله اللام للوقت وقد صرح بذكره
في حديث المستحاضة وهو المستحاضة تتوضأ لوقت كل صلاة (قوله كافي لدولك) أي كاللام التي في قوله تعالى
أقم الصلاة لدولك الشمس أي زوالها في أنهما الوقت (قوله فدخل الواجب بالاول) لأنه أخف من الفرض وفي
الحلي وجه الاولية أنه إذا جازة النقل وهو غير مطالب به فلا يجوز له الواجب وهو مطالب به أولى وأدخل
صاحب البحر الواجب في النقل حيث قال والمراد بالنقل ما زاد على الفرض فيشمل الواجب (قوله فاذا خرج
الوقت بطل) هو المعتقد ومقابل قولان معلومان (قوله أي ظهر حدته السابق) أشار به إلى أن البطلان بسبب
ظهور الحدوث السابق لأن ذلك الحدث محكوم بارتفاعه إلى غاية معلومة فيظهر عندهما مقتصران من
حتى أنه اعتبار شرعي لم يشك عليه مثله بحر (قوله حتى لو وضأ) تنزيح على متصدين المقام تقديره هذا
إذا وضأ على السيلان أو وجد السيلان بعد الوضوء حتى لو وضأ الخ (قوله كنهه مسح خفه) أي خف المذخور
هذا التشبيه يوهم أنه إذا وضأ المذخور على انقطاع ولبس كذلك لا ينقض مسح خفه بخروج الوقت ولكن لو سال
عذر بعد الوقت أو أحدث حدثا آخر تنقض المسح وليس كذلك فإنه لا ينقض مسحه وأما هذه الأجنحة
يوم وليه أو ثلاثة أيام وليها كما صرح به في البحر في باب المسح على الخفين عند قول المتن أن لبسهما على طهر تام

(وصاحب عذر من به سلس بول) لا يمكنه
امساكه (أو استطلاق بطن) أو انقلاص ریح
أو استحاضة (أو بعينه ومد) أو عيش أو غريب
وكذا كل ما يخرج بوجع ولو من أذن وندى
وسرة (ان استوجب عذره تمام وقت صلاة)
مفروضة بأن لا يجيد في جميع وقتها وضأ
ويصل فيه خالبا عن الحدوث (وإذا شرب
الانقطاع إلى غير ملحق بالعدم) وهذا شرط
العذر (في حق) (الابتداء وفي حق) (البقاء
كفي وجوده في بر من الوقت) ولو مر
في حق (الزوال بشرط استحباب
الانقطاع للحكم) (تمام الوقت حقيقة) لأنه
قوي وقصود (لكل فرض) (حكمه الوضوء) لا غسل
لدولك الشمس (ثم يصل به فيه فرضا ونقلا)
فدخل الواجب بالاولى (فاذا خرج الوقت
بطل) أي ظهر حدته السابق حتى لو وضأ على
الانقطاع ودام إلى خروجه لم يسيل بالخرج
حاله بطر أحدث ترا أم يسيل كنهه مسح
خفه

مخصوص بالنجاسة الذاتية لا يستعمل فيما تعرض له النجاسة الالمبالغة والثاني يستعمل في الذاتية والعرضية
فهو أعم مطلقا فيقال في نحو العذرة نجس بالفتح والكسر ولا يقال في التوب الذي أصابته النجاسة
نجس بالفتح وإنما يقال بالكسر شربا لئلا ياختصار (قوله بيم الحقيق) والخبث يختص به (قوله والحكمي)
والحدث يختص به (قوله يختص بالاول) وهو الحقيق وأزالته من البدن والتوب والمكان فرض ان كان
القدر المانع وأمكن ازالته من غير ارتكاب ما هو أشد حتى لو لم يتمكن من ازالته الا بإبداء مورنه للذات يمسى
معه لان كشف العورة أشد فلا بد اها للزالة فسحق اذن استل بين أمرين محظورين عليه أن يرتكب
أهونهما كذا في الفتح (قوله أو ما كولا) كبحر وخيار (قوله أولا) ذكر في الخلاصة اذا نجس مرف من أطراف
التوب فحسبه ففعل طرفا من أطراف التوب من غير مختص بكم يطهارة التوب هو المختار (قوله به يفتي)
وقال محمد لا يجوز ازالة الاخبثات الا بما تزال به الاحداث (قوله وبكل مائع) خرج الجسد كالتلج قبل ذوبه
(قوله طاهر) هو المعتمد وقيل لا يشترط حتى لو غسل المتنجس بالدم يبول ما يؤكل لحمه زالت نجاسة الدم وبقيت
نجاسة البول فلا يمنع ما لم ينحس وتظهر مرة الخلاف فيمن حلف ما فيه دم وقد غسله بالبول لا ينجس على
الضعيف ويبحث على الصحيح كذا في البصر (قوله قالع) أي مزيل (قوله بتعصير العصر) تفسير قالع لا قيد
آخر أه ساجي (قوله كئل) مثله ماء الباقلاء الذي لم يشحن وماء الزعفران والاشجار والامار والبطيخ
(قوله قطهر اصبع) من نجاسة بها لم ينحس حتى يذهب الاثر وكذا شارب الخمر اذا رد ريقه في فيه ثلاثا
(قوله وندي) فاعليه الولد وكذا اذا وضعه حتى أزال أثره حتى يذهب (قوله وما قيل ان اللبن) هذا القول مفترع
على ما روى عن أبي يوسف أنه لو غسل الدم بالدهن حتى ذهب أثره جاز (قوله بخلاف المختار) وجهه في الثاني
أن سقوط النجاسة حال كون المستعمل في المحل ضرورة التطهير وليس البول معاهر الانضاد بين الوصفين
فيتنجس بنجاسة الدم فما ازداد التوب بهذا الاشارة ان جميع الممكن المصاب بالبول متنجس بنجاسة
الدم وان لم يتبق عين الدم ووجهه في الاول وجود الدسومة (قوله ويظهر خف) قيد به لان التوب والبدن
لا يظهران بذلك الا في الثاني لان التوب لا يخلطه بداخله كثير من أجزاء النجاسة ولا يخرجها الا بغسل والبدن
للينة وورطوبه وما به من العرق لا ينجس (قوله يذى جرم) وان كان رطبا على قول الثاني وعليه أكثر المشايخ
والفتوى بصر (قوله هو ما يرى بعد الجفاف) أي على ظاهره الخلف مثلا كالعذرة والدم وما لا يرى بعد الجفاف
فليس يذى جرم (قوله أصابه تراب) أو رمل أو ما داس تحت قدمه فاصح به بالارض حتى تثار طهر (قوله بذلك)
بأن يمسحه على الارض مثلا مسحا قويا (قوله يزول به أثرها) أي النجاسة والارض يشمل الاوصاف الثلاثة
ولو لم يزول الاثر لا يظهر في الجامع الصغير أنه ان حكه بظفر أو حته بنحو عود وجهر بعد ما يس طهر (قوله
فيغسل) أي ثلاثا مع التجفيف بجر لكن في الحلبي عن القهستاني أنه رصب الماء والتراب الى عدم القطرات
ثلاثا (قوله صقيل) حرج الحديد اذا كان عليه صدأ أو نقش فانه لا يظهر الا بغسل بجر (قوله لا مساملة)
أخرج به التوب الصقيل لانه لا مسام حابي (قوله وظفر) مثله القصب الناري والحصير المتخذة منه وصفائح
ذهب وأبنوس (قوله وآنية مدهونة) كالأواني المدهونة والقناجين (قوله وخزاطي) بفتح الخاء المعجمة والراء
المشددة بعدها ألف وكسر الطاء المهملة آخره ياء مشددة نسبة الى الخزاط وهو خشب يحرقه الخزاط بصير
صقلا كالزأر الحلبي (قوله بجمع) وهو مطهر حقيقة على المعتمد ولا فرق بين أن يمسحه بتراب أو خرقة أو صرف
شاة أو غير ذلك كافي البصر عن التناوي واعلم أنه اذا مسح الرجل بحاجبه ثلاث خرقات تطاف فانه يجوز عن
الفصل وقياسه طهارة ما حول الفخذ بالمسح اذا تلخ ويخاف من اعادة الماء سره الى الثقب بصر عن
الفتح (قوله مطلقا) هذا الاطلاق في التمسح أي سواء كان رطبا أو يابسا عذرة أو بولا كافي البصر (قوله بخلاف
نحو بياض) كتوب وحصى وبدن فانها لا تطهر بالجفاف بجر بل يجرى عليها الماء الى أن تزول نجاستها (قوله
يبسها) الدليل عليه أثر عائشة ومحمد بن الحنفية رضي الله تعالى عنهم ما ذكره الارض يبسها (قوله ولو برح)
مثلها الشمس والناواظ (قوله) لو كانت الارض رطبة لا تطهر الا بغسل فان كانت رخوة تشرب الماء كله
فانه يصب عليها الماء حتى يغلب على ظنه أنها طهرت ولا توقفت في ذلك وان كانت صلبة ان كانت مخدرة حفر
في أسفلها حفره وصب عليها الماء فاذا اجتمع في ثلاث الحنفية كبسها أي الحفرة التي فيها الفسالة وان كانت

وهو لغة بيم الحقيق والحكمي
وعرفا يختص بالاول (يجوز رفع نجاسة
حقيقة عن محلها) ولو اناء أو أكولا
علم محلها أولا (بما ولو مستعملا) به يفتي
(وبكل مائع طاهر قالع) للنجاسة بصر
بالعصر (كئل وماء ورد) حتى الريق تطهر
بجمع وندي نجس بجمع (بجـ) لاف
فحولين (كربت لانه غير طاهر وما قيل ان اللبن
وبول ما يبق كل من يذى جرم) هو
خف) ونحوه كمل (تجس يذى جرم
كل ما يرى بعد الجفاف ولو من غيرها كدهر
وبول أصابه تراب به يفتي (بذلك) يزول به
أثرها (والا) جرم لها (فيغسل) ويظهر
(صقيل) لا مساملة (كرأة) وظفر وعظم
وزجاج آنية مدهونة وخزاطي وصفائح فنية
غير مدهونة (بجمع يزول به أثرها) مطلقا به
ينقي (و) تطهر (ارض) بخلاف نحو بياض
(يبسها) أي جفافها ولو برح

صلية مستوية فلا يمكن الفصل بل يحفر لجعل أعلاها أسفلها وعكسه وإن كانت مخصصة يصيب عليها الماء
ثم يدلنكها ويشفها بخرقة أو صوفة ثلاثا ولو صب عليها الماء كثيرا حتى زالت النجاسة ولم يوجد لها أثر ثم تركها
حتى نشفت ظهرت كذا في السراج والملاصة والمهبط (قوله كلون) أدخلت الكافت الطعم وبه يصح حتى يظهر
(قوله ويريح) فإن كان إذا وضع أنه شتم الرائحة فإن الصلاة لا تجوز على مكانها كذا في السراج (قوله وله
الطهورية) وهي لم توجد بالجفاف لأن المصعد قبل التجبر على طهوره وباتت نجاسته زال الوصفان ثم ثبت
بالجفاف شرعا أحدهما معنى الطهارة فيبقى الآخر على ما كان عليه وإذا لم يكن طهورا لا يتيم عليه (قوله
مفروش) أي على الأرض ومثله البلاط أمالو كأنما وضوئهم بظلال ويجوز أن فأنما ما لا يطهران بالجفاف
لأن ما ليس بأرض بحر (قوله وخص) بضم الخاء المجهمة بالمصاد المهمل البيت من القصب والمراد هنا الصخرة
التي تكون على السطوح من القصب وكذلك الجص الجص حكمه حكم الأرض كذا في البحر (قوله وكلا)
بوزن جبل قال في المنع هو كل ما رصته اليه من رطب فابس (قوله وكذا كل ما كان ثابتهما) كقصة باب
والظاهر أن الباب الخشب لا يغطي هذا الحكم لثقله في الحاي أن الموضوع وضعه غير مثبت بحيث يتبدل
ويحول لابتدأ من غسله (قوله فالتفصل بفعل) كالغلب والقصب إذا قطعوا وأصابتهما نجاسة (قوله خشنا)
أما الالمس فلا بد من غسله بحر (قوله فكأن أرض) يشبه في هذا الحكم الحصى كافي البحر (قوله وبطهر مني)
سواء تقدمه مدى أم لا على الصحيح (قوله بفرك) هو الحك باليد حتى يفتت (قوله ولا يضر بقاء أثره) كبقائه
بعد الفصل • تنبيه • المتى تجس مغلظ والعاقلة والعمفة والولد قبل اسم لاله كذلك كذا في البحر (قوله كأن كان
مستحيابا) وقيل لو بال ولم يتشر البول على رأس الذكر بأن لم يصا وزا النقب فأشئ فانه يطهر بالفرك
وكذا إذا جاوز لكن خرج المتى دفقا من غير أن يتشر على رأس الذكر لأنه لم يوجد منه سوى موره على البول
في جراه ولا أثر لذلك وظاهر المتن طهارته به • لو أن لم يستنج أفاده في البحر وهو أول مما في المتن
وفي الشرع بلالة واعلم أن الكفاءة بالفرك مقيد بـ إذا كان رأس الذكر طاهرا بأن بال ولم يتجاوز البول
منه فخرجه أو تجاوز واستبقى صدر الشريعة وفيه إشارة إلى أن محل خروج المتى لا يضره ما به من أثر
البول اه وهو وافق ما في البحر (قوله لتقونه بالبحر) قد يقال أنه إذا نزل دفقا ولم يصب رأس الذكر لا تلوث
فيه (قوله برطوبة الفرج) أي الداخل بدليل قول (قوله كسائر الجوارح) الخارج فطاهرة اتفاقا على
(قوله كسائر ملوبات البدن) من رزاق وضباط وعروق • لو أن رطب من رطوبة الفرج (قوله أولارأسها طاهرا) أو مائة
الظفر مجوزة الجمع فيصدق بما إذا كان يابس أو أسها غير طاهرا أو رطبا ورأسها طاهرا فهو يابس أو لا رأسها
طاهرا وفي بعض النسخ بالواو بدل أو وهو سموم الناسخ اه حلي (قوله كسائر الجوارح) إذا أصابت
الثوب أو البدن ونحوهما فأنما لا تزول إلا بالفصل سواء كانت رطبة أو يابسة وسواء كانت سائلة أو لها
جرم بحر (قوله عبيطا) بالعين المهمله الطرى حلي عن الشاموس (قوله على المشهور) احتزبه عما في المجتبى
حيث قال أصاب الثوب دم عبيط فليس بغيره طهر والثوب كافي كافي الحلي عن البحر (قوله بلافرك) أي على
المعتقد (قوله كما يجسه الباقية) وكذا القهستاني وصرح به في الفيض الكركي قال الحلي فيه أن الرخصة
وودت في معنى الآدمي على خلاف القياس فلا يقاس عليه غيره وإن ألحق دلالة يحتاج إلى بيان أن معنى غير
الآدمي خصوصاً معنى الخنزير والكلب والقط في عموم كلامه في معنى الآدمي ودونه خرط القناد
فليراجع الباقية اه (قوله على الظاهر) وجهه عموم البلوى (قوله وكذا كل ما حكم بطهارته الخ) كل لمس
والدبس في الأرض والتفوق قال في البحر والجاصل أن التصحيح والاختيار قد اختلف في كل مسألة منها
والأولى اعتبار الطهارة في الكل كَمَا قضيده أصحاب المتن حيث صرحوا بالطهارة في كل (قوله إلى ينف
وثلاثين) لعل الصواب عشرين بدل ثلاثين لأن ظاهر عبارته أنه وجهها في هذه الآيات وهو لم يذكر فيها
الأحد أو عشرين والنف بالتشديد والتخفيف ما زاد على العقد (قوله وغير نظم ابن وهبان) أي في فصل
الحياة حيث قال فيها مغزاً

(وذهب أنزها) كلون ويريح (أجل صلاة)
عليها (لا تيمم) (بم لأن الشروط لها الطهارة
وله الطهورية) (و) حكم (آجر) ونحوه كل
مفروش وخص) بالخاء فحجزة سطح (و) بحر
وكلا قائمين في أرض كذا (أي كالأرض
فقط ويضاف وكذا كل ما كان ثابتهما
لاخذ حكمها باتصالها بالثابت فصل بفصل
لا غير لا جراحنا كسرى على كالأرض
(وبطهر مني) أي محله (بابس بفرك) ولا يضر
بقائه أثره (أن طهر رأس حشفة) كان كان
مستحيابا وفي المجتبى أو لم يفرغ فأنزل
لم يطهر إلا بفعله لتقونه بالبحر انتهى أي
برطوبة الفرج فيكون فترعا على قوله ما
ينجسها أو ما عنده فهي طاهرة كسائر
وطورات البدن جوهرة (والا) يكن
بابس أو لا رأسها طاهرا (فيغسل) كسائر
النجاسات ولو دما عبيطا على المشهور
(بلافرك بين منيه) ولو رقيقا لم يضر به
(ومنها) ولا بين مني آدمي وغيره كما يجسه
الباقية (ولا) بين (نوب) ولو جديدا
أو مبطنا في الأصح (وبدن على الظاهر) من
الذهب ثم هل يعود نجسا إليه بعد فركه المعتقد
لا وكذا كل ما حكم بطهارته به • وما منع وقد
أنهيت في الخزان المطهرات إلى ينف وثلاثين
وغير نظم ابن وهبان فقلت

وأخرون الفرك والدلك والجفا • فوالعت قلب العين والفصل بطهر
ولاديع تحليل ذكاته قتل • ولا المسح والتزج الدخول التفوق

وزاد شارحها يناقش قال وأكل وقسم غسل بعض ومصلحة هـ وندف وغلى يجمع بعض تقول

قال الشرنبلالي فزادت الى ثلاثة وعشرين بهذه الغاية والمسؤل عنه يقول الناطم وأخرج الحرف قال الشارح وفي عدة مطهرات نظر فان الارض المتنجسة باقية على نجاستها وهذه أرض طاهرة جعلت فوقها كما لو فرش فوق النجاسة شيء طاهر اهـ (قوله وغلى) أى في الثوب مثلا والمص في الصقيل والجفاف في الارض والتفت في الخشب وقلب العين في انقلب الخبز لمطهر والحفر في الارض والذبح في الجلود والتخليل في الخمر اذا خللت بوضع شيء فيها والذكاة في الشاة والتخل في الحجر اذا تخلت بنفسه او الفرق في المني والدالك في الخلف والدخول في الحوض النجس اذا دخل فيه ما طاهر حتى سال من الحوض ولو شىء ما قبله لا على الصحيح كما تقدم والتغور في البئر والتصرف في البعض في نجس بعض الحنطة والتصرف فيم الاكل والبيع والهبة والصدقة والتدف في القطن ان تنجس أقل من نصفه كما في الدناوى الهندية والتزج في البئر والنار في العذرة والغسلي في نحو الزايت بما قد رخصه كما في القهستانى وغسل البعض في نجس بعض الثوب والتغور في السمسم الجامد اهـ حلي بزيادة (قوله وبطهر زيت الخ) وذلك لاستحالة العين واستحالة العين تستتبع زوال الوصف المترتب عليها بغير مثله الدهن النجس اذا جعل في الصابون (قوله به يفتى) هو قول محمد (قوله ان لم يظهر فيه أثر النجس) من طم ولون وريح (قوله وعننا) المراد به صحة الصلاة بدون ازالته بغير لا عدم الكراهة لتبوتها (قوله فيجب غسله) ويجوز قطع الصلاة لغسله (قوله وما دونه تنزيها) هو المعتمد ثم ان كان دخل في الصلاة نظرا ان كان في الوقت سعة فلا فضل ازالته واستقبال الصلاة وان كانت نفوته الجماعة فان كان يجد الماء ويجد جماعة آخرين في موضع آخر فكذا لا أيضا يكون مؤذيا الصلاة الجائزة يمين وان كان في آخر الوقت ولا يدرك الجماعة في موضع آخر يضي على صلاته ولا يقطعها بغير ولا يعتبر نفوذ المقدار الى الوجه الاخر اذا كان الثوب واحدا للاتحاد النجاسة بخلاف ما اذا كان ذاتا غير متعدها فينجع كل وصل على مع درهم نجس الوجهين لوجود الفاصل وهو جوهري محكم (فروع) لو جاس الوتر النجس الثوب أو البدن في حجر الصلي وهو يستملك بنفسه أو الجاهم المتنجس على رأسه جازت صلاته لا لم يكن حامل النجاسة بخلاف ما لو حمل من لا يستملك حيث يصير مضافا اليه فلا تجوز صلاته ولو حمل ميتا كافر الا تصح صلاته مطلقا وان مسلما فان لم يغسل فكذا ذلك وان غسل فان استملح صحت والا فلا (قوله في كذب) هذا توفيق الهندي والى بين قول من اعتبر الوزن مطلقا ومن اعتبر المساحة مطلقا واختار هذا التوفيق كثير من المشايخ وفي البدائع وهو المختار عند مشايخ ما وراء النهر وصححه الزيلعي والزهدي وأقره في القمح (قوله من مغلظة) متعلق بقوله غلظ واعلم ان التغلظ عنده بعدم تعارض نصين وقال به وبعدم الاختلاف من معاصرهم ومن قبلهم في الطهارة والتغفيف بالتعارض عنده وبالاختلاف عندهم بزيادة في تفسير الغلظة على كل ولا يلقى في اجتنابه قال ابن ملك في شرح الجمع اذا كان النهر الوارد في موضع شيء يصفى عنه بمخافة الاجتهاد عندهما فيثبت به التغفيف فصفى بما اذا ورد نص آخر يصفى عنه يكون بطريق الاولى اهـ وأورد على التعريفين سور الجارقات التعارض ورد فيه وقالوا بطلان ما رتبه والمضى فان الاختلاف وجد فيه وحكمه واجبهما بتغلظه (قوله كعذرة آدمي) مثلها نجو الكلب وجميع السباع (قوله وكذا كل ما خرج منه موجبا لوضوء) كبول ومني وودي وقبح وصد يد وفي اذا ملا القم لكن يرد على هذه الكفاية الريح فانه طاهر (قوله مغلظة) لا حاجة اليه مع قوله كذا (قوله وبول غير ما كول) سواء كان آدميا ولا (قوله لم يطعم) يفتح الياء أى لم ياكل فلا بد من غسله واكتفى الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه بالتوضي في بول السبي (قوله الا بول الخفاش) بوزن رمان سمى به لصغر عينيه وضعف بصره ورأسه ان أحرق واكحل به قلع البياض من العين ودعمه على به على عاتات المراهقين منع الشعر فاموس (قوله وكذا بول الفأرة) أى انه معفو عنه في غير الماء كالتياب والطعام وأما في الماء فيفسد سواء كان في الاواني أو في البئر عند تحقق الوقوع فأخذه الحلي وقبه قطر اذ قد تقدم طهارته في البئر (قوله وعليه الفتوى) مقابلة ما في البرازية وجعله طاهرا الرواية من أنه يفسد الثوب وما في فتاوى قاضي خان حيث قال بول الهرة والفأرة ونحوهما نجس في أظهر الروايات يفسد الماء والثوب ومن المعلوم أن ما به الفتوى مقدم على غيره ولو ظاهر الرواية (قوله أن خراها لا يفسد) قال في البحر تنجز وجد

وغسل ومستمع والجفاف مطهر
ونجس وقلب العين والحفر يذكر
ودنخ وتخليل ذكاة فتخل
وفرك وذلك والدخول الثغور
تصرفه في البعض ندف ونزجها
ونار وغلى غسل بعض تقول
(و) بطهر (زيت) تنجس (بجعله صابونا) به يفتى
للبلوى كتوروش بياض نجس لا بأس بالخبز
فيه (كطابن تنجس بغسل منه كوز بعد جماله
في النار) يطهر ان لم يظهر فيه أثر النجس بعد
الطبخ الحلي (وعننا) الشارح (عن قدر
دوهم) وان كره تخريا فيجب غسله وما دونه
تنزيها لبيت وفوقه بطل فيفرض والهبة
لوقت الصلاة الاصابة على الاكثر (وهو
مشكال) عشرين غير الحلي (في) نجس (كتف
له جرم) وعرض مفر الكتب (وهو داخل
مفاصل الاصابع) في رقبتي من مغلظة
كعذرة آدمي وكذا كل ما خرج منه موجبا
لوضوء أو غسل مغلظ (وبول غير ما كول
ولو من صغير لم يطعم) الا بول الخفاش ونحوه
فطاهر وكذا بول الفأرة تعذر التزج عنه
وعليه الفتوى كما في التناخانية وسبغ آخر
الكتاب أن خراها لا يفسد ما لم يظهر أثره وفي
الاشياء بول السنيور في غير أواني الماء معفو
وعليه الفتوى

في خلافة نره انارة فان كان صليباري الخرمي وكل الخبز لانه طاهر (قوله ودم مسفوح) أي في ذاته طاهر جد
 المسفوح ولو على اللحم بقى نجسا كذا في منية المصل (قوله الا دم شهيد) ولو مسفوحا (قوله مادام عليه) حتى
 لو جلد ملطخا به في الصلاة صحت وإذا أين منه ~~سكان نجسا~~ كذا في البحر (قوله وما بقى الخ) هذه خارجة
 بقية المسفوح وما أفاده ظاهره من أن طاهرة ولو كانت مسفوحة فليس مراداً وحيداً فلا استثناء
 أفاده الحلبي (قوله مهزول) خصه لصق الدم فيه غالباً والافقير المهزول كذلك وقصره الجوى في حاشية
 الاشباة فجعل طهارته في حق المرق لا الثوب وغيره (قوله وكبد) أي دم ~~كبد~~ وهو ما يكون بمكانه
 لا ما كان من غيره بجر (قوله وقاب) حكم طهارته في القضية بقيل (قوله والم يسل) أي من بدن الانسان
 (قوله وقيل وبرغوث وبقي زار في السراج وكان
 سلك وقيل وبرغوث وبقي زار في السراج وكان
 وهي كافي القاموس كزمان دوية جوار الساعة
 فالمستقى اثنا عشر (ونحو) وفي باقي الاشربة
 روايات التعليل والتصفيف والطهارة ربح
 في البحر الاقل وفي النهر الاوسط (ونحو) كل
 طير لا يذوق في الهواء كبط أهلي (ودجاج)
 اما ما يذوق فيه فان ~~أفادهم~~ كولا
 تخفف (وروث وبقي) أفادهم كولا
 فكل حيوان غير الطيور وقالوا مخففة
 وفي الشبه بلانية قولهما الطهور طهورهما
 آخر البولي وبه قال مالك (ولو أصابه من)
 نجاسة (غلظة) نجاسة (خفيفة جعلت
 الخفيفة سعة للغلظة) احتياطاً كافي الطهارة
 ثم في أفادوا النجاسة طهارة (توب) ولو كبير هو
 دون ربح (جميع بدن و) (توب) ولو كبير هو
 المختار ذكره الحلبي ووجهه في النهر على التقدير
 بربيع المصاب كذيل وكم وان قال في الحقائق
 وعليه الفتوى (من) نجاسة (خفيفة كبول
 أو كول) ومنه الفرس وطهره محمد (ونحو)
 طير من السباع أو غيرها (غير ما كول) وقيل
 طاهر وجميع ثم الخفة انما تطهر في غير الماء
 فاصفط (و) في (دم) سلك ولعاب بقل وجوار
 والمذهب طهارتها (وبول) انتضخ

في خلافة نره انارة فان كان صليباري الخرمي وكل الخبز لانه طاهر (قوله ودم مسفوح) أي في ذاته طاهر جد
 المسفوح ولو على اللحم بقى نجسا كذا في منية المصل (قوله الا دم شهيد) ولو مسفوحا (قوله مادام عليه) حتى
 لو جلد ملطخا به في الصلاة صحت وإذا أين منه ~~سكان نجسا~~ كذا في البحر (قوله وما بقى الخ) هذه خارجة
 بقية المسفوح وما أفاده ظاهره من أن طاهرة ولو كانت مسفوحة فليس مراداً وحيداً فلا استثناء
 أفاده الحلبي (قوله مهزول) خصه لصق الدم فيه غالباً والافقير المهزول كذلك وقصره الجوى في حاشية
 الاشباة فجعل طهارته في حق المرق لا الثوب وغيره (قوله وكبد) أي دم ~~كبد~~ وهو ما يكون بمكانه
 لا ما كان من غيره بجر (قوله وقاب) حكم طهارته في القضية بقيل (قوله والم يسل) أي من بدن الانسان
 (قوله وقيل وبرغوث وبقي زار في السراج وكان
 سلك وقيل وبرغوث وبقي زار في السراج وكان
 وهي كافي القاموس كزمان دوية جوار الساعة
 فالمستقى اثنا عشر (ونحو) وفي باقي الاشربة
 روايات التعليل والتصفيف والطهارة ربح
 في البحر الاقل وفي النهر الاوسط (ونحو) كل
 طير لا يذوق في الهواء كبط أهلي (ودجاج)
 اما ما يذوق فيه فان ~~أفادهم~~ كولا
 تخفف (وروث وبقي) أفادهم كولا
 فكل حيوان غير الطيور وقالوا مخففة
 وفي الشبه بلانية قولهما الطهور طهورهما
 آخر البولي وبه قال مالك (ولو أصابه من)
 نجاسة (غلظة) نجاسة (خفيفة جعلت
 الخفيفة سعة للغلظة) احتياطاً كافي الطهارة
 ثم في أفادوا النجاسة طهارة (توب) ولو كبير هو
 دون ربح (جميع بدن و) (توب) ولو كبير هو
 المختار ذكره الحلبي ووجهه في النهر على التقدير
 بربيع المصاب كذيل وكم وان قال في الحقائق
 وعليه الفتوى (من) نجاسة (خفيفة كبول
 أو كول) ومنه الفرس وطهره محمد (ونحو)
 طير من السباع أو غيرها (غير ما كول) وقيل
 طاهر وجميع ثم الخفة انما تطهر في غير الماء
 فاصفط (و) في (دم) سلك ولعاب بقل وجوار
 والمذهب طهارتها (وبول) انتضخ

كافي الصالح (قوله كروا ابر) خرج ما اذا كان قدر رؤس المسال والابر بالكرس وفتح الباب مع ابرة وهذا اذا لم
يرعى الثوب والاوجب غسله اذا صار المجمع عليه اكثر من قدر الدرهم كافي الكرماني وفيه اشارة الى انه
اذا كان يهين يرى يجمع قهستاني (قوله لكن لو وقع في ماء قليل نجسه) هذا مقيد بما اذا استبان اثره
على الماء بان يتفجر الماء عند وقوعه او يتحرك والافلاحة به كافي القهستاني عن القرائني ومع هذا
يستثنى منه ما اذا وقع في البئر فانه لا ينجسه كقوله في البئر حلي وفي شرح المنية لو وقع الشيء المتنجس
عليه ذلك في ماء قليل لا ينجسه وقبل نجسه وهو الاصح لانه لا يخرج فيه (قوله لان طهارة الماء أكد) وبما
يقال حيث كانت طهارة الماء أكد لا يعتبر قليل النجاسة معها (قوله وفي القنية الخ) هذا محمول على ما اذا
كان يرى على الثوب حالة وقوعه كافي القهستاني عن الكرماني حلي (قوله ينبغي ان يكون كالماء
النجس اذا اتسب) أي وزاد على قدر الدرهم فيكون مانعا للصلاة (قوله وطين شارع الخ) مبتدأ ومفعول
خبره والشارع الطريق (قوله ويضار نجس) القول بعفوه هو الصحيح (تنبيه) لو اصاب الثوب ما سال
من الكنيف فالاحب ان يغسله ولا يجب ما لم يكن اكبر رايه انه نجس والمراد بما سال من الكنيف الماء
الذي يسيل من حوض الماء او الذي على أعلى الكرسي لا الذي يخرج من أسفله لليقين بنجاسته وجملة
آدمي اذا وقعت في الماء أفدت ان كانت قدر الطر لا الطر فنه ولو استنجى بالماء ولم يمسحه حتى فسا اختلف
الشافعي فيه وعامة على انه لا ينجس والاصطلح اذا كان حار او على كونه طابق اوبت بالوعة اذا كان
عليه طابق وتساير طرته لا يغسل ما لم يظهر فيه أثر النجاسة والطين المسرقن والردغة في الطريق فيها نجاسة
طاهرة الا اذا رأى عين النجاسة يجوز فيه دخان النجاسة اذا اصاب الثوب أو البدن فيه اختلاف والصحيح انه
لا ينجسه (قوله واتضح غسالة) أي غسالة شيء متنجس فهو في حكم البول المتنجس واعلم ان غسالة الميت
نجسة كذا أطلق محمد في الاصل والاصح انه اذا لم يكن على بدنه نجاسة يصبر الماء مستعملا ولا يكون نجسا
الا ان محمدا انما أطلق ذلك لان بدن الميت لا يخلو من نجاسة غالبا (قوله أي جرى) هذا خاص بما اذا جرى على
أرض أو سطح ولا يشمل ما اذا صب على نجاسة لان العيب لا يقال له جريان مع ان الحكم عام فالاولى ابقاء المصنف
على عموم آقاده الحلي (قوله اذا ورد كله) بان كانت الارض كلها نجسة أو سككات النجاسة عند الميزاب
وفي الجرماء المطرا اذا مر على العذرات لا ينجس الا ان تكون العذرة أكثر من الارض الطاهرة أو تكون العذرة
عند الميزاب (قوله ولو اقله) بان كان يترأقل من نفسه عليها (قوله كينة في نهر) فاذا وجدت مينة في نهر
أو نجاسة على سطح يرى اقل الماء عليها لا يكون الماء نجسا (قوله لكن قد منا) أي في المياه حلي (قوله
ان العبرة للآثر) أي فيما اذا جرى ماء قليل على نجاسة وأما اذا كانت دفعة الجارية عشرين في عشرين فان العبرة فيه
للاثر انما طاحلي (قوله اجامنا) منا ومن الشافعي وضع الله تعالى عنه (قوله لكن لا يحكمكم) استدراك
على قوله نجس فانه يقتضي نجس الماء بمجرد وضع الثوب فيه كما ينجس بمجرد وقوع العذرة فيه (قوله ما لم
يقصص) قال في البحر اعلم ان القياس يقتضي نجس الماء بأول الملافة للنجاسة لكن سقط للضرورة سواء كان
الثوب في اجانته أو ورد الماء عليه أو كان الماء فيها أو ورد الثوب المتنجس فيه عندنا فهو طاهر في الحل نجس
اذا انفصل سواء تغير أو لا وهذا في الثاني اتفاقا أما الثالث فهو نجس عنده لان طهارته في الحل ضرورة
تطهيره وقد زالت طاهر عندهما اذا انفصل والاولى في غسل الثوب النجس وضعه في الاجانة من غير ماء
ثم صب الماء عليه لا وضع الماء أولا ثم وضع الثوب فيه نحو جامن خلاف الشافعي فانه يقول بنجاسة الماء حينئذ
ولا فرق على المتقدمين الثوب المتنجس والعضو (قوله لا رماد قدّر) سواء سككت عذرة أو لا في البحر
السريقين والعذرة تحتقره فتصبر رماد اطهر عند محمد وعليها الفتوى (قوله والالزم بنجاسة الخبز) هذا انما يظهر
اذا أتى الرماد على الخبز فاما اذا كان الخبز في نحو تنور البيوت فلا يلزم ذلك لان الخبز في أعلاه والرماد في أسفله
(قوله فصار حاة) بفتح المهملة وسكون الميم وفتح الهمزة وهما التأييد الطين الاسود المتخ حلي واستفد منه أن
تن الحاة التي أصلها عذرة لا يقتضي نجاستها ومثل ما ذكرنا فدفنت العذرة في موضع حتى صارت زاما كافي البحر
(قوله لا انقلاب العين) يرجع الى المسائل الثلاث (قوله مطهرة) قال الشربلاني يتأمل في الحكم بالطهارة
مع عدم التعرض في الحل المفصول ولم يعلم للنجاسة محلا لا يقينا ولا ظنا (قوله هو المختار) رد لما اختاره

كروا ابر) وكذا الجبها الا تحوان كنه
باصابة الماء الضرورة لكن لو وقع في ماء
قليل نجسه في الاصح لان طهارة الماء أكد
جوهره وفي القنية لو اتصل وانبط وزاد
على قدر الدرهم ينبغي ان يكون كالماء
النجس اذا اتسب وطين شارع ويضار نجس
وغيرا سرقين وحمل كلاب واتضح غسالة
لا يظهر مواتع قطرها في الاناء مفعول (وماء)
بالذ (ورد) أي جرى (على نجس نجس) اذا
وردت كنه أو أكثره ولو اقله لا يكتفى في نهر
ورده نجاسة على سطح لكن قد منا ان العبرة
لا بالمر (كمكة) أي اذا وردت النجاسة
على الماء تنجس الماء اجامنا لكن لا يحكمكم
بنجاسته اذا لا في المتنجس مالم يقصص
فليقتط (لا) يكون نجسا (رماد قدّر) والالزم
نجاسة الخبز في سائر الاماكن (و) لا (لمح) كان
حارا) أو خبزيرا ولا قدّر وقع في بئر صار
حاة لا انقلاب العين به يقي (وغسل طرف
نوب) أو بدن (اصابت نجاسة بمحلاه
ونسي) الحل (مطهرة وان) وقع الفصل (ينبغي
تختار) هو المختار

في البدائع من وجوب غسل الجميع لأن موضع النجاسة غير معلوم وليس البعض بأولى من البعض وذلك لقوله
 الاصحابي "من اشتراط التعزى ومنه يعلم أن بحث الشر بلائ لا يقول عليه لأن محله رجوع الى هذين
 القولين (قوله وفي الطهيرة المختار الخ) هذا هو من الشارح تبع فيه صاحب التهرلان مسألة الطهيرة غير
 مسألة الخلاصة وعبارة البحر صريحة في ذلك وصورة ما في الطهيرة مسلم رأى على نوبه نجاسة ولا يدري
 متى أصابته واختاره عند الامام من اختلافات كثيرة أنه لا يبعد الا الصلاة التي هو فيها حلي (قوله خها
 لتخليط بولها) حكيم غير هاهيهم بالاولى (قوله كاسر) أي في الايات المتقدمة حيث عرفت ما يقوله تصرفه
 في البعض وهو مطلق حلي (قوله حيث يطهره بالساق) رده في التهر بأن ذلك ليس من المظاهرات فإن النجاسة
 باقية وانما يازال انتفاع لوقوع الشك في الوجود أثبت النجاسة فيه أولا ألا ترى أن الذهاب لو عاد عادت
 النجاسة وهذا انما يظهر في غير غسل البعض (قوله لاحتمال وقوع النجاسة في كل طرف) هذا التعليل
 يقتضي نجاسة الكل والمناسب أن يقول لاحتمال كون النجاسة في الذهاب فيكون الباقي طاهرا
 كما أنه في مسألة التوب يحتمل أن المغسول هو النجس وفيه اشكال فيه عليه في الاشياء في قاعدة اليقين
 لا يزول بالشك وخاصة أن النجاسة فيه قد تيقنت والفصل وقع في طرف يعتد به أنه النجس فإذا التها
 مشكوكا فقتضاه الحكم بعدم الطهارة وهو في الحقيقة بحث الشر بلائ السابق (قوله أما عينها)
 مفهوم قوله محل نجاسة (قوله بعد جفاف) ظرف لقوله مرتبة لا لقوله يطهر قال في الغاية المراد بالمرق
 ما يكون مرتبة بعد الجفاف كالدوم والعدرة وما ليس برق هو ما لا يكون مرتبة بعد الجفاف (قوله
 بقلعهما) في التعبير به ايماء الى عدم اشتراط العسر وهو الصحيح واشتراط العسر قول محمد وعلى الصحيح غايبي
 في السد من البله بعد زوال عين النجاسة طاهر تباعا طهارة اليد في الاستبراء بطهارة المخل وله نظائر
 كحرارة الابريق تطهر بطهارة اليد وعلى هذا اذا أصاب خفيه في الاستبراء من الماء النجس فانما
 يطهر ان يطهارة المخل تصاحبت لم يكن بها خرق أو بالسعود (قوله ولو رتة) هو ان كانت الفسلة في ما جاز
 او اذا كثر وبالسبب أو في اجانة اه حلي (قوله أو ما فوق الثلاث) أي ان لم تزل بالاقول (قوله في الاصح)
 راجع الى قوة ولو برة والاولى ذكره بصلته ومقابل القول بايجاب الغسل مرتين بعد زوال عينها أو بايجاب
 ثلاث كذلك أو بايجاب مرة كذلك اه حلي (قوله ليعلم شهودك) كسح ويسرف في هذا كله لا يحتاج الى الغسل
 بل يكفي في ذلك ذوال العين من غير غسل يجر من السراج (قوله لون وريح) أما العلم فلا بد من زواله
 كما في القهستاني فالاولى من لون وريح ومثل ذلك الكوز الذي وضع فيه خمر سواء كان عتيقا أو جديدا فلا يضر
 بقاء الريح كما في البحر من الفتح (قوله لازم) أي يشق زواله (قوله ونحوه) كشانك (قوله بل يطهر الخ) اضراب
 انتقال (قوله بنجس) بكسر الجيم اذ لو فرض ان البصغ أو الخاضاب نجس العين ككالدوم وجب زوال عينه
 وطعمه وريحه ولا يضر بقاؤه كما هو ظاهر أخذ من مسئلة وذلك المبتة فان قلت النجس بكسر الجيم أهم من
 النجس بقصفا فيه حق بنجس العين قلنا ينجس بأحد معنيه وهو التنجيس بقرينة مسئلة وذلك المبتة (قوله
 بقوله ثلاثا) هو المذهب وأما اشتراط العناية صفو الماء فهو بحث منه وتابعه عليه في الفتح كما في التهرقي في
 البحر من أن عبارة الفتح تؤذن بأن اشتراط الصفو هو المذهب ممنوع اه حلي قلت لا يتبعه المتع فان عابنه قالوا
 لو صبغ ثوبه أو يده بصبغ أو حناء ينجس فغسل الى أن صفو الماء يطهر مع قيام اللون وقيل يغسل بعد ذلك ثلاثا
 اه قال التعبير بشك في عين أنه المذهب لاسيما وقد حكى مقابله بقيل قلت ولما في الفتح وجه وجيه وذلك أنه ما دام يخرج
 شيء في الماء تصيبه النجاسة وظهور من عبارة الفتح أن القول الاول في الشرح لم يقل به أحد لكن مسئلة دسومة
 النجس الاسمية تؤيده (قوله ولا يضر أن ردهن الخ) لأن التهر ب معقوف عنه ولأنه طاهر في نفسه وانما ينجس
 بمجاورة النجاسة (قوله الادهن ودسومة) الاولى أن يقول الادسومة ودسومة (قوله بل يستصحب به في غير
 مسجد) لصون المسجد عن النجاسة (قوله بغلبة ظن غاسل الخ) أي بالفصل المصاحب له غلبة الظن بالطهارة فلا
 تقدر به بعدد على المفق به فلو غلب على ظنه أنها قد زالت برة أجزأه كما صرح به الكرخي واختاره الاصحابي
 (قوله والافتساح) أي ان لا يكن الغاسل مكلفا بأن يكون صغيرا أو مجنوناً أو ذميا على أحد الأقوال فالطهارة
 ظن المستعمل لانه هو المحتاج (قوله وقد رد ذلك لموسوس) لما كان الموسوس لا غلبة لظنه قال وقد راجع وهذا

ثم لو ظهر أنها في طرف آخر هل يغسل
 الخلاصة ثم وفي الطهيرة المختار أنه لا يبعد
 الا الصلاة التي هو فيها (كالويل حجر) نجسا
 لتخليط بولها انتفاطا (حلي) فهو (خطئة
 تدونها تقسم أو غسل بعضه) أو ذهب جهة
 أو كل أو يصبغ كله (حيث يطهر الباقي)
 وكذا الذهاب لاحتمال وقوع النجس في كل
 طرف كمسألة التوب (وكذا يظهر محل
 نجاسة) أما عينها فلا تغفل الطهارة
 (مرتبة) بعد جفاف كدم (قلعهما) أي
 بزوال عينها وأثرها ولو برة أو ما فوق
 الثلاث في الاصح ولم يقل بصلو البصغ
 ذلك وفرد (ولا يضر بقاء أثره) كلون وريح
 (لازم) فلا يكفي في إزالته إلا ما جف
 أو صابون ونحوه بل يطهر ما صبغ أو نجس
 بنجس نفسه ثلاثا والاولى غسله الى أن
 يصفو الماء ولا يضر أن ردهن الادهن وذلك
 مبني لانه عين النجاسة حتى لا يدبغ به جلد
 بل يستصحب به في غير مسجد (و) يظهر محل
 (غيرها) أي غير مرتبة (بغلبة ظن غاسل)
 لو مكلفا والافتساح (طهارة محلها) بلا
 عده به بقى (وقدر ذلك لموسوس)

فوفق من صاحب السراج بين قول العراقيين بقلية الطين والحصار بين بالثلاث فقال الظاهر الاول ان لم يكن
 موصوفا وان كان موصوفا فالثاني واستحسنه في النهر افاده حلي (قوله ثلاثا) يرجع الى كل من الغسل
 والعصر عن أبي يوسف ان كانت النجاسة رطبة لا يشترط العصر وان كانت يابسة فلا يشترط وهذا هو المختار سراج
 (قوله أو سبعا) ضعف وفي امداد الفناح يندب الغسل سبعا مع التبريد في نجاسة الكلب خروجا من خلاف
 الشافعي رضي الله تعالى عنه حلي (قوله بحيث لا يقطر) تصوير بالمبالغة في العصر واشترط العصر ليس
 على عمومته لخروج بعض الاشياء عنه كعصا الاواني قال في البحر عازيا الى حاوي القديسي والاولى ثلاثة
 أنواع خرف وخشب وحديد ونحوها وتطهيرها على أربعة أوجه حرق ونحت ومسح وغسل فانه كان الاناء
 من خرف أو حجر وكان جديدا ودخلت النجاسة في أجزائه يحرق وان كان غصبا يغسل وان كان من خشب
 جديد نحت ومن قديم يغسل وان كان من حديد أو صخر أو زجاج ونحوه كان مقيلا يمسح وان كان
 خشبا يغسل وفي الأخيرة حكم من الفقيه أنه اذا أصابت النجاسة البدن يطهر بالغسل ثلاث مرات متواليات
 لأن العصر متعذر فقام التوالى في الغسل مقام العصر افاده أبو السعود وقوله يحرق الظاهر أن هذا بالنسبة
 الى الصلاة اذا جعل بها وأما بالنسبة الى وضع الماء فيه فلا يشترط الحرق فهو تطهير ما قالوا في الموء (قوله
 دون ذلك الغير) وجهه أن كل أحد يجاطب بما عذره والقادر بقدرة الغير لا يعذر قادرا اه أبو السعود
 (قوله الا يظهر نعم) واختار قاضي خان في فتاواه عدم الطهارة (قوله أي انقطاع التقاطر) ولا يشترط
 فيه اليد بجر ولا يقتصر هناك على الاثر وان شق كعصا في النهر عن الحلي (قوله مما يشترط الخ)
 اعلم أن صاحب المحيط فصل فيما لا يغصر بين ما لا يشترط فيه النجس وما يشترط به فالاول يطهر بالغسل ثلاثا
 من غير تخفيف والنسائي يحتاج الى التخفيف بقول الشارح والا فيقلعها أي لا يشترط النجاسة فيقطع بالغسل
 ولا يشترط التخفيف (قوله وهذا كله) أي الغسل والعصر ثلاثا فيما يغصر والغسل مع ثلاث الخفاف
 في غيره (قوله في غدير) أي حفرة فيها ماء كثير (قوله أو صب عليه ماء كثير) قال في البحر وأما حكم الصب
 قائم اذا صب الماء على الثوب النجس ان كثرة الصب بحيث يخرج ما أصاب الثوب من الماء وخلفه غيره
 ثلاثا فطهر لان الجريان بمنزلة التكرار والعصر كازار الحمام النجس اذا صب عليه ماء كثير بهذا الوجه (قوله
 وبري) بالواو في نسخة بأو وهي الاولى فانه في المحيط جعلها مثله مستقلة حيث قال قالوا البساط اذا
 نجس فأجرى عليه الماء الى أن يتوه زوالها طهر لان اجراء الماء يقوم مقام العصر (قوله بلا شرط عصر)
 أي فيما لا يغصر ويخفف فيما لا يغصر وهو وما بعده بيان للاطلاق (فرج) قال في البحر الاناء النجس اذا جعله
 في النهر وملاؤه وأخرجه منه طهر أي ان لم يبق فيه أثر النجاسة (قوله ودبس) بالكسر والسكون وبكسر تين
 عمل النهر وعسل الخمل قال في البحر نجس العسل يلقى في قدر ويصب عليه ماء ويغلى حتى يعود الى مقداره
 الاول هكذا ثلاثا قالوا وعلى هذا الدبس اه قال القهستاني الا أنهم لم يذكروا مقدار الماء في طبخ العسل
 والدبس لكن وجدت بخط الثقات من أهل الاقتناء أن المنور كانيان لعشرة أمماء اه وهذا مؤذى ما في الحلي
 عن القهستاني أنه يضاف اليه مقدار خمسة (قوله ودهن) الذي في القهستاني ونحوه في البحر عدم اشتراط
 الغلي فيه فقد ذكر الاول أن إزالة النجاسة تكون بالخلط كما اذا جعل الدهن في الحاية ثم صب فيه ماء مثله وحركه
 ثم ترك حتى يعالو فأخذ الدهن أو ثقب أسفلها حتى يخرج الماء هكذا يغسل ثلاث مرات فيطهر كافي أكثر
 المتداولات اه وبعبارة البحر خالية عن التقييد بكون الماء مثل الدهن وهو الاول في (قوله بغلي وتبريد ثلاثا) المراد
 بالتبريد التخفيف ولفظ ثلاثا يرجع الى الغلي والتبريد وهو قول الثاني والمفتي به قول الامام بعدم الطهارة كما يدل
 عليه ما في البحر حيث قال عازيا الى التجبس طبخت الخلطة بالنهر قال أبو يوسف تطبخ بالماء ثلاثا وتخفف
 كل مرة وصككذا اللحم وقال الامام اذا طبخت بالنهر لا تطهر أبدا وبقي والتصحيح في الاولى تصحيح في الثانية
 لا نقصا للمناسبة بينهما الدال على الفظ كذا فليتنا مثل (قوله وكذا داجاجة الخ) قال في الفتح ولو التفت
 داجاجة جبال الغليان في الماء قيل أن يشق بطنها لتتفأكرش قبل الغسل لا يطهر أبدا لكن على قول أبي يوسف
 يجب أن يطهر على قانون ما تقدم في اللحم والعلة فيه تشرب النجاسة المعلقة بواسطة الغليان لكن العلة المذكورة
 فيها وفي اللحم على قول الامام لا تثبت حتى يصل الماء الى جوف الغليان ويمكث فيه اللحم بعد ذلك زمانا يمتنع في مثله

(بغسل وعصر ثلاثا) أو سبعا (فيما يغصر)
 صا الفناجيت لا يقطروا لو كان لو عصره غيره
 فطرطهر بالنسبة اليه دون ذلك الغير ولو لم
 يسالغ لرقته هل يطهر الا يظهر نعم الضرورة
 (و) قدر (ثلاثت بخاف) أي انقطاع
 التقاطر (في غيره) أي غير من عصر مما يشترط
 النجاسة والا فقلعها كما مر وهذا كله اذا
 غسل في اجانة أو ما لو غسل في غدير أو صب
 عليه ماء كثير وبري عليه الماء طهر مطلقا
 بشرط عصر وتخفيف وتكرار غمس هو
 المختار ويظهر ان غسل ودبس ودغن يغلى
 ثلاثا ولحم طبخ بغير يغلى وتبريد ثلاثا وكذا
 داجاجة ملقاة حية على التفت

التشرب والمخول في باطن اللحم فالاولى في اللحم المسحوط أن يطهر بالفصل ثلاثا لتجبر سطح الجلد بذلك الى
وقد قال شرف الائمة بهذا في الدجاجة والكروش فالسبط مثلهما اه (قوله قبل شقها) أي وإخراج ما فيها من
الامعاء فالاولى قبل وضعها في الماء المسخن أن يخرج ما في جوفها وبفسل محل الذبح مما عليه من دم مسفوح
تجمد (قوله لا تطهر أبدا) هو قول الامام وطهرها أبو يوسف بطبقها بالماء ثلاثا وتجفيفها كل مرة (قوله
نقعت وجففت ثلاثا) فيه أنه لا فرق بين المطبوخة بغير والمتنقعة بيول فإن في كل منهما تشربا تاما فنقعا
عدم الطهارة أصلا عند الامام وطهرتها عند الثاني بما تقدم فإن قلت ان موضوع المسئلة مختلف لا
اسداهما ماذ ككرهها الطبخ والاخرى الانتفاخ أي من غير طبخ ولا شق أن الطبخ فيه زيادة تشرب فلذا حكم
الامام فيها بعدم الطهارة أصلا دون ما فيها الانتفاخ قلت به ~~ممكن~~ أن يقال في كيفية تطهيرها أن تطبخ بالماء
ثلاثا أو بالخل أفاده الحلبي (قوله صب فيه خل) ولا يطهر بالفصل كما في البصر (قوله حتى يذهب أثرها) وذلك
بأن يفتته في الخل حتى يدخل الخل في أجزائه ومثله اذا صب عليه الخل وهو جين (فروع) السكين المذوبة بما
يجس عتوه ثلاثا يطهره اللحم اذا وقع في مرقه نجس حال الغليان يغلى ثلاثا فيطهره وفي غير حال الغليان يفسل
ثلاثا * دجاجة شويت وخرج من بطنها شيء من الحبوب يتجس موضع الحبوب وتطهره أن يطبخ ويبرد بالماء
الطاهر ثلاثا وكذا البعر اذا وجد في جبل مشوي

(فصل الاستبراء)

بالتنويم في فصل والاستبراء مبتدأ خبره قوله ازالة وفي نسخة فصل في الاستبراء فقوله الشارح ازالة الخ خبر
حذف مبتدؤه ويصح على الاول اضافته وازالة خبر المحذوف وانما ذكره في الاضراس مع أنه من سنن
الوضوء لانه ازالة نجاسة معينة (قوله ازالة نجس) أي يمسح أو يغسل والاستبراء مسح موضع النجس وهو
ما يخرج من البطن أو غشيه ويجوز أن تكون السين والتاء لطلب أي طلب التحويل ليزيل به نجس قليل زيادة (قوله
فلا يسن من ربح) محترز قوله نجس وذلك لان عينها طاهرة وانما نقضت لانعائهما عن موضع النجاسة حلبي
والاستبراء متبادر كما في البصر (قوله وصاة) حاصل ما قيل فيها أنه ان لم يكن عليه باطل أو كان ولم يتلوث منه
البرص في خارجة بقوله عن سبيل وان تلوث منها فالاستبراء نجاسة لاهما حلبي (قوله ونوم) خرج قوله نجس
أيضا (قوله وضد) على تقدير مضاف أي دم فسد فانه وان كان نجسا لكنه ليس على سبيل فهو خارج بقوله عن
سبيل اه حلبي (قوله وهو سنة) فلوركة صحت صلاته كما في البصر أي مع الكراهة التزمية (قوله مطلقا)
سواء كان معنادا أم لا رطباً أم لا (قوله وما قيل من اقراضه) قائله صاحب السراج حلبي (قوله لصو
حيض) كجناية ونفاس حلبي (قوله قساح) وجهه أن غسل السيلين في الحيض وأخويه ان لم يكن عن خبث
فهو من باب ازالة الحدث وان كان من خبث فهو من باب التوصل لازالة الحدث بازالة الخبث اذا لم يرل الخبث
لم تمكن ازالة الحدث وأما اذا جاوز النجس المخرج فضله ليس بفرض الا اذا زاد على المثال ومقداره واجب
ودونه سنة كما هو حكم النجاسة المغلظة وعلى كل لا ينطبق عليه تعريف الاستبراء لانه لم يكن على السبيل فقد
ظهر أن الاستبراء ليس له الصورة واحدة وهي ما اذا كان النجس على السبيل ولا يكون الاستبراء وهو فيها
هذا هذه الصورة سنة يقوم مقام الفرض حلبي (قوله وأركانه أربعة) وذلك لانه ازالة ولا تصحق الاجزail
وهو الشخص ومن ال وهو الخارج ومن ال عنه وهو المخرج وآلة ازالة وهو المخرجه (قوله ويجس خارج)
كبول وغائط ومذي ومق ودم خارج من أحد السيلين مخ (قوله وكذا الوأصابه) أي أحد السيلين
قال في التهرل وأصاب موضع الاستبراء نجاسة من خارج ظهرت أيضا أي بالاستبراء (قوله وان قام من موضعه)
ظاهرة أنه من تمة المسئلة التي قبله وليس كذلك بل يرجع الى قوله وهو سنة (قوله لا قيمة لها) أي غير الماء كما في أبي
السعود (قوله كدر) هو التصريك بجمع مدرة قطعة طين وأدخلت الكاف التراب والعود والخرقة والظن
والجلد الممتن واتيان حائط بتمسحه ومن الارض بالته (فروع) له أن يستلبي بدراستاجرها لا بدراغير
مستأجرة أو غير مخلوكة بصر وأبو السعود (قوله منق) أي منقلب (تمة) الاولى أن يتعد مسترخيا كل الاسترخاء
الا اذا كان صائما وكان الاستبراء بالماء ولا يتنفس فيه اذا كان صائما ويحترق من دخول الاصبع الميتة وانما يفسد
الصوم اذا بلغ الاصبع موضع الحفنة وينبغي أن ينشف المحل قبل أن يقوم ويحفظ الثياب من الماء المستعمل

قبل شقها لتجبر في التشبين حنطة طخت
في خسر لا تطهر أبدا به يبقى ولو انتفعت من
بول نقعت وجففت ثلاثا ولو جبن خبز بغير
صب فيه خل حتى يذهب أثرها قطه راقه
أعلم

(فصل الاستبراء)

ازالة نجس عن سبيل فلا يسن من ربح
وساة ونوم وقصد وهو سنة مؤكدة
مطلقا وما قيل من اقراضه لصوحيض
ومجازاة مخرج قساح (وأركانه) أربعة
نجس (مستحب) شيء من أحد السيلين
وجبر (و) نجس (خارج) من أحد السيلين
وسكذ الوأصابه من خارج وان قام من
موضعه على المعتد (ومخرج) دبر أو قن
(نصوح) مما هو من طاهرة طاهرة لا قيمة
لها كندر (منق) لانه التصود فيضار
الابلغ والاسلم عن التلويث
قوله الاستبراء لطلب في بعض النسخ
زيادة والهمزة للسلب اه

ويغسل يديه قبل الاستنجاء وبعده فأفاده الشيخ زين في البحر (قوله ولا يتقيد) من جملة المخرج على قوله لانه
المقصود وما ذكره عام في الرجل والمرأة وقيل كقيته في المقعدة في الصنف للرجل ادباره بالجرح الاثر والنسائل
واقباله بالثاني وفي الشئ بالعكس والمرأة تفعل في جميع الاوقات كما فعل الرجل في الصنف فانه قاضي خان
وتابعه الزبلي واختاره الشنقي (قوله وليس العدد بمسنون) لان المقصود الانتقاء وذكر الثلاث في بعض
الاحاديث خرج مخرج الغالب لان الغالب حصول الانتقاء بها (قوله الى أن يقع في قلبه) افاد بذلك أنه مفروض
لدى رايه (قوله فيقدر بثلاث) أي التحصيل السنة (قوله كما مر) أي في غير المربة (قوله بعده) الجمع بينهما هي
المربة العليا وبليها الماء ثم الجرح (قوله أي الجرح) أي الاستنجاء به فهو على تقدير مضاف (قوله عند أحد) أي من
يهرم عليه جماعة حلبي (قوله أما معه) أي مع أحد موصوف بما ذكر (قوله كما مر) أي قيل سنن القسطنطين
قال وأما الاستنجاء فتركه مطلقا أه أي سواء كان ذكرا أو أنثى أو خنثى بين رجال أو نساء أو خنثى أو الثلاثة أو
اثنين منها فهذه إحدى وعشرون صورة حلبي (قوله فلو كشفه صار فاسقا) قال في البحر وان احتاج الى
كشف العورة يستنجي بالجرح ولا يستنجي بالماء لما قالوا من كشف العورة للاستنجاء يصير فاسقا وكثيرا ما يفعله عوام
المسلمين في المضايق فضلا عن شاطئ النيل (قوله لولو كشف لاغتسال) في البحر عن شرح النقاية لو وجب
غسل على رجل ولم يجد ما يستتره من رجال يروونه يغتسل ولا يؤخر ولو وجب غسل على امرأة لا تجب استتره من
الرجال تؤخر وان كانت لا تجد استتره من النساء كالرجال بين الرجال (قوله أو تنقو) لانه أثر طبيعي لا تغتسل
عنه حلبي (قوله مطلقا) أي سواء كان في زمان أو زمان الصباية رضوان الله تعالى عليهم أجمعين وقيل
سنة في زمان استنجب في زمانهم لانهم كانوا يعبرون بهما في زمان يتسلطون لعل أي يسلمون رقيقا ويعبرون
باب منع (قوله أي يفرض غسلا) أشار الى أن الوجوب بمعنى الاقتراض والى أنه لا يسمى استنجاء لان غسل
ما عدا المخرج لا يسمى استنجاء والمراد غسلا بأي مانع من بل طاهر فأفاده الشيخ زين (قوله ان جاوز المخرج) أطلق
في المخرج فم القبل والدر وهو المخذ (قوله مانع) انما احتاج الى تقديره لانه أول يجب يفرض ولو أبقاه على
اطلاقه أشمل صورة ما اذا كان المتجاوز قدر الدرهم وأيضا قدره ليناسب قول المصنف بعده وبعبارة قدر المانع
(قوله ورا موضع الاستنجاء) أي غيره وأما هو فلا يعتبر مع المتجاوز حتى اذا كان المتجاوز عن المخرج ماعلى
المخرج أكثر من قدر الدرهم فانه لا يمنع وانما هو موضع ليحمل المخرج وما حوله من الشرج وهو يقتضي جميع
حلقة الدر الذي ينطبق كافي الماء باح (قوله وان كثر) أي على قدر الدرهم بأن كانت مقعده كبيرة ثم لم يتجاوزها
فلا يمنع اتفاقا عليه في البحر (قوله لا تكرر الصلاة) أي تخرىما والاقترا لا استنجاء مكرره تنزيها لانه سنة
حلي (قوله وكره تخرىما) أي في الكل كما نصده عبارة البحر (قوله بعظم) لانه طهارة الجن كافي الحديث (قوله
وطعام) لانه اسراف واهانة وقد ذكره اوضح المصلحة على انه لا هانة لهذا الأول وسواء كان مائعا أو لا كاللحم
بحر (قوله وروث) لانه طعام ودواب الجن (قوله يابس) قيده لان الرطب لا يجفف الجباسة أما اليابس فلما كان
لا يتصل منه شيء صح الاستنجاء به لانه يجفف ماعلى البدن من الجباسة (الرطوبة مع الكراهة) (قوله استنجي به)
بالبناء لا مفعول ليم مالموا استنجي بغيره غيره (قوله وآجر) العلة فيه وفيما بعده من الخرف والزجاج ضرر المقعدة
بالاستنجاء بها (قوله ونهى محترم) لانه من قبيل تضييع المال في غير محله (قوله ويمين) للنهي في الحديث عن الاستنجاء
ومس الذكر باليمين فالصواب أن يأخذ الذكر بشماله فيزعه على جدار أو على موضع عال من الارض وان تعذر
بقعد ويمسك الجرحين عقبه فيزعه العضو عليه بشماله فان تعذر بأخذ الجرح بينهما ولا يهتز به ويمس العضو عليه بشماله
قال نجم الدين وفي مسألة الجرح بعقبه عسرو حرج وتكاف بل يستنجي بجدار ان أمكن والا يأخذ الجرح بينهما
ويستنجي يساره ذكره في البحر (قوله فلو شلولة) أي لو كانت يده اليسرى مشلولة (قوله ولم يجد ماء جاريا) فان
وجد دخل فيه وغسل باليمنى أو أخذ منه باليمين وغسل ثم غسلها في الجاري وأخذ ماء آخر غسل به الى أن يطهر
ومثل الجاري الزاكد الكثير حلبي (قوله ولا صابا) فان وجدته غسل بيمينه حلبي (قوله سقط أصلا)
أي بالماء والجرح قال الحلبي والظاهر أن سقوطه مقيد بما اذا لم يجد من يحمل جماعه أه أقول قدم الشارح أن
أحدنا وجب لا يجب عليه تعاهد الاخر بخلاف المملوك اللهم الا أن يحمل كلامه عليه أما أحدنا جين فلا يمنع
السقوط الا ان تبرع ومثل ذلك يقال في المريض والمريضة (قوله ولحم) لانه يضرب بالمقعدة كذا في البحر (قوله

ولا يتقيد باقبال وادبار شئ وصفا وليس
العدد ثلاثا (مسنون فيه) بل مستحب
(والغسل) بالماء الى أن يقع في قلبه أنه طهر
مالم يكن موسوفا فيقدر بثلاث حكمه
(بعده) أي الجرح (بلا كشف عورة) عند
أحد أما معه فتركه كما مر فلو كشفه صار
فاسقا لولو كشف لاغتسال (سنة) مطلقا يبقى
بعبارة ابن الشحنة (سنة) مطلقا يبقى
سراج (ويجب) أي يفرض غسلا (ان جاوز
المخرج) أي مخرج (ويجوز القدر المانع)
لعله (فما وراء موضع الاستنجاء) لأن
ما على المخرج ساقط شرعا وان شئنا هذا
لا تكرر الصلاة معه (وكره) تخرىما (بعظم
وطعام وروث) يابس كونه ربا يسهل وجب
استنجي به لا يحرف آخر (وآجر ونهى)
وزجاج ونهى محترم كثره دياح وجين
ولا حد يبرأه فلو شلولة ولم يجد ماء جاريا
ولا صابا ترك الماء ولو شلولة سقط أصلا
كمريض ومريضة لم يجد من يحمل جماعه
(ولحم)

وعلق حيوان) كشيش لان فيه عدم مراعاة النعمة (قوله وحق غير) بحدار غير متاجر حكما في مثلا
 على قارى ذكره أبو الودود (قوله وكل ما ينتفع به) كورق وقصب وقطن وخرقة والورق قيل انه ورق الكتابة
 وقيل انه ورق الشجر وراى ذلك كان فاته مكره بجر (قوله مع الكراهة) أى التعرعية في القهستاني من النظم
 ينبغي أن يستغنى بثلاثة أمدار فان لم يجد قبلا لا يجار فان لم يجد فيكف من تراب ولا يستغنى بسوى الثلاثة فانه
 يورث النقر كما قال صلى الله عليه وسلم (تنبيه) يجوز أن يفصل بالأصابع حله لكن في النظم وغيره أن الرجل
 يصعد الوسطى قليلا ويفسل موضعه ثم يصعد ثم يفسل ثم يفسل حتى يذهب في الأصغر وقيل حتى
 يحسن والمرأة تصعد الوسطى أو لا ثم تفسل كما فعل وقيل يكفيها أن تفصل ما وقع من فرجها على راحتها كاف
 الزاهدى وسالغ في الشتاء أكثر وهذا اذا كان الماء باردا والاستغنى به كافى الصنف لكن ثوابه دون
 ثواب من استغنى بالماء البارد اهـ (قوله زيادة) (قوله لحصول الانتفاء) على القول المصنف أجزاء (قوله
 وفيه) أى في الأجزاء (قوله فينبى أن لا يكون مقيما الخ) فيه نظر للقطع بأن المسنون هو الإزالة ونحو
 الجبر لم يقصد لانه بل لانه من بل غاية الأمر أن الإزالة بهذا الخاص منهى عنها اذا لا يتق كونه مزيلا ونظيره
 لو صلى السنة في أرض مغموبة كان آتيا بها مع ارتكاب المنهى عنه كذا في التهر (قوله استقبال قبله) من أى
 جهة كانت وقوله صلى الله عليه وسلم ولكن شترقوا أو غربوا يحول على من لا تكون قبلته اليهما (قوله لم يكره)
 أى تحرر عما على ما اختاره القرائنى أما التزبيعية فتشابة لقول الحلبي تركه أدب - لى بزيادة من البحر (قوله
 مستقبلا لها) وسكتم الاستدبار كذلك كما ذكره في نور الإيضاح (قوله قبالة) بضم القاف بمعنى تجاه فاموس
 (قوله حتى يغفره) مثله يحمل على الصغار وظاهر ذلك أن المنهى عنه هو استقبال العين واندبارها لأن
 انحرافه لا يخرج عنه عن الجهة عادة (قوله والافلا باس به) قد تطلق ويراد بها ما كان مباحا لا مكره أو لا
 ينافى ذلك عند عدم التحكى (قوله امسال صغير) هذه الكراهة تعرية لانه قد وجد الفعل منها (قوله وكذا
 مدرجها) هى كراهة تزبيعية (قوله واستقبال شمس وقر) لانها من آيات الله الباهرة كذا في البحر وهذا الحكم
 فى الكبير وفى محسنا الصغير لهما (قوله وغائط في ماء) أى الا اعدركان لا يمكنه الخروج من الفضيلة لقضاء
 الحاجة وقد نص على كراهة استدبارهما فى المقدمة وشرهما للقرائنى (قوله وعلى طرف نهر) الكراهة فيها
 وفيما بعد ما تعرية لما ورد فى الأحاديث من النهى عن ذلك (قوله مثرة) الظاهر أن الكراهة تعرية لما يلزم
 عليه من ضياع المال اذا وقع عليها وأخرج غير المثرة كما قاله أبو السعد وظاهره أنه لا كراهة فى الصلّى فيها
 أصلا وهو محل نظر (قوله ينتفع بالجلوس فيه) مفهومه أنه اذا كان لا ينتفع به كظل بعيد عن العمران لا يكره
 (قوله ويجنب مسجد) خشية تلوث جدار المسجد ومن يدخله (قوله وفى مقابر) لأن الميت يتأذى بما يتأذى
 به الحي والظاهر أنها تعرية لانهم نصوا على أن المروى سكتة حادثة فيها حرام فهذا أولى (قوله وبين دواب)
 نكسبة حصول أذية منها ولو لم يتنجس بغيرها (قوله وفى طريق الناس) هى تعرية لانها احدى الملاعن
 كما فى الحديث (قوله وفى مهب ريح) لرجوع الرشاخ عليه بسبب ذلك (قوله وبجر) بتقديم الجيم وذلك لنكسبة
 أذية المستقر فيها وأذية منه كما اتفق لبعض العصاة أنه بال فى حجر كان الجن ساكنه فرمى منهم بسهمين
 أما بافتقاده (قوله يعبر عليه أحد) أى يمر عليه أحد فهو فى حكم الطريق (قوله ويجنب طريق) خشية تلوث
 بعض المارين (قوله وفى أسفل الأرض الى أعلاها) أعود النجاسة عليه (قوله والتكلم عليه ما) فان الله تعالى
 بمقتضى ذلك أى يفض فاعله ولا يذكر الله تعالى ولا يحمدا اذا عطف ولا يشمت عاطسا ولا يرذ السلام ولا
 يجيب المؤذن ولا ينظر لعورته الا للحاجة ولا ينظر لما يضر من من ولا يفرق ولا يشتم ولا يتكلم بالاقتات
 ولا يبعث يده ولا يرفع رأسه الى السماء ولا يميل القعود على البول والغائط لانه يورث الباس وروى الكبد
 كما روى عن لقمان عليه السلام ويصعب له أن يدخل بثوب غير يوبه الذى يصل فيه ان كان له ذلك والا
 فيصعد فى حفظ ثوبه عن اصابة النجاسة والماء المستعمل ويدخل من ثور الرأس ويقول عند دخوله بسم الله
 اللهم انى أعوذ بك من الخبث والخبائث وأعوذ بك من الرجس الخبيث الخبيث الشيطان الرجيم والخبث
 يسكنون الباء بمعنى الشرب وبعضها جمع الخبيث وهو الخاء كمن الشياطين والخبائث جمع الخبيثة وهى الآتى
 من الشياطين ويكره أن يدخل معه خاتم مكتوب عليه اسم الله تعالى أو نثر من القرآن ويبدأ برجله اليسرى

وعلق حيوان) وحق غير وكل ما ينتفع به
 (قوله فصل أجزاء) مع الكراهة لحصول
 الانتفاء وفيه نظر لما مر أنه سنة لا غير فينبى أن
 لا يكون مقيما لها بالثمن عنه (قوله كراهة)
 تعرية (قوله استقبال قبله واستدبارها) أجل
 (قوله أو غائط) فلو لا استنبأ لم يكره (قوله
 تبيان) لا إطلاق للنهى (قوله جاس مستقبلا
 لها) غافلا (ثم ذكره تحريف) ندبا للحدوث
 الطبرى من جلس يبول قبالة القبلة
 فذكرها فاحترف عنها اجبالا لاله لم يقم من
 مجلس حتى يغفره (ان أمكنه والا فلا)
 بأس به (وكذا بجره) هذه نتم التعرية
 والتزبيعية (قوله المرأة اسالك صغير ببول
 أو غائط نحو الآية) وكذا مدرجها لانه
 (قوله استقبال شمس وقر لها) أى لا جبر بول
 أو غائط (وبول وغائط فى ماء ولو جازيا)
 فى الأصغر وفى الجرانى فى الاراكه تعرية
 وفى الجبارى تزبيعية (وعلى طرف نهر أو نهر
 أو حوض أو عين أو تحت شجرة ممر أو نهر
 زرع أو) فى (ظلل) يتفجع بالجلوس فيه
 (ويجنب مسجد) على عدوى قاربين
 دواب وفى طريق الناس (د) فى (مهب ريح
 وبجر فارة أو حية أو قطة وثقب) زاد الهمزة
 فى موضع يعبر عليه أحدا ويقعد عليه ويجنب
 طريق أو غائط أو خبيثة وفى أسفل الأرض
 الى أعلاها والتكلم عليها

ولا يكتشف عورته وهو قائم ويوسخ بين رجليه ويمسح على اليسرى فإذا فرغ قام ويقول الحمد لله الذي دفع عن
 الازى وعافانى أى بقاء شئ من الطعام لانه لو خرج كذلك كذا فى البصر (قوله بلا عذر) يرجع الى جميع
 ما قبله فان كان لعذر فلا بأس به لانه عليه الصلاة والسلام بال فاعلم لوجع فى صلبه اه بخرى شئ استثنى به من
 وجع الصلب على عادة العرب اه أبو السعود (قوله يتوضأ هو الخ) ظاهره وهو ظاهر الحديث أيضا تخصصه
 ببول نفسه ولو قيل بالكراهة مطلقا خشي حصول نجاسة بنضح الماء ما ضرر فى الحلبي أن ذلك ثابت بطريق
 الدلالة (قوله فان عامة الوسواس منه) أفاد أن الوسواس أسبابا كثيرة وهذا أكثر ما يأتى منه (قوله
 يجب الاستبراء) أى يفرض إزالة الخارج حتى ينقطع كفى امداد الفتاح وغيره وليس له قوله عليه السلام
 استزهر من البول فان عامة عذاب القبر منه وفى الصحيحين عن ابن عباس مزيله السلام بقبرين فقال
 انهما بعدان وما بعدان فى كبريا أما أحدهما فكان لا يسترى من البول وأما الآخر فكان يمشى بالنجاسة
 فأخذ جريرة طربة فشققها ففرض فى كل قبر واحدة فقبيل له فى ذلك فقال لعنه يخفف عنهما ما لم ييبسا
 أبو السعود عن من لا على فارى (قوله وتضع الخ) الواو بمعنى أو (قوله ومع طهارة المفسول) أى سواء كان
 محل الاستبراء أو غيره (قوله ويشترط إزالة الرائحة عنها) أى عن اليد ويعد ذلك بالشتم وعن المخرج ويعلم ذلك
 بقبلة التلح (قوله انتقض) لأن الغالب أن اليد تجز على المخرج فتأخذ بعضه منه فينتقض الوضوء بخروجها
 (قوله نام) أى ففرق (قوله ان ظهر عينها) أى فى أحد جنبه أو قدميه والذى فى نور الابيضاح بدل العين الأثر
 وهو أولى لعدم الريح والطعم (قوله ولو وقعت فى نهر) مثله الزاكد لأن الغالب أن الرشاش المتصاعد من صدم
 شئ انما هو من أجزاء الماء لا من أجزاء الشئ المصادم فيصمم بالغالب ما لم يظهر خلافه وبه فهم من هذا
 التعليل أن الماء القليل لا يتنجس فى أن الوقوع ويترتب عليه أنه لو وقعت نجاسة فى طرف حوض صغير
 فأخذ ما من طرفه الا خرجت الوقوع بلا قائل يكون طاهرا ووجهه انهم لما لم يحكموا بغير ان نجاسة فى
 الرشاش لعدم زمان نسرى فيه مع قربه من النجاسة فعدم نجاسة الطرف المقابل لطرف وقوع النجاسة
 فى أن الوقوع أولى حلبي (قوله ان طاهر الخ) اعلم أنه اذا لم طاهر فى نجس مبتل بماء واكتسب منه شيئا
 فلا يخلو اما أن يكون كل منهما بحيث لو انصهر قطروا حيث يتنجس الطاهر اتفاقا ولا يكون واحد منهما
 كذلك وحيث لا ينجس الطاهر اتفاقا ولا يكون الذى بهذه الحالة الطاهر فقط وهو امر عقلى لا واقعى أو النجس
 فقط والاصح عند الحنفى فى فهم أن العبرة للطاهر المكتسب فان كان بحيث لو انصهر قطرتنجس والا لا ويشترط
 أن لا يكون الاثر طاهرا فى الطاهر وأن لا يكون متنجسا بعين نجاسة بل بتنجس ككفى فى شرح المنية وبحث
 الشرنبلالى موافقا للمنفوس من بعضهم فقال ان العبرة بالنجس المبتل فان كان بحيث لو انصهر قطرتنجس
 الطاهر سواء كان الطاهر لو انصهر قطرا ولا وان كان بحيث لو انصهر قطرتنجس الطاهر وعلمه بأن النجس اذا
 كان يقطر بالعصر يكون المتفصل الى الطاهر قدرا كثيرا من النجاسة وان كان لا يظهر منه شئ بعصره (قوله
 ان بحيث لو انصهر قطرتنجس) الضمائر ترجع الى الطاهر (قوله ولو لم يمتل) بنحو بول (مفهوم التقييد بالماء
 ونحو البول كل ما كان منه نجاسة) (قوله أو أثره) أى من طم أو لون أو ريح والضمير يرجع الى نحو البول (قوله
 ان متسقة فنجس) لانه يفصل منها أجزاء بسبب الانتفاخ وانقلاب الخرج خلا لا يوجب انقلاب الأجزاء
 النجاسة طاهرة اه حلبي (قوله والا لا) يتأمل فى وجه عدم النجاسة فانه اذا وقع فى بئر فارة وأخرجت قبل
 الانتفاخ ينزع منها عشرون وجوبا فان قيل ان فيه استعانة من الخمر الى الخلل ورد على ما اذا كانت متسقة
 وفيه أن العلة عند التفسخ وجود أجزاء نجاسة لا تظهر بالخلل (قوله ان قطرة لم يمتل) لأن القطرة لا طم لها ولا
 ريح يستدل بها على انقلابها فيها فبغير معنى الساعة أفاده الحلبي والطاهر أن المراد بالساعة هنا الزمانية
 (قوله حل فى الحال) لأن ذهاب طم الخمر وريجهما دليل انقلابها خلا حلبي (قوله يصلى على القمعة) أى القلة
 وذلك لأن الحادث يضاف الى أقرب أوقاته حلبي (قوله نضعها الخ) ينبئ أن يكون ذلك فيها واختلطت هذه
 الاشياء ولم يوقف على أى قرينة نزلت منها الفارة ولم يفضل زمن ين ذلك أما اذا احتل زمن يمكن أن الفارة نزلت
 فى الاناء الذى اختلطت فيه هذه الاشياء فيصل على أن الوقوع حصل فيها كالمسلة السابقة لعله المذكورة فيها
 (قوله والا) أى ان لم يخرج منها الدهن حلبي (قوله بحال الجسد) هو بفتح الجيم والميم الماء الجاهد كفى القاموس

(وان يبول قائما أو مضطجعا أو متجذرا من
 نوبه بلا عذر) ببول (فى موضع نوحا)
 هو (أو يقتل فيه) لحديث لا يبول أحدكم
 فى منجسه فان عامة الوسواس منه فروع
 يجب الاستبراء بنى وتضع ونوم على شقه
 الايسر ويختلف بطباع الناس ومع طهارة
 المفسول تظهر اليد ويشترط إزالة الرائحة
 عنها وعن المخرج الا اذا هجز والناس منه
 غافلون استغنى التوضي ان على وجه
 السنة بأن أرغى انتقض والا لا نام
 أو شئ على نجاسة ان ظهر عينها تنجس
 والا لا ولو وقعت فى نهر فأصاب نوبه
 ان ظهر أثره تنجس والا لا لف طاهر فى
 نجس مبتل بماء ان بحيث لو انصهر قطرتنجس
 والا لا ولو لم يمتل بنحو بول ان ظهر
 نواته أو أثره تنجس والا لا فارة وجدت
 فى نجس فربما قطل ان متسقة فنجس
 والا لا وقع خرفى خل ان قطرة لم يمتل الا
 بعد ما هوان كوزا حل فى الحال ان لم
 يظهر أثره فارة وجدت فى قمعة ولم يدر هل
 ماتت فيها أم فى جزاءم فى يدر هل
 القمعة ثلاث قرب من من وعسل
 وديس أخذ من كل حصة وخط فوجد
 فيه فارة نضعها فى الثمن فان خرج منها
 الدهن فمن والا فان بقى بحال الجسد
 فالحل

والمراد أن ما عليه صار جامدا أو إضافة حال لما بعده للبيان وإنما كان جوده عليه دليل أنه محل لأن العسل إذا أصابه الشمس تلاحت أجزاؤه وتماثل بعضها بعض حلبي بزيادة (قوله أو متلخفا) وهو متقطع لانه ينقطع بعضه عن بعض بحرارة الشمس أفاده الحلبي (قوله بعمل نجبر الحرمة في الذبيحة) أي عند تعارض الخبرين لتهاترهما فيرجع إلى الأصل فيها وهو الحرمة لأن الذبيحة نجس بغير حرمة (قوله ويجبر الحل في ماء وطعام) لأن الأصل في الماء والطعام الحل حلبي (قوله يقتضي في نيباب) ثم إذا تفرق في واحد من عليه الصلاة فيه كل وقت ولا يجوز له نقض تحريمه بغيره لأن اختلاف التحريم إنما هو في القبلة إلا إذا ظهر فيه التحريم بالنجاسة أفاده الشرنبلالي (قوله وأوان) أي ويقتضي في أوان اختلطت اختلاطا مجاورا لا محاربا أكثر طاهر للطهارة ولو تفرق ثلاثة ثلاثة أو أوان أحدها نجس صحيح لکنهم لا يقدرون بأحد عدم لاحتمال أنه طاهر بالنجس أفاده الشرنبلالي (قوله الاضرورة شرب) أي يقتضي ولو الاضرورة شربا (قوله يجرم كل لحم أتن) لا يذاته لا نجاسته حلبي عن الشرنبلالي (تقنة) لم أر حكم الفسيخ الذي يؤكل بأقليم مصر ولا البطاوخ الذي فيه وان اعتبر تلك العلة بظهور الحكم بغيره ولا يعتبر بربان عادة بعض الأشخاص بأكله لأن العادة لا تصل حراما فهو كن اعتداد عدم الحكم بالانربة ولما قيل أن أذية بعض الناس لا تقتضي تحريم ما أصله الحل فهو كالصفر أوى يتأذى بالعسل ويجوز (قوله لا نجس من لبن) بكن بن وزيت لانه لا يؤذى حلبي بزيادة (قوله صلب) أما الموجود في المسامع لا يؤكل بدليل ما يأتي في الخفي ومن هذا علم أن قوله صلب صفة للبعور والروث لا للشفرة فلا يمتنع حينئذ ما فيه من الرطوبة (قوله وفي شئ لا) لانه لا صلاحية فيه كذا في البحر وهذا التعليل يعين ما قلنا أن لفظ صلب صفة للبعور والروث وبنيده أنه لو كان الحنئ صلبا كالبحر والروث يكون حكمه كالسابق فتأمل (قوله كبوله) حتى أن من قال بطهارة بول ما كوله اللحم قال بطهارة مرارته أفاده في البحر (قوله وجرت له كز به) الجزية بكسر الجيم ما يخرج منه نحو البعير من جوفه إلى فيه فيأكله نائسا والزل هو المسمى بالسرقين بصر (قوله حكم العسل بحكم الماء) أي في أنه تزال به النجاسة الحقيقية وأنه إذا كان عشرين في عشرين نجس بوقوع النجاسة في الماء حلبي (قوله طاهرة) كسائر رطوبات البدن غير النافضة كاللحم والخطاط والبراق والعرق ووسع في ذلك راجع إلى طاهر الخ) هذا ضعيف قال في البحر التوارد يظهر إذا جعل طينا بالماء النجس أو على العكس الصحيح أن الطين نجس أيهما كان وهو اختلاصه في خان والنفية وتوجيه الخلاصة الطهارة بأنه بالتركيب صار شيئا آخر لا يظهر أذية يقتضي أن الأعمه إذا كان ماؤها نجسا أو دهنها أو نحو ذلك أن يكون الطعام طاهرا صيرورته شيئا آخر وعلى هذا سائر المركبات إذا كان بعض مفرداتها نجسا ولا يفتي فساد أفاده الحلبي (قوله شئ في حاتم وضوء) أي كطين والمراد أنه متى حافيا ومنه ما إذا أصاب ثوبه أو بدنه قال في البحر شئ في الطين أو أصابه لا يجب في الحكم غسله فلو صلى به جاز ما لم يتبين أثر النجاسة والاحتياط في الصلاة التي هي وجه دينه ومفاتيح رزقه وأول ما يسأل عنه في الموقف الإعادة (قوله الانبوبة) أي الزبوز (قوله لانه بصير الماء راكدا) أي ماء الخوض الذي نزل من الانبوبة فيه لانه ربما تكون على يده نجاسة تنسقط في الخوض حالة الاخذ فيتنجس أو يسقط الماء المستعمل من يده فيتنجس بناء على أن الماء المستعمل نجس فينبغي أن يجعل ماء الانبوبة نازلا في الخوض ويتابع الغرفات من الخوض حتى يكون بمنزلة الجاري والظاهر أن هذا الفرع على سبيل الأولوية أو بناء على القول بنسالة المستعمل (قوله مقلوب الكتابة) الأولى مقلوب كان وهو قال يعني وهو مما ينبغي اسراره ولذا كان من أسماء مسر (قوله وأهل الذمة) مثلهم أهل الحرب (قوله طاهرة) ظاهره جواز الصلاة فيها من غير كراهة وفي التنجيس أن الصلاة في سراويل أهل الذمة مكروهة قال الحلبي ولعله لأنهم لا يستبرئون ولا يستحبون قلت لا مانع من الكراهة في نيبابهم أيضا لعدم تعاصمهم التعاصمات من مسكرو وغيره فاعلمها تلوث منها (قوله لجلهم الخ) ظاهره أن ذلك معلوم يقين (قوله لبريقه) عليه للجل (قوله ان غلب على ظنه) وما في البحر من قوله رأى على نوب غيره نجاسة أكثر من قدر الدرهم بغيره ولا يسه تركه محمول على هذا (قوله وجب) أي الاخبار المأخوذة من خبر وهو بمعنى اقترض (قوله فالأمر بالمعروف) أي والنهي عن المنكر (قوله على هذا) أي المذكور من التفصيل فإذا غلب على ظنه الامتنال وجب والا لا يشترط للوجوب الامن

أو متلخفا فالدبس • بعمل نجبر الحرمة في الذبيحة ويجبر الحل في ماء وطعام • يقتضي في نيباب أقلها طاهر وأوان أكثرها طاهر لا أقلها بل بحكمه بالأغلب الاضرورة شرب • يجرم كل لحم أتن لا نجس من لبن • شعير في بمر أو روث صلب يؤكل بعد غسله • وفي شئ لا • مرارة كل حيوان كز به • وطوبى كز به • حكم العسل بحكم الماء • العبد للعبد • الفرج طاهرة خلافا لها • مشى في من تراب أو ماء اختلط به يفتي • مشى في حمام ونحوه لا نجس ما لم يدلم أنه غسله نجس • لا ينبغي أخذ الماء من الانبوبة لانه بصير الماء راكدا • التكبير إلى الحمام ليس من المروءة لأن فيه طهارة مقلوب الكتابة • نيباب الفسقة وأهل الذمة طاهرة • ديباج أهل فارس نجس لجلهم فيه البول لبريقه • رأى في نوب غيره نجسا مانعا إن غلب على ظنه أنه لو أخبره أنزالها وجب والا فلا يصح بالمرور على هذا

على نفسه والاخير يشترط في التهيى ايضا أن لا يرتكب ما هو أعظم من الذي ينهى عنه وقتئذ والوجوب ثابت
حق على الفاسق وان كان أمره أو نهي لا يفيد (قوله أولى) وذلك لعدم المحاطة عن الجاسة في المساجد كما هو
مشاهد (قوله وفي الموقف الصلاة) أي فينبغي الاحتياط في أدائها ولا نها وجهه دينه ومفتاح رزقه ولا ينبغي
حسن ذلك هذه الجملة قبيل كتاب الصلاة وورد أول ما يقضى بين الناس في الدماء لانها أكبر الكبائر بعد
الكفر ولا تافض لأن هذا في حق الخلق والصلاة في حق الحق تعالى قال الحافظ العراقي وظاهر الاخبار أن
الذي يقع أولا المحاسبة على حق الله تعالى ذكره سيدى محمد الزرقانى في شرح المواهب

• (كتاب الصلاة) •

اختلف في حقيقة تها والجهود على أنها حقيقة في الدعاء سميت بالافعال المخصوصة لاشتغالها عليه فتكون
من الاسماء المفعلة أو نقلت عنه الى الاركان المعلومة فتكون من الاسماء المنقولة والفرق بين التغير
والنقل أن المعنى الذي وضعه الواضع ان كان باقيا لا أنه زيد عليه شيء آخر فالتفسير وان لم يراع المعنى
الوضعي فيه فالنقل اه فوح أفسدى (قوله بعد بيان الوسيلة) وهى الطهارة (قوله ولم تحصل عنها
شرعية مرسل) يجوز الحال في الانبياء غير المرسلين هل هم كذلك (قوله ولما صارت قرية) قال في الدوام في
ولما صارت قرية بواسطة البيت المعظم كانت دون الايمان الذي صار قرية بلا واسطة فلذا كانت من فروع
لامنه اه (قوله بواسطة الكعبة) أي بواسطة استقبالها وانظر لما اخص هذا الشرط مع أنهم لم ينص
قرية الا باجتماع سائر شروطها حتى لو صلى محمدا أو عريانا أو نجس الثوب أو المكان أو قبل الوقت أو من
غيرية لا تكون قرية (قوله لامنه بل من فروع) أي باعتبار الفعل وأما بالنظر لحكمها وهو الاقتراض فهو
منه لأنه من متعلق التصديق بما جاء به رسوله صلى الله عليه وسلم (قوله ننقلت) أشار به الى أن الصلاة
من قبيل المنقول الشرعى وهو الذى لا يكون معناه الوضعي من حقيقة معناه الشرعى وقدمت وهل هى
بماز لغوى أو استعارة تصريحية وجهان وباعتبار عرف أهل التشرع حقيقة عرفية (قوله وهو الظاهر)
أي القول بأنها منقولة هو الظاهر (قوله فى الآتى والاخرس) ظاهره أن الدعاء يوجد ولا بد في صلاة غيرهما
وليس كذلك ولذا احتسب صاحب الجبر التعليل يكون الدعاء ليس من حقيقتها عن هذا التعليل (قوله
هى فرض عين) أي الصلاة والمراد بالصلاة الخمس واخص باعتبارها على الله عليه وسلم ولم يقتض مع واحد
وبالعشاء ولم يصلها أحد وبالاذن والاقامة واقتتاح الصلاة بالتكبير والتأمين وبالركوع فيما ذكره جماعة
من المفسرين ويقول اللهم ربنا ولا اله الا انت وحدك لا شريك لك لا اله الا انت وحدك لا شريك لك لا اله الا انت
العشاء موسى حين خرج من مدين وصل الطريق أبو السعود (قوله على كل مكاف) أي بالغ مسلم عاقل
سواء كان ذكرا أو أنثى حرا أو عبدا (قوله بالاجماع) سنده قوله تعالى أقيموا الصلاة وقوله تعالى فسجدان
الله حين تسون الآية وغير ذلك من الأحاديث والآيات (قوله سابع عشر رمضان) ما أفاده من أن الأسراء
والمعراج كانا في رمضان أحد قولين مشهورين وقيل هما في رجب وهو المشهور بين الناس وذكره التتويى
في سيرة الروضة (قوله وكانت قبله) أي الأسراء صلاتين ذكر ابن حجر في شرح الهمزية أنه عليه السلام كان يصلى
بمكة قطعا وكذا أصابعه ولا يمكن اختلاف هل اقترض قبل الخمس صلاة أم لا فقيل إن القرض كان صلاة قبل
طالع الشمس وصلاة قبل غروبها وروى أن جبريل عليه السلام بداه صلى الله عليه وسلم في أحسن صورة
وأطيب رائحة فقال يا محمد إن الله يقرئك السلام ويقول لك أنت رسول الله والانس والجن وأدهم الى قول
لا اله الا الله ثم ضرب برجله الأرض فنبعث عين ما فتوحا منها جبريل ثم أمره أن يتوضأ وقام جبريل يصلى
وأمره أن يصلى معه ثم خرج به الى السماء فرجع عليه السلام لا يتزجج ولا مد ولا هو يقول عليك السلام
يا خير رسول الله حتى أتى خديجة وأخبرها فغشى عليها من الفرح ثم أمرها فتوضأت وصلى بها كما صلى به
جبريل فكان ذلك أول فرضها ركعتين اه أبو السعود (قوله وان وجب) مبالغة على مفهوم قوله كل
مكاف فكانه قال ولا يفترض على غيره مكاف وان وجب أى على الولي ضرب ابن عمر وذلك ليقول بغيرها
ويعتاده لا لاقتراضها على وانظر هل الامر لابن سبع واجب كالضرب لابن عشر وهل الوجوب بالمعنى
المعظم عليه أو بمعنى الاقتراض (قوله يند) قبله في امداد الفتاح بكونه ثلاث ضربات فقط وبنه منه أنه

حل الصلاة في زمانها أولى احتياطها ما ورد
أول ما يسأل عنه في القبر الطهارة وفي الموقف
الصلاة والله تعالى أعلم
(كتاب الصلاة)

شروع في المصود بعد بيان الوسيلة ولم يقل
منها شرعية مرسل ولما صارت قرية بواسطة
الكعبة كانت دون الايمان لانها بل من
فروع وهى لغة الدعاء فنقلت شرعا الى
الآلة والمطلوبة وهو الظاهر لوجودها
بدون الدعاء فى الآتى والاخرس (هى فرض
عين على كل مكاف) بالاجماع فرضت
فى الأسراء ليلة السبت سابع عشر
رمضان قبل الهجرة بسنة ونصف وكانت قبله
صلاتين قبل طلوع الشمس وقبل غروبها
ثمضى (وان وجب ضربا بن عشر عليها يند

لا يضرب بالعصا في جميع ما أمر به ونهى عنه فليراجع حلي والمقصود أنه يجوز للمعلم أن يضربه بأذن أبيه
ثلاث ضربات ضرباً باسطاً سليماً ولم يقيد بغير العصا وإذا ماتت لزمته دينه العاقلة (قوله لا يضرب) مقتضى
قوله يدل أن يراد بالخشبة ما هو الأعم منها ومن الوسط (قوله لحد يخالج) استدلال على الضرب المطلق وأما
كون الضرب لا يضرب فلا أن الضرب بها ورد في جناية صادرة من المكاف ولا جناية من الصغير (قوله وهم
أبناء سبع) هذا يدل على أن الأمر عام بعد غمام السبع بأن يكون أول الشامة والضرب أول الحادية
عشرة إلا أن يقال إن العرف يطلق على من أدرك السابعة ولو يوماً منها أنه ابن سبع وكذا يقال فيما بعده (قوله
قلت والصوم الخ) مراده من هذين النقلين بيان أن الصبي ينبغي أن يؤمر بجميع الأمور ونهى عن
جميع المنهيات اهـ حلي فلا خصوصية للصلاة والصوم والخمر كإرشاد إليه التعليل (قوله بدليل قطعي) أي
لا احتمال فيه وحكم الجاحل حاكم المرتبة فأفاده المصنف (قوله بجانه) الجون أن لا يبالي الإنسان بما صنع وقد
يجن من باب دخل فهو ماجن وفي القاموس مجنون ما صلب وغلظ ومنه الماجن لمن لا يبالي قولاً وفعلًا كأنه
صلب الوجه وقد يجن مجنوناً وجاناً وبجاناً بالضم اهـ من (قوله أي تكسلاً) تفسير مراد ولا فاجنه تحققت
عدم المبالاة حلي بزيادة (قوله يحبس حتى يصلي) وكذا يفعله في الذي يفطر في رمضان حتى يحدث توبة وتظلم
بعض الفضلاء وأجاد فقال

في حكم من ترك الصلاة وحكمه • ان لم يقربها حكم الكافر
فاذا أقربها وجانب فعلها • فالحكم فيه للعصام البارز
وبه يقول الشافعي ومالك • والحنبلي تمسكاً بالظاهر
وأبو حنيفة لا يقول بشئ • ويقول بالحس الشديد الزاجر
والملكون دماؤهم معصومة • حتى تراق بمستتر باهر
مثل الزنا والقتل في شرطهما • وانظر إلى ذلك الحديث السافر
هذه مقالات الائمة كلهم • وأحصها ما قلته في الآخر

اهـ من (قوله) أعلم أن الامام مالك والشافعي رضي الله تعالى عنهما لا يقولان بحكم المقتز الكلدان والامام
أحمد رضي الله تعالى عنه يحكم بكفره بقله عنه صاحب المواهب (قوله وقيل يضرب) فأنه الامام المحبوب
حلي عن المنع (قوله هذا) ظاهر حكاية المقابل بتبيل أنه المعتقد عندهم ولذا وافقه أعلم اقتصر في شرح الملتقى
عليه (قوله ويحكم بالسلام فاعلمها) لأنها حثت بخصوصية هذه الامة من (قوله في الوقت) أي إذا صلى
ولو بادر التكبير الاحرام في الوقت وفيه أن صلاته قضاء مع جماعة مؤقفاً بقيد اسلامه إلا أن يقال إن صلاته
في الوقت تدل على اعتقاده فرضية ما صلا غالباً بخلاف القضاء فإنه يحتدل أنه نفل أو صلاة يعتقدها
في وقت القضاء ويؤخذ هذا التقييد من قوله عليه الصلاة والسلام من صلى صلاتنا واستقبل قبلتنا فهو منا
وذلك لأن صلاة المسلمين الكاملة المرادة عند الإطلاق هي الاداء (قوله مع جماعة) صادق بكونه اماماً أو مؤمناً
فأخرج حكمه اماماً بكونه مؤمناً حلي وذلك لأن الانضمام يدل على اتباع سبيل المؤمنين بخلاف ما لو كان
اماماً فإنه يحتدل بنية الانفراد فلا جماعة (قوله مهما) أي صلاته بأن لا يفسدها وظاهره ولو لم يأت بالواجبات
(قوله في الوقت) قيده في المنع تبعاً لنيجه في الجهر يكون الاذان في المسجد فخرج ما إذا أذن خارج الوقت أو
المسجد (قوله أو بعد التلاوة) لأنه من خصوصيات هذه الامة (قوله أو ذكر الساعة) لأنه من خصوصيات
هذه الامة بخلاف ذكر الآمال فإنها في شرع من قبلنا أيضاً لكن كان الواجب عليهم إخراج أكثر من ربيع
الشهر وكذا الوجع على الهيئة الكاملة أو قرأ القرآن فإنه يحكم بالسلامه كما في المنع (قوله لا الوصل الخ)
مفهوم ما سبق في الصلاة على سبيل ألف والنشر المرتب (قوله أو أفسدها) أي صلاة القرض صادق بأن
يسلم على رأس الركعة في غير الثانية فإنه افساد للقرض وإن صحت فصلاً وظاهره أن المراد بالانضمام
عندم الافساد لا الاتيان بالواجبات مثلاً (قوله أو فعل بقية العبادات) كالصوم والحج الذي ليس
بكمال والصدقة من ذلك قراءة القرآن فإنه يجب بكونه مسلماً كالخج على الهيئة
الكاملة كما تفتنه عن المصنف (قوله صلى بأقندا) دخل تحت الاقتداء بشرطان الجماعة والاقتداء

لا يضرب (لحديث مرواً) ولا دكم بالصلاة
وهم أبناء سبع واضربوهم وهم أبناء عشر
قلت والصوم كالصلاة على الصحيح كما في صوم
القهستاني معزى الزاهد في وفي حذر
الاختيار أنه يؤمر بالصوم والصلاة ونهى
عن شرب الخمر لبألف النبي ويترك الشر
(ويكفر بآحدا) لبؤم ابدليل قاضي
(ونار كها) عدا (بجانه) أي تكسلاً فافسح
(يحبس حتى يصلي) لأنه يحبس لحق العبد
حتى الحق حتى وقيل يضرب حتى يسلم
منه الدم وهذا الثاني يقتل بصلاة واحدة
هذا وقيل كفراً (ويحكم بالسلام فاعلمها)
بشر وطارعة أن يصلي في الوقت (مع جماعة)
مؤتممة ما وكذا لو أذن في الوقت أو بعد
التلاوة أو ذكر الساعة صار مسلماً لا لومى
في غير الوقت أو منفرداً أو اماماً أو أفسدها
أو فعل بقية العبادات لأنها لا تقتض
بشرعنا وتظلمها صاحب التهرات
ولا في الوقت صلى بأقندا
بتمسكاً صلاته لا مفسداً

(قوله أيضا) باسقاط هزتها للضرورة حلي وسواء كان الاذان سفرا أو حضرا كما في البحر (قوله معلنا) المراد به أن يسمع من نصح شهادته عليه بالسلام وليس المراد أن يؤذن فوق الصلوة أو على سطح يسمعه خلق كثير وهذا لأن الاذان فيه الشهادتان وفي آياته بهما لا يشترط الاعلان على المئذنة وهذا إذا لم يكن عيسوا أو أمثالا إذا كان عيسوا وهو الذي يشهد لمحمد صلى الله عليه وسلم بالرسالة لكن يخصها بالعرب وهو منسوب إلى عيسى اليهودي الأصقعي فقال في البحر في باب الاذان لا يكون مسلما الا اذا صار عادة وقيل انه مؤذن اه قال الحلي فالمراد بالاعلان في حق العيسوي المداومة ثم ظاهر عبارة البحر أن الحكم بالسلام غير العيسوية بالاذان بحيث لا حيث قال وإنما غيرهم فينبغي أن يكون مسلما بنفس الاذان والله الموفق اه (قوله كأن سجد) بسكون الدال للضرورة اذ في الوقت وأن مصدرية أي كسجود موالمراد سجود الملائكة وذلك لأن سجودها لها نظم للقرآن وتصديق النبي صلى الله عليه وسلم فيما جاء به فكان دليل الاسلام حلي ومعرفة ذلك أن يسجد عند سماعها أو يقر بأنه يسجد لها (قوله تركي) تحكيمة للوزن وهو حال من ضمير سجد أي كسجود الملائكة للتلاوة حال كونه متطهرا عن أرجاس الكفر حلي وهي حال مينة لا مقيدة وذلك لأن السجود نفسه جعل طهارة من أرجاس الكفر أو مقيدة بالمقصود به إخراج سجود الضريبة (قوله لمسلم) خبر كافروزيدت القضاء للضرورة الشعر وانما قال مسلم دون مؤمن وان تلازمنا شرعا لأن ما ذكر من الاعمال الظاهرة ترجع إلى معنى الاسلام أما الايمان فأمر حلي لا يطعم عليه الا الله تعالى (قوله منفرد) بسكون الدال وقف عليه على لغة ربيعة حلي والماسب أن يقول ولا اماما ولا قاضيا ولا مقدا ليقم كل المحترقات لكن النظم ضاق عليه (قوله ولا الزكاة) أي زكاة غير السوائم كما يعلم مما سبق (قوله والصيام) أي سوا صيام فرض أو نفل (قوله الحج) أي الذي ليس على الهيئة الكاملة كما تقدم حلي (قوله بدنية) أي متعلقة بالبدن دون غيره من (قوله بمحضة) أي غير مركبة من المال والبدن كالحج من (قوله كما حجت في الحج) النقل مطلقا والقرض بشرط الجزاء الدائم إلى الموت (قوله بالقضية) يتعلق بالتصريح المستتر في حجت لرجوعه إلى النيابة التي هي مصدر لا بصحت أي كما حجت النيابة بالقضية ويدل عليه تعلق قوله بالنفس بقوله نيابة المذكور في المتن حلي (قوله للفاني) أي الشيخ الآيل إلى القضاء والذي قضيت قوته وبشرط في صحة فديته عن صومه بحزم الدائم إلى الموت حلي بزيادة (قوله لانها) أي القضية انما يجوز الخ ولا لأن المقصود من التكليف الا بسلامة المشقة وهي في البدنية باقاع النفس والجوارح بالافعال المخصوصة وبفعل نائبه لا تحقق المشقة على نفسه فلم تجز النيابة مطلقا لا عند الجزاء ولا عند القدوة من (قوله ولم يوجد) أي اذن الشارع بالقضية في الصلاة حلي (قوله سببها الخ) السبب هو المقتضى إلى الحكم من غير تأثير بمرور ذكر ابن فرشته أن ههنا وجوبا ووجوب أداءا ووجوب أداء لكل منها سبب حقيق وظاهري فالوجوب سببه الحقيقي هو الايجاب القديم لله تعالى وكان ذلك غيبا عنا فجعل الظاهري الوقت سببا ظاهريا ووجوب الاداء سببه الحقيقي تعلق الطلب بالفعل وسببه الظاهري هو اللفظ الدال على ذلك ووجود الاداء سببه الحقيقي خلق الله تعالى وارادته وسببه الظاهري استماع العبد أي قدرته المستجمعة لشرائط التأثير في لا تكون الامع الفعل اه والوجوب الذي هو شغل الذمة لزوم ايقاع الفعل في زمان ما بأن كان في الوقت سعة ووجوب الاداء الذي هو طلب تفريغ الذمة لزومه في زمان خاص بأن ضاق الوقت اه أبو السعود (قوله ترادف النعم) أي النعم المترادفة في الوقت بجزء (قوله ثم الخطاب) أي كلام الله تعالى المتعلق بطلبها كقوله تعالى أقموا الصلوة وقوله تعالى ان الصلوة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا (قوله ثم الوقت) وذلك لأن الوجوب يتجدد بتجدد الاوقات وهو علامة السببية أبو السعود بزيادة (قوله الجزء الاول) والوجوب فيه موسع حلي لا يأثم بالتأخير عن الجزء الاول والثاني والثالث مثلا أبو السعود (قوله والاغما ينحل به) ما هنا غائبة شاملة للجزء الاخير فقوله به وذلك والاغما الجزء الاخير تكرار وكذا قوله سيم اجزاء أول اتصل به الاداء والاخصر أن يقول سيم اجزاء اتصل به الاداء في الوقت والاغما حلي (قوله ولو ناقضا) كوقت الاصفر في العصر (قوله حتى يجب) بالرفع لأن حتى هنا للتفريع حلي (قوله أفاظا) اعلم أن المنون والمضي عليه اذا أفاظا لا يتخلوا أما أن يفيقا في الوقت ما يسع التعرصة فقط وأما أن يفيقا وليس في الوقت ما يسعها وأما أن يفيقا في الوقت ما يسع التعرصة والظاهرة في القسم الاول يجب عليها صلاة ذلك الوقت ولو لم يكنهما

أو اذن أيضا معلنا أو تركي
سواء كان سجد تركي

فسلم لا بالصلاة منفرد
ولا الزكاة والصيام الحج زد

(وهي عبادة بدنية محضة فلا نيابة فيها أصلا)
أي لا بالنفس كما حجت في الحج ولا بالمال كما

حجت في الصوم بالقضية للفاني لأنها انما تجوز
بأثرين الشمس ولم يوجد (سببها) ترادف النعم

ثم الخطاب ثم (الوقت) أي الجزء الأقل منه
(ان اتصل به الاداء والاغما) أي جزء من

الوقت (ينحل به) السبب هو (الجزء الاخير) ولو ناقضا
حتى يجب على منحنون ومفجى عليه أفاظا

بعضها الآن الوقت بسع الصريعة فقط وهما محتاجان الى الوضوء لا تقاض وضوء ما بالجنون والانهما
فلا يمكنهما الاداء في القسم التلوي لا يجب عليهما صلاة ذلك الوقت أخذ من الحائض فانها اذا انقطع
دمها على العشرة وبقي من الوقت ما بسع الصريعة فحلت ولا لا كما ذكره الشارح عند قول المتن وهل
وطؤها ان تقطع لا كثره هذا اذ لزام الجنون والانهما على خمس صلوات ولما اذا كان خمس صلوات فأقل
فانه يجب عليه ما صلاة ذلك الوقت ولو لم يبق منه ما بسع الصريعة بل وما قبله من الصلوات ايضا كما سيأتي
وفي القسم الثالث يمكنهما الطهارة والحسنة كلها أو الطهارة والصريعة فان صلاة والاقتضا اذا عرفت
هذا فالمراد بالجزء الاخير في كلامهم من بسع الصريعة لا الا ان الذي هو حرم لا يتجزأ عنه لا يسع الصريعة
لما أنهما ركعتين حروف وكل حرف يحتاج الى أن اذا كان دفعيا كالطهارة والى آيات ان مكان تدويرها
كالسنة كما عرفت في الوقت واذا فسرنا الجزاء بذلك لما عرفت من أن الجنون والمغنى عليه اذا استخرا فأكثر
من خمس صلوات ثم أضافا وبقي من الوقت ما لا بسع الصريعة لا يجب عليه القضاء وكذلك غير الجنون والمغنى
عليه اذا وقع منه حرف أو حرفان من الصريعة في الوقت وبقاها بعد الوقت لا يكون فعله اذا فثبت بهذا
أن الجزاء الاخير الذي يكون سبب الاداء هو زمان بسع الصريعة حلبي (قوله طهرنا) أي في الوقت بشرط
أن يبقى من الوقت ما بسع الصريعة فقط أو ما كثر ان كان الانقطاع على رأس العشرة والاربعة أو ما يسع
الفضل وخلق الثياب ولبسها والصريعة فقط أو أكثر ان كان الانقطاع على أقل من العشرة والاربعة
حلبي (قوله زيادة) أي (قوله وصي بلغ) وكان بين بلوغه وآخر الوقت ما بسع الصريعة أو أكثر كما يفهم من كلامهم
في الحائض التي طهرت على العشرة حلبي (قوله ومرتد أسلم) أي اذا كان بين اسلامه وآخر الوقت ما بسع
الصريعة كما في الحائض المذكورة وحكم الكافر الاصل في حكم المرتد وانما خصه بالذكر لبعده قوله وان
صليا في أول الوقت وصورتها في المرتد أن يكون مسلما أول الوقت فيصلي الفرض ثم يرتد ثم يسلم في آخر الوقت
وصورة العبي أن يصل في أول الوقت صبيانا ثم يبلغ آخر الوقت وبين بلوغه وآخر الوقت ما بسع الصريعة حلبي
زيادة (قوله وان صلي في أول الوقت) يعني أن صلاته ما في أوله لا تسقط عنهما الطلب والحسنة هذه لما
في العبي فليكونها ثلثا في المرتد فله يوطأ بالارتداد حلبي (قوله الى جلته) أي جميعه نهر (قوله بصفة
الكمال) الاضافة للبيان أي ولو كان السبب الجزء الاخير لكان الواجب ناقسا فلا يمين قضاؤه في كامل
(قوله وانه الاصل) الواو للبيان فله مزة أن مكسورة حلبي والضم يرجع الى ثبوت الواجب بصفة الكمال
المرتب على كون السبب هو جله الوقت (قوله حتى يلزمهم) أي يلزم من سبق من الجنون وما بعده (قوله القضاء
في كامل) فاذا فات عصر اليوم وتذكر في آخر وقت عصر الغد مثلا قبل الغروب لا يقضيه لأن هذا وقت
ناقص (قوله وقت صلاة الغدير) غدير المصطفى ليصبح الحبل خاله أبو السعد وسمى فجر الاقتضا بالظلام عنه
نهر واستعمال الغدير في الوقت مجاز مرسل فانه في الاصل ضوء الصبح ثم سمي به الوقت وهذا يقتضي بأن الاضافة
في وقت الغدير للبيان (ثقة) أول اليوم الغدير ثم الصباح ثم الغداة ثم الضحى ثم الغصوة ثم الهجرة ثم الظهر ثم
الرواح ثم المساء ثم العصر ثم الاصيل ثم العشاء الاوّل ثم العشاء الاخير عند مغيب الشفق حال القهستاني
وانما ابتدأ بالوقت لكونه سببا عند أكثر المشايخ (قوله لا خلاف في طريقه) نقل القهستاني لا خلاف في وقت
الصبح هل أوله الصبح أو انتشاره وهل آخره الى طلوع نبي من حرم الشمس أو الى أن يرى الراعي موضع بيله ثم
قال حتى آخره خلاف كما في أوله من قال بعدم الخلاف فن عدم التبع حلبي وفي أبي السعد من شيء وفيه نظر
اذ القائل بعدم الخلاف في أوله وآخره جمع ككثير عن اهم الغاية القصوى في التبع والاساطة بالقول منهم
صاحب الهداية وصاحب العناية والزبلي والعيني وصاحب البصائر وخو أول عبارتيهما ثم ذكر آخر الظاهر
الآن يقال في اثبات الخلاف بعد دفعه منقضة ظاهرة ويحاجب بأن المراد لا خلاف في طريقه بين الاقوال لاهل
المذاهب الاربعة لقول الزبلي وقد أجمعت الامة على أن أوله الصبح الصادق وآخره حتى تطلع الشمس فلا يتأني
وقرع الخلاف بين أهل مذهبنا اولا كان قول الجمهور وقت الغدير من الصبح الصادق الى طلوع الشمس محتملا لأن
يكون المراد أول طلوعه أو انتشاره ساغ لنا ايجتنا الخلاف في بيان مدلول ما أجمعت عليه الامة اه وفيه أنه
مع ثبوت الخلاف لاهل مذهبنا لا يصدق قول الزبلي أجمعت الامة على أن هذا جواب عن الاول وسكت

وساكن ونفسا طهرنا وصي بلغ ومرتد
أسلم وان صلي في أول الوقت (وبعد
خروجه بضاف) السبب (الى جلته)
ليثبت الواجب بصفة الكمال وانه الاصل
حتى يلزمهم القضاء كما سئل هو الصحيح
(وقت صلاة الغدير) قدسه لا فيه لا خلاف
في طريقه

عن الجواب عن الخلاف في الآخر والذي يظهر أن من حكي عدم الخلاف لم يعتبر القول الآخر اضغاضه وقهينه كما قال . وليس كل خلاف جامعاً . * الخلاف له حظ من النظر

(قوله آدم) عليه السلام أي حين أهبط من الجنة بجر (قوله لانه أولها ظهوراً وبياناً) هذا بناء على أن امامة جبريل إنما كانت في الطهر صيغة الاسراء وأن امامته في الصبح كانت في غير صيغتها والمستثناة فيها روايتان أشهرهما البداية بالظهر أو السجود عن الشيخ شاهين والضمير في أولها يرجع إلى الصلوات المفروضة ليلته الاسراء فلا ينافي اقتراض ركعتين بالفداة وركعتين بالمعنى قبل ذلك وعطف قوله بياناً على ظهوره من عطف السبب على السبب لأن بيان جبريل سبب في ظهوره لحلي (قوله ولا يخفى وقت الخ) جواب سؤال حاصله أن الصبح إذا كان أول الخمس وجوباً فكيف تركه النبي صلى الله عليه وسلم صيغة الاسراء مع وجوبه عليه ليلته لحلي وهذا انما يريد على ما هو الاسراء من أن أول صلاة أم فيها جبريل النبي عليه الصلاة والسلام صلاة الظهر أم على مقابلة فلا أبو السجود فإن قلت كيف ثبت الوجوب مع عدم وجوب الاداء قلنا لا استبعاد فإن من أسلم في دار الحرب وعلم بالشرائع اجمالاً يجب عليه ذلك ولا يجب الاداء (قوله فلذا) أي لتوقف وجوب الاداء على العلم (قوله صيغة ليلة الاسراء) الصبح ياض بحاقه الله تعالى في الوقت المخصوص ابتداء وليس من تأثير الشمس ولا من جنس نورها كما في التفسير الكبير في قوله تعالى فالتقوا الاصباح فهستانی (قوله المختار عندنا) لانه عليه الصلاة والسلام قبل الرسالة في مقام النبوة لم يكن من أمة نبي قط بل كان يعمل بما يظهره من الكشف الصادق من شريعة ابراهيم وغيره وأثبت آخرون تبعه بشريعة قديم فقبل بشريعة نوح وقبل ابراهيم وقبل موسى وقبل عيسى عليهم الصلاة والسلام وقبل بما ثبت أنه شرع كذا في التقرير الاكلى اهـ فهو وقوله لانه عليه الصلاة والسلام في مقام النبوة فيه أن الانبياء والرسل بعد موسى ما عدا عيسى كانوا على شريعة موسى فلا مانع من كونه صلى الله عليه وسلم عاملاً بشريعة من قبله (قوله في حركتي) بالمد والقصر والصرف وعدمه وهي في قباه روى ابن اسحق وغيره أنه عليه الصلاة والسلام كان يخرج إلى حراء في كل عام شهرًا يتسك فيه وكان تنسك من تنسك من قريش في الجاهلية أن يطعم من جاءه من المساكين فإذا انصرف لم يدخل بيته حتى يطوف بالبيت وقبل كانت عبادته الذكروا لله الموفق فهو في القسط لاني الفكر بالقضاء قال بعضهم وأول من أحدث التنسك عبد المطلب (قوله من أول طلوع القمر) هو المعتقد والاحوط كذا في فهستانی (قوله المنتشر) في الاقنعة وبسرة وهو المسمى بالصبح الصادق لانه أصدق ظهوره من المستطيل ويسمى الصبح الأول لانه أول نور يظهر ككذب السرحان لدقته واستطالته ولأن الضوء في أعلاه دون أسفله وبالصبح الكاذب لانه يعقبه ظلمة كما في نهاية الادوار اهـ فهستانی (قوله المستطيل) تفسيره المنتشر في القاموس استطارة تفرق وانتشاراً ببطء والظاهر أن معنى تفرق وانبط واحد لحلي ويمكن أن يقال التفرق بضمير بعد اتصال الاجزاء المتفرقة بخلاف الانبساط (قوله إلى قبيل طلوع ذكاه) أي قبلها بشئ يسير جداً (قوله بالضم) أي والمذحلي عن القاموس (قوله غير منصرف) لانه لا يثبت المدودة (قوله من زواله) الأولى تأنيث الضمير ولا خلاف في أوله لقوله تعالى أقم الصلاة لذلولك الشمس أي زوالها وقبل لغروبها بجر (قوله عن كبد السماء) أي وسط السماء بحسب ما يظهر لنا (قوله إلى بلوغ الظل مثله) وهو الصبح بدائع وظاهر الرواية وفي المحيط والصحيح قول الامام واختاره المحققين وعزل عليه التفسير ووافقته صدور الشريعة ورجح دليله في القيامة وهو المختار وفي شرح الجمع اختاره أصحاب المتون وارتضاء النارحون بجر (قوله وعنه) أي عن الامام حلي (قوله مثله) منصوب يلوغ المقدر والتقدير وعن الامام إلى بلوغ الظل مثله حلي (قوله قال الامام الطحاوي الخ) قال في البحر قول الطحاوي وبه تأخذ لا يدل على أنه المذهب بعد ذكر ما قد مضى من التصحيح وما ذكره الكركي في القبض من أنه يبقى بقوله ما في العصر والعشاء مسلم في العشاء فقط على ما فيه أيضاً (قوله وهو نص في الباب) أي بيان جبريل عليه السلام قال شيخ الاسلام ان الاحتياط أن لا يؤخر الظهور إلى المثل وأن لا يصلي العصر حتى يبلغ المثلين ليكون مؤد بالصلتين في وقتها بالاجماع كذا في السراج (قوله سوى في) بوزن شيء وهو الظل بعد الزوال مهي به لانه فاه من المغرب إلى المشرق وما قبل الزوال يسمى ظلاً وقد يسمى به ما بعده فهو واستثنى في الزوال

وأول من صلاة آدم وأول الخمس وجوباً
وقدم محمد الطهر لانه أولها ظهوراً وبياناً
ولا يخفى وقت وجوب الاداء على العلم
بالكيفية فلذا لم يقض نيتاً صلى الله عليه
وسلم القبر صيغة ليلة الاسراء ثم هل كان
قبل البعثة متعبداً بشرع أحد المختار
عندنا لا بل كان يعمل بما يظهره من الكشف
الصادق من شريعة ابراهيم وغيره ومع
نقله في حراء بجر (من) أول (طلوع القمر
الشاف) وهو البياض المنتشر المستطيل
لا المستطيل (إلى) قبيل (طلوع ذكاه) بالضم
غير منصرف اسم الشمس (وقت الظهور من
زواله) أي قبل ذكاه عن كبد السماء (إلى
بلوغ الظل مثله) وعنه مثله وهو قولهما
وزفر والائمة الثلاثة قال الامام الطحاوي
وبه تأخذ وفي غير الزوال كار وهو المأخوذ به
وفي البرهان وهو الانطهريان جبريل
وهو نص في الباب وفي القبض وعليه عمل
الناس اليوم وبه يخفى (سوى في)

لا أنه قد يكون مثلاً في بعض المواضع في الشتاء وقد يكون مثليين فلو اعتبر المثل من عند ذي الظل لما وجد وقت الظهر عند ما ولا عند ما قال ابن الساق في هذا في المواضع التي لا تسامت الشمس رؤس أهلها أما فيها فاعتبر المثل من عند ذي الظل وفي الدرر التي وافقة الرجوع وعرفا ظل تراجع من المغرب إلى المشرق حتى يقع على خط نصف النهار واضافته إلى الزوال لا في ملاسة لموله عند الزوال فلا يفتد تسامها أو السعد (قوله بكون للأشياء قبيل الزوال) فيه هذا على أن إضافة التي إلى الزوال لا في ملاسة وذلك لأن هذا التي ليس للزوال بل للأشياء كالمسحاة والشجرة ونحو ذلك فلا إضافة من قبيل التوسع لا الجواز لأن الجواز الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له والتي لم يستعمل في غير ما وضع له أفاده الحلبي أقول لا مانع من كونه مجازاً عقلياً في الاستناد ولا تنس ما مر من الدرر (قوله ويختلف باختلاف الزمان) فقد يكون التي عرضها مثل الميل الكلي فانه قد يعدم فيها ظل الزوال في يوم واحد فقط وهو يوم حلول الشمس نقطة السرطان وهو أطول أيام السنة وأما البلاد التي عرضها أقل من الميل الكلي فينعدم فيها ظل الزوال في يومين من السنة لكون ميلها فيها مساوياً بالعرض البلد ككة والمدينة حلبي (قوله ولولم يجد ما يفرز) مرتب على محذوف يعلم بذلك كعبارة البصر فها في معرفة الزوال روايات أحدها أن يفرز خشبة مستوية في أرض مستوية في الخشبة فإن كان الظل ينقص عن العلامة فالشمس لم تزل وإن كان الظل يطول ويجاوز الخط علم أنها زالت وإن امتنع الظل من القصر والطول فهو وقت الزوال كذا في الظهورية وفي المنجني فان لم يجد إلى آخر ما هنا (قوله من طرف أيامه) حال من الستة في قوله وهي ستة أقدام ونصف أي انما يكون القامة هذا التقدير إذا اعتبر القياس من طرف أيام القدم لا من سمت الساق وفي هذا الإشارة إلى ما في البصر وهو فان لم يجد ما يفرز له رفة التي والامثال فيعتبر بقامته وقامة كل إنسان ستة أقدام ونصف قدمه وقال الطحاوي وعامة الشايخ سبعة أقدام ويمكن الجمع بينهما بأن يعتبر سبعة أقدام من طرف سمت الساق وستة أقدام ونصف من طرف الأقدام فيختل فيعرف بأن المثل قد انتهى وفيه نظر وفي أبي السعد دروي عن محمد ما هو أسير من هذا وهو أن يقوم الرجل فيستقبل القبلة فإذا صارت الشمس على حاجبه الأيمن فقد زالت (قوله انظارهم) بحث لصاحب النظر قال فيه فرع لو غربت الشمس ثم عادت ذكر الشافعية أن الوقت يعود لأنه عليه الصلاة والسلام نام في حجر على حتى غربت الشمس فلما استيقظ ذكر أنه فاته العصر فقال اللهم انه كان في طاعتك وطاعة رسولك فاردد دعاء عليه فردت حتى صلى العصور ذلك بخير والحديث صحيحه الطحاوي وعياض وأخرجه جماعة منهم الطبراني بسند حسن وأخطأ من جعله موضوعاً كابن الجوزي وقواحه نالاً تأباه ووجد البحث القياس على الميت إذا أحياه الله تعالى فانه يأخذ ما بقي من ماله في أيدي ورثته فيعطى له حكم الأحياء وانظر هل هذا شامل لطاوع الشمس من مغربها الذي هو من العلامات الكبرى للساعة اهـ حلبي أقول أن في قوله فخطبك الأيديهم وقوله وانظر الخ الظاهر أنه لا يعني هذا اللهم إلا أن يراد به يحيى حياً حياً في أيديهم وقوله وانظر الخ الظاهر أنه لا يعني هذا

لأنه انما ثبت إذا أجدت في أن غروبها كما هو واقعة الحديث وأما طالع الشمس من مغربها فهو بعد مضى الليل بقائه بل فصوا على أن الليلة التي صيحتها تطلع الشمس من مغربها أطول بقدر ثلاث ليال ولا يعلم طولها إلا من له عادة بالتهجد وكلما أرادت الشمس الطلوع من عتادها تنزع إلى أن تؤمر بغير وجهها من مغربها وحكمة طول ليلتها أنكر الخلاق ليتوبوا فاته بعد هذا الطلوع يقفل باب التوبة وإذا عادت وقت المغرب بطول الصوم وأداء المغرب إذا أفطروا إذا اعتقاد على الغروب الأول والظاهر أن زوجة الميت الذي أحيى فخرج حياً عصمته بعد انقضاء العدة وإن لم تزوج بأحد فهي كالهالكة والمذهب ويجوز (قوله وهي الوسطى) هذا قول بر ثلاثة وعشرين قولاً مذكورة في الوهبانية وشرحها حلبي (قوله إلى قبيل الغروب) بلطفة لطيفة وهو المعنى وقيل ينبغي باصفرار الشمس (قوله فكان هو المذهب) رده المحقق في فتح القدير بأنه لا يساعده رواية ولادراً أما القول فلأنه خلاف الرواية الظاهرة عنه وأما الثاني فحديث ابن فضال وأن آخر وقتها حتى يغيب الأضواء وغيبته بسقوط البياض الذي به قب الحرة والا كان بادياً ويحيى ما تقدم يعني إذا تعارضت الأخبار

بكون للأشياء قبيل (الزوال) ويختلف باختلاف الزمان والمكان ولولم يجد ما يفرز اعتبر بقامته وهي ستة أقدام ونصف قدمه من طرف أيامه (وقت العصر منه إلى قبيل الغروب) فلو غربت ثم عادت هل يعود الوقت الظاهر نعم وهي الوسطى على المذهب (و) وقت (المغرب منه إلى غروب الشفق وهو الحرة) عند هماويه طابن الجميع رغباً فكان هو المذهب

لم ينقض الوقت بالشك ووجهه أيضاً لم يذهب فاسم في تصحيح القدر وروى ثم قال فثبت أن قول الامام هو الاصح
 اهـ وبهذا ظهر أنه لا يفتى ولا يعمل الا بقول الامام الا عظم ولا يعدل عنه الى قولهما أو قول أحدهما
 أو غيرهما الا لضرورة من ضعف دليل أو تضاميل بخلافه ~~سكا~~ المزاحة وان صرح المشايخ بأن الفتوى على
 قولهما كما في هذه المسئلة وفي السراج قولهما ما أوسع للناس وقوله أحوط اهـ بمرور قد تعقب نوح أقصدى
 ما ذكره في الدرر من أن الفتوى على قولهما بأنه لا يجوز الاعتقاد عليه لأنه لا يرجع قولهما على قوله الا بموجب
 من ضعف دليل أو ضرورة أو تضاميل أو اختلاف زمان ولم يوجد شيء من ذلك فالعمل على قوله سيما إذا كان
 الاحتياط فيما ذهب اليه كما في هذه المسئلة اهـ وفيه أن العمل على خلافه فان قيل إذا كان الامام
 في جانب وصاحبه في جانب آخر فالمقتضى بالتساوي أن شاء أخذ بقوله وان شاء أخذ بقوله لما قلت أجيب عن
 ذلك بجوابين الاول أنه قد يدعى إذا كان المقتضى مجتهداً أو أما إذا لم يكن مجتهداً فالاصح أنه يفتى بقول
 الامام مطلقاً كما صرح به في الفتاوى السراجية والثاني أنه قول بعض المشايخ وأما البعض الآخر فلا يرى
 الاخذ بقولهما مع وجود قوله منهم صاحب الهداية فإنه قال في التعنيد الواجب عندى أن يفتى بقول أبي
 حنيفة على كل حال اهـ قال الخليل بن أحمد راعى البياض ~~بمسكة~~ فها ذهب الابهة نصف الليل اهـ
 لم يكن حبل الزيلعي ما روى عن الخليل على يأسه الموقوف ذلك فيجب آخر الليل وأما يأس الشفق وهو
 رقيق الحرة فلا يتأخر عنها الا قليلاً قدر ما يتأخر طلوع الحرة عن البياض في الفجر اهـ أبو السعود بن يادة
 (قوله منه) أى من غروب الشفق على الخلاف فيه بمر (قوله لوجوب الترتيب) أى لزومه فإنه فرض على (قوله
 لانهم ما فرضان عند الامام) لكن العشاء قطعي والوتر على وهذا تعليل للحكمين المذكورين في المتن الاول
 كون ما بين غيبوبة الشفق والفجر وقتاً له مما عدا الثاني لو صلا قبلهما فان ناسيا سقط الترتيب وان عاذا
 فهو باطل وقوف على ما يأتي تفصيله في قضاء الفوائت (قوله عند الامام) وعندهما هوسنة ويعادوا أى
 ناسيا قبلها على وجه السنة لا على وجه الوجوب والاشكل الامر كما أفاده في البحر (قوله كبلغار) في القاموس
 بلفظ كقرطى يعنى يضم فسكون والعامية تقول بلغار مدينة الصقالية ضاربة في الشمال شديدة البرد اهـ
 وتغلبهم يقتضى أنه سقط وقت العشاء والوتر قطع وليس كذلك بل فقد وقت الصبح أيضاً لان ابتداء وقت الصبح
 طلوع الفجر وطلوع الفجر يستدعى سبق الظلام ولا ظلام مع بقاء الشفق حلي وفيه أنه ان أراد مطلق الظلام
 فهو موجود ووجود الفجر بظهور البياض منتشر من جهة المشرق ولا مانع منه حينئذ وان أراد ظلام الليل
 الذى هو جوفه بعد مضى وقت العشاء فسلم ~~لكنه~~ يحتاج الى صريح نقل (قوله في أربعينية الشتاء) هذا
 سهو وصوابه في أقصر ليالى السنة كما مر به في البحر واما دد الفتح وهو أول الصيف عند حلول الشمس رأس
 السرطان فإنه حينئذ تعكست الشمس على وجه الارض ثلاثاً وعشرين ساعة مثلاً وتغرب ساعة واحدة على
 حسب عرض البلد كما هو مفصل في الهيئة حلي (قوله فيقدر لهما) اعلم أن التقديره معنيان أحدهما
 ما سأتى تقريره في مسألة الدجال والثاني فيه طريقان الاول أن به تبرأ قرب البلاد اليهم كما ذكره الشافعية
 فإذا كانوا في أطول أيام السنة وغربت الشمس ثم طلعت بعد ساعة من غروبهم أقبل أن يغيب الشفق نظر الى
 أقرب بلد اليهم يغيب الشفق الا حرم فيها فإذا سكنان يغيب فيها الشفق بعد ساعتين من غروب الشمس يكون
 مغيب الشفق في هذه بعد ساعة من طلوع الشمس فيها فصارت العشاء والوتر بعد ساعة من طلوع الشمس
 وعلى هذا قياس الصبح إذا كان يطلع في القرية بعد ثلاث ساعات من غروب الشمس يصلى بعد ساعتين من
 طلوع الشمس فيها والثانية أن ينظر الى وقت العشاء في القرية منها ما إذا يكون من ليلىهم فيقدر هذه النسبة
 بفعل في هؤلاء فان كان السدس جعلنا هؤلاء سدسه وقت المغرب وبقية وقت العشاء وان قصر جدد وكذا
 يقدرون في الصور ليلهم بأقرب بلد ليلهم ثم يسكنون الى الغروب بأقرب بلد اليهم على ما قاله الزركشى وابن
 العماد قال ابن حجر ومجمله ما لم يكن مدة ليلهم تسع اكل ما يقيم الصائم والا تميز أكلهم فيه وان قصر ولولم يسع
 لا قدر المغرب أو أكل الصائم تقدم الا ~~لكنه~~ وقضى المغرب فيما يظهر اهـ وانما ذكرت كلام الشافعية لأن
 تصنيف اختار التقدير ولم يبين معناه ولم أره لا تمتنا والتأمل بحقائق الاحوال اهـ حلي مختصراً (قوله
 ولا يتو قضاؤه) وذلك لأن الفعل لا يسمى قضاء الا إذا كان له وقت أداء وفاته وهذه ليس لها وقت أداء

(و) وقت العشاء والوتر منه الى الصبح (و)
 لكن (لا) يصح أن (يقدم عليها الوتر)
 الا ما سب (لوجوب الترتيب) لانهم ما فرضان
 عند الامام (وفاقد وقتها) كبلغار فان فيها
 بطلان الفجر قبل غروب الشفق في أربعينية
 الشتاء (سكتهم ما في قدر لهما) ولا ينو
 القضاء لنقد وقت الاداءه أفنى البرهان
 الكبير

ولا استبعاد في ذلك فان حصر الأصول في الفعل فيها اعتبار شرعي لا حقيقي حلي وهذا يشي إلى أن المراد
 بالتقدير التقدير بمقرب منها من البلاد على الطريقة الأولى (قوله واختار ما للكمال) حيث قال ومن لم يوجد
 عندهم وقت العشاء أفق البقال بعدم الوجوب عليهم لعدم السبب ~~كما يسقط غسل اليدين من الوضوء~~
 عن مقطوعهما من المرفقين ولا يرتاب متأمل في ثبوت الفرق بين عدم محل الفرض وبين سببه الجعلي الذي
 جعل علامة على الوجوب الخلق الثابت في نفس الامر بطوارق تعدد المعوقات للشيء فانتفاء الوقت انتفاء
 المرفق وانتفاء الدليل على الشيء لا يستلزم انتفاء بطوارق دليل آخر وقد وجد وهو ما نزل عليه أخبار الامراء
 من فرض الله تعالى الصلوات خمساً بعد امر الله تعالى أن لا يجمعين ثم استقر الامر على الخمس شرعاً عاماً
 لاهل الآفاق لا تفصيل فيه بين قطر وقطر وما روي أنه صلى الله عليه وسلم ذكر ~~ذكر~~ الجبال قلنا ما لبثت
 في الارض قال أربعون يوماً يوم كسنة ويوم كشهر ويوم بكعبة وسائر أيامه كأيامكم قلنا يا رسول الله
 فذلك اليوم الذي كسنة يكفيناه فيه صلاة يوم قال لا قدرناه رواء مسلم فقد أوجب أكثر من ثلثمائة عصر
 قبل صيرورة النخل مثلاً ومثلين وقس عليه فاستفدنا أن الواجب في نفس الامر خمس على العموم ضمن
 أن يوزعها على تلك الأوقات عند وجودها ولا يسقط بعدمها الوجوب وإذا قال صلى الله عليه وسلم خمس
 صلوات كسبهن الله على العباد اه حلي (قوله فزعم المصنف) فيه إشارة إلى ضعفه ولذا قال في امداد
 الفتح بعد نقل عبارة الحلبي وأما ذكرناه بجملة دعنا لما توهمه به فمهم من لزومها فجاءه مستنداً فقال
 وفائدة قمتها مكلف بها وقيل لا اه ومراده البعض صاحب التنوير اه حلي (قوله لعدم سببها)
 والمسبب بقدره قد سببه وأيس من قبيل العلامة حتى يقال لا يلزم من فقد الدليل فقد المدلول بطوارق
 تعدد الدلائل (قوله وبه أفق البقال) فانه على من قطعت يداه من المرفقين أو وجلاه من الكعبين وذلك
 لفوات محل الفرض فيهما (قوله ووافقه الحلواني) بعد أن خالفه حين رفعه السؤال أولاً فافق بالوجوب
 فرفع بعده إلى البقال فأفق بعده فلما بلغ الحلواني ذلك أرسل إلى البقال أن يسأله في عاتقه درسه ما تقول
 فحين اسقط فرضاً من فرائض الله تعالى هل يكفر فأدرك الشيخ أن ذلك بسبب افتائه في هذه الحادثة بالسقوط
 فأجابه بقوله ما تقول فحين قطعت يداه من المرفقين أو وجلاه من الكعبين كم فرائض وضوئه فقال السائل
 ثلاث قال فكذلك فبلغ الحلواني ذلك فوافقه (قوله وأوسعها المقال) ظاهره أن الشربلاني أوسع مقالاً وليس
 كذلك وأما أورده كلام الحلبي وقال بعده ما معناه أنه بذلك يعلم ضعف من اعتمد التكليف بما وجدته متناً (قوله
 ومنها ما ذكره الكمال) نسبة المنع للحلي حتى وكذا للشربلاني حيث تابعه لأنه نقل عبارته بجر وفها وأقرها
 فقد ما نفعنا حاصل ما ذكره الحلبي بجيباً عما ذكره الكمال أنه يقال كما استقر الامر على أن الصلوات خمس فكذا
 استقر على أن الوجوب أسباباً وشروطاً لا يوجد بها وقوله شرعاً عاماً الخ إن أردت أنه شرع عام على كل من
 وجد في حقه شروط الوجوب وأسبابه سلمناه ولا يفيد لعدم بعض ذلك في حق من ذكر وإن أردت أنه عام لكل
 فرد من أفراد المكلفين في كل فرد من أفراد الأيام مطلقاً فهو ظاهر البطلان فان الحائض لو طهرت بعد طلوع
 الشمس مثلاً لم يكن الواجب عليها في ذلك اليوم إلا أربع صلوات لا يقال تخلف الوجوب في حقها لفقد شرطه
 وهو الطهارة لا تأخول كذلك تخلف الوجوب في حق هؤلاء لفقد شرطه وسببه وهو الوقت وقياسه على يوم
 الدجال لا يصح إذ لا مدخل للقياس في وضع الأسباب وأيضاً لا يكون القياس على أمر يخالف القياس وحديث
 الدجال خالف القياس فلا يقاس غيره عليه حتى قال عباس بن لوكلنا لا اجتهدنا لاكتفينا بالصلوات الخمس اه
 على أن الأوقات موجودة في أجزاء ذلك الزمان تقديرهم الحكم الشارع ولا كذلك هنا فلا مساواة حتى يقاس
 أحدهما على الآخر لأن الموجود دائماً وقت للمغرب في حقهم أو وقت للغير بالاجماع فلا فرق بين مستثنى وبين من
 قطعت يداه من المرفقين لفقد الشرط فيهما لأن الحال في الطهارة شروط وكما لم يقدّر دليل على جعل ما وراء المرفق
 فائماً من الساقط لم يرد دليل يجعل جزء من وقت الغير خلفاً عن وقت العشاء وكل من الصلوات وأركان الوضوء
 فرض اجزاء فلا بد من وجود جميع أسباب الوجوب وشروطه فجمع ذلك اه حلي مختصراً وقوى كلام
 المحقق بما يطول ذكره فراجع ان شئت (قوله فأتى ولا يساعده) هو من جملة ما رده الحلبي على الكمال فالضيق
 في يساعده ~~للكمال~~ (قوله حديث الدجال) هو ما رواه مسلم عن النعمان بن سفيان قال ذكره رسول الله

واختار ما للكمال وتبعه ابن التيمية في الفأزة
 فزعم المصنف أنه المذهب (وقيل لا)
 يكلف بها لعدم سببها وبه جزم في الكند
 والديود المتفق وبه أفق البقال ووافقه
 الحلواني والمرغيناني ووجه الشربلاني
 والحلي وأوسعها المقال ومنها ما ذكره الكمال
 قلت ولا يساعده حديث الدجال

صلى الله عليه وسلم الدجال ولبته في الارض أربعين يوما يوم كسنة ويوم كسنة ويوم كسنة وسائر أيامه كما يأمركم
 فلما نزل ذلك اليوم الذي كسنة يكفينا فيه صلاة يوم قال لا قدر الله قدره قال الاسنوي ويقاس عليه اليومان
 السالبان قال الرملي ويجري ذلك فيما لو مكنت الشمس عند قوم مدة حلي مختصرا قلت وكذلك يتدر
 لجميع الأجل كالصوم والازكاة والحج والعمرة وآجال البيع والسلم والاجارة وينظر ابتداء اليوم فيقدر كل
 فصل من الفصول الأربعة بحسب ما يكون من الزيادة والنقص كذا في كتب الأئمة الشافعية ونحن نقول
 بمنه إذا صل التقدير بقوله إجماعا في الصلوات حلي شارح المنية (قوله أكثر من ثلثمائة ظهر الخ) هذا
 لا يظهر إلا إذا كانت الليلة التي لهذا اليوم أطول وأما أن كل ما متساويين كان الواجب ما تين وسبعين ظهرا
 لأنه حيث نزل من الغروب إلى الزوال ثلاثة أرباع اليوم بليته وان كان النهار أطول كان الواجب أقل من ذلك
 حلي والذي وقع في عبارة الكمال قبل العصر اه وفيه أن المذكور طول اليوم لا ليلة والازوال نصف اليوم
 ففيه صلاة نصف السنة ومن الزوال إلى باقي اليوم النصف الثاني (قوله وأما فيها) أي العشاء والوتر (قوله فقد
 الامران) أي العلامة والامان هذا ممنوع فان يوم الدجال مقدار سنة فكل أربع وعشرين ساعة
 يصلي خمس صلوات ويوم بلغا مع ليلته أربع وعشرون ساعة فيصلي أن يصلي فيه خمس صلوات فقد وجد
 الزمان فكان في معنى يوم الدجال فالحق به دلالة قلت والحاصل أنهم يقولون معصمان غير أن دليل التقدير
 مشرق وأخبرني من هو من تلك البلدة أنه في أربعين ليلة الصيف يطلع القمر قبل مغيب النصف الآخر وأنهم
 في الصوم في مدة الليل بأكثر من ثلثها واحدة أو مرتين بضائل يسير قبل ظهور القمر وأخبرني عن بعض
 بلاد بعيدة عنهم أنه لا ظلام فيها أصلا وعن بعض بلاد آخر أنها دائما مظلمة لا نور فيها إلا بالصبح وسبحان العظيم
 بمقتضى الأحوال (قوله في القمر) يعني صلاة القرض وفي صلاة السنة قولان كما يأتي للشارح (قوله
 بأخبار) سمي به لأنه يغير عن الأشياء أي يكشفها (قوله بحيث يرتل أربعين آية) وهي القراءة المستوتة فيه
 أو ما بين الحسين إلى السنين كما في أبي السعود عن الشربلالية وهو تصور يقول المصنف والمستحب الخ
 (قوله لو فسد) أي ظهر فسادها أصلا بأن صلى سابعها عن الطهارة أو وقع الفساد فيها بأن فهمه كما في أبي
 السعود (قوله وقيل بخرجه) لأن في الأسفار تكثر الجساعة وتوسيع الحال على النساء والضعف في ادراك
 فضل الجماعة أبو السعود قال في البحر وهو ظاهر إطلاق الكتاب لا يجوزها بحيث يقع الشك في طلوع
 الشمس اه ونقل الحلي عن القسطنطيني أن الكرماني أن الصحيح الأول (قوله لأن الفساد موهوم) أي
 فساد الصلاة بعد أدائها موهوم فلا يقال بتجديد الصلاة أو في الأسفار لاجله (قوله مطلقا) ولو غير من دلفة
 ابتناء حاله على السوء وهو في الظلام أتم (قوله وفي غير القمر الخ) بما تقدمه ما نقله المحوى عن شرف الأئمة المحكي
 الأفضل في الصلوات كلها انتظار فراغهم أبو السعود لأن يراد بكل الكل المجموع الصادق بأربع منها
 (قوله وتأخير ظهر الصيف) في الكلام أشعار باستحباب تعجيل ظهر الربيع والتخريف وهو كذلك وما في البحر
 من أنه ينبغي الحاق التخريف بالصيف ويرى عليه الشربلالية في الدرر مختار للمصريح في جمع الروايات على
 ما ذكره الشربلالية في شرحه الكبير على نوو الأيضاح ونص عبارة مجمع الروايات وكذلك في الربيع والتخريف
 يجهل بها اه فمافي البحر مخالفة لما نقله غيره اه ذكره أبو السعود (قوله بحيث يمشي في الظل) هذا الأخير أن
 يصلي قبل المثل في الخزانة الوقت المكروه في الظاهر أن يدخل في هذا الاختلاف وإذا أخره حتى صار ظل كل
 شيء مثله فقد دخل في هذا الاختلاف جوي وهذا أولى مما في الشرح لما أن مثل حيطان مصر لعاقوا يحدث فيها
 الظل سريعا عليه الحلي (قوله من اشتراط ذلك) أي شدة الحر وأدائها بجماعة وأن يقصدها الناس من
 بعيد أبو السعود ولم يشترط حرارة البلد (قوله منظور فيه) تبع في التنظير صاحب البحر وهو وجوبه بالنسبة للحر
 وحرارة البلد وأما بالنسبة للجماعة فان كانت الجماعة في أوله وآخره أو آخره فقط فلا استحباب لظاهر وان فقدت
 الجماعة فيم ما فعل ما في البحر الاستحباب لا إطلاق الحديث وهو قوله عليه الصلاة والسلام أبرد وما يظهر
 في الصيف فان شدة الحر من فيج جهنم والقبع فيخ الفاء والحاء الموحدة الغدا من فاحت القدوم والمراد شدة
 حرها على التشبيه أي شدة الحر مثل شدة حر النار وعلى ما في الجوهره لا لعدم أحد الشروط والحق الأقل وان
 وجدت الجماعة في أوله دون آخره فعلى ما في البحر الاستحباب وعلى ما في الجوهره لا وهو الحق على ما يظهر لأنه

لأنه وان وجب أكثر من ثلثمائة ظهر مثلا
 قبل الزوال ليس كذلك لأن المقدور فيه
 السلامة لا الزمان وأما غير ما فقد
 الامران (والمنصب) للرجل (الابتداء)
 في القمر (بأخبار والختم به) هو المختار بحيث
 يرتل أربعين آية ثم بعده بطلانه لو فسد
 وقيل بخرجه (قوله لا لأن الفساد موهوم
 (الاحتاج بمنزلة) فانه ليس أفضل كرامة
 مطلقا وفي غير القمر الأفضل لها السطراف راغ
 الجماعة (وتأخير ظهر الصيف) بحيث يمشي
 في الظل (مطلقا) كذا في الجمع وغيره أي
 بلا اشتراط شدة حر وحرارة البلد وقد جمعة
 وما في الجوهره وغيره من اشتراط ذلك
 منظوره

يلزم منه ترك الجماعة التي هي واجبة على التحقيق كما سيأتي في الامامة أو سنة موصفة بعاقب على تركها
في المشهور لاجل المستحب والقواعد تأباه ويدل كراهتهم تأخير العشاء الى ما زاد على النصف وعملوه بتعطيل
الجماعة ففي مسئلتنا ينبغي أن يكون التأخير حراما حيث تحقق فوت الجماعة حلي بزيادة من أبي السعود عن
أخي زاده وينبغي أن يقال ذلك في المستحبات الاتية كالعصر والعشاء وكذا يقال في التيمم (قوله أصلا) أي
من جهة أصل الوقت وما وقع فيه من الخلاف (قوله واستعابا في الزمانين) أي الشتاء والصيف فيستحب
تجيلها شتاء ومثل الربيع والخريف وإبقاها قبل المثل صيفا وذكروا في الأشباه من فن الأحكام أنه لا يسن لها
الإبراد فعمل في المسئلة روايتين وقوله لأنها خلفه هذا أحد قواين والقول الثاني وهو المشهور أنها فرض
مستقل آكد من الظهور (قوله توسعة للتوافل) ولرواية أبي داود كان صلى الله عليه وسلم يؤخر العصر ما دامت
الشمس بيضاء فتبصر بحر (قوله بأن لا تحار العين فيها) أي في قرصها وهو الأصح والمراد أن يذهب الضوء فلا يحصل
للمصير به حيرة ولا عبرة لتغير الضوء لأن تغير الضوء يحصل بعد الزوال أبو السعود (قوله في الأصح) وقيل
أن يتغير السماع على المحيطان وقيل أن يتغير قرص الشمس حلي عن السراج وفيه أن القول الأخير يرجع
الى ما في المصنف الآن يحصل على مطلق تغير (قوله الى ثلث الليل) جرى على ذلك في الخلاصة والمختار وغيرهما
وعبارة القدوري الى ما قبل ثلث الليل وتزول الخالفة يجعل الغاية داخل في كلام القدوري خارجة
من كلام المصنفين لكن في الشرح لا يلية وقد ظفرت بأن في المسئلة روايتين أبو السعود قال الخطي وبه
يحصل التوفيق (قوله فيندب تجيلها) وجهه خوف إخراج العشاء عن وقتها بظلمة النوم لنقص الليل اه أبو
السعود (قوله كره) أي تحريما كما به عليه المصنف وذكره شيخه في بخره (قوله أما إليه فباح) هذا هو العقد
وقيل ما بعد الثلث مكره (تمة) إنما استحب التأخير في العشاء لأن فيه قطع السهر المتهنى عنه قال عليه
الصلاة والسلام لا سهر بعد العشاء والمعنى أن يكون اختتام الصحيفة بها كما اقتضت بصلاة الصبح ليصحب
ما حصل بينهما من الزلات قال تعالى إن الحسنات يذهبن السيئات ويكره النوم قبل العشاء لمن يحشى فوت
الجماعة والحديث بعدهما غير حاجة والافلا كقراءة القرآن والذكر وحكايات الصالحين ومذاكرة الفقه والحديث
مع الضيف والعرض شريلا لية وفي الظاهر به وبكراهة الكلام بعد انجبار الصبح وإذا صلى التيمم بإزالة
الكلام أبو السعود (قوله فذهبه اليه لا يكره) لأن الاحتراز من الكراهة مع الإقبال على الصلاة معذور بفعل
عفووا كذا في البحر من الغاية وهذا يؤيد الى أنه لو أوقع التعرصة قبل التغير ثم تغير لم يكرهه وقد حكوا أخلاقا
في تأخير المغرب باقراءة الى اشتباك النجوم فليكن هنا كذلك إذ لا فرق بينهما الآن يقال ما هنا قصار على الرابع
(قوله الى اشتباك النجوم) ظاهره أنها بقدر ركعتين لا يكره مع أنه يكره أخذ من قوله ثم يكره ركعتين قبلها
واستثناء صاحب الفقيه القليل يعمل على ما هو الأقل من قدره ما توفيقا بين كلام الأصحاب نه عن الكمال
وفيه عن المبتغي يكره تأخير المغرب في روايه وفي أخرى ما لم يغب الشفق والأصح الأول الا من عذر كسره ويقوه
وفي الكراهة تطويل القراءة خلاف ومقتضى ما مر من أنه إذا شرع في العصر قبل تغير الشمس فذهبه اليه لا يكره
ترجيح عدمها ويدل عليه ما يأتي من فعل النبي عليه الصلاة والسلام وأعلم أن التأخير بقدر ركعتين مكره وتزويها
والى اشتباك النجوم فقريما فان قلت روي أنه عليه الصلاة والسلام قرأ سورة الأعراف في صلاة المغرب وذلك
يدل على أن التأخير ليس بمكره أجيب بأن الكلام فيما إذا أخر الى وقت الكراهة ثم شرع والذي فعله عليه
الصلاة والسلام كان من باب المذو والمقدم أول الوقت الى آخره معفو أبو السعود مع زيادة (قوله كره) يرجع الى
الثلاثة قبله (قوله لأنه مأمور به) والمأمور به لا يتصف بالكراهة بل المكره تركه (قوله كسفر) فيصير تأخيرها
الى آخر وقتها فيصليها ثم صلى العشاء في أول وقتها وهو يحمل ما روي من جمعه صلى الله عليه وسلم بينهما سقرا
(قوله وكون على أكل) ظاهره ولو طال ولم يذكر حضور الطعام الذي تأتت نفسه اليه مع أن الصلاة مع ذلك
مكرهه فيقدم الاكل عليها وهل ذلك قاصر على المغرب أو يجري فيما قبله أيضا وفيه أنهم إنما اقتصر على
المغرب لضيق وقتها بخلاف غيرها (قوله وتأخير الوتر الى آخر الليل) لقوله صلى الله عليه وسلم اجعلوا آخر
صلاتكم من الليل وتر ذلك لأن قراءة القرآن في آخر الليل محصورة باللائكة (قوله والاقبل النوم)
وهو الأفضل في حقه وهذا فهو قوله لوائقي بالاتباء (قوله فان أفاق) أي وقد أتى به قبل النوم لعدم وثوقه

(وجهه) كطلوع الشمس صلا واستعابا في الزمانين
لأنها خلفه (د) تأخير (مصر) صفا وشتاء
توسعة للتوافل (مالم يتغير ذكاه) بأن لا تحار
العين فيها في الأصح (د) تأخير (عشاء) الى
ثلث الليل (قوله في الثانية) وغيرها بالاتباء
أما في المصنف فيندب تجيلها (فان أخرها الى
ما زاد على النصف مكره) لتقليل الجماعة أما
ما زاد على النصف الى أصغر
اليه فباح (د) أخر (العصر) الى أصغر
ذكاه فلو شرع فيه قبل التغير فذهبه اليه
لا يكره (د) أخر (المغرب) الى اشتباك النجوم
أي كذا (د) أي التأخير لا الفعل لأنه
مأمور به (مكره) لا بعد ذكره فهو كونه
على أكل (د) تأخير (الوتر) الى آخر الليل
لوائقي بالاتباء (والاقبل النوم) فان أفاق

أن الإنسان ما دام يقدر على النظر إلى قرص الشمس في الطلوع لا قبل الصلاة فإذا بهز من النظر حلت وهو
 مناسبت التغير المصحح كما قدمناه كذا في البحر (قوله فلا ينعون من فعلها) أي الصلاة حالة الشروق (قوله
 عند البعض) كالشافعي رضي الله تعالى عنه (قوله واستواء) أي استواء الشمس في كبد السماء فالوقت
 المكروه عند اتصاف النهار وفي هذا القدر من الزمان لا يمكن أداء صلاة فعل المراد أنه لا تجوز الصلاة بحيث
 تقع تحريمها في هذا الزمان أو المراد هو النهار الشرعي وهو من أول طلوع الصبح إلى غروب الشمس وعلى هذا
 يكون نصف النهار قبل الزوال بزمان معتد به جوي وأعلم أن التعيين بالاستواء أولى من التعيين بوقت الزوال
 لعدم كراهة الصلاة وقته أجماعاً أبو السعود عن النهر ويمكن تصويرها بأن يكون شرع قبل الاستواء
 ثم طرأ الاستواء في أنسابه قبل القعود قدر التشهد فإنه بذلك يفسد الفرض ويكون النفل مكروهاً
 ولعله هو مراد الجوى بالجواب الثاني (قوله لا قبل يوم الجمعة) تخصيصه بالحديث (قوله وغروب)
 أو اد بالغروب التغير كما صرح به فاضل خان في فتاواه حيث قال وعندنا حرار الشمس إلى أن تغيب بحر (قوله
 العصر يومه) أما عصر رأسه لا يجوز وقت التغير بحر (قوله فلا يكره فعله) لأنه لا تستقيم الكراهة للشيء مع أنه
 مأمور به فائتأخير هو المكروه وقيل الأداء مكروه أيضاً اه حلي ونص في شرح الطحاوي والتفصيص والبدائع
 وغيرهما على أنه المذهب من غير حكاية خلاف وهو الوجه للحديث الثابت في صحيح مسلم بحر (قوله لا دأه
 كما وجب) لأن السبب في العصر آخر الوقت وهو وقت التغير وهو ناقص فإذا دأه فإنه إذا كان كما وجب (قوله
 بخلاف القبر) لأن وقت القبر كله كامل فوجب كاملة قبل طرأ الطلوع الذي هو وقت فساد لعدم الملامة
 بينهما (قوله والأحاديث تعارضت) قال في البحر فإن قيل روى الجماعة عن أبي هريرة قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم من أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدركها ومن أدرك ركعة من
 الصبح قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح أوجب بأن التعارض لما وقع بين هذا الحديث وبين النهي
 عن الصلاة في الأوقات الثلاثة في القبر يرجعنا إلى القياس كما هو حكم التمارض فرجحنا حكم هذا
 الحديث في صلاة العصر وحكم النهي في صلاة القبر كذا في شرح النفاية (قوله وينعقد النفل الخ) أعلم أن
 ما يسي صلاة ولو توسعاً تمارض أو واجب أو نفل والأول على "وقطعي" فالعمل "الوتر والقطعي" ككتابة
 وعين فالكفاية صلاة الجنائز والعين المكسوبات والجمعة والسجدة الصليبية والواجب أمال عنه وهو
 ما يكون بإيجاب الله تعالى أو تفسيره وهو ما يكون بإيجاب العبد فالأولى الوتر وصلاة العبدين وسجدة التلاوة
 والثاني سجود السهو وركعتا الطواف وقضاء نفل أقسه والمندور والنفل سنة مؤكدة وغيره وكدة وأعلم
 أن الأوقات المكروهة نوعان الأول الشروق والاستواء والغروب والثاني ما بين الغروب والشمس وما بين صلاة
 العصر إلى الاصفرار فالنوع الأول لا ينعقد فيه شيء من الصلوات التي ذكرناها إذ انشئت فيه ويبطلها أن طرأ
 عليها الاثفل والاذر المقيد بها قضاء النفل الذي أقسه فيها وصلاة جنازة حضرت فيها ركعة تلاثة
 نلت فيها وعصر يومه وانعقاد هذه الستة مع الكراهة فيجب القطع والقضاء في غير النوعين إلا عصر
 يومه فإنه لا يجوز قطعه لأنه لا كراهة في فعله وانعقاده إنما الكراهة في تأخيرها على ما مر فلو قطعه قضاء في غير
 النوع الأول والنوع الثاني ينعقد فيه جميع الصلوات التي ذكرناها من غير كراهة إلا النفل والواجب لغبره
 فإنه ينعقد مع الكراهة فيجب القطع والقضاء في غير النوعين اه حلي وفي عده الوتر ثانياً من الواجب جرى
 على إحدى الروايات كما أن عده أو لامن القرائن جرى على رواية أخرى وقوله آخر الواجب لغبره فيجب
 القطع والقضاء في غير النوعين لا يظهر في سجود السهو ولما كان قول المنف وكراهة صلاة شاملاً للمكروه حقيقة
 والمنوع أي بهذه الجملتين ما لا بأس به ولا يقال إن الواجب استقامه لوقوعه في مركزه (قوله بكرامة
 الحریم) فيجب قطعه وقضاؤه في كامل والجار والجور متعلق ينعقد (قوله أمينة) تقييد مضر لأن الواجب
 لغبره كالتذویر المطلق الذي لم يقيد بوقت الكراهة والنفل إذا شرع فيه في وقت مستحب ثم أقسه حكمه
 حكم القرص كما في البحر (قوله كوز) الأولى أن يدخله في الفرض لأنه فرض على "يقوت الجواز وقوته" (قوله
 لوجوبه كاملاً) أفراد الضمير بإعتبار المذكور من سجدة التلاوة وصلاة الجنائز (قوله وحضرت الجنائز قبل)
 فهو للزبطي كمنقله أبو السعود عنه وسوى الاستيعابي بين حضورها في وقت الكراهة وقبله فقال بالعبادة

فلا ينعون من فعلها إلا أنهم يتركونها
 والأداء الجائز عند البعض أولى من الترك
 أم لا كما في الفتاوى وغيرها (واستواء) لا قبل
 يوم الجمعة على قول الثاني المصحح المقتد كذا
 في الأشباه ونقل الحلي عن الحارثي أن عليه
 الفتوى (وغروب العصر يومه) فلا يكره
 فعله لاداءه كما وجب بخلاف القبر
 والأحاديث تعارضت فتساقطت كما بسطه
 صدر الشريعة (وينعقد نفل بشرع فيها)
 بكرامة الحریم (لا) ينعقد (الفرض) وما
 هو ملحق به كواجب له عينه كوتر وسجدة
 تلاوة وصلاة جنازة نلت (الآية) (في
 كامل وحضرت) الجنائز (قبل) لوجوبه
 كما لا يلائم آدي ناقصاً

كذا في البحر وأما صاحب التهر (قوله أي تهر) أفهم هذا التثنية ثبوت الكراهة التزجيمية (قوله وفي
 الصفقة) هو كالاستدلال على مفهوم قوله أي تهر بما قاله إذا كان الفعل أفضل اتفت الكراهة بتسميها وأما
 حاشي الصفقة صاحب البحر وأخوه (قوله أن لا تؤخر الجنائز) لم يتكلم على سجدة التلاوة فالحكم الأول وهو كراهة
 التزجيم ثابت لها (قوله ومع تطوع) هذا مكرر مع قوله قريبا ويقتد فنزل بشروع فيها (قوله بدأ بها) فإن بدأ
 في غيرها لا يصح فيها (قوله ونذر إذا فيها) أي مع الأثم فيجب أن يصلي في غيرها بحر (قوله وقد نذر فيها) أي أن
 يؤذيه فيها أما إذا نذر مطلقا فدخل في حكم الفرض كما في البحر (قوله وقضاء تطوع) أي فيها فإنه يخرج بذلك
 عن العهدة ويكون آثما فأذه الشيخ زين (قوله لوجوبه ناقصا) أي لوجوب هذا الفعل ووجوبه لصيانة المؤذي
 عن البطالان ليس غير والصون عن البطالان يحصل مع التقصير كذا في البحر (قوله وجوب القطع) أي في
 المسائل الثلاث كما تنفide عبارة البحر وقول الزبلي (قوله لا يصلح القطع مع الضيف) (قوله في كامل) هو الوقت الذي
 لا كراهة فيه (قوله عن البقية) يضم ليا الموحدة وكسرهما ما ينبغي فأموص فمناها في الأصل الشيء المبني أي
 المطلوب وهو هنا علم كآب هو مختصر القنية ذكره في البحر في باب شروط الصلاة حلي (قوله الصلاة فيها) أي في
 أوقات الكراهة ومثل الصلاة الدعاء والتسبيح كما في البحر (قوله وكأنه الخ) من كلام البحر (قوله فالأولى) ظاهره
 ثبوت كراهة التزجيم ويحالفه قوله سابقا أفضل فإن الفاضل لا كراهة فيه وربما شاعرا الكناية بكراهة التحريم
 (قوله قصد) احتزبه عما لو صلى آخر الليل فلما صلى ركعة طلع القمر فإن الأفضل انما هو الان وقوعه
 في التنازع بعد الفجر لا عن قصد ولا ينوي أن من سنة الفجر على الأصح حلي عن الهندية (قوله ولو تحية مسجد)
 أشار به إلى أنه لا فرق بين ما له سبب أو لا كما في البحر خلافا للشافعي فعنده يجوز أن يصلي في هذه الأوقات ما له
 سبب كالسنن الرواتب وقية المسجد أو السجود (قوله لا لعينه) وهو ما يجب بإيجاب العبد (قوله على فعله)
 أي فعل العبد والأولى اظهاره من الصلاة وذو يوقف على التذرع ركعتا الطواف على الطواف وسجدة التماسح
 على ترك الواجب الذي هو من جهته (قوله كندور) ظاهره ما إذا قبهدهم ساء ويحتر (قوله وسجد في سهر)
 الذي ذكره هو فيما سبق أن كراهة سجود السهو إنما هي في الأوقات الثلاثة فلو سها في صلاة الصبح أو العصر
 قبل الطلوع والغروب سجده قائل (قوله والذي شرع فيه الخ) في هذا رد على صاحب البحر حيث قال أنه
 بقضائه فيها لا يسهل من ذمته (قوله ولو سنة الفجر) أي على قول من قال أنه إذا أقيم الفجر وخاف فوت
 الفرض يشرع في السنة ثم يقطعها ويقضيها قبل الطلوع وهو مردود له كراهة قضاء النفل الذي أفسده
 في هذا الوقت على أن الأمر بالشروع للقطع فيج شرعا كذا في البحر (قوله بعد صلاة فجر) الكراهة في هذا
 وما بعده حتى يفرض لصبر الوقت كالمشقة قول به لا معنى في الوقت بحر (قوله ولو الجمعة بعرفة) نص
 عليه في المراجيع معزي إلى المجتبى وفي القنية معزي إلى محمد الدين التبرجاني فقول صاحب البحر عن شرح الحنية
 لم أقف عليه عجيب نهر (قوله لا يكره قضاء فاتة) أي إلى قبيل التغير كما في القهستاني (قوله ولو وتر) لأنه
 واجب على قوله وأما على قوله ما فهو سنة فينبغي أن لا يقضى بعد الفجر لكن في القنية التورية في بعد
 الفجر بالإجماع بخلاف سائر السنن ولا ينبغي ما فيه كذا في البحر ولا وجه للتطير فانها وإن قال بسنيته لكن
 يقولان أنه لا يصح من تعود نظر القول الامام فلا مانع من قولها ما بقضائه ذلك وفي إطلاق الوجوب على الوتر
 جرى على إحدى الروايات والمعتقد أنه فرض على وربما وقع نحو هذه العبارات الواقف عليه في ليس
 (قوله ولا سجدة تلاوة) لأنها ليست بفعل لأن التنفل بالسجدة غير مشروع فيكون واجبا بإيجاب تعالى
 وإن كانت التلاوة فصله تجمع المسائل فله وجوب الزكاة بالشرع بحر (قوله لشغل الوقت به) أي
 بالفجر أي بصلاته في العبادة استخدام ولاجل هذه العلة قال في المجتبى يخفف القراءة في ركعة في الفجر
 فقد كان عليه الصلاة والسلام يقرأ في الأولى بالكافرون وفي الثانية بالإخلاص (قوله بلا تعيين) بناء على
 الرابع أنه لا يشترط التعيين في السنن والمستحبات بل يكفي لهائية مطلق صلاة (قوله وقبل صلاة المغرب) أي
 بعد الغروب (قوله لكراهة تأخيرها) الأولى تأنيث الضمير لأنه يعود إلى الصلاة (قوله لا يسيرا) الركعتان
 لا تزيد على اليسير إذا تجوز فيهما وفي صحيح البخاري أنه صلى الله عليه وسلم قال صلوا قبل المغرب ركعتين وهو
 أحسن من مائة صلاة صاحب التهر لا يظهر لوجود الدليل إلا تحريمهما المروي في الصحيح فيصلي كلام ابن ٤ والممنوع

فلو وجب تأخيرها لم يكره فعلهما أي تهرنا
 وفي الصفقة الأفضل أن لا تؤخر الجنائز
 (ومع) مع الكراهة (تطوع بدأ بها) تطوع بدأ به
 إذا فيها) وقد نذر فيها) تطوع بدأ به
 فيها فأفسده) لوجوبه ناقصا) تطوع بدأ به
 وجوب القطع والقضاء في كامل كما في البحر
 وفيه عن البقية الصلاة فيها على النية صلى
 الله عليه وسلم أفضل من قراءة القرآن وكأنه
 لأنهم من أركان الصلاة فالأولى ترك ما كان
 كراهة (وكره قيل) قصد أول تحية مسجد
 (وكل ما كان واجبا) لا لعينه بل (أفسده)
 وهو ما يتوقف وجوبه على فعله (كندور)
 وركعتي طواف (وسجد في سهر) (نما أقسده)
 فيه) في وقت مستحب أو مكره (نما أقسده)
 ولو سنة الفجر) بعد صلاة فجر (لا يكره) قضاء فاتة)
 ولو الجمعة بعرفة (لا يكره) قضاء فاتة)
 وكذا الحكم من كراهة نفل وواجب بخبره
 لا فرض وواجب لعينه (بعد طلوع فجر سوي)
 سنه) لشغل الوقت به تقديره احتج لو فوي
 تطوعا) كان سنة الفجر بلا تعيين (وقيل)
 صلاة (مغرب) لكراهة تأخيرها لا يسيرا

على عدم الاطلاع (فيه) يجوز قضاء الفاتحة وصلاة الجنازة ومجدة التلاوة في هذا الوقت من غير كراهة
ويبدأ صلاة المغرب ثم صلاة الجنازة ثم بالسنة ولعله لبيان الافضلية وفي شرح التوبة القنوي على تأخير صلاة
الجنازة من سنة الجمعة فعل هذا أخر من سنة المغرب لأنها **كجهر** (قوله الخطبة) قبل الخطبة بعدها
سواء أملك الخطيب عنها أم لا **جهر** (قوله وسجي) أي في باب العبدن وهي خطبة الجمعة وفطر وأضحي
وثلاث خطب الحج وختم ونكاح واستسقاء وكسوف وفي كلامه نظرم من وجوه الاقول أن قوله خروج امام من
الحجرة لا يشاسب خطبة النكاح وخطبة ختم القرآن الثاني أن قوله الى تمام الصلاة لا يشاسب الاخطبة بالجمعة
وعرفه ان صلاة بعده غيرها ما الثالث أن خطبة **الكسوف** مذهب الشافعي رضي الله تعالى عنه وخطبة
الاستسقاء مذهب الصائين وعند الامام هي ثمانية فقط الرابع أنه يقتضي كراهة التنفل في هاتين الخطبتين
عند الامام مع أنها غير مشروعتين عنده وهذا الوجه لازم لما قبله **حلي** بتأويل زيادة ويمكن أن الامام يقول
بال**كراهة** لمرعاة الخلاف وقد تبع الشارح في ذلك صاحب البحر وفيه خطبة النكاح مندوبة وفي الجنتي
الاستسقاء لسائرهما واجب قاله أبو السعود (قوله وقيدها) أي قيد الفاتحة التي لا تكرر حال الخطبة (قوله
بواجبة الترتيب) أي بالازمة الترتيب (قوله وبه) أي بتفديد المصنف المذكور (قوله بين كلامي النهاية) أي
صاحب النهاية والصدور صدر الشريعة فان صدر الشريعة يقول بتركه الفاتحة وصاحب النهاية يقول لا تكرر
حلي عن المنع (قوله وكذا يكره تطوع عند إقامة الحج) أي ابتداءه أما إذا أقيمت في أثناءه فان كانت سنة أتمها
وان كانت نفلا اقتصر على شفع منها (قوله أي إقامة امام مذهبه) مفهومه أنه اذا أقام مخالفا لا يكره التطوع
مطلقا سواء علم أنه راى مذهبه أو علم العدم أو شك والمذكور في الجهر أنه اذا علم المراعاة لا يكره الاقتداء وهذا
يستلزم كراهة التنفل احرار الفضيلة الجماعة التي هي سنة أو واجب اللهم الآن يقال انه لما راعى صار حكمه
حكم امام مذهبه **حلي** ويستفاد مما هنا أن صلاة الدافعة في حال جماعة المخالف غير المراسي أو قعوده من غير
صلاة أو صلواته بجماعة أخرى لا يكره وفي بعض رسائل صاحب البحر ما يفيد كراهة الصورتين الاولين (قوله
فلا صلاة الا المكتوبة) أي التي أقيم لها ويستثنى من عمومها الفاتحة واجبة الترتيب فانها تصلي مع الإقامة (قوله
الاستسقاء) أي فانها انقام مع المكتوبة لقوتها بخلاف سنة الطهر فليس لها من الفضل ما لها (قوله جماعة) أي
أي المكتوبة (قوله ولو بادر بالتشهدا) منى في هذا على ما عتقده المصنف والشرع لا يبيحها لكن
ضعفه في الهر واختار ظاهر المذهب من أنه لا يصلي السنة الا اذا علم أنه يدرك ركعة وسبأ في أدراك الفريضة
حلي (قوله فان خاف تركها أصلا) أي ولا يقضيها قبل الطلوع ولا بعده على المعقل لانها لا تقضى الا مع
الفرض اذا فات وقضى قبل زوال يومها **حلي** (قوله وما ذكر من الجبل) أي لقضائهم من أنه يشرع فيها فاقطعها
ليقضها قبل الطلوع أو يشرع فيها ثم يشرع في الفرض من غير قطعها ثم يقضيها قبل الطلوع **حلي** (قوله
مردود) من وجهين الاول أن الامر بالشروع للقطع قبيح شرعا وفي كل من الحيتين قطع الثاني أن فيه فصل
الواجب للغير وفي وقت الغبر وأنه مكروه كما تقدم **حلي** (قوله وكذا يكره غير المكتوبة) أي الوتية قال للعهده
فدخل في ذلك النافلة ولو سنة والواجب والفاتحة وبهذا اندفع ما يقال أن الفاتحة مكتوبة ومقتضى كلامه
عدم كراهتها عند ضيق الوقت مع أن **الكراهة** ثابتة لسقوط الترتيب بضيق الوقت أفاده **الحلي** (قوله عند
ضيق الوقت) أي فيه للعهده أي الوقت المستحب لأن الترتيب يسقط بضيق الوقت المستحب ولو قال وكذا يكره
غير الوتية عند ضيق الوقت المستحب لكان أولى **حلي** (قوله مطلقا) سواء كان في المسجد أو في البيت بقرينة
التفصيل في مقابله (قوله في الاصح) رذ على من يقول لا يكره في البيت مطلقا سواء كان قبلها أو بعدها وعلى
من يقول لا يكره بعدها مطلقا سواء كان في المسجد أو في البيت **حلي** (قوله صلاتي الجمع بعرفة) أي جمع
العصر مع الظهر في وقت الظهر (قوله ومزدلفة) أي جمع صلاتي المغرب والعشاء في وقت العشاء ما زلدفعة
(قوله وكذا بعدهما) ضمير الثانية راجع الى صلاتي الجمع الكائن بمزدلفة لا بمزدلفة أيضا وان أوهمه كلامه
لعدم **كراهة** التنفل بعد صلاتي الجمع بمزدلفة وبذلك على أن هذا مراده قوله كما مر فان الذي مر ترديد ما هو قوله
ولو اجموعة بعرفة ولو قدم قوله وكذا بعدهما كما مر على قوله ومزدلفة لمسلم من الاجام ولو أسقطه من الدين
لمن التكرار أيضا **حلي** (قوله ناقت نفسه اليه) أي اشتاقت **حلي** عن القاموس وأخذ بطريق المفهوم

(ومستخرج امام) من الجهر أو قيامه
للسعودان لم يكن له جهر (الخطبة) وتأويله
أنها عشر (الى تمام صلواته بخلاف فاتحة)
فانها لا تكرر وقيدها المصنف في الجمعة
بواجبة الترتيب والافيه **كجهر** وبه يحصل
التوفيق بين كلامي النهاية والصدور (وكذا
يكره تطوع عند إقامة صلاة مكتوبة) أي
إقامة امام مذهبه لحديث اذا أقيمت **الصلوة**
فلا صلاة الا المكتوبة (الاستسقاء) فان خاف
قوت جماعة ولو بادر بالتشهدا فان خاف
تركها أصلا وما ذكر من الجبل لمرردود
وكذا يكره غير المكتوبة عند ضيق الوقت
وقبل صلاة العبدن مطلقا وبعدها بمسجد
لا يبيت في الاصح (وبين صلاتي الجمع بعرفة
ومزدلفة) وكذا بعدهما كما مر (ومستد
مدافعة الاضيقين) أو أحدهما أو الجمع
(ووقت حضور طعام ناقت نفسه اليه)

أبنا إذا لم ننتهي إلى انتفاء الكراهة وهو ظاهر (قوله وكل ما يشغل باله) عن أفعالها بفتح الفين المجبة والبال
 القلب وذلك لأنه يكون سببا في نسيان البعض أو زيادته (قوله ويحتمل) الواو بمعنى أو وعن الخشوع الغالب وهو
 فرض عند أهل الله تعالى وورد في الحديث أن الإنسان ليس له من صلاته إلا بقدر ما استحضرت فيه فتارة يكون
 له عشرها أو أقل أو أكثر واعلم أن عطف ما يشغل البال على المدافعة وحضور الطعام من عطف العام
 على الخاص كما أشار إليه الشارح حيث قدر وكذا كل والا حسن في التركيب أن يقول بعد قوله ومن دلفة وعند
 ما يشغل باله كبول ونحوه ثم يذكر ما ذكره لأن ذكر الحمل وبعده المفصل أو وقع في النفس أفاد بعضه الحلبي (قوله
 هذه نيف وثلاثون) النيف بفتح النون وكسر التحتية مشددة وقد خفف وفي آخره فاء ما زاد على المقدالي
 أن يبلغ المقد الثاني كما في القاموس والمراد هنا ثلاثة وثلاثون على ما يظن وهي الشروق والاستواء
 والغروب وبعد صلاة فجر وبعد صلاة عصر وقبل صلاة فجر وقبل صلاة مغرب على ما فيه وعند الخطيب العشر
 على ما فيه وعند إقامة مكتوبة وعند سبق وقتها وقبل صلاة عيد فطر وبعد ما في مسجد وقبل صلاة عيد
 أضحي وبعد ما في مسجد وبين جمع التقديم وبين جمع التأخير وعند مدافعة بول وعند مدافعة غائط وعند
 مدافعة كل منهما وعند مدافعة ريح ووقت حضور طام تاقته إليه وعند كل ما يشغل البال
 وما بعد نصف الليل لأداء العشاء وتأخير المغرب إلى اشتباك النجوم ولو اعتبر ما بعد صلاة عرفة ومقابل
 الاوقات المستحبة للساعات كقابل الاسفار في الصبح ومقابل الابراء في ظهر الصيف تزيد على ذلك أفاده
 الحلبي (تنبيه) الكراهة في الاوقات الثلاثة التي هي الطلوع والاستراة والغروب أي في الوقت وهذا أثر
 في الفرض والفضل وفي البوائق لمعنى في غير الوقت ولهذا أثر في النوافل دون القرائن أفاده أبو السعود (قوله
 كفوق كعبه) وذلك لأن فيه ترك تعظيمها المأمورية وما يكره الصلاة فيه السوق كما في أبي السعد ودود أطلق
 الشارح الكراهة في كل المذكورات ومقتضاه التحريم ولكنه لا يظهر في بعضها (قوله وفي طريق) لأنه يوقع
 نفسه أو المار بين يديه في اثم المروءين يدي المصلي انتهى عنه في الحديث (قوله ومنزلة) بفتح الميم وسكون الزاي
 وفتح الباء وضهما ما يأتي فيه الزيل حلبي عن القاموس وذلك لأنه مستند شرعا وطبيعا (قوله ومجزرة)
 مكان الجزر رأى النحر حلبي عن القاموس (قوله ومقبرة) مثل الباء حلبي عن القاموس وذلك لأن تراب
 المقابر قد يسبب ما يصبه من مائعات الموت ويكثر قلبه بجملة أسفله أعلاه ولأن فيه التوجه إلى القبر غالباً
 والصلاة إليه مكروهة (قوله وحمام) أي داخله لعدم التصامى فيه عن التماسه فلو أخاض ماء على الموضع
 الذي يصلي فيه انتفت الكراهة أولكونه محل الشياطين فيكره مطلقا وقد نأبداً أخله لأنه لو كان يصلي خارجه
 في موضع نزع الثياب فلا كراهة أفاده الشربلائي (قوله وبطن واد) أي ما انخفض من الأرض فإن الغالب
 احتواؤه على نجاسة يجعلها إليه السبل أو تلقى فيه (قوله ومعاطن ابل) جمع معطن وهو وطن الابل ومبركها
 حول الحوض كما تنفذه عبارة القاموس وظاهر ذلك ولو كان بشئ يصلي عليه لكان مستنداً فلا يلبق
 بالعبادة (قوله وغنم وبقرة) أي تكره الصلاة في معاطن ما وهو ما حول الماء الذي يردانه ويقال في الغنم مريض
 (قوله ومرباط دواب) يم الابل والبقرة والغنم وعطفه على ما قبله مغاير فإن المعاطن لا يربط فيها غالباً وإنما كره
 ذلك خوفاً أصابته من بولها ووجعها أو أذيتها بفتح رجلها أو كدم بضمها (قوله واصطبل) موضع الخيل
 وعطفه على ما قبله من عطف الخاص (قوله وطاحون) هي أول الكراهة من المعاطن لكثرة روث الدواب
 وبولها فيها (قوله وسطوحها) أي هذه الأربعة لخروج الرائحة الكريهة على المصلي والذي يظهر في هذا كراهة
 التنزيه (قوله ومسيل واد) يفتح عنه قوله وبطن واد لأن المسيل يكون في بطن الوادي غالباً (قوله أو للغدير)
 لا حاجة إليه بعد قوله أو مغسوبة إذا الغصب يستلزمه اللهم إلا أن يكون المراد الصلاة بغير الاذن وإن كان
 غير غاصب أفاده أبو السعود (قوله أو مزروعة أو مكروبة) أي محروقة ومفهومة أنه عند انتفاء ذلك لا يكره إذا
 لم تكن مغسوبة (قوله وصحراء) مثاها المسجد الكبير والصغير والمزلة عند ظن مروء احد (قوله بلاسترة لمار)
 أي نستر المار عن المصلي بالقدرا المطلوب شرعا (قوله ويكره أروم قبل العشاء) محمول على ما إذا لم يبق بالاتباع
 لها كما في الصريف ففوت وقتها أو جاعت فاه الطماوى (قوله والكلام المباح بعدها) أي غير المحتاج إليه أما
 المحتاج إليه فلا يلزم منه كراهة كقراءة القرآن والذكر وحكايات الصالحين ومذاكرة العقه والحديث مع الضيف

(و) كذا قل (ما يشغل باله عن أفعالها)
 ويحل بفتحها (كأنما كان في نيف
 وثلاثون وقتاً وكذا كره في أما كن كدق
 كعبه وفي طريق ومنزلة ومجزرة ومقبرة
 ومقتسل وحمام وبطن واد ومعاطن ابل
 ومسيل واد وأرض مغسوبة أو للغدير
 من روعة أو مكروبة وصحراء بلاسترة لمار
 ويكره النوم قبل العشاء والكلام المباح
 بعدها

بحر (قوله وبعد طلوع الفجر الى أدائه) وبعد جازة الكلام وهل تبطل السنة بالكلام المعقد لا وانما يقتض
توابعها كما يأتي (قوله الى ارتضاءها) لعل المراد به أنه يكره الى وقت قبل فيه النفاضة (قوله وما رواه) مما يقتض
جواز الجمع بين صلاتين بهذين فقرته (قوله يحول على الجمع فعلا) بأن آخر الاولى وبجمل الثانية وما روى
بصريح خروج الوقت يجعل على قرب الخروج على حد قوله تعالى فإذا بلغن أجلهن فأسسوهن أي قارب
بلوغ الاجل أبو السعود من الزيلعي وفيه هم من هذا الحل أنه إذا أخر المغرب في السفر الى آخر وقتها لا كراهة
فيه وقد أشرنا اليه فيما سبق (قوله فارجع الخ) تفصيل لما أجعل في قول المصنف ولا جمع المصدق بالفساد
أو الطرفة فقط (قوله الاحتياج) استثناء من قوله ولا جمع (قوله بعرفة) بشرط الاحرام والامام الاعظم أو نائبه
والجماعة بالصلاة ولا يشترط كل ذلك في جمع مزدلفة (قوله ولا بأس بالتقليد عند الضرورة) ظاهره أنه عند
عدمها لا يجوز وهو أحد قوانين المذهب واختار جواز ولو من غير ضرورة ولو بعد الوقوع والتزول كما
قدمناه في الغيبة وقد أفردت مسألة التليد برسائل عديدة على كل من القولين (قوله لكن بشرط أن يلزم
الخ) الذي يوجب مجوز الجمع أن يقدم الاولى ونية الجمع قبل الفراغ من الاولى وعدم الفصل بينهما بما بعد فاصلا
عرا ولا يشترط عنده في جمع التأخير سوى نية الجمع قبل خروج وقت الاولى والاضطرار في جمع التقديم للتنازل
والتأخير للسائر أبو السعود عن التهر

(باب الاذان)

هو بالقصر صدر اذن أي أعلم وقيل اسم مصدر وأما اذن بالتشديد فصدوره التأذين نهر (قوله اعلام مخصوص)
أي بالسلامة وقد يطلق على نفس الاضطرار المخصوصة نهر (قوله ليم القاتلة) أي ليم الاذان اذان القاتلة
حلي (قوله وبين يدي الخطيب) أي وليم الاذان الاذان الذي بين يدي الخطيب فان العلم بالوقت سابق
فيه وفيما قبله (قوله على وجه مخصوص) لعل المراد به كونه بصوت مسموع على مكان عال وأن يتدلى فيه (قوله
بالنفاضة كذلك أي مخصوصة) أي معينة مرتبة (قوله اذان جبريل) أي بيت المقدس (قوله واقامته) أي جبريل
وذلك سبب للاقامة لا للاذان (قوله حين امامته) باللائكة وأرواح المؤمنين بحر والتحقق أنه أم الانبياء وهم
بأجسامهم وأرواحهم (قوله ثم روي بعد الله بن زيد) فان قلت لماذا اوقف النبي عليه الصلاة والسلام
في علامته للصلاة بعد سبق جبريل بالاذان قلت طعن عليه الصلاة والسلام أن اذانه تلك الليلة من خصوصيتها
حلي ثم ثبت الاذان بربوبية بعد الله وانما ثبت بالوحي لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له من
سبقك بها الوحي نهر (قوله اذان الملك النازل) ومعه ناقوس فقال أتبعه فقال له الملك وماذا تصنع به فقال
فضرب به عند صلاتنا وقد بات عبد الله مهمتها بأمر علامته اه بعد تردد الصحابة فيها فن قال فجعل العلامة
الناقوس ومنهم من يقول البوق أو الدف أو النار فلم يعجب النبي صلى الله عليه وسلم شيء من ذلك فقال الملك
أولا ذلك على ما هو خير منه قلت بل فاستقبل القبلة فاعلموا أن الاذان ثم مكث زمنا وأعاد الاقفاط بزيادة
قد قامت الصلاة قال عبد الله فضمت بعد الاتباه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبرته بذلك فقال بربوبية
حق ألقها على بلال فانه أمدى منك صوتا فليتها عليه فقام على أعلى سطح في المدينة فجعل يؤذن اه ودليه
قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة بحر (قوله وسببه بقائه) فغير محمول عن المضاف
اليه أي سبب بقائه واستقراره (قوله للرجال) فلا يطلب من النساء والصبيان (قوله في مكان عال) كالمسرة
وأقول من أحد نهامة بن محمد الصغاني كما في سيرة الحلبي وسكان أمراء على مصر من طرف معاوية اه
أبو السعود (قوله هي كالواجب) بل أطلق عليها بعضهم الوجوب وهذا حال محمد لو اجتمع أهل بلد على تركه
فالتنازل عليه وعند أبي يوسف يجبون ويضربون لما يلزم على تركه من خفض اعلام الدين وهو سنة كفاية
بمعنى أن الواحد يكتفى عن أهل بلد لاعتن البلاد كلها لعدم حصول الاظهار به بحر وهل يكفي الواحد في البلد
ولو لم يزل اذانه بجميع نواحي البلد أولا بد من الاضطرار وهل يشترط في سقوطه اذان مكلف أم يكفي اذان الصبي
احصه اذانه يتر (قوله للفرائض) دخلت الجمعة حلي وأراد بها المؤذنين في المساجد فلا يسن لها إذا أذنت
في البيوت لانه لا يكره تركه المصل في بيته وكذا المصل في المسجد بعد صلاة الجمعة (قوله في وقتها) التقييده
لا يظهر بالنظر لقوله ولو فضاء فالأولى حذفه ليم أوفى بمعنى بعد ويحتمل أن الوقت بمعنى الفصل ووقت القاتلة

وبعد طلوع الفجر الى أدائه ثم لا بأس بشبه
طائفة وقيل يكره الى طلوع ذكاه وقيل
الى ارتضاءه انبئ (ولا جمع بين فرضين
في وقت بعذر) نهر ومطر فلا قال الشافعي
وما رواه محمول على الجمع فعلا لا وقتا فان
جمع قد لو قدم المرض على وقته (وحرم
لو عكس) أي أخره عنه وإن صح بطريق
القضاء (الاحتياج بعرفة ومزدلفة) كما سيجي
ولا بأس بالتليد عند الضرورة كما
يشترط أن يلزم جميع ما يوجب ذلك
الامام لما قدمنا أن الحكم الملقى باطل
بالاجماع والله أعلم
(باب الاذان)
(هو) لغة الاعلام وشراعا اعلام مخصوص
لم يقل بدخول الوقت ليم القاتلة وبين يدي
الخطيب (على وجه مخصوص) بانفاضة
كذلك أي مخصوصة (سببه ابتداء اذان
جبريل) ليله الاسراء واقامته حين امامته
عليه الصلاة والسلام ثم روي بعد الله بن زيد
اذان الملك النازل من السماء في السنة
الاولى من الهجرة وهي جبريل قبل وقيل
(و) سببه (بقائه دخول الوقت وهو سنة)
للرجال في مكان عال (مؤكدة) هي
كالواجب في ملوك الانتم (الفرائض) الخمس
(في وقتها ولو قضاء)

وقت شأنا (قوله حتى يرد به) بالبناء للجهول والاولى حتى يعطى حكمها تقديمها وتأخيرها لم الاسفار
والعصر والعشاء (قوله كعبه) ادخلت الكاف والوزن والمنازلة والكسوف والاستسقاء والتراويح والسفن
الرواتب بجر والاولى حذف الارتفاع والاعاءة والاعاءة (قوله فيعاد) تفريغ على قوله
في وقتها (قوله وقع بعنه) واولى كاه (قوله كالا فامة) أي اذا وقعت قبل الوقت فانها اعادة انما كان في ابن
ملك ولو حضر الامام بعد الاقامة بساعة وصلى سنة الفجر لا يقب اعادتها وهو صريح في أنه اذا لم يصل
على العمور لا تبطل اقامته منع (قوله خلا فاللشاني) هذا راجع الى الاذان فقط فان ايا يوسف يجوز الاذان قبل
الفجر بعد نصف الليل سبقي (قوله بتريسم تكبير) أي بصوتين كل تكبيرتين صوت لا بأربع (قوله وبفتح راء
أكبر) يحويل قصة الهمة وزايلها للخص من الساكن وفي المضمرات أنه بالخيار ان شاء ذكره برفع أو بالجرم
وان كرا التكبير مرارا أي في فصوص حرق فالاسم المكرم مرفوع في كل مرة وأكبر فيعاده المرة الأخيرة
ان شاء رفعه أو بجرمه اه أبو السعود (قوله والعواتم بضمها) قد علمت عن المضمرات جواز الضم فلا وجه
لما ذكره صاحب الروضة (قوله الطلبة) بكسر اللام ما طلبته والطلبة بالضم السفرة البعيدة فاموس والمراد
هنا علم الكتاب والسموع فيه الضم الاول (قوله أي مقطوع المذ) فالمراد بالجرم معنى الغوى (قوله فلا يقول
الله) بالمذ أي ولا أكبر كذلك ولا يعتد بالباء (قوله لانه استفهام) وان قصد حقيقة كسر (قوله وأنه لمن شري)
فيكون الاذان به مكروها (قوله أو مقطوع حركة الآخر) وادان كذلك فالحديث صحيح فلا دليل فيه
لصاحب الروضة وقوله حركة الآخر أي في كل حل التكبير وهي ست في الاذان غاية الامر ان راء أكبر الاولى
والثالثة والخامسة بحركة بالفتح لا لتقاء الساكنين حيث لم يفت عليها وما سبق ساكن للوقت سبقي قلت أما
الساكن للوقت فلا كلام فيه وغيره يجوز فيه الوجهان كما تقدم عن المضمرات وقول الحلبي أي في كل جيل
التكبير غير امتياد وامتياذ راء الأخير الموقوف عليه في كل جلة (قوله ولا ترجيع) هو أن يخفض صوته
لأنهم اذ ين ثم يرجع فيرفع صوته وما ثبت من الترجيع كان باذنه عليه الصلاة والسلام لتعليم الجواز وذلك
لأن المقصود منه الاعلام وهو لا يحصل بالاختفاء بجر (قوله فانه مكرر) أي تفرعها على الطاهر رتبة على
صاحب البحر حيث قال والظاهر أنه مباح عند باليس بسنة فان نص صاحب المتن واقعه في بالكره
مقدم على الاستظهار فأفاده الحلبي (قوله ولا حل فيه) اللس اخراج الحرف عما يجوز له في الاداء من
نقص من الحروف أو من كفياتها وهي الحركات والسكان أو زيادة شيء فيه ويطلق على الخطأ في الاعراب
وصحح زيلبي بكرهته بجر (قوله أي تغوي) يجوز نسيه ورفعها لكن المتعين هنا الثاني لعدم ربه بالالف
هذا وجه اتباع محل لامع اجها ويرد عليه أن المنقوص المجزئ من ال حذف باؤه في الرسم كالوقوف اذا كان
مرورا أو مجرورا حلبي قلت قوله لكن المتعين هنا الثاني فيه نظر فانه ما يمنع أن يكون تفسير اللفظ لحن
والفسح على طبق الفسق البناء على الفتح فلا مسطرة على لفظ تغوي تقدير (قوله كالغنى بالقرآن) فانه
لا يصلح قرآن ولا سماعيل أولى بجر (قوله ولا تغير) أي والتغني بالثلاثة يحسن فان تغني الصوت مطلوب
ولا ملازمة بين تحسين الصوت والتغير بجر (قوله وقيل لا بأس به) فأنه الخلو في قال في البحر وقيد أي حرمة
الحن الخلو في ما هو ذكره فلا بأس بأدخال المذ في الحيلتين وتغيره بلا بأس يدل على أن الاولى تركه ذمها (قوله
بسكتة) الباء لتصور الترسل وهذا التفسير هو المشهور وقسرا ترسل في القوائد باطالة كلمات الاذان
والله ورضه أفاده الشيخ زين (قوله ويكره تركه) لا امر النبي صلى الله عليه وسلم به ولا المقصود منه الاعلام
والترسل به البين بجر (قوله وتندب اعادته) قال في الظهيرية ولو جعل الاذان اقامة بعيد الاذان (قوله وكذا
فيها) أي في الاقامة (قوله مطلقا) كان المحل متسعا ولا بدليل ما بعد (قوله عينا ويسارا) وذلك لفعل بلال
ذلك فيه بجر (قوله فقط) فلا يقول وراءه بما ولا يفعلها أمامه لحصول الاعلام في الجلة بتغيرهما من كلمات
الاذان بجر (قوله لتلاية دبر القلبة) تعطيل لقوله فقط أي اتع عن الالتفات خلفا لانه يلزم منه استدبار القلبة
لعل بلال بجهة الامام وقد ذكره صاحب البحر بقوله لحصول الاعلام في الجلة بتغيرهما من كلمات الاذان كما مر
قوله بصلاة وفلاح) ان وتندر مرتب يعني أنه يلتفت عينا بالصلاة وشمالا بالفلاح وهو الصحيح (قوله ولو وحده)
ولا يحل المنفرد بشي من سنه بجر وأشار به الى رد قول الخلو في أنه لا يلتفت لعدم الحاجة اليه والجواب

لانه سنة للصلاة حتى يرد به لا الوقت (لا
يسن (فجرها) كعبه (فيعاد اذان وقع)
بعنه (قوله) كالا فامة خلا فاللشاني في الفجر
(تريسم تكبير في اذنه) وعن الثاني تثبت
وبفتح راء أكبر والعواتم بضمها روضة لكن
في الطلبة أي في قوله فانه السلام الاذان
جزم أي مقطوع المذ فلا يقول الله لانه
استفهام وأنه لمن شري أو مقطوع حركة
الاخر للوقوف فلا يقف بالرفع فانه لمن تقوى
قواى السريفة من الباب السادس
والثلاثين (ولا ترجيع) فانه يكره ملتي (ولا
لحن فيه) أي تغني بغير كلامه فانه لا يعمل فعله
وسامه كالغنى بالقرآن ولا تغير حسن وقيل
لا بأس به في الحيلتين (ويترسل فيه) بسكتة
بين كل كلمتين ويكره تركه وتندب اعادته
(وبلغت فيه) وكذا فيهما اسطفا وقيل ان
الحل منه (عينا ويسارا) فقط لا يستدبر
القبة (بصلاة وفلاح) ولو وحده أو ولو

ما أشرف إليه الشارح بقوله لانه سنة الاذان مطلقا (قوله مطلقا) للمنفرد وغيره والموالد وغيره (قوله ويستقبل الخ) مقبيل لقوله يلتفت والمعنى أنه ان تم الاعلام بتحويل وجهه مع ثبات قدميه يقتصر عليه والابتداء في المنارة كما أفاده صاحب البحر (قوله لومسعة) قيد في سندبراه حلي (قوله وتخرج رأسه منها) لاعلام الناس (قوله ندبا) بقرينة قوله عليه الصلاة والسلام ما أحسن هذا بحر (قوله الصلاة خير من النوم) انما كان النوم مشاركا للصلاة في الطهيرة لانه قد يكون عبادة كما اذا كان وسيلة الى تحصيل طاعة أو تركه محبة أولان النوم راحة في الدنيا والصلاة راحة في الآخرة وراحة الآخرة أفضل وكونه بعد الفلاح هو المتقدم وقبل بعد تمامه وهو اختيار الفضلي (قوله لانه وقت نوم) وغفلة أى نقص بزيادة اعلام دون العشاء فان النوم لها مكروه ونادر (قوله ويجعل ندبا) انما ندب لانه به يكون الصوت أرفع وذلك مندوب (قوله فاذانه به أحسن) لوجه التفرغ (قوله وبدونه حسن) قال في البحر فان قيل ترك السنة كيف يكون حسنا قلنا ان الاذان معه أحسن فاذا تركه بقى الاذان حسنا فالحسن واجب الى الاذان ولو وضع الاصابع فائدة هي أنه ربما يكون بانسان سمع لا يسمع الصوت أو يكون بعد اقبستدل بوضع اصبعه على أذانه (قوله فيما مر) قيد به لتلايد عليه أن ترك الإقامة يكره في حق المسافر دون الاذان وأن المرأة تقسم ولا تؤذن وأن الاذان أكدر في السنة منها وأراد بما مر أحكام الاذان العشرة المذكورة في المتن وهي أنه سنة للفرائض وأنه بعد ان تقدم على الوقت وأنه يبدأ بأربع تكبيرات وعدم الترجيع وعدم التحن والترسل والائات والاستدارة وزيادة الصلاة خير من النوم في أذان الفجر وجعل أصبعيه في أذنيه ثم استغنى من هذه العشرة ثلاثة أحكام لا تكون في الإقامة فأبدل الترسل بالحدود والصلاة خير من النوم بقدمت الصلاة وذكر أنه لا يضيع أصبعيه في أذنيه فثبتت الأحكام السبعة مشتركة ويرد عليه الاستدارة في المنارة فانها لا تكون في الإقامة فكان عليه أن يتعزض لتفها حلي (قوله لكن هي أى الإقامة) قال الحلي انظر هل هي أفضل أو الامامة اه وقد يقال انها أفضل من الامامة وذلك لانه قد جرى الخلاف في أفضلية الاذان على الامامة فقيل ان الامامة أفضل منه والامامة أفضل من الاذان اتفاقا فتكون أفضل من الامامة أما على القول بأن الاذان أفضل من الامامة فظاهر وأما على مقابله فلا أنه لا يجري في الإقامة لكونها أفضل من الاذان فليس كل ما جرى على الاذان يجري عليها (قوله وكذا الامامة أفضل منه) وجهه أن النبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء بعده كانوا أئمة ولم يكونوا مؤذنين وهم لا يختارون من الامور الا أفضلها وقبل الاذان أفضل لانهم دعاء من الله تعالى وأطول الناس اعناقا أى رجا وأتباعا ولا يلزمهم العرق (قوله ويجدد) من باب نصرته (قوله - يتبين) راجع الى قد قامت والى الفلاح (قوله هي فردى) أى الإقامة والاولى ذكره عند قوله وهي كالإتيان حلي (قوله ويستقبل الخ) أى في غير الصلاة والفلاح بحر (قوله ويكره تركه تنزيها) بحث صاحب البحر أخذه من قول صاحب المحيط الاحسن أن يستقبل (قوله أعاد ما قدم) أى في محله (قوله ولورد سلام) قد ورد فيه ولوى نفسه أو بدمه على الصبي ومن الكلام التخصيص لصوت بحر (قوله استأنفه) الا اذا كان يسير البحر عن الصلاة (قوله ويتوب) أى المؤذن ويكره من غيره ذكره الشيخ زين (قوله بين الاذان والامامة) بأن يكتم بعد الاذان قدر عشرين آية ثم يتوب ثم يكتم كذلك ثم يقيم بحر ولا يطهر في حق المغرب وقد سبق في الجوى ثم رأيت في النجاة ونحوها أن المغرب لا تنوب فيها ويجوز فهمه من المنصف بأن يرجع قوله الا في المغرب الى قوله يتوب ويجلس (قوله في الكل) أى كل الصلوات الجموع (قوله للكل) أى كل المطلقين غير تخصيص أمرا ومشتغل بأمر العامة كقاض كما قاله الامام أبو يوسف (قوله بما تمارفوه) ولوشى الخ فلو كان في البحر (قوله ويجلس) لوقته على التتوب لكان أولى لانه قبله غير (قوله ما يحضر) قال في القاموس من حضر كنصر وعلم حضورا وحضارة ضد غاب اه (قوله ما عا الوقت الندب) كالاسفار في الصبح والابرار في ظهر النصف (قوله قد وثلاث آيات قصار) أو ثلاث خطوات أو آية طويلة بحر والمالك واحد (قوله ويكره الوصل) أى بين الاذان والامامة لحديثنا جعل بين اذانك وقامتك قد ما يضرغ الا كل من أكل الخ (قوله فائدة الخ) هي من حسن الحضرة السبوطي وفي القول السديع السقاوى أن ابتداء حدوده في مذمة صلاح الدين الظفرين أيوب وبأمره غير (قوله فيها ما مر) لم يكن ذلك في زماننا وليس هو في عبارة السبوطي المنتهية

قول المتن لا وجه للتفريع لعله بالنظر الى قوله وبدونه حسن كما يعلم من بقية كلامه اه
لانه سنة الاذان مطلقا (ويستدرك في المنارة) لومسعة ويخرج رأسه منها (ويشول) ندبا (بعدة لاج اذان الفجر الصلاة خير من النوم) (تزين) لانه وقت نوم (ويجعل) ندبا (المرجبه في) (صباح) (أذنيه) فاذانه به أحسن (ويستدرك في) (صباح) (أذنيه) كالاذان (فيما مر) (لكن حسن) (والإقامة كالإقامة) (أفضل منه) (هي) (أى الإقامة وكذا الإقامة) (لأنها فتح) (ولا يضيع) (القيم) (أصبعيه في أذنيه) (يسرع أخفض) (ويجدر) (بضم الهمزة) (ويزيد فيها) (فلو ترسل لم يمدح في الاصح) (ويزيد قد قامت الصلاة بعد فلاحها مرتين) (وعند الثلاثة هي فردى) (ويستقبل) (غير الركب) (القبلة بها) (ويكره تركه تنزيها ولو قدم فيها مؤثرا أعاد ما قدم فقط) (ولا يتكلم فيها) (أصلا ولو رد سلام كان تكلم استأنفه) (ويتوب) (بين الاذان والامامة في الكل) (كل ما تعارفه) (ويجلس بينهما) (يقدر ما يحضر الملازمون مراعاة الوقت الندب) (الافى المغرب) (فيستكثرتا فاما قدر ثلاث آيات قصار ويكره الوصل اجاعاه فائدة التسليم بعد الاذان حدث في ربيع الاخر سنة سبعمائة واحدة وعثمان في عشاء ليلة الاثنين ثم يوم الجمعة ثم بعد عشرين في عشاء ليلة الاثنين ثم يوم المغرب ثم فيها مرتين وهو بدعة حسنة

جواز الاذكاره منه قبل شروعه في الخطبة فلا مانع من الاجابة (قوله انما يجيب اذان مسجده) أي بالمثل وهو
 متفرع على قول الخلاف كما أشار إليه الشارح سابقا في حل كلامه بقوله كتاباتي واعلم أنه لا ينبغي الاستحجال
 في الاجابة بل يجب كل جملة منه بجملة منه واذا سمع وهو يمشي الارلى أن يفت ساعة ويجيب كافي الفنية (قوله
 ماذا يجيب عليه) هل الاجابة بالقرل أو بالفعل ولا يصح تركه (قوله اجابة اذان مسجده) جواب
 السؤال الثاني وقوله بالفعل جواب الاول ولا وجه لما في البحر من الفتح (قوله ويجيب الاقامة) أي بالقول
 (قوله كالاذان) فيقول عند الجاهلين لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم (قوله وقيل) لا ينافي حكاية الاجماع
 على نذب الاجابة لحل الثاني على نفي الوجوب (قوله صل السنة) أي على انقيم السنة بعد اقامته سواء كانت
 سنة صحيح أو غيرهما (قوله وينبغي) أي يستحب (قوله ان طال الفصل) يتوضو غسل (قوله كاك كل) أي
 وشرب وغسله وان قل ويعز (قوله تعدد) لم يبين حكمه واظهاره أنه مندوب وفيه أن قيامه تهو للعبادة
 فلا مانع منه (قوله ما لم يكن شريرا) الظاهر أن الله يحب وجده ولو في غير الرئيس جاز لا انتظار (قوله
 أن يؤذن في مسجد من) الكراهة مقيدة بما اذا صلى في الاول كافي العبور بذكره أن يجهد نفسه ولا يؤذن
 في المسجد بل يكون على محل عال وينبغي أن يكون المؤذن مهيبا ويتفقد أحوال الناس وزير المصلين عن
 الجماعة (قوله مطلقا) ولو فاسقا والقوم كارهون بجر (قوله الأفضل كون الامام هو المؤذن) وكان أبو حنيفة
 رضي الله تعالى عنه كذلك (قوله أذن في) (قوله) وكان راكبا كافي تساوي الرمي

• (باب شروط الصلاة) •

الذي في أي شروط صحتها أما شرائط الوجوب فتبا التكليف وعدم العجز عنها والوقت (قوله شرط انعقاد) هو ما يشترط
 بالاعتبار في كلاً من ابتداء الصلاة واستمرارها إلى آخر الصلاة أو لاجلها (قوله كنية) يمكن أن يحذف منه حقيقة وإن لم يشتر
 الضمير إلى السبب في كونه حكمة (قوله وقت) في غير صلاة الصبح والجمعة والعدين وهو في غيرهما شرط دوام حل (قوله
 يجوز على أن لا يسقطه قوة وشروط دوام) هو ما يشترط من أول الصلاة إلى آخرها (قوله كطهارة) أعظم من طهارة
 (قوله بالاجتناب للعتق) (قوله وشروط بقاء) هو ما يوجد في اثباتها مستقرا ولو حكا (قوله وهو القراءة) هذه الترتيب في فعل
 لا يبقه الاثبات في الركعة كالقيام أو في الصلاة كالقعدة الأخيرة (قوله فانه ركع في نفسه شرط في غيره) فيه أنه حيث
 لا لا يملأه قدماً وجه لعدته شرطاً لأن حقيقة الركن والشروط متباينتان إذا تزا ما كان داخل الماهية والناسي
 وقيل في الحظر الشارح بها ولا يدفع الإيراد زيادة في نفسه لأنه لا معنى لتكون الشيء ركناً في نفسه فمثل اللهم الآن يقال
 ولم يجز أنما يسلم بالنظر في أنها ما لا ينظر في غيرها كركوع والسجود وفي شرط في صحتها ما يوجب فيه بأن كل ركن
 فليس كذلك فانه لو لم يوجد لفسد غيره فلا وجه لتفصيل القراءة وقال صاحب الدرر في صفه الصلاة ولم يذكر
 أنه قد شرط مع أتمام الاجزاء الماضية أيضاً لا يدخل لها في الجزء الصوري لأن الشرع لم يوجب لها ما لا يخصها
 تحقيقاً ليقين الفرضية كما عين لباقى الأركان اه قال العلامة فوح بل هي جزء مادي لا صوري مخصوص وقال قبل
 وبين أن الركن يتم الركن يتقسم إلى أصلي وذات وهو ما يسقط في بعض الصور من غير تحقق ضرورة وهو القراءة تسقط
 جهة حمالة الاقتداء عن المدونة في الركوع ولا يخلاف غيرها لا يسقط الا ضرورة فهذا أصري في أنها ركن مادي
 الاشارة إلى اقتصر بعضهم بشرط البقاء على الترتيب وذكر الضمير نظر إلى الظاهر (قوله لوجوده) أي القراءة وذكر ما عتبار
 في حقه قطعاً وهو له لكونه شرطاً وبعما يخدمه أنه شرط دوام (قوله لم يجز اختلاف الأمتي) ولو في التشهد
 من وجود الشرط فيه فان قلت ان هذا الشرط مفقود في المأموم قلت هو موجود حكا لان قراءة الامام
 من النظر بعد (قوله ثم الشرط) مفرد الشرط وهو بالسكون خلافا لما وقع في التبر أنه بالفتح (قوله وشرعا الخ)
 اعتبارا للسبب في أن الشرط الوجوب ينبغي زيادة وليس فضياله ولا مؤثراته لاخراج السبب والعلة
 خمس عشرة (قوله) أخرج الركن (قوله أي جسده) اخلاق عرفي (قوله لانه لا يخلو) لانه لا يعنى عن الغليل
 الحسين واليه (قوله كذلك) أي بنوعه الغليظ والخفيف (قوله ونحوه) أراد ما لا يس البدن فدخل
 في رواية البيت وانما صرف المالك لأحدهما الخبث لاجل تحصيل الطهارة من الماهية في الخبث
 فخر (قوله كذلك) أي بنوعه الغليظ والخفيف (قوله ونحوه) أراد ما لا يس البدن فدخل
 في رواية البيت وانما صرف المالك لأحدهما الخبث لاجل تحصيل الطهارة من الماهية في الخبث
 فخر (قوله كذلك) أي بنوعه الغليظ والخفيف (قوله ونحوه) أراد ما لا يس البدن فدخل
 في رواية البيت وانما صرف المالك لأحدهما الخبث لاجل تحصيل الطهارة من الماهية في الخبث

وفي ثلث خاتمة انما يجيب اذان مسجده
 وسئل ظهر الدين عن منعه في أن من جهات
 ماذا يجيب عليه قال اجابة اذان مسجده
 بالمثل (ويجب الاقامة) نداء اجابا
 (كالا اذان) ويقول عند قاء الصلاة
 آتاهما الله وأداءه (وتقبل لا) يجيب اوجه
 جزم الشيء فروع على السنة بعد الاقامة
 أو حذر الامام بعدها لا يبعد ما يراه في يديه
 ان طال الفصل أو وجد ما بعد طهارة كل
 أن تعاد دخل المسجد والمؤذن بغير قعد
 الى قيام الامام في مصلاه وليس المحلة
 لا ينتظر ما لم يكن شريرا والوقت منسج
 بذكره أن يؤذن في مسجد من ولاية
 الا انما والاقامة لباقى المسجد مطلقا وكذا
 في كونه لو عدلا لا الأفضل كون الامام هو
 المؤذن وفي الضمير أنه عليه الصلاة والسلام
 أذن في غير نفسه وأقام وصلى الطهر وقد
 حققناه في الخواص واقد أعلم
 • (باب شروط الصلاة) •
 هي ثلاثة أنواع شرط انعقاد كنية وتحرية
 وقت وخطبة وشرط دوام طهارة وسر
 حرة واستقبال قبله وشرط بقاء فلا يشترط
 فيه تقدم ولا مقارئة بابتداء الصلاة وهو
 القراءة فانه ركن في نفسه شرط في غيره
 لوجوده في كل الأركان تسديرا ولذا لم يجز
 استخلاف الأمتي ثم الشرط لغة الصلاة
 اللازمة وشرعا ما يتوقف عليه الشيء ولا
 يدخل فيه (هي) كنية (طهارة بنه) أي
 جسده لا دخول الأطراف في الجسد دون
 البدن فليست (من حدث) بنوعه وقد
 لانه غلط (وخبث) مانع كذلك (ونويه)
 وكذا ما يجوز بجره أو بعد طهارة كني
 عليه بجملة ان لم يسقط نفسه منع والا

بضداد
 في دلالة
 وغيره
 لان
 لانها
 القبل
 في الاول
 من الت
 تعين
 في نيبا
 الظهور
 صورة الار
 من خسر
 نفسه أو
 إذا صلى

الاولى حذف ان وجوابه الانه تمثيل لعموله فحق التعبير ان يقول كسبي عليه لعيس لا يستحق بقية (قوله)
ان شافقه (قوله) فكأن ان لم يسلم منه ما يمنع الصلاة لكن اولى لانه لو علم عدم السيلان او سال منه دون المانع
لا يطل الصلاة وان لم ينسئله حلي وفيه تأمل ولو صلى معه بيضة قد صار معها ما جازت لانه في نفسه
بجلاف فارورة فيها بول بحر (نزع) منكفر بوضوء الطهارة من النجاسة لا يكرهه مستأني (قوله) ومكانه
ولا يضرك وقوع اطراف ثيابه على نجاسة ولا صلانه على بساط طرفه الا خرج من كبريا كان او صغيرا ولو اخل
نجسا يابسة فان بسط عليه ما يصلح سائر العورة محض وان سككت رطبة فوضع عليها ثوبا مثيلا ان كان
يمكن جعل نفسه قوين كلبه جاز عند محمد (قوله أي موضع قدميه) هذا باتفاق كذا في البحر (قوله في الاصح)
عن الامام من أنه لا بد من وضع الجبهة (قوله لا موضع يديه) وصدره وبطنه (قوله على الظاهر) أي ظاهر
الرواية باختر أبو الليث الفساد بسدم طهارة موضعهما وصححه في العيون وعليه اطلاق المتون
وفي أبي السعود كل عضو يجب وضعه ولو يديه بشرط طهارة محله (قوله الا اذا سجد على كفه) فيشترط
طهارة ما تحته لانه موضع يده بل لانه موضع السجود (قوله من الثاني) قيد لبيان الواقع لانه لا يتأتى
في الثوب والمكان حدث (قوله لقوله تعالى) عليه الطهارة الثلاث (قوله وثيابك فطهر) فان الاظهر ان المراد
ثيابك الملبوسة في الصلاة وتطهيرها من النجاسة وهو قول الفقهاء وأرجح التفاسير (قوله لانها أزم)
وذلك لتصور انفصال الثياب بجذلاف البدن والمكان (قوله وستر عورته) أي عن غيره ولو حكا فلا نصح
في مظهر ولا يجب الستر عن نفسه عند العاقبة وهو الصحيح لكنه ليس بأدب والا لزم الستر عن الجوانب لامن
أفضله فلورأها انسان من أفضل لا تفسد أبو السعود وسيت عورة لتنج ظهروها من العور وهو النقص

كُتِبَ وَكَلَبَ أَنْ تُشَدَّ فِي الْأَصْح (وَمَا كَانَ)
 أَيْ وَضَعَ قَدَمَيْهِ أَوْ أَحَدَهُمَا أَنْ رَفَعَ
 الْأُخْرَى وَوَضَعَ يَدَيْهِ وَوَضَعَ يَدَيْهِ عَلَى الظَّاهِرِ إِذَا
 لَا وَضَعَ يَدَيْهِ وَكَتَبَ عَلَى (مَنْ النَّاسِ) أَيْ
 سَجَدَ عَلَى كَفِّهِ كَمَا يَجِبُ (مَنْ النَّاسِ) أَيْ
 انْثَبِتَ لِقَوْلِهِ تَعَالَى وَنَبَاكَ فَطَهَّرْ فَبَدَنَهُ
 وَمَكَانَهُ بِالْأُولَى لِأَنَّهُ الْأَزِمُ (وَالرَّابِعُ) سَجَدَ
 مَعْرُوفَةً (وَدَجَّوْهُ عَامُ رُفُوفِ الْخَلْقِ عَلَى
 الْأَصْحِ الْإِنْفِضِ مَعِجْ وَلَهُ لَبْسُ ثَوْبٍ مَجْبُوسٍ
 فِي قَبْرِ صَلَاةٍ) وَهُوَ لَرَجُلٍ مَا نَحْتَسِرُهُ إِلَى
 مَا (تَحْتِ رِجْلَيْهِ) وَشَرَطُ أَحَدُهُمَا أَحَدُ ثَوْبَيْهِ
 أَيْ شَاوٍ مِنْ مَالِكِ الْقَبْلِ وَالْأُخْرَى الْإِنْفِضِ
 هُوَ وَرَدَتْهُ مَعْرُوفَةً مِنْ الْأَمَةِ) وَلَوْ خَشِيَ
 أَوْ مَدَّ أَوْ مَكَاتَبَةً أَوْ أَمَّ وَدَ (مَعَ ظُورِهَا
 وَبَطْنِهَا) أَمَا (جَنْبُهَا) قَبَعَ لَهَا مَا وَلَوْ أَعْتَقَهَا
 عَلَيْهِ أَنْ اسْتَرَتْ كَمَا قَدْ دُتْ مَعَتْ وَالْأَلَا
 مَكَاتَبَتْهُ أَوْ أَلَا عَلَى الْمَذْهَبِ قَالَ أَنْ صَلَبَتْ
 صَلَاةً بِصِحَّةٍ فَانْتَحَرَتْ فَبَلَّهَا صَلَبَتْ بِأَلَا عِ
 يَنْبَغِي الْفَاءُ الْقَبْلِيَّةُ وَوَقْعُ الْفَتْحِ كَارِجُهُ
 فِي الطَّلَاقِ الدَّوْدِيُّ (وَالْعَزَّةُ) وَلَوْ خَشِيَ
 (جَمِيعَ بَنِيهَا) حَتَّى تَعْرِفَهَا النَّافِلُ فِي الْأَصْحِ
 (خِلَا الْوَجْهِ وَالْمَكْنَنِ) فَظَهَرَ الْكَفَّ
 بِرِزْقٍ عَلَى الْمَذْهَبِ (وَالْقَدَمَيْنِ) عَلَى الْعَقْدِ
 لَوَافِي وَمَا يَلُوْهُمَ مَا بَلَى الرَّاحِ

بمسد للصلاة بناء عليه لا يعد فله الكمال (قوله وذراعيها على المرحوح) وهو قول أبي يوسف ووجهه
في الاختيار والمذهب أنها عورة (قوله وقم المرأة) مراده ما بين البكر (قوله الشابة) وقع التقيد به في الجهر
وغيره مفهومه أن الجوز لا تقع من ذلك (قوله بين رجال) الأولى من رجل (قوله كسه) تشبيه في سلق المتع
لأن المنوع هنا لباس (قوله لانه أغلظ) أي من النظر وهو حلة تمنع المس عند أمن الشهوة أي بخلاف النظر
لأنها أخف من غيرها بل هذا بعيد أن قول المصنف لخوف الفتنة معناه عند أمن الشهوة (قوله ثبت به حرمة
القبل) لانه يستعمل في المخارن للشهوة بخلاف النظر لغير الفرج الداخل فلا تثبت به حرمة المصاهرة مطلقا
في الأولوية لأن كلاهما هنا والمذكور في المصاهرة أنه فين يتشر بالانتشار أو زيادته أن كان موجودا
من التعديل وهو يتصل بالقلب والذي يفرض عبارة مستعينة في الحظر أنها ميل القلب مطلقا وله الانسب
في تشبيه حاجتي (قوله لا عورة للمصيرجدا) وهو ابن أربع سنين كافي الحلي عن شيخه (قوله بعدم خشية
لظهور حق المرأة في قوله ثم غلظ) قبل المراد أنه يعتبر الدبر وما حوله من الالبتين والقبل وما حوله يعني أنه يعتبر
عورة المرأة والرجل من الكبير ويحتمل أنهم ما قبل ذلك من الخفف فالنظر اليه ما عند عدم الاشتاء أخف اليه ما
من خصص له قيمته كما يتر (قوله ثم كالج) أي عورته تكون بعد العشر عورة البالغين وفي التهر كان ينبغي
نفسه أو رفقة أظنهما بالصلاة إذ انما هذا السق أبو السعود (قوله الى خمسة عشر سنة) صوابه
إذا صلى عاريا فان المعدود من ثمنه كور حلي وهذا إذا لم يتحقق بلوغه بغير السن والامتنع قبلها وكل ما هو
الذي في المنع كما أنه متصلا بهرم النظر اليه منفصلا كذا كرو شعر عانة وعظامها بعد موتها والصرم أن يشتر
بالأفوف كذا تلانهر (قوله حسب) أي لا غير قال في المصاح ولما أن تتكلم بحسب مفسدة تقول
الضمير إلى السيفاقى كانت قلت حسبى أو حسبك فأنشرت هذا فلهذا لم تنون لأنك أردت الاختصاص
بحقوق على أقوال ليس غير زيد ليس غير عندى اه وانما قد يرد هذه المسئلة لأنها أقصى مفسدة يبلغ فيها
(قوله بالإجماع في العقد) (قوله حق انتمادها) عطف على محذوف أي يمنع صحة الصلاة حتى انعقادها
ولا يلاحظ أنشوف العورة لا تنعقد وان لم يكن قد راد امركن كأفاده الحلي وإذا طرأ في اثناها
جانبية لا أو لم لو قد راد امركن) وهو مفسدة تدر ثلاث تضيحات وأشار بقوله قدراني أنه لا يشترط أداء ركن
وقوله في قول الشافى ولعل المراد ركن بسنته والافاركن مفسدة تدر بضيعة واشترط محمد أداء ركن بالفعل
ولم يعلل إنما بولانه لو كان المكشف أقل منه لا يضروا لوقى أكثر من قدر راد امركن كما أنه إذا انكشف
فسد ركن الصلاة ولكن لا يضروا لو كان المكشف أكثر من ربع العضو (قوله بلاصنعه) أما إذا كان يصنعه
لم يفسد حتى يكتم قننه أي وان كان أقل من قدر راد امركن حلي قال في العروة هو تقييد غريب (قوله على
تحقيقه) أي الغليظة وردت على الكرخى حيث اعتبر فيها ما زاد على قدر الدرهم وقصد التعليل فاذ هو
وبين أنظر لئلا لا يصل ذلك وعلى العقد يمنع انكشاف ربه (قوله والغليظة قبل ودبر) لا يظهر فرق بينها
وجه حرمانه بوجه الانكشاف المانع للصلاة بل من جهة ما قد مناهم الأمر الرقيق والعتيف والضرب ومن
الاشارة ولو كان في الغليظة أن لا أنها لا تنعقد بالربع (قوله ما عدا ذلك من الرجل والمرأة) أفرد اسم
لملحة فقط بيان واليه يتأويل المذكور (قوله) أعضاء عورة الرجل ثمانية الأولى المذكورة والمذكورة الثاني
ورنه ما غلظت الدبر وما حوله الرابع والخامس الالبتان السادس والسابع الفضدان مع
النظر بعد ذلك هامة إلى العانة مع ما يجاذى ذلك من الجنبين والظهر والبطن وان كانت أمة فأعضاء
لبا والبطن والالبتان والقبل والدبر وما حوله والبطن والظهر وما يليه ما من الجنبين ويراد
من عشرة من العين والتديان المنكسران والاذنان والمضدان مع المرتقين والذراعان مع الرسفين
وقوله في رواية الأصل والصدر والرأس والشعر والعنق وظهر الكتفين فهي ثمانية وعشرون
منع إبراهيم المراد به المنكسور الحساية كالخن مثلا وفي عضو واحد كما إذا انكشف عن نخذه
لا يفسد من موضع آخر يرجع الثمن إلى الثمن حيا فيكون ردا ولو انكشف عن نصف عن
أفوه والا) بأن كل في أضله (قوله فبالقدر) أي بالساحة كما إذا انكشف نصف

وذراعيها على المرحوح (والممنوع) المرأة الشابة
(من كشف الوجه بين رجال) لانه عورة بل
(لخوف الفتنة) كسه وان أمن الشهوة لانه
أغلظ ولا تثبت به حرمة المصاهرة كما ياتي في
الحظر ولا يجوز النظر اليه بشهوة كوجه
أمره) فانه يهرم النظر الى وجهها ووجه
الاج لا يراى في الشهوة أما ما دونها فيباح
ولو جاز في العقد الكمال قال غلظ النظر
منوط بعدم خشية الشهوة مع عدم العورة
وفي السراج لا عورة للصغير جذاثم ما دام لم
يشته قبل ودبر ثم غلظ الى عشر سنين ثم
كجائع وفي الاشياء يدخل على التساوي
خمس عشر سنة حسب (ويجمع) حتى
انعقادها (كشف ربيع عضو) قدر راد امركن
بلاصنعه (من) عورة (غليظة أو خفيفة)
على المعدل والغليظة قبل ودبر وما حوله
والخفيفة ما عدا ذلك من الرجل والمرأة
وتجمع بالاجزاء لوقى عضو واحد والاقبال تدر
فان بلغ ربع أذاها كان منسح

عن الفضل وشي من الاذن يمنع لان مجموعهما اكثر من ربيع الاذن التي هي أدنى المنكسفة من وهو الحق خلافا
لما في البحر من اعتبار ربيع مجموع الاضواء المنكسفة (قوله ولو حكم) أي ولو كان السراج كما كثر المنكر دلالة
عن الله تعالى وهو لا يخفى عليه شيء واعلم أن السراج يقل على حق الله تعالى وحق العباد وهو وان كان يراه
في الجبل بسبب استناره عنهم فحق الله تعالى ليس كذلك والسراج كان لا فائدة فيه بالنسبة لله تعالى الا أن
قاعه يراه تأذيا وتاركة... يا وهذا الادب واجب مراعاة عند القدرة عليه بغيره كما مشلان كان
السراج كما اذا كان في مكان مظلم فانه وان كان مستورا حياء سنى أنه لا يرى لكتفه (قوله في الاصح)
الشرع فيجب عليه السجود ونحوه (قوله فلو رآه من زيقه) أو كان بحيث لو نظر رأى (أي ظاهر
ما احاط بالعق ١٥ حلي (قوله وانكره) أي قصر بما تقول صاحب السراج فعليه أن يسلق المتون
أي لا عورة (قوله لا يصف ما تحته) قيد به لان الذي يصف ما تحته بنزلة العدم (قوله) فستمر
أي بالاية مشلا وقوله وتشكله من عطف المذهب على السبب وانظر هل يحرم النظر الى ذلك لا يتأني
أوجبت وجدت الشهوة (قوله ولو سرجا) مبالغة على المصنف ومثله الحشيش (قوله لا) أن المراد
رؤية عورته منه كما في السراج (قوله ان وجد غيره) والاوجب به تلبلا لا لا يكشف وقصر ما ازم
في الماء على صلاة الجنابة وتبعه أخوه وفيه نظر فانه أبو السجود (قوله وهل تنكفيه الظلة) خلاص
الكلام فمرة لانه حيث فقد السراج على كيف كان أي في ظلمة أو في ضوء ولعل مراده ما ذكره في الامن
والافضل أن يصلي قاعدا يبيت أو صهرا في ايسل أو نهارا قال ومن المشايخ من خصه بالنهي
فبصلي قائما لان ظلمة الليل تسرع عورته وروى أنه لا يحسب فيها وروى بالفرق بين حالة الاختيار والالتزام
ما عن علي من هذا التفصيل ١٥ (قوله كما في الصلاة) فالرجل يستره والمرأة تتورن والاختلاف
(قوله وقيل ما إذا رجليه) ويضع يديه على عورته الغليظة والراج الاول لكثرة السجدة فيه مع
ما ليس يأوى بغيره (قوله لان السجدة) لانه فرض معلوم والاركان فرائض الصلاة لا غير وقد أتى
للافضلية (قوله ثبت قدرته) فالوصلي عاريا لم يجوز (قوله ما لم يصف فوت الوقت) هو قول الشافعي
المراد الوقت المصعب كما هو في المشبهة به (قوله في ذلك) أي ان كان عنده الثمن أو يمكن
والصاحب البحر ثم قال وينبغي أن تتركه الاعادة اذا كان العجز عن العباد كما اذا غصب فوبه كما
فانه لا يستتره فيها لان نجاسته أعظم لعدم زوال الماء فالحاصل له حامل للنجاسة فحق ما فيها
الشرعي وعدم الطهارة (قوله بل خرجها) والظاهر وجوب السجدة (قوله وأقل من ربه طاهر
ماضر لانه اذا كانت الصلاة مندوبة في نجس الكل في الاولى أن تندب فيما يصفه طاهر الا أن يقال
لبدفع فوم ختم الصلاة فيه (قوله وجاز الابعاء كما مر) أي عاريا بأن يفعل إحدى الصدور الاربع
ولو حال وجاز أن يفعل كما زعمها (قوله واستحسنه في الاسرار) لان خطاب الطهارة وسط العجز ولم
خطاب السجدة قدرته عليه بغيره (قوله وهذا اذا لم يجد ما يستر به النجاسة أو فظلمها) فان وجد في
وجب استعماله كما في البحر (قوله فيصنعه ليس أقل توبه نجاسة) يقتضي أنه متى نقصت نجاسة
عن الاخر شيئا قليلا تعين عليه الصلاة فيه وهو خلاف المذكور في البحر حيث قال ويستفاد منه أن
أحدهما لو كانت قدر الربع والاخر أقل وجب في الأقل ولا يجوز في عكس لان لربع حكم الكل و
حكم العدم ولو كان في كل قدر الربع أو في أحدهما أكثر لا يبلغ ثلاثة أرباعه وفي الاخر قدر
لاستوائهما في الحكم وكذا لو كان في كل نجاسة أكثر من الدرهم بغيره ما يبلغ أحدهما الربع
يلين) كالنوبين النجسين مثلا (قوله فان تساوى) أي من حيث المنع للصلاة وان لم يتساوى في قدر الثمن
(قوله اختار الاخف) كجرح لوم صمد سال جرحه والا فانه يصلي قاعدا موميا لان ترك السجود
الصلاة مع الحدث لجواز تركه اختيارا في النفل على الدابة اهـ بجر (قوله ولو وجدت) هذه داخله
لانها انبثت بكشف جميع الرأس وبثلاثة أرباعه عند وجود ما يستتر الربع وأخرج بالحزب الرقيق
عليها ذلك ولكنه يذهب وقد روي بالالف لان صلاة المراهقة بغير قناع نائمة استحبنا بجر (قوله يجب
يفترض (قوله فلو تركت ستر رأسها) أي ستر ربيع رأسها (قوله لانه لما سقط الخ) الاولى التحليل بقوله

(والشرط سترها من غيره) ولو حكم كما كان
منظوم (لا) سترها (عن نفسه) وبه يفتي فلور آما
من زيقه لم يفسد ولا يضر التصاقه وثكله
يصف ما تحته ولا يضر الصلاة أو ماء
ولو سرجا أو طينا يبق الى غمام صلاته أو ماء
كد والاصح ان وجد غيره وهل تنكسه
انظروا في جميع النسخ يفتيهم في الاضطراب
لا الاختيار (بصلي قاعدا) كما في الصلاة
وقيل ما إذا رجليه (موميا ركوع وسجود
وهو افضل من صلاته) قاعدا يركع ويسجد
(وعاقبا) بيا أو (ركوع وسجود) لان
الستر أهم من أداء الاركان (ولو ابيع له ثوب
ولو باعارة) ثبت قدرته هو الاصح ولو وعده
بنتظر ما لم يصف فوت الوقت تنكبه طهر
كراجي ما وثوب وطهارة كان وهل يتركه
الستر ايقن مشلا فيجب ذلك ولو وجد في
أي ساترا (كله نجس) ليس بأصل كجلبه
لم يدع فانه لا يستتره فيها اتفاقا بل خرجها
ذكره الوافي (أو أقل من ربه) من ربه طاهر
صلاته فيه (وجاز الابعاء كما مر) من ربه طاهر
واستحسنه في الاسرار وفيه قالت الصلاة
(ولو) كان (ربه طاهر) صلى فيه حقا
اذ لربع كالحل وهذا اذا لم يجد ما يستر به
النجاسة أو فظلمها فبعض ليس أقل توبه نجاسة
والضابط أن من اتلى يلبس فان تساوى
وان اختار الاخف (ساترا يستر ربيع رأسها
الحزب البالية) فلو تركت ستر رأسها أعادت
يجب سترها فلو تركت ستر رأسها أعادت
بجلافة المراهقة لانه لما سقط بقدر الرق فيقدر
المباي اول

عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا أصحابه ولا الأئمة الأربعة التلفظ وانما هو بدعة ولكنها حسنة على المعتمد
 لاسيما فيحتاج حينئذ إلى تأويل المسند والسنة وصنيع المصنف هنا ليس على ما يقتضيه قال في البصائر ما
 يستحسن لاجتماع العزيمة لا يستحسن لغيره (قوله بل قبل بدعة) فأنه ابن الهمام ولكنها حسنة لئلا ذكرنا
 (قوله وفي المحيط الخ) مقابل قوله ويكون بلفظ الماضي قال في التمهيد ذكر غير واحد أن هذا الخاص بالخروج لا ينداده
 وكثرة مشافهه بخلافها (قوله ويجوز تقديمها على التكبير) لكن الا حوط أن يتوىء قارنا لا التكبير مراعاة لخلافه
 الامام الشافعي والطيحاوي رضى الله تعالى عنهما وهذا الاحوط مستحب كافي البصر وقوله على التكبير قاصر
 على الصلاة ونحوه وعلى جواز تقديمها في جميع العبادات على الصحيح وسواء كانت النية المتقدمة مطلقية أو نية
 التعيين (قوله ومفاده) أي كلام البدائع (قوله جواز تقديم الاقتداء) أي تقديم نية الاقتداء قبل وقوف الامام
 والمتبادر من عبارة البدائع أن ذلك بعد دخول الوقت وما أفاده الحلبي غير المتبادر منها ثم هذا المقادير عارضه
 ما ذكره القهستاني أنه لا يصح تقديم نية اقتدائه على قهرية الامام وبفرض أن يكون (قوله) فيستفيض
 أئمة بخاري وقبل ينوي بعد قول الامام الله قبل قوله أكبر وقال عاتة العلماء ينوي حين الوقوف لا يأتى به
 الامامة وهذا أجود والاقول هو الصحيح اه ولم يترك قولاً بجواز تقديمها قبل وقوف الامام لانه لا يظهر أن المراد
 وعليه فطلب الفرق بين نية أصل الصلاة ونية الاقتداء (قوله من عمل غير لائق) كالمثل والامانة (الامانة) (الم)
 حطب كذا في البحر (قوله وهو كل ما يمنع البناء) أشار به إلى أن ما لا يمنع كالشئ والوضوء في حكمه فلا تصح
 لا يقطعان داخلهما فلا يقطعان خارجهما بالاولى (قوله قرانها) أي من أقول التكبير إلى آخره كما أن أبواب الامن
 يصح فيه غير غافل كما في شرح المذهب (قوله فيندب) قرانها بالتكبير مراعاة لخلافه وخلافه هو النقص
 وفي القهستاني ولو استضره مع الاشتغال بمسألة أو غيرها في سائر الاركان لم ينقص أجره (قوله) لأن لا
 سنة (قوله وجوز الكرخي إلى الركوع) هو أحد فقهاء في كلامه وقيل غايته إلى الرفع منه أو إلى ما لم يكن
 انتهاء البناء (قوله وان لم يقل لله) لأن المصلي لا يصلي بغيره تعالى وهو يسان للاطلاق وبغيره بعدد الامامة
 أو سنة أو عدد ولو نوى عددًا كثيرًا من التقليل لم يلزمه أكثر من ركعتين على المشهور ولو نوى سنة ففضل
 التبعين أربعاً عن السنة ونال ثواب التبعين سنة فاستأنى (قوله وسنة) ولو سنة فخر حتى لو صلى في ركعتين
 ثم تبين أنهما وقعتا بعد طلوع الفجر أو وقع ركعتان بعده من أربع تعبدًا باتباعها على المقتضى في ركعتين
 التقليل بعد ذلك لا فهم بعد الظهور إذا ضمهما للركعتين لهدم كراهة التقليل بعده (قوله وتر اربع) على ما لا يرمي
 المراد بالاربع سنة الرتبة في اليوم والليل (قوله على المعتمد) يرجع إلى السنة والتراتيل (قوله) وتر
 بوقوعها) فإذا وقع المصلي النافذة صدق عليه أنه فعل الفعل المسمى سنة والنبي عليه الصلاة والسلام لم يرد
 السنة وانما نوى الصلاة ووصف السنة تسمية منافعها المخصوص لا أنه وصف بوقوف الفعل على وجه يطرده
 والتعيين (أحوط) لا خلاف الصحيح فيه بغير (قوله ولا يضمن التعيين) ولا تنفي عنه نية أصل الصلاة بل يظهر
 الملازمة (قوله مندقية) ويجوز تقديم نية التعيين كإسقاط النية كما مر (قوله فلو جهر بالقراءة) أي الموعود
 الخمس إلا أنه كان يصلح في موافقتها لم يجز وعليه قضاءها لانه لم ينو الفرض معينا (قوله ولو علم) أي أنه لا يجز
 البعض ونفطية البعض ويدل لهذا قوله ولم يجز الصورة في البحر (قوله جائز) من الفرض بقدره والباقي له الأول
 كان لا يعلم أن بعضها فرضية وبعضها سنة فصلى مع الامام ونوى صلاة الامام جازت فان كان يعلم أن
 من السنن لكن لا يعلم ما في الصلاة من الفرائض والسنن جازت صلواته كذا في البحر (قوله وكذا لو أتى غير
 أن نوى من لا يميز بينهما الفرض في الكل تكون صلاة المأمومين صحيحة إذا اقتدوا به في صلاة لاسيما
 كالمقرب والعصر والعشاء وروى أنه قبل العصر والعشاء سنة مندوبة فالاول أن يقال تصح صلاة المأمومين
 لم يصل قبلها مثلها في ذلك الوقت حلبي وصحة صلاة نفسه معصومة من قوله أن نوى الفرض في
 (تنبيه) لا يشترط التعيين الا عند الشروع أو قبله فقط حتى لو نوى فرضا معينا وشرع فيه ثم نوى فيه فظنه
 فأقعه على ظنه أو عكسه فهو على الاولى (قوله أنه ظهر الخ) أي وان لم يصفه على الصحيح لأن الوقت مستحسن
 إذا كان أداه أما إذا كان قضاء ولم يعلم بالخروج لا يصح والظاهر الصحة عند العلم بالخروج لأن فيه
 القضاء خلافاً في الحلبي (قوله قرنه باليوم) سواء خرج الوقت أم لا يصل بالخروج أم لا (قوله أو الوقت) كذا

بل قبل بدعة وفي المحيط أنه يقول اللهم اني
 اريد أن أصلي صلاة كذا فيفسر على وتقبلوا
 مني وسجدي في الخراج (ويجوز تقديمها على
 التكبير) ولو قبل الوقت وفي البدائع خرج
 من من غير نية الجماعة فلما انتهى إلى الامام
 كبر ولم يشر النية جاز ومفاده جواز تقديم
 الاقتداء أيضا فليصلا (مالم يوجد) بينهما
 (فأما ما من عمل غير لائق بسلاة) وهو كل
 ما يمنع البناء وشرط الشافعي قرانها فيندب
 عندنا (ولا عبرة بنية متأخرة عما في الركوع) (قوله) لأن لا
 وجوز الكرخي إلى الركوع (أنقل سنة) لا يثبت
 نية الصلاة) وان لم يقل لله (أنقل سنة) لا يثبت
 (وتر اربع) على المعتمد إذا تضمنها بوقوعها
 وقت الشروع والتعيين (أحوط) ولا يضمن
 التعيين عند النية فلو جهر بالقراءة لم يجز
 ولو علم ولم يجز الفرض من غير نية في نوى
 الفرض في الكل جائز كذا لو أتى غير فعلا
 سنة قبلها (فرض) أنه ظهر أو عصر قرنه
 مالم يرد أو الوقت أولا

الوقت فسد في الفسخ بعد خروج الوقت فان خرج ونسيه لا يجزيه في العيص اه أي اذا لم يعلم بان خروج
يكافي التهور وان علم صح كافي امداد القنح (قوله هو الاصح) راجع الى الثالثة فقط وهي قوله أولى يعني لو نوى
التهور ما طلق صح في الاصح لكن في الوقت فقط وهو قد لما في الظاهر بمن أنه لا يصح حلي (قوله لكنه يعني ظهر
يوم كذا) سواء سقط الترتيب بكثرة القنات أم لا (قوله على المعتقد) مقابل سقوط نية التمييز بكثرة القنات
(قوله والاسهل نية أول ظهر) محله اذا كثرت القنات لأن الأولية والآخرية تقتضي التعمد (قوله وسببي آخر
الكتاب) أي متنافي مستلزم وتغل الشارح هناك من الزبني أن الاصح الاشتراط (قوله أنه وتر) ولا يصفه
فوجوب ولا سنية للاختلاف فيه والتأخر أن هذا مستحب لمراجعة الخلاف فلو نوى الفرضية فيه اعتقاد المعتقد
في المذهب كان صوابا ثم رأيت لبعض الأفاضل ما يفيد أن المراد لا يلزم نية لوجوب وليس المراد أنه ممنوع عن
نية الواجب (قوله أو وتر) فيعينه بسببه من تمييز وتعليل بنحوه فشا لا اختلاف الأسباب ولا يبين إلا هذا
الطريق حلي (قوله أو وجود ثلاثة) أي أن هذا السجود ثلاثة دفع المزاحم من سجدة الشكر والسهو
ولا يشترط أن هذه السجدة لهذه الآية كافي البصر (قوله وكذا شكر بخلاف سهو) الصواب عكس المسارة
ولا يكون قد ارتضى ما يحسنه صاحب التهور حيث قال ولم أر في كلامهم نية التمييز في السهو والشكر وينبغي
أن يظهر في السهو وفي الشكر اه وفيه أن السهو لا يشترط له أصل النية لأنه جبر لثقل واجب فهو بدله ولا
يراقب نية أبعاض الصلاة فلا يشترط فيها وبدل سجدة الشكر تفل وهو لا يشترط فيه التمييز (قوله لحصولها
نحو كذا) أي في التمييز لأن المعين جعله كذا ذكره (قوله فلا يضر الخطأ في عددها) لأن ما لا يشترط نية لا يضر
في كل لاقية فلو نوى أظهر ثلاثا أو الفجر أربعين أو ما علم أنه غير قضاء النفل وصلاة العبد من ورع في الطواف
راي الثاني البصر (قوله لم يقل أيضا) أي كذا قالها صاحب الكثرة (قوله ولم يبين الصلاة مع في الاصح) ونية التمييز
في حلي أن لا يقتدأ من نية الصلاة ويلزم من نية الاقتداء نية أصل الصلاة والافضل أن ينوي الاقتداء
بأنه لا يوجب القنات لتكبير الإمام على قوله أو بعده على قوله ما وقوله وان لم يعلم بها لا حاجة اليه لأنه ان علمها كان
ولا يوجب قوله نفسه أي صلاة نفسه (قوله بخلاف ما لو نوى صلاة الإمام) أي ولم ينو الاقتداء كذا قيد في البصر
الارادة) فتد من تعليله وقوله لعدم نية الاقتداء أي غير نية التمييز والقراءة (قوله الا في جمعة الخ) يرجع الى
سور الفتح وينوي المقتدى التسابعة فلا يشترط في هذه الثلاثة نية الاقتداء لكن لا بد من التمييز كذا ذكره
في البصر والتهور ولا يكتفي نية أصل الصلاة كأنه حلي (قوله وجنابة) بحث فيه بأنها لا تقتصر بالجماعة
لما انفرد فلا يترتب نية الاقتداء (قوله وحيد) الحق صاحب التهور بالجمعة بجامع ماذ ذكره الشارح
في قوله لا يقتصر بالجماعة أي فنوى الجماعة أو العبد من فقد نوى الاقتداء منها (قوله مع يشانه)
لأنه لا يوجب في الوقت خارج الوقت فان كان مع العلم بالخروج لا يصح وان كان مع الشك في الخروج
المركب كذا منه عن (باه حلي وقبل فيما سبق له وهو مخالف لما قد منه من الزبني من أنه اذا نوى فرض الوقت
الوقت قد خرج وهو لا يعلم به لا يصح الآن يفرق بين الشك وعدم العلم فتأمل وعلى الفرق أن الشك المسترد
في الطريق وعدم العلم أن لا يخطر بالبال شيء وان أضاف الفرض الى اليوم لا يصح سواء حصل في الوقت أو خارجه
العلم بالخروج أو مع الجهل به (قوله لا نهابدل) أي عن فرض الوقت وليست هي فرض الوقت وان كانت
متنافي نفسها قلنا نوى فرض الوقت انصرف الى الظاهر فلا يكون ناو بالجمعة فلا يصح (قوله في اعتقاده) تفسير
بأنه فهو على حذف أي (قوله كما هو رأي البعض) هو وتر (قوله ولو في الجمعة) كذا في الشريعة لالسية
على المعتقد حلي اللهم إلا أن يعمل على ما اذا قامت مع الإمام (قوله وهو لا يعلم) احتراز به عما اذا خرج
الوقت ولو قيل أصبح حلي عن الشر بلا لية (قوله ومثله فرض الوقت) في أنه لا يصح بعد خروج الوقت اذا
كان هو مناف لما قد منه عن الاشياء من أنه اذا نوى فرض الوقت خارج الوقت وهو لا يعلم
بأنه لا يجوز فليجزم حلي قلت يعمل على أن في المسئلة قولين (قوله مطلقا) أي سواء
بما رجعه مع العلم بالخروج أو لا حلي (قوله لنية القضاء الخ) كأنه يقول أمافي الوقت فظهر
لا يلزم أن يكون قضاء نية الاداء وذلك يصح كالو تحزى الاستبرص صيام شهر على أنه ومضكن
فيما أن هذا التعليل انما يظهر اذا نوى الاداء أما اذا قصر نية مثلا (قوله كلكه) فيها اذا

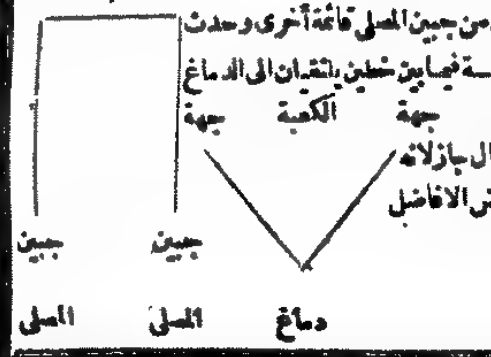
هو الاصح (ولو) الفرض (قضاء) كذا على المعتقد والاسهل
يعني ظهور يوم كذا على المعتقد والاسهل
نية أول ظهر عليه أو آخر ظهر في القنات
من النية لا يشترط ذلك في الاصح وسببي آخر
الكتاب (وواجب) أنه وتر أو نذر أو وجود
ثلاثة وكذا شكر بخلاف سهو (دون) تعين
(عدو كذا) لحصوله بنية فلا يضر الخطأ
في عددها (وينوي) الاقتداء بالإمام أو الخروج
أي لانه لو نوى الاقتداء بالإمام أو الخروج
في صلاة الإمام ولم يبين الصلاة مع في الاصح
وان لم يعلم بها لا حاجة اليه لأنه ان علمها كان
بمخلاف ما لو نوى صلاة الإمام وان انظر
مكتوبة في الاصح عدم نية الاقتداء في
جمعة وجنابة وحيد على المختار لا تنصاها
بالجماعة (ولو نوى فرض الوقت) مع يشانه
(جاز لا في الجمعة) لانها بادل (الآن يكون
منه) في اعتقاده (أنها فرض الوقت) كما هو
رأي البعض فتصح (ولو نوى ظهر الوقت)
ولو مع يشانه (بأن كان قد خرج) وهو
لا يعلم لا يصح في الاصح وهو فرض الوقت
فلا أولى نية ظهر اليوم بل وانه مطلقا لنية
القضاء نية الاداء كلكه هو المختار

صلى في الوقت فضا جليل الخروج ٨١ حلي (قوله وصلى الجنازة) شروع في بيان التعميم في صلاة الجنازة
(قوله ينوي الصلاة تعالى) ولا بد أن ينوي الصلاة على أحد من حضران قصد أو على كلهم إن أراد
التعميم فإن أطلق حديثه لم يصح كذا يجهته الحلبي (قوله وينوي أيضا الدعاء) أي على طريق الاحتياط لأن الدعاء
بعض الصلاة وهو سنة والابحاض ولو واجبة لا يجب أجاده الحلبي (قوله لأنه الواجب عليه) أي لأن
ما ذكر من نية الصلاة الدعاء لكنه لا يظهر في الدعاء لأنه سنة وقصر الحلبي مرجع التعميم على نية الصلاة
المفهومة من ينوي فلا يرجع إلى نية الدعاء (قوله فيقول أصلي لله تعالى الخ) بيان لنية الكاملة - حلي (قوله
وان اشبه عليه الميت) قال في البحر ولو نوى الصلاة عليه بقلته فلا نفاذ وغيره يصح ولو نوى الصلاة على فلان
فاذا هو غيره لا يصح ولو نوى الصلاة على هذا الميت الذي هو فلان فاذا هو غيره جائز لأنه عزفه بالاشارة فقلت
التسجدة (قوله ذكر أم الخ) على حذف حمزة الاستفهام (قوله لم يجز) لأن الميت كالإمام فأنطأ في تعيينه كخطا
في تعيين الإمام حلي (قوله وأنه لا يضر تعيين عدد الموق) الصواب أن يقال وأنه لا يضر الخطأ في تعيين الخ
لأن عبارة الاشياء ولم أر حكم ما إذا عين عدد الموق عشرت فبان أنهم أكثر أو أقل - وينبغي أن لا يضر الا إذا بان
أنهم أكثر لأن فيهم لم تتر الصلاة عليه وهو الزائد حلي قلت ما في النسخ والاشياء واحد اذا مضى أنه ان ظهور
خلاف ما عين لا ضرر الا الخ (قوله لعدم نية الزائد) لا يقال مقتضاه أن تصح الصلاة على القدر الذي عينه عددا
لأنما قول لما كان كل بوصف بكونه زائدا على العين بما في (قوله والإمام ينوي صلاته قضا) أي على سبيل
الاقتضاء فلا ينافي أن نية الإمامة مستترة (قوله بل لئيل الثواب) أي لنفسه وهو معطوف على قوله لصحة
الاقتضاء (قوله لا يلهي) قيل عليه اذا صرح بتقديم نية الصلاة عليها بل على وقتها وكذا الاقتضاء على ما فهمه صاحب
النهر فأى مانع من نية الإمامة قبل حضور أحد (قوله فلا يصح) أي ديانة وفي القضاء يحتمل اذا أشهد قبل
المشروع فلا يصح قضاء أيضا حلي عن الاشياء وهذا يخرج على عدم لزوم نية الإمامة وفيه خفاء (قوله
بالحاذرة) أي عند وجود شرائطها (قوله بلا التزام) من الإمام بنية (قوله وقيل لا) ظاهرة كالمقتضى ضمنه
(قوله كجنازة أجماعا) أي في عدم اشتراط نية الإمامة (قوله على الأصح) مقابلة القول بالاشتراط فيها وجعله
في المنع قول الجمهور (قوله وعليه أن لم يحد) أي على الأصح وهو راجع إلى الجمعة والعيد فقط لا إلى الجنازة أيضا
لأن محاربتهم لا تبطل صلاتهم ولا صلاة غيرهم إلا بالجمعة والعيد لا بغيرها حلي قلت وهو يفهم من قوله
وعليه لأن الخلاف إنما هو في الجمعة والعيد لا في الجنازة (قوله والا لا) أي ان وجدت المحاذرة اقلاتهم صلاتها
اذ لم يلتزم الإمام صلاتها والافساد اغني عن بالالتزام وظاهر الشرح أن صلاتها حينئذ تقع فائدة قلنا حاصل
أن نية امامتها في الجمعة والعيد لا تستلزم الاعتدال المحاذرة واذ لم يحد في اشتراط التمسك بخلاف في الجميع فلذا
لا فرق بين الجمعة والمعدوبين غيرها (قوله مطلقا) سواء كان الفرض أصابة العين أو أصابة الجمعة وسواء كان
في العراء أو في المسجد (قوله فما قبل لو نوى الخ) لا يظهر تفرقه لأن المضمر ضمير نية غير القبلة وهذا لا ينافي
أنه اذا لم ينو شيئا أصلا لا يضر (قوله أو المقام) أي مقام إبراهيم وهو حجر كان يقوم عليه الخطيب عليه الصلاة
والسلام عند بناء البيت (قوله أو محراب مسجده) وذلك لأنه علامة على القبلة لا حقيقة لها (قوله مفسر على
الموجز) أي الشارط لنية (قوله كنية تعيين الإمام) من إضافة المصدر إلى مفعوله وفيه يفتي المقتضى
أن لا يمين الإمام عند كثرة القوم كالأربعين الميت (قوله صح) لعدم التحديد وفيه أن الظن منزل منزلة اليقين
عندهم فلذا لم يخط حكمه (قوله الا اذا عينه الخ) أي بالنظر بما بالقلب فلا يصح لأنه حينئذ يكون مقتديا
بغائب (قوله الا اذا عزته بمكان) أي فيصح لأن العبرة للعين بالمكان والاشارة لتكونها أقوى من التعيين
بلاسم (قوله لا لا للمخارضة) أي الا اذا ذكر اسم الاشارة مصاحبا لصيغة محتمة فبان بخلافه فإنه لا يصح
الاقتداء لأن العبرة حينئذ بالصيغة الغنوة وهي ما لا يوصف بها الموجد حينئذ حاله لا وهو اقتناء
منقطع لأن المجتمع فيه اشارة وصفة ومقابلته نجية واشارة أو تسمية وصفة (قوله فلا يصح) لأن الشيخ لا يوحف
بالشبهة حاله لا ولا ما لا والاشارة لا تخفى عن بحث كل المشار إليه يقبل التسجدة بالاسم المخارن أو الاضاف بالصفة
المخارئة حاله أو استقبالا لان زيد اسم كنية بكرا حاله والشاب يسمى شيئا استقبالا لجهل حاله لا لما لم يقبل
حالا ولا ما لا كهدم المسئلة فلا يصح وحينئذ فلا يعترض بأن العبرة بالاشارة عند اجتماعها مع الاسم لظهور

(ومعنى الجنازة ينوي الصلاة لله تعالى)
(١) ينوي أيضا الدعاء الميت) لأنه الواجب
عليه فيقول أصلي لله تعالى دا... الميت وان
اقتضى عليه الميت) ذكر أم الخ (يقول نويت
أصلي مع الإمام على من يصلي عليه) الإمام
وأما في الاشياء بعد أنه لو نوى الميت المذكور
فبان أنه الخ أو غيره لم يجز وأنه لا يضر تعيين
عدد الموق الا إذا بان أنهم أكثر منهم عددا
لعدم نية الزائد (والإمام ينوي صلاته فقط)
ولا يشترط لصحة الاقتداء نية واحدة
المقتضى) بل لئيل الثواب عند اقتداء أحد به
لا قبله كما يحتمل في الاشياء ولو أتم رجلا فلا
يجز في لا يؤم أحدا ما لم ينو الإمامة (وان
أم نسافان اقتدت) به المرأة (معدنية رجل
في غير صلاة جنازة فلا بد) لصحة صلاته لا فوزه
نية امامتها) لا يسلزم اقتداء بالصلوة لا بغيره
التزام (وان لم يقتد بمعدنية اختلف فيه) فقبل
يشترط وقبل لا كجنازة أجماعا وكيفية وجد
عن الأصح خلاصة وشاهد وعليه ان لم يحد
أحد تمت صلاتها والا لا (ونية استقبال
القبلة ليست بشرط) مطلقا على الرابع فقبل
لنوى بناء الكعبة أو المقام أو محراب مسجده
لم يجز مفرج على المرجوح (ككنية تعيين
الإمام في صحة الاقتداء) فان لم ينو بشرط
فلو تم به يخط سبيل فاذا هو مكره مع الا اذا
عينه باسمه فبان غيره الا اذا عزفه بمكان
كالذات في محراب أو اشارة كهذا الإمام الذي
هو زيد الا اذا اشارة محتمة محتمة
الشاب فاذا خرج فلا يصح وبكسبه يصح
لان الشاب يدعى شيئا

بل يجب
أريد
مقرون
التك
من
كبروا
الاقت
(قوله)
ما يميز
عندنا
وجود
نية ال
(وزا)
وقفا
التع
ولو
الفرق
سنة
مالون

الحلي (قوله لم يجز) أي لانه اقتداء بمجدهم وهذا التعديل يظهر فيما اذا فوى أن يصلى خلف من هو على
مذهبه فالظاهر أن ذكر كراهية الحصر اتفاق (قوله لما كان الاعتبار تسمية مندنا) أي عند عدم الإشارة (قوله
قواب الصلاة) أي المذكور في الحديث المتفق عليه وهو ما رواه أبو هريرة عن النبي عليه الصلاة والسلام
أنه قال صلاة في مسجدى هذا خير من ألف صلاة فيما سواه إلا المسجد الحرام فتكون هذه المضاعفة فيما
زيد أيضا وفيه أن الحديث ذكر فيه الاسم والأشارة والمعبرة للأشارة حيث قد زاد لا مضاعفة فيه وهو الذي
صححه النووي ولم يأخذ بحديث لومة مسجدى هذا إلى صناعه كان مسجدى لشدة ضعفه وانما يعمل
بالضعف في فضائل الأعمال إذا لم يستدفعه (قوله واستقبال القبلة) السبيل والثناء ليسنا للطلب فاستفعل
معنى فعل حتى لو صلى من اثبت عليه القبلة بلا حرفة فعله الاعادة فان علم بعد الفراغ أنه أصاب يار
والقبلة في الأصل اسم للجهة التي يقابل الانسان جانبها غيره وقد صارت كلمة للجهة التي تستقبل في الصلاة
بهر وهي العروة مع ما إذا هاهنا الهواء حتى لو رفعت لزيادة أصحاب الكرامات جازت الصلاة (قوله
كعاجز) أي استقبال جهة قدرته (قوله والشروط حصوله لاطلعه) فالتنية ليست بشرط (قوله وهو شرط زائد)
أي ليس مقصود إلا أن المجودة هو الله تعالى (قوله للاتباع) أي اختيار المكلفين وذلك لأن فائدة المكلف
المعتقد استحالة الجهة عليه تعالى تقتضى عدم الترجحه في الصلاة إلى جهة عنه وصلة فامرهم على خلاف
ما تقتضيه فطرتهم اختيار له من هل يطمعون أو لا وهو على شرطه الله تعالى حلي (قوله حتى
لو مسجد) تفريع على كون الاستقبال شرطا فإذا لا ولا هو على شرطه الله تعالى فحينئذ كان السجود
لنفس الكعبة كفر لأنه سجود لغير الله تعالى حلي (قوله فذلكم) اللام هنا وفي قوله وانضم به - على على
حلي (قوله أنه ضعيف) أي اقتراض أصابة العين للمكي مطلقا (قوله حائل) ولو كان أصليا كجبل (قوله مكي)
بهاين الكعبة) والمكي في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم من قبلة قوله ولغيره أصابة جهتها مخصوص
بغير المكي لأن قبلتها بالوحى قاله في البحر وهو أولى عما في الحلي (قوله مسلمة للكعبة أولها وثابتها) هذه المسألة
تحققية وهي بحيث لو خرج خط من جهته لم يعمل الكعبة أو هو ثابتا ولم يذكر المسألة التقرينية وهو
أن يكون مخرقا عن القبلة المحرقا لا تزول به المقابلة بالكعبة والمقابلة إذا وقعت في مسافة بعيدة لا تزول
بما تزول به من الانحراف لو كانت في مسافة قريبة والانحراف المفسد أن يجاوز المشارق إلى المشارب
كما في الفتاوى بحر (قوله بأن يفرض الخ) تصور للمسألة الحقيقية (قوله فائقة إلى الأفق) أي معتدلة
ويخرج على جهة الكعبة (قوله وخط آخر يقطعها) أي الخط الآخر الذي يسامت الكعبة بهذه الصورة ١ (قوله
عنة وبسرة) بأن يخط الثاني على الخط الأول من جهة عين المستقبل إلى جهة يساره والخطان متعلقان
بخطعه (قوله منح) اختصر عبارتها وهي فلو فرض خط من خلفه وجه المستقبل للكعبة على التقيد
في بعض البلاد وخط آخر يقطعها على زاويتين فائتين من جانب عين المستقبل وشماله لا تزول تلك المقابلة
بالانتقال إلى اليمن والشمال على ذلك الخط بفراخ حكيمة ولهذا وضع العلماء قبله بلد بدين وبلاد على
سمت واحد اه (قوله فأت هذا معنى الخ) ليس كإفهامه فان التباسا والتباسا في عبارته هو الخط وفي
عبارة الدور الشخص فانه قال إذا تباين أو تباين بجوز لأن وجهه الإنسان مقوس فغنى التباين أو التباين
يكون أحد جهتيه إلى القبلة حلي وذكر في الدور للاستقبال وجهين أحدهما أن يصل الخط الخارج من جبين
المصلى إلى الخط المار بالكعبة على استقامة بحيث يحصل قائمتان قلت وهذه صورة الكعبة



فقد حصل من الخط المار بالكعبة قائمة ومن الخط الخارج من جبين المصلى قائمة أخرى وحدث
منهما زاويتان متساويتان ثم قال الثاني أن تقع الكعبة فيما بين خطين ياتقان إلى الدماغ
فيضربان إلى العينين كساق مثلث وهذه صورته
ثم قال فانه لو استقبل على الخط الخارج إلى اليمن أو الشمال جاز لانه
مستقبل الجهة ولم تزل به المقابلة بالكعبة اه كلام بعض الأفاضل

وفي الجنبى فوى أن لا يصلى الا خلف من هو
على مذهبه فاذا هو على غيره لم يجز (فائدة)
لما كان الاء تباين تسمية مندنا لم يقتض
قواب الصلاة في مسجد على الصلاة
والسلام بما كان في زمنه فاحفظ (و)
السادس (استقبال القبلة) حقيقة توارى حكم
كعاجز والشروط حصوله لاطلعه وهو شرط
في الاستقبال (فذلكم) وكذا المكي للقبول
تفصيله (فذلكم) وكذا المكي للقبول
قبلتها بالوحى (أصابة عينها) يتم المعايير وفيه
لكن في البحر أنه ضعيف والاصح أن من ينه
وبينها حائل كالثابت وأقتره المستنفذ فاقولا
فالمراد بقوله (أصابة عينها) أي غير ما بينها (أصابة جهتها) بأن
(وانضم به) أي غير وجهه مسامتة للكعبة
يقى شئ من سماح الوجه مسامتة لوجه مستقبلها
أولها وثالثها بان يفرض من خلفه وجه مستقبلها
حقيقة في بعض البلاد وخط على زاوية قائمة
إلى الأفق مائل على الكعبة وخط آخر يقطعها
على زاويتين قائمتين بنفسه وبسرة منع قلت
فهذا معنى التباين والتباين في عبارة الدور

(قوله قنبر) أمر من التبصر يعني التأمل (قوله وتعرف) بالبناء المحبول ونائب الفاعل خبر يعود إلى القبلة
 (قوله بالدليل) أي بالعلامة الدالة عليها (قوله محارب الصحابة والتابعين) أي فهي علامة عليهم يجب اتباعها
 وذكر الزبلي أنه لا يجوز التحري مع المحارب وظاهره ولو محارب غير من ذكره ينافي للشرع بل لا أن ذلك محمول
 على التماسا بالليل فيصح التحري ولو في مسجد والمحارب جمع محارب سمي به لمحاربة النفس والشيطان
 فيه (قوله كلقطب) هو نجم صغير يثبت نغم الصغرى بين الفرقدين والبدى إذا جعله الواقف خلف أذنه
 التي كان مستقبلا للقبلة أن كان ناحية الكوفة وبغداد وهران وقزوين وطبرستان وجران وما والاها
 إلى نهر الناص وبيعه من بمصر على عاتقه الأيسر ومن بالعراق على كتفه الأيمن ومن باليمن قبالة محابله جنبه
 الأيسر ومن بالشام وراء البحر (قوله والافني الأهل) أي إذا فقدت هذه العلامات فتعرف بالاستخبار
 من أهل محل أمّا إذا لم يكن من أهله فلا يقدره لانه كماله يحرم وينبغي أن يعمل على ما لا يعلم يعرفه غيره
 الأهل بالدليل أمّا إذا كان من غير الأهل لكنه يعلمها بالدليل فيسألها ولا يحري لانه إذا وجد من يعتبر أخباره
 وجب سؤاله ولاخذ بقوله ولو خالف رأيه كما في السراج لأن التحري دليل ظاهر والعمل به انما يجب عند عدم
 دليل أقوى منه والأخبار فوق التحري كما في الهداية فأفاده بعض الأفاضل ويجب الاستخبار ولو من عباد
 أو أمة ويحري في خبر الناسق والمستور ثم يعمل بفال ظنه كما ذكره الشارح في الخطر (قوله العالم بها)
 أي بشرط كونه مقبول الشهادة كما يقدره صاحب النهر فالذي والجامل يجوز التحري مع وجودهما
 (قوله من لو صاح به سمعه) بدل من الأهل وأما إذا كان لا يسمعه يحري (قوله العرصة) هي كل بقعة بين
 الدور واسعة ليس فيها بناء صحاح والمراد البقعة لانه هذا القيد (قوله فهي الخ) لا يظهر تفرقه على ما قبله
 وعلم منه أن المصلي في حق الأرض أو في أعلى الجوانب اتصع صلاته (قوله أرض) أو على خشبة في البحر يخاف
 أن تحرف إلى القبلة غرق أو كان في طين وردغة لا يجسد على الأرض مكانا يابسا وكانت الدابة جوارح أو نزل
 لا يمكنه الركوب الإجماع منع (قوله عند الامام) بناء على أن القادر بقدره لا بعد تداروه عند ما يلزمه
 أن وجد موجهها وعليه اقتصر في المنع (قوله أو خوف مال) أي خوف ذهابه بسرقة أو غيرهما أن استقبل
 وسواء كان المال ملكا له أو أمانة قسلا كان أو كسيرا (قوله وكذا كل من سقط عنه الأركان) أي مع
 عدم قدرته على التوجه كشخ كبير لا يمكنه أن يركب الإجماع ولا يجده فكما يجوز له الصلاة على الدابة ولو كانت
 فرضا ونسقط عنه الأركان كذلك يسقط عنه التوجه إلى القبلة إذا لم يمكنه من هذا وظاهر لا يحتاج
 إلى ذكره لانه إذا عجز عن التوجه فقط جاز الانحراف فأولى إذا عجز عنه مع العجز عن الأركان (قوله جهة قدرته)
 وذلك لأن الكعبة لم تعتبر عينها لئلا يتلا وهو حاصل بذلك بحر (قوله بآيما) أي للار كان فيسقط العذر
 الشرط والركن وفيه أن كلام المصنف في الاستقبال ولا يتأتى الإيما فيه (قوله لخوف رؤية عذوق) أو سبع
 أو لص وسواء خاف على نفسه أو على دابته بحر (قوله بما مر) متعلق بعرفة وما مره هو الدليل وهو المحارب
 والتجوز والسؤال فيسأل العالم بها فان لم يخبر حتى صلى فأخبره لا بعيد ولا يجوز له التحري مع علمه بالعلامات
 والسماء مصيبة وإذا كان لا يعرفها مع حصول السماء اختلف في جواز التحري وظاهره في البحر ترجع عدم الجواز
 حيث لا عدم العذر في ذلك وقال ظهير الدين المرفعة في يجوز فقال في الجوهرة وظاهر كلام القدوري بشرا إلى سائر
 وفي المضمرات عن الصفة وكذا لو كان لا يعلم الامارات وليس معه من يخبره فعليه أن يعمل بالتحري في هذه الحالة
 قال في النهر وعليه إطلاق المتن (قوله لما مر) أي أن الطاعة بحسب الطاقة حلي (قوله وان علم به) أي
 بجانب القبلة (قوله أو يقول رأيه) لا تتبدل الاجتهاد بتبدل التسليم منع (قوله ولو بركة) أو امدنية بان كان
 جوازا ولم يكن يحضره من يسأله فعلى بالتحري ثم تبين أنه أخطأ بحر وهو المعتقد (قوله ولا يلزمه قرع أبواب)
 لانه ليس له ذلك كما في البحر (قوله ومس جدار) لأن الحائط لو كانت منقوشة لا يمكنه تمييز المحارب من غيره
 وعسى يكون ثم ما يؤذيه بجارزه التحري بحر ويحتمل عدم جواز التحري مع المحارب إذا دخل المسجد ثم سارا كما قاله
 الشرع بل لا حلي (قوله ولم يقتد الرجل به) أعاده من قال أن المراد به هو المحول له وذلك لانه قد علم خطأ أو لا
 ولو اقتدى به غيره ممن لم يعلم حاله صح (قوله ولا يحضر تقول) أي وقد علم مريد الاقتداء حاله الأولى كما في البحر
 (قوله لم يجز) فتركه فرض التحري بخلاف ما إذا أصاب الامام لأن المطلوب حصول الاستقبال وقد حصل

قنبر وتعرف بالدليل وهو في التحري
 والامام محارب الصحابة والتابعين وفي
 المقام والجار التحريم كالقطب والافني
 الاهل العالم بها ممن لو صاح به سمعه (والعجز)
 في القبلة (العرصة لا البناء) فهي من الأرض
 السابعة إلى العرش (وقبله العارضة)
 لم ينش وان وجد موجهها عند الامام أو خوف
 حاله وكذا كل من سقط عنه الأركان (جهة
 قدرته) ولو مضطجعا بآيما ملوف رؤية عذوق
 ولم بعد لان الطاعة بحسب الطاقة (ويحري)
 هو قوله الجوهرة دليل المصنف (عاجر عن
 معرفة القبلة) بما مر (فان ظهر خطؤه لم يعد)
 لما مر (وان سلم به في صلاته أو نحوها) أي
 ولو في جود سهوا (استدار ورين) حقول النهر
 كل ركعة لجهة جاز ولو بركة أو مسجد مظلم
 ولا يلزمه قرع أبواب ومس جدار ولو أعي
 فسواء رجل يمشي ولم يقتد الرجل به ولا يحضر
 تقول ولو انتم تحضرون لا تحضرون ان أخطأ
 الامام

حلي (قوله استدراك المسبوق) لانه منفرد فيما يقضى فلم يكن مؤثرا خالف امامه حلي (قوله واستأنف الاستحقاق) لانه خلف الامام حكما فبعد مخالفا ولو كان لاحقا مسبوقا فان قضى ما لحق به أولا ونحو قول رايه فيه استأنف وان فيما سبق به استدراك وان قضى ما سبق به أولا ونحو قول رايه واستأنف قضاء ما لحق به استأنف كما اذا انحول فيه وانما اذا لم يستقر اليه بأن بدله راي امامه فيما لحق به فقيه تزداد الطاهر انه يستدير حلي (قوله صلى السكك جهة) وقيل يؤخر وقبل يخبر قال في الصبر ولو تخرى رجل واستنوت الحلات عنده وصلى الى جهة ان ظهر انه اصاب القبلة جاز وان ظهر انه اخطأ فكذلك وان لم يظهر له شيء جازت صلاته ايضا (قوله استدراك) هذا أحد قولين حكاهما في الصبر من غير ترجيح الثاني انه يستأنف وجزم القهستاني بما جزم به الشارح اه حلي قال في سكك الانهر وهو الاوجه (قوله استأنف) لانه ان جدد هذه الجهة كانت لغير القبلة بالنظر الى ركعتها وان تحول صلى لغير قبلته الآن (فرع) يخترى ليعبد التلاوة كما يخترى للصلاة كذا في الصبر ومثلها صلاة الجنان كذا في الجوهر (قوله وان شرع بلا تخرى الخ) أما لو شرع من غير تخرى من غير شك ان تين انه اصاب أو كان أكبر رايه فطلبه الاعادة بغير (قوله من حاله شيء حتى ذهب عن الموضوع فصلاته جازة وان تين انه اخطأ أو كان أكبر رايه فطلبه الاعادة بغير (قوله لم يجوز) سواء علم بالخطأ أو بالموافق في الصلاة أو بعدها أولم يعلم شيئا وفي الاخير خلاف أبي يوسف واستثنى الشارح إحدى الصوري قوله الا اذا علم اصابته الخ (قوله فانه يستأنف) لا عراضه عن القبلة وفي كونه قولان وقوله مطلقا أي سواء علم بالخطأ أو الصواب في الصلاة أو بعدها أولم يعلم شيئا خلافا لابي يوسف في العلم بالاصابة في الصلاة وبعدها حلي (قوله كصل) تشبيه في عدم الجواز المستفاد من قوله فانه يستأنف (قوله لم يجوز) تصريح بوجه التشبه ووجه عدم الجواز انه لما حكم بقضاء صلاته بناء على دليل شرعي وهو تخرى فلا ينقلب جازا اذا ظهر خلافه بغير (قوله صلى جماعة) سواء كانوا في مصر أو في قرية أو مضارة على العقد أبو السعود (قوله فلو لم تشبه ان اصاب جاز) هذه ليست خاصة بما اذا صلبا جماعة بالتخرى بل المنفرد كذلك وهو الذي يشير اليه التعبير بأصاب قال في الفتاوى الهندية ولو كان بغيره من يسأله عنها فلم يسأله وتخرى وصلى فان اصاب القبلة جاز ولا فلا كذا في منية المصلي وشرح الطحاوي حلي بزيادة (قوله فمن يثق منهم) غلبة الظن تعطى حكم اليقين (قوله حالة الاداء) ظرف لقوله يثق (قوله أما بعده فلا يضر) أي اذا علم المخالفة بعد الاداء فلا تبطل الصلاة وظاهره ولو الوقت باقيا (قوله لا اعتقاده خطأ امامه) لقب وشرحه مرتب فهذا يرجع الى قول المصنف فمن يثق بمخالفة امامه وقوله ولتركه فرض المقام يرجع الى قول الشارح أو تقدمه عليه (قوله كالولم يتعين) تشبيه في عدم الجواز المستفاد من قول المصنف لم تجز صلاته والا في ذكره عنده أو شد الى هذا ما في النهر حيث قال قال في المراج وكذا لو لم يتعين الامام بأن رأى رجلين يصليان فتوى الاقتداء بأحد لا بعينه وكذا اذا لم يتعين فعل الامام اه فتو له وكذا اذا لم يتعين فعل الامام مما يدل على ما قلنا فانه اذا لم يتعين فعل الامام لا يصح الاقتداء (قوله شرط مطلقا) أي في كل العبادات المقاصد من غير خلاف بخلاف تكبير الاحرام فقيها قولان بالشرعية والركنية (قوله ولو عقبا) أي عقب اللفظ الدال عليها (قوله فلو عما يتعلق بأقوال) أي فلو كان المنوي مما يتوقف تحصيله على التلفظ به كطلاق تطله المشبهة وفيه أن اطلاق يقع باللفظ وان لم ينو حيث كان صريحا الآن يقال اشتراط النية بالنظر الى الديانة فان النية تعتبر فيها حتى لو نوى الطلاق عن وثاق لم يقع ديانته وقوع قضاء أفاده الحلي (قوله والا لا) أي وان لم يتوقف تحصيله على التلفظ به كالصوم والصلاة فلا تطلها المشبهة حلي (قوله ليس لنا من شئ خلاف ما يؤدى الخ) الحصر ممنوع لأن من أدرك الضرعة قبل الوقت ينوي أداءه ويؤدى بعد الوقت قضاء وكذا من نوى صلاة القصر ثم نوى الإقامة فيها أتم وكذلك من نوى واجبا أو نهيا في رمضان يكون عن رمضان اللهم الا أن يقال المراد المخالفة بالزيادة والنقص ولا يظهر في الاولى والثالثة زيادة ولا نقص وأما الوسطى فقد نوى فيها الإقامة فلا يقال أدى خلاف ما نوى أو نوى ظهر امتلا والمؤدى ظهر على الحلي (قوله الاعلى قول محمد في الجمعة) صورته أدرك الامام في تشهد الجمعة أو في سجود السهو على القول بطل فيها يقتضى به نأوبا الجمعة اثنا فاذ اسلم الامام وقام يقضى أتمها جماعة عندنا وعند محمد أتمها ظهر اقتضادى خلاف ما نوى على مذهبه حلي بزيادة (قوله والمعتقد أن العبادة الخ) مقابلة ما عن ابن سبته من استنصارها في جميعها والعبادة ذات الافعال الصلاة وأما ذات فعل واحد كالصوم فظاهره الاتفاق على انصافها

ولو سلم فتقول راي مسبوقة ولا حق استدراك والمسبوق واستأنف الاستحقاق وقول من لم يقع تخرى فتقول رايه بلجهة الاولى استدراكه وان شرع بلا عبدة من الاولى استأنف (وان شرع بلا تخرى لم يجوز وان اصاب) لتركه فرض التخرى الا اذا علم اصابته بعد فراغه فلا بعد اتقا خلاف مخالف جهة تخرى فانه يستأنف كصل على أنه محدث أو فوبه نجس أو الوقت لم يدخل فبان بخلافه لم يجوز (صلى جماعة عند اشتباه القبلة) فلو لم تشبه ان اصاب جاز (بالتخرى مع امام وتين أتمهم) اصاب الى جهات شامة فمن يثق منهم (منهم) صلوا الى امامه في الجهة) أو تقدمه عليه (حالة مخالفة امامه فلا يضر) (لم تجز صلاته) الاداء) أما بعده خطأ امامه ولتركه فرض المقام لا اعتقاده خطأ امامه ولا تطلها المشبهة حلي (ومن لم يعلم ذلك فصلاحه صحيحة) كالولم يتعين الامام بان رأى رجلين يصليان فأتى بواحد لا بعينه فروع النية عندنا شرط مطلقا ولو عقبا بنية فلو عما يتعلق بأقوال كطلاق وعناق بطل والا لا ليس لنا من شئ خلاف ما يؤدى الاعلى قول محمد في الجمعة وهو ضعيف والمعتقد أن العبادة ذات الافعال

وصفها وصف كونه حدث فاقوه وعرض عنها هاء التانيث وفي البحر الوصف لغة ذكر ما في الموصوف
 من الصفة والصفة هي ما فيه ولا يكره أن يطلق الوصف ويراد به الصفة ٥١ وان حل ما ذكره الشارح على أصل
 اللغة وما في البحر على عرفها زال التانيث حلبي (قوله كيفية) قال في التهر هذا أول من جعلها الاجزاء العقلية
 التي هي اجزاء الهوية ووجه الاولوية انه لا يشمل الواجبات والسق والمندوبات ثم ان هذا التعريف لصفة
 الصلاة خاصة لا لطلق صفة وهو على حذف مضاف تقديره صفة اجزاء الصلاة فبعض الاجزاء صفة
 الفرضية كالقيام وبعضها الوجوب كالشهد وبعضها السنية كالمشاورة بعضها التنب كتنظر الى موضع
 سجود من القيام وانما قد رنا المضاف لان المقام مقام بيان صفة الاجزاء لصفة نفس الصلاة (قوله من
 فرائضها الخ) اني من التبيينية اشارة الى ان هذا الفرائض اخرى وهو كذلك وهي ما ذكره الشارح بقوله
 وبق الخ حلبي وتعبيره بالفرائض الصادق على الشروط من الصريحة والخروج بسنعه والقدمه الاخيرة
 أولى من الاركان (قوله الصريحة) تاوها للوحدة (قوله قائما) أي اولى القيام اقرب ظهوره الامام را كفا
 فكبر ان كان الى القيام اقرب صح والا لا ولو اراد بها تكبير الركوع لفت نيته ويكتفى من الاخرس والاي
 بالية ولا يلزمها تكبير لان الواجب حركة بلفظ مخصوص فاذا اعتذر نفس الواجب لا بهكم
 بوجوب غيره لا بدليل وفي غير تكبير الاحرام يلزمها التكبير لعدم بدلية شيء عنه كما في التهر حيث
 قال وأما باقي التكبيرات فقال في طلاق الفتح انه يترك لسانه كالقراءة ٥٢ وكان الفرق أن تكبير الاحرام لها
 شلف وهو الثانية بخلاف غيرها ٥٣ وصار الفتح وطلاق الاخرس واقع بالاشارة وكذلك اعتناقه
 وبعده وشراؤه سواء قدر على الكتابة أم لا للضرورة لانه لو لم يعتبر منه ذلك لاذى الى موته جوعا وغر ذلك
 ثم رأينا الشرع اعتبرها منه في العبادات ألا ترى انه اذا ذكر لسانه بالقراءة والتكبير كان محسبا ومعتبرا
 فكذلك في المعاملات قلت وهذه العبارة لا تنبذ لزم التكبير في غير الصريحة على أن لفظ التكبير اذا استعمل
 انما ينصرف الى التكامل وهو تكبير الاحرام ثم لا ينبغي أن ما في الفتح يخرج على قول الفضلي وهو خلاف
 الصريح ٥٤ أقاده بعض الافاضل ثم القيام انما يترط فيما يفرض فيه القيام كالفرض والواجب وسنة
 المفبر عند القدرة على القيام وأما في التوافق غير سنة الفجر وفي الفرائض عند عدم القدرة على القيام فلا يترط
 لها القيام حلبي (قوله في غير جازئة) أما في غير شرط باعتبار الشرع مما هو ممكن باعتبار قيامها
 مقام ركعة كما في تكبيراتها ٥٥ شرط لا يفي عن المحيط (قوله على القادر) يخرج به الاي والاخرس كما قد
 (قوله به يفي) أي بشرطيتها المأخوذة من ذكر الشرط ومقابلته القول بالـ كنية وهو قول محمد والعلماوى
 حلبي عن التمر بلاية (قوله في غير جازئة) فترجع على الشرطية وانما جاز بناء النفل على النفل لان الكل صلاة
 واحدة بدليل أن العمود لا يترضى الا في آخرها على الصحيح كذا في البحر (قوله وعلى الفرض) لان الفرض
 أقوى فيمنع النفل لضعفه (قوله وان كره) أي من جهة تأخير السلام عن محله وعدم ابتداء النفل بصريحة
 حلبي وهي بحرية والجهة الثانية تظهر في بناء النفل على النفل فيه ومن قوله وان كره يرجع الى الصورتين
 (قوله لا فرض على فرض) بحث فيه بأن يقتضى الشرطية صحة بناء أى صلاة على أى صلاة كما يجوز بناء أى
 صلاة على طهارة أى صلاة وكذا بقية الشروط وبذلك قال الصد والشهد واجب بأن المنع لا يكون الصريحة
 ركابل لان المطلوب في الفرض تعيينه وتمييزه عن غيره بأخص أو صافه وأن يكون عبادة على حدة ولو يفي على
 غيره لكان مع ذلك الغير لمدة واحدة حلبي (قوله أو نفل) وجهه انه لا يجوز أن يستمع الشيء ما هو فوقه
 لأن فيه جعل الاقوى تابعه للاعلى انتهى أبو السعود (قوله على الظاهر) أي من المذهب كالية فانها ليست من
 الاوكان ومع هذا لا يجوز أداء الصلاة بنية صلاة اخرى مجر ومقابلته ما قاله الصد والشهد (قوله ولا اتصالها)
 جوبل سواكل حاصله لو كانت شرطاً ماروى فيها ماروى في الاركان من الشروط وحاصل الجواب انها لم تلتصق
 بالاركان وروى فيها ماروى فيها (قوله وقد منعه الزياي) أي منع ما ذكر من مراعاة الشروط اذا على من زعم
 وكنيتها لثالث المراعاة على المانع لو أحرمت حاملها للنسابة فألقاها عند فراغه من الصريحة يسلم يسيراً وخبرنا
 عن القيلة فاستقبلها عند فراغه منها أو عند شوف العروة فترها عند فراغه منها بعل يبرأ وشرع
 في الصريحة قبل الزوال فدخل الوقت عند فراغه منها أو شرع المحدث أو الجنب وهو واقف في الماء فأنفست

ومرة ككيفية مشقة على فرض واجب
 وسنة ومندوب (من فرائضها) التي لا يصح
 بدونها (الصريحة) قائما (وهي شرط) في غير
 جازئة على القادر به يفي فيجوز بناء النفل على
 النفل وعلى الفرض وان كره لا فرض على
 فرض أو نفل على الظاهر ولا اتصالها بالاركان
 هو في الشروط وقد منعه الزياي

عند فراغه منها ثم رفع رأسه وصلح في جميع الصور (قوله ثم رجع اليه) أي الى القول بالمراعاة فيه لم يست
قال ولكن سلم قائما بشرط لما اتصل به من الاداء لالان الصلوة في جعل هذا وجوباً من
الزبط الى القول بالمراعاة نظراً من باب التخلل لا الجزم (قوله ثم في التلويح الخ) لما كان يتوهم من قوله
ثم رجع اليه أن المرجوع اليه هو المقول عليه استدر لعله بقوله ثم الخ وقوله تقديم المنع أي منع مراعاة
الشروط لها المقرب عليه صحة الصور المتقدمة قال في البصر ومراعاة الشروط المذكورة ليس لها بل
للقيام المتخلل بها وهو ممكن ان سلسا مراعاتها والا فهو ممنوع فتقديم المنع على التسليم أولى كذا
في التلويح فالأولى أن يقال لانسلم مراعاتها فانه لو أحرم الى آخر الصور واثن حلتا فهي ليست لها بل للقيام
المتصل بها وهو ممكن اه وقد فعل الزباني ما هو الأول (قوله لكن نقول الخ) استدر لعله على ما في التلويح
المتدر أن القول بعدم المراعاة أولى من القول بها (قوله الاحتياط خلافه) وهو القول بالمراعاة والمراد
بالاحتياط العمل بالاحوط اقتراحاً بدليل ما استشهد به من عبارة البرهان وظاهر ما في البصر والنهر والمخ
اعتماد عدم المراعاة (قوله بل باعتبار انصافها بالقيام) ان اريد القيام الآتي بعدها نقول يمكن تحقق
الشروط فيه دونها كما في الصور السابقة وان اريد قيامها بالمصاحب لزم تحصيلها كانت الشروط لها
لانه شرط قيامها وشرط الشرط شرط (تنبيه) انما هي تكبيراً حرام لانها تحترم الاشياء المباحة التي تنافي
الصلوة لا كل مباح كالشيء السابق الحدث (قوله الذي هو ركعها) أي الصلاة (قوله ومنها القيام) يشمل
القيام منه وهو الاتصاف مع الاعتدال وغيره التام وهو الارتفاع قبل أن تتالي يدها ركعته وقوله بحيث الخ
صادق بالصورة (قوله بقدر القراءة فيه) فهو بقدر رؤية فرض بقدر الفاتحة وسورة أو ثلاث آيات واجب
وبقدر ما تقرأ فيه سورة الأعلى والكافرون والحمد لله في الوتر سنة وبقدر طوال المفصل وأوسطه وقصاره
في محالها مندوب وعند سقوط القراءة بقدر التكبير كالقيام في الشفع الثاني من الفرض لانه لا قراءة فيه
فالركن فيه أصل القيام لا امتداده كافي القهستاني ذكره بعض الافاضل (قوله فلو كبر قائماً الخ) يعمل على
من لا قراءة عليه ككلاي أو أنه اقصر على أدنى قراءة ما يحصل به الفرض بما لا يقتضي الوقوف فهو ثم
نظر لا يمكن الاتيان به هاوي الى الركوع أو أنه تركه في القراءة في الأولين وأني يهائي الآخرين لان التعيين
في الأولين واجب اه أبو السعود (قوله كذا) أطلقه فتشمل النذر المطلق وهو الذي لم يبين فيه القيام
ولا القعود وهذا أحد قولين فيه والثاني التخيير والأولى في القيام أن يكون القدمان على الأرض فلو قام
على عقبيه أو أطراف أصابعه أو رافعا إحدى رجله عن الأرض يجزئه ويكره ان كان بغير عذر والاقرب
للشروع أن يكون بغير قدميه قدر أربع أصابع اليد اه أبو السعود عن الجوى أقول لا يظهر ذلك في السجين
وماحب الادرة فالأولى الاطلاق والاحالة على العادة الا ان يقال ان حالة الضرورة مستثناة وهذا في حال
القيام أما في الركوع والسجود فيلزمهما كإبني (قوله وسنة لجر) أما على القول بوجوبها فظاهر
وأما على القول بسنيتها فمراعاة القول بالوجوب ونقل الشربلاني في مراقي الفلاح أن الأصح جوازها من
قعود وانظر حكم قضاء النافلة المساعدة هل يفترض القيام فيه أولا كاصليها (قوله نذب ايماناً قاعداً) تحقيقاً
لكونه وسيلة تذكير من دعوات ما شيع لاجله وجاز ايماناً قائماً (قوله وسكناً من يسبل جرحه) يعني نذب
ايماناً قاعداً ويجوز قائماً وليس المراد أنه يجوز له السجود لانه لو سجد لزم فوات الطهارة بلا خلف ولو صلى
قاعداً أو قائماً بالايمان فأتى السجود والركوع الى خلف وهو الايمان بها صلى (قوله كن يسبل جرحه
اذا قام) يفترض عليه القعود خلفه من القيام ولا خلف من الطهارة (قوله أو يسبل بوله) العلة فيه هي العلة
فيما قبله (قوله أو يسبل بوجهه) لانه لا خلف من السجود والقعود خلف من القيام وكذا اذا يد أربع عضون
أه جهاه هورنه كافي أبي السعود والأولى الاقتصار عليه لانه لحد المانع (قوله أو يصف من القراءة أجالاً) فينضم
القعود وعلم عماد ذكر أن ركنية التراتل أقوى من ركنية القيام وقد يقال ان التراتل القيام للقعود وجود
خلفية دونها وما في ركنه ككرم ونسب كافي القاموس وأشار بقوله أصلاً الى أنه لو قدر على الاتيان
بقدر الفرض قائماً تعين عليه القيام بقدره (قوله أو عن صوم رمضان) فيتعين عليه القعود ويحصل الصوم
لكونه لا خلفه والقدية عنه انما هي عند عدم تأتية بوجه (قوله الخروج لجماعة) أي في المسجد وهو محمول

ثم رجع اليه بقوله وانسلم ثم في التلويح
تقديم المنع على التسليم أولى لكن نقول
الاحتياط خلافه وعبارة البرهان وانما
لا شرط لها ما لا شرط للصلوة لا باعتبار ركنيتها
بل باعتبار انصافها بالقيام الذي هو ركعها
(و) منها (القيام) بحيث لو تنبيه لا يقال
وسكنته وصغروته وواجبه ومنه
ومندوبه بقدر القراءة فيه فلو كبر قائماً ركع
ولم يقف صح لأن ما أتى من القيام الى أن
يخرج الركوع يكفيه قية (ف فرض) فخلق به
كذا وسقط في الأصح (قادر عليه) وعلى
السجود فلو قدر عليه دون السجود ككلاي
ايماناً قاعداً وكذا من يسبل جرحه لو سجد
وقد ينضم القعود كن يسبل جرحه اذا قام
أو يسبل بوله أو يد أربع عضون أو يصف
من القراءة أصلاً أو عن صوم رمضان ولو
فمنه من القيام للخروج لجماعة صلى
في جماعة

على ما إذا لم يتيسر في الجماعة في أثناءه أبو السعود (قوله به يفتي) وجهه أن القيام فرض بخلاف الجماعة
وقيل يخرج إلى الجماعة ويصلي قاعدا وهو الأصح مجتبي وقيل بشرع فاقطع الإمام ثم يقعد فإذا جاء
وقت الركوع يقوم ويركع واختره في منية الصلي بجر (قوله ومنها القراءة) أي من القرآن المتقول
عن الرسول عليه الصلاة والسلام من توازلا يقرأ بالشواذ وان قرأهم لا تقصد ولا يستحبها بخلاف
التوراة ولا انجيل فيعتد بهما ان وجد الملقى في القرآن ولا يجوز بالحديث القديمي قهستاني ويؤخذ
منه أن القراءة بالمشرك كافية لأنه لا يقبل لها ثوابا واذ وحده القراءة أن يصح الحروف مع اجتماع نفسه وذكر
في التهرطقة الشارح في الفصل الثاني أنه لو قرأ من التوراة والانجيل والزبور ان كان قصه أو حكا
فسدت وان كان ذكره لا يفسد ولا يجوز اجتماعهما كان قادر على قراءة القرآن أم لا انتهى وهذا يدل
على أن مراد القهستاني بالاعتداد به عدم الفساد به ان كان غير قصه وحكم لكنه خلاف المتبادر منه
(قوله لقادر عليها) خرج الآخر من الأولى الذي اجتهد آراء المبطل وانهار فلم يقدر على العلم وكذلك من
لا يمكنه أداء الحروف بالاجتهاد التام كبعض أهل الهند والترك قهستاني (قوله وهي ركن زائد) اعلم
أن الركن قسمان أصلي وهو ما لا يذوق الاضطرورة وزائد وهو ما يستط في بعض المورس غير متحقق ضرورة
لأن تسميتها ركنا باعتبار قيام الصلاة بها في حالة بحيث يستلزم اتقاؤها انتقامها وتسميتها زائدا لقسامها
بغيرها في حالة أخرى والزائد ما لا يخلطه بدل فلا يقال ان غسل الرجلين والقيام والركوع والسجود أركان
زائدة لتبنيها مع الخلف والایاء عنها (قوله له قوطه بلاخلف) ان قات ان قراءة الامام خلف عن قراءة المؤتم
لما ورد ان قراءة الامام قراءة قلت ليس المراد الخلفية بل المراد أن الشارع منعه من القراءة واكتفى
بقراءة الامام عنه وفي الحلبي ما حمله أن مراد الشارح نفي الخلفية من المقتدى فلا يتنافى وجود الخلفية من
الامام (قوله بحيث لو متدب به الخ) اخذ منه أنه لا يكتفى طاعة الرأس وحده على ما استحسنه الحلبي شارح المنة
وفي الخزانة اذا لم يركع وذهب إلى السجود بان خذ كالجمل فهذا الانقضاء يجرئه عن الركوع ثم هذا في الركوع قائما
وان ركع جالساً ينبغي أن يجازي بجهته ركبته أبو السعود ووقته بعد مقام القراءة وقيل اذا تم حرفاً أو كلمة
منها حال الضرر ولا بأس به والاول أصح درهنتي (قوله ومنها السجود) هو لغة الخضوع وشرعا وضع بعض
الوجه على الارض مما لا يضرب فيه فدخل الاتف وخرج الخلة والذقن وما اذا رفع قدميه في السجود فانه أشبه
بالتلاعب من التعظيم بجر (قوله بجهته) هو قوله ما والملقى به الرجوع الامام اليه وقال الامام في رواية قديمة
يكنى وضع الاتف (تنبيه) وضع جزم من الجهة وان قل فرض وضع أكثرها واجب حلي (قوله وقدميه) يجب
اسقاطه لأنه يكتفى بوضع واحد منهما كما ذكره بعد حلي (قوله شرط) بشرط وضع باطن الاصبع لأرأسها
حلي ولا ينافيه ما في الهداية أن ترك توجيه الاصابع في السجود مكروه لان المراد توجيه السك (قوله وتكراره
تعبداً) وأصله ثابت بالكتاب والسنة والاجماع وكونه تعبداً هو قول الأكثر من مشايخنا وقيل ترغيباً للشيطان
حيث أمر بواحدة تأبى فتسجد هما غافلة وقيل الاولى لشكر الايمان والثانية لبقائه وقيل هما للاشارة إلى
أنه خلق من الارض وبعود اليها وقيل غير ذلك (قوله ثابت بالسنة) والاجماع بجر (قوله كعدد الركعات)
أي في كل الصلوات (قوله والذي يظهر أنه شرط) اذ لو كان ركعتا توقفت الماهية عليه مع انها لا توقف ولهذا لو
حلف لا يصلي يحنث بالرفع من السجود غير وانظر هل يقال فيه ما قيل في التصرعة من عدم مراعاة الشروط (قوله
لأنه شرع للتفريق) أي ظمركن مقصود ذاته وفيه أن القيام والركوع شرعا للسجود وهما ركعتان وقوله للتفريق
نفي به فوهم أن مشروعية للتشهد لعدم محته لأنه يلزم عليه أن ما شرع الشيء يكون كذا من ذلك الشيء
اذ المقصود فرض وقراءة التشهد واجبة (قوله ركن زائد) له قوطه من غير ضرورة لعدم توقف الماهية عليه
في صورة الخلف وقيل ركن أصلي واليه مال عصام بن يوسف وجعل الشرع ثلاثاً انقرة على الخلاف في الركبة
والشرطة أداءها تماماً فتصح على الثاني لا الاول (قوله بالرفع من السجود) أي الاول من الركعة الاولى لأن
السجود الثاني تكرار لا أول وحنث في الصلاة بالرفع من السجود الاول من الثانية حلي (قوله لا يكتفر
منكره) أي منكره في قول بوجوبه كاختلاف القهستاني أما منكره أمه فكأنه لكونه مجعاً به علم من المؤمنين

به يفتي خلافاً للأشياء (و) منها (القراءة) قادر
عليها كالحلي وهي ركن زائد عند الأكثر
لعدمه بلا خلاف بالاعتداء (و) منها
(الركوع) بحيث لو متدب به قال ركنه
(و) منها (السجود) بجهته وقدميه ووضع
اصبع واحدة منها بشرط وتكراره تعبداً ثابت
بالسنة كعدد الركعات (و) منها (التعود
الاخير) والذي يظهر أنه شرط لأنه شرع
للتفريق كالصلاة للرفع ووضع في البدائع
أنه ركن زائد يحنث من حلف لا يصلي بالرفع
من السجود وفي السراجية لا يكتفر منكره

ضرورة حلي بها (قوله قدر أدنى قراءة التشهد) أي أدنى زمن يقرأ فيه بأن يكون قدر أسرع ما يكون من
التلفظ به مع تصحيح اللفظ وليس المراد أن له في نفسه أدنى وأعلى (قوله وعدم فاضل) عطف تفسير على
ما قبله (قوله سمعت) وهل يلزمه سجود السهو يحزر (قوله بهنمه) أي قصد أولو عباد الله أمره لأنها عاقله
من الجانبين أبو السعود وعده فرضاً جري على قول الإمام على تخريج البردعي بالهله أحد بن الحسين أخذوا
من المسائل الاثني عشرية فإن الإمام لما قال فيها بالبطالان وأركانها تمت ولم يبق الا الخروج دل على أنه فرض
وهما لما قال بالعمدة فيما دل على أنه ليس بفرض حلي وإذا نظر إلى أنه لا يؤذي فرض آخر الا بالخروج ترجيح
قول الإمام لأن ما وقف عليه أداء الفرض فرض وفرضه لا تنافي كراهته لاختلاف الجنية فهو من حيث
كونه محزياً من الصلاة فرض ومن حيث كونه بفرض لفظ السلام مكروه (قوله كنعلة المتأف لها) كاكل وشرب
وكلام ومشي وسلام حلي وأدخلت الكاف في قوله كنعلة القول المتأف ومثله المحشي بالكلام والسلام وقيد
بقوله بعد تمامها لأنه لو كان المتأف قبله بأن كان قبل القعود أو عند انقائها (قوله وان كره تخريماً) لكونه مفزواً
لواجب وهو السلام يحزر (قوله اتفاقاً) أي من الإمام ومصاحبه وتخريج البردعي غلط وأبى فيه نص عن
الإمام لأنه لو كان فرض الاختصاص بقراءة وانما حكم الإمام بالقصد في الاثني عشرية باعتبار أن فيها معاني
مغيرة للفرض حلي وعليه لو سبقه الحدث صحت الصلاة اتفاقاً (قوله وعليه) أي على الصحيح الذي هو قول
الكرخي المقابل لقول البردعي وفائدة الخلاف بينهما ما ظهر فيما إذا سبقه حدث بعد قعود قدر التشهد إذا لم
يتوضأ ويبقى ويخرج بهنمه بطلت على تخريج البردعي وصحت على تخريج الكرخي (قوله ويبقى من الفروض
الخ) وقع بيانها بفعله عليه السلام وقوله صلوا كما رأيتموني أصلي ولولم يبق الدليل على السنية أو الوجوب في غير
هذه الفرائض لقلنا باقتراضها (قوله تميز المفروض) بأن يميز السجدة الثانية من الأولى بأن يرفع ولو قلب لا
أو يكون إلى القسود أقرب قولان محتملان ونقل الثوري إلى أن أحسبه الثاني وفي الحلبي المراد بالتمييز
ما فرض عليه من الصلوات مما لم يفرض عليه حتى لو لم يعلم فرضية الجنس إلا أنه كان يصلها في وقتها لا يميزه
ولو علم أن البعض فرض والبعض سنة فإن نوى الفرض في الكل أو نوى صلاة الإمام عند اقتدائه في الفرض
ولو لم يعلم الفرضية أصلاً لا يزال ليس المراد بالمفروض المميزان يميز في الصلاة بوصف الفرضية عن غيره فانه
لا يشترط أحد (قوله وترتيب القيام الخ) الترتيب جعل كل شيء في مرتبته فمما تقدم القيام على الركوع والركوع
على السجود حتى لو خالف فيها فسدت (قوله والقعود الاخير على ما قبله) بحيث يكون آخرها ترتيب فيه تأخير
وفيما قبله تقديمه والأولى الجريان على نية واحدة بأن يقول وترتيب القيام على الركوع والركوع على السجود
والسجود على القعود الاخير أو يقول وترتيب الركوع على القيام والسجود على الركوع والقعود الاخير
على السجود حلي (قوله على ما قبله) أي كل ما قبله حتى لو قعد قدر التشهد ثم تذكر أن عليه سجدة بطل القعود
لأن الترتيب فيه فرض ييقن (قوله وان تمام الصلاة) أي الاثنان بها تامة بأن لا يترك شيئاً من فرضها وفيه أن
هذا لا يريد على افتراض كل فرض فلا يذني هذه فرضاً مستقلة حلي قال أبو السعود ويبقى هذه ترتيب القعود
على ما قبله لأنه يستلزم الاتمام (قوله والاتصال من ركن إلى ركن) الأولى أن يقول والاتصال من فرض إلى فرض
لعدم الاتصال من السجود إلى القعدة بناء على أنها شرط للخروج وفي هذه فرضاً نظرياً هو واجب فلور كرم وكو حلي
أو سجدة لأننا وقعد عن النهوض للثانية ونحو ذلك مما يتخلل بين الفرضين يكون تاركاً للواجب فيجب عليه
سجود السهو (قوله ومتابعة لأمارة في الفروض) بأن يأتي بها ولو بعد وقعد بالفروض لأن متابعته
في الواجبات والسني ليست بفرض فلا تفسد الصلاة تركها (قوله وصحة صلاة أمارة في رأيه) لأن العبرة لرأي
المأموم صحة وفساداً على المعتقد فلا يندى بشاقي من ذكره أو أمراته صحت لا بعد خروج دم أو في زقرة وعدم
تقدمه عليه) أي في جهته وقيد به لأنه لو تقدم إلى جهة القبلة أكثر منه لكن في غير جهته كما في استبدال الكعبة
لا يضرب (قوله وعدم مخالفته في الجهة) أي من الفرائض عدم مخالفته في الجهة ورد بأن المقتدى يخالف إمامه
في الجهة إذا لم يوادخل الكعبة أو خارجها متعلقين والمضرب في مسئلة تخزي الإمام والقوم القبلة العلم بالمخالفة
لا المخالفة حتى إذا خالفوه ولم يعلموا صحت اقتداؤهم (قوله بنسبها) بضمير التثنية أمّا الأول فهو أن يكون
حاسب ترتيب في الوقت معاً وأما الثاني فهو أن تكون الحادثة في صلاة مطلقاً متكررة تخزية وإذا دأبوا

قوله ومثله المحشي في نسخة المحشي اهـ

(قوله أدنى قراءة التشهد) إلى عبده
ورسوله بلا شرط موالاة وعدم فاضل لما في
القول الجنبه على أربعاً وجلس لحنة فظنها
ثلاثاً ناقصاً ثم ذكر فحس ثم تكلم فكان كذا
الجلستين قدر التشهد صحت والا لا (ومنها)
(الخروج بهنمه) كنعلة المتأف لها بعد تمامها
وان كره تخريماً والصحيح أنه ليس بفرض اتفاقاً
بأن كره تخريماً وغيره وأقره المصنف وفي المحشي
بأنه الزيلعي وغيره وأقره المصنف وفي المحشي
وعليه المحققون ويبقى من الفروض تمييز
المفروض وترتيب القيام على الركوع
والركوع على السجود والقعود الاخير على
ما قبله واتمام الصلاة والاتصال من ركن إلى
ركن آخر ومتابعته لأمارة في الفروض وصحة
صلاة أمارة في رأيه وعدم تقدمه عليه وعدم
مخالفته في الجهة وعدم تذكر فاته وعدم
مهاداة أمراته بنسبها

الامام امامته حلي والشروط وان وقع في كلامه مفرد الالاف مضاف فيم أبو السعد (قوله وتعديل الاركان)
التعديل التسوية ونوعا تسكين الجوارح في الركوع والسجود والقومة والجلوس قدر تسوية كما في القهستاني
وهو فرض على كنف القومة والجلوس فلو ترك أحدهما بطلت لان ما ركان كذلك احدي الطمانينات الاربع
حلي (قوله عند الثاني) بل نقله الحلي عن علمائنا الثلاثة وهو المختار كما في جميع الانهر من الرمز وبه ادفع
ما في النهر من قولهم غارجه العبي لقرايته لم أر من مزج عليه حتى آوله بعض العصريين بالمختار من قول أبي
يوسف حلي (قوله أي هذه الفرائض) أفاد أن الاختيار ليس شرطا في الواجبات ولا في السنن بل ولا
في التراتيب كافة هذه الأخيرة بناء على القول بشرطيتها كما أفاده الترمذاني وحديثه بالفرائض في
كلامه الاركان (قوله وبه) أي بالاختيار المذكور بعد الاول ذكره بعده حلي (قوله ينفذون عشرين) أراد
أحد عشرين ثمانية في المتن وثلاثة عشر في الشرح وان فصلت الانتقال الى جريانها وهي الانتقال من القيام
الى الركوع ومن الركوع الى السجود ومن السجود الى القعدة كانت ثلاثة وعشرين حلي وفيه أنها عند عدم
التفصيل تسعة عشر ولا تكون ثمانية وعشرين إلا بهذا التفصيل (قوله التصريحه عشرين شرطا) بعضها فيما يتعلق
بلفظها وبما يتعلق بشرط الصلاة اشتراطها ركبتها أو اتصالها بالاركان على ما مر (قوله ولغيرها) وهو الصلاة
قوله شروط) مبتدأ أسوق الابتداء به قصد التعميم حلي وقوله حظيت ببناء الخطاب والبناء للمجهول خبر
المبتدأ أي نظرت هذا ما ذكره الحلي ولا مانع من جعل ما ذكر في البيت الاول أوصافا للشروط وقوله دخول
وقت خبر المبتدأ وقول الحلي سوغ الابتداء به قصد التعميم لا يظهر الا اذا كان بلفظ شرط مفرد ولا حاجة اليه
على جعل المذكور بعده أوصافا (قوله مهيئة) بالرفع خبر به مدح خبر أو بالنصب حال من الهاء في جمعهما أي
مهيئة (قوله حسنا) بالقصر للضرورة تأنيث أحسن صفة شروط أو خبر ثالث وجوز الحلي جعله مصدران نصب
على التمييز (قوله مدى الدهر) ظرف لمستأدلتهم (قوله تزهرو) ينفع التاء من باب خضع والمراد أنها تنفتح
وتزبل الجهل (قوله دخول الوقت) بدل من شروط أو خبر لمبتدأ محذوف يعني يشترط لصحة تحريم صلاة
أنوقف على الوقت كالمكتوبات وينتهي دخول الوقت (قوله واعتقاد دخوله) ولو بظلمة ظن ولو شك في الدخول
لا تجزئه صلاته وان تبيخ دخوله (قوله وسر) ينبغي اشتراط اعتقاد الستر حتى لو صلى على ظن أنه مكشوف
العورة ثم ظهر أنه مستور فلا يجوز له ما يأتي في الظاهر حلي بحنا (قوله وطهر) أي من الحدث والنجس المانع
ويشترط اعتقاده حتى لو صلى في ثوب وعنده أنه نجس ثم ظهر أنه طاهر أو صلى على أنه محدث فظهر أنه
متوضئ لا يجوز له لانه لما حكم بفساد صلاته بناء على تحريمه فلا تقاب جازة حلي (قوله والقيام المحتر) أي
لقد ادر عليه في غير النفل وغيره فيها أن يتطابق مع حال القيام أو قرب منه فمن أدرك الامام را كما فكبر
منعنا بحيث تتأيد ركبته لا يصح حلي (قوله ونية اتباع الامام) شرط في صحة صلاة المفتدي فيشترط
في التحريم ركبتها أو اتصالها بالاركان ولو لم يشو المتابعة كان مفردا فان قرأت صلاته والا كانت فاسدة
(قوله ونطقه) بالرفع عطف على دخول واعتراض بأن التلقين ركبتها كيف يكون شرطا وأجيب بأن المراد نطقه
بلي وبجملته وهو أن يصح من نفسه في هجرها أو أجبرها على قلبه لا تجزئ كذا جميع أقوال الصلاة من
الموتوقد وبسبب وقراءه وتسييع وشهد وصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وعتاق وطلاق وبين كما أفاده
لناظم (قوله وتعين فرض) أي أنه ظهر أو مصرأ أو قضاء والمراد تعيينه بالنية (قوله أو وجوب) يشمل ركعتي
الطواف والعدين والوتر والمنذور وقضاء نفل أقسده حلي عن الناظم وخرج النفل بأقسامه فانه يصح
بطلق النية حتى التراجع عند عامة مشايخنا وهو الصحيح وفي تافهى خان لا بد أن يعينها قالا احتياط
في التراجع تعيينها (قوله فيذكر) أي يتحقق ذكره وان فهم من قوله ونطقه ليمتدح به ما بعده (قوله بجملة)
مذاظهر الرواية عن الامام به قالا وروى عنه صحة الشروع بلفظ الجلالة منفردا وعده المفتوى لانه مشتق
من التاء وهو التصريح به التعظيم وهو مناط الحكم عناية والاشتقاق من تعلقات الالفاظ فلا يدل على حدوث
الذات والاحتياط القول بالارتجال عليه امامنا (قوله خالص) أي عن حاجته وعن الاستغفار والتعوذ
(قوله وبسبب) بالجر مطلقا على مراده فلا يصح الاقتراح به على الصحيح عناية (قوله عرياء) نعت بجملة (قوله ان
هو يقدر) فاذا اجزى يزيل وان لم يعجز كما يأتي للشرح أن الامام يرجع الى قولها في الفرائض وجعل في قوله

وتعديل الاركان عند الثاني والائمة الثلاثة
قال الحلي وهو المختار وأقرب المستند
وبسببنا في الفرائض (شرط في أدائها) أي
هذه الفرائض قلت وبه بلغت نيفا وعشرين
وقد تلم الترمذاني في شرحه لوجه ثمانية
للتصريحه عشرين شرطا ولغيرها ثلاثة عشر
فقال
شرط تصحيح خطيب بجملة
مهيئة حسنا مدى الدهر تزهرو
دخول الوقت واعتقاد دخوله
تتم شروطها والقى بالقيام المحتر
وبسبب جامع الامام ونطقه
وتعين فرض أو وجوب فيذكر
بجملة ذكرها لخص عن مراده
وبسبب عرياء ان هو يقدر

يتأخر طبعها يرجع الى السجدة الاولى المفهومة من الثانية وهذا بيان لصحة الصلاة مع تأخير السجدة الثانية
 عن السجدة الاولى من أي ركعة ولو الى آخر الصلاة حلي (قوله على ظهر كعب) متعلق بالمراد من مقروء خير الجواز
 ويحوله اذا تقطعت الارض شرط الجواز فاذا سجد على كعبه أو على طرف ثوبه أو كورجاءته يصح اذا ظهر على وضعه
 ويكره اذا كان يغير عذر وانما اشترط طهارة الارض لان السجود واقع عليها والكعب أو طرف الثوب لكونه
 متصلا به لا يمتدحلاتيته وبين النجاسة (قوله سجودك) مبتدأ خبر يفتر والعالي مقدر بصف ذراع والذراع
 أربعة وعشرون اصبعاً ولا يفتقر أزيد من ذلك الا عند الازدحام وقوله فظهر مشاركة الاولى الا ببيان بالحواد
 فيكون معنى أو أي اذا سجد على ظهر انسان يصل صلته ساجد على الارض ولا فرجة هناك يفتر كذا كره ابن
 مبرحاج قال الحلي ولم يشترط المشاركة في الحرية وكأنه ليس بشرط ويراجع اهـ وقوله لسجدة متعلقت
 بشركة واللام بمعنى في والضمير الى الصلاة وقوله عند ازدحام متعلق بغير (قوله وغير مقروض) وذلك بأن
 يزاحس المقروض عن غيرها أو بمتقدم أن جميع ما يؤديه فرائض أو نيل وقد فوى الترميز مع الامام في صلته
 ليس المراد التمييز بين السجدين لانه قد تم في قوله وقرب فعود الخ (قوله ويضم أنعال الصلاة مودود) هذا اشارة
 الى ترتيب القعود على ما قبله حتى لو ترك بعده سجدة صليبة أو تلاوية يتنزل على ما بعد أدائها (قوله وفي صنعه
 عند الخروج محذور) قال الشافعي والخروج يصنع المصلي فرض عند الامام وهو المحذور عند الحقيقة من أئمتنا اهـ
 قد تقدم أنه ليس بفرض حلي (قوله وأزكى صلاة) هذا البيت يوجد في بعض النسخ وهو موجود في منظومة
 اصنف (قوله أي الاستيقاظ) تفسير بالازم فانه يلزم من الاختيار الاستيقاظ حلي وليس المراد به الرضى
 بقدره في المأهل (قوله ذاهلاً) الظاهر أن الذاهل كذا اهل حلي ويؤيده حكمهم بعدم نقض وضوئه (قوله فان
 أقبلهم) خبره يرجع الى الفرائض كغير أحدها (قوله أو قرأ) اختاره غير الاسلام وصاحب الهداية وغيرهما
 من في المحيط والمبني على أنه الأصح وقال الفقيه به تديباً تأملاً ويكتفى بالاختيار أو في الصلاة واستوجوبه
 الملتزم (قوله أرقعه الاخير) أي القعود الاخير هذا يوافق ما في المنية من وجوب الاعادة في ادائها تأملاً ويصالحه
 في جامع الفتاوى من الاعتماد وقوله في التحقيق للشيخ عبد العزيز البضاري بأنها ليست بركن ومنهاها
 على الاتراح فلا تأملاً النوم فيجوز أن تصب عن الفرض ويترجى بما رجحه المحقق فيما لو قرأ تأملاً من الاعتماد
 بصره الى كل من الركون والسجود وهذا بنا على اشتراط الرفع في الركوع تأملاً على القول بأنه سنة أو واجب
 فلا يظهر (قوله ولها واجبات) الواجب ما ثبت بدليل على قهـ ستأتي ولو قال ومن واجباتها كما قال في
 الفرائض لكان أولى (قوله لا تصد بركتها) أشابه الى الرد على القهـ ستأتي في قوله تفسديه ولا يتعلق
 بوجه الرد أن أئمتنا لم يترخوا في العبادات بين الفساد والمطلان وإنما فرقوا بينهما في المعاملات حلي (قوله
 وتماد وجوباً في العمد) ولا يغير نفسه بالسجود ولا ترك القعدة الأولى أو ثلث من ركعتين بسبب تفسده
 محذوراً ولما أخبر احدى سجدة في الركعة الاولى الى آخر الصلاة عدا أو صلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في القعدة
 الاولى عدا على القعدة في كل ذلك وانما وجبت الاعادة لتكون مؤداة على وجه لا تقصر فيه فان لم يدها كانت
 انقضاء أداءه كبره مكرهة تحرم بصره وحمل وجوب الاعادة ان كان في الوقت سعة أو السجود (قوله ان لم يسجد
 في القعدة الاعادة بالنظر للسجود حلي) (قوله يكون فاسداً) لا يكتبه المكروه تحريماً وظاهره أن تركه تركب المكروه
 ثم المصير ينسحق بها وفيه بعد (قوله وكذا كل صلاة الخ) الظاهر أنه يشمل هو مدافعة الأخشين بحال لا يجب
 سجوداً أصلاً وأن النقص اذا دخل في صلاة الامام ولم يجبر وجبت الاعادة على المقتدى أيضاً وأنه يستثنى منه
 الجمعة والعيد لذاتيت مع كراهة التصريح الا اذا أعادها الامام والقوم جميعاً فراجع حلي (قوله تجب اعادتها)
 ما دام الوقت باقياً ولو تنب بعد كما يأتي في الشارح أول قضا الفرائض (قوله واختار أنه) أي المعاد جابر للاول
 من المشايخ من قال ان الفرض هو الثاني حلي والظاهر أنه لا أعادة برفع الاثم ولو عدا (قوله لان الفرض
 المذكور) في هذا التعليق نظر لان من قال ان الفرض الثاني لا يلزمه القول بانفسه كرا وقد يقال دفعه فوهـ
 لا يفرض (قوله على ما ذكره) أي لا بالنظر للواقع لانها كثيرة جداً (قوله قراءة فافقه الكتاب) ولو قصد الدعاء
 هو يقتدر على التلويح السري ولو قرأ كل القرآن ما دام الجهر فرضاً كما في القهـ ستأتي ولو خف فوت الوقت

على ظهر كعب أو على فضل ثوبه
 اذا ظهر الارض الجواز مقدر
 سجودك في طهارة مشارك
 لسجدة عند ازدحام متعلق
 أو أولئك أمال الصلاة يقطعه
 وغير مقروض على مقترود
 ويضم أنعال الصلاة مودود
 وفي صنعه عند الخروج محذور
 وأزكى صلاة مع سلام لمصطفى
 ذ خيرة خلق الله الذين ينسخر
 جبر - الامتيازات أمالوكم
 (الركعة) فرض (بجمل الذهول أجزأه) فان
 أو سجدة وكذا ان (بجمل الذهول أجزأه) فان
 أقبلهم أو بجمعها بأن قام أو قرأ أو كرم
 أو سجدة أو بعد الاخير (تأمل لا يثبت) بيان
 (به) بل يصح ولو القراءة أو القعدة على الأصح
 وان لم يصح تفسده لصدوره لاعتناختيار
 فكان وجوده كعدمه والناس عنه غافلون
 فلو أتى التام بركعة نائمة فسد صلاته لأنه زاد
 ركعة وهي لا تنبيل الرضى ولو ركن أو سجدة
 فقام فيه أجزأه حصول الرفع والوضوء
 بالاختيار (أو الواجبات) لا تصد بركتها
 وتماد وجوباً في العمد والسجود ان لم يسجد
 وان لم يصحها يكون فاسداً تأملاً وكذا كل
 صلاة لذاتيت مع كراهة التصريح لا يشك
 والظاهر أنه جابر للاول لان الفرض لا يشك
 (وهي) على ما ذكره أربعة عشر (قراءة فافقه
 الكتاب)

ان قرأ الواجب يجوز أن يقرأ في كل ركعة بآية في جميع الصلوات بغير (قوله بترك أكثرها) يفيد أن الواجب الأكثر ولا يعرى عن تأمل بغير وفي القوس سألني أنما اجابها واجبة عنده وأما عندها ما كثره وأولها لا يجب السهو
 بنسب الباقي كما في الزاهد في كلام الشارح جارحاً لقوله ما (قوله وهو أولى) لعله للمواظبة المنبذة للموجب
 (قوله ككل تكبيرة مبدئية) وهي ست ثلاث في الأولى وثلاث في الثانية حلي (قوله وإتيان كل) أي وإتيان
 في الحكمها حكمها (قوله وتعديل ركن) ومثله تعديل القومة والجلاسة حلي (قوله وإتيان كل) أي وإتيان
 بكل واجب من الواجبات فانه واجب وفيه أن هذا لا يغير معنى كون الواجب واجبا إذ معناه أن فعله واجب
 لأن الوجوب صفة لفعل المكلف حلي ويحتمل أن المعنى إتيان كل واجب في محله فيقرأ ما قاله (قوله وترك تكرير
 كل) أي من الواجبات الواقعة إذا أعادها بعد السورة أو كررها في الأخيرتين اه وهما قولان وفيه أن
 الواقعة في الأخيرتين سنة (قوله كما يأتي) في قوله وكذا ترك تكريرها (قوله وضم أقصر سورة) وعند الأئمة الثلاثة
 سنة (قوله في الأولين) متعلق بضم السورة ولا يتكرر معه قوله وتعيين القراءة في الأولين لأن المراد الزيادة
 ولو آية فتعين القراءة مطلقاً فيها ما واجب وضم السورة مع الواقعة فيها ما واجب آخر (قوله وهل يكره) الحكم
 السورة (قوله المختار لا) أي لا يكره بغير عيب وان كان الأولى الاكتفاء بالواقعة حلي (قوله لأن كل شفع الخ)
 هذا بالنسبة إلى غير القعدة وأما بالنظر إليها فلا واحدة فلو ترك القعدة الأولى لانتسد حلي (قوله وكل الوتر
 احتياطاً) لأنه أشبه السنة في عدم الاذان والاقامة فأعطى حكمها حلي (قوله على المذهب) أي على
 المشهور وفيه وقبل فرض عينا فيها ما وافقها على أن تأخيرها عنها لا يفيد فائدة بخلاف في سبب مجرد السهو
 فعلى القول ترك الواجب والقراءة أداء وعلى الثاني تأخيرها عن فرض من محله والقراءة في الأخيرتين قضاء وحلي
 الثاني وأيد بعدم صحة اقتداء المسافر أي بعد الوقت بالمقيم في الأخيرتين وان لم يقرأ الإمام في الأولين ولو كانت
 له فيهما ما لم يصح لأنه حديثه يكون اقتداء المفترض بالمفترض في حق القراءة فلما يجوز علماً أنهم قضاء فمطلق
 بمحلهما احتضروا الأخيرتين عن القراءة وأيد به ما وجوب القراءة على مسجوق أدرك امامه في الأخيرتين ولم يكن
 قرأ في الأولين وقيل التبيين أفضل فقط حلي (قوله على كل المحررة) فانقرأ أحرقان السورة قبلها ساه
 يسجد لله سجدة في الجنب وغيره نهر ويقرأ الواقعة ثم السورة من (قوله وكذا ترك تكريرها) فانقرأ الواقعة
 مرتين قبل السورة وجب سجود السهو ولتأخير السورة وكذا لو قرأ أكثرها قبلها وقوله قبل سورة الأولين فبديه
 لأنه لو قرأها مرة قبلها ومرة بعدها لا يجب السهو لعدم لزوم تأخير السورة أذ ليس الركوع بآخر السورة واجب
 وقيد بالأولين لأنه لو كررها قبل سورة الأخرى وقد قرأها فيها لا يجب السهو وكذا لو قرأ السورة قبلها فيها ما
 والترتيب وان وجب فلا سهو به لأنه إنما يجب بترك واجبات الصلاة وهذا من واجبات القراءة حلي (قوله ورعاية
 الترتيب بين القراءة والركوع) أي الهاقطة عايسه وهو متحد في كل ركعة واعترض عنه في الواجبات مع نصهم
 على اشتراط الترتيب فيه حتى لو تذكر السورة بعد قيامه من الركوع فقرأها أعاد الركوع وما ذاك إلا لاشتراط
 الترتيب ولو تذكر ركوعاً قضاء وقضى ما بعده من السجود أو قياماً أو قراءة صلى ركعة فاشبهه واجب أن كلاه
 محمول على ما إذا أخر القراءة من الشفع الأول إلى ما بعده في الفرض الثلاثي أو الرباعي فانه حينئذ لا يفرق
 الترتيب بين القراءة والركوع لكن يرد عليه أنه على هذا التقدير لا خصوصية للركوع فان السجود مثلاً
 لو قرأ وركع ولم يسجد ثم قام فقرأ أو سجد ولم يركع فحسب له ركعة وقد فاق الترتيب ولم تنفذ حلي بزيادة (لا)
 أما فيما لا يتكرر أي في صلاة أو في ركعة ففرض كالقعدة مع جميع ما قبلها حتى لو تذكر بعد القعدة قبل الصلاة
 أو بعده قبل أن يأتي بفرد ركعة أو سجدة حلية أو تلاوية فعلها وأعادتها عدة وسجد السهو ومنسل ذلك ترتيب
 الركوع على القيام والسجود على الركوع وهو المشار إليه بقوله كما تر في أي قوله في من القرائن غير المفروض
 الخ وعمم ذلك ترتيب الركوع على القراءة فعموم كلامه هنا يقتضي قوله ورعاية الترتيب بين القراءة والركوع
 (قوله كالسجدة) الكتاب استقصائية حلي فان أخر السجدة الثانية في كل ركعة وجع ما تركه آخر الصلاة صحت
 مع كراهة الترخيم (قوله أولى كل الصلاة كمدركها) فان ترتيب فيها واجب وذلك لأن الذي يتبعه المسجوق
 أول صلاته ولو كانت شرطا لكان آخر الصلاة بأن ما يفرضه أول صلاته حكماً لا حقيقة على أنه ليس أول صلاته مطلقاً
 بل في حق الأقوال دون الأفعال فلا يمتنع ترتيب بين الركعات نفسه كلاً يتصور في حق إمام ومنفرد فأنه

فينبغي للسجود بترك أكثرها لا أقلها لكن
 في الجنب يسجد بترك آية منهم وهو أولى قلت
 وعليه فكل آية واجب ككل تكبيرة مبدئية
 وتعديل ركن وإتيان كل وتر تركه بترك
 كما يأتي فليحفظ (وضم) أقصر (سورة)
 كالسجود أو ما قام مقامه ما هو ثلاث آيات
 فما ركع ثم فطر من بين وبين أدبر واستكبر
 وكذا لو كانت الآية والأوليان تعدل ثلاثاً
 فما ركع الحلي في الأولين من الفرض
 وهل يكره في الأخيرتين الفداء
 ركعات (النفل) لأن كل منه فدية
 (أو) كل (الوتر) احتياطاً وتعيين القراء
 في الأولين من الفرض على المذهب
 (أو تقديم الواقعة على كل (السورة) ركعاً
 تركه تكريرها قبل سورة الأولين (ورعاية
 الترتيب بين القراءة والركوع) (فيما يتكرر)
 ما فيه لا يتكرر فرض كما تر في كل ركعة
 كالسجدة أو في كل الصلاة كمدركها

أولاهما وأول ما أتى به آخرهما وأخر ذلك المدرك واللاحق نعم بتأني الترتيب بينهما في المسبوق واللاحق كن
 فاته أول الفجر وأدرك الثانية ونام فيها حتى سلم الإمام على الركعة التي نام فيها أو لا بفراة ثم المسبوق
 بها بقراءة وان عكس صح وأثم ترك الترتيب الواجب ويجب حثه عليه إعادة الصلاة وإن كان عامدا لادائها
 مع كراهة التحريم أو ساهيا لعدم إمكان الجبر بسجود السهو لأن ختام الصلاة وقع بمالحق فيه واللاحق محجور
 عن سجود السهو اهـ حلي (قوله حتى لو نسي) تفريع على المستف وقوله من الأولى ليس بقيد وخصها بالبعدا
 من الآخر (قوله قبل الكلام) المراد قبل اتيانه بقصد (قوله لكنه يشهد) أي يقرأ التشهد فقط ويتمها بالصلاة
 والدعوات في تشهد السهو على الأصح (قوله ثم يشهد) أي وجوبا (قوله لأنه يبطل بالعود الخ) أي وبطل
 القاعدة لاشتراط الترتيب بينها وبين ما قبلها (قوله والتلاوة) لأنها لما وقعت في الصلاة أعطيت حكم المصلحة
 بخلاف ما إذا تركها أصلا (قوله أما السهوية) أي السجدة السهوية والمراد الجهر لأن السهولة سجدة ثان
 (قوله فترفع التشهد) أي يبطله (قوله بخلاف تلك السجدين) صوابه ينكح حلي (قوله وكذا في الرفع منها)
 وكذا نفس الرفع من الركوع والجلوس بين السجدين كما في الثانية ونصها المصلي إذا ركع ولم يرفع رأسه من
 الركوع حتى ختم ما جدها ساهيا محجوزا عنه في قول الإمام ومحمد وعليه السهو اهـ فيكون حكم الجلوس بين
 السجدين كذلك لأن الكلام فيهما واحد بجر (قوله على ما اختاره الكمال) وتبعه تلميذه ابن أمير الحاج وذلك
 عليه عبارة الثانية السابقة وقيل فرض واختاره في الجمع والعين ورواه الطحاوي عن أئمتنا الثلاثة وقيل
 سنة (قوله لكن المشهور الخ) فينبغي على هذه القاعدة أن تكون القومة والجلوس واجبتين لأنهما يكملان
 ركوع والسجود وأن يكون التعديل فيهما سنة لأنهما يكملان الواجب وهذه القاعدة لا توافق مختار
 الكمال لأنه لا وجوب في السك والامارواه الطحاوي عنهم لأنه الفرض في الكل ولا ما قاله الإمام ومحمد لأنه
 كما في السك على تخريج الجرجاني أو الوجوب في الكل على تخريج الكرخي أو الفرض على ما قاله
 الطحاوي قال الحلي ولا يضر مخالفة القاعدة حيث اقتضاها الدليل (قوله وعند الثاني الأربعة فرض)
 في كل مذهبه بأنه وافق الطرفين على أن الزيادة على الكتاب بخبر الواحد لا تجوز فكيف استقام له القول
 بالجواز هنا حتى أثبت به فرضية ما ذكر ولهذا قال المحقق بعمل قول أبي يوسف بالفرضية على الفرض العملي
 وهو الواجب فيرفع الخلاف انتهى بجر والكتاب هو قوله تعالى أركعوا واسجدوا وفي قول الكمال وهو
 الواجب نظر (قوله في الأصح) راجع إلى القعود الأول في النفل وغير النفل أما النفل فخالف فيه محمد رحمه الله
 تعالى وقال إن القعود على رأس كل شفع منه فرض وهو القياس لأن كل شفع صلاة على حدة ولذلك افترضت
 القراءة فيه في كل ركعة قلنا هي انما فرضت للفروج من الصلاة فإذا قام إلى الثالثة تبين أن ما قبلها لم يكن أو ان
 الخ ج من الصلاة فلم يبق القاعدة فرضية بخلاف القراءة فانهما ركعتان مقصود بنفسه فإذا تركته فسد صلواته كذا في
 جهر من باب الوتر والتوافل وأما غير النفل فخالف فيه الطحاوي والكرخي وقال أنه سنة حلي (قوله وكذا ترك
 الزيادة فيه) أي القعود الأول في غير النفل أما النفل فمعد أصلا سنة الظهر القبلي وسنة الجمعة مطلقا فالزيادة فيه
 مطلوبة (قوله وأراد بالاول غير الأخير) ليشمل ما إذا صلى أثبت ركعة من النفل بتسليم واحدة فان ما هذا
 لقعود الأخير واجب ومفهومه أن كل قعود أخير في أي صلاة كانت فرض وهو كذلك إلا القعود الذي بعد
 سجود السهو فإنه واجب لا فرض لأنه يرفع التشهد لا القاعدة ومعلوم أن التشهد يستلزم القاعدة فهي واجبة حلي
 (قوله أكن يرد عليه الخ) ويرد عليه أيضا ما إذا اقتدى به في ثاية المغرب أو ثالثته فان الثاني ما عدا الأخير فرض
 عليه بمنازمة الإمام ويحجب عن ذلك بما أجاب به الشرح حلي (قوله فرض عليه) لا قرضه على الإمام (قوله بأنه
 عارض) أي بالاستخلاف (قوله والتشهدان) ولو باقظ غير المروي عن ابن مسعود وبجس صاحب البحر وجوب
 تشهد (قوله بترك بعضه) ظاهره وإن قل (قوله وكذا في كل قعدة) أشار به إلى التورك على المتن في تعبيره
 التثنية فانه يشهد في الوجوب في غيرهما ولو أفرد لكان اسم جنس شاملا لكل تشهد كما أشار إليه في البحر حلي
 زيادة (قوله في الأصح) وقيل هو فيما عدا الأخير سنة (قوله في تشهدي المغرب) أي اقتدى به في التشهد الأول
 في تشهدي المغرب وحينئذ نفسه أدرك في التشهدين وقوله وعليه أي على الإمام فهو واجب أي المأموم معه
 أي مع الإمام لوجوب المتابعة عليه وتشهد أي المأموم مع الإمام لأن سجود السهو يرفع التشهد ثم تذكر

حتى لو نسي سجدة من الأولى قضاها ولو بعد
 السلام قبل الكلام لكنه يشهد ثم يسجد
 للسهو ثم يشهد لأنه يبطل بالعود إلى الصلوة
 والتلاوة أما السهوية فترفع التشهد لا القاعدة
 حتى لو سلم بمجوز دفعه منها لم يفسد بخلاف
 تلك السجدين (وتعديله الأركان) أي
 نكس الجوارح قدر تنسيعة في الركوع
 والسجود وكذا في الرفع منها على ما اختاره
 الكمال لكن المشهور أن يكمل الفرض
 واجب ومكمل الواجب سنة وعند الثاني
 الإجماع فرض (والقعود الأول) ولو قل
 في الأصح وكذا ترك الزيادة فيه على التشهد
 وأراد بالاول غير الأخير ليشمل ما إذا صلى
 لو استخلف ما فرضه الحلي من قضاها
 القعود الأول فرض عليه وقد يجب بانه
 عارض (والتشهدان) ويسجد للسهو وترك
 بعضه كله وكذا في كل قعدة في الأصح
 إذ قد يتكرر عشر أكن أدرك الإمام في
 تشهدي المغرب وعليه هو فيسجد معه
 وتشهد ثم تذكر سجود السهو وتشهد به ثم تفتي
 الركعتين تشهدين

أي الامام سجود تلاوة فشهد أي المأموم معه أي مع الامام لأن سجود التلاوة يرفع القعدة ثم سجود أي المأموم مع الامام السجود لأن سجود السجود لا يعتد به الا اذا وقع خاتما لافعال الصلاة وتشهد أي المأموم معه أي مع الامام لأن سجود السجود يرفع القعدة ثم قضى أي المأموم الركعتين يشهد من خلفه من أن المسبوق يقضي آخر صلاته من حيث الافعال فمن هذه الحشية ما صلا مع الامام آخر صلاته فاذا أتى بركعة معاملة كانت ثانية صلاته فيقعد ثم يأتي بركعة ويقعد انتهى حلي (قوله ووقعه) أي للمأموم كذلك أي مثل ما وقع للامام بأن سها فبما يقضي سجده وتشهد ثم تذكر سجود تلاوة فشهد وتشهد ثم سجود السجود وحلي (قوله ومثل التلاوة تذكر الصلابة) أي في ابطال القعدة قبلها واعادة سجود السجود (قوله زيد أربع) بأن تذكر الامام الصلابة بعد القعدة الخامسة فشهد المأموم معه وتشهد لا ارتفاع القعدة ثم سجود السجود وتشهد لما قد مضى ووقع مثل ذلك للمأموم قصير أربع عشرة قعدة لكن هذا انما يكون اذا تراخى تذكر الصلابة عن التلاوة كما هو المفروض ومثله تراخى تذكر التلاوة عن الصلابة وأما اذا تذكرهما معا قبل القعدة فقد الاخير ثم سجود السجود وقعدة وجوبا وكذا اذا كان بعد ما قبل سجود السجود فبعد ما لعلنا وبأني بالسجود وان كان بعد سجود السجود أعاد السجودين ومثل ذلك في المأموم ويجب الترتيب بين هاتين السجودين فان كانا من ركعة واحدة أو تأخرت الصلابة قدام التلاوة وان كانت الصلابة من ركعة قبلها تقدم الصلابة حلي (قوله لما مر) من أنه يسجد للسجود بعد التلاوة حلي (قوله ولو فرضنا تعدد التلاوة) بأن تذكر هاتين ركعتين فقط حلي (قوله زيد ست) صورته تذكر بعد القعدة السابعة صلابة أخرى فشهدا وتشهد ثم قبل أن يسجد للسجود تذكر تلاوة أخرى أيضا فشهدا وتشهد ثم سجود السجود وتشهد فهي ثلاث ومثله المأموم وأما اذا لم يتذكر التلاوة الا بعد تشهد سجود السجود فأنما يصير غاي باعتبارهما (قوله ولو فرضنا ادراكها) صورته ادراك الامام وهو في السجود الاول من الركعة الثانية وقعد من غير سجود معه (قوله فقتضى القواعد) مراده قاعدة من فاته شيء من صلاة بعد اقتدائه أعاد كاللاحق وهذا في حكمه (قوله يقضيها) فاذا قضاهما معا بعد سجود السجود فلهما ثم أعاد سجود السجود واذا تذكر واحدة بعد السجود أعاد الاصل والسجود ثم تذكر الاخرى بعد ذلك فكذلك فهي أربع فما مجموع القعدات على ما ذكره أربعة وعشرين وقد يتصور في صلاة واحدة من المكتوبات ثلاث وسبعون قعدة ويأ في الحلي (قوله ولفظ السلام) وجوبه أخذ من المواظبة وذلك في الصلاة ذات الركوع والسجود فلا ترد صلاة الجنائز ولا سلام سجود السجود والشكر على القول به حلي (قوله على الاصح) وقيل سنة (قوله دون عليك) وكذا التعويل على ما لا يجر (قوله على المنهون) وقيل لا يخرج الا بهما أو بالسجود (قوله وقراءة قنوت الخ) من واجبات الترخاصة وهذا على قوله وعلى قولهما سنة كاصله (قوله وهو مطلق الدعاء) وأما خصوص الامام فانما يستعمل الى آخره فسنه حتى لو أتى بغيره جازاجا أو بالسجود (قوله وكذا تكبيرة قنونه) وقيل سنة حلي (قوله وتكبيرة ركوع الثالثة) لا وجود لهذا في الزبلي هنا ولا في سجود السجود وهو غير صحيح أبو السعود (قوله وتكبيرات العيدين) وهي ثلاث في كل ركعة وما يجب أيضا تكبيرات التشرين بعد ثلاث وعشرين صلاة (قوله وكذا أحدها) أفاد به أن كل تكبيرة واجب مستقل (قوله كلف التكبير في اقتتاحه) أي اقتتاح صلاة العبد المأخوذ من العيدين (قوله لكن الاشبه الخ) استدراكه على ما أوجهه السابق من تفصيل العبد هذا الحكم (قوله والجهر الامام) وخبر المفرد فيما يجهر والجهر أفضل ولا يبالغ لانه لا يسمع غيره ومجمل القراءة لا التثنية والتسجدة والتعوذ (قوله والاسرار لكل) أي الامام اتفاقا ومنفردا على الاصح جهر (قوله فيما يجهر فيه) وهو صلاة الصبح والاوليان من المغرب والعشاء وصلاة العيدين والجمعة والتراويح والوتر في رمضان جهر (قوله وبسر) أي فيما يسر فجميعهم صلاة الطهور والعصر والثالثة من المغرب والاخران من العشاء وصلاة الكسوف والاستسقاء جهر (قوله فلو أتم القراءة) راجع لقوله أو فرض لانه فيها آخر الفرض وهو الركوع عن مجمله (قوله أو تذكر) يرجع الى الواجب فانه فيها آخر الواجب وهو السورة عن مجمله بسبب ما حصل من الركوع المرفوض وانما رفض لان الترتيب بينه وبين القراءة فرض (قوله أعاد الركوع) على وجه الفرض (قوله وسجد السجود) يرجع الى الصورتين (قوله وتوالت تكرير ركوع الى قوله بين فرضين) مكرر مع قوله اتيان كل واجب أو فرض في مجمله لماعلمت من أن عدم اتيانه في مجمل صادق متأخره عن مجمله من غير فصل بفعل أجنبي كشيء التفكير أو مع الفصل كشيء تأخير الجهر عن

ووقع كذلك قلت ومنسل التلاوة تذكر الصلابة فلو فرضنا تذكرها أيضا لهما زيد أربع آخر لما تر ولو فرضنا تعدد التلاوة والصلابة لهما أيضا زيد ست أيضا ولو فرضنا ادراك الامام ساجدا ولم يسجد هماما مع مقتضى القواعد أنه يقضيها فزيد أربع آخر قد بر ولم أر من يبه على ذلك والله اعلم (ولفظ السلام) مرتين فالثاني واجب على (ولفظ السلام) دون عليكم وتقتضي قنونه الاصح رمان دون عليكم على المنهون وعليه فالاول قبل طمطمكم على المنهون (قنوت الشافعية خلافاً للتكملة (و) قراءة قنوت الوتر) وهو مطلق الدعاء وكذا تكبيرة قنونه وتكبيرات العيدين وكذا أحدها في تكبيرة ركعة الثانية كلف التكبير في اقتتاحه لكن الانب وجوبه في كل صلاة جهر فليقتل (والجهر) للامام (والاسرار) لكل (فما يجهر فيه) (وبسر) وبقي من الواجبات اتيان كل واجب أو فرض في مجمله فلو أتم القراءة فكذلك مستحسنا سها ثم ركع أو تذكر السورة كما فاضها فاما أعاد الركوع وسجد السجود وتذكر التكبير ركوع

السادس تقديم السجدين على الركعة الثانية أو القعود أو الوقوف بالركعة الثانية قبل السجدين بأن رفع من
ركوع الأولى وقرا ركع وسجد فأتى بركعة واحدة زاد فيها ما دون الركعة وهو يقبل الرخص ويلزمه أن يأتي
بالركعة الثانية ويسجد للسجود ولو أتى بها قبل السجدة الثانية وقفت الأولى صحيحة ويلزمه أن يأتي بالسجدة
المتركة منها ويسجد للسجود ولو أتى بالقعود قبل سجدة الثانية أو بين سجديها فتعوده باطل إن أتى بركعة من
السجود أو يأتي بشعور آخر أو يجابته ويسجد للسجود والافضل له بطلان تركه السجود الصلي قد تضمنت الوجوه
السنة ثمانية عشر واجبا لأن السجودات أربع فلها أربعة أوقات بعد الركوعين وأربعة أوضاع على الجهة
والألف وأربعة تعاديل وتعديلان للرفع منه وترك تنديسهما وتقديم مسك من سجديهما على ما بعده ومن
الواجبات قراءة التشهد فلو سلم بعد ما قد قدر التشهد ولم يتشهد فانه يشهد ويسلم ويسجد سجدة السهو ثم يتشهد
ويسلم ومنها إيقاع التشهد في القعود ولو أتى به في السجدة الأخيرة لكان أثباته به في غير محله وبذلك يلزم سجود
السهو ومنها قراءة التشهد في ابتداء تعوده ولو أتى بشي قبله من قراءة أو دعا كان مؤثرا للواجب عن محله وبه
يلزم سجود السهو ومنها ترك القيام في التشهد فان قعد ثم قام فبطلان ما قبله لانه ان كان قد قدر التشهد عادلة تشهد
والسلام ويسجد للسهو وإن لم يكن قد قدر التشهد لم يركع القعود للقعود لفرضيته وتشهد ويسلم ويسجد للسهو ومنها
اجتماع السلام مرتين الأولى بانفاق والثانية على الأصح فلو قرأ التشهد ونسى السلام ومكث ساكنا ثم نذر له
أن يأتي به ويسجد للسهو لثأخيره عن محله وكذا الوصل ما في غير محله أو جرى على لسانه كلمة الشهادة أو التسبيح
سهوا أو عاديا في جماعه ويسجد له هو ما لم يخرج من المسجد أو يتكلم إلى هنا خذل النيق والار بسوء عمن
وجوب كل آية من الصلوة فذلك أربعة عشر واجبا ومنها الآيات الثلاث فكل آية منها واجب كما يفهم من
الهندية وفيه نظر إذ قد عدهما أولا واجبين جريا على ظاهر المذهب وعلى ما ذكره فقهاء السنة واجبا ومنها تأخير
قراءة التشهد في القيام بعد الشروع في القراءة فهذاان واجبان نظرا للركعتين وأما قبل القراءة فهي محل التثنية
ومنها القيام للثانية عقب سجدة الأولى فلو تراخى عنه بقدر أداء ركعته سجود السهو لكونه قعودا في موضع
القيام ومنها ترك القيام بعد سجدة الثانية فلو قام فقد أنقض القعود الفرض عن محله فيجب عليه سجود السهو
إن لم يقيد بالثالثة بسجدة أو لا فقد بطل فرضه ومنها ترك قراءة بعض الآيات في الركوع لما يلزم عليه من تأخير
القراءة عن محلها ومنها ترك بعض التشهد ومحلها ما إذا قد قدر التشهد وقرأ بعضه ومنها ترك القيام قبل السلام
فلو قام يلزمه أن يعود ويسلم ويسجد للسهو ومنها سجدة التلاوة عند قراءة آياتها فالجمله إلى هنا ثمانية وسبعون
وإذا ضربنا ذلك في قاعدة المقرب مع واجباتها التي ذكرها وهي القعود وقراءة التشهد وعدم التقص منه وعدم
الزيادة عليه وعدم الزيادة فيه يحصل ثلثمائة وتسعون كما ذكرنا فإذا نظرنا إلى مسائل الشغل في الصلاة بقدر ما
ركن بسكوت سهوا أو تذكروا جذاها تامل إلى أربعة وعشرين وذلك أنه ثمانون يكون السكوت قبل الفاتحة
أو فيها أو بعدها أو في الآيات أو بعدها أو في الركوع أو بعدها أو في السجدة الأولى أو بين السجدين أو في السجدة
الثانية أو بعد السجدين كل ذلك في الركعتين أو في التشهد أو قبل السلام فهي أربعة وعشرون كما ترى وإذا
ضمربنا ذلك في الثلثمائة وتسعين يحصل تسعة آلاف وثلثمائة وستون ثم إذا نظرنا لما بقية مقتضى لا ما سبقه فبلغ
سبعة عشر واجبا وهي متأقنة في قيام الركعتين وركوعيهما والرفع منه وسجوديهما الأول والرفع منه
وسجوديهما الثاني والرفع منه والقعود والسلام وسجود السهو فذلك السبعة عشر وإذا ضربناها في تسعة آلاف
وثلثمائة وستين تبلغ مائة ألف وتسعة وخمسين ألفا ومائة وعشرين واجبا وذلك أكثر من مائة ألف كما ذكرتم قال
والتبعية تبقى المحصور ذلك لأن ما نذكر بقية الواجبات المختصة ببعض الصلوات كالنقوش وتكبيره وتكبيرة ركوع
ثالثه على ما ذكره وتكبيرات العبد وتكبير ركوع ثانيا ثم ما كان في الرابعة والثالثة ونحو ذلك من سجدة
التلاوة الصلواتية انتهى كلام شيخنا الجليل في رسالته المتعلقة ببيان الواجبات بقليل زيادة (قوله قلت فقلت)
لا وجه للتفريع (قوله فلفز أي واجب) المراد به ما عدا الفرض (قوله يستوجب) أي يقتضي ثلثمائة وتسعين
واجبا فعلا وتركا (قوله بل إمارة) هذا مبقى على إناطة الإثم بالواجب فقط والمثله خلافة قال في البصر والذي
يظهر أنه قد يكون ترك السنة المؤكدة على الصحيح لتصرحهم بأنه من ترك سنن الصلاة الخمس قبل لا ياتر
والصحيح أنه ياتر لتصرحهم بالإثم لترك الجماعة مع إمامة مؤكدة على الصحيح ولا شك أن الإثم مقول

يلفز أي واجب يستوجب (٣٩٠)
واجبا (ومنها) ترك السنة لا يوجب فإدا
ولا سهوا بل إمارة

قوله إناطة له من الخطا التمسور والاخته
نوط لانه من الثلاث كما يعلم براجعة كتب
اللقه اه صححه

بالتكبير بعضها أشتمن بعضي فالأثم لتناول السنة المؤكدة أخف من الأثم لتناول الواجب (قوله لو عايدا) قالوا
غير عايدا لاسامة حلي (قوله غير مستقيم) أي غير متواتر بها أما إذا استغف بأن اعتقد أنها شيء لا يعايد في
قصر الشارع ثم ولو أراد الاستغفار بالشارع كفر حلي وفي البرازية ولو لم ير السنة حقا كفر لانه استغفار أبو
السعود (قوله أدون من الكراهة) أي التصريحية لانها المرادة عند الإطلاق والاسامة خلاف الأولى وهي
مراجعة كراهة التزبه كاذره الشرح وغيره (قوله على ما ذكره ثلاثة وعشرون) أنت لفظ العدد لحذف المعدود
حلي وفي كلامه إشارة إلى أنها في الواقع أكثر (قوله للتصريحية) الظاهر أن اللام بمعنى مع ليفيد كون الرفع مقارنا
للتصريحية وقيل يرفع ثم يكبر وقيل يكبر ثم يرفع أبو السعود (قوله ان اعتاد تركه أثم) اشتمل بالآثم في ترك الرفع بناء
على أنه من سنن الهدى فهو سنة مؤكدة والقائل بعدمه بناء على أنه من سنن الزوائد بمنزلة المنسحب وروى عن
الامام ما يدل على عدم الآثم فانه قال ان ترك رفع اليدين جاز وان رفع فهو أفضل بجر (قوله أي تركها بجهاها)
أي لا مضومة كل الضم ولا مضومة كل التفريق فانه لا يلحق والظاهر أن المراد بالنسب فيها مع الكف بحيث
تكون مستقبلية القلب ولا يعضها إلى الكف بجر فيصدق هذا بضمها مستقبليها القلب (قوله عند التكبير) الظاهر
أن جميع القيام كذلك (قوله فانه بدعة) أي قبيحة فهو مكروه تنزيها لترك السنة (قوله بالتكبير) أي تكبير الاحرام
والاستقبال (قوله بقدر حاجته) وان زاد كره (قوله للاعلام) اعلم أن الامام اذا كبر لا افتتاح لا بد لخصه صلانه
من قصد بالتكبير الاحرام والافلاصلاة اذا قصد للاعلام فقط فان جمع بين الامر بين حسن وكذا المبلغ اذا
قصد به التبليغ فقط خالي عن الاحرام فلا صلاة ولا يعلى بتبليغه في هذه الحالة لانه اقتداء بمن لم يدخل
في الصلاة فان قصد الاحرام والتبليغ حسن كذا في فتاوى الفزى ووجهه أن تكبيرة الافتتاح شرط أورك
فلا بد في تحققها من قصد الاحرام أي الدخول في الصلاة وأما التسميع من الامام والتعبد من المبلغ وتكبيرات
الاستقبال منها اذا قصد بها ذكر الاحرام فلا فساد للصلاة ولا يقال انه في التسميع حيث تنجزه قوله
سبح راسي وهو ذلك لا نافع قول هو ذكر بصيغته فلا يتغير بغيره أبو السعود عن القول بالمبلغ في حكم التبليغ
سبح الجوى (قوله فيسمع نفسه) لانه ذكره وأفضله ما خفي بجر واعلم أن التبليغ عند عدم الحاجة اليه مكروه
هو بدعة منكورة في هذه الحالة اتفق على ذلك الاثمة الاربعة وأما عند الاحتياج اليه فغيب والا حسن أن
يقول بالاذان والاقامة وان كان القوم مجتمعين عالين بشروع الامام فانه يقتدى به من يستد الفزى من الملازمة
أبو السعود (قوله والتعوذ والتسمية والتأمين) اقل لوزن الفاتحة وقرأ فهو ربنا لا تؤاخذنا الخ هل يسر
في التسمية والتأمين جوى عن القنبي أقول مقتضى اطلاقهم سنة التعوذ وما بعده أن يكون الايمان بها
تساوياً أي بخصوص الفاتحة أولا ونحن على هذا الاطلاق حتى نرى تخصيصا وينبغي التفصيل في
الاثمين ان كان المقروء يصلح أن يكون دعاء أي به وان كان من القصص والاخبار فلا أبو السعود (قوله وكونهم
سرا) جعل سرا خبر الكون المحذوف ليفيد أن الامر اوبها سنة أخرى فعلى هذا أسية الايمان بها تحصل ولو مع ما
الجمهور بها أبو السعود (قوله وكونه تحت سرته) فالوضع مطلقا سنة وكونه تحت السرته سنة أخرى أبو السعود
(قوله للرجل) أما المرأة فتضع الكف على الكف تحت ذبيها كذا يأتي للشرح والذي في النهر والفهستاني تضع
فوق الصدر (قوله وتغوف اجفاح الدم) قصد به ابتداء حكمة لا إثبات الحكم ولا شك أن الدم خصوصا عند طول
الوقوف مجتمع في رؤس الاصابع فيضرب اه حلي (قوله وكذا الرفع) إشارة إلى أن نفس الرفع سنة ولا يصح
قراءته بالجز لا فادنه خلاف المراد (قوله بحيث يستوى قائما) وهو التعديل في الصبر وقد منا أن مقتضى الدليل
الوجوب بالسنة وهو قول من الامام اه واختاره المحقق الكمال وتليذه الحلي وادعى أن غيره خطأ حيث قال
وهو المواب وتقل الطحاوي عن الثلاثة اقتراضه وهو الرواية المشهورة عن الثاني (قوله والتسبيح فيه) الأولى
ذكره بعد قوله وتكبير الركوع كالأيهي وقطبه ما يأتي في السجود اه حلي (قوله ثلاثا) ويكره أن يتقص عن
الثلاثة تنزيها والتثنية أدنى السنة فن شاء فليزيد بعد أن يفتي على وتر (قوله والصاق كعبه) حالة الركوع هذا
إن تيسره والافكيف ييسره على الظاهر (قوله للرجل) أما المرأة فلا تفرج لبناء حالها على السجود وقوله وتكبير
السجود أي التكبير الواقع عنده فالاضافة لادنى ملاية جوى (قوله وكذا نفس الرفع منه) يقال فيه ما قيل
في الرفع من الركوع (قوله والتسبيح فيه ثلاثا) ويكره أن يأتي بغير التسبيح في الفرض وله أن يدعو بسجود

لو عايدا غير مستقيم وقالوا الاسامة أدون
من الكراهة ثم هي على ما ذكره ثلاثة
وعشرون (رفع اليدين التصريحية) في الخلاصة
ان اعتاد تركه أثم (وتسبب الاصابع) أي
تركها بجهاها (وان لا يطأ على رأسه بمنزلة
التكبير) فانه بدعة (وجهر الامام بالتكبير)
بقدر حاجته للاعلام بالدخول والاستقبال
وكذا بالتسبيح والسلام وأما الموتر
والمفرد فيسمع نفسه (والتناء والتعوذ
والمؤمن والتأمين) وكونهم (سرا) ووضع
في رؤس الاصابع (وتكبير الركوع) فانه
كذلك (الرفع منه) بحيث يستوى قائما
(والتسبيح فيه ثلاثا) والعاقبة كعبه (وأخذ
ركبته يديه) في الركوع (وتسبب أصابعه)
لرجل ولا يتدبب التفريج الا هنا ولا الضم
الاف السجود (وتكبير السجود وكذا)
نفس الرفع منه (بببب يستوى جالساً) وكذا
تسبيحه والتسبيح فيه ثلاثا

ووضع يديه وركبتيه في السجود فلا يلزم
 طهارة مكانها عندنا جميع الا اذا سجد على
 تسكفة كاسر (واقترأ رجله اليسرى)
 في تشهد الرجل (والجلسة) بين السجدين
 ووضع يديه عليها على فخذه كالشهد لتواتر
 وجهه اجماعا فحصله اهل التواتر والشروع كما
 قد اجماعا اذا افتتح للشراب لا قلت وباني
 معزلة للمنية فانهم (والسلاة على اليمين)
 في القعدة الأخيرة وفرض الشافعي قول
 اللهم صل على محمد ونسبه الى الشذوذ
 ومخالفة الاجماع (والدعاء) بما يستحيل
 سؤاله من الصياد وبقي بقية تكبيرات
 الاتقالات حتى تكبيرة القنوت بعد قول
 والتسبيح للامام والقعيد لغيره وهم على
 الوجه مئة وبسرة السلام (والاداء آداب)
 تركه لا يوجب ساءة ولا عتبا ما تكررت سنة
 الزوائد لكن فعله افضل (تكرره الى موضع
 سجود حال قيامه والى ظهر قدميه حال
 ركوعه والى ارنبيه حال سجوده والى اجرة
 حال سجوده والى منكبيه الايمن واليسرى
 عند التسليمة الاولى والثانية) لتصل
 الخشوع (واما ان كان عند التثاوب) ولو
 يا خفف فيه بسنة (فان لم يقدر غطاء يظهر
 يده) البقي وقيل باليمين لو غطاهم الا فيساره
 مجتبي (او كنه) لان التغطية بلا ضرورة
 مكروهة

للناظر عليها حصل ما ورد انه عليه السلام كان يدعوى سجودا (تبييه) لما كان الركوع تذلا لتسبب ان يجلس
 مقابلها العظمة لله تعالى ولما كان السجود غاية التسفل ناسب ان يجعل مقابلها الطوق لله تعالى وهو القنوت والافتقار
 لا للملوك في المكان تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا شرابلية (قوله ووضع يديه وركبتيه) جعله سنة لتعقبن
 السجود بدون وضعهما افاده الزيلعي والاصح اقتراض وضع احدي اليدين والركبتين أبو السجود عن
 نور الابيض وشرحه (قوله فلا يلزم طهارة مكانها) لان وضعهما ليس بلازم فاذا وضعهما على نجس كان
 كعدم الوضع أصلا وهو لا يضمر (قوله الا اذا سجد على كفه) فيشترط طهارة ما تحته كونه محل السجود فكانه
 لم يعتبر وضعهما تحت الجبهة نيابة عن الارض لاتصالها بالمحلى (قوله كاسر) أي في أول ما يبسط شروط الصلاة حلي
 (قوله واقترأ رجله اليسرى) أي مع نصب اليمنى سواء كان في القعدة الاولى أو الاخرى لانه عليه السلام فعله
 كذلك وما ورد من قوله عليه السلام محمول على كبره وضعفه وكذا يفترض بين السجدين كما في قد اوى الشيخ
 قاسم وقوله الرجل أخرجه المراء فتصوره كما يأتي أبو السجود (قوله والجلسة بين السجدين) بحيث يستقر
 كل عضو في محله وفي المصنف تكرار مع قوله ورفع منه حيث قيده الشرح بقوله بحيث يستوي جالساً فاذن ذلك
 بين الجلسة ويقطع النظر عن تقييد الشرح لا تكرار أو الجلوس يكون من سفل الى علو والقعود عكسه كما يدل
 عليه كلام أهل القعدة (قوله ووضع يديه فيها الخ) بأن تكون رؤس الأقدام عند الركبتين (قوله وباني معزبا
 للمنية) أي في الفصل الاخير حيث قال ويضع يديه على فخذه كالشهد منية المحلى وقوله فانهم اشار به الى ارادة
 على الشراب لا في دعواه اغفال التواتر والشروع هذا الحكم مع أنه مذكور في متن بقوله الاطفال حلي (قوله
 والصلاة على النبي) صلى الله عليه وسلم وذكري الخزانة أنها واجبة جوى وسأني ما منه يستفاد أنه في القعود
 الاخير واجبة من حيث ذكر اسم الرسول سنة من حيث الصلاة وتكرره في الاول لمناخيه من تأخير القيام عن محله
 (قوله ونسبه الى الشذوذ) نسبته اليه الطحاوي والخطابي والبهوي وابن المنذر وابن جرير الطبري وقوله
 ومخالفة الاجماع متعقب بأنه روى عن بعض الصحابة وبعض التابعين ما يوافقهم بغير قلت فلا وجه لنسبة الشذوذ
 اليه حيثئذ (قوله والدعاء) أي آخر الصلاة قبل السلام وكان عليه الصلاة والسلام اذا انصرف من صلاته استغفر
 ثلاثا وقال اللهم أنت السلام ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والاكرام ومن السنن قراءة آية الكرسي لقوله
 عليه السلام من قرأ آية الكرسي فبدر كل صلاة لم ينفعه من دخول الجنة الا الموت ومن قرأها حين يأخذ
 منبذعه من النوم آمنه الله تعالى على دأبه ودأجره وأهل دورات حوله ومنها المؤذونات بدر كل صلاة ومنها
 اللهم أعني على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك ومن السنة رفع الايدي في الدعاء هذا الصدر وبطونهما على
 الوجه وختم الدعاء بسبحان ربك الخ وأن يسمع وجهه بيديه ويدعونه في نفسه والمؤمنين والمؤمنات ولو اديه ان
 كانا مؤمنين والدعاء بالغيرة للكافر لا يجوز بل اذ في القراني انه كفر أبو السجود (قوله على قول) هو ضعيف
 (قوله والتعصيد لغيره) أي لمؤتم ومنفرد والمعتقد أن المنفرد يجمع بينهما ويستحب للامام أن يستقبل الناس
 بوجهه أو ينصرف عن عين القبلة أو يسارها أو أن ينصرف ل حاجته كما في المنية (قوله لا يوجب ساءة) أي كراهة
 تنبيه (قوله كتر السنة الزوائد) مثل صلاة الغصبي ورفع اليدين على قول ويصا بها سنن الهدى التي هي المؤكدة
 القرينية من الواجب كالاذان والاقامة والراتب حلي بزائدة (قوله نظره الى موضع سجوده) الظاهر أنه عند
 وجود مشغل في هذه المحلات لا ينظر اليها لانه يضيع الخشوع الذي هو أعلى من هذا المنعجب (قوله والى جمره)
 بكسر الحاء وسكون الجيم ما بين يديك من ثوبك عزى زاده عن القاموس (قوله لتصل الخشوع) حله بتجميع
 ما قبله وأيضا فانه لا تنكف فيه ولو تركه بصره وقع في هذه المواضع قصد أول قصد أبو السجود (قوله وامساكته
 عند التثاوب) لما فيه من ضعف الشيطان والتكاسل في ما يطلب به النشاط والخشوع والتثاوب بالهمز كما في
 المصباح وسائر الانبياء يحفظون منه نهر (قوله يظهر يده اليمنى) هذا حكمه في الصلاة لقوله العمل اما خارجها
 فيظهر كفه اليسرى كما وردت في الآثار (قوله وقيل باليمين لو غطاه الخ) كانه لان التغطية ينبغي أن تكون باليسرى
 كما لا يخفى فاذا كان قاعا يسهل عليه ذلك ولم يلزم منه حركة اليدين بخلاف ما اذا كان قاعا فانه يلزم
 من التغطية باليسرى حركة اليمنى أيضا لانها حلي (قوله لان التغطية الخ) حله لكونه لا يغطي يده اليمنى
 الا عند عدم اسكان كظمه كافي البصر من معسكر وهات الصلاة حلي وقوله مكروهة الظاهر أنها تارة جبهة

(لهما) الخراج كفيمن كبه عند التكبير (أي الأقل فلا يكره في غيره) أفاده مسكن وذلك لأنه أقرب لقواضح
 وأبعد من التشبه بالباطلة وأمكن من نشر الأصابع زيلها وقبده بالرجل لأن المرأة تجعل يديها في كبتها لأنه
 أشبهها أبو السعود (قوله ودفع السعال) هو بالضم كما هو القياس في أسماء الادواء كالزكام أبو السعود (قوله
 لأنه بلا عذر مفسد) أي إذا حصلت منه حروف أبو السعود عن العيني (قوله والقيام لا مام ومؤتم الخ)
 مسارعة لا امتثال أمره والظاهر أنه احتراز عن التأخير لا التقديم حتى لو قام أول الإقامة لأبأس وحزر (قوله
 خلافاً لفر الخ) الذي في مسكن والعيني وقال زفر بن قال قد قامت الصلاة (قوله والافيقوم كل صف الخ)
 أي ولم يكن الامام بقرب الخراب بأن كان في موضع آخر من المسجد أو كان خارج المسجد ودخل من خلف
 اه حلي (قوله فلا يقفوا) أي اتفاقاً ورجاء يؤخذ منه كراهة تقديم الوقوف في البعث السابق (قوله وشروع
 الامام) وينبغي أن يكون شروع القوم مع شروع بحيث يقارن تكبيرهم تكبيره حوى (قوله أنه الأصح)
 أي فلا خذبه أولى لأنه لا يقع اشتباه على المصلين (قوله فتبته) أمر من التنبه وفي بعض النسخ فتبه وهو تعريض
 اه حلي أقول لا يخرج بل هو في التنبه وعبارتها باختصار المصلين ستة الأول من علم الفروض والسنن
 وعلم معنى الفرض أنه ما يستحق الثواب بفعله والعقاب بتركه والسنة ما يستحق الثواب بفعله ولا يعاقب على
 تركها فنوى الظهر أو الظهر أجزأه وأخت نية الظهر من نية الفرض والثاني علم ذلك ونوى الفرض فزواولكن
 لا يعلم ما فيه من الفرائض والسنن يميزه والثالث نوى الفرض ولا يعلم معناه لا يميزه والرابع علم أن قيامه عليه
 الناس فرائض وفواضل فيصلي كما يصلي الناس ولا يميز الفرائض من النوازل لا يميزه وقبل يميزه ما صلى
 في الجماعة إذا نوى صلاة الامام الخامس اعتقد أن السكك فرض جازت صلاته والسادس لا يعلم أن الله تعالى
 على عباده صلوات مفروضة ولكنه كان يصليها لأوقاتها لم يميز انتهى

(فصل)

هو أفضله الخارج مصدر بمعنى الفاعل كرجل عدل أي فاضل بين ماذ كركبه وبعبده أو بمعنى المفعول أي
 حصول عاقبته خبراً ومبتدأ وعرفاً طائفة من المسائل (قوله وإذا أراد) المصل الذي أذى العيني أن هذه الواو
 تنفي من أقوال الشافعي ونسبوا والاقتراح وأعلم أن هذا الفصل مشترك بين المصلين والمختصين بالفتوى أن
 ما ذكره تكبيره تكبيراً عامه فإنه أفضل منه وعندهما يوصل أي يوصل ألفاً براء أكبر وهو أحوط
 وفق فلا تدرك فضيلة التبريد إلا بالهـ عندده وعندهما إلى وقت التمام على الأصح وقبل إلى نصف
 طائفة أولى آخرها وهو اختار خلا وقيل بالركعة الأولى وصح وقيل بالتأني على فوات التكبير معه
 ويجب أن تكون البداية بلفظ الله حق لوقال ~~عندده~~ عرسع عندده أبو السعود عن البرازية (قوله لو نادرا)
 مختاراً ما يأتي من قـ ولا يلزم العاجز الخ (قوله للاقتراح) أي افتتاح الصلاة ولا بد من نية ذلك حتى
 لو أراد الاعتقاد فتد (قوله أي قال وجوباً الله أكبر) ظاهره أنه لو قال كبيراً أو كبيراً أو الكبار أو الأكبر
 لا يكون آتياً بالواجب ويجزى ولو مدح فخرج المأموم قبله يجوز عندهما لا عند أبي يوسف وعامة في التهر (قوله
 لا يصير شارعا) الأول التفرع (قوله هو المختار) وهو قول أبي يوسف ومحمد وهو ظاهر الرواية عنه لأن التعظيم
 الذي هو معنى التكبير حكم على العظيم فلا بد من التبر وقيل يكون شارعاً بالابتداء أو فائدة الخلاف فيظهر
 فيها أنه ظهر على عشر وفي الوقت ما يصح الاسم الشر يف فقط لا يجب الصلاة على ظاهر الرواية ويجب
 على مقابلة (قوله فلو قال الله مع الامام الخ) مما يظهر فيه غرة الخلاف كافي البصر (قوله ولو ذكر الاسم الخ)
 كبر مع سابق فإن المراد باسمه الظاهر ومع ذلك هو ضعيف مبني على غير ظاهر الرواية حلي (قوله بالحذف)
 أي اقتراضاً وحذف المصل أو الحذف أو التام في اللام الثانية من الجلالة أو حذفها اختار
 قد حقه فخره وانقاد يمينه وحل ذبيحته فلا يترك ذلك احتياطاً أبو السعود عن الشربلاني (قوله أحد
 الله زين) مما هو ظاهره وأكبره فانه مفسد وإن لم يتعمده (قوله وتعمده كفر) أي نعمد المذموم قصد الاستفهام
 المتضمن معنى الشك أما مجرد قصد المذموم لا يجب ككفراً على الظاهر حلي قلت ويؤيده قوله في المنع لأن المذ
 لم يكون التفرع (قوله وكذا الباء في الأصح) وقبل لا تحذف كذا ذكره الحلي في شرح التبية وجه الأصح أنه يصبر مع

(واخراج قلبه من كبه عند التكبير)
 للرجل الاضرب كبر (وهو السطو)
 ما استطاع) لأنه بلا عذر مفسد فيجب
 (والقيام) لا مام ومؤتم (حين قيل حتى على
 الفلاح) خلافاً لفر فندع من حلي
 الصلاة ابن كمال (ان كان الامام يترب
 المصواب والافيقوم كل صف يترب
 الامام على الاظهر) وان دخل من قيام
 قاموا بين يقع بصرهم عليه الا اذا قام
 الامام نفسه في مسجد فلا يقفوا حتى يتم
 افاتته ظهرية وان شارب الا اذا قام
 صفة في نية بصر (وشروع الامام في
 الصلاة) من قبل قد قامت الصلاة ولو نادى
 حتى أتمها لأبأس به اجاباً وهو قول الثاني
 والثلاثة وهو عدل المذهب كما قد شرح
 الجمع للمصنف وفي التمهيد معزاً
 للسلامة أنه الأصح فرجاً لو لم يبا
 ما في الصلاة من فرائض ومن أجزأه

(فصل)

(واذا أراد التبرع فيها كبر) لو نادرا
 (للاقتراح) أي قال وجوباً الله أكبر
 ولا يصير شارعاً بالابتداء فقط كقوله ولا يكبر
 فقط هو المختار فلو قال الله مع الامام وأكبر
 قبله أو أدرك الامام را كما قال الله تعالى
 وأكبراً كما لم يصح في الأصح كالوقوف من
 الله قبل الامام ولو ذكر الاسم بلا صفة مع
 عند الامام خلافاً للمذهب (بالحذف) أذند
 أحد الهزئين قصد وتعمده كفر وكذا
 الباء في الأصح

ويشترط كونه (فائما) فلو وجد الامام
راكعا فكبر متعديا ان الى القيام اقرب صح
ولفت نية تكبيرة الركوع فروع كبره
قال بكبر امامه ان اكبرا به انه كبر قبله
لم يجز والاجاز محيد ولو اراد بتكبيره التهج
او متابعة المؤذن لم يصح شارحا ويجزم الراء
لقوله صلى الله عليه وسلم الاذان جزم
والاقامة جزم والتكبير جزم من غير
في الاذان (و) انما يصح شارحا بالنية عند
التكبير لا به وحده ولا بها وحده بل بهما
(ولا يلزم العاجز من النطق) كما نرس
وايجب (تحريك لسانه) وكذا في حق القراءة
هو الصحيح لعدم الواجب فلا يلزم غيره
الا دليل قاطع في النية لكن ينسب ان
يشترط فيها القيام وعدم تقديم القيامها
مقام التحريم ولم يرد في الاشياء في قاعدة
التابع تابع فالمتقى به زومه في بيرة
وتلبية لا قراءة (ورفع يديه) قبل ذلك
وقيل معه (ناسا) بلها مبهمة تصح اذنية
وهو المراد بالحداد لانها لا تنبغ الا بذلك
ويستقبل بكفيه القبلة وقيل خذبه
(والمرأة) ولوامة كافي البصر لكن في النهر
من السراج انها كالرجل وقيل يكون رؤس
كالحزوة (ترفع) حيث يكون رؤس
امامها (حذاء منكبها) وقيل كالرجل
(ومع شروعه) ايضا مع كراهة التحريم
(تسبح وتهلل) وتحميد (وسائر كلام
الخطيب) انما لمسه الله تعالى ولو مشتركة
كريم وكريم في الاصح ونحوه الثاني باكبر
وكبر منه راو مرفا زادي الخلاصة
والسجدة ثلثا وخمسا (كما) ومع (لوشوع
يقسم حرة) أي لسان كان
البردي بالفسرية لمزيتها بعد لسان
أهل الجنة العربية والفارسية الدرية
يتشديد الراء قهستاني

كبر التحريك وهو الطبل أو اسم الشيطان كافي الدر المنق ولومذاهبا لا يضرب لأشباع ولو وجد الزام مختلف
فيه ولو وجد هزنا كبروا والافتقد (قوله ويشترط كونه فائما) أي في القرض وما الخ بق مع القدرة عليه
فلو كبر فاعدا ثم قام لم يجز اه در منق (قوله صح) أي لانه في حكم القيام التام (قوله ولفت نية تكبيرة
الركوع) وكانت للافتتاح وان لم ينو لان المحل محل تكبيرة الافتتاح فنية تكبيرة الركوع نية تغيير الم شروع
وليس في قدرته ذلك حلي وهذه الصورة مستثناة من قولهم لا بد أن ينوي تكبيرة الاحرام الدخول في الصلاة
(قوله والاجاز) يعلم ما اذا كان اكبرا به أنه بعده أو معه وما اذا استوت الحالات حلا لفتحه على السداد
(قوله ولو اراد بتكبيره التهج) أي من شيء رآه أو أخبره أي ولم يرد الدخول في الصلاة سواء كان اماما أو مؤمنا
أو منفردا وقوله أو متابعة المؤذن أي المبلغ أي من غير ارادة دخول في الصلاة ولا بد أن يكون المبلغ دخل
بذلك التكبير في الصلاة حتى لو تابعه وأراد الدخول في الصلاة والمبلغ لم يدخل بتكبيره في الصلاة لا يصح
اقتداؤه كما نرس عن القول البليغ (قوله ويجزم الراء) أي في كل تكبير في الصلاة (قوله الاذان جزم) هذا أحد
ما حل عليه وقيل المعنى أنه قطع لاشك فيه فيرجع الى حذف الهمزات ويؤيده أن التعبير برفع ونصب وجزم
حادث (قوله بالنية عند التكبير) فالشروع بها والتكبير أي مطلق ذكر شرط فيه كالتبعية في الحج حلي
وفيه أن النية يجوز تقديمها على التكبير (قوله بل بهما) ظاهره أن كلا سبب وليس كذلك كما علت (قوله
ولا يلزم العاجز من النطق) أي بتكبير الافتتاح بخلاف باقي التكبير فيلزمه نهى لان تكبيرة الافتتاح لها
خلف وفوقها القراءة فانه لا خلف لها ولا يلزم التحريك فيها أو السجود وتقدم ما في كلام النهر من عدم
التحريك (قوله فلا يلزم غيره) أي غير الواجب (قوله لكن ينبغي الخ) هو صاحب النهر (قوله القيام) أي فيما يلزم
فيه عند القدرة (قوله وعدم تقديمها) على الشروع أي في أفعال الصلاة وان جاز ذلك اطلق تقديمها ولو قبل الوقت
(قوله في قاعدة السابع) باضافة قاعدة الى جلة التابع تابع حلي (قوله فالمتقى به لزومه) أي التحريك أفاد أنه
المعول عليه لكن يطلب الفرق بين القراءة وغيرها (قوله وقيل معه) قولان معصيان ومال صاحب البحر الى الثاني
ومعنى المعية أن يشد في الرفع مع التكبير ويختمه معه كما فسره فاضى خان (قوله ماسا بلها مبهمة تصح اذنية) هذا
ما لم يكن عليه نحو برنس والارفع الى المناكب كما كان النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه يفعلون ذلك وعلى ذلك
حل ماروي الشافعي رضي الله تعالى عنه أفاده أبو السعود ولو كبر ولم يرفع يديه حتى فرغ من التكبير لم يأت به
لفوات عمله وان ذكره في أثناء التكبير رفع لان لم يفت محله وان لم يمكنه الى الموضع المسنون ورفع بقدر الامكان
وان لم يمكنه الارتفاع احدا هما وضعها وان لم يمكنه الا بزيادة على المسنون فعل بصر (قوله انها هنا) أي
في الرفع (قوله وفي غيره كل مرة) كالركوع والسجود والقعود قال أبو السعود وما في السراج من التفرقة
حكاه في الغنية بقيل فالعقد ما في البحر (قوله حذاء منكبها) لانه أستر لها وهو رواية محمد بن مقاتل
وصحها في الهداية (قوله وقيل كالرجل) لان كفيها ليستا بعورة وهي رواية الحسن بصر وهو غير مكتوم
قوله لكن في النهر عن السراج الخ لان ذلك في الامة وهذا في المرأة مطلقا (قوله ومع شروعه) مطلقا
في الصدين وغيرها الصلاة الجنازة وقوله أيضا أي كما يصح بالتكبير (قوله مع كراهة التحريم) وقيل لا كراهة
كذا في البحر (قوله انما لمسه الله تعالى) يأتي محترزة (قوله ولو مشتركة) كرسيم وكريم في الاصح) وعليه قوي
الموغبانية وما في الذخيرة من عدم صحة الشروع بالرحيم ضعيف ولو أزال الابهام في المستشكل كما القادر
على كل شيء أو الرحيم بصيادته أو عالم الغيب والشهادة مع اتفاقا (تقنة) ذكر الغزالي أن أخص اصحاب
الله تعالى القويم وقيل القديم جوى من السبكي في تفسير آل عمران (قوله ونحوه الثاني) الاصح قولهما
نهر (قوله والبار) بمعنى الكبر كما في القاموس والظاهر جواز تكبيره عند كذا في اخويه حلي فالانفاظ
عنده غائية (قوله ونحوه البردي الخ) ضعيف والبردي بالمال المهمل على الاكثر أجدين الحسين وفارح
اسم قلعة نسب اليها قوم والمراد بها الغنم وهي أشرف الماش وأنها بعد العربية وأقربها اليها أبو السعود
وقوله بهديت شطلق عزيتها والفارسية الدرية منسوبة الى الدر بنخ الدال وهو الباب وهي بتشديد الراء بناء على
ان المنسوب الى الثاني يضاعف وان لم يمكن تانيه لينا والفارسية خمس لغات فلو كان يتكلم به
المولوي بمحاسبهم ودرية يتكلم به من يباب الملك وفارسية يتكلم بها الموابدة ومن كان منسبا اليها

بحسب روية وهي لغة خراسان وبها كان يتكلم الملوكة والاشراف في الخلافة وموضع الاستقراغ وعند التعزى
 لعدم مبررية عنده الى سريان وهو العراق حلي (قوله وشروطا هجره) المعتمد قوله (قوله وبجميع اذكار
 الصلاة) من تعوذ وتسبحة وتسميع وسلام تحليل أبو العود (قوله أو آمن) هذا الهجزة من الاجان بحر
 الامن الامان هل حكمه كذلك يجوز (قوله أو سلم) أي قال السلام عليكم بها (قوله أو شهد عندنا كم)
 أو لا عن أو حلف لا بد عودا فداء بالفارسية (قوله ولم أو لو شئت عاطيا) لا يظهر فرق بينه وبين رد السلام
 حلي (قوله عابرا) اسم فاعل من العجز خلاف القدرة حوى وهو قد للقرأة فقط وما قبلها يصح بغير
 العربية مع القدرة عليها اتفاقا (قوله وجعل العيني الشروع كالقرأة) في أنهم لا يجوز بغير العربية للاعتد
 الهجر (قوله ولا سند بقوله) بل الوجه الجواز لان المقصود التسليم وهو يحصل بأي لغة كانت (قوله فظاهره)
 أي جعل التنازلية رجوعهما اليه في جواز الشروع بغير العربية مع القدرة عليها لا هو اليهما أي
 في الشروع بل في القرأة وقوله ~~كما~~ المتن أي حيث قال كالشروع بغير عربية ولم يقيد بقول فيشر الى الاتفاق
 (قوله حتى التبريلاني) عطف على كثير فخرج عن القاصر من أو حتى ابتدائية وان خبر محذوف أي ان شبه عليه
 (قوله قرأ بالفارسية) أي مع القدرة على العربية (قوله أو التوراة) عطف على المحذوف المنسوب أي قرأ
 القرآن بالفارسية أو التوراة حلي ومثل ما ذكرنا بور (قوله ان قصة تفسد وان ذكر الا) هذا التفصيل جمع به
 بين ما في الهداية من أن ذلك لا يفسد حتى لو قرأ من العربي ما تصح به الصلاة زيادة عليها صحت وبين ما ذكره
 التسي وقادى خان من الفساد (قوله وألحق به) أي بالذكور من قرأته بالفارسية الخ الشاذ أي فيحصل
 فيه هذا التفصيل وجمع به بين قول القصاد وعنده لكن لا يكتفى به (قوله الأوجه أنه لا يفسد ولا يجوز) أي
 خلاف القرأة بالفارسية وما بعد هاتان القرأتين مع القدرة على العربية ليست قرأنا أصلا لانصرافه
 في عرف الشرع للعربي فاذا قرأته بها كان شكها بكلام الناس بخلاف الشاذ فانه قرآن الآن في قرأته
 لا تصد به ولو قصة وأول صاحب المحيط قول شمس الأئمة في أصوله بالفساد أي ما إذا اقتصر عليه
 واسأل من كلام صاحب النهر أن الشاذ ما زاد على العشر للشك في قرأته أما ما زاد على السبعة الى العشرة
 فهو في حكمها (قوله كانهجي) أي كما إذا قرأ القرآن حرفا فافاته لا يفسد ولا يجوز حلي (قوله لا أكثر)
 كالثلاث فافوق وذات ثلاث لاية ولا يتجزأ قليل والقليل فهو وما زاد كثيرا لا يعني حلي الاضرب ووالا فلا
 يخرج (قوله ويكره كتب تفسيره تحتها) وجهها أنه يقع الجهال في فهم كلام الله على خلاف ما هو عليه وهذا
 التحليل يقتضي أن لا فرق بين الفارسية وغيرها حلي لا سيما وقد ورد الامر بتجريد صاحب من غير القرآن
 (قوله مشوب) أي مخلوط (قوله وبسطة) لأنها للتبرك كانه قال بارك لي وظاهر الزيلعي ترجيعه وفي شرح المنية
 في الأتسبه وفي السراج هو الاصح وفي فتاوى المرعيتاني هو الصحيح وهذه النصوص ظهر أنه لا عبرة بعث
 لحب الجربا ولا بدليل جواز ما على الذبضة وقد اشترط لها الذكر انخالص (قوله والهم) معناه يا الله وضمة
 الهم فيه هي الضمة التي تبقى عليها التادى والميم عوض عن حرف النداء فلا يجمع بينهما بحر وهو قول
 البصريين (قوله فانه يجوز ضمها) أي في الشروع والذبح وقوله في الاصح - قباله عدم العصة لان معناه يا الله
 أصنا بخير أي المحذوف حذف حرف النداء والجملة اختصارا وأثبت الضمة والميم عوضا عن الجملة فيجمع
 بينهما وبين حرف النداء وهو مذهب الكوفيين ورد بقوله تعالى وأذ قالوا اللهم ان كان هذا هو الحق واهذا
 صبح المشايخ القول الاول وقيل ان الميم مكتوبة عن أسماء الله تعالى ويشبهه قول النضرين شميل من قال
 اللهم فقد دعا بجميع أسمائه ولهذا قيل أنه الايم الاعظم بحر (قوله كآله) لم يحك خلافا في المنية في صحة
 الشروع وهو يقتضي الاتفاق على العصة به نهرو يجوز اثبات الالف والهزة وحذف الهزة
 فقطاء حلي فان قلت أنه مشوب بها جته لأن معناه أدعوا لله أجيب بأن الله ما معناه الله مذكور لا طلب
 حاجته معينة (قوله والاختار) استحسنة كثير من المشايخ ليكون جاء ما بين الاخذ والوضع المروي في السنة
 نهرو في شرح التبريلاني أنه يفعل هذا مرة فو هذا مرة لما ورد أن النبي عليه السلام فعلهما (قوله والذني)
 أي المشكل نهرو (قوله تحت ثديها) الذي في القهستان والنهر ترفع فوق الصدر (قوله بلا ارسال يدي الاصح)
 سقاط أنه يرسلهما حال الثناء ياء على أن الوضع سنة القرأة حلي (قوله ما هو الا هم) أي من القيام الحقيقي

وشروطا هجره وعلى هذا الخلاف انطلبة
 وجميع اذكار الصلاة وأما ما ذكره بقوله (أو
 آمن أو لم أو سلم أو حتى عندنا كم) أو شهد
 عندنا كم أو رد سلاما ولم أو لو شئت عاطيا (أو
 قرأ بها عابرا) بخلاف ما عايد القرأة بها هجر
 لان الاصح رجوعه الى قولها أو عليه القنوي
 قلت وجعل العيني الشروع كالقرأة لا سلف
 له فيه ولا سند بقوله بل جعله التنازلية
 كالتالية يجوز اتفاقا فظاهره كالتن
 رجوعهما اليه لا هو اليهما فافعله فقد
 اشبه على كنه من القاصر من حتى
 التبريلاني في كل تحكيه قننه (لا يصح
 ان أذن بها على الاصح) وان علم أنه أذن
 ذكره المحدثي واعتبارا بلي التعليل
 نهرو قرأ بالفارسية أو التوراة أو الاخير
 من كنهه وان ذكر الا والحق في البحر
 الشاذ لكن في النهر الاوجه أنه لا يفسد
 ولا يجوز كانهجي ويجوز كتابة آية أو آيتين
 بالفارسية لا كدوي بكره كتب تفسيره تحتها
 بها (ولو شرع) مشوب بها جته كنعوذ وبجله
 وحوله (والهم اقترلى أوقد كره عند
 الذبح لم يجوز خلاف الهم) فقطاء ويجوز
 فيها في الاصح كآله (وضع) الرجل (مينة
 على ياره تحت مرنه أخذ ارجها بضمها
 واجهانه) هو القبتار وتضع المرأة والحنثي
 الكف على الكف تحت ثديها (كافرغ
 من التكبير) بلا ارسال في الاصح (وهو سنة
 قيام) فظاهره أن القاعد لا يجمع ولم أره ثم
 رأيت في جميع الانهر المرامن القيام ما هو
 الا هم لان القاعد يفعل كذلك

قول الحنفي بلا ارسال يدل ذلك نسخته
 والافكلية يدساقطة من نسخ الشارح التي
 يدي اه

والحكمي فان التعوذ في النافذة وفي القرية وما الخ بها العذر كالقيام (قوله قرار) أي طول وقوله فيه ذكر
مسنون يشمل القرآن قال تعالى انا نحن نزلنا الذكر وأراد بالمسنون الم شروع في شمل القراءة ودعاء القنوت
حلي (قوله وتكبيرات الجنائز) أي وفيما بينها (قوله لعدم القرار) أي وإن كان فيه ذكر مسنون وهو التسبيح
والصعيد دور (قوله ما يطل القيام فيضع) وظاهره بعم أي قيام طال وعليه فيضع في قيام صلاة التسبيح
الذي بين الركوع والسجود (قوله سبحانه الخ) منصوب بفعل من جنسه أي أسبغ سبحانه أي أزهك تزيها
وبحمدك أي وأحمدك بحمدك وتبارك أي تكاثرت خيرة اسمك أي أسمائك وتعالى بحدك أي ارتفعت
عظمتك على عظمة كل عظيم أوعن ادراكها فما منا ولا اله غيرك ينصبها ويرفعها ويرفع الأول ولصب الثاني
وعصمه قهستاني عن الخط (قوله تاركاً وجل ثناؤك) أي على سبيل الأولوية بحاطقة على المروي
في هذا المجل وفي المنية ان زاده لا يمنع وان تركه لا يؤمر به بحر (قوله الا في الجنائز) نحوه في شرح الملقى من
الحلي ولم ينب عليه المصنف في شرحه ولا شجعه في بخره ولا أخوه في نهره ولا القهستاني (قوله مقتصر) مقتصر
اسم فاعل حال من فاعل قرأ أو اسم مفعول حال من مفعوله وهو سبحانه الخ حلي (قوله فلا يضم وجهه الخ)
ظاهره أنه يأتي به أولاً أي قبل الشروع وليس كذلك بل لا يأتي به أولاً ولا بعد الشروع على المعقد لله
الأن يراد بقوله لا يضم لا يأتي به (قوله الا في النافذة) أي يأتي به أي مع الشاء لأن مبناها على التوسع
وهو محل ما روى أنه عليه السلام كان يجمع بينهما (قوله في الأصح) وقيل تعدلانه كذب قال في البحر وينبغي
أن لا يكون في العصة خلاف لما ثبت في صحيح مسلم من الروايتين وتعليل الفساد بأنه كذب مردود بأنه
يكون كذباً إذا كان مخبراً عن نفسه لا تالياً إذا كان مخبراً عما فساد عن الكل اه حلي (قوله الا اذا شرع
الامام الخ) أفاد بالاستثناء أنه يأتي به الامام والمفرد والمقتدى قبل شروع الامام في القراءة (قوله وسواء كان
امامه بجهرا الخ) لما كان قضية المتن جواز الشاء في المخافة وان بدأ الامام بالقراءة وكان ذلك ضعيفاً حول
الشارح عبارة المصنف الى القول الصحيح حلي (قوله وقيل في المخافة ينبغي) وجه ضعف هذا القيل
امتنع على المأموم قراءة القرآن التي هي فرض في الصلاة عند قراءة الامام القرآن سرّاً أو جهراً فلا
عليه الشاء وهو قول أولى بجامع التخليط والتفريط في كل اه حلي (قوله راكعاً أو ساجداً) أي
على ما يحسنه صاحب النهر والبحر وقوله أن أكبر آية الخ يخالفه ما في الشريعة من انما ياتى به
في الركوع بحر حرماً قائماً ويركع وينزل الشاء وان أدرك في السجود يأتي به بعد التسمية ويسجد انما لو أفاض
في القعدة اه أبو السعود (قوله وكما استفتح تعوذ) أفاد بكأنه لا يترأخى بينهما ولا يأتي بغيرهما بينهما وأفاد
أنه لو قدم التعوذ على الاستفتاح أعاده كما في البحر (قوله بلفظ أعوذ على المذهب) وهو المعقد وقيل بلفظ
أستعذ بموافقة لفظ القرآن ورد بيان السين والتاء للطلب وموافقة اللفظ مهددة ولا يزيد عليه أنه هو السجود
العليم لأن ما بعده محل القراءة لا الشاء بحر والرجيم صفته ثم لا تخصيص ولم يؤمن شيطان أبداً الا شيطان نبي
محمد عليه الصلاة والسلام وشيطان فوح عليه السلام اه قاله سيدي علي الأجهوري وقوله سرّاً صفة مصدر
محدوق وهو أولى من جعله سالوا ان جرى عليه الشرح حيث قال قد لا يستفتح لأن وقوع المصدر حالاً وان
نشا سمي نهر (قوله كالتنازع) لعل في الشاء والتعوذ به ولم يكن تنازلاً حقيقة لأنه لا يقع في المفعول والقيل
والحال خلافاً لابن معطي حلي (قوله لقراءة) فن يقرأ بآياته ومن لا فلا وهو قول الامام محمد (قوله تركه
أي لفوات محله نهر (قوله وينبغي) راجع الى الصورة الثانية فقط وفيه أنه يلزم منه تأخير السورة عن محله
وفي البحر من سجود السهو قراءة أكثر الفاتحة ثم أعادتها كقراءتها مرتين اه أي فهو موجب للسهو الا
بما لا ما هنا ضرورة وقوع التعوذ قبل الفاتحة وفيه بعد لما يلزم عليه من ترك الواجب لاجل السنة حلي
ويمكن أن يقال انه معتبر لكونه كمالاً كقطع صلاة الفرض لاجل سنة الجماعة (قوله أي لا يسن) هذا المجل
لصاحب النهر دفع به اشكال صاحب البحر حيث قال بعد قوله كلام الذخيرة وظاهره أن الاستعاذة لم تشرع
الا عند قراءة القرآن وفي الصلاة وفيه نظر اه ووجهه أنها الدفع الوسوسة فطلب في كل ما يخاف فيه منها
وفي السنة لا ينافي أنه مشروع على وجه الاستصحاب (قوله فيأتي به) أي بالتعوذ المفهوم من تعوذ المسبوق
هو الذي قاله بعض الركعات اه أبو السعود (قوله لا المقندي) سواء كان المقندي أدرك الكل بالجماعة أو لا

(قوله قرار فيه ذكر مسنون فيضع حالة الشاء
وفي القنوت وتكبيرات الجنائز لا) يسن
(في قيام بين ركوع وسجود) لعدم القرار
(و) لا بين (تكبيرات العبد) لعدم الذكر
عالم بطل القيام فيضع راج (وقرأ) كما سب
(تجاءنك اللهم) تاركاً وجل ثناؤك الا في
الجنائز (مقتصر عليه) فلا يضم وجهه
وجهي الا في النافذة ولا تنفس بقوله وأما
أول المسكين في الأصح (الا اذا) شرع الامام
في القراءة سواء (كان سبوحاً) أو مدركاً
(و) سواء كان (امامه بجهراً أو خفياً)
(قوله لا يأتي به) لما في النهر عن القنوي
أدرك الامام في القيام ينبغي ما لم يبدأ بالقراءة
وقيل في المخافة ينبغي ولو أدركه راكعاً
أو ساجداً ان أكبر آية الخ
(و) كما استفتح (تعوذ) بلفظ أعوذ على المذهب
(سراً) قبل الاستفتاح أيضاً وهو كالتنازع
(قراءة) فلا تذكر بعد الفاتحة تركه ولو قبل
أما لا تعوذ وينبغي أن يسن أنه إذا ذكره الحلي
ولا يتعوذ التليد إذا قرأ على استاذه ذخيرة
أي لا يسن فليحفظ (فيأتي به المسبوق عند
قيامه لقضاء ما فات) لقراءته (لا المقندي)

أدرك الجاهل الصلاة ولم يقارنه في الاحرام أبو السعود (قوله لعدمها) أي القراءة (قوله وكان يؤخذ من غير المؤتم) هو الامام والمنفرد ولو قد تمها على التعوذ أعادها ولو تذكرها بعد قراءة الفاتحة لا بعد ها ومقتضى ما تقدم أنه اذا تذكر قبل اكمالها أنه بأني بها وبستانها اه أبو السعود (قوله كافي ذبيحة ووضوء) تمثيل للمتنى حلي (قوله في أول كل ركعة) لأنها ركعة صلاة مستقلة وإذا لوحظ أن لا يصل حنث بركعة أبو السعود (قوله ولو جهرية) أشار به الى رد ما في المنية أنه يسمى في السرية لا الجهرية فإنه غلط كما ذكره صاحب البحر وأخوه (قوله لانس بين الفاتحة والسورة) هو قوله ما قال محمد بن الحسن في السرية وفي المستصني وعليه الفتوى وفي العتبية والمخطوط قول محمد هو المختار نهر وأقارب ذكر السورة أنه اذا قرأ آيات من سورة لانس اتفاقا (قوله ولا تكراه اتفاقا) بل لا خلاف في أنه لو سمي لكان حسنا نهر (قوله ضعفه في البحر) الحق أنهم ما قولان مرجحان الأول أن التون على الاول ووجه الثاني كفا في البدائع أنهم من الفاتحة بخبر الواحد وهو بوجوب العمل فصار منها عملا فمن لزمه قراءة الفاتحة لزمه التسمية احتياطا غير (قوله وهي آية) هي لغة العلامة وشرعا ما تبين أوله وآخره وتقسما من طائفة من كلامه تعالى حمى (قوله أنزلت للفصل بين السور) فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يعرف فصل السور حتى ينزل عليه البجلة (قوله في النمل بعض آية) وأول الآية أنه من سليمان وآخرها وأتوني مسلمين وهو تفرج على قوله آية أنزلت للفصل (قوله ولا من كل سورة في الاصح) وقال بعض مشايخنا أنها آية من الفاتحة ومن كل سورة وقبل أنها ليست من القرآن أصلا وهذا ضعيفان كافي البحر (قوله قصر على الجنب) لانها من القرآن نظرا الى نواتز كتابتها في المصحف المأمور بتجريد هـ ما ليس قرأنا فليست بقرآن نظرا لشبهة الاختلاف في قرأتها في الصدر الاول اه حلي وهو تفرج على قوله وهي آية من القرآن (قوله ولم يجز له تلاوتها) لان فرض القراءة ثابت بيقين فلا يسقط بما فيه شبه بحر (قوله احتياطا) علة للمعكمين قبله (قوله لشبهة اختلاف مالك) حيث قال بعدم قرأتها وهو قول لبعض مشايخنا (قوله وقرأ بعد ها وجوبا) الوجوب يرجع الى القراءة والعبادة قال في البحر وتارك الفاتحة اثم أكثر من اثم تارك السورة للاختلاف في ركبتها (قوله انتفت كراهة التحريم) وإذا انقص عن ثلاث قصارا وآية طوية فقصدا ارتكب كراهة التحريم تركه الواجب وسأق للشرح في التراويح عن البري وأبي الفضل أن من اقتصر على آية في الفرض لا يكون آثما قال غناطك بالنقل ومن لم يكن عالما بأهل زمانه فهو جاهل (قوله الابالمسنون) وهو القراءة من طوال المفصل في الفجر والظهر وأساطم في العصر والعشاء وقصاره في المغرب (قوله وأتمن) أي قال آمين معرب حنين وفي الرضى أنه مر باني كفايل وهما يل مبني على الفتح ومعناه اقبل ومن الغريب ما قيل أنه من أسماء الله تعالى حذفت منه يا النداء وليس من الفاتحة من غير خلاف وفي القنية عن مجاهد من الفاتحة أبو السعود وروى عن الفضال أن آمين أربعة أحرف مقطعة من أسماء الله تعالى وورد أن الله تعالى يخلق من كل حرف ملكا يقول اللهم اغفر لي يقول آمين ذكره بعض شراح الجامع الصغير (قوله بعد) وهي أشهر ها وأقصها وقصر وهي مشهورة ومعناه استجب أبو السعود (قوله وإمالة) أي في المثل لعدم تأنيها في القصر حلي (قوله ولا تنفس بجمع تشديد) لوجوده في قوله تعالى ولا آمين البيت الحرام ولا تحصل السنة بغير الثلاثة الاول (قوله أو حذف) أو مانعة بجمع وخلق فهما اسمان الاول المذمع التشديد من غير حذف الياء وهو ما تشد من الثاني المذمع حذف الياء من غير تشديد وهو ما كان على صيغة الامر من امن لوجوده في قوله تعالى وبلغ آمن حلي (قوله بل بقصر مع أحدهما) أي مع التشديد من غير حذف الياء وهو آتين لعدم وجوده في القرآن أو مع حذف الياء من غير تشديد وهو آمن وفيه نظر لوجوده في قوله تعالى فان آمن حلي (قوله وجمعهما) أي مع التشديد وحذف الياء لعدم وجوده في القرآن وحاصل ما ذكره ثمانية أوجه خمسة صحيحة وثلاثة مفسدة وثاني تاسع وهو القصر مع التشديد وحذف الياء وهو مفسد لعدم وجوده في ألفاظ القرآن ولو قال الشرح بعد أو قصر معهما لاستوفى حلي (قوله ولو في السرية) وصل بالمأموم فالاولى ذكره بلطفه وهو أحد قولين وقيل لا يؤمن المأموم في السرية ولو لمع الامام لان ذلك الجهر لا عبرة به حلي (قوله ولو من مثله الخ) لانه لكثرة الازدحام ربما يكون بعيدا من الامام فلا يسمع منه ويسمع من جاره

لعدمها (وبزخر) الامام التعوذ (من تكبيرات العبد) لقراءته بعدها (و) سكا
تعوذ (سمى) غير المؤتم بلفظ البجلة لا مطلق
الذكر كافي ذبيحة ووضوء (في) أول (كل
ركعة) ولو جهرية (لا) نسن (بينا الفاتحة
والسورة مطلقا) ولو سرية ولا تكراه اتفاقا
وما يحسنه الزاهد من وجوبها ضعفه في
البحر (وهي آية) واحدة (من القرآن) كله
أنزلت للفصل بين السور) فاقى النمل بعض
آية اجابا (وليت من الفاتحة ولا من كل
سورة) في الاصح قصر على الجنب (ولم يجز
الصلاة بها) احتياطا (ولم يكفر بأحدها
أقرب من خلاف مالك) كما سمي (قرأ
المصلي لو أمأما أو منفردا الفاتحة و) قرأ
بعدها وجوبا (سورة أو ثلاث آيات) ولو كانت
الآية أو الآيات تعدل ثلاث آيات قصارا
انتفت كراهة التحريم ذكره الحلي ولا تنفي
التزمية الابالمسنون (وأتمن) بحد أو قصر
وإمالة ولا تنفس بجمع تشديد أو حذف ياء
بل بقصر مع أحدهما وجمعهما وهذا مأموم
تفردت به ويرى (الامام سر) كما مأموم
و منفرد ولو في السرية إذا سمعه ولو من مثله
في نحو جعة وعبد

وأشار بزيادة نحو إلى أن الحكم لا يقتصر بالجمعة والعيد بل كل جماعة كثيرة كذلك وقد جهته المنبر بزيادة
(قوله وأما حديث الخ) وارد على قوله ولوم من مثله فإن ظاهر الحديث يقتضي أن لا يؤمن المأموم إلا بجماع
الامام وقوله بمعلوم الوجود وذلك لأن الشارع طلبه من الامام والظاهر من حال المسلم إتيانه بما أمر به
الشارع على أنه في الحديث لم يصرح بالجماع فيصنع أن المراد إذا علمت وقوله ببطلان الخ بالتأويل
لأنه كوراثتي التعارض بين الحديثين وقام الحديث الأول فانه من وافق تأمينة تأمين الملازمة فغيره والاصح
أن المراد الموافقة في الوقت وقبل في الصفة والتشروع والاختصاص والملازمة هم الحفظه وقبل غيرهم بدليل
رواية مسلم فانه من وافق قوله قول أهل السماء ويمكن الجمع بأن الحفظه يؤمنون أو لا فينتهي إلى أهل السماء
فيؤمنون أو أن الحفظه من أهل السماء لانهم من الملازمة الذين يعاقبون في السجود اليها (قوله ثم كافر يكبر)
بيان للسنة بلام في أول الله وأول أكبر والاضد وآخر كل والاضد بعد آخر الثاني وأخطأ بالاول كما في المروي
كالوترك اللام الثانية ومدها صواب الان فخر بزيادة ألف بعد هاء فأكبر ولا يفسد على المختار منية (قوله مع
الاضططام) هو الاصح لأنه المروي ولأنه لا يتخلو حالة الخروجه من الذكر وبعضهم يجعل ابتداء مع ابتداءه وآخره
مع الاستواء ويمكن رجوعه إلى الاول وان خالف بينهما في البصر (قوله ولا يكبره وصل القراءة بتكبيره) مثله أن
يقول وأما بجمعة ريك فحدث الله أكبر بكسر التاء المثلثة لا لتقاء الساكنين بل أي مع اجتماع كل من التكبير
والقراءة في محله (قوله لا بأس به) ضعيف لما يلزم عليه من إيقاع القراءة في غير محلها وتأخير التكبير عن محله (قوله
ويضع يديه) الوضع وأخذ الركبتين والتفريع سنة أبو السعود الآن التفريع يخص بالرجال (قوله للتمكن)
أي ليكون أمكن في أخذ الركبتين (قوله ويسن أن يلمص الخ) أي في الركوع والسجود أبو السعود (قوله
ويصوب سابقه) وجعلها مشابهة القوس كما يفعله كثير من العوام مكره ومن السنة في الركوع استقبال الاصابع
المقبلة بجم (قوله ويسوي ظهره بجزءه) فلا يرفعه ولا يخفضه ظهر (قوله وأقله ثلاثا) وذلك أي أدنى كمال
السنة فيزيلى خمس أو سبع أو تسع ويصحب بالوتر لا أن يكون اماما فلا يطيل عليهم بجم وأقار أن أصل السنة
يصل بالآخرة والمزتين وثلاثا منصوب برفع الخاض أي حاصل ثلاث وهو جامع ولو أتى المستنف على تركه
اسلم من هذا (قوله كره تنزيها) هو المعتمد وقال أبو مطيع البلخي "تليد الامام باقتراضها مال الحلبي إلى الوجوب
وروى عن الامام أحمد وجوبه مرة فان تركه عمدا فسدت وهو واجب فسادا كذا الايمان به نحو وجوب
الخلاف (قوله وصكر مقترنا طالة ركوع) أما الاستغفار قبل الشروع في غير ما يكبره تأخير كقرب وعند
ضيق وقت فالظاهر عدم الكراهة ولوله من الا اذا ثقل على القوم (قوله ان مرفعه) عليه حل ما روى من الامام
أخشى عليه أمر اعظمها وهو الرياء الذي هو ترك العمل ومن فسره بجنسية الكفر أو الكفر بالفعل كما وقع
في المجتبى فليس على ما ينبغي كما في البصر وقوله والا فلا بأس به فيضد أنه خلاف الاول والضعيف في يرجع إلى
المطول المأخوذ من الاطالة (قوله ولو اراد به التقرب) أقاد أن الأمور بفما صدها ويظهر أن من التقرب إلى
لو أطال الامام الركوع لاد واليكبر لورفع الامام رأسه قبل ادراك ركعة منفردا ولفظ ادراك الركعة
كما يقع لكثير من العوام فيسلم بناء على غفله ولا يتمكن الامام من أمره بالاعادة أو الانقاس (قوله على روم
المتابعة) المراد بالزوم الوجوب ولو عبر به لكان أولى ليوافق ما أتى به وقوله في الارض كان لا يظهر في قوله
أنه لو رفع الخ لأن الرفع من الركوع سنة أو واجب وقد تقدم أن وجوب المتابعة لا يفتقر إلى الركوع بل يكون
في الواجب (قوله وجب متابعتها) فترك السنة لتصل الواجب (قوله وكذا عكسه) وهو أن يرفع المأموم رأسه
من الركوع أو السجود قبل أن يتم الامام التسبيحات حلبي (قوله فعود) أي المقتدى وجوبا ولو لم يعدوا تركيب
كراهة التصريح حلبي (قوله ولا يصير ذلك ركوعين) لأن عودته تقيم للركوع الاول لا ركوع مستقل حلبي (قوله
لوجوبه) علة غير منجبة فان المتابعة واجبة أيضا (قوله جاز) أي من غير كراهة لانه قد تعارض واجبان فيضيه
من غير كراهة واستظهر الحلبي حل الجواز على العلة وأثبت كراهة التصريح لأن التشهد يفوت لا إلى بدل وهو
يبيد (قوله ثم رفع رأسه من ركوعه) وليس في الرفع دعاء وما ورد يقول على النفل أبو السعود (قوله مسجعا)
أي عارفا للرفع ولو أخره حتى استوى لا يأتي به وقبل يأتي به بجم والتسبيح دعاء من الامام للمؤمنين يقول
بعدهم انترتب عليه الفجران لهم وضمن مع معنى أجاب فعه له باللام وقبل اللام معنى من ذكره التهذيب الثاني

وأما حديث اذا أتم الامام فاتتوا فمن
التابع بمعلوم الوجود فلا يتوقف على
بما جهته منه بل يحصل بتمام الفاتنة بدليل
اذا حال الامام ولا الضالين فقولوا آمين
(ثم) كافر (يكبر) مع الاضططام (الركوع)
ولا يكبره وصل القراءة بتكبيره ولو بقي حرف
وكلمة فأنه حالة الخروجه لا بأس به عند البعض
سنية الحلبي (ويضع يديه) معقدا اجماعا (على
ركبتيه) ويترجأ أصابه (للتفكير) ويسن أن
يلصق كعبيه ويصوب سابقه (ويصوب ظهره)
ويسوي ظهره بجزءه (غير رافع ولا منكس
أو أنه ويسوي فيه) وأقله (ثلاثا) فلو تركه أو
قصصه كره تنزيها وكرهه صريحا طالة ركوع
أو قراءة لا دواء الخ لائق ان يرفعه والام لا بأس
به ولو اراد به التقرب إلى الله تعالى بجم
اتفقا فالكنة نادر وتسمى مسألة الرياء فينبغي
التعز عنها (و) اعلم أن مما ينبغي على روم
المتابعة في الاركان أنه (لورفع الامام رأسه)
من الركوع أو السجود (قبل أن يتم المأموم
التسبيحات) الثلاث (وجب متابعتها) وكذا
هكس فعود ولا يصير ذلك ركوعين بخلاف
سلامة أو قيامه لثلاثة (قبل انقاس المأموم
التشهد) فانه لا يتابعه بل يرفع لوجوبه ولم
يته جاز ولو سلم والمؤتم في أدعية التشهد تابعه
لانها سنة والناس عنه غافلون (ثم يرفع
رأسه من ركوعه مسجعا)

وجوب الجمع كان أحسن اذ يرفع الخلاف بناء على حمل الكراهة منه على كراهة التحريم فقول الامام
بكراهة الاقتصار على الاتف المراد بها كراهة التحريم وهي في مقابلة ترك الواجب وقوله ما بعدم الاجراء
المراد به عدم الحمل وهو كراهة التحريم فالسجود على الجبهة واجب اتفاقا لانه مقتضى الحديث والمواظبة بجر
عن الكمال (قوله كما حزنناه في شرح المتن) حيث قال بعد قول المصنف وقيل لا يجوز الاقتصار على الاتف
الاسن عذروا اليه مع رجوع الامام كافي الشرب لا لاية عن البرهان وعليه الفتوى كافي الجمع وشروحه والوقاية
وشروحه والموهبة ومصدر الشريعة والعون والبحر والثر وغيرها ١١ وانما اكثر من النقل للرد على
على ابن الهمام في البحث الذي نقله عنه صاحب البحر قريبا (قوله وفيه) اي شرح المتن (قوله ولو واحدة)
في التركيب حرازة فلو قال وتكن واحدة لكان أولى وفي ابن أمير حاج انه لا بد من وضع باطن الاصابع ولا يكتفي
بظاهرها وهذا مما الناس عنه غافلون ١٢ وقد ذكرناه عن الشرب لا في "واليه يشير قول الشرح نحو القبلة
لانه انما يأتي الاستقبال بذلك (قوله تنجزا) لما كان في المصنف اشتباه فانه جعل الكراهة في الاقتصار
على أحدهما وفي السجود على الكور واحدة وهي في الاولى تحريمية وفي الثانية تنجزية أشار الى توضيحه وقد
أفاده في البحر (قوله بكور) الباء بمعنى على كما في أبي السعود وهو بفتح الكاف كما ضبطه في القاموس
والذي في الشرب المسمى على المواهب عن عصام انه بالضم وبالفخ شاذ وهو دور العمامة والتعبير بالمقدريس
قيدا قال في البحر وأشار بالكور الى أن كل حائل بينه وبين الارض متصل به فان حكمه كذلك فالمدار
على وجدان جسم الارض (قوله الا لعذر) كزور فلا يكره لان الجبهة عليه الصلاة والسلام وأصحابه
كانوا يفعلونه لشدة الحر بحر وهذا دليل صحة السجود (قوله عندنا) وقال الشافعي "رضي الله تعالى عنه
لا يجوز (قوله كما تـ) اي في قوله وقيل فرض كبعضها وان قل حلي (قوله أي ولم تصب) الاولى حذف الواو
لانه بيان لقوله مقتصر او يحصل أن العطف لنفسه يسير وقوله جبهته أي على القول بتعنيها وقوله ولا أنفذه
أي مع الكراهة بناء على عدم تعين الجبهة (قوله على محله) أي السجود (قوله وأن يجدهم الارض) تفسيره
أن الساجد لو بالغ لا يغل رأسه أبلغ من ذلك فضع على طنفة وحصى وخطة وشعر وسرير وبجملته ان
كانت على الارض لا على ظهر حيوان كبساط مشدود بين أنهار ولو سجد على الارض والذرة لا يجوز لعدم
الاستقرار ولو كانت في جوفات يجوز والتلج والقطن والتبن يصح عليها ان وجد العظم بحر (قوله والناس عنه
غافلون) راجع الى أصل المسئلة وهو السجود على الكور مع اشتراط وضعه على الجبهة فانما شاهدنا كثيرا من
العوام يسجدون على الكور وهو على أعلى الجبهة (قوله فيصنع اتفاقا) مقتضاء أن مكنته على التعلية مقدار
أداءه يمكن لا يطل ومقتضى قولهم اذا وقعت عليه لمائة بقيت عليه مقدار أدركت بطلت أن يكون
سجودا عليها كذلك إلا أن يفرق بين المكان والتوب بجملة في الثاني لا الأول حلي قلت يشافيه أيضا
ما يأتي في المفسدات أن سجودا على نجس مفسد لها وان أعاده على طاهر اللهم إلا أن يفرق بالحائل هنا وعدمه
هنا وهو بعيد (قوله وكذا حكم كل متصل) أي بشرط طهارة ما تحت (قوله لو بدذر) وذلك كوجع بظهوره
ولو بغيره ولا يجوز (قوله لا ركبت) أي عند العذر لكن يكفيه عن الإجماع (قوله لكن صحح الحلبي الخ) الخلاف
مبني على أن الشرط في السجود وضع أكثر الجبهة أو بعضها وان قل "ومعلوم أن الركبة لا تستوي أبدا كالجبهة
وقد علمت أن الأصح هو الثاني فلذلك صحح الحلبي الجواز جوي (قوله وكـ) أي تحريما (قوله بسط ذلك) أي
الركن أو فاضل الثوب وأفر داس الإشارة لأن العطف بأو (قوله ان لم يكن ثمة) أي في موضع السجود (قوله لانه
ترفع) أي دليله والكراهة مقيدة بقصد ذلك كافي البحر (قوله ولا يكره ترعا) فيه أن المقابلة ليست كما ينبغي بل
التي يقتضيه التركيب أن يقول في الاول وقصد الترفع بدلا عن قوله لانه ترفع والا أي وان لم يقصد الترفع فان لم
الخ كما صنع في البحر حلي (قوله كان مباحا) جمع في البحر هذا التفصيل بين من هرب بالكراهة ولا بأس والاباحة
(قوله ان لم يرفع التراب عن وجهه كره) لانه مادام عليه تعصيه الرحمة فلا يزال سبها أي الاغرض صحح (قوله
بسط الخرقه) أي تحت الوجه وقد فعله الامام (قوله لانه أقرب للتواضع) ولانه أرغم للشيطان بدفع وسوسه
بالعبادة (قوله للزمام) بكسر الزاي ومعناه الضيق كافي القاموس وهو قيد فلو وجد فرجة لا يجوز ذلك
(قوله لم أره) أصله الشرب لا في ويأتي للفقهستاني جواز له على التخصيص (قوله أصله) قيدا ولا يشترط

كما حزنناه في شرح المتن وفيه يقتضيه وضع
أصابع القدم ولو واحدة غافلون (كما يكره)
والا لم تجز والناس عنه غافلون (الاعذر وان صح)
تنجزا (بكور عاتية) (قوله كما تـ) (أو بدنها)
عندنا (بشرط كونه على جبهته) (قوله على رأسه فقط)
كما تـ (أما اذا سكن) (الكور) (على رأسه فقط)
وسجد عليه مقتصر (أي ولم تصب الارض)
جبهته ولا أنفذه على القول به (لا) يصح لعدم
السجود على محله وبشرط طهارة المكان
وان يجدهم الارض والناس عنه غافلون
(ولو سجد على كـ) أو فاضل ثوبه يصح لو كان
المبسوط عليه ذلك (طاهرا) (والا لا) (لانه
سجودا على طاهر فيصنع اتفاقا وكذا حكم
كل متصل ولو بدنه ككفه في الأصح
ونفذه لو بدذر لا ركبت لكن صحح الحلبي
أنها كنفذه (وكـ) بسط ذلك (ان لم يكن ثمة)
ترابا أو حصاة) أو سراجا أو بدلا منه ترفع (والا)
يكره ترعا فان لم يقف أذى (لا) بأس به فبكر
تنجزها وان خافه كان مباحا وفي الزايل
ان لم يرفع التراب عن وجهه كره وعن عاتية لا
صحح الحلبي عدم كراهة بسط الخرقه ولو بسط
التياء جعل كنفه تحت قدميه وسجد على ذيله
لانه أقرب للتواضع (وان سجد للزمام على
ظاهر) هل هو قيد احترازي لم أره (مصل)
صلاته التي هو فيها

فيه المصلى (وليس بينهما ذكرا - ستون وكذا) ليس (بعد رفعه من الركوع) دعاء وكذا لا يأتي في ركوعه ومجوده بغير التسليم (على المذهب) وما ورد محمول على النفل (ويكبر ويسجد) ثانية (مطعمها ويكبر للهنوض) على صدوره منه (بلا اعتماد وقعود) استراحة ولو فعل لأبأس به ويكره تقديم إحدى رجليه عند النهوض (والركعة الثانية كالاولى) فيما تر ٢٠٤٤ - (غير أنه لا يأتي ببناء وتعود فيها) اذ لم يشرع الا الاية (ولا يسن مؤسكدا) (رفع يديه الا في) سبع

على نفيه كالتشهد) ولا يأخذها كالركع على المتمد (قوله من المصلى) هذا هو الذي ورد به ذكره فيما تقدم بقوله قلت ورائي معزيا المنيه حلي (قوله وما ورد محمول على النفل) أي من أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يدعو بعد الركوع وبين الصلوتين بقوله اللهم اغفر لي وارحمني وعافني واعف عني وفي الصدود بعد وجهي لما ذي خلقه وموتوره وشق معه وبصره فنيا لما الله أحسن الخلقين محمول على النفل فيندب فيه ذلك جلا بالوارد (قوله على صدوره منه) وما ورد من أنه صلى الله عليه وسلم إذا كان في وتر لم ينهض حتى يستوي فاعدا فشرع ليان الجواز وعند كبريته (قوله ولو فعل لأبأس به) أي لو فعل الاعتماد كافي الصدور وظاهر الشرح وجوعه الى قعود الاستراحة أيضا وفيه أنه يلزم تأخير القيام عن محله وسوا كان شيئا أو شيئا وهو قول عامة العلماء قال في الصبر والاول أن يكون سنة فذكر تركه (قوله فيما تر) من الأركان والواجبات والسنن بغير (قوله غير أنه لا يأتي ببناء) لأنه لا استفتاح (قوله ولا يسن مؤسكدا) قديبه لأنه يستحب في غير ما ذكره كالدعاء كما يأتي (قوله مرطبي) المراد ما يم (بقعة كبر وتعرفات والفعل كالمصلاة) (قوله كالمورد) أي في حديث الطبري من طريق ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم حال لا ترفع الا يدي الا في سبع مواطن حين تفتح الصلاة وحين يدخل المصعد الحرام ينظر البيت وحين يقوم على الصفا وحين يقوم على المروة وحين يقف مع الناس عشية عرفة ويجمع والمفاسين حين يرى الجمرة هكذا في اعداد الفتاح ولم يذكر في الحديث رفع القنوت والعبود والاستلام قالدليل المذكور لم يتم وانما أدلة أخرى (قوله نظر المصلي) فانه يتم ما وكل شوط منه اليها واحد (قوله وخسة في الحج) صوابه وأربعة لانه تارة السبع وهي بالتفصيل عشر الصلوات والحجرات والصفاء والمروة والاستلام وعرفات والافتتاح والقنوت (قوله فتمس) قبيلة من العرب تنطق بالفعل المعتل العين اذ في المفعول بالواو والخالصة فتقول بوع التوب وتقوم والله مع باصاد المصلاة العظيمة من النساء التابعة الخلق صحاح (قوله كالتصريح) انما ذكره لان صفته مشهورة وان كانت من الثلاث الاول فيقال عليها الاخبار (قوله الاول والوسطى) انما الاخرة لا يدعوه عند حالان الدعاء بعد كل حركى بعده روى وإذا لا يدعوه بدجوة العفة حلي (قوله والكعبة) أي في الرى أبو الهود (قوله لانه قبله الدعاء) كالفعل للصلاة فلا يتوهم أن الدعاء جمل وعلا في جهة الملو والرفع عند الركوع وبه مكره لا مفسد وما ورد منسوخ كنسج الكلام في الصلاة (قوله ويكون بينهما مفرجة) وان قلت باسقاط كفيه أبو الهود (قوله بمجته) من غير عقد خضرو بنصره تحاي (قوله دعاء رغبة) أي بعد غروب فيه كسؤال الجنة (قوله ودعاء رغبة) أي خوف شعور بنا اكشف عنا العذاب انما مؤمنون (قوله كالمصلي من النبي) كأنه يستغنى عن العذاب (قوله ودعاء تضرع) أي تذل ينحوا العاصي المعترف بالهجز والتعبد فراده بالتضرع ذلك والحالتان قبله لا تضلوان من تذل (قوله ما يفعله في نفسه) أي يحجره على قلبه من الدعاء والخضوع والذل القلي ولم يذكر الدعاء بظهر الكفين وكان أهل المذهب لم يقولوا به ويحذر حلي (قوله بن النبي) تنبيه آية بفتح الهمزة حلي وأما بكسرهما فمصدر آلى اذا حلف كما في القاموس والمراد أنه يجعل كذا آتيه عليها لأنه يوسطها بينهما (قوله في النصوبة) وقيل بوجه أصابع المفرشة أيضا بالقدر الممكن حلي من الفهستائي (قوله هو السنة) غلو قولنا وترجع فقد خالف السنة وقوله والنفل هو المحدث وقيل يقصد به كيف شام كما في المجتبى عن الجلالى (قوله مفرجة قليلا) بأن يجعلها على خلقها (قوله ولا يأخذ الركبة) أي كما قال الطحاوى لأن الأصابع تكون موجهة الى الارض والنفل للافضلية لاعداد الجوار كما فاده في الصبر (قوله كالكمال) حتى قال فلقول بعدد ما عايناه من الرواية (قوله انه يشير) بيان لما في قوله ما يحبه (قوله المتفق به عندنا لا يشير) أي بمجته أي وحدها (قوله خلاف الدراية) وهي كون النبي والاثبات لله في بالاصح موافقا للنبي والاثبات القول والدراية مصدر يرى أي علم من باب رى وأدراه عليه مختار الصحاح والرواية ملرواه محمد في شجته عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه كان يشير بأصبعه ثم قال فتدعى ما فعل النبي صلى الله عليه وسلم ومنع ما صنع وهو قول أبي حنيفة وقولنا (قوله وقوله ما بالهجة الخ) فيه أن من يقول بالقدرة بل بالاشارة بالهجة فلا يتم الاحتراز حلي (قوله وفي المحيط أنها سنة) يمكن التوفيق بأنها غير مؤكدة (قوله ويقرأ) أي وجوبا (قوله تشهد ابن مسعود) سمى باسمه بهذه الاشرف وهو التحيات لله والصلوات والطيبات السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله

مواطن كما ورد فيه على أن الصفاء والمروة واحد نظر المصلي ثلاثة في الصلاة (تسوية) اقتراح وقنوت وسجد (خسة في الحج) (استلام) الطبر (والصفاء والمروة وعرفات والبحرات) ويجمعها على هذا الترتيب يظهر نقص جمع ويلائم لظن لا يسن الصبح فتح قنوت بعد استلام الصفا

مع حركه عرفات والبحرات (والرفع بعد أدائه) كالتصريح (في الثلاثة الاول) (أو انما) (في الاستلام) الرى (عند البحرين) الاول والوسطى فانه (رفع حذاء) من كفيه ويجعل باطنهما نحو (الطبر) (الكعبة) (أو انما) عند الصفاء والمروة وعرفات فيرفعهما كالدعاء والرفع فيه وفي الاستقاء مستحب (فيما طي به) هذا مصدر (نحو السماء) لانها قبله الدعاء ويكون بينهما مفرجة والاشارة بمجته لعذر كبري وكفى والمسلم جده على وجهه منقى الاصح شري (تر) وفي ذكر الصبر الدعاء أربعة دعاء رغبة رغبة لكما تر ودعاء رغبة يجعل كفيه لوجهه كالمصلي من النبي ودعاء تضرع بعدد الخضر والبصر ويحلق ويشير بعصبته ودعاء خفية ما يفعله في نفسه (وبعد فراغه من صلاتي الركعة الثانية يفرش) الرجل (أرجله اليسرى) فيجعلها بين يديه (ويجلس عليه) وتصبر على بين يديه (أصابعه) في المصوب (نحو القبلة) هو السنة في الفرش والنفل (ويضع عناءه على فخذه اليمنى ويسره على اليسرى وييسر أصابعه) مفرجة قليلا (باعتلا أطرافها عند ركبتيه) ولا يأخذ الركبة وهو الاصح لتوجه القبلة (ولا يشير ببسبائه عند الشهادة وعليه التمسوى) كافي المولودية والتبليس ومجته المفتي بوجاهة الفتاوى لكن المقدم ما يحبه لشهر اصح ولا سيما المصنفون كالكامل والجلال واليه نسي والباقى وشيخ الاسلام الحنذ وغيرهم أنه يشير له عليه الصلاة والسلام وتسبوا لمحمدوا السلام بل في متن دور البصائر وشرحه غير بالاذكرا المفتي به عندنا انه يشير بأصبعه كلها على الشرب بلالية من

البرهان الصحيح أنه يشير بمجته وسدحار رفعها عند النبي وضعها عند الاتبات واحترازنا بالصحيح عاقيل لا يشير لانه خلاف الدراية والرواية ويقولنا بالمسجبة مسا قبل وقد عند الاشارة انتهى وفي المتن عن القصة الاصح أن ما يحبه وفي المحيط أنها سنة (ويقرا تشهد ابن مسعود) وجوبا كما يحبه في الصبر (قوله والصحيح بل ما دام المصلاة الخ لا وجوده بالصادق المصلاة في الصحاح ولا في القاموس بل ذكره في فصل المضاد للمجته من باب الجيم فليراجع وقوله بعد ذلك وانما يكبر ههنا صدر الى الخ لم اعثره في القاموس ولا في الصحاح على أن تنبيه أدلة ما لنا منوعة بل يجرى منها في التنبيه كائن على في الصحاح اه محصم

المالحين أشهد أن لا إله الا الله وأشهد أن محمدا عبده ورسوله وما قبل في معناه التبعيات العبادات القولية
بكد عاود ذكر وقنوت والصلاوات العبادات البدنية كسجود وركوع وقعود والطيبات العبادات المالية من
صدقة فرض ونافله ونحوهما فهو على مثال من يدخل على المولوية ثم التناثم الخدمة ثم بذل المال وقوله وعلى
عباد الله المالحين يشمل كل صالح نبي وملاك وغيرهما فينبغي للانسان أن يتصف بهذا الوصف حتى يدخل في هذا
الدعاء والعبودية الرضى بما يفضل الحق تبارك وتعالى والعبادة فعل ما يرضى الرب والعبودية أشرف لدوامها
في المعنى وانقطاع الثانية وفيه نظر اللهم الآن يقال المنقطع التكليف بها فلا ينافى وقوعها من غير كلفة
والمصالح من قام بحق الله تبارك وتعالى وحق الخلق واعلم أن من ترك التشهد فقد أدخل بمقام الألوهية وترك
التناثم على الله تعالى ومقام النبي تبارك وتعالى وبالمؤمنين كذلك واختير لفظ أشهد دون أعلم وأتبعن لاستعمالها
في الظاهر والباطن دونهما فانهم في الباطن فقط (قوله لكن كلام غيره الى آخره) التعقيب لصاحب التبرج حيث
قال أقول عبارة بعضهم الاخذ به أولى ونظيره دعاء القنوت فانه واجب وتخصيصه بالمشهور سنة وقال أبو حنيفة
لو نقص من تشمده أو زاد فيه كان منكرا وهالان أذكر الصلاة محصورة فلا يزداد عليها ويحذف القهستاني ذلك
في الفرض وجوزت في تشهد التفلح غير ذكر خلاف وهذا مما يؤيد به (قوله وجزم شيخ الاسلام الخ) أي فهذا
يرد بحث صاحب البحر (قوله لا الاخبار) يقرأ بالخبر نظرا لحل الشارح وبالنصب نظرا للمصنف (قوله وظاهره)
أي المستفت حيث قال وبقيت الانشاء (قوله للمعاصرين) من الامام والمؤمن والمؤمنات كما نفسه في الغاية
عن النووي واستحسنه (قوله لاحكامية سلام الله) الصواب لاحكامية سلام رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله
أفهم رسول الله) ذكر ابن حجر أنه عليه الصلاة والسلام تارة كان يقول ذلك وتارة يقول وأن محمدا عبده ورسوله
أبو السعود وفي المواهب وشرحها السيد محمد الزرقاني في دعوى النووي بعد ذكره الفاظ التشهد ما ذكره
وفي هذا فائدة حسنة وهي أن تشمده عليه السلام باقظ تشهد نافعا كان يقول أشهد أن محمدا عبده ورسوله اه
قال الحافظ ابن حجر وكان النووي يشترى في ذلك ما وقع في الرافعي أنه صلى الله عليه وسلم كان يقول في التشهد
وأشهد أني رسول الله وتعهده بأنه لم يرك ذلك صريحا وفي تخريج أحاديثه الحافظ ولا أصل لذلك كذلك بل
الفاظ تشهد متواترة عنه صلى الله عليه وسلم أنه كان يقول أشهد أن محمدا رسول الله وعبده ورسوله ثم قال
سيدى محمد فالحاصل أنه قالها في موطن ليس منها التشهد (قوله ولا يزيد في الفرض) أي وما أخلق به كالوتر
وسنة أظهر القلبية والجمعة القلبية والمعدية وانظر صاحب البحر فيها ولنظر حكم المذود وقضاء التفلح
الذي أفسده وظاهر أنهم في حكم التفلح لأن الوجوب فيها ما عارض (قوله اجماعا) الأولى التعبير بالاتفاق
فإن الامام الشافعي وغيره من التابعين قالوا بطلب الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم في التشهد الاول اللهم الآن
يراد اجماع مذهبي (قوله على المذهب) وقيل بها وبزيادة وعلى آل محمد وقيل بزيادة حرف أو سرفين وضعفه
في البحر بأنه سرج (قوله فيترسل) وهو الذي في الفتاوى وبني القياس كافي البحر لأن التقدة التي قد هاجم
الامام وسط صلته فينبغ عن الزيادة والشكر رجلي وقيل بسكت فلا قول أربعة وكما سمعت (قوله واكتفى
المفترض الخ) قيد به لانه في التفلح والواجب تحب القراءة بالقصحة ونحو السورة وأشار به أيضا الى أنه لا يأتى
بالتناثم والتعريف في الموضع الثاني من الفرائض والواجبات بحر والظاهر أن التفلح المذود في حكم التفلح المطلق
(قوله فانها سنة على الظاهر) لكن القراءة فيها شرعت على سبيل الذكر والتناثم حتى قالوا ينوي بها المنكر
والشامدون القراءة ولذا خوف بها في سائر الاحوال وهو يختص بالاذكار وإذا سمع بدلها لا يكون مسيئا
لأن المقصود التناثم وقد حصل ولكن الأفضل القاصحة فيضرب بين الأفضل والقاصل كالخلق مع التخصيص ولو قرأ
غيرها ان شاء أو ذكر الاكسرها أو الاكره كسورة أبي لهب نهر بمحاو قوله على الظاهر أي ظاهر الرواية (قوله
ولو زاد لا بأس به) فالأولى الاقتصار عليها وهذا بحث لصاحب البحر حيث قال والظاهر أن الزيادة عليها مباحة
لمثبت في صحيح مسلم من حديث أبي سعيد الخدري أنه صلى الله عليه وسلم سكت ان يقرأ في صلاة الظهر
في الركعتين الاوليين قدر ثلاثين آية وفي الاخرين قدر خمس عشرة آية أو قال نصف ذلك اه قال وانما كانت
لزيادة خلاف الأولى لما ورد أنه عليه الصلاة والسلام كان يقرأ في الاخرين بخاتمة الكتاب اه ويحتمل أن المراد
بحديث مسلم أنه كان يقرأ في كلتا الاخيرتين بنحو خمس عشرة فتي كل تركعة فهو سبع آيات وهي مقدار

لكن كلام غيره يفيد به وجزم شيخ الاسلام
الجزبان الخلاف في الأفضلية ونحوه في جميع
الانهر (ويقصد بالفاظ التشهد) معانيها
مرادته على وجه (الانشاء) مكانه يصح
انه تعالى وسلم على نبيه وعلى نفسه وأوليائه
(لا الاخبار) عن ذلك ذكره في الغني
وظاهره أن ضمير علينا للمعاصرين لاحكامية
سلام الله وكان عليه السلام يقول فيه انه
رسول الله (ولا يزيد) في الفرض (على التشهد
في القصر الأولى) اجماعا (فان زاد فاعاد آخره)
فتعجب الامام (أو ساءها وجب عليه سجود
السهو إذا قال اللهم سكت على محمد) نقطة
(على المذهب) المتعجب لا بخصوص الصلاة
بل لتأخير القيام ولو فرغ المؤمن قبل امامه
سكت اتفاقا وأما المسبوق فيترسل لغيره
فند سلام امامه وقيل يتم وقيل بتركه
التسادة (واكتفى) المفترض (فيلجئ
الاوليين بالقصحة) فانها سنة على الظاهر
ولو زاد لا بأس به

الفاطنة فلا جنة فيه (قوله وهو غير) أي بين الاختلاف والاختلاف (قوله وصحح المصنف) أي وجوبها (قوله وجوبها)
 الحسن من الامام وقد علمت ظاهر الرواية (قوله وفي النهاية قد رسيحة) قال ابن امير حاج عن الكل وهو
 البق بالاصول حلي أي لأن الفرض مقدّمها ويمكن الجمع بمحمل ما في النهاية على الافتراض وغيره على
 الاستصحاب ثم رأيت القهستاني قال وأهل المذکور بيان السنة أو الادب والاظهار من مطلق القيام أي من
 غير ذكر أصلا كما تقدم وفيه عن النشاف أن التمسح بقدر الفاتحة (قوله فلا يكون مسببا بالكون) أصلا لأن
 التمسح حكم بوجوبه في التمسح بين القراءة والتمسح ولو كانت عمدا أصلا ولا سهو عليه في الصحيح من الروايات وهو
 الذي في الدراية قد رجم في الذخيرة والتهنئة واعتقده في الثانية والتمسح بين الثلاث وأنه لا يكون مسببا بالكون
 وهو ظاهر ما في البدائع فالمصنف في عبارته نظر إلى التمسح الأول وحكمه بنية الفاتحة والشرح قطر
 إلى التمسح بين الثلاث ونفي الاساءة بالكون والذي يظهر من كلامهم أن الفاتحة سنة مؤسكة للمواظبة
 وصرفها عن الوجوب التمسح وهو ظاهر كلام الشرح أولا وأنه يكون مسببا بتركها والا فلا فائدة في اسئتها
 فان قلت برد التمسح فانه لا كراهة فيه على الوجهين قلت لما كان المقصود بها التمسح فام التمسح مقامها
 فانتفى الكراهة واعلم أن ما نقله في التمسح من الثانية من الاساءة بالكون يخالفه ما في البحر منها من
 عدم الاساءة به وان تعدد المذموم فيها اتقى النافي (قوله ثبوت التمسح عن علي الخ) هو في حكم المرفوع
 لأنه مما لا يدرك بالراي بهر (قوله وهو الصارف الخ) بمسألة على البدل المصنف (قوله الافتراض) الاولى
 حذفه ليم الاحكام المتقدمة فيه (قوله وصلى على النبي صلى الله عليه وسلم) قال في البحر الحكمة في أن العبد
 يسأل الله تعالى الصلاة ولا يصلي بنفسه مع أنه مأورب بالاساءة قصوره عن القيام بهذا الحق كما ينبغي فالمراد
 من الصلاة في الآية مؤالها فالصلى في الحقيقة هو الله تعالى ونسبها إلى العبد مجاز (قوله وصح زيادة
 في العالمين) يعني بمذوقه كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم وبعد قوله كما باركت على ابراهيم وعلى
 آل ابراهيم كاذكره ابن امير حاج وقوله وتكرار الخ يعني بعد العالمين في الموضوعين ولو قال الشرح وصح تكرار
 في العالمين لك جديد لكان أخصرو في قوله في العالمين معنى مع وانما ختم الصلاة بهذين الاسمين لأن
 الصلاة مشقة على الجهد والمجد لا شتمها على تكريم الله تعالى ورفع الذم كرفنا سب أن يستعملهم لأن
 المطلوب في كل دعاء أن يضمن بأسماء تناسب والمراد بالآل على ما اختاره النووي جميع الائمة (قوله وعدم ذكر
 الترحم) عطف على فاعل صح وهو المتوارث وعليه أكثر المشايخ وصححه الشرح وهو رد على من منعه
 فوع فان بقصير الآية وهو المعتمد جواز (قوله ولو ابتداء) اعلم أن صاحب البحر قال عاز بالمعاقبة ابن جرير
 أخوه في التمره في الخلاف في جواز الترحم وعدمه في التسمية لا في الابتداء فلا يجوز اتفاقا ثم قال وأقول
 عبارة الشرح في آخر الكتاب تقتضي أن الخلاف في الكل قلت وهو الذي في المواهب وعبارة الشرح اختلفوا
 في الترحم على النبي صلى الله عليه وسلم بأن يقول اللهم ارحم هذا قال بعضهم لا يجوز لأنه ليس فيه ما يدل على
 التعظيم كالصلاة وقال بعضهم يجوز لأنه عليه الصلاة والسلام كان من أشوق العباد إلى عز يد رجة الله تعالى
 واختاره المرحم في لوروده في الاثر ولا يجب على من اتبع اه (قوله وذبح) يحصل أن يقرأ بمعية المصدر
 عطف على فاعل صح أو بصيغة المجهول وظاهر الشرح طلبها في نينا وأيه التحليل عاها الصلاة والسلام
 لا اشتراكها فيها بصيغة الصلاة على هذا اللهم صل على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد كما صليت على
 سيدنا ابراهيم وعلى آل سيدنا ابراهيم في العالمين أنك جدي محمد وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد
 كما باركت على سيدنا ابراهيم وعلى آل سيدنا ابراهيم في العالمين أنك جدي محمد وترحم على سيدنا محمد وعلى
 آل سيدنا محمد كما ترحم على سيدنا ابراهيم وعلى آل سيدنا ابراهيم في العالمين أنك جدي محمد ولا يخفى أن هذه
 الزيادة مستحبة حلي (قوله لأن زيادة الاخبار الخ) الاولى حذف زيادة (قوله فله الرمي) فيه أنه ليس
 من أهل المذهب القهم إلا أن يقال إن مثل هذا لا يختلف فيه (قوله الخ) لأن الفعل وادى العين قال الشارح
 نص عصام سؤدت عصاما وعائنه الكثر والاقداما

(وهو غير بين قراءة) الفاتحة وصحح المصنف
 وجوبها (وتسبغ ثلاثا) وسكوت قدر هارفي
 النهاية قد رسيحة فلا يكون مسببا بالكون
 (على المذهب) ثبوت التمسح من علي وابن
 مسعود وهو الصارف للمواظبة من الوجوب
 (ويعمل في القعود الثاني) الافتراض (كلا أول
 ونشهد) أيضا (وصلى على النبي صلى الله عليه
 وسلم) وصح زيادة في العالمين وتكرار الخ
 سيد محمد وعدم كراهة الترحم ولو ابتداء
 وذهب السادة لأن زيادة الاخبار بالواقع بين
 سائر الادب فهو أفضل من تركه فله الرمي
 الشافعي وغيره مما نقل لا تسود في الصلاة
 فكففت وقولهم لا تسيد في الصلاة أيضا
 والله وأب بالواو ونص ابراهيم اسلامه
 علينا أولا لأنه مينا بالاسمين

علي (قوله لاسلامه علينا) أي ليله المراج حيث قال أبلغ أنتك مني السلام حلي (قوله أولا لأنه مينا لمسلمين)
 كما أخبر تعالى بقوله هو معكم المسلمين من قبل أي في قوله تعالى ومن ذريتنا أمة مسلمة لآل محمد من ذرية

ابراهيم واسماعيل هو سيدنا محمد عليهم الصلاة والسلام والعرب فصلاتنا عليه بحجزة الموضع منه عليه الصلاة
عليه السلام (قوله اولان المطلوب صلاة يتخذ بها خلا) وقد اتخذ الله خليفه لا وراثة بالهبة (قوله وعلى الاخير
بالتشبيه ظاهر) لان قصد المشاركة لابراهيم عليه الصلاة والسلام في الخلقة لا يشافي انفراد نبينا صلى الله عليه
وسلم عنه بما ولا توجد فيه لكن يبقى الاشكال في ان التشبيه يقتضي ان الخلقة التي اوتيتها صلى الله عليه وسلم
دون الخلقة التي اوتيتها ابراهيم عليه الصلاة والسلام وسند كالجواب من ذلك ان شاء الله تعالى حلبي (قوله
اوراجع لآل محمد) فيكون المطلوب صلاة على آل محمد مشبهة بملاة ابراهيم ولا ضروفيه فان ابراهيم عليه الصلاة
والسلام افضل من آل محمد عليه الصلاة والسلام ويكون الصلاة على محمد صلى الله عليه وسلم ليس داخل تحت
التشبيه حلبي (قوله اول المشبه به قد يكون أدنى) وسبب التشبيه على هذا كون المشبه به مشهورا عند السامع
فيقع به تقرير حال المشبه في النفس وتقويته اتم موقع وذلك لان الصلاة على ابراهيم واخوة مشهورة عند جميع
الطوائف فحسن ان يطلب لمحمد وآله صلاة عليهم مثل ما حصل لابراهيم وآله من ذلك فالملحق اظهر البركة والصلاة
على محمد وآله في أصناف العالمين كما اظهرتها على ابراهيم وآله فهو من الحقائق ما لم يشتهر بما يشتهر لا من الحقائق
الناقصة بالكمال حلبي (قوله مثل قوله كشكاة) فان نور الله تعالى اتم واقرى ولكن لما كان المشبه امر احسبنا
من مالوف النفس كان التشبيه اتم من العقليات والمشكاة انما هي غير النافذة والمراد بها آتية القنديل التي
يوضع فيها المسباح أي كآتية قنديلها مصباح الصباح في زجاجة وهي القنديل أفاده الجلال وقبل المطلوب
المشاركة في أصل الصلاة لا في قدرها وقبل المطلوب مقابلة الجملة بالجملة فان في آل ابراهيم خلافت من الانبياء
وليس في آل محمد نبي فطلب الحاق هذه الجملة التي فيها نبي واحد بتلك الجملة التي فيها خلافت من الانبياء قاله
النووي في شرح مسلم (قوله جملا) مفعول لاجله أي انما كانت فرضا لاجل العمل بالامر أفاده الحلبي وهو
يقتضي ان الفرضية قطعية لا علمية لانه لم يجهله من القرض العملي فيكفر منكروه وسبب في التصريح بانها
فرضة نعم (قوله ثاني الهجرة) وقيل لبسلة الاسراء (قوله مرة واحدة انفاقا) والخلاف فيما زاد انما هو
في الوجوب (قوله فلو بلغ في صلاته) أي صلاة كانت وأوقع الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيها بعد بلوغه
والتظاهر كما قال الحلبي انه لو صلى على النبي صلى الله عليه وسلم في التعدة الاولى أو في اثنا أفعال الصلاة ولم
يصل في القعدة الأخيرة يكون مؤثما للفرض وان اتم كالملاة في الارض الغسوبة (قوله لا يجب على النبي صلى
الله عليه وسلم الخ) لانه غير مراد بخطاب صلوا كما هو المتبادر فممكن مراد بالدين أسواقا في التهريئة على أن
بأيها الذين آمنوا لا يتناول الرسول بخلاف ما يأم الامام باعادي كما عرف في الاصول اه والحكمة والله أعلم
في عدم امر الله تعالى اياه بالصلاة على نفسه صلى الله عليه وسلم انه لا كلفة فيها عليه لانه كل شخص مجبول على
الدعاء لنفسه وطلب الخير لها والايجاب من خطاب التكليف لا يكون الا لغيره كانه وسبقة على النفس
ومتأخرة لطلبها ليتحقق الابتلاء كما تقرر في الاصول واما قوله تعالى ادعوني استجب لكم فليس ايجابا لما
ورد من شغل ذكرى عن مستأق اعطيت فوق ما على الساتين حلبي ملخصا (قوله والذاكر) ظاهر جزمه هذا
انه الملهو ومن في درر البصائر الوجوب بغير الذكر (قوله والختار عند الطحاوي) ظاهر المصنف انه مختار أهل
المذهب فينا في قوله بعد والمذهب استحبابه فدفع الشرح الثاني بقوله عند الطحاوي (قوله ولو اتفقد المجلس
في الاصح) مقابل ما يحمله صاحب الكافي من التداخل فتعني مرة واحدة والذاكر نذوب وهما وجهان
سمعيان على قول الطحاوي وانما ترك حكم السلام لانه مفسر بالانقياد ولذا لا يكره افراده عنها في المشهور
وانما كفي الآية باسنادنا كيد الصلاة باسنادها اليه تعالى والى الملائكة فتعني مادلا وأجبر لتأخير مواعدا
أضفت اليه تعالى دونه لما تقرر انه يشعرا بالانقياد وهو لا يناسب جلال الحق تبارك وتعالى وفي بسوط شيخ
الاسلام عن أبي يوسف والطحاوي انه يستحب الانصات الى قوله صلوا عليه وسلموا تسليما ان يصلي ويصلي قاهره
وجوب التسليم أيضا وقد عات من هذا أن الكلام في أصل وجوب السلام ولا خلاف في عدم وجوب تكراره
لان الاحاديث اعتمد فيها طلب الصلاة فقط عند الذكر لا السلام (قوله وهو الذكر) أي الموجد في قوله عليه
الصلاة والسلام من ذكرت عنده وهو لم يكن التحصير ارفضا عند تكرار الذكر كما كان تكرار الصلاة فرضا
عند تكرار الاوقات لان حصة الاوقات للصلاة ثبتت بالناطع وهو قوله تعالى ان الصلاة كانت على المؤمنين

قوله لكن لما كان المشبه امر احسبنا
في الاصل راجع صواب التشبيه لا لا يخفى
اه
اولان المطلوب صلاة يتخذ بها خلا
الاخير بالتشبيه ظاهر اوراجع لآل محمد أو
المشبه به قد يكون أدنى
كشكاة (وهي فرض) عملا لا من شعبان
ثاني الهجرة (مرة واحدة) انفاقا (في العمر)
فلو بلغ في صلاته فابتن من القرض نهر جينا
وفي المجنب لا يجب على النبي صلى الله عليه
وسلم أن يصلي على نفسه (واختلف) الطحاوي
والكرخي (في وجوبها) على السامع والذاكر
(كما ذكر) صلى الله عليه وسلم (كما ذكر)
الطحاوي (تكراره) أي الوجوب (كما ذكر)
ولو اتفقد المجلس في الاصح لا لان الامر
يقتضي التكرار بل لانه تعالى وجوبها بوجوب
مستكرز وهو الذكر فيستكرز به تكرره

كأنهم وقوتنا وقوله تعالى فسبحان الله من عباده الآتية بخلاف ما نحن فيه فان سببية الذكر للصلاة تمت
 بالاحاد واعلم أن وجوب الصلاة كفاي لا صبي وبصر ح القرآن في شريحه على مقدمة أبي الميث ختال ثم
 أن كونهم امن فروض الكفاية يخرج على قول الطحاوي يعني اذا ذكر النبي صلى الله عليه وسلم عند قوم يقتضون
 عليهم أن يسلموا فاذا صلى عليه منهم بسقط عن الباقي حصول المصود وهو تعظيمه وإظهار شرفه عند ذكر
 اسمه عليه الصلاة والسلام اه ومراده بالاقتراض الوجوب كما صرح به في البحر العلم بأن الطحاوي لم يقبل
 بالاقتراض اه حلي (تنبيه) ثل وجوب الصلاة عند ذكره صلى الله عليه وسلم ما اذا مر ذكره في آيات القرآن
 سواء كان في الصلاة أو خارجها وسواء ذكر باسمه الظاهر أو ضمير ثم رأيت في الهندية وغيرها أن القارئ اذا مر به
 اسمه عليه الصلاة والسلام في القراءة لا يقطع القراءة بل يواليها وهو مخير بعد أن شاء صلى وان شاء لم يصل (قوله
 كالشجيت) التشبيه في القضا فقط لافي كل الاحكام لان الصلاة فرض في الصبر مرة قطعها والزم على المرة
 واجب على الصحيح والتشجيت فرض على في كل مجلس مرة والزم على المرة مندوب كما في البحر عن الكافي وقيل
 يجب أن يشح إلى الثلاث كما في الفتح اه حلي (قوله بخلاف ذكره تعالى) أي فلا يقضى لانه حق الرب وبه أنه
 لا يلزم من كونه حق الرب تعالى عدم قضائه ألا ترى الى الصلاة والصوم وتعليل الزاهد عدم القضاء بأن كل
 وقت يجب فيه تناء الله تعالى لتبديد الهم الموجهة له فلو وقت للقضاء مردود بأنه ليس مطالباً كل وقت بالإداء
 بل يخصه في الترتيب أن يفريغ ذمته مما عليها بالقضاء أولاً وبهذا صاوى الصلاة في وجوب القضاء واعلم أنه
 لا خلاف في وجوب التزوية عند جماعه تعالى ولو من نفسه ولو كان كذا أصم كما أفاده الحلي بهتوا أنه يكفيه
 مع الشكر أن يجلس واحد شاموا حد كما في البحر ولما زاد على ذلك مندوب فيصير قول الشرح بخلاف ذكره على
 هذا وهل المراد بوجوب التزوية الوجوب المصطلح عليه أو الاقتراض والظاهر الأول في غير مرة واحدة أما هي
 ففرض لقوله تعالى فاذا ذكر في أذكاركم (قوله بأحد) أي بسبب ما ورد من التوحيد على ترك الصلاة عليه
 صلى الله عليه وسلم في أحاديث فان التوحيد على هذه الأمور على الترتيب من علامات الوجوب (قوله كرم) أي
 في قوله صلى الله عليه وسلم رغم أنف رجل ذكرت عنده فلم يصل على حلي (قوله وإبعاد) أي في قوله صلى الله
 عليه وسلم من نسي الصلاة على فقد أخطأ طريق الجنة والمراد بالنسيان الترتيب ويكونه أخطأ طريق الجنة إبعاده
 عنها (قوله وشقاء) أي في قوله صلى الله عليه وسلم من ذكرت عنده فلم يصل على فقد شق اه حلي (قوله ويضل)
 أي في قوله صلى الله عليه وسلم البضيل من ذكرت عنده فلم يصل على اه حلي (قوله وجفاء) أي في حديث
 من الجفاء أن أذكر عند الرجل فلا يصل على (قوله وحرأما عند دفع التاجر متاعه) لانه لم يقصد الصلاة وإنما أراد
 الترويج والظاهر عدم وجوب الصلاة بالسماع منه الحاشا له بلام السائل فانه لا يجب رده لمقصده به السؤال
 وقوله وشعور كافتاح الذي يسع القناع وهو يبيد الشعر ويغويه من كل مطرب وهو أولى بالحرمة مما قبله
 والظاهر أنه يلحق بالتاجر شعور باسم الله للدهاء إلى الطعام فانه جعل البسمة وسيلة إلى دعاء من يأكل وقول الخليل
 يا ليل لا اله الا الله لان مقصوده العلم بأنه مستيقظ وقول الداخل على جماعة لا علام بنفسه يا الله وشعور ذلك
 (قوله في الصلاة) أي في القعدة الأخيرة من الفرض والواجب وكل قعدة في النفل الأولى من ستة أظهار
 القبيلة والأولى من ستة الجمعة البعيدة والقبيلة (قوله في كل أوقات الامكان) أي الخالصة عن الكراهة
 فالمراد الامكان الشرعي لا العقلي فخرج بذلك وقت الصلاة والجماع والخلاء (قوله ومكر وهنة في صلاة) سواء
 كانت فريضة أو واجبة وسواء كانت في القعدة الأولى في الفرض ولهوه أو في القيام أو الركوع أو السجود لان
 كلاً منها لم يذكر مسنون غير ما يتركه يلزم الكراهة أما في سجود النافلة فلا تتركه لانه داعاء يستعمل عليه من
 الخلق (قوله غير تشهد أخير) أي وغير ثنوت وتر فانه مشروعة في آخره كما في البحر فلا يلى ذكره اه حلي (قوله
 فلذا) تفريع على قوله غير تشهد أخير المراد أنها مكر وهنة في التشهد الأول في الفرض وشعور (قوله ما في تشهد
 أول) أي الذكر الذي في التشهد الأول (قوله وضمن صلاة عليه) بالنسب مع حصول الحمد وقيل عليه المذموم
 والتقدير واستثنى ما في ضمن صلاة عليه والجملة معطوفة على جملة فلذا استثنى حلي (قوله لتلاية لحسل) مطح
 للشأن فقط ووجه التسلسل أنه اذا قال اللهم صل على محمد وذكر اسمه للتشريف في هذه الصلاة فلو وجبت
 صلاة أخرى لم يترك اسمه التشريف فيها ووجبة صلاة أخرى وهم جزأ فيلزم التسلسل وهو محال فلذا

وتصير يدنا بالتركة في لانه حق عبد
 كالشجيت بخلاف ذكره تعالى (والذهب
 استصابه) أي الشكر أو عليه التوى والمعد
 من المذهب قول الطحاوي كذا ذكره الإجازة
 فيه المذهب الحلي وغيره وجه في الصبر
 بأحدت الوعد ذكره في واجد وشقاء ويضل
 وجهاً فيم قال فتكون فرضاً في المعروء اجبا
 كذا ذكر على الصحيح وحرأما عند دفع التاجر
 متاعه وشعور وسنة في الصلاة ومستحبة في كل
 أوقات الامكان ومكر وهنة في قول الطحاوي
 ما في تشهد أهل وضمن صلاة عليه لتلاية لحسل

والتي هي في الصلاة فتنوع ما لا جاعا واعلم انه يلزم من قول الطحاوي ان تكون الصلاة هي التشهد الاخير واجبة
من حيث ذكره صلى الله عليه وسلم في التشهد لان حيث انما من واجبات الصلاة فان الواجب الى عبده
وهو في وقتها ترتيب السور فانه واجب للتلاوة لا للصلاة فاذا ترك الصلاة في الاخير قضاها بعد ولا يلزم
سجود سهولانه ليس من واجبات الصلاة انظر حلي وقد يقال ان الواجب في ذمته وهذه صلاة للسنه (قوله
بل خصه) اضرب ابطالي من قوله على السامع والذاكر وهو نقل غريب مصادم لسائر عباراتهم ويجب
ما استدلل به بان المسكوت عنه مساو للمنطوق وهذا لانه اذا كان المقصود التعظيم لا يفرق الحلال بين الذكر
منه والذكر عند من يكون الاول ملحقا بالثاني دلالة اه حلي (قوله والدعاء يكون بين الجهر والخفاة) واختلف
في الذكر هل الجهرية افضل او الامرار واعتد البعض افضلية الجهر ان سلم عن رياء وايداه (قوله وحذر انما
قد ترد) لان ما عمل من جهة الاعمال وحقق بعضهم ان له تعلقين تعلقا بالمصلي وهو حصول الثواب وحكمها انه
كحكم سائر الاعمال وتعلقا بالمصلي عليه وهو زيادة الدرجات له صلى الله عليه وسلم ولا ترد من هذا الوجه
واعلم انه صلى الله عليه وسلم يتفجع بالصلاة عليه لان الكامل يقبل الكمال وفي عبارة بعضهم ان الله تعالى جعل له
صلى الله عليه وسلم درجات ورتبها على صلاة ائمة عليه والادب ان لا يتصد المصلي الاداء بعض ما وجب له صلى
الله عليه وسلم عليه من الحقوق وامثال قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما (قوله ككلمة
التوحيد) فانما سارت واذا ورد في الحديث تفصيها بالاخلاص وهو قوله صلى الله عليه وسلم من قال لا اله الا الله
خالصا من قلبه دخل الجنة (قوله وافضل) الظاهر ان الافضية والاعظمية ملازمان حلي (قوله الحديث
الاصحافي) بالقائه والبايع فخرج الهمزة وكسرها وهو علم لقوله قد ترد (قوله بحا الله عنه ذنوبه ثمانين سنة) أي من
السفائر أي ان عاصيا مكافا لا يكفر عنه من الكبائر بقدرها والارفع بها درجات (قوله ودعا) استغاثا لما ورد
ان الدعاء ببر الصلوات مستجاب والمراد بالبر ما بعد السلام وقبل ما بعد التشهد قبل السلام ولا ملحق
من ان الاجابة فيها أفاده في البصر وانما اقتضت الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم على الدعاء لان من أتى
باب الملك لا يبدله من النصية لخاصته وأخص خواصه صلى الله عليه وسلم وتحيته صلى الله عليه
وسلم مستجابة والدعاء بعد المستجاب يرجى اجابته لان الكرم بعد اجابته أول المسؤل لا يرد باقية أبو السعود
من الشرح لا في (قوله وحرم بغيرها) لاشتماله على ما يتا في التعظيم نهر عن القرافي وفي أبي السعود بعد نقل كلام
الشرح وفيه شيء لانه اذا جاز الشروع في الصلاة بغير العربية وكذا القراءة ولوم القدوة على العربية فكيف
لا يجوز الدعاء بغير العربية اه وفي قوله ولوم القدوة بالنسبة للقراءة انظر (قوله لنفسه) قدمه لانه المطلوب
(قوله وأستاذاه) ادم جنس يرم كل من له عليه فضل بالتعليم ويثبت السنة أن لا يضمن المصلي نفسه بالدعاء لقوله
تعالى واستغفر لذنبك وللمؤمنين والمؤمنات وفي الحديث من صلى صلاة لم يدع فيها للمؤمنين والمؤمنات
فهو خداج بصير (قوله المؤمنين) بصيغة الجمع لرجوعه للاولين والاستاذ (قوله ويجرم سؤال العافية)
أي من جميع الامراض كما في النهر لان ككلمة الله تعالى اقتضت حدوث الامراض في الشخص له لمة تمود
عليه فهو يدعها يريد ان يطل حكمه بارئته الذي يعلم ما يتفقه اه حلي وقوله مدى الدهر أفاده ان طلبها
في بعض الازمان لا مانع منه وعليه يحمل حديث بل الله العافية ونحوه (قوله وخير الدارين ودفع شرهما)
الان يقضيه انفسه اذ لا بد أن يدرك بعض الشر ولو شريرات الموت نهر والمراد بالذبح والشرع لاغات
البدن وسنقراته وأما سؤال الخير والاستعاذة من الشر بحسب ما علم الله تعالى في آخر لان الخير كذلك قد يكون
بمرض وفقر وفقد ولد لما يترتب عليه من الثواب والشر في ضد هما من ذلك اللهم اني أسألك من الخير كله ما علمت
منه وما لم أعلم وأعوذ بك من الشر كله ما علمت منه وما لم أعلم (قوله العافية) أي التي تقضي العادة بامتناعها وان
أمكن شرعا وعقلا وهل يدخل فيه نحو طلب مال كثيرا يلبق بالطالب الظاهر نعم (قوله كزول المائدة) قال
في النهر الا ان يكون نيا أو وليا سميت مائدة لخصتها (قوله قبل والشرعية) كطلب رؤية الباري في الدنيا
والغفرة لا كافر والذي يظهر أن هذا أولى بالصريح من المستحيل العادي فليست دليل المقابل (قوله والحق حرة
الدعاء بالغفرة للكافر) أي لا كثره كما قاله القرافي معللا بأنه تكذيبه تعالى في قوله ان الله لا يفر أن بشر ليه
(قوله لا لكل المؤمنين كل ذنوبهم بغير وجهه ما علمه زين العرب في شرح المصاحب من بحث الايمان ليس بغير

بل خصه في دور الجوار بغيره اذا كثر الحديث
من ذكرت عنده فليحفظ وانما عالج الاضواء
برفع الصوت جهل وانما هو دعاء والدعاء
يكون بين الجهر والخفاة ككلمة الاعتد
الباجي في كثر المعاقاة وحذر رأسه قد ترد
ككلمة التوحيد مع انها أعظم منها وأفضل
لأنها أصحها في غيره عن أنس قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى على
مزة واحدة قفلت منه حبة الله عنه ذنوب
ثمانين سنة فقيد المأمول باق (ودعا)
بالعربية وحرم بغيرها نهر نفسه وأبو
وأستاذ المؤمنين ويجرم سؤال العافية
مدى الدهر وخير الدارين ودفع شرهما
أو المستحيلات العادية كزول المائدة قبل
والشرعية والحق حرة الدعاء بالغفرة
ليكفر لكل المؤمنين كل ذنوبهم بغير

عندنا أي أهل السنة أن يدخل النار واحد من الائمة بل الضمون الجميع من جملتهم قوله تعالى ويغفر
 ما دون ذلك لمن يشاء وقوله تعالى ان الله يغفر الذنوب جميعا اه فيجوز أن يطلب للمؤمنين أن يغفروا ما دون ذلك
 اشواته الا امر بالمعروف والنهي عن المنكر وان لم يكن وانما اه (قوله المذكورة في القرآن) وفيه أن لا يفسد القرآن
 الكراهة القراء في غير التقيام (قوله ان احتمال طلبه) منه طلب الرزق المطلق (قوله والاتباع) أي مع كراهة
 الحرص (قوله ما لم يذكر) أي سجدة تلاوة أو صلبية أي وسجدهما فبطل ما قصد الصلاة لأن المفسد وقع
 قبل القعود لبطلانه بهما بخلاف السهوية قائما انما ترفع التشهد لا القعدة (قوله ولولم يسمي) بيان لا إطلاق وقبه
 رذ على من أفسد الصلاة به ولو قال اللهم اغفر ذنوبي فسدت ولو اغفر ديني والدي لا واستشكل في البحر الاقول
 بأنه ورد في السنة الدعاء به وقال عليه الصلاة والسلام اللهم اغفر عنا الذين وأغفنا من الفقر (قوله وكذا الرزق)
 أي المطلق ولو قال أرزقني الحنك أو رزقك لا تفسد كما في البحر لكن ان قصد روية الاستبراء أو المراقبة لا حرمة
 والاحرم ولو قال اللهم اغفر لنا الذين لا تفسد ولو قال الغنى فلا ينافي في ظالمنا يخضع الصلاة وقبه أنه يستحيل طلبه
 من العباد (قوله ونحوه) أي من كل ما لا يستحيل طلبه منهم كغفلة وزوجة (قوله لاستعانة في العباد بمجازا)
 فيقال رزق الامير الجند وأطلق القاصد طلبه صاحب الهداية وأطلق غير الاسلام العصة فجعله كالمفسدة وهذا
 التخصيص لصاحب الخلاصة قال في النهر وهو الذي ينبغي اعتماده (قوله ثم يسلم عن يمينه) والا كل فيه أن يقول
 السلام عليكم ورحمة الله وبركاته فان قال السلام عليكم أو السلام عليكم أو عليكم السلام أبرأه وكان
 تاركا للسنة بحر والالتفات بينا ويساراسة (قوله - في يرى) بالبناء للمجهول لا للفاعل لعدم ظهوره ولذا
 وصف ابره وسود كصفة سلامة صلى الله عليه وسلم بقوله حتى كافي انظر الى بياض خديه (قوله ولوعكس الخ)
 بأن سلم عن يساره أو لا يأمده أو ناسيا بحر (قوله ما لم يستدبر القبلة) أي وما لم يسكنكم فان استدبرها أو تكلم لا يأت
 بغير أن يخرج من المسجد كما في الفتنة والهندية خلافا لما في البحر من أنه يأتي به ما لم يخرج من المسجد (قوله
 وتقاطع الصريحة بتسليمه واحدة) أي بقوله السلام وان لم يقل عليكم فلا يصح الاقترانه به بعد هالانتقاء حكم
 الصلاة وهذا في غير الساهی اما هو اذا سجد بعد السلام فهو دال على حرمتها (قوله وقد مر) أي في الواجبات
 حيث قال وتنقض قدوة بالاول (قوله منقضي) بفتح الميم وسكون المثناة أي اثنين وان لم يتكرر فإنه يطلق على هذا
 كثيرا ومنه قوله تعالى فانكم وما طاب لكم من التسامع مني أو براد التكرار باعتبار تعدد الصلوات والذي شرع
 فيها منقضي مع الموالاة السلام والسجود (قوله وتنقض الركعة بسجدة واحدة) حتى اذا زاد على الفرض قبل
 قعوده الاخير كروعا وسجدة فسدت زيادة الركعة (قوله مع الامام) عبر مع بقية المقارنة وقبه وهو أصح
 الروايتين عن الامام وانفتحت الروايات عنه عليها في الصريحة وقال لا يبعد فهمها والخلاف في الاولوية على الصحيح غير
 (قوله ان أتم التشهد) أي المؤتم والافا كما قال التشهد أولى فالكلام في الاولوية (قوله ولا يخرج المؤتم الخ) فظنه
 أن يسلم وجوبا (قوله وحده جدا) أما الحديث المسبوق به فلا يخرج عن رسمها فيجب على الامام أن يثنى بعد
 ان لا يحدثه ويتبعه مأمومه وهذا بناء على اقتراض الخروج بالصنيع (قوله ولو أتمه قبل امامه) أي أو تعدد
 وان لم يقرأه (قوله فتكلم) قبل امامه أي قبل سلامه سواء أتم الامام التشهد أو ترسل فيه ولم يثنه والحديث الجعد
 كالكلام (قوله باز وكه) اهدم - تابعة الامام والاولى التعبير بصح (قوله فلو عرض مناف) أي بغير صفة
 كافي الاثني عشرية أما الذي يصنع فتم الصلاة به لوجوده بعد القعود قدر التشهد وهو الفروض (قوله تفسد
 صلاة الامام فقط) أي لا صلاة المأموم لا تفك كصلاة من صلاة الامام (قوله وصرح الحدادي) تصرع مع علم
 التزام من قوله هو السنة (قوله وانه لا يشول هنا) أي في سلام التصليل أما سلام الصبي فإني في هافيه وهو عطف
 على قوله بكرة فهو محاصر به الحدادي (قوله ورده الحلبي) بورود هاف سنن أبي داود من حديث واقتل بن
 حجر (قوله خصه في التنية بالامام) أي لتصليل جماع من خلفه وهو يحصل بالاولى أما المقددي والمتفرد فيروي
 بينهما (قوله ويروي الامام الخ) لاجتماع السنة فينبغيها كإسائر السنن بل ذكر شيخ الاسلام انه اذا سلم على أحد خارج
 الصلاة ينوي السنة (قوله في صلاته) وقبل جميع من في المسجد وقبل جميع المؤمنين والمؤمنات (قوله أو نساء)
 مثلن الخلفائي ان اقتدى في الصلاة لا ينويهم وان حضر لكرامة حضورهم (قوله فبهم) أي جميع المؤمنين
 والمؤمنات جناتنا وملكنا وذاودنا أنها تم كل عبد لله تعالى صالح في الارض والسماء (قوله والحفظة فيهم ما)

(بالادعية المذكورة في القرآن والسنة)
 لا يجانبه كلام الناس) اضطرب فيه
 كلامهم ولا سيما المستند والمتأخر كما قاله
 الحلبي أن ما هو في القرآن أو في الحديث
 لا تفسد وما ليس في أحدهما ان احتمال طلبه
 من الخلق لا يفسد ولا يفسد لو قبل قدر
 التشهد والاتباع ما لم يتذكر سجدة فلا
 تفسد بغير الالم فخره مطلقا ولولم يسمي
 أو لم يرد كذا الرزق ما لم يقبده بحال ونحوه
 لا استعانة في العباد بمجازا (ثم يسلم عن يمينه
 ويساره) حتى يرى بياض خديه ولو عكس سلم
 عن يمينه فقط ولو نكفأ وجهه سلم عن يساره
 أخرى ولو نوى اليسار أي به ما لم يستدبر
 القبلة في الاتصاف وتقطع الصريحة بتسليمه
 واحدة برهان وقوله روي التارخ في ما شرع
 في الصلاة منقضي قالوا أحد حكم المتقاضي
 التصليل بسلام واحد كما يحصل بالثني وتنفيذ
 الركعة بسجدة واحدة كما تنفذ بسجدة ثنتين
 (مع الامام) ان أتم التشهد كما مر ولا يخرج
 المؤتم بغير سلام الامام بل بغيره وحده
 عند الانتهاء حرمتها فلا يسلم ولو أتم تفسد
 ناسه فتكلم باز وكه فلو عرض مناف مع الامام
 صلاة الامام فقط (كالصريحة) فالتلا السلام
 وقالوا لا فضل فيها بسجدة (قوله الحدادي
 عليكم ورحمة الله) هو السنة وصرح الحدادي
 بكرة عليكم السلام (و) انه لا يقول
 هنا (وبركاته) وبجمله النووي بدعة وردت
 الحلبي وفي الحديث انه حسن (وسن جبل
 الناس في اخذ من من الاول) خصه في التنية
 بالناس في آخره المستند (ويروي) الامام
 بالامام وأقره المستند (ويروي) ويساره
 بخطابه (السلام على من في يمينه ويساره)
 ممن معه في صلاته ولو بنا أو نساء أما سلام
 التنية بهتم له لم الخطاب (والحفظة فيهم ما)

حكمة على من وهو جمع حافظ هو بذلك اما حفظهم اعماله فهم الكرام الكاتبون اودانه من الجن واسباب
 المطالب وينبغي ان يظهر اثر اختلاف في العبي فقل الاقول لا يتوى الحفظه ونحوهم على الثاني نهر (قوله
 بلاية عدد) وقيل نوى الملكتين الكاتبين وقيل الحفظه الخمسة في الحديث ان مع كل مؤمن خمسة منهم واحد
 من عينه وواحد عن يمينه يكتمان اعماله وواحد امامه يلقنه الخبرات وواحد وراءه يدفع عنه المكروه وواحد
 على ناصيته يكتب صلاته على النبي صلى الله عليه وسلم وقيل ستين وقيل مائة وستين وفي الجامع الكبير
 للسجوطي وكل بالمؤمن ستون وثلاثمائة ملك يذبون عنه ما لم يقدر عليه ويرى الشرح على ما ارتضاء صاحب
 الهداية لان الاخبار في عددهم قد اختلفت فأنسبه الايمان بالانبياء عليهم الصلاة والسلام (قوله كالايمان
 بالانبياء) ورد في حديث أنهم مائة ألف وأربعمائة وعشرون ألفا لكنه خبر واحد يقيد القل في يعارض قوله تعالى
 منهم من قصصنا عليك ومنهم من لم قصص عليك بجر (قوله وقدم القوم الخ) هذا ما قاله نحر الاسلام وقيل
 لم يقصد التقديم لان الواو يطلق الجمع من غير ترتيب ولا نية عمل الطلب وهي تنظم الكل بلا ترتيب واختاره
 الزيلعي تبعها في البدائع (قوله لان المختار) حاصله انه قسم البشر الى قسمين خواص وعوام كالملائكة وبازم
 من التفضيل على هذا الوجه امران تفضيل جملة البشر على جملة الملائكة وتفضيل خواص الملائكة على عوام
 البشر وكل صحيح ومقابل المختار قول المصاحفين ان عوام الملائكة افضل من البشر ولم يتق المعاصي حلي
 (قوله افضل من عوام الملائكة) وهم ما عدا جبريل واسرافيل وميكائيل وعزرائيل وجملة العرش والروحانيين
 يقع الاراضيهما ورضوان ومالك (قوله فقط) من خلق بالشرك قسم متق المعاصي ايضاه هو اولي بالحكم
 (قوله عن الروضة) هي للامام أبي الحسن البخاري ونهها ان الائمة اجتمعت على ان الانبياء عليهم الصلاة
 والسلام افضل الخليفة زين العابدين صلى الله عليه وسلم افضلهم واتفقوا على ان افضل الخلائق بعد نبينا جبريل
 واسرافيل وميكائيل وعزرائيل وجملة العرش ومالك ورضوان واجمعوا على ان العصاة والتابعين والائمة
 واصالحين افضل من سائر الملائكة واختلفوا ان سائر الناس بعد هؤلاء افضل ام سائر الملائكة فقال ابو خنيفة
 سائر الناس من المسلمين افضل وقال سائر الملائكة افضل وهذا كالدليل لكل اه وفي ذكره الاجماع في بعض
 المسائل فطر (قوله خواص البشر واساطه الخ) الحاصل انه قسم الملائكة والبشر الى ثلاثة اقسام اعلى
 وهم الخواص واساط وأدنى فالخواص من البشر افضل من الملائكة مطلقا وخواص الملائكة افضل من
 اساط البشر والاساط افضل من الاساط وتزل الادنى من كل منهما لما فيه من اختلاف بين الامام وصاحبيه
 والاصح قوله واساط الملائكة افضل من أدنى البشر وأدنى البشر افضل من أدنى الملائكة وهذه العبارة لا تنافي
 ما تقدم الى الاساط فان عبارة الروضة المتقولة قريبا تفيد ان عوام البشر افضل من اساط الملائكة
 حلي (قوله قولان) الاول تغيير اثنان بالدليل واثنان باتهار كما مشى عليه غير واحد من المفسرين كالنفسه أبي
 الليث والناهلي ونقله غير واحد منهم عن الحسن ومجاهد طبع فيهما حديث العيصين فيما يقولون فيكم ملائكة بالدليل
 وملائكة بالناهي ويحتملون في صلاة الصبح وصلاة العصر فيخرج الذين باؤوا فيكم فيسألهم وهو اعلم بهم كيف
 تركتم عبادي فيقولون آتيناهم وهم يصلون وتركناهم وهم يصلون قد نقل القاضي وغيره عن الجمهور انهم
 بالحفظه لكن القرطبي شارح مسلم الاظهر عندي أنهم غيرهم انتهى وهو كما قال لما سئل عن قريب ان
 شاء الله تعالى الثاني لا يتغيران عليه مادام جيا حديث أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان الله
 يبارك وتعالى وكل بعبد المؤمن ملكين يكتبان عمله فاذا مات فالارسل للممات فلان فتأذن لانا فنهده
 الى السماء فيقول الله عز وجل سمائي علوه من ملائكتي يسبحون فيقولون ان تقم في الارض فيقول ارضي
 علوه من خلق يسبحون فيقولان فابن تكون فيقول الله تعالى قوما لي قبر عدي فكبراني وخلصاني واذا كراتي
 واكتب ذلك لعبدى الى يوم القيامة كذا في ابن امير حاج ومراد القاضي عياض بالحفظه الكرام الكاتبون
 كما صرح به في النهر ومراد ابن امير حاج بقوله لما سئل عن حديث أنس رضي الله تعالى عنه حلي (قوله ويخافه
 كتاب السيات عند جامع وخلاف) تبسح البحر في هذه العبارة والذي في ابن امير حاج حكايته بقيل وجعل
 المغارقة غير خاصة بكتاب السيات ومن صرح بأن القارن في هذه الحالة الملكان معا اللتان في شرحه
 الكبير على الجوهرة وزاد انهما يكتبان ما حصل منه بعد فراغه بعلامه يجعله الله تعالى لهما ولكن لم يستند الى

بلاية عدد كالايمان بالانبياء وقدم القوم
 لان المختار ان خواص بني آدم وهم الانبياء
 افضل من كل الملائكة وعوام بني آدم وهم
 سائر الملائكة افضل من خواص الملائكة والمراد
 بالانبياء من تنقسم البشر فقط كالنفسه حلي
 البصر من الروضة وأقره المصنف قلت وفي
 مجمع الانهر تبعا للفتاوى خواص البشر
 واساطه افضل من خواص الملائكة واساطه
 عند اصحاب المناهج وهل تتغير الحفظه
 قولان ويخالفه كتاب السيات عند
 جامع وخلاف

دليل فليراجع ما دليلا المخارقة ومن أين أخذ الجبر فخصمه ما يكتب البشائر حلي - ملخصا قوله وصلاة) لانه
 ليس له ما يكتبه وفي هذا التحليل نظر لانه قد يقع من المصلي ما يكون سببه على أنه يلزم أن يفارقه في نحو تلاوة
 لقراء هذه الآية وأن يفارقه المكان عند النوم وهو بعيد حلي - ملخصا (قوله والختم الخ) مقابله ما يأتي
 وما ذكر في النهر أن اللسان القلم والريق المداد (قوله والمكتوب فيه) بالنصب مطلقا على كعبية (قوله نعم)
 استدراك على قوله بما استأثر الله تعالى بعلمه ولا يظهر الا بالنسبة للمكتوب فيه (قوله في رقى) بل احرف فيه كتبونها
 في العقل) يؤيده ما قاله الغزالي أن المكتوب في اللوح المحفوظ ليس حروفا وانما هو ثبوت المعلومات فيه كتبونها
 في العقل ورد بأن صرف اللفظ عن ظاهر معناه يحتاج الى صارف والمبادر من آيات الكتاب العزيز وأحاديث
 الرسول صلى الله عليه وسلم أن المراد من الكتابة المعنى المعهود لا خلافه لكن كيفية ذلك وصورته وجنسه مما
 لا يعلمه الا الله تعالى أو من أطلع الله تعالى على شيء من ذلك ثم هذه الكتابة حكمه من الله تعالى وانها اربابا
 من غيبه لمن يشاء من ملائكته وسائر خلقه والا فهو في عن الكتب والاستدراك حلي - من ابن أمير حاج
 ملخصا (قوله وهو أحد ما قيل الخ) راجع الى قوله تكتب في رقى فقط (قوله وكتاب) مصدر بمعنى الكتابة بدليل
 قوله في رقى (قوله أنهما يكتبان كل شيء) كالتفليس الضروري وحركة النبط وسائر العروق واختلاجات
 الاعضاء حلي - (قوله حتى آينه) هو الصوت الصادر عن طبيعة الشخص في حال المرض لغيره أو تأسفه على
 ما قُرب في جنب الله تعالى (قوله قلت وفي تفسير المصطفى) المقصود منه تعيين الكتاب للمباح فلا يتكرر مع
 سابقه (قوله يكتب المباح) هو ما لم يكن فيه أجر ولا وزر فيشغل الضروريات كالأشياء المذكورة (قوله ويمسى
 يوم القامة) هو المختار وقيل آخر النهار وقيل يوم الخميس حلي - من ابن أمير حاج (قوله وفي تفسير الكاز روى)
 هو محشى البيضاوي والذي في نسخ النهر العجوة الحاروي وهو بالحاء المهملة والزاى المجهية مفسر ومن النهر
 نقل الشرح هذه العبارة (قوله الاسم أن الكافر أيضا تكتب أعماله) أى الشيئة بناء على أنه مكلف بالفروع
 إذا ما اعتقاد اذ فيها عقاب عليه ما هو المعتمد من مذهبه لقوله تعالى لم تكن من المصلين الخ وقوله تعالى الذين
 لا يؤتون الزكاة وهو مذهب أهل العراق من أئمتنا وقال البصاريون مكلف بالاعتقاد فيعاقب عليه لا بالأداء
 فلا يعاقب عليه وقال أهل سمرقند ليس مكلفا بواحد منهم ما قاله اللقاني وأما أعماله التي يفتن أنها حسنة
 فلا تكتب له حال كفره لانه ليست عبادة أو شرط للعبادة والقربة معرفة المتقرب اليه والكافر ليس كذلك
 نعم ان أسلم يكتبه ثواب ما عمله في الكفر من الحسنات اه حلي - (قوله الا أن كاتب البين كالشاهد على كاتب
 اليسار) فإذا عمل شيئة قال صاحب البين لكاتب البينات دعه سبع ساعات له سبع أو يستغفر اه
 والمراد الساعة الفلكية لأن الزمانية لا تنضب شاهاين وورد أنه يتصرف يوم فيه تكون ست ساعات (قوله
 وفي البرهان أن ملائكة الليل الخ) الحديث يتبعون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار والارادهم
 الحفظة لا الكعبة حلي - (قوله وأن البين مع ابن آدم بالنهار) يافيه أن لكل شخص قرنا من الشياطين
 وهو من ولده الا أن يقال المراد غير القرين (قوله وولد بالليل) مفرد مضاف فيم وأولاده اثنان اثناء أو من
 وطه نفسه لانه في إحدى غفيرة ذكر في الأخرى فرجا أو يرض أقوال (قوله قرينه من الجن) ويدله على الشر
 عكس القرين الملاك (قوله بفتح الميم) فاسلم قرينه صلى الله عليه وسلم وكذا قرين نوح عليه السلام وقيل قرنا
 الانبياء جميعا كذلك ودلت الأحاديث على أن الفتح الرواية (قوله وضعها) أى بصيغة المضارع بقصد الاستمرار
 التجدي (قوله التسليمة الاولى) هي التي في جهة اليمين أو الشمال فانه اذا بدأ بها سلم من يمينه ثم لا بعد ها حلي -
 (قوله والافنى الثانية) صادق بالمعجزة وليست مرادة ذكرها بعد حلي - (قوله ونوام فيم مالو محاذيا) لانه ذو حظ
 من الجانبين (قوله وشوى المنفرد الحفظة) اذا يس مع غيرهم بجر (قوله لا كسبه) يبين أن المراد بالحفظة
 حفظة ذاته من الاسواء لا حفظة الاعمال وهما قولان وقد مر في الثاني أن الصبي تكتب حسنة ففتضله أن
 معه كاتب الحسنات والصحيح أن ثواب حسنة له ولو اديه ثواب التعليم (قوله ولعمري) العم والحياة (قوله وفيهم
 نظر) المراد أن وقوع ذلك منهم محقق لا متيقن (قوله لا بقدر الله) أنت السلام الخ) أشار به الى حديث مسلم
 والترمذي عن عائشة رضی الله تعالى عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا سلم لا يقعد الا مقعدا
 حاي قول اللهم أنت السلام ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والإكرام وهو الذي اختاره الكمال وهو قول البقال

وصلاة والمختار أن كيفية الكتابة والكتوب
 فيه مما استأثر الله بعلمه ثم في حاشية الاشياء
 تكتب في رقى بلا حروف كتبونها في العقل
 وهو أحد ما قيل في قوله تعالى والطور وكاتب
 مسطور في رقى منشور وصح النبيا وروى
 في تفسره أنه ما يكتب كل شيء حتى آينه
 قلت وفي تفسير المصطفى يكتب المباح كتاب
 البشائر ويمسى يوم القيامة وفي تفسير
 الكاز روى المعروب بالآخرين الأصح أن
 الكافر أيضا تكتب أعماله الا أن كاتب البين
 كالشاهد على كاتب اليسار وفي البرهان أن
 ملائكة الليل غير ملائكة النهار أي ليس
 مع ابن آدم بالنها وولده بالليل وفي حاشية مسلم
 عامه من أحد الا وقد وكل به قرينه من
 الجن وقرينه من الملائكة قالوا وباللهم
 الله قال وإياي ولكن الله أعانني عليه فأسلم
 روى بفتح الميم وضعها (وزيد) الموت (السلام
 على امامه في التسليمة الاولى ان كان) الامام
 (فيما والا فنى الثانية) نوا فيه مالو محاذيا
 ويترى المنفرد الحفظة فقط لم يقل الكعبة
 ايم المعين لا كسبه له ولعمري لقد صار هذا
 كأنه روضة المذمومة لا يكاد يتروى أحد
 شيئا الا الذمها وفيهم تبارك ويكره تأخير السنة
 الا بقدر الله أنت السلام الى آخره

ثم يحكيون الزيادة عليه خلاف السنة وقال الشهيد في شرحه ان القيام الى السنة متصلا مسنون وهو مردود
بالحديث المذكور (قوله وقال الحلواني لا بأس بالفصل بالا) واد قال الكمال هذا القول لا يعارض القولين قبله
لان المشهور لا بأس كونه خلاف الاولى فالاولى ان لا يقرأ قبل السنة ولو فعل لا بأس به ولا تسقط السنة به
سعي اذا صلى بعد الايراد قطع سنة لا على وجه السنة فتواها أقل لانهم قالوا لو تكلم بعد الفرض لانتقض السنة
لكن ينقص الثواب في الفصل بالا واد اول (قوله واختاره الكمال) قد علمت ان مختاره هو قول البقال (قوله
قال الحلواني الخ) هو عين ما قاله الكمال في كلام الحلواني من عدم المعارضة (قوله ان اريد بانكره التزجيمية) أي
في قول من قال بركه الفصل بالا واد (قوله ارتفع الخلاف) فيرجع الى كلام البقال من ان الزيادة على قدر اللهم
انت السلام تكرر تنزيها (قوله على القليلة) أي على الايراد القليلة وكأنه يريد بهذا الكلام ان يبقى قوله بركه على
معناه وهو الكراهة التصريحية ويجمع بينهما بطريق آخر وهو ان يحمل كراهة الزيادة على اللهم أنت السلام على
الزيادة الكثيرة جدا او يحمل كراهة الزيادة التزجيمية المفهومة من قول الحلواني لا بأس على الكثيرة بالنسبة
الى اللهم أنت السلام القليلة بالنسبة الى الكثيرة جدا اه حلبي (قوله ان يستغفر ثلاثا) تدارك لما فُظم
في صلته ولا يبلغ أحد مقدار عبادته تعالى وبسطة الاستغفار كما في امداد الفتح استغفاره العظيم الذي لا اله
الا هو الحي القيوم وأقرب اليه (قوله والمعوذات) فيه تغليب فان المراد الاخلاص والمعوذتان (قوله ثلاثا
وثلاثين) يرجع الى الجمل الثلاث (قوله ويهلل تمام المائة) فهي ثقب الصلوات بخمس مائة والحسنة بعشر أمثالها
تتكفر من الصغائر خمسة آلاف منها ان كان والا تتكفر من الكبائر بقدر تلك الصغائر ان كان والا فزيادة في
دروياته (قوله ويدهو) لان الدعاء بدير الصلوات مستحب (قوله بركه) لا امام التنفل الخ أي تنزيها بل يتقدم
أو يتأخر أو يصرف ميمنا أو شملا أو يذهب الى منه فينتزع غنة وهو أفضل حلبي عن المنية (قوله لا لا مؤتم)
أي لا يكره تنزيح المؤتم التنفل في مكانه بل هو واتقاه على حد سواء لانعدام الاشتباه على الداخل عند معاينة
فراغ مكان الامام عنه وهو قول بعض المشايخ حلبي عن ابن امير حاج (قوله وقيل يستحب كسر الصفوف) ليزول
الاشتباه من الداخل المعين لكل في الصلاة البعيد عن الامام وذلك في البدائع والخبر أنه روى عن
محمد ومشي عليه رضى الدين في المحيط ناصا على أنه السنة وأحسن من ذلك أن ينقطع في منزله ان لم يخف ما دما
كذا في ابن امير حاج لكنه جعل الكلام شاملا للمنفرد أيضا ناعا الغنية والشرح اخل به (قوله وفي الثانية
يستحب الخ) اقتضاه على هذا مع جواز الاربعة دليل على أنه أفضل من غيره (قوله وخبر في المنية) هذا
للإمام بعد فراغه من صلاة بعد هاستنة (قوله وذهاب لبيته) أي فينتزع غنة ولا ينقطع في مكانه فانه مكروه
(قوله واستقباله الناس بوجهه) هذا للإمام في صلاة ليس بعد هاستنة فهو مخير ان شاء انصرف عن يمينه وان شاء
انصرف عن يساره وان شاء ذهب الى حواججه وان شاء استقبل الناس بوجهه اذ لم يكن بعد هاستنة صلى
سواء كان المصل في الصف الاول أو في الصف الاخير فان استقبال المصل مكروه (قوله ولودون عشرة) صادق
بالواحد لان حرمة المسلم الواحد ارجح من حرمة القبلة وردة في امداد الفتح واختاره أنه لا يجوز وجهه الى
الجماعة الا اذا كانوا عشرة وتقل عن شرح القدير وجمع الروايات أنه مروي عن أبي حنيفة وأنه ورد
في ذلك خبر اه حلبي (قوله ولو بعد ا) ولو حالت بينهما الصفوف كما في ابن امير حاج اه حلبي

(فصل)

(قوله يجهرا الامام وجوبا) للمواظبة من النبي صلى الله عليه وسلم وكان صلى الله عليه وسلم يجهرا بالقرآن
في الصلاة كلها ابتداء كاسد كره الشرح وكان المنشركون يؤذونه ويسبون من أرتنه ومن أنزل عليه فأنزل الله
تعالى ولا تجهروا بصلاتكم ولا تخافت بها أي لا تجهروا بها كلها ولا تخافت بها كلها واشتغ بذلك سيدا بأن تجهروا
بصلاة الليل وتخافت بصلاة النهار فكان يضاف ودد ذلك في صلاة الظهر والعصر لاستعدادهم للزيادة
في هذين الوقتين ويجهروا بالمغرب لانهم كانوا مشغولين بالاكل وفي العشاء والتجبر لكونهم رقة واد في الجمعة
والعبدان لانه أتمامها بالمدينة وما كان للكفار رقة جهر (قوله بحسب الجماعة) راجع الى الجهر فقط لا لقوله
يرجوا فانه مستحب (قوله فان زاد عليه اه) هذا أحد أقوال الثانی ما حكاه الزاهدی عن أبي جعفر أنه يزيد
في الرقع على قدر الحاجة وفي القهستاني أنه أفضل الا اذا أجهد نفسه أو أدى غيره وقيل يجهروا بجهرا مع

وقال الحلواني لا بأس بالتصل بالا واد
واختاره الكمال قال الحلبي ان اريد بالكراهة
التزجيمية ارتفع الخلاف قلت وفي حنفي
حله على القليلة ويستحب ان يستغفر ثلاثا
وبه آية الكرسي والمعوذات ويسم ويحمد
ويكبر والابتن ويهلل تمام المائة ويدهو
ويستحب سجدة بين كل ركعة ويستحب كسر
الصفوف في مكانه لا للمؤتم وقيل يستحب كسر
الصفوف في الثانية يستحب للإمام التنفل أو رد
لجسب القبلة يعني يسار المصل الى تنفل أو رد
وخبر في المنية بين تنفلي عينا أو تنفلا وأما ما
وخطا وذهاب لبيته واستقباله الناس بوجهه
ولودون عشرة ما لم يكن بعد هاستنة محمل ولو
بعيد اهل المذهب
(فصل يجهرا الامام)
وجوبا بحسب الجماعة فان زاد عليه أهيا

المصنف الاقول قال القهستاني ولا يخفى من شيء (قوله ولو اتم به بعد الفاتحة الخ) مثله اذا خلت الايام بها كذا
 في القهستاني (قوله أعادها جهرا) أي وجوبه بالانه حكم الايام في الصلاة الجهرية ووجهه أن الجهر فيما يقى صار
 واجبا بالاقتداء بالجمع بين الجهر والخفية في ركعة واحدة فتنبع جهر والعلة تقتضي أنه لو اتم به بعد قراءة بعض
 السورة أنه بعيد الفاتحة والسورة والا لازم الاسرار بعد وجوب الجهر والامر بالتنوع اه حلي (قوله لكن الخ)
 استدراك على قوله أعادها جهرا الخ (قوله اتم به بعد الفاتحة) أما لو اتم به بعد قراءة بعضها فالظاهر موافقة
 الاول في الاعداء (قوله بجهر بالسورة) ضيف رواية ورواية أما الاول فلما قدمنا من لزوم الامر بالتنوع وأما
 الرواية فلان ما تقدم منقول في البحر من الخلاصة عن الاصل بخلاف ما في شرح المنية حلي (قوله ان قصد
 الامامة) ضيف أيضا لانهم لم يعتبروا في الامامة في شيء من الاحكام الا للنساء اللهم الا أن يقال ان التمييز
 بذلك يخرج من حلف لا يؤتم فلا يجب عليه الجهر حلي (قوله وأولي العشاءين) يفتح الباء الاولى وكسر الثانية
 قهستاني (قوله ووتر بعدها) البعيدة ليست قيد او غامض على الغالب (قوله قلت الخ) قد علمت جوابه (قوله
 وان لم يصل التراويح) مثله ما اذا صلاه قبله اه حلي (قوله نعم في القهستاني الخ) استدراك على المصنف في وجوب
 الجهر في العيدين والتراويح والوتر ولا وجه للاستدراك في التراويح والوتر فان القهستاني قال بعد ما نقله الشرح
 الا أن الاصح أن يجهر فيها كما في كثير من المتداولات (قوله ويسرى غيرها) وهو الثالثة من المغرب والاخران
 من العشاء وجميع ركعات الظهر والعصر جهر (قوله ويجزى المنفرد) أي ولو في التراويح أو السجود (قوله وهو
 أفضل) ليكون الاداء على هيئة الجماعة ولهذا كان أدائه باذان واحدة أفضل وروى في الخبر أن من صلى على
 هيئة الجماعة صلت بصلاته صفوف من الملائكة منح (قوله وفي السرية يخاف حتما) حتى اذا جهر بعد السجود
 قاله الكمال ومقابل المذهب ما عن عمام بن يوسف من الضمير فيما يخاف أيضا جهر (قوله فلو اتم) أي في النفل
 ولو غير تراويح الا انه يكره اذا كان على سبيل التداخي وقوله لتبعية النفل لفرض أي في الجهر لاني كل حكم
 اعدم الاذان والامامة له (قوله في وقت الخفافة) وفي وقت الجهرية بخبر حلي (قوله لكن تعقبه غير واحد) الاولى
 أن يقول لكن رجع غير واحد لأن هذا القول رجع من هو سابق على صاحب الهداية كقاضى خان فكيف
 يتعقبه (قوله كن سبق ركعة من الجمعة) والمغرب والعشاء والفجر كذلك لأن المسبوق متفرد في الاقوال
 (تمة) ما عدا القراءة من الاذان كان وجب للصلاة ككبيرة الافتتاح يجهر به وكذا ما وضع للاعلام ككبيرة
 الاستنالات لامام أما المنفردوا اقتدى فلا يجهران وكذا ان كان يجتمع من بعض الصلاة ككبيرة العيدين
 وأما ما سوى ذلك كالنقوت والتشهد وآمين والنسيات فلا يجهر بها لانه لا يقصد بها الاعلام أعاده في البحر
 (قوله وأدنى الجهر الخ) ولا حد لأعلاه والمراد بالفجر الذي ليس بقربه لما يأتي في الخفافة (قوله راد في الخفافة الخ)
 وأعلاها أي أشدها خفاء فحسب الحروف فقط كذا في القهستاني والخفافة مفعلة على غير بابها والاولى
 في المقابلة وأدنى السرى (قوله والجهر أن يسمع الكل) مشكل لانه يلزم منه أنه لو كان القوم كثيرا بحيث لم يسمع
 الكل يكون مخافة قهستاني (قوله ذلك المذكور) هو اسماع نفسه (قوله لم يسمع في الاصح) هو قول الهندواني
 وعليه أكثر المشايخ وفيه سعة وقال الكرخي أدنى الخفافة تصح الحروف وصح (قوله وقيل في نحو البيهقي الخ)
 حال علا الدين هو الصحيح عندي وفي الذخيرة عنه الاصح عندي أنه في بعض التصرفات يكتفى بسماعه
 وفي بعض التصرفات يشترط سماع غيره مثلاً في البيع لو أدنى المشتري سماعه الى فم لبايع وسمع يكتفى ولو اسمع
 لبايع نفسه ولم يسمعه المشتري لا يكتفى وفيما اذا حلف لا يكلم فلا فائدة من بعده بحيث لا يسمع لا يفتن نص
 عن هذا في كتاب الايمان لان شرط الخذف وجود الكلام معه ولم يوجد جهر والمراد بنحو البيهقي واليمين والسلام
 وبقية وجع العقود وحزنى الشرع بلابة عن الكافي والمصنف أن يصح الاكتفاء بسماع نفسه ويترتب على ذلك
 أنه لو قال الاخر قبلت في نحو بيع وأسمع نفسه فقط نعم قد ولا يجوز للبائع التصرف اذا علم بعد ذلك والحاصل
 أنهم اقوالان محتملان (قوله ولو ترك سورة اولي العشاء) وكذا اذا تركها في احدى اولي المغرب فانه يأتي بها في
 الثالثة ولو تركها في اوليها معاً في الثالثة بالخفافة والسورة وفات محل الثانية وبعد السجود كان ساهياً ولو
 تركها في اولي الرابعة السرية في أي في الاخيرتين أيضا كذا في التهر (قوله مثلاً) زاده ليم ما لو تركها في ركعة
 واحدة في أي بها في احدى الاخيرتين وهل في الثالثة أو الرابعة يجزى ولو لم يجز غير العشاء كالمغرب والظهر (قوله ولو

ولو اتم به بعد الفاتحة أو بعض استرا أعادها
 جهرا جهر لكن في آخر شرح المنية اتم به
 بعد الفاتحة بجهر بالسورة ان قصد الامامة
 والا فلا يلزمه الجهر (في الفجر وأولي
 العشاءين أدناه وقضاء وجهه وعبدين
 وتراويح ووتر بعدها) أي في رمضان فقط
 للتوارث قلت في تفسيره بعد ما نقله الجهرية
 وان لم يصل التراويح على الصحيح كما في مجمع
 الانهر نعم في القهستاني في الجملة القاعدى لاسو
 بالخفافة في غير الفرائض كعبد وتر نعم الجهر
 فضل (ويسرى غيرها) وكان عليه السلام
 يجهر في الكل ثم ترك في الظهر والعصر لم يفتح
 أدنى الكفار كما في (كسختل بالهار) فانه يسر
 ويجزى المنفرد في الجهر) وهو أفضل ويكتفى
 بأدناه (ان أدنى) وفي السرية يخاف حتما
 على المذهب (كسختل بالليل) منقولة
 جهر لتبعية النفل لفرض زياتي (قوله الجهرية
 المنفرد حتما) أي وجوباً (ان قضى) الجهرية
 في وقت الخفافة كان صلى العشاء بعد طلوع
 الشمس كذا ذكره المصنف بعد هذا الواجب
 قلت وهكذا ذكره ابن الملق في شرح المنار من
 بحث القضاء (على الاصح) كافي الهداية
 لكن تعقبه غير واحد وهو الضمير كن سبق
 ركعة من الجمعة فقام يقضها بخبر (و أدنى
 الجهر اسماع غيره) أدنى (الخفافة اسماع
 نفسه) ومن يقربه فلو سمع وجب أو رجلا من
 فليس يجهر والجهر أن يسمع الكل ما يتعلق
 (ويجزي ذلك) المذكور (في كل ما يتعلق
 ينطق كسعة على ذبيحة وجوب سجدة ثلاثة
 وعناق وطلاق واستثناء) وغير ما فلو طلق أو
 استثنى ولم يسمع نفسه لم يسمع في الاصح وقيل
 في نحو البيهقي بشرط سماع المشتري (ولو ترك
 سورة اولي العشاء) مثلاً ولو تركها

هذا) على محذوف أي إذا كان سهو ولو عد الكن في الأقل يجزئ بالسجود وفي الثاني يكره نصرا لآيات
كل ما يجب في محله واجب فقيب الأعادة في الوقت لقاعدة كل صلاة أذيت مع كراهة التحريم الخ (قوله قرأها
ويجوزها) أي على قوله ما وقال الثاني لا يقرأها ولم يصرح بالوجوب أحد وانما أخذوه من تعبير محمد في الجامع
الصغير مادة الأخبار وهو في الوجوب أكد من الأمر ورد بأن ذلك فيما إذا صدر من الشارع أما من الفقهاء
فلا يدل هو ولا الأمر منهم على الوجوب كما وقع لمحمد حيث قال في صفة الصلاة اقترش رجله اليسرى ووضع يده
وأما ذلك كنية (قوله وقيل ندبا) هو الذي صرح به محمد في الأصل قال الكمال فيجب التعويل عليه قال الشيخ
زين فكان المذهب الاستصحاب (قوله مع الفاتحة) أشار به إلى شيئين الأول أنه يقدم الفاتحة لأن مع تدخل على
المقبوع وهو الذي ينبغي ترجيحه الثاني أنه إذا أراد قضاء السورة تليق له ترك الفاتحة وهل الاتيان بها واجب
لأجل السورة أو سنة قولان وبني ترجيح عدم الوجوب كما هو الأصل فيها بحر (قوله جهر) أي فيها ما هو
ظاهر الرواية وصححه في الهداية لما على به الشرح وجمع القرأناشي أنه يجزئ بالسورة فقط وجهه شيخ الإسلام
الظاهر من الجواب وجهه نفي السلام المواب ولا يلزم الجمع لأن السورة تلحق بموضعها تقديرا بحر (قوله
قرأها) أي بعد عودها إلى القيام (قوله وأعاد الركوع) لأن ترتيب بين الأركان غير المتكررة فرض (قوله لزوم
تكرارها) ولأن قراءة الفاتحة شرعت على وجه يترتب عليها السورة فلو قضاها في الأخيرين ترتبت الفاتحة
على السورة وهو خلاف الموضوع بخلاف ما إذا ترك السورة لأنه أمكن قضاؤها على الوجه المشروع كذا
في النهر (قوله قرأها) وتكون فرضا لأن جميع ما يقع من القراءة في الصلاة يكون فرضا (قوله وأعاد السورة) أي
وجوب الوجوب الترتيب بينهما (قوله على المذهب) هو قول الإمام الأعظم وقال ثلاث آيات أو قدرها (قوله هي
لغة العلامة) وحيث الطائفة من القرآن آية لا تملأ علامة على صدق من أتى بها أو على انقطاع ما قبلها وما بعدها
بعضها نهر (قوله وعرفا) أي عند الفقهاء ونقله في البحر بعض حواشي الكشاف (قوله ولو تقديرا) قصد به
الرد على صاحب البحر حيث قال بعد هذه التعريف عليه قوله تعالى لم يلدناها آية وجوزنا لإمام الصلاة بها
وهي خمسة أحرف اه وسمى أشكال البحر على أن المراد ستة أحرف صورة وقد صرح بعضهم بهذه الزيادة
الابتهاض (الذ) قوله كام يلد أصلها يولد وقت أو بين عدوتهم البيا والكمرة فخذت اه حلي (قوله إذا
كانت كلمة) فهو هاتان وذكر الاستصحاب صاحب البدائع أنه يجوز من غير ذكر خلاف بين المشايخ بحر
(قوله إذا حكم به حاكم) صورته على عتق عبده بصلاته صحيحة فصلي بعدها متان غير مكررة أو مكررة قراهما
إلى الحكم ففرضي بعثته بناء على أنه يرى صحة الصلاة بعدها متان مكررا أو لا على صورتين فيكون قضاء بصحة
الصلاة ضمنا فتصح اتعا فالان حكم الحكم في المجهد فيه برفع الخلاف اه حلي ولو قرأ نصف آية مرتين أو كلمة
واحدة حتى يبلغ قدر آية تامة فإنه لا يجوز ومن لا يحسن الآية لا يلزمه التكرار عنده بحر (قوله اتعا) من
الإمام وتليذه (قوله لأنه يزيد الخ) أي لأن المقروء إلى آخره وهو تليد للمذهبي لأن نصف الآية الطويلة
إذا كان يزيد على ثلاث آيات قصار يصح على قوله ما في قوله أرى ولو قرأ البسلة في ركعة وقصدها ما في التماسيح
لأنها وإن كانت بعض آية لكنها أطول من آية قصيرة أما إذا قصد بها ما هو آية من القرآن أنزلت للفصل فلا يصح
تشبيهه في قرأتها حلي (قوله فرض عين) أي على كل ذات وقوله من تغبر لجه المضاف والمضاف إليه (قوله
وسنة عين) فهو متعين على كل مسلم إذا قام بحفظه البعض وأما إذا لم يحفظه أحد فهو باق على أنه فرض على
يلجس كفاية اه حلي تنبيهه نسبان القرآن لا يحرم الا اذا نسب من المحض أيضا كذا في شرح المنية (قوله
أفضل من التنفل) لأن القرآن أحب إلى الله تعالى من السموات والأرض وما فيها والاحبية ترجع إلى كثرة
كواب لأن أدنى مضاعفة الحرف منه عشر سنات (قوله وتعلم الفاتحة أفضل منهما) أي تعلم ما زاد على قدر
الحاجة والاف وفرض عين وهل التعلیم في حكم التعلم والضعيف منهم ما يرجع إلى التنفل وحفظ باقي القرآن بعد
قيام البعض به (قوله وسورة) المراد أقصر سورة أو ثلاث آيات (قوله ويكره نقص شيء من الواجب) أي تحريما
كأنه يكره نقص شيء من السنة تنزيها كما في شرح المنية (قوله ويؤتى في الهداية وغيرها من التفصيل) وهو أنه إذا
كان في محله يقرأ أي سورة شاء وفي حالة الأمن والقرار يقرأ في الخبر نحو الانشقاق والبروج لا مكان مراعاة
السنة مع التفتيش والمظهر كالخبر في العصر والعشاء بدون ذلك وفي المغرب بالمصارجة وحاصل الرد أن ذلك

(قرأها وجوبا) وقيل ندبا (مع الفاتحة جهر)
في الآخرين) لأن الجمع بين جهر ومخافتة
في ركعتين شنيع ولو تركها في ركوعه قرأها
وأعاد الركوع (ولو ترك الفاتحة) في الأولين
(لا) يقتضيها في الآخرين للزوم تكرارها ولو
تذكرها قبل ركوعه قرأها وأعاد السورة
(وفرض القراءة آية على المذهب) في لغة
الجملة ومرفوعة لقاعدة من القرآن مترجمة
أقل من لغة الأصح عدم العدة وإن كررها
كانت لغة الأصح عدم العدة وإن كررها
مسارا إذا حكم به حاكم فيجوز ذكره
القسمتان ولو قرأ آية طويلة في الركعتين
فالأصح العدة اتعا فالانه يزيد على قدر ثلاثة
فسار قاله الحلي (وحفظ جميع القرآن فرض
على كل مكاتب) وحفظ جميع القرآن فرض
كفاية (وسنة عين أفضل من التنفل) متعين
أفضل منهما (وحفظ) جميع (فاتحة الكتاب
وسورة واجب) على كل مسلم ويكره نقص
شيء من الواجب (ويست في السفر مطلقا) أي
حالة قرار وفرا كذا أطلق في الجامع الصغير
ودرجه في البحر ودم في الهداية وغيرها
من التفصيل

ليس لمخل يعقده عليه من جهة الرواية ولا من جهة الدراية أما الاقل فلا خلاف الجامع الصغير عليه المتن
وأما الثاني فلا خلاف إذا كان على أمن وقراءته ما كان فيه فكان ينبغي أن يراعى السنة والتصديق بقدره وسورة
البروج والانشقاق في التبر والطهر لا بد من دليل ولم ينقل فالتأخر الاطلاق ٥١ (قوله ورد في النهر) بأن مراد صاحب
الهداية يذكر البروج والانشقاق أن تكون القراءة من طوال المفصل وأما كونها بقدرهما فتشأن آخر ذلك
لأن القراءة من المفضل سنة والمقدار الخاص منه سنة أخرى وقد أمكن مراعاة الاول فأى مانع من الايمان به
فاندم قول صاحب البصران التصديق بسورة البروج لا دليل عليه ودعواه أن السنة لا تثبت الا بالمواظبة مسلم
في المؤكدة والكلام في المستحبة وذلك يشهد (قوله الفاتحة) أي سورة الفاتحة فالسورة جزء العلم وجوز
سبويه أن يكون الخاف اليه على قهس تاني (قوله وجوبا) زاده اشارة الى أن السنة مصحبا قوله وأي سورة شاء
وفيه أن قراءة أي سورة واجبة لاسنة المأمور الا أن يشال المسنون هو المجموع مع التخصيص في السورة في السطر
وان كان كل واحد من أفراد واجبة قد اشقت الفاتحة والسورة على فرض القراءة وواجهوا سنها (قوله
وفي الضرورة بقدر الحال) كضيق وقت وقد ورد أن أبا يوسف أم الامام في صلاة الصبح وكان الوقت ضيقا فقرأ
بأية من الفاتحة في كل ركعة فلما تمت الصلاة قال الامام صابرة فبقيتها وكشوف على ماله أو نفسه حلي من
الهندية (قوله ويسن في المضراخ) هذه الاقسام فقال قبل الايقاع أما إذا قرأ بالفعل قطع القراءة ولو بكل
القرآن فرضا (قوله طوال) بالكسر والضم وعين ابن مالك الكسر جمع طويل وبالضم الرجل الطويل وبالفتح
المرأة الطويلة (قوله المنسل) هو السبع الاخير من القرآن معنى به كقراءة الفصل بين سورة بالبسملة قهس تاني
أو قصر الآيات فيه أو قلته المتوخى حلي عن النهر (قوله من الجرات) هو ما عليه الاكثر (قوله الى آخر
البروج) ذكر الآخر هنا في الاوساط مستدركا في الكافي أن الغائبين فيهما خارجان فالبروج من الاوساط
ولم يكن من القصار أما الغاية الاخيرة فداخله كالفاتيات الاول (قوله قصاره) بكسر القاف ككسر انهر (قوله
عدم التقدير) لكن يستحب كون القراءة من الاقسام الثلاثة كما في البصر (قوله باوقت) ضيقا وانساعا والقوم
رغبة وملا لا والامام تأييدا وعمله في القراءة (قوله بين بين) أي قراءة متوسطة (قوله ليلا) لا وجه للتقيد
بسرعه فيه بعد أن عدا أقل مذهب قال به القراء والاحرم لترك التبريل المأمور به شرعا (قوله ويجوز بازاءيات السبع)
لا وجه للتقيد بالسبع بل يجوز الى العشر كما نص عليه أهل الاصول (قوله صيانة لديهم) لأن بعض السفهاء
ربما يقع في الاثم فلا يقرأ عند العوام براءة أي بحضرة وابن عامر وحزرة والكسافي صيانة لديهم فرجا
يستخفون أو يضحكون وان كانت كلها محبة فصيحة ومشايخنا اختاروا قراءة أي عرو وحضرة من ابن
عامر أبو السعود عن شارح المنية (قوله وتطال أولى التبر) لامام ومنفرد عنهم ولو قصد ادراك الناس اذا كان
تطويلا لا ينقل على القوم كذا في الهبط معزالي الفتاوى (قوله بقدر الثلث) أي ثلث المجموع بأن يكون الثلثان
في الاولى والثالث في الثانية كذا في البصر (قوله وقيل النصف) يرجع الى ما قبله لأن المراد نصف المقروء في الاولى
وهو ثلث المجموع فلا وجه لعمدة ابلا (قوله فلو غش) أي الطول في الاولى بأزيد مما ذكره لا بأس به فهو خلاف
الاولى وقد ورد الاثر به تعليم الجواز (قوله حتى التراويح) أخذ من قول النهر لافرق في ذلك بين الجمعة
والعبدن وغيرهما وما استدلل به في البصر يدل على تعيين ذلك في الفرض على أنه نقل بعد أن الخلاف في غير
الجمعة والعبدن أما فهم ما فسقوا اتفاقا وعزاء الى نظم الزندوسقي (قوله وعليه الفتوى) قال ابن أمير حاج بعدد
أن حقه الدليل من الطرفين فيظهر على هذا أن قولهما أحب لاقوله والاول كون الفتوى على قولهما لاقوله
(قوله ان تقارب) أي الآيات حلي (قوله والا اعتبر الحروف والكلمات) أي بأن تباعدت كل كلمة من آيات
فان آيات الثانية أطول وذكر الحروف ليس معتبرا بل لأن الكلمات تركب منها فان كانت الكلمات في الثانية
تبلغ زائدة عما في الاولى ثلاث آيات يكره هذا ما ظهر لي (قوله واعتبر الحلي غش الطول) نقل ذلك من الفتية
ولم يعتبره هو حلي (قوله ما وردت به السنة) وهو قراءة سبع والغاشية في الجمعة والعبدن (قوله عدم الكراهة)
أي عدم كراهة الحالة الاولى على الثانية والاولى أن يذكر حلي شرح قوله وتطاول أولى المبرر لنا سببها واستظهر
في النهر التسوية في ركعتي الزمل ونفل الجزم بكراهة الاطالة عن المحيط وغيره ولا يخفى أن التسوية أولى حلي

وردت في النهر وحزرا في مافي الهداية هو المحذور
(الفاتحة) وجوبا (وأي سورة شاء) وفي
الضرورة بقدر الحال (و) بين (في المضراخ)
لا ملام ومندرد ذكره الحلي والناس عنه فانهم
طوال المنسل) من الجرات الى آخر البروج (في
التبر والطهر) بانيه (قصاره في المغرب)
في العصر والعشاء (بانيه) قصاره في المغرب
أي في كل ركعة بسورة بما ذكره الحلي
واختار في البدائع عدم التقدير بقرآني
بالوقت والقوم والامام وفي الحلية بقرآني
الفرض بالتبريل حقا فخر فاو في البراويج
بين وفي النفل ليلا أن يسير بعد ذلك
كما يفهم ويجوز بازاءيات السبع لكن لا دون
أن لا يقرأ بالترتية عند العوام صيانة لديهم
(وتطال أولى التبر على ما فيها) بقدر الثلث
وقيل التصف يدان فلو غش لا بأس به (فقط)
وقال محمد أولى السكت حتى التراويح قبل
وعليه الفتوى (والحالة الثانية على الاولى بكرة
تتبعها) اجاعا ان ثلاث آيات ان تقارب
طولا وقصر او لا اعتبر الحروف والكلمات
واعبر الحلي غش الطول لا عدد الآيات
واستثنى في البصر ما وردت به السنة واستظهر
في النفل عدم الكراهة مطلقا (وان بأقل لا)
يكره

وقوله مطلقا لوجهه اللهم الا أن يحمل على القولين السابقين على ما فيه (قوله لا أنه عليه الصلاة والسلام صلى
 بالمعوذتين) والثانية أطول من الأولى بآية ولأن في الاحتراز من هذا التفاوت حرجا وهو مدفوع شرعا فيجعل
 زيادة ما دون الثلاث آيات كالعدم فلا يكره صلى من ابن أمير الحاج (قوله ويكره التعيين) لما فيه من جبر الباقي
 وإيهام التفضيل والكل من حيث أنه كلام الله واحد والظاهر أن التكرار تحريمية لأطلاقها وأصلها إذا كان
 حائضا غير ما عينه أما إذا كان لا يحفظ إلا ما عين أو كان أسهل عليه من غيره أو قرأه لتبرك بقراءته عليه الصلاة
 والسلام فلا زكاة (قوله كالسجدة وهل أتى) وكقراءة السور الثلاث في الوتر والكافرون والاختلاص في سنة
 الغبير فينبغي التزكيا حيا فأكراهة التعمين للإمام والتفرد في الفرض وغيره كافي البصر (قوله يلزم بدق قراءتها
 أحيانا) ولا ينبغي المداومة على التزكيا بغيره كمنفعة العصر أفاده في الفتح (قوله والمؤتم لا يقرأ) ودعوى أن
 الاحتياط في القراءة خلفه ممنوعة بل الاحتياط تركها لانه العمل بأقوى الدليلين وقد روى عن عدة من
 الصحابة فساد الصلاة بالتركة خلفه فأقروا بما المنع بحر (قوله ولا الفاتحة في السرية) نفسه للإطلاق وروى
 عن محمد استحسانه في السرية وهو ضعيف كما أفاده الشرح بقوله وما نسب الخ فالحق أن قول محمد كقولهما
 كافي الفتح (قوله كره تعريفا) إنما يطلقوا اسم الحرمة عليها لما عرف من أصلهم أنهم لا يطلقونها إلا إذا كان
 الدليل قطعا (قوله ونصح في الاصح) وروى عن عدة من الصحابة فسادها كافي الزاهد والظاهرية وعن ابن
 مسعود أنه يلاؤه ترابا وعن الشعبي أدركت سبعين بدريا كلهم قالوا لا يقرأ خلف الإمام كافي الكرماني (قوله
 وفي درر البحار) مقابل الاصح (قوله ويكون فاسقا) الظاهر أن ذلك عند الاعتدال لانه صغيرة ولا يفسق بمز
 (قوله وهو) أي الفساد المأخوذ من نفسه (قوله وينت إذا أسرى) تبع في هذا صاحب النهر وفي البحر الانصاف
 لا يخص الظهيرة قطا هره أنه يم السرية والظهيرة (قوله قتل وإذا قرئ الخ) أفاد أن الآية تنزلت في الصلاة
 وهو قول أهل التفسير ومنهم من قال نزلت في الخطبة ولا تنافي بينهما لأنهما أحسن وأبهما فيها لمساها من قراءته
 القرآن كافي والعبرة لعموم اللفظ لا لخصوص السبب ولذا وجب الاستماع لقراءته خارج الصلاة أيضا (فروع)
 رجل يكتب الفقه ويحبه رجل يقرأ القرآن ولا يمكنه استماع القرآن فالأثم على القارئ ولو قرأ على السطح و
 الليل جهرا والناس ينام يأثم الصبي إذا كان يقرأ القرآن وأهل البيت يغفلون بالأعمال ولا يستمعون أن كانوا اشروعوا
 في العمل قبل قراءته لا يأثمون والأعموا جهرا ولو كان القارئ في المكتب وأحد يجب على الماد من الاستماع وإن
 كانوا كثر ويقع الغفل في الاستماع لا يجب عليهم ويكره للقوم أن يقرأوا القرآن جله لتضمن ترك الاستماع
 والانصات وقيل لأبأس به كذا في القضية وهذا لا ينظر إلا إذا لم يكن هناك مستمع غيرهم واللا يكره ما قالوا أن
 الاستماع فرض كذا لانه لأمانة حقه من الالتفات اليه وعدم إضاغته وذلك يحصل بانصات البعض كافي رد
 السلام حيث كان رعاية حق المسلم كفي فيه البعض عن الكل ويجب على القارئ احترامه بأن لا يقرأ في
 الأسواق ومواضع الاشتغال فإن قرأها كان هو المضيع لحرمة فيكون الأثم عليه دون أهل الاشتغال دفعها
 للمرجع في إزائهم ترك أشغالهم المحتاج اليها وكذا لو قرأ عند من يشتغل بالتدريس أو بتركار الفقه لانه إذا أبيع
 ترك الاستماع لضرورة المعاش الدنيوي فلا نية إباح لضرورة الأمر الديني أولى فله كون الأثم على القارئ هذا
 إذا سبق الدرس على القراءة أما إذا كان ابتداء القراءة قبل الدرس فالأثم على المتأخر والفرق بين هذا وبين
 مواضع الاشتغال حيث يكون الأثم على القارئ وإن ابتدأ قبل أخذهم في أعمالهم بأن تلك المواضع معدة لهم
 يفسر عليهم الاشتغال عنها بخلاف الدرس شرح المنية (قوله آية ترغيب) هي ما كان فيها ذكر الجنة أو الرحمة
 وآية الترهيب هي ما كان فيها ذكر النار والترهيب التخييف وفي عبارته رعاية الأدب حيث قال يستمع وينصت
 ولم يقل لا يسأل الجنة ولا يتعوذ من النار بحر (قوله وكذا الإمام) أما المنفرد في الفرض كذلك وفي الغفل يسأل
 الجنة ويتعوذ من النار عند ذكرهما بحر (قوله وما ورد) من أنه عليه الصلاة والسلام صلى ومعه حذيفة فقامت
 بآية فيها ذكر الجنة الأسأل فيها وما مرتب بآية فيها ذكر النار لا تعوذ (قوله كذا الخطبة) ولو خطبة نكاح وموسم
 وغيرهما والخطبة ذكر الله ورسوله والخلفاء والأتقياء والمواظاة وما عداها من ذكر الظلمة خارج عن الخطبة اليه
 أشير في الكشف والدفع من الخطيب أفضل على المعتد وقيل إن التبع بعد أفضل كيلا يسمع مدح الظلمة فهو مستأنف
 (قوله ولو كناية) يدل على أن أي يوسف أنه كان يكتب وقت الخطبة وقوله أو ردت سلام مثله تنجبت التماطس

لانه عليه الصلاة والسلام صلى بالمعوذتين
 (ولا يتعين شيء من القرآن لصلاة على طريق
 الفرض) بل تعين الفاتحة على وجه الوجوب
 (ويكره التعمين) كالسجدة وهل أتى لغبر كل
 جمعة بل يلزم بدق قراءتها حيا (والفوت
 لا يقرأ مطلقا) ولا الفاتحة في السرية اتفاقا
 وما نسب لجمعة ضعيف كما بسطه الكمال (فان
 قرأ كره تعريفا) ونصح في الاصح وفي رد
 المحتار عن مبسوط خوارزمي أنه قصد
 من تعريفا ما سبق وهو صريح عن عدة من
 الصحابة فالتعميم أحوط (بل يستمع) إذا جهر
 (فمنعت) إذا أسر لقول أبي هريرة رضي
 الله عنه كان يقرأ خلف الإمام قتل وإذا قرئ
 القرآن فاستمعوا له وأنصتوا (وان) ومصلحة
 (قرأ الإمام آية ترغيب) أو ترهيب (وكذا
 الإمام لا يشتغل بغير القرآن وما ورد على
 الأقل منفردا كما مر) كذا الخطبة فلا يأتي
 بما يفوت الاستماع ولو كناية أو ردت سلام

وقوله في انساب الطالوم من العالم وسد الثغور وحماية البيضة وحفظ حدود الاسلام وجر الصالحين ورواها
 بالعلم كونه قرش القوله صلى الله عليه وسلم الاثمة من قرش وقد سلت الانه ان الخلافة اقرب من هذا الحديث
 وقوله لاهاشما أي لا يشترط كونه من اولادهاشم كقالت الشيعة توصلا لا بطلان امامة أبي بكر وعمر وعثمان
 ولا شبهة لهم فضلا عن ائمة وقوله علويا أي لا يشترط كونه من اولاد علي بن أبي طالب كما قالت الشيعة نصبا
 لخلافة بني العباس وقوله معصوما أي لا يشترط أن يكون معصوما كما قالت به الاسماعيلية والامامية وكان
 الاولى أن يقول لاهاشما ولا علويا ولا معصوما يظهر أن مقابل كل واحد قول على حدة اهـ حلي (قوله ويعزل
 به) متون به اشارة الى أنه لا يعزل وهو المختار وقول الاكثرو يعزل باريان ما يفوت المتصود من الرقة والجنون
 المطبق وصيرورة امير لا يرعى خلاصه والعبي والغرس والصم والمرض الذي فيسي العلوم وخلعه نفسه عن
 الامامة ليعززه وأما خلعه بلا سبب فمخالف اهـ أبو الهود (قوله الاثمة) لأن شررها فوق ضرر خلعه
 فيتركب أخف الضررين (قوله ويجب أن يدعى بها صلاح) لأن في اصلاح الرعية وظاهره ولو متعلبا
 (قوله ويصح سلطنة متغلب) ويرتب على الصحة ما يصد عنه من الاحكام وهل يعد متغلبا بصدق أحد
 الشروط (قوله للضرورة) هي دفع الفتنه وقوله صلى الله عليه وسلم اسعوا وأطيعوا ولو أتمر عليكم عبد حبشي
 أجده اهـ حلي (قوله ويغني) الطاهر منه الوجوب (قوله أن يفوض) يفوض الواو فاعل التفويض أهل الحل
 العقد لا الصبي لما يأتي من عدم صحة اذنه بقضاء وجعة اهـ حلي (قوله أمور التقليد) أي تقليد القضاء
 والامارة والعاشرو الساعى وغير ذلك (قوله في الرسم) مراد بالصورة الظاهرة (قوله اهدم صحة اذنه الخ) اهـ
 اقوله وفي الحقيقة هو الوالي أي لا الصبي (قوله وفيها) أي البرازية (قوله ربط الخ) هكذا نقله صاحب النهر عن
 أخيه ولا يظهر التعريف بالاعتداء وذلك لأن الامامة مصدر المبنى للمجهول لأن الامام هو المتبع ويدل على
 ذلك تعريف ابن عرفة لها بأنها اتباع الامام في جزء من صلاته أي أن تبسج وأما الربط المذكور ان كان مصدر ربط
 المبنى للمعلوم فهو صفة المؤتم فيكون معنى الائتم أي الاقتداء وان كان مصدر المبنى للمجهول فهو صفة صلاة
 المؤتم لانها هي المربوطة وعلى كل حال لا يصلح تعريف الامامة بل للاقتداء اهـ حلي (قوله بشروط عشرة)
 اعلم أن هذه الشروط للاقتداء الذي ذكرته تعريفه وجعله للامامة وقد عذق في نور الايضاح شروط الامامة على
 ستة فقال وشروط الامامة للرجال الاصحاب ستة أشياء الاسلام والبلوغ والعقل والذكورة والقراءة والسلامة
 من الاعذار كالعاف والنافاة والتمتع والشيخ وقد شرط كلهم وسرعة اهـ احتراز بالرجال الاصحاء عن
 النساء الاصحاء فلا يشترط في امامته ككثرة وعن اصحاب فلا يشترط في امامتهم البلوغ وعن غير الاصحاء
 فلا يشترط في امامتهم الصحة لكن يشترط أن يكون حال الامام أقوى من حال المؤتم أو مساويا انتهى حلي
 (قوله نسبة المؤتم للاقتداء) بالامام أو الشروع في صلاته أو الدخول فيها بخلاف نية صلاة الامام وان انتظر
 فكبيره من غير نية اقتداء وشروط نية الاقتداء أن تكون متارة فترجمة أو متقدمة عليها بشرط أن لا يفصل بينهما
 بين التعرّية فاصل أجني كما تقدم وقدم زمانا عن القهستاني فراجع ان شئت (قوله واتحاد)
 بكانهما) سياتي أن العقد اعتبارا لاثباته لا اتحادا. امكن (قوله وصلاتها) عطف على مكانهما وفيه
 أنه يصح اقتداء المتنفل بالمرتض والصواب عبارة نور الايضاح وأن لا يكون مصليا فزاع غير فرضه اهـ حلي
 قوله وصحة صلاة امامه) أي في رأى المؤتم أما اذا علم مفسدا في رأيه كسروج دم فلا يصح الاقتداء وان كان
 يبره فسد في اعتقاد الامام وأما اذا علم من الامام ما يفسد الصلاة على زعم الامام كس المرأة والامام لا يدرى
 ذلك فانه يجوز اقتداءه على قول الاكثرو قال طائفة منهم الهندواني لا يجوز لأن الامام يرى بطلان هذه
 الصلاة فتبطل صلاة المقتدى تبعاه وجه الاول وهو الاصح أن المقتدى يرى جواز صلاة امامه والمعتبر في حقه
 أي نفسه فوجب القول بجوازها كافي التبيين والفتح وانما قيد بقوله والامام لا يدرى ذلك ليعلم بانها
 متبينة لانه ان علم به وهو على ائمة ادمذه صار كالتلاعب ولا نية له في امداد القناح واعلم أن بعضهم
 هم من عبارة الهندواني أن مذهبه اعتبار رأى الامام فقط والصحيح أن مذهبه اعتبار رأيهم معا كما صرح به
 في رسالته المسماة بنهاية التحقيق حلي (قوله وعدم محاذاة امرأة) فان المحاذاة بشرطها مفسدة
 له وعدم تقدمه عليه بعبه فلا يضر تقدم أصابع القدم وموضع السجود كافي في الايضاح لكن في البحر

ويكره تقليد التماسق ويعزل به الاثمة
 ويجب أن يدعى بها بالصلاح ويصح سلطنة
 متغلب للضرورة وكذلك صبي ويغني أن
 يفوض أمور التقليد الى وال تابع له
 والسلطان في الرسم هو الولد وفي الحقيقة
 هو الوالي لعدم صحة اذنه بقضاء وجعة كافي
 الانه عن البرزية وفيها لو بلغ الحضانة
 أو الوالي يحتاج الى تقليد جديد والسفري
 ربط صلاة المؤتم بالامام بشروط عشرة
 نية المؤتم للاقتداء واتحاد مكانهما وصلاتها
 وصحة صلاة امامه وعدم محاذاة امرأة
 وعدم تقدمه عليه بعبه

والاصح ما لم يتقدم أكثر تقدم المقتضى لاتفسد صلاته وسيأتي تبيينه من الشرح اه حلي (قوله وحله
 بالتقائه) بأن يراه أو يسمعه أو يرى من خلفه أو يسمعه وان لم يفسد المكان (قوله وبجمله) صورته مقيون
 أو مسافرون أو محتاطون اقتدوا بإمام في المصروسل على ركعتين وهم لا يدرون طه فالتظاهر أنه مقيم على
 ركعتين سموا فطلعت صلاته وصلاة من خلفه فلا يذمن العلم بجمله في الجمله بأن يقول لهم اني مسافر قبل الصلاة
 أو بعدها بخلاف ما اذا صلى أربعا مطلقا أو صلى ركعتين وهو خارج المصرا اه حلي (قوله ومشاركته
 في الاركان) يعني بأن يأتي بها حتى لو لم يأت بركن بطلت صلاته فلم يبق اقتداؤه وصورة ركع ورفع قبل أن يركع
 امامه وسلم ولم يقض ذلك الركوع فصلاته باطلة وانما قيد بقوله ولم يقض ذلك الركوع لانه لو قضاه لا تبطل صلاته
 اه حلي (قوله وكونه مثله أو دونه فيها) أي في الاركان مثال الاول اقتداء الركع والساجد بجمله والمؤتي بها
 بجمله ومثال الثاني اقتداء المؤتي بالركع والساجد واحتراز به عن كونه أقوى حالته فيها كاقتهاء الركع
 والساجد بالمؤتي بما طانه لا يصح (قوله وفي الشرائط) عطف على فيها أي ويكون المؤتم مثل الامام أو دونه
 في الشرائط مثال الاول اقتداء مستجمع الشرائط بجمله والعاري بمثله ومثال الثاني اقتداء العاري بالمكتسب
 واحتراز به عن كونه أقوى حالته كاقتهاء المكتسب بالعاري اه حلي (قوله باركعوا مع الركعتين) وفي
 معناه اخضعوا مع الخاضعين قاله البيضاوي (قوله ومن حكمته) أي حكمته شرعية وأشار به إلى أن قوله
 حكمته أخرى منها دفع حصر النفس أن تشتغل بهذه العبادة وحدها بغير (قوله نظام اللفة) بتخصيل التعاهد
 بالالقاء في أوقات الصلوات بين الجيران بغير والالفة بضم الهمزة اسم من الالتفاف حلي عن القاسموس فاما
 أبي السعود عن شيخه أنه بكسر هاء خطأ (قوله وتعلم الجاهل من العالم) أي أفضل الصلاة بغير (قوله هي أفن
 من الاذان) على المعتمد وقيل بالأمس وقيل بالمساواة حلي (قوله خلافا للشافعي) يعني فإنه يقول بأذ
 الاذان (قوله وقول عراخ) أي لا يقتضي أنضلية الاذان عليها لانه كان اماما فتراده الجمع بين التلويح
 وانما كانت الخلقة مانعة لأن جنبها على التعظيم والجلال والاذان وان كان قربة الا أنه لا يليق بخليفه
 أن يرفع صوته به فيسمعه الخاصة والعامة وفيهم من يجيب ومن لا يجيب (قوله أخاف) أي ان كنت مقتديا
 (قوله والجماعة سنة مؤكدة) بالهمزة زودنه نهر ولا ينبغي الاسراع اليها ولو لجمعة (قوله أرادوا بالتاكيد
 الوجوب) لاستدلوا لهم بالاخبار الواردة بأو عيد الشدي بترك الجماعة وصرح في المحيط بأنه لا يرخس لاحد
 في تركها بغير عذر ولو تركها أهل مصر أمر واجب فان انقروا والاخلع مقاتلهم ويجب التمزير على ناركهم من
 غير عذر وبأنهم الجيران بالسكوت بغير (قوله فشرط) أي انصتهما وما في البحر من أن الجماعة واجبة على القول
 بوجودها وسنة على القول بسنيتها لا وجه له مع توقف الصحة عليها (قوله سنة كفاية) الظاهر ذلك في كل
 مسجد عام أو كل بلد والظاهر الاول لما يأتي (قوله مستحبة على قول) وغير مستحبة على آخر قال الحلي
 والافضل صلاته في البيت كما يأتي قبيل ادراك الفريضة (قوله على سبيل التداعي) راجع اليهما والتداعي
 أن يجتمع أربعة فأخذهم على امام ودون ذلك لا يكره اذا صلوا في ناحية من المسجد كذا في القهستاني وكذا
 في البحر عن الصدرا الشهيد وظاهر اطلاق الكراهة أنها التحريمية (قوله وسحقه) قبيل ادراك الفريضة حلي
 (قوله في مسجد محله) أي حارة والذى في المجتبى الاطلاق وهو الوجه لما يلزم من الاذان التخليط والتلييس فربما
 يظن الخطأ في الاذان الاول اما اذا كثرت بغير اذان فلا كراهة مطلقا وعليه المسلمون (قوله لا في مسجد
 طريق) أي مسجد على قاعة طريق بغير (قوله أو مسجد لا امام له ولا مؤذن) أي ويصل الناس فيه فوجا فوجا
 فالأفضل أن يصل كل فريق بأذان واقامة على حدة بغير (قوله وأقلها اثنان) واطلاق الجماعة عليه مما يحا
 أو حقيقة عرفية قهستاني وفي أبي السعود مأخوذة من الاجتماع والاثنان أقله وظاهره أنها في محاسبة
 لغوية (قوله وأدع الامام) أي في غير جمعة كما في البحر اما العبد فيكن في فيه واحد معه كما يأتي ان شاء الله تعالى
 في باب (قوله ولو عجزا) ولا عبرة بغير العاقل بغير ويؤخذ منه أنه يحصل ثواب الجماعة باقتداء المتفعل باقتداء
 لا في الصبي. تستل وكذا لا الملك وفي البحر لو حلف لا يصل جماعة وأتم صياحته في بيته ولم أر حاكم اقتداء
 المتفعل بجمله هل يزيد ثوابه على المنفرد فليزود (قوله أو غيره) فلو صلى في بيته بزوجته أو جاريته أو ولد مفقدا
 بفضيلة الجماعة بغير (قوله وتصح امامة الجني) لانه مكلف بخلاف امامة المالك فانه متفعل وامامة جبير على

وطه بالتقائه وبجمله من اقامة وسفر
 ومشاركته في الاركان وكونه مثله أو دونه فيها
 وفي الشرائط كما يسط في البحر قبل وثبوتها
 باركعوا مع الركعتين ومن حكمته نظام
 الامة وتعلم الجاهل من العالم (هي أفضل من
 الاذان) عندنا خلافا للشافعي قاله العيني
 وقول عمر لو لا لطف الله لانت أي مع الامامة
 اذا لم يجمع أفضل وقال بعضهم أخاف ان تركت
 الفاتحة أن يجانبني الشافعي أو غيرهما يعاتبني
 أبو حنيفة فاشتريت الاحاسنة (والاحاسنة
 سنة مؤكدة للرجال) قال الزاهد أي أرادوا
 نالتا كيد الوجوب الا في جمعة وعيد فشرط
 وفي التراويح سنة كفاية وفي وتر رمضان
 مستحبة على قول وفي وتر غيره وتطوع على
 سبيل التداعي (قوله مستحبة على قول) وسحقه ويكره
 تكرار الجماعة بأذان واقامة في مسجد
 محله لا في مسجد طريق أو مسجد لا امام له
 ولا مؤذن (وأقلها اثنان) واحد مع الامام
 ولو عجزا أو ملكا أو جانيا في مسجد أو غيره
 وتصح امامة الجني أثمان

تلخيص التعليم مع احتمال الاعادته صلى الله عليه وسلم (قوله وقيل واجبة) وقيل فرض اما كفاية
 او عيناً وقيل مستحبة نهر (قوله قال في المعراج) وقال في النهر هو اعدل الاقوال واقواها اذا قال في الاجناس
 لا تقبل شهادته اذا اثر كها استخفافاً وبجائه اثناسهوا او ثباتاً وقيل ككون الامام من اهل الاهواء او لا يراهي
 مذهب المقتدى مقبول اه (قوله ثمرته الخ) وثمرته من قال بفرض الكفاية سق وطها بفعل البعض ومن
 قال بفرضية العين عدم صحة صلواته منفردا كما في المعراج والغاية ذكره ابو السعود وقوله بتركها مترقن
 حال بالسنة لا يقول بانهم اتركوا الا اذا اعتاد كأمز والاثم المترتب على ترك السنة أدنى من الاثم المترتب على ترك
 الواجب (قوله) يجوز اقتداء النبي صلى الله عليه وسلم ببعض أئمة بل ما خرج نبي من الدنيا الا بعد أن صلى
 خلف رجل من أئمة وقد ورد أنه عليه الصلاة والسلام صلى الركعة الثانية من الصبح خلف عبد الرحمن بن
 عوف وقد قدمه لتأخر النبي صلى الله عليه وسلم اه مواجب (قوله على الرجال) أخرج النساء والصبان
 وذكر البالغين بعده مستدركه وقيل الاخر اخرج العبيد أي ولو اذن لهم فيما يظهر (قوله ولو فاتته نذب
 طلبها الخ) اعترضه في الشرعية لانه بناء على الوجوب ويجاب بأن الوجوب عند عدم الحرج وفي تتبعها
 في الاماكن القاصية حرج لا يفتي مع ما في مجاوزة مسجد حبه من مخالفة قوله صلى الله عليه وسلم لا صلاة
 بخارج المسجد الا في المسجد اه حلي وفيه أن ظاهر اطلاقه النذب ولو الى مكان قريب وقوله مع ما في مجاوزة الخ
 قد يقال محلها اذا كان فيه جماعة لا ترى أن مسجد الحلي اذا لم تقم فيه الجماعة وتقام في غيره لا يرتاب أحد أن
 مسجد الجماعة أفضل على أنهم اختلفوا في الأفضل هل جماعة مسجد حبه أو جماعة المسجد الجامع كما في البصر
 وما يأتي من الحديث يؤيد الثاني (قوله الا المسجد الحرام ويحويه) هو مسجد المدينة ومسجد بيت المقدس فان
 فضل الصلاة فيها يفوق على فضيلة الجماعة في غيرها الحديث ابن ماجه عن أنس رضي الله تعالى عنه قال قال
 عليه الصلاة والسلام صلاة الرجل في بيته بصلاة وصلاته في مسجد القبائل بخمس وعشرين وصلاته في المسجد
 الحدي يجمع فيه بخمس مائة صلاة وصلاته في المسجد الأقصى بخمسة آلاف وصلاته في مسجدى هذا يجمع بين
 ألف صلاة وصلاته في المسجد الحرام مائة ألف صلاة حلي عن الجامع الصغير (قوله ومقعد) قال في القاموس به
 قعد واقعداء يقعد فهو مقعد اه حلي (قوله وزمن) من الزمان وهي العاعة التي هي الاقعة قاموس وكانها
 نحو السبل وذات الجنب حلي وفي أبي السعود هي التي يعبر عنها بالقصة (قوله من خلاف) نص على التوهم
 فاذا كان من جهة واحدة فعدم الوجوب أولى (قوله أو رجل) لوجود الحرج (قوله ومفلوج) هو من به فالج
 وهو استرخاء لاحد شق الانسان لانه يثقل بقلبي تنسده منه مسالك الروح حلي عن القاموس (قوله
 وشيخ كبير عاجز) أي لا قوة (قوله وإعي) وان وجد قائد اتفقا في الجماعة أما الجمعة ففيه الخلاف بين الامام
 وصاحبيه وهل العبد مثلهما يترجل (قوله ولا على من حال الخ) أي منعه عنها أحد ما ذكر وقوله مطر الظاهر
 تقيد بالشدة كالبرد (قوله كذلك) أي شديدة في الاصح قاله ابو السعود (قوله ويرجى الخ) أي في ليل مظلم نهر
 عن السراج (قوله أو خوف على ماله) المراد به ما تحت يده ولو أمانة (قوله أو من غريم) أي من كان مغلساً
 لا غنيا كما يترجم نظائره (قوله أو ظالم) يخافه على نفسه أو ماله (قوله أو مدافعة أحد الاخشين) فلا يساح
 له الاقدام على صلاة الجماعة بذلك وان كان تركها مكرهاً ومكرهاً لان الاقدام معها أشد كراهة لذهاب الخشوع
 بشغل البال ومثلها ما رجع (قوله وقياسه بمرض) ربما أفاد لفظ القياس أن المريض يختر بذهابه فان لم يختر
 وجبت (قوله تنوقه نفسه) أي تستد شهوة نفسه الى الاكل منه لشغل باله وظاهره وان لم يجد جماعة بعد
 (قوله وكذا الشغل باله بالفقه) عم التعليم والتعلم والتأليف (قوله الا اذا وانطب تكاسلا) اعلم أنه وقع خلاف
 في مكرز الفقه المشتغل عن الجماعة فمن قائل يمز ولا تقبل شهادته ومن قائل يعذر ورجل بعضهم القول الاول
 على التارك تهاوناً والتالي على غيره وعلى هذا التوفيق اقصر الشرح لأن الاشتغال به قد يعظم ثوابه على
 الجماعة ان حينت النية (قوله ولو بأخذ المال) هذا حكم التعذر مطلقاً لا بقيد كونه في تقويت
 الجماعة (قوله يعنى بجسه) أي لا يأخذه على وجه التحال كقائدهم يجرهم عن البرازية وسياق في التعذر
 تضعفه لما فيه من فتح باب اللطلة (قوله ولا تقبل شهادته) أي تارك الجماعة (قوله أو عدم مراعاته) أي الامام
 مذهب المأموم في الفرائض أو الواجبات (قوله والاحتق بالامامة) أي الاولى بها (قوله نقدجما) أي على من

(وقيل واجبة وعليه العمارة) أي مائة
 متاخماً وبه جرم في الضفة وغيرها قال في
 العمود والراجح عند أهل المذهب (قدس
 أو نجب) ثمرته تظهر في الاثم بتركها مترقن
 الرجال العقله البالغين الاحرار القادرين على
 الصلاة بالجماعة من غير حرج ولو فاتته نذب
 طلبها في مسجد آخر الا المسجد الحرام ويحويه
 (فلا نجب على مريض ومقعد وزمن ومقطع
 يدور على من خلاف) أحد جمل قطع ذكره
 الخ لثلاثة (ومفلوج وشيخ كبير عاجز أو عي)
 وان وجد قائد (ولا) على (من حال ينه
 وينها مطر وكن وبرد شديد وظلمة كذلك)
 ويرجى لئلا ينهار أو خوف على ماله أو من
 غريم أو ظالم أو مدافعة أحد الاخشين
 وإرادة سفر وقباصه بمرض وخشوع طام
 تنوقه نفسه ذكره الحدادي وكذا الشغل
 بالفقه لا يفهمه كذا جزم به الباقي تبعاً
 لا ينسى أي الا اذا وانطب تكاسلا فلا يعذر
 وبه زولوا بأخذ المال به في جبهه منه مدة
 ولا تقبل شهادته الا بتأويل بدعة الامام
 أو عدم مراعاته (والاحتق بالامامة)

نقدجما

حضر معه (قوله بل نصيا) للراتب وبهذا الحلبي اعتبارا للافضلية في العكس (قوله الاصل بالحكم)
 الصلاة انما تقدم على الاقرالاته يقتضيها الركن واحد والعلم يقتضيها سائر الاركان والعلم افضل من العقل
 جوي ونص احكام الصلاة لان الزائد عليها غير محتاج اليه هنا (قوله محصلا لفسادا) أي مثلا (قوله)
 بشرط اجتنابه للفواحش وعدم الطعن في دينه وعدم راتب وصاحب منه في غير (قوله وحفظه الخ) جاز
 في التهر من لوازم كونه أعلم (قوله وقيل واجب) استظهره صاحب الصلوات مقتضى الواجب الاثم بالسلم
 ويورث التقصان في الصلاة (قوله وقيل سنة) جرى عليه الزيلعي وجاعلة وهو الاظهر لان هذا التقديم على
 سبيل الاولوية فالانساب مراعاة السنة (قوله ثم الاحسن تلاوة وتجويدا) أفاد بذلك أن معنى قولهم اقرأ أي
 أجود لا أكثرهم حفظا وان جعله في الجهر متبادرا ومعنى الحسن في التلاوة أن يكون عالما بكيفية الحروف
 والوقف وما يتعلق بها فقه سنان (تبيين) حفظ القرآن من العبادة أي بن مكعب وزيد بن ثابت ومعه
 ابن جبل وأبو زيد الأنصاري وعثمان بن عفان واختلف في أي الدرداء وعبادة وتيم الداري أبو السعدي (قوله)
 أي الاكثر اتقا للشبهات الشبهة ما اثبت له وحرمه ويلزم من الورع التقوى من غير عكس والزهيد
 شيء من الحلال خوف الوقوع في الشبهة فهو أخص من الورع وليس في السنة ذكر الورع بل العبرة بمن الورع
 فلما نسخت أريد بها هجرة المعاصي بالورع فلا تجب هجرة الاثم الا من أسلم في دار الحرب فقام في المعاصي
 (قوله أي الاقدم اسلاما) لان من أسلم في عمره في الاسلام كان أكثر طاعة لله والذى في المحيط أن الاكبرية ثم
 على الورع (قوله فيقدم شاب) أي نشأ في الاسلام أو أسلم قبل الشيخ (قوله وعليه) أي الورع (قوله بالنص)
 أي ضم الخفاء وفي اللام الضم والسكون (قوله أكثرهم تيميدا) تفسير بالمزوم وقال في البدائع لا حاجة
 الى هذا التكاف بل يبق على ظاهره لان مباحة الوجه سبب لكثرة الجماعة حلبي عن الجهر (قوله ثم)
 لصحبه أي أسحبه وجها) السحابة عبارة عن بنائشته في وجهه من يلقاه وابتناسمه وهذا يفسر
 الحسن الذي هو تناسب الاعضاء حلبي (قوله ثم أكثرهم حسنا) انما يحسن ذكره على تفسير الاحسن
 وجها بما ذكره الشرح والافه ومكرمه اللهم الآن يراد هنا حسن جميع الاعضاء (قوله ثم الاشراف نسبا)
 انظر ما اذا اجتمع ذوا أنساب كباسي وحسي وحسين وزبير من يقدم (قوله ثم الاحسن صوتا) أي
 عند التساوي في الصفات السابقة يقدم هذا (قوله ثم الاحسن زوجة) جرى فيه على الغالب فان من كانت
 زوجته حسنا أحبها فالمراد الهبة فاندفع ما في الحلبي وانما تقدم لفظة نفسه عن التطلع لغيرها من النساء (قوله)
 ثم الاكثر مالا) أي لفظة نفسه هذا ان كان حلالا والا كان به فاسقا (قوله ثم الاكتر بها) أي اذا صرفه فيها
 يرضى والا كان به فاسقا (قوله ثم الاكثف ثوبا) لان التظافة سبب لكثرة الجماعة وفسره بعضهم بالاغنى ثوبا
 (قوله ثم الاكبر وسأولا مفرغوا) لا نه يدل على كبر العقل يعني مع مناسبة الاعضاء والا فلو غش الرأس
 كبرا والاعضاء صفرا كان دالا على اختلال تركيب من اجده المستلزم لعدم اعتدال عقله حلبي وحل
 بعضهم العضو على الذكر وربما يؤيد قول صاحب الجهر في الاستعداد ومساك الجهر بعبقه غير العضو عليه بشماله
 وتوقف العلامة أبو السعود في تفسيره قال وقد نقل بعضهم هنا كلاما لا ينسب أن يذكرفضلا عن أن يكتب
 ولعله مازر وعليه فيعلم أصغرته باخباره وفي كتب القراسة أن الذكر الطويل الرقيق دليل على الشيب وحسن
 الخلق والغليظ الطويل يدل على رداءة الطبع وسوء الفهم (قوله ثم المقيم على المسافر) لعله فيما اذا كانوا
 مقيمين أو محتطين أما اذا كانوا مسافرين جميعا معا عدا شخص منهم فلا يظهر أولوية المقيم وقد يقال بأولوية المقيم
 ليخصوا به في تمام الصلاة الرباعية قائل (قوله ثم الحارز الأصلي على المعتق) لشرفه عليه (قوله ثم التيمم عن
 حدث الخ) لعله لكونه عن أخف المدنين بخلاف الآخر (قوله في التزام) أي في أمر شرعي أو عادي (قوله)
 ومنه) أي من المخرج (قوله والدعوى) أي بين يدي القاضي (قوله وفي طلبه العلم) أي الذين يتعاقبون في الاخت
 ومثل العلم القرآن (قوله فان اختلفوا) أي في دعوى السبق (قوله كما في الحرق) التشبيه في أن الترتيب اذا لم
 يعلم كان كالعمية لا في القرعة فانها لا تتأ في حيا حلبي (قوله ويجعل كأنهم ما تواموا) فلا يثبت أحدهم من الآخر
 بل يثبت كلا ورثة الاحياء (قوله وقيل ان لم يكن للشيخ معلوم) أي من جهة الوقف أو من الطلبة حلبي (قوله)
 جازان يقدم من شاء) لان له حيث شاء أن لا يقرهم أصلا حلبي (قوله فان استروا) المراد بالجمع ما فوق الواحد (قوله)

بل نصيا بجميع الانهر (الاعلم باحكام الصلاة)
 ففاحصة وفاد بشرط اجتنابه للفواحش
 الظاهرة وحفظه قدر فرض وقيل واجب
 وقيل سنة (ثم الاحسن تلاوة) وتجويدا
 (للقراءة ثم الورع) أي الاكثر اتقا للشبهات
 والتقوى اتقا المحرمات (ثم الاثن) أي
 الاقدم ملاما فيقدم شاب على شيخ أسلم
 وقالوا يقدم الاقدم ورعا وفي التهر من الزاد
 وعليه بقاس سائر النحال فيقال يقدم
 أقدمهم علما وقوة وحسن خلقا بالنص ألفة
 للقرعة (ثم الاحسن وجها) أكثرهم تيميدا
 بالناس (ثم الاحسن وجها) أسحبه وجها ثم
 زاد في الزاد ثم أصحبه أي أشرف نسبا) زاد
 أكثرهم حسنا (ثم الاشراف نسبا) زاد
 في البرهان ثم الاحسن صوتا ولا أكثر
 قيل فمن المثل ثم الاحسن ثوبا) ثم أكبر
 ثم الاكثف ثوبا (ثم الاكثف ثوبا) ثم المسافر ثم
 وأساوالا صغر عضوا ثم المقيم على حدث
 الحارز الأصلي على المعتق ثم لا يقدم أحدي
 على شيم من جنابة فائدة لا يقدم أحدي
 التزام حسم الابرج ومنه السبق الى الدرس
 والاقامة والدعوى فان استروا في الجهر اقروا
 بينهم انتهى كلام الاشياء وفي الفصل ٢٢
 من خطر التارخانية وفي طلبه العلم يقدم
 السابق فان اختلفوا وقتة بينة فيها والا فروع
 كبينهم معا كما في الحرق والفرق اذا لم يعرف
 الاول ويجعل كأنهم ما تواموا انتهى وفي
 الاول ويجعل كأنهم ما تواموا انتهى وفي
 محاسن التزوا لابن وهبان وقيل ان لم يكن
 للشيخ معلوم جازان يقدم من شاء
 من اختلفوا على تقديم السابق وأول من سنة
 ابن كثير (فان استروا يقرع) بين المستوين
 (أو انما يار الى التوم)

اعتبرا كثرهم) لا يظهر هذا الا في النصب والافضل على خلف من يختاره (قوله مطلقا) أي وان اتصف غيره
 بالصفات السابقة وهل الاولوية هنا على سبيل الوجوب (قوله الا أن يكون معه) أي مع من ذكر من صاحب
 البيت والراتب (قوله لعموم ولايتهما) حتى على رب الكل والراتب (قوله والمستعير والمستأجر أحق) في تقديم
 المستعير نظرا لأن للمعير أن يرجع أي وقت شاء بخلاف المستعير وجب أن يرجع في العارية وقت اعادة
 الصلاة فقد رضى بقليل المنافع للمستعير وقتئذ كان أولى قاله عبد الحلي (قوله لما مر) أي من قوله لعموم
 ولايتهما ولكنه غير مناسب لأن المراد بعموم ولايتهما هو مهال الناس وهذا ليس كذلك فكان عليه أن يقول
 لأن الولاية لهما في هذه الحالة دون المالك حلي (قوله تجريما) استظهارا لصاحب الجهر واستدفيه للعديث
 (قوله حديث أبي داود) تبع في ذلك صاحب النهر وهو رواية لبعض الحديث بالمعنى والذي في الجهر من رواية
 أبي داود عن ابن عمر فروعا ثلاثة لا يقبل الله منهم صلاة من تقدم قوما وهم كارهون ورجل أفى الصلاة
 ديارا ورجل اعتد محزرة الدبار أن يأتيها بعد أن تفوته ومعنى الأخير أنه طلب من عبده العبودية بعد
 ما حزره لما فيها من الازلال أقاده فوح وقال في المختار الدبار بالكمس أن يأتي بالصلاة بعد ما ذهب الوقت
 (قوله والكراهة عليهم) وظاهر ما في الجهر حيث خص التعريفة بالامام للديث السابق أن الكراهة في حقهم
 تنزيهية (قوله ويكره امامة عبد الخ) وذلك لقلة رغبة الناس في الاقتداء بهم ولا فيؤدي الى تقليد الجماعة
 المطلوب تكثيرها تكثير اللابجر جهر (قوله تنزيها) أي في الكل لقول محمد في الاصل امامة غيرهم أحب الى الله
 وبنا لفضيلة الجماعة كما في الجهر (قوله امامة عبد) لعدم تفرغه للتعليم جهر (قوله ولومعتقا) يلزمه استعمال اللفظ
 في حقيقته ومجازة فان المعتقد عبد باعتبار ما كان الا أن يكون من قبيل عموم الجاهل بأن يراد من العبد
 من اتصف بالرق وقتا مسوا كان في الحال أو في الماضي اه حلي (قوله والعله) أي في كراهة امامة
 العبد ولومعتقا (قوله من تقدم الحز) أي من أولوية تقدمه بتقديم العبد عليه خلاف الاول وهو يرجع
 الى كراهة التنزيه المذكورة هنا الى ذلك أشار الشرح بقوله قتيبه وقوله اذ الكراهة لا حاجة اليه لانه الموضوع
 فان قلت هل الافضل الصلاة خلف هؤلاء ولا نفراد قلت قال في الجهر قبل أما في حق الناسق فالصلاة
 خلفه أولى لما ذكر في الفتاوى وأما الآخرون فيمكن أن يكون الانفراد أولى بلهملهم بشروط الصلاة ويمكن
 أن يكون على قياس الصلاة خلف الفاسق اه (قوله وأعرابي) لأن الفاسق عليه الجهل والاعرابي من يسكن
 البادية عربيا كان أو عجميا وأما من يسكن المدن فهو عربي جهر واختلف في نسبتهم قيل أنهم نسبوا الى عربية
 بقتنن وهي تهامة لأن أباهم اسمعيل عليه السلام نشأ بها وفيه إشارة الى أنه لا يكره امامة العربي البلدي
 قهستاني (قوله وفاسق) لانه لا يهتم لامر دينه جهر والمراد الفاسق بجارية دليل عطف المبتدع عليه
 وتكره امامته ولو في جمعة لوجود المندوحة بالاتقال الى امام آخر فيها لان الملقى به جواز تعددها قاله
 أبو السعود (قوله وزكمان) جبل لا يستوطنون محلا (قوله وعامي) من عطف العام (قوله واعمي) لانه لا يتوق
 العباسية (قوله ونحوه الاعشي) هوسي البصري لا دنهارا قاموس وهو جرح لصاحب النهر (قوله الا أن يكون
 أي غير الفاسق) وهو العبد والاعشي والاعرابي أما الفاسق الاعلم فلا يقدم لان في تقديمه تعظيمه وقد وجب
 عليهم آهاته شرعا ومقادير كراهة التعريم في تقديمه اه أبو السعود (قوله وهي اعتقاد خلاف المعروف)
 ظاهره اقتصارها على الاعتقاد وليس كذلك وعرفها الشقي بقوله هي ما أحدث على خلاف الحق الملقى عن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم من علم أو جهل وجعل ديننا قوما وصراطا مستقيما (قوله لا بجعانة) فان عاند
 كفر قطعا حلي (قوله وكل من كان من قبلتنا الخ) قال في جمع الجوامع وشرحه ولا كفر أحد من أهل
 القبلة ببدعة ككفرى صفات الله تعالى وخلفه افعال العباد وجواز رؤيته تعالى يوم القيامة ومنهم من
 كفرهم أما من خرج يده عنه من أهل القبلة كمنكري حدوث العالم والبعث والحشر للأجسام والعلم بالجزئيات
 فلا نزاع في كفرهم لانكارهم بعض ما علم جى الرسول به ضرورة اه جرح قول الشرح ومنهم من كفرهم راجع
 لكل المبتدعة والمراد أن بعض أهل السنة حكم بكفرهم لاجل بعض الخنافية فقط (قوله لا يكفر بها) فثبت بدع
 وجعله الشرح خبر الكل ولا ضير فيه حلي (قوله وسب أصحاب الرسول) أي ما عدا الشقيين فان سبهما
 أو أحدهما كفر حلي جى (قوله ويكرهون الخ) هو وما بعده مذهب المعتزلة لا الخوارج الا أن يراد بالخوارج

فلو اختلفوا اعتبر أكثرهم ولو قدموا غير
 الاول أو أسا أو بلائهم (و) اعلم أن (صاحب
 البيت) ومثله امام المسجد الراتب (اولى
 بالامامة من غيره) مطلقا (الا أن يكون معه
 سلطان وفاض فيقدم عليه) لعموم ولايتهما
 وصرح الحدادى بتقديم الراتب على الراتب
 (والمستعير والمستأجر أحق من المالك) لما مر
 (ولو أتم قوما وهم كارهون ان) الكراهة
 (لصا فيه أو لانهم أحق بالامامة منه) له
 ذلك فصرح بالحديث أبي داود ولا يقبل الله
 صلاة من تقدم قوما وهم كارهون (وان
 هو عبد) والكراهة عليهم (ويكره) تنزيها
 (امامة عبد) ولومعتقا قهستاني عن الخلاصة
 والعله ما تقدمت من تقدم الحز الاصل اذ
 الكراهة تنزيهية قتيبه (وفاسق واعشي) ومثله
 زكمان واكراد وعاشي (الا أن يكون) أي غير الفاسق
 الاعشي من (الا أن يكون) وهو أولى (ومبتدع) أي
 (اعلم القوم) فهو أولى (ومبتدع) أي
 صاحب بدعة وهي اعتقاد خلاف المعروف
 عن الرسول لا بجعانة بل بنوع شبهة وكل من
 كان من قبلتنا (لا يكفر بها) حتى الخوارج
 الذين يستصلون دماءنا واهوالنا وسب
 أصحاب الرسول ونبيكم روى صفاته تعالى
 وجواز رؤيته

من خرج عن طريق أهل السنة (قوله لكونه عن تأويل وشبهة) أنه لعدم التكفير وأما فهموه أنه إذا لم يكن
 كذلك يكفر كلهم وفيه تأمل (قوله الاضطائية) استثناء من قبول الشهادة فلا تقبل لهم شهادة لأنهم يعجزون
 شهادة الزور ولو افقهم وليسوا كفاراً والحاصل أن المذهب عدم تكفير أحد من المخالفين فيما ليس من الأصول
 المعلومة من الدين ضرورة وأما الفروع المنقولة من الخلاصة وغير ما يصريح المكفر فلم تنقل عن الأعلام
 رحمه الله تعالى وانما هي من تفريعات المشايخ والله تعالى هو الخوف اه حلي (قوله كقوله ان الله تعالى
 جسم) أي أوله يد أو رجل كالعباد أو أنكر الاسراء بحر وقوله وانكاره حجة المصدق وكذا خلا
 وقوله كالأجسام ليس قدراً إذا أطلق كقوله إذا قال لا كالأجسام يدع بحر (قوله أصله) أي
 أو المراد به التأكيد (قوله وولد الزنا) لفرة الناس عنه وما قبل لأنه ليس له أب يؤدبه فيؤدبه إليه المروءة
 تعليل بارد عيب وعليه قسيت الكراهة فيه وإن لم يكن جاهلاً قاله أبو السعود وفي الخبر وولد الزنا له أب
 القوم لا كراهة إذا لم يكن محققاً بين الناس لفقد علم الكراهة فجعل الكراهة تنقح بالأخبار أو رجب (قوله
 قوله نال فضل الجماعة) بحيث فيه بأن الكراهة فيه محرجية على ما سبق فكيف تنال فضل حرمة
 باختلاف الحقيقة (قوله وكذا أنكره الخ) ظاهر التشبيه أن الكراهة تنزيمية (قوله خلف أقوله وطاهر
 صريح) قوله وسفيه) هو الذي لا يحسن التصرف على مقتضى الشرع والعقل كذا ذكرنا في أبيه
 الكراهة فيه لنقص صلاته بترك ما موبوء به وارتكاب منهي عنه (قوله وشارب خمر) هو الذي يشرب خمر
 في القاسق (قوله ونمام) من يشغل الكلام بين الناس على جهة الانسداد وهي من الكفاية يشرب خمر
 الإنسان قبولها كما أفاده العدوى في حاشية الشيخ عبد السلام (قوله ومراء) هو الذي يقصدون راء الناس
 سواء تكلف تحسين الطاعات أو كان ذلك عادته حلي وهو محيط بالعمل (قوله ومنصنع) أي هو الذي
 الطاعة فهو شخص مما قبله (قوله ومن أم بأجرة) هذا مني على بطلان الاستحسان على الطاعات وهي حقيقة
 المتقدمين والفتي به جواز خوف تعطيل الشعائر حلي وأبو السعود (قوله لكن في وتر الجرح) هو المعتقد
 لأن المحققين جنسوا إليه وقواعد المذهب شاهدة حلي (قوله ان يقين المراجعة) أي في الفرائض والواجبات
 والسنة (قوله أو عدمها لم يصح) هذا إذا لم يراع في الفرائض أو عدم المراجعة في الواجبات (قوله أي
 الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم في القعدة الأولى في وجب الكراهة لا الفساد والظاهر على
 التحريم وإن راعى فيه ما دون السنن لا يترك الاقتداء لأنه واجب على أرجح الأقوال ومراجعة الواجب على
 ترك كراهة التزنية قاله الحلي فتقها (تمة) اقتداء الحق بمثله أولى إذا لم تسبق جماعة الشافعي بحجة
 هو فيه أما إذا سبق مع ضروره فالأفضل أن يقتدى بالشافعي بل يكره التأخير لأن تكرار الجهرية
 واحد مكرره عندنا على المعتقد إذا كانت الجماعة الأولى غير أهل ذلك المسجد وأدبت الجوز
 الكراهة ولأنه لا يجنب الحلي حالة صلاة الشافعي أما أن يستقل بالرواتب أو التفل أو الجوز
 وذلك منهي عنه لقوله صلى الله عليه وسلم إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة ويكره التطوع في الصلاة
 والناس في المكتوبة وأما أن يجلس ويقتطع الحني وهو باضامكروه لأن فيه الأمراض عن الجماعة ومخاطبة
 المسلمين من غير كراهة في جامعهم على المختار وحيث كرهت الصلاة فلا في تلك الحالة فالجواز بغير صلاة أولى
 بالكراهة أفاده الشيخ زين في رسالة في هذا المقام (قوله وإن شك كره) فالصلاة صحيحة مكروهة أما العصة فلم يل
 حاله على الصلاح وأنه باقباله على الصلاة راعى مذهب غيره حيث كان ذلك مطلوباً في مذهبه وأما الكراهة
 فاعتبار أن بعض ما يجب تركه عندنا بسن فعله منه كالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في القعدة الأولى
 فالظاهر أنه لا يتركه حلي وهل الكراهة تهرجية ظاهر إطلاقه نعم ويعز (قوله ويكره قصر عتق وتو
 الصلاة) يجوز بكراهة التحريم مع أنه بحث لما صاحب الجرح أخذ من الأمر بالتقصيف المقتضى للوجوب
 وعدم كلامه الركوع فلا يبطئه لأدوات الجاني خلافاً لا في البيت (قوله على القوم) وإن كانوا يصحون (قوله
 زائد على قدر السنة) حال مؤكدة (قوله وإذا كان) ولو أذعية آخر تشهد (قوله ظاهر خديت معاذ) وهو
 أيها الناس أن منكم منفر من أم بالناس فيصنف فأن منهم المريض والضعيف وذو الحاجة (قوله لا يترك
 على صلاة أضعفهم مطلقاً) أي ولو كان أقل من السنة أن علم أن فيهم ذلك أو غلب على نفسه والمراد بالأضعف

لكونه عن تأويل وشبهة بدليل قبول شهادتهم
 الاضطائية ومما من كفرهم (وان) أنكر
 بعض ما علم من الدين ضرورة (كفرهم)
 كقوله ان الله تعالى جسم كالأجسام وانكاره
 حجة المصدق (فلا يصح الاقتداء به أصلاً)
 حجة المصدق (فلا يصح الاقتداء به أصلاً)
 فليست (ولد الزنا) هذا ان وجد غيرهم والا
 فلا كراهة يجر مجازاً في النهر عن المحيط على
 فلا كراهة أو مبتدع نال فضل الجماعة
 خاف فاستق أو مبتدع خاف أمره وسفيه ومطلوب
 وكذا أنكره خلف أمره وسفيه ومطلوب
 وأبرص شاع برصه وشارب خمر وأكل ربا
 ونمام ومراء ومنصنع ومني
 قهستاني زاد ابن ملك ومخالف كشاف
 لكن في وتر الجرح ان يقين المراجعة لم يصح
 أو عدمها لم يصح وإن شك كره (و) يكره قصر عا
 (تطويل الصلاة) على القوم زائد على قدر
 السنة في قراءة وأذكار رضى القوم أولاً
 لا مطلق الأصابع بالتقصيف خبر في الترتيب لانية
 ظاهر حديث معاذ أنه لا يترك على صلاة
 أضعفهم مطلقاً

عليه السلام في الصلاة (قوله ولذا قال الكمال) من كلام الشريفة في وقوله الاضروا اي
 انه يقر بالاضروا (قوله وصح انه عليه الصلاة والسلام) ان به دليلا على انه يصلي بصلاة الاضروا
 الذي يم ذا الحاجة ولو كان أقل من السنة فان السنة في صلاة الفجر القراءة من طوال الفصل وقد تركه
 عليه الصلاة والسلام حاجة المرأة (قوله ويكرهه جمع الجماعة النساء) لأن الامام ان تقدمت لزوم زيادة الكشف
 وان وقفت وسط الصف لم ترك الامام مقامه وكل منهما مكروه كافي العناية وهذا يقتضي عدم الكراهة
 لو تقدمت واحدة فقط محاذية لفقد الامرين اه حلي (قوله في غير صلاة جنازة) لانها فريضة وتركها المتقدم
 مكروه فدار الامر بين فعل المكروه لفعل القرض أو ترك القرض وتركه فوجب الاقل بجر وفيه أن فرضها يستلزم
 بصلاة واحدة قوله لانها لم تشرع مكروه) يعني أنها لو كبرت تقع الثانية فلا مكروه كافي البحر أي لا غير صحيح
 كما هو في العبارة (قوله تفوت عن فراغ احدا من) فيكون فراغ تلك موجبا لفساد فرضية صلاة الباقيات
 بجر ولا يقال قد يفرض معالته نادرا اه حلي (قوله لا تعاد) لانها لو أعيدت لوقعت فلا مكروه (قوله الا اذا
 استغفلها) استغفلا من قوله لا تعاد (قوله وخلفه رجال ونساء) ظاهر العلة الآية يقتضي الفساد ولو كن نساء
 خلاصا فاده أبو السعود (قوله تفسد صلاة الكل) أما الامام والرجال فلم يفسد صلاة الرجل بالمرأة وأما النساء
 والمقدمة فلا يفسدن دخولهن في فريضة كاملة فاذا اتقلن الى فريضة ناقصة لم يفسدن كانهن خرجن من فرض الى
 فرض آخر حلي عن البحر (قوله تنقض الامام) هو من يؤتم به ذكره كان أو أنثى وتركها هو المصواب لانه اسم
 لا وصف نهر ولا بد من تقدم عقبه على عقب من خلفها أقول هذا على غير الاصح الا في الوسط هنا
 به يكون السين لا غير وفي الصحاح كل موضع صلح فيه بين فالتسكين بكسبت وسط القوم والافاقه رين
 بكسبت وسط الدار ورجاسك وليس بالوجه انتهى وقيل كل منهما يقع موقع الآخر فله ابن الاثير وكأنه
 الاشبه وذكر السيوطي في اشباهه ما نصه

موضع صالح لين فمكن • ولقي حر كن تراه مبينا
 بكسنا وسط الجماعة اذ هم • وسط الدار كلهم جالسينا

أبو السعود واذا توسطت لا تزول الكراهة الا أنه أقل كراهية من التقدم قاله في البحر (قوله في فتاوى) (قوله في فتاوى)
 اذ لو صلى وسطه فسدت صلاته بمحاذاتته على تقدير كونه تفسد صلاته (قوله في وسطهم الخ) أشار
 به الى أن التشبيه بين المرأة والنساء ليس من كل وجه بل في الانفراد وقيام الامام وسطه وأما امرأتان فيصالحون
 فعود والنساء قائمات بجر (قوله ولو لجمعة وعيد ووعظ) قال في مجموع التوازل يجوز للزوج أن يأذن لها
 بالخروج الى زيارة الابوين وعبادتهما ويزعمها أو أحدهما او زيارة المحارم فان كانت قابلة أو غائبة أو كان لها
 على آخر حق أو عليها حق تخرج بالأذن وبغيره الاذن والحج على هذا وفيما عدا ذلك من زيارة الاجانب وعبادتهم
 والوليمة لا يأذن لها ولا تخرج ولو أذن لها خرجت كأنها عاصية وتنتع من الحمام وان أرادت أن تخرج الى مجلس
 العلم بغير رضى الزوج ليس لها ذلك فان وقعت لها نازلة ان سأل الزوج من العالم وأخبرها بذلك لا يسمعها
 الخروج وان امتنع من السؤال يسمعها الخروج من غير رضى الزوج وان لم يقع لها نازلة وأرادت أن تخرج لمجلس
 العلم لتعلم المسئلة من مسائل الوضوء والصلاة ان كان الزوج يحفظ المسائل ويذكرها معهما له أن يمنعها
 وان كان لا يحفظها الاولى أن يأذن لها احسانا وان لم يأذن لها فلا شيء عليه ولا يسمعها الخروج مالم تقع نازلة اه
 (قوله ولو يجوزنا) اسم مؤنث غير لازم التاء كافي الرضى وفي القاموس لا يقال يجوزنا أو نة ردشة من احدي
 وخين الى آخر العمدة ستان وقوله ليلايان الاطلاق أيضا (قوله على المذهب المتقرب) قدي قال هذه
 الفتوى التي اعقبها المتأخرون مخالفة لمذهب الامام وصاحبه فانهم نقلوا أن الشابة تمنع مطلقا اتفاقا
 وأما يجوزنا فلها حضور الجماعة عند الامام في الصلوات الا في الظهر والعصر والجمعة فلا قضاء يمنع المجاز
 في الكل يخالف الكل وما في الدر المنقوب وافق ما عدا ذلك قال في الكافي وغيره أما في زماننا فالحق به منع
 الكل في الكل حتى في الوعد ونحوه (قوله لفساد الزمان) ولذا طالت عائشة للنساء حين شكون اليهن من
 انهن لم يأتوا من المسجد لوم النبي صلى الله عليه وسلم ما علم عمر ما أذن لكن في الخروج فاستأفى
 (قوله واستثنى الكمال الخ) قد علمت أنه مذهب الامام (قوله أو زوجته) عطف على رجل (قوله أما اذا كان

ولذا قال الكمال الاضروا وصح انه عليه
 الصلاة والسلام قرأ بالمؤذنين في الفجر حين
 سمع بكاء صبي (و) يكرهه جمع الجماعة
 النساء ولو في التراويح (في غير صلاة
 جنازة) لانها لم تشرع مكروه فلو انفردن
 تفوت عن فراغ احدا من ولو أقتنع ارجالا
 لا تعاد لسقوط القرض بصلاتها الا اذا
 استغفلها الامام وخلفه رجال ونساء مقفدا
 من كل (فان فعل تنقض الامام وسطه من
 فلو تقدمت أنثى الا انثى فيفتقدون
 (كالعرة) فيتوسطهم امامهم ويكرهه
 جماعة منهم جمعاً فتع (ويكرهه حضور من
 الجماعة) ولو لجمعة وعيد ووعظ (مطلقا)
 ولو يجوزنا ليلا (على المذهب المتقرب) فساد
 الزمان واستثنى الكمال مجازا لجمعة التفتانية
 (كانت كراهة عامة الرجل ان في بيت اب
 مع من رجل غيره ولا يحرم منه) كاخته
 (او زوجته أو أخته) أما اذا كان مع من واحد
 ممن ذكر

معون واحد) أي شخص واحد فيم الأتي (قوله أو اتهم في المسجد) أي عوباه مفتوح قاله الحلبي جهتا (قوله
لا يمسكه) هذا إذا لم يكن في الظن أو لا يفتكره وإن عجزه الكل فمسكه وهو بالمسوى وقبه نظر الآن
يحمل على المحرم برباض أو مصاهرة قاله أبو السعود (قوله أما الواحدة فتأخر) ولو كان معه رجل واحدة
أقام الرجل عن يمينه وللرأة خلفه وأركان رجلان وأمرأة أقام الرجل خلفه والمرأة خلفهما بغير ركن آخر
الواحدة محلة إذا تقدمت برجل لأيا مرتبة مثلها برجندى (قوله محاذيا) بلا فرجة جلبي (قوله ظاهره)
أي فلو سكت قدم الإمام معبر في القهستاني والعبرة بخدمه وقيل أنها جارية ما بقي المعاذة في حق من أقدم
والاصح أن العبرة لا كرها كذا في التبية ولو اختلف خدمه ما في المغرب والكبر فالعبرة بالكعب في الاصح
اه غطاهم أن التصحيح الأول عند مساواة قدميهما والتصحيح الثاني عند اختلافهما وظاهره قتل الجوى
كالجرائم ما قولان في المسألة فكل كلام الشرح لم يوافق واحد منهما (قوله كره اتعاقبا) أي تنزيه القول بمحمدان
صلى خلفه يانث وكذا إن وقف عن يساره وهو موسى ٥٢ (قوله والذين يتخلفه) بم الاثنين ولو رجلا
ومدبا كما في البحر وفي القهستاني عن الجلابي أن الواحد يتأخر عن البين إلى الخلف إذا جاء آخره (قوله
وغيره ما لو سكت) لترك الواجب دل على ذلك قوله في الهداية في وجه كراهة إمامة القسا لا لأنها لا تخلو من
أدلة كتاب محرم وهو قيام الإمام وسط الصف وفي كراهة ترك الصف الأول مع إمكان الوقوف فيه باختلاف
وفي الفتية الأول أفضل من الثاني والثاني أفضل من الثالث وهكذا في البحر روي في الأخبار أن الله تعالى
إذا أنزل الرحمة على الجماعة ينزلها أولا على الإمام ثم يتجاوز عنه إلى من يجذاه في الصف الأول ثم إلى اليمين ثم
إلى اليسار ثم إلى الصف الثاني (قوله كره اجتماعا) أي للمؤتم وليس على الإمام منها شيء وتخص من الكراهة
بالقهقري إلى خلفه أن لم يكن المحل ضيقا على الظاهر واظهره مع قولهم لو كان مع الإمام واحد على الدكان
والباقي دونه لا يكره وقد تزل الخصاله بأن تكون الشاية موضوعها إذا كان المؤتم خلفه (قوله وينبغي أن
يأمرهم الخ) لقوله عليه الصلاة والسلام اتبعوا الصفوف وحاذوا بين المناكب وبتوا الخلل ولينوا بأيديكم
أخواتكم لا تذروا فرجات للشيطان من وصل صفاه وصله الله ومن قطع صفاه قطع الله (قوله الخلل) هو انفراج
حايين الشين طموس وهو على وزن جبل (قوله ويقف وسطا) والآن أساء أبو السعود (قوله وخير صفوف الرجال
أولها) لقوله صلى الله عليه وسلم يكسب للذي خلف الإمام بحذائه مائة صلاة وللذي في الجانب الأيمن خمس
وسبعون صلاة وللذي في الجانب الأيسر خمسون صلاة وللذي في سائر الصفوف خمس وعشرون صلاة بغير
في غير جنازة) أمافها فاسترها وورد في الحديث أن من صلى عليه ثلاثه صفوف غفر له فإذا كثرت الصفوف
صفوا ثلاثة ثلاثة ثلاثه وأثنى وواحد (قوله ولو صلى على صفوف المسجد) الرقوق جمع رفق قال في القاموس الرف
يشبه الطاق يجعل عليه طراف البيت كل طرف اه (قوله كره) أي تنزيها لاستعلائه (قوله كفيما في صف الخ)
فانه مكروه وهل الكراهة تنزيهية أو تحريمية يحترز والذي يرشد إليه قوله عليه الصلاة والسلام ومن قطعه
قطعه الله الثاني (قوله وهذا الفعل موقوف الخ) ليس مذهبا للذي تنفيذه عبارات المذهب الكراهة فقط
قوله الذي هو التضعيف إلى خمسة أو سبعة وعشرين ضعفا (قوله هي حود بركة الكاسل) الظاهر أن المراد
بها الوضوء التي تنزل بسبب إخلاصه على الحاضرين (قوله لتقصيرهم) أي خبه سقطت حرمتهم (قوله أليكنكم
مناكب في الصلاة) المعنى إذا وضع من يريد الدخول في الصف يده على منكب المصلي لأنه أبو السعود عن
النسائي (قوله لكن نقل المصنف الخ) الأولى حذف هذا الاستدلال لأن وزن لمع الحديث (قوله ما يضافه)
من حداد الصلاة لأنه أمثل أم غير الله تعالى قلنا بل أمثل أم الله تعالى على لسان رسول الله صلى الله عليه
وسلم الذي لا ينطق عن الهوى (قوله قلت فهل ثم فرق) أقول إن المصنف لم يميز كلام المفتية بل قال عقبه أقول
ما تقدم من تصحيح صلاة من تأخر عما يفيد تصحيح عدم الفساد في مسئلة المفتية لا نفع تأخره بعبده لا تصد
صلاته ولم يسلوا بكون ذلك بأمره أولا اه (قوله غليظ) حذره الشر بل إلى في شرح الوهابية فانه بعد ما ذكر
الحديث الذي ذكره الشرح قال به يتدفع ما نقل عن كتاب يسمى المتبائس من أنه إذا قيل للمصل تحمق فتقدم
أو دخل فرجة الصف أحد حجاب للمصلي توسعة لخدمته صلاة لأنه أمثل أم غير الله في الصلاة وينبغي أن
يكتسبه ثم يتقدم برأيه اه لأن استئله انما هو لا مرد رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا يضركه ما للشر بل إلى

أو اتهم في المسجد لا) بكرة بجر (وقفت
الواحد) ولو مدبا أما الواحدة فتأخر
(محاذيا) أي مساويا (لحين إمامه) على
المذهب ولا عبرة بالمرء بل بالتقدم والرجوع
تلاصيح ما لم يتقدم أكثر قدم الموت لا تصح
(ولو وقف من يمينه وكره اتفاقا وكذا) بكرة
(يخلفه على الاصح) بخلافه السنة (واراد
يتخلفه) فلو توسط اثنين كره تنزيها وتصح
لو أكثر ولو قام واحد بجنب الإمام
صف كره إجماعا (ويصف) أي يصفهم الإمام
بأن يأمرهم بأن يراوا ويبتدوا الخلل
بأمرهم بأن يراوا ويبتدوا وسطا وخبر
ووسطا وما لا يهم ويقت وسطا وخبر
صفوف الرجال أو أراه في غير جنازة ثم
ولو صلى على صفوف المسجد ان وجد فيه
مناكب كره كفيما في صف خلف صف
فرجة قلت والكراهة أيضا صرح الشافعية
وقال السيوطي في بطل الكف في إمام
الصف وهذا العمل منقول الفضيلة الجماعة
الذي هو التضعيف لا الأصل بركة الجماعة
فتضعيفها بغير بركتها وبركتها هي حود بركة
الكامل منهم على الخاص انتهى ولو وجد
فرجة في الأول لا الخلف له فرق الثاني
لعدمه وفي الحديث من سجد فرجة غفر له
وصح خياركم أليكنم مناكب في الصلاة
وبهذا يعلم جمل من يستحب عند دخول
داخل بجنبه في الصف ويعلن أنه رايكم بطل
في البحر لكن نقل المصنف وغيره عن الفتية
وغيرها ما يضافه ثم نقل تصحيح عدم الفساد
في مسئلة من جذب من الصف متأخر فهل
ثم فرق غليظ

معان من التوبة هو عين ما من المتبائس اه حلي أقول لو قيل بالتفصيل بين كونه امتثل أمر الشارع فلا
تفسد وبين كونه امتثل أمر الداخل مراعاة لظاهره من غير نظر لأمر الشارع فتفسد. يمكن حسنا (قوله ظاهره
يتم العبد) أشار به إلى أن البلوغ مقدم على الحرية لقوله صلى الله عليه وسلم ليلين منكم أولوا الاحلام والنهي
أي البالغون خلافا لما تله ابن أمير حاج حيث قدم الصبيان الاحرار على العبيد البالغين اه حلي نعم يقدم البالغ
الحرة على البالغ العبد والعبيد الحر على العبد والحررة البالغة على الامة البالغة والعبدية الحررة على العبدية
الامة اه بحر (قوله فلو واحد دخل في الصف) كذا بجته في البحر أقول ينبغي أن يكون كل متأخر كذلك الا اذا
كثرت محاذاته لما قبله مفسرة اه حلي (قوله قالوا الصفوف الممكنة اثنا عشر) لأن المتتدي اما ذكر او انثى
أو خنثى وعلى كل فلتا بالغ أو لا وعلى كل فلتا - رأوا ولا يقدم الاحرار البالغون ثم الاحرار الصبيان ثم العبيد
البالغون ثم العبيد الصبيان ثم الاحرار الخنثى الكبار ثم الاحرار الخنثى الصغار ثم الارقاء الخنثى الكبار ثم
الارقاء الخنثى الصغار ثم الحرار الكبار ثم الحرار الصغار ثم الامة الكبار ثم الامة الصغار اه ابن أمير حاج (قوله
لكن لا يلزم صحة كلها) لانه لا يصح محاذاة الخنثى مثله ولا تأخره عنه لاحتمال ائوثة المتقدم أو أحد المتأخرين
وفد كورية الاخر (قوله اما الخنثى بالاضمة) غيبته يجعل الخنثى صفا واحدا بين كل واحد والاخر فرجة
أو حائل للاحتقال المتقدم فتكون الصفوف حيث تفسد كذا قاله الشرح في التمام والى وأنت خير بان الشرح في المحاذاة
اشتراط التكليف فلا تفسد المحاذاة الا في البالغين والتقدم في حكم المحاذاة فيجعل البالغون احرار واما صفا
واحد مع الفرقة أو الحائل ثم الخنثى الاحرار الصغار والخنثى الصغار الارقاء متساويات ولا فساد في محاذاتهن
ولا يقدم بعض على بعض لعدم التكليف حلي بجنا (قوله واذا احاذته امرأة الخ) اعلم أن المرأة الواحدة تفسد
صلاة ثلاثة واحد عن عيناها وآخر عن يسارها وآخر خلفها ولا تفسد صلاة اكثر من ذلك لأن الذي فسدت
صلاته من كل جهة يكون حائلا بينها وبين الرجال والمرأة ان يفسد ان صلاة أربعة واحد عن عيناها وآخر عن
يسارها وصلاة اثنين خلفها محاذاتهما لان المتخلف ليس يجمع تمام فهما كالواحدة فلا يعتدي الفساد الى آخر
الصفوف وان كثر ثلاثا ففسدت صلاة واحد من عيناها وآخر عن يسارها وثلاثة ثلاثة الى آخر الصفوف وهو
جواب ظاهر الرواية ودليله قول عمر رضي الله تعالى عنه من كان بينه وبين امامه طريق أو نهرا أو صف من نساء
فليس هو مع الامام ولو كان صف تام من النساء خلف الامام وراهن صفوف من الرجال فسدت صلاة تلك
الصفوف كلها ولو كان وراهن حائط خلفه صفوف لا تفسد صلاتهم على الاسح ولو كان وراهن صف من
الرجال ثم الحائلات صفوف فسدت صلاة الكل اه أبو الهود (قوله ولو به وضوء واحد) ظاهره ولوم من الاعضاء
الاعلى وهو الذي اختاره في البحر قال وهذا لو كان أحدهما على دكان دون القائمة والاخر على الارض
فسدت صلاته لوجود المحاذاة ببعض يديها لكونها عن جنبه وليس هناك محاذاة بالساق والكعب
ولا بالتقدم ثم انما تفسد المحاذاة اذا كانت في القيام حتى لو كانت قدمها خلف قدم الامام الا أنها طويلا
يقع رأسها في السجود قبل رأس الامام جازت صلاتهما (قوله وخصه الزيلع بالساق والكعب) أي خص
الفساد بالمحاذاة وقد علمت مافيه قال في البحر وبمذهبهم اعتبر القدم وهو قاصر الاقادة فانهم صرحوا
أن المرأة الواحدة تفسد صلاة ثلاثة اذا رقت في الصف من عيناها وآخر عن يسارها ومن خلفها ولا شك
أن المحاذاة بالساق والكعب لم تصح في خلفها قال التفسير الصحيح للمحاذاة ما في الجنب والمحاذاة المفسدة
أن تقوم بجانب الرجل من غير حائل أو قدومه (قوله امرأة) المراد بها ما يعم البكر (قوله ولو ائمة) أو خنثى
ومرأة كانت زوجة أو محرما أو أجنبية لأن الفساد في المحاذاة من حيث تزلزله فرض المقام لأن مقامهن التأخير
لما روى ابن مسعود أخرجهن من حيث أخرهن الله ولا وجه للمبالغة بالامة ولعلها ولو ائمة بها الضمير عرفت
ويمكن أن يقال دفعه ما يترتب من مخالفة الامة للحرية في هذا الحكم كافي كثير من الاحكام (قوله كبرت تسع
طائفا) يفسره لاسقه قال في البحر واختلفوا في حد المشبهة وصح الشرح وغيره أنه لا اعتبار بالسنة من السبع
على عقيل أو التسع وانما المعتبر أن تصلح السماع بأن تكون صلبة وضمة والعبد المرأة التامة الخلق اه فكللام
الشرح غير معتد لانه قد يوجد خصوصاً في هذا الزمان بنت تسع ولا تطبق الوطء ولم يقيد بالعاقلة لأن الجنونة
لا تصح صلاتها فلو وجد الاشارة (قوله أمثلة رد ذراع) خص الذراع لأن أدنى أحوال الصلاة القعود فقد رناه

(الرجال) ظاهرة بهم العبد (ثم الصبيان)
ظاهرة قد هم فلو واحد دخل في الصف
(ثم الخنثى ثم النساء) قالوا الصفوف الممكنة
اثنا عشر لكن لا يلزم صحة كلها المعادلة
الخنثى بالاضمة (واذا احاذته) ولو بعض
منهم وضوء الزيلع بالساق والكعب
(ولو ائمة) (مستثناة) حلا كبرت
تسع طائفا وثمان وسبع وضوء أو ما ضا
في غلط اصبح

الحائل بحر وقبه تطر (قوله أو فرجة) عطف على قوله قدر ذراع فالمراد بالحائل ما يمنع الفساد (قوله في صلاة) ولو جهدا أو وزرا أو نافلة نهر وأخرج بهذا القيد أو السعود المجهولة فإن صلاتها غير منقعدة (قوله كنيتا ظهرا الخ) ومنه ما إذا اقتدت بمنفلة قصد أخلف مفترض وإنما لم يذكر ظهوره حلي (قوله على الصحيح) متعلقه محذوف تقديره فسدت صلاتها حلي (قوله على المذهب) مقابلة قول محمد من عدم صحة الاقتداء فإنه إذا بطل الوصف عنده بطل الأصل حلي (قوله وسجي) أي في قوله وإذا فسدت الاقتداء لا يصح شروعه وقوله مطلقة أي ذات ركوع وسجود ولو بايعاء عند العذر بحر (قوله خرج الجنازة) فلا تفسد المحاذاة فيها لا بغيره وأما المحاذاة في سجود التلاوة والشكر والسهو والظاهر عدم الفساد لا اشتراطها المحاذاة في القيام ولعدم اتحاد الاداء في بعضها (قوله مكروه) اظاها أنها التصرية لانها نية الشهوة والكراهة على الطائري (قوله تحريم) الاشتراك في التصرية أن تبقى صلاتها على صلاة من حاذنه أو على صلاة امام من حاذنه وقوله وان سبقت ببعضها أي الصلاة فلا يشترط أن تدرك أول الصلاة في الصحيح بل لوسبة هابر ككعة أو ركعتين فحاذنه فيما أدركت تفسد عليه بحر وسواء كبرت قبل المحاذي أو معه أو بعده حلي (قوله وأداء) بأن يكون أحدهما اما باللاتر أو يكون لهما امام فيما يؤيد بانه حقيقة كاللذلك وهو الذي أدرك الصلاة جميعها مع الامام بأن تكون تحريمه على تحريم الامام وأداءه على أدائه أو تقديره كاللاحق حلي عن مجمع الانهر والاولى أن يقول ونأدية للتأدية منهم مقابلته للقضاء مع أنها تفسد في كل صلاة نهر وفي العرولة كن مشار ككعة في الاداء بدون المشاركة في التصرية بل لوقا قصر على الاداء لم الاشتراك في طاعة الكمال وفي النهر لا أجده فائدة في ذكر الشركة في التصرية بل تكفي الشركة في الاداء لم الاشتراك في طاعة الكمال وفي النهر لا أجده فائدة في ذكر الشركة في التصرية قد توجد بدون الشركة في الاداء ثم قال وكأنهم ادركوا التصرية لتوقف المشاركة في الاداء عليها وقرق ما بين التنصيص على الشيء وبين كونه لازما ويمكن أن يقال إن ذكرها وقع في مركزه فلا يضر بالمتأخر عليه (قوله كلاً حقين) أي رجل وامرأة لاحقين فغلب الرجل والاشتراك في الاداء موجود فيهما ككل (قوله بخلاف المسبوقين) فإن المسبوق منفرد فيما يفتي ومثله المسبوق واللاحق كافي الحلي (قوله والمحاذاة في الطريق) بالجزء عطف على المسبوقين وسواء كانت ذهاباً أو اياباً كافي البصر وقوله لا يفتي بقوله لانها مشغولة باصلاح الصلاة لا بحقيقتها فانعدمت الشركة أداء وان وجدت تحريمه ولا بد من المجموع لبطان الصلاة حلي (قوله كافي جوف الكعبة) أو خارجها (قوله وليلة مظلة) هل يكفي عدم العلم باتجاه الجهة أو لا بد من العلم باتجاهها بأن علم باتجاه الجهة بعد الفراغ قال أبو السعدي لم أره (قوله فسدت صلاته) ولو اقتدت به مقارنة لتكبيره محاذية له وقد نوى امامتها لم تنعقد تحريمه الامام وهو الصحيح لأن الفساد اذا عارض الشروع منع من الانعقاد بحر (قوله لو مكاد) أما الصبي لو حاذنه وقد نواها لا تفسد صلاته لعدم الاشتراك في التصرية والاداء لأن اقتداءه به حيث قد قصد (قوله ان نوى الامام الخ) لا حاجة الى هذا القيد لانه علم من قوله مشتركة لانه لا اشتراك الا بهذه النية اذ لو لم ينو امامتها لم يصح اقتداؤها فلا تفسد صلاته من حاذنه مطلقاً بحر (قوله وقت شروعه) جعل القهستاني السابق كالمعية حيث قال أما السابق بنية امامتها على التصرية ففسد وهذا القيد يزيد الشرط على ما ذكره (قوله لا بعده) نظاها أن صلاتها مع المحاذي صحيحة في هذه الصورة وسكانه لانه يقتصر في البقاء ما لا يفتقر في الابتداء وحزره (قوله على الظاهر) استظهره صاحب البصر وليس المراد أنه نظاها الرواية (قوله علمت نيته) فحاذاة غير من عينها لا تفسد في الاول ومحاذاة المستتة لا تفسد في الثانية ولو أطلق في نية النساء تفسد المحاذاة لا مرد ولو أتت بعد ادخولها في العموم والاكثر على عدم اشتراط نية النساء في الجمعة والعديد كافي النهر (قوله كالمواشار اليها) أي الامام بانأخير الظاهر أن الامام ليس بقيد (قوله بشرط كونها عاقلة) مستغنى عنه بقوله في صلاة لأن المجهولة لا تنعقد صلاتها نهر (قوله وكونها في مكان واحد) خرج به ما إذا اختلف مكانهما كما إذا كان على دكان قد رقامة الرجل وهي على الارض لا تفسد لعدم تحقق المحاذاة وذكره هذا الشرط للايضاح لانه معلوم من لفظ المحاذاة حلي (قوله في ركن كامل) أي قدره على قول الثاني أو أدائه بالفعل على قول الثالث والذي في الخاتمة المحاذاة مفسدة قلت أو كترت قال في البصر وظاهر اطلاق المصنف اختياره (قوله فالشرط عشرة) أقول بل هي أكثر وهي الاشياء وعدم الحائل

أو فرجة تسع رجلا (في صلاة) وان لم تعد
كنيتا ظهرا جعل عصر على الصحيح سراج
فانه يصح نقلا على المذهب بحر وسجي
(مطابقة) خرج الجنازة (شركة) محاذاة
المصلحة اصل ليس في صلاتها مكروه لا
تفسد قطع (تحريم) وان سبقت ببعضها
(وإداء) ولو حكما كلاحقين بعد فراغ الامام
بخلاف المسبوقين والمحاذاة في الطريق
(واختلاف الجهة) فلا تختلف كافي جوف
الكعبة والية مظلة فلا فسدت (فقدت
صلاته) لو مكاد (امامتها) وان لم تكن
بوقت شروعه لا بعده (امامتها) وان لم تكن
تخافه على الظاهر ولو نوى امرأته بنية
أو النساء الا هذه علمت نيته (والا) بنوها
(فسدت صلاتهم) كالمواشار اليها بانأخيرها
بناخر لركبها فرض المقام فتح بشرطها
كونها عاقلة وكونها في مكان واحد في
وركن كامل فالشرط عشرة

فصل الصلاة والامام ومماثلة الخ) بخلاف الامم اذا اتم آتيا وارتا فان صلاة الكل فاعدة عند الامام لان لا يمكن
 يمكن أن يجعل صلاته بقرعة اذا اقتدى بشاري لان قراءة الامام له قرعة وليست طهارة الامام وسبقه للمأموم
 سكا فاقترنا بجر (قوله وكذا ذبح عنه وبصم) تبع في هذا التعبير صاحب البحر والاولى مثله ومماثلة الخ
 التقدير وكذا الوأتم ذبح عنه ومماثلة الخ (قوله بعبارة عنهما) الصبرة للسجود حتى لو جهز
 عنه وقدر على الركوع أو ما (قوله ولا مفترض الخ) أي لا يصح على أنه مسقط عنه الفرض فلا يشاق منه خلا
 (قوله لان اتحاد الصلاتين شرطا) وذلك لان الاقتداء مشاركة وموافقة فلا بد من الاتحاد وهو معدوم والاتحاد
 أن يمكنه الدخول في صلاته بنية صلاة الامام فتكون صلاة الامام متضمنة لصلاة المقتدى وهو المراد بقوله عليه
 الصلاة والسلام الامام ضامن بجر فدخل في الاتحاد صلاة المقتدى بالمفترض (قوله وصح أن معاذ الخ) قال
 في البحر والذي صح عندنا وتزوج أن معاذ بن جبل كان يصلي مع النبي صلى الله عليه وسلم فلا يقوم ففرضه
 لقوله صلى الله عليه وسلم حين شكا نطويعه انما أن تصلي معي وانما أن تحفظ على قومك فشرع له أحد الصريين
 الصلاة معه ولا يصلي بقومه أو الصلاة بقومه على وجه الضيف ولا يصلي معه هذا حقيقة اللفظ أقاد منه من
 الامامة اذا صلى معه عليه الصلاة والسلام ولا تقتنع امامته مطلقا بالانفاق فعله أنه منعه من الفرض (قوله
 ولا ناذر بمنقل) لان النذر واجب فيلزم بناء القوي على الضيف اه حلي (قوله ولا يفترض) لعدم اتحاد
 الصلاتين فكان كالمفترض بفترض آخر حلي (قوله لان كلا الخ) علة للاخير فقط حلي (قوله الا اذا قرأ أحدهما
 الخ) بأن يقول بذكر أن أصلي الركعتين التين فذكرهما فلا ن أبو السعود عن الشلي (قوله لان المندورة أقوى)
 اذ وجوب المحلوف بها عارض لتحقيق البر بجر (قوله فصع عكسه) لان فيه بناء الضيف على القوي وهو جائز
 (قوله وبها تف) عطف على الناذر الذي تضمنه قوله وعكسه والتقدير فصع اقتداء حالف بناذره وبها تف والغاصح
 اقتداء الحالف بالحالف لما قدمنا من أن الوجوب في المحلوف بها عارض فكان في الحقيقة اقتداء بمنقل بمنقل
 حلي عن البحر ومورد الخلاف أن يقول واقه لا ملين كذا (قوله ومنقل) عطف على قوله وبها تف أي صح
 اقتداء الحالف بالمنقل لان المحلوف به ساقط حلي وقد يقال انه اوجبه لتحقيق البر فبني أن لا يجوز خلاف
 المتطوع بجر (قوله ومما يشارك في طواف كاذرين) فلا يصح اقتداء أحدهما بالآخر لان طواف هذا غير
 طواف هذا فاختلاف السبب يدفع أن يصح الاقتداء على القول بسنية ركعتي الطواف بجر قال الشربلاني
 يعارض ما نقله ويوافق ما يجهته قول قاضي خان ولو أن رجلين طاف كل واحد منهما أسبوعا فاقدى أحدهما
 بالآخر صح بمنزلة اقتداء المتطوع بالمطوع اه قلت جرى قاضي خان على القول بالسنية (قوله صح الاقتداء)
 للاتحاد (قوله لان اقتداء بفردين) لا خلاف السبب كالأقدي من أحد من يصلي مندورة بجر
 (قوله صح) لان الامامة تصح من غيرية فطغت النية وصار كل واحد شارعا في صلاة نفسه كذا في جمع
 الانهر أي فان قرأت والافدت (قوله لان نوبيا الاقتداء) لان كل واحد قصد الاشتراك ولم يصح لاحتصانه
 كون كل واحد اماما وما وما كذا في الحلبي عن جمع الانهر (قوله والفرق لا يحن) هو ما ذكر (قوله أن الاقتداء
 في موضع الانفراد الخ) دخل فيه اقتداء المسبوق باللاحق وقوله كعكسه دخل فيه اقتداء الملاحق
 باللاحق أو مسبق فان الملاحق اذا قصد الاقتداء بغير امامه كانه انفراد أو لانه امام ثم اقتدى فصح أنه
 انفراد في موضع الاقتداء ودخل فيه المسبوق اذا قام الى قضاء ما سبق به ثم نذر الامام أن عليه سجود تلاوة
 قبل أن يقعد المسبوق ما قام اليه بسجدة ولم يقعد المسبوق الى متابعة الامام قبل أن يقعد ما قام اليه بسجدة
 منع (قوله فيما يتغير) كالظهر والعصر والعشاء وقيد بما يتغير لان ما لا يتغير يصح الاقتداء فيه
 مطلقا (قوله فاقدي المسافر) عطف على كل من أحرم وخرج اه حلي (قوله بل ان أحرم في الوقت) أي ان
 أحرم المسافر مقدما بالمقيم ومكان الاول أن يقول بل ان اقتدى في الوقت حلي (قوله فلا يتغير فرضه)
 لا تحكاه في حقه فلا أثر للتبعية فيه (قوله باقتدائه في شفع أول أو ثان) نثر صريح وهذا ظاهران قرأ
 الامام في الاولين وان قرأ في الآخرين فقط فذلك لان عملها الاوليان فاذا قرأ في الآخرين التبعة بالاوليين
 تخلت الآخرين عن القراءة فان قلت القعدة في حق الامام واجبة والقراءة سنة فكيف يقول الشرح بمنقل
 أحيب بأن المراد بالخلف ما زاد على الفرض فيصدق بالوجب والسنة حلي (قوله ولا نازل برا كبا الخ) أي

فلازم المأوى عربا ولا يسف صلاة الامام
 ومماثلة جائزة اتصافا وكذا ذبح بجر بمنزله
 وبصم (د) لا (قوله على ركوع وسجود
 بعبارة عنهما) لينا انه أقوى على الضيف
 (د) لا (مفترض بمنقل وبفترض فرض آخر)
 لان اتحاد الصلاتين شرطا عندنا وصح أن
 معاذ كان يصلي مع النبي صلى الله عليه
 وسلم فلا يقوم ففرضه فرضا (د) لا (ناذرا) بمنقل
 ولا يفترض ولا (بناذر) لان كلامه
 يفترض فرض آخر (الا اذا نذر أحدهما عين
 مندور الآخر) للاتحاد (د) لا (ناذر بمحالف)
 لان المندورة أقوى فصع عكسه وبها تف
 ومنقل بمحالف ركعتي طواف كاذرين ولو
 اشتركا في نافلة فأفسد أحدهما صح الاتحاد
 لان أفسد أحدهما ففردين ولو لم يفسد الاظهر
 ففردين كل امامة الاخر صح لان نوبيا
 وفرد كل امامة الاخر صح (د) لا (لاحق)
 الاقتداء والفرق لا يحن (د) لا (لاحق)
 لا (سبوق بمنزلة) لما تقرر أن الاقتداء
 في وضع الانفراد مفسد كعكسه (د) لا
 (مسافر يقم بعد الوقت فيما يتغير بالسفر)
 كالظهر سواء أحرم المقيم بعد الوقت أو فيه
 يتغير فاقدي المسافر (بل) ان أحرم
 في الوقت (فخرج صح) وانتم بعبالامام
 أما بعد الوقت فلا يتغير فرضه فيكون اقتداء
 بمنقل في حق قعدة أو قراءة باقتدائه في شفع
 أقل أو ثان (د) لا (نازل برا كبا)
 ولا راكب برا كبا دابة أخرى

لا يتلوا في المكان أي في الموردين عليه أنه لا يشترط اتحاد المكان بل العبرة بالاستتباب وعدمه فليست تل والاولى
 تعطيل الاولى بأن النازل يركع ويسجد والراكب يوقى فلا يصح بناء القوي على الضعيف (قوله فلو صبح مع) أي
 إذا كان خارج المصرا في نفل مطلقا أو فرض بمذ (قوله دائما) أي آفاه الليل وأطراف النهار كما مر عن
 الله تعالى (قوله حقا) أي بلا حقا فهو مفروض عليه وصلاته في حين اجتيازه منفردا فاسدة على الظاهر
 فيه من عليه الاقتداء (قوله فلا يؤتم الا مثله) المتبادر المثلث في خصوص ما يبلغ فيه فلا يصح اقتداء من يبدل
 الراعيين بغيره لا ما هو نظير المعذور (قوله بمن يحسنه) أي القرآن المعلوم من المقام أي قرأه (قوله
 أو وجد قدر الفرض حالاً في) أي وتركه قرأ ما فيه اللغو ولا يظهر هذا وما قبله الا اذا صلى منفردا أو أضاف
 مثله (قوله وكذا من لا يقدر على التلفظ بحرف من الحروف) أي الابتكار كالفاء وهي الغافاة والتاء وهي
 التمهة والتاء وهي التمهة فيخصم عليه بذل جهده فان لم يزل لا يؤتم الا مثله ولا يصح صلاته ان أمكنه
 الاقتداء بمن يحسنه أو ترك جهده أو وجد قدر الفرض خالص ذلك (قوله أو لا يقدر على اخراج الفاء)
 من حلق الخاص (قوله بأي وجه كان) من الواجهة المذكورة من ابتداء قوله ولا يصح اقتداء من رجل بامرأة
 الخ (قوله لا يصح شروعه في صلاة نفسه) ولو على سبيل النفل (قوله وأدعى في الجرائم المذهب) أي عدم صحة
 الشروع أصلا وهو مرجع اسم الاشارة في قوله ان هذا قول محمد (قوله قلت) هو صاحب النهرو وغيره
 يعود الى صاحب البحر وقوله فيما مر يعني به مند قول المصنف والمخاد في صلاة (قوله خلافه) أي خلاف ما ذكره
 صاحب البحر هنا من عدم صحة الشروع أصلا وخلافه هو انقلابها نفلا (قوله أن المذهب انقلابها نفلا)
 مؤيد به تصحيح السراج وهو مفعول أدعى والمعنى أن صاحب البحر فيما مر نقل عن السراج أن المرأة اذا نوت
 ظهرها مقبديه يمسى صبراً وحادث نفسه صلاته على الصحيح ومنه لم أن صلاتها غير صحيحة فرفضاً لو كانت غير
 صحيحة نفلاً لما أفسدت بالمخاد اتم قوى كلام السراج بأن المذهب انقلابها نفلاً وهذا جعل المذهب عدم
 الانقلاب فلا يقدح ناقض نفسه حلي (قوله فتأمل) أشار به الى خفاء المقام فان ضمير أدعى ظاهر كلامه
 عوده الى المصنف وقد عرفت أنه راجع الى صاحب البحر (قوله وسنشد فالا شبه) أي حين اذ تعارض
 التصحيح في المسئلة فيرجع الى التوفيق بينهما بقدر الامكان بأن يعمل كل على محله (قوله أنه من فسد) أي
 الاقتداء وقوله لقد شرط مراده الفرض فيم الركن كعدم حفظ آية وعدم القدرة على الركوع والسجود فانه
 فسد فيها ما لا يقدح في شرط (قوله كظاهر معذور) أو رده عليه أن الطهارة في المعذور وجوده واجب بأن
 المعذور طهارة خاصة مساوية للطهارة المؤتم (قوله وان لا اختلاف الصلاتين) كقترضين وناذرين (قوله وغرته)
 أي هذا التفصيل وهي ثمرة الخلاف أيضا (قوله الاتقاض بالقهقهة) أي ثبوتاً ونفيًا في حال بصدقة الشروع
 نفلاً حكمه ينقض الوضوء بالقهقهة الواقعة أثناء الصلاة دون حال بصدقة الشروع أصلاً فناء (قوله صف
 من النساء) فان كان تأتما كف الرجال أفسد صلاة جميع من خلفه وان كن ثلاثاً أفسد صلاة ثلاث ثلاث الى
 آخرها وان كانتا اثنين فثنتين فقط خلفهما (قوله قدر ذراع) قال في المجتبى لو كان الرجل على ستره أو في
 والمرأة قد قامه فسد سواء كان قدر قامة الرجل أو دونه وهذا اذا لم يكن على الرف ستره أجازا كان عليه ستره
 قدر ذراع لا يفسد في جميع الاحوال اه (قوله أو طريق عز فيه العجلة) أي نافذ أبو السعود من شيء (قوله فبجري
 فيه السفن) أي يكره مثله يقال في قوله عز فيه العجلة (قوله ولو زورقا) هو القلعة الصغير (قوله أو خلا بالنصر
 معناه الفراغ وبالذات المتواض والمكان لا شيء قاموس (قوله كسجد القدس) ضعيف والراجح عدم المنع والبيت
 كالمسجد على الاصح فيصح الاقتداء به بلا اتصال صفوف واعتبار الصفيين هو المعتد واعتبار الحلي مقدار صف
 وجو مرجوح (قوله فيصح مطلقاً) أي ولو كان هناك طريق أو ثمر وصورة اتصال الصفوف في الثمران نفوا
 على جسر ووضع فوقه أو على سفن مربوطة فيه اه حلي (قوله وكذا الثاني عند الثاني) لانهم اعند كالثلاثة
 خلافاً لمحمد (قوله صار وجوده كعدمه) فيعتبر القدر المانع بين الامام وبين من خلف ذلك النقص (قوله
 والمائل لا يمنع) في مسجد وبني كن اقتدى وهو على سطح المسجد أو على المذبة بالا امام يسمع ولومن المبلغ
 بشرط أن ينوي المبلغ تكبيرة الافتتاح الاحرام فقط أو معنية التبليغ فان نوى التبليغ فقط لم يصح أبو السعود
 بقرعة أو رؤية أي للامام أو المقتدى (قوله عند اتصال صفوف) أي في غيرهما (قوله ولو اقتدى من سطح داره

فأول مع ص (و) لا (فبالتبليغ) أي بآيات
 (على الاصح) كما في البحر من المجتبى وحراً
 الحلي وابن النعمان أنه بعد بذل جهده
 دائماً حتماً كالآتي فلا يؤتم الا مثله ولا يصح
 صلاته ان أمكنه الاقتداء بمن يحسنه أو ترك
 جهده أو وجد قدر الفرض حالاً في حالاً في
 هذا هو الصحيح المختار في حكم اللغو وكذا
 من لا يقدر على التلفظ بحرف من الحروف
 أو لا يقدر على اخراج الفاء الا بتكرار (و)
 أعلم أنه (اذا فسد الاقتداء) بأي وجه كان
 (لا يصح شروعه في صلاة نفسه) لانه قصد
 المشاركة وهي غير صلاة الافراد (على
 الصحيح محط وأدعى في الجرائم) (المذهب)
 مؤيد به تصحيح السراج وهو مفعول أدعى والمعنى أن صاحب البحر فيما مر نقل عن السراج أن المرأة اذا نوت
 ظهرها مقبديه يمسى صبراً وحادث نفسه صلاته على الصحيح ومنه لم أن صلاتها غير صحيحة فرفضاً لو كانت غير
 صحيحة نفلاً لما أفسدت بالمخاد اتم قوى كلام السراج بأن المذهب انقلابها نفلاً وهذا جعل المذهب عدم
 الانقلاب فلا يقدح ناقض نفسه حلي (قوله فتأمل) أشار به الى خفاء المقام فان ضمير أدعى ظاهر كلامه
 عوده الى المصنف وقد عرفت أنه راجع الى صاحب البحر (قوله وسنشد فالا شبه) أي حين اذ تعارض
 التصحيح في المسئلة فيرجع الى التوفيق بينهما بقدر الامكان بأن يعمل كل على محله (قوله أنه من فسد) أي
 الاقتداء وقوله لقد شرط مراده الفرض فيم الركن كعدم حفظ آية وعدم القدرة على الركوع والسجود فانه
 فسد فيها ما لا يقدح في شرط (قوله كظاهر معذور) أو رده عليه أن الطهارة في المعذور وجوده واجب بأن
 المعذور طهارة خاصة مساوية للطهارة المؤتم (قوله وان لا اختلاف الصلاتين) كقترضين وناذرين (قوله وغرته)
 أي هذا التفصيل وهي ثمرة الخلاف أيضا (قوله الاتقاض بالقهقهة) أي ثبوتاً ونفيًا في حال بصدقة الشروع
 نفلاً حكمه ينقض الوضوء بالقهقهة الواقعة أثناء الصلاة دون حال بصدقة الشروع أصلاً فناء (قوله صف
 من النساء) فان كان تأتما كف الرجال أفسد صلاة جميع من خلفه وان كن ثلاثاً أفسد صلاة ثلاث ثلاث الى
 آخرها وان كانتا اثنين فثنتين فقط خلفهما (قوله قدر ذراع) قال في المجتبى لو كان الرجل على ستره أو في
 والمرأة قد قامه فسد سواء كان قدر قامة الرجل أو دونه وهذا اذا لم يكن على الرف ستره أجازا كان عليه ستره
 قدر ذراع لا يفسد في جميع الاحوال اه (قوله أو طريق عز فيه العجلة) أي نافذ أبو السعود من شيء (قوله فبجري
 فيه السفن) أي يكره مثله يقال في قوله عز فيه العجلة (قوله ولو زورقا) هو القلعة الصغير (قوله أو خلا بالنصر
 معناه الفراغ وبالذات المتواض والمكان لا شيء قاموس (قوله كسجد القدس) ضعيف والراجح عدم المنع والبيت
 كالمسجد على الاصح فيصح الاقتداء به بلا اتصال صفوف واعتبار الصفيين هو المعتد واعتبار الحلي مقدار صف
 وجو مرجوح (قوله فيصح مطلقاً) أي ولو كان هناك طريق أو ثمر وصورة اتصال الصفوف في الثمران نفوا
 على جسر ووضع فوقه أو على سفن مربوطة فيه اه حلي (قوله وكذا الثاني عند الثاني) لانهم اعند كالثلاثة
 خلافاً لمحمد (قوله صار وجوده كعدمه) فيعتبر القدر المانع بين الامام وبين من خلف ذلك النقص (قوله
 والمائل لا يمنع) في مسجد وبني كن اقتدى وهو على سطح المسجد أو على المذبة بالا امام يسمع ولومن المبلغ
 بشرط أن ينوي المبلغ تكبيرة الافتتاح الاحرام فقط أو معنية التبليغ فان نوى التبليغ فقط لم يصح أبو السعود
 بقرعة أو رؤية أي للامام أو المقتدى (قوله عند اتصال صفوف) أي في غيرهما (قوله ولو اقتدى من سطح داره

فكانت خلافا في حق كأمه جبر وقال القهستاني وفيه أي في قول النقاية والمنفل بالمقتضى إشارة إلى
أنه لا يكره جماعة النفل إذا أدى الإمام الفرض والمقتضى النفل وانما المكروه ما إذا أدى الكل فصلاحه
(قوله في غير التراويح) أما فيها فلا يصح الاقتداء بالمقتضى على أنها تراويح والا فلا اقتداء جميع على أنها نفل
مطلق ونسبه الشرح تبعاً للبر إلى النقاية وليس فيها بل في مختصر الظهيرية حلبي (قوله وكأنه لأنها سئلت
على هيئة مخصوصة) وهي عدم الاقتداء فيها بغير من يصلها سواء اقتدى بمن يصلها أو صلى منفرداً حلبي
(قوله في تراويح وصفها الخاص) وهو نية التراويح من الإمام (قوله للترويح عن العهدة) أي عهدة أهامة السنة
والذي يظهر أن هذا الفرض مبنى على اشتراط النية فيها (قوله ومن يرى الوتر واجباً إلخ) محله على المعقد إذا لم يسلم
على ركعتين منه (قوله وهو مقيم) قبله لأنه لو كان مسافراً لا يصح اقتداءؤه بعد خروج الوقت بغيره في الرابعة
وقوله بعد الغروب طرف لا يقتدى وقوله بن متعلق باقتدى وقوله قبله أي الغروب سواء كان الإمام مقيماً
أو مسافراً وتظهر هذا من يقتدى في الظاهر معتقداً قول صاحبين بن يصله معتقداً قول الإمام ولا يضر
التخالف بالأدلة والقضاء (قوله للاقتداء) على الجميع ما قبله من الصور الثلاث أما الأولى قطرها وأما الثانية فلأن
ما أتى به كل واحد منهما هو الوتر في نفس الأمر واعتقاداً أحدهما سنيته والآخر وجوبه أمر عارض لا يوجب
اختلاف الصلاة وأما الثالثة فلأن كلامهما عصر يوم واحد ثم صلاة الإمام أداها حيث أحرم قبل الغروب
وصلاة المقتدى قضاء حيث أحرم بعده وهذا القدر من الاختلاف لا يمنع الاقتداء ألا يرى أن الأداء يصح بنية
القضاء وبالعكس حلبي (قوله وإذا ظهر حدث أمامة) يشهداة اليهود أنه أحدث وصلى قبل أن يتوضأ أو بأخبار
العدل عن نفسه والأندب (قوله وكذا كل مفسد) أشار بذلك إلى أن نقيض المصنف بالحدث اتفاقاً فلو قال ولو
ظهر أن أمامة ما يمنع صحة الصلاة أعادها لكان أولى ليشمل ما ذكره الشرح وما لو أخل بركن أو شرط كظهور
أنه توضأ بعاء مستعمل أو خرج منه بعد وضوئه دم أو قبح أو قى فإن الوضوء صحيح عند الإمام مالك في جميعها
باطل عندنا (قوله بطلت) التعبير به وبقوله فيلزم أعادتها استدراكاً بأن البطلان يقتضي سبق الانقضاء
كما في الترويض لا إعادة يوجبهم أنه الجبر لعدم الاجزاء ولو قال لا يجزئ بما إذا لم يكن أولى وأقول الحلبي بطلت
بنيين أنها لم تنعقد أن كان الحدث سابقاً على تكبيرة الاحرام أو مفسراً بالتكبيرة المقتدى أو سابقاً عليها بعد تكبيرة
الإمام وأما إذا كان متأخراً عن تكبيرة المقتدى فأنها تنعقد أولاً ثم تبطل عند وجود الحدث ويلزم عليه
استعمال اللفظ في حقيقة ومجازة اللهم إلا أن يقال أنه من عموم الجواز وفي الجبر المراد بالاعادة الاتيان
بالفرض لا بالاعادة المصطلح عليها (قوله صحة وفساد) أي ولو في رأي المقتدى (قوله وقيل لأنفسه) محمول
على ما إذا قال تعمدت ذلك ويدل على هذا الحل ما في التبر عن البرازية وإن أحق أنه قال ذلك ورعاً أعاد (قوله
لأن الصلاة دليل الإسلام) الذي تقدم أنه لا يكون مسامحة الصلاة إلا إذا أدى مقتدياً بامتداد الفرض أنه امام
فتأثر (قوله لومعينين) وإن عين بعضهم زمة أخباره حلبي (قوله والا لا يلزمه) فحتم صورتان عدم التعيين
أصلاً وهو المراد وتعيين البعض وقد ستر حكمه حلبي (قوله مطلقاً) سواء عينوا أولاً (قوله لكونه عن خطأ معفو)
فيه أن الخطأ انما يعنى عن إثم الذي هو امر أخروي وأما الإفساد فلا معنى للعفو عنه لأن المأهبة انما تنعقد
بأجزائها وتصل بشرطها ومع ذلك فكونه خطأ دائماً غير لازم إذ قد يكون عن عذر فلذا كان هذا القول
مرجوحاً (قوله لكن الشروع) استدراكاً على ذكر تصحيح جميع الفتاوى وفي المنع ولا يخفى أن الاختصاص
في المجتبي أولى وأحرى لما فيه من العمل بالاحتياط لاسيما ونقول المتون والشروع تقدم على نقول الفتاوى
(قوله وإذا اقتدى أي إلخ) اعلم أن الإمام يجب عليه الاجتهاد لكل الاجتهاد في تعلم ما تصح به الصلاة ثم في القدر
الواجب والا فهو آثم جبر (قوله تنفس صلاة الكل) أشار به إلى صحة الشروع فإذا جاء أو أن القراءة تنفس وهو
مروي عن الكرخي والصحيح عدم صحة الشروع كافي التبيين عن الذخيرة وروى عن الطحاوي حلبي وهذا
مذهب الإمام وأورد عليه أن القاعدة عنده أن القادر بقدره الغير لا يعذر إذا رآه لم يوجب الملمح والجمعة على
الضرر وإن وجد قائداً فكيف اعتبره قادر في مسائل الإمام قلنا القاعدة محلها إذا تعلق العمل باختيار ذلك
الغير والإمام قادر على الاقتداء بما يرى من غير اختيار القاري فنقول قادر على القراءة وعندها تنفس صلاة
لقاري وحده كالقاري إذا تم مرة ولا يبين وكذا أثر أصحاب الاعتذار إذا أتموا بطل صلاة غير المذخور والفرق

في غير التراويح في الصحيح خاتمة وكأنه
لأنها سئلت على هيئة مخصوصة في تراويح
وصفها الخاص للترويح عن العهدة ففروع
صح اقتداء بمنفل بمنفل ومن يرى الوتر
واجباً بمن يراه سنة ومن اقتدى في السر
وهو نية بعد الغروب بمن أحرم قبله للاقتداء
(وإذا ظهر حدث أمامة) وكذا كل مفسد
في تراويح بطلت فيلزم أعادتها لتفتتها
مسألة مفتحة صحة وفساد (كما يلزم الإمام
أخبار القوم إذا أحرم وهو حدث أو وجب)
أو فاقه شرطاً أو كن وهل عليهم إعادة أن
أو فاقه شرطاً أو كن وهل عليهم إعادة أن
عذر لأنهم والأندب وقيل لأنفسه باعترافه
ولو زعم أنه كافر لم يقبل منه لأن الصلاة دليل
الإسلام واجبه عليه (بالتقدم الممكن) بطلانه
أو بكتاب أو رسول على الأصح لو معينين
والألا يلزمه جبر عن المعراج وصح في جميع
الفتاوى عدمه مطلقاً لكونه عن خطأ معفو
منه لكن الشروع مرجحة على الفتاوى
(وإذا اقتدى أي وإما رأى إثم) تنفسه
صلاة الكل

للامام أن قراءة الامام قراءة لمؤتم قركم مع القدرة عليه مفد ولا يكون ستر الامام ستر المؤتم حتى لا تكون
 حودتهم مستورة بستر الامام وكذلك سائر أصحاب الاعذار لا يكون الشرط الموجود من الامام موجودا
 في حقهم فاقترح حلي (قوله للقدرة على القراءة بالاعتداء) الاولى حذف بالاعتداء ليشمل القارئ (قوله سواء
 علمه أولا) لان القراءة لا يختلف فيها الحال بين الجهل والعلم وسواء نواه أولا لان الوجه المذكور وهو ترك
 الفرض مع القدرة عليه بعد ظهور الرغبة في صلاة الجماعة يوجب الفساد وان لم ينو بغير (قوله في الاخيرين)
 ذكرهما لبيان محل الخلاف أما الاوليان فالفساد باتفاق أبو السعود (قوله لغرضه بضمه) وهو الاستخلاف
 حلي (قوله تفد صلاتهم) أما صلاة الامام فلانه عمل كثير وصلاة القوم مبنية عليها بغير (قوله ولو تقديرا)
 عطف على محذوف أي تحقيقا ولو تقديرا أي ولا تندي في حق الاي لانعدام الاهلية فقد استخلف من لا يصلح
 للامامة ففسدت صلاتهم حلي (قوله ومحت لوصلي الخ) لانه لم يظهر منه رغبة في الجماعة كذا في الهداية
 وهو يقتضي أنه لو صلى أتيان مقديا - مدعيا بالآخر ومحت لوصلي فارئ وحده أن لا يصح صلاة الاثنين لظهور
 رغبته في الجماعة (قوله بخلاف الخ) هذا الفرع يناق ما قبله فأداه الشرع بلبالي اللهم إلا أن يحصل الأول على
 ما إذا شرع الاي أولا فانه يلزم حينئذ من اعتدائه ابطال العمل وهو منهي عنه بخلاف ما إذا حضر بعد افتتاح
 القارئ الذي هو الفرع الثاني (قوله لماسم) أي من قوله للقدرة على القراءة بالاعتداء بالقارئ حلي (قوله من
 صلاها كانه) بأن يشارك في جزء من ركوع الركعة الاولى ويسلم بعد القعدة الأخيرة ولا يشترط أن يكبر معه
 ويسلم معه حلي وظاهره أنه لا يكون لاحكام أنه يوصف به قال في التهرات علم أن مقتضى امامته ولو
 من أدرك أول صلاة الامام أو سبق وهو من لم يدركها وكل منهما قد يكون لاحكامه والتفرقة في المدرس
 واللاحق اصطلاحية وفي اللغة يصدق كل - نعماع على الآخر (قوله لكن بعد اعتدائه) ظرف لغاتته وحسنه
 يكون اعتدائه في أول الصلاة بالنظر لقوله كانه أو أمما بالنظر لقوله أو بعضها فيصنع اعتدائه في أول الصلاة أيضا
 وفاته البعض وأدرك البعض ويحتمل الاعتداء في الاثناء بعد ما سبق بعضها فيكون لاحكامه مسبوقا ومن فاته
 كلها مدرك لاحق (قوله وزجة) لا يمكن معها اداء الاركان الا بعد فراغ الامام من كلها أو بعضها (قوله وسبق
 حدث) لمؤتم وامام أي المستخلف بعضها حال الذهاب الى الوضوء (قوله وصلاة خوف) أي في الطائفة الاولى
 وأما الطائفة الثانية فمسبوقة اه حلي (قوله ومقيم اتم بمسافر) فهو لاحق بالنظر للاخيرين وقد يكون
 مسبوقا كما إذا فاته أول صلاة امامه المسافر (قوله بأن سبق امامه في ركوع وسجود) أي في كل الركعات فانه
 لاحق بركعة لان الثانية ثابت عن الاولى والثالثة عن الثانية والرابعة عن الثالثة فثبت عليه ركعة هو لاحق
 فيها وكذا لو سبقه بركوع وسجود في ركعة وفارنه في الباقي (قوله وحكمه) أي اللاحق حلي (قوله عكس
 المسبوق) بالتصحيح حال من فاعل يبدأ يعني أن المسبوق يتابع امامه أولا ثم بعد فراغ امامه يقوم الى قضاء
 ما سبق به ولو عكس تفد حلي ونضا لقان في أمور غير ما ذكره ذكره في التهرات لوقال الامام بعد فراغه
 من الفجر كنت محدثا في العشاء فسدت صلاة المسبوق ومنها لو خرج وقت الجمعة فسدت صلاة المسبوق أو تذكر
 المسبوق فاته فسدت صلاته أو طلعت الشمس في الفجر وفي الاحق روايتان في جميعها (قوله ثم يتابع) عطف
 على يبدأ وقوله ان أمكنه قيد لقوله يبدأ والمراد بالادراك الاول في آخر الصلاة وقوله ثم صلى عطف على
 قوله تابع حلي (قوله ما نام فيه) أي مثلا وقوله بهما متعلق بصلى وضعية للقراءة حلي (قوله صح) لان الترتيب
 بين الركعات ليس بفرض لانها فعل مكرور في جميع الصلاة وتقدم أنه لا يتصور ترتيب الركعات الا في هذه الصورة
 (قوله وأتم) ويجب عليه اعادة الوعد وكذا لو كان ساهما لعدم جبرها بسجود السهو لانه لاحق آخر صلاته وهو
 مجبور من سجود السهو (قوله من سبقه الامام بها) وأدركه في التشهد أو سجود السهو أو تشهد (قوله فلو قبلها)
 بأن كبرنا وبها المتابعة بعد سبقه بركعة مثلا وقام بقضى هذه الركعة قبل متابعة الامام وقوله فالظاهر الفساد لانه
 اقتضى في موضع الاعتداء (قوله في حق قراءة) فهي فرض عليه ولو قرأ الامام في الاخيرتين (قوله في حق تشهد)
 الاولى أن يقول في حق قعود لان التشهد واجب قبله أما الله ودقوا جب في الاولى فرض في الاخيرية (قوله
 فدرك ركعة) تفريع على ما قبله (قوله لا يجوز الاعتداء) ولا اعتدائه بأحد حلي (قوله فكما زعم
 في الاشياء) أي تبعا لصاحب الدرر حيث استثنى من قوله لا يجوز الاعتداء بالسبوق مستثناة استخلافه

للقدرة على القراءة بالاعتداء بالقارئ سواء
 علمه أولا ونواه أولا على المذهب (أو استخلف
 الامام أقباني الاخيرين) ولو في التشهد
 أما بعده فتصح لغرضه بضمه (تفد
 صلاتهم) لان كل ركعة صلاة فلا تعلق من
 القراءة ولو تقديرا (ومحت لوصلي كل من
 الاي والقارئ وحده) في الصحيح (بخلاف
 شور الاي بعد افتتاح القارئ اذ لم
 يقتضيه وصلي منفردا فانه تفد في الصحيح)
 لما سبق (و) اعلم أن المدرس من صلاها كانه
 مع الامام واللاحق من فاته (الركعات
 كلها أو بعضها) لكن (بعد اعتدائه) بعد
 كفته وزجة وسبق حدث وصلاة خوف
 ومقيم اتم بمسافر وكذا بلا عذر بأن سبق
 امامه في ركوع وسجود فانه يمسى كونه
 وحكمه كونه فلا يأتي بجزائه ويجوز
 ولا يتغير فرضه بنية امامه ان أسكنه
 عكس المسبوق ثم يتابع امامه في القراءة
 ادراكه والا تابعه ثم صلى ما نام فيه بلا قراءة
 ثم ما سبق بها ان كان مسبوقا أيضا
 ولو عكس صح وأتم ترك الترتيب والمسبوق
 من سبقه الامام بها أو بعضها وهو منفرد
 حتى ينفي ويتعذر ويقرأ وان قرأ مع الامام
 لعدم الاعتداد بها كراهتها مفتاح السعادة
 (فيما به ضمه) أي بعد متابعتها امامه
 فلو قبلها فالظاهر الفساد وجبى أول
 صلاته في حق قراءة وآخرها في حق تشهد
 فدرك ركعة من غير جبر في بركعتين بضاقة
 وسورة وتشهد بينهما أو بركعة الرابعة
 بضاقة فقط ولا بعده قبلها (الاي أربع)
 فكذلك أحدها (لا يجوز الاعتداء به)
 وان مع استخلافه في حد ذاته لاحكامه القضاء
 فلا استثناء أصلا كما زعم في الاشياء

قال في البحر وهو سهل لأن كلامهم فيما إذا قام إلى قضاء ما سبق به وهو في هذه الحالة لا يصح الاقتداء به أصلا فلا يستقامطى وما حكم عليه بالهوى في الجرد ذكره في الاشياء مع أنها متأخرة في التأليف عنه (قوله نعم) لا وجه للاستدراك بهذا الفرع لأنه لا اقتداء فيه أصلا (قوله أجماعا) أي مع أن المنفرد لا يأتي به عند الامام رحمه الله تعالى (قوله لو كبر نوى استئناف صلته) أي بعدما أدى البعض منفردا عن الامام يصير مستأنفا لأن صلاة المنفرد غير صلاة اقتدى في بعضها وانفرد في بعضها بخلاف المنفرد فان تكبيره مع نية الاستئناف من غير تلفظ بها لا يصير بها مستأنفا (قوله عليه أن يعود) ما لم يقيد بسجدة (قوله وينبغي أن يصير) أي إلى السلام الثاني (قوله ان قبل قعود الامام قدر التشهد) أشار به إلى أن قعود المؤتم قدرا التشهد لا يعتد به الا اذا وافق قعود الامام قدر التشهد حتى أن المدر للوقوف رأسه من السجدة الثانية من الركعة الأخيرة قبل أن يرفع الامام رأسه ثم يرفع الامام رأسه ثم سلم المدر أو قام بعد قعوده قدر التشهد وقبل قعود الامام قدره لا يصح بل عليه العود ما لم يأت بخلاف وان أتى به بطلت وكذلك في مثلتنا للوقوف المسبوق رأسه من السجدة الثانية من آخر ركعات الامام قبل أن يرفع الامام رأسه من السجدة ثم يرفع رأسه ثم قام المسبوق إلى قضاء ما سبق به لا يعتد بما يقضيه بل عليه العود والقعود قدر التشهد ثم القيام إلى القضاء ولو لم يعد حتى قيسد ركعة بسجدة بطلت لانفراد في موضع الاقتداء والركعة لا تقبل الرض اه حلي (قوله كفوف حدث) اعتداء من حصر عرض له (قوله وخروج وقت فجر) عطف على حدث (قوله ثم تابعه فيه صح) هو ما عليه الفتوى وقيل تفسد لانه اقتداء في موضع الانفراد والجواب أنه وان كان مفسدا لكنه بعد الفراغ فهو كعمدة الحدث في هذه الحالة اه حلي عن البحر (قوله كان عليه أن يسجد) ويكون قضاؤه هو الامام (قوله فرضت المتابعة) لأن المتابعة في الفرض فرض أمان في الصلوة فظاهر وأما في التلاوية فلا ينافر رفع القعدة والقعدة فرض فالتابعة فيها فرض اه حلي (قوله وهذا كله) اسم الإشارة راجع إلى صور المسبوق ومتابعته لمامه في السجدة والصلاة والتلاوية حلي (قوله مطلقا) سواء تابع أولا لأن في المتابعة رفض ما لا يقبل الرض وهي الركعة وفي تركها ترك فرض المتابعة اه حلي (قوله ان تابع) لما في المتابعة من رفض ما لا يقبل الرض (قوله والا لا) أي وان لم يتابع فيها لا تفسد أمان في السجدة فلا يوجبها ولا ترفع القعدة وانما ترفع التشهد وهو واجب أيضا وترك المتابعة في الواجب لا يوجب الفساد وأما في التلاوية فلا يوجبها أيضا وترك المتابعة في الواجب لا يفسد ورضها القعدة كان بعد استحكام انفراد المسبوق فلا يلزمه اه حلي (قوله لزم السهو) لانه منفرد في هذه الحالة (قوله والا لا) أي وان سلم معه أو قبله لا يلزمه لانه مقتد في هاتين الحالتين حلي (قوله ان بعد القعود تفسد) لانه اقتداء في محل الانفراد (قوله حتى يقيد الخامسة بسجدة) والقضاء عليها لا عليه وحده وينقلب فلا يضم إلى الخامسة ركعة ليصير الست فلا كاملا

• (باب الاختلاف) •

لما كان المقصود من هذا الباب هو الاختلاف وما عدا من بناء المؤتم صلته وبنائه المنفرد تابع ذكره في الترجمة دون غيره والاختلاف مصدر المبنى للفعل أي اختلاف الامام غيره أو المبنى للفعل أي كون الغير مستخلفا والسبب والتأثيران لأن المقصود بيان الظلمة لا طلبها (قوله سماويا) هو ما لا اختيار للعبد فيه ولا في سببه كما اذا خرج منه ربح من غير صنعه وخرج ما للعبد فيه اختيارا كشيعة وعضة ولو منه لنفسه وخرج به أيضا ما للعبد في سببه اختيارا كما اذا مشى رجل على سطح فسقط بسبب مشيه حجر على المصل فادماه فان سقط الحجر ليس باختياره لكن بسببه وهو المسمى اختيارا اه حلي ومثله اذا تضرع في موضع في المسجد فادماه ولو سقط من المرأة كرهها لميل ولا بغير صنعها بنت ونصر يكلها لا يتبع عنده خلافا لها ما جهر (قوله من بدنه) اقتصرت به عما إذا لم يكن من بدنه بأن أمابه من خارج فبما علة مائة ويلزم عليه اطلاق الحدث على التماسه الخارجية وليس بالواقع اه حلي فلو غسل نجاسة ما علة أصابته فان كان من سبق الحدث حتى وان كان من خارج أو بينهما لا يتبع ولو أتى الثوب المتنجس وعليه غيره من الثياب أجزأه أبو السعود (قوله غير موجب للقبول) خرج ما إذا قام فاستلم في الصلاة أو أنزل يتكبر ونحوه كما يأتي اه حلي (قوله ولا نادى بوجود) خرج القهقهة والانباء كذا في البحر (قوله ولم يؤذركا) فلو سبقه الحدث في سجوده فرفع رأسه فاداه الاداء استقبل

نم لو نسي أحد المسبوقين ففرض ملاحظا للاختلاف اقتداء صح • (و) تابعها (يا في) بتكريرات التشريق أجماعا • (و) ثالثها (لو كبر نوى استئناف صلته) وقطعها بصير مستأنفا وقاطعا (و) رابعها (لو قام إلى قضاء ما سبق سجي • (و) رابعها (لو قام إلى قضاء ما سبق به وعلى الامام سجدة تاسو) ولو قبل اقتدائه (فعله أن يعود) وينبغي أن يصير حتى يفهم أنه لا سهو على الامام ولو قام قبل السلام هل يعتد بأدائه ان قبل قعود الامام قدر التشهد لا وان بعده ثم ذكره قهر بما لا يحد كخوف حدث وخروج وقت فجر وسجدة توحيد ومعذور وقام سجدة مسح ومروءات بين يدي من فزع قبل سلام الامام ثم تابعه فيه • (و) رابعها (لو لم يعد كان عليه أن يسجد) للمروءات (في آخر صلاة) استصحابا بقيد بالهوى ولأن الامام لو ترك سجدة صلية أو تلاوية فتركت المتابعة وهذا كله قبل قيد ما قام اليه بسجدة أما بعده ففسد في صليته مطلقا وكذا في تلاوية وسهوان تابع والا لا ولو سلم ساهيا ان بعد امامه لزم السهو والا لا ولو قام امامه لخامسة فتابعه ان بعد المنفرد ففسد والا لا حتى يقيد الخامسة بسجدة ولو طعن الامام السهو فبجده فتابعه فبان أن لا سهو فلا ينسب الفساد لاقتدائه

في موضع الانفراد والله أعلم

• (باب الاختلاف) •

اعلم أن لجواز البناء ثلاثة من شرط كون الحدث مما يؤدى من بدنه غير موجب للقبول ولا نادى بوجود ولم يؤذركا مع حدث

وكذا لو قرأها لان سجع على الاصح لانه ليس من الاجزاء (قوله اوسني) كما اذا قرأ بعد الوضوء آياتها
يستقبل اه حلي (قوله ولم يفعل منافيا) خرج به ما اذا فعله كالواحد حدث عبد السماء (قوله او فعله منه
بق) كالواستقي الماء من البئر على المختار وكان دلوه مخفرا فخرزه وكذا لو وجد ماء وضوء فذهب الى ماء ابعده منه
من غير عذر القسيان ونحوه الا اذا كان الماء القريب في بئر والاذا كان قليلا قدر صفين او جل آية لغفر حاجة
بيده فلو كان حاجة لا تفسده طائفا او يحد واحدة كذلك (قوله ولم يتراخ بلا عذر) فلو مكث قدر اداء ركعتين بغير
عذر فسدت فلو كان له ذلك كالواحد حدث بالنوم ومكث ساعة ثم اتبعه فانه يني أو مكث له ذر الزحاة أو لعدم انتظام
الراح بصر (قوله كفى مدة مسحه) ومنهم رأى ماء أو كانت مستحاضة فخرج الوقت بصر (قوله ولم يشذ
فاته) أي عليه أو على امامه وهذا ما ذكر ترتيب وأخرج به ما اذا ذكرها وهو ذو ترتيب فانه يستأنف لطلان
صلاته هذا ما تقيده عبارة وليس بالواقع فانه لو فوضا وبني والحالة هذه ضلانه موقوفة ان صلى الفاتحة بعد
خروج وقت السادسة معين مهمنا وان صلاها قبل خروج وقت السادسة فانه يبطل وصف الفرضية منه هما
وتصير قلا وعند محمد يبطل الاصل أيضا حلي بقليل زيادة (قوله ولم يتم المؤتم) شامل للامام المحدث فانه مؤتم
في هذه الحالة حلي فاذا كان مقتديا عليه أن يعود الى محل الامام ان لم يفرغ الامام وكان بينهما ما حائل يمنع جواز
الاقتداء فلو كان منه رد اخبرين العود والاقام في مكان الوضوء واختلفوا في الافضل ولو كان مقتديا فرغ امامه
فلا يعود ولو عادوا فاختلوا في فساد صلاته وان لم يكن بينهما مانع فله الاقتداء من مكانه من غير عود اه بصر (قوله
غير صالح) كاهر أو وصي فاذا استغفلهما المستقبل (قوله سبق الامام حدث) المراد بالسبق أن يكون ساعيا كما
في الجهر (قوله لا اختيار للعبدية) صفة كالنخعة (قوله كسر جله) مثال للمتنق فلا يني فيها كالحديث من
العطاس وهو الذي صحه في الجهر خلافا في الحلي وهو العطاس التحض (قوله غير مانع البناء) هو ما استكمل
شروطه السابقة (قوله ولو بعد التشهد) ولا رواية في عايتها وقال أبو جعفر انها تعاد كذا في الحلابي وهذا عنده
وقال انه لا يتوضا لانه قد خرج بالحديث بعد التشهد فاستأنف (قوله لياق بالسلام) فاته واجب ولو لم يتوضا
لياق به فصلاته صحيحة لخروجه بصلته بالقيام مثلا حلي (قوله أي جازله ذلك) والافضل في حق الامام
والمقتدى البناء صيانة للجماعة والمنفرد الاستئناف على ما صحه في السراج الوهاج وظاهر كلام المتن أن
الاستئناف أفضل في حق الكل بمرود كفي الفتاوى الهندية ما يحصل به التوفيق فانه قال الامام والمأموم اذا
كانا يجعدان جماعة فلا استئناف أفضل والا فلا بناء (قوله بأشارة) متعلق باسم الاشارة لرجوعه الى الاستئناف
المفهوم من استئناف حلي (قوله ولو لم يسبق الخ) والمدرسة أولى من اللاحق والمسبوق فان قدم المسبوق يتم
صلاته بعد اتمام صلاة الامام ثم يعيد السلام والخليفة لا يصير اماما بغير النيابة بالاتفاق ويقعد على كل ركعة
فوقهما محل قعود كما في شرح المتن وظاهر قوله يعيد السلام أن المسبوق يسلم ولا يقعد مدر كالسليم والمرح
به فبر هذا كما يأتي له حيث قال قدم مدر كالسلام (قوله وبشير) هذا اذا لم يعلم الخليفة أما اذا علم فلا حاجة الى
ذلك بصر (قوله للمسبوق) أي تركه لمسبوق وكذا فيما بعده اه حلي (قوله ومدره) أي يضع يده على صدره فقط
لمسبوق وهو كما في الجهر والنهر وانما يخص الصدر لأن السهمون جهة القلب وهو في الصدر (تقنة) الاستخلاف
حق الامام فلو اختلف القوم بعد اختلافه فان خليفة خليفة من اقتدى منهم بخليفته فسدت صلاته وان قدم
القوم واحدا أو تقدم بنفسه لعدم اختلاف الامام جاز ان قام مقام الاول قبل أن يخرج من المسجد ولو خرج
منه قبل فسدت صلاة الكل دون الامام الا في خاتمة (قوله ما لم يجاوز الصفوف) أي استخلف مئة عدم مجاوزة
الصفوف وما كان عالما شاملا لصورة التقدم واعتبار مقدار الصفوف فيه ضعف بقوله ما لم يتقدم
والحاصل أن حد الصفوف انما يعتبر ان ذهب يمينه أو يسره أو خلفا أو امانا ذهب أما ما خلفه السرة أو موضع
المسبوق اعطى وفي الجهر وشرط جواز صلاة الخليفة والقوم أن يصل الخليفة الى المبراب قبل أن يخرج الامام
من المسجد اه ولو اختلف من آخر الصفوف ان نوى الخليفة الامامة من وقته فسدت صلاته من قدامه وتقامه
في النهر (قوله فخذ السرة) أي ان كان له نية والا فوضع السجود فالكلام على التوزيع (قوله كالنفر) أي في أن
حده السرة أو موضع السجود من كل جهة حتى اذا ظن الحدث تجاوز السرة أو موضع السجود تم بين خلافة
لا يني (قوله وما لم يخرج من المسجد) فاذا خرج بطلت الصلاة فبمع اختلاف ولو كانت الصفوف متعنة

اوسني ولم يفعل منافيا او فعله منه بق
ولم يتراخ بلا عذر ركعة ولم يظهر حدثه
السابق كفى مدة مسحه ولم يشذ فاته
وهو ذو ترتيب ولم يتم المؤتم في غير مكانه ولم
يستخلف الامام غير صالح لها (سبق الامام
حدث) ساعيا لا اختيار للعبدية ولا في
سببه كسر جله من شجرة وكذا من نحو
عطاس على الصحيح (غير مانع البناء) كما
قد سناه (ولو بعد التشهد) لياق بالسلام
(استخلف) أي جازله ذلك ولو في جبهة
بأشارة أو جهر لم يسبق ويتجهج
لبقاء ركعة وباصبعين ركعتين ويضع يده
على ركبته وترك ركوع وعلى جبهته للمسبوق
وعلى فخذ السرة وعلى جبهته والسنة للمسبوق
تلاوة ومدره لمسبوق (ما لم يجاوز الصفوف
لوفي المصراع) ما لم يتقدم فخذ السرة
أو موضع السجود على المقتدى كالنفر
(وما لم يخرج من المسجد) أو الجباة أو الدار

وهو في اثباتها لأن المناط الخروج اهلبي (قوله لو كان يصلي فيه) أي في أحد المذكورات (قوله ولم يتقدم أحد
 لنفسه) الأولى التعبير بأو يسمى هذا استخلافا حكميا (قوله ناويا) قال في النهر انفتحت الروايات على أن
 الخليفة لا يكون اماما مالم ينو الامامة كذا في الدراية (قوله وان لم يجاوز) أي الحد المتقدم لأن الخليفة اذا قام
 مقام الاقل صار الاول مقتديا به خرج من المسجد ولا حتى لو تذكر قاتنه أو تكلم لم تفسد صلاة القوم فهو (قوله لم
 يخرج للاختلاف) بل يتوضأ ويرجع الى موضع الامامة وأقادت العبارة أنه لو اختلف صبح واليه بشير قول
 صاحب المصريح للاختلاف ليس يتعين الخ واذ لم يكن في المسجد فلا فضل للاختلاف فانه في المصريح (قوله
 واستثناه أفضل) أي بعد ابطالها بما يشاء من الاعمال فهستأنى (قوله ان لم يكن تشهد) أما اذا حصلت هذه
 الاشياء بعد عقوده قدر التشهد فقد تمت الصلاة اهلبي (قوله الجنون) محترز قوله ولا نادر وجود وقوله أو حدث
 حدث محترز السجوى (قوله وأخرجه من مسجد بطن حدث) أما اذا لم يخرج فانه يهود ويمنى كما في الجرح وقيد بطن
 الحدث لأنه لو انصرف منها على ظن أنه اقتصر بغير وضوء أو أن مدة مسحه انقضت أو كان متعمدا فقرأ أي سراجا لانه
 ماء فأنصرف أو كان في الظاهر فأنصرف بظن أن القبر عليه أو رأى حرة في ثوبه فظنها نجاسة فأنصرف فدون
 صلاته وان لم يخرج من المسجد لأن الانصراف على سبيل الرضا لا الاختلاف (قوله أو احتلام نوم) الأولى
 أن يقول أو انزال باحتلام الخ وفي القهستاني الأولى أن يقول أو وجب عليه غسل ليشمل ما اذا احتلم وهو
 محترز غير موجب للفضل (قوله لندرتها) هذا التطويل فأنصرف فانه اعلم بظن في الجنون والمقهضة والاعمال في
 الاحتلام والحدث العمد والعلة فيه أنه غير سجاوى وأنه موجب للفضل في الاحتلام (قوله إذا احصر) من باب
 ثبوت فعلا ومصدر اسبانيا للفاعل ومعناه الى وضيق الصدر ويجوز أن يكون بضم الحاء مبنيا لله فعول من مفتوح
 الحين من باب فخر فعلا ومصدر اقال الاتقاني وبالوجهين حصل في السماع قال في الجرح والوجهان ثابتان
 كسب اللغة (قوله قدر المخروض) أفاد أنه لو قرأ لا يجوز الاختلاف لعدم الحاجة اليه وذكره في المصباح في
 قيل قطا هره أن المذهب الاطلاق وهو الذي ينبغي اعتقاده وقيد بالحصر لأنه لو أصاب الامام وسجد في البطل
 فاستغفر لم يجز فلو قد واثم صلاته جاز بغير (قوله وقالا تفسد) لأن ذلك نادر كالنجاسة (قوله ويعكس الخلاف)
 فيجوز الاختلاف عندهما لا عند الامام شرح الملتقى (قوله لو حصر بيول أو غائبا) ويسمى الاول ساقنايون
 في آخره والثاني حاقبا بوحدة في آخره وبازاي من يدافعهما وفي كلام البعض والحازم من يدافع الرمح قال
 في النهر وأثبت الاختلاف في البول فقيهما وفي الفائض الأولى (قوله ولو جزم ركوع وسجود) أما لو جزم من
 القيام فالتاخر عدمه لأن القاعدة يؤتم القائم (قوله كالقراءة) أشار به الى ترجيح الاختلاف عنده قياسا على
 القراءة اهلبي قاله أبو السعود والظاهر أنه لا يستغفر لانه نادر الوجود (قوله لا يستغفر) أي ولا ينبغي لو كان
 منفردا لأنه صار أتيا فبطلت صلاة القوم بغير (قوله فلو منه فقط بئى) أما اذا كان منه ومن خارج لا ينبغي بغير
 (قوله اذ لم يضطر) أفراد الفهر بالظن للمصنف صحيح لأن كلامه في شخص كشف عورته وهو يوم الذكر والالتقى
 وبالنظر للشرح صحيح أيضا لأن العطف بأوقته بغيره اذ لم يضطر أحد المذكورين بأن قدر الرجل على الاستنجاء
 من تحت ساتر وقد رت المرأة على الوضوء من غير كشف اهلبي (قوله لادائه) نشر على ترتيب القح اهلبي (قوله
 بخلاف تسبيح) مراده المذكر أفاده أبو السعود (قوله في الاصح) متعلق بقوله قرأ وقبل لو قرأ اذا هب تضد وآيالا
 وقبل بالعكس اهلبي (قوله أو طلب الماء بالاشارة) استشكله في التمر ببلالية بمسئلة دواء المارة بالاشارة وبما
 في الزبلى من الغاية طلب من المصلي شيئا فثا ربيده أو برأسه بنم أو بلا لا تفسد صلاته وما في الجمع من أن ردة
 السلام باليد فسد فردود بأن الفساد ليس بواجب في المذهب وقياسه على المصافحة باليد ممنوع لأن المصافحة
 عمل كثير لا يسامح في القول بأن العمل الكثير ما استكره الناظر ولا كذلك الرد باليد أفاده أبو السعود (قوله أو شرأ
 بالمعاطاة) هذا معنى على أحد تفهيمى العمل الكثير شر ببلالية ومراده به ما لو أنه راعى بعد لا يشك أنه
 عيسر في الصلاة اهلبي (قوله أو تلبس) هو ما عطف عليه مه طرف على المستثنى وهو قدر اهلبي (قوله لأن
 الاستقاء منع البناء) أي مع وجود ما هناك أماع عدمه فلا يمنع قال في الهندية ولو استثنى من الاما والبر وهو
 يحتاج اليه بانه البناء اهلبي (قوله وان لم ينو الاداء) لأنه في حرمته ما وجد منه صالحا لكونه جزءا منها فأنصرف
 الى ذلك فظهر مقتضى بالهدى وأشار به الى ردهما في المنتقى حيث قال ان لم ينو مقامه الصلاة لا تفسد لانه لم يوزع جزأين

(لو كان يصلي فيه) لانه على امامته مالم يجاوز
 هذا الحد ولم يتقدم أحد ولو بنفسه مقامه ناويا
 الامامة وان لم يجاوز حتى لو تذكر قاتنه
 أو تكلم لم تفسد صلاة القوم لأنه صار مقتديا
 ولو كان الماء في المسجد لم يخرج للاختلاف
 (واستثناه أفضل) محترز عن الخلاف
 (وتعين) الاستئناف ان لم يكن تشهد الجنون
 أو حدث عدد أو أخرجه من مسجد بطن
 حدث (واحتلام) نوم أو فكر أو قطر
 أو من شهوة (أو اغماؤا وقهضة) لندرتها
 (وكذا) يجوز أنه (يستغفر) إذا احصر من
 قراءة قدر المخروض) حديث أبي جعفر
 الصحيح رضى الله تعالى عنه فانه لما حس
 بالخطية صلى الله عليه وسلم حصر عن القراءة
 فتأخر عن الصلاة صلى الله عليه وسلم وأتم
 الصلاة فلم يكن جائزا للمعامله بدائع وقالا
 تفسد ويعكس الخلاف لو حصر بيول أو غائبا
 ولو جزم من ركوع وسجود وسجود هل يستغفر
 كالقراءة لم أنه (لنجس) أي لا جل نجس أو
 خوف اعتراء (لا) يستغفر اجابا (لونهى
 القراءة أصلا) لأنه صار أتيا (أو أصابه)
 عطف على المتن (بول كبير) أي نجس مانع
 من غير سبق حدثه فلو منه فقط بئى (أو كشف
 عورته في الاستنجاء) أو المرأة ذراعا للوضوء
 (اذ لم يضطره) فلو اضطر لم تفسد (أو قرأ
 في حالة الذهاب أو الرجوع) لا داه ركاع
 حدث أو شئ بخلاف تسبيح في الأصح (أو
 طلب الماء بالاشارة أو شرأ بالمعاطاة) المناف
 أو جاوز ما الى آخره لا قدر صفين أو تلبس
 أو ردة أو كونه بدار الا الاستقاء يمنع البناء
 على القنار (أو مكث قدر أداء ركن) وان لم
 ينو الاداء (بعد سبق الحدث) لا العذر

للمسألة مع الحدث (قوله ودعا) لم يقطع فانه يكتفى الى انقطاعه ثم يتوضأ ويصلي (قوله فوراً) ثلاثاً بكتفها
من غير عذر وهو مفسد (قوله ويتم صلاة) أي في مكان الوضوء أي قربه (قوله أو يعود) جملته بعضهم أولئك
ذكره الشارح (قوله وهذا) أي تخيير المقتدي (قوله لو بينهما ما يمنع الاقتداء) والاجابة الاقتداء من مكان
الوضوء (قوله كالمقتدي) أي أصالة وانما قلنا ذلك لان الامام الذي سبقه الحدث صار مقتدياً (قوله جلا بتأنيها)
كالفهومة عند اخلاصه تامة وان انتقض وضوءه (قوله ولو بعد سبق حدثه) اجماعاً أشار به الى ردة حافي شريح
الثنية من اثبات الخلاف بين الامام وصاحبه في هذا الفرع بناء على اقتراض الخروج بصدقه وعدمه قال
في البحر وفيه طريق لا يكاد يصح لانه اذا أتى بخلاف بعد سبق الحدث فقد خرج منها بصدقه والشارح لم يكتف بها
خلافاً (قوله تمت) المراد بالقيام العصة اذ لا شك انها ناقصة لترك واجبا منها ولو قال المصنف بطلت تمت
الكان أول أبو السعود (قوله نعم تعاد) أي وجوباً جبراً للنقص القارئ فيها بترك السلام وهي حكم كل صلاة أذيت
مع كراهة التحريم (قوله ولو وجد المتأني) أي المانع من البناء (قوله بلا صغره) مفهوم قوله وان تعدد جهلاً
بتأنيها (قوله في المسائل الاثني عشرية) هي مشهورة عندهم بهذه التسمية لان هذا الاستعمال غير جائز من
حيث العربية لانه انما ينسب الى صدر المركب بعد كونه علماً فيقال في النسبة الى خمسة عشر على رجل أو
غيره خدي وأما اذا لم يكن مسمى به وأريد به العدد فلا ينسب اليه أصلاً (قوله وفلا صحت) لانه معنى مفسدها
ضار كحدث والكلام واختلف المتأني على قول الامام فذهب البردعي الى أنه انما قال بالبطان لان الخروج
بمنع الحلي فرض عنده لانها لا تبطل الا بترك فرض ولم يبق عليه سوى الخروج بصدقه وتعمه على ذلك الصاقه
بما في العناية وذهب الكرخي الى أنه لا خلاف بينهم أن الخروج بصدقه ليس بخرص لقوله صلى الله عليه وسلم
لا ين مسعود اذا قلت هذا أو فعلت هذا فقد تمت صلاتك فان شئت أن تقوم فقم وان شئت أن تقعد فاقعد وليس
فيه نص من الامام وانما استنبطه البردعي من هذه المسائل وهو غلط لانه لو كان فرضاً كما زعمه لا يخص ما هو
قريب وهو السلام وانما حكم الامام بالبطان باعتبار أن هذه المعاني قريبة للفرض فاستوى في حدودها أول
الصلاة وآخرها أصله نسبة الاقامة بخلاف الكلام فانه قاطع لا مغير والحدث المعدود القهقهة بطله لا مفسدة
كذا في البحر ثم أي كلام الكرخي بكلام طويل وأيد التبريلاني البردعي في الرسالة الهيبة على الاثني عشرية أنه
سلي (قوله لو وقع بالقاء الخ) لان الكاف تقتضي وجود مسائل آخر منسوبة بهذه المسائل في هذا الحكم
وليس لنا الا هذه وفيه أن التبريلاني أوصلها الى نحو ما تمة مثله (قوله بقدره التيمم على الماء) ولو باخبار عدل
وقد بالقدر لانه لو أراد ولم يقدر على استعماله فانها لا تبطل أبو السعود أي اذا كان تيممه عن مرض (قوله
واتمامه روية التوضي الخ) جواب عن ايراد اوردته الى على صاحب الكثرة بقوله والتقييد بالتيمم لا يفيد
لان التوضي خلف التيمم لو رأى الماء في صلاته بطلت أيضاً لعله أن امامه قادر على الماء باخباره وصلاة الامام
تامة لعدم قدرته فلو قال أو المقتدي به لعمه وأجاب في البحر بأن المقتدي لم تبطل صلاته أصلاً بل وصفاً قد
في التهور بأن المصنف استعمل البطان بالمعنى الآم وهو اعدام الفرض بقى الأصل أولاً ثم قال فالاولى ما قاله
الحق أن مسئلة المقتدي بيمينه ليس فيها الا خلاف زعم ولا خلاف فيها بين الامام وصاحبه والخلاف في هذه
المسائل مفروض بين الامام وصاحبه حلي وقد جمع الشرح بين الجوابين (قوله والا فوضى) قصته صورتان
عدم وجود الماء أو وجوده مع الخوف والمقرب في الاول بطلان الصلاة وانتقال الوظيفة الى التيمم وفي الثاني
انتقاض المسح بالمضي وبطلان الصلاة وبسبب تأخره على الخلف كسح البيرة وهو الذي حقه في الفسخ
(قوله كما ترى بابه) هو باب المسح على الخفين (قوله وتعلم آية) سواء كان اماماً أو منفرداً أو مقتدياً سلي (قوله
أي تذكره) انما حله على ذلك لان التيمم لا يذلل من التعليم وذلك لفضل يتا في الصلاة فتم صلاته اتفاقاً وصورة
التذكير بان كان يحفظها أو لا ثم نسبها وتسميته أمياً باعتبار حاله الآن وقوله أو حفظه بلا صغره أشار به الى تنوع
الخلاف فانه قال في البحر والمراد بالتعلم تذكره اياهما وقيل سمعه بلا اختيار وحفظه بلا صغره بان مع سورة
الاخلاص مثلاً من تأويل حفظها من غير احتياج الى التلبس بما يفسد الصلاة من على كثير من سلكوا
وجمعها الشارح إشارة الى أن ارادة كل مصححة (قوله على ما عليه الأكثر) لان الصلاة للقراءة بصفة فوف
الصلاة بالقرائة محكاً فلا يمكنه البناء بغيره وقد يفسح بأنهم من المقتدي القاري ليست الاحكام خبر (قوله نسح

كثوم قد عاف) واذا سأل في البناء فوجاً فوراً
بكل من سأل من على ما مضى (بلا كراهة) زعم
صلاة تمت وهو أولى نقله للنسب (أو يعود
المسألة) ليحتمل مكاناً (كسفر) فانه غير
وهذا (ان فرغ خليفته والا عاد الى مكانه)
حتا لو بينهما ما يمنع الاقتداء (كالمقتدي اذا
سبقه الحدث و) اعلم انه (ان تعدد علماً فيها
بعد جلوسه قد راتشبه) ولو بعد سبق حدثه
(تمت) أقام فرائضها ثم تعاد (بلا صغره) قبل
السلام (ولو) وجد المتأني (بلا صغره) قبل
المسألة بطلت أيضاً ولو (بلا صغره) في
المسائل الاثني عشرية منسوبة اليه في كبريت
ورجمه الكمال وفي التبريلانية والاظهر
قوله ما بالصدقة في الاثني عشرية وهي مذكورة
بقوله (كالمسح) لو وقع بالقاء (قوله في الدور
لكن أول) بقدره التيمم على الماء (قوله
مسئلة روية التوضي المؤتم بيمين الماء ففها
بلا صغره) وتقلب نقلاً (ومضى تمة
بلا صغره) ولو لم يفتك بوجه
مسحاً (وجدها) ولو لم يفتك بوجه
من يرد والا فوضى (على الاصح) كما ترى بابه
(وتعلم آية) أي تذكره أو حفظه بلا صغره
(ولو كان الاثني عشرية بابتدائه على ما عليه
الأكثر) لكن في التبريلانية جمع المسألة قال
القاضي وبنيناخذ (وجود العاري سائر)
بمع في الصلاة

بأن يكون طاهراً أو نجساً وعنده ما يظهر به أو ليس عنده إلا أن ربه طاهر أو غير فلو كان الطاهر
أقل أو كان نجساً لا تبطل لأن المأمورية السيرة بالظاهر فكان وجوده كعدمه ولو قال يجب فيه الصلاة لكان
أولى من قوله تصح لأن عبارته تشبه ما لو كان كله نجساً إذ الصلاة تصح فيه مع أنه لو صلى عارياً لا تبطل لأنها
لا يجب فيه بل هو بخير أحوال العود (قوله ومثله الخ) هي الخاصة من العشرين وما بعده السادسة منها (قوله
ولم تنقح فوراً) يفيد أن البطالان لا يتوقف على المكث قدر أدرك من غير تنقح وهو وإن قيل به لكنه خلاف
المشهور على ما سبق عند قوله وكشف ربع سابقها يمنع اه أبو السعود (قوله ونزع الماسح خفه الواحد بعمل
يسير) بأن كان واسعاً لا يحتاج فيه إلى المعالجة بالترجيع كافي الجبر والتقييد بالتلف الواحد لأن الماسح يقتضيه
لكن رجاءهم أنه إذا نزع الخفين بعمل يسيراً تم اتفاقاً وليس كذلك بل الحكم واحد (قوله وقدرة موفى على
الأركان) وفسدت منه لأن آخر صلته أقوى من أولها ولا يجوز لنا القوي على الضعيف (قوله وتذكر فائتة)
ولو وزانهم (قوله أو على امامه) هي العاشرة من العشرين وهذه الصلاة لا تبطل قطعاً عند الإمام بل هي
موقوفة إن صلى بعدها خمس صلوات وهو يذكر الفائتة فإنها تنقلب بآخرة فذكر المصنف لها في سلك الباطل
اعتماداً على ما ذكره في باب القوائف أفاده صاحب الجبر (قوله وهو صاحب ترتيب) الضمير من عليه الفائتة اماماً
أو مأموماً (قوله والوقت متسع) وعنده ضيقه تحت اتفاقاً (قوله وتقديم القارئ أمياً) مراده به الاختلاف
وهو لا يخلو ما أن يكون في الأولين أو في الآخرين قبل القعود قدر التشهد أو بعده ففي الأولى مفسد اتفاقاً
وفي الثانية لا يخلو ما أن يكون قرأ في الأولين أو في أحدهما أولاً وفي هاتين الأخيرتين مفسد اتفاقاً
وفي الأولى مفسد خلافاً وهو رواية عن أبي يوسف وإذا كان بعد التشهد فيها اختلاف بين الإمام وصاحبه
إذا عرفت هذا أقول المتن مطلقاً أراد به الشغل لهذه الصور كلها غير أنه يفيد أنه عند الصالحين تصح بصورها
ولا يصح هذا الماعل أن الصورة الأولى والصورة الثانية بصورتها متفق على الصادقها فالأولى حذفت
مطلقاً لأنه خرج عن الموضوع لأن الموضوع أن يعار مفسد بعد التشهد اه حلي (قوله لأنه عمل كثير) أي
وبه تم الصلاة اتفاقاً فقد خرجت هذه المسئلة من الخلافات (قوله وزوالها في العبد) هي الثلاثة عشرة (قوله
ودخول وقت) فيه ثلاث مسائل من العشرين وقوله من الثلاث يعني بها الطلوع والاستواء والغروب (قوله
بأن بقي في عهده) جواب سؤال أوردته في الكافي بقوله فإن قيل كيف يصدق الخلاف في البطالان بدخول وقت
العصر في الجمعة فإن الدخول عنده إذا صار على كل شيء مثله وعنده ما مثله وحاصل الجواب ما ذكره الشارح
أفاده الحلي (قوله بأن لم يعد في الوقت الثاني) فإذا انقطع عذره بعد القعود فلا امره وقوف فإن دام وقتاً كاملاً
بعد الوقت الذي وقع الانقطاع فيه ظهر أنه انقطاع بره فيظهر الفساد عند الإمام فيه ضيقاً لا عندهما (قوله
وكذا خروج وقته) هي التاسعة عشرة (قوله في هذه المواضع العشرين) لا يتأني ما قدمه من أنها اثنا عشر لأن
ذلك على ما ذكره القوم وهذا على ما زاده على أن الزيادة ترجع إليها كما نص عليه في الجبر فحصل مسئلة التوب
النجس ومسئلة صلاة الأمانة بغير قناع راجعتين إلى مسئلة العار ومسئلة دخول الأوقات المذكورة راجعة
إلى طلوع الشمس في الفجر ومسئلة خروج وقت المعذور راجعة إلى مضي المدة لأن في كل ظهور والحديث السابق
ويق مسئلة زوال الشمس في العبد وهي راجعة إلى طلوع الشمس في الفجر أيضاً ومسئلة تذكر فائتة على امامه
وهي ترجع إلى تذكر فائتة عليه وليس منها رواية المتوضي المؤتم بتيمم الماء كما قدمنا حلي ولو سلم الإمام
عليه سهو فمرض عليه واحد منها فإن سجد بطلت صلاته والأفلا ولو سلم القوم قبل الإمام بعد ما قعدوا فسد
التشهد ثم مرض عليه واحد منها بطلت صلاته دون القوم وكذا إذا سجد هو السهو ولم يسجد القوم ثم مرض
بهر (قوله فيما إذا تذكر فائتة) أي عليه أو على امامه وقد علمت أن الأمر موقوف في تذكر الفائتة ولا تنقلب
خلال الصلاة اه حلي (قوله ويراد) أي على ما ينقلب فلا وإن كانت ليست من الخلافات حلي (قوله والظاهر)
بالاستظهره ظاهر لأن الأوقات المذكورة لا تتأني انعقاد النفل ابتداء فكيف بالبقا (قوله ولو استخف الإمام
بعبثها) فبقي لهذا المسبوق أن لا يتقدم لهزم من السلام بهر (قوله صح) لوجود المشاركة في التصريح بهر
على الحق والمقيم خلف المسافر كالمسبوق في أن الأولى عدم اختلافه ما فلو وقع أشار إليهم اللاحق أن لا يتأني
حتى يخرج عما له من الواجب عليه أن يبدأ بأفائه أولاً ثم يتأني به فيسلمهم ويقدم المقيم بعد الركعتين مسافراً

ومثله لو صلى نجاسة فوجد ما يزيلها أو غفقت
الامنة ولم تنقح فوراً (وترج الماسح خفه)
الواحد (يعمل يسيراً) فلو كتبت تم اتفاقاً
(وقدرة موفى على الأركان وتذكر فائتة عليه)
أو على امامه وهو صاحب ترتيب (والوقت
متسع) وتقديم القارئ أمياً مطلقاً وقبل
لا فساد لو كان استخلافه (بعد التشهد
بالاجماع وهو الماسح) كافي الكافي لأنه عمل
كثير (وطلوع الشمس في الفجر) وزوالها
في العبد ودخول وقت العصر) بأن
مضى القضاء ودخول وقت العصر) بأن
بقي في عهده إلى أن صار التكفل مثليه
(فرا الجمعية) بخلاف الظاهر فإنها لا تبطل
(فرا القسدي) بأن لم يعد في الوقت
الثاني وكذا أخر شريحه (ومسئلة جبرية من
بره) اعلم أنه (لا تنقلب الصلاة هذه
المواضع) العشرين (خلافاً إذا بطلت إلا)
في ثلاث (فما إذا تذكر فائتة أو طلعت الشمس
أخرج وقت الظاهر في الجمعة) كافي الجوهرة
زاد في الحاوي والموتى إذا قعد على الأركان
ويراد مسئلة الموتى بتيمم كافتها أو طاهر إن
زوالها في العبد ودخول الأوقات المذكورة
في القضاء كذلك ولم أره (ولو استخف الإمام
مسبوقاً) أو لاحقاً أو مقبلاً وهو مسافر (صح)

والدرك الأولى

يسلمهم ثم ينقض المقيمون ركعتين منفردين بلا قراءة (قوله ولو جهل الكعبة الخ) اعلم ان المسبوق يتبعه من حيث انتهى اليه الامام هذا ان علم كعبة صلاة الامام وكانوا كلهم عليهم ايمان كانوا ممدكين وان لم يعلم المسبوق ولا القوم الكعبة بان كانوا مسبقين مثله اتم ركعة وقدم قام واتم صلاة نفسه ولا يتابعه القوم بل يصبرون الى فراغه فيصلون ما عليهم وحده انا وقعد هذا الخليفة على كل ركعة احتباطا وقبده في الظهيرية بما اذا سبق الامام الحدث وهو قائم وتقام في البحر (قوله احتباطا) أي الا حقال في كل ركعة أنه آخر صلاة الامام اه حلي (قوله فرضنا القعتين) قعدة عليه بالنباية عن الامام وقعدته الاخيرة ومثله يقال في القراءة (قوله تفسد صلاته) لوجود الفساد في خلال صلاته بغير (قوله وكذا تفسد الخ) ظاهره أنها تفسد صلاة المسبوقين مع تقديم مدر كالا سلام وليس كذلك لانه حيث قدم مدر كافتقد انفراد المسبوق فيقتصر الفساد عليه (قوله لما تم) أي قبيل الاثنى عشرية أنه كثر ثم ان لم يفرغ امامه وكف فردان فرغ اه حلي (قوله عند الامام) وعندهما لا تفسد قياسا على الكلام والخروج من المسجد وللإمام القرقي بين المنهي والفسد اه حلي (قوله الا اذا قيد ركعته بسجدة) بأن ترك متابعة الامام وقضى ركعة وصحبها بغير (قوله لتأ كذا انفراد) حتى لو سجد الامام لسهو لا يسجد معه ولا تفسد صلاته لو فسدت صلاة الامام بعد سجوده بغير وقبله يتابعه وتفسد وان لم يتابعه في سجود السهو لا تفسد صلاته (قوله لا مفسدان) أي بخلاف الفقهية والحدث المحدثان هما مفسدان للجزء الذي يلاقيانه من صلاة الامام فيفسد مثله من صلاة المقتدي غير أن الامام لا يحتاج الى البناء والمسبوق يحتاج اليه والبناء على الفاسد فاسد بغير (قوله ولذا يلزم المدرकिन السلام) لعدم خروجهم من الصلاة بالمنهي (قوله وفي الظهيرية عدمه) مع العلم بان النائم مثلاً كأنه خلف الامام والامام قد غث صلاته فكذلك صلاته النائم تقديره بغير (قوله وظاهر البحر) حيث قال لان الامام لم يبق عليه شيء بخلاف اللاحق وأقره في النهر (قوله ولما دها) أي اذا هما فالاعادة مجاز عن الاداء لعدم الاعتداد بالفعل أو لا وهذا اتفاق أما على قول محمد فلا ن تمام الركعتين بالاتصال ولم يوجد وأما على قول الثاني فهو وان تم الآن القومة والجلطة فرض عنده ولا تحقق لها بغير الاعادة ولو اختلف غيره دام المتقدم على ركوعه أو سجوده لانه يمكنه الاقام بالاستدامة أبو السعود عن الزيلعي (قوله ما لم يرفع رأسه) مرتبط بقوله يني (قوله منهما) الاولى الافراد لان العطف بأو (قوله ولو لم يرد الاداء) أي برفع راسه حلي (قوله وفي الجنبتي) أراد به تأييد رواية الفساد ووجه التأييد أنه جعل الرفع مطلقا مفسدا (قوله ولا يرفع) أي في مكانه فلا يضر الرفع بعده فأخذه أبو السعود (قوله ولو تذكر الحسني في ركوعه أو سجوده) فقيهه لانه لو تذكر حافي القعدة فسجدها أعادها كذا في النهر رأى على سبيل الافتراض سواء كانت صلبية أو تلاوية لما رأتهما برفعان القعدة لانها ما شرعت الاخافة لافعال الصلاة اه وقيد بالصدقة لانه لو تذكر في الركوع أنه لم يقرأ السورة فعاد اليها أعاده على سبيل الافتراض حلي عن النهر (قوله فأنقض من ركوعه) هذا انما يصح على قول محمد وأما على قول أبي يوسف فإنه يعيد الركوع على سبيل الافتراض لان القومة فرض عنده اه حلي (قوله أو رفع من سجوده) هذا يصح على المذهبين جميعا ولو أنقض من سجوده بلا رفع كأن سجد على لوح فلما تذكرها ازيل اللوح فأنقض سجودا فإنه يعيد الاولى بنوعه عند محمد وجوبه عند أبي يوسف كركوع اه حلي (قوله أعادها ندبا) انما يظهر على القول بأن الرفع سنة أما على القول بالوجوب فينبغي أن يكون واجبا (قوله لا قوطه بالنسيان) جواب عن سؤال حاصله كان ينبغي أن تكون أعادتها واجبة لان الترتيب واجب لما أن السجدة فعل مكرزوا عترض بأن الترتيب الساقط بعد النسيان انما هو ترتيب الفوائت وأما الواجب في الصلاة اذ اتركها نسياناً فحكمه سجود السهو واجيب بأنهم لم يجعوا سجود السهو وانما الكلام في الاعادة لاجل ترك الترتيب فاعمل له عدم لزوم الاعادة لعدم سجود السهو بغير وذلك قال الشارح وسجد السهو اه حلي وهذا انما يظهر في صورة السجود وقد علم أن الظهير في قوله اسقطوه يرجع الى غير ذلك (قوله ولو أخرها الخ) مفهومه قوه فسجدها عقب التذكر (قوله قضاها) أي ولا حرمة عليه فله أن يقضيها عند التذكر وله أن يؤخرها الى آخر الصلاة ولا يعيد ركوعا ولا سجودا افتراضا ولا ندبا وهذا معنى قول الشارح فقط بل ان سجدها أثناء القعدة الاخيرة أو بعدها أعادها افتراضا لما تقدمناه حلي وعليه سجود السهو لترك الترتيب فيما شرع معكزرا (قوله كما تم) أي قبيل قوه واستئنافه أفضل (قوله لعدم المزاحم) وللمفهمين جباة

ولو جهل الكعبة قعد في كل ركعة احتباطا ولو مسبقا بركعتين فرضنا القعتين ولو أشار له أنه لم يقرأ في الاولين فرضت القراءة في الادربع (قوله اتم) المسبوق (صلاة الامام) قدم مدر كالا سلام (ثم) لو (أي بما يتبعها) كفسد صلاته دون القوم المدرकिन (قوله تفسد صلاته) وكذا تفسد صلاته من حاله لتمام أركانها (وكذا تفسد صلاته) تفسد صلاة مكانه (لما في خلافها) (وكذا) تفسد صلاة الامام (الاول) المحدثان لم يفرغ فان فرغ بأن قضا ولم يقته شو (لا) تفسد في الأصح لما مر أنه كثر ثم (وتفسد صلاة مسبوق) عند الامام (بفقهية امامه وحده العهد في) أي بعد قعوده قدر تشهد (الاذا قيد ركعته بسجدة لتأ كذا انفراد) (ولو نكلم) امامه (أو خرج من مسجده لا) تفسد اتفاقا لانها مهيان لا مفسدان ولا يفسد في الركعة السلام ويقومون في القهقهة بالسهو وقا بغيرت (قوله لا حقائق المدرकिन) فانه كالا امام اتفاقا (ولو لا حقائق فساد صلاته تصيحان) صح في السراج الفساد وفي الظهيرية عدمه وظاهر البحر والنهر تأييد الاول (ولو أحدث الامام) لا خصوصية في هذا المقام (في ركوعه أو سجوده) قضا وبني وأعادها في البناء على سبيل العرض (ما لم يرفع رأسه) منها (مریدا للاداء) أما اذا رفع رأسه (مریدا أداه) ولكن فلا يني بل تفسد ولو لم يرد الاداء فسروا بيان كذا الكافي وفي الجنبتي فربما أخر محمد ودبا ولا يرفع مسكوبا يقتضيه (ولو تذكر) اه حلي (في ركوعه أو سجوده) أنه لو تذكر (سجدة) صلبية أو تلاوية فأنقض من ركوعه بلا رفع أو دفع من سجوده (فسجدها) عقب التذكر (أعادها) أي الركوع والسجود (ندبا) لستوطه بالنسيان وسجد السهو ولو أخره لا أثر صلاته قضاها فقط (ولو أتم واحدا) فقط فأحدث الامام (أي خرج من المسجد والافه) على امامته كما مر (نعين المأموم الامامة لو صلح لها) أي لامامة الامام (بلاية) لعدم المزاحم

الصلاة بصر (قوله فسد صلاة المقتدي) أي الذي هو العبد (قوله لبقاء الامام اماما) لعدم استخلافه
(قوله فان استخلفه فصلاة الامام الخ) محل ذلك اذا كان قبل القعود قدر الشهود وامان كان بعده فلا تصد
صلاة الامام لخروجه بسنعه (قوله لما تم) من قوله لبقاء الامام اماما والمؤتم بلا امام حلي (قوله لما تم) من
ان التأخير لم يضر والله تعالى اعلم

(باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها)

بصر (قوله عقب العارض الاضطراري) وهو سبق الحدث وانما قدمه لانه اعرف في
العارضية أي هو الاصل في العروض اه حلي (قوله بالاختياري) اورد عليه كلام الناسي فانه لا اختيار له
فيه واجب بانه انما ذكر هنا المناسبة بين كلام العام والناسي من حيث الحكم وهو افساد الصلاة (قوله
يفسد التكلم) أي الصلاة ومنه له جود السهو والتلاوة والشكر على القول به حوى قال ابن حجر الهيثمي
كان الكلام جائزا في الصلاة ثم لم يقبل بكه وقيل بالمدينة وضع ما يصرح بكل منهما وطريق الجمع انه يتم
من اثنين تركه الصلاة وحزم بالمدينة مطاوعا اه ملخصا (قوله هو الناق الخ) استظهره صاحب البصر
والذي في الهندية عن الهبط وهو لا يلي انه اذا تكلم في صلاته ناسيا او عامدا خطأ او قهرا فلا او كثيرا
استقبل الصلاة عندنا اه فلم يقيد القليل كالطرف بكونه مفهما (قوله لا تفسد) لكنه ذكره كذا في القهستاني
وقوله لانه صوت لا يجاء به استشكل بما ذكره من زاده انها تفسد بالناسي المسموع بلا حروف وبأنه على كثير
اصدق الحق عليه لان من سمعه يجوز انه ليس في الصلاة (قوله عمده وسهوه) الفرق بينه وبين النسيان ان السهو
الحالة عمده قل ان كان يمكنه الملاحظة أي وقت شاعسى ذهولا وسهوا ولا الابد كسب جديد ساعد رخصا
نهر قال ابو السهود وكلامه يفيد الترادف بين الذهول والسهو (قوله قبل قعوده قدر الشهود بيان) وكذا في
فالعمد مقيم انما هو وكذا السهو والذي يفاد منه خلاف ذلك فالاولى حذف بيان ويكون قوله عمده وسهوه
بدلا من التكلم اه حلي وكتب بعض المشايخ ان الكلام السهو من المسائل الاثني عشرية وفيه نظر لانها
لم تكن منها الا ان يقال ان المراد ان حكمها يجري فيها (قوله وانما) جعلوا هذا كلام الناس كالمقطعان
وقد سقوا بينهما في مسائل منها امر ورأى التيم على الماء وفطار الماء وجماع الصائمة وحلق المحرم رأسه وجماع
الحرمة ووقوع شخص على حبه فقتله ووقوف عرفة ووقوع الولد على والدته فانه يحرم الميراث ونقل
شخص ووضع تحت جداره فسقط عليه فانه لا يجب على الناقل شيء وانقلاب على مال الغير فالتلفه فانه
يضمن ووجود شخص في الخلوة فانه يمنع من صحتها ودخول الزوج على زوجته أو هي عليه في الخلوة والرضاع
وتلاوة آية السجدة فوجب السجود عليه وعلى سامعه أيضا ولفقه على عدم الكلام فتكلم ومسه المرأة
وعكسه ثبت الرجعة فانه لا فرق في هذه الاشياء بين أن تصدر من فائم أو يقظان وجمعا بعضهم نظما
ونقله الشارح في شرح المتنق (قوله او باهلا) بأن لم يعلم أن التكلم مفسد حلي (قوله او غطتا) بأن قصد القراءة
لغيره على لسانه كلام الناس نهر (تبيه) الفرق بين السهو والخطأ أن السهو ما يتنبه صاحبه والخطأ
ما لا يتنبه بالتنبه أو يتنبه بعد انقلاب حوى (قوله رفع عن أمي الخ) رواية بالحق والموجود من رواية البيهقي
عن ابن عمر يدل رفع وضع ومن رواية ابن ماجه وابن حبان والحاكم وقال صحيح على شرطهما ان الله وضع عن
أمي الخ وهذا وارد على قوله أو ناسيا أو غطتا أو مكرها (قوله على رفع الائم) وهو الحكم الاخرى فلا يرد
الدينوي وهو الصاد لتلازم نعيم المقتضي بصر (قوله وحديث ذي الدين) اسمه انطرباق وكان في يده
أو أحدهما طول ولفظه اقصر الصلاة أم نسبت قال لم أنس ولم تقصر قال بل نسيت يا رسول الله فأقبل على
القوم فقال اصدق ذر الدين فأومأ أي نعم زبلي ملخصا (قوله منسوخ بحديث مسلم) منع التسح بانه رواية أبي
هريرة وهو متأخر الاسلام فان أجيب بجهوا فان برويه عن غيره ولم يكن حاضرا فغير صحيح لما في صحيح مسلم ينادي
اصلي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وساق الواقعة وهو صريح في حضوره ولم أره جوايا شافيا بصر (قوله
بحديث مسلم الخ) هو ما روى معاوية بن الحكم رضى الله تعالى عنه قال صليت خلف رسول الله صلى الله
عليه وسلم فطس بعض التوم فقلت مرحك الله فرماني التوم يا صارهم فقلت وأكل أماء مالي أراكم تتلونون
في شزوا فتمروا أيديهم على الخاقم فقلت أنهم يفسدون فلما فرغ النبي صلى الله عليه وسلم دعاني فواته

(والا) يصلح كحلي (فسدت صلاة المقتدي)
انما (دون الامام حلي الاصح) لبقاء
الامام اماما والمؤتم بلا امام (هذا اذا لم
يستخلفه فان استخلفه صلاة الامام
والستخلف) كليهما (باطلة) اتفاقا (ولو أم)
رجل (رجلا فأحد) ناوخر لاجل المصدا
بجواز صلاة الامام وبقوله على صلاته وفقدت
صلاة المقتدي (لما تم) (أخذ) وعاف بكت
الى انقطاعه ثم بنواويني (لما تواته
اعلم
(باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها)
عقب العارض الاضطراري بالاختياري
(يفسد التكلم) هو النطق بغير قين او بغير
مفهوم كع وقصر او لو استعطف كلبا أو هرة
او ساق حمار لا تفسد لانه صوت لا يجاء به
(عمده وسهوه) قبل قعوده قدر الشهود
(سان) وسواء كان ساهيا أو ناسيا أو باهلا
او غطتا او مكرها هو المختار وحديث رفع
عن أمي الخ الخطأ محمول على رفع الائم وحديث
ذي الدين منه وخ حديث مسلم ان صلاتنا
هذه لا يصلح فيها شيء من كلام الناس

ما رأيت معلما أحسن تعليما من هذا ولا زحرفي ولكن قال ان صلاتنا هذه لا يصلح فيها شيء من كلام
الناس انما هو التسبيح والتكبير وقراءة القرآن بجر (قوله الا السلام للتحليل) اضيق اليه لانه
يقتل الاشياء التي حرمت في الصلاة وفسد الشارح بالخروج منها لان ذلك يلزمه (قوله للصلاة) أي التعظيم
وأصل وضعها الدعاء بطول الحديث وسكانوا في الجاهلية يدعون بذلك فأبدلها الشارع بالسلام
وبقي لها الاسم (قوله او على قلن أنها تروى) صنف على قوله على انسان (قوله أو سلم فأما الخ) لانه انما
اغتر السهو به في القعود لانه منقطع بخلاف القيام ولذلك اغترسه ومما عفا في صلاة الجنائز لان القيام
فيها منقطع السلام حلي (قوله فانه يفسدها) أي في الصور الثلاث أما السلام فأما طاعة منلوها أما السلام
على قلن أنها تروى فانه قصد القطع على الركنين بخلاف ما اذا قلن اكملها وأما السلام على انسان فلا يكون
كلاما حلي (قوله مطلقا) خاطب به أولا عامدا أولا (قوله بل يكره) أي تنزيها وقوله عليه الصلاة والسلام
ليسان الجواز وأشار الى الفرق بينه وبين المصالحه بقوله لانه عمل كثير يرد ذكر الضمير وان كان عائدا الى
المصالحه نظر التبر وقوله بنية السلام نقله في البحر عن الظهيرية والخصاصة والتأخر أنه قيد اتفاق (قوله
سلامك مكره) ظاهره التحريم (قوله ما يبدى) أي اظهرت ذكره (قوله يستوي ويشرح) هذا ينافي قوله آخر
والزيادة تنفع فانه من كلام الصدوق في النهر (قوله خطيب) يم جميع الخطيب (قوله ومن يصفي اليهم) أي الى
من ذكر ولو الى المصل اذا جهر وهو داخل في التالي (قوله جالس لقضائه) الظاهر تخصيص الكراهة بهما
النيلس بالقضاء (قوله ومن يمشوا في العلم) كالذين يطالعون مع بعضهم أو يسألون استئناسها (قوله ايضا) وصل
الهزة للضرورة (قوله او مقيم) اوجعني الواو (قوله مدروس) الذي يعلم من عبارة البحر الاتية تخصيصه بالنقيب
(قوله الفتيات) هو رفع القاه وتشد يد اليه أي الشوايب ومفهومه جوازها على المجازين غير كراهة (قوله ولما
يستم السلام جميع لاجب (قوله سطر) بالسبب المهمة وبالجملة المكسورين (قوله وشبه) به كسر الشين
أي مشابهة لفظهم أي من يشابههم في تلك الصفه وهو من ياب بالرد والسجدة والطاب والخاصة (قوله
يتبع) الظاهر منه ما يعم مقدمات الجماع (قوله ومكشوف صورة) ظاهره ولول ضرورة (قوله حال التفريط) مراده
ما بين البول (قوله اشنع) أن يسلم عليه من غيره (قوله الا اذا كنت الخ) فلا يشرع عليه السلام الا بهذين القيدين
(قوله وقد نزلت عليه) هو من كلام الصدوق كقوله منه صاحب النهر (قوله والمقني ومطير الحمام) هل الكراهة
قاصرة على وقت التدليس بالغشاء والتأخير أو مطلقه لقصد الاذلال يجوز (قوله كذلك استاذ) رده السيد بأن
الحصاة كانوا يسألون على النبي صلى الله عليه وسلم حلي (قوله والزيادة تنفع) الذي في النهر أنفع وزاد بعضهم
تماما من بجره أشياء مذكورة في الهندية فقال

وزد عبد زيد بن وشيخ مما زج • ولاغ وحك كذاب بكذب يشيع
ومن ينظر السواآت في السوق عامدا • ومن دأبه سب الانام ويردع
ومن جلسوا في مسجد اصلاتهم • ونسيهم هذا من البعض يسمع
ولا تنس من لبى هناك صرحوا • فكن عارفا بالصالح قبله وترنح

وفي بعضها ما دخله فان الزنديق في حاكم الكافر والتسبيح والتلبية من جملة الذك (قوله بوجوب الرد
في بعضها) وهو السلام على القاري فانه وان اثم المسلم ولكن يرد سلامه للقدرة على تحصيل الفضلين رد
الجواب والقراءة والاعتناء وكذا ما ذكره العلم والاذان والاقامة لما ذكره بعض من التحليل الحكم في بقية
الماتل المذكورة اه حلي وفي البحر التصريح بعدم وجوب الرد وعبارته واصل أنه يكره السلام على المصل
والقاري والجالس لقضاء أو البعث في النقص او التحني ولو سلم عليهم لا يجب عليهم الرد لانه في غيره كذا ذكره
الشيخ (قوله يجوز الميم) كانه لما اتم سنة فلي هذا الورد الميم بالتون ولا تردف كان تجزم الميم لمخالفة
السنة أيضا اه حلي ومثله فيما يظهر اذا جع بين آل والتون أو اقتصر على لفظ السلام وأما طيب بالافراد
(قوله والتخ) وهو أن يقول اح بالغض والغض بجر (قوله بجر) وبغير حروف مكره ولا يفسدها اتفاقا
بجر (قوله بلا عذر) المذروص بطرأ على المكاتب يناسب التسهيل عليه (قوله بأن نشأ من طبعه) بأن لا يكون
شككته (قوله فلا فساد) أي ولا كراهة شلي عن الفتاوى (قوله والدعاء بما يشبه كلاما) هو ما ي

(الا السلام) اه حلي (التحليل) أي فخرج
من الصلاة (قبل اقامتها على قلن اكملها)
خلافة سد (بخلاف السلام على انسان)
للقصة او على قلن أنها تروى (قوله او سلم فأما)
في غير جنازة (قوله فانه يفسدها) مطلقا وان لم
يقبل عليكم (ولو ما هي) فسلام الصلاة مفسد
مطلقا ولام التحليل ان جرد (ورد السلام)
ولو سجد (طبعه) لا يبيده بل يكره على المعتمد
ثم لو ما في غيبة السلام طاولا فسد فانه لانه
على كثير في النهر من صدق الدين القزى أنه
قال سلامك مكره على من يسمع
ومن بعد ما يبدى يستوي ويشرح
مصل وقال ذاكر ومحدث
خطيب ومن يصفي اليهم ويبيع
مكرهه جالس لقضائه
ومن يمشوا في العلم يسمعون
حودن أيضا او مقيم مدروس
كذلك الاجنيات الفتيات اشنع
ولما يسترخ وشبه بقوله
ومن هو مع اهل له يتبع
ودع كافر أيضا ومكشوف عورة
ومن هو في حال التفريط اشنع
ودع اكلا اذا كنت بالها
وهو لم منه أنه ليس يقع
وقد زدت عليه التحق على استاذ كاه
في التنية والمشي ومطير الحمام والمختصة
قوله قلت
كذلك استاذ من مطير
فهذا ختام ما زاد تنفع
وهو في القضاء بوجوب الرد في بعضها
وبعد منه بقوله سلام على بجزم الميم
(والتمنع) بجزم الميم (بلا عذر) أي طيبان
نشأ من طبعه فلا (اد) بلا (غرض صحيح)
قوله تصين صوته او لم يبدى امامه او لادع
انه في الصلاة فلا فساد على الصحيح (والدعاء
بما يشبه كلاما) خلافا للشافعي

من العباد كالهم أطعمني واخص ديني وارزقني ثلاثة على الصحيح وما استحال عليه من العباد ليس من كلام مثل الصافية والمغفرة والرزق سواء كان لنفسه أو لغيره على الصحيح ولو قال آل ثم قال الحمد لله أو لم يقل لا تفسد صلته وقال المرغباني أن انصاف الكلمة مثل كل الكلمة تفسد صلته به (قوله هو قول آه) هذا اللفظ أحد اللغات في التأوه فعطف التأوه عليه من عطف العام على الخاص وأعلى وزن دع (قوله كفوه آه بالذ) قال في البصر التأوه هو أن يقول آوه يقال آوه الرجل تأو به وتأوه تأوها إذا قال آوه وفي المغرب هي كلمة توجع ورجل آواه كبر التأوه وذكر الخطيب شارح المنية فيه ثلاث عشرة لغة فراجع ان شئت (قوله أف اوتف) اسم فعل لا تغبر وقيل لما ضيه وسواء أراد به تنقية موضع عبوده أو أراد به التأفف فإن الصلاة تفسد عندها مطلقا مخفقا ومشددا ويطلق التأفف على كل ما يستحق تذكرو قيل إن أف اسم لوسخ الاطافرو تفسد البراجسم وقيل إن أف اسم لوسخ الاذن وتفسد لوسخ التفسر وقال تعالى ولا تقل لهما أف بلعنه من القول وقال الشاعر

أفأوتفا لمن مودته * ان غبت عنه سويته زالت
ان مات الرمح هكذا وكذا * حال مع الرمح انعامات

أبو السعود (قوله والبكاء) في الصحاح يند ويصغر فإذا مددت اردت الصوت الذي مع البكاء وإذا قصرت اردت الموع نه رقبته والبكاء حمد ودعوة بصوت تصريح بالمعلوم ولا يقصر لأن إخراج الدمع ليس بلازم ولا مفسد (قوله يحصل به حروف) أما خروج الدمع بلا صوت أو صوت لا حروف فيه فغير مفسد نه رغبه ما تقدم عن شيخ الاسلام خواهر زاده انهم اتفد بالنم الموع (قوله أو مصيبة) هي ما يصيب الانسان من كل ما يؤذيه من موت ومرض ونحو ذلك وعلى هذا فيشكل العطف بالأن عطف عام على الخاص شرطه الواو خاصة أه أبو السعود (قوله لا يملك نفسه) بأن اشتد به الوجع وإذا ملك نفسه تفسد (قوله وان حمل حروف) راجع إلى الأربعة قبله (قوله لا ذكر الجنة أو النار) دلالة ذلك على انشروع المطلوب في الصلاة وانما افسد في الوجع والمصيبة لأن فيه انطمار التأفف والوجع فكان من كلام الناس نه روف الهندية لتأوهم من كثرة الذنوب لا يقطع الصلاة أه (قوله أو آرى) بفتح الهيمزة الممدودة وكسر الراء مكون الماء الفاظة فارسية بمعنى ثم طوى عن الهندية (قوله دلالة على انشروع) أقاد التعديل أن ذلك إذا كان استلذاذاً به من النعمة يكون مفسداً لفسد انشروع (قوله تشمت عاطس) بالسين والشين والثاني أفصح درر وقال تاج الشريعة تشمت عاطس الدعاء بالخبر أبو السعود والعاطس من عطس بالكسر والعظم شر بلالية عن الصحاح (قوله اغيره) الأولى من غيره ليقابل قوله ولومن العاطس لنفسه وقد تبع صاحب النهر في التعبير به على أنه لولا المقابلة لحسن حذفه لا خفاء قوله تشمت عاطس عنه لأنه من إضافة المصدر إلى مفعوله والتشمت واجب في الأولى فظاوة قيل إلى الثالثة (قوله يبرحك الله) أما لو قال السامع الحمد لله أو العاطس لا تفسد لأنه لم يتعارف جواباً وإن قصد على خلاف فيه أما إذا لم يرد به بل قاله رجاء الثواب لا تفسد بالاتفاق ولو أراد به التفهيم تفسد صلاة السامع القائل الحمد لله لأنه تعليم للغير من غير حاجة أه بهر ويغني أن يحمد العاطس في نفسه ولا يجزئ لسانه خلاصة (قوله ولومن العاطس لنفسه) بأن قال يبرحك الله ليرحمك الله لأنه لم يكن خطاً بالغير لم يعبر عن كلام الناس خلافاً لما في الثانية من الفساد يبرحك الله أبو السعود (قوله وبه كسه التأمين) صورته وجلان يصلبان فمطس أحد هما فقال رجل غيرهما يبرحك الله فقالا جميعاً آمين ففسدت صلاة العاطس لأنه أجابه دون الثاني لأنه لم يجبه ليعكن في الذخيرة ما يفيد فساد صلاة الثاني فإنه قال فيها إذا آمن المصلي دعاء رجل ليس معه في الصلاة تفسد صلته أه بهر قلت ويمكن الجمع بأن يحمل القرع الأول على ما إذا تعدد التأمين كما هو الحادثة وتحمل عبارة الذخيرة على ما إذا لم يؤمن الا واحد لتحضه حيث قد جواباً بخلاف الأول فإن تأمين الآخر مجرد دعاء بالقبول وقد انقطع الجواب بالأول ويحمل على تعدد الرواية (قوله على المذهب) وقال بعض المشايخ أنه مفسد اتفاقاً ونسبه في غاية البيان إلى عامة المشايخ وهو الظاهر خاتية ولو قال الحمد لله فليبرأ أو سبحان الله المحب فهو على خلاف (قوله وكذا يفسد ها الخ) تعميم بعد تخصيص (قوله كل ما قصد به الجواب) وما ألحق بالجواب كالجواب كان هلل أو سبح زجر من شيء أو أمر به وقد بدأ الجواب لأنه لو أراد به اعسلام الله في الصلاة

(والأربع) هو قول آه بالتصميم (والتأوه) كقوله
آه بالذ (والتأنيب) لف اوتف (والبكاء) بصوت
يحصل به حروف (لوجع أو مصيبة) قد للأربعة الأربع لا يملك نفسه من آين
ويحصل عند كعطاس وسعال وجشام
وتفاد وجشام (حمل حروف الضرورة) لا ذكر
الجنة أو النار (أو آرى) كقوله لا تفسد الصلاة
يبرحك الله أو نيم أو آرى لا تفسد الصلاة
لذاته على انشروع (و) يفسد ها (تشمت عاطس)
عاطس (الفبر) يبرحك الله أو نيم يفسد الصلاة
لنفسه لا (ويبرحك الله أو نيم) يفسد الصلاة
(وجواب خبر) سوة (بالاسترجاع على المذهب)
لأنه قصد الجواب صارك كلام الناس (وكذا) يفسد ها
الناس (وكذا) سأن قيل أمع الله فقال به الجواب
سأن قيل أمع الله فقال به الجواب لا اله الا الله
وما مالك فقال الخليل والبقالة والمجبر أو من ابن جيت فقال ويترحم الله
وقصر مشيد

فلا فساد كما يأتي واذا قام فلا خرين لا يسج المأموم له لانه لا يجوز الرجوع اذا كان الى القسام اقرب فلم يكن التسبيح مفيدا كذا في البدائع وفي المجتبى عن الكرخي تنفسه عندهما فاخذه في البحر (قوله او الخطاب الخ) هو باتفاق وان اومع العطف الخلاف ولو انشد شعر اوجد منه في القرآن مثل قول الشاعر

ارأيت الذي يكذب بالدين فذلك الذي يدع النجس

وقوله ويخزهم وينصرهم عليهم * ويشف صدور قوم مؤمنين

واراد به انشاد الشعر تنفسه هندية عن محيط الشرحسي (قوله لمن اسمه يحيى الخ) يفنى عنه قول المصنف مخاطبا لمن اسمه ذلك والظاهر انه اذا حال يا يحيى خذ الآية وقصد الخطاب بهذا الخ انها تنفسه وان لم يكن معني بهذا الاسم (قوله فصل عليه) أي وسمع نفسه ولو لم يسمع نفسه لا تنفسه ولو سمع المؤذن فقال مثل ما يقول المؤذن ان اراد جوابه تنفسه والا لا وان لم يكن له نية تنفسه لان الظاهر انه اراد به الاجابة اهجر (قوله وقيل لا) هو الذي اقتصر عليه في البحر ولو قال للمبلغ اجهر يا تكبير فظهر قاصدا اجوابه فسدت ولو كبر للثمن يرق فيم لا تنفسه ولو عوذ نفسه بشي من القرآن للعمى ونحوها تنفسه عندهم ولو عوذ برفع الوسوسة لا تنفسه مطلقا ولو لدغته عقربا واصابه وجع فقال بسم الله لا تنفسه وعليه الفتوى كما في النصاب وفي قوله ولو عوذ لدغ الوسوسة لا تنفسه مطلقا نظر اذا لفرق بينها وبين الحوقلة فليست مثل (قوله ولا تنفسه في الكل) عند الثاني) لانه شابه بغيره فلا يتغير بغيره أي لانه شابه اصالة فلا يتغير بالارادة قياسا على ما اذا اراد به الاعلام انه في الصلاة فليكن "اهلبي" (قوله او دعى لاحدا وعليه) يخالف لما قدمناه من البحر معزالا للظهيرية ومخالف ايضا لما قدمناه من الترتيل لانه لا يبالى بالزوال في فاضل خان عما قدمناه التفسير بين ان يكون الدعاء فأتى تنفسه وان كان لغية لا ابو السعود (قوله قيل له تقدم فتقدم) الفساد فيه ظاهر واما الفرع الثاني فالتقدم فيه عدم الفساد (قوله وقصه على غير امامه) لانه لم تعلم وتعلم من غير حاجة اه جبر وهو شامل للفح المقتدى على منه وعلى المنفرد وعلى غير المصل وعلى امام آخر ولنفخ الامام والمنفرد على اي شخص كان ان اراد به التعليم لا التلاوة ونهر فالوايكره للمقتدى ان يفتح على امامه من ساعته وكذا يكره الامام ان يلطم اليه بان يفسا كما بعد المصير أو يكسر الآية بل يركع اذا اجابا وانه واوانه بعد قراءة القدر المستحب على الظاهر كما في الفتح او ينقل الى آية أخرى لم يلزم من وصلها ما يفسد الصلاة او ينقل الى سورة أخرى بحيط (قوله فلا قبل تمام الفتح) اما اذا كان بعده تنفسه لان تذكرة يضاف الى الفتح بجر (قوله بكل حال) أي سواء قرأه ما يجوز به الصلاة أم لا انتقل الى آية أخرى أم لا كثره أم لا حلبي (قوله من غير مصل) أي صلته بان سمعه من غير مصل أصلا ومن مصل غير صلته ولو سمعه من مصل صلته بان سمعه من مقدم معه لا تنفسه كما يؤخذ من المفهوم (قوله وبنوي الفتح لا القراءة) لان قراءة المقتدى منهي عنها والفتح على امامه غير منهي عنه جبر وفي الشلبي (عن البردعي الممنوع التلاوة المستردة عن الفتح) (قوله لانه قرآن) فيه نظرا لانه من كلامه قطعنا وقال في المنع لان هذه في القرآن فجعل منه وجعل الكلام في لفظه فم فقط وهو أولى ويمكن جريته على رواية جواز القراءة بالفارسية فان المعبر عليه بالمعنى لا اللفظ ويصح ضبطه أرى من الرؤية في القرآن أسمع وأرى (قوله مطلقا) سواء كان عامدا او ناسيا لان الصلاة حادثة مذكورة بخلاف الصوم بجر (قوله ولو سمعه) على الفساد فاضى خان في الاكل والشرب بانه عمل اليد والقدم واللسان واستشكله الحلبي بما لو أخذ من مسمومة بغيره وقطرة مطر قابضها فانها تنفسه مطلقا ووجه الاستشكل عدم وجود كثرة العمل بجر (قوله ناسيا) بيان لاطلاق (قوله دون الحصة) يكسر الحاء وتشديد الميم مفتوحة او مكسورة اه حلبي (قوله اما قدر الحصة ففسد الصوم) والملة وهو الصحيح وقيل قدر الحصة لا يفسد الصلاة بخلاف الصوم والفرق أن نساد الملة معاق بعمل كثير ولم يوجد بخلاف فساد الصوم فانه معاق بوصول المغذى الى جوفه بجر (قوله فانه الباقي) هو تلذذ البهني (قوله اما المضع ففسد) يعني ان وصل الى حلقه كما في الصوم اه حلبي (قوله ينفى تقيده بالكثير ليكون عملا كثيرا اما اذا مضى مضغة واحدة فلا تعد كثيرا فلا تنفسه بها الصلاة والظاهر ان المضع شيرة فسد وان لم يتلغ دخوله في حدة العمل الكثير بدليل ما في البحر ولو وضع اليك كثيرا فسدت وكذا لو كان في فاهه حبة فلا كما فان دخل حلقه منها شي يسير من غير ان يلو كما لا تنفسه وان كثر ذلك فسدت اه (قوله يتلغ ذوبه) وان لم يصفه املوا كل شيئا

(او الخطاب ك) قوله لمن اسمه يحيى او يحيى (يا يحيى خذ الكتاب بقوة) او ما تلك بينك يا يحيى (مخاطبا لمن اسمه ذلك) او لمن بالباب ومن دخله كان آمنا فروع * سمع اسم الله تعالى فقال جل جلاله والني صلى الله عليه وسلم صلى عليه او قراءة الامام فقال صدق الله ورسوله تنفسه ان قصد جوابه ولو سمع ذكر الشيطان فلعنه تنفسه وقيل لا ولو سئل برفع الوسوسة ان لا موراد ان تنفسه لا الامور الاخرة ولو سقط شي من السطح فبطل او دعى لاحدا وعليه فقال آمين تنفسه ولا تنفسه في الكل عند الثاني والصحيح قوله ما عملا بقصد التكلم حتى لو امتثل امره غيره فقيل له تقدم فتقدم او دخلت به الصف احد فوسع له فسدت بل يكسر

ثم تقدم برأيه فاستأنى معز بالزاهد في ورواي فتنبه وقيد بقصد الجواب لانه لو لم يرد جوابه بل اراد اعلامه بانه في الصلاة لا تنفسه اتفاقا بين مالك وماتني (وقصه على غير امامه) الا اذا اراد التلاوة وكذا الاخذ الا اذا تذكر قفلا بل تمام الفتح بخلاف قصه على امامه) فانه لا يفسد مطلقا الفتح وآخذ بكل حال الا اذا سمعه المؤتم من غير مصل ففتح به بطل صلاة الكل وبنوي الفتح لا القراءة (ولو جرى على لسانه نعم) أو أرى (ان كان يمتدحها في كلامه تنفسه) لانه من كلامه (والالا) لانه قرآن (والا) كان بين مطلقا) ولو سمعه ناسيا (الا اذا كان بين اسنانه ما كثر) دون الحصة كما في الصوم (والاصح فانه الباقي) فابانه (اما المضع ففسد كبر في فاهه يتلغ ذوبه

على نجس لا يقال انه مكروه مع ما باقى بعد من قوله المفسد فاذا مر كن أو عكته مع كشف عبوة أو نجس مستلث
 هذا من وذات الغنم على أنه قد وقع في مركزه (قوله وان أعاد على طاهر في الأصح) لأن الصلاة لا تنجز أو يفسد
 بعضها بقصد كذا ومن أبي يوسف تفسد الصلاة لا الصلاة حتى لو أعادها على موضع طاهر نصح لأن إعادها
 على نجاسة كالعدم من (قوله بخلاف يديه وركبتيه) أى إذا وضعهما على نجس وان لم يعد وضعهما على طاهر
 فلا تفسد الصلاة وان أوجعت يديها لأمهدة لأن وضعهما على نجس كلا موضع وبترك وضعهما لا يمنع الجواز
 بخلاف الوجه أعاده لله تفسد ومقابل الطاهر قول أبي الليث باقراض طاهر موضع وضعهما لا قراضه منه
 (قوله حقة) حال من الاداء وقوله اتفقا أى من الثاني والثالث (قوله وهو قدر ثلاث تسيحات) أما لو حذر
 الانكشاف المانع في أقل من ذلك أو الانكشاف اليسير في الركن ~~الكثير~~ فانه غير مفسد (قوله مع كشف
 عبوة) مراد به ما يم - كشف ربع مضمونها فانه مانع (قوله أو نجاسة) أى أصابته أو قام عليها (قوله نجاسة)
 قيد اتفق (قوله نجس البعثة) أى وكان النجس تحت اليد أو إحدى القدمين (قوله بخلاف غير مضرب)
 وإن اتصل به من أطرافه وضوءه داء شاء طاهر والنجاسة في السفل وفي الملق وشرحه وصح كذا تصح
 لو حذر على الطرف الطاهر من بساط طرف منه نجس سواء قرتك أحدهما بركه الاستحرام لا الطهارة مكانه
 وكذا على خشبة وجهها الآخر نجس إن كان غلطها بحيث يقبل النجس اه (قوله أو ريح) فيه أن يجرد الريح
 لا اعتبار به كمثل بجوار نجاسة بشم وجهها وقد يفرق بين شهما من بعد وبين شهما من محل مسجد عليه (قوله
 ويحوي صدره) أما تحويل وجهه كله أو بعضه ~~فكروه~~ من (قوله عن القبلة) أى من جهتها بأن يخرج إلى
 المشرق أو إلى المغرب (قوله فلو غلب الخ) مفهوم التقييد بالمدر (قوله من المسجد) الظاهر أن البيت في حكمه
 (قوله قدر صف) الذى في البحر من الظهيرية افتتارا اعتبارا لكثرة وعبادة تقلال من المنية المنى في الصلاة إذا
 كان مستقبل القبلة لا يفسد إذا لم يكن متلا - قاوم لم يخرج من المسجد وفى القضاء ما لم يخرج من الصفوف
 هذا كله إذا لم يستدير القبلة وأما إذا استدير فافسدت وفي الظهيرية المختار في المنى أنه إذا كفر بفسدها اه
 (قوله وان كثر) لأجابه اليه مع قوله وهكذا (قوله ما لم يختلف المكان) بم - البيت والنجاسة والدار فان اختلف
 بأن خرج منها فافسدت ونجاسة في الحلبي - (قوله وقيل لا تفسد الخ) أى وان اختلف المكان حلبي - (قوله ذكره
 القهستاني) أى هذا التميل وعبارته ومنهم من قال انه غير مفسد صلاة الفز ومالم يستدير القبلة استخافا وقيل انه
 حلة الفز والطبع وغيرهما من السفر يكون عبادة كفى أحيى وطوقد علمت أن الواقع من القهستاني المتعبر بالفز
 لا بالعدو (قوله في التباينة ثم) طوكلن مكرها أو ساهبا لا تفسد (قوله وقال الحلبي لا) الظاهر اعتمادا على تخرج
 عليه (قوله أو جذبه الدابة خطوات) الذى في البحر وان جذبه الدابة حتى أزالته عن موضع عبوده تفسد
 وفيه ولو أزاله من الشمس فتحوّل إلى الظل خطوة أو خطوتين لا تفسد وقبل في الثلاث كذلك والاول أصح (قوله
 أو أخرج من مكان الصلاة) أى مع التحويل من القبلة كفى البحر ولو رجع رجع إلى مكانه ثم وضعه من غير
 أن يحوّل من القبلة لا يفسد (قوله أو مصر) ~~ثم إذا أتى المصلي~~ هذا التفصيل مذ - كور في الصلاة والذى
 في الترواد هو الأصح كفى النهر أنه لا بد من نزول العين في الثلاثة أيضا فإذا افرق بين المصلي والثلاث في هذا
 المقدس على المعتقد (قوله أو سها بانهوة) أى من غير المحلى المحلية بشهوة لأن الكلام في فساد صلاتها
 كما سها بانهوة لا يفسد (قوله أو قبلها بدونها) والسادس الأولى (قوله لا لوبلته) أى
 لوبلته المرأة الم - ولم يثبتها لا تفسد صلاته أما إذا شها ما فسدت (قوله والفرق) أى بين جعل تقبيل
 المصلي مفسدا لصلاتها وان كان غير شهوة ومن جعل تقبيلها المصلي غير مفسد صلاته إذا لم يشته وهو جواب
 من صاحب النهر عما أورد في الفتح حيث قال واتقوا عوج وجه الفرق وذلك لأنه لا يصح للمصلي في الوجوه
 فاختاره عدم السادخ ما وان - ههنا التمكن من الفعل بمعرفة الفعل يقتضى الفساد فيها وهو الظاهر على
 اعتبار أن العمل الكثير مألوف ليه الناظر ليحق أنه ليس في الصلاة أو ما استغنى المصلي اتقى وهذه التفرقة
 مذ كورة في الخلاصة والذى في شرح الزايدى التسوية في عدم الفساد بالتقبيل (قوله معه جهر الخ) الذى
 في المنية لو أخذ جهر آخر به تفسد ولو كان معه فرمى به لا تفسد وقد أساء أنه فظايره التسوية بين الانكشاف
 والظاهر والظاهر أن هذا الفرح يخرج على القول بأن العمل الكذب هو ثلاث حركات متوالية لا خالفا لى

ومن أعاده على طاهر في الأصح بخلاف يديه
 وركبتيه على الطاهر (و) يفسدها (أداءه
 ركن) حقة اتفاقا (أو عكته) منه بنة
 وهو قدر ثلاث تسيحات (مع كشف عبوة
 أو نجاسة) مانعة أو وقع لزمت صف تسيحات
 أو أمام امام (عند النجاسة) وهو التناوب
 الكل لأنه أسوأ طاهرا (و) وصلاته على
 سلى مضرب نجس البطانة (بخلاف غير
 مضرب وم - وطلى على نجس إن لم يظهر لون
 أو ريح) وقيل صدره عن القبلة (أو
 بغير عذر) فلو غلب صدره عن القبلة
 علم عدمه إن قبل خروج وجهه من المسجد لا تفسد
 وبعد فسدت فروع - منى مستقبل القبلة
 هل تفسد إن قدر صف ثم وقف قدر ركن ثم
 منى وقف كذلك وهكذا لا تفسد وان كثر
 فالحل يختلف المكان وقيل لا تفسد صلاة العذر
 فالحل يستدير القبلة استخافا ذكره القهستاني
 فالحل يشترط في المفسد الاختيار في التباينة ثم
 جله إمامه - دغرا أو جذبه الدابة
 وه ل الحلبي لا من للفرق مع غيره
 خطوات أو وضع عليها أو أخرج من مكان
 الصلاة أو من مكانها ثلاثا أو مرة ونزل إليها
 أو سها بانهوة أو قبلها بدونها فسدت
 قبلته ولم يشتهوا الفرق أن في تقبيله معنى
 الجماع معه جهر فرمى به طاهر لم تفسد

بأن كلامه مطلقا ليس في الصلاة (قوله أو ملاءمة) الظاهر أنها تجري في الطائر أيضا حتى أي والمفاعلة على غير
 الجبل (قوله أو تداد بقلبه) بأدقوى الكفر ولو بعد حين أو امتد ما يكون كثيرا (قوله وموت) ثمرة تطهر في اسقاط
 للصلاة إذا أخر الأداء من أول وقت الوجوب وتظهر غرة الجنود في وجوب أدائها بعد الاقامة (قوله وكل
 موجب وضوء وغسل) تبع في هذا التعبير صاحب النهر وفيه نظر لانه قد يكون غيره فسد كالسجود بالحدث
 كالماء فلا أولى ما في الصلوة وكل حدث عدوه وجب غسل كالاستلام والميض اهـ (قوله بلا قضاء) أي بلا فعله
 وإطلاق القضاء مجاز (قوله بلا عذر) أي أنه كعدم وجوده واستروطر والنقصلة وقدوة على الاستقبال فلا (قوله
 ومسايق التوت) مما يلحق بترك (كن لان أداءه) حيث قد كلاً أداء والمفاعلة على غيرها (قوله وسلم مع الامام)
 لا حاجة اليه (قوله بعد تأكد انفراده) وذلك بتقيد مقام اليه بعبدة (قوله فقبب متبته) وإذا لم يتابع لا نفسد
 (قوله وعدم إعادة الجلوس) يرجع الى ترك الركعة وعدم إعادة ركعة إذا ما تأخر رجوع الى ترك الشرط وهو الاختيار
 (قوله وقهقهة امام المسبوق) أي فتنة صلاة المسبوق لوقوع المقدس في أثناءها (قوله ومنها ما هو المزمع) المراد
 الجلس الصادق بالاولى والثانية (قوله بالاحسان) أي التعمات وقوله ان غير المعنى فهو ان يريد فيه هزان أما
 اذا لم يقهر فلا بأس حيث لم يكن (قوله الا في حرف مد ولين اذا الخش) أي ففسد وحرف المد واللين هو حرف من
 حروف الهجاء ساكن قبله حركته من جنسه اهـ - اي - أما اللين فقط فما كان حرفا ساكنا انفتح ما قبله وظهر
 قوله اذا الخش أنه اذا مد الهاء من الجلالة مضافا حاشا تنفسد وقد مر خلافه (قوله ومنها زلة القارئ) أي وقوع
 الزلل من القارئ في الصلاة ويوجد في بعض النسخ كتابتها بالاحر ولا وجه لعدم وجودها في المصنف (قوله
 خلوف اعراب) الاولى التعبير بالحركات ليشمل حركات البنية ككسر قوا ما كان فتحها وقع بهاء فبها يمكن ضمها
 فأنها لا تنفسد حيث لم يغير المعنى وأما اذا غيره كغصب همزة العلماء فمزمع هاء بالالاف في قوله تعالى انما يخشى الله
 من عباده العلماء تنفسد على قول المتقدمين واختلف المتأخرون فقال ابن الفضل وابن قتائل وأبو جعفر
 والخوانساري وابن سلام واهم معيل الزاهد لا تنفسد قال في النهر عن الزاهد وقول هؤلاء (قوله أو بزيادة حرف)
 نحو انارادونه (قوله نحو الصراط الذين) فيه زيادة أكثر من حرف مع تشديد الخفيف وقيد في النهر عدم الفساد
 في الزيادة بعدم تغيير المعنى أما اذا غيره كان قرأيس والقرآن الحكيم والذين المرسلين فتعديلا لانه جعل جواب
 القسم قسما ولا وجه لتوقف صاحب النهر فيه بعد نقله عن أهل المذهب والصواب للشارح التنبيه عليه (قوله
 ضويا لا تنفسد) بالرفع على ألف اياهم على الكاف بنعبد (قوله أو بوقف ابتدء) كان وقف على الحاء من
 أحسن والقاص من يقامين أو قرأ قوله ولو ترى اذ يتوفى الذين كفروا والملائكة توفى على الذين ابتدءا بما به
 (قوله أو نقص حرفا) كما اذا قال جاءهم بدل لجاءتهم لم تنفسد لان يكون الحرف من أصل الكلمة كقوله في عربيا
 ريبا أو عربيا تنفسد أي اذا غير المعنى إلا أن ينقص حرفا يصح حذفه زحيفا نحو ما مال في بامالك اهـ (قوله
 نحو من ثمرة الخ) تنصرف (قوله تعالى) أي يهذف الالف (قوله آيا بديل آواب) وكذا الواو بديل همزة اياك
 واو لا تنفسد كما في النهر (قوله ما لم يغير المعنى) كما اذا قال انه آب بديل آواب (قوله الا ما يشق) في البرازية قال غير
 المخطوب بالنساء أو الذين بالذال أو الظاء قبل لا تنفسد لعدم البلوى فان العوام لا يعرفون مخارج الحروف
 وكثير من المشايخ أفتوا به وأطلق البعض الفساد تغير المعنى وقال القاضي أبو الحسن والقاضي أبو القاسم
 ابن تيمية فسد وان جرى على لسانه أو كان لا يعرف التمييز لا تنفسد وهو أعدل الأقوال اهـ فعلى هذا الفرق
 في عدم الفساد بين أن يكون بين الحرفين قرب المخرج أو لا خلافا لما ذكره بعضهم من قوله اذا كان بينهما قرب
 المخرج كالتلف مع الكاف أو كانا من مخرج واحد كالعين مع الصاد لا تنفسد ~~فكان~~ اعتبر هذا في المحيط و زاد
 فيمقدادوهو أن يجوز ابدال أحدهما من الآخر والافهم منقرض بمائل كثيرة وذبح بعض العلماء الى عدم
 الفساد بغير القارئ أصلا ذكره في القضية وحكى عن أبي القاسم الصفار أن الصلاة اذا أجزأت من وجهه وفسدت
 من وجهه يحكم بالفساد احتياطا لا في باب القراءة لأن الناس في عموم البلوى وفي المضمرات قرأ في الصلاة
 بخطا فاحش ثم أعاد وقرأ صحيحا فلا نه جائزة قال أبو السعد وهذا يفتى عدم فسادها بانطوائ في القراءة
 بطلان تغيير المعنى في أم لا كان للكلمة التي وقع بها الخطأ مثل اولا (قوله وكذا الواو كز كلة) أما لو وقع بعض الكلمة
 من بعض لا تقطع النفس أو نسيان الباقي بأن أراد أن يقول الحمد لله رب العالمين فقال لا تقطع نفسه أو نسي

ولو انما تنفسد كضرب ولو أنه لأنه خاصة
 أو ناديب أو ملاءمة وهو عمل كثير ذكره
 الخلق بقى من المفسدات ارتداد بقلبه
 وموت وجنون وانما وكل موجب وضوء
 وغسل وتركه كن بلا قضاء وهو بلا عذر
 ومسايق المذموم ركن لم يشارك فيه امامه
 كان ركن ورفع رأسه قبل امامه ولم يعبده معه
 أو بعده وسلم مع الامام ومسايق المسبوق
 امامه في سجود السهو بعد تأكد انفراده
 أو قبله فقبب متبته وعدم إعادة
 الجلوس الا بعد رجوعه أو بعد الصلاة عليه
 أو في الصلاة تذكرها بعد الجلوس وعدم إعادة
 الصلاة ما قبله وقهقهة امام المسبوق بعد
 الجلوس الا بغيره ومنها ما هو المزمع في التشكيك
 في زوئها القراء بالاحسان ان غير المعنى
 والالا في حرف مد ولين اذا الخش والالا
 بزيادة ومنها زلة القارئ خلوف اعراب أو
 تنفسد مشددا أو عكسه أو بزيادة حرف
 فاستخرج الصراط الذين أو بوصول حرف
 بكلمة نحو اياك فعبدا أو بوقف ابتدء لم تنفسد
 وان غيّر المعنى في بزيادة لا تشديد رب
 العالمين وياك فعبدة بترك تنفسد ولو زاد كلمة
 أو فسد حرفا أو قدسه أو ببدله بآخر محو من
 غيره اذا التزم واستبعد تعال جذريا انفرجت
 بدل انفرجت آيا بديل آواب لم تنفسد حال
 تغير المعنى الا ما يشق في مجزئة كالفساد والثناء
 فانهم لم ينفسدوا وكذا الواو كز كلة
 قوله انه اذا مد الهاء في نسخة الهاء
 واجزأ اهـ

(قوله على رقبته من لم يبدّها) هذا على سبيل المبالغة والافاذية المسموح على ما اذا لم يكن المرور
 الا بوطء رقبته ويحذر (قوله لانه اسقط حرمة نفسه) أي فلا حرمة في المرور بين يديه أو قتل أذنيه بوطء رقبته
 وفي الثاني انظر (قوله ويغزو زنا) لقوله صلى الله عليه وسلم إذا صلى أحدكم فليصل إلى سترته ولا يدع أحدا
 يمر بين يديه والمصارف عن الوجوب ما روي أنه عليه الصلاة والسلام صلى في صحراء ليس بين يديه ستره (قوله
 الامام) وسترته ستره للمأمومة (قوله ونحوها) أشار به إلى أن ذكر العصاة جرى على الغالب والافاظ ظاهر كراهة
 ترك الستره فيما يخاف فيه المرور أي موضع كان حلي عن الشر بلالية (قوله بقدر ذراع) بيان لاقطها (قوله
 وظل اصمغ) لا اعتبار بالفظ عن المذهب أفاده في البحر (قوله لتبدل المناظر) الاولى للمارة (قوله دون
 ثلاثة أذرع) الاولى أن يسدل دون بقدر ما في البحر من الحلي السنة أن لا يزيد ما بين يديه على ثلاثة أذرع
 (قوله على هذا أحد حاجبيه) أشار إلى أن في المصنف حذف (قوله والابن أفضل) لانه عليه الصلاة والسلام
 (قوله ولا يكتفى الوضع) لانه لا يقيد المصنف ودفعه فاضى خان واختاره في الهداية (قوله ولا الخط) عنه ما مر
 وعليه كثير من المشايخ (قوله وقيل يكتفى) روي عن محمد بن داود فان لم يكن معه ما يخط خطا وحرم به في الفتح
 وقال ان السنة أولى بالاتباع مع أنه يظهر في الجملة اذ المقصود نجس الخطا بربط الخيال به لتلاشي تنجر بحر
 ويؤخذ منه أنه لو وضع ثوبان ثيابه بين يديه أو نحو كتاب يكون مستورا (قوله فيخط طولا) اختاره النووي
 لانه يديه ظل الستره (قوله وقيل كالحرايب) بأن يخطه كالهلال بحر (قوله فتركه أفضل) لانه ليس من أعمال
 الصلاة ورواه الماتريدي عن الامام كقتل الاسودين في الصلاة بحر (قوله خلافا لنا) فانه يجب ضمان الدينة
 لانه رخص له في قتاله دون قتله فليس فيه قصاص أو السعود وظاهره ولو كان القتل بمحدد (قوله على ما يفهم
 من كذبنا) متعلق بقوله خلافا لنا أخذ الحكم ليس من صريح النص وجعله الحلبي مترطبا بقوله عند الشافعي
 والماضي أن هذه العندية نسبها إليه أهل مذهبه مع أنه لا يقول بذلك وفيه أنه يقول به بشرط عدم التعرض
 من المصلي (قوله أو يجره بقرامة) ولو سرية ككفا في الشر بلالية خلافا لما في البحر من تقييده بالجرهية (قوله
 أو إشارة) أي يذ أو بمن يجر (قوله ولا يزداد عليها) أي على هذه الاشياء بنحو أخذ ثوب وضرب وجيع فهستاني
 (قوله فانه يكره) لان بأحدهما كفاية بحر (قوله تصفق) أي أو تنبش كافي نور الايضاح ولا تنسج ولا تنجر
 بالقرامة لان صوتها عورة أو تنسج أو السعود قلت والمقدم أنه قد عله فلا يظهر في حق مثلها من الاناث
 الامر اعادة القول بأنه عورة (قوله لا يطن على بطن) صادق بظهوره على ظهوره كالمسهر اليسرى على بطن اليمنى
 وليس امر ادا بل المراد أن تصفق بظهر اليمنى على بطن اليسرى حلي عن البحر لانه مع كونه محكما على
 أكثر من غيره لان فيه تحويل اليدين وما المانع من إبقاء اليدين على حالهما وتمتق يطن اليمنى على ظهر اليسرى
 (قوله للكل) هو الظاهر من كلامهم وقيل الستره وهو نفسه ستره لمن خلفه (قوله والطريق) أي العاتة
 وقيد به لان الصلاة فيه مكروهه لان فيه منع الناس من المرور والطريق حق الناس أعده للمروفة فلا يجوز
 شغله بما ليس له حق الشغل كذا في المحيط وظاهر هذا أن الكراهة تهرمية بحر وإذا ابتلى بين الصلاة في الطريق
 وبين أرض غيره فان كانت مزودة فالأفضل أن يصلي في الطريق لانه حافي الطريق ولا حق له في الأرض
 وان لم تكن من زودة فان كانت لمسلم يصلي فيها لان الظاهر أنه يرضى به لانه اذا بلغه يستريح لانه أحرز اجرا
 من غير اكتساب منه وفي الطريق لاذن لان الطريق حق المسلم والكافر وان كانت لكافر يصلي على الطريق
 لانه لا يرضى به بحر (قوله وفعلها أولى) لان فيها كف بصره عما وراءها وجع خاطره بربط الخيال وهو يثبت
 للحلي (قوله وكذا الخ) كل من المفسد والمكروه عارض الا أنه قد قدم المفسد اقوته (قوله هذه تم) قال في البحر
 والمكروه في هذا الباب نوعان أحدهما ما يكره تحريما وهو المحل عند اطلاقهم كما ذكر في فتح القدير من كتاب
 الزكاة وذكر أنه في رتبة الواجب لا يثبت الا بما يثبت به الواجب يعني بالثبوت والادلة فان الواجب
 يثبت بالامر الظني الثبوت والادلة نائية ما المكروه تنزيها ومرجعه إلى ما تركه أولى وكثيرا ما يطلقونه كما ذكره
 العلامة الحلبي حينئذ اذا ذكرناه مكروها فلا بد من الظرف في دليله فان كان نهيها ظنيا يحكم بكرهه التحريم
 الاصارف للثبوت من التحريم إلى التنبه وان لم يكن الدليل نهييا بل كان مضيدا للترك الغير الجازم فهي تنزيهية
 اه وبهذا قلنا الاجمال الذي في عبارة الشارح وفي أبي السعود ثم الفعل اذا كان واجبا أو مافى حكمه

ولو كان فربما قلنا اخل أن يمر على رقبته من لم
 يبدّها لانه اسقط حرمة نفسه فتنبيه (ويغزو)
 ذبا بدائع (الامام) وكذا المنفرد (في العصاة)
 ونحوها (ستره بقدر ذراع) طولا (وظل
 اصمغ) لتبدل المناظر (بقربه) دون ثلاثة أذرع
 (على) هذا (أحد حاجبيه) لا بين عينيه
 والابن أفضل (ولا يكتفى الوضع ولا الخط)
 (ولا يخط طولا) في خط طولا وقيل كالحرايب
 (ويدفعه) كورضة فتركه أفضل بدائع قال
 الباباني فلو ضرب يدها لاشي عليه عند
 الشافعي رضي الله تعالى عنه خلافا لنا على
 ما يفهم من كذبنا (تنسج أو) جهر بقرامة أو
 (إشارة) ولا يزداد عليها عندنا فهستاني
 (لا يجرها) فانه يكره والمرأة تصفق لا يطن على
 بطن ولو تصفق أرضه لم تفسد وقد تركا
 السنة تاريخية (وكفت ستره الامام) للكل
 (ولو عدم المرور والطريق جازم) (للكل)
 ونقطها أولى (وكرر) هذه تم التزجيه التي
 صوبها خلاف الأولى فالقاري الدليل

من سنة الهدى وضوحها فالترك بذكره يحاوان كانت سنة زائدة أو مافي حكمها من الادب وهو يكره تنزيها
 (قوله والافتقار به) راجع الى قوله ولا صارف فقط أي وان وجد الصارف فتزبيته حلي (قوله سدل ثوبه)
 يقال سدل الثوب سدا من باب طلب وفسره الكرخي بأن يجعل ثوبه على رأسه أو على كتفيه ويرسل أطرافه
 من جانبه اذا لم يكن عليه سراويل اه فكرهته لاحتمال كشف العورة وان كان مع السراويل فسكرهته
 للتشبه بأهل الكتاب فهو مكروه مطلقا وسواء كان للثياب أو غيره بصر وفي القهستاني السدل الارسل حتى
 يصيب الارض أو وضعه على رأسه أو كتفيه وارسل أطرافه من جوانبه فلا حرج من السدل بدخل البدن
 في الكم وبشد الوسط بالمنطقة وفي العتايي لم يشد بذكره لانه منيع أهل الكتاب وقوله تحريرا انتهى الاولى
 تأخير بعد المضاف اليه (قوله وكذا القباء) الاولى ومنه لانه جعله في البحر مما صدقته والقباء كل محترج
 من أمام وأول من أبه نبي الله تعالى سليمان على نبينا وعليه الصلاة والسلام (قوله بكم الى وراء) المراد أنه
 لم يدخل يديه في كفيه وبه صرح في البحر (قوله كشد) هو وهو الشال الذي يوضع على الكتفين قال في البحر
 وظاهر كلامهم يقتضي أنه لا فرق بين أن يكون الثوب محفوفا من الوقوع أو لا فعلى هذا يكرهه الطبيب
 الذي يجعل على الرأس وقد صرح به في شرح الوفاية (قوله فلو من أحدهم لم يكره) مخالف لما في البحر وعبارته
 قال في الفتح ان السدل يصدق على أن يكون المنديل مرسل من كتفيه كما يصاد به كثير فينبغي لمن على عاتقه
 منديل أن يضعه عند الصلاة اه وظاهره أن الشدة الذي يعتاد وضعه على الكتفين اذا أرسل طرفاه على صدره
 وطرفاه على ظهره لا يخرج من الكراهة فانه عين الوضع انتهى فهذا نصريح بالكراهة اذا كان الوضع من كتف
 واحد والشراح أخذوا من عبارة الفتح حيث ذكر الكتفين أن الوضع من كتف واحد لا يكره ويحسن أن يقال
 انه اغماض بالكتفين لانه يعتاد وضعه عليهما من غير تعيين وليس المراد تقييد الكراهة بوضعه عليهما
 معا (قوله كماله عذر) كبير وحز ولم يكن للتكبر وان كان للتكبر فهو مكروه مطلقا بجر (قوله في الاصح) راجع
 الى قوله خارج صلاة كما أفاده في البحر (قوله وفي الخلاصة) أي خلاصة الفتاوى كافي البحر وهو كالاستدراك
 على قوله وكذا القباء (قوله وهل يرسل الكم) لأن في أماسه كف الثوب ونقل الارسل من فعل لجم الاثمة
 (قوله والاحوط الثاني) لانه أبعد من الخلاء (قوله ويكرهه كفه) سواء كان من بين يديه أو من خلفه عند
 الاضططاط بجر (قوله ولولواتر) وقيل لا يكره (قوله كثر مكره) سواء كان الى المرفقين أو لا على الظاهر كافي البحر
 لصدق كف الثوب على الكل ولوثعروا قبل الصلاة ثم دخل فيها اشتمل في الكراهة كذا في النهر
 وفي الشربلية ولا يكره مسح جهته من التراب في الصلاة والصحيح أنه يكره الا لا يذاه ولا بأس به بعد السلام
 قبل الفراغ والتراب أفضل ويحفظ صاحب الدرر ويكره مسح الجهة من التراب يعني بعد الفراغ من الصلاة
 لأن الملائكة تستغفرونه مادام عليها أو السجود ولا يكره مسح العرق الذي على جهته ان دعت اليه حاجة
 والا كره تنزيها كذا في البحر (قوله وعنه الخ) اللعب فعل فيه غرض ليس بشيء والسفح ما لا فرض فيه أصلا
 فالجك باليد انما يكون عبثا اذا كان لغرض حاجة أو أمان أو كلة شيء في بدنه ضرره أو شغلا فلا بأس بحكه ولا يكون
 من العبث بجر والعبث باه طرب هو اللعب وقيل العبث ما لا لذة فيه واللعب ما فيه لذة ودليل الكراهة قوله
 عليه الصلاة والسلام ان الله كره لكم ثلاثا العبث في الصلاة والزفت في الصيام والضحك في التمار وقوله عليه
 الصلاة والسلام ان في الصلاة لشغلا ورأى عليه الصلاة والسلام رجلا يعبث في الصلاة فقال لو شغ قلب
 هذا انشئت جوارحه (قوله الحاجة) كسر العرق والحك باليد للضرورة (قوله ولا بأس به خارج الصلاة)
 قصد به الرد على صاحب الهداية حيث قال لأن العبث خارج الصلاة حرام فاطنك بالصلاة ولذا قال الشروحي
 وفيه نظر اذ هو خارج الصلاة خلاف الاولى (قوله وصلاته في ثياب بذلة) البذلة بالكسر ما لا يمان من الثياب
 فأموس أي عن المنس وقيل ما لا يذهبها الى الاصحاب ومشي عليه الشارح والظاهر أن الكراهة للتنزيه
 كافي البحر والمستحب أن يعلو الرجل في ثلاثة أبواب قميص وازار وعمامة أما لو وصل في ثوب واحد متوشحاه
 بجميع بدنه كازار الميت يجوز وصلاته من غير كراهة وتفسيره ما يفعله الصارف في القصره فان وصل في ازار واحد
 يجوز ويكره وكذا في السراويل وستر المنكبين في الصلاة مستحب بكره تركه تنزيها عند أصحابنا ويكره متراقع بين
 في السجود بجر (قوله وهنه) أعم مما قبله من وجهه وظاهره مافي المنع أنهم معتادون فان وفي القهستاني أن الكراهة

فان نهاي الخ - الثوب ولا صارف قصر به
 والافتقار به (سدل) تحريرا انتهى (نوب) أي
 ارساله بلا لبس معار وكذا القباء بكم الى
 وراء ذكره الخافي كشد ومنديل يرسله من
 كتفيه فلو من أحدهم لم يكره كماله عذر
 وخارج صلاة في الاصح وفي الخلاصة اذا لم
 يدخل اليد في كم الكم أو عيك خلاف والاحوط
 وهل يرسل الكم (و) كره (كفه) أي نفسه
 الثاني قهستاني (و) كره (وعنه) كره
 ولولواتر كثر مكره أو ذيل (وعنه) ولا بأس
 بنوب (ويجده) للنهي الحاجة ولا بأس
 به خارج الصلاة (وصلاته في ثياب بذلة)
 يلبسها في بيته (وهنه) أي خدمة ان له غيره
 والا

للفعل في هذه الاشياء لا للصلاة وفي الجلابي أنها تكسر بيب هذه الاعمال وفي القاموس المهنة بالكسر
والفتح والتصريك وكلمة الخدق بالخدمة والعمل مهنة كتعبه ونصره مهنة ومهنة وكسر خدمه وضربه
وجهداه (قوله وأخذ درهم ونحوه) مما فيه شغل وقوله لم يمنعه أي من القراءة المسنونة كما في نور الابيضاح
وقيد بالدرهم لانه لو كان فهو مكسر فسد وان لم يفسد والظاهر أن الكراهة في هذا التنزيه (قوله فلو منعه تفسد)
يظهر في الاحكام والمنفرد وهل المقتدى كذلك لانه قارئ حكايها للشرح ثم (قوله للتكاسل) أو لحرارة
أو تخفيف كما في المنع وفي الحجة كل شيء لا يلائم أعمال الصلاة وأفعال المسلمين يكره (قوله ولا بأس به للتذلل)
ظاهره أن الأولى عدمه لما ذكره السيد الامام في الملتقط أنه يكره على الإطلاق لأن المنع خشوع القلب
وفي ذلك ترك هيئة الصلاة وتغطيتها وفي البحر ما يفيد في الكراهة أصلاً ما لا الهاتمة بها فكفر لا للتأخر والفرق
أن التأخر يرجع الى الكسل والالهانة ترجع الى الاستخفاف (قوله وصلاته مع مدافعة الاخبيين) لانه يشغل
عنها ويذهب بنحوها (قوله للنهي) فهو مكروه ونحوها وكذا كل ما يجره فيه (قوله وعقصر شعره) أي ضفره
وقوله قاموس لقوله عليه الصلاة والسلام أمرت أن أسجد على سبعة أعضاء وأن لا أكف شعراً ولا نوياً والظاهر
أن الكراهة للحرمان ولا صارف ولا فرق بين أن يتعمده للصلاة ولا يصير (قوله ولو يجمعه) أو يلف ذوائبه حول
رأسه كما فعله النساء أو يجمعه من قبل القفا ومسكه بحيط أو خرقة غاية أو ما ضفر مع أو ساه فلا يكره
أبو السعود عن ابن العز (قوله للنهي) وهو ما روى عن معيقب أنه عليه الصلاة والسلام قال لا تنزع وأنت تصلي
فإن كنت لا بد فاعلوا واحدة (قوله الاستجوده التام) أما تصصيل حقيقته فقرر أن أقدام في النهر وقوله
غيره من آثاره إلى أن الترك أفضل لانه أقرب الى التشروع وقبل الفعل أفضل ليكون السجود على الوجه
المسنون والظاهر من الاحاديث الاول ويرى أن الحكم اذا تردى بين سنة وبدعة كان ترك البدعة راجعاً إلى
فعل السنة مع أنه يمكن التسوية قبل الصلاة أعاده الشيخ زين (قوله مرة) قيد بها لأن الزيادة عليها مكروهة
في ظاهر الرواية وقيل بفعل تنزيه كذا في منية المصلي (قوله ونفقة الاصابع) وهو مخزها أو مدها حتى تصوت
بجر (قوله للنهي) راجع للجميع فورد لا تفرق أصابع وقال ابن عمر في تشبيك الاصابع في الصلاة تلك صلاة
المغضوب عليهم ونهى صلى الله عليه وسلم أن يفرق الرجل أصابعه وهو جالس في المسجد ينتظر الصلاة
وفي رواية وهو يمشي إليها (قوله الحاجة) كراهة المفاصلي وأما حاجة يكره تنزيهاً لان من الشيطان مجتبي
(قوله وضع اليد على الخاصرة) هي ما فوق أطراف الجنب المتصلة بالاضلاع وطرف الضلع المشرف على البطن
وقيل الضمير التوكؤ على العسا وهو مكروه في الفرض لغير ضرورة لاني النفل على الاصح وقيل اختصار
الصلاة بحيث لا يتم حدودها وهو ان لم منه ترك واجب كره تحريراً وان أخل بسنة كره تنزيهاً هذا ما تقتضيه
القواعد بجر وقيل فيه غير ذلك (تنبيه) التوكؤ على العسا خارج الصلاة من سفل المسلمين ولكن بعد الاربعين
اقوله عليه الصلاة والسلام لا ين آيس وقد أعطاء صاخصر بها فان المتصمرين في الخنزة (قوله للنهي) لانه
ورد أنه راحة أهل التاورهم اليهود والنصارى أي يستريحون به في صلاتهم وأنه فعل المتكبرين ولا ياتي بالصلاة
وأنه فعل الشيطان حتى قيل أن ابليس أبط من الجنة كذلك بجر (قوله تنزيهاً) بحث لما صاحب العروضة
أخوه (قوله والاتفات بوجهه) ولا يفسد على الله تعالى ما من حاجته أو تأخر ومحل الكراهة اذا كان لغير
عذر أو ما تحويه من دفعه مكروه وأما كره لانه انحراف يفسد بدنه عن القبلة ولو انحراف بجميعه فسدت فيبعثه
مكروه بجر (قوله للنهي) وهو ما ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم اياك والاتفات في الصلاة فإن الاتفات
في الصلاة هلكت فان كان لا بد في التعاق لاني العريضة (قوله بكره تنزيهاً) فالأولى تركه لغير حاجة وفعله عليه
السلام اياه كان حاجة تنفذ أحوال المتقدمين به مع ما فيه من بيان الجواز والافه وكان يتطر من خلقه كما نظر
من أمامه بجر والذي في الزيلعي أنه مباح مستدل بفعله عليه الصلاة والسلام (قوله ويصدره تفسد) لا بد من
تقيده بعدم العذر ولتمسرحهم بأنه لو ظن أنه أحدث فاستدبر القبلة ثم علم أنه لم يحدث قبل الخروج من المسجد
لا تبطل ومقتضى التواعد أن الضاد بذلك مشروط بعدم إراة مكن كما قالوا في انكشاف العورة وفي أبي السعود
عن الزيلعي الضاد مطلقاً وان قل حيث كان يقصد والا فان لم يلبث قدراً أو مكن لم يفسد وانما تفسد بتصرفه
كله ذكره يعضه هذه (قوله واتعاؤه كالكلب) فسره الكرخي بأن يشب قديمه ويقعد على مثبته وانما يديه

(وأخذ درهم) ونحوه (في فيه لم يمنعه من
القراءة) فلو منعه تفسد (وصلاته طسراً) أي
كثراً (رأسه) التكاسل (ولا) بأس به (للتذلل)
وأما الهاتمة بها فكفر ولو سقطت فلو منته
فأعادتها أفضل الا اذا احتاجت لتكوير أو
عمل كندر (وصلاته مع مدافعة الاخبيين) أو
ولا (شعره) أي الشعر (ويعقصر شعره)
للهي من كفه ولو يجمعه أو ادخال أمارفه
في أصوله قبل الصلاة أو ما فيه التمسك (وقلب
الحصا) للنهي (الاستجوده) التام غير خص
(مرة) وتركها أولى (وفرقصة الاصابع)
وتشبيكها ولو منظر الصلاة أو ما شئت إليها
للهي ولا يكره خارجها الحاجة (والضمير)
وضع اليد على الخاصرة للنهي ويكره خارجها
تنزيهاً (والاتفات بوجهه) كذا (أو يعضه)
للهي ويكره تنزيهاً ويصدره تفسد كما تر
(وقيل) فائله فاضى خان (تفسد يتصرفه
والاعتدال واتعاؤه) كالكلب للنهي

هو ظاهر الرواية والرواية قد اختلفت في المقدار ولا اخذ بظاهر الرواية الأولى (تنبه) بكرة الانسان أن ينص
نفسه بمكان في المسجد يصلي فيه لانه به تصير الصلاة طبعاً والعبادة متى صارت هكذا كان سبيلها التعلق
بها هذا كراهة صوم الابد أبو السعود (قوله وكراهة) لما فيه من شبه الازدواج بالامام وهو أولى من التعليل
باختلاف المكان ولعل الكراهة تنزيهية لأن النهي ورد في الأول فقط (قوله في الاصح) مقابلة ما للطحاوي
من عدم كراهته لعدم التشبه فيه ومشي عليه قاضي خان في فتاواه وعزاء الى التوارد قال وعليه عامة المشايخ
(قوله وهذا كله) أي الكراهة في صورتين (قوله بكهنة) مثال له في الثانية ولكنه لا يظهر لأن بعض القوم
مع الامام (قوله كالأول) كان معه بعض القوم هذا مفهوم قوله وانفراد الامام على المكان (قوله وبه جرت العادة)
أي بقيام الامام وبعض القوم دون الباقيين كذا يخاف من الجهر (قوله ومن العذر ارادة التعليم) هذا العذر
في الأولى (قوله أو التبليغ) أي من الامام للقوم وقيل التبليغ من المبلغ فإذا انفرد المبلغ بمكان لاجل التبليغ
لا تساع المكان وكثرة المصلين لا يكره لكن لا تظهر هنا كراهة وان لم يكن للتبليغ لوجود طائفة مع الامام اللهم
الآن يقال المراد في كراهة انفراد المبلغ عن القوم لأن المطلوب الدخول في الصف (قوله في صف خلف صف)
يشمل الصف الاخير إذا كانت القرعة في الأول (قوله وكذا القيام منفرداً) أي قيام المؤتمر الا لتعدد التبليغ كما مر
(قوله تركه أولى) لكثرة الجهل غرباً ما أدى الى الفساد (قوله فلذا قال الخ) أي فليترك الجذب للمأمر (قوله وليس
يؤب فيه تماثيل) أطلقته فشمع ما اذا صلى فيه أم لانه يشبه حامل الصنم وظاهر كلام التتوي في شرح مسلم
الاجماع على حرمة تصوير صورة حيوان وهو من الكفار لانه متوعد عليه بوعيد شديد وهو ما في الصحيحين عنه
صلى الله عليه وسلم أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصورون يقال لهم احيوا ما خلقتم ثم قال وسوا مصنعه
لما يحتمل أول غيره فصنعه حرام بكل حال لان فيه مضاهاة لتعلق الله تعالى وسوا كان في نوب أو بساط أو درهم
أو دينار أو فلس أو اوان أو حائط أو غيرها اه فينبغي أن يكون حراماً لا مكروهاً ان ثبت الاجماع أو قطعية الدليل
بتواتره مجرد وجود في الخلاصة لمن رأى صورة في بيت غيره أن يزيلها وينبغي أن يجب عليه ولو استأجر مصوراً
فلا أبر عليه لان عمله معصية كذا من محدول وهدم بيتاً فيه تصاوير من قيمته خاليا اه أبو السعود والتقييد
بالسبب فينبغي أن يسع نوب فيه تصاوير لا يكره وقبل يكره أي يحرر بما يدل ما قبل من رد شهادته اذا المكروه تقتريها
لا يوجب رد الشهادة وحيث كان يسهل عليه وجوب رد شهادته فحاشبه بالأولى فان نسجه تصوير وقوله تماثيل جمع
تمثال ما يصور مشبهاً بخلق الله تعالى من ذوات الروح والصورة أهم من ذلك حلي عن الجهر قيد بذى الروح
لأن تصوير غير ذى الروح لا يكره وظاهر كراهة الصلاة الى الصليب للتشبه وان كان ليس تماثلاً (قوله وأن يكون
فوق رأسه) قالوا واشد كراهة ما يكون على القبلة أمام المصلي والذي يليه ما يكون فوق رأسه والذي يليه
ما يكون عن يمينه ويساره على الحائط والذي يليه ما يكون خلفه على الحائط أو السور بجر مزيد أو يكره جعل
الصورة في البيت لما ورد أن الملائكة لا تدخل بيتاً فيه كلب أو صورة نهر (قوله لا مقروشة) فلا يكره للاهانة
واتفت الكراهة مع عموم الحديث السابق لوجود مخصص وهو ما في صحيح ابن حبان استاذن جبريل عليه
السلام على النبي صلى الله عليه وسلم فقال ادخل فقال كيف أدخل وبينك فيه تصاوير فان كنت لا بد فاعلا
فأقطع رؤسها وأقطعها رأساً أو اجعلها بساطاً بجر (قوله ولا تظهر الكراهة) وبها صرح محمد في الجامع الصغير
وهو آخر كتب محمد تأليفاً فالظاهر أنه لا يكرهه الا ما استقر عليه الحال (قوله ولا يكره) تقديره لا يصح مع قول
المتن الاتي لا لا يشكف قالوا في اسقاطه لأن المتن في غيبة عنه حلي (قوله لانها مهانة) حله للمستلثين (قوله
أو في يده) أي المستورة (قوله أو على خاتمه بنقش) دليل عدم الكراهة ما ورد أنه كان على خاتم أبي هريرة رضي الله
تعالى عنه ذبابتان ولما وجد خاتم النبي الله تعالى دانيال عليه الصلاة والسلام على عهد عمر رضي الله تعالى عنه
كان على فسه صورة أسد وليوقد بينهما صبي يطسأه فلما نظر اليه عمر رضي الله تعالى عنه اغرورقت عيناه
بالدموع وودعه الى أبي موسى الأشعري وأصل ذلك أن نجت نصر حين استولى أخبر أن بعض من يولد
في زمانك يشكك فكان يتبع الصبيان فيقتلهم فلما ولد دانيال عليه السلام ألقت أمه في غنضة رجاء أن ينصرو
بين القتل فقبض الله تعالى له أسداً يحفظه وليوقد ترضعه وهما يلحسانه فأراد بهذا النقش أن يحفظ منه الله
تعالى عليه وكان لابن عباس رضي الله عنه كقوف محضوف بصور صفار تارخانية (قوله أو كانت صغيرة) لأن

(وكره) (مكروه) في الاصح وهذا كله (عند)
عدم العذر (مكروه) بكهنة وعبدوا فاموا على
الزخرف والامام على الأرض أو في الجراب
لنقبي المكان لم يكره كما لو كان مع بعض
القوم في الاصح وبه جرت العادة في جوامع
المصلين ومن العذر ارادة التعليم أو التبليغ
كأبسطه في الجهر وقد ساراه الصام في صف
خلفه (مكروه) فريضة التمسح وكذا القيام
منفرداً (مكروه) جبريل عليه السلام لا يجذب أحد من
الصنف ذكره ابن الكمال لكن قالوا في زماننا
تركه أولى فلذا قال في الجهر يكره وحده الا اذا
لم يجد فرجة (وليس نوب فيه تماثيل) ذى
روح (وأن يكون فوق رأسه أو ينجدهم
أو يجذاه) حجة أو بسطة أو جعل مجوده
ولو في وسادة منصوبة لا مفرقة
(تمثال) التمثال (خلفه)
(واختلف فيما اذا كان) لا يكره (لو كانت قصراً)
والاظهر الكراهة (لا يكره) لانها مهانة أو (في)
قدميه أو (على عتبة الباب) لانها مستورة بشيئة
(أو على خاتمه) بنقش غير مستلثين قال في الجهر
ومفاده كراهة المستلثين لا المستلثين
أو صورة أو نوب آخر أو قرة المصنف (أو كانت
صغيرة) لاتينين تفاصيل أعضائها

الصغار جدا لا تعبد فليس لها حكم الوثن (قوله لناظر قائما) أي الا يقصر بلبغ وتأتل كافي القهسنا
 أولناظر من بعد على ما في الكافي (قوله أو مقطوعة الرأس) ومثل القطع طلاؤه بشي وخياطته بخصيطه
 وقسده واتفت الكراهة لانها لا تعبد بدون الرأس عادة وأما قطع الرأس عن الجسد بخصيطه بلبغ عليه
 بقاء الرأس فلا ينفي الكراهة لان من العير ما هو مطوق فلا يتحقق القطع بذلك وقيد بالرأس وما بعده لانه
 لا اعتبارا بإزالة الطاجين أو العينين لانها تعبد بدونها ولا يقطع البدين والرجلين كافي البحر (قوله لا تعبد
 بدونه) انما لا تذكر الصلاة اليها لانها صورة ميت وهو لا يعبد (قوله أو لغير ذي روح) كشجر ولو مشرا خلا
 لها حد وذلك لما روي أن رجلا جاء الى ابن عباس فقال اني رجل أصورا لمورقا فتني فيها فقال له ادن مني قد
 وكثر هاهنا أخرى حتى وضع يده على رأسه فقال أنشك بما سمعت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
 كل مصور في النار يجعل له بكل صورة صورها نفسا فتعبد في جهنم قال ابن عباس فان سكنت لا بد فاعله
 فاصنع الشجر وما لا تقبله (قوله لانها لا تعبد) على الجميع ما تقدم (قوله وشجر جبريل) وهو ما أخرجه مسلم عن
 عائشة رضي الله تعالى عنها وأعد رسول الله صلى الله عليه وسلم جبريل في ساعة يأتيه فيها الخيام تلك الساعة
 ولم يأت في يده عصا فانها هاهنا قال ما يخاف الله وعده ولا رسوله ثم التفت فاذا جبريل تحت سريره فقال
 ما هذا يا عائشة متى دخل هذا الكلب ههنا فقالت والله ما دريت فأمر به فأخرج فجاء جبريل عليه الصلاة
 والسلام فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم وأعدتني فجلست لك فلم تأت فقال ما صنعتي الكلب الذي كان
 في بيتك انما لا تدخل بيتا به كلب ولا صورة حلي عن الفتح عن أبيه أن حديث جبريل في الدخول وعدمه
 لا في كراهة الصلاة اليها (قوله مخصوص بغير المهانة) لما تقدم أن جبريل استأذن في الدخول على النبي عليه
 الصلاة والسلام فقال ادخل فقال كيف أدخل وفي بيتك ستر فيه تصاور فان كنت لا بد فاعله فاقطع راسها
 أو اقطعها وما شئت واجعلها بباطحلي عن الفتح (قوله كما بسطه ابن الكمال) في نسخة بإسقاط لفظة ابن وهو
 صحيح لما رأيت من نقله عن الكمال ويحتمل أن يكون ابن الكمال بسطه في شرح الهداية أو غيره من مؤلفاته اه
 حلي (قوله في امتناع ملائكة الرحمة) قديمهم اذا لم يقطعه لا يفارقون الانسان الا عند الجماع أو الخلاه كذا
 في شرح الجباري وينبغي أن يراد بالقطعة ما هو أعم من الكرام الكاتبين والذين يحفظونه من الجن نهر (قوله
 فتناف عياض) وجعل الاحاديث مخصصة وذكر القولين في البحر والنهر من غير ترجيح (تق) زاد في نور
 الايضاح كراهة القطع والصلاة لرياس من العجاسة وبهضرة طعام جميل اليه وأن يكون بين يديه قوم ينام وكان
 بحيث لو ظهر من النائم صوت يفضلك المصلي أو يجعل النائم اذا اتبه وان آمن ذلك فلا بأس (قوله عذ الا سي
 والسور) أما هذا الناس وغيرهم ذكره انما كافي غاية البيان (قوله باليد) سواء كان بأصابعه أو بخصيطه
 والعذ باللسان مفسدا انما جهر (قوله فلا يكره) لانه امكن للقلب وأجلب للنشاط وأقرا لذي صلى الله عليه
 وسلم المرأة التي رآها تعبد التسبيح بالحصى (قوله لا بأس باتخاذ المسبحة) لانه عليه السلام دخل على امرأة وبين
 يديها نوى أو حصا تسبح فيه فقال أخبرك بما هو أسرع عليك من هذا وأفضل ألغ فلم ينهها عن ذلك وانما أرشدنا
 الى ما هو أفضل وأيسر ولو كان مكروها ليعز لها ذلك والمسبحة لا تزيد على الحصى الا بالضم وجعله في شيطون مثل
 ذلك لا أثر له في المنع الآن يترتب عليه رياء أو معة اه أبو السعود عن البحر (قوله لا يكره قتل حية أو عقرب)
 لحديث العيصين اقلوا الاسودين في الصلاة الحية والعقرب (قوله ان خاف الاذى) والا فليكره كافي النهاية
 وقيد بالحية والعقرب لان القمل والبرغوث يذفن ويكره قتله عند الامام وقال محمد القتل أحب الى وأى ذلك
 فعل فلا بأس به واصل الامام انما اختار الدفن لما فيه من التزه عن اصابة الدم يد القاتل أو نوبه وان كان معفو
 عنه هذا اذا تعرضت القسوة ونحوها بالاذى فان لم تتعرض كرهه الاخذ فضلا عن غيره وهذا كله خارج
 المسجد أما في المسجد فلا بأس بالقتل بشرط تعرضه بالاذى ولا يطره في المسجد بطريق الدفن أو غيره
 الا اذا غلب على ظنه أنه يظفر بها بعد الفراغ من الصلاة وهذا التفصيل يحصل بالجمع بين ما سبق من الاحكام
 أنه يدخن في الصلاة أي في غير المسجد وبين ما روي عنه أنه لو دفن في المسجد أساء نهر (قوله اذا الامر للاباحة)
 جواب سؤال ورد حاصله لما إذا لم يكن قتلها مفسدا للامر بالقتل (قوله فالاولى ترك الحية) أي حيث كان
 الامر بالقتل لانه عتسا فما ينبغي منه الاذى الاولى تركه وهو قتل الحية البية السكونها من الجن وقوله عليه

لناظر قائما وهي على الارض ذكره الحلي
 (أو مقطوعة الرأس أو الوجه) أو مقطوعة
 لا تعبد بدونه (أو لغير ذي روح) لا يكره لانها
 لا تعبد وشجر جبريل مخصوص بغير المهانة
 كما بسطه ابن الكمال واختلف المحدثون في
 امتناع ملائكة الرحمة بما في التقدير فنفاه
 عياض وأثبت التروي (و) هو كرهها
 عذ الا سي والسور والتسبيح باليد في الصلاة
 مطلقا ولو فلا أما خارجها فلا يكره كرهه
 بخله أو بغير آثامه وعليه يصل ما جاء من
 صلاة التسبيح ورفع لا بأس باتخاذ المسبحة
 بغير رياء كما بسطه في البحر (لا يكره) قتل حية
 أو عقرب ان خاف الاذى اذا الامر للاباحة
 لانه منفعة لنا فالاول ترك الحية البية
 خلوف الاذى (مطلقا)

الصلاة والسلام اياكم والحية البيضاء بل الاولى أن يحتاط في قتلهم كما في النهاية معزي الى صدور الاسلام حيث
 خال والصحيح من الجواب أن يحتاط في قتل الحيات حتى لا يقتل جنيا فانهم يؤذونه أذى كثيرا بل اذا رأى
 حية فوشك أنه جنى يقول خل طريق المسلمين ومزقنا مزرقة فان واحدا من اخوتي هو أكبر من أن يقتل حية
 كبيرة بنصف دالنا فضر به الجن حتى جعلوه زمنا لا تتحرك لربلا من الثمر ثم عالجناه وداوينا
 بأرضه الجن حتى تركوه فزال ما به وهذا مما عاينته بعيني اه لكن في القهستاني من شرح التأويلات أنهم
 أخفف من الانس حتى لا يقدر على انلاف أحد من الانس ولا على سلب أموالهم وفساد طعامهم
 وشراهم (قوله ولو يعمل كثير) ولو بالغ في عرف من القبل على الاظهر قاله السرخسي (قوله لكن صحيح الحلي
 الفساد) وهو ما عليه قاعدة شروح الجامع الصغير ودوايه مبسوط شيخ الاسلام قال الكمال الحلي الفساد
 فيما يظهر لكن لا يتم بما شرته في الصلاة بغير طمأ (قوله الى ظهور قاعدة) أما الصلاة الى الوجه فمكرهه وقد
 حرر حكمها (قوله يتحدث) أفاد كلامهم هنا أنه لا كراهة على المتحدث ولذا نقل الشرح أن بعض العصاة كان
 يصلي والبعض يتذاكر ولم ينههم النبي صلى الله عليه وسلم بغير المراد بالحديث ما يعم الذكر الجهر (تنبيه) جاء
 في الحديث ما اقتضى طلب الجهر فمروا أن ذكر في صلاة ذكرته في صلاة غيره منه والذكر في صلاة لا يكون
 الا من جهروا هناك أحاديث اقتضت طلب الاسرار والجمع بينهما أن ذلك يختلف باختلاف الأشخاص
 والاحوال كما جمع بين الأحاديث الدالة على طلب الجهر بالقراءة والدالة على الاسرار بها غيب الخفاء
 أو تأذي المسلمين أو التيام فلا خفاء أفضل وعليه يحمل خبر الذي ذكر الخفي والجهر أفضل حيث خلا عاذ كراهته
 أكثر علا وتعدى فائدة له اعمين ويوقظ قلب الذاكروا ما قرأه تعالى ولا تعتدوا انه لا يجب المعتدين فالراجح
 في تفسيره أن الامتناع هو الجهر عن المأمور به والاختراع فيما لا أصل له في الشرع وتفسيره بالجهر بالدعاء
 مردود وما في الظانية من أن رفع الصوت بالذكر حرام محمول على الجهر المضروفي البرازية عن الفتاوى أن الجهر
 بالذكر في المسجد لا يمنع منه احتراز من الدخول تحت قوله تعالى ومن أظلم ممن منع مساجد الله أن يذكر فيها
 اسمه أو يهود يتصرف (قوله ولا الى مصنف) لأن في تقديمه تعظيم وتعظيمه عبادة كما أن الاستغفار به كفر
 فانضم هذه العبادة الى عبادة أخرى فلا كراهة (قوله أوسيف) لأنه سلاح ولا يكره التوجه اليه فقد صرح عن
 النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يصلي الى العزة وهي سلاح يجر وهذا الذي يشغله بمرتكبه والآخر أن لم يكن
 في حال قتال والآخر مطلقا أو السوء (قوله مطلقا) سواء كان موضوع بين يديه أو مطلقا بغير (قوله أو نعم)
 فيه لثان استعمال الناس أخفه ما هو السكون والوجه فخرج الميم بجر وفي القاموس الشيع بالحرير
 والسكون موله والذي يستعمل به أو الخارج من العسل اه قال في الصروفي في أن يكون عدم الكراهة
 متقنا عليه فيما إذا كان النجس على جانيه كما هو الماتاد في مصر والخروسة ليلالى رمضان (قوله لأن
 الجهر الخ) اه لثلاثة قبله (قوله لما مر) اه لعدم الكراهة وهو كونه ما هاته طهي (قوله يكره اشتغال
 الصلوة) هي إدارة الثوب على الجسد من غير اخراج اليد حتى لا يعدم منفذ يخرج يده منه كالصخرة الصماء
 والظاهر أن الكراهة تحريمية لقوله عليه الصلاة والسلام إذا كان أحدكم نوبا فليصل فيه ما كان لم يكن
 الاثوب فليتركه ولا يشغل اشتغال اليهود وقيد في البدائع بأن لا يكون عليه سراويل وانما كراهته لايؤمن
 انكشاف العورة أي والنهي الوارد لثبته باليهود (قوله والاعتبار) وهو أن العمامة حول الرأس وإبداء
 الهامة وقبض يده عن فكراته تحريمية وعلة في الوالدية بأنه تشبه بأهل الكتاب وهو مكره وهو خارج
 الصلاة فنهاي أولى بجر يقلل زيادة (قوله والتلثم) تغشية الأنف والوجه زيلبي وفي القاموس التلثم ما كان
 على القدم من الثياب والقمام بالتمام ما كان على الأربعة منه اه وهو مكره وخبره لأنه يشبه فعل الجهرس حال
 عبادتهم النيران أو اليهود عن الزيلبي (قوله والتلثم) أي أن كان بالأحرف والأفصد الاخرودة فهو
 كالتلثم (قوله وكل عمل قليل) الظاهر أن الكراهة فيه تنزيهية (قوله قبل الاذى) أما بعد فلا بأس به وقد مر
 مستوفى (قوله وترك كل سنة) كوضع البدن على الأرض قبل الركبتين ورفع الركبتين قبلهما إذا قام
 الا من عذر وأن يرفع رأسه أو ينكسه في الركوع وأن يجهر بالتسمية والتأمين وأن لا يضع يديه موضعها
 الا من عذر وأن يترك التسيحات في الركوع أو اليهود وأن ينقص منها وأن يأتي بالأذى ككراهة المشروعة

ولو يعمل كثير على الاظهر لكن صحيح الحلي
 الفساد (و) لا يكره (صلاة الى ظهور قاعدة)
 (و) يتحدث (الا اذا خيف الخط
 جديته (لا الى مصنف أوسيف مطلقا أو
 شيع أو سراج) أو نأى وقد لا أن الجهرس انما
 تعبد الجهر لا النار الموقدة فتنبه (أو على بساط
 فيه غائب ان لم يسجد عليها) لما مر انتهى
 • فردع • يكره اشتغال الصلوة والاعتبار
 والتلثم والتلثم وكل عمل قليل بلا عذر
 • أو مستحب وحل الطفل

في الاستقالات بعد تمام الاستقبال وفيه خلافان تركها في موضعها والبيان جهاتي غير موضعها والحاصل
 أن السنة ان كانت مؤكدة فورية لا يبعد أن يكون تركها مكروها غير بما كثر الواجب وان كانت غير مؤكدة
 تركها مكروها تنزيها كما في الامثلة المذكورة وان كان ذلك الذي مستحبا أو مندوبا وليس بسنة فينبغي أن
 لا يكون تركه مكروها أصلا إلا أنه يشك عليه ما قالوا أن المكروه تنزيها امر جعه الى خلاف الاولى ولا شك
 أن تركه المستحب خلاف الاولى بحمد وفيه أنه يشك المخايرة بين السنة غير المؤكدة وبين المستحب والمشهور خلافه
 (قوله وما ورد) من حله صلى الله عليه وسلم أمانة بنت ذئب في الصلاة اذا قام ووضعها اذا سجد (قوله وتذاد به)
 ولو أمانة (قوله وفور قدر) أي يلزم منه خروج بعض ما فيه ان لم يدركه ومثل ذلك طلب كافر منه عرض الاسلام
 عليه كذا في شرح نور الابصار للعلامة أبي السعود (قوله ما قيمته درهم) وما دونه كذلك سلب عن امداد
 الصالح (قوله ويحجب لمدافعة الاخشين) في نور الابصار وشرحه للسيد أبي السعود وتكرره مع مدافعة
 الاخشين أو الریح أو مع فحاسة غير ممانعة الا اذا خاف فوت الوقت أو الجماعة والاندب قطعها قال في السراج
 ان كانت الفحاسة قدر الدرهم تمسكه الصلاة واجاها وان كانت أقل وقد دخل في الصلاة ينظر ان كان في الوقت
 سعة فالأفضل ان التمس واستقبال الصلاة وان كان تفوته الجماعة فان كان يجد الماء وجماعة آخرين في موضع
 آخر فكذا أيضا يكون. وفي الصلاة يبين وان كان في آخر الوقت أو لا يدرك الجماعة في موضع آخر يضي على
 صلاته ولا يقطعها اه. والظاهر أن الكرامة تحريرية لتجوزهم رفض الصلاة لاجلها ولا ترفض للمكروه تنزيها
 وسوى الكمال بين الدرهم ودونه في رفض الصلاة والكراهة المحتصر (قوله وللزوجة من الخلاف) أعظم من
 كونه في المذهب أولا (قوله ويجب) الظاهر منه الاقتراض (قوله لا غائبة ملهوف) بشرط القدرة على الدفع
 سواء استغاث به أم لا ذكره الشرنبلالي (قوله وغريق) مثله تردى أعشى في بئر (قوله لا لنداء أحد أبويك) المراد
 بهما الاصول وان علوا وظاهرا سياقه في الوجوب فيصحب الذب الاجابة (قوله بلا استغاثة) أمامه ما يوجب
 كافي الاجنب (قوله الا في النفل) أي فيجب وجوبا وان لم يستغث لانه ليم عابدين اسرائيل على ترك الاجابة
 وقال صلى الله عليه وسلم ما مناه لو كان فقيها لا جاب أمه وهذا ان لم يعلم أنه يصل فان علم لا يجب الاجابة لكنها
 أولى كايستفاد من قوله لا بأس الخ فتقوله فان علم الخ تفصيل لحكم المستثنى (قوله وكره تحريما استقبال
 الخ) لما أخرجه السنة عنه صلى الله عليه وسلم اذا أتيت الغائط فلا تستقبل القبلة ولا تستدبروها ولكن شرفوا
 أو غزروا بوجه وكذا يكره استقبال الشمس والقمر والريح من غير البناء وهل الكراهة متعذرة حرره (قوله
 بالفرج) قال المازري اسم يعم قبل الرجل والمرأة يتأق أهل اللغة حموى (قوله وكذا استدبارها) أي على أصح
 الروايتين فيه وقيل لا يكره الاستدبار ولو استقبل ناسيا فتذكر يندب له الاخراف بقدر الامكان كذا في الشارح
 وغيره وينبغي أن يجب ويدل على ذلك ما في البرازية لو تذكر بعد استقباليها فخرق عنها فلا ثم عليه وقيل لا يكره
 الاستقبال أيضا وقيل ان كان ذكرا سقط على الارض فليس استقباله الاول وكان دافعا قالوا ينبغي أن يكون مكروها
 بناء على ما ذكرناه من روايات لقلدا احداها عند الضرورة ثم هذا في غير حال الاستقباء أما فيه فلا يكره شيء مما ذكر
 واعلم أن هذا مكرر مع ما سبق في فصل الاستقباء (قوله كما كرمل بالغ الخ) الظاهر منه التحريم (قوله اسأل صبي
 نحو القبلة) ومثله الباسه حريرا أو ذهابا أو فضا إذا كان ذكرا أو قوله ليسول أي أو يخطو قوله نحو القبلة مثلها
 الشمس والقمر والريح (قوله متدرجيه) أو رجل واحدة ومثل البالغ السبي في الحكم المذكور (قوله أي عدا)
 أي ومن غير هذا ما بالعدرا والسمو فلا (قوله لانه اساءة أدب) أعاد أن الكراهة للتنزيه (قوله أو الى معصف أو شيء
 من الكتب الشرعية) قال في النهر ولا ينبغي تفاوت مراتب الكراهة في هذه المواضع (قوله مرتفع عن المحاذاة)
 ظاهره ولو كان الارتفاع قليلا (قوله وكما كره غلق باب المسجد) الغلق بالسكون اسم من الاعلاق مصدر أغلق
 وبفتحين ما يغلط به الباب وانما كره لانه يشبه المنع عن العبادة وقال تعالى ومن أعلم من منغ حنا جده الله
 أن يذكر فيها اسمه ومن كراهة الغلق يعلم جهل بعض مدرسي زماننا من منغهم من يدرس في مسجد تقرر
 في تدريسه أو كراهتهم لذلك زاعج الاختصاص به دون غيرهم حتى سمعت من بعضهم يضيفها الى نفسه
 ويقول هذه مدرستي أو لا تدرس في مدرستي وأجيب من ذلك أنه اذا غضب على شخص يمنع من دخول
 المسجد تنصروا بأمر ديني وهذا كاهل عظيم ولا يبعد أن يكون تنكيره فلا يعين مكان محصور من

وما ورد نسخ بحدوث ان في الصلاة لشدة
 ويباح قطعها لئلا يقتل حية وتذاد به وفور
 قدر وضاع ما قيمته درهم أو لغيره ويستحب
 لمدافعة الاخشين وللزوجة من الخلاف ان
 لم يفت فوت وقت أو جماعة فوجب تركه
 ملهوف وغريق وحريق لا لنداء أحد أبويك
 بلا استغاثة الا في النفل فان علم أنه يصل
 لا بأس بأن لا يجيب وان لم يعلم أجابه (كره)
 تحريما (استقبال القبلة بالفرج) ولو في
 انغلاق (استقبال النجوم) وكذا استدبارها
 في الاصح (كما كره) بالغ (اسأل صبي)
 ليسول (نحو القبلة) كما كره (متدرجيه
 في نوم أو غيره اليها) أي عدا لانه اساءة أدب
 قاله منسلا بأكبر (أو الى معصف أو شيء من
 الكتب الشرعية) لأن يكون على موضع
 مرتفع عن المحاذاة فلا يكره فله الكمال
 (و) كما كره (غلق باب المسجد)

لا خذ حتى لو كان للمدرس موضع من المسجد يدرس فيه فسبقه غيره إليه ليس له انزعاجه واقامته منه بحر
 (قوله الا تنفوق على مناعه) فلا بأس به في غير اوان الصلاة والمدار على خشية الضرر ولا فرق بين زمانها
 وغيره وفي نفي البأس اشارة الى أنه لا يجب فعله وقال تاج الشريعة بل يجب ذلك صيانة للناديل والمصاحف
 شربلاية والتدبير في الفائق لاهل المعرفة فانهم اذا اجتمعوا على رجل وجعلوه متوليا بغير امر القاضي يكون
 متوليا (قوله ويكره تعريما الوطء فوه) وبالأولى فيه قال في الفتح القول بالكراهة هو الحق لان قوله تعالى
 ولا تبشروهن الاية يحمل الحرمه للاعتكاف والمسجد فكانت ظنية وعلمها ثبت الكراهة لا الحرمه
 ويكره مسح الرجل من الطين والرذغة بأسعوانه المسجد واساطفه وان مسح بغيره ما فاته فيه لا بأس والأولى
 أن لا يفعل والمسح بترابيه المجتمع لا بأس به كالسج بخشية وضوغة في المسجد ويكره بالمسح باليد لانها احكم
 الارض وبصان عن القاذورات ولوطا طاهرة فلا يجوز ذلك ويكره البصا في فيه ولا ياتي فوق الحصر ولا تحتها
 لحديث ان المسجد لينزوي من النجاسة كما ينزوي الجلد من النار والاولى انزوا له حقيقة والاولى لا يتركه وبأخذ النجاسة
 بكرة أو بشئ من ثيابه لما ورد ان ربه يوم القيامة كاسا لما كان اضمار كانت النجاسة فوق الحصر أقل ضررا
 من تحتها لانها ليست من المسجد وان لم يكن فيه حصر يذنها في التراب فانه كفارتها كما ورد في الحديث ولا يدعها
 على وجه الارض بحر بمنزلة (قوله والبول والتغوط) ولو محصورا ولو رأى من يبول فيه لا يقيمه حتى يفرغ
 خوف الانتشار كما ورد به الحديث (قوله واتخاذ طريقا) ظاهره أن الكراهة لا تثبت بجهة لان الاتخاذ يدل
 على الاعتقاد وفيه نظر نعم لا يفتق بها ما في القنية ولو توسطه فسد قبل يخرج من المكان الذي دخل منه
 وقبل يصلي ثم يتغير وقبل ان كان محدثا خرج من حيث دخل نهر (قوله بغير عذر) أما اذا اضطر الى جعل
 بعضه طريقا فانه يجوز فيه ما يباح في الحائض والكافرا للادية كما سيأتي في الوقف قاله الطائي وظاهره
 أن الظرف منه لاق بالخير ولا مانع من تعلقه بسابقه أيضا (قوله بفسقه) يخرج عنه بذية الاعتكاف
 وان لم يكت شربلاي (قوله وادخال نجاسة فيه) وان لم تصب المسجد أو السجود (قوله فيه) أفاد بالتعبد
 أنه يجوز في غيره (قوله ولا تعينه بغير) ولو كان الماء الذي خطا بالطين طاهرا وله قول من اعتبر الطاهر
 منهم لا بأس به أفاده في البحر (قوله ويحرم ادخال صبيان) لما أخرجه المنذري من فروع ابن وهب ما جدد
 صبيانكم وبجائيتكم ويحكم وشراكم ورفع اصواتكم وملى سبوقكم واقامة سدودكم وجروها في الجمع وابهلوا
 على أبواب المظاهر اه واختلاف المتأخرين في كراهة اخراج ريجي في المسجد بحر وتقدم أن الاصح منه (قوله
 وصلاته فيها) أي في المنزل وانما الطاهرين (قوله لا يكره ما ذكر) من الفائق الخ (قوله جعل فيه مسجد)
 قال في البحر يستحب للرجل والمرأة أن يتخذ في الدار مكانا خاليا للصلاة به أمر النبي صلى الله عليه وسلم
 (قوله لاقى حق غيره) ظاهره أنه يجوز البول والتغلي والوطء في ملى العيد والجنائز ولا يخفى ما فيه فان الباني
 لم يعبه لذلك فبني أن لا يجوز هذه الثلاثة وان حكمها بكونه غير مسجد وانما تظهره ثبته في بقية الاحكام
 التي ذكرناها في ملى دخول الجنب والحائض بحر (قوله به يفتي) مقابله ما ذكر تاج الشريعة أن ملى العيد
 مسجد المسجد لانه اعتد لقامه الصلاة فيه بالجماعة لا عظم الجوع على وجه الاعلان الا انه يصح ادخال الدواب
 فيه ضرورة الخشية على ضياعها وقد يجوز ادخال الدواب في بقعة المسجد لكان العذر والضرورة اه (قوله
 كفناه مسجد الخ) التشبيه فيه من حيث الحكمين السابقين (قوله ومسجد حياض) هي ما طيب يتوهمها
 جنب الحياض للصلاة عليها ومسجد الاسواق حوزة يصلي فيها أهل الاسواق والحوزات التي في الشوارع
 تعطى حكم المساجد كما أفاده بقوله لا قوارع وهذه الاشياء نادرة في مصر (قوله ولا بأس بشئ الخ) أفاد
 المصنف أن الاولى عدمه لحديث ان من أشرط الساعة تزين المساجد اه والذي في البحر في الكراهة أصلا
 حيث قال واهما بناء لواب الجوار من غير كراهة ولا استحباب (قوله لانه يابى المحلى) ربما ينتج أن الكراهة
 تحريمية (قوله ويكره التكاف الخ) يحتمل أنه تعيد له منصف أي محل نفي البأس في النقش اذا لم يشكف دقاته
 (قوله وقطوعها) كاختساب فنية ويباح بغيره ما يباح (قوله دون السفن) يدل على فهمه على كراهة نقش
 جدران المينة والميسرة وتؤيد تعليلهم بأنه يابى المحلى فان حاطى المينة والميسرة اذا كانا منقوشين يلهيان
 وهو قريب مما يلحق (قوله وظاهره) أي ظاهر التعليل بأنه يابى والبحث للشربلاي (قوله بغير) بالنقش

الا تنفوق على مناعه بافتي (د) بغيره
 تعريما (الوطء فوه والبول والتغوط)
 لانه مسجد الى عنان السماء (واتخاذ
 طريقا بغير عذر) وسرح في القنية بفسقه
 بافتي (د) وادخال نجاسة فيه (عليه
 فلا يجوز الاستسباح بغير نجس فيه)
 ولا تطينه بنجس (ولا البول) والفساد (فيه
 ولو في الماء) ويحرم ادخال صبيان وبجائيت
 بغير غلب تقيسهم والافسكه وينسخ
 (لا) بغيره ما ذكر (قوييت) جعل (فيه
 مسجد) بل ولا فيه لانه ليس بمسجد شرعا
 (د) أما (الفضل صلاة جنازة أو عيد) فهو
 (مسجد في حق جوارز الاقصاد) وان اتصل
 الصفوف وقفا بالناس (لاقى حق غيره) به
 يفتي نبيه (يخل دخول بجنب وحائض)
 كفناه مسجد ودباب ومدرسة ومسجد
 حياض واسواق لا قوارع (ولا بأس بشئ الخ)
 خلاصه (قوله) فانه يكره لانه يابى المحلى
 ويكره التكاف بدقائق النقش وقطوعها
 خصوصاً في جدران القبله قاله المحلى وفي حظر
 الجنب وقيل بكونه في المهراب دون السفن
 والمخرات هي وظاهره أن المراد بالمهراب
 جدران القبلة فليست بغيره وما ذهب

والسكر معرب كج وتسميه العرب قصة (قوله لوجه الحلال) فالجمال خيئنا وفيه شبهة انطبكت بكمه لان قوله تعالى لا يقبل الا الطيب فيكره لو ثبت بينه بما لا يقبله ناج الشريعة (قوله وضع من متوليه) لما فيه من نصيب من المال ونفس غير المسجد موجب للضمان الا اذا كان معصدا للاستغلال زيد الاجرة فلا بأس به بغير (قوله فلا بأس به) الظاهر ان المراد الجواز المستوي الطرفين لانه خلاف الاول (قوله ويقامه في البحر) حيث قال وأراد ومن المسجد داخله لقول صاحب النهاية لان في التزيين زغب الناس في الاعتكاف والجلوس في المسجد لا يتظار الصلاة وذلك حسن اهنيدي ان تزين خارجة مكروه ومن مال الموقوف لا يجوز فعله مطلقا لعدم القائدة فيه خصوصا اذا قصد به حرمان ارباب الوظائف كما شاهدناهم في زماتنا من دهنهم الحيطان الخارجة اه (قوله مكة) على حذف مضاف أي مسجد مكة وكذا ما بعده الى الاقدم حلي والافضل ترجع الى كثرة الثواب (قوله ثم قباء) بالقصر والمقتصر وغير مقتصر والقاف مضمومة (قوله ثم الاقرب) فيه ان الابعد فيه كثرة الخطوات وهي موجهة لكثرة الحسات (قوله افضل اتصافا) أي من الاقدم والاعظم والا اقرب لا حرازه فينبغي الصلاة والسماع (قوله افضل من الجامع) هو أحد قولين في المذهب الثاني أن الجامع افضل لكثرة الثواب فيه بكثرة المصلين (قوله والصحيح الخ) لقوله صلى الله عليه وسلم لو لم يمسجدى هذا الى صنعاء لكان مسجدى كما في المقاصد الحسنة وان تكلم فيه ومزان الاصح ما ذكره النووي من اختصاص الثواب بما كان في زمنه صلى الله عليه وسلم واعتبار الاشارة (قوله وقيل ان قضي) هو الذي اقتصر عليه الشارح في الخطر حيث قال فرع بكرة اعطاه سائل المسجد الا اذا لم يخطر قاب الناس في المختار لان عليا تصدق بضاقته في الصلاة فحده الله تعالى بقوله ويؤتون الزكاة وهم راكعون (قوله وان شاذلة) لقوله عليه الصلاة والسلام اذا رأيتم من يشذ ضالة في المسجد فقولوا لاردها الله عليك (قوله الامانية فذكر) ضوء الموعظة لانه كان يشذ السمرين يديه صلى الله عليه وسلم وهو في المسجد ويأمر حسنا بذلك ذكره متلا على قارى (قوله الا لا تنفقه) يم المدرس وغيره ويذبحي أن يقيد بما اذا لم يقرب عليه ايذاء وهل الحديث والتفسير كذلك حرره (قوله والوضوء) مثله الفصل اربع جناية (قوله وغرس الاشجار) لانه يشبه البيعة بغير (قوله وتكون المسجد) أي ربعها وخشم ان قطع (قوله ونوم) اختلف النساخ فيه والاشبه كما في التعبد أنه بكرة لانه ما اعتل ذلك وانما جنى لقاعة الصلاة وكذا الجلوس فيه للمصيبة لانه لم يبين ذلك وعن النقيب لا بأس به لان النبي صلى الله عليه وسلم جلس في المسجد حين بلغه قتل جعفر وزيد بن حارثة والناس يعزونه ولا يلزم غريمه فيه ولا بأس به للقضاء والندريس والقنوي بغير (قوله ودخول آكل نحو نوم) كبطل وجعل وكراثة لقوله صلى الله عليه وسلم من اكل من هذه الشجرة فلا يقرب من مسجدنا (قوله ويمنع منه) يدل على كراهة التعريم (قوله وكذا كل مؤذ) يم من بفعه تقا أو باطله ومن يؤذى بغيره أو يروح نوبه والظاهر أنه اذا كان على باب المسجد ويصل رحمه داخله يمنع منه (قوله ولو بلسان) ككتاب وغام (قوله بشرطه) وهو أن يحتاجه لنفسه أو لوجهه حلي وأن لا يضر السلطة في المسجد (قوله بأن يجلس لاجله) أمان جلس للعبادة ثم بعدها تكلم فلا بجر وأقره الكمال ومن المكروه عمل الصنعة فيه ومنه الكتابة بأجر لا بغيره الا اذا كتبت العلم أو القرآن أما هؤلاء المكتوبون الذين يجتمع عندهم الصبيان واللفظ فلا نهم في صنعة لا عبادة اذ هم يقصدون الارتفاق وتعليم الصبيان القرآن كالكتاب ان كان لاجلا وحسبة لا بأس به بغير خطنا (قوله الاطلاق أوجه) بحث مخالف للمنقول مع ما فيه من شدة الخرج (قوله وليس له ازعاج غيره) ولا أن يقيه من غير ازعاج (قوله ازعاج القاعد) المراد أنه بأمره بالقيام بطفه فاذا غاب ازعجه (قوله ولا لاهل المحلة الخ) ظاهره وان لم يضق ويمكن تعطيه بغير المستلة (قوله ولهم نصب متول) لأمور المسجد وان لم يقيه القاضي ونصب متول الجامع لئلا يضيق بغير (قوله فاسقاع العظة أولى) لانه يعظم ما ورعوا فيهم من القرآن شيئا (قوله ولا ينبغي الكتابة على جدرانه) قال في البحر وكذا يكره كتابة الرفاع والمائة بالا بواب ما فيه من الاهانة وفيه عن النهاية ليس يحسن كتابة القرآن على المحارب والجدران لما يضاف من سقرط الكتابة وان توطأ اه (قوله خفاف) بالضم الوطأ (قوله لتفتته) جواب سؤال حاصل أنه صلى الله عليه وسلم قال أنقروا الطير على مكانها فإزالة العن مكروهة لفسادها لا أمر فأجاب بأنه لتفتته وهي مطاوعة فالحديث مخصوص بغير المساجد قال في القاموس وأنقروا الطير على مكانه بذكر الكاف ووضعها

لوجه الحلال (لا من مال الوقف) فانه حرام (وضع من متوليه لوفد) المقش أو الباض الا اذا خيف طمع الطلبة فلا بأس به كتاب والا اذا كان لاحكام البناء والوقوف قبل متعلقهم انه يهـ حر الوقت كما كان وقامه في البحر (فروع) أفضل المساجد من الاعظم ثم المدينة ثم القدس ثم قباء ثم الاقدم ثم الاعظم ثم الاقرب ومسجد استاذة لدرسه أو لسماعه الاخبار أفضل اذا فارق مسجد حبه أفضل من الجامع والصحيح أن مال الحق بمسجد المدينة ملحق به في القضية ثم تحرى الاقول أولى وهو مانعة في مانعة ذراع ذكره متلا على في شرح باب التماسك ويحرم فيه السـ وال ويكره الاعطاء وقيل ان قضي وان شاذلة آهـ الاحاقية ذكر ورفع صوت بذكر الاشجار والوضوء الا في باعد ذلك وغرس الاشجار الا لئلا يمنع كفاية بل نز وتكون للمسجد واسكن ونوم الامتكتف وغرب ودخول آكل نحو قوم ويتنعم منه وكذا كل مؤذ ولو لم يكن كل عقد الامتكتف بشرطه والكلام المباح وقيل في التهيبة بأن يجلس لاجله لكن في التمر الاطلاق أوجه ونقص من مكان نفسه وليس له ازعاج غيره منه ولو مدرسا واذا اضاف فلم يسل ازعاج المحلة منع من ليس يقرأ أو درس بل ولا لاهل المحلة متول وجعل منهم من الصلاة فيه ولهم نصب متول وجعل المسجد من واحد وعكسه له صلاة لا درس أو ذكر في المسجد عظة وقرآن فاسقاع العظة أولى ولا ينبغي الكتابة على جدرانه ولا بأس بمرعى خفاف وحام تنقيته

(باب الوتر والنوافل)

الوتر يقع الواو وكسر هاء ضد الشفع والنوافل جمع نافله والنفل في زيادة وفي الشريعة زيادة عبادة شرعت
 لنا اعلينا (قوله كل سنة نافله) أي دخلت في النوافل فلا يقال لماذا لم يترجم له وفي الجوى النفل شرعا عبارة
 عن قرينة زائدة على الفرض والواجبات والسنن فظاهره أنه لا يطلق على السنة ولعل له إطلاقين أهم وأخص
 فيندفع الثاني (قوله ولا عكس) أي اقويا وهو الكلي أي ليس كل نفل سنة فان صلاة الليل مثلا نفل وليست
 سنة حلي وفيه أن صلاة الليل سنة مستحبة فالاولى التثنية نفل لم يبين بوقت (قوله هو فرض عمل الخ)
 ظاهره اعتقاد هذا التوفيق وهو ظاهر ما في البصر وحكاية التهرب بقل (قوله وواجب اعتقادا) أي من جهة
 الاعتقاد أي يجب على المكلف اعتقاد وجوبه وفيه انهم صرحوا أنه ينوي الوتر لا الوتر الواجب لانه لا يجب
 على المكلف اعتقاد وجوبه وفي البصر اعتقاد الوجوب لا يجب على الحنفى ومشي في الكثر على القول بالوجوب
 مقتصر عليه قال في البصر وهو آخر أقوال الامام وهو الصحيح كما في المحيط والاصح كما في الخاتمة والظاهر
 من مذهبه كما في البسوطا لكن يشكك على هذا القول فساد صلاة الفجر تذكرة ويمكن دفع الاشكال بما ذكره
 صاحب الكشف في التحقيق أن الواجب فوعان واجب في قوة الفرض كالوتر عند الامام حتى منع تذكرة صلاة
 الفجر كذكر العشاء وواجب دون الفرض في العمل فوق السنة كعمين الفاتحة حتى وجب سجود السهو
 بتركه ولكن لا يفسد الصلاة اه وذكر الكمال أن الفرض العملي أعلى قسمي الواجب اهو بهذا يظهر جمع آخر هو
 أن من عبر بالواجب اراد الفرض العملي واندفع الاشكال السابق وأما القول بالسنة فاما أن نعلمه على الحمل
 المذكور في المصنف وهو قول مرجوع عنه أخذه صاحباه واعلم أن وجوبه لا يختص ببعض دون البعض
 بل يتم للناس أجمع من الحزب العبد والذكر والاني ان كانوا أهلا للوجوب لعدم الدلائل وحديث الاعراب
 حيث قال هل على غيرها أي الخس فقال صلى الله عليه وسلم لا الا أن تقع لا يدل على عدم وجوب الوتر لانه
 كان في أول الاسلام ثم وجب الوتر بعد دليل أنه سأل عن العبادة المالية فأخبره بالزكاة ثم سأل عن غيرها فقال لا
 كما قال في الصلاة فليس فيه دليل للتأني رضي الله تعالى عنه على نفي وجوب الوتر لان صدقة الفطر فرض
 عنده فها هو جوابها فهو جوايبنا عنه ولا يلزم من القول بوجوبه الزيادة على الخمس القطعية لانه ليس بقطعي
 والفرق بين الواجب والفرض كالفرق بين السماء والارض كما قاله الامام (قوله وسنة ثبوتنا) أي ثبوته علم من
 جهة السنة وان كانت السنة تدل على وجوبه لما رواه أبو داود ومروان الوتر حتى نفي لم يوتر فليس معنى قوله ثلاثا
 وما رواه مسلم أوتر وابل أن تصبوا والامر بالوجوب (قوله وعليه) أي على هذا الجمع وجعله في المنع تقرير ما على
 كونه فرضا عند الاعتقاد (قوله بضم فسكون) لا يلزم هذا الضبط الا أنه الاو لان عدم الكفر حقيقة لا يعلمه
 الا الله تعالى والمأمور به عدم النسبة الى الكفر (قوله باحده) أي باحد أصل الوتر اتفاقا لان عدم الاكتفاء لازم
 احية والوجوب كما صرح به في فتح القدير أي والفرض العملي يرجع الى أحدث شي الواجب كما سبق عن صاحب
 الكشف لكن يشكك عليه ما يأتي من قول الشارح ترك السنن راء احسانا ولا كرها فانه يقتضي أن باحد
 السنة كافر وقد يجاب بأن الانتكار يؤذن بالاستغفاف كما صرح به المصنف في شرحه فعلى هذا اذا لم يقترن
 بالاستغفاف لا يوجب الكفر اهلي (قوله وتذكرة في الفجر) من جهة المقتزع على الفرض العملي كما يفهمه
 المصنف في شرحه وقوله مفسدة أي فساد موقفا (قوله بشرطه) وهو عدم ضيق الوقت والسيان وصبر ورتها
 ستا اهلي (قوله خلافا لهما) فلا يمكن بالفساد لانه سنة عندهما واجبهما أنه لا يجوز بدون سنة الوتر وأن
 القراءة تجب في كل ركعته وتقام في البصر والنهر (قوله ولكنه الخ) استدراك على قوله خلافا لهما لأن مقتضى
 السنة عدم القضاء وجوازها من قعود وكوب من غير عذر (قوله يقضى) أما على قوله قطاهروا ما على قولهما
 فلقوله عليه السلام من نام عن وتر أو نسيه فليدركه كذا في المحيط وفيه نظر اذا يجب القضاء دون الاداء
 مما لم يهدئ نهر وفي القهستاني رعتما أن القضاء غير واجب كما هو قضية القياس فان القضاء احقا الواجب
 والمسنة لم تقصر واجبة الا أنهم تركوه بالخبر (قوله ولا رابكا) لما صرح عنه صلى الله عليه وسلم انه كان يتنفل على
 رطلين من غير غن في الليل واذا بلغ الوتر يوتر على الارض بهر (قوله اتفاقا) واجمع الى المسائل الثلاث اهلي

(باب الوتر والنوافل)

كل سنة نافله ولا عكس (هو فرض
 عمل وواجب اعتقادا وسنة ثبوتنا) بهذا
 وقفوا بين الروايات وعليه (فلا يكفر) بضم
 فـ يكون أي لا ينسب الى الكفر (باحده
 في الفجر يفسده كملكه) بشرطه
 خلافا لهما (و) لكنه يقضى ولا يصح فاعدا
 ولا رابكا اتفاقا

(قوله وهو ثلاث ركعات) يقتضين جمع ركعة بالسكون فهو ثلثي (قوله كالمغرب) أفاده أن القعدة الأولى فيه واجبة وأنه لا يصلح على النبي صلى الله عليه وسلم فيها وأنه يقتصر في الثالثة على الفاتحة وما كان الأخير غير مسلم استدرك عليه بقوله ولكنه يقرأ الخ (قوله حتى لو نسي) تفريع على قوله كالمغرب ولو كان كذلك لكان لهاد قبل أن يقيد ما قام إليه بالسجود لأن كل ركعة تبين من النفل صلاة على حدة (قوله لا يعود) أي إذا استتم قاعاً أو كان إليه أقرب على الخلاف وإنما لا يعود لاستغاله بفرض القيام أفاده الحلبي (قوله كما سيجي) أي في باب سجود السهو حيث قال فلوعاد إلى القعود تفسد صلاته لفرض الفرض لما ليس بفرض وصحة الزيادة وقيل لا تفسد لكنه يكون مسيئاً ويسجد لتأخير الواجب وهو الأشبه كما حققه الكمال وهو الحق بمراتبه عبارته شرحاً وشتاقاً له الحلبي (قوله وسورة) المراد ثلاث آيات لأن المراد القراءة الواجبة (قوله احتياطاً) على قوله كالمغرب واقوله وإنما كنهه يقرأ الخ فكونه لا يعود إلى القعدة الأولى إذا قام وبه ورد قبل أن يتيم قاعاً نظراً إلى القول بالقرضية والوجوب المأخوذ من قوله كالمغرب وكونه يقرأ ما ذكر قطراً إلى القول بالسنة في النظرين بين الاحتياط (قوله والسنة السور الثلاث) الأعلى والكافرون والاحقاف ونقل في البحر عن النهاية كراهة المواظبة عليها (قوله وكبر) أي وجوباً على العقدة (قوله كما من) أي في دفع صميم من أنه يرفعها ما حذاه أذنية كافي تنكيره الافتتاح قاله الحلبي (قوله ثم بعد) أي يضع بينه على يساره كافي حال القراءة اهـ الحلبي وهو الأصح (قوله وقيل كالداعي) اختاره الطحاوي والكرخي ولو مسح بهما وجهه بعد فراغه قبل تفسد ثم رعن جوامع الفقه (قوله وقت) أي دعا وجوباً وقوام دعا القنوت إضافة بيانية أبو السعود ودليل الوجوب قوله صلى الله عليه وسلم بعد ما علمه الدعاء أجهله في تركه وتماخيه في البحر (قوله ويستدعي الدعاء المشهور) وهو اللهم اننا نسئلك وتستهديك وتستغفرك وتوب اليك وتؤمن بك وتوكل عليك وتثق عليك الأخير كله نشكره ولا نكفره ونخلع وترتك من يفجره اللهم اياك نعبد ولك نصلي ونسجد وإليك نسبي ونخشع ونرجو رحمتك ونخشى عذابك ان عذابك الجد بال كفر لمحق والسعي والتأني في هذه الالتفات للطلب وتؤمن بك تصدق رسولك فيما جاء به ونشكره نعرف نعمتك خاضعين ولا نكفره ولا نفهم نعمتك وتترك عطف تفسير على ما قبله ويفجره يعصيك ونسبحي نسرع ونخضع ونخدم ونزجر ونطمع ومحق لاحق والاحسن أن يضم إليه اللهم اهدنا فحين هديت وعافنا فحين عافيت وواسنا فحين وليت وبأهلك لتأنيما أعطيت وقتاً شراً ما قضيت المك تقضي ولا يقضي عليك وأنه لا يذل من واليت ولا يهزم من عايت تباركت وتعالى ثم المشهور عند الحنفية الختم عند قوله لمحق وليس في المشهور كلمة تستهديك ولا كلمة كله ويجوز أن يقتصر في دعا القنوت على نحو قوله ربنا آتئنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار أو يقول يارب ثلاثاً أو اللهم اغفر لي ثلاثاً لأنه غير وقت في ظاهر الرواية مطلقاً سواء كان بحسن الدعاء أو لا أبو السعود (قوله ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم) هو الحق لما رواه النساء بأحد حسن أن في حديث القنوت وصلي الله على النبي ولما رواه الطبراني عن علي كل دعا محبوب حتى يصلي على محمد وفي الواقعات ويستحب في كل دعا أن تكون فيه الصلاة اللهم صل على محمد وعلى آل محمد وهو مقتضى أنه يصلي في القنوت بهذه السيف وهو الأول بمرور في الحلبي عن نور الألباح وصلى الله على سيدنا محمد النبي وآله وسلم (قوله صرح الجدل) أي ثبت في الإجماع حيث ذكره قال في البحر لبونه في مراسيل أبي داود (قوله ولمحق بمعنى لاحق) فهو يكسر الحاء ويجوز الفتح والكسر أفصح وفي الصحاح الفتح صواب نهر (قوله ونخضع) بفتح النون ونخضع كسر الفاء من الخضع بمعنى السبعة ويجوز ضم النون يقال سجد وأخضعه فيه بحر (قوله كأنه لأنه كلمة مهمة) تبع فيه صاحب البحر وفيه أنه ورد في صفة البراق له جناحان يخضع بهما أي يستعين على السير (قوله مخافتنا على الأصح) ذكر في الأخيرة أن الاسم توسط في قراءة القنوت فلا يجهر بها ولا يضافت جداً حتى يتمكن للفتدي أن يقرأ خلفه وهو المختار أبو السعود وفيه آقاويل أخرى مذكورة في البحر (قوله حديث خير الدعاء الخفي) أفاد الدليل أن المخافة ليست واجبة (قوله ففي غيره أولى) وجه الأولوية أن السنة مختصة في الفرض والنفل بخلاف الوتر فهي فيه مختلفة (قوله ان لم يتحقق) أي أو يطلب على ظنه (قوله في الأصح) مقابله عدم جواز الاقتداء بالخالف لأنه لا يخرج عن العهدة إلا بالاداء جزماً وعند الاقتداء بالخالف لا يجزى لا حتماً لا المقصد فلا يخرج عن العهدة بالشك (قوله مثلاً) دخل فيه من يستند قول صاحبين (قوله على

(وهو ثلاث ركعات) يقتضين جمع ركعة بالسكون فهو ثلثي (قوله كالمغرب) أفاده أن القعدة الأولى فيه واجبة وأنه لا يصلح على النبي صلى الله عليه وسلم فيها وأنه يقتصر في الثالثة على الفاتحة وما كان الأخير غير مسلم استدرك عليه بقوله ولكنه يقرأ الخ (قوله حتى لو نسي) تفريع على قوله كالمغرب ولو كان كذلك لكان لهاد قبل أن يقيد ما قام إليه بالسجود لأن كل ركعة تبين من النفل صلاة على حدة (قوله لا يعود) أي إذا استتم قاعاً أو كان إليه أقرب على الخلاف وإنما لا يعود لاستغاله بفرض القيام أفاده الحلبي (قوله كما سيجي) أي في باب سجود السهو حيث قال فلوعاد إلى القعود تفسد صلاته لفرض الفرض لما ليس بفرض وصحة الزيادة وقيل لا تفسد لكنه يكون مسيئاً ويسجد لتأخير الواجب وهو الأشبه كما حققه الكمال وهو الحق بمراتبه عبارته شرحاً وشتاقاً له الحلبي (قوله وسورة) المراد ثلاث آيات لأن المراد القراءة الواجبة (قوله احتياطاً) على قوله كالمغرب واقوله وإنما كنهه يقرأ الخ فكونه لا يعود إلى القعدة الأولى إذا قام وبه ورد قبل أن يتيم قاعاً نظراً إلى القول بالقرضية والوجوب المأخوذ من قوله كالمغرب وكونه يقرأ ما ذكر قطراً إلى القول بالسنة في النظرين بين الاحتياط (قوله والسنة السور الثلاث) الأعلى والكافرون والاحقاف ونقل في البحر عن النهاية كراهة المواظبة عليها (قوله وكبر) أي وجوباً على العقدة (قوله كما من) أي في دفع صميم من أنه يرفعها ما حذاه أذنية كافي تنكيره الافتتاح قاله الحلبي (قوله ثم بعد) أي يضع بينه على يساره كافي حال القراءة اهـ الحلبي وهو الأصح (قوله وقيل كالداعي) اختاره الطحاوي والكرخي ولو مسح بهما وجهه بعد فراغه قبل تفسد ثم رعن جوامع الفقه (قوله وقت) أي دعا وجوباً وقوام دعا القنوت إضافة بيانية أبو السعود ودليل الوجوب قوله صلى الله عليه وسلم بعد ما علمه الدعاء أجهله في تركه وتماخيه في البحر (قوله ويستدعي الدعاء المشهور) وهو اللهم اننا نسئلك وتستهديك وتستغفرك وتوب اليك وتؤمن بك وتوكل عليك وتثق عليك الأخير كله نشكره ولا نكفره ونخلع وترتك من يفجره اللهم اياك نعبد ولك نصلي ونسجد وإليك نسبي ونخشع ونرجو رحمتك ونخشى عذابك ان عذابك الجد بال كفر لمحق والسعي والتأني في هذه الالتفات للطلب وتؤمن بك تصدق رسولك فيما جاء به ونشكره نعرف نعمتك خاضعين ولا نكفره ولا نفهم نعمتك وتترك عطف تفسير على ما قبله ويفجره يعصيك ونسبحي نسرع ونخضع ونخدم ونزجر ونطمع ومحق لاحق والاحسن أن يضم إليه اللهم اهدنا فحين هديت وعافنا فحين عافيت وواسنا فحين وليت وبأهلك لتأنيما أعطيت وقتاً شراً ما قضيت المك تقضي ولا يقضي عليك وأنه لا يذل من واليت ولا يهزم من عايت تباركت وتعالى ثم المشهور عند الحنفية الختم عند قوله لمحق وليس في المشهور كلمة تستهديك ولا كلمة كله ويجوز أن يقتصر في دعا القنوت على نحو قوله ربنا آتئنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار أو يقول يارب ثلاثاً أو اللهم اغفر لي ثلاثاً لأنه غير وقت في ظاهر الرواية مطلقاً سواء كان بحسن الدعاء أو لا أبو السعود (قوله ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم) هو الحق لما رواه النساء بأحد حسن أن في حديث القنوت وصلي الله على النبي ولما رواه الطبراني عن علي كل دعا محبوب حتى يصلي على محمد وفي الواقعات ويستحب في كل دعا أن تكون فيه الصلاة اللهم صل على محمد وعلى آل محمد وهو مقتضى أنه يصلي في القنوت بهذه السيف وهو الأول بمرور في الحلبي عن نور الألباح وصلى الله على سيدنا محمد النبي وآله وسلم (قوله صرح الجدل) أي ثبت في الإجماع حيث ذكره قال في البحر لبونه في مراسيل أبي داود (قوله ولمحق بمعنى لاحق) فهو يكسر الحاء ويجوز الفتح والكسر أفصح وفي الصحاح الفتح صواب نهر (قوله ونخضع) بفتح النون ونخضع كسر الفاء من الخضع بمعنى السبعة ويجوز ضم النون يقال سجد وأخضعه فيه بحر (قوله كأنه لأنه كلمة مهمة) تبع فيه صاحب البحر وفيه أنه ورد في صفة البراق له جناحان يخضع بهما أي يستعين على السير (قوله مخافتنا على الأصح) ذكر في الأخيرة أن الاسم توسط في قراءة القنوت فلا يجهر بها ولا يضافت جداً حتى يتمكن للفتدي أن يقرأ خلفه وهو المختار أبو السعود وفيه آقاويل أخرى مذكورة في البحر (قوله حديث خير الدعاء الخفي) أفاد الدليل أن المخافة ليست واجبة (قوله ففي غيره أولى) وجه الأولوية أن السنة مختصة في الفرض والنفل بخلاف الوتر فهي فيه مختلفة (قوله ان لم يتحقق) أي أو يطلب على ظنه (قوله في الأصح) مقابله عدم جواز الاقتداء بالخالف لأنه لا يخرج عن العهدة إلا بالاداء جزماً وعند الاقتداء بالخالف لا يجزى لا حتماً لا المقصد فلا يخرج عن العهدة بالشك (قوله مثلاً) دخل فيه من يستند قول صاحبين (قوله على

الأصح في هذا **وقال أبو بكر الرازي** يصح وان فعله ومضى معه بقية الوزن لان امامه لم يخرج بسلامه عنده
 وهو مجتهد فيه وقال في الارشاد لا يجوز الاقتداء بالشافعي في الوزن باجماع اصحابنا لانه اقتداء المقترض بالتنقل
 به وهذا اشار الشرح الى رد قول الرازي بقوله سابقا في اعتقاده في الاصح فان كلام الرازي مبني على ان المعتبر
 رايها الامام وهو ضعيف والى رد قول الارشاد بقوله للاختصاص وان اختلف الاعتقاد قال في البحر فان اعتقاد
 الوجوب ليس واجب على الخلق اهونه في قوله لا يصح الاقتداء ان قطع انه يفسد الاقتداء به سد عنه
 افلا مانع منه في الابتداء اه حلي مع زيادة (قوله للاتحاد) لان كلا يحتاج الى نية الوزن فلم يختلفا فيها فاحذر
 اختلاف الاعتقاد في حصة الصلاة بجر (قوله ولذا ينوي) أي لاجل الاختلاف المفهوم من قوله وان اختلف
 الاعتقاد (قوله لا الوزن الواجب) الذي ينبغي ان يفهم من قولهم انه لا ينوي الوزن الواجب انه لا يلزم تعيين
 الوجوب لان المراد منه من ان ينوي وجوبه لانه لا يخلو اما ان يكون حنفيا او غير فان كان حنفيا ينبغي
 ان ينويه بطابق اعتقاده وان كان غيره فلا ضرورة تلك النية بجر (قوله للاختلاف) أي في انهم ما واجب
 أو ستان وهو على للمعدين فقطوعه الوزن قد سماه بقوله ولذا ولو حذف هذا ماضر لفهمه من الكاف (قوله
 وبأن المأموم) هو المصحف في المذهب لانه دعاء حقيقة كسائر الادعية والثناء والتشهد والتسبيحات بجر وظاهر
 انه واجب في حقه كالامام (قوله ولو بشافعي) يقتض بعد الركوع (قوله) فيأتي به مع الامام بعد الركوع والظاهر
 ان المتابعة في مطلق القنوت لافي خصوص ما قنت به امامه فقط قوله في الشربلية لا يعني ان الشافعي
 يثبت بالقول اهذنا والحنفي بالله ثم رأيت الشيخ عبد الحلي قد صكر طبق
 حافه منه قاله أبو السعود قلت لا يتوجه اشكال أصلا لان قراءة اللهم انما تستعين لا ينحصر الواجب فيها فلو
 تابعه في قنوته سقط منه الواجب (قوله لانه مجتهد فيه) فهو كثيرون العبدان (قوله لانه منسوخ) قال أنس
 رضي الله تعالى عنه قنت رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصبح بعد الركوع يدعو على أحياء من العرب وعمل
 وذكوان وحصى حين قتلوا القراء وهم سبعون أو ثمانون رجلا ثم زكوا لظاهر عليهم فدل على نسخ امداد الفتاح
 قال الطحاوي انما لا يثبت عندنا في صلاة الفجر في غير بلية أما لو وقعت بلية فلا بأس به وظاهره انه لو كانت
 في الفجر ليلية أنه يقتض قبل الركوع أبو السعود عن الحوي قلت قد ورد فعله قبله وبه قال الامام مالك وبعده
 وبه قال الامام الشافعي فقتضى النظر التغيير وذكر الشربلية أنه يقتض بعد الركوع (قوله على الاظهر)
 وجهه ان فعل الامام يشتمل على مشروع وغير مشروع فما كان مشروعا يتبعه فيه وما كان غير مشروع لا يتبعه
 وقبل يقعد تحقيقا للمصلحة لان الساكت شريك الداعي بدليل مشاركة الامام في القراءة فاذا قعد فقدت
 المشاركة اه طي وقد يقال ان طول القيام بعد رفع الرأس من الركوع ليس مشروع فلا يتابعه فيه فانه صاحب
 البحر (قوله من سلايديه) لان الوضع مدة قيام طويل فيه ذكر مسنون وهذا الذكر ليس بمسنون عندنا ودلت
 المسئلة على جواز الاقتداء بالشافعي لكنه شرط بأن يخطا في موضع الخلاف بأن لا يتوضأ من قنوتين
 فيهما المجاسة وأن يفسل ثوبه من الخي الرطب ويفرك اليأس أي اذا كان قد رما قناتهما وأن يراعي الترتيب بين
 القنوتين وأن يمسح ريع ناصيته وأن يتوضأ من التهمة والقصد وأن لا يكون الامام صلى الله عليه وسلم في القنوت قبل الاقتداء
 به والمجامع لهذه الامور أن لا يتحقق منه ما يفسد صلاته في اعتقاده بناء على أن المعتبر هو راي المقتدى
 وهو الصحيح الذي عليه الاكثر وقيل رأى الامام وعليه الهندواني وبجامعة قال في النهاية وهو أقدس وعلى هذا
 فيصح وان لم يخطئ ثم صلى الاقل لو غاب عنه وقد عرف من حاله عدم الاحتياط ثم رأيت على فالاصح حصة
 الاقتداء به لكن قولهم لو علم منه عدمه لا يصح الاقتداء به قد صكر على هذا سواء علم حاله في خصوص
 ما يقتدى به أم لا فهو في البحر والحاصل أن الاقتداء بالشافعي على ثلاثة أقسام الاول أن يعلم منه الاحتياط
 في مذهب الخنفي فلا كراهة بالاقتداء به الثاني أن يعلم منه عدمه فلا حصة لكن اختلفوا هل يشترط أن يعلم منه
 عدمه في خصوص ما يقتدى به أو في الجملة صح في النهاية الاول وغيره اختار الثاني وفي فتاوى الزاهد
 اذا رآه احتجهم ثم غاب فالاصح أنه يصح الاقتداء به لانه يجوز ان يتوضأ احتياطاً وحسن الظن به أولى الثالث
 أن لا يعلم شيئا قال كراهة ولا خصوصية لمذهب الشافعي بل اذا صلى خنفي خلف أي مخالفاً لمذهبه كذلك اه
 (قوله فقرات مجله) لانه لم يشرع الا في محض القيام فلا يتعدى الى ما هو قيام من وجهه دون وجهه وهو الركوع

للاختصاص وان اختلف الاعتقاد (ولذا ينوي
 الوزن لا الوزن الواجب كما في العبدان) للاختلاف
 (وبأن المأموم يقتض القنوت الوزن) ولو بشافعي
 يقتض بعد الركوع لانه مجتهد فيه (لا القبر)
 لانه منسوخ (بل يقتض كمال الاظهر)
 من سلايديه (لونه) أي القنوت (ثم تذكروا
 في صلاة) على قنوت فيه (فموات مجله)

وأما تكبيرات العيد فلم تقتض بعض القيام لأن تكبيرة الركوع في الثانية يؤتى بها حال الانحطاط وهو
محمولة من تكبيرات العيد بإجماع الصحابة فإذا جازوا واحدة منها في غير بعض القيام من غير عند جلائها
الباقي مع قيام العذر بالاولى - حلي - عن الجبر (قوله ولا يعود الى القيام) أراد أنه لا يأتي بالقنوت بعد الرفع
ما أطلق الملازم وأراد الملازم فيكون عدم العود الى القيام كتابة من عدم القنوت بعد الركوع ولا يقال إنه يعود
الى القيام حاصل ولا بد لا نقول هذا في اصطلاحهم فومة لا قيام احلي (قوله في الاسع) أي من الروايتين
عن الامام الثانية أنه يعود ويقتض بعد الركوع وان تذكره بعد الرفع من الركوع لا يعود ما تنافا بخلاف
ما اذا تذكر القراءة فيه ما فانه يعود اليها أبو السعود عن الجبر (قوله لأن فيه رفض الفرض للواجب) يعني
وهو بطل الصلاة على قول وموجب للاساع على قول آخر والحق الثاني كما يأتي في جبر السهو اه حلي
(قوله تكون ركوعه بعد قراءة تامة) أشار به الى الفرق بين هذا وبين تركه الفاتحة أو السورة حيث يعود ويقتض
ركوعه لأن نقض الركوع في مسئلة القراءة لا كماله لأنه يتكامل بقراءة الفاتحة والسورة لكونه لا يعتبر
بدون القراءة أصلا وفي مسئلة القنوت ليس نقضه لا كماله لأنه لا قنوت في سائر الصلوات والركوع معتبر بدونه
فلو نقض لكان نقض الفرض للواجب وإعادة الركوع لا تفسد أيضا فلما أدركه رجل في الركوع الثاني كان
مدركا لتلك الركعة كذا في الجبر وهذا يقتضي أن الركوع الاول معتبران لم يركع الثاني أما اذا ركع الثاني كان
هو المعبر وجهه وانما أعلم أن يقع الترتيب بين القنوت والركوع اه حلي وهذا فهم منه أن قول صاحب
الجبر فلما أدركه رجل في الركوع الخ راجع الى القنوت وهو الظاهر وفهم أبو السعود أنه مرطبة بمسئلة القراءة
فقال ولو عاد لاجل القراءة فقرأ ولم يمد بطلت فلور كع وأدركه رجل في الركوع الثالث كان مدركا لتلك الركعة
(قوله فثبت) صادق في ثلاث صور ما اذا قنت في الركوع وما اذا قنت بعد الرفع من الركوع ولم يركع وما اذا
تبع بالرفع من الركوع ثم ركع وقوله أولا تحته سورة واحدة وقوله لزمه عن محله يصلح تعليلا لصور
الاربع أتاني الاولين فظاهرا وأتاني الثالثة فلان محله عقب القراءة وقد فصل بينه وبينها بالركوع الاول
وأتاني الرابعة فلان عدم الاتيان به يستلزم عدم الاتيان به في محله اه حلي (قوله قطعه ونابيه) قال
المستنفذ وشرحه لأن القنوت ليس بعقوبة ولا مقدر يعنى تحت قسرا بعض دعاء القنوت أي بالواجب
(قوله ولولم يقرأ منه شيئا) بأن سكت عما أوسعوا حتى ركع الامام وقوله تركه يقتضي أن مشاركة المقتدى لملمه
في جزء من الركن واجب اذ لو لم يكن واجبا بل كان سنة لما ترك القنوت وهو واجب لاجله وليست المتابعة
و الركن فرضا الماصر حوا به من أنه اذا ركع بعد ما رفع الامام رأسه من الركوع يعتد بركوعه وانما تبعه
في الركوع لانه لا قصره بها لا يدركه فيه اذ اقر القنوت اه حلي ومقتضى الوجوب في كل التضيير كما قيل
في التشهد بل قياس ما تقدم أن يقدم الاتيان بالقنوت لانه يفتى لا الى بدل (قوله بخلاف التشهد) فانه يتبعه
ويتابع أتماني القيام في الاول أو السلام في الثاني والتعميم أولى من قصره على الثاني كما فعله صاحب
الدرر والملة في ذلك أنه لو ترك التشهد فأتى الى خلف بخلاف ما لو أتى فأن القيام بطوله مستدرك أي والسلام
أيضا لا يفتوته لانيته به بعد حلي بزيادة (قوله لأن المخالفة الخ) تعليل لقوله ولولم يقرأ منه شيئا تركه ان خلف
فوت الركوع كما تفيد به عبارة الدرر وهو يقتضي أن المشاركة فرض ويدل به عبارة الدرر حيث قال لا تركه
المتابعة يفسد الصلاة دون ترك القنوت بخلاف التشهد يعني اذا سلم الامام قبل فراغ المقتدى من التشهد لا يقطع
التشهد ولا يتابعه في السلام اذ لا يلزم ههنا من تركها فساد الصلاة اه وهذا التعليل غير صحيح لما تقدم من
تصريحهم بفساد صلاة من ركع بعد ما رفع الامام رأسه من الركوع بل الصواب في تعليل مسئلة التشهد
أن اكمال التشهد واجب ومشاركة السلام في السلام سنة والواجب أولى من السنة (قوله لافي غيرها)
أي المخالفة في غير النرائط أو الاركان لا تفسد وهو راجع الى قوله بخلاف التشهد فان المخالفة فيه
غير مفسدة لكونه من غيرها وما وأفراد الضمير في قوله لافي غيرها لأن العطف بأو (قوله كثره مع القعود
في الاسع) وفي قول لا يفتى في الكل أصلا لأن القنوت في الركعة الثانية والاولى بعده وترك السنة تساهل
من الاتيان بالبدعة والاول اسع لأن القنوت واجب وما تركه دين الواجب والسنة يأتى به احتياطاً بهر
واملى هذا القول مقترع على قول الصحاحين (قوله بخلاف الشاك) أي فانه لم ينعين الحل عنده (قوله ويرجع الحلي)

(ولا يعود الى القيام) في الاسع لأن فيه رفض
الفرض للواجب فان عاد اليه وقبض ولم يعد
الركوع لم يفسد صلاته (تكون ركوعه بعد
قراءة تامة) (وسجد السهو) قنت أو لا زواله
من محله (ركع الامام قبل فراغ المقتدى) من
القنوت (قطعه ونابيه) ولولم يقرأ منه شيئا
تركة ان خلف فوت الركوع معناه بخلاف
التشهد لأن المخالفة فيه مفسدة لا في غيرها وركع
أو النرائط مفسدة لا في غيرها في ثالثة
أولى الوتر أو ثابته وهو لم يفتى في ثالثة
أما لو لم يأت في ثابته أو في ثالثة كثره مع
القعود في الاسع والفرق أن الساهی قنت
على أنه موضع القنوت فلا يشترط بخلاف
الشاك ورجع الحلي بكثره لهما

تكون له هاتان وجهان مذكروا في البرص قوله لانه اذا كان مع الشك في كونه في محله بعيدا لم يقع في محله بقى
 يكون في غير محله أولى أن يبعده كالوقوف بعد الأولى ساهيا لا يمنع أن يقعد في الثانية اهـ (قوله وأما المسبوق)
 ما في وثروته بركعة أو ركعتين (قوله فبقيت مع امامه فقط) ولا يأتي به ثانيا لانه، أمروا بأن يقعدت
 مع الإمام في ذلك موضعه فلما أتى بالثاني كان ذلك تكرارا للقنوت اهـ بصر (قوله وبصير مدركا الخ) فلا يأتي به
 فيما يقضى لانه يقضى أول صلاته في الاقوال فلما أذاه فيهما أي الركعتين كان مؤذيا له في غير موضعه (قوله
 فبقيت الإمام في الجهرية) قوله في البرص عن شرح النقاية بالعز والى الغاية وكذا نقله الشرنبلالي عن الغاية بلغة
 الجهر كما في البرص الذي في أبي السعود عن الشرح المذكي وروى نزل بالسليمان نازلة فبقيت الإمام في صلاة الجهر
 وهو المتبادر من قول الطحاوي إنما لا يقعد عند نافي صلاة الجهر في غير بلية أما اذا وقعت بلية فلا بأس ويدل
 لذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم قعدت لليلة في صلاة الجهر فقط والذي يظهر أن قوله في البرص أن نزل بالسليمان
 نازلة فبقيت الإمام في صلاة الجهر فبصر من النسخ وصوابه الجهر وظاهره تقييده بالإمام كالجهر أن المؤتم
 لا يتبعه ويجوز وقال العلامة نوح بعد كلام أقدمه فعلى هذا لا يكون القنوت في صلاة الجهر عند وقوع التوازل
 ونحوه ما يلزم يكون أمر المستقر ثابتا ويدل عليه قنوت من قعدت من العصابة بعده صلى الله عليه وسلم فيكون
 المراد بالنسخ نسخ عموم الحكم لا نسخ نفس الحكم قال في المنتقى قال الطحاوي إنما لا يقعد عند نافي صلاة الجهر
 في غير بلية فإن وقعت قنوة أو بلية فلا بأس به وقال بعض الفضلاء هو مذهبنا وعليه الجمهور اهـ وقال
 المشافعي بقعدت عند التوازل في المالحات كلها ما روى عنه صلى الله عليه وسلم أنه قعدت في الظهر والعشاء
 على ما في مسلم وأنه قعدت في المغرب أيضا على ما في البخاري وسكان أئمتنا جواهر ما روى من قنوته صلى الله
 عليه وسلم في غير الجهر على النسخ لعدم ورود المواظبة والتكرار الواردين في الجهر عنه صلى الله عليه وسلم اهـ
 فهذا صريح في تخصيص القنوت للتوازل بالجهر (قوله وقيل في الكل) ظاهره أنه قيل به عندنا ونقله في الجهر
 عن جمهور أهل الحديث وفي أبي السعود عن حاشية العلامة نوح أنه ليس مذهبنا (قوله يتبع فيها الإمام)
 أي بطلها المؤتم أن فعلها الإمام والأحلي (قوله قنوت) بناقضه ما ذكره الشرنبلالي في نور الإيضاح
 من أنه لو نزل الإمام القنوت يأتي به المؤتم أن أمكنه مشاركة الإمام في الركوع والاتباعه (قوله وقعود أول) فيه
 أنهم ذكروا أن المؤتم إذا لم يتم انشده وقام الإمام يتم الشهادة وقعدت المأخوذة في القيام لطوله فلم يقل هنا
 أنه يقعد لأن القيام طويل فيمكنه ادراكه معه ولما إذا لم يتم بالقعود ويسجد للإمام حتى يعلم السهو
 فيه وقيل أن يستتم قائما (قوله وتكبير عيدا) أي إذا لم يزد على الجهد فيه بليل ما بعده وسجد التكبير من الإمام
 كما في النهر (قوله وأربعة لا يتبع فيها) يرادها القنوة (قوله زيادة تكبير عيدا) أي على الجهد فيه بدليل ما قبله
 وهو غانية في كل ركعة كما يأتي في العيدين (قوله وجنازة) ذكره بعض شراح البخاري أنه عليه السلام كبر خسا
 ثم كبر أربعين مرة فلا يتبع في الزيادة عليه الكونها ونسوخه (قوله يوركن) زيادة مطلقة عليه وقوله وقيام
 أي زيادته كما إذا قام بعد القعدة الأخيرة (قوله مطلقا) فعلها الإمام وأحلي (قوله والثناء) معارض بما ذكرنا
 أنه إذا دخل الإمام في القراءة فلو سريته لا يأتي به على المعتدل لانه إذا كان محجورا عن القراءة وهي فرض فعنه
 وهو سنة أولى اللهم إلا أن يعمل على ما إذا وقف الإمام ساكنا بعده أو قرأ التوجه (قوله وتكبير انتقال) مفرد
 مضاف فيه ككل تكبيره (قوله وتسبيح) لا يظهر في المؤتم اللهم إلا أن يقال المراد التكبير أي يأتي بالتعبد
 سواء ألقى الإمام بالتسبيح أم لا (قوله وتسبيح) أي في الركوع والسجود مادام الإمام فيهما (قوله وقراءة تشهد)
 أي وقد قعدت الإمام يقعد الأولى فله أن يتابعه على ما قدمه (قوله وسلام) أي إذا تكلم الإمام أو خرج من المسجد
 أما إذا أحدث عدا أو قعدت فانه لا يسلم لفساد الجزء الأخير من صلاته (قوله وسن مؤكدا) فلا يجوز تركها
 ولو صلى وحده بصر عن الهيكل (قوله أربع قبل الفاهر) أقوله صلى الله عليه وسلم من ترك أربع قبل الظهر لم تنله
 شفاعتي بصر (قوله وأربع قبل الجمعة) اختلف هل قبلها أفضل أم بعد بها كما في الفقه ستاتي (قوله وأربع
 بعد هاتين) يرى جها في مكان يشك في صحة الجمعة آخر ظهر أدركت وقته ولم أصله بعد وقيل المختار أن يصلي أربع
 بعده ثم يقرأ بها بعد هاتين ويقرأ في الأولى فاتحة الكتاب ومعوذ كاتظهره قاله البهسي وتليذه بالافاق
 يخلل العلامة المقدسي في نور التمهيد المختار أن يقرأ هاتين الأربع فان وقعت الجمعة صغرة انصرفت ثلاث

وأما المسبوق فبقيت مع امامه فقط وبصير
 مدركا والركوع الثالثة (ولا يقعدت الجهرية)
 الا نازلة فبقيت الإمام في الجهرية وقيل في
 الكل فائدة خصة يتبع فيها الإمام قنوت
 وقعود أول وتكبير عيدا ومعدة تلاوة وسهو
 وأربعة لا يتبع فيها زيادة تكبير عيدا وجنازة
 ويركن وقيام الخامة وغانية تفعل مطلقا الزرع
 والتم التناهي تكبير انتقال وتسبيح
 وأربع قبل الفاهر وسلام وتكبير تسريع (وسن)
 مؤكدا (أربع قبل الظهر) أربع (قبل الجمعة)
 (و) أربع (بعد هاتين)

الصلاة الى ما عليه من القضاء ان كان عليه والا كانت نافذة في منقح وقال أبو يوسف يصلي بعد الجمعة ستاسنة
 وهل يبدأ بالاربع أو الاثنين الموزل عليه الاول وقال بعضهم الافضل أن يصلي مرة أو ربعا ومرة ستاسنة
 قولهما وقوله أقاده القهستاني (قوله لم تنب) لأن السنة وردت أربعة والمشقة التي تحصل في الاربع أكثر
 المشقة الحاصلة في ركعتين ركعتين (قوله لو نذرها الخ) أي الاربع مطلقا لا يخصر من مسكونها سنة ظهور
 أو جمعة كما يشاهد من اطلاق عبارة الجبريل قوله وطول القيام الخ جلي وظاهر هذا أنه لا تنوب مطلقا
 جوا عنه بتسليمة واحدة أو أطلق في الثاني فطرأما القيام فان نص عليه فلا بد منه والافقيه خلاف ذكره
 في التهر قاله أبو السعود (قوله وبمكة يخرج) أي لو نذر بأرضين فبأرض واحدة وهو بمنزلة أن النذر
 في الاولى بتسليمة واحدة (قوله وركعتان قبل الصبح) القول بسنة ما هو المنقول في أكثر الكتب وقد ذكرنا
 أ كما ما تدل على وجوبهما كما يأتي ذكره في الشرح والسنة فيها أن يقرأ بالكافرون والعبدية ولا يبطل فيهما
 القيام وفي القهستاني بالشرح والقيل لرفع كيد العدو ويجوز وكذا ذكره الطارف السنوسي في مجزأته وبأن
 بهما أول الوقت وفي بيته والافقي باب المسجد وفي التنزيل ان كان الاحام في المسكن وبالعكس ان كان
 يرجو ادراك الامام وان كان المسجد واحدا يأتي فيهما في ناحية المسجد ولا يصليهما بمختلفا للصف بمختلفة اليه ما ع
 فانه يكره أشد الكراهة ولو نذر في الفرض أنه لم يصلي ركعتي الفجر لم يقطع واذا لم يبع الوقت الا للوزن والفرض
 أتى به وترهما ولو صلى السنة مرتين فبالسنة أخرهما لانها أقرب الى المكتوبة والسنة ما يؤدى فضلا
 بالمكتوبة وهو مبني على أن الافضل ايلأوها للفرض وقيل بتقديمها أول الوقت وبه جزم في الخلاصة وعليه
 فيجب كون السنة أولاها (قوله لجبر النقصان) لأن العبد وان جلت رتبته لا يتجاوز عن نقصه حتى أن أحدا
 لو قدر أن يصلي الفرض من غير نقص لا يلام على ترك السنة اقال السروحي وفيه نظر فان صلاته عليه السلام
 في غاية الكمال ولا نقص فيها وقد واطب على هذه السن فحين تأتي بها تأسيابا عليه السلام من غير نظر الى معنى
 الجبر فان حصل بها الجبر أيضا فهو من فضله الصميم وقد أكد بعض السن وأمر به ولو كان ذلك لمعنى الجبر
 لا شئت السن كما اذ ليس بعض الفرائض أولى بدخول النقص فيها وقيل التوافل كلها جوا براسا فالتعبد
 من المكتوبات لما ورد أن العبد يحاسب على الصلوات فان كان تركها شيئا يقال انظر الى عبادي هل تجدون
 له نافلة فان وجدت كملت الفرائض منها شيئا مختصرا عن الغاية (قوله انقطع طمع الشيطان) فانه يقول
 انه لم يترك ما ليس بفرض فكيف يترك ما هو فرض (قوله ويستحب أربع) لم تكن هذه وما بعده من الرواتب
 لانها لم تذكر في حديث عائشة ولم يوافق الشارع صلى الله عليه وسلم عليها (قوله وقبل العشاء) لأن العشاء ظهر
 الظهور في أنه يجوز التطوع قبلها وبعدها كذا في البدائع ولم يلقوا الاستصحابا حديثا يخصه وفي القهستاني
 الاربع قبل العصر افضل من التي قبل العشاء (قوله بتسليمة) ظاهر ما في النهر من الفتح أنه بالخيار بين أن يؤدوها
 بعد العشاء بتسليمة أو تسليمتين فاذا اختار أداهما بتسليمتين فلا مانع من تعيين السنة في الشفع الاول والمذوبة
 في الثاني ذكره أبو السعود عن البعض (قوله وان شامركعتين) الظاهر أنه راجع الى الكل فان صاحب العصر
 صرح بالخير في الاولى والثالثة وقال في امداد الفتاح يستحب أن يصلي قبل العشاء أربعة أو قبل ركعتين
 وبعدها ركعتين وقيل أربعة جلي وفيه أنه اذا اقتصر على ركعتين بعد العشاء لم يأت بالمستحب وكذا يقال
 في قوله وكذا بعد الظهر على ما فهمه الآن يكون هذا جريا على غير مختار الكمال من أن المستحبات غير المؤكدات
 فتأمل (قوله وكذا بعد الظهر) فانه يستحب الاتيان بأربع لما ذكر من الحديث (قوله حرمة الله على
 النار) فلا يدخلها أصلا وذو نية تكفر عنه وتبعاته يرضى الله تعالى عنه خصماء فيها ويحتمل أن عدم دخوله بسبب
 نوبته لا يترتب عليه عقاب أو المراد حرمة التأيد أو حرمة الاحساس مدة الإقامة فيها وهذا ليس خاصا به
 (قوله من الاثني عشر) جمع أبواب الرجاء الى الله تعالى بالتوبة والاستغفار (قوله والاول اودوم) أي على العمل
 لانه اذا نواها اذا أي غالبا وانما قلنا ذلك لانه لا يلزم أداء الكل بالتوبة اولا بل بالشروع في الانشاع (قوله
 وأشق) أي على النفس لموله (قوله وهل تحسب المؤكدة) أي في الاربع بعد الظهر وبعدها العشاء والست
 بعد المغرب بغير (قوله اختار الكمال نعم) أي في الحكمين وهو الاحساب وكونها بتسليمة واحدة (قوله وحزر
 بأربعة ركعتين الخ) فانه قال وأنكرها كثير من السلف وأصحابنا وما لثم قال بعد الاستدلال لهم والثابت

فأول تسليمتين لم تنب عن السنة ولذا لو نذرهما
 لا يخرج عنه بتسليمتين وبه يخرج
 (ركعتان قبل الصبح وبعد الظهر والمغرب
 والعشاء) ثم عرفت العبدية لجبر النقصان
 والقلبية لقطع طمع الشيطان (ويستحب
 أربع قبل العصر وقبل العشاء وبعدها
 بتسليمة) وان شامركعتين وكذا بعد الظهر
 لحديث الترمذي من حافظ على أربع قبل
 الظهر وأربع بعد العشاء حرم الله عليه النار
 (وتستحب أربع بعد المغرب) ليكتبه من الخ
 (بتسليمة) أو تسليمتين أو ثلاثا ولا تليها
 وأشق وهل تحسب المؤكدة من المستحب
 ويؤدى الصلوات بتسليمة اختار الكمال نعم
 وحزر ما حذر ركعتين خفيفتين قبل المغرب
 وأقره في الجبر والمصنف

بمحدثات المدونة أما ثبتت الكراهة فلا الآن يدل دليل آخر وما ذكر من استلام تأخير المغرب فقد قدما
من القضية استثناء القليل والركعتان لا تزيد على القليل إذا تجاوزتهما أحطى (قوله والسنن) ذكرها ليرجع
الغدير إلى أقرب مذكور (قوله أكدها) في نسخة بألف سوداء وألف حمراء ولأدنى له لأن الهزة الثانية تسهل
ألفا وأما كانت أكدها في مسلم ركعتا المغرب خبر من الدنيا وما فيها وروى الأمام أحمد وأبو داود عن أبي هريرة
لاحد عوار كفى المغربان طردة ~~مكم~~ الطيل ولم يتركها صلى الله عليه وسلم في سفر ولا حضر ولا صحة ولا سقم
ولو وقع الخلاف فيها بالوجوب ولم يقع في غيرها (قوله في الأصح) وقبل الكل سواء وقبل بمدها سنة المغرب
ثم التي بعد الظهر ثم التي بعد العشاء ثم التي قبل الظهر حلي عن الهندية (قوله لم تله شفاعتي) أصله لا تغفر
من التردد أو شفاعته الخاصة بزيادة الدرجات وأما الشفاعة المظنية فعادة لكل المخلوقات (قوله انقطاعا) أما
المقابل بالوجوب فبناؤه هذه الأحكام ظاهر وأما المقابل بالسنة فقال بها مراعاة للقول بالوجوب ولا كذبها
(قوله على الأصح) تله المصنف عن الخاتبة ومقابله جوازها قاعدا ولومن غير عذر وذ ~~مكم~~ والاتفاق معارض
بقوله على الأصح وليس التصحيح راجعا إلى الاتفاق لعدم ذكره في المنع اللهم إلا أن يقال إن الاتفاق راجع
إلى الركوب ونقل الشربلاني في شرح نور الإيضاح أن الأصح جوازها من قعود (قوله تله تركها الحاجة
الناس إلى قنواء) وهل القاضي وطالب العلم كذلك الظاهر ثم لا سيما إذا كان مدرسا للعلم المذ ~~مكم~~ كورة (قوله
ويحشى الكفر على منكها) للقول بوجوبها وانكار الواجب وإن لم يقتض الكفر لكنه يحشى منه ذلك اقربيه من
الفرض حلي ولي أبي السعد فخلص أن في التكفير بمجود أصل كل من الوتر وسنة القبر اختلافان قلت
كيف لا يكفر بمجود الوتر مع انعقاد الإجماع على مشروعيته قلت قال الزبلي إنما لا يكفر بأحده لأنه ثبت بخبر
الواحد فلا يعرى عن شبهة اه وفيه أن انكار الجمع عليه المعلوم من الدين ضرورة كقوله ولم يفصلوا بين ما ثبت
بخبر الواحد وغيره قال اللغاني في الجوهرية

ومن لم يعلّم ضرورة ~~مكم~~ من ديننا يقتل كفره ليس حد

ولعلمها طريقة الأشاعرة والماتريديّة يفصلون بما قاله الزبلي قلت هو ~~مكم~~ كذلك كما نص عليه في الدرر وغيرها
(قوله ونقض) أي إلى قبيل الزوال وقوله مع تنازعه قوله تنقض وفاتت فلا تنقض الأصح اه حلي (قوله تخفيس) مقتضى
أما إذا فاتت وحدها لا تنقض ولا تنقض قبل الطلوع ولا عند الزوال على الصحيح اه حلي (قوله تخفيس) مقتضى
كلامه أنه راجع إلى المستثنين وليس كذلك فإن المسئلة الأولى مسئلة الخلاصة كما سرح به في المنع والبحر والنهر
وأما الذي في تخفيس فيها فالأجزاء اه حلي (قوله لأن السنة) تعليل للمسئلة الثانية وأما الأولى فعدم
الأجزاء فيها فمنع على القول بوجوبها والصحيح خلافه ولذا قال في النهر وزجج تخفيس في المستثنين أوجه
وهو الأجزاء في الأولى وعدمه في الثانية فالأصل أن عدم الأجزاء في مسئلة التخفيس لا وجه لتفريعه على
القول بوجوبها وهو ضعيف وأن قول الشارح تخفيس غير صحيح بالنسبة إليها وراجعه إلى الثانية فقط بعد
لأن قوله لأن السنة تعليل لمسئلة الشارح التي زادها اه حلي وفيها تصحيحان والفتي به الأجزاء أبو السعود
وقول الحلي لتفريعه على القول بوجوبها أي وعلى القول بأشراط التعيين في السنن وجمعه غير واحد (قوله
وتكره الزيادة على أربع) باتفاق الروايات لأنه لم يرو أنه صلى الله عليه وسلم زاد على ذلك ولولا الكراهة زاد
تعليلها للبراز وهذا يفيد أنهم غير مجبة أبو السعود عن النهر (قوله وعلى ثمان ليل) الله فيه كسابقته كالكراهة
وقول الشرح لأنه لم يرد تعليل للفرعين قال الزبلي هذا مذهب الإمام أحمد عدهما فلا يزيد بالليل على تسعة
واحدة وأصل ثمان ثمان سكنت إليها التحفيف فالتقيا كان الباواتنوين فخذت إليها والحاصل أن ثمان ثمان
تقطع مع التنوين عند الرفع والبروت ثبت عند النصب لأنه ليس يجمع فيجرى مجرى جوار وما جاء في الشعر
غير منصرف فهو على فهمه أنه جمع حوى عن الصحاح وحى مرة أعراب فاض وقد يلزمها حذف الياء فتعرب
بحركات ظاهرة على التنوين وهذه ثمان وممرت ثمان ورايت ثمانا أبو السعود وقال بعضهم لا تذكر الزيادة
على ثمان وصحح (قوله قبل وبه يفتي) فإنه صاحب المعراج وردة العلامة فاسم بما استدلى به المشايخ للإمام
من أن الأربع ترجع لتكون أكثر مشقة على النفس وقد قال عليه الصلاة والسلام إنما أهلكوا على قدر نصيبك
بوالخلاف في غير القراوين والسنن المؤكدة (تنبيه) صلاة الليل أفضل من صلاة النهار لقوله تعالى تجاني جنوبيهم

(و) السنن (أكدها سنة القبر) اتفاقا ثم
الأربع قبل الظهر في الأصح لحديث من تركها
لم تله شفاعتي ثم الكل سواء (وقبل بوجوبها
فلا تجوز صلاتها قاعدا) ولا ركا انقطاعا
(بلا عذر على الأصح ولا يجوز تركها عالم
صار مرجعا في الفتاوى بخلاف باقي السنن)
فله تركها الحاجة الناس إلى قنواء (ويحشى الكفر
ويحشى الكفر على منكها) (قوله لا يكفر بمجود الوتر مع انعقاد الإجماع على مشروعيته قلت قال الزبلي إنما لا يكفر بأحده لأنه ثبت بخبر الواحد فلا يعرى عن شبهة اه وفيه أن انكار الجمع عليه المعلوم من الدين ضرورة كقوله ولم يفصلوا بين ما ثبت بخبر الواحد وغيره قال اللغاني في الجوهرية)

الثالثة منها

(السنن) في الترمذي والبيهقي وأبو داود وغيرهم السنة وقال تاج الدين والمصاحب المصنف لا يكون آتياها لانه
 لما التزمها صارت أخرى فلا تنوب مناب السنة ورجع في هذا القول الأول بأن النذر لا يخرجها من كونها سنة
 ألا ترى أن من شرع في سنة الظهور ثم قطعها ثم أذاها كانت سنة وزادت وصف الوجوب بالقطع (قوله أراد
 التوافل بنذرها) إنبال ثواب الواجب ولانه أبعد من الزيادة قبل لانه يجد بالنذر ثقل في العبادة وساعة نفس
 وقال بعض الأكابر الشيطان يحسن للإنسان العبادة حتى يذرها ثم يوسوس له فلا يفعلها (قوله والاكثر)
 أي إن كان مستغنيا كما في المنع وإن ساقه تعيلا حيث قال كثر لانه استخفاف وانما حوله لنا عبارة لان تكرار السنن
 لا يستلزم الكفر كما تفيد عبارته ويؤيد ما قلناه ما ذكر الكمال من أن عدم الكفر لا يلزم السنة والواجب اه
 حتى (قوله والاصح) أفضل ما كان أشنع) بأن لا يكون فيه شغل من رتبة وارتفاع أصوات وقوله وأخلص
 بأن يكون أبعد من الزيادة والسعة فلا تقتصر الفضيلة بعمل منها على الخمول (قوله بعد الوضوء) مثله
 الفشل شرب ليلي (قوله ونذب أربع) هو المعتمد وقبل لا تندب ومن غيرها أنها تقوم مقام صلاة الليل وفورث
 القنى والبركة في الرزق ويؤدى بها صفات مفاضل الإنسان للمأمور به في حديث كل سلاحي من الناس عليه
 صدقة والمستحب أن يقرأ في الأولى والثمن وضعاها وفي الثانية والضحى كما ورد في الحديث وهي غير صلاة
 الاشراف وهي ركعتان كما ورد في بعض الآثار (قوله من بعد الطلوع) حيث تحمل النافلة (قوله ووقتها المختار
 أي الأفضل) قوله أقلها ركعتان) لو روي الأحاديث بأن من صلاها ركعتين لم يكتب من الغافلين (قوله
 وأكثرها اثنا عشر) ومن صلاها كذلك بقي له بيت في الجنة (قوله وأوسطها ثمان) ومن صلاها كذلك كتب
 الله من الثمانين ومن صلاها أربعين كتب من العابدین ومن صلاها ستا كفي ذلك اليوم كذا ورد في الأحاديث
 والظاهر اعتماد ما في المتن لئلا يصح الحديث عليه (قوله كما في النسخة الشريفة) كتاب لابن الشحنة (قوله لثبوتها بفعل
 وقوله عليه الصلاة والسلام) ومثبت بها أولى مما ثبت بأحدهما (قوله وأما أكثرها فقوله فقط قلت قد ورد
 من أم سلمة أن النبي صلى الله عليه وسلم صلاها اثني عشرة ركعة لكن حديث الثمانية أصح (قوله وهذا) أي كون
 الثمانية أفضل (قوله فكما زاد أفضل) أي والزيادة نافلة (قوله كما أفاده ابن جرير شرح البضاري) قال سبيدي
 محمد الزرقاني في شرح المواهب ما صرح مع لفظ المتن نقل الترمذي عن أحمد أن أصح شيء أي حديث ورد
 في الباب أي باب صلاة الضحى حديث أم هانئ وهو كما قال لانه متفق عليه ولهذا قال الترمذي في الروضة
 أفضلها ثمان لعمدة حديثه وأكثرها اثنا عشر عملا حديث أنس ففرق بين الأكثر والأفضل فانه الحافظ ابن جرير
 ولا يتردد ذلك إلا بين صلى الاثني عشرة ركعة بتسليمة واحدة فانها تقع فلا مفاضلة عند من يقول إن أكثر سنة
 الضحى ثمان ركعات فأنما من فصل فانه يكون على الضحى وما زاد على الثمان يكون له فضلا طلقا فهو يكون صلاة
 اثني عشرة في حقه أفضل من ثمان لكونه أفي بالأفضل وزاد ثم قال وذهب آخرون إلى أن أفضلها أربع ركعات
 حكمه الحاكم في كتابه المفرد في صلاة الضحى من جماعة من أئمة الحديث أكثرها الأحاديث الواردة في ذلك حديث
 عائشة المذكور وحديث الترمذي عن أبي الدرداء أو أي ذكره فروعا عن الله تعالى ابن آدم أركع لي أربع ركعات
 من أول النهار أكفك آخره وحديث نعيم بن حماد عن النسي وأبي أمامة وعبد الله بن عمر والنوأس بن سمعان
 عند الطبري وحديث أبي موسى رفعه من صلى الضحى أربعين مرة يني الله به بيتا في الجنة اه ولعل القول بالزيادة التي
 في كلام ابن جرير لا يوافق مذهبا لأن الزيادة على أربع في نفل النهار مكرهه (قوله ركعتا السفر) لا يلزم أن يكونا
 في المنزل فقد جاء أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعلهما في المصدر كذا صلاة القدوم (قوله وصلاة الليل)
 حدث السنة الشريفة عليها كثيرا وأفادت أن لها فعلا أجزا عظيما فانها ما في صحيح مسلم مرفوعا أفضل الصيام
 بعد رمضان شهر الله المحرم وأفضل الصلاة بعد الفريضة صلاة الليل وروى الطبراني مرفوعا لا تندب عن صلاة الليل
 ولو حلب شاة وما كان بعد صلاة العشاء فهو من الليل وهو يفيد أن هذه السنة تحصل بالنفل بعد صلاة العشاء
 قبل النوم وقد تردد الكمال في صلاة الليلة أي سنة في حقا أن تطوع بجر ونقله أبو السموود (قوله ولو جعله
 أثلاثا) أهم من كونه جعل ثلثيه يوما وثلاثة صلاة ومن كونه جعل ثلثا للثاني وثلثا للنوم وثلاث الصلاة وقوله
 فالوسط أفضل لانه جوف الليل وأقرب للشرع قلله المراكات فيه (قوله والنصف من شعبان) عطف على
 ليلتي يتكبر مضاف أي واحياء ليلة الله فمن شعبان لفصلتها (قوله والاول) أي والشر الاول من

أراد النوافل يذرها ثم يسلمها وقبل لا تترك
 السنن وأما حقا الترمذي والأكبر والأفضل في
 النفل غير التراويح المثل الانحرف شغل عنها
 والاصح أفضل ما كان أشنع وأخلص
 (ونذب ركعتان بعد الوضوء) بعض قبل
 الجفاف كما في الشرب ليلي من المواهب
 (ونذب أربع نواصي) من بعد
 الطلوع إلى الزوال ووقتها المختار
 وفي المتن أقلها ركعتان وأكثرها اثنا عشر
 وأوسطها ثمان وهو أفضلها كما في النسخة
 الشريفة الترمذي عليه وقوله عليه الصلاة
 والسلام أكثرها فبقوله فظهر هذا الوصل
 الأكثر بسلامة واحد أما لو فصل فلكما زاد
 أفضل كما أفاده ابن جرير شرح البضاري
 ومن المندوبات ركعتا السفر والقدوم منه
 وصلاة الليل وأقلها على ما في الجوهره ثمان
 ولو جعله أثلاثا فالأوسط أفضل ولأنه
 فالأخير أفضل واحياء ليلة العبدین والنصف
 من شعبان والعشر الاخير من رمضان والاول
 من ذي الحجة

في الحجة اهـ لم يكره الاجتماع على اهـ ليله من هذه الليالي في المساجد قال في الحاوي القدسي ولا يضي
 الطوق بجماعة وما روي من العلوات في الاوقات الشريفة تصل فرادى ومن هنا يعلم راحة الاجتماع على صلاة
 الرغائب التي تفعل في رجب اول ليلة جمعة منه وانما بدعة وما يصحناه أهل الروم من نذر ما تخرج من النفل
 والكرامة فباطل اجماع الحلبي (قوله ويكون بكل عبادة الخ) ظاهر ما في البحر كما قاله أبو السعود أن الفضيلة
 تحصل بمجرد الاتقاء ويروي عن ابن عباس أن من صلى العشاء في جماعة ومن يته أن يصلي الصبح في جماعة قال
 ثواب الاحياء (قوله ومنها ركعتا الاستخارة) أي طلب الخير من الله تعالى وهي ما قاله جابر رضي الله تعالى عنه
 كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلمنا الاستخارة في الامور كلها كما يعلمنا السورة من القرآن يقول اذا هم
 أحدكم بالامر فليركع ركعتين من غير الفريضة ثم ليقل اللهم اني استخيرك بعلمك واستقدرتك بقدرتك واسألك
 من فضلك العظيم فانك تقدر ولا أقدر وتعلم ولا أعلم وأنت علام الغيوب اللهم ان كنت تعلم أن هذا الامر خير لي
 في ديني ومعاشي وعاقبة أمري أو قال عاجل أمري وآجله فاقدره لي ويسر لي ثم بارك لي فيه وان كنت تعلم
 أن هذا الامر شر لي في ديني ومعاشي وعاقبة أمري أو قال عاجل أمري وآجله فاصرفه عني واصرفني عنه
 واقدر لي الخير حيث كان ثم رضى به قال ويسعى حاجته أي بدل قوله الامر ويخفى أن يجمع بين الرايتين فيقول
 وعاقبة أمري وعاجله وآجله والاستخارة في الحج والجهاد وجميع أبواب الخير يحمل على تعيين الوقت لا على نفس
 الفعل واذا استخار مضى لما ينشرح له صدره اهـ حلبي عن امداد الفتاح بشرط أن يقوض الامر لله تعالى
 وأن لا يكون اليه ميل الى أحد الطرفين وينبغي قراءة الكافرون في الاولى والاخلاص في الثانية أو وربك يخلق
 ما يشاء الى يعلمون في الاولى وفي الثانية وما كان لمؤمن ولا مؤمنة الى قوله مينا وفي البخاري فليستخر به سبعا
 وقوله فاقدره ضبطه الاصيل بالفتح كسر وبه وبالضم غيره ومعناه اقض لي به وحيثه أبو السعود (قوله وأربع
 صلاة التسليم) ذكر صفته في الملحق بقوله يكبر ويقرأ الشاء ثم يقول سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر
 خمس عشرة مرة ثم يعوذ ويقرأ فاتحة الكتاب وسورة ثم يقول هذه الكلمات عشر او في الركوع عشرة
 وفي القيام عشرة او في كل سجدة عشرة او بين السجدين عشرة او غيرها أو بما قبل لابن عباس رضي الله تعالى عنهما
 هل تعلم لهذه الصلاة سورة قال نعم ألهاكم التكاثر والعصر وقول يا أيها الكافرون وقول هو الله أحد قال الحلبي
 وبصليها قبل الظهر هندية عن المضمرات وفي البحر أنه يجعل الخمسة عشر في آخر الركعة والعشرة في جلسة
 الاستراحة أو قبل القعود والظاهر جواز الامرين لو روي الاحاديث بكل وفي رواية بزيادة ولا حول ولا قوة الا
 بالله العلي العظيم ذكرها الفزالي (قوله وفضلها عظيم) لقوله صلى الله عليه وسلم لعنه العباس يا عباد الله اعطيت
 الا ان يحك اذا أتت فعلت ذلك غفر الله ذنبك اوله وآخره فديعه وحديثه خطأ وعده صغيره وصغيره سره
 وعلايته ثم قال ان استطعت أن تمليها في كل يوم مرة فافعل فان لم تستطع ففي كل جمعة مرة فان لم تفعل
 ففي كل شهر مرة فان لم تفعل ففي كل سنة مرة فان لم تفعل ففي عمره مرة واما أبو داود وابن حبان والطبراني
 وقال في آخره فلو كانت ذنوبك مثل زبد البحر غفرها الله لك قال المنذري وقد روي هذا الحديث من طرق كثيرة
 عن جماعة من الصحابة وقد صححه جماعة أبو السعود (قوله وأربع صلاة الحاجة) ان قلت ان صلاة الاستخارة
 للحاجة قلت قال في النهر الفرق بينهما ان الاستخارة تفعل في المستقبل والحاجة لما نزل (قوله وقيل ركعتان)
 عليه اقتصر في امداد الفتاح حيث قال وهي ركعتان عن عبد الله بن أبي أوفى قال قال رسول الله صلى الله عليه
 وسلم من كانت له حاجة الى الله تعالى أو الى أحد من بني آدم فليتوضأ وليحسن الوضوء ثم يركع ركعتين ثم ليأت على
 الله تعالى وليصل على النبي صلى الله عليه وسلم ثم ليقل لا اله الا الله العظيم الحليم الكريم سبحان الله رب العرش العظيم
 الحمد لله رب العالمين أسألك موجبات رحمتك وعزائم مغفرتك والغنيمة من كل بر والسلامة من كل اثم لاندع
 لي ذنبا الاغفره ولاهما الاقرجنه ولا حاجة لك فيها رضا الا قضيت يا أرحم الراحمين اهـ حلبي (قوله وفي الحاوي
 الخ) لعل منشأ الخلاف تعدد الروايات عنه صلى الله عليه وسلم (قوله عملا) فلا يكفر جاحداً أبو السعود واغلام
 تكن قطعة لوقوع الخلاف فيها فعند أبي بكر الاسم وسفيان الثوري ليست بفرض في الصلاة أصلاً وعند
 الحسن البصري فرض في ركعة وعندنا في ركعتين وعند مالك في ثلاث وعند الشافعي في أربع اهـ حلبي (قوله
 في ركعتي الفرض) لقوله تعالى فافروا ما تيسر من القرآن وهو لا يقتضي التكبر ان كان مؤذاه اقراضها

ويكون بكل عبادة تقيم الليل أو أكثره ومنها
 ركعتا الاستخارة وأربع صلاة التسليم بثلثمائة
 تسبيحة وفضلها عظيم وأربع صلاة الحاجة
 وقيل ركعتان وفي الحاوي أنهم اثنا عشر
 بسلام واحد وبطلناه في الخزانة (ونفرض
 القراءة عملاً في ركعتي الفرض)

على الصوم فيسبرم تركه انتهى فيجب إبطاله ولا يجب صيافته ووجوب القضاء يتبع عليه ولا يصبرم تركه
 انتهى بنفس الشروع في الصلاة حتى يتم ركعة واحدة ولهذا يبحث به المصنف على الصلاة فيجب صيافته للوقت
 فكان منجونا بالقضاء انتهى حلي (قوله فان أفسد) راجع الى المصاحبة لا الى الغاية (قوله لا يصبرم)
 كشروعه في وقت مكروه وكسفتاثة أحده وفي البر ويغني أن يكون التقطع في الاوقات المكروهة واجبا
 خروجا عن المكروه موقرا وليس بإبطال للعمل لانه ابطال ليؤذيه على وجهه أكل فلا يبعد إبطاله ولو قضاه
 في وقت مكروه آخر أجزأه لانها وجبت ناقصة وإذا كان كما وجبت فيجوز كالأوقات في ذلك الوقت انتهى (قوله
 ووجب قضاءه) المراد بالوجوب المصطلح عليه لا الفرض وسواء كان الانسداد لعذرا ولا وقد اتفق أصحابنا على
 لزوم القضاء في إفساد الصلاة والصوم سواء كان بعد ركعة في خلاصتها أو بغيره وذو أنه يصل الانسداد لعذر
 فيها وأنه لا يصل الانسداد في الصلاة بغير عذر واختلوا في إباحته في الصوم بغير عذر في ظاهر الرواية لا يباح
 انتهى بجز (قوله وسجي) أي في الأيمان اعلم أن النذر إذا كان منجرا واجبت فيه الشروط بأن يكون نذرا
 لا بعصية ومن جنسه واجب وأن لا يكون واجبا قبل إيجابه وأن لا يكون أكثر مما يلزمه وأن يكون بعبادة
 مقصودة يلزم ويحرم النذر بعصية ولا يلزم نذر مباح كالكل وشرب وجاع وطلاق وكذا بوضوء وسجدة تلاوة
 وعبادة مريض وتشييع جنازة وغتسال ودخول مسجد ومسح مصحف وأذان وبناء وباط ومسجد ولو نذر أن
 يصلي ركعة لزمه ركعتان وثلاثا لزمه أربع وان كان مطلقا يلزم الوفاء به عند وجود الشرط إذا كان شرطاً يريد
 كونه كلب منقعة أو دفع مضره كان شق الله مريضاً أو مات مدق في فقه على صوم أو صلاة كذا وان كان مطلقا
 على شرط لا يريد كونه كان دخلت الدار وكنت فلانا كان نذرا بين الوفاء وكفارة العين ولا يجوز تحميل المعلق قبل
 وجود الشرط ونقاه في العبر (قوله ويجمعها) أي يجمع النواقل التي تلزم بالشروع فيها والشعر من البسط وهو
 لصدر الدين القزويني (قوله قاله الشارع) هو سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم أخذ من الوحي وفيه الجناس التام
 (قوله طواف) فيلزمه إقام السبع بالشروع فيه (قوله عكوفه) فيه نظر لانه ينبغي على القول المرجوح أنه بشرط
 في الصوم مطلقاً وان لم يكن نذراً فأنقله على هذا اليوم وأما على الرابع من عدم الاشتراط فأقله ساعة فلا ينافي
 القضاء أبو السعود (قوله أحرأه) أي من غير تركه من صلح أو عورة وبهذا غير الحج والعمرة وان استلزمه فأنفع
 التكرار انتهى حلي (قوله وقضى ركعتين) باتفاق ورجع أبو يوسف عن القول بلزوم الأربع (قوله لو نوى
 أربعاً) قيد بنية الأربع لانه لو لم ينو لا يلزمه الا ركعتان اتفاقاً وهذا في النقل أما لو نذر صلاة أربع لزمه أربع
 بلا خلاف لأن سبب الوجوب فيه هو النذر بصفته بجز (قوله غير مؤكدة) هذا غير ظاهر الرواية فيها
 فالأولى حذفه (قوله على اختيار الحلي وغيره) كالقضي وما صاحب التصان فاتهم قالوا فيها بلزوم الأربع لأنها
 صلاة واحدة بدليل أنه لا يستفحق الشفع الثاني ولو أخبر بالشفع بالبيع فأنقل الى الشفع الثاني لا تبطل شفيعته
 وكذا الأخيرة وتنع صفة الخلوة وقد علمت أنه غير ظاهر الرواية (قوله وقضى في خلال الشفع الأول) لعدم شروعه
 في الثاني وقد أفسد ما شرع فيه فيلزمه قضاءه وقيد بقوله في خلال لانه لو قضى بين آخر القعدة الأولى وبين
 القيام الى الثالثة لا يلزمه شي لأن الشفع الأول قد تم بالقعدة والثاني لم يشرع فيه وقد ذكره المصنف بعد بقوله
 ولا قضاء لو قد قدر التشهد ثم قضى وكذا الاقضاء لو نقض بعد القعود الثاني حلي مع زيادة (قوله أي وتشهد
 للأول) قيد بقوله أو الثاني (قوله والا) أي وان لم يشهد (قوله يفسد الكل اتفاقاً) أي فعله قضاء أربع أصحة
 شروعه في كل من الشفعين اتفاقاً وانما فسد الأول لانه لا يصبر صلاة الى حدة الا اذا وجدت القعدة الأولى أما
 اذا لم توجد فالأربع صلاة واحدة فيلزمه قضاءها بالافساد وقد ذكر الشارع ذلك بعد بقوله أو تركه قعوداً أو انتهى
 حلي (قوله لا يعارض اقتداء) يعني أن المتطوع لو اقتدى بحلي الظاهر مثلاً لم قطعها فانه يقضى أربعاً سواء
 اقتدى به في أولها أو في القعدة الأخيرة لانه بالاقداء التزم صلاة الامام وهي أربع حلي من العبر (قوله أو نذر)
 كما إذا نذر الأربع فانها تلزمه اتفاقاً لأن سبب الوجوب فيه هو النذر بصفته فتموضعاً بخلاف الشروع في النقل
 فان سبب الشروع فيه لم يثبت وضعا بل لصيانة المؤدى عن البطلان وهو حاصل بتمام الركعتين فلا يلزم الزيادة بلا
 ضرورة حلي عن العبر (قوله أو تركه قعوداً أو) كما إذا نوى أربعاً وعلى ثلاث ركعات ولم يقعد وأفسد خلفاً
 يلزمه أربع ركعات على الصحيح فان قلت كيف يلزمه قضاء الأربع عندهما وينبغي أن لا يجب عليه عندهما

(فان أفسد) حرم قوله تعالى ولا تبطلوا
 أعمالكم الا بعدد (وجب قضاءه) ولو فاده
 بغيره كتم رأى ماء ومصلحة أو صائفة
 حلفت واعلم أن ما يجب على الصديق التزامه
 فوعان ما يجب بالقول وهو النذر وسجي
 وما يجب بالفعل وهو الشروع في التواقل
 ويجمعها قوله
 من التواقل سبع تزامم الشارع
 أخذ ذلك من حلي
 صوم صلاة طواف حجة الرابع
 عكوفه مرة أحرأه السابع
 (وقضى ركعتين لو نوى أربعاً) غير مؤكدة
 على اختيار الحلي وغيره (وتقضى في)
 خلال الشفع الأول أو الثاني أي وتشهد
 للأول ولا يفسد الكل اتفاقاً والاصل أن
 كل شفع صلاة لا يعارض اقتداء أو نذر
 أو تركه قعوداً أو

الاختصاص كنهين فقط لعدم فساد الشفع الاول بترك التعود قلت الظاهر أن عدم فساد الشفع الاول بترك التعود محمول على ما اذا وجد منه القعود على رأس الرابعة أو السادسة مثلاً أما اذا ترك التعود أصلاً فإن الفساد يسرى من الثاني الى الاول بدليل تعليل الفتاوى بأن الحكم بالعصاة كان لوقوعها أولى بانضمام الشفع الثاني فلم يوجد لهم أنها الأخيرة ففسدت بتركها انتهى قال الطرابلسي هذا التعليل صريح في أن الصلاة إنما تفسد بترك القعدة الأخيرة لا بترك القعدة الأولى أبو السعود مختصراً (قوله كما يقضى) شروع في المسائل الملقبة عند أهل المذهب بالثانية وهي في الحقيقة خمس عشرة صورة تتسع منها يجب فيها قضاء ركعتين وهي ترجع الى ست لئلا يدخل بعضها وست يجب فيها قضاء أربع وهي ترجع الى صورتين لما ذكره بصورة القراءة في الكل وهي حينئذ خمسة عشر الصورة ست عشرة صورة وهذا هو الذي تقتضيه القعدة العقلية كما أوضحه في النهر وتأتي الإشارة الى ذلك في النسخ (قوله لو ترك القراءة في شفعية) اعلم أن الأصل في هذه المسائل كلها أن الشفع الاول متى فسد بترك القراءة بقي التصريح عند أبي يوسف لأن القراءة تركت لوجود الصلاة بدونها غير أنه لا صحة للإدعاء اليها وفساد الاداء لا يزيد على تركه فلا تبطل التصريفة وعند محمد تفسد بتركها فيهما وفي أحدهما لأن القراءة فرض في كل من الركعتين فكما يفسد الشفع بترك القراءة فيهما يفسد بتركه في أحدهما لم يبق التصريفة وعند الامام ان فساد الشفع الاول بترك القراءة فيهما بطلت التصريفة فلا يصح الشروع في الشفع الثاني وان فسد بترك القراءة في أحدهما بقيت التصريفة فصح الشروع في الشفع الثاني ووجهه في البحر زفر ووافق محمد وأجمع هذه الأقوال قول التسي رحمه الله تعالى

تصريفة النفل لا تبقى اذا تركت • فيها القراءة أصلاً عند نعمان
وترك في ركعة فسد عنه زفر • كاترك أصلاً وأيضاً شيخ شيبان
وقال يعقوب تبقى كيفما تركت • فيها القراءة فأحفظه باتان

انتهى حلبي (قوله في شفعية) فسد هما يقضى الركعتين الاولين لبطان التصريفة وعند يقضى أو بقاءها عنده بحر (قوله أو تركها في الاول فقط) فيلزمه قضاءهما فقط اجابا الفسادهما لكن الخلاف في الشفع الثاني فعندهما لم يصح الشروع فيه لبنائه على فاسد حتى لو قهقه فيه لا تنتقض طهارته وعند أبي يوسف قد صح ولم يفسد لوجود القراءة وهذا اذا تعدل الاولى والا فله قضاء الأربع كما ذكره في البحر (قوله أو الثاني) فيلزمه قضاءهما اجابا والاول صحيح اجابا (قوله أو إحدى ركعتي الثاني) تحت صورتي الثالثة والرابعة وعليه قضاء الآخرين اجابا القعدة الاولين اجابا (قوله أو إحدى ركعتي الاول) تحت صورتي الاولى والثانية فيلزمه قضاء الاولين اجابا لكن الخلاف من جهة أخرى فعند محمد تحريمه الثاني لم يصح فكان بناء القاسد على القاسد فلا يلزمه عدم صحة الشروع وانما يلزمه الاول لصحة الشروع فيه مع افساده وعندهما الثاني صحيح لبقاء التصريفة كما عرف من أصلهما وفسد الاول بترك القراءة في أحدهما (قوله أو الاول واحد) فيلزمه قضاء الاولين عندهما والثاني لا يلزمه لعدم صحة شروعه فيه لبنائه على فاسد وعند أبي يوسف يلزمه الأربع لأن ترك القراءة في الاول لا يبطل التصريفة فصح شروعه فيهما فلزمناه (قوله لأن الاول لما بطل الخ) على قوله أو الاول واحد الثاني لا غير ولا يصلح على ما قبله الا لقوله أو الاول فقط انتهى حلبي وانت خبير بأنه يصلح على لقوله في شفعية (قوله فلهذا تسع صور) الاولى ترك القراءة في شفعية الثانية تركها في الاول فقط الثالثة ما أشير اليه بقوله أو الثاني الرابعة والخامسة قوله أو إحدى ركعتي الثاني السادسة والسابعة قوله أو إحدى ركعتي الاول الثامنة والتاسعة قوله أو الاول واحد ركعتي الثاني لا غير (قوله في ست صور) أربع في قوله لو ترك القراءة في إحدى كل شفع لأن إحدى الاولين صادق بصورتين وكذلك إحدى الآخرين واثنان في قوله أو في الثاني واحد الاول فإن إحدى الاولين صادق بالاولى والثانية (قوله لو ترك القراءة في إحدى كل شفع) هذا على قولهما وعند محمد عليه قضاء الاولين لا غير وما ذكرنا من أن قول أبي يوسف يقول الامام هو عارواه محمد عنه وأنكرها أبو يوسف وهذه إحدى المسائل التي أنكرها أبو يوسف على محمد وقال ما رويت لك هكذا عن الامام قبل ان أبي يوسف توقع من محمد أن يروي عنه كما بافوض الجامع الصغير السكا فيه طريق الاستناد بقوله محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة ظاهره عليه استحسنه وقال حنيفة أبو عبد الله

(كما يقضى ركعتين (لو ترك القراءة) أصلاً
(في شفعية أو تركها في الاول) فقط (أو
الثاني أو إحدى) ركعتي (الثاني أو إحدى)
ركعتي (الاول أو الاول واحد) الثاني
لا غير) لأن الاول لما بطل لم يصح بناء الثاني
عليه ففسد حوز لزم ركعتين (و) قضى
(أربع) في ست صور (لو ترك القراءة في
إحدى كل شفع

الاعتصامات فانه أنكر روايتها عنه فطالب محمد فقال بل حفظتها ونسى أولها مسألة القراءة هذه قال إنما
رويت لك أن يقضى ركعتين الثانية مستحاضة فوضأت بعد طلوع الشمس فصلى حتى يخرج الظهر قال إنما
رويت لك حتى يدخل وقت الظهر الثالثة إذا أجاز المالك عتق المشتري من الغاصب نفذ قال إنما رويت لك
أنه لا ينفذ الرابعة لا يجوز تكاح المهاجرة إذا كانت حرة لا قال إنما رويت لك أنه يجوز ولكن لا يقرب الزوج
حتى تضع الخامسة لو قتل عبدا مولى لهما فعفا أحدهما بطل الدم عند الامام وقال لا يدفع ربه الى شركه
أو يدفعه بربع الدية قال إنما رويت لك أن قول الامام كقولنا وما رويته من الخلاف إنما هو في عبدا قتل مولاه
محمد اوله ولدان فعفا أحدهما وقد ذكر محمد الاختلاف فيهما السادسة مات وترك ابناه وعبدا لا غير فادى العبد
العتق في العصة وادى رجل على الميت ألفا وقيمة العبد ألف فصدقهما الابن سعى العبد في قيمته وهو حر
فأخذها القريب قال إنما رويت لك أنه بعد ما دام يسئ خرم عن شرح المقتضى للهندي (قوله أو في الثاني) الخلاف
فيها كالسابقة (قوله لكن بقى ما إذا لم يبعد) صورتهما قرأ في الاولين ولم يبعد القعدة الاولى وأفسد الآخرين
وحكمها أنه يقضى أربعا إجماعا كذا في النهر وقد ذكره الشارح مرتين الاولى بقوله أى وتشهد لاول
والا يفسد الكل الثانية بقوله أو ترك القعود أول انتهى حلي (قوله أو قعد ولم يبق لثالثة) أى وقد قرأ في الاولين
كأفى النهر وحكمها أنه لا يقضى شيئا أقام الاول وعدم شروعه في الثاني وهذه هي عين قول المصنف بعد
ولا قضاء لو قعد قدر التشهد ثم قضى (قوله أو قام ولم يقيد ما بسبعة أو قدها) أى وقد قرأ في الاولين وحكمها
أنه يقضى الركعتين الأخيرتين وما نقله الحلبي عن صاحب النهر في هذه المسئلة ليس له وجود فيما رواه
شه والصواب ما ذكرنا عنه واعلم أن هاتين المسئلتين هما عين قول المصنف سابقا وقضى ركعتين لو نوى أربعا
ونقض في خلال الشفع الاول أو الثاني فإن النقض في الثاني يشمل هاتين الصورتين (قوله قته) لعله للاشارة
للاعتناء من دخول الصورتين فيما سبق (قوله وميز المتداخل) المراد به ما خلفت صورته وأخذ حكمه وهي
عبارة العناية حيث جعل سبعان الصور داخل في الثمانية الباقية وذلك لأن المذكور في المتن غاي صور
ست يلزم فيها ركعتان واثنتان يلزم فيها أربع لكن الست الاولى تسع في التفصيل والاثنتان ست فهي خمس
عشرة ٨ حلي وأنت خير بآنا إذا اعتبرنا الحكم جعلنا هاتين المسئلتين فقط ما يجب فيه قضاء ركعتين وما يجب
فيه قضاء أربع بل المتداخل في قوله أو إحدى الثانية أو إحدى الاولى أو الاولى وأحدى الثانية فأنما بالتفصيل
ست صور قضا قبلها من الثلاث هي تسع وبالأجمال ثلاث تضاف لما قبلها فهي ست وكذا قوله وأربعا
لو ترك القراءة في إحدى كل شفع أو في الثانية وأحدى الاولى فأنما بالتفصيل ست وبالأجمال اثنتان في الحقيقة
لا تدخل إنما هو أجل وتفصيل (قوله وحكم مؤتم الخ) صورته رجل اقتدى متفلا بمنقل في رباع فقرأ الامام
في إحدى الاولين وأحدى الآخرين فكما يلزم الامام قضاء الأربع كذلك يلزم المؤتم وقصر على ذلك انتهى
حلي قال في البحر لانه بالاعتقاد انتم ما لزم الامام (قوله أو شرع ظنا نا الخ) نصريح بجهوم قوله سابقا شرع فيه
قصد أقاده المصنف (قوله أو صلي أربعا) بقراءة في الكل انتهى حلي (قوله احتسنا نا) والقياس أن يفسد الشفع
الاول بترك القعدة لان مقتضى كون كل شفع صلاة أن يكون كل قعدة فيه فرضا انتهى حلي (قوله وانما قة)
أى القعدة الأخيرة أما على الأربع أو الست هي الفريضة فلا ولم يبعد أصلا أو قعد على رأس الثالثة فعدت
ويلزمه قضاء أربع كما قدمناه (قول وفي الترشيع) بالراه وفي نسخة بالواو (قوله صح) لأن القعود إنما افترض
للخروج فإذا قام الى الثالثة ولم يقعدت بين أن ما قبلها لم يكن أو ان الخروج كذا عطل الزيلعي هذه المسئلة (قوله
صح) على أنها ألف وأما التراويح فخارجة عن هذا الحكم لكونها حثيثا ليست على هيئتها المشروعة وقال الشارح
في مجود السهو قد قول المصنف ولو ترك القعود الاول في النفل سهوا لم يفسد لانه كما شرع ركعتين
شرع أربعا (قوله خلافا لمحمد) حكيم بالفساد جريا على القياس أقاده الحلبي (قوله ويسجد للسهو) سواء ترك
القعدة محمد أو سهوا ثم في العمدة يسمى سجود عذر حلي عن النهر وسأى أن المعنة عدم السجود في العمدة
(قوله ولا يبنى ولا ينفذ) لانها لا يكونان الا في ابتداء صلاة والشفع لا يكون صلاة على حدة الا اذا قعد لاول
فلا لم يبعد جعل الكل صلاة واحدة حلي (قوله ويتنفل مع قدرته الى آخره) هذا ما خلف فيه النفل القرائن
والواجبات وأطلق فيه فشمّل السنة المؤكدة والتراويح لكن ذكرنا في خان في فتاواه من باب التراويح

أو في الثاني وأحدى الاول) وبصورة القراءة
في الكل تبلغ ستة عشر لكن بقى ما إذا لم يبعد
أو قعد ولم يبق ثالثة أو قام ولم يقيد ما بسبعة
أو قعد ما قبله وميز المتداخل وحكم مؤتم
أو قعد ما قبله (ولا قضاء) لو نوى أربعا
ولو قعد قدر التشهد ثم قضى (لانه لم يشرع
أو قعد قدر التشهد ثم قضى) (ظنا نا أنه عليه
في الثاني أو شرع) في فرض (ظنا نا أنه عليه)
فذكر أدناه انقلب فلا غير يضمنون لانه شرع
مستظلا لا مقلدا (أو) صلي على ما كان
و (لم يبعد بينهما) استسنا نا لا يبعد
جعلها صلاة واحدة بقى واجبة والثالثة
هي الفريضة وفي الترشيع صلي ألف ركعة
ولم يبعد الا في آخرها مع خلافا لمحمد ويسجد
للسهو ولا يبنى ولا ينفذ فليحفظ (ويتنفل
مع قدرته على القيام قاعدا) لا مستظيلا
الابن

الاصح ان سنة الفجر لا يجوز اداؤها قاعدا من غير عذر بخلاف القراويج والفرق ان سنة الفجر مؤكدة لا خلاف فيها والفرق في التأكيدها ان القعود فيها مخالف لما توارث وعمل السلف كما قاله حسان الدين انتهى بمر (قوله ابتداء وبناء) منصوبان على انها طرفة زمان لتباينهما من الوقت اى وقت ابتداء ووقت بناء قال ابن مالك وقد ينوب عن مكان مصدر . وذلك طرفة الزمان بكثر

أبو الهود الا أنه في الابتداء جائز اتفاقا وفي البناء خلافه صاحب (فرع) النذر اذا لم ينص فيه على القيام لا يلزمه على الصحيح وان نص لزمه اتفاقا (قوله بلا كراهة) ظاهره فيها مطلقا ولو قيل بثبوت التخييرية مراعاة لخلافهما كان حسنا (قوله في الاصح) راجع الى معناه بناء وهو قول الامام كما مر (قوله كمكسه) وهو ما اذا ابتداء قاعدا ثم انما فاعا فانه يجوز انما قاسارت عتسه رضى الله تعالى عنها انه صلى الله عليه وسلم كان يفتح الطلوع قاعدا فيقرأ ورد حتى اذا بق عشر آيات وهو قاعدا وهكذا كان يفعل في الركعة الثالثة وذكر في التفسير ان افضل ان يقوم فيقرأ شيئا ثم ركع ليكون واقفا لسنة ولو لم يقرأ ولكنه استوى قائما ثم ركع جازوا لم يستوى قائما وركع لا يجزئه لانه لا يكون ركوعا قائما ولا ركوعا قاعدا انتهى بمر (قوله أجز غير النبي صلى الله عليه وسلم) اما هو فأجره مستوفى الحالتين بشرط ما ورد عنه أنه صلى الله عليه وسلم لما قيل له وقد صلى قاعدا انك حدثت ان صلاة الرجل قاعدا على نصف الصلاة وانتهى الى قاعدا قال أجل ولكني لست كاحدكم انتهى بمر (قوله الاجذر) اماه فيساوي أجر القائم على الظاهر وقيل بل افضل من صلاة القائم الزايع الساجد لانه جهد المقل (قوله ولا يصلى الخ) لفظ حديث أو أزع ابن عمر (قوله في القراءة) لما كان ظاهره غير راد لكونه يوم صلاة الفجر حديثه وظهر بعد سنته والعصر بعد سنته الرابعة حاجوا الى تخصيصه بما ذكره هذا المجل لمحمد في الجامع غير قائم راد منه أن لا يصلى بعد اداها الظاهر مشلا نافله ركعتان بقرائة توركتان بغير قراءة بل يقرأ في جميع ركعات النفل بمر (قوله أو في الجماعة) هذا الاحتمال وما بعده استظهار لقاضي خان كما في البصريح يستدل به على هذا الوجه ما روى عن ابن عمر أنه قد عدى الصلاة مع الجماعة فقبله في ذلك فقال قد صليت اى صحت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا تصلى صلاة في يوم مرتين فتكرار الجماعة لشخص واحد مكروه وايضا الشافعي (قوله ولا تادع عند قومهم الفساد) اما عند تحقق خلل بترك واجب أو ارتكاب مكروه فلا عادة غير مكروهه بل واجبة اقامه في البصر (قوله فان مع نقول الخ) هذا يخرج عن احتمال كراهة التفل بالوتر اتم ان كان الامام ينوي الفرض يدخل في عموم الحديث بالمعنى الثالث لان الصلاة الاولى بعد ان يرتكب الامام فيها مكروها أو يترك واجبا وان كان ينوي النفل خرج عن الموضوع فلا يبعد هذا الجواب ثم الظاهر ان الامام كان يقرأ في الاخيرتين الفاتحة والسورة فكان الاولى للشرح ذكر ذلك (قوله ويقعد كما في تشهد) هذا بيان للافضلية والجواز لا يتقيد بحال نهر (قوله على المختار) وهو رواية زفر عن الامام قال أبو الليث وعليه الفتوى وقيل يقعد محتميا أو متبرعا ولا خلاف أنه اذا جاء أو ان تشهد جالس كالتشهد سواء كان القعود بغير راء لانهر (قوله ويتنفل المقيم) نص على المتروك قالمافر من باب اولي (قوله راجعا) خرج المائى فلا تجوز صلاته والساجد كالمائى وأفرده للاشارة الى أنهم لو صلوا جماعة فصلاة الامام تامة وصلاة القوم فاسدة ولو كان في محل واحد على دابة واحدة يجوز كما لو كانوا في شق واحد من محل سواء كن قادرا على النزول ام لا بمر (قوله محل القصر) بالنصب بدل من خارج المصر وفائدة شمول خارج القرية وخارج الاخبية انتهى صاحب (قوله موميا) بالهمز والياء أبو الهود وجعل ايماء السجود أخفض من ايماء الركوع عن غير أن يضع رأسه على شيء سواء كانت سائرة أو واقفة بمر (قوله اعتبارا بما) فتقول المنية فلو وجد على السرج لا يجوز لانها اعتبرت بالاياء انتهى اى لا يجوز سجود حقيقة بمر (قوله الى أى جهة توجه تدابته) انما يقبل وجهه دابته اليها الاشارة الى أن محل سجودها عليه اذا كانت واقفة أو سارت بنفسها ما اذا كانت بتسيير صاحبها فلا يجوز الصلاة عليها لا فرضا ولا نفلا انتهى اى اذا كان يعمل كثيرا يأتى وأشار به ايضا الى أنه اذا سلم الى غير ما توجهت دابته لا يجوز لعدم الضرورة الى ذلك بمر (قوله ولو ابتداء) يعنى انه لا يشترط استقبال القبلة في الابتداء لانه لما جازت الصلاة الى غير جهة الكعبة جاز الاقتراح الى غير جهة تاحلى عن البصر (قوله عندنا) استراخ عن قول الشافعي رضى الله تعالى عنه فانه يقول بشرطى الابتداء أن يوجهوا الى القبلة صاحب من الشر ببلالية (قوله ولو دلى سرجه) مثله الركاب

(ابتداء و) كذا (بناء) بعد النزول بلا
رواه في الاصح كمكسه بمر وفيه أجر غير
الذي صلى الله عليه وسلم على النصف الاجذر
(ولا يصلى بعد صلاة) غروضة (مثلها) في
القراءة أو في الجماعة ولا تعاد عند قومهم
الفساد الخ ومعنا قل أن الامام يقرأ في صلاة
عمره مع نقول كان يصلى المغرب والوتر
اربعا بثلاث قعدات (ويشهد) في كل فله
(كما في تشهد على المختار) تنفل (التميم)
وا كما خارج المصر) محل القصر (موميا) فلو
بعد اعتبارا بما لانها اعتبرت بالاياء (الى
أى جهة توجهت دابته) ولو ابتداء عندنا
ولو على سرجه بغير كثير عند الاصح

والجواب لان في ما ضرورية فسطا اعتبارها وهو ظاهر المذهب وهو الاصح بخلاف ما اذا سكنت عليه ففتنه
فانه لا ضرورة الى بقائها فسطا ما في التهرين أن القياس يقتضي عدم المنع عما عليه (قوله بعمل قليل) هذا
التقيد بحث لصاحب التهرين في قوله اذ امر به لا يجوز صلاته وعمله بقوله اذ احزن وجهه او ضرب بدائه
فلا يأم به اذ لم يكن كثيرا انتهى وفي القهستاني عن المنية اذ لم تسر الا بتيسيره يؤخر الصلاة الى الوقت الثاني
انتهى ومجمله في الفرض اذ كان يعمل كثيرا ويحذف الصلوات مثلا ان اوقف دابة للصلاة (قوله ثم نزل) أي بلا عمل
كثير بان نفي رجله فانه يرد من الجانب الاسترا أبو السعود عن الشربة لاية فان قلت يلزم في هذه المسئلة بقاء
لقوى على الضعيف وهو لا يصح كالريض اذ اوما فصيح قلت اجاب صاحب المحيط بالفرق وهو ان المريض ليس
به ان يفتح الصلاة بالايام مع القدرة على الركوع والسجود فذلك اذ اقدر على ما في خلال صلاته لا يني اما
الراكب فله ان يفتح الصلاة بالايام على الدابة مع القدرة فالنزول لا ينعمه من البناء انتهى بجر (قوله لان الاول
أدى اكل مما وجب) وذلك لان احرامه انفسد بمجرد الركوع والسجود لقدرة على النزول فاذا انقضى ما صح
واسرام النازل انفسد بمجرد الركوع والسجود فلا يقدر على ترك ما زامه من غير عذر وانتهى - لمي (قوله اتم على
الدابة) أي ولو بلغ منزله كما يدوم بمابعد (قوله ويقي قائما) راجع الى قوله واذا افتتح راكبا ثم نزل ينيح ويضع عطفه
على قول الشرح بل ينزل والحكم فيهما واحد (قوله ولوركب نفسد) يعني في صورة ما اذا افتتح راكبا ثم نزل ويقي
فانه اذا ركب بعد ذلك تنفسد صلاته لان الركوب عمل كثير على هذا الوجه شخص ووضع على الدابة لا تنفسد لانه
لم يوجد منه العمل ففلا عن كونه كثيرا وانما قلنا كلامه على هذه ولم نعمله على صورة ما اذا افتتح نازلا لافساده
من وجهين الاول انه يتكرر مع قوة وفي عكسه لا الثاني أن افساد فيه ليس معلا بالعمل بل لوجه شخص
وضعه على الدابة ففسد ايضا مع انه لم يوجد منه الفعل أصلا فضلا عن كونه كثيرا كما صرح به في البحر انتهى
حلي (قوله بخلاف النزول) الاولى حذفه لايامه انه راجع الى أصل المسئلة (تمة) الفرض لا يجوز على الدابة
من غير عذر والواجب بأنواعه من الوتر والمندور وما زامه بالشرع والافساد وصلاح الجنازة والسجدة التي
تليت آيتها على الارض لعدم لزوم الخرج في النزول (قوله بنفسه) اما اذا كان لا يقدر على النزول الا بمين يجوز
بالايام للعذر (قوله اذا كانت واقفة) واولى اذا كانت سائرة وانما ذكره لقوله الا أن تكون عيدان المحمل الخ كما
نص عليه الشرح لاني (قوله بأن ركنا الخ) الاولى التمييز بالكاف فانه تنظير لا تصوير (قوله فقبور في حالة العذر)
فيه أن الجملة اذا كانت على الارض والدابة واقفة كان في حكم المحمل اذا ركز تحتها خشبة فيكون كالارض
(قوله المذكور في التيمم) بأن يخاف على ماله أو نفسه أو يخاف المرأة من فاسق (قوله لافي غيرها) أي في غير حالة
العذر حلي (قوله وطين يقب في الوجه) فبديه لانه اذ لم يكن كذلك بأن كانت الارض ندية فانه يصلي هناك
كما في الخلاصة بجر (قوله ولو محرما) مثله الزوج فاذا حل امرأته من القرية الى المصر كان لها أن تصلي الفرض
على الدابة في الطريق اذا كانت لا تقدر على الركوب والنزول بنفسها بجر (قوله حتى لو كان مع أمته) الاولى جعله
مسئلة مستقلة لعدم ظهور تفريعه على ما قبله (قوله جازة أيضا) هو بحث لصاحب البحر وعبارته ولم ار حكم
مما اذا كان راكبا مع امرأته أو معه كما وقع للفقير مع امه في سفر الحج ولم تقدر المرأة على النزول والركوب أي يجوز
للرجل المعادل لها أن يصلي الفرض على الدابة كما يجوز للمرأة اذا كانت لا تتكمن من النزول وحدها لميل المحمل
بنزوله وحده ويبنى أن يكون له ذلك (قوله وان لم يكن طرف الجملة الخ) انظر هل المراد الخشبة المتصلة بها وما على
الدواب أو ما يميل الجبل (قوله لو واقفة) لاسايرة ولو كان يسير بنفسها بأن كانت منحدرة أو بتيسير شخص لها (قوله
هذا كله) أي اشتراط عدم القدرة على النزول ووضع خشبة تحت المحمل أو عدم كون طرف الجملة على الدابة انتهى
حلي (قوله والواجب بأنواعه) أي سواء كان واجبا لعنه أو لغيره فالمراد بالجميع ما فوق الواحد (قوله وستة التيمم)
اجنباطا لقول بوجودها (قوله والا) أي ان لم يمكنه لا يقف للقبلة بأن أمكنه لغبرها ولم يمكنه أصلا (قوله لثلاثا
يختلف الخ) علته لقوله بشرط يقاها انتهى حلي (قوله مطلقا) أي سواء كانت واقفة أو سائرة على القبلة أو لا هاددا
على النزول أو لا طرف الجملة على الدابة أولا - لمي (قوله لا يجامعة) على المعقد (قوله الاعلى دابة واحدة) ولو
في شق محمل عليها (قوله رجع الفرض) وأجزأه ما ولا يثاب على النمل بخلاف ما اذا قوى تحية مسجد وستة وضوء
وضعي وكسوف بصلاة واحدة - فانه يثاب على الجميع (قوله عنده) فيه عود الضمير على غير مذكور وغير معلوم

ولو سبها بعمل قليل لا بأس به (واذا افتتح)
الانزل (راكبا ثم نزل) وفي عكسه لا لان
بعكسه (ولو افتتحها خارج المصر ثم دخل
المصر أتم على الدابة) بآيائه (وقيل لا) بل
ينزل وعليه الأكثر قاله الحلي وقيل يتم راكبا
ما لم يبلغ منزله فتهتافا ويبنى قائما الى القبلة
أو قائما ولو ركب تنفسد لانه عمل كثير
بخلاف النزول (ولو صلى على دابة في شق
محمل وهو يقدر على النزول) بنفسه (لا يجوز
صلاته عليه اذا كانت واقفة الا أن تكون
عيدان المحمل على الارض) بان ذكر تحته
خشبة (وأما الصلاة على الدابة وهي تسبها) تسب
طرف الجملة على الدابة فتجوز في حالة العذر
(فهي صلاة على الدابة غيرها) ومن العذر
المذكور في التيمم (لا في غيرها) وذهب الرضا
المطروطين بغيره في وجهه ولو محرما لان
ودابة لا تتركب الا بعناء وجعين ولو محرما لان
قدرة التيمم لا تعتبر حتى لو كان مع أمته مثلا
في شق محمل واذا انزلت لم تقدر تتركب وحدها
جازة أيضا كما افاده في البحر فليحفظ (وان لم
يكن طرف الجملة على الدابة جاز) لو واقفة
لعلها بأن كالتسبير (هذا) كله (في
الفرض) والواجب بأنواعه وستة التيمم
بشرط ايقاعها للقبلة ان أمكنه والا فقدر
بلا مكان لثلاثا يختلف بسبها المكان (وأما في
التنفل فيجوز على المحمل والجملة مطلقا)
قراي لا يجامعة الاعلى دابة واحدة
(ولو جمع بين نية فرض ونقل) ولو تحية (رجع
الفرض) لقوته وابطالها بمحمد والائمة الثلاثة
(ولو نذر ركعتين بغير طهر زمانه عنده)

لأن المختلف في مثله أن يرجع الضمير إلى الإمام وهذا بحث صاحب البحر قال لأنه يقول بمشروعيته الفاسد
 الجمهورين وفي شرح الجمع له أنه الاتفاق على لزومها بظاهرها (قوله كالونذر بغير قراءة) أن قلت شرط النذر
 أن يكون بمادة أجيب بأن الصلاة بغير قراءة عبادة كصلاة المأموم والامح (قوله أو عبرانيا)
 لأنها بغير نوب عبادة لمادته بغير وجه أنه إنما صارت عبادة للضرورة وظاهر قولهم شرط النذر أن يكون
 بمادة كونها عبادة مطلقا اللهم إلا أن يعمل على العبادة ولو في الجملة (قوله أو ركعة) فيلزمه ركعتان ولو نذر
 ثلاثا لم يلزمه أربع قال صاحب البحر لأن ذكر ما لا يتميز كذكر كراه (قوله وكذا نصف ركعة) فإنه يلزمه ركعتان
 بجر (قوله فإذا في أقل من شرفه جاز) أي في مكان شرفه أقل من شرف الميعين في النذر كما إذا نذر أن يصلي
 في البيت الحرام فإذا في بيت المقدس وقال زفر لا يجوز أن يؤد في غيره أو في أشرف منه كما لو نذر ركعتين
 في القدس فإذا في مسجد الحرام منع (قوله جاز) ظاهره ولو إذا في بيته وفي القبلة أو جب على نفسه صلاة
 في وقت معين ولو فاتت بقضيتها كما الصوم ولو نذر أن يصلي أربعين تسليمة يصلي في التمشيد ويستفتح إذا قام
 إلى الثالثة ولو قال لله على أن أصلي صلاة أو على صلاة لزمه ركعتان كما في القبلة ولو نذر صلاة شهر فعليه صلاة
 شهر كالفروضات مع الوتر دون السنن لكنه يصلي الوتر والمغرب أو بها بجر (قوله والتراويح) جمع ترويجة هي
 في الأصل بمعنى الاستراحة سميت بالاربع ركعات المخصوصة فعلى هذا تكون الأضحية يائية وفي المغرب سميت
 ترويجة لاستراحة القوم بعد كل أربع ركعات فعلى هذا تكون الترويجة اسمًا لثلاث الساعات التي يستراح فيها
 فأضيفت إلى الصلاة للاختصاص وتسميتها بها على الأول مأخوذة من قوله عليه الصلاة والسلام أرخصنا
 بالصلاة بالليل حوى وفي الشرب ليلية معز بالكمال مانسه وقد سمي بها لراحة الجثة أبو السعود
 (قوله سنة مؤكدة) ذكر في فتح القدير ما حمله أن الدليل يقتضي أن تكون السنة من العشرين مانعه صلى الله
 عليه وسلم منها ثم تركه خشية أن يكتب علينا والباقي مستحب وقد ثبت أن ذلك كان إحدى عشرة ركعة بالوتر
 كما ثبت في الصحيحين من حديث عائشة فإذا يكون المسنون على أصول مشايخنا غانف منها والمستحب اثني عشرة
 انتهى بجر وروى ابن أبي شيبة من حديث ابن عباس كان صلى الله عليه وسلم يصلي في رمضان عشرين ركعة
 والوتر وأما نداءه ضعيف كما ذكره صاحب المواهب في هذا تكون الشرون ثابتة من فعله صلى الله عليه وسلم
 واعترض قوله ثم تركه خشية أن يكتب علينا بأنه كيف يخشى ذلك وهو عليه السلام قد آمن الزيادة بقوله سبحانه
 بعد فرض الخمس لا يبدل القول لدي وأجيب بأن المنوع زيادة الاوقات وتقصاتها لازمة عدد الركعات
 وتقصاتها لا ترى أن الصلاة فرضت ركعتين فأثرت في السفر وزيدت في الحضر أبو السعود عن الثلثي وبأن
 صلاة الليل كانت واجبة عليه صلى الله عليه وسلم ويجب على الأمة الاقتداء به في أفعاله الشرعية فتقر بالخرج
 اليهم ثلاثا ليدخل ذلك في الواجب من طريق الأمر بالاقتداء به لا من طريق إنشاء فرض جديد زائد على الخمس
 وهذا كما يجب المرء على نفسه صلاة نذر فوجب عليه ولا يلزم من ذلك زيادة فرض في أصل الشرع وبأن الله تعالى
 قد فرض الصلاة خمسين ثم حط معظمها بشهادة نبيه صلى الله عليه وسلم فإذا عادت الأمة فيما استنوبها
 والتمزت ما استعفى لهم نبيهم عليه الصلاة والسلام منه لم يستذكر أن يثبت ذلك فرضا عليهم وبأن الخوف
 اقتراض قيام الليل على الكفاية لا على الاعيان فلا يكون زائدا على الخمس المفروضة على الاعيان فتكون نظير
 الوتر في أنه لم يكر زائدا على القرائن وبأن الخوف اقتراض قيام رمضان خاصة فترفع الاشكال لأن قيام
 رمضان لا يتكرر كل يوم بل في السنة فلا يكون قد ران زائدا على الخمس وهذا لأجوبة أخرى تطالب من المواهب
 وشرحها (تنبيه) قام صلى الله عليه وسلم في شهر رمضان ليلة ثلاث وعشرين بالصلاة إلى ثلث الليل الأول وليلة
 خمس وعشرين إلى نصف الليل وليلة سبع وعشرين حتى ظفروا أنهم لا يدركون السجود (قوله لمواظبة الخلفاء
 الراشدين) أي معظمهم والأقرب ذكرهم بغيرها وهي سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم لقوله عليه الصلاة والسلام
 إن الله تعالى فرض عليكم صيامه وسنت لكم قيامه كافي وأشار في كتاب الكراهية من البرازية إلى أنه لو قال
 بالتراويح سنة عمر كقولنا استخفاف وهو كلام الروافض وفيه نظر فقد صرح في كثير من المتداولات المعتبرة
 بأنها سنة عمر لأن النبي عليه الصلاة والسلام لم يصلها عشرين بل ثمانين ولم يوجب على ذلك وصلاها عمر بعده
 عشرين ووافقه الصحابة على ذلك وروى الاستخفاف في حيز المنع حوى (قوله للرجال والنساء) لما روى سعيد

كالونذر بغير قراءة أو عبرانيا أو ركعة ركعا
 نيف ركعة فسدر أبي يوسف وهو المختار
 (واحد والثالث) أي محمد (أو) نذر عبادة
 (في مكان كذا فإذا في أقل من شرفه جاز)
 لأن المقسود التروية خلافاً لغيره الثلاثة (ولو
 نذر عبادة) كصوم وصلاة (في غدا غاضت
 لا الوجوب) نذرنا (يوم حضهالا)
 لأنه نذر عبادة (والتراويح سنة) مؤكدة
 لمواظبة الخلفاء الراشدين (للرجال
 والنساء) أجماعاً

ابن منصور من طريق مروية أن عمر جمع الناس على أبي بن كعب فكان يصلي بالرجال وكان يقيم الذي يصلي بالنساء مما هو به وقوله إجماعهم يقول بعض الروافض أنهم أساءوا الرجال دون النساء (قوله بعض صلاة العشاء) أي بعد الفجر - نها ومن سنها فلا يصح البناء عليه مانهر (قوله في الأصح) وقيل بين العشاء والفجر وقال جماعة وقتها الليل كله قبل العشاء والفجر وبمدهما (قوله فلو فات بهما) أصلا بعد الفجر أو نسي البعض وتذكره بعد الفجر فأنه يكون آتيا بها (قوله ولا تكرر بعده) أصلا قال في التهر واختفت فيما بعده أي النصف والأصح عدم الكراهة لأنها صلاة الليل والفضل فيها آخره به يعلم ما في الحلبي (قوله في الأصح) وقيل فكره لأنها تتبع للعشاء فصارت كسنة العشاء والجواب أنها وإن كانت تبع للعشاء لكنها صلاة الليل والفضل فيها آخره فلا يكره تأخيرها من صلاة الليل ولكن الأحسن أن لا يؤخر اليه خشية النوات حلبي عن الامداد (قوله ولو وحده) بيان لقوله أصلا أي لا يجماعة ولا وحده (قوله في الأصح) وقيل يقضيها منفردا (قوله كسنة المغرب والعشاء) إذا قلنا (قوله سنة كفاية في الأصح) محصيه صاحب المحيط والخاتمة واختاره في الهداية وهو قول أكثر المشايخ (قوله فلو تركها أهل مسجد أو أهل بلدة) ظاهره أنها سنة كفاية في كل مسجد أو في كل بلدة ولو تركها أهل المسجد أو بالتعريف ولم أره أهل الجماعة تطلب كفاية في كل مسجد أو في كل مسجد واحد من البلدة والظاهر الثاني ما في البحر أقيمت التراويح بالجماعة في المسجد وتختلف عنها أفراد الناس وصلى في بيته لم يكن سببا لأن أفراد العصابة كان غير مختلف انتهى ومعلوم أن المدينة ليس فيها إلا مسجد واحد أطلق المصنف في الجماعة ولم يقيد بها بالصلوة الكافي والصحيح أن الجماعة في بيته فضيلة والجماعة في المسجد فضيلة أخرى انتهى ولو اقتدى بالامام في التراويح وهو قد صلى مرة لا بأس به ويكون هذا اقتداء المتطوعين يصلي السنة ولو صلوا التراويح ثم أرادوا أن يصلوا آتيا يصلون فرادى يجرى ولو اقتدى فيها بمن يصلي مكتوبة أو وزرا أو نافلة لا يصح على الأصح انتهى وهذا في النافلة مبنى على أنها لا تصاب بخلق السنة أو بالسجود عن التهر (قوله المكمل) بكسر الميم وهو التراويح للمكمل يقتضها وهي القرائن مع الوتر ولا مانع أن تكمل الوتر وإن صليت قبله وفي التهر ولا يخفى أن الرواتب وإن كملت أيضا إلا أن هذا الشهر لمزيد كماله زيد فيه هذا المكمل فتكمل انتهى (قوله بمشتر تسليكات) هو التوارث بجر (قوله صحت بكرة) وفي المحيط لوصلي التراويح كلها بتسليعة واحدة وقد قعد على رأس كل ركعتين فالأصح أنه يجوز من الكل لأنه أكل الصلاة ولم يخل بشيء من الأركان إلا أنه جمع المتفرق واستدام القصرة فكان أولى بالجواز لأنه أشق وأتعب للبدن وظاهره أنه لا يكره به صريح في التنية وقال صاحب البحر لا يخفى ما فيه من مخالفة التوارث مع التصريح بكرة الزيادة على ثمان في مطلق الطالع ليلافها أقل الحلبي عن المصنف والخزانة تصح أن ذلك يكره مع التعمد قلت ويذنب أتباعه انتهى أبو السعود (قوله والائتاب عن شفع واحد) أي من التراويح وما بقي بحسب نافلة مطلقة وذلك لما وافق ما قدمه من أنه إذا صلى ألف ركعة من غير تشهد بينها تحسب له (قوله بين كل أربعة) تركيب فاسد والتركيب الصحيح أن يقول بين كل ركعتين كافي الدرر وبعد كل أربع كافي الكثر انتهى - حلبي (قوله وكذا بين الخامسة والوتر) لكن في الخلاصة أكثرهم على عدم الاستحباب وهو الصحيح نهر (قوله ويجوزون بين تسبيح) في القهستاني يقول سبحانه ذي الملك والملكوت سبحانه ذي العزة والجلالة والأقدرة والكبرياء والجليلون سبحانه الملك الحي الذي لا يموت سبحانه قدوس رب الملائكة والروح لا اله الا الله شفع الله تعالى الجنة ونعوذ بك من النار كافي مناهج العباد (قوله وصلاة) أفاد أنها غير مكروهة وهو ظاهر ما في السراج وأهل مكة يطوفون سبعاً ويصلون ركعتين وأهل المدينة يصلون أربعاً نهر وإذا شكوا أنهم صلوا تسليكات أو عشر تسليكات ففيه اختلاف والصحيح أنهم يصلون تسليعة أخرى فرادى ولو سلم الامام على رأس ركعة ساهيا في الشفع الأول ثم صلى ما بقي على وجهها قال مشايخ حضاري يقضي الشفع الأول لا غير بجر (قوله نعم تكرر) لأنه خلاف التوارث (قوله والخطم مرة) بأن يقرأ في كل ركعة عشر آيات أذكر كفات الشهر سقاة أي القرآن ستة آلاف ونف فاذا قرأ في كل ركعة عشر يحصل الخطم ويختم ليله السابع والعشرين لكثرة الأخبار أن هالكة القدر بجر وفيه تأمل لأن القرآن يزيد على عدد الركعات باعتبار هذا التقسيم وفي المحيط إذا ختم في التراويح مرة لم يبدل التراويح بحقيقة الشهر ويجوز من غير كراهة لأن التراويح مع ما شرعت لخلق نفسها بل التزم فيها وقد حصل ذكر من لا مسكين وفيه فطر اذ لم يثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ القرآن في الليالي

(ووقتها بعد صلاة العشاء) إلى التعبير (قبل الوتر وبه) في الأصح فلو فات بهما أو قام الامام للوتر أو ترعه ثم لم يأتها (ويستحب تأخيرها إلى ثلث الليل) أو نسيه ولا تكرر بعده في الأصح (ولا تقضى إذا فاتت أصلا ولو وحده في الأصح) فان قضاها كان نقلا مستجابا ليس بتراويح (كسنة كفاية في العشاء) والجماعة فيها سنة كفاية في الأصح فلو تركها أهل مسجد أو أهل بلدة بعضهم وكل ما شرع بجماعة فالسجدة في أفضل قاله الحلبي (وهي سنة كفاية) حكته مساواة المكمل للمكمل (وهي سنة كفاية) فان فطها بتسليعة فان قصد لكل شفع صحت بكرة واحدة والائتاب عن شفع واحد يذنب (بين كل أربعة بقدرها) وكذا بين الخامسة والوتر) ويجوزون بين تسبيح وقراءة وسكوت وصلاة فرادى نعم تكرر صلاة ركعتين بعد كل ركعتين (والخطم مرة)

سنة وثلاثين فضيلة وثلاثاً أفضل (ولا ينزل)
 الختم (لكن في القوم) لكن في الاختيار
 الأفضل في زماننا قدر ما لا يشغل عليهم وأقره
 المصنف وغيره وفي الجنب من الامام لو قرأ ثلاثاً
 قصاراً أو آية طوبى في الفرض فقد أحسن
 ولم يسيئاً فاعلموا بالتراويح وفي فضائل رمضان
 لزمه احدى اثني أو الفضل الكرمانى والوبرى
 أنه إذا قرأ في التراويح الفاتحة وآية أو آيتين
 لا يكره ومن لم يكن عالماً بأهل زمانه فهو جاهل
 (وباقى الامام والقوم بالتسبيح في كل شفيع
 وزيد) الامام (على التشهد الآن يجل القوم
 فيأبى بالصلوات) ويكتفى بالله ثم صل على محمد
 لأنه الفرض عند الشافعي (وبقره الدعوات)
 ويحجب المنكرات هذه من القراءات فتؤثر في
 وتسبب وطماً بنية وتسمع واستراحة (وتكره
 قاعدة) زيادة تأكدها حتى قبل لا تصح (مع
 القدرة على القيام) كما يكره تأخير القيام الى
 ركوع الامام للتشبه بالمناقضين (ولو تركوا
 الجنب في الفرض لم يصلوا التراويح جماعة)
 لأنها تسبب فضيلة وحده يصلها معه (ولو
 لم يصلها) أي التراويح (بالامام) أو صلاها مع
 غيره أن (يصل الوتر) معه حتى لو تركها الكل
 هل يصلون الوتر جماعة فليراجع (ولا يصل
 الوتر) لا (التطوع بجماعة خارج رمضان)
 أي يكره ذلك لو على سبيل التداخي بأن
 يقتدى أربعة بواحد كما في الدرر ولا خلاف
 في صحة الاقتداء إذا لم يمنع غير وفي الاشياء
 عن البرازية يكره الاقتداء في صلاة وفاتح
 وبراهمه وقد رآنا إذا حال نذر كذا ركعة بهذا
 الامام بالجماعة انتهى قلت وتقدم عبارة
 البرازية من الامامة ولا ينبغي أن يشك كل
 هذا التكلف لا حرمه في التاخر خاتمة
 لو لم ينو الامامة لا كراهة على الامام فليحفظ
 (وفيه) أي رمضان (يصل الوتر وقامه بها)
 وهل الأفضل في الوتر بالجماعة أم المنزلة
 تعدها لكن نقل شيوخ الوهابية ما يقتضي
 أن المذهب الثاني وأقره المصنف وغيره

• (باب ادخال الفريضة) •

(شرع فيها اداء) خرج النافلة والمسندورة
 والنصاً قائلاً لا يقبلها

فحق صلاحها فيها (ثمة) جميع أي القرآن سنة آلاف وسقاة وست وستون آية ألف وهد وألف وعبد وألف أمر
 وألف نهي وألف قص وألف خبر وخمسة مائة حلال وسرام ومائة دعا وتسبيح وست وستون ناسح ونسخ شلبي
 من الكشاف (قوله الانضل في زماننا قدر ما لا يشغل عليهم) لأن تكثير الجمع أفضل من تطويل القراءة بغير (قوله
 في الفرض) ولو جازوا ظهر أو قوله فقد أحسن أي ولم يرتكب ~~مكراً~~ وها يترك سنة القراءة من طوال المفصل
 وأوله وقصاه (قوله فاعلموا بالتراويح) قال في الجنب والمتأخرون كانوا يفتنون في زماننا بثلاث آيات قصار
 أو آية طويلة حتى لا يمل التزم ولا يلزم تعطيلها وهذا أحسن نقله في البحر (قوله وآية أو آيتين) قال في جمع الانهر
 وبه يفي وظاهر اطلاق الشرح بعم الآية القصيرة كآيات المذتر قال في البحر والأفضل التعديل في القراءة بين
 التسليكات كما روى عن الامام فان أفضل البعض على البعض فلا بأس أما التسليمة الواحدة ان فضل الركعة الثانية
 على الاولى لاشك أنه لا يستحب وان فضل الاولى على الثانية فهو على الخلاف بحر (قوله وزيد الامام) أي
 الصلوات والدعاء (قوله الآن يجل) بابه علم (قوله فيأبى بالصلاة) كذا ذكره في البحر والنهر ولم يذكر قوله ويكتفى
 الى آخره فظاهرهما أنه يأتى بالصلاة المسنونة بقامها ويجزى (قوله هذه) بفتح الهاء وسكون الهمزة والذال المجرمة وفتح
 الراء سرعة الكلام والقراءة قاموس وهو منصوب على البدلية من المنكرات ويجوز القطع انتهى حلي وظاهر
 أن الكراهة فيما عدا الطمأنينة والهزيمة تنزيهية (قوله واستراحة) أي تركها بعد كل أربعة (قوله حتى قبل
 لا تصح) استدلل القائل بما روى الحسن عن الامام لوصلي سنة الفجر فاعدا من غير عذر لا يجوز فكذا التراويح
 اذ كل واحدة منهم ماسة مؤكدة (قوله كما يكره تأخير القيام) ظاهره أنها محرمية لله المذكرة وفي البحر فلا عن
 انطانية يكرهه مقتضى أن يقتدى التراويح فإذا أراد الامام أن يركع يقوم لأن فيه مظهراً للتكاسل في الصلاة
 والتشبه بالمناقضين قال تعالى وإذا قاموا الى الصلاة قاموا كسالى (قوله ولو تركوا الجماعة في الفرض) بحر بالجمع
 لأن المنفرد لو صلى العشاء وحده فله أن يصل التراويح مع الامام من غير تعليل الشرح بعم المنفرد (قوله
 فليراجع) قضية التعليل في المذلة السابقة بقوله لا نهائى أن يصل الوتر بجماعة في هذه الضرورة لا نهائى تتبع
 التراويح ولا لا يشاء عند الامام رحمه الله تعالى انتهى حلي (قوله ولا يصل) أي لا يجوز أن يصل بجماعة وان صبح
 وقد أفاده الشرح بقوله أي يكره (قوله لو على سبيل التداخي) راجع اليهما كما تقدم عبارة البحر والتداخي ميبه
 الاجتماع لأن اجتماعهم على ذلك يندعوهم الى الدخول معهم وهل الاقتداء في النافلة يحصل به فضيلة
 الجماعة فيه أو لا يجوز (قوله في صلاة رغائب) جمع رغيبة بمعنى مرغوب في نوايا كصلاة التسابيح (قوله وبراهمة)
 هي ليلة النصف من شعبان (قوله إذا حال) لأنه لا خروج عنها الا بالجماعة وظاهر ما في الشرح أن النذر
 وحده من مقتضى قطع دون الامام وهو كذلك والا كان اقتداء الناذر بالناذر وهو لا يجوز فان قيل يلزم
 في اقتداء الناذر بالمتنزل بناء القوي على الضعيف قلت بناء القوي على الضعيف انما يمنع حيث كانت القوة
 ذاتية أما اذا لم تكن كما هنا فلا نهائى عن النذر من هنا قال الحلبي النذر كالنذر أبو السعود (قوله لا صر
 مكروه) فيه منافاة للاستثناء فان مقتضى عدم الكراهة ومراعاة بالتكليف النذر وقد يقال إن المكروه هو
 الاجتماع والاستثناء من كراهة الاقتداء فلا منافاة (قوله لا كراهة على الامام) لأن الكراهة انما تتحقق فيه بنية
 أما اذا نوى النقل منفرداً فاقضى به فلا تزمه الكراهة بفعل غيره وهل اذا اقتدى سنن في سنة الجماعة
 البعدية بشافعي يصل الظهر بعد ما يكره نقل الاعتقاد الحنفى لأنها نقل عنده على المعتقد أو لا يكره نظر الاعتقاد
 الامام ستره (قوله يصل الوتر) أي استحباً بما في البحر وظاهر ما سبق أنه أنه في سنة كالتراويح (قوله
 تعصيان) وجمع الكمال بالجماعة بأنه صلى الله عليه وسلم كان أو ترهم ثم بين العذر في تأخره مثل ما صنع
 في التراويح قالوا كالتراويح فكأن الجماعة فيها سنة فكذلك الوتر بحر (قوله لكن نقل الى آخره) وهو الذي
 في النهر والخبره وقال الحلبي مقتضى ما تقدم للشرح فريامن قوله كل ما شرع بجماعة فالمسجد فيه أفضل
 أن يكون الراجح الاول

• (باب ادخال الفريضة) •

أي فصلها بالجماعة فلهذا الباب يذكرفيه كيفية تحصيل الجماعة اذا احسكان شاوراً في غير ما وترجم بذلك لانه
 المقصود وغيره تتبع وحق هذا الباب أن يترجم بمثل شق (قوله خرج النافاة والمنذورة) أي بالضمير وقوله والقضاء

أي يقول المصنف أداءه فالتألف بينهما ركعتين وبتم السنة ومحل في القضاء إذا لم يكن الإمام فيه أما إذا كان فيه
فيقطع ويقضى حكمهما بركعتين في الصلاة في البصر قال أبو السعد وهو مقتضى التعليق بأمر أفضلية
الجماعة (قوله منفردا) أما لو كان مقتديا ولو بصرفا سبق لا يقطع على ما يظهر ومحل القطع إذا كان الإمام على
مذهبه أو خلافه ويراعى والظاهر القطع عند الشك في المراجعة لتصريحهم بوجوب الجماعة وكراهة التفتي عند
الشك كما ذكره صاحب البحر في رسالة خاصة (قوله أي شرع) بالبناء للمجهول حلي فالمراد بالاقامة الفعل
كأقبر الصلاة وقوله في الفريضة أي التي شرع المنفرد فيها (قوله في صلاة) فلو أقيمت في المسجد وهو في البيت
أو مكان في مسجد فأقيمت في آخر لا يقطع مطلقا كما ذكره الشرح وغيره وفيه أنهم سرحوا بطلب الجماعة
في مسجدان فأنته فيها هو فيه وإن الجماعة واجبة ولم يقيد بجمعة وأما القطع للأكمال فلا يظهر فرق حيث
(قوله لا إقامة المؤذن) فإنه لا يقطع صلاته إذا أقام المؤذن وإن لم يقيد بالمسجد بل بركعتين كما في غاية البيان
بحر وهو مرفوع عطف على معنى قوله شرع في الفريضة في صلاة فكانت قال المراد بالاقامة الشروع في الفريضة
لا إقامة المؤذن (قوله يقطعها) قال في المنع جازئ من الصلاة منفردا إلا حرا بالجماعة انتهى وظاهر الاستصحاب
لما ذكره من العلة وليس المراد الجواز المستوي الطرفين وقد يقال إن أحرار الجماعة واجب على أعدل الأقوال
فيقتضى أن يكون القطع واجبا ودية قال أنه عارضه الشروع في العمل (قوله لعذر أحرار) الإضافة للبيان
وذلك لأن النقض للأكمال كمال معنى كنقض المسجد للإصلاح ونقض الظهر للجمعة وكن أصاب بجبهته شوك
في سجوده فرفع ثم وضع لم يجعل سجودين بحر (قوله كالوئذنت دابته) تشبيه في الجواز أقاده في البحر وسواء كان
مسافرا أو متصفا وما في البحر من التقيد بالمسافر فالظاهر أنه اتفاق ثم إن هذا كثر مع ما قدمه في المكرهات
(قوله أرخاف ضياع) بفتح الضاد بوزن صحاب وقوله درهم ليس يقيد بل مادونه كذلك على الأرجح كما في إمداد
للمضاح قاله الحلي (قوله من مال) من غير أنه ركعتي بعض التمسح وهو الموافق لقوله في المكرهات وضباع
ماقيته درهم له أو لغيره حلي (قوله وخاف فرثا) أي بقامها (قوله لا مكان قضائه) هذا التعليق يقيد جواز قطع
الفرض للبرازة حلي عن إمداد الفتح قلت عارضه أن الفرض أقوى منها بخلاف النفل (قوله ويجب) الظاهر
أن المراد الافتراض (قوله فهو واجب غريق) كتردي أي في شرواخراج إنسان من قم سح (قوله لا يجيبه)
ظاهرة حرمة الإجابة علم أنه في الصلاة أولا (قوله إلا أن يستغث به) أي يطلب منه الفوت والاعانة وظاهره
ولو في أمر غيرهما واستغاثه غير الأبوين كذلك كما مر (قوله لا يجيبه) عبارة البحر عن الوالدية وهو الذي
سبق للشرح لأبأس أن لا يجيبه وهي تقتضي أن الإجابة أفضل تأمل انتهى حلي (قوله والأجابة) الظاهر
منه الوجوب لأنه حيث كان الأولى حال العلم الإجابة فعند عدمه يجب (قوله هو الأصح غاية) هذا الخلاف
انما ذكره فيما إذا أقيم إلى الثالثة ولم يقيد بجمعة أما إذا كان القيام في الأولى فالظاهر أنه لا خلاف
في أنه يقطعها فالأعلى أربعة من أنه دون الركعة وهو محل الركن وعبارة البحر سريرة في أن هذا الخلاف
في القيام إلى الثالثة حيث قال ويخبران شاء قعد وسلم وإن شاء كبر قائما ينوي الدخول في صلاة الإمام
هداية وفي المحط أنه يقطع قائما بسلسلة واحدة لأن القعود مشروط للتحلل وهذا قطع وليس بتحلل فإن التحلل
عن الظهر لا يكون على رأس الركعتين ويكفيه واحدة للقطع انتهى وهكذا صححه في غاية البيان معزيا إلى نفي
الاسلام واختلافوا فيما إذا عاذهل يبعد التشهد قبل فم لأن الأول لم يكن قعودا ثم وقبل يكفيه ذلك التشهد
لأنه لما قعد ارتدض ذلك القيام فكانه لم يقم (قوله وهذا إن لم يقيد بالخ) حاصل هذه المسئلة شرع
في فرض فأقيم قبل أن يسجد للأولى قطع واقتدى فان سجدها فان في رباعي آتم شفعوا واقتدى ما لم يسجد
للتالثة فان سجدها آتم واقتدى إلى العصر وإن في غيره قطع واقتدى ما لم يسجد للتالية فان سجدها آتم ولم يقيد
انتهى حلي (قوله في غير رباعية) هو التجرع والمغرب لأنه لو أقيم ركعتين لمت في التجرع وحصل شبه القيام
بحصول الأكر في المغرب (قوله ولكن ضم إليها ركعة أخرى) لا كان يقاد من ظاهر العطف القطع استدراك
ولو حذفه ماضر (قوله وجوبا) صيانة للمؤدى عن البطلان وفي البصر والنهر ويؤخذ من هذا التعليق أن الركعة
الواحدة باطلة خلافا لبعض حنفية عسرا ويبحث فيه الشربلاي بانه من الجائز أن يكون البطلان ترك القعدة
لا كونها واحدة وظاهر بحثه أنه لو قعد عليها صحت (قوله أحرار النفل والجماعة) لف ونشر مرتب في التعليق

(منفردا ثم أقيمت) أي شرع في الفريضة في
صلاة لا إقامة المؤذن ولا الشروع في مكان
وهو في غيره (يقطعها) لعذر أحرار الجماعة
كالوئذنت دابته أو قاعدتها وتناوب ضياع
درهم من مال أو كان في النفل لحي بمجانزة
وخاف فوتها فقطعها لاسكان قضائه ويجب
القطع لغيره لا يجيب إلا أن يسجد
أحد أو يديه في الفرض لا في الصلاة فداء
به وفي النفل إن علم أنه في الصلاة فداء
لا يجيبه ولا الإجابة (فائما) لأن القعود
مشروط للتحلل وهذا قطع لا لتحلل ويكتفى
ركعة واحدة (هو الأصح غاية) ويقضى
بالإمام وهذا (إن لم يقيد الركعة الأولى
بسجدة أو يقيد بها) جيا (في غير رباعية أو يديه
ولكن ضم إليها) ركعة (أخرى) وجوبا
رباعي أحرار النفل والجماعة

فان قلت القطع على ركعتين يستلزم بطلان الاصل عند محمد فهذا ذكر واخلافه قلت قول محمد فيما اذا لم يتمكن
 من اخراج نفسه عن العهدة بالمضي كما اذا قيد خامسة الطهر بسجدة ولم يكن قد اذخر الاخيرة اما اذا كان متمكنا
 من المضي لكن اذن له الشارع في عدمه فلا يبطل أصله ابل تبقى نفلا اذا ضم الثانية كما صرح به في البحر الحاي
 (قوله ثم اقتدى) على سبيل الافضية كما في مجمع الانهر (قوله متنفلا) هو المعنى الحديث لا يبطل بعد صلاة
 مثلها وقيل ينوي الفرض وقيل ينوي اكمال الفضيلة أو يفترض الامر اليه تعالى وأورد بأن جماعة النقل خارج
 رمضان مكروهة قلت نعم اذا كان الامام واقوم متنفلين وكان على سبيل التداخي انتهى حلي عن البحر (قوله
 ويدرك بذلك) أي بالاعتداء متنفلا لفضيلة الجماعة أي في الفرض الذي اذا منفرد أي نوابها وهو المضاعفة
 والامام أولى بذلك وفيه أن المقتدى لم ينو الفرض فكيف تحصل له المضاعفة فيه (قوله لكرهه النقل بعده) أي
 تحريرا كما مرودره المفردة مقدم على جلب المصلحة (قوله لا يقطع مطلقا) سواء قيد بسجدة أم لا (قوله وفيه
 ركعتين) شامل لما اذا شرع في الشفع الثاني من رباعيته لأن كل ركعتين شفع على حدة (قوله اذا أقيمت أو خطب
 الامام) لقب ونشر حرره كما أفاده في الدر المنقي (قوله لا نه صلاة واحدة) بدليل اثبات أحكام الصلاة الواحدة
 لها من عدم الاستفتاح والتعوذ في الشفع الثاني بحر (قوله وليس القطع للاكمال) لانه لو قطعها لصلها
 كما يصلها أول مرة بخلاف الفرض فانه اذا قطعه منفردا يصلها بالجماعة اهـ حلي (قوله خلافا لما رجحه الكمال)
 من أنه يقطع على رأس ركعتين لانه يتمكن من القضاء بعد الفرض ولا يباطل في التسليم على رأس الركعتين
 ولا يقوت الاستماع والاداء على الوجه الاكل بلا سبب بحر (قوله للامام) الوارد في ابن ماجه من أدرك الاذان
 في المسجد ثم خرج لم يخرج لحاجة وهو لا يريد الرجوع فهو منافق بحر وان لم يكن متطهرا انظر وعاد كما في مجمع
 الانهر (قوله والمراد دخول الوقت) بحث لصاحب البحر قال كما أن الظاهر من الخروج من غير صلاة عدم
 الصلاة مع الجماعة سواء خرج أو كان ماضيا في المسجد من غير صلاة كما نشاهد في زماننا من بعض القسقة
 حتى لو كان الجماعة يؤخرون الى الوقت المستحب كالصبح مثلا يخرج انسان من المسجد بعد دخول الوقت
 ثم يرجع وصلى مع الجماعة ينبغي أن لا يكون مكروها ولم أدركه منقولا انتهى وهل اذا دخل الوقت وهو خارج
 المسجد ثم دخل هل يكره خروجه ذكر في النهر أنه يكره خروجه أيضا (قوله أسمن ينظم به أمر جماعة) بأن كان
 مؤذنا أو اماما في مسجد تنفرق الجماعة بغيبته فله الخروج بعد النداء لانه ترك صورة تكميل معنى (قوله أو كان
 الخروج لمسجد حبه) أي وان لم يكن اماما ولا مؤذنا كما في النهاية واستشكله في البحر بقوله ولا ينبغي ما فيه
 اذا خروجه مكروه تحريرا والصلاة في مسجد حبه مندوبة ولا يرتكب المكروه لاجل المندوب ولا دليل يدل
 على تنييد الخارج بغير المؤذن والامام انتهى وهو مبنى على أن الصلاة في مسجد حبه أفضل وهو أحد قواين
 (قوله ولم يصلوا فيه) قيد زاده صاحب النهر وهو معلوم من القام وفي الجوى عن البرجندي اذا غابته الجماعة
 في مسجد حبه يتخير ان شاء ذهب الى مسجد آخر ليصل فيه بالجماعة وان شاء على وحده في مسجد حبه وان شاء
 ذهب الى منزله فلي بأهله (قوله أو لا سآذ له درسه) ظاهره وان لم يكن في مسجد وما ذكره صاحب البحر من
 الاشكال في مسجد الحى يأتي هنا ذكره أبو السعود وفيه أن الدرس قد يكون فرضا اذا تعلق بما يفترض تعلمه ثم
 في الوعظ البحث ظاهر وظاهره أنه يجوز له ذلك ولو علم أنه لا يفوته شيء من الدرس أو الوعظ بصلافة في ذلك المسجد
 (قوله أو لحاجة) بحث لصاحب النهر أخذ من خبر لا يخرج من المسجد بعد النداء الامتناع أو رجل يخرج
 لحاجة يريد الرجوع (قوله ومن عزمه أن يعود) متعلق بالاخير فقط انتهى حلي (قوله فلا يكره له الخروج)
 لانه أجاب داعي الله مرة فلا يلزمه ثانيا (فائدة) ادخال ال على مرة لغة أعجمية سرت الى العرب عدوى في حاشية
 الاخضرى (قوله بل ترك الجماعة) بحث لصاحب البحر حيث قال والظاهر أن مرادهم عدم المصراة
 في الخروج لاعدائها مطلقا لأن من صلى وحده فقد ارتكب المكروه وهو ترك الجماعة لانه على الصحيح اما سنة
 مؤكدة أو واجبة ولم أر من نهي عليه (قوله الا عند الشروع في الإقامة فبكره) ظاهره وان كان مقيم جماعة أخرى
 فقال أبو السعود وهو المذكور في كثير من الفتاوى وذكر صدر الشريعة أن المقيم لجماعة أخرى لا يكره له الخروج
 وان أقيمت وبشرايه قول الشرح بلا عذر وفيه أنه قد أدى الفرض منفردا فلا يقال انه مقيم جماعة أخرى (قوله
 لما حق) أي من قواه احرأ النقل والجماعة انتهى حلي (قوله وان أقيمت) بيان للاطلاق (قوله لكرهه النقل بعد

(وان صلى ثلاثا منها) أي الرابعة (انتم)
 منفردا (ثم اقتدى) بالامام (متنفلا ويدرك)
 بذلك (فضيلة الجماعة) حاوي (الافى العصر)
 فلا يقتدى لكرهه النقل بعده (والشارع)
 في نقل لا يقطع مطلقا) وفيه ركعتين (وكذا
 سنة الظهور) سنة (الجمعة اذا أقيمت أو
 خطب الامام) يتها أو بها (على) القول
 (الراجح) لانها صلاة واحدة وليس القطع
 الا بطلان خلافا لما رجحه الكمال
 (ذكره) بحسب الامام (خروج من لم يصل من
 مسجد اذن فيه) جرى على الغالب والمراد
 دخول الوقت اذن فيه أولا (الامن ينتظم
 به أمر جماعة أخرى) أو كان الخروج لمسجد
 حبه ولم يصلوا فيه أو لا سآذ له درسه أو
 لجماع الوعظ أو لحاجة ومن عزمه أن يعود
 نهر (و) الا (من صلى الظهر والعشاء) وحده
 (مرة) فلا يكره له الخروج بل ترك الجماعة
 (الا عند) الشروع في (الإقامة) فبكره
 لغا الفقه الجماعة بلا عذر بل يقتدى متنفلا
 لما مر (و) الا (من صلى الفجر والعصر
 والمغرب مرة) فيخرج مطلقا (وان أقيمت)
 لكرهه النقل بعد الاولين

(الاولين) هذا يرى على المعقد اما على قول من قال انه بنوى القرض فلا يكره وفيه انه وان نوى القرض يقع نقلا (قوله وفي المغرب) أي وفي الاقتداء في المغرب (قوله البتراء) تصغير البتراء وهي الركعة الواحدة التي لا ثمانية لها والثلاث تستلزمها لكن ان كانت واحدة فقط فهي باطلة كما صرح به في البحر وان كانت ثلاثا مع الامام قبل فاسدة فبعبدها اربعة والصحيح انهما كروية تحريرا انتهى حلي وفي كلام الشرح تقدير رأي الصلاة البتراء (قوله بالاتمام) متعلق بمخالفة فلو فرض أنه شرع معه بها اربعة لان مخالفة الامام شروعة في الجملة ومخالفة السنة لم تنسخ أصلا انتهى حلي (قوله أشد) لان مخالفة الجماعة وزرع عظم محيط ولانه يؤذى الى العظم في الامام (قوله قلت) وارد على قوله وفي المغرب أحد المخطوبين البتراء أو على قوله أشد فانه يقتضي بفهمه أن الصلاة مع الامام فيها كراهة شديدة وهي التعريضة قال الحلي ما في القهستاني مردود لتصريح صاحب الهداية بالكرهية وصاحب غاية البيان بأنها بدعة وقاضى خان في شرح الجامع الصغير بأنها حرام قال في البحر والظاهر ما في الهداية لان المشايخ يستدلون بأنه صلى الله عليه وسلم نهى عن البتراء وهو من قبيل غلبي الثبوت قطعي الدلالة فبعبدها كراهة التحريم على أصولنا (قوله وفي المضمرات الخ) من كلام القهستاني قصد به تأييد ما ادعاه من كون الكراهة تنزيهية الذي هو معنى الاساءة انتهى حلي (قوله واذا خاف الى آخره) علم منه ما اذا غلب على ظنه بالاولى فهو سر واذ تركت لخوف فوث الجماعة فأولى أن تترك لخوف خروج الوقت أبو السعود (قوله تركها) في تعبير المصنف بالترك دون القطع اجماعا الى أن المراد من قوله ومن خاف الى آخره أي قبل الشروع أما بعده فلا يقطع فقوله في النهي قطع ولو قيد الثانية منها أي من سنة النهي بالسجدة مخالفا لما قدمه من قوله وقيد بالظهر لانه لو شرع في نافذة فقيت الظهور لا يقطعها أبو السعود (قوله لتكون الجماعة اكمل) لورود الوعد والوعده فيها والسنة وان ورد فيها الوعد لم يرد الوعد بتركها ولان ثواب الجماعة أعظم لانها كلمة ذاتية والسنة ممكنة خارجية والذاتية أقوى بصر (تنبيه) انما اختلفت هذه السنة بهذا الحكم لان لها فضيلة عظيمة قال عليه الصلاة والسلام ركعتا القبر خير من الدنيا وما فيها (قوله وقيل في التشهد) قال في الشريفة لآلية الذي تحرر عندى أنه يأتي بالسنة اذا كان يدركه ولو في التشهد باتفاق بين محمد وشيخيه ولا يقيده بادر الزكوة وتفريع الخلاف هنا على خلافهم في مدرك تشهد الجمعة غير ظاهرا لان المدار هنا على ادراك فضل الجماعة وهو يحصل بادر الزكوة التشهد بالاتفاق كما نص عليه الكمال فافظنه بهضهم من أنه لم يجرز فضلها عند محمد لقوله في مدرك أقل الركعة الثانية من الجمعة لم يدرك الجمعة وبما ظهر غير ظاهرا لانه انما قال بذلك في الجمعة لان الجماعة شرطها فقال بذلك احتياطا (قوله لكن ضعفه في النهي) بأنه يخرج على رأي ضعيف أي وهو رأي محمد أن الجمعة لا تدرك الا بركعة انتهى وأنت خير بان التزج على هذا الرأي ظاهر الرواية لا هذا القيل فتأمل (قوله بل يصلها الى آخره) قال في البحر ثم السنة في السن أن يأتي بها في بيته أو عند باب المسجد وان لم يمكنه ففي المسجد الخارج وان كان المسجد واحدا خلف الاسطوانة ونحو ذلك أو في آخر المسجد بعيدا عن الصفوف في ناحية منه وتكره في موضعين الاول أن يصلها بمخالفة الصف مخالفا للجماعة الثاني أن يكون خلف الصف من غير حائل بينه وبين الصف والاول أشد كراهة (قوله لان تركها المكروه) وهو فعلها بين الجماعة والالباس على الداخل (قوله وما قيل) فائمه اسمعيل الزاهد وأوله بشرع الخ ليتمكن من القضاء بعد القبر (قوله مردود بان در المفسدة) وهي ابطال العمل مقدم على جلب المصلحة وهي الاتيان بالسنة بعد ذلك انتهى حلي ورذا أيضا بما ذكره الامام السرخسي بان ما وجب بالشروع لا يكون أقوى مما يجب بالندوة وقد نص محمد أن المندوة لا تؤذى بعد القبر قبل طلوع الشمس وما ذكره قاضى خان في شرح الجامع الصغير بأن المشايخ أنكروا عليه ذلك لان هذا أمر بالصلاة على قصد أن يقطع الصلاة ولا يتم وانه غير مستحسن (قوله الا بطريق التبعية) ويأتي بها قبله ويصدق عليها أنها تابعة لانه لو لم يأتها قبله لم يقطع الصلاة عليها فإضاها عند الامام ما لا يأتي بها بعده وأفاد الكلام أنها لا تنقض قبل طلوع الشمس وحدها أصلا ولا بعد الطلوع وهو المعقد وقال محمد تنقض بعده (قوله لورود النية ضائتها) هو أنه عليه الصلاة والسلام قضاها مع الفرض صبيحة ليلة التعريس انتهى والتعريس النزول آخر الليل للاستراحة أو النوم فوح أفندي (قوله بخلاف القياس) متعلق بقضائها وذلك لان القضاء فاسد على الواجبات وهذه سنة وهذا القضاء باتفاق بين من قال بسنيتها ووجوبها (قوله فقيره عليه لا يقاس) الضمير يرجع الى الوقت المأمور (قوله يتركها أي يقتدى) أفاد أنه لم

قول المعنى ومن خاف الخ الذي في عبارة المصنف واذا خاف الخ والمطلب سهل اه
مصححه
وفي المغرب أحد المخطوبين البتراء أو مخالفة الامام بالاتمام وفي النهي ينبغي أن يجب خروجه لان كراهة مكنته بلا صلاة أشد قلت أفاد القهستاني أن كراهة التثفل بالثلاث لا تنبيه وفي المضمرات لو اقتضى فيه لاساءة (واذا خاف فوت) ركعتي (القبر لا تنقله) يستلزم تركها لتكون الجماعة اكمل (والا) بأن وجاد الزكوة في ظاهر المذهب وقيل في التشهد واعتده المصنف والجماعة بتركها قبل تبع البحر لكن ضعفه في النهي (لا) بتركها قبل يصلها عند باب المسجد ان وجد مكانا والا تركها لان ترك المكروه مقدم على فعل السنة وما قيل بشرع فيها ثم يكسر للفرقة أو ثم يقطعها ويقتضيهما مردود بان در المفسدة مقدم على جلب المصلحة (فرضها قبل الزوال بطريق التبعية) قضاء (فرضها قبل الزوال لا بعده) في الاصح لورود الخبر قضائها في الوقت المأمور بخلاف القياس فقيره عليه لا يقاس (بخلاف سنة الظهور) وكذا الجمعة (فانه) ان خاف فوت ركعة (تركها) يقتدى

ولو فوات تلك الشكيرة الواحدة ركوع لا الاقتراح جاز ولقد تنبهر من التبع (قوله لأن المشاركة في التبع)
فيه فلو قلنا لو أدرك ركعة فأنشأ ركعة حتى دفع الإمام رأسه فأنشأ ركعة معتمداً على الركعة الأولى (قوله)
فكأنه مسبوقة) وعند زفر لا حق في أن يأتى بها قبله (قوله فيأتي بها قبله) الأولى أن يقول قبل الركعة الأولى
لأن هذا حكم اللاتح وان صلاها بعد فراغه بحيث لا يرب الركعات ليس يفرض في حق المدرك إلا الحق
فهو من القبلة لا يعتبر إعادته أو السجود (قوله فلو لم يدرك) هي عين قوله متى لم يدرك الركوع إلى آخره وإنما
إعادته إمامية العز والى الصبيح (قوله ولو ركع) أو سجداً أو قاماً أو قعد (قوله فلو لم يدركه) انظر هل يشترط
في الجزء الذي وقت فيه المشاركة أن يكون بقدر نسيئة (قوله وكذا في سجدة) لقوله صلى الله عليه وسلم لا بدوني
بالركوع والسجود وقوله عليه السلام أما يخشى الذي يركع قبل الإمام ويرفع أن يقول الله رأسه رأسه
اتهي والتأخر أن الواو الخديت يعني أو (قوله أن قرأ الإمام قدر القرص) استظهر أنه أحب التهور ببارنة
قال في الذخيرة ولو ركع بعد ما أمم الإمام ثلاث آيات ثم أدركه فيه صح ولو نسي الإمام السجدة فساد ولم يعد
المقتدى أجراً انتهى والتعبد بثلاث آيات يفيد أن أوانه بعد الواجب وكان ينبغي اعتبار الآية وأنه لو ركع بعد
ما قرأها الإمام فادركه فيه أنه يصح انتهى (قوله والالا) أي وإن لم يلقه إمامه فيه بأن رفع رأسه قبل أن يركع
الإمام أو لحقه ولكن كان ركوع المقتدى قبل أن يقرأ الإمام مقدراً للقرص لا يجزئه انتهى حلي (قوله وقامه
في الخلاصة) قال في الخلاصة إذا رفع رأسه من السجدة قبل الإمام وأطال الإمام السجدة قلن المقتدى
أن الإمام في السجدة الثانية فسجد ثانياً الإمام في السجدة الأولى أن فوى متابعة الإمام أو فوى السجدة التي
فيها الإمام أو فوى السجدة الأولى جاز وإن فوى السجدة الثانية وكان الإمام في الأولى فرفع الإمام رأسه من
السجدة وانقطع للسجدة الثانية قبل أن يضع الإمام يديه على الأرض للسجدة رفع المقتدى من الثانية لا يجوز سجدة
المقتدى وكان عليه إعادة تلك السجدة ولو لم يعد تصد صلاته كذا في البصر (فرع) المقتدى لو أتى بالركوع
والسجود قبل الإمام فالمسئلة على خمسة أوجه أما أن يأتي بها قبله في كل الركعات أو بعده أو بالركوع معه
والسجود قبله أو عكسه أو يأتي بها قبله ويدركه الإمام في كل الركعات ففي الوجه الأول يقضى ركعة وفي الثالث
ركعتين وفي الرابع أربعاً بقراءة في الكل ولا شيء عليه في الثاني والثالث انتهى أما قضاء ركعة فيما إذا أتى بهما
قبله فلا ن الركوع والسجود في الركعة الأولى قبل الإمام لم يكونا معتبرين فلان السجدة في الثانية انتقل
الركوع والسجود إلى الركعة الأولى فتصير ركعة واحدة وكذلك الركوع والسجود في الثالثة ينتقلان إلى الثانية
فتصير ركعتين وينتقل ما في الرابعة إلى الثالثة فتصير ثلاث ركعات بحيث الرابعة بقدر ركوع وسجود فيصير
ركعة بقدر قرآن ونتم صلاته وأما قضاء الركعتين إذا ركع مع الإمام وسجد قبله فوجهه أنه لما ركع في الأولى
معه اعتبر ركوعه فإذا سجد قبل الإمام لم يعتبر سجوده ثم لما ركع في الثانية مع الإمام وسجد قبله لم يعتبر ركوعه
لأنه عقب ركوع الركعة الأولى بلا سجود فيها فانتقل سجود الثانية إلى الأولى فكان عليه قضاء الثانية
ثم ركوعه في الثالثة معتبراً كركوعه مع الإمام وسجوده فيها قبله فبطلت الثانية من السجود فادخل
في الرابعة كذلك انتقل سجودها إلى الثالثة وبطل الركوع في الرابعة فبطل قضاء الرابعة وأما قضاء الأربع فيما
إذا ركع قبل الإمام وسجد معه فوجهه أن الركوع قبل الإمام غير معتبر فلا يكون السجود معه معتبراً إذا لم
يتقدمه ركوع مع الإمام وقد يقال لماذا لم يجعل السجود في الثانية قضاء عن سجود الأولى كل ركوع ولا يضرب
مشاركه الإمام في السجود ولا شيء عليه في الخامسة إلا الكراهة أو السجود من الثانية والفخ

• (باب قضاء الفوات) •

أو في إن أحكام قضاء الفوات والأحكام تم كيفية القضاء وغيرها (قوله لم يقل الفوات إلى آخره) وذلك
لأن الترتيب يشترط بقصد بخلاف الفاتاة فأنها تشرع بعدة والظن بالملم أن لا يترك سجدة فلو ضربه ضرباً
شديداً حتى يسيل منه الدم ويهين حتى يسيلها وكذلك تارك الصوم رمضان ولا يقتل إلا إذا جهل أو استغنى
وقال الإمام أحمد وجماعة من أهل العلم أنه بالترك مسكلاً لا يكون كافراً فلهذا عنه صاحب المواهب في مقتضى
حيادته صلى الله عليه وسلم (قوله إذا تأخير) أنه للمعية (قوله لا يزول بالقضاء) أو ما يزول جاماً الترخيل لا تملكه
على عدمه بل وإن كان يعاقب على تأخيرها (قوله بل بالتوبة) أنه بشرطها وإظهارها أنه لا يقتل في القتل

لا لا المشاركة في جزء من الركن شرط ولم
توجد فتكون سبوقاً في جهاد بعد فراغ
الإمام بخلاف ما لو أدركه في القيام ولم يركع
معه فانه يسجد ركعتين لا ركعة واحدة
بما قبل الفراغ وفي لم يدرك الركوع معه
فجاء المتابعة في السجدة الثانية وان لم يجزئه
ولا تصد بركعة ما فلو لم يدرك ركعة ولم
يتابعه لكنه لا يسلم الإمام تمام فتنكر
فصلاته فاته وقد ترك واجبا ثم من السجدة
(ولو ركع) قبل الإمام (فلحقه إمامه فيه صح)
ركوعه وسجده ثم عاين قرأ الإمام قدر
الفرض (والالا) يجزئه ولو سجد الموترين
والإمام في الأولى لم يجزئه سجدة عن الثانية
وقامه في الخلاصة
(باب قضاء الفوات)
لم يقل الفوات فاته بالمسلم غير إذا تأخير
بلا مدركه لا تزول بالقضاء بل بالتوبة

المقتضى (قوله الواجب) عليه على أن المبرور منه يكفر بالكثرة سابقا في الجمع إن شاء الله تعالى (قوله المندرج)
 بالجملة من المندرجين لا يكتفى بالجمع مع وجوده ولو خاف أن لو قام أو قد برأه العذر على جده وما لا يراه من ذلك خوف
 بالجملة من المندرجين وقطاع الطريق أبو السعود في شرح نور الإيضاح (قوله وخوف القبالة موت الولد)
 لما إذا قلنا ذلك يجب عليها التأخير أبو السعود في الشرح المذكور (قوله لأنه عليه الصلاة والسلام)
 دليل على أن التأخير عند وجود العذر وذلك أنه صلى الله عليه وسلم شغلته المشركون من أدب صلوات يوم
 سفر الخندق حتى ذهب من الليل ما شاء الله تعالى فأمر بلال لا يذنب ثم أقام صلى الله عليه وسلم الظهر ثم أقام فصل العصر
 ثم أقام فصل المغرب ثم أقام فصل المشاء صلى الله عليه وسلم من القح وروى أنه أذن لكل صلاة فلهذا يتبين قلنا بالتصريح
 في الأذان فيما بعد الثالثة الأولى (قوله ثم الاداء فعل الواجب إلى آخره) داعية ذكر ذلك أن المصنف
 شرع بين القضاء بعد سببه الاداء وقدم الاداء لأنه أكل والاداء أنواع أداء كل كلمة لا يجها مة في المكتوبات
 والوتر في رمضان والتراويح وقاصر كالصلاة منفرد القوات الوصف المرفوب فيه وأدامشيه بالقضاء وهو فعل
 اللاحق بعد فراغ الامام أمأته اداء طبقاء الوقت وأما أنه شبيه بالقضاء فلا لأنه قد التزمه مع الامام وقد فاته ذلك
 الملتزم لأن الاداء مع الامام حيث لا امام محال أبو السعود عن ابن مالك والاداء أحد أقسام المأمورية ثانيا
 القضاء ثانيا لا إعادة تأتي حلي (قوله في وقته) أي المقيد به سواء كان ذلك الوقت العسر أو غيره وقد يتأخر
 لا حاجة إلى التقييد بقوله في وقته لأن قوله فعل الواجب يقتضي عنه لأن المراد فعل عنه وإن فعل في غير وقته
 كان مثلاً لا عيناً ويجاب بأن التقييد بذلك يتبعه على القول بأن القضاء واجب بالسبب الذي وجبه الاداء فكل
 من الاداء والقضاء تسليم عين الواجب إلا أن الاداء تسليم عين الواجب في وقته والقضاء تسليم عين الواجب
 بعد خروج وقته وهذا هو الرابع وقيل يجب القضاء بسبب جديد وليس لهذا الخلاف مرة ذكره أبو السعود (قوله
 وبالضرورة فقط الخ) لما كان قوله فعل الواجب في وقته يقتضي أنه لا يكون أداء إلا إذا وقع كل الواجب في الوقت
 مع أن وقوع التعريرة فيه كاف أتبعه بقوله وبالضرورة إلى آخره وهو متعلق بقوله يكون والبناء للسمية والبناء
 في قوله بالوقت بمعنى في متعلق بقوله بالتعريفة لمقتضى من معنى الحدث طال المؤقت في شرحه للمتنق (مهمة)
 لو أدرك ركعة من فرض غير الغير في الوقت ثم خرج الوقت هل تكون هذه الصلاة أداء أو قضاء أو ما في الوقت
 أداء وما بعده قضاء أقوال أصحها أولها وتظهر القرعة في نية المسافر الإقامة قيد ناخير الغير لأن فيه تطل بطوع
 الشمس وقيد بركعة لأن ما دونها يكون قضاء قاله الهنسي وتليذه الباقان لكن نقلت في شرح المنار من حيث
 الاداء من ابن نجيم معز بالتعريض بأنه بالتعريفة في الوقت يكون أداء عندنا وركعة عند الشافعي رضي الله تعالى
 عنه (قوله والإعادة فعل مثله) وأما عين الواجب فقد سقط بالاداء الأول وقوله في وقته الأولى اسقاطه لأنه
 لو فصل مثله لخلل غير الفساد خارج الوقت لكن إعادة أيضاً دليل على قول الشرح وأما بعده فتدب أي فتعاد
 بدلالة الحلي وفيه أنه قد مر حو في ما بعد أن القضاء وأخويه من المأمورية والمأمورية حقيقة هو الواجب
 كما لم يعل عليه ولا تكون الإعادة واجبة إلا في الوقت (قوله غير الفساد) زاد في البحر تعريضاً للتعريض وعدم صحة
 الشروع به في غير عدم صحة الشروع لأنه إذا لم يصح الشروع ثم فعله فإن كان في الوقت كان أداء وإن كان بعده
 كان قضاء وخرج في الحالتين من تسميته إعادة وترك الشرح هذا التقييد لأنه أراد بالفساد المنقح ما هو
 اللازم من أن تكون منعقدة ثم تفسد أو لم تنعقد أصلاً ومن الثاني قول الكثر وفقد الاداء وجعل يصر أنه حلي
 زيادة أقول لا حاجة إلى هذين التقيدين إذا اختل الشئ يؤذن ببقائه ولا وجوده فيما ذكر واختلف هل هي قسم
 من الاداء أو مستقل قولان نهر (قوله لقولهم كل صلاة الخ) حلة لقوله والإعادة الخ فإن قواهم أثبت يقتضي
 فعل الفرض أو لا وقوله في التعريف فعل مثله يؤخذ من قولهم فدا وقوله لخلل غير الفساد يؤخذ من قولهم
 مع فساده التعريض (قوله مع كراهة التعريض) ومع كراهة التقرية تعاد بنا وظاهر إطلاق الشرع لئلا
 في الاداء يوم الوقت بعده انتهى حلي (قوله فتدب أي فتعاد بنا بإطلاق الإعادة على المندوب مجاز كما يعلم
 بما يؤيد الظاهر في الوقت استقر الإثم عليه كافي التهر وظاهره أن الإعادة بعد الوقت لا تزفه فلا قرعة لها حينئذ
 لم يلق أن يقال بها يقتضالا ثم (قوله فعل الواجب) هو المعتقد قاله في الاداء والقضاء واحد وقيل تسليم
 لم يلق على ريقه سبباً به (قوله وإطلاقه إلى آخره) هذا الكلام من مقتضى أن إطلاق القضاء على سنة الغير

أو الحج ومن العذر العذر وخوف القبالة
 موت الولد لأنه عليه الصلاة والسلام أخرها
 يوم الخندق ثم الاداء فعل الواجب في وقته
 وبالضرورة فقط بالوقت يكون أداء عندنا
 وركعة عند الشافعي والإعادة فعل مثله في
 وقته لخلل غير الفساد لقولهم كل صلاة أدت
 مع كراهة التصريح في أداء أي وجوباً في الوقت
 في غير سببها وهو مقتضى فعل الواجب جحد
 في غير مقتضى على غير الواجب كالقوله قبل
 في غير مقتضى

انما يطبق على الزوال مع كونهما معاً وهو كذلك لان القضاء كما حو به قسم من المأمورية والمأمورية حقيقة هو
الواجب كما علم في حقه على هذا الاوقف السنة بأحد هذه الاقسام الثلاثة وان اراد بالمأمورية ما يشمل التخل
عما اذا بدلت الواجب بالعبادة وقتنا لا داخل العباد في وقتها والاعادة فعل مثلها لخلل غير الفساد وغيره فم
حصة التبرع والقضاء فعلها بعد وقتها تكون السنة التي تفعل في وقتها أداء وما أذن الشايع في نفسه منها
في غير وقت قضاء كسنة الفجر وأما سنة الظهر فاطلاق القضاء عليها جاز على كل حال لانها مضمومة
في وقتها فقول المستنف الا في وقضاء الفرض الى آخره جاز على هذا الوجه أو يجازا انتهى جلي (قوله وقضاء)
الواجب في أو ما نفعه التخل فيشمل ثلاثاً وربما اذا كان الكل قضاء أو البعض قضاء والبعض أداء والكل أداء
كالعشاء مع الوتر (قوله لازم) لم يقل فرض كما قال صدر الشريعة لا تصرف المطلق منه الى القطعي ولا شرط
كما في المحبط لان الشرط حقيقة لا يسقط بالتسبيح وهذا به يسقط ولا واجب كما في المراج لانه لا يقوت
الجواز بغيره وهذا به يفوت فلا تختلف عبادات المشايخ في المستنف بلطف يمكن أن يقضى على كل منها
أداء أبو السعود عند قول المستنف من (قوله يقوت الجواز بغيره) أي تنعدم حصة غير المرتب بغيره
أي بسبب فوت الترتيب وليس المراد بالحل ازاله فقط فتأمل (قوله من نام من صلاة) قام الحديث (أنفسها)
فلم يذكرها الا وهو صلى مع الامام فليس التي هو فيها لم يقض الذي ذكر ثم بعد التي صلى مع الامام اه جلي
عن الدرر وأخذ من الحديث أن الانسان اذا تذكر الفاتحة وهو مع الامام لا يقطع صلاة الامام بل يقرأها
وهي نافذة (فروع) لو علم أنه ترك صلاة من يوم ولا يدرى أي صلاة هي فليصلي صلاة اليوم كانت واجبة
ببقي فلا يخرج من هذه الواجب بالنسبة وفي الحاوي تذكر أنه ترك القراءة في ركعة واحدة من صلاة يوم وليلة
ففي الفجر والوتر وجهه أن ترك القراءة في ركعة واحدة لا يطلها في سائر الصلوات الا الفجر والوتر وينسحب
تقييده بغير ما قرأ ما هو فيبقى خمساً للزوم للقراءة في كل الصلوات وبغير الجمعة ولو شك أصلى أم لا فان
في الوقت وجبت الاعادة لا بعده أبو السعود عن البحر والتهرقلت وبقي في المسافر اعادة ما عدا المغرب وفي
يوم الجمعة اذا كان اماماً اعادة ثلاث صلوات الفجر والوتر والظهر (قوله وبه ثبت الفرض العملي) لانه ظني القم
قطعي الدلالة انتهى جلي (قوله والواجب) كالمندورة والمخوف عليها وقضاء النفل الذي أنسده (قوله وقت
للقضاء) أي لصحة القضاء فيها وان كان قضاء الصلاة فوراً لا العذر (قوله الا الثلاثة المنبهة) وهي الطلوع
والاستواء والغروب وهي محل أيضاً للنفل الذي شرع فيه عند هاتم أنسده (قوله كما ت) أي في أوقات الصلاة
انتهى جلي (قوله فلم يجز الخ) وفساده موقوف كما يأتي (قوله لوجوبه عنده) المراد به الافتراض العملي (قوله
فلا يلزم الترتيب اذا ضاق الوقت) أي بين الفاتحة والوقبة لان الفواتب بعضها مع بعض ليس لها وقت مخصوص
في يقال ان الترتيب فيها يسقط بغيره أبو السعود (قوله الا اذا ضاق الوقت المستحب) فلو قدم الفاتحة في هذه
المالة صرح ويأثم للنهي وقيل المستحب أصل الوقت والترجيح وان اختلف لكن اعتبار الوقت المستحب أوج كما
يستفاد من البحر وغمرة الخلاف تظهر فيما لو تذكر وقت العصر أنه لم يصل الظهر وعلم أنه لو اشتغل بالظهر يقع قبل
التغير ويقع العصر وبعضه في التغير فلي القول الاول صلى العصر ثم الظهر بعد الغروب وعلى الثاني صلى
الظهر ثم العصر ثم ضيق الوقت يعتبر عند التبرع - في لو نزع في الوقبة مع تذكر الفاتحة وأطال القراءة فيها حتى
ضاقت الوقت لا يجوز صلته الا أن يضاعفها ويشرع فيها ولو ناسيا والمثله بها ما تم ذكره عند ضيق الوقت
جازت صلته ولا يلزمه القطع لانه لو شرع فيها في هذه المالة كانت جائزة بالبقاء أولى لانه أسهل من الابتداء اه
(قوله حقيقة) تميز لتسببه ضاقت أي ضاقت من جهة الحقيقة ونفس الامر فلا يكتفي ضيقه بحسب الظن انتهى
جلي فلو علم من عليه العشاء أن وقت الفجر قد ضاقت صلى الفجر ثم بين أنه كان في الوقت سعة بطل الفجر فيظهر
ان كان في الوقت سعة صلى العشاء ثم بعد الفجر وان لم يكن فيه سعة بعد الفجر فقط فان أعاد الفجر قيسين أيضاً
أنه كان في الوقت سعة بطل فان كان الوقت بهما صلاة ما والا أعاد الفجر وهكذا يفعل مرة بعد أخرى
ليلى وفرض ما يلي الدواع وما قبله تنازع أبو السعود عن البحر (قوله اذ ليس الخ) تعليل لقوله فلا يلزم الترتيب
اذا ضاق الوقت وهذا التعليل بظاهره انما يناسب اعتبار أصل الوقت لا الوقت المستحب ويمكن أن يقال
بأن معناه تفويت الوقبة عن وقتها المستحب انتهى جلي (قوله ولو لم يسع الوقت كل الفواتب) صحه أنه عليه

الترتيب بين الفروض الخمسة والوتر أداء
وقضاء لازم يقوت الجواز بغيره للفجر
المنهون من نام من صلاة وبه ثبت الفرض
العملي (وقضاء الفرض والواجب والسنة
فرض واجب سنة) قيل وتشر من تب
وجميع أوقات المعروف وقت للقضاء الا الثلاثة
المنبهة كما ت (قوله مجز) تفرع على (قوله
من تذكر أنه لم يوتر) لوجوبه عنده (الأن)
استثناء من الزوم فلا يلزم الترتيب (اذا ضاق
الوقت المستحب) حقيقة اذ ليس من الحكمة
تفويت الوقبة لتسارده الفاتحة ولو لم يسع
وقت كل الفواتب فالاصح جواز الوقبة

الاعتناء بالوقت مثلاً لم يصل القبر حتى بقي من الوقت ما يسع الوتر مثلاً وفرض الصبح فقط ولا يسع الصلوات
الثلاث قطار كلامهم ترجيح أنه لا يجوز صلاة الصبح ما لم يصل الوتر وصريح في المجتبى بأن الأصح جواز الوتيرة
على من البحر (قوله وفيه) أي في المجتبى وهي من فروع ضيق الوقت حقيقة انتهى على (قوله فصلها) أي
مدلة القبر وقوله وفيه سعة أي لصلاة النجف فقط باعتبار قلته (قوله أو نيت) النسيان هو عدم تذكر الترتيب
وقت حاجته انتهى على (قوله لأنه عذر) قال في البحر وهو عذر مماوى مسقط للتكليف لأنه ليس في وجهه
ولأن الوقت وقت لفائته بالتدكر ما لم يتذكر لا يكون وقتاً لها انتهى وبه قط النسيان الترتيب سواء وقع
بين فائتين أو فائته ووقته أو بين وقتين كأن صلى الوتر ناسياً العشاء ثم تذكر بعد صلاة الوتر أنه لم يصل العشاء
فصلها لم يلزم إعادة الوتر ولو صلى العشاء من غير وضوء ناسياً صلى الوتر والسنة بوضوء أعاد العشاء وسقط
لا الوتر الأعلى قول صاحبين لأنه سنة عندهما انتهى على (قوله أو فائت ست) يعني لا يلزم الترتيب بين الفائتين
والوقته وبين الفوائت إذا كانت الفوائت ستاً كذا في التمر وأما بين الوقتين كالوتر والعشاء فلا يسقط الترتيب
بهذا المسقط كما لا يخفى انتهى على (قوله اعتقادية) خرج العملي وهو الوتر فإن الترتيب بينه وبين غيره وإن كان
لرضا لكنه لا يصيب مع الفوائت انتهى على (قوله لأنه لا وقت له باستقلاله) (قوله في حد التكرار) أي في عدد
يقتضى التكرار فإنها إذا كانت ستة لا بد وأن يتكرر فيها من من الخمسة وأما ما دون السنة فقد لا يقتضي
التكرار كما لو كان يوم وليلة (قوله المقضى للرجح) أي المؤدى للرجح فيها لو قلنا بلزوم الترتيب وفي نسخة المقضى
(قوله على الأصح) احتراز عما روي عن محمد من اعتبار دخول وقت السادسة وعما في الكراج الوهاج من اعتبار
دخول وقت السابعة على من البحر (قوله ولو متفرقة) أعلم أن الفوائت إما حقيقة أو حكمية نص على ذلك
في إمداد الفتاح أما الحكمية فثالثها ما إذا ترك فرضاً وصلى بعده خمس صلوات ذكراً كما صرح به القهستاني
وظهر من تمثيله للحكمية أن إطلاق الحكمية عليه تغليباً ولأن كل حقيق حكيم وهذا لأن المتروكة فائت
حقيقة وحكماء والنية الموقوفة فائتة حكماء فقط وأما الحقيقة فأمّا أن تكون مجمعة أو متفرقة فإن كانت مجمعة كما
إذا ترك صبح يوم وصبح ثانياً وما بينهما حكمها ظاهر وإن كانت متفرقة وصلى ما بينهما غير ذكراً لها ثم ذكره على كما
صرح به الشربلاني في رسالته جداول الزلال فإن كانت ستاً كما إذا ترك صلاة صبح مثلاً ستة أيام وصلى ما بينهما
ناسياً لم يسقط الترتيب اتفاقاً وإن كانت أقل من ستة حكمها لو ترك فائته بعد شهر اختلافاً فيه فمن اعتبر
في سقوط الترتيب كون الأوقات المتخللة ستاً حال تناسيط الترتيب لأن الأوقات هنا أكثر من ذلك ومن اعتبر
كون الفوائت ستاً بالفعل لم يقل بسقوطه لأن الفائت واحدة وهو الصحيح وظهر الفرق بين هذه المسئلة وبين
مسئلة الستة الحكمية المتقدمة بالتدكر وعدمه فإنه في الحكمية صلى الخمس ذكراً المتروكة وفي مسئلتنا صلى
صلاة الشهر غير ذكراً لفائته كما قلناه عن الشربلاني ويدل عليه عبارة البحر حيث قال لو ترك فائته بعد شهر
كما ذكرناه انتهى على (قوله أو قدية) مثلاً ترك صلاة شهر نسقام أقبل على الصلاة ثم ترك فائته حادثة فإن الوقفية
جائزة مع تذكر الفائتة الحادثة لأنها معاً إلى الفوائت القديمة وهي كثيرة فلم يجب الترتيب وقال بعضهم
إننا بسقط الفوائت الحديثة وأما القديمة فلا تسقط لجعل الماضي كأن لم يكن على من البحر (قوله على المعتقد)
راجع إلى كل من المتفرقة والقديمة انتهى على (قوله لأنه) أي الحال والشأن من اختلاف الترجيح كما هنا
في اعتبار القديمة والحديثة (قوله رجع إطلاق المتن) وقد أطلقوا في اعتبار الستة (قوله أو قلنا مضمناً)
ذكر في المنع هذه الجملة بعد قوله أو نيت وهو المناسب لتصريح البحر بأن الظن المعتبر مطلق بالنسيان وأعلم أن
موضوع المسئلة في جاهل صلى حكمها ذكر ولم يتقدم على ما يستفاد فيها فصلانه صحيحة لصداقها بمحمد
فيه أمّا لو كان مقلداً لأبي حنيفة رحمه الله تعالى فلا عبرة لقلته المخالف لمذهب أممه وإذا كان مقلداً للشافعي
رحمه الله تعالى فلا فساد في صلاته ولا توقف معها على شيء هكذا ينبغي حل هذا المصلح والافضل منه مأسياً
من توقف صحة المؤداة بعد التروكة على خروج وقت الخامسة منها حتى لو ضاع قبل ذلك بطل ما صلاه بعدها
على من الشربلاني وقال في البحر والحق أن المجتهد لا كلام فيه أصلاً وأن قلته معتبر مطلقاً سواء كانت
ثلاث الفائتة وجب أعادتها بالاجماع أولاً لا يلزم اجتهاد أبي حنيفة ولا غيره فإن كان مقلداً لأبي حنيفة فلا
غير رأيه المخالف لمذهب أممه فيلزمه إعادة المغرب أيضاً وإذا كان مقلداً للشافعي فلا يلزمه إعادة العصر أيضاً

وفيه ظن من عليه العشاء ضيق وقت المغرب
فصلها وفيه سعة يتكرر بها في الظهور
وقد في الأخير (أو نيت) الفائتة لا عذر
(أو قدية) اعتقادية تدعوها في حقه
السكران المقتضى للرجح (جروج وقت
السادسة) على الأصح ولو متفرقة أو قدية
على المعتقد لأنه متى احتلف الترجيح رجع
إطلاق المتن بغير (أو قلنا مضمناً) أي
يسقط لزوم الترتيب أيضاً بالظن المعتبر

وان كان عاميا ليس له مذهب معين فذهب قنوى فقيه كاسر حوايه فان اقتناه حتى اعاد العصر والمغرب وان
اقتناه شافعي فلا يبعد عما ولا عبرة برأيه وان لم يستفت احدا وصادف الصحة على مذهب مجتهد اجراء ولا عادة
عليه انتهى واخرج المستفت بقيد المتبرع به كقول الحنفى عدم وجوبه (قوله كن صلى الظهر) ذكر في البحر من
شرح الهداية تفصيلا في هذه المسئلة يستفاد من عبارته ونصها ذكر شارح الهداية كصاحب النهاية وضع
القدير ان فساد الصلاة ان كان قويا كعدم الطهارة استتبع الصلاة التي بعده وان كان ضعيفا كعدم الترتيب
لا يستتبع وقزحوا على ذلك فرعين احدهما لو صلى الظهر بغير طهارة ثم صلى العصر ذكرها وجب عليه الصلاة
العصر لان فساد الظهر قوى لعدم الطهارة فأوجب فساد العصر وان ظن عدم وجوب الترتيب ثانيا لما لو صلى
الظهر بعد العصر ولم يعد العصر حتى صلى المغرب ذاك اسكرها فاقرب صحة اذا ظن عدم وجوب الترتيب
لان فساد العصر ضعيف لقول بعض الاثمة بعدم الترتيب فلا يستتبع فساد المغرب وذكر الامام الاسيماي
له اصلان اذ اصاب في هذا كرافة وهو يرى انه يميزه فانه ينظر ان كان القاتلة وجبا عاداتها بالاجماع اعادة
التي صلى وهو ذاك لها وان كان عليه الاعادة عندنا وفي قول بعض العلماء ليس عليه وهو يرى ان ذلك يميزه فلا
اعادة عليه وذكر القريين السابقين انتهى ونظيره ان ذلك لا يقتصر على العاصي بل يشمل مقلداي حقيقة فليتناحل
(قوله ذاك الظهر) بناء على ان الترتيب غير لازم عليه بدليل قوله اذ لا فائدة الخ (قوله لانه) أي اداء العصر مجتهد
فيه فقال البعض بصحة أو هو على لا اعتبار بظنه (قوله وفي الجنبي من جهل الخ) الظاهر انه سقط خامس غير
الظن لان الظن فيه ادراكه انما بالجهل البسيط وهو خلق الذهن الذي ليس فيه ادراكه لوجوب الترتيب ولا
اعدمه اه حلي (قوله يلحق بالناسي) وهو رواية الحسن عن الامام وبه اخذ الاكثر وانتهى بجمع الانهر ومقابل
وجوب الترتيب وان لم يكن عالما به (قوله وعليه) أي على ما في الجنبي من الاطلاق (قوله يخرج ما في القنينة)
فصاحب القنينة انما حكم على العبي بذلك لان الغالب عليه الجهل كما في النهر (قوله بلغ) أي ولم يصل الغبير (قوله
بهذا العذر) أي بسبب هذا العذر وهو الجهل وفي نسخة بهذا القدر رأى من البلوغ لانه لا يسع التعليم (قوله
بكثرها) متعلق بسقوطه وقوله يعود الفرائض متعلق بقوله ولا يعود وقوله بالقضاء متعلق بقوله يعود الفرائض
الى القلة (قوله بسبب القضاء بعضها) كما اذا ترك رجل صلاة شهر مثلا ثم قضاها الصلاة ثم صلى الوقتية ذكرها
فانها صحيحة انتهى بحر (قوله على المعتقد) اختاره السرخسي والبرزوي وصححه في الكافي والمحيط وفي المراج
وغیره وعليه الفتوى ومقابل انه يعود وليس هو من قبيل عود الساقط بل من قبيل زوال المانع كمن الحضاة اذا
ثبت للاثم ثم تزوجت ثم ارضعت الزوجة فانه يعود لها انتهى بحر (قوله لان الساقط لا يعود) أي وليس هو من
قبيل زوال المانع في العتق لان مقتضى الترتيب مع كثرة الفرائض ليس بوجود أصلا ولذا اتفقت كلهم متونا
وشرحا على أن الترتيب يسقط بثلاثة أشياء فصرح الكل بالسقوط والساقط لا يعود انشاقا بخلاف حق
الحضنة فان مقتضى لها موجود مع الزوج لانه القرابة المحرمة مع صغر الولد وقد منع الزوج من حمل مقتضى
فاذا زال الزوج زال المانع فعلم مقتضى عمله فالفارق بين البابين وجود مقتضى وعدمه انتهى بحر (قوله حتى
لو خرج) تفرع على عدم عود الترتيب قال في الجنبي ولو سقط الترتيب لم يسبق الوقت ثم خرج الوقت لا يعود
على الاصح حتى لو خرج في خلال الوقتية لا تفسد على الاصح وهو مؤد على الاصح لا خاص وكذا لو سقط
مع التسيان ثم تذكر لا يعود ولو نسي الظهر واغتصب العصر ثم ذكره عند اجراء الشمس يعني لضيق الوقت وكذا
لو غربت أو اقصرها عند الاصفر اذا ذكر ان غربت انتهى حلي (قوله هو الاصح) وقيل ما في الوقت اداء
وما في خارجه قضاء وقيل لا يكون اداء البركة وقيل يقع كله قضاء (قوله لكن في النهر والسراج الخ) في ذكر
الاتفاق في هذا النقل على العود مع نقل عدم العود في هذين المصنفين اشارة الى أن لكل محملا وان الخلاف
لفظي في ضيق الوقت فان من حكم بالعود فيه حكم به عند ظهوره في الوقت ومن حكم فيه بعدم العود حكم به
عند خروج الوقت وكذلك في التذكر بعد التسيان فان كلام الجنبي محمول على ما اذا تذكر بعد الفراغ من الصلاة
وكلام الدواية محمول على ما اذا تذكر قبل الفراغ منها انتهى حلي (قوله عن الدواية) كذا في النهر والذي في البحر
معراج الدواية انتهى حلي (قوله فليحذر) الذي يظهر أن الصبر هو رفع الخلاف بما ذكرناه من الجبل وفي التفتيش
ضيق الوقت ليس بسقط حقيقة وانما قدمت الوقتية عند الجزع من الجمع بينهما لقوتها منع بقية الترتيب

كن صلى الظهر ذاك لترك الغبير فساد الظهر
فاذا قضى الغبير ثم صلى العصر ذاك الظهر
جزا العصر اذ لا فائدة عليه في ظنه حال اداء
العصر وهو ظن معتبر لانه مجتهد فيه وفي
الجنبي من جهل فرضية الترتيب يلحق
بالتناسي واختاره جماعة من ائمة حضاري
وعليه يخرج ما في القنينة سبي بلغ وقت
الغبير وصلى الظهر مع تذكره جاز ولا يلزم
الترتيب بهذا العذر (ولان ذكره)
الترتيب (بعد سقوطه بكثرها) بسبب القضاء
(يعود الفرائض الى القلة) بسبب القضاء
لبعثها على المعتدل لان الساقط لا يعود
(وكذا لا يعود) الترتيب (بعد سقوطه يافي
المسقطات) السابقة من التسيان والضيق
حتى لو خرج الوقت في خلال الوقتية لا تفسد
وهو مؤد هو الاصح مجتبي لكان في النهر
والسراج ثم تذكر واتسع الوقت يعود اتفاقا
ولهو في الاشياء في بيان الساقط لا يعود
فليحذر

كما صرح به في المخرجين التبيين وينبغي أن يقال مثل ذلك في انسيان فعل هذا الوسط الترتيب بين قاتنة ووقفة
 الخلق وقت أن يسيان بيق فيما بعد تلك الوقفة انتهى حلي وقد يقال إن المخرج من الجمع أسقط الترتيب بالنظر
 إلى هذه الوقفة الخاصة فلا ينافي ثبوته في وقفة أخرى (قوله وفساد أصل الصلاة الخ) تبع فيه صاحب النهر
 والصولب وصف الصلاة وهو قولهما وبطلان الأصل قول محمد لأن الترتيب عقدت للفرض فإذا بطلت
 الفرضية بطلت ولهما أنها عقدت لأصل الصلاة بوصف الفرضية فلم يكن من ضرورة بطلان الوصف بطلان
 الأصل يخرج من الهداية والقررة تظهر فيما إذا قلناه قبل أن يخرج من الصلاة تنتقض طهارته عندهما خلافاً لمحمد
 غناية حال العلامة الكاكي ما سبق من الحديث وهو من نسي صلاة فلم يذكرها الا وهو مع الامام فليصل مع
 الامام فإذا فرغ من صلاته فليصل التي نسي ثم بعد صلاته التي صلاها مع الامام يصل هذه على الامام محمد
 حيث أمر النبي عليه السلام المصل الذي تذكر قاتنة خلف الامام بالمضي فإن ذلك دليل انقلابها فلا يشرع
 إلا أن يشاء له ما بلغه الحديث والامام خلفه أبو السعود (قوله عند أبي حنيفة) وعندهما القسديات لكن عند
 محمد فساد الأصل مع فساد الوصف عند أبي يوسف فساد الوصف فقط فساداً بآنا (قوله سواء ظن وجوب الترتيب
 أولاً) انما يصح هذا في حق من قلده الامام بأحنيقة وضى اقه تعالى عنه أو استغنى حنيفة أو ما في حق جاهل
 لم يقدّر ولم يستف أحد افهم صحيح فيما إذا ظن وجوب الترتيب وعدمه فالأول داخل في قول المصنف أو ظن ظناً معتبراً
 والثاني في قول الشرح من جهل فرضية الترتيب بطريق بالناس وفي كل منهما يسقط الترتيب انتهى حلي (قوله
 وصارت الفوائد) أي الموقوف فساداً وهي خمس (قوله بخروج وقت الخامسة) هذا هو التصديق لا ما ذكره بعد
 من قوله صلاة تصح خمساً الخ فإنه يقتضي أن المصح الصلاة (قوله هي سادسة الفوائد) الأولى التعبير بالصلاة
 فإن الخمس لم تنف (قوله لأن دخول وقت السادسة) صلاة لقوله بخروج وقت الخامسة والمراد بالسابعة
 غير المتروكة وهي بها تكون سابعة (قوله غير شرط) لأنها تدخل في هذا التكرار بخروج وقت الخامسة (قوله
 لأنه لو تركه لم يخرج يوم) وكذا لو كان المتركون إلا أنه لا يدخل في إسقاط الترتيب فلا يسقط الترتيب بكثرة الفوائد
 الآن تبلغ ستاً بخلاف ما انتهى أبو السعود (قوله وأدى باقي صلواته) أي الأيام الأولى زيادة وصح ثاني يوم
 كما لا يخفى (قوله اقتضت محبة بعد طلوع الشمس) أي وفي هذه خرج وقت الخامسة ولم يدخل وقت السادسة لأن
 وقت الضحى وقت مهمول وقد قيدوا أداء الخمسة بتذكر القاتنة فلم يذكرها سقط للنسيان ولو تذكر في البعض
 ونسي في البعض يعتبر المذكر كونه فان بلغ خمساً صحت ولا تقبل بالنسي فيه ما قلنا (قوله لا تظهر) أي لا تظهر
 صحة فرضيتها وصحت فلا (قوله صلاة تصح خمساً الخ) فإن المتروكة إذا صليت في وقت الصبح ثاني يوم بعد صلاة
 الصبح أو قبلها قبل طلوع الشمس افسدت الخمسة الموقوفة وان طلعت الشمس قبل أن يصلي المتروكة صحت الخمس
 الموقوفة ومن هذا التقرير يظهر لنا أن المصح خروج وقت الخامسة ولو من غير الاتيان بالمتروكة كما صرح به في
 البصر قول الشرح صلاة تصح خمساً غير صحيح اه حلي (قوله وأخرى) مماها أخرى باعتبار أدائها قبل طلوع
 الشمس والانهى واحدة والفرق بينهما انقضاء (قوله ولو مان وعليه صلوات) وكان قادراً على أدائها ولو بالاجابة وان
 لم يقدّر على الصلاة بالاجابة لا يلزمه الايصاء بها وان قلت بأن كان أقل من يوم وليله لأنه لم يدرك زماناً يقضى فيه
 ولزوم الوصية فرع لزوم القضاء وكذا إذا أخطر المسافر والمريض وما تأجل الإقامة والعصة لانهما عذرا في الأداء
 فلا ن بهذرا في القضاء أو في زباني وإذا لم يلزمهما القضاء لا يلزمهما الايصاء وعليه الوصية بما قلده عليه من
 ادراك هذه أيام أخر لو أخطر بهذروني بذمته حتى أدرك الموت وان أخطر بغير عذر تلزمه الوصية وان لم يدرك أياماً
 أخر لان التقصير منه لكن يرجح العفو بخارج الفدية فيض عنه ولية انتهى أبو السعود في شرح نور الايضاح
 (قوله وأوصى الخ) وهذه الوصية واجبة (قوله بالكفارة) هي التي اشهر تسميتها بإسقاط الصلاة (قوله نصف
 صاع من بر) أو دقية أو سبعة أوصاع غرا وشعير وفي الزيب خلاف أو قيمة ما ذكره في أفضل وفي الدر المنثور
 أنهم إذا أرادوا الأخراج عنه يجب عهده بقلية الفلن ويخرج منه مدة الصبا وهو اثنا عشر في الغلام ونسعة
 في الاتي ويخرج منه بقدرها ان كان عندهم ما يكفي والاندفع مراراً انتهى (قوله وكذا حكم الوتر) لأنه فرض
 على من عهدهم خلافاً لهما (قوله والصوم) وعن ابن مقاتل اعتبار كل صلاة يوم بسومه وفي النهار منه مجموع عنه

(وفساد أصل) (الصلاة بترك الترتيب
 موقوف) عند أبي حنيفة سواء ظن وجوب
 الترتيب أو لا (فإن كثرت وصارت الفوائد
 مع الفوائد ستاً ظهر منها) بخروج وقت
 الخامسة التي هي سادسة الفوائد لأن
 انقضاء وقت السادسة غير شرط لأنه لو ترك
 دخول وقت السادسة انقضت محبة
 بخروج وقت الخامسة (والا) بأن لم تقصر ستاً
 (لا) تظهر منها بل يصح بغيرها وفيها يقال
 صلاة تصح خمساً وأخرى تقصد خمساً
 (ولو مان وعليه صلوات) صلاة نصف صاع من
 بالكفارة يعطى لكل صلاة نصف صاع من
 (ب) كالمنطرة (وكذا) حكم الوتر (والصوم)

نور الايضاح وشرحه للشيخ أبي السعود (قوله ولو لم يقل ما لا) أو تركه ولم يوص به وتبرع عنه وله فيه أو اجنبى جاز
ولو في كفارة قتل أو عين الاعتق لما فيه من الزام الواسع على الغير وهو الميت زيلين والمراد بالقتل قتل النفس
لا النفس لانه لا اطعام فيها نور الايضاح وشرحه لابي السعود (قوله يستقرض وارثه) أى على سبيل التبرع
لا الوجوب والاستقراض والوارث ليس بقصد حتى لو دفع من ماله أو دفع غير الوارث مع (قوله مثلاً) أى
أو أكثر أو أقل لانه لا يكتفى (قوله للوارث) أى أو لا جنبى كما في شرح نور الايضاح لابي السعود فافعل على الاكثر من
تدوير الكفارة بين الحاضرين وكل يقول للأخر وحب هذه الدواهم لاستقامتها على ذمة ثلاث من السلامة
أو الصيام ويقبله الآخر صحيح ثم لو أخذها أحدهم عند قبضها ولم يدفعها واستقل بها فبوزها على الظاهر والاولى
بعد تدويرها أن يتساووا فيها لانهم أغلضوا بها الطوامن فغنصوها متشوقة للاخذ لا سيما المسكين منهم (قوله
ثم وثم) الوارث داخل على محذوف كالعاطف قبله أى ثم الوارث لا فقير والفقير كل من لا يملك الوارث للفقير (قوله حتى
يتم) أى اخراج ما عليه (قوله ولو قضاها) أى الصلوات ومثلها الصيام وقوله ويرثه أى الايجاب وقوله بأمره
مثله اذا كان بغير الأمر (قوله لانها عبادة بدنية) أى بطالب كل مكلف أن يعملها يدينه فلا يغلطها بغيره (قوله
بخلاف الحج) فإنه بسقط الفرض عن الميت وان لم يوص به لما ورد أن امرأة سألت الرسول الأكرم صلى الله عليه
وسلم فقالت ان فرضه الحج أدركت والذي وهو شيخ كبير لا ينبت على الراحة ومات ولم يصح فحوزها عليه السلام
الحج عنه ولم يذكر الوصية فيه (قوله لانه يخل بالنبأ) ليس المراد بالنبأ الامور والتوكيد بل المراد القيام مقامه
في فعلها وان كان بغير أمره (قوله ولو أعطاه الكل جاز) بخلاف كفارة العين حيث لا يجوز أن يدفع لواحد أكثر
من نصف صاع لان العدد منصوب عليه بقوله تعالى فكفارته اطعام عشرة مساكين وهل يمكن الاباحة
في القدية قولان المتهور ثم واعدة الكمال أبو السعود في المنع أن كفارة الصلاة تفارق كفارة العين في أنها
لا يشترط فيها العدد ووافقها من حيث أنه لو أدى أقل من نصف صاع إلى فقير واحد لا يجوز (قوله لا يصح)
فيجب عليه الوصية (قوله بخلاف الصوم) فإنه يجوز ان يرضى في المرض وظاهره وان لم يكن فانياً لكن انما تحقق
صحتها بعد موته وأصله الشيخ الثاني فإنه يجوز له أن يخرج ذبته كل عام واذا قدر على الصيام بطل ما آذاه (قوله
لعذر السبي) الاضافة للبيان (قوله على العيال) أى من الزوجة والولد واذا نظر بفرصة يقضى وينبغي أن لا يهمل
(قوله وفي الخواص) أى مما قبله أى ما يحتاجه نفسه من جلب نفع ودفع ضرر وما لا ينقل فقال في المستعرات
الاشتغال بقضاء الفرائض أولى وأهم من النواقل الاستغناء عن صلاة الفريضة وصلاة التسبيح والصلوات التي
رويت فيها الاخبار انتهى (قوله وصحبة التلاوة) أى غير الصلاة (قوله والنذر المطلق) أى ما لم يوجب ادائه
في وقتان كان معلقاً وفي غير وقت يكون قضاء (قوله وضيق الخلوأى) والعامرى فجعلنا الوجوب في ذلك
مضيقاً والخلوأى يفتح الحاء وسكون اللام نسبة الى الخلوأى غير راسية لان أيا كان يبيعها وكان يعطى للطلبة
ويقول ادعوا الولد فيدعونه ثم يسجل له الحظ الوافر من العلم (قوله بالجهل) أى بأحكام الشريعة (قوله
أسلمت) أما ما في ٩١ من هذا فلا يعذر كما يوضح من لما لا فى (قوله فلا قضاء عليه) كالأقضاء على مجنون حالة
جنونه ما كان حال عقله حال عقله لما كان حال جنونه ولا مقضى له أو مريض عجز عن الاعمال
لما كان في تلك الحالة وزادت الفرائض على يوم وليلة بجز (قوله بالعلم) أى سواء كان في دار الحرب أو دار الاسلام
انتهى (قوله أو بدليله) أى مظنة العلم أى في دار الاسلام فان دار الاسلام مظنة العلم فلا يعذر بجهله بل ينزل
عالمه ما يحتاجه بقضاء الصلاة انتهى حلي (قوله ولم يوجد) الاولى الافراد لان العطف بأمر (قوله زمنها) منصوب
لأن لفظة انتهى حلي (قوله ولا ما قبلها) عطف على ما فاته أى ولا يضى مرتد ما فاته قبل الردة انتهى حلي
وصرح المصنف والشرح في باب المرتد أنه يطالب بالقضاء وعمله الشرح هناك بأن الترتيب معصية والمعصية
لا يزول بالردة (قوله لانه بالردة) تعطيل للأحكام المتقدمة لكنه لا يظهر الا في حكمين الاول عدم قضاء ما فاته حال
الكفر والثاني قضاء الحج والمراد فعله لان الكافر لم يفعله أولاً ولا يظهر في قوله ولا ما قبلها لان الاسلام لم يصدق
فيه في وقت قبل هذا (قوله ولذا) أى لكونه كالكافر الاصل (قوله لانه حبط بالردة) أنه لا لزوم الاعادة في الحوط
الى طلاق (قوله وخالف الشافعى) فقال لا يلزم الاعادة لقوله تعالى ومن يرتد منكم الآية طلق احباط الصلح
بأنه على الردة ولم يوجد انتهى من (قوله قلنا) جواب بالمنع (قوله أخذت حلي) الاول ومن يرتد والثاني فبعت

انترك ما لا يستقرض وارثه نصف صاع
ويدفعه الفقير ثم يدفعه الفقير للوارث ثم
تدبره (ولو قضاها ورثته بأمره لم يجز)
عبادة بدنية (بخلاف الحج) لانه يقبل
به ولو أدى الى التقدير أقل من نصف
لم يجز ولو أعطاه الكل جاز ولو فدى
لانه في مرضه لا يصح بخلاف الصوم
وزناً خبر الفرائض وان وجبت على
العذر السبي على العيال وفي الخواص
لاصح (وصحبة التلاوة والنذر المطلق
رمان موضع وضيق الخلوأى كذا
بى (ويصحب بالجهل) لان النكاح
معدة فلا قضاء عليه) كما لا يقضى
للم أو بدليله ولم يوجد (كما لا يقضى
ما فاته زمنها) ولا ما قبلها الا الحج لانه
ميراث الكافر الاصل (ولذا) يلزم
رض (أذاه ثم) ارثه عقبه وكتاب
ا (في الوقت) لانه حبط بالردة قال
ين يكفر بالايان ففلس حبط عمله
الشافعى بدليل فبعت وهو كافر قلنا
لين ويجزاه

وهو كافي (قوله احباط العمل والخلو في النار بما تعصب ببلان من جزاءين (قوله فلا احباط بالردة) فني الآية
 اعترض من رب وما يؤيد ذلك اعادة اسم الاشارة ثانيا حيث قال فأولئك حببت أفعالهم في الدنيا والآخرة
 وأولئك أصحاب النار أولم يقل وأصحاب النار الخ (قوله احتم) أي بلغ (قوله بعد صلاة العشاء) أي بعد صلته
 العشاء (قوله واستنقذ بعد الفجر) أما قبله فمليه قضاء العشاء بالاجماع بجر (قوله لزمه قضاؤها) لأن صلته
 أول الوقت وقعت فأنه وخوطب بعده والوقت باقي والنوم لا يمنع الخطاب وهذا هو المختار وقيل ليس عليه
 قضاؤها كذا في الجبر (قوله صلى في مرضه الخ) إنما صح لأن ذلك عذر وما إذا خلاص من الاعتذار فيقضي كما فاته
 حال في الجبر ومن حكمه أي القضاء أن الغائبة تقضي على الصفة التي فانت عنه الالعد وضرورة فيقضي
 المسافر في السفر ما فاته في الحضر من الرباعي أربعاً والمقيم في الإقامة ما فاته في السفر منها ركعتين (قوله نوى أول
 ظهر الخ) فإذا نوى الأول وعلى فإليه يصير أولاً وكذا النوى آخر ظهر عليه وصلى فإقامتها يصير آخر أو كذا
 الصوم فلو كان ما عليه من القضاء من رمضان ينوي أول صوم عليه من رمضان الأول أو الثاني أو آخر صوم
 عليه من رمضان الأول أو الثاني فإن لم يكن من رمضانين لا يحتاج إلى التحين حتى لو كان عليه قضاء يومين من
 رمضان واحد يقضي يوماً لم يعين جازاً لأن السبب في الصوم واحد وهو الشهر وفي الصلاة يختلف وهو الوقت
 وباختلاف السبب يختلف الواجب فلا بد من التقييد وروى هذا التفصيل الذي ذكره في الدرر هو الأصح أبو
 السعود (قوله لو من رمضانين) ولا يجوز ما لم يعين أنه صائم من رمضان سنة كذا أبو السعود عن الترمذي بلالة
 وقد عرفت حكم المفهوم من النقل السابق (قوله وينبغي) يحذر المراد به هل هو التذب أو الوجوب وقوله أن
 لا يطلع غيره قال في المنع هذا أهم من قيدها بالمسجد لأن المنوع هو قضاؤها مع الاطلاع عليه سواء كان
 بالمسجد أو غيره لكن مال العبارتين واحد لأن من منع قضاها في المسجد انما منع لانه يطلع عليه غالباً
 لا لكونها في المسجد انتهى وقوله لأن المنوع الخ يدل على أن الإبقاء للوجوب (قوله لأن التأخير مصيبة) أي
 الشأن فيه ذلك والافتقار يكون لعذر (قوله فلا يظهرها) قال أبو السعود في الشرح وينوخذ من ذلك
 مدم رفع اليد في الوتر والله تعالى أعلم وينوخذ منه أيضاً وجوب الاختصاص والظاهر أن ذلك إذا وجدت
 قرينة تدل على أنه قضاء كما قرب فأنها تكون أثلاثاً يعلم أنها قضاء أو ما لو كانت رباعية في وقت الضحى مثلاً
 فلا يظن ذلك غالباً الاحتمال الغلبة

(باب سجود السهو)

(قوله من إضافة الحكم إلى سببه) اعترض بأن السجود ليس حكماً وإنما الحكم الوجوب وأجيب بأن هناك مضافاً
 مقدراً أي وجوب سجود السهو فالمضاف المقدر هو الحكم أفاده الحلبي وفيه أنه لا يدفع الإيراد إلا إذا كان
 التعبير باب وجوب السهو والواقع هنا أن الوجوب مضاف إلى السجود ولو قال من إضافة الفعل إلى سببه لكان
 أولى وقال في الجبر ومن قيل إضافة الحكم وتبع الشرح في تعبيره صاحب النهر (قوله وأولاه بالقنوات)
 الأولى وأولى القنوات به (قوله لأنه لا صلاح ما فات) فأشبهه قضاء القنوات في مطلق اصلاح والأولى أن يقال
 لما فرغ من ذكر الصلاة فقلها وفرضها أداء وقضاء شرع فيما يكون جابر النقصان يقع فيها أفاده صاحب الجبر
 (قوله واحد عند الفقهاء) أي من حيث الحكم فيثبت السجود في الشك كما يأتي آخر الباب ووفق بينهما أهل
 اللغة بأن الشك هو التردد بين الطرفين من غير ترجيح والتسبيح عدم احتضار الشيء في وقت الحاجة ثم ذكر
 في التصرير أنه لا فرق في اللغة بين التسبيح والسهو وهو عدم الاحتضار في وقت الحاجة ووفق بينهما في السراج
 ألوهاج بأن التسبيح عزوب الشيء عن النفس بعد حضوره والسهو قد يكون عما كان الإنسان عالماً وعما لا يكون
 عالماً (قوله والظن الطرف الرابع) وبما توهم هذه العبارة حيث تكلم فيها على حقيقة الظن والوهم أن قوله
 قبل ذلك والشك والتسبيح واحد عند الفقهاء من حيث الحقيقة وليس كذلك (قوله يجب الخ) (رواية ثوبان
 عن النبي صلى الله عليه وسلم من سها في الصلاة فليسجد سجدة واحدة ولا تشرع لجبر النقصان وهو واجب كالماء
 في الحج غير أنه لما كان المال مدخلاً فيه كان الجبر فيه بالدماء بخلاف الصلاة لأن شأن الجبر أن يكون من جنس
 المكسر وظاهر كلامهم أنه لو لم يسجد أم ترك الواجب وترك سجود السهو وقوله أي للسهو والمقيد بكونه عن
 خطأ واجب كما يأتي في الحلبي (قوله بعد سلام واحد) تعارض في سجوده رواية فله عليه السلام قبله وبعده فربحنا

احباط العمل والخلو في النار فلا احباط
 بالردة والخلو بما أوتى عليه فلا يصفه فروع
 صحى احتم بعد صلاة العشاء واستنقذ بعد
 الفجر لزمه قضاؤها صلى في مرضه بالتميم
 والأيام ما فاته في صلاته مع ولا يبرر لوصح
 كثرت القنوات نوى أول ظهر عليه أو آخره
 وكذا الصوم لو من رمضانين هو الأصح
 ونسخ لا يطلع غيره عليه صلى قضاؤه لأن
 التأخير مصيبة فلا يظهرها واقعه أعلم
 (باب سجود السهو)
 من إضافة الحكم إلى سببه وأولاه بالقنوات
 لأنه لا صلاح ما فات والشك والتسبيح
 واحد عند الفقهاء والظن الطرف الرابع
 والوهم الطرف المرجوح (يجب الخ) بعبارة معلوم
 واحد

الى قوله عليه السلام اكل سهو سجدتان بعد السلام لاربعين القول على الفعل والخلاف في الامور ثلاثة في جسد
 قبل السلام لا يعيده لانه لو اعادة يكثر وهو خلاف الاجماع ويتابع المؤتم الحنفى من يسجد قبله وانما كان الاول
 التأخير لان سجود السهو مما لا يكثر فلو فرض من السلام حتى لو سها عن السلام ايضا بغيره وصورة السهم
 عن السلام انه يقوم الى الخامسة ما هيا فليزله السهو لتأخير السلام اويقى قاعدة على ظن انه سلم ثم تين انه
 لم يسلم فانه يسلم ويسجد للسهو ولو سها في سجود السهو لا يسجد به وحكي ان محمد بن الحسن قال للكشاف وهو
 ابن خاتمه لم لا تستقل بالفقه فقال من احكم علماء الفقه يدعيه الى سائر العلوم فقال محمد رحمه الله تعالى اما
 اني عليك شيا من مسائل الفقه فتخرج جوابه من الحق فقال هات فقال ما تقول فحين سها في سجود السهو
 فنظر ساعة ثم قال لا سهو عليه فقال من اي باب من الصواب خرجت هذا الجواب فقال من باب ان السهو لا يصغر
 فتجب من فطنته (قوله واحد من عينه) صحه الزاهد في المجتبى قال صاحب البحر والذي ينبغي الاعتماد عليه
 تصحيح المجتبى انه يسلم من عينه فقط لان السلام من العين معهود به يحصل التحليل فلا حاجة الى غيره انتهى وهذا
 أحد أقوال ثانياً انه يكون سجدة تسليمة الاول تلقا وجهه ولا ينصرف قال في المحيط انه الا صواب لان الاول
 للتحليل والثاني للنجبة وهذا السلام للتحليل لا لتسوية فكان ضم الثاني الى الاول عبثا واختاره حافظ الدين
 في الكافي وقال ان عليه الجمهور واليه أشار في الاصل وهو الصواب ثالثاً ان يكون بعد التسليمة فقد ظهر
 ان الثاني هو الاكثر تصحيحاً بل جزم البعض بأنه الصواب ولا يعدل عنه فكان على الشرح ان يجري
 المذهب عليه فان عبارته قابلة لتصحيح الزاهد لا يوازي ما تقدم من التصحيح (قوله فقط) تأكيد لقوله
 واحد انتهى حلي (قوله لانه السهو) أي في الصلاة فيه إشارة الى البحث في القول الثاني انه يسلم تلقا وجهه
 بأنه غير معهود (قوله وعليه لو أني) أي ويتفرع عليه وهذا التفرع استلهاه صاحب النهر على القول الاول
 والثاني (قوله جاز) هو ظاهر الرواية فان الخلاف في الاول وقبل لا يجوز (قوله قبل في النقصان) لانه جبر النقصان
 أو السهو (قوله وبعدة في الزيادة) لانه لرغم الشيطان وأزمه أبو يوسف بما لو كان عنهما في مجلس هرون الرشيد
 فخير والمذكوري كتب المالكية أنه اذا اجتمع سهوان عن زيادة ونقصان سجد قبل السلام ١٥ أو السهو
 (قوله سجدتان) فقوله لم يسجد السهو مفرد مضاف به (قوله ويجب أيضا الخ) لم يذكر تكبير السهو وتسييحه
 تلافاً له به وكل منهما مسنون يجوز عن المحيط وغيره (قوله يرفع التشهد) والسلام بهر (قوله لقولها) بكونها
 فرضاً والواجب لا يرفع الفرض فلو سجد هماً لم يقصد لم تقصد لانه لان القعود ليس بركن بهر (قوله فانها
 ترفعهما) لانها لم يقعها وقعهما اذ هو آخر الصلاة واذا سجد الصلوة تين وقعهما ما اثناء هانبطلا (قوله
 وكذا التلاوة) فانها ترفعهما لانها اثر القراءة وهي ركن فاخذت محكمهما بغير وفي رواية أنها كالسهوية
 وكان وجهه أنها واجبة كسجود السهو ولا فرض انتهى حلي (قوله في القعود الاخير) لانه عملهما وقوله
 في المختار رأى عند عامة أهل النظر وأهل المذهب وصحبه في البدائع والهداية واختار الثاني الطحاوي وجرم به
 في حنية المصلي وقيل يأتي بهما في الاول فقط وصحبه الشرح معزياً بالمفيد وأكثر التصحيح للاول لكنه يجوز
 العمل بأي قول منهما تصحبه (قوله اذا كان الوقت صالحاً) أي للاداء فيه (قوله أو اجرت في القضاء) احتذ
 به عملوا كان في أداء العصر فانه اذا اجرت الشمس قبله لا يسقط ما عليه من سجود السهو أو السهو (قوله
 أو وجد ما يقطع البناء) كانه قهقهة والكلام وتعمد الحدث أو السهو (قوله لم يسجد) أي في الفرض وسجد في
 آخر النفل فلا ينافي ما يأتي من قوله وضم اليها سادسة لتعريف الركنين له فلا وسجد للسهو فانه في النفل على فرض
 سها فيه ١٥ حلي أو حصل ما هنا على البناء القصد وما يأتي له على غيره (قوله بترك واجب) قيد به لانه
 لا يجب ترك سنة كالنشاء والقعود والسجدة وان كان المتردداً فرضاً فسدت الصلاة ١٥ والمراد وان لم يتحقق ترك
 الواجب لما ساقى من أنه يسجد في مورث الشك السهو ولم يتحقق فيها تركه (قوله بممارسة في صلاة) هو
 باطلاقة شامل للتقديم والتأخير والتغيير وسدل ترك التشهد أو نقصه ومنه تكبيرة القنوت وتكبيرة الركوع
 في الركعة الثانية من صلاة العبدز يلى ونقل صاحب البحر الخلاف في تكبير القنوت قال وينبغي تركه جميعاً عدم
 الوجوب بخلاف تكبيرات العبد فان يسجد بتركها أو بعضها من غير خلاف ومنه ترك الناقصة أو بعضها كتركها
 وقبل يجب بترك أقلها ولو آية ومنه تكرارها الا اذا قرأها مرتين وقبل بينهما بالسجدة ولو تركها في الاخير

من عينه فقط لانه المعهود به يحصل
 التحليل وهو الاصح بجر من المجتبى وعليه
 لو أني تسليمة فقط منه السهو ولو سجد
 قبل السلام جاز ذكره ترجيحاً واعتدالاً قبله
 في النقصان وبعدة في الزيادة فيعتبر الخلاف
 بالخلاف والدال بالهال (سجدتان) يجب
 أيضا (تشهد وسلام) لان سجود السهو يرفع
 التشهد دون القعدة لقولها بخلاف الصلوة
 قائم بتركها وكذا التلاوة في غير المختار
 ويأتي بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم
 والدعاء في القعود الاخير في المختار وقبل
 فيها احتياطاً اذا كان الوقت صالحاً فلو
 طلعت الشمس في القبر أو اجرت في القضاء
 أو وجد ما يقطع البناء بعد السلام سقط عنه
 فخ وفي القبة لو بني النفل على فرض سها فيه
 يسجد (ترك) متعلق يجب (واجب) مما
 ترقى صفة الصلاة (سهو)

لا على طاعة لأهلها من في المسجد كذا قاله الربيع ومنه إذا قدم السورة أو حرقا منها على الفاتحة ولو ضم سورة
 إلى الفاتحة في الآخرين لا شيء عليه في الأصح ولو ترك السلام سهواً بأن أطال القعدة ووقع عنده أنه خرج من
 الصلاة ثم علم ذلك يسلم ويسجد لأنه أخر واجباً كذا في التبيين ولو تشهد في قيامه قبل الفاتحة لا سهو عليه
 لأنه محل التناهي وبعد ما عليه السهو لأن خبر السورة وهو الأصح اه أبو السعود قلت وينبغي تخصيصه بالأولى
 أبو الشائلة من ربيعة الساقطة للعلم المذكورة ولو كثر التشهد في القعدة الثانية لا شيء عليه لأنها محل الذكر
 والدعاء ومنه ترك الاستدال لأنه واجب على المذهب كما في الجرم ومنه ركوعان متواليان أو ثلاث سجعات
 أو تكبيرتان للضرورة بأن شك فيها فأعادها ثم تذكر أنه أتى بها فأنها توجب السهو على ما في المحيط واختلف هل
 المعتبر الركوع الثاني أو الأول وينبغي أن يكون الباقي على مثل هذا الخلاف فاستأنى قال في البحر المعتبر
 الركوع الأول لكونه صادف محل وقوع الثاني كتر (قوله فلا سجود في العمد) لأنه ما عرفنا جارتين بالشرع
 فسهوهما مثل هذه الفاتحة لا فوقه والعمد أعلى من السهو فلا يكون ما جبر الادل جبر الملا على أقاده في البحر
 (قوله قبل الألف أربع) زيد عليها ترك الفاتحة عمداً على ما نقله الشيخ شاهين عن الجواهر معزاً بالبغية الغنية اه
 أبو السعود وحكاية بصيغة التبريض لضعفه وكذا ضعفه في نور الإيضاح ويسعى سجود عذر عند القتال به اه
 على أي سجود ابتدى اعتذاراً عما وقع وليس المعنى أن سببه العذر لأنه لا عذر في ذلك لكونه عمداً (قوله وتأخير
 سجدة الركعة الأولى) الظاهر أن هذا القيد اتفاقاً عند القائل به والألف تفرق بين الركعة الأولى وغيرها
 تحكم وكذا لا يظهر لقوله إلى آخر الصلاة وجه لأنه لو أنزل إلى الركعة الثانية لكان كذلك عنده على ما يظهر (قوله
 لأن تكراه غير مشروع) فيه أن المبوق يسجد مع إمامه لسهوه ثم إذا سها فمما يقضيه سجدة أيضاً فقد تكرر
 في صلاة واحدة اللهم إلا أن يقال نزل قضاؤه بمنزلة صلاة مستقلة لأنه في حكم المنفرد فيما يقضى وقد رأيت
 في البحر عن البدائع الجواب بذلك به كتابه فقه الحد (قوله متعلق بترك واجب) أي على أنه متخيل له وليس المراد
 التعلق بالصوى (قوله قبل قراءة الواجب) مثل ترك آية من الثلاث آيات بعد الفاتحة كما يؤخذ من الظهور به
 ولو قدم الركوع على القراءة المقرضة (وهو السجود ولكن لا يعتد بالركوع فيفترض إعادته بعد القراءة بجم) قوله
 انما يصح الترك أي ترك القراءة (قوله عاد) أي إلى القراءة (قوله ثم أعاد الركوع) أي افتراضاً (قوله بعد
 السورة) أي لأجل الترتيب بينهما وفي البحر عن المحيط لو ترك السورة فذكرها قبل السجود عاد وقرأها وكذا
 لو ترك الفاتحة فذكرها قبل السجود وبعد السورة لأنها تقع فرضاً بالقراءة بخلاف ما لو تذكر الفاتحة في الركوع
 فإنه لا يعود متى عاد في الكل فإنه بعد ركوعه لا يرتفعه وفي الخلاصة ويسجد للسهو فيما إذا عاد ولم يعد إلى
 القراءة اه (قوله أيضاً) أي كما بعد الركوع (قوله وتأخير قيام إلى الثالثة) في الفرض غير الثاني وفي الرابعة
 المؤكدة على الأصح (قوله بقدر ركن) ظاهره ولو بلائحة والركن بقدر ركن الله وجهه كما قدره المحيط سابقاً
 (قوله الأصح وجوبه الخ) وقيل لا يجب حتى يقول وعلى آل محمد وذكر في البدائع أنه يجب عليه السهو عنده
 وعندهما لا يجب لأنه لو وجب لوجب لجبر النقصان ولا يعقل نقصان في الصلاة على رسول الله صلى الله عليه
 وسلم وجه قول الإمام أنه لا يجب السهو بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بل تأخير الفرض وهو القيام
 إلا أن التأخير صل بالصلاة وقد حكى في المناقب أن الإمام رضي الله تعالى عنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم
 في المنام فقال له كيف أصبحت على من صلى على سجود السهو فأجاب بكونه صلى عليه ساهياً فاستحسنه منه
 جبر وفي القهستاني عن الروضة وقول صاحبين أن في بعض أهل زماننا وفي المحيط استفتح محمد السهو
 لأجل الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ونم ما قال روح الله وروحه لكن في المضمرات أن الفتوى على قول
 الإمام اه (قوله والجهر فيما مضت للإمام) في العبارة قلب ومواب العبارة فيما مضت لكل محل وعكسه
 للإمام اه على (قوله الأصح تقديره بقدر ما تجوز به الصلاة في الفصلين) وذلك لأن البس من الجهر والاختفاء
 لا يمكن إلا أنهما من الكثرة يمكن وما تصح به الصلاة ككثير وهو آية عنده وثلاث آيات عندهما قال
 القهستاني والمتبادر أن يكون هذا في صورة يندى أن عليه الحاققة فيصهر صداً وأما إذا علم أن عليه الحاققة
 فيصهر تبين الحكمة فليس عليه شيء وقيل بالجهر وسهوه غيره سواء بخلاف الحاققة فإن الموجب السهو وقراءة
 ما تجوز به الصلاة قاله الصدوق الشهيد وهو الأصح وقال أبو علي النسفي إن الحاققة بالجهر في الأصح فيجب السهو

فلا سجود في العمد قبل الألف أربع تركه
 القعدة الأولى وصلاته فيه على التبرع صلى
 الله عليه وسلم وتكرره عمداً حتى شغل عن
 ركن وتأخير سجدة الركعة الأولى إلى آخر
 الصلاة نهر (وان تكرر) لأن تكراره غير
 مشروع (كر كوع) متعلق بترك واجب
 (قبل قراءة) الواجب لوجوب تقديره بما تم
 بقية (الواجب بالنعوذ ولو تذكر ولو بعد
 الرفع من سجدة كوع عاد ثم أعاد الركوع لأنه
 في تذكر الفاتحة بعد السورة أيضاً وتأخير
 قيام إلى الثالثة بزيادة على التشهد بقدر
 ركن) وقيل بصرفه في الزمان الأصح
 وجوبه بالهم صل على محمد (والجهر فيما
 مضت) للإمام (وعكسه) لكل محل
 في الأصح والأصح تقديره (قد ر ما تجوز به
 الصلاة في الفصلين وقيل) فأنه قاضي خان
 (يجب) السهو (بهما) أي بالجهر والاختفاء
 (مطلقاً) أي قل أو كتب

بمخافة كلمة لا يمكن فيه شدة اه وفي البحر من الهداية وهو ظاهر الرواية كما في القهستاني أن التفرقة فيما
لا يلزمه شيء ومخافة هذا الحكم بالامام وفي العناية أن الاختلاف ليس واجب على التفرقة قوله وهو ظاهر الرواية
قال في البحر وينبغي عدم العدول عن ظاهر الرواية الذي نقله الثقات من أصحاب الفتاوى وصح القهستاني
التفصيل ونقل صاحب البحر عن الولوالجية أحسينه (تبيينه) صرحوا بأنه اذا جهر بهواشي من الادعية
والثناء ولو تشهد الا يجب عليه السجود بغير (قوله بسهولة امامه) سبب آخر لوجوب السجود ولو اقتدى به بعد ما
يجد سجدة واحدة منه يتابعه في الاخرى ولا يقضي الاولى كما أنه لا يقضيها ولو اقتدى به بعد ما سجدها (قوله
ان سجدة امامه) أما لو سقط عن الامام بسبب من الاسباب بأن تكلم أو أحدث متعمدا أو خرج من المسجد
فانه يسقط عن المقتدى بغير (قوله لوجوب المتابعة) لانه عليه الصلاة والسلام سجده وتبعه القوم بغير (قوله
لا سهو ولا أصلا) أي لا قبل السلام ولا بعده قال في البحر وانما يلزم المأموم بسهولة نفسه لانه لو سجده وحده كان
مخالفًا لامامه ان سجدة قبل السلام وان أخره بعد سلام الامام خرج من الصلاة بسلام الامام لانه سلام عدا
عن لا سهو عليه ولو تابعه الامام يتقلب التبع أصلا اه (قوله والمسبوق يسجد مع امامه) ولا يسلم معه
بل يقوم الى القضاء فان سلم عدا فسدت والا لا ولا سجود عليه ان سلم قبل الامام أو معه وان سلم بعده لم
لا تفراده بغير (قوله ثم يقضي ما فاتته) اقتراضا على الأصح حتى لو بدأ بما عليه بعد الدخول مع الامام فسدت
ولو لم يتابع المسبوق امامه وقام الى قضاء ما سبق به بسجدة آخر صلاته استخفا لان التعرعة مفصلة فجعل كأنها
صلاة واحدة بغير (قوله ولو سهاه فبجدة ثانيا) لانها سهو وان في صلاتين حكما فلم يكن تكرارا ولو سها
فيما يقضي ولم يسجد سهوا والامام كفاه سجدة ثان بغير (قوله وكذا الا لاحق) فانه يجب عليه بسهولة امامه (قوله
لكنه يسجد في آخر صلاته) لان الا لاحق التزم متابعة الامام فيما اقتدى به على نحو ما يعلى الامام والامام أذى
الاقل فالأول وسجد سهوا في آخر صلاته فكذا الا لاحق (قوله ولو سجده مع امامه أعاده) لانه في غير أوانه
ولا تفسد به صلاته لانه ما زاد الا سجدة بغير (قوله والمقيم خلف المسافر) أي اذا قام الى تمام صلاته وسهيا بغير
والظاهر رجحان هذا الخلاف فيما اذا سهوا امامه وسجد له على الركعتين (قوله كالمسبوق) فيلزمه السجود وصححه
في البدائع لانه انما اقتدى بالامام بقدر صلاة الامام فإذا انقضت صلاة الامام صار منفردا فيما وراء ذلك
وانما لا يقرأ في قيامه لان القراءة فرض في الاولين وقد قرأ الامام فيه ما بغير (قوله وقيل كالا لاحق) اذا سهيا فيها
يؤديه فائده الكرخي فلا سجود عليه بدليل أنه لا يقرأ بغير (قوله ولو عمليا) كالوتر فلا يعود فيه اذا استتم قائما وعلى
قوله ما يعود لانه من النفل (قوله وأما النفل) ولو الرابعة المؤكدة نهر (قوله فيعود) لأن كل شئ من صلاة على
حدة في حق القراءة قائم بالعود الى القعدة احتياطا وعلى عادتيه أن القعدة وقعت فرضا فيكون رفض
الفرض لمكان الفرض فيجوز وقيل لا يعود لانه صار كالفرض حلي من البحر (قوله ما لم يقبده) أي ما قام
اليه بسجدة (قوله ولا سهو عليه في الاصح) كذا ذكره في الهداية وفتح القدير والعناية والتبيين والبرهان
وهو اختيار الفضلي أبو السعود عن الشرنبلالية وفي رواية اذا قام على ركبتيه لينهض بقعد وعليه السهو بغير
(قوله وهو الاصح) وقيل يعود ما لم يكن الى القيام أقرب اه حلي من البحر (قوله والا أي وان استتم قائما)
لاناغية دخلت على قوله لم يستتم وهو النقي فكان اثباتا فصيح ما قاله الشرح (قوله بعد ذلك) أي بعد أن استتم
قائما (قوله وصححه الزيلعي) قال الكمال في النفس من التحصيص شيء وذلك لان غاية الامر في الرجوع الى القعدة
الاولى أن تكون زيادة قيام في الصلاة وهو وان كان لا يجل فهو بالصلاة لا يجل لم يعرف أن زيادة مادون ركعة
لا تفسد الا أن يفرق باقتران هذه الزيادة بالرفض لكن قد يقال المستحق لزوم الاثم أيضا بالرفض أما الفساد
فلم يظهر وجه استلزامه آياه فترجى هذا البحث القول المقابل للمصحح وفي التبر عن ابن النخعي عن خط السير أي
حكاية الخلاف فيما اذا لم يستتم قائما أما اذا استتم قائما فلا خلاف في الفساد كما ذكره ابن عوف والوزني
في شرحهما للتقديري (قوله يكون مسبيا) ظاهر عبارة الكمال الحرمية حيث قال وهو وان كان لا يجل فهو
بالصلاة لا يجل ثم اذا عاد قبل لينهض لنفسه بالقيام والصحيح أنه لا ينشهد ويقوم ولا ينقض قيامه بقعود لم يؤمر
بغير (قوله ويسجد لتأخير الواجب) الاولى أن يقول لتأخير الفرض وهو التسيام أو يقول لترك الواجب وهو
القعود (قوله وهذا في غير المؤتم) أي هذا التفصيل من أنه ان لم يستتم عاد وان استتم لا (قوله أما المؤتم فيعود الى

(وهو ظاهر الرواية) واعلمه الخ لوائ
(على منفرد) منعلق يجب (ومقتد بهو
امامه ان سجدة امامه) لوجوب المتابعة
(لا سهو ولا أصلا) والمسبوق يسجد مع
امامه مطلقا سواء كان السهو قبل الاقتداء
أو بعده (ثم يقضي ما فاتته) ولو سهاه بسجدة
ثانيا (وكذا الا لاحق) لكنه يسجد في آخر
صلاته ولو سجده مع امامه أعاده والمقيم
خلف المسافر كالمسبوق وقيل كالا لاحق
نظف المسافر كالمسبوق وقيل كالا لاحق
(سما عن القعود الاول من الفرض)
ولو عمليا وأما النفل فيعود ما لم يقبده
بالسجدة (ثم تذكره عاد اليه) وتسهولا
سهو عليه في الاصح (ما لم يستتم قائما) في
ظاهر المذهب وهو الاصح فتح (قوله أي
وان استتم قائما لا) يعود لا يشطه بغير
القيام (وسجد له هو) لترك الواجب (فلو
عاد الى القعود) بعد ذلك (تفسد صلاته)
رفض الفرض لما ليس بفرض وصححه
الزيلعي (وقيل لا) تفسد لكنه يكون مسبيا
ويسجد لتأخير الواجب (وهو الاشبه) كما
سقطه الكمال وهو الحق بغير وهذا في غير
المؤتم أما المؤتم فيعود حقا

وجوبه تشهد الامام وقام من القعدة الاولى الى الثالثة قسى بعض من خلفه تشهد حتى قام فجلس من لم
 يشهد ان يعود ويشهد ثم تبع امامه وان خاف ان تفوته الركعة الثالثة لانه تبع لامامه فيلزمه ان يشهد
 بطريق المتابعة وهذا بخلاف المنفرد لان التشهد الاول في سنة سنة وبعد ما اشتغل بفرض القيام لا يعود الى
 السنة وهما تشهد فرض عليه بحكم المتابعة بغير من السراج وفي كون التشهد الاول سنة نظر والمعتقد انه
 واجب (قوله وان خاف فوت الركعة) أي الثالثة مع الامام (قوله وظاهره) أي تعطيل السراج بأن التعود
 فرض (قوله وظاهره) أنها واجبة الخ لم ين حكمها في السن والظاهر السنة لان السن المطلوبة في الصلاة
 يتولى فيها الامام والمنفرد والمقتدى غالباً وقوله فرض في الفرض معناه ان يأتي بذلك الفرض ولو بعد اتيان
 الامام لا قبله وليس المراد المشاركة في جزمه (قوله حاشية) أي جامعة (قوله عن القعود الاخير) أراد بالاخير
 الفرض ليشمل ما فيه قعدة واحدة كالغبير (قوله أو بعضه) بأن قعدة قد نصف التشهد ثم قام (قوله ما لم يقبدها)
 أي الركعة بسجدة أو فاد أنه أتى بركوع وسجود أو ما اذا سجد من غير ركوع فانه يعود واذ ثبت الحكم في السهو
 في العمد أولى ومن ثم سوي في الخلصة بينهما وافاد فيه انه لا فرق أي في فساد الفرض بالتقيد بين ما اذا قرأ
 في الخامسة أو لا واستشكله في الجريان المفسد هو الخلط ولم يوجد لفساد الركعة بخلافها عن القراءة وتويزه
 ما مر أن السجود الخالي عن الركوع لا يعتد به فكذلك الخالي عن القراءة الا أن يفرق بأنه قد عمد انعام الركعة
 بدون القراءة كما في المقتدى بخلاف الخالية عن الركوع نهر (قوله وسجد للسهو) لم يفصل هنا بين ما اذا كان
 مستقماً للقيام أو لا ويبنى أن لا يسجد في الثانية كما مر في التشهد الاول (قوله لتأخير القعود) أشاره الى الرقعة
 على من قال ان السب ترك واجب السلام لانه لم يؤخره عن محله لانه بعد القعود ولم يقعد (قوله عند محمد)
 ظاهره أنه راجع الى كل المتن فيكون محمد قائلاً بقوله لا يسجد في الثانية كذا لبيان الفرضية وكما بطل الفرض
 عنده بطل الاصل فتنه أن يكون راجعاً الى قوله برفعه فيكون المقتضى قول الامام رضي الله تعالى عنه
 وأبي يوسف في عدم بطلان الاصل وقول محمد ان السجدة لا تتم الا برفع اليد حلي وفيه أنه قدّم أن محمد لا يبطل
 الاصل بطلان الوصف الا اذا لم يمكن الخروج عن العدة كأن طالت الشمس في الغبار ما هنا فقد أمكنه بضم
 السادسة لصبر الكل فبطلان الوصف عند هذه الصورة من جهة أنه يفترض القعود على رأس كل شفع
 في النافلة ولم يقعد على رأس الاربعة والى ذلك تشير عبارته في شرح الملتقى (قوله لان تمام الشيء بآخره) أي
 والرفع آخر السجدة اذا انتهى بصدده واذ لو سجد قبل امامه فادركه امامه فيه جاز ولو لم يوضع لما جاز
 لان كل ركن اذا قبل الامام لا يجوز بغير (قوله فلو سبقه الحدث) أي في مثله المصنف (قوله وبني) أي على
 صلاة الفرض بأن يقعد ويصل حلي (قوله خلافاً لابي يوسف) فانه قال لا يعود الى القعود وبطل فرضه بغير (قوله
 حتى قال) أي أبو يوسف لما أخبر بجواب محمد بغير (قوله زه) بازاي المكسورة وهي كلمة تقولها الالهام عند
 استحسان شيء وقد تستعمل في التكليم كما يقال لمن أساء أحدثت قهستاني وهذا التهيب اغمايبه بالتفريق من
 مذهبه ما كان قوله قدس لا يسجد محمد وقوله اصلها الحدث لا يقول به أبو يوسف رجحاً الله تعالى حلي وقيل
 العواب في الزاي الضم والزاي ليست بخالصة بغير عن المغرب والهاء مكسورة كما هو في لغتهم وبعضهم ضبطه
 بسكونها على وزن قف (قوله والعبرة للامام) في القعود قبل التقيد وفي عدمه (قوله لم تفسد صلاتهم) لانه
 لما عاد الامام الى القعدة ارتفع ووجهه غير تقص ركوع القوم أيضاً تعالى عنه مبنى عليه فيهم زيادة
 سجدة وذلك لا يفسد الصلاة بغير عن المحيط وهذا اغمايبه لور كعب الامام فلو عاد قبل الركوع وركع القوم
 وسجدوا فسدت زيارتهم ركعة على ما يظهر وفي القف ولا يتابعونه اذا قاموا واذ عاد لا يعودون التشهد (قوله
 ما لم يتعمدوا) والافسد لا تفردهم في محل الاقتداء (قوله وبدا الخامسة بسجدة) أي بحسب الصورة
 والافلاخامة لا رتفاض قيامهم وركوعهم يارتفاض قيام الامام وركوعه (قوله وضم سادسة) وقيل
 لا يضم حلي عن البحر (قوله ولو في العصر) وجه المبالغة أن التنفل معه مكروه ورد بأنه لم يؤد العصر فالتنفل
 واقع قبله وهو جائز من غير كراهة كذا أورده صاحب التهر قال ثم وسددة عن لي حين أقرأ هذا المجل بالجامع
 الاظهر أنه يمكن سجدة على ما اذا كان يقضى عصر أو ظهر ابدع العصر فانه يضم كما هو ظاهر وحيه تسبح المبالغة
 (قوله والغبير) فيه من المساحة ما لا يفتي اذا المنسب الى الرابعة اه حلي واغمايز المغرب لانه لا يأتي على

وان خاف فوت الركعة لان القعود فرض
 عليه بحكم المتابعة سراج وظاهره أنه لو لم يعد
 بطلت سجرات وفيه كلام وظاهره أنه
 واجبة في الواجب فرض في الفرض نهر
 ولتأخير رسالة حاشية فراجعهما (لو سجد عن
 القعود الاخير) كله أو بعضه (عاد) ويكنى
 كون كلا الجلستين قدر التشهد (ما لم يقبدها
 وسجد للسهو) لتأخير القعود (وان قبدها
 بسجدة) عامداً أو ناسياً (قوله لان تمام
 برفعه) الجبهة عند سبقه الحدث قبل رفعه
 التي بآخره فلو سبقه الحدث حتى قال زه
 فوضاً وبني خلافاً لابي يوسف حتى قال زه
 صلاة فسدت أصلها الحدث والعبرة للامام
 حتى لو عاد ولم يعلم به القوم حتى يسجدوا
 لم تفسد صلاتهم ما لم يتعمدوا السجود وقيل
 يلغى أي متصل ترك القعود الاخير وقيل
 الخامسة بسجدة ولم يبطل فرضه (وضم
 سادسة) ولو في العصر والغبير

الركعة الزائدة بثق (قوله ان شاء) اشارة الى ان الضم مندوب وهو الاظهر وقيل واجب وسيل في انظر
 على رأس الرابعة وقام الى الخامسة وقيد هابجدة فانه يضم سادسة ولو في الاوقات المعكرونة فينبغي
 ان لا يكره هنا ايضا على الصحيح اذ لا فرق بينهما اه بحر وشيخنا الى ذلك قول الشرح لاختصاص الكراهة
 والالتزام بالقدم (قوله لاختصاص الكراهة) راجع الى قوله ولو في العصر والتجبر وقوله والالتزام أي وجوب
 الاقام راجع الى قوله ان شاء وقوله بالقدم أي بالشروع قصد في النفل (نفقة) اذا اقتدى به انسان في الخامسة
 ثم افسد حاقه الى قول محمد لا يتصور القضاء وعند ما ينقض سنة الشروع في شريعة الست بخلاف ما اذا عاد
 الامام قبل السجدة فانه ينقض اربعها (قوله لان النقصان) أي الحاصل بترك القعدة في النفل ساهيا وجب عليه سجود السهو
 فان قلت انه وان فسد فرضا فقد صح نفلان من ترك القعدة في النفل ساهيا وجب عليه سجود السهو فلو ان
 لم يجب عليه السجود نظر هذا الوجه قلت انه في حال ترك القعدة لم يمكن نفلان فأنقضت النفلية بتقيد
 الركعة بسجدة والضم فهي عارضة (قوله مثلا) أي أو قعدة في الثالثة الثلاثي أو في ثمانية الثاني اه حلي (قوله
 عادوسم) لان التسليم في حالة القيام غير مشروع وأمكنه اقامته على وجهه بالقدم وما دون الركعة محل الرض
 ثم اذا عاد لا يبعد التشهد بحر وأستفد من التعليق أن العود واجب فسلامه فانما مكروه (قوله ثم الاصح
 أن القوم الخ) مقابله ما قبل انهم يتبعونه فان عاد عادوا معه وان مضى في السابعة السجدة لان صلاتهم تمت
 بالقعدة بحر ووجه الاصح أنه لا اتباع في البدعة (قوله تبعوه) أي في السلام فقط (قوله اذ لم يبق عليه السلام)
 اشارة الى أن معنى قيام فرضه عدم قساده والا فسلامه ناقصة كما سيأتي في قوله لنقصان فرضه بتأخير السلام
 اليه اشارة الى الصرح حلي (قوله وضم الخ) أي يد على الاظهر وقيل وجوب حلي من البصر (قوله ولو في العصر)
 اشارة الى أنه لا فرق في الالتزام بغلabin الاوقات المكرونة وغيرها في البصر اطلق في الضم فتشمل ما اذا كان
 في وقت مكروه كما بهد العصر والتجبر لان التطوع انما يكره فيما اذا كان من اختياره وما اذا لم يكن من اختيار
 ذلك عليه الاعتماد كذا في الخاتمة وهو الصحيح وعليه الفتوى وهي رواية هشام اه بحر (قوله ينفق) اشارة
 الى الرد على الزبلي حيث حكم بكراهة الضم في التجبر دون العصر حلي من البصر وفي الجنبس الفتوى على
 رواية هشام من عدم الفرق بين الصحيح والعصر في عدم كراهة الضم (قوله والضم هنا أكد) لان فرضه قد تم
 فلو قطع هاتين الركعتين بأن لا يسجد لسه ولزم ترك الواجب ولو جلس من القيام وسجد لله هو لم يؤذ سجود
 السهو على الوجه المذكور فلا بد من ضم سادسة ويجلس على الركعتين ويسجد لله وبخلاف المسئلة الاولى
 فان الفرضية لم تنبج احتياج الى تدارك نقصانها حلي من الدور (قوله ولا عهد لقطع) لانه غير مقصود انتهى
 حلي (قوله ولا بأس باتمامه الخ) اشارة الى أن اتمامه حينئذ خلاف الاولى حلي من البصر ومقتضى ما تم
 جريان الخلاف في الضم أنه مندوب أو واجب لأنه خلاف الاولى (قوله في الصورتين) الصورة الاولى عادوسم
 والصورة الثانية وضم اليها سادسة اه حلي (قوله وترك في الثانية) أي ترك سلام الفرض الخاص به وهو
 ما يكون بينه وبين قعدة الفرض صلاة وهذا وان كان سلامه على رأس الست يخرج من جميع الصلاة لكنه
 فانه السلام المخصوص اه حلي (قوله في الاصح) وهو قول الامام رضي الله تعالى عنه وقال ابن عباس اه حلي
 عن الفقه سنان (قوله ولو اقتدى به الخ) أي لو اقتدى بنحصر بالذي قدمه على الرابعة ثم قام وضم سادسة
 صلاته أي الركعتين أيضا أي مع الرابع والاو أن يقول صلى الاربع أيضا لان صلاة الركعتين محل وفاق
 وهذا قول محمد لانه لم يتطع احرام الفرض لانه صار شارعا في النفل من غير تكبيرة جديدة ولما بقيت التبرجة
 صار شارعا في الكل وعند أبي يوسف يلزم ركعتان قال في المنع والاصح قول محمد ولو اقتدى به من فرض في قيام
 الخامسة بعد القعود قدر التشهد لا يصح اقتداءه ولو عاد الى القعدة لانه لما قام الى الخامسة فقد شرع في النفل
 فكان اقتداءه من فرض النفل ولو لم يقعد قدر التشهد صح الاقتداء لانه لم يخرج من الفرض قبل أن يقعد
 بسجدة بحر (قوله وان افسد) أي النفل الذي اقتدى فيه فضاها هو قول أبي يوسف وقال محمد لا يلزمه شيء
 (قوله ينفق) راجع الى المستثنين قال في البصر والحاصل أن المصح قول محمد في صكونه يصل ستا وقول أبي
 يوسف في زوم ركعتين وفي السراج وعليه الفتوى (قوله سوا) يحتاج اليه بالنظر الى قوله سجد لا بالنظر
 الى قوله لم يفسد وعدم الفساد استحسان لانه بقيامه جعلها صلاة واحدة فتنفي القعدة واجبة والخاتمة

(ان شاء) لاختصاص الكراهة والالتزام
 بالقدم (ولا يسجد لله وعلى الاصح) لان
 النقصان بالفساد لا يصح (ثم قام عاد
 في الرابعة) مثلهما التشهد (ثم قام عاد
 وسلم) ولو سلم فانما صح ثم الاصح أن القوم
 ينتظرونه فان عاد تبعوه (وان سجد
 الخامسة) لو الاء (ثم فرضه) اذ لم يبق
 عليه الا السلام (وضم اليها سادسة) ولو في
 العصر وخاتمة في المغرب ورابعة في التجبر
 به ينفق (ليس بالركعة ثالثة فخلا) والضم هنا
 أكد ولا عهد لقطع ولا بأس باتمامه
 في وقت كراهة على المعتقد (ويصح تمامه)
 في اله ورين لنقصان فرضه بتأخير السلام
 في الاولى وترك في الثانية (و) الركعتان
 لا ينوبان عن السنة الرابعة بعد الفرض
 في الاصح لان المواظبة عليه انما كانت
 بتعريفة سجدته ولو اقتدى به فيهما ما صلاهما
 أيضا وان افسد فضاها ما ينفق ثمانية (ولو
 ترك القعود الاو في النفل) هو واجب ولم
 يفسد استحضارا

حتى القرض له حلي وفي الجهر اذا قام الى الثالثة من غير قعدة فانه يعود ولو استتم قائما لم يقبدها بسجدة
 اخرى مادام ان القعدة وقعت فرضا فيكون فرض القرض لمكان القرض اه مخ (قوله ايضا) الاولى حذفها
 لفهمها من كأي وهو بقيامه جعلها صلاة واحدة تبقى القعدة واجبة والحاجة هي القرينة (قوله وقد
 قدما) أي عند قول المصنفهما عن القعود الاول اه (قوله وقيل لا) لانه صار كالقرض مخ (قوله فرضا
 أو نفلا) أشار به الى أن هذا التعبير لعمومه اولى من قول الكفر ولو سها عن شفع التعرق (قوله بعد السلام)
 وكذا قبله وانما ذكر البعدية لان اولى (قوله عليه) أي على ماصلي (قوله أي يكرهه تحريما) استظهر
 لصاحب الجروسوا نوافه ركعتين أولا وأربعاً قال الحلبي عن شيخه هذا في البناء على النقل وأما البناء على
 القرض فيه كراهتان آخرتان الاولى تأخير سلام المكتوبة والثانية الدخول في النقل بلا قرينة مبتدأة وهذا
 الاخير يظهر في بناء النقل على مثله اذا كان نوى أول ركعتين (قوله ثلاثا يبطل سجوده بلا ضرورة) أي وباطال
 الواجب لا يجوز الا اذا استلزم تحصيله نقض ما فوقه كأي مسألة المسافر الآتية (قوله اذا نوى الإقامة) بعد
 ما سجد لله سجدتين (قوله لانه لو لم يكن) أي وقد لزمه الاقامة ثنية الإقامة بطلت صلاة القرض وفي البناء
 نقض الواجب ونقض الواجب أدنى فيحصل دفعا لا على جهر (قوله والمسافر) ظاهره أن في إعادة سجود السهو
 للمسافر خلافاً لما قبل قول المصنف على المختار المنسحب عليه مع أنه لا خلاف فيه كما يؤخذ من الجهر والاولى
 تأخير بعد قوله على المختار ويجعله مشابهاً كما فعل في الجهر (قوله على المختار) وقيل لا يبيده لانه لما وقع
 جابراً فيعتد به انتهى حلي (قوله يخرج من الصلاة الخ) هذا عندهما وقال محمد وزفر لا يخرج من الصلاة
 أصلاً تحقق الجهر بالسجود في أحرار الصلاة حلي عن الامداد (قوله وعلى هذا) أي على ما ذكر من أنه
 يعود اليها اذا سجد عند محمد وزفر يصح الاقتداء بطلقاً كذا في النهر (قوله والصواب أنه لا يبطل وضوءه)
 أي عندهما لأن القعدة لم تصادف حرمة الصلاة فلا تنقض الطهارة وتعد العود الى السجود بعد القعدة
 وعند محمد تنقض مطلقاً اه حلي مختصراً (قوله لسقوط السجود بالقعدة) لما قام له حلي (قوله وكذا
 بالنية) فان الحكم اذا نوى الإقامة قبل السجود أن لا يتغير فرضه عندهما وبسقوط السجود لانه لو سجد عاد الى
 حرمة الصلاة فيتغير فرضه أربعاً فيقع سجوده في خلال الصلاة فلا يعتد به فلا فائدة في الاشتغال به بجهر وقال
 في معراج الرواية أنه عندهما لا يتغير فرضه سوا سجد السهو وألا لانه لو تغير قبل السجود اعتدت النية قبل
 السجود ولو صحت لوقت السجدة في وسط الصلاة فصار كأنه لم يسجد أصلاً ولو صحت لصحت بلا سجود ولا وجه
 عندهما لانه يحصل بعد الخروج فلا يتغير فرضه اه وقد يكون نوى الإقامة قبل السجود لانه لو نواه بعد
 ما سجد سجدة أو سجدتين تغير فرضه اتفاقاً وسجد في آخرها للسهو لأن النية صادفت حرمة الصلاة فصار مقبلاً
 كذا في المحيط اه وادعى الشرنبلالي أنه يتغير فرضه بنية الإقامة قبل السجود اذا سجد واستدل بما ينفع مدعاه
 (قوله ثلاثاً في خلال الصلاة) أو رده عليه أن هذا لا يزم أيضاً في السجود فالاولى في التعليل ما ذكره
 صاحب المعراج من أنه لو تغير الخ (قوله ويسجد السهو ولو لمع سلامة للقطع) قيد بالسهو لانه لو لمع عليه صلابة
 وتلاوة وهو ذلك لا حاداً فسدت أما في الصلابة فظاهر لانه سلم عامداً اذا كراهه ركناً عليه وأما
 في التلاوة فهو ظاهر الرواية وقد علل محمد الفاضل ما بأنه لا يستطیع أن يقضى ما هوذا كره بعد تسليمه
 بخلاف ما اذا كان فاسداً حيث لا يفسد لكنه اذا تذكرهما أي بالصلابة أو التلاوة ولو كان عليه تلاوة فقط
 فلم يذكرهما كان سلامة فاطعاً وقطعت عنه التلاوة والسهو أما التلاوة فلأن الصلاة لا تنقض خارجها
 والسهو بالتبع لها فأقاده في الجهر (قوله لأن نية تغيير المشرع) أي بالقطع والمشرع سجود السهو وهو كنية
 الابانة بصرح الطلاق وكنية الظهور ستاً بخلاف ما اذا نوى الكفر ولو بجزئية فانه يحكم بكفره زال الاعتقاد
 (قوله لبطان الصرية) علم المفهوم قوله ما لم يتحول أو تكلم (قوله ولو نسي السهو الخ) منطوق هذا الكلام صحيح
 ومفهومه أنه لو لم يذكر السهوية أو الصلابة أو التلاوة لا يلزمه وهو غير صحيح في السهوية كما هو ظاهر وصحيح
 في الأخيرين لكن في تذكر السهوية أو الصلابة أو التلاوة صريح في الجهر اه حلي (قوله مادام في المسجد)
 ظاهره ولو يقول عن القبلة ولم يذكر حكم الجهر وان ذكره في الجهر فقال وان كان في العراء فانصرف ان
 ياوزر الحروف خلفه أو عتبة أو ديرة فسدت في الصلابة وتقرر النقص وعدم الجهر في التلاوة وان مشى أمامه

لانه كما شرع ركعتين شرع أربعاً أيضاً
 وقد قدما أنه يعود ما لم يقبدها الثالثة
 بسجدة وقيل لا (وإذا أصلى ركعتين) فرضاً
 أو نفلاً (وهو ما مع ما وجد له بعد السلام ثم
 أراد بنا شفع عليه لم يكن له ذلك) البناء أي
 يكرهه تحريماً لا يبطل سجوده بلا ضرورة
 (بخلاف المسافر) اذا نوى الإقامة لانه لو لم
 يبين بطلت (ولو نسي ما ليس له) من البناء
 (مخ) بناءً (لبقاء التحريم وبعبء) هو
 والمسافر (سجود السهو على المختار) لبطانه
 بوقوعه في خلال الصلاة (سلام من عليه
 من السجود) من الصلاة خروجا
 (موقوفاً) ان سجد عاد اليها والاولى هذا
 (فيه مع الاقتداء به) ويبطل وضوءه بالقعدة
 ويصير فرضه أربعاً بنية الإقامة ان سجد
 للسهو في المسائل الثلاث (والا) يسجد
 (لا) تثبت الاحكام المذكورة كذا في غاية
 البيان وهو غلط في الأخيرين والصواب أنه
 لا يبطل وضوءه ولا يتغير فرضه سجدة
 أو لسقوط السجود بالقعدة وكذا بالنية
 ان لا يقع في خلال الصلاة وقامه في الجهر
 والنهر (ويسجد السهو ولو لمع سلامة) فأولاً
 (للقطع) لأن نية تغيير المشرع (قوله ما لم
 يتحول عن القبلة أو تكلم) لبطان
 التحريم ولو نسي السهو أو سجدة صلبية
 أو تلاوة يلزمه ذلك مادام في المسجد

(قوله فاحتمل أنه إذا شغل ذلك الشك الخ) قال في الدر المنثور تفكر في صلته أن منعه من أداء ركن كقراءة آية
أو ركوع أو سجود أو أداء واجب كالقعود يلزمه السهو وان منعه من سنة كالسجود لا يلزمه هو
الاصح قاله المصنف (قوله قدراً إذا مكن) ظاهره ولو بلا سنة وهو مقتضى سبحانه أنه (قوله ولم يشغل حالة الشك
بحراعتولا - يبع) أما إذا اشتغل بهما ولو في غير محلهما كما هو ظاهر فلا سهو عليه (قوله سواء عمل الخ) أشار به
إلى أن قوله جميع أراد به المجموع وهما الصورتان اللتان تبقى فيهما الصلاة أما الصورة التي يستأنف فيها
فلا يظهر فيها ما ذكر (قوله أنه يسجد للسهو في أخذ الأقل مطلقاً) تفكر قدراً إذا مكن أو لا كأنه في فصل
البناء على الأقل حمل النقص مطلقاً باحتمال الزيادة فلا بد من جابر وفي القصر الثاني النقصان بطول التفكير
لا بطلقه اه بمر وصرح في الجرح عن القبح بوجوبه في جميع صور الشك سواء عمل بالركن أو بغيره على الأقل
(قوله أخبره عدل الخ) هذه الصورة مستثناة من صور الشك فلا يخل في التفصيل السابق وانما كانت من
صور الشك لأن الشك في صدقه شك في الصلاة بخلاف ما إذا كان عنده أنه صلى أو بعبادته لا يلتفت إلى قول
الغير (قوله وشك في صدقه وكذبه) أما إذا صدقه فتفرض إعادة كما لا يخفى وقوله أعاد احتياطاً لظاهر منه
الاقتراض أيضاً لأنه لم يخرج عن هذه الفرض يبين وأما إذا كذبه فلا يبعد وقيد بالعدل الواحد لأنه لو أخبره
عدلان بعدم الإقام لا يضر بشكك وعليه الأخذ بقوله ما كافي مراعى الفلاح (قوله ولو اختص الامام والقوم
الخ) أي كل القوم أما لو اختلف القوم وقال بعضهم صلى ثلاثاً وقال بعضهم صلى أربعاً والامام مع أحد الفريقين
يؤخذ بقول الامام وإن كان معه واحد فإن أعاد الامام الصلاة وأعاد القوم معه مقتدين به مع اقتداءهم
لأنه إن كان الامام صاد فليكون هذا اقتداء المتأمل بالمتأمل وإن كان كاذباً يكون اقتداء المفترض بالمفترض
(قوله لم يعد) أما الجماعة فيعيدون لأنهم فساد الصلاة (قوله شك أنها ثمانية التور الخ) تقدم للشارح عن الحلي
أنه لا فرق بين الشك والسهو في إعادة القنوت (قوله أو أحدث أو لا) أي هل طرأ على طهارته حدث فالتطهارة
مستترة (قوله أو أصابه) أي في بدنه أو ثوبه أو مكانه نجاسة مانعة وإذا شك هل أصابه نجاسة قدر الدرهم وكان
أول مرة هل يبعد وجوب الجزاء (قوله أو مسح برأسه أو لا) أي وكان قبل الفراغ أما إذا كان بعد الفراغ لا يعتبر كما
تقدم في فروع النواض (قوله استقبل) مثله ما إذا شك في بعض أعضاء الوضوء وهو أول ما عرض له غسل ذلك
الموضع وإن كان يعرض له كثير يلتفت إليه بغير عن المراجع ثم الاستقبال لا يظهر في الوضوء بل المراد أنه يسبح
الراس اللهم الآن يقال انما يستقبله بأى سنة الولاية والتقيد بالأس اتفاق لما في مراعى الفلاح شك في بعض
وضوئه وهو أول ما عرض له غسل ذلك الموضع وإن كثر شكك لا يلتفت إليه (قوله وظاهر الرواية البناء على
الأقل) هذا في طواف الفرض والظاهر أن غيره من الواجبات كالسعي والرمي وطواف الوداع بل والقعود
كذلك ومقابل ظاهر الرواية أنه يخفى وقيل يؤذى ثانياً لأن تكرار الركن والزيادة عليه لا تفسد الحج وزيادة
الركعة تفسد الصلاة فكان الجزى في باب الصلاة أحوط وهو قول عامة المشايخ بغير

(باب صلاة المريض)

المرض حقيقة ضرورية ولا شك أن فهم المراد من لفظ المرض أجل من فهمه من قولنا متى يزول مجاوله
في بدن الحى - استدلال الطائفة الأربع بل ذلك يجري مجرى التعريف بالأخى وعرفه في كشف الأسرار بأنه
حالة للبدن خارجة عن الجرى الطبيعي بغير (قوله من إضافة الفعل لفاعله أو محله) كل فاعل محل ولا عكس فإن
المريض محل للصلاة وفاعل لها والخسبة في قولهم تحريك الخسبة محل الحركة وليست فاعله لها اه حلي
(قوله ومناسبته) أي مناسبة ذكره عقب سجود السهو (قوله كونه عارضاً مائياً) فاقدم مع السهو من هذه
الحيثية ولم يبين وجه تأخير عن سجود السهو ويثنيه في الجرح قوله والسهو عام موقفاً لشبهة المريض والعصم
فكانت الحاجة إلى بيان أمس فتدبره (قوله فتأخر سجود) فعل وفاعل أي لمراعاة هذه المناسبة بين سجود
السهو وصلاة المريض لم تأخر سجود التلاوة أي وكان حقاً أن يذكر مع سجود السهو المناسبة بينهما في أن كلاهما
مثل جزء الصلاة أن كلا سجود يرتب على أمر يقع في الصلاة متأخر عنه إلا أن سجود السهو يختص بالصلاة
وسجود التلاوة يقع خارج الصلاة أيضاً (قوله من تعذر) أي تعسر وليس المراد عدم الامكان خبر عن الذخيرة
(قوله أي كنهه) غسر به لما ساق في المتن من قوله وإن قدر على بعض القيام قام اه حلي (قوله لمرض حقيق)

(و) اعلم أنه (إذا شغل) ذلك الشك فتفكر
(قدراً إذا مكن) ذكره في الذخيرة (وجب
بقراءة ولا تسبح) جميع (صور الشك)
عليه سجود السهو (أو في على الأقل) فتح تأخير
سواء عمل بالركن أو في السراج أنه يسجد للسهو
الركن لكن في السراج أنه يسجد للسهو
في أخذ الأقل مطلقاً ولو غلبت الظن
أن تفكر قد ركن وفروع ما أخبره عدل بأنه
ما صلى أربعاً وشك في صدقه وكذبه أعاد
احتياطاً ولو اختلف الامام والقوم فلو
الامام يسجد يبين لم يعد ولا أعاد بقوله شك
أنه لا يلتزم ثالثة فتوقف ثم صلى
أخرى وقت أيضاً في الأصح شك هل كبر
للاستباح أو لا أحدث أو لا أصابه
نجاسة أو لا أو مسح برأسه أو لا استقبل أن
كان أول مرة أو لا ولا واختص لو شك
في أركان الحج وظاهر الرواية البناء على
الأقل وعليك بالأشياء في قاعدة اليقين
لا يزول بالشك (باب صلاة المريض)
من الحاجة الفعل لفاعله أو محله ومناسبته
كونه عارضاً مائياً فتأخر سجود التلاوة
شروط (من تعذر عليه القيام) أي كنهه
(مرض حقيق)

الحقيقي "فان يصح معه القيام كافي التبر وأما الحكمي فلا يصح لكنه يستقره المرض أو يمتد وهذا أولى مما
 في المطلق من تفسير المرض الحقيقي بما يتعدى معه القيام (قوله وحده) أي المرض الحقيقي كافي الجهر
 خلافا لما في المطلق وفي المجتبى حد المرض المسقط للقيام والجمعة والمسيح للأفطار والقيام زيادة العلة أو استدلال
 المرض أو اشتداد أو مجده وجهاه (قوله أي في الفريضة) أي وما ألحق بها كعبدة ووزن ونذر نص على القيام
 فيه (قوله أو حكمي) إنما كان حكما لأن القيام لا يتعدى عليه وقت الصلاة ويبحث فيه الجوى بأنه مريض
 حقيقة تعذر قيامه حكما لا مريض حكما (قوله بأن خاف زيادته) أما تجزئة أو بأخبار طيب حاذق مسلم (قوله
 بقيامه) متعلق بقوله بطل برئته وحذف من الأول نظيره (قوله أو دوران رأسه) أي وإن لم يكن مريضا بأن كان
 في سفينة وهو بالنصب مطفأ إلى قوة زيادته (قوله أو وجد لقيامه الماشددا) فيه أن هذا المرض للمرض
 الحقيقي السابق في قوله وحده الخ (قوله سلس) كضرح (قوله أو تعذر عليه الصوم) أي لو صلى قائما ولا يقدر عليه
 إلا بالقطر فإنه يصوم ويصلي فاعدا ولو قدر على القيام لا السجود صلى فاعدا ولو سكتان بحيث لو صلى قائما
 رآه العدو أو كان في خيمة لا يستطيع أن يقيم عليه فيها وإن خرج لم يستطع أن يصلي من الطين والمطر صلى فاعدا
 وكذا لو كان به وجع الشفة أو وجع الضرس أو الزم ولا يستطيع القيام بسببها كافي القهستاني ومن به أدنى
 علة وهو في طريق خلاف أن نزل عن الحمل للسلاة في الطريق فإنه يجوز أن يصلي الفرائض على محله وكذا
 المريض الزاكب إذا لم يقدر على القبول ولا على من يركبه يجر (قوله كما مر) أي في شروط الصلاة حيث قال وقد
 ينضم القعود كن يسيل جرحه إذا قام أو يسلس بوله أو يدور بعورته أو يضعف عن اقراء أصلا أو عن صوم
 رمضان ولو أضعفه من القيام الخروج لجماعة صلى في بيته منفردا به يفي خلافا للأشياء حلي (قوله أو وإنسان)
 المراد به الخادم وبه عبر في العناية برفع القدر وفيه أن القادر بقدره القادر عاجز عند الإمام اللهم إلا أن يراد
 بالغير غير الخادم اه حلي قلت هذه المساعدة ليست عامة بدليل أنه يلزم الوضوء إذا قدر عليه بأنه أو رقيقه
 لا بزوجته والآخر يمتد فادرا على القراءة بالقارئ على ما تقدم من الجائز أن يخص منها الخادم أيضا (قوله
 ذلك) أي الاستناد المفهوم من مستندا (قوله على المختار) ظاهره كالتبر أن المسئلة خلافة ولم يترك
 صاحب الجبر والتهست في خلافا (قوله كيف شاء) أي تبرعا أو مجتهدا أو كالشاهد (قوله على المذهب)
 به جزم صاحب الفرولان الأيسر عدم التقييد بكيفية منع (قوله قاله يات أولي) فيه أنه إنما سقطت الأركان
 لتعسر ها ولا كذلك الهيات (قوله قيل وبه يفتي) فائدة صاحب الخلاصة وصاحب التمهيس قال في التبر
 والخلاف في غير حالة التشهد أي أما على جلساتها المعتادة أنفسا وفيه أن العلة التي ذكرها الشارح تظهر فيها
 (قوله بر كوع) متعلق بقوله صلى (تمة) ادليل على صلاة المريض ما أخرجه الجماعة إلا التماسي من حديث
 عمران بن حصين قال قال النبي صلى الله عليه وسلم من الصلاة فقال صلى قائما فان لم تستطع
 فساءد فان لم تستطع فعلى جنب وثبت في رواية فان لم تستطع فاستنحيا لا يكلف الله نفسا إلا وسعها (قوله
 على المذهب) لا يروى عن أصحابنا خلافا يجر (قوله لأن البعض معتبرا بكل) فمن قدر على كل القيام أتى به
 كذلك من قدر على بعضه (قوله بل تعذر السجود كاف) كما إذا سكتان في حلقه خراج ولا يقدر على السجود
 ويقدر على غيره من الأفعال (قوله لا القيام) أي لا يكون تعذر القيام كافيا في ترك الركوع بل لا بد حينئذ
 أن يأتيه من القعود والاولى في تفسيره أن يقال أي لم يعذر عليه القيام قال الحلبي "يقى ما لو قدر على السجود
 وهزم من الركوع قال في التبر وهذا لا يتصور فأن من هزم عن الركوع هزم عن السجود اه أقول على فرض
 تعذره ينبغي أن لا يسقط لأن الركوع وسيلة إليه ولا بد من المقصد عند تعذر الوسيلة كما يسقط الركوع
 والسجود عند تعذر القيام اه (قوله بالهزم) قال في الفاء ومر وما إليه كوضع أشار كذا أو ما انتهى فأوما
 وهو وز اللام من كتبه بالياء على صورة أعطي فقد أخطأ كما لا يخفى فوح ولو كان جهة وأخفه مذكور على
 بالياء ولو كان الجرح بجهته فقط لم يجره الإيمان وعليه أن يسجد على أنه كذا في الجرح ويكفي في الإجماع أدنى
 الإلتفات للركوع ثم دونه للسجود ولا يلزمه تقرب الجهة إلى الأرض بأقصى ما يمكنه (قوله لقربه من الأرض)
 أي فيكون أشبه بالسجود حالة المنصف (قوله لزوما) مرتبط بقوله يدل فلو سقاه الهيمز (قوله ولا يرفع
 إلى وجهه شيئا) سجود ومادة وفيه إشارة إلى أنه لو وجد على موضوع على الأرض من غير رفع لا يكره

وحده أن يلحقه القيام ضرره يفتي (علمها)
 أو فيها) أي في الفريضة (أو) حكمي بأن
 (خاف زيادته أو بطل برئته بجماسه أو دوران
 رأسه أو وجد لقيامه الماشددا) أو كان
 لو صلى قائما سلس بوله أو تعذر عليه الصوم
 لو صلى قائما سلس بوله أو مستندا إلى ومادة
 كما مر (صلى فاعدا) ولو مستندا إلى ومادة
 أو إنسان فإنه يلزمه ذلك على المختار (كيف
 شاء) على المذهب لأن المرض أسقط عنه
 الأركان قاله يات أولي وقال في التبر
 قيل وبه يفتي (بركوع وسجود) أو سكتان
 بعض القيام) ولو سكتان على صا أو سكتان
 (قام) أو ما يقدر ما يقدر ولو قدر آية
 أو تكبير على المذهب لأن البعض معتبر
 بالهزم (أو أن تعذرا) ليس تعذرهما شرط
 بل تعذرهما كلف (لا القيام أو ما)
 بالهزم (أو فاعدا) وهو أفضل من الإجماع قائما
 لقربه من الأرض (ويجعل سجوده أخفض
 من ركوعه) لزوما (ولا يرفع) إلى وجهه شيئا
 يسجد عليه

كافيه للمصنفين (قوله فانه يكره تعريفا) لئلا يجهل عليه الصلاة والسلام عن ذلك روى أن عبداً من مسعود
دخل على أخيه جوده فوجد به صلى ورفع اليه هود يسجد عليه ففرغ ذلك من يده من مكان في يده وقال هذا
شيء مريض لكم به الشيطان أوم لسجودك وروى أن ابن عمر رأى ذلك من مريض فقال أتخذون مع الله آية
بهر (قوله بالبناء المجهول) هذا ليس بلازم بل المتبادر من قول المصنف ولا يرفع الى وجهه شيئاً أن يقرأ
بالبناء للفاعل اللهم إلا أن يقال انما قيد به لانه لو رفعه بنفسه ربما كان عملاً كثيراً يسد (قوله
وهو يخفف برأيه) الباء زائدة لأن خفضه يعتد بنفسه (قوله على أنه إيمان) فلا يصح اقتداء من يركع ويسجد به
بهر (قوله إلا أن يجدهم قوة الأرض) الأولى حذف بهم كما حذفه في شرح المتن ثم إن هذا الاستثناء
لم يصادف محلاً لانه إذا رفع اليه شيء أو رفعه هو لا يتأتى أن يجدهم قوة الأرض انما هو استثناء من مثله أخرى
وهو أنه إذا سجد المريض على شيء موضوع على الأرض صح على أنه سجودان وجد قوة الأرض وكان ارتفاعه
أقل من نصف ذراع والافواه إيماناً فله المصلحة وقوله وكان ارتفاعه أقل من نصف ذراع ظاهره أن الارتفاع
نصف ذراع مضر في السجود وليس كذلك بل المضر ما كان أكثر عند عدم الضرورة قال أبو السعود ولو سجد على
ما يجدهم من وسادة لم يكن ارتفاعها القدر المانع بأن كان قدر إبرة أو لبنتين جاز على أنها ركعة وسجود
اتمى وقال في شرح المتن إلا أن يجدهم قوة الأرض فتكون صلاته بالركوع والسجود كما أفاده المصنف
واستبعد من هذين النصين أن الركوع في هذه المسئلة حقيقي كالسجود (قوله لعدم الإيماء) أي للسجود وهو
فرض عليه وبتركه تركب محرم ماله لا يكون مطلقاً للعمل وإبطال العمل منهي عنه بالنص (قوله ولو حكاً) كالو
طهر طلاء سب أن يستلني أبا ما على ظهره لينزع الماء من عينه ونهاه عن القعود والسجود أجزاء أن يستلني
وروى في هذا من ملة الأعضاء كرمه التفرغ كذا في البدائع (قوله لكرامة الرجل إلى القبلة) هي كرامة
تقره به عند الإمام أمه يسيراً حتى يكون شبه القاعد ليقمن من الإيماء بالركوع والسجود لأن حقيقة
الاستلقاء في هذا إذا اجاب الإيماء فكيف بالمرض (قوله أو على جنبه الأيمن) وهو أفضل من الأيسر أبو السعود
(قوله والأيسر) لأن الإشارة المستلني تقع على هواء الكعبة وهو قبله إلى عنان السماء وإشارة المضطجع
إلى جانب القبلة (قوله على المعقد) قابله أنه لا يجوز الاضطجاع على أحد الجانبين إلا إذا تعذر الاستلقاء (قوله
وكرهت الاستلقاء) في البصر من السراج أن هذه المسئلة على أربعة أوجه أن دام به المرض أكثر من يوم وليسته
وهو لا يضره الاستلقاء على وجهه أو على يده أو على بطنه وهو يعقل قضى إجماعاً وإن كان أكثر وهو يعقل
أو أكثر وهو لا يعقل فهو محل الاختلاف (قوله بأن زادت على يوم وليسته) أي بالساعات أو بالوقائع على وزان
ما استلني في مسئلة الجحزون اه طبق (قوله في ظاهر الرواية) وقيل تؤخر ولا تسقط وصح (قوله وعليه الفتوى)
راجح في الغيبة لا لأنه فيها عليه وهو إذا لم يهزم فانه لا يقضي فيه إجماعاً ومحل الخلاف فيما إذا برئ من مرضه
أما ما مات منه فانه يلحق الله تعالى ولا شيء عليه باتفاق وينبغي أن يكون محله ما إذا لم يقدر في مرضه على الإيماء
بالرأس أما أن قد روي به عجزه فانه يلزمه التضامون مكان التضامون يجب موسعاً لظاهر فأنه في الإيماء
بالأطعام عنه بهر (قوله سقط الشرائط من العجز) فلا مكان وجه المريض إلى غير القبلة ولم يقدر على
التحول إليها بنفسه ولا يقدر على وجه استطاعته لانه ليس في وسعه الا ذلك فان وجد أحد يحمله فلم يأمره
وحمل إلى غير القبلة جاز عند الإمام وكذا الوصل على فراش فحير ووجد أحد يحمله إلى مكان ظاهر ولو لم يمكنه
الوضوء ولا التيمم وجب على ماله فعل ذلك ككسبه بخلاف الزوجين ولو حضرته الصلاة ولا يجد مكاناً ظاهراً
أو ما تم بعيد بهر (قوله بالاولى) لأن الشرائط أدنى من الاركان مكان لكونها كالوسائل (قوله ولا بعيد)
لعدم الاعادة فيها هو أصلي وهو الاركان (قوله) لو اعتزل لسانه يوماً وليسته ففعل صلاة الأخرى ثم انطلق
لساخلة تزعمه لا عادت بهر (قوله ينبغي أن يجزئه) قد يقال أنه تعليم وقد لم وهو مفيد كما ذكرنا من المصنف
أو محله أفسان القراءة وهو في الصلاة (قوله ولم يوم الخ) حديث عمران وابن عمر أن لم يستطع الإيماء برأيه فأنه
أحق بقبول العذوة منه بهر (قوله خلافاً لغيره) فانه يجوز الإيماء بما يجبهه فان لم يستطع فبغيره فان لم
يستطع فبغيره بهر (قوله يتم بما قدر) يعني فاعدا ركع ويسجد أو مومناً فغذوا أو مستلقاً ان لم يقدر لانه
بناء الإحلف على الأيمن بقدر ركع بغيره فاموس وكفر فهو أقدر (قوله على المعقد) وجهه أنه إذا بقي كان

فانه يكره تعريفاً (فان فعل) بالبناء للمجهول
ذكره العيني (وهو يخفف برأيه) سجود
أكثر من ركوعه صح على أنه إيماء لا سجود
الأن يجدهم قوة الأرض (والا) أي
وان لم يخفف برأيه بل وضع المرفوع على
جنبته (لا) يصح لعدم الإيماء (ولو تعذر
القعود) ولو حكاً (أو بما استلقا) على ظهره
(ورجلاه نحو القبلة) فغيره يجب تركه
لكرامة الرجل إلى القبلة ورفع رأسه
بسرير (أو وجهه إليها) (أو على جنبه)
الأيسر (أو وجهه إليها) (والأول
افضل) على المعقد (وان تعذر الإيماء) برأيه
(وكرهت القوائم) بأن زادت على يوم
واليه (سقط القضاء عنه) وان كان يهزم
في ظاهر الرواية (وعليه الفتوى) كافي
الطهريه لأن مجرد السقط لا يكتفي لتوجيه
الخطاب وأما بسقوط الاركان فسقوط
الشرائط عند العجز بالاولى ولا يبعد في ظاهر
الرواية بدائع (ولو اشتبه على مريض أعداد
الركعات والسجودات لعماس يلحقه لا يلزمه
الاداء) ولو أذاها بتلقين غيره ينبغي أن يجزئه
كذا في الفتية (ولم يوم بعينه وقلبه وحاظه)
خلافاً لغيره (ولو عجز عن ركعة في صلاته
يتم بما قدر) على المعقد

بعض الصلاة كمالا ومعضها انما اذا استقبل كانت كلها ناقصة فلا يؤدى بعضها كمالا ولا يجرى
وروى عن أبي يوسف أنه يستقبل لأن قصره انقضى بموجبه أو ركوع والسجود فلا يجوز بينهما أه حلي
(قوله بنى) وعند محمد لا يبنى بناء على أن اقتداء القائم بالقائم يجوز عندنا لا عند أه حلي (قوله ولو كان
يصل بالأيام) أي قائما أو قاعدا أو مستقبلا أو مضطجعا كما هو قضية الاطلاق أه حلي (قوله فصيح) أي قدر
على الركوع والسجود قائما أو قاعدا أه حلي (قوله لا يبنى) لأنه لا يجوز اقتداء الركوع والسجود بالموقوف
فكذا البناء أه حلي (قوله الا اذا صبح قبل أن يوتى الخ) لأنه لم يؤت كمالا بالأيام وانما هو مجرد ضرورة فلا يكون
بناء القوي على الضعف وهذا ظاهر فيما اذا افتتح قائما أو قاعدا بقصد الأيما ثم قدر قبل الأيما على الركوع
والسجود قائما أو قاعدا أما اذا افتتح مستقبلا أو مضطجعا ثم قدر قبل الأيما على الركوع والسجود قائما أو قاعدا
فانه يستأنف كما يؤخذ من قول الشارح لأن حالة القعود أقوى أه حلي (قوله لأن حالة القعود أقوى) أي
لأن الأيما حالة القعود أقوى (قوله وللمنطوق) قد بدله لأن المنطوق اذا لم يقدر على القيام الا به (قوله
الاتكاه على شيء) يعني اذا شرع في النقل قائما ثم أراد القعود أو الاتكاه فلا يصح انما أن يكون له عذر
أولا فان كان له عذر كالإعياء جاز كل منته من غير كراهة انصافا وان لم يكن له عذر فالقعود مبطل والاتكاه
مكروه عندهما وعند كراهة الاتكاه لأنه اساءة أدب وعدم كراهة القعود هو الصحيح من الروايات عنه أه حلي
(قوله مع الأيما) يأتي مصدر لازم والمتعدي يقال أعيى الرجل في المشي اذا تعب وأعياء الله تعالى قال
في الدراية والنهر والمراد اللازم ذكره أبو السعود (قوله وبدونه يكره) لأنه اساءة أدب بغير فائدة كراهة تنزيهية (قوله
بلا كراهة) ظاهره يعم التحريمية والتنزيهية (قوله مطلقا) سواء أعيى أم لا حلي (قوله هو الأصح) (قوله وانما
قوله ما بالبطان عند عدم الأيما من قول بعض المشايخ انه يكره القعود عند الامام لانهم لا يهتم إلا بآداب
الحركة في ذلك) الفلان السفينة للواحد والجمع ويصرف بينهم ما بالقرينة والضعفة التي في الموضع اذا قدر عليه بأنه أو رقيقه
كضعة أسد وقد ظم بعضهم ما تقدمه لفظ المفرد والجمع فقال

فلك هجان دلاص باقى وكذا ه شمال الجمع والافراد متصداً
والدلاص الدرع البراقة والكسرة التي في المفرد ككسرة كتاب والتي في الجمع ككسرة كرام حرو (قوله
ناقة كازونوق كاز أي مكتزة اللحم وكذا براد امام أه أبو السعود (قوله قاعدا) أي كركع وحده

بخلاف الدابة (قوله لقلبة الهجر) بسبب دوران الرأس قال في البحر للامام ان الغالب فيها دابة
كلتمحق الآن القيام أفضل لأنه أبعد عن شبهة الخلف والخروج منها أفضل ان أمكنه لأنه
(قوله وأساء) أفاد أن الكراهة تنزيهية (قوله وهو الاظهر) وأيد الشريلا في كلام الامام بكلام طوي
ان شئت (قوله كالشط) فلا يجوز الصلاة فيه قاعدا انصافا حلي عن النهر ثم ظاهر الهداية والنهاية والـ

جواز الصلاة في المربوطة في الشط معالفا وفي الايضاح فان كانت موقوفة في الشط وهي على قرا الارض (قوله
قائما جاز لانها اذا استقرت على الارض لم يكن لها كالأرض وان كانت مربوطة أي وهي غير مستقرة وفي
الخروج لم تجز الصلاة فيها لانها اذا لم تستقر لم تكن كالارض وان كانت موقوفة في الشط وهي على قرا الارض (قوله
واختاره في المحيط والخلاصة أه بغيره وقول الشيخ شاهين لم أر من صحح ما في المحيط بركة فصيح صاحب
الخلاصة (قوله في الأصح) وقال بعضهم تصح الصلاة فيه قاعدا العذر مع الكراهة عندهم خلافا لما كان عليه

حلي عن النهر وقوله لعذر صوابه لغير عذر لأن حالة العذر لا كلام فيها (قوله والافسكاواقفة) أي ان كان
لا يجوزها أصلاً ويجزى كراهة غير شديدة يعني فلا تصح الصلاة فيه قاعدا أه حلي والظاهر أنه لا يلزمه
الخروج ان أمكنه (قوله ويلزم استقبال القبلة) أي في الفرض والتفيل وان لم يمكنه الاستقبال أخرت عنه الى
الامكان أفاده الشريلا في شرح نور الايضاح (قوله ولو أم قوماني فليكن مربوطين صح) لا تعاد الامكان حكما
بخلاف ما اذا كانا على الدابتين أه قال في الشريلاية وعن محمد استحسن أنه يجوز اقتداءهم اذا كانت
دوابهم بالقرب من دابة الامام على وجه لا تكون الفرجة بينهم وبين الامام الا بقدر الضيق في القيام على صلاة
الارض كافي المعراج أه ولو كان المقتدى على الشط والامام في السفينة أو على العكس ان كان بينهما طريق
أو طائفة من النهر أو ما يكون ما من الاقتداء لم يجز درر قال في الشريلاية اطلق في الطائفة كافي المعراج

(ولو صلى قاعدا بركوع وسجود فصيح بنى ولو
كان) يعني (بالأيما) فصيح (لا) يعني الا اذا
صبح قبل أن يوتى بالركوع والسجود (كما
لو كان يوتى مضطجعا ثم قدر على القعود
فانه لم يقدر على الركوع والسجود)
يستأنف (على المختار) لأن حالة القعود
أقوى فلم يجز بناؤه على الضعف (والمتوقع
الاتكاه على شيء) كما هو جدار (مع
الأيما) أي التعب بلا كراهة
(قوله) (القعود) بلا كراهة
ذكره الكمال وغيره (على الفرض في ذلك)
قاعدا بلا عذر صح (لقلة الهجر
جاء) (قوله وأساء) وقال لا يصح الا بعددوه والظاهر
برهان (والمربوطة في الشط كالشط)
في الأصح (والمربوطة بطنه البحران كان الربيع
يجزى كراهة شديدة افسكاواقفة والافسكاواقفة)
يجزى استقبال القبلة عند الاقتراح وكما
يجزى ولو أم قوماني فليكن مربوطين صح
والالا

وقد عرفت في البحر بعد ان نهره عظيم والمراد بالعظيم ما يجري فيه الزبورق (فرع) لو غرق والماء يميزه فان وجد حديثا
 يتعلق به مقدار ما يصلح بالاجماع لا يباح له التأخير وان لم يجد يباح حتى لو خرج الوقت بلا صلاة فمات صارت
 الصلاة نية عليه فهدى تاتى من الروضة (قوله ومن جن أو انعى عليه) الجنون آفة تلحق العقل والاعمال آفة
 تستر وتبويه بين الجنون والاعمال في الصلاة فقط أما في الصوم فيمنع ما فرق فانه اذا انعى عليه قبل شهر رمضان
 حتى مضى ومدة ان كلفه ثم افاق فانه يلزمه قضاء شهر رمضان ولو جن قبل رمضان وافاق بعد ما مضى شهر رمضان
 لا يلزمه قضاء الصوم بجر (قوله من سبع) يضم الباء وقصها وسكونها سمي بذلك لانه في بطن آفة سبعة أشهر
 ولانه لا يلو الذكر على الاتى الا بعد سبعة أعوام ولا تلد الا نثى الا سبعة أبطن في كل بطن واحد (قوله وقت)
 مرفوع على أنه فاعل زاد أو منصوب على أنه ظرف زاد وفاعل زاد ضمير الجنون اه قهستاني وقوله صلاة
 سادسة هذا قول محمد ومند أبي يوسف ان زاد على اليوم واليلة ساعة لا يقضى وثمرة الخلاف تطهر فيما اذا جن
 عند الزوال وافاق في الغد بعد الزوال بساعة فند محمد يقضى وعند أبي يوسف لا يقضى اه - اي - والظاهر
 أن المراد بالساعة الساعة الزمانية لا الفلكية ثم رأيت العلامة فوحا صرح به ونقل عن المصنف والذخيرة والمجال
 أن الاصح قول محمد (قوله فان لاقاقته وقت مع يوم) مثل أن يحق عنه المرض عند الصبح مثلا فيبقى قليلا
 ثم يساوه فيبقى عليه فتهرب هذه الاقافة قبل ما قبلها من حكم الاجماع اذا كان أقل من يوم ولان لم يكن
 لاقاقته وقت معلوم لكنه يفيق بشفة فيكلم بكلام الاجماع ثم يقضى عليه فلا عبرة بهذه الاقافة حلي عن البحر
 (قوله بين) بالكسر الاصل وبالفتح قرية بصرى فتركت مسببت محبب للعقل بحيث يمكن للاوجاع والاورام
 والبنور ووجع الاذن وأخذه الاسود ثم الاحمر واسطه الايض اه فاموس ثم اعلم انه اذا زال علة بانجر لا يسقط
 عنه القضاء وان طال انقضا قال انه حصل بما هو معصية فلا يجب التخصيف ولو اذبح طلاقه وأما في غيره
 فلا يسقط عند الامام ايضا لان النص ورد في انما حصل بأقفة سماوية فلا يكون واردا في انما حصل بصنع
 العباد لان العذر اذا جاء من جهة غير ان الحق لا يسقط الحق وقال محمد يسقط القضاء اذا كثر لانه
 انما حصل بما هو مباح كذا في المحيط وربما يؤخذ من قوله لان النص الخ ان العباس بسبب انشوق
 المتعارف لا يشهد فاعله لان النص انما ورد في عظام سماوى فلا يكون واردا في عظام حصل بصنع
 العباد ومما يدل عليه أنه اذا زاد على ثلاث علم أنه من زكاه فلا يشهد (قوله كأنوم) فانه لا يسقط القضاء
 ولو طال بخلاف ما تقدم من الجنون والاعمال ولا فرق بين الجنون الاعلى والعارض عند محمد (قوله ولا تيمم)
 بصيغة المصدر وهو من عطف الخاضع ويستط عنه مسح رأسه لمدام الامكان أو تبعه الاكثر (قوله وقبل يلزمه
 غسل موضع القطع) أى اذا وجد من بوضه أى وبغسل وجهه ومسح رأسه وان لم يجد وضع وجهه ورأسه
 والماء وهو موضع القطع على جدار من ع التارخانية وفي قوله وبغسل وجهه وقوله وضع وجهه ورأسه في الماء
 أقام مع قول المصنف بوجهه جراحة وهذا القولان مقابلان للاصح (قوله بلا عمل كثير) أما به فلا يلزمه
 بالاصح منه كالساج والساقب أى الذى يضرب بالسيف في الجهاد كذا ذكره في البحر (قوله والا لا) أى
 له الاداء أما القضاء فيلزمه والثرة اخراج الفدية عنها وقد يقال ان الاداء سقط عنه فيسقط عنه القضاء
 عليه (قوله الطيب) أى الحاذق المسلم العدل أو المستور (قوله لبزغ الماء) بزغ الباء الموحدة وسكون
 أى المجهمة وبالفين المجهمة قال في القاموس بزغ الحاجم شرطا فاعنى بشرط الماء الذى على عينه ويجوز
 ان يكون بالنون والعين المجهمة أى لاخراج الماء الذى على عينه حلي - بايضاح (قوله مريض) بيم - الجريح
 فيه عبر في البحر (قوله من ساعته) أى بحيث لا يمكنه الصلاة عليها طاهرة بأن يحدث النفس قبل الشروع
 فيها أو في اثنائها أما اذا أمكنه أدائها تامة على طهارة لم يزمه على أحد أقوال (قوله مشقة بغير يكة) بأن كان
 يزاد مرضه كذا في البحر

(باب سجود التلاوة)

التلاوة مصدر تلا أى قرأ وأما تلا بمعنى تبع فصدره التلو قال في القاموس تلاوته كدعوته ورميته تلوا كسرو
 تبعته وتركه ضد وخذله كتلوت عنه في الكل والقرآن أو كل كلام تلاوة ككثابة قرأته وفي ذكر التلاوة
 اجماع الى انه لو كتبها أو تنجها لم يجب ولا تنفس الصلاة بالتعجب لوجوده في القرآن بجر (قوله من اضافة الحكم

(ومن جن أو انعى عليه) ولو بغيره من سبع
 أو آدمي (يوما وبليلة قضى الخمس وان زاد
 وقت صلاة سادسة لا) للرج ولو افاق
 في المدة فان لاقاقته وقت معلوم قضى والا لا
 (قوله بين) بالفتح
 وان طال انقضا قال انه حصل بما هو معصية فلا يكون واردا في انما حصل بصنع
 العباد لان العذر اذا جاء من جهة غير ان الحق لا يسقط الحق وقال محمد يسقط القضاء اذا كثر لانه
 انما حصل بما هو مباح كذا في المحيط وربما يؤخذ من قوله لان النص الخ ان العباس بسبب انشوق
 المتعارف لا يشهد فاعله لان النص انما ورد في عظام سماوى فلا يكون واردا في عظام حصل بصنع
 العباد ومما يدل عليه أنه اذا زاد على ثلاث علم أنه من زكاه فلا يشهد (قوله كأنوم) فانه لا يسقط القضاء
 ولو طال بخلاف ما تقدم من الجنون والاعمال ولا فرق بين الجنون الاعلى والعارض عند محمد (قوله ولا تيمم)
 بصيغة المصدر وهو من عطف الخاضع ويستط عنه مسح رأسه لمدام الامكان أو تبعه الاكثر (قوله وقبل يلزمه
 غسل موضع القطع) أى اذا وجد من بوضه أى وبغسل وجهه ومسح رأسه وان لم يجد وضع وجهه ورأسه
 والماء وهو موضع القطع على جدار من ع التارخانية وفي قوله وبغسل وجهه وقوله وضع وجهه ورأسه في الماء
 أقام مع قول المصنف بوجهه جراحة وهذا القولان مقابلان للاصح (قوله بلا عمل كثير) أما به فلا يلزمه
 بالاصح منه كالساج والساقب أى الذى يضرب بالسيف في الجهاد كذا ذكره في البحر (قوله والا لا) أى
 له الاداء أما القضاء فيلزمه والثرة اخراج الفدية عنها وقد يقال ان الاداء سقط عنه فيسقط عنه القضاء
 عليه (قوله الطيب) أى الحاذق المسلم العدل أو المستور (قوله لبزغ الماء) بزغ الباء الموحدة وسكون
 أى المجهمة وبالفين المجهمة قال في القاموس بزغ الحاجم شرطا فاعنى بشرط الماء الذى على عينه ويجوز
 ان يكون بالنون والعين المجهمة أى لاخراج الماء الذى على عينه حلي - بايضاح (قوله مريض) بيم - الجريح
 فيه عبر في البحر (قوله من ساعته) أى بحيث لا يمكنه الصلاة عليها طاهرة بأن يحدث النفس قبل الشروع
 فيها أو في اثنائها أما اذا أمكنه أدائها تامة على طهارة لم يزمه على أحد أقوال (قوله مشقة بغير يكة) بأن كان
 يزاد مرضه كذا في البحر

(باب سجود التلاوة)

من اضافة الحكم الى سببه

الحكم هو وجوب السجود لا السجود فلو قال من إضافة الفعل إلى سببه لكان أولى أو أية الحكم
بمعنى المحكوم به (قوله يجب) لقوله عليه الصلاة والسلام السجدة على من سمعها وعلى اللزائم من (قوله يجب
تلاوة) أفاد أن السبب هو التلاوة وهو ما مشى عليه صاحب الكنزى كفيه وقيل للأسباب ثلاثة التلاوة
والسمع والاعتداء من تلاها وان لم يسمع (قوله أى أكثرها) فلو قرأ الحرف الذى يسجد فيه وحده
لا يسجداه وفي معتصر الجرح لو قرأوا وحده ولم يقل واقترب يلزمه السجدة أبو السعود عن الزيلعي وأعله ضعيف
(قوله مع حرف السجدة) المراد بالحرف الكلمة التى فيها حروف السجدة فلو تلا أكثرها من غير كلمة السجدة
لا تجب (قوله من أربع عشرة) بالكسر والكون في شين عشرة المركبة مع ما قبلها في المؤنث وبعضهم
يقضها على الأصل الآن الأصح التسكين وهو لغة الحجاز وأما في التذكير فالشأن مفتوحة لا غير وقد تسكن
عين عشر نحو واحد عشر وأخواته تنو إلى الحركات كان وبها قرأ أبو جعفر حوى والسجود فى التل عند قوله
تعالى رب العرش العظيم وفى من عند قوله تعالى فى حم السجدة عند قوله تعالى ان كنتم اياه تعبدون
وفى الاشتقاق عند قوله تعالى لا يسجدون اه أبو السعود (قوله منها أول الحج) ذكرها ما بعدهما يظهر
الخلاف يشا وبين الامام الشافعى رضى الله تعالى عن الجميع (قوله فصلانية) صوابه صلوية وسبأى ما فيه
أى فالمراد سجود الصلاة لا السجود المرتب على التلاوة ويؤيد ذلك ذكر الركوع معه (قوله خلافاً للشافعى) فإنه
نقى السجود فى من وأثبت فى ثمانية الحج فكلا المذهبين اتفقا على الأربع عشرة سجدة وفى التيسر السجود
والسمع ينظر كل منهما الى اعتقاد نفسه فالسجدة الثانية فى سورة الحج ليست بموضع السجدة عندنا خلافاً
للشافعى لأن السامع ليس تابع لتعالى تعقفا حتى يلزمه العمل برأيه لأنه لا شركة بينهما بحصر وقوله لأنه
لا شركة بينهما ظاهره أن لا يخرج الصلاة أما إذا كانا فى صلاة وسجد لشأنية الحج تبعه لوجود المشاركة
(قوله سجود المفصل) وهو فى ثلاثة مواضع فى التيمم والاشتقاق والقلم اه حلى (قوله فالسبب التلاوة الخ)
أشار به الى أن التلاوة سبب فى التالى أيضاً فى المصنف قصور حيث لم يعلم منه حكم التالى ولو أنى بالواو وكان
الفاء لكان أولى لعدم ظهور التفرع فى التالى (قوله وان لم يوجد السماع) مراده السماع بالفعل كما يدل عليه
قوله كتلاوة الأصم والافتقار بحيث يسمع نفسه لولا العوارض أو يسمعه من قريب أذنه الى فقه شرط كما هو
مذهب الهندوانى وهو الصحيح خلافاً للكرخى المكتنى بتصحيح الحروف اه حلى (قوله فى حق غير التالى) فيه
نظر لمذهبه بالمؤتم مع أن الشرط فى حقه الاعتداء وسجود الامام وان لم يسمعه بل وان لم يكن حاضر عند
تلاوة الامام كما ساقى حلى عن شيخه (قوله ولو بالنارسية) مبالغة على قوله والسمع شرط وأما التالى بها
فيجب عليه بالاتفاق فهم أولم يفهم بجر (قوله اذا أخبر) أما اذا لم يخبر فهو معذور ويؤيد بعضهم الوجوب عليه
بالفهم (قوله أو بشرط الائتمام) أى وسجود الامام اه حلى وفى البدائع يكفره للامام أن يتلأ به السجدة
فى صلاة يضاهت فيها بالقراءة لأنه لا ينتك من مكروه من ترك السجدة ان لم يسجد أو التيسر على القوم ان يسجد
انتهى وكذا لا ينبغي أن يقرأها فى الجمعة والعيدين سراج وقيد الكراهة فى النهر ما ذ لم تكن آية السجدة آخر
القراءة فى الجميع (قوله فانه يجب الخ) ظاهر العبارة أن الضمير راجع الى الائتمام وهو خطأ لان الائتمام
ليس سبباً للسجود وانما السبب تلاوة الامام والائتمام شرط كما هو صريح المتن وصريح تقدير الشرح لفظة
شرط اه حلى (قوله أيضاً) أى كالتلاوة (قوله للمتابعة) ظاهره أنه يجب عليه متابعة الشافعى فى سجود
الثانية من سورة الحج لوجود الشركة بخلاف خارج الصلاة وتقدم (قوله لم يسجد المولى) المراد به التالى نفسه
وامامه والمؤتم بامامه ولو قال المولى معه صلواته لكان أظهر (قوله ولا بعده) أى عندها لأنه محبور عن
القراءة وقال محمد يسجد ونه الان السبب قد تقرر ولا مانع اه بجر (قوله بخلاف الخارج) صادق بامام غير
امامه ويقتدى بامام غير امامه ويقتدر ويغيره صل أصلاً اه حلى (قوله) عن الامام رضى الله تعالى عنه
لو تلاها الامام فوق المنبر نزل وسجد وسجد الناس معه لما روى فى الموطأ أنه عليه الصلاة والسلام قرأ آية السجدة
وهو على المنبر يوم الجمعة فنزل وسجد وسجد الناس معه فتح القدير (قوله ولا تجب الخ) هو المعتمد وقال المرغينانى
يجب ونؤدى فيها بجر (قوله بشرط الصلاة) منها الوقت وهو فى الصلاة مائة صلاة أو بعدهما قبل التساقى
وفى غيرها العدم وبشرط أن لا تكون فى وقت من الاوقات الثلاثة الا اذا تليت فيها وأذيت فيها (قوله

يجب بسبب تلاوة آية) أى أكثرها سمع
(من أربع عشرة آية) أربع
حرف السجدة (من أربع عشرة آية) أربع
فى النصف الأول وعشر فى التالى (منها أول
الحج) أما ما قبله فله ثلاثة لاقتراءها بالركوع
(ومن) خلافاً للشافعى وأحد وثق ماله
سجود المفصل (بشرط سماعها) فالسبب
التلاوة وان لم يوجد السماع كتلاوة الأصم
والسمع شرط فى حق غير التالى ولو بالنارسية
اذا أخبر (أو) بشرط (الائتمام) أى
الائتمام (من تلاها) فله سجدة واحدة
أيضا وان لم يسمعها ولم يضرها للمتابعة
(ولو تلا المؤتم لم يسجد) المولى (أصلاً) لافى
الصلاة ولا بعدها (بخلاف الخارج) لان
الحج ثبت لعين فلا يبعد وهم حتى لو دخل
معهم سقط ولا تجب على من تلا فى ركوعه
أو سجوده أو تشهد العبر فيها من القراءة
(بشرط الصلاة) المتقدمة

خلاصته) لانها التوحيد الافعال المختلفة ولم يوجد بغيره ان هذه حكمة النية على انه قد وجد الاختلاف
 فقد تكون الشكر على القول بها فتأمل (قوله ونية التعيين) أي تعيين أن السجدة عن آية كذا كما في القصة
 وأما عينه لكونه التلاوة فلا كلام فيه لان فيه المزاجه للشكر والسهو (قوله ما يفسدها) انفسا على ظاهر
 الجواب كما في الخاتمة قبل هذا قول محمد لان العبرة عنده انقام الركن وهو الركن ولم يحصل بعد فاما عند أبي
 يوسف فقد حصل قبل هذه العوارض لان العبرة عنده للوضع فينبغي أن لا يفسدها ومحاذاة المرأة لا تفسدها
 ولو نام فيها لا تنتقض طهارته كالصلية وكذا الاوضاء عليه بالفقهية بحسب (قوله وركنها السجود) ظاهره
 انه يشترط فيها ما يشترط في السجود من توجيه أحد الاصابع وفي الجبر وقضوه لصاحب الثمر وأبي السجود ركنها
 وضع الجبهة على الارض أو ما يقوم مقامه اهـ (قوله كركوع مصل) أي الذي هو كركوع الصلاة أو كركوع
 على حدة غير كركوع الصلاة كما سأتى اهـ حلي (قوله وراكب) أي على الدابة خارج المصر اذا تلاها أو سجد بها
 والقياس أن لا يجزئه الايمان على الرأيه لانها واجبة فلا يجوز أدائها على الراجل من غير عذر لهم
 استحسنوه لان التلاوة أمر دائم بخلاف التطوع فكان في اشتراط النزول حرج بخلاف الفرض والمنذور
 وما وجب من السجدة على الارض لا يجوز على الدابة وما وجب على الدابة يجوز على الارض لان ما وجبت
 على الارض وجبت تامة فلا تقطع بالايمان ولو تلاها على الدابة تنزل ثم ركعت فأذا ما بالايمان جاز اهـ بحسب
 (قوله بين تكبيري) تكبيرة الوضع وتكبيرة الرفع (قوله جهرا) يسمع نفسه به منفردا ومن خلفه اذا كان معه
 غيره (قوله وبين قائلين مستحيين) قال في الجبر ما يستحب لادائها أن يقوم فيسجد لان الخرو وسقوط من
 القيام والقرآن ورد في قوله تعالى خروا سجدا وقوله تعالى يحزنون للاذقان وهو مروى عن عائشة
 وفي المضمرة يستحب أن يقوم ويسجد ويقوم بعد الرفع من السجدة ولا يقعد أو أفاد في القصة انه يقوم لها
 وان كانت كثيرة ومن المستحب أن يتقدم التالي ويصف القوم خلفه فيسجدون ويستحب أن لا يرفع
 القوم رؤسهم قبله وليس هو اقتداء حقيقه لانه لو فسدت سجدة الامام بسبب لا يعتد اليهم والمرأة تصل اماما
 للرجل فيها واذا اراد السجود يتوجه بقلبه ويقول بلسانه أسجد لله سجدة التلاوة اقله أكبر (قوله بل الرفع
 يد) لان هذا التكبير مفعول لاجل الاخطا لا للتعزية بحسب (قوله وتشهد وتسلم) انما لا يفعل السلام لانه
 للتخفيف وهو يستدعي سبق التعزية وهي معدومة وأيضا انما شرع التسليم بعد التشهد غالبا (قوله في الاصح)
 قال في الجبر ينبغي أن لا يكون ما صحح على عومه فان كانت السجدة في الصلاة فان كانت فريضة قال سبحانه ربي
 الا اهل أو نفلا قال ما شاء مما ورد كسجود وجهي الذي خلقه وصوره وشق سمعه وبصره بحوله وقوته فتبارك الله
 احسن الخالقين وقوله اللهم اكتب لي عندك ليها أجر اوضع عني بها وزرا واجعلها لي عندك ذكرا وتقبلها مني
 كما تقبلها من عبدك داود وان كان خارج الصلاة قال كل ما أئتمن ذلك كذا في فتح القدير (قوله على
 من كان الخ) ويجب عليه أن يوصي بالفدية على المعتقدان تركها (قوله لان من أجزائها) فيشترط لوجوبها
 أهلية وجوب الصلاة من الاسلام والعقل والبلوغ والطهارة من الحيض والنفس اهـ بحسب والاولى في التعبير
 لانها تجزئ من أجزائها (قوله كالاصم) انما ذكره ليدل على حكم غيره بالطريق الاولى اهـ حلي (قوله والسكران)
 لان عقله اعتبر حاضر اذ جرح النهر (قوله والنائم) قال قاضي خان وان سجد من نائم اختلفوا فيه والصحيح
 الوجوب وتبعه صاحب الخلاصة وقال الحدادي في شرح القدرى أصح ما لا يجب وهل يجب على النائم
 فيه روايتان وجه الرواية القائلة بالوجوب وجود الاهلية وعدم اشتراط قصد السماع أو التلاوة ووجه الرواية
 القائلة بعدم الوجوب صدور التلاوة عنه من غير معرفة وتغيير فتلاوته كالتلاوة أفاده العلامة نوح ثم ان النائم
 لا يتعين أن يكون من أهل القضاء فقد يكون أهلا للاداء بان يستيقظ في الوقت وكذا يقال في الجنب والسكران
 (قوله فلا تجب على كافر) بناء على أنه غير مخاطب بفروع الشريعة وهو أحد أقوال (قوله لانهم ليسوا أهلا لها)
 الاولى أن يقول لانهم ليسوا أهلا له أي لوجوب الصلاة لانه هو الذي قدمه (قوله وتجب بتلاوتهم) على من
 سمعهم حلي (قوله لا الجنون المطبق) هو من جن جنون أو أكثر حلي عن الشر بتلاوته وهو قول
 محمد وقال أبو يوسف أن يزيد على يوم وليلة ولو ساعد ذكره العلامة نوح (قوله فلا تجب بتلاوته) أي فلا تجب على
 السامع منه بسبب تلاوته أي كالتجيب على نفس هذا الجنون قرا أو سمع اهـ حلي (قوله لعدم أهليته) فيه أن

(خلاصته) ونية التعيين وفسدها
 ما يفسدها وركنها السجود أو بدله كركوع
 مصل وإيماء مريض وراكب (وهي سجدة
 بين تكبيري) (سنة تكبيري) (سنة تكبيري)
 قيام بين مستحيين (بالرفع يد وتشهد وتسليم
 وفرا) (سنة تكبيري) (سنة تكبيري) (سنة تكبيري)
 كان (سنة تكبيري) (سنة تكبيري) (سنة تكبيري)
 لانها من أجزائها (أداء) كالاصم اذا تلاها
 (أو قضاء) كالجنب والسكران والنائم (فلا
 تجب على كافر وصبي وجنون ومجانن
 ونفساء) قرا أو سمعوا لانهم ليسوا أهلا لها
 (وتجب بتلاوتهم) يعني المذكورين (خلاصته
 الجنون المطبق) فلا تجب بتلاوته لعدم
 أهليته

هذا التعديل يظهر في الصبي وما معه وقد وجبت على السامع منه (قوله تلزمه) لانها في حكم الصلاة وهي الزم
 في هذه المدة (قوله أوسع) وتلزم من سمع منه حلي (قوله وان أكثر) وكان غير مطبق كما يأتي في نقل الدرر (قوله
 على ما حذرته خسرو) حاصل تحريره أنه نقل من تلخيص الجلباع الكبير عدم الوجوب بالسماع من الجنون وعن
 الخاتبة الوجوب به وأثبت التثافي بينهما وأجاب بمحمل ما في تلخيص الجامع على المطبق وما في الخاتبة على
 غيره وقسم الجنون أقساماً ثلاثة قاصراً وكاملاً غير مطبق وهو الذي يكون أكثر من القاصر وكملاً
 مطبقاً وهو ما لا يزول فالأول يلزمه السجود ويلزم من سمع منه والثاني لا يلزمه بتلاوته ويلزم السامع منه
 والثالث لا يلزمه بتلاوته ولا غيره بالسماع منه اهـ حلي (قوله لكن جزم الشربلائي) أي في حاشية الدرر
 (قوله باختلاف الرواية) حيث قال وقد حكى تصحيح كل من لزوم السجود وعدمه بالسماع من الجنون فيصلى
 كلام قاضي خان على رواية وكلام التلخيص على أخرى وهذا هو الوجه في التوفيق لما قاله المصنف من تقسيم
 الجنون الى ثلاث مراتب بل هو على قسمين مطبق وغيره وان اختلف في تفسير المطبق وما جعله ثالثاً لا أقسام
 الجنون وهو المطبق الذي لا يزول غير مسلم لانه ما من ساعة الا ويرى زواله فهو القسم الثاني وتفسير المطبق
 عند أبي يوسف أن يمكث أكثر السنة وفي رواية عنه أكثر من يوم وليلة وقال محمد أولاً شهر ثم رجع عنه وقال
 سنة وقول الامام الاعظم رضي الله تعالى عن الجميع شهر وبه يفتى لا محالة لكن في الصلوات يعتبر بدت صلوات
 وفي الصوم والزكاة على هذا الخلاف اهـ المراد منه اذا عرفت هذا فالمراد بالجنون في قول المتن فلا تجب على
 كافر ومسي وجمعون المطبق فان غيره يجب عليه اذا سمع أو تلا اهـ حلي (قوله من الجنون) أي غير المطبق
 وعليه فحمل عبارتهم حلي وجعل العلامة نوح أن اختلاف الرواية في السماع من الجنون المطبق حيث
 قال فالجنون الغير المطبق اذا تلا آية السجدة يجب عليه وعلى من سمعها منه السجود والجنون المطبق اذا تلا
 آية السجدة لا يجب عليه السجود اجماعاً وفي وجوبه على من سمعها منه رواية ثان وكلام قاضي خان محمول
 على رواية عدم الوجوب اهـ المراد منه (قوله من الصدى) هو ما يعارض الصوت في الاماكن الخالية
 انتهى بحري وجب بالسماع من الجنون كما نقله أبو السعود عن والده بمثل (قوله أو الطير) وقيل يجب وصحبه في الخفة
 معللاً بأنه سمع كلام الله تعالى فقد اختلف التصحيح (قوله ومن كل حال حرفاً) تذكر مع ما يأتي من تناو كانه ذكره
 هنا تنبيهاً على أن الاول اذ يذكره هنا اهـ حلي لانه يحمل تعداد ما لا تجب فيها (قوله ولا بالنهي)
 ولا تنفذه الصلاة لوجوده في القرآن ولا تجب بالكتابة بحري (قوله لو كان السامع في صلواته) اماماً
 أو أموماً اهـ حلي (قوله كما في) في قوله ولو تلا المؤمن لم يسجد اهـ لا (قوله على التراخي) لان دلائل الوجوب
 مطلقة من تعيين الوقت فيجب في جزء من الوقت غير عين ويهين ذلك بتعيينه فعلاً وانما يتحقق عليه الوجوب
 في آخر عمره كما في سائر الواجبات الموسعة بحري (قوله على المختار) وهو قول محمد ورواية عن الامام رضي الله
 تعالى عنه حلي عن الامداد (قوله تنزيهاً) لان الواكث تحريرية لكان وجوبها على الفور وليس كذلك بحري
 (قوله ويكفون وقتاً) هذا على المختار المتقدم وعند أبي يوسف على الفور وتظهر غمرة الخلاف في الاثم
 وعدمه حتى لو اذاع بعد مدة كان مؤثراً اتفاقاً لا قاضياً كذا في التهر وفيه نظر بل الظاهر على قول أبي يوسف
 أن يكون قاضياً لانه الظاهر من الفورية (قوله وتسقط بالحضر) أي العارض في الصلاة حلي ونحوه
 في الهندية وما في أبي السعود عن الخاتبة حيث قال وصرت جواباً بأن أخرتها حتى حانت تسقط فقول على
 هذا (قوله والردة) فيه أن وقتها العمومي ما بقي وقته لا يسقط عنه اذا لم كالمج وكلاهما في الوقت وان اذى
 صلواته قبل الردة فليأتى وأجاب بعض الحذاق بأن السبب في الصلاة قد تحقق بعد الاسلام ولا كذلك سجود
 التلاوة وكذلك تعسر القدرة على الزاد والراحلة في الحج بعد الاسلام (قوله فعلى الفور) جواب شرط مقتدر
 تقديره فان كانت صلوة فعلى الفور اجماعاً واذا أخرها حتى طالت القراءة صارت قضاء لانها ما وجبت بما هو
 من أفعال الصلاة وهو القراءة التحقت بأفعال الصلاة وصارت جزءاً من أجزائها واذا التحقت وجب ادائها
 مضيقاً كسائر الصلاة ثم عن البدائع وبذلك لم يرد ما نقله أبو السعود عن الشربلائي من قوله ويجوز أن يقال
 تجب الصلاة موسعاً بالنسبة لمحلها كالتلاوة في أول صلاته وسجدتها في آخرها اهـ وفي قوله اذا أخرها حتى
 طالت القراءة صارت قضاء الخ نظر لانه لو أخر القراءة عن محلها ولو على القول بفرضيتها في الاولين لا يمكن

ولو قصر جنونه فكان يوماً وليلاً أو أقل
 تلزمه تلاوة سمع وان أكثر لا تلزمه بل تلزم
 من سمعه على ما حذرته خسرو ولكن جزم
 الشربلائي باختلاف الرواية وتقول
 الوجوب بالسماع من الجنون ~~فإن جزم~~ فتأوى
 الصغرى والجوهر قلت وبه جزم ~~فإن جزم~~
 (لا تجب) بسماعه من الصدى أو الطير
 ومن كل حال حرفاً ولا بالتجسس أشباه (ولا)
 من (المؤتم) كان السامع (في صلواته) أي
 صلاة المؤتم بخلاف الخارج كما مر (وهي)
 على التراخي على المختار ويكره تأخيرها
 تنزيهاً ويكفيه أن يسجد عدداً عليه بلا
 تعيين ويكون مؤثراً ونسقط بالبدن والردة
 (ان لم تكن صلوة) فعلى الفور اجماعاً ورويتها
 جزاً منها فيما يشترط تأخيرها

فما في كذا ما لا يخفى فكيف تكون قضاء إذا أطالها قائل (قوله) وقضيا ما دام في حرمة الصلاة قبل الانسحاب
 بطلان فينبغي أن يقيد بقوله الصلاة لا تقضى خارجها هذا وأن يراد بالخارج الخارج عن حرمة الصلاة بلالة
 عن البصر (قوله ثم هذه النسبة) أي الكائنة في صلوة وهي رد الالف واوا وحذف التاء لانهم حذفوها في نسبة
 المذحكر الى المؤنث كدسبة الرجل الى بصرة فقالوا بصري لا بصري كيلا يجمع فان في نسبة المؤنث
 فيقولون بصرية منع محضرا (قوله وقولهم صلاتية خطأ) أي من جهتين الاولى عدم قلب الالف واوا
 الثانية الجمع بين التاءين (قوله خير من صواب نادر) لأن قصدهم افادة الاحكام بالمعاني والاشهر في التعبير
 ما جرى على اللسان قال في التبريد ذكر هذا الجواب وفيه ما لا يخفى (قوله ومن سمعها الخ) وكذا لو لم يسمع بل
 وان لم يكن وقت الصلاة حاضرا (قوله ولو باقتدائه به) مبالغة على قوله امام أي ولو كونه اماما بسبب اقتداء
 السامع به فتأمل الامام عند السماع ومن هو منفرد عند السماع ثم صار اماما بسبب اقتداء السامع به حلي
 (قوله بسببها) قيد بقوله مع لأن الامام لو لم يسجد لا يسجد المأموم وان سمعها لانه اذا سجد في الصلاة وحده
 خالف امامه وهي صلاتية لا تقضى خارجها بجر (قوله أصلا) أي سواء اقتدى به في الركعة التي تلافيها
 أو في غيرها (قوله تبع الأصل) لانها بالاعتداء صارت صلاتية فلا تقضى خارجها ثم زوال الأصل من كتب محمد
 ومقاتله ما يأتي عن البزدوي (قوله وكذا) المناسب أن يقول وقيل الخ لتظهر المقابلة (قوله على ما اختاره
 البزدوي) وحمل اطلاق الأصل على الاقتداء في الاولى نهر (قوله ولو تلاها) أي الامام أو المنفرد أما المؤنث
 فلا يسجد فيها ولا خارجها كما تركه اه حلي (قوله بسببها في الخ) لأن السجدة المتلوة في الصلاة أفضل
 من غيرها لأن قراءة القرآن في الصلاة أفضل منها في غيرها فلم يجرأ اذا خارج الصلاة لأن الكامل لا يتأذى
 بالناقص اه بجزو المراد بالسجود فيها ما يتم السجود في حرمتها كما قدمه الشارح والمراد بقوله لا خارجها ما يخرج
 عن الصلاة وحرمتها ما لم يصب منها من الصلاة اه حلي (قوله ثم) لأنه لم يؤذ الواجب ولم يمكن
 قضاؤها وفيه يتقرر الاثم على المكلف والخروج له عنه التوبة كسائر الذنوب اذ بصر (قوله الا اذا فسدت) أي
 قبل سجودها والافساد كالفساد (قوله فلو لم تسقط) لأن الحيض أسقط الفرض فتبطل الواجب (قوله فيسجد
 خارجها) ولا يسجد في قضاء تلك الصلاة لأن التلاوة لم تقع في القضاء فتبطل الواجب (قوله اذا فسدت) أي
 خارج الصلاة فيها (قوله لا يجوز تلاوة) أي تلاوة مجزئة عن الصلاة (قوله لم يعدها) لأنه بالفساد لا يسجد بجميع
 أجزاء الصلاة وانما يفسد الجزء المقارن فيفتح البناء عليه بجر عن القضية (قوله ويحالفه الخ) البعث والجواب
 اصحاب التبريد (قوله الا أن يحمل الخ) هذا الجواب عن قول في الفتاوى الهندية عن فتاوى قاضي خان مصل
 التطوع اذا قرأ آية وسجد لم يفسد صلاته وجب عليه قضاؤها ولا تلزمه إعادة تلك السجدة اه حلي (قوله
 وتؤذي بركوع) أي قياسا لاستحسانا لما فيه من معنى الخضوع قال محمد وبالقياض تأخذ بالقياس بين القياس
 والاستحسان أن ما ظهر من المعاني فقياس وما خفي فاستحسان ولا ترجع للخفي خلفه ولا تظاهر الظهور
 فيرجع في طلب الرهان الى ما اقترن بهما من المعاني فحق قولي الخفي أخذوا به ومتى قوى الظاهر أخذوا به وهما
 قوى دليل القياس فأخذوا به لما روي عن ابن مسعود وابن عمر أنهما جازا أن يركع للسجود في الصلاة ولم يرو عن
 غيرهما خلافا فكان كالاجماع بجر (قوله وسجود) الواو بمعنى أو ثم اذا سجد لها وقام بركعه أن يركع كما رفع
 رأسه سواء كان آية السجدة في وسط السورة أو عند ختمها أو بقي بعدها الى الختم قدر آيتين أو ثلاث فينبغي أن يقرأ
 ثم يركع فينظر ان كانت الآية في الوسط فانه ينبغي أن يستتمها ثم يركع وان كانت عند الختم فينبغي أن يقرأ آيات
 من سورة أخرى ثم يركع وان بقي الى الختم قدر آيتين أو ثلاث كما في بني اسرائيل واذا السماء انشقت فينبغي أن يقرأ
 بقية السورة ثم يركع وان وصل بها سورة أخرى فهو أفضل بجر (قوله ينوب عنها الركوع) هذا ليس بسديد
 بل لا يجوز به ذلك قياسا واستحسانا لأن الركوع خارج الصلاة لم يجعل قربة فلا ينوب عن ركعة القربة واختار قاضي
 خان أن الركوع خارج الصلاة ينوب عنها بجر ورده عليه بأن عبارة قاضي خان رجل قرأ آية من السجدة خارج
 الصلاة فأراد أن يركع للسجدة روي أنه يجوز ذلك اه وهي لا تفيد الاختيار بل تفيد ضعفه وماتاه أبو السعود
 عن شيخه لأن الاختيار فهم من الاختصار على الجواز فيعيد (قوله أي للتلاوة) فواتر الشارح قوله
 سابقا غير مستحسن ركوع الصلاة وسجودها الى مثل كان أولى (قوله على الظاهر) نقله في البحر عن بعض

وقضيا ما دام في حرمة الصلاة ولو بعد
 السلام فتح ثم هذه النسبة هي الصواب
 وقوله لم صلاتية خطأ قاله المنفرد لكن
 في العناية أنه خطأ مستعمل وهو عند
 الفقهاء خير من صواب نادر (ومن سمعها
 من امام) ولو باقتدائه به (فانتم به قبل
 أن يسجد) الامام لها (سجد معكم) ولو انتم
 (سجدوا) يسجد أصلا (وان لم يقتد به) أصلا
 (سجدوا) وكذا الواقدي في ركعة أخرى
 (ولو تلاها في الصلاة بسببها فيها
 لا خارجها) كما ترى في البدائع واذالم
 يسجد ثم قلزمه التوبة (الا اذا فسدت
 الصلاة بغير الحيض) فلو لم تسقط منها
 السجدة فسدت (لانها ما فسدت لم يبق الاجتزاد
 خارجها) لا تلاوة فلو لم تكن صلوة وبطلانها
 لم يعدها ذكره في القضية وبطلانها في الثانية
 تلاها في نقل فأنفده قضاء دون السجدة
 الا أن يجعل على ما اذا كان بعد سجودها
 (وتؤذي بركوع وسجود) غير ركوع الصلاة
 وسجودها (في الصلاة) وكذا في خارجها
 ينوب عنها الركوع في ظاهر المروى بترائية
 (لها) أي للتلاوة (وتؤذي بركوع صلاة)
 اذا كان الركوع (على الذود من قراءة آية)
 أو آيتين وكذا الثلاث على الظاهر كافي البصر

الشيخ وقال قبله وأكثر المشايخ لم يفتروا الطول القراءة شيئا فكان الظاهر أنهم قوضوا ذلك إلى رأى الجمهور
 فإذا طالت القراءة لم يجز الركوع وان نواه عنها وكذا السجدة السليبة لأنها صارت دينا لوجودها مضيقا والدين
 به ضيقا لا بما عليه والركوع والسجود عليه فلا يتأذى بهما الدين (قوله على الرابع) وقيل لأحاجة إلى التنية
 عند الفور وجهه القهستاني رواية عن محمد **أهـ** حلي والظاهر أنه لا بد من نية ركوع الصلاة أيضا ولا كان
 للتلاوة فقط لأنما تؤدى بركوع فيها فليجوز ويجوز أن يقال إن محل نية التلاوة فقط إذا لم تكن السجدة فورية
 (قوله ولو نواه في ركوعه) أي عقب التلاوة حلي عن البحر (قوله لم يجزه) أي لم يذب بصور المؤتم عنها لأن
 الإمام لما نواه في الركوع تدبيرا أو قيل يجزيه كافي القهستاني (قوله ويسجد) أي المؤتم إذا سلم ويعلم ذلك
 بأخبار الإمام قبل أن يكلم المؤتم أو يخرج من المسجد **أهـ** حلي (قوله ولو تركها) أي القعدة حلي (قوله
 فسدت صلاته) لأن التلاوة ترفع القعدة فلا يلزم بعدها فالت فرض من فرائض الصلاة (قوله وينبغي حله) أي
 ما في القنية من قوله ويسجد إذا سلم إلى آخره على الجهرية وأما في السرية فلا يتأتى أن يسجد لأنه لا يعلم أن امامه
 قرأ آية التلاوة ويرد عليه أنه يمكن أن يخبره الإمام بعد السلام قبل تكلم المقتدى وخروجه من المسجد أنه قرأها
 ونواه في الركوع فيجب على المقتدى أن يسجد ثم اعلم أن السجود لها الاستقلال ولو كانت بقرب الركوع أفضل
 حيث كانت القراءة سجدة فينبغي أن ينويها في السجود لأنه لا يفتن الجماعة فان من رآه رعا يفتن أنه يسجد
 للصلاة فاسيا للركوع ومن لا يره رعا يفتن أنه ركع فركع فإذا نواه في السجود سلم من المذورين حلي بإيضاح
 (قوله نعم) استدلال على قوله لم يجزه يعني أن عدم الاجزاء للمؤتم فيما إذا نواه الإمام في الركوع أما إذا لم ينوها
 فيه بأن نواه في سجوده أو لم ينوها فلا شيء على المؤتم نواه **أهـ** حلي (قوله لها) الأولى حذفه لأنه أما
 أن يتعلق بركع أو يسجد أو بهما لا يجزئ أن يتعلق بركع لأنه غير عبارة القنية ولا بهما لأنه إذا ركع لها تأدت بالركوع
 فندبت في السجود لقوة ترجع إلى عبارة القنية فتعين أن يكون متعلقا بسجدة فقط لكن فيه قصور فانه على
 هذا التقدير يستفاد منه أن الاجزاء مخصوص بما إذا نواه الإمام في السجود وقد علمت أنه لا فرق بين أن ينويها
 في السجود ولا **أهـ** حلي (قوله فورا) أي بعد قراءة آية أو آيتين أو ثلاث قال الحلي والأولى حذفه لأنه
 موضوع المسئلة (قوله ناب) أي ناب سجود المقتدى عن سجود التلاوة تبعا لسجود امامه (قوله بلانية) متعلق
 بناب أي سواء نوى المقتدى بسجوده التلاوة أم لا **أهـ** حلي (قوله ولو سجد لها) هذا هو الموافق لعبارة البحر
 وفي بعض النسخ ولو ركع لها وهو تحريف من التامع **أهـ** حلي (قوله لأنه انفرد بركعة) فسجدة للتلاوة وسجدة
 قبلت بها الركعة (قوله الملهي) سواء كان اماما أم مؤتما منفردا **أهـ** حلي (قوله من غيره) أراد بالغير من ليس معه
 في الصلاة سواء كان اماما غير امامه أو مؤتما فذلك الإمام أو منفردا أو غير متصل أصلا **أهـ** حلي (قوله لم يسجد
 فيها) فإن قيل يجب أن يسجد قبل الفراغ لأن سبب الوجوب السماع وقد وجد في الصلاة قلنا نعم وجد فيها لكنه
 حصل بناء على التلاوة والتلاوة حصلت خارج الصلاة فتؤدى خارجها بخبر والتلاوة متبقية على أن السبب
 السماع لا التلاوة والجواب بعكسه (قوله لأنما غير صلاتية) فادخلها في الصلاة منهي عنه لأن المصلى عند
 اشتغاله بسجدة التلاوة كان مأمورا بإتمام ركن هو فيه أو بالانتقال إلى ركن آخر فيكون منهيها عن هذه السجدة
 بحر (قوله لسماعها من غير محجور) أما إذا سمعها من محجور كزوم فإن كان في صلاته لا يسجد ولا يسجد لها
 لأن المحجورين لا ينعين فلا يبعد وهم (قوله لأنها ناقصة للنهي) لأن حكم التلاوة مؤخر إلى ما بعد الفراغ
 من الصلاة فلا تصير بها إلا بعد فلا يجوز تقديمه على سببه بخلاف ما لو تلاها في الأوقات المذكورة حيث
 يجوز أدائها في ما كان كانت ناقصة لتحقيق السبب للسأل **أهـ** بحر (قوله لما تم) من أنه ناقص فلا يتأذى به
 الكامل (قوله غير المؤتم) صادق بالإمام والمنفرد واحد تركه من المؤتم فانه يسجد ها بعد الصلاة ولا تصير
 صلاته لأن التي تلاها لا يعتد بها فلا تنسج الخارجية **أهـ** حلي (قوله ولو بعد سماعها) اعلم أنه إذا قرأها
 فإن كانت تلاوتها سابقة على سماعها أو سجد لها اجزأت عنه في ظاهر الرواية لأن تلاوة الأولى من أفعال
 الصلاة والثانية لا حصلت الثانية تكرر الأولى من حيث الأصل والأولى باقية لفعل وصف الأولى والثانية
 فصارت من الصلاة فيكتفى بسجدة واحدة وان سمعها من أجني ثم تلاها المصلى وسجد لها ففيه روايتان ويجزئ

(ان نواه) أي كون الركوع لسجود التلاوة
 على الرابع (و) تؤدى (بسجودها كذلك)
 أي على الفور (وان لم ينو) بالاجماع
 ولو نواه في ركوعه ولم ينو المؤتم لم يجزه
 ويسجد إذا سلم الإمام وبعد القعدة ولو تركها
 فسدت صلاته كذا في القنية وفي حله على
 الجهرية ثم لو ركع وسجد لها فمما لم يسجد
 ولو سجد لها فمما لم يؤتم انه يسجد
 دفعه وسجد لها ومن ركع وسجد بسجدة
 اجزأته منها ومن ركع وسجد بركعة فائتة
 فسدت صلاته لأنه انفرد بركعة فائتة
 (ولو مع المصلى) السجدة (من غيره) لم يسجد
 غيرها لأنها غير صلاتية (بل) يسجد بعدها
 لسماعها من غير محجور (ولو سجد فيها
 لم يجزه) لأنها ناقصة للنهي فلا يتأذى بها
 الكامل (واعاده) أي السجود لما صلا إذا
 تلاها المصلى غير المؤتم ولو بعد سماعها اجزأ

في السراج بأنه لا يبعد ما هـ هـ (قوله الا اذا تابع المصلي) صادق بالامام والمؤتم والمفرد وقوله متابعة غير
 احاطه بمتن بالمؤتم فالاولى أن يقول متابعة غير امامه ان كان مقتديا ولا اقتداء في محل الانفراد ان كان
 مفردا او اعا مالا ان الامام في حكم المفرد هـ هـ (قوله) وفيه أن هذه المتابعة ليست اقتداءا تاما هي موافقة
 بدليل أنه يجوز متابعة المرأة فيها والتقدم على التالي فلم يقل بالغائب الكونها دون الركعة فتأمل (قوله
 ولا تجزئه عما جمع) لأن هذا الاداء منهي عنه فلا ينوب عن الكامل ولأنه قد تبعه للعرض (قوله ثم دخل
 في الصلاة) أفاد به الترتيب بين هاتين التلاوتين فلو كان يعكس هذا بان قرأها في الصلاة أو لا ثم سلم فأعادها
 في مكانه ذكر في كتاب الصلاة أنه يلزمه أخرى لأن المتلوة في الصلاة لا وجود لها لاسبقية ولا حكا والموجود هو
 الذي يستتبع دون المهدوم وذكر في النوادر أنه لا يلزمه ووفق السرخسي: ينه ما يجعل القول على ما اذا أعادها
 بعد الكلام وحل الثاني على ما اذا كان قبله وضح التوفيق في المحط قاله صاحب البحر (قوله قتلها فيها)
 الاصرح فأعادها فيها ليعيد أن المتلوة ثانيا هي الاولى (قوله بعد أخرى) لأن الصلوة أقوى فلا تكون تبعا
 للاضغاف بحر (قوله فتستتبع غيرها) وسبق الخارجية عن الصلوة غير مانع من جعلها تابعة لها لأن مبنى
 سجود التلاوة على التداخل وهو تداخل في السبب فتشوب الواحدة عما قبلها وما بعدها أبو السعود
 وإنما أفرد هذه المسئلة بالفرع دسوها تحت قوله كن كثرها في مجلس لافي جملة من مخالفتها في أنه اذا سجد
 للخارجية لا يكفي عن الصلوة بخلاف ما اذا لم تكن صلوة وسجد لا في ثم أعاد فان السجدة السابقة تكفي
 انتهى (قوله) وان اختلف المجلس تبع فيه صاحب التمر والبدائع وفي الدرر نحو وفي البحر اشترط اتحاد
 المجلس فان تبدل مجلس التلاوة مع مجلس الصلاة فكل سجدة وسجد في الزيادة وفي الشرب لا يسه قوله أي
 صاحب الدرر وان لم يبعد المجلس أي كمالا أن مجلس التلاوة غير مجلس الصلاة وأما على الظاهر فالحاشي متبع
 حقيقة وكما أنما حقيقة قطار لشروعه في مكانه وهو عمل قليل ربه لا يمتد المجلس وأما كمالا أن التلاوتين
 من جنس واحد من حيث أن كلاهما عبادات بخلاف في الكل ولولم يبعد حقيقة أو تبدل كمالا عمل
 غير الصلاة لا تجزئه سجدة الصلاة عما يجب قبلها هـ هـ (قوله) وأبو السعود (قوله سقنا) كذا في نسخ وفي نسخ
 سقطا ووجهه أن الخارجية أخذت حكم الصلوة فثبت تبعا لها هـ هـ (قوله في الاصح) وعلى رواية
 النوادر لا تسقط الخارجية لأن الصلوة ما استتبعها على هذه الرواية شربا لانية (قوله ولو كثرها في مجلسين)
 اعلم أن المجلس قد يختلف حقيقة وقد يختلف حكما والمختلف حقيقة قد يحد حكما كما اذا انتقل في السجدة من غير
 كان اوكبرا وفي البيت والدار من زاوية الى أخرى فانه لا يتكرر الوجوب الا اذا كانت الدار كبيرة وفي كل موضع
 يصح الاقتداء بجعل المكان واحدا ذكره قاضي شان وأما في غير المسجد والدار فذكر في شرح تلخيص
 الجامع اذا مشى خطوة أو خطوتين لا يختلف المجلس واذا مشى ثلاث خطوات يختلف وقبل يختلف بشي
 خطوتين والاول هو المشهور وأما المختلف كمالا كما اذا انتقل بقوله آخر كبر كما اذا نثر ع بعد التلاوة في عقد
 الشكاح أو البيع أو الزراء أو كل كثيرا والنوم مضطجعا ثم تلاها أخرى يتكرر الوجوب بخلاف ما اذا كان
 العمل قليلا كما اذا اكل لقمة أو لقمة من أوقام أو قعد أو اذنت باليسبح والتكبير فانه لا يتكرر الوجوب وإنما
 جعل أمثال هذه في الخيرة من قليل اختلاف المجلس لانه دليل الاعراض جوى عن البرجدي (قوله بل كفته
 واحدة) الاصل فيه ما روى أن جبريل عليه السلام كان ينزل بالوحى فيقرأ آية السجدة على رسول الله صلى الله
 عليه وسلم ورسول الله يسمع ثم يقرأ على أصحابه وكان لا يسجد الا مرة واحدة وهو مروي عن عدة من الصحابة
 ولأن المجلس جامع للمعقرات ولأن في ايحاب السجدة لكل تلاوة حرجا خصوصا على المعلمين والمتعلمين
 وهو منق بالنص (قوله التأخير احوط) لأن بعضهم قال ان التداخل فيها في الحكم لا في السبب حتى لو سجد
 تلاوة ثم أعادها زمت أخرى كذا الشرب والزناقة في الجنبى (قوله بشرط اتحاد الآية) أما لو قرأ القرآن
 كله في مجلس واحد لم يردعه اربع عشرة سجدة لأن المجلس لا يجعل الكلمات المختلفة الجنس منزلة كلام واحد كن
 قرأ لسان بالقدرهم ولا آخر بمائة دينار ولعبه بالتعلق لا يجعل المجلس الواحد الكل اقرا واحدا (قوله
 هو تداخل الخ) أي عدم التكرار المفهوم من قوله وفي مجلس واحد لا يتكرر هذا بالنظر الى المصنف وأما بالنظر
 الى الشرح فيعود الى التداخل (قوله فتكون الواحدة سببا) لا يحسن تقريبه على ما قبله فتأمل

(دونها) أي الصلاة لأن زيادة مادون الركعة
 لا يبعد الا اذا تابع المصلي التالي فقد
 متابعة غير امامه ولا تجزئه عما جمع تجنبين
 وغيره (واذا تلاها في غير الصلاة فسجدها
 ثم دخل في الصلاة قتلها) فيها (سجد
 أخرى) ولولم يسجد أولا كفته واحدة
 لا يبعد جلاية أقوى فتستتبع غيرها
 وان اختلف المجلس ولولم يسجد في الصلاة
 سقطا في الاصح وانما كمالا (ولو كثرها
 في مجلسين يتكرر وفي مجلس واحد
 لا) يتكرر بل كفته واحدة وفعلا بها بعد
 الاولى اولى قنينة وفي البحر التأخير احوط
 والاصل أن مبناها على التداخل دفعا
 للخرج بشرط اتحاد الآية والمجلس (وهو
 تداخل في السبب) بأن يجعل الكل تلاوة
 واحدة فتكون الواحدة سببا والياقي تبعا لها

وقوله لا تزكها (قوله لا تزكها) على حذف تقديره وانما نقل انه تدخل في الحكم مع وجود السبب لان زكاة العباد
 الى آخره (قوله قد اخلت السجدة) كلامه يفيد ان المراد بالحكم المحكوم عليه بالوجوب (قوله وهو يزجر
 واحدة) أي بمقربة واحدة (قوله فيحصل المقصود) وهو الاثر بما جاز خلاف العباد فان المقصود منها تعظيم
 المقصود وهو مطالب به دائما (قوله والكريم يعفو) اشار به الى ان حكم الاخرة كذا فلا يؤخذ بما زاد على
 العقوبة الواحدة ان شاء الله تعالى (قوله وأعاد الفرق) وجه الفرق انه لما جعلنا الاولى سببا والباقي تبعها
 فكان انما بعد السبب بعد السبب بخلافه في الثاني فان الاسباب فيه على حالها فلا بد من السجود بعد تعليم
 الاسباب حلبي (قوله حتى لو زنى الخ) بخلاف هذا القذف اذا اقيم مرة ثم قذف مرارا لم يحذف لان القذف انما يرفع
 بالاول اظهر كذبه بجر (قوله اذاها وآيا) اما اذا كان يدبر السدى على الدائرة وهو جالس في مكان
 واحدة لا يتكسر والوجوب بجر (قوله وانتقاله من غصن الى آخر) القصن ما تشعب على ساق الشجرة فاقصها
 وغلاظها أو الصغير منها فاموس وسوا كان قريبا أو بعيدا على الصحيح وفي الواحات الحسامية وجعل ثلاثة
 السجدة على غصن شجرة ثم انتقل الى غصن آخر فأعادها ان كان يمكنه الانتقال بدون نزول من الاول كفته
 سجدة واحدة لان المجلس متصدا وان كان لا يمكنه الانتقال الا بالنزول من الاول سجدة سجدة لان المجلس
 غير متصدا اه وهذا ما افق به شمس الاثمة الحلواني وغيره من الاثمة شلبي في حاشية الزيلعي (قوله أو حوض)
 أي كبير أما الحوض متداني الاطراف كالمسجد يكتفي فيه واحدة فأعاد القهستاني وانظر لو كان السدى
 أو الشجرة أو الحوض في المسجد لم يبدل أولا نظر الى اتحاد البقعة (قوله للمجلس) أي في حق التالي (قوله
 أو الآية) أي في حق السامع اه شرح الملقى (قوله بخلاف زوايا مسجد) ولو كبير اعلى المعتقد (قوله وبين)
 ولو كان دار السلطان عند أبي يوسف خلافا لمحمد وعليه يخرج قوله في الشهر الا اذا كان كبيرا كدار السلطان
 (قوله وسفينة سائرة) لان سيره غير مضاف اليه قال تعالى وجر ينهم دوروا والواقفة بالطريق الاولى (قوله
 ككل لفتين) ومنى خطوتين وتكلم بكلمتين (قوله وقيام) بخلاف ما اذا نام مضطجعا أو باع أو أرضعت صبيا
 فان المجلس يتبدل (قوله وكذا ذابا) أي سائرة حلبي (قوله لان الصلاة تجمع الاماكن) اذا حكم بمسحة الصلاة
 دليل اتحاد المكان وهذا اذا كان في ركعة واحدة وأما اذا تكررها في ركعتين فالقياس أن تكفيها واحدة
 وهو قول أبي يوسف الاخير وفي الاستحسان يلزمه لكل تلاوة سجدة وهو قول محمد وأبي يوسف الاول ولو سمعها
 المصلي الراكب من رجل ثم ساءت الدابة ثم سمعها ثانيا عليه سجدة ثان هو الصحيح لان السجدة بصلوة ولو سارت
 الدابة ثم نزل قلاها آخر يلزمه أخرى بجر عن الخط (قوله ولو لم يصل تكرار) لأن سيره مضاف اليه حتى يجب
 عليه ضمان ما خلفت حلبي عن الدور (قوله كما يتكرر) أي على السامع دون التالي وفي عكسه (قوله
 وغلامه) مراده ما يم الحز (قوله يتكرر على القلام) لتبدل المجلس في حقه بخلاف الراكب فان الصلاة تجمع
 المتفرق (قوله على الملقى) راجع الى صورة العكس فقط واسترزه عن قول صاحب الكافي بالتكرار على
 السامع في صورة العكس اه حلبي (قوله وهذا في الخ) أي هذا القول بالتكرار على السامع في الاولى مع
 اتحاد مجلس التلاوة وبعدم التكرار عليه في الثانية مع تبدل مجلس التلاوة فيد ترجع سببية السماع اذ لو كانت
 التلاوة سببا لا عكس الحكم في حق السامع فيصير كالتالي وهو أحد قولين وقد قدم أن حافظ الدين اختار أن
 السماع شرط وهو المختار واجاب عن تكررها على السامع دون التالي بأن الشرع أبطل تعدد التلاوة
 المتكررة في حق التالي حكاه اتحاد مجلسه لاحقة ولم يظهر ذلك في حق السامع فاعتبر حقيقة التعدد فكرر
 الوجوب واختار في الثانية تكرره عليه ايضا اعتبارا بمجلس التلاوة وعليه فلا إشكال وعلى الصحيح من عدم
 التكرار عليه يمكن أن يجاب بأن السبب في حقه وان تعدد لكن الشرع أبطل تعدده حكاه نظر الاتحاد بمجلسه
 كالتلاوة اه حلبي (قوله وآيا الصلاة على الرسول) في القهستاني اه لم أنكره من انما من الانبياء
 في حكم الصلاة عليه مثل تكرار الآية في السجدة اه وفيه أن الدليل الوارد بالصلاة عليه صلى الله عليه وسلم
 خاص من ان جاء التعميم (قوله وكذلك عند المتقدمين) قياسا على آية السجدة (قوله اذا تدخل في حقوق
 العباد) وهو جفاه كما ورد في الحديث وقد منازجه بجر (قوله فالاصح انه ان زاد الخ) وقيل مرهوقا
 الى العشر وقيل كما عطف اه حلبي (قوله لا يثبت) لما روي عن محمد بن عبد الله قال لما جلس

وهو التي بالعبادة لا تزكها مع وجود سببها
 شنيع (لا) تدخل في الحكم (في الحكم) بأن يجعل
 كل تلاوة سببا للسجدة فقد اخلت السجدة
 فاكنت واحدة لانه البق بالعبادة لا الخ
 للزجر وهو يزجر واحدة فيحصل المقصود
 والكريم يعفو مع قيام سبب العقوبة وأعاد
 الفرق بقوله (قنوب واحدة) في تدخل
 السبب (عما قبلها وعما بعدها) ولا تنوب
 في تدخل الحكم الا عاقلها حتى لو زنى لحد
 ثم زنى في المجلس حد ثانيا (واحدة التوب)
 ذاهبا وآيا (وانتقاله من غصن) شجرة
 (الى) غصن (آخر وسببه في غير) شجرة
 يتبدل للمجلس أو الآية (فيصير) سجدة
 أو سجدة (أخرى) بخلاف زوايا مسجد
 ويت وسفينة سائرة وقيل ليس كذلك
 لفتين وقيام ورد سلام وكذا ذابا يعلى عليها
 لان الصلاة تجمع الاماكن ولو لم يصل يتكرر
 (كما) يتكرر (لوتبدل مجلس سماع دون) قال
 حتى لو تكررها (كما) لا ركب (لا) يتكرر
 تكرار على السلام لا الركب (لا) يتكرر
 (في عكسه) وهو يتبدل مجلس التلاوة
 السامع على الملقى وهذا يفيد ترجيح
 سببية السماع وأما الصلاة على الرسول
 فكذلك عند المتقدمين وقال المتأخرون
 تتكرر اذا تدخل في حقوق العباد وأما
 الطماس فالاصح انه ان زاد على الثلاث
 لا يثبت خلاص

في مجلسه بعد الثلاث ثم قاتر فالتك من كرم انتهى وظاهره ولو حصل فاصل في المجلس (قوله لأن فيه قطع الخ) لأن فيه الاستسكان عنها بجر ولا في فيه جبر شيء من القرآن وذلك ليس من أعمال المسلمين ذكره محمد في الجامع الصغير ولأنه فرار من السجدة وذلك ليس من أخلاق المؤمنين نهر (قوله وتغير تأليفه) عطف تفسيره حلي (قوله مأمورية) قال الله تعالى فإذا قرأناه فاتبع قرآنه أي تأليفه بجر (قوله ومفاده) هو لمصاحب التهور وهو منقول عن البدائع (قوله لا يكره عكسه) أي يكره بما لا يكره تزييمه بدليل قوله ونذبح الخ حلي ثم عدم الكراهة في غير الصلاة أما فيها فذكره قهستاني (قوله قبلها أو بعدها) أي آية قبلها أو آية بعدها كما تدل عليه عبارة الخاتمة (قوله لا دفع وهم التفضيل) ولأنه أبلغ في الظاهر إلا بما ذكره قهستاني (قوله ما يشمله على صفات) فالفضل بالاعتبار المذكور لا باعتبار من حيث هو قرآن بجر (قوله غير متبني للسجود) بأن كان محدثا أو علم أنه يتق عليهم أداء السجدة ويذبحي أنه إذا لم يعلم بها المهم أن يخففها لوجهه من المار وموجب عليهم شيئا رعايتكم لكون في أدائه فيكون في العصبية بجر (قوله والراجح الوجوب) وفي المنع الأصح عدم الوجوب لعدم وجود الشرط وهو السماع أو السبب بناء على أنه سبب في حق السامع اهـ (قوله من كل واحد حرفا) لما تقدم أن الواجب للسجدة تلاوة أحسن الأتيه مع حرف السجدة والظاهر أن المراد بالحرف الكلمة ويكون الحرف الحقيقي مذهب ما بالاولى اهـ حلي ولو قرأ الحرف الذي يسجد فيه وحده لا يسجد إلا أن يقرأ أكثر آية السجدة يصرف السجدة (قوله فقد أقاد) أي صاحب الخاتمة بتعليه (قوله مهمة لكل مهمة) أي فائدة ينبغي أن يهتم بها الكل مهمة أي لكل أمر موقع في العلم أو الكمال أو الكمال (قوله أهمه) يأتي ثلاثيا ورباعيا (قوله ويحتمل أن يسجد الخ) هو الاول لما تقدم أن تأخيرها مكره وتزيتها ولدفع اشكال الكمال بأن فيه تغيير نظم القرآن لأن السجود فاصل (قوله وهو غير مكره) ما تقدم أنه يندب ضم آية أو آيتين معها يصدق أن أرادها خلاف الاول فيضم معها آية أو آيتين أفاده الحلي قلت كونه خلاف الاول ليس متفقاً عليه لأن الجهر لو قرأ آية السجدة من بين السورة لم يضر ذلك لأن من القرآن وقرأه ما هو من القرآن طاعة كقراءة سورة من بين السور (قوله وسجدة الشكر) الاول تأخير الكلام عليها بعد الكلام على سجدة التلاوة (قوله مستحبة) أي عندهما حلي (قوله به يفتي) مقابله قول الامام بكرهما اهـ حلي وفي فروق الاشياء قال سجدة الشكر جائزة عند الامام رحمه الله تعالى لا واجبة وهو معنى ما روى عنه أنها ليست مشروعة أي وجوبا وفي المساعدة الاولى من الاشياء والاعتقاد أن الخلاف في سنتها لا في الجواز شرعا لئلا يفسد صورته أن من يجتهدت عليه نعمة ظاهرة أو رزقه الله تعالى ولدا أو مالا أو وجود ضالة أو اندفعت عنه نقمة أو شفي له مريض أو قدم له غائب يستحب أن يفعلها كسجدة التلاوة وأما إذا سجد بغير سبب فليس بقرينة ولا مكره هندية (قوله لكنهما) أي سجدة الشكر الخ هذا لا يظهر الا في الاعتقاد والادوية وسجدة الشكر ليست كذلك والذي أفاده في شرح الملتقى أن هذه مسئلة أخرى وهو أولى وعبارة واقوى على أن سجدة الشكر جائزة بل مستحبة لا واجبة ولا مكره وما يغفل عقب الصلاة فمكره (قوله يؤدي اليه) أي الى ما ذكر من اعتقاد السنية أو الوجوب (قوله فمكره) الظاهر أنها التعريفة لأنها يدخل في الدين ما ليس منه (قوله أن يقرأها) أي آية السجدة حلي (قوله في مخالفة) للتيسر على من معه (قوله وضو جعة) من كل ما يؤدي لجمع عظيم ولو مكتوبة غيرها حلي (قوله إلا أن تكون بحيث تؤدي الخ) بأن لا يفصل أربع آيات بين آياتها والركوع وينبغي أن لا ينويها في الركوع لمخافة من المذمور المتقدم من القنية اهـ حلي وهو عدم نية المقتدى لها فيطالب بأدائها بعد سلام الامام وإعادة القعدة (قوله سجد) أي على الارض أن لم يتمكن من السجود على المنبر ذكره ابن حجر في شرح البخاري وقواعدنا لاتباه اهـ شرح الملتقى وتقدم عن الفتح من رواية الامام أنه ينزل الى الارض من غير تفصيل وهو الذي ينبغي التعويل عليه

• (باب صلاة المسافر) •

نقل القسطلاني في شرح البخاري عن تفسير الثعلبي قال ابن عباس أول صلاة قصيرة صلاة العصر قصرها النبي صلى الله عليه وسلم بسفان في غزوة أعمار اهـ وقد اشرح صلاة لانها المقصودة من الباب والصغير لغة قطع المسافة من غير تقدير والاراضى فرخص وهو الذي تغربه الاحكام من قصر الصلاة وابعاد القسطلاني

(وكرر ترك آية في ذكره سابقا) وقوله (لأن فيه قطع نظم القرآن وتغيير تأليفه واتساع النظم والتأليف مأمورية بدائع ومفاده أن الكراهة تحريرية لا يكره عكسه) ولكن (لأن فيه ضم آية أو آيتين إليها) قبلها أو بعدها لدفع وهم التفضيل إذا لكل من حيث أنه كلام الله في رتبة وان كان له زيادة فضيلة باستخدامه على صفات الله تعالى واستحسن اختلافها من سامع غير متبني للسجود واختلاف التحصيل في وجوبها على متبنيها بعمل ولم يسمها والراجح الوجوب بجر اهـ من قوله عن كلام الله فنزل سامعها لانه بغيره لا يصح (ولو جمع آية سجدة) من قوم (من كل واحد) منهم (حرفا لم يسجد) لانه لم يسمها من نال خاتمة فقد أقاد أن اعتاد التالي شرطه مهمة لكل مهمة في الكافي قبل من قرأ أي السجدة كلها في مجلس وسجد لكل منها كفاه الله ما أهمه وظاهره أنه يقرأها ولا يتم سجدة ويحتمل أن يسجد لكل بعد قراتها وهو غير مكره وسجدة الشكر مستحبة به يفتي لكنها تكرر بعد الصلاة لأن الجهل به يقتضي ناسئة أو واجبة وكل ما يحث يؤدي اليه فمكره ويكره للامام أن يقرأها في مخالفة ونحوه وجبة وصح لا أن تكون بحيث تؤدي بركوع الصلاة أو سجودها ولو تلا على المسير سجد وسجد السامعون (باب صلاة المسافر)

واعتمد مدة المسح الى ثلاثة أيام وسقوط وجوب الجمعة والعيدين والاضحية وحرمته الخروج على الحرمتين على
 محرم أبو السعود عن العناية (قوله من إضافة النسي) وهو لفظ الصلاة (قوله الى شرطه) وهو المسافر فانه يشترط
 للصلاة المخصوصة المقنونة بالباب وهي المقصورة اه حلي وفيه أن الشرط السفر لا المسافر أبو السعود عن
 الجوى (قوله أرحله) فإن المسافر محمل لها وان شئت قلت من إضافة الفعل الى فاعله لأن كل قائل محمل
 ولا عكس أقاده الحلي (قوله ولا يحنى) شروع في وجه تأخير من التلاوة ويعلم منه المنسبة وهي العرو من
 في كل (قوله هو عبادة) أي لا يعارض رياء أو سعة كذا في البحر (قوله لا يعارض) كالحج والجهاد فانه حيث
 يكون عبادة وقد يكون معصية فالاصل في التلاوة العبادة والاصل في السفر الإباحة والعبادة أشرف والى ذلك
 أشار بقوله فلذا آخر (قوله لا يسن) يقع الياء من الثلاث وما في إيضاح الفصل أنه لم يحنى منه فعمل ثلاث
 بعنه فقدرته كلام الجوهري واليهي قهستاني (قوله من أخلاق الرجال) أولانه يسن من وجه الأرض أي
 يكشف وعليهما فالمبالغة بمعنى أصل الفعل ويجوز أن تكون المبالغة على بابها باعتبار أن السفر لا يكون الا من
 اتيزفا كثر غابا في كل منها يسن عن أخلاق صاحبه أو أنه ينكشف للأرض وهي تنكشف اه حلي
 (قوله من خرج) يشمل الكافر إذا أسلم على المختار وقوله من حارة الخ الأولى أن يذله بيوت ليشمل الاضية وبه
 عبر في فور الإيضاح فإن المختبر حتى أهلها تجاوزتها اه حلي (قوله موضع أقامته) يدخل فيه ربه وهو
 ماحول المدينة من بيوت ومساكن ويقال طريم المصدر يرض أيضا وصح قاضي خان أنه لا بد من مجاوزة
 القرية المتصلة بربض المصر بخلاف القرية المتصلة بفناء المصر فانه يتبرمجوازة الفناء لا القرية بجر (قوله من
 جانب خروجه) فإن كان من جهته محلة منفصلة عن المصر وفي القديم كانت متصلة بالمصر لا يقصر الصلاة حتى
 يجاوز تلك المحلة بجر عن الخلاصة ولا يشترط مجاوزة البساتين ولو متصلة بالعمرة ولو كان أهل البلد يخرجون
 إليها أكثر السنة أبو السعود (قوله وفي الغانية الخ) حاصل ما تقرر من كلام الشربلالي في رسالته تحفة
 أعيان القضاة الجمعة والعيدين في القضاة من امداد الفتح وغيره أنه إذا كان في جانب خروجه جبل أو بئر
 أو مزراع متصل كل منها بالعمرة قصر بمجرد مجاوزة العمرة وعليه يحمل قول المتن وغيره من خرج من
 بيوت مقامه وإذا كان في جانب خروجه روض وهو ماحول المدينة من بيوت ومساكن لا بد من مجاوزة أيضا
 ومن مجاوزة القرية المتصلة به وإذا كان في جانب خروجه فناء وهو المكان المحدث لمصالح البلد كركض
 الدواب ودفن الموتى والقاء التراب فهو على ما قاله الشارح من الشرطين بخلاف الجمعة حيث تصح في القضاة قرب
 أو بعد فصل بمرابع أو لا لأن الجمعة من مصالح البلد بخلاف السفر كما حققه الشربلالي في رسالته المذكورة
 حلي (قوله أقل من غلوة) ذكر في المجتبى أن قدر الغلوة ثلثائة ذراع الى أربعة مائة وهو الأصح وإذا عاود من
 سفره الى مصر لا يتم حتى يدخل العمرة بجر (قوله يشترط مجاوزته) يشترط مجاوزة جميع القراة بمصر لا قصر
 لوجود الشرطين (قوله فاصدا) أشار به مع قوله خرج الى أنه لو خرج ولم يقصد أو قصد ولم يخرج لا يكون مسافرا
 اه حلي وأشار به الى أن النية لا بد وأن تكون قبل الصلاة ولذا قال في التبيين إذا افتتح الصلاة في السفينة حال
 أقامته في طرف البحر فنقلها الرمح وهو في السفينة وفوى السفينة صلاة القيم عند أبي يوسف خلا فاهمدا لانه
 اجتمع في هذه الصلاة ما يوجب الأربع وما يمنع فربما ما يوجب الأربع احتياطاً اه (قوله ولو كافر) صورته كافر
 خرج فاصدا مسيرة ثلاثة أيام في أثباتها أسلم مصر فيماني بخلاف المصري إذا بلغ في أثباتها فانه لا يقصر حلي
 من البحر وقبل ثمان وقيل يقصر ان أبو السعود (قوله بلا قصد) أي ثلاثة مائة بأن قصد بلدة بينه وبينها يومان
 للأقامة بها غلبا بلقها بداه أن يذهب الى بلدة بينه وبينها يومان وهم جراحلي (قوله لم يقصر) كما مر خرج مع
 جيشه في طلب العدو ولم يعلم أين يدركهم فانهم يصلون صلاة الأقامة في الذهاب وان طالت المدة وكذا المكث
 في ذلك المكان أما في الرجوع فان كانت مدة سفر قصر واجر (قوله مسيرة ثلاثة أيام) المسيرة هي المسافة
 والمسافة البعد وتطلق على المكان البعيد من السوق بالفتح وهو النسي لأن الدليل في القلاية بنم التراب يعلم
 أنه على الطريق أو لا قهستاني عن القاموس (قوله ولياليها) انما ذكرت لأنها تابعة لأيام ولا يشترط السير
 فيها بل قصد السفر فيها وان لم يسافر أقاده أبو السعود (قوله من أقصر أيام السنة) ظاهره ولو كان السفر واقعيا
 في أطولها وفي القهستاني وقيل يعتبر الأيام المتصلة بين الطول والقصر كزمان تكون الشمس في الجبل

من إضافة النسي الى شرطه أو محله ولا يحنى
 أن التلاوة عارض هو عبادة والسفر عارض
 مباح الأيعاض فلذا آخر ويحى به لانه يسن
 عن أخلاق الرجال (من خرج من عمارة
 موضع أقامته) من جانب خروجه وان لم
 يجاوز من الجانب الآخر وفي الغانية ان كان
 بين القضاة والمصر وزنه والا فلا (فاصدا)
 من رمة يشترط مجاوزته ولا يقصر لم يقصر
 ولو كافر ومن طاف الدنيا بلا قصد لم يقصر
 (مسيرة ثلاثة أيام ولياليها) من آخر أيام
 السنة

والميزان (قوله ولا يشترط سفر كل يوم) لا فرق بين البر والبحر أبو السعود لأن المسافر لا يتقدم من النزول لاستراحة نفسه وجانبه فلا يشترط أن يسافر من القبر إلى القبر لأن الدابة لا تطبق ذلك فلا دمي أولى فالصفت مدة الاستراحة بمدة السفر ضرورة محيطة (قوله بل إلى الزوال) لأن الزوال أكثر النهار الشرعي الذي هو من القبر إلى الغروب وهو نصف النهار الفلكي الذي هو من الطلوع إلى الغروب ثم إن من القبر إلى الزوال في أقصر أيام السنة في مصر وماسا واهي العرض سبع ساعات الأربع فجاءت الثلاثة أيام عشرون ساعة وربع ساعة ويختلف باختلاف البلدان في العرض ويلزم عليه أن مسافة السفر في بلغار ثلاث ساعات وأقل لأن أقصر أيام السنة عندهم قد يكون ساعة وأقل اه حلي قلت المشهور في بلغار أن نهارها أطول من ليالها فقد يكون نهارها ثلاثا وعشرين ساعة وهو الذي قدمه الحلي معترضا به على الشارح فلعل هذا سبق قلم وبه يعلم أن المسافر بر أو بحر إلى زيارة المعارف بالله تعالى سيدي أحمد البدوي رضي الله تعالى عنه يقصر لأن مسافته تبلغ هذا المقدار وزيادة (قوله ولا يعتبر الفراعخ) الفراعخ ثمانية عشر ألف خطوة وهو ربع البريد والميل ثلثه (قوله على المذهب) مقابله ما عن الإمام رضي الله تعالى عنه أنه يعتبر مسافة ثلاث مراحل كل مرحلة خمسة فراسخ أو خمسة وثلاث أو ستة أو سبعة حلي عن القهستاني قال في البحر وأنا أذهب من فتاواه في هذا وأما له بما يخالف مذهب الإمام خصوصاً الخائف للنص الصريح اه (قوله بالسراوسط) وهو أن يكون بالابل ومشي الاقدام والمراد بالابل ابل القافلة ومشي الاقدام فيها دون البريد وخرج بذلك سير البقر بجزء الجمل ونحوه لأنه أبطأ السير كأن أسرعه سير الفرس والبريد اه أبو السعود ويحرم به بطل ما للمؤلف في شرح الملتقى من اعتباره بسير البقر بجزء الجمل (قوله المعتادة) هي معلومة عند الناس فيرجع اليهم عند الاشتباه فأفاده الشيخ زين (قوله في يومين) أو يوم كافى النهار وأطال فوصل في شهر من غير تحلل نية إقامة بموضع (قوله ولولو وضع الخ) أي فيعتبر الطريق المذكور كونه سهولة وصعوبة ويعتبر في البصر عند الراح (قوله صلى الله عليه وسلم في الركعتين) والقراءة فيهما فرض فلا تؤتم وقرأ في الآخرين ولم ينو الإقامة لم يصح بحرقه قيد بالفرض لأنه لا قصر في الوتر والسنة وأخرج بالرباعي القبر والمغرب (قوله وجوبا) أي اقتراضا حتى لو أتته أربعاء ولم ينو إقامة ولم يقعد على رأس الركعتين فسد فرضه (قوله لقول ابن عباس الخ) ولما روى عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما أن صلاة المسافر ركعتان تمام غير قصر على لسان بيكهم وعن ابن عباس لا تقولوا قصر فإن الذي فرضه في الحضرة أربعاء فرضها في السنة ركعتين وعن ابن عمر صلاة المسافر ركعتان ومن خالف السنة كفر وعن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى الصلاة في السفر ركعتين قصر في الحضرة اه قهستاني (قوله ولذا) أي لكون فرض المسافر ركعتين (قوله ليستأقصر حقيقة عندنا) ومن حكى خلافا بين الشارحين في أن القصر عندنا زينة أو رخصة فقد غلط لأن من قال رخصة عن رخصة الاسقاط وهي العزيمة ونسجتا رخصة مجاز وهذا بحيث لا يفتي على أحد أنه الكمال (قوله والاكمال ليس رخصة) فمن توهم أن الاكمال رخصة فقد أبعد فإن الأقرب توهمهم ككون القصر رخصة ترفيقه كما قال الإمام الشافعي رضي الله تعالى عن الجميع والا فالاربع أصعب من الركعتين فكيف ينطبق عليها تعريف الرخصة وهو التخيير من صعوبة إلى سهولة أفاده صاحب البحر (قوله بل أسامة) سبأ في تفسيرها بالانتم ووجهها عند قوله فلا تؤتم مسافرا اه حلي (قوله زيدت) أي ينزل الوحي عليه صلى الله عليه وسلم يوم الثلاثاء بتمام الصلاة فقال أيها الناس اقبلوا فريضة ربكم فانه قد أكلت الصلاة للمقيم فزيدت في صلاة الحضرة ركعتان وقبل أنها فرضت أربعاء خفف عن المسافر لخبر أن الله وضع عن المسافر الصوم وشطر الصلاة وقبل فرضت في الحضرة أربعاء وفي السفر ركعتين اه أبو السعود وعن شرح ألفية العراقي لما وردى (قوله لانها وتر النهار) هذا يقتضي أن المغرب من صلاة النهار وبشكل مما ورد من قوله عليه الصلاة والسلام صلاة النهار بجمعا أي لا يسمع فيها قراءة مصباح ولهذا قال الصلاة عزى فليأتمسك في التوفيق أبو السعود (قوله فلا استقر فرض الرباعية) أي سفر أو حضر ابدل قوله خفف (قوله خفف الخ) هذا بظاهره يشهد للشافعي رحمه الله تعالى ويعارض حديث ابن عباس المتقدم تأمل اه أقول قد أفاد في المواهب وشرها أن الأدلة قائمة للطرفين ثم لا مانع أن يحمل التخييف على رخصة الاسقاط على ما قدمه قال الحلي والآية تشهد أيضا بأن لفظة لا جناح تذكير للأباحة دون الوجوب اه قلت هذا أغلبي كقوله تعالى

ولا يشترط سفر كل يوم إلى الليل بل إلى الزوال ولا يعتبر الفراعخ على المذهب (السراوسط) مع الاستراحات المعتادة حتى لو أسرع فوصل في يومين قصر ولو وضع طريقه من أحد هاتمتي السفر والاكثر أقل قصر في الأقل لا الثاني (صلى الله عليه وسلم) أن الله ركعتين وجوب القول ابن عباس أن الله فرض على لسان بيكهم صلاة المقيم أو بعد ركعتين ركعتين ولذا عدل المستفت من دولهم قصر لأن الركعتين ليستا قصر حقيقة عندنا بل هما تمام فرضه والاكمال ليس رخصة في حقه بل أسامة قلت وفي شروح الصاوي ان الصلاة فرضت ليلة الأسراء ركعتين عليه الصلاة والسلام والحكماء بالمدينة زيدت الصلاة بطول القراءة فيها والمغرب لانها وتر النهار فلا استقر فرض الرباعية خفف منها في السفر عند نزول قوله تعالى فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة

فلا جناح عليه أن يعاقب به ما على أنه كما ذكره هو أجاب عنه في العناية بأن الله تعالى قال إن تقصروا من الصلاة إن ختم عاقب القصر بالتخوف وهو ليس بشروط قصر الصلاة باتفاق ولا بد من إجماله فكانت متعلقة بقصر الأوصاف من ترك القيام إلى القعود أو ترك الركوع والسجود إلى الإيماء تخوف عذو وتوهمه وعندنا قصر الأوصاف عند التخوف مباح لا واجب اهـ (قوله في السنة الرابعة) في صلاة العصر في غزوة أنمار (قوله وبهذا) أي بالنقل عن شروح البضاري بعد النقل من ابن عباس اهـ حلي (قوله تجتمع الأدلة) أي الشاهدة لنا وللشافعي فقول ابن عباس أن صلاة المسافر ركعتان الذي هو دليلنا نظر إلى ما لم يخط عليه الحال وقول الشافعي أنه يجوز له الانعام وتكون الصلاة في حقه أربعة أقطار الزيادة بعد الهجرة هذا ما ظهر لي (قوله لأن القبح الجوار) أعلم أن قبح الشيء إما لعينه وضعا كالكفر فإن واضح اللغة وضعه لفعل قبح في ذاته عقلا من غير توقف على ورود الشرع لأن قبح كفران المنعم مذكور في العقول كما أن حسن شكره كذلك أو شرعا كبيع الخمر لأن العقل يجوز به كفي قصة يوسف عليه الصلاة والسلام وما الفير وضعا كصوم يوم النحر فإنه ليس قبيحا لعينه لأنه يوم كسائر الأيام وإنما قبح لما فيه من الأعراض عن ضيافة الله تعالى وهو لا يقبل الانتكاس فإنه متى صام فيه ~~ممكن~~ مع مرضا وبالعكس أو مجاورا كالببيع وقت النداء فإنه ليس قبيحا لعينه وإنما قبح لترك الشيء وهو قابل للانتكاس إذ قد يوجد ترك الشيء بدون البيع وبالعكس ككذافي شروح المنار وما نحن فيه من قبيل القسم الرابع وهو الجوار لا مكان العصيان بلا سفر وبالعكس اهـ حلي (قوله حتى يدخل موضع مقامه) أي أو ما ألحق به كالبرص أو فاده القهستاني وسواء نوى الإقامة به أولا وشمل ما إذا كان في الصلاة كما إذا سبقه الحدث وليس عنده ما قد دخل الماء أما اللاحق إذا حدث ودخل مدره ليتوضأ لا يلزمه الانعام ولا يصير مقبها بدخول المصر بجر من الظهيرية (قوله إن سار) قيد في قوله حتى يدخل أي اعتنا به بالدخول بقيد صيرته ثلاثة أيام بالتقدير السابق وما في الخطي من اعتبار المراحل فقير المذهب على ما تقدم (قوله فيتم) ولو في مفازة بجر (قوله لعدم استحكام السفر) بحث فيه بأن العلة في القصر مفارقة البيوت فاصدا مسيرة ثلاثة أيام وليست استحكال السفر ثلاثة أيام بدليل ثبوت حكم السفر بمجرد ذلك فيثبت حكمه ما لم يثبت عليه حكم الإقامة وهي الدخول في المصر وهو بحث قوي ولما ضاق الأمر على صاحب البحر قال الذي يظهر أنه لا بد من دخول المصر مطلقا قال صاحب النور وأنت خبير بأن إبطال الدليل المعين لا يستلزم إبطال المدلول نائبا أصل (قوله ولو في الصلاة) سواء كان في أولها أو وسطها أو آخرها أو كان منفردا أو مقترنا أو مدركا أو مسبوقا بجر وصادق على ما إذا كان قبل السلام واحتزبه عما لو سلم فإنه لا تصلح نية الإقامة حينئذ ولو كان عليه سهو ح أي إذا نواه قبله أي في غير خارجا عن الصلاة عند الإمام وأبي يوسف لأن التوقف في قولهم سلام من عليه السهو يخرجهم موقفا لمكانه أداء سجود السهو ولو عاد لا يكمه الأداء لأنه يقع في وسط الصلاة جوي عن الواقعات (قوله إذا لم يخرج وقتها) فإن خرج وهو فيها فندى الإقامة فلا يتحول فرضه إلى الأربع في حق تلك الصلاة بجر (قوله ولم يك لاحقا) حذف الواو من يك لالتقاء الساكنين والثون تخفيفا واحتزبه عن الملاحق فإنه إذا أدرك أول الصلاة والإمام مسافرا حدث أو نام فاتبه بعد فراغ الإمام ونوى الإقامة لم ينم لأن الملاحق في الحكم كاته خلف الإمام فإذا فرغ الإمام فقد استحكم الفرض فلا يتغير في حق الإمام فكذا في حق الملاحق بجر فقيد حكم الملاحق بأن ~~ممكن~~ كون بعد فراغ الإمام اهـ حلي (قوله نصف شهر) يعني خمسة عشر يوما إذا الشهر ثلاثون يوما عند العرب واليهيم كافي المقاييس فلا يشك بأن الشهر قد يكون تسعة وعشرين يوما فاستأنى (قوله حقيقة) راجع إلى قوله أو نوى (قوله لما في البرازية) علة لقوله أو سكا (قوله ولو دخل الحاج) أي في شؤال أو قبله حلي (قوله لأنه كذاوى الإقامة) أقول عزومه على أن لا يخرج الاممهم وقد علم أنهم إنما يخرجون بعد خمسة عشر يوما ليس الإحصاء عن نية الإقامة بجهلنا وبإلها سكا لا حقيقة فيه نظر أو السعود (قوله صالح لها) محل هذا الشرط إذا سار ثلاثة أيام أما إذا لم يسرها قضيح نيتها ولو في المفازة بجر (قوله أو صحراء دارنا) احتراز عن صحراء دار أهل الحرب في حكمهم حيث نكحهم العسكر الدخول في أرضهم (قوله وهو من أهل الأضيبة) قيد في قوله أو صحراء دارنا فما إذا نوى الإقامة في الصحراء ولو في الأضيبة وهو ليس من أهلها فإنه بقصر بجر (قوله في أقل منه) ظاهره ولو بساعة واحدة وهذا شروع في محترضا متقدما (قوله أو نوى فيه) أي نوى الإقامة

وكان قصره في السنة الرابعة من الهجرة
ففيه هذا المجتمع الأدلة انتهى كلامهم فلينظر
(ولو) كان (عاصيا بغيره) لأن القبح الجوار
لا يعدم المشروعية (حتى يدخل موضع
مقامه) إن سار مدة السفر والأضيبة بمحترضية
العود لعدم استحكام السفر (أو نوى) ولو
في الصلاة إذا لم يخرج وقتها ولم يك لاحقا
(إقامة نصف شهر) حقيقة متقدمة كما
في البرازية وغيرهما ولو دخل المفازة في نصف
وصل أنه لا يخرج الامم الإقامة (موضع)
شؤال أنه لا نوى كذاوى الإقامة (أو صحراء
واحد) صالح لها) من مصر أو قرية أو صحراء
دارنا وهو من أهل الأضيبة (في أقل منه) أي من نصف
شهر (أو نوى) فيه لكن في غير صالح

فالحق في شهر حلي (قوله كبر) فالأح مسافر إلا عند الحسن ومفتته ليست بوطن له أبو السعود عن البحر
(قوله أو فوي فيه) أي في صالح (قوله بموضعين مستقلين) لافرق بين المصرين والقرتين والمصر والقوية بجر
(قوله وفي) الغالب على في التذكير والمصرف جوي عن المفتاح وتكتب بالالف والياء مغرب واقتصر
في النهاية على الف أبو السعود (قوله أيام العشر) أي عشر ذي الحجة وهو تفرج على عدم صحة الإقامة بمكة
ومعنى وأما إذا دخلها قبل العشر بحيث يتم له خمسة عشر يوما قبل الخرج صحت نيته الإقامة (قوله وبعد عوده
من من نص) قبل أن هذه المسئلة كانت سببا لتفقه عيسى بن ابيان وذلك أنه كان مشغولا بطلب الحديث
قال فدخلته مكة في أول العشر من ذي الحجة مع صاحب لي وعزمت على الإقامة شهرًا فجلست أتم الصلاة
فلحقني بعض اصحاب أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه فقال لي أخطأت فإني تخرج إلى منى وعرفات فلما رجعت
من منى بدا لصاحبي أن يخرج وعزمت على أن أصاحبه وجعلت أقصر الصلاة فقال لي صاحب أبي حنيفة
أخطأت فإني مقيم بمكة فإني تخرج منها لا تصير مسافرا فقلت أخطأت في مسئلة في موضعين فرحلت إلى مجلس
محمد واشتغلت بالفتنة قال في البدائع وإنما أوردنا هذه الحكاية ليعلم مبلغ العلم في صير ميمته للطلبة على طلبه
اهجر (قوله كالنوى ميمته بأحدهما) ولا يتم حتى يدخل الذي نوى المبيت فيه ويجزوجه إلى الموضع الآخر
لا يكون مسافرا حلي عن البحر والهندية وسواء دخله أو لم يأت في الجمعة وفي البحر لو كان الموضعان من مصر واحد أو قرية
التي قربت من مصر بحيث تسع النداء على ما يأتي في الجمعة وفي البحر لو كان الموضعان من مصر واحد أو قرية
واحدة فلها جميعه لأنهم ما اعتدوا حكما ألا ترى أنه لو خرج إليه مسافرا لم يقصر (قوله بحيث يجب الخ)
حينئذ في غير مقتبعة حلي (قوله أولم يكن مستقلا برأيه) عطف على قوله أن نوى أقل منه وصورة نوى السابغ
الإقامة ولم ينوها المتبوع أولم يدر جاله فإنه لا يتم اه حلي (قوله كعبه) أي غير مكاتب حلي (نقطة) الأسير
لو انفلت من أيدي الكفار ووطن في غار ونوى الإقامة خمسة عشر يوما لم يصير مقيما كالأول علم أهل الحرب
باسلامه فحرب منهم يريد السفر ثلاثة أيام وليا إليها لم تعتبر بته وسكن الأسير في دار الحرب حكم العبد لا تعتبر
بته والرجل الذي يبعث إليه الوالي والخطابة ليؤتيه فهو بمنزلة الأسير بجر (قوله وأمرأة) أي وفيت بمجهل
مهرها كما يأتي حلي (قوله ولم ينوها) ليس بقيد لما قال في البحر تاجر دخل مدينة الحاجة ونوى أن يقيم
خمس عشر يوما لقضاء تلك الحاجة لا يصير مقيما لأنه متردد بين أن يقضى حاجته فيرجع وبين أن لا يرجع فيقيم
فلا تكون نيته مستقرة فإذا نية الإقامة لقضاء الحاجة لا تنصرا اه وقوله فإذا نية الإقامة لقضاء الحاجة يفيد
أنه إذا نواها لا لذلك يتم (قوله على ذلك) أي الترتب (قوله كما تكرر) أي في مسئلة البرازية حلي (قوله أو حاصر
حسانها) أشار به إلى أنه لا فرق في الحاصرة بين أن تكون المدينة أو الحصن بعدما دخلوا المدينة كما في البحر
ومثل ذلك لو كانت الحاصرة للمصر على سطح البحر فان لمطع البحر حكمكم دار الحرب جوي عن شرح
النظم الهاملي (قوله فإنه يتم) لأن أهل الحرب لا يتم رضون له لأجل الأمان بجر من النهاية (قوله أهل البني)
هم قوم مسلمون ترجوا عن طاعة الإمام نهر (قوله في دارنا في غير مصر) كل من الجازين متعلق بمحاصر
ويلزم عليه تعليق حرفي برمتصدى الذنوا المعنى بعامل واحد وهو لا يجوز ويمكن أن يجاب بأن الجاز الثاني
متعلق بالعامل بعد تقييد الجاز الأول أبو السعود عن الجوى أي فاختلف حال العامل فيها بالاملاق
والتقييد فإن الجاز الثاني متعلق به بعد تقييد الأول قال في الترتب لالة عز بالفتنة التعديل يدل على أن
قوله في غير المصر ليس بشد حتى لو تزوا مدينة أهل البني وحاصره وهم في الحصن لم تصح نيتهم أيضا لأن مدتهم
كالغزاة عند حصول المقصود لا يقيمون فيها حتى أن يقال ليس المراد بغير المصر ما يشمل المفازة لما قد مشاه
من أن صلاحية الموضع شرط نية الإقامة أبو السعود (قوله لا ترد) فإلهم فخالق عزيمتهم وهو مله لما ذكر
من قوله أولم يكن مستقلا برأيه الخ (قوله بخلاف أهل الخبية) جمع خباء البيت من صوف أو وبر فإن كان من
شعره ليس بخباء كذا في خباء الخلووم وفي المغرب هو الخبية من الصوف والمراد هنا ما هو أعم بجر (قوله وتركان)
مثلهم الأكراد والأتراك والرواة المرافقة حلي عن القهستاني (قوله في المفازة) هي الموضع الملهة ما خوذ
من قوت بالشديد إذا ماتت لأنها مظنة الموت وقيل من فاز إذا انقبأ وسلم بحيث يتقاول بالسلامة أبو السعود
عن المصباح (قوله في الأصح) وقيل يقصرون لأنه ليس موضع الإقامة اه حلي (قوله والكلا) بالنصر على

كجر أو جزيرة (أو) نوى فيه لكن بموضعين
مستقلين) ككة وفي فلو دخل الحاج مكة
أيام العشر لم تصح نيته لأنه يخرج إلى منى
وعرفة فصار كنية الإقامة في غير موضعها
وبعد عوده من منى نصح كالنوى ميمته
بأحدهما أو كان أحدهما مع الآخر بحيث
يجب الجعة على ساكنه لا لا تخلاصا (أولم
يكن مستقلا برأيه) كعبه وأمرأة (أو دخل
بأية ولم ينوها) أي مدة الإقامة (بل ترتب
السفر) غدا أو بعده (ولو بقي) على ذلك
(لا أن يعلم تأخر القافلة نصف شهر كما
تكرر) كعبه (مكرر) دخل أرض
تزر وكذا (بجلى ركعتين) بخلاف من
حرب أو حاصر حسانها (أهل البني
دخلها بأمان فإنه يتم (أو) حاصر (أهل البني
في دارنا في غير مصر مع نية الإقامة مذنبها)
لا ترد بين القرار والقرار (بخلاف أهل
أخبية) كعرب وتر (في الأصح) وبه يبقى إذا
في المفازة فإنها نصح (في الأصح) وبه يبقى إذا
سكن حادهم من الماوال كذا ما يفتهم مذنبها

وفرن جبل ما يرى من الخشيم (قوله لان الاقامة اصل) أي فلا يتصل بالانتقال من مرمى الى آخر بحر وهو
 عليه لقوله تصح (قوله ان فوا سقرا) فيه ما يجمع مع قوله الا اذا قصدوا الخ (قوله لم يصح في الاصح) وروى
 عن أبي يوسف انه يصير مقبلا على البحر (قوله سنة) لا ينافي ما في النهر من جعلها خسة فانه جعلها شرطا
 لثبته والقسم الثاني جعل المشروط الاقامة فكانت التية هي الشرط السادس ويزاد ان لا يكون دخول الحمل
 الذي نوى الاقامة به ملجأ وان لا يكون حاله مترددا بين القرار والفرار اخذ من مسئلة المأوى أبو السعود
 (قوله وترك السير) حتى لو نوى الاقامة وهو سير لا يصح وانما اكتفى بالنية في الاقامة واشترط العمل معها
 في السفر لما أن في السفر الحاجة الى العمل وهو لا يكتبه بمجرد النية ما لم يقارنها عمل من ركوب أو مشي كالصائم
 اذا نوى الاطعام لا يكون مفطرا وفي الاقامة الحاجة الى ترك العمل وفي الترك يكتب بمجرد النية ~~مكتبة~~
 التجارة اذا نوى للتدعة بحر (قوله وصلاحيته) أي للاقامة (قوله فلو انتم مسافرا) لا يختلف الحكم المذكور
 بين أن ينوي في الاول أربعة أو كعتين خلافا لما أفاده في الدرر من اشتراطيه الركعتين فانه مردودا لا بشرط
 نية عدد الركعات أبو السعود من الشرع لا يلى (قوله ان تعد القعدة الاولى) أي وقرأ في الاولين فلو تركهما
 فيهما أو في احدهما وقرأ في الاخرين لم يصح فرضه ~~بحر~~ (قوله ولكنه اساء) لما كان يتوهم من قوله تم فرضه
 انه لا كراهة فيه دفعه بالاستدراك فالمراد بالقيام العصة (قوله لتأخير السلام) أي سلام الفرض (قوله وترك
 واجب القصر) أي القصر الواجب والمراد بالواجب الفرض (قوله وواجب تصحيرة اقتراح النفل) المراد
 بالوجوب المصطلح عليه لا الاقتراض والا كان فاسدا ويؤخذ منه أن بناء النفل على النفل مكروه بقصرهما وتقدم
 خلافا (قوله وهذا) أي ما ذكر من الاربعة (قوله بعد أن ذكر أساء بأنهم) فهو لصاحب البحر (قوله واضع النار)
 أي العذاب جهان لم يبق أو يصف الله تعالى عنه (قوله وما زاد نفل) ولا يتوهم من سنة الظهر أو العشاء سوى
 عن البرجندي ومن فاضل خان أنه ما يتوهم من في السفر خاصة أبو السعود (قوله وصار الكل نفلا) أي
 عندهما خلافا لمحمد ~~بحر~~ (قوله لترك القعدة) على اطلاق الفرض لا يقال ان القعدة فرض في النفل أيضا
 لا نقول لا تصير فرضا فيه الا على ما وان لم يخطها تكون واجبة الحاقا بالقرينة لانه كما شرع ركعتين شرع
 اربعاً (قوله الا اذا نوى الاقامة) لم يبين الشرح المقام تفصيلا وقد ذكر ذلك في البحر موضحا وعبارته وهذا كله
 اذا لم ينو الاقامة فان نواها قال الاستيعاب لو صلى المسافر ركعتين وقرأ فيهما وتشهد ثم نوى الاقامة قبل
 التسليم أو بعد ما قام الى الثالثة قبل أن يقبدها بسجدة فانه يتحول فرضه الى الاربعة الا انه بعد القيام والركوع
 لانه فعله بنية التطوع فلا يثوب عن الفرض وهو يخبر في القراءة فلو قصد بها سجدة ثم نواها لم يتحول فرضه
 ويضيف اليها أخرى ولو أفسد هالشي عليه ولو لم يشهد وقام الى الثانية ثم نوى الاقامة يتحول فرضه اربعاً
 اتفاقا وان لم يقم عليه عاد الى التشهد وان أقامه لا يبرأ من تخبر في القراءة ولو قام الى الثالثة ثم نوى قبل
 السجدة يتحول فرضه وبعد القيام والركوع ولو قصد بالسجدة فقد تأكد الفساد فضيف اليها الاخرى فيكون
 الاربعة تطوعا على قوله ~~بحر~~ خلافا لمحمد فعنده لا ينقلب بعد الفساد تطوعا ولو ترك القراءة وأتى بالتشهد ثم نوى
 الاقامة قبل أن يسلم وقام الى الثالثة ثم نوى الاقامة قبل أن يقبدها بالسجدة فانه يتحول الى الاربعة ويقرأ
 في الاخرين قضاء ~~بحر~~ من الاولين ولو قيد الثالثة بسجدة ثم نوى فسدت اتفاقا ويضيف رابعة لتكون تطوعا
 عندهما فتقول البرجندي من الاولين رابع الى السورتين وهما صورتا القعود وعدمه (قوله ولو نوى في السجدة
 صار نفلا ~~بحر~~ هذا قاصر على ما اذا لم يقعد وما اذا قعد فانه لا يتحول فرضه وان كان بنية السجدة
 ولو أفرد ~~بحر~~ لا يثب عليه لانه لم يشرع ملتزما ان هذا جرى على مذهب أبي يوسف من أن السجدة تم بالوضع
~~بحر~~ مذهب محمد أنها لا تتم الا بالرفع في هذه الصورة ينقلب فرضه اربعاً على فانه لم يتم التقيد بالسجدة
 فلا يقال على قوله انه زاد ركعة ففسد الصلاة (قوله وصح اقتداء المقيم بالسافر) لان صلاة المسافر في المطين
 واحدة والقعدة فرض في حقه غير فرض في حق المقتدى وبناء الضيف على القوى جاز ولو قام المقتدى المقيم
 لسلام الامام فنوى الامام الاقامة ان كل بعد ما قيد ركعتي سجدة لا يتابعه فلو تابعه فسدت وان قبله
 انقض ما أتى به وتابعه فان لم يفعل وسجد فسدت ثانية وفي الجمعة مسافر يقيم احد ثم تقدم مقيما يتم صلاة
 الامام ويتأخر ويقتدم مسافرا ولم يتم المقيم صلته وفي الخلاصة مسافر يتم مسافرا ثم أحدث تقديم مسافرا

لان الاقامة اصل الا اذا قصدوا موضعا
 بينهما عدة السفر فيصرون ان نوا سقرا
 والا لا ولو نوى غيرهم الاقامة معهم لم يصح
 في الاصح والحاصل أن شروط الاقامة ستة
 النية والمدة واستقلال الرأي وترك السير
 واتحاد الموضع وصلاحيته فلهستاني (قوله
 انتم مسافران قعد) القعدة الاولى تم فرضه
 وبكتنه (اساء) لو طامد التأخير السلام
 وترك واجب القصر وواجب تكبيرة اقتراح
 النفل وخطا النفل بالفرض وهذا لا يجل كما
 حذره القهستاني بعد ان ذكره كسلي النهر
 واضع النار (وما زاد نفل) وصار الكل
 اربعاً (وان لم يقعد بطل فرضه) الا اذا نوى
 فلا تترك القعدة المفروضة الا اذا نوى
 الاقامة قبل أن يقيد الثالثة بسجدة لكنه
 بعد القيام والركوع ولو قصد خلافا فلا يثوب
 عن الفرض ولو نوى في السجدة صار نفلا
 (وصح اقتداء المقيم بالسافر في الوقت وبعد
 فاذا قام المقيم الى الاقامة لا يقرأ ولا
 يسجد للسهو

آخر فتروها الاقامة الثاني لا يجب على القوم أن يصلحوا أربعا (قوله في الاصح) وقال المسحوق في بقرائه سنان
 وقدم الشرح في مذهب السهو قولاً بأنه يسجد على رجليه (قوله وقيل لا) أي قيل إن القعدة الاولى ليست فرضاً
 عليه أصلي (قوله ونذب) إنما كان قول الامام ذلك من باب لا يمكن واجبالاً له لم يمتنع معترفاً به
 صلاتهم فانه ينبغي أن يتواكبوا على الجهر (قوله وغيره) أي من القضاوى أقامه في الجهر (قوله أن
 العلم) بفتح الهمزة بدل من الثانية على حذف مضاف أي كلام الثانية ووجه المخالفة أن كلام المصنف يقتضي
 انه لا يشترط العلم بمحاله لأن هذا القول إنما هو مستحب بعد السلام وكلام الثانية وغيرهما مخرج في الاشتراط
 (قوله لكن في حاشية الهداية للهندي) جواب بدفع المخالفة وهو لا يتم في دفع المخالفة لأن عبارة الهندي
 تفيد الاشتراط مطلقاً فلا محل مافي المصنف على ما إذا علم حاله ومافي الثانية وغيره على عدم العلم لكان أولى
 في التوفيق (قوله في الجلة) أي في الابتداء أو الانتهاء وعليه يعمل مافي الثانية وانما يشترط العلم بمحاله إذا صلي
 ركعتين لا أربعا تظهروا حاله ثم اشتراط العلم بمحاله فيها إذا صلي في مصر أو قرية ركعتين وهم لا يدرون حاله
 فصلاهم فاسدة وإن كانوا مسافرين لأن الظاهر من حال من كان بموضع الإقامة انه مقيم والبناء على
 الظاهر واجب حتى يتبين خلافه أما إذا صلي خارج المصر لا تصد ويجوز الاشتداد بالظاهر وهو السفر في مثله
 حلي عن الجهر (قوله ينبغي أن يخبرهم قبل شروعه) أي يستحب لاحتمال أن يكون خلقه من لا يعرف حاله
 ولا يتيسر له الاجتماع به قبل ذهابه فينبذ بحكم فساد صلاة نفسه بناءً منه على ظن إقامة الامام ثم فساد
 صلاته على رأس ركعتين (قوله في الاصح) وقيل بعد الاولى قال المقدسي في الرض ويخبرهم قبل شروعه في زمانها
 (قوله أتموا صلاتكم) بصيغة الجمع لتبطل بمحاله صلى الله عليه وسلم في عام حجة الوداع لاهل مكة اه فمستأنى
 وظاهره أن يقول ذلك ولو واحد (قوله لم يصرفها) فلا يغلب فرضه أربعا جهر (قوله فيصيح في الوقت) ولو خرج
 بعد اقتدائه لا يصير (قوله ويتم) لانه يتخير فرضه الى الرابع بالتبعية كما يتغير بنية الإقامة لاتصال المقبر بالباب
 وهو الوقت ويستثنى من ذلك ما لو سبق الى الامام المسافر حدث فاستخلف مقيماً فانه لا يتغير فرض المستخلف
 لانه لما كان المؤتم خليفة عن المسافر كان المسافر كانه الامام فأخذ بالخليفة صفة الاول حتى لو لم يقعد على رأس
 للركعتين فسدت صلاة الكل ولو لم يقعد الامام المقيم على رأس الركعتين لا تصد صلاة المسافر خلفه على
 الاصح لم يبرورهما أربعا ولو كان الامام مسافراً ففرض الإقامة لزم المأموم المسافر الاقام ولو تكلم المأموم
 المسافر على رأس الركعتين أو قام وذهب ان كان قبل نية الإقامة تمت صلاته لعروضها بعد انفراده
 وان كان بعد فاسدت ولزمه صلاة مفرد جهر (قوله لا بعده) مقيد بكونه فائتة في حق الامام والمأموم
 فلو كانت فائتة في حق الامام مؤداة في حق المأموم صحت كالواقدي جنى في الظهري شافعي بعد المثل قبل
 اثنتين نهر عن السراج أو كان الامام يرى قولهما والمأموم يرى قوله فانه يجوز دخوله معه في الظهور جوى عن
 شرح النظم الهاملي وأقاده في الجهر وغيره (قوله فيما يتغير) أما ما لا يتغير كالشأن والثلاث فالحكم لا يختلف
 فيهما أداء وقضاء (قوله بالمتنفل) المراد ما قبل المفترض فيم الواجب فان القعدة الاولى واجبة (قوله
 أو القراءة) فانها سنة في حق الامام فان كان الامام في الشفع الاول بفقرائة واقدي به في الشفع الثاني
 قضيه ووايتان ومقتضى المتن عدم الحصة مطلقاً لأن القراءة في الاخيرين قضاء عن الاولين والقضاء يلحق
 بعمله فلا يبق للاخيرين قراءة اه ولو اقتدى به في القعدة الاخيرة امتنع لاجل التعرصة لأن تعرصة المسافر
 أقوى لكونها متضمنة لفرض فقط وتعرصة المقيم متضمنة لفرض والنفل والمراد بالنفل القعدة والقراءة
 وبالفرض والنفل في جانب المقيم القعدة تان والقراءة في جميع الركعات وقد تجتمع الثلاثة أي اقتداء المفترض
 بالمتنفل في حق القعدة والقراءة والتعريفة فيما إذا أدركه في القعدة الاول أبو السعود (قوله وقرار) الاولى التعبير
 بأد (قوله قبل الاسنة الغير) وقيل وسنة المغرب أيضاً وقيل بأن جاء مطلقاً وقيل لا مطلقاً وقيل يأتي بها حاله انزول
 لا حاله الركوب حلي من الامداد (قوله وهو) أي آخر الوقت (قوله لانه المعتبر في السببية) أي لا يترو فائدة
 اضافته الى الجزء الاخير اعتباراً حال المكاف فيه فلو بلغ صبي أو لم كافراً وأفاق مجنون أو طهرت الحائض
 والتفاسق آخر الوقت بعده حتى لا يكره عليهم الصلاة ولو كان له في قد صلاها في أوله وبمك لو جرت
 أو حاجت أو نشت فيه لم يجب عليه لفقد الاهلية عند وجود السببية بخ (قوله عند عدم الاداء قبله)

(في الاصح) لانه كالأحق والقعدة ثان فرض
 عليه وقيل لا قسبة (ونذب للإمام) هذا
 بخالف الثانية وغيره أن العلم بحال الامام
 شرطاً لكن في حاشية الهداية للهندي الشرط
 شرطاً لكن في الجلة لا في حال الابتداء وفي
 العلم بمحاله في الجلة لا في حال الابتداء وفي
 شرح الارشاد ينبغي أن يخبرهم قبل شروعه
 والا فسد سلامه (أن يقول) بعد التسليتين
 كخمس (أتموا صلاتكم فاني مسافر) ففتح
 قومه انه سافر ولو نوى الإقامة لا تصحها بل
 ايت صلاة المقيمين لم يصرفها ما اقتداه
 المسافر بالمقيم فيصيح في الوقت ويتم لا بعده
 فيما يتغير لانه اقتداء المفترض بالمتنفل في حق
 القعدة لواقدي في الاولين أو القراءة في
 الاخيرين (ويأتي) المسافر بالسنة ان كان
 في حال أمن وقرار والا بأن كان في خوف
 وقرار (لا) يأتي بها هو المتسار لانه ترك العذر
 فنجس قبل الاسنة الغير (والمعتبر في تغيير
 المفترض آخر الوقت) وهو قد رما به مع
 التعرصة (فان كان) المكاف (في آخره مسافراً
 وجب ركعتان والا فاربعة) لانه المعتبر
 في السببية عند عدم الاداء قبله

أما إذا أدى قبله فالحزب الذي وقع فيه الاداء هو السبب وان لم يؤد في الوقت أصلا يضاف السبب الى كاه وقتئذ
 أنه لا يجوز قضاءه في اليوم في اليوم الا في حال الغروب ولو كان السبب الاخير لجاز في البصر فذا جعدم
 الاداء اول الوقت لانه لو صلى صلاة السفر اول الوقت ثم انام في الوقت لا يتغير فرضه والكلام في الصلاة اما
 في الصوم فالعبرة فيه اول جزء من اليوم حتى لو اظلم بعد طلوع الفجر لا يلزمه صوم ذلك اليوم لكونه مضارا اه
 (قوله الوطن الاصل) ويسمى الاهلي ووطن الفطرة والقرا حلي عن القهستاني (قوله او تأمله) أي تزوجه
 وقيل لا يصير الوطن أصليا به وانفقوا على انهما صير مقبلة بتزوجها قهستاني ولو كان له أهل بالكوفة وأهل
 بالبصرة فأتاه أهل بالبصرة ربي له دور ومقاربي ووطنه لانها حركات ووطنه بالاهل والمدارجيها
 فبزوال أحدهما لا يرتفع الوطن كوطن الإقامة يبقى بقاء النخل وان انما بموضع آخر وهو أحد قولين ذكرهما
 في البصر (قوله أو وطنه) بأن اتخذها. ارا وليس من قسده الارتحال منها بل التعيش بها وان لم يتأهل بها كما هو
 قضية العطف (قوله يظل بطنه) سواء كان بينهما مدة سفر أم لا اهلي وقيل بقوله مثله لانه لو باع وطنه وخرج
 من بلده ليتوطن بلدا ثم بداه أن يتوطن بلدا أخرى غير ما قصدها أو لا تقبله التي كان متوطنا بها فإنه يتم
 لانه لم يتوطن كذا في البصر (قوله بل يتم فيها) بمجرد الدخول وان لم يتوأمها (قوله ويظل وطن الإقامة)
 ويسمى الوطن المستعار والحادث قهستاني (قوله بطنه) سواء كان بينهما مدة سفر أم لا كذا روى ابن جماعة عن
 محمد وهو المختار عند الاكثرين وروى عنه أن المسافة شرط حلي عن القهستاني (قوله وبالوطن الاصل) ولو لم
 يكن بينهما مدة سفر ولو عاد اليه لا يتم الاقامة (قوله وبانشاء سفر) أي من موضع الإقامة فاذا انشأ السفر
 منه ولم يذهب الى الاصل ولا الى وطن الإقامة ثم مزيه غير ناو ولا إقامة فإنه بقصر لانه صدق عليه انه أنشأ
 سفرا (قوله والاصل أن الشيء يظل بطنه) كما يظل الوطن الاصل بالوطن الاصل وكما يظل وطن الإقامة
 بوطن الإقامة وبانشاء السفر وكما يظل وطن السكنى بوطن السكنى حلي (قوله وبما فوقه) كما يظل وطن
 الإقامة بالوطن الاصل وكما يظل وطن السكنى بالوطن الاصل وبوطن الإقامة وبانشاء السفر اهـ (قوله
 لا يبادونه) كما لم يظل الوطن الاصل بوطن الإقامة ولا بوطن السكنى ولا بانشاء السفر وكما لم يظل وطن الإقامة
 بوطن السكنى اهـ حلي (قوله وما صورته الزيلعي) حيث قال رجل خرج من مصر الى قرية طحاجة ولم يقصد
 السفر فوئى أن يقيم فيها أقل من خمسة عشر يوما فإنه يتم فيها لانه مقبلة ثم خرج من القرية لا للسفر ثم بداه أن
 يسافر قبل أن يدخل مصر وقيل أن يقيم ليله في موضع آخر فسافر فإنه بقصر ولو تم تلك القرية ودخلها
 أتم لانه لم يوجد منه ما يظل معاه فوئى أو مثله اهـ حلي (قوله رذة في البصر) بأن السفر باق لم يوجد ما يظل
 وهو مظل بطن السكنى على تقدير اعتباره لان السفر يظل وطن الإقامة فكيف لا يظل وطن السكنى ففعله
 لانه لم يوجد ما يظل معاه وصحح في السراج وشرح الجمع عدم اعتباره ونسب القهستاني ذلك الى
 المحققين واعتراض العلامة السيد علي صاحب البصر بأن المظل اهما سفر مبتدأ منهما وأما اذا خرج منها الى
 مادون مدة السفر ثم انشأ سفره فأنه لا يظل لان ما دام في الموضع وهو وجبه فان من فوى
 الإقامة بموضع نصف شهر ثم خرج منه لا يريد السفر ثم عاد مريدا سفره ومثل ذلك الموضع اتم مع انه انشأ سفره
 بعد اتخاذ هذا الموضع دار إقامة فثبت أن انشأ السفر لا يظل وطن الإقامة الا اذا انشأ السفر منه فليكن
 وطن السكنى كذلك فاصوره الزيلعي صحيح ومن تصويره علم انه لا بد أن يكون بين الوطن الاصل وبين
 وطن السكنى أقل من مدة سفر وكذا بين وطن الإقامة ووطن السكنى اهـ وقد علمت ما علمه المحققون على انه
 لم يتم رض رذة في البصر لان السفر باق لم يوجد ما يظل معاه وما أيد به الوجاهة لم أر من نص عليه (قوله لانه الاصل)
 كالمتمسك من الإقامة والسفر ويدخل في ذلك الحامل مع محموله وأما لا حلي مع قائده فان كان القائد أجيرا
 فالحقبة التي بين الاصل والوطن مستكورة فاعتبر بئنه قال في التهور وبني أن يقال في الحامل مثل ذلك (قوله وفاتها
 مهرها المجل) أما اذا لم يوفها فلا تكون بئنه قبل الدخول لانه لا يتمكن من المسافرة بها وكذا بعده عند
 الامام رضي الله تعالى عنه لان لها أن تمنع نفسها عنه أو الموود عن الزيلعي (قوله غير مكاتب) دخل في الغير
 القرن والمدبر وأم الولد كافي البصر وهذا التقيد لصاحب التهور قال وأما المكاتب فينبغي أن لا يكون تبعها
 لانه السفر بغير إذن المولى فلا يلزمه طاعته اهـ (قوله وجندي) بضم الجيم نسبة الى الجنود وهم المختارون

(الوطن الاصل) هو موضع ولادته أو تأمله
 أو وطنه (يظل بطنه) إذا لم يكن له بالاول أهل
 فليكن لم يظل بل يتم فيها (لا غير) يظل
 (وطن الإقامة بطنه) بالوطن الاصل
 (بأنشاء السفر) والاصل أن الشخص يظل
 بطنه وبما فوقه لا يبادونه ولم يذكر وطن السكنى
 وهو ما فوى فيه أقل من خمسة عشر يوما
 قائده وما صورته الزيلعي رذة في البصر (كأسرة)
 بئنه المتزوج (لانه الاصل) (لا التابع كأسرة)
 وفاتها مهرها المجل (وجندي) غير مكاتب
 (وجندي)

(قوله يرتزق الخ) أما إذا كان رزقه في ماله فالعبد من حيث لا يشق له أن يذهب حيث شاء اطالب الرزق بجم (قوله وأسير)
قال في المحيط مسلم أسره العدو وان كان مسلم بعد ثلاثة أيام يتصرف وان كان دون ذلك يتم وان لم يعلم يسأل فان لم
يعثر ان كان مقبلا قبل ذلك صلى صلاة الاقامة وان كان مسافرا قبل على صلاة المسافرين فأفاده صاحب البحر
(قوله وغيره) أي موسى قال في البحر ولو دخل مسافرا صرا فاحذره غيره وجبته فان كان معسرا قصر لانه
لم ينو الاقامة ولا يحمل للطالب حبسه وان كان موسرا ان عزم أن يقضي دينه أو لم يعزم شيئا قصر وان عزم
واعتقد أن لا يقضيه أتم اه حلي (قوله وتليذ) انظر هل المراد به مطلق المعلم مع معلمه أو خصوص طالب العلم
مع شيخه والمراد التليذ الذي يضره ضرر شديدا ويفرحه فرحاً والاضطراب تليذ لا يعطى هذا الحكم
لما قد يشاهد منهم من شدة المفاصلة والخلة في قوله وسائر) كما على الشارح أن يزيد في مقابلة ما زاده وآسر
ودائن وأسناد اه حلي (قوله قلت الخ) هذا بقائه لا فائدة له العلم من المناسم صريحا (قوله وبه بان جواب
حادثة حمزة كريد) بكسر الكاف المجهلة المتوطة بين الكاف العربية والجيم حلي ولم أقف على حادثته في شيء
مما طالع عليه وأعلمها جند مع أمير أو نحو ذلك (قوله عثمان وألف) لعل هذه ملحقة من المواقف بعد التأليف
لانه فرع من تأليفه سنة احدى وسبعين وألف كما ذكره آخر الكتاب أو الحاق من بعض السلاسل وهي
مقتودة في بعض النسخ (قوله دفعه للضرر عنه) يعني أنه لو صار فرضه أرباعا بقائمة الاصل وهو لا يشعربه
لحقه ضرر عظيم من جهة غيره بكل وجه وهو منقضي بجم (قوله عبد أتم ولا الخ) مثله في البناء على الضميف
لو كان العبد مع مولاه في سفر فباعه من مقيم والعبد في الصلاة بنقاب فرضه أرباعا حتى لو سلم على رأس
ركعتين كان عليه إعادة تلك الصلاة (قوله والالا) أي وان لم يتم وأصح صلاة واحدة منها ما يطلن صلاة العبد
حيث لم يتم فرضه وصلاة مولاه بناء عليه اه حلي (قوله حتى على غير الاصح) محل الخلاف عند عدم العلم
أما إذا علم العبد فلا خلاف في الحكم المذكور وفي أن يكون هذا الشرط في الاقامة بعد السفر أو السفر
بعد الاقامة وفي البحر عن الخلاصة العبد اذا خرج مع مولاه ولا يعلم مسير المولى فانه يسأله ان أخبره أن سيره مدة
السفر على صلاة المسافرين وان كان دون ذلك صلى صلاة الاقامة وان لم يخبره بذلك ان كان مقبلا قبل ذلك
صلى صلاة الاقامة وان كان مسافرا قبل صلى صلاة المسافرين (قوله غير أن المريض الخ) لتعقبات العذر فيه
وتعقبات فائدة المرض في العصة كصلاة الاحياء والوال العذر والاولى جعل هذا فرعاً عما لا وجه للاستئناء
(قوله مسافر السلطان) أي سفر اشترى ما وانما ذكره دفع قوم أن السلاسل كلها تحت امارته فكأنه في بلاد
واحد (قوله صار متبعاً على الاوجه) أقوله عليه الصلاة والسلام من ترقح من بلدة فهو منها بجم (قوله مسافر مقبلا
بفس التروج وان لم يتعد وطنه ولم يتعد مدة الاقامة ومحل الخلاف في الرجل أما المسافر فانها تسير مقبلة بفس
التروج انما حلي عن التمساني وحكي الزبلي هذا الاوجه بقيل فظاهره ترجيح المتأين فقد اختلف
الترجيح (قوله تتم في الصحيح) كأنه لسقوط الصلاة عنها فيما مضى لم يعتبر حكم السفر فيه قال تاهل للاداء
اعتبر من رفته (قوله كصبي الخ) أي في انشاء الطريق وقربى فقصده أقل من ثلاثة أيام فانه يتم ولا يتبر ما مضى
لعدم تكليفه فيه (قوله بخلاف كافر أسلم) أي فانه يتصرف فيما بقي وقيل يتم وقد مر الخلاف فيه وفي الصبي والذي
يظهر أن مسئلة الكافر مبني على أنه مخاطب بفروع الشريعة وهو الاصح (قوله والاي فرض عليه القعود
القول) نظر للمسافر ويتم نظر للمقيم وقوله احتياطاً يرجع الى الحكمين واحصل هذا فوضي بين قول من قال
انه يصير مقبلا ومن قال انه يصير مسافرا وقد حكاهما في البحر (قوله أصلاً) أي لا في الوقت ولا بعده لا في الشفع
الاول ولا الثاني اه حلي وأورد عليه أنه ان كان مقبلا جاز في الوقت وبعده وان كان مسافرا جاز في الوقت وبعده
وأجيب بأنه يلزم بناء القوي على الضعيف في القعدة الاولى وبشبهه أن يكون منزلة بين منزلي المقيم والمسافر
(قوله وهو ما يلزم) أي من جهات فيقال أي شخص يصلي فرضه أرباعا ويفرض عليه القعود الاول كالشاني
وأى شخص لا يصح التمساني أو بالقب في الوقت وأى شخص ليس عقيم ولا حافر ويقال في صورة التماساني
شخص يتم يوماً وقصر يوماً (قوله سبعة عشر) الاولى سبع عشرة لأن المحدث وموت وهو لفظ ركعة وكذا يقال
فيما بعده الا أن يقال انه نظر الى كون المحدث وموتاً وان كان مذكوراً قبل (قوله لان الاولى نعت
الوقت) وهي صادقة لانه فرض على ويحمل الفرض في كلام الزوج على ما يلزم فله ليم العمل (قوله والثالثة

يرتق من الامير أويت المال (وأجير) وأسير
وغيره وتليذ (مع زوج ومولى وأسير
ومتأجر) فو تترتب من قبل فقيده المعنة
ملاحظة في تحقق التبعة مع ملاحظة شرط
آخر محقق لذلك وهو الأثر في مسئلة
الجسدي ووفاء المهر في المرأة وعدم كتابة
العبد وبه بان جواب حادثة حمزة كريد
فانين وألف (ولا يتم من علم التابع فية المتبوع
فلو نوى المتبوع الاقامة ولم يعلم التابع فهو
مسافر حتى يعلم على الاصح) كافي المحيط
وغيره دفعه للضرر عنه فاني الخلاصة بعد
أتم مولاه فنوى المولى الاقامة ان أتم صحت
صلا (والالا فبني على غير الاصح
والقضاء بجم) أي بشا به (الاداء مسافرا
وحضرا) لانه بعد ما تقرر لا يتغير غير ان
المريض يقضي فائدة العصة في مرضه باقار
وفروع مسافر السلطان قصر تروج المسافر
يلد صار متبعاً على الاوجه طهرت الخاض
وتلى قصدها بومان تتم في الصحيح كصبي
بائع بخلاف كافر أسلم عهده مشترك بين مقيم
ومسافر ان تهايا قصر في نوبة المسافر والا
يفرض عليه القعود الاول ويتم احتياطاً
ولا ياتم بجم أصلاً وهو مما يلزم قال تسانه
من لم تدر من سكن كم ركعة فرض يوم وليلة
فهو طالق فقالت احدها من عشرة
والثانية سبعة عشر والثالثة خمسة عشر
والرابعة أحد عشر لم يطق لان الاولى
نعت الوقت والثانية تركته والثالثة
ليوم الجمعة والرابعة لصاير والله أعلم

ليوم الجمعة) ولم تصف الوتر وكذا الرابعة

(باب الجمعة)

هي من الاجتماع كالفرقة من الافتراق أضيق اليه اليوم والصلاة ثم كثر الاستعمال حتى حذف منها المضاف
 بحيث بها لا اجتماع الناس فيها أو لم ياجع من جمع خلق آدم فيه أو جمعه مع حواء في الارض ويسمى يوم
 العروبة من الاعراب وهو التحسين للذين الناس فيه ومنه قوله تعالى عراباً أي مخصسات لبعولهن والاكثر
 على أنها فرضت بالمدنية لأن آيتها مدنية وقال أبو حامد مكة وهو قريب ويومها أفضل من لياليها لأن فضل
 تلك الليلة للصلاة الجمعة وهي في اليوم كذا في المصنفات ووجه مناسبة هذا الباب لما قبله تنصيف الصلاة
 اعراض الا أن التنصيف هنا في خاص من الصلاة وهو الظهور فيما قبله في كمال رابعة وتقديم العام
 هو الوجه ولما نعتي أن الجمعة تنصيف الظهور بعينه بل هي فرض ابتدائية تنصيفها منها كذا في البحر (قوله
 بتثليث الميم) الضم وهو لغة الخازن في القهستاني الضم ثقل للسكون والفتح وهو لغة بني قيس بمعنى الضاعل
 أي اليوم الجامع للناس قاله البدري في الشرح المذكور (قوله هي فرض عين) بالكتاب
 والسنة والاجماع بجر (قوله بالبدليل الفطمي) هو قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة
 فاسعوا فأن المصلاة صلاة الجمعة اجماعاً (قوله مستعمل) أي بنفسه خلافاً لما ينسب إليه الجهلة إلى الحنفية
 من عدم اقتراضها أخذ من قول القسري ومن على الظهور في منزلة يوم الجمعة ولا مذكوره كره وجازت
 الصلاة وليس كما فهموا بل المراد بالكره الحُرمة تركه العرض وسند ذكر وجه صحة صلاة الظهور قاله صاحب البحر
 عن الكمال (قوله أكد من الظهور) نسبة الكمال إلى أصحاب المذهب والا كذب لا تظهر من حيث الاكذار
 فان انكار كل مذكور وانما تظهر من حيث كثرة الثواب لها واشتراط شروط زائدة لها لا تنطبق في الظهور
 كالجماعة والمصر والسلطان (قوله وليست بدلائله) انظر هذا مع قولهم انه اذا نوى فرض الوقت لا يجوز
 عندهم جميعاً الا فرلان لفرض الاصل هو الظهور فأى مانع أن يكون فرض الوقت للظهور بدليل قضائهم به
 اذا كانت الا أن الله تعالى أمرنا بما ساقط هذا الفرض بفرض آخر وهو الجمعة (قوله لسري) السري الشريف
 والشهنة المحاطة على البلد (قوله وقد أقيمت مراراً) هذا كلام مرتبط بكلام قبله للكامل فانه قال وانما أكثرنا فيه
 أي فرض الجمعة نوعاً من الاكثار لما سمع من بعض الجهلة أنهم يفسبون إلى مذهب الامام عدم اقتراضها قال
 صاحب البحر وقد كثر ذلك من جهلة زماننا أيضاً ومن شأنهم بعد الصلاة الاربع بعد الجمعة بنسبة الظهور وانما
 وضعها بعض المتأخرين عند الشك في صحة الجمعة بسبب رواية عدم تعددها في مصر واحد وليست هذه الرواية
 بالختارة وليس هذا القول أعني اختيار الاربع بعد هاء ويا عن الامام وصاحبه حتى وقع في أي أقيمت مراراً
 بعدم صلاتها خوفاً على اعتقاد الجهلة أنها الفرض وأن الجمعة ليست بفرض اهـ (قوله بنسبة آخر ظهير)
 أدركت وقته ولم أصله بعد وفائدة هذه الجملة أن الجمعة ان وقعت متأخرة كان عليه صلاتها ظهراً فتوجب هذه
 الصلاة عنها وان وقعت صحيحة بأن سبقت فصرحتها تنسب هذه الصلاة عن ظهر في ذمتها ان كان والا فهي
 نفل وهي غير السنة البعدية (قوله خوف اعتقاد عدم) أي اعتقاد الجهلة فهو من اضافة المصدر إلى فعله
 (قوله وهو الاحتياط) أي عدم صلاة الاربع (قوله وأما من لا يخاف عليه مفسدة) وهو من لا يعتقد أنها ليست
 بفرض وأن الظهور هو الفرض (قوله فالاولى الخ) لمراعاة القول الثاني (قوله ويشترط الخ) قال في التمهيد
 شرائط وجوب وأداء منها ما هو في المصلي ومنها ما هو في غيره والفرق أن الاداء لا يصح باتفاء شرطه ويصح
 باتفاء شروط الوجوب وتقطع عليهم فقال

ويجوز صحيح بالبلوغ مذكور • مقیم وذو عقل اشترط وجوبها

ومصر وسلطان ووقت وخطبة • واذن كذا جمع اشترط أدائها

أبو السعود (قوله للناس) أي البلد المسور المحدد فان المصر الحدد كافي للفردات قهستاني (قوله وهو ما لا يبع
 الخ) هذا يصدق على كثير من الفري (قوله المكافين بها) احتريزه عن أصحاب الاهداء مثل النساء والعبيان
 والمساكين قهستاني (قوله وعليه فتوى أكثر الفقهاء) قال السيد ابن نجيب هذا أحسن ما قيل فيه

(باب الجمعة)
 بتثليث الميم والسكون (هي فرض عين)
 (بكره ياجدها) أي جوتها بالدليل القطعي
 كما حققه الكمال وهي فرض مستقل أكد
 من الظهور وليست بدلائله كما ذكره الباقي
 من السري الذين بنوا النجاسة وفي البحر
 وقد أقيمت مراراً بعد صلاة الاربع بعد هاء
 بنسبة آخر ظهير خوفاً اعتقاد عدم صحة فرضه
 الجمعة وهو الاحتياط في زماننا وأما من
 لا يخاف عليه مفسدة منها فالاول أن تكون
 في يته خطية (ويشترط اعتقادها) سبعة أشياء
 (المصر وهو ما لا يبع أكبر ما يجده أهله
 المكافين بها) وعليه فتوى أكثر الفقهاء

وفي الولوالجية وهو صحيح وقال البلخي هذا أحسن شيء سمعته واعتمده برهان الزمير بقوله (قوله) ظهور التواني
 في الاحكام) أي تواني الحكماء في الاحكام أي المشتبهة في تعريف المصير بأنه كل موضع له أمير وقاض
 يتخذ الاحكام ويقيم الحدود وفيه أن المراد أن الشأن ذلك وإن لم يقره بالمثل وهو المفاد من قوله بعد بقدر على
 إقامة الحد ودفعه الأولى حذف هذا التعديل (قوله وظاهر المذهب الخ) قال القهستاني بعد ذكر التعريف
 السابق الأنهم قالوا إن هذا المذهب صحيح عند المحققين والخذ الصحيح المعقول عليه أنه مدينة تنفذ فيها الاحكام
 وتقام فيها الحدود وكافي الجواهر (قوله أمير وقاض) ولا يكونان إلا في بلد له رسالتين واسواق وسكن ولم يذكر
 الملقى اكتفاء به كرقاضي لأن القضاء في المصدر الأول كان وظيفة المجتهدين حتى لو لم يكن الوالي أو القاضي
 مفتيا بشرط الملقى كافي الخلاصة وفي الصحيح القدوري أنه يكفي بالقاضي عن الأمير حلي عن شرح الملقى وهو
 ما حزره فيه (قوله بقدر على إقامة الحدود) أي وإن لم يقره بالفعل وعبر في شرح الملقى بالقدرة أيضا وبهذا
 تسلم رد ما يقوله ويمتدده بعض جهلة الخنفية من العرب والترك أن الجمعة صاقطة لأن عدم تنفيذ الاحكام
 بالفعل واقتصار على إقامة الحد ودلان من أقامها يتخذ الاحكام فاستغنى بها عن ذكرها وفي الملقى
 ولا اعتبار بقاض يأتي أحيا نايحي قاضي الناحية (قوله أذن الحاكم) أي الوالي أو القاضي كذا في القهستاني
 والرسالتين هي القرى التابعة للمصير يدل على ذلك ما في العتابة من باب طلب الشفاعة أبو السعود وهو يفيد
 أن مجرد الأذن بالبناء للجامع أذن بالجمعة وعبارة القهستاني تفيد أنه لا بد من الأذن بالبناء بأداء الجمعة ونصها
 والكلام يشير إلى أن فرض الوقت هو الظهور في حق المعذور وغيره لكنه ما مور باسقاطه بالجمعة حقاً وإلى أنها
 تقع فرضاً في الغيبات والقرى الصغيرة التي فيها الاسواق قال أبو القاسم هذا بلا خلاف إذا أذن الوالي أو
 القاضي ببناء المسجد الجامع وأداء الجمعة لأن هذا مجتهد فيه فاذا اتصل به الحكم صار مجعاً عليه اهـ وإذا لم يأذن
 بذلك لا تصح إقامة فيها وعليه يحمل ما في البحر لا تصح في قرية ولا مفاضة لقول علي رضي الله تعالى عنه لا جمعة
 ولا تشرى ولا صلاة فطر ولا أضحي إلا في مصر جامع أو مدينة عظيمة ثم قال فلا تجب على غير أهل مصر (قوله
 على ما قاله السرخسي) الذي في القهستاني أبو القاسم (قوله أو فناءه) الفناء مسعة أمام البيت وقيل ما امتد من
 جواربه اهـ مغرب والمراد هنا ما امتد من جوارب مصر والانساع المحتاج إليه من جواربه فأطلق عن
 التقييد بالبيت (قوله بكسر الفاء) أما بقضها فالعدم (قوله كدفن الموق) وجع المساكن وصلاة الجمعة
 أبو السعود وروي السهام كافي الدار المتقى (قوله وركض النبل) أي جريها (قوله واختار للفتوى الخ) حاصل
 ما ذكره الشرنبلالي في رسالته تحفة أعيان الفناء بجمعة الجمعة والعديد في الفناء أن الصحيح في البناء التعريف
 الذي ذكره المصنف هذا وأما التحديد بقوله أو ميلين أو ثلاثة أميال أو فريضتين أو ثلاثة فراسخ أو سماع
 الصوت إذا صاح في مصر أو سماع الأذان من المصر فجمع كل منها على بلد يتناسبه إذا الفناء يختلف بكبر
 المصر وصغره اهـ أما القرى القريبة من المصر ففي الجمعة على ما كتبنا خلاف في الوجوب في التجنيس وإن قربت
 وابتعدت في المصبرات واختار في البدائع ما قاله بعضهم أنه إن أمكنه أن يحضر الجمعة ويبيت بأهل من غير تكاليف
 تجب عليه الجمعة والأفلا قال وهذا أحسن اهـ فاختار الصحيح ولعل الأسوط ما في البدائع يجوز ذكر
 الشرنبلالي أن الجمعة تصح بسبيل إعلان بفناء مصر وهو بالنون أبو السعود (قوله والسلطان) إنما اشترط لأنها
 تقام بجمع عظيم وقد تقع المنازعة في التقديم والتقدم وقد يقع في غيره فلا بد منه تنجها الأمرها والسلطان
 لغة الحجة والبرهان والولاية والسلطنة والتذكير أغلب عند الخذاق وقد يؤتى فيقال قضت به السلطان أي
 السلطنة قاله ابن الأباري والراجح رجاءه قال في مجمع الفتاوى غالب على المسلمين ولاية الكفار يجوز للمسلمين
 إقامة الجمعة والاعباد وبصر القاضي قاضياً بتراضي المسلمين ويجب عليهم أن يلتصقوا بالاسلام اهـ من مفتاح
 السعادة وفي كفاية المبتدئين وهداية الامة من سئل الامام علاء الدين ونجم الدين الزاهد في مسلم نصبه أمير
 الكفار والباقي الدار هل يصير الباقي إقامة الجمعة والاعباد فكتبا يصير والباقي إقامة الجمعة والاعباد
 (قوله أو امرأة) أعلم أن المرأة لا تكون سلطاناً لا تغلب ما تقدم في باب الامامة من اشتراط الذكورة في الامام
 فكان على النارج أن يقول ولو امرأة أي ولو كان ذلك المتطلب أمراً حلي والمراد بالتغلب من فقد فيه شرط
 من شروط الامامة وإن رضى به القوم وفي الخلاصة والتغلب الذي لا عهد له أي لا منشور له إن كان سيء فبما بين

تظهر التواني في الاحكام وظاهر المذهب
 أنه كل موضع له أمير وقاض بقدر على إقامة
 الاحكام حزرناه فيها علقناه على الملقى وفي
 القهستاني أذن الحاكم كجم جباة الجامع
 في الرسالتين أذن بالجمعة اتصالاً على ما قاله
 السرخسي وإذا اتصل به الحكم صار
 مجعاً عليه فلينفذ (أو فناءه) بكسر الفاء
 (وهو ما) حوله (اتصل به) أو لا يحل معالجته (كدفن
 ابن السكيت وغيره) لا أجل معالجته (د) الثاني
 الموق وركض النبل واختار للفتوى تقريره
 به من ذكره الولوالجية (د) الثاني
 (السلطان) ولو تغلبها أو امرأة فيجوز
 أميرها

الرعية سيرة الامراء ويحكم بينهم بحكم الولاية فجوز الجمعة بحضوره بحر (قوله باقامتها) أي اقامة الجمعة وقوله
 لا اقامتها أي لا اقامة المراتم الجمعة اهـ حلي (قوله أو مأموه باقامتها) والدية لاهلية النسابة وقت الصلاة
 لا وقت الاستسابة حتى لو أمر الحلي أو الذموي وفوض اليهما الجمعة قبل يوم الجمعة فبلغ الحلي وأسلم التصرف
 كان لهما أن يعلما الجمعة والراجح أن المستبر لاهلية وقت الاستسابة بحر (قوله وان لم تجز النكحة وأفضيته) لانها
 يعقدان الولاية ولا ولاية على نفسه فضلا عن غيره ولان شرط القضاء الجزية (قوله أو من جهة نائبه) كالباشا
 وقاضي القضاة (قوله فقبل لا مطلقا) لان الخطبة والامامة بعد هامن أعمال السطان كالقضاء فلم يجوز لغيره
 الا باذنه فاذا لم يوجد لم يجوز اهـ أبو السعود وفي البحر وقد حل بذلك بعض القضاة في زماننا حتى أخرج خطيبا
 من وظيفة بسبب استنابته من غير اذن اهـ (قوله وقيل ان لضرورة الخ) يصلح هذا وثيقا بين القوانين السابق
 واللاحق (قوله بالاضرون) الاولى أن يقول ولو بلا ضرورة لينضح معنى الاطلاق (قوله لانه) أي فرض الجمعة
 (قوله على شرف الموت) أي قرب الفوات (قوله لتوقته) عليه لاله (قوله فكان الامر به) أي باقامته اذنا
 بالاستخلاف وجه ذلك أن المقصود من الامر باقامته تحصيله في وقته والحظ عليه وفي جواز الاستسابة مطلقا
 المحاطة على التحصيل (قوله ولا كذلك القضاء) فانه ليس مقيد بوقت مخصوص بل يحصل في كل وقت فكان
 الامر به ليس اذنا بالاستخلاف دلالة (قوله كل من ملك الخ) هو صريح في جواز الاستسابة للخطيب مطلقا
 أو كالصريح فيه بحر (قوله النجعة) بضم النون ومكون الجيم طاب الكلا في موضعه فاموس وهو هنا علم
 الكتاب اهـ حلي (قوله لابن جرير) بضم الجيم والراء اهـ حلي وهو أحد شيوخ مشايخ صاحب البحر (قوله
 بل الاذن مستصحب لكل خطيب) المراد أن كل خطيب له أن يذنه لغيره في الخطبة والصلاة أو في أحدهما ما كان
 صريحه في امداد الصلاح وإيسر المراء أن كل شخص مأذون بالصلاة في أي مسجد أراد كما قد يتوهم من تركيبه
 اهـ حلي قال أبو السعود بعد عبارة ابن جرير فيكون الاذن مستصحباً لتولية النظارة الخطباء واطامة الخطيب
 نائباً ولا يشترط الاذن لكل خطيب ونقل عن خط الشيخ عبد الحلي ما نصه أي ان اذن السلطان أو لغيره في المسجد
 الذي أذن في اقامة الجمعة فيه يكون اذنا لكل خطيب أي بعد توليته الخطابة من النظارة لا أنه يقيها من غير
 اذنه كما قد توهم وافق به من لا معرفة بالمرجع من الخطبة اعتمادا على مثل هذه العبارة الموهمة فغير اهـ
 (قوله ونماه في البحر) حيث قال من بوله كلام واذا عرفت هذا فبشي عليه ما يقع في زماننا هذا من استئذان
 السلطان في اقامة الجمعة فيباعدت من الجوامع فان اذنه باقامتها في ذلك الموضع ليه محص لاذن رب الجامع
 لمن يقيه خطيبا ولاذن ذلك الخطيب ان عساه أن يستقيم ولا يصحكون ذلك اذنا جهول لانه لا بد أن يسأل
 السلطان في ذلك شخص معين بالضرورة لنفسه أو لغيره فيروز الاذن يكون على وجه التعيين لان الاذن ان كان
 للسائل فظاهر وان كان لغيره فكذلك لان اذنه يقع اذنا للسؤل وهو معلوم عند السائل معين له (قوله وما قيده
 الزيلعي) حيث قال لا يجوز لاستخلاف الا اذا أحدث حلي عن البحر (قوله لا دليل عليه) رده أبو السعود
 بأنه مبني على القول بالاستسابة عند لضرورة (قوله وما ذكره من لا خبر وغيره) من أنه ليس له الاستسابة
 الا اذا فوض اليه ذلك اهـ حلي وهو القول الاول في المصنف (قوله بره في اعلى الجواز) أي جواز الاستسابة
 بلا شرط اذنه (قوله وابدع) أي في الجمال بأن به غير والمعنى أنه أجاز في كلامه (قوله ولكن الخ) اذمة
 لان أو دعيته تد بنفسه (قوله انه) أي الاستخلاف وبه صرح في الكتاب المذكور (قوله مطلقا) سواء كان
 لضرورة أم لا كما يلم من عبارة مجمع الانهر اهـ حلي (قوله ان عام) أي لكل خطيب أن يستتيب لكل شخص
 أن يصلي في أي مسجد أراد اهـ حلي وذ كر فاضى خان اذا خطب رجل بغير اذن الخطيب وهو حاضر لا يجوز
 الا اذا أمر بذلك اهـ قال أبو السعود فيهم منه أنه لو خطب بغير صريح اذن الخطيب لقيته جاز و كانت
 غيبته اذنا دلالة اهـ أقول قول السراجية الا في لا يجوز يظل ذلك (قوله الا اذا اقتدى به من له ولاية الجمعة)
 مثل الخطيب المأذون وذلك لان الاقتداء به اذن دلالة بخلاف ما لو حضر ولم يذنه وعليه فعمل عبارة الخطابية
 السابقة (قوله ويؤيد ذلك) أي عدم الجواز حيث لم يقتد به من له ولاية الجمعة أنها حينئذ تفسير فلا في حق
 الامام والمأمومين والجماعة فيه على سبيل التقاضي مكررة تحريرها فيه أن ذلك اذا شرعوا في النفل والشروع
 هنا في الفرض وانما صار فلا يقد شرط ولذا قال الحلي لم يظهر وجه التأييد فتأمل (قوله مات والى مصر)

باقامتها لا اقامتها (أو مأموه باقامتها) ولو
 عبد اول عمل ناجية وان لم تجز النكحة
 وأفضيته (واختاروا في الخطيب القسرين
 وجه الامام الاظم أو) من جهة نائبه هل
 جهة الاستسابة في الخطبة فقبل لا مطلقا) أي
 تلك الاستسابة في الخطبة فقبل لا مطلقا) أي
 لضرورة ولا الا أن يفوض اليه ذلك (وقيل
 ان لضرورة جاز) والا لا (وقيل نعم) يجوز
 (مطلقا) بالضرورة لانه على شرف الفوات
 لتوقته فكان الامر به اذنا بالاستخلاف دلالة
 ولا كذلك القضاء (وهو الظاهر) من عباراتهم
 في البسائط كل من ملك الجمعة باقامتها
 غيره وفي الصحة في تعداد الجمعة لا يجوز
 انما يشترط الاذن باقامتها اعتمادا على ما
 لا يشترط بعد ذلك بل الاذن مستصحب لكل
 خطيب ونماه في البحر وما قيده الزيلعي
 لا دليل عليه وما ذكره من لا خبر وغيره رده
 ابن النكاح في رسالة خاصة برهن فيها على
 الجواز بلا شرط وأخطب فيها وأبدع ولكن
 من الفوائد أو دعيته وفي مجمع الانهر أنه جاز
 مطلقا في زماننا لانه وقع في تاريخ حسن
 وأر بهين وسعامة اذن عام وعليه التقوى
 وفي السراجية لوملى أحد بغير اذن الخطيب
 لا يجوز الا اذا اقتدى به من له ولاية الجمعة
 ويؤيد ذلك أنه يلزم اداء النفل بجماعة
 وأقر شيخ الاسلام (مات والى مصر)

أي الذي يولاه الخليفة ولم يول عليهم أحد بعد موته حتى مضت جمعة وأجمع بغير قليل زيادة (قوله بجمع خليفته) أي خليفة الميت بأن استخلف شخصاً عليهم قبل أن يموت (قوله أو صاحب الشرع) ويجوز له إقامة الجمعة وإن لم يؤمر بها كذا في البحر (قوله بقتنين) جمع شرطى كتركى وجهى حلى عن القاموس (قوله حاكم السياسة) السياسة معرفة أحكام الخلق على وجه يتقادون له وهي شرع مغلف وبإقبياته في الحدود وإن شاء الله تعالى (قوله المأذون له) ولولا لالة وإذا لم يؤمر بها لا يصليها لهم كذا في البحر (قوله إذن بذلك) أي بإقامتها لأنهم اغماولوا النظام أمور المسلمين وهذه من أهم أمورهم (قوله بالشام) أي مثلاً (قوله وأن يولى الخطباء) كما أن له أن يستخلف القضاء وإن لم يؤذن له مصر يحاول ذلك كلامه أن النائب إذا عزل قبل الشروع في الصلاة ليس له إقامتها لأنه لم يبق نائباً لكن شرطوا أن يأتيه الكتاب بعزله أو يقدم عليه الأمير الشافى فإن وجد أحدهما فصلاته باطلة وإن صلى صاحب الشرع جاز لأن عماله هم على حالهم حتى يميزوا كذا في الخلاصة وبه علم أن الباشا يصير إذا عزل فخطباء على حالهم ولا يحتاجون إلى إذن جديد إلا إذا عزلهم أحد بغير (قوله وقالوا بيقينها الخ) انظر ما حكمه هذا الترتيب وفيه أن الإذن حيث تحقق لكل فلا ترتيب (قوله ثم من ولاه القاضي القضاة) أي ولاه إقامتها (قوله ونصب القضاة الخطيب) من غير إذن من القاضي ولا خليفة الميت كذا في البحر (قوله في الموسم فقط) هذا على المعقد وقبل يجوز فيها في جميع الأيام وعلى المعقد قصر مصر في أيام الموسم وقرية في غيرها قال في الفتح وهذا يبعد أن الأولى في قرى مصر أن لا تصح فيها الاحال حضور المتولى فإذا حضر محنت وإذا ظعن امتنع اه (قوله لوجود الخليفة) أي الاعظم وفي النهاية في هذا اللفظ دلالة على أن السلطان إذا كان يطوف في ولايته كان عليه إقامة الجمعة لأن إقامة غيره يأمره بتجاوز قضايته الأولى وإن كان مسافراً اه أبو السعود أي بإقامتها وإن كانت ساقطة عنه بسفره (قوله أو أمير الجاز) فسر صاحب الدرر سلطان مكة وحينئذ يتركز مع قوله أو مكة والأولى أن يجعل أمير الجاز من كان متولياً على جميع أرضه ومن عماله أمير مكة (قوله أو العراق) بكاشاف عدد (قوله ووجود الاسواق) عطف على قوله لوجود الخليفة (قوله وعدم التعبد الخ) جواب عن سؤال حاصله لو كانت في مصر الصلي بها صلاة العيد من وجبت عليه كامل مكة فأجاب بما حاصله أن عدم التعبد بهم إلا لأنها ليست مصر بل لا اشتغال الحاج بأداء مناسك الحج فقط التعبد للتعريف أفاده أبو السعود (قوله لا تجوز لأمر الموسم) هو الذي أمر بتسوية أمور الحاج لا غير بغير قال الحلبي يطلب الفرق بينه وبين أمير العراق ويمكن أن يقال لا يلزم من أمير العراق أن يكون أمير الحاج لاحقال قولية أمر الحاج لشخص آخر من طرفه أو من جهة الخليفة أو المراد بأمير العراق أميراً بإقامتها وتسوية أهول الحاج (قوله حتى لو أذن له) أي من جهة أمير العراق أو أمير مكة بغير (قوله ولا يعرفات) سميت بذلك لأنها ومغت لادم عليه السلام فلما رآها عرفها وقيل التي فيها آدم وحواء عليهما السلام فتعارفا وقيل غير ذلك أبو السعود عن العتيق (قوله لأنها مفازة) من فوزيا للتشديد بمعنى موت أو من الفوز وهو النجاة أي بخلاف معنى فانها بنية (قوله بمواضع كثيرة) وقيل في موضعين لا أكثر (قوله مطلقاً) سواء كان هناك ضرورة أم لا فصل بين جاني البلد ثم أرم لا (قوله على المذهب) لا إطلاق الخبر وهو لاجعة الأولى مصر فشرط المصر فقط (قوله دفع العرج) وذلك لأن في الزام اتحاد الموضع حرجاً بنا لا استدعائه تطويل المسافة على أكثر الحاضرين ولم يوجد دليل عدم جواز التمدد بل قضية الضرورة عدم اشتراطه لاسيما إذا كان مصر كبيراً كصرنا كما قاله الكمال وقد قال تعالى لا يكلف الله نفساً الا وسعها وما جعل عليكم في الدين من حرج (قوله وعلى المروج) وهو قول الشافى بعدم جواز التعدد في غير موضعين كما في النهر (قوله لمن سبق خريجة) هذا هو المعقد من مذهبه وقيل لمن سبق فراغه وقيل لمن سبق بهما كذا في البحر (قوله ونفسه بالمعية) أي بالمقارنة في التسمية (قوله فيصلى بعدها) أي وبعد سنتها قال الحلبي والأولى أن يصلى بعد الجمعة مستتباً ثم الأربع بهذه التسمية ثم ركعتين من الوقت فإن محنت الجمعة كان قد أدى سنتها على وجهها والافتقد صلى الظهر مع سنته أبو السعود (قوله كما حزره في البحر) حيث ذكر أن صلاة الأربعة مبنية على الضيق الخلف للمذهب فليس الاستنباط في فعلها لأنه الصل بأقوى الدليلين وقد علمت أن مقتضى الدليل هو الاطلاق مع ما يلزم من فعلها في زمانها من المنفعة الخفية وهو اعتقاد الجهلة أن الجمعة ليست بضرر لما يشاهدونه

فجمع خليفته أو صاحب الشرع بقتنين حاكم السياسة (أو القاضي المأذون له في ذلك جاز) لأن تعويض أمر القاعة اليهم إذن بذلك دلالة للقاضي القضاة بالشام أن يقيمها وأن يولى الخطباء بلا إذن صريح ولا تقرير الباشا وقالوا بيقينها أمير البلد ثم الشرطى ثم القاضي ثم من ولاه قاضي القضاة (ونصب القضاة الخطيب غير معتبر مع وجود من ذكر) أجمع عليهم فيعوز القضاء (والجنازة) الجمعة (بمعنى في الموسم) لوجود الخليفة أو أمير الجاز أو العراق أو مكة ووجود الاسواق والسكن وكذا كل أنيسة نزل بها الخليفة وعدم التعبد بمعنى التخفيف (لا) فيجوز (لا) أمير الموسم) لتسوية ولايته على أمور الحج حتى لو أذن له جاز (ولا يعرفات) لأنها مفازة (وتؤدى في مصر واحد بمواضع كثيرة) مطلقاً على المذهب وعلى المتوى شرح الجمع العتيق وإمامة دفع القدر بدفع العرج وعلى المروج فالجمعة لمن سبق في خريجة ونفسه بالمعية والاشتياء فيصلى بعدها آخر ظهر وكل ذلك خلاف المذهب فلا يقول عليه كما حزره في البحر

من صلاة الظهر فيظنون أنها الفرض وأن الجمعة ليست بفرض فيستكسبون عن أداء الجمعة فكان الاحتياط
في تركها وعلى تقدير فعلها من لا يضاف عليه مفسدة منها فالأولى أن تكون في بيته خفية خوفا من مفسدة
فعلها اه (قوله والاحوط نية آخر ظهر الخ) ويقتصر في القعدة الأولى على التمسك ولا يفسد بتركها ولا يستغنى
في الشفع الثاني وهل يقتصر على ضم السورة في الأولين أو يضمها في الكل خلافاً قال الحلبي وينبغي ضمها
في الكل أن لم يكن عليه قضاء فان وقعت فرضا فالسورة لا تفسد وإن وقعت فلا فالضم واجب ومفهوم قوله
أن لم يكن عليه قضاء أنه إن كان عليه قضاء لا يضم في الأخيرين لأنها فرض الميتة ومراعاة الترتيب بينهما وبين
العصر أحوط ويكره البيان لها بالأقامة وليس لها أصل في المذهب وإنما وضعها بعض المتأخرين عند الشك
في صحة الجمعة بـ ب رواية عدم جواز تعدد هاء في مصر واحد وقد زعم بعض الموالى عدم صحة الجمعة الآن معللاً
بعدم بعض شرائط الأداء وهو المصروف عنه عبارة عن حكمل بلدة فيها وال وقاض يتخذان الأحكام وبقيان
الحدود وهما موقوفان فلا تصح الجمعة ويتعين صلاة الظهر وقد زعمه على ذلك كثير من الروايات وما قاله هذا
البعض ضلال في الدين فإن تنفيذ الأحكام وأقامة الحدود موجودان في الجمعة على أن الله لا يملأ فوهاً ففسدى
تقدمه الله برحمته ذكر في رسالة ما يقتضاه عدم اشتراط تنفيذ الأحكام وأقامة الحدود بالفعل فالشرط مجزئ
القدرة فقط ونص عبارته دفع الظلم عن المظلومين ليس بشرط في تحقق المصير بل الشرط في تحققها القدرة على
الدفع وما يدل على عدم اشتراط الدفع بالفعل أن جماعة من الصحابة صلوا خلف الحجاج بن يوسف الثقفي مع أنه
كان من أنظم خلق الله تعالى اه أبو السعود وقد زعمنا ما يفيد ذلك (قوله لأن وجوبه عليه الخ) تبع في هذا التعليق
صاحب البحر ولا وجه له لأن الوجوب إنما هو بأثر الوقت ولذا والله أعلم بذكره في التمهيد (قوله فتتبعه) أشار به إلى
بيان الفترة في نية آخر ظهر أدركت وقته وذلك أنه إذا نوى ظهر هذا الوقت الحاضر ربما يظهر صحة صلاة الجمعة
بكونها أسبق فترعية فإن كان عليه ظهر قضاء لم تنب عنه هذه الصلاة بخلاف ما إذا أداها بهذه النية فإنها
تتوب عنه (قوله والثالث وقت الظهر) حتى لو خرج لا تقضى جمعة بل ظهر فلا تصح بعده كما لا تصح قبله لأنه
لم يصلها عليه الصلاة والسلام خارج الوقت ثبت اشتراطه ولم يرد دليل يدل على نفي اشتراطه (قوله قبطل
بجروجه) ولو بعد القعود قدر التمسك بقوات شرطها ولا يبنى عليها ظهور الاختلاف الصلاتين قدرهما لا
واما وهذا عند الامام وتصح عندهما تصوير الجمع بين القولين في صلاتها أقدمه الشارع في الاثنى عشرية
ويقلب فلا عند الامام وعندهما تبطل أصلاً وقد خالف أبو يوسف أصله فانه موافق للامام في أنه إذا بطل
الوصف لا يبطل الأصل بجر (قوله على المذهب) وقلنا في النوادر من أن المتقدم إذا زجه الناس فلم يستطع
الركوع والعبادة حتى فرغ الامام ودخل وقت العصر فانه يتم الجمعة بغير قراءة حلي عن البحر (قوله شرط الأداء)
أي أداء الجمعة بتمامها (قوله الخطبة) فلهذا معنى المفعول من الخطب بالفتح وهو في الأصل كلام ثابته اثنتين
كافي القهستاني عن الزاهد (قوله فيه) أي وقت الظهر (قوله كونها قبلها) وانما كانت شرطاً لأن
التي صلى الله عليه وسلم ما صلاها دون الخطبة قبلها (قوله تنعقد الجمعة بهم) بأن يكونوا ذكورا بالقياس عاقلين
ولو كانوا معدودين بفسر أو مرض (قوله ولو كانوا أصحاً أو نيماً) لأن المأمور به السعي إلى الذكر وقد حصل
ومعاً به بعد ذلك شيء آخر (قوله على الأصح) مقابله ما في الفتح والقهستاني من جواز الخطبة وحده (قوله ليس
الاستسقاء) رجاء في المصنف فإن الأصح والناسم الاستسقاء عندهما (قوله وجزم في الخلاصة) هذا هو
الذي مشى عليه في نوايا الأيضاح وقال في إمداد الفتاح وانما تمت الخلاصة لأنه منطوق فيسقط على المفهوم
اه يعني مفهوم كلام الزيلعي الذي ذكره المصنف بقوله بمحضرة جماعة تنعقد بهم فانه يقتضي أنه لا يكتفي بحضور
الواحد اه حلي (قوله وكفت تحميدة الخ) لا إطلاق المذكور في الآية الشريفة فقال الامام بفرض ذلك نظراً
للقاطع وقال بالخطبتين استئناؤه عليه الصلاة والسلام (قوله مع الكراهة) ظاهراً لاطلاقه أنها التعميمية
وفي القهستاني ما يفيد التزيم فانه قال الآن المكتني به مخفي رمي السنة كافي الاختيار فالتسبب ما قاله
أنه ما يسعي بالخطبة عادة من التعميد والصلاة والله اعلم اه (قوله الواجب) وصف كشف وهو إلى عدمه ورسوله
(قوله بنيتها) أي الخطبة (قوله أو تهبها) الأولى أن يقول أو سمع تهبها (قوله على المذهب) وروى عن الامام أنه
يجزى به اه حلي (قوله لكنه الخ) استدراكه على قول المصنف فلو سمع عطاسه (قوله ذكر في الذبايح أنه يثوب)

وفي جميع الأنهر معزاً بالمسألة والاحوط
نية آخر ظهر أدركت وقته لأن وجوبه عليه
فأما خبر الوقت فتتبعه (و) الثالث (وقت
الظهر قبطل) الجمعة (بجروجه) مطلقاً
ولو لا احتسابه من يوم أو زوجة على المذهب
لأن الوقت شرط الأداء لا شرط الاقتراح
(و) الرابع (الخطبة فيه) فلو خطب قبله
وصلى فيه لم تصح (و) الخامس (كونها
قبلها) لأن شرط الشيء سابق عليه (و) خبر
جماعة تنعقد الجمعة (بهم ولو) كانوا أصحاً
أونياماً فلو خطب وحده لم يجز على الأصح
كافي البحر عن الفهرية لأن الأمر بالسعي
لذلك رتب الاستسقاء والمأمور به وجزم
في الخلاصة بأنه يكتفي بحضور واحد وكفت
تحميدة أو تهبها أو تسبيحة (الخطبة
المفروضة مع الكراهة) وقال لا يثبت من ذكر
طويل وأقله قدر التمسك بالشهادتين (بنيتهما
فلو سمع عطاسه) أو تهبها (لم يثوب عنها على
المذهب) كافي التسمية على الذبيحة لكنه ذكر
في الذبايح أنه يثوب

حيث قال ولو حضر عند الذبح فقال الحمد لله لا يحمل في الأصح بخلاف الخطبة فإن قوله بخلاف الخطبة يفيد أن
 هذا الصلوات يمكن لها (قوله فتأمل) إشارته إلى أنه يمكن أن يقال إن المذهب جري في الذبائح على ما روى
 عن الإمام أن هذا الصلوات ينوب عنها (قوله وبين خطبتان) يبدأ في الأولى بحمد الله تعالى والثانية عليه
 بما هو عليه الشهادتين والصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم والعترة والتذكير وبعد في الخطبة الثانية الحمد
 والثناء والصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم وأما المسقع فقال في التبيين الرسم في زماننا أن القوم يستقبلون
 القبلة يحاولون أن يستقبلوا الإمام يخرجون عن نسوية الصفوف ويحرم في الخلاصة بأنه يستحب استقباله
 أن يسكن المسقع أمام الإمام وإن كان عن يمين الإمام أو عن يساره فربما يسلن الإمام يصرف إلى الإمام
 منه مد السماع اه بجر (قوله على المذهب) وعند الطحاوي مقدرا ما يحسن موضع جلوسه من المنبر (قوله
 كتركه قراءة الخ) لما روى أنه صلى الله عليه وسلم قرأ فيها سورة العصر ومرة أخرى لا يستوي أصحاب النار
 وأصحاب الجنة ومرة ونادى يا مالك بجر (قوله ويجهر بالثانية) بقدر ما يسمع القوم الخطبة فإن لم يسمع أجزأه بجر
 (قوله ويبدأ) أي قبل الخطبة الأولى (قوله ويستند بذكر الخطباء) ويريد فيها الدعاء للمؤمنين والمؤمنات
 بدل الوعظ في الأولى ولا يذنب فيها ويستند فيها قراءة آية كذا في البصر (قوله والصين) هما الحزبة والعباس (قوله
 وجوزة القهستاني) أي نقل جوارزه وعبارته ثم يدعول سلطان الزمان بالعدل والاحسان متجنباً في مدحه
 عما قالوا أنه كفر وشمران كافي الترغيب والترهيب اه وهو المناسب لما تقدم في الإمامة من وجوب الدعاء
 بالصلاح فقول الشرح لا الدعاء للسلطان فيه ما فيه حلي بظليل زيادة والشرح تبس في ذلك صاحب البصر
 حيث قال وأما الدعاء للسلطان فلا يستحب لما روى من عطاء حين سئل عن ذلك فقال أنه محدث وإنما كانت
 الخطبة تذكيراً وفي الخلاصة وغيرها لا تؤمن الإمام أفضل من التباعد على الصحيح ومنهم من اختار التباعد
 حتى لا يسمع مدح الظلة في الخطبة ولهذا اختار بعضهم أن الخطيب مادام في الحد والمواظفة عليهم الاستماع
 فإذا أخذ في مدح الظلة والثناء عليهم فلا بأس بالكلام حيث شاء اه قلت ما قدمه الشرح في الإمامة لا يشاق
 ما هنا لأن الكرامة إنما هي في خصوص الخطبة فلا ينافي الوجوب خارجها (قوله ويكره تحريم) لأنه كذب
 (قوله وصفه بما ليس فيه) كالمجازي ولم يقر (قوله ويكره تكلمه) أطلق الكرامة فظاهرها التحريم (قوله لأنه منها)
 أي لأن الأمر بالمعروف من جنس الخطبة قال القهستاني ينبغي أن يكون في مجلس الوعظ الخوف والرجاء
 ولا يجهل به كله خوفاً ولا كله رجاءاً لأنه قد ورد النهي عن ذلك ولأن الأول يفضي إلى القنوط والثاني إلى الأمن
 فيجمع بينهما وقال أبو بكر يجب أن يتكلم في الرحمة والرجاء لقوله صلى الله عليه وسلم يسروا ولا تعسروا وبشروا
 ولا تنفروا اه أي فينبغي للخطيب ذلك (قوله في محذره) فإن لم يكن في جهته بجر (قوله وليس السواد) اقتداء
 بالخطباء للتوارث في العصار والامصار بجر عن الحارثي وهو مجبور في هذه الأزمان (قوله وترك السلام الخ)
 ومن القريب ما في السراج أنه يستحب للإمام إذا صعد المنبر وأقبل على الناس أن يسلم عليهم لأنه استدبرهم
 في صعوده (قوله وطهارة) وكرهت للمحدث والجنب وقال أبو يوسف لا تجوز (قوله قاعاً) فلو خطب قاعاً
 كافي الصبي أو مضطجاً كافي القهستاني جاز ويكره أبو السعود (قوله الأصح لا) لأنه لا يشترط له شروط الصلاة
 من استقبال القبلة والطهارة وغير ذلك وقيل قاعاً مقامها لأنها لا تجوز إلا بعد دخول الوقت بجر (قوله
 بل كشرها) أي صلاة الجمعة فيثبت للإمام والسامع نصف ثواب صلاة الجمعة كما ثبت لهم ثوابها بتمامها
 ومن لم يحضر عالم يثله ثوابها (قوله جاز) ولا بعد الفصل فاصلاً لأنه من أعمال الصلاة كافي البصر (قوله فإن طال)
 الظاهر أنه يرجع في الطول إلى نظر المبتلى (قوله لكن يجي الخ) فلو استتاب شخصاً للصلاة صح ولا حاجة إلى
 إعادة الخطبة وذكر في التمهيد الفرع مسئلة مستقلة لا استدراكاً وهو الذي يظهر اه حلي وفي البصر عن
 الخلاصة أنه لو خطب صبي بإذن السلطان وصلى الجمعة وجعل بالغ بجر ويرأى (قوله وأقلها ثلاثة رجال) أطلق
 فيهم فشمع العبيد والمسافرين والمرضى والأتين والخمرى لصلاحتهم للإمامة في الجمعة أما الكل أحد أولي
 هو مثل حالهم في الأي والأخرى فصلان يقتديان بفرقهما واحترز بالرجال عن النساء والصبيان فإن
 الجمعة لا تصح بهم وحدهم لعدم صلاحيتهم للإمامة فيها بحال بجر (قوله ولو غير الثلاثة الذين حضروا الخطبة)
 الأولى أن يقول ولو غير من حضر الخطبة ليشاق جريانه على قول من قال يكفي واحد أو اثنين وقد اعتقد إلا أنه

فتأمل (وبين خطبتان) خفتان وتكون
 زيادة تعاملاً على قدر سورة من طوال الفصل
 (بجاسة بينهما) بقدر ثلاث آيات على
 المذهب وتاركها مسمى على الأصح كركه
 قراءة قدر ثلاث آيات ويجهر بالثانية
 لا كالأولى ويبدأ بالتعديس أو يندب ذكر
 الخلفاء الراشدين والعين لا الدعاء للسلطان
 ويجوز القهستاني ويكره تحريمها الأصح
 بما ليس فيه ويكره تكلمه فيها الأصح
 بجر وفلان منها ومن السنة جلوسه في
 محذره عن يمين المنبر وليس السواد وترك
 السلام من خروجه إلى دخوله في الصلاة
 وقال الشافعي إذا استوى على المنبر يسلم
 بجنبي (وطهارة وسر) سورة (قاعاً) وهل
 هي قاعاً مقام ركعتين الأصح لا ذكره
 الزيلعي بل كشرها في الثواب ولو خطب
 جنباً ثم اعتدل وصلى جاز ولو فصل بالجنبي
 فإن طال بأن رجس لينتهى فتعدي أو جامع
 واعتدل استقبال خلاصة أي زوجه
 إبطال الخطبة سراج السكن يجي آه
 لا يشترط اعتداد الإمام والخطيب (و)
 السادس (الجماعة وأقلها ثلاثة رجال) ولو
 غير الثلاثة الذين حضروا الخطبة

فذلك جاري المصنف حيث اشترط فيما تقدم حضور جماعة لصحة الخطبة اهـ حلي (قوله سوى الامام) وقوله
 أو يوسف ثلاثة به وصحح كما في مسكن (قوله لانه لا بد الخ) ولأن الجماعة شرط على حدة وكذا الامام فلا يعتبر
 أجدهما بالآخر أبو السعود (قوله تبين فاسعوا) لا يوجب أن الامام صاع إلى ذكراته تعالى وهو مع ذلك
 يحصل واشترط وجود ذلك غير الثلاثة لأن في الآية عليه (قوله قبل مجوده) أي وقد دخلوا معه في التسمية
 أما إذا لم يدخلوا معه في التسمية ونفروا فالسنة متفق عليه أبو السعود (قوله وقال قبل التسمية) فائدة
 الخلاف أنهم لو نفروا بعد التسمية قبل تقييد الركعة بالسجدة فسدت الجمعة ويستقبل الظهر عنده وعندهما يتم
 الجمعة بجر (قوله بطلت) أي وبأن الظاهر لأن ما دون الركعة غير معتبر فهتاف (قوله ولذا) أي لتكون المراد
 الرجل أني بالثاء فأخذه لو بقي ثلاثة من النساء أو الصبيان ولو كان معهم رجل أو رجلان لا يعتبر فلو قال فان
 نفروا أحدهم لكان أولى أقاده صاحب البحر يقي أن يقال إن المعدود إذا حذف يجوز تذكير العدد وتأنيينه
 فلا دلالة على اشتراط الذكور به من لفظ ثلاثة ولو سلم ذلك فالتأنيل التام على مطلق الذكور به لا بقيد الرجولية
 (قوله أو نفروا بعد مجوده) لأن الجماعة ليست بشرط البقاء ومن فروع المسئلة ما لو أصرم الامام ولم يجرعوا
 حتى قرأ أو ركع فأمر مرة بعد ما ركع فان أدركوه في الركوع صحت الجمعة لوجود المشاركة في الركعة الاولى والا
 فلا بعد ما يجر (قوله أو نفروا) هذا يفي عنه قوله سابقا ولو غير الثلاثة الذين حضروا الخطبة (قوله وأنها الجمعة)
 منفردا لوجود المشاركة لأن شرط انعقاد الاداء هو بتقيد الركعة بالسجدة بجر (قوله الاذن العام) لأنها
 من شعائر الاسلام وخصائص الدين فيجب اقامتها على سبيل الاشهاد ذكره الشيخ زين واستبرأ بالعام من الاذن
 انخاص بجماعة فيه لا تنفع اقامتها (قوله من الامام) مثله نائبه الذي يملك اقامتها (قوله وهو يحصل الخ)
 أشار به الى أنه لا يشترط صريح الاذن (قوله للواردين) أي من المكلفين بها فلا يضر منع قراءتها لمنظوف الفتنة
 (قوله فلا يضر) فتوزيع على التقيد بالعام (قوله مقترلا له) حتى لو أرادوا الصلاة داخلها ودخلوها جميعا
 قبل الفلق لم يمتنعوا (قوله يمنع العدق) أي أو للعادة والبالا السببية وفي نسخة باللام (قوله لكان أحسن)
 إذا كان الفلق للعادة القديمة أما إذا كان لمنع عدو يمتنع دخوله وهم في الصلاة فالظاهر وجوب الفلق اهـ حلي
 (قوله وهذا أولى عما في البحر) من أنه إذا أغلق أبواب الحصن وصلى بغيره وأهله لا يجوز وهو الذي نقله المصنف
 بعدد وجه الاولوية أنه اطلاق في محل التقيد فلا بد من حمله على ما إذا منع الناس من الالة حلي (قوله
 لم تنعقد) يحصل على ما إذا منع الناس لا ما إذا كان منع عدو ولقد مر عادة وقد مر (قوله وكه) لأنه لم يقض
 حتى المسجد الجامع من غير ما وان صلاها في الجامع إلا أنه أغلق باب المقصورة ولم يأذن للناس اختلافا فيه
 وكذا لو جمع في قصره بجنسه ولم يفتح الباب ولم يمنع أحد الا أن الناس لم يعلموا بذلك فرائي (قوله الى العاعة
 محتاج) كاحتياج العامة اليه بجر (قوله فسبحان من تنزه عن الاحتياج) بل كل أحد اليه محتاج غير (قوله
 وشرط لا اقتراضها الخ) آخر هذه الشروط عن شروط الاداء مع أن الواجب تقديمها كإفعل في النفاية إذا وجوب
 مقدم على الاداء اقتداء بالسلف قاله المحوى (قوله تقتض) انما وصف التسعة بالاختصاص لأن المذكور
 في المتن أحد عشر لكن العقل والبلوغ منها ليسا خاصين بكتابه عليه الشرح حلي (قوله اقامة) خرج المسافر
 وقوله بجر أخرج الإقامة في غيره الاما استثنى بقوله فان كان يجمع النداء حلي (قوله عند محمد) جعله الكمال
 وغيره رواية عن أبي يوسف ويمكن حمله على اختلاف الروايتين عنهما حلي (قوله وصحة) خرج بها المريض
 الذي ساء مزاجه وأمكن علاجه وحيث شذفت سلامة العينين والرجلين مضارب وجهه أبو السعود ومن
 عطف الخاص (قوله وألحق بالمريض المترض) أي ان بقي المريض ضائعا بغير وجهه غير (قوله والشيخ القاني)
 وقع اختلاف فيما إذا وجد ما يركبه كالاعى إذا وجد القائده غير (قوله والاصح وجوبها الخ) ذكر في البحر والظاهر
 عدم الوجوب عليها وقال بعد تصحيح السراج ولا يخفى ما فيه فالاولى ابقاء المصنف على اطلاقه (قوله وأجي)
 وليس له منعه على ما قال الدقاق وظاهر المتن بشهده بجر وقال أبو حفص له منعه ولا تجب على العبد الذي
 حضر مع مولاه باب المسجد لحفظ الدابة ولم يحصل بالحفظ وله صلاته على الاصح ولا على العبد الذي يؤدى
 الضريبة لكن هل له صلاتها بغير اذن المولى قال في النصيب وإذا أراد العبد أن يخرج الى الجمعة أو الى العبدتين
 بغير اذن مولاه ان كان يعلم أن مولاه يرضى بذلك جاز ولا فلا يحل له الخروج بغير اذنه لأن الحق له في ذلك ولوراء

(سوى الامام) بالنسب لانه لا بد من الذاكر
 وهو الخطيب وثلاثة سواء بنسب فاسعوا الى
 ذكراته (فان نفروا قبل مجوده) وقال قبل
 التسمية (بطلت وان بقي ثلاثة) رجال ولذا
 أني بالثاء (أو) نفروا (بعد مجوده) أو عادوا
 وأدركوه كما أو نفروا بعد الخطبة وصلى
 فأخرجهم (لا) بطل (وأعنيها) جمعة (و)
 السابغ (الاذن العام) من الامام وهو
 يحصل بفتح أبواب الجامع للواردين كافي فلا
 يضر تخلف باب الخطبة لعدم اتمامه وقدمه
 لأن الاذن العام مقترلا له وغلقه يمنع
 العدول الى المصلى نعم لو لم يفتح لكان أحسن
 كما في مجمع الانهر من غير النسخ
 المذهب قال وهذا أولى عما في البحر والمنع
 فالحفظ (فلا بد من) أمير حسنا أو قصره
 (وأغلق باب) وصلى بأصحابه لم تنعقد ولو قه
 وأذن للناس بالدخول جاز ذكره فالامام في
 دينه ودينه الى العاعة محتاج فسيان من
 تنزه عن الاحتياج (وشرط لا اقتراضها)
 تسعة تقتض بها (اقامة بجر) وأما التفصيل
 عنه فان كان يسمع النداء تجب عليه عند محمد
 وجه يفي كذا في المتن وقد مناعن الولي الجنية
 تقتض به بغير منع ورجع في البحر اعتبار مجوده
 لبيته بلا كلمة (وصحة) وألحق بالمريض
 المترض والشيخ القاني (وحرية) والاصح
 وجوبها على مكاتبه وبعضه وأجبر وبسط
 من الاجر بحسب ما لو بعدوا والا

فمكنت سبله اندروج البهالان السكوت بمنزلة الرضى بصر (قوله ولو أذن له مولا) أى بالصلاة وليس المراد
 المأذون بالصلاة فإنه لا يجب عليه اتفاقا كما يعلم من عبارة البحر الحلي (قوله ويرجع في البحر الصغير) حيث قال
 وجرم في الظهري في العبد الذي أذن له مولا بالتصير وهو ألقب بالقواعد حلي (قوله محققة) فلا يجب على
 الخنثى المشكل نهر ونحوه في البرجندى ومقتضى معاملته بالأضران يجب عليه لاحتمال ذكره لأن المجنون يخرج
 ولا يباحذى مصليا لاحتمال أنوته أبو السمود (قوله وعقل) هو وإن كان عاملا لا حاجة إلى ذكره لأن المجنون يخرج
 بقيد الصحة لأن المجنون نوع من المرض أبو السمود عن الجوى (قوله ووجود بصر) فلا يجب على الأعمى
 مطلقا سواء كان له قائد أم لا متبرعا كان أو بأجر وإن كان له ما يستأجر به عند الإمام لأن الصادر بقدره الغير
 لا يبعد قادرانهر وكذا لا يجب إذا كان له ممولك يقوده فله أبو السمود عن شيخه ووقف صاحب البحر في وجوبها
 عليه إذا كان حاضرا في المسجد وفي بعض الهوامش عن النص يرى الظاهر الوجوب كما يؤخذ من كلام الشارح
 اه (قوله بأن سلامة أحدهما) أى أحد الرجلين اه حلي (قوله لكن قال الشافعي الخ) في هذا الاستدراك نظر
 إذا ما في البحر يحمل على ما إذا أصاب الأخرى مجرد عرج غير مانع من قدرة المشي عليها وما في الشافعي على
 ما إذا كان لا يستطيع المشي عليها فاده أبو السمود (قوله وعدم حبس) دخل تحته الاختفاء من السلطان
 الظالم وجعله في البحر بين الحبس وكذا الخلاف من اللصوص كما في المنع (قوله أى هذه الشروط) يعنى شروط
 الوجوب (قوله ان اختار العزيمة) أى على غيرها وسما دعوى باعتبار أصل المشروعية (قوله بالغ عاقل)
 تفسير للمكلف وخروج به العبي فأنها تقع منه نقلا والمجنون فأنها لا تقع منه أصلا (قوله من الوقت) وهو الظاهر
 وهذه إشارة إلى أن فرض الوقت هو الظاهر الأنا. أمورون باسقاطه بالجمعة وقيل بالعكس كذا في القهستاني
 وهذا عند غير ذرأ ما عنده فرض الوقت الجمعة وثمرة الخلاف تظهر فيما لو نوى فرض الوقت ~~كان~~ شارعا
 في الظاهر عندنا خلافا له أما لو نواه ما كان شارعا فيها على الأصح وهذه الثمرة تظهر فيما إذا كان اماما أو منفردا
 زعم أن الجمعة تنعقد من المنفرد وزعم أنها تؤدى بنية فرض الوقت فإذا شرع فيها بناء على هذا الزعم بنية فرض
 الوقت يكون شارعا في الظاهر وإذا سلم على رأس الركعتين زعم أنها الجمعة يفسد ظهروه ونماشه في أبي السمود
 (قوله لتلا بعد على موضوعه بالنقض) يعنى لو لم تقل بوقوعها فخرضا بل الزمناه بصلاة الظاهر لمعاد على
 موضوعه ما بالانقض وذلك لأن صلاة الظاهر في حقه خمسة تسهلا فإذا أتى بالعزيمة وتجهل المشقة مع
 فلو أزمناه بالظهور بعد حاله الحائز مشقة ونقضنا الموضوع في حقه وهو التسهيل اه حلي وفي جانب العبد
 لو لم يجوزوا وقد تطلعت من أذهب على المولى لوجب عليه الظاهر فتعطل عليه منافعه ثانيا فيقلب النظر
 ضرر راو اليس بحكمة قتيبي في الآخرة أن النظر في الحكم بالجو ازفصار مأذونا دلالة اه بحر (قوله الالة المرأة)
 هو بحث أصاحب البحر والله بأن صلاتها في بيتها أفضل (قوله فجازت مسافر) أى الامامة لا لامرأة أو وصي
 لأن العبي لم يحب الاطعية والمرأة لا تصلح اماما للرجال وقال الشافعي رضي الله تعالى عنه تنعقد بجم
 ولا يصلحون أئمة (قوله بالمبارق الأولى) لأنهم لما صلحوا أئمة صلحوا أمرومين بالأولى (قوله وحرم لمن لا عدوله
 الخ) عدل عن قول القدوري ومن معه وكذا لقول ابن الهمام صلاة الظاهر تستلزم تفويت الجمعة وتفويتها
 حرام وما أدى إلى الإطعام حرام وقال في البحر وقد ظهر للعبد الضعيف محبة كلام القدوري ومن معه
 في التعبير بالكرامة لأن صلاة الظهور قبل أداء الجمعة من الإمام ليست مفقودة بالجمعة حتى تكون حراما
 المفقوت لها عدم محبة فان سعيه بد صلاة الظهور الباسفرض فان لم يسع فقد قوتها فحرم عليه ذلك وأما صلاة
 الظهور فأنها مكرمة فقط باعتبار أنها قد تكون سببا للتفويت باعتبار اعتقاده عليها قال في أنه وهو حسن
 (قوله لمن لا عدوله) قتيبه لأن المأذون وهو من لا يجب عليه الجمعة إذا صلى الظهر قبل الإمام فلا كراهة اتفاقا
 بحر ولعل المنبهة التحريمية في القهستاني يستحب له التأخير إلى أن يفرغ الإمام من الجمعة وقيل إلى أن يعلم
 أنها لا تدرك وقيل التجهيل والتأخير سواء والأول أشبه كما في القرائن (قوله صلاة الظهور) أل في الظاهر للعبد
 أى ظهر هذا اليوم فيكون احترازا عن الظهور القضاء فلا كراهة فيه (قوله فلا يكره) أى صلاة الظهور وأما تفويت
 الجمعة فحرام بحر (قوله في يومها) لا حاجة إليه فان صلاة الظهور قبل صلاة الجمعة لا يكون الا في يوم الجمعة اه
 حلي (قوله بصر) أما اقربى لهذا اليوم فيهم كسائر الأيام قهستاني من المحيط (قوله لكونه ميبا الخ)

ولو أذن له مولا وجبت وقيل بغير جوهرة
 ويرجع في البحر الصغير (وذكره) محققة
 (ولم يرد عقل) ذكره الزيلعي وغيره وليس
 خاصين (ووجود بصر) قتيب على الأعمى
 (وقدره على المشي) جزم في البحر بأن
 سلامة أحدهما كافية للوجوب بل كن قال
 الشافعي وغيره لا يجب على مفلوج الرجل
 ولا غيره (وعدم حبس) عدم
 (خوف) عدم (مطر شديد) ووجه في
 (وفاقدتها) أى هذه الشروط أو
 ونحوها (اختار العزيمة) (وقعت فخرضا) عن الوقت
 بكتاب (بالغ عاقل) (وقعت فخرضا) عن الوقت
 لا بعد على موضوعه بالنقض وفي البحر
 هي أفضل الالة (ويصلح للامامة فيها
 من صلح اماما فيها بجازت مسافر) أى
 ومريض (وتعقد) الجمعة (جم)
 بحر (هم بالمسرة الأولى) وحرم لمن
 لا عدوله صلاة الظهور قبلها (أما بعد ها فلا
 يكره غاية في يومها بحر) لكونه ميبا
 لتفويت الجمعة وهو حرام

قد علمت ما فيه من بحت صاحب البحر اهـ - حلي - (قوله فان فعل) أي غير المذدور بيان صلى الظهر (قوله ثم ندّم) عبرة إشارة الى أنه ينبغي التندّم على فعل المعصية وذلك هو الغالب من حال المسلم (قوله عبرة) أي بالسعي مقتضى للهرة مع أن المطلوب المشي بالسكينة والوقار اهـ - حلي - (قوله اتباعاً للآية) وعبره فيها الإشارة الى المبادرة وعدم الاشتغال فيه بشئ آخر (قوله ولو كان في المسجد) بأن صلى الظهر فيه (قوله لانه لو خرج لحاجة الخ) ولو شرك فيها العبرة للاغلب كما يفاد من البحر (قوله أو لم يقمها) أي الامام (قوله فالبطالان الخ) تفريع على المستثنى الاخيرين (قوله بأن انفعل عن باب داره) فلا يبطل قبله في المختار لأن السعي الرافض له هو السعي اليها على الخصوص ومثل ذلك السعي انما يكون بعد خروجه من باب داره بحر (قوله فالاصح أنه لا يبطل) لتقييد البطلان بإمكان ادراكها وفي الفتح والجوهرة أنها تبطل باختلاف التصحيح كذا في بعض الهوامش فقلنا عن الشرح لسلالة والذي في البحر عن السراج البطلان قال وهو قول البلطيين فيموافق ما في الجوهرة وتبع الشرح في هذا العزيز وصاحب النهر (قوله لا أصل الصلاة) فتقلب نه لا بحر (قوله من اقتدى به) أي بالذي سعى حلي - لأن بطلانه في حق الامام بعد الفراغ فلا يبشر المأموم وفيها يلغز أي صلاة فندت على الامام ولم تقصد على المأموم (قوله أدركها) أي بالفعل أولاً وهذا اندفع التنافي بين ما هنا وبين قوله فالبطالان مقيد بإمكان ادراكها ويفترض عليه حينئذ أداء الظهر ثانياً (قوله بلافراق بين مذكور وغيره) أي في البطلان بالسعي لافي الحرمه واستشكاله في البحر بأن المذدور ليس مأموراً بالسعي اليها مطلقاً فكيف يبطل به فينبغي أن لا يبطل الظهر بالسعي ولا يبشر معه في صلاة الجمعة لأن الغرض قد سقط عنه ولم يكن مأموراً بنفسه فتكون الجمعة منه فلا كما قال به زفر وظاهر ما في المحيط أن ظهره انما يبطل بحضوره الجمعة لا بمجرد دسعيه كما في غير المذدور وهو أخف اشكالاً اهـ (قوله على المذهب) مقابلة قول زفر السابق (قوله وكذا في غيره) وجهه أنه يؤدى الى تقليل الجماعة المطلوبة (قوله ومسجون) انما سرح به مع دخوله في المذدور للفلاف فيه في السراج يلزمه الحضور مطلقاً لما أو ظاهراً لا مسكان ارضاء الخسوم في الاول والاستغناء في الثاني وهو ضعيف (قوله ومسافر) عطف خاص على المذدور (قوله أدا ظهر بجماعة) وكذا يكره الاذان والاقامة كما في البحر عن اولو الحلي - (قوله في مصر) أما في حق أهل السواد فغير مكروه لانه لا جمعة عليهم وكذا ان كان المكان بعيداً أي عن المسجد وجهها في البحر مستثناة (قوله وبعدها) ولو بعد خروج الوقت كما في أبي السعود عن شيخه وبه يذهب قول المصنف أدا ظهر والتعليل الذي ذكره الشرح (قوله لتقليل الجماعة) الذي في البحر والنهر لأن المذدور قد يقتدى به غيره فيؤدى الى تركها اهـ أي في حق المقتدى فيلزم تقليل الجماعة فقال العبارتين واحد (قوله وصورة المعارضة) باقامة غيرها من رواتان العلتان تظهران في القلبية والبعدية أما القلبية فان الوقت قد دخل وهولها بأداء الظهر تنقل الجماعة وتحصل المعارضة وأما البعدية فلأن المعارضة تحصل بادائه في وقتها وتنقل الجماعة بالنظر من رأيهم الصلاة معهم لورأهم قبلها وقصر الحلي - الصلاة الاولى على القلبية (قوله وأفاد) أي المصنف أي حيث حكم على أداء الظهر جماعة بالكرهية (قوله أن المساجد) أي التي لا يخطب فيها وقوله يوم الجمعة فمرة غلقها لا تظهر وقت العصر ولو قال الى وقت العصر كان حسناً ووجه الافادة أن المساجد محل الجماعة غالباً فتصحبها يؤدى الى الاجتماع فيها وقوله الاجماع مراده ما تنص فيه الجمعة (قوله بغير اذان ولا اقامة) هذا لم يذكر في المشبه به وان كان الحكم فيه كذلك كما مر (قوله ويستحب للمريض الخ) وكذا اكل مذكور كما في القهستاني (قوله تأخيرها) أي صلاة الظهر الى فراغ الامام لاحتمال أن يقتدى به غيره فيؤدى الى تركها أو يعا في فيضرها بحر وقيل الى أن يعلم أنها لا تدرك وقد تقدم (قوله وكذا ان لم يؤخر) أي تنزيها لانه في مقابلة المستحب (قوله هو الصحيح) وقيل التحجيل والتأخير سواء (قوله أو وجوده أو نشده على القول به فيها) والمختار عند المتأخرين أن لا يسهل السهم في الجمعة والعديد من اهل البحر وليس المراد عدم جواز بل الاولى تركه لثايق الناس في سنة أو السعود عن عزى زاده (قوله بجماعة) وهو مخير في القراءة ان شاء جهر وان شاء خافت بحر (قوله خلافاً لمحمد) فعنه يصلى أربعا اعتباراً بالظهور ويقعد لا بحالة على رأس الركعتين اعتباراً بالجمعة ويقرا في الآخرين لاحتمال التقليل بحر وان أدرك الركعة الثانية تنضم جمعة اتفاقاً (قوله لكن في السراج الى آخره) استند الى حكاية الاتفاق وفي الظهور به ما يبعد أن حكاية الاتفاق فيها

(فان فعل ثم ندّم) (سعي) عبرة اتباعاً للآية ولو كان في المسجد لم يبطل الا بالندم مع قبح قوله (الجماعة) لانه لو خرج لحاجة أو مع فراغ الامام أو لم يقمها أو صلوات يبطل في الاصح فالبطالان به مقيد بإمكان ادراكها (بأن انفصل عن) باب (داره) ادراكها ولو لم يدركها بعد المسافة والامام فيها ولو لم يبطل سراج (بطل) ظهره فالاصح أنه لا يبطل سراج به ولم يسع لأصل الصلاة ولا ظهر من اقتدى به ولم يسع (أدركها أولاً) بلافراق بين مذكور وغيره على المذهب (وكذا) قصر بجماعة في مسجون ومسافر (أدا ظهر) بجماعة ومسجون (مسافر) وبعدها تنقل الجماعة (مصر) قبل الجمعة وبعدها تنقل الجماعة (صورة المعارضة) وأفاد أن المساجد تغلق (يوم الجمعة الاجماع) وكذا أهل مصر فانتم الجمعة بجماعة فانتم يصلون الظهر فانتم الجمعة بجماعة ولا جماعة ويستحب بغير اذان ولا اقامة ولا جماعة وكذا ان لم يؤخر تأخيرها الى فراغ الامام وكذا ان لم يؤخر هو الصحيح (ومن أدركها في تنهده أو وجوده) أو تنهده على القول به فيها (بجماعة) خلافاً لمحمد (كما) يتم (في المذدور) اتفاقاً كما في عبد الفتح لكن في السراج أنه عند محمد

خلاف وأن الصحيح اتفاقهم ونفسها الصحيح أنه يتم بحمد اتفاقهم الذم في التنافي بين ما في الفقه والسراج
 ختام (قوله لم يصح مدر كاله) أي وبغيره خلافا على كيفية صلاة العيد (قوله وبنيوي) أي من أدركها
 في التشهد أو بعد ذلك هو (قوله اتفاقا) أي منهما ومن محد وان كان يقول إنها ظاهرة (قوله لم يصح اقتداؤه)
 أي اتفاقا (قوله ثم الظاهر أنه لا فرق بين المسافر الخ) اعلم أن صاحب الظهيرية قال إن المسافر يصلي أربعاً
 فعل إتمام الجمعة على ما قاله إذا كانت واجبة أما إذا كانت غير واجبة كافي حق المسافر فيتم ظهره وجعل
 صاحب البحر ما في الظهيرية من خصصه بالمتون قال صاحب التمر أقول الظاهر أن هذا يخرج على قول محمد
 غاية الأمر أنه جزم به لا اختياره إياه اه قال الجوى ما في الظهيرية من يحمل التضييع والجريان على قول محمد
 (قوله وإذا أخرج الإمام الخ) أشار بالتعبير بالإمام دون الخطيب إلى أن الأولى اتحادهما قهستانى والجزء مكان
 يتخذ لجلوس الإمام فيه يوم الجمعة (قوله إن كان) ذكر باعتبار المكان (قوله فلا صلاة) أي جائزة بل حرام
 أو مكروهة كراهة يحرم على الخلاف أبو السعود عن الجوى (قوله ولا كلام) أي من جنس كلام الناس
 أما التسبيح ونحوه فلا يكره وهو الأصح كافي النهاية والعناية ومحمل الخلاف قبل الشروع أما بعده فالكلام
 مكروه محرم بما أقسامه كافي البدائع قاله في البحر والتمر (تنبيه) بطلب التكبير يوم الجمعة إلى المساجد فقد ورد
 أن المبكر للجمعة كهدى البدنة والذي بعده كهدى البقرة والذي بعده كهدى الشاة والذي بعده كهدى
 الدجاجة والذي بعده كهدى البضعة (قوله إلى تمامها) وجوز أبو يوسف في الجدية وسياق (قوله في الأصح)
 وقيل يجوز الكلام حال ذكرهم وتقدم (قوله خلاصاً فائتة) استثناء من قوله فلا صلاة (قوله فإنها لا تكرر)
 بل يجب فعلها ويدل على ذلك قوله بعد ضرورة صحة الجمعة وأما قلنا يجب ولم يقل يفترض لانه إذا صلاها من كرا
 إلى مضى خمس بعد الفاتحة انقلب صحته عند الإمام (قوله والالا) أي وإن سقط الترتيب يكره اه حلي
 (قوله يتم) أما في الأولى فلا تنجز صلاة واحدة واجبة بجزء وأما في الثانية فلا تنجز في الشروع في العمل وإتمامه
 حرام بالنص (قوله في الأصح) رد على صاحب الدرر في اختياره القطع على رأس ركعتين في السنة اه حلي
 (قوله ويخفف القراءة) بأن يقتصر على الواجب (قوله حرم فيها) ولو بعد على الأصح الأسوطي (قوله
 أو أمراً يعرف) إلا إذا كان من الإمام لما روى أن عمر رضي الله تعالى عنه كان يخطف يوم الجمعة فدخل عثمان
 فقال له أمة ساعة هذه فقال ما زدت حين سمعت النداء أميراً المؤمنين على أن توفضات فقال والوضوء أيضاً
 وقد علمت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بالاعتساف أفاده في البحر (قوله بل يجب عليه أن يستمع) ظاهره
 أنه يكره الاشتغال بما يشق السماع وإن لم يكره كلاماً به صريح القهستاني حيث قال إذا استمع فرض
 كافي المحيط أو واجب كافي صلاة المسعودية أو سنة وفيه إشعار بأن النوم عند الخطبة مكروه إلا إذا غلب عليه
 كافي الزاهد (قوله في الأصح) وقيل لا بأس بالكلام إذا بعد حلي عن القهستاني (قوله ولا يرد) أي على قوله
 وكل ما حرم الخ والأولى جعله مستأنفاً لأن ذلك ليس حراماً في الصلاة غير أنه يبطلها (قوله خيف هلاكه) كان رأى
 رجلاً عند بئر خاف وقوعه فيها أو رأى مقرر يذهب إلى إنسان فإنه يجوز له أن يجذره وقت الخطبة بجزء (قوله
 ومبناه) أي بناؤه على المسامحة لاستغفائه تبارك وتعالى اللهم اوفيه (قوله وكان أبو يوسف الخ) قال
 في البحر وأما دراسة الفقه والنظر في كتبه ففيه اختلاف وعن أبي يوسف أنه كان يتفرق كتابه ويصحه وقت
 الخطبة اه والمعتد الحرمة للأعادة كل ما حرم في الصلاة (قوله بأن يشير) والتكلم به من غير الإمام حرام (قوله
 عند سماع اسمه) ظاهره ولو في غير الآية والذي مر أن ذلك عند سماع الآية وهي أن الله وملائكته الخ قال
 الكمال الأشبه عدمه مطلقاً وعليه ظاهر عبارة الكثر في الإمامة (قوله ولا يجب تسميت عاتس) وأما الحمد
 فقال في التمر محمد في نفسه (قوله وختم) أي ختم القرآن كقولهم الحمد لله رب العالمين حمد الصابرين الخ
 وأما هداية الثواب من القارئ كقوله اللهم اجعل ثواب ما قرأناه فلا يجب على الظاهر لانه من الدعاء (قوله
 عند الثاني) راجع إلى قوله وإذا جلس (قوله والخلاف) هذا أحد قولين والأصح كافي النهاية والعناية أنه لا يكره
 فهو التسبيح عنده أيضاً (قوله وعلى هذا) أي على قوله والخلاف الخ وقد علمت الأصح (قوله فالترقية المتعارفة)
 سئل الإمام محمد البرمهوتى من حكم الترقية فقال إنه بأدعية حسنة استحسنها المسلمون وقال صلى الله
 عليه وسلم ما رأه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن اه وفي صحيح البخاري في باب حجة الوداع عن أبي زرعة

لم يصح مدر كاله (وبنيوي جمعة لاظهار)
 اتفاقاً فلو نوى الظاهر لم يصح اقتداؤه ثم
 الظاهر أنه لا فرق بين المسافر وغيره وبين
 (وإذا أخرج الإمام) من الخبرة أن كان والا
 قسامه للصعود من الجمع (فلا صلاة ولا
 كلام إلى تمامها) وإن كان فيها ذكر الطائفة
 في الأصح (خلاصاً فائتة) لم يبق الترتيب
 بين أو بين الوقتية (فإنها لا تكرر) وهو
 ضرورة صحة الجمعة والأولى لو خرج وهو
 في السنة أو بعد قسامه لثلاثة التفرق يتم في
 الأصح ويخفف القراءة (وكل ما حرم في
 الصلاة حرم فيها) أي في الخطبة خلاصاً
 (قوله حرم فيها) كل وشرب وكلام ولو تسليماً
 أو بسلام أو أمراً يعرف بل يجب عليه
 أن يستمع ويسكت (بلا فرق بين قريب
 وبعد) في الأصح محيط ولا يرد تخذير من
 خيف هلاكه لانه يجب لحق الله تعالى ومبناه
 محتاج إليه والاعتساف لحق الله تعالى ومبناه
 على المسامحة وكان أبو يوسف يتفرق كتابه
 ويصحه والأصح أنه لا بأس بأن يدير رأسه
 أو يده عند رؤية منكره والصواب أنه يصلي
 على النبي صلى الله عليه وسلم عند سماع اسمه
 في نفسه ولا يجب تسميت عاتس ولا ردة
 سلام به يفتي وكذا يجب الاستسقاء لسائر
 الخطب كخطبة نكاح وختم الخطبة وبعد
 وقال لا بأس بالكلام قبل الخطبة وبعد
 وإذا جلس عند الثاني والخلاف في كلام
 يتعلق بالأخرة أما غيره فليكره أجازا وعلى
 هذا فالترقية المتعارفة في زمانها تكرر عنده
 لا عندهما وأما ما يفعله المؤذنون جلي
 الخطبة من الترضي

ابن عرب بن جبر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في حجة الوداع لجرير استنصت الناس كذا رأيت في هامش
 البصر وأما الأذان فأصل وضعه أن يكون إذا رقي الخطيب المنبر كما كان عليه النبي صلى الله عليه وسلم والشيخان
 رضي الله تعالى عنهما ظاهرا كان عثمان وكثير الناس زاد النداء الثالث ونسبته ثالثا لأن الأقامة تسمى
 أذاناً كما في الحديث بين كل أذانين صلاة قاله الكمال حلي وأما تلقين الأذان من شخص لا تحرى دكة المسجد
 فلا ورود له في السنة والظاهر أن ذلك استحدث في المساجد الكبار ليسمع كل مؤذن جماعة ثم جرى
 إلى المساجد جميعاً (قوله ونحوه) كالدعاء حال جلوس الإمام بصوت مرتفع والصلاة على النبي صلى الله عليه
 وسلم بأصوات مرتفعة بحجة والدعاء بصوت مرتفع للسلطان بالنصر (قوله أذاناً) هذا أظهرهما في البصر
 حيث قصر الكراهة على قول الإمام رضي الله تعالى عنه (قوله ونحوه في البصر) لم يذكر في البصر بعده إلا ما أفاده
 بقوله والعجب (قوله ينهى عن الأمر بالمعروف) أي بقوله فقد لغوت لأن اللغو منهي عنه قلت لا يجب وذلك
 لأن النهي حال الخطبة بدليل قوله والإمام يضبط وهو في حال قوله أنه من قول الخطبة فلم يخالف لما نهى
 عنه (قوله قلت إلا أن يحمل على قوله ما) بناء على أن الخلاف بينهم في كلام الأئمة أما على أن محل الخلاف كلام
 الدنيا فهو قول الجميع فتأمل (قوله ووجب السعي الخ) قال في البصر ولم يجعل السعي قرضاً مع أنه كذلك
 للاختلاف في وقته أهو الأذان الأول أو الثاني أو العبرة بدخول الوقت اه وفيه أن وقوع الخلاف في وقته
 لا يمنع القول بفرضيته وكفالك بوقت العصر شاهدا اه وفيه أن الذي حكم عليه صاحب البصر بالوجوب
 السعي المقيد بالأذان الأول لا مطلقه بدليل قوله مع أنه كذلك وقياسه على وقت العصر قياس مع الفارق لأن
 الوقت سبب موصل إلى الأداء ولا كذلك السعي على أن الخلاف في وقت العصر أصله عن النبي صلى الله عليه
 وسلم بسبب اختلاف صلاة جبريل في يومين والمنقول في السعي خلاف الواقع لأن فان السعي في زمنه صلى الله
 عليه وسلم كان بالأذان الذي يزيده صلى الله عليه وسلم (قوله وتترك بيع) المراد من البيع ما يشغل عن السعي
 البهاقي لو اشتغل بعمل فيه سوى البيع فهو مكروه أيضاً (قوله ولو مع السعي) وصرح في السراج بعدمها
 إذا لم يشغله قال في التهرين وفي التعويل على الأول (قوله وفي المسجد) أو على بابه (قوله في الأصح) وقيل العبرة
 للأذان الثاني الذي يكون بين يدي المنبر لأنه لم يكن في زمنه صلى الله عليه وسلم حلي عن البصر (قوله صحة
 إطلاق الحرمة الخ) كما أطلقوا على البيع يوم الجمعة مع أنه مكروه فصرحوا على المعقد حلي (قوله أفاد بوحدة
 الفعل) هذه الأفادة إنما تظهر إذا قرئ الفعل بالبناء على ما فعل أما إذا قرئ بالبناء على المفعول وهو الظاهر فلا تظهر
 (قوله ولا يجتمعون) ينافيه ما في الحلي عن العناية أن المتوارث في أذان الجمعة اجتماع المؤذنين لتبلغ أصواتهم
 أطراف المصر الجامع اه قلت هذه الآية إنما تظهر عند عدم تعدد المساجد أما إذا تعددت في مساجد
 كما هو الواقع الآن فلا على أن ذلك في أذان المنارة وكلام المصنف فيما بين يدي الخطيب (قوله المنبر)
 بكسر الميم ما ارتفع واشتغل على درجات من البر وهو الرفع ويسن أن يصنع بسا والقبلة ويقرأ سورة الجمعة
 والمنافقون ولو قرأ غيرهما لم يكرهه وذكر الزاهد أنه يقرأ فيها سورة الأعلى والناشئة وفي البصر
 أنه لا يواظب على ذلك كما لا يؤدى إلى جبر الباقي وبليس أحسن ثيابه ويقف على الصف الأول وهو
 الذي خلف الإمام بما يليه ويصحب في الثياب أن تكون بيضاء وأن يسكر لها ولا بأس بالاحتباء وقرب
 من الخطيب لأجل الاستماع بجر وقوله في الثياب أن تكون بيضاء يخالف قول الشرح سابقاً ولبس السواد
 إلا أن يقال إن ذلك في حق الإمام بخلاف ما هنا فإنه في المأموم وفي حديث سلمان أنه قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم لا يظهر رجل ولا يظهر ما استطاع من طهر ويذهن من دهنه ويمس من طيب يده ثم يخرج
 فلا يفترق بين اثنين ثم يعلى ما كتب له ثم يمضي إذا تكلم الإمام الاغفر له ما بينه وبين الجمعة الأخرى قهستاني
 (قوله فإذا أتت) أي الإمام الخطبة اه حلي (قوله ويكره الفصل بأمر الدنيا) يفهم منه أنه لا يكره الفصل بأمر
 الأئمة كذا وهو كذلك لأن الخلاف على الأصح إنما هو في كلام الدنيا كما قد مر من غير مرة ولكن
 ما لم يلزم منه تأخر (قوله لا ينبغي) الظاهر أن اختلافهما مكروه تنزيهاً (قوله لانهما) أي الخطبة والصلاة
 وقوله كثر واحد كونهما شرطاً ومن شرطاً ولا تحقق الشرط بدون شرطه فالمتأنيب أن يكون فاعلها
 واحداً (قوله فان فعل) بالبناء للمفعول وقوله صبي ذكره لأنه يتوهم عدم جواز خطبته وقوله بإذن السلطان عام

ووجه فكرهه انما هو مقامه في البصر والقب
 من المرقى ينهى عن الأمر بالمعروف يقتضي
 حديثه ثم يقول أنه متوارككم الله قلت الا
 أن يجعل على قوله ما يقتضيه (ووجب السعي
 اليه وترك بيع) ولو مع السعي في الأصح
 أعظم فذا (بالأذان الأول) في الأصح
 وان لم يكن في زمن الرسول بل في زمن
 عثمان وأفاد في البصر صحة إطلاق الحرمة
 عثمان وأفاد في البصر (ويؤذن) صحة
 على المكروه فصرحاً (أفاد بوحدة
 (بين يديه) أي الخطيب أفاد بوحدة
 الفعل أن المؤذن كان أكثر من واحد
 أفادوا واحد بعد واحد ولا يجتمعون
 كما في الجلاية والقرناني ذكره القهستاني
 (إذا جلس على المنبر) فإذا أتت أقيم ويكره
 الفصل بأمر الدنيا ذكره الهيثمي (لا ينبغي أن
 يصلي غير الخطيب) لانها كثر واحد (فان
 فعل بان خطب صبي بإذن السلطان وصلى
 بالغ جاز) هو القناب

في السبي وغيره فالاولى حذفه اللهم الا ان يقال أشار به كرهنا وعدم ذكره في الصلاة الى ان الاذن انما يشترط في الخطبة دون الصلاة وفي الخطبة الظاهر ان الصلاة بالاذن ايضا فتد الاذن مراعى فيها ثم رأيت في رسالة ابن الكمال ما يوافق الاول وعبارته بنى هناك قسمة أخرى وهي ان اقامة الجمعة عبارة عن أمرين الخطبة والصلاة والموقوف على الاذن هو الاول دون الثاني اذ لا حاجة فيه الى الاذن اه فله الحمد ثم بعد ظهر لي من تعليمهم اشتراط السلطان أو نائبه بأنها تنقام بجميع عظيم وقد يقع التنازع في التقديم والتقدم فلا بد منه نعم لا امرها ان الاذن عنه لا بد منه في الصلاة أيضا وابن الكمال امتنع فيما ذكره الى صحة جواز استخلاف الخطيب اذا سبقه الحدث من يعلى بالجماعة ولم يوجد الاذن صريحا ولا دلالة اه وهذا لا يصلح وجهها فان الاذن موجود دلالة للضرورة سبق الحدث فتأمل (قوله كذا في الخاتمة) استشكل ما نسيه بان اعتبار آخر الوقت انما يكون فيما يتقدم بآدائه وهو سائر الصلوات فاما الجمعة فلا يتقدم بآدائها وانما يؤتيها مع الامام والناس فينبغي ان يعتبر وقت آدائها حتى اذا كان لا يخرج من المصطفى اذ الناس ينسحبون ان يلزمه شهرود الجمعة قاله أبو السعود (قوله وقال في شرح المنية) تأييد لما في الطهيرية وأقاده ان ما في الخاتمة ضعيف (قوله القروي) بفتح الصاد نسبة الى القرية والمراد به المقيم أما المسافر فلا الجمعة عليه اه حلي (قوله لكن في التبر) أخذ من عبارة شرح المنية المذكورة بعد (قوله ان نوى الخروج) الاول ان لم يخرج الا بعد لانه اذا نوى الخروج بعد وقد خرج قبل فلا شيء عليه واذا نوى الخروج قبل لكتبه تأخر الى ان دخل الوقت لزمه فالمدار في المزموم وعدمه على الخروج وعدمه لا على النية وعدمه ومثل ذلك يقال في عبارة المصنف وعبارة شرح المنية (قوله على مزم ان لا يخرج يومها) ومن باب أولى اذا عزم على الخروج فيه (قوله ولم ينو الاقامة) فان نواها وجبت (قوله بسيف) أي حديد متقلدا به لا خشب والحكمة في مشروعيته أولا ان زعيمهم انهم اذا رجعوا عن الاسلام فحاربهم بالسيف فانه ما زال بأيدينا (قوله وهو متكى عليه) قال في التبر يمكن الجمع بأن يتقدم مع الاتكاء (قوله وفي الخلاصة الخ) وجهه مخالفة المأثور (قوله تركه) أي الاكل (قوله ان خاف فوت الجمعة) لانها فرض لا يمكن تداركه الا في وقته (قوله أو مكتوبة) صورته بان آخر الاذان لا تحرق المكتوبة (قوله لا جماعة) ظاهره ولو على القول بوجوبها وسواء علم بوجود جماعة أخرى أم لا (قوله رستاق) نسبة الى الرستاق وهو السواد أي الريف (قوله نال ثواب السبي) أما الصلاة فينال ثوابها على كل حال (قوله من شرب في عبادته) كالمغفر للتجارة والحج (قوله الافضل خلق الشعر ولم الظفر بعدا) لانها يشهد ان له يوم القيامة بفعلها وتفضل أبو السعود عن شيء نطما في قم الاظفار فقال

في قص الاظفار يوم السبت آكلة • تسد ووفيا يليه تذهب البركة والعز والجاه يسد وعند تلوهما • وان يكن في التلاتا فاحذر الهلكة وسوء الاخلاق يسد وعند اربعها • وفي الخميس القس في يأتي لمن سلكه والعلم والحلم زاد في عروبتهما • عن النبي روي فاقستفوا نسك

اه ونسبة هذه الايات الى الحافظ العتقاني لا اصل لها كما نبه عليه العلامة الزرقاني في شرح المواهب وبه فهم روى أثر ضعيف فيه فضيلة للقص في كل يوم من أيام الاسبوع وورد في بعض الآثار انه في قص الاظفار يوم الاربعاء وأنه يورث البرص وعن ابن الحاج صاحب المدخل أنه هم بقص اظفاره يوم الاربعاء فتذكر ذلك فتذكر ثم رأى أن قص الاظفار سنة حاضرة ولم يصح عنده انهى قصها فخطفه البرص فقرأ النبي صلى الله عليه وسلم في النوم فقال ألم تسمع نبي عن ذلك فقال يا رسول الله لم يصح عندي ذلك فقال يكفينك أن تسمع ثم مسح صلى الله عليه وسلم يده على بطنه فقال البرص جميعا قال ابن الحاج فحدثت مع الله قوبة أي لا أخالف ما سمعت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أبدا وفي ابن ماجه والحاكم مر فوعلا لا يدوجذام ولا برص الا يوم الاربعاء وفي منهاج الحلي وشعب الایمان أن الدعاء مستجاب يوم الاربعاء بعد الزوال قبل وقت العصر لانه صلى الله عليه وسلم استجاب له على الاجراب في ذلك اليوم في ذلك الوقت وصح ان جابر ينص في ذلك الدعاء في مهماته وذكر أنه ما يدعى بشي يوم الاربعاء الا تم فتنبي البداء فتنصو التدريس فيه ذكره بعضهم (قوله لا بأس بالتصلي) الى الصف الاول أو ما يليه لان البركة تنزل على المتقدم ثم على من بعده (قوله ما لم يأخذ الاحام

(لا بأس بالسفر يومها اذا خرج من مكان المصطفى قبل خروج وقت الظهر) كذا في الخاتمة اكن عبارة الطهيرية وغيرها بلفظ دخول بدل خروج وقال في شرح المنية والصحيح أنه يكره السفر بعد الزوال قبل أن يصلح ولا يكره قبل الزوال (القروي) اذا دخل المصطفى منها ان نوى المكتبة ذلك اليوم لزمته (الجمعة) فاذا نوى الخروج من ذلك اليوم قبل وقتها أو بعده لا يلزمه (لكن في التبر ان نوى الخروج بعد لزمته والا لا في التبر ان نوى المكتبة الى وقتها لزمته وقيل لا في التبر ان لا يلزم (لو قدم مسافر لزمته) على مزم ان لا يخرج يومها (ولم ينو الاقامة) نصف شهر (يخطب) الامام (بسيف في بلدة قصته) كسكة (والالا) كالدينية وفي الحاوي القدسي اذا فرغ المؤذن قام الامام والسيف يساره وهو متكى عليه وفي الخلاصة ويكره أن يسكنه على قوس أو عصا أو فروع • مع النداء وهو يا كل ترك ان خاف فوت الجمعة أو مكتوبة لا جماعة • رستاق • هي يربط الجمعة • وسواجه ان معظم مقه وده الجمعة قال ثواب الهي اليها وبهذا يعلم أن من شرب في عبادته فاعبره للاغلب • الافضل خلق الشعر ولم الظفر بعدا • لا بأس بالتصلي ما لم يأخذ الاحام في الخطبة

في الخطبة فان فيه غالباً اشتغالا عن اسقاعها (قوله ولم يؤذ احدنا) أي وما لم يؤذ احدنا لا بما أتوا ولا بما جئنا
 كما في الصراحتان أي أحد احرم ولو في غير وقت الخطبة (قوله الا أن لا يجحد الخ) امتناعا من السابقين أي طمأنينة
 يجوز أن يضطرب ولو في الخطبة ولو لم منه أذية وقد عبر الشارح فيما تقدم بقوله فله أن يميز على رتبة من لم يستدعها
 (قوله ويكره الضطرب الخ) اعلم أنهم اختلفوا في جواز السؤال في المسجد وفي جواز الدفع اليه واختار أن السائل
 إذا كان لا يميز بين يدي المصلين ولا يضطرب الرقاب ولا يسأل الخافيل لا ضرر لا بد منه فلا بأس بالسؤال والدفع
 اليه غير وظاهره عدم جواز التصديق عليه ان كان يسأل الخافوا وهو خلاف ما جزم به في عدة المقتضى
 والمستفي ونصه المكدي الذي يسأل الناس الخافوا كل امرأ فابصر على الصدقة عليه ما لم يتيقن أنه بصرة
 على المعصية وعنه صلى الله عليه وسلم أنه لما قيل له إذا كنت السائل فنضطرب قال من ريق قلبك عليه اه
 أبو السعود وقد يقال ان كلام صاحب النهر في الاطراف في المسجد لا مطلقا (قوله وهو الصحيح) وهو ما في
 مسلم وأبي داود عن أبي موسى مرفوعا وحديثه في حديثه بطله كما أفاده الشرح بل لا يـ وقيل هي آخرة
 في يوم الجمعة يواء ما لا واحد وأبو داود والنسائي والترمذي وصححه هو وابن خزيمة وابن حبان والحاكم وقال
 على شرط الشيخين عن ابن سلام والحاكم بإسناد حسن عن جابر وابن جرير عن أبي هريرة وهذا القولان
 مرجحان من اثنين وأربعين قولاً فيها واختار صاحب الهدى أنها مضمرة في أحد الوقتين وإن أحدهما
 لا يصح إلا آخر لا احتمال أنه صلى الله عليه وسلم دل على أحدهما في وقت وعلى الآخر في وقت آخر قال ابن
 عبد البر الذي ينبغي الدعاء في الوقتين المذكورين وسبقهما إلى نحو ذلك أحد وهو أولى في طريق الجمع فله سيدي
 محمد الزرقاني في شرح المواهب (قوله فقال يومها) لأن الليلة انما كانت لأجل الصلاة وهي في اليوم والليل
 تابع في الفضيلة وإنما في غيرها فالليل أفضل على الصحيح لأنه محل سلوك السالكين ووصول المحبين إلى رب العالمين
 (قوله وذكر في أحكامها) شيخ الهمزة جمع أحكام فان تراجمه في فن الجمع والفرق القول في أحكام السفر القول
 في أحكام المسجد ونحو ذلك ومن جملتها أحكام يوم الجمعة اه حلي (قوله قراءة الكهف فيه) فانه من قراءاته
 كان مخصوصاً من الجمعة إلى الجمعة وزيادة ثلاثة أيام ويجعل له فوراً من محله إلى البيت العتيق (قوله ويكره افراده
 بالصوم) هو المعتمد وقد أمر به أولاً ثم نهى عنه (قوله فقد وهم) ولذا ترجمته برتبها ليعلم موضع الوهم وما فيها
 من الفوائد وان كان بعضها علم مما تقدم وهي أحكام يوم الجمعة اختص بأحكام لزوم صلاة الجمعة واشتراط
 الجماعة لها وكونها ثلاثة سوى الامام وكونها قبلها بشرط وقراءة السورة المخصوصة بينها وتحرير السفر
 قبلها بشرطه واستئذان الغسل لها والتطيب وليس الا حسن وتقليم الاظفار وخلق الشعر ولكن بعد هذا
 أفضل والجنود في المسجد والتبكير لها والاشتغال بالعبادة إلى خروج الخطيب ولا يستحب الارادة بها ويكره
 افراده بالصوم وافراد ليلته بالقيام وقراءة الكهف فيه ونفي كراهة النافذة وقت الاستواء على قول أبي
 يوسف المصحح المعتمد وهو خير أيام الأسبوع ويوم عيد وفيه ساعة اجابة وتجتمع فيه الارواح وتزار القبور ويأمن
 الميت فيه من عذاب القبر ومن مات فيه أوفى ليلته آمن من قنطرة القبر وعذابه ولا تسجرف فيه جهنم وفيه خلق
 آدم عليه السلام وفيه أخرج من الجنة وفيه يزور أهل الجنة ربه سبحانه وتعالى وقوله ولا تسجرف فيه جهنم
 قال في جامع اللغة سحر التنوير اه حلي وقوله السورة المخصوصة مراده الجمعة والمناسقون أو الاله
 والفاشية كما مر وقوله ولا يستحب لها الارادة ينافيه قول الشارح والمصنف فيما تقدم بجمعة كظهر أصلاً واستحباً
 في الزمانين لأنها خلفه اه ويمكن أن في المسئلة روايتين (قوله وفيه تجتمع الارواح) أي مع بعضها في البرزخ (قوله
 ريان الميت من عذاب القبر) ظاهره ولو كان كافراً (قوله آمن من عذاب القبر) ويكون من شهداء الآخرة
 ولا يسأل أصلاً وسؤال الاعتقاد وذكر الشيخ عبد السلام في شرح الجوهرية ونحوه لئلا على قارى في شرح الفقه
 الا كبراً قيل ان المؤمن إذا مات فيه أوفى ليلته بعذاب ساعة ثم لا يعود اليه العذاب وأما الكافر فيعود اليه
 وأما الفاروق أن هذا غير محقق الثبوت (قوله وفيه يزور أهل الجنة ربه) المراد بالزيارة الرؤبة تعالى وهذا
 باعتبار بعض الأشخاص والبعض يراه في أقل من ذلك والبعض في أكثره حتى قال بعضهم ان النساء لا يترت
 الا في مثل أيام الاعياد عند العجلى العام وقال في سفر العادة كان من عوائده الكريمة صلى الله عليه وسلم أن
 يعظم يوم الجمعة غاية التعظيم ويخصه بأنواع التشريف والتكريم وجاء ان أهل الجنة يباشرون في الجنة يوم

ولم يؤذ أحدنا الا أن لا يجحد الا فرجة أمامه
 فيضطرب اليها الضرورة ويكره الضطرب
 السؤال بكل حال ومصلحة عليه السلام عن
 ساعة الاجابة فقال ما بين جلوس الامام الى
 أن يتم الصلاة وهو الصحيح وقيل وقت
 الدهر واليه ذهب المشايخ كما في التارخاية
 وفيها سئل بعض المشايخ ليلته (قوله
 أفصل أم يومها فقال يومها واذكر
 أحكامها الاشياء مما اختص به يومها قراءة
 الكهف فيه ومن فهم حفظه على قوله ويكره
 افراده بالصوم وافراد ليلته بالقيام فقد وهم
 وفيه تجتمع الارواح وتزار القبور ويأمن
 الميت من عذاب القبر ومن مات فيه أوفى
 ليلته آمن من عذاب القبر ولا تسجرف فيه
 جهنم وفيه يزور أهل الجنة ربه سبحانه
 وتعالى

(قوله على الخطبة) أي خطبة العيد وذلك لفرط عبادته الخطبة وكذا يقال في سنة المغرب (قوله وغيرها)
 كسنة العشاء والظهر البعيدة (قوله والعيد على الكسوف) لوجوبه وسنة الكسوف واشتركا في أدائها جميع
 عظيم اه حلي وذكر علماء الهيئة أن العيد والكسوف لا يجتمعان (قوله على تأخير الجنازة عن السنة)
 الظاهر أن المراد من السنة المغرب ووجهه ظاهر وهو أن وقت المغرب المستحب ضيق وتأخير سنة المغرب
 إلى الوقت المكروه مكروه ككتأخير الفرض كما تقدم في الأوقات فكما لا تقدم الجنازة على فرض المغرب
 لا تقدم على سنة اه حلي (قوله اه) أي السنة (قوله لكن) استدراك على الاستدراك وعلى قول المصنف
 وتقدم على صلاة الجنازة (قوله حتى على الفرض) ولو المغرب والجمعة وكذا العيد فيبقى ما في البحر المذكور
 قريبا وما في المصنف من قوله وتقدم على صلاة الجنازة وفي الحلي مراد الاشياء بالفرض غير الجمعة وهو ظاهر
 وغير المغرب لما يشترط فيه قوله ما لم يبق وقته أي المستحب وحاشا لالتفاتي بين القول وإلى ذلك الإشارة بقوله
 قتنه اه والذي يظهر لي أن الأول هو المعتمد لانه نص صريح وما في الاشياء بحث لا يعارض النص وعبارة
 الاشياء اجتمعت بئنازعة ومنه قدمت الجنازة وأما إذا اجتمع كسوف وجمعة أو فرض وقت لم أره وينبغي تقديم
 الفرض إن ضاق الوقت والأول الكسوف لانه يفتى فواته بالانحلال ولو اجتمع عيد وكسوف وجنازة ينبغي تقديم
 الجنازة وكذا الواجب مع فرض وجمعة ولم يفتى خروج وقته وينبغي أيضا تقديم الكسوف على الوتر والارواح
 اه وإذا علمت كلام الاشياء متاقلات تعلم أنه لا يصح ما رقبه الحنفى وانما الوجه ما قلنا (قوله وتذب يوم الفطراخ)
 التدب قول البعض وعدا المصنف الفصل ما بقا من السنن والصحيح أن الكل سنة لمخصوص الرجال فهستافى
 من (ازاهدى) (قوله حلوا) قال في النهي تدب أن يكون حلوا أو غرا عدد وتر وفيه تأمل لي ينبغي أن لا يعدل
 عن القرائى غيره عند وجوده لانه المأثور عنه عليه الصلاة والسلام ففي الشرب ليلية عن الكمال فكان عليه
 الصلاة والسلام لا يشد ويوم الفطر حتى يأكل ثمرات ثم أبا السعد وفي البحر وما يفيد من خطب التبرك بالبن
 يوم العيد فلا أصل له (قوله ولو قروا) فيه تأمل إذا المندوب تقديم الاصل على الخروج إلى المصلى كما سبق
 والقروى لا صلاة عليه أبو السعد اللهم إلا أن يقال ان ذلك سنة اليوم قطع ويكون قول الشارح ولو قروا
 منقطعاً عن قول المصنف قبل صلاتها (قوله واستياكه) لانه مندوب اليه في سائر المسالوات اختيار وظاهره
 أن المراد الاستياكه في الوضوء لانه هو المندوب بكل صلاة وظاهر عباراتهم يفيد أنه استياكه غير استياكه الوضوء
 والا كان غير مفيد (قوله واعتسائه) الاصح أنه منته نهر وقد سبق عن القهستاني (قوله بجمله ربح لولون) كسك
 ويخوذ من عن الدراية (قوله أحسن نياحه) جديدة أو غسيلة وقيل الحلال فهستافى (قوله ولو غير أبيض) لانه
 صلى الله عليه وسلم كان يلبس بردة جردا في كل عيد والمراد أن فيه اسطوطا جردا وخضر إلا أنها خالصة الحمرة
 والشر بئلا في رسالة في لبس الاجرسكي فيها ثمانية أقوال منها أنه مستحب والبردة كسا صغير مريح والكساء
 ما يسترأ على البدن ضد الأزار أبو السعد (قوله وأدام قطرنه) احتفاء الفقير عن السؤال وتقريفا لقلبه عن هم
 العيال اه من الدر المنق (قوله مع عطفه) جواب سؤال تقديره كيف صح صنف أداء الفطرة على المندوبات
 مع وجوبه فأجاب بأن الكلام هنا في الاداء قبل الخروج والواجب مطلق الاداء اه حلي (قوله ومن ثم) أي من
 أجل كون هذه الاحكام قبل الخروج (قوله أي بكلمة ثم) هذه الافادة تؤذيها الغالب بل هي الاولى لأن السنة
 التكبير وهو المسارعة إلى المصلى كما في البحر (قوله ليفيد تراخيه الخ) قد علمت ما فيه والاولى الا ان بالواو فيقول
 وليفيد فان ثم تفيد شيئين تقدم ما قبلها عليها وتراخي ما بعدها عما قبلها (قوله ماشيا) لأن النبي صلى الله
 عليه وسلم ما ركب في عيد ولا جنازة وحله القهستاني على الشباب وأما المشايخ فالمندوب لهم الركوب (قوله
 المصلى العام) هو الذي يكون في العصر أو أقاده في البحر (قوله والواجب مطلق التوجه) ذكره إيرتب عليه قوله
 والخروج إليها الخ وللإشارة إلى الجواب عما ورد في عدم الخروج من المندوبات (قوله سنة) فلو لم يتوجه إليها
 فقد ترك السنة بحر (قوله ولا بأس بالخارج) خبر قد تطلق هذه اللفظة ويراد منها الاباحة وهو الظاهر
 هنا (قوله لا بأس بيناته) هو المروى عن الامام قال السلامة شواهر زاده وهو أحسن في زماننا (قوله
 ولا بأس بعوده واكبا) لانه غير فاسد قربة بحر (قوله من طريق آخر) ليشهد الطريقان أوليته تصدق على
 فقرائهما وينبغي أن يكون ذلك في الوفا مع غرض البصر كذا في القهستاني (قوله واكثر الصدقة) بحسب

على الخطبة) وعلى سنة المغرب وغيرها
 والعيد على الكسوف لكن في البحر قيل
 الاذان من الحلي القسوى على تأخير
 الجنازة عن السنة وأقره المصنف كانه
 الحلة اه بالصلوة لكن في آخر احكام دين
 الاشياء ينبغي تقديم الجنازة والكسوف
 حتى على الفرض ما لم يبق وقته تأمل
 وتذب يوم الفطر اه) ولو اوترا ولو قروا
 (قبل) خروجه الى صلاتها واستياكه
 واعتسائه ونظيره) بجمله ربح لولون
 احسن نياحه) ولو غير أبيض
 فطرته) مع عطفه على آية بكلمة (ثم خروجه)
 قبل الخروج ومن ثم أي بكلمة (ثم خروجه)
 ماشيا الى
 ليفيد تراخيه من جميع ما ذكر (ماشيا الى
 الجنازة) وهي المصلى العام والواجب مطلق
 التوجه (والخروج إليها) أي الجنازة الصلاة
 العيد (سنة وان وسعهم المسجد الجامع) هو
 المصلى (ولا بأس بالخارج من بابها) لكن
 في الصلاة لا بأس بيناته دون آخر اه
 ولا بأس بعوده واكبا وتذب كونه من طريق
 آخر واطهار الباشاة واكثر الصدقة

المطابقة بجر (قوله والتضم) ظاهره ولو غير أمير قاض ومفت وما في المنظر من قصره على نحو هؤلاء نعمه على
على الدوام ويدل له ما في النهر من الرواية أن من كان لا يتضم من العصابة كان يتضم يوم العيد وهذا أولى بما في
القصة التي حدثت خصه بذي السلطان ومن المندوبات صلاة الصبح في مسجد حبه (قوله والتهنئة الخ) وقع مثل
هذه العبارة في البحر في سبل قول المصنف ونذب يوم الغمار أن يطعم وظاهره أنها سباحة وعطفها في النهر
على المندوبات وتذهب المصاحفة بل هي سنة عقب الصلوات كلها وعند كل لقي أبو السعود عن الشرب ليلية
(قوله في طريقها) الأولى حذفه لايام أنه يكبر في البيت والمهلى واما كذلك فقد قال في البحر لا فرق بين التكبير
و البيت أو في الطريق أو في الصلاة اهـ (قوله ولا يتنفل قبلها) ولو امرأة على المعتمدة ستأتي
(قوله مطلقا) الاطلاق في الثاني يقابله التخصيص الا في الاطلاق في الأول ليس فيه ما يدل عليه وانكسر في بيانه
على شهرته وبعدها في جابته سواء كان سرا أو جهرا (قوله تبع البحر) عازيا إلى الخلاصة قال صاحب الخلاصة
وهو الأصح ومحل وجهه إذا كان التكبير قصد العيد أما لو كبر لانه ذكر الله تعالى يجوز ويستحب اهـ (قوله لكن
تعبه في النهر) لم يتعب صاحب النهر صاحب البحر في شيء وانما نقل تعقب الكمال للخلاصة وتعقب صاحب
البحر الكمال (قوله ورجح تقييده بالجهور) اعلم أن الخلاف بين الامام وصاحبيه رضي الله تعالى عنهم - كي
بما يقتضيه وما عدم التكبير أصلا عنده والتكبير عنده ما وعدم الجهر عنده والجهر عنده ما ورجح كل من
الحكايين ولكن ظاهر البحر ترجيح الترك أصلا وهو الذي يظهر (قوله ورجح تقييده) أي التكبير المثنى عند
الامام بالجهور أما أصل التكبير فثبت بالخلاف على ذلك انما هو في الجهر (قوله زاد في البرهان الخ) هو المذهب كور
في النهر لانه جعل الخلاف في الجهر فلا وجه لذلك هذه الزيادة (قوله ووجهها) أي هذه الرواية (قوله ظاهر
قوله تعالى واتكاملوا العدة الخ) لأن المقصود اظهار النعم في ذلك اليوم كإدلال عليه قوله تعالى على ما عداكم
والجهور بالتكبير أدخل في اظهار النعم اهـ حاجي وانما قال ظاهر لأن الآية دلت على طلب التكبير مطلقا
والعدة مذكورة ومضان وقوله على ما عداكم أي لاجل هدايته لكم لهذه العبادة ولغيرها (قوله ووجه القول)
أي القول الأول وهو عدم التكبير جهرا بناء على أن الخلاف في الجهر به لا في أصله (قوله أن رضع الصوت بالذكر
بدعة) استثنى صاحب الفقيه ما يذهبه الاثمة في زمانه فقال امام يعتد بكل غدا متبع جماعة قراءة آية الكرسي
وأخر البقرة وشهد الله بنحو جهرا إلا بأس به والاخفاء أفضل بجر (قوله قد قصر على مورد الشروع) وهو
ما إذا كان يقرأ الحمد والودع أو الحريق أو الحناوف زاد القهستاني أو عل شرفا والاخفاء أفضل عند
الذرع في السفينة أو ملاعبهم بالسبوف وكذا الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بجر (قوله وكذا لا يتنفل)
ولو بسنة الضحى بجر (قوله فانه مكره) أي قصر على الظاهر لم يلزمه بأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يفعله
ولو كان مكرها متزعا لعله بيان الجواز وقد مر نظير ذلك لصاحب النهر (قوله بل يشدب تنفل بأربع) ذكره
في الخاتمة والخلاصة وفي البحر أنه صلى الله عليه وسلم كان يصلي ركعتين بعدها وفي القهستاني واعلم أن صلاة
العيد قائمة مقام الضحى فإذا قامت بعد ركعتين أو أربعين أو أربعمائة أو أقل ويقرأ فيها سورة الاعلى
والشمس والليل والنهي وفي رواية سورة الاخلاص ثلاث مرات يعطى له ثواب بعد كل ما ثبت في هذه السنة
كما في الموهوبية (قوله وهذا) أي ما تقدم من عدم التكبير على الخلاف فيه ومن عدم التنفل بصورة الثلاثة
(قوله الخواص) الظاهر أن المراد بهم الذين لا يؤثرون عندهم الزجر فلا ولا كسلا حتى يفتنى بهم إلى الترك أصلا
(قوله فلا يمنعون) لا تحسن المقابلة الأولى فلا يكره في حقهم وقد يقال ما ذكره لازم عدم الكراهة وقوله أصلا
أي لا سرا ولا جهرا في التكبير ولا قبل الصلاة بمسجد أو بيت أو بعد ما يجسد في التنفل (قوله يحفظ ثقة) أي
موثوق وظاهره أن الكاتب معلوم له حتى يتأق الحكم عليه بالوثوق (قوله وكذا صلاة وغائب) أي فلا يمنعون من
الاجتماع عليها والغائب جمع رغبة فعليه بمعنى مدفوعة أي مرغبا فيها بما وودعها من أحاديث ضعيفة (قوله
وبراءة) هي ليلة النصف من شعبان وعطائه على الغائب من عطف الخاص (قوله لا نعلي الخ) لا يظهر لانه
مجهول موقول واما في قدوة أمثالنا أو بل علينا امرج الامور والهي الأثرى أن لا نلوا رأيت رجلا من الخواص
فعل ذلك لهنيته ولو كانت العلة ما نظر اليه الامام على كرم الله وجهه لما نهى فالأولى الاعتصام على التعليل الأول
(قوله يصلي بعد العيد) الذي في مسند الخوارزمي رأى رجلا يتنفل بالصلاة قبل العيد (قوله تحت الوعيد

والتضم والتهنئة بتقبل الله منا ومنكم لا تتكبر
(ولا يكبر في طريقها ولا يتنفل قبلها مطلقا)
يتعلق بالتكبير والتنفل كذا تروى المصنف
تعالى البحر لكن تعقبه في النهر ورجح تقييده
بالجهور زاد في البرهان وقال الجهر بسنة
كالاخص وهو رواية عنه ووجهه ظاهر
قوله تعالى ولتكملوا العدة ولتكبروا الله
قوله هذا اسم ووجه الأول أن رفع الصوت
بالذكر بدعة فقتصر على مورد الشروع
انتهى (وكذا لا يتنفل) بعد ما في الصلاة
فانه مكره عند العامة (وان) تنفل بعدها
(في البيت باز) بل يشدب تنفل بأربع وهذا
للخواص أما العوام فلا يمنعون من تكبير
ولا تنفل أصلا لانه رغبهم في الطلقات بجر
وفي ما شته يحفظ ثقة وكذا أصلا رغبته
وبراءة وقد رأت عليا رضي الله عنه رأى
رجلا يصلي بعد العيد قبل ما غشيه بأمر
المؤمنين فقال أخاف أن أدخل تحت
الوعيد قال الله تعالى أرأيت الذي ينهى

عيدا إذا صلى

أي المذكور في قوله تعالى كلاً لئن لم ينته لنسفنا بالناصية الخ (قوله من الارتفاع) المراد به بياضها حتى تخرج
عن حد الكراهة (قوله قد ورع) هو انشأ عشر شراً والمراد به وقت حل النافذة فلا مباحة بينهما خلافاً لما في
القيستاني (قوله بل تكون فلا محترماً) لوقوعه في وقت الطلوع والجماعة في النفل وفي الحلبي ما سألته أن
الأوقات المكروهة لا تنعقد فيها القرائن والواجب لعينه والعبد واجب لعينه فكيف ينقض فلا محترماً اه
قلت يمكن أن يقال قولهم لا تنعقد أي واجبا فلا ينافي أنها تنعقد فلا محترماً وأنه مبني على القول بأن سنة
وقد صحح (قوله باسقاط الغاية) فالزوال ليس وقتها لأن الصلاة الواجبة لا تنعقد عند قيامه قهستاني وهذا
يرشد إلى أن المراد بالزوال الاستواء وأطلق عليه للمباورة (قوله قدسدت) أي فسدت الوصف وانقلب فلا كان
كان الزوال قبل القعود قدر التشهد فالتساقط متفق عليه وإن كان بعده يمكن على رأي الامام (قوله كما في الجمعة)
إذا دخل وقت العصر فيها (قوله ويصلي الامام بهم الخ) ويكتفي في جماعتها واحد كما في النهر (قوله متقبلاً قبل
الزوائد) لأن مشروعية الشاة في افتتاح الصلاة وأما التعوذ فيأتي به بعد هالائه تبع للقرأة (قوله وهي ثلاث)
نصين الثلاث على طريق الأولوية فيجوز العمل بالأقوال الأخر فأداه صاحب المجرر والثلاث أقلها باتفاق الجميع
(قوله إلى سنة عشر) أي في مجموع الركعتين (قوله لأنه مأثور) أي عن النبي صلى الله عليه وسلم وإنما أخذنا بالآقل
لأن التكبير ورفع الأيدي خلاف المهود فكان الأخذ بالآقل أحوط وفيه نظر إذ في مثله يعتبر غالب أحواله
عليه الصلاة والسلام (قوله فيأتي بالكل) وإن كثرا احتياطاً لاحتمال الغلط من المكبرين ولهذا قيل ينوي بكل
تكبيرة الافتتاح لاحتمال التقدم على الامام في كل تكبيرة بغير (قوله ويؤلى ندبا) فلو لم يؤلى فانه المستحب ولو بدا
بالقرأة سهواً ثم تذكر فإن فرغ من قرأة القاسحة والسورة ينقض في صلاته وإن لم يقرأ إلا القاسحة كبروا عاد
القرأة لا وما لأن القرأة إذا لم تتم ~~فكان~~ امتناعاً عن الاتمام لارضا للفرض بغير (قوله ويقرأ كالجعة) أي
القاسحة وسورة الأعلى والقاسية استحباباً قهستاني (قوله يرى نفسه) فإن كان حنياً كبر ثلاثاً وإن كبر امامه
أكثر وقوله لأنه مسبوق أي وهو ينقض برأيه ولكنه هنا يقضي حال اقتدائه لا بعد فراغ الامام (قوله لأنه
مسبوق) أما لاحق فانه يكبر برأيه امامه لأنه خلف الامام حكاه بغير (قوله ثلاثاً يؤلى التكبير) ولم يقل به
أحد من الصحابة ولو بدا بالقرأة بصير فعله مؤثراً لقوله على ~~فكان~~ أولى كذا في المحيط وهو مختصر لقولهم
أن المسبوق ينقض أول صلاته في حق الأذكار بغير (قوله فلو لم يكبر) أي وقد أدركه في القيام كما في المنع (قوله
ويكبر في الركوع) جرى على المرجوح والذي في البحر لا يكبر في الركوع على الصحيح وفي النهر ولو أدركه في القيام
فلم يكبر حتى ركب لا يأتي به في الركوع على الأصح اه كانه لأن التعمير جاء من جهة (قوله فالألتسان بالواجب)
وهو التكبير أولى من المسنون وهو التسليم وقد علمت ما فيه ولو خشي المدرك في الركوع أن يرفع الامام
رأسه لو كبر قائماً أي جهاراً كما بغير وبها مشبه أي ما دام الامام راكعاً قال الشيخ زين في شرح المنار وإنما
شرطنا بقاء الامام راكعاً لانه ان رفع الامام رأسه سقط عنه ما بقي من التكبير فتدعي بالمتابعة المقررة
على الواجبة اه وفي التعليل نظر (قوله كالركوع الامام) ظاهره ولو عاددا (قوله ولا يعود) يخالفه ما للشيخ
زين في شرح المنار فتصلا عن الكنف أن الامام إذا سها عنها فركع ثم تذكرك لا يأتي بها فيه بل يعود إلى
القيام اتفاقاً لانه قادر على حقيقة الاداء فلا يمل بشيئه حتى لو كان المسبوق يرجو ادراكه فيه لو أتى بها
فانما فانه يأتي بها قائماً كذا في بعض التقارير (قوله فلو عاد يني في الفساد) تبع فيه صاحب النهر وقدم
صاحب النهر في المسهو ما يخالف كلامه هنا حيث قال هناك ولو تذكر هاتين تكبيرات العبد بين في ركوعه عاد
إلى القيام لانه قادر على الاداء حقيقة اه إلا أن يحصل على غير ظاهر الرواية وقال الحلبي الصحيح عدم الفساد
لأن غاية ما فيه رفض الفرض لاجل الواجب وهو أن كان لا يبطل فهو بالصفة لا يبطل (قوله ويرفع يديه) ما سأل
بابها فيه أدنيه (قوله ذلك) أي الرفع (قوله سنة في محله) أي والرفع سنة في غير محله وصاحب المحل أولى (قوله
ولذا يرسل يديه) لأن الوضع سنة قيام طويل فيه ذكر مسنون (قوله هذا يختلف الخ) قال السرخسي لأن المقصود
منه إزالة الاشتباه (قوله فلو خطب قبلها) مثله لو تركها (قوله وما يسن في الجمعة) أي في خطبتها أي الا التكبير فانه
يسن في خطبة العبد دونها والجلوس قبل الشروع فانه لا يسن هنا (قوله بل عشر) فانه لا خطبة في الاستسقاء
والكسوف لما يأتي اه جلي (قوله يبدأ بالصعيد) أي بعد التعوذ سراً كما تقدم (قوله كذلك) أي يبدأ بالصعيد

(ووقت ما من الارتفاع) قد ورد في قوله فلا يصح قوله
بل تكون فلا محترماً (إلى الزوال) باسقاط
الغاية (فلو زالت الشمس وهو في أثناءها
فسدت) كما في الجمعة (ويصلي الامام
وقد مناه في الاثنى عشرية) (ويصلي ثلاث)
بهم ركعتين متقبلاً قبل الزوائد وهي ثلاث
تكميلات (في كل ركعة) ولو زاد تابعه إلى
سنة عشر لأنه مأثور إلا أن يسمع من المكبرين
غنائاً بالكل (ويؤلى ندبا) (بين القرائتين)
ويقرأ كالجعة (ولو أدرك) الموتر (الامام في
القيام) بعد ما كبر (كبر) في الحال يرى
نفسه لأنه مسبوق ولو سبق ركعة بغيره
يكبر ثلاثاً إلى التكبير (فلو لم يكبر حتى ركب
الامام قبل أن يكبر) الموتر (لا يكبر في
القيام) (و) (أمكن) (يركع ويكبر في الركوع)
على الصحيح لأن الركوع حكم القيام فالألتسان
بالواجب أولى من المسنون (فكأن ركع الامام
قبل أن يكبر فان الامام يكبر في الركوع ولا
يعود إلى القيام ليكبر في ظاهر الرواية فلو
عاد غيبي الفساد فهو (ويرفع يديه في الزوائد)
وإن لم يرأسه ذلك (الأذا كبرها كما) كما
منه ولا يرفع يديه على القدر لأن أخذ الركبتين
سنة في محله (وليس بين تكبيراته ذكر مسنون)
ولذا يرسل يديه (ويستكت بين كل تكبيرتين
سعداً ثلاث تسيحان) هذا يختلف بكثرة
الزحام وقلة (ويخطب بعدها خطبتين)
وهما سنة (فلو خطب قبلها أصح وأساء) (ترك
السنة وما يسن في الجمعة ويكره يسن فيها
ويكبره) (و) (الخطب ثمان بل عشر) يبدأ
بالصعيد في ثلاث (خطبة جعة واستسقاء
ونكاح) وينبغي أن تكون خطبة الكسوف
وختم القرآن كذلك ولم أرى

(قوله خطبة العبدین) ویكون التكبير فی الاضحية اکثر من الفمار (قوله الا أن التي بمكة وعرفة الخ) وأما التي
 بنی حادی عشر ذی الحجة فلیس فیها تلبية لان التلبية قطع بأول رمی (قوله ویستحب أن یستفتح) هذا علی غیر
 ظاهر الرواية اما فی الخطبة ویلین له عدد فی ظاهر الرواية ثم حکى ما فی المصنف بقیل (قوله واذا صعد لا یجلس)
 وهذا بخلاف الجمعة فانه یجلس لیؤذن یریدیه (قوله ویعلم الناس فیها أحكام صدقة الفطر) وهی خمسة علی من
 یحب وان یحب ومتی یحب وکم یحب وم یحب الأول الخ الماسم المالك النصاب والثانی الفقراء والمساكين
 والثالث یطعم لوع یطعم الفطر والاربع نصف صاع من بر أو صاع من غر أو شعیر أو زبیب والخامس الاشیاء
 الاربعة المذكورة وما سواها یتبر بالتبوة یجوز ولم یذكر لها أذان واقامة لعدم نقله عن (قوله لیؤذنها الخ) جواب
 عما ورد أن المندوب أداء الفطرة قبل الخروج الی المصلی فلا فائدة فی هذا التعلیم (قوله ولم أره) هو صاحب
 البصر قال بعده والعلم أمانة فی عنق العلماء وهی حق هذا البحث ما یأتی فی صدقة الفطر أنه صلی الله علیه وسلم
 کان یخطب قبل العبدین ومن خطبة ینبئ فیها أحكام صدقة الفطر (قوله وهكذا الخ) هو من ثقة كلام البصر
 حیث قال ویستفاد من كلامهم أن الخطیب اذا رأى بهم حاجة الی معرفة بعض الأحكام فانه یعلمهم ایامها
 فی خطبة الجمعة خصوصاً فی زمانها لکثرة الجهل وقلة العلم فینبئ أن یعلمهم فیها أحكام الصلاة کما ینبئ (قوله
 ولا یصلها وحده الخ) وعلمه الا ان لم یترك الواجب من غیر عذر یجوز (قوله فی الاصح) مقابله حکایة قول لابی
 یوسف بالقضاء وقد ذکره صاحب البصر هنا (قوله وفيها) أى صورة الافساد وقوله واجبة زیادة فی الافسار
 لا لا احتراز عن النفل فانه یجب قضاء بالافساد (قوله اتفاقاً) والخلاف اتفاقاً هو فی الجمعة یجوز (قوله صلی أربعا)
 أى استحباً بأكبر من الفهستانی ویلین هذا قضاء لانه لم یکن علی کیفیتها (قوله فطر) وکالوشهد وبارقة
 الهلال بعد الزوال فهستانی (قوله فقط) راجع الی قوله بعد فلا تؤخر من غیر عذر والی قوله الی الزوال فلا تصح
 بعده والی قوله من الفقد فلا تصح فیه بعد غد ولو بعد ذکر کافی البصر (قوله قوانین) بالقضاء والاداء قال ولعله مبنی
 علی اختلاف الروایتین اهـ (قوله وأحكامها) أى صلاة بعد الفطر صفة ووقتاً وشرطاً وندباً اهـ ویه
 أن وقتها الثلاثة أيام بخلاف صلاة الفطر ولا یرد هنا لا تنشاء المصنف (قوله لکن هنا یجوز) وكذا الا صدقة فطر
 فیها ویختار الایام الا قرب فیها ویكون خروجه بعد ارتفاع الشمس بقدر روح حتی لا یحتاج الی انتظار القوم
 ویستحب تعیل صلاته وتأخیر الاضحية أفاده الفهستانی وأما الفطر فینبئ التکبر لها والانتظار وصلاة الفداة
 فی مسجد المصی کافی البصر وقوله یجوز فیه أن الکراهة تنزیهية (قوله الی ثالث أيام النحر) وحکم التعصية ینبه
 الی بلی فمقال لول یصل الایام العید فی الیوم الاول أخر والتعصية الی الزوال ولا تجز بهم التعصية فی الیوم
 الاول الا بعد الزوال وكذا فی الیوم الثانی لا تجز بهم قبل الزوال الا اذا كانوا لایرجون أن یصلی غیبة تجز بهم
 وان ظهر الغلط فی العیدین بأن صلاتهما بعد الزوال فمن الایام ثلاث روايات ثالثها أنهم یجوزون للاضحية
 ابقاء وقته ولا یجوزون للفطر لقوائمه أبو السعود ثم أن صلاتهما لا تكون الا قبل الزوال فی أى یوم یمکن
 (قوله فالعذر هنا) أى اشتراطه فی الاضحية (قوله ویکبر جهراً) اظهار الشعار الاسلام یجوز (قوله فی الطريق)
 فاذا انتهی الی المصلی تركه وبه جزم فی البدائع (قوله فی المصلی) ما لم یفتح الایام الصلاة یجوز (قوله وعلیه عمل
 الناس الیوم) قد یقال انه الاول دفعا للغیبة ونحوها (قوله لابی البیت) فیکره کذا استظهره صاحب البصر
 والنهر أخذاً من تقيید الکثرنا ل طریق قلت الظاهر أنه مباح ولادى الکراهة (قوله ویندب تأخیرها کله)
 أى یندب الایام الصلاة عیاً فطر الصائم من صحه الی أن یصلی فان الاخبار عن الصحابة تواترت فی منع الیه بیان
 عن الاکل والاطفال عن الرضا عن غداة الاضحية فهستانی عن الزاهدی (قوله وان لم یضغ فی الاصح) وقیل انه
 لا یستحب التأخیر فی حقه وشمل من کان فی المصر والسواد وقیده فی الغایة للمصرى أما القروی فانه بأکل من
 حین یصبح ولا یجوز کما فی عید الفطر لان الاضحية تذبح فی القرى من الصباح اهـ یجوز (قوله لم یکره) لانه لا یلزم
 من ترك المسحوب ثبوت الکراهة اذ لا بد لها من دلیل خاص یجوز (قوله ویعلم الاضحية) یکسر الهمزة وضعها
 ما یضی فهستانی (قوله وتکبیر التشریق) ینبئ للخطیب أن یعلمهم أحكامه فی الجمعة التي قبل عید الاضحية
 لان تکبیر التشریق اشد فی یوم عرفة وهو سابق علی الخطبة یجوز هنا (قوله یوم عرفة) الاضافة ینبئ
 فان عرفة اسم للیوم وعرفات اسم للمکان فانه التشریق ثلاثی (قوله تشبهاً) فیده لانه لو عرض ما یوجب الوقوف

(ویدار بالتکبیر فی خمس) خطبة العبدین
 وثلاث خطب الحج الا أن التي بمكة وعرفة
 یدار فيها بالتکبیر ثم بالتلبية ثم بالخطبة کذا
 فی خزائن أبي البیت (ویستحب أن یستفتح
 الاول بضع تکبیرات تدری) أى متتابعات
 (والثانیة بسبع) هو السنة (و) أن ینکب
 قبل نزوله من التبراد بضع عشرة واذا صعد
 علیه (لا یجلس) عند نفاها (ویعلم الناس
 فیها أحكام صدقة الفطر) لیؤذنها لم
 یؤذنها ویه فی تعالیم فی الجمعة التي قبلها
 لیسر حوزها فی محالها ولم أره وهكذا اکل حکم
 احسب لانه لا یخطبة شرعت للتعلیم
 (و) یجوز تأخیرها ان فاتت مع الایام) ولو
 بالافساد اتفاقاً فی الاصح کافی ینبئ البصر فیه
 یلغز أى رجل أخذ صلاة واجبة علیه ولا قضاء
 علیه (و) لو أمکنه الذهاب الی امام آخر فعل
 لانها (تؤدی بصر) واحد (بماض) كثيرة
 (اتفاقاً) فان یجز صلی أربعا كما فی
 (وتؤخر بعد فطر الی الزوال من الفد فقط)
 فوقتها من الثانی کالاول وتكون قضاء لا
 اداء كما یجوز فی الاضحية وحکی الفهستانی
 قولین (وأحكامها) أحكام الاضحية لکن
 هنا یجوز تأخیرها الی ثالث أيام النحر لا
 عذر مع الکراهة ویه (أى بالمعذر ویه)
 قاله من هنا فی الکراهة وفی الفطر لا عذر
 (ویکبر جهراً) اتفاقاً (فی الطريق) قبل وفی
 المصلی وعلیه عمل الناس الیوم لابی البیت
 (ویندب تأخیرها کله عنها) وان لم یضغ فی
 الاصح ولو اکل لم یکره أى یجوز (و) یعلم
 الاضحية وتکبیر التشریق فی الخطبة
 (ووقوف الناس یوم عرفة فی غیرها تشبهاً
 بالواقفین

في ذلك اليوم كالاستسقاء لم يكرهه (قوله ليس بشئ) من أنواع العبادة (قوله وقال الباقي الخ) قال في التبر
والحاصل أن عبارتهم ناطقة بترجيح الكراهة وشذوذ غيره اهـ وعبارته أولا تفيد تنقيح الكراهة عما إذا كان
يكشف رأس فأفاد أنه إذا كان بغير ذلك لا يكره فيهوافق ما للباقي (فروع) لا يجوز أطواف حول سائر
نهب بالطواف حول الكعبة ولو طاف حول مسجد سوى الكعبة يخفى عليه الكفره التضحية بالدين أو بالدجاج
في أيام التضحية بمن لأضحية عليه أسرته بطريق التشبه بالضحية مكرهه لأن هذا من رسوم الجوس اهـ قوله
تكبير التشريق) قال في البدائع التشريق في اللغة كإطلاق على القيام لحوم الاضاحي بالشرقة أي الشمس يطلق
على رفع الصوت بالتكبير والاضافة على الثاني بيانه أي التكبير الذي هو التشريق فإن التكبير لا يسمى تشريقا
الا إذا كان تلك الالفاظ في شئ من الأيام المخصوصة يجرى في القهستان انما هي تشريقا لأن التشريق تفيد
الجمع وفيه تفيد لحوم الاضاحي بالشمس اهـ (قوله في الاصح) وقيل منه قال في البحر والحق كما قد مره مرارا أن
السنة المؤكدة والواجب متساويان في الرتبة فلذا تارة يصرحون في الشئ بأنه سنة ويصرحون فيه بعينه بأنه
واجب لعدم التفاوت في استحقاق الاثم بتركها اهـ (قوله للامر به) في قوله تعالى واذكروا الله في أيام معدودات
وقوله تعالى وذكروا اسم الله في أيام معلومات على القول بأنهما كلاهما أيام التشريق وقيل المعدودات أيام
التشريق والمعلومات أيام عشر ذي الحجة وقيل غير ذلك وبيانه في البحر (قوله وان زاد الخ) ذكر التبريد لاني
في امداد الفتاح أنه يزيد على هذا ان شاء الله أكبر كبيرا والحمد لله كثيرا الخ لكن يعكر عليه ما قد مره من
الكافي من أن الاختراع في الدين لا يجوز واليه يشرع من نقله الى مد الجوى عن القراء حاصري من أن الاتيان به
مرتبين خلاف السنة قال السيد أبو الهود (قوله صفته الخ) فهو تيسر بين أربع تكبيرات ثم خميدة
والجهرية واجب وقيل سنة قهستاني (قوله هو المأثور عن الخليل) وأصله أن جبريل عليه السلام جاء بالافداء
خاف الجمل على ابراهيم فقال الله أكبر الله أكبر فلما آتاه ابراهيم عليه الصلاة والسلام قال لا اله الا الله والله أكبر
فلما علم احميل الفداء قال الله أكبر لله الحمد كذا ذكره الفقهاء ولم يثبت عند المحققين كافي الفتح بحر (قوله
والحق أن الذبيح اهـ) ورجحه الامام أبو الليث السمرقندي في البستان بأنه أشبهه بالكتاب والسنة
أما الكتاب فقوله تعالى وبشرناه باحق نبيا بعد قوله وقد بشناه بذي عظيم فإن المتبادر من الآية المقابلة
بين احمق والمقدي بالذبح وأما الخبر فماروى عنه عليه الصلاة والسلام انه قال أنا ابن الذبيحين يعني آباء عبد الله
واحميل وافقه الاثمة انه كان من ولد احميل كذا في البحر زيادة وأحسن منه الاستدلال بقوله تعالى
ومن وراء احمق يعقوب فانه مع اخبار الله تعالى آياه باتيان يعقوب من صاحب احمق لا يتم استلواؤه
بذبحه لعدم فائدته حينئذ كما صرح به الشهاب الخفاف في شرح الشفاء اهـ حلبي وفيه أنه ما للمنافع أن يكون
احمق هو الذبيح بعد خروج يعقوب من صلبه والابتلاء حاصل وقال بعضهم انه احمق وصحح لا ثار وردت
فيه والحاصل أنهم ما قولان صحيحان كما ذكره سيدي محمد الزرقاني في شرح المواهب (قوله وهما مطيع الله)
أي بالعربية (قوله عتب كل فرض) أي من الصلوات الخمس ولا يكبر عقب الجنازة وان كانت مكتوبة به بحر
وخرج الوتر كافي الحلبي وأشار الشارح لانجراج الاقل بقوله عتب (قوله بلا فصل يمنع البناء) كالاكل والشرب
والكلام والحدث والخروج من المسجد ومجاورة الموقوف في العصر او لوسبقه الحدث بعد السلام قال اصح
أنه يكبر ولا يخرج من المسجد للطهارة لانه لا يفترق اليها نحو وجهها فاطمخ لا نور بحر (قوله أوقضى
فيها الخ) الفعل معنى للجهول عطف على أذى والمسئلة رباعية فائقة غير العيد فاضاها في أيام العيد فائقة أيام
العيد فاضاها في غير أيام العيد فائقة أيام العيد فاضاها في أيام العيد من عام آخر فائقة أيام العيد فاضاها
أيام العيد من عامه ذلك ولا يكبر الا في الاخرة فقط كذا في البحر فقوله أوقضى فيها أي في أيام العيد احترامه من
الثانية وقوله منها أي حال كون القضية في أيام العيد من أيام العيد احترامه من الاولى وقوله من عامه أي حال
كون أيام العيد التي تقضى فيها الصلاة التي فاتت في أيام العيد من عام الفوات احترامه من الثالثة اهـ حلبي
(قوله اقيام وقته) عليه توجب تكبير التشريق في القضاء المذكور اهـ حلبي (قوله لا العيد) لأن الحرية
ليست بشرط على الاصح حتى لو أتم العيد قوما واجب عليه وعليهم التكبير بحر (قوله أوله من فجر عرفة) أي
من صلاة الفجر ولا خلاف في أن أوله ذلك على الاصح (قوله فهي ثمان) باظهار الاعراب أو بآراء المنقوص

(ليس بشئ) هو تركة في موضع النفي قعم
أنواع العبادة من فرض وواجب ومستحب
فقد الاباحة وقيل يستحب ذلك كذا في
مستكن وقال الباقي تواجبهوا التبر
ذلك اليوم ولجماع الوعد بلا وقوف وكشف
رأس جائز لا كراهة اذا قال (تبر) وان
التشريق في الاصح للامر به (تبر) وان
زاد عليها يكون فضلا لا اله الا الله أكبر
(الله أكبر الله أكبر) هو مأثور عن
الله أكبر لله الحمد هو في القاموس أنه
والحق أن الذبيح احمق بل وفي القاموس
الاصح قال وسعناه مطيع الله (عتب كل
فرض) عتب في بلا فصل يمنع البناء
مخرج (أوقضى فيها من عامه لتسام
مجماعة) مستحبة (مستحبة) خرج جماعة
وقته كالانصبة (مستحبة) في الاصح جوهر
النساء والعراة لا العيد في الاصح جوهر
أوله (من فجر عرفة) وآخره (الي عصر
العيد) بادخال الغاية فهي ثمان صلوات

(قوله على امام مقب) احترز عن المسافرة لتكبير عليه ولو صلى المسافرون في مصر جماعة على الاصح بجر من
 البدائع ولعل مراده الاصح من مذهب الامام والا فالعقد مختارهما كما يأتي (قوله بالتبعية) راجع الى الثلاثة
 (قوله لكن المرأة تخافت) لتكون صوتهم اقنعة على العقد (قوله فور كل فرض) بأن يأتي به بلا فصل يمنع البناء
 كما مر (قوله لانه تباع للمكتوبة) وهي عليهم جمة فيكون تكبير التشرية كذلك (قوله الى عصر اليوم الخامس)
 بادخال الغاية (قوله وعليه الاعتقاد الخ) هذا بناء على أنه اذا اختلف الامام رضى الله تعالى عنه وصاحبه
 فالعبرة بقوة الدليل وهو الاصح كما في آخر الحاوي القدسي أو مبني على أن قوله ما في كل مسئلة مروية
 عنه أيضا كاذمة في الحاوي أيضا ولا فكيف يفتي بقول غير صاحب المذهب وبه اندفع ما ذكره في فتح القدير
 من ترجيح قوله هنا ورد فتوى المشايخ بقوله ما بجر (قوله ولا بأس) قد تستعمل للإباحة وهو المراد هنا الآن
 قوله بعد فوجب بغير السند (قوله لأن المسلمين توارثوه) أي ولم يكن في عصر الصحابة والا كانت سنة لانهم
 لا يتدعون من أنفسهم شيئا (قوله فوجب) الظاهر أن المراد بالوجوب الثبوت لا الوجوب المصطلح عليه
 وفي البحر عن المجتبى والبلخون بـ كبرون عقب صلاة العيد لانهم اتوا في جماعة فأنشئت الجمعة وهو
 بغير الوجوب المصطلح عليه (قوله ولا يمنع العاقبة) في البحر من الفقيه أبي جعفر قال سمعت أن مشايخنا
 كانوا يرون التكبير في الأسواق في الايام العشر والمتبادر منه الاستصحاب (قوله بجر ومجسبي) الاولى بجر من
 المجتبى فانه عزاه اليه (قوله لادائه بعد الصلاة) فلا يعتد به بخلاف الامام بخلاف جرد السهو فانه يتركه اذا تركه
 الامام لانه يؤدى في حرمة الصلاة (قوله قال أبو يوسف الخ) استنبط من هذه الواقعة أشياء منها هذا الحكم
 وهو ارشاد المؤتم الامام لدارك ما سها عنه ومنها أن تنظيم الاستاذ في طاعته لا يما ينظم طاعته لأن أبا يوسف
 تقدم بأمر الامام ومنها أنه بذى للاستاذ اذا تفرس في بعض أصحابه الخيران بقدمه ويعظمه عند الناس حتى
 يعظموه ومنها أن التلذذ لا ينبغي له أن ينسى حرمة استاذه وان عظمه الاستاذ ألا ترى أن أبا يوسف شغل ذلك
 عن التكبير (قوله ولو تكبر) أي سواء حكان مسبوقا أو لاحقا (قوله لا تقصد) وهل يعيده الظاهر نعم
 لو وقع منه في غير محله (قوله ولو أبى فسدت) لانها خطاب مع الخليل عليه الصلاة والسلام لان الله تعالى
 أذن لل خليل أن يؤذن بالخطب فصدأ بأقبيس وقال يا أيها الناس جوايت ربكم فأجاب كل من قدر له الحج بليسك
 (قوله لوجوبه في تحريمها) ولذا يصح الاقتداء فيه (قوله لوجوبه في حرمتها) فانه يؤدى في حرمتها ولو بغير
 طهارة (قوله سقط السجود والتكبير) لانه خطاب مع الخليل وهو يقطع الحرمة والطهارة وفيه أنه ما المانع
 أن تكون التلبية خطابا مع الله تعالى حينئذ فلا يقطع تحريمه ولا حرمة والله سبحانه وتعالى أعلم

• (باب الكسوف) •

أي صلاته والكسوف مصدر اللازم والكسف مصدر متعدى يقال كسفت الشمس كسوا فاكسوها الله
 كسفا بجر (قوله أمان حيث الاتحاد) فان الكسوف والعيد يؤذان بجمع عظيم نهار من غير أذان ولا إقامة
 فالمراد الاتحاد في بعض الهيئات (قوله أو التضاد) أي من حيث أن الجماعة شرط في العيدين والجمهور واجب
 بخلاف الكسوف أي طهي والاولى أن يكون التضاد من حيث أن العيد وقته سرور وأمن غالبا والكسوف
 وقته حزن وخوف غالبا (قوله ثم الجمهور الخ) قال القسطلاني في شرح الصحيح الكسوف هو التغير
 الى السواد ومنه كسف وجهه اذا تغير والخسوف نقصان قال الاصمعي والخسف أيضا الازل والجمهور
 على أنهم ما يكونان لذهاب ضوء الشمس والقمر بالكسبة وزعم بعض علماء الهيئة أن كسوف الشمس حقيقة
 له فانها لا تنفرد في نفسها وانما القمر يحول بيننا ونورها باق وأما كسوف القمر فحقيق فان ضوءه من
 ضوء الشمس وكسوفه بجهة لوله ظل الارض بين الشمس وبينه وأبطله ابن العربي بأنهم زعموا أن الشمس
 أضواء القمر فكيف يجب الاصفر الا كبراذ اغالب وفي الكسوف فوائد تظهر والتصرف في هذين الخلقين
 العظيمين وازعاج القلوب الغافلة وابطالها ويرى الناس عودج السياسة وكونها يفعل بهم ما ذل ثم يعادان
 فيكون نسيها على خوف المكر ورياء العفو والاعلام بانه قد يؤخذ من لاذنبة فكيف بمن له ذنبا وهي
 نائمة بالمسكبات وهو قوله تعالى واطرسل بالآيات التحذيرية والله تعالى انما يحث عباد الله على المعاصي
 وليرجع الى طاعته التي فيها فوزهم وأقرب أسوال العبد في الرجوع الى ربه حال الصلاة وبالسنة وهي قوله

وجوبه (على امام مقب) بجر (و) على
 مقتد مسافرا وقروى أو امرأة بالتبعية
 لكن المرأة تخافت ويجب على مقب اقتدى
 بمسافر (وقالا بوجوبه فور كل فرض
 مطلقا) ولو سافرا أو مسافرا أو امرأة
 لانه تباع للمكتوبة (الى) عصر اليوم
 الخامس (آخر أيام التشرية) وعليه
 الاعتقاد والعمل والفتوى في عاقبة
 الامصار وكافة الامصار ولا بأس به عقب
 التشرية (أي توارثوه) فوجب اتباعهم
 وعليه البلخون ولا يمنع العاقبة من التكبير
 في الأسواق في الايام العشر (وجوبا) وان
 وجبتي وغيره (ويأتى المؤتم به) وجوبا (وان
 تركه امامه) لادائه بعد الصلاة قال أبو
 يوسف صليت بهم المغرب يوم مرفة فسمعت
 أن أكبركم بهم أبو حنيفة (والسجود
 بكبر وجوبا) كالأحق لكن (عقب القضاء)
 لما فاته ولو كبر مع الامام بسجود السجود
 فسمعت (وبعد الامام بسجود السجود)
 لوجوبه في تحريمها (ثم التكبير) لوجوبه
 في حرمتها (ثم بالتلبية لوجوبها) لعدمها
 خلاصة وفي الواجب لوجوبها بالتلبية فقط
 السجود والتكبير والله أعلم
 (باب الكسوف)
 مناسبتها أمان حيث الاتحاد والتضاد
 ثم الجمهور بالكلية وانما التبيين والقمر

عليه الصلاة والسلام اذا رايت شيئا من هذه الافراز فافزعوا الى الصلاة وقد صلاها رسول الله صلى الله عليه وسلم وباجماع فقد اجعت الامة اليها سراج وفي حديث البخاري ان الشمس والقمر لا ينكفان لموت أحد من الناس وليكنهما آيتان من آيات الله تعالى اذا رايتوهما فاقوما وضعا في رواية فادعوا البحر (قوله من يملك اقامة الجمعة) وهو السلطان أو القاضي ومن وليها (قوله بيان للمسحب) وهو الاجتماع وليس المراد أن المسحب في الاجتماع أن يكون من يملك الخ بل اذا فسد من يملك ذلك يصلونهم فادعوا صاحب البحر والنهر وغيرهما ويكره أن يجمع في كل ناحية والاولى أن يكون في مصلى العيد كما ذكره في البحر (قوله رده في البحر) بتصريح الاسيحي بآية أن الامام ونحوه مستحب لا شرطا وأجاب في النهر عن السراج بحمل قوله لا بد من شرائط الجمعة على أنها شرائط في تحصيل السنة أى في تحصيل كمالها وهو يمد (قوله ركعتين) الأفضل فيها أربع كذلك في الحوى عن النهاية (قوله أى ركوع واحد) وقال الشافعي بركوعين (قوله في غير وقت مكروه) في الحوى عن البرجندى عن الملقط اذا تكلفت بعد العصر أو نصف النهار دعوا ولم يصلوا أبو السعود (قوله بلا أذان) تصريح بما علم من قوله كالفضل (قوله ولا جهر) وقالا يجهر (قوله ولا خطبة) اجماعا من أصحابنا لا لم ينقل فيها أثر وخاتمة صلى الله عليه وسلم لما كسفت الشمس يوم موت ولده صلى الله عليه وسلم إبراهيم ليست الا للرد على من توهم أنها كسفت لونه أبو السعود عن الهر والشربلالية (قوله الصلاة جامعة) ينصبها الا قول مفعول لحدوف تقديره احضروا واشارتي حال من الصلاة اه حلي ويصح دفعه ما مبتدأ وخبر وتكون الجملة انشائية مع (قوله ليجتمعوا) ان لم يكونوا اجتمعوا بحر ومفهومة أنهم اذا اجتمعوا لا يقال لهدم فائدته الا أن يقال انه تدليل لاصل المنبر وحيث تم صار سنة متبعة (قوله والقراءة) فتكون في الاولى بقدر البقرة والثانية بآل عمران أى ان كان يحفظهما أو ما بعد لهما من غيرهما ان لم يحفظهما ما ضرب لآل عمران الجوهرة واعلم أن المسنون استيعاب الوقت بالصلاة والدعاء فاذا خفف أحدهما حاقول الآخر وأما الركوع والسجود فان شاء ما رواه وان شاء قصرهما حوى عن البرجندى وفي البحر ولا يكره تطويل القيام والركوع والسجود اه فتول الشارح وببطل الركوع والسجود أى ان شاء (قوله والذي هو من خصائص الشافعية) في البحر الذي بدون أو (قوله أرقا ما مستقبل الناس) هذا أحسن ولو اعتمد على قوس أو عصا كان حسنا ولا يصعد المنبر للدعاء أبو السعود عن النهر (قوله حتى تجل الشمس) كمال الاقبلاء واليه أشار قوله كمالها فان لم تجل وغربت ينزل الدعاء حوى وهذا يخرجون في اليوم الثاني ان دام الكسوف يتردد قوله وان لم يحضر الامام للجمعة المراد به من يلا اقامتها ولو بالانابة (قوله صلى الناس) حتى انقضاء (قوله في منازلهم) على ما في شرح الطحاوى أو في مساجدهم على ما في الظهيرية فتقول النمر بن لاسي ليس المراد بفرادى أن يأخذ كل شخص ناحية غير الناحية التي أخذها الاخر بل يجتمعون للصلاة والدعاء ففرادى اه مبق على ما في الظهيرية وفيها أيضا اذا امر امام الجمعة والعديد من القوم بالصلاة جاز أن يصلوا بالجماعة في مساجدهم يؤتم فيها امام جهم كما نقله الحوى عن البرجندى وهذا يخالف لما في البحر من أنه يكره أن يجمع في كل ناحية الا أن يعمل على ما إذا كان بدون أمر امام الجمعة فتقول الخليفة أبو السعود (قوله تحترز من الفتنة) عند اجتماع هذا الجمع العظيم (قوله والفرع الغالب) من طغى العام (قوله كالزلازل) وانتشار الكواكب نهر (قوله الدافين) لانها حينئذ من البلاد الرحسة (قوله ومنه الدعاء) الاولى أن يقول ومنها الطاعون أى من الامراض فيما لم يماط بها وهو الذي تعطيه عبادة النهر وظاهر الشرع أنه يقتصر على الدعاء وفي النهر فاذا اجتمعوا صلى كل واحد ركعتين ينوي بمارقمه وليس دعاء برفع الشهادة لانها أثر لا عين اه وقد ذكر الطحاوى في مشكل الآثار في تأويل حديث الطاعون أرسل على طائفة من بني اسرائيل فاذا سمعته بأرض فلا تقدموا عليه واذا وقع بأرض رأتم بها فلا تحرجوا فرار عنه فقال ان كان به حال لودخل وابتسلي به وقع عنده أنه ابتلى بدخوله ولو خرج فنجنا وقع عنده أنه نجنا فخرج لا يدخل ولا يخرج صيانة لا اعتقاد فاما اذا كان يعلم أن كل شيء بقدر الله تعالى وأنه لا يصيبه الا ما كتبه الله فلا بأس بأن يدخل ويخرج قال شيخنا من أدلة مشروعية أن غاية أمره أن يكون كالأقاة العدو وقد ثبت سؤاؤه عليه السلام العافية منه فيكون دعاء برفع المنشاء أبو السعود (قوله وقول ابن حجر) هو لصاحب النهر (قوله وكل طاعون وباء ولا عكس) لان الوفاء بهم

(يصل بالناس من بيان اقامة الجمعة) بيان للمسحب وما في السراج لا بد من شرائط الجمعة الا الخطبة رده في البحر (عند الكسوف ركعتين) بيان لا قلاها وان شاء أربعاً أو أكثر كل ركعتين يساوية أو كل أربع مجتبي وصفته (كالفضل) أى ركوع واحد في غير وقت مكروه (بلا أذان ولا اقامة ولا جهر ولا خطبة) وينادي الصلاة جامعة ليجتمعوا (وخطب فيهما) الركوع والسجود (القراءة) وأما في الصلاة والاذكار والذي هو من خصائص الشافعية ثم يدعو بعد ما جالسوا مستقبل القبلة أو قائما مستقبل الناس والقوم يؤمنون (حتى تجل الشمس) كلها (وان لم يحضر الامام للجمعة) صلى الناس ففرادى في منازلهم تحترز من الفتنة (كالكسوف) لفقده (والريح) الشديدة مطلقا (والظلمة) القوية تنهار والضوء القوي لا (والفرع) القوي ينهار والضوء القوي لا (آيات القوية) الغالب ونحو ذلك من الآيات القوية كالزلازل والوعق والثلج والطار والمكين ومموم الامراض ومنه الدعاء برفع الطاعون وقول ابن حجر ردة أى حسنة وكل طاعون وباء ولا عكس ونحوه في الاشياء

لكل مرض عام نهر والطاهرون المرض العام بسبب وخز الجفن اه حلي أي طعنهم (قوله واختار في الاسرار وجوبها) وتسميتها نافله على ما أخذ من كلام محمد لا يتقن الوجوب لانها الزيادة وكل واجب على القرائن زائد نهر والدليل على الوجوب أمره صلى الله عليه وسلم بقوله اذا رأيتم شيئا من هذه الايات فافزعوا الى الصلاة واستظهروا الكمال أن الامر للتدب ويؤيده ما في التبريلالية من أنه صلاها قوم مع النبي صلى الله عليه وسلم وتأخر آخرون ولم ينقل أنه أنكره على من تخلف (قوله حسنة) كذا في النهر عن العيني وقال الجوى ينظر ما المراد بكونها حسنة والطاهر أن المراد أن لا يبدع فاعلمها الاستحسان المسلمين ذلك وما رآه المسلمون حسنة ومنه الله حسن أو السعود (قوله وكذا البقية) أي صلاة الرجوع وما عطف عليها فانها حسنة اه حلي (قوله واختلف في استئذان صلاة الاستسقاء) أي بجماعة وأما أصلها فثابت ومناسبة ذكر الاستسقاء عقبه أن كلام من صلاة الكسوف والاستسقاء على صفة الاجتماع والحضور وان كانت صلاته فرادى

(باب الاستسقاء)

هو لغة طلب سقي الماء من الغير وشرا عا لم يطلب الماء من الله عند حصول الجذب على وجه مخصوص قال العلامة الجوى ويحیی ما قبل

خرجوا اليه نسقا وافقت لهم قفوا • دعي ثوب لكم عن الانواء
قالوا صدقت في دموعكم متنع • لئلا يمزوجة بدماء

وهو مشروع في موضع لا يكون لاهله أو دية وأنما يشربون منها وبسبب ذورهم أو يكون ولا يكتفى لهم فان كان لهم فلا يفرجون الاستسقاء جوى عن البرجندی وهذا ظاهر في أن قول الشارح كصاحب الهر وهو طلب السقي بيان للمعنى في اللغوى وسقى وأبقى بمعنى واحد وقيل سقى ناوله يشرب وأسقاء جعله ثيابا يشرب منه اه أبو السعود واستفيد من هذا الاستسقاء لتوقف النيل (قوله هو دعاء) أي يدعوا الامام قائما مستقبل القبلة رافعا يديه والناس قعود مستقبين القبلة ويؤتون على دعائه يقول اللهم اسقنا غيثا مغيثا هنيئا مريئا مريعا غدا عاجلا غير آثم لا سحابا طبقا دائما وما أشبهه سراجا هراشر بلاية عن البرهان وقوله غيثا أي مطرا وغيثا بضم الميم أي غيث الخلق فيرويه ويشبههم والهي الذي لا ضرر فيه والمرى بالهمز الحمود العاقبة والسمين للعيوان ومرى بضم الميم وسكون الراء وكسر الباء الموحدة من الربيع وروى مرتعا بالهاء المهيمة من فوق وهو ما رجع فيه الأبل وطبقا هو الذي طبق الأرض والبلاد مطره وغدا بفتح الدال الكثير الماء والخير وقيل ما طرأ به كآفة الطل وغير آثم أي غير مبطى والجمل السحاب الذي يجلس الأرض أي بعمرها وقوله سحابا أي سائل من فوق روى عن أنس قال دخل رجل المسجد يوم الجمعة من باب كان نحو دار القضاء ورسول الله صلى الله عليه وسلم يخطب فاستقبله ثم قال يا رسول الله هلكت المواشي والأبل وانقطعت السبل فادع الله تعالى أن يغيثنا قال فرفع صلى الله عليه وسلم يديه ثم قال اللهم أغثنا اللهم أغثنا اللهم أغثنا قال أنس فلا والله ما ترى من سحاب ولا قزعة وما يمشوا بين سلع من بيت ولاد اراذ طلعت من ورائه صحابة مثل الترس فلما توسطت السماء انتشرت فامطرت قال أنس فواقه مارأينا الشمس سبنا أي جمعة ثم دخل من ذلك الباب في الجمعة المقبلة ورسول الله صلى الله عليه وسلم قائم يخطب فاستقبله قائما فقال يا رسول الله هلكت الاموال وانقطعت السبل فادع الله تعالى يسكنهم اعنا فرفع رسول الله صلى الله عليه وسلم يديه فقال اللهم حو الشداد علينا اللهم على الآكام وانظر ابوطون الاودية ومنابت الشجر قال فأقلت ونرجنا تخشى في الشمس قال شريك فسألت أنسا أهو الرجل الا قال لا أدري وانما سميت دار القضاء لانها بيعت في قضاء دين عمر الذي كتبه على نفسه ليت مال المسلمين وهو ثمانية وعشرون ألفا اشتراها معاوية والاسكلم جمع اكنوعوى الراية والتل المرتفع من الأرض والطراب جمع للطرب وهي الروابي والجبال الصغار وقوله وما يمشوا بين سلع من دارنا كيد لقوله وما ترى في السماء من سحاب ولا قزعة اذ لو كان بينهم وبين سلع دارنا بأن تكون القزعة موجودة حال دونها دار والقزعة القطعة من السحاب وسلع جبل بالمدينة أبو السعود (قوله واستغفار) من عطف الخاص على العام اذا استغفار الدعاء بخصوص المغفرة أو يراد بالدعاء طلب الخير خاصة فهو من قيل عطف القارير (نقطة) قال في المصابيح انه عليه الصلاة والسلام كان لا يرضع يديه

وفي العيني صلاة الكسوف سنة واختار في
الاصح وجوبها وصلاة الكسوف حسنة
وهذا الحق في النسخ واختلف في استئذان
صلاة الاستسقاء فلذا أخر والله تعالى أعلم
(باب الاستسقاء)
(هو دعاء واستسقاء)

في شيء من دعائه الا في الاستسقاء رفع يديه حتى يرى بياض ابطيه أي كان لا يرفع يديه كل الرفع بحيث يرى
بياض ابطيه لولم يكن عليه ثوب الا في الاستسقاء لانه ثبت رفع اليدين في الادعية كلها وروى انه صلى الله
عليه وسلم دعا في الاستسقاء قائما رافعا يديه قبل وجهه لا يجاوز راسه أبو السعود (قوله فانه السبب الخ)
قال الله تعالى استغفروا ربكم انه كان عفارا ربلا صلى الله عليه وسلم يدعو استغفرا (قوله بلا جاعة) الاولى أن يقول وصلاة بلا جاعة (قوله مسنونة الخ) هو ما عليه شيخ الاسلام وقيل الخلاف
في أصل المسنونة وبؤيد الاول ما في البدائع حيث قال ظاهر الرواية أنه لا صلاة في الاستسقاء أي بجماعة
بدل ما روى عن الثاني سألت الامام عن الاستسقاء فيه صلاة أو دعاء موقت أو خطبة قتال أما بجماعة فلا
ولكن الدعاء والاستغفار وهو يفيد أن الجماعة فيه مكروهة أبو السعود (قوله وبلا خطبة) عند الامام وما تقدم
من رواية أنس لا يثبت الخطبة لأن السؤال وقع له صلى الله عليه وسلم وهو يخاطب فمضى سابقته (قوله كالعباد)
أنه إذا لم يبق في الصلاة وبه صرح الشريفي أبي أبو السعود ويكون معظم الخطبة الاستغفار كما في الجوهرية (قوله
خلاف) نقل الجوى عن قرا حصارى ما أنه قال محمد صلى الله عليه وسلم ركعتين بجماعة وكبيرات الزوائد وجهه
بالقراءة وخطبتين لانه صلى الله عليه وسلم صلى بها أي بالجماعة ركعتين كصلاة العبد أبو السعود (قوله وبلا قلب
رداه) عند الامام لانه دعاء فمضى بسائر الادعية وما روى من فعله عليه الصلاة والسلام كان تفاؤلا واعتراض
بأنه لم لا يتفاد من ابنتي تأسيه عليه الصلاة والسلام وأجيب بأنه علم بلوحى أن الحال تنقلب بقلب الرداء
وهذا ما لا يتأق في غيره فلا فائدة في التأسي نهاية وفيه بحث اذا الاصل في أمثاله صلى الله عليه وسلم كونها
شرا عا ما حتى يثبت دليل المنصوص نهر (قوله خلافا لمحمد) فانه قال بطلبه يجعل أعلاء أسفله ان كان
مربعا وان كان مدورا كالجية جعل المين يسارا لانه صلى الله عليه وسلم فعل كذلك نهر (قوله وبلا حضور ذي)
لانه لا يقرب الى الله تعالى بأعدائه والاستسقاء لاستئصال الرحمة وانما تنزل عليهم اللعنة زيلعي وظاهر أنهم
لا ينعون من الخروج وحدهم وليس كذلك بل يعنون لاحتمال أن يسقوا فقتلته ضيقا العوام كذا قاله
الكامل فان قلت ان هذه رجة عامة للمؤمن والكافر لانه غيب والكافر من أهل ما فله مانع من حضورهم
قلت هو وان كان رجة عامة لكن قد تنزل به المغفرة خصوصا اذا كان مع التوبة وتقديم العبادتهم وهم
وان جاز أن يسقوا محل تنزل اللعنة في كل وقت ولا شك أنه يكره الكون في جمع يكون كذلك بل وان يجوز
في أمكنهم الا أن يروى ويسرع وقد وردت بذلك ما روي في كرهه أن يجمع جمعهم الى جمع المسلمين
أبو السعود عن الشريفي لاية (قوله قد يستجاب) لاسبابا اذا كان مغلوما (قوله في الاخرة) وذلك لأن الآية
في أحوال الاخرة ومردوها وقال الذين في النار نذرت جهنم ادعوا ربكم يخفض عنكم العذاب قالوا ولم
نكن تأتكم رسلكم بالبينات قالوا بلى قالوا فادعوا وما دعاء الكافرين الا في ضلال (قوله ويخرجون) أي في غير
الاما كن الثلاثة كما يأتي (قوله ثلاثة أيام) ولا يرد عليها لانها مدة ضربت لابلاء الاعذار دور قبل الابلاء
بالاء الموحدة لا فناء والمعهدة في معناه ما فاته في الاساس ابطيه عذرا اذا ابنته بياضا لا لوم عليك بعده
أبو السعود عن عزى زاده (قوله أن يأمرهم بصبام ثلاثة أيام) لأن الصوم من أعظم العبادات ورفقة القلوب به
(قوله وبالتوبة) التي من شروطها ردة الظالم الى أهله (قوله ثم يخرج بهم) بيان للمصحب فان خرجوا وحدهم جاز
(قوله غسيلة) أي خلقة (قوله متواضعين) التواضع الاستسلام للحق وترك الاعتراض على الحكم من الحاكم
وقيل هو خفض الجناح للخلق ولين الجانب لهم وقيل قبول الحق عن سكان صغرا أو كبيرا شريفا أو ضيحا
سرا أو عبدا ذكر أو أنثى قال أبو زيد مادام العبد يظن أن في الخلق من هو شر منه فهو متكبر وقال بعضهم رأيت
في المطاف انسا فابن يديه شاكرا يعنون الناس لاجله عن الطواف ثم رأيت به بعد ذلك على جسر بغداد يسأل
الناس فتعجب من منه فقال لي اني تكبر في موضع يتواضع الناس فيه فابنته لاني الله تعالى بالذل
في موضع يرتفع الناس فيه وقال بعضهم الشرف في التواضع والعز في التقوى والخيرة في القناعة اه عزري
(قوله خاشعين لله) الخشوع في الاعضاء والخضوع في القلب (قوله ناكسي رؤسهم) بأن يملوها (قوله
ويبتدون التوبة) يفيد أنهم يبتدون كل يوم من أيام الخروج (قوله ويستغفرون الخ) وهو دعاء بظهر القوس
وهو أرفع الدعاء اجابة فاذا اغفر لهم رؤسهم (قوله ويستغفرون بالضعفاء والسيوف) انظر الى معناه يبتدون

فانه السبب لارسال الامطار (بلا جاعة)
مسنونة بل هي جائزة (و) بلا (خطبة) وقال
يقول فاعبدوه ولا تشركوا بالله (و) بلا
(قلب رداه) خلافا لمحمد (و) بلا (حضور
ذمي) وان كان الرابع أن دعاء الكافر قد
يستجاب استند راجا ما قوله تعالى وما
دعاه الكافر من الاخرة ضلال في
شروع مجمع (وان سلوا فإرادى جال)
مسنونة لا تسترد وقول العفة وغيرهما من
مسنونة لا صلاة أي بجماعة (و) يخرجون
الرواية لا صلاة لانه لم يقبل أكره منها
ثلاثة أيام) ويستحب للامام أن يأمرهم
(مستاهات) ويستحب للامام أن يأمرهم
بصبام ثلاثة أيام قبل الخروج بالتوبة ثم
يخرجهم في الرابع (مشاة في باب غسيلة
أو مرة من مثلين شواضين خاشعين لله
ناكسي رؤسهم ويبتدون التوبة في كل
يوم قبل خروجهم ويستغفرون بالضعفاء
والسيوف) والهيئزوا الصليان

عليهم كلنا ضاع أو يقولون بنا أمنا كراما له ولا وقد ورد ما معناه هل ترزقون وتنهرون الابيضنا تكتم والمراد بالشيخ الشيخ باري العمرانهم أقل حصنة وأبعد شهرة لقرب قدومهم على الآخرة (قوله ويعدون الاطفال عن أهماتهم) أي فيكون فيصير سلطان الرحمة وتنطفي نائرة الغضب (قوله ويستحب اخراج الدواب) لأنه قد تكون السقايب بهم لما قيل ان سليمان عليه الصلاة والسلام كما هو ميم في رواية الامام أحمد خرج بالناس يستسق فاذ هو في ظل رافعة بعض قوائمها الى السماء فقال ارجعوا فقد استجب لكم من أجل هذه القطة رواه الحاكم عن أبي هريرة زائدة في رواية ولولا البها لم تخطروا أبو السعود ولعل العود شرع سليمان عليه الصلاة والسلام والا فحق شرعنا يخرجون وان سقوا شكرا كما يأتي (قوله كانه نصيبه) قال في امداد الفتاح هو غير ظاهر لان من هو مقبى بالمدينة المنورة لا يبلغ قدر الحاج وعند اجتماعهم بجهنم فيه يشاهد اتساع المسجد للشر ينفى أطرافه وشدة الزحام في الروضة وما قارب الرغبة في زيادة الفضل وطلب القرب من المصطفى صلى الله عليه وسلم لتبليغ الراسل والتوسل الى جنابه الكريم بصاحبه أي بكره ورضي الله تعالى عنهما من كل سائل فلا يمنع الاجتماع للاستسقاء ولا إيقاف الدواب بالباب كما يلزم إيقافها كذلك بالمسجد الحرام والمسجد الأقصى أه (قوله بجبهه) أي هنا لا مطلقا لأنه من سوء الأدب واليه الإشارة بقول الشارح وصرفه حيث يقع (فائدة) يستحب الدعاء عند نزول الغيث لقوله صلى الله عليه وسلم اطلبوا استجابة الدعاء عند ثلاثة التفاء الحيوش واقامة الصلاة ونزول الغيث روى عنه صلى الله عليه وسلم أنه كان اذا جاء المطر خرج حتى يصيب جسده منه واذ اسأل الوادي قال لا يصعب اخبروا بنا الى هذا الذي سماه الله طهورا فيظهر منه ويحمد الله عليه وعن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أنه كان اذا نزل المطر يأمر أن يخرج فراشه الى المطر فتقبل له في ذلك فقال أمارأت وأزلتنا من السماء ماء مباركا فأجاب أن ينالني من بركته ويستحب لأهل الخصب أن يدعوا أهل الجذب ويستحب لمن مع الرعد أن يقول سبحان من يسبح الرعد بحمده والملائكة من خيفته قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال سمع صوت الرعد فقال سبحان الذي يسبح الرعد بحمده والملائكة من خيفته وهو على شكل شيء قد برقان أصابته صاعقة فعلى دينه وعن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه كان اذا سمع الرعد والصواعق قال اللهم لا تقتلنا بغضبك ولا تهلكنا بعذابك وعافنا من قبل ذلك اه سراج

• (باب صلاة الخوف) •

مناسبة أن كلامهما يفعل حالة الفزع (قوله من اضافة الشيء الى شرطه) أي باعتبار ما بعده صلواته صلى الله عليه وسلم ومن قال من اضافة الشيء الى سببه نظر الى أصل مشروعيته ونظر هذا مع ما في الجبر أن أصل الخوف ليس بشرط (قوله هي جائزة بعده) لأن الصحابة رضوان الله تعالى عليهم صلوا بعد النبي صلى الله عليه وسلم (قوله خلا فالثاني) فقصه على زمنه صلى الله عليه وسلم لقوله سبحانه وتعالى واذا كنت فيهم فأقت لهم الصلاة الآية (قوله بشرط حضور عدو) فلو خافوا قبل حضوره ليس لهم صلاتها واعلم ان شداد الخوف يلى الخوف نفسه ايس قيدا كما في البر من العناية والحفة ونظر الاسلام وخوف الفرق والحرق كالسبع أبو السعود عن الجوهره (قوله على ظنه) أي ظن حضور العدو (قوله قبان خلافة) أما اذا لم يبين حاله هل كان عدوا أو غيره فقتضى قوله بقينا أنهم بعيدون (قوله أوسع) هو من عطف المبين لأن المراد بالعدو قنوا آدم فسقط الاعتراض بأنه خاص بشرط عطف الخاص على العام أن يكون بالواو أو حتى (قوله ونحوها) كحرق وغرق (قوله وحان خروج الوقت) أي قرب خروجه (قوله فليحفظ) قلت لا يفتقد لفظه (قوله حال التمام الحرب) فهي مقيدة بتيسر دين عند هذا البعض قرب خروج الوقت وحال التمام الحرب وهو ضيق كما أفاده الحلبي وأبو السعود (قوله فيصلى الامام الخ) ذكر في شرح نور الايضاح أنه ورد في صلاة الخوف روايات كثيرة وصلاها صلى الله عليه وسلم أربعين مرة والاولى والاخرى من ظاهر القرآن ما ذكرنا اه أبو السعود وذكر في المجتبى أن الكل جائز وانما الخلاف في الاولى والاخرى بين ما اذا كان العدو في جهة القبلة أو لا على المعتقد (قوله ومنه الجمعة) وصلاة المسافر وقوله والعبد أشار به الى أمه لا تقصر على القرائن (قوله وركعتين في غيره) ولو تلاعبا كالغرب حتى لو عكس فسدت كما في التمر واليه أشار بقوله زوما (قوله وذهب) بعد رفع الامام

ويعدون الاطفال عن أهماتهم ويستحب اخراج الدواب والاول خروج الامام معهم وان خرجوا باذنه أو غير اذنه جاز (ويحتمل في المسجد مكة ومنه المقدس) ولم يذكر المدينة كانه نصيبه (وان دام) المطر (حتى اضر فلا بأس بالدعاء بجبهه) وصرفه حيث يقع وان سقوا قبل خروجهم نذب أن يخرجوا وشكرا لله تعالى • (باب صلاة الخوف) • (قوله بشرط) (قوله هي جائزة بعده) عليه السلام (قوله هما) أي عند أبي خنيفة ومحمد رجهما الله تعالى خلا فالثاني (قوله) وخو وعدو (قوله أوسع) وجبة عظيمة ونحوها خلافة أعادوا (أوسع) وجبة عظيمة ونحوها وحان خروج الوقت كما في مجمع الانهر ولم أره لقوله فليحفظ قلت شرأيت في شرح البصائر لقوله ليس بشرط الا عند البعض حال التمام الحرب (قوله فيصلى الامام طائفة بازاء العتق) ارها به (وبعلى يا نرى وسكينة في الثاني) ومنه الجمعة والعبد (وركتين في غيره) زوما (وذهب اليه وجاءت الاخرى فعلى جميع ما في وسلم وحده

وأما من المسجد الثانية في الشافعي في غيره إذا قام الإمام من التمسك بالاقبال إلى الثالثة فله أبو السعود
 وتذهب مائبة فلور كبروا بطلت صلاتهم نهر (قوله وذهب إليه ذبا) فلو أنوا صلاتهم لم يكن صحت (قوله
 وجاءت الطائفة الأولى) بحيث ما ليس متعيناً حتى لو أتت مكانها ووقفت الطائفة للذهاب بأزاء العذر مع وهل
 الإقام في مكان الصلاة أفضل أو في محل الوقوف قولان كافين سبقه الحدث أقاده أبو السعود (قوله لأنهم
 لاحقون) لهذا لو حاذتهم امرأة كانت معهم فسدت صلاتهم بخلاف الطائفة المسبوقه ومن أدرك ركعة من
 الشفع الأول فهو من الأولى والأفهم من الثانية أقاده صاحب البحر (قوله وإن اشتد خوفهم) أراد بالاشتداد
 أن لا ينهوا لهم أن يزول عن الدابة يجر من غاية البيان فقول الشارح ويجزوا عن التزول قصد به بيان المنصف
 (قوله ركعاً) أي في غير المهر أمافيه أوسع المشي مطلقاً لا يصح (قوله فرادى) جمع فريده على غير قياس
 صحاح منه وب على الحال المتداخلة أو المترادفة وتجب حمل السلاح عند الخوف في الصلاة وأوجبه الشافعي
 أبو السعود (قوله للضرورة) علمنا استفيد من قوله إلى جهة قدرتهم من سقوط الاستقبال (قوله لغير اصطفا)
 أي بأزاء العذر وكان الشربة لالية ولا وجه لما في الطلب (قوله وركوب) أي من إحدى الطائفتين وقدر وقوله
 مطلقاً أي ذهاباً وإياباً حلي (قوله كربة سهم) فانه هل قليل وهو غير مقصود في كونها من العمل القليل قل
 فان من رآه يرمي بالقوس فيصقق أنه خارج الصلاة (قوله واللاتصم) وسقط الطلب لتعق العذر (قوله وهو
 يضرب) لا حاجة إليه لأن سائفاً فاعل حقيقة في التماس بالفعل وفي القاموس رجل ساق ذو سيف
 وسيف صاحبه والجح سبابة وقبه شيء عني متركزت ماشيته كأمشي وأهتدي ومنه نوراً غشوت به وعلى
 تسليم الاحتياج إليه فالسبب أن يقول أيضاً وهو عني يرجع إلى المشي فأنمل (قوله تصح صلاته) لأن
 السرفعة الدابة حقيقة وإنما أضيف إليه معنى لتسييره فإذا جاء العذر انقطعت الإضافة إليه بجر (قوله
 أعدم خوفه) فكان المشي فعده وهو مناف للصلاة اه بجر (قوله لم يجز المهرانهم) زوال سبب الرخصة
 أبو السعود (قوله بأن) أي أهم الانحراف في أو أنه لوجود الضرورة أبو السعود (قوله لا تنزع صلاة الخوف
 للعاصي) لأن العاصي في السفر عداقته وهي مشروعة لغيره عند حضوره أقاده أبو السعود عن شيخه (قوله
 ذات الرقاع) أي غزوة ذات الرقاع وكانت في الحرم على رأس سبعة وعشرين شهراً من الهجرة وهي قبل الخندق
 اختصاراً سميت ذات الرقاع لأنهم رجعوا إياهم وقبل ذات الرقاع شجرة بذلك الموضع أبو السعود عن ابن هشام
 وأصح الأقوال فيما ذكره السهيلي "مارواه البخاري" عن أبي موسى الأشعري قال خرجنا مع رسول الله صلى الله
 عليه وسلم ونحن ستة نفر من بني نضير فبعثه فبعثت أمة أمنا وقتت قد أمدى ومقتات أظفاري فكننا نلق على
 أرجلنا الخرق فسميت غزوة ذات الرقاع لما كنا نلبس على أرجلنا من الخرق أه من المواهب اللدنية (قوله ويطن
 الخلق) بالخاء المعجمة اسم موضع (قوله وعصفان) بوزن عصفان فاموس (قوله وذى قرد) وتعرف بغزوة الغابة
 وقرد يقع الثاق والراء وبالذال المهمل وهو ماء على بر يد من المدينة وكانت في ربيع الأول سنة ست قبل
 الحديدي يقهى من الغزوات اه من المواهب ثم طاهر كلامه هذا ينافى ما قد شاء من شرح نور الإيضاح
 أنه صلى الله عليه وسلم صلاها أربعاً وعشرين مرة اللهم الآن يقال إن العشرين السابقة صلاها في غير
 الغزوات أو تكرر رفعها في كل غزوة

• (باب صلاة الجنازة) •

مناسبة لما قبله أن الخوف والقتال يفضيان إلى الموت وهذه مناسبة خاصة ومناسبة ما من حيث الصلاة
 كونها صلاة من وجه لا مطلق وكل متعلق بما عرض إلا أن الجنازة تعلقت بما عرض هو آخر ما عرض للميت
 في دار التكليف وهو الذي اقتضى تأخيرها (قوله إلى سببه) هو الجنازة بالفتح يعني الميت (قوله وهي بالفتح
 الميت) قال النووي في شرح مسلم الجنازة مشتقة من جفراً إذا ستر ذكره ابن فارس وغيره والمضارع يجزى بكسر
 الهمزة والجنازة بكسر الجيم وقصها أو الكسر أقصع ويقال للميت بالفتح وبالكسر التعمش عليه ميت ويقال
 مكسه حكاه صاحب المطالع والجمع جنازة بالفتح لا غير (قوله وقيل لفتان) أي فيها (قوله خافت خذاً مطبوعاً
 ويشهد له قوة تعالى الذي خلق الموت والحياة والمقابلة يتم ما من مقابلة الضدين الذين هما الأمران الموجودان
 اللذين بينهما غاية الخلاف لا يجتمعان وتقدر نعمان (قوله وقيل منسية) لأنه قطع مواد الغيبة عن الجنازة

وذهب إليه (قوله وجاءت الطائفة الأولى
 وأتموا صلاتهم بالأقراءة) لأنهم لاحقون
 (وسلووا ثم جاءت) الطائفة (الأخرى وأتموا
 صلاتهم بقراءة) لأنهم مسبقون وهذا أن
 تنازعوا في الصلاة خلف واحد والاقبال أفضل
 أن يصلي بكل طائفة امام (وان اشتد
 خوفهم) ويجزوا عن التزول (صلاها ركعاً
 فرادى) إلا إذا كان ردنياً للإمام فيصح
 الاقتداء (بالإيماء إلى جهة قدرتهم)
 للضرورة (وفسدت بشيء) لغير اصطفا
 وسبق حدث (وركوب) من الخوف (قوله
 لا تجل كربة سهم) (والسيف) من الخوف
 أمكن أن يرسل أعضاءه ساعة صلى بأجماع
 (والألا) تصح صلاة الماشي والسائق
 وهو يضرب بالسيف فروع الركبان
 كان مطاً أو يصح صلاته وإن كان طالباً
 لا أعدم خوفه شرعاً وإن زهد المدرك لم يجز
 انصرافهم وبكسر جاز لا تنزع صلاة
 الخوف للعاصي في سفره كما في الظهيرة
 وعليه فلا تصح من البقاء مع أنه عليه السلام
 صلاها في أربع ذات الرقاع ويطن خيل
 وعصفان وذى قرد
 • (باب صلاة الجنازة) •

من إضافة الشيء إلى سببه وهي بالفتح الميت
 وبالكسر السرير وقيل لفتان والموت خفة
 وجودة خلقة خفة الحياة وقيل منسية

بالمشاهدة عليه من مقابلة العدم والملكة (قوله بوجه المختصر) على سبيل السنة كافي الزيادة والمختصر على
 نتيجة المقتضيات الميتة لان الوفاة حضرة أو ملائكة الموت أفاده أبو السعود والمراد هنا من قرب موته
 (قوله وعلامته) أي علامة الاحتضار المفهوم من المختصر (قوله منفره) بفتح الميم وكسر الهمزة وخضمها
 وضعها وفي البحر زيادة على ما هنا أن مقتضى الحصة لان الحصة تتعلق بالموت وتندلي بحدتها ومن علامة
 السعاد قترنخ الجبين ودفع العين ومن علامة الشقاوة والعياذ بالله تعالى أن يزيد الشدقان وأن يهزوا كالجزور
 وأن يردد الوجه أي يتغير لونه إلى نحو الرماد (قوله ويجاز الاستلقاء) واختاره مشايخ ما وراء النهر لانه أبسر
 خروج الروح وثقله في فتح القدير وغيره بأنه لم يذكرك فيه وجه ولم يعرف الانقلاؤه أعلم بالأسر منهما
 ولكنه أسير لثقله بضعه وشده عليه وأمنع من تقوس أعضائه بجر (قوله ليتوجه إلى القبلة) أي ليس بوجهه
 إلى القبلة دون السماء بجر (قوله كما تيسر) أي كيف تيسر أي على الجانب الأيمن أو الأيسر أو مستلقيا بعد
 كونه مستقبل القبلة وبهذا التأويل خالف ما بعده (قوله محصه في المبتنى) بالفتح المحصمة والباء الموحدة لا بالنون
 والشاف كافي البحر (قوله لا يوجه) زجره (قوله ويلقن نذبا وقيل وجوبا) نظاها أن الخلاف ثابت في المذهب
 وليس كذلك لما في النهر وهذا التلقين مستحب بالإجماع كذا في الدراية ثمانية القصة الواجب على أخوانه
 وأصدقائه أن يلقنوه تجوزاه وينبغي أن يكون الملقن غير منهم بالمسرة بعونه وأن يكون ممن يعتقد فيه الخير
 (قوله يذكرا الشهادتين) ليكنوا آخر كلامه فقد ورد في الحديث الصحيح من كان آخر كلامه لا اله الا الله دخل
 الجنة أي مع السابقين والافكل مؤمن يدخل الجنة وإن لم يلقها عند الموت حيا من امداد الفلاح (قوله لان
 الاولى لا تقبل الخ) فيه أن هذا في حق الكافر إذا أراد الاسلام أما إذا أسلم فكفيه الاولى المذكورة في الحديث
 السابق اه حيا وقوله هذا في حق الكافر في سدا شرائط التلقظ بالشهادتين والمقصود من لاهل المذهب
 أنه لا يشترط حتى لو قال الكافر آمنت بالله ورسوله كفي كما ذكره شرح الفقه الاكبر (قوله قبل القرعرة) لانها
 تكون قرب ككون الروح في الحاقوم وحينئذ لا يمكنه النطق بهما (قوله واختلف في قبول توبة المائس)
 بأن بلغت روحه الحاقوم وهزمت جوارحه عن الافعال وقلبه عن الاذكار وقيل لا تقبل كايما به كالا بقبيلان
 بعد الموت قال تعالى وليست التوبة للذين يعملون السيئات حتى إذا حضر أحدهم الموت قال اني تبت الآن
 ولا الذين يموتون وهم كفار سوى بين من تاب حال الاحتضار ومن مات على الكفر في انتفاء التوبة منهما فاقبل
 هذا الوقت أي قبل حضور الموت هو وقت القبول وهو المراد بالقرب في قوله تعالى ثم يتوبون من قريب وعليه
 الجمهور من الشافعية والمالكية والحنفية من المعتزلة وأهل السنة أبو السعود عن شرح الفقه الاكبر (قوله
 والفتار) لم يذكر في التمهيد هذا الاختيار وإنما ذكر القولين من البرازية ثم قال نقلنا عن البرازي والمسطور
 في الفتاوى وذكرنا في الشارح وكونه في الفتاوى كذلك لا يقتضي اختياره بل الذي تدل عليه عبارة العلامة
 القاري عدم القبول فيها كما هو ظاهر العبارة السابقة وأيد ما ذكره الشارح بقوله تعالى وهو الذي يقبل
 التوبة عن عباده ويعفو عن السيئات وقوله تعالى قل يا عبادي الذين أسرفوا على أنفسهم لا تقنطروا من رحمة
 الله انه يغفر الذنوب جميعا وأجيب عن آية النساء وغيرها بأنها غير قطعية في عدم القبول لامكان حل التوبة
 فيها على التوبة عن الكفر فترد قوله تعالى يعملون سوءا يجوهة فان الجهل هو الكفر أبو السعود عن
 شرح الفقه الاكبر للاعلى قارى (قوله والفرق في البرازية وغيرها) وهو ما ذكره في التمهيد بقوله لان الكافر
 أجنبي غير عارف بالله تعالى ويبتدى أيمانا وعرفانا والفاسق عارف وحاله حال البقاء والبقاء أسهل (قوله
 من غير أمره) أي الميت فهو من الاضافة إلى المذبول (قوله لا يضر) بسبب ضيق نفسه في هذه الحالة (قوله
 ولا يكثر عليه ما لم يتكلم) لانه لما أكرم على ابن المباركة عند الوفاة قال اذا قلت ذلك مرة ففأنا على ذلك ما لم أتكلم
 لان الفرض من التلقين أن يكون لا اله الا الله آخر قوله اه بجر (قوله ليكون آخر كلامه الخ) على تحذوف علوم
 من التمام أي فيكثر عليه (قوله والعد) استحسنه بعض التابعين نهر (قوله ولا يلقن) أي لا يؤمر به وان فعل
 لا ينجي عنه قال في التمهيد واختلفوا في تلقينه بعد الموت فتقبل يلقن لظاهر قوله عليه الصلاة والسلام لقنوا
 موتاكم شيئا لله أن لا اله الا الله وقيل لا يلقن وهو ظاهر الرواية إذا المراد بما ذكر في الحديث من قرب من الموت
 فيلقن (قوله وفي الجوهرة أنه منبر وع) لان الله تعالى يحسه في القبر وفي المزيد والتجنيس التلقين بعد الموت فلهذا

(وجه المختصر) وعلامته استرخاء قدسه
 واعوجاج منفره وانخفاض صدغه (القبلة)
 على عينه هو السنة (وجاز الاستلقاء) على
 ظهره (وقد ما اليها) وهو المختار في زمانها
 (و) لكن (يرفع رأسه قليلا) ليتوجه إلى
 القبلة (وقيل يوضع كذا ييسر على الأصح)
 (وان شق عليه تركه على
 حاله) والمراد لا يوجه معراج (ويلقن)
 نذبا وقيل وجوبا (بذكر الشهادتين) لان
 الاولى لا تقبل بدون الثانية (عنده) قبل
 الفسفرة واختلاف في قبول توبة المائس
 والفتار قبول توبته لا إيمانه والفرق في
 البرازية وغيرها (من غير أمره) ما لم
 يشعر وإذا قالها مرة كفا ولا يكثر عليه ما لم
 يتكلم ليكون آخر كلامه لا اله الا الله عليه ما لم
 يقر بدين والعد (ولا يلقن بعد تليده) وان
 فعل لا ينجي عنه وفي الجوهرة أنه منبر وع
 عند أهل السنة ويكفي قول يا خلا

بعض مشايخنا (قوله يا ابن فلان) صريح في نسبته إليه باسمه العلم وهو ظاهران علم أما إذا جعل
 فالظاهر أن يقال ابن عبد الله أو نسب إلى حواء كما في جهول الاسم وورد أن العاصم القسامة يسأل
 ابن فلانة فقبل ستر على ولد الزنا وقيل أكراما لعيسى ابن مريم على نبينا وعليه وعلى جميع الأنبياء والملائكة
 والصلحاء الصلاة والسلام (قوله أذكر ما كنت عليه) أي من الإيمان بالله تعالى ورسوله أي وأجبه الملكين
 (قوله فان لم يعرف اسمه) حواء كان ذكر أُم أنثى ينسب إلى حواء بلفظ ابن حواء أو بنت حواء (قوله ومن
 لا يسأل) كالأنبياء والشهداء والمرابطين والمطهرون والميت يوم الساعة وأولئك من يقرأ تبارك الملك كل ليلة
 (قوله ينبغي أن لا يلحق) أي يستحب والسؤال لا يختص بهذه الأمة هذه عامة المتقدمة من وقبل لهذه الأمة خاصة
 وفي البرازية السؤال فيما يستقر فيه الميت حتى لو أكله سبع فالسؤال في بطنه فان جعل في تابوت أو أيا ما نقله
 إلى مكان آخر لا يسأل ما لم يدفن أبو السعود عن الشريعة (قوله لا يسألون) لانهم يسأل عنهم فكيف يسألون
 (قوله ولا أطفال المؤمنين) في الشريعة لا يسألون في كل ذي روح من بني آدم يسأل في القبر باجماع أهل السنة
 أي حتى الأطفال لكنه يلقنه الملك فيقول له من ربك ثم يقول قل الله رب ثم يقول له ما ديتك ثم يقول قل ديني
 الإسلام ثم يقول له من نبيك ثم يقول قل نبي محمد صلى الله عليه وسلم وقال بعضهم لا يلقنه بل يلهمه الله تعالى
 حتى يجيب كما ألهم عيسى عليه الصلاة والسلام في المهداء وحكاية الاجماع من الشريعة لا يرضى بقول
 الشارح والاصح الخ أفاده أبو السعود والحق أنهم ما قولان كما هو مذكور في المواهب وشرها للعلامة الزرقاني
 ثم السؤال مرة واحدة وقيل يشكر ثلاثة أيام وقيل سبعا وقيل الكافر يسأل أربعين صباحا تعذيبا له ويختلف
 شدة وتعذيبا بسبب الاختصاص (قوله وتوقف الامام في أطفال المشركين) ظاهرا أنه توقف في سؤالهم وليس
 كذلك بل التوقف في دخولهم الجنة وهو الذي يفيد قوله وقيل هم خدام أهل الجنة وبه ورد الحديث وقيل هم
 فيم اولى وبخدمهم وقيل في الاعراف وقيل في النوازل وقيل زرع لهم نار ويؤمرون بدخولها فان دخلوها كانت عليهم
 بردا والا دخلوها كرها وقيل غير ذلك (قوله ويكره) أي تحريما أشار إليه في التمر وقوله تمنى الموت أي لضرر نزل به
 كما في النهر من ضيق حبس أو خوف ظالم أو عذو أو من مرض أو اللذوف على الدين جأزا (قوله وقامه في النهر)
 حيث قال فان كان ولا بد فقل اللهم أحيني ما دامت الحياة خيرا لي وتوفني اذا كانت الوفاة خيرا لي **كذا**
 في السراج وانما كره تنبيهه لأنه يكون به فارتأى قضاء الله والمطلوب الرضى به والحياة خير للطائع لزيادة حسناته
 ولله اعصم لا حال توبته ورجوعه إليه تعالى (قوله وسيجي) أي في الكراهية والاستحسان انتهى حلي
 (قوله يغتفر في حقه) فلا يحكم بكفره كما في البحر والنهر (قوله جلا على أنه الخ) هذا بسبب ظاهر الشرع وحكمه
 في الباطن موكل الى الله تعالى (قوله ولذا اختار الخ) أي لخوف وقوع كلات الكفر منه كذا يفاد من عبارة
 البحر فلا يحكم بكفره واختار بعضهم قيامه حال الموت كذا في البحر أيضا (قوله تدلحياه) بفتح اللام تنبيه على
 بفتح اللام وهو نبت اللحية من الانسان أو العظام الذي عليه الأسنان جهر (قوله ويقضم) من التفمض
 أي يطبق أجنانه ما قهستاني (قوله تحسينه) اذ لولاه على حاله يبق قطيع المنظر ولا يؤمن من دخول الهوام
 في جوفه والماء عند غلظه وبه جرى التوارث أيضا أبو السعود (قوله ويقول مغمضه بسم الله) من أم سلمة أن النبي
 صلى الله عليه وسلم دخل على أبي سلمة بعد الوفاة وقد شق بصره أي شخص فأغمضه ثم قال إن الروح اذا غمض تبعه
 البصر أي ذهب أو شخص ناظر الى الروح أين تذهب **كذلك** الشريعة لا يلى ثم قال اللهم اغفر لابي سلمة وارفع
 درجته في المهدين واخلفه في عقبه في الغابرين واغفر لنا وله يا رب العالمين واوسع له في قبره ونوره فيه قال
 في المتهنى وينبغي أن يحفظه كل مسلم فبده وبه عند الحاجة جبر وقوله باسم الله أي حال كونك مصليا باسم الله
 أو حال كونك متبركا باسم الله تعالى وقوله وعلى ملا رسول الله أي خرجت روحك خبيثة عن الانشاء (قوله اللهم يسر
 عليه أمره) من التجهيز والتكفين ومن يجهله (قوله وسهل عليه ما بعده) من السؤال والاهوال (قوله بلغائك) **كذا**
 الباء التعدي أي اجعل لنا مسعدة (قوله واجعل ما خرج اليه) وهو القبر (قوله خيرا ما خرج منه) بأن توبحه
 عليه مع النور والخضرة والريحان (قوله ثم بعد أعضاءه) خوف أن تيسر (قوله ويوضع على بطنه سيف) أو مرآة
 وعليها اقصر الحوى فهذه الاشياء تمنع الانتفاخ بالخاصية (قوله ويخرج من عنده الخائض) كذا في النهر
 لان الملائكة لا تدخل بيتا فيه أحد هؤلاء حلي من الامداد وهو أولى بما في البحر من أنه لا يمتنع حضور الجانب

يا ابن فلان اذكر ما كنت عليه وقل وضيت
 بالله ربنا وبالإسلام ديننا وعمد نبينا قبل
 نأمره ولأفاده فان لم يعرف اسمه قال ينسب إلى
 حواء ومن لا يسأل ينبغي أن لا يلحق والاصح
 أن الأنبياء لا يسألون ولا أطفال المؤمنين
 وتوقف الامام في أطفال المشركين وقيل هم
 خدام أهل الجنة ويكره تمنى الموت منه
 في النهر وسجين (وما ظهر منه من كلات
 كغربة يغتفر في حقه ويصالحه الجنة **كذلك** ان في
 الجانب) جلا على أنه في حال زوال عقله وقيل
 اختار بعضهم زوال عقله قبل موته ذكره
 الكل (واذا مات تدلحياه ويقضم عليه
 تحسينه ويقول مغمضه باسم الله وسهل عليه
 رسول الله اللهم يسر عليه أمره وسهل عليه
 ما بعده وأسهله بلغائك واجعل ما خرج اليه
 خيرا مما خرج عنه ثم بعد أعضاءه ويوضع على
 بطنه سيف أو حديد لا يمتنع ويحضر عنده
 الطبيب ويخرج من عنده الخائض والنفساء
 والجانب

في الخبرين وان الاختصار والمطالعة (قوله ويعلم بجبرانه) في الشريعة لآلية عن الثكال لآباس باعلام الناس
بشيء لا يقدح في تكبير المسلمين عليه والمفسرين له ويحرم ايضا الناس على الظاهر والاعتبار به والاعتداد بذكره
ما في يتادى عليه في العرواق والارفة فهو في الجاهلية لانهم كانوا يعنون الى القبائل ينحون مع ضيق وبكا
يغزول وتصدد والحاصل ان الاحلام بعونه لا يكره في الاصح بمدان لم يكن مع تنويه بذكره وتخصيم بل يقال
بالحد الفقير الى الله تعالى فلان بن فلان انتهى واذا مات فوضع يده اليمنى في الجانب الايمن واليسرى في اليسر
بذلك امر عليه الصلاة والسلام ولا يجوز وضع اليدين على الصدر كما يفعله الكفرة انتهى أبو السعود (قوله ويسرع
في جهازه) لقوله عليه السلام بهواجرناكم فان لك شبرا قد قهره اليه وان لك شرا فبعد الازل النار بجر (قوله
ولا يقرأ عند ما قرآن) الذي فيه ويرأى بحدف لا وهو المواب وهو الذي في البحر من المبتنى وهو كذلك
في بعض النسخ (قوله وفسره في البحر) أي فسر الرضع الواقع في عبارة المبتنى وهي موافقة عبارة التفت التي
نظم القهستاني ونصها ويرأى عند القرآن الى أن يرفع يديه (قوله برفع يديه) فالمراد أنه يقرأ عنده حال
الرفع وقد مر أنه يستحب عند ذلك قراءة يس والرعده عليه فالقراءة بعد مسكروحة وقول الزيلعي ذكره القراءه عنده
أي بعد الرفع فلا تنافي فالمراد أن القهستاني حمل الرفع على الرفع الى المقفل وجه في البحر على رفع الروح
والاقرب ما في البحر وحمل الكراهة اذا كان غريبا منه أما اذا بعد وعنه بالقراءة فلا كراهة (قوله يكره القراءة)
أي يكره ما أخذ من التعليل الا في (قوله عنده) أي بعدمونه (قوله تنزيها) أي تنزيها والاولى في التعبير
بزيادة بقوله (قوله قيل شجاعة ثبت) في النهاية اختصارا في سبب القفل قبل الحدث الحاصل في البدن بالموت لأن
الموت سبب لا لا سترها المفاضل وذوال العقل قبل الموت وأنه حدث ولكن ينبغي أن يكون مقصورا على أعضاء
الوضوء ما لأنه لما كان قطرا الجناية في أنه لا يتكرر كل يوم فلا يؤذي غسل جميع البدن الى المخرج أخذنا بالقياس
وقيل لسبب هو الصلابة لأن الآدمي دم سائل فيتجسس بالموت قياسا على سائر الحيوانات التي لها دم فلهذا
الصلابة احتباس الدم في العروق انتهى وفي البسائر هو قول العامة وفي الكافي هو الاصح (قوله وعليه فينبغي
الح) فالمراد الذي في الزيلعي مفترعة على القول بصلابة الخشب (قوله كراهة المحدث) أفاده أن الاولى عدمها
لأن المحدث الاولى أنه لا يقرأ الا متوضئا (قوله كما مات) أي لثلاثين من اوده الارض وهذا موافق لما في النهر
عن الزيلعي وفي الغاية والقدر يري يوضع عند ارادة الذل قلت وهو الفرق (قوله في الاصح) مقابله ما عن
بعضهم أنه يوضع طولا كما في المريض اذا اراد الصلاة بايماء وما عن بعض آخر أنه يوضع عرضا كما في القبر أفاده
الشيخ زين الدين (قوله بجر) بالثقل والخصيف من التجمير والاجار وهو التجمير والجمره بتكسر الميم هي الجفرة
والجمر بحدف الهاء ما يتجر به من عود وغيره وهي لغة ايضا في الجمره قهستاني وغيره (قوله وزا) لأن الوز
أحب الى الله تعالى بجر (قوله الى سبع فقط) وفي الذين الى خمس ولا يزداد عليها وظاهره كراهة الزيادة ولعلها
روايتان والمخالف عليه محذوف أي من ثلاثة الى سبعة وكيفية التجمير كما في البحر أن يدار حول السرير بالجمره
المعددة المتقدمة (قوله ككفته) أي فانه يجمر وزا (قوله وعند مونه) أفاده بقوله سابقا به عنده الطيب (قوله
ولا في القبر) فان ادخل النار فيه فيه تشاؤم (قوله وكرم قراءة القرآن) أي يحرر بما شاء على أن شجاسته ثبت
(قوله حتى يغسل) أي يفرغ من غسله فرجع الى ما قبله (قوله قبل غسله) أي لا بعده غسله داخله في حكمه
القبلي فالتجديد المراد من تلك العبارات والاولى حذف ذلك لانه يؤهم الخافقة في وقع الواقع عليها في تجمير
(قوله وتستر عورته) لأن سترها واجب والنظر اليها حرام كهورة الحى ولا فرق بين الرجل والمرأة لأن عورة المرأة
للرأة كهورة الرجل للرجل انتهى أبو السعود (قوله فقط) المعنى أنه لا يكلف الوارث الى أزيد مما يستر هذه القدر
والاسترجاع العورة الى كالا يعني (قوله على الظاهر من الرواية) كذا فاه بعضهم وعلم في البحر بطلان الشهور
وفيها نظر (قوله صم الزيلعي) بعبارة ويستمر ما ينسبته الى ركبته بهذا الا زار عليه وهو الصحيح كمال الحياة
ولقوله عليه السلام لم يلدن لا ينظر الى الخدح ولا ميت انتهى وظاهره يقتضي حرمة النظر الى الخفيفة من الميت
وهو الاحتياط (قوله مثلها) ايضاً قيد فالمراد ما يمنع النور (قوله حرمة الامس كلتنظر) في هذا التعليل
أن التجمير الذي لا هوارة لا يستر عدم ستره (قوله ويجوز من تنبيه) لكم التظليل بجر وظاهره أن التجمير
بعبارة لا خلاف في تظليله بجر ويجوز حصول القدر وذكرا كل أن التجمير واجب ظاهرا جاع وكانه لانه

وزيلعي بجرانه واقرأوه ويسرع في جهازه
ولا يقرأ عند القرآن الى أن يرفع اليه القفل
كما في القهستاني مع بالالتفات وليس
في التفت الى القفل بل الى أن يرفع فقط
وفسره في البحر برفع روحه وعبارة الزيلعي
وغيره تذكره القراءة عنده حتى يغسل وعلمه
الشرع بل في اعداد الفتح تذييل القرآن
عن شجاعة الميت لتصبه بالموت قبل مجازها
خير من قبل حديث وعليه فينبغي جوازها
كراهة (قوله بجر) (قوله بجر) (قوله بجر)
في الاصح (على غير بجر وزا) الى سبع فقط
فتع (ككفته) وعند مونه في ثلاث لا خلفه
ولا في القبر (عبارة الزيلعي) حتى يغسل
الى تمام غسله (قوله بجر) حتى يغسل
وعبارة النهر قبل غسله (قوله بجر) حتى يغسل
فقط على الظاهر من الرواية (قوله بجر) حتى يغسل
القبلي والخفيفة (قوله بجر) حتى يغسل
وغيره (قوله بجر) حتى يغسل
ان (قوله بجر) حتى يغسل
الامر كالنظر ويجوز من تنبيه

ما يخص به الاتيساء (قوله كائنات) لأن الثياب تسمى عليه فيسرع اليه الفساد به (قوله ويوضأ من يؤمن
بالصلاة) فالصبي الذي لا يعقل الصلاة لا يوضأ زلمي قال في التبرهذه يقتضي أن من بلغ بجنون لا يوضأ أيضا
ولم أره لهم وأنه لا يوضأ الا من بلغ سببه الا أنه يؤمر بالصلاة - فخذوا قوله الجوى انتهى أبو السعود وبهذا فيه
بأنه ما المانع أن يكون الوضوء سنة الفصل في ذاته أقدم فوح أقدي (قوله للرج) لأن إخراج الما من غم الميت
وأنه لا يمكن في تركه أبو السعود (قوله وقيل بضملا) أن يجعل الفاسل خرفة في أصبعه يمسح بها أسنانه
ولها ثلثه ويدخل في مغزله أيضا انتهى وفي المجتبى وعليه العمل اليوم واختلافه في المجتبه فنعدا لاحام مرضى
الله تعالى منه بغيره مثل ما كان يستقي الحى لأن موضع الاستقباء لا يتناول من التماسه فلا بد من إزالتها اعتبارا
بحدية الحياة ولا يمس عورته لأن من العورة حرام ولكن يلف خرفة على يده فيفصل حتى يظهر الموضع
وقال أبو يوسف لا ينبغي أبو السعود (قوله فعلا اتفاقا) فيه نظر ظاهر وقد راجعت الشربلية والاحاديث
فرايت كلامه فيه ما خالني ذكر الاتفاق مقتصر على قوله بعد قول المصنف بلامنة واستشاق الا اذا كان
جنبيا كذا نقل عن المقدسي انتهى وفي الشلب وما ذكره الخطائى أى في شرح القدورى من أن الجنب يمسح
ويستنشق غريبه بماء الفامعة الكتب أبو السعود (قوله ويبدأ بوجهه) أى لا يديه ولا يؤخر غسل رجليه به
(قوله ويمسح برأسه) أى في الوضوء وهو ظاهر الرواية به (قوله ويمسح عليه ماء) قال الجوى لم أره الا أن
يكون حلو أو ملحا انتهى قلت الذى ينبغي في ديارنا الطول لاستعمالهم الصابون في غسله (قوله مغلى) بضم الميم اسم
مفعول من الاغلا لا من الفصل والفتيان لانه لازم واسم المفعول اغياي من المتهذى انتهى حلى واغلا طلب
تسخته بماء الفة في التغليف فان قلت ان التسخين يوجب اغلا مافى الباطن فيكثر الخارج قلت ذلك داع
لما منع ان يحصل باستفراغ مافى الباطن تمام النظافة والا مان من تلويث الكفن عند حركة الحامان له فعندنا
الماء الحار أفضل على كل حال بهر أى سواء كان به ومسح أم لا نهر (قوله ورق النبق) ويطلق على الشمر فيه
وعلى الفاسول نهر (قوله أو حرض) أو مافسة خلق تجوزا لبح كاذكره الجوى (قوله فسكون) ويجوز الضم
شربلية (قوله الاشنان) أى قبل الطين جوهره وهو عروق صفر صغيرة يتلف بها أهل المدينة أنفسهم وكذا
تفعل به الثياب الهذبية بصر (قوله مغلى) أى اغلا وسط الان الميت يتأذى بما يتأذى به الحى (قوله بالخطمى)
بكسر الخاء والفتح لغة ضعيفة واقصر مما مضى على الفتح نهر والياء مشددة معجاج وانفسله بعد الوضوء
قبل الفصل بالاجماع لانه أبلغ في استفراج الوسخ أبو السعود (قوله نبت بالعراق) طبيب الرائحة يعمل على
الصابون في التغليف نهر (قوله وضوء) كاذكره بصر (قوله هذا) أى غسله بالخطمى الخ (قوله أو أجرد) أى
من الشعر (قوله ويضع) هذا قول الفصل المرتب وأما قوله وصب عليه ماء مغلى الخ وقوله والا فالقراح وقوله
وغسل رأسه بالخطمى بفعل قبل الترتيب الاتى وبعبارة الشربلية ويفعل هذا قبل الترتيب الاتى ليتل ما عليه
من الدون اه أبو السعود (قوله ليبدأ بيمينه) لما فى البخارى من حديث أم عطية قالت لما غسلنا ابنته صلى الله
عليه وسلم قال ابدأ من يمينها نهر (قوله الى ما يلى الفم) بالطاء المبهمة وهو السرور والذى يليه هو جنبه الاسفل
ولو صرح به لكان أولى بأن يقال فيفصل حتى يعم الماء جنبه الاسفل وقوله منه لاجابة اليه على هذا المعنى
حتى يصل الماء الى الجنب الذى يلى الفم (قوله ثم على يمينه كذلك) أى فيفصل حتى يعم الماء جنبه الاخر وهذه
هى الفسلة الثانية كافي أبي السعد ويفهم منه ومن قول الشارح بعد هذه غسله ثلاثة أنه يعم جسده بالماء
كل مرة (قوله بالبناء للمفعول) راجع الى قوله مستند والاصطلاح أن يقال اسم مفعول لأن البناء للمفعول
لا يقال الا فى الافعال حلى ويقتل أن قوله بالبناء للمفعول راجع الى مجلس ونائب الفاعل ضمير يعود الى الميت
(قوله وهذه غسله ثلاثة) الحاصل أن السنة اذا فرغ من وضوءه غسل رأسه وجليته بالخطمى من غير تسريح
ثم يغمسه على شقه الايسر ويغسله وهذه مرة ثم على الايمن كذلك وهذه ثالثة ثم يغمسه ويمسح بطنه كاذكره
يغمسه على شقه الايسر فيصب الماء عليه وهذه ثالثة انتهى بهر (قوله لما تم) من قوله ليصل المستنون (قوله بغير)
أى صح لاجل والانهما سراق يقتير والحكم فيها كراهة التعريم (تمة) يفسى أن يكون الفاسل طاهرا
وبه كرهه أن يكون جنبيا أو حائضا والاوى أن يكون الفاسل اقرب الناس الى الميت فان لم يحسن الفصل فاعل
الامانة والورع فلو كفروه وبقي عضو لم يغسل يغسل العضو بخلاف الاصبع فتح وضوء الميت من الماء الاقل

(كائنات) وغسله عليه السلام في خمسة من
شواحه (ويوضأ) من يؤمر بالصلاة (بلا
منقضة واستشاق) للرج وقيل بضملا
بخرقة وعليه العمل اليوم ولو كان جنبيا
أو حائضا أو نساء فعلا اتفاقا تقيما الطهارة
كافي امسداد الفتح مستند من شرح
المقدسي ويبدأ بوجهه ويمسح برأسه
(ويصبع عليه ماء مغلى بيدر) ورق النبق
(أو حرض بضم فسكون) الاشنان (ان
نهر والاقفا خاص) مغلى (ورق النبق) أى
جليته بالخطمى أيت بالعراق (ان وجسد
والاقفا صابون وضوء) هذا لو كان بهما شمر
حتى لو كان أجرد أو أجرد لا يفعل (ويضع
على يمينه) ليبدأ بيمينه (فيغسل حتى يصل
الماء الى ما يلى الفم) لانه من (اليه
نهر مجلس مستند) بالبناء للمفعول (ثم
ويمسح بطنه مرفقا وما خرج منه بغسله ثم
بعد اقعاده (يضعه على شقه الايسر ويغسله
وهذه) غسله (ثالثة) ليصل المستنون
(ويصبع عليه الماء عند كل اشباع ثلاث
مات) لما تروان زاد عليها أو نقص
(جاز) اذا لو أوجب مرة

والثاني والثالث اذا استنقع في موضع فاصاب شيئا نجسه لانه نجس واد اصاب ثوب القاعل فانتشر من طيبه
مما لا يجد بقاته ولا يمكنه الامتناع عنه لا يصبه له وم البلوى وعدم امكن ان القرض عنه جوى عن الواقعان
ذكر ما بالعود وهذا ما على ان نجاسة الميت نجاسة خبيث وتقدم انها طاهرة حيث خلاصته من الاقدار وهو
مبنى على ان نجاسته نجاسة حدث (قوله ولا يبعد غسله ولا وضوءه بالخارج) لانه عرف برفقنا وقد حصل نهر
ومقتضى التعليل ان لا يبعد غسله اذا جتمع ولم ادره فانه احوال العود والغسل ينضم الغسل قبل وبالفتح ايضا وقيل
ان اضيف الى المفسول فتح والى غيره ضم (قوله لا غسله الخ) هذا التعليل مبنى على ان نجاسة الميت نجاسة
لحيث (قوله لبقائه بالموت) اى ابقاء الحدث بالموت فطالما يؤثر الموت في الوضوء وهو موجود لم يؤثر الخارج
العارض بمر بقليل زيلدة (قوله الا ان المسلم يظهر بالغسل) فلو علم ان انسان وصلى به صلاته وهذا في غير
التهديد ما هو ظاهر وان لم يغسل والكافر لا يظهر وان غسل لانه ليس اهل للاكرامة وقوله تعالى ولقد كرمنا نبي
آدم ليس فصافى طهارته بعد موته بل يحفل التكرم بالثمن والعقل أو الاكل بالايدي لا بالقلم كالبهايم وهو احد ما قيل
في الآية (قوله وقد حصل) اى الغسل وبطرق النجاسة بعد ذلك لا يبعد بل يغسل موضعهما (قوله وغتف) نشف
ان كان بمعنى شرب فكسر الشين من حدث علم كافي المصباح وان كان بمعنى اخذ فبقعهما من حدث ضرب كافي النهاية
واعلم ان نشف بفتح ذى ولا ينعذى كافي المصباح احوال العود وظاهره انه يقرأ يغتفب التخصيف (قوله في ثوب)
ثلاثا قبل اكله وفي المخرج من الوضوء الجية المندبل الذي يمسح به الميت بعد الغسل كالندبل الذي يمسح به الحي
يعنى انه طاهر انتهى (قوله ويجعل الخنوط) استحبابا وكذا يوضع في القبر لانه عليه الصلاة والسلام فعل ذلك بانه
ابراهيم احوال العود عن الجوى من الروضة (قوله الطيبة) اى طيبة الرائحة احوال العود (قوله لكرامتها)
اى فخرها كما يدل عليه قول البهروى وورد النهى عن المزمار الرجال انتهى ولا يكره للنساء احوال العود عن العنق
(قوله وجعلها في المكفن) عند رأس الميت كما يفعل في زماننا جعل بجر (قوله نذبا) يرجع الى قوله ويجعل
والاولى ذكره بانه (قوله والكافور على مساجده) اى واضع جوده جمع مسجود بالفتح لا غير وعلى الجبهة
والاخر والسدان والركبان والقدمان يروى ذلك عن ابن مسعود نهر وخص الكافور لان الديدان تهرب
من رائحته احوال العود (قوله كرامة لها) لانه لما كان يسجد بها خست بزيادة كرامة لها من سرعة الفساد
نهر (قوله ولا يبرح ثمره) اى الميت الا هم من الذكروا لثقتي والتمهريم اللحية وكما يجوز نشر ريح الشعر
لا يجوز قطع شئ منه سواء كان شارباً او غيره ولا يقرأ القرآن وقت الغسل جهرا وكذا الادعية ولا يابس بها
سرا ويكره بقراءة القرآن امام الجنائز وكذا الذكروا المسحوب الصمت جوى عن المفتاح وقوله ولا يقرأ الخ مبنى
على ان نجاسته نجاسة حدث (قوله اى يكره ذلك قريبا) لقول القتيبة اما التزيين بعد موته والامتناع
وقطع الشعر فلا يجوز نهر لان هذه الاشياء لم تكن مستغنى عنها والمحال انه لا يغسل به ما هو للزينة
احوال العود (قوله الامسكور) فلا يابس باز يؤخذ ويرى يروى ذلك عن الشيخين بجر (قوله ولا يمتحن) على قول
ابن يوسف وبه يفتى احوال العود (قوله ولا يابس يجعل القطن على وجهه) قال في الظهيرية واستحب جماعة العلماء
شربا ليلية عن الفتح (قوله ومسها) قال في البهر ولا يابس بتقبيل الميت اه وقد روى انه عليه الصلاة والسلام قبل
عثمان بن مظعون بعد موته وكذا قبيل الصديق النبي عليه الصلاة والسلام وظاهر قوله مسها انه يحرم قبيلها
فيحصل المنع على ما اذا اختلف الجنس فلا ينافى الوارد (قوله لا من النظر اليها) قد يقال ان التعليل بانقضاء
الزوجية يقتضى فحشاء ايضا فليزفر الفرق بين المس والنظر (قوله قلنا هذا محمول الخ) اى فهو خاص بمن كان
هو على من ناسبه صلى الله عليه وسلم ودليل الخصوص الحديث وفيه انه لو اعتبر ذلك لما جاز لي تزوج بجرم
لنفاطمة وقد ثبت انه تزوج بنت اخيه باذن منها بعد موتها واما الحديث فهو في الاخرة كما ستفهم عليه
وايضافان عثمان تزوج البنت الثانية له على الله عليه وسلم (قوله سبب ونسب الخ) أخرجه الطبراني
والحاكم والبيهقي ذكره السيوطي في جامعه الصغير وفسر شارحه العزري السبب بالاسلام والتقوى والنسب
بالانساب واولو المصاهرة والرضاع اه ولا يعارض هذا الحديث قوله عليه الصلاة والسلام لاهل بيته لا أعنى
منكم من الله شيئا لان معناه انه لا يملك لهم نعم الله تعالى بملكه فنعهم بالشفاعة فهو لا يملك
لان ملكه به اه مناوى وذكر الحافظ الهنار في كتابه استجلاب ارتضاء القرف بحب اقرناء الرسول

(ولا يبعد غسله ولا وضوءه بالخارج منه)
لان غسله ما وجب لرفع الحدث لبقائه بالموت
بل اتصه بالموت كما اثر الجسومات الدموية
الا ان المسلم يطهر بالغسل كرامة له وقد حصل
بجر وشرح مجمع (ويغتف في ثوب ويجعل)
الخنوط وهو فتح الماء (الطر المركبة
الاشياء الدائبة غير زعفران وورد)
لكرامتها للرجال وجعلها في المكفن
(على رأسه ولا يمتحن) نذبا (والكافور على
سجده) كرامة لها (ولا يبرح ثمره)
اى جكره ذلك قريبا (ولا يمتحن ولا يابس
الا المسكور) ولا يبرح (ولا يمتحن ولا يابس
يجعل القطن على وجهه وفي مخارجه كدبر
وقبل وأذن وفم ويوضع يداه في جانيه لا على
صدره لانه من عمل الكفار ابن مطهر) ويضع
زوجها من غشاء ومسها لامن النظر اليها
على الامم) منية وفحات الاثمة الثلاثة بعد
لان عليا غسل فاطمة رضى الله عنهم ما قلنا
فانه محمول على بقاء الزوجية لقوله عليه
الصلاة والسلام كل سبب ونسب يقطع
بالموت الاسدي ونسب مع ان بعض الصحابة
اكثر عليه شرح المجمع للعيني

وذوي الشرف هذا الحديث يلهظ كل سبب ونسب منقطع يوم القيامة الا- يحيى ونسبه قائم اسوة في الدنيا
والآخرة انتهى قال عرفترجعت أم كلثوم بنت علي - تلك انتهى فيظهر من هذا أن قوله تعالى فاذا نفع في الصورة
فلا أنساب بينهم مخصوص بشرفه صلى الله عليه وسلم والمعنى أن النسب يوم القيامة لا ينفع الا نفسه صلى الله
عليه وسلم فهو نافع لمن اتسب اليه ولو بصاهرة أو رضاع (قوله وهي لا تنفع من ذلك) أي الفسل سواء دخل
بها أم لا كما في البر وله لها في حكم النكاح لانها في العدة بخلافها اذا ماتت فاته لاعدته عليه لجواز نكاح
أربع له بعد موته وانكاح أخواته فان قلت ان أم الولد تعتد بعد موت السيد بالحيض أوجب بانه لم يسبق
عقد النكاح بينهما حتى يسبق أثره في الفسل بخلاف الزوجة (قوله ولو ذرية) فان قلت لا تعرف سنة الفسل تعلم
أخاه في البحر قلت يرد عليه أن غسل الميت فرض كفاية على المسلمين فلا يقطع عنهم بفعل الذرية الا أن يقال
أن الكلام في الجواز لا في إسقاط الفرض بشرط بقاء الزوجة حتى لو كانت مبانة بالطلاق وهي في العدة
أو عزمة بردة أو رضاع أو مصاهرة لم تقطع أو ارتدت بعد الموت أو قبلت ابنه أو وطئت بشبهة بغير (قوله
فلا يفسلونه) تبع في هذا التعبير صاحب النهر وصوابه يفسله حلي بزيادة (قوله في الزوجة) صوابه في الزوجة
لان الصلاحية للزوجة لا للزوجة (قوله لو بان قبل موته) فيه أنها حينئذ لا تصل حال الموت ولا حال الفسل
فالاولى الاقتصار على المصنف (قوله وأردت بعده) لان زوجية انقطع عنها ولو اعتبر حالة الموت لجاز
غسلها الصلاحية حينئذ (قوله أو مست ابنه بشبهة) أي بعد الموت قبل الفسل لعدم صلاحيتها حلي (قوله
زوال النكاح) حله للمسائل الثلاث (قوله لحل مسها حينئذ) أوجب إذا سلمت فاعتبرنا حالة الفسل ولو اعتبرنا
حالة الموت لم نعت لانها كانت مجوسية في حالة (قوله اعتبارا بحالة الحياة) فانها لو سلمت بعده وكان حيا يسبق
النكاح (قوله ولو بلارأس) أو النصف ومعه الرأس كما في النهر (قوله وينبغي أن يكون حكم الحال الخ) قال
في مختصر القلبي بزيادة وأجرة الحاملين والدخان من رأس المال ونحوه في البحر قال في الشرع بلاية وهو شامل
لكفن المرأة ونحوه وإليس هو المختار لانه على الزوج طهارة أو الود هو مفروض فيما إذا جازا لاجروه وعند
عدم التعيين لانه التعيين لانه قام بواجب عليه حينئذ وليس أن قام بواجب أخذ الاجرة عليه (قوله لا لا إسقاط
الفرض الخ) فالتبعية لا بد منها لذلك وقد نقل ذلك صاحب النهر عن التعيين حيث قال قال في التعيين ولا بد
من التنية في غسله في الظاهر اه يعني لا إسقاط وجوبه ولا يشافيه ما في النائية لو غسله أهل من غير نية الفسل
يجوز عند ناقائه محمول على جواز الطهارة لا على إسقاط الفرض اه قلت الذي في البحر من النائية اجزا هم
ذلك وهو ظاهر في إسقاط الفرض عنهم وان تظاهرا الكمال ما في التعيين وعارضه في البحر نص النائية المذكور
واختاره الاسيحياني والاكل ما في النائية لان غسل الحلي لا بشرطه التنية فكذلك غسل الميت اه وبمعنى
التوفيق بأن في المسئلة روايتين (قوله ولذا) أي لا اشتراط التنية في إسقاط الفرض عن ذمة المكلفين قد يقال
ان اشتراط الفسل هنا لعدم وقوعه منهم أولا بخلاف المسئلة السابقة (قوله لا نأمرنا بالفسل الخ) بناء على صاحب
الفتح على ما قاله صاحب التعيين (قوله وتعليه) أي الكمال بقوله لا نأمرنا الخ وهو لصاحب النهر اه لا بد من
في التعليق لانه لم يظهر (قوله فتدبره) أقول الذي ينبغي التعويل عليه أنهم اذا غسلا لم يقطع الفرض عنهم
وان لم تكن لهم نية كافي النائية وارتضاء الاكل والاسيحياني وان وجدوه في ماء فلا بد من غسله لا إسقاط
المأمور به ولا تنقاص احدي المستثنين في الاخرى للفرق البين بينهما (قوله الاصل فيه) أي في غسل الملائكة
استفاد منه أنه شرعية قديمة وأن الواجب نفس الفسل وان لم يكن الفسل مكفرا وله الم بعد أولادنا
آدم عليه الصلاة والسلام غسله أبو السمود (قوله ولا علامة الخ) نص على ما هو المعتبر من الخلاف أن العبرة
للمكان عند فقد العلامة وأما اذا كان به علامة فيعمل بها انقضاء وانما اعتد بها المكلف عند فقد العلامة لان دلالة
المكان فحصل بها غلبة الظن بكونه مسلما (قوله والا) أي بأن كان في داو الحرب أي ولا علامة كجواهر الموضع
وان كان هناك علامة عمل بها كافي أي السمود وقوله لا أي لا يفسل ولا يسل عليه (قوله لا يفسل ولا يسل عليه) (قوله لا يفسل ولا يسل عليه) (قوله لا يفسل ولا يسل عليه)
ولا علامة في البداية علامة المسلمين أربعة الخضب والحنان وأمس السواد وحلق العانة نهر قال المتوفى
في كون لبس السواد من العلامة نظر اذ لا يلبس المسلمين حتى يكون علامة قلت بل الغالب الا أن لبسه
أغبر المسلمين (قوله اعتبارا لا كثر) فان كان الاكثر من المسلمين يفسلون ويحلى عليهم ونرى المسلمون بالدهاء والحق

(وهي لا تنفع من ذلك) ولو ذرية بشرط بقاء
الزوجة (بخلاف أم الولد) والمذبة والكتابة
ولا يفسلونه ولا يفسلون على المنه ويرجى
(والاعتبار) في الزوجة (صلاحيتها الفسل حالة
الموت) (قوله لا) (قوله الموت) (قوله لا) (قوله الموت)
بأن قبل موته أو (ارتدت بعده) ثم سلمت
(أو مست ابنه بشبهة) (زوال النكاح) (وبما
لها) (قوله لو سلم) (زوج المجوسية) (قلت
فأصلت) (بعد حل مسها حينئذ اعتبارا
بحالة الحياة) (وبما رأيت) (أو رأيت)
شقيه (لا يفسل ولا يسل عليه) (بل يفسن الا
أن يوجد أكثر من نفسه ولو بلارأس
(والأفضل أن يفسل الميت) (بما نأمرنا في
الفصل الاجري بأن كان نية شخصية الا
لتعنيه عليه وينبغي أن يكون حكم الحال
والطهارة كذا في سراج (ولو غسل) الميت
(بفسرية اجزا) أي طهارة لا إسقاط
الفرض من ذمة المكلفين (و) (لذا قال
(لو وجد ميت في الماء فلا بد من غسله ثلاثا)
لأننا نأمرنا بالفسل في تركه في الماء بنية الفسل
ثلاثا ففتح وتعليه يفيد أنهم لو صلوا عليه بلا
إعادة غسله صحيح وان لم يسل وجوبه عنهم
قد بره في الاختيار الاصل فيه نفسيل
الملائكة لا دم عليه السلام وقالوا فيهم
هذه سنة موناكم فروع لو لم يدر أفسل
أم كافر ولا علامة فان دارنا غسل وصلى
عليه والا لا اختط مونا بكمار ولا
ولاية اعتبارا لا كثر فان استروا غلبوا

الكفار كثر ترك الكل أبو السعد وكيفية العلم بذلك أن يصحى عدد المسلمين ويعلم مذهب منهم وبه ذالموقف
 فيظهر الحال (قوله واختلف في الصلاة عليهم) حكى قولير في البحر من غير ترجيح (قوله ومحل الدفن) أى
 اختلف المشايخ فيه ولا رواية عن الامام وصاحبه فقيل يدفنون في مقابر المسلمين وقال الهندواي يتخذ لهم
 مقبرة على حدة وهذا أحوط أبو السعد عن الجوى (قوله ككدف ذمية) تشبيه في وقوع الخلاف أفاده
 أبو السعد (قوله لا توجع الولد لظهورها) والولد مسلم تعالى به فيوجه الى القبلة بهذه الصفة (قوله يمه)
 أى الميت الامم من الذكور والانثى وانما كان كذلك لان من شرط الفاسل أن يحمله النظر الى المفسول فلا يغفل
 الرجل المرأة ولا المرأة الرجل الفعل والمجبوب وانطوى وقوله المحرم أى بغير حائل على يده في حق الرجل والمرأة
 وهذا اذا كانت حرة وان كانت أمة يمهها الاجنبى بغير قوب ومثل المحرم للرجل أمته وزوجته قاله في البحر لكن
 فيه نظر بالنسبة الى الزوجة فانها تنفسه كما هو الذى في النهر (قوله فان لم يكن) المحرم يكن تامة (قوله
 فالاجنبى) أى فالنفس الاجنبى المصادق بالانثى بالنسبة الى الرجل وبالرجل بالنسبة الى الانثى وقوله بخزقة
 المراد بها حائل يمنع المس (قوله ويعم الخنثى) أى على الظاهر من الرواية أشار اليه في البحر وقيل يغسل في نوبه
 (قوله والا) أى الا يكن الخنثى من اهلها بان لم يبلغ حد الشهوة كما في النهر وقد روي في الاصل ما قبل التكلم وقوله
 فكفيرة أى من الصفار والصفار لانه ليس لامضاته ما حكم العورة ومن أبي يوسف أكره أن يغسله الاجنبى
 أبو السعد عن الخانية (فروع) لومات في ميتة فقات الورثة لا ترضى بغسله فيه ليس لهم ذلك لان غسله
 في بيته من حوائجه وهى مقدمة على الورثة ولومات عنها وهى حامل فوضعت لا تغسله وليس على من غسل
 مستاغسل ولا وضوء به أى وجوب بل ندبا (قوله ويسن في الكفن الخ) أما غسله ففرض كفاية بالنظر لمساواة
 المسلمين شربلاية ويجوز تكفين الرجل في كل ما يجوز لبسه لو كان حيا وكذا المرأة وأجبه البياض
 والجديد وغيره سواء بعد أن يكون نظيفا واعلم أن الكفن والحنوط وسائر تجهيزه مقدم على الدين الى قدواله
 ما لم يتعلق بعينه حق القرماء كلهم والمبعض قبل القبض فان تعلقه بذلك فالتابع والمرتب أحق به من كل أحد
 نهر وانما سن التلث لما ورد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كفن في ثلاثة أبواب جهولية وهو يفتح السبيل
 وضما نسبة الى حصول قربة باليمن أو الذى يقصر الثياب فانه يسمى خصولا كما في المواهب (قوله ازار) هو من
 القرن الى القدم كالإضافة كذا قالوا ويبحث فيه الكمال بأنه يغسنى أن يكون ازار الميت كازار الحى من السرة
 الى الركبة لانه صلى الله عليه وسلم أعطى الثلاث غلن ابنته حقوه وهو في الاصل معقد الازار وقال عليه
 الصلاة والسلام في المحرم الذى مات كفنتوه في نوبه وهما نوبا احرامه ازاره ورداؤه وعلموا أن ازاره من
 الحقن نهر وجهر وما قاله الجوى بأنه يحفل أن يكون ذلك لعدم ملك المحرم غير ازار احرامه ورداؤه فيكون من
 كفن الضرورة لا يدفع البحث لان مخالفة في الازار بين الحى والميت لا بد لها من دليل وحيث لم يرد دليل مخالفة
 كان يغنى التسوية بين ازارهما اذ هو الاصل عند عدم ورود دليل مخالفة أبو السعد وقد كان يضطرب
 ذلك كثيرا حتى رأيت هذا (قوله وقبص) هو من المنكب الى القدم بلا دنار يص لانه تافه في قبص الحى
 لتسع أسفله للمشى وبلا جيب ركين ولا يكف أطرافه ولو كفن في قبص الحياة قطع جيبه وكما كذا في التمين
 والمراد بالجيب الشق الشازل على الصدر بهر (قوله ولصافة) قال الجوى وهى التى تده على الارض أولا
 وهى الرداء كما في البرجندى أبو السعد (قوله وتكره العمامة) أى على رأسه داخل اللعافة وهى محل الخلاف
 وأما ما فعل على الخشبة من العمامة والزينة بعض حلى فهو من المكروه بلا خلاف لما تقدم أنه يكره فيه
 كل ما كان للزينة (قوله واستحسنها المتأخرون للعلماء الخ) ويجعل الذنب على وجهه كما فعل ابن عمر وقيل تدار
 عينا ويكف ذنبه على كوره من جهة يمينه كما في القوس ستافى واحترز بالعلماء من الاوساط فلا يعمون كما في النهر
 من السراج (قوله والاشراف) زاد في التلخيص المولى أى أولاده على (قوله ولا بأس بالزيادة) هذا هو المذكور
 في غاية البيان كما في النهر ثم قال فلا تقتصر على الثلاث انقى كون الاقل سنونا وصريح في الجنبى كراهة
 الزيادة فان جلت الكراهة في عبارته على التنزيهية كان المال واحدا ثم قوله فلا تقتصر الخ لا يظهر لان هذا هو
 المقول في كنهه صلى الله عليه وسلم قال سنة فى الثلاث ومخالفتها تتركه تنزيها واستثنى من الكراهة في روضة
 الزندوسق ما اذا أوصى بأن يكفن فى أربعة أو خمسة فانه يجوز بخلاف ما اذا أوصى أن يكفن فى نوبين فانه يكفن

واختلف في الصلاة عليهم ومحل الدفن كدفن
 ذمية حلى من مسلم قالوا والا حوط دقها
 على حدة ويجعل ظهرها الى القبلة لان وجه
 الولد يظهرها مات بين رجال أو هو بين نساء
 يمه المحرم فان لم يكن فالاجنبى بخزقة ويجه
 الخنثى المشكل لو مرأه قاولا فكفيرة فيفسله
 الرمال والسلا م لنقد ما وصلى عليه ثم
 وجب الكفن في ازار وقبص ولعافة وتكره العمامة
 الكفن (في الاصح) يجنبى واستحسنها
 المتأخرون للعلماء والاشراف ولا بأس بالزيادة
 صلى الثلاثة

في ثلاثة ولو أوصى أن يكفن بألب درهم كفن وكفنا وسطا اه بهر والباقي بعده ميراث أبو السعود وفي الظهيرية
ويكفن في كفن مثله وهو أن ينظر إلى ثيابه في حياته للبيعة والعمدين إلى المرأة ما تلبسه لإيادته أبو حنيفة
فقول الحدادي وتكره الخصال في الكفن يعني زيادة على كفن التلثم (قوله ويحسن الكفن) مع عدم الزيادة
على كفن التلثم وعدم الزينة (قوله فانهم يتزاورون فيما بينهم) ان قلت ان الزائر الروح ولا كفن عليه ساقات القمود
هو قوله ويتناخرون ان قلت ان التناخر مذكوم وهو لا يصح كون في الآخرة والقبر أول مسفرة منها أجب
بأن المراد السرور والفرح لاحقية التناخر واعلم أن محل ذلك في الكفن الحلال (قوله ولها) أي ثلاثي
ولو رقيقة (قوله ودع) بهمهلة وهو مذكر بخلاف درع الحديد فانه وثث نهر من غابة البيان (قوله أي قبض)
انما فسر به دفع المايتهم أنه هو الذي يلبس فوق القميص كما في المغرب قال في الجهر والتعبير بالقميص
أولى لان ذكر ما لا يورهم أولى من الموهوم (قوله وخار) بكسر الخاء ما تغطي به المرأة رأسها قال العلامة بكسر
الظاء ثلاثة أذرع بذراع الكبراس يصحس على وجهها اه أبو السعود عن الجوى (قوله وخرقه) الأولى
أن تكون من التدين إلى الفخذين نهر من الخافية (قوله وكفايته الخ) هو أولى اذا كان بالمال كله وبالورثة كثره
وكفن السنة أولى في عكسه ويكره أن يكفن في ثوب واحد حال الاختيار لانه في حال حياته تجوز صلاته في ثوب
واحد مع الكراهة في كرهه الاقتصار عليه في الموت ولو كان ثوبين أو ثوبين وطبقتين لا يباع شيء منها له
لا في حال حياته ولا موته بهر (قوله في الأصح) وقبل قبض ولفافة نهر ولا كراهة في كفن الكتابة كما في الجهر (قوله
ولها ثوبان) هما اللفافة والازار (قوله ويكره أقل من ذلك) ظاهر اللفافة أنها نهر خمسة ويدل عليه ما في الجهر
عن التبيين أن ما دون الثلاث في حقها كفن الضرورة ولا بصار له الا بعد السنة والكتابة (قوله وأقله ما يبرم
البدن) استعمله بحديث مصعب جنتان ولم يكن عنده الا ثوب واحد كذا فيه خطوط سود وبض فكان
اذا غطي رأسه بثوب وجلاه بالعكس فأمر النبي صلى الله عليه وسلم بتغطية رأسه بها ورجليه بالأذخر فلو كان
يكفي ستر العورة لما أمر بتغطية رجليه بالأذخر (قوله ويلبس به ثوبين) الضعيفان للآزار وأشابه إلى أن كلا
من الآزار واللفافة يلف لهما مستغلا لانه أمكن في السر (قوله ليكون الأيمن على الأيسر) علة للتقريب الفاد
بهم (قوله صغيرتين) ظاهره أنه يضفر ويحغل أن المراد جعله قسمين (قوله تحت اللفافة) انما اقتصر عليها لانها
مبسوطة هي والآزار معا فها كالشيء الواحد ولو قال تحت الآزار وضمهم منه أنه تحت اللفافة لكان أولى
ولم يذكر الخرقه في الجهر ثم الخرقه فوق الأكفان وفي الجوهرة موضع الخرقه تحت اللفافة وغوى الآزار والقبض
وهو الظاهر اه (قوله كما مر) أي من أنه يلف بيارثيها (قوله ويعقد) من أعلاه وأسفله صيانة عن الكشف
(قوله كما مر آتية) إلا أنه يجنب الحرير والمصفر والمزعر احتياطاً بهر (قوله والمهرم كالخلال) فيه طي رأسه
ويطيب (قوله والمراحم كالبالغ) المذكور كذا كرو والانتى كالانتى حلي (قوله ومن لم يراحم) أي من المذكور
(قوله ان كفن في واحد) والأولى تكفينه في آزار ووردها كما تفيد عبارة الجهر وأما غير المراهقة فمن محمد كفنهما
ثلاثة وهذا كثر بهر (قوله والسقط) ظاهره ولو مستبين أطلق (قوله ولا يكفن) أي لا يراحم فيه سنة الكفن
(قوله كالعضو) أي كما اذا وجد عضو من ميت ولو كان ذلك الميت كفن أولاً أو كان العضو قديماً (قوله منبوش)
أي ضاع كفته وأفاذ بقوله طري أن البابس لا بعد كفته أي على وجه السنة بل يلف ويهر (قوله لم ينسج)
الأولى حذفه لتصريح المصنف به (قوله يكفن) فان كان قد قسم الميراث أوجب القاضى الورثة أن يكفوه من
الميراث وان كان عليه دين فان لم يكن قبضه الغرماء يبدأ بالكفن لانه بقي على ملك الميت والكفن مقدم على الدين
وان قبضوه لا يسترد منهم بل على الورثة لانه زال عنه ملك الميت بخلاف الميراث بهر (قوله أحد عشر) ذكرها
في الجهر وهي الرجل والمرأة والمراحم المستهي والمراهقة وكذلك والصبي الذي لم يراحم والصبي التي
لم يراحم والسقط والنتى المشكل والمهرم والمنبوش الطري والمنبوش المتضخ انتهى والمؤلف أبسط من لم يراحم
من الإناث وقد نهت عليه وعلم منه أن قوله والمراحم كالبالغ تحت صوتان وقول المصنف وأدى منبوش
الخ تحت صوتان أيضاً (قوله يبرود) هي ما تخذ من الصوف واستعمال لأبأس هنا معنى الإباحة لا لما خلافة
أولى منه (قوله وفي النساء) أي في أكفانهن (قوله لجوانه) أي الكفن المفهوم من الكفن (قوله بما يجوز
لبسه حال الحياة) فلا يجوز للرجال كفن الحرير (قوله أو ما كان يلبس فيه) مروى عن ابن المبارك (قوله على من

ويحسن الكفن حديث حسن الكفن
الموتى فانهم يتزاورون فيما بينهم ويتناخرون
بجس أكفانهم ظهيرية (ولهادرج) أي
قبض (وازار وخار ولفافة وخرقه تزيد بها
ثوبان) وبطنها (وكفايته ازار ولفافة)
ثوبان (ولهانوبان وخار) ويكره
في الأصح (ولهانوبان وخار) ويكره
أقل من ذلك (وكفن الضرورة لهما ما يوجد
وأقله ما يبرم البدن وعند الشافعي ما يستر
العورة كالحلي (تيسر اللفافة) أو لا (نهر يسط
الآزار عليها ويقع من وضع على الآزار
ويلبس به ثوبين ثم اللفافة كذلك)
ليكون لا يلبس على الأيسر (وهي تلبس الدرع
ويجعل شعرها صغيرتين على صدرها فوقه)
أي الدرع (والخار فوقه) أي شيئا يلبس
اللفافة) ثم يصحس كما مر (ويستد الكفن ان
خلف انتشاره وختي مشكل كما مر آتية)
أي الكفن والمهرم كالخلال والمراحم
كالبالغ ومن لم يراحم ان كفن في واحد
تجاوز السقط يلف ولا يكفن كالعضو من الميت
(وأدى منبوش طري) لم ينسج (وكفن
كالذي لم يبرم) مرة بعد أخرى (وان ينسج
كفن في ثوب واحد) وإلى هنا ما ذكره
أحد عشر والثاني عشر الشهيد ذكرها
في المجتبى (ولا بأس في الكفن يبرود وكان
وفي النساء جبر ومنه عفر ومعفر) لجوانه
بما يجوز لبسه حال الحياة وأحب البياض
أو ما كان يلبس فيه (وكفن من لا مال له على
من نجب عليه نكته)

فحب عليه نفقته) أي وكسوته، نها وكفن العبد على سيده والمرهون على الراهن والمبيع في يد البائع عليه كنفقته
 مخ (قوله فان تعددوا) كاشوة واشقة وأخوات كذلك (قوله فلي قدر ميراثهم) فلي الذي كرضف ماعلى الاتي
 (قوله واختلف في الزوج) أي هل يجب كفن زوجته عليه (قوله والقنوى على وجوب كنفها عليه) غنية
 كانت أو فقيرة غنيا كان أو فقيرا وصحة الولو الجلى في فتاوا من النفقات وقيل يجب في بيت المال وقيل يجب
 عليه ان كان موسرا وانظر لو أراد الزوج التكفين بكفن الكفاية هل يطالب بكفن السنة وظاهر قولهم
 ان كفن الكفاية لا كراهية فيه أنه لا يطالب بأكثر منه (قوله فان لم يكن بيت المال معمورا) بأن لم يكن فيه شيء
 (قوله أو منتظما) أي مستغنيا بأن كان عامرا أو لا بصرف مصارفه (قوله فلي السلين) أي العالين به وهو فرض
 كفاية يأثم بتركه جميع من علم به (قوله فان لم يقدروا) أي من علم منهم بأن كانوا اقتراسا لو الناس أي الأغنياء
 وهذا بخلاف الخى اذ لم يجدوا يصلى فيه ليس على الناس أن يسألوا له نوبالان الخى يقدر على السؤال بنفسه
 والميت عاجز أبو السعود عن الجهر (قوله والا كفن به مثله) أي لا يعلمه الله ماذا علم ولم يقبل الفضل (قوله
 ولا تصدق) أي الا يوجد محتاج الى الكفن (قوله وظاهره) أي ظاهر قوله نوبا (قوله ولو كان في مكان
 الخ) قال في الجهر حتى مريان وميت ومعهما نوب واحد فان كان الخى قد لبسه ولا يكفن به الميت لانه محتاج
 اليه وان كان في مكان الميت والخى وارثه يمكن به الميت ولا يلزمه لان الكفن مقدم على الميراث اه أبو السعود
 (قوله والصلاة عليه الخ) قبل هي من خصائص هذه الامة كلومية بالثالث ورد به حيث ان آدم عليه السلام
 لما حضرته الوفاة نزلت الملائكة وغسلوه وكفنوه في وتر من الثياب وصلوا عليه ولحد أي بمكة كما ذكره ابن
 العماد وقالوا ولده هذه سنة من بعده فان صح ما يدل على الخصوصية تعين حله على أنه بالنسبة لجزء التكبير
 والكيفية ولم تشرع يوم موت خديجة وماتت قبل الهجرة بثلاث سنين وفي التهر من بعض الشافعية لم أرها
 صريحا في أنها هل شرعت بمكة أو بالمدينة ودقت حوا عند آدم كافي النهاية وكان الامام في صلاتها
 شيت وبعدها أيض الرأس وفي المشكلات أول من صلى عليه صلاة الجنائزة هائل حين قتله أخوه قاييل
 على تزويج اقليدوا كانت أخت هائل فأدخله في كتيب برمل من مخافة آدم ثم أخرجه برمل آدم عليها
 السلام فأخرج به وجع أولاده للصلاة عليه فدخل الجلس تحت التابوت وغنى أن يركع آدم أو يسجد أو يوحى
 برأسه فترك جبريل وأمر آدم بالصلاة قائما وسبب وجوب الميت فلذا أكثر تركه ويشترط فيه أن لا يكون
 فائلا أحد أبويه ولا فاطم طريق ولا مكبرا ولا خناقا فإفاده في شرح الملقى (قوله صفته بفرض كفاية) لأن
 في إيجابها على الجميع استعماله أو حرجا وما أفسد الصلاة أفسدها الا التحاذاة وتكره في الاوقات المكروهة وضع
 الاستخلاف فيها جرحه على الكبير أفضل من الصغير فمستأنى (قوله لانه أنكر الاجماع) أي الامر اجمع عليه
 المعلوم من الدين بالضرورة (قوله سلام الميت) اما بنفسه أو بأولاد أحد أبويه أو بتعيينه الداروا اذا استوصف
 البالغ الاسلام فترصفه ومات لا يصلى عليه أبو السعود عن الظهيرية (قوله وطهارته) أي طهارة بدنه ونوبه
 ومكانه (قوله مالم يهل عليه التراب) ولودفن ولم يهل عليه التراب يخرج ويفسل ويصلى عليه (قوله استحصانا)
 وجهه أن الأولى فاسدة لادائها على غير طهارة مع القدرة وقد سقطت الطهارة حينئذ لم يضرها وقبل تنقلب
 الأولى صحة عند تحقق الجهر فلا تعاد (قوله ومكان) فان كان الميت على السرير وهو طاهر جازت وإن كان على
 الارض وهي نجسة جازت أيضا على ما في القوائد ويرحم في القنية بعدمه خير ووجه الجواز ان الكفن حائل بين
 الميت والارض ووجه العدم أن الكفن تابع فلا يعتد بالاصل أن المراد بالمكان الذي استترت طهارته
 اما السرير والارض ان لم يكن سريرا فاذ اوضع على السرير لا تشرط طهارة الارض اتفاقا أبو السعود ويشترط
 طهارة الكفن الا اذا شق ذلك لما في النظر انه ان تنصب الكفن بنجاسة الميت لا يضر دفعا للصريح بخلاف
 الكفن المتعصب ابتداء (قوله أعيدت) لانه لا صحة له ابدون الطهارة فانه لم تصح صلاة الامام تصح صلاة القوم
 جهر (قوله كالأوت امرأة) أي رجالا (قوله لم يوطأ فمهما واحد) فلما عادوا تكررت ولم تشرع مكررة قال
 في الجهر وتبين بذلك أن الجماعة فيها ليست بشرط (قوله تأمل) أشار به الى وجه اشتراط البلوغ وذلك أن صلاة
 الجنائزة لا تتقبل بها والصبي لا يقع فعله فرضا فلا تصح صلاة من اقتدى به لعدم صحة اقتداء المفترض بالتفضل
 لاصلاته لعدم وقوعها فرضا اه حلي وباعتبار هذا الشرط وسر العورة والطهارة قيا قسامها في الامام

فان تعددوا فلي قدر ميراثهم (واختصاص
 الزوج والقنوى على وجوب كنفها عليه)
 عند الثاني (وان تركت مالا) خاتمة وجهه في
 الجبريانه الظاهر لانه ككسوتها (وان لم يكن
 شيء من يجب عليه نفقته فلي بيت المال فان لم
 يكن بيت المال معه ورا أو منتظما (فلي
 الله ليرتقنيه) فان لم يقدروا سألوا الناس
 له نوبا فان فعل شيء رد المستحق ان علم والا
 كفن به مثله ولا تصدق به بجني وظاهره انهم
 لا يجب عليهم الاسوال كفن من الضرورة
 لا الكفاية ولو كان في مكان ليس له الا نوب لا يلزم
 (قوله لا يوطأ فمهما واحد) فلو كان في مكان ليس فيه الا
 تكفنه به فمما يخرج الكفن عن مكان التبرع
 (والصلاة عليه) صفتها (فرض كفاية)
 بالاجماع فيكفر منكرها لانه أنكر الاجماع
 قنقه (ككفته) وغسله وتجهيزه فانها فرض
 كفاية (وشروطها) سنة (اسلام الميت
 وطهارته) مالم يهل عليه التراب فيصلى على
 قدره بلا غسل وان صلى عليه أولا استحصانا وفي
 القنية الطهارة من التعاسة في نوب وبدن
 وبها ونرا العورة بشرط حق الميت والامام
 جعافا فلو أم بالاطهارة والقوم بها أعيدت
 وبكسوة لا كالأوت امرأة ولو أمة لم يوطأ
 فرضها بواحد وثني من السر وطبلوغ الامام
 تأمل

والميت تزيد الشروط على ستة (قوله حضوره) أي كاه أو كثره كالنصف مع الرأس برهان (قوله ووضعه) أي على الأرض أو على الأيدي قريباً منها فهستاق من المحيط ولا يصلي عليه محمولاً على الاعتناق والظاهر أن اشتراط وضعه بالنظر إلى المذرك الذي لم يقته شيء من التكبير خلف الأمام من غير خلاف أما المسبوق ففي كون الوضع شرطاً أيضاً خلاف الأثرى إلى ما سبق من أنها إذا رقت قبل أن يقضى ما عليه من التكبير فإنه يأتي بها عالم بقاءه على قول اه أبو السعود (قوله فلا تصح على غائب) محترز الحضور ولو قال فلا تصح على كافر وغير متطهر وغير مستور ولا امامة صبي لاستوفى محترزات الشروط (قوله ومحمل على نحو الدابة) محمول على الاعتناق والموضوع خلفه وكذا لو كان الموضوع ألقه (قوله لأنه كالأمام من وجهه) فإذا اشترط طهارته وإسلامه وسرعونه وكونه جهة القبلة (قوله لصحة على الصبي) أي ولو كان اماماً من كل وجه لما صحت الصلاة عليه (قوله وصلاة النبي صلى الله عليه وسلم) جواب عما أورد على قوله فلا تصح على غائب والتجاني بكسر التون وقصها واسمه أصمة وهو ملك الحبشة فعاه النبي صلى الله عليه وسلم لصاحبه وصلى عليه معهم حين أعلمه الله تعالى بعونه وقوله لغوية فهي مجزدة عما (قوله أو خصوصية) له صلى الله عليه وسلم أورد في سريره ورآه النبي صلى الله عليه وسلم وروية الإمام تكي وإن لم يره القوم قال في البحر وقد أقام الكمال في الفتح الدليل على كل منهما (قوله ولو وضعوا الرأس موضع الرجلين) بأن وضعوا الرأس جهة يسار الإمام وقوله وأساؤا أقاد أنه مكروه تنزيهاً (قوله ولو أخطوا القبلة محترزة قوله وكونه للقبلة) (قوله صحت أن تحترزا) قال الصري فرض ولو تركوه هذا لا تصح (قوله أيضاً) أي كباقي التكبيرات (قوله فلذا) أي لكونها ركناً لا يشترط لم يجز بناءً أخرى عليها لأنه لو نواها للآخرى أيضاً يصير مكبراً ثلاثاً ما وإنه لا يجوز بحر (قوله التحديد والثناء) اختلف فيما يقوله بعد التكبير الأولى فقبل بمحمد في ظاهر الرواية وقال بعضهم يقول سبحانه اللهم وبمحمد الخ وبحصل في الجوهر عطف الثناء على الحمد من عطف التفسير ونظامه ما ذكر أنه لا يقول وجل ثناؤك وهو خلاف المحفوظ وفي البرجندي عن الخزانة لأبأس بقراءة الفاتحة بنسبة الثناء وإن قرأها بنية القراءة كره فقرياً وما يجزه الشعر لآل من أنه لا مانع من قراءتها بنية القراءة مراعاة لخلاف الشافعي فإنه يقول بفرضها مردود بانه إنما تنصب المراعاة إذا لم يرتكب مكروه مذهبه وبما في البحر من أن قراءتها لم تنب عنه عليه الصلاة والسلام وفي الخصائص لما غسل وكفن ووضع على السرير صلى الله عليه وسلم دخل أبو بكر وعمر ومعهما نفر من المهاجرين والأنصار بعد رميهم البيت فقالوا السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته وسلم المهاجرون والأنصار ثم لما هم ثم صفوا مقولاً لا يؤمهم أحد أبو بكر وعمر في الصف الأول وقالوا لا يزال رسول الله صلى الله عليه وسلم اللهم إنا نشهد أنه بلغ ما أنزل الله ونصحه لأمته وبجاهد في سبيل الله حتى أمزقه دينه وقت كلمته وآمن به وحده لا شريك له فأجعلنا الهنا من يتبع القول الذي أنزل معه واجمع بيننا وبينه حتى نمرقه بنا وتعرفنا به فإنه كان بالموءنين رؤفاً رحماً لا يفتني بالآيمان بدلاً ولا يشترى به غناً أبداً وبؤمن الناس على دعائهم ويخرجون ويدخلون آخرون حتى صلى الرجال ثم النساء ثم الصبيان وقد قبل أنهم صلوا عليه من بعد الزوال يوم الاثنين إلى مثله من يوم الثلاثاء وقد لى أنهم مكثوا ثلاثة أيام يصلون عليه وهذا الصنيع وهو صلواتهم عليه فرادى لم يؤمهم أحد أمر جميع عليه اه أبو السعود (قوله من أن الدعاء ركن) لقولهم إن حقيقة الدعاء المقصود منها الدعاء (قوله والتكبير الأولى شرط) قال لأنها تكبيرية الأحرام (قوله رده في البحر بتصریحهم بخلافه) فقد صرح صاحب المحيط بأن الدعاء سنة وقولهم في المسبوق يقضى التكبير ثم ما بعدهما يدل عليه وبعدم جواز بناء أخرى عليهم ولو كانت شرطاً لحاز وفي الغاية السروحي فإن قلت التكبير الأولى للأحرام وهي شرط وقد تقدم أنه يجوز بناء الصلاة على التحريفة الأولى لكونها غير ركن قيل في الجواب التكبيرات الأربع في صلاة الجنائز متفقة مقام أربع ركعات بخلاف المكتوبة وصلاة النافلة اه (قوله بقية) روى أن علياً كرم الله وجهه وتعالى وجهه لم يصل عليهم ولم يشكر عليهم فكان إجماعاً من (قوله وقطاع طريق) لأنهم بمنزلة البقاة من (قوله فلا يفسلوا) زجر اللهم وأنما صرح بعدم الفصل لأن ظاهر كلامه بعيد أن النبي الصلاة لا الفصل والأولى فلا يفسلون بآيات التون وفي ذلك تنفير من مثل فعلهم فتعود منه ذلك على عامة المسلمين (قوله ولو بعد) بأن أخذوا وقتلوا بعدهم وهذا التفصيل حال الصد والشهد قال الزياتي وهذا تفصيل حسن أخذ به الكبار من المشايخ وروى من محمد عدم الفرق بين

وشرطها أيضاً حضوره (وضعه) وكرهه هو أو أكثره (امام المحلى) وكونه للقبلة فلا تصح على غائب محمول على نحو دابة وهو موضوع خلفه لأنه كالأمام من وجه دون وجه لصحتها على الصبي وصلاة النبي صلى الله عليه وسلم على التجاني لغوية أو خصوصية وصحت لو وضعوا الرأس موضع الرجلين وأساؤا أن قد صدوا ولو أخطوا القبلة صحت أن تحترزا والألا مفتاح السعادة (الشمس) ثمان (التكبيرات) الأربع فالأولى ركن عليها أيضاً لا شرط فلهذا لم يجز بناء أخرى عليها (والقيام) فلم تجز قاعدة الإلحاد (وسنتها) ثلاث (التعميد والثناء والدعاء فيها) ذكره الزاهد في وغيره وما فهمه الكمال من أن الدعاء ركن والتكبير الأولى شرط رده في البحر بتصریحهم بخلافه (وهي) فرض (على كل مسلم ما شاع) أربع (بقية) ما عدا طويق) فلا يفسلوا ولا يصل عليهم (إذا قتلوا في الحرب) ولو بعد صلى عليهم

بطلان من (قوله لانه حذ) نمل هذا التعليل الموت من أي حد كان كالوث من حد الشرب والغذف والسرقة
 بأن قطع لها فوات أو جلد لها فوات أو فاد أو السعد (قوله وسكذا أهل عصبة) بضم العين وسكون الصاد
 المهملة في القاسوس العصبة بالضم من الرجال والخيل ما بين العشرة إلى الأربعين واعتصموا صاروا عصبة
 له وذلك كالأبازي ودروازي وسعد وحرام عصر وقبس وبين بعض البلاد (قوله بصلاح) أما إذا كان
 بغير صلاح فلا يعطى حكم طامع الطريق كما يفيد هذا التفسير (قوله خلق غير مزة) فصار عادة له أما إذا خلق
 مزة واحدة فلا يعطى هذا الحكم ولا يقتل بل الدية فيه على العاقلة وذكر الشريفة لاني أن أهل العصبة والمكابر
 واخذ ما يقتلون (قوله ولو عهدا) فأد بالبالغة أن قاتل نفسه خطأه هذا الحكم قال في البحر وهو شهيد
 فبطلان الثواب في الآخرة لانه قد صدق الله ولا نفسه (قوله ورجع الكمال قول الثاني) يعني أبا يوسف فاختلف
 التصحيح (قوله وألحقه في النهر بالغة) فلا يمتدحها (قوله يرفع يديه في الأولى) كإرفاع في التسمية وهذا ظاهر
 الرواية كافي البحر (قوله وهو سبحانه اللهم الخ) أي الثناء المفهوم من ثني (قوله كالي الشاهد) بأن يذكر الصلاة
 والبركة والرحمة مع زيادة السيادة وتكرار ان جيد مجيد وفي القهستاني عن الجلابي يعلى عما يحضره اه
 واتباع المسنون أول (قوله بعد الثانية) قال أبو السعد جهنم تدب الصلاة بعد الدعاء الا في قوله عليه
 الصلاة والسلام الأعمال موقوفة والدعوات محبوسة حتى يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم أولا وأخرا (قوله
 لأن تقد بهاسة الدعاء) قلت وكذا أنا خبرها وهذا ما يؤيد البحث السابق (قوله ويدعو) أي لنفسه أولا ثم للميت
 والمؤمنين والمؤمنات لانه هو المقصود منها بجر (قوله والمأثور أولي) وهو كافي حديث إبراهيم الأشول عن أبيه
 قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا صلى على جنازة قال اللهم اغفر لحينا وميتنا وشاهدنا وغائبنا وصغيرنا
 وكبيرنا وذراواتنا ما رواه الترمذي والقاسي ورواه أبو سلمة عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم وزاد
 فيه اللهم من أحبته منا فاحبه على الإسلام ومن توفيته منا فتوفه على الإيمان وفي رواية أخرى ومن توفيته منا
 فتوفه على الإسلام اللهم لا تحرمنا أجره ولا تفتنا بعده اه فتح القدير والمراد بالشاهد الحاضر يدل مقابله
 بالغياب وقوله وصغيرنا أي لمؤخره ذنبا اغفره بعد بولوه أو المراد الصغير في الأعمال أو الفرض الاستيعاب
 والمعنى اغفر للمسلمين كلهم أبو السعد عن القهستاني وفي الأول نظر فإن الصغير بعد البلوغ داخل في الكبير
 ومن المأثور حديث عوف بن مالك أنه صلى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم على جنازة قال حفظت من دعائه
 اللهم اغفر له وارحمه وعافه واعف عنه وأكرم نزله ووسع مدخله واغسله بالماء والثلج والبرد ونقه من الخطايا
 كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس وأبدله دارا خيرا من داره وأهلا خيرا من أهله وزوجا خيرا من زوجة وأدخله
 الجنة وأحد من عذاب القبر وعذاب النار قال عوف حتى تميت أن أكون ذلك الميت ومن لا يحسن الدعاء
 يقول اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات بجر من الجحش (قوله وقدم فيه الإسلام الخ) قال العلامة الوائلي
 لا يحق مناسبة الإسلام بالحياة ومناسبة الإيمان بالموت فإن الإسلام به يكون بالأعمال المكف بها
 وذلك لا يكون إلا في الحياة وصحة البدن والإيمان مداره الاعتقاد وذلك هو المقصود عند الموت أبو السعد
 (قوله مع أنه الإيمان) اعلم أن الإسلام على وجهين شرعي وهو معنى الإيمان وفقوى وهو معنى الاستسلام
 والانتقاد كافي شرح العمدة للسنن فيقول الشرح مع أنه الإيمان ناظر إلى المعنى الشرعي للإسلام وقوله
 لانه مني ناظر إلى المعنى الفقوي وقوله فكانه دعاء في حال الحياة بالإيمان هو معنى الإسلام الشرعي وقوله
 والانتقاد أي الذي هو معنى الإسلام الفقوي اه حطبي (قوله وهو العمل) تفسير الانتقاد بالعمل لا يظهر
 قتائل (قوله بلا دعاء) هو ظاهر المذهب وقيل يقول ربنا لا تزغ قلوبنا الخ أو سبحانه ربك رب العزة الخ أو اللهم
 لا تحرمنا أجره ولا تفتنا بعده واغفر لنا وله خ (قوله ناويا الميت الخ) كذا في التبيين والفتح وفي الظهيرية ولا ينوي
 الميت به ما بل ينوي من في عينه بالأولى ومن في يسهه بالثانية اه وهو ظاهر لأن الميت لا يحاطب بالإسلام
 حتى ينوي به أذ ليس أهلا بجره وأقره في النهر قلت الظاهر الأول لأن المقصود منه طلب الأمان من الله تعالى
 وهو أهل الأمان بل هو أحوج من غيره لو حدثته وفترته كيف وقد ثبت أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا دخل
 على المقابر يقول السلام عليكم دار قوم صالحين وإنا أن شاء الله بكم لاحقون (قوله وبسر الكل) أي التثنية
 وأدلالة والدعاء هو الإسلام وظاهره ولو كان ما (قوله لكن في البدائع العمل في زماننا) اغما حول عليه

لانه حذ أو قماص (وكذا) أهل عصبة
 (مكابر في مصر بالإصلاح وخلق
 غير مزة فحكمهم كالبلغة) (من قتل نفسه) ولو
 عهدا يغسل ويصلى عليه (ببقي وان كان
 أعظم وزرا من قاتل غيره ورجع الكمال قول
 الثاني جاني مسلم أنه عليه السلام أتى برجل
 قتل نفسه فلم يصل عليه (لا) يصلى على (قاتل
 نفسه) (أما ناله وألحقه في النهر بالغة
 (وهو المأثور أولي) وقال انما بلغ
 ركعة (يرفع يديه في الأولى فقط) وقال انما بلغ
 فركها (ويبقى بعد دعا) وهو سبحانه اللهم
 وبمحمد بن رسول الله (بعد الثانية) لأن تقد بها
 وسلم كافي الشاهد (بعد الثالثة) بأمر
 سنة الدعاء (ويدعو بعد الثالثة) وأقدم فيه الإسلام مع
 الآخرة (والمأثور أولي) وقدم فيه الإسلام مع
 آله لايمان لانه مني من الانتقاد فكانه دعاء
 في حال الحياة بالإيمان وهو العمل غير موجود
 الوفاة فالانتقاد والانتقاد وأما في حال
 (وبس) بلاد عامر (بعد الرابعة) تسليتين ناويا
 الميت مع القوم وبسر الكل (قوله وبسر الكل) أي التثنية
 وغيره لكن في البدائع العمل في زماننا

لانه لم ينص على ذلك في ظاهر الرواية (تسهيان) الاول في القوائد الساجية اذا سلم على ظن انه انتم التكبير ثم علم
 انه لم ينص فانه يبقى لانه سلم في محله وهو اقسامه فيكون معذورا الثاني في الظهيرة وغيره جازي كبر على جهالة
 لحي و جهالة اخره فكبر نوبها ونوى أن لا يكبر على الاول فقد خرج من الاول الى صلافة الثانية وان كبر الثانية
 ينوي بها عليهما لم يكن خارجا بجر (قوله على الجمهور بالتسليم) ويسن خفض الثانية قهستاني (قوله في الاول)
 أي بعد التكبير الاول (قوله ويكره) أي تحريما كاسم (قوله وأفضل صفوة لها) والاولى أن تكون ثلاثة صفوف
 لما ورد أنه من صلى عليه ذلك غفر له كافي القهستاني وجمع الانهر (قوله انظر ما للتواضع) أي فيكون ذلك
 أدى لقبول شفاعة (قوله لانه نسوخ) أي التكبير الزائد على الاربع منسوخ لان الاستمرار اختلقت في فعل
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فروى الحسن والسبع والتسع واكثر من ذلك الا أن أثر فعله عليه الصلاة والسلام
 كان أربع تكبيرات فكان ما قبله كذا في الحلبي عن الامداد وفي الزيلعي أنه صلى الله عليه وسلم حين صلى
 على النجاشي كبر أربع تكبيرات وبث عليها إلى أن توفي قسفت ما قبلها أبو السعود (قوله فيكث المؤتم الخ)
 لما كان قول المصنف لم يتبع ما دنا بالقطع وبالاتظار أردفه ببيان المراد منه (قوله به بقي) بوجه في دفع القدير
 بأن البقاء في حرمة الصلاة بعد فراغها ليس بخطأ مطلقا انما الخطأ في المتابعة في الخامسة بمرور روى عن الامام
 أنه يلم للعالم ولا ينظر تحفيقا للصلوة (قوله هذا) أي عدم المتابعة (قوله وينوي الافتتاح بكل تكبيرة)
 لحوار أن تكبيرة الامام للافتتاح الا أن وأخطأ المبلغ بجر (قوله وكذا في العيد) فانه اذا زاد على المشروع ولم يكن
 سمع من الامام فانه يتابع فيما زاد على ذلك وينوي بكل تكبيرة الافتتاح (قوله ولا يستغفر فيها الصبي الخ) أي لا يأتي
 باستغفار زيادة على دعاء الباقين والمراد بالجنون والمعتوه والامليان فان الصغار من لا يستغفرون الا بعد الدعاء
 السابقة انتهى الحلبي (قوله بعد دعاء الباقين) أخا أنه يأتي به وهو ما في الجمع عن شارح المنية وما في الحلبي
 من أن دعاء الباقين فيه استغفار للصبي فيبقى قول المصنف ولا يستغفر فيها الصبي الا أن يراد بالدعاء إنشاء
 والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بخلاف المنقول وقوله فيه استغفار للصبي فيبقى قول المصنف ولا يستغفر
 الخ مردود بآن الصغير محقق أن المراد به الذنب الصغير والمراد بالتعميم كما مر وبأن المراد لا يستغفر يستغفرا
 زائدا على ما في دعاء الباقين (قوله أي سابقا الى الخوض) حله على معناه الاخرى والذي في النهر وغيره تفسيره
 بالمتقدم اي صاخر والديه في دار القرار وقيل هو الاجر المتقدم قاله الديني وغيره (قوله وهو) أي قوله اللهم
 اجعله لنا فرطا الخ دعاءه أي للصبي أيضا أي كما هو دعاء الوالديه والمصلين لانه لا يهيئ المائدة في الطما أو صالح
 والديه في دار القرار الا من سكن متقدما في الخير وهو جواب عن سؤال حاصله أن هذا دعاء ثلاثيا ولا تقع
 للميت فيه (قوله لا سيما وقد قالوا الخ) أي فهذا مما يقتضي تقدمه في الخير وقوله حسنات الصبي أي نواحيها وقوله
 لا لا يوجب وقيل هي لها وقوله بل لهما التناهي أن عمله الخير كوالديه (قوله واجعله ذكرا) الذي في الكنز وأقره
 شارحه واجعله لنا أجرا واجعله لنا ذكرا وفي النهر قيل الفرق بين الاجر والثواب أن الثواب هو الحاصل
 باصول الشرع والاجر هو الحاصل بالمصككات لان الثواب لغت بدل العين والاجر بدل المنفعة وهي تابعة
 للعين ولا ينكر اطلاق أحدهما على الآخر (قوله ذخيرة) بيان لغتي ذخر من ذخرت الشيء أخره بالغض وهو
 معنى قول بعضهم خيرا يا نبي خير (قوله وشافعا) أي اخبره خير (قوله مشفعا) بفتح الفاء مقبول الشفاعة وفي بعض
 الكتب بقول اللهم اجعله لوالديه فرضا وحلوا وذرا وعظما واعتبارا وشفيعا وأجر او ثقل به موافقتهما وأفرغ
 الصبر على قلوبهما ولا تقنطهما بعده واغفر لنا وله (قوله ندبا) أي مسكونه بالقرب من الصدر ومنه دواب
 والافهام اذا جرد من الميت لا بد منه قهستاني عن الصفحة حال شيئا ويظهر أن هذا في الامام لا غير أبو السعود
 أي لا في المؤتم لانهم قد يكونون صغورا يخرجون عن حد المقابلة وهذا اذا لم يتعدد الموقف والوقت عند صدر
 أحدهم فقط ولا يلزم ذلك في الكل ولا يبعد عن الميت كافي النهر (قوله للرجل والمائة) ينتظر حكم القسام
 من الصغير والصغيرة جوى وهذا ظاهري أن المراد بالرجل والمراد بضمها وليس كذلك للرجل المراد الذكر
 والانثى المشامل للصغيرة والصغيرة من باب ذكر الخاص واردة العام بخلاف أبو السعود (قوله والشفاعة لاجله)
 أي في القيام عنده إشارة الى أنه العلة التامة في الشفاعة نهر (قوله والمسبوق الخ) أي الذي لم يحسن
 حاضر التكبير الامام السابق (قوله ببعض التكبيرات) صادقي بالاقول والاكثر (قوله لا يكبر في الحال) ولو لم يقتصر

على الجمهور بالتسليم وفي جواهر الفتاوى
 جمهور واحدة (ولا قراءة ولا تشهد فيها)
 وفيه النافي للقائمة في الاول ويجوز
 عندنا بنية الدعاء ويكره بنية القراءة لعدم
 ثبوتها فيها عنه عليه السلام وأفضل
 صفوفها آخرها اظهار التواضع (ولو
 كبر باسمه غساله يتبع) لانه منسوخ
 (فيكث) المؤتم (حتى يلمعه اذا سلم) به
 به في هذا اذا سمع من الامام ولو من المبلغ
 تابه وينوي الافتتاح بكل تكبيرة وكذا في
 العيد (ولا يستغفر فيها الصبي ويحتمل
 وعنه عدم تكليفه) بل فيكث في كل
 الباقين اللهم اجعله لنا فرطا يقتضيان
 ما يقال الى الخوض ليهيئ الماء وهو دعاءه أيضا
 بقدومه في الخير لا سيما وقد قالوا حسنات
 السجدة لا لا يوجب بل لها ثواب التعليم واجعله
 ذكرا) بضم الذال المججمة ذخيرة (وشافعا
 مشفعا) مقبول الشفاعة (وبقوله الامام) ندبا
 (بجاء الصدر مطلقا) للرجل والامام (والسبوق)
 محل الايمان والشفاعة لاجله (والسبوق)
 ببعض التكبيرات لا يكبر في الحال بل (ينظر)
 تكبيرا الامام ليكرهه (لافتتاح لاسم من
 بكل تكبيرة كركعة

وكبر لا تفقد أي تكبيره منه دهما لا يمكن ما إذا غيره من غير خلاصة وتبع في القبح وليس المراد من عدم اعتبار
ملأى أنه لا يكون شارباً بل المراد أنه لا يجزى به وعليه أن بعده بعد فراغ الامام بمنزلة المسبوق إذا أدرك
الامام في السجود وتابعه فيه حيث لا يجزى به وعليه إعادة إذا أقام إلى إضائه ما سبق به فكذلك هذا أبو السعود
ومعه السجود (قوله والمسبوق) ومن ثمّة التعديل فلو كبر ولم ينتظر لكان كالمسبوق الذي شرع في قضاء
ما سبق به قبل الفراغ من الاقتداء (قوله وقال أبو يوسف يكبر سبعين يحضر) وجهه أن التكبير الأول لا يفتح
والمسبوق يأتي بها فصار كمن كان حاضراً وقت تكبير الإمام (قوله لا ينتظر الحاضر في حال التكبير) أفاد
بتقصيده بالتكبير أن من حضر بعده وفاته الامام لا يكبر وحده بل ينتظر (قوله لأنه كذلك) ألا ترى أنه لو كبر
تكبيرة الاقتداء بعد الامام يقع أداء القضاء بهر (قوله ثم يكبران) أي المسبوق الذي اقتادوا تكبير الامام
والحاضر تكبيرة الاقتداء (قوله بلا دعاء) بيان لقوله تترى والاولى زيادة وشأنه وصلاة (قوله ان خشياً رافع
الميت) يفيد أنه إذا أمكن الاتيان بالدعاء قبل شرب لالية والمسبوق يتابع الامام فان كان في الثانية صلى وان
كان في الثالثة دعاهم يخضع ماقامه أفاده أبو السعود وقد يرفع على الاعتناق لأنها لو رعت على الأيدي كبر
في ظاهر الرواية بهر من الطهيرية ولا يخالفه ما يأتي من أنها لا تصح إذا كان الميت على أيدي الناس لأنه يقتصر
في البقاء ما لا يقتصر في الابتداء أبو السعود عن الشرب لالية (قوله وما في الجنب من أن المدرك) أي الحاضر
تكبير الامام (قوله نعم) بل للامام ولو فاته الثانية والثالثة والرابعة فانه يكبر ويقتضي ماقامه في الحال كافي البصر
عنه (قوله فشا) فاشأته لتأخر الرواية من أنه يؤخر وأما الاحق فيها فهو كالأحق في سائر الموات فلو كبر مع
الامام الاولى دون الثانية والثالثة قال في الوقايع كبراً ولا يبدأ بما قامه ثم ما بقي مع الامام غير موضحاً
(قوله فلو جاء المسبوق) هذه فترة الخلاف بينهم وبين أبي يوسف (قوله لتعذر الدخول) بعدم تكبير الامام
والاصل عندهما أن المتعذر يدخل في تكبيرة الامام فإذا فرغ الامام من الرابعة تعذر عليه الدخول وعند أبي
يوسف يدخل إذا بقيت التسمية بدائع (قوله كافي الحاضر) أشار به إلى الرد على صاحب البحر حيث جعل
قول أبي يوسف قاصراً على الحاضر ولا يعم مسئلة المسبوق قال في النهر وأنت خير بأن مسئلة الحاضر لا خلاف
فيها فكيف تنسب إلى أبي يوسف وحده وإذا ذكر المسئلة في غاية البيان غير معزوة إليه اه فأنشأ الشرح
بقوله كالحاضر إلى أن هذا متفق عليه ولذا جعله مشبهاً به (قوله أولى من الجمع) لأن الجمع مختلف فيه من (قوله
وتقديم الأفضل) تقديم الاكثر قرأنا أو علماً أو صلاحاً (قوله وظام عند أفضلهم) أي عند صدره (قوله وان
جعلها درجاً) بأن يجعل رأس كل واحد أسفل من رأس صاحبه واستحسنه الامام لأن النبي صلى الله عليه وسلم
وصاحبه رضي الله تعالى عنهم أدنو هكذا فلو وضع الصلاة في ذلك اه وفي التطويل نظر إذ هو قياس مع الفارق
ألا ترى أن الأفضل يكون مما يلي الامام في الصلاة وفي الدفن مما يلي القبلة فانه أعلم بمسئله ووروده عن الامام
ثم هذا عند التفاوت في التفضل وان لم يقع تفاوت ينبغي أن لا يدخل عن المذاكرة من (قوله لمسؤول المقصود)
وهو الصلاة على الجميع وهو على التخيير بين الكيفيات الثلاث وهل يكتفي بدعاء واحد أو يفرد كل واحد بدعاء
ويقدم بالقبول شرب لالية وقد يقال ان الجمع في الصلاة يقتضي الاكتفاء بدعاء واحد أبو السعود من شيعته
(قوله وراعى الترتيب) الظاهر أن هذا عند دواب (قوله والصبي الحز) أفاد أن الحز البالغ يقدم بالاولى وهو
المشهور وروى الحسن عن الامام رضي الله تعالى عنه أن العبد إذا كان أصغر قدم من (قوله لضرورة) اتفاقه
بها لأنه لا بد من اثنين في قبره لم يصراً لاول تراب فيصير حيث يشاء البناء عليه والزرع لا ضرورة فيوضع بينهما تراب
أولاً يصير كقبرين ويجعل الرجل على القبلة ثم الخلام ثم الخنثى متقي وشرحه للمؤلف وفي الفتح يكبره الذي
في الفساق قال في البحر لوجوه عدم المسدود في جنازة بالضرورة واختلاط الرجال بالنساء بالاحاطة
وتجسيمها غير (قوله ويقدم في الصلاة عليه السلطان) أي الخليفة الأعظم لأن في التقديم عليه اهنة
وتفضيله واجب غير (قوله أو نائبه) الاولى ثم نائبه ونائبه في النهر (قوله وهو أمير المصير) كتاب مصر والشام
من (قوله ثم صاحب الشرطة) هو بالكون والحركة خيراً والخدم والمراد أمير البلد كما مر جازي كذا في جمع
الانهر عن المراج وصرح به في النهر وفيه أنه بهذا التفسير يتكرر مع نائب السلطان الآن يجعل على أن أمير
البلد هو المولى عن نائب السلطان لامن السلطان (قوله ثم خليفة القاضي) هذا الترتيب نقله الفقيه أبو جعفر

والمسبوق لا يبدأ بما قامه وقال أبو يوسف
يكبر سبعين يحضر (لا) ينتظر (الحاضر) في
(حال التسمية) بل يكبر اقتداءً بالتكبير لانه
كالمدركة ثم يكبران ماقامهما بعد الفراغ تترى
بلا دعاء ان خشياً رافع الميت على الاعتناق وما
في الجنب من أن المدرك يكبر الكل للحال
فتأخر (قوله) المسبوق (بعد تكبيرة
الامام الرابعة فاته الصلاة) تعذر الدخول
في تكبيرة الامام وعند أبي يوسف يدخل البقاء
التسمية فإذا سلم الامام كبر ثلاثاً على الحاضر
وعليه الفتوى ذكره الحلبي وغيره (واذا
اجتمع المشايخ فافراد الصلاة) على كل
احد (اولى من الجمع) وتقدم الأفضل
بها (لا تترى من جمع) جازي ثم شاء جعل
الجنس من صفاً أو أحد أو فام عند أفضلهم وان
شأن (جعلها صفاً على القبلة) واحد اختلف
واحد (حيث يكون صدر كل) جنازة (عما
يلي الامام) يقوم بهذا مصدر الكل وان
جعلها دجاً على الحزب للمسؤول المقصود (ورأى
الترتيب) المسدود خلفه حالة الحياة فقترب
منه الأفضل فالأفضل الرجل مما يليه فالصبي
فالتدنى فالبالغة فالراقة والصبي الحز
يقدم على العبد والعبد على المرأة وأما
ترتيبهم في قبر واحد فليس له تبعكس هذا
فجعل الأفضل مما يلي القبلة ففتح (ويقدم
في الصلاة عليه السلطان) ان حضر
(أو نائبه) وهو أمير المصير (ثم القاضي) ثم
صاحب الشرطة ثم خليفة القاضي

وهو المذمور في التبيين وشرحه واقتصر عليه الكمال في شرح الهداية فكان هو المذهب من (قوله
ثم امام الحنفي) أي الطائفة وهو امام المسجد الخاص بالحنابلة وانما كان أولى لأن الميت مرضي بالصلاة خلفه حال
حياته يهر (قوله فيه) أي كلام المصنف حيث صنف امام الحنفي على ما قبله مع اختلاف الحكم اياهام القسرية
(قوله مندوب) انما كان مندوباً لأنه في التقدم عليه لا يلزم اقتصاد امر الصامة يهر (قوله بشرط أن يكون
أفضل من الولي) هذا الشرط نقله في البحر من الفتاوى والنجي واستحسنه (قوله امام المسجد الجامع)
واما امام مصلى الجنائز فقتل في البحر وقد وقع الاشتباه في امام المصلى المبنية لصلاة الاموات في الامصار
فان الباني بشرط لها اماماً خاصاً يجعل له معلوماً من وقته فهل هو مقدم على الولي الخافه امام الحنفي
أولاً والذي يظهر لي انه ان كان مقراً من جهة القاضي فهو كاتبه وان كان المقرر له هو انظر فكالاجنبى اه
مختصراً (قوله ثم الولي) بترتيب مصوبه الانكاح) فلا ولاية للنساء ولا للزوج الا أنه أحق من الاجنبى وفي الكلام
ومن انى أن الابدأ أحق من الاقرب القائب وحذا الغيبة هنا أن يكون بمكان نفوته الصلاة اذا حضر
فهو ساقى (قوله الاب لا يقدم) لان الاب فضيلة على الابن وزيادة سن والفضيلة تعبر بترجيصا في استحقاق
الامامة من غير البحر والابن يقدم عليه في ولاية الانكاح عند الشيعين بجمع الانهر ولومات امرأة ولها أب
وابن بالغ عاقل وزوج فالأب أحق بهما ثم الابن ان كان من غير الزوج فان كان منه فالزوج أحق من الولد ولومات
ابن وله أب وأب أب فالولاية لابيه وله مكانة يقدم أباه جده الميت تعظيماً (قوله الا أن يكون عالماً والاب جاهلاً)
فينبغي أن يقدم الابن وقد يقال ان صفة العلم لا توجب التقديم في صلاة الجنائز لعدم احتياجه اليه وأقول
بل صفة العلم توجب التقديم فيها أيضاً لا ترى الى ما مر من أن امام الحنفي انما يقدم على الولي اذا كان أفضل
منه نعم على القدوري صكره تقديم الابن على أبيه بأن فيه استحقاقاً وهذا يقتضي وجوب تقديمه مطلقاً
وفي الفقه لا يبعد أن يقال ان تقدمه واجب بالسنة اه نهر (قوله والاسن أولى) أي اذا حصلت المساواة
في الدرجة والقرب والقوة كائين أو آخرين أو عين فالاسن أولى الا أن يكون غير الاسن أفضل اه حلي بمنا
فان أراد الاسن أن يقدم أحداً كان فلا صغر ان يمنع فان قدم كل واحد منهم مارجل آخر فاذي قدمه الاسن أولى
وان كان الاخ الاصغر شقيقاً والاكبر لأب فالاصغر أولى كافي الميراث يهر (قوله ثم الجيران) الذي في النهر والزوج
والجيران أولى من الاجنبى تظاهره أنهم في رتبة واحدة وما فعله الشارح أولى لان للزوج اتصالاً أكثر من الجار
وفي القهستاني ما يوافقه حيث قال الزوج أحق من الاجنبى فان ظاهره تقديمه عليه ولو الاجنبى جارا (قوله
من ابنه) الذي في البحر من أبيه والحكم واحد فيما يظهر (قوله لبقاء ملك) في هذا التحليل نظروا ان يريد الملك
الحكمي باعتبار الارث فبانه ان ارثه انما يكون بعد من ذكر وان ارثه العبد الرقيق فالتعارف فيه التعيين بالسيد
لا بالمولى وعليه فالحنفية المبنية ملك له وتظهر القرعة في الصلاة والايان (قوله والقوى على بطلان الوصية بنفسه
والصلاة عليه) أي بأن نفسه فلا تأسى عليه فلا تأسى في النهر ولو أوصى بأن يصلى غيرهم أي غير من له حق
التقدم فالقوى على بطلانها فالبطلان مقيد بذلك أما اذا لم يكن من له حق التقدم وأوصى بأن يصلى عليه فلا تأسى
فلا تأسى كما يعطيه كلامه (قوله ومثله كل من يقدم عليه) من السلطان الى امام الحنفي (قوله من باب أولى) وجه
الاولوية أنهم أقوى منه لتقديمهم عليه فيثبت لهم ما ثبت له بالاولى (قوله الاذن لغيره فيها) أي في الصلاة وكذلك
أن يأذن لغيره في الانصراف قبل الدفن وفي الكافي ان قرعوا فاعلمهم أن عمو اختلف الجنائز الى أن فتهوا الى القبر
ولا يرجع أحد بلاذن فاعلم يؤذن لهم فقد يهرجون فالاولى الاذن (قوله فبطلان ابطاله) مسك في البحر والنهر
والاسن بالمقام فبطلان التصرف فيه (قوله من يساويه) أي يساوى من يعطى الاذن (قوله فليس له المتع) أي من
اذن القريب اذا كان القريب حاضراً أما اذا كان غائباً فله المتع ويدل له ما في البحر فان كان الاخ لأم وأب غائباً
وكتب الى انسان ليتقدم فلا يخ لا لأب ان يذمه ثم قال والمرضى في المصرفة الصحيح يقدم من شاموليس للابعد
منه اه (قوله فان صلى الخ) الاخ مر أن يقول فان صلى من ليس له حق التقدم ولم يتابعه أعاد من له حق التقدم
انتمى حلي وظاهره ولو امام الحنفي (قوله حق التقدم) الاضافة للبيان (قوله لاجل حقه) طه لقوله أعاد (قوله
لا اسقاط الفرض) فاذا لم يعد الولي لا يأن أحد لما أن الفرض وهو حق الميت قد تآدى بصلاة الاجنبى وأما قوله
الى الرد على ما في غاية البيان من أن حكم الصلاة التي صليت بلاذن الولي موقوف ان أعاد الولي تبين

(ثم اتمام الحنفي) فيه اياهام وذلك أن تقدم
الولاية واجب وتقدم امام الحنفي مندوب فقط
بشرط أن يكون أفضل من الولي والا فالولى
أولى كافي القنبي وشرح المجمع لمسنه وفي
الدراية امام المسجد الجامع أولى من امام
الحنفي أي مسجد مخته نهر (ثم الولي) بترتيب
مصوبه الانكاح الا الاب لا يقدم على الابن
انما قال الا أن يكون عالماً والاب جاهلاً والاسن
أولى فان لم يمكن ولّى فالزوج ثم الجيران
ومولى العبد أولى من ابنه الخ لبقاء ملكه
والقوى على بطلان الوصية بنفسه
عليه (وله) أي الولي ومثله (قوله
عليه من باب أولى) الاذن لغيره فيها) لأنه
حقه فبطلان ابطاله (الا) أنه اذا كان هنالك
من يساويه (قوله) أي ذلك المساوى ولو أصغر
سناً (المتع) لما ركنه في الحق اما العبد
فليس له المتع فان صلى غيره أي الولي من ليس
له حق التقدم على الولي ولم يتابعه الولي أعاد
الولى ولو صلى غيره ان شاء لاجل حقه
لا اسقاط الفرض

أما الفرض فمأصل الولي وان لم يعد بقا الفرض بالاولى بحر (قوله ولذا) أي لكون الاعادة ملحة للاسقاط
 الفرض (قوله قلنا ليس الخ) ولو كان لاسقاط الفرض لاعاد لان الاول لم تصادف (قوله لان تكرارها الخ)
 ظاهره ولو لم يكن غير المأصل أو لا وانظر هذا مع ما تقدمناه من تكرار الصلاة على النبي صلى الله عليه
 وسلم ثم رأيت في أبي لهرد أن ذلك من خصوصياته صلى الله عليه وسلم اه وكذا اعدم اعتدائهم على نصب امام
 (قوله لانهم أولى) الاول أن يقول أيضا ولا أن متابعتهم اذن بالصلاة ليكون له حق التقديم
 وتابعه الولي (قوله كما في المجتبى وغيره) كالتبعية والعناية وفي النافع ليس له الاعادة وبه جزم في السراج وقاية
 البيان وحل في البحر ما في النهاية وغيره على ما اذا حضر السلطان وقتما رماني السراج وغيره على ما اذا لم يكن
 حاضر وقت الصلاة وحضر بعد ما وظهر فيه صاحب الثريا أن كلهم متفقة على أنه لاحق لا لطلان عند عدم
 حضوره ووقع الخلاف عند حضوره (قوله كعدم الصلاة) أي بالنظر ان له الولاية حتى كان له حق الاعادة
 للاسقاط الفرض فلا يشاق في قوله سابقا أعاد الولي ان شاأ فاده الحلبي (قوله وأهيل عليه التراب) فان لم يهل
 أخرج وصلى عليه فتح (قوله وأيهما بلا غل) استعنا بالان الصلاة الاولى لم يعتد بها الترتيب الشرط مع الامكان
 والآن زال الامكان فسقطت فرضية العسل قال في النهر هذا أولى على غاية البيان من عدم الصلاة عليه لانها
 بدون الفصل غير شروعة (قوله أو بمن لا ولاية له) هذا كتر مع قوله وحكم صلاة من لا ولاية له كعدم الصلاة
 (قوله صلى على قبره) أي اقراضا في الاولين زجوا في الثالثة لانها خلق الولي اه - لمجي وبهذا الحل وان بحث
 فيه بأنه من استعمال المشترك في معنييه قط ما لله موى أن قوله أو بمن لا ولاية له لا يناسب قوله صلى على قبره
 اذ المراد منه وجوب الصلاة بدليل قول الزيلعي إقامة الواجب بقدر الامكان (قوله ما لم يهل على القفن
 تفصيحه) ويختلف باختلاف الاوقات في الحز والبرد وباختلاف حال الميت في السمن والمهزال وباختلاف
 الاماكن كمنه بحر (قوله والاصح) وقيل صلى عليه الى ثلاثة أيام وقيل الى عشرة وقيل الى شهر حوى (قوله
 وظاهره) أي ظاهر قوله ما لم يهل على القفن تفصيحه فانه في ذلك لم يهل على القفن النسخ (قوله كانه تقديم)
 الخطر بحذف أي كانه قال ذلك تقديم بما هو عبارة النهر وبإضاها انه دار الامر بين النسخ المقضي عدم
 الصلاة وبين عدمه الموجب لها فاعتبرنا المانع وهو النسخ (قوله ولم يجز الصلاة عليها راكبا) لانها صلاة
 من وجه لوجود التحريمه حلبي (قوله بغير عذر) راجع الى صورتين أما اذا صلى راكبا فعذر العزل بسبب
 طين أو طرجازت وكذا اذا تعذر القيام لرشد بمعنى لو كان ولي الميت مريضاضا في قاعد او صلى الناس خلفه
 قايما اجزأهم عند الشجنتين والظاهر أن المراد بالولي من له حق الصلاة وهو لا تراعى غيره من ليس له حق
 التقديم حتى لو صلى غيره اما ما من قعود لم يسقط الفرض بصلاته ان كان قعوده بغير عذر استنادا من سابق
 كلام الجوهرة أبو السعود وكأنه لانه لا ضرورة في تقديمه لانه لا ضرورة فيه أن صلاة المكتوبة تصح خلف
 القاعد بعذر من غير ضرورة فأولى هذه (قوله وقيل تنزيها) وجهه الكمال والخلاف في غير حاله العذر كطر
 أما بالعذر لا يكون مكروما لاجتماع أبو السعود عن المفتاح (قوله في مسجد جماعة) هو أهم من المسجد الجامع
 ومسجد الحلي وهو أحسن تراخي من مسجد بني لها كما في المنع وتجاوز في الكروم والحدود فقهية في وقيد الوالي اخلاق
 كراهة الصلاة على الميت فيه بما اذا لم يكن معتادا فان اعتاد أهل بيته الصلاة عليه في المسجد لم يكره لان لبس
 المسجد حيث شذ على ذلك اه وهذا لما يظهر اذا اطلع الباني على تلك العادة أو تقي بعد البناء حيا حتى اطلع
 على عاداتهم ولم يمنع أبو السعود فاذا لم يحصل أحد المذكورين كافى الجامع الا زهر فيكره فيه لانه اذا كان
 مع رفع الاصوات أمام الجنائزة ودخول الحفلة فيه الا لزمه تنذير المسجد غالبا والظاهر أن كل كلام الوالي
 اذا لم تقم قرينة على اشئ اه اذا قامت القرينة بمصلى لها بجوار المسجد فلا كلام فيه (قوله أو مع القوم)
 أي كلاً أو بضائبا على أن آل في القوم جنسية اه - لمجي (قوله واختار الكراهة) أي على من كان داخله
 لامن كان خارجه باتفاق أقامه في النهر وقوله مطلقا أي في جميع الصور المتقدمه (قوله بناء على أن المسجد
 الخ) اه - اذا لمنا يجوز تلويح المسجد فلا يكره اذا كان الميت خارج المسجد - اه - أو مع بعض القوم
 اه حلبي (قوله فلا صلاة) التي متوجه الى الكمال وفي رواية فلا جرحه وفي رواية فلا شئ له ثم ان لفظ في المسجد
 الواقع في الحديث يحتمل أن يكون ظرفا لمصلى أو لمصلى أو لهما وعلى الاول لا يكره كون الميت فيه والصلاة خارجه

ولذا قلنا ليس ان صلى عليها أن يعيد مع الولي
 لان تكرارها غير مشروع (والا) أي وان صلى
 من له حق التقديم كقاضي أو نائبه أو امام حي
 أو من ليس له حق التقديم وتابعه الولي (لا)
 بعد لانهم أولى بالصلاة منه (وان صلى هو)
 أي الولي (بحق) بأن لم يحضروا بتقديم عليه
 (لا يهلي عليه بعده) وان حضروا له التقديم
 ومنها بحق أمالوه الى الولي بحضوره
 السلطان مثلا أعاد السلطان كفي الميت
 وغيره وفيه حكم لامة من لا ولاية له كعدم
 الصلاة أصلا في صلى على قبره أي ان شاأ عالم
 يتزق (وان دفن) وأهيل عليه التراب (بغير
 عذر) أي بغير عذر (ما لم يهل على القفن)
 على ما تقدم من غير عذر هو الاصح وظاهره
 تفصيحه من غير عذر هو الاصح وظاهره
 أنه لو كان في تفصيحه صلى عليه لكن في النهر
 عن محمد لا كانه تقديم المانع (ولم يجز) الصلاة
 (عليها راكبا) ولا قاعدا (بغير عذر) استنادا
 (وكرهت تنزيها) وقيل تنزيها (في مسجد
 جماعة هو) أي الميت (فيه وحده أو مع القوم)
 واختلاف في الخارج عن المسجد - اه - أو مع
 بعض القوم (واختار الكراهة) - اه - لانا
 خلاصة بناء على أن المسجد انما يخفى للمكذوبة
 وقوله بها كفاية وذكره تدريس علم وهو
 الموافق لاطلاق حديث أبي داود من صلى
 على ميت في مسجد فلا صلاة له

وعلى الثاني تكراه الصلاة خارجه اذا كان فيه وعلى الثالث لا تصح الكراهة الوجود الميت والصلاة فيه فلا يقيد الحديث اطلاق الكراهة (قوله ومن ولد غان) أقاد بانساء أن الحياقة تحققت وأعقبها الموت فلا وجه لذلك قوله بعد ان استهل لأن المقصود منه تحقق الحياقة وعبارة الكراهة من هذا حديث قال ومن استهل على عليه (قوله ويسمى) لا كراهة لانه من بنى آدم ويجوز أن يكون له مال يحتاج أبوه أن يذكر اسمه عند الدعوى بجر (قوله بالبناء للفاعل) كذا ضبطه الاكل وأما البناء للمفعول فنعناه أبصر الهلال (أى وجد الخ) هذا بيان لعناء الشرعى وأما معناه لفظة هو أن يرفع صوته بالبكاء عند ولادته اه بجر (قوله ما يدل على حياته) من رفع صوت أو حركة عضو ولو بطرف عينه وعند الاختلاف فيه لا يقبل فيه الاثباتة وجعلين أو رجل واحد اثنين لأن الصباح والحركة يطلع عليه ما الرجال وقالوا يقبل فيه قول النساء لأن هذا المشهد لا يشهد الرجال وقول القابلة العدة كاتمه مقبول في حق الصلاة أما في الميراث فلا يقبل قول الامام جاعا لجرها المفسم الى نفسها بجر ويقبل قول القابلة العدة في الميراث عندهما ولا عبرة بيسط اليد وقبضها لأن هذه الاشياء حركة المذبح ولا عبرة بها حتى لو ذبح رجل فأتى أبوه وهو يتحرك لم ير منه المذبح لانه في هذه الحالة في حكم الميت أبو السعود عن الجوهرة (قوله بعد خروج أكثره) حسابه اذا قبله المصنف ولا بد منه لما في المحيط قال الامام اذا خرج بعض الولد وتحرل ثم مات فان كان خرج أكثره على عليه وان كان أقله لم يسل عليه اه وهذا لا كثر من قبل الرأس صدره ومن قبل الرجل سترته نهر عن منية المفق (قوله حتى لو خرج رأسه) هذا التفريع غير صحيح فان المقام مقام الاستدراك على ما قبله فكأنه قال بشرط في الصلاة عليه خروج أكثره جاهد اذا انفصل بنفسه أما اذا انفصل كها تين المستثنين فلا اه حاي (قوله فعليه الغزاة) هي خمسمائة رهم أو خمسون دينار أو قورث عنه ويرث لأن الشارع زلة منزلة الحي (قوله غان) أى بسبب تلك الجناية (قوله فعليه الدية) أى في ماله لانه قد قتل وبصلى عليه في هاتين الصورتين وهل المراد بدية الاذن لانه لم يتحقق ككون موته بشطعها أو بدية النفس بجر (قوله وان لم يستهل غسل الخ) هو باطلا فشمامل لما لم يكن تام المطلق نهر والحاصل أنه لا خلاف في غسله اذا كان تام المطلق فان لم يتم خاتمة اختلاف في غسله واختار أنه يغسل ويكفر في خرقه ولا يصلى عليه ككافي المعراج والفتح وقاضى خان والبرازية والظاهرية ووفق الشربلى بأن من نقي غسله أراد الفصل المرامى فيه وجه السنة ومن آتته أراد الفصل في الجلة كصبت الماء عليه من غير وضوء وتزيب لفعله أبو السعود (قوله عند الثاني) هذا الخلاف فحين كان غير تام المطلق وغير مستهل (قوله اكراما الخ) علة للمصنف (قوله وحشر) وترجى شفاعته قال عليه الصلاة والسلام ان السقطات يقف عبيطتها على باب الجنة فيقول لا دخل حتى يدخل ابواى أبو السعود عن الزبلى وفي مرافى الفلاح عن شرح المقدسى ان شفع فيه الروح حشر والا لا (قوله هو المختار) فمافى البحر عن شرح الجمع من نقل الاجماع على عدم غسله مردود (قوله ولم يعمل عليه) سواء كان تام المطلق أم لا (قوله ان انفصل بنفسه) فأما اذا فصل فهو من جلة الورثة بيانه اذا ضرب انسان بطنها فالتقت جبينتا ميتا فهذا الجنين من جلة الورثة لأن الشارع أوجب على الضارب الغزاة ووجوب النعمان بالجناية على الحي دون الميت فاذا حكمنا بحياته كان له الميراث ويورث نصيبه كما يورث عنه بدل نفسه وهو الغزاة اه بجر (قوله كهي سمى مع أحد أبويه) وبالأولى اذا سمى معهما معا والمجنون البالغ كالصبي كافي الشربلى والى والى في اللغة الامر وفي ضياء العلوم السبى الاسرى المحمولون من بلاد الى بلدة بجر ولا فرق بين كون الصبي غير مميز أو مميز ولا بين موته في دار الاسلام أو دار الحرب ولا بين كون السبى مسلما أو ذميا لانه مع وجود الابوين لا عبرة للدار ولا للسبى ل هو تابع لاحد أبويه الى البلوغ مالم يحدث اسلاما اه حاي (قوله لا يصلى عليه) أى ويغسل كاللص (قوله لا العقبى) والا كانوا في النار مثاهم وهو أحد ما قبل فهم ونقله في شرح المقاصد عن الأكثرين وقوله لما سألهم خدم أهل الجنة بذلك ورد أثر وقيل ان كانوا قالوا لا في عالم المذبح عن اعتقاد في الجنة والافنى النار وفي المسيرة ترددهم أبو حنيفة وغيره ووردت فيهم أخبار متعارضة فالسبيل تفويض أمرهم الى الله تعالى وقال محمد بن عبد الله بن أبيه لا يغيب أحد ابني ذنب قال في الترمذي وهذه إحدى المسائل التي توقف فيها الامام رضى الله تعالى عنه وقد جمعها بعضهم في قوله

ورع الامام الاعظم النعمان . سبب التوقف في جواب عثمان

(ومن ولد غان) يقبل ويصل عليه ويرث ويورث ويسمى (ان استهل) بالبناء للفاعل أى وجد منه ما يدل على حياته بعد خروج أكثره حتى لو خرج رأسه فقط وهو يسبح فذبحه رجل فعليه الغزاة (والا) أى وان لم يستهل حياته فعليه الدية (والا) أى وان لم يستهل (غسل ويسمى) عند الثاني وهو الاسع فيبقى به على خلاف ظاهر الرواية اكراما لى آدم كما في ملتقى البحار وفي الترمذي الطه برة واذا استبان بعض خلقه غسل وحشره والمختار (واخرج في خرقه ودفن ولم يسل عليه) وكذا لا يرث ان انفصل بنفسه (كسبى) أى في أحد الأم (أبويه) لا يصلى عليه لانه تبع له أى في أحد الأم الدنيا لا يعتد بها لاسمهم خدم أهل الجنة

سور الحار فاضل جلاله * وثواب جنى على الايمان
والدهر والكلب المعلم ثم مع * ذرية الكفار وقت نمان

وفي التقييد بالكفار اجماع الى انه لم يتوقف في اطفال المؤمنين وما في الخلاصة من انه توقف فيهم فقريب اه وفي ذكر
النظام الدهر معر فانتظر لان الامام انما توقف في المنكر اه ابو السعود والمذكور في النظم سمع مسائل (قوله
ولوسي بدونه) أي بدون أحد أبويه بأن لم يكن معه واحد منهما اه حلي (قوله تعالى لا دار الا الساب) اعلم انه اذا
لم يسب مع الصبي أحد أبويه فلا يحتلوا ما أن يموت في دار الحرب أو في دار الاسلام وعلى كل حال أن يكون الساب
مسلماً أو ذمياً وعلى كل حال أن يموت مجزاً أو غير مجزأ فان كان الساب مسلماً فالصبي مسلم تبعاً للساب سواء كان في دار
الحرب أو في دار الاسلام وسواء كان مجزاً أو غير مجزأ كما هو ظاهر اطلاقهم الصبي وان كان الساب ذمياً فان مات
الولد في دار الاسلام يملى عليه لانه مسلم تبعاً للدار كما صرح به في الجبروان مات في دار الحرب يذني أن لا يصلى
عليه لتكون الدار دار حرب والبس يد ذني فليراجع اه حلي (قوله أبويه) أي بأحد أبويه والباقي مع اه حلي
(قوله فأسلم هو) أي أحد أبويه اه حلي (قوله أي ابن سبع سنين) وقبل أن يعقل المنافع والمضار وان الاسلام
هدى وتباعد خبره ذكره في العناية وفسره في فتح القدير بأن يعقل صفة الاسلام وهو ما في الحديث أن تؤمن
بالله أي بوجوده وبرببته لكل شيء ولا تكنه أي بوجودهم وكتبه أي انزالها ورسله أي ارساله لهم عليهم الصلاة
والسلام واليوم الآخر أي البعث بعد الموت والتدبير خير وشره من الله تعالى وهذا دليل على أن مجرد قول لا اله
الا الله لا يوجب الحكم بالاسلام ما لم يؤمن بما ذكره وله أقوالوا واشترى أمة أو تزوج امرأة فاستوفى بها الاسلام
فلم تعرفه بأن جهلته أصلاً لا تكون مسلمة وليس المراد أنها توقفت في بيان الحقيقة والباطن عامراً بالتوحيد
أي كما هو شأن كثير من العوام فهم انما يمتنعون نظامهم أن جواب هذه الاشياء لا يكون الا بكلام خاص منظوم
وعبارت خاصة فينبأون عن الجواب افاده في الجبر وهو يفيد عدم الاستكفاء بالاقرار بالصفة دلالة وأنه لا بد
من الاقرار بها فاصوابه بخلافه ما في اتفق الوسائل حيث قال فان قلت يجب أن لا يحكم بالاسلام اليهودي والنصراني
وان أقر رسالة محمد صلى الله عليه وسلم ودخل في دين الاسلام ونبرأ من دينه ما لم يؤمن بالله وملائكته وكتبه
ورسله ويقر بالبعث والقدر خير وشره من الله تعالى قلنا الاقرار بهذه الاشياء ان لم يوجد نصافقه وجد دلالة لا يفي
لما أقر بدخوله في دين الاسلام فقد التزم ما هو شرط صحة الاسلام وكما يثبت ذلك بالتصريح يثبت بالدلالة اه
وحديث أم حنت أن اقاتل الناس الخ يفيد أن قول لا اله الا الله اقرار بالصفة دلالة فان شرط الاقرار بها صريحاً
أو دلالة (تمة) اختلف في الاقريط فقيل يعتبر المكان وقيل الواجد حوى عن المفتاح قال ومعنى اعتبار المكان
أنه ان وجد في محله الكفار لا يصلى عليه وان وجد في محله المسلمين يصلى عليه فلو وجد بين دور المسلمين والكفار
لم أره والظاهر أن يغلب المانع كافي نظائره أو يعتبر الواجد في هذه الصورة اتفاقاً اه ابو السعود (قوله ولا يضرب
توقفه الخ) فان العوام قد يقولون لا نعرفه وهم من التوحيد والاقرار والخوف من النار وطلب الجنة يمكن
وكانهم يظنون أن جواب هذه الاشياء انما يكون بكلام خاص منظوم وعبارة عالية خاصة فيجمعون عن الجواب
بجر (قوله وبغسل المسلم الخ) لانه سنة عامة في بني آدم ولانه حال رجوعه الى الله تعالى ويكون ذلك بحجة عليه
لا تطهره حتى لو وقع في الماء فسد شرباً لية عن المراج وهذا التفسير جائز لا واجب لان شرط وجوبه كون
الميت مسلماً بل لا بأس أن يفعله معه كذلك نهر وقوله كفاية أشار الى أن المراد باقريب ما يشمل ذوى الاوصام
وقوله الكافر الاصلى قيده القهستاني عن الجلابي في باب الشهيد بغير الحرق (قوله فيلحق في حفرة) فلا يغسل
ولا يكفن ولا يدفع الي من اتقى الى دينهم بجر (قوله عند الاحتياج) فيدبلوا والغسل لا وجوبه لما علمت (قوله
من غير مراعاة السنة) أي في غسل وكفن ودفن (قوله فيغسله غسل الثوب الجبس) أي من غير وضوء ولا بداءة
بالماء من ولا يكون الغسل طهارة له - في لوجه انسان وصلى لم تجز صلاته بجر (قوله ويلقيه في حفرة) أي من غير
لحد ولا قوسعة نهر (قوله وليس للكافر الخ) فيجهزه المسلمون ويكره أن يدخل الكافر قبر قريبه المسلم ليدفنه بجر
وعى أنه أسلم يهودى عند موته وله أب فقال صلى الله عليه وسلم لا يصح ما يقولوا أحاكم نهر (قوله واذا أجل الجنائز
الخ) في القهستاني يكره أن يكون الحامل أقل من أربعة وانما يكون من الرجال والجنائز سنة أما الجمل والدفن
ففرص كفاية اه (قوله بكسر الدال) فهو من قدم الم لازم معنى تقدم حلي (قوله وكذا المؤخر) أي بالفتح والكسر

(ولوسي بدونه) فهو مسلم تبعاً للدار والساب
(أوبه فأسلم هو أو) اسلم (الصبي) وهو عاقل
أي ابن سبع سنين (صلى عليه) لم يبرزه
مسلماً قالوا ولا يذني أن يسأل العاقل عن
عن الاسلام بل يذكر عنده حقيقة وما يجب
الايمان به ثم يقال له هل أنت مصدق بهذا
فاذا قال نعم الكفى به ولا يضرب توقفه في جواب
(والايمان ما الاسلام فتح) وبغسل المسلم
ويكفن (قوله) كفاية (الكافر الاصلى)
أما المرتد فيلحق في حفرة كالكاتب (عند
الاحتياج) فلو قرب فلا ولي تركه لهم
من غير مراعاة السنة (فيغسله غسل الثوب
الجبس ويلقيه في حفرة ويلقيه في حفرة وليس
للكافر غسل قريبه المسلم) واذا أجل الجنائز
وضع ندبا (مقتضاه) بكسر الدال وتفتح
وكذا المؤخر على عينه عشر خطوات

(قوله لحديث من حل الخ) الاولى تاخير بعد قوله ثم مضى هاهنا مؤخرها (قوله كقرئت منه أربعين كبيرة) يعني
كقرئت لانا على وضوءه الجنازة على تقدير مضاف أى جملها والكبيرة قد نطقت على الصغيرة لأن كل ذنب صغير
بالنظر لما شوقه كبير بالنسبة الى ما مضى أو المراد بالكبيرة حقيقة ثم اقولهم ان الكبار لا تكفر الا بالتوبة أو بعض
الفضل أو بالحلج البرء ويحول على ما لم يرد النص فيه (قوله كذلك) أى من خطرات وهو معنى كذلك الثانية
وعين الحامل بين الميت وبسار الجنازة وبساره وبسار بين الجنازة فهو ستافى (قوله سعد بن معاذ) الذى اعتر
أونه عرش الرحمن تبارك وتعالى (قوله ويكره عندنا الخ) لأن السنة التربع بجر (قوله باليد) ثم يضعها على العنق
(قوله لا على العنق) أى ابتداءً حليى عن شيخه والمراد بالعنق الكتفان (قوله وكذا كره) بالكاف وفى نسخة
باللام ويكون علمه لما استفيد من أن جعله ~~مكلاً~~ لا مضعاً مكره (قوله يحمله واحد على يديه) ويتداوله الناس
على أيديهم بجر (قوله ويسرع بها بلا خيب) بحيث لا يضطرب الميت على الجنازة لحديث أسرهوا بالجنازة
فإن كانت سالمة قد مقوها الى الخبز وإن كانت غير ذلك ففسر كضعوه من رجا بكم بجر (قوله بلا خيب)
لأنه اذا رما بالميت واضراراً بالتبعين بجر والخيب أول عدو القوس فهو ستافى (قوله وكذا تأخير صلاته الخ)
فالافضل أن يجعل بجهيزه تمامه من حين يموت بجر وظاهره أن الكراهة تنزيهية (قوله ودفعه) ولو بعد الصلاة
عليه (قوله الا اذا خيف قوتها) أى فتقدم على الدفن وتقدم صلاة العبد على صلاة الجنازة وصلاة الجنازة
على خطبته والقياس أن تقدم على صلاة العبد لكنه قدم صلاة العبد بحضرة التشويش ولشلائظن من في آخر
الصفوف انها صلاة العبد بجر (قوله كما كره جلوس قبل وضعها) لأنه قد تقع الحاجة الى التماون والقيام أمكن
منه ولأن الجنازة متبوعة وهم تباع والتبع لا يتقدم قبل قعود الاصل اه بجر (قوله وقيام بعده) أى بعد وضعه
عن الرقاب لما روى عن عباد بن الصامت أن النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يجلس حتى يوضع الميت فى القبر
فكان قائماً مع اصحابه على رأس قبر فقال يهودى هكذا صنع عونا بن الجلس صلى الله عليه وسلم وقال لاصحابه
خالفوهم اه والتظاهر أن الكراهة تحررية (قوله ولا يقوم من فى المصلى اذا رآها) بل يقول من رآها هذا ما
وعداقه ورسوله وصديق الله ورسوله اللهم زدنا ايماناً وتسلماً ويستمكن من التسبيح والتليل خلف الجنازة ولا يحكم
بشيء من الدنيا ولا ينظر عيناً بشعلا اه من الشريعة وبما قول سبحان من قهر عباده بالموت وتفرّد بالبقاء سبحان
الحى الذى لا يموت أبو السعود عن لشيرازية (قوله وما ورد فيه) من قوله صلى الله عليه وسلم اذا رآهم الجنازة
فقوموا لها حتى تخلفكم أو وضع اه حليى (قوله منسوخ) بما روى عن على رضى الله تعالى عنه كان رسول الله
صلى الله عليه وسلم أمرنا بالقيام فى الجنازة ثم جلس بعد ذلك وأمرنا بالجلوس واللفظ لا جرد (قوله وذنب الميت
خلفها) أى هو افضل من الميت امامها وليس خلاف الاولى اقوله صلى الله عليه وسلم من اتبع جنازة مسلم ايماناً
راحتساباً وكان معها حتى يسلى ويفرغ من دفنها فإنه يرجع من الاجرة بقراطين اه والاتباع بالميت خلفها (قوله
لانهم متبوعة) والاتباع يتقدم على التابع (قوله ويكره خروجهم) لأنه صلى الله عليه وسلم لما رآهم فى الجنازة
قال لمن اتبع من مع من يسلم اتدلين مع من يدلى اتدلين فبين يسلى قلن لا قال فالتصرف من أزارات غير
مأجورات أبو الهود عن الجوهرة (قوله وتزجر النائحة) والصائحة ذكره النرج والساح فى الجنازة وكذا
فى المنزل للشيء عنه فأما البكاء فلا بأس به وفى الحديث قال البقال اذا استمع الى بكائية لبيكى فلا بأس اذا امن الوقوع
فى لفظة لا سماعه صلى الله عليه وسلم لبواكى حرة ولا يتبع بنارفى بحجرة ولا شمع بجر (قوله ولا يترك اتباعها
لاجلها) لأن السنة لا تترك بما اقترن بها من البدعة ولا ترد الوليمة حيث يترك حضورها لوجود بدعة فيها لوجود
القارى بأنهم لو تركوا الميت مع الجنازة لزم عدم انتظامها ولا كذلك الوليمة لوجود من يأكل الطعام أبو السعود
ملخصاً (قوله ولا يتبع من عيّن أو سارها) فهو خلاف الاولى لقول القهستانى لا بأس به (قوله ولو شئ امامها)
أى شئ البعض وتأخر البعض خلفه ابراهيم قوله بهد أن تقدم الكل كره (قوله وفيه فضيلة أيضاً) كأن التأخر فيه
فضيلة (قوله وركب امامها) لما فى المصاحب عن ثوبان قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فى جنازة فقرأ
قوماً بكاءة قال لأنه يحسن أن ملائكة الله على أقدامهم وأنتم على ظهورها وأب ولأن الركوب يتم وتلذذ
وذلك لا يلبق فى مثل هذه اه لانها حالة حسرة وذم وعظيمة واعتبار اه أبو الهود وفى البحر عن الاسيبى
لا بأس بان يذهب الى صلاة الجنازة راكباً غير أنه يكرهه اه ثم امام الجنازة بخلاف الماشى اه (قوله كما كره)

فيما رفع صوت) أي قصر بما كافي البحر والقهستاني وقوله بذكر أو قراءة وغيرهما كافي البحر كالكلال المباح
 وفي القهستانية أراد أن يذكرك الله تعالى بذكره في نفسه أقوله تعالى أنه لا يجب المعتدين أي الجاهرين بالادعاء (قوله
 ويحضر قبره) القهستانية الميت طوله على قدر طول الميت وعرضه على قدر نصف طوله قهستاني (قوله في غير داره)
 لا ختمه من سنة الدفن في الدور بالانبياء من (قوله فاذ زاد حسن) فلا تكن على قدر فاعته فهو أحسن قهستاني
 وفي التفسير يفتي أن يحال - قد عه على ما هو المتعارف اه (قوله ويلحد) لحديث اللحد لنا والشق لغبرنا يقال لحدت
 الميت وألحدت لقنانه واللحد بفتح اللام وضعها عناية وهو أن يحضر القبر بقصاه ثم يحفر في جانب القبلة منه حفرة
 يوضع فيها الميت ويجعل ذلك كالبيت المسقف والشق أن يحفر حفرة في وسط القبر يوضع فيها الميت بجر (قوله الا
 في أرض رخوة) فيضرب بين الشق واتخاذ تابوت درمنقي (قوله مضربة) محشوة بخرق من بل السنة كافي القاية
 أن يفرش فيه التراب (قوله وما روى عن علي) وفي البحر لنهر عن الطهيري عاتشة أي من وضع المضربة (قوله
 فغير مشهور) أن قلت أن الشهرة لا تقتضي تسليمه أحسب بأن المراد أنه غير مشهور بين العصاة إذ لو كان مشهورا
 بينهم وأقروا لكان اجماعهم على الجواز (قوله ولا بأس باتخاذ تابوت) ليس المراد به أنه خلاف الأولى بل دليل قوله
 عند الحاجة (قوله ويسن أن يفرش فيه التراب) ويجعل اللبن الخفيف عن عيين الميت ويساره وتطين الطبقة
 العليا بما يلي الميت ليعبر كالحديث قهستاني (قوله ان لم يكن قريبا) هذا هو الذي في البحر عن الفتح وهو أولى من
 قول صاحب النهر ولم يتمكنوا من الوصول إلى البر (قوله بأن يوضع من جهتها) لأن جانب القبلة معظم فيستحب
 الادخال منه بجر (قوله فيلحد) ويغزل برجله ان أمكن لا برأسه لأن ما يؤذى الحي يؤذى الميت (قوله وأن يقول
 واضعه) يذيد درمنقي وفي افراد الواضع اشعار بأن الشفع غير لازم وذو الرحم المحرم أولى بالراة وعند فقد المحرم
 الشيوخ ثم أحباب الصلوات قهستاني ولا يحتاج إلى التماس في الوضع بجر (قوله بسم الله) وضعه على مله
 رسول الله أسنانه وليس هذا دعاء للميت لأنه إذا مات على له رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يحن عليه بتدليل
 عنها إلى غيرها وان مات على غير ذلك لم يتدل إلى له رسول الله صلى الله عليه وسلم ولكن المؤمنون كثر إله الله في
 الارض يشهدون بوفاته على الله وعلى هذا جرت السنة بجر (قوله وجوبا) أخذه من قول المصنف وعجزه بذلك
 أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم لأن الأصل في الأمر الوجوب (قوله ولا ينش) إذا أهيل عليه التراب أما لو بقي
 فيه متاع لأنسان فلا بأس بنشه لأخراج المتاع بجر (قوله للاستغناء عنها) وقوع الأمن من الانتشار بجر (قوله
 وأقصب) أنى بالواو المبدية للمصاحبة إشارة إلى إباحة الجمع كافي القهستاني وقد جعل على قبره صلى الله عليه
 وسلم اللبن وطمن من قصب واللبن واحد لبنة ككامة وكلم ما يتخذ من الطين والعن بضم الطاء الحزمة بجر (قوله
 لا الأجر والخشب) لأن ما لا يحكم البناء والقبر موضع البلاء ولأن أثر النار بالأجر ظاهر ملازم بخلاف الماء
 المحض له وقوله المطبوخ وصف كلشف (قوله فلا بكرة) لأنه يكون عصمة من السبع بجر (قوله وبجاء ذات) أي
 الأجر والخشب كافي التهر (قوله ويسجي قبرها) حتى يروى اللبن قهستاني عن الكافي لأن مني حاله على السر
 وسأل الرجال على الكشف بجر (قوله ولو خشي) معاملة بالأحوط (قوله كطر) أدخلت الكاف البرد والحز والتلج
 وبها صرح القهستاني (قوله ويجال التراب عليه) أي على الميت الأعم من الذكر والأنثى (قوله وتكره الزيادة الخ)
 الظاهر أن التثنية والتعليل ربما يقيد التحريم (قوله ويستحب حشيه) الأولى حشوه لأنه وأوى وبه عبر أبو السعود
 حيث قال ويندب حشوه من قبل رأسه ثلاثا فاعتداه به صلى الله عليه وسلم ويقول في الأولى منها خلقناكم وفي الثانية
 وفيها نعبدكم وفي الثالثة ومنها نخرجكم تارة أخرى وقيل يقول في الأولى اللهم جاف الأرض من جنبيه وفي الثانية
 اللهم افتح أبواب السموات ورحه وفي الثالثة ثم روجه من الحور العين وان كانت امرأة تعال في الثالثة اللهم أدخلها
 الجنة برحمتك جوهرة وفي كتاب النورين من أخذ من تراب القبر بيده وقرأ عليه سورة القدر ربه ما تركه في القبر لم
 يذهب صاحب القبراه (قوله وجلس ساعة) لأنه يستأنس عند السؤال بمن كان حاضرا (قوله لدعاء) اللام بمعنى
 مع أي مع دعاءه بالتثنية لما روى أنه صلى الله عليه وسلم قال ادعوا لاختيكم فإنه الآن يسأل (قوله وقراءة) وينبغي
 أن يمدى ثواب القراءة له وأخذ منه جواز القراءة على القبور وهو المعقد ويجوز إيقاف شيء على ذلك كما علم من
 حوائج الاشباب (قوله ولا بأس برش الماء) يعني أنه مطاوع لا خلاف الأولى (قوله للهي) لأنه من منبج أهل
 المكاتب والتعجب بهم فبما منه بذكره من (قوله ويسن) أي برفع القبر غير مسطح قهستاني (رواية البخاري) من

(ويحضر قبره) في غير داره (مقدار نصف فامة)
 فان زاد حسن (ويلحد ولا يشق) إلا في أرض
 رخوة (ولا يجوز أن يوضع فيه مضربة)
 وما روى عن علي فغير مشهور ولا يترخص به
 عليه بية (ولا بأس باتخاذ تابوت) ولو من حجر
 أو حديد (له عند الحاجة) كرخوة لأرض
 (و) يسن أن يفرش فيه التراب مات في
 سفينة غسل وكفن وصلى عليه وألقي في البحر
 ان لم يكن قريبا من البر) فنجح (ولا ينبغي أن
 يدفن) الميت (في الدار ولو) كان (مغبرا)
 لا ختمه من هذه السنة بالانبياء واقعات
 (ولا يستحب أن) يدخل من قبل القبلة (بأن
 يوضع حنظل جهتها ثم يمسح به) فيلحد (و) أن
 يقول واضعه بسم الله (وبالله) وعلى مله
 رسول الله (ويوجه إليها) وجوبا وينبغي كونه
 على شقه الأيمن ولا ينش لبوجه إليها (ويحل
 العدة) للاستغناء عنها (وبقوى اللبن عليه
 والقصب لا الأجر) المطبوخ (والخشب)
 لو حول الميت أما فوقه فلا بكرة ذكره ابن
 ملك فائدة عدد لبنات الحداثي عليه
 السلام تسع بنسج (وجاز) ذلك حوله
 كإيا أرض رخوة) كاتابوت (ويسجي) أي
 يغطي (قبرها) ولو خشي (لا يقبره) إلا بعد
 كطمر (ونحال التراب عليه وتكره الزيادة على ما
 خرج منه) من التراب لأنه بمنزلة البناء
 ويستحب حشيه من قبل رأسه ثلاثا وجعل
 ساعة بعد دفنه لدعاء وقراءة بقدر ما يعبر
 الجزر ويترقى له (ولا بأس برش الماء عليه)
 حفظا لآثاره عن الانداس (ولا يردع) للهي
 عنه (ويسن)

معدان أنه رأى قبره عليه الصلاة والسلام مستغانم (قوله نديا) هو أولى من القول بالوجوب نهر (قوله قدوشم)
 هذا ظاهر الرواية وفي رواية بتأجيل زيادة على ذلك هـ ستاني (قوله ولا يبيض) التبييض طلي البناء بالبيض
 بالكسر والفتح بحر (قوله للنبي عنه) في حديث جابر بن سمير رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يبيض القبر وأن يقعد
 عليه وأن يبنى عليه وأن يكسب عليه وأن يوطأ به بحر (قوله ولا يطين) أي الاضرورة كما إذا كان فيه منافذ تخرج
 الرائحة منها في القهستانى روى عنه عليه الصلاة والسلام أنه قال صفق الرياح وقطر المطر على قبر المؤمن
 كفارة لذنوبه اهـ (قوله ولا يرفع عليه بناء) في الترتيب لا لينة البرهان يحرم البناء عليه للزينة ويكرهه للاحكام
 بعد الدفن لا الدفن في مكان يبنى فيه قبله ويدل القبر بعلامة أبو السعود (قوله وقيل لا بأس به) غنى تقييد الجواز
 على هذا القول بما إذا كان من مال حلال ولم يقصد به الزينة والتفاخر والا فلا حرج في الحرمة كما يفصل الآتي من
 بناء الاحجار الرخام المذهبة (قوله ولا بأس بالكتابة) هذا التفصيل لصاحب المحيط فحل النبي في الحديث على
 غير حالة الاحتياج (قوله ولا يخرج منه) شامل لما لو دفن في غير بلدته حتى لو حضرت أمه لثقله لا بأس به إذا لا
 وتجوز بعض شواذ المتأخرين ذلك لا يلتفت اليه قاله الكمال أما قبل الدفن فلا بأس به ما لم يكن إلى فوق الملبين
 فيكره ظهريه وما في التجنب لائتم في النقل من بلد إلى بلد لأن يعقوب عليه السلام مات بمصر فنقل إلى الشام
 وموسى عليه السلام نقل تابوت يوسف عليه السلام بعد ما أتى عليه زمان من مصر إلى الشام ليكون مع آباءه
 وهذه الكمال أنه شرع من قبلنا على أن غير الانبياء عليهم الصلاة والسلام لا يقاس عليهم لانهم أطيب ما يكون
 في الموت كالحياة لا يعترهم تغيير أبو السعود وفيه أن شرع من قبلنا شرع لنا إذا لم يظهر نية لم يكره عليه
 من كتاب أو سنة ولذا والله تعالى أعلم اقتصر صاحب البحر على ما في التجنب (قوله ومساواة بالارض) ليتفح
 بظاهرها كما في شرحه للمتن (قوله كما جاز زرع الخ) وجاز حينئذ دفن غيره في قبره وليس من الغصب ما إذا دفن
 في قبر غيره القبر ليدفن فيه فلا يئس وتضمن قيمة الحفر بشرط لا لينة عن الفتح وتؤخذ من تركته والا فلا يئس المال
 أبو السعود عن امداد الفتاح وشيخ القبر لئلا فيه أو إذا كمن شوب مقصوب أو دفن معه مال أحيى لمحق
 المحتاج فقد أباح النبي صلى الله عليه وسلم بنس قبر أبي رعال لغضب من ذهب معه ويكره قطع الحطب والخشب
 من المقبرة إلا إذا كان يابس بحر (قوله شق بطنها) لأحياء النفس والظاهر أنه فرض (قوله قطع) أي الولد للضرورة
 (قوله لو ميتا) لوجهه بعد قوله ولو بالعكس (قوله والاولى ثم) لأن احترامه يسقط عنه ذنبه والاختلاف
 في شقه مقيد بما إذا لم يكن له مال ولم يترك مالا ولا يئس بالاتفاق أبو السعود (قوله الاتباع أفضل من التوافل)
 لأنه بر الحى والميت فالتراتب والترتيب عليه أكثر (قوله أو جوار) الطاهر أن حقه إلى الأربعين كما في حديث وليس
 المراد به جار الشفعة وهو يكسر الجيم وضعا أما الجيران فيكسر الجيم لا غير وظاهره أنه إذا اتقت هذه الاشياء
 كان النقل أفضل من الاتباع (قوله يندب دقته في جهته موته) قال في النهر ولا خلاف أن دقته في الموضع الذي
 مات فيه متدوب وليس المراد دقته من النبي عنه بل المراد أنه إذا تعددت جهات الدفن وفي جهته موته
 محل دفن قريب يكون أولى من البعيد (قوله وسترو موضع فسله) بفتح باب عليه مثلاً لا يظهر منه ما يشينه
 (قوله اذ كروا محاسن موتاكم) أي الموجودة في الحياة والموت وكذا يقال في المساوى (قوله ولا بأس بنقله)
 أي مطلقاً كما جوزه بعضهم وقدره جميل أو ميلين ويكره فيما زاد قال في عقد القرائن وهو الظاهر نهر (قوله
 وبالأعلام جونه) ولو بالتداع في الاسواق درمنقي (قوله وبارئانه) تبع في هذا التعبير صاحب التهر قال الحلبي
 ومقتضاه أنه رباعي وليس كذلك في القاموس وثبت الميت رثا ورثا ورثا بكسر هاء ومرة ورثا ورثا مخففة
 ورثونه بكسبه وعددت محاسنه كرتبه وثبته ورثته ونظمت فيه شعرا اهـ (قوله لكن يكره الافراط) كما كان عليه
 الجاهلية من ذكر ما يشبه المحال بحر (قوله من تغزى بمنز الجاهلية) أي من فعل كقطعهم في العزاء والعزاء
 المبرأ وحسنه كما في القاموس وقامه فأعضوه من أبيه ولا تكتوا والهن الذكر أي قولوا له اعضى على ذكر أبيك
 والمراد تضيجه واللوم عليه (قوله وشعرية أهله) قال في شرح المتن (قوله ويستحب لجيران أهل الميت والاقرباء
 تحية طعام لهم يشبههم يومهم وليعلم اهـ وفي البحر عن الثانية وإن اتخذ ولي الميت طعاما للفقراء كان حسنا إذا
 كانوا بالفين وإن كان في الورثة صغير لم يتخذ ذلك من التركة اهـ ودل من ذلك حكم السبع والمواد والجمع وما يصنع

نديا وفي الظهريه وجوبه قدوشم (ولا يبيض)
 للنبي عنه (ولا يطين ولا يرفع عليه بناء وقيل
 لا بأس به وهو المختار) كما في كراهة السراجية
 وفي جنازتها ولا بأس بالكتابة إن استجيب اليها
 حتى لا يذهب التراب (الا) لحق آدم (ان)
 بعد اهالة التراب (الا) لحق آدم (ان)
 تكون الارض مفسوبة أو أخذت بشفعة)
 ويجوز للمالائين اخرجه ومساواته بالارض
 كما جاز زرعها والبناء عليه إذا لم يئس
 ز يلى (حامل ماتت ولدها حي) ينسب اليه
 (شق بطنها) من الابسر (ويخرج ولدها)
 بالعين (شق بطنها) من الابسر (ويخرج ولدها)
 بالعكس ويخلف على الأتم قطع وأخرج لوميا
 ولا لا كما في كراهة الاختيار ولو لم يئس
 ومات هل يئس قولان والاولى ثم فتح فروع
 الاتباع أفضل من التوافل لو اقربا أو جوار
 أو فيه صلاح معروف يندب دقته في جهته
 مونه ونهجه ويسترو موضع فسله فلا يبرأ
 الاغصانه ومن يئس وان رأى به ما يكره لم يجز
 ذكره حديث اذ كروا محاسن موتاكم وكفوا
 عن مساوهم ولا بأس بنقله قبل دفنهم
 وبالأعلام جونه وبارئانه بشعر أو غيره لكن
 يكره الافراط في مدحه ولا سيما عند جنازته
 حديث من تغزى بمنز الجاهلية وتغزى أهله
 وتزغيبهم في الصبر وباتخاذ طعام لهم

من هو خست تملك فانه لا يفعل حيث كان في الورثة صغير من قبله يسكر من ضامنا وعن انس مرفوعا لا عثر
 في الاسلام اى لا تعقر بقرة او شاة عند القبر فانه من افعال الجاهلية (قوله وبالجلوس لها) من غير ارتكاب
 محظور من فرش البسط والاطعمة من اهل الميت لانها اتخذت عند السرور بجر (قوله في غير مسجد) اعلم
 ان صاحب البصر تضارب كلامه فافاد اول جواز في المسجد واخر اكرامته وعبارته قال الباقي ولا باس
 بالجلوس للعرض ثلاثة ايام في بيت او مسجد وقد جلس رسول الله صلى الله عليه وسلم اى في المسجد لما قتل جعفر
 وزيد بن حارثة والناس ياوتونه ويعزونه والتعزية في اليوم الاول افضل والجلوس في المسجد ثلاثة ايام للتعزية
 مكروه وفي غيره جازت الرخصة ثلاثة ايام للرجال وتركه احسن اه (قوله وتكره بعدها) لانها تجتهد الحزن من
 والظاهر انها تنز بهيمة (قوله الانعاب) اى الا ان يكون المعزى او المعزى غائبا فلا باس بها منع (قوله وعند باب
 الدار) قال في التهرؤ كونه على باب الدار مع فرش بسط على قوارع الطريق من اقبح القبائح وفي القهستاني اعلم
 انه اذا فرغ من دفنه ورجع الناس فليتنفروا ويشتغلوا بامرهم وهو بامرهم ويكره اجتماعهم عنده للتعزية اه
 (قوله ويقول عظم الله اجره) او يقول كافى شرح الملقى اللهم لك الله عند العائب صبرا واجرنا لنا ولكم بالصبر
 اجرا ان الله ما اخذ الله ما اعطى وكل شئ عنده باجل مسعى (قوله وبزيارة القبور) اى لا باس بها وبالادعاء
 للاموات ان كانوا مؤمنين من غير وطء القبور وفي الجنبى ذب الزيارة وفي فتح القدير ويكره عند القبر كل ما لم يهده
 من السنة والمعهود منها ليس الا زيارتها والادعاء عندها فانما كان يفعل صلى الله عليه وسلم في الخروج الى البقيع
 بجر وفي القهستاني ويدهو هذا وجهه وفي شرح الملقى من البدع وضع اليد على القبر (قوله ولوللناس) وقيل
 تحرم عليهم الاصح ان الرخصة ثابتة لهم بجر (قوله ويقول السلام عليكم) نحوه في شرح الملقى والذي في البصر
 والنهر وكان صلى الله عليه وسلم يعلم السلام على الموتى السلام على اهل الدارين المؤمنين والمسلمين وانا
 ان شاء الله بكم لاحقون انتم لنا فرط ونحن لكم تسع نسأل الله العافية (قوله دار قوم) اهل القنطرة دار زائدة او هو
 من ذكر الازم لانه اذا سلم على الدار فاولى ما كتبها (قوله وانا ان شاء الله بكم لاحقون) ذكر المشيئة للتبرك
 لان اللوح محقق او المراد اللوح على اتم الحالات فتصح المشيئة (قوله ويقرأ سورة يس) لما ورد من دخل
 المقابر فقرأ سورة يس خفف الله عنهم يومئذ وكان له بهد من فيها حسنات بجر (قوله من قرأ الاخلاص)
 ظاهره وان لم يقرأ بالاموات كانت كان في بيته وروى من حديث انس خادم رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قرأ المؤمن آية الكرسي وجعل نواجا لاهل القبور ادخل الله تعالى في كل
 قبر من المشرق والمغرب نور او وسع عليهم مضاجعهم واعطى الله القارئ ثواب ستين نبيا ورفع له بكل ميت درجة
 وكتب له بكل ميت عشر حسنات ذكره القرطبي في تذكرته ونقله امير غنى في شرح صلاة ابن مشيش قال
 وظاهره ولو كان في بيته وفضل مولانا لا يحصر اه (قوله احدى عشرة مرة) صوابه احدى عشرة مرة حلي
 لان المعدود مؤنث فتؤنث له احدى وعشرة (قوله ويحفر قبر نفسه) لانه من الاستعداد للقاء الله تعالى (قوله
 وقيل بكره) لقوله تعالى وما تدرى نفس باى ارض غوت قلت حفره لا ينافى الآية لفعنه في الجله ولولقبره (قوله
 والذي ينبغي الخ) كذا وقع له في شرح الملقى ونقله عنه ابو السعود واقره (قوله بكره المشي) وكذا الجلوس
 والنوم والبول والتغوط والصلاة عليه وعنده للشي ومن هذا يعلم حكم زوار القبور ويحسبون انهم على شئ اه
 شرح الملقى (قوله نأق انه محدث) وان لم يقع ذلك في ضريحه فلا باس بان يمشى فيه بجر (قوله حتى اذا لم يصل الخ)
 هذا التفريع للكمال حيث قال وحيد شافعا تصنع الناس عن دفنت آثاره ثم دفنت حوا اليهم من وطء تلك
 القبور الى ان يصل الى قبر قريه مكروه اه (قوله ولا يكره الدفن ليلا) والمصنف هنا اشرح الملقى (قوله ولا
 اجلاس القارئ عند القبر) قال في البصر ولا باس بقراءة القرآن عند القبور وما تكون افضل من غيرها ويجوز
 ان يحفف الله عن اهل القبور شيئا من عذاب القبر او يطفئه عند دله القارئ وتلاوته اه (قوله عظم الذي
 محترم) قال في الدرر لا تكسر عظام اليهود اذا وجدت في قبورهم اه لان الذي لما حرم ايداه في حياته لذته
 يجب حيايته عن الكسر بهد مونه بجر عن الواضحات وهو يفيد انه خاص باهل الذمة دون الحريين شره لاياله
 (قوله انما يعذب الميت يكا اهله) المراد به الصباح والنوح انما تجزى اخراج الدمع وحزن القلب فليس محزما (قوله
 اذا اوصى الخ) في البصر من الظهيرة وهل يعذب الميت يكا اهله عليه فقال بعضهم يعذب لقوله عليه

وبالجلوس لها في غير مسجد ثلاثة ايام واداءها
 افضل وتكره بعدها الا القاء وتكره التعزية
 تاليا وعند القبر عند باب الدار ويقول اللهم
 الله اجرنا واحسن عزاءك وعزير ليلتك
 ومن القبور والانس الحديث كنتم يمكن
 عن زيارة القبور الا فزوروها ويقول السلام
 عليكم دار قوم مؤمنين وانا ان شاء الله بكم
 لاحقون ويقرأ سورة يس وفي الحديث من قرأ
 الاخلاص احدى عشرة مرة ثم ذهب اجرها
 للاموات اعطى من الاجر بعدد الاموات
 ويحضر قبر نفسه وقيل بكره والذي ينبغي انه
 لا يكره شيئا فلو كان في بيته حتى اذا لم
 المشي في طريق ظن انه محدث حتى اذا لم
 يصل الى قبره الا بوطء قبره ولا يكره الدفن
 ليلا ولا اجلاس القارئ عند القبر وهو المختار
 عظم الذي محترم انما يعذب الميت يكا اهله
 اذا اوصى بذلك

السلام ان الميت يعذب بكاهله عليه وقال عامة العلماء لا يعذب لقوله تعالى ولا تزر وازرة وزر اخرى وتأويل
الحديث أنهم في ذلك الزمان كانوا يوصون بالنوح فقال عليه السلام ذلك اه وفي المسئلة خلاف كثير مبسوط
في المواهب اللدنية (قوله كتب على جبهة الخ) أخذ من ذلك جواز الكتابة ولو بالقرآن ولم يعتبروا كون ما
الى التخصيص بما يسيل من الميت وانظر هذا مع كراهتهم الكتابة على المراح وجدرا لما وجد (قوله عهد فانه) يقع
الميم وسكون الهاء ومعناه بالقارسية الرسالة والمعنى رسالة العهد والمعنى أن يكتب شي مما يدل على أنه
على العهد الاولي الذي بينه وبين ربه يوم أخذ الميثاق من الايمان والتوحيد والتبرك بأسمائه ونحو ذلك اه
حلي كان يكتب اللهم الى أشهدك بانك أنت الله الواحد الذي لا اله الا أنت وأن محمد عبدك ورسولك اللهم
الى أخذ بذلك عندك عهد اني تحلفه فيه وفيه اذكار طويلة وقصيرة بمجموعة (قوله وصدره) الواو بمعنى أو بدل
قوله فلما رأوا مكتوبا على جبهتي ويحتمل أن الكتابة علم ما جيعا وانصرف الملائكة بقرينة ما على الجبهة للبدن بها أولا

• (باب الشهيد) •

أخرجه عن صلاة الجنائز مبقو باله مع أن مقتول ميت باجله لا ختمه امة بالفضيلة التي ليست اقرب (قوله ففعل)
حاصل ما قيل فيه انه اما بمعنى فاعل شهوده أي حضوره حيا يرزق عند ربه على المعنى الذي يصح أو لان عليه
شاهد يشهده وهو دمه وجرحه وشبهه أو لان روحه شهدت دار الامم وروح غيره لا تشهد هذا اليوم القيامة
أو لقسمه بشهادة الحق حتى قتل أو لانه يشهد عند خروج روحه ماله من الثواب أو بمعنى فاعول لما انه مشهود له
بالجنة أو لان الملائكة تشهد اكرامه نهر وفي القهستاني من الشهود أي الحضور أو من الشهادة أي الحضور
مع المشاهدة بالبصر أو بالبعيدة ثم سمي به من قتل في سبيل الله اما الحضور الملائكة اياه تنزل عليهم الملائكة
واما الحضور روحه عنده والشهادة عند ربه من كافي المفردات فهو على الاول بمعنى المفعول وعلى الثاني بمعنى
الفاعل ولد أطلق الشهيد بطريق الانساع على الفريقين والحريق والمبطون والمطعون والغريب والعاشق وذات
الطلاق وذات الجنب وغيرهم من كان لهم ثواب القتلين كما أشير اليه في المبسوط وغيره وهم شهداء في أحكام
الآخرة بين الشهيد الحقيقي شرعا وهو الشهيد في أحكام الدنيا اه (قوله لانه مشهود له) أفاد أنه من باب الحذف
والايبصال حذف اللام فاستتر الضمير الجور اه حلي (قوله كل مكاف) أي بالغ عاقل ولو أدخل فيه المسلم
لكان أولى وخارج بذلك الصبي فبطل لان السيف كفي عن القتل في حق شهداء أو قد يوصف كونه مطهرة
ولا ذنب للصبي فلم يكن في معناه ولان الشهادة صفة مدح ينسبها الانسان بعقل ولا عقل للصبي يعتد به
وهو عند الامام غير شهيد في أحكام الآخرة وانما يفسل البالغ لانه يخاصم من قتله فيبقى عليه أثره ليكون
شاهدا به بخلاف الصبي فانه لا يخاصم نفسه بل أبوه يخاصم عنه فلا حاجة الى ابقاء الاثر وخارج بقيد العاقل
الجنون فانه يفسل لما تقدم في الصبي اه قهستاني وغيره (قوله مسلم) احترزه عن الكافر ففسل وفيه أنه لا يجب
غسل كافر أصلا وانما يباح غسل كافر غير حر بي له ولي مسلم قهستاني عن المضمرات فيصم قوله فيفسل
على الجواز لا الوجوب (قوله طاهر) أي ليس به جنابة ولا حيض ولا نفاس فاذا استشهد الجنب يفسل عنده
شلا فالهما واذا انقطع الحيض والنفاس فاستشهدت فعلى هذا الخلاف واذا استشهدت قبل الانقطاع ففسل
على أصح الروايتين عنه قهستاني عن المضمرات (قوله فالخائض) الانسب في التعبير عن رأت الدم لانه اذا انقطع
قبل الثلاث لا تكون حائضا كما هو صريح قوله بعد لعدم كونها حائضا والنفاس لا يقيد بحد لانه لا حد
لا فله كافي البصر (قوله لم يعد عليه الصلاة والسلام الخ) جواب سؤال ورد على قول المصنف طاهر حاصله لو كانت
الطهارة شرطا في الشهيد لكان حنظلة غير شهيد لانه قتل جنبا فيجب اغسله ولم يغسله صلى الله عليه وسلم
فدل على أنه شهيد فلم يكن الطهارة شرطا وحاصل الجواب ما ذكره الشارح وقد استشهد حنظلة يوم أحد ففسلته
الملائكة وقال عليه الصلاة والسلام رأيت الملائكة تغسل حنظلة بن أبي عامر بين السماء والارض بما المزين
في صحائف الفضائل أبو أسيد فذهبوا فطرنا اليه فاذا رأوه يطعمونه فأرسل صلى الله عليه وسلم الى امرأته
وسألها فاخبرته أنه خرج وهو جنب وأولاده يمعون أولاد غسيل الملائكة يملأوا وزن السحاب جمع مزنة
جلائن وفي الصحاح المزنة السحابة البيضاء أبو السعود (قوله بدليل قصة آدم) جواب عما أورد على قول الامام
من أنه لو كان الغسل واجبا لوجب على المكافين فله وقد اكتفى في غسل حنظلة بفعل الملائكة وحاصل الجواب

يكتب على جبهة الميت أو عمامته أو كفته عهد
فانه يبرح أن يغفر الله للميت أو صلى بعضهم
أن يكتب في جبهته وصدره بسم الله الرحمن
الرحيم ففعل ثم دعى في المنام ففعل فقال لما
وضعت في القبر جاءني ملائكة العذاب فلما
رأوا مكتوبا على جبهتي بسم الله الرحمن الرحيم
قالوا أنت من عذاب الله تعالى والله تعالى

أعلم • (باب الشهيد) •
فصل بمعنى مفعول لانه مشهود له بالجنة أو
فاعل لانه من عند ربه فهو شاهد (هو كل
مكلف مسلم طاهر) فالخائض ان رأت ثلاثة
أيام غسلت والا لا لعدم كونها حائضا ولم يعد
عليه الصلاة والسلام غسل حنظلة لحصوله
بفعل الملائكة بدليل قصة آدم

أما الواجب نفس النفس ولا نظر إلى الفاعل فان آدم عليه السلام لما مات غسلته الملائكة ولم يهدأ ولده غله
 لتأدية الواجب والحديث حدثنا أصغر لا يفصل كما في البحر (قوله قتل ظالم) قيد بالقتل لانه لو مات حيا أنه
 أو تزدى من موضع أو احترق بالنار أو مات بهدم أو غرق لا يكون شهيدا أي في حكم الدنيا والانه شهيد الاخرة
 بجره وعجزه التمسيد بالنظم يأتي في قول المصنف أو قتل بعد أو قصاص (قوله بغير حق) تفسير للظالم (قوله بجوارحه)
 خرج المقتول بمنقل ودخل المتول مدافعاً عن نفسه أو ماله أو المسلمين أو أهل الذمة درمتمنى ومحل في غير قتيل
 البغاة وأهل الحرب كما يعلم من العطف (قوله ولم يجب بنفس القتل مال) قيده لأن من قتله مسلم خطأ أو عداً بالمنقل
 أو غيره فليس بشهيد لوجوب الأدية بقتله وكذا لو وجد مذبحاً ولم يعلم قاتله أو وجد في محلة مقتولاً ولم يعلم قاتله
 لانه لا يدرى قتل ظالم أم مظلوماً عداً أو خطأ بجر (قوله بل قصاص) اعلم ان يمكن وجوب القصاص عوضاً مانعاً
 لأن القصاص للميت من وجه والوارث من وجه وهو تشني الصدر والمصلحة العامة وهو ما في شرعيته من حياة
 الانفس فلم يكن عوضاً مطلقاً فلا تبطل الشهادة بالشك بجر (قوله حتى لو وجب الخ) مفهوم قوله بنفس القتل
 (قوله كالصلح) في القتل الدم (قوله ابنه) أو شخصاً آخر وأدنه ابنه بجر (قوله لا تسقط الشهادة) لأن نفس القتل
 لم يوجب الأدية بل يوجب القصاص ونساقط الصلح أو الشبهة (قوله فلوارث) قال في القاموس وارث على
 الوجه وحل من المعركة رئيساً أي جريحاً وبه روى أهـ حلبي (قوله لوقته باغ) مباشرة أو تسبياً كقتل أهل الحرب
 لانه لما كان القتال مع البغاة وقطاع الطريق ما موراه الحق يقتل أهل الحرب نعمت الا لا كما عت هناك
 معراج وقال بعدة وبأشأ ما قتل أهل البغي بعضهم بعضاً وكذا اقطاع الطريق فلا يهدأ بعد ان يقتول منهم
 شهيداً نهر (قوله أو حرب) نسبة الى الحرب وهو حقيقة عرفية في المشرق والافلا بغاة وقطاع الطريق حريون
 أي أهل حرب (قوله ولونسيا) عطف على محذوف تقديره هذا اذا كان القتل مباشرة ومثاله ما لو وطئت دابة
 مسلماً أو فرساً دابة مسلم فرسه أو موم من السور أو الفراعنة حائطاً أو ربة أو فاعرة أو اسفينهم ولو انقلبت
 دابة مشركاً ليس عليها أحد فوطئت مسلماً أو ربي مسلم الى الكفار فأصاب مسلماً أو نضرت دابة مسلم من سواد
 الكفار أو نضرت المسلمون منهم فألجؤهم الى خندق أو نار أو غمر أو جعلوا حولهم الشوك فقتل عليه مسلم فأت
 بذلك لم يكن شهيداً بجر (قوله فان مقتولهم) أي هؤلاء الثلاثة (قوله أو وجد جريحاً) الاولى ما قاله حافظ الدين
 في الكثر أو وجد في المعركة فيه أثر (قوله في معركتهم) قيده لانه لو وجد في عسكر المسلمين قبل لقاء العدو وقيل
 لا يكون شهيداً لانه ليس قتل العدو ولهذا يجب فيه القسامة والدية بخلاف ما اذا كان بعد لقاءهم فانه قتلهم
 ظاهراً بجر (قوله كفروج الدم) وكذا لو كان به أثر كدم أو صدم جوى أو كسر عظم شبهة بلالية أو أرض ضربة أو خندق
 أبو السعود من البحر (قوله أو حلقه) لانه من قرحة في الباطن قال الكمال وفيه أنه لا يلزم من كونه سائلاً مرتقباً
 من قرحة في الجوف أن يكون من جراحة حادثه وقوله صافياً أي في قوله أو حلقه فقط كجاءه كافي البحر حاجي
 (قوله لا من أنفه) لأن الدم يخرج من هذه المخارج من غير ضرب عادة فلا يدل على انه قتل فان الانسان يتلى
 بالراح والجبان يورل دماً أحياناً وصاحب الباسور يخرج الدم من دبره وقد يموت الجبان من غير ضرب
 فزعا أبو السعود عن الزبلي (قوله أو حلقه صامداً) لانه سوداء أو صفراء احترقت (قوله ما لا يصلح للكفن) ان
 وجد غيره من جنس الكفن والادفن به أبو السعود عن الشربلية وينزع عنه الخلف والقلنسوة والسلاح بجر
 والاشبه أن لا ينزع عنه السراويل كهناتفي (قوله عن كفن السنة) هو الأصح وقيل معناه يزاد ثوب جديد
 تكرر عليه كهناتفي (قوله ويصلى عليه) لصلاته صلى الله عليه وسلم على حزة وغيره يوم أحد وما قبل من أنهم أحياء
 والحي لا يصلى عليه فخرج بأنه حكم أخروي لا دنيوي بدليل ثبوت أحكام الموقلهم من قصة تركاتهم وبينونة
 نسائهم الى غير ذلك وما قبل انها للاستفاد منهم مغفوارهم فتتقض بالتبني صلى الله عليه وسلم والحي بجر من
 الهداية (قوله بلا غسل) لما في السن أنه عليه الصلاة والسلام أمره بتلى أحد أن ينزع عنهم الحديد والجلود
 وأن يدفنوا بدمائهم وثيابهم (قوله وثيابه) ويكره نزع ثيابه وتجديد الكفن نهر (قوله لحديث زتلوهم بكمومهم)
 قلناه فانه ما من جريح يجرح في سبيل الله الا وهو يأتي يوم القيامة وأوداجه انضبط ما اللون لون الدم والريح
 ريح المسك هداية قال الكمال هو غريب لكن في الشربلية روى أجاديث صحه في عدم غسل شهيد والكلام
 جمع كل الجروح وتغيب بابه قطع ونهر معناه فحري والتميز بل القبح بالثوب (قوله ويغسل من وجد الخ) لأن

(قتل ظالم) بغير حق (بجوارحه) أي بما يوجب
 القصاص (ولم يجب بنفس القتل مال)
 بل قصاص حتى لو وجب المال بعرضه
 كاصح أو قتل الاب ابنه لا تسقط الشهادة
 (ولم يرت) فلوارث غسل كما يجب (وكذا)
 بغير حق (لوقته باغ) أو حرباً أو فاعط
 طريق ولو نسياً أو (بغيره) لا تجوز (فان)
 مقتولهم شهيداً أي أنه قتل لانه لا يصلح فيه
 شهادة أحد ولم يكن كاهن قتل سلاح (أو)
 وجد جريحاً مشافى معركتهم (المراد بالجراحة)
 علامة القتل كمنزوح الدم من عنقه أو دبره
 أو حلقه صافياً لانه أنه أو ف كره أو دبره
 أو حلقه جامداً (فينزع عنه ما لا يصلح للكفن
 ويراد) ان تفس ما عليه من كفن السنة
 (موقن) ان زاد (أ) أجل أن (بتم كفته)
 المسنون (ويصلى عليه بلا غسل) ويدفن بدمه
 و (بجابه) لحديث زتلوهم بكمومهم (ويغسل
 من وجد قبلاً في مصر) أو غريته

الواجب فيه التسمية والدية نظف أثر الظلم بجر المارد باصر العمران وما يقرب منه ولو قرينة فلو وجد بمعاذة ليس
بجرهما عمران لا يجب فيه دية ولا قسامة ولا يغسل لو وجد به أثر القتل معراج الدوابية (قوله فيما يجب فيه الدية) لم
يذكر القسامة لبطل القتل الموجود في الامواع والشوارع فان الدية ثابتة في بيت المال ولا قسامة (قوله ولم يغسل)
فانه لا يغسل بقتل كونه مظلوما ولو كان قتله بمحمد بجر وحاصل ما في الآية من قتل بغير المحدث ومم قاتله
لا يكون شهيدا عند الامام وان لم يعلم قاتله فكذلك مطلقا لا يغسل بمحمد وبمقتل لوجوب الدية (قوله ولم يجب
القصاص) كالقتل بمقتل من غير شهود البقاء (قوله فان وجب) كأن وقع بمحمد وعلم القاتل ولو في الجاه (قوله
بقتله المصوص) تنظر لا تغيب فانه لا يشترط المحدث وبطل عليه ما في البصر حيث قال ولو نزل عليه المصوص
لجاء في المصغر بقتل بلا ح أو غيره أو قتله فطاع الطريق خارج المصغر بسلاح أو غيره فهو شهيد لأن القتل لم يخطف
في هذه المواضع بدلا هو مال اه (قوله لا علم الخ) أي وحال لا يجب ان الاثم لم يعلم القاتل بجر (قوله أو قتل بمحمد) لانه
صح أنه صلى الله عليه وسلم غلب ما عزا لولائه بذ نفسه لمن واجب عليه فلم يكن في معنى شهادة أحد بجر ومقتل
من ذكر لو دعا على قوم فقتله (قوله وارث) هو في اللغة من الرث وهو الشيء السالبي يسمى من تالاه سار خلتا
في حكم الشهادة والمرث شرعا من خرج عن صفة القتلى وصار الى حال الدنيا بأن جرى عليه شيء من أحكامها
أو وصل اليه شيء من منافعها وهو شهيد في حكم الاخر فثبت ان الثواب الموعود لا يشهد به بجر (قوله ولو قتل)
يرجع الى الاربعة قبله أخاه في البصر (قوله أو آوى) من الايواء أو من الوأى وهو معتد بالأيمنه وفصح
الآزهرى تعديته اه وفي البصر أو آوى وهو في مكانه والافيه مثله النقل من الحركة اه ويعد بقتله (قوله
وهو يقتل) فلو مضى الوقت وهو لا يعلم بقتله لا يغسل وان زاد على يوم وإليه أو نزل من الحركة لعدم الاتساع بمكانه
ولو أحر هذا القيد بدو كرا الكل كافل في البصر كان أولى (قوله وبه در على أدائها) حتى يجب القضاء بتركها
زيلي قال النكاح والله أعلم بهذه القيد (قوله أو نزل من الحركة) ذكرت جريا على العادة والا فلا نسب نقل
من مكانه بل لو نزل عنه أو قام كذلك نقله القهستاني عن شرح الطحاوي (قوله لا تخوف وط الخيل) لانه ما نال
شيء من اراحة كذا في الهداية وقته في الغاية بألا نسلم أن الجمل من المصغر ليس ينيل راحة اه وصرح
في البدائع بأن النزل من الحركة يزبد من هذا وجب حدوث الآلام لم تحدث لولا النقص والموت حصل عقب
ترادف الآلام فيكون النزل مشاركا للراحة في ائارة الموت فلم يثبت بهب الجراحة بقينا فلذا لم يقطع الفل
بأنك اه فاختف لم يظ صاحب الغاية وصاحب البدائع (قوله وان بأموالا آخره لا) ذكر أبو بكر الرازي
أه لو أكثر من كلامه في الوصية وطال غسل لأن الوصية شيء من أمرا الميت فاذا طالت أشبهت أمور الدنيا بجر
(قوله وهو الاصح) مقابلة قول الثاني انه يكون من تشابه ما طاقا حال في البصر والناهار انه لا خلاف بخواب
أي يوصف أنه يكون من تشابه ما اذا كان بأموال الدنيا وجواب محمد بعدد ما فيها إذا كان بأموال الآخرة فيوصي
بما يمكن به ويخلص رقة ويبرد جلد من النار ويخرج نفسه من الآخرة كما في وصية سعد بن الربيع بجر
وهي كافي بسيرة الشامي لمصا أنه دوى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حال من ينظر الى ما فعل سعد بن الربيع
أفي الاحياء هو اه في الاموات فاني رأيت اثني عشر رجلا شرا لله فقام رجل من الاصلاء وهو محمد بن سلة
أو أبي بن كعب فظفر في القتلى فناداه ثلاثا فلم يجبه فقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرني أن أنظر
الى خبرك فأجابه بصوت ضعيف وفي رواية زيد بن ثابت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم أحد لم يطلب سعد بن الربيع
وقال ان رأيت فأنقره مني السلام وقل له كيف تجدك قال فأسبته وهو في آخر رمق وبه سبعون ضربة
ما بين طعنة برمح وضربة بسيف ودية بهم فقلت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرني أن أنظر الى الاحياء
أنت أم في الاموات فقال اني في الاموات أبلغ رسول الله صلى الله عليه وسلم عني السلام وقل له ان سعد
ابن الربيع يقول جزا الله هذا خيرا ما جرى بي داعي أخيه وقل له اني أجدر مع الجنة وأبلغ قومك عني السلام وقل
اهم ان سعد بن الربيع يقول لكم انه لا عذر لكم عند الله ان تخلصوا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم كروه ومنكم
عين تطرف ثم لم يبرح أن مات فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبره خبره (قوله لانه من أحكام الاموات)
أي الاحياء بأموال الآخرة (قوله وهذا) أي ما ذكر من جميع ما ينقص الشهادة (قوله وكل ذلك) أي ما تقدم
من الشروط التي من جعلها عدم الارتثا وهي ست كما في البدائع القتلى والبلوغ واقتل علما وأن لا يجب به

قوله من الوأى هكذا في الأصل ولعل صوابه
من الوأى كما لا يخفى انتهى
(قوله أي في موضع) (تجب في مكانه)
ولو في بيت المال كما تقول في جامع وشمارج
(قوله لم يغسل قاتله) أو علم ولم يجب القصاص
فان وجب مكان شهيد أو قاتله
القصاص لولا في المصغر فانه لا قسامة ولا دية
فيه لا نسلم أن قاتله المصوص غاية الامر
أن عنه لم تعلم فله نظر فان الناس عنه غافلون
أو قتل بمحمد أو قاصص) أي يغسل وكذا
تعزيز أو اقترا من سبع (أو جرح وارث)
وذلا (بأن أكل أو شرب أو نكاح أو نكاح)
ولو قتل لا (أو آوى خيمة أو مضى عليه وقت
صلاة وهو يقتل) ويعد على أدائها (أو نزل
من الحركة) وهو يقتل سواء وصل حيا
أو مات على الأيدي وكذا الوفاة من مكانه
الى مكان آخر بدائع (لا تخوف وط الخيل)
أو أوصى بأموال الدنيا وان بأموال الآخرة لا
يصير ميتا (عند محمد وهو الاصح) جوهره
لانه من أحكام الاموات (أو باع أو اشتري
أو نكح بكلام كثير) والا فلا وهذا اذا كان
(بعد انتهاء الحرب ولو في أي في الحرب
لا) يصير ميتا بشي مما ذكر وكل ذلك

موض ما في الطهارة عن الحدث الا كبر وعدم الارتثا (قوله في الشهيد الكامل) وهو شهيد الدنيا والاخرة
 وشهادة الدنيا بعدم الغسل الاتصافه أصابته غير مدحه كافي أبي السعود وشهادة الاخرة بنبيل الثواب الموعود
 للشهادة (قوله والثقة) ظاهره سواء مات وقت الوضع أو بعده قبل انقضاء مدة النفاس (قوله
 ليلة الجمعة) وروى في بعض الآثار أنه يعذب ساعة ثم لا يعود أبداً ان كان مسلماً ونظر فيه الثار في شرح الفقه
 الا كبر (قوله وصاحب ذات الجنب) من به داء الاستسقاء وفي الفقه اني مدذات الطلق والمراد به من مات
 قبل خروج أكثر الولد والارجعت الى النفاس (قوله وهو يطلب العلم) بأن كاله اشتغال به تأله أو تدريساً
 أو حضوراً فيما يظهر ولو كل يوم درساً وليس المراد الانهماك (قوله ردة عنهم السبوطي) أي في التثبت
 نحو الثلاثين فقال من مات بالطن واختلف فيه هل المراد به الاستسقاء أو الاسهال قولان ولا مانع من الشمول
 أو الفرق أو الهدم أو بالجانب وهي قروح تحدث في داخل الجنب بوجع شديد لم تنفتح في الجنب أو بالجمع بالضم
 بمعنى المجموع كاذخر بمعنى المذخور وكسر الكاف في الجنب والمعنى أنها ماتت من شيء يجمع فيها غير منفصل عنها
 من حل أو بكارة وقد نفتح الجنب أي ضاع على قلة قال صلى الله عليه وسلم أي ما امرأته ماتت يجمع فهي شهيدة أو بالسل
 وهو داء يصيب الرئة يأخذ البدن منه في النقصان والاصفرار أو في الغربة أو بالصرع أو بالجن أو دون أهله
 أو ماله أو دمه أو مظلة أو بالعشق مع العفاف والكم وإن كان سببه حراماً أو بالشرق أو باقتراض السبع أو بجس
 سلطان ظالم أو بالضرب أو متوارياً أو لفته هامة أو مات على طلب العلم الشرعي أو مؤذناً محتسباً أو تاجر صادراً
 ومن سعى على أمراته وولده وما ملكت يمينه بقيم فيهم أمر الله تعالى ويطعمهم من حلال كان حقاً على الله تعالى
 أن يجعله مع الشهداء في درجاتهم يوم القيامة والمات في البحر أي الذي حصل له غشيان والذي يمد به التي له
 أجر شهيد ومن مات صابرة على الفقرة لها أجر شهيد من قال كل يوم خساوة رين رة لله بارك في الموت
 وفيما بعد الموت ثم مات على فراشه أعطاه الله تعالى أجر شهيد من صلى الضحى وصام ثلاثة أيام من كل شهر ولم
 يترك الزور سقراً ولا حضراً كتب له أجر شهيد المتكسب ينفق عند فساد أتقى له أجر شهيد من قال في مرضه أربعين
 مرة لا اله الا انت سبحانك اني كنت من الظالمين مات أعطى أجر شهيد وان برئ برئ مغفور له قال وحذفت
 أدلة ذلك طلباً للاختصار اه ملخصاً

(باب الصلاة في الكعبة) *

ختم بهذا الباب كتاب الصلاة ليكون الختم بصلاة متبرئاً لها لا وصفاً لها ولا بر بعبادتها
 أو لكونها منزهة ولعل ذلك من الاعلام الغالبة ولذا يعزف باللام فله تاني (قوله في الباب زيادة) وهي الصلاة
 عليها وحولها (قوله وهو حسن) والمعيب أن يترجم لشي ولا يترك (قوله يصح فرس) سواء كان أداءه قضاء
 نهر (قوله ونظر) أي نفل كان حر (قوله فيها) وذلك لأن الواجب استقبال شطرها لا استيعابها من أي يلى والواجب
 استقبال جزء من الكعبة غير عين ونفائعين الجزء قبله بالشرع في الصلاة والتوجه اليه متى صار قبله
 فاستدبار في الصلاة من غير ضرورة يكون فسد أو فصول ركعة الى جهة وركعة الى جهة أخرى لا تصح صلته
 لأنه صار مستدبراً بالجهة التي صارت قبله في حقه يمين من غير ضرورة بخلاف المتحرى فإنه لا تعين عنده
 بجهة ولم يطل ما أدى بالاجتهاد الاول لأن ما مضى باجتهاد لا ينقض باجتهاد من له أبو السعود عن الشافعي
 مختصراً (قوله وفوقها) أي على سطحها وهو منصوب بتقدير في حوى (قوله عندنا) وعند الشافعي اسم للبناء
 والبقعة حوى (قوله العرصة والهواء) فلو صلى على أبي قيس جاز ولا بناء بين يديه بحر أو بين السماء والارض
 أو تحتها والعرصة بسكون الراء كل تقع من الدور واسعة ليس فيها بناء حوى عن القاسموس (قوله الى عنان
 السماء) بفتح العين المهملة نواحيها وبكسر هاء ما بدا منها اذا نظر منها قاسموس (قوله للشي) لان من السبع
 التي هي منها رشول الله صلى الله عليه وسلم وجهها الطرسوس في قوله

نبي الرسول أحمد خير البشر * من الصلاة في بقاع تعبر

معاطن الجبال ثم المقبر * من طرقة طرية هم ويجزوه

وفوق بيت الله والحمام * والحدث على التمام

اه من شرح الملتقى (قوله وترك التعظيم) من صلف العلم (قوله وان اختلف رجوههم) صادق يجعل وجهه

في الشهيد الكامل والا ظلمت شهيد الاخرة
 وكذا الجنب والمجوه ومن قصد العدو فأصاب
 نفسه والفرق والحريق والغريب والمهدو
 عليه والمطلون والمطعون والنفاس والميت
 وهو يطلب العلم ردة عنهم السبوطي نحو
 الثلاثين والله تعالى أعلم
 (باب الصلاة في الكعبة) *
 في الباب زيادة على الترجمة وهو حسن (بمع
 فرض ونفل فيها وفوقها) ولولا استرة لأن
 القبلة عندنا هي العرصة والهواء الى عنان
 السماء (وان كره الثاني) للشي وترك التعظيم
 (منفرداً أو بجماعة وان) وصلى (اختلفت
 رجوههم)

الى وجه امامه ودخل تحته أيضا اذا كان وجهه الى جانب الامام مخ (قوله في التوجه الى الكعبة) فاده
للإشارة الى أنه ليس المراد اختلاف وجوههم بعضها عن بعض لانه على هذا التقدير لا يشمل صورة المواجهة
مع أنه يشملهما تقدم ويشمل من جعل ظهره الى امامه (قوله ويكره جعل وجهه الخ) قال في شرح المتن
لانه يشبه عبادة الصورة وفي القهستاني عن الجلابي وينبغي أن يجعل بينه وبين الامام ستره بأن يملق قطعا
أو ثوبا (قوله فهي أربع) وجهه الى وجهه وهي مكروهة وجهه الى جنبه وهي جائزة من غير كراهة وجهه
الى ظهره وهي كالتى قبلها ظهره الى وجهه وهي غير جائزة وانظر ما لوجه الامام وجهه الى جنبه والظاهر
الحوال لانه استقبل غير جهة امامه وجهه له الحلي شاملا ست عشرة صورة حاصلة من ضرب أربعة وجهه
المؤمن وقضاء ويمينه ويساره في مثلها من الامام فقوله فهي أربع فيه قصور (قوله لتأخره حسكا) على لقوله
وتصح لو تحلة أو الضمير للمأموم لان التقدم والتأخر لا يظهر الاعتدال جهة من كان وجهه الى الجهة
التي توجه الامام اليها وهو عن يمينه أو عن يساره وتقدم عليه بأن كان أقرب الى الحائط من الامام فهو غير
صحح لتقدمه بجر (قوله مسامتا ركن) والامام في وسط الجهة مثلا (قوله وكان أقرب) أى الى الركن (قوله يا امام
فيها) سواء كان معه بعض القوم أم لا (قوله والباب مفتوح) قال الشرنبلالي في شرحه الكبير ولعل اشتراط
فتح الباب ليحتمل اتساع الامام بالنظر اليه فلو سمع اتساعا لانه بالتبذير والباب مفتوح لا مانع من جهة الاقتداء
لعدم المانع منه كما تقدمت في شروط صحة الاقتداء (قوله صح) أى مع الكراهة لا ارتفاع مكان الامام قدر
القائمة كأنه راده الى المكان ان لم يكن معه أحد اه حلي

• (كتاب الزكاة) •

اعتزل في العنوان العشر وغيره لانه داخل فيه تغليا أو تبعاقهستاني عن الزعفراني (قوله قرنهما) بصيغة
المصدر مبتدأ وقوله دليل الخ خبره وجواب سؤال حاصله كان ينبغي تقديم الصوم عليه لكونه عبادة بدنية
كالصلاة فأجاب بأنه تبع القرآن والحديث أماده أبو السعود وفي القهستاني ذكرت بعد الصلاة لانها أفضل
العبادات بعدها اه وفي نسخة قرأناها (قوله في اثنين وثمانين موضعا) تبع فيه صاحب التمر والمخ وتبعها
صاحب البحر عزيا الى المتعاقب البرازية وصوابه اثنين وثلاثين كما عده شيخنا السيد اه حلي بزيادة (قوله
في التنزيل) مصدر بمعنى اسم المفعول اسم القرآن (قوله الى كمال الاتصال) من إضافة ما كان صفة أو على
معنى اللام أى واذا كان كاذرا فالمتعاقب بينهما كما فعل المصنف في غاية الكاوة بجر (قوله وفرضت في السنة
الثانية) والصوم كذلك أبو السعود (قوله قبل فرض رمضان) هذا ما يحسن تقديمه على الصوم (قوله ولا يجب
على الانبياء) لانهم لاملأهم مع الله تعالى انما كانوا بشاهدون ما في أيديهم ودائع عندهم يذوقونه في أو ان
بذله ويمنعونه عن غير محله ولان الزكاة طهارة من عساء أن يتدنسوا والانبيا مبرقون من الدنس لعصمتهم اه
أبو السعود (قوله الطهارة والقضاء) لانها سبب لنقاء المال بالخلف قال الله تعالى وما أنفقتم من شيء فهو
يخلقه وهي طهارة لصاحبها من الذنوب قال الله تعالى خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها وإلهمهم
أنز البركة يقال زكت البقرة اذا بورك فيها والمدح يقال زكى نفسه اذا مدحها والتناء الجبل يقال زكى
الشاهد اذا أتى عليه وتسمى صدقة لالتقاء في صدق العبد في العبودية مخ (قوله عليك) هو ما عليه المحققون
من أهل الأصول لانها وصفت بالوجوب الذي هو من صفات الافعال وموضوع علم الفقه فعل المكلف حوى
واطلاها على القدر الخارج مجازا شرعى وقوله تعالى آتوا الزكاة منه أو المراد اخراجها من العدم الى الوجود
كافى أقبرا الصلاة وفي أبي السعود الايتاء أى الذى هو التملك معنى مصدرى والفرق بينهما وبين المعنى الحاصل
بالمصدر أن المعنى المصدرى هو الايقاع والمعنى الحاصل بالمصدر هو الهبة الواقعة اه (قوله خرج الاباحة)
أى فلا تكتفى فيها وخرجت المسكنة فان الشرط فيها التمكن الصادق بالتمليك والاباحة اه بجر (قوله
لا يجوز له) لانه اباحة (قوله الا اذا دفع الخ) قيل جدا اذا لم يكن أبوه غنيا لانه بعد غنيا بغيره أى بخلاف الدفع
الى زوجة الغير حيث يجوز مطلقا اه أبو السعود ومنه علم أنه لا يشترط في المدفع اليه البلوغ بل ولا العقل
لان تملك الصبي صحيح لكن ان لم يكن عاقل فله يقبض عنه وصبه أو أبوه أو من يعوله قريبا أو أجنبيا أو المقتضا
هان كان عاقل فقبض من ذكره وكذا قبضه بنفسه بجر (قوله كالوكساء) أى كلبه يزيه لو كياه اه بجر (قوله)

في التوجه الى الكعبة (الا اذا جعل قفاة
الى وجه امامه) فلا يصح اقتدائه (لتقدمه
عليه) ويكره جعل وجهه لوجهه بلا حائل
ولو جنبه لم يكره فهي أربع (و) تصح لو تحلة أو
حولها ولو كان بعضهم أقرب اليها من امامه
ان لم يكره في جانب (لتأخره سكا ولو وقف
مسامتا ركن في جانب الامام وكان أقرب
لم أره وينبغي التساوي في كل جهة
الامام وهذه صورته

وكذا لو اقتدوا من خارجها امام فيها والباب
مأموم
مفتوح صح لانه كقائه في الخراب
• (كتاب الزكاة) •

قرنهما بالصلاة في اثنين وثمانين موضعا
في التنزيل دليل على كمال الاتصال بينهما
وفرضت في السنة الثانية قبل فرض رمضان
ولا يجب على الانبياء اجبا (هى) الهبة
الطهارة والقضاء وشرعا (عليك) خرج الاباحة
فلو أطمع بغيرها وبالزكاة لا تجزئه الا اذا دفع
اليه المعلوم كالوكساء

بشرط أن يعقل القبض) بأن لا يرى به ولا يفتد عنه وهو قيد في الدفع والكسوة كافى الحاي وحكم الجنون
 الطبق معلوم من حكم النسي الذي لا يعقل اه بجر (قوله اذا حكم الخ) أى لا يجوز لانه استثناء
 من الاثبات وهذه مسئلة مغايرة لما تقدم لان هذا فى الاقارب وما تقدم أمه ومما يحد رتباط الكلام بعبء
 بعض ضمير الجمع قوله بنفقتهم وقوسيهما فى البصر وعبارته وأشار الى أن الدفع الى كل قريب ليس بأصل
 ولا فرع بل زوجه وقيد بمافى الواو الجبة رجل يعول أخوته أو أخاه أو عمه فأراد أن يعطيه الزكاة فان لم يفرض
 القاضي عليه النفقة جاز لان القليل بصفحة القرية يتحقق من ككل وجه وان فرض عليه النفقة لماتته
 ان لم يحتسب من نفقتهم جاز وان كان يحتسب لا يجوز لان هذا أداء الواجب عن واجب آخر وكان على الشارح
 أن يقول الا اذا لم يحتسب عليهم كاعلم على البحر فأفاده الحلبي (قوله جز مال) المال ما يقول أو يدخر للمعاجة
 وهو خاص بالاعيان اه ولذا أخرج الشارح به النفقة (قوله ناديا) أنه عن الزكاة بجر (قوله لا يجوز) لان النفقة
 ليست بهين متقدمة بجر (قوله عنه) أى الجزاء لا المال بدليل قول الشارح وهو ربع عشر اه الحلبي (قوله
 وهو ربع عشر نصاب) أى أو ما يقوم مقامه من صدقات السوائم كما أشار اليه فى البحر (قوله خرج النافلة) لعدم
 التعيين فيها اه الحلبي (قوله والفطرة) فانه وان كانت مينة الا أنها لم تكن ربع عشر فالمراد تعيين
 خاص (قوله من مسلم) متعلق بترك اه الحلبي (قوله غير هاشمي) احتراز لجميع ما ذكر عن الكافر والفقير
 والهاشمي ومولاه والمراد عند العلم بمصالحهم كما سيأتى فى المصنف اه الحلبي (قوله وهذا) أى قول المصنف
 بترك جز مال عنه الشارح (قوله مع قطع) متعلق بترك وقوله من كل وجه متعلق بقطع (قوله لاصله)
 وان علا وفرعه وان سفل وأحد الزوجين الا آخر وعنده ومكاتبه لانه يدفع الى هؤلاء لم تقطع النفقة من كل
 وجه أبو السعود (قوله لله) متعلق بترك (قوله لا شترائط التبة) وهى شرط بالايجاع فى مقاصد العبادات
 كلها بجر (قوله وشرط اقتراضها) هو أولى من التعبد بالوجوب لانها فرضة محكمة قطعية أجمع العلماء
 على تكفير جاحدها مخ (قوله عقل) اعلم أنه لا خلاف أنه فى الجنون الاصل يعتبر ابتداء الحول من وقت
 الحاقه كوقت البلوغ أما العارض فان احتوجب كل الحول فكذلك فى ظاهر الرواية وهو قول محمد ودواية
 عن الثنائى وان لم يستربعنا فى الترتيب لانه لا زكاة على الجنون اذا جرت السنة كلها فان أفان بعض الحول
 اختلوا والصحيح عند الامام اشتراط الاقامة أول السنة لانفسقاد الحول وآخرها المضاطب بالاداء وعن
 أبي يوسف تغيب الاقامة فى أكثر الحول وعند محمد فى جز من السنة اه وفى البحر عن المجتبى المسمى
 عليه كالصحيح (قوله ولو غ) قال فى البحر وخرج الجنون والعسبي فلا زكاة فى ماله ما كمال الصلاة عليهما
 للمدبث المعروف رفع القلم عن ثلاث وأما ايجاب النفقات والغرامات فى ماله فلا تنها من حقوق العباد لعدم
 التوقف على التبة وأما ايجاب العشر والخراج وصدقة الفطر فلا تنها ليست عبادة محضة اه (قوله واسلام) خرج
 الكافر لعدم خطابه بالفرع سواء كان أصليا أو مرتدا فلو أسلم المرتد لا يضطرب بنى من العبادات أيام ردة
 ثم الاسلام كما هو شرط للوجوب بشرط لبقاء الزكاة عند ناحق لو ارتد بعد وجوبها سقطت كافى الموت بجر (قوله
 وحرية) احتراز بها عن العبد والمذبر وأم الولد والمكاتب والمستنسى لعدم الملك أصلا فباعد المكاتب والمستنسى
 ولعقدت قمامه فيها بجر (قوله والعلم به) أى بالاقتراض اه الحلبي وانما لم يذكره المصنف لانه شرط اكل
 عبادته وقد يقال انه ذكر الشروط العامة هنا كالاسلام والتكليف فينبغى ذكره أيضا بجر (قوله ملك نصاب) منث
 المير القهستاني من اضافة الصفة الى الموصوف أى نصاب مملوك أو من اضافة المصدر الى مفعوله أى ومملكه نصابا
 وفى الجوى المال هو الدب وملك النصاب هو الشرط (قوله نصاب) سياتى بيانه فى زكاة المال وفى القهستاني
 النصاب لغة الاصل وفى الشريعة ما لا يجب فباعدونه زكاة (قوله حولى) هذا مخصوص بما عدا زكاة الزرع والمزار
 أبو السعود عن الجوى (قوله نسبة للحول) أى القمري وقيل الشمسى الحلبي من القهستاني (قوله لحولانه
 عليه) ونهى حوله لان الاحوال تتحول فيه وانما اشترط حوله لان النماء شرط وهو باطن فادبر الحكم
 على زمن يتحقق فيه النقص وهو الحول لا شقاه على الفصول الاربعة التى لها تأثير فى زيادة النقص وبالجملة والنسبة
 وزيادة الانعام بالدر والتسل وبزيادة القيمة فى عروض التجارة باعتبار تفاوت الرغبات فى كل فصل أبو السعود
 عن الجوى بزيادة (قوله تامة) بالتاء المتشابهة من فوق من التام قال القهستاني بأن يكون فى بدء أو بد أمينه

بشرط أن يعقل القبض الا اذا حكم عليه
 بنفقتهم (جز مال) خرج النفقة فلو استثنى
 فقرا داه سنة فلو لا يجوز (عنه الشارح)
 وهو ربع عشر نصاب حولى ولو معنوها (غير
 والفطرة) من مسلم فقير ولو معنوها (غير
 هاشمي ولا مولاه) أى معتقه وهذا معنى
 قول الكفر بملك المال أى الموهود اخرج
 بشرط (بشرط) أى لا يجوز (قوله تعالى) بيان
 وجه (بشرط) أى لا يجوز (قوله تعالى) بيان
 لا شترائط التبة (قوله) أى سبب اقتراضها
 واسلام وحرية (قوله) أى سبب اقتراضها (قوله)
 دارنا (وسببها) أى سبب اقتراضها (قوله)
 نصاب حولى (قوله) نسبة للحول لحولانه عليه
 (تامة) بالرفع صفة ملك

كالمضارب أو يد غيرهما كالمستقرض المذموم وكافي النظم (قوله خرج المكاتب) لأنه وإن ثبت له الملك إلا أنه ليس
 بتمام لوجود المتاع ولأن المال الذي يده دائر بينه وبين المولى إن أدى مال المكاتب تأجيله وان عجز سلم للمولى
 فكما لا يجب على المولى فيه شيء فكذلك لا يجب على المكاتب أبو السعود عن الشربلالية وتطير ذلك لو أقر رجل
 لرجل بدين ألف درهم ودفعت الألف إليه ثم تصاد فابعد الحول أنه لم يكن عليه دين لأزكاة على واحد منهما وكذا
 لو وهب رجل لرجل ألفا ودفعت الألف إليه ثم رجع في الهبة بعد الحول بقضائه أو بغير قضاء واسترد الألف لأزكاة
 على واحد منهما (قوله أقول أنه يخرج الخ) كما أخرجه به صاحب البحر والنهر فلا حاجة إلى ذكر التسليم (قوله على أن
 المطلق) زيادة ترقى في الاستغناء عن قيد التسليم يعني أن المصنف أطلق في الملك فيصرف للمالك ولذا قال في البحر
 أطلق في الملك فانصرف للمالك ويحتسب فيخرج ملك المكاتب بقوله ملك أيضا لأنه ليس ملكه كاملا وخرج
 به المشتري قبل قبضه فلا يجب على مشتر به للتجارة زكاة وكذلك لا يجب على المولى في عبده المعد للتجارة
 إذا أبى لعدم اليد والمال المنصوب والمحمود إذا عاد إلى صاحبه والرهن إذا كان في يد المرتهن لعدم ملك اليد
 إنما كسب المأذون المديون بحسب فلا زكاة فيه على أحد بالاتفاق والافتكسب لمولاه عليه زكاة إذا تم الحول
 وأخذ من يده العبداء وأما الحلبي أن قوله على أن المطلق الخ متعلق بخروج يعني أن خروج المكاتب بغير الحرية
 بناء على أن المطلق وهو الحرية ينصرف للمالك وهو الحرية وقبة ويد أو المكاتب حريدا فقط (قوله ودخل)
 أي في النصاب واجب الزكاة (قوله بسبب خيبت) هو هذا المطلق (قوله خلطه) قيد في تحقق الملكية ولا بد أن
 يكون بحيث يصير قبيزه أما إذا لم يخلطه أصلا أو خلطه خلطا لا يصير قبيزه فلا زكاة في المنصوب وفي القهستاني
 والمتبادر أن يكون النصاب مالا لا فلا فلا يكون حراما فإن كان له خصم حاشر فواجب الرد والافواجب التصديق
 إلى الفقير ولا يحمل منه شيء كافي التفت ومثله في المنية فلا زكاة في المنصوب والماله لو شرا فمأذاه قال في البحر
 وهذا عند الإمام أما عندهما فاختلط ليس استملا كالا يشبه به الملك وقوله أرفق بالناس إذا قلنا يخلو مال عن
 غصب (قوله إذا كان له غيره) أو أبرأه عنه أصحاب الأموال كافي المبتنى (قوله من فصل عنه) نقل أبو السعود عن
 الشربلالية أنه متى فصل عن المال المنصوب قدر نصاب سواء كان مختلطا أم لا يجب الزكاة اهـ وحينئذ فلا اتصال
 ليس قيد إلا أنه ذكره لا قاعدة أن جميع المنصوب حينئذ يزكي (قوله يوفي دينه) أي كله أو بعضه فزكي ما زاد
 والمراد بالدين ما ترتب في ذمته من مثل المنصوب (قوله من دين) ولو حاد ثانيا في الحول قال في المحيط وأما الدين
 المعترض في خلال الحول فإنه يمنع وجوب الزكاة بمنزلة هلاكه عند محمد فلو أبرأه صاحبه منه بسبب تأني حولا
 جديدا وأما الحادث بعد الحول فلا يسقط الزكاة اتفاقا وعلى هذا من ضمن در كافي بيع فاستحق المبيع بعد الحول
 لم تسقط الزكاة لأن الدين إنما وجب عليه بعد الاستحقاق به وبهذا اتفق لم يطلان ما في القهستاني من جعل
 الدين الحادث بعد الحول يمنع وجوب الزكاة (قوله لمطالب) أي بالخبر والخبر وقوله من جهة العباد
 أي طلبا واقاما من جهة عبدهما وأما الإمام في الأموال الظاهرة أي السوائم أو المالك في الأموال الباطنة أي
 العروض والجوهرين أو الدائن في دين العباد اهـ قهستاني وفي أبي السعود أن الإمام كان يأخذ الزكوات إلى زمن
 عثمان فقوضها إلى أربابها في الأموال الباطنة قطعا لقطع الظلمة فكان ذلك نو كملأه لاربابها دور وذلك
 لا يسقط طلب الإمام لأن ظاهر قوله تعالى خذ من أموالهم صدقة الخ يوجب أن حق أخذ الزكاة مطلقا للإمام
 اهـ (قوله زكاة) مثاله لو كان له نصاب حال عليه حولا ولم يزك فيه مالاً زكاة عليه في الحول الثاني ولو كان له
 خمس وعشرون من الأبل لم يزكها حولا وإن كان عليه في الحول الأول بنت مخاض وللحول الثاني أربع شياه
 ولو كان له نصاب حال عليه الحول فلم يزك ثم استهلكه ثم استفاد غيره وحال على النصاب المستفاد الحول
 لأزكاه لأنه لا اشتغال خمسة منه بدين المستهلك بخلاف ما لو كان الأول حالاً كانه يجب في المستفاد لسقوط زكاة
 الأول بالهلاك وبخلاف ما لو استهلك قبل الحول حيث لا يجب شيء (قاعدة) يباع نصاب الساعة قبل الحول يوم
 الساعة مثلاً أو من جنس آخر أو بدواهم يريده القراء من الصدقة أو لا يريده لا يجب عليه الزكاة في البطل
 الأجهول جديد أو أن يكون له ما يضمنه في صورة الدراهم (قوله وخراج) أي فدينه يمنع الزكاة لأنه يطالب به
 العباد لكونه حق الغائبة وكذا إذا صار العشر ديناً في الذمة بأن ألتف الطعام العشري صاحبه وصار العشر
 ديناً في ذمته منقضا فنصاب قائما وجوب العشر فلا يمنع لانه متعلق بالطعام وهو ليس من مال التجارة به

خرج المكاتب أقول أنه يخرج باشتراط الحرية
 على أن المطلق ينصرف للمالك ودخل
 حامله بسبب خيبت كمنصوب بخلطه إذا كان
 له غيره فصل عنه يوفي دينه (فارغ من دين
 له مطالب من جهة العباد) سواء كان له زكاة
 وخراج أو العبد

ويدل عليه قول البصريين من مواع الوجوب الرحمن اه حلي وظاهره لو كان الزعم أزيد من الدين (قوله قبل قبضه) وإنما بعد قبضه فوجب زكاة فيه ما مضى كآدين القوي بجر ثم إن قوله فلا زكاة على مكاتب محترز قوله تام وقلمر اشكال الشارح فيه بأنه خارج بالحرية وقوله ومسديون للعبد محترز قوله فارغ عن الدين الخ وقوله ولا في ثياب البدن الخ محترز قوله ومن حاجته الأصلية وقوله ومال مفقود محترز قوله تام تأمل (قوله للعبد) الأولى ومعدون بدين بطالب العبد به فان دين الزكاة والخراج يمنع وهو له تعالى لأنه مطالب بمن جهة العباد كما مر وما ذكره الشارح فاصبر على ما إذا كان الدين والمطالبة جميعا للعبد (قوله وعروض الدين) أي المستغرق في أثناء الحول ومثله المنقص للثياب ولم يتم آخر الحول وأما الحادث بعد الحول فلا يعتبر انضافا (قوله كالهلال عند محمد) فيمنع وجوب الزكاة وقال أبو يوسف لا يمنع كقصان الثياب (قوله ووجه في البصر) قال في البصر وتقدم قول محمد بشر يترجمه وهو كذلك كالأبني وفائدة الخلاف تظهر فيما إذا أبرأ فعند محمد يستأنف حول الجديد لا عند أبي يوسف محيطا حلي (قوله ولوله نسب) كان يكون عنده دراهم ودينارين وعروض التجارة وسواهم اه حلي (قوله صرف الدين لا يبرها قضاء) فيصرف إلى الدراهم والدينارين إلى عروض التجارة ثم إلى السواهم حلي عن البصر (قوله ولو أجنبنا) بأن كانت عنده سواهم أجنبنا بأن كان عنده ابل وقروغن أو فومان منها انتهى حلي (قوله صرف لاقها زكاة) فيصرف إلى الأشياء (قوله خير) إن كان كل منهما ماني فان وفي أحدهما دون الآخر فعين صرفه إلى الذي يني (قوله المحتاج إليها) ليس قيدًا فإن لا زكاة فيه إلا إذا نوي فيه التجارة عند الشراء أو أخرج بالفعل أما المال المحتاج إليه فهو نفقة فعلى ماني ابن مالك لا زكاة فيه وجب على ماني المخرج قال الحلبي والحق ماني ابن مالك لأنه مستغن الصرف إلى حوائجه (قوله وأثاث المنزل) أي أمتعة البيت من نحو أبسطة وأكسية كذا في الجلالين (قوله ونحوها) كحوايت وخانات يستغلها (قوله وان لم تكن لأهلها) هو الذي عنده بما فيها دراية أو يريد تحصيله على الظاهر والظاهر أنه لو كان لأهل البعض وغير أهل البعض أنه لا يجوز له أخذ الزكاة إذا كان ما عنده مما هو غير أهل له يبلغ نمابا (قوله إذا لم تنزل التجارة) بالشرط الاتي في نية التجارة وظاهره أن نية التجارة تفصل وإن كان محتاجا إليها (قوله إلا أن تكون غير نفقة الخ) ككتب الطب والنحو والعلوم فأنها معتبرة في المنع مطلقا أبو السعود عن التبريد لالية وجعل الكمال المحصف وعلم الكلام الغير المخلوط بالآراء والتصور وأصول الفقه ملحق بالفقهاء ووجه ظاهره قال الحلبي لأن المصنف أولى من التفسير وعلم الكلام تنوع عليه العقيدة فهو أولى من الفقه والتعملة ملازمة لفهم هذه لكن يخالفه في التصور ما ذكره التبريد لاني فان كان محتاجا للتبريد لاني فصحت الكمال فيه أقوى (قوله أو تزيد على نصفين منها) هو المختار بأن يكون عنده ثلاث وهذا ضعيف بل المختبر في المنع ما زاد على نصف واحد على المختار كما قاله في التبريد وعبارته وإنما يفتقر الحال بين الأهل وغيره أن الأهل إذا كانوا محتاجين لها للتدريس ونحوه لا يخرجون بها عن الفقر وانما نصبا فلهم أن يأخذوا الزكاة إلا أن يفضل من حاجتهم نسخ مساوي نصبا كان يكون عنده من كل صنف نصفان وقيل بل ثلاث والمختار الأول بخلاف غير الأهل فانهم يجرمون بها أخذ الزكاة إذا حرمان يتعلق بمالك قدر نصاب غير محتاج إليه وإن لم يكن نصبا وإنما لما يوجب عليه الزكاة اه (قوله وكذلك آلات المسترفين) أي لا تجب فيه الزكاة إلا إذا نوي بها التجارة والمراد ما لا يستعمل عنه كالقدوم وهو بالتخفيف على ماني المختار أو يستعمل لكن لا يتق عنه كصاوين وحرض لغسال حال عليه الحول ويساوي نصبا لأن المأخوذ فيه ليس بمقابل العين أبو السعود (قوله إلا ما يتق عنه) كالصقروا زعفران لصباغ والدهن والعنصر لا يتأخ فأنما تجب فيه أن يساوي نصبا لأن المأخوذ فيه بمقابل العين فكان ذلك بمنزلة عروض التجارة وأما الجمل الخيل والجدير المستراة للتجارة ومقاودها وجلالها إن كان من غرض المشتري بهما فأنها الزكاة وإن كانت لحفظ الدواب فلا زكاة فيها فغ والجواز إذا اشتراها للجارة لا للتجارة لا زكاة فيها وإن بلغت قيمتها نصبا أو حال عليها الحول اه والجواز هي السكاك جمع سكية بمعنى مسكوب ما فيها وقول المعاتة زكاة في ثياب فقير يسهل قرب محرض السنين والراي (تنبيه) زكاة المال في مكان المال وزكاة الفطر في مكان المألول كذا في الملتقط وبأقنائه (قوله الفقيه لا يكون غنيا الخ) فيمنع له أخذ الصدقة وإن سكن ما بقي درهم كاف في الملتقط وكذا لو كان له من كل كتاب لنجستان في عام يصح قال نصير صموا هذه الكتب لعلكم لا تجدون استلذا غيرها

قبل قبضه (ومعدون للعبد بقدر دينه) فيزكي
الزكاة أن يبلغ نصبا وعروض الدين كالهلال
عند محمد ووجه في البصر ولوله نسب صرف
الدين لا يبرها قضاء ولو أجنبنا صرف
لاقلها زكاة فان استويا كاربعتين شاة ونجس
ابل خير ولا في ثياب البدن (وآثاث المنزل) أي
المحرز والبرد ابن مالك (وآثاث المنزل) أي
السكنى ونحوها) ركذا الكسوة والاهل له أخذ
لاهلها إذا لم تنزل التجارة غير أن الأهل له أخذ
الزكاة وإن ساوت نصبا إلا أن تكون غير نفقة
وحديث وتفسير أو تزيد على نصفين منها هو
المختار وكذلك آلات المسترفين إلا ما يتق عنه
كالعنصر لا يبلغ الجلود ففيه الزكاة بخلاف ما لا
يتق كصاوين ويساوي نصبا وإن حال الحول
وفي الأشياء الفقيه لا يكون غنيا

جوابي وهذا أصل مقيد القول المختار (قوله يكتب المحتاج إليها) فسر الحاجة في شخص التكبري بقوله ما يحتاج إليه لحفظ ودراسة وتجميع من فقه وحديث وآداب لانها كتب ابليس اه والمراد المحتاج إليها في دينه فلا يشاء ما تقدم من أنه يكون غنياً بكتب الطب والنجوم فصرم عليه الزكاة (قوله الا في دين العباد) قال في الوعاية وشرحها

ويجوز ذوالكتب الصحاح المحترز على الدين اذ بالكتب ما هو ميسر

مسئلة البيت من الفقيه وعبارتها فقيه لحقه دين وله كتب على بعض ما على استاذة وأصل بعض ما ينقصه فهو ميسر في حق قضاء الدين حتى لحقه الجبس وان كان فقيراً في حق الصدقة وجوب الزكاة اه (قوله ولا في مال مفقود) لانه ضمار (قوله استقرجه) الاولى وجده له ومعه (قوله بعدها) أي بعد سنين (قوله فلوله) فيه غيب للماضى) يعني أن يجري هنا ما يأتي معصياً من محمد من أنه لا زكاة فيه لان البيئة قد لا تغيب فيه اه حلي والظاهر في القول بل وجوب أن يكتمه المدين القوي (قوله فلا تجيب) لعدم تحقق الاساس منه (قوله ومدفون ببرية) لانها غير حرز ولعدم امكان الوصول اليه اه فلوله في يده بعد ذلك فلا بد من حول جديد لعدم الشرط وهو التجر (قوله وكذا الوديعة عند غير معارفه) اذ انفسها تم تذكرها بعد حول فأكثر لا تجب زكاتها وان كانت عنده داره وجبت الزكاة تغريبه بالتميان في غير محله بجر (قوله بخلاف المدفون في حرز) سواء كان داره أم دار غيره بجر لا يمكن التوصل اليه بالحرز متيق (قوله واختلف في المدفون في كرم) وجهه من قال بالوجوب أن يفرج جميع الارض يمكن فلا يتعدى الوصول اليه وجهه من قال بدمه أن في مفرجها عسر او رجا وهو موضوع حتى لو كان داراً عظيمة فالمدفون فيها يكون ضميراً اه مجمع الانهر (قوله ولا يئنه عليه) بل ولو كان عليه يئنه على الصحيح كما يأتي (قوله ثم صارت له) أي البيئة (قوله بما اذا حلقه عليه عند القاضي) اعلم أنه اذا كان الصحيح عدم وجوب الزكاة مع وجود البيئة فلا يولى أن لا تجب اذ لا يمكن له يئنه سواء حلقه القاضي أم لا أبو السعود ملخصاً (قوله وما أشد هذه مادرة) المادرة أن يأمره بأن يأتي بالمال والغصب أخذ المال مباشرة على وجه الفهر فلا تتكرر هذه مع قوله ومفصوب لائنة عليه أقاده الحلي (قوله عدم النقص) على لقوله ولا في مال مفقود الخ (قوله لا زكاة في مال الضمار) مأخوذ من قوله سمع بصر ضامراً اذا كان لا ينقص به زكاته أو من الضمار وهو الانخفاض والتغيب اه منع ومنه أضر في قلبه شيئاً بجر (قوله وهو لا يمكن الانتفاع به) أي مال غيره قد وروا الانتفاع به (قوله على مقزلي) فمبيل بمعنى الفاعل هو الفتي وانما وجبت لا مكان الوصول اليه ابتداءً أو بواسطة الصبي بل أي في العصر بجر موضحاً (قوله أو مفلس) بفتح اللام المشددة اه حلي وهو من فودي عليه بين الناس بأنه مفلس ووجوبها عند الامام لان التفليس عنده غير صحيح فكان وجوده كعدمه لان المال غادر وانما فلا يكون كماله لجمع الانهر وقال في البصر والمكتم به انما يصح عندهما لا عند غيره أن أبي يوسف وان قال بصفة الحكم به قال بوجوب الزكاة هنا رعاية لطالب الضمارة (قوله وهو الصحيح) صحه في الصفة والثانية (قوله لان البيئة الخ) ولان القاضي قد لا يبدل وقد لا يظفر بالمصومة بين يديه مانع فيكون في حكم الهالك بجر (قوله سيجي) أي في كتاب القضاء (قوله عدم القضاء بعلم القاضي) أي عدم صحة قضاء القاضي اعتماداً على علمه فلوله بعلم الجمهور وقضى به لا يجب أن يركن لما مضى (قوله وسنفضل الدين) الى قوي ووسط وضعيف (قوله وجب لزوم أدائها) هذا هو السبب الحقيقي وما تقدم من قوله ومعيه ملك له اب الخ هو السبب الظاهري كذا والظاهر (قوله توجه الخطاب) أي الخطاب المتوجه الى المكاتبين بالارباب الاداء (قوله آتوا الزكاة) يصح ارادة الجزم من المال أي أعطوا هذا القدر لمستحقه ويصح أن يراد بالزكاة الايتاء والمعنى أوجدوا الايتاء كما قيوا الصلاة (قوله وشروطه الخ) ما تقدم في المستف في قوله وشروط اقتراضها على الخ شروط في رب المال وما هنا شرط في نفس المال المزكى (قوله حولان الحول) ويشترط تمام التصاب في طرفي الحول ولا يشترط الحول في زكاة الزروع والخمار (قوله وهو في ملكه) أي التام فخرج الضمار (قوله كذا درهم) أدخلت الكاف الحلي والتبر كما يأتي (قوله بأصل النفقة) أي أن الله تعالى خلقها لثمانا (قوله ولولنفقة) هذا هو الحق ما في معراج الدرابة والبدائع ويختلف خلقا بين ملوك كما ترحلي (قوله بقيدها) أي البهافة المفهومة من الصوم وهو الاكتفاء بالزح في أكثر العام

بكتبه المحتاج إليها الا في دين العباد فتباغ له (ولا في مال مفقود) وجد بعد سنين (وساقط في بجر) استقرجه بعدها (ومفصوب لا يئنه عليه) فلوله يئنه غيب الماضى الا في غيب السائمة فلا تجب وان كان الضامب مقزراً كما في الثانية (ومدفون ببرية) أي مكان ثم تذكره وكذا الوديعة عند غير معارفه بخلاف المدفون في حرز واختلف في المدفون في كرم وأرض مملوكة (ودين) كان (بعد الديون سنين) ولا يئنه عليه (ثم) صارت له بأن أكثر بعدها عند قوم (وقيد في مصرف الثانية بما اذا حلقه عليه عند القاضي أتماقله فغيب على سبيل ما أخذ مصارة) أي ظلماً (ثم وصل إلى بعد سنين) لعدم التيق والاصل فيه حديث لا زكاة في مال غيره (ولو كان الدين على الانتفاع به مع بقائه للمالك) (ومعسر أو مفلس) أي مقزلي (أو) على مقز (معسر أو مفلس) أي محكوم بافلاسه (أو) على (باجد عليه يئنه) ومن محمد لا زكاة وهو الصحيح ذكره ابن ملك وغيره لان البيئة قد لا تقبل (أو علم به قاض) وسببي أن الفتي به عدم القضاء بعلم القاضيه (فوصل الى ملكه لزم زكاة ماضى) وسنفضل الدين في زكاة المال (وسبب لزوم أدائها) وشروطه الخطاب) يعني قوله تعالى آتوا الزكاة (حولان الحول) أي شرط اقتراض أدائها (حولان الحول) وهو في ملكه (ونفقة المال كذا درهم والبدائع) لتعين التجارة بأصل النفقة (أو الصوم) بقيدها الا في

لقصده الذي دل على فلا بد فيها من نية الاسامة لذلك لانها كما يصلح للدور والتميز يصلح للعمل والركوب
ولا تعتبر هذه النية ما لم تصل بفعل الاسامة (قوله ولا بد من مقارنتها للعقد التجارية) بأن ينوي عند العقد
أن يكون الملوكة بالتجارة سواء كان ذلك العقد شراء أو اجارة وسواء كان ذلك النية من النقص أو من العروض
فلو نوى أن يكون للبذلة لا يكون للتجارة وان كان النية من النقص وخرج ما ملكه بغير عقد كالميراث فلا يصح فيه
نية التجارة اذا كان من غير النقص أو ملكه بمقدور مبادلة مال بغير مال كالميراث وبذل الخلع والصلح عن دم
الدم وبذل العتق فإنه لا يصح فيه نية التجارة ولو اشترى عروضا للبذلة والمهنة فنوى أن تكون للتجارة بعد ذلك
لا تصير للتجارة ما لم يعمها فيكون بدلها للتجارة لان التجارة عمل فلا تتم بمجرد الدية بخلاف ما اذا احتسب كان للتجارة
فنوى أن يكون للبذلة خرج عن التجارة بالنية وان لم يستعمله لانها نية العمل فتمت بها بجر (قوله كما يجب)
في آخر هذا الباب اه حلي (قوله بلاية مصرحاً) هو المذكور في الاصل وفي الجامع الصغير ما يدل على
التوقف على النية وصح ذلك مشايخ بلخ لان العين وان كانت للتجارة فقد يسهل بدلها منافعها المتفقة فتؤثر
الدية لتنفق عليها والدار للعمارة فلا تصير للتجارة مع التردد الابالية والجامع الصغير آخرها تأييداً لما ظاهر
أنه لا يذرفه الا ما لم يخط عليه الامر لا سيما وقد صحه مشايخ بلخ وما في الاصل لم يصح فالواجب على الشارح
ذكر القول الآخر وترك ما سواه فبما تامل (قوله واستثنوا الخ) هي من النية دلالة فلا حاجة الى استثنائها
(قوله مطلقاً) سواء نوى التجارة أم لا أو نوى الشراء لانفة حتى لو اشترى عبداً لجمال المضاربة ثم اشترى لهم
كسوة وطعاما للنفقة كان ذلك للتجارة وتجب الزكاة في الكل لانه لا يملك الا الشراء للتجارة بماله وان نص
على النفقة بجر (قوله غيرها) أي غير الشراء للتجارة (قوله فيما يخرج من أرضه العشرية) لان الملك ثبت فيها
بالانبات ولا اختاره فيه (قوله والمستأجرة أو المستعارة) يعني وكانت الارض عشرية فان العشر على
المستعارة انما هو على المستأجر على قوامها المأخوذة وأما اذا كانتا خارجيتين فان المراج على رب الارض
فاذا نوى المستعير والمستأجر في الخارج التجارة يصح لانه لا يجمع حقان اه حلي (قوله لا يجمع الحقان) وله
لكل ما قبله (قوله وشرط صحة أدائها) قد علم اشترط النية من قوله أو لانه تعالى لكن ذكرنا البيان تفصيلاً
(قوله نية مقارنة له) هو الاصل كافي سائر العبادات وانما اكتفى بالنية عند العزل كما سبأ في لان الدفع يتفرق
فيتمتع ببيع باستحضار النية عند كل دفع فاكفي بوجودها حالة العزل فضلاً عن جبر والمراء أنما يتقارن الدفع
الى الفقير وأما المقارنة لدفع الى الوكيل فهي من الحكمة كما يأتي (قوله كما لو دفع) أي الزكاة الى مصنفها
(قوله والمال قائم) ظاهره ولو بعد أيام ولو كان بعد هلاكه لا يميزه كافي البصر (قوله أو دفعها للذي) خصه بالذكر
وان دخل في عموم الوكيل لدفع نوى أنه لا يجوز تركه فيها (قوله لان المستعيرة الاصر) وله للمستعير ولو أذى
زكاة غيره بغير أمره بغيره فأجاز لم يميز بل تنفذ على المصدق ولو تصدق عنه بأمره جاز ويرجع عما دفع عند أبي
يوسف وان لم يشترط الرجوع كالاصح بقضاء الدين وعند محمد لا يرجع الا بالشرط بجر (قوله ولذا) أي لكون
المستعيرة الاصر (قوله لو قال هذا تطرق) ونظيره محكة (قوله قبل دفع الوكيل) يفيد أنه لو نوى بعد دفع الوكيل
لا تعتبر النية الثانية ولو كان المال قائماً في يد الفقير (قوله موكل به) بصيغة التثنية كما فرض المثال في البصر
كذلك اه حلي (قوله من وكان مسترخياً) لانه بالخلط ملكها عند الامام فيكون متصرفاً في نفسه وكذلك
لو كان في يد رجل أو قفاً محتلفة فخلط أموال الاوقاف وكذلك البياع والسمسار والعلمان الا في موضع يكون
العلمان مأذوناً بالخلط عرفاً (قوله الا اذا وكله الفقراء) أي في الفض من الاصرين مثلاً فلا ضمان عليه بالخلط
وما اذا لم يوجب عن زكاة الاصرين فان فعل الوكيل كعمل الموكل فكان الفقير هو الذي خلط الزكاة بين
ولا ضمير فيه (قوله لولده) سواء كان صغيراً أو كبيراً اه حلي وهو مقيد في الصغير بفقرا الاب اما اذا كان أبوه وهو
الوكيل المدافع غنياً لا يجوز لان الولد الصغير بعد غنياً بنى أبيه أبو السعود (قوله وزوجته) يعني الحاجة بجر
(قوله الا اذا قال الخ) يعني وكان مصرفاً لها والا لولها (قوله ولو تصدق بدراهم نفسه الخ) صورته على
ما يفهم منه دفع دراهم لانيان يدفعها زكاة ما ملكها فادفع من دراهم نفسه فان كانت دراهم
الاصرها لكة أو مستهلكة كان دفعه تبرعاً ولا يرجع به وما استهلكه دين في ذمته وان كانت فائضة فان دفع على نية
الرجوع والمراد أنه نوى أخذ دراهم الاصر بداهم اصح المدفع ولم يكن تبرعاً وان لم يكن على نية الرجوع بان نوى

(أولية التجارة) في العروض انما صرح بها
ولا بد من مقارنتها العقد التجارية كما يجب
أو دلالة بأن يشترى عنها بغير عرض التجارة
يؤثر دارة التي للتجارة بغير نية التجارة
بلاية صريحاً واستثنوا من اشترط النية ما
يشترطها المضارب فانه يكون للتجارة مطلقاً
لان لا يملكها غيرها ولا تصح نية التجارة
فيما يخرج من أرضه العشرية أو انما رجعية
أو المستأجرة أو المستعارة فلا يجمع الحقان
(وشرط صحة أدائها) مقابلة له أي لاداء
(ولو) كانت المقارنة (حكماً) كما لو دفع بلاية ثم
نوى والمال قائم في يد الفقير أو نوى بكون
الدفع للوكيل ثم دفع الوكيل بلاية أو دفعها
للذي لديه الفقراء جاز لان المستعيرة
الاصر ولو قال هذا تطرق أو عن كفاري
ثم نوى من الزكاة قبل دفع الوكيل مع ولو خلط
زكاة موكله ضمن وكان متبرعاً الا اذا وكله
الفقراء ولا يصح كمال أن يدفع لولده الفقير
وزوجته لان نفسه الا اذا قال بدراهم نفسه
حيث ثبت ولو تصدق بدراهم نفسه أو جزء
ان كان على نية الرجوع وكانت دراهم الوكيل
فائضة

التبرع أو لم ينشأ له الرجوع له (تبييه) وخذ من الشراط النية أنه ليس بالفقران يأخذ مال المزكى بشرطه
ولو كان المزكى ليس في آثاره أو خرج منه وإن أخذه كل صاحب المال أن يستردّه قائماً ويضمنه إن كان
هالكاً والقريب يرجع له فيما بينه وبين الفقير أن يحمل له الأخذ ولو مات من عليه الزكاة لا تؤخذ تركته
امتنع شرط صحته وهو النية إلا إذا أوصى به فاعتبر من الثلث ولو امتنع من دفعها فأخذت منه كرهاً فالتفت به
التفتيل إن كان في الأموال الظاهرة فإنه يسقط الفرض عن أربابهم يأخذ السلطان أو نائبه لأن ولاية الأخذ له
فبعد ذلك إن لم يضعها السلطان موضعها لا يطل أخذه عنه وإن كان في الأموال الباطنة فإنه لا يسقط الفرض
لأنه ليس للسلطان ولاية أخذ زكاة الأموال الباطنة فلم يرجع أخذهم بصر من التجسس والواقعات والولوية
ولا يشترط الدفع من عين مال الزكاة لأنه لو أصر السائل بالدفع عنه أجزاء وظاهر ما في الظلمة جواز ما إذا دفع
من مال خبيث عن نصاب الزكاة واستدل بقوله مسلم له خرفوك لذات فبايعها من ذمة فله علم أن يعرف
هذا الفن للفقراء من زكاة ماله اه ولو نوى الزكاة والتطوع جميعاً يشع عند أبي يوسف عنها وعند محمد عن النفل
(قوله أو مقارنة بعزل ما واجب) الباء بمعنى اللام وظاهره أنه لا تكن النية إذا عزل بعض الدراهم وكانت أكثر من
الواجب ونوى عند العزل فقط أخراج الواجب منها (قوله أو بعضه) ونوى في الباقي عند أدائه أو عزله كأنوى
في الذي أخرجه (قوله بل بالأداء) فلما أقر من النصاب خمسة ثم ضاعت لا تسقط عنه الزكاة ولو مات بعد إقرارها
كانت الخمسة ميراثاً عنه بخلاف ما إذا ضاعت من يد الساعي لأن يد كيد الفقراء بصر (قوله أو تصدق بكاه)
لدخول الجزاء الواجب فيه فلا حاجة إلى التعيين استصفاً ولا فرق بين أن ينوي النفل أو لم يحضره النية
أو السجود والتقيد بالتصدق يشير إلى أنه لو وجب النصاب لغنى بعد الوجوب ضمن الواجب وهو أصح الروايتين
نحوه في كلام الأصنف من أخذة لفظية وهي إهلاك المضافة إلى الضمير العوالم اللفظية (قوله فيهم) أي يقع
عما نوى بصر (قوله لا تسقط حصته) أي المصدق به أما حصته الباقي فاتفق على عدم السقوط فأخذه في البحر
(قوله خلافاً للثالث) فقال إن حصته تسقط اعتبار الجزاء به ككل وفي الغاية يروى أن الإمام مع محمد
في هذه المسئلة وهذا كما نصرح بأرجحيته أبو السعود عن شيخه (قوله وأطلقه) أي التصديق (قوله حتى) تفريع
على عموم إطلاق الدين اه حكي وتفيد بالفقر لأنه لو وجب لغنى فأوجب الصدقة بعد الحول فيه روايتان أحدهما
الضمان بصر من المحيط (قوله عن الدين) أطلقه والمراد دين لا يقبض كدركه صاحب البصر عن شرح الطحاوي
والى التقيد بشير الشارح بقوله بعد عن دين سبق من صورته ما تقدم من إبراء الفقير عن النصاب الذي هو
دين لا يقبض حيث يسقط بالبراء وسواء نوى الزكاة أم لا ولو أبرأه من البعض سقطت زكاة ذلك البعض
ولا تسقط عنه زكاة الباقي ولو نوى بالأداء عنه لأن الباقي بصر عينا لا يقبض فيه بصر مؤثراً الدين عن الدين
كذا في البحر (قوله والدين من العين) كذهب حاضر عن ذهب كذلك وكهرض تجارة عن عروضها (قوله وعن
الدين) صورته دفع عما في يده من الديون التي له (قوله وأداه الدين من العين الخ) يستغنى عنه مالاً أو فقيراً
يقبض دين له على آخره أو عن زكاة عين عنده فانه يجوز لأن الفقير يقبض عينا فكان عينا عن عين بصر (قوله
وعن دين سبق من صورته ما تقدم من إبراءه من بعض الدين فأوجب زكاة الباقي الذي سبق منه (قوله وحيلة
الجواز) أي في حصته لأقامة الدين عن الدين أو عن دين سبق من (قوله ثم يأخذها) أي الزكاة بمعنى المفعول أي
المزكى (قوله لكونه ظفر بجنس حقه) والظاهر أن الذهب والفضة فيه جنس واحد فيؤخذ أحدهما عن الآخر
بجسبه (قوله فان مانعه) المفاصلة على غير بابها (قوله ثم هو) أي الفقير يكفى أي إن شاء وان امتنع لا يجبر لأنه
خالص حقه (قوله فيكون الثواب لهما) أي ثواب الزكاة له زكى وثواب التكفين للفقير وقد يقال إن ثواب
التكفين يثبت للمزكى أيضاً لأن المال على الخير كما فعله وإن اختلف الثواب كما وكيفا (قوله وعلمه في حمل
الاشياء) ذكر فيها حيلة أخرى وهي أن يوكل المديون خدام الدائن يقبض الزكاة ثم يضايعه في قبض
الوكيل صار ملكاً للموكل ولا يملك المال للوكيل إلا في غيبة المديون لاحتمال أن يعزله عن وكلة قضاء دينه
حال القبض قبل الدفع وفيها وإن كان الطالب شريكاً في الدين يخاف أن يشاركه في القبض فالحيلة أن يتصدق
الدائن بالدين ويوجب المديون ما قبضه للدائن فلا يشاركه اه (تمة) من له نصاب وأراد منع الوجوب عنه فالحيلة
أن يتصدق بدينهم قبل التمام لوجوب النصاب لآيته الفقير قبل التمام يوم واختلفوا في الكراهة ومناجحتنا

(أو مقارنة بعزل ما واجب) كله أو بعضه
ولا يخرج من العدة بالعزل بل بالأداء للفقراء
(أو تصدق بكاه) إلا إذا نوى ندراً أو واجباً
آخر فيصير ضمن الزكاة ولو تصدق ببعضه
لا تسقط حصته عند الثاني خلافاً للثالث
وأطلقه فيم العين والدين حتى لو أبرأ الفقير
عن النصاب مع ونسقط منه ويلزم أن أداء
عن الدين والعين من الدين وعن دين سبق من
يجوز وأداه الدين من الدين أن يملك مديونه
لا يجوز وحيلة الجواز أن يملك مديونه
الفقير زكاة ثم يأخذها منه من دينه ولو امتنع
المديون مديونه وأخذها لكونه ظفر بجنس
حقه فان مانعه دفعه للقاضي وحيلة التكفين
بها التصديق على فقير ثم هو يكفى فيكون
لثواب لهما وذكر في تعميم ما جرد وقامه
في حمل الاشياء

أخذوا يقول محمد دفعا للضرر عن الفقراء اه (قوله واقترأها عري) هو المأخوذ من الضر والشر لا لئلا
 فلا يضمن بهلاك النصاب بهذا التفریط والدليل القرآني لا يدل على الفور وإنما يدل عليه المعنى الذي نقله الشارح
 عن الفتح وهو غنى في غنى الوجوب اه حلي (قوله أي واجب على الفور) كذا في بعض النسخ وسقط في أكثرها
 والائتب في المقابلة التعير بالاقتراض لا ذكر الواجب بهم الوجوب المصطلح عليه وعلى هذا فضعها بعد
 وقتها قضاء واختار الكمال أن الزكاة فريضة وفوريتها واجبة ويصلح هذا فريضة بين القولين (قوله وترد شهادته)
 وإن أخرها عاملا واحدا بخلاف الحج فلا ترد شهادته إلا بالاصرار ولذا قال في الخاتمة الفتوى على سقوط العدالة
 تأخير الزكاة من غير عذر ولو حق الفقراء دون الحج اه (قوله لأن الأصابع) لم يجعل الأمر بذاته إلا على الفور
 لأن المختار في الأصول أن مطلق الأمر لا يقتضي الفور ولا التراخي بل يميز بطلب المأمور به فيجوز للمكلف كل
 من التراخي والفور في الامتنال لأنه لم يطلب منه الفعل مقيدا بأحدهما فيبقى على الخيار اه منح (قوله أنه)
 أي الصرف وقوله يدفع حاجته أي الفقير (قوله وهي مهلة) الأولى وهو مهل أي دفع حاجته الفقير مهل أي
 أمر الشارع بدفع حاجته عاجلا (قوله فحق لم يجب) أي الوجوب الاصطلاحي لأنه مختار الكمال وهذه العبارة
 (قوله لم يحصل المقصود) وهو تعجيل دفع حاجة الفقير (فروع) لا يجوز كما قد دفع الزكاة أن يتركها بلا دفع أمر بالدفع
 إلى معين فدفن في غيره لا يضمن على المعقود شك أركى أم لا يعطى الذي سماه ما إذا شئت أصلي أم لا بعد ذهاب الوقت
 لأن العمركا وقت لاداء الزكاة فصار بمنزلة الشك في العائن أشبه خروج وقتها والافضل في باب الزكاة
 الاطلاق بخلاف صدقة التطوع يهر من الفتح لأن كائن من غير لائق ولا ياب فيها بخلاف صدقة النفل وهو
 مقيد بما إذا لم يكن ثمة ظلمة يبرهن أن باب الأموال فأخذونها ويضعونها في غير أهلها فان كان فائضا لم يفسد
 أبو السعود ولو شك هل أدى جميع ما عليه من الزكاة أم لا يتركها لم يتركها فلو لا يشغله ومقتضى ما ذكره زوم
 الاعادة حيث لم يغلب على ظنه قدر معين لأنه ثابت في ذمته إذا كان يخرج من العهد بالشك بغير (قوله أي
 عبد) خصه ليناسب قوله بعد فتوى خدمته (قوله ثم ما فاء للخدمة) سواء كانت النية حال الشراء أو اشتراء
 للتجارة ثم فاء للخدمة (قوله يبرهن ما فيه الزكاة) فلو دفعه لامرأته في مهرها أو دفعه بصلح من قود أو دفعته
 نخل زوجها لا زكاة لأن هذه الاشياء لم تكن جنس ما فيه الزكاة أما إذا باعه بغير جنس ما فيه الزكاة ثم حال الحلول
 وجبت (قوله والفرق) أي بين التجارة حيث لا تنصق إلا بالمال وبين عدها بأن فاء للخدمة حيث تنصق بمجرد
 النية (قوله فيتم بها) لأن التروك كلها يكتفي فيها بالنية (قوله يجب أن كاذ) إذا حال الحلول على البدل (قوله ألا
 الذهب والفضة) لتعين ما للتجارة بأصل الخلقة يجب أن كاذ فيهما نوى التجارة أو النفقة أو لم ينو أصلا منع
 ويشرط الحلول أن لم يكن عند نصاب والافضل أن إليه لأنه مستفاد أن تنقل (قوله بعد حول) أي من وقت
 الاستحقاق (قوله فواء أولا) أي نوى السوم أولا لأنها كانت ساعة فتبقى على ما كانت وإن لم ينو اه خاتمة (قوله
 أو نكاح) كالمذموم لها مهر (قوله ودفع به) أي دفع السيد العبد الجاني ولم يجره الفداء وكذا إذا دفع عرضا بدله
 وأما ذكر القود أنه لو صرح به عن الخطأ وفاء للتجارة تصح انفا فاقول قد يقال إن أحد المبدلين لم يكن مالا ومقتضا
 عدم صحة النية كما هو صريح عبارة الاشياء الاتية (قوله كان المذموم للتجارة) أي بلانية اه حلي (قوله كما مر)
 أي في شرح قوله أو نية التجارة اه حلي (قوله والاصح أنه لا يكون لها) لأن التجارة كسب المال يبدل هو مال
 والقبول هنا أي في هذه العقود اكتساب المال بغير بدل أصلا فلم يكن من باب التجارة فلم تكن النية مقارنة لعمل
 التجارة (قوله وفي أوائل الاشياء) أي به تأييد الاصح (قوله والجواهر) كالمعلم والباحوث والزود وأمثالها
 منع لأنها غير هذه الثمنية خلقة (قوله أن ما عدا الجرين) هذا على القلبة على الذهب والفضة وما عداها
 العروض والجواهر (قوله بشرط عدم المانع المؤدى إلى المنع) كالارض العشرية إذا اشتراها بنية التجارة فلا
 زكاة فيها والتى يكسر المثلثة وقع النوى في آخره ألف منه صورة وهو أخذ الصدقة في عام مرتين خاموس (قوله
 وشرط مقارنتها) بالمرط مطلقا على شرط الأول أي أو كانت متأخرة وتصرف كما مر (قوله وأجازة) كما إذا أبر
 دابة المدة للتجارة بعروض فان تلك العروض تكون للتجارة على حامت (قوله أو اشتراض) هو أحد قولين قال
 في المنع ولو استقرض عرضا ونوى أن تكون للتجارة اختلف المشايخ فيه والظاهر أنها تكون للتجارة وأشهر إليه
 في الجامع كافي البسطة اتع فان قلت لا وجه لهذا بعروض فبارة الزكاة وهو مدون بمقتضى والمديون

(واقترأها عري) أي على التراخي وصحبه
 الباقي وغيره (وقيل فوري) أي واجب
 على الفور (ومدحه الفتوى) كما في شرح
 الوهبانية (فيما نرى تأخيرها) بلا مذر (وترد
 شهادته) لأن الأمر بالصرف إلى الفقير منه
 فريضة الفور وهي أنه يدفع حاجته وهي مهلة
 فحق لم يجب على الفور لم يحصل المقصود من
 الإيجاب على وجه القيام وقامه في الفتح
 (لا يفي للتجارة ما) أي مبدلا (أشترأها
 فتوى) بعد ذلك (خدمته ثم) ما فاء للخدمة
 (لا يبرهن للتجارة وإن فاء لها ما لم يبرهن)
 ما فيه الزكاة والفرق أن التجارة على فلا يبرهن
 بمجرد النية بخلاف الأول فانه ترك العمل فيتم
 به (وما اشتترأها) أي للتجارة (كان لها)
 لمقارنة النية لهذه التجارة (لا ما ورثه وفاء
 لها) لعدم المقدار إذا تصرف فيه أي فاء
 فقبح الزكاة لاقتراح النية بالعمل فلا يبرهن
 والقضية) والساعة لما في النية ولو لم يبرهن
 زومه وكذا ما يبرهن فواء أولا (وما ملكه
 بصلحه كهيئة أو وصية أو نكاح أو صلح أو صلح
 من قود) بقيد القود لأن البسطة للتجارة إذا
 قبله بعد خطأ ودفع به كان المذموم للتجارة
 ثانية وكذا كل ما به تعويض مال للتجارة فانه
 يكون لها بلانية كما مر (فواء لها كان لها عند
 الثاني والاصح) أنه (لا يكون لها بغير
 من البسطة وفي أوائل الاشياء) ولو عارضت
 النية ما ليس بدل مال بحال لا تصح على الصحيح
 (لا زكاة في الآتي والجواهر) وإن ساوت
 العا انفا (الأن تكون للتجارة) والاصل
 أن ما عدا الجرين والسواثم إنما يركب بنية
 التجارة بشرط عدم المانع المؤدى إلى المنع
 وشرط مقارنتها بعد التجارة وهو كسب
 المال بالمال بعد شراء أو إجازة أو اشتراض
 فلو نوى التجارة بعد الفداء أو اشتري شيئا
 بقتبة زكي فإنه إن وجد وجهها بوجه

في كل عام ان يحال انه قد استب عليها تصايف كنه ويصير الحول من وقت الاستغفار الحق ويحذر ويحذر
 ان استغفرها ثم دفع بدلها فانه نلزمه الزكاة انما اذا هي النية السابقة (قوله لا زكاة عليه) انعقدية التجارة
 من البذر وهو محذور وقوله بشرط ما رتبنا (قوله كمالو نوى الخ) محذور وقوله بشرط عدم المانع المؤدى الى النية
 فان ما خرج من أرضه العشرية او الخراجية يجب فيه العشر او الخراج فلو وجب فيه الزكاة ايضا فزعم الثاني
 وقوله كما ترى قبيل قوله بشرط محظها (قوله خراجية) سواء زرعهها أم لا تعلق الخراج بالذمة وهذا في الخراج
 الموكلف أما خراج المغفحة فحكمه كالعشر وحذره (قوله وزرعها) أما اذا لم يزرعها يجب لان العشر انما يتعلق
 بالحدود ولم يوجد (قوله لقيام المانع) وهو الثاني أفاد بالتعليل أن البذر في أرض خراجية أو عشرية فلو يزرع
 في أرضه الملوكة يجب الزكاة فيه لظهور العلة وفيه أنه فيما لو اشترى أرضا خراجية أو عشرية أو باء التجارة
 فزرعهما لم يجتمع حقان لأن حق الزكاة في الأرض وحق العشر أو الخراج متعلق بالخراج وقال صاحب البحر
 في باب زكاة المال لو اشترى بذر التجارة وزرعه فانه لا زكاة فيه وانما فيه العشر لأن بذره في الأرض أبطل
 فلو كانت التجارة فكان ذلك كنية الخدمة في عبد التجارة بل أولى ولو لم يزرعه تجب به وهو يفيد سقوط الزكاة
 من البذر ولو بذره في الملوكة

• (باب الساعة)

لم يجل زكاة الساعة لأن الكلام هنا فيها وفي بيان حقيقتها والجمع بينهما لا يبحسن فإذا حذفها وفيه أن هذا
 الباب انما علة دليلان الحقيقة فقط وجم الساعة لأن اسم الأرض أي تعلها ويدأبها ككثرة اتفاقها اقتداء
 يكتب رسول الله صلى الله عليه وسلم قائما كانت مقتضىها ولو كونها أعز أموال العرب اه بحر (قوله الرابعة)
 ظاهره يتم كل رابعة وقال الأصمعي كل ابل تربي ولا تعلق في الأهل منخ (قوله بالزعي) بالغنم مصدر وقت
 المشاة الكلا والزعى بالكسر الكلا نفسه كذا في المغرب والمناسب ضبطه بالغنم لأنه انما تجب الزكاة في ساعة
 لا تعلق في الأهل فلو حمل اليه الكلا في البيت لا تكون ساعة ولو ضبط الزعي بالكسر لسكان ساعة ونحوه
 أيضا الهاء كما في شرح المتن فلا تجب فيها زكاة (قوله المباح) احتزبه عن غير المباح (قوله لقصد الدرر)
 والنسل لا بد من هذا القصد حتى اذا لم يقصد شيئا أصلا لا يلزمه زكاة كما في المر (قوله والسمن) عطف تفسير على
 ما قبله (قوله ليم الذكور) لأن الدرر والنسل لا يظهران فيها (قوله فقط) أي الذكور الحضة وليس المراد
 أنه يتم الذكور ولا يتم غيرها اه حلي (قوله أكر في البدائع الخ) استدراك على ما في المحيط من اعتبار السمن
 والجواب أن مراد صاحب المحيط أن السمن لا لاجل اللحم بل لفرض آخر مثل أن لا غوث في الشتاء من البرد
 فلا تنقض بين كلاهما البدائع والمحيط اه حلي أو يحمل على اختلاف الرواية أو المشايخ (قوله كالأسماء)
 للعمل أي ولو أكثر السنة كما في البحر (قوله ولولا التجارة) أي لو أسماها بقصد التجارة ففيها زكاة التجارة
 أي زكاة الذهب والفضة ولا يعتبر عدد ما بل تجب زكاتها وان كانت معلومة كإياقي (قوله ولعلهم تركوا ذلك)
 أي لعل الفقهاء كصاحب الكفر تركوا التقيد بقصد الدر والنسل والزيادة والسمن فانه عرف الساعة بأنها التي
 تكتفي بالزعي في أكثر السنة ولم يقل الدر الخ (قوله لتصريحهم بالحكمين) أي حكمهم مانوي به التجارة ويحكم
 المسامة للعمل والركوب وهو وجوب زكاة التجارة في الأول وعدمه في الثاني ثم قالوا الساعة تزكي طريق
 الاحتصاف الدر والنسل والزيادة والسمن فينبذ لا يستشكل إطلاقهم بأنه تعريض بالاعم أفاده صاحب البحر
 قال في المنهر هذا غير دافع اذا تعريض بالاعم لا يصح ولا يتنع فيه ذكر الحكمين بعده لأنه يصدق بما إذا لم ينو شيئا
 أصلا ولا زكاة فيها قلت ونفي العصة انما هو على رأي المتأخرين من علماء الميزان وجوز تقديمهم التعريض
 لمخيه من نوع التميز (قوله للثمن في الموجب) بكسر الجيم وهو المال لأن المال انما صار سبيبا بوصفها لاسما
 فلا يجب الحكم مع الثمن اه أي في تحقق المالية الموجبة لزكاة أفاده في البحر وهو أولى مما في الحلي (قوا)
 مختلفان قدرا وسبيبا فالقدر هو ربح العشر في مال التجارة ولا كذلك في السواثم والسبب في ذلك مال التجار
 ملكه التصليب الثاني وفي الساعة ثلث العدد المعين منها مع قصد الدر والنسل (قوله في وسط الحول)
 يسكون السمن وهو أن يولد له اسم بلزهمهم من طرفي التي بخلاف محذور كنه فانه اسم جزؤه يساوي بعدد من
 لظهوره الذي يتكون من الحول وليس بهذا اه حلي أقول فسيطه بالغنم أولى لما ذكره

لا زكاة عليه كالونوى التجارة فيما يخرج من
 أرضه كما ترى ولو اشترى أرضا خراجية أو
 التجارة أو عشرية وزرعها أو بذر التجارة
 وزرعها لا يكون للتجارة قيام المانع
 • (باب الساعة)
 (هي) لغة الرابعة ونوعا (المكتبة) بالزعي
 (المباح) ذكره الشافعي (في) أي في الأرض
 (عنه) أي في الأرض
 (والزعي) أي في الأرض
 (في البدائع) أي في الأرض
 (أسماء العمل) أي في الأرض
 (زكاة التجارة) أي في الأرض
 (بالحكمين) أي في الأرض
 (فلا زكاة فيها) أي في الأرض
 (حول زكاة التجارة) أي في الأرض
 (السواثم) أي في الأرض
 (فلا يفي حول) أي في الأرض
 (استبرأها) أي في الأرض
 (أشبه) أي في الأرض
 (كالوابع) أي في الأرض

(قوله في يوم) الضمير يرجع الى الجمل على حذف ضمة الجاء والمراد باليوم المسمى في قول الله تعالى
 بالجملة ولا حاجة اليه بعد ذكر الوصل على التقدم كما لا يخفى الآن تكون بعضه من غير ضمة الجاء
 بالاعراب عن الجزاء الميم الى الجزاء الميم الذي هو آخر الجمل على "بطلان زيادة" (قوله في يوم) كقولنا
 وظاهره ولو اتحد النصاب كخمس وعشرين مثلاً (قوله ولا تقدر عنده) أما إذا كان عنده فتدركه بالاول
 الجمل فان ذلك بضم اليه (قوله فانه يستقبل حول آخر) معلوم من قوله كما لو باع الساعة (قوله ليس في سرائر
 الوقت) كبراهم السواقي الوقت المعطاة لخراج الماء (قوله المسبلة) أي الجملة ليغازي عليها في حمل الله
 تعالى وهذا التفصيل عند الامام آتاه عند هاتين في الخليل مطلقاً (قوله ولا في الموائع العسني) بضم
 في الجوهره وقل في الظهيرة فيها روايتين وظاهر قوله في البحر وهل كلام المصنف الا هي والمرضى والاخراج
 في العدد ولا يؤخذ في الزكاة اه أن الوجوب والراجح لزومه ووجه المشمول أن التمكن من الوقت
 منقول ولو لمع المعنى بأن نقاد اهل السعود (قوله لانهم ليست بساعة) بل نقل اليها العلق وحيدة لا يجب
 الزكاة اتفاقاً

• (باب) •

بالتنوين مشدداً حذف خبره أو بالعكس ونصاب مبتدأ وخمس خبره والذي في المخ نصاب الابل بغير ياب (قوله
 مؤنثة) بدليل التصغير على آية نه وقال السيد الخوئي لأن أسماء الجمع التي لا واحد لها من لفظها إذا كانت
 لغير الأسماء المؤنثة فالتأنيث لها لازم (قوله بفتح الباء) وانما لم تكسر لانه لا يتولى كسر اب أو السعود عن البحر (قوله
 سميت به) أي هذا الاسم (قوله لانها يتولى على أنفاذها) فيه إشارة الى أن بينهما اشتقاقاً كبيراً وهو اشتراك
 الكلمتين في أصل كثر الحروف مع التناسب في المعنى هنا اه على (قوله بحث) بالجزء بدل من قوله الى خمس
 وعشرين والاولى نفسه على التميز (قوله الى مختصر) بضم الباء وسكون الخاء المعجمة وفتح التاء المثلثة فوق
 والنون والصاد المهملة المشددة في آخر مواضع مركب تركيب مزج على ملك اه على ومعناه ابن الصنم
 لانه وجد عنده ولم يعرف أب قسب الى نصر والبحث الابن معرب بوخت حوى عن العصام (قوله أو عراب)
 جمع عربي للبهائم وللأناس "عرب ففرقوا بينهما في الجمع وفرقوا بين البحث والعراب في الإيمان لبناهما على
 العرف لو حلف لا يركب أو لا يأكل من البقي لا يبحث إذا ركب أو أكل من العراب وكذا العكس بخلاف
 ما لو عقد بينه على الابل فانه يبحث بكل من يؤمسه أو السعود (قوله شاة) ذكرنا كان أو أتى وان لم يطعن
 في الثانية على ظاهر المصنف والشر بلالية خلافاً لما في الخوئي من اشتراط الطعن فيها ولا يؤخذ الجذع وهو
 الذي أتى عليه ستة أشهر وان كان يجرى في الاضحية فان قيل الاصل في الزكاة أنه يجب في كل نوع منه
 فكيف وجبت الشاة في الابل قلت بثبوته بالنص على خلاف القياس فهو أمر توقيفي ليس بمقول المصنف
 أبو السعود (قوله عفو) أي عفا الشارع عنه فلم يوجب فيه شيئاً وعفو مصدر بمعنى اسم المفعول (قوله وفيها
 أي الخمس والعشرين) سواء كانت ذكوراً أو إناثاً لأن الشرع ورد بها باسم الابل والبقر والغنم واسم الجنس
 تناول جميع الأنواع بأي صفة كانت وسواء كان متولداً من الأهلين أو من أهل "وحشي" بعد أن تكون بالأم
 أهلية وشمل الصغار والبيكار لكن بشرط أن لا يكون الكل "مغاراً وشمل السمان والبهائم لكن قالوا إذا كان له
 خمس من الابل مهاتر بل وجب فيها شاة بقدره وبيان معرفة ذلك في البحر (قوله بنت مخاض) أي وسطا
 فهو ستافى ثم أن ذلك خرج مخرج العادة لا يخرج الشرط فالمراد السن لأن تكون أمها مخاضاً أو لبوا بغير قيد
 بالأنثى لماسيها أنه لا يجوز دفع الذكور فيها الا بطريق الغيبة وذلك لأن الشرع جعل الواجب في نصاب الابل
 الصغار دون البكار فكان ذلك تيسيراً للارباب الموائى وجعل الواجب من الامات لان الاثنية تعد فضلاً
 في الابل فصار الواجب ومطاولم لعين الاثنية في البقر والغنم لان الاثنية فيها مالاته فضلاً أبو السعود
 والمخاض وجع الولادة والنوق الحوامل وفي الاساس كلها مجاز وحقيقته اضطراب في مانع في عطفها على ستافى
 (قوله في السنة الثانية) هي لغة ما أتى عليه حولان ونثر بعة حول واحد اه لم يشترط الطعن في الحقيقة
 (قوله سميت بذلك) أي أنها غالباً الخ ومن غير الغالب قد عوت أو لا تحمل (قوله في سنة وثلاثين) ذكرنا في
 مجزئ من التام يوهن أن الواجب في الابل أنما يفتق إذا كانت أنما لمع أنه ليس كذلك فالقيد بذكر السنة

اه قول المصنف بحث بالجزء بدل الخ لا يخفى ما فيه
 من التماسه ومقتضى النظر أن يقال ان
 قوله بحث أو غير الابدل من مجموع قوله خمس
 وخمس وعشرين من مقصود منه التعميم في
 الطريقين على البدل أو انتهى أي وما بينهما
 وأما ما جعله أولى فليزم عليه خلق البدان
 هذه الخاتمة وهي قصد التعميم فيحتاج الى
 تكلف دعوى الحذف عن الاوائل دلالة
 للتواني تأمل اه معناه
 أو قبله يوم يمتسها أية جري
 ولا تقدر عنده أو يفرض وتوى بها التجارة
 فانه يستقبل حولاً آخر جوهره وفيها ليس
 في سرائر الوقت والليل المسبلة تركه لعدم
 التماسه ولا في الموائع العسني ولا مقطوعة
 للقوائم لانهم ليست بساعة

• (باب) •

(نصاب الابل) بكسر الباء وتسكن مؤنثة
 لا واحد لها من لفظها والنسبة اليها ابل بفتح
 الباء سميت به لانها يتولى على أنفاذها (خمس
 فيؤخذ من كل خمس) منها (الى خمس وعشرين
 بحث) جمع بحث وهو ما له سمان منسوب
 الى بحثه لانه أول من جمع بين العربي
 والعجمي قوله منها ولا يسمى بحثاً (أو عراب
 شاة) وبما بين النصابين عفو (وفيها) أي
 الخمس والعشرين (بنت مخاض وهي التي
 طعنت في) السنة (الثانية) سميت بذلك
 لأنها غالباً تكون مخاضاً أي حاملاً بآخرى
 (وفي سنة وثلاثين) الى خمس وأربعين

لا بد من معرفة اسم النهر والسنن التي كان القدر يجمع ان يجمع من هذا وهذا (قوله وحده)
يرجع الى المسئف ولا حاجة اليه لغيره من لفظ كل

• (باب ذكر القنم) •

القنم اسم جنس يطلق على القليل والكثير والذكر والانثى كافي بجمع الانهر (قوله مشتق) هذا مشتق على ان اسم
العين مشتق من المصدر والشهور خلافة (قوله لانه ليس الخ) هذه مقدمة على معانيها وقوله آية الدفاع
أي الدفع عن نفسها ولا يخفى وجود آية لها غير دافعة كقرونها (قوله فكانت غنية) فعله بمعنى مفعولة
أي باعتبار المال قال في النهر وقول العامة في مقدرها غنية وتخصيصهم اليها ببيان خطأ (قوله ضاها أو معز)
بسكون الهمزة والعين وقصدهما جمع ضائق وما عز كذا في المقاموس والكشاف وهو مذهب الاخفش والعميد
ما ذهب اليه مسيو به أن كلامه على اسم جنس يقع على القليل والكثير والذكر والانثى والضأن ما سكن من
ذوات الصوف والمعز من ذوات الشعر فهستانى (قوله لانها مساو الخ) لان النعس ورد باسم الشاة والقنم وهو
شامل لهما فكأن جنسا واحدا اه أبو السموذوقه في تكميل النصاب أي اذا كان من أحدهما لا يكون
ومن الاخر عشرة فبضائقان الى بعضهما وتجب الزكاة وقوله والاضحية أي أنها تجوز من مال لكن يختلفان من
حيث ان الجذع من الضأن يهزئ لاسن المعز وقوله والربا أي لا يجوز بيع لحم الضأن بلحم المعز متفادلا (قوله
لا في أداء الواجب) أي اذا كان عنده نصاب من الضأن لا يؤدى شاة من المعز وفي الجوى عن شرح النظم
في اطلاق قوله سم لا في أداء الواجب نظر الا أن يجعل على ما اذا كانت الغلبة للضأن أما اذا استوى باقوى
من أعماشاه هذا أولى مما في الخلق وقوله والايمن فان من حلف لا يأكل لحم الضأن لا يبحث بأكل لحم المعز
للعرف اه حلي (قوله شاة) اسم تأنيد للأفراد يقع على الضأن والمعز الآن العرف يخصها بالضأن كافي التنوير
وفي المقاموس الشاة واحدة من القنم للذكر والانثى وتكون من الضأن والمعز والقطيع والبقرة والنعام وحجر
الوحش والمرأة فهستانى (قوله وفي مائتين وواحدة) الى ثلثمائة وتسعة وتسعين فهستانى (قوله ثلاث شياه)
بالكسر جمع شاة وأصله شوهة قلبت الواو الفاء وحذف الهاء مشدود فهستانى ولو كان لرجل مائة وعشرون شاة
حتى وجبت فيها شاة ليس للساعي أن يفرقها ويبيعها أربعين أو مائة فبعضها ثلاث شياه لانه باعها بمائة
صار الكل نصابا ولو كان بين رجلين أربعين شاة لا يجب على واحد منهما الزكاة وليس للساعي أن يجمعها
ويبيعها نصابا ويأخذ الزكاة منها لأن ذلك كل واحد منهما فاعصر من النصاب وفي المصنف ان كانت شاة وسط
تصنت والا فواحدة من أفضلها اه بحر (قوله الثاني) لقول علي كرم الله تعالى وجهه لا يهزئ في الزكاة
الا التي قصاصه البحر (قوله الاباقية) ظاهره أنه يهزئ ان ساوت قيمة شيء ويدفع الساعي أو المال ان زادت
أو نقصت (قوله وهو ما أن عليه أكثرها) وقيل ثمانية أشهر وقيل سبعة أشهر وذكر الاطع سنة واستظهره في البحر
اه حلي (قوله على الظاهر) راجع الى قوله لا الجذع فان عدم اجزاء الجذع هو ظاهر الرواية كما صرح به في البعرا
حلي (قوله جواز الجذع من الضأن) أما من المعز فلا يهزئ رواية واحدة حلي من البحر والمراد بالجذع من
المعز هو ما تقدم الخلاف فيه لا ما روى عن الأزهري أن الجذع من المعز ما له سنة فانه لا خلاف في اجزائه بقوله
والدليل برجه) وهو قول عمر رضي الله تعالى عنه تأخذ الجذعة والثنية قال في الفتح وأما ما روى عن حلي فغير ريب
(قوله ولا شيء في خيل سائمة) اشتقاق الخيل من الخيلة جوى ثيلاتها في نفسها أو أوكبها وهو اسم جمع للعراب
والبراذين لا واحدة كلقم والابل وقيد بالسائمة لأنها محل الخلاف أما التي قوى فيها التجارة فقبض كذا التعبير
فيها اتفاقا كافي النهر (قوله عندهما وعليه الفتوى) وقال الامام ان كانت سائمة للذكر والليل كذا كذا أو أوكبها
وحال عليها الحول وجب فيها الزكاة غير أنها ان كانت من أفراس العرب خير بين أن يدفع عن كل واحدة دينار
مبين أن يقرمها ويدفع عن كل مائتي درهم خمسة وان كانت من أفراس غيرهم فقومها الا شبر وان كانت كذا كذا
خط أو أوكبها فقومها ديناران أشهرهما عدم الوجوب كذا في المحط وفي الفتح المراجع في ذلك كونه في الاما
الوجوب ودرج خمس الأتمة وصاحب التصفه قوله وأجروا أنهم لو كانت للعمل والركوب أو لخدمة فلا شيء فيها
وأن الامام لا يأخذها جبرا أفاده صاحب النهر (قوله الاسع لا) وقيل ثلاث وقيل خمس فهستانى (قوله
ولا في بقال وجير) لقوله على الله عليه وسلم لم ينزل على فيها الا هذه الآية بالجملة فيجعل مثل ذر في خير غيره

الا اذا خلا ولا فخر بن خير بن ادني
أربعة وثلاث مسئلت وهكذا او قد أعلم
• (باب ذكر القنم) •
مشتق من الغنية لانه ليس لها آية الدفاع
فكانت تخفى لكل طالب (نصاب القنم ضاها
أو معز) لانها مساو في تكميل النصاب
والاضحية والربا في أداء الواجب والايمن
(أربعون ونيف شاة) نعم الذكر والانثى (وفي
مائة واحد) وعشر بن شاة ان وفي مائتين
واحدة ثلاث شياه وفي أربع مائة أربع شياه
وما يتم ما مضى (ثم) بعد بلوغها أربع مائة
كل مائة شاة الى غير مائة (ويؤخذ في زكاتها)
أي القسم (الثاني) من الضأن والمعز (وهو
مائتين سنة لا الجذع) الاباقية (وهو ما في
طاه أكثرها) على الظاهر وعنه جواز الجذع
من الضأن وهو قولهما والدليل برجه ذكره
الكمال والثاني من البقر ابن سنة ومن
ابن خمس والجذع من البقر ابن سنة ومن
الابل ابن أربع (ولا شيء في خيل) سائمة
عندهما وعليه الفتوى ثانية وغير هاشم عنك
الامام هل هو أنه اب قد راسح لعدم
الغنى بالتقدير (ولا في بقال وجير)

من يملك مثقال ذرة شرير أو استدلال في غاية البيان على نفي الوجوب بقوله صلى الله عليه وسلم ليس في الجنة
ولا في الكعبة ولا في النخلة صدقة الاقل التحليل والنسائي الجيود الثالث البقر العوامل ١٥ نهر (قوله ليست
للمتحدة) أي هذه الثلاثة (قوله فلا كلام) أي لا كلام يتعلق بنفي زكاة التجارة بوجوده ١٥ حلي (قوله
ولا في عوامل) ولو كانت سائمة كما في البعرونية التجارة في العوامل لاتصح لشغلها بالحاجة الأصلية ١٥ حلي
(قوله معلوفة) بفتح العين ما علف من الغنم وغيرها الواحد والجمع سواء والمعلوفة بالضم جمع علف يقال
علفت الدابة ولا يقال أعلفتها والمعلوفة وما في غاية البيان (قوله وحمل وحمل ويعمل) هي الصغار
التي لم يتم عليها الحول بقرينة ما صورته بقوله وصورته الخ وفي النهر الفصيل ولد الناقة قبل أن يميز ابن مخاض
والجول ولد البقرة إلى شهر (قوله وصورته أن يموت الخ) أي إذا كانت له سوائم كما رخصت ستة أشهر مثلاً فولدت
أولاداً ثم ماتت الأمهات وبقيت الأولاد وتم الحول عليها صغار لا تجب الزكاة فيها على الأصح وقال أبو يوسف
تجب واحدة منها (قوله الاتباع الكبير) صورته تسعة وثلاثون حلاً ومن تجب الزكاة فإن كانت المسنة وسطاً
أخذت بحر (قوله ما لم يكن جيداً) فإن تسمى كان جيداً لم تؤخذ ويؤذى صاحب المال ثمانية وسطاً وان كانت
دون الوسط لا تجب إلا هذه بحر (قوله وهلاكه بسقطها) أي أن ذلك الكبير بعد الحول يطل الواجب كله عندهما
لأن الصغار كانت تبعاً لأكبر وعند أبي يوسف يجب في البقرة تسعة وثلاثون جرماً من أربعين جرماً من حمل (قوله
ولو تعدت الواجب الخ) بيانه إذا كان له مسنتان ومائة وثلاثة عشر حلاً فإنه يجب مسنتان في قوله أما
إذا كان له مسنة ومائة وعشرون حلاً يجب مسنة واحدة عندهما وعند أبي يوسف تجب مسنة وحمل وكذلك
تسعة وخمسون حلاً وتبيع يؤخذ التبيع غصب عندهما لأنه ليس فيها ما يجرى عن الواجب غيره وقال
أبو يوسف يؤخذ التبيع وحمل معه ١٥ بحر (قوله وهو) أي شرعاً وهو لغة مستقر بين أفضل المال وأفضل المولى
والأخوة والأعمام من غير مسئلة والفاضل من النفقة والمكان الذي لم يوطأ أو الضم والاعراض عن عقوبة
المنزب بحر (قوله ما بين النصب) كالاربعة الزائدة على الخمسة إلى العشر في الأبل وكالعشرة الزائدة على خمس
وعشرين فيها فندهما الزكاة في النصاب لافي العفو وعند محمد وزفر فيها حتى لو هلك العفو في النصاب بقي
كل الواجب عندهما ويستقط بقدره عند الأخير ولو كان تسعة من الأبل أو مائة وعشرون من الغنم فهلك
بعد الحول من الأبل أربعة ومن الغنم ثمانون لم يسقط شيء من الزكاة عندهما وعند محمد وزفر يسقط في الأول
أربعة أضعاف ثمانية وفي الثاني ثلثة أضعاف بحر (قوله وخصاء) أي صاحبان كما في البحر فعلى هذا أبو يوسف مع الإمام
رضي الله تعالى عنه في أن وجوب الزكاة يتعلق بالنصب فقط دون العفو ومع محمد في قصر العفو على السوائم
١٥ أو اليهود فيجب فيما زاد في غير السوائم بحسبه وعند الإمام رضي الله تعالى عنه لا تجب ما لم يبلغ الزائد
أربعين درهماً كما سألني ففصلته أن شاء الله تعالى ١٥ حلي (قوله ولا في مالك) أي كلاكول الشارح بعد وان هلك
بعضه الخ وانما سقط الواجب لأن الأصل أن الواجب متى كان بصفة اليسر فدام القدرة شرط لتمام الواجب
لأن الحق متى وجب بصفة لا يبق الاستلاك الصفة وأما الواجب بالقدرة الممكنة كصدقة الفطر فلا يشترط دوام
القدرة لتمام الواجب فلهذا لا تجب الزكاة إذا هلك النصاب وتجب صدقة الفطر حوى وسواء تمكن من الأداء
بأن وجد الفقير في الباطنة والساحى في الظاهرة وآخرها حتى هلك أم لا نهر (قوله ومنع الساحى) بالمر عطفاً
على وجوبها ١٥ حلي موضحاً قال في النهر واختلف فيما لو منع الإمام أو الساحى حتى هلك والصحيح الذي عليه
العمامة أنها لا تجب ١٥ (قوله تعلقها بالعين) يدل عليه قوله تعالى وفي أموالهم حق معلوم للسائل والمحروم وقوله
صلى الله عليه وسلم في أربعين شاة شاة نهر (قوله لا بالذقة) وفي قول للشافعي أنها تتعلق بالذمة والعين مرتبة
عليه بحر (قوله ويصرف الهالك إلى العفو وألا الخ) هذا مذهب الإمام الأعظم رضي الله تعالى عنه وعند
أبي يوسف يصرف الهالك إلى العفو ثم إلى النصاب شاة وعند محمد وزفر إلى النصاب والعفو معاً ولو هلك خمسة
عشر من أربعين بغير أن تجب بنت مخاض عند الإمام رضي الله تعالى عنه ويصرف الهالك إلى العفو وهو الأربعة
لأنه تعالى صلى نصاب بنت لبون ثم إلى نصاب بنت لبون وما بقي يجب فيه ما ذكره عند أبي يوسف الواجب خمسة
بشر من جرماً من ستة وثلاثين جرماً من بنت لبون لأن الهالك يصرف إلى النصاب شاة بعد العفو والنصاب
لشاة لبون قالوا يجب ما ذكره عند محمد وزفر نصف بنت لبون وفيها لأن الهالك يصرف إلى النصاب والعفو

سائمة اجاعاً (ليست للتجارة) فلا حاجة لكلام
لأنها من العروض (و) لافي (عوامل معلوفة)
ما لم تكن المعلوفة للتجارة (و) لافي (حمل)
بقتضين ولد الناقة (ونفسيل) ولد الناقة
(و) بحر (بوزن شتور ولد البقرة وصورته
أن يموت كل الكبار ويتم الحول على أولادها
على الاستعانة الكبير) ولو واحد أو يجب ذلك
الواحد لا يمكن جيداً بلزم الوسط وهلاكه
يستقطها ولو تعدت الواجب وجب الكبار فقط
ولا يكمل من الصغار مثلاً فالشافعي (و) لافي
(عفو وهو ما بين النصب) في كل الأموال
ونشاء بالسوائم (و) لافي (هالك بعد
وجوبها) ونسح الساحى في الأصح تعلقوا
بالعين لا بالذمة وإن هلك بعضه سقط كله
ويصرف الهالك إلى العفو وألا الخ إلى تسليم
عليه نهر

معاقب الواجب خمسة أثمان من ثلث لبون ويسقط ثلاثة أثمان بئلاك الخمسة عشر ومن المعلوم أنه عند عدم
التصحيح لا يعدل عن قول صاحب المذهب (قوله بخلاف المستلزم) أي بفعل رب المال مثلاً وقوله لوجود
التعدي على المفهوم من المقام وهو تعجب الزكاة فيه (قوله ومثله) أي من الاستهلاك المفهوم من المستهلك (قوله
فيضمن) قال في التهر هو أحد قولين والقول الآخر أنه لا يضمن لأنه لو لم يضمن في ذلك في الوديعة لا يضمن فكذلك هذا
والذي يقع في نفس ترجيح الأقل ثم رأيت في البدائع جزم به ولم يحد غيره اهـ (قوله والتوى) مبتدأ خبره قوله
بعده لا كما (قوله بعد الفرض) صورته حال الحول على التصاب فافرضه فتوى لا بعد مستهلك كالأشياء عليه اهـ
حلي ورواه أن يموت المستقرض لا عن تركه أو بحد ولا جنة عليه وحلف (قوله والاعارة) بالجر مضاف على
الفرض يعني إذا حال الحول على عروض التجارة فأما رها فقلت لا يكون استهلاكاً كالأشياء عليه اهـ حلي (قوله
واستبدال) مجرور أيضاً مضاف على الفرض اهـ حلي والاولى جعله مرفوعاً مضافاً على التوى لأن عبارة النهر
وغيره أن الاستبدال نفسه بعده لا كمن غير ذكر التوى فعلى هذا لا تحقق الزكاة في عروض التجارة إلا إذا حال
عليها الحول ولم يستبدلها حتى أخرج زكاتها وهل الاستبدال المذكور يتم استبدال العروض بالنقد واستبدال
النقد بعضها ببعض كافي في المساريف والكلام هنا في الاستبدال بعد الحول وهل هو قبل الحول كذلك يجوز
ثم رأيت في دور الباع وشراها أنه إذا استبدل ساعة بساعة أخرى قبل تمام الحول وتم على البديل حول المبدل
لازكاة على المستبدل الا عند زفر قال شارحهما بخلاف عروض التجارة لأن وجوب الزكاة باعتبار كونه حالاً
نامياً وبالأستبدال يتحقق كونه حالاً نامياً وان تبدلت العروض فلا يتقطع حكم الحول بقاء ما هو متعلق الزكاة
وأفاد أنه إذا استبدل الذهب بالفضة لا يتقطع حكم الحول اتفاقاً اهـ وفي الهندية عن محط السر حسي لو استبدل
مال التجارة أو النقدين بمجنونها أو بغير جنسها لا يتقطع حكم الحول ولو استبدل الساعة بمجنونها أو بغير جنسها
يتقطع حكم الحول (قوله بمال التجارة) ولو اختلفت العروض أي إذا استبدل عروض تجارة بمثلها
بعد الحول لا يمتد استهلاكاً كالأشياء عليه إلا إذا حاي فيه بما لا يتغابن الناس في مثله كأن تجاوز عملاً لا يدخل تحت
تقويم المقومين فإنه يضمن قدر زكاة الحماة قال في النهر واستبدال مال التجارة بمال التجارة ليس استهلاكاً
بلا خلاف سواء استبدلها بمجنونها أو بخلاف جنسها إلا أنه إذا حاي فيه بما لا يتغابن الناس في مثله فإنه يضمن
قدر زكاة الحماة وبغير التجارة استهلاكاً وقيد في فتح القدير بما إذا توى في البديل عدم التجارة أما إذا لم يتوقع
المبدل للتجارة اهـ (قوله وبغير مال التجارة) معطوف على قوله بمال التجارة أي واستبدال مال التجارة بعد الحول
بغير مال التجارة استهلاكاً أي تعجب زكاة له ولو توى البديل بعد ذلك وهو مقيد بما إذا توى بالبديل عدم التجارة
أما إذا لم يتوشأ أصلاً فإنه يكون للتجارة دلالة كما تقدم عن الفتح أي فيرجع حكمه إلى حكم استبدال مال التجارة
بمال التجارة فيعده لا كالأشياء فإنه وهذا يقتضي اعتبار حول جديد في البديل فتقوله قبل ذكر الساعة
وكذا ما قوبض به مال التجارة يكون للتجارة أي ويعتبره حول جديد (قوله والساعة بالساعة) أي بعد الحول
أما قبل الحول فلا تعجب فيه كما مر من المصروفين ما ذكره المؤلف في النهر حيث قال واستبدال الساعة بالساعة
إن كان بخلاف جنسها بأن باع الأبل بالبقرة أو البقر بالغنم استهلاكاً إجماعاً وإن بيعها فسلك ذلك عند أصحابنا
خلافاً لغيره والفرق أن الواجب في مال التجارة متعلق بالمعنى وهو المادية أو القيمة وفي الساعة بالعين لا بالمعنى
ثم إذا حضر المصدق وقت البيع خير بين أخذ القيمة من البائع وأعضاء البيع وبين أخذ الواجب من العين المتباعدة
ويستل البيوع بقدر الواجب بخلاف ما إذا باع الطعام العشري فإن المصدق يأخذه من البائع إن شاء أو من
المشتري حضر قبل الافتراق أو بعده لأن تعلق العشر بالعين أكثر من تعلق الزكاة اهـ مختصر أولاً وأخرج
مال الزكاة عن ملكه بغير عوض كطهية من غير التقوى والوصية أو بعرض ليس بمال بأن تزوجه به امرأة أو صالح به
عن دم العمد أو اختلفت به المرأة فهو استهلاكاً فيضمن به الزكاة (قوله ويجاز دفع القيمة) أي مكان العين في الصور
المذكورة فالواجب ما العين أو القيمة من بخلاف الأعضاء والأهالي لأن معنى القرية فيها أرواق الدم وذلك
لا يتقوم ولا يفتى أنه في الأعضاء ما يقيد ببقاء أيام الضرر وأما بعد رها فيجوز دفع القيمة كما عرف في الأنصبة أبو السرحم
(قوله ونذر) كما إذا نذر التعدي بصاع من برّ جاز دفع قيمته سواء كان معلقاً أم لا (قوله وكفارة) بالنزوين وغير
الاعتاق نفسه وانما استثنى الاعتاق لأن معنى القرية فيه اتلاف المال وفي الرق وذلك لا يتقوم حلي

(بخلاف المستهلك) بعد الحول لوجود
التعدي ومنه ما لو جسد من العلف أو الملاء
سقى ملكك قيمته بدائع والتوى بعد الفرض
والاعارة واستبدال مال التجارة بمثل التجارة
بعده لا كما وبغيره بطلان التجارة بغيره
فالساعة استهلاكاً (ويجوز دفع القيمة في زكاة
قهنير) ونراج وقطيرة ونذر وكفارة غير
الاعتاق) ونذر القيمة يوم الوجوب وما لا
يوم الاداء

عن التبرئة لآلية (قوله في السوانم يوم الاداء) فلو أدى ثلاث شياء مسمان عن أربع وسط أو بعض فتلبون
عن بات محاض جاز أبو السعود عن البحر (قوله وهو الاصح) أي الاجماع منهم هو الاصح وروى عن الامام
اعتبار يوم الوجوب وفي البحر اختلف على قوله في السوانم تقبل يوم الوجوب وقيل يوم الاداء (قوله ويقوم الخ)
هذا أولى عما في التبيين من أنه يقوم في البلد الذي يصير اليه أبو السعود (قوله فني أقرب الامصار اليه) الأولى
الها لأن الضمير يعود الى المفارقة وقد يجاب بأنه ذكره باعتبار المكان (قوله والمصدق) قال في الفاية المصدق
بخفض الصاد وكسر الدال المشددة أخذ الصدقة وهو الساعي وأما المالك فالشهر رتبة تشديد هما
وكسر الدال وقيل بضم الصاد وقال الخطابي يفتح الدال شربلاية (قوله الا الوسط) ولا يأخذ كرائم
الاموال انتهى عن ذلك فلا يأخذ الرب يضم اراء وتشديد الباء مقصورة وهي التي تربي ولها ولا الا كرامة وهي
السمينة ولا الماخض وهي التي في بطنها ولد ولا دخل الغنم لانهم من الكرائم ولا يأخذ الهرم ولا ذات عوار
الآن يشاء المصدق بحر (قوله ولو كره جيب الجيد) قال في الفتاوى الظهيرية اذا كان لرجل فحل فخر برقي ودقل
قال الامام يؤخذ من كل غنلة حصتها من القرو قال محمد بن خذ من الوسط اذا كانت أصنافا ثلاثة جيد ووسط
وردي اه وهذا يقتضي أن أخذ الوسط انما هو فيما اذا اشغل المال على جيد ووسط وردي او على صنفين منها
أما لو كان المال كام جديرا كاربعةين شاة أو كولة فانه يجب شاة من الكرائم لاشاءة وسط عند الامام خلافا لمحمد
كما لا يخفى بحر (قوله وكذا ان وجد) فانما رتبته مع وجود الدين الواجب بحر (قوله اتفاق) أي لانه يوم له
(قوله من سن) ذكر المصنف السن وأراد ذات السن كما قدره الشارح وهو مجاز من اطلاق اسم البعض على الكل
وهذا الاطلاق انما يكون في الحيوان لاني الانسان لان عمر الدواب انما يكون بالسن غير (قوله مع الفضل) أي
مع دفع الفضل (قوله أو دفع) أي المالك الاعلى وقوله وردي الساعي الفضل ففيه تستيت الضمائر (قوله
بلا جيب) هو ما عليه صاحب الهداية معطى الشرح وتبعه في التبيين والذي في المحيط أن الخيار فيه مال المالك
دون الساعي وتبعه في غاية البيان منقبا صاحب الهداية بأن الزكاة وجبت بطريق اليسر فاذا كان للساعي
ولاية الامتناع من قبول الاعلى يلزم العسر وفي ذلك العود على الموضوع بالنقض اه (قوله لانه شر الخ) رده
في البحر بأنه ليس شرا مستقيما ولا يلزم من الاجبار ضرر بالساعي لانه عامل لغيره فالظاهر اطلاق الخيار للمالك
فيهما اه ملخصا (قوله هو الصحيح) وقيل الخيار للمصدق مطلقا وقيل الخيار لرب المال مطلقا ولا خيار للساعي
الا اذا أراد المالك دفع بعض العين (قوله جاز) لان الجودقة معتبرة في غير الربويات فتقوم مقام الشاة الرابعة
بخلاف مالو كان مثليا بان أدى أربعة أقفزة جيدة عن خمسة وسط وهي تساويها لا يجوز أو كسرة بان أدى ثوبا
يعدل ثوبين لم يجز الاعن ثوب واحد أو ثمران يهدي شاتين أو يعقن عيدين وسطين فأهدى شاة أو أعقن عبدا
يساوي كل منهما وسطين لا يجوز بيانه في البحر (قوله والمستفاد) السين والتاء زائدة تان أي المال المقاد (قوله
تولون هبة) مثل ما ذكر الشراء والوصية وما كان حاصله من الاصل كالاولاد والاربع من غير (قوله وسط الحول)
بالسكون لانه لم يحد منه أي وقت منه وهذا على ما قدمه المحشي واذا نظر لكون الموضوع صالحا في يجوز (قوله
لمن نصاب) قيد به لانه لو كان النصاب ناقصا وكل بالاستفاد فان الحول ينقص عليه عند الكمال بخلاف مالو كان له
نصاب في أول الحول فلهلك بعضه في أثناء الحول فاستفاد تمام النصاب أو أكثر يضم أيضا عندنا لان نقصان
النصاب في أثناء الحول لا يقطع حكم الحول وأشار به الى أنه لا بد من تمام النصاب المنصوب اليه فلو وهب له ألف
ثم استفاد ألفا قبل الحول ثم رجع الواهب في الهبة بقضه فاض فلا زكاة عليه في الألف الفائدة حتى يحضى حول
من حين ملكه لانه بطل حوله الاصل وهو الموهوب فيمالي في حق التبعية وكذا لو ضاع الاصل غير أنه ان وجد
د رهان من دراهم الاصل قبل الحول يوم ضمه الى ما عنده فزكى الكل لانه بالبيع لا يندم أصل الملك وانما
يعدم يده وتصره فاذا ارتفع ذلك قبل كمال الحول صار كأنه البيع لم يكن بحر (قوله من جنسه) قيد به
لان المستفاد من خلاف الجنس كابل مع شياء لا يضم (قوله ثم اشترى به ساعة) أي بذلك النقود وعنده ساعة
لم يتم حوله لا يضم هذه الساعة المشتراة الى تلك الساعة عند قيام حوله السوانم الاصلية لوجود المنافع
وهو النقي وهو منبني منه بقوله عليه الصلاة والسلام لا تثنى في الصدقة على وهو في البحر (قوله لا يضم) عنده
وعندهما يضم ولو جعل الساعة عارضة بعدما زكاهما ثم يابها يضم ثمنها الى ما عنده فزكى ما من مال الزكاة

وفي السوانم يوم الاداء اجنعا وهو الاصح
ويقوم في بلد المال الذي فيه ولو في مفارقة فني
أقرب الامصار اليه فتح (والمصدق)
على أخذ (لا الوسط) وهو أعلى الأدنى
والمصدق لا على ولو كره جيب الجيد (وان لم
يوجد) المصدق وكذا ان وجد فالقيد اتفاق
جيد (ما وجب من) ذات (من دفع) المالك
(الأدنى مع الفضل) جبر على الساعي لانه
دفع بالقيمة (أو دفع الاعلى ورد الفضل) بلا
جبر لانه شرا فيشرط فيه الرضا هو الصحيح
سراج (أو دفع) القيمة ولو دفع ثلاث شياء
تجان من أربع وسط جاز (والمستفاد) ولو من
هبة أو وارث (وسط الحول يضم الى نصاب من
جنسه) فزكى به بطل الحول ولو أدى زكاة
بقية ثم اشترى به ساعة لا يضم

فصار كمال آخر فلم يؤد إلى الثاني وكذا الوجه جعل العبد المؤدّي زكاة الخدمة ثم باعه بضم فقه إلى ما عنده ولو أفتى
مسدقة القطر من عبد الخدمة أو أدى عشر طعامه ثم باعه بضم فقه إلى ما عنده (قوله نصيبان) أي من جنس
واحد (قوله مما يضم أحدهما) فلا يخرج من الثاني (قوله كفن ساعة) ولو ذبحها لأنها من جنس واحد باعتبار
قيمتها كذا يضاف من الجهر (قوله تمت إلى أقربها حولا) لأنهما استويا في علم الضم وترج أحدهما باعتبار
القرب لكونه أنفع للفقراء بغير (قوله ويرج كل الخ) هذا في مقام الاستثناء على قوله أقربها فإن الرجح وكذا الولد
يضمن إلى أصلهما وإن كان أبعد حولا لأنه يترجح باعتبار التفرد والتولد لأنه تبع وهو لا يقطع عن الأصل
(تنبيه) قال في المحيط لو كان له ما تادهم ديناً فاستفاد في خلال الحول مائة درهم فانه يضم المستفاد إلى الدين
في حوله بالإجماع وإذا تم الحول على الدين فعند الامام رضى الله تعالى عنه لا يلزمه الاداء من المستفاد عالم
يقبض أربعين درهماً وعندهما يضمنه وان لم يقبض من الدين شيئاً وفائدة الخلاف تظهر فيما اذا مات من عليه
الدين مطلقاً سقط عنه زكاة المستفاد عنده وعند هذا يجب بغير (قوله أخذ البقاة الخ) الاخذ ليس قيداً احترازياً
حتى لو لم يأخذوا منه الخراج وغيره سنين وهو عندهم لم يؤخذ منه شيء أيضاً شريطة أن لا يلقى والباقاة قوم
مسلون خرجوا عن طاعة الامام الحق بأن ظهر وأخذوا ذلك أهله بخلاف ما اذا تركهم فعشروا حيث
يؤخذ منه ثانياً اذا امتز على أهل العدل لأن التقصير من جهته حيث مر عليهم لا من الامام أبو السعود (قوله
لا إعادة على أربابها) سواء نوى بالذبح التصديق عليهم أم لم ينو أبو السعود لأن الامام لم يجمعهم بالجباية بالجباية
بغير (قوله لا في ذكره) في المصروف (قوله إعادة غير الخراج) لأن غير الخراج مصرفه الفقراء وهم لا يصرفونه
إليهم بغير (قوله لأنهم مصارفه) على حذف تقديره أما الخراج فلا يفتنون بآعاده لأنه لا لهم مصارفه اذا أهل إلى
يقاتلون أهل الحرب والخراج حق المقاتلة شرح الملتقى (قوله المفتى به عدم الاجزاء) أي عند التوبة ومن باب أولى
عند عدمها وهذا هو ما في التجنيس إلا في (قوله الصدقة عليه) صوابه عليهم وهو كذلك في نسخ وكذلك
ما يؤخذ من جبايات الظلم والمصادرات اذا نوى بالذبح الصدقة عليهم جاز ما نوى قاله العيني والمهني وفي
الخاتمة أوصى بثلاث ماله للفقراء فندفع السلطان الجائر جاز وهذا ظاهر في أنه يجوز للفوارج والساطين الجائرة
أن يأخذوا الزكوات ويصرفوها إلى حوائجهم من الدين الملتقى عن ابن الكمال (قوله لأنهم على علمهم) على
مقدمة على المعلوم (قوله من التبعات) جمع تسعة كفرحة الشيء الذي لا يفسد بقية شبه علامة طلبة من
القاموس وفي الشلبي عن المصباح التسعة وزن كمة ما طلبه من علامة ونحوها (قوله فقراء) لأن الذي عليهم
فوق الذي لهم بل هم أسوأ حالاً منهم فلو تمتة الفقير غيرهم من التبعات (قوله حتى أفتى) بالبناء للجهول والمفتى
بذلك محمد بن سلة وأما بغير هو موسى بن عيسى بن همام وإلى خراسان وكان أميراً بغير سؤال عن كفارة عيته فأنش
بذلك فجعل يبي ويقول لجشمة أنهم يقولون لي ما عليك من التبعات فوق مالك من المال فكفارتك كفارة عيته
من لا يملك شيئاً قال في الفتح فأنكرهم على يحيى بن يحيى تليد مالك حيث أفتى بعض ملوك المغاربة في كفارة عليه
بالصوم غرلاً لم يلزم أن يكون للاعتبار الذي ذكرناه من فقرهم لئلا يكون أشق عليه من الاعتاق وكونهم لهم
مال وما أخذوه مخطوء به وذلك استهلاك اذا كان لا يميزه عنه عند الامام رضى الله تعالى عنه فليكن
ويجب عليه الضمان غير مضر لا اشتغال ذمتهم مثله والمديون بقدر ما في يده فقراءه أخاده صاحب الجهر وماله
يكن فاضلاً عما عليهم مقدار ما يفتحق به وجوب الزكاة ونحوه كما يأتي في قوله ولو خلط الخ (قوله ولو أخذها)
أي زكاة السواثم بقرينة قوله السامعي (قوله لأن الأكرام لا ينافي الاختيار) أي لا يسلبه وبه عبر في الصريح
الطواغية فيحقق الاداء عن اختيار (قوله لكن) استدراك على قوله وفي المبسوط الأصح العصة أخاده المؤلف
في شرح الملتقى (قوله لا الباطنة وان نوى كافي النهر) حيث قال أما لو صادره ونوى بالمذموم إليه الزكاة قال
المتأخرون أنه يجوز والصحيح أنه لا يجوز وبه يفتى وهو كذا رجع في الولو الجلية اه والاخذ بمصادره ليس قيداً
بل اذا نوى الصدقة عليهم لا يكتفي لما في النسخ عن الواقعات السلطان اذا أخذ الصدقات قبل أن نوى بأدائها إلى
السلطان الصدقة عليه لا يؤمر بالاداء ثانياً لأنه فقير حقيقة ومنهم من قال لا حوط أن يفتى بالاداء ثانياً
كالولم ينو لاداء الفقراء وهو الاختيار الصحيح اه (قوله بجاله) أما اذا لم يكن له مال وغصب أموال الناس وخطأها
بعضها فلا زكاة عليه ويجب عليه تقريره بقرينة قوله إلى أربابه ان علواً إلى الفقراء أبو السعود (قوله لا في

ولو نصيبان مما يضم أحدهما كفن ساعة
من زكاة وأفتى درهم وورث ألفاً ضمت إلى
أقربها حولا ويرج كل يضم إلى أصله
(أخذ البقاة) والسلطان الجائر (زكاة)
الاحوال الظاهرة (السواثم والغير)
والخراج لا إعادة على أربابها ان صرف
أخذ (في محله) إلا في ذكره (والا) صرف
عليهم) وبأنه غير بائنه وبيناه (إعادة)
غير الخراج لأنهم مصارفه واختلف في
الاموال الباطنة في الولو الجلية ونسخ
الوجبات المقتضى بعدم الاجزاء في زكاة
الاصح العصة اذا نوى بالذبح لظلمة زكاة
الصدقة عليه لأنهم على علمهم من التبعات
فقراء حتى أفتى أمير بغير بالسيام فكفارة من
عينه ولو أخذها السامعي جبراً لم تقع زكاة
لكونها بلا اختيار لكن بغيره بالحبس المؤدّي
تفسيه لأن الأكرام لا ينافي الاختيار لكن في
التجنيس المفتى به سقوطها في الاموال
الظاهرة لا الباطنة وان نوى كافي النهر (ولو
خط السلطان المال المقصوب بماله ملكه
فتجب الزكاة فيه ويورث عنه) لأن الخلط
استهلاك

الطهارة استلزاماً أي بطلته من حيث أن حق الفير يتعلق بالذمة لا بالاعتيان (قوله إذا لم يمكن تمييزه) أما إذا أمكن
 ترك من عين ماله (قوله وقوله أرفق) أي بالفقر أو حكم الأرض أنه إذا لم يكن للميت فيه شيء وجب على الورثة
 دفعه لا وبابه أن ملوهم والافسيلة الصدقة والحرام يتقبل من ذمة إلى ذمة كما يأتي في الخطر (قوله منفصل عنه)
 التقيد بالاتصال ليس احترازاً بل المدار على بقاء نصاب به ما عليه قال في الشرع بلالية ووجوب الزكاة بقيد
 بها إذا كان الفاضل بعد أداء ما عليه لا ربه نصاباً فلم يقيد بالانضمام وعلى التقيد به إذا لم يوجد لا زكاة في
 الخطوط كله كما إذا كان النكاح خبيثاً وهو الذي يعطيه ظاهر عبارته (قوله وفي شرح الوهبانية عن البرازية أنما يكفر
 الخ) هذا تقيد لما في الظهيرة حيث قال رجل دفع إلى فقير من المال الحرام شيئاً يرجوه الثواب ولم يعلم الفقير
 بذلك فدعاه وأتمن المعطى كقراجهما ١١ وقوله ولم يعلم الفقير بعد جده لأنه حيث لم يعلم بجهرمته كيف يكفر
 إذا دعاه وهو مأثور شرعاً بالدعاء قال عليه الصلاة والسلام من أسدى إليك معروفًا فكأنه قد أسدى لك معروفًا
 فادعوه بل المطلوب منه تحسين الظن وأن المعطى أنما أعطى من حلال ماله أقول هذا النقل عن الظهيرة خطأ
 ونصها كما في ابن السعنة رجل دفع إلى فقير من المال الحرام شيئاً يرجوه الثواب يكفر ولو علم الفقير بذلك فدعاه
 وأتمن المعطى كقراجهما وفي الوهبانية ومن دفع المال الحرام لسائل ~~فكفر~~ إذا يرجوه أن يسوِّج
 ولو علم المعطى به فدعاه وأتمن من أعطى فالأشبه بكفروا قال المؤلفون في أن يكون كذلك لو كان المؤتمن
 أجنبياً غير المعطى والقابض وكثير من الناس عنه غافلون ومن الجهال فيه واقفون ١٢ (قوله بالحرام القطعي)
 لا يطلق الحرام كما في الظهيرة ولا يجمع ذلك من رجاء الثواب عليه كما هو صريح الظهيرة والمنع لأنه مستند
 اعتقده محل المحرم لأن الثواب إنما رتبته الله تعالى على الحلال أما إذا قصد مطلق التوسعة على خلق الله تعالى أولم
 يحضره شيء أصلاً فلا يكفر وفيه أن القول بالكفر باعتدائه لازم قصده وقد قالوا إنه لازم المذهب ليس بمذهب
 (قوله لأنه ليس بجهرام لعينه) قال في المنع لأنه قبل الضمان وإن كان حرام التصرف لكنه ليس بجهرام لعينه
 بالقطع (قوله لاستهلاكه بالخط) أي فتعلق حق الفير بزمته وملت الاعتيان أنه لا يجوز له التصرف فيها على
 المعتمد للباب بالأبواب أو بالضمان أو بقضاء القاضي عليه بالضمان أو بدفع البذل كما يأتي في الضمان
 شاء الله تعالى وهذا على قول الإمام ولا يكفر على قول صاحبين أيضاً لكون ما أداء مشتركاً ويمكن الشريك
 أن يجعله من استحقاقه (قوله ذونصاب) أي واحد من أي النصب فهو (قوله زكاة لسنتين) صورته ثلثمائة
 درهم دفع منها مائة من المائتين عشرين سنة جاز بشرط أن يكون عنده النصاب الذي يجهل عنه كما في هذه
 الصورة فلو كان في ملكه أقل منه فجهل خمسة من مائتين ثم تم الحول على مائتين لا يجوز وأن لا ينقطع النصاب
 في أثناء الحول فلو جهل خمسة من مائتين ثم هلك كل ما في يده فإنه لا يجوز بخلاف ما إذا بقي منه درهم واستفاد
 ما لا يتم الحول على مائتين فإنه يجوز ما جهل وأن يكون النصاب كاملاً في آخر الحول فلو جهل شاة من أربعين
 وجمال الحول وعنده تسعة وثلاثون لم يجز إلا إذا كانت الشاة قائمة في يد السامي ولو حكم أن استهلكها أو أنفقها
 على نفسه فرضا لأنها كقيام العين حكماً لا فرق في ذلك بين السواثم والنقود أو ما لو دفعها السامي إلى الفقير فأنها
 تقع فلا جوى (قوله أولنصب) أي جهل ذونصاب بالنصب بشرط أن يكون عنده نصاب لأن النصاب الأقل هو
 الأصل في السبيبة والزائد تبع وأن يملك ما جهل عنه في سنة التجهيل فلو كان عنده مائتا درهم فجهل زكاة ألف فإن
 استفاد ما لا يدرى حتى صار ألفاً ثم الحول وعنده ألف فإنه يجوز التجهيل وسقط عنه زكاة ألف وإن تم
 الحول ولم يستفد شيئاً استفاد فالمجهل لا يجزى عن زكاتها فإذا تم الحول من حين الاستفادة كان عليه أن يزكى
 ويستثنى من ذلك ما إذا جهل غلطاً عن شيء يظن أنه في ملكه كالأموال كان عنده أربع مائة درهم فظن أن عنده خمسة مائة
 درهم فأدى عنه فله أن يهنئ الزيادة للسنة الثانية ولو جهل عن الدنانير وله درهم فلهكت الدنانير كان ما جهل
 من الدراهم باعتبار القيمة وكذا هلكه والعين والدين جنس واحد فلو كان له عين ودين فجهل عن العين فلهكت
 قبل الحول جاز عن الدين وإن هلك بعد لا يقع عنه والدراهم والدنانير عرضان متباينان جنس واحد بدليل
 الضم أما لو اختلف الجنس بأن كان له خمس من الأبل وأربعون من الغنم فجهل شاة من أحد الصنفين ثم هلك
 لا يكون من الآخر بجهر (قوله وكذا الوجهل عشر ذرعه) قال في البصر وأشار المصنف بجواز التجهيل بعد ذلك
 النصاب إلى جواز تجهيل عشر ذرعه بعد الثبات قبل الادراك أو عشر التمر بعد الخروج قبل البلوغ لأنه تجهيل

إذا لم يمكن تمييزه عند أبي حنيفة وقوله أرفق
 أقل ما يخلو مال عن غصب وهذا إذا كان له
 مال غير ما استهلكه بالخط منفصل عنه
 بوقد يتيه والا فلا زكاة كما لو كان الكل خبيثاً
 من الثمر من الحوائى السعدية وفي شرح
 الخطبة عن البرازية أنما يكفر إذا تصدق
 بالحرام القطعي أما إذا أخذ من إنسان مائة
 ومن آخر مائة وخطبها ثم تصدق لا يكفر لأنه
 ليس بجهرام لعينه بالقطع لاستهلاكه بالخط
 (ولو جهل ذونصاب) زكاة لسنتين أو لنصب
 صحيح لوجود السبب وكذا الوجهل عشر ذرعه
 أو غيره بعد الخروج قبل الادراك واختلاف فيه

بعد وجود السبب بعد عدم جواز قبله. لأن النصاب إلى عدم جواز تجهيل العشر قبل الزرع أو قبل الغرس واختلاف في تجهيل قبل النبات بعد الزرع أو بعد غرس الشجر قبل خروح الثمرة فعند محمد لا يجوز لأن التجهيل الحادث لا يلازم حدوث شيء وجوزه أبو يوسف لأن السبب الأرض النامية وبعد الزراعة هي نامية ووقته بعد بأن السبب النامية بحقيقة النما فيكون التجهيل قبلها واقعا قبل السبب فلا يجوز ولو الجسبة ولا يفتي أن الأفضل لصاحب المال عدم التجهيل للاختلاف في التجهيل عند العلماء ولم أره منقولاً ٥١ (قوله قبل النبات) بالتكبير وفي نسخ قبيل وعليه ما كتب الحلبي قال وفيه دليل على أنه إن أذى العشر عن سبب مستقبله لا يجزيه اتفاقاً (قوله وصكك الوجمل خراج رأسه) أي فانه يصح لوجود السبب وهو رأس والتقييده بما لا يفتي إذ لو جهل خراج أرضه عن سنين جاز كما ذكره القهستاني في باب العشر والخراج وعمله بوجود السبب وهو الأرض النامية لكن يجب حمل كلامه على الوظائف المتعلقة بالقدرة على النماء فيكون سببه الأرض النامية بما كان النماء لا بحقيقته كالعشر وخراج المقامعة تأقل ٥٢ حلبي (قوله وقامه في التمر) حيث قال ولو زرع يوم يومين فجعله جاز عند الثاني خلافاً لمحمد وعلى هذا اختلاف الصلاة والاعتكاف ولو نذر رج سنة كذا فأتى به قبلها جاز عندهما خلافاً لمحمد كذا في السراج ٥٣ حلبي (قوله وقت الصرف إليه) فتي صح الأداء إليه لا يتقضى بالعراض (قوله ولو غرس الخ) هذه مسئلة استطرد ها ومحلها العشر والخراج (قوله قال يقر الكرم الخ) يعني إذا غرس كرمًا متصلاً في أرض يدفع خراج الزرع إلى أن يقر الكرم فإذا أقر الكرم فخرج الخراج الكرم وخراج الزرع في كل جريب صاع ودرهم وفي جريب الكرم المتصل عشرة دراهم ٥٤ (قوله بفتح اللام) استبعدوا التوالى الكسرين مع بقاء النسبة من (قوله وتكسر) وهو دليل أفاده المصنف (قوله لبي ثقلب) الأولى حذف بفتح ثقلب فان النسبة تغلب وهو أبو القليل كما في المنع (قوله قوم من نصارى العرب) طالبهم عمر رضي الله تعالى عنه بالجسرية فأبوا فأنزلوا على الصدقة مضاعفة فصولها على ذلك فقال عمر رضي الله تعالى عنه هذا جزئكم فسموها ما نذرتم من (قوله وعلى المرأة ما على الرجل منهم) وهو نصف العشر ٥٥ حلبي (قوله ووزخذ الوسط) نكرار مع قوله فيما تقدم والمصدق يأخذ الوسط ٥٦ حلبي (قوله بغير وصيته) وعليه أن يوصى بالأداء عنه من (قوله الآن تجيز الورثة) فيخرج من كل المترك (قوله وسبب الفرق في العنين) عبارة مع التزواج سنة قرية بالأهله على المذهب وهي ثلثمائة وأربع وخسون يوم وقيل نسبة بالأيام وهي أربعين يوماً ما ثم إن هذا المظهر إذا كان المال في ابتداء الأهله فالو ملكه في أثناء الشهر قبل يعتبر بالأيام وقيل يكمل الاقل من الأخير ويمنع ما بينهما بالأهله نظير ما قاله في العدة (قوله لأن وقتها العبر) نظير ما لو شك في أداء الصلاة والوقت باق بخلاف ما إذا خرج فانه لا يعيد

• (باب زكاة المال) •

المال كل ما يملكه الناس من نقد وحرر وحيوان وغيره من (قوله أن فيه للعهد) وفي نسخ للمعهود وكل صحيح والمعهود هو النقودان والعروض وقدمها على خسر الركا والعترا لثمنها كالمتقادم قدم النقدين على العروض لانها أصول لساير الاموال في معرفة القيمة أبو السعود (قوله فان المراد به الخ) علة لقوله للعهد (قوله غير مقدرة به) أي بربع العشر (قوله نصاب الذهب) الذهب هو الحجر الاصفر الرزين مضر وبها كان أو غيره وانما سمي به لكونه ذاهباً بلا بقاء فهستانی والمناسب تقديم الكلام على القصة اقتداء بكتب رسول الله صلى الله عليه وسلم ولانها أكثر تداولاً ولا يرى أن المهور ونصاب السرة وقيم المستهلكات تقدر بها واعلم أن الدرهم الشرعي أربعة عشر قيراطا والدرهم المتعارف ستة عشر قيراطا وأن زنة الريال بالدرهم المتعارف تسعة دراهم وقيراط واحد فتكون زنة الريال بالدرهم المتعارف مائة وخمسة وأربعين قيراطا ويكون مقدار النصاب من الريال تسعة عشر ريالا وثلاثة دراهم متعارفة الاثلاثة قيراط ووزن كل واحد من البندق والفضة قل والجزري ثمانية عشر قيراطا مقدار النصاب منها اثنان وعشرون ديناراً وتسعة دنانير ووزن الذهب أربعين قيراطا فيكون النصاب منه ثمانية وعشرين ديناراً ونصف دينار ونصف سبع ديناراً وهذا هو المشهور وقيل يصبر في أهل كل بلدة دراهمهم وأفتى بذلك جماعة من المتأخرين قال في الفتح وهو الحق فعلى هذا يكون النصاب من الدراهم المتعارفة ما تاتي درهم وعلى القول الاول مائة وخمسة وسبعين منها كذا جزؤه بعض مشايخي

قبل النبات وطلوع الثمرة والظاهر عدم الجواز وكذا لو جهل خراج رأسه وقامه في التمر (وان) وصلي (أبصر الفقير قبل تمام الحول أو مات أو ارتد) ذلك لأن (المستكره) مصر فاوقت الصرف إليه لا بعده ولو غرس في أرض الخراج كرمًا فمات يقر الكرم كان عليه خراج الزرع بجميع القتاوى (ولأنه في مال صبي تغلب) بفتح اللام وتكسر نسبة إلى ثقلب بكسر هاء قوم من نصارى العرب (وعلى المرأة ما على الرجل منهم) لأن الصالح وقع منهم كذلك (وبزخذ) ولا تؤخذ (الوسط) لا الهرم ولا الكرام فقد شرطها وهو من تركه بغير وصيته (اعتبر من الثلث) الا النسبة (وان أوصى بها اعتبر من الثلث) أن تجيز الورثة (وحولها) أي الزكاة (قرى) بصر عن القصة (لانهم) وسبب الفرق في العنين (ثم أنه أدى الزكاة ولا يؤدى بها) لان وقتها اله مر أشباه

(باب زكاة المال)

ألف فيه للعهد في حديثها وأربع عشر لله والكم فان المراد به غير السائمة لأن زكاتها غير مقدرة به (نصاب الذهب)

(قوله عشر من مثالا) وما دون ذلك لازكاة فيه ولو كان نقصا ناسيرا يدخل بين الوزنين لانه وقع الشك في كمال
النصاب فلا يحكم بكامله مع الشك يخرج عن البدائع والمنقال لغة ما يوزن به قليلا كان أو كثيرا وعرفا ما يأتي (قوله
والفضة ما تاد درهم) الفضة هو الجهر الأبيض الرزين ولو غير مضروب وانما سمي به لأزالة الكبرية عن
مالكها من العضة وهو التفريق والدرهم يفتح الهاء وكسرها ويرى قالوا درهم لغة اسم مضروب مدق ومن الفضة
والمشهور أن تدويره في زمن الفاروق وكان قبله على شبه النواة بالانقش ثم انقش في زمان ابن الزبير على أحد
وجهيه بكلمة من الله وعلى الآخر بالبركة ثم غيره الجاهل فبقش فيه سورة الاخلاص وقيل اسمه وقيل غير ذلك
فهو أنى موضعا وفي شرح المتن أقول ضرب الدراهم عبد الملك بن مروان سنة أربع وسبعين في العراق
ثم في النواحي سنة ست وسبعين وقيل أقوا من ضربها مصعب بن الزبير سنة سبعين على ضرب الاكامرة ثم غيرها
الجاهل (قوله كل عشرة دراهم وزن سبعة) اهل أن الدراهم كانت في عهد عمر رضي الله تعالى عنه مختلفة فها
عشرة دراهم على وزن عشرة مثاقيل وعشرة على ستة مثاقيل وعشرة على خمسة مثاقيل فأخذ عمر رضي الله
تعالى عنه من كل نوع ثلثا كيلا تظهر المصومة في الاخذ والعطاء فثالث عشرة ثلاثة وثلاث وثلاث وستة اثنتان
وثلث الخمسة درهم وثلثان فالجموع سبعة وان شئت فاجمع المجموع فيكون أحد عشر من ثلث المجموع
سبعة ولذا كانت الدراهم العشرة وزن سبعة وهذا يجري في كل شيء حتى في الزكاة ونصاب السرقة والمهر
وتقدير الديات اه مخ (قوله خمس شعيرات) متوسط غير مقسورة مقطوع ما امتد من طرفها قهستانى (قوله
فهو درهم وثلاثة أسباع درهم) وعصر الآن درهم ونصف فاه المواظ في الدر المتنى ناقلا عن شرح الترتيب
(قوله وقيل يفتى في كل بادوزنهم) ويرى به في الولوجية والخاصة واختاره في المجتبى وجمع النوازل والعيون
قال في الفتح وهو الحق ولكن أقول ينبغي أن يفيد بما إذا كان له درهم لا تنقص من أقل وزن كان في زمنه صلى الله
عليه وسلم قال في السراج الا أن كون الدرهم أربعة عشر قيراطا عليه الجمة الغيرة والجهور الكثير والطباق كتب
المتقدمين والمتأخرين اه حلي عن التهر (قوله وسحقه الخ) الذي حقه هناك لا يتعلق باز كة بل بالعقود
فاذا أطلق اسم الدرهم في العقد انصرف الى المتعارف وكذلك إذا أطلقه الواقف اه حلي (قوله والمعتبر
وزنهما) أى النصاب والواجب أداء ووجوب أى من حيث الاداء والوجوب يعنى باعتبار الوزن في النصاب
للوجوب بإجماع فلا يعتبر العدد والقيمة حتى لو كان له ابريق فضة وزنه مائة وخمسون وقيسه مائتان فلا زكاة
فيه سا وكذا الذهب يعتبر الوزن في الواجب المؤدى عند الامام وأبي يوسف وقال زفر تعتبر القيمة وقال محمد يعتبر
الانفع للفقراء حتى لو أدى من خمسة دراهم جيا خسة زيو فاقية أو أربعة جيا دجاز عند الامامين خلافا ل محمد
وزفر ولو أدى أربعة جيا داقية خسة رديشة عن خسة رديشة لا يجوز الا عند زفر ولو كان له ابريق فضة
وزنه مائتان وقيمه بصياغته ثلثمائة ان أدى من العين يؤدى ربع عشره وهو خسة قيمته سبعة ونصف وان
أدى خسة قيمتها خسة جاز عندهما وقال محمد وزفر لا يجوز الا أن يؤدى الفضل ولو أدى من خلاف نفسه
تعتبر القيمة بالاجماع يخرج قال الحلي قول الشارح لا قيمتها انى اقول زفر باعتبار القيمة في الاداء وكان على
الشارح أن يريدولا الانفع للفقراء نفي القول محمد رحمه الله تعالى وفي البدائع لو كانت الفضة مشتركة بين اثنين
فان كان يقع نصيب كل واحد مقدارا النصاب تجب الزكاة والا فلا ويعتبر في حال الشراكة ما يعتبر حال الانفراد
اه (قوله مضروب كل) أى ما جعل دراهم يتعامل به أو دنانير (قوله ومعمولة) أراد الحلي وشقوه من القمام
والجواهر وأغطية الظل وظروف الفناجين وحلقة المصاحف والسلاح وخاتم الاصبع (قوله ولو تبرأ) قال في ضياء
العلوم التبرأ الذهب والفضة قبل أن يمتاعا وفي القهستانى وقد يطلق على غيرهما من المعدييات كالنحاس
والحديد الا أنه بالذهب أكثر اختصاصا وقيل فيه حقيقة وفي غيره مجاز اه اذا علمت ذلك فلا يصح ذكره هنا لانه
لا يصدق عليه المضروب ولا المعمول بل كان عليه أن يقول بعد قوله مطلقا وتبرأ بخلاف عبارة الكنز حيث قال
يجب في مائتي درهم وعشرين مثقالا أربع العشر ولو تبرأ فانه داخل فيما قبله اه أقاد بعضه الحلي (قوله أو حليا)
بضم الحاء وكسرها وتشديد الياء جمع حلى بفتح الحاء واسكان اللام حوى وقوله تعالى من حلهم يقرأ بالواحد
والجمع أبو السعود عن العبر (قوله مطلقا) شامل لحلى الخليل وحلية السيف والمصنف والمطابقة والجسام والسرير
بالاوى ان تخلصت قوى التصارة أو التجميل أو لم ينوشها أبو السعود (قوله مباح الاستعمال) كالحلى للنساء

(عشر من مثالا والفضة ما تاد درهم) سن
عشرة دراهم وزن سبعة مثاقيل والدينار
عشرين قيراطا والدرهم أربعة عشر قيراطا
والدينار خمس شعيرات فيكون الدرهم
الشرعى سبعين شعيرة والمنقال مائة شعيرة
فهو درهم وثلاثة أسباع درهم وقيل يفتى
في كل بادوزنهم وم وسحقه في متفرقات
السبع (والمعتبر وزنهما أداء ووجوب) لا قيمتهما
(واللازم) مبتدأ (في مضروب كل) منها
(ومعمولة) ولو تبرأ أو حليا مطلقا مباح
الاستعمال أولا

ولو ذهب وهو البسف وقوله أولا كلى الرجال الاما استثنى (قوله ولو لتجمل) أى التزين بهما فى البيوت من غير استعمال (قوله والنفقة) أحد وجهين والثانى وهو ما عليه ابن مالك أنه لا زكاة فيه الشغل بالحاجة الأصلية وتقدم أنه الصواب (قوله وفى عرض تجارة) هو يسكون الزاء المتاع وكل شئ فهو عرض سوى الدراهم والدنانير عن الصالح فيدخل فيه الحيوانات التى نوى بها التجارة والعرض بخصتين حطام الدنيا والعرض بشئ العين يطلق على جانب الشئ وعلى ما قابل الطول والعرض بكسر العين ما يحمله الرجل ويضم أبو السعود (قوله وهو هنا ما ليس بنقد) وقال أبو عبيدة هو كل أمتعة لا يدخلها كيل ولا وزن ولا يكون حيوانا ولا عقارا (نهر) (فرع) الفلوس ان كانت أغناما راجحة أو سلعا للتجارة تجب الزكاة فى قيمتها والأغلا شربلا لية (قوله وأما عدم حصه النسيخ) تعرض بالزبلى حيث ورد عليهم الأرض الخراجية فإنه لا يجب فيها الزكاة وان نوى عند شرائها التجارة مع أنهم سامن العروض وبصاحب المدد رحيث أجاب بأنم البست من العروض بناء على تفسير أبي عبيدة السابق وما صل التعريض بهما والرد عليهم أن الصواب تفسير العرض بما ليس بنقد وعدم وجوب الزكاة فى الخراجية لقيام المانع اه حلى عن البصر وكذا لا يرد ما لو اشترى بذرا التجارة وزرعه فإنه لا زكاة فيه وانما فيه العشر لأن بذره فى الأرض أبطل كونه للتجارة فكان ذلك كنية الخدمة فى عبدة التجارة بل أولى ولو لم يزرعه تجب فأداه صاحب البصر (قوله من ذهب أو ورق) أى بأشارة الى أنه بخير ان شاء قومه بالفضة وان شاء بالذهب لأن الثمين فى نقد يرقم الاشياء ماسوا كذا فى البصر وفى الحوى عن القاموس الورق مثلثة وككتف وجبل الدراهم المضروبة (قوله فأغاد) تفريع على تفسير الورق بالفضة المضروبة (قوله انما يكون بالمسكول) بالدين الموهلة أى المضروب على السكة وهى حديدة منقوشة بضرب عليها الدراهم قاموس ووجه الاقادة ظاهر من الورق أما الذهب فلا كالا يلقى الآن يقال لما اقترن بالمضروب من الفضة كان المراد به المضروب اه حلى (قوله مقوما بأحدهما) ذكر ارفع قوله من ذهب أو ورق لأن أومعه اهاا التخصيص ومحل التخصيص اذا استويا فقط أما اذا اختلفا قوم بالانفع اه حلى (قوله ان استويا) أى بواجابا وبوغ نصاب بدليل ما بعده مما قل (قوله تعين التقويم به) فى المصر الذى هو فيه حتى لو بيعت عبدة التجارة فى بلد آخر يرقم فى ذلك البلد الذى فيه العبد بجر (قوله ولو بلغ بأحدهما نصابا وخسا) بيانه كفى شرح المصالحية أنه اذا قومها بالدراهم بلغت مائتين وأربعين درهما واذا قومها بالدينار تبلغ ثلاثة وعشرين مثقالا فإنه بقومها بالدراهم لانه يجب عليه ستة دراهم ولو قومها بالدينار تبلغ عليه نصف مثقال وهو لا يساوى ستة دراهم لأن قيمة المثقال عندهم عشرة دراهم فان كان لوقومها بالدينار تبلغ أربعة وعشرين مثقالا ولو قومها بالدراهم تبلغ مائتين وستة وثلاثين درهما فإنه بقومها بالدينار لانه لا ينفع للمساكين (قوله وفى كل خمس بهسابه) ولا تضم احدى الزادتين الى الاخرى أى الزيادة على نصاب الفضة لا تضم الى الزيادة على نصاب الذهب ليم أربعين أو أربعة مثاقيل عند الامام وضى الله تعالى عنه لأنها لا تجب فى الكسور وعنده وعندنا تضم لأنها تجب فيها عندهما أبو السعود عن البصر (قوله وما بين الخمس الى الخمس عفو) فإذا ملك نصابا وتسعة وسبعين درهما فعليه ستة دراهم والباقي عفو بجر (قوله وقال ما زاد بهسابه) يفتى على هذا الخلاف لو كان له مائتان وخمسة دراهم مضى عليها ما مان فعنده عليه عشرة وعندهما خمسة لانه وجب عليه فى العام الاول خمسة وعشرون فى العام الثانى مائتان الاثنى درهم ولا تجب فيه الزكاة وعنده الزكاة فى الكسور ويقتضى السالم مائتين ففيها خمسة أخرى فاه الكمال ويقتضى على الخلاف أيضا أنه اذا ملك عشرون من مائتى درهم بعد الحول حتى بقى من النصاب أربعة أو خمسة أو خمس ونصف فغند الواجب أربعة دراهم وعندهما أربعة ونصف بجر موضعا (قوله وغالب الفضة الخ) لأن الدراهم لا تقبل من قبل غش لان الامتناع الا به لجعلنا الغلبة فاصلة نهر ومثلا الذهب (قوله فضة وذهب) قيب زكاةهما لا زكاة العروض وان أعدهما للتجارة فأداه صاحب النهر (قوله وتشرط فيه النية) أى نية التجارة عند الشراء الخ (قوله وعنده ما يتم به) من عروض تجارة أو أحد النقدين وهو شرط بقوله أو أقل (قوله وبلغت) أى بالقيمة كما فى البصر (قوله من أدى نقد) ان تقدمت النقود فى البلد (قوله قيب) أى وان لم ينو فيها التجارة والحاصل أن ما غلب غشسه ان كان غشرا نجما اعتبرت قيمته فان بلغت نصابا وجب زكاته والا فلا وان لم يكن غشا كان فى حكم العروض ان نوى التجارة فيه وان لم ينوها اعتبر ما يخص منه فان بلغ ما يخص

ولو لتجمل والنفقة لانها خلقا انما فيه كبريا
كيف كانا (و) (عرض تجارة قيمته نصاب)
الجله صفة عرض وهو هنا ما ليس بنقد وأما
عدم حصه النسيخ فى نقد ما لا لان الأرض ليست
فقيام المانع كما قد منسلا لان الأرض ليست
من العرض فتمه (من ذهب أو ورق) أى فضة
مضروبة فأقادة أن التقويم انما يكون بالمسكول
علا بالعرف (مقوما بأحدهما) ان استويا
فالواحد ما أروج تعين التقويم
بأحدهما نصابا وخسا وبالأخرى أقل
ولو بلغ بأحدهما نصابا وخسا (ربع عشر) خبر
قوله ما لا ينفع للفقير سراج (ربع عشر) خبر
قوله (فى كل أربعين درهما درهم وفى
(بهبابه) فى كل أربعين درهما درهم وفى
كل أربعة مثاقيل قيراطان وما بين الخمس
الى الخمس عفو وقال الفضة والذهب فضة
مسئلة الكسور (وغالب الفضة والذهب فقوم)
وذهب وما غلب غشسه (مهم) (يقوم)
كالعروض وتشرط فيه النية الا اذا كان
مخصص منه ما يبيع نصابا أو أقل وعنده ما يتم به
أو كانت أغناما راجحة وبلغت نصابا من أدنى
نقد قيب زكاته قيب والا فلا

لهما وجبت والا لا هكذا به تنافس من الزهلي والعيني والشرع وقول الشارح الا اذا كان بخلص الخ فينبغي ان ينة
 التصارفة لا تعتبر الا عند عدم الخلو من اما اذا كانت تخلص وبلغت تصارفا بالوزن تلزم الزكاة نوى التصارفة
 او لا وهو صريح كلام مسكين والهداية طعل في المسئلة قولين (قوله والمختار ان زومها) أي الزكاة قول من غيرينة
 بجارة وقيل لا يجب من قال في الشرع بلايسة والاظهر عدم الوجوب لعدم الغلبة المشروطة له فهو ما قولان
 مرجحان وقيل يجب درهمان ونصف نظرا الى وجهي الوجوب وعدمه كذا ذكره أبو السعود (قوله ولذا) أي
 الاحتياط وفي نسخة وكذلك الكاف وبها عبر صاحب العروا المستف وقوله لا يتباع الا وزنا الصر عن الربا
 (قوله وأما الذهب الخ) محتمر زكوة وغالب الفضة الى آخره فان ذلك مفروض فيما اذا كان الخاضعا (قوله
 فان غلب الذهب فذهب الخ) احتوى هذا التركيب على أربع صور لانه اما ان يبلغ كل منهما نصابه أولا
 يلقه واحد منهما أو يلقه الذهب الغالب فقط دون الفضة المغلوبة أو يتاخم الفضة المغلوبة فقط دون الذهب
 الغالب وكليهما معهما الا اربعة فتمتة لان الفضة وهي مغلوبة متى بلغت النصاب بلفه الذهب الغالب
 الذي نصابه دون نصابها وزنا بالاولى والصورة الاولى والثالثة من كى فيها ازكاة الذهب عن الذهب والفضة
 جميعا قول الثماني ولو سبكت الذهب مع الفضة فان بلغ الذهب نصابا زكى الجميع زكاة الذهب سواء كان غالبا
 أو غلبا لانه أعز وان لم يبلغ للذهب نصابه فان بلغت الفضة نصابا زكى الجميع زكاة الفضة اه والصورة
 الثانية اذا كان النصاب لا يكمل الا من أحدهما منضم الى الآخر من أي ما يبلغ وجبت فيه ويضمن قيمة
 كل منهما عليه المصنف وان لم يكمل منهما معا فلا شئ فيهما ما دام لم يكن عنده غيرهما (قوله والا فان بلغ الذهب)
 أي الا يغلب الذهب واحتوى هذا على صورتين الصورة الاولى ان تغلب الفضة الذهب وتحتته على الصور
 الاربع السابقة فان بلغ الذهب نصابا زكى الجميع زكاة الذهب لما رز من الثماني سواء بلغته الفضة أيضا
 أم لا وان بلغته الفضة دون الذهب زكى الجميع زكاة الفضة لما رز من الثماني أيضا وان لم يبلغه واحد منهما فالحكم
 ما رز من الضم وعدمه فتقول الشارح فان بلغ الذهب نصابه وجبت تحت صورتان ما اذا بلغ كل منهما نصابه
 أو الذهب فقط وحينئذ يركب ما زكاة الذهب لما رز وقوله أو الفضة فيما اذا باقت الفضة نصابا دون الذهب
 فكلام الشارح فيه توزع الصورة الثانية أن يتساوا فيها الصور السابقة بعينها فاذا بلغ كل نصابه أو الذهب
 دون الفضة زكى الجميع زكاة الذهب وقد خلافت قول الشارح فان بلغ الذهب نصابه وجبت وبلغ الفضة
 نصابا مع عدم بلوغ الذهب نصابه وهما متساويان تمنع واذا لم يبلغ واحد منهما النصاب فالحكم ما رز من
 الضم وعدمه ففي الصورة الثانية وهي المساواة لا يتأق قول الشارح أو الفضة لان مراده أو الفضة فقط دون
 الذهب وقد علت امتناعه فيها تأمل (قوله بشرط كمال النصاب الخ) ولو حكما كالأول كان جنده غم للتجارة تساوى
 نصابا قامت قبل الحول فدينج بلودها وتم الحول عليها كل عليه الزكاة ان باقت نصابا أو ما لو تخمصر صدر التجارة
 أثناء الحول ثم عاد خلا آخره لازكاة عليه والفرق أن النصاب في الاول باق لبقاء الجدة لتقومه بخلافه في الثاني
 ولومات الرجل في وسط الحول انقطع حكم الحول ولم يبق الوارث على ذلك الحول بل يستأنف حولا جديدا
 (قوله للانقطاع) أي انعقاد السبب أي تحققه بتلك النصاب (قوله لا وجوب) أي تحقق الوجوب عليه (قوله
 فلا يضرب نقصانه بينهما) أما نقصان قيمة العروض بعد الحول عن النصاب يسقط عند الامام وقال عليه زكاة
 ما بيني نهر (قوله فلو هلك كله) أي أصلا أو وصفا كالوجع السائمة علوفة في أثناء الحول لان زوال الوصف
 كزوال العين نهر (قوله وأما الدين فلا يقطع) أي ان لحقه في وسط الحول سواء استغرق جميع ما في يده
 أم لا ولم يدفع ثم أبصر قبل غمام الحول ففرض دينه وقد بقي بعده نصاب فيجب عليه زكاة ولا نظر لاستغراق
 الدين ما في يده لعدم دفعه أو ما لو دفعه وقد تجرد عن المال أصلا ثم حدث اليسار فيعتبر ابتداء الحول من وقت
 يساؤه وفي البحر من الجهتي الدين في خلال الحول لا يقطع حكم الحول وان كان مستغرقا وظل زفر يقطع
 اه وهو يناق ما سبق له أول كتاب الزكاة عن المحيط من قوله وأما الدين المعترض في خلال الحول فانه يمنع
 وجوب الزكاة بمنزلة هلاكه عند محمد وعند أبي يوسف لا يمنع بمنزلة نقصانه اه وتقديم قول محمد بشرط رجوعه
 فهو كذلك كالأصنى اه فقد جعل الخلاف بين محمد وأبي يوسف وجهه الى الخالف هنا وزعمهم الا أن يقال
 ما في المحيط غير المستغرق لقول أبي يوسف انه بمنزلة نقصان وما في الجهتي من خلاف زفر في المستغرق (قوله

(واختلف في) الضم (المساوى والقتار
 لزومها احتياطاً) خاتمة ولذا لا يتباع الا وزنا
 وأما الذهب المخطوط فيضة فان غلب الذهب
 فذهب والا فان بلغ الذهب أو الفضة نصابه
 وجب (وبشرط كمال النصاب) ولو ساقته (في
 طريقه) في الاستدعاء لانقطاعه وفي
 الانتهاء للوجوب (فلا يضرب نقصانه بينهما)
 فلو هلك كله يطل الحول وأما الدين فلا يقطع
 الحول ولو مستغرقا

وقية العرض تضم الى الثنين) وله أن يقوم أحد الثنين ويضعه الى قية العرض وخلافهما وغائبة الخلف
 فيمن له حصة التجارة قيمتها مائة درهم وعنده خمسة دنانير قيمتها مائة درهم فيجب الزكاة عنه خلافا لهما
 زاهدي ولا يشاق هذا ما تقدم من قول المصنف والمعتبر وزنهما إذا ووجوب بالانحطاط ما إذا تم نصاب كل
 بقية قوامهما هذا والذهب الى القضة قية (قوله وضعا) يرجع الى الثنين وجعلنا الى العروض أي بوضع اقله
 تعالى ويجعل العبد (قوله بجامع الخنية) فهو ما يجري على أحدهما يجري على الآخر وقوله قية أي من جهة
 القية فمن كان له مائة درهم وخمسة مثاقيل تبلغ قيمتها مائة درهم فعليه الزكاة عنه خلافا لهما ولو كان له اربعون
 خضة وزنه مائة وقية بسبب غنائه ما ثلثان لا تجب الزكاة باعتبار القيمة لان الجودة والصنعة في أموال الرابا لقيمة لها
 عند أفرادها ولا عند المقابلة فيفسها ثم لا فرق بين ضم الأقل الى الأكثر كما ذكره وعكسه كما لو كان له مائة وخمسون
 درهما وخمسة دنانير وقية الدنانير لا تساوي خمسين درهما فيجب على الصحيح عنه وضم الاكثر الى الأقل لان
 المائة والثلثين بخمسة عشر دينار وهذا دليل على أنه لا اعتبار بشكامل الاجزاء عنده وانما يضم أحد الثنين
 الى الآخر قية بجر (قوله وقال بالاجزاء) فان كان من هذا ثلاثة أرباع نصاب ومن الآخر ربع ضم أو النصف من
 كل أو الثلث من أحدهما والثلثان من الآخر فيخرج من كل جزء بحسبه حتى انه في صورة الشارح يخرج من
 كل نصف ربع عشرة كما ذكره صاحب البصر (قوله فافهم) أشار به الى رد مائة درهم صاحب الكافي أنه عند تكامل
 الاجزاء كما لو كان له مائة درهم وعشرة دنانير قيمتها أقل من مائة درهم لا تعتبر القية عنه فلما أن يجاب الزكاة
 فيها لتكامل الاجزاء لا باعتبار القيمة وليس كما ظن بل لا يجاب باعتبار القيمة من جهة كل من الثنين لأم
 جهة أحدهما عيناه ان لم يتم باعتبار قيمة الذهب بالقيمة يتم باعتبار قيمة الفضة بالذهب والمائة درهم
 في المسئلة مقومة بعشرة دنانير فيجب فيها الزكاة لهذا التقويم (قوله ولا تجب في نصاب مشترك) لان أحد
 الشر يكتفي بالمال بعض النصاب وقال عليه الصلاة والسلام لا صدقة الا من ظهر غنى ومالك بعض النصاب
 ليس بغنى مخ (قوله وان صحت) انما غنايه لانه محل الخلاف بيننا وبين الشافعي فاذا لم تصح الخلطة لا تجب
 اتفاقا كما في النسخ (قوله بالتحاد) متعلق بصحت فأفاد أن هذه الاسباب لا يمتنعها الخلطة عندنا وليس كذلك بل
 هذه المذكورات شروط لوجوب الزكاة عند الشافعي رضي الله تعالى عنه في نصاب الساعة المشتركة فالنصاب
 أن يقول بمد قوله صحت الخلطة وقال الشافعي تجب الزكاة اذا صحت الخلطة بالتحاد أسباب الاسامة التسعة (قوله
 أو من من يشفع) الالف اشارة الى الشرط الاول وهو أهلية كل من الشر يكتفي لوجوب الزكاة والواو الى اشتراط
 وجود الاختلاط في أول السنة والصاد الى اشتراط قصد الاختلاط فيهما فلا خلاف في غير فعلهما لا تجب والهم
 الى اشتراط المخرج بأن يكون ذهبا مهما الى الرعي من مكان واحد والنون الى اتحاد الشيء الذي يهلب فيه ويسمى
 الهلب والباء المنتاة تحت الى اتحاد الراعي والشين الى اتحاد المشرب بأن يكون شره من ماء واحد من أو بئر
 أو غدير أو نخروها والفاء اشارة الى اتحاد الفعل الذي يترجم عليها والعين الى اتحاد المرحى حلي مغيرا عن شرح نظم
 الجمع للعيني (قوله ويأنه في الحاروي) بينه قاضي خان أتم بيان من الحاروي حيث قال صورته أن يكون لهما
 مائة وثلاث وعشرون شاة لا أحدهما الثلثان وللاخر الثلث فالواجب في ذلك شاتان فباخذ من كل شاة فربيع
 صاحب الثلثين بالثلثين من الشاة التي دفعها صاحب الثلث ويرجع صاحب الثلث بالثلث من شاة دفعها
 صاحب الثلثين فيقام ثلثه في مقام ثلث من الثلثين المطالب بهما ويبقى ثلث شاة فيطالب به صاحب ثلثي المال
 وكما لو كان بين رجلين أحدي وستون من الابل لا أحدهما ست وثلاثون وللاخر خمس وعشرون فاذا أخذ الصديق
 منهما بنت مخاض وبنت لبون فان كلا منهما يرجع على شريكه بحصة ما أخذ السامي من ملكه كذا شره يكره
 (قوله فان بلغ نصيب أحدهما نصيبا) صورته ستون شاة بين رجلين لا أحدهما ثلثا وللاخر ثلثا هاريزكي صاحب
 الثلثين فان دفع واحدة من غيرها ففيها وان دفع منها ربع صاحب الثلث بقية ثلثه (قوله ولوينه وبين ثمانين
 وجلا الخ) بأن كان له من كل شاة نصفها فبضم الانصاف الى بعضها تبلغ أربعين وكل نصف شاة لخص من
 الثمانين وكذا لو كان بينه وبين ستين رجلا ستون بقرة اه حلي (قوله لانه مما لا يسم) اذ في القسمة ثلاثها
 (قوله عند الامام) وعندهما الديون كلها سواء فيجب زكاتها ويؤدى من بعض شيئا قليلا أو كثيرا الا دين البكيلة
 والسعاية والدية في رواية بجر (قوله وحال الحول) ولو في ذمة المديون في القوي والوسط وبعد قبضه في الضعيف

(وقية العرض) للتجارة (تضم الى الثنين)
 لان الكل للتجارة وضعا وجعلنا (و) يضم
 (الذهب الى الفضة) وعكسه بجامع القيمة
 (قوة) وقال بالاجزاء فلو له مائة درهم وعشرة
 دنانير قيمتها مائة وأربعون تجب ستة عشر
 وخمسة عندهما فافهم (ولا تجب) الزكاة
 عندنا (في نصاب) مشترك (من مائة) ومال
 تجارة وان (صحت الخلطة فيه) بالتحاد أسباب
 الاسامة التسعة التي يجتمع وان تصدق
 يشفع ويأنه في شريح الجمع وان تصدق
 النصاب تجب اجامعا وتراجعا بالجمع
 ويأنه في الحاروي فان بلغ نصيب أحدهما
 نصابا زكاه دون الآخر ولو بينه وبين ثمانين
 رجلا ثمانون شاة لا شيء عليه لانه مما لا يقسم
 خلافا للثاني سراج (و) اعلم أن الديون عند
 الامام ثلاثة قوى وهي وسط وضعيف
 (فوجب) زكاتها اذا تم نصاب وحال الحول تكن
 لا غورا بل (عند قبض أربعين درهما من)
 الدين القوي كقرض

أبو السعود (قوله قبل هذا من نسجة الخ) جواب عن سؤال حاصله أن هذا الباب محتو على بيان أخذ العشر
 ونصفه ورده فلماذا اقتصر على العاشر وحقيقته من يأخذ العشر فقط وحاصل الجواب أنه من نسجة الشيء
 وهو العامل باسم بعض أحواله وهو حال أخذ العشر والزيادة على الترجمة لا تضر (قوله مطافاً) مشتركان
 أو نصفه أو ربه أبو السعود عن الثمر (قوله أي علم جنس) وهو ما وضع بارزاً الماهية بقيد حضورها في الذهن
 أبو السعود (قوله هو حق) فلا يصح أن يكون عبد العدم الولاية بغير (قوله مسلم) فلا يصح أن يكون كافراً لأنه لا يلي
 على المسلم بولاية بغير (قوله بهذا تعلم حرمة تولية اليهود) أي باشتراط الاسلام الخ ودليلها قوله تعالى ولن يجعل الله
 للكافرين على المؤمنين سبيلاً ونقل أبو السعود حرمة تولية الفاسق هذا العمل قال في الجبر ومن الشروط وجوب
 الزكاة لأن المأخوذ زكاة فإيرى شرائطها كلها اهـ (قوله لما فيه من شبهة الزكاة) وهو ممنوع عن أخذها فاصطلى
 شبهها حكمها (قوله قادر على الحماية) فلا شيء لو غلب الخوارج على مصر أو قرية وأخذوا منهم المدركات اهـ بغير
 (قوله نصبه الامام) أي أو نائبه (قوله للمسافرين) ليأمنوا به ويشتروا حضور المال والمالك فلا حضور للمال
 مع المستبضع أو حضر المال وأخبر بما فيه فلا أخذ بغير (قوله خرج الساعي) أي بقوله على الطريق (قوله
 ليأخذ صدقة الموائى) اعلم أن مال الزكاة نوعان ظاهر وهو الموائى والمال الذي يزيه التاجر على العاشر وباطن
 وهو الذهب والفضة وأموال التجارة في مواضعها أما الظاهر فلا مأمور وتوابعه وهم المستدقون من السعاة والعشار
 ولاية الأخذ لا ينفذ من أموالهم صدقة ولما اشترى من بعه عليه الصلاة والسلام للقبائل من يأخذ زكاة
 وكذا الخلفاء بعدهم حتى قال الصديق مائى الزكاة وأما الباطن فنقوض أمره إلى أبواب الأموال (قوله تقليداً
 للعبادة) روى ما يؤخذ من المسلم وقوله على غيرها هو ما يؤخذ من الذنبي والحرى اهـ حلي (قوله بوزن خمار)
 أي بضم التاء ونشد يد الجليم ويصم كسر التاء وتخفيف الجليم جمع تاجر قهستاني (قوله والباطنة) أي التي معه
 أما التي في يده فليس له ولاية لأخذ صدقتها (قوله وما ورد من ذم العاشر) كلفه وورداً القيم عاشر فاقبلوه (قوله
 محمول على الاستغلال) كعشار زما قال القهستاني العاشر مأجور فانه أمر جليل قد فعله المصنبة بنصب
 الرسول والخلفاء صلوات الله عليه وعليهم اهـ وذكر في الجبر أن عمر أراد أن يستعمل أنس بن مالك على هذا العمل
 فقال له أنت تعلم على المكس من علمك فقال لا أترضى أن أؤخذ ما قد نبيه رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وفي الثانية من قسم الجبايات والمؤمن بين النامي على السوية يكون مأجوراً اهـ (قوله فن أنكر قيام المحول)
 أي على ما فيه وعلى ما في يده فلو كان في يده مال آخر قد حال عليه المحول وما زبه لم يعمل عليه المحول
 وأخذ الجنس فإن العاشر لا يفت إلى لوجوب الضم في متحد الجنس إلا ما منع بغير (قوله أو قال لم أنو التجارة)
 أو قال ليس هذا المال لي بل هو دية أو بضاعة أو مضاربة أو أنا أجبر فيه أو مكانب أو عبد مأذون زلمي (قوله
 أو منقص للصاب) لأن المنقص له مانع من الوجوب كالحيط (قوله لأن ما يأخذ زكاة) هذا التعليل لا يظهر
 في غير المسلم (قوله وهو الحق) راجع إلى قوله أو منقص اهـ حلي (قوله ولذا) أي لتكون الدين عاتقاً للحيط
 والمنقص (قوله وكان) فإن لم يكن لا يصدق للدين بكذبه بغير (قوله بحق) فإن لم يدر الحال لا يصدق لأن الأصل
 عدمه بغير (قوله لا بعد الترويج) فلو قال أذيت به بعد خروجي لا يصدق لا يقال ولاية الدفع في الباطنة بهد
 خروجي إلى الامام بغير غيره (قوله لما يأتي) أي في قوله بعد إخراجها اهـ حلي (قوله وحلف صدق) قيل عليه
 أن الزكاة عبادة خالصة فكانت بمنزلة الصوم والصلاة لا يشترط للتصدق فيها الحلف وأجيب بأنها وإن كانت
 عبادة لكن تعلق بها حق العاشر في الأخذ وحق الفقير في الاستغاث بها والعاشر يدعى معنى لو أتزبه لزمه فيستغاث
 لرجاء التكلول كما في مائر الدعاوى بخلاف الصوم والصلاة فانهم ما لم يتعلق به ما حق العبد أفاده الاكل والاعتقاف
 (قوله بلا إخراج براءة) وهي العلامة اسم لخطا الأبرار من يرى من الدين والعيب براءة والجمع براءة والبراءات
 عاتبة عنية عن المقرب (قوله في الأصح) وهو ظاهر الزاوية وهو المذكور في الجامع الصغير ويشرط في الأصل
 إخراج البراءة لأنه لا يصدق دعواه علامة فيجب إخراجها ثم على هذا القول هل يشترط العين قولان حلي
 عن الجبر (قوله لا شفاء الخط) أي بسبب تشابه بعضه لبعض فلم يعتبر علامة (قوله حتى لو أتى الخ) تفريع
 على قوله بلا إخراج براءة (قوله أخذت منه) لأن حق الأخذ ثابت فلا يسقط باليمين السكاذبة بغير وهذا في غير
 الحرفي أما فيه فيباني أنه إذا دخل دار الحرب ثم خرج لا يؤخذ منه لما مضى اهـ حلي (قوله الألف السوائم)

قيل هذا من نسجة الشيء باسم بعض أحواله
 ولا حاجة إليه بل العشر علم لما يأخذ العاشر
 مطلقاً ذكره سعدى أي علم جنس (هو حق)
 مسلم) بهذا تعلم حرمة تولية اليهود على
 الأعمال (غيرها شيء) لما فيه من شبهة الزكاة
 (قادر على الحماية) من الصوم والقطاع
 لأن الجباية بالجباية (نصبه الامام على
 الطريق) للمسافرين خرج الساعي فانه الذي
 يسعى في القبائل ليأخذ صدقة الموائى في
 أمالكها (ليأخذ الصدقات) تقليداً للعبادة
 على غيرها (من التجار) بوزن خمار (عليه
 بأموالهم) الظاهرة والباطنة (عليه
 ورد من ذم العاشر محمول على أنو التجارة
 فن أنكر قيام المحول أو قال لم أنو التجارة
 أو (على دين) محبط أو منقص للصاب لأن
 ما يأخذ زكاة مخرج وهو الحق بغير
 أو قاله المصنف (أو) قال (أذيت) قال (أذيت
 آخر وكان) عاشر آخر محقق (أو) قال (أذيت
 أنا إلى الفقراء في مصر) لا بعد الترويج
 باقي (وحلف صدق) في الكل بلا إخراج
 براءة في الأصح لا شفاء الخط وحلف صدق
 على خلافه اسم ذلك العاشر وحلف صدق
 وعدت عدما ولو ظهر كذبه بعد شئ أخذت
 منه (الألف السوائم) والأموال الباطنة

أوهده (ولو من الحرب) بغنائم ولم يملك به
 العائش (حتى دخل) دار الحرب (ثم خرج)
 مانيا (لم يشتره لما في) لقطه باقيا
 الولاية (بغنائم المسلم الذي) لهدم المسقط
 ذكره الزبلي (ويؤخذ نصف عشر من قيمة
 في شربه لو (للتجارة) وبلغ نصيبا (و) يؤخذ
 (عشر القيمة من حرب) بلائيه تجارة ولا يؤخذ
 من المسلم (في غنائم) (لا) يؤخذ (من خنزيره)
 مطلقا لا في قيمته كقيمة غيره
 الشفعة لا تؤخذ بأخذ الشفعين بقية الضرورة
 يطال حقه أصلا في ضرر وموضع الضرورة
 مستثناة ذكره معدي (و) لا يؤخذ (بضاعة)
 (مال في بيته) مطلقا (و) لا من مال (مضاربة)
 إلا أن تكون مارية (و) لا من مال (مضاربة)
 إلا أن يربح المضارب في غير نصيبه أن يبيع
 نصيبا (و) لا من (كسب ما دون مد يده) (أو) يؤخذ
 محبب (بما له ورقته) (أو) يؤخذ غير مد يده
 لكن (ليس معه مولا)

ورده إلى دار الإسلام نهر (قوله أو عهد) أي أمان بدخوله دارهم ثم نرجعه اليها (لطيفة) روى أن حرييا نصرانيا
 مر على حائر عمر رضي الله تعالى عنه بغرس لببسة قيمته عشرة ألف درهم فأخذ منه ألفين ثم لم يتفق له يده
 فربح ومز عليه هائدا إلى دار الحرب فطلب منه العشر فقال إن أدبت عشره كلما روت عليك لم يقل منه شيء
 فترك القرس عنده وجاء إلى عمر فوجده في المسجد مع أصحابه ينظرون كتاب فوقف في باب المسجد وقال أنا الشيعي
 النصراني فقال هو أنا الشيعي الحنفي ما وراءك فقص عليه قصته فعاد عمر إلى ما سكن فيه فظن النصراني
 أنه لم يلتفت إلى ظلامته فعزم على أداء العشر ثانيا فلما انتهى إلى العائش وجد كتاب عمر قد سبقه وفيه انك
 إذا أخذت منه مرة فلا تأخذ منه مرة أخرى قال النصراني إن دينا يكون فيه العدل هكذا الحقن أن يكون
 حقا فأسلم اه (بين قوله حتى دخل دار الحرب) أي بعد أن دخل دار الإسلام وخرج منها (قوله بخلاف المسلم
 والذي) فإن العائش يأخذ من الماضي من مزارات المدرو عليه بالشروط المتقدمة (قوله لعدم المسقط) أي
 لأن الوجوب قد ثبت والمسقط لم يوجد بهر (قوله من قيمة خير) تعرف قيمته بقول فاسقين ثانيا وثمانين أسلما
 وفي الكافي ويعرف ذلك بالرجوع إلى أهل الذمة بهر أو ثوليه بهم بها ويؤخذ من أعمالها فإن أمير المؤمنين
 عمر رضي الله تعالى عنه قال ولو هم يبيعها وأخذوا العشر من أعمالها (قوله وبلو دمية) فيه أن جلود الميتة من
 قبيل القبيح وسيأتي أن أخذ قيمته كأخذ عينه وكونه مالا في الأبداء ويصير مالا في الانتهاء كأنه مما لا تأثير له
 في الحكم لأنهم لم يجعلوا ذلالة عشر النهر وأما ما جعلوا العلة كونه ماليا اه حلي قلت ما عجل به صاحب البحر
 ثانيا في عشر النهر يظهر فيها حيث قال ولأن حق الأخذ منها للمائة والمسلم يبيع خرقته لتخلل فكذلك
 يبيعها على غيره اه فيقال مثله في جلود الميتة (قوله كذا أقر المصنف منه) أي في إطلاق الكافر فيعير الحربي
 وليس الحكم فيه ما ذكر بل يؤخذ منه الضرر وإن لم يتوالتجارة فلا كان هذا الإطلاق شيا جله الشارح على الذي
 وبين حكم الحربي بقوله ويؤخذ عشر القيمة من حرب بلائيه تجارة أهله الحلي (قوله وبلغ نصيبا) وذلك لأنه
 يشترط فيها شروط الزكاة وإن كان مصر فمصرف الجزية كما مر (قوله ولا يؤخذ من المسلم شي اتفاقا) لأنه منهي
 عن غنكها وأخذ العشر منه يقوى وضع يده عليها (قوله مطلقا) أي سواء كان مضموما إلى التلزام لا وقال
 أبو يوسف يعشره مضموما إلى الجزية ما لها وقال زفر يعشره مطلقا لأنه مال عندهم كأنهم وقال الإمام الشافعي
 رضي الله تعالى عنه لا يعشره ما لا يباع إلى مال حتى لو ألقى ذي خرد ذي أو خنزيره لا يضمن عنده فكذلك
 في الهداية اه حلي (قوله فأخذ قيمته كعينه) لأن الأداء لا يمكن إلا من حيث التعيين بها كذا في أبي السعود
 (قوله بخلاف الشفعة) صورته اشترى ذي من ذي داره بغيره أو خنزيره وشفعه مسلم أخذها ببيعة النهر
 أو الخنزير اه حلي ولا يقال فيها إن أخذ قيمة الخنزير كأخذ عينه لما ذكره الشارح وفيه أن الشفعين يدفع قيمة
 الخنزير وليس بأخذ وقيمة الشفعة لو أخذ الكافر قيمة خنزيره الذي استهلكه كافر ورضي به جادين مسلم فإنه يطيب
 للمسلم لأن الاختلاف في السبب باختلاف العين شرعا وملاك المسلم سبب آخر وهو قبضه من الدين أو أهله في النهر
 (قوله لأنه لو لم يأخذ الشفعين) أي المسلم الدار المشفوعة (قوله ولا يؤخذ أيضا) أي كالأب يؤخذ من قيمة الخنزير
 (قوله في بيته) الضمير يرجع إلى من مر على العائش مسلما أو ذميا أو حرييا كما مر به الشارح في قوله مطلقا اه
 حلي (قوله ولا من مال بضاعة) البضاعة لقة القطعة من المال وعرفا ما يدفعه المالك لمن يتعريفه ليكون الربح
 كله للمالك لأنه ليس بمالك ولا نائب عنه ولو جبر بالامانة كصدرا الشريعة لا غناه عما بعده نهر (قوله إلا أن تكون
 حربي) قال الزبلي وإن أدى أي الحربي أنه بضاعة أو مضموما خلاصة لصاحبها ولا أمان وأعمالا لا مان
 لذوق يده اه فالحكم ليس قاصرا على البضاعة (قوله ولا من مال مضاربة) أراد به رأس مالها لأنه فيه ليس
 بمالك ولا نائب أبو السعود عن الزبلي (قوله يدين محبب بما له ورقته) انما يقيد به لأنه محل الخلاف بين الإمام
 رضي الله تعالى عنه وصاحبه فعنده لا يملك مولا ما في يده من كسبه وعندهما مالك حتى لا يتقدمه في
 عبده المأذون عنده وعندهما يتقد كافي باب المأذون من الزبلي فادامر على العائش والحالة هذه لا يؤخذ منه
 سواء كان مولا معه أم لا ما إذا كان معه مولا فلا تعد أملاك المولى عنده ولشغل عندهما كذا في البحر
 وأما إذا لم يكن معه مولا فظاهر اه حلي (قوله أو مأذون غير مد يده) أو مد يده غير محبب بل هو أولى (قوله
 ليس معه مولا) أما إذا كان معه مولا ولم يكن دين أملا فبأخذ العائش حقه أو كان عليه دين غير مستغرق

ان يلقى بعد الدين قد نصاب والحاصل ان المأذون اتمان يكون مديونا غنيط او بغير غنيط او بغير مديون أصلا
وفي كل اتمان يكون مولا معه أولا فان احاط الدين به ورقتة لا بعشر مطلقا واذا استمكن ان غير مديون أصلا
او مديونا بغير غنيط فان لم يكن معه مولا فلا شيء عليه وان كان معه مولا عشر حيث يق بعد وفاء الدين نصاب
(قوله على الصحيح في الثلاثة) أي في مجموعها وهو المضاربة وكسب المأذون أما البضاعة فلا خلاف فيها وكان
الامام رضي الله تعالى عنه يقول أولا بعشر المضاربة وكسب المأذون لان المضارب كالمالك حتى جاز يبع
من ربه المال وليس لرب المال عزه بعد ما صار المال عروضا والمأذون يتصرف لنفسه حتى لا يرجع بالعهد
على المولى ولا يتقيد بنوع من التجارة اذا اقتبده المولى بخلاف المضارب فكان أولى بالحكم من المضارب ثم يرجع
فيهما على الصحيح اهـ حلي (قوله ومكاتب) لانه لا ملأ له تام اذ يجوز ان يهجز نفسه فيكون ما يبيده للمولى (قوله
أخذته ثانيا) ظاهره وان لم يكن له طريق الا هذه والله تبعه الا ان يقال انه اعتبر في البنس (قوله بخلاف
ما لو غلبوا على بلد) فأخذوا الزكاة سواء كانت زكاة سواهم أم غيرها أبو السعود لان التقصير من الامام غير (قوله
مترين نصاب رطاب التجارة) صورته ان يشتري بنصاب قريب من مضي الحول عليه شيأ من الخضروات للتجارة فيتم
الحول عليه حلي عن الشربة ليلية (قوله ونحوه) كقنأ وخيار (قوله لا بعشره عند الامام) رضي الله تعالى عنه
لكنه يأمر المالك بأدائه بنفسه وعند ماله بشر دخوله تحت حماية الامام حلي عن الشربة ليلية (قوله غير
بجنا) وأصل الكال وان لم يعزه صاحب النهر اليه قال في الشربة ليلية قال الكال في تعميل قول الامام رضي الله
تعالى عنه لا يؤخذ منها لانها تعد بالاستبقا وليس عنده فقر في البر ليدفع لهم فاذا بقيت ليعيدهم فسدت
فيقول المقصود فلو كانوا عنده أو أخذوا ليصرف الى عماله كان له ذلك اهـ

• (باب الركاز) •

(قوله الحق الخ) جواب سؤال حاصله حتى هذا الباب أن يذ كفي السير لان المأخوذ منه يصرف مصرف الغنية
وحاصل الجواب أنهم انما الحقوه بالزكاة لكونه من الوظائف المالية فأشبهها وقدمه على العشر لان العشر مونة
فيها معنى القربة والركاز قربة محضة (قوله من الركز) أي مأخوذ منه لا مشتق لان أسماء الاميان جامدة (قوله
أي الاثبات) يقال شيء اركز أي ثابت مقرب (قوله بمعنى الركوز) فهو بمعنى اسم المفعول وهو شربة ثابته لقوله هو
وليس تحت الاثبات كما لا يخفى حلي بقليل زيادة ولو قال وبمعنى الركوز ليفيد أنه مع سمي ثاب لكان أولى (قوله
وشرع الخ) ظاهره أنه ليس معنى اقربا وفي المنع عن المقرب هو المعدن أو الكثر لان كلامه ما مر كوز في الارض
وان اختلف الركز اهـ وظاهره أنه حقيقة فيهما مشتركة اشتراكا معنويا وليس خاصا بالدين اهـ قال في التمر
وعلى هذا فيكون متواطفا وهذا هو الملامم لترجمة المنصف ولا يجوز ان يكون حقيقة في المعدن مجازا في الكثر
لانه تنازع الجمع بينهما بالفظ واحد والباب معقود لهما اهـ (قوله فلذا) أي لاجل عموم (قوله معدن) هو وضع الميم
وكسر الهمزة وتفتحها من معدن بالمكان أقام به فاصل المعدن المكان بقية الاستقرار فيه فتح (قوله خلق) بكسر
الخاء نسبة الى الخلقة وبفتحها نسبة الى الخلق حلي موضحا (قوله ومن كثر) مأخوذ من كثر المال اذا جمعه
أبو السعود (قوله لانه الذي يفتن) تعطيل تخصيصه المدفون المطلق في المتن مدفون الكفار اهـ حلي وأما
مدفون المسلمين فهو في حكم اللقطة (قوله وجد مسلم أو ذى) قيد بها لان الحربى والمستأمن اذا عملا بغير إذن
الامام لم يكن لهما شيء اذا لحق لهما في الغنية منع وبصرح به المصنف (قوله معدن نقد) أي ذهب أو فضة بغير
(قوله ونحو حديد) أي حديد ونحوه وهو من عطف العام على الخاص اهـ حلي (قوله وهو كل جامد الى آخره)
كالرماس والنحاس والفضة قال المصنف في شرحه واعلم ان المستخرج من المعدن ثلاثة أنواع جامد
ينوب وينطبع كالنقدين والحديد وجامد لا ينطبع كالخمس والتور والكميل والزبرجست والاحجار كالباقوت
والملح واليس بهامد كالماء والقبر والنقطة ولا يجب الخمس الا في النوع الاول اهـ (قوله ينطبع) أي يبين (قوله
ومنه الزريق) لانه ينطبع مع غيره فكان كالفضة وهو بالياء وقد همز والباء على الاقل مفتوحة وعلى الثاني
مكسورة اهـ حلي عن التمر قال في الجراته حجر ينطبع فيسبل منه الزريق وقيل هو حيوان ذو حرس يخرق
بالارادة وله ذبقتل كذا في العراج (قوله كنفط) بكسر النون وقد تفتح فامرس وهو دهن يعلو الماء كما سبك
المشايخ في باب العشر اهـ حلي (قوله وفار) القار والقير والزفت شيء يطل به السفن اهـ حلي (قوله كنفطون)

على الصحيح في الثلاثة ادم ملكهم ولذا
لا يؤخذ الا شربة الوصف اذا قال هذا مال
اليتيم ولا من عبده ومكاتب (متر على ما شر
الخوارج في شربة ثم متر على ما شر أهل أهل
أخذته ثانيا) تنفع به مجرد بهم بخلاف
ما لو غلبوا على بلد فرع متر بنصاب رطاب
للتجارة كبايع ونحوه لا بعشره عند الامام
الا ان كان عند الصائغ فقرا فاقبأ خذ ايدفع

• (باب الركاز) •
ألمة ووبالزكاة لكونه من الوظائف المالية
(هو) لقمة من الركز أي الاثبات بمعنى الركوز
وشرع (مال) مركوز (تحت أرض) أهم
(من) كون ركز الخالق أو الخلق فلذا قال
(مدن خلق) خلقه الله تعالى (و) (من) (كفر)
أي مال (مدفون) دقته الكفار لانه الذي
بجده (وجد مسلم أو ذى) وهو كل
أو أنش (مدن نقد ونحو حديد) وهو كل
جامد ينطبع بالاروسه الزريق فخرج المائع
كنفط وفار وغيره ينطبع كعادن الاحجار

الاجل كلبص والنورة والجواهر كالباقوت والغير ووزج والزمرد فلا تسمى فيها بصر (قوله في أرض خراجية) أي
 لغيره لما يأتي من أنه لا شيء في المعدن الذي في أرضه على الرواية المختارة (قوله يخرج الدار) المراد بها ما اصطليح عليه
 في عرفنا قديم هذا الاعتبار البيت والمثل والدار الحانوت كما أفاده في النهر وأما قوله يخرج الدار إلى غائبة
 التقيد بالخراجية والعشرية وجوز البرجندى كون التقيد للاحتراز عن الموجود في دار الحرب فإن أرضها
 ليست أرض خراج ولا عشر أبو السعود عن الحموي (قوله لا المفاضة) أي لا يخرج المفاضة من هذا الحكم
 لدخولها بالأولى أي من حيث الحكم والمفاضة لا تقتاؤها والعشرية والخراجية ووجه الأولوية كما في النهر
 أنه إذا وجب في الأرض مع الزاوية فيها فلا ينبغي في الخالية منها أولى ويدخل في المفاضة الجبل (قوله خمس)
 مبنى للجهول من خمس القوم إذا أخذ خمس أموالهم وبابه طلب حلي عن البحر (قوله محققا) ومعنى المشتد
 كلمهم خمسة بنفسه ولا معنى له هنا (قوله وفي الركان الخمس) الحديث الشريف كما في النهر الجعجا مبيبار والبرجبار
 والمعدن جبار وفي الركان الخمس (قوله وهو يوم المعدن) تباع في ذلك صاحب النهر وفيه أن الحديث صريح في أن
 المعدن جبار فلا دليل في المعدن غير هذا الحديث (قوله كما تر) أي من قوله أعم من كون واكره الخالق جلي بجلاله
 أو الخلق (قوله والأكبل ومفاضة) هذا التقسيم فاسد لأنه يقتضي أن الجبل والمفاضة من أصل ذات العشرية
 أو الخراجية وليس كذلك بل هما أرض مباحة ليست بأخرية ولا خراجية وأعلم أن الأرض على أربعة أقسام
 الأول مباحة والخمس فيها لبيت المال والباقي للواجد الثاني أرض ملوكة لمعين فيها الخمس لبيت المال والباقي
 للمالك الثالث الأرض الموقوفة سواء كانت خراجية أو عشرية والخمس فيها لبيت المال كما نقله الحموي عن
 البرجندى ولم ين حكم الباقي وانظر أنه لا يوجد للمالك والرابع أرض ملوكة لغير معين كالأرض مصرية
 الغير الموقوفة فانها وإن كانت خراجية الأصل إلا أنها آلت إلى بيت المال لموت المالكين من غير وارث كما صرح به
 صاحب البحر في الصفه المرضية في الأراضي المصرية فهي ملوكة لجميع المسلمين تصرف في مصارفهم المعلومة
 ولم أر حكم هذا الذي يظهر أن الكل لبيت المال أما الخمس فظاهر وأما الباقي فوجود المال وهو جميع المسلمين
 فبأخذهم وكيلهم وهو السلطان اه حلي (قوله والمعدن لا شيء فيه الخ) لأنه من أنواع الأرض يدخل دخوله
 في البيع بغير تسمية فيكون من أجزائها واحتراز بالمعدن عن الكنز فيص فيه الخمس لأنه غير مركب فيه بأشياء
 إليه في البحر وسواء كان المالك مسلما أو ذميا (قوله وأرضه) هو قول الإمام رضي الله تعالى عنه وقال لا يجب
 الخمس في داره وأرضه لا إطلاق الحديث (قوله في رواية الأصل) وفي رواية الجامع الصغير يجب حلي عن البحر
 (قوله زمرد) بالضمات وتشديد الراء وبإزالة المهجمة الزبرجد حلي عن القاموس وقيل غيره زرقاني في شرح
 الواهب (قوله وغير وزج) هو مسمى يوجد في الجبال بصر (قوله ونحوها) كراج قهستان (قوله في جبل) ليس
 بقيد كما هو صريح قوله سابقا وغير المطبوع كعادن الحجارة لا حول الشارح العبارة إلى قوله أي في معادنها
 وأعلم يجب فيها ما ورد في الحديث لا خمس في البحر (قوله أي في معادنها) الموجودة فيها بأصل الخلقة وقوله
 ولو وجدت دفن الجاهلية بمصر زرقوله أي في معادنها أفاده صاحب البحر ودفن أهل الإسلام لقطة (قوله لكونه
 غنمة) لأنه كان في أيدي الكفار وحوته أي يابجر (قوله أن الكنز) أي من غير المسلم (قوله كيف كان) أي سواء
 كان ينطبع أم لا لأنه لا يشترط في الكنز المالية ويستثنى من ذلك الكنز الموجود في قبر البحر كما يأتي (قوله هو
 مطر اليبس) يقع في الصدف فيصير لؤلؤا والصدف حيوان يخلق فيه اللؤلؤ اه بجر (قوله حديث في البحر)
 بمنزلة الحديث في البر وقيل صنع شجرة وقيل زبد البحر وقيل خثي البحر العوي وقيل روث غيره كرماني وقيل
 في دابة وقال ابن سينا ان الكل بعيد والمثل أنه ما يخرج من عين في البحر ويطفو ويرى بالساحل فاستثنى عن
 الموح (قوله وكذا جميع ما يستخرج من البحر) فإنه لا يخص عند الإمام ومحمد رضي الله تعالى عنهما لأن قبر
 البحر لا يرد عليه قهر أحد فانعدمت اليد وهي شرط لوجوبه وقال أبو يوسف يجب في جميع ما يخرج من البحر
 لأنه مما تصو به يد الملو بجر (قوله كان كنزا) أي يصنع العباد شربلاية (قوله لأنه) أي الشأن لا يرد عليه الضمير
 يعود إلى البحر (قوله وما عليه من الإسلام) أي علامته كالكتاب عليه كلمة الشهادة وأنفس آخر معروف
 للمسلمين (قوله أو غيره) كما وأن في نحاس علمت أنها للمسلمين (قوله فلقطة) لأن مال المسلمين لا يغم بجر (قوله سمي)
 حكمها) وهو أنه ينادى عليها أبواب المساجد والأسواق إلى أن يظن عدم الطلب ثم يصرفها إلى نفسه

(في أرض خراجية أو عشرية) يخرج الدار
 لا المفاضة لدخولها بالأولى (خمس) محققا أي
 أخذ خمسة لحديث في الركان الخمس وهو يوم
 المعدن كما تر (وباقية المالكها ان ملكت والا)
 المعدن كما تر (فلا واجد والمعدن لا شيء فيه
 كجبل ومفاضة) وفان فيه (وأرضه في رواية)
 ان وجدته في داره (ولا شيء في باقوت
 الاصل واختارها في الكنز) ولا شيء في جبل
 وزمرد وغير وزج (ونحوها) وجدت في جبل
 أي في معادنها (ولو) وجدت (دفن) مسلمين
 أي كنزا (خمس) السكون غنمة وان كان
 ان الكنز فيه من كيف كان والمعدن ان كان
 ينطبع (ولا) في (الؤلؤ) هو مطر اليبس (وضرب)
 حشيش في البحر أو خثي دابة (وكذا جميع
 ما يستخرج من البحر من حلية) ولو ذهابا كان
 كنزا في قبر البحر لأنه لا يرد عليه القهر
 قل بكن غنمة (وما عليه من الإسلام من
 الكنز) قد أوقفه (فلقطة) سمي حكمها

العشر واحدا لاجراء العشرة بغير رأيا بالعشر ما يجب اليه لشغل التربة نصف العشر ووضعه جوى ولحقا
ذكره في الزكاة لانه يصرف مصارفها واخره لانه ليس عبادة محضة بل مؤنة فبها معنى العبادة ولهذا وجب
في أرض الصبي والمجنون وورثته التملك ومبيد الارض النامية بالخارج تحقيقا وشرطه ابتداء الاسلام والعلم
بالوجوب كغيره من العبادات وشرط الاداء فيه كلز كادوبه قطيع لاله للخارج وعلا لبعثه بقدره بخلاف
الاحتلال فان استهلكه غير المالك اخذ العثمان منه واذا العشر وان استهلكه المالك ضمن عشره وصار دينا
في ذمته نهرو بجر (قوله يجب العشر) أي يفترض لقوله تعالى وأخواته يوم حسابه لانه على قول عامة أهل
التأويل هو العشر ولقوله عليه السلام ما عتقه السماء ففيه العشر وما سقى يغرب أو دابة ففيه نصف العشر
وللاجماع (قوله في حبل) بغير تنوين وقوله وان قل معترض بين المضاف والمضاف اليه ولا حاجة اليه فان قوله
بلا شرط فصاب من عنده كما فيه عليه بقوله راجع الى الكل اه حلي والعسل اهاب الفحل وفي حكمه اللبن
الواقع على الشوك الا خضر في قول اه فاستأنى ودليله قوله صلى الله عليه وسلم في العسل العشر ولان الفحل
يتناول من الاوراق والثمار وفيها العشر فكذلك افعالها يتولد منها بخلاف دود القز لانه يتناول الاوراق ولا عثر
فيها وصاحب الارض يملك العسل الذي فيها وان لم يصد ما له حتى كان له أن يأخذه عن أخذه منها بخلاف
الطيور اذا فرخت في أرض رجل لغيره لان الطير لا يفرخ في أرض لغيره بل لبطيره بل يصير صاحب
الارض محررا لغيره بملك اه بجر (قوله لا يجتمع الخ) علة لهدوف وهو لا عثر فيها (قوله في ثمره جبل)
يدخل فيه القطن لان الفراسم شئ مستخرج من أصل يصلح للاكل واللباس كرماني وفي القاموس أنه اسم
لحل الشجر والمشهور ما في المقررات أنه اسم لكل ما يستعمل من احوال الشجر ويجب العشر ولو كان الشجر غير
مألول لم يعد له أحد وخرج به ثمرة شجر في دار رجل ولو يستأنى في داره لانه تتبع للدار كذا في الثانية اه فاستأنى
(قوله ان جاء الامام) الضمير عائدا الى الماذكور وهو العسل والثمره والظاهر أن الماراد الحماية من أهل الحرب
والبغاة وقطاع الطريق لانه ككل أحد فان ثمر الجبال مباح لا يجوز منع المسلمين عنه وقال أبو يوسف
لا شئ فيها يوجب في الجبال لان الارض ليست مملوكة ولها ما ان المقصود من ملكها القماء وقد حصل اه حلي
(قوله لانه مال مقصود) أي مقصود للامام بالحفظ (قوله مسقى سماء أي مطر) محسن بذلك مجازا من تسمية
الشيء بما يسهل عليه (قوله كثر) وذلك كالنبل وهو اسم نهر في الروم ومن فهم أنه قيل مصرفه غلطا فاحشا
ومصرفه راجية عندهما عشرة عند محمد فتق (قوله بلا شرط نصاب) بشرط أن يبلغ صاعا وقيل نصفه نهر (قوله
وبلا شرط بقاء) فيجب في الخضراوات اه (قوله وحولان حول) حتى لو أخرجت الارض مرارا وجب في كل
مرة (قوله لان فيه) أي في العشر معنى المؤنة أي مؤنة الارض أي أجزائها فليس بعبادة محضة (قوله ولهذا) أي
لكنه فيه معنى المؤنة (قوله أخذ جبرا) ويسقط عن صاحب الارض الا أنه لا ثواب له الا اذا أدى اختيارا اه
بجر (قوله وفي أرض صغير ومجنون) من مدخول الله فلا يشترط في وجوبه العقل والبلوغ بجر (قوله ومكانه)
أخذ بذلك أنه لا يشترط في الارض العشرة المالك بجر (قوله مجاز) لانها لو كانت زكاة حقيقة قلنا أخذت عن ذكر
والوجه الجامع بينهما أنه يصرف مصارفها (قوله الا في الاصل) في مفهومه قول النسخ آخر العبارة حتى
لوشغل الخ (قوله وقصب) هو كل نبات يكون سلاؤه أنابيب وكهوب والكهوب العقود والانبوب ما بين الكعبين
والفارسي هو ما يتخذ منه بعض الاقلام والقصب ثلاثة أنواع هذا ولا عثر فيه وقصب السكر وفيه العشر
وفي المعراج يجب في سله دون خشبه وقصب الذريرة وهو قصب السنبل وهو من أفضل الادوية لحرق النار مع
دهن وود دخل وترفع من أورام المعدة والكبد مع العسل ومن الامتناع استعدادا اتقائي والضميد المشتباه الضماد
وهي العصاية كذا في الصحاح (قوله وسعف) بفتح السين والعين المهمتين جريد القل أو ورقة حلي عن
القاموس (قوله وقطران) بفتح القاف أو كسرهما مع سكون الطاء المهملة وفتح القاف وكسر الطاء صارة الارز
وتحويه والارز شجر الصنوبر حلي عن القاموس (قوله وخطمي) بفتح طيب الرح يضيح بالعراق (قوله واشنان)
بفتح الهمزة وكسرهما حلي عن القاموس (قوله وشبر قطن) والقطن نفسه فيه العشر كما مر (قوله وبأذن قطن)
مختلف على قطن فلا يجب في شجره ويجب في الخارج منه (قوله وبزر بطيخ) لا ملاه يسكون خلا على الزراعة
الا لاجل غيره أي السجود أما البطيخ نفسه ففيه العشر لانه من الخضراوات وقد زوجه فيها (قوله فلقه)

(يجب) العشر (في حبل) ان قل (أرض غير
المعراج) ولو غير عشرة كجبل ومغارة بخلاف
المعراجية فلا يجتمع العشر والمعراج
(و) كذا يجب العشر (في ثمره جبل أو مغارة
ان جاء الامام) لانه مال مقصود لان لم
يجمعه لانه كالصيد (و) يجب في (مسقى سماء)
أي مطر (أو سقي) كثر (وبلا شرط نصاب)
راجع للكل (و) بلا شرط (بقائه)
حول لان فيه معنى المؤنة وله ذلك لان
أخذه جبرا ويؤخذ من التركة ويجب مع
الدين وفي أرض صغير ومجنون ومكانه
وما دون ورقه وتسميته زكاة مجاز (الافى)
حالا بقصد به استغلال الارض (محو حطب
وقصب) فارسي (وحشيش) وثيق وصف
وصنع وقطران وخطمي واشنان وشبر قطن
وبأذن قطن وبزر بطيخ وقناه

أخبرني عنهما عطف على بطيخ ويقال فيه ما قبل في ساجه (قوله كلبية) ضم الحماحلي عن القاموس (قوله
 وشونين) يضم الشين الحبة السوداء محلي عن القاموس بخلاف الصغرى والكتان ويزنه خمر (قوله حتى لو شغل
 الخ) قال في شرح الملتقى الان قصد الزرع أو شغل أرضه بشئ مما ذكر فيجب العشر اه قطا حره أن الموجب
 للعشر أحد الشينين فبالشغل بهذه الاشياء يجب (قوله أي دلو كبير) يسقى بها على البعير قبل هو الجلد التام
 من جلود الابل أو البقر ومن أوعاء الدلو وكوة وهي من آدم أي جلد يشرب فيها ويحلب فيها البض والخيل
 وجمل وذئوب بوزن رسول ولا يسقى ذئوبا حتى تكون مملوءة وما تذكره في قوله (قوله دولا ب) يضم الدال وقصها
 ناعورة يستسقى به الماء محلي عن القاموس (قوله لكثرة المؤنة) علمه لا يجب النصف لأكثر منه (قوله فقصه)
 لوقوع الشك في ثبوت النصف الآخر وعدم ثبوته فلا يشترط محلي (قوله وقيل ثلاثة أرباعه) وهو ظاهر الغاية
 كافي بالبره وجهه أن النصف الآخر وقع الشك في ثبوته وعلمه في نصف والذي رجحه الزيلعي الأول قياسا
 على الساعه إذ رعت نصف الحول وعطفت نصفه ولذلك اختاره الشرح اه محلي (قوله بلا ربع مؤن) أي
 لا تحسب أجرة العمال ونفقة البقر وكسرى الانهار وأجرة الحافظ وغير ذلك لأن النبي صلى الله عليه وسلم
 حكم بتفاوت الواجب لتفاوت المؤنة فلا معنى لرفعها أطلقه فحمل ما فيه العشر وما فيه نصفه بصر (قوله
 انصر بهم بالعشر) أي وضعفه ونصفه (قوله وضعفه) وهو الجنس ولم يفسلوا بين كونها مسقية بغرب
 أو مسيح وقضى الصلح الواقع أن يؤخذ منهم نصف المأخوذ منها مطلقا (قوله تغلي) منسوب الى تغلب
 وهو يفتح المثانة من فوق ويسكون الفين المجهمة وكسر اللام وقد تفتح بل قبل الفتح أن فصع استقيا حاتوا كسرتين
 مع ياء السب كانبوا الى غريخ الميم المكسورة وهم قوم من نصارى العرب يقرب الروم قالوا لا امير المؤمنين
 عيرين ان تطاب رضى الله تعالى عنه عن قوم لنا شوكه نأف أن تؤخذ منا الجزية فغذاه ضاعف ما يؤخذنا
 من المسلمين فصالحهم على ذلك أبو الهود (قوله وان كان طنلا) لانه حيث وجب في أراضي أطفال المسلمين فهم
 أولى خمر وسوا كانت الارض للتغلي أصالة أو وروثة أو نولم الايدي من تغلي الى تغلي اه محلي (قوله
 أو أسلم) أي التغلي وفي ملكه أرض تضعيفه فانها بقي على وظيفتها عند ما وعدها عند أبي يوسف فهو دالى عشر
 واحد ولو ادعى الى التضعيف وهو الكفر اه محلي ومثله يقال فيما اذا ابتاعها منه مسلم (قوله أو ابتاعها
 من مسلم) أي اذا اشترى التغلي أرضا عشرية من مسلم تصير تضعيفه عندهما وعند محمد تبقى عشرية لأن
 الوظيفه لا تتغير بتغير المالك اه محلي (قوله أو ذمتي) أي اذا اشترى ذمتي أرضا تضعيفه من التغلي تبقى
 تضعيفه اتفاقا اه محلي (قوله فلا يتبدل) هذا في الخراج مطلقا اتفاقا وفي التضعيف كذلك الا عند
 أبي يوسف فيما اذا اشترى المسلم أو أسلم فانه تعدد عشرية لتعدد الداعي كما قدمناه اه محلي (قوله وأخذ
 الخراج الخ) حاصل هذه المسائل كافي بالبرهان الارض ما عشرية أو خراجية أو تضعيفه والمشترون مسلم وذمتي
 وتغلي فأسلم اذا اشترى العشرية أو الخراجية بقيت على حالها أو التضعيفه فكذلك عند الامام ومحمد وقال
 أبو يوسف ترجع الى عشر واحد واذا اشترى التغلي الخراجية بقيت خراجية أو التضعيفه فهي تضعيفه
 أو العشرية من مسلم ضوعف عليه العشر عندهما خلافا لمحمد واذا اشترى ذمتي غير تغلي خراجية أو تضعيفه
 بقيت على حالها أو عشر ينصارت خراجية ان استقرت في ملكه عنده اه (قوله من ذمتي) أي عندهما ما عند
 محمد تبقى عشرية لأن الوظيفه لا تتغير عنده بتغير المالك كما قدمناه اه محلي (قوله غير تغلي) قيد به لأن العشرية
 انضمت عليه عندهما خلافا لمحمد (قوله وقضاهانه) قيد به لأن الخراج لا يجب الا بالتمكن من الزراعة وذلك
 بالقبض محلي عن الجر (قوله لثاني) علمه لقوله وأخذ الخراج يعني انما وجب الخراج لا العشر لأن في العشر
 معنى العبادة والكفر ينفيها اه محلي (قوله تصول الصنفه اليه) فكأنه اشتراها من المسلم ابتداء (قوله
 أو بغير شرط) لانه بالرد والفسخ جعل البيع كأن لم يصح لأن حتى المسلم وهو البائع لم ينقطع بهذا البيع
 ليصير مائة من الرزاه بصر ومثله يقال في خيار الرقبة (قوله أو عيب) استفيد من هذا أن للذمتي أن يردّها
 بعيب ولا يصح كون وجوب الخراج عليها عيبا حادثا لانه يرتفع بالفسخ بالقضاء فلا يمنع الرد بصر (قوله لانه
 ما علة) أي لأن الرد بغير قضاء علة أي وهي فسخ حتى المتعاقدين بيع جديده حتى ثالث وهو مفسخ الخراج
 حكاه في البائع حيث قد اشترى ما قد قبل اليه بوظيفتها (قوله جهات يستأخذ) هو أرض يحوط عليها جائط وفيها

وأدوية كلبية وشونين حتى لو شغل أرضه بها
 يجب العشر ويجب (نصفه في مسق غريب)
 أي دلو كبير (ودالية) أي دولا بلكثرة المؤنة
 وفي كتب الشافعية أو سقاء بقاء اشتراه
 وقوله لا تأباه ولو سقى سقاها له اعسر
 ولو اخذوا من سقاها له اعسر (قوله لا تأباه)
 البذر وتصري بهم بالعشر في كل الخارج
 (و) يجب (ضعفه في أرض عشرية تغلي)
 مطلقا وان كان طفلا أو اتى أو (أسلم أو
 اتاعها من مسلم أو ابتاعها منه مسلم أو ذمتي)
 لأن التضعيف كالخراج فلا يتبدل (وأخذ
 الخراج من ذمتي) غير تغلي (اشترى) أرضا
 عشرية من مسلم وقضاهانه (قوله من
 (و) أخذ الخراج من مسلم أخذها منه) من
 الذمتي (بشفعة) تصول الصنفه اليه (أو
 ردت عليه بفساد البيع) أو بغير شرط أو
 روية مطلقا أو عيب بقاء ولو بغير عيب
 خراجية لانه علة لا فسخ (وأخذ الخراج
 من دار جهات يستأخذ)

أشياء ومنقرفة قد يجعلها بسببنا لانه لو لم يجعلها بسببنا فبها نخل نخل كوارا لاشي فيها بحر (قوله مطلقا)
 سقاها بما العشر أو الخراج لان الذي أهله كافي البحر (قوله بماه) أي الخراج (قوله لرضاه به) جواب عن
 اشكال العتاي وجوب الخراج على المسلم ابتداء حتى نقل في غلبه البيان ما نصه أن الامام السرخسي ذكر
 في كتاب الجوامع أن عليه العشر بكل حال لانه أحق بالشر من الخراج وهو الاظهر اه وحاصل الجواب
 ان المنوع وضع الخراج عليه ابتداء جبراً ما باختياره فيجوز وقد اختاره هنا حيث سقاها بما الخراج فهو
 كما اذا أحبا أرضاً مينة باذن الامام وسقاها بما الخراج فانه يجب عليه الخراج أفاده صاحب البحر (قوله
 أو بهما) ظاهره لو كان ماء الخراج أكثر (قوله لانه) أي العشر (قوله أليق به) أي أنسب لحاله لانه من معنى
 العبادة (قوله ولا شيء في دار) لأن هررضي الله تعالى عنه جعل المساكين معفو عليه اجبا على العصابة اه
 بحر (قوله ولو لزم) مثله الجوهري كافي البحر هل ذلك في الدور والمقابر القديمة أو نعم ما يثبت (قوله
 ولا في عين قبر) لانه ليس من ازال الارض وانما هو عين قوارة كعين الماء فلا عشر فيها ولا خراج اه بحر
 (قوله ونقط) بالفتح والتكسر وهو أرفع بحر (قوله الصالح للزراعة) وان لم يزرعه بالقول لما يأتي (قوله لا فيها) أي
 لا في نفس العين فلا يجمع موضعها لعدم صلاحية الزراعة وقال بعض المشايخ يجمع لأن موضع القبر تبع
 للارض فيمنع معها كما أرض في بعض جوانبها سبعة فان السبعة تجمع مع الارض ويوضع عليها الخراج
 لكونها تابعة لما يصلح للزراعة (قصة) أرض العرب كلها عشرية وهي أرض الجوازوتها سنة واليمن ومكة
 والطائف والبرية وكذا ما أسلم أهلها طوعاً أو قهراً وقسمت بين الغنمين وأما ما فتح فهما وترك في أيدي
 أربابها وأرض تسمى بخرى تغلب والموات التي أحباها ذمتي مطلقاً ومسلم وسقاها بما الخراج غرابية
 وما الخراج هو ما الانهار والمزار التي حفرها الا ما جرم عليه دخل تحت الايدي وما العيون والفتوات
 المستنبطة من مال بيت المال وما العشر هو ماء السماء والآبار والعيون والانهار النظام التي لا تدخل
 تحت الايدي كسيحون وجيخون ودجلة والفرات والنيل نهر بالروم كافي النهر اعدم اثبات يد عليها وعن أبي
 يوسف أنها غرابية لا مكان اثبات اليد عليها بسند الحسن بعضها الى بعض حتى تصير شبه القنطرة وفي المتن
 وشرحه وما السماء وما البئر التي حفرت في أرض العشر والعين التي ظهرت فيها وما البحر الذي لا يدخل
 تحت ولاية أحد عشري وأما ما حفر أو ظهر في أرض الخراج وما أنه بحر فخرها من ماء الخراج بعض ملحوظ
 الحجم كشذاذة وخراحي وكذا سيحون نهر التركة والهند وجيخون نهر بلخ أو ترمد ودجلة نهر بغداد والفرات
 نهر الكوفة والعراق عند أبي حنيفة وأبي يوسف كانا قلده ابن الكمال من الكافي لانه يفتخ عليه القنطرة والاصل
 أن كل نهر يحتاج الى العمارة لعشري والخراجي خلافاً لحمد في رواية والاولى الانهار الخمسة فان النيل على
 هذا الخلاف كثر يثبت من هذه الانهر كافي المعراج وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم سيحان وجيحان والفرات والنيل كل من أنهار الجنة ذكره الاتفاق وفيه اه (قوله لتعلق الخراج
 بالمكن) على أقوله الصالح لها وهذا انما يظهر في الخراج الموقوف وأما خراج المقامه فحكمه كالعشر (قوله تعلقه
 بالخراج) فلا يكتفى لوجوبه التمكن من الزراعة (قوله ويؤخذ العشر عند الامام الخ) وعند أبي يوسف وقت
 الاداء وعند محمد وقت تصفيه وحصوله في الخطيرة وغرة الخلاف تظهر في وجوب الضمان بالاتلاف زيلعي
 والخطيرة الظاهر والصاد هو جبرن القرو المحيط بالنسي مخشبا كان أو غصباً وظاهره أن الامام له أخذ الواجب
 حينئذ ولا يكون الا بالقبعة وجعل صاحب النهر هذا الخلاف في وقت الوجوب لاني وقت الاخذ وجعل القرة
 في وجوب الضمان بالاتلاف فهو وجوب موضع الى وقت جعبه في الجرين (قوله ولا يجعل لصاحب أرض
 خراجية) الظاهر أن المراد بها ما خراجها مقاسمة لتعلق الخراج بعين الخراج حيث قال كافي العشر وبديل عليه
 ما ذكره الشارح في السبب من شرح المتن حيث قال حكم خراج المقامه حكم العشر لكنه يصرف مصرف
 الخراج كافي الجوهرة اه وفي العشر لا يابى كل ما لم يؤد كما ذكره الشرح فكذلك في خراج المقامه فكل هذا
 يجوز أن كل الفقه قبل أداء الخراج الوظيفه لانه بالذمة اه سبلي وفي الواقيات من البرزانية لا يجعل الاكل من الخلد
 قبل أداء الخراج وكذا قبل أداء العشر الا اذا كان المالك عازماً على أداء العشر وهو تقييد حسن ومنه يعلم
 أخذ القريك من الزرع قبل أداء ما عليه فلا يجوز الا اذا نوى الاداء أو كان من الخراج الموقوف (قوله وان أكل

أو منه ردة (ان) كانت (قوله) مطلقاً (أو
 مسلم) وقد (سقاها بما) (قوله) (أو بهما لانه
 عشران سقاها) (قوله) (أو بهما لانه
 أليق به) (ولا شيء في) (دار) (قوله) (أو بهما لانه
 (و) (لا في) (عين قبر) (أي) (نفت) (ونقط) (وهو
 يصلح الماء) (مطلقاً) (أي) (في أرض عشر أو
 خراج) (و) (الكن) (في حريمها) (الصالح للزراعة
 من أرض الخراج خراج) (لا في عين قبر)
 الخراج بالمكن من الزراعة والا
 فيصيب في حريمها العشر (قوله) العشر عند
 تعلقه بالمناج (ويؤخذ) العشر عند
 الامام (عند ظهور القرة) (وبدق ملاحها
 برهان وشروط في النهر) (أكل غلتها)
 يجعل لصاحب أرض خراجية (أكل غلتها)
 قبل أداء خراجها (ولا يأكل من طعام
 العشر حتى يؤدى العشر وان أكل ضمن
 منه يجمع الفتاوى

(خمس عشرة) لو قال أو عشرة بعد قوله خراجية لا يستثنى من هذه الجملة فإنه في كل من العشر وخراج المقاسمة
 لا يجل إلا كل ولو أكل ضمن أه حلي وفي شرح الملتقى عن المصنف أن إذا أكل قليل بالعرف لا شيء عليه قال
 الفقيه وبه نأخذ (قوله للخراج) أي الموقوف لتبونه في الذمة فيستعين على دفعه بمسألة الخارج أما خراج
 المقاسمة والعشر فيبصر على القسمة وبأخذ المصنف (قوله ومن منع الخراج سنين) ظاهره ولو في أرض مصر
 لأنها خراجية حقيقة وإن قالوا إن المأخوذ الآن أجرة لأن الخلاف في التسوية ولا يزد على الخراج فيه على
 حكمه كما قاله الشارح في شرح الملتقى من كتاب السير (قوله أو خراج) أي بضميه (قوله وفي رواية) أي عن الإمام
 (قوله وجب الخراج) أي الخراج الموقوف أما خراج المقاسمة فيتعلق بالخارج كالعشر قال الشارح في سير
 الملتقى والخراج نوعان خراج مقاسمة فيتعلق بالخارج كالعشر فلا يتعلق بالتقن من الزراعة بل بالخارج حتى
 لو عطلها قصد المبيع شيء والحاصل أن حكمه حكم العشر لكنه يصرف مصرف الخراج أه شرحا ومقتنا (قوله
 ويسقطان) أي العشر وخراج المقاسمة بهلاك الخارج لتعلقهما بهما بين الخارج أما الموقوف ففي الواقات عن
 البرازية هلاك الخارج بعد الحصاد لا يسقط وقبل الحصاد انما يسقط إذا كان باقة لا تدفع كالحرق والغرق
 برأ كل الجراد والحرق والبرد وما إذا أكلته الدابة فلا لأنه يمكن الحفظ عن الدابة غالبا لا عن غيرها هذا إذا هلك
 بالكل أما إذا بقي البعض أن مقدار قفيزين ودرهمين فقط يزدورهم ولا يسقط شيء وإن أقل يجب نصفه وانما يسقط
 إذا لم يبق من السنة ما يمكن فيها من زراعة تمامه (قوله والخراج على الغاصب الخ) قال في الهندية أرض
 خراجها وظيفة اغتصبها غاصب جاحد ولا يئنه للمالك أن لم يزرعها الغاصب فلا خراج على أحد وان زرعها
 الغاصب ولم تنقصها الزراعة فالخراج على الغاصب وإن كان الغاصب مقرا بالغصب أو كان للمالك يئنه
 ولم تنقصها الزراعة فالخراج على رب الأرض وإن تنقصها الزراعة فالخراج عند الإمام رضي الله
 تعالى عنه على رب الأرض قل النقصان أو كثر كانه أجرها من الغاصب بضمن النقصان وإن غصب عشرة
 فزوعها إن لم تنقصها الزراعة فلا عشر على رب الأرض وإن تنقصها الزراعة كان العشر على رب الأرض
 كأنه أجرها بالنقصان كذا في فتاوى فاضل خان أه وظاهر أن حكمه بذات خراج المقاسمة كالعشرية أه حلي
 (قوله والخراج في بيع الوفاء) هو المشروط فيه رجوع البيع إلى البائع حين يأتي بالثمن وسيأتي مع الأقوال
 في حقيقته في البيع إن شاء الله تعالى أه حلي (قوله إن بقي في يده) أما إذا قبضها المشتري فالمشتري بمنزلة
 الغاصب حلي عن الهندية (قوله فالعشر على المشتري) الظاهر أن حكم خراج المقاسمة كذلك كما يعلم من
 القاعدة التي قدمناها وأما خراج الوظيفة إذا باع الأرض فبذوقه المشتري إن قبضها وبقي من السنة ثلاثة أشهر
 على المفق به والافق البائع ذكره الشارح في سير شرح الملتقى أه حلي (قوله كخرج موقوف) فإنه على المؤجر
 والمجير اتفاقا قال في الفتاوى الهندية وإن أجر أرضه الخراجية أو أعارها كان الخراج على رب الأرض أه فان
 مراده بالخراجية التي خرجها موقوف أما ما مرأجها مقاسمة حكمها حكم العشرية كما ذكرناه غير مرة
 أه حلي (قوله كستعير مسلم) أما لو أعارها من كافر فالعشر على المعير عند الإمام رضي الله تعالى عنه وعندهما
 على الكافر ولكن عند محمد عشر واحد وعند أبي يوسف عشرين أه حلي عن الهندية (قوله وفي الحاوي) أي
 القدسي أه حلي (قوله وفي المزارعة الخ) اعلم أن حقيقة المزارعة أن يكون الأرض والبذر والبقرو العمل
 لبعضهم من شخص والبعض الآخر من آخر وهي باطلة بجميع أنواعها عند الإمام رضي الله تعالى عنه وعندهما
 محصية في ثلاث صور: الأولى أن يكون الأرض والبذر من رجل والعمل والبقرة من آخره الثانية الأرض لرجل
 والبذر من آخره الثالثة العمل من رجل والبذر من آخره وماعدا هذه الثلاثة باطلة عندهما أيضا ثم إن
 عبارة البصر وكذا القهستاني وفي المزارعة على قولهما العشر عليهما بالحصصة وعلى قوله على رب الأرض لكن
 يجب في حصته في عينه وفي حصته المزارع يكون دينا في ذمته أه وهي عبارة واضحة أما على قولهما قطا هـ
 بها ما على قوله فلا أنه أن كان البذر لرب الأرض فلا شبهة في وجوب العشر عليه وأما إذا كان البذر لآخر فلا
 يجب على رب الأرض مؤجروا مذهب أن العشر على المؤجر وينتزع على كون حصته الشريك في الذمة عدم سقوطها
 بهلاك الخراج وما ذكره الشرح من التفصيل لا يقتضي على قوله ولا على قولهما إلا أن العشر على رب الأرض
 أي قوله مطلقا وعلى قولهما عليهما بالحصصة أه حلي (قوله ومن له حظ) أي نصيب في بيت المال أي يتعين

ولا إمام حلي الخارج للخراج ومن منع
 الخراج سنين لا يؤخذ لما مضى عند أبي
 حنيفة خاتبة وفيها (من عليه عشر أو خراج
 إذا مات أخذ من تركته وفي رواية لا) بل
 يسقط الموت والأقل ظاهر الرواية خروج
 تمكن ولم يزرع وجب الخراج والخراج على
 ويسقطان بهلاك الخارج والخراج على
 الغاصب إن زرعها وكان جاحدا ولا يئنه
 الغاصب في بيع الوفاء على البائع إن
 بقي في يده أو لو قبضها المشتري فالمشتري بمنزلة
 فالعشر على المؤجر كستعير مسلم وفي الحاوي
 على المستأجر كستعير مسلم وفي الحاوي
 وبقره ما نأخذ وفي المزارعة أن كان البذر
 من رب الأرض فطليه ولو من العامل
 فعليه ما بالحصصة ومن له حظ في بيت المال

اليوت الأربعة الأربعة مع بيان مستحقها في النظم (قوله بما هو موجهه) أي بما أعطاه كان ينظر
 بيت الخراج وهو من المقابلة اه حلي (قوله والمودع) بفتح الدال (قوله لنفسه) أي أن كان فقيرا (قوله من
 المصارف) ومصرف الزكاة التي لا وارث لها جهات المسلمين (قوله دفع الناقبة والظلم الخ) قال صاحب النهر
 في الكفالة ومن أصحابنا من قال الأفضل أن يتساوى مع أهل محله في إعطاء الناقبة قال القاضي هذا كان
 في زمانهم لانه اعانة على الحاجة والجهد وأما في زماننا كذا النوائب تؤخذ ظلالا ومن تمكن من دفع الظلم
 عن نفسه فهو خير اه وان حمل كلام القاضي على ما ذكره لم يصلح حسنه باقهم حمل التوفيق (قوله حسنه)
 مفعول يحمل وباقهم فاعله أي الان لازم من عدم تحمل الظلم تحمل القوم له حينئذ ينبغي أن يحصل معهم
 ويصنعهم اه حلي (قوله وتصح الكفالة بها) أي بالناقبة سواء كانت بحق ككسرها النهر المشترك للعامة
 وأجرة الحارس للمحلة المسمى بدار مصر الخفير وما وظف للإمام ليجهز به الجيوش وقضاء الاسارى بان احتياج
 الى ذلك ولم يكن في بيت المال شيء فوظف على الناس ذلك والكفالة به جائزة انصافا أو كانت بغير حق كبيانات
 زماننا فانها في المطالبة كاد يكون بل فوقها حتى لو أخذت من الاكراه الرجوع على مالك الارض وعليه
 الفتوى وقبده شمس الأئمة بما إذا أمر به طاعة أو مكرها في الامر لم يعتبر أمره بالرجوع ذكره الشرح
 وصاحب النهر في الكفالة (قوله ويؤجر) فلا يفسق حيث عدل وهو نادى ذكره الشرح في الكفالة (قوله وهذا
 يعرف) أي يعلم ولا يعلم أي لا يفتى به بل لا ينبغي اظهاره وفيه أنه بالنظر الى الكفيل والمكفول عنه يعرف
 ويعترف وأما بالنسبة الى الظالم والكفيل ففتى بجرمة الاخذ منه والتباعد عنه وهذا يعرف ويعترف أيضا
 فلا وجه حيث ذكره وهذا يعرف الخ (قوله كفا) أي لاجل الكف والامتناع (قوله لمادة الظلم) أي لما يذهب
 الظلم ويتقوى والمراد قطع الماهية الظلم (قوله يجوز ترك الخراج للمالك) عند الثاني خلافا لما ذكره الشرح
 في سير المشتق ولو كان المالك غنيا فاضع السلطان مثله لبيت المال كذا في النهر ويحصل ربه الارض لو مصرفا
 والاتصاف به يبقى وما في الحساوى من ترجيح حله اقبر مصرف خلاف المشهور ذكره الشرح في العشر من
 هذا الكتاب (قوله لا العشر) أي لو ترك الامام العشر لا يجوز اياها ويخرج نفسه للفقراء ذكره الشرح
 فيما يأتي (قوله ابن التميمي) هو والشارح منظومة ابن وهبان حلي عن الشربلاني ولا يفتى مناسبة
 ذكر الشرح هذه الايات هنا فانها مناسبة بالعشر وامتناسبة بالمصرف المذكور بعدها وهي
 من بحر الوافر (قوله لكل مصارف) أي اشياء تصرف فيها أولها فهي أهم من كونها اشخاصا (قوله الفئام)
 على تقدير مضامين أي بيت مال الفئام وكذا يقال فيما بعده (قوله والمكتون) أي كنوز الجاهلية (قوله ركان)
 من عطف العام يحذف حرف العطف للضرورة حلي (قوله بعدها المتصدقون) مبتدأ وخبر وأرفقه للعهد
 وهم الذين يتمتعون بالزكاة المفروضة وهو القسم الثاني وفيه أنه عطفه على قوله الفئام وهو غير حسن لأن
 قوله تصرف الاولين بعد ذلك لا يناسبه لان الذي يصرف الصدقة لا المتصدق فهو على تقدير مضاف صدقة
 المتصدقين والموقع في ذلك ضرورة النظم والضمير في بعدها يرجع الى الثلاثة المذكورة قبله (قوله خراج مع
 عسور) الذي في الزبلي وغيره أن العشر لما أخذ من الذي يضاف الى الخراج في المصرف وربع العشر يضاف
 الى الزكاة في المصرف وإطلاقيه شافى ذلك اه حلي عن الشربلاني (قوله وجالية) هي الجزية وتطلق على أهل
 الذمة كما في القاموس لان عمر رضى الله تعالى عنه أجلاهم من جزيرة العرب اه (قوله يلها العام لونا) أي يتولى
 قبضها العامل عليه اه (قوله الضوائع) جمع ضائعة كقطة لم يبين صاحبها (قوله مثل ما لا يكون) ما واقعة
 على تركه (قوله تصرف الاولين) بالنقل لا وزن أي الكون والكان والشيء انزكاة المفروضة والنصر في القول
 هو الوارد في الغنبة لانهم ما يصرفان مصارفها والنص في الثاني قوله تعالى انما الصدقات للفقراء الآية ونص
 الغنبة قوله تعالى واعلموا أن ما غنمتم من شيء الآية (قوله وثالثها حواء مقالتون) فيه قصور وراجع اختصاص
 المقالتين بالخراج والعشر والجالية ونحوها وليس مراد اقله مصرف لصالح المسلمين كسنة الثغور وبناء
 القناطر والجسور وكفاية العلماء والقضاة والعمال ووزق المقابلة وذراى الجميع اه حلي عن الشربلاني
 (قوله مصره جهات) فيصرف الى المرضى والزمى والاقطوع سارة القناطر والرباطات والثغور والمساجيد
 وما أشبه ذلك وقد تبع النظم في ذلك ابن الضياء في شرح الفزوية معز بالبنزدوى وهو مختلف لما في الهداية

وظفر بما هو موجهه اخذه ديانة والمودع
 صرف ودبعة مات ربه ولا وارث لنفسه
 أو غيره من المصارف دفع الناقبة والظلم عن
 نفسه أو لا اذا فعل حسنه باقهم وتصح
 الكفالة بها وبغير من قام بوزنها بالعدل
 وان كان الاخذ بالاول وهذا يعرف ولا يعرف
 كفا المدة الظلم ويجوز ترك الخراج للمالك
 لا العسور وسيتم ما في بيان بيوت المال
 ومصارفها في الجهاد ونظمها ابن التميمي

فقال
 بيت مال أربعة لكل
 مصارف يتبها العالمونا

فأولها الفئام مع كنوز
 ركان بعدها المتصدقون

وثانيها خراج مع عسور
 وجالية يليها عسور

ورابعها الضوائع مثل مالا
 يكون له آمان وارثونا

تصرف الاولين في نص
 وثالثها حواء مقالتونا

ورابعها مصره جهات
 تساوى النفع فيها السلونا

قوله وفيه أنه عطفه على قوله الفئام
 لا يفتى ما فيه بعد قوله مبتدأ وخبر فليأت

اه معصيه

والزكاة اه حلي وقوله تساوى فعل ماض والتفع منصوب على التمييز كطبقت النفس أى تساوى المسلمون فيها
من جهة التفع اه حلي

• (باب المصروف) •

طوى اللغة المعدل قال الله تعالى ولم يجدوا عنها مصرفا أى معدلا كذا فى البحر من ضياء العلوم ومعرفة
القهستاني اصطلاحا بقوله مسلم يصح في الشريعة مصرف الصدقة اليه فالمصرف اسم مكان اه (قوله أى
مصرف الزكاة والعشر) يشير الى أن ال في المصرف عوض عن المضاف اليه جوى والمراد بالعشر العشر
بوصفة الاذان يؤخذان من أرض المسلم وربع العشر الذى يؤخذ منه اذا مر على العاشر اه حلي وزاد
القهستاني على ما فى الشرح صدقة الفطر والكفارة والنذر وغير ذلك من الصدقات الواجبة (قوله وأما خمس
المعدن) تبع فى هذا التعبير صاحب البحر والنهر والاولى كما قاله المصنف خمس الركاز ليسهل الكثرة لانه كالعدن
فى الصرف كما ذكر (قوله تصرفه كالغنائم) أى وذكر فى الجهاد (قوله هو فقير) الفقير وما عطف عليه خبر عن هو
يجعل العطف مابقا على الاخبار جوى وقدمه اقتداء بقوله تعالى انما الصدقات للفقراء الآية تنهر ولأن الفقر
شرط فى جميع الاصناف الا العامل والمكاتب وابن السبيل (قوله أو قدر نصاب الخ) جمع الشرح تفسير النفاية
الى تفسير الهداية وهو ما فى المصنف فى تحقق فيه هذا أو هذا فهو فقير فحقه قسمة وفى شرح المتن ويجوز
الدفع اليه ولو كان محصيا مكتسبا كما فى الهداية لكن فى المراج أنه لا يطيعه الاخذ لانه لا يلزم من جواز
الدفع جواز الاخذ كقول الفنى فقيرا اه وهو غير صحيح لتصرفهم بجواز أخذ ما لم يملك نصابا نعم الاولى
عدم الاخذ لانه سد من عيش كذا فى البدائع ومن له دين مؤجل على انسان اذا احتاج الى النفقة يجوز
أن يأخذ من الزكاة قدر كفايته الى حلول الاجل وان كان الدين غير مؤجل فان كان من ماله الدين
معصرا يجوز له أخذ الزكاة فى أضع الاصول لانه بمنزلة ابن السبيل وان كان المدين مؤسرا معترقا لا يملك له
أخذ الزكاة وكذا اذا كان جاحدا وله بينة عادلة لا يملك له أخذ الزكاة ما لم يرفع الامر الى القاضي فيطلقه
فاذا حلقه بعد ذلك يملك له أخذ الزكاة اه والمراد من الدين ما يملك نصابا بغير وسأق فى الشرح الاشارة اليه
(قوله غير نام الخ) كثره الذى يساوى نصابا ومليه كذلك (قوله مستغرق فى الحاجة) أما اذا لم يكن محتاجا
اليه فعصرم عليه الزكاة ولا تجب عليه بل تجب عليه صدقة الفطر (قوله وسكين) من السكون فكانه ساكن
من الجهد غير متحرك وهو مفعول يستوى فيه المذكور والمؤث وقد يقال مسكنة قهستاني واعلم أنه فى الزكاة
يجوز الدفع الى مستف واحد كما يأتى لأن المقصود بهما دفع الحاجة وهى تحصل بالدفع اليه ولو أوصى بثلاث ماله
للاصناف السبعة لا يجوز الصرف الى مستف واحد على الصحيح وأما بالعطف أنهم ماصنفان كما هو ظاهر الآية
ولا خلاف فى الزكاة أنهم كذلك على الصحيح وانه اختلاف فى الوصية والنذر والوقف فقال الامام رضى الله
تعالى عنه أنهم ماصنفان وهو الصحيح وقال أبو يوسف أنهم ماصنف واحد وفائدة الخلاف تظهر فيما لو أوصى بثلاث
ماله فقلان ولقمة فقرأوا المساكين فعلى الصحيح لفسلان ثلث الثلث وعلى قول أبي يوسف نصف الثلث (قوله على
المذهب) وقيل على المكس كما فى البحر (قوله لقوله تعالى الخ) وتخصيصه فى قوله تعالى فاطعام مسكين مسكينا
وقال الشاعر أما الفقير الذى كانت حلوته سماه فقيرا مع أن له حلوة أبو السعود (قوله ذاتربة) أى ألصق
بطنه بالتراب من الجوع أبو السعود (قوله وآية السفينة) جواب عما استدل به الشافعى رضى الله تعالى عنه
على مدعاه من أن الفقير أسوأ حالا من المسكين (قوله للرحم) فكانوا أغنياء وقبل لهم ذلك كما يقال لن ابلى
يلية مسكين أو لانهم كانوا مقهورين بقر المالك أو كانوا فيه أجراء أقاده ان يلى (قوله وعامل) مشتق من العمل
وهو فضل الانسان بقصد فهو أخص من الفعل ولذا لم يستعمل فى الحيوان قهستاني (قوله يرم الساهى) هو
من يرمى فى القبائل جمع صدقة السواثم والعاشر من نصبه الامام على الطرق ليأخذ العشر ونحوه من المارة
(قوله فعلى) أى ما يكفيه وأهوانه بالوسط مدة ذهابهم وإياهم مادام المال باقيا ولا يجوز له أن يبيع شهوره
فى الماء كل والشرب والملبس فهو حرام لكونه اسرافا محض وعلى الامام أن يبعث من رضى بالوسط ولو أخذ
الصدقة فضاقت فى يده بطلت عماله ولا يعطى من يت المالى شيئا واذا استغرقت كفايته الزكاة فلا بد على
التمسك لأن التصيب من الانصاف بحر وفى القهستاني عن المحيط وغيره أنه يعطى ما يكفيه وعمله

• (باب المصروف) •
أى مصرف الزكاة والعشر وأما خمس المعدن
تصرفه كالغنائم (هو فقير وهو من له أدنى
نحو) أى دون نصاب أو قدر نصاب غير نام
على المذهب فقوله تعالى أو مسكينا لا يتبع
وآية السفينة للرحم (وعامل) يرم الساهى
والعاشر (يعطى)

وأحواله في ذهابهم ومجيئهم ولولولثة أربع العشرة (قوله ولو غنيا) لأن ما يأخذ من غنائه لا يجوز شيئا
بالصدقة فلا قول يحمل "لغنى" ولا يعطى لو هلك المال أو إذا صاحبه المال إلى الامم ولشأن لا يحمل "لغنى" **قوله**
ويستط الواجب عن أبواب الاموال لو هلك المال في يده لا يأخذ كيد الامم بصر (قوله لا غنيا) في النهاية
ما يفيد صحة قوله وبما رتبها استعمال الهاشي على الصدقة فأجرى له منها رزق لا ينسب له أخذه ولو عمل
ورزق من غير ما غلب بأس به قال في التمر لکن ما مر أن من شرائط السامعي يعني ومنه العامل أن لا يكون
هنا شيئا هو الذي ينبغي أن يقول عليه اه موضوعا وعلى رواية أبي عصمة من جواز ذهابها الهاشي يجوز لو ليس
عليه ما يأخذ الاجر (قوله لانه فرغ نفسه الخ) عليه لقوله ولو غنيا كما أفاده صاحب البحر وهذا التعليق يفيد
استحقاق الجزاء بالنفس ما يبلغ سواء هلك في يده أم لا وهو غير التحقيق والتحقيق ما قدمنا من أن له شيئا الخ
ذكره صاحب البحر (قوله وبهذا التعليق) قد علمت أنه غير التحقيق ولا يفتي دعواه فلا تنفي به دعوى أخرى
(قوله ما نسب للواقعات) لم يرها المصنف وانما آراءه يحيط ثقة منسوب اليها (قوله من أن طالب العلم) أي
ولو غنيا على رواية أبي عصمة (قوله ولو غنيا) ولا يبعد غنيا ما كتبه التي تساوى فسادا وهو من أهلها
للحاجة لأن زادت على الحاجة أو كان جاهلا من (قوله إذا فرغ نفسه) المراد أنه لا تعلق له بغير ذلك فهو
البطلان المعلومة وما يجلبه التماس من مذاهب الامم لا ينافي التفرغ بل هو سعي في أسباب التوصل
(قوله واستدانة) لعل الواجب في أو المانعة الخلق (قوله للجزء الخ) عليه لجواز الأخذ (قوله والحاجة داعية الخ)
الوالصال والمعنى أن الانسان يحتاج إلى أشياء لا غنى له عنها فحينئذ إذا لم يجز له قبول الزكاة مع عدم اكتسابه
أحق ما عنده وممكن تحتها جانية قطع عن الاستفادة في ضعف الدين لعدم من يتصل به وهذا الفرع
يختلف لا إطلاقهم الحرمة في الغنى ولم يعقده أحد (قوله ما يكفيه) مفعول لقول المصنف فيعطى (قوله ومكاتب)
هو معنى قوله تعالى وفي الرقاب عند أكثر أهل العلم ولا فرق بين الصغير والكبير خلافا لفتاوى الخدادي
بالكبير أبو السعود (قوله لغيرهاشي) لأن الملك يقع للمولى من وجه والشبهة ملحقه بالحقيقة في حقهم بحيث
(قوله ولو يجز) ولو يجز بزيادة (قوله حل اولاه) وهل يجوز للمكاتب دفع ما أخذه من الزكاة لغير المولى توقف
فيه صاحب النهر والبحر ثم نقل صاحب البحر ما يفيد المنع حيث قال لأن الملك يقع للمولى من وجه فإن مراده
بهذه اللة كما قاله العلامة توح أن قد استدل على أن المكاتب ليس له صرف المال إلى غير هذه الجهة
(قوله وسكت عن المؤلفة قلوبهم) كانوا أصنافا ثلاثة صنف كان يتألفهم عليه الصلاة والسلام ليسلوا وصنف
يعطيهم لم دفع ثمهم وصنف أسلوا في اسلامهم ضعف فيزيدهم بذلك تقريرا على الاسلام كل ذلك كان جهلا
منه صلى الله عليه وسلم لاعلاء كلمة الله تعالى لأن الجهاد يكون نارة باللسان ونارة بالسان ونارة بالاحسان
وكان يعطيهم كثيرا حتى أعطى أبا عبيدان وصفوان والاقرع وعيينة وعباس بن مرداس كل واحد مائة من
الابل وقال صفوان بن أمية لقد أعطاني ما أعطاني وهو أبغض الناس إلى ما زال يعطيني حتى صار أحب الناس
إلي ثم في أيام المهدي جاء عيينة والاقرع بن حابس يطلبان أرضا فكتب لهما صاحبها آثم فزق الكتاب
فقال إن الله تعالى أعز الاسلام وأغنى عنكم فان نيتهم عليه والافيتنا وبينكم السيف فانصرفا إلى بكر وقال
أنت الخليفة أم هو فقال هو ان شاء ولم يشكر عليه ما فعل فأنعقد الأجاع زبلي لا يقال كيف يجوز صرف
الصدقة للفقراء لأن الشرع إذا نفع على الصرف اليهم كان هو المشرع فتح (قوله اما برزوال العلة) فهو من قبيل
اتهاء الحكم لاتهاء علة وهو باعز الدين الله تعالى فلما أعز الله الاسلام وأغنى عنهم سقطوا بصر (قوله)
أو نسخ بقوله صلى الله عليه وسلم الخ) وهو من عند الاجاع وجعل في الصرم عند الاجاع قوله تعالى وقول
الحق من ربكم فمن شاء فليقر وانما جعل النسخ بالنسخ لا الاجاع لأن النسخ أن النسخ به
لا يكون لأن النسخ لا يكون الا في حياة النبي صلى الله عليه وسلم والاجاع ليس بمجبة في إزاله الاجاع
بدون رأيه والرجوع اليه فرض وان وجد منه البيان فالموجب له هو البيان السموع منه وإذا صار الاجاع
واجب العمل لم يبق النسخ مشروعا له من (قوله لماذا) وقد بعثه عامل على الصدقة فيحصل أن هذا كان
آخر الامر منه عليه الصلاة والسلام وأنه أشار في التمر (قوله ورزقها في فقراتهم) أي أصرفها عليهم ثم قال
جاءهم الاصناف السبعة وانما خص الفقراء لانهم أكثر الاصناف وألحق الفقري بالجميع الا في العامل وهو

ولو غنيا لاهاشي لانه فرغ نفسه لهذا العمل
فيحتاج إلى الكفاية والغنى لا يمنع من تناوله
عند الحاجة كالمسكين بل بصر عن البدائع
وبهذا التعليق بقوى ما نسب للواقعات من
أن طالب العلم يجوز له أخذ الزكاة ولو غنيا إذا
فرغ نفسه لأفاده العلم واستفادة الجزء عن
الكسب والحاجة داعية إلى ما لا يمتنع كذا
ذكره المصنف (بقدره) ما يكفيه وأحواله
بالوسط الصنف لا يزال على نفسه من
بالوسط الصنف (قوله ولو يجز حل اولاه)
(و مكاتب) لغيرهاشي ولو يجز حل اولاه
ولو غنيا كغيره استغنى وابن سبيل وصل لاله
وسكت عن المؤلفة قلوبهم لسقوطهم اما برزوان
الصلة أو نسخ بقوله صلى الله عليه وسلم لمعاد
في آخر الامر خذها من أغنيائهم وقدها

(قوله هديون) هو المراد بالقيام في الآية بطلاق في الدائن أي الذي له دين على المدين لا يقدر على أخذه
وليس منه منساب والقريم ضليل بمعنى فاعلى بمعنى مفعول فيه هذا كره بل هو رى حال في النهر لا أن الظاهر
هو المديون وإنما جاز الدائن المذكور لأنه فقير لأنه غارم اه (قوله لا يجلك نصابا) ويشترط أن لا يكون حاشيا
جوى (قوله ادفع للمديون الخ) لاستباحته الى دفع دينه والى نفقة نفسه وعياله (قوله وهو منقطع الفزاة)
بفتح الفاء ههنا وفي المسباح منقطع الشيء بصفة البناء للمفعول حيث فتهى اليه طرفه فهو منقطع
الوادى والرميل والطريق والمنقطع بالسكر الشيء نفسه فهو واسم عين والنضوح اسم معنى اه نقله الشهاب
في شرح النفاذ وبه يستفاد أنه هنا بالسكر لأن المراد الانحاض المنقطعون والفزاة جمع الفزاة أى الذين
يجزون عن السوق بجيش الاسلام لغرضهم بملالة النفقة والادابة أو غيرهما فقل لهم الصدقة وان كانوا
كسبيين اذ الكسب يقدمهم عن الجهاد ههنا وفى قوله بالاشتقاق أرفع وأولى زيادة الحاجة بالفقر والانتفاع
زبطى وهذا التفسير اختيارى بى يوسف قال فى غاية البيان وهو لا يظهر وقال الاستيعابى انه الصحيح نهر واستشكل
صاحب النهاية قد قدمه مسنداً لأنه ان لم يكن له فى وطنه مال فهو فقير والا فهو ابن سبيل فكيف تكون
الانعام سبعة قلت هو فقير لأنه زاد عليه بالانتفاع فى عبادة الله تعالى فكان مغايراً للفقير المطلق الخ لى
عن هذا السيد اه بحر (قوله وقيل الحاج) أى منافع الحاج وهو قول محمد (قوله وقيل ملبة العلم) عليه
اقتصروا فى الشهادة وقيل ملبة القرآن الفقراء مضمرات (قوله بجميع القرب) فدخل فى ككل من سبى
فى طاعة الله تعالى وسبيل الخيرات اذا كان محتاجا بحر (قوله وغرة الخلف الخ) أى ولا تظهر فى الزكوة لأن
الفرق شرط الجميع كفى البر فيجوز انصرف لكل أتاخرو الوقت والوصيلان فى سبيل الله فقته رغبته القرة
وقد علم أن المختار قول أبى يوسف (قوله وابن السبيل) هو المسافر وأما قوله لا تدنى ملاينة وكل من كان
مسافرا بى ابن سبيل كفى وللازمة لها نزل ابنها (قوله وهو كل من له مال لأمه) سواء كان ذلك
الشخص فى غير وطنه أم فى وطنه وله ديون لا يقدر على أخذها إلا أن الشارح جعل من فى الوطن ملحقاته أفاده
صاحب النهر ولوله ما يكفيه لوطنه لا يجزى الدفع اليه وكذا لو كان كسوبا على مازوى من أصحابنا
كانت له القهستانى من الكرماتى والاولى أن يستقرض ان قدر واذ اقدر على ماله لا يلزمه التصدق بما فضل
كالفقير اذا استغنى والمكتاتب اذا هجر اه من شرح الملتقى (قوله ومنه ماله كان ماله موجلا) أى واحتاج
الى النفقة يجوز له أخذ الزكاة قدر كفايته الى حلول الاجل نهر عن الخاتمة (قوله أو على غائب) ولو كان حالا
لعدم تمكنه منه (قوله أو بمصر) أى ولو كان حالا فيجوز له الأخذ فى أصح الاقاويل لأنه بمنزلة ابن السبيل نهر
(قوله أو باحد ولوله مئة) أى مئة اذ ليس كل فاضل يعدل ولا كل مئة تعدل وفى الخلق بين يدي الضامن ذل
وكل أحد لا يجترأ فقلت قال السرخسى وهو الصحيح وفى النهر وينبغى أن يقول على هذا كما فى مقد الفرائد اه
وهذا يناقض ما تقدمناه من الخاتمة من التفصيل (قوله أو الى بعضهم) لما ورد أن النبي صلى الله عليه وسلم أتاه مال
من الصدقة فأعطاه للمؤلفة فأما مال آخر فأعطاه للفقراء من اه وروى عن كثير من الصحابة عدم التعيين نهر
(قوله لأن آل الجنبية) أى الدائنة على الجنب أى الحقيقة قال الحاشى وهذا قيل لجواز اقتصار على فرد
من كل صنف من الاصناف السبعة وأما جواز اقتصار على بعض الاصناف فعملته أن المراد بالآية بيان
الاصناف التى يجوز دفع اليهم لا تعيين اليهم هم بحر (قوله عليك) فلا يكتفى فيها الاطعام الا بطريق التملك
ولو أطمعه منه نارا بالزكاة لا تسكنى (قوله كما تر) أى فى أقل كتاب الزكاة (قوله لا يصرف الى بناء فهو مسجد)
مستحبنا فقلنا واصلاح الطرفان وكرى الانهار والحج والجهاد وكل ما لا يملك فيه أبو السعد عن الدرر
وذلك لعدم التملك الذى هو الزكوى بحر (قوله ولا الى كفن) لعدم جهة التملك ماله ولذا كان الكفن على ذلك
التميز حتى لو اقترن الميت بسبع كان الكفن المستبرع لا لورثة الميت بحر (قوله وقضاء دينه) أى الميت لعدم
التملك دليل أنه لو قضى دين غيره ثم صادق الدائن بالمديون على ماله رجع المتبرع على الدائن لا على المديون
أما كل بغير أمره أمّا اذا كان بأمره فهو مملوك فلا يرجع على الدائن وإنما يرجع على المديون ومعه ماله
فيؤديه لولا كفاى الى الدائن فينبغى أن لا يرجع فيها كما بحثه المحقق فى فتح القدير بحر (قوله فيجوز لو بأمره)
لا يملك الدائن المتأخر كذا كذا فى بعض الصدقة فيه برفاضا نفسه اه حاشى من النهر (قوله ولا لأن)

(ومديون لا يملك نصابا فاضلا من دينه) وفى
الشهادة الدافع للمديون أولى منه للفقير (وقيل
سبيل الله وهو منقطع الفزاة) وقيل الحاج
وقيل ملبة العلم وقيل فى البدائع بجميع
القرب وغرة الخلف تظهر فى نحو الاوقاف
(وابن السبيل وهو) كل (من له مال لأمه)
ومن ماله كان ماله مؤبلا أو على غائب
أو مسافر أو باحد (الى كسبه أو)
نارته (ولا واحد من أى صنف كان لأن
بعضهم) وقيل لا يملك الجنبية بشرط الشافعى
آل الجنبية تملك الجنبية بشرط الشافعى
ثلاثة من كل صنف ويشترط أن يكون
الصرف (عليك) لا بأمره كما تر (لا) يصرف
(الى بناء) فهو مسجد (لا الى كفن ميت
وقضاء دينه) أما من الحى الفقير فيجوز
لو بأمره ولو اذن فوات

أي المدحون بقضائيه (قوله فاطمات الكتاب) أي القديري لأنه المراد بقوله فاطمات الكتاب
فلن اطلاقه بقيد ذلك أيضا وكذا الخلاصة (قوله وهو الوجه نهر) قال فيه لأنه لا بد من كونه قريبا وهو
لا جمع عند امره بل عند ادائها أمور وقبض الثابت وحسنه لم يكن المديون أهلا لنفسه بمن وبناظر
ما في المحيط والمقيد والثمانية الجواز (قوله لعدم التعلق) والاعتاق اسقاط لا تعلق بجر (قوله وقدنا أن الجلبه)
أي في اجزاء الدفع الى هذه الاشياء من الزكاة (قوله ثم بأمره) أعاد بهم كما وقع التعبير به في البحر والنهر تأخير
الامر عن نية التصديق أما إذا أمره أو لا به مسكون وكبلا منه في الدفع فلا يجرى عنها حال في البحر ويكوي
أصاحب المال ثواب الزكاة ولو فقير ثواب هذه القرب (قوله لم أره) البتة والاستظهار وأصاحب النهر (قوله
والتأخر ثم) لأنه مقتضى صحة التعلق (قوله ولا إلى من ينه ما ولاد) بالكسر مصدر بولد أي لا يجوز التصرف في مال
والودان علام من جهة الآباء والالتهام والولدان محفل يخرج القسام من باب طلبه والضم خطأ لأنه من السقاة
وهي انطاسة كافي المغرب وذلك لأن الواجب عليه الاخراج عن ذكره رقة ومنفعة ولم يوجد في الاصول
والفروع الاخراج عن ملكه منعة وان وجد رقة وهذا الحكم لا يخص الزكاة بل كل صدقة واجبة كالنكاحات
وصدقة التطوع والتذوق ولا يجوز دفعها اليهم ومن سوى ما ذكر يجوز الدفع اليهم كالاخوة والاشوات والاهام
والعصاة والافعال وانما لا تفتر اجمل هم أهل لها فيمنع من الملة مع الصدقة ثم بعد الاقرار بالموتى ثم الجيران
وأما خمس المعادن وصدقة التطوع فيجوز دفعها الى الاصول والفروع بل هم أولى من غيرهم بجر (قوله انفق)
من مدخول المبالغة بالاولى إذا كان مملوكا كالتفني (قوله أو بينه ما زوجية) أي لا يدفع هولو وجهه انما قالوا
تدفع زوجها عند الامام والملة عدم قطع المنفعة عن المولى من كل وجه (تمت) تصدرا زوجية في شهادة
أحد مسلمين لا يرد وقت الاداء وفي عدم الرجوع في الهبة وقت الهبة وفي الوصية وقت الموت وفي الاقرار لها
في المرض وقت الاقرار وفي السرقة كلا الطرفين نهر (قوله ولو بمائة) أي في الصدقة ولو بمائة لا معراج (قوله
ولا لا تدفع هي الى زوجها) لقوله صلى الله عليه وسلم لا امرأة ابن مسعود حين أرادت التصديق بولي لها زوجك
ولهذا أحق من تصدقت عليهم ولا مام أن المنفعة لم تنقطع عن المولى حينئذ لوجود الاتصال والاشتراك
في المنافع ولهذا يستغنى عن مسكول واحد من ماله لا يخرج عادة قال الله تعالى ووجدك عالة لا غنى أي حال
خديجة وزوجه صلى الله عليه وسلم وجل الحديث على صدقة التطوع ولهذا تصدقت بكل الخلق أبو السعود
وبدل ذكر الولد مع الزوج فله باجتماع لا يجرى ودفع الزكاة اليه (قوله ولا الى مملوك المولى) أما في العبد والمولى
فعدم التعلق وأما في المكاتب فلا في كسبه حقا فلا يجرى التعلق زبطي وهذا هو الترتيب بأمة مكاتبه لم يجرى بخلاف
ترتبه بأمة نفسه بجر (قوله ولو مكاتب) جعل المملوك شاملا للمكاتب بخلاف ما قاله في باب الخلف بالمعنى
أن المملوك لا يتناول المكاتب لأنه ليس بمملوك مطلقا لأنه ماله يد أو لم يصحح من ماله قال في الكفر بصدقه
ومكاتبه أبو السعود عن الشربلاية (قوله سواء كان كاهن) وأعتق جزأ منه لأن مقتضى البعض بقوله المكاتب
(قوله وبين ابنه) وان سفل (قوله معصرا) حال من الأب (قوله لا يدفعه) ذكره ليعلمه ولا يفتق منه قول
المصنف ولا الى عبد الخ (قوله لأنه مكاتبه) أي على تقدير أن يكون كاهن (قوله أو مكاتب ابنه) ولا يجوز الدفع
اليه كما لا يجوز دفعه الى نفس الابن كذا في البحر وهذا راجع الى ما إذا كان مشتركا بينه وبين ابنه وكان معصرا
واختار الابن استعصاه أما إذا كان موسرا وضمنه الابن كان العبد مكاتب الأب (قوله فحكمه علم عامر) قال
في البحر ولو مسكان بين اثنين فأعتق أحدهما حصة وهو معصرا واختار السالك الاستعصاء فلم يقتض الدفع
لأنه مكاتب لغيره وليس له ملك الدفع لأنه مكاتبه وان كان المعنى موسرا واختار السالك تضمينه
فلسا كت الدفع الى العبد لأنه أجزئي عنه وليس له مقتضى الدفع اذا اختار بعد تضمينه استعصاه لأنه لا يغير بعد
الضمان بين اعتاق الباقي والاستعصاء وقوله علم عامر تبع فيه صاحب النهر حيث قال علم عامر أول الباب
ولم يتقدم ذكره (قوله أما مكاتب نفسه) أي فيما إذا كان موسرا وضمنه غيره (قوله أو غيره)
أي فيما إذا كان المعنى معصرا واعتسى الغير العبد قال في النهر فان قلت كيف يتصور دفع الزكاة من المعسر
قلت يتصور بأن يكون ذكرا مال مستهلكا قبل الاعتاق ويكون عند الاعتاق فقيرا (قوله ولا يجوز) هذا
الخلاف مبنى على أن الاعتاق ذوال الملك فيتميز بجنده وعند هدمه الى الرق فلا يجرى اه حلق (قوله فاطمات)

قال في لاق الكتاب بقيد عدم الجواز وهو
الوجه نهر (و) لا الى (من ما) أي قن (يعنى)
لعدم التعلق وهو الركن وقدنا أن الحيلة
أن يستغنى على الفقر ثوبا سره بل أنه والتأخر
الاشياء وهل أن يجانبا سره لم أره والتأخر
ثم (ولا الى من ينه ما ولاد) ولو لم لو كان فقير
(أو) بينهما (زوجية) ولو لم لو كان المولى (ولو
هو الذي زوجها) (و) لا الى (عبد) متى المولى
مكاتب أو مولى (و) لا الى (عبد) متى المولى
يعنه (سواء كان كاهن أو غيره) لا يجرى
الأب بطله معصرا لا يدفعه ولا يجرى
أو مكاتب ابنه أو ماله المستر له وبينه وبين
فحكمه علم عامر (و) ماله المستر له وبينه وبينه
ولا لا يجوز مطلقا

المعتق موصرا أو موصرا له حلق (قوله لانه حر كانه) أي غير مديون وهو فيما اذا كان المعتق
 موصرا أو موصرا له الساكن اه حلق (قوله أو موصرا) يعني فيما اذا كان المعتق موصرا فان العبد يسمى لساكن
 وهو حر واعلم ان الساكن غير من أن يعتق نصيبه أو يدبره أو يكتبه أو يستعصمه ان كان المعتق موصرا له التعيين
 أيضا ان كان موصرا اهذا عنده أو ما عنده ما ليس له الا الاستعصام في الاعسار أو التعيين في اليسار كما يأتي في كتاب
 المتناقاه حلق (قوله ولا إلى غنى) الا المكتاتب وابن السبيل والمامل قهستاني وشغل الغنى السلطان على
 الامم كما تقدم وسواء كان الغنى غنيا حقيقة أو في حكمه كالودفع قوم زكاتهم الى من يبيعه الفقير فاجتمع عند
 الاخذ أكثر من مائتين فان كان بهما باذن الفقير لم يكن له أن من دفع له قبل بلوغ ما يبيعه مائتين جازوا الا لانه
 وكيل الفقير فاجتمع عنده بملكه الفقير وبالنصاب يكون غنيا الا أن يكون الفقير مديونا فغير هذا التفصيل في
 مائتين فضل بعدد ينه وان كان الجمع بغير أمر الفقير جاز الدفع مطلقا بغير وليس الغنى أن يقبل جازة السلطان من
 بيت المال وان أعطاه من ماله جازوا أما الفقير فله ذلك ان كان السلطان يأخذ من الناس ما يجوز له أخذ من
 عن السراج والغنى أن يشتري الصدقة الواجبة من الفقير وبها كلها ركذ الوهب اه لا تبدل الملك كبذل العين
 ولو أباحها ولم يملكها منه لا نقل له على الزاج وقيد بالزكاة لان النقل يجوز للغنى كالماله شي كافي البصر (قوله
 يملك قدر نصاب) اعلم أن النصاب ثلاثة نصاب تام سالم من الدين فاضل عن الحوائج الاصلية وهو موجب لكل
 حلق كل كذا والكفارات بأنواعها ونصاب ليس بنام فارغ عما ذكره وتعلق به وجوب الاصلية وصدقة الفطر
 ونفقة الاقارب وحرملن أخذ الزكاة ونصاب يتعلق به حرمة السؤال وهو من يملك قوت يومه والمراد الاقربان
 والمطلق النصاب على الثالث مجاز شرعي (قوله فارغ عن حاجته الاصلية) أما لو كان مستغرقا لم يحل
 فضل من ذلك كتابا سوى نصابا وهو من أهلها الساجدة لان زادت على قدرها أو كان جاهلا وانفق غنى
 بكتبه لقضاء دينه ولو كان محتاجا اليها فباعتها وقول لمن له دار وحواليه تساو نصابا وهو محتاج لظن
 لنفسه ونفقة عياله وان منقطع ما من سنة يساو نصابا ليعال على ما هو الظاهر بخلاف قضاء الدين فإنه
 يجب عليه بيع قوته الا قوت يومه وحل من له نصاب وعليه دين مستغرق أو منقص والمزارع اذا كان له
 نوران لان زاده وبلغ نصابا (قوله من أي مال كان) نقدا أو عروض قجارة أو سائمة (قوله كمن له نصاب سائمة الخ)
 اعلم انه روي عن محمد بن روايان في النصاب الحرزم لزم كانه هل المعتق فيه الوزن أو القيمة في الميسط عن محمد بن
 القبة وفي الظهيرية منه اعتبار الوزن وغرة الخسلاف تظهر في مائة تسعة عشر دينار قيمتها ثمانية درهم
 مثلا فيصرم عليه أخذها على ما في الميسط ويحل على ما في الظهيرية والظاهر أن اعتبار الوزن انما هو
 في الموزون لتأنيبه في أمال المعبود كالسائمة فيعتبر فيها العدد على تلك الرواية اذا عرفت هذا فاعلم أن من عنده
 نصاب سائمة لا يبلغ مائتي درهم تحل له الزكاة على ما في الميسط وتحرم على ما في الظهيرية فيافي البحر والنهر والمنح
 ضرر على ما في الظهيرية تحرم عليه الزكاة ويجب عليه زكاة السائمة وما في الوهبانية وتبعها الشربلا في ضرر
 على اعتبار القيمة وهو ما في الميسط فضل له الزكاة ويجب عليه زكاة السائمة نظر العدد ها وبما ذابندفع الثاني بين
 كلام القوم على ما ظهر في واقع سجانه ونعالى اعلم (قوله كما جزم به في البحر) حيث قال فيه وتبعه أخوه وتلذه
 المصنف ودخل تحت النصاب النامي المذكور ان لم يكن من الابل السائمة فإنه من ملكها أو نصابا من السوائم من
 أي مال كان لا يجوز دفع الزكاة له سواء كان يساو مائتي درهم أم لا وقد صرح به سراج الهداية عند قوله من
 أي مال كان اه (قوله وبه) أي بما جزم به في البحر والنهر من تحريم أخذ الزكاة على من ملك نصابا من
 السائمة لا يبلغ بالقيمة مائتي درهم (قوله لكن اعتد الخ) واستشهد بكلام المرغباني حيث قال اذا كان له خمس
 من الابل فباعتها أقل من مائتي درهم تحل له الزكاة ويجب عليه اه حلق وكلام المرغباني مفرغ على
 ما في الميسط على ما ذكرنا من الجمع السابق (قوله وهم) يفتح الهاء أي غلط وسببه ما قال في العناية ولا يجوز دفع
 الزكاة في من يملك نصابا سواء كان من النقود أو العروض أو السوائم فأوهم صاحب البحر قال في الشربلا لية
 وهو موقوف لان قول العناية سواء ما فتح جسد تقدير النصاب بالقيمة سواء كان من العروض أو السوائم لما أن
 العروض ليس نصابا الا ما يبلغ قيمته مائتي درهم اه وفيه أن عبارة العناية لا تدل على اعتبار القيمة في السوائم
 وبما اعتداه ما في العروض فلا لانه لا طريق لوجوب الزكاة فيها الا اعتبار القيمة بخلاف السوائم فياخذ

لانه حر كانه
 (قوله) يملك قدر نصاب فارغ عن حاجته
 الاصلية من أي مال كان كمن له نصاب سائمة
 لا يساو مائتي درهم كما جزم به في البحر
 ما في الوهبانية وشرحه من أنه يحل له الزكاة
 وتلذه أخوه
 الشربلا لية ما في الوهبانية وشرحه من أنه يحل له الزكاة
 ما في البحر وهم (لا إلى) (ملوكهم)

وعلى تقدير اختيار القيمة يخرج على إحدى الروايتين فليأتك (قوله أي الفتي) احتريه من ملوك الفقهاء يجوز
دفعها إليه كافي منة الفتى وقيد بالملوك لأن أب الفتي وزوجته يجوز دفعها اليهما ككسائي سواء فرض لها
نفقة أم لا بحر ومثل الزكاة غيرها من الواجبات (قوله ولومدبرا) مثله أم الولد (قوله أو زمنا الخ) ولو لم يجد
ما يتفق على نفسه كافي البحر والنهر (قوله في المذهب) راجع إلى الأخير وروى عن أبي يوسف جواز دفعها إليه
واختياره في الذخيرة لأنه عند غيبة مولاه الفتي ومعدم قدرته على الكسب لا ينزل عن حال ابن السبيل وجبه
الظاهر أن الملك هنا يقع للمولى وهو ليس بمصرف أمّا ابن السبيل فيصرف حلي عن البحر (قوله غير المكاتب)
أما مكاتبه فيجوز دفعها له ليعان في ذنوبه لأن كسابه ملوكه ولم يعتبروا بتأرقع الملك إليه من وجهه كما
مزل لأن الشبهة لا تعتبر مع النص (قوله والمأذون المديون غيبا) أي لما في يده ورقت أي مدم ملك المولى أكسابه
وهذا عند الامام أمانعهما فلا يجوز لأن المولى يملك أكسابه حلي عن البحر (قوله ولا لا طفل) ذكر أن كان
أو اتى في ماله أولا على الأصح لأنه بعد غيبا بغي أي به على الأصح نهر والمراد بالمال الذي لم يبلغ قال في النفاية
وشرحها القهستاني وطاعة أي الفتي فيصرف إلى البالغ ولو ذكر أصحها فقبل الطفل بالبالغ (قوله بخلاف
ولده الكبير) ولو زنا قبل فرض نفقته أجماعا بعده عند محمد خلا فالثاني وفي بنت الفتي ذات الزوج خلاف
والأصح الجواز وهو قولهما ورواية عن الثاني نهر (قوله وأبيه) مثله بل أولى سائر أقاربه الذين تلزمه نفقتهم كافي
النهر (قوله وطفل الفتي) ولو أبو ميسا لأنه لا بعد غيبا بقائها ولو انحاز إليها (قوله لا تنفاه المانع) عليه للجميع
والمانع أن الطفل بعد غيبا بغي أي به بخلاف الكبير فإنه لا بعد غيبا بغي أي به ولا الأب بغي أي به ولا الزوجة
بغي زوجها ولا الطفل بغي أمه ولو لم يكن له أب فأتى المانع فيها اه حلي عن البحر (قوله ولا إلى بني هاشم)
من الهشم وهو كسر الشئ الخ وروى به عمرو بن عبد مناف - ثم عليه الصلاة والسلام لأنه أول من هشم
القرية لاهل الحرم قهستاني ونسبه صلى الله عليه وسلم الجميع عليه ينتهي إلى عدنان وهو محمد بن عبد الله
ابن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك
ابن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان أبو السعود واعلم أن عبد
مناف وهو الأب الرابع للنبي صلى الله عليه وسلم أعقب أربعة هاشم والمطلب ونوفل وميدشم وهاشم أعقب
أربعة انقطع نسل الكل إلا عبد المطلب فإنه أعقب اثني عشر تصرف الزكاة إلى أولاد كل أن كانوا مسلمين فقراء
الأولاد عباس وحارث وأولاد أبي طالب علي وجعفر وعقيل إذا عرفت هذا فاطلاق بني هاشم محال ينبغي
لانتقطاع نسل الكل ما عدا عبد المطلب ذكره القهستاني والاولى البحث بأن أولاد هاشم ليسوا جميعا بمن يحرم
عليهم الزكاة والافالموجود منهم من بني هاشم وإلى دفع هذا السؤال أشار الشارح بقوله الامن أبطل النص قرأته
وأنما حرم عليهم لقوله صلى الله عليه وسلم يا بني هاشم إن الله تعالى حرم عليكم غسالة الناس وأوساخهم وعقوض
عنا خمس الخمس هداية وقوله عليه الصلاة والسلام نحن آل البيت لا تحل لنا الصدقة وروى أبو داود ومولى القوم
من أنفسهم وأنا لا تحل لنا الصدقة وذلك كرامة لهم حيث تصرفوا في جاهليتهم وأسلامهم منع وعقيل مكبر على
وزن كريم أبو السعود وكان لأبي طالب أربعة من الأولاد ولده طالب ومات ولم يعقب وكان بينه وبين عقيل عشر
سنتين وبين عقيل وجعفر عشر سنين وبين جعفر وعلي عشر سنين وأتتهم فاطمة بنت أسد بن هاشم بن عبد
مناف غاية البيان (قوله الامن أبطل النص قرأته) وهو قوله عليه الصلاة والسلام لا قرابة بيني وبين أبي لهب
(قوله لبني المطلب) أي لمن أسلم منهم والمطلب أخو هاشم (قوله اطلاق المنع) أي في كل الأزمان وسواء في ذلك دفع
بعضهم لبعض ودفع غيرهم لهم وجوز أبو يوسف دفع بعضهم لبعض وهو رواية عن الامام نهر وروى أبو حنيفة
عن الامام أنه يجوز دفعها إلى بني هاشم في زمانه لأن عوضها وهو خمس الخمس لم يصل إليهم لأعمال الناس أمر
القناتم وأيسالها إلى خير مستحقها فإذا لم يصل إليهم العوض عادوا إلى العوض واشتاتوا العوض وروى
القهستاني كذا في شرح المتن (قوله قال هاشم) يجوز دفع زكاته مثله غام العبارة عند أبي حنيفة خلا لا ياب
يوسف كذا في النهر ويستدل بالأصح صلوا على قول أبي يوسف (قوله أي متقاتهم) وليس المراد مولى الموالاة
فأنما تحل له (قوله فأرأوهم أولى) أي جمع الزكاة لأنه تابع له حالا وما لا بخلاف للعقود فإنه يحل به الارث
إذا لم يكن للعقود وارث اه (قوله مولى القوم منهم) أي في حل الصدقة وحرمها والافالمولى القوم ليس منهم

أي الفتي ولومدبرا أو زمنا ليس في عيال
مولاه أو كان مولاه غائبا على المذهب لأن
المانع وقوع المال لمولاه (غير المكاتب)
المأذون المديون بحسب فيجوز (و) لا إلى
المأذون الكبير وأبيه وأمر أنه
طفله بخلاف ولده الكبير وأبيه وأمر أنه
لغيره وطفل الفتي فيجوز لا تنفاه المانع
(و) لا إلى (بني هاشم) الامن أبطل النص
لرأيه وهم بنو أبي لهب قهستاني
فأقبل لبني المطلب ثم ظاهر المسألة أنهم
لمنع وقول العتيق والهاشمي يجوز نهر (و) لا إلى
كانه لئلا يصابه لا يجوز نهر (و) لا إلى
رمواهم - أي متقاتهم فأرأوهم أولى
لحديث مولى القوم منهم

من جميع الوجوه التي ترى أنه ليس مستكفوا لهم وأن مولى المسلم إذا كان كافرا أو خدمه الجزية وإن كان مولى
 التخلي ذمبا أو خدمه الجزية لا المضاعفة بجر (قوله وهل كانت تحمل الخ) قال أبو السعود في حاشية الأشياء
 ونكلم الناس في حق سائر الأنبياء عليهم الصلاة والسلام فمنهم من قال لا تحمل الصدقة لسائر الأنبياء أيضا
 ولكن تحمل قرايتهم وإن الله تعالى أكرم نبينا بأن حرم الصدقة على أقربائه أطهار الفضيلة وقيل بل كانت
 الصدقة تحمل لسائر الأنبياء وهذه خصوصية لنبينا عليه الصلاة والسلام وأما الصدقة على أزواجه عليه الصلاة
 والسلام ففي شرح البضاري لا يبر بطلان أن الفقهاء انفقروا على أن أزواجه عليه الصلاة والسلام لا يدخلن
 في الذين حرمت عليهم الصدقات وقال ابن قدامة روى عن عائشة رضي الله تعالى عنها أنها قالت أنا آل محمد
 لا تحمل لنا الصدقة ثم قال فهذا يدل على تحريمها عليهن جوى مختصرا (قوله لالهم) لقوله في الحديث وحرم
 عليكم أوساخ الناس ولا تلبسوا إلا الثياب منزهون عن ذلك نهر (قوله وبارت التطوعات) أي صدقة النافلة
 وفي النهاية عن العتابي الإجماع على جواز ذلك لهم وتبعه صاحب المراج وإختره في المحيط مقتصر عليه
 وعزاه إلى النوادر ومضى عليه الإجماع في شرح القدوري وإختره في غاية البيان ولم ينقل غيره شارح الجمع
 فكان هو المذهب بجر ونخرج بذلك الواجبات ككفارة اليمين والظهار والقتل وجزاء العبد وشراء الأراضى
 فلا يجوز دفعها إليهم طحا عن الفتح الأخص الركز فيجوز دفعه إليهم كأي النهر من السراج (قوله كما حقه في
 الفتح) الذي حقه في الفتح يقتضى حرمة النافلة والوقف فانه قال والحق الذي يقتضيه النظر اجراء صدقة
 للوقف مجرى النافلة فان ثبت في النافلة جواز الدفع ثبت جواز دفع الوقف والافلاذ لا شك في أن الوقف
 متبرع بنفسه بالوقف فلا إيقاف واجب وكان منشأ الغلط وجوب دفعها على الناظر وبذلك تم تصرف صدقة
 واجبة على المال بل غاية الأمر أنه وجوب اتباع شرط الوقف على الناظر فوجوب الاداء نفس هذا الوجوب
 فلتستكم على النافلة ثم يعطى مثلها للوقف ففي شرح الكثر لا فرق بين صدقة الواجب والتطوع ثم قال وقال بعض
 يحمل لهم التطوع اه فقد أثبت الخلاف على وجه يشرع بترجيح حرمة النافلة وهو الموافق للعمومات فوجب
 في هذه فلا تدفع إليهم النافلة الأعلى وجه الهبة مع الادب وخض الجناح ككرمة لاهل بيت رسول الله
 صلى الله عليه وسلم وأقرب الأشياء اليك حديث بريرة في الذي تصدق به عليه السلام يأكله حتى اعتبره هدية منها
 فقال هو عليه الصلاة والسلام صدقة ولنا ما هدية والظاهر أنها كانت صدقة نافلة لانه لا تحصيل للعمومات الا بدليل اه
 فهذا من الكمال نصريح بحرمة النافلة والوقف فكيف يسوغ للشرح أن يجعل جوازها من حقيقة انه
 كما هو موجود في بعض النسخ وفي بعض النسخ لم يوجد هذا ذلك وهو الاول وصدقة الوقف ان اعتبرت واجبة
 حرمت الا بالشرط وهو ما عليه البرزاي والقرائشي ونص عليه في شرح الطحاوي وان اعتبرناها صدقة نافلة
 جازت لهم على المذهب (قوله ان سماهم جاز) أي بان شرطهم الوقف خاصة وأول خلفهم في جله المستحقين
 (قوله وجعله محشى الاشياء) الشيخ صالح الفزاي ابن المصنف وكذا البيهقي شارح الاشياء وغيره جعله يرجع
 إلى القول الفصل الذي في السراج وغيره (قوله محل القولين) فالقول بعدم جواز الدفع لهم محمول على ما إذا
 لم يسمهم والقول بالجواز على ما إذا سماهم ويصح حملهما على الاعتبارين السابقين من أنها واجبة أو نافلة
 (قوله وهل تحمل الخ) كذا يوجد في بعض النسخ وهو كثر مع قوله قربا وهل كانت تحمل لسائر الأنبياء
 والصواب النسخ التي لم تذكر فيها فانه المحقق (قوله حديث معاذ) وهو أخذها من أغنياتهم وردة هاتي فقرائهم
 فالصرف إلى غيرهم تركه للاصرا مع (قوله وغير العشر) لان مصرفه مصرف الزكاة منع (قوله والخراج)
 قد تقدم بيان مصرفه (قوله خلافا للثاني) فقال عدم جواز دفع الصدقة الواجبة اليه (قوله ويقول بعض)
 وظاهره ان يلى ترجيح الاول أبو السعود (قوله لا تجوز له) لقوله تعالى انما ينالها كماله عن الدين فانما لو كرم في الدين
 بجر (قوله وغيرها) لم يذكر في البصر الا الذي في الغاية (قوله اكن جزم الزيلعي الخ) تبع في هذا صاحب الهر قال
 أبو السعود والظاهر أنه سهوا لا وجوده فيه اه وفي البصر من معراج الدراية اتصم بجر عدم جواز التماق
 اليه (قوله دفع) أي الزكاة ومثلها العشر جوى وقوله بصر الحزى لغة الطلب والابتغاء ويراد به التوخي الا
 أن الاول يستعمل في المعاملات والثاني في العبادات وعرفا طلب الشيء بطلب الظن عند عدم الوقوف
 على حقيقته كما في النهر والخرى غير الشك والظن فالتساوي استواء طرفي العلم والجهل والظن ترجح أحدهما من غير

وهل كانت تحمل لسائر الأنبياء خلاف واعتد
 في النهر حملها لأقربائهم لالهم (ويارت
 التطوعات من الصدقات) غلة (الوقوف
 لهم) أي لبي هاشم سواء سماهم لالهم أو لا
 على ما هو الحق كما حقه في الفتح ككن في
 السراج وغيره ان سماهم جاز ولا قلت
 وجهه محشى الاشياء وهل تحمل الصدقة لسائر
 البصر من المذهب وهل تحمل الصدقة لسائر
 أشقاه من سائرهم وهذه خصوصية لنبينا صلى
 الله عليه وسلم وقيل لا بل تحمل لقرايتهم فهي
 خصوصية لقرايتهم نبينا ككراما وأهلها
 لفضيلته صلى الله عليه وسلم فليصفا (ولا
 تدفع إلى ذمتي) لحديث معاذ (وجاز) دفع
 (غيرها وغير العشر) والخراج (اليه) أي
 الذمتي ولو واجبا كنز وكفارة وفطرة خلافا
 للثاني ويقول بعض حاوى القسدى وأما
 الحرب ولو متسا من جميع الصدقات لا تجوز
 له أن ينفقها بجر من الغاية وغيرها لكن جزم
 أن يلقى بجواز التطوع له (دفع بصر) لم يظنه
 مصرفا

دليل والتعزى ترجح أحدهما بقاب الرأي وهو دليل يتوصل به الى طرف العلم وان كان لا يتوصل به
 الى ما يوجب حقيقة العلم أو بالمدعى عن البصر ولو لم يتصور ولم يشك فظهور أنه ليس بمعرف فاعاد اجابا وان لم يظهر
 فهو على الجواز ولو شك فلم يتصور أو تعزى فغاب على فانه أنه غير مصرف ودفع لم يجز حتى يظهر أنه مصرف
 فيعزى به هو الصحيح نهر (قوله فبان أنه عبده) انما لم يجوز لأنه بالدفع الى عبده لم يخرج عن ملكه والتحكيم ركن من
 (قوله أو بكتابه) لأن له في كسب كتابه حقا فلم يتم التحكيم من (قوله أو حربي) لأنه ليس بحلل لدفع الصدقة أصلا
 من (قوله لما تم) من العلل التي ذكرت (قوله لأنه أتى بما في وسعه) أي وأزكاة حتى الله تعالى والمعتبر فيها الوسخ
 بخلاف ما لو أوصى بثلاث ماله للفقراء فأعطى الوصي جماعة ثم تبين أنهم أغنياء لم يجوز وهو ضامن بالتناقض
 لأن الوصية حق العباد فأعتبر فيها الحقيقة ألا ترى أن الثامن إذا أنفق شيئا ضمن ولا يأثم معراج وقياسه أن
 الوصي يشترط دار بوقتها إذا اشترى ونقد الثمن ثم ظهر أنها وقف الغير وضاع الثمن أن ضمن الوصي وهي واقعة
 في زمانها واعتراض التعليل بأنه متحقق في الصور السابقة والحكم عدم الجواز فيها الآن يقال بوجود المانع
 فيها كما تقدم (تنبيه) التعزى يجوز في أبواب منها الزكاة والقبلة والمساكين المختلطة بآيسة في حال الاضطراب
 فلا كل يجوز التعزى وفي حالة الاختيار لا يجوز التعزى إذا كان الحلال غالباً ومنها الزيت إذا اختلط بوردك
 المية فإن كان المحرم غالباً أو مساوياً لا يجوز الانتفاع، طلقاً وإن كان الحلال غالباً في حالة الاضطراب يجوز
 الأكل والانتفاع وفي حالة الاختيار يحرم الأكل وتساوياً ويجوز الانتفاع به من حيث الانتصاف وبيع الجلود
 ومنها المرق إذا اختلط مرق المسلمين بمرق الكفار والاولى المختلطة والنصاب المختلطة وأما التعزى في الفروج
 فلا يجوز بحال حتى لو أعتق واحدة من جواربه بعينها ثم ذبحها لم يبعه التعزى للوطء ولا البيع اهـ بصر (قوله
 ان أخطأ) أي تبين له الخطأ ما دام لم يتبين شي فالجواز عند عدم الشك أيضاً كما مر ولو شك لم يجوز اتفاقاً كما في شرح
 المتن (قوله وكذا أعطاه فقيراً نصاباً) أي يكره أن يدفع الى واحد مائتي درهم ويكره إعطاء النصاب بكره إعطاء
 ما به يكمل حتى لو كان له مائة زنة ونحوه من درهما فأعطاه درهمين بكره أيضاً والظاهر أنه لا فرق في ذلك
 النصاب بين كونه ناهياً ولا حتى لو أعطاه عروضا تبلغ نصاباً كذلك ولا بين كونه من التقود أو من الحيوانات
 حتى لو أعطى له خمساً من الابل تبلغ قيمتها نصاباً بكره أبو السعود عن الثمر وفي قوله تبلغ قيمتها نصاباً نظر لأنه حينئذ
 لم يمتد نصاب السائمة بل رجع الى النقد باعتبار القيمة (تنبيه) نقل في البصر عن فقر الاسلام من أراد أن يتصدق
 بدرهم فاشترى به نفوساً فقتر فقها فقد قصر في أمر الصدقة لأن الجمع أولى من التفريق ولأن دفع الصدقة كثيراً شبه
 بعمل الكرام فكان أولى قال صلى الله عليه وسلم إن الله تعالى يحب ممالي الأمور ويغض سفسافها وقد قدم
 الله تعالى على إعطاء القليل في قوله تعالى أفرايت الذي قولى وأعطى قليلاً وكفى شربلاً لاية (قوله ولا يفضل)
 عطف على لا يخلص وحينئذ ضمير عطفهم يرجع الى العيال والفرما المفهومين من قوله مديونا وقوله لا يخلص
 كلاً نصاب واجع الى العيال وقوله لا يفضل بعد دينه نصاب راجع لقوله مديونا فهو ونشر متوش اهـ حلي
 (قوله وكذا نقلها) بخرمها ولو الى مادون مسافة القصر (قوله الا الى قرابة) لأن الدفع الى الفقير منهم فيه صلة
 وصدقة والاولى صرفها الى اخوته الفقراء ثم اولادهم ثم أمهاتهم الفقراء ثم اخوالهم ثم ذوى الارحام ثم جيرانهم
 ثم أهل سكنهم ثم أهل دينهم كذا في الثمر ولا ينفق دفعها لمن علم أنه ينفقها في سرف أو معصية وقال أبو حفص
 الكبير انه لا يصرقها لمن لا يصلح الا أحباباً وان أجزاء كذا في الدر المنثور (قوله لا تقبل صدقة الرجل)
 أي لا نصاب عليها وان سقط الفرض ومثل الرجل المرأة (قوله أو أحوج) لأن المنة سود منها استدخاله المحتاج فمن
 كان أحوج كان أولى بجر (قوله أو أنفع للمسلمين) كذا را بطين (قوله أو من دار الحرب) فلو مكث في دار الحرب
 سنين فعليه زكاة ماله الذي خلفه ههنا وما استفاده في دار الحرب لا يصرق زكاة الكل الى فقراء المسلمين
 الذين في دار الاسلام لأن فقراءهم أفضل من فقراء دار الحرب اهـ بصر وقوله أفضل يقيد جواز الصرف لفقراء
 أسرى المسلمين الذين هم بدار الحرب (قوله اولى طالب علم) لأن اعانته مطلوبة ولو بالمداد والقلم (قوله أفضل)
 أي من الجاهل الفقير قهستاني (قوله أو كانت مجهلة) ولو اذبح غير أحوج ومديون فتنق الكراهة فإخذه في البصر
 (قوله ولا يجوز دفعها لاهل البدع) ظاهره ولو غير مكفرة وفيه أنهم مؤمنون عصاة فتنه الكراهة (قوله
 كالكرامية) نسبة الى ابن كرام القائل بأن الله تعالى إحدى الذوات إحدى الجواهر اهـ حلي (قوله لانهم مشبهة

(فبان أنه عبده أو بكتابه أو حربي ولو
 متناً أو أوعدها) لما مر وان بان غناه أو كونه
 فقيراً أو أنه أبوه أو ابنه أو امرأته أو هانئ
 لا يبعد لأنه أتى بما في وسعه حتى لو دفع لا يفتقر
 لم يجوز أخطأ (وكذا أعطاه فقيراً نصاباً) أو أكثر
 (الا إذا كان) المدفوع اليه (مديونا أو) كان
 (صاحب عيال) بحيث (لو فسر) علمهم
 لا يخلص كلاً ولا يفضل بعد دينه (نصاب)
 فلا يكره (قوله) (نقلها الا الى) (قوله) (قوله) (قوله)
 الطهيرة لا تقبل صدقة الرجل (قوله) (قوله) (قوله)
 مما خرج حتى يدايم في دينه حاجتهم (أو أحوج)
 أو أصلح لو أوجع أو أنفع للمسلمين (أو من دار
 الحرب الى دار الاسلام أو الى طالب علم) وفي
 المعراج التصديق على العالم الفقير أفضل
 (أو الى الزهاد أو كانت مجهلة) قبل تمام
 الحول فلا يكره خلاصته ولا يجوز دفعها
 لاهل البدع (كالكرامية لانهم مشبهة

في ذات الله) حيث جعلوا الله تعالى جوهرًا لا يجوز الدفع اليهم اتفاقًا كذا في حاشية الاشياء للعلامة أبي
 السعود (قوله وكذا المشبهة في الصفات) أي لا يجوز دفع الزكاة لهم على المختار وهم الذين يجوزون قيام
 الحوادث به حلي رأوا السعود فيجعلون بعض صفاته حادثة كصفات الحوادث (قوله لأن مقتضى المعرفة من
 جهة الذات) أي لأن الشخص الفوت الخ في العبارة قلب لأن المشبهة في الصفات أقل من المشبهة في الذات
 وهم الكرامية أفاده أبو السعود في الحاشية المذكورة (قوله كما لا يجوز دفع زكاة الزاني لولده منه) مثل الزكاة
 كل صدقة واجبة الاخرس الركاك في حاشية الاشياء المذكورة (قوله وكذا الذي نفاه) كولد ام الولد اذا نفاه
 كذا في البصر ومثله المنفى باللعان كما يأتي في بابه وهل مثله ولد قته اذا سكنت عنه أو نفاه فليراجع اهـ - أبي (قوله
 الا اذا كان الولد من ذات زوج معروف) لأن الولد ينبت من الزوج فتقطع النسبة عنه وفي المنع عن الفوائد
 الزنية الولد من الزنا لا يثبت نسبه في شيء الا في الشهادة لا تقبل للزاني الا اذا كان من امرأة له زوج معروف
 كذا في جامع الفصولين قال أبو السعود في حاشية الاشياء اهل الوجه فيه أنه اذا كان له زوج معروف ينبت
 الولد منه لمن الزاني كما صرح حوايه فتقطع النسبة عنه ثم قال مقتضى أن يجعل له تزوج بنته من الزنا والمصرح به
 في كتاب النكاح أنها تحرم عليه ماله فلا يأنه ينبت له ولد ولا يأنه يخطب في قوله تعالى وبناتكم باعنا بالفسق بل صرح حوا
 أيضا بحرمة بنت ابنه من الزنا كذا يحيط بعض الافاضل أقول هذا مقتضى لا يسلم لأن الزاني بها يحرم فسر وعما
 على الزاني (قوله ولا يجعل أن يسأل الخ) لقوله صلى الله عليه وسلم من سأل وعنده ما يغنيه فأنما يستكسر من جهر
 جهنم قالوا يا رسول الله ما يغنيه قال ما يغنيه وما يغنيه وفي الغاية القدرة على الغداء والعشاء تحترم سؤال
 الغداء والعشاء أبو السعود (قوله من له قوت يومه) بالنفس ما يقوم به بدن الانسان جوى (قوله كالصحيح
 المكتسب) حرمة السؤال منه غير متفق عليها كما في الشريعة لية (قوله وبأنه معطيه) وليس له الرجوع فيها الا يقال
 انها شبهة فتثبت أحكام الهبة فيصح الرجوع لأن قواهم المدونة على الفنى هبة فله الرجوع بحله الغنى الذي يملك
 نصا كما أرخصه في الجهر (قوله ولو سأل للكسوة جاز) وفي أبي السعود عن الزيلعي ويجوز معها سؤال الهبة
 والكسوة ويجوز لمالك الاوقية من الذهب والخمسين درهما سؤال ما يحتاج اليه من الزيادة وجاء في الخبر حرمة
 السؤال على من علة خبز درهم ما وروى على من علة اوقية وعلى من يكون يهيئها مكسبا اهـ وقوله وجاء في
 الخبر حرمة الخ جهول على سؤال ما لا يحتاج اليه بقدرته ما قبله وفي الجهر وقيد بالسؤال لأن الاشذان ملك أقل
 من نصاب جائز لسؤال وقيد على له الا وث لأن السؤال لمن له قوت يومه جاز (قوله ولا يشتغله عن الكسب
 بالجهد) وان قواها مكسبا منح (قوله ما يغنيه يومه) أي يوم الاداء جوى (قوله واعتبار حاله من حاجة وعيال)
 هذه العبارة تنافي ما قبلها لأن من اعتبر اليوم لا يعتبر الحال وعكسه ويميل عليه ما نقله أبو السعود
 عن التهر وعبارته في مثل هذا اليوم أي يوم الاداء جوى والمراد الاغناء بقاء قوت يومه والاطلاق أولى
 من التقيد باليوم لما أنه ينبغي أنه يتطرق الى ما يقتضيه الحال في كل فقير من عيال أو حاجة كدبر رغب واقضى
 كلامه أن الكثير لو احدث أولى من توزيعه على جماعة تهرق الاقتصار على العبارة الأخيرة أولى (قوله فقرامكان
 المال) لا مكان المال (قوله مكان المؤدى) لا مكان المخرج عنه جهر (قوله عند محمد) وقال الشيخان يعتبر مكان
 المؤدى عنه مراعاة لا يجب الحسم في محصل وجوده اهـ حلي قال في البصر واختلف التصحيح فوجب
 القصر عن ظاهر الرواية والرجوع اليها فالقول في النهاية معزى الى البسوط أن العبارة بمكان من يجب عليه
 لا بمكان المخرج عنه موافق لتصحيح المحيط فكان هو المذهب ولذا اختاره قاضي خان في فتاواه مقتصر عليه
 اهـ (قوله لأن رؤسهم الخ) علة لمخدوف أي ولا يعتبر رأس المخرج عنهم لأن الخ (قوله الى مبيات أقرانه)
 أي الذين يهتدون القبح وهم الذين لا يخذعون بأخذها كما تهرق البصر (قوله برسم عبد) أي عادة عبد اهـ حلي
 (قوله أو الى مبشر) يضر ولا يضر قوله أو مهدى البيا كورة هي الثمرة التي تدرك أولا حلي عن القاموس وفيه
 ان مهدى البيا كورة انما دفعها لياخذ منه اضعاف ثمنه فهو من قبيل البيع بالمطاي فكيف ينوب عن الزكاة
 او يقال الثمن المعتاد لمثلها لا ينوب عن الزكاة وما زاد عنه ينوب عنها اللهم الا ان ينزل المهدى منزلة الواهب
 (قوله الا اذا نذر على التعويض) أي نص على ان ما دفعه في مقابلة الهبة والسروور الذي حصل له بالبشارة
 والتهنئة التي حصلت له من المبيات اهـ حلي (قوله ولودفعها لاخته الخ) قال في الوالدية وجب دفع زكاة ماله

وكذا المشبهة في الصفات في المختار لأن مقتضى
 المعرفة من جهة الصفات يلحق بمقتضى المعرفة
 من جهة الذات بجميع الفتاوى (كما لا يجوز دفع
 زكاة الزاني لولده منه) أي من الزنا وكذا
 الذي نفاه اشياء (الا اذا كان الولد من
 ذات زوج معروف) فقولن والسك في
 الاشياء (ولا يجعل أن يسأل) يسأل من
 أعز حرم له قوت يومه (بالفعل أو بالقوة
 كالصحيح المكتسب وبأنه معطيه) عليه ان علم بحاله
 لا على المحرم (ولو سأل للكسوة)
 اولاً اشتغاله عن الكسب بالجهد اطلب العلم
 (جاز) لو محتاجه فروع به يندب دفع ما يغنيه
 يومه عن السؤال واعتبار حاله من حاجة
 وعيال واعتبر في الزكاة فقرامكان المال وفي
 الوصية مكان الوصى وفي الفطرة مكان
 المؤدى عند محمد وهو الاصح لأن رؤسهم تبع
 رأسه دفع زكاة الى مبيات أقرانه برسم عبد
 أو الى مبشر أو مهدى البيا كورة جاز الا اذا
 نص على التعويض ولودفعها لاخته

الى اخوته وهي تحت زوج ان كان مهر عا دون مائتي درهم أو أكثر لكن المجهل أقل أو أكثر الزوج منه سرحل المذبح
عليه ما هو أعظم لاجل انها فقيرة قرية أما لو كان المجهل مائتي درهم فصاعدا والزوج مائة عند الامام في قوله
الا تترك ذلك الجواب وعنده المجهل بناء على أن المهور قبل القبض هل تكون نصابا وجوب الاضحية وصدقة
الفطر عليه على هذا التفصيل اهـ وبه وله ما ينقضي للاحتياط كافي البرازية ومنه يعلم ما في عبارة المؤلف
من عدم بيان الخلاف فأوهم الاتفاق (قوله ولها على زوجها مهر) أي مجهول فان المذبح لا يمنع كاتفيه عبارة
الولو الجنية (قوله والا) أي وان لم يكن لها على زوجها مهر او كان ولم يكن مهنلا أو كان ولم يبلغ نصابا أو بلغ ولم يكن
الزوج مليا أو كان ولم يكن مقرا أو كان وامتنع عن الاداء أو مات في الامتناع عن الاداء فأقاده أنه لا فرق بين
أن يكون لها ينة أو لا كتابه على نظيره عند قوله وابن السبيل اهـ حلي (قوله ولودفعها المعلم خليفته) أي من هو
ثائب عنه وتلقه اذ ادفعها المخرج لمن استأجره أو الشيخ ان يحضره (قوله صح) لانه تمحض تبرعا فاذا أنوى به
الزكاة صح (قوله والا) لان المدفوع حينئذ يكون بمنزلة العوض (قوله فاتها بها الفقراء جاز) ويكون تمليكاً لهم
والتي سبابة عند العزل وكذا اذا لم ينو ثم فوى بعد ادائها بها وهو قائم في يد الفقراء كما تقدم نظيره (قوله ان كان
يعرفه) أي بالفقر اذا لا يترتب على معرفة النسب ثمرة واقعه سبحانه وتعالى أعلم

• (باب صدقة الفطر) •

لما كان لها مناسبة بالزكاة كونه عبادا ماله وبالصوم لان شرط وجوبها الفطر بعد الصوم ذكرها بينهما
والصدقة العظيمة التي يراد بها الثوبة عنده تعالى بحيث بها لانها تظهر صدق رغبة الرجل في تلك الثوبة
كما صدق يظهر به صدق رغبة الزوج في الزوجة ولم يقل صدقة الرأس فخر رضاء على الاداء في يوم الفطر
اذ المراد به يومه كيوم النحر لا الفطر الغروي المحصورة في كل اليه اليه أشار في الدراية نهر (قوله من اضافة الحكم
لشرطه) المراد بالحكم وجوب الصدقة لانه هو الحكم الشرعي فيكون على حذف مضاف والمراد بالوجوب
وجوب الاداء لانه هو الذي شرطه الفطر لنفس الوجوب الذي مناطه وجود السبب وهو الرأس اهـ حلي
والاولى كما في البحر من اضافة الشيء الى شرطه وهي مجازية لان الحقيقة اضافة الحكم الى سببه وهو الرأس اهـ
موضعا (قوله والفطر لفظ اسلامي) أي كلمة مولدة لا عربية ولا مقربة بل هي اصطلاح للفقهاء فتكون حقيقة
شرعية أو بالسعود وفي الجرد والنهر والفطر لفظ اسلامي اصطلاح عليه انفعها كانه من الفطرة بمعنى انطلقت اهـ
أقول الظاهر ان معنى كونه اسلاميا أنه تكلم به الصدر الاول من أهل الاسلام النبي صلى الله عليه وسلم
وأصحابه وهم أفصح أهل اللغة واذ علمت ذلك فلا ينافي كونه اسلاميا بهذا المعنى ما نقله المحقق عن القاسموس
من قوله فطر الصائم اكل وشرب كالفطر وقال في حرف الميم الصوم الامساك عن الاكل والشرب والكلام اهـ
ثم قال الحلبي فلينظر ما معنى كونه اسلاميا بعد ثبوته في كتب اللغة وقول نوح أفندي متعبا صاحب
القاسموس ان ذلك المخرج يوم العيد لم يعرف الا من الشارع فكيف نسب الى أهل اللغة الجاهل به فهذا منه
خطا للحقيقة الشرعية بالحقيقة اللغوية وهو كثير في كلامه مردود بأن الكلام في مجرد اللفظ لا في مدلوله
على أن المخرج يوم العيد مدلول الصدقة لا الفطر الذي الكلام فيه (قوله والفطرة مولد) أي لا عربي ولا عرب
تبع النسخ في هذه العبارة صاحب النهر وابطله الحلبي بقول النقاية فصل الفطرة من حين بر قال الفهستاني
يحذف المضاف مثل النطق وروا معنى فالمراد صدقة انسان مخلوق فيساوي قوله سم صدقة الرأس اهـ فبطل
كونه مولدا أو لغيا اهـ أقول ذكر الفطرة في النقاية وتفسير الفهستاني لها لا يدل على أنه عربي والانسيب الرد
بقوله تعالى فطرة الله التي فطر الناس عليها فان ذلك صريح في أن الفطرة من فصيح كلام العرب (قوله وأمر بها)
أي في شهر شعبان كما رواه الطبراني عن قتادة وذكر العلامة نوح أنه أمر بها قبل العيد يومين وكان ذلك
على رأس ثمانية عشر شهرا من الهجرة أبو السعود (قوله قبل الزكاة) اعلم ان الصوم والزكاة فرضا في السنة
الثانية من الهجرة الا ان اقتراض الصوم والا مريض بصدقة الفطر قبل اقتراض الزكاة على الصحيح أبو السعود
وتقدم للشرح أن الزكاة فرضت قبل الصوم (قوله قبل الفطر) أي قبل يوم الفطر بأمر بانها وجب هذا الحديث
يتقوى ما يشه صاحب البحر سابقا في باب صلاة العيدين من أنه ينبغي ان يقدم احكام صدقة الفطر في خطبة
قبل يوم العيد لاجل ان يتمكنوا من اخراجها قبل الذهاب الى المصلى (قوله وحديث فرض الخ) باضافة

ولها على زوجها مهر يبلغ نصابا وهو على
مقر ولو طلبت لم يمنع عن الاداء لا يجوز والا
تجاز ولودفعها المولى لم يمنع ان كان بحيث
يعمل له ولو دفعه صح والا ولو وضعها على
كفه فاتها بها الفقراء جاز ولو سقط مال فرفعه
فغير فرضي به لاجل ان كان يعرفه والمال فاشم
خلاصة

• (باب صدقة الفطر) •
من اضافة الحكم لشرطه والفطر لفظ اسلامي
والفطرة مولد بل قبل لمن وأمر بها في شهر شعبان
التي فرض فيها رمضان قبل الزكاة وكان عليه
الصلاة والسلام بخطبة قبل الفطرة ومبين
بأمر بانها فرضت قبل الزكاة (موجب)
وحدث فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم

الحديث الى الجملة اضافة بيانية وهو جواب سؤال تقديره لم عبر المستف بالوجوب مع ان الحديث عبر بالقرض
 اه حلي (قوله زكاة الفطر) تمامه كما في التهرطيرة للمصنف من الفقر والرفق وباعمة للمساكين من اذاها
 قبل الصلاة فهي زكاة مقبولة ومن اذاها بعد الصلاة فهي صدقة من الصدقات رواء أبو داود وغيره اه
 والطعمة بالضم الطعام وطعم بالكسر طعما بضم الطاء اذا اكل وذاق فهو طاعم ويقال فلان قل طعمه أي
 أكله أبو السعود عن المختار وأخذ من الحديث التبرع بأن الله فيها أحسنين تطهير الصائم وأطعام المساكين
 وهما يظهران في المكاف ويظهر في الطفل ومن لم يصم الثانية فلا يقال كيف يجب الإخراج منه مع عدم
 الصوم (قوله معناه قدر) يدل عليه قوله عليه الصلاة والسلام آخر الحديث ومن اذاها بعد الصلاة فهي
 صدقة من الصدقات ثم ان معناه والله تعالى أعلم أنه لم تقع موقعها التام والأفهي كافية عنها كما يأتي (قوله
 للإجماع الى آخره) هذا انما يتق كونها فرضا قطعيًا لأنه الذي يكفر بجاهده لا علميا وما ذكره صاحب البحر أولى
 فانه قال وأراد به الوجوب المطلق عليه عندنا وان كان ورد في السنة فلا فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم
 زكاة الفطر لان معناه امرًا بإيجاب والامر الثابت بظني انما يفيد الوجوب والإجماع المتعقد على وجوبها
 ليس قطعيًا ليكون الثابت الفرض لانه لم يقل فإزاوله هذا قالوا من أنكروا وجوبها لا يكفر اه فأقول فرض بأمر
 أمر إيجاب وجعل ما ذكره الشرح على أن يكون الإجماع ليس قطعيًا (قوله معلل) أي صاحب البدائع كان قد
 عبارة البحر (قوله مطلق) أي عن الوقت فلا تضيق الا في آخر العمر بحر وجه أنه صلى الله عليه وسلم قال ومن اذاها
 بعد الصلاة فهي صدقة من الصدقات فانه يفيد بظاهرها أنها لم تقع عنها الا أن يجب بما تقدم (قوله على قول)
 أي على القول الذي صححه القرافي قد مر أول كتاب الزكاة وقد نص ابن هشام على أن الفتوى على التصديق
 اه حلي أقول الذي تحذر هناك أن افترضها حمري وفوريتها واجبة فليراجع (قوله فاذاها وارثه) أي متبرعا
 والوارث ليس بقيد فبما يظهر (قوله جاز) أي ويسقط عنه الطلب في العاقبة ولو أوصى بها وجب إخراجها
 من الثلث (قوله عينا) أي حال كون يوم الفطر معينا للإداء وهو تأكيده لقوله مضيقا (قوله فبعده يكون قضاء)
 وعلى الأول يكون أداءه وهي ثمرة الخلاف (قوله واختاره الكمال) ورده القول الأول في تقريره بأنه من قبيل
 المقيد بالوقت لا المطلق لقوله عليه الصلاة والسلام أغنوهم في هذا اليوم عن المسئلة فبعده قضاء اه وحل
 الأصرف في البدائع على التندب وصريح في الظهيرية بهدم كراهة التأخير أي تقريرا خبر قال المقدسي لوتعبر يوم
 الفطر لها لما صح تقديرها عليه حينئذ وأجيب عنه بأنه يحمل بعد تحقق السبب وهو الرأس وهو جاز كما في الزكاة
 اذا عملها بعد ذلك النصاب ولذا نقل في البحر عن البرازية أنه لو جعل صدقة الفطر قبل ملئ النصاب ثم ملكه صم
 لأن السبب هو الرأس (قوله على كل حال) خرج به العبد لانه لا يملك وان ملأ فكيف يملك (قوله مسلم) خرج
 الكافر لانه ليس من أهل العبادة فلا يجب عليه ولوله بمسلم أوله مسلم بحر والمسافر والمريض اذا أفطرا في
 رمضان لا تبطل عنهما صدقة الفطر لأن سبب الوجوب موجود في حقهما وهو طوع الفطر يوم الفطر وفي
 الخلاصة يجب صدقة الفطر على من يسقط عنه الصوم كرجل أو كبر وقولنا السبب طوع فم يوم الفطر يظهر
 الجواب عن إيجابها في مال الصبي (قوله ولو صغيرا أو مجنوننا) فيجب على الولي أو الوصي إخراجها من ماله
 كما يخرج الولي من ماله منه يخرج من ماله للخدمة بحر من الظهيرية (قوله وجب) أي على الصبي اذا بلغ
 والمجنون اذا أفاق (قوله بعد البلوغ) تبع في هذا التعبير صاحب البحر والمناسب كما قال الحلي زيادة بعد الاقامة
 ترجع الى المجنون (قوله ذي نصاب) انما اشترط النصاب لانها انما وجبت لا غنا الفقير طبع أغنوهم في هذا
 اليوم عن المسئلة والاعنا من غير الفنى لا يكون والفنى الشرعي مقدرا للنصاب بحر (قوله فامل عن حاجته
 الأصلية) لأن المستحق بالحاجة كالعديم كالماء المستحق للعطش وخرج به النصاب المستفول بالدين (قوله
 وحوائج عياله) فان حوائج عياله الأصلية كحوائجه (قوله وان لم يمت) يقال نعمي نعمي ونحو كذا في الاسقاطي فهو
 مجزوم بحذف الياء أو الواو (قوله كما تر) أي في قوله وغنى يملك قدر نصاب اه حلي (قوله كما تر) أي
 في قوله وغنى أيضا (قوله نفقة الحارم) اعلم أن نفقة القريب انما تجب بالبحر عن الكسب لا بمجرد الفقر بخلاف
 الأب حيث يكفي فيه مجرد الفقر وان قدر على الكسب وهذا في الأقارب بالنسبة للرجال فقط لأن صفة الآونة
 بمنزلة أبو السعود والراجح أنه يفتى عليهم من فاضل كسبه واختاره الكمال والزيتي وصاحب الخلاصة حلي

زكاة الفطر ومعناه قدر للإجماع على أن منكرها
 لا يكفر (موسع في العمر) عند أصحابنا وهو
 الصحيح بحر عن البدائع معلل بأن الأص
 بادائها مطلق كزكاة على قول كما تر ولومات
 فاذاها وارثه جاز (وقيل مضيقا في يوم الفطر
 عينا) فبعده يكون قضاء واختاره الكمال
 في قوله حرم كبره في تنوير البصائر (على كل
 حرم مسلم) ولو صغيرا أو مجنوننا حق ولو
 يخرجها وليها وجب الإداء بعد البلوغ
 (ذي نصاب فاضل عن حاجته الأصلية
 كدينه وحوائج عياله (وان لم يمت) كما
 (وه) أي هذا النصاب (فحرم الصدقة
 كما تر وجب الأقوال (و- وبها
 لم يشترط الأقوال (و- وبها

فالتقييد بالنصاب على أحد قولين مرجحين أحدهما ما في الشارح في باب النفقة (قوله بقدره ممكنة) اعلم
 أن القدرة التي يحصل بها التمكن للعبد من أداء المأمور به نوعان لأن التمكن الذي يعتبر فيها اتحاداً بينه وبين
 اليسر أولاً فإن لم يعتبر فهو المطلق ويسمى القدرة الممكنة لكونه وسيلة إلى مجرد التمكن أي تمكن المأمور من أداء
 ما أمر به بما كان أو ما لم يكن أو ما كان من غير ما لا يقتدر على الفعل من غير اعتبار اليسر وذلك كالزاد والراحلة في الحج
 والنصاب في صدقة الفطر وإن اعتبر معه اليسر فهو الكمال ويسمى القدرة الميسرة كالتقاء (قوله هي ما يجب
 بمجرد التمكن) هذا التعريف غير صحيح فإن ضمير راجع إلى القدرة الممكنة وتعريف القدرة الممكنة هو أدنى
 ما يتمكن به المأمور من أداء ما أمر به كما في التوضيح والتعريف الذي ذكره الشارح إنما يصلح تعريف القدرة الممكنة هو أدنى
 المشروط بالقدرة الممكنة كما لا يخفى والممكنة بكسر الكاف المشددة هـ حلي وهو من الصفة إلى
 الموصوف أي التمكن المجزئ عن اعتبار صفة اليسر معه ولا شك أن المال غير الثاني يمكن من إخراج صدقة الفطر
 (قوله من الذل) وهذا إخراج صدقة الفطر (قوله فلا يشترط بقاؤها) أي القدرة أي ما يقتدر به على الإخراج
 وهو المال (قوله لبقاء الوجوب) فلو حال النصاب بعد جفاف الماء لانتقض صدقة الفطر ولو بعد ضي يوم الفطر
 على الأصح الرابع وقال الحسن بن زياد أنه لا يشترط بقاؤها (قوله لأنها شرط محض) قال أبو السعود في حاشية
 الأشباه ونقلا عن المرافعة لملاخسر يفرق ما بين القدرتين أن الممكنة شرط محض ليس فيها معنى العلة
 والميسرة شرط في معنى العلة أما الأول فلا يشترط القدرة الممكنة ليس إلا التمكن من الفعل ولا يمكن إثبات
 الواجب بدونه فهو لا يفرضه الواجب إذا لبقاء غير الوجود وشرط الوجود لا يلزم أن يكون شرط البقاء
 كأنهم ود في النكاح شرط الاعتقاد دون البقاء وأما الثاني فلا يلزم ما اعتبرت لتيسر أمكن إثبات الواجب
 بدون تلك الصفة مع صفة العسر فإذا اشترطت غير صفة الواجب من العسر إلى اليسر فكانت في معنى
 العلة التأثير فيها فاشترط دوامها لدوام الواجب لا معنى الشرطية بل معنى العلة لأن هذه مما لا يمكن إبقاء
 الحكم بدونها ألا يشترط اليسر بدون القدرة الميسرة ولا الواجب بدون صفة اليسر لأنه لم يشترط الابتلاء
 الصفة فلهذا شرط بقاء القدرة الميسرة دون الممكنة إبقاء الواجب مع أن الظاهر يقتضي العكس إذا فعل
 لا يشترط دون الامتلاك ويتصور بدون اليسر اهـ (قوله هي ما يجب بعد التمكن بصفة اليسر) فيه ما تقدم
 في قسمه من الاعتراض فإن هذا التعريف يصلح تعريف المأمور به المشروط بالقدرة الميسرة وأما تعريف القدرة
 الميسرة فهي ما يوجب اليسر على الأداء كالتقاء في الزكاة كما في التوضيح والميسرة بكسر السين المشددة هـ حلي
 (قوله فغيرته من العسر إلى اليسر) قال ابن ملا في شرح المنار ليس معناه أن المأمور به كان واجبا بالعسر
 بقدره ممكنة ثم تغير بشرط هذه القدرة إلى اليسر بل معناه أنه لو أوجب الله تعالى بقدره ممكنة لكان جائزاً
 كما أن العبادات الواجبة هي أفعال توجب الوجوب في بعض الواجبات على هذه القدرة ما ركانه تغير من العسر
 إلى اليسر بواسطة اهـ حلي (قوله لأنها شرط في معنى العلة) أي والحكم بدور مع علة وجوده وعدمه (قوله
 فلا تسقط الفطرة) لعدم اشتراط اليسر ولا يشترط حولان الحول أبو السعود (قوله وكذا الحج) لأن الاستطاعة
 التي هي شرطه لا يحصل للناسي عن الكعبة أي البعد إلا بالزاد والراحلة على ما هو المعتاد أدبونه ما يتحقق
 إلا لاله غالباً فاشترطها أي الاستطاعة لتتمكن من السفر لا تيسر إذا اليسر لا يحصل إلا بركب وأهوان
 وخدم وليست شرطاً بالاجتماع أبو السعود في حاشية الأشباه (قوله كالأعمال التي يحتاج بها اليهود)
 لأن اليهود شرط الاعتقاد دون البقاء (قوله بخلاف الزكاة) فأنها تسقط لاله المال بعد الحول يعني صراه
 تمكن من الأداء أم لأن الشرع علق الوجوب بقدره ميسر والمعلق بقدره ميسر لا يبقى بدونه جوى وقال
 العلامة الأبري أشار بقوله تسقط لاله المال بعد الحول إلى أن الزكاة واجبة في الذمة لكن الحمل هو المال
 والشئ لا يبقى بعد فوات الحمل كالعبد الحاني إذا مات والنقص الذي فيه النفعة إذا صار جبراً كذا في شرح
 الخلاطى أبو السعود في حاشية الأشباه (قوله والعسر) فأنه حكم الزكاة كالمز (قوله وإخراج)
 أي إخراج المقاسمة فهو كالعشر إلا في المصروف وأما إخراج الموقوف إذا زرع ثم حلت على التعميل الذي قدما
 عن الوقفات (قوله لا يشترط بقاء الميسرة) علة لمساائل الثلاث (قوله عن نفسه) شروع في بيان السبب
 وهو رأسه وما كان في معناه من يورثه وبلى عليه ولاية كاله مطلقاً للحدث أدوا من غوفون وما بعد من يكون

قدرة ممكنة (قوله هي ما يجب بمجرد التمكن من
 الفعل فلا يشترط بقاؤه - لبقاء الوجوب
 لأنها شرط محض (لا) بقدره (ميسرة) هي
 ما يجب بعد التمكن بصفة اليسر فغيرته من
 العسر إلى اليسر فيشرط بقاؤها لأنها شرط
 في معنى العلة وقد حذرناه فيما علة على
 المنار ثم نزع عليه (قوله كالأعمال التي
 يحتاج بها اليهود) (قوله لا يشترط بقاء الميسرة) عن
 نفسه (قوله متعلق يجب

سببها قبلها بجر (قوله وان لم يصم لعذر) أي كسرو مرض وكبر كافي القهية في ومفهومة أنه اذا ترك الصوم
 لا لعذر لا يجب وهو مخالف لاطلاقهم اهـ حلي (قوله وطفله) المراد به غير البالغ سواء كان طفلاً أم لا ويدل
 عليه مقابلته بالكبير اهـ حلي وأطلق المطلق فتشمل الذكرا والنثى لوجوب نفقته عليه وثبوت الولاية الكاملة
 عليه وخرج الولد الكبير لعدم الولاية بجر (قوله الفقير) احتريزه عما اذا كان غنياً فإن الأب أو وصيه أو جده
 أو وصيه يخرج صدقة فطره وصدقة فطر رقيقه من ماله عند أبي حنيفة وأبي يوسف رضي الله تعالى عنهما حينية
 وقال محمد لا يجب على الصغير الفتي ومن ماقبل في الصغير الفتي يقال في المجنون الكبير الفتي والظاهر أن الكبير
 المعتوه الفتي في حكم المجنون اهـ حلي وما استظهره ذكره في الهندية بقوله والمعتوه والمجنون بمنزلة الصغير ونفقة
 الطفل الفتي في ماله كافي البصر (قوله والكبير المجنون) أي الفقير فصدقة فطره على أبيه سواء بلغ مجنوناً أو جن
 بعد بلوغه خلاف ما عن محمد في الثاني وفي عكس المسئلة بأن الأب فقير المجنوناً صدقة فطره واجبة على ابنه
 كافي الاختيار أما الاغراب ولو في عياله أو صغير عيونه لوجه الله تعالى فلا يجب عليه صدقة فطرهم بجر (قوله
 فعلى كل فطرة) أي كاهل عند أبي يوسف لأن البتوة ثابتة في حق كل منهما كالأب لأن ثبوت النسب لا يتجزأ ولهذا
 لو مات أحدهما كان للباقي منهما وقال محمد عليه ما صدقة واحدة لأن الولاية لهم ما والموتة عليهم ما وكذا الصدقة
 لأن ما قبله لا تجزى كل موتة زليح ولو كان أحداً الأب أو ممرادون السابقين فعليه صدقة تامة عندهما شرعية لالة
 عن الفقه قال ولا تجب مرة واحدة على أحد لعدم الملك التام أبو السعود (قوله ولورج طفله) أي الفقيرة أما
 الفقية فهي في ماله تزوجت أولاً حلي (قوله الصالحة لخدمة الزوج) كذا في النهر عن الفقيه وظاهر ما في
 البصر عن الخلاصة في عدم الوجوب وان لم تصلح لخدمة الزوج أبو السعود فلعن في المسئلة رواية أبو محمد
 المطلق على المقيد اذا التقيد ينسج (قوله فلا فطرة) أي على أحد أماء عليها فأنقرها وأما على زوجها فمما ساقى
 في قوله لا من زوجته وأما على أبيها فلا لا يجوزها ان ولي عليها اهـ حلي (قوله والجد كالأب) اعلم أنهم
 جعلوا السبب في وجوب صدقة الفطر رأساً يعمونه وعلى عليه ولاية مطلقة كما في التبيين عليه فأورد عليه الجد
 اذا كانت فواظله صغاراً في عياله أو الأب أو فقير حيث لا يجب عليه الاخراج في ظاهر الرواية فقد تحقق
 السبب ولم يجب وما قبل في دفع الاراد من انتفاء السبب لأن الولاية غير تامة لا تنقله له من الأب فكانت
 كولاية الوصي فقير سيد الوصي لا يعمونه من ماله اذا لم يكن له مال بخلاف الجد اذا لم يكن له مال فكان لأب
 قال الكمال ولا يخلص عن الاراد الا بترجيح رواية الحسن من أن على الجد فصيح السببية كذا كروه واختارها في
 الاختيار وجرى عليها الشرح (تمت) خالف الجد لأب في مسائل منها هذه على ظاهر الرواية لا على رواية الحسن
 ومنها التبعية في الاسلام وجرى الولاء أفاده في البحر والنهر (قوله وعبد للخدمة) احتريزه عن عبادة التجارة فلا
 يجب عليه فم لا يجابها يؤدى الى التناء أبو السعود (قوله ولومديونا) بان كان مازداً ومديونا (قوله أو
 مستأجراً) أي عبد مستأجراً أما النفقة فعلى المستأجر غير (قوله اذا كان عنده) أي الراهن (قوله وفاء بالدين)
 أي وفاء بعد الدين فصاب كافي الهندية واذا لم يكن كذلك لا يلزم أحد فطرته لأن المرتن أحق به حتى اذا هلك
 هلك دينه والفرق بين المديون والمرحون حيث لا يشترط في المديون أن يكون عند المولى وفاء بالدين أن الدين
 على العبد وفي المرحون على السيد حلي عن الزليح ومثل من ماذكر العبد المذور بالتحرق به قبل اخرجه
 لتذروا المعلق عتقه بجي يوم الفطر أبو السعود (قوله كالعبد العارية والوديعة) فإن صدقة فطره على المعب
 والمودع (قوله والجاني) أي العبد الجاني سواء كان جنسانه عداً أو خطأ فإن صدقة فطره على مالك رقبته بجر
 (قوله وقول الزليح) راجع الى قوله وأما الموصى بخدمته فقط وعبارة الزليح والعبد الموصى برقبته لأنسان
 لا يجب فطرته اهـ (قوله سبق قلم) يمكن حمل كلامه على نفي الوجوب عن الموصى وجه الشك في محشى الزليح على ما
 اذا مات السيد الموصى ولم يقبل الموصى له ولم يرد (قوله ومديره) المراد ما ينهل المدبرة (قوله وأتم ولده) ولو
 حرية غير كفاية لخدمة استبدال الكافرة وأتم الولد الحرية وان كان لا يحمل استبدالها فعدم الحل لا يستلزم عدم حصة
 الاستبدال وانما قدمت الحرية بغير الكفاية لأن الكفاية يسع استبدالها مطلقاً (قوله ولو كان) أي العبد كان أو المراد
 بالعبد المولود ولو أنى (قوله وهو رأس عيونه) أي مؤنة واجبة كاهل مطلقه فخرج بالاول مؤنة الاجنبي فقه تعالى
 وخرج بالثاني العبد المسترق وخرج بالثالث الزوجة بأنها ضرورية لاجل انتظام مصالح المكاح ولهذا لا يجب عليه

وان لم يصم لعذر (وطفله الفقير) والكبير
 المجنون ولو تعدد الأب فعلى كل فطرة
 ولو تزوج طفله الصالحة لخدمة الزوج فلا
 فطرة والجد كالأب عند فقده أو فقره كما
 اختاره في الاختيار (وعبد للخدمة)
 ولو مديونا أو مستأجراً أو موهناً كان
 عند وفاء بالدين وأما الموصى بخدمته
 ولو لم يرد برقبته لا خرفة فطرته على مالك
 رقبته ومعه العارية والوديعة والجاني
 وقول الزليح لا يجب سبق قلم فخرج (ومديره
 وأتم ولده ولو) كان (كافراً) تصفى السبب
 وهو رأس عيونه

غير الرواتب نحو الادوية حلي بقليل زيادة (قوله وبلى عليه) أي ولاية حال سواء كان معها ولاية انكاح أم لا
 فإذا ولي عليها ولاية انكاح فقط فلا تجب عليه كإبنت عمه القاصرة قال في البصر وخرج الأتارب
 ولو في عياله أي فلا تجب عليه صدقة فطرهم (قوله لأن زوجته) لقصور المؤنة والولاية إذ لا يولي عليها في غير
 حقوق الزوجية ولا يجب عليه أن يمونها في غير الرواتب من (قوله وولده الكبير) أي الصغير لعدم السبب في حق
 نهر (قوله العاقل) والمجنون قد مر حكمه (قوله أجزأ استصمانا) قال في البصر ونحوه ظاهر ما في الظهيرة
 أنه لو أذى عن في عياله بغير أمره جازم مطلقا من غير قيد بالزوجة والولاء (قوله للآذن عادة) أي لوجود الآذن
 من الزوجة والولاء لانه تفويض الأمر غالبا إلى الزوج والوالد (قوله أي لولي عياله) احتراز به عن الزوجة
 الناشئة والصغيرة التي لم تزف وعن الابن الكبير الذي لم يكن في عياله فإنه لا يجوز عنهم الابن بالامر كما يفيد
 القهستاني وهل حكم الاجنبي إذا كان في عياله حكم الولد الكبير ومقتضى ما في البصر عن الظهيرة الجواز (قوله
 وعنده الآتي) لعدم الولاية القائمة (قوله والمأثور) لأنه خارج عن يده ونصرت فيه فأشبهه المكاتب نهر (قوله إن لم
 تكن عليه ينة) مقتضى التصحيح الذي مر في الزكاة أن لا تجب ولو كانت عليه ينة لأنه ليس كل فاضل يعدل ولا كل
 ينة تقبل (قوله لا بعد عوده) راجع إلى الآتي كافي النهر والمنع وإلى المقصود أيضا كافي البصر قال الحلبي
 والظاهر أن المأثور كذلك ولذلك قدره الشرح مطاوعة حكم قرينه اه (قوله فيجب للماضى) أي من السنين
 قهستاني (قوله ولا عن مكاتبه) ومثله المستسى لعدم الولاية نهر (قوله ولا تجب عليه) أي على المكاتب أن
 يخرجها عما في يده (قوله لأن ما في يده لمولاه) أي إذا هجر نفسه أمّا قبل التجهيز فهو أحق بإكساب نفسه وأنه
 لمولاه أي من وجه يدل أنه لا يجوز له أن يتزوج أمة مكاتبه كأمته نفسه كما مر (قوله وعنده مشتركة) انصهر
 (الولاية والمؤنة في حق كل واحد منهما وهذا عند الامام وقالوا تجب في العبد المشتركة على كل من الشريكين
 فطرة ما يخصه من الرؤس ودون الاشخاص نهر فلو كانت العبد تسعة تجب عندهما في الثمانية فقط شرح الملق
 (قوله ووجد الوقت) وهو طالع فجر الفطر (قوله تجب في قول) المتبادر عنه وهو الظاهر لعدم الإطلاق
 في العبد المشتركة وحينئذ فالأولى حذف هذا الفرع (قوله ونوقف الخ) لأن الملك والولاية موقوفان فكذا
 ما ينبغي عليهما يجر ومثلها زكاة التجارة فإذا تم الحول في مدة الخيار فيضم إلى من يسهله إن كان عنده نصاب
 والنفقة على من له الملك حالا ولا تتوقف لأنها الحاجة الملولة فلوقفت لما نوجوا ولو الخيار إلى المشتري فالنفقة
 عليه لأنه لو ان لم يدخل في ملكه مع خروجه عن ملك البائع لأنه في نصه وبالبائع لا يملك التصرف فيه
 حينئذ يجر من نصه (قوله لو بيعا بخيار) للبائع أوله شترى أولها وان لم يكن في البيع خيار إلا أنه لم يقبضه المشتري
 حتى مر يوم الفطر فالأمر موقوف فان قبضه المشتري فالفطرة عليه ولو رده بعده بقضاء أو غيره فعلى البائع لأنه
 عاد إليه مقديم ملكه منتفعا به وإن مات قبل قبضه فلا صدقة على أحد لقصور ملك المشتري وعوده على البائع
 فكان كالأبني بل أشد وفي الموقوف في بيع الفضولي أن أجاز المالك البيع بعد يوم الفطر فعلى المبيع وقامه في البصر
 (قوله نصف صاع) أي مقدار نصف ما يكال بالصاع قهستاني (قوله فاعل يجب) مبني على قراءة الفعل بالياء
 الضمة أما إذا قرئ بالياء القوية فالرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف أو على جهة الإبدال من الصغير المشتري
 تجب أبو السعود (قوله أودقية أو سويقه) الأولى أن يراد فيهما القدر والقيمة بأن يعطى نصف صاع دقيق
 حنطة أو صاع دقيق شعير يساويان الواجب أي نصف صاع بر وصاع شعير لا أقل ودقيق الشعير وسويقه في
 حكمه وقد ر بعض مشايخي نصف الصاع بقدر وسدس بالمصري وعن الأفرى تقديره بقدر وثلاث عليه
 فالربع المصري يكفي عن ثلاث (قوله أو زبيب) لما ورد في الخبر أو نصف صاع من زبيب ولأنه والبز يتقاربان لأن
 كل واحد منهما يؤكل بجميع أجزائه ولا يرمى من البر الصالحة ومن الزبيب الحب المتفرقون بخلاف القروا والشعير
 فإنه يرمى منهما النوى والفضالة أبو السعود (قوله وجعلناه كالتمر) لأنه يقاربه من حيث المقدور وهو التفكه
 والأولى أن يعتبر فيه القدر والقيمة نهر (قوله ولو ردينا) أمّا لو أذى عينا أو به عيب أدى النقصان وإن أدى قيمة
 الردي أدى الفضل يجر من الظهيرة ولو أدى وزنا لا يجوز إلا أن يقن أنه يبلغ نصف صاع ولا يجوز نصف صاع من
 التمروية من الحنطة وإن أدى نصف صاع من شعير ونصف صاع من تمر أو نصف صاع تمر ومنا واحد من الحنطة
 أو نصف صاع شعير أو ربع صاع حنطة جاز عندنا يجر (قوله كذرة) أدخلت الكلف غيرها من الحبوب ومثلها

وبلى عليه (لأن زوجته) وولده الكبير
 العاقل ولو أذى عنهما بلا إذن أجزأ استصمانا
 للآذن عادة أي لولي عياله والأقلا قهستاني
 عن المحيط فلنحفظ (وعنده الآتي) والمأثور
 (والمقصود الجسد) إن لم تكن عليه ينة
 خلاصة (الابعد عوده فيجب للماضى) لا
 من مكاتب ولا تجب عليه (لأن ما في يده
 من مكاتبه ولا تجب عليه) إلا إذا كان عبد بين
 لمولاه (وعنده مشتركة) الوقت في قوله
 اثنين وثم أيا ووجد الوقت في قوله
 قهستاني في قول (ونوقف) الوجوب (لو كان
 المسلول) (مبيعا بخيار) فإذا مر يوم الفطر
 والنداء باق نلزم من يسهله (نصف صاع)
 فاعل يجب (من بر أو دقية أو سويقه
 أو زبيب) وجعلناه كالتمر وهو رواية عن
 الامام ومثلهما البهني وغيره وفي الحقائق
 والنزيلة عن البدان وبما يقنى (أوصاع
 تمر أو شعير) ولو ردينا وما لم ينص عليه كذرة

الاقية بجر (قوله وخبر) جواز دفعه على الصحيح بجر (قوله ما يسع ألفا وأربعين) وذلك أن أبا يوسف قال الساع
ما يسع خمسة أرطال وثلاثة وقال محمد ما يسع ثمانية أرطال وبه عبر الكمال وحافظ الدين والشرع بلاني ولا خلاف
بينهما كافي الفخ لان محمد أدرى بمجذبه ولم ينقل عنه خلافا لغيره أبي يوسف رطل المدينة وهو ثلاثون استارا
بكسر الهمزة ومراد محمد رطل العراق وهو عشرون استارا فيكون المجموع على القولين مائة وستين استارا كافي
الجر والاستار ستة دراهم ونصف كافي المنع والشرع بلاني فاذا ضربنا ستة ونصف في مائة وستين كان الحاصل
ألفا وأربعين اهـ حلي والرمال العراقي مائة وثلاثون درهما (قوله من مائتين) قال في القاموس المائتين حب
معروف معتدل وخطه محمود نافع للعدوم والمزكوم ملين فاذا طبع الخلل نفع للجر المقتروح وضعا به بقوى
الاضواء الواهية حلي (قوله أو عدس) أشار بأولى أن التقدير بأحد هما كاف لانهما مائتين تساويان
وزناهما بالنسبة حلي (قوله انما قدرهما) أي بأحد هما بديل البعيف بأواه حلي (قوله لتساويهما ما كيلا ووزنا)
بمعنى أن أفراد المائتين بعضها مع بعض وكذا العدس متساوية فاذا ملائت مائتين مائتين ثم وزنته وحفظت مقدار
رقته ثم ملأته من مائتين أخرى ووزنته كان متساوي وزنا الأول وثم إذا ملائنا العدس المتفاوتين مائتين مائتين وكذا
العدس وبديل على أن مراد الشارح هذا المعنى ما في الدرر وعبارته انما قدرهما مائة التفاوت بين حياتهما عظمها
وصغرها وتخطاها كذا انما يختلف غيرهما من الحبوب فان التفاوت فيها في غاية الكثرة اهـ فقوله بين حياتهما
أي بين حيات كل منهما مع بعض وبين حيات كل وحيات الآخر أفاده الحلبي (قوله أي الدراهم) مثلهما الفلوس
ولعمري كافي المنع (قوله أفضل) أي لتتنوع حاجة الفقير إلى ما كوله وغيره قال في الهندية ثم الدقيق أول من
البر ودرهم أدنى من الدقيق لدفع الحاجة اهـ (قوله على المذهب المتيقن به) مقابله ما قال في المضمرات دفع
المنفعة في صدقة الفطر أفضل في الأحوال كلها اهـ كانت أيام السنة ثم لم تكن لان في هذا موافقة السنة
وعليه الفتوى حيث فقدت اختلاف الافتاء (قوله وهذا) أي دفع القيمة (قوله بطول غير الفطر) الثاني هندية (قوله
فن مات قبله) أو افتقر هندية (قوله أو ولد بعده) أو أبسر هندية (قوله فلا يبرء ونفعه عليه الصلاة والسلام)
وهو ما روي من حديث الحسن أن كان يأمر نارسول الله صلى الله عليه وسلم أن يخرج صدقة الفطر قبل الصلاة
وكان يضعها قبل أن يصرف إلى المولى ويقول أغنوهم عن الطواف في هذا اليوم ولومنا ولد الصغير أو ملوكه
يوم الفطر لا تخط عنه بجر (قوله اذا قدمه) ولولعشر سنين أو أكثر كافي الفقه ستاني أي على المعتقد (قوله
اعتبارا بالزكاة) بمعنى أنه لا غارق فهو من باب الحلاق لأنه قياس فادفع به ما في الفخ من أن حكم الأصل
على خلاف القياس فلا يقاس عليه بجر (قوله اذهو الرأس) أي الذي يموت ويلى عليه أبو السعود (قوله وبه
يقضى جوهره بجر) قال في البحر واختلف الصحاح لكن تأييد التقييد بدخول رمضان بأن الفتوى عليه فليكن
المعمل عليه (قوله وصححه غير واحد) منهم حافظ الدين في الكافي وصاحب الهداية والتبيين وشروح الهداية
ونفاضة خا في فتاواه (قوله ويرجعه في النهر) حيث قال وتابع الهداية أولى (قوله قلت فكان هو المذهب) فيه
أنهم ذهبوا على أن ما به الفتوى مقدم على غيره ولو ظاهر الرواية (نزع) لودفعها الفقير على اعتقاد الوجوب لم تضع
عنه بل دفعه فلا نفعه الا ساقط في حاشية مسكين (قوله إلى مسكينين) يعني عنه ما بعده لانه بالاولى والاولى
الاغتناء في هذا اليوم عن المسئلة (قوله على ما عليه الاكثر) قال في البحر وظاهر ما في التبيين وقض الفقيه
أن المذهب المنع وأن لما قيل بالجوهر انما هو الكرخي (قوله من غير ذكر خلاف) لعله لم يعتبر الخلاف (قوله
كتفريق الزكاة) فانه يجوز على معتقدين ولو اكل انسان فلسا (قوله والا مرفى حديث أغنوهم) جواب ما ورد
على قول المصنف وبارز نعم كل خضر فطرته إلى مسكين وحاصله أنه لا اغنا فيه وحاصل الجواب أنه للتدب
ومخافة التدب لا تنفي الصحة (قوله لا يكره التأخير) أي ولو كان قوله صلى الله عليه وسلم أغنوهم في هذا اليوم
عن الطواف لوجب لكره أي نزعوا كراهة التثنية ثابتة وهذا بناء على أن وقت العمر وبضوات يوم الفطر
لا تكون قضاء والتصديق أنه بعد اليوم الاول يكون فاضيا لا مؤذيا لانه من قبيل المقدب بالوقت فانه قال
عليه الصلاة والسلام أغنوهم في هذا اليوم عن المسئلة ومقتضاه أنه يأثم بالتأخير عن اليوم الاول قاله صاحب
البحر (قوله إلى مسكين واحد) أي اذا لم يصل ما دفع إليه التساب ما اذا بلغه لا يصح دفع من أدى إليه بعده
لصيرورته غنيا (قوله بلا خلاف يعتقد) اعلم أن صاحب البحر في الخلاف وجه المصنف في مواهب الرحمن

وخبره فيه القية (وهو) أي الساع المعنى
(ما يسع ألفا وأربعين درهما من مائتين
أو عدس) انما قدرهما مائتين (أفضل من دفع
الدين على المذهب) المتيقن به جوهره وبجر من
الطهريه وهذا في السعة أما في التدفق
الدين أفضل كما لا يخفى في (أبوعبيرة الفطر)
متعلق يجب (فن مات قبله) أي الفجر
(أو ولد بعده) أو أسلم لا يجب عليه ويستحب
إخراجه قبل الخروج إلى المولى بهذا طلوع
فجر الفطر (وصحح لداوود اذا قدمه على يوم
وجوده أو أزال من اعتبار الزكاة والسبب
في الأول) أي مسئلة التقديم من الطهريه لكن حاشية
يفتى جوهره بجر من الطهريه تقديم مطلقا
التون والشرع على جهة التقديم مطلقا
وصححه غير واحد ورجحه في النهر ونقل عن
الولولجية أنه ظاهر الرواية قلت فكان هو
المذهب (وإجاز دفع كل شخص فطرته إلى
مسكينين أو إلى مسكينين على ما عليه الاكثر
وبه جزم في الولولجية والحاشية والبدايع
والجديد وتبعهم الزيلعي في الظاهر من غير
ذكر خلاف وصححه في البرهان فكان هو
(المذهب) كتفريق الزكاة والاولى ولا يقال في
أغنوهم للتدب فبعد الاولوية ولا يقال في
الطهريه لا يكره إلا خبر أي نزعوا (كما جاز
دفع صدقة جماعة إلى مسكين واحد ولا
خلاف) يعتقد

ان ذلك على الاصح فاقضى ثبوت الخلاف فتوجه الاعتراض على صاحب البحر ومن تبعه وأجاب الشارح بأن معنى كلامهم لا خلاف بعنديه فلا ينافي وجود مخالفه وفيه أن مقابل الاصح صريح بجواز تساعده بل قدمه بعضهم على الاصح للاتفاق على تصحيحه اللهم الا ان يقال انه لا يلزم أن يكون الصحيح مقابل الاصح داغابيل فديقابل الاصح الضعيف وكثيرا ما يقع ذلك في عباراتهم (قوله أمرها زوجها الخ) أفاد أنهم ان أدت عنه بدون اذنه لا يجوز به أبو السعود (قوله بفراذن الزوج) أما إذا كان باذنه لا تنقله بالخلط فيعزى عنه (قوله ودفعته الى مقبر) أو الى قفرا (قوله لما مر أن الانحلاط عند الامام استهلاك) الاولى أن يعبر بالخلط وهو كذلك في نسخ لان الانحلاط يقع من غير صنع كبيرين متجاوزين عن الخلط فلا يصح كون ذلك استهلاكا بل يكون شر يمين أما الخلط فيقع بالصنع فيكون استهلاكا كاختلعه وتصرفت في خالص ملكها وضحت للزوج خطبه (قوله ولو بالعكس) بأن أمرته بأداء فطرته خلط حنطتها بمنطته (قوله قال في التهرل أره) ذكر في الهندية ما يفاد منه حكم القرع فقال رجل له أولاد وأمرأة فكال الخلطة لاجل كل واحد منهم حتى يعطى صدقة الفطر ثم جمع ودفع الى المقبر فيسبهم يجوز عندهم اه ووجه الافادة أنه اذا جاز الاداء حالة الخلط بغير أمرهم فلا يجوز بأمرهم أولى (قوله ومقتضى ما مر) أي من قوله ولو أدى عنها بلا اذن جاز استحسانا لا لاذن عادة حلي (قوله جوازها عنها) أي من زوجته وفي بعض النسخ عنهم ما بضمير التثنية وهو وان كان محصيا لكن الافراد أولى لان جوازها عنهم معلوم اه حلي (قوله بلا اذنها) أي في الخلط والاولى حذفه لانه موضوع المسئلة (قوله لم يفعل) أي البعت (قوله في المصارف) ذكر في البحر أن الأفضل في صرفهما الاخوة الفقراء ثم الى اخواته ثم الى اولاد اخوته واخواته المسلمين ثم الى أهل مصر اه (قوله في كل حال) دفعوا ومنعوا (قوله الا في جواز الدفع الى ذمتي) وفي الزكاة يعتبر عمل المال وفي صدقة الفطر عمل المخرج لا المخرج عنه (قوله وقدمت) أي كل منهما أما جواز الدفع الى الذمتي ففي باب المصروف وأما عدم سقوطها بهلاك المال ففي هذا الباب اه حلي (قوله وان كانت نفقة تاعليه) فيه أن نفقة زوجة العبد على العبد ويأج فيها مرة بعد أخرى (قوله واجبات الاسلام) ان أراد المشرك منها فغير مسلم لانه فاته صلاة لعبدن والجماعة وغيرهما وان أراد مطلقا واجب في الصلاة والحج وغيرهما واجبات لا تخصي ومراة بالواجب ما يعم الواجب ديانة لانه ذكر منها خدمة المرأة زوجها وهي واجبة ديانة لما نوا وعليه من أن وضوءه لا يجب عليها وقالوا لا يجب على كل من الزوجين تعاها الاخر (قوله الفطرة) أي صدقة الفطرة وفيها فوائد قبول الصوم والفلاح والتجارب والنجاة من سكرات الموت وعذاب القبر أبو السعود عن منية الفتى (قوله ونفقة ذي رحم) أي الحرم عند الفقر والهجرة في غير الدين والاثان وفيه ذكر عند الاول فقط (قوله ووتر) هو فرض على يفتون ابوا وبنوته على المشهور فيكون في عدم الواجبات جرى على قول أو مراده بالواجب ما يعم الفرض وكذا النفقة فرض (قوله وأضحية) أي على المعتمد (قوله وعمره) عدها من الواجبات جرى على ما صححه الحدادي في الجوهره وسأني أن المذهب سببها اه حلي (فروع) اذا مات من عليه زكاة أو فطرة أو كفارة أو نذر لم يؤخذ من تركته عندنا لان يتبرع ورثته بذلك وهم من أهل التبرع فان امتنعوا لم يجبروا عليه وان أوصى بذلك يجوزونؤخذ من ثلث ماله هندية ولا وصى أن يعطى صدقة فطر النبي من مال النبي ولا يصح عن النبي في ظاهر الرواية وكذا الاب لا يصح عن الصغير من مال الصغير فان نص من مال نفسه يكون متبرعا أبو السعود

• (كتاب الصوم) •

اغنا ذكره بعد الزكاة لتقر في أصول القوم أن أفضل الاعمال بعد الزكاة الصوم فهو ساني وقدمه على الحج لأفراد وترتيب الحج من المال والبدن جميعا نهر (قوله قبل) فائله صاحب البحر حلي (قوله لو قال) أي من غير الصوم وهو صاحب الكثر (قوله لكان أولى) لانه أنواعا ثلاثة الفرض والواجب والنفل والذي يدل على هذا العدد لنظم صيام لا صوم (قوله لانه ثلاث أيام) أي فتدلل لنظم صيام على العدد بخلاف صوم (قوله ونعقب) أي تعقبه صاحب النهر (قوله بأن الصوم له أنواع) أي يعم الأنواع لعدم تخصيصه بنوع منها تحقق حقيقة في كل نوع ومراده أن الأنواع ملحوظة سواء عبر بصيام أو بصوم فاختار التعبير بما لا وجه لاجل الأنواع مشعولة لاسدها دون الاخر (قوله على أن ال تبطل معنى الجمع) يعني على تسليم أن الأنواع تستفاد

(خلطت) امرأة أمرها زوجها بأداء فطرته
(حنطته) حنطتها بفراذن الزوج ودفعته
الى المقبر جاز عنها لانه لما مر أن الانحلاط
عند الامام استهلاكا يقطع حق صاحبه
وعندهم ما لا يقطع فيجوز أن أجاز الزوج
عليه ولو بالهكس قال في التهرل أره
وه مقتضى ما مر جوازها عنها بلا اذنها (ولا
يعتد الامام على صدقة الفطر ساعيا) لانه
عليه السلام لم يفعل به (قوله في كل حال) (الافى)
كل زيادة في المصارف (قوله في كل حال) (الافى)
جواز (الدفع الى ذمتي) وعدم سقوطها
بهلاك المال وقدمت (ولو دفع صدقة فطره
الى زوجة عبده جاز) وان كانت نفقة تاعليه
نعمدة الفتاوى للتهديد ونفقة ذي رحم ووتر
واضحية وعمره وخدمة أبيه والمرارة زوجها
حدادي واقه تعالى اعلم
(كتاب الصوم)

قبل لو قال الصيام لكان أولى لما في الظاهرية
لو قال لله على صوم لانه يوم ولو قال صيام
لانه ثلاثة أيام كافي قوله تعالى فعدة من صيام
ونعقب بأن الصوم له أنواع على أن ال تبطل
معنى الجمع

من لفظ صيام لان صوم محله عند عدم دخول ال على صيام اما عند دخوله عليه فلا دلالة على الانواع بل
تكون ال لقبقة بقطع النظر عن الانواع هذا ما تعطيه عبارة شرح من غير نظر الى ما في النهر وقال الحلبي
في تركيب الشارح ظل اذى البه عدم التأثر في مباركة النهر ونهاه ووجه في البحر ان الصيغة لها دلالة
على التعدد ولا شك ان الصوم له انواع ثلاثة اى الفرض والواجب والنفل فاذى ان الاولى صيام وهو ممنوع
فقد قال القاضي في تفسير الآية وهي قوله تعالى من صيام أو صدقة بيان الجنس القدية وأما قدرها من العدد
فبينه عليه الصلاة والسلام في حديث كعب فان قلت صرنا بان صياما جاء بها الصائم قلت لا يصح هذا امر اذا
في الآية ولا في الترجمة كما يدركه الذوق السليم والطبع المستقيم على أن ال الداخلة على الجمع تطل معنى الجميع
فتدبر ووجه انظر أن قول صاحب النهر ولا شك أن الصوم له ثلاثة أنواع ليس اعتراضا على صاحب البحر
بل بيان للسبب الحامل لصاحب البحر على كون استعمال اللفظ الدال على التعدد أولى والشارح يوهن
أن هذا من صاحب النهر رد على أخيه فقال ما قال اه وقد يقال ان صيام على ما قاله صاحب البحر انما يدل
على ثلاثة أيام لا ثلاثة أنواع فلا تظهر أولوية ذكره بدل الصوم (قوله على أن ال تطل معنى الجميع) هذا انزل معنى
لان لم أن لفظ صيام جمع ولو سلم قال الجنسية أبطلت جميعه اه حلي لانها تدل على الحقيقة بقطع النظر عن
الافراد (قوله والاصح أنه لا يكره قول رمضان) فثبت في الاحاديث الصحيحة كقوله من صام رمضان
ايما فاعاد باغفره ما تقدم من ذنبه وقال بعضهم الصحيح ما رواه محمد بن مجاهد ولم يحك خلافة أنه زه
أن يقال جاز رمضان وذهب رمضان لانه اسم من اسمائه تعالى وأجيب بأنه لم يثبت في المشاهير كونه من
أسمائه تعالى ولئن ثبت فهو من الاسماء المشتركة كالحكيم حلي عن النهر وقد أظفروا على أن العلم في ثلاثة أشهر
مجموع الحضاف والمضاف اليه شهر رمضان وبيع الاول وبيع الاخر فذهب شهره من قبيل حذف بعض
الكلمة لانهم جوزوه لانهم أجروا مثل هذا العلم مجرى المضاف والمضاف اليه حيث أعربوا الجزين ذكره
السعد في شرح الكشاف (قوله وفرض بعد صرف الخ) وشرعه الله تعالى لنوائمه من أجل على التقوى وإذا
خفت آيته بقوله تعالى لعلمكم تتقون وشكر النعمة والى ذلك أشير بقوله تعالى لعلمكم تشكرون والاحصاف بصفة
الملائكة والعلم بحال التقير لرحمة وأعظم فوائد تكون النفس الامارة بالسوء وكسر شهواتها في الفضول المتعلقة
بجميع الجوارح من العين واللسان والاذن والفرج فانه يصف حركاتها في محرماتها ولهذا قيل اذا جاءت
النفس شبت الاعضاء واذا شبت النفس ياعت الاعضاء (قوله امسالك مطلقا) أى عن طعام أو كلام أو سير
وطاها أنه حقيقة لغوية في الجميع وهو ما تنصده عبارة الصحاح وفي المقرب هو امسالك الانسان من الاكل
والشرب ومن مجازة صام الفرس اذا لم يتلف وقول النابغة خيل صيام وخيل غير صائمة نهر وانما عبر به
دون ترك لان المأمورية فعل المكلف وهو امسالك بجر (قوله عن المفطرات) الاولى أن يقول عن الاكل الخ
للزوم الدور في تعريفه اذ المفطرات مضادات الصوم فتتوقف معرفتها على معرفة الصوم فتتوقف معرفته
عليها فاستأنى (قوله الآية) وهي الاكل والشرب والجماع بجر (قوله كى اكل ناسيا) ادخلت الكاف من
شرب ومن جامع ناسيا (قوله في وقت مخصوص) خرج الليل ولذا ذكره الوصال منع (قوله وهو اليوم) أى من أول
زمان الصبح الصادق الى المغرب أى زمان غيبوبة تمام حرم النعم بحيث تظهر الظلمة في جهة المشرق وفي
البضارى عنه عليه السلام اذا قبل الليل من هنا فقد أظفر الصائم أى اذا وجد الظلمة حاص في جهة المشرق فقد
دخل في وقت المفطر وأما مفطر اى الحكم لان الليل ليس ظرفا للصوم فاستأنى (قوله من شخص مخصوص)
وهو من اجتمع فيه شروط العصة الثلاثة وهي الاسلام والطهارة عن الحيض والنفساء والنية منع وذكره الشارح
والاسلام والطهارة شرطا وجوب وجهه وقوله كائن في دارنا الخ من شرط الوجوب وقد زاده الكمال ولا يشترط
فيه العلم بالوجوب لتعريفه بعدم السؤال (قوله أو عالم بالوجوب) فالحر في اذا أسلم في دار الحرب ولم يعلم بخرية
رمضان ثم علم ليس عليه قضاء ما مضى منع (قوله طاهر عن حيض ونفساء) وان لم تغسل منهما بجر (قوله
المهودة) وهي التي تكون من الاهل في الحل فلا أمسكت الحائض أو النفساء مع النية أو نوى بعد الضحوة
الكبرى أو لم تكن معينة مبيتة في القضاء والكفارات لا تعتبر (قوله أو عالم بالبلوغ الخ) طاهره أن الشروط المتقدمة
لعصة فقط مع أن الاسلام والطهارة شرط لها والوجوب كما تقدم (قوله والافاقة) اى من جنون وانغماء (قوله

والاصح أنه لا يكره قول رمضان وفرض بعد
صرف القبلة الى الكعبة لغرض من بيان بعد
الهجرة بسنة ونصف (هو) لفظ امسالك مطلقا
وشرها (امسالك من المفطرات) الآية
(حقيقة أو حكما) كى اكل ناسيا فانه محك
حكما (في وقت مخصوص) وهو اليوم (من
شخص مخصوص) مسلم كائن في دارنا أو عالم
بالوجوب طاهر عن حيض ونفساء (مع
النية) المهودة أو عالم بالبلوغ والافاقة

فليس من شرط العصة (بل هما من شروط وجوب الاداء على ما عليه المشايخ مستدلين بوجوب القضاء على
المغنى عليه والناثم بعد الافاقة والاقامة بعد مضي بعض الشهر أو كله وكذا الجنون إذا أفاق في بعض الشهر
بحر (قوله لصوم المصبي) ويثاب عليه بحر (قوله بعد النية) أي بعد ما نواه في محل النية أي ولو كان العقل
والافاقة من شروط العصة لما صح صوم من ذكر (قوله وحكمه نيل الثواب) أي الاخرى وأما حكمه الذي يورث
فهو سقوط الواجب إن كان صوما لازما بحر (قوله ولو منها ما منه) كصوم الايام الخمسة إذا انتهى لمغنى بحاور
وهو الاعراض عن ضيافة الله تعالى وهو يفيد أن في صومها أبا كمال الصلاة في الارض المقصورة ذكره في الشهر
إذا عصى صاحب البحر في قوله أنه لا ثواب في صوم الايام المنهية فكلام الشارح بحث لصاحب التور (قوله
ولذا لو عين الخ) أدلكون السبب في المنذور النذر لا شهود من المنذور (قوله ويأثم التبعين) من هذا يؤخذ
أنه لو نذر يوم الخميس والاثنين من كل أسبوع يصح صوم غيره ما عنيهما وظاهر كلامه أن التبعين يلقون ولو علق
بشرط براد كونه كان شقي الله تعالى مريض لا صوم من شهر كذا وقد نصوا على تعيين الزمان في مثله فلهذا
ما ذكره الشارح محمول على غير هذه الصورة (قوله والكفارات) أي بسبب صوم الكفارات (قوله الخ) أي
في كفارة البمين وقوله والقتل أي في نيل الخطا والصيد بحر ما يورث ثلاثة أخرى ككفارة الظهار السبب
في صومها لعزم على العود وكفارة الافطار والسبب في صومها الافطار وكفارة الحلق بحر ما عدا إذا اشتد
الصوم والسبب في صومها المطلق سببي (قوله رمضان) هو في الاصل من رمضان إذا احترق سببي به لأن الذنوب
تحترق فيه وهو غير منصرف للعامة والاف والتون وكذا اجابدى لآب التأييد المصروفة وبصرف ما عداها
قال البلوهرى يجمع على أرمضاء ورمضانات ورماضين كسلاطين منخ مع زيادة (قوله شهود بحر الخ) هذا سبب
الصوم كذا شهود كل يوم بسبب لوجود أدائه لأن الصوم عبادة متفرقة ككثرة الصلوات في الاوقات
بل أشد لفضل زمر لا يصلح الصوم وهو الليل أبو السعود فان قلت ان السببي الذي بلغ إنشاء الشهر شهود بحر
منه فمقتضا وجوب قضاء ما منى منه قبل البلوغ قلت لم يوجد شرط الوجوب فيما منى وهو البلوغ بحر (قوله
أنه الجهر) أي الذي لا يتجزأ فهو من كل يوم بسبب الصوم ذلك اليوم بحر (قوله الذي يمكن إنشاء الصوم فيه)
وهو ما كان من طلوع الفجر الصادق الى قبيل الفضة الكبرى أما الليل والنصرة وما بعده لا يمكن إنشاء الصوم
فيها والموجود في الليل بحر بالنسبة لا إنشاء الصوم (قوله من كل يوم) قال في مجمع الانهر ان السبب الجزاء الاول
من كل يوم لا كام والايام أن يجب كل يوم بعد غمام ذلك اليوم ولا الجزاء المطلق والالوجب صوم يوم بلغ فيه
السببي اه حلي (قوله حتى لو أفاق) بأن زال جميع ما به من الجنون فأما إذا أصاب في بعض كلامه فلا حنذية
وغرة الخلاف المذكورة في الشارح ذكرها صاحب البحر والمهر والمخ والهندية فلا وجه لما ذكره الهندي أن
المحفوظ (يوم القضاء) فين أفاق لا يلام حن ولا خلاف فيه (قوله أوفى آخر أيامه بعد الزوال) عبارة أنه إذا انقضى
أو فماده الزوال من يوم منه اه وهي الحق بدليل قوله أنه الجزاء الذي يمكن إنشاء الصوم فيه فانه لا يصح آخر يوم
بل كل يوم لا يمكن إنشاء الصوم في بعضه وهو نصف النهار الشرعي وما بعده الى القروب كما ياتي وهذه تعلم
أنه كان ينبغي أن يقول أوفى نصف النهار الشرعي وما بعده الى القروب والا فالعبارة تقتضي أنه يمكن إنشاء
الصوم قبل الزوال ولو بعد نصف النهار الشرعي وهو باطل اه حلي (قوله وهو أقسام ثمانية) فرض وواجب
وسنة ومكروه وكل واحد قسمان (قوله كصوم رمضان أداء) اقتراضه ثبت بالدليل القطعي المؤيد بالاجماع
منه (قوله كصومه قضاء) بسبب القضاء هو سبب الاداء وهو شهود بحر من الشهر (قوله لكنه فرض عملا) انما كان
فرضا التبعين بالقاطع منع الآن الاجماع لم ينعقد على فرضيتها كما في شرح المتق وعده صاحب المتق من
الواجب كالتذور (قوله كالتذور المعين) كقوله على أن الصوم يوم الخميس والعلق كقوله على أن الصوم يوما
منه (قوله وأما قوله تعالى الخ) جواب عن سؤال حاصله أن النذر ثبت طلبه بالقاطع وهو قوله تعالى وليؤفوا
نذورهم فينبغي أن يكون فرضا حاصلا الجواب كما في المنع أن النص الوارد مخصوص اذ خص منه المنذور
الذي ليس من جنسه واجب شرعا كعبادة المربى وما ليس بمقصود في العبادة كالتنذر بالوضوء في صلاة
والنذر بالمسبة فلما خست هذه المواضع بقيت الآية مجوزة قطعاً كالأية الموقرة وخبر الواحد (قوله) من
الواجب صوم القاطع بعد الشروع فيه وصوم قضاؤه عند الفساد وصوم الاعتكاف بحر عن البدائع

فليس من شرط العصة لصوم المصبي ومن
جن أو أعصى عليه بعد النية وانما لم يصح
صومها في اليوم الثاني لعدم النية وحكمه
نيل الثواب ولو منها ما منه كأي الصلاة في
أرض مقصورة (وبسبب صوم) المنذور النذر
ولذا لو عين شهر أو صام شهر أو قبله منه أجزاء
لوجود السبب وبلغوا التبعين والكفارات
الحلت والقتل (و) رمضان شهود بحر من
الشهر من ليل أو نهار على الفضة التي لا يبارية
واختار غير الاسلام وغيره أنه الجزء الذي
يملك إنشاء الصوم فيه من كل يوم حتى لو أفاق
الجنون في ليله أوفى آخر أيامه بعد الزوال
لأقضاء عليه وعليه الفتوى كأي الجزاء كأي
من الدراية وصحة غير واحد وهو الحق كأي
القاية (وهو) أقسام ثمانية (فرض) وهو
فوتان معين (كصوم رمضان أداء) وغير
معين كصومه (قضاء) صوم (الكفارات)
لأنه فرض عملا لا اعتقاداً ولذا لا يكفر
باجدائه قاله الهندي تبعاً لابن السكك
(وواجب) وهو فوتان معين (كالتذور المعين
(وغيره) من كالتذور (المطلق) وأما قوله تعالى
وليؤفوا نذورهم فقد خله الخصوص كالتذور
بعبارة فلم يبق قطعاً

(قوله فاته الاكل) الذي في البحر والتمرد والشرية لالية وغيره ان فاته الكمال فعل الشارح سبق قوله تشابه
 الفطنين ويدل عليه ان الاكل قز في العناية الوجوب اللهم الا أن يكون وقع في غير هذا الموضع من العناية
 أو في مكانه المسمى بالتقريب في الاصول فليراجع اه حلي (قوله لكنه تعقبه) أي القول بالفرضية والاولى
 تأخير به بقول المصنف هو فرض على الاظهر (قوله بالفرق بأن الخ) حاصله ان الفرض يقضى بعد العسر
 ولو وزان من غير كراهة وتكره المندورة بعد صلاته وماذا الا لانها في حكم النافذة وانما مرض عليها الوجوب
 بايجاب العبد (قوله لان مطلق الاجماع) على حذف أي لا قطعيا (قوله كما بسطه خسرو) حامل كلامه
 في الدرر انهم اجعوا على لزومه والاجماع على اللزوم لا يستلزم الاجماع على الفرضية أي الاعتقادية بل لا تثبت
 الفرضية الا بالاجماع عليها حلي بقابل زيادة وتفصيل أن في المندورة قولين محتملين بالوجوب والافتراض
 (قوله ونقل) مراده ما زاد على الفرض والواجب فيشمل المستنون بقسميه والمكروه بقسميه وفي المنع ونقل
 كغيرهما أي غير ما ذكر من الفرض والواجب أعم من أن يكون سنة أو مندوباً أو مكروهاً وفي اطلاق
 النقل اصطلاحاً على المكروه نظر انهم يشمله بمناه اللغوي (قوله لا يعلم السنة) أي المؤكد بتدليل مقابلته بالمندوب
 (قوله كصوم عاشوراء) ورد أنه يكفر ذنوب السنة الماضية وأما صوم يوم مرفة فيكفر ذنوب سنتين الماضية
 والاشية لانه شرع محمدي بخلاف الاول فانه شرع موسوي فالمستحب هنا افضل من المؤكد وروى الشيخان
 وغيرهما عن ابن عباس أنه عليه الصلاة والسلام لما قدم المدينة رأى اليهود يصومون فقل ما هذا اليوم
 الذي تصومونه وهو سؤال عن السبب فلا ينافي فقالوا هذا يوم عظيم أنجي الله تعالى فيه موسى وبني
 اسرائيل من عدوهم وأغرق فرعون وقومه فصامه موسى شكراً فخص نعمته فقال صلى الله عليه
 وسلم فخصن اولي وأحق بموسى منكم فصامه وأمر عليه الصلاة والسلام بصيامه وكان عليه الصلاة والسلام
 يحكي يصومه ولا يأمر به وصك كانت فريش تصومه في الجاهلية ثم لما فرض رمضان تركه وقال انه من أيام الله
 تعالى فمن شاء صامه ومن شاء تركه ثم عزم آخر عمره أن يضم إليه التاسع أبو السعود مختصراً عن شرح الشمايل
 لابن حجر (قوله والمندوب) هو المستحب واحد البعض فرق بينهما (قوله كأيام البيض) أي أيام الليالي البيض
 وهي الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر اه حلي (قوله ويوم الجمعة) فلا يكره عند العاقبة
 لما في النهر صوم يوم الجمعة مفرد ثبت بالسنة طلبه والوعده عليه فاعتراض الشيخ حسن على الدرر بما في البرهان
 من أن صوم يوم الجمعة مفرد وكذا السبت مكروه ساقط أبو السعود ودلت ثبت بالسنة طلبه والنهي عنه
 والاخر منه ما انتهى كما وضع في شراح الجامع المغير لان فيه غلطاً فلهذا اذا صامه ضعف عن فعلها ومن
 المندوب صوم الاثنين والخميس الا للعاج ان كان يضعفه به عليه أبو السعود (قوله والمكروه) بالنصب عطفاً
 على السنة (قوله كأيام العدين) وأيام التقريب بجر (قوله كعاشوراء وحده) أي مفرداً عن التاسع والحادى عشر
 حتى عن امداد الفتاح (فرع) الست من شوال صومها مكروه عند الامام متفرقة أو متتابعة لا يمكن
 المتأخرين لم يروا به بأساً بجر (قوله وسبت وحده) للتشبه باليهود بجر وهذه العلة تفيد كراهة التحريم الا أن يقال
 انما ثبت بقصد التشبه كما من نظيره (قوله ونبروز) بفتح النون وسكون الهمزة ضم الراء معرب نوروز ومعناه
 اليوم الجديد فتوجه في الجديد وروى في اليوم والمراد منه يوم قبل فيه الشمس برج الحمل اه حلي (قوله
 ومهرجان) معرب مهر كان والمراد منه أول حلول الشمس في الميزان وهذا ان يومان عيدان للفرض حلي
 (قوله ان تعدده) أي الصوم في الايام الثلاثة أمان وافق صوماً يعتاده فلا كراهة وامتنع في عدة الفتاوى من
 كراهة صوم النبروز والمهرجان ما اذا صام يوماً قبلهما فلا يكره كما في يوم الشك بجر (قوله وصوم صمت) وهو ان
 يصوم ولا يتكلم ينهى عليه أن يتكلم بخير ولحاجة دعته اليه كما في امداد الفتاح اه حلي (قوله ووصال)
 وهو أن يصوم ولا يطر بعد القرب أصلاً حتى يتم صوم القديس كما في نور الايضاح وهذا في غيره صلى
 الله عليه وسلم أما ما لا يكره وظاهر الشارح أن هذه الاشياء مكروهة تنزيهاً وفي بعضها نظر (قوله ودهر) لانه
 يضعفه أو يهين طبعه اه حلي عن امداد الفتاح (قوله وان أفطر الايام الثلاثة) يوم العدين واما التثنية
 (قوله وهذا) أي كراهة صوم الدهر عند أبي يوسف ومعه أنه أن الامام رضى الله تعالى عنه ومحمد لا يقولان
 بها (قوله في خمسة عشر) ثلاثة في المصنف الفرض والواجب والثقل والشافعي في الشرح أولها قوله كصوم

(وقيل) فاته الاكل
 الشرية لانه لا يفتى بعد صلاة العصر بخلاف
 القادة (هو فرض على الاظهر) كالكفارات
 يعني عملاً لأن مطلق الاجماع لا يفيد الفرض
 القطعي كما بسطه خسرو (ونقل كغيرهما)
 جهات السنة كصوم عاشوراء مع التاسع
 والمندوب كأيام البيض من كل شهر ويوم
 الجمعة ولو منفرداً ومرفة ولو لحاج لم يضعفه
 والمكروه قريماً كالعدين وتزنيهاً
 كعاشوراء وحده وسبت وحده ونبروز
 ومهرجان ان تعدده وصوم صمت ووصال
 ودهر وان افطر الايام الثلاثة وهذا عند أبي
 يوسف كما في المحيط في خمسة عشر وأنواعه
 ثلاثة عشر

عاشوراء وأخوها ودهر وهي داخل في القسم الثالث من المصنف على ما تقدم وفيه أن الشارع قد عطف أكثر
الاقسام الأخرى ولم يستوف فإن الكفارات أنواع وكذا المندوب والقرض والواجب ينقسم قسمين وقد تكرر
من المندوب صوم داود والست من شوال على ما عليه العامة فالأولى للشارح حذف هذه الجملة (قوله سبعة
متتابعة) أعلم أنه إذا أفطروا ما فيجب فيه التتابع لأجل القعل وهو صوم حكمة كفارة القتل والظهار واليمين
والأفطار يعلق به النذر المعلق إذا ذكر التتابع فيه أو فواء استقبال الصوم وكل صوم يؤمر به بالتتابع لأجل
الوقت لا يستقبل ويجب عليه قضاء ما أفطره كرمضان والنذر المعين واليمين بصوم معين أفاده صاحب البحر
وصورة اليمين أن يقول والله لأصوم من رجب فتد زاد صاحب البحر على أقسام الشارع فيما يجب فيه التتابع
النذر المطلق إذا ذكر فيه التتابع أو نواه واليمين المعين أفاده الحلبي (قوله وصوم متعة) أي وقرآن إذا لم يجد
ما يذبح لهما فإنه يصوم ثلاثا قبل الحج وسبعا إذا رجع (قوله وفدية حلق وجزأ صيد) إذا اختار الصيام فيهما
(قوله ونذر مطلق) عن ذكر التتابع ونيته (قوله إذا تقرر هذا) أي ما ذكر من التقسيم (قوله فيصم إذا صوم
رمضان الخ) هو مسلط على النذر المعين والنفل لها فأن قضاء النذر المعين المعلق على شرط يراى كونه وقضاء
النفل الذي أفطره بشرط فيهما التبعين والتبعية وانما يصح تأخير النية في رمضان لقوله صلى الله عليه وسلم
لرجل بعد أن شهد أعرابي برؤية أهلال أذن في الناس من أكل فليصم بقية يومه ومن لم يصم أكل فليصم
وأما قوله عليه الصلاة والسلام لا صيام لمن لم يبيت الصيام من الليل فمعمول على نفي الفضيلة كقوله عليه
الصلاة والسلام لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد أو هو معمول على ما إذا لم ينو أنه صائم من الليل فإنه لو نوى قبل غروب
الشمس أن يصوم غد لا يصح أو هو معمول على ما إذا لم ينو أنه صائم من الليل بل نوى أنه صائم وقت أن نوى من
النهار أو بالسهو من الزلبي والنذر المعين في حكمه شأن لتعين الوقت فيهما (قوله والنفل) المراد به ما عدا
القرض والواجب أهم من أن يكون سنة أو مندوبا أو مكروها بغير (قوله بذية) محلها القلب والتلفظ بها سنة
حدادي والتسهر في رمضان نية ولو نوى من الليل ثم رجع عن نيته قبل طلوع الفجر صرح رجوعه في الصيامات
كلها وإن نوى أن يفطر غدا إن دعى إلى دعوة وإن لم يدع يصم لا يصبر صائما بهذه النية فإن أصبح في رمضان
لا ينوي صوما ولا فطرا وهو يعلم أنه رمضان الظاهر أنه لا يصبر صائما ومن تسهرا كبر الراى لا بأس به إذا كان
الرجل لا يخفى عليه مثل ذلك وإن كان عن يخطئ عليه فسيبيله أن يدع الأكل ولا يجوز الإفطار بالتعزى في ظاهر
الرواية وإن أراد أن يعتد في التسهر على صباح الديك أنكر ذلك بعض مشايخنا وقال بعضهم لا بأس به إذا كان
قد تبره مرارا وظهر أنه يصيب الوقت هندية قديستأنس بفرع الديك على قول البعض بالعمل بيت الأبرة
في الاستقبال إذا كان مجزبا (قوله فلا تصوم قبل الغروب) فلو نوى قبل أن تغيب الشمس أن يكون صائما غدا
ثم نام أو أغشى عليه أو غفل حتى زالت الشمس من الغد لم يجز وإن نوى بعد غروب الشمس جاز هندية (قوله إلى
الخصوة الكبرى) الفاية ليست داخلية في الحقا والمراذبه نصف النهار الشرعي من استطارة الضوء
في أفق المشرق إلى غروب الشمس ومثله اليوم وفي غاية البيان جعل أول النهار من طلوع الفجر لفسدة وقتها
وانما اعتبر وجود النية قبلها ليكون أكثر اليوم متواليا ولا فرق بين الصحيح والمرض والمقيم والمسافر وقال
زفر لا يجوز الصوم للمسافر والمرضى إلا بنية من الليل بغير وانما يجوز قبل الخصوة إذا لم يوجد قبلها ما ينافي
الصوم كالأكل وشرب وجماع ولو ناسيا فإن وجد ذلك بعد طلوع الفجر لا يجوز هندية عن شرح الطحاوي
(قوله اعتبارا لا أكثر اليوم) حله للمسائل الثلاث (قوله أي نية الصوم) أي ولم يعترض لمصنفه (قوله قال بدل
الخ) فلا يقال إن أطلق النية بصديق بذية أي عبادة كانت كما توهمه البعض فاعترض (قوله ونية نفل)
لم يقل ونية مباينة لأن النفل والنذر المعين لا يباحان بنية واجب أخرفق عما نوى ولا يلزم من نية النفل
في رمضان التكفر كما قاله الأكل في تقريره لأنه لا ملازمة بين نية النفل واعتقاد عدم القرضية أو نية فقد
يكون معتقدا للقرضية ومع ذلك ينوي النفل أما إذا انضم إلى نية النفل اعتقاد أن رمضان نفل أو نية التكفر
أفاده صاحب البحر (قوله ويجزأ) هب به ظنا بالمسلم خيرا أو لا فالعدم مثله (قوله فقط) أي دون النفل والنذر
المعين فلا يباحان بنية واجب آخر بل يقع عما نوى وسبق وبأنى (قوله بتعيين الشارع) أي في قوله عليه الصلاة
والسلام إذا أفسح شعبان فلا صوم إلا رمضان بخلاف النذر فانما جعل بولاية النذر إبطال صلاحية طه

لسبعة متتابعة رمضان وكفارة ظهار وقتل
وجيب وافتطار رمضان ونذر معين واعتكاف
واجب وستة جبر فيها نفل وقضاء رمضان
وصوم متعة وفدية حلق وجزأ صيد وقد
مطلق إذا تقرر هذا (فيصم) أداء (صوم
رمضان والنذر المعين والنفل بنية من الليل)
فلا يصح قبل الغروب ولا عند ملام إلى النذر
الكبرى (لا) بعدها ولا (عندها) اعتبارا لا أكثر
اليوم (ويطلق النية) أي نية الصوم قال بدل
عن المضاف إليه (ونية نفل) لعدم المزاحم
(ويجزي وصف) كنية واجب آخر (في
أداء رمضان) فقط تعينه بتعيين الشارع

منح (قوله اذا وقعت النية) أي نية النفل والواجب كما صرح به الشارح بعد فان صومهما ينصرف الى ما فويده من نفل أو واجب (قوله حيث يحتاج) أي كل منهما وانما أفرد لان العطف بأو والحينية للتعليل أي انما وقع صومهما في رمضان مما فويده بان رمضان لم يتعين في صومهما على وجه اللزوم الا بتعيينهما فاذا لم يتبيناه بل عيناه انصرف الى ذلك الغير واعترض الأكل في التقرب بمسألة المريض بأن المريض الذي لا يضره الصوم غير منحصه الفطر عند أئمة الفقه كما حدث كتبهم بذلك فن لا يضره الصوم صحيح وليس الكلام فيه ذكره في الجبر وأجيب بأنه يظهر فيمالونوى نفعه على ظن قدرته فلما أمسك به من ان تمام فافطرا فانه يلزمه فضاؤه فتأمل (قوله بل يقع) أي صوم كل (قوله من نفل أو واجب) أما لو أطلقا النية كان عن رمضان على جميع الروايات حلي من اعداد الفتحاح (قوله وهو الاصح) مقابلة ما نقله في البحر الاصح في مسافروى النفل وقوعه عن رمضان وقال في المريض ينبغي أن يقع من رمضان في النفل على الصحيح كما قد مرناه اه فالتصحيح اختلف في بينهما فلا (قوله لكن في أوائل الاشياء) في بحث تعيين المنوى ونص عبارتها وان كان وقتها معيار الها بمعنى أنه لا يصح غيرهما كالصوم في رمضان فان التعيين ليس بشرط ان كان الصائم محصيا مقبلا فيصح بطلان النية وفيه النفل وواجب آخر لا نفل وأما المسافر فانوى عن واجب آخر وقع مما فويده لاعتن رمضان وفي النفل روايتان والصحيح وقوعه عن رمضان اه (قوله سوى مسافروى واجب آخر) هذا قول الامام رضى الله تعالى عنه وقال ابو قرقعه عن رمضان أفاده صاحب الهندية (قوله والنذر المعين الخ) لما كان كلام المصنف فيه حرازة أصله الشارح (قوله مطلقا) سواء كان مسافرا أو مقبلا من (قوله فرقا بين تعيين الشارع والعبد) اعترض بأن كلاً ثابت بدليل من القرآن وهو من شهد منكم الشهر فليصمه وقوله تعالى وليوفوا نذورهم ولا عجة بالاسباب فان المطالب به الفرق بين التعيين وأيضا فان التزم به الوقت وهو من الشارع مع أنه واجب والكفارات أسبابها فعل العبد وهي فرض أفاده صاحب النهر وفي جعله التزم واجبا فطر فان الحق أنه فرض على كماله الاظهر أن النذر فرض على كماله كالكفارات (قوله ولو لم يله) الاولى حذف الواو لان العالم تقدم قرى في قوله ويجزى في وصف (تمة) واشتبه على المأمور وشهر رمضان فصام مخترا بان كان بعده ونوى ايلاموى يوم العبد وياوم التشرى يجوز ولا يجوز قبله ولا يشترط نية القضاء وهو الصحيح لانه نوى ما عليه من صوم رمضان فاذا وافق صومه شر الا فان كانا كاملين أو ناقصين فليصمه قضاء يوم وان كان رمضان كاملا وشوال ناقصا فليصمه قضاء يومين وان كان رمضان ناقصا وشوال كاملا لا يلزمه شيء ولو وافق صومه ذا الحجة فان كانا كاملين أو ناقصين فليصمه قضاء أربعة أيام وان كان ناقصا وذا الحجة كاملا فلا ثلاثة أيام وان كان كاملا وذا الحجة ناقصا خمسة أيام وان وافق صومه ذا القعدة أو شهر آخر فان كانا كاملين أو ناقصين أو الشهر الآخر كاملا لم يلزمه شيء وان كان كاملا والآخر ناقصا فيوم هندية قال في البحر وعلم من هذا أن من فاته رمضان وكان ناقصا يلزمه قضاء وبعدد الايام لا شهر كامل ولو كان كاملا وصامه بالهلال ناقصا يلزمه يوم لان القضاء على قدر الفاتت اه (قوله فلا صوم الا عن رمضان) أي لا يفتق في صوم غيره وعلمه فبين تعيين عليه فلا يرد المسافر اذا نوى واجبا آخر (قوله عن العادة) أي عادة الاسالجية أو لعدو (قوله وقال زفر) لم يوافق أحد من أهل المذهب من نسب اليهم قوله فقد خلا من (قوله قلنا فساد البعض الخ) لان صوم كل يوم عبادة بنفسه لا تنهاته بالليل بخلاف الصلاة فانها عبادة واحدة من والمراد أنه قياس مع الفارق (قوله والشرط للباقي من الصيام) أي صوم قضاء رمضان والنذر الغير المعين والنفل بعد افساده والكفارات وما الخلق بها من جزاء الصيد والخلق والتمة (قوله قران النية للغير) هو الاصل فيها وانما جاز بالمتقدم مقلد في الحرج (قوله للغير) أي لا قبل جزئ منه (قوله وهو الخ) الضمير راجع الى القران الحكيم حلي (قوله تبين النية) ظونوى تلك الصيامات نهرا كان فطر عا واتمامه مستحب ولا قضاء بافطاره والتبني في الاصل كل فصل دليل لا فقه ستاتي (قوله لغيره) على لاكتفاء بالقران الحكيم اذ تخرى وقت التجرع ايشق والحرج مدفوع اه حلي (قوله وتعيينها) حلف على قول الشارح قران النية للغير ولا يصح حلفه على حيث لاقتضاه أن التعيين من التبني الحكيم فليست على وجهين على اشتراط التعيين أنه لو نوى المكفارة والقضاء جميعا لم يكن شارعا في واحد منهما

(الا اذا وقعت النية) من مريض أو مسافر حيث يحتاج الى التعيين لعدم تعيينه في حقهما فلا يقع من رمضان (بل يقع عما نوى) من نفل أو واجب (على ما عليه الاكثر) جبر وهو الاصح سراج وقيل بأنه ظاهر الرواية ولذا اختاره المصنف تبعاً لادرك في أوائل الاشياء الصحيح وقوع الكل عن رمضان سوى مسافروى واجب آخر واختاره ابن الكمال وفي الشرح لانية عن البرهان انه الاصح (والنذر المعين) لا يصح نية واجب آخر بل يقع عن واجب العبد ولو صام فرقا بين تعيين الشارع والعبد (ولو صام مقبلا من غير رمضان) لا عما نوى لحدبته اذا جاء رمضان فلا صوم الا عن رمضان (ووجبت صوم كل يوم من رمضان العادة وقال زفر وما لا مقبلا لا عبادة عن العادة وقال زفر وما لا تنكف نية واحدة كالمصلاة قلنا فساد البعض لا يوجب فساد الكل بخلاف الصلاة (والشرط للباقي) من الصيام قران النية للغير ولو حكاوه (حيث النية) للضرورة (وتعيينها)

فيكون مستغلا قال أبو يوسف انه قاض كذا في شرح المتي (قوله لعدم تعيين الوقت) وذلك لان الواجب ثابت في الحقة وكل زمان صالح لا دانه ولا تنقل فلم يقع عمن في ذمته الا بالتعيين (قوله والشرط الخ) هذا لازم بالنسبة التي هي نوع من الارادة اذا لا يمكن ارادة شيء الا بعد العلم به حلي (قوله والسنة) أي سنة المشايخ لا النبي صلى الله عليه وسلم لعدم ورود التطبيق اعنه اه حلي (قوله ولا تبطل بالمشيئة) لان المشيئة انما تبطل اللفظ والنسبة فعل القلب بجر ولا يبطل النية لئلا كله أو شره أو جماعه بدها أبو السعود (قوله بأن يعزم لبلا على الفطر) ثم اذا أفطر لا شيء عليه ان لم يكن رمضان ولو مضى عليه لا يميزه لان تلك النية انقطعت بالرجوع منع (قوله لغو) كنية التكلم في الصلاة بجر (قوله ونية الصوم في الصلاة) لئلا وقبل النجوة الكبرى نهارا (قوله لان الجهل في دارنا) أشار به الى الرذيلة السكال حيث قيد زوم القضاء بما اذا علم أن صومه عن القضاء لا يصح بالنسبة نهارا اما اذا لم يعلم فلا يلزم بالشروع كما في الظنون وأيد الأول صاحب النهر بأن الجهل بالاحكام في دار الاسلام ليس بمعتبر لاسيما وهي متفق عليها فيما يظهر فليس كالمظنون (قوله ولا يكره) صوره أن يصوم يوما على ظن أنه عليه ثم يتبين خلافه فانه يصير غير مضنون حتى لو أقسده لا يجب قضاؤه حلي (قوله ولا يصام يوم الشك) قال في الهندية هو اذا لم ير علامة ليلة الثلاثين والسما متقدمة أو شهد واحد فردت شهادته أو شاهدان فاسقان فردت شهادتهما اه وفي شرح المختار وان تحدث الناس بالرؤية ولا تثبت أبو السعود والشك استواء طرفي الادراك من النبي والاثبات (قوله هو يوم الثلاثين من شعبان) ظاهر هذا التقييد أنه لا يصح صوم التاسع من ذي الحجة عند الشك في أنه يوم النحر والظاهر الكراهة (قوله وان لم يكن علمه) بالسما من نحو غيبا وغيره (قوله لجواز تحقق الرؤية في بلدة أخرى) أي في بلد آخر (قوله بعدم اختلاف المطالع) على حذف مضاف والتقدير بعدم اعتبار اختلاف المطالع والافلاخلاف في اختلاف المطالع وبديل على ما قلنا قوالهم ولا عبرة باختلاف المطالع اه حلي (قوله وأما على مقابله) وهو من اعتبر فلا يلزم أهل بالبرؤية أهل بلد آخر (قوله فليس بشك) وقول الهندية فاما اذا كانت السما مصيبة ولم ير الهلال أحد فليس يوم الشك كما في الزاهد في محمول على هذا القول (قوله ولا يصام أصلا) أي عن رمضان أو عن واجب آخر أو باجتماع النية أو إطلاقها أو نقلها واستثنى الأخيرة من هذا التعميم والضم في يصام ليوم الشك (قوله ويكره غيره) أما تحريما أو تنزيها على ما يأتي (قوله تنزيها) هي التي مرجعها خلاف الأولى لان النهي عن التقدم خاص بما اذا نوى أنه من صوم رمضان لكنه كره لانه على صورة المنهي عنه وسأني ما فيه (قوله ويكره غيره) للتشبه بأهل الكتاب لانهم زادوا في صومهم وعليه حل حديث النهي عن التقدم بصوم يوم أو يومين بجر (قوله ويقع عنه) أي عن الواجب (قوله لومقيا) أما المسافر فيقع عما نواه ولو في رمضان المحقق كما مر (قوله أو صام من آخر شعبان ثلاثة) وبالأولى اذا صام شعبان كله هندية (قوله لا تقدموا) بحذف إحدى التامين أي لا تقدموا لفظ الحديث كما في البهر لا تقدموا رمضان بصوم يوم أو يومين إلا أن يوافق صوما كان يصومه أحدكم اه وأما كرهه خوف أن يظن أنه من رمضان والحاصل أن من له عادة فلا كراهة في حقه مطلقا ومن ليس له عادة فلا كراهة في التقدم بذاته فأكبر ويكره في اليوم واليومين وهذا تعلم رد ما نقله أبو السعود عن الشريلائي من قوله والمراد بقوله عليه السلام لا تقدموا الخ التقدم على قدمه أن يكون من رمضان لان التقدم بالشئ على الشئ أن يشوبه قبل حينه وأوانه وشعبان وقت التطوع فاذا صامه عن شعبان لم يأت بصوم رمضان قبل زمانه وأوانه فلا يكون هذا تقدم ما عليه اه لان فيه مخالفة لصريح الحديث وتعليله قابل للتدبر لكن ما ذكره الشريلائي من قول من الفوائد والعناية والدراسة والابضاح والكره مطلقا ذكرها صاحب التحفة واستوجه الكمال ما ذكره ما عايناهما كرهنا فالحاصل أن الكراهة اصوم يوم أو يومين ثابتة مطلقا على ما في التحفة ومقدمة بما اذا نوى أن ذلك من رمضان على ما ذكره الأكثر (قوله وأما حديث من صام الخ) وكذا حديث لا يصام اليوم الذي شك فيه الا تطوعا وقد ذكرها صاحب الهداية (قوله فلا أصل له) ذكر ذلك الزيلعي وقال انه يروي موقوفا وقال الحافظ ابن حجر لم أجده مصر خارجة وإنما أخرجه أصحاب السنن الأربعة وابن حبان والحاكم والبيهقي من طريق صلة بن زفر كذا عندنا في اليوم الذي شك فيه فأنى بشاءه مصلحة تنفي بعض القوم فقال من صام هذا اليوم فقد عصى أبا القاسم

أعدم تعيين الوقت والشرط فيما أن يعلم قلبه أي صوم بصومه قال الحادي والسنة أن يلفظ بها ولا تبطل بالمشيئة بل بالرجوع عنها بأن يعزم لبلا على الفطر ونية الصيام الفطر لغو ونية الصوم في الصلاة صحيحة ولا تصدحها فتقضى لو أقسده لان الجهل في دارنا غير معتبر فلم يكن كالمظنون بجر ولا يصام يوم الشك (قوله على القول بعدم اختلاف المطالع) على أي على القول بعدم اختلاف المطالع لجواز تحقق الرؤية في بلدة أخرى وأما على مقابله فليس بشك ولا يصام أصلا شرح الجميع لا يجب من الزاهد في آخر كرهه ويكره غيره (ولو صامه لو أجاب كرهه تنزيها ولو جزم بكونه من رمضان كرهه تنزيها) ويقع منه في الأصح ان لم تظهر رمضان فيه (ولا) بأن ظهرت (نعمه) لومقيا (والتنزل فيه أحب) أي أفضل اتفاقا (ان وافق صوما يعتاده) أو صام من آخر شعبان بصوم يوم لأقل حديث لا تقدموا رمضان بصوم يوم أو يومين وأما حديث من صام يوم الشك فقد عصى أبا القاسم فلا أصل له

صحة له اذ قلني وقال ابن عبد البر لا يختلفون في أنه مستند وله البخاري فقال وقال صلى بن عماراه وقال
 الشيخ قاسم بن قطلوبغا ذكره البخاري فعلقا ورواه الحنفية وصححه ابن خزيمة وابن حبان اه وقال الشيخ
 قاسم أيضا في تخرجه أحاديث الاختيار أن الحديث الآخر له أصل بدون الاستئناس واه أبو حنيفة عن أبي سعيد
 الخدري أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن صيام اليوم الذي يشك فيه أنه من رمضان أخرجه الحارثي
 في المستند وقال الحافظ ابن حجر لم أجده بهذا اللفظ ومعناه يخرج من حديثين فاعلم من هذا أنه أصل من جهة
 الحق وإن لم يكن له أصل من جهة اللفظ وعلم أيضا أن الحديث الأول له أصل أصيل فلا عبرة بما قاله الزيلعي ومن
 تبعه ومضاه من صام يوم الشك من رمضان فقد عصى أبا القاسم لأنه ارتكب ما نهى ويحصل كلام الزيلعي
 في الحديث الآخر على أنه لا أصل له من جهة اللفظ أفاده العلامة فوح تفهده الله تعالى برحمة (قوله والا
 يصومه) أي أن لا يوافق صوما مبتداه ولم يصم ثلاثة قبل رمضان اختلف في أفضل صومه وفطره والختار
 ما في المصنف من التصديق كافى الهندي والبحر ونقل صاحب النهر عن السراج أن المأني به التلوم ثم الاضطرار
 وإن كان من الخواص فواجبه متأخرا قال في البحر ولا ينوي الصوم ما لم يقرب انتصاف النهار (قوله بعد
 الزوال) ليس هذا التيسير في عبارة شفهة والذي في الهندي وبقي العوام بالتلوم إلى ما قبل الزوال لا يحال
 ثبوت الشهر وبعد ذلك لا صوم اه والاولى أن يقول بعد الفسوة الكبرى فإنه قدم في وقت النية (قوله
 فضالمة النبي) أي لئمة ارتكب النبي منه وهو على قوله ويفطر غيرهم وهذا يظهر في الخواص أيضا (قوله
 وكل من علم كيفية الخ) والكيفية هي قوله والنية الخ ودفع بذلك توهم أن المراد بالخواص من لم يدقرب
 وتقوى ((قوله على سبيل الجزم) هو أن لا يضطر إلى الخ أفاده في البحر (قوله من لا يصاد صوم ذلك اليوم)
 فلا وليس المراد أنه يصاد صوم يوم الشك كل عام على أي صفة كانت (قوله تحكمه من) وهو عدم الكراهة
 ومحلها إذا لم يضطر بوجوده أنه أن كان من رمضان فهو عنه والانتفاء الكراهة فيما يظهر (قوله ولا يضطر الخ) يعني
 عن قول الشارح على سبيل الجزم ومن الغريب ما في البحر من الظهيرة من محمد ينبغي أن يعزم ليلة يوم الشك
 على أنه أن كان غدا من رمضان فهو ما من رمضان وإن لم يكن من رمضان فليس بصائم وهذا مذهب
 أصحابنا اه (قوله لعدم الجزم) فقد وكن النية (قوله مع الكراهة) أي التزنية لأن كراهة الصوم لا تثبت
 الا إذا جزم أنه من رمضان كما أفاده الشارح سابقا (قوله للتردد بين مكروهين) كراهة أحدهما تحريمية والآخر
 تنزيهية وهو تعطيل المسئلة الأولى وقوله أو مكروه وغير مكروه أطيل للتانية (قوله أي في الواجب) أي في نية
 الواجب ونية النفس وإتمامه يمكن من الواجب لعدم الجزم به وإتمامه يضمن بالافساد في صورة النفس له خول
 الا سقاط في عزيمته من وجه وهو نية من رمضان لأنه من هذا الوجه شرع مسقطا لا مقترنا (قوله أكل المتلوم)
 أي المنتظر ثبوت الهلال يوم الشك (قوله ككأكله بعدها) فلو ظهر رمضان نية بعدها ككأكله مع امساكه
 ولا يجب عليه القضاء (قوله وهو الصحيح) مقابله ما في الهندية عن الظهيرة أنه لا يجوز (قوله رأى مكلف)
 سواء كان ممن قبل شهادته أم لا يجوز وتخرج بالمكلف الذي والجنون فلا يؤمران بالصوم (قوله دليل شرعي)
 وهو اتفاقه أو غلظه في الرقبة أو بالسود (قوله صام) وكذا يصوم مديقه إذا أخبره برؤيته أن صدقه
 ولا يفطر وإن أظفر لكأمة عليه بحر (قوله مطلقا) سواء كان في حلال رمضان أو الفطر لأنه في الاقل شهد الشهر
 ولا احتياط في الثاني زيلعي ولأن النبي صلى الله عليه وسلم قال فطركم يوم فطروا والناس لم يفطروا في هذا
 اليوم فوجب عليه موافقتهم وسواء كان الرائي الحاكم أو غيره ولهذا قالوا لا ينبغي للإمام إذا أراه وحده أن يأمر
 الناس بالصوم وكذا في الفطر لحكمه حكم غيره فليس له أن يخرج إلى المدينة لرؤيته وحده وله أن يصوم وحده
 إذا أراه بحر لكن في التنبه بلالة من الجوهر قوال الهندية عن السراج ما يخالفه من أنه لو رأى حلال رمضان لإمام
 أو قاضي وحده فهو بالخيار بين أن ينصب من يشهد عنده وبين أن يأمر الناس بالصوم بخلاف حلال شوال
 إذا أراه الإمام وحده أو القاضي فإنه لا يخرج إلى المصل ولا يأمر الناس بالفطر ولا يفطر لاسر ولا جهر
 وقال بعضهم أن يتنقأ فطر ستر أو هو الذي جرى عليه الوقت فيما يأتي (قوله وجوبا) به جزم الزيلعي من غير
 في خلاف وهو الصحيح أو بالسود والمراد بالوجوب الافتراض فيما يظهر اه حلي (قوله لشبهة الرد) هذا
 إنما يسلم تطيلا لعدم الكفارة في مسئلة حلال رمضان أما في رقية شوال فاعمالا لا يجب الكفارة لأنه يوم عيد عنده

(والايصومه الخواص ويفطر غيرهم بعد
 الزوال) به يفتي فضالمة النبي (وكل من علم
 كيفية صوم الشك فهو من الخواص والافق
 العوام والنبي) المعتبر بها (أن ينوي
 التطوع) على سبيل الجزم (من لا يصاد صوم
 ذلك اليوم) أما المعتاد لحكمه متر (ولا يضطر
 إليه أنه أن كان من رمضان فعنه) ذكره أخى
 زاده (وايس بصائم لو) تردد في أصل النية بأن
 (نوى أن يصوم غدا) أن كان من رمضان والا
 فلا (لصوم لعدم الجزم في العزم) كما أنه ليس
 بصائم (لو نوى أنه أن لم يجد غدا فهو صائم
 والا فطر ويصير صائما مع الكراهة لو) رده
 في وصفها بأن (نوى أن كان من رمضان فعنه
 والافق واجب آخر وكذا) يكره (لو قال أنا
 صائم أن كان من رمضان والافق نفس)
 للتردد بين مكروهين (مكروه وغير مكروه) فان
 ظهر رمضان نية فعنه والافق نفس (لعدم
 الواجب والتفعل) غير مضمون بالقضاء (لعدم
 التفعل قصد أكل المتلوم) ما قبل النية
 كما أنه بعد ما هو الصحيح شرح وبيان
 (رأى) مكلف (حلال رمضان أو الفطر)
 (قوله دليل شرعي) (صام) مطلقا وجوبا
 وقبل نيا (فان أظفر قضاء فقط) فيها شبهة
 الرد

فيكون شبهة هكذا في امداد الفتاح أي وهذه الكفارة تدور في الشبهات لأنها ألحقت بالعقوبات باعتبار
أنه من العقوبة فيها أغلب بدليل عدم وجوبها على المذنب والخطي بخلاف جنبة لكفارات (قوله لشهادته)
متعلق بقوله الرذ (قوله لأن ما رآه الخ) ولأنه يوم مختلف في وجوب صومه فإن الحسن وابن سيرين وعطاء
قلوباً بأنه لا يصوم الا مع الامام قال الحلبي وهذا انما يصلح تعليلاً لعدم الكفارة في هلال رمضان أما في هلال
شوال فانما لا يجب لانه يوم عيد عنده على نسق ما تقدم اه (قوله وأما بعد قبوله) أي في هلال رمضان (قوله
فوجب الكفارة) أي على المفطر سواء كان راى أو غيره من الناس لانه يوم صيام الناس (قوله في الاصح)
خلافاً للقبه أي جعفر بن محمد على أنه لا يجوز القضاء بشهادة الفاسق عند الحلبي فلو كان عدلاً لبقى أن لا يكون
في وجوب الكفارة خلاف بصر (تنبيه) في الملتقى يجب على الناس التماس الهلال في وقت الغروب في التاسع
والعشرين من شعبان وكذا من رمضان اه وإعلم أن رمضان يتقص ويكمل ونوايهما واحد في الصوم المترتب
على رمضان من غير نظر لايامه أما ما يرتب على صوم الثلاثين من صومه ومندوبه عند صوره وفطره فهو زيادة
يفوق الكامل بها التامص وصام عليه الصلاة والسلام تسع سنين أربعة منها ناقصة وما بقى كامل وقيل لم يصم
كاملاً الا شهر واحد وقيل شهرين كما جاء الاجمعي والحكمة في ذلك زيادة طمأنينة نفوسهم على مساواة
الناقص للكامل فيبادر قضاءه أبو السعود ويختصراً (قوله بلاد دعوى) قال في الفتاوى الفقهية ان هذا على
قوله ما أتا على قول الامام رضي الله تعالى عنه فينبغي أن يشترط المدعى بصره وإذا ثبت ضمان بقول الواحد
يتم في الثبوت ما يتعلق به كالاتفاق المعلق والعق والايان وحلول الاجال وغيره اضماً وان كان شيء منها
لا يثبت بغير الواحد قد ادعى أبو السعود (قوله وبلا نقضاً شهد) خلافاً للشيخ الاسلام بصر (قوله وبلا حكم) حتى
انه لو شهد عند الحاكم وسمع رجل شهادته عند الحاكم وهو ظاهر العدالة وجب على السامع أن يصوم ولا يحتاج
الى حكم الحاكم هندية (قوله لانه خبر) قال في البصر لانه صوم رمضان أمر ديني فأشبهه رواية الاخبار (قوله كقيم
وغبار) فهو هذا الدخان كما في النهر (قوله خبر عدل) حقيقة العدالة ملزمة بالعمل على ملازمة التقوى والمروءة
والشرط أدانها وهو ترك الكبر والاصرار على الصغار وما يخل بالمروءة ويلزم أن يكون مسلماً عاقلاً بالغاً بصر
وفي الهندية لا تقبل شهادة المراهق (قوله أو مستور) هو مجهول الحال وهو الذي لم يعرف بالعدالة ولا بالعدالة
أبو السعود (قوله على خلاف ظاهر) أفاده أن ظاهر الرواية أنه لا يقبل خبر المستور وهو الموقوف عليه (قوله
انفاقاً) بين أهل المذهب وماتسبه الاكل الى الطحاوي من أن شهادة الفاسق في هلال رمضان تقبل فهي نسبة
غير صحيحة كما وضح صاحب النهر (قوله راجعاً له) فيصح قبول القاضي له وان كان غير جازم على وفي البصر قول
الفاسق في الديانات التي يمكن تلقيها من العدول غير مقبول كالهلال ورواية الاخبار ولو تعد كفاة قين فاكتم
(قوله أو محدوداً في قذف) اقبول رواية أبي بكر بعد ما تاب وكان قد حذ في قذف بصر (قوله على المذهب) وقال
الامام الفضلي انما يقبل خبر الواحد العدل اذا فسر وقال رأيت خارج البلد في العراء ويقول رأيت في البلدة
من بين خلل النصاب أما بدون هذا التفسير فلا يقبل الحلبي عن البصر (قوله وتقبل شهادة واحد على آخر)
بخلاف الشهادة على الشهادة في سائر الاحكام حيث لا تقبل ما لم يشهد على شهادة كل رجل وبيان أو رجل
واحد أو ثمان الحلبي (قوله ولو على مثلها) أفاده أن شهادتهما على من يمانها لا تكون ذكراً وقوله وتقبل فيه صاحب
النهر ويبحث القبول (قوله ويجب على الجارية) والحكم في غيرها بالاولى والظاهر أن محل ذلك عند توقف اثبات
الرؤية عليها والافلا (قوله في اليتم) أي الرؤية (قوله وشرطه طراخ) لانه متعلق به نفع العباد وهو الفطر فاشبه
سائر حقوقهم فيشرط فيه ما يشترط فيه من العدالة والحرية والعدد وعدم الحذف في قذف ولقطة الشهادة قوا المدعى
على خلاف فيه بصر (قوله مع العلة المتقدمة) وهي القيم والغبار والدخان (قوله نصاب الشهادة) وهو رجلان
أو رجل واحد أو ثمان (قوله لتعلق الخ) لانه على القول بشرط (قوله لا يشترط المدعى) يجوز به
في الوقاية والقررويه صريح في الخاتمة مخ (قوله كافي عتق الامة) فان الشهادة تقبل فيه حسبة من غير دعوى
وكذا عتق العبد عندهما لا عند الحلبي بزيادة (قوله وطلاق الحرة) لانه ما يقبل فيه الشهادة حسبة ومفهوم
الحرة أن الزوجة الرقبة بشرط فيها المدعى والذي في جامع الفصولين الاطلاق لكنه يشترطه احضور الزوجة
والسيد في العتق (قوله لا حاكم فيها) أي لا قاضي ولا والى هندية (قوله صاموا الخ) أي اقترأوا كما يدل عليه كلام

(واختلف المشايخ) لعدم الرواية عن المتقدمين (فيما اذا فطر قبل الرد) لشهادته
(والراجح عدم وجوب الكفارة) ووجهه غير
واحد لأن ما رآه يحتمل أن يكون خالاً لا
هلالاً وأما بعد قبوله فوجب الكفارة ولو فاسقاً
في الاصح (وقيل بلاد دعوى) بلا (انقد
أنهد) وبلا حكم ويجلس قضاء لانه خبر
لا شهادة (الصوم مع علة كقيم) وغبار (خبر
عدل) أو مستور على ما يحسنه البرزقي على
اختلاف ظاهر الرواية لافاسق اتفقوا على أنه
أن يشهد مع علة بنفسه قال البرزقي نعم لأن
القاضي رجاء له (ولو) كان العدل (تساو
اشي أو محدوداً في قذف تاب) بين كيفية الرؤية
أولاً على المذهب وتقبل شهادة واحد على آخر
أكبر وأخى ولو على مثلها وما يجب على
الجارية المقتدة أن تخرج في اليتم بالاذن
مولاها وتشهد كما في الحاقطية (وشرط
لفطر) مع العلة المتقدمة والعدالة (نصاب
الشهادة ولقطة شهد) وعدم الحذف في قذف
لتعلق نفع العبد بالكن (لا) يشترط (الدعوى
كما) لا يشترط (في عتق الامة) وطلاق الحرة
(ولو كانوا يملكونها) لا حاكم فيها ما يوجب ثقة

المستغنى في شرحه حيث قال وعليهم أن يصوموا بقوله إذا كان عدلا اه (قوله وأفطروا) ظاهر ما في المنع
والهتدية الجواز لا الوجوب قائم بما عدا بلا بأس لا أن يضطروا (قوله مع العلة) أقامع عدمها فلا يضطرون
لأن عدم رؤيتهم مع التشوق اليها دليل غلطهم كما عطف مفهوم كلامه (قوله للضرورة) أي إنما فعلوا ذلك
استقلا لا للضرورة وهي عدم الحاصكم والظاهر أنه كذلك فيما إذا كان الحاكم بعيدا عنها (قوله بين نصب
شاهد) الظاهر أن معناه أن يحمله الحاكم الشهادة ثم شهد فيقول قد أخبرني رجل أنه رأى وحلي الشهادة
بذلك اه حلي (قوله بخلاف العبد) أي هلال العبد إذا رآه الامام وحده أو القاضي فإنه لا يخرج إلى المحلي
ولا يأمر الناس بالنفروج ولا يفطر لاسر ولا جهرا أبو السعود (قوله ولا عبرة بقول الموقنين) ولولا أنفسهم قال
في الهندية ولا يجوز للمخيم أن يعمل بحساب نفسه كما في معراج الدراية (قوله على المذهب) قال ابن التشنه
بعد نقل الخلاف فاذن اتفق أصحابنا إلا النادر أنه لا اعتماد على قول المجيعين وذكر شمس الأئمة السرخسي
في كتاب الصوم أن قول من قال يرجع إلى قول أهل الحساب عند الاشتباه بعيد فإن النبي صلى الله عليه وسلم
قال من أف كاهنا أو عزافا فصدقه بما يقول فقد كفر بما أنزل على محمد وفي الاستدلال فطرا لا المراد بالكاهن
والعزاف في الحديث من يجبر الغيب أو يدعي معرفته فإما كان هذا سبيله لا يجوز ويكون تصديقه كفرا أمّا أمر
الأهله فليس من هذا القبيل إذ معتمد فيه الحساب القطعي فليس من الأخبار عن الغيب أو دعوى معرفته
في شيء ألا ترى إلى قوله تعالى والقمر نور وقدره منازل لتعلموا عدد السنين والحساب اه حلي ملخصا وقد علمت
ما قاله عامة أهل المذهب وهذا بحث في الدليل لا يتقص الحكم (قوله وقول أولى التوقيت) يعني عملاء
التوقيت ليس بموجب شرعا صوما ولا فطرا وقبل يعمل به مطلقا فلا أو كثيرا وأوجب البعض العمل به أن كان
يكثر منهم بأن يتظاهروا عليه (تمة) ما كان من البيانات يكفي فيه خبر الواحد العدل كهلل رمضان
وما كان من حقوق العباد وفيه الزام بحق كالبيع والاملا لا فطرته العدد والعدالة وافظ الشهادة مع باقي
شروطها ومنه الفطر إلا أن يكون المأذون غير مسلم فلا يشترط في الشاهد الاسلام وما لا يطلع عليه الرجال كالكتابة
والولادة والعيوب في العورة لا حدود ولا كورة وما لا الزام فيه كالأخبار بالوكلات والمضاربات والأذن
في التجارات والرسالات والهدايا والشركات لا يشترط فيه سوى التميز مع تصديق القلب وما كان فيه الزام من
وجه كزول الوكيل وجهر المأذون ونسخ الشركة والمضاربة والوكيل الحكم فيه كالذي قبله عندهما
وشرط الامام العدد أو العدة المجرى عن التعرير (قوله وقبل بلاعه الخ) ذكر في التلخيص أنه لا بد من لفظ الشهادة
هنا وفي شرح الشيخ حسن علي نور الابيضاح معز بالكمال لا يشترط الاسلام في أخبار هذا الجمع لأن المتواتر
لا يبالى فيه بكفر التالفين فضلا عن فسقهم أبو السعود ولا يشترط الحزبية ولا دعوى قهستاني وهذا الحكم
عام في رمضان والفطر اه حلي وغيرهما من الأهله لا يقبل فيه الشهادة رجلين أو رجل وامرأتين عدول
أحرار غير محمد ودين هندية عن الجهر الرائق (قوله جمع عظيم) فلا يقبل خبر الواحد لأن التفرد من بين الجتم
الغفير بالروية مع توجههم طالبي لما توجه هو إليه مع فرض عدم المانع وسلامة الابصار وان تفاوت الابصار
في الحدة ظاهري غلطه بجر (قوله يقع العلم الشرعي) مراده الشرعي المصطلح عليه في الأصول فيشمل غالب
الطقن والأقاليم في فن التوحيد أيضا شرعي ولا عبرة بالطقن هناك حلي (قوله إلى رأى الامام) أو نأيه (قوله
على المذهب) وقبل الجمع العظيم أهل الحلة وعن أبي يوسف خسون كالقسامة وعن خلف خسمائة يبلغ قليل
وقال بعضهم من كل جماعة واحد أو اثنان وقال البقالى ألف يضاري قليل وقال الكمال الحق ماروي عن
محمد وأبي يوسف أيضا أن العبرة لتواتر الخبر ومجيئه من كل جانب حلي عن امداد الفتاح (قوله واختاره
في الجهر) حيث قال وروى الحسن عن الامام رضى الله تعالى عنه أنه يقبل فيه شهادة رجلين أو رجل وامرأتين
سواء كان بالجماعة أم لا كما روى في هلال رمضان كذا في البدائع ولم أر من رجحها من المشايخ ويذهب
للعمل عليها في زماننا لأن الناس تكاسفت من ترائى الأهله فأتى قولهم مع توجههم طالبي ما توجه هو إليه
فكان التفرد غير ظاهر في الغلط ولهذا وقع في زماننا في سنة خمس وخمسين وتسمائة أن أهل مصر ائتمروا
فرقتين منهم من صام ومنهم من لم يصم وهكذا وقع لهم في الفطر بسبب أن جماعة قليلة شهدوا عند قاضي القضاة
اعطى ولم يكن بالسما علة فلم يقبلهم فصاموا وتبعهم جمع كثير على الصوم وأمر هو الناس بالنظر وهذا

وأفطروا بأخبار عدلين مع العلة
(الضرورة) ولولا رآه الحاكم وحده خبري الصوم
بين نصب شاهد وبين أمرهم بالصوم بخلاف
العدل كالمجهر ولا عبرة بقول الموقنين
ولو عد ولا على المذهب قال في الوهبانية
وقول أولى التوقيت ليس بموجب
وقيل نعم والبعض أن كان يكفى
(و) قبل بلاعه جمع عظيم يقع العلم الشرعي
وهو غلبة الطن (بغيرهم وهو موقوف على
رأى الامام من غير تقدير بعدد) حلي
المذهب وعن الامام أنه يكفى باتين واختاره
في الجهر

في هلال الفطر حتى ان بعض مشايخ الشافعية صلى العيد بمساجد دون غالب أهل البلد وانكر عليه ذلك
لخالفته الامام اهلبي (قوله واختاره ظهير الدين) لكن في الجبر والهندية أنه لا يقبل خبر الواحد مطلقا في ظاهر
الرواية كما في غاية البيان وفتح القدير (قوله وطريق اثبات) انما يحتاج لهذه الكيفية على مذهب الامام رضي الله
تعالى عنه الذي يشترط الدعوى وأما على مذهب حنابلة فاجابة الى هذا التكلف لقبول الشهادة عندهما
وان لم يتقدمها الدعوى أبو السعود وحكي في جامع الفصولين اختلاف الرواية عن الامام في اشتراطها
وما في الكافي من قوله وبصام برؤية الهلال أو كمال شعبان لأن الصوم لا يتوقف على الثبوت معناه أنه لا يشترط
فيه الدعوى (قوله أن يذبح ركلة) بان يذبح شخص على مديون شخص آخر أن الدائن قال لي اذا جاز به ضمان
أو شوال فقد وكلت قبض الدين الذي لي على فلان فبقيت المديون بثبوت الدين بذقته وبالكافة وشكر دخول
رمضان أو شوال ثم ان كانت هذه حقا فالامر بظاهره والا كانت كذبا فيكون المسوخ لها اثبات حتى الشارع
في رمضان أو انطلق في الفطر (قوله قبض دين) متعلق بوكالة والمراد بالخاضع المصم الذي حضره مجلس
الدعوى (قوله فيقضى عليه) أي على المديون الخاص به أي بالدين أي بدفعه (قوله ضمنا) أي غير مقصود
بالحكم (قوله لعدم دخوله) أي ما ذكر من دخول الشهر تحت الحكم لانه من الديانات (قوله شهدا) ضمير
الثنية على ما هو في غالب النسخ وبشهادة قوله قضى القاضي بشهادتهما اه حلي (قوله في ليلة كذا) لابد
من هذا الثاني الازام بصوم يومها (قوله ووجد شرائط الدعوى) هذا على مذهب الامام القائل بالشرائط
الدعوى في هلال رمضان والفطر كما تقدمنا ذلك بان يكون الخصمان في مجلس الحكم وثبت الحق بينة أو اقرار
كاسبق (قوله أي جاز) يفيد أن القضاء على الثاني ليس واجبا وتعليل الشارع بقيد الوجوب (قوله وقد
شهدوا به) المراد بالجمع ما فوق الواحد ولو عبر بالثني لكان أولى ليوافق قول المصنف شهدا وكذا يقال في قوله
بعد لا تشهد واحلي بزيادة (قوله لانه حكاية) أي ان هؤلاء الجماعة لم يشهدوا بالروية ولا على شهادة غيرهم
واتما حكموا برؤية غيرهم مخ (قوله نعم لو استفاض) أي كثر الخبر واشتهر ولم يذبحوا حقا والظاهر أنه يعتبر فيه
تحدث غالب أهل البلد به أو نفعهم (قوله على الصحيح) من أنه لا عبرة باختلاف المطالع (قوله حل الفطر) اذا
كانت السماء مستغنية في أول رمضان وهذا باتفاق ان كان بها غيم في هلال شوال وان كانت مصيبة يفطرون على
الصحيح هذه أيضا اذا كانت مصيبة في هلال رمضان فلا يقبل شهادة العدلين الاعلى رواية الحسن التي اختارها
صاحب الجبر ومنه على ما في مجموع النوازل ومصححها الامام الاجل تامة رالدين كما في الحلي (قوله لوجود الخ)
على قول المصنف حل الفطر (قوله حيث يجوز) حينة تقيد بمعنى ان كانت السماء مستغنية ليلة هلال رمضان
وأما اذا كانت مصيبة ليلة هلال رمضان لا يحل الفطر باكمال العدة سواء كانت ليلة الحادي والثلاثين
مصيبة أو مستغنية اتفاقا كما هو ظاهر من كلامهم ووجهه أنه في الصوم لا بد من الجمع العظيم فلا عبرة بشهادة
الفرد حلي (قوله وغنم هلال الفطر) الرأوالعمال وقيد به لاجل قوله خلافا لما لا بد لأن خلافا اغا هو فيه أما اذا لم يتم
فلا يحل الفطر اتفاقا حلي (قوله لكان الخ) استدراك على حكاية الخلاف (قوله ان غنم هلال الفطر
حل اتفاقا) هو الذي ارتضاه في نور الابصار وحزبه في امداد الفتاح ونقل عن الحلواني أن خلاف محمد فيما اذا
لم يروا هلال شوال والسماء مصيبة فعندهما لا يفطرون وعند محمد يفطرون حلي (قوله وفي الزيلعي الخ)
لا يخرج ما في الزيلعي من كلام الذخيرة حلي وفيه أن الزيلعي لم يتعرض لذكر الاتفاق ولا عدمه (قوله وبقيته)
بالرفع صفا على هلال (قوله كالفطر) فلا بد من رجلين أو رجل واحد في القيم ومن جمع عظيم في الصوم اه
حلي وبأي ما صححه صاحب الجبر من قبول العدلين في الصوم وانما كان كالفطر لانه تعالى نفع البيد وهو
التوسع بطعم الاضاحي كاذكره المصنف (قوله على المذهب) وروى عن الامام رضي الله تعالى عنه أنه كهلال
رمضان ومصحفها في الضفة حلي من امداد الفتاح (قوله مطلقا) يعني سواء كان في الصوم أو في الفطر وسواء كان
قدام الشمس أو خلفها وسواء رأوه قبل الزوال أو بعده اه حلي (قوله على المذهب) وقال أبو يوسف ان روى
قبل الزوال مباحة حتى لو كان هلال فطر أظروا وان كان هلال رمضان ماموالا أن النبي يأخذ حكم ما قريب منه
فالهلال اذا رآه قبل الزوال يكون قريبا لليلة الماضية وان رآه بعده يكون قريبا لليلة المستقبلية ومن الامام
رضي الله تعالى عنه ان رآه أمام الشمس فهو ليلة الماضية وان رآه خلفها فهو ليلة المستقبلية وتفسير الامام

وصح في الاقضية الاتقاء بواحد ان جاء من
خارج البلد أو مكان على مكان مرتفع
واختاره ظهير الدين قالوا وطريق اثبات
ومضان والعيد أن يذبح ركلة معلقة
يدخله قبض دين على الحاضر فيقر بالدين
والوكالة ويذكر الدخول فيشهد الشهود
برؤية الهلال فيقضى عليه ويثبت دخول
الشهر ضمنا لعدم دخوله تحت الحكم (شهدا
أنه شهد عند القاضي مصر كذا شاهدان
برؤية الهلال) في ليلة كذا (وقضى) القاضي
(به ووجد) استجبا (شهر اطال الدعوى
قضى) أي جاز هذا (القاضي) أن يحكم
(بشهادتهما) لأن قضاء القاضي جهة وكالة
شهودا به لا لو شهدوا برؤية غيرهم لانه حكاية
نعم لو استفاض الخبر في البلدة الاخرى
لزمهم على الصحيح من المذهب مجتبي وغيره
(وبعد صوم ثلاثين بقول عدلين حل
الفطر) البامتعاقبة بصوم وبعد منطقة
يجل لوجود نصاب التهمة (و) لو صاموا
(بقول عدل) حيث يجوز غنم هلال الفطر
(لا) يحل على المذهب خلافا لمحمد كذا
ذكره المصنف لكن نقل ابن الكيال عن
الذخيرة أنه ان غنم هلال الفطر حل اتفاقا وفي
الزيلعي الاشبه ان غنم حل والا لا (و) هلال
(الانصاف) وبقيته الا شهر التسعة (كالفطر)
على المذهب ورويته بالنهار ليلة الاثنية
مطلقا على المذهب ذكره الحذاق

أن يصحكون إلى المشرق والخلف إلى المغرب لأن سيرة السيارة إلى المشرق فالقمر إذا جاوز الشمس يرى الهلال في جهة المشرق حلي من القهستاني (قوله واختلاف المطالع) جمع مطلع بكسر اللام موضع الطلوع جهر عن ضياء الخلوم (قوله ورويته نهارا) بالرفع حطفا على اختلاف ومعنى عدم اعتبار رفته نهارا قبل الزوال بعده عدم اعتبار من الليلة الماضية بل يكون ليلة الآتية والقصد به الرد على أبي يوسف في قوله السابق وهذه الجلة سقطت من بعض النسخ وهو الظاهر تقدم هذا الحكم في قوله ورويته بالنهار ليلة الآتية مطلقا على المذهب حلي بزيادة (قوله على ظاهر المذهب) وقيل به تارة لأن انفصال الهلال من شعاع الشمس يختلف باختلاف الاقطار كما في دخول الوقت ونزول وجهه حتى إذا زالت الشمس في المشرق لا يلزم منه أن تزول في المغرب وكذلك طلوع القمر وغروب الشمس بل كلما تكرر تحت الشمس درجة فذلك طلوع غير قمر وطلوع خمس لا تحرم وغروب بعض ونصف ليل لا تحرم وهذا مثبت في علم الافلاك والهيئة بحلي وأطلق المصنف فنهال ما إذا كان بينهما تفاوت بحيث يختلف المطلع أولا بجهر وفصل بعض بالتفاوت وعدمه وحدت التفاوت شهر فصاعدا اعتبارا بقصة سليمان عليه السلام فإنه قد انتقل كل غدو ورواح من إقليم إلى إقليم وبين كل منهما مسيرة شهر قهستاني والقدر السبعين من أول النهار إلى الزوال والرواح السبعين من الزوال إلى الغروب أبو السعود (تنبيه) الذي مشى عليه المصنف هنا موافق لما مشى عليه في الصلاة من تصحيح وجوب الوتر والعشاء على من لم يجد وقتها وأما على قياس من اعتبر باختلاف المطالع عدم وجوبهما (قوله فيلزم) فغيره يعود إلى ثبوت الهلال سواء كان هلال الصوم أو القطار وأهل المشرق مفعوله (قوله إذا ثبت عندهم) أي عند أهل المشرق والمراد عندهم تأخر صومه (قوله بطريق موجب) كان يحمل اثنان الشهادة أو يشهد على حكم القاضي أو يستفيض الخبر بخلاف ما إذا أخبر أن أهل بلدة كذا رأوه لانه حكاية اه حلي فلا يباح لهم به فطر الله ولا تزل تراويح هذه الليلة جهر (قوله كما من) أي عند قوله شهد أنه شهد حلي (قوله قال الزيلعي الخ) مقابل ظاهر الرواية وعلمه ما سبق من أن انفصال الهلال من شعاع الشمس يختلف باختلاف الاقطار (قوله أحوط) أي لعموم الخطأ في قوله صلى الله عليه وسلم صوم والروية مطلقا للروية وهي حاصلة بروية قوم فيثبت عموم الحكم احتياطاً حلي (قوله بكرة) ظاهر العلة أنها تنزيهية وظاهره ولو بوجه مد دلالة من لم يره

• (باب ما يفسد الصوم وما لا يفسده) •

لما فرغ من بيان الصوم شرع في العوارض الطارئة عليه من (قوله الفساد الخ) فها انخرجا عما هو المطلوب منها وقصد بالعبادات لاختلافها في العاسلات فإن لم يترتب أثر المأثم عليها كعدم الملك بالقبض فهو البطلان وإن ترتب فإن كان مطلوب التماسخ شرعاً ففسادها لا فهو العصة حلي بقدر زيادة (قوله إذا أكل الخ) الدليل على عدم فطره بهذه الأشياء ما أخرجه الحكم من حديث أبي هريرة أنه عليه الصلاة والسلام قال من أخطرت رءوساً ناسياً فلا قضاء عليه ولا كفارة اه وهو عام في الأكل والشرب والجماع نهر (قوله في الفرض) ولو قضاء أو كفارة نهر (قوله قبل النية أو بعدها) نقله في النهر عن القنية أيضاً قال أبو السعود وفيه نظر لأن كلام المصنف ليس بمطابق لآتيه بقوله فإن أكل الصائم واسم الصائم حقيقة في المتبسط بالفعل ومن هنا جرم في الشرب لئلا يفسد الصوم بقوله فإنه إذا أكل ناسياً قبل النية ثم نوى الصوم لا يجوز صومه اه وقد تقدم عن الهندية أن شرط صحة النية قبل الضورة أن لا يأكل ولا يشرب قبلها ولا أكل ناسياً قبل النية في التغل غير ظاهر والذي يقتضيه النظر التعويل على ما في الهندية والشرب لئلا يفسد الصوم بمخالفة لا يعتبر (قوله على الصحيح) وقال أبو يوسف أنه يفسد الصوم مطلقاً فيقضى وقال مالك مفسد للفرض لا للتغل حلي من القهستاني (قوله فلم يترك) بل استقرم تذكر فقد أخطر عند الامام والثاني وهو الصحيح لما أنه أخبر بأن الأكل حرام وخبر الواحد حجة في البيانات نهر ومجمله إذا سمع ولم يقع في قلبه صدق أخباره أما إذا لم يسمع فهو في حكم الناسي فيما يظهر ولم يتكلموا على حكم الكفارة والظاهر عدم وجوبها لعدم تفاخس الجنابة بعدم التذكر ويجوز (قوله ويذكره) أي إذا ما كماله الوالو الجني ويكرهه نهر ما لم يذكره قال الحلي ومثله النائم عن الوقت لكن النامي أو النائم غير قادر فقط لا يثم عنه ما وجب على من لم يعلم حاله ما ذكره النامي وإيقاظ النائم إلا في حق الضعيف مما حمله اه ما من علم حاله ما يفسد المرض أو يبدله النائم الصلاة فلا وجوب عليه (قوله والا لا) أي لا يمكن

(واختلاف المطالع) ورويته نهارا قبل الزوال
وبعد (غير معتبر على) ظاهر (المذهب)
وعليه أكثر الشايخ وعليه الفتوى جهر عن
الخلاصة (فيلزم) أهل المشرق بروية أهل
المغرب إذا ثبت عندهم روية أو ثبت بطريق
موجب كما مر ظل الزيلعي الأشبه أنه يعتبر
لكن قال الكمال لاخذ بظاهر الرواية لحوط
• فرع • إذا رآوا الهلال يكره أن يشيروا
إليه لانه من عمل الجاهلية كما في السراجية
• (باب ما يفسد الصوم وما لا يفسده) •

الفساد والبطلان في العبادات سلباً (إذا)
أسكل الصائم أو شرب أو جامع) حال كونه
(ناسياً) في الفرض والتغل قبل النية أو
بعد ما على الصحيح جهر عن القنية الآن
تذكره لم يتركه لو قويا والا لا

فويأمن كان شيخاً أو شاباً ضعيفاً عنه لا يذره أي بسعه تركه قال في الفتح وبسعه أن لا يجنبه (قوله وليس) أي
 التيسار وهو عدم استحضار الشيء في وقت حاجته (قوله عذراً في حقوق العباد) حتى لو أودع وديعة أو استعار
 شيئاً ونسب إليه ضياعه وأما في حقوقه تعالى فمدرسة للآثم وأما الحكم في حقوقه تعالى فقال في الجيران كل
 في موضع مذكرو لا داعي إليه كآكل المولى لم يسقط لتفصيله بخلاف سلامة في القعدة فساقط لوجود الداعي وإن
 لم يكن مع مذكرو معه داع كآكل الصائم يسقط وإن فقد الداعي أيضاً فولي بالسقوط كترك الذابح التسمية سهواً
 فأدبعت الحلي (قوله أو دخل حلقه غبار) به عرف حكم من صناعته الغريبة أو الأشياء التي يلزمها الغبار
 وهو عدم فساد الصوم وفي شرح الملتقى عن الشرنبلالي لو وجد بدناً من تعاطى ما يدخل غباراً في حلقه أفسد
 لو فعل (قوله لعدم إمكان التعرّض عنه) فبقي للضرورة (قوله ومفاده) أي مفاد قوله دخل (قوله أنه لو أدخل
 حلقه الدخان) كأن تجزئ بغيره فاشتم دخانه وأدخله في حلقه إذا كرا الصومه فسد صومه لا مكان التعرّض ولا يتوهم
 أنه كشم الورد ومات المسك لوضوح الفرق بين هواه تطيب برائح المسك وشمه وبين جوهر دخان وصل إلى جوفه
 بفعله شرنبلالية وفي إمداد الفتح لا يبعد لزوم الكفارة أيضاً للتفجع والتداوى قال وكذا الدخان الحادث شربه
 وابتدع بهذا الزمان اه من شرح الملتقى ولو دخل حلقه دمومه أو عرقه أو دم وعافه أو مطر أو تلج فسد صومه
 لتيسر طبقه وفقهه أحياناً مع الاحتراز عن الدخول وإذا ابتلعه عذراً منه الكفارة بجر وهذا الإطلاق
 في الدمع والرق محمول على ما إذا كان يجده ملوحتاً في حلقه أبو السعود عن الزيلعي (قوله أو أذهن) بنصرت
 أذهن لازم حتى لو قيل أذهن رأسه أو شارب به فهو خطأ مسكين وإنما لم يفسد له دم وجود المفطر صورة ومعنى
 والدخل من المسك لأن المسك فلا ينافي الصوم كالواغتسل بالماء البارد ووجد برده في كبده وإنما كره الإمام
 رضي الله تعالى عنه الدخول في الماء والتلف بالتوب المبلول لما فيه من إظهار الضجر في إقامة العبادة لآلانه
 قريب من الانظار فخرج (قوله أو احتجم) هو مكروه للصائم إذا كان يصفه عن الصوم أما إذا كان لا يخافه فلا بأس
 به بجر (قوله أو أكمل) كذا الوصف في عينه لبنا أو دواء مع الدهن فوجد طعمه أو حرارته في حلقه لا يفسد
 صومه بجر (قوله وإن وجد طعمه في حلقه) لأن الموجود أثره لا عينه وكذا لو برقي فوجد لوناً في الأصم بجر
 (قوله ولم ينزل) لعدم المناقاة صورة ومعنى ولو أنزل أو لم ينزل أو لم يجد طعمه الحرارة فأنزل أو أنزل بالمباشرة
 الفاحشة ولو بين ذكرين أفطرا واستغنى بكفه فأنزل ولا يجل له ذلك إلا إذا غلبته الشهوة ولم يجد من لم يجل له
 وطؤه وخاف الوقوع في الزنا ولو لم يستغنى فأنزل فلا فساد ولو قبلته فوجدت لذته لا تزال لكنها لم ترمأ فسد صومه
 عند أبي يوسف لا عند محمد نهر (قوله أو احتلم) لقوله صلى الله عليه وسلم لا يفطر الصائم التي هو واجبة والاحتلام
 أبو السعود عن العناية (قوله أو أنزل بنظر) أو لمس حمة أو تساقق المراتن ولم ينزل وإذا أنزل عليهم بالقضاء بجر
 (قوله أو يتفكر) عطف على قوله بنظر (قوله كظم أدوية) وجدته في حلقه وقد وضعه في جرحه مثلاً أو ابتلعه لئلا
 ووجد طعمه نهاراً (قوله ومن هليلج) بفتح اللام وكسر هاء قال في البحر ولو لمس الهليلج وجعل يصفه فدخل
 البزاق حلقه ولا يدخل عينه في جوفه لا يفسد صومه اه (قوله بخلاف نحو سكر) كفايد فانه إذا مضى
 يلزمه القضاء والكفارة بجر (قوله على المختار) اختاره في الهداية وصرح به اللؤلؤي وفي الخاتمة التفصيل
 بين الدخول والادخال فصح الفساد في الثاني ووجه الكمال فحصل أن في الفساد إذا دخل الماء بفعله قولين
 صحيحين فالأحوط تجنبه نهاراً وإذا وقع ببل أذنه إلى الماء (قوله كالو حلك أذنه بعود) حكى في شرح الملتقى
 الإجماع على عدم الفساد به (قوله أو ابتلع ما بين أسنانه) أي من غير إخراج من فيه أمالو أخرجه ثم ابتلعه فسد
 صومه ولا مسك فارة فيه عند الثاني خلافاً لفرع ويجرى عليه ما يأتي أنه لو مضغ لقمة ناسياً قد ذكرها فرجها
 ثم ابتلها فلا كفارة عليه في الأصح لأن الطبع يعاقب ذلك قال في الفتح والعقيق أن المقتضى ينظر في صاحب
 الواقعة أن رأى أن طبعه يعاقب ذلك أخذ بقول أبي يوسف والافقول زفر نهر وقيد بما بين أسنانه للاحتراز
 عما إذا تناول ممسمة أو حبة حنطة من خارج وابتلها فسد صومه وإن مضى فالا يفسد إلا إذا وجد طعمها
 في حلقه كذا في الكافي والهيوط قال في الفتح وهذا حسن جداً فليكن الأصل في كل قليل مضغه بجر (قوله وهو
 دون الحصة) سواء ابتلعه أو مضغه وسواء قصد ابتلاعه أم لا وكون القليل مادون الحصة والكثير قدرها
 هو ما اختاره الشهيد وقال الدبوسي هذا للتقريب والتعقيق أن الكثير ما يحتاج إلى ابتلاعه إلى استغاثته في طريق

وليس عذراً في حقوق العباد (أو دخل
 حلقه غباراً أو ذباباً أو دخاناً) ولو ذكرنا
 استصحاباً لعدم إمكان التعرّض عنه ومفاده أنه
 لو أدخل حلقه الدخان أفطرا أي دخان كان
 ولو عوداً أو غير الوذا كرا لا مكان التعرّض
 منه فلينبه كما بيته الشرنبلالي
 (أو أذهن أو احتجم أو أكمل) وإن وجد
 طعمه في حلقه (أو قبل) ولم ينزل (أو احتلم
 أو أنزل بنظر) ولو لم يجرها ساراً أو يتفكر
 ولو طال بجمع (أو برقي بل في فيه بعد المضغ
 وابتلعه مع الريق) كظم أدوية ومن هليلج
 بخلاف نحو سكر (أو دخل الماء في أذنه وإن
 كان بفعله) على المختار كالحلح أو ساراً
 أخرجه وعليه درن ثم أدخله ولو ساراً
 (أو ابتلع ما بين أسنانه) وهو دون الحصة لأنه
 يسع لريقه ولو قدرها

فإنه يمتنع في فتح القدر لأن المانع من الحكم بالاختلاف بعد تحقق الوصول كونه لا يسهل الاحتراز عنه وذلك
 فيما يجرى بنفسه مع الرق إلى الجوف لا يمتنع في ادخاله لأنه غير مضطرب فيه غير ولو ابتلع حبة عنب بعد
 مضغها قضى وكفروا بابتلاعها من غير مضغها لم يمكن معها ما يثبت فيها من بقية المضمود فعليه القضاء
 والكفارة بالاتفاق والاختلاف في الصحيح بحر (قوله أظفر) أي ولا كفارة فيه كما يأتي للمصنف (قوله كما
 سيجي) قيل قوله ذكره ذوق شئ حلي (قوله يعني ولم يعل إلى جوفه) كذا ذكره المصنف في شرحه ولم يظفر به
 في عبارة صاحب البحر ولا التهر ولا الهندية وبيت الوهابية مع شرح الشرنبلالي دم الرق بالمغلوب غير مضطرب
 وطالب ريق والمساوي مضطرب صورته إذا خرج دم من أسنان المصنف ودخل حلقه فان كانت الغلبة
 للبصاق لا يضرب إذا لم يجد مالم الدم وان ساوى أو غلب الدم بطل صومه بابتلاعه وعليه القضاء دون الكفارة
 اه فان كان المراد أنه دخل حلقه ثم خرج فالامر ظاهر ولا يخص الدم وان كان المراد أنه وصل إلى جوفه
 فهي عين ما بعد ما قاله في الاختصار عليها (قوله فسد) هو الذي عليه المشايخ وفي السراج عن الوجيز
 لو كان الدم غالباً لا يضر وهو الصحيح لما قاله بما بين الأسنان بجماع عدم الاحتراز عنه غير فقد اختلف
 الترجيح ويعلم حكم المساوي بما ذكره بالاولى (قوله وسيجي) أي قيل قوله ذكره ذوق شئ اه حلي (قوله
 أو طعن برح فوصل إلى جوفه) في المنع تقديم هذه الجملة على قوله أو ابتلع ما يبر أسنانه حلي (قوله وان بقي
 في جوفه) أي بقي الزج كما صرح به القهستاني حيث قال وانما شرط كونه ما فيه صلاح البدن احترازاً عما إذا
 طعن برح فانه غير مفسد وان بقي الزج في جوفه اه حلي (قوله كما لو ألقى) يعني للمعهول يدل عليه تعديل
 البحر مسئلة الرخ بقوله لأنه لم يوجد منه الفعل ولم يصل إليه ما فيه ملاحه اه حلي وعلى هذا فالصواب رفع حجر
 على أنه نائب فاعل وهو كذلك في بعض النسخ (قوله ولو بقي النعل في جوفه فسد) فيه نظر فانه لا فرق بين فصل
 السهم وزج الرخ وقد تقدم أن بقاء زج الرخ غير مفسد فيجب أن يكون فصل السهم كذلك وصرح في التبيين
 بأن كلاهما مفسد وصرح القهستاني بأن دخول الحجر في الجائفة مفسد فيكون في كل من زج الرخ
 وحجر الجائفة قولان الصحيح منه ما عدم الفساد ولم يمكن في فصل السهم خلافاً فيما رأيت بل أطلقوا القول
 بالفساد وعبارة التهر تفيد عدم الخلاف أيضاً حيث قال وان بقي النعل في جوفه فسد واختلفوا فيما لو بقي
 الرخ والصحيح أنه لا يفسد اه فراجع حلي (قوله وان غيبه) بحيث لا يبق منه شئ خارج (قوله وكذا لو ابتلع
 خشبة) أي فانه على هذا التفصيل (قوله ومفاده) أي هذا الفرع ووجه الاقادة أنهم حكموا فيه بعدم الفساد
 عند عدم اتصال شئ وماذا لا اعدم الاستقرار وحكموا بالفساد عند انفصال شئ لوجود الاستقرار (قوله
 أي دبره) فالصحيح راجع إلى المقعدة السابقة في كلام المصنف بتأويل الدبر فصح تزكيره (قوله أو فرجها)
 الاقعدة في التعبير وكذا لو ادخلت اصبعها اليابسة فرجها فان ظاهر كلامه يقتضي أن الذي أدخل في فرجها
 بالرجل والحكم واحد (قوله ولو مبتله) يدهن أو ماء بحر (قوله فسد) لوصول الماء أو الدهن بهر وعمله إذا كان
 ذا كمال صوم والافلا فساد كما في الهندية عن الرازي (قوله حتى يبلغ موضع الحقنة) وهو الموضع الذي منه
 ينصب دوائها إلى الامعاء وهو مرتفع عن حلقه الدبر (قوله وهذا) أي بلوغ موضع الحقنة (قوله فيورث داء
 عظيماً) أشار به إلى أنه لا ينبغي فعله (قوله ناسياً) مرتباً بالجماع وقوله في الحال مرتباً بيزع (قوله عند ذكره)
 أي عند تذكره صائم (قوله وكذا عند طلوع الفجر) أي نزع منده (قوله ولو مكث) محترق وقوله في الحال عند
 ذكره (قوله حتى أمي) ليس شرطاً في افساد الصوم حلي عن امداد الفتاح (قوله وان حرّك نفسه) ظاهره
 وان لم يزل وهو ظاهر ما في الهندية ونحوه وان بقي أي لم يزع فطبعه القضاء والكفارة في ظاهر الرواية كذا
 في البدائع فانه محمول على ما إذا حرّك نفسه وما في القم يبدل إلى الانزال فانه قال ولو بد بالجماع ناسياً فذكر
 ان نزع من ساعته لم يضر وان دام على ذلك حتى أنزل فعليه القضاء ثم قيل لا كفارة عليه وقيل هذا إذا لم يحرّك
 نفسه بعد التذكر حتى أنزل فان حرّك نفسه بعد هذا فعليه الكفارة اه فان قوله فان حرّك نفسه أي مع
 الانزال ليوافق ما قبله (قوله كما لو نزع ثم أبلغ) لأنه ابتداء فعل وظاهره وان لم يزل (قوله أو رمى المقعدة
 من فيه) أي بعد سبق أكل ناسياً والافلا دخال في القم لا يضرب (قوله وبعد لا) أي لقذارتها وقد علق ما قاله
 السكال من التحقيق (قوله ولم يزل) أما إذا أنزل كان عليه القضاء دون الكفارة هندية (قوله يعني في غير

أظفر كما سيجي) (أو نزع الدم من بين أسنانه
 ودخل لثقه) يعني ولم يصل إلى جوفه أمالو
 وصل فان غلب الدم أو نساوا يفسد والا لا
 إذا وجد طعمه برازية وانصه المصنف
 وهو ما عليه الاكثر وسيجي) (أو طعن برح
 فوصل إلى جوفه) وان بقي في جوفه كالمو
 ألقى حجر في الجائفة أو نخل السهم من الجالب
 الا تروى لوقى النعل في جوفه فسد (أو
 أدخل عوداً) أو نحوه (في مقعدة وطرفه
 خارج) وان غيبه فسد وكذا لو ابتلع خشبة
 أو خيطاً ولو فيه لقعة مربوطة إلا أن يتصل
 منه شئ ومفاده أن استقرار الدخايل في
 الجوف شرط للفساد بدائع (أو أدخل اصبعه
 اليابسة فيه) أي دبره أو فرجها ولو مبتله
 فسد ولو ادخلت قطعة ان غابت فسد وان
 بقي طرفها في فرجها انحلت الحقنة فسد وهذا
 الاستصحاب حتى يبلغ موضع الحقنة (أو نزع
 فلما يكون ولو كان فيورث داء عظيماً) (أو نزع
 الجاهل) حال كونه (ناسياً في الحال مند
 ذكره) وكذا عند طلوع الفجر وان أمي بعد
 الفزع لأنه كالاتلام ولو مكث حتى أمي
 ولم يحرّك نفسه قطعاً وان حرّك نفسه قضى
 وكفركا لو نزع ثم أبلغ (أو رمى المقعدة
 من فيه) عند ذكره أو طلوع الفجر ولو
 ابتلعها ان قبل انراجها كفر وبعد
 لا (أو جامع فجادون الفرج ولم يزل) يعني في
 غير السنين كسيرة ونحوه

السيطين) فقول المصنف فيما دون الفرج غير مستقيم لانه يم^١ الله برويقضي^٢ انه لا يفسد الصوم بالجناس^٣
 فيه مع ان حكمه حكم الفرج (قوله وكذا الاستثناء بالكف) التشبيه في عدم الفساد ومثل ذلك اذا لم ينزل
 اما اذا انزل فعليه القضاء على قول العامة وهو المختار هندية كما اذا عالجته زوجته يدها حتى انزل (قوله
 ناكح الكف ملعون) أي مطرود عن منازل الاربار واما الحديث لعنه على الصوم ولعن المني لا يجوز
 وورد ان الكف نجى يوم القيامة حبل^٤ وانه يخلق خلق من ذلك الماء لا راس له بطالب فاعل ذلك باتمام خلقه
 تعذيبه (قوله ولو خاف الزنا) مثله القواطع لم يجد من يحمل له وطؤه (قوله يرجى أن لا وبال عليه) قال الكراهة
 اذا كان لقضاء الشهوة لا لتكيتها هستانى (قوله من غير انزال) اما اذا انزل فعليه القضاء دون الكفارة
 هندية (قوله فانزل) فلا يفسد صومه اجماعا (قوله في الحليلة) هو مجرى البول من الذر منغ ويطلق على
 مخرج اللبن من الثدي كافي البصر (قوله وان وصل الى المشانة) هندها لانه ليس بين المشانة والجوف منفذ
 ووصول البول من المعدة الى المشانة بالترشح وقال ابو يوسف يفطر لوجود المنفذ بينهما (قوله واما في قبلها) أي
 واما الاختلاف في قبلها ففسد اجماعا على الصحيح بمرجح غاية البيان (قوله من الغيبة) هي ذكر كذا خالك بما يكره
 قال صلى الله عليه وسلم اندرون ما الغيبة قالوا الله ورسوله اعلم قال ذكر كذا خالك بما يكره قبل ان كان
 في أخى ما أقول قال ان كان فيه ما تقول فقد اغتبته وان لم يكن فيه ما تقول فقد بهته والحاصل أن من تكلم
 خلف انسان مستورا بما يفسد لوصفه ان كان صدقا يسمى غيبة وان كان كذبا يسمى بهتان واما المتباهر
 فلا غيبة له أبو السعود عن العلامة نوح وقوله خلف انسان ليس قيد ابل الامر كذلك ان كان حاضرا وقوله
 واما المتباهر فلا غيبة له مقيد بأن يذكر ما تجاربه لا ما ستره وأن لا يقصد به التشفي وانما يقصد به نصيح المسلمين
 (قوله فدخل حلقه) ولوعلى تعدد منه لانه بمنزلة الرين الا أن يجعله على كفه ثم يبتلعه فيكون عليه القضاء
 ولو به على يخرج الماء من فيه ثم يدخل ويذهب في الحلق لا يفسد صومه كذا في الهندية (قوله وان نزل رأسه)
 لانه كابتلال الشفتين بالبراق (قوله كالوتر طبت شفتاه) وكما لو جع الرين قصد ان ابتلعه لا يفسد صومه في أصح
 الوجهين منغ (قوله ونحوه) كعادته ذكر (قوله فاستشفه) الاولى لجذبه لان الاستشفاء يكون بالانف وفي نسخ
 فاستشفه بتام مشناه فوق وفاء أي جذبه بشفتيه وهو ظاهر (قوله ولو عمدا) يرجع الى الثلاث مسائل (قوله
 خلافا لشافعي) فانه يقول بفساد الصوم بابتلاع الصائمة (قوله فنبني الاحتياط) بعدم ابتلاع الصائمة حتى
 لا يفسد صومه على قول مجتهد منغ (قوله وان كره) أي الاعتذر كما يأتي (قوله لم يفطر) يروى بالتشديد والتخفيف
 فعلى الاول يكون مسندا الى الكل وبإضاهاه وعلى الثاني يكون مسندا الى الصائم أبو السعود (قوله وان بقي
 فيه) أي في الخيط (قوله عقد البراق) أي البراق الذي كالعقد (قوله الا أن يكون مصبوغا الخ) قال في الهندية
 صائم عمل البريسم في فيه ونحوه منه خضرة الصبغ أو صفرة أو حمرته واختلط بالريق فصار الرين أصفر أو
 أخضر أو أحمر فابتلعه وهوذا صومه فسد صومه خلاصة (قوله ونقله ابن الشحنة) مغير انظم الوجهانية وهو
 وقال خيطا الذي بل ريقه اذا عاد لم يفطر وقيل يفطر

(قوله مكثر) مبتدأ وقوله بالريق متعلق قيل وقوله بادخاله متعلق بغير المبتدأ الذي هو قوله لا يتضرر روجه
 أنه بمنزلة الرين على أنه اذا لم ينقطع كافي شرح الشربلاي (قوله ومن بعضهم) هو الزندوبى (قوله بعدذا)
 أي بعد تكراره (قوله يضر) أي الصوم وبفسده لان اخرجه بمنزلة انقطاع البراق المتدلى كذا في شرح
 الشربلاي (قوله كصنغ) أي كما يضر ابتلاع الصبغ وهذا الاختلاف فيه (قوله لونه) أي الصبغ فيه أي الرين
 وهو متعلق بيطهر (قوله كان تفضض) أو استنشق كافي الهندية (قوله فسبقه الماء) أي هو هذا كرسومه ففسد
 صومه وعليه القضاء وان لم يكن هذا كرا لا يفسد صومه كذا في الخلاصة وعليه الاعتقاد هندية والخطي هو اذا كرا
 للصوم غير فاسد الفطر نهر (قوله أو شرب ناعما) ليس هو كناناسي لان النائم أو ذهاب العقل اذا لم يأتواكل
 ذبيحته وقول ذبيحة ناسي التسمية بهر (قوله أو تسهر) مكثر مع ما يأتي في المصنف مفصلا (قوله أو جامع على
 طن الخ) مثله الجماع خطابا بان يشرها مباشرة فاحشة فتوارت حشنة ومن صور الخطا اذا اكل يوم الشك
 ظهر أنه من رمضان كذا في النهر وقوله على طن يرجع الى المستثنين (قوله أو أوجر) أي صبت في حلقه شيء
 وانما أتى به لاجل قوله أو ناعما والأولوا يرد على أن يشرب بنفسه فشرب كان الحكم كذا في كابدل عليه اطلاقهم

وكذا الاستثناء بالكف وان كرهه فضرر بالحديث
 ناكح الكف ملعون ولو خاف الزنا يرجى
 أن لا وبال عليه (أو أدخل في بهيمة) أو بهيمة
 (من غير انزال) أو من فرج بهيمة أو قبلها
 فانزل (أو أظفر في الحليلة) ماء أو دهاوان
 وصل الى المشانة على المذهب واما في قبلها
 ففسد اجماعا لانه كالحلقنة (أو أصبح جنباً)
 وان بقي كل اليوم (أو اقتدب) من الغيبة
 (أو دخل أنه حيا فاستشفه فدخل حلقه)
 وان نزل رأسه كالموتر طبت شفتاه بالبراق
 هنده الكلام وقهره فابتلعه أو سال ريقه الى
 ذقنه كالحيط ولم ينقطع فاستشفه (ولو عمدا)
 خلافا لشافعي في القادر على ج الصائمة
 فينبغي الاحتياط أو ذاق شيأ بفسده (وان كره
 لم يفطر) جواب الشرط وكذا لو قتل الخيط
 بريقه من اراد ان يبقى فيه عقد البراق الا أن
 يكون مصبوغا وظاهر لونه في ريقه وابتلعه
 ذكره ونقله ابن الشحنة فقال
 مكثر بل الخيط بالريق فانما
 بادخاله في فيه لا يتضرر
 ومن بعضهم ان يبلغ الرين بعدذا
 يضر كصنغ لونه فيه يظهر
 (وان أظفر خطا) كان تفضض فسبقه الماء
 أو شرب ناعما أو تسهر أو جامع على طن عدم
 الفجر (أو أوجر) مكثرا أو ناعما

قال أو أوجرنا ثم كان أولى (قوله فالمراد رفع الاثم) وهو الحكم الاخرى لا الدنيوى أيضا وهو السداد
 لانه من باب المقضي ولا عموم (قوله جائزة) أى عقلا وان لم تقع لورود النص بعدم المزاخذاتية (قوله أو كل
 ناسيا) انما سقطت الكفارة لانه ظن في موضع الاشتباه بالمفطر وهو الاكل بعد الان اكل مضاد للصوم ساهيا
 أو عامدا فأورث شبهة مع والشرب مثل الاكل (قوله أو احتمل) وجه النبهة فيه أنه شبه الجماع في قضاء الشهوة
 مع وكذا يقال فيما بعده (قوله أو ذرعه النى) أى خرج غير صنعه ووجه النبهة أن النى والاستقاء متشابهان
 لأن مخرجهما من القم مخ (قوله فظن أنه أفطر) أى وقد صومه وإذا أمسك لا يحتسب له (قوله فأكل عدا)
 أى تناول فطرا (قوله لا شبهة) على الكلى ما قبله وقد بيناها (قوله ولو علم عد فطره) أى بهذه الاشياء (قوله
 زمت الكفارة) لانه لم توجد شبهة الاشتباه ولا شبهة الاختلاف مخ (قوله الا في مسئلة الحق) وهى الاكل
 ومثلهما الجماع والشرب لأن عدم الكفارة خلاف مالت وخلافه فى الاكل والشرب والجماع كافى الزيلى
 والهداية وغيرهما على (قوله مطلقا) أى سواء لم أنه لم يفطر بأن بلغه حديث عدم الفطر فيها أم لا مخ (قوله
 لشبهة خلاف مالت) فانه يقول بفساد الصوم اذا أسكل أو شرب أو جامع ناسيا فتدبر الكفارة لما فيها من معنى
 العقوبة بهذه الشبهة (قوله خلافا لهما) فجعلنا مسئلة المصنف كغيرها (قوله فقيدا الظن) أى فى قول المصنف
 ظن وهو جواب عن سؤال حاصله اذا تعد الفطر بعد الاكل ونحوه ناسيا لا يكفر مطلقا ظن الفطر أو لا فلا وجه
 لتقييد المصنف بقوله فظن أنه أفطر وحاصل الجواب أنه انما ذكره لانه متفق عليه بين الامام وصاحبيه (قوله
 أو احتمل أو استعاض) لرواية فيها ما يابى له فاعل من حق المريض داواه بالحنطة أو عالج بهار صاب السعوط
 أى الدواء فى الانف ويناؤه للمفعول غير جائز ثم ولو استعاض لا يخرج نهار الا فطر (قوله أو أقار) فى المغرب
 فطر الماصبه قطط او قطره مثله قطر أو قطره لانه نهي وهو مسمى لافعال ليعرف الافعال قبله وانصب دهننا (قوله
 دهننا) انما ذكره لانه لا خلاف فى الاقطار واما الماء فاختار الهداية وشروحهما والوالبى عدم
 الاقطار مطلقا دخل بنفسه أو أدخله وفصل فاضى خان بين الادخال قصد افادته بالصوم والدخول فلم يفسد
 قال فى الجروم ذاب علم حكم الغسل وهو صائم اذا دخل الماء فى أذنه وقدم (قوله أو دأوى الخ) أطلق فى الدواء
 فشمل الرطب واليابس لان العبرة للوصول لا لكونه رطبا أو يابسا وانما شرط القدورى الرطب لان الرطب
 هو الذى يصل الى الجوف عادة حتى لو علم أن الرطب لم يصل لم يفسد ولو علم أن اليابس وصل فسد بجرع العناية
 (قوله جائزة) أى جراحة فى بطنه نهر (قوله أو آتمة) بالمذوى الجراحة فى الرأس من آتمة بالعصا ضربت
 أم رأسه وهى الجلدة التى هى مجمع الرأس وقبل للشجة آتمة على معنى ذات أم كعيشة راضية نهر (قوله فوصل
 الدواء حقيقة) أما اذا شك فى الوصول وعنده فان كان الدواء رطبا فعند الامام يفطر للوصول عادة وقال
 لا لعدم العلم به فلا يطر بالشك بخلاف ما اذا كان الدواء يابسا فلا فطر انتفاها فتح (قوله الى جوفه ودماعه) لف
 ونشر مرتب قال فى البحر والتحقيق أن بين جوف الرأس وجوف المعدة منفذا أصلا اذا وصل الى جوف الرأس
 يصل الى جوف البطن اه (قوله ونحوها) كالحديد فيجب القضاء لوجود صورة الفطر ولا كفارة لعدم معناه
 وهو يصل ما فيه نفع البدن الى الجوف فتصهر الجناية وهى لا تجب الا بكالها وكذا ما لا يتغذى به ولا
 يتداوى كالخمر والتراب والحق على الاصح والارزوا الهين والمخ الا اذا اعتدأ كله وحده وانواتوا القطن
 والكاغد والفرجل اذا لم يدرك ولم يطبخ ولا تجب فى ابتلاع الحوزة الرطبة وتجب لومضها أو وضع اليابسة
 والرمان والبيضة كالحوزة ويابس اللوز والبندق والفندق ان ابتلعها لا تجب وان ضغف وجبت كما تجب فى ابتلاع
 اللوزة الرطبة وفى ابتلاع البطيخة الصغيرة والخوخة الصغيرة والهليجة وروى عن محمد وجوب الكفارة وتجب باكل
 اللحم النى وان كان ميتة متنا لا تجب ان تدور وتجب باكل الشحم والخنطة ونحوها لان ضغفه فجبه للتلاشى
 وتجب باكل الشعير اذا كان مقليا وبالطين الارمنى وبغيره على من يعتاد كالهى بالطفل لاعلى من لم يعتده
 ولا باكل الدم وان أكل ورق الشجر فان كان مما يؤكل كورق الكرم فله الكفارة وان كان مما لا يؤكل كورق
 الكرم اذا عظم فعله القضاء دون الكفارة ولو أكل قشر البطيخ ان كان يابسا وكان بهال يتقذر منه فلا كفارة وان
 كان طريا لا يتقذر منه فله الكفارة وان أكل كافورا أو مسكاً أو زعفرانا فله الكفارة بحر (قوله أو يد) يتقذر
 الاستقذار يجب الا عافة فالهما واحد ولذا اقتصر فى النظم على المستقذر (قوله ومستقذر) أى ما يعده الطبع

وأما حديث رفع عن أنى الخطأ فالمراد رفع
 الاثم وفى التصريح المؤاخذة بالخطأ جائزة عندنا
 خلافا للمثلية (أو أسكل) أو جامع (ناسيا)
 أو احتمل أو أنزل بنظر أو ذرعه النى (ظن)
 أنه أفطر فأكل عدا (قوله لا شبهة ولو علم عدم فطره
 زمت الكفارة الا فى مسئلة الحق فلا كفارة
 مطلقا على المذهب لشبهة خلاف مالت خلافا
 لهما على الجمع وشروحه فقيدا ظن انما
 هو بيان الاتفاق (أو احتمل أو استعاض) فى
 افقه شيار أو فطر فى أذنه دهننا أو دأوى جوفه
 أو آتمة) فوصل الدواء حقة الى جوفه
 ودماعه (أو ابتلع حصة) ونحوها مما لا
 ياكله الانسان أو يعافه أو يستقذر ونحوه
 ابن النخبة فقال

الثاني) وهو المنطوق انه لا يكتفى فيه الشك في اسقاط الكدارة بل لابد من ظن الغروب لان الاصل بقاء النهار حتى
 عن الامداد (قوله لم يقض) أي في المستلزم كما صرح به الزبلي ولم يحد فيه خلافا ومثله في البحر فقول الشارح
 في ظاهر الرواية وهم سري اليه من مسئلة ذكرها الزبلي وصاحب البحر وهي ما اذا غلب على ظنه طلوع الفجر
 فاكل ثم يتبين شي فانه لا يثبت عليه في ظاهر الرواية وقيل يقضى احتياطاً وسد كرها في الاقسام اهـ حلي (قوله
 تنفزع الى ستة وثلاثين) تبع فيه صاحب النهر وذلك لانه اتمان بغالب على ظنه أو يظن أو يترك وكل من الثلاثة
 اتمان أن يكون في وجود المذبح أو قيام المحترم في ستة وكل منها على ثلاثة اتمان يتبين صحة ما بداه أو يطلانه أو لم
 يتبين شي وكل من الثلاثة عشر اتمان أن يكون في ابتداء الصوم أو في انتهائه فهي ستة وثلاثون وفيه نظر لانه فرق
 في التقسيم الاول بين الظن وغلبته ولا فائدة لهذا التفريق لا تتحداهما كما وان اختلافهما فهو ما كان مجرد ترجيح
 أحد طرفي الحكم عند العقل هو أصل العان فان زاد ذلك الترخي حتى قرب من اليقين سمي غلبة الظن وأكبر الرأي
 فلذا جعل صاحب البحر له ورأبعا وعشرين وأيضاً رد على تقسيمه ما ورد على صاحب البحر من أن جعل
 الشك نارة في وجود المذبح ونارة في قيام المحترم لا وجه له لعدم ترجيح أحد الطرفين فيه سمي شك في طلوع الفجر
 احتمال وجود الليل ووجود النهار في ذلك الوقت على السواء بخلاف الظن فانه اذا تعلق بوجود الليل لا يكون
 متعلقاً بوجود النهار وبالعكس فالتقسيم كادل عليه من صريح الزبلي أن يقال اتمان يظن وجود المذبح
 أو وجود المحرم أو يشك ركل منها اتمان يكتفى في ابتداء الصوم أو في انتهائه وفي كل من الستة اتمان يتبين
 وجود المذبح أو وجود المحرم أو لا يتبين شي فهذه ثمانية عشر سنة في ابتداء الصوم ونسعة في انتهائه وذكر
 أحكامها الزبلي وهي ان تنصر على ظن بقاء الليل فان تبيّن بقاء الليل فلا شي عليه وان تبيّن طلوع
 الفجر فعليه القضاء فقط ومثله الشك في طلوع الفجر وان تنصر على ظن طلوع الفجر فان تبيّن طلوع الفجر فعليه
 القضاء فقط وان لم يتبين شي فلا شي عليه في ظاهر الرواية وقيل يقضى فقط وان تبيّن بقاء الليل فلا شي عليه
 وهذه تسعة في الابتداء وان ظن غروب الشمس فان تبيّن عدم الغروب فعليه القضاء فقط وان تبيّن الغروب
 أو لم يتبين شي فلا شي عليه وان شك في الغروب فان لم يتبين شي فعليه القضاء وفي الكفارة روايتان وان تبيّن بقاء
 النهار فعليه القضاء والكفارة وان تبيّن الغروب فلا شي عليه وان ظن عدم الغروب فان تبيّن بقاء النهار أو لم يتبين
 شي فعليه القضاء والكفارة وان تبيّن الغروب فلا شي عليه وهذه التسعة التي في الانتهاء والحاصل أنه لا يجب
 عليه شي في عشر صور ويجب القضاء فقط في أربع صور والقضاء والكفارة في أربع احاديث ملخصاً بقليل زيادة
 (قوله كالوشهد الخ) فان الكفارة لا تلزمه لعدم جنيته لانه اعتمد على شهادة الاثبات (قوله لان شهادة التي
 الخ) وهي شهادة عدم الطلوع فيجب عليه العمل بشهادة الآخرين في حالها صلياً من غير ان يفرج عنه عليه
 الكفارة وهو عمله الاول أيضاً فان شهادة الاثبات فيها سقطت عنه الكفارة (قوله لا تعارض شهادة
 الاثبات) لان البيانات للاثبات لا للثبوت فقبل شهادة المثبت لا الثاني بجر (قوله ما اتنى فيه الكفارة) كالاظهار
 بتراب أو مدر (قوله محله ما اذا لم يقع منه ذلك مرة بعد اخرى) ظاهره أنه بالمرة الثانية يجب عليه الكفارة ولو
 حصل فاصل بأيام (قوله لا جل قصد المعصية) وهي الافطار ومفهومه أنه اذا لم يقصد المعصية لا يلزمه التكفير
 (قوله والاخير ان يمكن) وهو من أكل يظن بقاء الليل فوجد الفجر طالعا ومن أفطر نطق غروب الشمس فاذا
 هي باقية ولا وجه لخصصهما بل هذا الحكم يجري في غالب المسائل السابقة (قوله وجوبا) أخذ من قول محمد
 في المسئلةين فليصم بقية يومه كذا استدلل به الصغار قال في المصحح هو مستقيم على تقدير أن الامر من الفقه
 يفيد الوجوب وهو الذي صرح به صاحب البحر في آخر كتاب الحج وهو الظاهر ولا يستقيم على ما ذكره في كتاب
 الصلاة أن الامر من الفقه لا يدل على الوجوب (قوله على الاصح) محمله في عامة المعتبرات وصرح به في شرح
 النظم الوهابي وذكر أنه المختار وعن السيد بن شعاع أنه مستحب (قوله لان الفطر) أي في رمضان والمراد تناول
 صورة الفطر والا فالصوم فاسد قبل تعاطيه ففطر أو هذا اقياس من الشك الاول حذف كبراه ونظمه
 الفطر في رمضان فجميع شرعا وكل فطر واجب تركه ففطر رمضان يجب تركه شرعا فقول الشارح وترك الفطر
 واجب اشارة الى التنبية (قوله كسافر أقالم) الاصل في هذا أن كل من صار على حالة في آخر النهار لو كان عليها
 أو لم يلزمه الصوم (قوله الامساك قضاء لحق الوقت تشبها بالصائمين مع) (قوله وحائض) قال محمد لا يستحسن

ولو لم يتبين الحال لم يقض في ظاهر الرواية
 والمسئلة تنفزع الى ستة وثلاثين محلهما
 المعقولات (قضى) في الصور كلها (فقط) كالأقوال
 شهد على الغروب وآخران على عدمه فافطر
 فظهر عدمه ولو كان ذلك في طلوع الفجر
 قضى وكفر لان شهادة التي لا تعارض
 في شهادة الاثبات واعلم أن كل ما اتنى فيه
 الكفارة محله ما اذا لم يقع منه ذلك مرة بعد
 أخرى لا جل قصد المعصية فان فعل وجبت
 زجره بذلك ألقى أئمة الامصار وعليه
 الفتوى فتنبه هذا احسن نهر والاخير ان
 يمكن كان بقية يومه ما وجب على الاصح لان
 الفطر جميع وترك الفجر شرعا واجب كسافر
 أقام وحائض وقضاء مظهرنا ومجنون أفاق
 ومريض مع

لها الاكل فيكون قيصا شرا والقبح يجب تركه في حكمه بالنفساء (قوله ومفطر) أي غير المصبي والكافر
لم يأت في (قوله أو خطا) في حكمه من أفطار يوم الشك ثم ظهرت رضائته فانه يجب عليه الامساك فوج أفندي
(قوله وكلهم) أي اتسع المذكورون بقطع النظر من زيادة الشلح (قوله لعدم أهليتهما) بخلاف الحائض
والنفساء فانهم أهل للوجوب وان لم يكونا أهلا للاداء (قوله وهو السبب في الصوم) بخلاف الصلاة
فان السبب فيها هو الجزاء المقارن للاداء أو جزاء بعده يسع الطهارة والقصر مع (قوله لكن لو نوى) أي من
أداء رمضان وهو استدراك على عموم قوله الا لاخيرين (قوله قبل الزوال) الصواب قبل الفصوة الكبرى أي بعد
الاسلام والبلوغ (قوله قبل الزوال) الصواب قبل الفصوة الكبرى (قوله مع عن الفرض) أي لتأهل المسافر
والمرضى أول الوقت للوجوب ولادله وانحنى متأهل للوجوب عند زوال هذا العارض وفيه تأمل (قوله
ولو نوى الحائض والنفساء) أي المتان طهرتا قبل الفصوة الكبرى الصوم من رمضان (قوله لم يسع أصلا)
لا غرض ولا نفلا (قوله وهو لا يتجزأ) أي الصوم فإذا تنقضى المقدس في جزء منه أنفسد بأكمله (قوله وبزوم المصبي)
أي يأمره وليه أو وصيه وانظروا منه الوجوب (قوله بالصوم) بل كل مأثور شرعا أي ما عدا الحج والزكاة (قوله
إذا أطاعه) فترى بان سبع والمشاهد في صيدان زماننا عدم اطاعتهم الصوم في هذا السن (قوله ويضرب) أي يبد
لا يخشى كما قيل به في الصلاة وكذلك ينهى عن المنكرات لئلا يفسد الخير ويترك الشر (قوله المكاف) خرج المصبي
فانه لا كفارة عليه لعدم خطابه بالصوم ولا بد أن يكون المصلح مشتم على الكمال فلا تحجب الكفارة لوجوب
جمعة أو مئة ولو أنزل أبو السعود (قوله آدميا) أي طاعة ما غير نفسه أما إذا كان جنيا أو مكرها فاعلا أو مفعولا
أو جامع نفسه فلا كفارة أفاد بعضه أبو السعود ولو أكرمت زوجته في رمضان على الجماع فجامعها مكرها
فلا يصح أنه لا تحجب الكفارة لانه يستكرها في ذلك وعابه الفتوى ولو حدث الطواحي بعد ابتداء الفعل
بالأكرام لا تلزم الكفارة لأنها حصلت بعد الاضطرار (قوله مشتمى) أخرج الحديث التي لا تشتمى عندهما
خلافا لابي يوسف وقيل لا تحجب بالأجماع قال في الزهر وهو الوجه أبو السعود (قوله لماسر) من أن الكفارة إنما
وجبت له تلك رمضان (قوله وتوارت الحشفة) أي غابت وهذا بيان لطيفة الجماع لانه لا يكون الا بذلك
(قوله في أحد السيلين) بانفاس حتى في الدبر على المختار انكامل الجنابة بقضاء الشهوة وأطلق المصنف في قوله
جامع أو جامع لغيره لانه لا فرق في وجوب الكفارة بين الذكر والأنثى والحر والعبد والسيّد وغيره ولهذا
قال في البرازية إذا أزم الكفارة على السلطان وهو موسر بماله الحلال وليس عليه جمعة لا حديثي بأعناق الرقة
وقال أبو نصر محمد بن سلام يفتي بمسبام شهرين لان المقصود من الكفارة الانزجار وبهله عليه افطار شهر
واعتاق رقبة ولا يصح الزجر أو جبر والكفارة عند ابراهيم النخعي صوم ثلاثة آلاف يوم وعند بعضهم لا يخرج
عن العدة ولو سام الدهر كله ذكره القهستاني من بالنظم (قوله أنزل أولا) فالانزال ليس بشرط لان أحكام
الجماع كالحد والاعتقال وغيرهما تتعلق بالتقاء الختانين وفساد الصوم ووجوب الكفارة منها أبو السعود عن
الزبيدي (نفقة) ذنب الافطار عند الارتفاع بالتوبة بل لا بد من التمسك بغيره داية فهو كناية السرقة والزنا
حيث لا يرتفعان بمجرد التوبة بل بالحد وهذا يقتضي عدم الارتفاع بظاهر آثارهما فيه وبين انه تعالى فترفع
بمجرد التوبة أما القاضي بعد ما رفع اليه الزاني لا يقبل منه التوبة ويقيم عليه الحد بمجرد قبول التوبة في بصر
الكلام بما إذا لم يكن للمزني بها زوج فان كان فلا بد من اعلامه لكونه حتى عيدا ولا بد من إبرائه عنه اه (قوله
ما يتقضى به) أي ما شأنه أن يصير به البدن متغذيا كالخلطة وانجزو اللحم ولو شرب الخمر كرمع القضاء والتعزير
والحد كما لو زنى لا خلاف الاسباب فقهستاني (قوله ما يتقضى به) وهو ما يؤثر في البدن بالكيفية فقط فقهستاني
(قوله وصول ما فيه صلاح بدنه) هو ما كان يميل اليه الطبع وتنقضى به شهوة البطن أم لا اه (قوله ومنه يريق
حيده) أما براق غيره فيقضى ولا تحجب الكفارة بالحيافة فهو (قوله لوجوده في صلاح البدن) باطفاؤه شوقه الذي
لو زاد عليه وجب له (قوله وما نقله الشرنبلالي) عن الحدادي صاحب الجوهرية حيث قال اختلفوا في
معنى التقضى قال بعضهم أن يميل الطبع الى أكله وتنقضى به شهوة البطن وقال بعضهم ما يعود دفعه الى صلاح
البدن وقائده فيما إذا مضى لقمته ثم أخرجهما ثم ابتلاه فاعلى القول الثاني تحجب الكفارة وعلى الاول لا تحجب
وفي الحاشية على الاول تحجب وعلى الثاني لا تحجب لان الطبع يميل اليه وتنقضى به شهوة البطن ولا صلاح

ومفطر ولو مكرها أو خطا (وصحي) بلغ
وكافر أو مسلم وكلهم يقضون ما فاتهم
(الا لاخيرين) وان أفطر لعدم أهليتهما
في الجزاء الأول من اليوم وهو السبب في
الصوم لكن لو نوى قبل الزوال كان نفلا
فقد ضاع ما فسد كمال الشرب بلاية من
الجنابة ولو نوى المسافر والمجنون والمرضى
قبل الزوال مع عن الفرض ولو نوى الحائض
والنفساء لم يسع أصلا لانه في أول الوقت
وهو لا يتجزأ وبزوم المصبي بالصوم اذا
أطاعه ويضرب عليه ابن عثر كالسيلة
في الاصح (وان جامع) المكاف آدميا مشتمى
(في رمضان أداء) لما مر (أو جامع)
(في رمضان أداء) في أحد السيلين (أنزل أولا)
وتوارت الحشفة (في أحد السيلين) بكسر القين وبالذال
(أو أكل أو شرب غدا) بكسر القين وبالذال
(أو دوا) (أو دوا)
المحبة بين الملق وما يتقضى به (أو دوا)
تعايند اوى به والضابط وصول ما فيه صلاح
بدنه بلوغه ومنه يريق حيده فكفر لوجود
معنى صلاح البدن فيه دراية وغيرها وما نقله
الشرنبلالي عن الحدادي رده في التبر

فيها ليدن قال في النهي بعد ذلك ككلام الجوهرية وهو بعد عن التحقيق اذ يتقديده يكون قوله سم أو دواء حسوا
والذي ذكره المحققون أن معنى الفطر وصول ما فيه صلاح البدن الى الجوف أهم من كونه غذاء أو دواء
ويقال به القول الاول وهذا هو المناسب في تحقيق محل الخلاف اه فحصل كلامه أن الخلاف في معنى الفطر
لا التغذي (قوله عدا) خرج به الناسي والمخطئ (قوله راجع للكل) من قوله أو جامع الى آخره (قوله أي قول)
أشار به الى أن الحكم ليس فاصرا على الجملة (قوله بلا انزال) أمالوا أنزل ثم أكل عدا كما هو الموضوع فلا كفارة
عليه لأنه أكل وهو منظر وقال في الهندية ولو جامع بهيمة أو ميتة فظن أن ذلك فطره فأكل مع عدم افعليه
الكفارة إن كان عالما وإن كان جاهلا فعليه القضاء دون الكفارة اه وجوب الكفارة محمول على ما إذا لم ينزل
(قوله أو ادخال أصبع في دبر) أي يابسة كما تقدم اه حلي أماد خال المطبة إذا أكل بعده فلا كفارة لأنه يفطر
بذلك الفل فيكون قد أكل بعد تحقق الاضطرار (قوله ونحو ذلك) كما إذا أصبع جنباً أو اغتسل أو ذاق شياً حرامه
أو جعل عوداً في استه وطرفه خارج (قوله قضى الخ) ترك بيان وقت وجوب القضاء والكفارة ليدل أنه على
الترخي كما قال محمد وهو الصحيح وقيل على الفور ويندب تقديم القضاء على الكفارة ويستحب فيه التسابع اه
من الدر المنقى (قوله حق لو أفتاه مفت) خاص بقوله انجم وما بعده مما ذكره الشارح كما في امداد الفتاح ومثله
قوله أو مع حديثنا فإذا أفتاه مفت بفساد الصوم في هذه الصور ثم أكمل فحذره لا كفارة عليه لأن الواجب
على المفتي الأخذ بقضوى المفتي قد صدر الفتوى شبهة في حقه وإن كانت خطأ في نفسها كافي المنع وهو تفرغ
على مفهوم قوله لأنه ظن في غير محله أي لو كان الظن في محله فلا كفارة حتى الخ (قوله يعقد) البناء للماعل فلا يند
أن يكون معقداً عليه عند المستفتي سواء كان معقداً عليه في نفس الامر أم لا وهو الظاهر قاله الحلي وسريخ
البحر يقتضي بناءه للمجهول فإنه قال وبشره أن يكون المفتي بمن يؤخذ منه الفقه ويعقد على فتواه في البلدة
وحديثه قصير فتواه شبهة ولا معتبر به اه (قوله أو مع حديثنا) كأن سمع قوله صلى الله عليه وسلم أنظر الحاجم
والمحجم واعقد على ظاهره قال محمد لا يجب الكفارة لأن قول الرسول صلى الله عليه وسلم لا يكون أدنى درجة
من قول المفتي وهو إذا أصح هذا فقول الرسول أولى وأقوله بنقص الثواب لأنه عليه السلام سوى بين الحاجم
والمحجم ولا خلاف في أنه لا يفسد صوم الحاجم وفي العيق أنه منسوخ مخ مع زيادة (قوله ولم يعلم تأويله) أما إذا
عليه كغير كالأبني (قوله ولم يثبت الأثر) عطف على خطأ المفتي أي وإن لم يثبت الأثر اه حلي (قوله
الافى الاذهان) استثناء من قوله لم يكفر فيجب عليه الكفارة إذا أكل بعد الاذهان وإن أفتى بالفطر أو سمع
حديثاً وقد تبع في ذلك الكمال ويجازيه ما في قاضي خان حيث قال فيها وكذا الذي اكمل أو دهن نفسه أو شاربه
ثم أكل مع عدم عليه الكفارة إذا كان جاهلاً فاستفتي فأفتى به بالفطر فحذره لا كفارة عليه الكفارة اه فعلى
هذا يكون قولنا إذا أفتاه فتية شاء لأمثلة دهن الشارب اه امداد الفتاح وهو كما ترى مرجع امدد
الاستثناء فالاولى للشارح تركه حلي مختصراً (قوله وكذا القبية) لأن الفطر بها يحالف القياس والحديث
وهو قوله صلى الله عليه وسلم القبية تفطر الصائم مؤول بالاجماع بنهاب الثواب بخلاف حديث الجماعة
فإن بعض العلماء أخذ بظاهره كالأوزاعي والامام أحمد حلي عن الامداد (قوله ورجحه في البحر) ففي المسئلة
تصحيحه ان (قوله كفارة انظاره) أي في الترتيب حديث أبي هريرة جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم وهو
سلة بن صخر البياضي الانصاري كما في الكاكي فقال هلكت يا رسول الله قال وما أهلكك قال وقعت على امرأتى
في رمضان قال هل تجد ما تعتق قال لا قال هل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين قال لا قال فهل تجد
ما تطعم ستين مسكينا قال لا ثم جلس فأنى النبي صلى الله عليه وسلم بعرق وهو بالعين مكمل يسع خمسة عشر
صاعاً فيه تمر قال تصدق به إذا قال أعلى أفقر من أفقرين لا يتهاها أهل بيت أحوج من أهل بيتي فضلت صلى الله
عليه وسلم حتى بدت أن يابه فقال اذهب فاطعمه أهلك ففحص الاعرابي يجوز الاطعام مع القدرة على الصيام
وصرفه الى نفسه ولا كفارة بخمسة عشر صاعاً عيني وقوله لا أستطيع صوم شهرين متتابعين أي لا واقع فيها
نهاراً أو بالسهود وقوله بالعين الذي في القاموس الفرق الطريق في شعر الرأس وطائر الكسكتان ومكالم
بالمدية يسع ثلاثة أصع ويحترق أو هو أطعم أو بسع ستة عشر مثلاً أو أربعة أرباع والجمع فرحان كبطنان اه
وأما العرق فهو شئ الارض يقال عرق الارض خاصة بعرقها شئها وقد أفاده فيه أيضاً فتعين أنه بالقاموس والراء

(عددا) راجع النكل (أو انجم) أي قول ما لا
يفطن المطر به كفصد وكل وليس وجامع
بهيمة بلا انزال أو ادخال أصبع في دبر ونحو
ذلك (فطن فطره) فأكل (كفر) لأنه ظن في غير محله حقي
الصور كما (وكفر) لأنه ظن في غير محله حقي
لو أفتاه مفت يعقد عليه أو مع حديثنا ولم
تأويله لم يكفر للشبهة وإن أخطأ المفتي ولم
يثبت الأثر الا في الاذهان وكذا القبية عند
العامية زيلعي لكن جعلها في المفتي كالحاجة
ووجه في الأصول للشبهة (ككفارة الظاهر)
الشائبة بالكتاب وأما هذه فبلسنة

قول المحشي وأما العرق الخ اصل المسئلة
التي نقل منها في العرق بالزاي تحريف من
التساخ فبني عليه ما يناء من أن العرق
لا يناسب الخدام وأن للتعين الفرق بالنساء
والراء وهو بناء على غير أساس فانه ورد عرق
بالعين والراء المهملتين أيضاً وفسر في
القاموس بأنه السفة المنسوجة من الخوص
وبالزاييل ونحوه في الصحاح وأصرح منهما في
المقصود عبارة المسباح ونسها والعرق
بفتحين ضمنية تنسج من خوص وهو المكمل
والزاييل ويقال أنه يسع خمسة عشر صاعاً اه
وهذا تعلم أنه لا يتعين أن يكون بالقاموس والراء
فتية اه معجمه

المهمة (قوله ومن ثم) أي من أجل ثبوت كفارة الظهار بالكتاب وثبوت كفارة الاضطرار بالسنة شهرا
كفارة الاضطرار لكونها أدنى حالا بكفارة الظهار لقوتها بثبوتها بالكتاب (قوله ان نوى ليلا) فان نوى نهارا
ثم اضطر فلا كفارة الشبهة خلاف الشافعي رضى الله تعالى عنه فانه لا يجوز الصوم بنية من النهار بشرط أيضا
التعيين فان الشافعي يشترطه كما تقدم في هذا الباب حلي (قوله ولم يكن مكرها) فان أكره فصدومه ولا كفارة
عليه (قوله كرض وحيض) أي وجد بعد الاضطرار (قوله أو سوفريه مكرها) انقضت الروايات على عدم
سقوطها فيها لو سافر طائعا يعني بعدما اضطر أو أضر به ما سافر لم يجب أبو العود (قوله والمعتذر ومها)
لانه بفعل العبد فلا يؤثر في اسقاط حق الشرع وقيل اذا مرض بغير نفسه سقط كما اذا مرض ابتداء وقال
زفران سوفريه مكرها سقط حلي (قوله وفي المعتاد الخ) عطف على قوله في الموضع من أي واختلاف في المعتاد
وقوله حتى بغير تنوين منصوب بقصة على ألف التأنيث المقصورة على أنه معمول المعتاد وقوله وحيض معطوف
عليه اه حلي والمراد أنه نوى ليلا مينا أما اذا لم ينو الصوم من أول النهار فهو داخل في عموم قوله انما يكفى
ان نوى ليلا ولو نوى نهارا أوليلا من غير تعيين فلا يكفه الا القضاء كما سبق (قوله والمتيقن) بالجزء على صفة اسم
الفاعل وقال عدو بالتصريح معوله حلي (قوله يكفيه واحدة) لان الغالب في هذه الكفارة العقوبة وشأنها
التدخل بشرط اتحاد السبب عند غير محمد وعدم التكفير قبله أبو العود (قوله وعليه الاعتقاد) وفي ظاهر
الرواية كفارتان وهو الصحيح حلي عن البحر قال أبو العود والرجح اختلف (قوله ان الفطر) ان شرطية
حلي وهذا في رمضان لان الخلاف فيها (قوله بغير الجماع تدخل والا) لان جنابة الجماع أغش واذا أوجب
الشافعي الكفارة به دون غيره والظاهر أن محل التدخل قبل التكفير أما اذا كفر ثم جامع فدخل (قوله
وتعانه في شرح الوهبانية) قال في الوهبانية ولو اكل الانسان عدا وشهرة ولا عذر فيها قبل بالقتل يؤمر
قال الشربلاني صورته اتم من لا عذره الاكل جهارا يقتل لانه مستهزئ بالدين أو منكر لما ثبت منه
بالضرورة ولا خلاف في حل قتله والامر به تغيير المثل قبل ليس بلازم الضعف اه حلي (قوله ولو ذرعه
القي) أي خرج بلا صفة الحاصل أن المسئلة تنفخ الى أربع وعشرين صورة لانه انما ان يقى أو يستقى موفى كل
أمان يلا القم أو دونه وكل من الأربعة أمانا يخرج أو يعيده أو يعود وكل امانا ذكر الصوم أولا ولا فطر في
الكل في الاصح الا في الاعادة والاستقام بشرط المثل مع التذكر اخص شرح الملتقى (قوله لا يفطر مطلقا) لحديث
السنن من ذرعه القى وهو صائم فليس عليه قضاء وان امتقا فلفظ بجر (قوله ولو هو مل القم) لاجابة الى
زيادة لفظه لمن الشارح لأن حكم الاقل يفهم من المصنف بطريق الاولى (قوله مع تذكره) ومع عدمه
لا فساد بالاول (قوله خلافا للثاني) والصحيح ما في المصنف وهو قول محمد لعدم صورة الضر وهو الابتلاع
وكذا معناه لانه لا يتغذى به بل النفس تعافه بجر (قوله أو قدر حصته منه) اتيانه بهذا المعطوف خطا من
وجوه الاول أن الاضطرار باعادة القتل قول محمد والخيار قول أبي يوسف أنه لا يفطر الثاني أنه لا يصح حينئذ
قول المتن اجاعا الثالث أنه يناقض قول المتن والا لا فالعراق باعقائه اه حلي (قوله ولا كفارة فيه)
لانه مما تعافه النفس (قوله هو المختار) وهو مذهب أبي يوسف وقال محمد يفطر اه حلي (قوله أي منذ كرا)
أشاره الى الرد على صاحب غاية البيان حيث قال ان ذكر العمد مع الاستقاء تأكيد لانه لا يكون الامع العمد
وحاصل الرد أن المراد بالعمد تذكر الصوم لانه تعاف القى وهو يخرج لما اذا قل ذلك ناسيا فانه لا يفطر افاده
صاحب البحر (قوله مطلقا) أي سواء عاد أو أعاده أو لا ولا اه حلي (قوله وان أقل لا) أي ان لم يعد ولم يعد
بدليل قوله فان عاد بنفسه الخ حلي (قوله لم يفطر) أي على غير ظاهر الرواية المتقدم (قوله فيه روايتان)
أي عن أبي يوسف (قوله وهذا كله) أي التفصيل المتقدم (قوله فان كان بلغما) أي وقد استقام كافي فتح
القدر قال في البحر وتعبره بالاستقاء في اللفظ أولى مما في الشرح وغيره من التعبير بالقي كما لا يخفى اه
(قوله مطلقا) أي ملا القم أو لا فاه أو استقاء عاد بنفسه أو أعاده أو لا وفيما نزل منه من الرأس الصور
كلها فالصور في اللفظ أربع وعشرون وكلها لا تفطر (قوله خلافا للثاني) بناء على الاختلاف في اتخاض
الظهار به فنفسه لا ينقض وعنده ينقض (قوله واستحسنه الكمال) أي قول الثاني حيث قال وقول
أبي يوسف هنا أحسن وقوله ما في عدم النقص به أحسن لان الفطر انما يطى بما يدخل أو بالقى محمد من غير

ومن ثم يشبهها بما انما انما يكفر ان نوى ليلا
ولم يكن مكرها ولم يمار أسقط كرض
وحيض واختلف فيما لو مرض بغير نفسه
أو سوفريه مكرها والمعتذر لزوما وفي
المعتاد هو وحيض والمتيقن قتال عدو ولو
اضطر ولم يحصل العذر والمعتذر سقط وطأ ولو
تكرر ضرره ولم يكسر الاول بكفه به واحدة ولو
في رمضان عند محمد وعليه الاعتقاد برؤية
ومجي وبغيرهما واختار به منهم للثوى ان
الفطر بغير الجماع تدخل والا ولو اكل
عدا وشهرة بلا عذر رتبة تل وقامه في شرح
الوهابية (ولو ذرعه القى ونخرج) ولم يظلم
(لا يفطر مطلقا) بلا أولا (فان عاد) بلا
صنعه (ولو هو مل القم مع تذكره) وم
لا يفطر (خلافا للثاني) وان أعاده أو قدر
حصته منه فأكبر سدادى (أضطر اجاعا) ولا
كفارة فيه (ان ملا القم والا) (عامدا) أي
(وان استقاء) أي طلب القى (عامدا) أي
متذكر الصوم (ان كان مل القم فسد
بالاجاع) مطلقا (وان أقل لا) عند الثاني
وهو الصحيح لكن ظاهر الرواية كقول محمد أنه
يفسد كافي الفتح من الكافي (فان عاد بنفسه
لم ينطروا) أعاده ففيه روايتان (أصهما
لا يفسد بمحض) وهذا كله (في طعام أو
ماء أو مزة) أو دم (فان كان بلغما فغير
مفسد) مطلقا خلافا للثاني واستحسنه الكمال

نظر الى طهارة ونجاسة ولا فرق بين البلم وغيره بخلاف نقض الطهارة بجر ومحل الخلاف بينهم في الصاعد من
الجوف أما النازل من الرأس فلا خلاف في عدم افساد الصوم به كالاخلاف في عدم نقضه الطهارة ~~كذا~~
في الشرع لآلية (قوله وغيره) مراده به صاحب البحر والنهر والثرى لآلية فانهم لما أفزوه فقد استحسنوه حلي
(قوله حصة) بكسر الحاء وتشديد الميم مع الفتح عند الكوفيين والكسرة عند البصريين وكون الحصة وما فوقها
كثيرا هو ما جرى عليه بعضهم وقال ابو يوسف هذا التقريب والتحقيق أن ~~المصنف~~ كثير ما يحتاج في ابتلاعه الى
الاستعانة بالريق واستحسنه في الفتح لان المانع من الحكم بالانطراب بعد تحقق الوصول كونه لا يسهل الاحتراز
عنه وذلك فيما يجري بنفسه مع الريق الى الجوف لا فيما يعتمد في ادخاله لانه غير مضطر اليه أبو السعدي وقدمناه
(قوله لان النفس تعافه) لو قيل هنا كما قال الكمال في القصة اذا أخرجهما ثم ابتلهما من أن المفتي نظر الى حال
المستفتي فان كان مثله يعاف ذلك أخيره بعدم ~~المصنف~~ كفارة والا أخبره بالكفارة لكان حسنا (قوله كما مر) أي
في شرح قوله أو خرج الدم من بين أسنانه أحبط (قوله واستحسنه الكمال) أي عن القول بأنه لو مضغه لا يفسد
لانها ثلاثي الا اذا كان قدر الحصة كما في البحر (قوله وهو) أي وجود الطعم في الحلق (قوله الاصل) أي
القاعدة في الافطار فان وجد وجد وان عدم عدم (قوله في كل شيء) أي قليل كما في البحر (قوله وكراهة ذوق شيء)
ومن المكروه فيه المبالغة في الاستبراء وأن يفسد أو يضر ما في الماء وأن تصوم المرأة تطوعا بغير إذن زوجها الا أن
يكون مريضا أو صائما أو محرما بجماع أو عورة كما ينبغي التصريح ببعض ذلك وليس للعبد والامة ان يصوما
تطوعا الا بإذن المولى كيف ما كان وكذا المديروا والمدبرة وآثم الولد فان صام أحد من هؤلاء فله زوج أن يفطر
المرأة ولا مولى أن يفطر العبد والامة وتقضي المرأة اذا أدن لها زوجها أو بآنت ويقضي العبد اذا أدن له المولى
أو أعتق وأما اذا كان الزوج مريضا أو صائما أو محرما لم يكن له منع الزوجة من ذلك ولها أن تصوم ولا كذلك
العبد والامة فان للمولى منعهما على كل حال كذا في الجوهرية الثرية وكل صوم وجب على المملوك بسبب بآنته
كما تنقطع الصوم القهار خلاصة ولا يصوم الاجير تطوعا الا بإذن المستأجر ان كان صومه يضر به في الخدمة
وان كان لا يضر فله أن يصوم بغير إذنه وأما بنت الرجل وأمه وأخته فينطق عن بغير إذنه هندية وانما كراهة
لذوق لسانه من تعرضه الى روم على الفساد ولا يفسد صومه لعدم القطر ضرورة ومعنى بحر (قوله قاله العيني)
مخالفا لما زلني حيث أفاد أنه راجع الى الثاني (قوله ~~يكون~~ زوجها الخ) تمثيل للعذر في الاول ومن العذر
في الثاني أن لا يجتمع من بعض الطعام لصيها من حائض ونفساء أو غيرهما ممن لا يصوم ولم تجد طيبيا ولا لينا حليبا
هندية (قوله وفي كراهة الذوق) أي ذوق العسل مثلا عند الشراء ليعرف الجيد من الردي (قوله وهو في
في النهر) بين قول الكراهة وعدمها وعبارته وينبغي حمل الاول على ما اذا وجد بدا والثاني على ما اذا لم يجده وقد
خشى العيني (قوله بأنه ان وجد بدا) أي غنى عن شرائه كإتيهه عبارة الجعبي سواء خشى غيبا أم لا كما تنقذه
مسألة النهر ولا تنقذ ~~المصنف~~ كراهة الا بقيد الاول أن لا يجده بدا الثاني أن يخشى العيني وقد خالف الشارح
ما في النهر فان ظاهر قوله والا أنه اذا لم يجده بدا أو وجده وخشى العيني أن تنقذ الكراهة فليتا مل (قوله وهذا)
أي الحكم بكراهة الذوق والمضغ بغير عذر (قوله وفيه كلام) البحث لصاحب البحر (قوله طرمة الفطر فيه
بلا عذر) أي فما كان تعرضا للفطر يكره لان الكلام عند عدم العذر بحر (قوله على المذهب) أما على رواية
الحسن فسلم افغاية ما يفتى اليه الافساد وتعمده جائزا فافض الى اولي نهر وهي رواية شاذة بحر (قوله وكراهة
مضغ علك) لما فيه من تعرض الصوم على الفساد ولأنه يتم بالافطار والملك المصطكي وقيل اللبان الذي يقال له
الكندروم مضغ يورث هزال البنين أبو السعدي (قوله مضوغ) أي مضغه غيره كما في البحر وهو قبل الوقت
وقد خرج وهو في فيه (قوله والا يفطر) أي بأن كان أسودا مطلقا مضغ أولا لان الاسود يذوب بالمضغ أو كان
أبيض غير مضوغ أو كان مضوغا وهو غير ملتئم وهذا التفصيل للتأخيرين واطلاق محمد يدل على أن الكل سواء
في عدم الافطار واختار الكمال كلام التأخيرين لان اطلاق محمد محمول عليه لقطع بأنه مطلق بعدم الوصول
فلا يعرف في بعض الملك الوصول منه عادة وجب الحكم فيه بالفساد لانه كالتقنين بحر (قوله ويكره للمفطرين)
ونظرا ما في الفتح أنها كراهة تحريم وهبانه والاولى ~~المصنف~~ كراهة للرجال الالتماسة لان الدليل أعنى التشبه
بالنساء يقتضي في حقهم خالبا عن المعارضة (قوله الا في الخلوة بعذر) كتسهيل اخراج حصى وتقليل بخرخمه

وغیره (ولو اكل لما بين أسنانه) ان (مثل
حصة) فاكتم (قضى فقط وفي أقل منها لا)
يفطر (الا اذا أخرجه) من فيه (فاكله) ولا
كفارة لان النفس تعافه (واكل مثل
حصة) من خارج (يفطر) ويكفر في الاصح
(الا اذا مضغ بحيث ثلاثت في فيه) الا ان
وجد الطعم في حلقه كما مر واستحسنه الكمال
قال وهو الاصل في كل شيء مضغه (وكراهة
ذوق شيء) كذا (مضغه بلا عذر) فيه فيها
قاله العيني ككون زوجها أو مسددا سي
الخلق فذاقت في الثمراته ان وجد بدا ولم يصف
قولان ووفق في الثمراته ان وجد بدا لا تنقل كذا
عينا كراهة والا لا وهذا في الفرض لا العذر على
قالوا له كلام محرمة الفطر فيه بلا عذر على
المذهب يقتضي الكراهة (وكره) (مضغ علك)
أي مضغ ملتئم والا يفطر ويكفر
للمفطرين الا في الخلوة بعذر

وأفاد أن الراحة لا تنتفي الا بقيد الخلو والعذر (قوله وقيل يباح) قاله نحر الاسلام قال ولكن يجب
للرجال تركه (قوله لانه سوا كهن) اضعف لثانتهن عن استعمال الخشب وظاهره أنه يقوم مقام السؤال ولو في
غير حالة الوضوء والظاهر أن لا يصلح الثوب الموعود على السؤال الا بالنية (قوله وكذا قبله الخ) التفصيل
في غير القبلة الفاحشة أتمامي وهي أن يمض شفتيها فبكره على الاطلاق والجماع فمأذون الفرج **القبلة**
في ظاهر الرواية هندية (قوله وعائقة) فيجوز فيها الفصيل على المشهور ونهر (قوله ومباشرة فاحشة) هي
أن يتعاقبا وهما مجتهدان وليس فرجها فرجها وظاهره أنها على هذا التفصيل وفي الهندية الصحيح أن
المباشرة الفاحشة تكبره وإن أمن بل نقل عن المصنف عدم الخلاف في كراهتها (قوله إن لم يأمن المفسد) أي الجماع
والانزال فلا بد من الايمان منها حتى تثبت الكراهة فان خشي أحدهما أثبت **الراحة** قاله أبو الموعود
(قوله وإن أمن لا بأس) فلا دلي عدمها (قوله لا يكبره دهن شارب الخ) لانه نوع ارتفاق وليس من محظور
الصوم وقد نذب صلى الله عليه وسلم الى الاكتمال يوم عاشوراء بصروالدهن والسكك بالفتح فيهما مصدران
أو الضم اسمان والمعنى عليه لا يكبره استعمالهما (قوله اذالم يقصد الزينة) فان قصد كراهته فهو علم أنه لا تلازم
بين قصد الجمال وقصد الزينة فالقصد الاول يدفع الشين وإقامة ما به الوفا والظهار النعمة شكرا لانراوهو
أثر ادب النفس وشهامتها والثاني أنرضعها وقالوا بالخصاب وردت السنة ولم يكن لفساد الزينة ثم بعد
ذلك ان حملت زينة فقد حصلت في ضمن قصد مطلوب فلا يضره اذالم **يكن** ملتصقا ليه جرح عن السكك
(فرع) ليس الثياب الجميلة يباح اذالم يتكبر والاحرم وعدم الكبر أن يكون كما كان قبلها (قوله أو تطويل اللحية)
أما اذاقصد مكره (قوله اذا كانت بقدر المنون) أما اذالم تكن التقدير المنون فلا يكبره دهن التصله (قوله وهو
القبضة) روى أن ابن عمر كان يقبض على طيبته فيقطع ما زاد على الكف برواه أبو داود في سننه (قوله وصرح
في النهاية بوجوب الخ) وفيها ولا يفعل تطويل اللحية اذا كانت بقدر المنون وهو مشتق من أن الدهن لهذا
القبضة يكبره تحريما لانه يفضي الى المكروه تحريما ولو كان **محرما** رواه تميم الماحبر بقوله ولا يفعل الخ قال
في العمدة وفي الصحيحين عنه عليه السلام لا تلبسوا في الشوارب وأعفوا اللحية فهدول على أعفائهما
أن يأخذ كلهما أو غلبهما (قوله بالضم) أي والفتح واقتصر على الذم لانه لا كراهية في الحلي عن القاموس وهي
بالفتح مصدر بمعنى اسم المفعول كقوله تعالى فقبضت قبضة (قوله ومقتضاه) البحث صاحب الجرح (قوله الآن
يحمل الوجوب على الثبوت) قال في النهر ومعت من بعض أعزاء الموالى أن قول النهاية يجب بالعلم الموهلة ولا
بأس به قلت وهو الذي في الشرح لانه **يكن** عبارة النهاية قريبة الى فهم الوجوب منها التعبد به بكان المقيدة
للمواظبة المقيدة للوجوب ونصها كما في النهر يجب قطعه هكذا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه كان يأخذ من
اللحية من طولها وعرضها **اه** (قوله ومحنة الرجال) قال في القاموس خنثى خنثى عافه ومنه الخنثى حلي أي
لوجود اللين في أعضائه (قوله فعل يهود الهند) والتشبه بهم حرام كما يقع من كثير من الناس (قوله وحديث
التوسعة الخ) وهو من وسع على ماله يوم عاشوراء وسع الله عليه السنة كلها قال جابر جزيته أربعين عاما
فلم يتلف (قوله صحيح) قال أبو الموعود وله طرق أسانيدها كلها ضعيفة ولكن اذا انضم بعضها الى بعض أفادت
قوة وصح بعضها لما ظاهرا بن ناصر وأقره ابن العراقي قال وهو حسن عند ابن حبان وله طرق على شرط
مسلم وهي أصح طرقه فقول ابن الجوزي أنه موضوع ليس في محله **اه** ابن حجر على الشهابيل (قوله وأحاديث
الاكتمال) منها كما في شرح الملتقى من اكتمل يوم عاشوراء لم تزد عيناه أبدا حلي وخصه الفاضل الزرقاني
بالاثم وأبو الموعود وهو اكتمل المشهور وقيل الاصفهاني وما في القصة من أن اكتمل وجب تركه يوم عاشوراء
لا يقول عليه لان القصة ليست من كتب المذهب المعتمدة فلا يعارض ما في الفتح والنهاية والعناية (تنبيه)
لا يجوز للمحدث أن يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الا اذا صح الحديث في الضعيف بقول روى عنه
عليه السلام ونحوه أبو السعود (قوله كما زعم ابن عبد العزيز) الذي في النهر إن العرف قال انه لم يضع عنه صلى الله
عليه وسلم في يوم عاشوراء غير صومه وانما الرافض لما ابتدوا القاسمة الماتم وظاهرا الحزن يوم عاشوراء
أكون الحسين قتل فيه ابتدع جهلة أهل السنة اظهروا السرور واتخذوا الطيوب والاطعمة والاكتمال ورووا
أحاديث موضوعة في الاكتمال وردة في التهربان أحاديث الاكتمال ضعيفة لاموضوعة كيف وقد خربها

وقيل يباح ويستحب للنساء لانه سوا كهن
فتخ (و) كره (قبلة) ومن وعائقة ومباشرة
فاحشة (ان لم يأمن) المفسد وان أمن لا بأس
(لا) يكبره (دهن شارب و) لا (سكك) اذالم
يقصد الزينة أو تطويل اللحية اذا كانت بقدر
المنون وهو القبضة وصرح في النهاية
بوجوب قطع ما زاد على القبضة بالضم
ومقتضاه الاثم تبركه الا أن يجعل لوجوب
على الثبوت وأما الاخذ منها وهي دون ذلك
كما يفعله بعض المغاربة ومحنة الرجال فلم يصح
أحد وأخذ كلها ففعل يوم الهند ومجوس
الاجام فتح وحديث التوسعة على الشهابيل
يوم عاشوراء صحيح وأحاديث الاكتمال فيه
ضعيفة لاموضوعة كما زعم ابن عبد العزيز

في المنع ثم قال فهذه عدة طرق ان لم ينجح واحد منها فالجمع ينجح به واما حديث التوسعة فرواء الثنات والمانم
عند العرب التسامجة من في الخير والشر وعند العامة المصيبة أبو الودود (قوله ولا سوالك) في الودع عشر
خصل بشدة التفرقة في الخضر ويقطع البطم ويذهب المزة ويذهب النكهة وتقام الوضوء ووضوء الرب ويزيد
في المسنات ويصح الجسم ويوافق السنة أبو الودود عن الزبلي (قوله ولوعشا) وهو ما بعد الزوال من (قوله
أورطبا بالماء) وقيل بـ ~~بـ~~ بـ بالماء ولا وجه له لأنه يتضمن الماء فكيف يكره له استعمال العود الطيب
وليس فيه من الماء قدر ما يفي في نفسه من البلل من أثر المضمضة اه قال الحوى قد يفرق بين ادخال الماء
للمضمضة وادخاله للاستنشاق لا تتأذى بدون ادخال الماء واما الاستنساك فينبأ بدونه أبو الودود
وفي الهندية من الخانية ان الودع الطيب الاخضر لا بأس به عند الكل حلي (قوله على المذهب) خلافا
لأبي يوسف وهو ما قدمناه عنه (قوله وذكره الشافعي) لقوله صلى الله عليه وسلم لخلف نعم الصائم عند الله
أطيب من ريح المسك الاذفر ولا فيه ازالة الاثر المحمود ولنا ما روي أنه صلى الله عليه وسلم كان يستاك
وهو صائم ما لا يعتد ولا يحمي والنصوص الواردة فيه كلها طرفة لا يجوز تعيدها بالرأي وليس فيما روي
دلالة على أنه لا يستاك ولمدحه صلى الله عليه وسلم لخلف لانهم كانوا يعجزون عن الكلام معه لغير فهم
فهم من ذلك بـ ~~بـ~~ بـ شكر شأه زبلي (قوله وخلف بضم الخاء المجهمة وهو الصواب وقيل المشهور وغير المشهور
الفتح وهو ما تحق بعد الطعام من رائحة كريهة بخلاف المحدثين الطعام أبو الودود عن العلامة فوح ومعنى
كون الخلف عند الله أطيب أه يثاب الصائم عليه أكثر مما يثاب على التعاطب بالمسك في المواضع التي
يطلب فيها التعاطب بالرائحة الطيبة كروم الجمعة والعبدن وقيل معناه أطيب عند الله من ريح المسك عندكم
والراد اقرب منه أي أنه يقرب من الله تعالى أي مرسته ونوابه كأن المصطفى مقرب عندكم أو صلى الله عليه
مضاف أي عند ملائكة الله فانهم يدركونه شأه أطيب من ريح المسك (قوله وكذا لا يكره حجامه) أي اذا لم
تضعفه ضعفا يؤدى الى الافطار حلي عن امداد الفتاح وفي الهندية ينبغي له أن يؤخرها الى وقت الغروب
والفصد فطرا لحاجة كذا في المحيط (قوله ومضمضة واستنشاق) أي لغرض وضوء ومثله الاستنقاغ في الماء
أما ابتلاعه ريقه بعد جمعه في فمه يكرهه هندية (قوله وبه يفتي) لما روي أن النبي صلى الله عليه وسلم صب على رأسه
ماء من شد قاطر وهو صائم ولا فيه اظهار ضعف بيته وهجر بشرته فان الانسان خلق ضعيفا وليس
المقصود اظهار الضعف بجر (قوله ويستحب السحور) بضم السين وهو الاكل صراوا الماء ~~بـ~~ بـ كول يسمى
سحورا بفتح السين اه حلي وفي شرح الملتقى السحور بالفتح ما يؤكل في السحور الاخير من الليل وبالضم جمع
سحور كرازا هدي أن من سنن الصوم السحور وتأخير وتجهيل الافطار ويستحب الافطار قبل الصلاة
وفي البصر التجهيل المستحب التجهيل قبل استبدال الصوم ولم أر في كلامهم أن المأخوذ يكون محصلا سنة
للمسحور وظاهر الحديث يفيد وهو رواء أحد من أبي سعيد مسند السحور بركة فلا تدعو ولو أن يجرع
أحدكم جرعة من ماء فان الله عز وجل وملائكته يصلون على المتسحرين اه ومعنى كونه بركة أنه زيادة قوة
على الصوم وإباحة في الاكل والشرب ولو قوعه في الوقت الذي يستجاب فيه الدعاء ولما يقع من المتسحر من
الذكرو الاستغفار فيه ومن السنة أن يقول عند الافطار اللهم لك صمت ولك آمنت وعطيت وكنت وعلى رزقك
أطعرت وصوم القدمين شهر رمضان نويت فاغفر لي ما قدمت وأخرت اه (قوله وتجهيل الفطر) عبره مع أن
الحديث الافطار اشارة الى استعماله ثلاثا واربعا حلي عن القاموس (قوله الحديث الخ) والحديث لا تزال
أنتي بخبر ما أخرت السحور ووجهاوا الفطور من شره الملتقى ويكره تأخير السحور الى وقت يقع فيه الشك
هندية (قوله من اخلاق المرسلين) أي من صفاتهم اللازمة لهم (قوله والسوالك) كان يكتمه صلى الله عليه
وسلم حتى كان يضعه فريامه اذا نام فاذا اتبه امتن به (قوله كذب بأقصر أيام الشتاء) فيه نظر فان الاسطر
قد تختلف في الزمانين غلاء ورخصا فربما يحتاج في الصيف الى عمل أكثر من عمل الشتاء ليقوم بما عليه من
التفقات وربما حدث عليه في الصيف من تلزم نفقته وفي الحلي عن شيخه قد يكون ما يأتيه في أقصر أيام
الشتاء يأتيه في جميع يوم الصيف متفرقا بعضه أول النهار وبعضه آخره فلا ولي أن يدار الحكم على نفس الامر
اه (قوله وأن أجهد الحز) بضم الحاء قال في الوهبانية

(ولا سوالك ولوعشا) أورطبا بالماء على
المذهب وذكره الشافعي بعد الزوال وكذا لا
لا يكره حجامه وتلف شوب مبتل ومضمضة
واستنشاقا وأقتسال التبريد عند الثاني وبه
قوله شرب ليلية عن البرهان ويستحب السحور
وتأخير وتجهيل الفطر الحديث ثلاث
من أخلاق المرسلين تجهيل الافطار وتأخير
السحور والسوالك فروع لا يجوز أن يعمل
عمله يصل به الى الضعف فيضرب نصف النهار
ويستريح الباقي فان قال لا يكفي كذب
بأقصر أيام الشتاء وان أجهد الحز نفسه
بالعمل حتى مرض فأنظر في كونه
قولان قسنة وفي البزاية لو صام مجز عن اقيام
صام وصلى فاعدا جمابين العبادتين

وان اجهد الانسان بالشغل نفسه • فأظهر في التكفير ببولين سطره

قال الشرنبلالي صورته صائم أتعب نفسه في عمل حتى أجهد العاش فأظهر زنته الكعارة وقيل لا تلازم يوم
أفق البقال وهذا بخلاف الامة اذ اجهدت نفسها لانها معذورة تحت قهر المولى ولها أن تمتنع من ذلك وكذا
العبداء حلي وظاهره وهو الذي في الشرنبلالية عن المشتق ترجيح وجوب الكعارة

• (فصل في العوارض) •

هي جذيرة بالتأخير جمع عارض وهو كل ما استقبلت ومنه عارض عطرنا وهو الصاب والعارض السباب
والظن وعرض له عارض أي آفة من كبر أو مرض • كذا في ضياء الخلوم ولما كان افساد الصوم بغيره
يوجب انما يعذر لا يوجب احتيج الى بيان الاعذار المسقطه له • (قوله وقد ذكر المصنف منها خمسة) أي من
العوارض وهي ثمانية تطهرها العلامة المقدسي في بيت واحد فقال

سقم واكره وحل وسفر • رضع وجوع ثم عطش وكبر

أبو السعود وما ذكره المصنف السفر والحل والارضاع والمرض والحجز (قوله وخوف هلاك) أي على نفسه
أو عضون أعضائه وليس المراد من الحجز مجزؤ الوهم بل هو غلبة الظن من أمانة أو قبحه أو بأخبار طبيب
سلم غر ظاهر الضيق بجر (قوله أو نقصان عقل) عطف على هلاك حلي (قوله ولو بطن) كذا في ذهب به
متوكل السلطان الى العمارة في الايام الحارة والعمل الحديث اذا خشي الهلاك أو نقصان العقل بسبب عطش
أو جوع والغزى اذا علم يقيناً أنه يقاتل العدو في شهر رمضان ويضاف الضعف ان لم يطر يفطر قبل الحرب
مسافراً كان أو مقبلاً بجر بقليل زيادة (قوله أو لسعة حية) عطف على عطش المتعلق بقوله وخوف هلاك
حلي يعني أن الرجل اذا دخل حية فأنظر ايشرب الدواء قالوا ان كان ذلك يتعفه فلا بأس به وفي الظهورية
رضيع مبطلون يخاف موته من هذا الداء وزعم الاطباء أن القتر اذا شرب دواء كذا برئ الصغير وحتاج
النظر ان تشرب ذلك ثم ارا في رمضان قيل لها ذلك اذا قال ذلك الاطباء الخذاق بجر (قوله لمسافر الخ) أشار
باللام الى أنه يميز بين الصوم والفطر لكن الفطر رخصة والصوم عزيمة فكان أخضل الا اذا خاف الهلاك فلا فطر
واجب بجر (قوله سفر اشريعاً) هو الذي يحل فيه قصر الصلاة وهو سفر ثلاثة أيام وليلاتها (قوله ولو بعصية)
لان القبح الجاور لا يعدم المشروعية كما قدمه الشارح في صلاة المسافر (قوله أو حامل) دليله قوله عليه الصلاة
والسلام ان الله وضع عن المسافر الصوم وشطر الصلاة وعن الحامل والمرضع الصوم اهـ والحامل التي
في بطنها حل يفتح الماء أي ولد والحاملة التي على رأسها أو ظهرها حل بكسر الحاء أبو السعود عن التبر (قوله
أو مرضع) هذا الحكم ثابت لكل من ماعلى الاثراد والمرضع التي شأنها الارضاع تحمي به ولو في غير حال
المباشرة والمرضة التي هي في حال الارضاع ملقمة نديم العبي ذكره صاحب الكشاف وبه اندفع ما قيل
انه لا يجوز ادخال النساء فيه كما في وطائق لانه من الصفات الثابتة الا اذا أريد الحدوث فيجوز أن يقال
حائضة الآن أو غداً أبو السعود عن التبر (قوله أو كانت أو ظنراً) أما القتر لأن الارضاع واجب عليها
بالعد ولو كان العدة مد في رمضان كافي البرجسدي خلافاً لما في صدر الشريعة من تقييد حل الاطوار بما
اذا صدر قبل رمضان أبو السعود وأما الام فلا وجوب عليه اديانة مطلقاً وقضاء اذا كان الأب معسراً وسكان
الولد لا يرضع من غيرها (قوله) لا يجوز له الاطوار اذا أكره به لانه لان العذر في الاكراه جاء من فعل من
ليس له الحق فلا يعذر لصيانة نفس غيره بخلاف الحامل والمرضع بجر (قوله على الظاهر) أي ظاهر الرواية (قوله)
خافت على نفسها) شامل للحامل والمرضع حلي (قوله بغلبة الظن) انما تبصره أو بأخبار طبيب حاذق مسلم كافي
البر (قوله أو ولدها) ولو رضاء غنم القتر كافي البر وحذف مفعول الخوف ليشمل نقصان العقل فاذا خافت
نقصان العقل فطارتا أو اقامت في الشرنبلالية (قوله بما اذا اعتيت) قد يقال لاجابة الى التقييد لان خوفها على
الولد انما يتحقق عند تعينها للارضاع انما فقد القتر ولا عسار الزوج أو لعدم أخذ الولد في غيرها أبو السعود
(قوله أو مريض) لقوله تعالى فمن كان منكم مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر (قوله خاف الزيادة) أو بطله
البر أو فساد عضو بجر أو وجع العين أو براحة أو صداعاً أو غيره ومثله ما اذا كان يمرض المرضي فمستأنى
(قوله خاف المرض) المراد بالخوف غلبة الظن كما أرادها المصنف في قوله أو مريض خاف الزيادة (قوله وخادمة خافت

• (فصل في العوارض) •

المجبة لعدم الصوم وقد ذكر المصنف منها
خمس وهي الإكراه وخوف هلاك أو نقصان
عقل ولو بطن أو جوع شديد أو لسعة حية
(السافر) سفر اشريعاً ولو بعصية (أو حامل
أو مرضع) أو كانت أو ظنراً على الظاهر
(خافت) بغلبة الظن (على نفسها أو ولدها)
وقد عتد النبي (تبعه الاجمالك بما لا يخفى
تعميت للأرضاع) أو مريض خاف الزيادة
لمرضه أو خاف المرض وخادمة خافت
النصف

ذكر التمسك من الغزاة معاملة ان الخراج اذ لم يذهب لسد الثغور او كرمها اذا اشتد الخوف وخاف
 الهلاك في الاطراف كخزاة أوامة ضفت للطبخ أو وصل التوباه (قوله بقلبة الطن) ثم زعمه خاف الذي في المنصف
 وخاف وخافت اللتان في الشرح (قوله بامارة) ظهرت له باجتماعه والاجتهاد غير مجرد الوهم فأخذه في البصر (قوله
 أو تجرية) ولو كانت من غير المريض عند اتحاد المرض أو الواسعود (قوله حاذق) أي له معرفة تامة في الطب فلا
 يجوز تقليد من له أدنى معرفة فيه (قوله مسلم) أما الكافر فلا يعقد على قوله لاحتمال أن فرضه افساد العبادة
 كسلم شرعي في الصلاة بالتييم فوعده كإعطاء الماء فانه لا يقطع الصلاة لما قلنا بجر (قوله مستور) وقيل عدائه
 شرط وجوبه الزبلي وظاهر ما في الجبر والنهر ضعفه (قوله وأفاد في النهر) أخذ من تعليل المسئلة السابقة
 باحتمال أن يكون فرض الكافر افساد العبادة وبعبارة الجبر وفيه إشارة إلى أن المريض يجوز له أن يستطب
 بالكافر فيما عدا ابطال العبادة (قوله لأن عندهم) أي الكفار والمفهومين من الكافر (قوله نصع المسلم) بطب
 وغيره (قوله نأني يتطبيبهم) أي فكيف يتداوى بكلامهم وهو استفهام بمعنى النبي أي لا يجوز ذلك قال الطلبي
 وأيد ذلك شيخنا بما نقله عن الدر المنثور للعلامة السبوطي من قوله صلى الله عليه وسلم ما خلا كافر علم الاعزم
 على قتله اه (قوله للامة الخ) وكذا العبد وتعبيره باللام يفيد أن لها الخيارات ان شامت امتثلت فإذا ضعت
 أظفرت ولها أن تمتنع وقد وما يفيد (قوله الفطر) ولو بعد الشروع (قوله إلا الفطر) استثناء من عموم العذن
 أي فلا يعمل للمسافر الاطفال لأن السفر لا يبيح الفطر وانما يبيح عدم الشروع في الصوم لكن إذا فطر لا كفارة
 عليه بخلاف ما لو كان مسافرا فقد كرسيا ففد نفسه في منزله فدخل مصره فافطر ثم خرج فانه يكفر بشره بلالية عن
 الجبر وتعبيره بقوله ثم خرج يعلم وجوب الكفارة عند عدم خروجه بالاولى أبو السعود (قوله كما يجيء) أي من
 قول المتر كما يجيء على مقام انما يوم منه مسافر فيه حلي (قوله وقضوا) أي من تقدم حق الحامل والمرضع
 وغلب المذكور فأتى بعضهم (قوله ما قدروا) مفهومة قوله الاتي فان ما أوتوا في الجبر ولم أر من صرح
 بأن الحامل والمرضع إذا ما تقابل أن يزول خوفهما على الولد أو النفس أنه لا يلزمه القضاء كالمرضع
 والمسافر لكن صرح في البدائع بأن للقضاء شرائط منها القدرة على القضاء وهو بمعمومه يتناول الحامل والمرضع
 فعلى هذا إذا زال الخوف أو ما لا زلهم ما بقدره ولا خصوصية فان كل من أظفر له ذروماتة سل ذواله لا يلزمه شيء
 فيدخل المكره والاقسام الثمانية المتقدمة حلي (قوله بلا فدية) لأنها أوردت في الشيخ الثاني بخلاف انقياس
 فقهره عليه لا يقاس حلي عن المنع (قوله وبلا ولا) بكسر الواو في المتابعة ومن ضره ياتنايع فقد سها
 لأن المتابعة فعل المكافاة دون التنايع أبو السعود عن الحموي (قوله لانه) أي القضاء المفهوم من قضا (قوله
 على التراخي) لأن الامر فيه مطلق وهو على التراخي وفي التراخي عدم تعيين الزمن الاول للفعل في أي وقت
 شرع فيه كان غملا ولا اثم بل بالتأخير وتخصيق عليه الوجوب في آخر عمره في زمن يتمكن فيه من الاداء
 قبل موته بجر (قوله ولذا) أي لكونه على التراخي (قوله جاز التوقع قبله) ولو كان الوجوب على الفور لمكرهه
 التطوع قبل القضاء لانه يكون تأخير الواجب عن وقته المضيق بجر (قوله بخلاف قضاء الصلاة) أي
 فانه على الفور لقوله صلى الله عليه وسلم من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها لا تجرأ الشرط لا يتأخر
 عنه أبو السعود وظاهره أنه يكره التسفل بالصلاة لمن عليه الفوائت ولم أره نهر قلت قد مناحكه في قضاء
 الفوائت وهو الكراهة الا في الرواتب والركعات فليراجع (قوله قدم الاداء) أي ينبغي له ذلك والا فلو قدم
 القضاء وقع من الاداء أبو السعود عن التهر (قوله على القضاء) لأن وقته العمر أبو السعود (قوله ولا فدية)
 أطلقه فم ما لو كان التأخير لغیر عذر أبو السعود (قوله لما من) أي من قوله لانه على التراخي كما علم به في الهداية
 حلي (قوله خلافا لشافعي) ظاهره وجوب الفدية عليه مطلقا وليس كذلك بل إذا كان لغیر عذر أبو السعود
 عن الزبلي فوجب مع القضاء لكل يوم اطعام مسكين اه حلي (قوله لا يتيان تصوموا الخ) ولأن رمضان
 أفضل الوقتين فكان الاداء أفضل وأما قوله صلى الله عليه وسلم ليس من البر الصيام في السفر ورد في مسافر
 من الصوم زبلي (قوله لا أفضل تفصيل) لاقتضائه أن الاطراف فيه خير مع أنه صباح وفيه أنه ورد أن الله
 يحب أن تؤتى رخصة كما يجب ان تؤتى من رغبة الله ترجع الى الأمانة فيفقد أن رخصة الاطراف فيها
 ثواب لكن الرخصة أكثر وأبواب يمكن حل الحديث على من أتت نفسه الرخصة (قوله ان لم يضرمه) أراد بالضمير

بقلبة الطن بامارة أو تجرية أو اخبار طيب
 حاذق سلم مستور وأفاد في النهر تباع الجبر
 جواز التطيب بالكافر فيا ليس فيه ابطال
 عبادة قلت وفيه كلام لأن عندهم نصع
 المسلم كرس فأتى يتطبيبهم من امتثال امر
 الطهيرة لامة أن تمتنع من امتثال امر
 المولى إذا كانت يجزها عن إقامة القرائن
 لانها بقا على أصل المترية في القرائن
 (الطهر) يوم العذر الا السفر كما يجيء
 (رخصا) لزوما (ما قدر بلا فدية) بلا
 (ولا) لانه على التراخي ولذا جاز التطوع
 قبله بخلاف قضاء الصلاة (قوله ولا فدية)
 الثاني (قدم الاداء على القضاء) ولا فدية
 من خلافا لشافعي (ويذهب لمسافر الصوم)
 لا يتيان تصوموا والخبر في البر لا أفضل
 تفصيل (ان لم يضرمه)

الضرر الذي ليس فيه خوف هلاك لا نفي فيه خوف الهلاك بسبب الصوم قالوا في مثله واجب لأنه
أفضل بغيره وكذا يجب الفطر أيضا لو أكره المريض أو المسافر على الفطر ما قتل فلو صبر حتى قتل بأم بخل
الصحيح المقيم إذا أكره بقتل نفسه فصر حتى قتل كان حشايا أما إذا أكره بقتل ابنه لا يباح له الفطر كقوله تشرنوب
النهر وأولاهما لا يفتن ولذا أواله بعد عن النهر (قوله فاشق عليه الخ) صرح في التلاوة بكراهة الصوم إذا أجهده
(قوله أو على رفقته) أي بأن لم يكن فواصلا من حلي (قوله لموافقة الجماعة) عدل إليه عن قول البصر إذا كانت
النفقة مشتركة فالتلاوة أفضل لما أن ضرر المال كضرر النفس لما قاله في النهر أن التلاوة بموافقة الجماعة
أولى وأما لزوم ضرر المال لضياحه بصومه فمنع أهله أي لجواز أن يأخذ نصيبه ويقيه (قوله فان ماؤا)
أي المهذرون (قوله بالفدية) اسم من الفداء بمعنى البذل الذي يخلص به عن مكروه يتوجه إليه فهستاني
(قوله لعدم ادراكهم الخ) فلم يلزمهم القضاء وجوب الوصية فرع لزوم القضاء وانما يجب الوصية إذا كان له
مال كافى شرح الملتقى وينبغي أن يفدى قبل الدفن وإن جاز بعده وكيفيته أن يسقط من عمره اثنتي عشرة سنة
ومن عمره ثمانية ثم يدفع عن الباقي من العمر إلى مسكين من ملكه دفعة واحدة إن كان الثلث واقيا بالقدية
والأفدفع اليه ما يملكه فية بضم ثم يبيته من الدافع فيقبضه ثم يدفعه إلى مسكين ثم وثم إلى أن يفدى عمره وإن لم
يملك شيئا استقرض وارثه وبنى أن يقول الدافع للمسكين كل مرة أدفع لك كذا الفدية صوم فلان بن فلان
ويقول المسكين قبلت فهستاني (فرع) أن تذر صوم شهر معين ثم مات قبل مجيئه الشهر لا يلزمه شيء ولو صام
بعضه ثم مات يلزمه الأيام بباقي من الشهر وأما المريض إذا تذر ثم مات قبل الصحة لا يلزمه شيء بلا خلاف
وإن مات بعد ما صام يوما من الأيام بالجميع عندهما عند محمد بن بشر ما صبح بجر (تنبيه) ينبغي أن يستثنى الأيام
التي فيها إذا أقام فيها المسافر أو صرح فيها المريض لما سأل أن أداء الواجب لا يجوز فيه كإحدى الفهستاني والجرى
عن البرجندى أبو السعود (قوله فوجوبه عليه بالأولى) لادلة على الأولوية لا تتفاءل العذر في حقه ولذا قال
الفهستاني وفي الكلام رمز إلى أنه لو فطر في أدائه باطاعة النفس وخداغ الشيطان ثم ندب في آخر عمره وأوصى
بالفداء لم يجز أن يكتفى في دياحة المستصفي دلالة على الإجراء اه (قوله وليه) أي ولي ذلك الميت والأولى
كإحدى الجلي وفدى عنهم ولهم (قوله الذي يصرف في ماله) أشار به إلى أن المراد بالولي ما يشمل الوصي حلي
عن البصر (قوله قدرا) أشار به إلى أن التسمية من حيث التقدر فقط والافطرة لا بد فيها من التملك وهذا
تكفي الإباحة بجر (قوله به قدرته) أي الميت المذموم بعد من الأعداء الثمانية (قوله بوصيته) فشرط لزوم
على الولي الإيصاء إذا مات قبل أن يذوق العشر فاته يؤخذ من تركته من غير إيصاء اشتد تعلق العشر بالعين
اه صرح (قوله وهذا) أي كون الوصية من الثلث (قوله وتبرع وليه به) أي بالفداء والوارث والأجنبي في جواز
التبرع سواء كافى إمداد الفتاح (قوله إن شاء الله) المشبهة لا ترجع للجواز وانما هي منوطة بالقبول وكذا سائر
الأعمال فإن قبولها معاق على المشبهة (قوله لا) أي لا ينوب عن الميت وإن صح فلا للصائم (قوله أو قتل)
المراد به قتل الصديق لا قتل النفس لأنه ليس في كفارة قتل النفس إطعام أبو السعود وأعلم أنه في كفارة قتل
السيد يخبرين أن يشتري ببقية هديا يذبح في الحرم أو طعاما يصدق به على كل فقير نصف صاع أو بصوم
عن كل نصف صاع أو ما فاذا أوصى بالأطعام المذكور وجب على الولي وإن تبرع به جاز (قوله باطعام أو كسوة)
بدل من الكفارة (قوله بلارضاء) لأنه لغة كلمة النسب ولا يحمل نسب شخص على شخص بغير رضاه فكذا
يقال فيما مثله (قوله ولو ترا) لأنه فرض عند الإمام بجر عن الغاية (قوله على المذهب) وما روى عن محمد
ابن مقاتل من اعتبار كل صلاة يوم بصومه فرجوع عنه حلي عن النهر (قوله وكذا الفطرة) أي يخرجها الولي
بوصيته حلي (قوله والاعتكاف الواجب) كأن تذر ومات فيطعم عنه لكل يوم نصف صاع من خنطة لأنه وقع
البأس عن أدائه فوجب القضاء كالصوم والصلاة بجر (قوله كل ما كان عبادة بدنية) قال في البصر وأشار
أي المصنف صاحب الكفر إلى أن سائر حقوقه تعالى كذا أي كالصوم في الفدية ما لا كان أو بدنية عبادة
محضة أو فيه معنى المؤنة كصدقة الفطر أو عكسه كالعشر أو مؤنة محضة كالنفقات أو فيه معنى العقوبة
كالكفارات اه بابها (قوله يطعم عنه) وجوبها إذا أوصى ونذر بأن لم يوص (قوله كالفطرة) أي من جهة الضرر
(قوله يخرج عنه القدر الواجب) من الثالث إن أوصى (قوله والمركب) الأولى والمركبة أي والعبادة المركبة

فان شق عليه أو على رفقته فالفطر أفضل
لموافقة الجماعة (فان ماؤا فيه) أي في ذلك
الذبح (فلا يجب) عليه (الوصية بالفدية)
لعدم ادراكهم عدة من أيام آخر (ولو ماؤا)
بعد زوال العذر وجب (الوصية بقدر
ادراكهم عدة من أيام آخر) (وقد روي)
محمد بن جهم عليه بالأولى (الذي يصرف
عنه) أي من الميت (ولي) الذي يصرف
في ماله (كالفطرة) قدرا (بعد قدرته عليه)
أي فوت (وقرته) أي فوت
أي على قضاء الصوم (وقرته) أي فوت
القضاء بالموت فوافقه عشرة أيام فتدبر على
نعمته ففداها فقط (بوصيته من الثلث)
متعلق بقدرته وهذا قوله وارث ولا ينف
الكل فهستاني (وان لم يوص وتبرع وليه به)
جان (إن شاء الله تعالى ويكون الثواب للولي)
اختيار (وان صام أو ولي عنه) الولي (لا)
لحديث التمسائي لا يصوم أحد من أحد ولا
يصل أحد من أحد ولكن يطعم (وكذا يجوز
لو تبرع عنه) وليه (بكفارة عين أو قتل)
باطعام أو كسوة (بغير الاعتاق) لماله من
الزام الولاء للميت بالأرضاء (وقد روي كل صلاة
ولو ترا) كما ترى قضاء الفرائض (كصوم
يوم) على المذهب وكذا الفطرة والاعتكاف
الواجب يطعم عنه لكل يوم كالفطرة ذكره في
الولاء الجلية والحاصل أن كل ما كان عبادة
بدنية فان الوصي يطعم عنه بعده وانه عن كل
واجب كالفطرة والماله كذا كان يخرج عنه
القدر الواجب والمركب كالحج

من المدين والمال وزكيا بها بسبب الظاهر والا فالحال شرطها (قوله يجمع عنه رجلا) أي اذا أوصى ويخرج
 من الثلث لانه محل نفاذ الوصية ان كل هنالك وارث والا حجاج من يتيه ولو تبرع بالدفع صح بل لو صح بنسبه
 له أو دفع الزكاة من مال نفسه تجزئه بلا خلاف قهستاني (قوله وللشيخ الفاني) وهو الذي كل يوم في نفس
 إلى أن يموت وصح به اما لانه قرب من الفناء اولاه فثبت قوته وانما لزمته باعتبار شهوده الشهر حتى لو حصل
 المشقة وصام سكانه مؤذبا وانما أبيع له القطر لاجل الخرج وعذره ليس يعارض الزوال حتى يصار إلى القضاء
 فوجبت الفدية لكل يوم نصف صاع من بر أو زبيب أو صاع من تمر أو شعير كمسدة القطر اه بحر وأخاد
 قهستاني عن الكرماني أن المريض اذا تحقق اليأس من الصحة فعليه الفدية لكل يوم من المرض اه وفي البحر
 لو نذر صوم الا بدفعه عن الصوم لا يشغاله بالمشقة أن يعطى ويظفر لانه استيقن أن لا يقدر على قضاءه وان لم
 يقدر لشدته لم يكن له أن يظفر ويقضيه في الشتاء اذا لم يكن ندرا لا بد له من وقته وما يعينه فلم يصح حتى صار قانسا
 تجاوزته الفدية اه (قوله العاجز) اما القادر عليه ولو في زمان الشتاء دون الحزن فليظفره لزمه وأشار به إلى أن
 المدارة على العجز خلافا لما قدره القهستاني حيث قال وهو من جاوز الحزن والعجز الكبيرة التي لا ترجى قدرتها
 على الصوم كالشيخ الفاني جوى عن البرجندی قال القهستاني ويلحق بالشيخ الفاني من كان في معناه وأيسر
 من حياته بمعنى وان كان شابا والظاهر أن مراده بالحيلة التي وقع اليأس منها خصوص الحياة التي يكون معها
 القدرة على الصوم لا مطلق الحياة أبو السعود قدّمناه (قوله وبغدي) بفتح الباء أبو السعود (قوله ولو في أول
 الشهر) في البحر ان شاء أعطى الفدية من أول رمضان مرة وان شاء أعطاه في آخره مرة (قوله وبلا تعدد) أي
 لا يشترط في المدفع اليه العدد ولو دفع أقل من نصف صاع لم يجز به يعني كذا في أيام الصغرى وانما
 اشترط العدد في كفارة العين لا من عليه في الآية ولو غداهم وأعطى كل واحد مدقة فدية روايتان واقتصر في
 البدائع على الجواز لانه يجمع بين شيئين جائزين على الانفراد وان غداهم وأعطاهم قيمة العشاء أو مشاهم
 وأعطاهم قيمة القداء يجوز لتكميل أحدهما بالآخر أبو السعود (قوله لوموسرا) شرط في قول المصنف بغدي
 (قوله والا) أي وان لم يقدر على الاطعام اه بحر (قوله هذا) أي جواز الفدية عن الصوم (قوله أصلا
 بنفسه) مفهومه مصرح به في قوله حتى لو زمه الصوم (قوله وخوطب بأدائه) بأن كان مسلما عاجلا بالغا متقيا
 أما اذا فقد أحد هذه فلا فدية وكذا اذا أخره عن حاله كان يقدر على أدائه فيه فغوز الفدية من رمضان وقضائه
 والنذر بحر (قوله حتى لو زمه الصوم) أي حاله لم يجد ما يكفربه وهو شيخ كبير عاجز عن الصوم أو ماضيا بأن
 أخره حتى صار شيخا كبيرا (قوله أو قتل) أي خطأ أو شبهها به (قوله لم تجز) من الجواز أي لا يجوز إقامة الفدية
 مقامه أو من الاجراء فلودفعها كانت نفلا (قوله من غيره) وهو في العين أحد الاشياء الثلاثة التي هي الاعتاق
 والاطعام والاكسوة وفي الخطا العتق وانظر حكمه هل يتوب ويستغفر لكن التوبة انما تظهر اذا أخره وكان قارا
 أما اذا كان عاجزا أو وجبت حالا وكان عاجزا فلا اثم عليه بقوله الصوم (قوله ولو كان مسافرا) أي الشيخ الفاني
 وهو محترز قوله وخوطب بأدائه قال في البحر الشيخ الفاني لو كان مسافرا فقلت قبل الاقامة لا يجب عليه
 الايام بالمدية لانه يحالف غيره في التخييف لافي التقديرات حلي (قوله ومتى قدر) أي الفاني ومن في حكمه
 على الصوم (قوله لان استقرار العجز) أي إلى الموت (قوله شرط الخلفية) أي في الصوم أي شرط صحة وقوعها
 الموقوع وانما قيد بالصوم ليخرج المتيم اذا قدر على الماء لا تبطل الصلوات المؤداة بالتييم لان خلفية التيم مشروطة
 بجبرد العجز عن الماء لا بقية دوامه وكذا خلفية الاشهر عن الاقراء في الاعتقاد مشروطة بانقطاع الدم مع سن
 اليأس لا بشرط دوامه حتى لا تبطل الأنكحة الماضية بعود الدم أفاده صاحب البحر (قوله المشهور) وانما حلت
 الإباحة في الفدية والكفارات دون الزكاة والعشر لورود الاطعام في الكفارات والفدية وهو حقيقة في التمكين
 من الطعام وانما جاز التليك باعتبار أنه تمكين اما الواجب في الزكاة الايتاء في صدقة القطر الاداء وهما للتليك
 حقيقة فان قلت هل المباح في الطعام يستهلكه على ملك المبيع او على ملك نفسه قلت اذا صار مأكولا زال ملك
 المبيع ولا يدخل في ملك أحد بدائع أبو السعود (قوله وزم نقل) أي نقل الصوم على جهة الوجوب حتى لو أفسده
 بعد الشروع فقد ارتكب مكروها ويايى بجرام لان الدليل ليس قطعي الدلالة بحر (قوله فافطر) والاحسن
 في شتمه منع وانه قيد بالنقل لانه لو شرع في صوم الكفارة ثم أيسر في خلاله فافطر منه بعد الاقضاء عليه بحر

يجمع عنه رجلا من مال الميت بحر (وللشيخ
 الفاني العاجز عن الصوم) الفطر (وبغدي)
 وجوبا ولو في أول الشهر وبلا تعدد فغيره كالنظر
 لوموسرا والا فبستغفر الله هذا اذا كان
 الصوم أصلا بنفسه وخوطب بأدائه حتى
 لو زمه الصوم لكفارة عين أو قتل ثم بهز لم
 تجز الفدية لان الصوم هنا يدل عن غير مولود
 كان مسافرا فقلت قبل الاقامة لم يجب الايام
 ومتى قدر قضى لان الإباحة في الفدية
 الخلفية وهل تكفى الإباحة في الفدية
 قولان المشهور نعم واعتده الكمال (ولزم
 نقل شرع فيه قصدا) كما توفي الصلاة فلا
 شرع ظنا فافطر أي فورا

وظاهر قوله أفطراه تعاطى مفطرا بالفعل فلو نوى الضرر مكث ساعة يلزمه (قوله فلا قضاء) يرد عليه من
 نوى الصوم للقضاء حين لا تصح نية القضاء بصبر صائغا وان أفطري لزمه القضاء كما إذا نوى الصوم ابتداء فأداه في
 البحر (قوله أما لو مضى ساعة الخ) قال في البحر لا نه لما مضى عليه ساعة صار مكثا نوى في هذه الساعة فافتا
 كان قبل الزوال صار شارعا في صوم المتطوع فيجب عليه اه والاصواب قبل الضحوة كما ترتبط به من اراد مفطروه
 أنه اذا كان بعد الزوال أي بعد نصف النهار الشرعي لا يجب عليه القضاء اذا قطعه سواه قطعه حالا أو بعد ساعة
 ٥١ حلي مع زيادة والمراد بالساعة القطعة من الزمن والمراد أن غشى تلك اللحظة بعد تذكر أن لا شيء عليه
 وظاهر التعديل أنه اذا نوى الفطر بعد تذكر أن لا شيء عليه لا يلزمه شيء وهو يمارس البحث السابق ويؤيده
 أن نية الفطر في الصوم من غير تناول مفطرا هو (قوله أي يجب إقامه) تفسير قوله لازم وقوله أداه (قوله
 ولو بعروض حيز) فلا فرق في المقصدين كونه اختياريا أولا (قوله وجب القضاء) أي في غير الايام الخمسة
 الآتية وهو راجع الى قوله قضاء اهل حلي (قوله وأيام التشريق) وهي الثلاثة التي بعد يوم النحر (قوله فلا يلزم)
 أي أدائها ولا قضاؤها ان أفدها (قوله فيصير من تكاليفه) فلا تجب صيافته بل يجب إبطاله ووجوب
 القضاء يثبت على وجوب الصيانة فلم يجب قضاء كالم يجب أداء بخلاف ما إذا نذر صيام هذه الايام فإنه يلزمه
 ويقضيه في غير حاله لم يصرف بنفس النذر من تكاليفه وانما التزم طاعة الله تعالى والمصلحة بالفعل فكانت
 من ضرورات المباشرة لا من ضرورات الإيجاب المباشرة مخ مع زيادة (قوله أما الصلاة) جواب عن سؤال حاصله
 أنه ينبغي أن لا تجب الصلاة بالشروع في الاوقات المكروهة كالا يجب الصوم في هذه الايام وحاصل الجواب
 أن لا نسلم هذا القياس فإنه لا يكون مباشرة للمصلحة بمجرد الشروع فيها بل إلى أن يسجد بدليل من حلف
 أنه لا يصلي فإنه لا يثبت ما لم يسجد بخلاف الصوم في تلك الايام فيها شر المصلحة بمجرد الشروع فيها وروى عن
 الامام رضى الله تعالى عنه أنه لا يجب عليه القضاء اذا دخل في الصلاة عند الاستواء ثم أفده لأنه ممنوع من
 الدخول وما به بدء بناء عليه والاظهر الوجوب مخ وقبه أنهم عدوه شارعا فيها بمجرد الاحرام حتى لو أفده
 حينئذ وجب قضاءه وقد تحققت بمجرد الشروع وأما مسئلة اليمين فهي مبنية على العرف (قوله بدليل مسئلة
 اليمين) راجع الى الصوم والصلاة فإنه اذا قال واقه لا أصوم حنث بمجرد الشروع واذا قال واقه لا أصلي لا يحنث
 ما لم يسجد حلي بزيادة (قوله ولا يفطرا الخ) الاولى في التمييز أن يقول ولا متطوع النذر بلا عذر في رواية البيهقي
 أن أصل المذهب عدم الفطر وهو ظاهر الرواية كافي المنع ووجهها ما ورد من قوله صلى الله عليه وسلم اذا دعى
 أحدكم الى الطعام فليجب فان كان مفطرا فليأكل وان كان صائغا فليصل أي فليدع فلو كان الفطر جائزا لكان
 الافضل الفطر لا لاجابة الدعوة التي هي سنة (قوله بلا عذر) أما بذكر كبحس ونفاس وخوف هلاك أو نقصان
 عقل مجموع أو عطش شديد فيجوز لجواز قطع الفرض به فأولى غيره (قوله وفي أخرى يجل) تقدم عن البحر
 أنها شاذة ووجهها ما روى عن عائشة قالت دخل صلى الله عليه وسلم ذات يوم فقال هل عندكم شيء فقلنا
 لا فقال اني صائم ثم أتى يوما فقلنا يا رسول الله أهدى الحيس فقال أرينيه فقلنا أصبحت صائغا فكل رواء مسلم
 زاد ان ساء وان كان أصوم يوما مكانه وصحبت هذه الزيادة والحيس تمر ينزع نواه ويدق مع الاقط ويجهان
 باليمن ثم يدلك باليد حتى يتي كالتريد وهو في الأصل مصدر يقال حاس الرجل حيسا اذا اتخذ ذلك أبو السعود
 عن المصباح (قوله بشرط أن يكون من نية القضاء) منه ومنه أنه اذا عزم على عدم القضاء أو لم ينو قضاء
 ولا عدمه أنه لا يجوز (قوله واختارها الكمال) قال وهي أوجه لأن الادلة تطافرت عليها (قوله ومصدرها)
 أي صدر الشريعة وقوله في الوقاية وشرعها متعلق باختار المصنف على صدرها وهما وهذا النقل ليس بالواقع
 فإنه انما حكى الخلاف وعبارة المصنف مع شرحه ولا يفطر بلا عذر في رواية أي اذا شرع في صوم المتطوع لا يجوز
 له الافطار بلا عذر لانه ابطال العمل وفي رواية أخرى يجوز لأن القضاء خلفه اه ولا يجوز أن يكون
 صدره فعلا ما ضلانه لم تصدر هذه الرواية لافي الوقاية ولا في شرحها والشرح تبع صاحب النهر فأداه الحلي
 (قوله والضيافة عذر) أي في النقل فقط قال في الهنكية الضيافة ليست بعد في الصوم الواجب اه أي
 كاتقضاء والتذروا الكفارة وروى عن أبي يوسف أنها عذر فيها أيضا والدليل على أنها عذر ما روى أن أبا سعيد
 الخدري صنع طعاما فقدمه على النبي صلى الله عليه وسلم وأصابه فلما جى بالطعام تنهى أحدهم فقال

فلا قضاء أما لو مضى ساعة لزمه القضاء لانه
 بغيره صار مكثا نوى المضى عليه في هذه
 الساعة فيجب وجب (أداء وقضاء) أي
 يجب إقامه فان فسد ولو بعروض حيز
 في الأصح وجب القضاء (الأيام العدين وأيام
 التشريق) فلا يلزم له سبوره صائغا بنفس
 الشروع فيصير من تكاليفه أما الصلاة فلا
 يكون حليا ما لم يسجد بدليل مسئلة الجنب
 (ولا يفطار) الشارع في نقل (بلا عذر في
 رواية) وهي العجوة وفي أخرى يجل بشرط
 أن يكون من نية القضاء واختارها الكمال
 ونجاة الشريعة ومصدرها في الوقاية وشرعها
 (والضيافة عذر)

صلى الله عليه وسلم ما لذي فقال اني صائم فقال صلى الله عليه وسلم تكفل بالاخوة ومنع طعاما ثم تقول اني
صائم كل يوم وما مكانه ابوالهود عن العلامة فوح (قوله للضيف) هو في الاصل مصدر ضفته قال في
القاموس ضفته أضفه ضيفا وضيافة بالكسر زيات عليه ضفاها ثم أطلق على النازل ضيفا أفاد بعضه الحلبي
(قوله للضيف) بفتح الميم أصله مضبوط استثقلت الفعلة على الياء فحذفت فالتقى سا كان فحذفت الواو
لانتفاء الساكنين ثم كسرت الضاد لاسباب الياء (قوله بمجرد حضوره) أي بحضوره المجزء عن الاكل (قوله
ويتأذى) عطف غاير لانه لا يلزم من عدم الرضى التأذى والاولى الاقتصار على الجملة الثانية لانه يلزم من
التأذى عدم الرضى غالبا (قوله هو الصحيح من المذهب) وقيل عذر مطلقا وقيل ليست بعذر مطلقا وقيل عذر
قبل الزوال لا بعده وقيل عذر ان رثق من نفسه بالقضاء فطرده فعلا لا ذى عن أخيه المسلم وان كان لا يثق
لا يظن وان كان في ترك الاضطرار أذى أخيه المسلم قال شمس الأئمة الخوافي وهو أحسن ما قيل في هذا الباب
بجر (قوله بطلاق امرأته) ظاهره ولو رجعا وما صورته في البحر من الطلاق الثلاث فاتفق وهل التناق كذا
حزبه (قوله بطلاق امرأته) أي الرجل الخالف (قوله ان لم يفطر) أي الخلو ف عليه (قوله أنظر) أي الخلو ف
عليه بداد فالتأذى أخيه المسلم (قوله ولا يحتج به) مشكل بما هو مصرح به من أنه في الخلف على ما لا يكذب
بجزة القول في غير قوله أفطروا ~~ممكن~~ التوفيق يحصل ما هنا بما يقتضى أنه ان لم يفطر يحتج على ما اذا كان
الخلف بطريق التعليل أو يحصل على ما اذا لم يأمره بالفعل أبو السعود موضوعا (قوله على المعتمد بزازية) لم يذكر
الاعتقاد في البزازية (قوله هذا) أي جواز الفطر وهو يرجع الى مسألة الضيافة واليمين كما تلوح اليه عبارة النهر
ويكون جاري في الضيافة على أحد الأقوال المتقدمة (قوله قبل الزوال) صوابه قبل زوال النهار الشرعي اه
- لمي- (قوله أما بعده) أي أوفيه للتصريح بالقبلة في مقابلته (قوله فلا) أي لا تكون الضيافة واليمين عذرا
في الاضطرار (قوله الا لا أحد أبويه) أي لا يفطر الا اذا لم يتركه عقوق الوالدين أو أحدهما كما في النهر (قوله دعاه
أحد اخوانه) أي اصداقانه كما في حاشية الاشياء لابي السعود (قوله لا يكره فطره) أي في النفل قبل الزوال
أبو السعود في حاشيته (قوله لو صامنا غير قضاء رمضان) أما هو فليكره فطره لانه حكم رمضان كما في الفتاوى
الظاهرية ونظائر اقتضاه على استثناء قضاء رمضان أنه لا يكره الفطر في صوم الكفارة والنذر بعد الضيافة
وهو رواية عن أبي يوسف لكنه لم يستثن قضاء رمضان قال العلامة الفقيه ساني عند قول المتن ويفطر في النفل
بعد الضيافة وفي الكلام إشارة الى أنه في غير النفل لا يفطر كما في المحيط وعن أبي يوسف أنه في صوم القضاء
والكفارة والنذر يفطر اه فأنزلت تراه لم يستثن قضاء رمضان والظاهر من المصنف أنه جرى على رواية أبي يوسف
فكان ينبغي له أن لا يستثنى قضاء رمضان سوى في حاشيته بتصرف (قوله ولا تصوم المرأة نفلا) ظاهره
أنها تصوم القضاء بغير إذنه وهو خلاف ما في البحر حيث قال وتقتضى المرأة اذا نزلها الزوج أو بآت منه
ومقتضاء كما قاله أبو السعود أنهم ما لو شرعوا في قضاء بغير إذنه ~~ممكن~~ كان له أن يفطرهما قلت محل ذلك في غير قضاء
رمضان لما في البحر عن القنية لزوج أن يمنع زوجته عن كل ما كان الايجاب من جهتها كالتوقع والنذر واليمين
دون ما كان من جهته تعالى كقضاء رمضان وكذا العبد اذا اضطر من امرأته لا يمنعه من كفارة الظهار
بالصوم لتعلق حق المرأة اه (قوله الاعتد عدم الضرر به) بأن كان صائما أو مريضا فلهما أن تصوم وإيسره
منه لانه ليس فيه ابطال حقه وفي الظاهرية لم يستثن قال في البحر والظاهر اطلاق ما في الظاهرية في المرأة
والعبد لان الصوم يضرب بدن المرأة ويهزلها وان لم يكن الزوج الاثن يطوها والعبد منافع للمولى فليس له
الصوم والتطوع مطلقا بغير إذنه ولو كان المولى غائبا خلافا لما في الغيبة فانه لم يكن مبق على أصل الحرية في
الامارات الا في الفرائض وأما في النوافل فلا اه بتقليل زيادة تفهم منه (قوله أو بعد البينونة) أي الصغرى
أو الكبرى ومفهومه أنها لا تقضى في الرجعي ولو فصل هنا كما فصل في الحداد من كون الرجعة مبرجة أو لا لكان
حسنا (قوله وما في حكمه) الاولى ومن لانها لما قل وهو المذموم أو على حد قوله تعالى فما ملكت أيمانكم (قوله لم يجز)
هو الاظهر وقيل الا اذا كان غائبا ولا ضرر عليه في ذلك بجر من الخاتمة (قوله ولو نوى مسافر الفطر) فصاحت
نية الصوم مع ذلك لان نية الافطار لا عبرة بمبديل ما يأتي أنه لو نوى الصائم الفطر ولم يفطر لا يعتد بأفاده في البحر
(قوله أو لم ينو) حكم هذا مفهوما بالاولى لان الصلة اذا تحققت مع نية الفطر نزع عنها الاول (قوله قبل الزوال)

للضيف والضيف (ان كان صاحباً من
لا يرضى بمجرد حضوره ويتأذى بتكره
الاضطرار) فيفطر (والالا) هو الصحيح من
المذهب الظاهرية (ولو حلف) رجل على
الصائم (بطلاق امرأته ان لم يفطر أفطروا)
كان صائما (قضاء) ولا يحتج به (على المعتمد)
ببزازية وفي النهر عن الذخيرة وغيره اه
كان قبل الزوال أما بعده فلا الا لا أحد أبويه
الى العصر لا بعده وفي الاشياء دعاه أحد
اخوانه لا يصح كره فطره لو صامنا غير قضاء
رمضان ولا تصوم المرأة نفلا الا بذن الزوج
الا عند عدم الضرر به ولو فطرها وجب
القضاء باذنه أو بعد البينونة ولو صام للعبد
وما في حكمه بلائذ المولى كالأجير لم يجز
وان فطره قضى باذنه أو بعد العتق (ولو نوى
مسافر الفطر) أو لم ينو (فأقام ونوى الصوم
في وقتها) قبل الزوال

صوابه قبل اتصاف الثمار الشري كما مر به غيره (قوله صح) لأن السفر لا ينافي أهلية الوجوب ولا صحة الشروع
بهر (قوله مطلقا) أي سواء سكك أو نفل أو نذر أو أضافه رمضان أي حلي وبه علم أن محل ذلك في صوم
لا يشترط فيه التبيت فلو فوى وقتئذ ما يشترط فيه التبيت وقع فلا ينافي ما فيه (قوله ويجب عليه الصوم)
أي تحصيله بنيت حيث أقام وقت انشائها (قوله كما يجب على مقيم الخ) ويجب على مسافر فوى الصوم لئلا
وأصبح من غير أن ينقض هزيمته قبل الفجر فلا يحل فطره في ذلك اليوم ولو أفطره لا كفارة عليه (قوله أقام صوم
يوم منه) انما قيد بقوله منه مع أنه يلزمه أقام أي صوم كان لمكالك قره ولا كفارة (قوله للشبهة في أوله وآخره)
لق ونشر مرتب (قوله الا اذا دخل مصره) يعني قبل أن يستحكم سفره بقطع مدة السفر بأن سافر في نهار رمضان
ثم رجع فيه فأكل في بلد فانه يكفر لا تنقض سفره برجوعه حلي موضعنا عن البرر وظاهر قوله سم اذا دخل
مصره أنه اذا فطر قبل استحكام السفر في السفر ثم دخل مصره لا تجب عليه الكفارة (قوله حكم ما من)
أي قبيل قوله ولا يصام يوم الشك الا تطوعا على حلي (قوله وفيه خلاف الشافعي) قال رحمه الله كيف
يكون تكلمنا عند الشافعي لو نواه ولم يتكلم مع أن المنقول عنه أن الصلاة لا تنفسد بالكلام ناسيا فليراجع
أه حلي قلت يمكن الفرق بين الكلام ناسيا وبين الكلام عمد والمقدم من مذهبه عدم الفساد (قوله وقضى أيام
انغمائه) اعلم أن الاذكار أربعة أقسام ما لا يمتد غالبا فلا يسهل فيه شيء من العبادات لعدم الحرج ولهذا لا يجب
عليه ولا يباح له لا بدسببه كالنوم وما يمتد خاتمة كالصلاة فيسقط به جميع العبادات يدفع الحرج عنه وما يمتد وقت
الصلاة لا وقت الصوم غالبا كالانغماء فان امتد في الصلاة بأن زاد على يوم وليلة جعل عذرا دفع الحرج لكونه
غالبا ولم يجعل عذرا في الصوم لأن امتداده شهر فادركه في إيجابه حرج رادليل على أنه لا يمتد طويلا أنه
لا يأكل ولا يشرب ولو امتد طويلا لهلك لأن بقائه حياته بدوهم نادرا ولا حرج في التوادروا يمتد وقت الصلاة
والصوم وقد لا يمتد وهو الجنون فان امتد فيه ما سقط وما والا فانه لا يلبى والانهاء مرض يسهل الفوى
ولا يزال الحوا هو مذكور في التأخير في الاسقاط كسائر الامراض (قوله سوى يوم حدث الانغماء فيه) لوجود
الصوم فيه وهو الامسالة المتقن بالنية اذا اظهر وجودها منه ويقضى ما بعده لانه دام النية بهر (قوله
الا اذا علم أنه لم ينو) قال الشافعي عدم القضاء اذا لم يذكر أنه نوى أولا ما اذا علم أنه نوى فلا شك في الصحة وان علم
أنه لم ينو فلا شك في عدمها هو علم منه أنه لو حدث في شعبان واستغرق رمضان قضاء كله لعدم النية يقينا
بهر ولو كان متعكبا بعد اداكل في رمضان أو مسافرا قضاءه لم يبدل على وجود النية بهر (قوله
وفي الجنون الخ) متعلق بقضى الآتي (قوله ان لم يستوعب الشهر) بأن أفاق في وقت يصح انشاء الصوم فيه
ولو في آخر يوم منه فانه يجب عليه قضاءه بقائه فالمراد بالاستيعاب أن لا ينفق مقدرا ما يمكنه انشاء الصوم فيه
قوله وان استوعب جميع ما يمكنه انشاء الصوم الخ) وهو ما بين أول طلوع الفجر إلى نصف النهار من كل يوم أه
فالا فاق بعد هذا الوقت إلى قبيل طلوع الفجر ولو من كل يوم لا تعتبر (قوله على ما من) أي عند قوله وبسبب صوم
ومضان شهود جز من الشهر حلي (قوله لا يقضى مطلقا) أي سواء كان الجنون أصليا بأن بلغ مجنونا أو عارضا
وجعل محمد الاصل كالمصا فاذا بلغ مجنونا ثم أفاق قبل مضي شهر رمضان أو قبل تمام يوم وليس له فانه لا يجب
عليه قضاء ما مضى من شهر رمضان وما فاته من الصلاة عنده بخلاف العارض وفي الشرب لا يلاية من البرهان
والغناية أن الاصح قول محمد أبو السعود (قوله ولو نذر صوم الايام المنبهة) انما أخر الكلام على النذر تأخيرا لما
أوجبه العبد على نفسه مما أوجبه عليه الحق جل وعلا بشرط لزوم النذر كون المنذور ليس بمعية لنفسه
كأن يشرط الخمر أما المعصية لغيره كنذر يوم النحر فانه معصية لما فيه من الاعراض من ضيافة الله تعالى فانه
صحيح وأن يكون من جنسه واجب ويفهم من هذا الشرط أنه ليس واجب قبل النذر وكونه مقصودا لنفسه وان
لا يكون مستحيل الكون وان لا يكون ما في يده أقل مما نذر فخرج بالاول النذر بالمعصية وبالثاني فهو معصية
المريض وخرج بعبود التلاوة وتكفين الميت فلا يصح نذره عما لكون الاول واجبا قبل نذره والثاني فرض كفاية
وهو أعلى من الواجب وبالثالث ما كان مقصودا لغيره كالمصوم لكل صلاة وبالرابع ما لو نذر صوم أمس
او اعتكاف شهر مضى فانه لا يصح نذره وبالحامس ما لو نذر أن يتصدق بمائتي دينار وليس في يده الا دينار مثلاً
فلا يلزمه الا هو كاسبأى توضيحه في الايمان ونذر المعصية وان كان لا يصح الا أنه ينقذ فيما وجب الكفارة

(صح) مطلقا (ويجب عليه) الصوم (لو) كان
(في رمضان) لزوال المرحس (كما يجب على
مقيم اقام) صوم (يوم منه) أي رمضان
(مسافر فيه) أي في ذلك اليوم (و) السكن
(لا كفارة لو أفطر فيهما) للشبهة في أوله وآخره
الا اذا دخل مصره نسي نسيه فافطر فانه
يكفر (ولو نوى الصائم الفطر لم يكن مفطرا)
كأمر (كالوفى التكلم في صلاته ولم يتكلم)
شرح الوهابية حال وفيه خلاف الشافعي
(وقضى أيام انغمائه ولو) سكان انغماء
(مستغرقا للشهر) لندرة امتداده (سوى يوم
حدث الانغماء فيه) وفي ليلة) فلا يقضيه
الا اذا علم أنه لم ينو (وفي الجنون ان لم
يستوعب) الشهر (قضى) ما مضى (وان
استوعب) جميع ما يمكنه انشاء الصوم فيه على
ما من (لا) يقضى مطلقا المرحس (ولو نذر صوم
الايام المنبهة)

ما لم يمتد ولو فعل نفس المنذور عصى والمحل النذر كالحلف بالمعصية أفاده في الجبر واعلم أن نذر صوم الأيام المنهيبة
يصح سواء صرح بذكر المنهي عنه أولا كان قال نذرت أن أصوم غدا فإذا هو يوم النذر وهذا معنى قوله لا أتق
مطلقا أفاده الحلبي (قوله أو صوم هذه السنة) أشابه إلى أنه لا فرق بين أن يذكره أصالة كما تقدمناه أو بالتبعية منلى
أن ينذر صوم هذه السنة أو سنة متتابعة أو أبدا حلبي عن القهستاني (قوله صح) لأنه نذر بصوم - شروع وانتهى
لغيره وهو ترك الاجابة دعوة الله تعالى فيه صح نذره لكنه يفطر احترازا عن المعصية المجاورة ثم يقتضى اسقاطا للوجوب
وان ضام فيه يخرج عن العهدة لأنه إذا ما التزم (قوله مطلقا) صرح بذكر المنهي عنه أولا كما تقدمناه وسواء قصد
ما نلفظ به أم لا ولهذا ذكر الولوجي في فتاواه رجل أراد أن يقول لله على صوم يوم فجري على لسانه صوم شهر
كأن عليه صوم شهر حاجي من الجبر (قوله على المختار) هو ظاهر الرواية ودوى الثاني عن الامام عدم صحة نذرها
وبه قال زفر ودوى الحسن منه أنه ان عين لا يصح وان قال غدا فوافق يوم الغرض صح حلبي عن التهر (قوله وفرقوا
بين النذر والشروع فيها) حيث قالوا صح نذرها ويقضيها ولو شرع فيها وأفسدها لا يقضيها (قوله بأن نفس
الشروع معصية) لأنه به سعى صائما حتى يحدث به الخلق على الصوم فيصير من تكاليفه فلا تجب صيائمه
بل يجب ابطاله وجوب القضاء يتيقن على وجوب الصيانة ونفس النذر طاعة فتجب صيائمه بتضيائه (قوله وبجواب)
ومن عبر بالاولوية كما أحب التهاية فقد تساهل (قوله تخاميا عن المعصية) أى المجاورة وهي الاضرار عن اجابة
دعوة الله تعالى (قوله وقضاها) اقتصر على قضائها اشارة الى أنه لا يلزمه قضاء رمضان الذي صامه لأنه لم يصح
التزامه بالنذر لان صومه مستحق عليه بجهة أخرى بجر (قوله خرج من العهدة) لأنه إذا ما كمال التزم بجر (قوله
وهذا) أى قضاء الايام المنهيبة في صورة نذر صوم السنة المعينة (قوله فلو بعد ما) بان وقع النذر منه خمس عشر
ذى الحجة مثلا (قوله لم يقض شيئا) لعدم لزوم شيء عليه من الماضي منها (قوله وانما يلزمه باقى السنة) وهو خمسة
عشر يوما مقام شهر ذى الحجة الحرام (قوله على ما هو الصواب) لان كل سنة عربية معصية عبارة عن ستة معصية
فاذا قال هذه السنة فائما تفيد اشارة السنة التي هو فيها حقيقة كلامه أنه نذر المدة الماضية والمستقبله فليفتو
في حق الماضي كما يفتو في قوله لله على صوم أممراه وأشار به الشارح الى رد كلام الزيلعي فإنه حكم على صاحب
الغاية بالسهو - حيث ذكر أنه يلزمه ما عصى منها ورده السكالم بأنه هو الساهي لان المسئلة كافي الغاية والاختلاصة
واختانية في صورة التعيين كهذه السنة وهذا الشهر الى آخر ما تقدمناه أفاده في التهر (قوله وكذا الحكم لو نكر
السنة) فانما كالعينة (قوله فيفطرها) بيان معنى كذا وان صامها اخرج من العهدة لأنه إذا ما كمال التزمها أفاده
الحلبي (قوله لكنه يقضيها هنا متتابعة) أى موصولة بآخر السنة من غير فاصل تحقيقا للتتابع بقدر الامكان
حلبي موضعا عن الجبر (قوله ويبعد لو أطر يوما) أى يعيد الايام التي صامها قبل اليوم الذي أطر فيه اه حلبي
ولو كان آخر الايام (قوله بخلاف المعينة) أى فانه لا يجب عليه قضاء الايام المنهيبة فيها متتابعة لان التتابع فيها
مزمور تعين الوقت حلبي (قوله وأطر يوما فليلا يلزمه الاقضاؤه) قوله يقضى خمسة وثلاثين هي رمضان والخمسة
المنهيبة - لبي لان صومه في هذه الخمسة ناقص فلا يجزيه عن الكامل وشهر رمضان لا يكون الا عنه فيجب القضاء
بقدره وينبغي أن يصل ذلك بما مضى وان لم يصل يخرج عن العهدة على الصحيح بجر (قوله ولا يجزى به صوم هذه
الخمس) لأنه ناقص فلا ينوب عن الكامل (قوله يحتمل العين) أى مصاحبا للنذر ومنفردا عنه (قوله كانت ست
صور) انما صارت متتابعة ورة ما اذا لم ينوشيا أصلا وتكون نذرا (قوله بنذره) أى بالمعصية الدالة عليه (قوله فقط)
أى من غير تعرض للعين فنيا واثباتا وهو المراد بقوله دون العين بخلاف المسئلة التي بعدها فانه تعرض للعين بنفيه
(قوله عملا بسيفته) لأنه نذر بالمعصية فتعين النذر في الوجه الاول بلانية لكونه - حقيقة كلامه وكذا في الوجه
الثاني بالطريق الاول لأنه قرر النذر بمرغمته وفي الثالث أولى وأحرى لكونه مراد لأنه قرر النذر بمرغمته ونفى
أن يكون غيره مرادا أبو الهود على الاتفاقى (قوله عملا بتعيينه) وذلك لان العين محتمل كلامه لان اللام تحتمل
معنى الباء كقوله تعالى آتته أى به وقد عين المحتمل بنية ونفى غيره فصار المحتمل هو المراد غاية البيان فتقدير
قوله لله على صوم يوم التصريح بالحق أبو الهود (قوله عملا بصوم الجاني) هذا جواب لسأله صاحب الكفر عما أورد
على محسكون المعصية له ما من لزوم التنافي وذلك لان الوجوب الذي يقتضيه اليز وجوب يلزم بتكرار متعلقه
الكفاية والوجوب الذي هو وجوب النذر لا يلزم بتكرار متعلقه ذلك وتنا في اللوازم أقل ما يقتضى التغير فلا بد

(أو) صوم هذه (السنة صح) مطلقا على
النذر وقوانين النذر والشروع فيها بان
نفس الشروع معصية ونفس النذر طاعة
فصح (و) لكنه (أفطر) الايام المنهيبة (وبجواب)
تخاميا عن المعصية (وقضاها) اسقاطا
للواجب (وان صامها اخرج من العهدة)
مع الكراهة وهذا اذا نذر قبل الايام المنهيبة
فلو بعد ما لم يقض شيئا وانما يلزمه باقى السنة
على ما هو الصواب وكذا الحكم لو نكر السنة
ونشر التتابع فيفطرها لكنه يقضيها هنا
متتابعة ويبعد لو أطر يوما بخلاف العينة
ولو لم يشترط التتابع يقضى خمسة وثلاثين ولا
يجزى به صوم هذه الخمسة في هذه الصورة
واعلم أن صفة النذر يحتمل العين فلذا كانت
ست صور ذكرها بقوله (فان لم ينو) بنذره
الصوم (شيئا ونوى النذر فقط) دون العين
(أو) نوى (النذر ونوى أن) لا (يكون عينا
كان) في هذه الثلاث (و) نذر فقط (اجام
عملا بسيفته (وان نوى العين وان لا يكون
نذرا كان) في هذه الصورة (عينا) فقط (اجام
عملا بتعيينه (وعليه كفارة) عينا (ان افطر
لنذره (وان نواه ما أو) نوى (العين) لا تقي
النذر (كان) في الورد بنذر (نذرا وعينا) فقد
لوا فطر يجب القضاء للنذر والكفارة للعين
عملا بصوم الجاني

أن لا يراد باللفظ واحد وأجاب السرخسي بجواب آخر هو أن اليمين أريد بلفظ الله والنذر يعني أن أصوم كذا
 وجواب القسم محذوف مدلول عليه بذكر النذرة كقوله قال لله لا صومن وعلى أن أصوم فلم يراد باللفظ واحد
 (قوله خلافاً للثاني) فإنه يوجب في الأولى النذر فقط وفي الثانية اليمين فقط لترجح الحقيقة في الأولى وتعين الجواز
 بيته في الثانية بجر (قوله ونذر تفريق صوم الست من شوال) قال القهستاني صوم الست من شوال يكره
 مطلقاً عنده ومتابعا عند أبي يوسف وعن الحسن لا يكره كما قال المتأخرون إلا أنهم أخذوا هل التتابع أفضل
 أم التفريق وقال الطوافي يستحب صومها إذا اكمل به العبد أياما كما في المنعرات وذكري التظلم أنه يستحب
 التفريق في كل أسبوع يومان لطعن أهل الكتاب إذا عرفت هذا في المتن على قول به من المتأخرين اهـ حلي
 (قوله على المختار) أي من خلاف المتأخرين (قوله والاتباع المكروه) أي نصرياً للتشبه بأهل الكتاب في
 الزيادة على صومهم وللأعراس في اليوم الأول عن اجابة دعواه الله تعالى (قوله أن يصوم الفطر) أي يوم الفطر
 (قوله ويسن) إن كان المراد السنة غير المؤكدة فهو عين ما قبله وإن كان المراد المؤكدة فهو مغاير (قوله ولو نذر
 صوم شهر الخ) ويلزمه صومه بالعدد لا بالأيام والشهر المعين هـ لا كما سيجي عن الفتح (قوله متتابعاً) قال في البحر
 لو أوجب على نفسه صوماً متتابعاً فصامه متفرقاً لم يجز وعلى عكسه جاز اهـ وفي المنع لو قال لله على صوم مثل
 شهر رمضان إن أراد مثله في الوجوب فله أن يفترق وإن أراد مثله في التتابع فله أن يتابع وإن لم يمكن له نية
 فله أن يصوم متفرقاً اهـ حلي (قوله فافطر) عطف على محذوف أي ففطره فافطر يوماً (قوله لأنه أدخل بالوصف)
 وهو التتابع (قوله مع خلوشه) هذا يرجع إلى قوله ولو من الأيام المنية (قوله بخلاف السنة) أي المنكورة
 المشروطة فيها التتابع فإنه يفطر الأيام المنية وينقضها مئة كقوله لا يمكن خلوها عنها (قوله في نذر شهر
 معين) أي وإن كان لا يتعين بالتعيين لأنه لا يتعين بالتعيين إلا إذا كان مطلقاً كالمكان والفقر والدرهم (قوله لئلا
 يقع كله) هذا لما يظهر إذا فطر اليوم الأخير منه أمالو فطر العاشر منه مثلاً فلا تقطعوا له (قوله من اعتكاف)
 بأن قال لله تعالى أن اعتكف هذا الشهر في هذا المسجد فاعتكف غيره في غيره (قوله أوج) كقوله لله على أن
 أجمع سنة كذا أجمع قبلها أو بعدها (قوله أو صلاة) كان قال لله على أن أصلي في الحرم المكي ركعتين فصلها
 في غيره (قوله أو صيام) كان قال لله على أن أصوم رجب فصام شهره أو بعده جاز وكذا لو نذر صوم الاثنين
 والخميس فله أن يعوضه ما بغيرهما (قوله أو غيرها) كالصدق بأن قال لله على أن أنصدق بهذا الدرهم على هذا
 الفقير فصدق بغيره على غيره (قوله لا يختص) أي في قول أبي يوسف لأنه إضافة خلافاً لمحمد بجر (قوله فلو نذر
 التصديق) مثال للتعيين في الأربعة على النذر المرتب (قوله تخالف) في بعضها أو كلها (قوله وكذا الوجه) هو عما
 فحققت فيه المخالفة وعدم الاختصاص (قوله أو صلاة) بالتدوين ويوم منسوب على الظرفية اهـ حلي ولو أضافه
 زمة مثل صلاة اليوم غير أنه يتم المغرب والوتر أربعا وقد تقدمت (قوله لأنه لا يجزى بعد وجود السبب) علمه للجهل
 وإنما يذكر التأخير لأن أمره ظاهر ولا وصف يكون قضاء فيما يظهر (قوله فإنه لا يجوز تفجيله) لأن المعلق لا يكون
 مسبباً قبل الشرط بجر ويفهم منه أنه يتعين زمانه ومكانه وفقره ودرهمه فإن خالف في الزمان والدرهم
 وفد ضاع كان قضاء ولا يخرج عن العهدة في المكان والفقر إلا بالاداء فيه وإليه (قوله ولم يصح) أمّا إذا صامه
 فلا يلزمه شيء حلي وهذا في إطلاق البصر لا في إطلاق النهر أيضاً (قوله على الصحيح) وهو قول الإمام
 وأبي يوسف رضي الله تعالى عنهما وقال محمد زمة أن يرضى بقدر ما صح كالريض إذا فاته صوم رمضان ثم صح
 من (قوله كالصحيح) أي أن حكم المريض كالصحيح لأن النذر مضاف إلى وقت الصحة معنى فكانه قال بعد الصحة
 لله على أن أصوم شهر رمضان قال في البحر والحاصل أن الصحيح لو نذر صوم شهر معين ثم مات قبل مجي الشهر
 لا يلزمه شيء ولو صام بعضه ثم مات يلزمه الإيصاء بما بقي من الشهر وأما المريض إذا نذر ثم مات قبل الصحة لا يلزمه
 شيء بخلاف وإن مات بعد ما صح يوماً زمة الإيصاء بالجميع عندهما وعند محمد بقدر ما صح اهـ وظاهر قوله وإن
 مات بعد ما صح يوماً لزوم الإيصاء وإن صامه (قوله بخلاف القضاء) أي فيما إذا فاته رمضان لعذر ثم أدرك بعض
 العدة ولم يصح زمة الإيصاء بقدر ما فاته أمّا ما على الصحيح خلافاً لما ذهبه الطحاوي أن الخلاف في هذه المسئلة
 حلي وقد أروحه في النهر فقوله فإن سببه ادراك العدة فيستدركه كافي المنع (قوله بل إن صام خنت) لأن
 المضارع المثنى لا يكون جواب القسم الأموكدا بالنون فإذا لم توجد وجب تقدير الثاني اهـ حلي قال المقدسي

خلافاً للثاني (ونذر تفريق صوم الست من شوال) ولا يكره التتابع على المختار خلافاً
 للثاني حلي ولا يكره الاتباع المكروه أن يصوم الفطر
 وخمسة بعده فلو أضاف الفطر لا يكره بل يستحب
 ويسن ابن كمال (ولو نذر صوم شهر غير معين
 متتابعاً فافطر يوماً) ولو من الأيام المنية
 (استقبل) لأنه أدخل بالوصف مع خلوشه
 من أيام نهي شهر بخلاف السنة (لا) يستقبل
 (في) نذر شهر (معين) لا يقع كله في غير
 الوقت (والنذر) من اعتكاف أوج أو صلاة
 أو صيام أو غيرها (غير المعلق) لا يقتصر بزمان
 ومكان ودرهم وفقر (فإن نذر التصديق يوم
 ومكان ودفعه) فلا نذر على فلان تخالف
 الجملة بركة بهذا الدرهم على فلان تخالف
 جاز وكذا الوجه قبله فلو عين شهر الاعتكاف
 أو الصوم ففصل قبله منه صح وكذا لو نذر أن
 يصوم سنة كذا أجمع سنة قبلها صح أو صلاة يوم
 كذا فصلها هـ لأنه لا يتعين بعد وجود السبب
 وهو النذر قبله والتعيين شرط لآلية فليقل
 (بخلاف) النذر (المعلق) فإنه لا يجوز تفجيله
 قبل وجود الشرط كما سيجي في الأيمان (ولو
 قال مريض لله على أن أصوم شهر رمضان قبل
 أن يصح لاشئ عليه وإن صح) ولو (يوماً) ولم
 يصح (زمة الوصية بجميعه) على الصحيح
 كالصحيح إذا نذر ذلك ومات قبل تمام الشهر
 زمة الوصية بالجميع بالإجماع كافي البخارية
 بخلاف القضاء فإن سببه ادراك العدة
 ففروع قال واقعه أصوم لأصوم عليه بل
 إن صام خنت كما سيجي في الأيمان

على هذا أكثر ما يقع من العوام بالقسم بالله تعالى لا يكون يمينا على الاثبات اعدم اللام والنون فلا كفارة عليهم
في عدم الفعل وينبغي أن يلزمهم التكفير ان لم يفعلوا في حقوقهم والله أفعل لتعارفهم الحلف بذن وقول
بعض الناس انه بصادم المنقول يجب ان هذا المنقول كان قبل تغير اللغة وأما الآن فلا يكون في مثبت
القسم باللام والنون أصلا ويترقون بين الاثبات والتثني بوجود لا وعدمها وما اصطلاحهم على هذا الا كما صلاح
لغة القرمس ونحوها في الايمان أقاده الحنفى في الايمان (قوله أفطر ورضي) انما يظهر هذا في النذر المطلق
أما غيره فلا يتعين بالزمان كما ترقيت (قوله أو صوم) عطف على صوم رجب حلي (قوله كما تر) أي في
الشيخ الثاني من انه يعلم نصف صاع من حنطة الخ وهذا اذا كان قادرا ولا فيستغفر الله تعالى والاولى للشارح
ان يعبر بقدى وذلك لانه لما ليس صار في من الغنى وفي الفهستاني ولو أخر القضاء حتى صار شيا فانيا أو كان
النذر مبيما لا بد فحيز باشتغاله بالمشقة لكونه طاعة شاقة فلا أن يفطر ويطعم لكل يوم مسكينا حلي (قوله
أو الزوال) الصواب بعد نصف النهار الشرعي (قوله خلا فالثلث) قال في النهر ولو قدم بعد الزوال قال محمد لا شيء
عليه ولا رواية فيه من غيره قال السرخسي والظاهر التسوية بينهما أي بين التقدم بعد الاكل والتقدم بعد
الزوال فالشارح جرى في القرع الثاني على ذلك الاستظهار (قوله فلا قضاء اتفاقا) لانه تبين أن نذره وقع عن
رمضان ومن نذر رمضان فلا شيء عليه حلي (قوله ولو عني به اليمين) أي وقدم في يوم من رمضان بجر (قوله كفر
فقط) أي من غير قضاء لانه لم يوجد شرط البر وهو الصوم بنية الشكر بجر (قوله عنه) أي عن نذره (قوله بر) أي في
مينه لو وجد شرط البر وهو الصوم بنية الشكر بجر (قوله ووقع عن رمضان) كالمصام رمضان بنية التطوع ولو
قدم ليلا لا يجب عليه شيء لان اليوم اذا قرن به ما يختص بالنهار كالصوم راد به بياض النهار واذا كان كذلك لم
يوجد الوقت الذي أوجب فيه الصوم وهو النهار ولو قدم قبل الزوال ولم يأكل صامه وان قدم قبل الزوال وأكل
فيه أوبه الزوال ولم يأكل فيه صام ذلك اليوم في المستقبل ولا به يوم يومه ذلك بجر والمراد بالزوال في كلامه
التقصير الكبرى (قوله لزمه كمالا) أي يقتضيه حتى شام بالعدد لا هلالا والشهر المعين هلالا كذا في فتح القدير (قوله
فبقية) لانه ذكر الشهر معزافا فيصرف الى المعهود بالحضور وان نوى شهر اكاه لافيه كان نوى لانه نوى محتمل
كلامه بجر (قوله فالاسبوع) سواء أراد أيام الجمعة أو لم يكن له نية أصلا ولا يلزمه أن يتدى يوم الجمعة ولا يعتد
بها ولو قال جع هذا الشهر فعليه أن يصوم كل يوم جمعة بجر في هذا الشهر على الاصح ولو نذر صوم الاثنين أو الخميس
صام ذلك مرة كفاء الا أن ينوى الابد ولو قال بضعه عشر يلزمه ثلاثة عشر ولو قال ان عوفيت صمت كذا فني
الاستحسان يلزم به وفي القياس لا يلزم به ما لم يقل لله ولو قال لله على صوم آخر يوم من أول الشهر وأول يوم من
آخر الشهر لزم الخامس عشر والسادس عشر (قوله صام سبتين) كأنه قال السبت الكائن في ثمانية أيام وهو مبتدئ
قال في المنع ولا ينبغي أن هذا اذا لم يكن له نية اما اذا وجدت لزمه ما نوى اه (قوله فعمل على العدد) أي عدد
الايام بجر (قوله بخلاف الاول) أي فان السبت يتكرر فيه فاو يد المتكرر في العدد المذكور ولو قال لله على
ايام الايام ولا نية له كان عليه صيام عشرة عند الامام رضي الله تعالى عنه ولو قال على صيام أيام لزمه ثلاثة لانه
جمع قليل ولو قال صيام الشهر وشهرة وكذا السنون ولو قال صيام الزمان أو الحين فستة أشهر بجر (قوله واعلم أن
النذر الذي يقع للاموات من أكثر العوام) كان يكون لانسان منهم قاتل أو مريض أو له حاجة ضرورية فيأتي
بعض العلماء فيجعل ستمه على رأسه ويقول يا سدي فلان ان رقتا نبي أو عوفي مريض أو قضيت حاجتي فلك من
الذهب كذا أو من الفضة كذا أو من الطعام كذا أو من الشع أو الزيت كذا بجر (قوله وما يؤخذ الخ) قال في البحر
ولا يجوز نذر خدم الشيخ أخذه ولا أكله ولا التصرف فيه بوجه من الوجوه الا أن يكون فقيرا وله عيال فقراء
عاجزون عن الكسب وهم مضطرون فبأخذونه على سبيل الصدقة المبتدأة وأخذوا أيضا مكروه ما لم يتصد الناذر
التقرب الى الله تعالى وصرفه الى الفقراء ويقطع النظر من نذر الشيخ اه (قوله باطل وحرام) لوجوه منها انه نذر
مخلوق ولا يجوز لانه عبادة والعبادة لا تكون مخلوق ومنها أن النذور له سبب والميت لا يملك ومنها أنه ظن أن الميت
يتصرف في الامور دون الله تعالى واعتقاد ذلك كفر اللهم الا أن يقول بالله اني نذرت لك ان شفيت مريضى أو
رددت غائبى أو قضيت حاجتى أن أطعم الفقراء الذين يلب السدة نفيسة أو الفقراء الذين يلب الامام الشافعى
أو الامام البلب أو اشترى حصر المساجد أو زى لوقودها أو دراهم لن يقوم بشعائرها الى غير ذلك مما يكون

نذر صوم رجب فدخل وهو مريض أفطر
وقضى كرمضار أو صوم الابد فنفى
لا شغل بالعبادة أو طار كفر كما تر أو يوم
يقدم فلان قد صام بعد الاكل أو الزوال
أو غيرها ففى عند الثاني خلا فالثلث ولو
قدم في رمضان فلا قضاء اتفاقا ولو عني به
اليمين كفر فقط الا اذا قدم قبل نية قنواه منه
تر بالنية ووقع عن رمضان ولو نذر شهر رزمه
كاملا أو الشهر فبقية أو جمعة فالاسبوع الا
أن ينوى اليوم ولو نذر صوم يوم السبت
فثمانية أيام صام سبتين ولو قال بضعه
أسبب والفرق أن السبت لا يتكرر في
السبعة فعمل على العدد بخلاف الاول واه لم
أن النذر الذي يقع للاموات من أكثر
العوام وما يؤخذ من الدراهم والشع
هو الزيت ونحوها الى شرائح الاولياء الكرام
تقربا اليهم فهو وبالاجماع باطل وحرام

فيه نفع للفقراء والندرة عز وجل وذكر الشيخ انما هو بيان لكل صرف النذر لضعفه القاطنين برابطه أو مسجده
فيجوز بهذا الاعتبار اذ صرف النذر للفقراء وقد وجد ولا يجوز أن يصرف ذلك لغنى غير محتاج اليه ولا لشرف
منه بل لا يصلح له الاخذ ما لم يكن محتاجا فقيرا ولا لذي نسب لاجل نسبه ما لم يكن فقيرا ولا لذي علم
لاجل علمه ما لم يكن فقيرا ولم يثبت في الشرع جواز الصرف للاغنياء للاجتماع على حرمة النذر للخلق ولا ينقد
وللتنشغل به الذمة وانه حرام بل صحت اه (قوله ما لم يقصد واصرفها للفقراء الانام) أي وقد صدر النذر بالبيعة
المدكورة عن الجور سابقا (قوله ولا سابق في هذه الاعصار) ولا سابق في مولد سيدي أحمد البدوي رضي الله تعالى
عنه كما في النهر واعلم أن بيان الاحكام الشرعية مما يجب على العلماء وليس في ذلك تنقيص الولي كما يظنه بعض
من لا خلاق له بل هذا مما يرضى الولي ولو كان حيا وسئل عن ذلك لاجاب بالحق وأغضبه نسبة التائيه وتأمل
قوله تعالى في حق السديسي عليه الصلاة والسلام ان هو الا عبد أفتعنا عليه (قوله ولذا قال الخ) التعليل
لما يفهم من المقام من أن العوام يفعلون الحرام المجمع عليه ويظنون قربة ويحمدون ابن الحسن الشيباني فيلذ
الامام ومدون المذهب (قوله لو كان العوام عبيدي لا عنتهم) أي فكيف وهم عبيد أكرم الاكرمين ولذا كان
العوام حشوا الجنة (قوله وأما قط ولان) أشار بذلك الى عدم الموازنة بالكلية والا فالاول لا يسقط بالاستقام
كالتسبب (قوله لانهم لا يهتدون) أي الى الاحكام الشرعية ولا الى ما فيه نفعهم (قوله فاكل بهم يتعبدون) ذكرت
هذه العبارة في النهر أي كل الخلق يتقصون بهم ويرتكبون عارهم وفيه أن العوام من جهة الكل وظاهره يقتضي
غير ذلك والكامل منهم لا يتعبد بالناقص اذ لا تزدوا زرة وزر أخرى ولن ينظر من المسير فيبعد أن يكون الله تعالى
أو الملائكة اذ هذا التعبير من الظلم ولو كان فاكل بهم يتعبدون وهو يكون جمع كامل لا يظهروه وجه أيضا
الآن يكون المعنى انما اعتقبتهم وأسقطت ولا في لان الاسياد والموالي الكمالين يتعبدون بعبيدهم الصالحين ويمكن
ضبطهم بضم الباء الموحدة جمع حمة وهو الفارس الذي لا يدري من أين يؤتى كافي الصحاح يعني أنهم لا يدرون
الضرر يدخل عليهم من أي جهة والمراد بالكل على هذا كل العوام أو وقع الباس جمع حمة بفتحها وهي أولاد
الضأن كافي الصحاح يعني أن الحشيرة والمغار لازم لهم والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب

• (باب الاعتكاف) •

هو اقفال من عكف اللازم أي أقبل على الشيء واتم به من حد طلب ومصدره العكوف ومنه يعكفون
على أمثالهم أو المتعدي بمعنى الحبس والمنع من باب ضرب ومصدره العكف ومنه والهدى معكوكا غير
وهو من الشرائع القديمة لقوله تعالى أن طهرايتي لطائفين والعاكفين أبو الهمود (قوله وجه المناسبة) أي
مناسبة الاعتكاف للصوم (قوله والتأخير) بالترجعة على المناسبة أفاده الحلي فالمناسبة تقتضي ذكرهما
متتابعين من غير قطر الى تقديم وتأخير (قوله اشتراط الصوم الخ) والشرط يتقدم على المشروط وهذا يخرج
المناسبتين (قوله في بعضه) أي في فرد منه وهو الواجب (قوله والطلب) بالرفع عطف على اشتراط فيطلب اعتكاف
المشترطين من رمضان طلبا أو كيدا على وجه السنة أي فناسب ذكره بعده لانه يقع في آخره وهذا يخرج
المناسبة والتأخير أيضا وسببه التذران كان واجبا والنشاط الداعي الى طلب الثواب ان كان تعلقا وحكمه
سقوط الواجب ونيل الثواب ان كان واجبا والثاني فقط ان كان تعلقا ومحاسبته كثيرة لان فيه تفرغ القلب
عن أمور الدنيا وتسليم النفس الى المولى والتصن بجمع حصن وملازمة بيت كريم فهو كمن احتاج الى عظيم
فلازمه حتى قضى ما ربه فهو يلزم بيت ربه ليقف له كافي وهو من أشرف الاعمال ان كان عن اخلاص بجر (قوله
الطلب) هذا المعنى شارب المتعدي واللازم (قوله ذكر) ظاهره أن الاعتكاف في مسجد الجماعة لا يتحقق من
المرأة وليس كذلك بل هي مثل الذكورية ومسجد حيا أفضل من المسجد الاكبر كما ذكره المصنف فالاول التعبير
بشخص ليعلمها (قوله ولو عجزا) أشار به الى أن البلوغ ليس بشرط كما يستفاد من عبارة من لا خسر وفيصح
اعتكاف العبي العاقل ولا يشترط الحزبة فيصح من العبد وكذا المرأة باذن الزوج والمولى أفاده المصنف (قوله
في مسجد جماعة) انما شرط لقول حذيفة لا اعتكاف الا في مسجد جماعة منع وأفضله ما كان في المسجد الحرام
ثم في مسجده صلى الله عليه وسلم ثم في المسجد الاقصى ثم في الجامع الاقصى ثم في الجامع قبل اذا كان يصلي فيه
جماعة فان لم يكن في مسجد أفضل للتأخر الى الخروج ثم ما كان أهله أكد نهر واعلم أن المسجدين

ما لم يقصد واصرفها للفقراء الانام وقد روي
الناس بذلك ولا سيما في هذه الاعصار وقد
بسطة العلامة قاسم في شرح درر الاصار ولذا
قال محمد لو كان العوام عبيدي لا عنتهم
وأسقطت ولا في ذلك لانهم لا يهتدون
فالكل بهم يتعبدون
• (باب الاعتكاف) •
• وجه المناسبة • والتأخير اشتراط الصوم
في بعضه والطلب الاستكاف في بعضه الاخير (هو)
لغة اللبوش (لبي) بفتح اللام ونضم
المكث (ذكر) ولو عجزا (في مسجد جماعة)
هو ما له امام وموذن

بالشروع فيه فليس له أن ينقل إلى مسجد آخر من غير عذر أبو السعود عن الخواري (قوله أدب فيه الخمس
أولا) هذا الإطلاق لم يكن في عبارة النهر والبحر ولا غيرهما ما اطلعت عليه والظاهر أنه أخذه من إطلاق عبارة
الخامسة ونصها في كل مسجد له أذان واقامة هو الصحيح اه قلت المانع أن يكون المراد بالمسجد الذي له أذان
واقامة ما تقسم فيه الخمس كما رواه الحسن عن الامام وصححه بعض المناجيج كما قاله الكاظم فيرجع هذا القول
إلى ما بعده هل أنه إذا كان له امام ومؤذن ثم أداها الخمس فيه عادة وان كان بها فقط (قوله وقال ابصم في كل
مسجد) في القهستاني من الخلاصة وينبغي أن لا يصح في مسجد الحياض ومسجد دقار ع الطريق وينبغي
أن لا يصح في مصلى الصلوة والنجاة اه فالمراد بالمسجد عند ما غير ما ذكر (قوله وصححه السروي) في الغاية
لاطلاق قوله تعالى ولا تبشروهن وأنتم عاكفون في المساجد نهر (قوله مطلقا) وإن لم يصر فيه الصلوات كلها
حلي من البحر وظاهره أن مسجد الجماعة غير الجامع مع أنه أعم (قوله في مسجديتها) ولو نذرت هي أو العبد
فلن له الحق المنع وبقيانه بعد زوال الولاية بالطلاق البائن للعق واما المكاتب فليس للمولى منه ولو طوعا
ولو أذن له لم يكن له الرجوع لكونه ملكا من دفع الاستتاع بها وهي من أهل الملك بخلاف المملوك لأنه ليس
من أهله وقد أعاده مشافهة ولغير الرجوع لكنه يصح له خلق الوعد به عن البدائع وكذا لو أذن لها
في صوم شهرين وصامت فيه متتابعة ليس له منعها لأنه أذن لها في التسامع (قوله ويكره في المسجد) إلا أنه جائز
بلا خلاف بين أصحابنا وظاهر ما في النهاية أنها كراهة تنزيه وينبغي على قياس ما مر من أن المختار منعه من
من الخروج في الصلوات كلها أن لا يتردد في منعه من الاعتكاف في المسجد أبو السعود (قوله كما إذا لم يكن
فيه مسجد) أي عمل أعدته له لصلاتها وينبغي أن يكون أظلم البيت لأنه أستر (قوله ولا يخرج من بيتها إذا اعتكفت)
فلو خرجت بلا عذر يفسد وهذا في الواجب بالنذر أما في الفضل فلا يفسد بل ينهي أبو السعود ولا يأتيها زوجها
ولو حاضت خرجت ولا يلزمها الاستقبال قهستاني (قوله وهل يصح الخ) البه صاحب النهر اه حلي (قوله
والظاهر لا) لأنه على تقدير أنوته يصح في المسجد مع الكراهة وعلى تقدير كونه لا يصح في البيت بوجه اه
حلي (قوله بنية) الباء المصاحبة ولا يشترط استقرارها (قوله فاللب الخ) فترجع على قوله هو لب الخ (قوله من
مسلم عاقل) قال في النهر ولا خفاء أن صحة النية تنوقف على العقل والاسلام فلا حاجة إلى ذكرهما في الشروط
اه (قوله طاهر من جنابة) قال في مراقي الفلاح ولا يشترط الطهارة من الجنابة لصحة الصوم معها ولو في النذر اه
بل هي شرط الحل كإبائه عليه صاحب النهر (قوله وجب ونفاس) ينبغي أن يكون هذا على رواية اشتراط
الصوم في نفله أما على عدمه فينبغي أن يكونا من شرائط الحل فقط نهر (قوله بطبائنه) متعلق بالنذر فلا يكتفي
لايجابه النية منع (قوله وبالشرع) عطف على قوله بالنذر ولكنه ضعيف المسألي قريبا أن لا يروى بالشرع
مذترع على قول ضعيف منع وهو اشتراط الصوم في النقل أقاده الحلبي (قوله وبالتعلق) عطف على قوله بالنذر
وهذاية تضي أن صورة التعليق ليست بنذر لأن العطف يقتضي المفارقة مع أنها نذر فلا أولى أن يقول واجب
بالنذر منجز أو معلقا كما عبره في إمداد الفتاح اه حلي (قوله وسنة مؤكدة في العشر الاخير) لما ورد أنه عليه
الصلوة والسلام اعتكف العشر الاوسط فلما فرغ آتاه جبريل عليه السلام فقال ان الذي تطلب أمامك يعني ليلة
القدر فاعتكف العشر الاخير ومن هذا ذهب الاكثري إلى أن ما في العشر الاخير من رمضان فتنهم من
قال في ليلة احدى وعشرين ومنهم من قال في ليلة سبع وعشرين وقيل غير ذلك وورد أنه صلى الله عليه وسلم قال
التسوها في العشر الاواخر والتسوها في كل وتر وعن الامام رضي الله تعالى عنه أنها في رمضان ومن
علامتها أنها بلجة أي ضيئة مشرقة وساكنة لاحارة ولاقارة تطلع الشمس صبيحتها بلا شعاع كأنها طابت
أي في السباح وفي الشهر وعن الامام رضي الله تعالى عنه أنها تأتي دور في السنة في رمضان وغيره أبو السعود
عن الشري بلالية (قوله أي سنة كفاية) إذا قام بها البعض ولو فرد سقطت عن الباقي ولم يتركه صلى الله عليه
وسلم الا عند زفر قد ورد أنه أذن لأمته فيه ففترت لها بقية ففعلت فكذلك ثم زب فامر
صلى الله عليه وسلم بقرنها فزمت ووزل الاعتكاف في رمضان ثم اعتكف العشر الاوّل من شوال (قوله
على من لم يفعل) أي الاعتكاف وهذا أعاني في الوجوب لالسنة المؤكدة (قوله في غيره) أي غير المذكور
من الواجب والمستنون (قوله وشروط صوم ليلة الاول) وهو الواجب بالنذر منجز ارمعلقا فلونذرا اعتكاف يوم

أدب فيه الخمس أولا وعن الامام اشتراط
أداء الخمس فيه وصححه بعضهم وقال لا يصح
في كل مسجد وصححه السروي واما الجامع
فيصحب فيه مطلقا اتفاقا (أو) لب (أمر أنه في
مسجديتها) ويكره في المسجد ولا يصح في
غير موضع صلاتهم من بيتها كما إذا لم يكن فيه
مسجد ولا يخرج من بيتها إذا اعتكفت فيه
وهل يصح من الخنثى في بيته لم أره والظاهر
لا احتمال ذكره (بنية) فاللبت هو الركن
والكون في المسجد والنية من مسلم عاقل
طاهر من جنابة وجب ونفاس شرطان
وهو ثلاثة أقسام (واجب بالنذر) بلسانه
وبالشرع وبالتعلق ذكره ابن النجاشي (وسنة
مؤكدة في العشر الاخير من رمضان)
أي سنة كفاية كما في البرهان وغيره لا قرأها
بعدم الانكار على من لم يفعله من العصابة
(ومستحب في غيره من الايام) يعني غير
المؤكدة (وشروط صوم ليلة الاول)
اتفاقا (نقط)

قد أكل فيه لم يصح ولا يلزم شيء لأنه لا يصح بدو الصوم ولو قال الله تعالى: "أن اعتكف شهر" فبصرفه عليه
 أن يعتكف بصوم بحر (قوله على المذهب) يرجع إلى قوله فقط أي أن الاعتكاف لا يشترط في غير الواجب على
 المذهب لقول محمد إذا دخل المسجد بنية الاعتكاف فهو معتكف ما أقام تاركاً له إذا خرج بحر وروى الحسن
 أن الصوم في التعاقب شرطية على أن اعتكف التمتع. وقد روي حماد (قوله فلونذراخ) تفريع على اشتراط
 الصوم في القسم الأول منع (قوله مع) فيه أن الليلة صريح في ظلام الليل والعريخ لا يعمل فيه النية وفي البحر
 عن أبي يوسف أنه إن نوى ليلة يومها لزمه (قوله والفرق لا يفتي) هو أنه في الأول لما جعل اليوم تابعاً لليلة
 قد بطل نذرته في المتبوع وهو الليلة بطل نذرته في المتبوع وهو اليوم وفي الثانية أطلق الليلة وأراد اليوم مجازاً
 من سلاخه تبين فإنه أطلقها من ظلام الليل إلى مطلع الزمان ثم أراد بها اليوم الذي هو زمن خاص فكل يوم
 مقصود أحلي موصفاً (قوله فإنه يصح) فيلزمه أن يعتكف ليلة وليلة وأجره (قوله لأنه يدخل الليل تبعاً)
 ولا يشترط لتبعية ما يشترط للأصل بحر (قوله من إباحة وجوده) أي بطلان مقصد الاعتكاف (قوله فلونذر
 اعتكاف شهر رمضان الخ) الظاهر أن مثله ما إذا نذر صوم شهر معين ثم نذر اعتكاف ذلك الشهر أو نذر صوم
 الأبد ثم نذر اعتكافاً حلي (قوله لكن الخ) قال في القمع ومن التفريعات أنه لو أصبح صائماً متوقفاً أو غير ناو
 للصوم ثم قال الله تعالى: "أن اعتكف هذا اليوم" لا يصح وإن كان في وقت تصح منه نية الصوم لعدم استيعاب النهار
 وعند أبي يوسف أنه إذا كثرت النوافل كان قائلاً قبل نصف النهار لزمه فإن لم يشكفه قضاءه أو قد ظهر أن علة
 عدم الصحة عدم استيعاب الاعتكاف بالنهار لا تعذر جعل التطوع واجباً وأنه لا محل للاستدراك المفاد بل يمكن
 له هو مشكلة متعلقة لا تتعلق لها بما في المتن اه حلي "فلو قال الله تعالى: "أر اعتكف هذا اليوم عند طلوع القمر
 ونوى صوم هذا اليوم تطوعاً أجزأه لاستيعاب النهار بالاعتكاف والصوم (قوله لعدم شرطه) أي الاعتكاف
 وقوله إلى الكمال الأصلي "وهو الصوم المقصود (قوله فلم يجز) تفريع على عود شرطه إلى الكمال الأصلي" (قوله
 سوى قضاء رمضان) لأن الله الاتصال بصوم الشهر مع المقتضى ولو قضاؤه وقد وجد (قوله بتحقيقه في الأصول)
 قال ابن الأثير في شرح المنار أنما وجب القضاء بصوم مقدر ودان النذر كان وجباً للصوم إذا الاعتكاف
 بدونه وهذا لو نذر أن يعتكف ليلة واحدة لا يصح لعدم شرطه وهو الصوم ولكن منقطع الصوم المقصود
 أن عرف الوقت ولما فصل الاعتكاف عن صوم الوقت بأن لم يترك صوم ذلك النذر بمنزلة نذر مطلق عن
 الوقت فعاد شرطه إلى الكمال بأن وجب الاعتكاف بصوم مقصود زال المانع وهو رمضان فإن قلت على
 هذا ينبغي أن لا يتأذى ذلك الاعتكاف في صوم قضاء ذلك الشهر كما لو نذر مطلقاً قلت العلة الاتصال بصوم
 شهر مطلقاً وهو وجوده فإن قلت الشرط يراعى وجوده ولا يجب كونه مقصوداً كما لو نذر قضاء شهر رمضان
 للصلاة ورمضان الثاني على هذه الصفة قلت حدوث صفة الكمال منع الشرط عن مقتضاه فلا بد أن يكون
 مقصوداً اه حلي أقول هذا كله إنما يظهر في الاعتكاف إذا نذر معطفاً أما إذا لم يعلق لا يختص بزمان كما مر
 نية ضاه أن يصح في غير رمضان المعين وقضائه (قوله وهو ظاهر الرواية) مقابلة رواية الحسن السابقة (قوله
 على المساحة) أي المساحة فلذا أجازت صلاته فاعداً وأجراً خارج المصروع قدرته على القيام والقول بحر (قوله
 جزء من الزمان) (قوله لا جزء من أربعة وعشرين) وهي المقدرة بخمس عشرة درجة (قوله فلونشرع)
 تفريع على قوله وأقله فلا ساعة (قوله لا يلزم قضاؤه) الأولى في التعبير أن يقول بترجمته (قوله وما في بعض
 المعبرات) من جعلها ما قدمه عن ابن الكمال - حلي - (قوله فترج على الضيق) وهو القول باشتراط الصوم
 في النفل فيكون أقله يوماً (قوله وحرم عليه الخروج) حديث عائشة كل من صلى الله عليه وسلم لا يخرج من
 معتكفه إلا حاجة الإنسان بحر (قوله لأنه منهي) أي لأن الخروج ممتنع للنفل (قوله كما مر) أي من قول المصنف
 وأقله فلا ساعة (قوله الخروج) أي من المعتكف ولو مسجد البيت في حق المرأة (قوله الحاجة الإنسان
 الخ) لأن هذه الأشياء مستثناة للعلم بتوابعها وعدم الاستغناء عنها ولا يمكن بعد فراغه من الطهور ولا يلزمه
 أن أتيت بعده التفرع باختلاف فيما لو كان بينان فأقرب البعيد منهما قبله - بدو قبل لا ينبغي أن يخرج
 على التوازي ما لو تركت بيت الخلاه للمسجد القريب وأقرب به شهر (قوله طبعية) أي سواء كانت طبعية أي
 يحتاج إليها الإنسان بما به ولو ذهب بعد أن خرج له العبادة المربوض أو الصلاة بخلافه من غير أن يكون ذلك

على المذهب (قوله نذر اعتكاف ليلة لم يصح)
 وإن نوى معها اليوم لعدم محبتها للصوم
 أما نوى بها اليوم مع والفرق لا يفتي
 (بجوابه ما لو قال) في نذرته (ليلا ونهاراً فإنه
 يصح) (إن لم يصح) (الشرط) في الصوم
 (يدخل الليل بما) أعلم أن (المشروط) قد
 مراعاة (وجوده لا إيجابه) (المشروط) (أجره)
 (فلونذر اعتكاف شهر رمضان لزمه) (لكن
 صوم رمضان) (عن صوم الاعتكاف) (ذلك اليوم
 قالوا الوصام تطوعاً ثم نذر اعتكاف ذلك اليوم
 لم يصح لأنه قضاؤه من أوله تطوعاً منه - نذر به
 واجبا (وإن لم يعتكف) (رمضان المعين) (ففي
 من (أجزأه) (بصوم مقصود) (لعود شرطه إلى
 الكمال الأصلي) (فلم يجز في رمضان آخر ولا في
 واجب سوى قضاء رمضان القول لأنه خلف
 عنه وثقة فيه في الأصول في حيث الأمر
 (وأقله فلا ساعة) (من ليل أو نهار عند محمد
 وهو ظاهر الرواية عن الإمام لبناء النفل على
 المساحة وبه يفتي والساعة في عرف الفقهاء
 جزء من الزمان لا جزء من أربعة وعشرين كما
 بقوله المصنفون كذا في غير الأجزاء قضاؤه
 (قوله فلو شرع في نفل ثم قطع) (لا يلزمه قضاؤه)
 لأنه لا يشترط له الصوم (على الظاهر) (من
 المذهب وما في بعض المعبرات أنه لا يلزم
 بالنسبة) (فترج على الضيق) (قوله المعتكف اعتكافاً
 وقبره) (وحرم عليه) (أي على المعتكف لأنه منهي
 واجبا) (أنما النفل) (لأنه منهي) (لأنه منهي
 لا يبطل كما مر) (الخروج) (الحاجة) (لأنه منهي
 طبعية كقولهم) (وأنما)

فقد اجاز بخلاف ما اذا خرج لحاجة الانسان ومكث بعد فراغه فانه ينتقض اعتكافه عند الامام بجر (قوله
وغسل لواحلم) فيه نظر فان الغسل من الشرعية كما لا يخفى حايي قلت عدتهم اياه من الطبيعية باعتبار
سببه (قوله ولا يمكنه الاغتسال في المسجد) يقتضي انه ادعاه الامكان والتظاهر ان التقييد بذلك مما يقتضيه على
القول بانفسه اذا كان له يمان فاقى البعد منه ما أبو السعود (قوله أو شرعية) عطف على ما سبقه من الطبيعية ولقد
أومن المتز والواو في قوله والجمعة من الشرح اه حلي (قوله كعبه) لم يذكر الحج وذكره في العرفة قال أما الحج
لوا حرم الاعتكاف به أو بعمرة أقام في اعتكافه انه أن يفرغ منه ثم عني في إحرامه لأنه أمكنه إقامة الامر من كان
خاف فوث الحج بدع الاعتكاف ويصح ثم يستل بالاعتكاف لأن الحج أهم من الاعتكاف لأنه يغوث بمعنى يوم
حرمة وادراكه في سنة أخرى موهوم وانما يستنبطه لأن هذا الخروج وان وجب شرعا فأنما وجب به - قد
وايجابه وعنده لم يكن معلوم الوقوع فلا يصير مستثنى في الاعتكاف اه (قوله لو مؤذنا) هذا قول ضعيف والعصم
نه لافرق بين المؤذن وغيره كما في البصر واما اد الفتح اه حلي (قوله وباب المنارة خارج المسجد) أما اذا كان باب
المنارة داخل المسجد فكذلك بالاولى قال في البصر ومورد المأذنة ان كان بابها في المسجد لا يفسد الاعتكاف
وان كان بابها خارج المسجد فكذلك في ظاهر الرواية اه ولو قال الشارح وأذن ولو غير مؤذن وباب المنارة خارج
المسجد لكان أولى اه حلي (قوله والجمعة وقت الزوال) ان قرب معتكفه بدليل القاطبة لأن الخطاب يتوجه بعده
(قوله أي معتكفه) والاولى التعمير به وقد يقال انما عبر به ليشمل المرأة اذا اعتكفت في منزله وأرادت الخروج
الى الجمعة (قوله مع منتهى) أي الاربع ولا يحتاج الى زيادة فحجة المسجد كما وقع لبعضهم لأن فعل السنة به
أو الدخول بقية الفرض يتوب عنها وهذا مسلم سقوط ما في التمر عن السكال من قوله أن كون الوقت مما يسع
وقوع السنة والفرض فيه بعد قطع المسافة مما يعرف تخمينيا لا قطعاً فقد يدخل قبل الزوال اهدم مطابقة طنة
فلا يمكنه أن يبدأ بالسنة بل يبدأ بالصحة اه فلينقل (قوله يحكمكم) من التكيم أي يعتبر في ذلك اجتهاده (قوله
على الخلاف) بين الامام وصاحبه فأنما قال بالزيادة ركعتين بعد الأربع المؤكدة وقد ظهر بذلك أن الأربع
التي تم في بعد الجمعة ويؤيدها آخر ظهر عليه لا أصل لها في المذهب والا اعتبروا أداءها مع السنة ولا ينبغي
الافتاء بها في زمانها لأنهم تطارقوا منها الى التسكال عن الجمعة بل وبما وقع عندهم أن الجمعة ليست فرضا
وأن التطوركاف ولا خلاف في كفر من اعتقد ذلك فلذا ثبت عليه مراراً قاله صاحب البصر (قوله ولو مكث أكثر)
أي أو أمته كما في الحايي عن الهداية (قوله لأنه) أي المسجد الثاني محل له أي للاعتكاف (قوله وكذا تنزيها)
فارجوع الى الاول أفضل لأن الأعمام في محل واحد اشق على النفس نهر أي فالتواب فيه أكثر وبه الجوى
وفيه مخالفة لما قدمه من البرجندى من أن المسجد ينعين بالشروع فيه فليس له أن يقتل الى مسجد آخر من
غير عذره الا أن يقال خروجه لصلاة الجمعة هو العذر المبيح لا يقال الى غيره فتدبر أبو السعود (قوله بلا
ضرورة) متفق بمخالفة قاله الحلي (قوله فلو خرج الخ) اراد بالخروج انفسه حال قدمه احترازاً عما اذا خرج
رأسه الى داره فانه لا يفسد اعتكافه لأنه ليس بخروج الا ترى أنه لو حلف لا يخرج من الدار ففعل ذلك لا يحنث
ثم ان الفساد لا يتصور الا في الواجب واذا فسد وجب عليه القضاء بالصوم عند القدرة جبر المفاقاة بجر (قوله
ولو ناسيا) أو مكرهاً ولا نهى الممسجد أو تفرق أحده أو أخرجه ظالم أو خاف على مشاعه أو خرج لجنائز أو ان
نعيت عليه أو انفسه بمرام أو لعذر المرض أو لافاد غريق أو حريق أو لاداء شهادة يفوت حق المذمى بهدمها
وان وجب عليه الخروج في هذه الثلاثة (قوله كما مر) أي عند قوله وأقله فلا ساعة حلي (قوله بلا عذر) المراد
بالعذر الموضع التي قدمها بجر (قوله فسد) ولو وقع ذلك للمرأة وهو في مكنتها ولو طلفت وهي فيه لها أن
ترجع الى بيتها وتبقى على اعتكافها اه وبغني أن يكون مفسداً على ما اختاره القاضي لأنه لا يظلم وقوعه بجر
(قوله فيقتضيه) بالصوم عند القدرة جبر المفاقاة غير أن المذمور ان كان اعتكاف شهر بعينه يقتضي قدر مفسد
لا غير ولا يلزمه الاستقبال كافي صوم ومضار وان كان اعتكاف شهر بغير بعينه يلزمه الاستقبال لأنه لزمه
متتابعاً فإما فيه صفة انتابع وسواها فسد بسنعه بغير عذر كالخروج والجماع والاكل والشرب في النهار
أو فسد بهتمه لمذكر كماذا مرض فاحتاج الى الخروج فخرج أو بغير مرضه رأساً كالحيض والجنون والانغماء
الطويل بجر (قوله الا اذا فسد بالردة) فانما بالسد ما رجب عليه قبلها بايجاب الله تعالى أو إيجابه والنذر

وغسل لواحلم ولا يمكنه الاغتسال في المسجد
كد في النهار (أي) شرعية كعبه وأذن لو مؤذنا
وباب المنارة خارج المسجد والجمعة وقت
الزوال ومن بعد منتهى (أي) معتكفه (خرج
في وقت يدركها) مع سنتها يحكمكم في ذلك رأيه
ويستبعد ما أربعا أو سبعة على الخلاف ولو
مكث أكثر لم يفسد لأنه محل له وكذا تنزيها
فخالفة ما التزمه بلا ضرورة (فلا يخرج) ولو
ناسيا (ساعة) زمانية لا رملية كما مر (بلا عذر
فسد) فيقتضيه الا اذا فسد بالردة

من إيجابه اهـ - حلي - (قوله واعتبروا كثر النهار) لأن في القليل ضرورة بجر (قوله وهو الاستحسان) يقتضي
 ترجيح قواه ما بجر (قوله وبهت فيه السكال) قال في البرودج المحقق في فتح القدير قوله لأن الضرورة التي
 يشاط بها التكليف اللازمة والغالبية وليس هناك كذلك اهـ فيكون من المواضع التي أخذ فيها القياس
 اهـ حلي - (قوله وهو ما تر) أي من الحاجة الطبيعية والشرعية اعلم - (قوله كالحاجة غريق) أدخلت
 الكاف ما ذكرناه سابقا (قوله فحسب لاثم) بل قد يجب عليه في بعض المسائل كما تقدمت له (قوله والالكان
 التسان أولى) كدونه لا اختياره فيه (قوله خلافا لما مضى الزيلعي) حيث جعل الخروج لعبادة المريض والحاجة
 وصلاته والاهتمام بالحريق والغريق والجهاد وأداء الشهادة مفسدا لاختلاف خروجه إلى مسجد آخر بانعدام
 المصعد وتفرق أهله لعدم السلوات الخمس فيه وإخراج ظالم الماء وخوفه على نفسه أو ماله من المكابرين اهـ
 - حلي - (قوله لكن في النهر) ومتى عليه في نور الإيضاح اهـ حلي - قال أبو السعود لأوجه لهذا الاستدراك
 لأن ما في النهر هو قول الصالحين وأما قول الإمام فاعتكافه فاسد إذا خرج ساعة لغير غائط أو بول أو جنة
 فلا بد من ذلك على أحد القولين بالاحتياط هو خطأ لأحد القولين لا يخرج كإدخاله للزبلعي ومن لا يسكنه والشرع لا يلهي
 (قوله وصلاة جنازة) أي وإن لم يتعين عليه (قوله وحضور مجلس علم) أي علم كان (قوله جاز ذلك) هذا على قول
 الإمام رضي الله تعالى عنه وأما على قولهما فالأمر أوسع (قوله وخبر المعتكف بأكل) وله غل وأهـ
 في المسجد إذا لم يلقه بلقاء المستعمل فإن كان بحيث يتلو أو ينع منعه لأن تنظيف المسجد واجب ولو تضاف
 المسجد في أثناء فهو على هذا التفصيل اهـ بخلاف غير المعتكف فإنه يكره التوضؤ في المسجد ولو في أثناء إلا أن
 يكون موضع التوضؤ لا يصل إليه وفي الفتح خصال لا تنبغي في المسجد لا يتخذ طريقا ولا يشهر فيه سلاح
 ولا يضر فيه بقوس ولا يترقبه بل ولا يترقبه بلغم في ولا يضرب فيه حدولا يقتضيه وقار وأما من صاحبه في سنه
 عليه السلام بجر (قوله فلو تجارة كره) وإن لم يحضر السلعة واختاره قاضي خان ووجهه الزيلعي لأنه منقطع
 إلى الله تعالى فلا ينبغي له أن يشتغل بأمر الدنياه بجر (قوله لعدم الضرورة) أي إلى الخروج حيث جازت
 في المسجد بجر (قوله لأنها) أي الكراهة التعريرية محل إطلاقهم الكراهة وقيد بعضهم ذلك بالخبر
 والاباحة (قوله أحضار مبيع فيه) لأن المسجد يجوز من حقوق العباد ولا فيه شغل وهذا قالوا لا يجوز غرس
 الأشجار فيه ومفهوم تطهيرهم أن المبيع لو كان لا يشتغل البقعة لا يكره أحضاره كدراهم ودنانير يسيرة أو نحو
 كتاب ويبنى عدم كراهة أحضار نحو الطعام قال في النهر وقتن في التعليل الأول الكراهة وإن لم يشتغل (قوله
 مطلقا) أي سواء أحضر المبيع أم لا احتاج إليه أم لا كان للتجارة أم لا كما يضاد من الجهر (قوله للهي) أي
 له فيه هذه السلام من البيع والشراء في المسجد وهذا كرهه في التعاليم والكفاية والخلاصة بأجر وكل شيء
 يكره فيه كرهه في سلمه بجر (قوله وكذا أكله ونومه) أي غير المعتكف فإنه مكرهه (قوله بالقرب أشباه) أقاد
 في الجهر أنه ضعيف وبصاره ويكره لغيره النوم فيه وقيل إذا كان غريبا فلا بأس أن ينام فيه كذا في فتح القدير
 (قوله لكن) استدراك على قوله وكذا أكله ونومه (قوله مطلقا) هنا كفايا ولا غريبا ولا حلي (قوله ونومه
 في الجنبي) قال في المنع من الجنبي وغير المعتكف أن ينام في المسجد مقبلا كان أو غريبا مضطجعا أو متكئا
 رجلا إلى القبلة أو إلى غيرهما فاعتكف أولى اهـ لكن قوله وجلاء إلى القبلة أو إلى غيرهما غير مسلم لما نصوا عليه
 من كراهة مد الرجل إليها (قوله صحت) هذا من السكوت للفرق بينهما وذلك أن السكوت ضم الشفتين فإن
 حال هي صفتا نهر والمراد به ترك التحدث مع الناس من غير عذر انتهى عنه وصوم الصمت من فعل الجروس
 بجر (قوله إن اعتدله قرية) هذا القيد لجيد الدين الضرير وجرم به الشارح وغيره للتبر المذكور نهر (قوله ويجب)
 أي يفترض (قوله ففهم) أي حصل غشاوة فائدة (قوله وتكلم بالانجيز) فيه التفريق في الإيجاب إلا أن يقال
 أنه نفي معنى جوى (قوله وهو ما لا نفيه) نيل المباح في الجهر والأولى تفسيره بما فيه نواب فكره للمعتكف
 أن يتكلم بالمباح وفي التبيين وأما التكلم بغير خبر فإنه يكره لغير المعتكف إذا نطق بالمعتكف (قوله ومنه)
 أي مما لا نفيه فيه قلت ربما يكون من الذي يشاب عليه حيث قصد به تحصيل ما لا بد منه (قوله وهو) أي المباح
 عند عدم الاحتياج إليه (قوله أنه مكرهه) ظاهره إقامته على كراهة التعرير (قوله بأكل الحسنات) قال
 في الشربة ليلية وقد قد من أن له إذا جلس ابتداء الحديث أبو السعود (قوله كما حقق في النهر) حيث قال

واعتبروا كثر النهار قالوا وهو الاستحسان
 وبهت فيه السكال (و) انخرج (بعدد بطلب
 وقومه) وهو ما تر لا خير (لا) يفسد أو ما لا
 يفسد كغبار غريق وانهدام مسجد سقط
 للثم لا للطلان والالكان التسان أولى يعلم
 المصدا كحقيقه السكال خلافا لما مضى الزيلعي
 وغيره لكن في النهر وجهه بجر جعل عدم الفساد
 لانعدامه وطلان جماعته وإخراج كرها
 استساقا وفي احتياجه من جهة لو شرط
 وقت التذلل يخرج لعبادة مريض وصلاة
 جنازة وحضور مجلس علم جاز ذلك فلا يفسد
 (وخبر) المعتكف بأكل وشرب ونوم وعقد
 احتياج إليه نفسه أو ماله فلو تجارة كره
 (كبيع وسكاج ورجعة) فلو خرج لأجلها
 فسد لعدم الضرورة (وكره) أي تضرع إليها
 مجل إطلاقهم بجر (أحضر مبيع) فيه كما كره
 فيه مباحة غير المعتكف مطلقا للهي وكذا
 أكله ونومه الألفريدب أشباه وقدمناه قبيل
 الوزان كن حال ابن السكال لا يكره الأكل
 والشرب والنوم فيه مطلقا ونومه في الجنبي
 (و) يكره تحريما (صحت) أن اعتدله قرية
 والالحد يش من صحت تحريما ويجب أي الصمت
 كاف غير ذلك كره من شرطه بشرحهم
 الله امرأتكم ففهم أو صكت فسلم (وتكلم
 الانجيز) وهو ما لا نفيه ومنه المباح عند
 الحاجة إليه لا عند عدمها وبأكل الحسنات
 التبع أنه مكرهه في المسجد كما حقق في النهر كراهة
 كتمان كل النار الحلي كما حققه في النهر كراهة
 قرآن وحدب وعلم

والفأحر أن المباح عند الحاجة إليه خير لا عند عدمه وهو محل ما في الفتح من قبل الوتر أنه مكروه في المسجد بأكل
الحسنات كإتاء كل النار الحطب وبهذا التفرع اندفع ما في البحر من أن الأولى تفسير الخبر بما فيه ثواب يعني أن
المعتكف يكره التكلم بالمباح بخلاف غيره إذ لا شك في عدم استغنائه عنه فأين يكره مطلقا اه (قوله
وتدريس في سير الرسول) صلى الله عليه وسلم الذي في البحر وتدريس وسير الرسول صلى الله عليه وسلم هو أولى
لعموم التدريس وسير الرسول صلى الله عليه وسلم ما وقع له في شأنه به (قوله وسكبات الصالحين) أي المتعلقة
بذكر أخلاقهم وأفعالهم فخرج بذلك الحكايات الملهية (قوله وكاتبه أو رآه) كاتفقه والتوحيد والحديث
والتفسير وما يتبع ذلك من الآله (قوله وبطل بوطه) ويحرم عليه وكذا دواحه كافي الحج والاعتبار بخلاف
الحديث والصوم فلا يحرم الدواحي وإنما حرم ذلك لقوله تعالى ولا تبشروهن وأنتم عاكفون في المساجد بحر
فان قلت المعتكف في المسجد لا يتباهى بالوطاء قلت تأويله أن يخرج لما جنة فيطأ لأن اسم المعتكف لا يراد منه
بذلك الخروج ويحتمل أن تكون الزوجة معتكفة في بيتها لا الزوج فيمكن الوطء في غير المسجد وحينئذ فيبطل
اعتكاف الزوجة حموى وفي شرح التآويلات كانوا يخرجون ويقضون حاجتهم في الجامع ثم يقضون غير جعون
إلى معتكفهم فقلت الآية أبو السعود ولعل هذا محمول على الاعتكاف الواجب أو الواقع في شهر رمضان
وأما النفل فيقطع بفروج المعتكف (قوله في فرج) الدرر مثله أبو السعود (قوله في الأصح) وروى ابن جماعة عن
أصحابنا عدم الفساد في التسليم اعتبارا به بالصوم أبو السعود (قوله لأن حاله مذكرة) لكونه في المسجد فهو
كحالة الإحرام والصلاة بخلاف الصوم (قوله وبطل بانزال بطله) لأنه بالانزال صلي في معنى الجامع نهر (قوله
لم يبطل) لعدم معنى الجامع ولأنه لم يفسد الصوم نهر (قوله لعدم المخرج) على الحرمة أي لعدم المخرج في اجتناب
الدواحي ولو من غير انزال والذي في البحر أن حرمة الوطء لما ثبتت بصريح النص قويت فتعدت إلى الدواحي
ثم قال بخلاف الحيض والصوم حيث لا يحرم الدواحي فيها لأن حرمة الوطء لم تثبت بصريح النص وللكثرة
الوقوع ظوهر الدواحي لزم المخرج وهو مدفوع اه (قوله لبقاء الصوم) قال في البحر الأصل أن ما كان من
مخظورات الاعتكاف وهو ما منع منه لاجل الاعتكاف لا لاجل الصوم لا يختلف فيه العمدة والسهو والنهار
والليل كجامع والخروج وما كان من مخظورات الصوم وهو ما منع منه لاجل الصوم يختلف فيه العمدة والسهو
والنهار والليل كالأكل والشرب (قوله وردته) فأنما تبطل لأنها تفسد ما وجب عليه ولو بايجابه (قوله إن دام
أياما) المراد بالأيام أن يفوته صوم بسبب عدم إمكان النية حينئذ ويقضيه في الأيام كالجنون (قوله سنة)
المراد به المباعدة حلبي (قوله قضاه) أي بعد الاقافة حلبي قال في المنع فان تناول الجنون سنين ثم أفاق حل
يجب عليه أن يقضي في القياس لا كافي صوم رمضان وفي الاستحسان يقضي لأن سقوط القضاء في صوم
رمضان إنما كان لرفع المخرج لأن الجنون إذا طال قلما يزول فيستكره عليه صوم رمضان فيخرج في قضاءه
وهذا المعنى لا يخفى في الاعتكاف (قوله ولزمه اللبالي الخ) حاصله أن ما أتى بقوله المفرد أو المتني أو المجموع
وكل منها إما أن يكون في الأيام أو اللبالي فهي سنة وفي كل منها إما أن ينوي الحقيقة أو المجاز أو نويها أو لم تكن
له نية فهي أربعة وعشرون وحكم المتني والمجموع مذكور في المنع وأما المفرد بأن قال الله على اعتكاف يوم
لزمه فقط سواء نواه فقط أو لم تكن له نية ولا تدخل ليلته ويدخل المسجد قبل الغروب ويخرج بعده الغروب فان نوى
الليلة معه لزمه ونعماه في البحر (قوله بلسانه) أشار به إلى أن نية القلب من غير تلفظ لا توجب شيئا وقد تقدم
(قوله ولزمه) حال من اللبالي والأصل أنه متى دخل الليل والنهار في اعتكافه فإنه يلزمه متابعا ولا يجوز له لو فرغ
بحر (قوله كهكسه) وهو نذر اعتكاف اللبالي قلزمه الأيام (قوله العديدين) هما اللبالي والأيام (قوله بلنظ الجمع)
سواء كان صريحا كأيام واللبالي أو متعينا كثلاثين يوما أو ليلة أفاده صاحب البحر (قوله وكذا التنبيه)
فأنما في حكم الجمع من كل وجه (قوله يتناول الآخر) دليله قصة ذكر ياء على نيينا وعليه وعلى سائر النبيه
الصلاة والسلام فان الله تعالى قال آيتك أن لا تكلم الناس ثلاثة أيام إلا رمزا أو قال في آية أخرى أن لا تكلم
الناس ثلاث ليال سويا والقصة واحدة والرمز الإشارة باليد أو بالأس أو بشيئهما بحر (قوله فالنوى) لا وجه
للتفرع بل هو حكم مستقل قال في البحر مشير إلى أن أول أحد العديدين الآخر وهذا عند نية أو عدم النية
أما النوى في الأيام النهر خاصة محتمل نية لأنه نوى حقيقة كلامه بخلاف ما إذا نوى بالأيام اللبالي خاصة حيث

وتدريس في سير الرسول عليه السلام وقصص
الأنبياء وحكايات الصالحين وكاتبه أو رآه
(وبطل بوطه في فرج) أنزل أولا (ولو) كند
وطء خارج المسجد (لبسلا أو نهارا) عامدا
أو ناسيا في الإسهل لأن حاله مذكرة (وبطل
(بانزال بطله أو اس) أو قضيه ولو لم ينزل
لم يبطل وإن حرم الكل لعدم الحرمة ولا يبطل
بانزال بفسكه أو تطرولا بفسكه لا بآكل
فاسدا لبقاء الصوم بخلاف آكله عند بوردته
وهكذا النحر وجنونه انعدام أياما
فإن دام جنونه سنة قضاءه انقضاء ولازمة
اللبالي بنذره) بلسانه (اعتكاف أيام ولاه)
أي متتابعة وإن لم يشترط التسامع (كهكسه)
لأن ذكر أحد العديدين يلحق الجميع وكذا
الثنائية يتناول الآخر (فالنوى في) نذر
(الأيام النهر) خاصة محتمل نية

لم تعمل نيته ولزمه الالبالي والنهر لانه نوى ما لا يحقه كلامه اه (قوله لنية الحقيقة) اعترض بأن اللفظ ينصرف
الى الحقيقة بدون قرينة أو نية فواجه قوله لنية الحقيقة قلت كانه اختصار ما ذكره البعض من أن اليوم مشترك
بين ياحض النهار ومطلق الوقت وأحد معني المشترك يحتاج الى ذلك لتعيين الدلالة للنفس للدلالة على تقدير
أن يكون محتار ما عليه الاكثرون وهو أنه مجاز في مطلق الوقت بخلافه أن ذكر الايام على سبيل الجمع صارف
عن الحقيقة كما تقدم فيحتاج الى التبعة دفعا للصارف عن الحقيقة للدلالة عليها عنابة (قوله لا) أي لا تضع
نيته لانه نوى ما لا يحقه كلامه بجر (قوله صبح) أي لو نذر أن يشكف شهر واستثنى الايام لا يجب عليه شيء لان
الباقى الالبالي المجزئة فلا يصح الاعتكاف المنذور فيها لما فيها شرطه وهو الصوم ونسب ذلك لو نذر ثلاثين ليلة
ونوى الالبالي خاصة صبح لانه نوى الحقيقة ولا يلزمه شيء لان الالبالي ليست محلا للصوم بجر وهذا التعطيل هو
المراد بقوله المأمر (قوله واعلم أن الثاني تابعة للايام) فاليلة سابقة على يومها أو ما قوله انه الى ولا دليل سابق
النهار فقال الامام غير الدين الرازي تفسيره أن سلطان الليل وهو القمر ليس يسبق الشمس وهي سلطان النهار
وقيل تفسيره ان الليل لا يدخل وقت النهار (قوله الالبالي معرفة) أي فانها تابعة ليوم التروية كما في البصر والنهر
فيكون ليوم التروية ليلتان حيث تدور في البصر ليلة الصر ووجه التبعة صحة الوقوف فيها كما صبح في اليوم
الذي قبلها (قوله وليالي النهر) أي الالبالي السابقة على أيام النهر في العرف وهي ثلاث تكون تابعة للايام
التي قبلها في الحكم يدل على هذا ما قاله في البصر والنهر ليلة النهر تابعة ليوم معرفة فلذلك لم تجز الاضحية بعد
الغروب من ليلة النهر ولو كانت تابعة ليوم الذي بعدها لجازت الاضحية فيها وأما اليلتان الباقيتان لا يضر
بعدمهما اليوم الغد بعدهما فان كلا من الليلتين واليوم يصح فيها الضرع فلا وجه التبعة لهما لما قبلهما
وتحصل أن يوم النهر ليلة واحدة وما تصح فيه الضحية ليلتان وثلاثة أيام (قوله رفقاً بالناس) كان فيه فومعة على
الناس بصفة وقوفهم ليلة النهر وهذا الأيم لا تعليل لاول ليلة من ليالي النهر فتأمل (قوله دائرة في رمضان
اتدافاً) فيه أن معنى دورانه تقدمها تارة وأخرها أخرى وهذا قول الامام فقط لا قولهما أيضاً فالصواب
اسقاط دائرة احطبي وعلم من البصر (قوله الا أنها تقدم وتؤخر) وأجاب الامام رضي الله تعالى عنه عن الادة
المفيدة لكونها في العشر الاواخر بأن كان في رمضان الذي كان صلى الله عليه وسلم يلتمسها فيه والسيقات
تدل عليه لمن تأمل طرق الحديث والفاظها كقول جبريل الذي تطلب امامك وأما كان بطلب ليلة القدر
من تلك السنة وأما أخفيت ليحتمل في طلبها فيقال بذلك أجز المجتهدين في العبادة كما أثنى سبحانه وتعالى الداعة
ليكونوا على وجل من قيامها بغنة بجر (قوله وغمره) أي الخلاف بين الامام وصاحبه (قوله في الاول)
أي في رمضان الاول (قوله ولا خلاف أنه لو قال) أي أنت حر وأنت طالق (قوله والفتوى على قول الامام)
وذكرنا في خان أن المشهور عن الامام أنها تدور في السنة وقد تكون في رمضان وقد تكون في غيره (قوله لكن
قيد) أي قيد صاحب المحيط الاقناب يقول الامام (قوله فيها) أي عا وقع في تلك الليلة من الاختلاف هذا
ما ظهر (قوله والا) بأن كان عاقباً اه بجر والله سبحانه وتعالى أعلم

• (كتاب الحج) •

لما كان مركباً من المال والبدن وكان واجباً في العمر مرة ومؤخر في حديث بني الاسلام على خمس أخرى
وختم به العبادة لكن في قوله -م أنه مركب نظير بل هو عبادة بدنية محضة والمال انما هو شرط في وجوبه لأنه
جزء مفهومه أفاده في النهر وتعبه الحري بأنه لو كان بدنياً محضاً لما سافت فيه النيابة لان البدن في المحض
لا يجوز فيه النيابة اه الآن يقال انما جازت على خلاف القياس لو رددنا التصريح وهو حديث الخليفة
وغيرها وعنون الكتاب بالحج دون العمرة وان ذكرت فيه لشرفه وفي القهستاني ما يفيد إطلاق الحج على
العمرة فانه قال الحج نوعان الحج الأصغر والحج الأصغر العمرة فلم يكن العنوان من التخصيص
في شيء والصحيح أنه لم يجب الا على هذه الأمة ديري فكان من قبلنا من الامم يحجون تبرعاً وكان صلى الله عليه وسلم
يجب وهو مكة كل سنة الا أن ينعده مانع وكانت جهته القرية بعد ما حاجر سنة عشر ورج أبو بكر رضي الله تعالى
عنه في السنة التي قبلها سنة تسع وفيه ما فرض الحج وحج بالناس سنة ثمان وهي عام الفتح عتاب بن أسيد الذي
ولاه النبي صلى الله عليه وسلم أميراً بمكة بعد الفتح أبو الهود وشرايط وجوبه الاسلام والعقل والبلوغ

نية الحقيقة (وان نوى بها) أي الايام
(الالبالي لا) بل يلزمه كلامهما (كالنذر
اعتكاف شهر ونوى النهر خاصة أو) نوى
(عكسه) أي الليل خاصة فانه لا تضع فيه
لان التمس لم يشرع ليلتين الالبالي فيض
فلا يحتمل مادونه الا أن يستثنى الالبالي فيض
بالنهر ولو استثنى الايام صبح ولا نوى عليه لمار
والنهر والالبالي تابعة للايام الالبالي - رفة
وليلتي النهر وسبع للنهر المنضمين فبقا بالناس
كما في اضية لولولية هذا ليلة القدر دائرة
ففي رمضان انما قالوا انها تقدم وتؤخر خلافاً
لها ومغمره فحين قال بعد ليلة منه انت حر
او انت خالقية القدر فمعه لا يقع - في
ينال شهر رمضان الا في لجواز كونها في
الاولى في الاولى وفي الاخرى في الاخرى ولا
يقع اذا - في مثل تلك الليلة في الاخرى ولا
خلاف انه لو قال قبل دخول رمضان وقع
بضبه قال في المحيط والفتوى على قول
الامام لكن قيده يكون الخالف فقههم يعرف
الاختلاف والا فهي ليلة السابع والعشرين

• (كتاب الحج) •

والحرية والوقت والقدرة على الزاد والراحلة والعلم يكون الحج فرضا وشراائطه وجوب أدائه صحة البدن وزوال
 الموانع الحسبية عن الذهاب إلى الحج وأمن الطريق وعدم قيام العدة في حق المرأة وخروج الزوج أو المحرم
 معها وشرايط صحته الاحرام والوقت المخصص والمكان المخصوص والاسلام واعلم أن لريدا الحج مهمات
 ينبغي الاعتناء بها وهي البراءة بشروطها من ردة المظالم إلى أهلها عند الامكان فان لم يمكن ردة المظالم إلى أهلها
 بأن مات المستحق ولا وارث له فإنه يتصدق بقدر ما عليه ليكون ودبعة عند الله تعالى ليوصله إلى خصمه يوم
 القيامة **كذلك** في منية الحق وقصاه ماقصر في فعله من العبادات والندم على تقصيره فيه والعزم على عدم
 العود إلى مثله والاستقلال من ذوى الخصومات والاملاء من رضى من يكره السفر بغير رضاء خال في العيون
 إذا أراد الابن أن يخرج إلى الحج وأبوه كاره لذلك إذا **كان** الابن مستغنيا عن خدمته فلا بأس به وإن كان
 محتاجا يكره وكذا الأم وفي السفر الكبير إذا لم يحتج عليه الضعيف فلا بأس به **وكذلك** إذا يكره أن كرهت زوجته
 خروجه ومن عليه نفقته وفي النوازل أن الابن إذا كان أمرا صبيح الوجه فلا بأس أن يمنعه من الخروج ولو من
 بيته ولو كان بالغًا كما لا يخرج بنته لأن البنت يشبهها الرجال فقط والامر صبيح الوجه تشبهه الرجال والقسماء
 فالفتنة فيه من الجانبين وإن كان الطريق مخوفًا لا يخرج وإن لم يكن أمره والابن إذا وادوا بالحداد كالابن
 عند فقد هماو يكره الخروج للزواج والحج لمدون وإن لم يكن له ما لا يقضى به دينه إلا أن يأذن الغريم فإن كان
 بالدين كفيل بإذنه لا يخرج إلا بإذنه ما وإن كان بغير إذنه فبإذن الطالب وحده وما تقدم في حج الغرض أمانج
 النفل فطاعة الوالدين أولى مطلقا **كذلك** في المنقط ويشاوره رأى ثم يسفيرا الله تعالى في أنه هل يشترى
 أو يكتري وهل يسافر برًا أو بحرا وهل يرافقه فلانا ولا لأن الاستخارة في الواجب والمكروه والحرام لا محل لها
 خمر ومفاده أن ذلك في حجة الاسلام أما النفل فلا مانع من الاستخارة فيه وكيفيتها أن يصلى ركعتين يقرأ فيهما
 بالكافرون والاخلاص ثم يدعو بالدعاء المعروف ويحتمل في تحصيل نفقة حلال فإنه لا يقبل بالنفقة الحرام
 كما ورد في الحديث وإن سقط الغرض عنه فلا تنافي بين سقوط الغرض وعدم قبوله فلا يشاب لعدم القبول
 ولا يعاقب عقاب تارك الحج ولا بد منه من رفيق صالح يذكركه إذا نسى ويصبره إذا جزع ويعينه إذا عجز وكونه
 من الجانب أولى تباعد من القطيعة ويرى المكاري ما يحمله ولا يحمله أكثر منه إلا بإذنه وذكر عن بعض
 السلف أنه دفع إليه بطاقة ليوصلها إلى إنسان فامتنع من حملها بدون إذن المكاري ورعا **كذلك** لو لم يشارطه
 على ذلك **وكذلك** إذا حترز من تحصيل الدابة فوق ما تطيق ومن تقليل ملحقها المعتاد بالضرورة وتجريد السفر
 عن التبصرة أحسن ولو انخر لا ينقص فواجه كالفارز إذا انخر وهذا مجهول على ما إذا لم يحمله التبصرة على السفر
 والتجريد عن الرياء والسعة والفتن ظاهر أو باطنا فرض والركوب في الحمل كرهه بعضهم خوفا عما ذكر ولم يكرهه
 بعضهم إذا اجتهد عن ذلك في التحقيق لا اختلاف والمشي أفضل من الركوب لم يطقه ولا يسي مخلقه
 وأما ما جرى على أنه عليه وسلم راكبًا لأنه القدوة فكانت الحاجة ماسة لا ظهوره ليراه الناس ولا بما كسر
 في شرايط الزاد والادوات ويستحب أن يجعل خروجه يوم الخميس أو يوم الاثنين ويفعل ما ذكره العلماء
 من آداب السفر يهرأبوا بالعمود بصره (قوله بفتح الحاء وكسرها) به ما قرئ في السبع وقيل الأول الاسم
 والثاني المصدر وقيل قلبه منع ونهر (قوله إلى معظم) هذا تقييد من الكمال لا طيلة لاهم واعتهد عليه
 بقول الشاعر

واشهد من عوف حو ولا كثيرة • يحجبون سب الزبرقان المزغرا

السب العمامة والزبرقان بكسر الزاي والراء وسكون الواحدة كافي لب الباب في الأصل القمر لقب به حسين
 ابن بدر بن عمار والمزغرا المسبوغ بالزعفران وهو صبغة سادة العرب تصبغ بها ثيابهم وكان
 الزبرقان يرفع له بيت من عمام وثياب مصبوغ بالزعفران وكانت بنو عوف تخرج ذلك البيت معظمين له قال
 ابن السكيت هذا معناه الأصلي ثم تعرف استعماله في القصد إلى مكة لتلك تقول حجبت البيت أحبه
 جبانًا فاحاج نهر وأبو العمود (قوله كما نطسه بعضهم) هو الزيلعي لجملة كاتيم كافي البحر وكذا وقع لبعض أهل
 اللغة قال في التهرولة القصد كذلك في غير كتاب من اللغة وقيد في القفح إلى كونه معظم (قوله زيادة الخ) هذا
 التعريف أولى من تعريفه بالقصد لأن القصد شرطه وإلا بارة فعل فهو بهذا التعريف يوافق بقية العبادات

(هو) بفتح الحاء وكسر هاء الغنة القصد إلى معظم
 لا يطلق القصد كما نطسه بعضهم وشرايط (بارة)

فإن الصلاة اسم لأفعال مخصوصة والزكاة اسم للابتاء المخصوص والصوم اسم للاسكات الخاص فليكن
الحج اسما لأفعال مخصوصة ولا يراد بالزيارة زيارة البيت فقط فإنه عليه يصير الحج لهما للطواف فقط وليس
مكة ذلك فإن ركنه شيان الطواف بالبيت والوقوف بعرفة بالشرط المعلوم وهو الاحرام فأقدم في البحر
(قوله أي طواف ووقوف) هذا نصير مراد والا فالزيارة لغة الذهاب (قوله مكان مخصوص) المراد بالبيت
الصادق بمعتقد (قوله في الطواف الحج) هذا أولى مما وقع لابي السعود من تفسير الزمن بأشهر الحج (قوله الى آخر
العمر) وأما كونه في أيام الصيف فواجب (قوله من زوال شمس عرفة المجر) اللام بمعنى الى والجمع يجمع جزء من
النهار والدليل واجب (قوله بان يكون محرما) تبع فيه صاحب التمهيد بعبارة عاودة على تفسير الحج بالفعل
الذي هو الزيادة من أن ذكر الفعل المخصوص عليه يصير حشا لأن المعنى يؤول الى أن الحج فعل بفعل
وقساده لا يقتضي وحاصل الجواب أن المراد بالفعل الثاني الاحرام وبه يصير الثاني غير الاوّل ويلزم عليه ادخال
الشرط في التعريف فلا يبقى الزيادة على معناها القوي وفسر الفعل المخصوص بالوقوف والطواف فكان أولى
فليتأمل (قوله بنية الحج) انما اقتصر عليه لأن الكلام في الحج الاكبر والا فالعمرة لا بد لها من النية (قوله
سابقا) أي على الوقوف والطواف أما كونها من الميقات فواجب (قوله كما يجب) من أنه شرط ابتداء حكم
الركن اتها حتى لم يميز لفئات الحج استدائه ليقضى من قابل بل يتصل بعمره ويقضى من قابل ولو كان شرطا
لصح استدامته (قوله من أركان الدين) التي هي الصوم والصلاة والزكاة والحج وكلمة التوحيد حلبي (قوله
فرض) أي بقوله تعالى وقوله على الناس حج البيت الآية والمراد بالناس المؤمنون بعرفة ومن كفر نهر وأما قوله
تعالى وأتموا الحج والعمرة لله ففعل سنة لا يمكن لم تثبت به الفرضية بل انما ثبت به وجوب الاقام
بالشروع حلبي من الزيلعي (قوله لعذر) وهو أن آيته نزلت بعد فوات الوقت وأيد الشايع بما ذكره ابن القيم من
أن الصحيح أن الحج فرض في أوخر سنة تسع بقوله تعالى وقوله على الناس الآية ونزلت عام الوفود سنة تسع
وانه عليه السلام لم يفرج الحج بعد فرضه عاما وهذا هو الاصح عليه وسلم وأما ما قاله بعضهم
من أنه صلى الله عليه وسلم علم أنه يدرك الحج قبل موته ليعلم الناس مناسكهم تكمilla للتبليغ كما في التمهيد وفيه
قال العيني أنه ليس بسديد ويقتل أن العذر والخوف من المشركين على أهل المدينة أو على نفسه عليه الصلاة
والسلام أو زعم مخالطة المشركين في نسكهم أو كان لهم عهد في ذلك الوقت فأخرج حتى بعث أبا بكر وعليه
فتنادى أن لا يحج بعد العام مشرك ولا يطوف بالبيت عريان ثم حج بعد (قوله مع علمه) متعلق بمحذوف صفة
لعذر أي هذا العذر صاحب الله صلى الله عليه وسلم وجعل الشرح بين الاجوبة بذكر العذر والعلم (قوله
ليكمل التبليغ) علمه ليعلم بقاء حياته صلى الله عليه وسلم حلبي (قوله لأن سبب البيت) واقوله صلى الله عليه
وسلم لا فرق بين حابس لما له حين أخبر عليه السلام بفرض الله الحج أي مكل عام أم في العمر قل لا
في العمر ولو قلتم الوجبت اه وانما تجب لو قالها لانه الشارع وهو نصيب الاسباب نهر (قوله وهو واحد)
اعتراض به كثر وجوب الزكاة مع اتحاد المال واجب بان اختلافه باختلاف النماء ولو تقدير اذا المال مع هذا
النماء غير مع عام آخر فهو متعددا حكما (قوله والزيادة تطوع) لقوله صلى الله عليه وسلم من زاد فهو تطوع (قوله
كما اذا جاوز الميقات) أو أحرم منه لتعدد دخول الحرم سواء أحرم معية الحج أو معهما فإنه يتعدى الوجوب
ولا داعي الى العدول عن ذلك الى ما ذكرنا في الهداية ثم لا تفتي الى المواقف على قصد دخول
مكة عليه أن يحرم قصد الحج والعمرة عندنا ولم يقصد قوله صلى الله عليه وسلم لا يجاوز الميقات الا محرما
ولان وجوب الاحرام لتعظيم هذه البقعة الثمينة يستوى فيه الساجد والمعتز وغيرهما فحصل من هذا ان
الحج والعمرة لا يكونان نفلا من الا فتاوى وانما يكونان نفلا من البستان والحرم اه (قوله فان اختار الحج
انصف بالوجوب) فيكون من قبيل الواجب المخير فيه أي وان اختار العمرة انصف بالوجوب وانما لم يسم
اقتضاء المقام اياه حلبي (قوله من يجب استئذانه) كالأب المحتاج لخدمة ابنه وكالزوجة وكل من عليه ثقته
فقد رآه يكون فرضا واجبا ونفلا وحراما ومكروها وانما هو انه لا يتصف بالاباحية لانه عبادة فوضعا اه
(قوله فلا بد منه) من الحج بل من الخروج من البيت كما مر (قوله على الفور) هو الاتيان به في اول وقتائه
الا مكان من فارت القدرة غلت استعير للسرعة ثم اطلق على الحالة التي لا تراخي فيها جازا من سلا نهر وهو متعلق

أي طواف ووقوف (مكان مخصوص) أي
المكة بعرفة (في زمن مخصوص) في
الطواف من طلوع فجر النحر الى آخر العمر
وفي الوقوف من زوال شمس عرفة لغبر النحر
(فعل مخصوص) بأن يكون محرما بنية الحج
سابقا كما يجب لم يقل لاداء ركن من أركان
الدين ليمتج الفعل (فرض) سنة تسع وانما
آخره عليه السلام لعشر أعده مع علمه ببقاء
حياته ليكمل التبليغ (مزة) لأن سبب البيت
وهو واحد والزيادة تطوع وقد يجب كما إذا
جاوز الميقات بلا احرام فإنه كما يجب
عليه احد التمكن فان اختار الحج انصف
بالوجوب وقد يتصف بالحرمه كالحج بمال
يبرام وبالكراهية كالحج بلا إذن من يجب
استئذانه وفي النوازل لو كان الابن صبي
فلا بد منه حتى يلحق (على الفور)

بمخذوف يعلم من الشرح أى ويجب على الفور (قوله في العام الاول) لأن الاستحاط في زمن أول سن الامكان
 لأن الحج له وقت معين في السنة والموت في سنة غير نادر فثابت من وقته بعد التمكن تعرض له على القوان
 فلا يجوز وورد من أراد الحج فليجمل فان الانسان قد يمرض والراحلة قد تفل والحاجة قد تعرض (قوله وأصح
 الروايتين) لا يصلح معطوفاً على قوله الثاني فيصير التقدير وعند أصح الروايتين وفيه من الركاة ما لا يمتنع
 وعبارة البصر وهو قول أبي يوسف وأصح الروايتين الحج ولا غبار عليها حلياً ويصح جعل الواو داخل على مبتدأ
 محذوف أى وهو أصح (قوله ومالك وأحمد) عطف على الثاني أى وعند مالك وأحمد وإن ثبت أن عن كل منهما
 روايتين صح عطفه على الامام فليراجع حلياً وعبارته في شرح المتن تعين العطف على الامام وعند محمد يجب
 على التراخي والتجمل أفضل (قوله فيضق) أى عند حسا فهو آثم وعند محمد لا وإذا حج في آخر عمره ارتفع الاثم
 انقضا بجر (قوله وترد شهادته) عطف مسبب على سبب (قوله تأخيره) أى المكلف الحج (قوله أى سنينا) بحث
 لصاحب البحر حيث قال ويثبت أن لا يصير قاسماً من أول سنة على المذهب الصحيح بل لا بد أن يتوالى عليه
 سنون لأن التأخير في هذه الحالة صغيرة لأنه مكره فصرح بما فلا يصير قاسماً بارتكاب مرة بل لا بد من الاصرار
 عليه وهو مقتضى قولهم بأن الفور واجب وأجرى الشارح سنيناً مجرى حين فتوته وتعبيره بالجمع فيبد أن
 الاصرار لا بد فيه من ثلاث مرات فأكثر اهـ حلياً قلت قول صاحب البحر آخر اهـ لا يصير قاسماً بارتكابها
 مرة فيبد أنه يفتى بالمرتين فيما بالجمع في قوله أو لا بل لا بد أن يتوالى عليه سنون ما فوق الواحد وهو صريح
 ما في شرح الملق فانه قال فيضق وترد شهادته تأخيره عن العام الاول بلا عذر (قوله وبارئ كتابه) أى الذنب
 الصغير وانما ذكر التعبير باعتبار أن الصغيرة ذنب ولا يرجع الضمير الى التأخير لأن المقصود الاستدلال بالامر
 الكلي وهو أن كل صغيرة لا يفتى تركها بمرة واحدة (قوله الا بالاصرار) أى يمكن بالاصرار وهو استثناء
 منقطع لعدم دخول الاصرار تحت المرة حلياً (قوله ووجهه) أى وجهه كون التأخير صغيرة وليس من الكبائر
 (قوله لأن دليل الاحتياط) أى المقتضى للفورية الذي استدلاله عليها طائفة والكبيرة لا تثبت الا بدليل قطعي
 والدليل هو ما تقدم بناء من أن الحج له وقت معين في السنة والموت في سنة غير نادر والحج واستدل محمد على التراخي
 بعدم اقتضاء الامر الفورى وأنه صلى الله عليه وسلم حج سنة عشر وقريضة الله فكانت سنة تسع حلياً
 بنصرته (قوله وسعه أن يستقرض) وفي التراخي عن أبي يوسف يلزمه الاستقراض اهـ درهنتى (قوله
 أن لا يؤاخذ الله تعالى) أى اذا مات قبل قضاءه وقوله بذلك أى الاستقراض أى ذنب الاقدام عليه لأنه هو
 الذى حق الله تعالى وأما المال فجعله تعالى حق العبد ويحتمل أنه لا يؤاخذ بغير المال أيضاً بأن يرضى الحق
 بشارك وتعالى غريمه عنه (قوله أى لو نأوى أو فاه) أما اذا لم ينو ذلك فكان من المائل المزمع وورد أن الله
 تعالى مع الدائن حتى يوفى دينه ما لم يكن دينه فيما يكره الله (قوله على مسلم) فلو ملك الكافر ما به الاستطاعة
 ثم أسلم بعد ما افتقر لا يجب عليه نية تلك الاستطاعة بخلاف ما لو ملكه مسلماً فلم يفتقر حتى افتقر حيث يتقرر
 وجوبه ديناً في ذمته فتح وهو ظاهر على القول بالفورية لا التراخي نهر (قوله لأن الكافر غير مخاطب بالحج) مفهوم
 التقييد بالاداء أنه مكلف باعتقاد الوجوب وهو مذهب الضارين ومن ذهب للعراقيين وجوب الاعتقاد
 والاداء وهو المذهب كما حذر به صاحب البحر في شرح المنار ومذهب أهل حمرقند عدم وجوب واحد منهما
 وهو الذى عليه أكثر الفقهاء (قوله من) فلاح على عبس ولو مدبراً أو أم ولد أو مكاتباً أو بهماً أو ماله في
 الحج ولو كان بمكة لعدم ملكه بخلاف الصلاة والصوم لأن الحج لا يتأى الا بالمال غالباً بخلافهما ولقوات حق المولى
 في مدة طويته وحق العبد مقدم باذن الشرع والمولى وإن أذنه فقد أعار منافعهم والحج لا يجب بقدره عارية
 بجر (قوله مكلف) أى بالغ عاقل فلا يجب على صبي ولا مجنون وفي المتروخ خلاف في الاصول فذهب
 لغير الاسلام إلى أنه يوضع عنه الخطاب كالمصبي فلا يجب عليه نية من العبادات وذهب المدبوسى في التقوم
 إلى أنه مخاطب بالعبادات احتياطاً (قوله اما بالكون في دارنا) سواء علم بالفرضية أم لا نشأ على الاسلام فيها
 أم لا بجر (قوله أو مستورين) أو وجب وأمر آتين وعندهما لا تشترط العدالة والبلوغ والحزبة فانه صاحب البحر
 (قوله صحيح البدن) فخرج به من بدنه غير سالم من الاثاق المانعة عن القيام بما لا بد منه في السفر فلا يجب
 على مقعد ومفلوج وشيخ كبير لا يثبت على الراحة بنفسه ويطبق بهم المحبوس والمخالف من السلطان الذى يمنع

في العام الاول عند الثاني وأصح الروايتين
 عن الامام ومالك وأحمد فيضق وترد شهادته
 تأخيره أى سنيناً لأن تأخيره صغيرة
 وبارئ كتابه مرة لا يفتى الا بالاصرار بجر
 ووجهه أن الفورية طينة لأن دليل الاحتياط
 طائفة ولذا أجعلوا أنه لو تراخي كان أداه
 وان آثم بكونه قبله وطأ والولم يحج حتى اتان
 ماله وسعه أن يستقرض ويحج ولو غير قادر
 على وفائه ويرجى أن لا يؤاخذ الله تعالى
 بذلك أى لو نأوى أو فاه اذا قصد كراهته
 في الطهيرة (على مسلم) لأن الكافر غير
 مخاطب بفروع الايمان في حق الاداء وقد
 حققناه فيما علقناه على المنار (حرم مكلف)
 عالم بمرضه اما بالكون في دارنا أو بأخبار
 عدل أو مستورين (صحيح) البدن

الناس من الخروج الى الحج كاذره الشارح وكذلك الاجاب الاجاب منهم وظاهر الرواية عنهم وجوبه
 على هؤلاء اذا ملكوا الزاد والراحلة وقوة من يرفعهم ويضعهم ويقودهم الى المناسك واذا وجب الاصل وجب
 البديل وهو الاجاب ويجزئهم ما استقر العجز فان زال أعادوا واختار في الصفة والخلاف مبنى على أن العدة
 من شرائط الوجوب وبه قال أو وجوب الاداء وبه قالوا وان الخلاف يظهر في الاجاب والايضا وحمل الخلاف
 اذا لم يقدر على الحج وهو صحيح فان قدر عليه ثم زالت القدرة وجب الاجاب انتفاها ولا كلام أنهم لو تكفروا الحج
 سقط عنهم لان عدم وجوبه عليهم للعرج فاذا احتملوه وقع عن حجة الاسلام كالنقد اذ ايجح بحر ونهر (قوله بصير)
 فلا يجب على الاعمي وان وجد قائد في المشهور عن الامام لان القادر بقدره الغير لا بعد قادرا (قوله يمنع منه)
 أي من الحج أي الخروج اليه (قوله يصح بدنه) بضم الياء وكسر الصاد الموحدة وتشد يد الحامل المهيمة وضيمه الى
 الزاد في نسخة يصح بدنه (قوله وجب) بضم الياء وتخفيف التثنية وتشد يد الحامل المهيمة وتشد يد الحامل المهيمة
 لا تثبت بالاباحة وهو شرط عام في حق كل أحد حتى أهل مكة (قوله وراحلة) القدرة عليها تثبت بالمال
 أو الاجارة لا بالعارية والاباحة هي شرط في حق غير المكي ولو قادرا على المشي أما هو فلا ومن حولها كأهلها
 لانهم لا يطعمهم مشقة بالمشي اليه فاشبهه السبي الى الجمعة أما اذا كان لا يستطيع المشي أصلا فلا بد منه في حقه
 أيضا بحر (قوله بمنته) أي أمان أن يكثر عقبة بأن يكثر اثنان راحلة يعقبة بان عليه يركب أحدهما
 مرحلة والاخر مرحلة فلا يجب عليه لانه غير قادر على الراحة في جميع الطريق وهو الشرط سواء كان قادرا
 على المشي أم لا بحر (قوله وهو المسمى بالمقرب) بضم الميم اسم مفعول أي ذو القرب وهو كافي القاموس الا كاف
 الصغير حول السنام حلي (قوله والا) أي لا يقدر على ركوب المقرب لكونه مترفا (قوله قد شرط القدرة على
 المارة) هي شبه اليهودج حلي عن القاموس قال في البحر والابان كان مترفا فلا بد أن يقدر على شق حمل وهو
 المسمى في عرفنا مارة أو مواهية وثق الحمل جانبه لان العمل جانبي ويكتفي أحد جانبيه وقد رأيت في كتب
 الشافعية لا بد أن يجرد من ركب في الجانب الآخر وهو المسمى بالمعادل فان لم يجد لا يجب عليه الحج ولم أره
 لا تشاؤها لم نعلم يذكرها أنه ليس بشرط لا مكان أن يضع زاده وقربه وأمنته في الجانب الآخر (قوله
 لم يجب) فيه نظر فان المراد بالراحلة ما يركب وان كانت في الأصل اسم البعير قال القهستاني وراحلة أي ما تحمله
 وما يحتاج اليه من الطعام وغيره ذهابا وإيابا وهي في الأصل البعير القوي على الاسفار والاجال اه وقال
 في المسالك المتقطر شرح المسالك المتوسط والفكر من الراحة من يعبر أو خيل أو بغل الا أنه كره ركوب الحمار
 في المسافة البعيدة لعدم تحمله المشقة الشديدة اه حلي (قوله وانما صرحوا بالكرامة) أي انتزعية
 كما استظهره صاحب الجرد ايل أفضلية مقابلة وفي حاشية الاشياء لابي السعدي انما كره على الحمار لان الشيطان
 يترامى له كثيرا ومن ثم تدب الاستعاذة من الشيطان عند نهيقه وخص بعضهم الكرامة بصالة الوقوف اه
 (قوله به يفي) بذلك يمل من وجوبه ما قد مناه عن البحر من أن الحج ماشيا بل بيطيه ولا يسيء خلقه أفضل منه
 راكبا أو محمول على من لا يطيقه أو يسيء خلقه وفي الوهبانية وشرحها للشرع بل لا يبيح الغنى أفضل من حج
 النقي لان ابتداء فعل الا قول فرض بخلاف الثاني (قوله أفضل من المارة) خوفا من الرياء والفخر ولم يكره بعضهم
 اذا تجرد عن ذلك بحر وقد مر (قوله منا) المن رطلان وفي عبارة المن أربعة عشر استاراة والاستاراة دراهم ونصف
 (قوله وظاهره أن البغل كالحمار) نفع فيه صاحب النهر وفيه ما فيه حلي واستظهر الحوي أن البغل يقدر
 على ضعف ما يحمله الحمار وفيه أنه باعتبار ذلك يز يد حمل البغل على حمل الجمل وفيه ما فيه (قوله ولو وهب الاب
 لانيه) أو عكسه واذا علم الحكم فمن لامة منه يمل بالطريق الاولى فيمن شأنه الامتنان كالأجنبي ولو قبل المباح
 هل صرفه الى غير ذلك الوجه لم أره والظاهر أن ذلك على قول محمد أبو السعود ملزمة (قوله وهذا مني) أي
 القدرة على الزاد والراحلة (قوله خلافا لاصولين) فضاوا انهم من شرط وجوب الاداء وانما يوافق الفقهاء
 أهل الاصول في ذلك لانه لا فائدة في جعله من شرائط وجوب الاداء لان الفائدة لزوم الايضاح عند الموت
 وعدمه والفقهاء لا ينفقون فيه ذلك بحر (قوله فضلا عما لا بد منه) كفره وسلاحه وقيامه وعبادته وقضاء
 ديونه ولو أصدق نساءه وقيل لا تنفع ويغني قصر الخلاف على المؤجل منها اه نهر (قوله كما ترقى الزكاة)
 من بيان ما لا بد منه من الطوائف الاصلية وهو ما يدفع عنه الهلاك فحقها أو تفقدوا (قوله ومنه) أي عما لا بد منه

(بصير) غير محبوس وناتق من سلطان يمنع
 منه (نزي زاد) يصح بدنه فاعاد العلم
 ونحوه اذا قدر على خبز وجب له لا بعد قادرا
 (وراحلة) مختصة به وهو المسمى بالمقرب ان
 قدره لا يقتصر على القدرة على المارة لا فاق
 لا يمكنه يستطيع المشي له به بالسي لبعده
 وأما أنه لو قدر على غير الراحة من بغل
 أو حمار لم يجب قال في البحر ولم أره سريحا
 وانما صرحوا بالكرامة وفي السراجة الحج
 راكبا أفضل منه ماشيا به يفي والمقرب أفضل
 من المارة وفي جارة الخلاصة من حمل الجمل
 مائتان وأربعون سنة والمارة من خيل
 مائتان وأربعون سنة والمارة من خيل
 وظاهره أن البغل كالحمار ولو وهب الاب
 لانيه ما لا يجب به لم يجب قبوله لان شرائط
 الوجوب لا يجب تحصيلها وهذا مني اتفاق
 الفقهاء خلافا لاصولين (فصل في ما لا بد
 منه) كما ترى الزكاة ومنه المسكن ومرتته
 ولو كبير يمكنه الاستغناء ببعضه والحج
 بالفاضل فانه لا يلزمه بيع الزائد

وقوله المسكن أى المحتاج اليه للسكنى أما الدار التى لا يسكنها والعبد الذى لا يستقدمه فعليه أن يبيعه ويحج
ومثله المتاع الذى لا يتن بجر وأبو السعود (قوله نعم هو أفضل) أى يبيعه الزائد أو يبيع جميعه وشراؤه قد راجحه
أفضل بجر (قوله وعلم به) أى بسد لزوم بيع الزائد (قوله والاكتفاء) بالجزم عطف على بيع (قوله لا يلزمه)
لأن هذا المال مشغول بالحاجة الأصلية (قوله وحزنى النهر) حيث قال أما المحترف إذا ملك قدر ما يبيع به
ونفقة عياله وذوهاره وإيابه فعليه الحج انفاقا لأنه غير محتاج الى رأس مال لتسيام حرقته وبغنى أن يقيد بجرقة
لا يحتاج الى آلة أما المحتاجة اليها فيشترط أن يبقى له قدر ما تنثرى به اه ويشترط أن يفضل أيضا مال بقدر رأس
مال العبارة به الحج ان كان تاجرا وكذا الدهقان والمزارع ورأس المال ان كان تاجرا يختلف باختلاف الناس
بجر (قوله معه ألف) المراد أن عنده ما يسكنى للحج (قوله ولو وقته زمة الحج) امتشك كل بعضهم تقديم الحج
على التزج بأن المصرح به لزوم الحج شرائط منها أن يملك قدر نفقة الذهاب والاياب فاضله عن حوائجه الأصلية
ومن المعاصم أن التكاح من الحوائج الأصلية حتى صرحوا بوجوبه عند التوفيق ولو ينفق الزنا الابه فرض
فكيف يلزمه الحج تلك الاف مع كونها مشغولة بحاجة التكاح فان قلت يجاب بما اذا لم يكن له رغبة فى التزج
قلت هذا الجواب ياباه قول المصنف وهو يخاف العزوبة أو السعود فى حائسية الاشياء وفى البحر لو ملك ما به
الاستطاعة قبل أشهر الحج كان فى سعة من صرفها الى غيره وأما هذا قيد فى صبرونه دينا اذا افقره وان يكون
مال كافى أشهر الحج فلم يوجب والاولى أن يقال اذا كان قادرا وقت خروج أهل بلده ان كانوا يخرجون قبل أشهر
الحج بعد المسافة أو قادرا فى أشهر الحج ان كانوا يخرجون فيها حتى افقرت قريته وان ملك فى غيرها وصرفه
الى غيره لائى عليه فالفق (قوله وفضلا عن نفقة عياله) دخل تحت نفقتهم مكنائهم وكسوتهم
فان النفقة تشمل الطعام والكسوة والسكنى بجر وان لم يكن دارهم محرم منه كفى الا سهاف والمراد بالنفقة
الوسط من غير اسراف ولا تقتير وقد يقال اعتبار الوسط فى نفقة الزوجة بخلاف للمنفق به فيها فان القنوى على
اعتبار حالهما فالوسط انما يعتبر فيما اذا كان أحدهما غنيا والآخر فقيرا كما يأتى فى النفقات بجر والعيال بكسر
العين جمع عيل كفى شرح الملتقى (قوله لتقدم حق العبد) بأذن الشرع لا تقيده على حق الحق لاستغنائه (قوله الى
حين عوده) لا بعد العود فى ظاهر الرواية بجر (قوله وقبل بعده يوم) روى عن الامام رضى الله تعالى عنه (قوله
وقبل بشهر) كذا روى عن أبى يوسف (قوله بظلمة الامة) أى برأى بجره احدى عن البحر قبل هو شرط لوجوب
الحج وهو مروي عن الامام لان الاستطاعة منفية بدون الامن وقبل هو شرط لادائه لانه عليه الصلاة والسلام
فسر الاستطاعة بالازاد والراحلة لا غير وفائدة الخلاف تظهر فى وجوب الايسار فعلى القول الاول لا يجب وعلى
الثانى يجب قال الكمال الذى يظهر أن بعض جمع غلبة السلامة وعدم غلبة الخوف حتى لو غلب الخوف على
القلوب من المحاربين لوقوع النيب منهم مرا أو سمعوا أن طائفة تعرضت لطريق ولهم شوكة والناس
مستضعفون عنهم لا يجب اه واختلف فى سقوط الحج اذا لم يكن بد من ركوب البحر قال الكمال ان كان
الغالب فى البحر السلامة من موضع جرت العادة بركوبه يجب والا لا وهو الاصح (تنبيه) سيجون وجميعون
والضرات والنيل أنهما لا يجازيان كفى الحديث سيجان وجميعان والفرات والنيل كل من أنهار الجنة كذا فى البحر
قال عيسى الارلى

يرى بلاد الروم تسبحان سائحا • وبالنسب يلقى جاريانهم سيجون

ويلقى بأرض الديس جيجان جارا • وفى أرض بلخ قد جرى نهر جيجون

وفى الصحاح سيجان نهر بالشام وسيجون نهر بالهند وساحين نهر بالبصرة وقد استفيد أن سيجان وجيجان
المذكوران فى الحديث غير سيجون وجيجون أبو السعود (قوله ولو بارشوة على ما حققه الكمال) حيث أفاد
أن الرشوة اذا اتفققت تجب والاثم على الآخذ على ما عرف من تقسيم الرشوة فى كتاب القضاء ورد بعض
المتأخرين بأن محلها اذا كان المعطى مضطرا بأن لزمه الاطعام ضرورة عن نفسه أو ماله أما اذا كان بالاتزام
منه فبالاطعام يأثم أيضا وما نحن فيه من هذا القبيل نهر ورد بأنه مضطر لاسقاط الفرض عن نفسه قلنا جزم
الشارح بما فى الفقه أفاده أبو السعود وفى البحر الرشوة فى مثل هذا جائزة اه لانها دفع ظلم الظالم عن نفسه
لا اضرا باجده (قوله ان قتل بعض الجاهل) أى فى كل عام وفى غالب الاعوام وحينئذ فلا تكون السلامة

نعم هو أفضل وعلم به عدم لزوم بيع الكل
والاكتفاء بسكنى الاجارة بالاولى وكذا
لو كان عنده مال واشترى به مسكنا وخادما
لا يبيعه ما يملك فى الحج لا يلزمه خلاصة
وحزنى النهر انه يشترط بقائه رأس المال
لمن وقته ان اجتاحت لاقته والا لا وفى الاشياء
معه ألف ويخاف العزوبة ان كان قبل خروج
أهل بلده فله التزج ولو وقته لزومه الحج
(و) فضلا عن نفقة عياله من تازمه نفقته
لتقدم حق العبد (الى) حين عوده وقبل
بعدة يوم وقبل بشهر (مع أمن الطريق)
بظلمة السلامة ولو بالرشوة على ما حققه
الكمال وسيجى آخر الكتاب أن قتل بعض
الجاهل عذر

غالبه اه حلي (قوله وانفارة) أي ما يدفع لاجلها وهي الحنفذ كالذي يأخذ من جميع من قطاع الطريق (قوله وعليه) أي على كون المتقدم كونه عذرا فيسبب الخ اه حلي (قوله أو محرّم) هو من لا يجوز له منا كتمان على التأيد بقراءة أو رضاع أو مصاهرة ولا يشترط ذلك في من المهاجرة من بلاد الكفر إلى بلاد الإسلام والمأبودة الفارة لعدم قصد هجره أو بل المأمّن ولا يكتفي في السفر جمع النساء وتحرّم الخلوة بالاجنية وإن كان معها غيرها من النساء بغير (قوله ولو عبدا) واجمع لكل من الزوج والمحرّم وقوله أو ذميا أو برضا مختص بالمحرّم كما لا يخفى حلي وفي البرازية لا تسافر بأشهر رضا عا في زما شاء كره قبل التاسع في النفقات أبو السعود فيبلغ نفقته في الشهر وأدخل في الظهيرة بنت موطاة من الزنا حيث يكون محرما لها وفيه دليل على ثبوت المحرمية بالوطء المحرم وبما ثبت به حرمة المصاهرة كذا في الخاتمة (قوله قبلهما) أي للزوج والمحرّم (قوله كافى أشهرهما) حيث قال ويضيق أن يشترط في الزوج ما يشترط في المحرم وقد اشترط في المحرم العقل والبلوغ اه لكن على الشارح أن يؤخره عن قوله عاقل وهذا البعث نقله القهستاني عن شرح الطحاوي اه حلي وفي البحر لم أر من شرط في الزوج شروط المحرم ويضيق أن لا فرق لأن الزوج إذا لم يكن مأمونا أو كان صبيّا أو مجنوناً لم يوجد منه ما هو المقصود اه فزاد فيه الامن (قوله والمراحم كالتغ) اعتراض بين النعوت حلي (قوله غير مجبوس) مختص بالمحرّم اذ لا يتصور في زوج الحاجة أن يكون مجبوسا فليس لها السفر مع أيها المجبوس كما في البرازية لأن المجبوس يعتقد باحة نكاحها فأده صاحب النهر (قوله ولا فاسق) يم الزوج والمحرّم حلي (قوله اعدم حفظهما) أي الفاسق والمجبوس وكذا المجنون والعصبى الذي لم يراحم (قوله مع وجوب النفقة لمحرّمها) قال الزبلي اختلفوا في أن الزوج والمحرّم شرط الوجوب أم شرط وجوب الاداء وتظهر القرعة وجوب الوصية وفي وجوب نفقة المحرم وراحته اذ أي أن يجمع معها الا بالزاد منها والراحلة وفي وجوب القروح عليها الصبح بها أن لم تجد محرما فمن قال هو شرط الوجوب وصححه في البدائع قال لا يجب عليها شيء لأن شرط الوجوب لا يجب تحصيله ومن قال انه شرط وجوب الاداء وصححه في النهاية تعا قاضي خان واختاره في الفتح كما في النهر وأوجب عليها جميع ذلك كره أبو السعود فالحنف والشارح جريا على أحد القواين (قوله لانه مجبوس عليها) أي لاجلها ومن حبس لاجل انسان وجب عليه نفقته (قوله لامرأة) هي البالغة لأن الكلام فحين يجب عليه الحج أما العيبة التي لم تبلغ حد الشهوة تسافر بلا محرم فان بلغت يحاطب وياها بأن يمنعه من السفر الا بمحرّم فان لم يكن لها ولي لا تسحب في السفر بغيره وان لم يكن المشكل كالمرأة في اشتراط المحرم كما أفاده في الاشياء والتأخير هل هو في الاحرام كالمرأة أم كالرجل قال الحوى لم أره ولا يجبر الزوج والمحرّم على السفر وفي تخصيص المرأة اشعار بوجوبه على الامر بالمعروف والنهي عن المنكر كون قريبه معه لكن لا بد أن يمنعه عنه حتى يلتقي كذا في شرح الملتقى (قوله حرة) أفاد أن الامتلاء أن يخرج بغير زوج ومحرّم اذ قصدت الحج أو سفرات مع اذن السيد لها وان كان الحج غير واجب عليها لعدم ما تملكه (قوله ولو مجوزا) لا طلاق التصومس بغير (قوله في سفر) وهو ثلاثة أيام ولياليها وقيد به لانه يساح لها الخروج الى ما دون ذلك لحاجة بغير محرم بغير (قوله وليس عبدا بمحرّم لها) ولو خبا كما في البرازية أي لا يقوم مقامه فيحرّم عليها الخروج معه الى سفر (قوله وليس زوجها معها) أي اذا وجد المحرم فلها أن تفج حجة الاسلام من غير اذنه بخلاف بيع التطوع والمنذور كافي البحر (قوله مع الكراهة) أي الضرعية للشيء الوارد في حديث العيصين لا تسافر امرأة ثلاثا الا معها محرم زاد مسلم في رواية أو زوج (قوله أبة عتدة كانت) أي سواء كانت عتدة وفاة أو طلاق باتن أو رجعي حلي (قوله المانعة من سفرها) أما الواقعة في السفر فان كان الطلاق رجعي لا يفارقها زوجها أو ياتسا فان كان الى كل من بلدها ومكة أقل من مدة السفر تحبّت أو الى أحدهما سفر دون الآخر تعين أن تنص الى الآخر أو كل منهما مسافرت كانت في معصرت فيه الى أن تنقضي عتدها ولا يخرج وان وجدت محرما خلافا لهما وان كانت في قرية أو مفازة لا تأمن على نفسها فله أن يفتي الى موضع امن ولا يخرج منه حتى تنقضي عتدها وان وجدت محرما عتده خلافا لهما من (قوله وقت) ظرف متعلق بمحذوف خبر العبرة أي ثابتة وقت خروج أهل بلدها ولو قبل أشهر الحج لبعده المسافة (قوله وكذا سائر الشروط) أي تعتبر وقت خروج أهل البلد ومن جلتها العقل والحريّة (قوله فلو أحرم الخ) تفريع على اشتراط البلوغ والحريّة نهر (قوله أو أحرم عنه أبوه) القاهر أنه ليس بشيّد لأن الرغيب يحرم عن رقيقته المقتضى

وهل ما يؤخذ في الطريق من المكس والخفارة
عذر ولا نال والمعتد لا كافى القنّة والجبتي
وعليه فيسبب في الفاضل مما لا بد منه
القدرة على المكس ونحوه كافى من اسك
الطرابلسي (و) مع (زوج أو محرّم) ولو عبدا
أو ذميا أو برضا عا (بالغ) قبلهما كما في النهر
بجنا (عاقل وراحم كالتغ) جوهره (غير
مجبوس ولا فاسق) اعدم حفظهما (مع)
وجوب (النفقة) لمحرّمها (عليها) لانه
مجبوس عليها (لامرأة) حرة ولو مجوزا
(في سفر) وهل يلزمها الخروج قولان وليس
عبدا بمحرّم لها وليس زوجها معها من جهة
الاسلام ولو يجب ولا محرم باز مع الكراهة
(و) مع عدم عتدة علم مطلقا) أبة عتدة كانت
ابن ملا (والعبرة بوجوبها) أي العتدة
المانعة من سفره (وقت خروج أهل بلدها)
يحرّم وكذا سائر الشروط بغير (فلو أحرم
مسيب عاقل) أو أحرم عنه أبوه صار محرما

عليه فلهذا أولى ويحزر (قوله ويضيق ان يجزئه قبله) أي قبل احرامه بنفسه أو احرامه عنه والظاهر ان الانبعاث
 هنا الوجوب على الولي لكون القبس من مخطورات الاحرام (قوله وظاهره) أي مافي الميسر كافي النهر (قوله
 ان احرامه) أي الاب عنه أي العبي (قوله قبل الوقوف) راجع الى كل من بلغ وعق (قوله فغنى كل) أي
 لم يجد احراما بنية حجة الاسلام (قوله لا تعقاده فلا) أورد أن الاحرام بشرط فغنى أن يجوز أداء الفرض
 باحرام التغل كمن قوض أو بلغ بالن أن يصلي الفرض بذلك الوضوء وحاصل الجواب أنه شرط يشبه
 الركن من حيث اتصال الاداء به كان يحرم وهو واقف بعرفة فلا يؤدى بما انعقد منه للتغل وشرط محض من
 حيث أنه لا يلزم اتصال الاداء به فراعينا الشبهين نهر بقليل زيادة (قوله فلو جدد العبي الاحرام) بأن يرجع
 الى ميقات من المواقيت ويجدد التلبية بالمحج كافي شرح المتن قلت والظاهر أن الرجوع ليس بلازم لأن انشاء
 الاحرام من الميقات واجب فقط كأيأتي (قوله ونوى حجة الاسلام) مصطف تغيير (قوله لم يجزئه) أي عن حجة
 الاسلام (قوله لا تعقاده) أي احرام العبد فلا لازما فلا يمكنه الخروج عنه بحر (قوله بخلاف العبي) أي فان
 احرامه لم ينقذ لازما في حقه فيمكنه الخروج عنه والتجديد (قوله والكافر) فلو أحرم كافر فاسلم فجدد الاحرام
 أجزأه لعدم انعقاد الاحرام الا قبل لعدم الاهلية كافي البدائع ولا يصير الكافر بافعال المحج مسلما جزئه
 في البحر بسلامه اذا أتى بدار الأفعال ضيف نهر (قوله والمجنون) أي اذا أحرم عنه ولبه ثم أفاق فجدد
 الاحرام بحجة الاسلام قال في النهر وظاهره أن مقتضى حصة احرام الولي عن العبي الذي لم يعقل حصته عن المجنون
 بجماع عدم العقل في كل اه وبسبب تعقاده ذلك من عبارة البدائع وفيه رد على أخيه في قوله كيف يتصور احرام
 المجنون فانه لا يتصور منه احرام بنفسه وكون وليه أحرم عنه يحتاج الى نقل صريح يفيد أن المجنون البالغ كالعبي
 في هذه اه (قوله فرضه الاحرام المحج) عبر بالفرض ليشمل الشرط والركن (قوله وهو شرط ابتداء) حتى صرح
 بتقديره على أشهر المحج وان كره كأيأتي اه سلب (قوله انتهاء) أي بقاء (قوله حتى لم يجز الخ) تفريع على شبه
 بالركن يعني ان فائت المحج لا يجوز استدامة الاحرام بل عليه التخلل بعسرة وانقضاء من قابل كأيأتي ولو كان
 شرطا محضا لحازت الاستدامة سلب (قوله لايضا في من قابل) أي بهذا الاحرام السابق المستدام (قوله في
 أولاه) وهو من زوال يوم عرفة الى قبل طلوع فجر النحر (قوله سميت به لان آدم الخ) أولاهما وصفت لآدم فلما
 رآها عرفها (قوله تعارفها) أي بعد نزولهما من الجنة متفرقين (قوله ومعظم طواف الزيارة) وهو أربعة أشواط
 وباقه واجب كأيأتي (قوله وهما ركعتان) يشكل عليه ما قالوا ان الأمور بالمحج اذا مات بعد ان وقوف بعرفة قبل
 طواف الزيارة يكون مجزأ من الا حرم فغنى ركيسة الطواف أن لا يجزئه اذ لا وجود للمحج الا بوجود ركبة
 ويدل على الركيسة أن الأمور لو رجعت قبل الطواف لا يجزئ عن الا حرم فغنى أن لا يجزئ الا حرم سواء مات
 الأمور أو رجعت أقامه صاحب البحر (قوله ينف وعشرون) أي خمس وعشرون باعتبار زيادة الشارح (قوله
 وقوف جمع) يقع الجيم وسكون الهم (قوله بذلك) أي بجمع وحذف لفة وأورد اسم الإشارة باعتبار المذكر (قوله
 لان آدم الخ) انحر مرتب (قوله أي دناء) يعني قرب قريبا كما تدل عليه مادة الاقتعال وهل هو بالجمع أو غيره
 يحزر (قوله سمي به الخ) وقيل ان الصفا اسم رجل والمرأة اسم امرأة زينا في الكعبة فحضره ما لقه تعالى بحرين
 ووضع هذان الاحمان عليه الاعتبار الناس ذكره الهرو روى وعلى مافي الشارح اشتق للصل اسم من مادة
 الحال فيه (قوله ولذا) أي لكون الجالس عليها امرأة والايق في التعبير أن يقول في جانب الصفا ولذا ذكر (قوله
 وروى الجار) ان اعتبرت الرمي في كل يوم زادت الواجبات على خمس وعشرين (قوله لكل من حج) سواء كان فارنا
 أو مقفعا أو مفردا وخرج المعمر (قوله وطواف الصدر) بفتح الدال أي الانتقال من مكة (قوله لا ذائق) أي ما لم ي
 والبستاني فلا يطوفاه (قوله غير الحائض) أي ما لم ينفذ فيه قطع عن طواف الصدر كأيأتي قبيل القرآن اه سلب
 (قوله والحلق والتقصير) واجب واحد يذبح الحرم بينهما والحلق أفضل للرجل (قوله من الميقات) يدخل تحته الحرم
 للمكي ومن في حكمه كمن لم يبق الهدي (قوله الى الغروب) ليصل جزءا من الليل فان الجمع بين جزء من النهار
 وجزء من الليل واجب (قوله على الاشبه) أي القول الاشبه بالنصوص رواية والمقول داية (قوله او اخطبه
 عليه الصلاة والسلام) فيه أنه تقدم أن المواظبة من غير نهي عن التردد لا تعيد الوجوب (قوله لمن ليس له عذر) أي
 من به عذر كمن عليه فطاف به (قوله زحفا) أي على البنية (قوله لزمه ماشيا) وألقى الوصف لان هذا النذر ليس

ويضيق ان يجزئه قبله ويلبسه اذ اراد به
 ميسر وظاهره أن احرامه عنه مع عقل
 صحيح غنى عنه أولى (فيلغ أو وجد فغنى)
 قبل الوقوف (غنى) كمن على احرامه
 لم يستطع فغنى لا انعقاد فلا (فلا يجد
 العبي الاحرام قبل وقوفه بعرفة ونوى حجة
 الاسلام أجزأه ولو فعل) العبد (العتق
 ذلك التجديد) المذكور (لم يجزئه) لان عقاده
 لازما بخلاف العبي والكافر والمجنون (و)
 المحج (فرضه) ثلاثة (الاحرام) وهو شرط
 ابتداء له حكم الركن انتهاء حتى لم يجز
 لفائت المحج استدامته ليقضى به من قابل
 (والوقوف بعرفة) فداؤه سميت به لان
 آدم وحوا معا واقفا بها (و) معظم (طواف
 الزيارة) وهما ركعتان (واجبه) ينف
 وعشرون (وقوف جمع) وهو المزدلفة
 سميت بذلك لان آدم اجتمع بمحوه وازدلف
 اليها أي دناء (والسبي) وعند الأئمة الثلاثة
 هو ركرك (بين الصفا) سمي به لانه جلس عليه
 آدم صفة الله تعالى (والمرأة) لانه جلس
 عليها امرأته وهي حواء ولد أنت (وروى
 الجار) لكل مرج (وطواف الصدر)
 أي الوداع (الذائق) غير الحائض (والحلق
 أو التقصير) أو النساء الاحرام من الميقات
 وهذا الوقوف بعرفة الى الغروب ان رخص
 بهما (والبداء) بالطواف من الجبل
 الاسود على الاشبه او اخطبه عليه الصلاة
 والسلام وقبل فرض وقبل بنية (والحلق
 فيه) أي في الطواف في الأصح (والمتن فيه
 لمن ليس له عذر) بنية منه ولو نذر طوافا
 نحره باله ماشيا ولو نذر عتق فلا زحفا

فيه أفضل (والطهارة) فيه من النجاسة
الحكمية على اذهب قيل والحقيقة من
قوب وبدن ومكان طواف والاكثر على أنه
سنة وكذا في شرح باب المناسك (وستر
العورة) فيه ويكشف برقع العضو فأكثر كما في
الصلاة يجب الدعاء (وبداية السعي بين الصفا
والمروة من الصفا) ولو بدأ بالمروة لا يعتد
بالشوط الاول في الاصح (والسعي فيه) في
السعي (لمن ليس له عذر) كما ذكر (وذهب الشافعي
لقارن والمحقق وصلاة ركعتين لكل اسبوع)
من أي طواف كان فلو تركه اهل عليه دم قبل
أن يوصي به (والترتيب) الا في بيانه (بين
الري والخلق والذبح يوم النحر) وأما الترتيب
بين الطواف وبين الري والخلق فسنه طواف
قبل الميقات والخلق لا شيء عليه ويكره لباب
وسجي أن المقر لا ذبح عليه وسنعه
(وفعل طواف الاغاضة) أي زيارة (في)
يوم من أيام النحر ومن الولجبت كون
الطواف وراء الحطيم وكون السعي بعد
طواف معتد به ووقت الخلق بالمكان
والزمان وترك المظفور كالماء بعد الوقوف
وابس الخيط وتغطية الرأس والوجه والاضابط
أن كل ما يجب بركه دم فهو واجب صرح
به في المتن ويستضعف في الجنائيات (وغيرها سنن
وآداب) كان يتوسع في النفقة ويحافظ على
الطهارة وعلى صون لسانه ويستأذن أبويه
ودائنه وكفيه ويؤدع المسجد ركعتين
ومعارفه ويستلهم ويأقن دعاءهم ويتصدق
بشيء عند خروجه ويخرج يوم الخميس فقيه
خرج عليه السلام في حجة الوداع والأثنين
أو الجمعة بعد التوبة والاستغارة أي في أنه
هل يشترى أو يكثرى وهل يسافر برأ أو يجهر
وهل يرافق فلانا أولا لان الاستغارة في
الواجب والمكروه لا محل لها وقامه في النهر
(وأشهره شوال وذو القعدة) بفتح الشافعي
وتكسر (وعشر ذي الحجة) بكسر الحاء
وتفتح وعند الشافعي ليس منها يوم النحر
وعند مالك ذو الحجة كله عملا بالآية قلنا
اسم الجمع يشترك فيه ما وراء الواحد وقاعدة
التأنيث أنه لو فعل شيئا من أفعال الحج
خارجها لا يجزيه (و) أنه (بكره الإجماع
له قبلها) وإن أمن

من جنسه واجب بهذا الوصف (قوله فقيه أفضل) والظاهر البناء على ما رجع فيه (قوله من النجاسة الحكمية)
بتسميها (قوله على المذهب) وقيل سنة وانتفا على وجوب الكفارة فالخلاف لفظي حلي عن البصر (قوله من
نوب) الاولى لنوب أدق نوب (قوله وستر العورة فيه) أي في الطواف (قوله كافي الصلاة) فيعتبر برقع أصغر
الاعضاء المنكشفة (قوله لا يعتد بالشوط الاول) فيأقن بشان ومنه أنه اشترط أن ترك الواجب لا يعدم الماهية
ومقابل الاصح الاعتداد به (قوله كما ذكر) أي في الطواف (قوله للقارن والمحقق) أن عداوا واجباً واحداً كانت
الواجبات أربعة وعشرين (قوله وصلاة ركعتين) وهل يتعين المسجد له ما قولان (قوله من أي طواف كان)
ولو تفرقا (قوله قيل نعم) ليس مراده التضعيف فانه جرم به في شرح المتن عند قوله فصل وإذا أراد دخول مكة
حلي (قوله فيوصي به) يعني إذا أدركه الموت قبل الذبح (قوله بين الري الخ) كان عليه أن يقدم الذبح على الخلق
في الذكر ليوافق ما بينهما من الترتيب في نفس الامر اه حلي فانها على ترتيب حرف رذخ (قوله وأما الترتيب بين
الطواف وبين الري) انما ترك الذبح اعدم وجوبه على المفرد وكلامه فيه والافلا ترتيب بينه وبين الذبح أيضا لانه
إذا لم يكن بينه وبين الري المتقدم على الذبح فلا أن لا يكون بينه وبين الذبح ترتيب أولى حلي (قوله ويكره) أي
تتزيها لانها في مقابلة السنة (قوله وسنعه) أي في باب الجنائيات عند قوله أو قدم نكاحاً على آخر اه حلي (قوله
كون الطواف وراء الحطيم) لان فيه بعضا من البيت وقوله وكون السعي بعد طواف معتد به (وهو أن يكون
أربعة أشواط كما سوا طوافه طاهراً أو محدثاً أو جنباً وإعادة الطواف بعد السعي فيما إذا فعله كذلك
لغير الغصان لا انتفاخ الاول حلي عن البصر (قوله بالمكان والزمان) الاول الحرم والثاني أيام النحر (قوله
وترك المظفور) مثل جميع الجنائيات غير المفردة (قوله بعد الوقوف) أم قبله يفسد (قوله وليس الخيط) ليس
معتاداً يوماً كاملاً أو ليلة (قوله وتغطية الرأس) بما يغطي به عادة يوماً كاملاً أو ليلة (قوله والاضابط الخ) انما قال
ذلك لانه لم يستوف الواجبات اذ منها الاغاضة من عرفات مع الامام ولم يذكرها (قوله وغيرها سنن وآداب)
ظاهر كلامه أنه استوفى الواجبات ذكرها وليس كذلك فلو قال وغير ما لم يجب فيه دم الخ لكان أولى (قوله كان
يتوسع في النفقة) لما ورد أن النفقة فيه كالنفقة في سبيل الله والمراد النفقة من الحلال (قوله ويحافظ على
الطهارة) فان ادمان الوضوء وجب سعة الخلق وسعة الرزق ومحبة الخطة ودوام اليقظ للمعاصي والمهلكات
فقد جاء الوضوء سلاح المؤمن ذكره العارف بالله تعالى سيدي أحمد زروق في النسيحة الكافية وهي مندوبة
مطلقة الآن ندها كما أكد (قوله وعلى صون لسانه) أي بتأكده ذلك في الحج قال الله تعالى في فرض فيه
الحج فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج (قوله ويستأذن أبويه) المحتاجين له في حج القرض وخدمته أفضل
من النفل (قوله ودائنه) أي ران لم يكن له مال يوفي منه (قوله وكفيه) أي يستأذنه أن كفله بأمروه والا لا (قوله
ويؤدع المسجد) أي الذي يسلي فيه (قوله ومعارفه) ليس هو له بخير (قوله ويستلهم) أي يطلب من معارفه
أن يجعلوه في حل مما فرط منه فيهم (قوله ويتصدق بشيء) لانه ترفع البلاء وتدر الزرق (قوله ويخرج يوم الخميس)
أي أن أمكنه والا وافق الناس (قوله فقيه خرج عليه السلام) لتعيل لما قبله (قوله بعد التوبة) متعلق بخرج
(قوله والاستغارة) بصفة السنة المتقدمة في النوافل (قوله في الواجب) مراده ما يسمي الفرض كما أن المراد بأكثروه
ما يسمي الحرام (قوله شوال الخ) انما سميت هذه الشهر ورسمه الاماء لانهم لما فلقوا الشهور عن اللغة القديمة سموها
بما وافق تلك الازمنة فهم يحجبون ويقعدون عن الحرب ويقفون عن مواضع يقال شال زيد اذا اتقل من مكانه
فهم ساقى (قوله رفتح) الاولى الاقتصار على الكسر اعدم سماع الفتح كما في المنع والقهستاني عن المطرزي (قوله
ليس منها يوم النحر) هو قول أبي يوسف وقال الجرجاني والرازي هو منها وظاهر المصنف يحمله ما كان المحدث
إذا حذف جازم كذا العدد وتائيه (قوله عملاً بالآية) وهي قوله تعالى الحج أشهر معلومات فان الأشهر جمع وأقله
ثلاث (قوله قلنا اسم الجمع) الاولى افظ الجمع (قوله يشترك فيه ما وراء الواحد) أي ما بعد الواحد والاثان وبعض
الثالث من جملة ما وراء الواحد ودليله قوله تعالى فقد صفت فلان كما قال المراد المتني ذكره الزمخشري وهذا
الجواب مبني على ضعف لا يليق بصفة القرآن بل هو من باب المجاز حيث أطلق على بعض الشهر شهر قهستاني
(قوله لا يجزيه) الاولى لا يصلح له وذلك لان الاحرام قبلها صحيح مع الكراهة وكذا الخلق والري والطواف بعدها
ولا حرمه اذا أدقها أيام النحر وعبارة القهستاني ولا يصلح شيء من أعمال الحج في غير هذه الأشهر (قوله وان أمن

على نفسه) وعند أبي يوسف لا يكره حينئذ قهستانى (قوله كماز) عند قوله وفرضه الاحرام حلى (قوله يفيد
 التحريم) وبه صرح القهستانى من شرح الطحاوى (قوله والعمره) اسم من الاعتمار وهى لغة القصد الى مكان
 عاصم مغرب (قوله فى العمره) بنى ابي بهامة فقد اظم السنة غير مقيد بوقت غير ما ثبت النهى عنها فيه الا انها
 فى رمضان افضل من غير (قوله على المذهب) وعن اصحابنا انها فرض كفاية كافي (قوله وصح فى الجوهره وجوبها)
 اختاره صاحب البدائع وقال انه مذهب اصحابنا من (قوله قلنا الخ) افاد ظاهره ان من قال بالوجوب استدل
 بقوله تعالى واغوا الحج والعمره لله والا امر يقتضى الوجوب وفى المخ ما يفيد ان هذا جواب عن سؤال مستأنف
 وصارتم فان قلت ما جوابك عن قوله تعالى واغوا الحج والعمره لله فانه امر وهو يفيد الافتراض اه (قوله وذلك
 بعد الشروع) فيه ان الصحابة فسرت الاتمام بان يحرم به من ديرة اهل ومن الاماكن القاصية كما باقى
 اصحاب البحر فهذا ما يقتضى القول بالوجوب (قوله وغيرهما واجب) الاول زيادة وسن وآداب تاركها سى
 كما قال القهستانى (قوله هو المختار) وقيل السى ركن فيها قهستانى (قوله ويفعل فيها كفعل الحاج) يعنى
 ان كيفية الاحرام والطواف والسعى فيها كافي للحج حلى. ويجنب فيها ما يجنبه فى الحج واذا استلم الحجرية قطع
 التلبية فى اصح الروايات واذا حلق يصرح عن اهرامها قهستانى (قوله وجازت فى كل السنة) ولو فى أشهر الحج
 لغيره كى وهذا بخلاف ما كان عليه الجاهلية من ان العمره فى أشهر الحج من اكبر الكبائر واذا اختلف الكمال
 منع المكي من العمره فى أشهر الحج وان لم يحج وفى البحر عند قول المصنف ولا تتمع ولا قران لمكي ان الاعتقاد
 فى أشهر الحج للمكي معصية كالمبدائع لكنه قال وهو محمول على ما اذا حج من عامه افاد بهضه الحلى (قوله
 وكرهت يوم عرفه واربعه بعده) أى فى حق المحرم للحج أو مرىد الحج وهو الاظهر وعن ابي يوسف انه لا يكره
 فى يوم عرفه قبل الزوال فان اهل بيته فى الايام الخمسة رفضها وحلبه دم وان مضى عليها صح وزمه دم للجمع بينهما
 اما فى الاحرام أو الافعال الباقية اه حلى (قوله كقارن) تنظر لا تخيل حلى قلت ما المانع ان يكون قهستانى
 فان القارن يعقب بالاحرام السابق لها (قوله وعليه) أى على ما فى السراج من ان المكره الانشاء لا فعلها بالاحرام
 سابق (قوله فاستثناء الثانية القارن) حيث قال فيها اتكره العمره فى خمسة ايام لغير القارن اه فالمراد الاستثناء
 الواقع معنى لان مراده الاستثناء القارن فلا يكره (قوله منقطع) وجهه ان قوله أو لا تكره العمره فى خمسة ايام معناه
 كما افاده السراج يكره انشاءها فى تلك الخمسة والقارن المستثنى لم ينشئ بل اهرامه بها سابق (قوله فلا يفتن
 يوم عرفه) نضرب على قوله أى كره انشاءها بالاحرام الخ (قوله كما توهمه فى البحر) حيث قال بعد عبارة الثانية
 مشيرا الى قولها لغير القارن وهو تقييد حسن وينبغى ان يكون راجعا الى يوم عرفه لا الى الخمسة كما لا يخفى
 وان يلحق المقتضى بالقارن اه (قوله أى المواضع) اطلاق الميقات على المواضع مجاز وليس مشتركا بين الوقت
 والمكان كما توهمه فى البحر والعلاقة توقف الفعل على كل من الزمان والمكان افاده فى النهر (قوله مرىد مكة)
 اطلق فيه فعمل ما اذا كان قاصدا عند الجواز الحج أو العمره أو التجارة أو القتال أو غير ذلك لان الاحرام
 لتعظيم هذه البقعة فاستوى فيه الكل بحر (قوله الاحراما) أى يحج أو عمره أو قوله ذو الحليفة) مصغر وهو ابعد
 المواقيت اما اعظم أمور اهل المدينة واما لكونها اقرب الى مكة من سائر الاقاليم فبعدم موضع اهرامها (قوله
 على ستة أميال من المدينة) وقيل سبعة كما ذكره القاضى عياض وقيل اربعة كما فى القهستانى (قوله وعشر
 مراحل من مكة) أو تسع كما فى البحر وفى القهستانى وعلى ما قيل من مكة (قوله تسميها العوام) أى تسمى الاطوار
 التى يتلك المكان كما فى البحر (قوله على مرحلتين من مكة) وفى القهستانى أرض خجعة على ستة وأربعين ميلا من
 مكة وانما سمي بها لان فيها جبلا صغيرا يسمى بالعرق (قوله وخجعة) سميت بذلك لان السبل نزل بها وأجفف أهلها
 أى استأصلهم وهى قرية بين المغرب والشمال من مكة من طريق تولد لكن قيل ان الخجعة قد ذهبت أعلامها
 ولم يبق لها الا رسوم خفيفة لا يكاد يعرفها البعض سكان تلك البوادي فلذا والله أصل اختيار الناس الاحرام
 من المكان المسمى براىض وبعضهم يجعله بالعين احتياطا لانه قبل الخجعة بنصف مرحلة أو قريب من ذلك بحر
 (قوله وقرن) بسكون الراء اتفاق بين أهل اللغة والفقه وغيرهم نهر (قوله وفتح الراء الخ) وقع ذلك للبحر
 فى صحاحه (قوله خطأ آخر) بل هو منسوب الى قبيلة يقال لها بنو قرن بطن من مراد (قوله جبل) أى من جبال
 تهامة (قوله والعراق) نسبة الى عراق بلاد يذكرون بؤث موضع المولود قهستانى وكذا المفسران وأهل ما وراء

على نفسه من المخطوئتين بالركن
 كماز واطلاقها يفيد التحريم (والعمره) فى
 العمره (سنة مؤكدة) على المذهب وصح
 فى الجوهره وجوبها (قوله) وفى قوله
 الا تمام وذلك بعد الشروع وبه يقول
 (وهى) احرام وطواف وسعى وحلق
 أو تقصير فالاحرام شرط وعظم الطواف
 ركن وغيرهما واجب هو المختار ويفعل فيها
 كقول الحاج (وجازت فى كل السنة) ونبت
 فى رمضان وكركت) تحريم (يوم عرفه
 واربعه بعده) أى كره انشاءها بالاحرام
 حتى يلزمه دم وان رفضها لاداءتها فيها
 بالاحرام السابق كقارن فانه الحج فاعتقروا
 لم يكره سراج وعليه فاستثناء القارن
 منقطع فلا يختص يوم عرفه كما توهمه فى البحر
 (والمواقيت) أى المواضع التى لا يجاوزها
 مرىد مكة الا محرما خمسة (ذوالحليفة) بضم
 ففتح مكان على ستة أميال من المدينة وعشر
 مراحل من مكة تسميها العوام أى يارب على
 يزعمون أنه قاتل الجن فى بعضها وهو كذب
 (وذاق عرق) بكسر فسكون على مرحلتين
 من مكة (وخجعة) على ثلاث مراحل يقرب
 رابغ (قرن) على مرحلتين وفتح الراء خطأ
 ونسبة اويس اليه خطأ آخر (ويلم) جبل
 على مرحلتين أيضا (المدينى والعراقى

والشامي (قوله والشامي) وميقاته
 (والصديقي والبيهقي) لقوله وشامي
 ويجمعها قوله
 حرق العراق بلم الميقي
 وبذي الحليفة يحرم المدافع
 للشام بحقة ان صرحت بها
 ولا هل في حرق قرن فاستبين
 (وكذا هي ان مترها من غير اهلها) كالشامي
 يترجمقات اهل المدينة فهو ميقاته قاله
 النووي الشافعي وغيره وقالوا ولو متر
 بمقاتين فاحرامه من الابداع افضل ولو اخره
 الى الثاني لاني عليه على الذهب وعبارة
 الباب سقط عنه الدم ولو لم يترجم فاحرامه لم يكن
 اذا احذاه احداهما وبعدها افضل فان لم يكن
 بحيث يجاذي فعلى مرحلتين (وحرم تأخير
 الاحرام عنها) كلها (ان) لا فاقى (قصد
 دخول مكة) يعني الحرم (ولو لم يجز) غير
 الحلي اثاره قصد موضعا من الحل كتمليس
 وجدة حل له بما وزنه بلا احرام فاذا حل به
 اتفق بأهله فله دخول مكة بلا احرام وهو
 الحلية لم يرد ذلك الا ما مور بالحل فحاشا لفته (لا
 يحرم) (التقديم) للاحرام (عليها) بل هو
 الافضل ان في أشهر الحج وأمن على نفسه
 (وحل لاهل داخلها) يعني لكل من وجد في
 داخل الواقت (دخول مكة غير محرم) مالم
 يردنسا كالحرج كالمواقت (الذي بين المواقت
 فهو اذاميقاته الحل) (من مكة) يعني من
 واليهرم (ه) الميقات (من مكة) يعني من
 يدخل الحرم (لحج الحرم والعسرة الحل)
 ان يصدق نوع سفر وانتهى في تنظيم حدود
 ليارب من الميقات قبيل

النهر ووقت صلى الله عليه وسلم ذات عرف لاهل العراق قبل اسلامهم لعلمه وحيا به اه (قوله والشامي) وميقاته
 للمصري والمصري ايضا (قوله الفير المار بالمدينة) الاولى حذفه لانه يؤمن أن الشامي المار بها لا يحرم الامن ذي
 الحليفة وليس كذلك بل لا يجب عليه ولا على المدنى الاحرام. ثم سألوا فقال في البحر فلا يجب على المدنى ان يحرم
 من ميقاته وان كان هو الافضل وانما يجب عليه ان يحرم من آخرها عندنا وانه لم منه أن الشامي اذا مر على ذي
 الحليفة في ذهابه لا يلزمه الاحرام منه بالطريق الاولى وانما عليه ان يحرم من الحليفة كما صرى اه (قوله
 والتجدي) نسبة الى نجد اسم عشرة مواضع مرتفعة فاصلة بين اليمن وتهامة وهما اهلها والعراق والشام
 افساها واراولها من ناحية الطرازات هرق كذا في تقويم البلدان (قوله ويجمعها قوله) أي الشاهر من بحر
 الكامل (قوله وكذا هي لن مترها) لقوله صلى الله عليه وسلم من لهن ولن أي عليهن من غير اهلها (قوله وغيره)
 أشار بكه الى أنها مثلة انفسايقه (قوله وعبارة الباب سقط عنه الدم) هذه أخص عما قبلها فان قوله لاني
 عليه أي أصلا أو ما لا يجاوزة الا قبل يلزمه الدم ثم يسقط بالاحرام من الثاني ولا بد في ذلك لوجود نظيره
 وهو من طاف جنبافه يلزمه دم فان أعاد الطواف طاهرا سقط وعبارة البحر السابقة صريحة في عدم اللزوم
 لانه غير عدم وجوب الاحرام من الاول (قوله ولو لم يترجمها) سواء كان في بر أو بحر (قوله اذا احذاه احداهما) انما
 تعتبر المحاذاة المذكورة اذا لم يترجم نفس الميقات فلا يرد ما قيل ان الاحرام لا يلزم من رابغ بل من خالص القرية
 المعروفة فانه محاذ لا خرا المواقت وهو قرن المنازل (قوله فان لم يكن بحيث يجاذي الخ) يناقيه مافي
 القهس تافى من فتح الباري أنه لا تخلو بقعة من البقاع الا أن تحاذي ميقاتا من المواقت اه المهم الا أن يحمل
 مافي الشرح على ما اذا لم يده تحز به على شيء (قوله أي الفاقى) سياتى حكم غيره في المصنف (قوله يعني الحرم)
 وان لم يقصد دخول الابنية (قوله موضعه من الحل) أي وهو داخل الميقات (قوله لم يرد ذلك) أي دخول
 الحرم بلا احرام واعلم أنه يلزم لكل ما جاوز الميقات فاصدا ان احراما ما يجزيه أو مرة ولو خرج من عامه ذلك
 الى الميقات واحرم بحجة أو عسرة سقط ما وجب عليه لاجل الجاوزة الاخيرة ولا يسقط ما قبلها (قوله الامامور
 بالبحر) فلا ينبغي أن تجوز هذه الحيلة لانه حيث لم يكن سفره للحج ولانه مأثور بحجة آفاقية واذا دخل مكة
 بغير احرام صارت حجة مكية فكان محالفا وهذه المسئلة يكثر وقوعها فيمن يسافر من البحر الملح وهو مأثور بالحج
 ويصكون ذلك في وسط السنة فعلى ذلك ليس له أن يقصد البندر المعروف بحجة ليدخل مكة بغير احرام
 حتى لا يطول الاحرام عليه لو أحرم بالحج وليس له أن يحرم بالعسرة بل يكون بها محالفا فاقاده في البحر واظفر
 لقصد البندر المعروف بحجة ثم لما قرب الحج خرج الى أحد المواقت واحرم منها وظهر التعليل الاول وهو أنه
 لم يكن سفره للحج أن يكون محالفا وان كانت حجة حيث آفاقية (قوله بل هو الافضل) والافضل من ديرة أهله
 بعد الاشهر لان التأخير الى الميقات بطريق الترخيص فما كان فيه المشقة أكثر كان الثواب فيه أكثر بحر
 وقهس تافى (قوله ان في أشهر الحج) أما التقديم عليها فاجبه وان مكروه من غير تفصيل بين خوف الوقوع
 في محذور الاحرام أولا كذا في البحر وشافيه ما قدمنا عن القهس تافى أن أبابوسف لا يقول بالكره ان أس
 (قوله وحل لاهل داخلها) تحمل المقيم بمكة والتخيم بالمواقت حكمه كذلك كما في البحر (قوله للحرج) وذلك لعدم
 استقنائهم عن الدخول كثيرا واجباب الاحرام في كل مرة خرج وهو مد فوع بالضرر (قوله كالمواقت) أي مكة
 فاذا جاوز الحرم للعاجلة أن يدخل مكة بغير احرام بشرط أن لا يكون جاوز الميقات للآفاقى فان جاوزه فليس له
 أن يدخل مكة بغير احرام لانه صار آفاقيا اه بحر وفي الحلبي معز بالشامي زاده أن الضمير راجع الى المواقت
 والظاهر مافي البحر (قوله فهذا) أي من كان داخلها أو كان ساكنا فيها اذا أراد نساكا (قوله الحل) بكسر الحاء
 الموضع الذي بين المواقت والحرم وذلك لان خارج الحرم كله مكان واحد في حقه والحرم حدى حقه كالميقات
 للآفاقى فلا يدخل الحرم عند قصد التمسك الاحراما بحر (قوله والميقات ان بمكة الخ) ولو خالف فيه ما وجب
 عليه دم بحر (قوله يعني من بداخل الحرم) يعني سواء كان بمكة أم لا من أهلها أم لا (قوله الحرم) فله أن يحرموا
 من دورهم قهس تافى (قوله ليتحقق نوع سفر) علة للميقاتين وبيان أن الحج بعرفة وهي حل فاسب أن يكون
 الاحرام من الحرم ليتحقق نوع سفر والعسرة في الحرم فاسب أن يصكون احرامها من الحل ليتحقق نوع
 سفر بلجي (قوله والتنعيم افضل) هو موضع قريب من مكة عند مسجد عائشة أبو السعود وهو اقرب موضع

من الحل قهستاني وانما سكان افضل لاصره صلى الله عليه وسلم بالا حرام لها منه (قوله ولعزم التحديد الخ)
انما كانت هذه حدود لما اخرجها الزرقى من حسين بن القاسم قال سمعت بعض اهل العلم يقول لما سأل آدم
عليه الصلاة والسلام على نفسه من الشيطان استماد باقه تعالى فامر بل ملائكة حفوا بكم من كل جانب
وقفوا حولها فختم الله الحرم من حيث وقفت الملائكة اه (تذييل) حوالى طرف منصوب بالياء لانه تنبيه
حوال والنون محذوفة لاجل الاضافة وفيه خمس اقسام حوال وحول وحوالى وحولى واحوال وكلها نظرم
عامة التصرف واحوال جمع حول وحول وحوالى تنبيه حوال وليس المراد حقيقة التنبيه والجمع بل هو على
سورة ذلك مع اتحاد المعنى في الكل ذكره أبو السعود (قوله من أرض طيبة) أى من جهتها (قوله وسبعة
اسيال عراق وطائف) لو قال ومن بين سبع عراق وطائف لاستوفى واستغنى عما ذكره صاحب البصر من البيت
لثالث وهو

ومن بين سبع تقديم بينها • وقد كتبت فاشكر لربك احسانه

أفاده الحلبي عن الشربلاوى (قوله جعران) بالسكان العجى وتخفيف الراء أوضح من كسر العين مع تشبيل الراء
وان كان المتعين في النظم لانه من الطويل وعليه أكثر المحدثين وجعل الشافعى والخطابى التشديد خطأ كما فى
المصباح والجعرانة في طريق طائف على ستة فراع من مكة وذكر السهيلي أن هذا الموضع سعى باسم
امرأة كانت تغلب بالجعرانة واسمها ربيعة بنت سعد بن زيد وقيل هي من قريش ومن فضائلها أنه اعتمر بها
ثم غامى بها وصلى في مسجد الخيف سبعون نيا وبالجعرانة ما شديد العذوبة يقال انه صلى الله عليه وسلم
لخص موضع الماء بيده المباركة فانبجس فشرب منه عليه الصلاة والسلام وسقى الناس ويقال انه غرز فيه رمح
فتبع الماء من موضعه أبو السعود بتصريف

• (فصل في الاحرام) •

مناسبة ذكره بعد ذكر المواقيت التي لا يجوز للانسان أن يجاوزها الا محرما طيرة والاحرام مصدر أحرم
مشتزكين معناه يقال أحرم إذا دخل في حرمة لا تنتهك من ذمة وغيرها وأحرم للبح وأحرم دخل الحرم
أوفى الأشهر الحرم وانما سمي به لانه يحرم عليه ما يحل لغيره من الصيد والنساء ونحو ذلك (قوله وصفة المفرد
بالبح) من عطف الخاص على العام وذكره هنا ليناسب ذكر القنق والقنق بعده وقدمه لانه بمنزلة المفرد من
المركب حلبي (قوله من شاء الاحرام) هو في الشريعة نية التمسك من حج أو عمره مع الذكر أو سوق الهدى كذا يفاد
من الجروعة الكمال بأنه الدخول في حرمان مخصوصة أى التزامها غير أنه لا يتحقق شرعا الا بالنية مع الذكر
أو النية ومعية فهم ما شرطان في تحققه لاجراما مهيته (قوله وهو شرط صحة التمسك) التمسك العبادة ثم غلب على
عبادة الحج والعمرة (قوله ككبيرة الاقتراح) فانها شرط صحة الصلاة والمراد بالكبيرة مطلق الذكر الخالى عن
الحاجة لما علم أن لفظ التمسك كبير غير شرط بل هو واجب (قوله فالصلاة الخ) التصريح ظاهر بالنسبة للتصريح
لالتحليل (قوله أقوى من وجهين) أى من الصلاة انما يقيد بالوجهين لرفع توهم أنه لكثرة مشقته أفضل من
الصلاة مطلقا فانهم تصورا أن أعظم أركان الدين الصلاة ثم الزكاة ثم الصوم كما تقدم نقله عن القهستاني (قوله
ولو ظنونا) بيان للاطلاق فلو أحرم بالحج على ظن أنه عليه ثم ظهر خلافه وجب المضى فيه والقضاء ان أبطله
بخلاف القانون في الصلاة فانه لا ضابطا فده بحر (قوله انه اذا أتم الاحرام) الاولى اذا شرع في احرام حج أو عمرة
(قوله لا يخرج عنه الا بعمل ما أحرم به) بخلاف الصلاة فانه قد يخرج ببعض ما فاء كما اذا شرع فأدب أربع ركعات
فانه لو سلم على رأس ركعتين مع ولا شئ عليه (قوله وان أفده) لانه يجب عليه المضى في صحته كفاؤه
بخلاف الصلاة فيصير عليه المضى بعد أفاده (قوله الا فى القوات) استثناء من قوله لا يخرج الى آخره يعنى
انه اذا أفده بالحج بقوات الوقوف فانه يخرج منه بعمل غيره لانه يتصل منه بعمرة وعليه الحج من قابل (قوله
والا الاحصار) أى والا اذا فاته الحج بسبب احصاء برض أو ذهاب ثمقة فانه يتصل برسالة هدى يذبح
في الحرم فيتصل من الاحرام بعد ذبحه ولا يتأق له المضى في هاتين الصورتين لذهاب الوقت في الاولى ووجود
الاحصار في الثانية (قوله وغله أحب) يعنى أن السنة في هذا الباب احدى الطهارتين مع التفاوت بينهما
في الفضيلة سوى من ابن الكمال (قوله في حق حائض ونساء) المراد بهما الملبستان بالمحيط والتفليس ليس

والحرم العديد من أرض طيبة
ثلاثة اسيال اذا رثت اخفاه
وسبعة اسيال عراق وطائف
وجدت عشر ثم تسع جعرانه
• (فصل) •

في الاحرام وصفة المفرد بالحج (من شاء
الاحرام) وهو شرط صحة التمسك ككبيرة
الاقتراح فالصلاة والحج لهما قصر وقطيل
بخلاف الصوم والزكاة ثم الحج أقوى من
وجهين الاول انه يقضى مطلقا ولو مظنونا
بخلاف الصلاة الثانية انه اذا أتم الاحرام بهج
أو عمرة لا يخرج منه الا بعمل ما أحرم به وان
أفده الا فى القوات فعلى العمرة والا
الاحصار فيجب الهدى (نوشا وغله أحب
وهو للظانفة) لا للظاهرة (فجيب) جهاء
مهملة (في حق حائض ونساء)

التفريع فان غلبه ما اوضحه مما جئت لنسب طهارة لعدم امكانها وانظروا اما المتان اقطع
 منهما الطيب والنفس فبول مدتهما بالاغتسال فلا يصح التفريع جئت ذورود انه صلى الله عليه وسلم امر
 ابابكر بن نخت زوجته أسماء بانه بعد أن يأمرها بالاغتسال وأن يفرغ بالماء (قوله ومضى) طهارة على ما قبله
 صحيح بالنسبة الى الاغتسال لان السبي لا يجنبه له اما بالنظر الى الوضوء فبانه نظرا لمتور الحدث الاصح
 في السبي حيث لم يصح صلاته معه صلى وأشار الشارح بذكر السبي الى ما قاله في التبريحنا أنه يندب الغسل أيضا
 لمن أهل عنه رفقته أو أبوه لم يفرقه لقوله ان الاحرام قائم بالمضي عليه والغسل لا ينعى اقبى به وقد استقرت به لكل
 محرم اه (قوله والتيمم) أي للاحرام وهو موقوف على المقتز اه صلى (قوله لانه ملوث) وانما جعل طهارة
 في نحو الصلاة للضرورة وقد اتفقت هنا (قوله بخلاف جمعة ومعيد) حيث شرع فيها التيمم عند العجز عن
 الاغتسال بالماء صلى موصفا (قوله لكن سوي في الكافي بينهما) أي في عدم مشروعية التيمم لتصيل سنة
 الغسل لهما لانه لا ضرورة في استعماله بخلاف ما اذا كان جنبا فيتميم لتصيل الطهارة ووجه التسوية
 أن مشروعية في المذكورات للتطيق (قوله وزجه في التبر) حيث قال وهو التقي لان القرب لا أثره
 في تحصيل التظافة (قوله وشرط انيل السنة) بالبناء للمجهول أو مستدأخيه أن يحرم أو البناء لفاعل وضعه
 لصاحب التبر اي نقل اشتراطه عن البناء بوجه الاشتراط أنه انما شرع لاجله فلو اغتسل فحدث ثم أحرم
 قنوز المثل فله (قوله ازالة نظره) وتباطبه والسنة في العانة الحلق ويجوز انساق القنص والتوبة
 والاول أفضل حموى (قوله ان اعتاده) أي أو أراد كافي الجهر وينسحب ازالة الشعث والوضغ منه وعن بدنه
 بالطمى والاشتان ونحوهما بجر (قوله وجامع زوجته) هو من السنة بجر (قوله ولا مانع) واده للمال (قوله
 فلبس ازار) في بعض النسخ يجر ازار فيقرأ لبس مصدرا وفي بعضها ينصب فيقرأ لبس فعلا ما ضبا والازار يذكرو
 ويؤنث كافي ضياء الحلووم وهذا اذا وجد والا فشق سراويله وبأثره أو قبضه ويرتدى به وفيه اشارة الى
 أنه لا يلبس السراويل والسياب والقميص ولا بأس بلبس القباء اذا لم يدخل يديه في كبة فهاستاني (قوله على
 ظهره) أي وكفيه ومصدره وشده فوق السرة وان غرز طرفه في ازاره فلا بأس به بجر (قوله وبسن أن يدخله
 الخ) جملة القههستاني خلاف الاولى وفي الجهر عند قوله وطاف لا قدوم مضطجعا أنه لا يطلب منه كشف
 المشكب الا عند الطواف ليكون مضطجعا (قوله أو خله) بنحو مسلة كافي الجهر (قوله أو عقده) بأن شده على
 نفسه بجبل بجر (قوله جديدين) قدومه اشارة الى أفضل منه فاعل القول بعض السلف بذكر اهتداهم والتجرد
 هذا في حق الرجال (قوله أو غسيلين) وفي ترك غسل الثوب العتيق ترك المستحب بجر (قوله ككفن الكفاية)
 التشبيه في العدد والصفة (قوله هو ذا) أي الازار والرداء (قوله وطيب بدنه) قبيل الاحرام سوا كان الطيب
 مما يتق عنه كالمسك والنفالية أو لا يتق لحديث عائشة كنت أطيب رسول الله صلى الله عليه وسلم لم لأحرامه
 قبل أن يحرم كافي أنظر الى ويص الطيب في مفرقه عليه الصلاة والسلام والويص البريق واللحان (قوله ان
 كان عنده) أشار به الى انه اذا لم يكن عنده لا يطلبه والى انه من سنن الزوائد الهدى ثم (قوله مما يتق عنه)
 ويجوز بما لا يتق عنه وانما منع الاول لان المقصود من استنائه حصول الارتفاق به حال المنع منه وهو يحصل
 بما في البدن فاقضى عن تجويزه في النوب لا كما في البدن تابع وما في النوب منفصل كذا يضاف من
 الجروية على قوله مما يتق عنه بقوله وطيب بدنه أيضا واذا اياز به فيه فأولى بما لا يتق عنه (قوله هو الاصح)
 وقال محمد لا يجوز في البدن أيضا مما يتق عنه وروى عن الشيعين انه يجوز في النوب مما يتق منه صلى
 (قوله ومضى) بعد ذلك أشار به الى أن الاولى التعبير بمضى التي تعين الترتيب واسم الاشارة يرجع الى اللبس
 والتطيب باعتبار المذكور (قوله شفعا) أي في موضع الاحرام يقرأ فيها ما شاء والا فضل الكافرون
 والا خلاص قههستاني (قوله وتجز به المكتوبة) فهي تحية المسجد بجر (قوله مطابقا لجنازة) أي لما فيه من
 العزم على الفعل وهذا القول استنبه العلماء ليكون معينا على استحضار القلب (قوله اللهم اني أريد الحج) لم يقيد
 بالعرض اشارة الى أن حجة القرض نصاب بمطلق النية ويضرب فيها نية لخيار كل من فعل أو أفاض صاحب الجهر (قوله
 لم يشقه) لانه اذا في أزمته تنفرقة وأما كون متباعدة فمناوب سؤال التيسير فيه (قوله لقول ابراهيم واسماعيل)
 فيه أن قوله ما ذكركم بالبناء لا الحج (قوله وكذا المعمر) فيطلب الله تعالى لوجود المشقة فيها وان كانت أدنى من مشقة

وهي (والتيمم عند العجز) عن الماء (ليس
 بتسريع) لانه ملوث بخلاف جمعة ومعيد ذكره
 الزباني وغيره لكن سوي في الكافي بينهما وبين
 الاحرام وزجه في التبر (وكذا ينسحب) لريد
 يحرم وهو على طهارته وشاربه وعاتيه وحلق
 الاحرام ازالة نظره وشاربه وعاتيه وجامع
 رأسه ان اعتاده والاقبصر حبه وجامع
 زوجته أو جاريته لومعه ولا مانع منه (ورداه)
 (وليس ازار) من السرة للركبة (ورداه)
 على ظهره وبسن أن يدخله تحت عيته ويلقيه
 على كفه الا بغير فان زرد أو خله أو عقده
 أساء مولاد عليه (جديدين أو غسيلين
 ظاهرين) أي يفي ككفن الكفاية وهذا بيان
 السنة والافترار العورة كاف (وطيب بدنه)
 ان كان عنده لا يوجب مما يتق عنه هو الاصح
 (وهي نديا) بعد ذلك شفعا يعني ركعتين
 في غير وقت مكرره وتجز به المكتوبة (وقال
 المفرد بالحج) بلسانه مطابقا لجنازة (لانه تم
 اني أريد الحج فيسره) لشقته وطول مقته
 (وتقبله مني) لقول ابراهيم واسماعيل ربنا
 تقبل منا وكذا المعمر

الحج (تتمه) اعتمر على الله عليه وسلم أربع مرزات اعتمر عام سنة وهي عمرة الحديبية وفيها هذه المنشر كون من
الحرم وقيل واعتمر سنة سبع واعتمر من البعرة حيث قسم غنائم حنين واعتمر مع حجة الوداع لانه كان فارنا
واحرم بالحج في ذي القعدة (قوله والقارن) ويجمع بين الحج والعمرة في الدعا بالتيسير والقبول بل هو اول
لتكره مشقة وتكره القمع لانه يفرد الاحرام بالعمرة ثم يفرد الاحرام بالحج فهو داخل فيما قبله (قوله لان مدتها
بسيرة) وما زال التيسير انما يكون في العسير لا في اليسير (قوله وقيل يقول كذلك) فائدة صاحب القصة
والقصة فضلا عن محمد (قوله وما في الهداية اول) من انه لا يقولها في الصلاة وسكت عن عبادة طولها متوسط
كالصوم وسكتا لا مكاف الواجب واظهار طلبها وقا طالع زبلي (قوله ثم لي دير) بضم الباء وتسكينها (قوله
ناو يايم الحج) فيه اجماع الى ان النية لا تفصل بالتلبية لان التلفظ امر آخر وراه الارادة وهي العزم على الشيء
كالابزاي (قوله بيان للاكل) راجع الى قوله لي وقوله دير ملاته ايضا وان قصده الشارح على الاقل فلذلك
ذكرنا آخر غيرها واولي بعد ما استوت به راحلته جاز (قوله فيتصح الحج بطلق النية) وذلك لان وقت الحج له شبه
بالمعيار باعتبار عدم محبة معين فيه وله شبه بالظرف باعتبار ان افعاله لا تستغرق ازمته فبالاعتبار الاول
يتأدى فرض الحج بطلق النية وبالاختبار الثاني لا يتأدى بنية التسفل بخلاف فرض الظاهر حيث لا يتأدى
بواحد منهما لان وقتة طرف من كل وجه وبخلاف صوم رمضان فانه يتأدى بكل منهما لان وقتة معيار من كل
وجه اه حلي (قوله ولو قبله) اشار به الى ان التلفظ بالنية لا يشترط ظهر (قوله على المذهب) أي بخلاف
الصلاة لان باب الحج اوسع من باب الصلاة حتى قام غير ذلك كرمقاه كتقليد البدن حلي عن الشرب لالة وفيه
ان الشروع في الصلاة يصدق بالفارسية ولو مع القدرة على العربية وقدمه الشارح ونه على ما وقع للشرب لالة
وغيره من الاشتباه حيث جعلوا الشروع كالقراءة وهي يشترط الايمان هنا بالحجة ومقتضى ما تقدم عن الامام
في صحة الشروع بالمفرد صحة في باب الحج (قوله هو ليك) في مشروعية التلبية تنبيه على ان كرام الله
تعالى لعباده بان وفودهم انما كان باستدعائهم تعالى واختلف في الداعي فقبل هو الله تعالى وقبل هو
الرسول صلى الله عليه وسلم والاظهر انه الخليل لانه اتم البيت امر بدعاء الناس الى الحج فصعد بأقبيس
ودعاهم فبلغ الله تعالى صورة الناس في أصلاب آباءهم وأرحامهم انهم من أجابه على حسب جوابه ان
أجاب مرة حج مرة وان أكثر فأكثر فبه نظر لان الخطاب في لبيك على هذا الخليل والخطاب بالله هو الله تعالى
وكذا الخطاب في الباقي ولا يجوز الخطاب في كلام واحد مع اثنين بل فظن الا ان يقال لما كان دعاء الخليل
عليه السلام بأمر الله تعالى فكان الخطاب كله مع الله تعالى وفي غاية البيان روى أن ابراهيم لما أمره الله
تعالى ببناء البيت بناء من خمسة أجبل طور سيناء وطور بيسان والجودي وأسس من سرائر فوق
في الاقسام ونادى عباده الله بجواب الله وأجيبوا داعي الله فأبغ صوته أهل المشرق والمغرب حتى أجمع النطق
في الاصلا فاجاب ابراهيم بكل من كتب له الحج فخرج من قال لبيك مرة فخرج مرة ومنهم من زاد في التلبية
فذلك قوله تعالى وأذن في الناس بالحج يأتوا رجالا وعلى كل ضامر اه والضاير الموزول وفي مناسك
الطبري عن الازرق في صفة تلبية الانبياء عليهم الصلاة والسلام منهم يونس بن متى كان يقول لبيك
فراجح الكربة وموسى كان يقول لبيك أفاعيدك لبيك لبيك وعيسى كان يقول أنا عبدك ابن امتك ولبيك
أصله لين حذف النون للاضافة والنية للتكرير منسحب من القاب وهو الاقامة أريد بها التكرير والمبالغة
مازوم الاضافة والتصب بفعل مضمر من غير لفظه كأنه يقول داومت وأمت ولا يحسن تقدير فعله ألب اذ ليس
لهذه المصادر أفعال مستعملة وأما لبي فصدره التلبية لا اللب ومعنا ماز وما لعا عتلك بعد زوم وقيل معناه
انجباهي وقصدى اليك من قولهم ادري بلبد اركل أي تواجها وقيل محقق لك من قولهم امرأة لية اذا
كانت محبة لزوجها أو عاطفة على ولدها وقيل معناه الاخلاص لك وقيل الخضوع من قولهم أنا ملب بين يديك
أي خاضع وقيل لم بانك وطاعة لان الالباب القرب أبو السجود (قوله لبيك) أعاده تأكيدا للمبالغة (قوله
لا شريك لك) في عبادة (قوله بكسر الهمزة وتفتح) الاولى أن يجعل على الاستئناف لان تعلق الاجابة التي
لانها به بالذات اولى منه باعتبار الصفة وهو كون الحد والنعمة له وهو معنى القمع والكسر اختيار الامام
والفتح اختيار الشافعي رضي الله تعالى عنهم ما كاذ كره صاحب الكشاف أخاذه في البحر (قوله والنعمة) بكسر

والقارن بخلاف الصلاة لان مدتها بسيرة
كذا في الهداية وقيل يقول كذلك في الصلاة
وعنه الزبلي في كل عبادة وما في الهداية
اول (ثم لي دير) ملاته ناو يايم (بالتلبية
الحج) بيان للاكل والا فيصح الحج بطلق
النية ولو قبله لكن بشرطه فانه لا يتأدى
بقصد به التعظيم كسبح وتلهيل ولو بالفارسية
وان أحسن العربية والتلبية على المذهب
(وهي لبيك اللهم لبيك لا شريك لك لبيك ان
الحمد) بكسر الهمزة وتفتح (والنعمة لانه)

بالفتح أو مبتدأ وخبر (والملك لا يربكك وزد)
 ندبا (فيها) أي عليها لا في خلافها (ولا تنهض)
 منها فانه مكره أي تحريرا لقوله من انما مرة
 شرط والزيادة سنة ويكون مسيا بتركها
 وترك رفع الصوت بها (واذا الجي نوبا) انسا
 (أوساق الهدى أو قلد) أي ربط قلادة على
 عنق (بدنة تدل أو جزاء صد) قلده في الحرم
 أوفى احرام سابق (ونحوه) كجناية (يريد الحج)
 وقران (وفوجبه) (والحال انه يريد الحج)
 وهل العمرة كذلك يذبح في نم (أو بعثها نم)
 فوجبه (ولحقها) قبل المقات (أو بعثها المتعة)
 الاحرام بالتلبية من المقات (في أشهره)
 أوفى احرام وكان التقليد والتوجه (ووجه بنية
 والام يصير محرما حتى يلحقها) (فقد أحرم)
 الاحرام وان لم يلحقها) انما انما (فقد أحرم)
 لان الاجابة كما تكون بكل ذكرك تعطيني تكون
 بكل فعل مختص بالاحرام ثم صحة الاحرام
 لا توقف على نية تلك لانه لو أنهم الاحرام
 حتى طاف شوطا واحدا صرفه لا مرة ولو
 أطلق نية للحج صرف لفرض ولو من فصلا
 ففعل وان لم يكن حج الترض شر بلاية عن
 الفتح (ولو أشهرها) بجرح سنامها الايسر
 (أو جالها) بوضع الجبل (أو بعثها المتعة)
 وقران (وليلتها) كما مر (أو قلدها) يكون
 محرما لعدم اختصاصه بالتك (وبعده) أي

الاحرام

اتون اسم للمتم به ومصدر بمعنى الانعام وعلى الاول هي كل ما يصل الى المخلوق من النفع أو كل ملامه تصمد
 عاقبة فانكافره نعم عليه على الاول لا الثاني وجمع بين الحد والنعمة لان الحد منقطعها وأورد الملك اشارة
 الى استقلاله ذكر لتعريف أن النعمة كلها قلدها لانه صاحب الملك (قوله بالفتح) هو المتعين عند وجهه والتصوين
 لان العطف قبل أن تأخذ ان خبرها وأجابه عنهم الرخوع عليه يخرج الاحتفال الثاني أفاده أبو الهود (قوله
 والملك) بضم الميم سعة المخذود على ما في النهر أو إيجاب الاشياء على ما في الجوى (قوله وزد فيها) الظاهر أن
 المراد مطلق زيادة مشقة على شاة وان لم تكن مأثورة نهر (قوله أي عليه الخ) تبع فيه صاحب النهر وهو ليس
 بقيد بل تصح الزيادة في اثناهما كما نقل صاحب النهر عن ابن عمر (قوله لقواهم انما مرة شرط) تبع فيه صاحب
 النهر وفيه تعريض بالرد على صاحب البحر حيث قال وخصوص التلبية سنة فاذا تركها أصلا ارتكب كراهة
 التنزيه فاذا انقصر منها ذلك بالاولى فقول حافظ الدين في الكافي لا يجوز فيه تطر ظاهر وتبع صاحب
 النهر الكمال حيث قال في الفتح التلبية مرة شرط والزياة سنة حتى يلزم الاصا بتركها وأجاب صاحب
 البحر بقوله وقول من قال ان التلبية شرط مرادة ذكر بقصده التعظيم لا خصوصها وقد غفل الشارح أيضا
 عما قلده قريبا من قوله فيصح الحج بطلق التلبية لكن بشرط مقارنتها بكونه مصدبه التعظيم كسبيج وتهليل
 ولو بالانارسية وان أحسن العربية والتلبية على المذهب ومقتضى اشتراط التلبية ان قصها بمخل بالتك
 لا الكراهة وبالجمله أن المقام لم يحزه الشارح (قوله ويكون مسيا بتركها) أي الزيادة وأفاد كلامه انما سنة
 مؤكدة وفي الكافي انما حسنة وصرح الحلبي في مناسكها بالاستحباب (قوله بها) أي بالتلبية وفي العبارة
 تشبث الضمائر (قوله وإذا الجي نوبا الخ) الاولى أن يقول وإذا نوى لميلان عبارة تفيد أنه يصير شارعا
 بالتلبية بشرط النية والواقع ~~من ذلك~~ أفاده الجوى وقوله فكأنه أن نية التك ابتداء ليس بقيدا كما
 سيصرح به المصنف (قوله أوساق الهدى) ولو لم يك (قوله أو قلده) ولو المقلد أحد جماعة اشتر كوافه ان كان
 بأمرهم وسار وامعها صاروا محرمين نهر (قوله أوفى احرام سابق) فيده لان هذا الاحرام لا يمتد شرعه فيه
 الا بهذا التقليد (قوله كجناية) بارتكاب محظور احرام (قوله والحال انه يريد الحج) انما كفاء ذلك لان النية
 اذا صادفت التقليد مع التوجه صار شارعا لاتصال النية بفعل هو من خصائص الاحرام لان التقليد مع
 السوق من أفعال الحج ونقل في البحر عن الاسيبي انه لو ساق هديا فاصدا الى مكة صار محرما بالسوق فوى
 الاحرام أولا (قوله يذبح في نم) أقول بل هي أولى لانه اذا جاز ما ذكر مع فرض الحج فلا يجوز معه أي غير
 فرض أولى (قوله أو بعثها متعتها) لا يظهر الحاق في المتعة والقران لانه لا يشترط فيها استصسا كما سباني
 اللهم الآن يخص الحاق بغير هديهما (قوله لزمه الاحرام بالتلبية من المقات) وما بعثه على ملكه والمراد بالتلبية
 مطلق الذكر وخصها لانها السنة (قوله والتوجه في أشهره) أشار به الى أن الاولى له صنف فأخبره في أشهره
 بعد قوله وفوجبه بنية الاحرام (قوله والام يصير الخ) أي بأن لم يوجد البعث والتوجه في الأشهر أو وجد التوجه
 دون البعث وقوله حتى يلحقها أي قبل المقات (قوله وفوجبه بنية الاحرام) أفاد ان هذه الاشياء انما قامت
 مقام الذكرو دون النية (قوله فقد أحرم) جواب وإذا الجي نوبا الخ ذكر صاحب البحر أن التلبية والتبعية عين
 الاحرام شرعا وذكروا حرام الدين الشهيد أنه يصير شارعا بالتبعية لكن عند التلبية كما يصير شارعا في الصلاة
 بالنية لكن عند التكبير لا بالتكبير ولا يصير شارعا بالنية وهذا قايما على الصلاة اه وهذا القول هو الموافق
 لما أسلفنا (قوله لان الاجابة) على لغة الاحرام هذه الافعال ومن اقتصر فيه على التلبية أراد ما بعث المذكور
 والقول قاله في البحر (قوله لو أنهم الاحرام) بان لم يعين ما أحرم به وعليه التبيين قبل أن يشترع في الافعال
 أبو السعود (قوله حتى طاف شوطا واحدا) التقييد بليفهم حكم ما زاد بالاولى وظاهره أنه لا يصح تعيينه
 لغیر العمرة ولو أحصر قبل الافعال والتعيين ففصل بدم تعين للعمرة حتى يجب عليه قضاءها لاقضاء جهة وكذا
 اذا جامع فأنسد ووجب المعنى في القاسد قائم ما يجب عليه المعنى في عمرة أبو السعود (قوله ولو أطلق نية الحج)
 عن وصف الفرضية والنية (قوله يجرح سنامها) الباء للتصوير وهو مكره عند الامام لان كل أحد لا يحسنه
 فيلحق الحيوان به تعذيب كإبائي (قوله بوضع الجبل) أي على ظهرها والجبل بضم الجيم كما في الصحاح (قوله
 ولم يلحقها كما مر) أي لحوقا كاللحوق الذي مر وهو كونه قبل المقات وهذا محتمل وقوله ولحقها (قوله أو قلدها)

محترم قوله بدنة (قوله بلامهلة) أخذه من المقام والمناسبات الغير بالقضاء كما عبر حافظ الدين في الكتمز قوله ينق
 الرقت (قوله صلى الله عليه وسلم من حج فلم يرفث ولم يفسق خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمته والمراد أن ذلك من
 ابتداء الاحرام لانه لا يسمى حاجبا قبله أشار اليه صاحب النهر (قوله أي الجماع) وكذا دواحيه كافي القهستاني
 (قوله أود كره بحضرة النساء) وقيل الكلام الفاحش قال في النهر والخلاف في المراد في الآية والا فالكل ممنوع
 وظاهر صريح خبر واحد ترجيح ما عن ابن عباس في تفسير الآية وهو الجماع (قوله أي الخروج) أشار به الى أن
 الفسوق مصدر وهو المناسب لفظا لمعناه ولما بعده ومعنى لأن الجمع ليس مراداً إذ انتهى عنه انما هو إيجاد
 الفسق لا بقيد كونه جماعاً ومن جملة جماعه جعل مفردة فسق حكيم معلوم أفاده صاحب النهر وفيه أن آل
 الجنسية تبطل معنى الجمع فلا تظهر المناسبة المعنوية الا ان يقال ان صورة اللفظ ما زالت توهم الجمع والفسق
 انتهى فنه في الاحرام وغيره الا أنه في الاحرام أشد كلبس الحرير في الصلاة والتطريب في القراءة (قوله
 والجدا ل) انصومة مع الرقعة وانلدم والمكارين ومن ذكر من الشارحين أن المراد به مجادلة المشر كين بتقديم
 وقت الحج وتأخيرها أو التفارب ذكر الالباح حتى أفنى ذلك الى القتال فاعلم بانسب تفسير الجدا ل في الآية
 لا الجدا ل في كلام القهستاني فلذا اقتصرنا على الأقل بصر (قوله فانه من الحرم أشنع) أي الجدا ل لأن الضمير يرجع
 الى أقرب مسد كوروا الاولى ترجيعه الى المذكور من الفسوق والجدا ل والرفث بناء على أن المراد به الكلام
 الفاحش وتطيره قوله تعالى فلا تقبلوا فعين أنفسكم أي في الاشهر الحرم فنهيه سبحانه وتعالى عن الظلم في الاشهر
 الحرم ليس احترازاً بل لأن الظلم فيها أقبح منه في غيرها (قوله وقتل صيد) انما عبر بالقتل لا الذبح لأن الحرم لا يجل
 له القتل بأي وجه كان ومن عبر بذي فقد قصر لأن الصيد لا يشترط فيه الذبح انذركانه ضرورة خلافه
 في التبرثم أن صيد مصدر هو ادابه اسم المفعول دليل اسناد القتل اليه ويستثنى منه القواسق الآتية كذا
 في القهستاني (قوله لا البصر) حمله بالآية (قوله والاشارة اليه) والا عانة عليه كافي القهستاني (قوله ومحل
 نحر يهما) أي الاشارة والدلالة (قوله اذ لم يعلم الحرم) أي اشاراً والمذكور أما اذا كان عالماً قبل الاشارة
 والدلالة لا يحرم على الحرم الدال أو المشير وقول الشارح الحرم كصاحب النهر ليس بقيد بل الحلال كذلك
 والظاهر أنه وان لم يحرم الآية مكرهه مراعاة للخلاف لأن فيه نوع اعانة (قوله والتطيب) أي بالطيب وهو ماله
 رائحة طيبة كالزعفران والبنفسج والياسمين والفضالية والورد والورس والمراد به استعماله في التوب والبدن
 حتى لو لبس ازاراً من غير الاشي عليه لانه ليس بمستعمل لجزء من الطيب ومن ثم قال في الخاتمة لو دخل بيتاً قد جف
 واتصل بتوبه شيء لم يكن عليه شيء نهر (قوله وان لم يقصده) أي ينبغي أن لا يمس الطيب وان كان لا يقصد
 الطيب بأن مسه لقصد شر أمثلاً (قوله ويكره شمه) وكذا شمه الریحان والخمار الطيبة قهستاني (قوله وقلم الظفر)
 أي قطعه ولو واحد اسوا فله ينهيه أو غيره بأمره أو قلم ظفر غيره الا اذا تم كسر بحيث لا يتوقل بأش به
 حوتنق قهستاني (قوله كاه أو بعضه) فلو غطي ربيع رأسه أو وجهه فوما فعله دم لأن ما يعلق بالأس والوجه من
 الجناية فلو ربيع منه حكم الكل كالحلق وكذا لو غطت المرأة ولم تجاف عن وجهها لأن تغطية الوجه حرام
 عليها كالرجل وفيه نظر لانه عليه السلام لم يشرع للمرأة كشف الوجه في الاحرام خصوصاً عند خوف
 الفتنة وانما ورد النهي عن الثياب والقفازين كافي البصري وأما قول ابن عمر احرام المرأة في وجهها لا يدل
 على الكشف اذ المراد باحرام وجهها عدم ستره بالمفصل على قدره كالنقاب والبرقع كما يحرم ستر اليد بالمفصل
 على قدرها وقد ورد أن أسماء بنت أبي بكر كانت تغطي وجهها فالذي علم بالسنة أن وجهها كبد الرجل
 في حرمة المفصل على قدره لا الستر بالكم والمخفة والخارجي من ابن الكمال ولو غطي رأس محرم نائم بما
 زمه دم لأن الستر حرام لمافية من معنى الارتفاق وهو حاصل بفعل الغير أبو الهود (قوله نعم في الخاتمة) لا وجه
 للاستدلال وأما فلا بأس أن تركه أولى (قوله والراس) هذا في الذكراً خاصة أما المرأة فلا يجوز لها كشفه أفاده
 القهستاني (قوله بخلاف الميت) يعني اذا مات محرم بحيث يغطي رأسه ووجهه لبطان احرامه بحونه تقوله
 صلى الله عليه وسلم اذا مات ابن آدم انقطع عمله الا من ثلاث والاحرام محل فيكون منقطعاً على من البصر وأما
 حديث الاعرابي الذي وقسته ناقته وهو قوله صلى الله عليه وسلم لا تقمروا رأسه ولا وجهه فانه يوم
 القيامة مطلباً لغصوبة بخلاف النهي صلى الله عليه وسلم ببقاء احرامه وهو في غيره مفقود اهـ بصر وأعمال

بلامهلة (يتق الرقت) أي الجماع أود كره
 بحضرة النساء (والفسوق) أي الخروج عن
 طاعة الله تعالى (والجدا ل) فانه من الحرم
 أشنع (وقتل صيد البر) لا البصر (والاشارة
 اليه) في الجاضر (والدلالة عليه) في الغائب
 ومحل نحر يهما ما اذا لم يعلم الحرم أما اذا علم
 فلا في الاسع (والتطيب) وان لم يقصده
 ويكره شمه (وقلم الظفر وستر الوجه) كاه
 أو بعضه كفه وذقته نعم في الخاتمة لا بأس
 بوضع يده على أنفه (والراس) بخلاف الميت

الحدِيثين اولى من اعمال احدهما (قوله وبقيّة البدن) فانه لا شيء بعده ولو لم يصرح الا انه في هذه الجملة يكره
 افاده في النهر (قوله ولو حمل على رأسه ثيابا الخ) قال في الثانية لو حمل الحرم على رأسه شيئا يلبسه الناس يكون
 لا بأس وان كان لا يلبسه الناس كالأجانة ونحوها لم يمسك لا بأس اهـ (قوله ما لم يتدبّر يوما وليلة) الواو بمعنى
 اولان ليس المعتاد يوما وليلة موجب للدم ففسر المعتاد كذلك موجب للصدقة (قوله كره) ظاهر اطلاقه انها
 تحريرية (قوله والا فلا بأس) أي الا يصيب رأسه أو وجهه (قوله بضمي) بكسر الخاء ثبت بفسل به الرأس
 فانه راحة طيبة وان لم تكن ذكية كذا قاله الامام بحر ونهر (قوله لانه طيب) أي عند الامام فيجب به دم
 (قوله او يقتل الهوام) أي ويأمن الشعر أي عندهما قبح به صدقة فأولح كناية الخلاف فيتنق على كلا القولين
 وان اختلف الواجب واختلف انما نشأ من الاشتباه فيه ولا قال بعضهم لا خلاف في خطي العراق لانه
 راحة طيبة افاده صاحب النهر (قوله ودلون) بفتح الدال قال الحلبي هو دقيق العدم فصل به الايدي كذا فاق
 (قوله واشنان) ثبت من تلفظ (قوله وسدر) هو ورق النبق اهـ حلبي (قوله وهو مشكل) وجه الاشكال ما ذكره
 في المنع بقوله فان كلا منهما أي من الخطي والسدر يقتل الهوام ويأمن الشعر فكان ينبغي وجوب الصدقة
 عندهما اهـ وهذا الاشكال في الصابون أقوى لانه بهذه الحالة أيضا يزيد بطيب ريحه وظاهر قول الشارح
 بخلاف صابون الخ الاتفاق على عدم وجوب شيء به أضلا والذي في النهر كالا خلاف في عدم وجوب الدم
 فيه لو غسل بالصابون أو بالخرص أو بالاشنان وهذا التعبير لا يتق وجوب الصدقة فليأتمل (قوله وهما)
 مثلهما الشارب (قوله واذا شعر بدنه) أي جسده فذكره بعد ما تقدم من ذكر مسكر العمامة بعد الخاص قال
 في البحر والمراد ازالة شعره كيف ما كان حلقة وقصا وتفاوت ترا و اسراق من أي مكان كان من الرأس والبدن
 مباشرة أو غمكينا اهـ (قوله وليس قميص) لو قال وليس مخيط لاغناء ذلك عن ذكر السراويل والقباء الا انه
 أراد اتباع الحديث وهو قوله صلى الله عليه وسلم لا تلبسوا القميص ولا السراويلات ولا العمامة ولا البراقير
 ولا الاخفاف الا ان يكون احدا ليس له إعلان فلبس الخفين وليقطع أسفل من الكعبين ولا تلبسوا ثيابا
 زعفران ولا ورس اهـ (قوله وسراويل) أجمعية والجمع سراويلات منصرف في أحد استعماليه ذكره ويزن
 بحر فسراويل مفرد يقال بالنون بدل اللام وبالنون اجمعية بدل المهمله وما في النهر من أنه جمع سراويل فطريقة
 غير جائزة (قوله كل موهول الخ) بحيث يستشكل عليه بنفسه بخياطة أو زرق أو غيرهما نهر (قوله كزردية) هي
 الدرع الحديد اهـ حلبي (قوله وقباء) بالذال المنفرد من أمام (قوله ولو لم يدخل يديه في كبة) قال في الوفاة
 وشرحهما للقهستاني وليس مخيط لباس معتادا كما اذا أدخل اليد في كم القباء والقميص والجبّة مثلا فلما ارتدى
 بها أو أترى بالسراويل ليس عليه شيء اهـ ويفهم منه أن مسكك لبس غير معتاد لا يوجب دما (قوله الا أن يزوره
 أو يخله) أي فيلزمه دم على ما يظن لانه من قبيل المعتاد (قوله ويلتصق به) أي عباد كرم من القميص والجبّة
 (قوله وعمامة وقلندوة) لاحاجة الى ذكرهما لما تقدم أن ستر الرأس ممنوع منه ويمكن أن ذكر العمامة إشارة
 الى أن لبسها يحرم وان كان وسط الرأس مكشورا أو بالسود (قوله وخفين) المنع من لبسهما الرجال لا النساء
 أبو السعود عن الخزانة (قوله الا أن لا يجد نعلين) أفاده أنه لو وجد ما لا يقطع لمافي من اتلاف المال بغير حاجة
 أفاده في البحر وان لبسهما قبل القطع فعليه دم قاله الكرماني (قوله عند معقد الثرثرة) وهو المفصل الذي
 في وسط القدم كذا روى هشام عن محمد بخلافه في الوضوء فانه العظم الثاني أي المرتفع ولم يعين في الحديث
 أحدهما لكن لما كان الكعب يطلق عليه وعلى الثاني حمل عليه احتياطا لأن الاحوط فيما كان أكثر كذا
 بحر (قوله فيصير لبس الزرمرزة) هي الصرمة المتعارفة وجعل في البحر أراي الاولى حينما وفي النهر اراي الثانية
 جيبا (قوله ونوب صبيغ) أي وليس نوب فهو على حذف مضاف (قوله وهو السكر كم) تع فيه العيني وهو غير
 مسلم لما في القاموس الورس ثياب كالصم ليس الا بالين يزرق فيبقى فهو عشرين سنة نافع للكاف طلاء ولما هو
 شربا اهـ والكر كم ميدان صفر كعبدلن الرقيقيل يجلب من الهند أبو السعود (قوله بحيث لا ينفوخ في الاصم)
 وقبل بحيث لا يتناثر وهو غير صحيح لأن العبرة للتطيب لا للتناثر ألا ترى أنه لو كان نوب مصبوغه راحة طيبة
 ولا يتناثر منه شيء فإن الحرم يمنع منه كافي المستصحب بحر (قوله لا ينفوخ في الاصم) المراد أنه لا يهرم دخول الحمام
 والغسل بالماء الحار وأما ازالة الوسخ فذكره كافي الخزانة والقهستاني يروى بذلك قوله صلى الله عليه

وبقيّة البدن ولو حمل على رأسه ثيابا
 نفعية لاجل عدل وطبق ما لم يتدبّر يوما وليلة
 قازمه صدقة وقالوا لو دخل تحت ستر
 الكعبة فأصاب رأسه أو وجهه كره والا فلا
 بأس به (وعقل رأسه ولبسته بخطي) لانه
 طيب أو يقتل الهوام بخلاف صابون وسدر وهو
 واشنان انما زاد في الجوهره وحلق رأسه
 مشكل (وقبها) أي اللحية (والعينة) العين
 (وازالة شعر بدنه) الا الشعر الثابت في العين
 فلا شيء فيه عندنا (وليس قميص وسراويل)
 أي كل معمول على قدر بدنه أو بعضه كزردية
 وبرزنس (وقباء) ولو لم يدخل يديه في كبة جاز
 عندنا الا أن يزوره أو يخله ويجوز أن يرتدى
 بقميص وجبة ويلتصق به في نوم وغيره اتفاقا
 (وعمامة) وقلندوة (وخفين) الا أن لا يجد
 نعلين فيقطعهما أسفل من الكعبين
 عند معقد الثرثرة فيصير لبس الزرمرزة
 لا الجوربين (ونوب صبيغ) وهو زهر القوط
 وهو الكركم وعه سحر وهو زهر القوط
 (الابعد زواله) بحيث لا ينفوخ في الاصم
 (لا ينفوخ في الاصم) الحديث البيهقي أنه
 عليه السلام

وسلم الجراح الشفت التفل اه والشفت بكسر العين مغير الرأس والتفل بكسر الفاء تارة الطيب (قوله دخل الحمام في الخفة) وقال ما يعبأ الله بأوساخنا نهر وهو ضعيف جدا لانه صلى الله عليه وسلم لم يدخله أصلا ولم يحدث على عهد في جزيرة العرب كائن عليه الحفاظ الا أن يحمل فعله على الاقتسال بالماء المضم لأن الحمام يطلق عليه ثم ظاهر هذا الحديث ينافي ما تقدم عن الخزانة والقهستاني ولقد الخزانة ويغني للحرم أن لا يزال الشفت من نفسه اه ولذا نقله البرجندي ونقل الحوي عن الصحاح أن الشفت في المناسك ما كان من نحو قص الاظفار والشارب وحلق العانة وحمل الشفت المذكور في الخزانة على هذا وعليه فإزالة الوسخ غير مكرهه وصريح القهستاني الكراهة فانه قال ولا يتي الحمام أى الاعتسال لكن بحيث لا يزال الوسخ اه (قوله والاستقلال بيوت) هو في الاصل الحقيقة من الوصف أو الشعر ثم أطلق على المسقف سمى به لانه يات فيه وفي مناه فاع أو نوب من فروع على عود بحيث يكثر الاستقلال به حوى ما روى أنه صلى الله عليه وسلم استقر من المرح حتى روى جرة العقبة نهر وكان عمر يلى على شجرة نوب يستظل به ونصب لعثمان فغطاه اه شرح الجمع (قوله ومحمل) فغ الميم الاولى وكسر الثانية وعكسه بحر (قوله كما مر) أى في شرح قوله والرأس (قوله وشذهميان) ما يجعل فيه الدراهم ويشد على الحقوم هي الماء والماء مع يمي هيها اذا سال سمى به لانه يمي مائه ولا فرق في ذلك بين نفقة ونفقة غيره نهر (قوله بكسر الهاء) لا غير فالفتح غلط نهر (قوله ومنطقة) بكسر الميم (قوله وسيف) أى وتفلد سيف أو يراد بالشدة طاق الاستعمال فيناسبه على حدوزجى الجواب واليهونا (قوله وقضم) هو ما عده عطف على شد وجزر الجواردة الجردوا وأنهم ماء عطف على ما قبله مما والعنى عليه لا يتي شد قضم واكتحال أو يراد بالشدة استعمال من ذكره المقيد وارادة المطلق مجازا ولو قال وتختما واكتحال الاعطاف على ذلك لم من هذه التكاليف أفاد بعضه الطيبي (قوله لعدم التغطية) يرجع الى الاستقلال بالبيت والمحمل (قوله والبس) راجع الى قوله وشذهميان وما بعده (قوله ولو كثيرا) أى ثلاثا فأكثركا هو مفهوم من المقابلة اه الطيبي (قوله ان خاف سقوط شعر) وان لم يصف ذلك فلا بأس بالكل الشديد بحر (قوله فان في الواحدة) أى من القمل سواء قتلها أو ألقاها أو ألقى الثوب في الشمس لقوت أو دل عليها واسم ان ضمير الشأن محذوف (قوله وفي الثلاثة كف) وفي الزائد عليها نصف صاع كما يأتي (قوله وأكثرت التلبية) وبه نصب أن يكبرها كلما أخذ فيها ثلاث زوات ولا ولا يقطعها بكلام ولورة السلام في خلالها اجاز وان كره السلام عليه واذا رأى شيئا يجهجه قال ليس ان العيش عيش الاخرة ويصلى على النبي صلى الله عليه وسلم عقب التلبية سرا ويسأل الله الجنة ويتعوذ من النار (قوله ندبا) بل استئنا كما في شرح الملتقى (قوله ولو نقلا) ونقصها الطحاوي بالكتوبات قد اساعلى كبير التشريق (قوله أو علا شرفا) يقتضين معنى كانا نهر تفعا وضبط بضم الشين جمع شرفة والاول أنسب (قوله أو هبط وادبا) المراد به المكان المطهر من الارض حوى (قوله جمع راكب) فيه ظاهر بل هو اسم جمع والركب أصحاب الابل في السفرون غيرها من الدواب ولا يطلق على ما دون العشرة والقصور المأخوذة في مفهومه ليست احترازية كما أفاده الشارح بقوله أو جمع ماشاة كذا أبو خنم أبي السعود (قوله أو أهر) الدهر السدس الاخير من الليل ونقصه لانه محل اجابة الدعاء وهذه المواضع كان صلى الله عليه وسلم يلبي فيها قال الزيلعي وعند كل ركوب ونزول وكذا الواسعطف دابة وعند استيقاظه من منامه وأخرج الحاكم ما من ملبي الالهي ما من يمينه وشماله قال الكمال وهذا دليل نذب الاكثر وغير مقيد بتغير الحالات أبو السعود (قوله كالتكبير في الصلاة) فكأن التكبير في الصلاة يوفى به عند الانتقال من حال الى حال كذلك التلبية (قوله رافعا استئنا) لقوله صلى الله عليه وسلم أنا في جبريل فأمرني أن آمر أصحابي أن يرفعوا أصواتهم بالاهلال والتلبية ولأن التلبية في حكم ما تعلق بالغبر لانها اجابة دعاء الخليل فكانت كالأذان الذي للاسلام والخطبة التي يقصد بها الوعظ والتعليم ويستحب في الدعاء والاذكار الاخفاء الا اذا تعلق باعلامه مقصود شرب لالية (قوله بلا جهد) الثلاثه ضرر أبو السعود (قوله واذا دخل مكة) أى من التلبية العليا وهي تبة كداء من أعلى مكة على ديب الاعلى وطريق الابطح وكداء بالذوالفتح التلبية العليا بأعلى مكة عند المقبرة ولا ينصرف للعلية والتأنيث وتسمى تلك الجهة المسمى ومكة اسم البلد ويقال لها مكة وقيل هي بالنساء المجد وبأسم البلد سميت بذلك لانها بابك المذنب أى تذهبها أولان الناس يتباكون أى يزدجون فيها عند الطواف نهر وأصحابها نحو

دخل الحمام في الخفة (والاستقلال بيوت
ومحمل لا يعبأ الله بأوساخنا نهر
أحد ما كره) كما مر (وشذهميان) بكسر
الهاء (في وسطه ومنطقة وسيف والبس
وقضم) زياي لعدم التغطية واللبس
(واكتحال بغير مطيب) فلما اكتحل بمطيب
مزة أو ترين فطيه صدقة ولو كثيرا فطيه دم
سراجية (ولا يتي) شتا نا وصداد وجماعة
وقطع فريسه وجبر كسر وحك رأسه وبذنه
لكن برقى ان خاف سقوط شعر أو قل فان في
الواحدة يتي في بيت وفي الثلاثة كف من
طعام غرر اذ كاد (وأكثر) الهرم (التلبية)
ندبا (مضى صلى) ولو نقلا (أو علا شرفا أو هبط
وادبا) أى ركب جمع راكب أو جمع ماشاة
وكذا الواو بعضهم بعضا (أو أهر) دخل في
الدهر اذ التلبية في الاحرام كالتكبير في
الله لا رافعا) استئنا (صوته بها) بلا جهد
كما ينفعه العوام (واذا دخل مكة بأبالمجد)

الحرام

مائة بل أزيد جوى والمسجد في وسط مكة ذروه مائة ألف وعشرون ذراعا وطا قاته طاة وسبعة وأربعون
 واسطوا قاته أربعة وعشرون وأربع مائة كلها من حر حر أو رستم قهستانى (قوله بعد ما بيا من الخ) متعلق بعبدا
 وذلك بأن يضعها في حذر بلالية (قوله من باب السلام) وهو باب بنى شيبه أحد الأبواب الأربعة التي على
 الجانب الشرقى تجاه الكعبة (قوله نهارا نهارا) وما روى عن ابن عمر أنه كان ينهى عن الدخول ليلا فليس تقصيرا
 للسنة بل شفقة على الحاج من السراق أو السحود (قوله جلالة البقعة) أى منة بها (قوله لدخولها) أى مكة
 حطبى عن البحر (قوله وهو لتنظافة) فلا يقوم التيمم مقامه (قوله فيجب) بالحاء المهملة حطبى (قوله من شاهد
 البيت الحرام) هو علم للمكان الشريف الذى في وسط المسجد مقفان ومخرج من سطحه ثمانية عشر في خمسة عشر
 ذراعا محيطه إلى السماء سبعة وعشرون ذراعا ومخرج ذراعا من الركن الشامى إلى العراق اثنتان
 وعشرون ذراعا ومنه إلى الباقى أربعة وعشرون ومنه إلى الجبرأ أحد وعشرون وشبر قهستانى (قوله
 ومعناه الله أكبر من الكعبة) تبع في هذا غاية البيلد والاولى كما في البحر والنهر الله أكبر من كل كبير وحذف
 المفضل عليه للتعميم فيدخل فيه الكعبة والمنظمة (قوله ثلاثين نوع شرك) فنهاء التبرى عن عبادة غيره
 تعالى ويلزمه التبرى عن عبادة البيت المشاهد ولم يذكر المصنف ولا غيره من المتون الدعاء عند مشاهدة البيت
 يقال في البحر وحى غفلة عما لا يفصل منه فان الدعاء عندها مستجاب ولم يبين محدد في الاصل لمشاهدة الحج شيئا من
 الدعوات لأن التوقيت يذهب بالزفة وان تبرك بالمقول منها الحسن اه والماثور اللهم أنت السلام ومنك
 السلام فحينئذ يسألك السلام اللهم زدني بذلك هذا تعظيما وتشريفا وتكريما ومهابة وزدني شرفه وعظمه وكرمه
 عن حجه أو آخره أشير بغيره وتكريرا وتعظيما برأى ذلك من عمر ربه هو عباده وعن عطاء الله صلى الله
 عليه وسلم كان إذا أيقن بالبيت يقول أمور ذرب البيت من الدين والفقر ومن ضيق الصدر وعذاب القبر ومن
 أهم الأدعية طلب الجنة بالاحسان ومن أهم الأذكار الصلاة على النبي المختار وأوصى الامام رجلا بأن يدعو
 عند مشاهدة البيت باستجابة الدعاء بصبر بحجاب الدعوة (قوله ثم ابتدأ بالطواف) واستلام الركن (قوله
 ما لم يحذف المكتوبة) أى بقوات وقتها وكان الامام في الصلاة فيقدم كل ذلك على الطواف أبو السعود
 زاد في النهر أو دخل في وقت منع الناس فيه من الطواف أو كان عليه فائتة (قوله أو سنة راتبة) كان دخل
 بعد ظهور القمر بحيث لو طاف لا يسع الوقت الا ركعتي الفرض وان لم يطف أدامه سنة (قوله فاستقبل الحجر)
 المرقى منه قدر شبر وأربعة أصابع وكان مضيقا ما بين الشرق والمغرب ثم صار أسودا ليصيب أهل الدنيا عن
 زينة العقبي قهستانى قال في النهر وهو أسود باعتبار ما هو عليه الآن وقد نزل من الجنة وهو أشد سوادا من
 الابن فودنه خطا باني آدم قال العسقلاني وطعن بعض المحدثين كيف سودته الخطايا ولم يبيده الطاعات
 أجيب عنه ببيان الله تعالى أجرى عادة أن السواد يصيب ولا يصيب وبأن في ذلك منة طاهرة حتى تأتير الذنوب
 في الجوار بالسواد فالقلب أولى (قوله مكبرا مهلا) يقال فيها ما تقدم (قوله كالصلاة) في محاذاة اسمها
 لاذنيه (قوله وقبله بلا صوت) لأنه المروى في السنة فمن مر أنه كان يقبل الحجر ويقول انى أعلم أنك حجر لا تضر
 ولا تنفع ولولا أنى رأيته عليه الصلاة والسلام يقبل ما قبلتك رواه الجماعة زاد الأزرقي فقال له على بأمر
 المؤمن من هو بضر ويتبع قال وبم قلت ذلك قال بكتاب الله تعالى قال وابن ذلك في كتاب الله تعالى قال
 قال الله تعالى وإذا أخذوك من بنى آدم من ظهورهم ذرهم ذر باتهم وأنهم هم على أنفسهم الست بركم قالوا بلى
 قال فلما خلق الله عز وجل آدم عليه السلام مسح على ظهره فأخرج ذرته من ظهره فقذرهم أنه الرب وأنهم
 العبيد ثم كتب ميثاقهم في رقبته وكان لهذا الحجر عينان ولسان وقال افتح فاك فالتقمه ذلك وجعله في هذا الموضع
 وقال اشهدان واغلا بالموافاة يوم القيامة فقال عمر أمرونا بالله أن أعيش في قوم استقيم بأبنا الحسن وانما
 قال ذلك عمر لأن الناس كانوا حديثي عهد بعبادة الأصنام فخشى أن يظن الجاهل أن استلام الحجر من ذلك فينب
 أنه لا يقصد به الاتعظيم الله تعالى وعلى لم يخالفه من ذلك الوجه وعلم ينكر نفعه من الوجه الذى ينه على
 أبو السعود عن الزيلعى (قوة) قال ابن الملقن في شرح المدة لا يشرع التقبيل إلا للبحر الأسود والمصحف وأيدي
 الصالحين من العلماء وغيرهم وللشافعية من سفر بشرط أن لا يكون أمر دولامر أو محترمة ولو جوده الموق
 الصالحين ومن نطق بعلم أو حكمة يدمع بها وكل ذلك قد ثبت في الأحاديث العديدة وفعل السلف فاما تقبيل

بعد ما بيا من على امتعته داخل الامن باب
 السلام نهارا نهارا مليا متواضعا خاشعا
 ملاحظا جلالة البقعة وبين الفضل له خواها
 وهو لتنظافة فيجب طهارة وتقسيم (وحين
 شاهد البيت الحرام) (كبر) ثلاثا وبعده الله
 أكبر من الكعبة (وهل) ثلاثا في نوع شرك
 (ثم) ابتدأ بالطواف لأنه تحية البيت ما لم
 يحذف المكتوبة أو جاعتها أو الوتر أو سنة
 راتبة (استقبل الحجر مكبرا مهلا ذراعا
 يديه) كالصلاة (واستلمه) بذكره وقبله بلا صوت

للأجبار والقبور والجدران والستور وأيدي النمل والفسقة واستلام ذلك جميعه فلا يجوز ولو كانت أجمار
 الكعبة أو القبر الشريف أو ستورها أو مضرة بيت المقدس فإن التقبل والاستلام وهو ما تعظم والتعظيم
 خاص بالله تعالى لا يجوز إلا فيما أذن فيه اهـ شلي وظاهر إقراره كلام ابن الملقن أن مذهبنا لا يأتي ذلك
 (قوله قيل نعم) ظاهره ضعفه وفي البحر ما يخالفه ونصه فإن أمكن أن يسجد على الحجر فعلى الله عليه الصلاة
 والسلام والشارع وجده وقول العلامة الشافعي الأولى عندنا أن لا يسجد ضعف اهـ (قوله بلا إيداء) أي
 لمن يراجه بل يتلطف به ويرجعه لانه ما نزع الرجة الا من قلب شقي أبو السعود (قوله وترك الأيداء واجب)
 أي فلا يعلل فصل السنة وأورد أن كف النظر عن العورة واجب وقد ترك لأقامة سنة الختان وأوجب بأنه من
 سن الهدى وبأنه لا خلاف في الاستلام ولأن وجوب الكف مقيد بغير الضرورة ومنها الختان أبو السعود
 (قوله ولا يمكن ذلك) أي استلام الحجر وتقبيله كما قاله الشافعي (قوله ليس) بفتح الميم أو بضم الياء وكسر الميم من
 الأساس (قوله يما من كعبه) وظاهرهما فهو وجهه هكذا المأثور (قوله وطاف بالبيت طواف القدوم)
 ولو وراء السورى وزعمه ويقال له طواف اللقاة وطواف أول عهد بالبيت وهو تحية المسجد كما أن طواف
 الحلال كذلك وإن دخل في يوم النحر بعد الوقوف فطواف الفرض يغني عن طواف التحية وكذلك طواف العمرة
 ولا يستحق في حقه طواف القدوم وأطلق المصنف في الطواف فأفاد أنه لا يكره في الأوقات التي تكره الصلاة فيها
 لأن الطواف ليس بصلاة حقيقة ولهذا أجمع الكلام فيه كما ورد في الحديث ولا تبطل المأذنة أفاده صاحب البحر
 (قوله ويستحب هذا الطواف) كذا في عاتة الكتب وفي خزائن المصنفين أنه واجب على الأضغ فهاستأى (قوله
 للآفاق) فلا يستحب للمكي إذا قدمه ويستحب لاهل المواقيت ودخلها فهاستأى (قوله وأخذ الطائف عن عينه)
 وجوبا بغيره وأشار به إلى أن افتتاحه من الحجر الأسود وهو واجب لأنه صلى الله عليه وسلم لم يترك قط وقيل شرط
 لبيانه عليه الصلاة والسلام وفي الفتح ظاهر الرواية السنية والأوجه الوجوب للمواظبة والإقراض بعيد عن
 الأصول للزوم الزيادة على القطعي بخبر الواحد قال الفهستأى وباب البيت من الساج مضرب بالفضة عرضه
 أربعة أذرع وطوله ستة أذرع وعشرة أصابع (قوله لأن الطائف كالزوم بها) وقيل لأن القلب في الجانب
 الأيسر فيكون في جهتها وقيل ليكون السبب في أول طوافه لقوله تعالى وأول البيوت من أبوابها (قوله
 ولو تمسك) محترز قوله عن عينه (قوله أعاد) وجوبا والاول صحيح مع الاثم بغير (قوله فلورجع) إلى بلده أي من
 غير إعادة (قوله كما تروى) أي في عدة الواجبات اهـ حلي (قوله قالوا) القصد به التقوى لا التبرى (قوله ويمر بجميع
 بدنه) المعنى أنه لا يلدأ طوافه من نصف الحجر أو من آخر جزء منه حتى يكون في صحة طوافه خلاف فان قال
 باشتراط البدن أقمن الحجر بقول بهرم معناه وقال في البحر ولما كان الابتداء من الحجر واجبا كان ابتداء الطواف
 واجبا من الجهة التي فيها الركن اليماني قرية من الحجر الأسود مستعينا ليكون ما تجميع بدنه على جميع الحجر
 الأسود وكثيرا من العوام شاهد ناهم يتدثرون الطواف ويهض الحجر خارج عن طوافهم فأحذره (قوله قبل
 شروعه) الأولى قبل شروعه ليفيد القرب قال في البحر ونفسه أن يفعله قبل الشروع في الطواف بقيل (قوله
 تحت إبطه اليمنى) فيكون العضد الأيمن مكتشفا (قوله استئنا) ذكره أخيرا ليفيد أن الجعل بهذه الكيفية هو
 السنة لصفه عليه الصلاة والسلام ولو تركه كالزمل لاشئ عليه بالأجماع (قوله وراء الحطيم) قال الزمخشري
 الوراء اسم للجهة التي يوازيها الشخص من خلف أو قدام ظهر والحطيم العرصة ومن فسره بالبناء فقد تسامح
 وله ثلاثة أسماء هذا الحجر والحظيرة وهما اسم لوضع متصل بالبيت من الجانب الغربي بين وبين البيت فوجه معي
 حطما لأنه حطم من البيت أي كسره فبيل بمعنى مضعول أو لأن من دعا على من ظله فيه حطمه الله كما جاء
 في الحديث فهو بمعنى فاعل بجر (قوله ويجوز) فلور تركه يؤمر بإعادة الطواف من الأصل أو أعادته على الحطيم
 مادام بمكة ويدخل من الفرجة في إعادة ولو لم يدخل بل لما وصل إلى الفرجة عاد وراءه من جهة الغرب أجزاء
 كافي العيسى ولورجع إلى بلده ولم بعده لزمه دم وأعمال يكن الطواف به قرضا لانه انما ثبت كونه من البيت بخبر
 الواحد بجر وأبو السعود (قوله لأن منه سنة أذرع من البيت) لفظ منه خبر أن مقدم وستة أسماء مؤخر ومن
 البيت صفة ستة والتقدير لأن سنة أذرع كائنه من البيت ثابتة منه أو منه حال من ستة قدما عليه ومن البيت
 خبر وهو جائز كقوله لينة موحنا طلل وقوله عنة أذرع أي وشيرا وكان البيت ثلاثين ذراعا في ثمانية عشر أذرع

وهل يسجد عليه قبل نعم (بلا إيداء) لأنه سنة
 وترك الأيداء واجب فان لم يقدر يضعهما ثم
 قبلاه أو أحدهما (والا) يكره ذلك (عيس)
 بالجر (شيأ في يده) ولو صا (ثم قبله) أي
 الشئ (ون يحضر منهما) أي الاستلام
 والأساس (استقبله) يشير إليه بياطن
 كعبه كأنه واضعها عليه (وكبر وهل وحده
 الله وصل على النبي صلى الله عليه وسلم) ثم
 يقبل كعبه وفي بقية الرقع في الحج يجعل كعبه
 للسماء لا عند الجمرتين للكعبة (وطاف
 بالبيت طواف القدوم ويستحب) هذا
 الطواف (للآفاق) لأنه القادم (وأخذ)
 الطائف (عن عينه عما يلي الباب) فتصير
 الكعبة عن يساره لأن الطائف كانوا يمشون
 والواحد يقف عن يمين الامام ولو لم يكن أعاد
 مادام بمكة فلورجع فله دم وكذا لو ابتدأ
 من غير الحجر كما تروى قالوا ويمر بجميع بدنه على
 جميع الحجر (جاءه لا) قبل شروعه (رداه
 تحت إبطه اليمنى ملقيا طرفه على كعبه
 الأيسر) استئنا (وراء الحطيم) وجوب بالان
 منه سنة أذرع من البيت

قريش الحطيم منه وقت عمارته لعلم قدرهم على النفقة الطيبة كافي فتح الياري يروي أن جاثية رضى الله تعالى عنها
 عنها قدوت ان فتح الله مكة على رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تقلى في البيت وكعتين فضية هابدة البيت
 أي خدمته فأخذ عليه الصلاة والسلام يدها وأدخلها الحطيم وقال لها صلي هنا فان الحطيم من البيت
 إلا أن قومك قصرت بهم النفقة فأخرجوه من البيت ولولا حد ثمان قومك بالجاهلية أي غربهم بهم لكانوا
 بكسر الحاء المهمة لتفتت بناء الكعبة وأظهرت بناء الخليل وأدخلت الحطيم بالبيت وألصقت العتبة بالأرض
 وجعلت بابا شرقيا وبابا غربيا ولئن عشت إلى قابل لأخعلن ذلك فلم يرض ولم يتفرغ ذلك أحد من الخلفاء
 الراشدين حتى كان زمن عبد الله بن الزبير وكان مع الحديث منها فعمل ذلك وأظهر قراعد الخليل وبنى البيت
 عليها وأدخل الحطيم في البيت فلما قتله الجاهل كره بناء البيت على ما فعله ابن الزبير فنقض بناء الكعبة وأعاد
 على ما كان عليه في الجاهلية وحكى أن الرشيد سأل ما لكان يهدم الكعبة ويردها إلى بناء الخليل فقال له يا أمير
 المؤمنين أجهل هذا البيت طهبة للملوك وتذهب هيبته من صدور الناس قال ابن مالك وفيه دلالة على جوان
 ترك المهلحة خوفا من المقدسة أبو السعود (قوله لم يجر) ظاهره أنه لا يصح بدال قوله كاستقبله وليس الحكم
 كذلك لأن الطواف وراءه واجب حتى لو تركه ولم يعد من عدم كافي الجبر وأجاب الحلبي بأن التشبيه في عدم
 الجواز بمعنى عدم الحل وإن كان الطواف من داخل الفريضة صياها والصلاة إلى الحطيم غير صحيحة (قوله
 احتياطا) بيانه أن فرضية التوجه ثبتت بنص الكتاب فلا يأتى بجائز فيها الواحد (قوله وبه قبر) يحصل قرائنه
 اسمها وعلامتها الجوهول (قوله سبعة أشواط) الشوط من الجري إلى الحجر (قوله فالصحيح أنه يلزمه انقضاء الأسبوع)
 وقيل لا يلزمه (قوله للشرع) أنه لا يشرع فيه إلا بعد من هذا التعليل أنه إذا لم يخطريه شيء لا يلزمه انقضاء (قوله أي لأنه
 رخص فيه التزما) يؤخذ من هذا التعليل أنه إذا لم يخطريه شيء لا يلزمه انقضاء (قوله بخلاف ما لو طعن أنه
 أن الشك مثله (قوله بخلاف الحج) أي حيث يجب المضي فيه وإن كان مظلونا حلي وقد خالف سائر العبادات
 في هذا الحكم شر بلاية (قوله داخل) بالرفع لأن الخبر عنه ظرف أيضا وكذا قوله لا يخرج منه قاله الحلبي (قوله
 لا بالبيت) لأن شواطئ المسجد تحول بينه وبين البيت محيط (قوله ولو خرج منه) أي من الطواف وظاهره ولو
 عن المسجد (قوله إلى جنازة) أي صلاحها وهل تشييعها كذلك الظاهر ثم وظاهره أنه لو خرج لغير هذه الأشياء
 يطلان فلا يفي (قوله ويجازف به) ما كل ويبيع واقتناء ظاهره أن الحكم متحد في جميع ما ذكره والذي في البحر
 ويكره انشاد الشعر فيه والحديث لغير حاجة والبيع وأما قراءة القرآن فيه فباحة ولا يرفع بها صوته اه وظاهر
 إطلاق الكراهة أنها تعرية وذكر الكرماني فهو ما في البحر وقال المراد من كراهة الكلام فضوله لا ما يحتاج
 إليه ولا بأس أن يشرب ماء إن احتاج إليه ولا يلي في الطواف (قوله لكن الذي أفضل منها) يروي أبو هريرة
 عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه لم يشرب ماء من طواف بالبيت سبعا ولا يتكلم إلا سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر
 ولا حول ولا قوة الا بالله بحيث منه عشر مسائل وتكتب له عشر حسنات ورفع له بها عشر درجات يجرى
 ومن الغريب ما في القوسيات من النظم أنه لا يدعوه فيه لأنه صلاة (قوله وفي ذلك النووي) أي به لقوله وأما
 غير المأثور والقراءة أفضل وأما مدحها فنصوص أهل المذهب (قوله ورمي) فعله صلى الله عليه وسلم في حجة
 الوداع وذلك أنه لما قدم مكة بأصحابه وقد لقوا من الحى شدة أمرهم عليه الصلاة والسلام أن يرموا ثلاثة أشواط
 ليرى المشركون جلدكم فلما فعلوا قال المشركون هؤلاء الذين زعمتم أن الحى وهنهم أجلد من كذا وكذا ولما
 رأيت تلك العلة يعلم بأنه قد كبر زمة الأمن بعد الخوف لي شكر عليها وقد أمر الله تعالى بذلك كراهي مواضع من
 كتابه وما أمرنا بذلك الا لشكرها ويجوز أن يثبت الحكم بعلى متبادلة كإحدى فعلته أصالة استكشاف الكافر
 عن العبادة ثم صار عليه حكم الشرع برقه وان أسلم فن قال في الرمل أن طهته زالت وتبقى حكمه مرة عليه
 بأن الحكم ملزوم لوجود العلة ووجود الملزوم بدون اللازم محال لكن قال الكمال إن ذلك في العمل العقلية
 أمافي الأحكام الشرعية فتستغن عن قيام العلة في بطلانها وانما تقرر اليها في ابتدائها (قوله أي متى يسرع)
 هذا هو الموافق لما في كتب اللغة قال في ضياء العلوم الرمل الهرولة وقيل هو أن يجرى حشيتة الكتفين كلبطون
 يتصتر بين المصنفين كافي الهداية (قوله وهو كنفه) فعل ماض معطوف على متى لا على رمل لأنه من غلام تفسير
 الرمل أو مصدر مجرور مطلقا على تناوب حلي ولا يرمي إلا في طواف بعده متى فلا أراد تأخير السعي إلى طواف

طوافه من الفريضة لم يجز كاستقباله
 احتياطا وبه قبره صلى الله عليه وسلم (سبعة
 أشواط) فقط (فلوطاف تامنا مع عليه)
 فالصحيح أنه (يلزمه انقضاء الأسبوع للشرع)
 أي لأنه شرع فيه ملتزما بخلاف ما لو طعن أنه
 سابق للشرع ومقتضا لا ملزما بخلاف الحج
 وأعلم أن كان الطواف داخل المسجد ولو
 وراءه زعيم لا تخرج منه أو من السعي إلى
 لا بالبيت ولو خرج منه أو من السعي إلى
 جنازة أو مكتوبة أو تعبدية أو شرعية
 وبأنه في سائر كل ويبيع واقتناء وقراءة لكن
 الذكر أفضل منها وفي منسك النووي
 الذكر المأثور أفضل وأما في غير المأثور فالقراءة
 أفضل غير أن يبيع (ورمى) أي متى يسرع
 مع تقارب الخطأ وهو كنفه (في الثلاثة
 الأولى)

والبركة لا يرمي في طواف القدوم ولو كان قارنا لم يرمي في طواف القدوم ان سكتان رمل في طواف العمرة
 وهل يشترط الطواف التنية قولان ولو طاف طابا بغيره أو هاربا من عدو لم يجز بلا خلاف لانه قوي شيئا آخر
 خاله المؤلف في شرح الملقى (قوله استئنا) وقبل ليس بسنة كما روى عن ابن عباس (قوله ولو في الثلاثة)
 ولو في الاول لا يرمي الا في الشوطين بعده جهر وأشار بقوله أو نسيه الى أن تركه في الصورة الاولى كل عدو وقوله
 لم يرمي وجهه أن تولا الرمل في الاربعه الاخيرة سنة فلو رمل فيها المكان تاركا للسنتين وترك احداهما أهمل
 ولو رمل في الكل - ينبغي أن يكره تنزيها للثلاثة سنة جهر والرمل بقرب البيت أفضل فان لم يقدر فهو في البعد
 عن البيت أفضل من الطواف بالرمل مع القرب منه (قوله ولو زجه الناس وقت) وقيل يثنى حتى يجد الرمل
 قهستاني من شرح الطحاوي (قوله بخلاف الاستلام) أي فانه لا يقف حتى يحمله لأن له بدلا وهو استقبال
 الحجر والرمل لا بدله (قوله من الحجر الى الحجر) رديه على من قال ان الرمل ينتهي الى الركن المياني (قوله كلما مر
 فعل الخ) وقيل انما يستل الاستلام في الابتداء والانهاء وفيه يبين ذلك أدب كذا في المصط (قوله واستلم الركن
 المياني) قال ابن الكمال الاستلام افعال من السلام وهو القصة ولهذا يسمى أهمل العين المياني لان الناس
 يصوبونه قاله الأزهري وفي ديوان الادب استلم الحجر اذا المسه يقبله أو تناوله والاصل في النسبة الى العين والناس
 يعني وشأى ثم حذفوا الحدى ياءى القسبة وموضوعا منها ألفا فاقوا الى المياني والشأى بالتخفيف وبعضهم يشذرو
 جهر من الصالح (قوله والله لا يجل توبه) فروى ابن عباس أنه كان صلى الله عليه وسلم يقبله وكذا روى البضاوي
 في التار يخ وروى مسلم وأبو داود عن ابن عمر قبيل الحجر والركن لرؤيته النبي صلى الله عليه وسلم يقبلهما (قوله
 ويكره استلام غيرهما) من العراقي والشأى لأن الركن الذي فيه الحجر نصبتين سكون الحجر فيه وكونه
 على قواعد الخليل والثاني الثانية فقط أما الأخيران فلم يكونا على القواعد لانهما من بناء الجاهل ويستل
 عتبة الكعبة فيطلب استلامها كما في الشأى عن الجمع (قوله وختم الطواف) أي طواف كان قهستاني (قوله
 ثم صلى شفعاً) يقرأ في الركعة الاولى قل يا أيها الكافرون وفي الثانية قل هو الله أحد تبر كأيضه رسول الله
 صلى الله عليه وسلم وان قرأ غيرهما جاز ثم يد هو للمؤمنين والمؤمنات وان وصل طوافا آخر قبل الصلاة كره
 فخر بالكره وصل الاسابيع عندهما خلافا لابي يوسف فيما اذا انصرف عن وتر واختلف في مقيد بغير وقت
 الكراهة فان كان لم يكره اجابا نهى وكره بعض أصحابنا الطواف بعد صلاة الصبح والعصر اذا تجاوز الصلاة
 بعدها والمشهور وعدم الكراهة ويؤخر الصلاة الى ما بعد الطلوع والقرب برجندى (قوله على الصبح) وقيل
 سنة قهستاني وهي على التراخي ما لم يرد أن يطوف اسبوعا آخر فتكون على الفور لما قلناه من كراهة وصل
 الاسابيع جهر (قوله جهره ظهر فيها أثر قدى الخليل) كان يقوم عليها عند نزوله وركوبه حين يأتي الى زيارة
 اسمعيل وهاجر وقيل هو الموضع الذي سكتان فيه الحجر حين وضع عليه قدميه ودعا الناس الى الحج وقيل
 هو ما كان يقف عليه لرفع بناء البيت وفي شرح الملقى طوله عشرة أشبار وعرضه سبعة وهو موضعه الا أن جهر
 ونهر عن البضاوي وقيل هو الحرم كله (قوله وهل يتعين المسجد قولان) المعتمد أن تعينه على سبيل
 الافضلية فلو صلاهما بدرجته الى أهل أجزأ لانهما على التراخي وهذا قول الامام وأصحابه وقال أبو طاهر
 ان ترك ملائمتها في المسجد وجب عليه دم وقواء صاحب النهر ولا وجه لعدم ذلك عن مذهب الامام وأصحابه
 (قوله ثم التزم) بصيغة الماضي أي وقف متشبها بالمتزم وهو جدار البيت الذي بين الحجر الاسود والبلب ملقبا
 (قوله وعاد) أي الى الحجر جهر (قوله ان أراد السبي) فلم يرد له لا يعود به دركفى الطواف جهر (قوله وخرج
 وعليه السكنة من باب الصفا ذبا) كذا في السراج والقهستاني عن العدة وفي البحر أنه مخير في الخروج
 من أي باب لأن المقصود بمصل به وانما خرج صلى الله عليه وسلم من باب بني مخزوم المسمى الآن بباب الصفا
 لانه أقرب الابواب اليه فكان اتخاها مقصدا فلا يكون سنة وفي كلامه اشارة الى تراخي السبي عن الطواف
 ظمسي ثم طاف أماده لأن السبي تبع ولا يجوز تقدمه التبع على الاصل وصرح في المحيط بأن تقدم الطواف شرط
 احسن السبي عالسى لا يجب بعد الطواف قورا بل لو أتى به ولو بعد زمان طويل لاشئ عليه لكن الاتصال سنة
 كالمطاهرة فيه فصع سبي الحائض والجنب والافضل للمباح أن لا يسبي بعد طواف القدوم لأن السبي واجب
 لا يلبس ثياب يكون تبعاً لسنة بل يؤخر الى طواف الزيارة ليكون تبعاً للقرض لكن العلماء اختلفوا في الاتيان به

استئنا (فقط) فلو تركه أو نسيه ولو في الثلاثة
 لم يرمي في الباقي ولو زجه الناس وقت حتى
 يجد فرجة فيرمي بخلاف الاستلام لأنه
 يبدل (من الحجر الى الحجر) في كل شوط (وكذا
 من) بالحجر (فصل ما ذكر) من الاستلام
 (واسلم الركن المياني وهو شذوب) لكن
 بلا تقبل وقال محمد هو سنة ويقبله
 والدلائل تؤيد ويكره استلام غيرهما
 (وختم الطواف باستلام الحجر) استئنا (ثم
 صلى شفعاً) في وقت مباح (يجب) بل يجب على
 الصبح (بعد كل أسبوع عند المقام) جهره
 ظهر فيها أثر قدى الخليل (أو لحده من
 المسجد) وهل يتعين المسجد قولان (ثم)
 التزم المتزم وشرب من ماء زمزم (عاده)
 ان أراد السبي (واسلم الحجر وكبره على
 وخرج) وعليه السكنة من باب الصفا ذبا

عقب طواف القدوم تخضعا على الناس للاستغفار يوم النحر يقرأ ما هو في وجهه من الاستغفار فلا
 المكمل لا يطلب منه طواف القدوم (قوله فصد الصفا) ويكره أن لا يصعد عليه والمطالع أن يحك قدوم ما يقرب
 سورة من المفصل كما في العدة والصفا في اللغة الطير الالمس وهو المروة جبلان معروفاً بمكة قال صاحب
 الكشف كان على الصفا من يده أساف وعلى الثاني آخر يدى ناته زوى أنهما كانا جبالاً واسراً في الكعبة
 فمما جرين فوضعهما عليهما ليصيرهما غلاطاً المدة عبد (قوله من الباب) أي باب الصفا (قوله وكبر وهلل) أي
 المحيط تقديم حذاه تعالى والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم قبل التهليل والتكبير (قوله ورفع يديه) أي إلى
 حذاه من تكبيرة كما في شرح الملتقى وقوله فهو السعاء أي في دعاء الرغبة وأما دعاء الرهبة فيجوز أن يكون
 صدره كما أنه يدفع البلا عن نفسه قاله الولوالجي (قوله نخفه العباد) جواب عن سؤال حاصله لم يذكر الدعاء
 في الامتلاء وحاصل الجواب أن تلك الحالة ابتداء العباد وهذه حال ختها وهي محل الدعاء كذا أفاده صاحب
 التهر وفيه أن الصعود على الصفا ليس شاقاً عبادة الطواف بل هو من متعلقات السي (قوله بما شاء) متعلق
 بدعاء (قوله لم يعب شيئاً) لمشاهد الحج وقوله لأنه يذهب بالرقه وجهه أنه يشبه المعتاد وفي الولوالجية من فصل
 القراءة المصلى ينبغي أن يدعو في الصلاة بدعاء محفوظ لا بما يحضره لأنه يخاف أن يجري على لسانه ما يشبه كلام
 الناس فتفسد صلاته وأما في غير الصلاة فينبغي أن يدعو بما يحضره ولا يستظهر الدعاء لأن حفظ الدعاء يمنعه
 عن الرقة (قوله ثم مشى نحو المروة) المشى فيه واجب فلو مشى راكباً أو محملاً كما أفاده القهستاني من غير عذر
 زعمه كما إذا ترك أصل السي فانه واجب جبهه فلو ترك أمله نصديق (قوله ساعياً بين الميادين الأخضرين) استئنافاً
 بقدر ما يقرأ القارئ خمساً وعشرين آية من البقرة كما في الزايد وهو مطلوب للذكر والنساء والميلان
 هما شيان على شكل الميل مضوتان من نفس جدار المسجد الحرام إلا أنهما منفصلان عنه وهما علامتان
 لوضع المروة في مجرى الوادي بين الصفا والمروة مغرباً وحكبهما السبيل إلا أن فهم تاف وفي قوله
 الأخضرين تغليب فإن أحدهما أحمر كما في النهاية أو أصفر كما في المضمرات (قوله المتضدين) وفي نسخة المتضوتين
 (قوله وفعل ما فعله على الصفا) من الحمد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والتكبير والتهليل والكل سنة
 (قوله ويجتم بالمروة) فيه إشارة إلى أن الذهاب إلى المروة شوط والعود منها إلى الصفا شوط وهو الصحيح وقال
 الطحاوي أن الذهاب إلى المروة والرجوع منها إلى الصفا شوط قياساً على الطواف فانه من الجهر إلى الجهر شوط
 وعنايه في الجاهل (قوله لم يمتد بالاول) فخالفه الأمر وهو قوله صلى الله عليه وسلم ابدؤا بإبداء الله به اه وقد قال
 الله تعالى إن الصفا والمروة لآية (تمة) قيل في سبب مشروعية السي أن إبراهيم عليه السلام لما تركها جرح
 واسمعيل هناك عطش اسمعيل فصعدت الصفا تتطهر بالوضع ماء فلم تر شيئاً فتزلت فغدت في بطن الوادي حتى
 خرجت منه إلى جهة المروة لأنها توارت بالوادي عن ولدها فاستشفقة عليه فجعل ذلك نكسها لظهور الشرفها
 وتغيبها لأمها وعن ابن عباس أن إبراهيم عليه السلام لما أمر بالمناشك عرض له الشيطان عند السي
 فاستشفقه إبراهيم عليه السلام وقيل أنما سي رسول الله صلى الله عليه وسلم بين الميادين الظهار للجلد والقوة
 للمشركين الناظرين إليه (قوله كنتم الطواف) تشبيهه في مطلق الخدم والافصلا الطواف واجبة (تنبية) من
 المستحب دخول البيت أن لم يؤذ أحد أو ينبغي أن يقصد معلى النبي صلى الله عليه وسلم قبل وجهه وقد جعل
 الباب قبل ظهره حتى يكون بينه وبين الجدار الذي قبل وجهه نحو ثلاثة أذرع فإذا صلى إلى الجدار المذكور رضع
 خده عليه ويسبحه الله ويحمد ثم يأتي الأركان فيصعد ويهلل ويسبح ويكبر ويسأل الله تعالى ما شاء وما يزمه الأدب
 ما استطاع بظاهره وباطنه (قوله ثم سكن بمكة محرماً) إنما عبر بالسكنى دون الإقامة لإيهامها الإقامة الشرعية
 وهي لا تصح لما قال في البحر من باب المسافر إذا دخل الحاج مكة في أيام العشر وفوى الإقامة نصف شهر لا يصح
 لأنه لا بد له من الخروج إلى عرفات فلا يتحقق اتحاد الموضع الذي هو شرط صحة إقامة الإقامة (قوله بالحج) انما ذكره
 وإن كان القارن والمتعم الذي ساق الهدى كذلك لأن الباب معقود للمفرد (قوله ولا يجوز فسخ الحج بالعمرة
 عندنا) بأن يتحلل عن أحراره بأفعال العمرة وما في العمرة من أنه عليه الصلاة والسلام أمر بذلك أصحابه إلا
 من ساق منهم الهدى فهو مخصوص بهم لما في صحيح مسلم عن أبي ذر أن أئمة كانت لأصحاب محمد صلى الله عليه
 وسلم خاصة وفي بعض الشروح أنها شرفت عواماً منسخت كتمة النكاح أو معارض ما في الصحيحين أيضاً من

(فصد الصفا) يعني يرى الكعبة من الباب
 (واستقل البيت وكبر وهلل) صلى على النبي
 صلى الله عليه وسلم بصوت مرتفع خاصة
 (ورفع يديه) فهو السعاء (ودعاء) نخفه العباد
 (بما شاء) لأن الحمد الموعود شيئاً لأنه يذهب بركة
 القلب وإن تبرك بالمأثور فحسن (ثم مشى نحو
 المروة ساعياً بين الميادين الأخضرين) المتضدين
 في سبب الجسد (وصعد عليها وفعل ما فعله
 على الصفا) فعل هكذا سبباً أي بالصفا ويجتم
 الشوط السابع (بالمروة) فلو بدأ بالمروة لم يعد
 بالاول هو الأصح وندب ختمه بمكة محرماً
 في المسجد كنتم الطواف (ثم سكن بمكة محرماً)
 بالحج ولا يجوز فسخ الحج بالعمرة عندنا

أهل الجبل أو بالحج والعمره لم يصلوا إلى يوم النحر جهر وجوز ابن عباس الفسخ (قوله وطاف بالبيت) قريباً منه
 أن يؤذوا أحد أو الأفضل للمرأة أن تكون في حاشية المطاف ونسبى أن يكون طوافه وراء الشاذروان كيلا
 يكون بعض طوافه باليب بناء على أنه منه وقال الكرماني الشاذروان ليس من البيت عندنا وعند الشافعي
 منه حتى لا يجوز الطواف عليه وهو تلك الزيادة المصقة بالبيت من حجر الأسود إلى فرجة الحجر قبل بق منه حين
 حجره قريب من وضيقته (قوله ولا رمل وسى) لأنها لا يشكر أن وجوباً ولا تقلاً جهر (قوله وقلبه للمكي) توسعة
 للآفاقين (قوله بمن الموسم) وموزن إقامة الحاج بمكة قوله والافطواف أفضل مطلقاً لما روى الطبراني
 في كبيره أن الله تعالى ينزل على أهل هذا المسجد مسجد مكة في كل يوم وليلة عشرين ومائة درجة ستين للطاقين
 وأربعين للمسلمين وعشرين للناظرين (قوله أولى خطب الحج) ثمانية بعرفات يوم عرفة وثالثها بمنى في اليوم
 الحادي عشر فبصل بين كل خطبتين يوم ولا يجلس في وسطها الاخطبة عرفة فثانها خطبتان يجلس بينهما
 وكلها بعد الزوال بعد صلاة الظهر الاخطبة عرفة فثانها خطبتان يجلس بينهما
 ثم التلبية ثم التصدية وهذه الخطبة واجبة فله أبو العرد وظاهره أن الخطيب المأذون له فيها إذا اختلف عنها
 ولم يقب كرهه (قوله وكره قبله) خلفه السنة قوله وعلم فيها المناسك وهي الخروج إلى منى والصلاة فيها
 والوقوف والافاضة جهر والمناسك في الأصل جمع منك مصدر نكث الله تعالى إذا ذبح لوجهه الكرم ثم قيل
 لكل عبادة منك إطلاقاً للناس على العام ثم اشتهر هذا العام في عبادة الحج أبو السعود (قوله فاذا صلى بمكة
 القبر الخ) الأصح كافي البصر أنه يخرج إليها بعد ما طلعت الشمس لما ثبت من فعله صلى الله عليه وسلم (قوله يوم
 التروية) سمى بذلك اتزان الناس كانوا يرون بالهم فيه استعداد للوقوف وأما لآذوناً تحليل عليه السلام
 كانت في ليلته وتروى فيه أي تفكر في الذي رآه من الله تعالى فيمنته أو لا فيجتنبه أو لأن الإمام يروى للناس
 مناسكهم قال القسطلاني في شرح البخاري وما عدا الأول شاذ وبإشارة المغرب تعين الثاني حدث قال وأصلها
 الهمز وأخذ من الرواية منظور فيه ثم بصرف (قوله فريضة من الحرم) والقالب عليها التدبير والصرف
 وقد تكتب بألف جهر عن المغرب ونقل الجوى عن الجوهري أن القالب على أسماء البلدان التأنيث وتزلة
 الصرف (قوله ويكتب بها إلى فجر عرفة) فيبات بها استئذاناً فلو لم يخرج من مكة اليوم عرفة أجزأ ولكنه أضاء
 بتلك السنة ولا فرق في الخروج يوم التروية بين كونه يوم جمعة قبل الزوال لا بعده أو لا ينبغي أن لا يتروى التلبية
 في الأحوال كلها حال الإقامة بمكة داخل المسجد الحرام وخارجه الحال الطواف ويلجى عند الخروج إلى منى
 ويدعو بما شاء ويستحب أن يغزل بالقرب من مسجد الخيف (قوله ثم بعد طلوع الشمس راح إلى عرفات) صوابه
 كما هو في متن الكثر ثم بعد ما صلى القبر الخ وهذا بيان الأفضل فلو ذهب قبل طلوع القبر إليها كما يفعلها الجاهل
 في زمانها فإن أكثرهم لا يبيت بمنى فتوهم الضرر من السراق جائز عرفات جمع معنى بكاذرات وكسرواقون
 مع اجتماع عتين فيه وهما العلية والتأنيث لأن تنوين الجمع تنوين مقابلة لا عوض وقال الزمخشري
 أنه مصروف لأن ناء ليست للتأنيث وانما هي والالف للجمع ولا يصح تقدير ناء غيرها لأن هذه الناء
 لاختصاصها بجميع الموزن تأتي ذلك وجه وان كان موضعاً واحداً لأن كل جزء منه يسمى عرفة قاله النووي
 وسمى بذلك لأن تحليل عليه السلام عرف فيه أن الحلم من الله تعالى أولاً لجبريل عزفه فيه المناسك
 أولاً لأن آدم وحواء تعارفا فيه بعد الهبوط إلى الأرض (قوله على طريق ضب) ويعود على طريق المأزبين
 تنبيه مأزب وهي الطريق بين الجبلين قال ابن جماعة وما بضعه جهلة العوام من إيقاد الشموع إلى عرفة فضلالة
 فاحشة وبعدة ظاهرة جعت أو أوعا من الضباب وتشغل عن الذكر والدعاء المطلوبين في ذلك الوقت الشريف
 ويجب على ربي الأمر صانه الله تعالى وعلى كل من تمكن من إزالة البدع انكارها وإزالة أحوالها (قوله كلها
 موقف) بكسر القاف أي موضع وقوف نهر (قوله الأبطن عرفة) استثناء منقطع لأن عرفات حل وعرفة حرم
 وهو واد عرفات قال بعضهم لو سقط الجدار الغربي من مسجد عرفة لسقط فيه ولا يجوز الوقوف بها على
 المشهور خلافاً إن أجاز مع الكراهة لقوله صلى الله عليه وسلم عرفة كلها موقف وأرفعوا عن بطن عرفة والمزدلفة
 كلها موقف وأرفعوا عن بطن محسر وشعاب مكة كلها محضر • تنبيه • ينبغي في عرفة النزول مع الناس
 وحسب كونه قرب الجبل أفضل فزوله وحده أو على الطريق مكروه لأن الأفراد يجبروا المقام مقام خضوع وقبح

(وطاف بالبيت تلامشاه) لا رمل وسى
 وهو أفضل من الصلاة فافقه للآفاق وقابله
 للمكي وفي الخبر ينبغي تقيده بمنى الموسم
 والافطواف أفضل من الصلاة مطلقاً
 (وخطب الإمام) أولى خطب الحج الثلاث
 (سابع ذي الحجة بعد الزوال) بعد صلاة
 الظهر وكره قبله (وعلم فيه المناسك فاذا
 صلى بمكة القبر) يوم التروية (فامن التهرج
 إلى منى) قرية من الحرم على فرسخ من مكة
 (ويكتب بها إلى فجر عرفة) بعد طواف
 الشمس (راح إلى عرفات) على طريق ضب
 (و) عرفات (كلها موقف الأبطن عرفة) يفتح
 الزاء وضها وادى من الحرم غربي مسجد
 عرفة

أى سرور وبسبب عدم أن ينزل مرة لان نزوله عليه السلام بها لا نزاع فيه وهو المسجد المعروف بمسجد
 ابراهيم الخليل عليه الصلاة والسلام لا ابراهيم المضاف اليه باب ابراهيم أحد أبواب الحرم خلافا لمن وهم في ذلك
 قاله ابن حجر (قوله بعد الزوال قبل الظهر خطب) ولو خطب قبل الزوال جاز بصر (قوله كالجعة) التشبيه
 في أنه يجلس بين الخطبتين وأن المؤذنين يؤذنون بين يدي المتبر بصر (قوله وعلم فيها المناسك) التي هي الى الخطبة
 الثالثة وهي الوقوف بعرفة والمزدلفة والافاضة منهم ما وردى بجرة العتبة يوم النحر والجميع والخلق وطواف الزيارة
 بصر وهذه الخطبة ليست شرطا في صحة الجمع (قوله وصلى بهم الظهر والعصر) أى بالحاجين ولومن أهل مكة
 خلافا لما نقله بعض الشافعية عن المذهب من عدم جواز الجمع الا لمن سافر سقراط ولا وفي معراج الدواية
 ونحوه فقاشى خان في شرح الجامع الصغير أنه يؤخر هذا الجمع الى آخر وقت الظهر ولا بد فيه من صحة صلاة الظهر
 فلو صلاها ثم نسين فساد الظهر أعادها جميعا لان القاسم عدم شرطا (قوله وأقامتين) إقامة العصر لانها تؤدى
 قبل وقتها المعتاد فتعذر به الاعلام بصر (قوله ولم يصل بينهما شيئا) ولو السنة الراتبية (قوله على المذهب) مقابله
 ما في الذخيرة والهيكل والكافي أنه يأتي بالعبدية نهر ولو أتى بالسنة أو بنقل بينهما كره وأعاد الاذان للعصر
 لا تقطع فوره فصار كالاتصال بينهما بامل آخر بصر وانظرا هنا ذلك في حق الامام أما فعل المقتدى وحده
 لا يسرى على بقية الجمع (قوله ولا بعد أداء العصر) كراهة التفضل بعدها (قوله وشرط لصحة هذا الجمع)
 استتره به عن جمع المزدلفة فإنه لا يشترط فيه سوى المكان والاحرام شرى بل في أوقات الصلاة وسياق ما فيه
 (قوله الامام الخ) أى المكان وهو عرفة والزمان وهو ما بعد الزوال ولا يشترط الامام بالجمع أداء الظهر حتى
 لو أدرك جزأ منه معه جاز الجمع بصر وسواء كان الامام مقيما أم سافرا (قوله أو نائبه) كقاضى قهستانى
 ولا يجوز بالجمع مع امام غيرهما والجماعة شرط الجمع عند الامام في حق المقتدين أما في حق الامام فلا
 حتى لو فرغ الناس يعرفات صلى الامام الصلاتين جاز ولو لمات الخليفة جمع نائبه أو صاحب شرطته لان التواب
 لا يمتثلون بوجوب الخليفة أعاده صاحب البصر وفي التمر كلام غير هذا فراجع ان شئت وهذا الجمع سنة (قوله
 والاصل واحدانا) تتبع في هذا التعسير صاحب النهر وهو يقتضى أمرين الاول صحة صلاتهم العصر في وقت
 الظهر والحالة هذه الثاني أنهم لا يصلون جماعة وكلا الأمرين غير صحيح أما الاول فلقول الزيايى ولومات الامام
 وهو الخليفة جمع نائبه أو صاحب شرطته ولو لم يكن له نائب ولا صاحب شرطه صلوا كل واحد منهما في وقتها
 وأما الثاني فلأنه لا مانع من الصلاة جماعة فان هذه الشروط شروط الجمع لا الجماعة اه حلى فالاولى أن يقول
 والام يجمعوا (قوله والاحرام بالجمع فيها) فلو كان محرما بالعمرة في الظهر ومحرما بالجمع في العصر لا يجوز له
 الجمع عندهما كما اذا لم يكن محرما أصلا في الظهر وأشار به الى أن شرط الاحرام حصوله عند أداء الصلاتين
 ولو أحرم بعد الزوال على الصحيح (قوله فلا يجوز العصر) محترضا التقييد بالامام (قوله فلو صلى وحده) أى الظهر
 ومثله اذا صلى الظهر مع الامام ولم يصل العصر معه لا يصل الا في وقتها اه حلى (قوله لم يصل العصر مع الامام)
 بل يلزم في وقتها حلى (قوله ولا يجوز العصر) محترضا التقييد بالاحرام فيها (قوله قبل احرام الحج) صادق
 بعدم الاحرام أصلا وبالاحرام بالعمرة فقط (قوله ثم أحرم) أى بالجمع قبل أداء العصر (قوله الا في وقته) أى العصر
 (قوله الا الاحرام) فلا يشترط الامام لان جواز الجمع للحاجة الى امتداد الوقوف والمنفرد يحتاج اليه قلنا
 الحاجة على الوقت فرض بالنص فلا يجوز تركها الا فيما ورد النص به ولا نسلم أن جواز التقديم لحاجة امتداد
 الوقوف بل لصيانة الجماعة لانه يعسر عليهم الاجتماع بعد التفريق في الموقف زيلجى (قوله وهو الاظهر) لعله
 لما فيه من التخصيف في هذا الوقت لا القوة دليل اقتضت أظهرته على قوله وأنى ذلك وأين الثريامن يد المناول
 هذا وفي الهندية عن الزيلجى والبدائع أن قوله هو الصحيح (قوله ثم ذهب) أى الامام مع الناس قهستانى
 (قوله الى الموقف) وهو موضع من عرفات على أربعة فراسخ من مكة يسمى بالموقف الاعظم قهستانى وحده
 عرفة ما بين الجبل المشرف على بطن غرة الى الجبال المتقابلة لها عينا وشمالا أو السعود (قوله بفصل) أى
 بفصل للذهاب والجمع قهستانى والفصل أفضل من الوضوء (قوله ووقف الامام على ناقته) وكذلك غيره
 فان الأفضل أن يكون راكبا ان أمكنه قريبا من الامام داعيا بعد الحمد والصلاة والتليل والتكبير قهستانى
 بقليل زيادة من النهر (قوله بقرب جبل الرحمة) ويقال له الال كهلل (قوله عند الحضرات الكبار) أى السود

(قوله الزوال قبل) صلاة (الظهر وخطب
 الامام) في المسجد (خطبتين كالجعة وعلم
 فيها المناسك) بعد الخطبة (صلى بهم الظهر
 والعصر بأذان وأقامتين) وقراءة سريه ولم
 يصل بينهما شيئا على المذهب ولا بد أداء
 العصر في وقت الظهر (وشرط) لصحة هذا
 الجمع (الامام) الاعظم أو نائبه والا
 صلوا وحدهما (والاحرام) بالجمع (فيهما)
 أى الصلاتين (فلا يجوز العصر المنفرد في
 احدهما) فلو صلى وحده لم يصل العصر
 الامام (ولا) يجوز له صر (ان صلى الظهر
 بجماعة) قبل احرام الحج (ثم أحرم الا
 وقته) لا لا يشترط لصحة العصر الا
 الاحرام (وقالت الثلاثة وهو الاظهر
 شرى بلية من البرهان) ثم ذهب الى الوقت
 بفصل سنن ووقف الامام على ناقته بقرب
 جبل الرحمة عند الحضرات الكبار

فانه موقف رسول الله صلى الله عليه وسلم وأما ما اشتهر عند العوام من الاعتناء بالوقوف على جبل الرحمة الذي هو بوسط عرفات وترجيحهم له على غيره فخطأ ظاهر ويخالف للسنة ولم يذكرا أحد ممن يعتد به في مصدر هذا الجبل فضيلة يخص به أهل حكم سائر أراض عرفات غير موقف رسول الله صلى الله عليه وسلم فانه أفضل وأتما غاية المأوردى والطبرى من استنباط قصد هذا الجبل وهو موقف الانبياء فلا أصل له ولم يرد فيه حديث صحيح ولا ضعيف يجرى عن الأوصى في شرح المذهب (قوله مستقبلا) بمجال الوقوف عقب صلاة الجمعة معطر الكعبة أعون على الدعاء مستوفيا لانه أكل حاضر القلب فأرغما من الأمور الشاغلة بجملة بطريق القوافل وغيرهم (فائدة) الطواف أفضل من الوقوف لانه عبادة مقصودة ولهذا يقتل به دون الوقوف بجر وقوله عليه الصلاة والسلام الحج عرفة لا ينافي ذلك لأن المراد أن من أدرك الوقوف فقد أدرك الحج تعين وقته بخلاف الطواف (قوله لأن الشربة الكينية فيه) أى التحقق فيه وان لم يتأن فيه دل عليه قوله ووقوف بمحاذ (قوله ودعا) لا يوبه وأهله وأخوانه وأصحابه ومعارفه وجيرانه وبلغ في الدعاء مع قوة الرجاء ويحتمل في أن يقاطر من عينه قطرات من الدموع فانه دليل القبول شرب ليلية وقوله بجهر رايقه ما في الهندية عن الجوهرة أن السنة أن يحقق صوته بالدعاء (قوله بجهود) أى بجتهاد ومن السنة أن يكفر من الدعاء والتهليل والتكبير والتلبية والاستغفار وقراءة القرآن والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وليذكر كل الحذر من التقصير في شيء من هذا فان هذا اليوم لا يمكن تداركه ويكثر من التفتت بالتوبة من جميع المناسبات مع الندم بالقلب وأن يكثر البكاء مع الذكر فهناك تكب العبرات وتستقال العذرات وترقى الطلبات وانه لجميع عظيم وموقف جسيم يجمع فيه خيبر عباد الله الصالحين وأولياءه المخلصين وهو أعظم مجامع الدنيا وليذكر كل الحذر من الخاضعة والمشاقة والمنافرة والكلام القبيح بل ومن المباح أيضا في مثل هذا اليوم بجر (قوله وعلم) أى الامام أى أن أمكن من غير ابداء (قوله باكين) أى متباكين (قوله وهو) أى هذا الموقف (قوله وهو بمكة خمسة عشر) الأولى حذف مكة لأن الموقفين ومنى فقال دعاء البراء الخ) بعض المذكورات مقيدة بأمر لم يذكر هنا وقد استوفىها النقاش مقيدة بدعائها وتعلمها الشيخ عبد الملك بن جمال الدين بن منلا زاده العصامي حيث قال

قد ذكر النقاش في المناسك • وهو امرى عدة للمناسك
أن الدعاء في خمسة وعشر • بمكة يقبل من ذكره
وهو المظاف مطلقا والمستزم • بنصف ليل فهو شرط ملتزم
وداخل البيت بوقت العصر • بين يدي جذبه إذا استقر
وقعت صيرابه بوقت العصر • وهكذا خلف المقام المقصود
وعند شرب زمزم شرب الفحول • إذا دنت شمس النهار للأفول
ثم الصفا ومروة والمسعى • بوقت عصر فهو قيد يجرى
كذا معنى في ليلة البدواذا • أنتصف الليل لخذ ما يعتدى
ثم لدى الجمار والمزدلفته • عند طلوع الشمس ثم عرفه
لموقف عند مغيب الشمس ليل • ثم لدى السدرة ظهر أوكل
وقد روى هذا الوقوف طرا • من غير تعيد بما قدمنا
بجر العلوم الحسن البصري عن • خير الورى ذاتا ووصفا وسنن
صلى الله عليه وسلم • وآله والصعب ما غيبهما

أه حلي عن الشرب ليلية (قوله كذا الحجر) داخل فيها بسببه لانه مما يظاف به (قوله مروتين) فيه قلب الموث على المذكور لضرورة (قوله مقام) أى خلقه كما ذكر (قوله جارك) ظاهره بيم الجمار كلها والذي في التظلم السابق انما يظهر عند الجمرة الأولى لتقييده بوقت الطلوع فان بقية الجمار بعد الزوال (قوله زاد في اللبس) أى لباب المناسك للطرابلسي (قوله وعند السدرة) لم أر من بين محلها (قوله ليلة البدو) وهي ليلة الرابع عشر من

(مستقبلا) القبلة (والقيام والنسبة فيه) أى الوقوف (ليست بشرط ولا واجب فلو كان بالاجازة) وذلك لأن (الشرط الكينية فيه) فمع وقوف بمحاذ وهارب وطالب فريم ونائم ومجنون وسكران (ودعاه جهر) بجهود (وعلم الناسك ووقف الناس خلفه بقرى مستقبلين القبلة سامعين لقوله) خاتمين باكين وهو من مواضع الاجابة وهي بمكة خمسة عشر قلسمها صاحب النهر فقال دعاء البراء يستجاب بمكة وملتزم والموقفين كذا الحجر طواف وسعي مروتين وزمزم مقام وميزاب مارك تعبير زاد في الباب وعند رؤى الكعبة وعند السدرة والركن البعدي وفي الحجر وفي منى في استقباله البدر

ذی الجبة التي ينزلون فيها الا ان (قوله واذا غربت الشمس الخ) هذا بيان الواجب فلو وقع قبل الغروب ونزلوا
 حدود معرفة لرسدهم ولو ابطأ الامام بالرفع بعد الغروب افاض الناس لانه لا موافقة فيه باختلاف السنة ولو مكث
 بعد الغروب وقد دفع الامام فان كان قد لا تلوف الزحام فلا بأس به وان كثرا ساء مخالفة السنة وان خاف الزحام
 فتجمل في الذهاب قبل غروب الشمس فلا بأس به اذا لم يخرج من حدود معرفة قبل غروب الشمس (قوله مزدلفة)
 بنهم الميم وسكون الزاي وهي على ثلاثة اميال من مسجد معرفة قهستان في الجوى ان وقع الميم أشهر
 والازدلاف الاجتماع سميت بذلك لاجتماع الناس أو آدم وحوا فغار قوله ويستحب أن يأتيها ماشيا على هيئة
 لما روى أسامة بن زيد أنه صلى الله عليه وسلم حين افاض من عرفات كان يسيرا معق وهو يقتضين سيره
 في سرعة ليس بالشديد فاذا وجد فجوة فمس الفجوة الفريجة والنسر رفع السير ومنه عليه السلام أنه لما افاض
 من عرفات رأى أصحابه يسارعون في الدوق والمشي فقال عليه السلام ليس البر في ايجاف الخليل ولا ابضاع
 الا بل عليكم بالسكينة والوقار ولا ايجاف نوع من غير الخليل والابل ولا ابضاع الاسراع في السير أبو السعود
 (قوله وأن يكبر) ويكثر الاستغفار في طريقها حتى يترقى قوله فساعة) أشار بالعلماء الى التعقيب من غير مهلة (قوله
 الا وادي محسر) بنهم الميم وقع المهلة وكسر السين المهمة المشددة وبالرسمي به لأن قبل أصحاب الفيل
 حصر فيه أي هي وكل بحر أولانه لا يوقف فيه بل يمشي منه سريعاً فكانه أنقب نفسه والتصير الاتعاب
 قهستان في مزدلفة من الحرم (قوله وهو واد الخ) فليس من المزدلفة فالاستثناء فيه منقطع وهو خمسمائة وخمس
 وأربعون ذراعاً بحر (قوله على المشهور) مقابلة ما سبق عن البدائع (قوله عند جبل قزح) الاضافة بيانية اذ هو
 علم على الجبل والظاهر أنه من اضافة المسمى الى الاسم أبو السعود عن الجوى وفي المطالع أنه موقف قريب في
 الجبل طابية اذ كانت لا تنقب معرفة غير (قوله والاصح أنه المشعر الحرام) المذكور في الآية وقبل انه جميع المزدلفة
 (قوله ينفذ) بكسر الميم وقلب الواو يا وقياسه الفتح والاولا واوى الاصل (قوله وصلى المشاءين) في أول
 وقت المشاء الاخرة قهستان في وينبغي أن ينجح جاله ويصلي الفرض قبل حط رحاله (قوله فلم تنجح للاعلام)
 أي باقامة ثمانية (قوله كمالا احتياج هذا للامام) وفي النهاية لا يشترط لهذا الجمع الاحرام وفي الهندية
 ولا يشترط في جمع المزدلفة الخطبة والجماعة والسلطان والاحرام اه وبما ذكره علم سقوط قول صاحب النهر
 ينبغي اشتراط الاحرام والميعة حتى سنة كما في الهندية فان مر بها بعد طلوع الفجر من غير أن يبيت بها فلا شيء
 عليه ويكون مسبباً بترك السنة بدائع (قوله أو العشاء) أي قبل المغرب ولا يكثر هذا مع قول المصنف الا ان
 ولو صلى المشاء قبل المغرب بمزدلفة لان أداء العشاء هنا في الطريق وهذا في المزدلفة (قوله أعاد ما صلى)
 مغرباً أو عشاء قال في البحر وعبر بالاعادة اشارة الى العصة ولو كانت باطله لكانت أداء ان كان في الوقت
 وقضاء ان كان خارجة (قوله الصلاة أمامك) الجلة في محل جرت بدل من الحديث وتطابق به صلى الله عليه
 وسلم أسامة لما نزل عليه السلام بالشعب فبال ونوا فقال أسامة الصلاة يا رسول الله ومعنى الحديث ونهتها
 الجائزاً ومكانها نهر (قوله فازمان ليلة النحر) قد مر أن هذه الليلة ليوم معرفة للنحر الا أنه جرى على المتعارف
 (قوله لم يصل المغرب) أي لا يحمل صلاة وان صحت بطولوع الفجر (قوله قدم لي لفرمان وجوه) فيقال أي
 عشاء أذيت قبل المغرب من صاحب ترتيب وصحت هي عشاء المزدلفة اذا صلاها في وقتها ثم طلع الفجر ولم يدها
 وأي صلاة لا يطلب لها اذان ولا اقامة هي عشاء المزدلفة الذي يفتل بينها وبين المغرب به اصل وأي صلاة فعل
 في غير وقتها المتعارف وهي أداء هي مغرب المزدلفة وأي صلاة اذا صليت في وقتها وجب اعادة تمامي مغرب
 المزدلفة وأي صلاة يجب أن تفعل في مكان مخصوص فغرب المزدلفة وعشاؤها حلي بزيادة (قوله فبعد)
 أي ما صلاها سواء كان مغرباً أو عشاء قبلها في وقتها (قوله وهذا) أي وجوب الاعادة اذا صلا في الطريق
 (قوله صلاهما) لانه لو لم يصلهما لصار قضاء بحر (قوله ولو صلى العشاء) أي في وقتها (قوله ثم أعاد العشاء)
 فحينئذ تكون الاولى مثلاً (قوله أعاد العشاء الى الجواز) لا فرق في هذا بين أن يكون صاحب ترتيب أو لا فتراد
 هذه على مقتضى الترتيب أبو السعود (قوله وينوي المغرب أداءه) كذا في النهر من السراج خلافاً لما في البحر
 من أن المغرب قضاء (قوله ويترك منها) أي المغرب على الصحيح فلو طوع بينهما ولو بها أعاد الاقامة كما واشتغل
 بينهما بعمل آخر بحر (قوله ويحييها) أي ليلة معرفة بالصلاة والتلاوة والذكر والتضرع لانها جاءت شرف الزمان

(واذا غربت الشمس أي) على طريق
 المازين (مزدلفة) وحدها من مازي معرفة
 الى مازي محسر (ويستحب أن يأتيها ماشيا
 وأن يكبر ويصل ويحمد ويبلغ ساعة فساعة
 والمزدلفة) كما موقف الا وادي محسر
 وهو واد بين مقي ومزدلفة فلو وقع به أو
 بين معرفة لم يجز على المشهور (ونزل عند
 جبل قزح) بنهم قزح لا ينصرف للطبة
 والعدل من قزح بمعنى صرّح والاصح أنه
 المشعر الحرام وعليه يقتضيه قولون آدم
 (وصل العشاء بن اذان واقامة) لا في العشاء
 في وقتها فلم تنجح للاسلام كالا احتياج هذا
 للامام (ولو صلى المغرب والعشاء في
 الطريق أو في عرفات أعاد ما صلى) الحديث
 الصلاة أمامك فتوقفاً بالزمان والمكان
 والوقت من ليلة النحر والمكان مزدلفة
 والوقت وقت العشاء حتى لو وصل الى مزدلفة
 قبل العشاء لم يصل المغرب حتى يدخل وقت
 العشاء فتصل لفزامن وجوه (ما لم يطلع
 الفجر) فيعيد الى الجواز وهذا اذا لم يمت
 طلوع الفجر في الطريق فان خافه صلاهما
 (ولو صلى العشاء قبل المغرب بمزدلفة صلى
 المغرب ثم أعاد العشاء فان لم يدها حتى
 ظهر الفجر أعاد العشاء الى الجواز) وينوي
 المغرب أداءه ويترك سنها ويحييها

وكانت اقد صاحب البحر اما الزمان فكانوا فيه العبد واما المكان فكانوا بالمرادفة وفي عبارة السارح
 تحت الطاهر (قوله فانها) اي ليلة النحر في حداثتها لا في حق من كان بمزدلفة حلي وقوله اشرف من ليلة
 القدر اي وهي ما مورباجتاهم بالمكان كان اشرف منها اول بذلك والاشرفية باعتبار ان العمل الذي يقع فيها
 اكثر ثوابا من العمل الذي يقع في ليلة القدر وقد ورد ما يدل على ان قيام ليلة من هذا العشر كقيام ليلة
 القدر اخرج البراء بن روية جابر بن عبد الله افضل ايام الدنيا ايام العشر قال الا يارى في شرحه اي لا يجتمع
 اثمات العباد فيها وهي الايام التي اقسام الله بها في قوله وليال عشر ولهذا من الاكثا ومن التهليل والتكبير
 والتمجيد فيها اما ايام الاخرة فافضلها يوم المزيده وهو اليوم الذي يتقبل الله فيه لاهل الجنة ويروى اه وذكر
 بعض الشافعية ان افضل الايام ليلة مولده صلى الله عليه وسلم ثم ليلة القدر ثم ليلة الاسرار والمعراج ثم ليلة عرفة
 ثم ليلة الجمعة ثم ليلة النصف من شعبان ثم ليلة العبد وافضل الايام يوم عرفة ثم يوم نصف شعبان ثم يوم الجمعة
 ذكره الرحا في حاشية التبريد وذكر اهل المذهب ما يفيد ان يوم الجمعة افضل من يوم النصف فانهم قالوا ان
 يوم الجمعة افضل من ليلة لانهما فئات لصلاة الجمعة وهي في اليوم واذا كانت ليلة الجمعة افضل من ليلة النصف
 فيومها افضل من يومها (قوله كما اتفق به صاحب التبريد وغيره) عبارة التبريد وقوله السؤال في شرحه اعلى ليلة
 الجمعة وكنت عن مال الى ذلك ثم رأيت في الجوهرية انها افضل ليالى السنة اه وكلامه كما ترى في تفضيلها على
 ليلة الجمعة لاعلى ليلة القدر نعم ما في الجوهرية شامل ليلة القدر لا يمكن هذا القدر ولا يدور ان يقال اتفق به
 صاحب التبريد اه حلي (قوله بان شرذمة افضل الخ) لما ورد فيه من الاحاديث الدالة على كثرة ثواب
 العمل فيه على العشر الاخير من رمضان وذكر المناوي في شرحه المغرب في حديث افضل ايام الدنيا ايام
 العشر ما قصه لا يجتمع اثمات العباد فيها وهي الايام التي اقسام الله تعالى بها بقوله العشر وليال عشر فهي
 افضل من ايام العشر الاخير من رمضان على ما اقتضاه هذا الخبر واخذ به بعضهم لكن الجوهرية وعلى خلافه
 انتهى وقال في الكبير ما قصه ولهذا ذهب جميع الى انه افضل من العشر الاخير من رمضان لكن خالف آخرون
 فسكبا بان اختيار القرض لهذا والتفلي لهذا يدل على افضليته عليه وغرة الخلاف تظهر فيه بالوفاق فهو مطلق
 او نذرا افضل الاعشار والايام قال ابن القيم والصواب ان ليالى العشر الاخير من رمضان افضل من ليالى
 عشر ذي الحجة لانهما افضل ليوم النحر وعرفة وعشر رمضان انما افضل ليلة القدر اه (قوله وصلى العشر
 بغلس) الغلس ظلام آخر الليل والمراد منه طلوع الفجر الثاني من غير تأخير قبل ان يزول الظلام وفيه تشر الفجر
 ابو السعود عن الحلي (قوله لاجل الوقوف) اي حاجة الوقوف بمزدلفة على جبل قزح ان امكن والا فبقربه
 كما هو السنة (قوله ولو ما را) في اي جزء منها بجز (قوله لكن لو تركه بعد الخ) لا يخص هذا الواجب بل
 كل واجب اذا تركه لا مذر لاني عليه قاله في البحر (قوله كرسية) ولو للرجال مع بعضهم او كان به ضعف او علة
 (قوله ودعا) رافعا يديه الى السماء هندية (قوله واذا اسفر جذا) قال اسفر اليوم والصبح وفاعله مما لا يذكر
 ذكره قرا حصارى قال الجوى ولم اتفق على ما ذكره من ان فاعله هذا الفعل مما لا يذكر في شيء من كتب النحو
 واللغة التي اطلعت عليها اه وفسر الامام رضي الله تعالى عنه الاسفار بحيث لا يثبت الى طلوع الشمس
 الا مقدار ما يصلي ركعتين وان دفع طلوع الشمس او قبل ان يصلي الناس الفجر فقد اساموا لاني عليه هندية
 (قوله مهلا) حال من فاعل اي (قوله اسرع) ان كان ماشيا وحز لانه ان كان راكبا بجر (قوله قدر رصبة
 بجر) مراده التقريب لا التصديق والمراد انه يسرع قدر خمسمائة ذراع وخسة وأربعين ذراعا لان ذلك مسافة
 وادي محصر (قوله لانه موقف النصارى) هم اصحاب الفيل حلي عن الشرب ليلية (قوله وري جرة العقبة)
 قد بارى لانه لوضعا وضعا لم يجرى اثره الواجب والجمرة جمعها جارحى بها المواضع التي ترى بالجمرات لما
 يتهمان من الملاسة وقيل تجمع ما هنالك من الحصان من جمر القوم اذا اجتمعوا وجر شعره جمسه على ققاء بجر
 هجرة العقبة ثالث الجمرات على حذق من جهة مكة وليست من مقي ويقال لها الجمرة الكبرى والجمرة الاخيرة
 هي ستاني (قوله من بطن الوادي) اي من أسفل الى أعلاه فوق حاجبه الايمن متوجها الى الجمرة جاعلا الكعبة
 بين يساره ومنى عن يمينه واضعا يديه هذا منكبيه هي ستاني (قوله ويكره تزيم من فوق) وانما جاز من فوق
 لان ما جاز له موضع التبريد بطن (قوله سبعا) اي سبع حصيات الماروى عن ابن مسعود انه انتهى الى الجمرة

فانما اشرف من ليلة القدر كما اتفق به
 صاحب التبريد وغيره وجزم شراح النصارى
 سبعا لطلوعه بان عشر ذي الحجة افضل
 من العشر الاخير من رمضان (وصلى العشر
 بغلس) لاجل الوقوف (ثم وقف) بمزدلفة
 ووقف من طلوع الفجر الى طلوع الشمس ولو
 ما را كما في عرفة لكن لو تركه بعد كرسية لاني
 عليه (وكبر وعلل ولي وصلى) على المصطفى
 صلى الله عليه وسلم (ودعا واذا اسفر) جذا
 (اي مقي) مهلا مصليا فاذا بلغ بطن محصر
 اسرع قدر رصبة بجر لانه موقف النصارى
 وري جرة العقبة من بطن الوادي (ويكره
 تزيم من فوق) سبعا خذنا

الكبرى لجعل البيت عن يساره ومضى من بين يديه بسبع وقال ~~هذه~~ ارضي من انزلت عليه سورة البقرة
اه وانما هي سورة البقرة لان معظم الناس لم يذكرونها ومقدار الحصة مقدار التوراة اراهم والتقليد
بجواز الخذف لبيان الاكل فلو لم يذكرونها لم يذكرونها المقصود غير انه لا يرى بالكبار من التجارة كبريتا في
بغيره ولو لم يذكروها في التوراة لم يذكروها الحصة او التوراة او الانجيل اقول (قوله بعجبتين) الاولى
مفتوحة والثانية ساكنة مع دروي "لهستاني" والخذف بالمهملتين يكون بالعصا او بالسعود من العبيد
(قوله اي رؤس الاصابع) هذا بيان الاصل اما الجواز فلا يتقيد به دون هشة بل يجوز كيف كان حجة
وقيل كقيته ان تضع طرف الابهام على طرف السبابة وصححه الواجب لانه اكرهاته للسلطان (قوله
ويكون بينهما) اي بين الراي والجملة اه سبلي (قوله خمسة اذرع) اي فضاء احوى ولهستاني وفي الصريح
الظهيرية وجوب التقدير بخمسة اذرع وله لم يلح الاقل لانه لا يذرع طارح الوفاة لان ما دون ذلك يكون
وضعا فلا يجوز وطرفا فيوزع الاسماء فخالفة السنة قال واطلاعه يدل على جواز ميه راكبا وغير
راكب (قوله جاز) لان هذا القدر لا يمكن الاحتراز عنه فجعل القريب صفوا ابو السعود موصفا (قوله والالا)
اي وان لم تقع من فوق ظهره بنفسها بل بفريق الرجل او الجمل لا يجوز فيه يدها كالوقت بنفسها بعيدا
من الجمرة فآخذه القهستاني (قوله ولانه اذرع) اي بين الحصة والجمرة بعيدا لا يكتفي هذا الراي وان كان دون
ذلك لا يضرب كني وهذا بيان لما اجمعه في قوله ان وقعت بقرب الجمرة جازوا الا قليلا مثل (قوله وكبر بكل حصة)
هذا بيان الاصل فلم يذكركه اصلا او سبج او هل اجر او انما لم يذكر الدعاء بعد هذا الراي اعدم وروى عنه
صلى الله عليه وسلم ولانه لو دعا دعا واقفا فيتر المارون للراي في هذا الوقت لكثرة الناس فانه صاحب البحر
(قوله اي مع كل) فالباء للمصاحبة كما في النهر وجوز لانه لا يمكن كونه للملابسة والمصاحبة لا تخرج
عنها وما في ابي السعود من انها للاستعانة فسبق فلم (قوله وقطع التلبية بأولها) اي مع اولها فالتلبية لم يزل
صلى الله عليه وسلم يلبى حتى روى جرة العقبة وكذا يقطعها لوقتها طواف الزبارة على الراي والخلق والذبح
او قدم الحلق على الراي او قدم الذبح على الراي وهو متقع او تارن لا مفرد (تمة) المقري قطع التلبية اذا سلم
الحج وكذا من فاته الوقوف بمرفة لانه يتصل بعمره فحكمه حكم العمرة ابتداء والمصر يقطعها اذا فرغ من هديه
والقارن ان فاته الحج يقطع حين ياخذ في الطواف الثاني (قوله كالحجر) والنورة والزرنج والمخ الجبل والكل
والاجار النقية كالباقوت والزرد والزرجدو الحشن والقيروزج والبلور والعقيق زبلي (قوله ولو لو كبر)
تبع في هذا التعبير صاحب النهر والتقيدها بالاحتراز عن الصغار بل لان الكارهي التي يتأني الراي بها فلا فرق
في عدم الجواز بين الكبار والصغار بل ان عليهم بانهم اليه شمس اجزاء الارض ابو السعود (قوله وجوز لهم)
هكذا في الزبلي وهو يتأني ما قد مناه عنه فرياس تجوز به بالاجار النقية كالباقوت والزرد ولم يتأني به العبيد
فيه وقول الشارح وقيل يجوز يدل على ان في المسئلة قولين وينبغي ان يكون القولان في الاجار النقية
والجواهر والتفرقة بينهما محكم فانه ابو السعود ثم في عطف الجواهر على اللؤلؤ الكاوكب قلنا قالوا ان الجواهر
اللائي الكبار وقد يقال ان المراد بالجواهر ما هو اعم (قوله لانه امزاز) ولان الخشب والعنبر ليسا من
اجزاء الارض والمقصود منه رغم الشيطان اذا صلى في الليل عليه السلام اياه عند الجمار لما عرض له عندها
بالاغواء للحنافة في ذبح الولد فآخذه المصنف (قوله لانه يسمى تارا) اي رمي سحلا ولا نهما ليسا من جنس
الارض (قوله من جوازها بالبحر) عليه بان المقصود اهانة الشيطان واستخفافه ولم يزل ذلك الى احد (قوله
خلاف المذهب) بل فانه بعض المتشقة قال في النهاية وبعض المتشقة يقولون ان روى بالبعرة اجزاء لان
المقصود اهانة الشيطان وهو بالبعرة يحصل ولنا نقول به اه على ان اعمقنا المحققين على انها امور عقيدية
لا يشتغل بالاعتنى فيها كافي القبح ولم يبين المصنف الموضع الذي تؤخذ منه الجمرات وقد قالوا انه يجوز اخذها من
اي موضع شاء فباخذها من مزدلفة او فارة الطريق وتعين الاخذ من مزدلفة ليس مذهبا فانه الكرماني
(قوله لانها مردودة) اي فينشأ من باخذها (قوله حديث من قبلت جهنم رفعت جمرته) اي دفعها الى النار
بامر تعالى والموجود عند الجمار مع طول مدة الراي قيل انها سبعة آلاف سنة قد خضعت احوال ومع المذركين
قد قبل لبازوا عليها في الدنيا ويؤيده ما رواه الامام احمد ومسلم عن انس انه صلى الله عليه وسلم قال ان الله تعالى

بعجبتين اي رؤس الاصابع ويكون بينهما
خمس اذرع ولو وقعت على ظهر رجل او رجل
ان وقعت بنفسها بقرب الجمرة جاز والالا
وثلاثة اذرع بعيدا ومادونه قريب جوهرة
(وكبر بكل حصة) اي مع كل (منها) اي
التلبية بأولها فلو لم يلبى بالاقبل فالتقيده
السبع (جاز لا يورى بالاقبل) فالتقيده
بالسبع لنسج القص لا الزيادة (وجاز الراي
يكل ما كان من جنس الارض كالحجر والمذلة
والطين والمفردة) كل (ما يجوز التيمم به
ولو كمل من تراب) فيقوم مقام حصة واحدة
لا (لا) (بجنب وعبر ولو قل) كجار
(لا) لانه امزاز لا اهانة وقيل يجوز
(لا) لانه يسمى تارا لا رميا (وبعبر)
(ودهب وخضة) لانه يسمى تارا لا رميا (وبعبر)
لانه ليس من جنس الارض وما في فروق
الاشياء من جوازها بالبحر خلاف المذهب
(ويكره) اخذها (من عند الجمرة) لانها
مردودة لحديث من قبلت جهنم رفعت جمرته

لا يظلم المؤمن حسنة يعطى عليها في الدنيا أو شئ من الدنيا في الآخرة وأما الكافر فيظلم بحسنة في الدنيا حتى
إذا أتى إلى الآخرة لم يكن له حسنة يعطى بها خبرا (قوله ويكره أن يلقط حجرا واحدا) قال الكمال كما يفعله
كثير من الناس اليوم (قوله وأن يرى بتجسبه ييقن) وعند الشك الأصل الطهارة قال القهستاني وغيره
أن يكون الحصى مغسولا (قوله ووقته) أي وقت جواز وقوله من القبر أي جرح القبر الذي يعمله حتى
لورى قبل طلوع فجر الصبح يعصم اتقا قالوا أخره حتى طلع القبر في اليوم الثاني لم يدم عند الامام خلافا لهما
بهر (قوله ويسن) أي يستحب فان هذا الوقت وقت الاستصحاب ~~كما في البحر~~ (قوله ويباح لقروها) هو
ما عليه الا كثر وجعل في الظاهرية المباح من المكروه فالأوقات عليه ثلاثة (قوله ويكره للقبور) أي من القريب
إلى القبر وكذا يكره قبل طلوع الشمس من يوم الصبح (قوله لانه مفرد) تهليل لما استفيد من التفسير بقوله ان شاء
والذبح له أفضل ويجب على القارئ والمتع رأتا الاضحية فان كان مسافرا فلا أضحية عليه والا فله كذا ملكي
وثبت في حديث جابر أنه صلى الله عليه وسلم قصر يده ثلاثا بوسم بدنة وأمر عليا بقصر ما بقي من المائة وأشركه
في عديبه قال ابن حبان الحكمة في تحريمه صلى الله عليه وسلم يده هذا العدد أنه عاشر قدره من السنين قصر
لكل سنة بدنة (قوله ثم قصر) ويستحب قص أطفاره وشاربه استعدادا بعد حلق رأسه ولا يأخذ من لحية
شبا ولو فعل لا يجب عليه شيء هندية (قوله بان يأخذ من كل شعرة الخ) أي من ~~كل~~ الرأس ندبا ومن الرقبة
وجو با وفي البدائع قالوا يجب أن يزدي في التقصير على قدر الاغلة حتى يستوفي قدر الاغلة من كل شعرة برأسه
لان أطراف الشعر غير متساوية عادة واستحسنه الحلبي (قوله قدر الاغلة) واحدة الاغلة لا تمل بفتح الهمززة والميم
وضم الميم لغة مشهورة ومن خطأ راوينا فقد أخطأ بهر (قوله ويجب اجراء موسى) أي على الأصح وقيل
يستحب هندية (قوله على أقرع) مثله اذا جاء وقت الحلق ولم يكن على رأسه شعر بأن حلق قبل ذلك ولما
وجب اجراء موسى لانه هجر عن الحلق والتقصير يجب عليه التشبه بالحائق ~~كما في المظفر~~ في شهر رمضان يجب
عليه التشبه بالصائم ولان الواجب عليه اجراء موسى وأخذ الشعر فهاجر عنه سقط وما لم يهجر عنه يلزمه (قوله
ان أسكن) أي اجراء موسى (قوله والاسقط) أي ان لا يمكن اجراء موسى سقط ليجزئه عن الحلق والتقصير
والاحسن له أن يؤخر الاحلال إلى آخر الوقت من أيام الحر وان لم يؤخر فلا شيء عليه وان لم يكن به قروح ولكنه
خرج إلى بعض البرادى ولا يجد موسى أو من يحلق له فلا يجزئه الا الحلق أو التقصير وليس هذا بعذر هندية
(قوله ومتى تعذرا أحدهما) الانسب تأخير هذه الجملة بعد قوله وحلقه أفضل قال في البحر ثم التقصير بين الحلق
والتقصير انما هو عدم العذر فهو تعذر الحلق لعرض تعين التقصير أو التقصير تعين الحلق (قوله تعين الحلق)
ولو كان بحيث لو حلق رمد أو صدع تعين التقصير (قوله وحلقه الكل أفضل) أما الواجب فالربع والتقصير أولى
منه لانه يسهل على الربع ولا اسامة في التقصير كما في النهر بحثا وانما كان الحلق أفضل لانه عليه السلام ولانه
دعا صلى الله عليه وسلم للصقلين بالرحمة فقبل والمقصيرين في الرابعة قال والمقصيرين (تقنة) الحلق في ~~كل~~
جهة مستحب كما في الفتية ويستحب دفن شعره وان رما فلا بأس به ~~وذكره~~ القنطرة في الكيف بهر ويكره
حلق به من راحة بعض لقوله صلى الله عليه وسلم احلقه كله وأتركه كله (لطيفة) قال وكيع قال لي أبو حنيفة
أخطأت في ستة أبواب من الناسك فتبين عليها جهام وذلك اني حين أردت أن أحلق رأسي وقتت على جهام
فقلت بكم تحلق رأسي فقال أعراقي أنت فقلت نعم قال الناسك لا يشارط عليه اجلس فجلست مضطرا فغن
القبلة فقال لي حول وجهك إلى القبلة فحولته وأردت أن يحلق رأسي من الجانب الايسر فقال لي أد والشق
الايمن من رأسك فأدبرته فجعل يحلق وأنا ساكت فقال لي كبير فجعلت أكبر حتى قت لاذهب فقال لي أين تريد
فقلت إلى وجهي قال ادفن شعرك ثم حل ركة شين ثم امض فقلت من أين لك ما أمرتني به فقال رأيت عطاء بن
أبي رباح يفعل هذا وأما ما ذكره بكرماني من أن مذهب الامام يبيح الحلاق ويسار الحلق وذكره في البحر
مرقه صاحب غاية البيان بقوله ~~ذكر ذلك~~ بعض أصحابنا ولم يعزه لاحد واتباع السنة أولى وهو من
الآداب فقد روى أنس عنه صلى الله عليه وسلم قال للحلاق خذوا شاربا إلى جانبه الايمن ثم الايسر ثم جعل يعطيه
التناسيم ورواه مسلم وأبو داود وأحمد وقد كان يحب التيامن في شأنه كله وقد أخذ الامام في ذلك بقول الجليل
ولم ينكره ولو كان مذهبه خلاف ذلك لموافق مع كونه جهاما حال السكال والبداءة لا يمين هي الصواب (قوله

(و) يكره (أن يلقط حجرا واحدا فيكسره)
سبعين حجرا صغيرا وأن يرى بتجسبه ييقن
وقته من القبر إلى القبر ويسن من طلوع
ذكركم والها ويباح لقروها ويكره للقبور (ثم قصر)
بعد الرمي (دعي ان شاء) لانه مفرد (ثم قصر)
بان يأخذ من كل شعرة قدر الاغلة وجوبا
وتقصير الكل مندوب والرابع واجب ويجب
اجراء موسى على أقرع وذى قروح ان أسكن
والاسقط متى تعذرا أحدهما العارض تعين
الآخر فلوليه يصح حيث تعذرا التقصير
تعين الحلق بهر (وحلقه) الكل (أفضل)

ولو أزاله بفحوصرة جاز) فالأزالة لا تقتصر بالموسى وإنما هي به مستحبة كإفى البحر لائق السنة وردت به (قوله
وحل له كل شئ) من محظورات الاحرام كبس الثياب وقص الاظفار (قوله الا النساء) أى الجماع اهن وكذا
لا يحل له دواى الجماع ولا القران فمما دون الفرج هندية (قوله قبل والطيب) هو فى الثانية وحرم فى البحر
بضعه لقول عائشة رضى الله تعالى عنها طيبت رسول الله صلى الله عليه وسلم لحرمه حين أحرم وحله حين
أحل قبل أن يطوف بالبيت (قوله والعبد) قاله أبو الوليد وضعفه لا يفتى قاله فى التمر (قوله ثم طواف للزيارة)
ويجب هذا الطواف اليها ويسمى طواف الركن وطواف يوم النحر ويجب أن يكون قائما ماشيا ولو طاف
ناصبا أنه صاف ساقه فقط أو محمولا أو راكبا أو سى كذلك لزمه دم ويخرج الحامل من طواف عليه كحجر زم به
الكال وغيره وقيل لا قال فى البحر ومنه طيف به محمولا أبرأه ذلك الطواف من الحامل والمحمول جميعا سواء
نوى الحامل الطواف عن نفسه وعن المحمول أو لم ينو أو كان للحامل طواف العسرة والمحمول طواف الحج
أو عكسه أو كان الحامل ليس بعمره والمحمول عما أوجبه أحرامه أو قال فى التمر والخلاف مقيد بأن لا يقصد حل
المحمول فان قصد لم يقع من نفسه انتهى أى قصده فقط أما إذا قصد مع قصد طوافه أبرأه ~~هـ~~ أدلت عليه
عبارة البحر المذكورة وفى الهندية ولو طاف منكرو سابان أخذ من يسار الكعبة وطاف كذلك سبعة أشواط
يمتد بطوافه فى حق التصلل وعليه الاعادة ما دام بمكة (قوله من أيام النحر الثلاثة) ويقال لا يوم الثانى يوم
النحر ولثالث يوم النحر الأول بالسكون والرابع النحر الثانى وهو يوم تشريق فقط فهتافى (قوله بيان لوقته
الواجب) لأن الله تعالى قال ويذكر الله فى أيامه ولومات على ما رزقهم من بهيمة الانعام فذكر انما
ما طعموا البائس الفتيتم ليعضوا فعضهم وليوفوا نذورهم وليطوفوا بالبيت العتيق فطاف الطواف على الذبح
والأجج موقف بأيام النحر فكذا الطواف لأن العطاف يقتضى المشاورة فى الحكم بين المعطوف والمعطوف عليه
إذا كان بحرف الواو والمراد من الذكر والله تعالى أعلم التسمية على ما ينصرف لقوله تعالى على ما رزقهم من بهيمة
الانعام وقوله تعالى فكلوا ليس بأمر لازم فى شأ كل من أخصيته ومن شألم يأكل والبايس الذى ناله البؤس
وهو شدة الفقر يقال بؤس الرجل وبؤس إذا صار ذا بؤس والعتيق القديم لقوله تعالى ان أول بيت وضع للناس
الذى يكة مباركا وقيلا لأنه أعنى من الفرق يوم الطوفان أو لأنه أعنى من الجبارة فلم يقبل عليه جبار
وقيل لأنه لم يذعه أحد من الناس أبو السعود عن الفاية وفى القول الثانى نظرا لأن كلامهم يدل على أن
الطوفان عنه فانهم قالوا ان طينه صلى الله عليه وسلم مكات بالكعبة فتوجه الطوفان حتى أتى بها محل
مدفنه الشريف وأن الجبر الاسود استودعه الله تعالى أباقيس لتلاجه توجه الطوفان فلا يجزى الخليل البيت
دلى عليه (قوله بيان لا كحل) هذا التعبير أولى من التعبير بقوله بيان للواجب لأنه يفيد أن الكل واجب مع
أن السبعة اختبرت على الفرض والواجب بخلاف ما عبر به فانه ألين باعتبار أن الواجب والفرض أكل من
الاقتصار على الفرض قتائل (قوله بلا رمل) فى الثلاثة الاول من الطواف (قوله ان كان سى) قد سبق
أن الأفضل تأخير السى ليكون تبعا للفرض (قوله لا تكرارهما) على لقوله بلا رمل وسى الخ (قوله فى يوم
النحر) انما صرح به ثلاثيهم عود الضمير الى أول وقته (قوله أفضل) حديث مسلم أنه صلى الله عليه وسلم أقاض
يوم النحر ثم رجع فعلى الظاهر معنى كذا فى الدر المنقى وقوله أقاض أى طاف طواف الاقاضة (قوله وحل له
النساء) أى بعد فضل الركن منه وهو أربعة أشواط يجر ولو لم يطف أسلا لا يحل له النساء وان طال ومضت
سنة باجاع كذا فى الهندية (قوله بالخلق السابق) أى لا بالطواف لأن الخلق هو المحلل دون الطواف غير أنه
آخر عمله فى حق النساء الى ما بعد الطواف فاذا طاف على الخلق عمله كالطلاق الرسمى آخر عمله الابانة الى انقضاء
العدة لما جته الى الاستعداد فن قال ان للبحر احلاين أحدهما بالخلق والثانى بالطواف لم يصب (قوله كان
جناية) ولو قصد به التحليل (قوله لأنه لا يخرج الخ) الاولى حذفه لانه الموضوع (قوله فان آخره) لو قال فان
آخرهما السكان أولى لبيد أن حكم الخلق كالطواف فيما ذكر كذا يفاد من البحر (قوله ولياها عنما) ميتدا
وشهر وليس معطوفا على أيام النحر شياع لفظ منها حيث كذا والمراد ببلية كل يوم من أيام النحر البلية التى تعقب
ذلك اليوم فى الوجود كما أن ليلة يوم عرفة البلية التى تعقبه فى الوجود اه حلى بياض وتقدم ما يتعلق بذلك
آخر الاحتكاف (قوله ووجب دم) أى عند الامام رضى الله تعالى عنه خلافا لما أبو السعود (قوله وهذا) أى

ولو أزاله بفحوصرة جاز (وحل له كل شئ
الا النساء) قبل والطيب والسيد (ثم طاف
للزيارة يوما من أيام النحر) الثلاثة بيان لوقته
الواجب (سبعة) بيان للاكمل والاقل ركن
أربعة (بلا رمل) لا سى ان كان سى قبل
هذا الطواف (والا فلهما) لأن تكرارهما لم
يسرع (و) طواف (الزيارة) أول وقته بعد
طواف الضمير يوم النحر وهو فيه (أى الطواف
فى يوم النحر الاول) أفضل (ويجوز وقته الى آخر
النحر) وحل له النساء (بالخلق السابق) حتى
لو طاف قبل الخلق لم يحل له شئ فلو لم تظهر
منه (قوله لا يفتى) أى أيام النحر
الابالخلق (قوله تكرارها) (ووجب دم)
ولياها عنما (كره) تحريمها (ووجب دم)
لترك الواجب وهذا عند الامكان

الكرامة وجوب الدم بالتأخير (قوله ان قدر أربعة أشواط) أي ان بقي الى غروب الشمس من اليوم الثالث
 من أيام الفطر ما يسع طواف أربعة أشواط والظاهر أنه يشترط مع ذلك زمن يسع خلق ثيابها واعتسائها وراجع
 أنه خليع على لباس جسده فيبني أن يشترط زمن قطع المسافة أن لو كانت في بيتها (قوله لزوم دم) منه
 بالوحاض بعد ما قدرت على الطواف فلم تطف حتى مضى الوقت فليزهدا لم لأنها مفترضة بتقصيرها بحسب
 (قوله والالا) أي بأن لم تظهر أصلاً أو ظهرت أقل من الأربعة (قوله فيبيت بها) أي استئنا ويكره أن يبيت
 في غير منى في أيام منى كما في شرح الطحاوي فإن بات في غير منى بعد ما فلا شيء عليه عندنا هندية (قوله وبعد
 الزوال ثاني النحر) هذا وقت الرمي في ثاني النحر وثالثه حتى لورمي قبل الزوال لا يجوز في ظاهر الرواية ويست
 إلى الغروب كما في الهندية وآخر وقته الى طلوع الشمس من الغد فلورمي ليلا كره كما في البحر (قوله رمي الجمار
 التي بينه وبين مكة) عند كل حصة فية ول بسم الله والله أكبر وبعث الله نبيه وحبوه ويقول اللهم اجعل عبي
 معروذا وسعي مشكورا وذني مغفورا هندية (قوله يدا استئنا) القول بالنسبة في الترتيب هو اختار كما في المحيط
 واعتقد الكمال حتى لو بد أجسم مرة العقبه ثم بالوسطى ثم بالتبع تلي المسجد فان أعاده على الوسطى ثم على العقبه
 في يومه فحسن وان لم يعد أجزاء نهر (قوله مسجد الخيف) بفتح الخاء المجهمة وسكون الياء وهو المكان المرتفع
 فهستاني (قوله الوسطى) يدل من ما بينهما ثلثمائة ذراع وخسة أذرع وبينها وبين جرة العقبه أربع مائة
 وثمانون ذراعا فهستاني (قوله سبع سباعا) لو قال سبع ظلال من التكرار على مذهب الكوفيين فهستاني (تمة)
 من كان مريضا لا يستطيع الرمي يوضع في يده ويرمي بها أو يرمي منه غيره وكذا المغمى عليه ولورمي بمصنتين
 احدهما لنفسه والاخرى للآخر جاز ويكره بحر (قوله ووقف حامدا) أي في المقام الذي يقوم فيه الناس
 وهو أعلى الوادي وقوله مصليا أي على النبي صلى الله عليه وسلم هندية (قوله قدر قرارة البقرة) نحوه في النهج
 وفي القهستاني عن المضمرات قدر عشرين آية وهو أيسر (قوله فلا يقف بعد الثالثة) أي في الأيام الثلاثة لثلاث
 تضيق الطريق بالمارة (قوله ودعا لنفسه) بقضاء حاجته وغيره فيستغفر لا يوبه وأقاربه ومعارفه لحديث اللهم
 اغفر للعاج ولان استغفره الحاج (قوله أو القبله) هو ظاهر الرواية كما في النهج والاول مروى
 عن الثاني فأوفى كلامه بحكاية الخلاف لا للتخفيف (قوله ثم رمي غدا كذلك) وهو اليوم الثالث من أيام النحر
 وأول وقت الرمي فيه حصة وكرامة وآخره مثل اليوم الذي قبله (قوله ان مكث) قيد في قوله ثم بعده كذلك فقط
 حلبي وأشار به الى التخيير بين المكث وعدمه لقوله تعالى فمن تعجل في يومين فلاثم عليه الآية نهر (قوله وهو
 أفضل) أي المكث أفضل اقتداء به عليه الصلاة والسلام والتخيير بين الفضل والافضل كالسافر في رمضان
 حيث خبر بين الصوم والافطار والاول أفضل ان لم يشتره اتفاقا نهر ولو أخر رمي الجمار كلها الى اليوم الرابع
 رماها على التأني لان أيام التشريق كلها وقت الرمي فيقتضى حرمتها كالسكون وعليه دم واحد عند الامام
 لان الجنائيات اجتمعت من جنس واحد فتعلق بها كفارة واحدة ولو تركها حتى غابت الشمس من آخر أيام
 التشريق سقط الرمي لانقضاء وقته وعليه دم واحد اتفاقا (قوله جاز) أي مع الكراهة عند الامام ولا يجوز
 عندهما بحر (قوله للغروب) الامم معنى الى لان المقصود الانتهاء (قوله من الزوال الى طلوع ذكاه) والوقت
 المستنون بعد الزوال الى الغروب ويكره في الباقي فالرمي هناله وقتان بخلاف الرمي في اليوم الاول فله أربعة
 أوقات كما تقدمه الشرح وما بعد الفجر من اليوم الرابع وقت رمي اليوم الثالث ورمي اليوم الرابع فله الحلبي الا
 أنه مع الكراهة (قوله لا بعده) فالأقامة طلوع الفجر يوم الرابع موجبة للرمي فيه ولا فرق بين المكث والاشافي
 في هذه الاحكام بحر (قوله وجاز الرمي كله رابكا) وهو الافضل عند الامام ومحمد على ما في النخبة (قوله والوسطى)
 جعلها أولى بالنسبة لما بعده (قوله ماشيا أفضل) هذا التفصيل مروى عن أبي يوسف فإنه قد ذكر ابن الجراح
 وهو أكبر تلامذة عطاء بن أبي رباح تلميذ ابن عباس وكان عالما بالناسك أنه قال دخلت على أبي يوسف وقد
 أنحى عنه ما فاق ظمأني قال يا ابراهيم ما تقول في رمي الجمار برميها أم بالحاج ماشيا أو رابكا فقلت برميها ماشيا
 فقال أخطأت فقلت برميها رابكا فقال أخطأت قلت فما يقول الامام فقال كل رمي بعده رمي برميها ماشيا
 بكل رمي ليس بعده رمي برميها رابكا فخرجت من عنده فسمعت بكاء الناس في داره فقلت لي قضي أبو يوسف
 بتجيب من حرصه على العلم في مثل هذه الحالة قال الاتصالي فينبغي للانسان أن يكون حريصا في اشتغاله

فلو ظهرت الحائض ان قدر أربعة أشواط ولم
 تفعل لزوم دم والا لا (ثم أي منى) فيبيت بها
 للرمي (وبعد الزوال ثاني النحر رمي الجمار
 الثلاث يدا) استئنا (بما يلي مسجد الخيف
 ثم بما يلي) الوسطى (ثم بالعقبه سبع سباعا
 ووقف) حامدا لله ولا يكبر أمصليا قدر قرارة
 البقرة (بعد) تمام كل (رمي بعده رمي فقط)
 فلا يقف بعد الثالثة و (لا) بعده رمي يوم
 النحر (لأنه ليس بعده رمي) ودعا لنفسه
 وغيره واقفا كصلاة في السماء أو القبله (ثم)
 رمي غدا كذلك ثم بعده كذلك ان مكث وهو
 أفضل وان قدم الرمي فيه (أي في اليوم
 الرابع) على الزوال جاز (فان وقت الرمي
 فيه من الفجر للغروب وأما في الثاني والثالث
 من الزوال الى طلوع ذكاه) (قوله النحر) من
 منى (قبل طلوع فجر الرابع لا بعده) (لا دخول
 وقت الرمي (وجاز الرمي) كله أو رابكا
 لكته (في الاوليين) أي الاولى والوسطى
 ماشيا أفضل)

بالهجوم حتى نال ما نال أبو يوسف ولهذا قيل التصيب من المهدى إلى المهدى (قوله لا ينفك) أي
هو وغيره من هؤلاء راكبا تضرعوا والواقفون (قوله انذر عليه) أي على الانصراف (قوله وأطلق أفضلية المنى)
أي حتى في الاخرة ووجه الكمال بأن أداما ما شيا أقرب إلى التواضع والخشوع وهو صافي هذا الزمان
فإن عاقبة المسلمين مشاة في جميع الرى فلا يؤمن من الأذى بالركوب بينهم في الأزدحام ودميه على الله عليه وسلم
راكبا انما هو ليظهره له ليعتدى به كطرافه راكبا (قوله يقتضين متاعه) وبكسر التاء مفتوح القاف المصدر
وبسكونها واحد الاثقال نهر (قوله أو ذهب لعمرك) ظاهره أن الكراهة لا تمتنع الا بجموع الاطعمة
والذهاب وليس كذلك بل الذهاب مستقلة مستقلة أشار إليها في الضر والنهر وعبرة النهر وعلم من كلامه
أن الذهاب إلى عرفات وتركها بمكة مكروه بالاولى لأن شغل القلب شدة كراهة من غيره اه (قوله كره) لأن
فيه شغل القلب عن العبادة وقد كان عمر بن الخطاب عليه السلام يقول في هذا يوم من أيامنا فخر بجمعة اذ لا يؤذبه على
التزج به في البحر من أن الظاهر أنهم ما تزيهية ففقيه نظر اه نهر (قوله ان لم يأمن الخ) بحث لصاحب البحر
وتبعه أخوه أخذ من مفهوم التعليل بشغل القلب (قوله وكذا يكره للمعالي) الظاهر أن الكراهة تنزيهية
لأن دليل الحرمان هناك التأديب من حرمانه وهو قد عودنا وأخذ من قوله وكذا أن حصل الكراهة عند عدم
الامان لا عند وجوده ويدل عليه التعليل بشغل القلب (قوله فهو فعله) أي فعله وهو من كل ما يشغل (قوله
لشغل قلبه) على الكراهة في المتأخرين (قوله استئنا) فيكون مسيا بتركه بلا عذر نهر (قوله ولو ساعة) هو أدى
السنة والكمال كما ذكره الكمال أن يصلي فيه الظهر والعصر والمغرب والعشاء وجميع جمعة ثم يدخل مكة (قوله
الابطل) هو فاسم مكة وهو الشعب الذي إلى أحد طرفيه في وطرفه الآخر الابطل وحسب ما لا في مهبط
ويجمل السبل إلى المصلى فيجتمع فيه حوى وجب مشروعيته أن يني كانه حلفت فيه فريشا على بني
هاشم أن لا ينكحهم ولا يبايعوهم ولا يؤتمنهم حتى يسلموا إليهم النبي صلى الله عليه وسلم وغالوا على
مقاطعتهم وكتبوا بينهم الصحيفة المشهورة وأبنتوا فيها أنواعا من الباطل وقطعة الرحم والكفر وعلقوها
في النكبة وقالوا مادامت هذه موجودة فنحن على ما نحن عليه فأرسل الله تعالى عليها الأرض فأكلت كل
ما فيها من كفر وباطل وقطعة رحم وترك ما فيها من ذكر الله تعالى فأخبر جبريل النبي صلى الله عليه وسلم بذلك
فأخبر به همه أيا طالب في البهم وأخبرهم عن النبي صلى الله عليه وسلم بذلك فوجدوه كما أخبر ظاهرا فزادته الاسلام
نزل به صلى الله عليه وسلم قصد اعلى الصحيح لا تنافا فإرادة لطيف صنع الله تعالى به فصار سنة حكايا مل
أبو السعد بن زياد (قوله وليست المقبرة منه) أي مقبرة مكة المسماة بالجحون وفي القهستاني عن فتح الباري ويقال
له الابطل والبطناء وقد هاجن الجليلين إلى المقبرة (قوله ثم اذا أراد الفرائخ) اعلم أن لهذا الطواف وقتين وقت
الباو از وقت الاستصحاب فالاولى أنه بعد طواف الزيارة اذا كان على عزم السفر حتى لو طاف كذلك ثم اطال
الاقامة بمكة ولو سنة ولم ينو الاقامة ولم يتخذها دارا بطوافه وأما آخره فليس بموقت مادام مقبلا حتى
لو أقام عاما لا ينوي الاقامة فله أن يطوف ويقع أداءه والثاني أن يقع عند إرادة السفر حتى روى عن الامام
أنه لو طاف ثم أقام إلى العشاء فأحب أن يطوف طوافا آخر ليحسب كأنه قد طاف البيت آخر مرة كذا في المحيط
ولو طوف ولم يقف عليه أن يرجع فله أن يطوف لكر قالوا ما لم يجاوز المواقف فان جاوزها لم يجب الرجوع علينا
بل انما أن ينحني وعليه دم وهو الاول لأنه أنفع للفقراء وأيسر عليه لما فيه من دفع ضرر التزام الاحرام ومشقة
الطريق وانما أن يرجع فيحرم باحرام جديد لأن الميقات لا يجاوز ولا احرام فيحرم بعسرة ويطوف بعسرة
ثم يطوف له صدر ولا ينحني عليه لتأخره وهذا الطواف خاص بحرم الحج المدرجة أما المعتمرون فالتحج فليس
عليهم ما طواف الصدر لأنه ليس بعسرة طواف قدوم فكذلك طواف الصدر وفات الحج يعود بعد وصريح
في الخاتمة بقوله بالاعذار كفض وقاس فلو ظهرت الحائض قبل أن تخرج من مكة يلزمها طواف الصدر
وان جاوزت ميوت مكة مسيرة فلو طهرت فليس عليها أن تعود (قوله أي للدواع) وبه يعني أيضا كالمسعى
طواف آخر عهد بالبيت لأنه لا طواف بعده وتفسير الشرح تفسير مراد والا فالصدر الرجوع لأنه يرجع
عن أفعال الحج (قوله سعة أشواط) الواجب أكثرها وتترك أقله تتركه صدقة نهر (قوله وهو واجب) لما في صحيح
سلم كانوا ينصرفون في كل وجه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ينصرف من أحد حتى يكون آخر ميمته

لأنه ينفك (كما في الاخرة) أي العفة لأنه
ينصرف والراكب أقدر عليه وأطاق أفضلية
المنى في الطهيرة ووجه الكمال وغيره (ولو
قدم ثقله) يقتضين متاعه وخدمه (التي مكة
وأقام بحق) أو ذهب لعمرك (كره) ان لم يأمن
لان آمن وكذا يكره للمعالي (الحاج) إلى مكة
شغل قلبه (واذا نذر) بالحج (بضم
نزل) استأنا فلو ساعة (ثم اذا
فقتضين الابطل وكاف المصدر) أي الدواع
أراد السفر (طواف بالارسل وسعى وهو واجب
بالسعى) (قوله أي الدواع)

بالبيت بصر (قوله ومن في حكمهم) كاهل داخل المواقب أو من اتخذ مكة دارا فلا طواف عليها إذا أراد
 الخروج وقال أبو يوسف أحب إلى أن يطوف المكي طواف الصدرة لأنه وضع نظم أفعال الحج وهذا المعنى
 موجود في قسم (قوله بل يندب) اضربا انتقال (قوله فلو طاف هاربا الخ) وقد تجوز عن نية الطواف
 وانظر ما لو نواه ما هل يعتبر معظم النية (قوله لكن يكني أصلها) أي مجردة من وصف القرنية أو الوجوب (قوله
 فلو طاف الخ) الحاصل أن كل من طاف طوافا في وقته وقع منه بعد أن ينوي أصل الطواف فواء بينه أولا
 أو نوى طوافا آخر لأن النية تنصرف في الاحرام لأنه مقدم على الاداء فلا تعتبر في الاداء نهر (قوله نية التطوع)
 أو التذرع نهر (قوله شرب من ماء زمزم) تقديم الشرب على التزام المزمز هو المختار وكيفية الشرب كما في النهر
 أن يأتى زمزم فيستقي بنفسه الماء ويشرب مستقبل القبلة ويتخلع منه ويغسل منه ثم يأتى ويرفع بصره في كل
 مرة وينظر إلى البيت ويسبح به وجهه ورأسه وجسده ويصحب عليه أن يسير وفي البرجندى أن زمزم معقه انزع
 وستون ذراعا وعرض رأسها أربع أذرع بالذراع التي هي أربع وعشرون أصبعا سميت بها لكثرة ما شربها
 اه وماؤها أفضل من ماء الكوثر لأنه غسل به صدره الشريف صلى الله عليه وسلم ولا يفضل إلا بفضل المساء
 ولا يكره التوضي به والاعتسال أبو السعد (قوله على المزمز) هو ما بين الركن والباب بصر ومساكنه
 كما في الفقه ساني أربعة أذرع ويرفع يده اليمنى إلى عتبة الباب ويقول السائل يا بك يسألك من فضلك مغفرتك
 ويرجو رحمتك ويلتزم ساعة يئكي كما في الهندية (قوله وتثبت) بالثبته آخره أي تعلق (قوله كالاستشفع بها)
 أي بالكعبة فإن من يلصق يأسان يتعلق بشاها (قوله ودعا مجتهدا) بعد التكبير والتهلل والصلاة عليه صلى الله
 عليه وسلم ثم يمسح الحجر ويكبر الله تعالى هندية (قوله أدعية) أي أي يتكلم بالكعبة فانه في أجل بقعة هي
 محل الرحمة والبكاء أو التباكي يستعمل به الرحمة (قوله أي إلى خلف) ويجعل وجهه إلى البيت لكن يفعله إلى
 وجهه لا يحصل منه ضرر أو وطء لأحد وهو بالمتصرف على فراق البيت الشريف بصر (قوله وسقط طواف
 القدوم) لو قال ولم يطف للقدوم من لم يدخل مكة ووقف بعرفة لكان أولى لأن السقوط يستدعي سبق الخطاب
 بالساقط وهذا ليس كذلك لأن طلب طواف القدوم يتوقف على دخول المسجد لأنه تحيته ولأن السقوط
 يشترط عدم كراهته وليس كذلك فانه الجوى وأيضاً السقوط انما يكون فيما هو لازم وطواف القدوم ليس بلام
 (قوله ولا شيء عليه بتركه) من دم وحرمة وقضاء (قوله وأساءه) فهو مكره تنزيهاً أو محمل ثبوتها إذا لم يكن
 معذوراً في الترك بأن ضاق الوقت على الوقوف حال في البحر وهذا في حق المفرد أما الفارن إذا لم يدخل مكة
 ووقف بعرفة صار إذا فضال عمرته فيلزمه دم لرفضه وقضاؤها (قوله عرفية) أي في متعارف اللغة أما العرف
 الآن فهي المقدرة بخمس عشرة درجة (قوله من زوال يومها الخ) لأنه عليه الصلاة والسلام وقف بعد الزوال
 وقال من أدرك بعرفة قبل فقد أدرك الحج فكان فعله بالاول وقتاً وقوله بليل بالآخرة بصر (قوله أو اجتاز
 مسرعاً) لأن المشي السريع لا يخلو عن قبلي وقوف نهر (قوله أو نائماً) أو سكران أو جنباً أو حائضاً لأن الوقوف
 ليس بعبادة مقصودة بليل أنه لا يتقبل به أولاً يؤدي به أثناء الاحرام فأغثت النية عند الاحرام عن تجديدها
 عنه بخلاف الطواف فانه يؤدي به بعد ما تحلل بالخلق لكن لما كان محرماً من وجهه دون وجه لعدم حل النساء
 قبله اشترطه أصل انية دون التعيين عملاً بالنهي (قوله وكذا لو أهل عنه رقيقه) أي أحرم سواء كان بأمره
 أم لا عند الامام فإذا نوى الرقيق ولبي صار المقضى عليه محرماً لا الرقيق لا تتقال الاحرام اليه ويجوز للرقيق بعده
 أن يحرم عن نفسه ويصح منه عن المقضى عليه ولو كان محرماً لنفسه ولا يلزم النائب التبرع عن الخطي لاجل
 احرامه عن المقضى عليه ولو أحرم عن نفسه وعن رقيقه واركنك محظوراً احرامه لم يجز له واحد ثم ان علم الرقيق
 بمقتضاه المقضى عليه ينوبه فان لم يعلم فسينبئ أن لا يجوز له الاحرام بهما فإذ نابل بالعمدة أو الحج فان ضاق
 وقت الحج بأن غلب على الظن أن دخول مكة من المقاتلة ليل الوقوف ثلاثين الاحرام بالحج منه والابان
 دخلوا أثناء السنة فبالعمدة لأن الاعانة نعمت تكون بما ينفع لا بدوه وعلى هذا فيجب أن لو أحرم بالعمدة
 والوقت الحج أن لا يصح وهذا فقه حسن لم أر من أضع عنه نهر بمناخا خلف لاختيه في بعثه جواز الاطلاق
 في النية (قوله وكذا غير رقيقه) وإن لم يكن مسافراً في القافلة على ما يؤخذ من أطراف كلام صاحب
 البحر ومقتضى النفع بأن هذا من باب الاعانة لا الولاية ولا لالة الاعانة فائمه عند كل من علم قصد رقيقاً كان أولاً

ومن في حكمهم فلا يجب بل يندب أن مكث
 بعده ثم السيرة الطواف بشرط فلو طاف هاربا
 أو طاف بالمعبر لكن يكني أصلها فلو طاف
 بعد ارادة السفر ونوى التطوع أجزأه عن
 الصدركا لو طاف بنية التطوع في أيام النهر
 وقع عن القرص (ثم) بهدركتبه (نهر)
 من ماء زمزم وقبل الغنيم تغطيا للكعبة
 (ووضع صدره ووجهه على المزمز ووثبت
 بالاستسار ساعة) كالاستشفع بها ولو لم يها
 يضع يديه على رأسه بـ وطنين على الجدار
 قائمتين والتصق بالجدار (ودعا مجتهدا أو يئكي)
 أو يتسبأ (و يرجع القهقري) أي إلى
 خلف (حتى يخرج من المسجد) وبصره
 ملاحظ للبيت) وسقط طواف القدوم عن
 وقف بعرفة ساعة قبل دخول مكة ولا شيء
 عليه بتركه) لأنه سنة وأساءه (ومن وقف بعرفة
 ساعة) عرفية وهو اليسير من الزمان وهو
 العمل عند الطلاق العتقاء (من زوال يومها)
 أي عرفة (إلى طلوع فجر يوم النحر أو اجتاز)
 مسرعاً أو نائماً أو مغشى عليه (و) كذا لو
 (أهل عنه رقيقه) وكذا غير رقيقه فتح

لجائز النياحة فيه بعد وجوب دية العباد منه عند خروجه من بلده (تحت) ثبت الاذن دلالة في مسائل منها
 هذه ومن ادعى شاة قصب شاة الذبح لاضمان عليه لا لولم يشدها ومنها ذبح اخصه فبره في ايامها بلا اذنه
 وقد اضعها ربه بالذبح ومنها اذا وضع القدو على كونه وفيه اللحم ووضع الخطب قصبها فاقدر انما روي طبع
 لاضمان عليه ومنها اذا جعل بره في زورق الطاحون وربط الحمار فساقه رجل حتى طعنه فلا ضمان عليه ومنها
 اذا سقط حمل في الطريق لحمله بلا اذن ربه قتلت الدابة فلا ضمان عليه ومنها اذا رفع جرة فقه فاعانه رجل
 على الرفع فانكسرت فلا ضمان عليه ومنها اذا احضر فقه لهدم داره فهدم آخر بلا اذنه لم يضمن استصافا بجر
 (قوله به أي بالحق) انما خصه لان الكلام فيه والا فله مرة كذلك (قوله فاذا تبه) أي التام أو افاق أي
 المضي عليه (قوله جاز) لانه تبين أن بجزه كان في الاحرام فقط فصحت النياحة عنه ثم يجري هو على موجب وقال
 المصاحبان انه بدون الامر لا يجوز فلما امر انسان أن يحرم عنه اذا انغى عليه أو ما فاجر المأمور عنه مع
 اجبا حتى لو افاق أو استيقظ أو أتى بأفعال الحج جاز اجبا عندية (قوله وان بنى الانحاء) انما يذكر النوم
 لانه لا يعتد غالبا (قوله طيف به المناسك) لانه هو الفاعل وقد سقت النية منه ويشترط بهم الطواف اذا حلوه
 كما تشترط بنية جهر (قوله اكتفى بما شرتهم) لان هذه العبادة مما تجرى فيها النياحة عند العجز بجر والاولى أن
 يشهدوا به المشاهد ثم واطاها ثم انهم ان باشر وبأقصرهم يحتاج الى وقوفين أي الى نية وقوف له وقوف للمهل
 عنه ورسمين وسعين وغير ذلك من أفعال الحج ويجز (قوله ولم أر الخ) هو صاحب النهر (قوله يفيد الجواز)
 انما لم يقل صريح الجواز لان ما في القبح في المتوهم وعبارته عن المتنى عن محمد أحرم وهو صحيح ثم أصابه منه
 فقه ي به أصابه المناسك ورقنوا به كذلك فكث مسنين ثم افاق أجزاء ذلك عن حجة الاسلام قال في النهر
 وهذا مما يوجب الى الجواز أي في الجنون وفي الجرح قال ودل كلامه أن للاب أن يحرم عن ولده المصبي والجنون
 لم يفتني به المناسك كما بالاولى اه ولا فرق بين الاب وغيره فيما يظهر وفي الهندية ينبغي ان أحرم عن المصبي
 أن يجزده ويلبسه فوبين ازا واداء ويحبه ما يحبه المحرم في احرامه فان فعل شيئا من محظورات الاحرام
 لا شيء عليه ولا على واه لاجله ولو افسده لا قضاء عليه وكذا اذا أصاب صيدا في الحرم لا شيء عليه ولا يحرم منه
 من كان اليه أقرب فاذا كان مع أبيه وأخيه يحرم عنه الاب كالأختانية (قوله الحج عرفة) أي معظم ركنيه
 الوقوف بعرفة باعتبار الا من من البطلان عند فعله لا من كل وجه فلا يشافي أن الطواف أفضل (قوله وتخلل
 بأفعال العمرة) انما ذكره وان أغشاء ما قبله منه لذكر التخلل والتحلل بها واجب كما في البدائع ولا فوات لها
 لعدم فوقيتها بالاجماع منع وبالفوات لم يفتق الاحرام فلو أحرم بحجة أخرى بعد الفوات وجب رفضها عنه
 لان الجمع بين الاحرامين بدعة فاستأني (قوله فيما ترمز) أي من أحكام الحج (قوله لعدم الخطاب) كل مكلف
 وهي مكلفة (قوله ما لم يرمز دليل النعموص) كما في الجهاد والجمعة ونحوها وجعل المطلق للرجال (قوله لكنهما
 تكشف وجهها) لو قال غير أنها لا تكشف رأسها واقتصر عليه لكان أولى لان المرأة لا تخالف الرجل
 في كشف الوجه فكان ذكره تطويلا لا فائدة فيه أبو السعود قال صلى الله عليه وسلم احرام الرجل في رأسه
 واحرام المرأة في وجهها (قوله ولو سدت) سدل باقي ثلاثيا وباعبار السدل واجب كما في القهستاني وذكره
 الكمال والبرجندى وصاحب الهداية والمحقق (قوله وجافته عنه) أخذ من ذلك كفراضة البرقع لانه
 يماس الوجه وبه صرح في الصبر وقد جعلوا أحوادا كالقبة توضع على الوجه وتسدل فوقها الثوب ودلت المسئلة
 على أن ما منية من ابداء وجهها للاجانب بالضرورة أبو السعود (قوله دفعا للفتنة) أي بسمع صوتها والعلل
 فتصبر في الجنس فلا يشال ان صوت بعض النساء كصوت الرجال أو أشد (قوله ولا تزل) لانه محل بستر العمرة
 ولأنه لا يعالج منها اظهار الجليل لأن بنية غير صالحة للعرب زبله (قوله ولا تضطبع) لانه سنة الرمل ولا رمل
 عليها (قوله ولا تسمى بين الميئين) أي لا تهرول بينهم وفي القهستاني أنما لا تصعد على الصفا والمروة الا أن تصعد
 خلوا (قوله ولا تخلق) لانه في حقها من له تخلق اللحية بجر (قوله من رجع شعرها) وتصبرها الكل أفضل فاستأني
 (قوله كما ترمز) عند قوله ثم قصر حلي (قوله وتلبس الخيط) غير المصبرغ بوس أو زعفران الا أن يكون غسبلا
 لان هذا تزين من دواعي الجماع وهي ممنوعة عن ذلك في الاحرام أبو السعود ويجوز لها لبس الحرير هندية
 (قوله ولا تقرب الجرفي الزحام) وان كان يمكنها تقبيل من غير ايداء أبو السعود (قوله فيما ذكر) بل في جميع

(به) أو بالحج مع احرامه من نفسه فاذا
 اتبه أن افاق وأتى بأفعال الحج جاز وان بقي
 الانحاء انما لا تعاد بعد احرامه طيف به المناسك
 وان أحرم واعتد استفى بما شرتهم ولم أرسلوا
 جن فاجر واعتد وطافوا به المناسك وكلام
 الفتح يفيد الجواز (أد جهر) أنها عرفة مع
 جبه لان الشرط العكسي نية لا النية ومن
 لم يقف فيها فاته (لحديث الحج عرفة)
 لم يقف فيها فاته (بأفعال العمرة) (وقضى)
 (قطاف وسعى وتخلل) (من قابل) ولادم
 ولو جبه تدرأ وتطوعا (من قابل) لعدم
 عليه راحة المرأة فيما ترمز (سكال رجل) لعدم
 الخطاب ما لم يرمز دليل النعموص (سكالها
 تكشف وجهها لا راحةها ولو سدت نسبا
 عليه وجهه (باز) بل بسدل (ولا تاجي
 جهر) بل - مع خسماد فعل الفتنة وما قبل
 انه مودة ضد عيب (ولا ترمز) ولا تضطبع
 (ولا تسمى بين الميئين) ولا تخلق بل تقصر
 من رجع شعرها (كما ترمز) وتلبس الخيط
 والخطين والحلي (ولا تقرب الجرفي الزحام)
 لانه من جملة الرجال (وانتفى المشكل
 كالمرة فيما ذكر) احتياطا

الاحكام الا في مسائل لا يلبس جبر ولا ذهاب ولا خفة ولا يرفع ولا يقف في صف النساء أو الرجال ولا حذ بقذفه ولا يخلو بامرأة ولا رجل ولا يقع عنق أو طلاق من علقه على ولا دنيا حتى أو ذكرا فولدته ولا يدخل في قوله كل امرأة أم لكها فهي حرة فلا يمتنع وفي الجموي ولا يتصرف في الحج بل يخلق لانهم علوا اهدم الخلق في المرأة يكونه مثله كخلق اللحية وهذه لا تنافي في الخش وفيه قطريل التقصير في حقه أولى تقبيل لا لا نكشاف على أن التقصير جائز للرجال والنساء وهو لا يخلو حاله عن كونه من أحدهما فمقتضاه عنه بخلاف الموضوع (قوله لا يمنع نسكا) أي عبادة من عبادات الحج (قوله الا الطواف) أي بأقسامه وأغرب القهستاني حيث زاد السبي (قوله ولا ينحني عليها) أي من دم وحرمة (قوله وهو) أي الحيز بعد حصول ركنه أي ركني الحج في الضمائر تنسبت - بلجي (قوله يسقط طواف الصدر) لأن الواجبات تسقط بالا عذار (قوله من ابل وبقر) لحديث جابر كاتعصر البدن من سبعة فليل والبقرة فقال وهل هي الامن البدن ذكره مسلم في صحيحه وأما قوله صلى الله عليه وسلم من راح يوم الجمعة في الساعة الاولى فكأنما قرب بدنة ومن راح في الثانية فكأنما قرب بقرة المقيد التقارب بينهم ما يجوابه أنه أريد بالبدنة الواحدة من الابل خاصة من اطلاق العام وإرادة الخاص وعند الامام الشافعي هي من الابل خاصة وثمرة الخلاف فيما إذا اقيم بدنة فأن نوى شيئا فهو على ما نوى لأن المنوى ان كان من محتملات كلامه فهو كالصريح به وان لم يكن له نية فعليه بقرة أو جروزر يصح ما حيث شاء ويلزمه الامام الشافعي من الابل (قوله والهدى) يختص بمكة اتفاقا بجر

(باب القران)

هو مصدر قرن من باب نصر وفعل بجي مصدر من الثلاثي كلباس وفي لغة من باب شرب كما في المسباح وآخره من الافراد ان كان أفضل لتوقف معرفته على معرفة الافراد (قوله هو أفضل) حذف المفضل عليه مع لزومه اذا ذكر فعل التفضيل غير معرف وغير مضاف لكونه معلوما كقوله أكبر وأنا أكثر منك مالا وأعز نفرا وهو اذا كان كذلك جاز حذفه فالعني أفضل كل نسك وهو أفضل من الحج مفردا ومن الاعتقاد مفردا من غير ضم فعل حج ومن فعله ما يسفرين لأن فيه جماعين العبادتين فأشبه الصوم مع الاحتكاف والحراسة في سبيل الله مع صلاة الليل ولأن فيه اراقة الدم وامتداد اسرامهما بخلاف التمتع والمفرد والسفر غير مقصود والخلق خروج عن العبادة فلا يترجح الافراد بهما عن القران وقال الامام الشافعي افراد كل من الحج والعمرة أفضل من الجمع بينهما لأن فيه زيادة الاحرام والسفر والخلق وأصل الاختلاف هنا الاختلاف في جهة صلى الله عليه وسلم وقد أكثر الناس الكلام فيه وأوسعهم نفسا في ذلك الامام الطحاوي فإنه تكلم في ذلك زيادة على ألف ورقة ورجع علماء زمانه كان غارا لما ذكره الشرح ولأنه بتقديره يمكن الجمع بين الروايات بأن من روى الافراد سمعه بلي بالحج وحده ومن روى التمتع سمعه بلي بالعمرة وحدها ومن روى القران سمعه بلي بهما معا (قوله الحديث أناني) هذا الحديث في الصحيح عن عمر قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في الحديث أناني أتاني آت من بني عزم وجل فقال صل في هذا الوادي المبارك ركنين وقيل حجة في عمرة بجر ونهر وقوله في عمرة أي مع عمرة كقوله تعالى قال ادخلوا في أم (قوله وأما بالعقيق) ليس هذا من الحديث كما رأيت وقد تبع في ذلك صاحب المنح وليست هذه الرواية في أصله (قوله فقال) ظاهره أن ضمه يرجع الى الآتي وليس كذلك بل هو الى النبي صلى الله عليه وسلم أي أنه وأمره بالقران فقال عليه الصلاة والسلام يا آل محمد الخ كما هو صريح المنح وأما لفظ الحديث فقد علمته (قوله ولأنه أشق) لكونه أدوم اسراما وأسرع الى العبادة وفيه جمع بين التمسك بمنح (قوله والصواب الخ) نقله في البحر عن النووي في شرح المذهب (قوله لبيان الجواز) انما قال ذلك لأنه مكره كما يأتي (قوله ثم التمتع) أي بضمه أي سواء ساق الهدى أم لا (قوله ثم الافراد) أي بالحج أفضل من العمرة وحدها كذا في النهر (قوله الجمع بين شيئين) أعم من الحج والعمرة وهو ما في الصحاح فإنه قال قرن بين الحج والعمرة قرنا بالاكسر وقرنت البعيرين أقرنهما قرنا اذا جمعتما في جبل واحد وذلك الجبل يسمى القران اه وفي القهستاني عن الاساس أنما علة مصدر قرن بين الحج والعمرة أي جمع بينهما ومثله في النهر عن المقرب فيصم ما في الصحاح على أصل اللغة وما في غيره على متعارفها (قوله أي يرفع صوته بالتلبية) أي استصباحا فقط والرفع الصوت بها غير محتاج اليه في الاحرام وقيد بالتلبية خروجا من خلاف أبي يوسف فإنه يقول لا يدخل في الاحرام الا بها - بلجي

(وحيثما لا يمنع) نسكا (الا الطواف) ولا شيء عليها بتأخيرها إذا لم تظهر الا بعد أيام التعر ظهورت فيها بقدر أكثر الطواف لزمها الدم بتأخيرها لباب (وهو بعد حصول ركنه يسقط طواف الصدر) ومنه التماس (والبدن) جمع بدنة (من ابل وبقرة والهدى) منها ومن الغنم كما سيجي

(باب القران)

(هو أفضل) لحديث أناني آت من رب وأنا بالعقيق فقال يا آل محمد أهلا وبجعة وعمرة معا ولأنه أشق والصواب أنه عليه السلام أحرم بالحج ثم أدخل عليه العمرة لبيان الجواز فصار قرنا (ثم التمتع) ثم الافراد (القران) لفظة الجمع بين شيئين وتعارف أن يجل أي يرفع صوته بالتلبية (بجعة وعمرة معا)

من الثمرات لينة (قوله حقة) راجع الى الحقة ومعنى كونها حقة ان يكون زمن الاحرام لهما واحدا بان
يقول ايك حجة ومرة وقوله ارسكا أي لان الاجتماع انما يحصل بعد فترلة من حصول الاحرام له ما في زمن
واحد (قوله قبل ان يطوف لها أربعة أشواط) فان أحرم بالحج بعد الأربعة كان متقيا حلي (قوله وان أساءه)
أي بتقدمه احرام الحج على احرام العمرة لانها مقدمة فعلا فكذا احراما ولهذا تقدم العمرة في الذكر اذا أحرم
بها أبو السعود ووجه الاساءة في شرح الوفاية بأن الله تعالى جعل الحج نهاية أي في قوله فمن تمتع بالعمرة الى
الحج فان المراد بالتمتع القران (قوله وان لم يمه دم) أي لكونه حجة متقيا بمخالفة السنة كما في البصر من باب اضاعة
الاحرام الى الاحرام وهذا الدم دم جبر على ما صحه في الهداية ودم شكر على ما اختاره السرخسي والسكال
وقواه بأن طواف القدوم ليس من سنن الحج بل هو سنة قدوم المسجد الحرام كرمي الصبة الفيرة من المساجد
ولهذا سقط طواف آخر من مشروعات الوقت كما في البصر اه حلي (قوله من الميقات) أراد به غير مكة وما في
حكمها فيم الميقات حقة ودورية أهله فالتعبد به لاخراج من كان داخل الميقات كما أشار اليه الشرح
فدعوى الزبلي أنه قيد اتفاق لا يسلح لاقتضائهما ان القارن قد يكون من أهل داخل الميقات (قوله اذا القارن
لا يكون الا آتيا) أي والاتفاق في انما يهرم من الميقات وقوله ولا يهل بمجاوزته بغير احرام فان فعل لم يمه دم مالم
يعد اليه محرما اه حلي (قوله أو قبله) هو الافضل لان العصابة رضوان الله تعالى عليهم فسروا اتمام الحج في قوله
تعالى وأتموا الحج والعمرة لله بأن يهرم من ديرة أهله (قوله أو قبلها) أي قبل أشهر الحج أي مع الكراهة
وان أمن على نفسه لأن احرام الحج له شبه بالركن كما تقدم حلي بقليل زيادة (قوله انما بالنسب) أي عطفا على
بيل حلي (قوله والمراد به) أي بالقول المنسك النية أي لا التلفظ فيكون من تمام تعريف القران أفاده في البصر
فالمراد بالقول القول النفسي أي يقول في نفسه اللهم اني أريد الحج ونظريه صاحب التبريد بأن الارادة أي
الكاتبة في قوله اللهم اني أريد الحج غير النية فليس من الحديث في شيء ودرة الجوى بأن صاحب الجهر لم يتبع أن
الارادة هي النية بل المراد منها النية وفرق ما بينهما اه وأنت خير بأن الذي يذكر في الحذاير المأهية والنية
من الشروط (قوله والمراد به بيان السنة) أي سنة العلماء لما قدمناه في أول الفصل من عدم ثبوت التلفظ بالنية
في عبادتنا عن النبي صلى الله عليه وسلم اه حلي وفيه أنه تقدم قويا أنه سمع منه صلى الله عليه وسلم التلفظ
بالتلبية كما تقدم في طريق الجمع (قوله بعد الصلاة) أي صلاة ركعتين بعد الوضوء أو الغسل (قوله ويستحب تقديم
العمرة في الذكر) وبعضهم اختار تقديم الحج لقوله تعالى وأتموا الحج والعمرة لله ولكل وجهة أبو السعود (قوله
وجوبا) لقوله تعالى فمن تمتع بالعمرة الى الحج جعل الحج غاية وهو شامل للقران والتمتع جهر (قوله لا يقع الا لها)
وبنه لغويا لا يمه دم لأن التقديم والتأخير في المناك لا يوجب الدم أبو السعود وفيه نظر لأن هذا مذهب
الصاحين بل العلة فيه ما يأتي للشارح من الاصل (قوله سبعة أشواط) بشرط أن يقع أربعة منها في أشهر الحج كما
في السكاكي وهو الحق خلافا لما في المحيط من عدم الاشتراط (قوله وبسي) أي مهر ولا ين الملبين الا خضرم
أبو السعود (قوله لم يهل من محرمة) لأن أو ان الصل في يوم النحر كما في البصر (قوله ولزمه دمان) لجنايته على
احرامه (قوله فيطوف للقدم) أي ويرمل وقد ذكره الشرح وصاحب البصر في التمتع ولا فرق بينه وبين القارن
أفاده الحلبي (قوله وبسي بعده ان شاء) وان شاء بد طواف الافاضة وهو أفضل كما تقدم (قوله ثم سعين)
التعبير به أولى من تعبير الكثر بالاولا لانها المطلق الجمع فلا تعبد تأخير السعين عن الطوافين به عليه صاحب البصر
(قوله وأساءه) أي لتقديم طواف الصبة وتأخير سعي العمرة اه وقوله لتقديم طواف الصبة أي على سعي العمرة (قوله
ولادم عليه) أما عندهما فلا لأن التقديم والتأخير في المناك لا يوجب الدم وأما عنده طواف الصبة سنة وتركه
لا يوجب الدم فتدبره أولى والسعي بتأخير بالاستغفار بعمل آخر لا يوجب الدم فكذلك بالاشتغال بالطواف
بهر (قوله وذبح) أي شاة أو بدنة أو أعطي سبع بدنة ان اشترك سبعة للقرب ليس فيهم من يقصد اللحم والاشراك
في البقرة أفضل من الشاة ان كان السبع أكثر فية من الشاة والجوزو أفضل من البقرة وكل دم وجب جبر الا يكن
فيه سبع البدنة بخلاف دم الشكر وهذا الدم واجب لقوله تعالى فما استيسر من الهدى والا فضل للقران
أن يسوق الهدى مع نفسه بجر وغيره (قوله وهو دم شكره تعالى) حيث وقفه لاداء التسكين (قوله فباكل
شئ) بخلاف دم الجناية أفاده صاحب البصر (قوله لوجب الترتيب) أي انما فيه الذبح بكونه بعد الرمي لوجب

حقيقة أو سكاكيان يهرم بالعمرة أو لا ثم
بالحج قبل أن يطوف لها أربعة أشواط
أو عكسه بأن يدخل احرام العمرة على الحج
قبل أن يطوف للقدم وان أساءه أو بعده وان
لزمه دم (من الميقات) اذا القارن لا يكون
الا آتيا (أو قبله في أشهر الحج أو قبلها
اتما بالنسب والمراد به بيان السنة اذا النية
أو سكاكي والمراد به بيان السنة اذا النية
بتلبية تكفي كالمسألة تجزي (بعد الصلاة اللهم
ان أريد الحج والعمرة فيسرع الى وقبها
في) تقدم العمرة في الذكر لتقدمها
في التمهيد وطواف العمرة (أو لا وجوبا حتى
لونهاء الحج لا يقع الا لها) سبعة أشواط
يرمل في الثلاثة الاول وبسي بلا حتى (قوله
حلي لم يهل من محرمة ولزمه دمان) ثم سعين
سكاكي (قوله فيطوف للقدم وبسي بعده ان شاء
فان أي بطوافين) سوا الدين (ثم سعين لهما
جازوا أساءه) ولادم عليه (وذبح للقران) وهو
دم شكره تعالى فباكل منه (بعد رمي يوم
النحر) لوجب الترتيب

الغريب بينهم وذلك لا يميز الذي قبله ويذبح قبل المطلق لأن الترتيب بينها على ترتيب صرف وذبح الرأى
والله أعلم بالذبح والخامس المطلق فان خلق قبل الذبح زعمه دم عند الامام ويذبح الهدى في يوم من أيام النحر (قوله
وان هزم صام الخ) المراد بالهزم الضعف فلا يجب الدم الاعلى التقى واختلاف أصحابنا في حد التقى قال بعضهم يعتبر
فيه قوت شهر فان كان عنده أقل من قوت شهر جاز له الصوم وقال محمد بن مقاتل من كان عنده قوت يوم لم يجزه
الصوم ان كان الطعام الذي عنده مقداره ما هو واجب عليه وعن الامام اذا كان عنده قدر ما يشتري به دما
وجب عليه وقال بعضهم في العامل يذبحه يسك قوت يومه ويكفر بالباقى ومن لم يعمل يسك قوت شهر لانه بعد
غنيا عرفا أبو السعود عن مختصر الظهيرية وأول وقت الصوم بعد الاحرام بالعمره في أشهر الحج وشرط جوازه
وجود الاحرام وأن يكون الصوم في أشهر الحج لأن كونه متعاشرا بالنص وقيل الاحرام لا ينعقد سببه فلا
يجوز بلوى (قوله آخرها يوم عرفه) فيستثنى عدم كراهة صوم عرفه الحاج العاجز عن الهدى من اطلاق كراهة
صومه للحاج شرب لآلية (قوله بعده لا يميز به) أى ان لم يصم حتى فات يوم عرفه ودخل يوم النحر لا يميز به
الصوم أملا وصار الدم ميمنا لأن الصوم بدل والابد لا تنصب الا شرعا والنص خصه بوقت الحج بهر (قوله
فيه كلام) تبع صاحب النهى في هذا التنظير ولا كلام فيه لانه لو لم يكن لبيان الاصل لزم عدم صحة الصوم قبل
مع أنه جائز مع تركه الاصل وانما كان الاصل تأخيرها الى الثلاثة الأخيرة لرجاء وجود الهدى فتقول المنع كالغير
بيان للافضل راجع الى تأخير الصوم الى يوم عرفه لانه لا يكون قبل أيام النحر وأما ذلك صاحب البحر حلي
يتصرف (قوله بعد تمام أيام حجه) أشار بذلك الى المراد من قوله تعالى وسبعة اذ ارجعتم فان معناه اذا فرغتم
من أعمال الحج فاطلق الرجوع من الحج على الفراغ من عمله لانه سبب الرجوع فذكر السبب وأريد السبب بما اذا
بدليل أنه لو لم يكن له وطن واستقر على السياحة وجب عليه صومها بهذا النص وفسر الامام الشافعي الرجوع
بالرجوع الى اهل وقوله تعالى تلك عشرة فائدة الاخبار به واقفه تعالى أعلم دفع قوم كون الواو في سبعة بمعنى
أو وقوله كماله أى في الثواب بهر ونحو غيرها (قوله وهو) أى تمام أيام حجه (قوله أين شاء) أى سواء صام بمكة
أو غيرها (قوله لكن أيام التشريق لا يميز به) لا يحسن هذا الاستدلال بعد قوله وهو بعض أيام التشريق اه
حلي وقد يقال انما أتى به دفع قوم أنه لو صامها فجز به مع الكراهة (قوله لقوله تعالى الخ) أى فانه تعالى
جعل الصوم بعد الفراغ ولا فراغ الا بمضيها (قوله فم من وطنه منى) تفريع على تفسير الرجوع بالفراغ من
أعماله فلا نظر للمكانة تذييل صومها بعد الفراغ من استوطن منى وان لم يرجع الى أهله وفيه إشارة الى خلاف
الامام الشافعي (قوله وان فانت الثلاثة) ذكرها دون السبعة لعدم تقييد السبعة بزمن بخلاف الثلاثة فزمنها
من الاحرام الى يوم عرفه (قوله تعين الدم) لأن الهدى أصل وعند ذنبه الشرع يصار اليه من (قوله وعليه
دمان) دم القران ودم التحلل قبل الذبح بلوى ولادم عليه بترك الصوم أبو السعود (قوله ولو قدر الخ) نظيره
لو قدر عليه في خلال الصوم أو بعده قبل يوم النحر فانه يلزمه بطل الصوم ولو صام مع وجود الهدى ان بقى الى
يوم النحر لم يجز والا جاز أبو السعود (قوله في أيام النحر) أما اذا مضت أيامه ولم يخلق ولم يحل ثم وجد فصومه
ماض ولا شيء عليه كذا في البحر (قوله قبل المطلق) قيد به لانه لو وجد بعد ما خلق وحل قبل أن يصوم السبعة صح
صومه ولا يجب عليه ذبح الهدى بهر (قوله بطل صومه) أى الثلاثة أيام السابقة قوله فان وقف القارن الخ
سواء دخل مكة ولم يطف لها أو لم يدخلها أصلا وقد بالوقوف لانه لا يكون رافضا لها بمجرد التوجه الى عرفات
على الصحيح ولم يقيد الوقوف بكونه بعد الزوال لأن الوقوف قبل وقته لا اعتبار به (قوله قبل أكثر طواف العمرة)
ما ادق بعدم الطواف أصلا وما اذا طاف الأقل ثم وقف فانه كالعدم وبصير رافضا كافى البحر (قوله بطلت عمرته)
لانه تعذر عليه أدائها اذ لو اذها بعد الوقوف لصار بانها أفعال العمرة على أفعال الحج وذلك خلاف المشروع
(قوله فلو أني الخ) مفهوم قوله قبل أكثر طواف العمرة (قوله لم يطل) اذ قد أتى بركتها ولم يبق الا واجباتها
من أقل الطواف والهدى (قوله ورتها) أى العمرة بأن يتم طوافها ويسقى لها وهو قارن على حاله (قوله والاصل
أن المأني به) كطواف القدوم والتطوع هنا وقوله من جنس حال (قوله ما هو متلبس به) أى اللبس الذي
تلبس به بعد الاحرام وهو هنا العمرة لكن لما كان ما تلبس به عاتلا لها وللمح لانه قارن أخرجه الحج بقوله
في وقت يصلح هو الضمير في يرجع الى التلبس المتلبس به أى حال كون المأني به في وقت يصلح للتلبس الذي تلبس

(وان هزم صام ثلاثة) أيام ولو منفردة (آخرها
يوم عرفه) نداء بجاه القدرة على الاصل فبعده
لا يميز بقوله المنع كالغير بيان للافضل فيه
كلام (وسبعة بعد) تمام أيام (حجه) فمضا
أو واجبا وهو بعض أيام التشريق (أين
شاء) لكن أيام التشريق لا يميز بقوله تعالى
وسبعة اذ ارجعتم أى فرغتم من أفعال الحج
فم من وطنه منى أو اتخذها موطنًا (وان
فانت الثلاثة تعين الدم) فلو لم يقد وتصل
وعليه دمان ولو قدر عليه في أيام النحر قبل
المطلق بطل صومه (فان وقف) انما رن بعرفة
(قبل) أكثر طواف (العمرة بطات) عمرته
فأوتى بأربعة أشواط ولو بقصد القدوم
أو التمازج لم يطل ورتها يوم النحر والاصل
أن المأني به من جنس ما هو متلبس به في وقت
يصلح

به (قوله بتصرف) خبر أن أي يتصرف المأني به فالتسليم الذي ليس بأحرامه وهو البصر فلا يوجب له الجحيم
لو طاف ورمى للبحر ثم طاف ورمى للعمرة كان الأول لها والثاني له ولا شيء عليه كأي البصر (قوله بشر وعرفها)
أي بسبب شرعها لأن الشرع ملزم كالنشد (قوله ووجب دم الرض) لأن كل من تخلل فيه طواف يجب
عليه دم بحر (قوله للتسكين) أي للجمع بينهما ولا نهو بآي بالعمرة قضاء ما وافقه تعالى أعلم

• (باب التمتع) •

ذكر عقب القرآن لأقترانهما في معنى الاتفاق بالتسكين وقدم القرآن أزيد فضله نهر (قوله من المتاع) أي
مشتق منه لأن التمتع مصدر ومن يد والجتر د أصل المزيد وفي الحلبي "من الزاي" التمتع من المتاع أو المتعة وهو
الاتفاق أو التمتع قال الشاعر

وقفت على قبر غريب بقرعة • متاع قليل من حبيب مفارقة

جعل الناس بالقبر متاعا والمتعة مصدر مجرد أيضا (قوله أن يفعل العمرة) أي الطواف وليس لها ركن إلا هو
على الصحيح وقيل السعي أيضا ولم يقيد أحرامها بأشهر الحج لأنه ليس بشرط ولا يشترط أن يكون التمتع في عام
الأحرام بالعمرة بل من عام فعلها حتى لو أحرمت بعمرة في رمضان وأقام على أحرامه إلى شوال من العام الفاضل
تم حج من عامه ذلك كان متعنا (قوله في أشهر الحج) فلو طافه قبله لم يكن متعنا قال في النهر والحيلة لمن دخل
مكة بمحرم بعمرة قبل أشهر الحج ريد التمتع أنه لا يطوف بل يصبر إلى أن تدخل أشهر الحج ثم يطوف فانه متى
طاف وقع من العمرة ثم لو أحرمت بأخرى بعد دخول أشهر الحج وج من عامه لم يكن متعنا في قول الكل
لأنه صار في حكم أهل مكة بدليل أن بقائه بمكة منهم (قوله مثلا) المراد أنه طاف ذلك قبل أشهر الحج سواء في
ذلك دهضان وغيره (قوله من عامه) أي عام الطواف (قوله فلتغير النسخ) أراد بالنسخ ما وجدته في متن مجرد من
قوله هو أن يحرمت بعمرة من الميقات في أشهر الحج ويطوف اه فقد أحرام بكونه من الميقات وهو ليس بقيد
بل لو قدمه صح وكذلك أخره وإن لم يدم إذا لم يعد إلى الميقات وأطلق في الميقات مع أنه يشمل الحرم في حق
المكي لأن ميقات كل محرم ما يناسبه كما قاله الشرنبلالي مع أن التمتع لا يكون للمكي وقيد الأحرام بكونه
في أشهر الحج وهو ليس بقيد بل لو قدمه صح من غير كراهة وأطلق الطواف فقتضاه أنه لا بد أن يقع جميعه
في أشهر الحج لأنه شرط أن يكون الأحرام في أشهر الحج والطواف لا يكون إلا بعد الأحرام مع أنه يكفي وجود
أكثر الطواف في أشهر الحج فلذلك أمر المصنف بتغير النسخ إلى القسمة التي اعتمد عليها في زيادة (قوله إلى
هذا التعريف) وهو قوله أن يفعل العمرة أو أكثر أو طوافها في أشهر الحج عن أحرامها فيها أو قبلها ويطوف
الحج هكذا شرح عليها في المنح والشرح أسقط منها قوله عن أحرامها قبلها أو فيها اه حلي (قوله ويطوف) لا حاجة
إليه لما علمت من أن المراد بالعمرة الطواف (قوله ويسعى) ظاهره أن السعي ركن من أركانها وهو ما عليه
الحنابلة الصفة والقنية والصحيح وجوبه لأنه إذا كان في الحج واجبا فوجوبه في العمرة أولى أبو السعود (قوله
كما قرأ) أي من أنه يرمي في أشواط ثلاثة من الطواف ويسعى مهر ولا بين الميقاتين الأخضرين (قوله ويحلق) إنما
ذكر الحلق لبيان تمام العمرة لأنه شرط في التمتع لأنه مخير بينه وبين بقائه محرما حتى إلى أن يدخل أحرام الحج
وأفاده الشرح بقوله أن شاء (قوله أو يهجر) هذا التخيير إذا لم يكن شعره ملبدا أو معقوصا ومضفرا فإن كان
كذلك يتعين الحلق ولا يتخير لأن التقصير لا يتهيأ إلا بالنقص وذلك متعذر كما في المبسوط وجهه أنه إذا انقضت
تنأثر بعض الشعر فيكون جنابة على أحرامه قبل أن يحل منه (قوله ويقطع التلبية في أول طوافه) لأنه عليه
الصلاة والسلام ولا يسن في حقه طواف قدوم لأن المعتمر متأكد من أدائه صاحبين وصل إلى البيت وأما الحاج
فغير متأكد من طواف الزيارة لعدم وقته فيسن له طواف القدوم إلى أن يجي وقته والطواف ركن عظيم في
العمرة فلا يتكرر في العمرة كالوقوف في الحج (قوله وأقام بمكة حلالا) هذا ليس يلزم في التمتع بل أن أقام بمكة حاج
كما أهلها ببقائه الحرم وإن أقام بالمواقيت أو دخلها حاج كما أهلها ببقائه الحلال وإن أقام خارج المواقيت أحرمتها
كذا في التمهين في قوله ثم يحرمت بالحج يجرى على هذا التفصيل (قوله ثم يحرمت الحج) فيه دلالة على أنه يسعى
للحج ويرمي في طوافه والذي أتى به أولا إنما هو للعمرة يحرر أي ينفذ أن أحرامه عقب الفراغ من أفعالها
غير شرط نهر (قوله في سفر واحد الحج) أي به ليفيد أنه حج في عام أفعال العمرة (قوله حقيقة) بأن لا يلزم بأهلها أحلالا

يتصرف المتكلم به (وقضيت) بشرعه
فيها (ووجب دم الرض) للعمرة (وسقط دم
القرآن) لأنه لم يوفق للتسكين
• (باب التمتع) •

(هو) لغة من المتاع أو المتعة وشعر عار أن يفعل
العمرة أو أكثر أو طوافها في أشهر الحج (قوله
طواف الأقل في رمضان مثلا) طواف الباقي
في شوال ثم حج من عامه كان متعنا فتح قال
المصنف فلتغير النسخ إلى هذا التعريف
(ويطوف ويسعى) كما قرأ (ويحلق أو يقصر)
أن شاء (ويقطع التلبية في أول طوافه)
للعمرة وأقام بمكة حلالا (ثم يحرمت الحج) في
سفر واحد حقيقة أو مجازا

بأن يوم الجمعة حلالا حتى (قوله بأن يوم الجمعة الحرام مذهبنا) بأن يكون العود إلى مكة مطلوب منه أن يسوقه
 الهدي وأما بأن يوم الجمعة قبل أن يحلق أمانا في الأول فلا نهدية منه من الفصل قبل يوم النحر وأما في الثاني
 فلا نهدية العود إلى الحرم مستحق عليه للحلق في الحرم وجوبا عندنا واستحبنا عند أبي يوسف قال الإمام الصحيح
 أن يوم الجمعة بعد أن حلق في الحرم ولم يكن ساقى الهدي لتكون المود غير مطلوب منه والاولى للشارح أن يقول
 بأن لا يوم الجمعة الحرام مذهبنا ما إذا كان كوفيا ظاهرا بمصر أو بالبصرة اه وفيه أن هذا الاول يصدق بعدم
 الامام أصلا وهو عين السفر الحقيقي فيلزم التكرار في بعض الصور قوله يوم التروية من مكة مذكور من المذهب
 أفضل ومكة أفضل من باقي الحرم (قوله وقبله أفضل) سارعة إلى الخير (قوله لكنه يرمل الخ) لما كان قوله
 ويصح كالفرد فيدعي أنه يطوف للقدوم ويرمل فيه والحال أنه لا طواف للقدوم فيه أن يوم هذا الاستدلال (قوله
 ان لم يكن قد تم ما بعد الاحرام) بأن تغفل بطواف بعد طواف العمرة وسعى بعده لحقته فلا يفعل ما نأينا لعدم
 مشروعية تكرارهما أفاده صاحب النهر (قوله بعد الاحرام) أي بالحج اه حلي (قوله كأنه ان) أشار به
 إلى أنه واجب عليه (قوله ولم تقب الاضحية عنه) لأنه أنى بفقر الواجب إذا الاضحية غير واجبة عليه لسفره سواء
 مسكن رجا لا وأمرأة ولو غفل بعد ما مضى يجب عليه دم إن لم يذبح قبل الفصل قبل الذبح زيلعي فهذا الدم
 يحتاج إلى التوبة وفيه أن الطواف مع كونه ركنا لو أذاه ذبة التطوع أجره فينبغي أن يكون الدم وهو دونه أولى بمجر
 وأجاب الترتيب لأن بأن الطواف لما كان متعينا في أيام النحر وجوبا كان التطور لا يقام مقامه عنه وتلقونية
 غيره وأما الاضحية فهي متعينة في ذلك الزمان كالمدة فلا تقع الاضحية مع تعينها عن غيرها حلي ونحوه للمعوى
 وفيه أن قوله وأما الاضحية فهي متعينة ان أراد أنها متعينة في غير ذلك المتعينة في سلم ولا كلام فيه وان أراد أنها
 متعينة في حقه أيضا فلا يسلم اذ هي غير واجبة عليه لكونه مسافرا أما المدة فهي متعينة عليه فساوت الطواف
 من حيث التعيين فزال السؤال واراد أوليتا (قوله بعد احرامها) لأنه اذا بعد السبب لأن سببه التمتع أي
 الترفق والعمرة هي السبب لانها هي التي تحقق بها الترفق ونزل احرامها منزلة فعلها بخيار الصوم بعده ولو بعد
 الاحلال منها قبل احرام الحج (قوله لكن في أشهر الحج) فبديه لأن الصوم قبل أشهر الحج لا يجوز ولو بعد
 ما أحرم للعمرة كما يؤخذ من البصر (قوله ونأخيرا أفضل) بحيث يكون آخرها يوم عرفة كما مر في القصار (قوله
 وان أراد التمتع السوق) هذا هو القسم الثاني من التمتع وخمس السوق لأنه أفضل من القود (قوله وهو أفضل)
 أي من القسم الاول لما فيه من الموافقة لعمل رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله أحرم) أي بالنسبة والتلبية
 نهر وهذا هو الأفضل والأفضل السوق يقوم مقام التلبية (قوله معه) أشار به إلى أنه تعالى ذلك بنفسه تعظيما
 لعبادة به وهذا ان الأفضل والأفضل بعينه ثم لحقه كفي كما يؤخذ ذلك مما تقدم في فصل الاحرام قال في الهندية
 ولو كان ساق الهدي ومن ينه التمتع فلما فرغ من العمرة لله أن لا يتبع كان له ذلك وفيه بهديه ماشاء (قوله وهو
 أولى من قوده) أي السوق المفهوم من ساق أولى لأنه عليه الصلاة والسلام فعل كذلك بذى الحليفة نهر (قوله
 الا اذا كانت لتساق) لا ذيتها أو صوبتها أو ذها (قوله وقاد بدته) قيد بالبدنة لأن الشاة لا بد من نظيرها
 والتقليد جعل الشيء قلادة في الضيق ويقلد بها قطعة من نعل أو من اداة وهي قطعة من آدم قوله وهو أولى من
 التصيل (لأن ذكر في القرآن قال الله تعالى ولا الهدي ولا القلادة ولا تدولان التقليد ابد التقيب والتصيل
 قد يكون الترتيب ونحوها (قوله وكذا الاشعار) قال الطحاوي انما كره الامام الاشعار المحدث الذي يفعل على
 وجه المبالغة ويخاف منه السراية إلى الموت لا مطلق الاشعار واختاره الاتحافي رحمه وقال الكمال انه أولى
 من حمل قول الامام على كراهته مطقة لثبوته بفعله عليه الصلاة والسلام في جهنم الوداع (قوله وهو شق سناها)
 أي بطرية حتى يفرج الدم فيطبخ به سناها نهر وفي اللغة الاعلام بأن البدنة هدي كذا في البصر وفي النهر
 أنه لغة الجرح حتى يسيل منه الدم (قوله أو الابين) أولها كناية للخلاف واختاره هذا القول الله دوي والاول
 أشبه بالصواب نهر (قوله فلا بأس به) أراد أنه مستحب لما تقدمناه (قوله واعتمر) أي طاف أكثرها (قوله
 ولا يغفل منها) لأن سقوه الهدي يذمه منه ولو حلق رأسه والمسئلة بها لم يلزمه بل مقتضاه أن يلزمه
 بموجب كل جناية على الاحرام بمجر (قوله كما مر) أي يوم التروية وقبله أفضل (قوله حل من احراميه) حل
 كله شيء فغيره حتى يطوف فاحرام العمرة باق بعد الوقوف جعرة إلى الحلق وقوله على الطاهر أي من عبادة

بأن يوم الجمعة الحرام مذهبنا (يوم التروية وقوله
 أفضل ويصح كالقود) لكنه يرمل في طواف
 الزيارة ويسعى بعده ان لم يكن قد تم ما بعد
 الاحرام (وذكر) كالكافرون (ولم تقب
 الاضحية عنه فان مجز) من دم (صام كالثوران
 ويأصوم الثلاثة بعد احرامها) أي العمرة
 لكن في أشهر الحج (لا قبله) أي الاحرام
 (ونأخيرا أفضل) رجاء وجود الهدي كما مر
 (وان أراد التمتع) (السوق) لا هدي (وهو
 أفضل) أحرم ثم ساق هديه معه (وهو أولى
 من قوده الا اذا كانت لتساق) فيقودها
 (وقاد بدته وهو أولى من التصيل) وكره
 الاشعار وهو شق سناها من الابين
 أو الابين لأن كل أحد لا يصنع فأنما ين
 أحسنه بأن قطع الجمل فقط فلا بأس به (واعتمر
 ولا يغفل منها) حتى يفرج (ثم أحرم الحج كما مر)
 فحين لم يسق (وحلق يوم النحر) اذا حلق
 (حل من احراميه) على الطاهر

المشايخ نهر لانه منليس باحراره فهو في حكم القارن فاذا جامع بعد الوقوف لزمه بدنة الحج وشاة للعمرة وبعد
الحلق قبل الطواف شاتان كذا ذكره الزيلعي في القارن وقال شيخ الاسلام وبقية صاحب التبيين ان احرام
العمرة ينهي بالوقوف في حق ما رآه الاحكام وانما سبق في حق التحلل لا غير كاحرام الحج ينهي بالحلق يوم النحر
ولا يبق الا في حق النساء خاصة فلا يجب عليه بالجماع الا بدنة قبل الحلق وشاة بعده كالفرد (قوله ومن في حكمه)
المردية من كان داخل المواقبة وان كان بينهم وبين مكة مسيرة سفر فانهم في حكم حاضري المسجد الحرام
بصر (قوله بفرد فقط) لقوله تعالى ذلك أي التمتع ان لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام واسم الاشارة هنا
للمعبد وذكر التمتع سبق من ذكر الهدى وأبعد منه على أنه لو أريد به الهدى لقيل ذلك على من لم يكن أهله
الآن واختلف في قران المكي ونحوه ومقتضى فقيل لا يصحان وقيل لا يخلان مع الصلة وبه جزم في غاية البيان
والبر والنهر قال في البصر تعين أن يكون المراد بالنفي في قوله لا تمتع ولا قران المكي نفي الخلل لا الصلة ولا فرق
في عدم حل التمتع بين أن يسوق الهدى أولا واشترط عدم الاتمام فيعابين جمة التمتع وجهه انما هو للتمتع الذي
يتم من سبيل الثواب المترتب عليه وجود الدم للشكر ولا يذم من رفض أحدهما فان طاف للعمرة ثلاثة أشواط
ثم أحرم بالحج رفض الحج عند الامام لانه امتناع وهو أسهل من الابطال وعند ما رفض العمره ولو طاف لها
أربعة أشواط ثم أحرم بالحج انما هو عليه دم لا نكاح المني عنه سواء كان في أشهر الحج أم لا (قوله جازوا ساء)
أراد جاز مع والاولى التعبير به لانه حرام مع الصلة قال في البصر فاذا جامع قد استقل وزاد ارتكبت محظورا
فلم يزد دم كفارة محظورا لاجل الساء الا أنه لا كراهة التنزيه (قوله وعليه دم جبر) ولا يباح له الا كل منه جبر (قوله ولا
يجز به الصوم) لان الصوم اقامه الشارع بدل من دم الشكر وهذا دم بنيانية (قوله ثم بعد عمرته) أي طواف
عمرته بنامة أو أحكمه فلو طاف الاقل لا يطل تمتعه لان العود مستحق عليه (قوله وطبق) قيده لانه من
وأجباها وبه التحلل فلو عاد بعد طوافها قبل الحلق ثم حج من عامه قبل أن يحلق في أهله فهو متنع لان العود
مستحق عليه (قوله فقد أم الماسا مهيما) لعدم استحقاق العود عليه (قوله فبطل تمتعه) فيه تقوى ظاهره اذ بطلان
الشيء فرع وجوده ولا وجوده مع فقد شرطه فلو قال فلم يكن مقتعا كان أولى نهر (قوله تمتع) أي كان له أن تمتع
اذا أراد فلو بدله بعد العمرة أن لا يجمع من عامه لا يؤخذ بذلك لانه لم يحرم بالحج واذا حج الهدى أو امر به بجمعه
يكون تطوعا وان أراد أن ينصره عليه ويحل ولا يرجع الى أهله ويجمع من عامه ذلك لم يكن له ذلك لانه مقسم
على جزم التمتع فينبه الهدى من الاطلاق فلو فعل ذلك قبل أن يرجع الى أهله لزمه دم لقتعه لانه لم يلم بأهله من
النسك كمن وعليه دم آخر لانه حل قبل يوم النحر ولو رجع الى أهله ثم حج لاني عليه لانه غير متنع بجبر (قوله
كالقارن) أي أن القارن لا يطل قرانه بعد نهر (قوله فقد تمتع) مثل التمتع القارن فيشترط أن يوجد أكثر
طوافا في أشهر الحج كافي المحيط قال في البصر والاصل أن كل ما يتعلق بالاحرام من الاعمال في حكم أكثر
حكمه جيفه في الجواز ونع القصاد (قوله ولو طاف أربعة قبلها) ولو جنباً أو محدثاً لان طواف الهدى
لا يرتفع بالاعادة وكذا طواف الجنب على قول الكرخي وهذا مفهوما قوله أوّل الباب هو أن يفعل العمرة
أو أكثر أو طافا في أشهر الحج واعلم أن الاعتقاد في سنة قبل أشهر الحج مانع من التمتع في سنة سواء أتى بعمرة
أخرى في أشهر الحج أم لا كما أوضحه صاحب النهر (قوله اعتبار الاكثر) على المستثنين (قوله أي آفاق) أشار
به الى أن ذكر الكوفي مجزئ من قال (قوله أي الانهر) قيده لانه لو اتمم قبلها لا يكون مقتعا انضافا بجبر (قوله
أو بصره) المراد بها مكان لأهل به لساكنه التمتع والقران سواء كان البصره أو غيرهما سواء نوى الإقامة
فيها خمسة عشر يوما أم لا والبصره بضم الباء وكسر هاء والنسبة اليها بالوجهين أبو السعود والمذكوري كتب
النص أن الباء منها مثلثة والنسبة اليها بالكسر والفتح لا بالضم لاشتباهاه بالنسب الى بصرى الشام قال
الطحاوي هذا الفرع على قول الامام رضي الله تعالى عنه وقال صاحباه بطل تمتعه لان التمتع جنة مكينة
وفي هذه المسئلة السكان ميقاتين وكثير من مشايخنا صوب ما قاله الطحاوي وغلطه الخاص وجعل المسئلة
انفاضة لحكاية محمد اياها بخلاف وصو به أبو اليسر قال الصغار في كثير ما جاز بنا الطحاوي فلم يبعد غلطه
وكثير ما جاز بنا الحصاص فوجدناه غائلا والحاصل أنه متنع اما انضافا أو على قول صاحب المذهب وأمر
الخلا في بظاهر في وجوب الدم (قوله ولو أفسدها) أي في أشهر الحج بأن جامع قبل ما فعلها أما لو أفسدها قبلها

(والمكي ومن في حكمه فرد فقط) ولو قرن
أو تمتع جازوا ساء وعليه دم جبر ولا يجز به الصوم
(نهر) (ومن اعتبر بلا سوق) هدى (نهر)
بعد عمرته (جاد الى بلده) وحلق (فقد أم)
الماسا مهيما بطل تمتعه (ومع سوق تمتع)
كالقارن (وان طاف لهما أقل من أربعة قبل
أشهر الحج وانما فيها وجب فقد تمتع ولو طاف
أربعة قبلها لام اعتبار الذكركند (كوفي)
حل من عمرته فيها أي الانهر
أي في بلده (وج) من عامه (متنع) لبقاء
مفرد (ولو أفسدها ورجع من البصره) الى مكة

ثم خرج قبل أشهر الحج وقضاها فها وج من عامه كل مقتضاها فها نهر (قوله وقضاها وج لا يكون مقتضاها)
أي عند الامام لأنه لما أقصد عمرته التقي بأهل مكة على وجوب المقام بها بقضى عمرته فلا يصير مقتضاها ذلك لا تمتع لهم
ولهذا الوجه يخرج من مكة حتى قضاها وج من عامه ذلك لم يكن مقتضاها لان عمرته تكون مكة والواجب
في الممتع أن تكون عمرته بمقامه ومعه مكة بخلاف ما لو عاد الى الكوفة بعد افساد العمرة لأنه ألم بأهله وخرج
من أن يكون في حكم المكي - وقال لا يكون مقتضاها لان السفر الاقل حال بقاءه بالبصرة فلما أقصد عمرته سافر اوجع
فيه بين النكاحين كل مقتضاها - شرح المجمع لابن مالك (قوله الا اذا ألم بأهله) بعدما أقصد ها وحل منها ثم وجع
فقضاها وج من عامه (قوله وأقضى بها) أي بالعمره من المقات وبالحج من مكة أما لو وجع بينهما من المقات كلن
قارنا فيها يظهر (قوله لانه سفر آخر) لانها السفر الاقل وقد اجتمع له نكاح مهران فيه ويكون مقتضاها
في قولهم جميعا هداية (قوله ولا يصير كون العمره قضاء) أي ان قوى بها القضاء وان ابتدأ عمره أخرى فلم يشوبه
قضاء فالأمر ظاهر (قوله أنه) لانه لا يمكنه الخروج من هذه الاحرام الا بالاضال بجر (قوله بلادم للمتع) لانه
لم يتنفع بأداء نكاحين صحيحين في سفر واحد وهو الدبيب في وجوبه بجر (قوله بل الفساد) وفساد الحج بالجماع
قبل الوقوف والعمره به قبل طواف الاكثر والله سبحانه وتعالى أعلم

باب الجنائيات

لما كانت الجنائيات من العوارض أخرها وقتها على القوات والاحصاء لان الاداء القاصر أفضل من العدم
(قوله الجنائيات هنا) وأما الجنائيات في عرف الشرع مطلقا فهي ما حل به مال أو نفس مما يحرم شرعا الا أن القصة هنا
نصوا لفظ الجنائيات بالفعل في النفوس والاطراف ونصوها في المال باسم الغصب وأما معناه الخفية فهي
ما يجنبه من شئ أي يحد منه وهو عام لأنه محرم بما يحرم من النحل وأصلها من جنى الفرو وهو أخذ من الشجرة
(قوله ما تكون حرمة بسبب الاحرام) أي فصل ثبت حرمة شئ في مصدر وجعت باعتبار أنواعها
وحاصل الجنائيات التي تكون بسبب الاحرام أنها الطيب وبأس الخط وقطعية الرأس والوجه وإزالة الشعر من
البदन وقص الاظفار والجماع صورة ومعنى أو معنى قطع وزلوا واجب من واجبات الحج والتعرض للصيد
بجر بزيادة (قوله أو الحرم) حاصل الجنائيات فيه التعرض لصيد الحرم وشجره بجر وخرج قوله بسبب الاحرام
أو الحرم ذكر الجماع بمضرة النساء لانه منهي عنه مطلقا أي ولو في غيرهما فلا يوجب الدم حلبي عن الجهر وفيه
أن ذكره انما ينهي عنه مطلقا بمضرة من لا يجوز قربانه أما مع الحلائل فلا يمنع منه الا المحرم وهو داخل فيها
تكون حرمة بسبب الاحرام وان كان لا يجب فيه عليه شئ (قوله وقد يجب دمان) بجنائيات القارن والمتنع الذي
ساق الهدى بعد أن تلبس بأحرام الحج (قوله أو دم) كبعض جنائيات المفرد بحد النكاحين (قوله أو صوم) أو هنا
وفيما بعده للتخيير وهو فيما إذا جنى على الصيد فيضرب بين أن يشترى بغيره هديا أو طغاها لمساكين أو يصوم عن
طعام كل مسكين يوما (قوله أو صدقة) هي عند الإطلاق برأبها نصف صاع من بر الا أن بعض الجنائيات يوجب
مادونه كقتل قلعة أو جراد فتيكون أربابا لصدقة ما هو أمة أو أن مادون نصف الصاع نادر فاعتبر الاكثر
وما في الحلبي من قوله هي عند الإطلاق برأبها صاع سبق قلم أو سقما من الناسخ (قوله ففصلها الخ) أي فلا
اختلفت أنواعها فصلها بقوله الخ (قوله الواجب دم) أي بما وجب كقتل فيه شاة الا في موضعين طواف الركن
جنبوا والجماع بعد الوقوف قبل الخلق حلبي وأراد بالدم الشاة فقط فان سبع البسطة لا يكفي الا في النكاح
كافي البصر (قوله على محرم) أطلق فيه فم الذكروا الا في هندية (قوله فلا شئ على الصبي) فلما أن صبيتا أحرم عنه
أبوه وجنبه ما يجنب المحرم فليس الصبي ثوبا أو أصاب طيبا أو صيد أو غلشي عليه لان احرامه لا تزول الا لا يجلب
والصبي لا يجب عليه شئ من العبادات منع (قوله خلافا للشافعي) حيث أوجب على الصبي مقتضى جنائياته
فصلها لان الاحرام كالبايع ولما تقدم (قوله ولو ناسيا) لان حالة الاحرام مذكرة كالأكل فناسيا في الصلاة
(قوله أو جاهلا) بأنه محظور أو وجوبه (قوله فيجب) تخريج على ما يفهم من المقام من عدم اشتراط الاختيار
الذي أفاده ذكر الناسي والمكره وقد تبين الشرح فيه المذهب وقوله على تأم الخ وجهه أن الارتفاق حلية
وعدم الإختيار أسقطا لانه منه كالتأثم اذا تلف شيئا منع (قوله ان طيب عضوا) خرج ما اذا طيب قبل الاحرام
ثم يتقبل بعد من كان الى مكان من بدنه فانه لا شئ عليه اعتصافا بجر ولا بأس أن يجلس في حافون حطار

(وقضاها وج لا يكون مقتضاها كالمسح
الا اذا ألم بأهله ثم رجع و (أي جها) لانه
سفر آخر ولا يصير كون العمره قضاء
عما أقصد (قوله) النكاحين (أقصد) الممتع
(أقصد بلادم) للمتع بل للفساد والله أعلم
باب الجنائيات
الجنائيات هنا ما تكون حرمة بسبب الاحرام
أو الحرم وقد يجب دمان أو دم أو صوم
أو صدقة فصلها بقوله (الواجب دم على
محرم بالغ) فلا شئ على الصبي خلافا للشافعي
(ولو ناسيا) أو جاهلا أو مكرها فيجب على تأثم
على رأسه (ان طيب عضوا)

أو موضع يتصرفه إلا أنه يكره إذا كان الجلوس حال الاستحمام والراحة والطبيب كل جسم له راحة طبيعية
مستلزمة وهذه العقلا طبيا قال أصحابنا الأشياء التي تستعمل في البدن هي ثلاثة أنواع فخرج حبيب عنده
معدلتطبيب كالمسك والكافور والعنبر وغير ذلك فيصيبه الكفاية على أي وجه استعمل حتى ظنوا لو داوى
عنه بطبيب يجب عليه الكفاية ونوع ليس بطبيب نفسه ولا فيه معنى الطبيب ولا يصير طبيا وجهه ما كان جسم
فلا تجيب به الكفاية سواء أكله أو أذهنه أو جعله في شقوق الرجل ونوع ليس بطبيب نفسه ولكنه أصل الطبيب
يستعمل على وجه التطبيب وعلى وجه الدواء كالزيت والشحرج ويعتبر فيه الاستعمال فان استعمل استعمال
الادمان في البدن يعطى له حكم الطبيب وان استعمل في ما كره أو شق في رجل لا يعطى له حكم الطبيب حسبية
والمراد العضو الكبير كالرأس والساق والفخذ واليد أما لو طبب مثل الأذن والاثف فلا شيء عليه من زيادة
واعتبار العضو هو ما جرى عليه بعض المشايخ أخذ من قول محمد لكنه لا يظهر في الثوب والقرص والاكحل
وبعضهم اعتبر الكثرة في نفس الطبيب أخذ من كلام محمد أيضا ووفق بعض المشايخ بين القولين بأن الطبيب ان
كان قليلا فالعبرة بالعضو لا بالطبيب فان طبب عضوا كاملا لازمه دم وان كان أقل فصدقة وان كان الطبيب كثيرا
فالعبرة بالطبيب لا للعضو حتى لو طبب به ربع عضو لازمه دم وفيما دونه صدقة ومحمية في المحيط وغيره قال في فتح
القدير ان التوفيق هو التوفيق وعقل عليه صاحب النهر أول كلامه وآخره وكذا أبو خذ من أطراف كلام صاحب
البرق فليكن هو المعتمد وان كان أكثر التمازج على اعتبار العضو المرجع في الفرق بين القليل والكثير العرفان
كان والا فابقع عند المبني كافي البرق قال الحلبي في مناسك الكثير ما بعده العارف العدل كثيرا والقيل ما بعده
ثم لا فرق بين أن يلتزم شوبه عينه أو راحته فذا صرحوا بأنه لو جرح في اليد بالعضو فطلق به كثير منه فطبعه دم
مطلق كان قليلا فصدقة لانه انتفاع بالطبيب ولو ربط مسكاً أو كافورا أو عنبراً في طرف أذنه لازمه الفدية وان ربط
العود فلا شيء عليه ولو كان يجرد راحته ولو اكحل كحل يكمل ليس فيه طب فلابأس به وان كان فيه طب فطبعه
صدقة إلا أن يكون مرتين فما أكثر فطبعه دم (قوله كاملا) رد لما عثره بعض المشايخ من اعتبار ربع العضو
كافي الهندية والمراد أنه طبب عضو نفسه لا غيره فانه لا شيء عليه بالاجماع وكذا إذا ألبسه أو قتل فلا عليه (قوله
ولو غلب كل طب كبير) أي ولو كان العضو غلبه ان طبب لازمه دم والشارح في هذه العبارة خلط القولين فاعتبر
العضو والكثرة والمنصوص عليه في الغم اعتبار كثرة الطبيب وعبارة البحر وحسبك اذا كان كل طبيا كثيرا وهو
ما يلتزم باكثره فطبعه الدم قال الكمال وهذا يشهد بعدم اعتبار العضو مطلقا في لزوم الدم بل ذلك اذا لم يبلغ
مبلغ الكثرة في نفسه على ما قدمناه اهـ (قوله أو ما يبلغ عضوا) عطف على عضوا أي أو طبب مواضع لوجعت تبلغ
عضوا كاملا فانه يجب عليه الدم ولا تنس ما مر من أن المراد بالعضو الكبير لا مطلق عضو واحد من صورها انتهى
على النقل أطلق في العضو في البحر وان داوى قرحة يد واحدة طبب ثم خرجت قرحة أخرى فداواها مع الأولى
فليس عليه إلا كفاية واحدة ما تكرر الأولى (قوله فليكن طب كفاية) يعني ان شغل عضوا كثر وسواء كثر
لأول هذه أم لا وقال محمد عليه كفاية واحدة ما لم يكفر فلا قول اهـ الحلبي عن البحر (قوله ولو ذبح ولم ير له الخ)
خالف مع لا يبلغ بقاءه لانه محبة فلا بد من الاقتلاع عنها (قوله لازمه دم) لأن اشتداه كان محظورا فيكون لبقائه
حكم ابتدائه وهو أظهر القولين واختاره في المحيط (قوله المذهب أكثره) المعتبر في الثوب كثرة الطب وقلة لعدم
اعتبار العضو فيه والمرجع في الفرق بين القليل والكثير ما قدمناه وأما صاحب النهر ان ذلك متفق عليه وأقره
في الهندية فالأول للشارح حذف قوله أكثره (قوله لزوم الدم) أي دم التطبيب لأن المقام فيه وسكت
عن دم البس للعلم به عساياق (قوله دوام لده يوما) ذكره التقيدي صاحب الجرد (قوله أو خضب رأسه
بهناء) انه صرح بالهناء صرح أنه طبب بقوله صلى الله عليه وسلم الهناء طب لا اختلاف فيه وإنما اقتصر على الرأس
ليضدان خضب به بغيره كالف في لزوم الدم وكذا لو خضب به لينة فقط فانه لا يلزم ودعوى صاحب البحر هو
فيه وأن الواجب في ذلك صدقة لأنه صاحب النهر وليد الهناء لانه لو خضب بالهناء وهي بكسر السين وسكونها
شعر يخطب بوردته فليس عليه دم ولكن ان شاف أن يقتل الهواتم أطعم شيئا لأن فيه معنى الهناء من هذا الوجه
والهناء محسوس لانه فله لان لانه سلا حتى يقع صرفة (قوله فقيه دمان) دم لطيب مطلقا ودم لفتحية ان علم
بوما وأبانه وعطى الكحل ولو كان التلبيد بغير الهناء كصنف لزمه دم كافي البحر فلا بد من كونه يجب عليه التطبية

كاملا ولو غلبه بكل طب كبير أو ما يبلغ عضوا
لوجع والبدن كله كعضو واحد ان اشتد
الجلوس والا فليكن طب كفاية ولو ذبح ولم
ير له لازمه دم آخره كقوله أو ما يبلغ
أكثره فليست شرط لزوم الدم دوام لده يوما
(أو خضب رأسه بهناء) رقيق أما التلبيد
ففيه دمان

الحشامع قصر يهيم بأن التغطية بما ليس بمعتاد لا فوجب شيئا بالمعتاد يجب قلت المراد بالمعتاد في التغطية
 ما لا نأكل في فله غرض صحيح والخناء والوسعة كذلك لان ما للتداوى من نحو صداع وفيه أن التغطية بالمحويات
 والاختار قد تكون لغرض صحيح كدفع الحز والبرد وقد نصوا أنه لا شيء في ذلك (قوله أو اذهن بزيت) مفهومه
 ما صرح به المصنف بقوله فلو أكله الخ (قوله زيت أو حل) قيد به ما لا يخرج بقية الادهان كالشحم والسمين
 فلا يلزم الجزاء بها نهر (قوله بفتح المهملة) واللام مشددة (قوله الشبرج) هو ذهن السمسم (قوله ولو كانا
 خالصين) أي على قول الامام وقال لا يجب صدقة (قوله لانها اصل الغايب) باعتبار أنه يلحق فيها ما لا نور كالورد
 والبنفسج فبصران طبيب ولا يخلو ان عن نوع طبيب يقتلان الهوام ويوم ما يلين الشعر ويزول الغث والسم
 (قوله أو استعطه) أي استشفه في أنفه وأفرد الضمير لان العطف في قوله زيت أو حل يأو (قوله ولو على وجهه
 التداوى) لكنه يخبر بين الدم والصوم والاطعام نهر (قوله فلا شيء فيه) أي على المحرم سواء كان يجدر انجته
 أم لا هندية ولو جعله في ما يشرب فان الطبيب غالباً قدم ولا فصدقة إلا أن يشرب من اراد فيجب دم فان كان
 تداريا خيري الكفار بين الدم والصوم والاطعام نهر (قوله وكان مغلوبا) قال الحلبي لم أرهم نعتوا بما إذا
 نعتوا الغلبة ولم يفصلوا بين القليل والكثير والظاهر أنه ان وجد من الخصال راحة الطبيب كما كانت قبل الخلط
 فهو غالب والافه مغلوب وإذا كان غالباً فان كل منه أو شرب كثير واجب عليه الدم والكثير ما يعتده العارف
 العدل كثير والقليل ما عداه ولو كل ما يتخذ من الحلواء المجزأة ونحوه فلا شيء عليه غير أنه ان وجدت الراحة
 منه كره بخلاف الحلواء المضاف الى أجزائها ماء الورد والمسك فان في كل الكثير دما والقليل صدقة نهر (قوله
 كره أكله) أي اذا وجدت منه الراحة كافي النهر والهندية والظاهر أنها تنزيهية (قوله كشم طبيب) التذنية
 في الكرامة قال في الهندية ولا يلزمه شيء بشم الريحان والطيب والبخار الطبية مع كرامة شمه اه (قوله أو ليس
 محيطا) سواء وجد غيره أم لا حتى اذا لم يجد الا السراويل فلبسه ولم يفتقه يجب الدم وسواء لبس ثوبا واحدا أو
 جمع اللباس كله كالتميص والعامة والخفين ولذا لم يقل ثوبا ومجمله ما اذا لم يتعد سبب اللبس فان تعدد كما اذا اضطر
 الى لبس ثوب فلبس ثوبين فان لبسهما على موضع الضرورة فعليه كفارة واحدة يخبر فيها وان لبسهما على
 موضع الضرورة وغيره لم يكره كفارة واحدة يخبر فيها بالضرورة فقط (قوله ولو اتزله) أي الخط مشله ما لو ارتدى
 بالقيص أو اتبع به فلا بأس به لانه لم يلبسه لبس المحيط اعدم الاشتغال به (قوله أو وضعه على كتفيه) كالو ادخل
 منكبيه في القبا ولم يدخل يديه في كفيه ولم يزره لعدم الاشتغال اما اذا دخل يديه أو زره فهو لبس المحيط ولو اتزر
 بالرداء لا ينبغي أن يعقده بجعل أو غيره ومع هذا الوفاء فلا شيء عليه لانه لم يلبسه لبس المحيط لعدم الاشتغال (قوله
 أو ستر رأسه) بين ستر الرأس ولبس المحيط هوم وخصوص فيجوز ما في التغطية بنحو المرقبة المخططة ونفرد
 المستر بوضع نحو الشاش بما ليس محيطا على الرأس وينفرد لبس المحيط بما اذا كان على البدن وهذا كاف في صحة
 التغاير فذلك عطفه عليه لان الحكم فيهما واحد من حيث التقدير بالزمان فان قوله يوم ما يرجع الى اللبس
 والتغطية نهر وبهر الا أنها جعلت العموم والخصوص مطلقا (قوله بمعتاد) كالفلسفة والعامة وأراد بالأس
 محض ما يحرم فغطيته على المحرم قد دخل الوجه فلو غطي ربه لزمه دم وحلا كان أو امرأه ونحو ما لا يحرم
 تغطيته فلو حبس شيئا من جسده غير رأسه ولو كثرة فلا شيء عليه لكنه يكره من غير عذر كعقد الازار ومخليل
 الرداء بهر لكن محله في المرأة ما اذا غطته بمعتاد كبرقع وخمار أو ما جعلت عليه نحو القبة فهو المسحب كما مر
 (قوله فلا شيء عليه) أي من دم وصدقة ولو أدخل المحرم رأسه تحت ستر الكعبة فان كان يصيب رأسه أو وجهه
 فهو مكروه ولا شيء عليه والاعلا بأس به بهر (قوله أوليلة كاملة) لان الارتفاع الكامل الحاصل في اليوم
 حاصل في الليلة (قوله وفي الاقل صدقة) أي الاقل من يوم أو ليلة ولو بساعة وشمل ما اذا غطي ساعة أو دونها
 خلافا لما في خزانة الاكل أنه في ساعة نصف صاع وفي الاقل من الساعة قبضة من بر (قوله وان زعمه ليلا الخ)
 مثله عكسه (قوله ولو جميع ما يلبس) فهو في حكم جناية واحدة (قوله تعدد الجزاء) فانه بقية الترك صار لربا
 مستأنفا لم يكن في حكم الاول (فرع) لو لبس قميص الوديمة من غير ان المودع فنه ليل للنوم فمفرق
 ان كان من قصده لبسه من الغد لا يعد تارة كافيضن وان قصد أن لا يلبسه من الغد كان عائدا الى الوفاق
 ولا يضمن بهر (قوله كثر للاقل أولا) خلافا لمحمد (قوله لانه محظور) أي اللبس بعد الاحرام (قوله كانشانه بعدم)

(أو اذهن بزيت أو حل) بفتح المهملة الشبرج
 (ولو) كانا (خالصين) لانها اصل الطبيب
 بخلاف بقية الادهان (نحو أكله) أو استعطه
 (أو داوى) جراحة أو شدة وقد جليه
 أو قطر في أذنه لا يجب دم ولا صدقة اتفاقا
 (بخلاف المسك والعنبر والغالية والكافور
 ونحوها) مما هو طبيب بنفسه (فانه يلزمه
 الجزاء بالاستسقاء) ولو (على وجهه
 التداوى) ولو جعل في طعام قد طبع فلا شيء
 فيه وان لم يطبخ وكان مغلوبا كره أكله كشم
 طبيب وتغاف (أو ليس محيطا) لبس اعتادا
 ولو اتزره أو وضعه على كتفيه لا شيء عليه
 (أو ستر رأسه) بمعتاد اما بجعل انبائه أو بعدل
 فلا شيء عليه (يوما كاملا) أو ليلة كاملة وفي
 الاقل صدقة (والزائد) على اليوم (كاليوم)
 وان زعمه ليلا أو حادتهما أو لوجي مع ما يلبس
 (حالم بعزم على الترك) للبه (عند النزاع فان عزم
 عليه) أي الترك ثم لبس تعدد الجزاء كثر للاقل
 أولا وكذا يتعدد الجزاء (لو لبس يوما فأراد
 دما) للبه (ثم دام على لبسه يوما آخر فعليه
 الجزاء) أيضا لانه محظور فكان له دما
 حكم الاستدواء دام اللبس بعد ما أحرم وهو
 لا يسه كانشانه بعده

فان لبسه يوما كاملا فعليه دم هندية (قوله ولو مكرها أو نائما) مثلها ما الجاهل كافي البحر (قوله ولو نعتد فيجب
 اللبس) كما اذا كان به حتى فاحتاج الى اللبس لها فزال وأصابه مرض آخر أو حتى غيرها وليس عليه كفارة لكن
 كفر لا قول أولو اذا حضره العدو فاحتاج الى اللبس للقتال أيا ما لبسها اذا خرج اليه ويترجمها اذا رجع فعليه
 كفارة واحدة ما لم يذهب هذا العدو فان ذهب وجاء عدو غيره لمزمه كفارة اخرى ومقتضى ذلك كما قال الحلبي
 أنه اذا لبس شيئا من الخيط لم ينع برد ثم صار يزع ويلبس كذلك ثم زال ذلك البرد وأصابه برد غير الاقل عرف ذلك
 بوجوه الوجوه المفيدة لفرقة فليس لذلك أنه يجب عليه كفارة فان جهر وقواء في النهر (قوله فليس فيه من)
 أفاد بذلك أنه لبس ما على موضع الضرورة أما لو لبسها على موضعين مستقلين موضع الضرورة وغيره كما اذا
 اضطر الى لبس العمامة فلبسها مع قميص أو غير ذلك فعليه كفارة فان كفارة الضرورة وتغير فيها وكفارة الاختيار
 ولا يتغير فيها والاصل في جنس هذه المسائل أن الزيادة في موضع الضرورة لا تعتبر جنابة مبتدأة بل يجعل الكل
 للضرورة والزيادة في غير موضع الضرورة تعتبر جنابة مبتدأة هندية (قوله وأنتم) لأنه لبس الزائد من غير ضرورة
 قال في البحر والخاص لانه لا يتم اذا كان له ذرويا ثم ان كان لغيره ولم أره لم يصح له ذبح الدم أو التصديق
 مكفول هذا الذنب من قبل لمن غير قربة أو لا بد منها منه وبقي أن يكون منبسطا على الاختلاف في الحدود هل هي
 مكفرة أو لا وهل يخرج الحلج من أن يكون مبرورا أو نكاح هذه الجنابة وان كفر عنها الظاهر جهتها لا يخرج
 ٥٤ قلت الظاهر أنه لا يكون مبرورا لان المبرور هو المكفر للذنوب وهو موقوف بعد دم الرقت وغضوه فحق الحديث
 من حج ولم يرفث ولم ينفق يخرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه (قوله ولو تيقن الخ) أما ما دام في شك من زوال الضرورة
 لا يجب عليه الا كفارة الضرورة هندية (قوله كفر أخرى) كفارة اختيار هندية (قوله كالكل) هو الصحيح
 كافي الهندية والراجح رواية فلو عصب رأسه بعصاة فأخذت قدر الراجح مع من الرأس لمزمه دم وان أقل فصدقة بحر
 (قوله ووضع) عطف على قوله بتغطية (قوله بلا ثوب) كذا ذكره في البحر ولم يبين حكم ما اذا كان الوضع ثوب
 وظاهره كراهة التصريم وأما لزوم الدم فلم يتحقق وجبه لان أقل ما يوجب تغطية ريع الوجه والانتف بصورته
 لا يصل الراجح (قوله أي أزال) أفاد أن حكم التنف والقص والطلاء بالنورة والقلم بالاسنان حكم الخلق وهو
 كذلك كافي الهندية (قوله ريع رأسه) سواء بقي بعد ذلك شيء من الرأس أم لا كما صلب ليس على رأسه الامتداد
 الراجح ولو لم يزل بل تناثر جرح أو نازق لشيء عليه لانه ليس للزينة بل هو دين وقيد اعتبار الراجح بالأسن والقيسة
 للإشارة الى أنه لا يتبرى غير هذا فلا يجب الدم الا بخلق كل القنذ والساق والصدر لا يربعا كافي البحر (قوله
 أو حلق مجاهجه) جمع محجمة بفتح الميم موضع المحجمة من العنق وبالكسر قارورة الحجام وكذا المحجم يطرح الهواء
 بحر (قوله والا فصدقة) أي ان لم يجمع بين الخلق والحجامة وهو صادق بما اذا لم يخلق ولم ينجس ولا شيء فيه وما
 اذا نجس ولم يخلق ولا شيء فيه أيضا لان المحرم لا يتق الحجامه كما مر وما اذا خلقه ولم ينجس وهي المرادة اهلبي
 (قوله كافي البحر من الفتح) قال في النهر لم أر ذلك في نسختي من الفتح (قوله أو حلق إحدى ابطينه) ذكرنا الخلق
 في الاصل التنف وهو لسنة كافي البحر ولو بقي من الابط شيء لا يزمه الدم وان كان قليلا ولذا قال الاسي جاني
 ولو خلق من أحد الابطين أكثره وجبت الصدقة وما في المحيط والناحية ضعيف كما أوضحه في النهر (قوله أو عاتته)
 أي أو خلق عاتته والخلق فيها هو السنة لما في الحديث عشر من السنة منها الاستحداوة وتفسيره خلق العانة بالحديد
 بحر (قوله كما) ضميره يرجع الى التسلافة قبله وانما يقيد به لان الراجح من هذه الاعضاء لا يعتبر بالكل لان العادة
 لم تجز في هذه الاعضاء بالاقصا على البعض فلا يكون خلق البعض ارتضا كما لا يخلو ريع الرأس والعمامة
 فانه معتاد لبعض الناس بالعراق وأرض العرب (قوله فلو تعدد المجلس) بأن قص في كل مجلس عضو أو تعدد
 الدم لمزمه أربعة دماء لان الغالب في هذه الكفارة معنى العبادة في تبيد التداءل بتعداد المجلس ككافي أي
 السبعة سواء كفر للاول أو لا وفي الاقل خلاف محمد الحلبي عن البحر (قوله الا اذا تعدد المجلس) أي في تعدد الجزاء
 وان اختلف المجلس بحر (قوله كلق ابطينه) لاروايه في نفسه ولما مثل أن يقول يتعد الجزاء فطر الى تعدد المجلس
 وقامه في الحلبي (قوله أو رأسه في أربعة) قال في الهندية ولو خلق في مجلس واحد ريع رأسه وفي مجلس آخر
 ريعه ثم وثم يلزمه دم واحد ما لم يكفر للاول (قوله أو يد أو رجل) فلو تم بعد ذلك يد اخرى أو رجلا من كلف
 في مجلس واحد فعليه دم واحد وان كان في مجلسين فعليه دمان ولو انكسر ظفر المحرم وتعلق فأخذته لشيء عليه

ولو مكرها أو نائما ولو تعدد سبب اللبس تعدد
 الجزاء ولو اضطر الى لبس فليس فيه دم وان لم
 قل - ولو لبسها مع عمامة لمزمه دم وان لم
 يتيقن زوال الضرورة فاستقر كفر أخرى
 وتغطية ريع الرأس أو الوجه كالكل ولا
 بأس بتغطية ريعه وقفا ووضع يده على
 أنفه بلا ثوب (أو حلق) أي أزال (ريج
 رأسه) أو ريع لحته (أو حلق) مجاهجه
 يعني واستحجم والا فصدقة كما في البحر من
 الفتح (أو حلق) إحدى ابطينه أو عاتته
 أو رقبته (أو حلق) أو قص أو حلق أو
 رجليه أو الكل (في مجلس واحد) فلو
 تعدد المجلس تعدد الدم الا اذا تعدد المجلس
 كلق ابطينه مجلسين أو رأسه في أربعة
 (أو يد أو رجل) اذا ريع كالكل

حديدية ولو أختار به فالاصح أنه يجب نصف صاع لأن هذا الامام ما لا يجب فيه الدم يجب فيه الصدقة نهر
 (قوله أو طواف للقدم) لخصوصية الطواف للقدم بل ظاهر كلامهم يقتضي وجوب الشاة فيها إذا
 طاف للتحقق جنباً كافياً البحر لوجود الصلة المذكورة (قوله لوجوبه بالشروع) جواب سؤال مقدّم سبق
 مساق التعليل تقدير السؤال كيف سوي بين القدم والصدر في وجوب الدم بالطواف جنباً مع أن الأقل
 سنة والثاني واجب فأجاب بأن الأقل واجب بالشروع فسوى الثاني واعتز به في البحر بقوله وقد يقال إن
 ما وجب ابتداءً وهو الصدر أقوى مما وجب بالشروع اهـ وأجب بأنه إن لم يساوي بينهما وجب الدم في حكم
 طواف الزيادة والسؤال بأن أحدهما فرض والثاني واجب فأجاب بأن أحدهما فرض والثاني واجب في التسوية بين طواف
 الزيادة والقدم لازم فالقدم أهون ما هو التسوية بين الواجب ابتداءً والواجب بعد الشروع غير واجب
 الحلي: بأن العبرة بوجوب الدم حال تلبسه بالطواف وهو جنب لا لما قبل ذلك فلا تأخير لقوله أحدهما يكونه واجباً
 بإيجابه تعالى والاخر بإيجاب العباد فيه أن اللازم من كلامه تساوى الدم في جنس الطواف جنباً وليس
 كذلك لأنه إذا طاف للركن جنباً وجب بدنه وأما السعي محدثاً أو جنباً فلا يوجب شيئاً سواه كل سعي حج أو عمرة
 لأنه عبادة تؤدى في غير المسجد والاصل أن كل عبادة تؤدى في غير المسجد في أحكام المناسك لا تجب الطهارة لها
 كالسعي والوقوف بعرفة والمزدلفة ورمى الجمار (قوله أو للقرض محدثاً) وذلك لأنه أدخل تعاملاً في الركن
 فصار كركن شوط فيه وقيد بالحدث لأنه لو طاف وعلى قبه أو على بدنه نجاسة أو كثر من قدر الدرهم فإنه
 لا يلزمه شيء لكنه يكره لادخال نجاسة المسجد ولو طاف منكشف العروة قد رما لا تجوز الصلاة معه فإنه يلزمه
 دم لترك الواجب وقيد بالفرض وهو الاكثر لأنه لو طاف أقله محدثاً ولم يندرج عليه لكل شوط نصف صاع
 من حنطة الا إذا بلغت قيمته ما فانه ينقص منه ما شاء بحر (قوله ولو جنباً قبله) أي ولو طاف للقرض جنباً
 فالواجب عليه بدنه لأن الجنابة أغلظ فيجب جبر تعاملاً بالبدن أظهر التفاوت بين الحدثين والحيض والنفاس
 كالجنابة وقيد بالفرض لأنه لو طاف الأقل جنباً ولم يندرج عليه شاة (قوله ان لم يده) أي الطواف الشامي
 للقدم والصدر والقرض فان أعاده فلا شيء عليه فانه متى طاف أي طواف مع أي حدث ثم أعاده سقط
 موجه اهـ حلي: قال في البحر الواجب أحد الشئين إما زوم الدم أو الاعادة أو الاعادة هي الاصل مادام يمكن
 ليكون الجابر من جنس الجبر ويرفعه أفضل من الدم (قوله والاصح وجوبها) أي وجوب الاعادة المفهومة من
 قوله بعده وهذا أيضاً شاملاً للقدم والصدر والقرض قال في البحر لو طاف للقدم جنباً زومه الاعادة اهـ وإذا
 وجبت الاعادة في القدم ففي الصدر والقرض أولى اهـ حلي: وإذا أعاد طواف الركن بعد أيام النحر لم يدم
 للتأخير عند الايام بحر (قوله ونسبها في الحدث) اتصوا بالجنابة فيه (قوله وأن المعتبر الأقل) عطف على وجوبها
 وهو قول الكرخي وذهب الرازي إلى أن الثاني هو المعتبر وقرره الخلاف ما ذكره الشارح من اعادة السعي
 وان قال في البحر لا ثمرة له ومحل الخلاف في الحدث الاكبر أما الاصغر فانه نقوا على أنه إذا أعاده أن المعتبر هو
 الأقل والثاني جابر له وأن كل طواف هو تطوع حكمه حكم طواف القدم حلي: من التبريد لاية (قوله لو
 طاف للعمرة) أي كله أو أكثره أما لو طاف أقله محدثاً وجب عليه لكل شوط نصف صاع من حنطة الا إذا بلغت
 قيمته ما فتنقص منه ما شاء ولو طاف أقله جنباً وجب عليه دم ونسب الاعادة في الاكبر ونسب في الاصغر
 والقياس أن لا يكتفى بالشاة فيها إذا طاف لها جنباً لأن حكم الجنابة أغلظ من الحدث لكن اكتفى بها استئناساً
 (قوله فعليه دم) ما لم يده فلما أعاد الطواف طاهر الا يلزمه شيء لارتفاع النقصان بالاعادة والاقل أن يعيد
 السعي لأنه تسع للطواف وان لم يده فلا شيء عليه وهو الصحيح ومحل اعادة طوافها في غير القارن أما القارن إذا
 دخل في يوم النحر فلا أعادة عليه كما أوضحه صاحب البحر (قوله لأنه لا مدخل للصدقة في العمرة) فيه أنه إذا طاف
 أقل طوافها محدثاً وجب عليه لكل شوط نصف صاع من حنطة كما مر (قوله ولو نيت بهرم) فلا فرق في وجوب
 الدم بين أن تكون الاقضية باختياره أو لا كان كانت بغيره كافي الويدية والتذيق التورن وتشديد الدال
 المهمة الهروب اهـ حلي: وفيه أن التذوق لأن حفظ المال واجب كفظ النفس وحكم الواجب سقوط الدم
 فيه العذر ولم يمتد به هنا (قوله قبل الامام) أو ادبالاقضية قبله الدم من هزات قبل غروب الشمس سواء كان
 مع الاطام أو وحده وسواء كان الامام أو غيره لأن استدامة الوقوف الى غروب الشمس واجبة وهذا الواجب

(أو طواف للقدم) لوجوبه بالشروع
 (أو الصدر جنباً) أو محدثاً (أو للقرض محدثاً)
 ولو جنباً قبله ان لم يده والاصح وجوبها
 في الجنابة ونسبها في الحدث وأن المعتبر الأقل
 والثاني جابر له فلا يجب اعادة السعي جوهره
 وفي القح لو طاف للعمرة جنباً أو محدثاً عليه
 دم ولا مدخل للصدقة في العمرة ولو أقام
 من مرفة ولو نيت بهرم (قبيل الامام)

أصاها في حق من وقف نهاراً أماناً وقف ليلاً فلا شيء عليه اتفاقاً لان الجزء الأول من الوقوف اعتبر حركتها
والجزء الثاني اعتبر واجباً بحرقه والغروب قصد به أن مرادهم بالفاضة قبل الامام الفاضلة قبل الغروب
لما قلنا (قوله ويسقط الدم بالعود) لانه استدرك المتروك (قوله ولو بعده في الاصح) أي بعد الغروب والخلاف
جاء فينا اذا عاقبه أيضاً كافي الجهر (قوله سبع الفرض) بفتح السين واصافته الى الفرض بزيادة أي سبع هي
الفرض أي حصة بذلك والافاضة فرض منها أربعة حلبي قال الكمال الذي يدين الله به أن لا يجزى أقل من
السبع ولا يجبر بفضه شيء قال صاحب البحر وهذا من اجتهاده الخالفة لاهل المذهب فاطمة وقال العلامة قاسم
تليد الكمال لا يعقل على ما خالف المنقول من اجتهاد شيخنا (قوله ما يكمله) وهو ثلاثة أشواط سواء كان ذلك
في أيام النحر أو بعده ولكن فيما اذا طاف للصدر بعد هازمه صدقة لتأخير بعض طواف الركن عن أيام النحر
حلبي عن الهندية (قوله ثم ان بني أقل ٣ الصدر) أي بذمته وهو الذي أخذ الركن فصدقة وقوله والا أي وان بقي
بذمته أكثره بأن طاف ستة أشواط للصدر فأتت الركن ثلاثة فالباقى بذمته أربعة أشواط بالتسوية المتروكة
قدم والحاصل أن عليه في ترك الأقل من طواف الزبارة ما وفي تأخير صدقة وفي ترك الأقل أكثر من طواف
الصدر ما وفي ترك الأقل صدقة (قوله وبتركاً كتر مني محرماً) لأن لا كتر حكم الكل كانه لم يطف أصلاً
أو السعود (قوله في حق النساء) وما عداهن من محظورات الاحرام أجمع بالحق (قوله حتى بطوف) ولو طاف
الصدر لانه ينقل اليه كما تقدم قال في الدر المنثور ولو ترك كل طواف العمرة بقي محرماً كذلك لانه ركن
كافي القهستاني (قوله الا ان يقصد الفرض) أي فليزمه حينئذ دم واحد قال في الهندية ولو جامع مرة بعد
أخرى على وجه الفرض والاحلال فلا يلزمه ذلك أكثر من دم واحد سواء كان ذلك في مجلس واحد أو بمجلسين
متعددين وقال في البحرنية الفرض باطله لانه لا يخرج عن الحج الا بالاحمال لكن لما كانت المحظورات مستتدة
في قصد واحد وهو تعجيل الاحلال كانت فعدة فكفاه دم واحد ولهذا نص في ظاهر الرواية أن المحرم اذا
جامع النساء وفرض احرامه وأقام يصنع ما يصنع الحلال من الجماع والطيب وقتل الصيد عليه أن يعود
كما كان حرماً ما يلزمه دم واحد اه (قوله ولا يتحقق الترك الخ) لانه غير موقت فندية (قوله بالاعذر) راجع الى
قوله أو تركه والى قوله أو ركب فلو تركه لهدر أو ركب كذلك لاشي عليه ثم في غير حالة العذر انما يلزمه الدم بالركوب
اد لم يده ما شياً أما لو أعاده بعد ما حل ويأجم لم يلزمه دم لان السعي غير موقت في نفسه بل الشرط ان يأتي به
بعد الطواف وقد وجد بحر (قوله أو الوقوف بجمع) أي بغير عذر أو ما اذا تركه به فلا دم عليه بحر (قوله أو الرمي
كله) انما وجب فيه دم واحد لان الجنس متحد وانما يتحقق الترك بغروب الشمس من آخر أيام الرمي وهو الرابع
لان لم يعرف قربة الا فيها وما دامت الايام باقية فالعادة ممكنة فيرميها على التأليف ثم تأخيرها يجب دم عند
الامام خلافاً لها (قوله أو في يوم واحد) ولو يوم النحر لانه نسك تام (قوله أو الرمي الاول) تكرار محض لا فائدة
فيه بل فيه ضرر من جهة فهم مود الضمير في قوله أكثره اليه مع أنه عائد الى الرمي في أي يوم حلبي (قوله
أو أكثره) بأن يترك أربعة من الاول أو إحدى عشرة حصاة من أي يوم من الايام الثلاثة بعده لان لا كتر حكم
الكل بحر (قوله أو حلق في حل الخ) وذلك لان الحلق يتوقف بالزمان والمكان عند الامام في حق الضمان بالدم
لا في حق التحليل (قوله فدا من) دم للمكان ودم للزمان (قوله لا خصاص الحلق) أي لهما بالحرم وللحج بأيام النحر
(قوله ثم قصر) أي أو حلق في الحرم (قوله وكذا الحاج) أشاره الى أن ذكر العمرة في كلامه اتفاقاً (قوله أو
قبل) أطلق فيها وفي اللبس فم ما لو صدر في اجنبية أو زوجته أو أمته والظاهر أن الامر في حكم الاجنبية وان
وقف فاجلجوى وأخرج بهما النظر الى فرق امرأة يشبهه فأمى فانه لا شيء عليه كالتوكل ولو طال النظر أو
تكرر وكذا الاحتلام لا يوجب شيئاً هندية (قوله أنزل أولاً) هو الموافق لما في الأصل واختاره في الهداية تبعاً
للكرخي بشرط ان الجامع الصغير الانزال وصححه فأنشئ في شرحه ليكون جامعاً من وجه فان المحرم هو الجامع
صورة ومعنى أو معنى فقط وهو بالاراء ويجري هذا القولان فيما اذا جامع فيما دون الفرج ونظائر كلامهم
لزم الدم سواء وقع ذلك قبل الوقوف أو بعده قبل الحلق أو بعده الحلق قبل الطواف ولا يضرب مساواة الدواي
للجامع حقيقة في الثالثة وان اختلفت موجهها في صورتين الاولى فان الجامع في الاولى فسد وفي الثانية
موجب للبدنة قال في البحر وانما لم يفسد الحج بالدواي كما يفسد بها الصوم لان فساد معلق بالجامع حقيقة

أو يسقط الدم بالعود ولو بعده في الاصح غاية
(أو ترك أقل سبع الفرض) يعني ولم يطف
غيره حق الطواف للصدر وانتقل الى الفرض
نما يكمله ثم ان بقي أقل الصدر صدقة والا
قدم وبتركاً كتر مني بحر ما بدأني حق
النساء (حق بطوف) فكما جامع لزمه دم
اذا تعدد المجلس الا ان يقصد الفرض قطع (أو
ترك طواف الصدر أو ركعة) أو ترك (السعي)
الترك الا بالدرج من مكة (أو ترك الوقوف
أو ركعة أو ركبة في الصلاة أو ركعة في يوم
بجمع) يعني من ركعة (أو ركعة) أي أكثر
بواحد أو الرمي الاول أو كثره في أيام النحر
وفي يوم (أو حلق في حل الحج) في أيام النحر
فلو بعد هازمه مان (أو مرة) لا شتصاص
بالحق بالحرم (لا) دم (في مقعر) وكذا الحاج
من حل الى الحرم (ثم قصر) وكذا الحاج
ان رجوع في أيام النحر والعدم للتأخير (أو
قبل) حلق في حلق (أو واجب بشيء أو نزل
أولاً في الاصح

النسب والجماع معنى دون فلم يلحق به (قوله وأتزل) فدل على مستلحق فان لم ينزل فيهما فلا شيء عليه ولم يفسد جمعه
 بجماع المبيعة مع الاتزال كما يفاد من البحر (قوله وأتزل الحاج الحلق) هذا عند الامام وعند جماعه لا يلزم
 بالتأخير في المسائل شي وقد باله الحاج لان حلق المعتر لا يتوقف بالزمان كما مر وكذا اطوافه فلا يلزم تأخير ما شي
 (قوله وأطواف الفرض) أي بقدر عذر فلو كانت حائضا ونفساء فطهرت بعد أيام النحر فلا شيء عليها وهذا
 اذا حاضت قبلها أما اذا حاضت فيها بعد التمكن من الطواف وجب الدم للتفريط فيا تقدم أبو السعود وانما قيد
 بطواف الفرض لان طواف الصدر والسعي لا يلزم تأخيرهما شي لعدم توقفهما بالزمان (قوله فيجب) لوجه
 للتفريع فالاول جعلها مستحبة كما فعل غيره وهذا الترتيب واجب عندنا وعند مالكا واحدا (قوله الرى) أي رى
 جرة العقبة (قوله لغير المرد) وهو القارن والمقتنع أما المفرد فانه ثلاثة الرى والحلق والطواف وانما ذهب
 ظمير بواجب فلا يضر تقديمه وتأخير به بحر (قوله قبل الرى) وكذا لو طاف القارن والمقتنع قبل الفرج لان
 الطواف اذا كان لا يلزم بتقديمه على الرى المتقدم على الفرج شي فمن باب اولي لا يلزم في تقدمه على الفرج
 الواجب في القارن والمقتنع وقول الحلبي انما لم يذكر الفرج لان كلامه في المفرد فيه فطر فانه ذكر الاشياء الاربعة
 وهي تصنف في غيره (قوله والحلق) أي ان طواف قبل الحلق لا شيء عليه لكن لا يجعل بهذا الطواف بل حتى يحلق
 وانما يلزم الدم ان حلق قبل الرى مطلقا او ذبح قبل الرى وكان فارنا او مقتنعا كما في البحر وغيره (قوله نعم بكره)
 أي كراهة تنزيه كما يفاد عما تقدم (قوله كالانثى على المرد) من دم وصدقة وهذا مما يرد على الحلبي في قوله
 السابق انما لم يذكر الفرج الخ (قوله على المذهب) وقيل يلزمه ثلاثة دماء كما مشى عليه ما يجب الهداية في بعض
 المواضع (قوله كما حذر المصنف) هو قد اقتطع بعض عبارة صاحب الصبر في نسبة التصريح الى المصنف وهو
 ناقله نظر وأجاب صاحب البحر عن صاحب الهداية بأنه جرى على قول بعض مشايخنا وان كان خلاف المذهب
 وادى الاتصاف أن في كلامه خطأ وتناقضا وقال الكمال انه سبق ظم (قوله وبه اندفع الخ) الضمير راجع
 الى غير مذكور هنا وهو راجع الى نص محمد في الجامع الصغير على أن أحد الميز للقران والاخر لتأخير النسك
 عن وقته كما ظهري في البحر (قوله ما توجه به بعضهم) صاحب الهداية (قوله من جعل الدمين للبنية) وجهه
 صاحب الهداية بأنه يجب عليه دم بالحلق في غير أوانه لان أوانه بعد الذبح ودم لتأخير الذبح عن الحلق (قوله
 أقل من عضو) ولو أكثر كما مر (قوله في الخزانة الى آخره) ضعيف كما أفاده صاحب البحر فالاولى حذفة (قوله
 قبضة) بضم القاف وقسمها (قوله وظاهره الخ) لانه قال وفيما دونها لانه لو أراد الزمانية لا يتأتى له لدون
 (قوله أو حلق شارب) سعي شارب بجماز أو وجوب الصدقة فيه هو المذهب لانه عضو صغير سواء حلق بعضه
 أو كله (تم) ورد في الحديث الشريف احقر الشواب واحقر اللبي واحقر ابيضهم الهمة والفاء امر من حقا
 الشارب خروا بغضها من أحنى لان حقا وأحنى لغتان قاموس واحقر ابيضهم الهمة امر من حقا الشيء
 بعد خوصه اذا كثرو بغضها امر من أحنى الشيء يعفيه اعفاء كثره ووفره فالفعل متعد ولازم والسنة
 في الهبة ان تكون قدر القبضة فازاد يقطع والمراد باحفاء الشارب قطع ما طالع عن الشقين منه حتى يسد
 الشفة العليا ويصحب الانسداء بقص البهية اليمنى من الشارب الحديث كان يجب التيامن في تطهره وترجله
 وتنعله وفي شأنه كله واختلوا في كسفة قص الشارب هل يقص طرفاه أيضا وهما المسميان بالسبيلين
 أم يتركان كما يفعله كثير من الناس قيل لا بأس بتركهما وقيل بتركهما فانه من التشبه بالجهوس وذكر رسول الله
 صلى الله عليه وسلم الجوس فقال انهم يوفرون سبالهم ويحلقون طاهم فالحقهم أبو السعود عن السلامة
 فوح وظاهره أن نظير السبال مكره ومحرى بالمشبه المذكور (قوله أو بعض رقبته) ولو أكثرها (قوله أنظافه)
 جمع ظفر وهو من الانسان وكل حيوان بالظاء وسكون الفاء وتضم ولا تنكسر الظاء وحكي أبو علي كسرهما
 مع اسكان الفاء ذكره المنذري في شرح أبي داود أبو السعود (قوله الى ستة عشر) اغاراده وان غير معنى المصنف
 لانه يعلم منه حكم صورة المصنف بالاولى (قوله وقد استقر الخ) هذا هو الموافق لما في المختار كالهداية
 وشروحا خلافا لما في الوقاية وتبعها في الدرر وايضاح الاصلاح من الاكتفاء بصدقة واحدة للجميع أفاده
 العلامة نوح (قوله فينقص ما شاء) هو المعول عليه وما في البحر اخراته بنقص نصف صاع فضخيف (قوله
 أو طواف القدوم) أو نظوعا (قوله أو احدى الجوار الثلاث) التي فيها بعد يوم النحر (قوله فكانت) أي ينقص ما شاء

أو سقي بكفه أو جامع حوته وأتزل (أو آخر)
 الحاج (الحلق أو طواف الفرض عن أيام
 النحر) لتوقفها بها (أو قدم نسكا على آخر)
 فيجب في يوم النحر أربعة أشياء الرى ثم الذبح
 لغير المرد ثم الحلق ثم الطواف لكن لا شيء
 على من طاف قبل الرى والحلق نعم بكره
 لباب وقد تقدم كالانثى على المفرد الا اذا
 حلق قبل الرى لان ذبحه لا يجب (بد يجب
 دمان على قارن حلق قبل ذبحه) دم للتأخير
 ودم للترتان على المذهب كما حذر المصنف
 قال فوبه اندفع ما توجه به بعضهم من جعل
 الدمين للبنية (وان طيب) جوابه قوله لا في
 تصدق (أقل من عضو أو ستر رأسه أو ليس
 أقل من يوم) في الخزانة في الساعة نصف
 صاع وفيما دونها قبضة وظاهره أن الساعة
 فلكية (أو حلق) شارب أو (أقل من ربع
 رأسه) أو رقبته أو بعض رقبته (أو قص
 أقل من خمسة أنظافه أو خنجر) الخمسة
 عشر (متفرقة) من كل عضو أربعة وقد
 استقر أن لكل ظفر نصف صاع الا أن يبلغ
 دما فنقص ما شاء (أو طواف القدوم أو لا سدر
 محمد فأتزل ثلاثة من سبع المصنف) ويجب
 لكل شوط منه ومن السعي نصف صاع
 (أو احدى الجوار الثلاث) ويجب لكل
 ساعة صدقة الا أن يبلغ دما كما مر

سلي (قوله وأخاد الخذاذي) هو عين ما في البصر الزاخر وتقدم فيه (قوله أو سلق رأس محرم أو حلال) أي
 أن المسئلة بالقصة العقلية على أربعة أقسام أحدها أن يكون المحرم قبيح على الخلق البسطة وعلى الخلق الدم
 أو الخلق حلالا والخلق هو ما فكذلك الحكم فيه وانما صار جناية من الخلق الحلال باعتبار أن شعرا المحرم
 استحق الأمن وقد أزاله عنه فكان جائزا أو كان الخلق محرمًا والخلق حلالا لا قبيح على الخلق البسطة وهو
 غير مقدرة نصف الصاع أو كانا فلا شيء عليه - ما وقوله أو حلال ظاهره أنه يلزمه في هذه نصف صاع مع
 أنما غير مقدرة به كإقذمه في كلامه نحو من أفاده ما حب النهر (قوله بخلاف ما لو طيب عضو غيره) ظاهره
 ولو القبر محرم (قوله كالنطرة) أفاد أن التقيد بنصف الصاع من البرزاقلي فيجوز إخراج الصاع من القبر
 والشعير كذا في القهستاني (قوله أو حلق) أو قصر كافي البصر (قوله لعذر) كذوف الهلاك من برد أو مرض
 أو بفسد السلاح لاقتال خاتمة والظاهر أن المراد بالخوف الفلق لا الوهم فيجوز العذر بقطعة رأسه مثلا أو بترديه
 بالخطأ لكن بشرط أن لا يتعدى موضع الضرورة فيغطي رأسه ما تقتضيه فقط إن اندفعت الضرورة به ولو لم
 الصماء عليها حرام غير موجب للدم خلافا لما في الجرم (روى كاتبه عليه الشربلاني) (قوله ذبح) أشار به
 إلى أنه يخرج من المهددة بالذبح حتى لو حلت الذبوح أو سرق لشيء عليه بخلاف ما إذا سرق وهو حي فإنه يلزمه
 غيره ويلزم التصديق بجميع لحمه ولا يجوز إلا كل منه (قوله في الحرم) فإن ذبح في غيره لا يجوز به عن الذبح لكن
 إذا تصدق لحمه على ستمسكين على كل واحد منهم قدر قيمة نصف صاع من حنطة فإنه يجوز بل لا من الإطعام
 ولا يفتن بربان (قوله أو تصدق) أي على وجه القليل على قول الإمام ومحمد ووجه ابن الهمام (قوله أو صوم)
 على وزن أرجل جمع صاع (قوله على ستة مساكين) ظاهر كلامهم أنه لا بد من التصديق على ستة مساكين لكل
 مسكين نصف صاع حتى لو تصدق بالثلاثة على أقل من ستة أو أكثر لا يجوز لأن العدد منصوص عليه
 في الحديث (قوله أين شاء) سواء مسكين في الحرم على أهل أو لا أو في غيره والتصدق على فقرا ممكن أفضل
 كما في المحيط (قوله أو صام ثلاثة أيام) في أي موضع شاء لانه عبادة في كل مكان (قوله ووطؤه) ولو بالباح
 حشقة من غير أنزال بجر (قوله في أحد السبلين) السبل يذكر ويؤنث وما اختاره المصنف من الفساد بالجماع
 في الدبر هو قوله ما أوضح الرايين عن الإمام (قوله من آدمي) أما وطؤه لجهة فلا يفسد مطلقا لموره بجر
 (قوله أو مكرها) ولا رجوع له على المكروه كذا كره الاستحياء وشمل الحرز العبد لكن العبد يلزم الهدى والحق
 بعد العتق (قوله لكن لادم ولا قضاء عليه) أي على السبي والمجنون وإنما أفرد الضمير لأن العطف بأوقاله الخلق
 وما في القبح من أن جماع السبي والصبي لا يفسد بهما فضعف (قوله قبل وقوف فرض) بالتأويلين فبما
 فتشمل ج الفل بخلافه عند الإضافة وإذا فسد به فسد الإحرام معه كما صرح حوايه في موضع عديدة فانه
 في البصر واحتراز عن وقوف المزدلفة إذا جامع قبله فانه لا يفسد له لكن يجب فيه بدنة (قوله وصككها
 لو استدخلت الخ) انظر الفرق بين ما إذا وطئ بجمعة حيث لا يفسد به وبين استدخاله ذكر الحمار فانه الحلي
 أقول الفرق دأى الشهوة فانه في النساء أتم فلم تكن في جانبين فاصرة بخلافه إذا جامع بجمعة (قوله أو ذكرها
 مقطوعا) ولو فسد آدمي (قوله بكنائز) أي أنه يجتنب في الماسد ما يجتنب في الجائز خاتمة (قوله ويذبح) قال
 في الجبر ويقوم سبع البدنة مقام الشاة كما صرح به في غاية البيان (قوله ويتنقى) لأن أداء الأفعال بوصف
 الفساد لا ينوب عما لم يوصف الصحة (قوله هل يجب قضاؤه) أي قضاء القضاء بمعنى غير ما عليه - سلي (قوله لم
 أراه) البعث صاحب النهر قال وقياس ما ذكره أنه انما صرح به قطعا لا مقترنا أنه لا يلزمه القضاء الا قول (قوله
 والذي يظهر أن المراد بالقضاء الاعادة) فيه أن الاعادة فعل الواجب لظلال غير الفساد اللهم إلا أن يراد بالاعادة
 فعل ما فسد فليس المراد بالاعادة المصطلح عليها والاولى حذف هذا الجمله إذ لا فائدة فيها (قوله ولم يفتقرا)
 أي الرجل والمرأة قهستاني - وهو بائر أنليم - الملوكة (قوله وجوبا) الحق أن الخلاف في الوجوب
 لا في الاحتساب خلافا لما قاله الجوى (قوله بل نيبا) أي بل يشدب الترتق في الغضام وقت الإحرام بأن يأخذ
 كل منهما طرقتا غير طريق الاحترجيت لا يرى أحدهما صاحبه نهر (قوله ان خاف الوقاع) الذي في القهستاني
 الوجوب منه خوف العود إلى الوقاع حيث قال بل هو مشتب - لا إذا خاف العود اه والمراد بالخوف الفلق
 وأصل في المسئلة ورايين (قوله لم يفسد به) لقوله صلى الله عليه وسلم من وقف بعرفة فقد تم به (قوله وقبحه

وأخاد الخذاذي أنه ينه من نصف صاع
 (أو سلق رأس) محرم أو حلال (غيره)
 أو قبتد أو لم يظفره بخلاف ما لو طيب عضو
 غيره أو ألبس عظماء فانه لا شيء عليه أجماعا
 غلبية (تصدق بنصف صاع من بر)
 كالنطرة (وان طيب أو حلق) أو بفسد
 (لعذر) خبر إن شاء (ذبح) في الحرم
 (أو تصدق بثلاثة أصوع طعام على ستة
 مساكين) أين شاء (أو صام ثلاثة أيام) ولو
 متزقة (ووطؤه في أحد السبلين) من
 آدمي (ولو ناسيا) أو مكرها أو نائقة أو صيبا
 أو مجنون أو كره الخذاذي - لكن لادم
 ولا قضاء عليه (قبل وقوف فرض يفسد به)
 وكذا لو استدخلت ذكر حمار أو ذكرها
 مقطوعا فنه بها أجماعا (ويغشى) وجوبا
 في فاسد بكنائز (ويذبح ويقتضى) ولو نبالا
 ولو أفسد القضاء هل يجب قضاؤه (ولم يفتقرا)
 يظهر أن المراد بالقضاء الاعادة (ولم يفتقرا)
 وجوبا بل نيبا ان خاف الوقاع (و) وطؤه
 (بعد وقوفه لم يفسد به) وتجب بدنة وبعد
 الزبارة أي الطواف (شاة)

بدية) سواء جامع مرة أو مراراً ان قصد المجلس وأما ان اختلف فبدية للاول وشاة للشان بجر (قوله تلخنة
 الجناية) لوجود الخلل الاول بالخلق هذا ما عليه المتون ومالك السكال جماعة فأوجبوا البدية مطلقاً وأوضح
 رده في البحر (تمه) حكم القارئ اذا جامع أنه ان كان قبل الوقوف بمرفة وطواف العمرة فسد جهه وعمرته
 وزمه دمان وقضاؤه وما سقط عنه دم القران وان كان بعد ما واف العمرة أو أكثره قبل الوقوف فسد الخ
 فقط وزمه دمان أيضاً وقضاء الخ فقط وسقط عنه دم القران وان كان بعد الطواف والوقوف قبل طواف
 الزيادة لم يفسد وعليه بدية للبحر وشاة للعمرة وان سحكتان بعد الخلق زمه شاة للبحر وشاة للعمرة على
 ما اختاره الاكثر (قوله ووطؤه في عمرته الخ) نحل كلامه عمره المتعة (قوله وذبح) أي شاة (قوله ووطؤه بعد
 أربعة) اظهار في محل الاضمار (قوله خلافاً للشافعي) رضى الله تعالى عنه فانها تصد عنه دموا جامع قبل
 أن يطوف الاكثر أو بعده وعليه بدية اعتباراً بالبحر اذ هي فرض عنده قاله أبو السعود قلاعن الزياحي (قوله
 أي حيواناً) أي غير ما استثنى بعد ذلك من الذئب والفراب والحدأة فانه لا شيء في قتلها وأما بقية الفواشق
 فليست بصيود فلا حاجة الى استثنائها وأطلق في القتل فتجمل ما اذا كانت مباشرة أو تبديلاً لكن في المباشرة
 لا يشترط التعدي فلو انقلب فأنم على صيد فقتله يجب عليه الجزاء أو أماناً في التسبب فلا بد من التعدي فلو نصب
 شبكة للصيد أو حفر حفرة فوقع فيه ولو نصب فسطاطاً لنفسه فتعقل به صيد فمات أو حفر
 حفرة للماء أو لحوان يباح قتله ككتاب فغضب فيها صيد لا شيء عليه وكذا الوأرسل كلباً الى حيوان مباح
 وأخذ ما يهرم أو أرسل الى صيد في الخل وهو حلال لما رواه في الحرم فقتل صيد الا شيء عليه لانه غير معتد (قوله
 برياً) هو ما يكون توالده في البر ولا عبرة بالشوى أي المكان والجرى ما يكون توالده في الماء ولو سكن منواه
 في البر لأن التوالد أصل وأكثرونه بعده عارض والجرى يجوز صيده بنهر الآية سواء كان ما كولا أم لا وطير
 البحر لا يهل قتله لأن مبيضة ومفرخة في الماء ويعيش في البر والبحر فكان صيد البر من وجهه فلا يجوز كافي المحيط
 (قوله مستوحناً) أي يمنع نفسه عن قصد ما يقرأه أو يجتاحه فخرج نحو الغنم والبق من الحيوانات
 الاهلية ينهر (قوله بأصل خلقته) دخل فيه الطغي المستأنس وان كان ذكاته بالذبح وخرج البعير والثلة اذا
 استوحشوا وان كان ذكاته بالبحر لان التطور اليه في الصيدية أصل الخلقة وفي الذكاة الامكان وعدمه (قوله
 أول) أي أو أشار والشروط التي في الدلالة يقتضي أن تكون ثامة في الإشارة (تبيه) مما الخلق بالدلالة ما لو رأى
 محرم صيد في موضع لا يتقدر عليه فله محرم على الطريق أو رأى صيد ادخل غار فم يعرف به فله عليه فانه
 لماده على الطريق فكأنه على الصيد أو رأى صيد في موضع لا يتقدر على أخذه منه إلا أن يرميه فوقع له
 ما يرميه أو دله عليه أو أعاره سكنياً فقتله كان عليه الجزاء ينهر (قوله معذاه الخ) هذه شروط لوجوب
 الجزاء على الدال أما الاثمة فتصق مطلقاً كافي البحر وليس معنى التصديق أن يقول له صدقت بل أن لا يكذبه
 حتى لو أخبر محرم محرماً بصيد فم يره حتى أخبر محرم آخر ولم يصدق الاول ولم يكذبه ثم طلب الصيد فقتله كان
 على كل واحد منهم الجزاء ولو كذب الاول لم يكن عليه (قوله غير عالم) أما لو كان عالماً به فلا يلزمه شيء لعدم الفائدة
 (قوله ولتصل القتل بالدلالة) لا وجه لهذا شرط لانه متضمن قوله وأخذ قبل أن يقتل عن مكانه فانه
 أبو السعود دونه أنه لا يلزم من اتصال القتل بالدلالة عدم الاختلاف فالاولى ما في الحلبي من أن المراد بالاتصال
 اتصال القتل ثم لما كان مطلقاً يقتضي بالشرط الاثمي وهو الاخذ (قوله والدال) وللشعر الاولي المصطف بلولان
 الحكم ثابت لاحدهما ولو جمع قوله بعد ياق واحترق بذلك عملاً فقتل الدال أو المشير فقتله للدلول لا شيء عليه
 وبأنه هندية (قوله قبل أن يقتل عن مكانه) فلو اختلفت عن مكانه ثم أخذ بعد ذلك فقتله فلا شيء على الدال
 هذه بنوكه فلو اختلفت من يده بعد أخذه ثم ظفربه فقتله فانه لا شيء عليه أخذه أبو السعود (قوله بداهة) أو
 أي المبتدئ يقتل الصيد والمسلط الى قتل آخر والمبتدئ في الحلبي والعائد فيمسوا هندية وقال ابن عباس
 لاجراً في غير الاول لقوله تعالى ومن عادية قم الله منته فلم يجعله كفيلة (قوله أو جملوكا) ويلزم فيه فم ان قيمة
 المال كوجزائه حقا لله تعالى بجر (قوله ضليه جزاؤه) وهذا الجزاء كفاية وبديل عندنا ما كونه كفارة فلو جرد
 صيها وهو الجناية على الاحرام بارتكاب عظمه ولذا قال تعالى أو كفارة طعام مساكين وأما كونه بدلا
 فلو جرد حبيبته وهو اطلاق صيد متقوم والجزاء يتعدى تعدد القتل الا اذا قصد به الاتصال ورفض الاحرام

تلخنة الجناية (و) ووطؤه (في عمرته قبل طوافه
 أربعة بنسبها الخ) وذبح (رضي) وجوبا
 (و) ووطؤه (بعد أربعة ذبح ولم يذبح) خلافاً
 للشافعي (فان قتل محرم صيداً) أي حيواناً
 برياً مستوحشاً بأصل خلقته (أودل) عليه
 قاتله (مستوحشاً) أي منع نفسه عن قصد ما يقرأه أو يجتاحه فخرج نحو الغنم والبق من الحيوانات
 أو الاشارة بالدلالة والمشير عالم واتصل للقتل بالدلالة
 وأخذ قبل أن يقتل عن مكانه (بداهة) أو جملوكا
 سها أو عدداً) سباحاً وجملوكاً (بداهة) أو جملوكاً
 ولو سباحاً غير صائل أو مستأنساً أو جملوكاً

فلو أصاب الحرم صيداً كثيراً على قصد الاحلال والرفض لأحرامه فلهذا كعدم لانه فاصداً الى فصل
 الاحرام لا الى الجناية على الاحرام وتجهيل الاحلال موجب وما واحداً كافي مبسوط محمد (قوله ولو مسرولاً)
 انما فيه تلاف الامام ما لا فيه فانه يقول انه لو سئس فصار كاليط فلهذا هو صيد باصل الخلقة وانما لا يطير
 لتقله (قوله وتقدم الميتة على الصيد) لان في كل الصيد مخطورين الاكل والقتل وفي كل الميتة ارتكاب
 مخطور واحد فكان أخف زيلبي (قوله والصيد على مال الذير) لان الصيد حرام حقاقة تعالى والمال حرام حقا
 للميت فكان ترجع حتى الصيد لا تقتاره زيلبي وعن الكرخي مال المسلم أولى (قوله ولحسم الانسان) لان لحسم
 الانسان حرام لحق الشرع وحق الصيد والصيد حرام لحق الشرع لا غير فكان أخف زيلبي قال في التبر والكلام
 فيها هو الاولى حتى لو تناول من لحم الانسان جاز أبو السعود (قوله قبل وانخزير) هذا رواية عن محمد وأما بقيل
 ضعضها ومقتضاه ان الخنزير ليس بصيد وهو مذبح زفر أبو السعود (قوله ولو الميت نبياً) ظاهر عبارة التبر
 وأقرها أبو السعود ان هذا مذهب الامام الشافعي حيث قال والكلام فيها هو الاولى حتى لو تناول لحم الانسان
 جاز واستثنى الشافعية ما اذا كان نبياً فليست من أين له هذا الجزم (قوله الصيد المذبح أولى) سواء كان الذابح
 له محرماً أو الصيد صيد الحرم ولو الذابح له حلالاً وبالأولى صريح الزيلبي وانما كان أولى لانه بعد ما ذبح فعارض
 ما هو حرام ذاق وهو الميتة وحرام عرضي وهو الصيد (قوله ما أكله) أي قيمة ما أكله بالغة ما بلغت ولا فرق
 بين أكله وأطعمه كلابه نهر (قوله لو بعد الجزاء) أي لو بعد ما ذبح الجزاء وهذا قول الامام وعندهما ليس عليه
 الا الاستغفار اما اذا لم يؤد الجزاء دخل ضمان ما أكل في ضمان الجزاء بالاجماع كافي النهاية كن تصد بئس طائر
 وأجزه عن الطير ان تم قتله قبل اداء الجزاء لا يضمن الا قيمة واحدة كافي المحيط (قوله والجزاء هو ما قومه عدلان)
 المقوم هو الصيد وليس مراد افا لا أولى ما قومه به عدلان ثم انما يقوم من حيث الذات لا من حيث الصفة
 لا سيما امر عارض فلو قتل باي ما عالج قيمة ذاته مجردة عن التطعيم حقاقة تعالى وقيمة معلما حقا للمالك
 فتعتبر الصفة للمالك ولو في غير الصيد الا اذا كان الوصف محرم من الله وكيفية الديك لتقاربه والكبش لنطاحه
 فانه لا يفتقر كافي الجارية الغنبة والمراد الصفة التي يصنع العباد اما لو كانت صفة خلقية كما اذا كان الصيد
 في ذاته حسناً لميلها لزيادة قيمة تجب قيمته على تلك الصفة كالموتل حياطة مطوقة أو فاخنة مطوقة وتجب قيمة
 طير حسن الصوت باعتبار ذاته وصفته على الراجح لان ذلك امر خلق والمراد بالعدل من له معرفة وبصيرة بقيمة
 الصيد لا العدل في باب الشهادة (قوله وقبل الواحد) محصية في الهداية وجل هو ومن تبعه العدد في الآية
 على الاولوية لانه أحوط وأبعد من الغلط كافي حقوق العباد وصح في الدرر اعتبار المثنى اعتبار الظاهر النص
 وما في الحلبي من أن صاحب الهداية اختار وجوب العدد سبق قلم (قوله ولو القاتل يكنى) ظاهر هذا انه نص
 في المذهب مع أنه بحث صاحب الجرو عبارة ينبغي أن يكنى بالقاتل اذا كان له معرفة بالقيمة وأن يحصل ذكر
 الحكيم على الاولوية على قول من يكنى بالواحد لكنه يتوقف على نقل ولم أره اه (قوله في مقتله) أي مكان
 قتله أي لا موضع الاصابة خلافا لما فيه ظاهر عبارة الهداية ولا يضمن اعتبار زمن قتله لاختلاف القسم
 باختلاف الأزمنة كاختلافها باعتبار الامكنة كما أفاده صاحب الجرو وغيره (قوله لا للخنزير) تأكيده لما قبله
 (قوله في سبع) هو اسم لكل محتطف منه ب جارح قاتل عادة وقوله أي حيوان قال في الجرو وأراد بالسبع
 كل حيوان لا يؤكل لحمه مما ليس من الفواسق والحشرات سواء كان سباعاً أم لا ولو خنزيراً أو قرداً أو فيلاً اه
 (قوله لا يراذله في قيمة شاة) لان زيادة قيمته اما لخاصة من معنى الضاربة وهو خارج عن معنى الصيدية أو لخاصة
 من الايدام وهو لا تقوم له شرافيتي اعتبار الجلود والجم على تقدير كونه ما كولا وذلك لا يزيد على قيمة الشاة
 غالباً لان لحم الشاة خير من لحم السبع بحر (قوله ليس الاباراقة الدم) أي ما كول اللحم فيه فساد اللحم
 أيضا فصب قيمته بالغة ما بلغت نهر (قوله وكذا لو قتل معلما) الاخصر أن يقول ولو كان معلما فصبه أيضا
 لما لكمة معلما وفي نسخ ولذا باللام أي لا ينيل كون الفساد في غير المأكول ليس الاباراقة الدم (قوله ثم انه ان
 يشتري الخ) أفاد بذلك أن اختياره بعد التقويم للقاتل لا للعدلين لان التضييع شرع وفاق عليه فيكون الخياط
 اليه كافي كفارة العين وعبر بالهدى اشارة الى أنه اذا اختاره لا يذبحه الا بالحرم كما هو حكم كل هدى فلو ذبحه
 في الحل لا يجزيه من الهدى بل من الاطعام بشرط أن يعطى كل فقير قدر قيمة نصف صاع خنطة الحرم صاع

قوله الى تجهيل الاحرام اصل الظاهر ان
 يقول الى تجهيل الاحلال أو الى تجهيل رفض
 الاحرام كما يدل عليه السابق
 والبقا اه محصية

ولو (مسرولاً) بفتح الواو ما فيه ريش
 كما مر ادبل (أو هو منظر الى أسكله) كما
 يذمه القصاص لو قتل انساناً أو كل لحمه وقتل
 الميتة على الصيد والصيد على مال الغير ولحم
 الانسان قبل والخنزير ولو الميتة في مال يمين
 بحال كما لا يباي كل طعام منظر آخر وفي
 البازية الصيد المذبح أولى اتفاقاً أئيباء
 ويحرم أيضا ما أكله ولو بعد الجزاء (و) الجزاء
 (هو ما قومه عدلان) وقبل الواحد ولو
 القاتل يكنى (في مقتله) أي أقرب مكان منه
 ان لم يكن له في مقتله قيمة فالتوزيع لا للخنزير
 (و) الجزاء (في سبع) أي حيوان لا يؤكل
 ولو خنزيراً أو فيلاً (لا يراذله) أي قيمة شاة وان
 كان (السبع) (أكبر منها) لان الفساد في غير
 المأكول ليس الاباراقة الدم فلا يجزيه
 المأكول وكذا لو قتل معلما فصبه لحمه غنم
 معلما ولما لكمة معلما (ثم) أي القاتل (ان
 يشتري به هداه)

الى المشبه (قوله وكسريته) غلظه تحت ولو شوي يضا ويراد انفسه لا يحرم اكله ولو اكله او فخره مجازا
 كان لوسر اما لا يلزمه شي وعمله في المحيط بانه لا يشتري الى الذك فلابد من كليلته ولو فخره صيدا من بيضه ففسد
 ضعه احالة لقصاد على سبب الطاهر كالأخذ بيضة الصيد فدهتها فقتلها بجهة قسدت ولو لم تقصد وخرج
 منها فرخ فطار فلا شيء عليه وسأجأ كل البيض قبل شيم (قوله غير المذوق) بكسر الذال المجهضة قال في القاصوس
 مذوق البيض كقصدت في مدرة قسدت وقيد به لان المذوق لا شيء فيه لانه ليس بصيد ولا يجوز صيد
 حلي من العناية (قوله به أي بالكسر) أما لو علم موته بغير الكسر فلا ضمان عليه للفرخ لانعدام الامانة
 ولا للبيض لعدم العرضية واذا ضمن الفرخ لا يجب في البيض شي لان الذي ضمنه لا يجب قد ضمنه وهو الفرخ
 يجر واذا لم يعلم موته بالكسر فالقياس ان يجب عليه قيمة الفرخ حيا حلي من العناية (قوله وذبح حلال صيد
 الحرم) المراد صيده ما فيه ولو طار او لم يطرأ ولم يجره الصوم ويجزئه ان يشتريه باهنا ويقتل
 بالحلال لان الحرم يلزمه قيمة غيره فيها من الهدي والاطعام والطوم كافي النهاية وقيد بالذبح لانه لو دل انسانا
 على صيد الحرم فانه لا يلزمه شي وان كان المذوق محرما كلابني اذ ادل السارق على مال انسان بخلاف الحرم
 يلزمه بالادلة كاللوع اذ ادل السارق على الوديعة والمراد بالذبح اثنائه حقيقة او كفايا اخرج صيدا من
 الحرم فأرسله في الحلق ضمنه لانه ازال عنه بالاخراج فالحرم يعد الى ما منه فأرسله في الحرم لا يبرئ من الضمان
 ولا فرق في الاتلاف بين المباشرة والتسبب بشرط أن يكون التسبب عدا وان لو وضع يده على صيد الحرم فقتل
 باخرة مما يوجب قتله يكون ضامنا فلهذا أن صيد الحرم يضمن بالمباشرة والتسبب ووضع اليد وحكمكم بجزء
 صيد الحرم حكمه بيضه وجوب الضمان لان الجزم معتبر بالكل والعبد يبرأ بآثابه نه أشياء يباحرام المصاد
 في دخول الصيد الحرم ويدخل المصاد الحرم ومن الاتلاف لو تفرغ فموت في حال هروبه أو صاح على صيد
 فقتل من صياحه كما اذا صاح على صبي فقتل أو روى الى صيد فنفذ السم منه الى صيد آخر فقتلهما أو أمدك
 صيد في الحلق وله فرخ في الحرم فقتل الفرخ (قوله وحليته لينة) قصب قيمة ما حليته لان اللبن من أجزائه فيكون
 معتبرا بأكله (قوله وقطع حشيشه) هو ما لا ساق له من النبات وكان يابا اذا معناه لغة والمراد هنا ما يسمي الرطب
 لان المصنف قد استثنى لبخاف والاستثناء معيار العموم والشجر هو ما له ساق من النبات وطبا كان أو يابا
 والقاع كالقطع خلا فالساق في البحر والقارن فيه كالفرس أبو السوء (قوله غير مملوك) اعلم أن حشيش الحرم وشجره
 على نوعين نوع أثبتته الناس ونوع ثبت نفسه وكل منهما على نوعين لانه إما أن يكون من جنس ما يثبتته الناس
 أو لا يكون فالأول بنوعيه لا يوجب الجزاء بل القيمة للمالك والأول من الثاني لا شيء فيه وانما الجزاء في الثاني
 منه وهو ما يثبت نفسه وليس من جنس ما يثبتته الناس ويستوي فيه أن يكون مملوكا أو انسان بأن يثبت في ملكه
 أو لم يثبت فأفاده المصنف وقد احتوى المصنف على هذه الاربعة مودة منهم تفاد بجنطوق وثلاث بنوعيه
 فقولته غير مملوك معناه ثابت نفسه ومعنى ولا منبت ليس من جنس ما يثبتته الناس فكانه قال قصب القيمة
 في حشيش الحرم النبات نفسه وهو من جنس ما لا يثبتته الناس وهذه هي الصورة التي يجب قيم الجزاء سواء
 وجب معه القيمة للمالك كان ثبت ذلك في ملك رجل أو لا وخرج بقوله النبات نفسه صورتان ما أثبتته الناس
 وهو من جنس ما يثبتته الناس وما أثبتته الناس وهو من جنس ما لا يثبتونه وفيها القيمة للمالك وخرج بقوله ولا
 منبت الذي معناه ليس من جنس ما يثبتته الناس ما ثبت نفسه وهو من جنس ما يثبتونه فلا شيء فيه لغيره
 وكان الأولى بالمصنف أن يأتي بأوضح من هذه العبارة (قوله به أي النبات نفسه) تفسير لغير المملوك لا للمضاف اليه
 وخرج به صورتان وهما ما أثبتته الناس مطلقا كما تقدم (قوله أم غيلان) هي نهر السمرقند الميم كافي القاموس
 وهو مصروف لانه اسم جنس فليس يعلم ولا صفة اه حلي (قوله به على قولهما) هذا جواب عن سؤال أو يد
 في المنع على قولهم لمالكها ونفسها وفيه كلام وهو أنه نفى أن أراضى الحرم سواها أي أو قالوا بالاختصاص
 في الاندلا فكيف يصح قولهم ثبت في ملكه ويمكن أن يجاب عنه بأن كونها كذلك انما هو على قول الامام الاعظم
 أما على قولهم لمالكها فمملوكه وقوله ادوا من الامام كافي الهداية اه موصفا (قوله ظون من جنسه) أي والحال أنه
 ثابت بنفسه فلا شيء عليه أي للشرع فلو ثبت في ملك انسان فطيمه قيمة المالك واصلم أنه لا يجوز الصوم من قيمة
 الحشيش والتمتع بصور الطعام الهدى كافي التمهات في شرح الطحاوي (قوله فلا شيء عليه) ظاهره ان

(وكسريته) غير المذوق (وخرج فرخ ميت
 به) أي بالكسر (وذبح حلال صيد الحرم
 وحليته) لينة (وقطع حشيشه ونجبر) حاله
 كونه (غير مملوك) يعني النبات بنفسه سواء
 كان مملوكا أو لا حتى قالوا لو ثبت في ملكه أتم
 فسلان قطعها انسان فعليه قيمة المالكها
 وأخرى لغير الشرع بناء على قولها ما الملقى به
 من تلك أرض الحرم (ولا منبت) أي ليس
 من جنس ما يثبتته الناس فلو من جنسه فلا
 شيء عليه

لا يحرمة عليه ويدل عليه ما يأتي (قوله كقطع) فإنه لا شيء فيه لحق الشرع وكذا يقال في الورق (قوله
 وفيه) أي تكون الشجر أو الخشيش الذي هو من جنس ما ينبت للناس لا شيء فيه من جزاء لحق الشرع ولا من
 حرمة (قوله حل قطع الشجر الخمر) أي وإن لم يكن من جنس ما ينبت للناس لكن إن كان له مالك فوقف على إجازة
 مالكه والأوجب قيمته كما لا يخفى (قوله الأمايف) ولو نابتا لمالوكا فإنه لا يجب عليه شيء فمستأنى أي لحق
 الشرع ويجوز الانتفاع به لأنه مطب كافي البصر (قوله أو أنكر) ظاهره وإن لم يتفصل أو ذهب به فمفككون
 أو بالوقود أو بالوطء من (قوله أو ضرب فطاط) أي نصب شيء (قوله أعدم إمكان الاحترازة) أي عاخذ
 بهذه الأشياء (قوله لا تسع) الأولى الاتيان بواو العطف لتكون على ثانية والمعنى أن هلاك الشجر بهذه الأشياء
 ليس مقصودا بالانلاف وإنما بطريق التبع للصدود وهو الوقود وغيره فلا شيء فيه حينئذ (قوله لا لقصة)
 أي لأن القصة تابع للأصل (قوله وبهذه كهر) ولو كان ذلك البعض قليلا قال القصة أي وشجر الحرم ما كان
 شيء من أصله في الحرم سواء كان أخصه فيه أو في الحل فبقطع هذه الأخصان عليه القيمة اه وفي كلامه أدخل
 الكاف على الضمير وهو شاذ (قوله العبرة بلكان المطائر) أي من الشجرة لا لأصلها لأن الصيد ليس تابها
 (قوله بحيث لو وقع الصيد) فسر الضمير به مع أن مرصعه المطائر قصد التعميم فإن هذا الحكم لا يخص الطير اه
 حلبي (قوله والالا) أي لو وقع في الحل فهو من صيد الحل ولو أخذ القصة شيئا من الحل والحرم فالعبرة بالحرم
 ترجع إلى المطائر كما به من قنطرة (قوله القائم) محترمه ما يذكره من النائم ولو قال والعبرة لقوائم الطير لكان
 أخصروا مع أنه لا يفيد حكم ما إذا كانت في الحل (قوله وهذا في القائم) لا حاجة إليه مع قوله سابقا
 القائم (قوله ولو نابتا فالعبرة لرأسه) قال في الهندية وأما إذا كان مضطجعا على الأرض فالعبرة برأسه لا لقوائمه
 حتى إذا كان رأسه في الحرم وقوائمه في الحل فهو من صيد الحرم ولو كان رأسه في الحل وقوائمه في الحرم فهو
 من صيد الحل كذا في السراج الوهاج اه حلبي (قوله فاجتمع المبيع والحرم) أي فقلب الحرم لكن هذا يظهر إذا
 كان رأسه في الحل وقوائمه في الحرم (قوله والعبرة لماله الرمي) يعني أن العبرة عند الإمام لحالة الرمي حتى لو رمى
 بجوسي إلى صيده فأسلم ثم وصل السهم إليه لا يترك ولو رمى مسلم فأرتم ثم وصل السهم يترك وكذا إذا رمى الحلال
 وهو في الحل صيده في الحرم فإنه لا جرم عليه قياسا وفي الاحتسنان عليه الجزاء اه حلبي عن البصر (قوله وسر
 السهم في الحرم) أي وأصابه فيه أما إذا رمى في الحل فأصاب الصيد في الحل لكن كان مرورا بالسهم في الحرم
 فإنه لا شيء عليه كذا في الحلبي عن البصر ولو اعتبر ناله الرمي لما وجب عليه شيء لأنه في الحل (قوله ولو شوى أيضا
 الخ) مثله حشيش الحرم كافي شرح المصنف (قوله فضمنه) أي يقول العدل وإنما قيد بذلك لأنه يجرم أكله قبل
 الضمان لعدم العلم بقيته كما لا يخفى (قوله ويكره) أي يكره ثلاث طرق للناس إلى ذلك اه حلبي والظاهر من
 التعطيل كراهة التزويج ويدل له ما في الحاوي من قوله وله يكره أما في الشجر المقطوع فقال في البصر يكره الانتفاع
 به بعد القطع بما هو فيه لأنه لو أخرج ذلك تناقض الناس إليه ولم يبق فيه شيء كذا قالوا اه وهو يدل على كراهة
 التحريم (قوله أعدم الذكاة) على أعدم حرمة أكله ولو أجاز يكره لأنه لا يذكي اه حلبي (قوله
 بخلاف ذبح الحرم) أي صيد مطلقا (قوله أو صيد الحرم) ولو ذبحه حلال (قوله ولا يرمي حشيشه) أي عندهما
 وجوز به أبو يوسف لمكان الخرج في الزايرين والمقيمين وقيد بالخشيش إشارة إلى أنه لا بأس بأخراج حجارة الحرم
 وتزايه إلى الحل لأنه يجوز استعماله في الحرم في الحل أولى وصح كذا يجوز نقل ما من زم إلى سائر البلاد لعل
 المد كورة يجر (قوله إلا الأذخر) بكسر الهمزة وإدخال السين والهمزة والهمزة وسكون الذال المقامين وهو ما ينبت في السهل والجبل وله
 أصل دقيق وقشبانة ذات طيب ريحه والذي يكثر أجوده يصفون به البيوت بين الخشبات ويدعون به الخلل
 في القبور بين القببات فمستأنى عن فتح الباري وقد استثناء صلى الله عليه وسلم بالقاس العباس كافي الصحيح
 التحالان الاستثناء في قلبه عليه الصلاة والسلام إلا أن العباس سبقتهم فأظهر النبي عليه السلام بلسانه ما كان
 في قلبه ويحتمل أن الله تعالى أمره أن يغير بصرهم خلاصا من خلاصته إلا ما يستند به العباس وذلك غير محتج أو أنه عليه
 السلام هم المنع فبالسؤال العباس جاء جبريل برخصة الأذخر فاستثناء وهو استثناء صوة تخصيص معنى
 وتعميم في البصر (قوله لأنها كالجفاف) لأنها ليست من نبات الأرض وإنما هي مودعة فيها يجر (قوله ويقتل
 الأذخر) أي يجرى الجفاف فيها لأنها متولدة من التفت الذي على البدن والحرم ممنوع من إزالته بمنزلة إزالة الشجر

كقطع وردي لم يضر بالشجر ولذا حل قطع
 الشجر المجرى لأن أغصانه أقيم مقام الأنبات
 (قوله) في كل ما ذكر (الأمايف) أو أنكر
 لعدم النماء أو ذهب به فمفككون أو ضرب
 فطاط لعدم إمكان الاحترازة لأنه تسع
 (والعبرة للأصل لا لقصة) لأنه تسع (وبهذه)
 أي الأصل (كهو) ترجع إلى العبرة
 لمكان المطائر كان (على غرض بحيث
 (قوله) الصيد (وقد في الحرم فهو صيد
 الحرم والالا ولو نابتا فالعبرة لرأسه)
 (في الحرم ورأسه في الحل) فالعبرة لرأسه
 وبهذه كراهة (وهذا في القائم
 ولو نابتا فالعبرة لرأسه لسقوط اعتبار قوائمه
 حتى إذا جتمع المبيع والحرم في الحرم
 الرمي إلا إذا رماه من الحل ومتر السهم في الحرم
 يجب الجزاء استثناء نادائع (ولو شوى
 أيضا أو جرادا) أو طيب لبن صيد (فضمنه)
 لم يجرم أكله (وبما يكره ويكره) فمفككون
 في القداء إن شاء أعدم الذكاة بخلاف ذبح
 الحرم أو صيد الحرم فإنه ميتة (ولا يرمي
 حشيشه) بدابة (ولا يقطع) بمجمل (الألاذخر
 ولا بأس بأخذ كانه) لأنها كالجفاف
 (ويقتل قله)

فيكون ما ترواه منه (قوله من يذبح) أما لو كانت من يد غيره أو على الأرض فلا شيء عليه فيضيق الله المذبح
كلما فاعه في البحر (قوله أو القاشما) أشار بذلك إلى أن العلة لا إزالة من البدن لا من جسمه القليل كما هو عليه
الاستصحاب وقوله (قوله أو القاشما) الخ) أشار بذلك إلى أن المراد بالقتل ما يدمر المباشرة والتسبيل لكن يشترط
في الثاني قصد كإفاده الشارح بقوله لموت أما لو لم قصد ذلك أو غسل ثوبه غات القمل فلا شيء عليه (قوله
تصدق بمشاة) روى الحسن من الإمام أنه ينام في الواحدة كسرة وفي الاثنين أو الثلاثة قضية من الطعام
وفي الأكثر نصف صاع بحر (قوله كبرادة) إنما وجب فيه لأنه من صيد البر (قوله بالدلالة) أي لو دل المحرم أو أشار
إلى قلة على يده فقتله الحلال وجب الجزاء لأنها من الصيد كما (قوله هو الزائد على ثلاثة)
وفي كلام قاضي خان أن العشرة فما فوقها كثير واقصر شرع الهداية على الأقل فكان هو المذهب (قوله بحر)
أي يحتاج حيث قال ولم أر من تكلم على الفرق بين الجراد القليل والكثير كالقمل والذي ينبغي أن يكون كالقمل
ففي الثلاث وما دونها يذوق عايشا وفي الأربع فأكثر تصدق نصف صاع وجعل المصنف جصا الدلالة عليه
كالدلالة على القمل (تيسه) وجوب الصدقة في ذلك على غير العبد في المحيط جملوا أصاب جرادة في أحرامه
إن صام وما فقد زاد وإن شاء جمعها حتى يصيب عنه جرادات فيصوم يوما ما (قوله بحر) ويغني أن يكون القمل كذلك
في حق العبد لما علم أن العبد لا يكثر إلا بالصوم بحر (قوله إلا العقق) هو طائر رأيض فيه سواد ويبيض بنسبه
صوته العين والقاف قاموس ومثل العقق في الحكم الزاغ وأنواع الغراب على ما في فتح الباري حقه العقق
والابقع وهو الذي في ظهره أبيض وبطنه يبيض والقفاف وهو المعروف عند أهل اللغة بالابقع ويقال له غراب البين
لأنه بان عن فوج عليه الصلاة والسلام واشتغل بجيفة حين أرسله ليأق له ضربا الأرض والاعصر وهو الذي
في رجليه أوجناحه أبيض وبطنه يبيض وأرجوه الزاغ ويقال له غراب الزرع وهو الغراب الصغير الذي يأكل الحب
حلي عن القهستاني (قوله على الظاهر) أي من الروايتين (قوله وتعميم البحر) حيث قال وأطلق في الغراب
فجعل الغراب بأشكاله الثلاثة وما في الهداية من قوله والمراد بالغراب الذي يأكل الحب أو يخطأ لأنه يتعدى
بالأذى أما العقق فقير مستحق لأنه لا يسي غرابا ولا يتعدى بالأذى فقيه نظر لأنه دائم يقع على دبر الدابة
غاية البيان حلي (قوله رده في النهر) حيث قتل عن المراج أنه لا يقع على دبر الدابة في الغالب ثم قال وبه اندفع
دعوى الدعوى فيه حينئذ وفي الظهيرة أنهم ما روايان (قوله وحدا) على وزن عنية والجمع حدأت مختار
الصاح (قوله بكسر) أما بالفتح فمأس ينقره الجمل قلهار أسان وحكي الحدأة بالفتح التاء وبها أوليت
للتأنيث بل للوحدة كما في فتح الباري وهي طائرا يأخذ الفارة فهستاني (قوله وذئب) لأنه يترى بالأذى غالبا
والغالب كالحق (قوله وعقرب) يقال للذئب كروالشي ويقال عقرب وعقربة وتقول أن منبها على ظهرها ولا تنظر
ميتا ولا تأمن حتى ينزل قهستاني عن فتح الباري (قوله وفارة) أطلقها فشمكت الأهلية والوحشية وفي التنوير
البحري روايان بحر (قوله وكلب مقور) بالفتح من العقور وهو الجرح وهو ما يقرط شربه وأيدؤه قهستاني وهذه
السبع المذكورة هي الفواشق المنصوص عليها في صحيح البخاري وسنن أبي داود ورواية المعامري ومعنى القسق
فيه خشن وكثرة الضرب فيه ولا شيء يقتلها مطلقا ولو محرما في الحرم (قوله أي وحشي) ليس تفسير المقور
بل تنبيه حلي (قوله أما غيره) وهو الكلب الأهل فليس يصيد أملا فلا معنى لاستثناؤه لكن يرد عليه أن
جميع ما ذكره بمده ليس يصيد أصلا حلي وكذا الحية والعقرب والفارة المذكورة قبله (قوله وبعض) هو صغير
البق والمراد بها مطلق البق ككثيرا أو صغيرا وإنما لم يجب بقتل البعوض وما عطف عليه شي لأنما ليست من
الصيد أبو السعود (قوله وغل) أسود أو أصفر وهو الذي يؤذى بالعض حوي ونحوه لقهستاني (قوله لكن)
لا يجل الخ) استدرك على الإطلاق في النمل فإن ظاهره جواز إطلاق قتله بجميع أنواعه مع أن فيه مالا يؤذى
وهذا الحكم عام في كل مالا يؤذى كاصر سوايه في غير موضع (قوله أي إذا لم يضرب) جواب من صاحب النهر
عما أورد على القول بنسخ قتل الكلاب من أنه ذكر في الملقط أن الكلاب إذا كثرت في قرية أو ضرت بأهل
القرية أصرأرأها بقتلها فإن أبواتر مع الأمر إلى القاضي حتى يأمر بذلك قال في النهر فيصير ما في القلق
على ما إذا لم يكن ثم ضرر (قوله ويرغوث) يضم الباء والفتح حوي (قوله وفيه) وهو حيوان يكون على الإبل
أهل السعير (قوله وسلفاة) نوع من جحران الماء معروف وقد يكون في البحر جحران وفي الشجر

من يذبح أو القاشما أو القاشما ثوبه في الشمس
لغوث (تصدق بمشاة كبرادة ويجب الجزاء
فيها) أي التعلية (بالدلالة كما في الصيد)
يجب (في الكذب منه نصف صاع) (الكتاب
(هو الزائد على ثلاثة) والجراد كالقمل بحر
(ولا شيء بقتل غراب) إلا العقق على الظاهر
ظهيرية وتعميم البحر رده في النهر (وحدا)
يكسر ففتحين وجوز البرجندى فتح الحاء
(وزنه وعقرب وحدا وفارة) بالهجر وجوز
البرجندى التسميل (كلب مقور) أي
وحتى أما غيره فليس يصيد أصلا ويرض
وغل (لكن لا يجل) مالا يؤذى ولا تأمر
لم يجل قتل الكلب الأهل إذا لم يؤذى ولا
يقتل الكلاب بنسخ كافي المنع أي إذا لم
يضرب (ويرغوث وقيراد وسلفاة) جسم فتح

ويقال لطفية أبو السعود (قوله وفرائس) هو الطير الذي يقبل على النار بظنه بما يذهب منه فيمترق وفي عبادة
 الجلال ما يفيد أن الفرائس الخراد وليس مراد احنا (قوله ووزغ) وهو السمى باسم أبرص وهو البرص (قوله
 وذبور) أطلقه فحمل الصل (قوله وقنفذ) وعن أبي يوسف في قتل القنفذ روايتان في رواية جعله نوعا من الفأرة
 وفي أخرى جعله كاليربوع ففيه الجزاء أبو السعود (قوله وابن عرس) فلا شيء فيه خلافا لابي يوسف وبعضهم
 أطلق في لازم الجزاءه كافي التبريلانية (قوله وآم حنين) بهمة مضمومة فوهة مفتوحة فحسية على وزن زبير
 ذوية تشبه الضب والغيب حيوان للذكر منه ذكران وللأنثى فرجان أبو السعود وعن الصباح زيادة من الحلي
 (قوله وآم أربعة وأربعين) الملهامى الذوية ذات الارجل الكثيرة جراء الساعة (قوله و) هذا جمع هوام
 الارض كالنمافس والهوام جمع هامة وهي كل حيوان ذي سم وقد يطلق على مفرد ليس له سم كالقمل
 أما الحشرات فهي جمع حشرة وهي مفار دواب الارض كافي الديوان أبو السعود (قوله وبيع) هو كل حيوان
 محتلف منتهب عاد عاده بجر (قوله صائل) أي طاهر وحابل في الحرم من الصولة أو الصالة بالهمز فهو صائف
 قال صاحب البدائع اعتبار النثر المذكور انما هو في نوع مخصوص من السبع لا في جنسه مطلقا وذلك النوع
 هو الذي لا يبتدئ بالاذى غالبا كالسبع والمكاب ويحوسها وأما النوع الذي يبتدئ به غالبا كالاسد والثمر
 والفهد فله حرم أن يقتله ابتداء ولا شيء عليه بقتله لثلايمه وعليه (تبييه) مثل السبع الصائل العبد اذا صال
 بالسيف على انسان فقتله المول عليه فانه لا يضمنه بخلاف الجمل اذا مال على انسان فقتله وجب عليه قيمته
 بالغة ما بلغت والفرق بين السبع والجمل أن الاذن في مسألة السبع بالقتل حاصل من صاحب الملق وهو الشارع
 وأما في مسألة الجمل فالحصل الاذن من صاحبه وقامه في البحر (قوله لانه الجزاء) ومز أن الجزاء فيما لا يؤكل
 لا يزيد على شاة قوله كما نلزمه قيمته أن افاد بالتدبير أن الاذن في قيمة السبع المملوك قيمتان قيمة لا يتجاوز قيمة شاة
 لحق الشرع وقيمة لما ليك بالغة ما بلغت افاده صاحب البحر (قوله ولو أبو هانظيا) أخرج الام إذا كانت غليظة فأن
 عليه الجزاء لما ذكره الشارع (قوله وبطأه) هو الذي يكون في المساكن والحياض لانه الوف بأصل الخلقة
 وهو احتراز عن الذي يطير فانه صيد فيجب الجزاء بقتله مخ (قوله وأكل ما صاده حلال) اشبهت الحل في الحديث
 الشريف حيث انتنت وانع التصريم من الدلالة والامر (قوله ولو لحرم) الاثم للتعديل أي ولو صاده الحلال
 لاجل الحرم حلي عن البحر (قوله في الحل) أما لو ذبحه في الحرم كان ميتة (قوله بلا دالة) متعلق بقوله صاده
 (قوله ولا اعطته عليه) هذا عاظم في الصيد والذبح حتى لو اعطاه نسا بالبري أو سكين الذبح حرم كما سبق (قوله على
 المختار) راجع الى قوله لا للحرم وهذا ما رواه الطحاوي وقال الجرجاني لا يحرم وعطاه القدوري واعتمد روايه
 الطحاوي مخ (قوله وتجب قيمة بذبح حلال) هذا ككرر مع قوله سابقا وذبح حلال صيد الحرم الا أنه أعاده
 ليرتب عليه قوله ولا يجوز به الصوم (قوله ولا يجوز به الصوم) اقتصر على نفي الصوم فأعاد أن الهدي جائز وهو
 ظاهر الرواية لانه فصل مثل ما جنى لان جنايته كانت بالاراقة وقد أتى بمثل ما فصل وفي رواية الحسن لا تجز به
 الاراقة بجر (قوله لانه غرامة) طاهره أنها غرامة حقيقة وليس كذلك بل هي كفارة كالغرامة قال في البحر
 ولا يجوز به الصوم لان الضمان فيه باعتبار الحل وهو الصيد فصار كفارة الاموال بخلاف الحرم فان الضمان
 فخره الفعل لاجراء الحل والصوم يصلح لانه كفارة واقوة تعالى أو عدل ذلك صيا ما اه (قوله حتى لو كان
 الخ) مفهوم قوله بذبح حلال (قوله اجزاء الصوم) لانها كفارة محضة في حقه فيضرب بين الهدى والاعطام
 والصيام كذا في النهاية (قوله لانه لا شيء في دلالته) ولو كان المدلول محرما والفرق في الدلالة بين الحلال والحرم
 أن الضمان على الحرم جزاء الفعل والدلالة تفعل وعلى الحلال في صيد الحرم جزاء المحل وبالدلالة لم يصل بالمحل شيء
 (قوله ولو لا لا) الا ترى أن يقول وهو حلال كما قيل به في جميع الانهر قال وانما قيدناه بظهور فائدة قيد
 الدخول في الحرم فان وجوب الارسال في الحرم لا يتوقف على دخول الحرم لانه بمجرد الاحرام يجب عليه
 كافي الاصلاح وبهذا يظهر من ما قبل حلالا ومحترما اه وعليه ينبغي أن يقال وهو في الحل بدل قوله
 ولو في الحل اه حلي والمسمى في ذلك أنه لما حرم استحق الطير الامن بسبب هذا الفصل وكذلك لما دخل
 في الحرم وجب التمسك بالحرم اذ هو صار من صيد الحرم فاستحق الامن (قوله أي طارته) لو قال أي اطلاقه
 لكان أشغل لتناوله الوحش فان هذا المصمم لا يخص الطير اه حلي والمراد الاطارة ولو على وجه مضيق

قول الشارع وصباح ليل الذي في حيلة
 الحيوان صرارة معصية

(وفرائس) وذباب ووزغ وذبور وقنفذ
 وصرصر وصباح ليل وابن عرس وآم حنين
 وآم أربعة وأربعين وكذا جميع هوام الارض
 لانهم بالنسبة بسبود ولا تتولد من البدن
 (وسبيع) أي حيوان ما (صائل) لا يمكن
 دفعه الا بالقتل فلو أمكن بغيره بقتله لزمه
 الجزاء كما نلزمه قيمته لولا ما قلناه
 ولو أبو هانظيا لان الاثم في الاصل (وبقر
 وعبود جاج وبطأه) في الحل (بلا دالة
 حلال) ولو لحرم (وذبحه) ولا اعطته عليه فلو
 محرم (لا امر به) ولا اعطته عليه فلو
 وجد أحد هاجل الحلال لا للحرم على
 المختار (وتجب قيمة بذبح حلال صيد الحرم
 ونصدق بهار لا يجوز به الصوم) لانها غرامة
 لا كفارة حتى لو كان الذابح محرما جراه
 الصوم وقيد بالذبح لانه لا شيء في دلالته الا
 الاثم (ومن دخل الحرم) ولو حلالا (أو
 أحرم) ولو في الحل (وفي يده حقيقة) بهي
 الجارحة (صيد وجب ارساله) أي اطارته

ان يأخذه لمن يأخذه عند الارسال كما يأتي للشارح (قوله أو ارسله للسل ودبعة) اعترضه ابن الكمال بأن يد
 المودع كيد المودع وأيضاً الحلال الذي أخذه مستقر في الحرم حال الأخذ فيجب عليه عدم التعرض له فبرسه
 ويضمن قيمته لما لك ويدل على ذلك ما ذكره صاحب النهر بقوله وشغل اطلاقه ما لو غصبه وهو حلال وأحرم
 الغاصب فانه يلزمه ارسله وعليه قيمته لما لك ولوردة له برئ ولزمه الجزاء كما في الدراية اه لان المودع أخف
 حالاً من الغاصب فاجرى في الغاصب يجري فيه فيتعين الارسال مع الاباحة (قوله على وجه غير مضيع) الذي
 يظهر أنه مفرغ على القول الضعيف الذي كور في الشارح والاضمار انهم يدل على الاطارة مطلقاً في القهستاني
 وجب ارسله واطارته ولا يزول به ملكه حتى اذا حل ثم وجدته في يد اجنبي فهو أحق به وفي الهنكية ولو أصاب
 الحلال صيداً ثم أحرم مكاناً به فله عليه ارسله فان لم يرسله حتى هلك في يده يضمن بدائع ولا يزول ملكه
 بالارسال حتى لو ارسله وأخذه انسان بغيره اذا احتل من احرامه شرح الجمع لابن مالك والمحرم اذا أخذ الصيد
 يجب عليه ارسله سواء كان في يده أو في قصص معه أو في بيته فان ارسله بحرم من يده فلا شيء على المرسل لان
 الصائد مأمول الصيد اه فهذا صريح في الارسال ولو على وجه التضييع والله سبحانه وتعالى أعلم (قوله
 لان تسيب الدابة حرام) قد يقال محله في غير صيد الحرم وفي غير الحرم لوجوب الامن له بالنص والا من لا يفق
 الا بالارسال المطلق وما في كراهة جامع الفتاوى لا يفيد تحريم تسيب الصيد الذي كور لانه مفروض في غيره
 (قوله شري صافير الخ) مثل النراء الصيد ومثل الصافير غيرها من المتقومات (قوله واعتقها) مجاز عن
 إطلاقها والا فلا عتاق في اصطلاح الفقهاء خاص بالملوك من بني آدم اه حلي وفيه أنه ليس بصدد بيان في
 اصطلاحهم وهو في اللغة لا يخص الملوك من بني آدم فالمراد المعنى القوي (قوله جازان قال الخ) أفاد أن
 السائبة المحرمة في الاسلام أن يسيبها ولا يجعل لاحد يد اعليها ويضد بفهمه أنه اذا لم يقل ذلك لا يجوز
 وقد علمت أن ذلك في غير الصيد المتقدم فلا ينقض دلالة قبيله (قوله ولا يخرج من ملكه باعتاقه) سواء قال
 من أخذه ففهي له أو لم يقل أما اذا لم يقل قطاها وأمان قال فانها لا بدخل في ملك أحد الا اذا أخذها حتى
 اذا وجدها صاحبها قبل أن يأخذها أحد بقيت على ملكه وليس لاحد أخذها منه أما اذا أخذها أحد
 بعد اعتاقها فحكمه مذكور بعد في الشارح (قوله وقيل لا) أي لا يجوز اعتاقها سواء قال من أخذها ففهي له
 أو لم يقل اه حلي وظاهر تأخير وحكاية بقيل تضعيفه (قوله لانه تضييع للمال) أما اذا لم يقل قطاها
 وأمان قال فربما لا يقدر أحد على أخذها فيفوت انتفاعه وانتفاع الغير بها فيكون تضييعاً اه حلي (قوله
 وحيث أن) أي حين ادعت الحكم في اعتاق الطير وهو التضييع المتقدم (قوله فتقيد الاطارة) أي المذكورة
 في قوله أي اطارته اه حلي (قوله بالاباحة) أي بأن يقول من أخذها ففهي له اه حلي أقول لا بد لم تقيده
 مسئلة المصنف من مسئلة جامع الفتاوى لوجوب الارسال في مسئلة المصنف دون الاخرى بل هي مفروضة
 فيما اذا اعتقها من تلقاء نفسه ولا تنس ما مر (قوله قبل) ظرف بمعنى على الضم أي قبل الاطارة والعامل فيه
 الاباحة اه حلي (قوله وفي كراهة مختارات النوازل الخ) ذكر هذه العبارة لبيان حكم السائبة اذا وضع
 انسان يده عليها (قوله وأصلها) ليس يقيد فيما يظهر لان المدرك في القليل على قول المرسل عند الارسال هي
 لمن أخذها وقد يقال انما يقيد به لمنع الأخذ لان قوله هذا ينزل عنه والاصلاح زيادة يمنع من الرجوع عنها وبدونه
 الرجوع اذا مانع ويجزى وفي البصر من كتاب الاطارة أن هذا قول بعض مشايخنا وذكره أن القليل من
 الجهول لا يصح (قوله فلا سبيل للمالك عليها) أي على أخذها (قوله وان قال لا حاجة لي بها) واركتب محظورا
 بذلك كما يفرض من قوله سابقاً جازان قال من أخذها ففهي له وانظر ما لو كانت بهيمة لا يرغب أحد في أخذها
 وقد يجوز عن الاتفاق عليها هل لا يحرم تسيبها التاك من نبات الارض (قوله والقول) أي لا مالاً أنه لم يصحها
 لاحد لانه ينكر اباحة القليل وان يرهن الاخذ أو نكل عن البين سلت للاخذ بجر من القطة (قوله لا يجب
 الخ) أي الارسال وقيل يجب (قوله بلربان العادة) أي العادة الجارية أي المستمرة بين العصابة ورضوان الله تعالى
 عليهم أجمعين فانهم كانوا يجرمون وفي يومهم صيود ودواجن ولم ينقل عنهم ارسالها والدواجن جمع داجن وهو
 الذي ألقب المكان من صيود وحشيات ومستأنسة حلي عن النهر وفي المصباح دجن بالمكان دجنا من باب
 قتل ودجونا أقام ودجن بالالف مثله ومنه قيل لما يأنف البيوت من الشاة والجمام ونحوه وداجن وقد قيل

أو ارسله للسل ودبعة قهستاني (على وجه
 غير مضيع له) لان تسيب الدابة حرام وفي
 كراهة جامع الفتاوى شري صافير من
 الصياد وأعتقها جازان قال من أخذها
 فهي له ولا يخرج من ملكه باعتاقه وقيل
 لا لانه تضييع للمال انتهى قلت وحيث
 فتقيد الاطارة بالاباحة قبل انتهى وفي كراهة
 مختارات النوازل سبب ادعاء أخذها آخر
 وأصلها فلا سبيل للمالك عليها ان قال عند
 تسيبها هي لمن أخذها وان قال لا حاجة لي
 بها فله أخذها والقول به بينه انتهى (لا يجب
 ان كان) الصيد في بيته (بلربان العادة

باجنة بالتاء أبو السعود وقد علم أن العادة فيمن أحرم وفي نحو بيته الصيد أتمان صاد وهو محرم تعيين عليه
الارسال مطلقا كما تقدم ذكره (قوله القاشية) أي الظاهرة التي لا منكر لها فهي بمنزلة الاجماع منهم والاجماع جهة
(قوله وهي من إحدى الحلج) وفي نسخة أقوى (قوله بدليل أخذ المصنف) أي حل أخذ المصنف بفلافة للمحدث
وحرمة من غير خلاف فبوجود الخلاف تغير الحكم من الحرمة إلى الحل فكذلك بوجود القفص تغير من الحرمة
إلى الحل لأن المصنف أو الطبري بوجود الخلاف والقفص بعد منعه من اليد قال الحلبي والظاهر أن محل
القفص ما إذا كان الحبل المشدود في رقبة الصيد في يده (قوله فله أسا في الحل) قدمنا أن هذا الفرع يقيد
حل الأرسال مطلقا وقوله في الحل قيديه لأنه ما دام في الحرم فهو مسدود استحقق إلا من بدخوله (قوله أخذه
منه) الأولى حذف منه ليقيد حكم الأخذ مطلقا سواء أخذه من الحل أو الحرم أو كان ودبسة بخلاف ما ذكره
فانه إن رجع ضمير منه إلى الحل وهو المتبادر دل بغيره على أنه لا يثبت له أخذه من إنسان أخذه من الحرم
وليس كذلك فإن حكمه ما إذا حله لم يخرج عن ملكه وإن رجع إلى المرسل بأنه أخذه منه وبعبارة
أو غصبا كان حكم إطلاقه مسكوثا عنه حلبي بزيادة (قوله لأنه لم يخرج عن ملكه) الأولى حذفه لأنه عين قول
المصنف ولا يخرج عن ملكه فكان الأولى الاقتصار على التعليل الثاني (قوله لأنه ملكه وهو حلال) تعليل لعدم
خروج الصيد عن ملكه ولو قال لأنه أخذه وهو حلال لكان أحسن من قوله لأنه ملكه لأن مفهومه حيث
هكذا أو أتما إذا ملكه وهو محرم فانه يخرج عن ملكه مع أن المحرم لا يملك الصيد اه حلبي ومجمل على حسن
هذه الأولى بقوله بعد بخلاف ما لو أخذه وهو محرم (قوله لما يأتي) من قوله لأن المحرم لم يملكه ويوجد هذا
في بعض النسخ زياد وتلفظها لأنه لا يرسله عن اختياره وفيها نظر لأن هذا التعليل بعينه يجري في الحلال إذا
ملكه ثم أدخله الحرم على أن الأرسال عن اختياره موجود فيهما فقد لا كراه (قوله فلو كان جارما) لا يحسن
نصيره على ما قبله بل على قول المصنف سابقا واجب إرساله (قوله لفعله ما وجب) أي لأنه فعل ما هو الواجب
عليه من الأرسال فلم يكن متعديا (قوله فلو باعه) تفريع على قوله وجب إرساله وهي مفروضة في حلال الأخذ
صيدا ثم أحرم أو دخل به الحرم وانما قلنا ذلك لأن المصنف فيما يأتي ذكر أن من أخذ الصيد وهو محرم وبأيه
فيه باطل فلو علمنا الكلام هذا لم يحظر الخطأ في كلام المصنف لأن البيع المذكور من فاسد وأطلق
في بيعه فشمع ما إذا باعه في الحرم أو بعد ما أخرجه إلى الحل لأنه صار بالادخال من صيد الحرم فلا يجل إخراج
بعد ذلك كذا في البحر وهذا التعليل يفيد أنه إذا أودعه وأخرجه إلى الحل وجب إعادة البسه وليس له أسا كره
في الحل وهو مناف ما تقدم من أن له إرساله ودبسة وأنه لا يخرج عن ملكه هذا الأرسال وأن له أسا كره في الحل
(قوله رد البيع) إثباته إلى أنه فاسد لا باطل بخلاف ما إذا أخذه محرما فانه باطل كما يأتي أفاده أبو السعود
(قوله إن بق) أي ذلك المبيع في يد المشتري حلبي عن التمسكتاني (قوله والوا) أي وإن لم يبق في يده بان أنه
المشتري أو وقف أو غاب المشتري ولا يملك أدراك أبو السعود (قوله فله الجزاء) وهو قيمة ولا يتغير في صير
الحرم بل يتعين الهدى أو الصدقة (قوله لأن حرمة الحرم) المتبادر منه أن المسئلة موضوعة فيما إذا باعه في
الحرم ويقيد أنه لو أخرجه منه جاز البيع فيكون جازيا على رواية ابن سماعة عن محمد من أنه إذا أخرجه إلى الحل
جاز أكله وبيعه وذبحه لأن حق الله تعالى في العين لا يمنع جواز البيع كببيع مال الزكاة والاضحية ونقل في التبر
تضيعة (قوله ضمن) مرسله لأنه ملك الصيد ملكا محترما فلا يسل احترامه بأمره وقد أنفقه المرسل فيفعله
بهر (قوله من يده الحكة) كالقفص والبيت حلبي (قوله خلافا لهما) فضلا لا يضمن لأن المرسل أمر بالمروء
ناه عن المنكر وما على المحسنين من جيل وقطره الاختلاف في كسر المازف كذا في الهداية وهو يقتضي أن
يفق بقره ما هنا لأن الفتوى على قولهما في عدم الضمان بكسر المازف وهي آلات الله وكالطنبور بجر وأشار
الشراح إلى ذلك بقوله وقوله ما استحسن لأن الفتوى على الاستحسان الأنعام استثنى من مسائل قليلة
(قوله لا يضمن مرسله) مثل إطلاقه الأرسال من اليد الحقيقية والحكة (قوله لأن الحرم لم يملكه) لأنه محرم
عليه فصار كالحر والخنزير وصرح في الكنز بطلان بيعه وكذا المصنف فيما يأتي فلا يقول على ما في البحر عن
المحيط من فساد البيع (قوله وجئت) أي حين إذ كان الحرم لا يملكه فلا يأخذه من أخذه ولو كان في الحل
(قوله كثر أهوية) فهو أهوية والصدقة والأعياد والاختيارى ما يدخل الملك عليه باختياره والجرى

القاشية بذلك وهي من إحدى الحلج
(أو قفصه) ولو القفص في يده بدليل أخذ
المصنف بفلافة للمحدث (ولا يخرج) الصيد
(عن ملكه) هذا الأرسال فله أسا كره في الحل
(و) له (أخذه من إنسان أخذه منه) لأنه لم
يخرج عن ملكه لأنه ملكه وهو حلال
بخلاف ما لو أخذه وهو محرم لما يأتي (قوله
كان جارما) كان (فقتل حمام الحرم فلا شيء
عليه) لأنه ما وجب (فلو باعه رد البيع) إن
بقى والأفعلة الجزاء) لأن حرمة الحرم
والأحرام تنفع بيع الصيد (ولو أخذه حلال
صيدا فأحرم ضمن مرسله) من يده الحكة
اتفاقا ومن الحقيقية منه خلافا لما وقوله
استحسان كذا في البرهان (ولو أخذه
محرم لا) يضمن مرسله اتفاقا لأن الحرم لم
يملكه وجئت فلا يأخذه من أخذه (والصيد
لا يملك الحرم بسبب اختيارى) كثر أهوية
وهية (بل) بسبب (جبرى)

ما يدخل في ملكه وان لم يقبله (قوله في احدى عشر) الاولى عشرة بالناء لانها قوت لموت والمعدود مؤث
 لنظا (قوله مبسوطة في الاشياء) حيث قال لا يدخل في ملك أحد شئ بغير اختياره الا الارث اتفاقا وكذا
 الوصية في مسئلة وهي أن يموت الموصى له بعد موت الموصى قبل قبضه قال الزبلي رحمه الله تعالى وكذا اذا
 أوصى للعين يدخل في ملكه من غير قبول استصحابا لعدم من يلى عليه حتى يقبل عنه اه وزدت ما ذهب اليه
 وقوله العبد من غير اذن السيد على كماله اختياره وقوله الوفاء على كماله الوفاء عليه وان لم يقبل ونصف
 الصدق بالطلاق قبل الدخول يستحقه الزوج ان كان في القبض مطلقا وبعد ما لا يحكم الا بقضاء أو رض
 كافي فسخ القدير والمعيب اذ اراد على البائع به لكن ان كان قبل القبض انفسخ البيع مطلقا وان كان بعده فلا بد
 من القضاء أو الرضى كالموهوب اذ ارجع الوهاب فيه وأرض الجانيات والشفيع اذ اغلظ بالشفعة ودخل الثمن
 في ملك المأخوذ منه جبرا كما يسبح اذا هلك في يد البائع فان الفخر يدخل في ملك المشتري وكذا انما ملكه من
 الولد والفقار والماء النافع في ملكه وما كان من ازال الارض الا الكلا والخشيش والصيد الذي باض في أرضه اه
 حلي وانما زاد الشارح قوله والسبب الجبري ولم يقل بل بسبب جبري في احدى عشر مسئلة ليقيد أن الكلام
 في السبب الجبري مطلقا لا يقيد كونه في الصيد (قوله فلذا قال الخ) الاولى أن يقول ومثل الجبري تبع الجبر
 بقوله الخ (قوله كالارث) كأن مات مورث المهرم فاته بملك الصيد (قوله لكن في المهر من السراج) هذا
 الاستدراك ليس في محله لأن كلام الاشياء فيها رأت مطلق لا يتقيد به هذه الورد ولا شك في الاتفاق على كون
 الارث مطلقا بما جبريا وانما يمكن في صورة المحرم اذا مات مورثه عن صيد على كلام السراج لقيام النافع
 وهو الاحرام كقسيم الموانع الاربع وهي الرق والسكر والقتل واختلاف النعمة والملك فكلا يقدر قيام تلك
 الموانع في بيعة الارث لا يقدر هدايتها اه حلي بايضاح وان جعل استدراكا على المصنف كان في محله (قوله
 فان قتله محرم آخر ضمنا) أمالوقته حلال فان كان الصيد في الحرم لزمه الجزاء وان كان من صيد الحل لا ضمان
 عليه بالقتل اسكن يرجع عليه لا يتخذ بما ضمن فالرجوع لا فرق فيه بين الحرم والحلال بجر (قوله بالغ مسلم)
 الاولى زيادة تعاقل لأن الجنون في حكم الصبي والنصراني حوى (قوله لانه قتر عليه ما كان بغير سقوط)
 فانه كان محققا لارسال قبيل قتله وللتقرير حكم الابتداء في حق التضمين فانه أبو السعود (قوله على ما احتلوه
 الكمال) وجرم به الزبلي وصرح به في الهيعة عن المتفق وظاهر ما في النهاية أن يرجع الاخذ بالقيمة مطلقا حلي
 عن الجبر (قوله لانه) أي المحرم المكفر بالصوم (قوله لم يرجع الى ربه) أي في باب جناية البيعة أن الرأكب
 والسائق والقائد يفتن ما وطئت دابته وما أصابت يدها أو رجلمها أو رأسها أو كدته أو خطته أو صدمته على
 تفصيل مذكور هنالك فهل يقال هنا اه حلي والظاهر أن الضمان في الاشياء المملوكة كمالا لصيد فليس
 بمملوك بل الجزاء هذا كفارة ولذا لم تجب على العبي فليكون فعلها كفعل العبي لاسيما وقد اعتبر القصد في بعض
 صورها حتى لو قطع شجر الحرم أو حشيشه بغير كونه أو نصب فسطاط لا يلزمه شئ والله سبحانه وتعالى أعلم
 (قوله ولو صيدا أو نصرانيا) النصراني ليس يقيد فيما يظهر فالمراد الكافر وهذا بناء على أن الكفار غير مخاطبين
 بالفروع وصحح خطابهم وقدمت ويغني أن يراهم ما الجنون فان قلت كيف يصح احرام النصراني وهو ليس
 أهلا للبيعة والاحرام يتوقف عليها قلت المراد أنه أحرم صورة بأن أي بأفعال الاحرام وان لم يكن معتبرا شرعا
 قال في الفتح والكافر والجنون كالصبي فلو حج كافر أو مجنون فأفاق وأسلم فجند الاحرام أجزأه ما قال وهذا
 دليل على أن الكافر اذا حج لا يحكم باسلامه بخلاف ما لو صلى بجماعة اه حوى (قوله فلا جزاء عليه) أفرد
 الضمير فيه وفيما بعده لأن العطف بأو (قوله لانه يلزمه حقوق العباد) فيه أنه لا حق له فيه لانه صاده وهو محرم
 اللهم الا أن يقال المراد الحق الذي يلزمه بسبب قتله فانه كان يمكنه الخلاص بظنانه (قوله وكل ما على المفرد الخ)
 أي وكل جناية على المفرد بسبب هدم الخ وذكر الضمير في به مراعاة للفظ ما خرج بذلك الحق قبل الذبح فانه
 لا يلزم المقر به شئ لأن الذبح ليس واجب عليه فليس على القاتل به الا دم واحد أفاده في الجبر (قوله بفعل شئ)
 متعلق بجناية والباء للتصوير والاولى تأخير هذه العبارة بعد قول المصنف فلي القاتل دمان (قوله من
 مخطوراته) أي مخطورات الاحرام كالطبيب وليس الخط وأخذ السيد (قوله لا مطلقا) أي ليس المراد الجناية
 مطلقة وان لم تكن على الاحرام فان ذلك لا يصح مراد المذكرة الشرح (قوله من واجبات الحج) كالصبي والرجي

والسبب الجبري في احدى عشر مسئلة
 مبسوطة في الاشياء فلذا قال تعالى الجبر من
 الهبط (كالارث) وجعله في الاشياء بالاتفاق
 لكن في التهر من السراج أنه لا يملكه بالبراث
 وهو الظاهر (فان قتله محرم آخر) بالغ مسلم
 (ضمنا) جزاء من الاخذ بالاخذ والماتل
 بالقتل (ورجع أخذه على فانه) لانه قتر عليه
 ما كان بغير سقوط وهذا (ان كثر عيال
 وان كثر يوم هلا) على ما اختاره البكمال
 لانه لم يفرم شيئا (ولو كان القاتل) بهية لم يرجع
 على ربه ولو (صيدا أو نصرانيا فلا جزاء عليه)
 لله تعالى (و) لكن (رجع الاخذ عليه
 بالقيمة) لانه يلزمه حقوق العباد دون حقوق
 الله تعالى وكل ما على المقر به دم بسبب
 جناية على احرامه يعني بفعل شئ من
 مخطوراته لا مطلقا اذ لو ترك واجبا من
 واجبات الحج أو قطع نبات الحرم لم يمتدد
 الجزاء

والأخاظة بعد القرب (قوله لأنه ليس جنابة على الاحرام) بمعنى ما ذكرنا من انقص من أفعال الحج أو جنابة
على اطهرهم فهي جراءة حرمة المثل ولا تعد فيه (قوله فعل القارن دمان) لادخال النقص على العبادتين وسواء
كان قبل الوقوف بفرقة أو بعده الى الخلق لأن المذهب بقا احرام حرمة القارن بعد الطواف الى الخلق فبالخلق
ينتهي ما وافها حتى في حق النساء حتى لو جامع القارن بعد الخلق لا يلزمه لاجل العمرة شي فان قلت ان احرام
الحج أقوى لكونه فرصادون العمرة فينبغي أن يجعل الاضعف كالمردوم كقتل المحرم صيد المحرم فان جنابة
المحرم تمت جنابة الاحرام فلا يجب لها شيء استعلا لا قلت لان لم يكتف به أقوى بل مساو لاحرامه بل دليل
أن احرام العمرة يحرم به جميع ما يحرم باحرام الحج (قوله ومنه مقتنع ساق الهدى) لأنه لا يخرج عن احرام
العمرة الا بالخلق يوم النحر وكذلك من جمع بين هذين وجنى جنابة قبل الشروع في الاعمال فانه يلزمه دمان
عند الامام لأنه محرم باحرامين كالقارن كذا في البحر وكذا المجتمع الذي لم يسبق الهدى وبقي محرما بعمرته حتى
أدخل عليه احرام جهه ثم جنى لأن المدار على الاحرامين كما قلنا ونوقف فيه الحلبي ثم لا فرق في التعقد بين
كفارة الجنابة وكفارة الضرورة فاما أن يهدى هديين أو يضرم صيامين أو يطعم اطعمين فيما اذا البس أو غطي
رأسه للضرورة (قوله لجنابته على احراميه) عليه التمكن (قوله فعليه دم واحد) لما أخبر الاحرام عن الميتات
ولو عاد الى الميتات وأحرم سقط الدم (قوله لأنه حيث لا يسب القارن) لتبطل وجوب الدم الواحد وليكون
الاستثناء مقتضاها وذلك لأن الدم يلزمه سواء أحرم بعد ذلك بجمع أو مرة أو بهما أو لم يحرم أصلا فلا دخل لكونه
قارنا في وجوب ذلك الدم (قوله انعقد الفعل) وهو الاحرام الذي وقعت فيه الجنابة منها (قوله ولو دخلان
صيد المحرم الخ) ولو اشترك محرم ودلال في قتل صيد المحرم فعلى المحرم جميع القيمة وعلى الدلال نصفها لما أن
الضمان يتبع في حق الدلال (قوله لا) أي لا يتعد الجزءا عليها وفي الضمان تفصيل فان ضربه ضربة
واحدة فبات على كل واحد منهما نصف قيمته مضافا وان ضربه كل واحد منهما ضربة فان وقع معا فانه
يجب على كل واحد منهما ما نقصه جراحته ثم يجب على كل واحد منهما نصف قيمته مجزوا حيا حتى لا ي
جميع الصيد عند اتحادهما صارتا متغايرة فعليهما فضمن كل نصف الجزءا وعند الاختلاف الجزء الذي تلف
بضربه كل واحد منهما ما نقصه جراحته ثم يجب على كل واحد منهما نصف قيمته مجزوا حيا حتى لا ي
في قتل صيد المحرم فعلى الدلال ثلث الجزءا وعلى المفرد جزءا كاملا وعلى القارن جزءا آن (قوله لاتحاد المثل)
وهو الصيد فلا يتعد الجزءا (قوله وبطل بيع محرم صيدا) سواء باعه حيا أو بعد ما قتله لأن بيعه حيا تعرض
للمسبب فوات الامن وبيعه بعد ما قتله بيع ميتة ولو هلك في يد المشتري فلا ضمان عليه للبائع وان كان
قد اصطاده البائع وهو دلال ثم باعه فان المشتري يضمن قيمته وأطلق المصنف بطلان البيع والشراء
فتمهل ما اذا كان العاقدان محرمين أو أحدهما فأعاد أن يبيع المحرم باطلا ولو كان المشتري حلالا وان شراه
باطل وان كان البائع حلالا (قوله وكذا كل تصرف) أي من جهة وصية وجعله مهر أو بدل خلع لأن العين
خرجت عن كونها محلا لتصرفات فيكون التصرف فيها عبثا فيكون قيمته العينة (قوله ان اصطاده وهو
محرم) هذا الشرط انما يناسب بيع المحرم اذا لم يفسد في قولنا وبطل شراء المحرم ان اصطاده وهو محرم فكان
عليه أن يذكر الشرط بعد الاقل اه حلبي (قوله والا) أي وان لم يصدده وهو محرم بأن أحرم وهو في ملكه
فالبائع فاسد للتمهي عنه وكذا ان كان المشتري حلالا فان كان محرما فالشراء باطل كما ساقى حلبي وقوله وكذا اذا
كان المشتري حلالا أي والبائع محرم فان الشراء فاسد وفيه أن المعتبر في البائع المحرم فيكون البيع باطلا
كما هو صريح قول المصنف وبطل بيع محرم صيدا ولا وجه لوصفه بالبطلان في جانب البائع وبالفاسد في جانب
المشتري (قوله فلو قبض المشتري) أي أو الموهوب له وقد عتب فان كانا محرمين لزم كل واحد جزءا وان كان
أحدهما محرم لزمه فقط (تبيين) لو غصب دلال صيد المحرم ثم أحرم الفاسد والصيد في يده لزمه ارساله وضمان
قيمته للمغصوب منه ولو لم يفعل ذلك الارسال ودفعه له فهو مغصوب منه حتى يرى من الضمان مكان عليه الجزءا
وقد أساء وتصلح لغزافه قال أي غاصب يجب عليه رد ذواتي غاصب اذا رد المغصوب ضمه وهذا مما يدل
على أن المراد بالارسال مطلقه ولو على وجه مضيق (قوله وفي الفاسد يضمن قيمته) أي يضمن المشتري قيمة
الصيد فباتم لأنه ملكه حلبي (قوله أيضا) أي كما يضمن البائع الجزءا أما المشتري فان كان محرما ضمن الجزءا

لأنه ليس جنابة على الاحرام (فعل القارن)
ومثله مقتنع ساق الهدى (دمان وكذا اليحكم
في الصدقة) فتاوى أيضا لجنابته على احراميه
(الابحار المقات غير محرم) استثناء
منقطع (فعليه دم واحد) لأنه حيث لا يسب
بقارن (ولو قتل محرم صيدا انعقد الجزءا)
لانعقد الفعل (ولو حلالان) صيد المحرم (لا)
كل تصرف (فشرأوه) ان اصطاده وهو
محرم والا فالبيع فاسد (ولو قبض) المشتري
(فعلب في يده فطبه) وفي الساتع الجزءا
وفي الساتع يضمن قيمته أيضا

أيضا وان كان حلالا ليس عليه غير القيمة كما هو ظاهر اهـ - حلي - (قوله كما ترمي) أي في قوله أخذ حلال صبيدا
 فأحرم ضمن مرسله - حلي - (قوله أخرجت من الحرم) سواء علققت في الحرم أو بعد ما أخرجت كما يفرض من الزيادة
 المتصلة الآتي بيانها (قوله وماتنا) حمل حكم ذبحهما أو اتلافهما أي وجهه بالاولى (قوله فزعهما) لاق للصبيد
 بعد الاخراج من الحرم بقى مستحق الامن شرعا ولهذا يجب رده الى مأمنه وهذه صفة شرعية تقسرى الى الولد
 اهـ - حلي - (قوله لم يجزه) بفتح اليا من جزاء به وهو لائق بمقتضى الاخر بالياء قاموس وغيره المستخرج
 والبارز للولد وحكم الزيادة المتصلة كالشعر والسنن حكم المذكرة والظهار ان علقوها بعد اخراجها
 في حكمها كما سبق (قوله لعدم سراية الامن حينئذ) يعني ان الام اذا جازاها لم تبقى مستحقة للامن فلم يسر الى
 الولد قال في الجهر فان اذى جزارها ثم ولدت ليس عليه جزاء الولد لانه بعد اداء الجزاء لم تبقى آتية لاق وصول
 انطلق كوصول الاصل ولهذا يملكه الذي أخرجهما بعد اداء الجزاء فلو ذبحهما لم تكن ميتة لكنه مكره اهـ
 حلي - (قوله انظروا) اخذ من كلام النهر حيث قال فان اذى الجزاء ملكها ملكا خبيثا ولذا قالوا بكرهه
 اكلمها وهي عند الاطلاق تنصرف الى التحريم فدل على انه يجب ردها بعد اداء الجزاء - حلي - وأصله من البحر
 (قوله آفاق) ترجمه في الكنز بباب مجاوزة الوقت من غير احرام قال الحلي - لو عبر المصنف عن مجاوزة الميقات كما
 عبر به في الكنز لعل قوله كنكى يريد الحج ومتنع فرغ من عمرته واستغنى عن ذكرهما بعد ولشئ حرميا أحرم
 عمرته من الحرم وبستانيا أحرم طبعه أوله عمرته من الحرم فان كل من لم يحرم من ميقاته المعين له لم يمه دم مالم يعد
 اليه سواء كان حرميا وبستانيا أو آفاقا باغية الاصر أنه يشترط لزوم الاحرام في البستانيا والحرمي قصد التمسك
 وبكفى في الآفاق - فاقى - قصد دخول الحرم قصد مع ذلك نكاحا ولا اهـ (قوله مسلم بالغ) فان جاوز وهو صبي أو كافر
 فأسلم وبلغ لاشئ عليه كما في الفقه ووجهه أنه ما وقت المجاوزة غير محاطين ولم يقيد بالحرلان عد الحكم
 يشمل الرقيق فلو تجاوز بالا حرام ثم اذن له مولاه فأحرم من مكة لم يمه دم يؤخذ به بعد العتق أو اليهود (قوله
 يريد الحج) اعلم أنه لا فرق في لزوم الدم بمجاوزة الميقات بغير احرام بين ما لو أراد الحج أو العمرة أو لم يرد شيئا
 ذكره الشارح مثل ما ذكره صدر الشريعة وتبعه ابن كمال باشا وصاحب الدرر من أنه اذا لم يرد الحج أو العمرة
 لا يجب الدم وهم منشؤه قول الهداية وهذا الذي ذكرناه أي من لزوم الدم بالمجاوزة ان كان يريد الحج أو العمرة
 فان دخل البستان لحاجة فله ان يدخل مكة بغير احرام اهـ فانه يوهم أن لزوم الدم بالمجاوزة محله اذا قصد ذلك
 فان لم يقصد بل قصد التجارة أو المسابحة لاشئ عليه وليس كذلك بل يجب أن يحمل ما ذكره على أن الغالب
 في فاصدى مكة من الآفاقين قصد التمسك كما ذكره الكمال والا فلا احرام يلزم على من قصد مكة سواء قصد انتمك
 أم لا (قوله على ماسياتي) أي في قوله وعلى من دخل مكة بلا احرام حجة أو عمرة اهـ حلي - (قوله وجاوز وقته)
 أطلق الوقت على المكان مجازا وفي الجهر الميقات مشترك بين الزمان والمكان بخلاف الوقت فانه خاص بالزمان اهـ
 والمراد آخر المواقيت (قوله اعتبارا لارادة عند المجاوزة) يعني أن الآفاق - اذا قصد مكانا داخل الميقات
 لحاجة ليتوصل الى دخول مكة بلا احرام فله يشترط أن يقصد ذلك المكان معينا حين خروجه من البيت أولا
 قال في البحر والذي يظهر هو الاول فانه لا شك أن الآفاق - فاقى - يريد دخول الحل الذي بين الميقات والحرم وليس
 ذلك كافيا فلا بد من وجود قصد مكان مخصوص من الحل حين يخرج من بيته اهـ قال في النهر أقول الظاهر
 أن وجود ذلك القصد عند المجاوزة كاف ويدل على ذلك ما في البدائع بعد أن ذكر حكم المجاوزة بغير احرام
 قال هذا اذا جاوزا هذه المواقيت الخمسة يريد الحج أو العمرة أو دخول مكة أو الحرم بغير احرام فانما اذا لم يرد
 ذلك وانما أراد أن يأتي بستان في عامر أو غيره لحاجة فلا شئ عليه اهـ فاعتبر الارادة عند المجاوزة كما ترى اهـ
 قلن من هذا أن معنى قول الشارح اعتبارا لارادة عند المجاوزة أي كما تعتبر من بيته أو ما بين بيته والميقات
 وبصريح به في قوله ولو عند المجاوزة وانما بعد المجاوزة فلا تعتبر قط فانه حينئذ عند المجاوزة كان فاصدا مكة
 فاذا جاوز بغير احرام لم يمه دم ولا يسقط عنه بقصد مكان من الحل بعد المجاوزة وهذا ويجب على الشارح أن يذكر
 هذه المسئلة عند قول المتن دخل كوفي البستان فانه يحملها كما فعله في البحر والنهر اهـ - حلي - (قوله فان عاد الى
 ميقات) نكره اشارته الى أنه لا يجب عليه أن يرجع الى الميقات الذي جاوزه بل يجوز أن يرجع الى غيره اقرب
 أو بعد والاولى أن يحرم من وقته أفاده صاحب البحر (قوله ثم أحرم) منه أو بعد ما خرج عنه مجاوزة له وأحرم

كما ترمي (ولدت غائبة) بعدما (أخرجت من
 الحرم وما غرضه) وان اذى جزارها أي
 الامن حينئذ وحمل يجب ردها بعد اداء
 الجزاء انظروا (آفاق) مسلم بالغ (يريد
 الحج) ولو فلا (أو العمرة) فلو لم يرد واحدا
 منهما لا يجب عليه دم بمجاوزة الميقات أو
 وجب حج أو عمرة ان أراد دخول مكة أو
 الجرم على ماسياتي قريبا (وجاوز وقته)
 ظاهر ما في النهر عن البدائع اعتبارا لارادة
 عند المجاوزة (ثم أحرم ثم أحرم أو عاد اليه
 فان عاد) الى ميقات

ومثله لأنه عوقب الواجب عليه في تعظيم البيت قاله في البحر (قوله حال كونه محرماً) أي جميع أعمرة أبو السعود
 والظاهر أنه إذا أجمع الأحرام كذلك (قوله لم يشرع في ذلك) بعم الحج والعمرة (قوله كما واف) ولولا قدم ومثله
 الوقوف وطواف العمرة (قوله ولو شوطاً) مفعول مضاف إليه لأنه لا بد في لزوم الدم وعدم مكانه سقوطه من الشوط
 الكامل ومثله في البحر حيث قال فلوعاد إليه بعد ما طاف شوطاً لا يسقط عنه الدم اه وقال في الدرر بيان ابتداء
 الطواف أو استتم الطرفة طاف بأوفى اقتضى أنه يكتفى بالاستسلام فقط كما في الشربة لالية واقتضى الاكتفاء أيضاً
 ببعض شوط حيث قال بأن ابتداء الطواف وابتداء الطواف بالشروع فيه وهو صادق أيضاً ببعض الشوط
 ويدل عليه أيضاً قول الشارح في باب أبي أوعاد بعد شروعه وقول المصنف لم يشرع في ذلك فإن الشروع
 لا يتوقف على الشوط الكامل اه حلي (قوله لأن الشرط) أي في سقوط الدم وليس المراد أنه شرط في صحة
 التسليم لأن تعيين الأحرام من الميقات واجب حتى يجبر من الدم ولو كان شرطاً لكان فرضاً وتركه يفيد الحج أفاده
 الحوي (قوله عند الميقات) أو بعد أن يجاوزه إلى عرجة الحرم ثم يترجمه محرماً (قوله خلافاً لهما) هذا لا يسقط
 الدم مطلقاً كالوأحرم من دورة أهله ومثلاً بالمواقيت ما كفاه لا شيء عليه اتفاقاً وجواب الامام أن الأحرام
 من دورة أهله والعزيمة وقد آتى به فإذا ترخص بالتأخير إلى الميقات وجب عليه قضاء حقه بإنشاء التلبية بحسب
 واعلم أن الناظرين في هذا المقام كما قاله الحوي من شراح الكتاب وغيرهم اتفقوا على أن العزيمة في حق
 الآفاق أن يحرم من دورة أهله وهو لا يخلو عن اشكال إذ لم ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا أحد من
 الصحابة رضي الله تعالى عنهم أنه أحرم من دورة أهله فكيف يصح اتفاق الكل على ترك العزيمة كما هو الأفضل
 اه (قوله سقط منه) أي في الأولى فلا أنه أنشأ التلبية الواجبة عليه عند ابتداء الأحرام من الميقات وأما في الثانية
 فلا أنه تدارك ما فات (قوله والأفضل عوده) أي سواء كان محرماً بالحج أو بالعمرة أو بهما حلي بزيادة (قوله
 إذا خاف فوث الحج) أي فانه لا يعود ويحتمل في إصراره لأن الحج فرض والأحرام من الميقات واجب وترك
 الواجب أهون من ترك الفرض واستفاد منه أنه لا تفصيل في العمرة بل يعود لأنها لا تفوت أصلاً بجر (قوله
 أوعاد بعد شروعه) لأن ما شرع فيه وقع معتد به فلا يعود إلى حكم ابتداء بالعود إلى الميقات أبو السعود
 ولم يأت بفهم قول المصنف ولي والمناسب ذكره بأن يقول أوعاد قبل شروعه ولم يلب عند الميقات
 ذكره الحلي (قوله يريد الحج) أما إذا لم يرد الحج إلا بعد الجواز لا شيء عليه كما يأتي (قوله وصار ميكا) بأن أحرم
 للعمرة ولم يسبق الهدى والظاهر أنه إذا ساق الهدى كذلك لأنه يحرم من الحرم ومثل من ذكره لو أحرم أهل
 المواقيت جميع أعمرة من الحرم لأن ميقاتهم الحل كما في النهر (قوله ميقات المكي) أي حقيقة أو حكماً كالمتنع
 والميقات لهما الخرم (قوله من الحرم) فإن ميقاتهما الله مرة الحل أي وضع منه (قوله وبالعود) أي إلى
 الميقات سواء كان ميقات الحج أو العمرة وأنشأ الأحرام منهما وأحرم وعاد إلى سماء لميلها والأفضل العود
 إن لم يخف فوات الحج وما ذكرناه هو معنى قول الشارح كما مر (قوله أي آفاق) أفاده هذا أن ذكره اتفاقاً وبيان
 المراد به من كان خارج المواقيت (قوله البستان) أي بستان بنى عامر وهي قرية داخل الميقات وخارج الحرم
 يسمى الآن نخلة محمود ومنه إلى مكة أربعة وعشرون ميلاً حوي (قوله أي مكان من الحل) أشار به إلى أن ذكر
 البستان اتفاقاً وأن المراد مكان داخل المواقيت ولا بد من تعيينه كما يفهم مما مر (قوله لحاجة قصد بها) ليس
 بقيد فيما يظهر ويدل على ذلك ما يأتي في الحيلة (قوله ولو عند الجواز) أي ولو قصد المكان المخصوص عند
 الجواز كما يدل عليه ما في التور و ليس المراد ما يعطيه ظاهره من قصد الحاجة عند الجواز (قوله كما مر) من
 قوله قرية يظهر ما في النهر عن البدائع اعتبار الأرادة عند الجواز (قوله ونية مدة الإقامة) أي بالبستان
 (قوله ليست بشرط) أي في حل دخول مكة بلا إحرام (قوله على المذهب) مقابله ما قاله أبو يوسف وجه الله
 تعالى أنه أن نوى إقامة خمسة عشر يوماً في البستان فله دخول مكة بلا إحرام والأفلا حلي عن البحر (قوله
 ووقعه البستان) أي ميقات إحرامه الحج وأعمرة البستان يعني به الحل الذي بين البستان والحرم فلو دخل مكة ثم
 أحرم منها لتلك هل يجب عليه الدم ظاهره نعم لأن من جازية أنه بغير إحرام وجب عليه وقد يقال لماذا لم يجعل
 أحرم من مكة بغير إحرام لانه لا بد من دخوله بغير إحرام ويحتمل أن يكون المراد أنه أراد التسليم وهو بالبستان
 فتمتقته ثم أصره بالحل ويدل على قول المصنف مع الشارح وحل لاهل داخلها يسق لكل من وجد في داخل

حال كونه (محرماً لم يشرع في ذلك) صفة
 محرماً كطواف ولو شوطاً وانما قال (واي)
 لأن الشرط عند الامام تجديد التلبية عند
 الميقات بعد العود إليه خلافاً لهما (سقط
 دمه) والأفضل عوده إذا عاد بعد شروعه
 الحج (والا) أي وإن لم يعد أوعاد بعد شروعه
 (لا) يسقط الدم (سكتي يريد الحج ومتنع
 فرغ من عمرته) وصار ميكا (ونرجس الحرم
 وأحراماً) بالحج من الحل فإن عليه سادماً
 به أوضة ميقات المكي بلا إحرام وكذلك لو أحرم
 بعمرة من الحرم وبالعود كما مر بسقط الدم
 (دخل كوفي) أي آفاق (البستان) أي
 مكاناً من الحل داخل الميقات (الحاجة)
 قصد بها ولو عند الجواز كما مر ونية مدة
 الإقامة ليست بشرط على المذهب
 (له دخول مكة غير محررم ووقعه البستان)

المواقيت دخول مكة غير محرم ما لم يرد نسكا وتطيره ما ذكره في الهندية ان المكي اذا خرج الى الحل وأحرم بجمع
ووقت بمرقة لا شيء عليه اه وذلك لان سبقاته الحرم غير أنه لم يرد الحج منه فكذلك يقال هنا (قوله لانه) أي
الافاق الذي قصد اليه ثان (قوله كاسر) أي في شرح قول المصنف وحرم تأخير الاحرام عنها لمن قصد دخول
مكة ولو لم يجز وجوبها في الشارح هناك اما لو قصد موضعاً من الحل كتبليس وبتة حل في تجاوزته بلا احرام
فانما حل به التصق بأهله فله دخول مكة بلا احرام وهو الحيلة لم يرد ذلك الا بالمراد بالحج للخالفة اه (قوله وهذه
حيلة الخ) هذا مكرر مع الذي قبله في المواقيت قال في البصرة قالوا وهذه حيلة الا فاق اذا اراد دخول مكة
بغير احرام فينبوي أن يدخل خليصاً مثلاً فله تجاوزة ترابيح الذي هو ميقات الشامي والمصري المهادي للبيعة
اه وهذه العبارة خالصة من اشتراط قصد الحاجة بخلص وهو يدل على ما قلناه سابقاً (قوله على من دخل مكة)
مراده بمكة الحرم مجازاً من اطلاق أشرف أجزاء الشيء على كاه كاطلاق الكعبة على الحرم في قوله تعالى
هدى بالغ الكعبة فلا فرق بين دخول مكة والحرم في لزوم الاحرام كما تدل عليه عبارة البدائع أبو السعود عن
الحوى (قوله حجة أو عمرة) لان الله تعالى أوجب ذلك تعظيماً لهذه البيعة فجاءت الميقات التزام للاحرام دلالة
مكانته قال في حقه على أن أحرم ولو فله يلزمه حجة أو عمرة كذلك اذا قل ما يدل على الالتزام (قوله فلو عاد) أي
الى الميقات كما يفيد به في الهداية لكن في البدائع أنه يجوز به ميقات أهل مكة وهو الحرم للحج والحل للعمرة وأقره
في فتح القدير وأفاض في الشرح لبيان أن التقيد بالخروج الى الميقات لاجل سقوط الدم لا للاجزاء فليصل تقيد
الهداية على هذا خطي موضحاً (قوله فأحرم بذلك) أي مطلقاً ما كان بها أو عمرة اه حلي (قوله وغنامه
في الفتح) حيث علل ذلك بقوله لان الواجب قبل الاخير صادف في ذمته فلا يقطع الا بالتعيين بالنية حلي
(قوله مما عليه من حجة الاسلام) واما لو أحرم بنقل من الميقات فتقدمه قوله فلو عاد فأحرم بذلك أجزاء فقول
أبي السعود التقيد بما عليه ظاهر في أن التغل بالحج أو العمرة لا يهيز به مما وجب عليه بالدخول سهو ظاهر
(قوله ذلك) أي الذي جاوز فيه الميقات بلا احرام (قوله لتدارك التروك في وقته) انما يظهر في الحج لتعين وقته
لا في العمرة لعدم تعيينها (قوله لصبرورته) أي التروك بتأني الذمة بسبب قبول السنة والاولى التعبير
بالقبول وفيه أن العمرة لا تصير بالتقدم وقتها كما سبق فينبغي أن يسقط الواجب بدخوله بلا احرام بالمتذكرة
في الثانية كالاولى وأجاب الاول بانها اذا أخرها الى وقت تكره فيه وهو أيام النحر والتشريق صار كانه فوترها
فصارت ديناً قال بعض المتأخرين ولا يخفى ضعفه قال الكمال ولما قيل أن يقول لا فرق بين سنة الجاوزة وسنة
أخرى فان مقتضى الدليل أنه اذا دخلها بلا احرام ايسر الاوجوب الاحرام بأحد التمكن فلفظ في أي وقت
فعل ذلك يقع اداء أي مما فاته بالدخول اذ الدليل لم يوجب ذلك في سنة معينة ليصبر فوراً تأنيلاً بقضى فقه
أحرم من الميقات ينسك عليه تأذي هذا الواجب في ضعفه وعلى هذا اذا تكرر الدخول بلا احرام فينبغي أن
لا يحتاج الى التعيين وان كانت أسباباً متعددة الأشخاص دون النوع كما قلنا فحين عليه يومان من رمضان
ينوي حجز قضاء ما عليه ولم يعين الاول ولا غيره جاز وكذا لو كان من رمضان على الاصح فكذلك نقول اذ ارجح مع
مراداً فأحرم كل مرة بذلك حتى أي على عدد خلافه خرج من عهدته ما عليه اه (قوله فأحرم بعمرة) الاولى
فأحرم بنسك اذ العمرة ليست بدين في الهندية رجس جاوز الميقات فأحرم بحجة فأفسدها أو فاته الحجة
فتضاها سقط عنه الدم الذي وجب للوقت اه (قوله مضى) وجوب الاق فاسد انسك كعصمه لا يخرج عنه
الاباحاله (قوله لتترك الوقت) أي الاحرام من الميقات (قوله بالاحرام منه) أي من الميقات أي ميقات كان
من مواقيت الافاق كما تقدم فلو قضاء من ميقات المكي أجزاء ولم يرد الدم بمجاوزة الوقت غير محرم كما استفيد
من ذكرناه عن الشرح لبيان (قوله مكي الخ) منونه في الكتوب باب إضافة الاحرام الى الاحرام وترك المصنف ذلك
لان من جهة الجنابات أي في حق المكي دون الافاق إضافة احرام العمرة الى الحج غير وصال هذا
النوع على أربعة أقسام بالقسمة العقلية قد استوفاه المصنف أولاً أن يدخل احرام حج على احرام مثله ثانيها
أن يدخل احرام عمرة على احرام مثله ثالثاً أن يدخل احرام حج على احرام حج رابعاً عكسه وقيد بالمكي لان
الافاق اذا أحرم بالحج بعد فعل أقل أشواط العمرة كان فارغاً بلا سامة كالو لم يطف أصلاً كالفي البصر (قوله
ومن يحكمه) أشار به الى أن التقيد بالمكي انما هو للاخترا من الافاق فقيم المكي حقيقة ومن كان دخل

ولا شيء عليه (لانه التصق بأهله كما مر وهذه
حيلة لا فاق يريد دخول مكة بلا احرام (و)
حلي (و) من دخل مكة بلا احرام لكل مرة
(حجة أو عمرة) فلو عاد فأحرم بذلك أجزاء
من آخر دخوله وعلمه في الفتح (ومضاه)
أي أجزاء مما لم يرد (أو أحرم عما
عليه) من حجة الاسلام أو تدارك التروك في وقته
(لكن في عامه ذلك) لتدارك التروك في السنة (جواز
لا بعده) لصبرورته بتأني قبول السنة (ففسدها
المقات) بلا احرام (فأحرم بعمرة ثم أفسدها
مضى وقضى ولا دم عليه لتلك الوقت) لغيره
بالاحرام منه في القضاء (مكي) لمن يحكمه

على ما كان كافياً من قول بعضهم وهم أهل الحرم فيه قصور (قوله طاف لعمركه) أطلقه فعمل ما إذا كان في أشهر
 الحج أولاً كالحج المبسوط وخرج ما لو أحرمت أو لا بالحج وطاف له شوطاً ثم أحرمت بالعمرة فانه يرضها كما لو لم يطف بصح
 (قوله أي أقل أشواطها) وهي الثلاثة فنادونها احتزبه عما إذا أحرمت بالحج بعد إحرام العمرة قبل أن يطوف
 شيئاً من العمرة فانه يرضها اتفاقاً وعما إذا أحرمت به بعد أن طاف أربعة أشواط فاكتر في الهداية وشروجهما
 أنه يرض الحج بلا خلاف لأن لا أكثر من الكمل فبنيته ذرونها وفي المبسوط أنه لا يرض واحد منهما
 كما لو فرغ منها وعليه دم لمكان النقص بالجمع بينهما فكذا لا بما كل منه وجعل الاستيعابي ظاهر الرواية ومقتل من
 أبي يوسف أن يرض الحج أفضل واختاره الفقيه أبو الليث وقاضي خان في فتاواه ثم قال ويض في عمرته ثم يرض
 طاعة من عامه ذلك أن يرض وقته اه ولم يذم في ظاهر الرواية أنه إذا رضى الحج يلزمه دم وقضاء عمرة مع الجبة
 كما أوجب الإمام في الموطأ الأقل كذا ذكره الاستيعابي حلي من العمر (قوله رضى) أي تركه وهو من باب
 طلب وضرب أي يرض الحج عند الإمام استحباباً لأن إحرام العمرة قد تأكد بأدائه من أهمها وإحرام الحج
 لم يتأكد ورض غير المتأكد أيسر ولا في رضى العمرة وبالحالة هذه إبطال العمل وفي رضى الحج امتناعاً عنه
 وقالوا رضى العمرة أولى لأنها أدنى حالاً وأقل أعمالاً وأيسر قضاء لأنها غير موقفة وقد ظهر بما قررناه أن رضى
 الحج في مسئلة الكتاب مستحب حتى إذا رضى العمرة مع حتى عند الإمام وإذا طاف في الهداية وعليه دم
 بالرض أي ما رضى لأنه تحلل قبل أو أنه لتعذر المضي فيه فكان في معنى المحصر إلا أنه في رضى العمرة قضاؤها
 لا غير وفي رضى الحج عليه قضاءه وجبراً لأنه في معنى فائت الحج (قوله وجوبا) الواجب رضى أحدهما
 لا يجزئ منه وما ذكره مخالف لما ذكره صاحب البحر وأخوه وتليده المنصف (قوله بالخلق) متعلق برضه قال
 في البحر ولم يذكر بما إذا يكون واضعاً في أن يكون الرضى بالفعل بأن يخلق مثلاً بعد الفراغ من أفضل العمرة
 ولا يكتفي بالقول أو بالنية لأنه جعله في الهداية تحللاً وهو لا يكون الأفضل شيء من محظورات الأحرام أنه
 (قوله انتهى المكي) المراد به من كان داخل المراقبة كقائه مناه (قوله وعليه دم) قبل أن يرضي يوم دم من دخول
 النقص على الإحرامين وأوجب بأنه غير ممنوع من أحدهما ثم روى أنه صلى الله عليه وسلم عائشة رضي
 الله تعالى عنها جالداً لما رضى العمرة (قوله لأنه كفائت الحج) وحكمه أن يرضي بعمرة ثم يرضي بالحج من قابل
 (قوله حتى لو حج) غاية على التعليل المفيد أنه قضاء في غير عامه (قوله سقطت العمرة) فانه يستدل به في معنى
 فائت الحج بل كالمحصر إذا تحلل ثم حج من تلك السنة فانه لا يجب عليه عمرة بخلاف ما إذا انحوت السنة (قوله
 قضاها) أي ولو في ذلك العام لأن تكرار العمرة في سنة واحدة جائز بخلاف الحج أقاده صاحب الهندية
 (قوله فقط) أي أبشر عليه عمرة أخرى كافي الحج وليس مراده أني الدم لقول الهداية وعليه دم بالرض أحسما
 رضى اه حلي (قوله صحيح) لأنه أدى أفعاله كما التزم به (قوله وأساء) أي أنه لأن الجمع بينهما في حق المكي
 منهي عنه والنهي يقتضي الإثم لا الإساءة التي مرجعها خلاف الأولى (قوله وذبح) تمكن النفسان في فسكني
 بارتكاب المنهي عنه لأنه قارن أو متعق أن أضاف إحرامه به ففعل أكثره في أشهر الحج ولا تمتع ولا قران لمكي
 أي لا يجلان وإنهما (قوله وهو دم جبر) فلا يكمل منه ولا يجزئ فيه سبيع البدة بخلاف دم التكرار (قوله
 ومن أحرمت بهج الخ) تنوع في الجمع بين الإحرامين بطريقين وهو غير مكروه في ظاهر الرواية كما يأتي (قوله وج) أي
 وقف بعمرة أم لا أو أحرمت بالثاني قبل الوقوف بعمرة لئلا أو نهالاً ورض الثانية وعليه دم للرض وعمرة وجبة
 من قابل ويرتضى عند الإمام بوقوفه بعمرة وأما إذا أحرمت ليلته الصبر بعد ما وقف نهالاً فينبغي أن يرتضى عند
 الإمام بوقوف مزدلفة لا بعمرة لأنه سابق وبسبب الترتيب لا يكون متأخراً بصح (قوله ثم أحرمت يوم الصبر) قيد بتراخي
 إحرام الثاني من الأول لأنه أن أحرمت بهما معاً وعلى التعاقب لهما وارتفعت أحدهما إذا أوجبها سائر أو لزمه
 دم للرض ويعني في الآخر ويقضى بعمرة لا بصل التي رضىها وإذا جئ قبل النروع فعليه دم بالنية
 ولو أحصر قبل أن يسير إلى مكة بعث هديين وإذا لم يحج في تلك السنة لزمه عمرتان وجهتان لأنه فاته جهتان
 في هذه السنة وهذا كله عند الإمام وقام به في البحر (قوله لزمه الآخر) لا يمكن إلا ذلك لأن الإحرام الثاني
 انما يرتفع لتعذر الأداء ولا تعذرهما في الأداء لأن إحرامه انصرف إلى جهة في السنة القابلة (قوله لا تسهما
 الأول) أي الإحرام الأول بالخلق (قوله نعم دم) أي قبله لا آخر مع دم (قوله قصر) أراد بالتقصير بالخلق لأن

طاف لعمركه ولو (شوطاً) أي أقل
 أشواطها (فأحرمت بالحج رضى) وجوبا
 بالخلق لئلا يكتفى من الجمع بينهما (وعليه
 دم) لأجل (الرض وجب وعمرة) لأنه كفائت
 الحج حتى لو حج في سنة سقطت العمرة ولو
 رضى أحدهما فقط (فلا أقامهما صحيح) وأساء
 (وذا حج) وهو دم جبر (ثم أحرمت يوم الصبر
 ومن أحرمت بهج) وجب (حلي) لأن لزمه الآخر
 بالتركان (كان قد) (حلي) لأن لزمه الآخر
 في العام القابل (بلا دم) لا تسهما الأول
 (والا) يخلق الأول (نعم دم قصر)

التقصير لادم فيه اعناده الصدقة لانه ارتضا في ناقص ثم ظهر وظاهره انه ناقص حتى في حق المرائع انه افضل
في حقها ولا يكون افضل مع كونه ناقصا على انه على هذا التفسير لا تدخل المرأة مع انه انما عدل عن الحلق
اليه ليدل عليها (قوله بلنائه على احرامه) أي احرام الحج الثاني وأما احرام الطه الاولي فقد انتهى فلا جنازة
عليه اه حلي (قوله والتأخير) ظاهر كلامه انه عطف على التقصير فيقتضي أن تأخير الحلق عن أيام الضر
جناية على الاحرام وليس كذلك بل هو ترك واجب فالصواب أن يعطف على مدخول اللام فيكون
التقدير أولتاخير فلا يفيد التركيب حيث أنه جناية فوجب حمل الشارح العطف في وجوب الدم أحد هذين اشارة
الى أنه لا يلزم دم آخر للجمع بين احرام الحجين لانه ليس بمكروه اه حلي (قوله ومن أي بعمره الخ) أي بطوافها
أو أكثره وسى وبدل على أنه سى قوله الا الحلق فانه يدل على أنه أي بجميع أفعالها وسبب الحكم ما دام
يسع (قوله الا الحلق) أراد به ما يعم التقصير ما لو كان بعد الحلق فلا يكون جامع بين احرامها ولا شيء عليه حيث
(قوله فأحرمت بأخرى) أشار بالقائه الى أن احرام الثانية تأخر عن الاولى أما اذا كانا معا وعلى التعاقب فيلزم
وترفض احدهما بالشرع في عمل الاخرى عند الامام ووجب القضاء ودم الرض وان كان قبل الفراغ بعد
ما طاف للاولى شوطا رضى الثانية وعليه دم الرض والقضاء وكذا لو طاف الكل قبل أن يسي (قوله مكروه
مكروها) لانه يصير جامع بينهما في الفعل لانه يؤتيهما في سنة واحدة كذا في المحيط وتعبه الكمال بأنه
لا يتم لأن كونه يمكن من أداء العمرة الثانية لا يوجب الجمع فعلا (قوله فيلزم الدم) أشار بتفريده على الكراهة
الى انه لا يلزم دم من جهة الحلق لانه يمكنه أن يؤخر الحلق الى الفراغ منه سماعا لان الحلق في العمرة غير
موقت بزمان (قوله لا يجنين) أي لا يكره الجمع بين احرامين يجنين لانه لا يكون جامعاً بينهما الاداء (قوله
في ظاهر الرواية) مقابلة ما في غاية لبيان أنه حرام لانه بدعة (قوله ثم أحرم بعمره) أي أتموا أحرم بعمره ثم حج لزماء
ولو طاف أقل أشواط العمرة ولا ساء كما ذكره صاحب البحر في أول باب اضافة الاحرام الى الاحرام والمراد
أنه أحرم بالعمرة قبل فعل أكثر طواف التذوم بشرنة المقابلة بقوله فان طاف له أربعة أشواطاً كراهه حلي
(قوله ولا يبطلت) زاد الشارح ولذا يكون نعليه لا لقوله وصار طوافاً لأن القرآن يجب فيه أن يرتب أفعال
الحج على أفعال العمرة كما ذكره الشارح والوقوف قبل أفعالها فاذن فبطلت اه حلي (قوله لانها) بل
لحذف تدبيره ولا يجوز فعلها بدم الخ (قوله لا با توجه) فلو عاد أمكنه أدائها من غير (قوله فان طاف له
طواف القدوم) أي أو أكثره حلي والبيان بالأقل كالمقدم بجر (قوله قضى عليها) وهذا المضي جائز كما
أنه صاحب البحر (قوله وهو دم جبر) لانه خالف السنة وصحبه في الهداية كذا في البحر فكان مستثناً كثر
الاول كافي النهر واختار خمس الاغمة السرخسي أنه دم شكر فان هذا قال في الجامع الصغير وأحب الى أن
يرفض العمرة فدل على أنه دم شكر فانه لم يبين أفعال العمرة على أفعال الحج لان ما أتى به اتمها سنة فيمكنه
بناء أفعال الحج على أفعال العمرة ولا موجب للغير واختاره الكمال وقواه بأن طواف القدوم ليس من سنن
الحج بل هو سنة قدوم المسجد الحرام كعنى النخبة لغيره من المساجد اه ونقله الشربلالية عن قاض
خان والامام المحبوبي أيضا اه حلي وأما الخلاف يظهر في جواز الاكل منه (قوله ونذير رفضها) أي العمرة
لانه فانه الترتيب في الفعل من وجه لتقديم طواف القدوم على العمرة وفيما سبق لم يفت لانه هناك لم يقدم
الا احرام ولا ترتيب فيه ولا يلزمه الرض هنالاق المؤدى ليس بركن الحج أبو السعود (قوله قضى) أي
العمرة وقوله احصة الشروع أي رعى بما يلزم بالشروع (قوله لرفضها) أي لاجل رفضها (قوله فاهل بعمره يوم
الحج) أي مطلقا سواء كان قبل الحلق أو بعده قبل طواف الزيارة أو بعده واختاره في الهداية وصحبه الشارح
لانه بعد الحلق والطواف قد بقي عليه شيء من واجبات الحج كإدخاله وطواف الصدر وسنة الميت وقد كرهت
العمرة في هذه الايام أيضا فيصير بابها أفعال العمرة على أفعال الحج بل لا ريب وهو مكروه حلي من البحر
(قوله مع كراهة التعريم) اعظم أمورا الحج الواقعة في هذه الايام فينبغي تغريمها (قوله تخلفا من الاثم)
لانه أدى أركان الحج فكان بابها أفعال العمرة على أفعال الحج من كل وجه وان كان خطأ تخلفا
أبو السعود (قوله صح) لان الكراهة لما في غيرها وهو كونه مشقولا بأداء بقية أفعال الحج في هذه الايام
وتخلف عن الوقت تعظيما لامر الحج زيا (قوله لارتكاب الكراهة) بالجمع بين الاحرامين فيها اذا أهل بعمره

عمره ليس المراد (أولا) بلنائه على احرامه
بالتقصير أو التأخير (ومن أي بعمره) الا الحلق
فأخره بأخرى ذبح الاصل أن الجمع بين
احرامين لمعمرتين مكروه بخبر ما يلزم الدم
لا يجنين في ظاهر الرواية فلا يلزم (قوله
أحرمت بحج ثم) أحرم (بعمره لزماء) وصار
قارنا مستثنا (د) اذ (بطلت) عمره (بالوقوف
قبل أفعالها) لانهم لم ينزع صوته على الحج
(لأن التوجيه) الى معرفة (فان طاف له)
طواف القدوم (ثم أحرم برفضها) لانه
نذير (وهو دم جبر) ونذير رفضها (لأنه
نذير) فان رفض قضى (احصة الشروع
بطوافه) فان رفض قضى (احصة الشروع
فيها) (وإذا أدى بها) لرفضها (حج فاهل بعمره
يوم التعرير أو في ثلاثة أيام) (بعمره لزماء)
بالشروع لكبر مع كراهة التعرير (ورفضت)
وجوبها تخلفا من الاثم (وقضيت مع دم)
لرفض (وان مضى) عليها (صح وعليه دم)
لارتكاب الكراهة

يوم الصر قبل الملق أفق بقية الافعال على ما إذا اهل في بعد الملق أبو السعود عن مري الدين (قوله وجب
الرفض) أي لما أحرم به من حج أو عمرة (قوله لأن الجمع بين إعرابين للجنين) هذا راجع إلى قوله إذا أحرم به وذلك
لأن إعراب الجمع الدائم باقي وقد أضاف إليه إعراب الحجة الثانية اهـ حلي (قوله أو لعمرتين) راجع إلى قوله
أو بها وهو يقتضي أنه جامع بين إعرابين لمعنيين وليس كذلك بل هو جامع والحالة هذه بين عمرتين من حيث
الافعال حلي من البحر وجهه أن فائت الجمع يتصل بأفعال العمرة من غير أن يتقلب إعرابه إعرام العمرة
في صير جامعا بين العمرتين من حيث الافعال فلهذا رفض كالأحرار بهما (قوله غير مشروع) هذا مسلم
في الجمع بين العمرتين أما بين الجنين فهو مروي ومنه على ما في غاية البيان من أنه حرام لأنه بدعة وظاهر الرواية
عدم الكراهة (فائتة) المشروع ما أمر الشارع بفعله أو تركه فلا يتناول المكروه وغير المشروع ما نهى الشارع
عن فعله أو تركه ومن جعله المكروه وأما الجائز فالحرام فتناول المكروه حلي عن القهستاني (قوله يقي
في إعرابه) أي الجمع ولا يتقلب إعرامه للعمرة (قوله ثم بدعة) أي التحلل بأفعال العمرة (قوله لصحة المشروع)
أي بالاحرام (قوله بالرفض) أي رفض ما أحرم به تأنيده وهو متعلق بقوله للتحلل أي والواجب التحلل بالافعال
وقد منع منها مانع

(باب الإحصار)

لما كان التحلل بالاحصاء نوع جنائية بدليل أن دمه الذي يلزمه ليس له أن يأكل منه ذكره في الجنائيات وأخره
لأن سبناه على الاضطرار وتلك على الاختيار نهر (قوله المنع) أي بامر غير حسي وبالحسي يقال له حصر
لا إحصاء وقال في الكشف يقال أحصر فلان إذا منعه أمر من خوف أو مرض أو عجز وحصره إذا حبسه
عدو عن الحضي أو من هذا هو الأكل وحكاه صاحب الغريب وقال هو المشهور (قوله منع عن وكن) فعل
العمرة بأن منع من طوافها وتشكيه الركن يقتضي أنه إذا منع في الحج عن أحد ركنيه يكون محصرا وسيأتي
أن القادر على أحدهما لا يكون محصرا (قوله بعدد) سواء كان آدميا كافرا أو غيره (قوله أو مرض) يزيد إليه
بالذهاب والرقيب (قوله أو موت محرم) أي أو زوج في حق المرأة قال في البحر ومن الإحصار ما إذا أحرمت
أمرأة غير زوج أو محرم فلا تحلل إلا بالدم لأن المنع الشرعي آكد من المنع الحسي ومنه ما لو أحرم العبد والأمة
ولو باذن الولي فلا أن يعلما وللزوج أن يحلل الزوجة إذا أحرمت بغير إذنه ولو باعهما أو تزوجت المحرمة كان
له شقري والزوج فعل ذلك وانما يذكر المنصف ذلك لأن كلامه في محصر يتوقف فله على الهدى كاسياني
وتحلل هو لا يتوقف عليه فقد قالوا إن تحلل الزوج والسيد أن يصنع أدنى ما يحظر في الأحرام من قهر
ظفر أو شعر أو تطيب أو تقبيل وفي كراهته بالجماع قولان وينبغي ترجيح الكراهة وتبع الحرة هديا والأمة
والعبد لا يلزمهما إلا هدايا العبد العتق أفاده صاحب النهر (قوله أو هلال تقفة) أي ولم يقدر على المشي كما قيد
به في التنبيس فان قدر عليه فليس بمحصر وعمله في المتوسط بأنه لا يبعد أن لا يلزمه المشي في الابتداء ويلزمه بعد
النسوة كالأنزلة من جهة التقوقع ابتداء ويلزمه الاتمام إذا شرع فيها وجعل صاحب المحصر ما في التنبيس قول
محمد وقال أبو يوسف أن قدر على المشي للسبب وخاف أن يعجز بانه التحلل اهـ بحر ولم يذكر قول الامام في هذه
المسئلة وانظر أنه لا خلاف بين صاحبين فان قول محمد محمول على ما إذا لم يحض العجز والمراد بالخوف غلبة
الظن كما سبق له نظيره هذا القيد متفق عليه واقعه تعالى أعلم بالصواب (قوله حل له التحلل) أفاده أنه لو صبر
ورجع إلى أهله بغير تحلل إلى أن يزول الخوف فانه جائز فان أدرك الحج فيها أو التحلل بالعمرة فالتحلل يذبح الهدى
انما هو للضرورة حتى لا يعتد إعرابه فيشك عليه كاسياني (قوله بعت المفرد) أي بالحج أو العمرة (قوله دما) أي
شاة أو بقر أو بدنة من الإبل أو سبع بدنة ويجوز ما يجوز في الأضحية فاضى خان (قوله أو قبضه) أي فيشترى
بها شاة فتذبح في الحرم بحر (قوله فان لم يجد بقر محرما) أفاده هذا أن التحلل المحصر لا يكون إلا بالذبح
ولا يقوم الصوم والإطعام مقامه (قوله أو يتحلل بطواف) أي للعمرة ويسمى بين الصفا والمروة ويحلق بحجر
من الخشبية (قوله ومن الثاني) الأولى حذفه لضعفه (قوله والقارن دمين) ومثل القارن لو أحرم بمسمرتين
أو بمجتنتين ثم أحصر قبل السير فانه يتحلل بذبح هديتين في الحرم بخلاف ما إذا أحصر بعد السير فانه يصبر واضنا
لا يجد هديتين ولا يحتاج إلى تعيين الذي للحج والذي للعمرة وأشار بالاكتفاء بالبحث في المفرد والقارن إلى أنه

فهو دم جبر (فائت الحج إذا أحرم به أو بها
وجب الرفض) لأن الجمع بين إعرابين للجنين
أو لعمرتين غير مشروع (و) لما فاته الحج بق
في إعرابه فلهذا أنه (يتحلل) عن إعرام
الحج (بأفعال العمرة ثم بدعة) بعده (يقتضي)
ما أحرم به لصحة المشروع (ويذبح) للتحلل
قيل أو أنه بالرفض
(باب الإحصار)
هو لفظة المنع وشرعا يمنع عن ركن (إذا
أحصر بعد أو مرض) أو موت محرم أو
هلال تقفة حل له التحلل فيقتد (يفت
المفرد دما) أو قبضه فان لم يجد بقر محرما
حق يجيد أو يتحلل بطواف وعن الثاني أنه
يقوم الدم بالطعام ويتصدق به فان لم يجيد
صام عن كل نصف صاع يوما والقارن دمين

ان شاء الله وان شاء الله اذ لا فائدة في الاقامة بجر (قوله ولو بعث واحد الخ) في جارة الشارح ركاه ولو قال
 ولو بعث واحد الفصل من أحد من لم يفتل عنه لستم منها احلي (قوله لم يفتل عنه) لان الفصل منهما لم ينزع
 الا في حالة واحدة ولو فصل من أحدهما دون الآخر يكون فيه تقييد المشروع ومثل ما ذكر لو بعث بغير هديين
 فلم يوجد بركة الا هدي واحد فذبح عنه فانه لا يفتل عنه ما ولا من أحدهما بجر (قوله وعن يوم الذبح) المراد
 باليوم القطعة المعينة من الزمن فان الفصل لا يكون الا بعده وليس المراد اليوم المعرف وأن كان قبل الذبح
 (قوله خلا فالتها) فقالا ان كان محصر بالعمرة فكذلك وان كان محصر بالحلج لم يجزئه الذبح الا في يوم النحر
 سخر (قوله ولو لم يفعل) يغني عن قول الشارح سابقا حل (قوله حتى زال الخوف) الا في حتى زال
 الاحصار (قوله والا) بأن فانه الحلج يفتل الوقوف بعرفة (قوله انما هو للضرورة) وهو الاحصار (قوله فيشق)
 بالنصب في جواب الثاني (قوله وبذبحه) أي بذبح المرسى وهو من اضافة الصدر الى مفعوله (قوله ولو بلا حلق
 وتقصير) سواء احصر في الحل أو في الحرم وان حلق لحسن اه جهر والواو في المستفاد معنى أو (قوله هذا فائدة
 التبيين) الاشارة الى قوله وبذبحه يحل ولو قدم هذا لجله على قوله ولو بلا حلق وتقصير لكان أولى (قوله ففعل
 كالحلال) أي ان تركب محظورا حرامه (قوله أو ذبح في حل) محترز قول المصنف في الحرم (قوله لزمه جزاء
 ملحق) ويتعدى تعدد الجنايات (قوله ويجب عليه الخ) ان كان الاحصار عن حجة القرض كان الوجوب بمعنى
 الاقتراض وان كان عن حجة النفل كان بمعنى الوجوب المصطلح عليه فاذا تبين استعمال الوجوب بمعنى الطلب
 ليكون من باب عموم الجواز لا من الجمع بين الحقيقة والجواز (قوله بالنسبة) متعلق بيجب والباء للابعية (قوله
 وعمره) لانه في معنى فاته الحلج بفعل بافعال العمرة فان لم يأت بها قضاها وهذا مروي عن ابن عباس
 في قوله (قوله ان لم يجمع من عامه) أما لو جاز منه كان عليه حجة فقط وهل يحتاج الى نية القضاء ان تحوز السنة
 وكان الحلج خلا حتى اليها لان كانت حجة الاسلام غير وشمل ما اذا قرن في القضاء أو أفرد بها فانه مخير لانه
 التزم الاصل لا الوصف بجر (قوله وعلى المعرف) يعني اذا احصر ومثل ذلك ما لو اهل بذلك فأحصر قبل التبيين
 كان عليه ان يفتل هدي واحد ويقضي عمره استسما ناهي (قوله حجة وعمران) وله في القضاء القران وافراد
 كل من الثلاثة وهذا محله ان لم يجمع من عامه فان لم تحوز السنة وجب من عامه كان عليه عمره القران وبأقربها
 بعده لانه بالشروع التزم أصل القرية لا صفتها من القران فلا يبقا ان اذا زال الاحصار لا يجب عليه أن يأتي
 بالعمرة التي وجبت بالشروع في القران لانه غير قادر على أدائها على الوجه الذي التزمه وهو أن تكون أنفعال
 الحلج مترتبة عليها وبضوات الحلج يفتل ذلك بجر ونهر (قوله توجه وجوبا) وليس له الفصل بالهدي لانه بدل عن
 ادراك الحلج وقد قدر على الاصل قبل حصول المقصود من البديل بجر (قوله والا) فنه صور ثلاث الأولى أن
 لا يقدر عليه ما جعلا لا يلزمه التوجه لكن ان توجه ليمتل بأفعال العمرة جاز لانه الاصل في الفصل وفيه فائدة
 وهو سقوط العمرة في القضاء وان كان قارنا فله أن يأتي بالعمرة لانه مخير بين القران والافراد في القضاء الثانية
 أن يدرك الهدى دون الحلج فيفضل الثالثة عكسه فيفضل أيضا صيانة لما له عن الضياع (قوله) لو بعث المحصر
 هديا ثم زال الاحصار وحديث آخر فلو أن يكون من الثاني جاز وحمل به وان لم ينوح حتى لم يجرى وكل
 في كفارة عين فكفر الموكل ثم حنت في عين أخرى فنوى أن يكون ما في يد الموكل كفارة الثانية فانه يجوز
 وان لم ينوح حتى تصدق المأمور لا وحسب كذا الوبعث هديا جزاء صيد ثم احصر فنوى أن يكون للاحصار بجر (قوله
 ولا احصار بعد ما وقف بجرقة الخ) فان دام الاحصار لزمه دم اثره مكمل واجب من الوقوف بجرقة وروى
 الجمار وكذا التاخير الحلق والطواف وهذا في الاحصار بالهدى ولانه من قبيل العباد ولا يكون هذا في اسقاط
 حتى انه تعالى كما قاله في باب التيمم أن العدو اذا سره حتى صلى بالتيمم فانه يبيدها بالوضوء اذا أطلقوه لانه من
 قبيل العباد فلا ينافي قولهم كل واجب تركه العذر لا يجب فيه دم لأن المراد بالعذر فيه العذر السهاوي
 كالاحصار بالمرض بخلاف هذه الصورة وكالحبس والتفاس كذا جهته صاحب الجبر وأقره أخوه وفي المعنى
 أن قول المصنف أو لا ولا احصار الخ شكره بعض مع قوله آخر الموقاد على أحدهما لا ولا ذلك تركها في الدور
 كاتبه عليه في الشرح لانية اه ويمكن الجواب بأن الاقل وقع في مركزه فلا يعترض عليه بالتأخر على أن بينهما
 نوع ما بينة بالعموم والمخصوص فتأمل (قوله للامن من الفوات) أو رد على هذا التعليل أن الامن من الفوات

لو بعث واحد الفصل عنه (وعنه بنو
 الذبح) اي علم متى يفتل وبذبحه (في الحرم ولو
 قبل يوم النحر) خلافا لهما (ولو لم يفعل
 ورجع الى أهله بغير فصل وجب) محرما (حتى
 زال الخوف بالعمرة) لان الفصل بالذبح انما
 (والافتل بالعمرة) لا يجزئ احرامه فيشق
 هو للضرورة حتى لا يجزئ احرامه فيشق
 عليه زيلعي (وبذبحه يحل) ولو بلا حلق
 وتقصير) هذا فائدة التبيين فلو نطق بوجه
 ففعل كالحلال لظهر أنه لم يذبح أو ذبح
 في حل لزمه جزاء ما جنى (و) يجب عليه
 ان حل من حجه (ولو نذر) حجة (بأنه روع
 وجره) الفصل ان لم يجمع من عامه (وهي
 المعقر عمره) على (القران حجة وعمران)
 احداهما الفصل فان بعث ثم زال الاحصار
 وقد روي (ادراك الهدى والحج) معا
 (توجه) وجوبا (والا) بقدر عليه (لا)
 يلزمه التوجه وهي رابعة (ولا احصار
 بعد ما وقف بعرفة) للامن من الفوات

ثابت في العمرة مع تحقق الاحصار فيها واجيب بانه انما تحقق الاحصار فيها وان كانت لا تقوت لزوم الضرر بامتداد الاحرام فوق ما التزمه بمر (قوله لو بمكة) فبذلك لا نه محل النزاع كما ستري اما المنوع في غير مكة فاختاره على كونه محصرا اه حلي (قوله على الاصح) أي من الرواية عن اصحابنا جميعا وقيل عن الامام لا يكون محصرا لان مكة دار الاسلام فلا تحقق الاحصار فيها وروى عن أبي يوسف أنه ان حبل بينه وبين البيت فهو محصر حلي عن النهاية (قوله والقادر على أحدهما) تصریح بمفهوم قوله والمنوع بمكة عن الركنين محصر حلي (قوله فلتقام بحج) الحديث الملح عرفه واختاره في محل المحصر بعد الوقوف والاظهار كما قاله الاثنان أن يتحل في مكانه بمر (قوله فلتصله به) وذلك لان الدم يدل عنه في التحلل فلما قدر على الاصل لا يدل منه الى البدل بل ان يقال ان هذا الطواف ليس أحد الركنين لان الطواف الركن هو ما يقع بعد الوقوف ولا وقف اللهم الا ان يقال أطلق الركن لشيء به في الفعل وتظاهر الشارح أنه يقتصر على الطواف من غير سعي وقوله كما يزيد على أنه بطرف ويحيى فان المراد به قول المصنف سابقا ولا يتحل بالعمرة فليحذر والله تعالى أعلم بالصواب

• (باب الحج عن الغير) •

لما كان الاصل أن عمل الانسان لنفسه لا لغيره وكان عمله لغيره خلاف الاصل كان هذا الباب خيا قابلا لخير وفي كلام المصنف ادخال ال على غير ولا مستنده من جهة السماع كافي المثل وفي الفتح أنه واقع على غير وجه الصحة بل هو ملزم للاضافة اه ونظر صاحب التمر في كلام الفتح بما لا يليق أن يجمع فضلا عن أن يكتب حوى (قوله أن كل من أتى بعبادة ما) ولو بعد انما يظهر لانه ليس محجورا عليه في ذلك (قوله بعبادة ما) أي سواء كانت صلاة أو صوما أو صدقة أو قراءة قرآن أو ذكرا أو طوافا أو حجبا أو عرة أو غير ذلك من زيادة قبور الانبياء عليهم الصلاة والسلام والشهداء والاولياء والسالمين وتكفين الموق وجميع أنواع البر كافي الهندية وتظاهر اطلاقهم يقتضى أنه لا فرق بين الفرض والتفل فاذا صلى فريضة وجعل ثوابها لغيره فانه يجمع لكن لا يعود الفرض في ذاته لان عدم الثواب لا يستلزم عدم الحقوق عن ذاته كالوضوء بالماء المقصوب والمصلاة في الارض المنصوبة ولم أره منقول ولا من أحكم من أخذ شيئا من الدنيا ليجعل شيئا من عبادته للمعطي ويخفى أن لا يصح ذلك بمر بتقليل زيادة عن السلامة فوح وقوله ينبغي أن لا يجمع ذلك أي المعاوضة وان مع اسقاط الثواب والتظاهر أن ذلك مشى على مذهب المتقدمين من عدم جواز الاجارة على الطاعات ومذهب المتأخرين جوازه وقد رجعهم لقراءة الحققة خمسة وأربعين درهما (قوله وان فواها عند الفعل لنفسه) هذا بحث لصاحب البحر حيث قال والتظاهر أنه لا فرق بين أن ينوي به عند الفعل لغيره أو يجعله لنفسه ثم بعد ذلك يجعل ثوابه لغيره حلي (قوله لتظاهر الادلة) روى أن رجلا سأل النبي صلى الله عليه وسلم فقال كان لي أبوان أبرهما حال حياتهم ما ففعلت بي برهما بعد موتهم ما فقال صلى الله عليه وسلم ان من البر أن صلى له ما مع صلاتك وأن تصوم له ما مع صيامك رواء الدارقطني وعن علي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من مزل على المقابر وقرا قل هو الله أحد إحدى عشرة مرة ثم وهب أجرها لأموات أعطى من الاجر بعدد الاموات رواء الدارقطني أيضا وعن أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من دخل المقابر فقرأ سورة يس خفف الله عنهم يومئذ وسكان له بعدد من فيها حسنات وعن أنس أنه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله انت تصدقني عن موتانا ويندعو لهم فهل يصل ذلك اليهم قال نعم انه يصل ويقرحون به كما يفرح أحدكم بالطبق اذا أهدي اليه رواء أبو حفص العكبري وعن معقل بن يسار أنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اقروا على موتاكم سورة يس رواء أبو داود ورواه عنه صلى الله عليه وسلم أنه ضحى بكبشين أحمرهما من نفسه والا تخرعن أمته متفق عليه أي جعل ثوابه لآلته وهذا تعليم منه عليه الصلاة والسلام أن الانسان ينفعه عمل غيره والاقتداء به هو الاستسقاء بالعروة الوثقى وروى عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه قال يموت الرجل ويدع ولدا فترفع له درجة فيقول ما هذا يا رب فيقول الله سبحانه وتعالى استغفار ولدك ولهذا قال واستغفر لزيدك وللمؤمنين والمؤمنات وما أمر الله به من الدعاء للمؤمنين والمؤمنات والاستغفار لهم وما ذكره في كتابه العزيز من استغفار الانبياء والملائكة

(والمنوع لو بمكة عن الركنين محصر) على الاصح (والقادر على أحدهما لا) أما على الوقوف فلتقام بحجبه واما على الطواف فاختاره به كما (باب الحج عن الغير) الاصل أن كل من أتى بعبادة ما له جعل ثوابها لغيره وان فواها عند الفعل لنفسه لتظاهر الادلة واما قوله تعالى وان ليس للانسان الا ملهى

لهم وكل ذلك عمل القيرطلي من الزيلعي ومعايدل على صحة النياية في الحج صرحا ما رواه ابن مدي في الكامل
والبيهقي في الشعب من قوله صلى الله عليه وسلم ان الله يدخل بائجة الواحدة ثلاثة تغز الجنة الميت والحاج عنه
والتغذ ذلك ذكره السيوطي في الجامع الصغير (قوله أي الا اذا وجهه) يعني ليس للانسان من حصى غيره
بصيب الا اذا وجهه لم يفتد بكونه حلي من البحر (قوله أو الا لام بمعنى على) قال الزيلعي وأما قوله تعالى
وأن ليس للانسان الا ما سوى فقد قال ابن عباس انها منسوخة بقوله تعالى والذين آمنوا واتبعتهم ذريتهم
الا بة وقيل هي خاصة بقوم موسى و ابراهيم لانه وقع حكاية في مصفهما عليهما الصلاة والسلام بقوله أم لم يبا
بنا في مصف موسى و ابراهيم الذي وقيل أراد بالانسان الكافر وأما المؤمن فله ما سوى اخوه وقيل ليس له
من طريق العدل وله من طريق الفضل وقيل الا لام بمعنى على كقوله تعالى وإن آمنتم فله أي فلهما وكقوله
تعالى ولهم اللعنة أي عليهم وعلى هذا الجواب تكررت الآية مع قوله تعالى قبل ذلك الا تزواؤا و زواؤا أخرى
وقيل ليس له الا سبع لكن سبعة يكون مباشرة لثبابة بكتير لاخوان وأما قوله عليه الصلاة والسلام اذا مات
ابن آدم انقطع عمله الا من ثلاث فلا يدل على انقطاع عمل غيره والكلام فيه وليس فيه شيء مما يستبعد مثلا
لانه ليس فيه الاجل ما للممن الاجر لفسيره والله تعالى هو المولى اليه والقادر عليه ولا يخص ذلك بعمل
دون عمل اه حلي (قوله ولقد أفصح الزاهد) أي في الجنب وغيره كأي المخ أي فانه أنكر اتصال الانسان
فخامن حج وغيره للاسموات وجعله مذهب أهل الحق والعدل وتكلف في الاجوبة عن بعض ما ذكرناه (قوله هنا)
أي في باب الحج من التفسير (قوله والله الموفق) التوفيق خلق الطاعة في العبد وخلق قدرة الطاعة في العبد
والمراد بالقدرة هنا القدرة المقارنة للفعل فلا يحتاج في التعريف الى زيادة وتسهيل دليل الخبر اليه وانما ذكر
هذه الجملته اشارة الى أن ما وقع من الزاهد مع أنه امام حجة فاضل انما هو من عدم توفيق الله اليه حيث زاغ
عن دليل الرشاد واتبع بدعة أهل الاعتزال والعناد مع اقامه الشبهة والتليس والتحصيل الى و ذكر صريح
الاحاديث نسأل الله تعالى أن يوفقنا وأحبائنا وأن يعفو عن هذا الامام فيما وقع منه من الاجترار (قوله
العبادة) قال الامام الا مشي العباد بعبادة عن الخضوع والتذلل وحده فاعمل لاراديه الانعظيم الله تعالى
بأمره بخلاف القرية والطاعة فان القرية ما يتقرب به الى الله تعالى أو يراد به ان تعظم الله تعالى مع ارادة
ما وضع له الفعل كبناء الرباطات والمساجد ونحوها فانها قرية يراد بها وجه الله تعالى مع ارادة الاحسان
للناس وحصول المنفعة لهم والطاعة ما يجوز لغير الله تعالى قال تعالى أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى
الامر منكم والعبادة ما لا يجوز لغير الله تعالى وحسن الطاعة موافقة الامر اه وحسن العبادة مباركة عن كونها
خالصة عن شائبة الرياء أبو السعود (قوله كزكاة) أدخلت الكاف صدقة الفطر والعشر والتفقات
وسواء كانت المالية عبادة محضة أو عبادة فيها معنى المؤنة أو مؤنة فيها معنى العبادة بغير (قوله وكفارة)
شبه ل أنواعها من اعتاق واطعام وكسوة كأي البحر (قوله تقبل النياية) وذلك لأن المقصود من التكليف
الابتناء والمنفعة وهي في المال بتنقيص المال المحبوب للتصبر بإيصاله للفقير وهو موجود بفعل التائب بغير
وقوله عن المكلف ليس المراد به البالغ العاقل بل المراد من كلف بها ولو صبيًا فان العشر والصدقة يجبان في مال
الصبي والمجنون ويصح اخراج وليهما عنهما بطريق النياية (قوله لأن العبارة الخ) هذا جواب عن حوال حاصله
كيف يتعاطى العبادة الذمى ومن شرطها النية وهي لا تحقق من كسوف وجب ان الجواب أن الاعتبارية
من وجبت عليه وهو الموكل (قوله ولو عند دفع الوكيل) أفاد أنه لا تصح النية بعد دفع الوكيل ويدل عليه قوله
في كتاب الزكاة ولو قال أي هذا الدفع الى الوكيل هذا انقطع أو عن كفارتي ثم فواء عن الزكاة قبل دفع الوكيل
مع وفي البحر اذا جرت النياية في المالية مطلقا فالعبارة لنية الموكل لانية الوكيل وسواء نوى الموكل وقت
الدفع الى الوكيل أو وقت دفع الوكيل الى الفقراء أو فيما بينهما اه حلي قال ومقتضى عبارة البحر عدم صحة
النية قبل الدفع الى الوكيل أيضا مع ثمة تقدم في كتاب الزكاة صحة مقارنة النية لمرل ما وجب وعلمية الشارح
لا تنافي ذلك اه قلت انما يخص في البحر الاحوال التي ذكرها لانه عند الدفع للوكيل لا بد وأن تحضره نية
لانه لا يحدى الوكيل الى قصد الموكل الا بنية وأمره (قوله وصوم) قال في الحواشي المتعدية معنى بكونه بدنيا
أن فيه ترك أعمال البدن نهى (قوله لا تقبلها مطلقا) لأن الإتيان فيها بالتصبر والنفس والجوارح بالافعال

أي الا اذا وجهه كما حققه الكمال أو الا لام
بمعنى على كأي ولهم اللعنة ولقد أفصح
الزاهد من اعتزاله هنا واقه الموفق
(العبادة المالية) كزكاة وكفارة (تقبل
النياية) من المكلف (مطلقا) عند القدرة
والبحر ولو التائب ذميا لأن العبارة نية الموكل
ولو عند دفع الوكيل (والبدنية) كصلة
وصوم (لا تقبلها) مطلقا

المخصوصة وجعل نائبه لا تحقق المشقة على نفسه ظم فجز النيابة مطلقا لا عند العجز ولا عند القدرة بحر (قوله
والمركية منهما) أراد أن المال معتبر في الحج اعتبارا قويا بحيث لا يتأق ولا يتصل إليه غالبا فكان كالجز
والانهاضة الحج الوقوف والطواف حلبي وفي الجوى في قوله هم مركبة منهما نظر لأن الشيء لا يتركب من
شرطه ويمكن أن يقال كون الشيء لا يتركب من شرطه في المركبات الحقيقية دون الاعتبارية اه وفي الحلبي
أول (قوله كبح الفروض) ما لفته فعمل الحجة المنذورة كافي البحر وقيد به نظرا لشرط دوام العجز إلى الموت
لأن الحج النفل يقبل النيابة من غير اشتراط عجز فضلا عن دوامه اه حلبي وكان مقتضى القياس أن لا يجزى
النيابة في الحج لتضمنه المشقتين البدنية والمالية والاولى لا يكتفى فيها بالنائب لكنه تعالى رخص في إسقاطه
بفصل المشقة الأخرى أي إخراج المال عند العجز المستمر إلى الموت رحلة وفضلا بأن يدفع نفقة الحج إلى من
يجب عنه بخلاف حال القدرة فلا يبعد ولا تركه فيها ليس إلا لزيادة ائثار راحة نفسه على أمره به وهو بهذا يستحق
العقاب لا التخصيف في طريق الإسقاط بحر (قوله تقبل النيابة عند العجز) اعتبارا بطله المال أبو السعود
(قوله فقط) أي دون اقدرة اعتبار الجهة البدن عيلا بالشبهين بأقدرة المالك أبو السعود (قوله لكن بشرط)
استدرك على قوله تقبل النيابة (قوله لأنه فرض العهر) على المحذوف هو مفهوم المصنف تقديره أما إذا لم يدم
العجز بأن صبح بعد لانفع النيابة لأنه فرض العهر لحسن قدر عليه وقتا من عمره بعد ما استناب فيه للعجز
لحقه ظهر انتفاء شرط الرخصة بحر (تنبه) محل وجوب الحج على العاجز بالنيابة إذا قدر عليه ثم عجز بعد
ذلك عند الامام وعندهما يجب الاجتناب على العاجز من مكانه مال ولا يشترط أن يجب عليه وهو صحيح
زاي واقضى كلامه أن العجز لو أجمعه غيره ثم عجز لا يجز به وبه صرح غير واحد كالسياتي وفي البحر المرأة إذا لم تجد
عمرها لا تخرج إلى الحج إلى أن يبلغ الوقت الذي تجز به عن الحج فينشد تبعث من يحج عنها أما قبل ذلك
فلا يجوز توليهم وجود الحرم فان بعثت رجلا من دامت عدم الحرم إلى أن ماتت فذلك جائز كالريض إذا أجم
رجلا ودوام المرض إلى أن مات وأطلق في العجز فعمل ما إذا كان ساجدا أو يصنع العباد فلو أجم وهو في السجن فان
مات فيه أجزأه وان خلاص منه لا وان أجم لعذر بينه وبين مكانه أقام العذر على الطريق حتى مات أجزأه وان لم
يقم لا يجز به (قوله فيقول أحرمت عن فلان) وبعد صلاة الركعتين يقول اللهم اني أريد الحج فيسر لي وتقيله
عن ومن فلان اه من شرح الملتقى (قوله وتكفي نية القلب) ولا يحتاج إلى التصريح باللفظ (قوله أي يمكن) أي
عادة والافضل عجز يمكن زواله عقلا لمعوم قدرة الواجب تعالى اه حلبي (قوله كرامة) وهي مرض السيل
(قوله ولو أجم وهو صحيح ثم عجز) أي بعد فراغ النائب من الحج أن كان وقت الوقوف معصا أمالو عجز قبل فراغ
النائب واستأجر أجزأه وقوله لم يجزه أي من الفرض وان وقع تنللا لا سمر أقاده في البحر قال الجوى ومن هنا
يؤخذ عدم صحة ما يصفه السلاطين والوزراء من الاستنابة عن أنفسهم في الحج لأن عجزهم لم يكن مستقرا إلى
الموت اه أوله عدم عجزهم أصلا والمراد عدم صحتهم عن الفرض بل يقع نفلا (قوله لفقد شرطه) وهو العجز وقت
النائب (قوله وشرط الأمر به) أي بالحج الفرض أما التفل فيجوز بغير الأمر أقاده أبو السعود (قوله الا إذا أجم
أو أجم الحج) دليله حديث الشعبي وهي أمعاء بنت عيسى من المهاجرات قالت يا رسول الله ان فريضة الله في الحج
أدركت أبي شيئا كبيرا لا يثبت على الرحلة أفأجم عنه قال نعم متفق عليه اه وقولها أفأجم عنه فيه رواية
فتح الهرة وضم الحاء أي أنا أحرم بنفسى عنه وأودى الأفعال وهو المشهور من الرواية وروى بضم الهـ مزة
وكسر الحاء أي أمر أحد أن يحج عنه (قوله لوجود الأمر دالة) لأنه لما استولى على ماله كأنه قال له فم بأداء
ما على (قوله أرا كرها) قال في فتح القدير اعلم أن شرط الاجزاء كون أكثر النفقة من مال الأمر والقاس
كون الكل من ماله الآن في التزام ذلك حرجا بينا لأن الإنسان لا يستحب المال ليلالونه إرا في كل حركة
وقد يحتاج إلى عزيمة ما وكسرة خبر في نفقة فأعتنا اعتبار القليل استصافا واعتبرنا لا أكثره حكم الكل
اه حلبي (تنبه) لو أنفق أكثر الكل من مال نفسه وفي المال المعفوع إليه وفاء بجه وجمع به فيه إذ قد يتلى
بلا اتفاق من مال نفسه لبقة الحاجة ولا يكون المال حاضر الجوز ذلك كالوصى والوكيل يشترى للقيم
والموكل وبطيان الثمن من ماله ما ملوهم الرجوع به في حال التيم والموكل وبه علم أن اشتراطهم كون النفقة
من مال الأمر لا حرجا من التبرع لا مطلقا بحر ومن الشرائط الحج را كحا حتى لو أمره بالحج فحج ماشا بباضين

(والمركية منهما) كبح الفرض (تقبل النيابة
عند العجز فقط) لكن بشرط دوام العجز إلى
الموت (لأنه فرض العهر) بشرط (نية الحج عنه)
بزوال العذر (و) فيقول أحرمت عن فلان
أي عن الأمر فيقول أحرمت عن فلان
وليك من فلان ولو نسي اسمه فذوى من
الأمر مع وتكفي نية القلب (هذه) أي
الاشتراط دوام العجز إلى الموت (إذا كان)
العجز كالسبي (و) الممرض يرجى فواله أي
يمكن (وان لم يكن كذلك) كالحمل (لأنه)
مقط الفرض (يجب التغير عنه) فلا إعادة
مطلقا سواء (استؤذنت العذرية أم لا) ولو
أجم وهو صحيح ثم عجز واستقر لم يجزه لفقد شرطه
(وشرط الأمر به) أي بالحج عنه (فلا يجوز
حج الغير بغير إذنه الا إذا أجم) أو أجم (الوارث
عن مورثه) لوجود الأمر دالة وبقي من
الشرائط النفقة من مال الأمر كلها أو
أكثرها

النفقة ويصح عنه واكالات المفروض عليه هو الحج راكبا فيه صرف مطلق الامر بالحج اليه فاذا حج ماشيا بافقد
خالف في ضمن حنابلة (قوله ان عينه) تعيينه ليس بذكر اسمه فقط بل انا بالحصر او بالتصريح بنوع غيره (قوله
يجوز من فلان لا غيره) او لا يجوز من الا فلان فلو مرض المأمور في الطريق فدفع النفقة الى غيره لم يجز من الميت
لم يجز الا ان يكون الامر اذن له في ذلك ويبنى للوصي ان اذن له في أن يجز غيره اذا مرض حنابلة (قوله جاز)
جعل في الهندية رواية عن محمد لم يذكر غيرها (قوله وأوصلها في الباب) هو منسك العلامة السدي (قوله منها
عدم اشتراط الاجرة) أي على الصحيح كما في شرح الباب ومنها وجوب الحج بالمال فلو أجمع فقيرا أو غيره لم يجب
عليه الحج عن المرض لم يجز غيره عنه وان وجب بعد ذلك ومنها التجيز المستدام الى وقت الموت ومنها
وجود العذر قبل الاجحاج وهذا ليس بشرط مستقل لشمول ما قبله ومنها الامر بالحج فلا يجوز حج غيره بغير
أمره ان أوصى به وان لم يوص به فتبرع عنه الوارث أو من هو من أهل التبوع فحج عنه أو أجمع فجاز ومنها أن يجز
بمال المجبوج عنه فان تبرع الحاج بماله نفسه لم يجز وفي خزانة الاكل لوجج الوارث من الميت على أن لا يرجع
في التركة لم ينع عن فرض الميت وان أمره الميت وفي الثانية أنه يقع عنه وفيه بحث لا يفتي ومنها أنه يجز راكبا
ان اتسع ثلث المال فلو حج ماشيا ولو بأمرة يضمن النفقة وكذلك لو لم يأمره وأمسك مؤنة الكرا لنفسه لان نفقة
الركوب أكثر فكان الثواب أو فرود ركوب الاكثر كركوب الكل وان ضاقت النفقة عن الركوب لحج عنه ماشيا
جاز ومنها أن يجز عنه من وطنه ان اتسع الثالث وان لم يبلغ حج عنه من حيث يبلغ ومنها ما يجز المجبوج عنه
عند الاحرام أو بعده عند الامام قبل أن يشرع في أفعال الحج ومنها أن يهرم من المقات أي مقات الامر ميكا
أو غيره وبحت فيه بأن المقات ليس بشرط مطلق الحج بل هو من واجباته فكيف يكون شرط في التائب ومنها
أن يجز المأمور بنفسه فلا يجوز دفع المال الى غيره الا اذا اذن له ومنها أن لا يفسد حج به فلو أفسده لم يقع عنه
ويضمن المال لانه مخالف ويضمن في ذلك الفاسد والدم من ماله ولو قضاه في القابلة لا يقع عن الميت بل عن نفسه
لانه لما خالف صار كأن الاحرام الاول عن نفسه فأنفسه فلا بد من قضائه ومنها عدم الخيانة فلو قرن وقدر أمره
بالافراد يكون مخالفا لما عنده لا عندهما ومنها أن يهرم بحجة واحدة فلو أهل بمجتنبين احدهما من نفسه
والاخرى من الاخر لم يجز فلو فرض التي عن نفسه جاز وهذا الشرط يرجع الى شرط عدم الخيانة ومنها أن
يفرد الاهلال لواحد وهذا أيضا نوع من المخافة وليس بشرط على حدة فلو أمره رجلان بالحج فأهل عنده اثنان
لهما وان عين احدهما وقع له وان لم عين احدهما فأن عين أحدهما شاملا لشرع في الاعمال ومنها السلام
الامر ومنها عقل الامر والمأمور ومنها تمييز المأمور فلا يصح اجحاج غيره بميز واختلاف العبارات في المراتق فنع
أجمع في الباب وأجازه في الفتاوى السراجية والاحتياط وغيره ومنها عدم الفوات فلو فات الحج لم يجز
احرامه عنه ثم ان فاتته لتعصير منه ضمن وان حج من عام قابل من مال نفسه عن الميت جاز وان باقة معاوية لم يضمن
ويستأنف الحج عن الميت ونفقتة في رجوعه من ماله خاصة وعليه من قابل الحج من مال نفسه العشرون أن
يجز الذي عينه اه من الباب وشرحه بصرف (قوله لم يجز حجه) هذا الكلام يقتضي أنه ليس له الاجرة ولا اجر
المثل وأن حجه موقع له وبعبارة اندائية نص في وقوع الحج لا يستأجر في ظاهر الرواية ولا جبراً بمشله فاقضت
أن الاجارة فاسدة والاستحقاق الاجر المسمى وفي البحر عن الاسيحي أن لا يجوز الاستنبار على الحج ولا على شيء
من الطاعات فلو استؤجر على الحج ودفع اليه الاجر وجب عن الميت فانه يجوز من الميت وله من الاجرة ارتفعة
الطريق في الذهاب والجمي وپرد المصل على الورثة لانه لا يجوز الاستنبار عليه ولا يهل أن يأخذ الفضل عليه
اه فقد وافق الحنابلة في أن الحج وقع عن المستأجر وقول الحنابلة في ظاهر الرواية أعاد أن قول الشارح لم يجز حجه
خلاف ظاهر الرواية وقول الاسيحي أن لا يجوز الاستنبار على شيء من الطاعات مبني على مذهب المتقدمين وعلى
مذهب المتأخرين من الجواز فينبغي أن يصح الاستنبار وأن يستحق الاجر الاجر المسمى اه حلق (قوله ولو اتفق
من مال نفسه) أي وفي المال المدفوع اليه وفاء حجه كما تقدمناه (قوله أو خلط النفقة) أي خلط المأمور بالحج
النفقة بماله نفسه حلق (قوله وأنفق كله أو أكثره) الضمير ان يرجع ان مال الامر والعبارة على حذف مضاف
أي وأنفق مقدار كله أو مقداراً كثره وهذا يرجع الى مسئلة الاتفاق من ماله والى مسئلة الخلط والمعنى لو أنفق
المأمور بالحج من مال نفسه وجب وأنفق مقداراً كثره أو مقداراً كثره جاز ويرى من الضمان وكذلك الخلط

وج المأور بنفسه وتعيينه ان عينه فان قال
يجز من فلان لا غيره لم يجز غيره ولو لم يقل
لا غيره جاز وأوصلها في الباب الى مشرين
شرطاً منها عدم اشتراط الاجرة فلو استأجر
رجلاً بأن قال استأجر ثلثي على أن تجز عني
بكذا لم يجز حجه وانما يقول أمرتك أن تجز
عني بلا ذكر اجارة ولو أنفق من مال نفسه
أو خلط النفقة بماله وجب وأنفق كله أو أكثره
جاز ويرى من الضمان

النفقة بماله وج وانفق مقدار كل مال الا امرأ أو أكثره جاز وبرئ من الضمان اه حلي (تمت) حج الانسان من
 غيره أفضل من حجه لنفسه بعد أن أدى حج القرض لأن تنفعه متعد وهو أفضل من القاصر أبو السعود عن
 العلامة نوح رحمه الله تعالى (قوله لاتساع باب) لأن المقصود منه الثواب فإذا كان له تركه أهله تحمل
 مشقة المال بالاولى (قوله وقيل عن المأمور) قالوا وهو رواية عن محمد وهو اختلاف لاثرة لانهم قد اتفقوا
 أن القرض يسقط عن الآمر ولا يسقط عن المأمور وأنه لا بد أن ينوبه عن الآمر وهو دليل المذهب وأنه يشترط
 أهلية النائب لصحة الافعال حتى لو أمر ذميا لا يجوز وهو دليل الضميمة ولم أر من صرح بالثرة وقد يقال انها
 تظهر من هاتين الحجتين على المذهب اذا حج عن غيره لا يثبت وعلى الضميمة يثبت أنه يقال ان العرف
 أنه قد حج وان وقع من غيره فيثبت اتفاقا حلي عن البصر (قوله نفلا) أما الفرض فلا يثبت اتفاقا (قوله كج
 النفل) يعني اذا حج عنه نفلا فله ثواب النفقة ويقع للمأمور نفلا وحل له ثواب الظاهر انه لانه جعل للامر ثواب
 النفقة فقط (قوله ولكنه يشترط الحج) استندوا على قوله يقع عن الآمر فان مقتضاه حجه ولو من غير أهله
 (قوله أهلية المأمور) خرج بها السكاكروا المجنون كما ذكره الفارح (قوله لصحة الافعال) انما عبر بالصحة دون
 الوجوب ليعلم المراهق فانه أهل للصحة دون الوجوب (قوله ثم نزع عليه) أي على اشتراط الأهلية من غير اشتراط
 شرط زائد ~~فإن~~ أدائه حجة الاسلام (قوله بمهمله) أي بصاد مهمله (قوله من لم يحج) كذا في القاموس
 وفي الملح وهو الذي لم يحج من نفسه مالا وغيره اه أي عن غيره من الناس قال الطحاوي وانما المراد هنا امر
 عليه حجة الاسلام بدليل قول ابن الهمام الذي يقتضيه الظن أن حج الصرورة عن غيره ان كان بعد تحقق
 الوجوب عليه بما ذكره الزاد والراحلة والصحة فهو مكروه كراهة تحريم لانه تضيق عليه والحالة هذه في أول سني
 الامكان فيما ثم يتركه وكذا لو تنزل نفسه ومع ذلك يصح لأن النهي ليس لعين الحج المقبول بل لغيره وهو خشية
 ان لا يدرك الفرض اذا مات في سنة غير نادر اه اذا عرفت هذا فبشمل من لم يحج أصلا ومن حج نفلا ومن حج
 منه ورأى من حج حجة الاسلام فاسد ومن حجها صحيحة ثم اراد ثم أسلم اذ تعمله ليحلها اه قال في البحر والحق
 أن الكراهة تنزيهية على الآمر فريعية على الصرورة المأمور الذي اجتمعت فيه شروط الحج ولم يحج عن نفسه
 لانه آثم بالتأخير (قوله والمرأة) أي مع الكراهة وكذا ما بعد ما حلي عن البحر ووجه الكراهة كما في الملح أن حج
 المرأة ناقص فانه ليس عليها حمل ولا سعي ولا رفع صوت بالتلبية ولا الحلق فكان اجبا على الرجل أكل (قوله
 والعبد) قيده في الملح والهندية بالمأذون ومنه الامة ادلا فرف فأفاد ذلك التقيد أن غير المأذون لا يصح أصلا
 ووجه الكراهة فيه كما في النهر أنه ليس أهلا لاداء الفرض عن نفسه فكيف عن غيره ثم قال وهذه العلة تظهر في
 الصبي ولم أره اه قلت المسحوس أن غيره أولى فاجابه فزأولى وهو مرجع كراهة التنزيه (قوله وغيرهم أولى)
 نقل صاحب الهندية عن الكرماني مائنه والافضل أن يكون عالما بطريق الحج وأفعاله ويكون حرا عاقلا باله
 كذا في غاية السرمحي شرح الهداية ولما حج عنه امرأة أو عبدا أو أمة باذن السيد جاز ويكره كذا في محط
 السرخسي اه وفي الملح ثم الكراهة هذه تنزيهية والافعال الواجب اجبا على المراهق اه اذا عرفت ذلك فعمل ما في
 عبارة المحققين من الظن وانما قوله وغيرهم أولى المراد بالاولوية الوجوب لأن مقابله مكروه فحريما كما عرفت
 والاولوية تنافي الوجوب وان كان خلاف الاصطلاح اه ومراده بتولية كما عرفت ما ذكره الكمال في الصرورة
 فنقول له ان ما ذكره الكمال لا يظهر الا في حق المأمور ولا الآمر والكلام هنا في الافضل لا الآمر وعلى تسليم أن
 يكون ذلك في حق الآمر أيضا لا يظهر في حق العبد والمراهق وقباسه ما عني الصرورة لا يظهر لأن الكراهة انما
 ثبتت هنا لاستطاعته الحج وقد أخره ولا يقال ذلك في جانب العبد والمراهق فليست (قوله لعدم الخلاف) أي
 خلاف المتأخرين رضي الله تعالى عنه فانه لا يجوز جهيم اه حلي عن الزيلعي قلت وهو ذا مما يدل على كراهة
 التنزيه لأن مراعاة الخلاف أولى فقط (قوله ولو أمر ذميا الخ) هو من جعله المقترع كما عرفت لانه انما لم يصح فيها
 لعدم أهليتها (قوله واذا مرض المأمور بالحج) طاهره سواء كان الآمر حيا أو ميتا عنه بالتعيين السابق بأن
 يكون حصر الاجتهاد عنه فيه أو نقضه عن غيره أولا (قوله عن الميت) مثله لو كان الآمر حيا ولم يقيد بالميت
 في البحر الذي اعترف منه المصنف (قوله الا اذا أذن له) يعني أن يقرأ أذن بالنسبة للحج ولو أشمل ما اذا أذن
 الميت قبل وفاته أو وصيه والاولى الاذن كما مر عن الهندية وقوله بذلك أي بدفع المال الى غيره ليحج (قوله

(وشروط الحج) المذكور (لحج الفرض لا
 النفل) لاتساع باب (ويجوز الحج) الفرض
 (عن الآمر على الظاهر) من المذهب وقيل
 عن المأمور نفلا ولا من ثواب النفقة كج
 النفل (لكنه يشترط) لصحة النيابة (أهلية
 المأمور لصحة الافعال) ثم نزع عليه بقوله
 (فإن حج الصرورة بمهمله من لم يحج) والمرأة
 ولو أمة (والعبد وغيره) كما رافق وغيرهم
 أولي لعدم الخلاف (ولو أمر ذميا) أو مجنونا
 (لا يحج) واذا مرض المأمور (بالحج في
 الطريق ليس له دفع المال الى غيره ليحج) ذلك
 الغير (عن الميت الا اذا) أذن له بذلك بان
 (قبل له وقت الدفع اصنع ما نيت فيجوز) له
 ذلك (مرض أولا)

مطلقاً أي مطلقاً التصرف غير قيد به (قوله خرج المكلف الخ) أما إذا لم يخرج وأوصى ولم يبين مكاناً
ولاً ما لا يخرج عنه من ثلث ماله لأنه بمنزلة التبرعات فإن بلغ ثلثه أن يخرج عنه من بلده وجب الاجتهاد من بلده لأن
الواجب عليه الحج من بلده الذي يسكنه وكذا إن خرج لغير الحج ومات في الطريق وأوصى بخرج بالمكاف
غيره فإنه لا تعتبر وصيته ولا يخرج عنه (قوله انما يجب وصيته) فائدة مستقلة لا تؤخذ من المكلف (قوله فان
فسر) أي عين (قوله فالامر عليه) أي الشأن بقى على ما فسره فان فسر المال يخرج عنه من حيث يبلغ وان فسر
المكان يخرج عنه منه اهـ (قوله من بلده) فلو مات مكى بالكوفة وأوصى بحجة حج عنه من مكة وان أوصى بالقران
قرن من الكوفة لأنه لا يحمل بمكة وان كان للموصي أوطان حج عنه من أقرب أوطانه الى مكة لأنه متى شئ به وقوله
من بلده محله ما إذا كان له بلد أما إذا لم يكن له وطن فمن حيث مات بخرج (قوله قياساً) هو قول الامام ووجهه أن
التدبر الموجود من السفر بطل في حق أحكام الدنيا لقوله عليه الصلاة والسلام كل عمل ابن آدم يتقطع بعونه
الاثلاثة ولده الحج يدعوه بالتخيرو لم علمه الناس يتبعهون به وصدة جارية وتنفيد الوصية من أحكام الدنيا وهو
ليس من الثلاث فبطل وجوب الاستئناف كونه لم يوجد الخروج أو خرج لغير حج كالخبرة وغيرها فأوصى بأن
يخرج عنه ومات فإنه يخرج عنه من بلده حلي عن الزبلي وأورد على ظاهره لفظ الحديث أن الولد ليس من عمله
واجب بأنه من كسبه لما أنه هو السبب في وجوده بخلاف الاخ والم والاب ونحوهم فإنه وان كان يتنفع
بدهم بل بدعاء الاجاب لكتهم ليسوا من كسبه أفاده أبو السعود (قوله لا استحصاناً) بل الاستحصان أن يخرج
عنه من حيث مات وهو قولهما لأن خروجاً لم يطل بعونه قال الله تعالى ومن يخرج من بيته مهاجراً الى الله
ورسوله الآية وقال عليه الصلاة والسلام من مات في طريق الحج كتب له حجة مبرورة في كل سنة فاذا لم يطل
عمله وجب البقاء حلي عن الزبلي (قوله فليحفظ) فيه تشبيه على أن هذا من المواضع التي يعمل فيها بالقياس
لا بالاستحصان حلي (قوله فلو أجمع عنه الوصي من غيره) أي من غير بلده تفريع على قوله فيخرج عنه من بلده اهـ
حلي (قوله لم يصح) ويكون الوصي ضامناً والحج له ويخرج عن الميت ثانياً الا اذا كان المكان الذي أجمع منه قريباً
الى وطنه من حيث يبلغ اليه ويرجع الى الوطن قبل الليل حينئذ لا يكون ضامناً تماماً أفاده صاحب البحر
(قوله ثلثة) أي الموصي يعني ثلث ماله حلي فان بلغ الثلث أن يخرج عنه ركباً فأجمع عنه ماشياً لم يجر وان لم يبلغ
الاماشياً من بلده قال محمد يخرج عنه من حيث بلغ ركباً وعن الامام أنه غير بين أن يخرج عنه من بلده ماشياً
وركباً من حيث بلغ (تنبيه) لم يبين ما اذا زاد الثلث على حجة واحدة وحاصله أن الموصي تماماً بين حجة واحدة
أو يطلق أو بعين في كل سنة حجة في القول يخرج عنه واحدة ومافضل لورثته وفي الاخيرين خبر الوصي ان شاء
عنه في كل سنة حجة واحدة وان شاء أجمع عنه في سنة واحدة جميعاً وهو الافضل لأنه لا يحمل بتفدية الوصية لأنه ربما
ذلك المال وتوضيحه في البحر (قوله أن يسترد المال) لأنه أمانة في يده بغير فليس له المنع (قوله مالم يحرم) مفهومه
أنه اذا أجم لم يجر لاجل ما لا استرداد وهذا في الوصي أما اذا أجمراه انما بالحج فأحرم مات الا حرمه فلو ارث
استرداد المال كما يأتي في الفروع (قوله لخيانة) حقيقة أولهمة كما يؤخذ بما أتى والخبر في منه وفي ماله له أمور
قال في البحر ولو دفع الوصي الدرهم الى رجل ليخرج عن الميت فأراد أن يسترد كله ذلك مالم يحرم لان ائمال امانة
في يده فان استرد ففقدته الى بلده على من تكون ان استرد لخيانة ظهرت منه فالتفتة في حاله خاصة وان استرد
لخيانة ولا تهمة فالتفتة على الوصي في ماله خاصة وان استرد لغير رأي فيه أو بطله بالمناسك فأراد الدفع الى
أصلح منه ففقدته في مال الميت لأنه استرد دفعه الميت اهـ حلي (قوله أوصى بحج) قيد بالوصية لأنه لو تبرع عنه
وارثه بالاجتهاد أو بالحج بنفسه قال الامام يجوز به ان شاء الله تعالى لقوله صلى الله عليه وسلم للفقهاء رأيت
لو كان على أهلك دين شبهه بدين العباد وفيه لوقضى الوارث من غير وصية يجوز به فكذلك هذا كذا في فتح القدير قال
الولواحي ان المشقة على القبول لا على الجواز لأنه شبهه بقضاء الدين ومن تبرع بقضاء دين رجل كان صاحب
الدين بالخيار ان شاء قبل وان شاء لم يقبل فكذلك في باب الحج اهـ (فائدة) حج الولد عن والده ووالده مندوب
للاحاديت بخرج عن النكاح (قوله فتقطع عنه رجل) أطلق الرجل المتقطع فحمل الوارث وبه صريح قاضي خان
بقوله الميت اذا أوصى بأن يخرج عنه بماله فتبرع عنه الوارث أو الاجنبى لا يجوز اهـ حلي (قوله لم يجوز) أي الميت
عن فرضه والا فلا نواب ذلك الحج حلي عن الشر بلاية (قوله وان أمره الميت) أي لو أمر رجل بالان يخرج عنه حجة

لأنه ما روي كلاً مطلقاً (خرج) المكلف الى
الحج ومات في الطريق وأوصى بالحج عنه
فما يجب وصيته به اذا أخره بعد وجوبه تماماً
لوج من عامه فلا (فان فسر) المال أو المكان
فالأمر عليه) أي على ما فسره (والا فيخرج)
عنه (من بلده) قياساً لا استحصاناً فليحفظ فلو
أجمع عنه الوصي من غيره لم يصح (ان وفي به)
أي بالحج من بلده (ثلثة) وان لم يقب به فن
حيث يبلغ استحصاناً ولو وصى الميت بأورثته أن
يسترد المال من المأمور مالم يحرم ثم ان رده
لخيانة منه ففقدته الرجوع في ماله والا ففى
مال الميت (أوصى بحج فتقطع عنه رجل لم
ز) وان أمره الميت

الاسلام فتوى المأمور تلو على الجزية أما إذا لم ينو فرضاً ولا نفلاً فانه يجوز عن حجة الاسلام كافي البحر وهذه
المسئلة لا تفيد بالتبرع بل ولو كانت ان المال مال الاثم كما هو ظاهر اطلاق صاحب البحر (قوله لانه لم يحصل
مقصوده) أى الاثم وعلى هذا الزكاة والكفارة فلو أوصى باخراجهما من ماله لا يجوز به التبرع بها كذا فى البحر
(قوله لكن لو جع عنه ابنه) أى فى صورة التمن وهي ما إذا أوصى بحج قال فى البحر رجل أوصى بأن يحج عنه فحج
عنه ابنه ليرجع فى التوكفة فانه يجوز كالدين اذا قضاه من مال نفسه اهـ حلى وهل الابن قد أو المراد مطلق وارث
(قوله ليرجع) أم لو حج لا يرجع فانه لا يجوز عن الميت لانه لم يحصل مقصود الميت وهو ثواب الانفاق مسلبي
عن البحر (قوله ان لم يقل) أى الموصى من مالى قال فى العمدة تلو أوصى بأن يحج عنه بالالف من ماله فأجج الوصى
من مال نفسه ليرجع ليس له ذلك لان الوصية باللفظ فيعبر بالفظ الموصى وهو اضاف المال الى نفسه فلا يقل
اهـ (قوله وكذا الواج) الضمير فى أجج يرجع الى الوارث كما سيظهر لانه لا بد من وحيده على أن الابن فى كلام
الشارح ليس بقيد وصورته أوصى بأن يحج عنه فأجج الوارث من مال نفسه لا يرجع عليه جاز لميت عن حجة
الاسلام كافي الثانية ويفرق بين هذه وبين ما إذا حج الوارث بنفسه لا يرجع حيث لا يجوز بأن هذه حصل فيها
ثواب المال لا لاثم الا أن الوارث دفعه عنه بخلاف الثانية فان الوارث لم يدفع مالا وانما أتى بالاعمال (قوله
لا يرجع) نص على التوهم أما إذا حج ليرجع فالحكم كذلك بالاولى وله أن يرجع فى مال الميت وأما فى الاجنبى
فلا يجوز أى عن حجة الاسلام كافي الهدية قال الحلبي واستفيد من قول الثانية وله أن يرجع فى مال الميت أن
له أن يرجع أيضاً فى مال الميت فيما إذا حج بنفسه ليرجع وينبغى أن تقدم مسئلة الثانية عملاً إذ لا يقل الموصى من
مالى اهـ وهو مقتضى التعديل السابق فتأمل (قوله كالدين اذا قضاه) أى الوارث من مال نفسه ليرجع أولاً
ليرجع فانه يجوز فهو تشبيه فى المسئلة بنطوق الشارح ومفهومه أفاده الحلبي (قوله ومن حج) الاولى أن
يقول ومن أهل فانه ليفيد أنه مخالف بمجرد الاحلال ولو أقيمناه على ظاهره لا فادانه لا يكون مخالفاً لابلأه فراغ
من الحج وهو يناقض قول الشارح بعد وينبغى حجة التعيين أى قبل الطواف والوقوف وقوله فان عين أحدهما
قبل الطواف والوقوف وفى التعيين بالاحلال فائدة أيضاً هي شموله للعمره والقران فان هذا الحكم لا يخص المفرد
بالج إلا أن يقال أطلق الحج وأراد الاحلال من اطلاق السكك وأراد الجزم نظر الى أن الاسرام له شبهة بالركن
أو بملافة الجسورة نظر الى أن له شبهة بالشرط اهـ حلى (قوله عن أمره) لافرق بين الابوين وغيرهما فى الأمر
وعدمه حتى لو أمر رجلان رجلاً أن يحج عن كل واحد منهما بحجة فأحرم عنهما لم يقع أحرامه عنهما بل عن نفسه
سواء كان الاثم أم أبوه أو غيرهما وضمن ماله ما ان أنفق منه ولو أحرم رجل عن رجلين بغير أمرهما جاز له أن
يجعل أحرامه عن أبيهما سواء كانا أبويه أو غيرهما أبو السعود عن العلامة فوح (قوله وقع عنه) أى وقع عن
المأمور فلا ولا يجوز به عن حجة الاسلام كافي البحر وذلك لأن كل واحد منهما أمره بأن يخلص النية له من غير
اشتراك أبو السعود (قوله وضمن ماله ما) ان أنفق منه بجر (قوله لانه خالفهما) حيث شرط مع كل غيره فبكانه
أشقق نفقة كل الى حج نفسه (قوله وينبغى حجة التعيين) قال الزيلعي وان أطلق بأن سكت عن ذكر المجموع عنه
معيناً ومبهما قال فى الكافي لانه نص فيه وينبغى أن يصح التعيين هنا اجاعاً لعدم المخالفة اهـ وقوله ينبغى ان يصح
التعيين أى تعيين أحد أمره قبل الطواف والوقوف كفى مسئلة الابهام وقوله اجاعاً قال شيخنا ينبغى أن
يجرى فيها أيضاً خلاف أبي يوسف الا ترى فى مسئلة الابهام بلربان علقه الآية هنا أيضاً حلى (قوله ولو أجهمه)
بأن قال ليلى بحجة عن أحد أمرى ولو أجهم ما أحرم به وعين الاثم أو أجهمه ما لا يكون مخالفاً قال فى البحر
وصوراً لاجهام أربعة فى واحدة يكون مخالفاً وهو مسئلة الكتاب منطوقاً وفى الثلاثة لا يكون مخالفاً وهو
أن يكون الاجهام فى الأمر وفى النسك أو قيم ما ولو أهل المأمور بالحج بحيث يرا أحدهما عن نفسه والاخرى عن
الاثم ثم رفض التى أهل بها عن نفسه تكون السابقة عن الاثم كأنه أهل بها واحد ها ومن صور المخالفة ما إذا
أمر به بالحج فاعتق ثم حج من مكة لانه مأمور بحج ميثاقى وما أتى به مكى اهـ وظاهر التقيد بقوله ثم حج من مكة أنه
لو خرج الى الميقات وأحرم منه لا يكون مخالفاً مع أن قصد الاثم أن يكون نفقة السفر له وله ثوابها (قوله قبل
الطواف) المراد به طواف القدوم كما قال الامام رضى الله تعالى عنه لوجه بين اسرامين يجتنب ثم شرع فى ما واف
القدوم انقضت احداهما فان قلت ذكر الوقوف مستدركاً قلت يمكن أن لا يطوف للقدم فيكون الوقوف

لانه لم يحصل مقصوده وهو ثواب الانفاق
لكن لو حج عنه ابنه ليرجع فى التركة لانه
لم يقل من مالى وكذا الواج لا يرجع كالدين
اذا قضاه من مال نفسه (ومن حج من) سئل
من (أمره وقم عنه وضمن ماله ما) لانه
خالفهما (ولا يقدر على جعله من أحدهما)
لعدم الاولوية وينبغى حجة التعيين لو أطلق
الاحرام ولو أجهمه فان عين أحدهما قبل
الطواف والوقوف.

حيث هو المعتبر حلي (قوله ياز) أي عندهما وقال أبو يوسف لا يجوز بل وقع ذلك عن نفسه بلا توقف
 وضمنه فنفقتهما وهو القياس لأن كل واحد منهما أمره بتعجيل الحج فإذا لم يعين فقد خالف وجه قوله ما وهو
 الاستيذان أن هذا إيهام في الأحرام والاحرام ليس بمقصود وإنما هو وسيلة إلى الأفعال والمبهم يصلح وسيلة
 بواسطة التعيين فاكثرت به شرطاً حلي عن التبيين (قوله بخلاف ما لو أهل بحج) الأولى إسقاط قوله بحج لبطل
 العمرة والقران كما تقدم حلي (قوله عن أبيه) والابن حلي كالوارث في هذا فإن من تبرع بمن أجنبي بالحج فهو
 كالولد عن الأبوين لأن المفعول إنما هو الثواب فله أن يجعله لمن شاء بغير وأنخذ من التعجيل بالوارث أن الولد ليس
 بقيد بل كل وارث كذلك وإلى ذلك كله أشار المصنف بقوله أو غيرهما (قوله فبالحج) التعيين ليس بشرط وإنما
 ذكره ليعلم منه حكم عدم التعيين بالأولى لأنه إذا كان بعد أن جعله لهما على صفة من أحدهما فلا يقيه لهما
 أولى كفاي الصروالي هذا إذا ارشاد الشارع بقوله جعله لأحدهما أو لهما (قوله ياز) الذي يقتضيه التركيب
 أن يقول حيث يجوز بل قوله جائز كالأجنبي لانه حلي (قوله لانه تبرع بالثواب) أي وأما الحج فبقع من
 القاعل قال في الفتح ومبناه على أن التوبة لهما تلغو بسبب أنه غير مأثور من قبلهما أو أحدهما فهو تبرع
 فتقع الأعمال عنه البتة وإنما يحصل لهما الثواب ويصدق ذلك الأحاديث التي رواها السكاك بقوله أعلم أن فعل
 بالولد ذلك مندوب إليه جداً المأثور ج الدارقطني عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما عنه صلى الله عليه وسلم
 من حج عن أبيه أو فحى عنهما مغرمات يوم القيامة مع الأبرار وأخرج أيضاً عن جابر أنه صلى الله عليه وسلم
 قال من حج عن أبيه أو أمه فقد قضى عنه حجه وكان له فضل عشر حجج وأخرج أيضاً عن زيد بن أرقم قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا حج الرجل عن والديه فقبل منه ومنهما أو استبشرت أرواحهما وكتب
 له عنه بر حلي عن الشريفة (قوله وفي الحديث الخ) أراد جنس الحديث الصادق بالتمديد فأن يحزر كلامه
 من حديث الدارقطني من رواية ابن عباس السابقة وصدره من تخريج أيضاً عن جابر فها هو حديثان وجرى
 الشارح في ذلك على الصحيح من جواز رواية الحديث بالمعنى لا باللفظ كما ذكره الحلي (قوله لا غير) أي من دم
 القران والفتح والجناية (قوله على الآخر) أي عندهما وقال أبو يوسف على الحاج لانه وجب للتعجيل دفع الضرر
 ابتداء الأحرام وهذا الضرر راجع إليه فيكون الدم عليه وإيهام أن الأمر هو الذي أدخله في هذه العهدة
 فعليه خلاصه حلي عن الهداية (قوله ولو ميتاً) أشار به إلى أن الأمر يعني المخرج عنه فيشمل الميت كفاي البحر
 حلي (قوله قبل من الثالث) أي لانه صله أي أدام مال لا يكرن في مقابلته عوض مالي كالكفاي وغيرهما يعني
 النذور والكفارات حلي عن الهداية (قوله وقيل من الكل) لانه وجب حتماً لمؤمراً بدخول الأمر إياه في هذه
 العهدة نصارت ديناً على الميت والدين كله جزم المال حلي عن الهداية وتقدمهم الأول بتمتعاً وعنده وهو الذي
 يظهر لأن أصل المال انجسج به من الثالث فليكن هذا كذلك (قوله ثم إن فاته الخ) هذا عام في الفوات بسبب
 الإحصاء وغيره فبأن فيهما التفصيل المذكور فإن قلت أن المحصر لا يكون أحصاءه نصيرته فكيف يصح
 التفصيل فيه قلت قد يكون أحصاءه باختباره وانه إذا كل شيئاً مضراً مع طم بضرره قاله الحلي بهذا (قوله
 لتقصير منه) كان نشأ من جوائح نفسه حتى فاته الحج كفاي الهداية (قوله ضمن) أي المال وإن حج من قابل من
 الميت بمان نفسه أجزأ كفاي الهداية (قوله وإن باقة معارفة لا) في التفهيم إذا فاته الحج لرض أو حبس أو موت
 ذاب أو فرار مكارى فانه لا يضمن أن كان ينفق من مال الميت حتى يعود إلى أهله ومن محرم نفقة ذهابه لا غير كما
 في الاختيار انتهى ومن المعلوم أن المعتقد الأول في السراج والبحر أن من أن خسفة الرجوع في مال الأمور
 خاصة جرى على رواية محمد ويستأنف الحج عن الميت من قابل كما في سننك السندي وفي البحر الزاخر أنه
 يحج من نفسه من قابل وقد علمت مما تقدم أن المحصر وفاته الحج حكمهما واحد فانه إذا أجزأ من قابل عن
 الميت سو كان الفوات بتقصيره أم لا إلى ما في سننك السندي أجزأه فانه دفعه بوقف صاحب البحر
 أن الحج من قابل هل يكون من الأمر أو يقع للأموال نقل في المحصر وفاته الحج أن عليه ما الحج من قابل بمال
 نفسه ما في أبي السعود ويحج على الماء ورقتاً حجة وعمره كما إذا أحرمت حجة عن نفسه ثم أحصر وتخلل وهذا
 منه يقتضي أنه يحج عن نفسه وهو الذي في البحر الزاخر من مضافه يكون هو المفعول بالحج (قوله ودم القران)
 أطلق فيه ففعل ما إذا أمره واحداً بالقران ففقرن أو أمره واحداً بالحج وأخر بالعمرة وإذا فاته في القران بغير (قوله

جاز (بخلاف ما لو أهل بحج عن أبيه
 أو غيرهما) من الجانبين كونه (تبرعاً
 فميتاً) بعد ذلك جاز لانه تبرع بالثواب فله
 جعله لأحدهما أو لهما وفي الحديث من حج
 عن أبيه فقد قضى عنه حجه وماله (ودم الأحبار)
 عشر حجج وبعث من الأبرار (ودم الأبرار)
 لا غير (على الآخر) في ماله ولو ميتاً قبل من
 الثالث وقيل من الكل ثم إن فاته لتقصير منه
 ضمن وإن باقة معارفة لا (ودم القران)

والمجانة على الحاج) ان اذن له الاصح
بالقران والتمتع والافسح من غير انما
(ومن النفقة ان جامع قبل وقوفه) فيجيب
بما لا يخفى (وان بعده فلا) لحصول المقصود
(وان مات) المأمور (أو سرق نفقته في الطريق)
قبل وقوفه (يجب من منزل أمه) بثلث ما بقي
من ماله فان لم يبق فنسب ما يبلغ فان مات
أو سرق ما يباح من ثلث ما بقي بعدها هكذا
متردد آخرى الى أن لا يبقى من ثلثه ما يبلغ
الحج فتبطل الوصية قلت وظاهره أن لا يرجع
في تركه المأور وظهر اجماع (لا من حيث مات)
بأنه لا مال له وقوله ما استحسنه فروع به
مخالفا للقران أو التبع كما لا يأتى خبر من
السنة الأولى وان عرفت لانه لا يستجبال
لالتقيد والافضل أن يعود اليه وطهيرة
ما فضل من النفقة

والمجانة على الحاج) ان اذن له الاصح
بالقران والتمتع والافسح من غير انما
(ومن النفقة ان جامع قبل وقوفه) فيجيب
بما لا يخفى (وان بعده فلا) لحصول المقصود
(وان مات) المأمور (أو سرق نفقته في الطريق)
قبل وقوفه (يجب من منزل أمه) بثلث ما بقي
من ماله فان لم يبق فنسب ما يبلغ فان مات
أو سرق ما يباح من ثلث ما بقي بعدها هكذا
متردد آخرى الى أن لا يبقى من ثلثه ما يبلغ
الحج فتبطل الوصية قلت وظاهره أن لا يرجع
في تركه المأور وظهر اجماع (لا من حيث مات)
بأنه لا مال له وقوله ما استحسنه فروع به
مخالفا للقران أو التبع كما لا يأتى خبر من
السنة الأولى وان عرفت لانه لا يستجبال
لالتقيد والافضل أن يعود اليه وطهيرة
ما فضل من النفقة

يتصرف فيه على ما كان أوميتا معينا كان القدر أو غير معين ولا يصل إلى الفضل الا بطلبه
 المتقدم سواء كان الفضل كثيرا أو بسيرا كسير من الزاد كما صرح به في الفتاوى القلعية اه والذي يظهر أن هذا
 مفرغ على قول المتقدمين بعدم جواز الاجارة على الطاعات التي منها الحج أعما على قول المتأخرين من جواز
 الاجارة عليها فالأثر بعد صد الاجارة لكن يعكس عليه اشتراط الاتفاق بقدر ما لا الأمر يقتضي الاجارة
 المحضة عدم الاشتراط وأما صاحب النقاية والقهستاني في كتاب الاجارة أن الحج مما جرى فيه الخلاف بين
 المتقدمين والمتأخرين وفي رسالة بلوغ الأربيل دوى القرب للشرنبلالي لا يجوز الاستيفاء على الطاعات كنه
 القرآن والفقه والاذن والتدبير والحج والغزوة لا يجب الا بوجوب عند أهل المدينة يجوز به أخذ الشافعي
 رحمه الله تعالى ونصير وعصام وأبو نصر والفقيه أبو اليسر منهم الله تعالى نفع من الخلاصة والعجب بعد ذكره
 قال لم يذكر أحدين من مشايخنا جواز الاستيفاء على الحج وجوزوا على باقي القرب لانه لا ضرورة في الاستيفاء
 عليه لانه يحصل بالاستئابة اه (قوله وان شرط له) أي وان شرط للمأمور أن ما غفل من النفقة فهو شرط باطل
 لانه حق القربة فلا وجه لأخذه بهذا الشرط (قوله الا أن يوكله به الفضل) أي ويقضه لنفسه كما تقدم (قوله
 أو يوصي الميت) أي من كان على شرف الموت به أي بذلك الفاضل لمعين سواء كان المأمور هو الذي يخص
 المقام أو غيره (قوله ولوارثه أن يسترد المال) هذه المسئلة تقدمت عند قوله ان وفيه ثلثة وتقدم التفصيل
 في النفقة وحاصله أنه ان رده لمناهية منه فنفقة الرجوع في ماله والا فحق مال الميت فراجع (قوله وكذا ان
 اكرم الخ) قال في التمر وقد نابكون الأمر أو صي بالحج عنه لما في المحيط لودفع إلى رجل ما لا يصح به عنه فأهل
 بحجة ثم مات الأمر فلا ورثة أن يأخذوا ما بقى من المال معه ويصونه ما أتفق منه بعد موته ولا يشبه الورثة
 في هذا الأمر لأن نفقة الحج كنفقة ذوى الارحام فتبطل بالموت ويرجع المال إلى الورثة انتهى بزيادة من البحر
 فالأولى للشارح حذف قوله وصيه فأكرم فان الموضوع أنه أمر لا موص ويكون تركيب العبارة هكذا وكذا ان
 أكرم وقد دفع إليه ليج عنه ثم مات الأمر (قوله والوصي أن يبيع نفسه) أي إذا أطلق الأمر كالأوصي أن يبيع
 عنه ولم يزد على ذلك كافي الفتح (قوله الا أن يأمره بالدفع) بأن قال ادفع المال إلى من يبيع عن فانه لا يجوز أن
 يبيع نفسه مطلقا بغير أي ولو بإجازة الورثة (قوله أو يكون وارثا ولم تجز البقية) قال في البحر وان دفعه أي الوصي
 له وارث ليج عنه فانه لا يجوز إلا أن يجز الورثة وهم كبار لأن هذا كالتبرع بالمال فلا يصح للوارث الاجازة
 الباقين اه بإيضاح وضوء في الهندية ومفهوم التقييد بالكبار أنهم إذا كانوا أمرا لا يبيع لأن الصغير ليس
 من أهل التبرع (قوله ولو قال) أي المأمور بالحج منع من الحج وكذبوه أي الورثة أو كذب الوصي (قوله
 لم يصدق) أي ويضمن إذا أتفق من مال الميت لأن سبب الضمان قد ظهر فلا يصدق الا بظاهر يدل على صدقه أفاده
 صاحب البحر (قوله الا أن يكون أمرا ظاهرا) أي يشهد على صدقه كنع الاعراب الحاج بالحاوية أو نزول مطرك كثير
 مانع (قوله صدق بيمينه) لانه يدعي الخروج عن مهدة ما هو أمانة في يده بجر (قوله الا إذا كان مديون الميت) أي
 فانه لا يصدق الا بيمينه على المعول عليه لانه يدعي قضاء الدين بجر (قوله وقد أمر بالاتفاق) أي مما عليه من الدين
 (قوله ولا تقبل بينهم الخ) لانهم شاهدة على التي بجر وذات لأن مقصودهم في هذه وان كانت صورة شهادتهم
 اثباتا حلي (قوله الا إذا برهننا على اقراره) أي لأن اقراره وهو تلفظه بهذه الجملة اثباتا حلي (قوله الا إذا برهننا
 الا إذا شهد ابدل قوله برهننا (قوة) للمأمور بالحج أن يتفق على نفسه بالمعروف ذاهبا أو آيما من غير تمييز
 ولا تقييد في طعامه وشرايه وثيابه وركوبه وما لا بد منه وليس له أن يدعو أحدا إلى طعامه ولا يتصدق به
 ولا يقرض أحدا ولا يصرف الدراهم بالدين ولا يشتري بها الوضوء ولا يدخل بها الحمام ولا يشتري بها دهن
 السراج ولا يدهن بها ولا يتدأوى بشئ منها ولا يعطيم ولا يهوى أجرة الحلاق الا أن يوسع له الميت أو الوارث ولا
 يتفق على من يخدمه منه الا إذا كان ممن لا يخدم نفسه ولو نوى الإقامة بمكة فحسب منسوبا سقطت نفقته من
 مال الميت ثم إذا عاد تعود نفقته عند عود هو الظاهر وعند أبي يوسف لا تعود ولو خرج من مكة مسجرا فغير
 لحاجة نفسه سقطت نفقته من مال الميت في رجوعه ولو نزل من مكة سقطت نفقته قل أو كثر ثم إذا عاد لا تعود
 بالاتفاق وان كانت الإقامة بها عادة حتى تخرج القافة لانه سقط للضرورة وكذا إذا دخل في الطريق بلدة
 فان أقام بها القدر المعتاد فنقته لانه سقطت الا سقطت حتى يخرج منها وقامه في الزيل في الهندية أن المأمور

وان شرط له فالشرط باطل الا أن يوكله به
 الفضل من نفسه أو يوصي الميت لمعين
 ولوارثه أن يسترد المال من المأمور ما لم يجرم
 وكذا ان أكرم وقد دفع إليه ليج عنه وصيه
 فأكرم ثم مات الأمر والوصي أن يبيع نفسه
 الا أن يأمره بالدفع أو يكون وارثا ولم تجز
 البقية ولو قال منع وكذبوه لم يصدق الا أن
 يكون أمرا ظاهرا ولو قال حجبت وكذبوه
 صدق بيمينه الا إذا كان مديون الميت وقد أمر
 بالاتفاق ولا تقبل بينهم أنه كان يوم الضر
 بالباد الا إذا برهننا على اقراره أنه لم يبيع

المصنف مطردة منسكسة غير مسلم وهذا لا يراد توجه على عكس عبارة الكفر وهو باجاز في الهدى باجاز
 في الضمما بعبارة المصنف فائدة الطرد وعبارة الكفر فائدة العكس الآن يقال ان هذا الضابط غير اراق دمه
 من الهدى فلا يجوز في الامام مع اراقته في الضمما وفي الرواية وشروحها المقتضية ان لا يجوز في الهدى سواء
 كان دم نسل أو جبر الاحصار أو غيرهما الاجازة التخصية مقدار السن سالم الغيوب وهذا عند الشيعين وأما
 عند محمد فيجوز الصغار معتمدا (قوله فصع اشتر الشاة) مصدر الربا في مضاف الى مفعوله أي اشترائه واحد
 سنة قال في الضميمة الدرر ومع لواحد اشترائه سنة ثم قال في البحر بشرط ارادة الكل القربة وان اختلفت
 اجناسها من دم متعة واحصل وجزءا صيد وغير ذلك ولو كان الكل من جنس واحد كان أحب بان اشترى بدمه
 متعة مثلاً ما وبان يشترى في مائة أو يشترى بها بقربة الهدى ثم يشترى فيها سنة وينوي الهدى أو يشترى بها
 في الابتداء وهو الاضطر وأما اذا اشترى الهدى من غيرية الذبكه ليس له الاشرائه قيمه بالانه بصير بها
 لانها كلها صارت واجبة بعضها بايجاب الشرع وما زاد بايجابه انتهى اذا عرفت هذا فقوله الشارح شريت
 لقربة محتمل لثنين أحدهما أن يشترى بها الشاة بمائة وهو صحيح الثاني أن يشترى بها واحد لقربة ثم يشترى
 فيها سنة وهو لا يصح على اطلاقه بل يشترط أن ينوي الاشرائه عند الشراء كما علمت من عبارة البصائر انتهى
 والذي في الدرر أن تقديمية الاشرائه عند الشراء مستحب فقط فاذا لم يقدمها عنده صح له الاشرائه بعد ذلك
 استصحاباً وقال زفر لا يجوز وجه القياس أنه أعدها لقربة فلا يجوز بيعها ووجه الاستصحاب أن لا يجز
 الشرط وقت الشراء فمست الحاجة اليه ومن الشروط أن لا يكون لاحد الشراء السبعة أقل من سبع
 كافي الدرر وانما يصح الاشرائه في الاضحية اذا كان غنيا لا اذا كان فقيرا فالتعبد عليه (ثمة) الثاني أفضل
 من الجذعية والآخر من الابل أفضل من الذكر وكذا من البقر اذا استويا في القيمة والقيمة لان لحمها أطيب
 والذكر من الغنم أفضل وكذا من الضأن اذا كان موجواً أي خصباً والشاة أفضل من سبع البقرة اذا استويا
 في القيمة والقيمة لان لحم الشاة أطيب فان كان سبع البقرة أكثرها فسمع البقرة أفضل والبقرة أفضل من بنت
 شاة اذا استويا في القيمة وسبع شاة أفضل من بقرة كذا في الخلية وأفضل الشياه أن يكون كبش ألمع اقرب موجواً
 والاقرب العظيم القرن والاملح الايض شر بلالبة وقيل هو الذي فيه يبيض وسواد والبياض أحسن
 أبو السعود (قوله في الحج) أي في كل شيء ويجب فيه الدم في الحج فلا يراد أن من نذر بدمه لا يجوز به الشاة نهر
 (قوله الا في طواف الركن جنباً الخ) وذلك لان الجنابة أغلظ فيجب جبر نقصانها بالبدن اظهارا للنفوس
 بين الاصغر والا كبره (قوله أو حائضاً) ومثلها النساء كافي البحر (قوله ووطء بعد الوقوف) لانه أعلى أنواع
 الاوتفاقات فيتمتع موجه وخرج الوطء قبل الوقوف فانه مقصد (قوله قبل الحلق) أما بعد فحق وجوبها
 خلاف والراجح وجوب الشاة بجر (قوله كما مر) أي في الجنابات انتهى حلي (قوله بل يندب) لقوله تعالى فكلوا
 منها نهر (قوله كالأضحية) أشابه الى أن المسحوب أن يتصدق بالثلث ويطعم الاغنياء الثالث وبأكل ويذبح
 الثلث حلي عن البحر (قوله اذا بلغ الحرم) أما اذا لم يبلغ الحرم بأن ذبحه قبل بلوغه فلا يأكل منه
 والفرق بينهما أنه اذا بلغ الحرم فالقربة فيه بالارائة وقد حصلت فلا يأكل بعد حصولها واذا لم يبلغ فهي
 بالتصدق والاكل ينافيه بحر وهذا التقييد فيه نظر لانه لا يسمى هدياً الا ببلوغه الحرم ولو قاله وخرج بقوله
 هدى ما اذا ذبحه قبل بلوغه الحرم وهو ما عنده في البصائر كان أولى اشارة الى المعنى ولو كان بهذا الذي
 لاضمان عليه أمان استهساك فان كان مما يجب عليه التصديق به ضمن قيمته والا لا نهر (تنبيه) كل دم يجوز
 أن يأكل منه لا يجب عليه التصديق بله بعد الذبح لانه لو وجب عليه التصديق به لما جاز له أكله لما فيه من
 ابطال حق الفقراء وكل دم لا يجوز له الاكل منه يجب عليه التصديق به والذبح لانه اذا لم يجز أكله ولا يتصدق به
 يؤدى الى اضاغة المال بحر (قوله من غيرها) أي هذه الثلاثة (قوله ضمن ما أكل) أي قيمته (قوله أي وقتها)
 اشارة الى أن المراد باليؤم مطلق الوقت فقيم أوقات النحر أو هو مفرد مضاف فقيم (قوله الذبح المتعة والقران)
 أما هدى التطوع اذا بلغ الحرم لا يتقيد بزمان وهو الصحيح وان كان نحر يوم النحر أفضل بحر وانما أن النحر على
 أربعة أقسام ما يختص بالزمان والمكان وهو دم المتعة والقران وما يختص بالزمان دون الزمان وهو دم الجنات
 والاحرام وما يختص بالزمان دون المكان وهو الاضحية وما لا يختص بالزمان ولا المكان وهو دم الذبوح

فصع اشترائه سنة في بدنة شريت لقربة وان
 اختلفت اجناسها (وقوله الشاة) في الحج
 (في كل شيء الا في طواف الركن جنباً)
 أو حائضاً ووطء بعد الوقوف قبل الحلق
 (كما مر ويؤم ما كاه) بل يندب كالأضحية
 (من هدى التطوع) اذا بلغ الحرم (المتعة)
 والقران فقط ولو أكل من غيرها من ما أكل
 أو جبر يوم النحر أي وقته وهو الايام
 الثلاثة (الذبح المتعة والقران)

أبو السعود مختصرا (قوله فقط) أي لا يتعين قهرهما فيها وهو دم الخنايا وهدي التطوع ولا حصار وليس
 المراد ما يشمل الاضحية فانها مخصوصة بهذه الأيام أيضا (قوله فلم يجز) أي ذبحه قبله أي قبل يوم النحر بالمعنى
 المتأخرا (قوله بل بعده) أي بل يجزئ بعده إلا أنه دار له الواجب فيجوز بالدم كما تبين عليه بقوله وعليه دم
 وهذا عنده لإعندهما وقول الحلبي (قوله لا يفتي) أي بل يجوز بعد فيه نظرا لما علت أن فيه ترك الواجب (قوله لا يفتي) أي
 على الصحيح ومن الناس من قال بتعيينها نهر (قوله لا يفتي) المعطوف محذوف تعلق الجرو به والتقدير
 لا التصديق لقهره واللام بمعنى على وهذا أولى من جعله خطأ والحواب لا يقهره بالرفع عطفا على الحرم كما قاله
 الحلبي (قوله بجلا له) الضمير يرجع إلى الهدي وهو جرح على ما طرح على ظهر الهدي من كساء وغشوة فحسباني
 والمراد بالهدي الجنس الصادق بالتعبد داينا انساب الجلال الذي هو جمع وفي أبي السعود ظاهر تفسير الضمير
 بالهدي أن الشاة تجبل (قوله وخطاهه) بالكسر وهو حبل يجعل في عنق البعير ويثني في أنفه فحسباني والزام
 ما يجعل في أنفه فقط كما في البقرة في الشرح الخطام بالزام مساهله (قوله ولم يبط أجر الجزاء منه) لم يث
 الجزاء من فروا أن عليا رضي الله تعالى عنه أمره صلى الله عليه وسلم أن يقوم على بدنه وأن يقسم بدنه كلها
 لحومها وجلودها وجلالها ولا يبطي في جزائها شيئا وهي بضم الجيم كذا في عمل الجزاء (قوله فنه) لأنه معاوضة
 (قوله يجر) لأنه أهل للتصدق بجر (قوله مطلقا) أي سواء جاز الأكل منه أو لم يجز اتفق الحلبي وصرح في الحديث
 بجرمة ركو به لأنه جعله لله خالصا فلا يفتي أن يذبحه شيئا من عينه أو معاوضة إلى نفسه ولا أن الرصع كسب
 أهانه فلا يركبه تعظيما لشعرا قال الله تعالى ومن يعظم شعرا فانه من تقوى القلوب أبو السعود
 وفي القهستاني تنظيم الهدي واجب (قوله بلا ضرورة) أما الضرورة فيجوز ركو به لما ورد في الحديث الشريف
 أركبها بالمعروف إذا ألبثت إليها (قوله فنه مائة من) وبالأولى إذا ركبها بالضرورة فنه مائة (قوله شرب ليلية)
 وغشوة لم يقدس وهذا خلاف ما وقع في البحر والنهر من أن ظاهر كلامهم أنها انقصت من رصع كسبه للضرورة
 فانه لا ضمان عليه (قوله فان أطعم منه) أي ما نقص من هدي التمتع والقران والتطوع (قوله فنه قيته) لأن
 جوار لا تتناع بها لا غنما معلق بيلوغ الحمل كما في البحر أما هدي غير ما ذكر فلا يجوز للاغتناء ولو دافع (قوله
 ولا يجلبه) أي الهدي لأنه جزؤه فلا يجوز له ولا غيره من الاغتناء فان جلبه واتفح به أو دفعه إلى الفتي ضعه
 لوجود التعدي منه كما لو فعل ذلك بوجه أو صوفه ولو دعت يتصدق به أو ذبحه معها فان استهلكه ضمن قيمته
 وإن باعه تصدق به وإذا اشترى به هديا بخسن بجر (قوله وينضح) أي يرش وفي ضاده الفتح والكسر لأنه من بابي
 شرب ونضح كما في المصباح (قوله ضرعها) بكسر الضاد كما في العناية وفتح كملس وفلوس وهولقات الطلف
 كاللدى الجراء (قوله بالماء البارد) هو أعظم من كونه عذبا أو ملحا والذي في الكتب المتأخر فيضم النون وبالقياف
 وانحاء المعجمة الماء البارد العذب كما في البحر وغيره (قوله لو المذبح قريبا) الظاهر أن المراد بالقرب هنا ما لا يتضرر
 الهدي بإبقاء عينه إلى بلوغه ومذبح مفضل من أذه الزمان أو المكان (قوله والاحلبه) دفع الضرر منه فحسباني
 (قوله وتصدق به) أي أو بقيته وإذا استهلكه فانه يتصدق بقيته فحسباني (قوله ويقيم بدل هدي واجب)
 هل يدخل في الواجب هنا ما لو نذر شاة معينة فهاكت فيلزمه غيرها أو لا تكون الواجبة في العين لا في الذمة بجر
 (قوله عطب) هو من باب علم والعطب الهلاك وانما مكانه خاصة غيره لأن الواجب في الذمة فلا يفسد عنه
 حتى يذبح في محله والمعيب لا يصلح لذلك وهذا إذا كان موسرا أما إذا كان معسرا جزأ ذلك المعيب أبو السعود
 عن الجوهرية (قوله بما يمنع الاضحية) كالعرج والعوى فحسباني (قوله ومنع بالمعيب ما شاء) لأنه عينه إلى جهة
 وقد بطلت فبقي على ملكه بجر (قوله ولو كان المعيب) ولو كان عيبه قريبا من العطب بجر (قوله صفحة سنامه)
 أي جهة منها وتقدم أن الاشبه الجهة اليسرى (قوله ولا يطعم) بفتح الهمزة من باب علم أي لا ياكل انتهى الحلبي
 (قوله لعدد يلوغه) أي والاذن في تناوله معلق بشرط بلوغه الحمل فينبغي أن لا يحل قبل ذلك أصلا لأن التصديق
 على الفقر إنما فذل من أن يتركه لحال السباع وفيه نوع تقرب والتقرب هو المقصود بجر (قوله ومنه النذر) لأنه
 ليس بما يجاب الشريعة ابتداء (قوله والسرفيعها أحق) وهو الجذابة بها الحق جهان دم الاحصار (قوله) الدماء
 الواردة من العقبة لعمود وخنس للولادة والمأدبة للختان والوكيرة للبناء والشيعة للشادام والوضعية للتعزية
 كلها ليست بمنة وأما طعام العرس فانه ستة اقوله صلى الله عليه وسلم أولم ولو بشاة فربني أن يدعو الجيران

فقط فلم يجز قبله بل بعده وعليه دم (و) يعني
 (الحرم) لا يفتي (لكن لا يفتي) (الضحية)
 (الضحية) (ولم يبط أجر الجزاء) أي الذابح
 (منه) فان أعطاه ضحته أم لا أو تصدق عليه بجزء
 (ولا يركبه) مطلقا (بلا ضرورة) فأي اضطر
 إلى الركب من مائة من بركوبه وحمل
 متاعه وتصدق به على الفقراء (ولا يجلبه)
 أطعم منه غنما ضمن قيمته ميسر (و) لا يجلبه
 (و) ينضح ضرعها بالماء البارد (أو المذبح قريبا)
 (واجب عطب ما شاء ولو) كان المعيب
 (ومنع بالمعيب ما شاء) فلا دونه بدنه بضره
 (أو طوعا أو نهي) يعلم أنه هدي لا فقر (ولا)
 صفحة سنامه (يعلم منه غنما) لعدم بلوغه جماله
 يطعم ولا (يعلم منه غنما) (ومنه النذر) لأن لا شاة
 (ويقله) ندبا (بذبة التطوع) (ومنه النذر) لأن لا شاة
 (والذمة والقران فقط) لأن لا شاة
 بالعبادة التي والسرفيعها أحق

والاقرءوا ولاعدوا ويصنع لهم طعاما ويذبح لهم ويضيئ للرجل أن يجيب وأن لم يفعل فهو آثم وإن جعله
صانعا أجاب ودعا وإن لم يكن صانعا كل كذا في المتن وذكر محمد في العبث من شانه يفعل ومن سرج
فاضي خان بأنها غير مكرهه وقامه في أبي السعود (قوله لا تقبل شهادتهم) الحاصل انه في كل موضع لو قبلت
الشهادة لقلت الحج عن الكل لا يقبل الامام الشهادة وإن كذا اليهود وفي كل موضع لو قبلت الشهادة لقلت
الحج على البعض دون البعض قبلت الشهادة هندية قال في البحر ولا يسمع الامام هذه الشهادة لأن صاحبها
ينهرها بين الناس من أهل الموقف فيكثر القيل والقال وتشور الفتنة وتكثر قلوب المسلمين بالشك في صحة حجهم
بعد طول غيبتهم فإذا اجازوا يشهدون يقول لهم انصرفوا انسمع هذه الشهادة قد تم حج الناس انتهى (قوله
استحسانا) والقياس قبولها لأن الوقوف عرف مباداة عتمة بزمان فلا يكون عبادة بدونه انتهى سبطي (قوله
حتى الشهود) ولو وقفوا وحدهم لم يجزهم وعليهم إعادة الوقوف مع الامام القديت وهو ما روى عنه عليه
الصلوة والسلام من قوله وهو تركهم يوم تعرفون أي وقت الوقوف بعرفة عند الله تعالى اليوم الذي يقف فيه
الناس عن اجتداد ورأي أنه يوم معرفة (قوله العرج الشديد) وهو حتى شرعا (قوله ان أمكن التدارك ليلا مع
أكثرهم) قال في البحر وقد بقي هنا ستة ثالثة وهي ما إذا شهدوا يوم التروية والناس بمن أن هذا اليوم يوم معرفة
يظن أن أمكن الامام أن يقف مع الناس أو أكثرهم بها أو قبلت شهادتهم قياسا واستحسانا فتمكن من الوقوف
فان لم يقفوا عسبة فاتهم الحج وان أمكنه أن يقف معهم ليلا لأنها رافست كذلك استحسانا ما لم يمكنه أن يقف
ليلا مع أكثرهم لا تقبل شهادتهم ويؤمنون أن يقفوا من الغدا استحسانا والشهود في هذا كغيرهم وفي الظاهرية
لا ينبغي للامام أن يقبل في هذا الشهادة الواحد والاثنين وشهود ذلك انتهى (قوله والا لا) أي لا تقبل وبأمرهم أن
يقفوا من الغدا استحسانا كما مر (قوله ولم يرم الاوى) أي عايدا أو ناسيا كما في النهر (قوله ان رعى الكل فحسن)
ولا شيء عليه لأنه ثلاث في المتروكة في وقته ولم يترك غير الترتيب نه فقول الحلبي وعليه دم بالتأخير عند الامام لا وجه
له ولا يقضي بعد غروب شمس اليوم الرابع كافي جنبايات البحر (قوله لنية الترتيب) لأن كل جرة قربة فاعنة
بنفسها لا تعلق لها بغيرها وليس بعضها تابعا لبعض بصر (قوله نذر المكف جها ماشيا) سواء كان مغيرا أو مطلقا
واعلم أن الحج المنذور بسطة بحجة الاسلام عند أبي يوسف خلافا لمحمد فاذا نذر الحج ولم يكن حج شرع وأطلق كان
عن حجة الاسلام وسقط عنه ما التزمه بالنذر لأن نذره منصرف اليه وان كان قد حج ثم نذر حج فلا بد من تعيين
الحج من النذر رواه الاوقع تطوعا ومن نذر أن يحج في سنة كذا الحج قبلها جاز عند أبي يوسف خلافا لمحمد وقول أبي
يوسف أقبس بصر (قوله في الاصح) هو المقول عليه ويدل عليه ما روى عن الامام لو أن بقدا ادا فقال ان كنت
فلا فاعلى أن أجمع ماشيا فلقبه بالكوفة فكله فطلبه أن يمشي من بغداد ومقابل الاصح أنه يمشي من الميقات وقيل
من موضع احرامه وصح ومحل انطلاف ما لم يحرم من يمشي فان أحرم منه فلا تنافي على أن يمشي من يمشي وقيل
بغيره وقيل الركوب أفضل وهو ما قبلان للقول بالوجوب فقوله في الاصح يرجع الى قوله من منزله والى قوله
وجوبا (تنبيه) انما لزم النذر بالحج ماشيا لأن من جنسه واجبا وهو حج المكي المقادير على المتن وكذا الطواف
والسعي الى الجمعة نهر (قوله لا تها الاركان) وطواف الصدور للتوديع وليس بأصل في الحج حتى لا يجب على
من لا يودع بصر (قوله وفي آفة بحسابه) أي يلزمه التحقق بقدره من قيمة الشاة الوسط (قوله الى المسجد الحرام)
مثلا الى الحرم أو الصفا أو المروة ومقام ابراهيم أو الى أسنار الكعبة أو بابها أو مزابها أو صرفت أو المزدلفة وكذا
لو ذكر كان المشي الذهاب أو الخروج أمثالو قال على المشي الى بيت الله أو مكة أو الكعبة فان لم يذكر جها ولا حجرة
لزمه أحد النسبتين استحسانا فان جعله حجرة مشى حتى يخلق (قوله أو غيرها) أي من المساجد (قوله
لا شيء عليه) لعدم العرف بالانضمام التمسك به سبطي عن البحر (قوله اشترى حرة) انما أنت لياق قوله وهو أولى من
الجماع والا فالعبد المحرم كذلك (قوله لم يدم خلقه معة) أي وعد المشتري فانه ما وعد به بخلاف البائع لو أذن لها
فانه يكرهه أن يملكها بصر (قوله بصر شعرا) انما ذكره لأنه لا يثبت التعليل بقول الزوج سئل بل يفعل بها ما حرم
من محظورات الاسرام هندية واستشكله النيربلا في بقولهم فمن أفسدها أنه يلزمه التعليل بالافضل ولا يخرج
عن الاسرام الانبهاو يمكن أن يجاب بأن ذلك فبين يملك أمره ولم يخلق به حق أحد بخلاف ما هنا فان التعليل
بالافضل لا يضر المولى أو الزوج في الزوجة المحرمة ففعل بغير إذنه والله تعالى أعلم خاله الحلبي (قوله وهو أعدل من

(شهودا) بعد الوقوف (وقوله بعد وقته
لا تقبل) شهادتهم والحج صحيح استحسانا حتى
الشهود العرج الشديد (وقوله) أي قبل وقته
(قوله ان أمكن التدارك ليلا مع أكثرهم
والالا) روى في البصر التماسا أو الشاك
أو الاربعة (الوسطى والثالثة) ولم يرم الاوى
فمن عند القضاء ان روى الكل (بالترتيب) ليجوز
وان قضى الاوى جاز (نسبة الترتيب) نذر
المكف (جها ماشيا) من منزله وجوبا
الاصح (حتى يطوف الفرض) لا تها
الاركان ولو ركب في كله أو كد يجره دم وفي
آفة بحسابه ولو نذر المشي الى المسجد الحرام
أو مسجد المدينة أو غيرها لا شيء عليه
(اشترى حرة) ولو (بالاذن) أن يملكها
بكرهه لزم خلقه وعدل بصر شعرا أو
بكرهه شعرا (أو بصر طيب) ثم بحسابه وهو
أولى من التعليل بجماع

والتمثيل بجماع) لأن الجماع أعظم محظورات الاحرام حتى تعلق به القساد فلا ينفعه تنظيها لانفعال الجماع منع (قوله)
وكذا لو تكلم حزين) أي أنه أن يحلها ولا يأنر تحليها إياها إلى ذبح الهدى بصر (قوله أن لها محرم) فانها انما يحرم
حينئذ شرائط الوجوب فغيره منها حلي (قوله والا) أي الا يكن لها محرم (قوله فهي محصرة) لعدم المحرم
والزوج لا يلزم ما اخرجوه معها فهي محصرة فشرعاً انتهى حلي (قوله وكذا المكتوبة) لانها حرة من وجه (قوله)
بخلاف الامة) فله أنه يرجع بعد الاذن لانه ملكها منافعها وهي لا غلظ فيكون الامر اليه (قوله الا اذا اذن)
استثنى منقطع (قوله فليس زوجها معها) وذلك لانها في تصرف السيد بعد زواجها فيجوز له أن يستعملها
ولا يجب عليه تزويجها (قوله أفضل من حج القنبر) لأن القنبر يؤذى الفرض من مكة وهو متطوع في ذهابه وفضيلة
الفرض أفضل من فضيلة التطوع كذا في المنع وهذا انما يظهر في حج الفرض أما حج النفل منها فلا (قوله أولى من
طاعة الوالدين) اذا لا طاعة لخلق في معصية الخالق انتهى حلي وهذا يعين الحج لا الاولوية قتال (قوله بخلاف
النفل) فان طاعتها أفضل منه (قوله بناء الرضا أفضل) وذلك لاتساع التسليم به أشار اليه في المنع بقوله بناء الرضا
بحيث يقتضيه المسلمون انتهى حلي وأما حج النفل فتا صرغفه عليه فله الحوى (قوله ويرجى في البرازية أفضلية
الحج) قال بعض الفضلاء اطلق العبارة ولعل المراد أن الحج أفضل من التصدق بقدر الدراهم التي تنفق في الحج
وأما أفضلية بالنسبة إلى التصدق ولو بأموال عظيمة مهمابقت فتحتاج إلى دليل يخصها كما لا يخفى انتهى أقول
هو مستفاد من كلام البرازي في جمعه حيث قال الصدقة أفضل من الحج تطوعاً كذا روى عن الامام لكنه لما
يجوع عرف المشقة أفق بأن الحج أفضل ومراعاة أنه لو حج فلا وأخيراً فلو صدق بهذه الآلاف إلى المحال
فهو أفضل لأن تكون صدقة فليس أفضل من اتفاق ألف في سبيل الله تعالى والمشفقة في الحج فاحسبكات عائدة
إلى المال والبدن جميعاً فخل في الصدقة وفي الواجبة المختار أن الصدقة أفضل لأن الصدقة تطوعاً
يعود نفعها إلى غيره والحج لا أقول الشيء بالشيء يذكر وحمل النظر على الظاهر لا يستنكر ذكر تفضيل الصدقة
النسالة على الحج التطوع ماذ كره الشيخ محيي الدين بن العربي في كتابه المسامرات بسنده إلى عبد الله بن المبارك
أنه قال كان بعض المتقدمين قد حجب إليه الحج قال فحدث أنه ورد الحاج في بعض السنين إلى بغداد
فعمرت حلي الخروج معهم إلى الحج فأخذت في كسبهم فخرجت إلى السوق اشترى الله الحج وإذا
بامرأة عارضة تنق في بعض الطريق فقلت برك الله في امرأته شريفة ولي بيات امرأة واليوم الرابع ما كنا شيئاً
قال فوقع كلامها في قلبي فطرحنا المسامحة ديناراً في طرف أزهارها وقلت عودي إلى بناطك فاستجيب به هذه
الدينانير حلي وقتك وحدث الله تعالى وانصرف وزرع الله من قلبي حلاوة الحج في تلك السنة وخرج الناس وخرجوا
وعادوا فقلت اخرج للقاء الاصدقاء والسلام عليهم فخرجت فجلت كملقيت حديثاً من علمي وقلت قبل
الله بحج وشكر سعيد يقول لي قبل الله بحجك فطال على ذلك فلما كان الليل نمت فأتى النبي صلى الله عليه وسلم
في المنام يقول لي يا فلان لا تحب من تهنته الناس لك بالحج أغنتك مله وقرأت ضيفاً فأسألت الله تعالى أن
يخلق من صورتك ككاتبك عتق في كل عام فان كنت حج وان شئت لا تنج أبو السعود عن الحوى في جاشية
الاشياء (قوله لوقفة الجمعة) أي اذا وافق يوم عرفة يوم الجمعة بصر (قوله من سبعين حجة) يعني أنه أفضل
من سبعين حجة في غير يوم الجمعة كما ورد في الحديث بجر وليست هي الحج الا ككبريل هوجه الاسلام حلي
من القهستاني (قوله بلا واسطة) أي بخلاف غيرها فانه يراه ذنوب بواسطة المتقين حلي والذي في البحر
يفترس كل أهل الموقف (قوله للرج) لانه لو أذى العشاء فانه الوقوف فيه تلح إلى سفر في عام قابل
واتفاق مال وانعاب نفس ورجعاً لا يقره على ذلك بخلاف ما لو وقف وقضى العشاء بعد ما يلزم تنق من ذلك
(قوله هل الحج يكفر البكائر الخ) في هذا المقام كلام لا بد من بيانه ليقض المرام قال في البحر روى أنه عليه
السلام دعا عتبة عرفة بالعتبة بالمغفرة فاستجيب له الا في ما عاظم ثم أعاد الدعاء بالبرذلة فاجيب
حتى في الدعاء واظالم أخرجه ابن ماجه وهو ضعيف بالعباس بن مرداس فانه منكر الحديث ساقط الاحتجاج
بما ذكره الحفاظ لكان له شواهد كثيرة فنفها ما رواه أحمد بابي ناد جميع عن ابن عباس قال كان فلان
يذبح رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم عرفة فجعل النبي يلاحظ التماسه وينظر اليه فقال له النبي صلى الله
عليه وسلم من أين أنت هذا يوم من طاف به معه وبصره ففهمه ومنه ما رواه البزارى من فروج لمن حج ولم يرفث

وكذا لو تكلم حزين حجة بغيره مثله بثل بخلاف الفرض
ان لها محرم والا فهي محصرة فلا تحلل الا
بهدى ولو اذن لانه لا يراه بثل ليس له الرجوع
للكها منافعها وكذا المكتوبة بخلاف الامة
الا اذا اذن لا يستعمل زوجها معها
وفروع حج التقي أفضل من حج القنبر حج
الفرض أولى من طاعة الوالدين بخلاف
النفل بناء الرضا أفضل من حج النفل
واختلف في الصدقة ودج في البرازية أفضلية
الحج المشقة في المال والبدن جميعاً قال وجه
أفق أبو حنيفة حين حج وعرف المشقة
لوقفة الجمعة من سبعين حجة وينفرد بها بكل
فرد بلا واسطة فشق وقت العشاء والوقوف
يدع الصلاة ويذهب لعرفة فحج حلي والحج
يكفر البكائر قبل فتم

مكره أسلم وقيل غير المتعلقة بالآدمي كقتل
أسلم وقال مياض أجمع أهل السنة أن الكبار
لا يكفروا ولا يحدوا ولا يقاتلون ولا يقاتلون
الدين ولو ساقه تعالى كدين من الدين
م اسم المثل وتأخذ من الصلاة ونحوها يسقط
وهذا معنى التكفير على القول به وحديث
ابن ماجه أنه عليه الصلاة والسلام استصيب
له حتى في الدماء والمظالم ضعيف يندب
دخول البيت إذا لم يشغل على إذا تفسه أو
غيره وما يقوله العوام من العروة الوثقى
والسحار الذي في وسطه أنه سره الدنيا الأصل
فهو لا يجوز شراء الكسوة من قنينة بل من
الإمام وإنما به

ولم يفسق خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمته ومنها ما رواه مسلم في صحيحه من فروع أن الإسلام يهدم ما كان قبله
وان الهجرة تهدم ما كان قبلها وان الحج يهدم ما كان قبله ومنها ما رواه مالك في الموطأ من فروع أن الشيطان
يوحى أصغر ولا أدحر ولا أغبط منه في يوم عرفة وما ذاك إلا ما يرى من تنزل الرحمة وتجاوز الله عن ثقل
من الذنوب العظام إلا ما رأى يوم بدر فانه رأى جبريل يرفع الملائكة قائمات يقتضين تكفير الصغار والكبار
ولو كانت من حقوق العباد لكن ذكر الأكر في شرح المشلق في حديث أن الإسلام يهدم ما كان قبله لأن
المقصود أن الذنوب السابقة تحبط بالإسلام والهجرة والحج صغيرة كانت أو كبيرة ويتناول حقوق الله تعالى
وحقوق العباد بالنسبة إلى الحرب فانه إذا أسلم لا يطلب بشئ منها حتى لو قتل وأخذ المال وأحرز به دار الحرب
ثم أسلم لم يؤخذ بشئ من ذلك وعلى هذا كان الإسلام كلفيا في تحصيل مراده ولو كان ذكر صلى الله عليه وسلم
الهجرة والحج تأكيداً في بشارته وترغيباً في ميابعته فان الحج والهجرة لا يكفرون المظالم ولا يقطع فيها عمر
الكبار وإنما يكفرون الصغار ويجوز أن يقال والكبار التي ليس من حقوق الله أيضاً كالإسلام من أهل
الذمة وحيث لا شأن أن ذكرهما كان لنا كيداً انتهى وهكذا ذكر الإمام الطبري في شرح هذا الحديث وقال
أن الشارحين اتفقوا عليه وهكذا ذكر الإمام النووي والقرطبي في شرح مسلم وقال القاضي عياض أن أهل
السنة أجمعوا على أن الكبار لا يكفروا إلا بالتهمة فالحاصل أن المسئلة ظنية وان الحج لا يقطع فيه بتكفير الكبار
من حقوق الله تعالى فضلاً من حقوق العباد وان قلنا بالكفر للكل فليس معناه كما يؤولهم فكثير من الناس
أن الدين يسقط عنه وكذلك انقضاء الصلوات والصيام والزكاة أذ لم يقل أحد ذلك وإنما المراد أن أهل الدين
وتأخيرهم يسقط عنهم بعد الوقوف بعرفة إذا مطلق صار أملاً لأن وكذا أنهم تأخير الصلاة من وقتها يرتفع بالحج
لا القضاء ثم بعد الوقوف بعرفة يطالب بالقضاء فان لم يفعل كان آتياً على القول بقوريته وكذا البقية على هذا
القياس وبالجملة لم يقل أحد بمقتضى عموم الأحاديث الواردة في الحج كالا يحنى انتهى كلام الجرجاني والمنأوى
في شرح الجامع الصغير في قوله صلى الله عليه وسلم من حج فلم يرفث ولم يفسق خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمته أي
في خلوه عن الذنوب وهو يشمل الكبار والصغار والتبغات واليه ذهب القرطبي وقال «ياض هو محمول بالنسبة
إلى المظالم على من تاب وهجر عن وفاتها وقال الترمذي هو مخصوص بالمعاصي المتعلقة بحق الله تعالى لا العباد
ولا يسقط الحق نفسه بل من عليه صلاة يسقط عنه أنهم تأخيرها لأنفسها فلا أثر لها بعد تجمدها ثم أتوا انتهى
ذا عرفت هذا فقول الشارح قبل ثم كبري أسلم يقتضي أن هنالك قولاً لبعض العلماء أن الحج يكفر الصغار
والكبار ويسقط حقوق العباد كما انقضاء التشبيه بالحربي وقد علمت من كلام الأكل أن هذا الحكم يخص
الحربي وعلمت من كلام الجرجاني أن هذا التعميم لبعض الناس وأنه لم يقل به أحد فحكايه الشارح له بقيل
عما لا ينبغي كيف وهو أيضاً يقول ولا فائل بإسقاط الدين انتهى حلي (قوله كذا حتى أسلم) هذا معنى على أن الكفار
مخاطبون بفروع الشريعة وهو الأصح كما تقدم (قوله أن الكبار الحج) أي كل من أوشرب الخمر لا تخواتم المثل
وتأخير الصلاة فانه قيل بكفروها كما ذكره بعد (قوله كدين صلاة وزكاة) وشروكاً وصدقة فطر (قوله أنهم
المطل) أي أنهم المترتب على مطل الغنى ورد في الحديث مطل الغنى ظلم (قوله ونحوها) كأنها الزكاة والحج
على القول بوجوب فوريتها ما يسقط أي بالحج (قوله ضعيف) بالعباس بن مرداس فانه منكر الحديث ساقط
الاحتجاج كما مر (قوله يندب دخول البيت) أي الكعبة لانه صلى الله عليه وسلم دخلها وصلى فيها فالأدب
في الدخول لا في عدمه (قوله من العروة الوثقى) ساقطة هنالك (قوله أنه سره الدنيا) وبعض العوام يضع سرته
عليه (قوله ولا يجوز شراء الكسوة الخ) قال في الجروا ما يندب الكعبة فقل أن غنماً أنه لا يجوز بيعها ولا شرائها
كن الواقع الآن أن الإمام أذن في إعطائهم البقي شيعة عند التصديق للإمام ذلك فأنتم أنتم ممنوعون من بيعها لانه
مال بيت المال ولا شك أن التصرف فيه للإمام بحيث جعله «ما يقوم مخصوصين فان البيع جائز وهكذا اختاره
الإمام النووي في شرح المذهب وقال أن الأمر فيها إلى الإمام بصرفها في بعض مصارف بيت المال يباعها وعطاء
لما رواه الأزرقي أن عمر رضي الله تعالى عنه كان يرفع كسوة البيت كل سنة فيقسمها على الحاج ولا ينفق على غير
التصرف في كسوتها التلقت بطول الزمان وقال ابن عباس وعائشة تباع كسوتهم ما يجعل ثمنها في سبيل الله
والمساكين وابن السبيل ولا بأس أن يلبس كسوتهم من جارات اليه من حائض وجنب وغيرهما ثم قال النووي

لا يجوز أخذ شيء من طيب المكعبة للتبرك ولا لغيره ومن أخذ شيئا منه رده اليه فان أراد التبرك لأقرب طيب من
عنده فمعه ثم أخذته انتهى (قوله لا يقتل في الحرم الخ) ولكنه لا يسابع ولا يواكل الى أن يخرج من الحرم
فيقتل منه وان كانت جنايته فيباعدون النفس في غير الحرم ثم دخل الحرم اقتص منه ولا يقطع يد السارق
في الحرم عنده خلافا له اولو دخل الحرم لا يتعرض له وينع عن الطعام والشراب في قول الامام منخ (قوله
الاذا قتل فيه) قال المصنف في شرحه قال أبو بكر لم يختلف السلف ومن بعدهم من الفقهاء أنه اذا جنى في الحرم
مكان ما خوذ بجنايته يقام عليه ما يستحقه من قتل أو غيره (قوله في البيت) أي داخل المكعبة (قوله
لا الاغتسال) قال في المنع لأبى باخرج بجملة الحرم وتراب البيت الى الحل كما ذكرنا من هذا اذا أخرج
قد ريسير التبرك بحيث لا يفوت عمارة المكان أما اذا فعل ما هو خارج عن العادة وعق في الحرم فذلك من باب
التعريب ولا بالاغتسال والتوضي كما ذكرنا (قوله لا حرم للمدينة عندنا) فان في البحر اختلف العلماء في أن مكة
مع حرمة اهل صارت حرما آمنا بسؤال الخليل عليه الصلاة والسلام أم كانت قبله كذلك والاصح أنها ما زالت
محترمة من حين خلق الله السموات والارض وما ثم اعلم أنه ليس للمدينة حرمة عندنا فيجوز الاصطباذ فيها وقطع
أشجارها ووردت أحاديث كثيرة في الصبيح وغيره اظهرت في تحريم المدينة مكة وأهلها أصحابنا
بأن المراد بالصبريم التعظيم وبقوله ما ثبت في صحيح مسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في حرمة المدينة
ما بين لابتيها لا يقطع أغصانها ولا يصيد بها فخر صريح في أن لها حرما مكة فلا يجوز قطع شجرها
ولا الاصطباذ فيها والا حسن الاستدلال بحديث أنس الثابت في الصحيحين اذ كان له أخ صغير قال له أبو عبد
وكان له نغير يلعب به فمات النغير فكان النبي صلى الله عليه وسلم يقول يا أبا عبد ما فعل النغير ولو كان للمدينة حرمة
لكان إرساله واجبا عليه ولا تذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم على أمساكه ولا بمازحه وأجاب في الخبر
عن الأحاديث الصريحة في أن لها حرما ثم أمن أخبارا لا تحاد فيها ثم به البلوى لأن الشجر في المدينة أمرته ثم به
البلوى وخبر الواحد اذا ورد فيها نعم به البلوى لا يقبل اذ لو كان صحيحا لاشتهر نقله فيما عظم به البلوى انتهى (قوله
على الراجح) وهو قول علماءنا والثاقبي وأحد خلافا لما لا في ما روى عنه رضى الله تعالى عنهم أجمعين حلي
عن النخ (قوله فانه أفضل مطلقا) لا لماسة جسده الشريف صلى الله عليه وسلم وشرف وكبره لماسته في حياته
أمكنة وثيابه ورجال ونساء ودواب وغير ذلك ولو كانت هي العلة لانهدمت خصوصية ما ضم أعضاء الشريفة
هذا خلف بل العلة أن ما ضم أعضاء صلى الله عليه وسلم بعض ما خلق منه ذاته المنرفة انتهى حلي (قوله
مندوبة) لما ورد فيها من الأحاديث منها من زار قبري وجبت له شفاعتي ومنها ما روى عنه عليه الصلاة والسلام
أنه قال من حج وزارة قبري بعد موقي كان كن زارني في حياتي وهي من أعظم القرب وأرجى الطاعات وأنجح
المساعي فاذا توجه الى الزيارة أكثر من الصلاة والسلام عليه صلى الله عليه وسلم واذا وقع نظره على بناء المدينة
أو أشجارها زاد في الصلاة والسلام عليه وسأل الله تعالى أن ينفعه بزيارته في المدايرن ويقتل قبل دخوله
أو تبرؤ أو يلبس أنظف ثيابه والجسد أفضل وما يفعله الناس من النزول عن الراحل عند رؤيتهم المدينة
ومشيم لأبأس به ويدخل المدينة ويقول عند الدخول وقل رب أدخلي مدخل صدق الى نصيرا ولكن خائفا
خاضعا ويحضر نفسه شرف البقعة وأنما الدار التي اختارها الله تعالى دار هجرة لئلا يصيبه صلى الله عليه وسلم
ويقتل في نفسه اذا مشى مواضع أقدمه النبوة فقلعه يمشي في مواضع قدميه الكريمتين ثم يدخل المسجد فيصلي
عند منبره عليه الصلاة والسلام ركعتين يقف بحيث يكون عود المنبر بهذا منكبه اليمين فهو موقفه صلى الله
عليه وسلم وهو ما بين قبره ومنبره الذي هو روضة من رياض الجنة ويسجد شكر اهل ما وفق ويدعو بما يجب
ثم نهض فيتوجه الى قبره عليه الصلاة والسلام فيقف عند رأسه مستقبلا القبلة يدنو منه قدر لانه أذرع
أو أربعة ولا يدنو أكثر من ذلك ولا يضع يده على جدار التربة فهو وأهيب وأعظم ويمثل صورته الكريمة البهية
صلى الله عليه وسلم كأنه نائم في لحده يسمع كلامه ويصلي الله عليه ويحفل قدر ذراع يحاذي رأس الصديق
رضي الله تعالى عنه ويقول السلام عليك يا خليفة رسول الله ويدعو ثم يقول حتى يحاذي قبر عمر رضي الله تعالى
عنه فيقول السلام عليك يا مظهر الاسلام الى غير ذلك مما ذكره المصنف في شرحه ثم يدعونه نفسه
ولوالديه ولأوصاء بالذعام وجميع المسلمين ثم يقف عند رأسه عليه الصلاة والسلام كالقول ويقول اللهم لك

وله ادسها الوجبة أو حاشا لا يقتل في الحرم
الا اذا قتل فيه ولو قتل في البيت لا يقتل
قبره بكمه الاستحباب كما ذكرنا ولا الاغتسال
لا حرم للمدينة عندنا ومكة أفضل منها على
الراجح الا ما ضم أعضاء عليه الصلاة والسلام
فانه أفضل مطلقا حتى من التكمبة والعرش
والكرسي بزيارة قبره منه ودية

قلت وقول الحق ولو أنهم اذ ظلموا أنفسهم الآية وقد جئناك سامعين قولنا طائعين أمرنا مستشفعين بنبيل
 اليك اللهم ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالايمان ربنا آتنا في الدنيا حسنة الخ سبحانه في كرب العزة
 الخ ويدعو بما شاء ثم يأتي اسطوانة أبي لبابة ويصلي ركعتين ويحوي الى الله تعالى وهي بين القبر والمنبر ويدعو بما
 شاء ثم يأتي الروضة فيصلي ويدعو بما تيسر ثم يأتي المنبر فيضع يده على الرمانة ويدعو ثم يأتي الاسطوانة التي فيها
 بقية المذبح ويستحب أن يخرج بعد ذلك الى البقيع فيأتي للمشاهد والمزارات (قوله بل قيل واجبة) الذي
 في المنع تقرب من درجة الواجبات وفي مناسك الطرايطي أنه اقترى الى الواجب في حق من كان له سعة
 (قوله ويدعو بالحج لو فرضا) لأن الحج فرض والزبارة فلتقرب ولو بدأ بالمدينة جازمخ (قوله ويجزى) في البداية
 بالحج والزبارة (قوله عالم يترى) راجع الى الفرض والمقل (قوله ولينومه الخ) قال ابن الهمام والاولى فيما يقع
 عند العبد الضعيف تجريد النية زيارة لله عليه الصلاة والسلام ثم يحصل له اذا قدم زيارة المسجد أو يسأل فضل
 الله تعالى في مرة أخرى بنحوها فإن في ذلك زيادة تغطية صلى الله عليه وسلم واجلته ووافقه ظاهر ما ذكرنا
 من قوله صلى الله عليه وسلم من جاءني زائرا لايه مدحاجة الا يزاري كان حقا على أن أكون له شفيعا يوم
 القيامة انتهى حلي (قوله فقد أجمع الخ) وأيضا ورد في الحديث لا تشد الرحال الا لثلاثة مساجد المسجد
 الحرام ومسجدى هذا والمسجد الأقصى حلي عن الفتح (قوله بقية القرب) مثل الاعتكاف وكسبه (قوله لمن
 يتوهم نفسه) أي يعلم منها عدم الوقوع في الخلفات فان الخاص تضاعف فيها على ما روى عن ابن مسعود ولا شك
 أنها في حرم الله أغلظ وأخشى فتنه من سبب الغلط الموجب وهو العقاب ويمكن كون هذا هو محل المروى من
 التضاعف كدلالة على ما عارض قوله تعالى ومن جاء بالسنة فلا يجزى الا مثلها أي أن السنة تكون فيه سببا للقدار
 من العقاب قوا أكبر من مقدار أرضه في غير الحرم الى أن يصل الى مقدار عقاب سيئات منها في غيره كذا في فتح
 القدير ثم قال بمد ما ذكره فضل الجواردة لكن الفائز بهذا مع السلامة أقل القليل فلا يبقى الفقه باعتبارهم
 ولا يذكروا حالهم قيد في جواز بطوار لأن شأن النفوس الدعوى الكاذبة والمبادرة الى دعوى الملك والقدرة على
 حاشية شرط فيما توجه اليه وتطلبه وانما لا كذب ما تكون اذا حلفت فكيف اذا ادعت وعلى هذا فيجب كون
 الجوارق المذبذبة المشرفة كذلك فان تضاعف السيئات أو تعاطفها ان فقد فيها تخافة السامة وقلة الادب
 المنقضى الى الاخلال بواجب التوقير والاحلال قائم انتهى وهو وجه فكان ينبغي للشارح أن ينص على
 الكراهة ويترك التقييد بالوقوف انتهى حلي والله تعالى أعلم هذا آخر ما يسرنا الله تعالى من الربع الاول وهو
 ربع العبادات من حاشية الدر المختار فقال الله تعالى التوفيق والقبول وتوسلنا اليه بحمد صلى الله عليه وسلم
 أسكنكم رسول الله على ما يشاء تقدير وبالاجابة جدير

بل قيل واجبة لمن له سعة ويدأ بالحج لو فرضا
 ويجزى لفضل ما لم يترى غيبا بزيارته لا محالة
 ولنومه زيارة مسجده فقد أخبر أن
 صلاة فيه خير من ألف في غيره الا المسجد
 الحرام وكذا بقية القرب ولا تنكر الجواردة
 بالمدينة وكذا مكة لمن يتق نفسه

هذا آخر الجزء الاول ويليه الجزء الثاني أوله كليب السكاج

٦٢٢

To: www.al-mostafa.com